ٳڒۺڹٵؠؙٚڋٷٳڵڹۜڟٵٷ ۏٱڶؾۧۼۅ

للامام جيلال ل*ڌين ٻت*وطي الشافياء هوه

أنجز الأول

تمنية الدكتورعبالعال سالم كرّم سناذ بغو بعربي في جاسمة الكوت

مؤسسة الرسالة





جَمِيعُ لَهِ تَعِقُ صَهِ فَطِهِ لِلْمَحَقِّقَ الطبعت: الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهــيد

١ = كلمة :

علاقتي بالسيوطي علاقة تليدة ، فقد عرفته من خلال كتابه العظيم الذي يعتبر قرآن النحو ، وهو كتاب : « همع الهوامع » حيث كان لي شرف تحقيقه ، والحياة في محرابه فترة من الزّمن امتلت عشر سنوات ، عايشته في فكره ، وصاحبته في قضاياه ، وسهرت الليالي الطويلة في تتبّع شواهده ، وتحرير مسائله ، وإزالة الغموض عن تراكيبه حتى استوى أسلوبه ، واستقام تركيبه ، ووضحت معانيه . والكتاب والحمد لله بأجزائه السبعة يشقّ طريقه إلى المكتبات العربية والإسلامية وغيرها ، ليكون مورداً عذباً للنّاهلين ، وعطاء دائماً للدارسين والباحثين .

وعاودني الحنين مرة أخرى إلى تجديد العلاقة بالسيّوطي ، فرأيت أن أبدأ المسيرة من جمديد في كتابه الآخر ، دُرة كتبه ونجمها المتألّق في سمائها ، وهو كتاب : « الأشباه والنظائر » ، وذلك بتحقيقه ونشره ، وإخراجه في ثوب جديد ، لينضم إلى أخيه «همع الهوامع» في المكتبة العربية ، ويعملا معاً جناً إلى جنب في خدمة طلاب العربية، ودارسي النحو ، وباحثي اللغة ، ورُوَّاد الفكر .

والسبّب الذي حملني على أن أحمل راية التحقيق في هذا الكتاب هو السبب الذي حملني على أن أحملها في كتابه السابق ، فالكتاب بحالته الراهنة تكثر فيه الأخطاء المطبعية والتحريفات التي لا تعدّ من كثرتها ، فضلاً عن الكلمات الغامضة ، والنصوص الشعرية التي اختلطت بالنصوص الشرية ، وبعض التركيبات التي سقطت بعض كلماتها، فعزّت على الفهم ، مع أن الكتاب كما سنبين بعد ، يجمع ألواناً من المعرفة لا يستغني عنهاأديب،أو طالب نحو ، أو دارس لغة .

لهذا كله صمّم عزمي على أن أجلّد علاقتي بالسيّوطي مرة أخرى في تحقيق هذا الكتاب على الرغم من معرفتي الكاملة بأن هذه العلاقة تفتح لي أبواباً من إدمان السهر، وتجرّ عليً متـاعب من عناء التحقيق ، وأشواك الطريق .

وهانذا أقدم لك أيها القارىء الكتاب كاملاً بأجزائه التسعة. بعـد أن صفيته من التحريفات التي تستبـدّ بجمالـه، والاخطاء التي تطغى على جلاله، والغموض الذي أحاط ببعض كلماته.

وأسأل الله لي ولك الإخـلاص في العمل ، والتـوفيق في تحقيق الأمل ، إنه سميع الدعاء . ٢ = السيوطي نسباً ، ونشأة ، وحياة ، وثقافة .

لا أحب أن أطيل في نسب السيوطيّ ، وبيئته ، ونشأته ، وحياته ، وثقافته ، لأنني تناولت السيوطيّ في ظلال هذه الخطوط في مقدمة الجزء الأول من كتاب «همع الهوامع » ، ولا أود أن أكرر نفسي مرة أخرى، لأن الكتاب بين يدي القراء ، ويستطيعون أن يتحرفوا الكثير من هذه الخطوط بالإضافة إلى ما كتبت عن السيوطي في ضوء عصره ، والدراسة النحوية في هذا العصر ، غير أنه قدرت في نفسي ، أنه قد لا يتيسر لبعض القراء قراءة هذه المقدّمة ، في « الهمع» مما يترتب عليه جهلهم بالخطوط العريضة لحياة السيوطيّ .

من أجل ذلك رأيت لـزاماً عـليَّ أن أقدَم لـ ترجمته التي قدّمهـا لنفسـه في مقدمة كتاب: وحسن المحـاضـرة، وجهـذا التقـديم لم يتـرك السّيوطي حياته غامضة من بعده تخضع للاجتهاد والاستنباط.

قال رحمه الله ما نصه في ذكر نسبه: و ترجمة مؤلف هذا الكتاب: عبد الرحمن بن الكمال أي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر عثمان ابن ناظر الدين محمد بن سيف الدين ، خضر بن نجم الدين أي الصلاح أيوب بن ناصر الدين محمد بن الشيخ همام الدين ، الهمام الخضيري الأسيوطي .

وإنما ذكرت ترجمتي في هذا الكتاب اقتداء بالمحدثين قبلي ، فقلَ أن ألّف أحد منهم تاريخًا إلاّ وذكر ترجمته فيه .

ومِمَّن وقع له ذلك الإمام عبد الغفار الفارسيّ في تاريخ « نيسابور » ، وياقوت الحمويّ في « معجم الأدباء » ، ولسان الدين ابن الخطيب في « تاريخ غرناطة » ، والحافظ تقيّ الدين الفارسي في « تاريخ مكة » ، والحافظ أبو الفضل بن حجر في « قضاة مصر » ، وأبو شامة في « الرّوضتين » ، وهو أورعهم وأزهدهم ، فأقول :

« أمّا جدّي الأعلى همام الدين ، فكان من أهــل الحقيقــة ، ومن مشايخ الطُرُق .

ومَنْ دونه كانوا من أهل الوجاهة والرّياسة . منهم من وَلِيَ الحُكْم ببلده ، ومنهم من ولي الجسْبة بها ، ومنهم من كان تاجراً في صحبة الأمير شيخون ، وبنى مدرسة بأسيوط ، ووقف عليها أوقافاً ، ومنهم من كان متجوّلاً .

« ولا أعرف منهم من خدم العِلم حقِّ الخدمة إلَّا والدي . . .

 وأما نسبتنا بالخضيري فلا أعلم ما تكون إليه هذه النسبة إلا (الخضيرية) محلة ببغداد .

وقد حدثني من أثق به أنه سمع والدي رحمه الله يذكر أن جده الأعلى كان أعجميًّا أو من الشرق .

٣ = مولده :

وقال رحمه الله مؤرخاً لمولده :

 وكان مولدي بعد المغرب ليلة الأحد مُسْتَهَلَ رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة .

وحملت في حياة أبي إلى الشيخ محمد المجذوب ، رجل كان من كبار الأولياء ، بجوار المشهد النّفيست^(١) ، فبَرّك^{٢)} عليَّ .

٤ = نشأته :

قـال : (نشأت يتيماً ، فحفـظت الفرآن ، ولي دون ثمـاني سنين ، ثم حفظت (العمـدة » و (منهاج الفقـه » و (الأصول » ، و (ألفيه ابن مالك » .

ه = شيوخه : قال :

« وشرعت في الاشتغال بالعلم من مُستهل سنة أربع وستين ، فأخذت الفقه والنحو عن جماعة من الشيوخ ، وأخذت الفرائض عن العلامة فرضيّ زمانه الشيخ شهاب الدين . . . الذي كان يقال : إنه بلغ السن العالية وجاوز المائة بكثير ، والله أعلم بذلك ، قرآت عليه في شرحه على المجموع » .

 ⁽١) ضريح السيدة نفيسة في القاهرة .

⁽٢) أي دعا له بالبركة . وانظر القاموس (برك)

٦ = حياته العلمية : قال :

« وأجزت بتدريس العربية ، في مستهل سنة ست وستين ، وقد الله في هذه السنة ، فكان أول شيء الله : «شرح الاستعادة والبسملة»، وأوقفت عليه شيخنا شيخ الإسلام علم الدين البلقيني ؛ فكتب عليه تقريظاً .

ولازمته في الفقه إلى أن مات ، فلازمت ولده ، فقرأت عليه من أول « التدريب » لوالده إلى « الوكالة » . وسمعت عليه من أول « الحداوي الصغير » إلى « العبده » ومن أول « المنهاج » إلى « الركاة » ، ومن أول « النتيه » إلى قريب من باب « الزكاة » ، وقطعة من تكملة « شرح من « الروضة » من باب « القضاء » ، وقطعة من تكملة « شرح المنهاج » للزركشي ، ومن « إحياء المَوات » إلى « الوصايا » أو نحوها .

وأجازني بالتدريس والإفتاء من سنة ست وسبعين ، وحضر تصديري، فلما توفي سنة ثمان وسبعين لـزمت شيخ الإسـلام شرف الدين المناوي فقرأت عليه قطعة من « المنهاج » . . . وسمعت دروساً من « شرح البهجة » ومن حاشية عليها ، ومن «تفسيرالبيضاوي» .

ولزمت في الحديث والعربيّة ، شيخنا الإمام العالامة تقيّ
 الذّين الشّبليّ الحنفيّ ، فواظبته أربع سنين ، وكتب لي تقريظاً على
 « شرح ألفية ابن مالك » وعلى « جمع الجوامع في العربيّة » تأليفي .

وشهد لي غير مرّة ، بالتقدّم في العلوم بلسانه وبنانه » ، الخ .

 ولزمت شيخنا العلامة أستاذ الوجود محي الدين الكافيَجيّ أربع عشرة سنة فاخذت عنه الفنون من التفسير ، والأصول ، والعربيّة ، والمعاني ، وغير ذلك . وكتب لي إجازة عظيمة » .

« وحضرت عند الشيخ سيف الدين الحنفي دروساً في
 « الكشاف » و « التوضيح » وحاشيته عليه ، وتلخيص المفتاح ،
 والعَضُد » .

٧= مؤلفاته :

ا وشرعت في التصنيف في سنة ست وستين ، وبلغت مؤلفاتي
 إلى الآن ثلاثمائة كتاب سوى ما غسلته ، ورجعت عنه .

ولما حججت شربت من ماء زمزم لأمور منها : أن أصل في الفقه إلى رتبة الشيخ سواج الدين البُلقيني ، وفي الحديث رتبة الحافظ ابن حَجَرِ

۸ = رحلاته:

وسافرت بحمد الله تعالى الى بلاد الشام ، واليمن ، والهند ،
 والمغرب والتكرور .

٩ = العلوم التي تبحر فيها، : قال :

« رُزِقْتُ التبحّر في سبعة علوم : التفسيـــر ، والحــديث ،

والفقه ، والنحو ، والمعاني ، والبيان ، والبديع ، على طريقة العرب والبلغاء ، لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة » .

. ١ = العلوم التي لم يتبحّر فيها ، قال :

« ودون هذه السبعة في المعرفة : أصول الفقه ، والجدل ، والتصريف ، ودونها الإنشاء والترسّل ، والفرائـض ، ودونها القراءات ، ولم آخذها عن شيخ ،ودونها الطبّ .

وأمّا علم الحساب فهو أعسر شيء عليٌّ ، وأبعده عن ذهني ، وإذا نظرت في مسألة تتعلق به ، فكأنما أُحاول جبلًا أحمله .

١١ = الاجتهاد : قال :

« وقد كملت عندي ، الآن أدوات الاجتهاد بحمد الله تعالى ، أقول ذلك تحدّثاً بنعمة الله تعالى لا فخراً ، وأي شيء في الدنيا حتى يطلب تحصيلها بالفخر ، وقد أزف الرحّيل ، وبدا الشيب ، وذهب أطيب العمر ؟

ولـو شئت أن أكتب في كل مسألة مصنفاً بأقـوالها ، وأدلَنها النَقلِيةَ ، والقياسيّة ، ومداركها ، ونقوضها ، وأجوبتها ، والموازنة بين اختلاف المذاهب فيها لقَدِرْتُ على ذلك من فضل الله ، لا بحولي ولا بقوّق ، فلاحول ولا قوّة إلاّ بالله ، ما شاء الله ، لاقوّة إلا بالله».

١٢ = مشايخه في الرّواية :

« وأما مشايخي في الرواية سماعاً ، وإجازةً فكثير أوردتهم في المعجم الذي جمعتهم فيه ، وعدّتهم نحو مائة وخمسين ، ولم أكثر من سماع الرواية لانشغالي بما هو أهمّ وهو قراءة الدراية "(١) .

* * *

وبعد ، فقد كان السّيوطي موسوعة كبيرة بمؤلفاته الكثيرة ، ومصنفاته العديدة ، وما زالت ماثدته في عصرنا الحاضر حافلة بالوان شتّى من المعرفة ، نحواً وفقهاً ، حديثاً وأصولاً ، تفسيراً ولغة ، مما يدلّ على عبقريته الفلّة ، وموهبته الحلاقة .

١٣ = وفاته :

ودّع الدنيا بعد أن ملأها بفكره سنة ١٩١١ هـ في يوم الخميس تاسع شهر جمادي الأولى .

وقد رثاه عبد الباسط بن خليل الحنفي بقصيدة مطلعها :

مات جلال الدين غيث الورى مجتهد العصر إمام الوجود

٣ = الأشباه والنظائر في النحو :

من مميزات السيّوطي في مؤلفاته أنه يعطي القارىء في مقدّماتها

⁽١) انظر ترجمته ، وثبت مصنفاته في حسن المحاضرة ٣٣٩ ـ ٣٣٤ .

حصيلة موجزة لموضوعاتها ، ومناهجها ، وقصة تأليفها ، ليلقي الضّوء على هذه الموضوعات ، ويفتح الطريق أمام هذه المناهج حتى يسير القارىء لهذه المؤلفات في طريق واضح المعالم، دلائله ناطقة ، وشواهده صادقة ، وآياته باهرة .

وقبل أن يعرض الموضوع والمنهج يرى أن يشرك القارىء معه في حبّه للعربية وافتتانه بها ، ليتبيّن مدى ما بذل من مجهود باسم هذا الحب ، وما عانى من مشقة باسم هذا الافتتان .

يقول في المقدمة :

« أما بعد فإن الفنون العربية ، على اختلاف أنواعها هي أول فنوني ، ومبتدأ الأخبار التي كان في أحاديثها سَمَري وشُجوني ، طالما أسهرْتُ في تتبع شواردها عيوني ، وأعملت فيها بدني إعمال المجدّ مايين قلبي وبصري ، ويدي وظنوني » .

والسيّوطيّ: منذ نشأته لم يضيع لحظة واحدة في غير الاعتناء بكُتُب العربية ، والسّعي في تحصيل ما دثر منها إلى أن أستوعب معظم فنونها ، وأحاط بمجمل أنواعها فيقول : « ولم أزل من زمن الطّلَب اعتني بكتبها قديماً وحديثاً ، وأسعى في تحصيل ما دثر منها سعياً حثيثاً إلى أن وقفت منها على الجمّ الغفير ، وأحطت بغالب الموجود مطالعة وتأملًا بحيث لم يُفتني منها إلا النزر اليسير » .

والسيّوطيّ : بعد هذه الدراسة والاستيعاب تكونت شخصيته

العلمية فخطا خطوة أخرى في مجالها ، وهي خطوة التأليف ، فكما أُخَذ عليه أن يُعطِي ، وكما بنى نفسه عليه أن يبني الأخرين ، فيقول :

ووألفت فيها الكتب المطوّلة والمختصرة، وعلقت التعاليق مابين أصول وتذكرة، واعتنيت بأخبار أهلها وتراجمهم ، وإحياء ما دثر من معالمهم ، وما روّوه أو روّوه ، وما تفرّد به الواحد منهم من المذاهب والأقوال ، ضعّفه الناس أو قَوْوه وما وقع لهم من نظرائهم ، وفي مجالس خلفائهم وأمرائهم من مناظرات ومحاورات ومجالسات ومذاكرات ، ومدارسات ومسايرات ، وفتاوي ومراسلات ، ومعاياة ومطارحات ، وقواعد ومناظيم ، وضوابط وتقاسيم ، وفوائد وفرائد ، وغرائب وشوارد حتى اجتمع عندي من ذلك جُمَلً وَدَوَّنَهُا رُزَماً ، لا أبالغ وأقول : وقرُجَمَل .

ولم ينس السّيوطيّ أن يبيّن لنا قصّة تأليفه لهذا الكتاب فيقول :

« وكان ممّا سوّدت من ذلك كتابٌ ظريفٌ لم أسبق إلى مثله ، وديوان منيف لم ينسج ناسج على شُكْلِهِ ، ضمنته القواعد النحوية ذوات الأشباه والنظائر ، وخَرَجتُ عليها الفروع السّائرة سيـر المثل ا السّائر .

وأَوْمَعْتُه من الضّوابط والاستثناءات جُملًا عديدة ، ونظمْتُ في سِلَكه من النّوادر الغريبة والألغاز كل فريدة ، ولم يكن انتهى المقصودُ منه لاحتياجه إلى إلحاق ، ولا سوّد بتسطير جميع ما أرصد له من بياض الأوراق ، فحبسته بضع عشرة سنة وحرم منه الكاتبون والمطالعون ، ثم قدّر الله أني أُصبت بِفَقْده ، ﴿ فَإِنَا للهِ وَإِنّا إلِيه راجعون » .

أَ فَاستخرت الله تعالى في إعادة تأليفه ثانياً ، والعود - إن شاء الله تعالى - أحمد ، وعزمت على تجديده طالباً من الله سبحانه المعونة فهو أجل من في المهمّات يُقصد »

وبعد هذا العرض الجذاب لمسيرته العلمية ، من حُبّه للعربية ، واهتمامه بالتأليف فيها ، وقصة تأليفه لكتاب : « الأشباه والنظائر » يقدّم للقارىء غرضه من هذا التأليف ، وهدفه من هذا التصنيف ، والسبب الحامل له على أن يسلك هذا السبيل فيها كتب ، فيقول :

« وأعلم أنّ السّبب الحامل لي على تأليف ذلك الكتاب أي قصدت أن أسلك بالعربيّة سبيل الفقه فيما صنفه المتأخّرون فيه ، وألفوه من كتب الأشباه والنظائر » .

والسّيوطيّ: بعد هذا العرض يستطرد ليعدّد كتب الأشباه والنظائر في الفقه في إيجاز مبيّناً أن أوّل من فتح هذا الباب هو سلطان العلماء شيخ الإسلام عزّ الدين بن عبد السّلام في قواعدهالكبرى والصغرى».

على أن السيوطي لم يفته شرف التأليف في الفقه الإسلامي ، لأنه ألف كتاباً مشهوراً سمي : « الأشباه والنظائر في الفقه » قبل أن يؤلف الكتاب الآخر : «الأشباه والنظائر في النحو».

المقدمة

موضوعات كتاب الأشباه والنظائر :

موضوعـات هذا الكتـاب تناول السّيوطي بعضهـا بـالشـرح والتحليل ، مبيناً منهجه الخاصّ في كل موضوع .

قال : « وهذا الكتاب بحمد الله مشتمل على سبعة فنون :

الأول: « فنّ القواعد ، والأصول التي تمردّ اليها الجزئيات والفروع » .

ومنهجه فيه بيّنه بقوله : ﴿ وهو مـرتب على حروف المعجم ، وهو معظم الكتاب ومُهِمُّه ﴾ .

وقـد اعتنى فيه بالاستقصـاء ، والتّتبـع ، والتّحقيق ، وأشبع القول فيه .

وأورده في ضمن كل قاعدة ما لأثمة العربية فيها من مقال وتحرير ، وتنكيت و وتهذيب ، واعتراض وانتقاد ، وجواب وإيراد .

وطرّزه بما عدّوه من المشكلات من إعراب الآيات القرآنية ، والأحماديث النبّوية ، والأبيات الشعرية ، وتـراكيب العلمـاء في تصانيفهم المرويّة .

ومنّ القواعد والأصول حشاها ـ كما يقول ـ بالفوائد ، ونظَمها في سلك فرائد القلائد . الثاني: فنّ الضوابط والاستثناءات والتقسيمات:

ومنهجه فيه بيّنه بقوله : ﴿ وهو مرتّب على الأبواب ، لاختصاص كل ضابط ببابه .

الثالث : فنّ بناء المسائل بعضها على بعض .

الرابع : فنّ الجمع والفرْق .

الخامس: فنّ الألـغــاز والأحــاجـي ، والـمــطارحــات والممتحنات ، وجمعتها كلها في فنّ ، لأنها متقاربة .

السادس: فنّ المناظرات والمجالسات، والمذاكرات والمراجعات، والمحاورات، والفتاوي والواقِعَات، والمراسلات والمكاتبات.

السّابع : فنّ الإفراد والغرائب ، وقد أفردت كـل فن بخطبة وتَسْمِيَة ليكون كل فنّ من السّبعة تأليفاً مفرداً ، ومجموع السّبعة هو كتاب : « الأشباه والنظائر » .

هذه هي الموضوعات التي تناولها السيوطيّ في كتابه العظيم ، وهي موضوعات من النادر أن تجدها مجموعة في كتاب ، لأن جمعها على هذا النحو يحتاج إلى عقل مستوعب، وفكر متوثب ، وقدرة عجيبة على الصبر والتحمّل ، وهذا لا نجده متكاملًا إلاّ في السيوطيّ صاحب الشخصية الفذّة ، والعبقرية النّادرة .

منهج السيوطي في كتاب الأشباه :

عـرضت مـوضوعـات كتـاب الأشباه ، وبينت أنَّ بعض هـذه الموضوعات قام السّيوطي بشرحها وتحليلها ، وبيـان منهجه فيهـا ، وهـي مناهج خاصة متعدّدة لتعدّد الموضوعات .

أمَّا منهجه العام فقد بيَّن أنه :

مرتب على أسلوب آخر يعرف من مراجعته . فهو يشبه كتاب القاضي تاج الدين في الفقه ، فإنه جامع لأكثر الأقسام .

أمًّا صدره فإنه يشبه كتاب الزَّركشِيِّ من حيث أن قواعده مرتبة على حروف المعجم .

وأضاف إلى منهجه: علمين وضعها ليضمها الى علوم الأدب الشمانية وهي: السلغة، والنحو ، والتصريف، والعروض ، والقوافي ، وصناعة الشعر ، وأخبار العرب ، وأنسابهم ، والعلمان هما : علم الجدل في النحو ، وعلم أصول النحو وبين أنه بهذين العلمين « يعوف القياس وتركيبه ، وأقسامه من قياس العِلّة ، وقياس الشبه ، وقياس الطَّرْد إلى غَير ذلك على حدِّ أصول الفقه ، فإن بينهما من المناسبة ما لاخفاء به ، لأن النحو معقول من منقول ،

وبعد هذه الجولة التي قمت بهـا في هذا الكتــاب ، أشعر أنّ

القُرّاء له يمالاً قلوبهم الإعجاب، لما ظفر به السيّوطي من هذه المعلومات التي لا يستغني عنهاأديب،أو طالب نحو، أو دارس لغة، لأن هذه القطوف تشحذ الذهن، وتوسع العقل، وتنمّي الفكر، وتقرّي الإدراك.

وقد أحس السيوطي بما قدّم من العجائب والغرائب ، والشوارد والنوادر ، فقال عن كتابه في نهاية مقدّمته : « فدونكه مؤلفاً تشدّ إليه الرحال ، وتتنافس في تحصيله فحول الرجال ، وإلى الله سبحانه الضراعة أن يُبسّر لي فيه نيّة صحيحة ، وأنّ يَمُنّ فيه بالتوفيق للإخلاص ، ولا يضيّع ما بذاته فيه من تعب الجسد والقريحة ، فهو الذي لا يخيب راجيه ولا يردّ داعيه .

٤ ـ= تاريخ طبع الأشباه والنظائر :

طبع هذا الكتاب بالهند بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بعاصمة الدولة الأصفية حيدر آباد الدكن طبعة أولى نفذت ، ولم أستطع الحصول عليها .

أما الطبعة الثانية فهي النسخة التي بيدي والتي أشرت اليها في هامش التحقيق برمز (ط) أي النسخة المطبوعة . وهذه الطبعة بتاريخ سنة ١٣٥٩ هـ ، ١٣٦٠ هـ .

وقد أعتمد ناشر هذه الطبعة على نسخة يمنيَّة رمز إليها في الهامش

برمز (ي) إلى جانب اعتماده على الطبعة الأولى التي يشير اليها دائماً بكلمة « الأصل » .

وعلى الرغم من أن هذا الكتابطبع مرّتين ، فإنه لم يحقق تحقيقًا علميًّا إلى الآن أي قبل أن أقوم بتحقيقه ، وذلك للأمور الآبية :

- ١ ـ الاعتماد في طبعه على نسخة واحدة مخطوطة .
 - ٢ ـ عدم ضبط الكلمات التي تحتاج الى ضبط.
- ٣-اختلاط الصيغ بعضها ببعض: فـ (فعال) مشلاً تكتب من غير
 ضبط مع أنها تحتمل . (فعال) بكسر الفاء) أو فعال بضم الفاء
 أو فعال بتشديد العين مع ضم الفاء) أو فتحها .
- ٤ ـ الأخطاء الكثيرة والتحريفات العديدة التي تـواجهك في معـظم
 نصوصه .
- الكلمات الساقطة من النصوص لا تعد لكثرتها مما يترتب عليه عدم
 فهم النص أو الصعوبة في فهمه لعدم وضوحه .
- ٦- اختلاط الشواهد الشعرية بالنصوص النثرية ، فلا يدري القارىء
 ما قرأ أهو شعر أم نثر ؟ وبخاصة في أنصاف الأبيات أو أجزائها .
- لم يشر في الهامش إلى تخريج الآيات القرآنية التي ورد ذكرها في
 النص بذكر رقمها وسورها .

٨ ـ قلة استخدامه للفواصل ، مما يترتب عليه اختلاط المعاني بعضها
 ببعض .

وعلى الرغم من ضخامة الكتاب فإنه من ألفه إلى يائه لا توجد فيه
 كلمة واحدة مضبوطة أو بعبارة أخرى ، اختفت حركات الضبط
 تماماً في كل سطور الكتاب بل في كل كلمة من كلماته . وكيف
 يتفع الناس على اختلاف مستوياتهم في اللغة بكتاب ضاع
 ضبطه ، واختلطت صيغه ؟ .

لهذا كنا نتوقع من الذين تخرجّوا في مدرسة التحقيق أن يقوموا بتحقيق هذا الكتاب وإخراجه إخراجاً علميّاً لما له من قيمة عظيمة ، ومكانة كبيرة في المكتبة العربية .

وشاء القدر العجيب أن تقوم مكتبة الكليّات الأزهرية بمصرّ بعد أن نفذت الطبعة الثانية _ بطبع هذا الكتاب طبعة ثالثة لاكتساب الربح بغض النظر عن الفائدة العلمية ، والقيم المعترف بها في مجال التحقيق ، فقد أسندت هذا الكتاب إلى رجل ليس معروفاً في عالم التحقيق وهـو المسمّى : طه عبد الرءوف سعد ليضع اسمه عليه متّخذاً صفة المحقق .

وكانت فرحتي شديدة لأن كتاب الأشباه قـد حقق ، وطويت أوراقي وتركت مخطوطاتي التي حصلت عليها ، وهيـأت نفسي أن أعيدها إلى مكتبة المخطوطات بجامعة الكويت ، على سبيل الهدية ليتنفع بها روًاد المكتبة ، لأن الأشباه قدحقق ،«وقطعتجهيزة قول كل خطب ، ولا داعي لأن أكرر تحقيق الكتاب مرة أخرى لأنه جهد مكرر ، ومجال التحقيق واسع ، وكتب التحقيق كثيرة تنادي أهل العزم أن يرتادوا محرابها . ويعيشوا في نصوصها ، ويبعثوها من جديد تنبض بالحياة والحركة لِتخلد على مدى الأزمان . وسرعان ما تبددت هذه الأحلام من نفسي ، وضاعت الفرحة من قلبي حينما وقعت في يدي السخة التى ادعى ناشرها أنها محققة بقلم ذلك المحقق .

رأيت في هذه النسخة المطبوعة عجباً ، كيف يدعي صاحبها أنه قد حققها مع أنه كما سطر بقلمه في مقدمة التحقيق ، أنّه في هذا الكتاب لم يفعل شيئاً غير اعتماده على النسخة المطبوعة طبعة ثانية ، في حيدر آباد ، وهي النسخة التي عوفتها آنفاً ؟ يقول ما نصه : « وكان المحقق صدق أمانته في هذا القول ، فهو فعلاً لم يدّع أنه اعتمد على مخطوطة أو مخطوطات لهذا الكتاب،لكن الذي لا أحمده هو كتابة « حققه » على غلاف الكتاب، إنه ليس تحقيقاً ، والأحرى أن يكون مكان حققه : « نشره » حتى يوضع الأمر في نصابه ، لأن كلمة التحقيق كلمة كبيرة تحتاج الى جهد مضاعف لتحقيق الكتاب في ضوء غطوطاته ، بل لا أبالغ إذا قلت في ضوء المكتبة العربية بما حوت من غطوطاته ، بل لا أبالغ إذا قلت في ضوء المكتبة العربية بما حوت من مادف وعلوم ، وإذا أراد القارىء الدليل فها هو ذا بين يديه :

١ _ كما كانت نسخة الطبعة الثانية خالية من الضبط ، فنسخة الطبعة

الثالثة التي حملت اسم التحقيق خالية من الضبط كذلك ، فليس في الكتاب من ألفه إلى يائه كلمة مضبوطة .

٢ ــ ثانياً : كما اختلط الشعر بالنثر في الطبعة الثانية اختلط أيضاً الشعر
 بالنثر في هذه الطبعة التي يدعي صاحبها أنها محققة .

٣ ـ اعتمدت الطبعة الثانية على نسخة مخطوطة وهي النسخة اليمنية المشار اليها بـ (ي) كما قدمنا ، واعتمدت الطبعة الثالثة ، أيضاً على الطبعة الثانية في ضوء هذه النسخة المخطوطة التي لم يرها المحقق ولم تلمسها يده بدليل أن اشارات الطبعة الثانثة في الهامش الخاصة بالنسخة (ي) هي إشارات الطبعة الثالثة نفسها .

 3 ــ وكما خلت الطبعة الثانية من التعليقات في الهامش بالنسبة للكلمات التي تحتاج إلى شرح أو ضبط أو تخريج كذلك خلت هذه الطبعة الثالثة من كُلّ ذلك اللّهم إلاّ في القليل النادر .

 ومن شأن المحقق أن يحاول نسبة الأبيات بعد ضبطها ضبطاً كاملاً بالرجوع إلى مصادرها ، وذكر هذه المصادر في الهامش ، ولكن هذه الطبعة الثالثة التي تحمل اسم التحقيق لم يحدث مرة واحدة أن كتب في هامشها مصدر شاهد واحد من هذه الشواهد العديدة .

٦ ـــ ومن شأن المحقق أن يعلقٌ على الصيغ ، وأن يضبطها ضبطاً

كاملًا ليميز بين صيغة وصيغة ، ويفرق بين حركة وحركة ، وهذا لم يحدث ولو مرة واحدة في كل صفحات الكتاب .

- ومن شأن المحقق أن يجري وراء أنصاف الأبيات أو أجزائها
 ليكمل الأبيات ، ويضع الجزء في بيته ، ويشير إلى مصادره
 ومراجعه ، وهذا لم يحدث إلا في القليل النادر على الرغم من
 كثرة هذه الأنصاف ، وتعدد هذه الأجزاء .

٨ ــ ومن شأن المحقق: أنه إذا وجد في الأصل المطبوع خطأ قومه
 وصوبه وهذا لم يحدث بل على العكس جميع الأخطاء، التي
 اشتملت عليها الطبعة الثانية وجدت في الطبعة الثالثة بكاملها.

وفي بعض المرّات حاول أن يصوّب بعض كلمات النسخة المطبوعة طبعة ثانية فأفسدها ، لأنها صحيحة ، وهذا ليس افتراء على ذلك الذي يدّعي التحقيق، لأن بين يدي أدلّـة واضحة عـديدة اكتفى بنماذج منها :

من هذه النماذج أخطاء نثرية ، ومن أمثلتها :

 (١) في باب ١ إجراء المتصل مجرى المنفصل » ذكر السيوطي في حذف النون الخفيفة .

ما نصه : « وحذف نون التوكيد وغيرها من علاماته جارٍ عندنا مجرى إدغام الملحق في أنه «نقض الغرض» الـخ ، فـالنُسّخة

المطبوعة طبعة ثانية

وضعت كلمة : ﴿ يقضي ﴾ مكان : ﴿ نقض ﴾ وهذا تحريف وقد نقل هذا التحريف بعينه محقق نسخة الطبعة الثالثة .

انظر ص ٢٧ في النسخة (طبعة ثالثة) ، ٢٦ في النسخة (طبعة ثانية)وهامش ص ٦٤ من هذا الجزء المحقق .

(٢) في صفحة ٣٦ : « وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة على « المقرب » وفي النسخة الطبعة الثانية : « المعرب » بالعين ونقلت النسخة (الطبعة الثالثة) هذه الكلمة بعينها من غير أن يكلف محققها نفسه في تصويبها ، « والمقرب » لابن عصفور كتاب مشهور . انظر ص ٣١ في (الطبعة الثانية) ، وهامش رقم (١) ص ٣١ من هذا الجزء المحقق .

(٣) وفي صفحة ١١٠ : (ياء التفعيل) في النسختين معاً ، والصواب تاء التفعيل ، وانظر ص ١١٠ في الطبعة الثانية وهامش رقم ١ في ص ٢٦٦ من هذا الجزء المحقق .

(٤) وفي صفحة ١١٠ : ﴿ أَجِلَاقُ أَمْ قَصَارَ ﴾ كتبت ﴿ أَحَلَاقَ ﴾ في السبختين معاً : ﴿ أَحَلَقَ ﴾ . انظر ص ١١٠ في الطبعة الشانية وانظر تصويب ذلك في هذا الجزء المحقق هامش رقم ٣ من

صفحة ٢٦٦ ومن هذه النماذج أخطاء في نصوص شعرية ، ومن أمثلتها :

قول الشاعر :

١ - زيادَتنا نعمان لا تنسَينُها تق الله فينا والكتاب الذي تتلو

وقد كتبت (زيادتنا) في النسختين » (زيارتنا بالراء ، وهذا تحريف انظر تصويبه في هامش رقم ؛ ص ؟ ه من هذا الجزء المحقق . وانظر ص ٢٣ من النسخة (الطبعة الثانية) ، ٢٤ من النسخة (الطبعة الثالثة) :

وقول الشاعر :

٢ - قصرت له القبيلة إذ تجهنا وماضاقت بشدت، ذراعي

فقــد كتبت كلمة : « قصــرت » بــالفــاء في النسختين ، وهي بالقاف : « انظر ص ١٠٨ في النسخة (الطبعة الثالثة) ، وص ١٠٩ في الطبعة الثانية ، وهامش رقم ٢ ص ٢٥٩ من هذا الجزء المحقق .

٣ ــ وفي صفحة ١٠٩ أيضاً يخطىء صواباً فالشاهد الشعري :

من داره تقسم الأزواد بينهم كأنما أهله منها الذي اتّهــلا

« فاتَّهلا » بتاء مشدَّدة في الطبعة الثانية ، وهذاصواب، وإذا به

نجطته في النسخة التي يدعي تحقيقها ويكتبها : الذي (انهلا) بالنون بدل التاء وهذا تحريف . انظر ص ١٠٩ ، وانظر تصويب ذلك في هامش رقم ٢ صفحة ٢٦١ من هذا الجزء المحقق .

ونكتفي بهذا القدر من الإشارة إلى هذه الأخطاء والتحريفات التي نقلها برمتها من النسخة (الطبعة الثانية) إلى نسخته المحققة ، كما يدعّي .

وأخيراً ،كنا نتمنى أن يقوم الأخ المحقق بعمل فهرس عام ومفصل لهذا الكتاب ومع ذلك لم يفعل واكتفى بالفهرس القديم الذي مرّ عليه ما يقرب من ٥٠ عاماً ، أي في الزمن الذي طبعت فيه هذه الطبعة الثانية ونقله بنصّه وفصّه في طبعته .

وحتى الآيات القرآنية خرّج بعضها في الهامش مشيراً إلى رقم الآية والسورة وترك بعضها الآخر بدون إشارة . .

من أجل هذا كله فالنسخة في باب التحقيق ساقطة لم تقدّم جديداً،ولم تحقق فائدة ، وزادت الطين بلة ،فأفسدت كثيراً من صواب النسخة المطبوعة طبعة ثانية .

ولهذا صمّم عزمي على أن أقوم بتحقيق هذا الكتاب ، خدمة للعلم ، وتكريماً لـالأشباه الـذي نحن جميعاً في حـاجة إليه ، ولا تستغني عنه المكتبة العربية طوال الدهـر ، فما هي الخـطوات التي اتبعتها في طريق تحقيقه؟إليك أيها القارى، بيانها .

عطوطات الأشباه والنظائر

قلت في المقدّمة : كان من مشروعاتي العلمية تحقيق هـذا الكتاب والتحقيق لا يؤتي ثماره إلا بالحصول على مخطوطاته ، لأنها الضوء الذي ينير ظلام الطريق .

وقد وفقت ـ والحمد لله ـ إلى حد كبيرَ في الحصول على بعض مخطوطاته المهمة فض رحلتي إلى انجلترا عام ١٩٧٢ استطعت أن أصور مخطوطة من هذا الكتاب من مكتبة المتحف البريطاني .

ثم قمت بزيارة مكتبة الظاهرية ، فظفرت بتصوير نسخة ثانية منه واتصلت بقسم المخطوطات بجامعة الكويت فأسهم رئيس القسم الأستاذ أحمد الخازندار في الحصول على نسخة ثالثة منه من المكتبة الملكية بالمغرب بعد أن بذل أكرمه الله مجهوداً مثمراً في ذلك .

ومن مكتبة الأزهر حصلت على نسختين أخريين من هذا الكتاب فتوفر لديًّ - بحمد الله - خمس نسخ مختلفة التواريخ ، كتبت بأقلام النساخ في أزمنة متعددة .

وهما نحن نلقي الضوء على همذه النسخ في إيجماز ، ليكون الدارس أو القارىء على بيّنة من أموها .

١ ــ نسخة مكتبة الأزهر: رقم ٥٩٥٥ (عام)،٧٧٢(خاص), وتتميز
 هذه النسخة بأنها أقدم النسخ ، لأنها قريبة الزمن من حياة

المؤلف، فالسيّوطيّ توفي ٩٩١ هـ، وهذه النسخة كتبت سنة ٩٤٣ هـ، فالفارق الزّمنيّ بين الوفاة والكتابة لا يتجاوز اثنتين وثلاثين سنة. ولهذا فقد جاء في ختام الورقة الأخيرة من هذه النسخة أنها نقلت من نسخة نقلت من خط المؤلف ـ رحمه الله.

أمّا الناسخ لهذه النسخة فإنه فيما يبدو ليس من النساخ الذين يتقاضون أجوراً على نسخهم، لأنه نص في ذيل الورقة الأخيرة بقوله : وكتبها لنفسه بيده الفائية أقل عبيد الله وأضعفهم ، وأحقرهم وأحوجهم إلى رحمة الله ومغفرته عليً بن عليّ بن رمضان العباديّ الأزهريّ غفر الله تعالى له ، ولوالديه وذلك ثاني عشر رمضان سنة ٩٤٣هـ .

٢ ـ وتليها في القدم نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق ، وتحمل هذه النسخة رقم ٥٠٥٩٠ . وقد نقلت من نسخة نقلت من خط مؤلفها . وكان الفراغ من كتابتها في الثاني والعشرين من شهر المحرم سنة ٩٦٢ هـ .

٣ ــ نسخة الخزانة الملكية المغربية ، بمدينة الرباط تحمل رقم
 ٧٨٥ .

وقد حصلت عليها بواسطة الأخ الأستاذ أحمد الخازندار رئيس قسم المخطوطات بالجامعة ـ شكر الله له .

وهذه النسخة نسخت بيد محمود بن عبد الله بن عمر بتــاريخ

أواسط شهر الله جمادي الأولى سنة سبع وتسعين وتسعمائة .

٤ ـ نسخة المتحف البريطاني وتحمل رقم ٧-٢٥٢ في جزأين .

وقد تمّ نسخها سنة ١٠٨٥ هـ بقلم محمد افندي الزهاوي .

٥ ــ وأحدث نسخة من نسخ الأشباه هي نسخة الأزهر الثانية وتحمل
 رقم ٦٤٧٠ - ٩٢٠ خاص

وقد كتب هذه النسخة بيده الفانية _ كما يقول الناسخ _ العبد الفقير إلى رحمة ربه الجوادِ عبده : جاد بن يجيى _ غفر الله ذنوبه وستر عيوبه وذلك في يوم السبت المبارك الخامس والعشرين من شهر الحجة سنة ١٣٠٠ عام ألف وثلاثمائة من الهجرة النبوية .

من عُرْض هذه المخطوطات نتبينٌ الأمور الآتية :

١ حاف المخطوطات مندرّجة في زمن نسخها فهي تمثل القرون من
 القرن التاسع إلى نهاية القرن الثالث عشر .

 ٢ - كتبت جميعها بخط نسخي ما عدا نسخة المغرب فقد كتبت بخط مغربي .

٣- ناسخو هذه النسخ ليسوا مجهولين ، فكل نسخة تحمل في ذيلها
 اسم ناسخها .

٤ ــ ولا شك أن تدرّج هذا النسخ يدلّ دلالة واضحة على قيمـة هذا

الكتاب فلم يخلو قرن من القرون التي تلت وفاة السَّيوطي من ناسخ لهذا الكتاب حتى في نهاية القرن الثالث عشر بعد ظهور المطبعة رأينا من يهتم به وينسخه .

٦ ــ عملي في هذا التحقيق

- ١ ــ مقابلة الأصل المطبوع طبعة ثانية ، بالنسخ المخطوطة .
- ٢ ـ إذا كان هناك تعارض بين النسخ لا يفسد المعنى أثبت من هذه
 النسخ ما أطمئن إليه ، وجعلته في الأصل ، مشيراً إلى ذلك في
 الهامش .
- ٣ ـ تصويب الكلمات المحرّفة ، في الأصل في ضوء النسخ
 المخطوطة .
- ٤- قد تنفق النسخ الخمس في هذا التحريف، وفي هذه الحالة أحاول الرجوع ما أمكن لتصويب التحريف في ضوء الأصول أو المصادر التي نقل عنها السيوطي هذا النص الذي يحمل التحريف.
- ۵ ــ ضبط الشواهد الشعرية ، وتكملة أنصافها ، ووضع جزئياتها في أبياتها كاملة .
- ٦ ــ الإشارة في الهامش إلى المراجع والدواوين التي احتوت هـذه
 الشواهد .

- ٧ ـ أعمل جاهداً على نسبة الشواهد إلى قائليها .
- ٨ ـ ضبط اأوزان والصيغ ضبطاً كاملاً يضع كل صيغة في مكانها
 الصحيح .
- ٩ ــ الرجوع ما أمكن إلى المراجع والمصادر التي نقل عنها السيوطي نصوصه في الكتاب .
 - ١٠ ــ شرح ما غمض من الألفاظ ، وصعب من التراكيب .
- ١١ ــ تخريج الآيات القرآنية ، التي ضمّها الكتاب وذلك بذكر أرقامها
 والإشارة إلى سورها .
 - ١٢ ــالاكتفاء بتراجم الأعلام غير المشهــورة في ضوء كتــاب (بغية الوعاة » .
- ١٣ ـ شرح بعض المسائل النحوية التي يصعب على الـدارس فهمها .
 - ١٤ ــ العناية بعلامات الترقيم ، وتوزيع الفقر في البدء والانتهاء .
 - ١٥ ـ ترقيم الشواهد .
 - ١٦ ــ ترقيم صفحات النسخة الأصل المطبوعة .
- ١٧ ــ فهرسة جميع الأبيات وكتابتها في ذيـل كل جـزء ليسهل على
 القارىء استخراجها .

المقسدمة

١٨ ــ وضع عناوين لضوابط الكتاب وقواعده .

١٩ – عند الانتهاء – إن شاء الله – من إتمام أجزاء هذا الكتاب سأقوم بعمل فهارس فنية ، تشمل الشواهدالقرآنية، والشعرية ، والنشرية من أمثال وأقوال ، وحكايات كما تشمل محتويات الكتاب بطريقة مفصلة فضلاً عن فهارس للصيغ والألفاظ والأعلام والأماكن والبلدان الخ . . .

وأسأل الله تعالى أن يجعل عملي خالصاً لوجهه بعيداً عن الرياء والفخر وأن يوفقني إلى ما فيه الصواب والرشاد ، وأن يُجنَّبني الزّلل في القولوالعمل، إنه سميع الدعاء .

الكويت في ٨ من صفر سنة ١٤٠٤ هـ. الموافق ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٣م .

عبد العالم سالم مكرم

رموز المخطوطات

ط = الطبعة الثانية طبعة حيدر أباد.

ت = مخطوطة المتحف البريطاني .

هـ = مخطوطة الظاهرية بدمشق.

م = مخطوطة المغرب.

وبعد الانتهاء من تحقيق الجزء الأول في ضوء هذه المخطوطات برموزها حصلت من مكتبة الأزهر على مخطوطتين أخريين. ولكشرة المخطوطات تركت الرموز في الأجزاء الباقية اكتفاء بقولي: ووفي النسخ المخطوطة: كذا، إذا اتفقت أكثر النسخ،وذلك لأن الـذي يعنيني فقط هو سلامة النص لااختلاف النسخ.



خياه والنظاء

لِنْ وَ اللَّهِ الْجُوالِحِيْدِ اللَّهِ الْحِيْدِ اللَّهِ الْحِيْدِ اللَّهِ الْحِيْدِ اللَّهِ الْحِيْدِ اللَّهِ

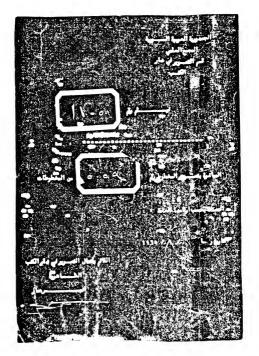
لمزيدالقنبانية أوكا وواله ا به والمالاسوس له الدران من والمدمود عامياط واشارة من وعارة عامر كا ولاج له والاوادة الاباند وحيالواردوالميا دري واحكاد فيالك عادت ليجولك أيوالي والديم والفياما والفام والمذكور يدندوالما و وعد العالطية الدما ور والاسآولالي ب وال وبتبع سوارد صاغبون كواعلت فهاند واعال لجدما بان قلو وسري وبدي وعلا تبزه وانتطال باللوج ومطالعة متاسلانكث وتعني سوكاله القن القامة مَا أن أحدا ونذك خوامتت اجاراها وواعمة فوا اوادومهم والمناهب والملاكة الصف مال أوي وه و ومادم الم موسط الم المتدعوا على مدوات الاشاء وانطا والاستتاان خلافدن اطلال مع ووفعة والمنا الغرب والامانكا ونب عولمه وخرورة الخاشون والطالقة وركام فتدوانه هافا وأوا المفاعافة بالصفاانا والعددان ستعانا لعسة فعد أخاص والما تانيفك واعت الداكا والعارات والالكات سلاوخان سلسلاطواعا آليج والحا بالغ عولم والمالال الماء و وفقد والقنطلاد عادة الإصالفالغان والساد المختاد والنا والاسالة

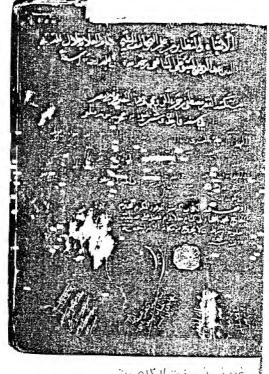
- 44 -

عالكاج للاعكاب والاوتيه الغزبيد وهذا غروش كمنزا الطبقات والعاشوم فعالعنو فبطالن يحرجه عاوالق المئ تروالهالهولاو دروعا كوحدان فراواع والكالواتم ودبرين لفت والكاست واحكرات الاست ومواحولا منته علاصتيقايتي كاوهس بصالات امراكوما أجنف فكاب لاشباه واسطاب يقايم بالبراميد كي وأبعث لكاب سواه 6 ولما تؤاعد لارائي فلير فيدالان في اعدم تدعيط والمنظمة وكلوالانساء والنظار للوام معددان وتاويل ومها لكوكا و منعقدات يحط بدعو يركاب لايكولما أو والمه لدف كشالال فحطب وواع فترهدا ابسلطان اعلاش خالاسلام عوالدس معداله وتلفنه الكروا اصغرى والعدا لام حالالوالدسي كابا والاشاء والنظا وكتدما معدد مودة وال صفار صلفوعس وأريس وسعوا لابواء كاولدكما بان واسمين مودنا بوع ومااستديد ويخر بالفروا إنفتنه والمقالة الامولية عولاك المارى ويخزي العزوع العقبة فالعنواعدالي بدة وحذا إليتيانها مقدمكا بالقام تلجي لأدهبكرة والعا المفهسوا جالديز ولللغذ فكأب الانشباء والنظآ فريتاعلا لاوات ومووق فالكاليسوى ودون مافيله عوالعنت كإبالاتناه وانظا بمرتبآ على الوساطريع فالرواجعية ووهد الاكابالذى شرعنا ويجدب والوسد سيشد كابالفاحي أجالدي الدى واعفند فكذ حامع لانؤا لامتسامه وصدك بيشبد والعدالاكه ورحبان فولنع مرتبع على وفالغفرى والأوظال كالدراب كاعدادهم ومعدالالهار وكالد فِرْخُدُ لَالًا وَطَعَابُ الادُبَاعُومِ لادب المائعُ وَالْخُوَّ وَالتَّرْبِ • والعسوون والعواق وصغه الشعرة واحاداه واسابه و قالدوا لمفنا العادم النابيد على منا علم للبُدُك والنيوَة وعلم وللنيوَة فيعُون جانبُ ﴿ وَيُزَكِّيدُ وَافْسَامُ مِنْ بِهِ الْعِلْدُوفَ إِلَّا وفيا والمعدد العبيد للعل والولافق فانسيمام الناسة والحداب ولانالي معت من صفول كان العقدة مع عنول من عنول و والأونشي الولي المن المعط الماي تعولاً العائم للان والمنطر فبروما الحدور وعلا المول وعلا نفرو لاحر ف وموعلاليان والمنتان والمفاجة واحلا وونوع الفنوة والمدسواتين والوحد الكاب الساتعال عَهُ فَيُونَ ﴾ إلا ول في المعقاعة والعصول التي تروالها الجزيات والمروة بعت الكولعية والوودت وحمن واقاعة ما المبت الوسية في من عال وي وبمكت ويندب و واعترام واستفادة وجواب واياده وطرز بالمعلق مرياشكان معالبالا إعالواتية والمعاديدالينو ووالأبات الشوية ووزائسا والما ونقابة الرويد وحدوثه بالعوايدة وتعلت الكيا والبانقلايده النَّا في الفنوابطوالد في ال والتنسكات و وورب عل لا بوار الخف المركاض الطبابد عو مواحد كالفروق بن اصابط والتأمن ولانالت عن عروعام ابوليطشق و والعًا بطيع وزوع بار واحد و وذخفي لقاعة بالباب ووالكا والكني امراطيا وتطلبتنا علحوزانانه وموادى ويدون عادهة لم ماعات البهلا الموهنا اجا بذكرة هذا الفركا فالفركاول كاو عكسيخل فالفوا لايط المراجزة المفرك وكأ

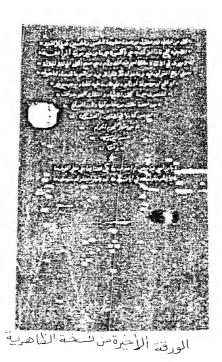
ال رح عرسدالعلما ومرالياعل والدفع الجواسيس الوجعاع أجعالهم البايب والغاعل مكو بالشفعه العبن الرضائدي وعوارس عاور وزاف والذعة أح المتعطوم في والمواحدة المام حعن القسيراعاب وتقياط أحنى ليترفيد مريج وم أغلقها يخ اصاعة قطعًا إما موكونه الإراث عنه وأن كان المريخ بوفينية إ والافار والعناء والقباع فالصفورت والتواق الماء لامراكلا يهاو خرع هذا على إن الانقالة المعالمة المعالمة الخذكالبدراهاعدة وهدا تركب سفلت بووق المن محذوران من عدة العرب واحد و براد الرحم الرجير كالسار وزاحه والحريرة الحرث في المحافظة خ فنده عليداد و كالا ما من المنحدة ، عبر من ويت الما لا بدو الام نوج عبد المندا بكلستي فقالله ليست وخذانا وينضرا كلة وليستأ الموض والجداب المينوا بالكست ويجود لاذلك ويبانذلك عسايل لاول والنخام ببجري بالسف بالكسف الدخلة السوافا نامو والمغذلة فالقادان عاكمتون والسام واوموه والامرو الاحرار فيكالسعان اوزار بضفة والتاعوة وابية أوليدم البربوب التأثير كالتأكادة العالمة وقاوا مكن المستخدمة المتحدثين المتحدثين المتحدثين المتحدثين المتحدثين والمتراصلة كفنالوزيون مودف المتحدث المتحدثين المتحدث الاعلام يد دخلا والما ودكان عنداند . . . كالعفل والترك والنوال مذكر داو وددسيان التاشك العدعلم سنف لماء فالعدام لاسدولاج إلغاعان وكرعلدم الاولهم وسفوان امر عبن كاسدوليه ونودوذ ببيدان فترنغل مالك فعنوستو يتزمود مستريدة كلك والحسان فعالا بلا اللام فيه الحيان الفرت عبر بالكسفى جزمام يحت يوم م إلوا بعد م اليون وكالان خطافة المرضية فا وكام وي سنواكلة الانفظ فلاله علازع العولينديه وماعداء فلاعادال فيهمن فترماوك ماه المعوهداوالياو موموله اوزاين المالي معلمة تلغاد يوجد حرف والمون حزما كا والمدربان العن رحملد تعالى وكتبا لنفسد بسساناننا بناقط بالرواصوم واحترم والوجع المزج لدومون على نعلى دمي والعباد كالاز هرى غذادت فالهولوالديه ولمائخ وجراسل ودن تاف الرصان سيديم

الورقىة الأحلية سن تاكست المذرهرميم ٧٧٠

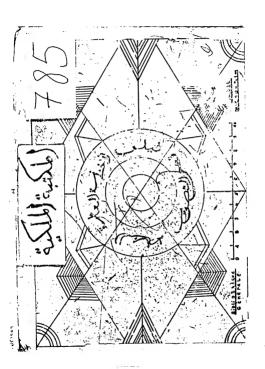




عروف نسخة الطاهرية



- 27 -



رالله الحرابقي ع طَالِقَ عَاسِ فَارْمِوْ الْمَعْ وَالْمُوْتُ سنعنز الع للن عرد الشباه وانتظل موالعولة التعجر لنعرا المدار والضايرة وهروالمس لمانعلغ باءانه إيه والعاكر بزايظ كاليمه مركاريا كالمارة عَلَى وَوَلَمُولَ وَالمُولِ عَلَى اللهُ عِيجَةُ المُورِدِ وَالْمُفَادِرِهِ وَالصَّلَاهُ وَالسِّلِّلِ فَي رَجُولُه عَمَ عِيع العِطْرِ والماخر والمزاكر وشائ المناه والمنا ووراها والعوي والعارم ابعروا بورايع ربية بجال فتأتب الوعناه الامانار عبدالغوزارة واسءا منس ومرا الفيارات ١٤ ولفاء بثمامهر ويتجوني وظال اسرى وسعد يردهاء بها برنى عال المحرما بوفي وري وطنونى ولم المورم الدارات بالنافة واسعي الخصواملة رمنها سعيد عشينه والزوفين منهاعا الجرانفير فرور عابدا معالمة وتأملا بيناكم من من ورايغ إيسير ، والبت بهما الكت المعولة والمنتا م مأبزا صوارية زكي واعتنيتك بأخدر اعسقا وتراههم وإحبالما دفر معالهم دويا ووا غَدِم عالى عرض من المراجع و الأفوال عقعه النَّا مراوفَه و عور وفع له مع لك رداء إيام منزمنا هزاى وعارراى وعانساى وفاخرانهم، وارساى وم ومراسانكمومه يلاأه وعلجا أخوفوا يمرو منأ لليم ويخوابط وتفاسيم وجوا يودجآ ، خوار دهناً احتمىسى و الع هم أو در نتار أولما كالع والعراف على المسالة الماكات المسالة على المسالة المسالة و كالماله في المنوس المدود موازي المالية بعنا المسالة على المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة المسالة ٤ راسله وانتفار ، وخرجت عليها العروع اسلم موالتلاك را واود عنه مراح ستنشأون جملاع ويوم ورفت وسلحة مزالتوأه رابع بهة ودالفاز خلورين مول م كل شرو بتسليرهيم كل شرو بتسليرهيم مارورودري يزي بري دورالله انهاجي يعدو بالنافر وإناا به ربيعوره بداستخ كالله تعلى واعلام تأليا {~~ _e. والعودار مثأءالة تدال اجروع باعلج ريره لهالمارات سخانه المعونة بمواجا يروالهما كانفضر الماليا والتاليوكاء للخالف تكاولان فصركاد المها والعربية منزا يعده وماصعه المناع والعرى والعرى وخارى الشاء وانعفلي وخواي والماء بروا الرزاا فركت والا فيلعدا الفاء الزيم المسروا مرمة أمكل الوردة خطوا ستنبط وعليه صنعارا أحل تعلنيعهم البسرطة على تنصر المزيد المنصارة والمرورة والمسرمان ما ميده كتل الشريخ المح والمرورة والمسرمان والميد المتراكب والمرارة الت النابدل المسابل يضطاع لجخ اجماعها وعامزوا مرواهد زشي دويه كفاك السلسلة لمراه بنا، إن بين علايت، ولمان سرالوبزز للفاح وفلاينودانت رابح المفارعان وسيسا بالقويصة لمفرار يكالشخمال دم المعتمنات التسابع دكالعسال التنسلول البرز مرصابه ابردكم البيروي والرسرافة والبرهام الدوي وفرهم التسماسع و والا والمود وهومة بدما لذل في العام والوجه القريبه وهز العري وكنة العبدا العساسة مربة النقوا بعد الله في : وعالوالغوالين تزد البكاعوة وجروعاً و والنعه اواعما والمنا وبمفرة والبعية الداستعراد كمراته كاحتهاد وتعراص العده والمفيفة والافسان استرها احتمعت وكتاب الشراء وانتفار للفدي تلج الورزان يُلاَيِّهِ فِي لَنَا عَسُواهِ وَلِهِ الْمُؤْمِدُ وَلَوْ عَرَالِ رَبِّتُ مِسِم مِيهَ لَا العَنْ عَرْرَتُهِ وَأَ * الأَشْرَاهُ وَالْفُ لَمِ لِللَّامِ مِنْ الدِّرِينَ لِيَا مِنْ لَمَا وَالْدُولِ الْمُؤْمِدُ اللَّهِ عَلَيْهُ * الأَشْرَاهُ وَالْفُ لَمِنْ لِلَّامِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ ال منابه يروعنا إبرالوكواط عراكوالوله ودائ كادكه ميهطيته والرامز فيمنز إبدا - اعزاله لمرشين دار الدور الوزازية بوالنبال و فطه دوانس والصفى و الهدكام جوزية و السرور كالم مولا خداد والدوران عند المساملة عند مدودة وعريمي والمعرف والدور مرت عارطابول، وله كتابان ونميز ريزواني وماا تنسره تزيه ابردم الهذهية عالهواعل لا مولية و التوكيا الزية تنزيج أمريم النيسة عال مواعد المناسبة وسنزاز المنطق بعدال علطابوك وليمكنا بازع فد تضعه كفلها في تفيه الوز العبيكي والعدكامل سوليه الوجز والملكرة أيما شباه والنقل قرم بالمها طابع وموجود عداية لاستوريد وسابعله والعب لفله والعبارة 664

اتحادالمهظوالهظه المعطفيفة والجواجك لروضهمة واريخ بودارة فراحظ الموباحد عنبالا ويع مزالالم لق مقراله وع إضمه باعتباره في رما فرم ارجت الآلوكيدوي الروح مفات منا السام منه منه ميكون عليه المال المناه عنه عنه المال المناه عنه المناه عنه عنه عنه المناه المناه عنه المناه الم والعزالمنه الميباحد ولوفلت صزارابس الميه عنب التخف السراة وانكشه معناط والاته مثلة سبلت عزاهراه زكيب وفع بصفركت المنعدد وعريفض المتعمة وابعا عمرة الرجراد البرواز الهدارج اعرع المادة مراجع وراليج البواد اليجه (والها فأرمودا لشعفة العزالرج أاز مودا وإنهاعا في موراهما والنو على الشاروم كوف كالامنه الماص بقيم مراعاة مانقنضية الضاعة المعوادية والزيقتضيه الصلاعة فشما أماعوكرا معالموالدعة وإزخاز بالعنه هويعية لا معصومال سينه جارية عراية وسولهلا نسه المشهدة والاب كنودا مر بينوري بوما عراجتا مامالوزيم ورابوها الكله إبيوازكانهالعن ونطيه والصمة مرز بمراقظ وابوها عراروانة وخوطر الوهاعرفيط وهداكمراة غرع رسول عرايها أو آر طروالعن الماصولة، وتبنيك اصلوك بدف بالشعدة حال الرب إرلمن ولواع عالمزال مع الانهاه الماخ وهنمزيج الآر بالشهدة انبعة الزي البور إجدا عصر تعلوكرا تركيب معلته غيرملنهم واعجمو ونها إعالوزازيع وهوملعات ويعدروم معة العربة احترضا أضراعتبار فوامكازة منه منه التلطر عنه وطعيد الكونه عاملاه الورح مينه القديم عليه وهنا العرازمة أخفان الظ المهابع أمنا وهو أجماً مَا يَسِيعُ عَلَمُ الْفَاعَلَةِ وَالْعَصِلَةِ لَوْهَ عَلَا كُلْتَصْرِهِ العَمْ بية المانا جاء موّان عصوصة منه كونه مالا على إذ يكن علا المان العامة بع علم بك الجلالمل فالتحط أشاليص لفكة فالإلهام المالة عص صفحن إم وقيل المالة عِ والسَّاعِ فِي أَنْ مِثْنِي الْجُهُ مَا وَالْكُيْنَ لَمُ وَالْكِينَاءَ الْمِنْ كُلُّمَا مُ المامقالية مرجلال الريز السبوط المسلومي

ه تغروالله رجينه والمثلّنه وسيج بنته والمعج

التدارجرارجم سالسا يلعرانهم والمابعر العله زاحة والطاهقة والمفراة واللم فردعليه ولد وفالفافر والعقد الاستيمنوه مفاله الانه والانتجا جرف المنح والكم ، وفال ليسناه المنظور الماعي المهورات عادل وبالنظار بسايرا أكاولي عالالعاديد، حر لوكانة حربة كفوله تعليمانة علكم عيم النعره والكيئ اءام خلته أزم زآمرة كغورا استباع لة كالعم إدالم كالعال فالالفاء العلم المل يتل المنفول النفرال والمه وعاسرو فررودب أيرا كأرى والانهار إم معمول كنصور إن: كُمَّنَا مُرِبارُ لِم مِيدَ أَن وَهِلَمَهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَأَزَامِهُمَ لِمَوْمُ لَمَا عَلَيْهِ أَمْرِكَانَ فِي مَمَّاهُ كَالْعِظُولِ الْمُؤَلِّقِ لَكُوالُّهِ لَكُ لمتوافات البيدة بعولااعلاء والمثالثة الحة ولم مغول المنه الامرابع الار فويفله مزلاه لي عد مفوا مزاجم عيز كاسروليت وتورود عدواز فيو بعام مرابط بمومنف مل زْعِلْ لِتَعْدِيرِ إلل مِيهُ للح مِلْ كالفرّ نتا بمجر بالكثر كَرْسلمن عفلا المع بيد الهري وسومي الكاء الريد إعالا راء ما ينلوا العيدم ونيم عا مروسله امامع بدء اوللهم اومرعول فرام صير والراء فكعاو ووعدهم عرالندوى عرمالدان الاشداء واسطار مالنعوية والداع العال وموط للدفر إسرنا محوضاة النب

ه الله تعرف المعنيا عم العالم و والراد الم

بفلصدوا لجراءره إلا

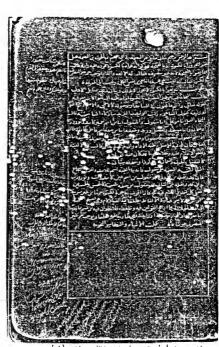
٥٢_

المتازع الأشاء والنظام والموسولنيت المعران أتخ ووالسعان ولااله الإلار وحذه لاشبركاء أوالوالفرعاغ الدنياس والمركلين الأحضا ذال مرز فردت الجاط مأسارة متروا وعبادة تاير وظروك ولأوة أفرانه يرجها لمواره وللمدادر والسالة والهاهوي ريول وبالمدمم المصار والمقاخ الزكرة وكتاله واسوف الماء الاناب والعرز والمائن ويتاله الطينواليانل وفيرة أليخو والزواص مسدقان فبول العربي يتالقا لفالوا فالعادل فيها بدنيا عال الحرما بن قلى دفسرى و بدى وطوف ولمراز لمينه ومن الحل ماس أحول وتذكره واغنت باخار أوطاوت جمدوا جامادتر وبعائم ومادا ودوروه ما كالنا باؤنين ومادفر مرنفرا لليدوو فالزطاج تعروبوال أحدثهم الذاهد والانبال ح ولك الخاب الدول ال قصادة الداري ب كن للرنباه والبطامير وقلاة كوالاها والمزال له ركزي سروة للروالرق وتراجه رامند مرود مع والنرق ويناهس باست. لا حماعيا بيد ما حد واحد والعسورة ويريخ ب السلسلة للحري وتداخصي الشيوق. الفاح وفدللوي التساسوغ فالقنو فلأنتنى بالماماقا بالراجيعة السنوافا بوافعا ربات وجويا السابع لاندارالتا مرالح وتدعين الناس المرفة الافراد وموسرقه فأ والمرام وحد العرب ووالا العرف وأسا

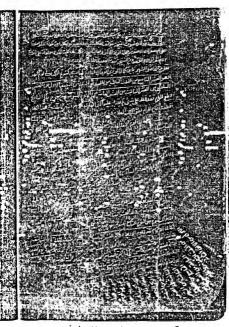
الورقة الأولى من نسخة المريطاني

أوالما من وولوي الله المالي

الماشرمع فدالفدا بالني



الورقة الأحبرة من نسخة المحف الريفاني



تاريخ كتابة نسخة المنحن الربطاني

الجزالاولص*ن كت*اب الامتباه والنظاير · فحاليخواليف الجلالاليبيط

بسبم الله الرحن الرصيم

سبحان اله المتزوعن الاسباه والنظائرة والحديد المنعض بغوان الكبانروالصفائرة ولاالدالا إلله وحده لا سُربيك له الها لم يما في الصايرة والداكر من النياف الديسة حدث او بحاط باكارة سنبرا كتعبارة عابره ولاحول دلاخوة الابامد مغ جميع الموارد والمضافوا والعسلاة والسلام عارموله محدالسوب البه جوع الغفائل و المنا فرهما أدكور في كتب إلله بالرف الاسماء والالفاب والنوت . والأروع الدائد الطبين الامائل وصحب النجم الزوابروا ما بعب فان فنون العربية على اختلاف إنواعها بيكا اول في يزومسندا الاخرالي كان في احادب سمري وسنبحوث طالما السهرة بخبية سؤاردم عيدي واعملت في ابدي اعل الجميد ماس فلي ومدي ومصري وتطنونيه ولم ازل من ذمن الطنب اعتنى كمنها وزعا وحدسا وإسى فرخصين مادئرمها سعب صليناه المان ومن نها على الجرالغنيزوا صلت مغالب الموجود مطالعة وتاملاك بغتني سوى النزرا ليسبره والغنديها الكت المطولة و الخنصرة وعلقت النعاليق مابين أصول وتذكره واعتباب بإضاراتها وتراجهم واصاء ما درس من معالمهم وماردوه وارووه وماتغروب الواحدمنيم من لله ابهب والاعوال منعد الناس اوموده وما وقع لهم مع نظائرهم وفي كلا خلف نهم ور ا موا مهم من مناظرات و محاورات و محالت و مزا کرات و مدار ومسأيرات وفنادى دمراسيات ومعابان ومحاحات وفؤام ومشا فكموص لمبط وتعتامسيم وخوائد وفوائد وغرائب وملوادا صتى اجلنوعند ك من ذلك خل برزما لاابالغ وآفول و يترجل

العفحة الأولى سنسخة مكتبة الأرحر

وكان جن ليمودت من ده وكن ب ظريف لم المبق ال شلد وديوان رُبِدُ لم بنبيرٍ: مبيرط مسكل صفية العواعدالنومُ ولينو الامكب وو النط برو وجة علبه العزوع السارة ميراللن أكبروا ولخن من الصنور بطء ولاست آت جن عومة ونفات في سلك م الأوار الغربية والالغازك فرميرة وكمكن انهى المقدسه لاصباجال اى و ورود تسطر عبع ما رصدله من باض الاوراق في بينع عشغ منسة وخرم منه الكابنون والمطاليون يم فدرامدان اصف بغنده فانامدوانا الدراجون فالتخشاط سال غ اعا روز اليد كانبا والعودان ث الدنع احمد وعرمت ععى تحديره طالباس الدسبي ندائعونه فهواجل من في المهمات معصد واعقرات الى س لى على البغ ذلك الكناب الاول الفصة ان اسلكت إلعرب سبيل لغذ في صنعة المنا خوه ن فرالغوه من كنب الاسباه والنظابر وقد ذكرالامام مرراله فبالزلني غ اول خواعده وان الغند الواع اصر محمرفة الحواد شدمعها و امن طا وعدصغذالاص سينا لبغم المسبوطة على تحفالم خ الدي مرفذالجع والزن ومن احسن ماصند جدّ ك المينج اِب مِي الجربني آن اِن بنا السائرميم عِيريفي لاجماع عليماط واحد والمسن من وتركب السينسانة بعج بني <mark>وقداً صفه ألك</mark> منس الدن بن الأرح و فد منوكات سس مجاث السئل ع*لا لشما* مرات بنياز ال و لهذا فال الرفي في سله ومدّ مسلسطة طولها النيّ الراّ مَعْ الطارحات ومي سان عوصة معقد المنتيح الودّ إن الحاس العالطات ال دم المني تساس م الالعاد النام الحي وقد صنف ونه وقدصندونه ابوكالعيرفي وآني مرأفئ وابوحاخ الغرذي

ملح مقابله إيشان انصلاة واذكي اللتحب

ٳڒۺڹٵؠٚڋٷٳڷڹٛڟۣٳڗٛ ؋ٱڬڂ

للامام جيلال لڏين سيوطي النيف نده ه

المجزه الأول

ئىنبى **الدكتورعبدالعال يسالم مكرّم** ئىند بغرىهدية جدية

مؤسسة الرسالة



[خطبة المؤلف] بسم الله الرّحمن الرّحيم

وصلتى الله على سيدنا محمّد وآله وصحبه وسلم

"سُبْحَان الله المنزّه عن الأشباه والنظائر ، والحمدُ للهِ المتفضّلِ يِغُفْران الكبائر والصّغائر ، وَلاّ إله إلاّ الله وَحَدَه لا شريكَ لَهُ العالمُ بِما في الضّمائر ، والله أكبر من أن يُضاف إليه سِمَةُ حَـدَثِ ، أو يُحاط بِإشارة مشيرٍ ، أو عِبارة عابر ، ولا حـول ولا قوة إلاّ بـالله في جميع الموارد والمصادِر ،

والصّلاة والسّلام على رَسولهِ محمدٍ المنسوبِ إليه جُموعُ الفضائلِ والمفاخِر ، المذكور في كتب الله تعالى بأشرف الأسماء والألقاب . والنّعوت والمـآتر ، وعلى آلـه الطَّئِبين الأمـائل وصَحْبهِ النّجوم الزّواهِرِ .

أَمَّا بعد ـ فإن الفنون العربيَّة على اختـلاف أنّواعِهَـا هي أوَّلُ فُنونِي ، ومُبتدأ الأخبار التي كان في أحاديثها سَمَرِي وشُجوني ، طال ما أَسَهرْتُ في تَتَبُّع شواردِها عُيوني ، وأعملت فيها بدني إعمال المُجِدّ ما بين قَلْبِي وَبَصِرِي ويَدِي وَظُنوني .

ولم أزل من زمن الطّلب أعتنى بكُتِبها قديماً وحديثاً ، وأسعى في تحصيل ما ذَنَرَ منها سعياً حثيثاً إلى أن وقفت منها على الجَمّ الغَفْر ، وأحطت بغالب الموجود مطالعةً وتأمّلًا بحيث لم يَفْتِي منها وَعَلَقْتُ النّسير ، وألفت / فيها الكُتُب المطولة والمُخْتصرة ، وعَلَقْتُ النّساليق ما بين أصول وَتَذَكِرة ، واعتيتُ بِاخبار أهلها وتراجمهم ، وإحياء ما دَثر من معالمهم ، وَمَا رَوْوهُ أُورَوْوهِ\) ، ، وما تفرّد به الواحدُ منهم من المذاهب والاقوال ضعفهُ الناسُ أو قُوه، وما وقع مهالمرات عمناظرات ومحاورات ، ومهالسات ومذاكرات ، ومداراسات مناظرات ، وفتاوي ومراسلات ، ومُعَاياة (١) ومحاجاة (١) ، وقواعدُ ومناظيم ، وضوابِطُ وتَقَاسِم (٥) ، وقُوائِد وفرائد ، وغرائب وشَوادٍ ،

 ⁽١) يقـال : روّاه الشعر تـروية ، وأرواه أيضـاً : حمله على روايته . وفي ت فقط : « وما رأوه ، موضع « ما رووه » .

 ⁽٢) في ت فقط سقطت كلمة : ولهم ع . وفي هـ فقط و من نظرائهم ع مكان
 و مع نظائرهم ع .

⁽٣) في كتب اللغة : المعاياة : أن تأتى بشيء لا يهتدي له .

 ⁽٤) في اللسان: «حجا»: حاجيته محاجاة: فاطنته فحجوته. وقال الأزهري :
 حاجيته فحجوته: إذا ألقيت عليه كلمة تحجية ، مخالفة المعنى للفظ.

 ⁽٥) وفي ط فقط: (ومطارحات) موضع: (محاجاة). وفي (م):
 ومفاهيم ، مكان (وتقاسيم).

حتى اجتمع عندي من ذلـك جُمَـلُ ، ودَوْنَتُهـا رِزَماً (١) ، لاَ أَبـالِغُ وَأَقول ِ: وقْو(٢) جَمَل .

وكمانَ مِمَّا سَوَدْتُ من ذلك كتبابٌ ظريفُ^(٣) ، لم أُسبَق إلى مثله ، وديوانٌ مُنيفٌ ، لم يَشْيُع^(٤) ناسجٌ على شَكْلِهِ ، ضَمَّتُهُ القواعِدَ النّحوية ذواتِ الأشباهِ ، والنّظائر ، وخرَّجت عليها الفروع السّائرَّة سَيْرِ المثل السّائر .

وأودعته من الضّوابط والاستثناءات جُملًا عديدة ، ونظمت في سِلْكه من النوادر الغريبة والألغاز كُلَّ فريدة ، ولم يكن انتهى المقصوة منه لاحتياجه إلى إلحاق ، ولا سُوّد بتسطير جميع ما أرْصدُهُ له من بياض الأوراق ، فحبَستُه بِضْعَ عشرة سنة ، وحُرِم منه الكاتيون والمطالِعون ، ثُمَّ قَدَر اللهُ أَنِي أُصبت بفقده، فإنا لله وإا إليه واجعون ، فاستخرْتُ الله تعالى في إعادة تاليفه ثانياً ، والعُودُ - إِنْ شاء الله تعالى - أحمد ، وعزمت على تجديده طالِباً من الله سبحانه وتعالى المعونة فهو أجل مَنْ في المُهمّات يُقْصَد .

 ⁽١) في اللسان : ((رم) : الرزمة من الثياب : ما شدّ في ثوب واحد . ورزم الشيء برزمة ، و ويرزمة :جمعه في ثوب .

 ⁽٢) الوقر بالكسر : الحِمْل . وبالفتح : الثقل في الأذن . وأكثر ما يستعمل الوقر بالكسر في حمل البغل والحمار ، والوَّسق في حمل البعير .

⁽٣) في النسخة (هـ ، : (كتاب ظريفاً ، تحريف واضح .

⁽٤) نسج الثوب من باب : ضرب ونصر .

واعلم أن السّبب الحامل لي على تأليف ذلك الكتاب الأول : أُنّي قصدت أن أسّلُك بالعربيّة سِبيل الفِقْه فيما صنّفه المتأخرون فيه ، وَالْفَوه من كتب الأشباء والنظائر .

وقد ذكر الإمام بدر الـدّين الزّركشيّ^(١) في أول قـواعده : أنّ الفقه أنواع :

أحدها : معرفة أحكام الحوادث نصًّا واستنباطاً. وعليه صنّف [٤] الأصحابُ تعاليقَهم المبسوطة على مختصر المُزْنِي/

النَّاني : معرفة الجَمْعُ والفُرْق . ومن أحسن ماصُنَّف فيه:كتابُ الشَّيخ أبي محمد الجُولِّني(٢٠) .

الثالث ـ بناءُ المسائل بعضها على بعض لاجْتماعها في مُأْخَذٍ واحد . وأحسن شَيء فيه كتاب السلسلة للجُونِينَ . وقد اختصره الشيخ شمس الدين بن القمّاح ، وقد يَقُوى التَّسلسُلُ في بناء الشّيء على الشّيء ولهذا قال الرافعيّ في (٢) مثله : وهذه سِلْسلة طَوّلها الشيخ .

⁽١) الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله ، بن بهاء الزركشي. ولد بالقاهرة ٥٤٧هـ. وتـوفــي بمـصــر في رجب ٧٩٤ هـ ومن أشهر مؤلفاته كتابه المشهور : « البرهان في علوم القرآن » وقد حققه الاستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم ، وكتب له ترجمة وافية .

⁽٢) في ت فقط : « أبي على الجويني » مكان « أبي محمد » .

⁽٣) في ط فقط : « قال الرافعي مثله » بسقوط . « في » تحريف .

الرابع : المطارحات ، وهمي مسائلُ عويصةُ يُقْصَدُ بها تَنقيح الأذهان .

الخامس: المغالطات.

السادس: المُمْتَحِنَات.

السابع : الألغاز .

الثامن : الحيل .

وقــد صنّف فيه أبــو بكر الصّيــرفيّ وابن سُراقــة ، وأبــو حــاتــم القَزْوينِي وغيرُهــم .

التاسع : معرفة الإفراد ، وهو معرفة ما لكلِّ من الأصحاب من الأوجُه الغربية.وهذا يُعرف من كتب الطّبقات .

العاشر : معرفة الضّوابط التي تَجْمعُ جُموعاً، والقواعدِ التي تُرَدُّ اللِيها أصولًا وفروعاً . وهذا أنفكها وأعمَّها وأكَمَّلُها وَأَنَّمَها ، وبه يَرتَقِي الفقيةُ إلى الاستعدادِ لمراتب الاجتهاد ، وهو أصول الفقه على الحقيقة . انتهى .

وهذه الأقسام أكثرها اجتمعت في كتــاب (الأشباه والنّــظائر) للقاضي تاج الدِّين السُّبكيِّ ، ولم تجتمع في كتاب سواه .

⁽١) في ط فقط : « ترد أكثرها » بزيادة : « أكثرها ».

وأما (قواعد الزّركشيّ) فليس فيه إلّا القواعد مرتّبةً على حُروف المُعْجم .

وكتاب و الأشباه والنّظائر وللإمام صدر الدّين بن الوكيل دُونَها بكثير . وقد قصد السّبكي بكتابه تحريرَ كِتابِ ابن الوكيل بإشارة والله له في ذلك كما ذكره في خُطْبته .

وَأُولَ مَن فتح هذا البابَ سلطانُ العلماءِ شيخُ الإِسلام عِزُّ الدِّين ابن عبد السّلام في : ﴿ قواعده الكبرى﴾ و ﴿ الصّغرى ﴾ .

وأَلْف الإمام جمال الدِّين الإسنويّ كتاباً في الأشباه والنظائر لكنه [9] مات عنه مُسَوَّدةً وهو صغير جدًّا نحو / خمس كراريس،مرتَّبُ على الأبواب . وله كتابان في قسمين من هذا النوّع وهما : « التمهيد في تخريج الفروع الفقهيّة على القواعد الأصوليَّة » ، و « الكوكب الدّريُ "(١) في تخريج الفروع الفقهيّة على القواعد النّحوية » ، وهذان القسمان مما تَضَمنُه كتاب القاضى تاج الدين السّبكيّ .

وَالَفَ الإِمامُ سراجُ الدِّين بنُ المُلَقَن كتابَ « الأشباه والنَظائر » مُرتَبًا على الأبواب وهو فوق كتاب الإسنويّ ، وَدُونَ مَا قبلَهُ .

وأَلَفت كِتاب « الأشباهِ والنّظائر » مرتّباً على أسلوب آخرَ يُعْرف من مراجعته .

⁽١) في ت فقط: ﴿ الكواكب الدريَّة ﴾ .

وهذا الكتابُ الذي شَرَعْنا في تجديده في العربيّةِ يُشْبه كتابَ القاضي تاج الدين الذي في الفقه ، فإنّه جامعٌ لاكثر الأقسام(١) وَصَدُرُه(٢) يُشْبه كتاب الزّركشي من حيثُ إن قواعدَهُ مُرَبَّبةً على حروف المُخجم .

وقد قال الكمال أبو البركات (٢) عبد الرحمن بن محمد الأنباري في كتابه : « نُزْهة الألبًاء في طبقات الأدباء » : علوم الأدب ثمانية : اللغة ، والنحو ، والتصريف ، والعروض ، والقوافي ، وَصنْعة الشّعر ، وأخبار العرب ، وأنساجم .

قال : وألحقنا بالعلوم النّمانية علمين وضعناهما ، عِلْمُ الجَدَل في النحو ، وعلم أصول النحو ، فَيُعْرف به القياسُ وتركيبُه وأقسامُهُ من قياس العِلّة وقياس الشّبة ، وقياس الطّرْدِ إلى غير ذلك على حَدّ أصول الفقه ، فإنَّ بينها من المناسبة ما لاخفاه به ، لأنّ النحو معقول من منقول ، كما أن الفقه معقول من منقول .

وقال الزّركشِيّ في أوّل قواعده ، كان بعض المشايخ يقول : العلوم ثلاثة : عِلْمٌ نَضَج ومااحترق،وهو علم النّحو والأصول ، وعِلْمٌ

⁽١) في ت فقط : ﴿ لَأَكْثُرُ الْأَقْسَامُ وَالْمَذَاهُبِ ﴾ .

⁽٢) كلمة و وصدره ، سقطت من ت .

 ⁽٣) عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد ، الإمام أبو البركات كمال الدين الأنباري النحوي .

توفي ليلة الجمعة تاسع شعبان سنة سبع وسبعين وخمسمائة . وفي ت : • عز الدين ، مكان • عبد الرحمن ، . انظر : البغية ٢/ ٨٦ ، ٨٨ .

لاَ نَضَجَ ولااحْتَرَقَ،وهو علم البيان والتَّفسير ، وعِلْمٌ نَضَج واحْترق وهو عِلْم الفِقْه والحديث . انتهى .

وهذا الكتاب مشتملٌ _ بحمد الله _ على سبعة فنون :

الأوّل: فنّ القواعد والأصول التي ترد إليها الجزئيّــات والفروع. وهو مرتّب على حروف المعجم، وهــو معظم الكتــاب ومهمّه.

وقد اعتنيت فيه بالاستقصاء والتنجّع والتّحقيق ، وأشبعت القول فيه ، وأوردت في ضِمْن كل قاعدةٍ ما لإِيَّمَة العربيّة فيها من مقالٍ [٦] وتحرير ، وتنكبت وتهذيب ، واعتراض وانتقاد / وجواب وإيراد . وطرّزتها بما عدّوه من المشكلات من إعراب الآيات القرآنية ، والأحاديث النّبوية ، والأبيات الشّعرية ، وتراكيب العلماء في تصانيفهم المروبّة ، وحشوتُها بالفوائد ، ونظمت في سِلْكها فرائد (١) القلائد .

الثاني: فن الضّوابط والاستثناءات والتقسيمات: وهو مرتّب على الأبواب ، لاختصاص كلّ ضابط ببابه . وهذا هو أحد الفروق بين الضّابط والقاعدة ، لأن القاعدة تجمع فىروعاً من أبوابٍ شتّى ،

⁽١) في ط فقط : ﴿ فوائد ﴾ بالواو ، تحريف .

وفرائد القلائد : جمع فريد ، وهو الشَّذُرُ يفصل بين اللؤلؤ والذهب . انظر القاموس .

والضَّابط يجمع(١) فروع ضابطٍ واحد .

وقد تختصّ القاعدة بالباب ، وذلك إذا كانت أمراً كُليًّا منطبقاً على جُزئياته ، وهو الذي يعبرّون عنه بقولهم : قاعدة الباب كذا ، وهذا أيضاً يذكر في هذا الفنّ لا في الفنّ الأول . وقد يدخل في الفنّ الأول قليلٌ من هذا الفن ، وكذا من الفنون بعد، لاقتضاء الحال ذلك .

النّالث: فنّ بناء المسائل يعضها على بعض: وقد ألّفت فيه قديماً تأليفاً لطيفاً مُستَّى (بالسّلسلة) كما سمّى الجُورَبِّي تأليفه في الفقّه بذلك . وألّف الزّركشِّيّ كتاباً في الأصول كذلك ، وسمّاه (سلاسل الذهب) .

الرَّابع : فنَّ الجمُّع والفرْق ـ .

النحسامس: فن الألخساز والأحساجي ، والمسطارحسات والممتحنات ، وجمعتها كلّها في فنّ ، لأنها متقاربة كما أشار إليه الإسنوي في أول ألغازه .

السادس: فنّ المناظرات والمجالسات، والمذاكسرات والمراجعات، والمحاورات والفتاوي، والواقعات والمراسلات، والمكاتبات.

 وَتَسْمِية ليكونَ كل فن من السّبعة تأليفاً مفرداً . ومجموع السّبعة هو كتاب : ﴿ الأشباه والنظائر ﴾ فَدُونَك (١) مُؤلَّفاً تشدَّ إليه الرحال ، وتتنافس في تحصيله فحُول الرِّجال . وإلى الله سبحانه الضراعة ، أن يُبسّر لي فيه نيةً صحيحةً ، وأن يمنّ فيه بالتّوفيق للإخلاص ولا يَضِيع ما بذلتُهُ فيه من تعب الجَسد والقريحة ، فهو الذي لا يخيبُ راجيه ولا يردّ داعيه .

نشأة النحه

[٧]

قال أبو القاسم الزّجاجيّ(٢) في (أماليه) : حدّثنا أبو جعفـر محمّد بن رُسْتم الطّبري ، قال : حَدّثنا أبوحاتم السّجَسْتاني : حدثني يعقوب بن إسحاق الحَضْرَميُّ : حدثنا سعيدُ بن مُسْلِم (٣) الباهِلِّي : حدثنا : أبي عن جَدّي عن أبي الأسود الدؤلي ، قال : دخلت على عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه فرأيته مُطْرِقًا متفكِّراً ! فقلت : فِيَمَ تُفكّر يا أمير المؤمنين ؟ قال : إنّي سمعت ببلدكم هذا لَحْناً ، فأردت أن أصنع كتـابًا في أصـول العربيّـة ، فقلت : إنْ فعلت هذا أَحْيَنْتَنَا ، وَنَقَيَتْ فينا هـذه اللُّغة ، ثم أتيتـه بعد ثـلاث ، فألقى إلى

 ⁽١) في ط فقط : « فدونكه ».

⁽٢) هو: عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي، منسوب إلى شيخه إبراهيم الزجاج .

توفى بطبـرّية في رجب سنـة تسع وثـلاثين وثلاثمـائة . وقيـل : في ذي الحجّة. منها . وقيل : في رمضان سنة أربعين وانظر البغية ٢٧/٢ .

⁽٣) في ط فقط: « بن سالم » .

صحيفةً فيها:

بسم الله السرحمن السرحيم : « الكسلامُ كُلَهُ = اسمٌ وفعسلٌ وحرْفٌ ، فالاسم : ما أنبأ عن المُسمّى ، والفعل : ما أنبًا عن حركة المسمّى ، والحرف : ما أنبأ عن معنّى ليس باسم ولا فِعْـل ، ثم قال : تَتَبَّعُهُورْدُ فيه ما وقع لك .

وَاعَلَم يَــا أَبا الأســود أن الأشياء ثــلائة : ظــاهرٌ ، ومضـــرٌ وشَــيءٌ ، ليس بظاهرٍ ولا مضـمرٍ ، وإنّما تتفاضَلُ العلماءُ في معرفة ما ليس بظاهرِ ولا مضمرِ .

قال أبو الأسود: فجمعت منه أشياء وَعَرَضَتُها عليه ، فكان من ذلك حروفُ النّصب فذكرت منها: إنّ وأنّ وليت ولعلّ وكأن ، ولم أذكر: لكنّ فقال لي : لِمَ تَرَكْتُها ؟ فقلت : لم أحسبُها منها ، فقال : بل هي منها فزدْها فيها .

قال ابن عساكر في (تاريخه): كان أبو إسحاق إبراهيم بن عقيل النَّحْويّ المعروف بابن المكبِّرِّيّ(١)، يذكر أن عنده تعليقة أبي الأسود الدُّؤليّ التي ألقاها عليه الإمام عليّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ وكان كثيراً ما يَعِدُ بها أصحاب الحديث إلى أن دفعها إلى الفقيه أبي العبّاس أحمد بن منصور المالكيّ،وكتبها عنه،وسمعها منه في سنةٍ

 ⁽۱) في هـ فقط: د المكتري ، بالتاء ، تحريف .

وابن المكبّريّ : هو إبراهيم بن عقيل بن جيش بن محمد أبو إسحاق القرشي . وانظر قصة توثيقه في البغية . ١٩٩/١ .

ستٍ وستين وأربعمائة ، وإذا به قد ركّب عليها إسناداً لا حقيقة له . وصورته = قال أبو إسحاق إبراهيم بن عقيل : حدّثني أبو طالب عُبيد الله بن أحمد بن نصر بن يعقوب بالبصرة ، حدّثني يحيى بن أبي بكير الكرّمانيّ : حدّثني إسرائيل عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه قال : وحدّثني محمد بن عبيد الله بن الحسن بن عياش عن عمّه عن عبيد الله بن أبي رافع : أنّ أبا الأسود الدؤلي دخل على عليَّ رضي الله [٨] / عنه وذكر التعليقة ، فلما وقفتُ على ذلك بيّنت لأبي العبّاس أحمد بن منصور أن يحيى بن بكير الكرماني مات سنة ثمانٍ ومائتين ، فجعل إبراهيم بن عقيل هذا بين نفيه وبين يحيى بن بكير رجلاً واحداً وهذه التي سمّاها : « التعليقة » هي في أوّل « أمالي الرّجاجيّ » نحوٌ من عشرة أوراق . انتهى .





فن القواعد والأصول العامّة

وهو الفنّ الأول من كتاب الأشباه والنظائر ولا يحتاج إلى إفراده بخطبة اكتفاء بخطبة الكتاب لقرب العهد بها وهو مسمّى « بالمصاعد العلِيّة في القواعد النحوّية » .

حَرْفُ الهمــزة [الإِنْباع]

(الإتباع) هو أنواع : فمنه إتباع حركةِ آخرِ الكلمة المعربة لحركة أوّل الكلمة بعدها كقراءة من قـرأ : (الحمدِ لله)(١) بكسر الدّال ِ إتباعاً لكسر اللّام .

وإتباع حركة أوَّل الكلمة لحركة آخر الكلمة قبلهـا كقراءة مَنْ

 ⁽١) الفاتحة / ٢ . وهي قراءة الحسن ، وزيد بن عليّ ، وفي البحر ١٨/١ :
 وهي أغرب ، لأن فيه إتباع حركة معرب لحركة غير إعراب .

قرأ : ﴿ الحمدُ لُلَّهِ ، (١) بضَمَّ اللَّامِ إِنَّبَاعًا لَحْرِكَةَ الدَّالَ.

وإتباعُ حركةِ الحرف الذّي قبل آخر الاسم المعرب لحركة الإعراب في الأخر وذلك في: « امرى» »و « ابنم » فإنّ الرّاء والنون يتبعان الهمزة والميم في حركتهما نحو: « إن أمْرُو هَلَك »(٢٠) ، « ما كان أبُوكِ امَرَأ سُو «(٢) ، « لكلًّ امرِيء مِنْهم »(٤) ، وكذا « ابنم »(٥) ولا ثالث لهما في إتباع العين اللّام .

وإتباع حركة الفاء اللّام ، وذلك في : « مَرْوُ^(١) وَفَم » خاصة فإنّ الميم والفاء يُشِعان حركة الهمزة ، والميم في بعض اللّخات ، فيقال : هذا مُرَّةً وفُمَّ ، ورأيت مَرْأً وفَمًا ، ونظرت مِرْءٍ وفِم. ،

⁽١) وهي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة . انظر البحر في الموضع نفسه .

⁽٢) النساء / ١٧٤ .

⁽٣) مريم / ٢٨ .

⁽٤) عبس / ٣٧ .

⁽٥) في اللسان: دبنو، ويزاد فيه العيم، فيقال: هذا بتُمك، فإذا زيدت فيه العيم أعرب عن مكانين ومنهم: من يعربه من مكان واحد، فيعرب العيم، الأنها صارت آخر الاسم، ويدع النون، مفتوحة على كل حال.... وزيادة العيم فيه كما زادوها في : شَذْقَم، وشَجْعم لنوع من الحدات...

⁽٦) في ط فقط: «مرىء» بالياء والهمزة، تحريف.

ولا ثالث لهما .

وإتباع حركة اللام للفاء في المضاعف من المضارع المجزوم ، والأمر إذا لم يُقَكِّ الإدغام فيهما في بعض اللغّات فيقال : عَضَّ ('')ولم يَعَضُ بالفتح ، وفِزَّ ولم يَهِرِّ بالكسر ، وَرُدُّ ولم يَرُدُّ بالضم/ [٩]

وإتباع حركة العين للفاء في الجَمْع بالألف والتـاء حيثُ وُجِدَ شَرْطُه كَنَمْرٍ ، وتَمَراتٍ بالفَتْح ، وَسِدْرةٍ وَسِدِرات بـالكسر ، وغُـرُقَةٍ وغُرُفات بالضّم .

وإتباع حركة اللام للفاء في البناء على الضّم في : مُنذُ فإن الذّال ضُمّت إتباعاً لحركة الميم ، ولم يُعتَدّ بالنّون حاجزاً . قال ابن يعيش : «ونظيرهما في ذلك بناء « بُلّه » على الفتح إتباعاً لفتحة الباءِ ، ولم يعتد باللّام حاجزاً لسكونها ، وقولهم :

(۲) لم يَلْدَهُ أَبوانِ *
 ۱ = * لم يَلْدَهُ أَبوانِ *

⁽١) ماضيه : عَضَضَ ،وعَضِض كَسَمِع وَمَنَع .

⁽٢) قطعة من بيت لرجل من أزد السّراة أو لعمرو الجنبي نسبة إلى : جنب .والبيت بتمامه :

ألا ربّ مسولسود وليس لسه أب وذي وَلَـدٍ لسم يَسلُدُهُ أَبسوان وانظر همع الهوامع والدرر رقم ۱۲۸ ، ۱۰۷۰ .

وفي الدرر ١/ ١٧٤ : الأصل ، يَلِدُهُ ، فسكن الـلام للضرورة فـالنقى ساكنان ، فحرّك الثاني بالفتح ، لأنه أخفّ .

فتح الدَّال ِ إتباعاً لفتحة الياء عند سكون اللَّام . .

وإتباع حركة الفاء للعين في لغة مَنْ قال في لَدُنْ : لُدُ ، قال ابن يعيش : «من قال : لُدُ بضم الفاء والعين ، فإنه أتبع الضَّم الضَّمَ بعد حذْف اللام» .

وإتباع حركة الميم لحركة الخاء والتاء والفين في قولهم : مِنْخِر(١) ، ومِنْتِن،ومِغِيرة ، وقال ابن يعيش : «منهم من يقول : مُنتُن بضم التاء إتباعاً لضمة الميم ، ومنهم من يقول : مِنْتِن بكسر الميم إتباعاً لكسرةالتاء،إذ النون لخفائها ، وكونها غُنّة في الخيشوم حاجزٌ غيرُ حصين .

وقالوا : كلّ فِعل على فَعِل بكسر العين ، وعينُـهُ حرف خَلْقٍ يجوز فيه كسر الفاء إتباعاً لكسر العين نحو نِعِم وَبِيْس .

ومنه : إتباع حركة فاء كلمة لحركة فاء أخرى لكونها قُـرِنتُ معها ، وسكون عين كلمة لسكون عين أخـرى أو حركتهـا لحركتهـا كـذلـك . قـال أبن دُريـد في « الجَمهـرة » : تقول : «ما سمعت لـه جُرْساً () ، إذا أفَرْدت ، فإذا قُلْتَ : ما سمعتُ له حِسًّا ولا جِرْساً ، كسرت الجيم على الإتباع .

 ⁽١) في القاموس : و نَخَر يَنْخُر ، وَيَشْخُرُ ، بكسر الخاء وضمها .
 والنَّخر بفتح الميم والخاء ، وبكسرهما، وضمهما.

⁽٢) الجرس ، بفتح الجيم : صوت خَفِي . وانظر النص في الجمهرة ٢ / ٧٥ .

وقال الفارابي في (ديوان الأدب) : يقال : رِجْسُ نِجْسُ ^(۱) ، فإذا أفردوا قالوا نَجَسُ .

ومنه إتباع الكلمة في التنوين لكلمة أخرى منونة صَجِئنها كقوله تعالى : ﴿ وجنتك من سَيَّا بِنباً بِقين ﴾ (٢٠ ، ﴿ إِنَا أَعْتَدُنَا للكافرين سَلاسلا وأغلالاً وسَعِيراً ﴾ (٣ في قراءة من نوَّن الجميع ، وحديث : « أَنْفِق بِلالاً ، ولا تَخْشى من ذي العرش إقلالاً » .

ومنه: إتباع كلمة لأخرى في فكّ ما استحق الإدغام كحديث: ا أيتكن / صاحبة الجَمَل الأَدْبَبُ تَنْبحها كـلاب الخُواْب^(٤) » فـكَ [١٠] الأَذْبَتَ ، وقاسُةَ الأَدْتُ إتباعاً للْحَوْاْتِ .

 ⁽١) انظر ديوان الأدب للفاراي ١٨٦/١ و اللسان : « نجس » . وفي الحديث :
 « أعوذ بك من الرَّجس النَّجس . والرَّجس : العذاب كالرَّجز .

قال الفرّاء : « إذا بدءوا بالرَّجس ، ثم أتبعوه : النجس كسروا الجيم ، وإذا بدءوا بالنجس ولم يذكروا معه الرجس فتحوا الجيم والنوّن . . . انـظر اللــان .

وفي هامش اللسان تعليق على قوله : «كسروا الجيم » والصواب كسروا النؤن . وقد تنّبه صاحب اللسان الى هذا فذكره في مادة « نجس » .

⁽٢) النَّمل / ٢٢ ، وفي النشر ٢/ ٣٣٧ : قرأ أبو عمرو والبزّي بفتح الهمزة من غير تنوين . وقرأ الباقون بالخفض والتنوين .

⁽٣) الإنسان / ٤ . وقد قرأ بذلك المـدنيّان والكسائي ، وأبوبكر، ورويس.انظر النشر ٢/ ٣٩٤ .

⁽٤) في القاموس : الحوأب : الواسع من الأودية .

ومنه : إتباع كلمه في إبدال الـواو فيها همـزة بهمزة أخـرى كحديث د ارْجِعْن مأزورات ، غير مأجورات »،والأصل : موزورات لأنه من الوِزْر .

وقال أبو عليّ الفارسيّ في : « التذكرة » : لا يصح أن يكون القلبُ فيه من أجل الإتباع ، لان الأوّل ينبغي أن يجيء على القياس ، والإتباعُ يقع في النّاني ، وإنما مَأزورات على : « ياجل »(١) ، وقال : « والغدايا » « والعشايا » ، لا دلالةفيه،لأن « غدايا » في جمع غُدُوة(١)

 ⁽١) في هـ ، وط: «يأجل» بالهمزة، ولمل الصواب: «يا جل» كما في
 النسختين «ت »، «م» بدون همزة، لأن «يا جل» مضارع»
 «وجل». والأصل: «وَجِل يُؤجَل»، ولم تحذف الواو لأنها لم تقى بين
 ياء وكسرة.

قال ابن عصفور في الممتع ٢ / ٤٣٢ ، : « ومن العرب من يقلب هذه الواو طلبًا للتخفيف ، فيقول : « يا جَلُ » .

ومعنى ذلك أن : « مأزورات » قلبت الواو فيها همـزة للتخفيف ، وليس للإتباع .

⁽٢) في اللسان : د غدا ، الغداة لا تجمع على غدايا ، ولكنهم كسروه على ذلك ليطابقوا بين لفظه ولفظ العشايا ، فإذا أفردوه لم يكسّروه . . . ولكن يقال : غداة ، وغدوات ، لا غير . على أن ابن الأعرابي قال : غدية مثل : غيئية لغة في غَدوة ك د ضَحِيَّة ، في ضَحْوة ، فإذا كان كذلك : د ف دغدية ، وغدايا » .

وقول السيّوطي : جمع عُدْوة الخ يعني أنه جمع شاذ كشذوذ جمع حرّة على حرائر . وانظر اللسان : « حرر » .

مثل حُرّة وحرائر ، وكُنّة وكَنَائِن^(١).

ومنه : إتباع كلمة في إبدال واوها بالياء في أخرى كحديث : « لا دريت ولا تليت a ، والأصل : تلوت لأنه من التلاوة .

ومنه: إتباع ضمير المذّكر ، لضمير المؤنث كحديث ، « اللهم ربّ السّموات السّبع وما أظْللن ، ورب الأرضين وما أفْللُن ، وربّ الشياطين وما أضْلَلْن ، ، والأصل: أضلوا بضميـر الـذكـور ، لأن الشياطين من مذكّر مَنْ يعقل ، وإنّما أنث إتباعاً لاظللن ، وأفّلكن .

وكذا قوله في حديث المواقبت : « هن لَهُنَّ » أصله لهم أي لأهل ذي الحُلَيفة وما ذُكِر معها ، وإنما قيل : « لهُنَّ » إتباعاً لقولـه : « هُنَ » .

ومنه : إتباع اليزيد للوليد في إدخال اللَّام عليه وهو عَلَمٌ في قول الشاعر :

٢ = رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مُباركاً (٢) *

(١) الكنّة بالفتح : امرأة الابن ، أو الأخ كما في اللسان : « كنن » .

(٢) تمامه قوله:

شديداً بأعباء الخلافة كاهله *

وهو لابن ميّادة يمدح الوليد .

من شواهد همع الهوامع والدرر رقم ٢١ ، وشواهد المغني للسيّوطي ١/ ١٦٤ والخزانة ١/ ٣٢٧ ، ٣/ ٢٥٢ ، والإنصاف ٣١٧/١، وابن يعيش ١/ ٤٤ ، والعينيّ ١/ ٢١٨ ، ٢٠٥ . قـال ابن جريـر : حسُن دخـول الـلام في « البـزيـد » لإتبـاع « الوليد » .

وقال ابن يعيش في شرح المفصّل : «لَّا كثر إجراء « ابن » صفةً على ما قبله مِن الأعلام إذا كان مضافاً إلى علَم أو ما يجري مُجْرى الأعلام من الكُنَى والألقاب ، فلمّا كان « ابن » لا ينفك مِن أن يكون مضافاً إلى أب أو أم ، وكثر استعماله استجازوا فيه من التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيره ، فحذفوا ألف الوصــا, من «ابن»، لأنه لا ينــوى [١١] فصله مماقبله، إذا كانت الصفةُ والموصوفُ عندهم مضارعةً للصّلة والموصول من وجوه . وحذفوا تنوين الموصوف أيضـاً كأنهم جعلوا الاسمين أسماً واحداً لكثرة الاستعمال ، وأتبعوا حركة الاسم الأول حركة الاسم الثَّاني ، ولذلك شبَّهه سيبويه بامْري، وابْنِم في كون حركة الراء تابعة لحركة الهمزة، وحركة النوّن في ابنم تابعة لحركة الميم ، فإذا قلت : هذا زيدُ بنُ عمرو ، وهندُ بنة عاصم ، فهذا مبتدأ ، وزيد الخبر ، وما بعده نَعْتُه، وضمَّة زيد ضمَّة إتباع لا ضَمةُ إعراب ، لأنك عقدت الصَّفةَ والموصوفَ وجعلْتَهما اسماً واحداً ، أو صارت المعاملة مع الصَّفة والموصوف كالصَّدْر له ، ولذلك لا يجوز السكوت على الأول .

وكذلك النّصب نقول : رأيت زيدَ بَنَ عمروٍ فتفتحُ الدّال إتباعاً لفتحة النون .

وتقول في الجرّ مَرَرْتُ بزيدِ بن عمرو فتكسر الدَّال إتباعاً لكسرة

النون من « ابن. .

وقد ذهب بعضهم: إلى أنّ التنوين إنسا سقط لالتقاء السّاكنين: سكونُه وسكونُ الياء بَعْدُه، وهو فاسدُ، إنما هو لكثرة استعمال دابن ».

تُنبيـــهُ

قال ابن. جِنّى في المحتسبِ في قراءة (الحمدِ لِله ع^(۱) ، بالإتباع : هذا اللفظ كثر في كلامهم وشاع استعماله ، وهم لِما كُثُر في استعمالهم أشد تغييراً كما جاء عنهم كذلك: لم يَكُ ، ولا أَدْرِ^(۲) ، ولَمْ أَبْلُ ، وأَيْش ، تقول : وجا يجي ، وسا يسو بحذف همزتيهها.

فلما اطرد هذا ونحوه لكثرة استعماله أتبعوا أحد الصّوتين الآخر ، وشبهوهما بالجزء الواحد فصارت و الحمدُ لله ، كعنَّقُ وطُنُب ، و و الحمدِ لِله، كإبل وإطِل ٢٦، ،إلاّ إن والحمدُ لله ، بضم الحرفين أسهل من الحمدِ لله بكسرهما من موضعين :

أحدهما : أنه إذا كان إتباعاً فأقيس الإتباع أن يكون الثاني تابعاً

⁽١) الفاتحة / ٢ .

⁽٢) في المنصف ٢ / ٢٢٦ : ﴿ لا أُدر ﴾ ، ومثل ذلك في المحتسب .

⁽٣) الإطِل : الخاصرة .

للأوّل، وذلك أنه جارٍ مُجْرى السّبب والمُسبّب، وينبغي أن يكون السبب أسبق رُثّبةً من المُسبّب، فتكون ضمة اللّام تابعة لضمة الدّال، كما نقول مُدُّ وشُدُّ، وشَمَّ وفِرَّ، فتتبع الثاني الأوّل(١) فهذا أقيس من إتباعك الأول للثاني في نحو اقتُل، اخْرُج(٢).

والأخر: أن ضَمّة الدّال في « الحمدُ لله » إعراب وكسرة اللّام في « لِلّه » بناء ، وحركة الإعراب أقوى من حركة البناء، والأولى أن يغلّب ـ الأقوى على الأضعف، لا عكسه .

[١٢] ومثل هذا في إتباع الإعراب/ البناء قوله .

٣ = * وقالوا اضْرب السَّاقين إمَّك هابِلُ (٢) *
 كسر الميم لكسر الهمزة . انتهى .

⁽١) في ط: « والأول » بواو العطف ، تحريف .

⁽٢) في المحتسب: « ادخل » مكان: اخرج.

⁽٣) من شواهد: سيبويه ٢/ ٢٧٢ ، والخصائص ٢/ ١٤٥ ، ٣/ ١٤١ ، وتفسير القرطبي ١/ ١٣٦ ، والشافية ٤/ ١٧٨ ، وهذا الشاهدليس له تتمة وليس له قائل معروف . قال في الشافية : « وهذا الصراع لم أقف على تتمته ولا قائله .

وقد روي هذا الشاهد بروايات مختلفة ، ففي الأشباه : « وقال » ومثله في الخصائص ، والشافية . وفي سيبويه : « وقالوا » بواو الجماعة .

هذا وقد أجاز سيبويه في الكتاب أن تكسر الميم إتباعاً للهمزة فقد قال : وقالوا أيضاً:و لإمّك، ثم ذكر الشاهد وقد كتب الشاهد بضم الميم وكسر ــ

وفي الكشّاف قرأ أبو جعفر: « لِلملائكةُ أَسْجُدوا ، () ، بضمّ التاء للإتباع ، ولا يجوزُ استهلاكُ الحركة الإعرابيّة بحركة الإتباع إلاّ في لغة ضعيفة كقولهم : « الحمدِ لِلّه ،(٢٠ .

نائسدة:

قال إبن إياز^(٣) في (شـرح الفصول) : أعلم أنَّ العـرب قد اكثرت من الإتباع حتى قد صار ذلك كأنَّه أصلُّ يُقاس عَلَيْه ، وإذا كانت

بضم النون لأجل ضم الهمزة ، والميم في رواية القرطبي مضمومة (١) البقرة / ٣٤ .

الهمزة ، والسياق يقتضي أن تكسر الميم إتباعاً لكسرة الهمزة ، ولا أدل على ذلك من قول البغدادي في الشافية: ومثل هذا ما حكاء صاحب الكتاب في قول بعضهم ، ثم ذكر البيت ونصّ على أن الميم كسر لكسرة الهمزة ، وقد روى ابن جني في الخصائص الشاهد في الموضعين السابقين بكسر الهمزة والميم . على أن القرطبي في الموضوع السابق رواه :

اضرب الساقينُ أُمُّك هابل *

⁽٢) انظر تفسير الكشاف ١ / ٢٧٣ .

 ⁽٣) في ط فقط: « ابن أبان » تحريف ، والصواب من النسخ المخطوطة والبغية
 / ١/ ٣٣٥ .

وابن إيازهو: الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد العلامة جمال الدين . توفي ليلة الخميس ثالث عشر ذي الحجة سنة إحمدي وثمانين وستمائة .

ومن مؤلفاته : « شرح فصول ابن معط » .

قد زالت حركة الدّال مع قوتها للإتباع ، وذلك ما حكاه الفرّاء من « الحمد لِلّه » بكسر الدّال إتباعاً لكسره اللّام ، وقلبوا أيضاً ، الياء إلى الواو مع أنّ القياس عكس ذلك ، فقالوا : أنا أُخوّك يريدون أنا أُخيّك(١) ، حكاه سيبويه ، كأنّ الإتباع في نحو : مُذْ وشُدُ أُجوز وأحسن؛ إذ ليس فيهما نقل خفيف إلى ثقيل . وأما السّاكن الحاجز فلا يُعتَدُّ به لضعفه . انتهى .

فسائسدة

عُدَّ من الإتباع حركة الحكاية ، قال أبو حيّان في شرح التسهيل: اختلف الناس في الحركات اللاحقة لـ وأيّ ا^(^)في الحكاية ، فقيل : هي حركات إعراب نشأت عن عوامله ، وقيل : ليست للإعراب ، وإنما هي إتباع للفظ المتكلّم على الحكاية .

وقــال أبــو الحكم الحسن بن عبــد الــرحــمن بـن عذرة الخضراويّ^(٣) في كتابه المسمّى « بالإعراب عن أسرار الحركات في (١) في ت فقط: أبا أخوك - أبا أخيك ، تحريف. ولعل الصواب: أنا

أُخُولُ _ أنا أُخَيُّك في حالة تصغيرها . (٢) في ط : « اللائمي » مكان لـ « أي » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٣) الخضراوي : قو الحسن بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم بن عمر بن عذرة الانصاري الاوسي ، الخضراوي أبو الحكم ، كان حياً سنة ١٤٤ هـ . ومن مؤلفاته : و الإغراب في أسرار الحركات في الإعراب ، وتسميته بالإغراب بالغين في البغية وفي النسخة المخطوطة وت ، انظر البغية ١/ ١٠٠ . وفي بقية النسخ بالعين. لسان الأعراب »: حركة المحكيّ في حال حكاية الرّفع ، منهم من يقول : إنّها للإعراب ، لأنه لا ضرورة في تكلّف تقدير رفعه مع وجود أخرى ، وإنما قيل به في حالة النّصب والجر للضّرورة .

ومنهم من يقول: إنها لا للبناء ولا للإعراب حملًا لحالة الرقع على حالة النّصب والجـرّ ، قال: وهذا أشبه بمذاهب النّحاة،وأقيس بمذاهب البصر بين ألا تراهم / ردّوا على الكوفيين في اعتقادهم الرقع [١٣] في خبر: إنّ وأخواتها، وفي اسم كان وأخواتها على ما كان عليه قبل دخول العامل . انتهى .

الاتسساع

عقد له ابن السّراج باباً في «الأصول» فقال: اعلم أن الاتساع ضرب من الحدِّف إلاّ أن الفرْق بينها اأنك لا تقيم المتوسّع فيه مقام المحدوف، وتعربه بإعرابه ، وفي الحدف تحدف العامل فيه ، وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب ، والاتساع العامل فيه بحاله ، وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المُضاف أو الظّرف مقام الاسم ، فالأول نحو: «واسْئل القَرْية »(١) ، والمعنى : أهل القرية ، و « لكِنَ البِر مَنْ أمن »(١) .

⁽١) يوسف / ٨٢ .

⁽٢) البقرة / ١٧٧ .

والنّاني : نحو : « صيد عليه يومان » ، والمعنى : صيد عليه الرّحْشُ في يومين ، « ولد له الولد سِتّون عاماً » والمعنى : وُلِد له الولد سِتّين(۱) ، « بل مَكْر اللّيل والنّهارِ »(۱) ، « نهارهُ صائم » ، و « لَيْلُه » قائم » :

٤ = يا سارق اللّيلةِ أَهْلَ الدّارِ (٣) *

والمعنى : مكرٌ في الليل صائم في النّهار ، سارقُ في الليلة . قال وهذا الاتّساع في كلامهم أكثرٌ من أنْ يحاط به .

قال : وتقول : سِرْت فَرْسَخَيْن يومين إن شنت جعلَّت نَصْبهما على الظرفيَّة ، وإن شنت مفعولان(⁴⁾ على السَّعة ، وعلى ذلك قولك : سِيرَ به يومان ، فَتَقِيمُ « يومين ، مقام الفاعل .

وقال في موضع آخر: إن بائي المفعول له والمفعول معه نُصِبا على الاتساع، إذ كان من حقهما أنْ لا يفارقَهما حرْفُ الجَسر، ولكنّه حذف فيهما ولم يجريا مَجْرى الظروف في التّصرّف، وفي

⁽١) في ط فقط : ﴿ لَسْتَيْنَ ﴾ باللام .

⁽۲) سبأ / ۳۳ .

⁽٣) قائله مجهول ، وتتمته غير معروفة . وهو من شواهد : سيبويه ١/ ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٩ ، والخزانة ١/ ٨٥٥ ، ٢/ ١٧٢ ، ١٧٩ ، وهمع الهوامع رقم ٧٩٣ .

⁽٤) في ط: وإن شئت جعلت مفعولان بزيادة: ﴿جعلت،

الإعراب ، وفي إقامتهما مقام الفاعل،فدلّ ثُركُ العرب لذلك أنّهما بابان وضِعا في غير موضعهما ، وأن ذلك اتّساع منهم فيهما ، لأن المفعولات كلها تقدّم وتؤخر ، وتقام مقام الفاعل ، وتقع مبتدأً وخبراً . وهذا كلّه كلام ابن السراج .

[الاتساع في المصدر]

وأنا أشبع القول في هذا الباب لقلّة مَنْ عقد له باباً من النّحاة ، فأقول : قال أبو حيّان في شرح التّسهيل : الاتّساع يكون في المصدر المتصرّف / فينصبُ مفعولاً به على النّوسع والمجاز ، ولو لم يصح [14] ذلك لما جاز أن يُبْنَى لِفعُل ما لم يُسمّ فاعلهُ حين قلت : ضُرِب ضَرْبُ شديدٌ ، لأن بناء لِفعُل ما لم يُسمّ فاعلهُ فرع عن التوسّع فيه بنصبه مُشديدٌ ، لأن بناء لِفعُل ما لم يُسمّ فاعلهُ فرع عن التوسّع فيه بنصبه نَصْب المفعول به، وتقول : الكرم أكرمتُهُ زيداً، وأنا ضاربُ الضّرب زيداً .

قال في : « البسيط » : وهذا الاتساع إن كان لفظيًا جاز اجتماعه مغ المفعول الأصليّ، إن كان له مفعول ، وإن كان معنويًا بأن يُوضَع بدل المفعول به ، فلا يَجْتمع معه ، لأنه كالعوض منه حال التّوسع نجو قولك : ضُرِب الضَّرْب على معنى ضرب الذي وقع به الضَّربُ ضَرْباً شديداً ، فَوَضَمْت بدلَة مَصْدَرَه.

وقيل : يجوز الجمع بينهما على أن يكون المفعول منصوباً

نصب التّشبيه بالمفعول به .

وإذا كان الاتساع معنىً فلا يجمع بين المتوسّع فيه والمُطْلق .

وفي « البسيط » أيضاً : المصادرُ يتوسّع فيها فتكون مفعولًا كما يتَسع في الظروف فتكون إذا جرت أخباراً بمنزلة الأسماء الجامدة ، ولا تجري صفة بهذا الاعتبار .

وإذا كان بمعنى فاعل جاز أن يكون صفة(۱) ، قال : وإذا تُوسَّع. بها ، وكانت عامة على أصلها لم تُثنّ ولم تُجْمَعْ رَعْياً للمصْدر(٢) وخاصة نحُوضُرْب زيد ، وسَيْر البريدِ، فربّما جازت التثنية والجمعُ بينهما(٣) . انتهى .

 ⁽١) أي اذا كان المصدر بمعنى فاعل جاز أن يكون صفة كالمالح والعافية . وقد
 جاءت مصادر كثيرة على فاعلة ، تقول : سمعت راغية الإبل ، وثاغية
 الشاة ، أي سمعت رغاءها وثغاءها . انظر همع الهوامع ٣/ ١٢٩ ،
 واللسان وعفا » .

⁽٢) في ط فقط : « المصادر » .

 ⁽٣) في الأشموني ٢/ ١١٥ . و واختلف في النّوعي ، فالمشهور الجواز نظراً
 إلى أنواعه ، نحو : سرت سَيْرَي زيد : الحسن والقبيح . وظاهر مذهب
 سيبويه المنم ، واختاره الشلوبين .

على أن الصّبان يجيز التثنية والجمع حيث علق على الأشموني بقوله : ودليله قوله تعالى : ﴿ وَتَظْنُونَ بِاللهِ الظّنُونَا ﴾ الأحزاب / ١٠ .

[الاتساع في الظرف]

وأمَّا الاتَّساع في الظرف ، ففيه مسائل :

الأولى: أنه يجوز التَوسع في ظُرْف الزّمان والمكان بشرط كونه متصرّفاً ، فلا يجوز التَوسع فيما لزم الظرفيّة ، لأن عدّم التَصرف منافي للتوسم ،إذ يلزم من التَوسّع فيه كونَّه يُسنَدُ اليه ، ويضاف إليه ، وذلك ممنوعٌ في عادم التّصرف . وسواءٌ في المتصرّف المُشْتَق نحو المُشْتَق ، والمصدر المنتصب على الطرف كمقْدَم الحاجّ ، وخفوقي النجّم ، ومنه : « لَقَدْ تَقَطّعُ بَيْنَكُم » (۱).

ولا يمنع التوسع إضافة الظّرف إلى المنظروف المقطوع عن الإضافة المعوّض مما أضيف إليه التنّوين نحو سِيرَ عليه حِيَئلِةٍ .

الثّانية : إذا توسّع في الظّرف جعل مفعـولًا به مجازاً، ويسوغ حينئذٍ / إضماره غير مقرون بفي نحو : اليوم سِرْتُهُ ، وكان الأصل عند [١٥] إرادة الظرفيّة سرت فيه ، لأن الظّرف ، على تقدير « في » والإضمار يوجب الرّجوع إلى الأصل .

وقال الخضراوي : الضّمائر من الـزّمان والمكـان لم تقعُ في شيء من كلام العرب خبراً للمبتدأ منصوبة كما يقع الظّرف ولم يُسْمع

⁽١) الأنعام ٩٤.

نَحْوُ: يوم الخميس سفري إيّاه ، إلا أن يُقْرن بفي ، فدلَ هـَدا على أن الضمائر لا تَنْتَصِبطُروفاً،الأن كلّ ما يُنتصب ظرّفاً يجوز وقوعُه خبراً ، إذا كان مما يصعُ عملُ الاستقرار فيه . قال : ولم أرّ أحداً نَبّه على هذا التنبيه .

الثالثة : يضاف الى الظُرف المتوسّع فيه المصدُّرُ على طريق الفاعليَّة . نحوُه بَلْ مَكُرُ اللَّيِلِ والنَّهار ١٤٬١٠ ، وعلى طريق المفعوليَّة ، نحو : « تَرَبُّصُ أربعة أَشْهُر ١٤٬٠ ، والوصف كذلك نحو :

٥ = * يا سارقَ اللّيلةِ أَهَلَ الدار (٣) *

ويا مسروقَ اللَّيلةِ أهل الدَّار ، ذكرهما سيبويه .

قال الفارسِيّ: وإذا أضيف إلى الظّرف لم يكن إلاّ اسماً ، وخرج بالإضافة عن أن يكون ظَرْفاً ، لأنّ «في مقدّرة في الظّرف ، وتقديرها يمنع إلاضافة إليه ، كما لا يجوز أن يحال بين المضاف والمضاف إليه بحرف جرّ في نحو : غلامُ لزيلٍ .

وقال الخضراويّ : هذا غيرظاهرلأن المضاف يُقدّر باللّام وبمِنْ

⁽۱) سبأ / ۳۳ .

⁽٢) البقرة / ٢٢٦ .

⁽٣) شطر بيت سبق ذكره رقم ٤.

ومع ذَلك(١) لم يمنع من الإضافة .

قـال : وقولهم : الـظرّف على تقدير (في ، إنّما هـو تقديرُ معنىً ، وليس المراد أنّها مضمرة ولا مُضمّنة ، ولذا لم تُقْتَض البناء .

وقال ابن عصفور : ما قاله الفارسيّ ضعيفٌ عندي ، لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه يحرف الجرّ ملفوظاً به وُجِد في باب ١ لا » والنداء ، فإذا جاز ظاهراً فمُقَدِّراً أُولِي .

قال(٢٠): نعم،العِلّة الصحيحة أن يقال: إنّ الظرف إذا دخل عليه الخافض خرج عن الظرفيَّة ، ألا ترى أن وسطاً إذا دخل عليـه الخافض صارت اسماً بدليل النزامهم فَتحَ سيِنها ، ووسَط المفتوحة السيّن لا تكون إلاّ اسماً .

والسّبب في خرُوج الظروف بالخفض عن الظرفيّة إلى الاسميّة ما ذكره الأخفش في / كتابه : ﴿ الكبير ﴾(٣) من أنهم جعلوا الظّرف [١٦] بمنزلة الحرف الذي ليس باسم ، ولا فِعْل لِشَبهه به من حيث كان أكثر

⁽١) في ط : «ومع وذلك» بزيادة الواو . تحريف .

⁽٢) القائل : ابن عصفور .

⁽٣) صاحب الكتاب: هو: سعيد بن مسعدة أبو الحسن الاخفش الاوسط، وهو أحدالأخافش الثلاثة المشهورين. وقد نص السيوطي في البغية ١/ ٥٩١ على أن له مؤلفات في النحو اشهرها: معاني القرآن، وكتابه الكبير. وقد حقق زميلنا الدكتور فائز فارس كتابه و معاني القرآن » وقد طبع بالمطبعة العصرية في الكويت.

الظّروف قد أخرج منها الإعراب ، وأكثرها أيضاً لا تُثنَى ولا تجمع ولا توصف . قال : فلمّا كانت كذلك كرهوا أن يُدْخِلوا فيها ما يُدْخِلون في الأسماء .

الرابعة : قد يُسُند إلى المتوسّع فيه فاعـلاً نحو : « في يـوم عاصفٍ ، (١) ، « يومًا عَبُوساً قَمْطَريراً ، (١) ، وناثباً عن الفاعـل نحو : « وُلِدُ له ستّون عاماً » :

: و

٦ = صيدٍ عليه الليل والنهار *(٣)

ويُرفع خبراً⁽¹⁾ نحو : الضـرْبُ اليومُ ، قــال بعضهم : ويؤكّدُ ويُسْتَثنى منه ،ويُبْدل، وإنالم يجز ذلك في الظّرف^(٥) ، لأنه زيادة في الكلام غيرُ معتمَدٍ عليها بخلاف المفعول . وتوقّف في إجازته صاحبُ البسيط .

الخامسة : ظاهر كلام ابن مالك جوازُ التوسّع في كـلّ ظرف متصرف .

⁽١) إبراهيم / ١٨.

⁽٢) الإنسان / ١٠.

 ⁽٣) قائله مجهور ، وتتمته غير معروفة ، وهو من شواهد همع الهوامع رقم ٧٩٤.

⁽٤) ت فقط : ﴿ ويرفع خبره ﴾ .

⁽٥) أي غير المتوسّع فيه . وانظر همع الهوامع ٣/ ١٦٨ .

وقـال في « البسيط » : ليس التوسّع مطرّداً في كـل ظُـروف الأمكنة ، كما في الزمّان بل التوسّع في الأمكنة سماعٌ نحو : نحـا نحوك ، وقَصْد قَصْدَك ، وأقبل قَبْلُك ، ولا يجـوز في «خَلْفٍ» ، وأخواتِها ، لا تقول : ضَرَبْت خَلْفُـك ، فتجعله مضروباً ، وكذا لا يتوسّع فيها ، بجعلها فاعلاً كما في الزّمان ، وإنما كانذلك، لأن ظروف الزّمان أشدً تمكّناً من ظروف المكان .

السادسة : لا يتوسّع في الظرف إذا كان عامله حرّفاً أو اسماً جامداً بإجماعهم ، لأن التوسّع فيه تشبيه بـالمفعول بـه ، والحرف والجامد لا يعملان في المفعول به .

وهـل يتوسّع فيه مـع «كان » وأخـوتهـا ؟ قـال أبـو حيـان : ينبني(١) على الخلاف في كان أتعمل في الظرف أم لا ؟ فإن قلنا : لا تعمل فيه فلا توسّع ، وإنْ قلنا : تعمل فيه فالذي يقتضيه النّظر أنه لا يجوز الاتساع معها ، لأنه يكثر المجاز فيها ، لأنها إنّما رفعت المبتدأ ونصبت الخبر تشبيهاً بالفعل المتعدّي إلى واحدٍ فعملت(٢) ، بالتشبيه وهو مجاز ، فإذا نصبت الظّرف اتساعاً كان مجازاً أيضاً فيكثر المجازُ فيُمثّع منه .

ونظير ذلك / قولهم : « دخلت في الأمر » ، لا يجوز حذفُ في [١٧]

⁽١) ط فقط : ﴿ يَبْنَي ﴾ .

⁽٢) في ط: « فعملنا » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة أي فعملت كان.

لأن هذا الدخول مجاز ، ووصول « دخل » إلى الظروف بغير وساطة « في » مجازٌ فلم يُجمع عليها مجازان . والّذي نص عليه أبن عصفور جواز الانساع معها كسائر الأفعال .

ويجوز الانساع مع الفعل اللازم ومع المتعدّي إلى واحد بـلا خلاف .

وهـل يجوز مـع المتعدّي إلى اثنين أو ثـلاثة؟ خــلاف ذهب الجمهور : إلى الجواز ، وصحّح ابن عصفور المَنْخ ، لأنه لم يُسمَع معهما كما سُمِع مع الأوَّلَيْنِ ، قالوا : يوم الجمعة صُمَّتُه ، ، وقال :

٧ = * ويوم شَهِدناهُ سُلَيْماً وعامِراً (١) *

لأنه ليس له أصل يُشبّه به ، لأنه لا يوجد ما يتعدّى إلى ثلاثة بحق الأصل . وباب أعلم وأرى فرعٌ مِن : عَلِم وَرَأَى ، والحملِ إنما يكون على الأصول لا على الفروع .

وصحّح ابن مالك الجوازَ مع التعدّي إلى اثنين ، والمنَّع

⁽١) لرجل من بني عامر . وتمامه :

قليل سوى الطئن النّهال نوافِلَه
 وهو من شواهد: سيبويه ١/ ٩٠ ، وابن يعيش ٢/ ٤٦ والمقتضب ٣/
 ١٠٥ ، ١١٧ ، ٢٣١ ، وهمع الهوامع رقم ٧٩٠ وفي النسخ «يـوماً» بالنصب .

مع المتعدّي إلى ثلاثة : لأنه ليس لنا ما يُشَبّهُ بِه ، إذ ليس لنا فعل يتعدّى إلى أربعة .

وأجاب الجمهور بأن الاتساع ليس معتمده التَّشبيه بدليل جريانه مع اللَّازم .

السابعة : إذا تُوسِّع في واحد لم يتوسع فيه نفسه مرة أخرى ، مثال ذلك أن يتوسع فَتُضِيف إليه ، ثم تنصبه نفسه نَصْب المفعول به توسّعاً .

وهل يجوز أن يتوسّع في الفعـل أكثر من واحـد ، بأن يتوسّع معه فيالظرف، ثُمّ يتوسّع في المصدر ؟ إن قلنا : يتوسّع في اللفظ لم يبعد أو في المعنى فيبعد ، لأنه لا يوضع شيئان بدل شيء واحد .

وذهب بعضهم : إلى أنه لا يتوسّع في شيء من الأفعال إلا إذا حذف المفعول الصريح إن كان التوسّع في المعنى ، وإن كان توسَّعاً في اللفظ جاز مطلقاً نحو :

٩ = يا سارَق اللّيلة أهل الدّار^(١) *

وسببه أن التوسّع في المعنى يجعل المتنوسّع فيـه واقعاً بـه المعنى ، ولا يكون معنىً واحدٌ في محلَّين من غير عطف ولا ما يجري مجراه / .

⁽١) سبق ذكره رقم ٤-٥ .

اجْتِماع الأمثال مكروه

ولذلك يفرَّ منه إلى القلب أو الحذف أو الفصل ، فمن الأول قالوا: في دهْـدَهْتُ الحجر: دَهْـدَيْتُ قلبوا الهاء الاخيرة يّـاء كراهـة اجتماع الأمثال(٬٬ ، وكذلك قولهم : في حا حازيدٌ : حَيْمَى أُريدُ(٬٬ قلبوا الألف ياءً لذلك .

وقال الخليل : أصل مهما الشّرطيّة ، ماما،قلبوا الألف الأولى

- (١) في سيبويه ١/ ٣٨٦ : و دَهْدَيْتُ ، هي فيما زعم الخليل : دَهْدَهْتُ
 بمنزلة : دَحْرَجْت ، ولكنه أبدل الياء من الهاء لشبهتها بهما ، وأنّها في
 الخفاء والخفة نحوها ، فأبدلت كما أبدلت من الياء في هذه ، .
- (٣) وردت هذه الصيغة في الممتع ٢/ ٥٩٠ في باب الرباعي المعتل . ووردت في القاموس في باب الحاء فصل الحاء . ونصه : دحاحيّت جيحاء مثل به في كتب التصريف ولم يفسر ، وقال : لأخفش : لا نظير له سوى : عاعيّت ، وها هيت ، وقد علق في هامش القاموس على القول بأنها لم تفسّر بما نصّه ، د قوله : ولم يفسر قال شيخنا نقلاً عن ابن جني في سرّ الصناعة في مبحث اشتقاق العرب أفعالاً من الأصوات ما نصه : د وهذا من قولهم في زحر الإبل : حاحيت ، وعاعيت وها هيت إذا صحّت ، فقلت : حا ، وعا ، وها . . وبه أنها أفعال بُنيت من حكاية أصوات ، وأمثال مشهورة في مصنفات النحو ، فما معنى قوله : لم تفسر د فنامل ع.

هاء لاستقباح التّكرير .

وقالوا في النسب إلى نحو شَج ، وَعَم ِ : شَجَوِيّ وَعَمَوِيّ بقلب الياء واواً كراهةً لذلك ، وكذا قالوا في نحو حيّ : حَيَوِيّ ، وفي نحو تَجِيّة ، تَحويّ لذلك .

وهنيهة ، أصلها : هُنَيَة ، فأبدلت الهاء من الياء كراهة لاجتماع الأمثال .

والحيوان من مضاعف الياء وأصله : حَيَيان قلبت الياء النَّانيـة واواً ، وإن كانت الواو أثقل منها كراهة اجتماع الأمثال .

وكـذا دينـــار ، وديبـــاج ، وقيــراط ، ودَيْمــاس^(١) ، وديــوان ، أصلها : دِنَار ودبَاج ، ودِوَان ، قلب أحدٍ حَرْفي التضعيف ياءً لذلك .

ولبّى أصله : لبب قلبت الباء الثانيّة التي هي اللّام ياءٌ هرباً من التّضعيف فصار لبّى ، ثم أبدلت الباءُ ألفاً لتحرّكها واتفتاح ما قبلها فصار ليّى .

ونحو حمراء وصفراء تقلب منه الهمزة في التثنية واواً .

قال الشَّلوبين ، وسببه اجتماع الأمثال فإن هناك ألفين وبينهما همزة،والهمزة قريبة من الألف ، قال : وكان قلبُها واواً أوْلى من قلبها

⁽١) الدَّيماس ويكسر : الكِنُّ والحمَّام ، جمعه : ديـاميس، ودماميس. انظر القاموس .

ياة ، لأن الياء قريبة من الألف ، والواوليست في القُرْب إليها مشلها ، والمواوليست في القُرْب إليها مشلها ، والمجمع بين الأمثال من قَلْبها ياء . أن لا يجمع بين الأمثال من قَلْبها ياء .

ومن النَّاني (١) : حذَّف أحدِ مثلى ظللْتُ ، ومسسْتُ وأحسسْتُ فقالوا : ظَلْتُ ، وَمَسْتُ وَأَحَسْتُ (١) .

وحذف إحدى الياءين من سَيّد ، وميّت ، وهيّن ، وليّن .

وقيل : وهو مقيس على الأصحّ . وقال ابن مالك : يُحْفظ ولا يقاس .

وقال الفارسِيّ : يقاس في ذوات الواو دون ذوات الياء .

وحذْفُ الياء المشدَّدَة من الاسم المنسوب إليه عند إلحاق ياء النَّسب كـراهة اجتمـاع الامثال ككُـرْسِيّ ، وشــافِعي ، وبُخْتِي^(٣) ، ومرمىّ إلا في نحو كساء إذا صغر ثم نسب إليه فإنه يقال فيه : كسيّ بياءين مشدّدتين ، وستأتي علّته .

⁽١) أي الحذق حيث ذكر في بدء الفصل أن اجتماع الامثال يفر منه إلى القلب أو الحذف .

 ⁽٣) وفي الممتع ٢/ ٦٦١ . وقد شد العرب في شيء من ذلك ، فحدفوا أحد
 المثلين تخفيفاً لما تعذّر التخفيف بالإدغام ، والذي يحفظ من ذلك :
 أحسن ، وظَلْتُ ومنستُ ،

⁽٣) البُّختيّ بضم الباء : الإبل الخراسانيّة .

وحذف الياء الأخيرة في تصغير نحو : غطاء/ وكساء ، ورداء ، [١٩] وإداوة(١) ، وغاوية ، ومعاوية ، وأحوى(٢) ، لأنّه يقع في ذلك بعدياء التَصغيرياء ان فيثقلُ اجتماع الياءات .

وبيانه : أنّ ياء التصغير تقع ثالثة فتُقلب ألفُ المدّ ياءً ، وتعود الهمزة إلى أصلها ، من الياء أو الواو ، وتنقلب ياءً لانكسار ما قبلها ، فاجتمع ثلاث ياءات : ياء التصغير ، وياء بدل ألف المدّ ، وياء بدل لام الكلمة .

ولفظة : غُطَيييً ، فتحذف الاخيرة ، لأنها طرفُ، والـطَرَفُ ، محلَّ التّغير ، ولأن زيادة الثقل حصلت بها ، ثم تدغم ياء التّصغير في المنقلبة عن ألف المدّ ، ويقال : عُطِيًّ (٣) .

وفي إداوة تقع ياء التّصغير بعد الدّال ، فتنقلب الألف ياءً ، وكذا الواوُ بعدها لانكسار ما قبلها ، فتُدغم ياءُ التّصغير في المنقلبة عن الألف ، وتحذف الياء الاخيرة ، ويقال : أُدَيَّة .

ويقال في غاوية ومعاوية : غُوِّية ، وَمُعَيَّة .

وفي أحوى : أُحَيِّ .ذكره في البسيط .

⁽١) الإداوة بكسر الهمزة : المِطْهرة . انظر القاموس .

 ⁽٢) في القاموس : الحوّة بالضم : سواد الى الخضرة أو حمرة إلى السّواد ،
 وَحوي كرضِى فهو أحوى .

⁽٣) في ط فقط: ﴿ غطبي ﴾ تحريف .

ومن ذلك قولهم : لَتَشْرِبُنَّ يا قوم ، وَلَتَشْرِبَنَّ يا هند ، فبإن أصله : لتَشْرِبونَنَ، ولتَشْرِبينَنَ فحذفت نون الرِّفع لاجتماع الأمثال ، كما حدفت مع نون الوقاية في نحو:«أتحاجوني، كراهة اجتماعهما مع نون الوقاية .

قال ابن عصفو في «شرح الجمل » : والنّزِم الحذّفُ هنا ، ولم يلتزم في « أتحاجّوني » لأن اجتماعها مع النّون الشديدة ، أثقل من اجتماعها مع نون الوقاية ، لأن النون الشديدة حرفان ، ونون الوقاية حرف ، وحكم النون الخفيفة حكم النوّن الثقيلة في التزام حذف علامة الاعراب معها ، لأنها في معناها، ومخفّفة منها . انتهى .

ومن ذلك قال أبو البقاء في «التبيين» (۱): تصغير و ذا ي « ذَيًا » ، وأصله : ثلاث ياءات : عين الكلمة ، وياء التصغير ، ولام الكلمة ، فحذفوا إحداها لثقل الجمع بين ثلاث ياءات والمحذوفة الأولى ، لأن الثانية للتصغير فلا تحذف ، والثالثة تقع بعدها الألف والألف لا تقع إلا بعد المتحرّكة ، والألف فيها بدل عن المحذوف ، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها . / ومن ذلك قولهم في الجمع : [۲۰]

⁽١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة ، وفي البغية ٢/ ٣٩: ليس في مصنفات أبي البقاء عبد الله بن الحسين محمي الدين العكبري المتوفي ٥٣٨ هـ ببغداد كتاب : و النبيين » وإنما المذكور هـو كتـاب و التلقين » ولعله كذلك .

أخون ، وأبون ، ولم يرد المحذوف كما هو القياس ، فيقال : أخوون وأبوون . قال الشلوبين : لأنه كان يؤدّي إلى اجتمع ضمّات أو كسرات ، فلمّا أدّى إلى ذلك لم يُردّ ، وأُجْرِي الجمعُ على حُكْم المفرد . ولما كان هذا المانع مفقوداً في التَّنْية رُدُّ فقيل : أخوان وأبوان .

ومن ذلك قال ابن هشام في تذكرته: الأصل في يا بُنّي : يا بُنّي بشلاث ياءات ، الأولى : ياء التصغير ، والشانية : لام الكلمة ، والثالثة : ياء الإضافة ، فأدغمت ياء التصغير فيما بعدها ، لأن ما أوّل المِثْلَين فيه مُسَكِّن فلا بدّ من إدغامه ، وبقيت الثانية غير مُدْغَم, فيها ، لأن المشدّد لا يُدْغم ، لأنه واجب الحركة، والمُدْغم واجب السكون ، فحذفت الثالثة .

ومنهم من بالغ في التّخفيف ، فحذف اليّاء الثانية المتحرّكة المدْغم فيها ، وقال : يا بُنّيْ بالسّكون ، كما حذفوها في : سيّدوميّت لما قالوا : سَيْد ومَيْت.

ومن ذلك قال ابن النّحاس في التعليقة(١): إنما لم تدخل اللّام

⁽١) ابن النحاس : هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر ، بهاء الدين بن النّحاس الحلبيّ النّحوي ، المتوفي ٦٩٨ هـ .

ولم يذكر له السّيوطيّ في البغية ١/ ١٣ من المصنّفات شيئاً غير ما أملاه شرحاً لكتاب : (المقرّب ، ولعله التعليقة المشار إليها .

في خبر إن إذا كان منفيًا ، لأن غالب حروف النفي أؤلهـا لام كـ «لا». ولم ، ولمها ، ولن » ، فيستثقل اجتماع اللّامين ـ وطُرْد الحكم يأتي في باقي حروف النّفي .

ومن النّالث (۱) : وجوب إظهار (أن) بعد لام كَيْ ، إذا دخلت على (لا) نحو (لثلا بعلم) حذراً من توالي مِثْلين ، لو قبل : للا يعلم . ووجوب إبقاء اليّاء والواو في النّسب ، (۲) نحو: شديدة ، وضرورة ، فيقال : شُدِيديّ وضَرُورِيّ ، إذ لوحذفت ، كما هو قاعدة فعيلة ، وفعولة ، وقبل : شَدَدِيّ وضَرَرِيّ لا جتمع مُثِلان

ومن كراهة اجتماع الأمثال حكايتُهم المنسوبَ بـ « مَنْ «دون» أي» خلافاً للاخفش ، لِما يؤدي إليه من اجتماع أربع ياءات فيقــال لمن قال : رأيت المكّى(٣) : المنّى (4) ، وأجازَ الاخفش : الأيّى .

ومن ذلك قال الشَّلوبين في « شرح الجُزولِّية »(°) : إنما قدّرت

(١) أي الفصل المشار إليه بعد القلب أو الحذف حيث ذكر في أول الباب : أن
 اجتماع الأمثال يفر منه إلى القلب ، أو الحذف ، أو الفصل .

(٢) في ط: « إلى نحو، بزيادة (إلى ، صوابه من النسخ المخطوطة .
 (٣) في ط فقط : تكرار كلمة : المكتي المكتي . تحريف .

(ع) في سيبويه 1/ ٤٠٤ : وهذا بابّ مَنْ ، إذا أردت أن يضاف لك مَن تسأل عنه . وذلك قولك : وأيت زيداً ، فتقول : الممّى ، فإذا قال : وأيت زيداً وعمراً ، قلت : المنيّين ، فإذا ذكر ثلاثة قلت : و المنيّين ،

(٥) الجُزولَية : مقدّمة في النحو لأبي موسى الجُزولِّي تلميذ العلامة أبي محمد بن برَّى النحوّى . [11]

الضّمة في جاء القاضِي ، وزيد يرمي، ويغزو ، والكسرة في مررت بالقاضِي لثقلهما اجتماع الأمثال بالقاضِي لثقلهما اجتماع الأمثال وهم يستثقلون اجتماع الأمثال . قال : والأمثال التي اجتمعت هنا هي الحركة التي في الباء والواو ، والحركة التي قبلها . والباء والواو مضارعتان للحركات لأنهما من جنسها ، ألا ترى أنهما يُنشآن عن إشباع الحركات ، فلما / اجتمعت الأمثال ، خففوا بأن أسقطوا الحركة المستقلة . م

قال ويدلّ على صِحّة هذه العلّة ، أنهم إذا سكّنوا ما قبل الواو والياء في نحو : غَزْوٌ ، وظَبْيُ لم يستثقلوا الضّمّة ، لأنه قد قَلَت الأمثال هناك ، لكون ما قبل الواو والياء ساكناً لا متحرّكاً ، فاحْتملوا ما بقي من النّقل لقِلَته .

ومن ذلك قال ابن عصفور : لم تدخل النون الخفيفة على الفعل الّذي اتصل به ضمير جمع المؤنّث ، لأنه يؤدي إلى اجتماع المِثْلين ، وهـو ثقيل ، فرفضوه لـذلك ، ولم يُمكّنهم الفصل بينهما بالألف فيقولون : هل تَضْرِبنان ، لأنّ الألف إذا كان بعدها ساكن غير مشدّد حذفت فيلزم أن يقال : هل تَضْرِبُنْنْ ، فتعود إلى مثل ما فررت منه ،

والجُزُوليَّة : « هي غاية في الإيجاز مع الاشتمال على كثير من النحو . ولم
 يسبق إلى مثلها . . . وقد اعترف النحاة بقصور أفهامهم عن إدراك مراده
 فيها ، لأنها كلها رموز وإشارات .

انظر : وفيات الأعيان ٢/ ١٢٠ طبع بولاق .

لذلك عدلوا عن إلحاق الخفيفة ، وألحقوا الشّديدة وفصلوا بينهما وبين نون الضّمير بالألف كراهية اجتماع الأمثال ، فقالوا : هل تَضْرِيْنانٌ .

قال ابن فلاح في « المغني ه(١٠ : فإنْقيل: قد وجد اجتماع الأمثال في نحو زَيْدِي من غير استثقال . قلنا ياء النّسب بمنزلة كلمة مستقلة .

وقال ابن الدّهان (٢) في و الغرة ، : إذا كُنّا قد استثقانا الأمثال في الحروف الصّحاح حتى حذفنا الحركة وأدغمنا ، ومنه ما حَذفنا أحد الحرّف ، ومنال الأول : و مدّ ، وأصله مدّد . ومثال النّائث :

مدّد . ومثال النّائي : ظَلْت وأصله ظَللْتُ ، ومثال النّائث :

٩ = * تَقَضِّيَ البازي (٣)

 ⁽١) إبن فلاح: هو نقي الدين منصور بن فلاح اليمنيّ . قال في كشف الظنون متحدثاً عن كتابه المغني : و هو في النحو فرغ من تصنفيه في محرّم سنة ١٧٧٢هـ . وتوفي ابن فلاح سنة ١٨٠هـ . انظر كشف الظنون ٢ / نهر
 ١٧٥١ .

 ⁽٢) ابن الدّمان : هو سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الله ، الإمام ناصح الدين
 ابن الدّمان النحوّي . توفي بالموصل ليلة عيد الفطر سنة ٦٩٥ هـ . انظر
 البغية ١٥٨٧ .

 ⁽٣) قطعة من بيت من بحر الرجز للعجاج كما نسبه الزمخشري في كشافه
 ٤ / ٧٠٧ . وفي ديوان العجاج / ٢٨ جاء الرجز على النحو التالي :
 (ذا الكرام ابتدروا الباع ابتدر »

[* *]

وأصله تقضَّضَ ، فالأولى أن نستثقلها في الحروف المعتلَّة .

فبان اعترض بَـزَيْـدِيّ واجتمـاع الأمثـال يـاءات وكـسـرات ، فالجواب أنّ ياء النّسب في تقدير الطّرْح كتاء النانيث .

وَمِنْ كــراهـة اجتمــاع المِثْلَيْن فَتْحُ مِنَ ``الرَّجلِ والمَ الله ،``` لتوالي الكسرتين ، ولهذا لم يُفتحوا عَنِ الرَّجل .

وفي (شرح المفصل) للسخاوي: لا يجوز: «إنّ أنّ زيداً منطلقً يُعْجِبني ، عند سيبويه ، وذكر أن العرب اجتنبت ذلك كراهة اجتماع اللّفظين المشتبهين . وأجاز ذلك الكوفيون ، فإن فصلت بشيء جاز ذلك باتّفاق نحوً ، إنه عندنا أنّ زيداً في الدّار / .

ومن ذلك قال السّيرافي : إن قيل : لم وَجب ضم الأول في المُصغّر؟ قيل : لمّا لم يكن بُدُّ من تغير المصغّر ليمتاز عن المكّبر بعلامة تلزم الدّلالة على التّصغير كان الضّم أولى ، لأنهم قد جعلوا الفتح في الجمع من نحو : ضوارب فلم يبق إلا الكسر أو الضّم

داني جناحيه من الطور فمر *
 تقضّى البازي إذا البازي كَسَر *

⁽١) أي فتح النون من ﴿ مِنْ ﴾ .

 ⁽٢) آل عمران / ٢٥١ ، وفتح الميم ووصل الهمزة قراءة نافع وابن كثير وابن عمرو ، وابن عامر : وفتح الميم لأن الميم ثلاثة أحرف بينهما ياء .

انظر : إتحاف فضلاء البشر / ١٧٠ ، والحجة لابن خالويه / ١٠٥ .

ه الهمزة

فاختاروا الضّم، لأن الياء علامة التصغير، وإن وقع بعدها حرفٌ ليس حرف الإعراب وجب تحريكُهُ بـالكسّر، فلو كُسِر الأول لاجتمعت كسرتان مع الياء فعَدلُوا إلى الضّمة فراراً من اجتماع الأمثال.



إجراء اللازم مجرى غير اللازم واجراء غير اللازم مجرى اللازم

عقد لذلك ابن جنيّ باباً في « الخصائص » وقال : من الأول قولُهُ :

١٠ = * الحُمْدُ لِلَّهِ العليِّ الْأَجْلِلِ(١)*

وقوله:

١١ = * تشكو الوَجي من أَظْلَل وأَظْلَل (٢) *

(١) لأبي النجم العِجْليّ ، وتمامه :

* الواسع الفضل الوهوب المجزل

من شواهد : الخصائص ٣/ ٨٧ ، والممتع ٢/ ٦٤٩ ، والطرائف الأدبيّة / ٥٧ ، والخزانة ١/ ٤٠١ ، والمنصف ١/ ٣٢٩ ، ٢/ ٣٠٢ ، وأوضح المسالك رقم ٥٨٣ ، وهمع الهوامع رقم ١٧٢٩، واللسان « جلل » . (٢) نسب في الخصائص ١/ ١٦١ للعجّاج ، وبعده :

* من طول إملال وظهر أملل *

وانظر اللسان : « ظلل » وفيه : الأظل : ما تحت منسم البعير . من شواهد: سيبويه ٢/ ١٦١ ، والنوادر / ٢٣٠ ، والمنصف ١/

٣٣٩ ، والشافية / ٤٩١ ، وفي الشافية : « وظهر مُمْلل » موضح « أملل » .

وقوله :

١٢ = وإن رأيتَ الحَجِيبِ الرّواددِا

قسواصراً بالعُسْس أو مسوادِدا(١)

ونحو ذلك مما ظهر تضعيفه ، فهذا عندنا على إجراء اللازم مجرى غير اللازم من المنفصل نحو : « جعل لك ، و « ضرب بكر»، كما شبه غير اللازم من ذلك باللازم ، فأدغم نحو»: «ضرب بكر »، و« جَعَلُ لك »، (") فهذا مشبه في اللفظ بشد ومد واستعد ونحوه مما لزم فلم يفارق .

ومن ذلك ما حَكُوه من قول بعضهم: «عوى الكلبُ عَوْية ». وهذا عندي وإن كان لازماً فإنه أُجرى مُجْرى بِنَائِك من باب: طويت فَجلَة ، وهو قولك: - طَرِية ، كقولك امرأة جَوية وَلَوية ، من الجَوى والذَّيَّ أَنَّ ، فإن خففت حركة العين فأسكنتها قلت: طَوْية ، وجَوْية وَلَوْية ، وجَوْية وَلَوْية ، المحركة فيها منوية .

 ⁽١) انـظر النوادر / ٥٧٧ . وفيـه ٥ مراددا ، مكـان ٩ مواددا ، تحـريف وانظر
 الخصائص ١/ ١٦١ ، ٣/ ٨٧ .

⁽٢) في الخصائص كتبت الكلمتان كلمة واحدة : «ضر بُّكْر ، و و وَجَعَلُّك » .

⁽٣) في القاموس : « لوى ۽ ، اللَّوي : وجع في المعدة .

 ⁽٤) هكذا في ط والنسخ المخطوطة بلا مين ، والأظهر أن تكون بلام مشدّدة .
 و ولم تعلها » .

وعلى ذلك قالـوا في « فَعِلان » : من قـويت : قَوِيـان ، فإن أسكنوا صحّحوا العين أيضاً [فقالوا : قَرْيان(١)] ولم يردوا اللام(٢) أيضا وإن زالت الكسرة من قبلها لأنها صرادة في العيْن ، فلذلك(٢) قالوا : عـوى الكلب عَوْيـة تشبيهاً بـامرأة جَـوْية وَلَـوْية وَلَـوْية وَقَـوْيان . / [٣٣]

فإن قلت ، فهلاّ قالوا أيضاً على قياس هـذا : طويت الشوب طرية، وشويت اللحم شوية .؟

فالجواب⁽⁴⁾، أنه لو فعل ذلك لكان قياسُه قياس ما ذكرنا ، وأنه ليست لعَوَى فيه مرية على طوى وشوى ، كما لم يكن لجاشم وقاشم⁽⁶⁾ مزينة يجب لها العَـدُّل بهما إلى جُشَم وَقُتُم على : مالكٍ وحاتم ، إذ لم يقولوا : مُلك ولا حُتَم .

وعلى أنَّ ترك الاستكثار مما فيه إعلال أو استثقال هو القياس .

⁽١) * فقالوا : قويان ، سقطت الجملة من النسخ والصواب من الخصائص .

⁽٢) أي الواو .

⁽٣) في الخصائص : فكذلك ، بالفاء .

⁽٤) في الخصائص وردت العبارة على النحو التالي :

و رجع الجواب الذي تقدم في أول الكتاب من ، الخ .

⁽٥) في الخصائص : ﴿ وَلَا قَائم ﴾ بزيادة : ﴿ لا ﴾ .

وفي القاموس : قائم وجاشم : أحياء من مُضَر ، ومن اليمن ومن تغلب ؛ وفي ثقيف ، وهوازن . وَقُثْم : الكثير العطاء .

ومن ذلك قراءة ابن مسعود : ﴿ فَقُلا له قَوْلاً لَيْناً ﴾ (١٠)، وذلك أنه أُجرى حركة اللّام هنا _ وان كانت لازمة _ مُجراها إذا كانت غير لازمة في نحو قوله تعالى : ﴿ قَلَ اللَّهُمْ ﴾ (﴿ ﴿ قَمَ اللَّيْلَ ﴾ (٢) وقول الشّاعر :

١٣ = زيـادَتنا نعمـانُ لا تنسيَنَها تق الله فينا والكتابَ الذي تُتْلو^(٤)

ويروى : خِف الله . ويروي :

لا تنسينها تَقِ الله *
 ونحو مما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

١٤ = وأطلسَ يَهدِيه إلى الزَّاد أنفُهُ

أَطَــافَ بنــا واللّيـــلُ داجِي العســاكـــر

⁽١) طه / ١٤ .

⁽٢) آل عمران / ٢٦ .

⁽٢) ال عمران (٢ . (٣) المزمّل / ٢ .

⁽٤) في ط فقط : « زيارتنا » بالراء ، تحريف .

وانظر الشاهـد في النوادر/١٤٦، ٢٠٠ . وقـد روى في موضع : و لا تحرمننا ، ، وفي موضع آخر : و لا تمحونهـا ، وانظر أيضـاً الخصائص ٨٩/٣ ، ٨٩/٣ ، والمحتسب ٣٧٢/٢ .

وابن الشجرى ١/٥٠١ ، والشافية ٤٩٦/٤ .

وقد نسب هذا الشاهد إلى عبد الله بن همام السلوليّ .

فقلتُ لعمرٍو صاحبي إذْ رَأْيْتُـهُ

ونَحْنُ على خُــوص ٍ دِقـاقٍ عــواسِــرِ(١)

أي عوى الذئب فسر أنت ، فلم يحفِل بحركة الراء فيرد العين ، والتي كانت حذفت لالتقاء السّاكنين ، فكذلك شبّه ابن مسعود حركة اللّم من قوله تعالى : ﴿ فقلا لا ﴾ وإن كانت لازمة بالحركة في التقاء (٦) الساكنين في : ﴿ قُل اللّهم ﴾ و ﴿ قم اللّيل ﴾ وحركة الإطلاق الجارية مجرى حركة التقائهما في ﴿ سِر ﴾ .

ومثله قول الضَّبِّيِّ :

١٥ = في فِتْنَةٍ كلما تجمّعت الـ بيداءُ لم يَهْلَمُوا ولم يَخِمُوا (٣)

يريد : ولم يَخِيموا ، فلم يحفِل بضمّة الميم ، وأجراها مجرى غير اللازم مما ذكرناه ،وغيره، فلم يُردِدْ العين المحذوفة من الم يخم».

⁽١) في ط والنسخ المخطوطة: ﴿ وَرَأَيْتُهُ ﴾ مكان : ﴿ إِذْ رَأَيْتُهُ ﴾

وفي ط: «حوض» مكان: «خوص»، وفي ت: «خوض» والصواب من هـ والخصائص.

وفي هامش الخصائص ٨٩/٣ : الأطلس : الذئب. والخوص: الدقاق. والعواسر من النوّق : التي ترفع أذنابها عند السّير من نشاطها .

⁽٢) في الخصائص : « لالتقاء » .

 ⁽٣) لم يخموا : لم يكسلوا ويتثاقلوا عن المعركة ، يقال : وَخُم الطعام : إذا ثقل . انظر اللسان و وخم » .

وإن شئت قلت في هذين : انه اكتفى بالحركة من الحرف كما اكتفى الآخر بها منه في قوله :

١٦= كفَّاك كفُّ ما تُلِيق درهَما جُوداً وأخرى تعط بالسيّف الدَّمَا (١)
 وقول الآخر :

۱۷ * . . . بالذي ترُدان (۲) *

أي : تريدان .

ومن الثاني : وهو إجراء غير اللّازم مُجرى اللّازم قول بعضهم [۲٤] في الأحمر / إذا خفّفتهمزته لَلْحَمَر .حكاها أبو عثمان . ومن قال : الحمر، قال حركة الـلّام غير لازمة ، إنجا هي لتخفيف الهمزة ، والتحقيق لها جائز (٢) فيها ، ونحو ذلك قول الآخر :

۱۸ ـ وَفُد كُنْتَ تُخْفِي حُبِّ سمواءً حِفْبةً فُسُحُ لان منها بالذي أنَّت بالِيُحُ^(١)

⁽۱) من شواهد : الخصائص ۹۰/۳ ، والمنصف ۷٤/۲ ، وابن الشجري ۷۲/۲ ، واللسان : « ليق ، ومعنى : ما تلين درهماً : أي ما تمسك .

۲۲/۲ ، واللسان : (ليق ، ومعنى : ما تليق درهما : اي ما تمسك .
 وفي اللسان : ما يليقه بلد : أي ما يمسكه .

⁽٢) من شواهد الخصائص ٣٠/٣ وليس له تكملة ، وقائله مجهول .

 ⁽٣) في ط فقط ١ جار فيها ٢ تحريف وفي الخصائص والنسخ المخطوطة : ١ جائز فيها ٢ .

⁽٤) لعنترة ، وهو من شواهد : الخصائص ٩٠/٣ ، وأبن الشجــري ١٤٧/١=

فأسكن الحاء الّتي كمانت محرّكة لالتقاء الساكنين : في بُح الآن ، لما تحرّكت للتخفيف اللّامُ . (¹)

وعليه قراءة من قرأه: ﴿ قَالُوا لَانَ حِنْت بالحقَّ ﴾ (٢) فأثبت واو ﴿ قالوا ﴾ لما تحرّكت لام ﴿ لان ﴾ والقراءة القويـة : ﴿ قَالُـلَانَ ﴾ (٢) ﴿ بإقرار الواو على حذفها ، لأن الحركة عارضة للتخفيف .

وعلى القول الأول قولُ الآخر :

١٩ ـ حَدَبْدُ بِي بَدَبْدَ بِي منكُم لأنْ إنّ بني فسزارة بن ذُبيانْ (٤)

: وفي الديوان / ٢١١ جاء الشاهد على النحو التالي :

تعــزُيْتُ عن ذكـرى سُهيئــة حِقْبــةً فبح عنك منهــا بالـذي أنت بــائــح وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

(١) في الخصائص : للتخفيف الـلام ، . وفي ط والنسـخ المخــطوطـة
 د لتخفيف ، بلام واحدة .

 (٢) البقرة/٧١ . وفي ط : و الأن ، وإثبات الألف ، تحريف وهـله القراءة نسبت لنـافع . انـظر البحر المحيط ٢٥٧/١ . وانـظر أيضاً الأشمـوني ٢٧٨/٢ ، وابن يعيش ١١٦/٩ .

 (٣) وقد نسبت هذه القراءة أيضاً لنافع . انظر البحر المحيط ٢٥٧/١ والجامع لاحكام القرآن للقرطبي ٢٥٥/١.

(٤) في و ت ، مكان : و حديدي ، : و خذيدي ، . بالخاء والذال ، والباء والذال . وفي و هـ ، و و م ، : و حذيدي ، بالحاء والذال والباء والذال .
 وفي الخصائص : و حديدي بديدي كلتاهما بالذال .

وقد نسب هذا الرجز في اللسان : ﴿ أَينَ ﴾ إلى أبي المنهال . ونسب أيضاً في اللسان : ﴿ حدب ﴾ إلى سالم بن دارة يهجو مرّ بن رافع الفزاريّ ، = قد طَرَّقَتْ نافتهُم بإنسان مشيأً سبحان ربيّ الـرحمنْ

أسكن ميم^(١) « منكم » لما تحرّكت لام « لآن » وقـد كـانت مضمومة عند التحقيق في قولـه : «منكُمُ الآن، فاعتـدّ^(٢) حركـة اللّام بالتخفيف ، وإن لم تكن لازمة .

وينبغي أن تكون قراءة أبي عمرو « وأنه أهلك عادا لأولى »(٣) على هذه اللغة ، وهي قولك مُبِّدناً : « لولى » ، لأن الحركة على هذا في اللاّم أثبت منها على قول من قال : الْحَمر ، وإذْ كان حَملُها على هذا أيضاً جائزاً ، لأنّ الإدغام وإن كان بابه أن يكون في المتحرّك فقد أدغم أيضاً في السّاكن فحرّك في : شُدّ ومُدّ وفِرّ يا رجل وعض ، ونحو ذلك .

ومثله ما أنشده أبو زيد :

 ^{= *} حدیدیي حدیدیي یا صبیان * الخ . وعلی هذه الروایة فلا شاهـد في
 البیت .

وفي اللسان : الحديديي : لعبة . والتطريق : أن يخرج بعض المولد ، ويعسر انفصاله . والمشيًا : القبيح المنظر . هذا والبيتان ذُيّرا ضِمْن أبيات أربعة . ذكرها البغدادي في الخزانة ٢٩٣/١ . عرضاً .

 ⁽١) في ط والنسخ المخطوطة : وأسكن ضم ميم منكم ، بزيادة كلمة :
 وضم ، والصواب من الخصائص .

⁽٢) في ط فقط و فأعيد ، بالياء ، تحريف .

⁽٣) النجم / ٥٠ .

٢٠ ـ ألا يــا هـنــدُ هنِــدَ بني عـميــرِ أرثُ لاَنَ وَصُــلُك أَم جــديــدُ (١)

أدغم تنوين « رثّ » في لام « لان » .

ومِمًا نحن على سَمْته قـول الله عز وجـل : ﴿ لِكِنَا هــو الله رَبِي ﴾ (٢) ، وأصله : «لكن أنا»، فخفّف الهمزة بحذفها وإلقاء حركتها على نون « لكن » فصارت لكننا ، فأجُري غير اللازم مُجرى اللاّزم ، فاستقل التقاء المثلين المتحرّكين ، فأسكن الأول ، وأدغم الثأني ، فصار : لكنا ، كما ترى .

وقياس قراءة من قـرأ : « قالُــلان » فحذف الــواو، ولـم يُفْجِل بحركة اللام أن يُظْهِر النّونين ، لأن حركة الثانية غير لازمة ، فنقول : لكننًا / بالإظهار ، كما تقول في تخفيف حَوْأَبة(٣) ، وجيال(١٠) ، حَويَة [٢٥ وجيل ، فيصحّ حرفا اللّين هنا ، ولا يقلبان لمّا كانت حركتهما غيــر لازمة .

⁽١) من شواهد الخصائص ٩١/٣.

⁽٢) الكهف / ٣٨.

 ⁽٣) في القاموس: د الحوّاب ، الواسع من الأودية والدّلاء . وفي دت ،
 و دهـ ، : د خوابة ، بالخاء ، تحريف . وفي ط : د جوأبة ، بالجيم .
 وفي القاموس : د جوب : الجوّاب : اللوا لطفليم .

⁽٤) جَيْأُل : هي الضبع .

ومن ذلك قولهم في تخفيف رؤيا ونؤى : رُويا، ونُوئ ، فيصح الواو هنا ، وإن سكنت قبل الياء مِن قِبَل أن التقدير فيها الهمزة ، كما صحت في ضَدٍ ، ونَوٍ ، تخفيف : ضوء ونوء التقديرك الهمزة ، وإرادتك إياه .

وكذلك أيضا صح نحـو شيء وفيء ، في تخفيف : شيء ، وفيء كذلك .

وسالت أبا عليّ، فقلت: مَنْ أجرى غير اللازم مُجْرى اللَّازم، فقال: لكنًا ، كيف قياس قوله إذا خفّف نحو حَوْابة وجيال ؟ أيقلب فيقول(١):«حابة»،وهجال» أم يقيم على التصحيح (١) ، فيقول : حَوْبَة وَجَيَل ؟ فقال: القلب هنا لا سبيل إليه ، وأوماً إلى أنه أغلظ من الإدغام ، فلا يقدم عليه .

فـإن قيل : فقـد قلبت العرب الحـرف للتَّخفيف وذلك قـول بعضهم : رُيَّا وَرُبَّةً فِي تـخفيف رؤيا ورؤية .

قبل: الفرقُ أنك لمّا صرْتَ إلى لفظ: رُويا ورُوية (٣)، ثم قلبت الواو إلى الياء فصار إلى رُيّا ورُيّة، إنما قلبت حرفاً إلى آخر، كأنه هو؛ ألا ترى إلى قوة شَبّه الواو بالياء وبعدها عن الألف فكأنّك لمّا

⁽١) في ط فقط : ﴿ أَتَقَلُّبُ فَتَقُولُ ﴾ . والصواب : أيقلب فيقول .

⁽٢) في ط فقط (على الصحيح) ، تحريف .

⁽٣) في ط فقط : « رُؤيا » ورُؤية بالهمزة ، تحريف .

قلبت مقيمٌ على الحرف نفسه ، ولم تقلبه لأن الواو كأنها هي الياء نفسها ، وليست ، كذلك الألف ، لبعدها عنهما بالأحكام الكثيرة الني قد أحطنا بها علماً .

قال وما يُجْري من كلّ واحـد ، من الفريقين مجـرى صاحبـه كثيرٌ ، وفيما مضى كفاية ، انتهى(١) .

وفي تذكرة جمال الدين بن هشام: قال ابن هشام الخضراوي : أجرت العرب حركات الإعراب ، للزومها على البدل مُجْرى الحركة اللازمة ، لكون حروفها لا تعرى من حركة ، فلذلك قالوا : عصا ورحى كما قالوا : قال وباع ، وكذلك قالوا : يخشى ويرضى كما قالوا في الماضى : رمى وغزا . انتهى .

⁽١) انظر هذا النص كاملًا في الخصائص ٨٧/٣ ، ٩٣

إجراء المتصل مُجْرى المنفصل وإجراء المنفصل مُجْرى المتصـــل

عقد ابن جني في الخصائص باباً لذلك ، قال : فمن الأول ، قولهم : اقْتَلَ القَوْمُ ، واشْتَتَمُوا فهذا بيانُه بيانُ :«شِشْتَتلك»،و «جعل لك »، إلا أنه أحسن من قوله :

وبابه ، لأن ذلك إنما يظهر مثله ضرورة ، وإظهار نحو اقتتل واشتتم مستحسن وعن غير ضرورة .

وكذلك باب قولهم : هم يُضْرِبونني ، وهما يضربانني أجرى ـ وإن كان مُتصلًا ـ مُجْرى: ويُضربان نُعمَ ،، وويشتمان نافعاً ». ووجه الشّبه بينهما أن نون الإعراب هذه لا يلزم أن تكون بعدها نونٌ ، ألا ترى أنك تقول: ويضربان زيداً ويكرمونك » ، ولا تلزم هي أيضاً نحو : لم يضرباني .

۱۰ سبق ذکره رقم ۱۰ .

ومن أدغم نحو هذا واحتج بأن المثلين في كلمة واحدة ، فقال : يضرباني (وقل أتحاجُّونًا(۱) ، فإنه يدغم أيضاً نحو اقتتل ، فتقول : قَتَل.ومنهِم مَنْ يقول: قِتَل . ومنهم مَن يقول : قِتَل . ومنهم من يقول : إقَتَل فيثبت همزة الوصل مع حركة القاف ، لمّا كانت الحركة عارضة للنقل(۱) أو لالتقاء الساكنين .

ومن الشَّاني ^(٢) قولهم : « هـا^(٤) الله » أُجْري مُجْرى : دابّـة وشابَّة .

وكذلك قراءة من قرأ : « فلا تّناجوا(٥) » ، « حتى إذا ادّاركو

⁽١) البقرة / ١٣٩.

وقىراءة الإدغـام نسبت إلى زيـد بن ثـابت ، والحسن ، والأعمش وآبن محيصـن، والمطوعي .

انظر : إتحاف فضلاء البشر / ١٤٨ ، والبحر ٤١٢/١ ، والجامع لأحكام القرآن ٢/٥١٠ ، والكشاف ٩٨/١ .

⁽٢) في د ت ، و دم ، ، و ط ، : للثقـل بـالثـاء ، وفي و هـ ، والخصــائص و للنقل ، بالنون .

 ⁽٣) في الخصائص: (ومن ضد ذلك) . والمراد بـالثاني إجـراء المنفصل مجرى المتصل .

⁽٤) في ط فقط : « هاء الله » بالهمزة ، تحريف .

⁽٥) المجادلة / ٩. وفي ط والنسخ المخطوطة : ﴿ وَلَا تَنَاجُوا ﴾ بـالـواو العاطفة . تحريف .

وإدغام التاءين في القراءة لابن محيصن . وانظر البحر ٢٣٦/٨ .

فيها »(١⁾. ومنه عندي قولُ الراجز :

٢٢ = مِنْ أَيِّ يَومي من الموت أَفِرْ أَيَــومَ لم يُقْـــَدَرَ أم يــــومَ قُــــدِرْ (٢)

كذا أنشده أبو زيد : يُقْدَر بفتح الرّاء ، وقال : أراد النّون ، (٣) الخفيفة ، فحذفها ، وحَذْفُ نون التوكيد ، وغيرها مِنْ علاماته جارٍ عندنا مجرى إدغام الملحق في أنه نقض (٤) ، الغرض إذ كان التوكيد من مظان الإسهاب والإطناب ، والحذف من مظان الاختصار ، والإجاز .

لكن القرل فيه عندي أنه أراد : أيوم لم يقدّرُ أم يوم قدِر ، ثم خفّف همزة أم فحذفها ، وألقى حركتها على راء (يقدر » ، فصار

⁽١) الأعراف / ٣٨.

وهذه القراءة نسبت إلى عصمة عن أبي عمرو ، فقد كان يقرأ بإلبات ألف : ﴿ إذا ، على الجمع بين الساكنين ، وانـظر الجـامـع لأحكـام القــرآن ٢٠٤/٧ .

⁽٢) للحارث بن المنذر الحرميّ أو علي بن أبي طالب .

من شواهد النوادر / ١٦٤ . والمحتسب ٣٦٦/٢ ، والخصائص ٩٤/٣ ، و والمغنى رقم ٥٠٨ ، ٥٠٥ .

هذا وفي ط والنسخ المخطوطة : « في أي ، مكان : « من ، . (٣) في ط : « نون الخفيفة ، بحذف أل التعريفيّة .

 ⁽٤) في ط: «يقضي» تحريف. وفي ط أيضا اختار المصحّح كلمة: «يقضي»
 وأشار في الهامش إلى أن الأصل: «نقض» فخطأ صواباً.

تقديره 1 أيوم لم يقدّرمُ ، ثم أشبع فتحة الراء فصار تقديره : أيوم لم يُقْدَرَامُ ، (١) فحرّك الألف لالتقاء الساكنين ، فـانقلبت همزة ، فصـار بعد : يُقْدَرَ أم .

وأختار الفتحة إتباعاً لفتحة الرّاء .

ونحوٌ من هذا التّخفيف قـولُهم في المرأة والكمـأة إذا خففت الهمزة : المراة ، والكماة .

وكنت ذاكرت الشيخ أبا عليّ نهذا منذ بضع عشرة سنة ، فقال : هذا إنما يجوز في المنفصل^(٢) . قلت له : فأنت أبدأً تكرّر ذكر إجرائهم المنفصل مجرى المتصل ، فلم يردّ شيئاً .

ومِنْ^(٣)إجراء المنفصل مجرى المتّصل قولُهُ / :

٢٣ = * وقد بدا هَنْكِ من المئزر(1) *
 فشبه هَنْك بعَضُد فأسكنه ، كما يسكِّن نحو ذلك ومنه :

(١) في الخصائص: مكان: « بعد »: « تقدره ».

[**]

⁽٢) في الخصائص: « المتصل » مكان: « المنفصل » .

⁽٣) ط فقط : « ومن ذاك إجراء » بزيادة كلمة : « ذاك » .

 ⁽٤) للأقيشر الأسدي . وصدره :

^{*} رُحْتِ وفي رِجْلَيْكِ ما فيهما *

من شواهد : سيبويه ٢٩٧/٢ ، والخزانة ٢٧٩/٢ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ٢٩ .

٢٤ = * فاليوم أشربْ غير مستحقِب (١) *

كأنه شبّه « رَبُغَ »(٢) بِعَضُد ، وكذلك ما أنشده أبو زيد :

٢٥ = * قالت سُلَيمي اشْتَرْ لنا دَقِيقاً *

هو مشَّبَّهُ بقولهم في علِم : عَلْم ، لأنَّ تول^(٤) بـوزنِ عَلِم ، وكذلك ما انشده ايضاً من قوله :

* إثماً من اللَّهِ ولا واغل *

ورواية الديوان ١٤٨ : • فاليوم أُسْقَى » . . وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

وهـو من شواهـد: سيبويـه ۲۷۹/۲ ، والنوادر / ۱۸۷ ، والخصائص (۲۶۱ ، ۳۱۷/۲ ، ۳۴۰، ۹۹۲۳ ، والخزانة ۵۳۰/۳ ، والمحتسب (۱۰/۱ .

- (٢) في ط : « رفع ۽ بالفاء ، تحريف .
- (٣) رجز لرجل من كندة يقال له : العذافر .

وبعده:

* وهاتِ بُرَّ البَحْس أو دَقِيقاً *

والبخس : أرض تنبت من غير سقي .

وانسظر النوادر / ١٧٠ ، والمحتسب ٣٦١/١ ، والشافية ٢٢٦/٤. والخصائص ٢٠٢٦ ، ٩٦/٣ ، والمنصف ٣٧/٢ ، واللسان

ه بخس ه .

(٤) في ط والنسخ المخطوطة : « ترك » بالكاف ·

⁽١) لامرىء القيس . وتمامه :

٢٦ = * واحَذْرَ ولا تكتر كَرِياً أَغْوَجاً *

لأن تَرِك بوزن عَلِم .

قلت : وقد خرج على ذلك قواءة ، ، و ألم تَرْ إلى العلاً من بني إسْرائيل ه'`` بسكون الرَّاء،ثم قـال ابن جنّي : وهذا البـاب نحّرُ مِن الذي قبله،فيه ما يَحْسُن ويقاس ، وفيه : ما لا يَحْسن ولا يقاس ، ولكلُّ وجهٌ .

* * *

⁽١) قائلة مجهول . وبعده :

^{*} عِلْجاً إذا ساق بنا عَفَنْجَجا *

من شواهمد: الخصائص ۲/۳۶، ۳۲۰۲، والمنصف ۲۳۷/۲، ۹/۳، والشافية ۲۰۰/۲. برواية و أهوجا».

هذا وقد ساق المنصف الشاهد ضمن أربعة أبيات .

والعفنجج : الجافي الأخرق .

 ⁽٢) البقرة / ٢٤٦ ، وقد نسبت هذه القراءة إلى أبي عبدالرَّحمٰن السلمي .
 وانظر المحتسب / ١٢٨١ ، والتصريح ٨٨/١ .

إجراء الأصلي مجرى الزّائد وإجراء الزّائد مجرى الأصلىّ

وقــال أبو حيّــان : من الأوّل قــولهم في النسب الى تحيــة : « تحــوىّ بحذف الياء وقلب الثانية واواً .

وأمّا القلب ففِراراً من اجتماع الياءات ، وأمّا الحذف فإن نحيّة أجرتها العرب مجرى رُمِيّة ، ووزن رُميّة : فَعِما إذا نسبت إلى صحيفة تقول : ضحفيّ كذلك إذا نسبت إلى رميّة تقول: رُمّوِيّ ، لأنك تحذف ياء المدّة ، وهي المدغمة في لام الكلمة ، كما حذفتها في صحيفة .

وأمّا تحيّة فالياء الأولى فيها ليست للمدّة ، إنّما هي عين الكلمة ، والثانية لام الكلمة وأصلها : تحيية ، ثم أدغم ، وأجرى الأصلي مجرى الزائد ، لشبهها لفظاً لا أصلًا ، فقالوا : تَحَوِيّ . قال : ومثل تحيّة : تثيّة (١٠ ، وهي التمّكث قال : ولا أحفظ لهما

 ⁽١) في دط، و دهـ، : د تئية ، بالتاء والهمزة ، وفي دت، و دم ، ،
 د ثنية ، بالثاء والنون ، والثنية هي : العقبة أو الجبل كما في القاموس . =

ثالثاً . اهـ .

ومنه أيضاً ما أجازه أبو عليّ في تثنية ما همزته أصليّة نحو : قُرَاء وُوُضًاء : قُرَا وان بالقَلْب واواً تشبيهاً لها بالزائدة .

وَغَيْرُهُ يَقِرَّها من غير قلب لأنها أصلية فيقول قرَّاءان ٠/

ومن الثّاني قولهم في تثنية ما همزته منقلبة عن حرف إلحاق نحو عِلْبًاء(١)، وحِرْباء(١): علباءان ، بالإقرار تشبيهـاً لها بـالمنقلبة عن الأصل .

وقول بعض الكوفيين في تثنية نحو حمـراء : حمراءان بـإقرار الهمـزة من غير تغيـر ، لأنه لمّـا قلبت ألف التـأنيث همـزة التحقت بالأصليّة فلم تُغيّر . كالأصليّة .

* * *

ولعل الصواب: تئية كما في ط وهـ ، وفي القاموس: « أبي » : يقال:
 تأتي بالمكان تَلَب عليه وتأتى . وقد فسرها السيوطي بقوله : وهي التمكث ، وكذلك فسرها البغدادي في الخزانة ٢١/٣ عند تعرضه لشرح بيني سُحيم بن وثيل الرياحي وهما :

مررت على وأدي السباع ولا أرى كوادي السباع حين يُـ ظَلِم واديـا أقــل بــه ركــب أنــره تشــيّـة واخــوف إلاً مــا وقى الله مـــاريــا (١) علماء العبر: عصب عنه.

⁽٢) الحرباء : دويَّبة تستقبل الشمس برأسها .

الاختِصـــار

هو جُلَّ مقصد العرب وعليه مَبْبى أكثر كـلامهم ، وبنْ نَمَ وضعوا باب الضَّمائر ، لأنه أخصر من الـظواهر خصـوصاً ، ضمير الغيبة ، فإنه يقوم مقام أسماء كثيرة ، فإنه في قوله تعالى : ﴿ أَعَدَ الله لهم مَغْفِرةً ﴾ (١) قام مقام عشرين ظاهِراً ، ولذا لا يعدل إلى المنفصل مع إمكان المُتَصل .

وباب الحصر بإلاً وإنما وغيرهما،لأن الجملة فيه تنوب منــاب جملتين .

وباب العطف ، لأنّ حروفه وضعت للإغناء عن إعادة العامل ، وباب التثنية والجمع الأنهما أغنيا عن العطف . وباب النّائب عن الفاعل الأنه دُلّ على الفاعل بإعطائه حكمه ، أ وعلى المفعول بوضعه ، وباب التنازع ، وباب علمت أنك قائم ، لأنه منحسل لاسم واحد سدّ مسدّ المفعولين ، وباب طرح المفعول اختصاراً على جعل المتعدّي كاللّازم ، وباب النّداء لأن الحرف فيه نائب مناب أدعو

⁽١) الأحزاب / ٣٥ .

وأنـادي ، وأداوات الاستفهام والشّـرط فـإن كم مـالـك؟ يغني عن قولك : أهو عشرون أمثلاثون؟وهكذا إلى ما لا يتناهى .

والألفاظ الملازمة للعموم كأحد .

وأكثروا من الحذف فتـارة بحرف من الكلمـة كلمَ يكُ ، ولم أَبَلُ ، وتارة للكلمـة بأسرها ، وتارة للجملة كلها، وتارة لأكثر من ذلك، ولهذا تجد الحذف كثيراً عند الاستطالة ، كحذف عائد الموصول ، فإنه كثير عند طول الصّلة ، قليل عند عدم الاستطالة .

وحذفت ألف التأنيث إذا كانت رابعة عند النسب لطول الكلمة.

وقال ابن يعيش (في شرح المفصل » : الكنايـة ، التّعبير عن المراد بلفظ غير الموضوع له لِضَرْب من الإيجاز والاستحسان .

وقال بن السّراج في الأصول: من الأفعال: ضَـرْبُ مستعارة للاختصار، وفيها بيان أن فاعليها في الحقيقة / مفعولون نحو: مات [٢٩] زيد، ومرض بكر، وسقط الحائط.

وقال ابن يعيش : المضمرات ، وُصُعِت نـاثبة عن غيـرها من الاسماء الظّاهرة لِضَرْب من الإيجاز والاختصار ، كما تجيء حروف المعاني ناثبة عن غيرها من الأفعال ، فلذلك قلّت حروفها كما قلّت حروف المعاني . وقال أبو الحسن بـن أبي الـرّبيع(١) في « شرح الإيضـاح » : قـولهم ، لِلّه درّك مِنْ رَجُل ، « مِنْ » فيـه للتبعيض عنـد بعضهم ، والتقدير لقد عَظُمْتَ من الرّجال ، فـوضع المفـرد موضـع الجمع ، والنكرة موضع المعرفة لِلْملم وطلباً للاختصار .

قال : ونظير هذا قولك : كُلِّ رجل يفعل هذا ، الأصل : كل الرّجال يفعل هذا ، فاستخفّوا فوضعوا المفرد موضع الجمع ، والنكرة موضع المعرفة لِفَهْم المعنى وطلباً للاختصار .

وقال أبو البقاء في و اللباب ، وتلميذه الأندلسي في شرح « المفصل » : إنما دخلت إنّ على الكلام للتوكيد عوضاً من تكرير الجملة وفي ذلك اختصار تام مع حصول الغرض من التوكيد ، فإن دخلت اللاّم في خبرها كان آكد ، وصارت إنّ واللاّم عوضاً مِنْ ذِكْر الجملة ثلاث مرّات .

وهكذا أنّ المفتوحة إذ لَوْ لا إرادة التّوكيد لقلت مكان قولك : بلغني أنّ زيداً منطلق : بلغني انطلاقُ زيدٍ . انتهى .

ومن الاختصار تركيب إمّـا العاطفـة على قول سيبـويه من:إنْ

ابن أبي الربيع: هو عبد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله الإسام أبو الحسين بن أبي السربيع القرشي الأسوي الأشبيلي . توفي ٨٨٨ هـ .

ومن مصنفاته : شرح الإيضاح . انظر البغية ١٢٥/٢ ، ١٢٦.

الشرّطية ، وما النافية ، لأنها تغني عن إظهار الجمل الشّرطِيّة حذراً من الإطالة . ذكره في (البسيط)(١٠ .

وتركيب أمّا المفتوحة مِن. أن » المصدرية ، و«ما»المزيدة عِوْضًا من«كان»في نحو : أمّا أنت منطلقاً انطلقت ، وجعل أمّا الشرطية عِوضًاً مِنْ حَرْف الشَّرط وفعل الشرط وفاعله في نحو : أمّا زيد فقائم .

وقال ابن إياز في « شرح الفصول » : إنما ضَمَنوا بعض الأسماء معاني الحروف طلباً للاختصار ، ألا ترى أنّـك لو لم تـأت بـ « مَنْ » وأردت الشّـرط على الأنـاسِيّ لم تقدر أن تفي بـالمعنى الـذي نفي بـه « مَنْ » ، لأنك إذا قلت : مَنْ يَقم أقم معه استغرقت ذوي العلم ولو جئت بإن لاحتجت أن تذكر الأسهاء إن يَقم زيد وعمرو وبكر ، وتزيد / [٣٠] على ذلك ، ولا تستغرق الجنس ، وكذلك في الاستفهام .. انتهى .

ومما وضع للاختصار العدد فإن عشرة ومائة وألفاً قنائم مقام دِرْهم ودِرْهم ودرهم إلى أن تأتي بجملة ما عندك مكرّراً هكذا ، ومِنْ ثَمَّ قالوا: ثلاث مائة درهم ، ولم يقولوا : ثلاث مثات كما هو القياس في تمييز الثلاثة إلى العشرة : أن يكون جمعاً كثلاثة دراهم ، لأنهم أدادوا الاختصار تخفيفاً لاستطالة الكلام باجتماع ثلائة أشياء : العدد الأوّل ، والثاني ، والمعدود ، فخففوا بالتوحيد مع أمن اللبس . هكذا علد الزّمخشري في « الاحاجي » وأورد عليه السّخاويّ في شرحه أنهم (١) البسيط : لركن الدين حسن بن محمد الاسترا باذي المتوفى ٧٧٧ هـ . قالوا : ثلاثة آلاف درهم ، فلم يخففوا بالتّوحيد مع اجتماع ثـلاثة أشياء ، قال : والصوّاب في التوحيد أن الماثة لما كانت مؤنثة استغنى فيها بلفظ الإفراد عن الجمع لِثقل التأنيث ، بخلاف و الألف » .

وقيل : إنما جمعوا في الألف دون المائة لأنّ الألف آخر مراتب العدد ، فحملوا الأخر على الأول كما قالوا : ثلاثة رجال .

ومِمًا بُنِي على الاختصار منع الاستثناءِ من العدد لأن قولك : عندي تسعون أخصر من ماثة إلّا عشرة .

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته : باب التصغير معدولٌ به عن الـوْصف ، وقال: إنهم استغنوابياء،وتغيير كلمة عن وصف المُسَمَّى بالصَّغر بعد ذكر اسمه ، ألا ترى أنَّ ما لا يوصف لا يجوز تصغيره ، فدلّ ذلك على أن التصغير معدولُ به عن الوصف .

وقال الأندلسيّ : الغرض من التّصغير وصف الشيء بـالصغر على جهة الاختصار .

وقال ابن يعيش في شرح و المفصل » : وصاحب و البسيط » : إنما أتى بالاعلام للاختصار وترك التّطويل بتعداد الصفات ، ألا ترى أنه لولا العَلَم لاحْتَجْتُ إذا أردت الإخبار عن واحد من الرجال بعينه أن تُعدَّد صفاته حتى يعرِفه المخاطب فأغني الْعَلَمُ عن ذلك أجمع .

قال صاحب (البسيط » : ولهذا المعنى قال النحاة : الْعَلَّمُ

[41]

عبارة عن / مجموع صفات .

قال صاحب البسيط : فائدة : وضعُ أسماء الأفعال الاختصار والمبالغة .

أمّا الاختصار فإنها بلفظ واحمد مع الممذكّر والمؤنث والمثنى والمجموع نحو : صه يا زيد ، وصه يا هند وصه يا زيدان ، وصه يا زيدون ، وصه يا هندات .

ولسو جئت بمسمّى هذه اللفـظة لقلت : اسكت ، واسكتي ، واسكتا ، واسكتوا ، واسكتن .

وأمّا المبالغة فَتُعْلم مِنْ لفظها فإن ﴿ هيهات ﴾ أبلغ في الدّلالة على البُعْد مِنْ بُعُدٌ ، وكذلك باقيها .

ولولا إرادة الاختصار والمبالغة لكانت الأفعال التي هي مسمّاها تغنى عن وَضْعها .

وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة على المُقَرّب(١) كان الأصل أن يوضم لكل مؤنّث لفظ غير لفظ المذكّر ، كما قالوا :

 ⁽١) في ط: المعرب ؛ بالعين ، تحريف صواب من البغية والنسخ المخطوطة . والمقرب من مؤلفات ابن عصفور . وقد حققه الاستاذ أحمد عبد الستار الجواري . وتم طبعه ونشره .

والدليل على أن ابن النحاس علّق عليه قول السيوطي في البغية ١٤/١ في نرجمة البهاء بن النحاس : « ولم يصنّف شيئاً إلاّ ما أملاه شرحاً لكتاب « المقرّب » .

عبر وأتبان ، وجَلَتى وعَناق ، وحَمل ورَخِل ('') ، وحَصَانِ ('') وحَصَانِ ('') ، وحَصَانِ ('') ، إلى غير ذلك ، لكنهم خافوا أن يكثر عليهم الألفاظ ، ويطول عليهم الأمر ، فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرقوا بها بين المذكر والمؤنث ، تارة في الصفة كضارب وضاربة ، وتارة في الاسم كالمرؤ ، ووامرأة، و ومَرْء، و ومَرْأة، في الحقيقي (''، وَبَلْد وَبَلْدة في غير الحقيقي ، ثم إنهم تجاوزوا ذلك إلى أن جمعوا في الفُرْق بين اللَفظ والعلامة للتوكيد، وحِرْصاً على البيان فقالوا :كَبْش ونعجة ، وجمل وناقة ، وبلد ومدينة .

وقال ابن القوّاس في « شرح ألفية ابن معطي » : التصغير وصف في المعنى ، وفائدته الاختصار فإذا قلت : رجل احتمل التكبير والتّصغير ، فإن أردت تخصيصه قُلت ، رجل صغير ، فإن أردت مع الاختصار قلت : رُجّرا ، وكذلك لا يُصغر الفعل .

وقال ابن النّحاس ، فإن قيل:ما فائدة العدل ؟ فالجواب أن عمر أخصر من عامر .

قال الشَّلوبين في (شرح الجُزولية) : الفاعل إذا كان مخاطبًا

- (١) في ط: و وجمل ورجل و . صوابه من النسخ المخطوطة والقاموس .
 والحمل : الخروف ، والرَّخِل بالخاء على وزن : كَثْفِ : الأنثى من أولاد الضأن ، جمع أرخل ورخال .
 - (٢) في القاموس : « حصن » : حَصَانِ كسحَاب : الدّرة .
 - (٣) الحجر: يقصد به: الحجر الكريم.
 - (٤) أي المؤنث الحقيقي وليس المجازي .

في أمره وجهان :

أحدهما : أن يبني فعل الفاعل بناء مخصوصاً بالأمر وهو بناء أفْعَل وما هو(١) بمعناه نحو : قُمْ واقَمْد .

والثاني : أن يدخل لام الطّلب على فعله المضارع فيقال : لِنَقُمْ وَلِنَقْعُدُ / والأجود الأول ، لانه أخصر ، فاستغنوا بالأخصر عن غيره ، [٣٢ كما استغنوا بالضّمير المتصل عن الضمير المنفصل في قولك : قُمْتُ ولم يقولوا : قام أنا ، وقمتَ ، ولم يقولوا : قام أنت إلا أنه قد جاء المستغنى عنه في الأمر ، ولم يجىء في الضّمائر في حال السّعة .

وقال في البسيط: لمّا كان الفعل يدّل على المصدر بلفظه ، وعلى الزّمان بصيغته ، وعلى المكان بمعناه اشتق منه اسمٌ للمصدر ولمكان الفعل ولزمانه طلباً للاختصار والإيجاز ، لأنهم لو لم بشتقوا منه أسماءها للزم الإتيان بالفعل وبلفظ الزّمان والمكان .

وفيه:ذهب بعضهم إلى أن باب مُثْنى وثُلاث ورُباع معدولٌ عن عدد مكرّر طلباً للمبالغة والاختصار .

وقال أيضاً : إنما عدل عن طلب التَّعبين بأيِّ إلى الهمزة وأم طلباً للاختصار ، لأن قولك : أزيد عندك أم عمرو ؟ أخصر من قولك : أيِّ

 ⁽١) في ط فقط : (وهو بمعناه) بإسقاط (ما) ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

الرجلين عندك زيد أم عمرو ؟

وقال ابن يعيش: فصل سيبويه بين ألقاب حركمات الإعراب وألقماب حركات البناء فسمّى الأولى رَفْعاً ونصْباً وجرًا وجزماً ، والثانية ضَماً وفتحاً وكشراً ، ووقفاً ، للفرق والإغناء عن أن يقال ضمة حدثت بعامل ونحوه فكان في التسمية « فائدة الإيجاز والاختصار .

* * * *

اختصار المختصر لايجوز

لأنه إجحاف به ، ومِن ثُمَّ لم يجز حذف الحرف قياساً .

قال ابن جتي في المحتسب: أخبرنا أبو عليّ قال: قال أبو بكر حذف الحرف ليس بقياس، لأن الحروف إنما دخلت الكلام لضَرْب من الاختصار، فلو ذهبت تحدفها لكنت مختصراً لها هي أيضاً، واختصار المختصر إجحاف به ، ومنَ ثمّ أيضاً لم يجز حذف المصدر والحال إذا كان بدلًا من اللفظ بفعلهما ولا الحال النائبة عن الخبر ، ولا اسم الفعل دون معموله ، لأنه اختصار للفعل .

وفي « شرح التسهيل » لأبي حيّان : لا يجوز حذف « لا » من «لا سيما » لأن حذف الحرف خارجٌ عن القياس ، فلا ينبغي أن يقال لشيء منه إلاّ حيثُ سُمِع .

وسبب ذلك أنهم يقولون : حروفُ المعاني إنما وُضعِت بدلاً من الأفعال طلباً/للاختصار، ولذلك أصل وضعها أن تكون على حرَّف أو [٣٣] حرفين . وما وُضِع مؤدياً معنى الفعل واختصر في حروف وضعه لا يناسِبُه الحذْفُ لها . وقال ابن هشام في « حواشي التسهيل » لا يجوزحذف^(١)جواب أمّا لأن شُرْطها حُذِف ، فلو حُذف الجواب أيضاً لكان إجْحافاً بها .

وقال صاحب البسيط »: القياس يقتضي عَدمُ حذف حروف المعاني وعدمُ زيادتها ، لأنّ وضعها للدّلالة على المعاني ، فإذا حذف أخلَ حذفها بالمعنى الذي وُضِعت له ، وإذا حُكم بزيادتها نافّى ذلك وَضْعَها للدّلالة على المعنى ، ولأنّهم جاءوا بالحروف اختصاراً عن الجُمّل التي تدلّ معانيها عليها ، وما وضع للاختصار لا يسوغ حذفة ولا الحُكمُ بزيادته ، فلهذا مذهب البصرين المصير إلى التُكن صيانةً عن الحُكم بالزّيادة أو الحذف .

وقال ابن جنّي في « الخصائص »: تفسير قول أبي بكر : إنها دخلت الكلام لِضَرْب من الاختصار : أنك إذا قلت : ما قام زيد ، فقد أغنت « ما » عن « أنفى » وهى جملة فعلُّ وفاعلُّ .

وإذا قلت : قـام القومُ إلّا زيـداً ، فقـد نـابت وإلّا » عن استثنى .

وإذا قلت : قام زيد وعمرو فقد نابت الواو عن ﴿ أعـطف ﴾ ، وكذا ﴿ ليت ، نابت عن : ﴿ أتمنَّى ﴾ و ﴿ هل ﴾ عن أستفهم .

والباء في قولـك : « ليس زيد بقـائم نابت عن«حقًا»،و «البتَّة»

⁽١) في ط : « لا يجوز جواب » ، تحريف ، صوابه من النَّسخ المخطوطة .

و اغير (١) ذي شُكّ . »

وفي قولك : أمسكت بالخبّل نابت عن«مباشراً^(٢)»،و«ملاصقة يدي له » .

ومِنْ في قولك : أَكَلْتُ من الطّعام ، نابت عن البعض أي أكلت بعض الطعام ، وكذلك بقيّة ما لم نِسمّه . فإذا كانت هذه الحروف نوائب عمّا هو أكثر منها من الجُمّلِ وغيرها لم يجز من بعد ذلك أن ننتهك ، ويجحف بها .

قال ولأجل ما ذكرناه من إرادة الاختصار فيها لم يجز أن تعمل في شيء من الفَضلات الظّرف والحال والتميز والاستثناء وغير ذلك وعِلنَّهُ أنهم قد أنابوها عن الكلام الطويل لضَرْب من الاختصار ، فلو أعملوها لنقضوا ما جمعوه وتراجعوا عمًا التزموه .

وقال ابن يعيش: حذف الحرف يأباه القياس، لأن الحروف إنما جيء بها / اختصاراً أو نائبة عن الأفعال، فما النافية نائبة عن [٣٤] أنفى، وهمزة الاستفهام نائبة عن أستفهم، وحروف العطف عن: أعطف، وحروف النداء نائبة عن أنادي، فإذا أخذت تحذفها كان اختصاراً لمختصر وهو إجحاف إلا أنه ورد حذف حرف النّداء كثيراً لفوّة الذّلالة على المحذوف فصارت ٢١ القرائن الذّالة على المحذوف (١) في ط: و والبنة غيره بإسقاط الواو، تحريف

⁽٢) في ط فقط: « مباشرة » بالتاء .

⁽٣) في ط: « فصار »·

كالتلفّظ به . وقال أيضاً:ليس الأصل في الحروف الحذف إلاّ أن يكون مضاعفاً فيخفف ، نحو : إنْ ولكنْ ورُبَّ .

إذا اجتمع مِثْلان وحُذِف أحدهما فالمحذوف الأول أو الثاني ؟ : فيه فروع :

أحدها : إذا اجتمع نون الوقاية ونون الرّفع جاز حذف أحدهما تخفيفاً ، نحو : « أتحاجوني » و « تأمروني » ، وهل المحذوف نون الرّفم أو نون الوقاية خلاف .

ذهب سيبويه إلى الأول ورتجحه ابن مالك: لأن نون الرّفع قد
 تحذف بلا سبب .

كقوله:

٢٧ = * أبيت أُسْرِي وتَبيِتي تدلُكِي (١) *

ولم يعهد ذلك في نون الوقاية ، وحذف ما عهد حذف أولى ، ولأنها نائبة عن الضّمة ، وقد عهد حذفها تخفيفاً في نحوه ، « إن الله يامُرُكم ٣٬٧٤ ، و « ما يُشْعِرْكم ٣٬٩٤ ، في قراءة من سكن،ولأنها حركة ،

(١) قائله مجهول ، وبعده :

* وَجْهَك بالعنبر والمِسك الذِّكي *

من شواهد : الخصائص ۳۸۸/۱ ، والخزانة ۵۲۰/۳ ، وهمع الهوامع والدرررقم ۱۰۸ ، والتصريح ۱۱۱/۱ ، وحاشية يس ۳۳۲/۱.

(٢) البقرة /٦٧ وغيرها ، وهي قراءة أبي عمرو .

انظر : الإتحاف / ١٣٦ ، والبحر ٢٤٩/١ ، وغيث النفع / ١١٨ .

(٣) الأنعام / ١٠٩ ، وهي أيضاً قراءة أبي عمرو .

وانظر: الإتحاف/ ١٣٦، والبحر ٢٠١/٤، والغيث /٢١٣.

[40]

ونون الوقاية كلمة ، وحذف الجزء أسهل .

وذهب المبرّد والسيّرافيّ والفارسيّ وابنِ جنّي وأكثر المتأخرين منهم صاحب البسيط وابن هشام : إلى الشّاني لانها لا تـدلّ على إعراب ، فكانت أولى بالحذّف ، لانها دخلت لغير عامل ، ونون الرفع دخلت لعامل ، فلو كانت المحذوفة لزم وجود مُؤثرٌ بلا أثر مع إمكانه ، ولأن النّقل نشأ من الثّانية فهي أحقّ بالحذف .

الثاني : إذا اجتمع نون الوقاية ونون إن وأن وكأن ولكن ، جاز حذف أحدهما .

وفي المحذوفة قولان : أحدهما نون الوقاية ، وعليه الجُمهور . وقيل : نون إن، لأن نون الوقاية دخلت للفرق بين إنّني وإنّي،وما دخل للفرق لا يحذف . ثم اختلف : هل المحذوف الأولى المدغمة ، لأنها ساكنة ، والسّاكن يُسْرع إلى الحذف أو الثانية المدغم فيها ، لأنها طَرفٌ ؟ على قولين ، صحَّح أبو البقاء في اللّباب أولهما/ .

الشالث: إذا اجتمع نون الضّمير ونون الحروف الأربعة المذكورة جاز حذف أحدهما نحو ، إنّا ولكنا . وهل المحذوفة الأولى المدغمة أو الثّانية المدغم فيها ؟ القُولان السّابقان .

ولم يجز هنا القول بأن المحذوف نون الضّمير ، لأنها أسم فلا

تُخذف . ثُمَ رأيت ابن الصائغ(١) قال في تذكرته : في كلام أبي عليّ في « الإغفال ١٤٠١ ما يدل على أنّ المحذوف نونُ ضمير النّصب في قولنا : كأنّادوتاء تفعل في قولنا:هِي تَكَلّم ١٦٠، قال ذلك على لسان أبي العباس نقلاً عن أبي بكر تقوبةً لمن يذهب في أن المحذوف من « لاه » اللّام الأصلية لا لام الإضافة ، كما ذهب إليه سيبويه(١٤) . وقال : لأن ما يحذف من المكرّرات إنّما يحذف فلاستثقال ، وإنّما يقع

 ⁽١) ابن الصائغ : هو محمد بن عبد الرحمن بن علي بن الحسن الزُمْرَديّ ،
 الشيخ شمس الدين ، وتوفي في خامس عشر شعبان ٧٧٦ هـ ومن مصنّفاته: (التذكرة)عدّة مجلّدات في النحو .

انظر البغية ١/١٥٥ ، ١٥٦.

 ⁽٢) الإغفال لأبي علي الفارسي ، ألفه ليصلح أخطاء الـزجاج في كتـابه :
 د معاني القرآن ٤ . وتضم دار الكتب المصرية ثلاث نسخ من الإغفال .

ا _ نسخة رقم ٥٢ ـ تفسير .

ب ــ نسخة رقم ٥٧٥ ـ تفسير .
 ج ــ نسخة رقم ١٩٩ ـ تفسير .

وقد عرّفت هذا الكتاب , وبيّنت منهجه وطريقة تناوله للمسائل التي أغفلها الزجاج في كتابي : « القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية من ص ٢٥٦ـ ٢٦٠

⁽٣) في ط فقط : ﴿ هَلَ تَكُلُّم ﴾ . وأصل تكلم : ﴿ تَتَكُلُّم ﴾ بتاءين .

 ⁽٤) في سيبويه ٣٠٩/١ : ووكأن الاسم _ والله أعلم _ (إله) فلما أدخل فيه
 الألف واللام حذفوا الألف ، وصارت الألف واللام خلفاً منها .

ولعلّ المقصود بلام الإضافة لام • أل » في لفظ الجلالة . وانظر لســان العرب : • لوه » .

الاستثقال فيما يتكرّر لا في المبدؤ به الأوّل.

ثم قال عقب ذلك : والذّي رجّحه أبوعليّ أنّ المحذوف من إنّنا، وكانّنا إنّما هو النّون الوسطى دُون نون الضّمير ، قال : لأنه عُهِد خَذْفُها دون حذف نون الضّمير .

> الرابع : إذا اجتمع نون الوقاية ونون الإناث نحو : ٢٨ = * يسوء الفاليات إذا فَالْيَنِيْ*

والأصل : فلينني فحذف إحدى النّونين ، واختلف في المحذوفة ، فقال المبرّد : هي نون الوقاية ، لأن الأولى ضمير فاعل لا يليق بها الحذف ، ورجّحه ابن جنّي والخضراويّ وأبو حيّان(٢) ، وابن هشام . وفي البسيط أنّه مجمع عليه .

وقال سيبويه : هي نون الإناث واختاره ابن مالك قياساً على : « تأمروني ٣٦°) وردّه أبو حيّان ، لأنه قياس على غتلف فيه .

الخامس : المضارع المبدؤ بالتاء إذا كان ثانيه ، تاء نحو تتعلم

 ⁽١) لعمرو بن معد يكرب الصّحابيّ يخاطب امرأته ، وصدره :
 * تراه كالثغام يُعلُّ مِسْكاً *

وهو من شواهد : سيبويه ٧٤/٢ ، والحجة لابن خالويه ١٨١/ ، وشواهد المغنى للبغدادي ٢٤٩/٢ ، ٩٤٧ و مخطوط ۽ ، والخزانة ٤٤٥/٤ .

⁽٢) في ط : ١ ابن حيّان ۽ ، تحريف .

 ⁽٣) في ط فقط بزيادة « ما هو معروف » بعد كلمة : « تأمروني » .

وتنكلّم يجوز الاقتصار فيه على إحدى التاءين ، وهل المحذوف الأول أو الثانية ؟ قولان أصحّهما الثّاني ، وعليه البصريون ، لأنّ الأولى دالّة على مَعْنى وهي المضارعة .

ورجَحه ابن مالك في شرح الكافية بأنَّ الاستثقال في اجتماع المِشْلين إنما يحصُل عند النَّطق بثانيهما، فكان هو الأحق بـالحذف ، قال : وقد يفعل ذلك بما صُدّر فيه نونان كقراءة بعضهم : ﴿ وَنُرَّ لُ الملائكة تنزيلاً ﴾(١) قال وفي هذه القراءة دليلٌ على أنَّ المحدوف _ [٣٦] من النّادين هي الثانية ، لأنَّ المحدوف من النّونين في القراءة / المذكورة إنّما هي الثانية .

ورجّحه الزّنجانِيّ (٢) في « شرح الهادي » بأنّ الثانية هي التي

 ⁽١) الفرقان / ٢٥ ، وهي قراءة أبن عمرو، وابن كثير، وخارجه، وابن معاذ
 ٦٨ انظر البحيط ٤٩٤/١٩ ، وتفسير الكشاف ٩٩/٣ ، والمحتسب
 ٢٠/٢، وتفسر الفخر الرازى ٤٩/٣٤.

⁽٢) الزنجاني : هـو عبد الـوهاب بن إبـراهيم بن عبد الـوهـاب الخـزرجي الزبخاني

وكتابه : ٥ شرح الهادي ، أكثر الجار بُرّدي من النقل عنه في شرح الشافية . وذكر في آخره أنه فرغ منه ببغداد في العشرين من ذي الحجة ٥٦٤ هـ . وانظر البغية ٢/٢٧٢ .

نُعَلَّ ، فتسكن وتُدغم في ﴿ تَذَكَّرون ۚ (١٠ فلمَّـا لَجِقَها الإعــلال دون الأولى لحقها الحذْفُ دون الأولى ، إذ الحذف مثل الإعلال .

السّادس: الفعل المضاعف على وزن: فَبِلَ نحو ظَلَ ، ومَسَن ، وأَحَس، إذا أسند إلى الضّمير المتحرّك نحو ظَلِلُتُ، ومَسِسْت وأَحَسُتُ جاز حذف أحد حرفي التضعيف فيقال: ظَلتْ ومَسْت، وأَحَسُت ، وهل المحذوف الأول وهو العين أو الثاني وهو اللاّم ؟ قولانْ أصَحْهما الأوّل وبه جَزَم في التّسهيل .

وقى ال أبو عليّ في الإغفى ال : قد حـذف الأول من الحروف المتكرّرة كما حذف من الثّاني (٣) وذلك قولهم ظُلْت ، وَمَسْت،ونحو ذلك .

⁽١) أي أن الأصل : ﴿ تَتَذَكَّرُونَ ﴾ .

⁽٢) يقول أبن عصفور في الممتع ٢/ ٦٦١ ، ٦٦١ :

و فإن كان الثاني من المثلين ساكناً فالإظهار ، ولا يجوز الإدغام ، لأن ذلك يؤدي إلى اجتماع الساكنين .

وقد شذ العرب في شيء من ذلك ، فحذفوا أحد البشلين تعفيفاً لمّا تعذر التخفيف بالإدغام ، والذي يخفط من ذلك : أحّسُتُ ، وَظَلَتُ ، ومَسْتُ . وسبب ذلك أنه لمما كره اجتماع المثلين فيها حـذف الأول منها تشبيهاً بالمعتل العين ، وذلك أنك قد كنتَ تدخم قبل الإستاد للضمير ، فتقول : أحسّ ، ومسّ وظل ، والإدغام ضرب من الاعتلال ،

⁽٣) أي يقال : ظَلت ، ومَسْتُ بفتح الظاء والميم ، وظلِتْ ومِسْتُ بِكسرهما .

فإن قيل: ما الدّليل على أنّ المحذوف الأول؟ قيل: قوّل مَن قال: ظِلْت ومِسْتُ،فألقى حركة العين المحذوفة على الفاء كما ألقاها عليها فى : خِفْتُ وهِبْت وظِلْتُ .

ولو كان المحذوف اللّام دُونَ العين لتحرّك ما قبل الضّمير .

وكذلك قَلْب الأول من المتكررة نحو : دِينار'' كما قلب الثاني نحو : تَظَنَّيُتُ'')، وتَقَضَّيْتُ'') .

وخُففت الهمزة الأولى ، كما خففت النَّـانيـة نحـو : وجـاء أشْراطُها ي⁽⁴⁾.

السّابع ـ لا سيّما إذا خففت ياؤها كقوله :

٢٩ = فِهْ بالعقُود وبالأيمان لا سِيَما

عَقْدٌ وفاءٌ به مِنْ أَعْظم القُـرَبِ (°)

 (١) وأصله : د دَنار ، بنون مشدّدة ، فابدلت الياء من النون الأولى هروياً من ثقل التضعيف بدليل قولهم : دنائير ، ودُنَينير في التحقير . انظر الممتع ٣٧١/١.

(٢) أصله : تَظَنَّت ، فأبدلت النون ياء هروباً من اجتماع الأمثال .

(٣) أصله : تقضّضت ، بضادين ، فأبدلت الضاد الثانية ياء .
 وقالوا أيضاً : تفضّيت من الفضة .

انظر: الممتع ١/٣٧٣ ، ٣٧٤ .

(٤) محمد / ۱۸ .

(٥) في ط والنسخ المخطوطة : ﴿ في ؛ بدون هاء السكت . وفي ط فقط :

فهل المحذوف الياء الأولى وهي العين أو الثانية وهي اللام؟ اختار ابن جنى:الثّانى،وأبو حيّان:الأول .

قال ابن إياز في و شرح الفصول » : واعلم أنه قد جاء تخفيف سيّ من لا سيّما إلا أنهم لم ينصّوا على المحذوف منها ، هل هو عينها أو لامها ؟

الّذي يقتضيه القياس بأن يكون المحذوف اللّام ، لأن الحذف إعلال ، والإعلال في اللام شائع كثير ، بخلافه في المنّن .

وبعضُهمُ يزعم : أنهم حذفوا الياء الأولى لأمرين : أحدهما سكُونها ، والثانية متحرّكة ، والمتحرّك أقوى من السّاكن،فكانت الأولى أولى بالحذف لضَعْفها .

والثاني: أنها زائدة ، والأولى منقلبة عن واو أصليّة ،والزائد / [٣٧] أولى من الأصل بالحذف ، ولما حُذِفت الياء الأخيرة لم تُرَدّ الياء إلى أصلها،لإرادة المحذوف . انتهى .

وفي الكلام الأخير نظر .

الثامن _ باب الأمثلة الخمسة إذا أكَّد بالنَّون الشديدة نحو: واللهِ

و عقد وفائه ، والتصويب من النسخ المخطوطة ، وكتب الشواهد .
 انظر : شواهد العيني علي الأشموني ١٦٨/٢ ، وشرح شواهد المغني للسيّوطيّ رقم ٤١٣ .

لَتَشْرِبُنَ ، فإنه يجتمع فيه ثلاث نونات : نون الرّفع ، والنون المشددة فتحذف واحدة وهي نون الرّفع كما جزموا به ، ولم يحكوا فيه خلافاً .

التاسع ـ ذو بمعنى صاحب ، أصله عند الخليل : ﴿ ذَوَّوُ هُ^ ٢٠ وَلَوْ هُ ٢٠ بوزن : ﴿ فَعَلُ هُ ٢٠ وعند ابن كَيْسان : ﴿ ذَوَّوُ ٣ إِنَّ الفَتح فحذف إحدى الواوين . قال أبو حيّان وفي المحذوف قولان : أحدهما : الثّانية ، وهي اللّام ، وعليه أهل الأندلس وهو الظّاهر ، والثاني : الأولى. وهي الكرم ، وعليه أهل قُرْطبة .

العاشر: قال الشَّمس بن الصائغ في قوله:

٣٠ = أيهـا السَّـاثِــلُ عَنْهُـم وَعَنِـي

لستُ من قَيْس وَلاَ قَيْسُ مِنِي(٤)

 (١) في سيبوبه ٣٣/٢ : (وكان الخليل يقول : (هذا ذو ا بشتح الله الان أصله الفتح تقول : (ذوا) [أي في حالة الثنية] ، وتقول : ذوو [أي في حالة الجمم] .

(٢) في الأشموني ٧١/١ : ومذهب الخليل أنّ وزنها قَمْل بالإسكان ولامها
 وأه .

. وعند سيبويه وزنها : فَعَلُّ بالتحريك ، ولامها ياء أي (ذَوَيُّ » .

(٣) وفي األشموني ١/٧٢ : وقال ابن كيسان : تحتمل الوزنين جميعاً .
 أى : فَعْلُ ، وَفَعَلُ .

(٤) قائله مجهول .

وهومن شواهد : ابن يعيش ٢/ ١٢٥ . و وقيس ۽ في الموضعين ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، لأنه بمعنى القبيلة .

وعلى هذا البيت تعليق مفيد في هامش آبن يعيش في الموضع المذكور .

[44]

الذي ذكروًا أنّ المحذوف من : مِني وعني نون الـوقايـة . ويحتمل أن تكون باقية،ونون مِنْ،وعَنْ هي المحذوفة إلاّ أن يقال : إن الحروف بعيدة عن الحذف مِنْها .

الحادي عشر: « ذا »المشار بها عند البصريّين ثـــلائيّة الـــوضع ، وألفها منقلبة عن ياء عند الأكثرين ، وعن واوعند آخرين ، ولامها عن ياء باتفاق .

وجزموا بأن المحذوف اللّام ، ولم يحكوا فيه خلافاً ، ثم رأيت الخلاف فيه مَحْكِيًّا في « البسيط » ، قال أكثر النحاة : على أن المحذوف لامه ، لأنها طَرَفٌ فهي أحق بالحذف قياساً على الإعلال ، ولأن حذف اللّام أكثر من حذف العَيْن ، فتعليق الحُكْم بالاَعْم أولى .

ومنهم من قال: ألمحذوف عينه والموجود لامه ، لأنَ المَيْن ساكنة، والسّاكن أضعف من المتحرّك بفهو أَحقّ بالحذف، ولأنه لو كا ن المحذوف لامه لعُرِمت علّة قلب الياء أَلَفاً ، لأنّ العين تكون ساكنة فلا توجد فيها علّة القلب ، وأمّا اللّام فمتحرّكة، فإذا حذفت العين وُجدت علّة الإعلال، وهو تحرّك حرف العِلّة وانفتاح ما قبلة /

الثاني عشر : قال بدر الدّين بن مالك في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرِّبِينَ فَرَوْحُ ﴾ (ا . إنْ أصل الفاء داخلة على : إنْ كان مِنَ المُقَرِّبِينَ فَرَوْحُ ﴾ (ا . إنْ أصل الفاء داخلة على : إنْ كان ، وأخَّرَتْ لِلرُّومِ الفَصْل بين أمَّا والفاء فالتقى فاءان: فاء أمَّا ، وفاء

⁽١) الواقعة / ٨٨، ٨٩ .

جواب إنْ افحذفت الثّانية (١) حَمْلًا على أكثر الحذفين ، نظائر ^(١).

الثالث عشر: إذا صَغَرت كساء قلت: كُسَيَىّ ، وقد اجتمع فيه ثـالاث ياءات : يـاء التّصغير ، واليـاء المنقلبة عن الألف ، واليـاء المنقلبة عن التي هي لام الكلمة ، فتحذف أحدها .

وهمل المحذوف الباء الأخيرة التي هي لام الكلمة أو الباء المنقلبة عن الألف؟قولان ، نصّ سيبويه على الأول،كذا نقله أبو جيّان بعد أن جزم بالثاني .

الرابع عشر : إذا نسبت إلى نحو طيّب وسيّد ومَيّت حَذَفْت إحدى الياءين : فقلت : طَيْبِيّ، وسَيْدِيّ تخفيفاً . وقـد جزمـوا بأنّ المحذوف الثانية ، لا الأولى . كذا جزم به ابن مالِك وأبو حيّان في

 ⁽١) في الجني الداني / ٥٢٥ : ومذهب سببويه أن الجواب في ذلك
 لـ د أمّا ، الاللشرظ ، وحذف جواب الشرط لدلالة جواب و أمّا ، عليه .
 ولذلك لزم معنى جواب : و أمّا ، عليه .

وذهب الفارسيّ في أحد قوليه : إلى أن الجواب للشرط ، وجواب و أمّا ، محذوف .

وذهب الأخفش : إلى أن الفاء وما بعدها جواب لـ و أمّا ، . وللشرّط معاً ، والأصل : مهما يكن من شيء ، فإن كان من المقرّبين فروح ، ثم تقدّمت إنّ ، والفعل الذي بعدها فصار التقدير : و فأمّا إن كان من المقربين ففـروحٌ ، فـالتقى فـاءان ، فـأغنت إحـداهمـا عن الأخـرى ، فصـار : د روح ، .

⁽٢) هكذا في ط،والنسخ المخطوطة : ولعلها في نظائر ، بحذف : وفي ، .

كتبهما

وعلَّله أبو حيَّان بأن موجب الحذف توالي الحركات واجتمـاع الياءات ، فكان حذَّف المتحرّكة أولى .

وقال الزمخشري في الفائق ('): ﴿ هَيْنَ وَلَيْنَ مُخَفَّفَانَ مِنْ:هَمِّنَ وَلَيْنَ والمحذوف من يائيهما الأولى . وقيل : الثّانية .

الخامس عشر : يجوز حذف إحمدى الياءين من « أيّ » قـال الشاعر :

٣١ = * تَنَظَّرْتُ نَصْراً والسِّماكَيْنِ أَيْهِمُا(٢) *

وقد جزم ابن جنّي في ذا بأن المحذوف الثّانية ، وهي اللّام لقلة حذف المّيْن ، قال : ولهذا بقيت الاخرى ساكِنة كما كانت .

السادس عشر : إذا اجتمع همزة الاستفهام مع همزة قطع نحو ﴿ ءَأُومِتُنَّهُ مَنْ فِي السَّماء ﴾ (٣) فإنها ترسم بـألف واحـدٍ ، وتحـذف

 (١) انظر الفائق ١٢٢/٤ ، ١٢٢ عند قول عمر رضي الله عنه : النساء ثلاث : فهينةٌ لينةٌ عفيفة مسلمة تعين أهلها على العيش ولا تعين العيش على أهلها . . . الخ .

(٢) للفرزدق ، وتمامه :

* عليّ من الغيث استهلّت مواطرُه *

وفي ط : (نسر » بالسين ، تحريف . وفي ط : (نظرت » بحذف الناء ، تحريف .

وهو من شواهد : المحتسب ٤١/١ ، ١٠٨ ، والمغني رقم ٢٤،وانظر الديوان ٢٨١/١ . والشاهد من قصيدة يمدح بها نصر بن سيّار .

(٣) المُلْك / ١٦ . وقد رسمت الهمزتان في المصحف على هذه الصورة :=

الأخرى.كذا في خط المصحف .

واختلف في المحذوفة فقيل : الأولى ، وعليه الكسائي ، لأن الأصليُّة : أوَّلِي بالثبوت .

وقيل : النَّانية ، وعليه الفرّاء وثعلب وابن كَيْسان ، لأن بهـا حصل الاستثقال ، ولأنها تُسهّل ، والمُسهّل أولى بالحـذف ، ولأن [٣٩] الأولى حرَّفُ مَعْنَى فهي أولى بالتَبوت . /

السابع عشر : إذا وقف على المقصور المنّون نحو : رأيت عصاً وقف عليه بالألف .

قال ابن الخباز : وكان في التقدير ألفان : لامُ الكلمة ، والألف التي هي بدلً من التّنوين كما في : رأيت زيداً في الـوقف ، قال : وحذفت إحدى الألفين ، لأنه لا يمكن اجتماع ألفين .

وقال : والمحذوفة هي الأولى عند سيبويه ، والباقية التي هي بدل من التّنوين .

قال : وكانت الأولى أوْلى بالحذف ، لأن الطّارىءُ يزيل حُكْم النّابت .

^{= (} ءأمنتم) .

وقد اختلف في تسهيل الثانية منهما ، وإبدالهما ، وتحقيقها ، وإدخـال الألف بينهما . انظر هذه القراءات في النشر ٣٦٤/٢ .

قال : فإن كان المقصورغير منوّن نحو : رأيت العصا ، فالألف هي لام الكلمة اتّفاقاً .

وفي ا شرح الإيضاح ا لأبي الحسن بن أبي الربيع : اختلف النَّحويُون في هذه الألف الموجودة في الوقف ، فالظَّاهـر من كلام سيبويه أنها الألف الأصلية،وأنَّ التنوين ذهب في الوقف في الأحوال النَّلالة ، في الرَّفع والنَّصب والجرَّ،فرجعت الألف الأصلية لزوال ما أزالها .

وذهب المازنيّ:إلى أنها بدل من التّنوين لأنّ قبل التنوين فتحة في اللّفظ فصار (عَصًا » في الأحوال الثلاثة بمنزلة زيد في قـولك : رأيت زُيْدا .

وذهب أبو عليّ الفارسيّ : إلى أنّها في الرفع والخفض بدل عن الألف الأصليّة لزوال التّنوين وفي النّصب بدلٌ من التّنوين .

الثامن عشر : تحيَّة وتئيَّة إذا نسبت إليهما قلت : تَحَوِيَ وَتَأْوِيَ بحذف إحدى الياءين ، وقلب الأخرى واواً .

والياء المحذوفة هي الأولى التي هي عين الكلمة ، والبــاقية المنقلبة هي الثانية وهي لام الكلمة . جزم به أبو حيّان .

التاسع عشر : باب رَمْيَة ، ينسب إليه : رَمَوِيّ كذلك .

والمحذوف الياء الأولى،وهي الياء المدغمة في لام الكلمة .

جزم به أيضاً .

وكذلك باب مُرْمِى إذا قيل فيه : مُرْمَوِيّ ، المحذوف منه الياء الأولى,وهي الزائدة المنقلبة عن واو مفعول ، والباقية المنقلبة هي لام الكلمة.جزموا به .

العشرون: قال صاحب(الترشيج)(١) إذا صغّرت: أسود، وعُقاباً، وقضيباً، وحماراً، قلت: أسَيْسد، وَعُقَيْب، وفُضَيِّب وحُمَيْس، بياء مشددة مكسورة، فإذا نسبت إلى هذه حدفت الياء المتحرّكة التي تلي آخر الاسم، فقلت: أُسَيْديّ، وَقُضَيْبِيّ بياء

[٤٠] ساكنة / .

الحادي والعشرون : قال أبو حيّان : إذا صَغّرت : مُبَيْطِر (' ، ومُسَيْظِر ، ومُهَيمِن أسماء فاعل من : بَيْظَرَ ، وسَيْظَرَ وهَيْمَنَ : تحذف الياء الأولى ، لأنها أولى بالحذف ، وتثبت ياء التصغير .

الثاني والعشرون : إذا اجتمعت همزتان مُتَفقتان في كلمتين نحو : ﴿ جَاءَ أَجُلُهِم ﴾ (٢) ﴿ وَالبُغْضَاء إلى ١٣) ﴾ ﴿ أُولِياءُ أُولُنِك ﴾ (٤)

- (١) الترشيح : لخطاب بن يوسف بن هلال القرطبيّ ، أبو بكر المارديّ . توفي بعد الخمسين والأربعمائة .
 - (١) البيطرة : معالجة الدُّوابُ ، والمبيطر مَن صنعته كذلك .
 - (٢) الأعراف / ٣٤.
 - (٣) المائدة / ٦٤ .
 - (٤) الأحقاف / ٣٢.

جاز حذف أحدهما تخفيفاً . ثم مِنْهم من يقول : المحذوف الأولى لأنها وقعت آخر الكلمة محلّ التغيير .

ومنهم من يقول:المحذوف الثانية ، لأن الاستثقال إنما جاء عندها.حكاه السّيد ركن الدين في شرح الشافية .

النّالث والعشرون: باب الإفعال والاستفعال مما اعتلّت عينهُ كإقامة واستقامة ، أصلهما : إقوام ، واستقوام ، نقلت حركة الـواو فيهما وهي العين إلى الفاء فانقلبت ألفاً لتجانس الفتحة ، فالتقى ألفان ، فحذفت إحـداهما لالتقاء الساكنين ، ثمّ عـوض منها تـاء التأنيث .

واختلف النحويون : أيّتهما المحذوفة ؟ فذهب الخليل وسيبويه : إلى أن المحذوف ألف إفعال واستفعال ، لأنها الـزائدة لقـربها من الطّرف ، ولأن الاستثقال بها حصل .

وإليه ذهب ابن مالك . وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوف عين الكلمة .

الرابع والعشرون: باب مفعول المعتل العين نحو: مَبِيع، ومصّون، أصلهما :مَبِيوعُ ومَصْرُونَ ففعل بهما ما فعل بإقامة واستقامة من نقل حركة الياء والواو إلى السّاكن قبلهما فالتقى السّاكنان: الأول عين الكلمة، والثانى واو مفعول الزائدة وجب حـذف أحدهما

واختلف في أيهمـا حـذف؟ فــذهب الخليـل وسيبــويـه : إلى أن المحذوف واو مفعول لزيادتها ، ولقربها من الطّرف .

وذهب الأخفش : إلى أن المحذوف عين الكلمة الأن واو مفعول لمعنىً ، ولأن الساكنين إذا التقيا في كلمة حذف الأول .

الخامس والعشرون : يستحيى بياءين في لغة الحجاز ، وأمّا [٤١] تميم فتقول : / يستحي بياء واحدة .

قـال في (التّسهيل) : فيحـذفون إحـدى الياءين . قـال أبـو حيان : إمّا التي هي لام الكلمة وإمّا التي هي عين الكلمة .

أمًا حذف لام الكلمة فلأن الأطراف محلَّ التغيير ، فلما حذفت بقي : يَسْتَجِي كحاله مجزوماً ، فنقل حركة الياء التي هي عينٌ إلى الحاء التي هي فاء الكلمة وسكنت الياء .

وأمّا حذف عين الكلمة ، فقيل نقل حركة الياء التي هي عينٌ إلى الحاء فالتقى ساكنان الياء التي هي وعينٌ الكلمة » ، والياء التي هي لام،فحذف الأولى لالتقاء السّاكنين . فعلى التّقدير الأول يكون وزن الكلمة يستفع ، وعلى الثانى يكون وزنها يُسْتَفِل .

السادس والعشرون : بـاب صحاري وعـذاري فيه لغـات : التُشـديد وهـو الأصل، والتخفيف هـروباً من ثقـل الجمـع مـع ثقـل التشديد ، ثم الأولى بالحذف الياء التي هي بدل من ألف المدّ ، لانه قد عهد حذفها ، ولأنّ الكلمة خماسية ، والمُبْدلة من ألف التأنيث بمنزلة الأصليّ. فَهِي أحق بالنّبوت، وما قبلها أحق بالحذف . قاله في « البسيط » .

السابع والعشرون: قراءة ابن محيص: « سواءً عليهم أنَّــذُرَّهُم »(١) بحــذف إحــدى الهمــزتين. قــال ابن جني في « المحتسب »: المحذوف الأولى، وهي همزة الاستفهام. قال: فإن قيل: فلعل المحذوف الثانية ، قيل: قد ثبت جواز حـذف همزة العمل ، في الماضي فبعيد.

الثامن والعشرون: باب جاء وشاء اسم فاعل من: جاءِ وشاء أصله: جاءيٌ وشاءيٌ ، لأن لام الفعل همزة ، فمذهب الخليل: أن الهمزة الأولى هي لام الفعل قُدِّمت إلى موضع العين ، كما قُدّمت في شاكِ وهارٍ .

ومذهب سيبويه : هي عين الفعل استثقل اجتماع الهمزتين ، فقلبت الأخيرة ياء على حركة ما قبلها ، وهي لام الفعل عنده ، ثم فُمِل به ما فُجل بقاض ٍ ، فوزنه على هذا : فاعل .

وعلى قول الخليل : فالع،، لأنه مقلوب . وآل هذا إلى أن في

 ⁽١) البقرة / ٦ . ويشارك ابن محيصن في هذه الفراءة : ابن كثير والزهري .
 وانظر : الجمامع لأحكام القرآن ١٨٥/١ ، وتفسير الفخر الرازي
 ١٧٨/١ ، وتفسير الكشاف ٢٦/١ ، وانظر حاشية الخضري ٦٣/٢ .

المحذوف قولين : قول سيبويه : اللَّام ، وقول الخليل : العين .

التاسع والعشرون : نحو :

٣٢ = * يا زيد زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ *(١)

,

٣٣ = * بَيْن ذِرَاعيْ وَجُبْهَةِ / الْأَسَدِ * (٢)

وفي المحذوف خلافٌ : قال المبرّد : الأول . وقال سيبويه :

(١) قطعة من بيت تمامه :

) من من يب مند * الذَّبّل تـطاول اللّبِلُ عَلَيْكَ فَانْزِل *

> وهو لعبد الله بن رواحة ، فيما قال النحاس . وقيل : قاله بعض ولد جرير .

واليعملات : جمع يعملة ، وهي الناقة القوية الحمولة .

والذَّبل : جمع ذابل بمعنى الضَّامر : كرُّكُّع : جمع راكع .

وقد كتب هذا الشاهد في ط والنسخ المخطوطة في صورة مثال نثري . وهو من شواهد : سيبويه ٣١٥/١ ، والمنصف ١٦/٣ ، وابن يعيش ٢٠/٢ ، والخزانة ٣٦٢/١ ، والمغنى رقم ٨٢٨ ، ١٠٥٠ ، ٢٥٠ ، والأشموني وحاشية الصبّان ٣١٥/٣ ، والعينيّ هامش الأشموني ١٥٣/٣ ، والهمع والدرر رقم ١٥٥١ .

(۲) كتب الشاهد في ط والنسخ المخطوطة على أنه مثال نثري . وصدره :
 * يا من رأى عارضاً أسر به *

وقد نسب للفرزدق . وهو من شواهد : سيبويه ٩٢/١ والخزانة ٢٩/١٦. ٢٤٦/٢ والمغنى رقم ٧١٠ ، ١٠٥١ وفراعا الأسد ، وجبهة الأسد : أسماء نجوم .

الثاني . ورجّحه ابن هشام .

وقال ابن النّحاس ، في التّعليقة : قولهم : « قَطع الله يَدُ ورِجْلَ مَنْ قَالها » : أجمعوا على أن هُنا مضافاً إليه محذوفاً مِن أحدهما ، واختلفوا : مِنْ أَيِّها حُذِف ؟ فمذهب سببويه : حُذِف مِنَ النّاني وهو أسهل ، لأنه ليس فيه وضع ظاهر موضع مضمر ، وليس فيه أكثر من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظّرف . وحَسُن ذلك وشجّعه كونالدّليل يكون مقدماً على المدلول عليه .

ومذهب المبرّد:أن الحذف من الأول وأن « رجل » المضاف إلى « مَنْ » المذكورة « ويد » مضافة إلى : مَنْ قالها أخرى محذوفة . ويلزمه أن يكون قد وضع الظّاهر موضع المضمر إذ الأصل : يد مَنْ قالها ورِجُله . وحَسُن ذلك عنده كون الأول معدوماً في اللفظ فلم يُشتّنكره لذلك . انتهى .

الثلاثون : نحوُ زيد وعمرو قائم .

ومذهب سيبويه : أن الحذف فيه مِن الأول مع أن مـذهبه في نحو : زيد زيد اليُعْمُلات : أن الحذْف من الثّاني .

قـال ابن الحاجب (١) : إنما أعْتَرُضَ بـالمضاف الثّـاني بين

 ⁽١) ابن الحاجب: هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس . ولد في أواخر
 سنة ٥٧٠ هـ بإ سنا من بلاد الصعيد ، وتوفي في الإسكندرية في ضحى
 نهار الخميس سادس عشر من شوال ، ودفن خارج باب البحر بتربة الشيخ =

المتضايفين،ليبقى المضاف إليه المذكور في اللَّفظ عِوْضاً مِمَّا ذهب .

وأمّا هنا فلو كان قائم خبراً عن الأوّل لوقع في موضعه،إذْ لا ضرورة تدعو إلى تأخيره إذا كان الخبر يحذف بلا عوض ، نَحْوُ :«زيد قائم وعمرو»من غير قُبْح في ذلك . انتهى .

وقيل : أيضاً : كلّ من المبتدأين عامل في الخبر،فالأولى إعمال الثاني لِقُربه _:

قال ابن هشام : ويلزم من هذا التعليل أن يقال بذلك في مسألة الإضافة . قال : والخلاف إنما هو عند التّردّد ، وإلّا فلا تردّد في أن الحذف من الأول في قوله :

٣٤ = نحْنُ بِما عِنْدنا وَأنت بما

عِنْدك راض والرّائي مُخْتِلِفُ (١)

= صالح بن أبي شامة سنة ٦٤٦ .

انظر: الطالع السعيد/١٦ ، وشنزات الذهب ٢٣٤/٥ . وله ترجمة وافية في كتابي : المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة من ص ٥٦ إلى ٩٢ .

 (١) نسب إلى قيس بن الخطيم . وفي هامش ديوانه / ١١٥ : ذكر المحقق أن ناسخ الأصل كتب شرحاً في الهامش يفيد أنه نسب لقيس أبياتاً سبعة ، وهي ليست له ، ومنها هذا الشاهد .

وقد نفاها أيضاً الأغاني ١٩/٣ ، ٢٠ . طبع دار الكتب .

وهو من شواهد : سيبويه ٣٨/١ ، وابن الشجـريّ ٣١٠/١ ، والأشموني ٣/١٥٢ ، واللسان : و فجر ۽ .

ومن الثاني قوله :

٣٥ = * فإنِّي وَقيَّارٌ بها لَغَرِيبُ * (١)

الحادي والثلاثون : ﴿ ذَاتَ ۚ أَصَلَهَا : ذَوَيَــَةٌ ، تَحَرَّكَ الـواو والياء فقلب كل/ منهما ألِفاً فالتقى ألفان فحذف أحدهما . [47]

قىال ابن هشام في (تَذْكَرِته)(٢): وَيَنْبَغِي أَنْ يَسْطُر هـل المحذوف فيها الألف الأولى أو الثانية ؟ فقياس قول سيبويه والخليل في:إقامة واستقامة أن يكون المحذوف الأولى ، وقياس قولهما في مثل: مَصُون أن يكون المحذوف الثانية .

الثاني والثلاثون : قولهم : ﴿ لاه أبوك ﴾ في ﴿ لِلَّه أبوك ﴾ فن ﴿ لِلَّه أبوك ﴾ قـال الشَّلوبين في تعليقه على كتاب سيبويه : مذهبنا أن المحذوف حرف الجرّ واللّام للتّعريف .

وزعم المبرد : أن المحذوف اللّام المَعْرِفَ،ولام الله الأصلية والمبقاة لام الحَرِّ ، فُتِحَثْ ردًّا إلى أصلها كما تفتح مع المضمر ، قال :

⁽١) لضابيء بن الحارث البرجُيّ . وصدره :

 ^{*} فمن يك أمسى بالمدينة رَحْلُهُ *

من شواهد : سيبويه ٣٨/١ ، والمغنى ٩٥/٢ ، والخزانة ٣٣/٣ ، وهمع الهوامع والدّرر رقم ١٦٢٧ ، ١٦٧٧ .

 ⁽٢) ذكر السيوطي : أنها في خمسة عشر مجلّداً . انظر : دائرة المعارف الإسلامية ٢٩٦/ ، والمدرسة النحوية في مصر والشام / ٣٦١ .

وهذا أولى ؛ لأنّ في مذهبكم حَذْفَ الجارّ وإبقاء عمله ، وهو مع ذلك حُرْفُ معنّى ، وأمّا أنا فلم أُحْذِف حَرْفَ المعنى ، بل حذفت ما لا معنى له .

قىال الشُّلُوبين: وهـذا المـذهب قـد وافق في حـذف الـلام المعرفة، وبقي الترجيح بين حَرْف الجرِّ وحرف الأصل، فَزَعَما أنَّ المحذوف حرف الجرِّ، وَرَعَمُ أنَّ المحذوف اللاَّمُ الأصليّة.

ورجّـح مُذْهُبُ بأن حـرف الجَرّ لِمُعنىُ ، وفيـه اِبقاء عمله . وينبغي أن يترجح مذهبنا ، لانه قد ثبت حرف الجرّ محذوفاً ، وعملُهُ مُبْقِيًّ في نحو : « خيرِ عافاك اللّهُ ٣٠٠٪.

وفي مذهبه ادّعاءُ فَتْح ِ اللّام ، ونحن نُبْقِي الكلام على ظاهره . وأيضاً ، فإن الذين يفتحون اللّام الجارّة قوم بأعيانهم، لا يفعل ذلـك غيرهم .

وجميع العرب يقولون : و لاه أبـوك ، بالفتـح فدل على أنهــا ليست الجارَّة ، إذ لو كانت الجارَّة لما فتحها إلاّ مَنْ لُغَنَّهُ أن يقول : المال لَزَيدِ وَلَعَمْرِ وَمُفهذا يؤيِّد ما ذهبنا إليه . انتهى .

⁽١) أشار السيَّوطيّ في الهمع ٢٢٥/٤ إلى هذا المثل بقوله :

تقول العرب: "وخير بالجر لمن قال: كيف أصبحت؟ بحذف الباء ، ويقاء عملها ، لأن معنى كيف: باي حال ، فجعلوا معنى الحرف دليلاً ، فلو لفظ به لكانت الدّلالة أقوى ، وجواز الجرّ أولى ،

الثالث والثلاثون : « الأن »(١) أصله : «أوان »(١)، ثُمّ قيل : حُذفِت الألف بعد الواو، وقلبت الواو ألفاً . وقيل : بل حذفت الـواو وبقيت الألف بعدها، فوقعت بعد الهمزة . حكاهما في « البسيط » .

(١) في ط فقط: « لان » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

 ⁽٢) وفي ط فقط: و لموان ۽ تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والهمم
 ١٨٤/٣ حيث ذكر أن أصله: و أوان ۽ ، قلبت الواو ألفاً ، ثم حذفت
 لالتقاء الساكنين .

وردّ بأن الواو قبل الألف لا تنقلب كالجواد ، والسوّاد .

وقيـل : حذفت الألف ، وغيّـرت الواو إلى الألف كمـا قـالـوا : راح ، ورواح ، استعملوه مرة على فَعَل ، ومرة على فَعَال كزَمَن وزمانٍ .

فصـــل [في المضاعف]

من نظائر ذلك وهو عكس القاعدة ؛ قال أبو حيّان : اختلف النحوّيون في أيّ الحرّفين من المضاعف هو الزائد ؟ فذهب الخليل : [\$\$] إلى أن الزائد هو الأوّل/ فاللاّم الأولى من « سلّم » هي الزائدة وكذلك الزّاي الأولى من « بلّزٍ »(١٠ .

وذهب يونس فيما ذكره الفارسِيّ عنه:إلى أنَّ الثاني هو الزَّائد .

حجّة الخليل أنّ الْمِثْلَ الأوّل قد وقع موقعاً يكثر فيه أمّهات الزوائد وهي الياء والواو والآلف ، ألا ترى أنّها تقع زائدة ساكنة ، ثانيةً نحو : خُوْقـل وَصَيْقُل ، وكـاهل . وثـالثـة نحو : كتـاب وعجـوز وقضيب ، فإذا جعلنا الأولى من : سَلّم ويلز زائدة كانت واقعة موقع هذه الحروف .

وكذلك في قَرْدَد(٢) وما أشبهـ مما تحـرّك فيه المضـاعفان ،

⁽١) بلِزّ : المرأة القصيرة .

⁽٢) القُرْدد : الوجه ، يقال : جاء بالحديث على قَرْدده أي وجهه .

الأول : هو الزّائد عند الخليل .

وحجة يونس: أنَّ النَّاني يقع موقعاً يكثر فيه أمهات الرَّوائد ، ألا ترى أن الواو والياء يزاد ان متحركتين بنحو جَهُور(١) وَعِثْير(٢) ، وَرابِعين نَحُو كَنَهْوَر(٣) ، وعِفْرية(٤) ، فإذا كان الثاني من سلَم وبِلزِّ زائداً كان واقعاً موقع هذين الحرفين .

قال أبو حيّان ولا حجّة فيما أستدلّ بِهِ الخليل ويونس، لأنه ليس فيه أكثر من التأنيس بالإتيان بالنّظير .

واُمّا سيبويه فقد حكم بأنّ الثّاني هو الزائد ، ثم قال بعد ذلك : وكِلا الوجهين صواب ومذهب . فهذا يَدُلّ على احتمال الوجهين .

واختلف في الصّحيح فـذهب الفــارسيّ : إلى أن الصحيح مـذهب سيبـويــه،واسْتَـدَلَ على ذلـك بــوجـــود : « اسحنكَــكُ ٥(٥) وه اقعنسس ١٧٠٥ وشبههما في كلامهم .

⁽١) في القاموس : (جهر) : جَهْور : كجعفر : اسم موضع .

⁽٢) عِثْيَر : التراب . (القاموس) .

 ⁽٣) كَنْهُور : (كَسَفْرْجَل) قطع من السحاب كالجبال ، والضخم من الرجال .
 وانظر القاموس .

⁽٤) في القاموس : يقال : أسد عِفْر وعِفْرية ، وعِفْريت : شديد .

⁽٥) اسحنكك الليل: أظلم ، واسحنكك الكلام عليه: تعذر (القاموس) .

⁽٦) اقعنسس : تَأخّر (القاموس) .

قال: وذلك أن النّون في افْعَلْلُلُل من الرّباعي لم توجد قط إلا بين أصلين نحو: احْرَ نْجَم(١)، فينبغي أن يكون ما ألحق بـه من الثلاثيّ بين أصلين لنّلا يخالف المُلحق المُلحق به، ولا يمكن ذلك إلاّ بجعل الأول هو الأصل، والنّاني هو الزائد.

وإذا ثبت ذلك في هذا حملت سائر المضاعفات عليه .

وذهب ابن عصفور: إلى أن الصّحيح مذهب الخليل بدليلين:

أحدهما: قـول العرب في تصغير: « صَمَحْمَع ، (۱): صُمَيْع ، فحذفوا الحاء الأولى ، فثبت أنها الزّائدة ، لأنه لا يجوز حذف الأصليّ ، وإبقاء الزّائد .

والثاني : أنّ العين إذا تضَعَّفَتْ وفصل بينهما حرف فـذلك [62] الحــرف / لا يكــون إلاّ زائــداً ، ، نـحــو : « عَضَـوْئــل ، (٢٦ ، « عَقَنقْـل ، (٤٠) ، ألا تـرى أنّ الـواو والنـون الفــاصلتين بين العينين زائدتان ، فإذا ثبت ذلك تبيّن أن الزائد من الحاءين في صَمَحْمَح هي

 ⁽١) احرنجم: يقال: احرنجم القوم أو الأبل: اجتمع بعضها على بعض وازدحموا. (القاموس).

⁽٢)) في القاموس: وصمح: الصّمحمح: الرجل الشديد.

⁽٣) في القاموس : (بمثل) العَثَوْثل : الفَدْم المسترخي .

 ⁽٤) في اللسان: (عقل) العقنقل: ما ارتكم من الرّمل، وتعقل بعضه ببعض. ويجمع: عقنقلات، وعقاقل.

الأولى ، لأنها بين العينين فلا ينبغي أن تكون أصلًا ، لئلًا يكون في ذلك كُسْرً لما استقرّ في كلامهم من أنه لا يجوز الفصل بين العينين إلّا بَحْرْفِ زائد .

وإذا ثبت أن الزائد من المِثْلَيْن في هذين الموضعين هـــو الأول حُمِلَتْ سائرُ المواضع عليهما .

وذهب ابن خروف والشلوبين : إلى التَّسوية بين مذهب الخليل ومذهب سيبويه .

وذهب ابن مالك : إلى تفصيل ، فحكم بزيادة الثاني والثالث في « مَرْمَرِيس »(١) وأنّ في « صَمَحْمَه » ونحوه ، والثالث والرابع في « مَرْمَرِيس »(١) وأنّ الثاني في نحو « أفعنسس، والأول في نحوعلُم أولى بالزيادة .

قال أبو حيان : وهذا التَفصيل الذي ذكره ليس مذهباً لأحد ، وإنما هو إحداث قول ثالث جَرْياً على عادته .

وفي و البسيط ، اختلف في و مُغْذَردِن ، ٢٠ هل الزائد فيه الدّال الأولى أو الثّانية ؟ فَعَلَى الأول يقال في تصغيره: مُغَيِّدِن بحذف الواو مع الدال ، لأن الواو وقعت ثالثة ، وعلى الثّاني: مُغَيِّدِين بقلبها ياءً؛ لأنها

 ⁽١) في القاموس : «مرس» ، المرمريس :الداهية ،والأملس ، والطويل من الأعناق ، والصلب ، وأرض لا تنبت شيئاً .

 ⁽٢) في القاموس: (غدن): المُغْدَوْدِن من الشجر: الناعم المتثني،
 والشّاب الناعم.

رابعة فلا تحذف .

ومن ذلك أيضاً ، قال أبو حيان : سألني شيخنا بهاء الدين بن النّحاس عن قولهم : هذانً بالتشديد ، ما النّون المزيدة ؟ .

قلت: الأولى ، فقال: قال الفارسِيّ في « التَّذكرة » : هي الثانية ، لتَلاّ يفصل بينها . قلت الثانية ونونها ، ولا يفصل بينها . قلت له : يكثر العمل في ذلك الأنا نكون زدنا نوناً متحرَّكة ،ثم أسكّنا الأولى ، وأدغمنا أو زدناها ساكنة ، ثم أسكنا الأولى ، وأدْغَمْنا ، فتحرَّكت لأجل الإدغام بالكسر على أصل التقاء الساكنين .

وعلى ما ذكرتُهُ نكون زدنا نوناً ساكنةً ، وأدغمنا فقط ، فهذا أولى عندي لقلة العمل ، ثم ظهر لي تقويته أيضاً بأن الألف والنون ليستا متلازمتين فيكره الفصل بينهما ألا ترى إلى انفكاكها منها بالحذف والإضافة ، وتقصير الصّلة . انتهى .

وقال الشَّلُوبين : قال بعض النحويين : إنَّ النَّون الثَّانية بدلٌ من اللّام المحذوفة من (ذا ».

[٤٦] ومن ذلك قول زُهَير / :

٣٦ ـ أراني إذا ما بِتُ بِتُ على هــوئ

فَتُمَّ إذا أصبحتُ أَصْبُحتُ غادِبا(١)

وقد أنكر السيّوطي في شرحه لشواهد المغنى ص ٨٤ ، نسبة هذا الشاهد=

 ⁽١) الشاهد لزهير . ورواية الديوان / ١١٥ : « وأني إذا أصبحت ، وعلى ذلك
 فلا شاهد في البيت .

وقول الآخر :

٣٧ = * فَرَأَيْتُ مَا فِيهِ فَثُمَّ رُزِئْتُه (١) *

قال السّخاويّ في « شـرح المُفَصّل » : أحـدُ الحَرْفُين فيهمـا زائد : الفاء أو ثم . قال : وزيادة الفاء قد وقعت كثيراً ولم تقع زيادة ثُمَّ إلا نادراً فالفضاء بزيادة الفاء أولى .

وقال صاحب البسيط : زاد الفاء مع ثُمّ : وقيل ثُمَّ هي الزَّائدة دُون الفاء لِحُرْمَة التَّصَدُّر .

تنبيــــهٔ

[في باب اقعنسس]

باب اقعنسس ، قال ابن مالك : ثاني المِثْلَين فيه أَوْلى بالزّيادة لوقوعه موقع ألف احْرَنْبَى (٢) .

⁼ لزهير .

والشاهد من شمواهد : ابن الشجري ۳۲٦/۳ ، والخزانـة ۹۸/۳ ، ۲۲۱/۶ ، وهمم الهموامع والـدرر رقم ۱٦٠٣ ، والأشمــوني ۹۵/۳ ، برواية : د عاديا ، بالعين .

 ⁽١) لأبي كبير الهذليّ كما في الخزانة ٩٨٨/٣ ، وقد ذكر عرضاً وتكملته
 * فلبثتُ بعدك غير راض مَعْمري *

وفي نسخ الأشباه : ﴿ زَرِيتُه ﴾ مكان : ﴿ رَزَّتُه ﴾ .

⁽٢) في الأشموني ٢/٨٨: احْرَنِّي الديك : إذَّا انتفش للقتال .

قال أبوحيًان : جهة الأولويَّة أنه لما ألحق اخْرَنْيَ باخْر نُجْم ، واخْرَنْيي من باب الثَلاثة لم يأتوا بالزّائد اللذي للإلحاق إلا أخيراً وهي الألف وكذلك ما جيء به للإلحاق في هذا النّوع هو مقابل لهذه الألف ، والمقابل لها في « اقعنسس » إنما هي السيّن الثانية، فلذلك حُكِم عليها بأنها الزائدة اليجري باب الشّلاثيّ في الإلحاق مجرىً واحداً ألا ترى أنهما مشتقان من الحَرْب والقَعْس ، فلذلك كان الأولى أن تكون السّيرُ الثانية هي الزائدة .

فَصـــل

[في مسائل مختلفة]

(١) ـ تاء التأنيث :

ويناظر ، ما نحن فيه مسألة ، قال الشيخ بهاء الدين بن النّحاس في التعليقة : أجمع النّحاة على ما أن فيه تاء التأنيث يكون في الوصل تاءً، ، وفي الوقف هاءً على اللغة الفُصْحى .

واختلفوا أيّهما بدلٌ من الأخرى ؟ فذهب البصريّون إلى أن الناء هي الأصل, وأنّ الهاء بدلٌ. وذهب الكوفيّون: إلى عكس ذلك .

واستدلَ البصريّون بأن بعض العـرب يقول النّـاء في الوَصْـل والوقْف كقوله :

٣٨ = * اللهُ نَجَّاكَ بَكَفِّيْ مَسْلَمتْ(١) *

ولا كذلك الهاء فعلمنا أنّ التاء هي الأصلّ ، وأن الهاء بدل عنها وبأن / لنا موضعاً قد ثبتت فيه التّاء للتأنيث بالإجماع ، وهو في الفعل [٤٧] نحو : قامت ، وقعدت ، وليس لنا موضعٌ قد ثبتت الهاء فيه فالمصير إلى أنّ التّاء هي الأصل أولى، لما يؤدّي قولهم إليه من تكثير الأصول .

واستدّلوا أيضاً بأن التأنيث في الوصل الذي ليس بمحلّ التُغير، والهاء إنما جاءت في الوقف الذي هو محلّ التغيير، فالمصير إلى أن ما جاء في محلّ التغيرهو البدل أولى من المصير إلى أن البدل ما ليس في محلّ التغيير.

(٢) ــ النكرة والمعرفة :

إذا اجتمع النكرة والمعرفة غلبت المعرفة تقول : هذا زيد ورجل ـ منطلقين فتنصب،« منطلقين «على الحال تغليباً للمعرفـة،ولا يجوز الرَّفع ، ذكره الأندلسيّ في « شرح المفصل » .

⁽١) لأبي النَّجْم ، وتمامه :

^{*} من بَعْدِما ، ويَعْدِما ، ويعدَمَتْ *

من شــواهــد : الخصـــائص ٣٠٤/١ ، وابن يعيش ٥٩/٥ ، ٥١/٩ ، والشافية ٢١٨/٤ ؛ والتصريح ٣٤٤/٢ ، والهمــع والدرر رقم ١٧٢١ ،

[.] ۱۸۰۱

(٣) _ المذكر والمؤنث :

إذا اجتمع المذكّر والمؤنّث غلب المذّكر ، وبذلك استدلـوا على أنه الأصل والمؤنّث فرّعٌ عليه .

وهذا التّغليب يكون في التّثنية، وفي الجمع، وفي عَوْد الضّمير، وفي الوصْف، وفي العدد .

(٤) - اجتماع طالبين:

إذا اجّتمع طالبان رُوعي الأول ، فيه فروع :

إذا اجتمع القَسَمُ والشَّرطُ جُعِل الجوابُ للأوَّل منهما ، إذا لم يتقدَّمُهما شيء .

ومنها ـ قال الكوفيّون إذا تنازع عاملان : فالأولى إعمـــال الأول جَرْياً على هذه القاعدة ، وإذا أمكن أن يكون حرف موجود في الكلمة أصليًا فيها أو غير أصلي ، فكونُهُ أَصْلِيًا أو منقلباً عنه أوْلى .

ذكر هذه القاعدة الشلوبين في شرح الجُزولَيَة،ويني عليها أنَّ الواو والألف والياء في الأسماء السَّنَة لامات للكلمة لا زائدة للإشباع .

(٥) _ اجتماع الواو والياء :

إذا اجتمع الواو والياء غلبت الياء نحو طَوَيْت طَيًّا ، والأصل طُوْيًا . ذكره ابن الدّهان في الخُرَّة .

(٦) ــ اجتماع ضميرين ؟

٤٢ - إذا اجتمع ضميران متكلم ومخاطب غلب المتكلم
 نحو: قُمنا .

واذا اجتمع / مخاطب وغائب غلّب المخاطب نحو : قُمْتُما . [44]

(٧) - تمام الفعل بفاعله :

إذا تمّ الفعل بفاعله أشبها حينئذ الحسرْف ، فلذلك لم يستحقًا الإعراب . ذكره ابن جنّي في و الخاطريّات ،(١) قال : وَجُهُ شَبه الفِعْل وفاعله بالحرف أنهما جزماً الفعل عند أبي الحسن في نحو قولنا : إن تُقُمْ أَقُمْ ، وأيضاً فإن الفعل بفاعله قد ألغيا كما يلغي الحرف وذلك نحو : زيدٌ ظننت قائمٌ .

 ⁽١) عرفه ابن جني نفسه بقوله : (ما أحضرنيه الخاطر من المسائل المنثورة
 ممًا أمللته ، أو حصل في آخر تعاليقي عن نفسي وغير ذلك مما هذه حالته
 وصورته . انظر مقدمة الخصائص لمحققه ١٩٤/ .

(٨) - الاشتراك والمجاز:

إذا دار الأمر بين الأشتراك والمجاز فالمجاز أولى ، وَمِنْ ثَمَّ رَجَح أبو حيّان وغيره قول البصريين : إن اللام في نحو : ﴿ فالتَفَطُهُ آلُ فِرْعون لِيكُونَ لهم عدُوًا ﴾ (١٠ هي لام السبّب على جهة المجاز ، لا لام أخرى تسمى : الصَّيرورة أو لام العاقبة ، لأنه إذا تعارض المجاز ووضع الحَرْف لمعنى متجرّد كان المجاز أولى ، لأن الوضع يؤل فيه الحرف إلى الاشتراك ، والمجاز ليس كذلك .

وقال ابن فلاح (٢) في « المغنى ، : اختلف: هل المضارع مشترك بين الحال والاستقبال أو حقيقة في الحال مجازٌ في الاستقبال ؟ قال : والثّاني أرجح ، لأنه إذا تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز أولى على المختار .

وقال ابن القوّاس في ﴿ شرح الدّرة ﴾ الكلمة تطلق مجازاً على الجُمـل المركّبة . فإن قيل : هلاّ كـان إطلاقهـا عليهـا حقيقـة فتكـون مشتركة ؟ .

أُجيب بأنه إذا أمكن الحمل على المجاز كان أولى ، وإذا دار الأمر بين الترادف والحذف لا لعلة فادعاء الترادف أولى ، لأن باب الترادف أكثر من باب الحذف لا لعلة ، مثاله ، قولهم : سبط وسبطر ،

⁽١) القصص /٨.

⁽٢) سبق الحديث عنه ص ٤٨.

ودمث ودمثر وهندي وهندكي ، فهذه ألفاظ بمعنى واحد ، وتعارض أمران : أحدهما : أن يكونا أصليين ، ويصير هذا من الترادف .

والأخر.: أن تقول حذفت الراء من سبط ودمث شذوذاً ، إذ لا يمكن أن يدّعي أن الراء زائدة، لأنها ليست من حروف الزيادة فكان ادّعاء الأصالة في كلَّ من الكلمتين أولى من ادّعاء أن أصلهما واحد ، وأنه حذفت لام الكلمة شذوذاً وأنهما لفظ واحد/.

(٩) ــ الاختلال :

إذا دار الاختلال بين أن يكون في اللَّفظ أو في المعنى كان في اللَّفظ أو في المعنى كان في اللَّفظ أوّلي . لأن المعنى أعظم حرمةً إذ اللَّفظ خَدَم المَّعْنى ، وإنما أتى باللَّفظ من أجله . ذكره ابن الصائغ في « تذكرته » وبنى عليه تُرَّجِيح زيادة « كان » في قوله :

٣٩ =# وجيرانٍ لنا كَانُوا كِرِام(١) #

على القول بأنها تامَّة ، لأن المعنى حينئذٍ : وُجِدَ فيما مضى ،

⁽١) للفرزدق ، وصدره :

^{*} فكيف إذا مَرَرْتَ بدار قُوم *

من شواهد : سبيويه ٢٨٩/١ ، والخزانة ٤٣٧/٤ ، والمعني رقم ٢٥ ، والعيني ٤٢/٢ ، والتصريح ١٩٢/١ ، والأشموني ٢٤٠/١،وانظر ديوانه ٢٩٠/٢ .

وذلك معلوم فتصير الجملة حينئذٍ حشواً لا معنى له .

(١٠) - نقل الفعل إلى الاسم :

إذا نقل الفعل إلى الاسم لزمته أحكام الاسماء. ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في « شرح المفصّل » ، ومِنْ ثَمّ قطعت همزة « أُصمت» أسماً للفلاة ، وأصله فعل أمر .

(۱۱) وقوع « ابن » بين عَلَمين :

إذا وقع ابن بين علمين فله خصائص :

أحدها: أنه يحذف التّنوين، من الأول، لأن العَلَمين مع ابن كشيء واحمد نحو: جماء زيدٌ بنُ عمروٍ. قمال ابن يعيش: ومسواء في ذلك الاسم والكنية واللقب كقوله:

٤٠ = ما زلت أغلق أبوابــاً وأفتحها

حتّى أتيت أبا عَمْرِو بن عـمّـار(١)

قال فَحَذْفُ التّنوين من أبي عمرو بمنزلة حذفه من ﴿ جعفر بن عمار ﴾ .

الثاني : يجوز حكاية العلم الموصوف به كقولـك لمن قال :

⁽١) للفرزدق يمدح أبا عمرو بن العلاء . انظر مراتب النحويين /١٥ .

[0.]

رأيت زيدَ بنَ عمرو : مَنْ زَيدَ بنَ عمرٍو ، لأنهما صارا بمنزلة واحدة .

ولا يجوز حكاية العلم الموصوف بغيره ، بل ولا المتبّع لشيءٍ من التّوابع أصلًا .

الثـالث : إذا نُودِي نحـو ، يا زيـد بن عمرو ، كـانت الصّفة منصوبة على كل حال ، وجاز في المنادي وجهان : أحـدهما : الضّم على الأصل ، والثّاني : الإتباع فتفتح الدّال من « زيدٌ » إتباعاً لفتحة النّون .

قــال ابن يعيش : وهــو غـــريب ، لأنّ حق الصّفـة أن تتبـــع الموصوف في الإعراب ، وهنا قد تَبِع الموصوفُ الصفة .

والعلَّة في ذلك : أنهما جُعِلا لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد ، ولذلك لا يحسن الوقوفُ على الاسم الأوّل،ويبتدأ بالنّماني

فيقال: ابن فلان.

الرابع : يحذف ألف ابن في الخط لكثرة الاستعمال ، ولأنه لا ينوي فَصْله بِمَا قبله /

أسبق الأفعال

قال الزّجاجيّ (') في كتاب (إيضاح علل النحو ('') : (اعلم أن أسبق الأفعال في التَقدّم الفِمْلُ المستقبل ، لأن الشّيء لم يكن ثمّ كان، والمَدَمُ سابقٌ، ثم يصيرُ في الحال، ثُمّ يصير ماضياً ، فيخبر عنه بالمضيّ ، فأسبق الأفعال في الرتبة المستقبل ، ثم فعل الحال ثم فِعْل الماضيّ .

فإن قيل : هلاّ كان لفعل الحال لفظٌ ينفرد به عن المستقبل لا يُشْرِكه فيه غيره،ليعرف بلفظه أنّه للحال كما كان للماضي لفظ يعرف به أنه ماض ؟ .

فالجواب : قالوا : لما ضارع الفعل المستقبل الأسماء بوقوعه

. انظر ترجمته في طبقات الزبيدي / ١١٩ ونزهة الألباء / ٣٠٦ .

 ⁽١) هو أبو القاسم : عبد الرَّحمن بن إسحاق الزَّجاجيّ .
 توفي سنة ٣٣٧ هـ .

 ⁽٢) الإيضاح في علل النحو حققه زميلنا الدكتور مازن المبارك ،طبع دار النفائس
 في طبعتين ، والثانية سنة ١٩٧٣ .

⁽٣) انظر النص في الإيضاح / ٨٥ طبعة ثانية .

موقعها ، وبسائر الوجوه المضارعة المشهورة قوي ، فأعرب ، وجعل بلفظ واحد يقع بمعنيين حملاً له على شبه الأسماء ، كما أن من الأسماء ما يقع بلفظ لمعاني كثيرة كالعين ونحوها ، كذلك جُعِل الغِعل المستقبل بلفظ واحد يقع لمعنين اليكون ملحقاً بالأسماء حين ضارعها ، والماضي لم يضارع الأسماء ، فيكون له قوتها فبقي على حاله .

الاستغنساء

هو بابواسع، فكثيراً ما استغنت العربُ عن لفْظٍ بلفظ.

من ذلك : استغناؤهم عن تثنية « سواء » بتثنية سيّ ، فقالوا : سِيّان ، ولم يقولوا : سواءان .

وتثنية ضَبُع (١) الّذي هو اسم المؤنّث عن تثنية ضِبْعان (٢) الذي هو اسم المذكر فقالوا : ضَبُعان ولم يقولوا ضِبْعانان .

قال أبو حيان : العرّبُ تستغني ببعض الألفاظ عن بعض ، ألا ترى استغناءَهم بِترَك وتارك عن ، وذّر، وواذِر، وبقولهم : رجل آلي (٣) عن أعجز،وامرأة عجزاء عن أليا^(٤) في أشهر اللغات .

- (١) ضَبُّع: بفتح الضاد وضم الباء، وسكونها: مؤنشة جمعها: أَضْبعُ،
 وضِباع، وضُبعُ . أنظر القاموس .
 - (٢) بكسر الضّاد كما في القاموس .
- (٣) الألية : العجيزة أو ما ركب العُجُز من شحم ولحم . وجمعه : أليات وألايا ، ولا تقل : إلية ، ولا لية .
 - ويقال : كبش أليان ، ويحرّك ، وألَّى ، وآل ٍ ، وآلي .
 - انظر القاموس : ﴿ الألية ﴾ .
 - (٤) في ط فقط ألياء بالهمزة . وفي القاموس والنسخ المخطوطة : ﴿ أَلُّما ﴾ .

وقد عقد ابن جِنّي في « الخصائص » باباً في الاستغناء بالشّيء عن الشيء .

قال سيبويه : اعلم أنّ العرب قـد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المُسْتَغني عنه مُسْقطاً من كلامهم البتّة .

فمن ذلك : استغناؤهم بترَك عن وذَر ، وودَع / وبِلْمُحَةٍ عن [٥٠] ملمحـة، وعليها كُسُّرت ملامح ، وبِشِيْهٍ عن مَثْبَةٍ، وعليه جاء : مشابه، وبليلة عن لَيْلاةٍ ، وعليها جاءت بليال ٍ(١) .

على أن ابن الاعرابي قد أنشد :

٤١= * في كُلِّ يومّ ما وكلِّ لَيْلاهْ(٢) *

وهـذا شاذً لم يسمـع إلاّ من هذه الجهـة ، وكذلك اسْتَغْنَـوًا بَأَيْشُو^{٣)} عن أنْ يأتـوا به والعين في مـوضعها ، فـألـزمــوه القلب أو (١) في طـ والنــخ المخطوطة : « ليالي ، بالياء ، والاوضــح أن تكون ليـال.

) في ط وانسخ المخطوطة : ﴿ لَا لِيْنِي ﴾ بالياء ، والاوصح أن تحول لينال كقاض كما جاءت في الخصائص ٢٦٧/١ .

(٢) وردّ هذا الشاهد في الخصائص ٢/٢٦٧ على النحو التالي :

في كــل يـــوم مــا وكــلّ لَـيْــلاهْ حــــــى يـــقـــولَ كَــل راءِ إذ رآه * يا ويحه من جَمَل ِما اشقاه

وورد أيضاً في اللسان : « ليل » .

وانظر : ابن يعيش ٧٣/٥ ، والشافية ١٠٢/٤ ، والهمع والـدرر رقم ١٧٧٨ وقد نسب في معجم الشواهد / ٥٥٥ : إلى ذُلَم أبو زغيب .

 (٣) في ط: (أنيق) بتقديم النون ، تحريف، صواب من النسخ المخطوطة والخصائص. الإبدال ، فلم يقولوا : أَنْوُق إلَّا في شيء شاذً . حكاه الفرّاء .

وكذلك اسْتغنوا بقِسِيِّ عن قُوُوسٍ فلم يأتِ إلَّا مَقْلُوباً .

ومن ذلك استغناؤهم بجمع القِلّة عن جمع الكثرة نحو ، قولهم : أرْجُل لم يأتوا فيه بجمع الكثرة .

وكذلك « آذان » جمع أُذُن لم يأتوا فيه بجمع الكثرة .

وكذلك شسوع(١) لم يأتوا فيه بجمع القِلَّة .

وكذلك أيّام لم يستعملوا فيه جمع الكثرة .

وكذلك استغناؤهم بقولهم: ما أجُوْدَ جوابه عمّن هو:﴿أَفعل منهُ، في الجواب .

واستغناؤهم بأشُنَّـدّ وافتقر عن قـولهم : فُقُر وشَـدّ وعليه جـاء فقير .

ومن ذلك استغناؤهم عن الأصل مجرّداً عن الزيادة بما استُممِل منه حاملًا للزيادة وهو صَدْرُ صالحٌ من اللغة ، كقولهم : خُوشُب٣٠)لم

 ⁽١) في ط، وت: وشوع ، تحريف ، صوابه من هـ ، م ، والخصائص وفي اللسان : وشسع ، : شِسْع النعل : قبالها الذي يشد إلى زمامها ، والزمام : السير الذي يعقد فيه الشَّسم .

والجمع : شُسوعٌ ، لا يكسر إلاَّ على هذا البناء .

⁽٢) في القاموس: وحشب: الحوشب: الأرنب، والعجل، والثعلب

يستعمل منه : حشب عارية من الواو الزائدة : ومثله : كُوْكُبُ ، لم يستعمل منه كُكُب .

ومنه قولهم : دُوْدَرَى(١) ، لأنا لا نعرف (ددر٢) » ومثله كثير في ذوات الأربعة .

فمن الأربعة فَلَنْقُس(٢) ، وَصَــرَنْفَــح (١) ، وَسَــمَيْـــدع (٥) وَصَــمَيْــدع (٥) وَعَمْيِـُــَـل (١) ، وعَمْيِــُــل (١) ، وغَـــمُــقُـبَ (١) وقُـــمُــقُـبَ (١) . وقُــمُــكُبُ (١١) ، وهرشف (١١) .

⁼ الذكر، والضامر، والمنتفخ الجنبين: (ضِدُّ).

 ⁽١) في ط والنسخ المخطوطة : دردريّ ، وفي الخصائص : دُوْدري وفي القاموس د درر ، : الدّوْدريّ كَيْهُتريّ : اللذي يذهب ويجيء في غير حامة

⁽٢) في ط: « دردر » تحريف .

⁽٣) الفَلَنْقُس : هو البخيل الرديء .

⁽٤) الصّرنْفَح : هو الصياح .

 ⁽٥) السميندع: السيد الكريم.
 (٦) العميثل: النشيط.

 ⁽٧) السرومط: الجمل الطويل.

 ⁽٨) ، جحجبا : حيّ من الأنصار.

⁽٩) القسقب : هو الضخم .

 ⁽١٠) القسمحب: هو الضخم أيضاً.

⁽١١) الهِرْشُفّ : الكبير المهزول ، والعجوز المسنّة .

وانظر في معاني هذه الكلمات ، هامش،الخصائص ١/٢٦٩.

ومن ذوات الخمسة : جَعْفُلِق (١) ، وحَنْسِرِيت (١) ، وَمُرْدَبِيس (١) وَعَـضْـرَ فوط (١) ، وقِـرْطَبُوس (١) ، وقَرْعُبِلانة (١) ، وَفَرْجَلِيس (١) .

ومن ذلك استغناؤهم بواحدٍ عن اثن ، وباثنين عن واجِدَيْن ، وبستة عن ثلاثتين وبعشرة عن خمستين ، وبعشرين عن عشرتين ، وما جرى هذا المجرى .

وأجاز أبو الحسن (^) : أَظْنَنْت زيداً عمراً عاقلًا ، ونحو ذلك ،

- (١) الجَعْفَليق كما في القاموس: العظيمة من النساء:
- (٢) حنبريت كما في القاموس : ضعيف جدًّا ، وماء خُبريت : ماء خالص .
- (٣) صيغة دردبيس ورد ذكرها في الممتع ٣٠١/١ ، وفسرت في الهامش نأنها : الداهية .
- (٤) صيغة عضر فوط: ورد ذكرها في الممتع ١٩٥/١ ، ٢٨٩ ، ٢٣٤/٢ :
 وهي ذكر العظاء .
- (٥) صيغة قرطبوس ورد ذكرها في الممتع ١٦٤/١ : وهي الناقة العظيمة الشديدة .
- (٦) صيغة قَرْعُبلانة : دويبة عريضة ، وقد ورد ذكرها في الممتع ١٦٥/١ ويذكر آبن عصفور أنها لا تسمع إلا من كتاب : د العين ، فلا ينبغي أن يلتفت إليها .
- (٧) فنجليس كما في القاموس: هي الكمرة العظيمة ، وفي ط فقط:
 و وفنجيلس ، بتقديم الياء على اللام ، تحريف .
 وانظ الخصائص ، (٢٩٩٧ .
- (A) أبو الحسن : يحتمل أن يكون : أبا الحسن الأخفش الأوسط سعيد بن =

وامتنع منه أبو عثمان ، وقــال : / استغنت العرب عن ذلــك بقولهم: [٣٠] جَعُلْتُهُ يِظْنُهُ عاقلًا.انتهى . كلام ابن جنّى (١) .

وقال الزَّمخشري في (الأحاجي): سُرادق وحمام وَبوَّان (٢) في الأسماء ، وسَبِحُل (٢) وسِبَطُر (٤) في الصَّفات لم يجمعوها إلا بالألف والتاء وهي مذَّكرات ، وإنما قَصُر جمعُها على ذلك استغناء به عن النَّكسير كما استغنوا بأشياء عن شيشاء (٥).

ومن ذلك استغناؤهم بـ « إليه » عن « حتاه »(٢) وبـ « مثله » عن

- مسعدة ، وقد توفي ۲۲۱ هـ . انظر البغية ۱۹۰۱ ، ۹۹۰ وأن يكون :
 أبا الحسن الانخش الصغير : عليّ بن سليمان . وقد توفي ببغداد
 ۳۱۵ هـ . انظر البغية ۱۸۸/۲ .
 - (١) وانظر الخصائص ١/٢٧١.
- (٢) في ط والنسخ المخطوطة: و بؤان ۽ وشك مصحح الطبعة الشانية من الأشباه فذكر في الهامش: وكذا في الأصلين ۽ ولعله و إيوان ۽ مع أنَّ إيوان يكسّر فيقال: أواوين كما في القاموس. والصواب: بوان وهــو شعب مشهور سجّله المتنبي في شعره بقوله:

يقــول بشِعْب بــوَّان جِصــاني أعن هــذا يسار إلي الطّعان انظر ديوان المتنبى ٤/٣٨٩.

(٣) السَّبَحْل :كـ « قِمَطْر »الضخم من الضّب، والبعير، والسّقاء والجارية.
 انظر القاموس.

 (٤) السَّبَطْر : كَهِزَبْر : الماضي الشهم ، والسّبط الطويل ، والأسد يمتد عند الوثبة . انظر القاموس .

(٥) في ط فقط : ﴿ أشياء ﴾ تحريف .

(٦) في ط فقط : (حثاه) بالثاء ، تحريف ، والصواب : (حتّاه) أي حتى التي تكون بمعنى إلى .

« کُهٔ »(۱)

وقال سيبويـه : وقد يجمعـون الشيءبالتّـاء، ولا يجاوزون بـه استغناءً ، وذكر سِيات^{٢١)} وشِيات^{٣١)} .

ومن عكس ذلك استغناؤهم بشفاه، وشِياه عن الجمع بالألف والتّاء .

وقال الشّلوبين ، : استغنوا عن تثنية أجمع وأبصع وأبتع في باب التوكيد بكِلَيْهما ، كما أُسْتَغْنَوْا عن جمع امرىء^(٤) بقولهم : قوم .

وقال أيضاً: إنّ العرب استغنت عن الجزّم بكيف بالجزم عن غيره ممّا هو في معناه على عادتهم من أنهم يستغنون بالشيء عمّا هو في معناه وكان هذا هُنَا ، ليكون ذلك كالتنبيه على أن الجزم عندهم بالأسماء ليس أصلاً كما فعلوا في الاستغناء بتصغير المفرد وجمعه بالألف والتّاء في اللاتي فقالوا اللّتيا ، واستغنوا بذلك عن اللّويّيّا. في تصغير اللّتي ، لعدم تمكّن التّصغير في الأسماء المبهمة .

⁽١) أي الكاف التي : بمعنى : مثل .

 ⁽٢) في القاموس: سِيئة القوس بالكسر مخففة: ما عطف من طرفيها جمع:
 ١ سيات ١٠.

⁽٣) في القاموس : الشَّية كعِدة : الشاء .

⁽٤) في ط فقط: امرء بهمزة مفردة ، تحريف .

وقال أبو حيان : واستغنوا بتصغير عِشيّ عن تصغير : قصر^(١) بمعناه .

وبقولهم : في جمع صَبِيّ وغملام : صِبْية وغِلْمَـة عن أَصْبِيّة وأَغْلِمة .

وبقولهم في صغير ، وصبيح و ، وسمين ، صغار ، وصِباح ، وسِمان ، عن :« صُغُراء » وصُبَحاء ، وسُمَناء .

وبقولهم : في نحو: ولتَّ وغنتَّ : أولياء وأغْنياء عن فُعَلاء .

وبقولهم : حُكَّام ، وحُفَّاظٍ جمع حاكم ٍ وحافظٍ عن جمع حكيم وحفيظ .

قال أبو حيّان : هذا عندي من باب الاستغناء خلافاً لقول ابن مـالك في « التسهيل » : إنهما جمـع حَكَم ٍ وحفيظ(٢) على وجـه النّدور .

قال وكذا قولهم :بَرَرَةً، عندي أنه من باب الاستغناء عن جمعَ بَرُّ بجمع بارٌ ؛ إذ قد سمع بارٌ ، وبَرَرَةً ، وليس جمعاً لـ «بَرَه خلافًا،

 ⁽١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة: وقصر، وفي القاموس: وقصر،
 كَمَقْمَد، ومنزل، ومَرْحَلة: العثبيُّ. وعلى ذلك فقد تكون الكلمة:
 ومقصر، بفتح الصادأوكسرها.

⁽٢) في ط فقط (وحفط) تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والتسهيل / ٢٧٤

لما قال في : « التّسهيل »(١) .

وباب الاستغناء في الجموع أكثر من أن يحصى .

وقال ابن يعيش : العلمُّ الخاصٌ لا تجوز إضافته ولا إدخال لام التعريفعليه، لاستغنائه بتعريف العلميَّة عن تعريف آخر .

وفي (البسيط) باب أفعل فعلاء / وفَعْلان فَعْلى لا تلحقه تاء
 التأنيث استغناء بفعلاء أو فَعْل عن التأنيث بها .

وقال قد يكون الجمع المفرد في التقدير غير مستعمل في اللفظ، فيستغني بجمع المقدّر عن جمع الملفوظه، كما استغنى بمصدر بعض الأفعال عن مصدر بعضها نحو: أنا أدعُه تَرْكاً ، وبمطاوع بعض الأفعال عن مطاوع بعض نحو ، أنختُه فبرك ، ولم يقولوا : فناخ .

فيمًا جاء من الجَمْع لمفرد مقدّر : باطل وأباطيـل . وقياسُ مفرده : أبطال أو إبطيل .

وعروَض وأعاريض، وقياسمفرد: إعريض .

وحديث وأحاديث وقطيع وأقاطيع .

⁽١) وانظر التسهيل /٢٧٤.

الاسم أصل للفعل والحرف

قال الشّلوبين : ولذلك جعل فيه التّنوين دونهما ليدلّ على أنه أصل وأنهما فرعان .

قال : وإنما قُلنا : إن الاسم أصل والفعل والحرف فَرْعان ، لأن الكلام المفيد لا يخلو من الاسم أصْلًا ، ويوجد كلامٌ مفيدٌ كثيرٌ لا يكون فيه فِعْـلُ ولا حَرْفُ ، فَـدَلَ ، ذلك على أصالة الاسم في الكلام ، وفرعيّة الفعل والحرف فيه .

وأيضاً،فإن الاسم ، يخبر به ويخبر عنه ، والفعل لا يكون إلاّ مُخبراً به ، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه ، فلمّا كان الاسم من الثلاثة هو الذي يخبر عنه ويخبر به دون الفعل والحرف دلّ ذلك على أنه أصل في الكلام دونها .انتهى .

وقال الزجاجي في كتاب ﴿ إيضاح علل النحو ﴾ :

باب القول في الاسم والحرف أيهما أسبق في المرتبة والتقديم ؟

قال البصريّون والكوفيّون: الأسماء قبل الأفعال ، والحروف تابعة للأسماء ، وذلك أن الأفعال أحداث الأسماء ، يعنون بالأسماء أصحاب الأسماء ، والاسم قبل الفعل ، لأن الفعل منه ، والفاعل سابق لفعله .

وأمّا الحروف فإنما تدخل على الأسهاء والأفعال لمعانٍ تُحدُّثُ فيها وإعراب تؤثره . وقد دَلَلنا على أن الأسهاء سابقة للإعراب، والإعراب [0] داخل عليها، والحروف عوامل في الأسهاء والأفعال / مؤثرة فيها المعاني والإعراب فقد(١) وجب أن يكون بعدها.

سؤال يلزم القائلين بهذه المقالة:

يقال لهم: قد أجمعتم على أن العامل قبل المعمول فيه كما أن الفاعل قبل فعله ، وكما أن الحدث سابق لِحَدثه ، وأنتمُ مُقِرَون أن الحروف عوامل في الأسماء والأفعال فقد وجب أن تكون الحروف قبلها جميعاً سابقةلها ، وهذا الازمُ على أوضاعكم ومعانيكم(٢٠) .

- (١) في ط والنسخ المخطوطة : « قد » بدون فاء ،تحريف ، صوابه من الإيضاح الذي نقل السيوطى منه هذا النص /٨٣ .
 - (٢) في الإيضاح : و (مقاييسكم » مكان : (ومعانيكم » .

الجواب: أن يقال: هذه مغالطة ليس تشبه هذا الحدث (١) والمُحْدِث ولا العِلّة والمعلول (٢) ، وذلك أنا نقول: إن الفاعلَ في جِسْم فِعْلَا ما مِنْ حَرَكة وغيرها سابقٌ لِفْعلِهِ ذلك فيه ، لا للجسم ، فنقول: إن الضَّارب سابقٌ لِضَرْبِهِ الّذي أوقعه بالمضروب، لا يجب (٢) من ذلك أن يكون المضروب أكبر سِنًا من الضَّارب.

ونقول أيضاً : إن النَّجَارسابق للباب الذي نَجَرَه ، ولا يَجِب من ذلك أن يكون سابقاً للخشب الذي نَجَر منه الباب .

وكذلك مِثال هذه الحروف العوامل في الاسماء والأفعال ، وإن لم تكن أجساماً ، فنقول : الحروف سابقة لعملها في هذه الأسماء والأفعال ، الذّي هو الرّفع والنّصب والخفض والجزم ، ولا يجب من

⁽١) انظر النص في الإيضاح / ٨٣ ، ٨٤ .

وفي ط فقط: « الحديث » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والإيضاح.

⁽٢) في ط فقط ، ولا المعلول .

⁽٣) في ط فقط : ﴿ وَلَا يَجِبُ ﴾ بالواو.

هذا وفي ط والنسخ المخطوطة سقطت عبارات من نص الزجاجي في الإيضاح /٨٣ ، يتوقف عليها فهم النص فبعد قوله : و الذي أوقعه بالمضروب ، سقطت من نسخ الأشباه العبارة الآتية : و لا يجب من ذلك أن يكون سابقاً للمضروب موجوداً قبله ، بل يجب أن يكون سابقاً لضربه الذي أوقعه به . وقد يجوز أن يكون المضروب أكبر سنًا الخ .

ذلك أن تكون سابقة للأسماء والأفعال نفْسِها. وهذاشيء بين وواضح. انتهى (١) .

⁽٤) انظر النص كاملاً في الإيضاح ٨٢، ٨٥.

الاسم أخفّ من الصّفة

وذلك أنّ الصّفة: ثقلتْ ^{(۱} كبالاشتقاق وبالحاجة إلى الموصوف ، وتَتحَمَّل الضمير ، وفرَّع على ذلك فروع :

منهـا : أن الجمع بـالألف والتاء تسكّن فيـه العين في الصفة كـ وصَعْبَة ، وصَعْبات ، وجَذِلة(٢)وجَذْلات وعيشة رَغْلُـ(٣) وعيشات رَغْدات ، وَطريقُ نَبْحُ ، أي واضح وطرُقُ نَهْجات .

وتحرّك في الاسم كجَفْنة وجَفَنات وهِنْد وهِنِـدات ، وسِدْرَة. وسِدرات ، وغُرفة وغُرُفات ، قال :

٤٢ * لنا الجَفَنات الغُر يَلْمَعْن في الضّحى (٤) *

وشذَّ تحريك الصَّفة في قولهم : شاة لَجِبَة (°) ، وشياه لجبات ،

⁽١) في ط فقط: « تقلب » بالباء ، تحريف .

⁽٢) في القاموس : وكرْمَة جَذِلة كفرحة : نبتت وجَعُدت عيدانها .

⁽٣) في القاموس : عيشة رَغْدٌ ، ورُغَدٌ .

⁽٤) لحسان بن ثابت . ديوانه / ٢٢٢ وتمامه .

^{*} وأسيافنا يَقْطُرن من نَجْدة دَمَا *

⁽٥) في القاموس : اللَّجَبة محرّكة : واللَّجِبةُ بكسر الجيم ، واللُّجِبة كـ : ﴿ عِنْبة ﴾ : =

[٥٥] أي:قليلات / الألبان

وقال أبو عليّ من العرب : مَنْ يُحِرِّك لجبة في الإفراد فجاء الجمع على لغته .

وتسكين الاسم ضرورة في قوله :

٤٣ _ أَبَتْ ذِكَرٌ عَوَّدُن أَحشاءَ قَلْبِهِ

خُفوقاً ورَفْضَاتُ الهَوى في المفاصلِ (١)

قال في « البسيط » : وإنَّما فعل ذلك فرْقاً بين الاسم والصَّفة .

وخُصّ الاسم بالحركة لخفّته ، وثقل الصّفة :

= قل لبنها،والغزيرة : صَدّ أو خاص بالمِعْزى وجمعه : لِجاب وَلَجبات . (١) الشاهد لذى الرمة . انظر ديوانه / ٥٧٨ .

وهومن شواهد : المقتضب ۱۹۲/۲ ، والمحتسب ۱۹۲۱ ، ۲ ۲۷۱۲ ، وابن يعيش ۲۸/۵ ، والخزانة ۲۳/۳ ٤ . وقيد وقيع في همذا البيت تحريف . ففي ط ، والنسخ المخطوطة : أبت ذكر من عودن بزيادة : د من ، وفي ط ، وت : و د وقصات ، بالقاف والصاد ، تحريف صوابه من هـ ، وم ، والمصادر السابقة والديوان .

ورفضات الهوى بالفاء والضّاء المعجمة كما نصّ علي ذلك البغدادي في الخزانة ، وهو من قولهم : رَفَضت الإبل تَرْفِضركضَرَب يَضْرِب رَفُوضاً: إذا تبدّدت في المرعى حيث أُخَبّ . وفي رواية ابن يعيش و أتت ذكر ، مكان : و أبت ذكر ، وقد رفض هذه الرّواية البغدادي في الخزانة حيث قال : و إن في بعض نسخ الشرح أتت بالمثناة على أنه من الإتبان ، ولم أره في نسخ الديوان ، وعندي منه ـ واللّه الحمد ـ أربع نسخ » .

قال: وبيان الصَّفة من أُوجُه:

أحدها: أنَّها تناسب الفعل في الاشتقاق.

الثاني : أنها تناسبه في تحمل الضَّمير .

الثالث : أنها تناسبه في العمل .

الرابع: أنها تفتقر إلى موصوف تتبعه. فلمّا نَقُلت من هذه الجهات أشبهت بْقَل المركب، فكان زيادة الحركة للفرّق على الخفيف أولى من زيادتها على النّقيل.

وقال ابن يعيش في و شرح المفصل : الفرق بين الاسم والصّفة من حيث اللفظ أن الاسم غير الصّفة ما كان جنساً غير مأخوذ من فعل نحو: رَجُل وفَرَس، وعِلْم وَجَهُل . والصّفة ما كان مأخوذاً من الفعل نحو: اسم الفاعل واسم المفعول كضارب ومضروب ، وما أشْبَهَما من الصّفات الفعلية ، وأحمر وأصفر وما أشبههَها من صفات الجلية ، ويصري ومغربي ونحوهما من صفات النسبة .

قال والفرق بينهما من حيث المعنى : أن الصّفة تدلّ على ذات وصفة نحو أسود مثلًا فهذه الكلمة تدلّ على شيئين :

أحدهما : الذّات،والأخر:السّواد،إلا أنّ دلالتها على الذّات دلالة اسميّة ، ودلالتها على السّواد من جهة أنه مشتق من لفظه فهو خارج .

وغير الصَّفة لا يدِّل إلا على شيء واحد وهو ذات المُسمّى .

الاشتقاق

بسطت الكلام عليه فيما يتعلّق باللّغة في « المزهر » ونذكر هنا [٥٦] فوائد متعلّقة بالنحو / .

الأولى : مذهب البصريّن : أن الفعل مشتق من المصدر .

وقال الكوفيون : المصدر مشتقً من الفعل . قال أبو البقاء في «التّبيين »: ولما كان الخلاف واقعاً في اشتقاق أحدهما من الآخر لزم في ذلك بيانُ شيئين :

أحدهما : حد الاشتقاق ، والشاني : أنَّ المشتقَّ فرعٌ على المشتق منه، فأمَّا الحدِّ، فأقرب عبارة فيه ما ذكر الرَّمَانيّ وهو قوله : الاشتقاق: اقتطاع فَرْع من أصل يدور في تصاريفه الأصل، فقد تَضَمَّن هذا الحدِّ معنى الاشتقاق ، ولزم منه التعرِّض للفرع والأصل .

أمّا الفرع والأصل فهما في هذه الصّناعة ، غيرهما في صناعة الأقيسة الفقهيّة .

فالأصل ههنا : يراد به الحُروف الموضوعة على المعنى وَضَعًا أُولياً . والفرع لفظً يوجد فيه تلك الحروف مع نُوْع ِ تغييرٍ ينضمَ إليه معنىً زائد على الأصل .

والمثال في ذلك الضّراب مثلاً، فإنه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسمّاة ضرْباً، ولا يدّل لفظ الضرّب غلى أكثر من ذلك، فأما ضَرّب وَيَضْرِب وضاربٌ ومضروبٌ ففيها حروفُ الأصل وهي : الضّاد والرّاء ، والباء ، وزيادات لفظيّة لزم من مجموعها الدّلالة على معنى الضّرب ومعنى آخر .

وقال الزّملكانيّ في « شرح المفصّل » : مأخذ الخلاف بين البصريّين والكوفيّين في أن المصدر مشتقٌ من الفعل، وعكسه (١٠ الخلافُ في حدّ الاشتقاق .

فقال قوم : هو عبارة عن الإتيان بألفاظ يجمعها أصل واحد مع زيادة أحدهما على الآخر في المُمّنى ، نحو قول، تعالى : ﴿ فَأَقِمُ وَجْهِك للدّين القيّم ﴾ (٣) .

وقوله عليه الصّلاة والسلام : ﴿ ذَوَ الْوَجْهَينَ لَا يَكُونَ عَنْدُ اللهُ وجيهاً » .

وأمّا قوله تعالى : ﴿ وَجَنَّى الجَنَّتَيْنَ دَانٍ ﴾^(٣) فَشِبْهُ المشتقَّ وليس -----------

 ⁽١) في ط فقط : « أو عكسه » بـ « أو » تحريف .

⁽٢) الرّوم / ٤٣ .

⁽٣) الرَّحمن / ٥٤ .

به ، لأن الجني ليس في معنى الاجْتِنان .

وقــال بعضهم : الاشتقاق أن تجــد بَيْن اللّفظين مُشــاركَةُ في المعنى والحروف الأصول مع تغيير ما .

أمًّا المشاركة في المعنى فلأنهم لا يجعلون الوجَّد والموجود من باب الاشتقاق .

إ٧٥] واما المشاركة في الحروف الأصول، فلأنهم لا يقولون : إن /
 الكاذب والمائن من أصل واحد .

وأمَّا التغيير من وجهٍ فلا بدِّ منه وإلَّا لكان هو إيَّاه .

- ثم إن التغيير قد يكون بزيادة ، وقد يكون بنُقْصان ، وقد يكون بتغيير حركة،ولا بدّ من زيادة أحدهما على الآخر في المعنى ، وإلّا لزم أن تكون المصادر التي هي من أصل واحد بعضها مشتق من بعض نحو : كُل بَصرِي كُلولاً وكِلَة() وحَسَبْتُ الحِسابَ حَسْباً وُحْسباناً(۲) .

وقدّرتُ الشّيء من التَقدير قَدْراً وقُدْراناً ، وَقَدَرْتُ على الشّيّء بمعنى قَوِيتُ عليه قُدْرَةً وقُدْراناً ومَقْدِرةً^{٢٦)} فهذا ونحوه متّحد الأصل مع أنه لا ينبغي أن يقال : أحدهما مشتق من الآخر . على أن ذلك بحثُ لفظيّ آثلُ إلى مجرّد اصطلاح .

(١) في اللسان : « كلل » وقال بعضهم : كلُّ بَصَرُهُ كُلُولًا، وكلُّ يَكِلُّ كلُّا وكِلَّةُ وكُلُولًا »

⁽٢) وَحِسْباناً وَحِساباً وحِسْبَةً وحِسابةً بِكسرهن كما في القاموس .

⁽٣) في القاموس : « مقدرة » مثلثة الدّال .

[01]

وأما المشتق فهو مـا وافق غيره في حــروفه الأصــول ومعناه الأصـليّ . وزاد معنىً من غير جنس معناه .

وقال: وإنما قلت: من غير جنس معناه، لتَخرُج التثنية والجمع، ويدخل المصغر والمنسوب، فنسبة المشتق إلى المشتق منه نسبة الأخص إلى الأعم نحو: إنسان وحيوان. قال: وهـذا إن سلّمـهُ الكوفيّـون لَزم أن يكون الفعل مشتقًا من المصدر لموافقته للمصدر في معناهوزيادته عليه بالدّلالة على الزّمان المخصوص.

الثانية : قال أبو البقاء في « التبيين » : « الدّليل على أن الفعل مشتق من المصدر طرق :

منها : وجود حدّ الاشتقاق في الفعل ، وذلك أن الفعـل يدلّ عـلى حدث وزمـان نخصوص ، فكـان مشتقًا وفَـرْعًا عـلى المصدر كـ (لفظ) ضاربٍ ومضروب .

وتحقيق هذه الطريقة: أن الاشتقاق يراد لتكثير المعاني وهذا المعنى لا يتحقّق إلا في الفرع الذي هو الفعل ، وذلك أن المصدر له معنى واحد وهو دلالته على الحدث فقط . ولا يدل على الزّمان بلفظه ، والفعل يدل على الحدّث والزّمان المخصوص ، فهو بمنزلة اللفظ المركّب ، فإنه يدلّ على أكثر ، مما يدلّ عليه المفرد ، ولا تركيب إلا بعد الإفراد ، كما أنه لادلالة على الحدث والزمان والمخصوص . إلا بعد الأفراد ، كما أنه لادلالة على الحدث والزمان

وقد مثل ذلك بالنَّقرة (١) من الفِضَة، فإنها كالمادّة المجرّدة عن الصورة طائفة من حيث هي فِضَة لا صورة لها، فإذة صيغ منها وجامُ الو مِرْآة أو قارورة كانت تلك الصورة مادة مخصوصة ، فهي فرع على المادّة المجرّدة .

كذلك الفعل هو دليل الحدّث وغيره ، والمصْدَر دليل الحدث وحده ، فبهذا يتحقّن كون الفعل فرعًا لهذا الأصل .

طريقة أخرى : وهي أن نقول : الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف المصدر تذل تلك الزيادة على معان زائدة على معنى المصدر، فكان مشتقًا من المصدر، كضاربٍ ومضروبٍ ونحوهما، ومعلوم أن ما لا زيادة فيه أصل لما فيه الزيادة.

طريقة أخرى : وهمي أن المصدر لو كان مشتقًا من الفعل لأدّى ذلك إلى نقض المعاني الأوّل وذلك يخـلّ بالأصول .

بيانه: أنّ لفظ الفعل يشتمل على حروف زائدة ، ومعـان ، زائدة وهي دلالةٌ على الرّمان المخصوص . وعلى الفاعل الواحد ، والجماعة ، والمؤنث ، والحاضر والغائب ، والمُصْدِّرُ يذهِب ذلك كله إلا الدّلالة على الحدث وهذا نُقْض للأوضاع الأول .

والاشتقاقُ ينبغي أن يفيد تشييد الأصول ، وتوسعة المعاني،وهذا

 ⁽١) في القاموس : النُّقْرة : القطعة المذابة من الذهب والفضة ، جمعها :
 يقار .

عكس اشتقاق المصدر من الفعل.

قال :واحتّج الأخرون بوجهين :

أحدهما : أن المصدريعتلَ باعتلال الفعل ، والاعتلال حُكْمُ تسبقُه عِلَتُه ، فإذا كان الاعتلال في الفعل أوّلاً وجب أن يكون أصلاً .

ومثال ذلك قولك : صام صياماً ، وقام قياماً فالواؤ^(۱): في قام أصل اعتلَتْ في الفعل ، فاعتلت في القيام ، وأنت لا تقول : اعتل قام لاعتلال القيام .

والشاني : أن الفعل يعمل في المصدر ، كقولك : ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا.ف « ضَرْبًا منصوب بضربت،والعاملُ مؤثّر في المعمول والمؤثّر أقوى من المؤثّر فيه ، والقوة تجعل القويّ أصلًا لغيره .

قال والجواب عن الأول: أنه غير دالً عليه كقولهم ، وذلك أن / [٩٩] الاعتملال شيء يوجبه التصريف ، وثقل الحروف ، وباب ذلك الأفعال ، لأن صيغها تختلف لاختلاف معانيها ، فقام أصله : قَوم ، فأبدلت الواو ألفاً لتحرّكها ، فإذا ذكرت المصادر من ذلك كانت العِلَة الموجبة للتغيير قائمة في المصدر، وهو النُقل.

وأما الوجه الثاني : فهو في غاية السَّقوط .

وبيانه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن العامل والمعمول من قبيل الألفاظ،والاشتقاق من

⁽١) في ط : ﴿ قَالُوا وَفِي ﴾ بالقاف ، تحريف .

قبيل المعاني ، ولا يدلّ أحدها على الآخر اشتقاقاً ،

والثاني : أن المصادر قد تعمل عمل الفعل كقولك : يُعْجِبني ضَرْبُ زيدٍ عمرًا ، ولا يدلُ ذلك على أنه أصل .

الثالث : أن الحروف تعمل في الأسماء والأفعـال ، ولا يدلّ ذلك على أنها مشتقّة أصّلًا فضـلًا عن أن تكون مشتقّـة من الأسماء والأفعال . انتهى .

الثالث: قال السهيلي: فائدة:

- اشتقاق الفعل من المصدر أن المصدر اسم كسائر الأسماء يخبر عنه كما يخبر عنها كقولك ، أعجبني خروج زيد فإذا ذكر المصدر وأخبر عنه كان الاسم الذي هو فاعل مجروراً بالإضافة والمضاف إليه تابع للمضاف فإذا أرادوا أن يخبروا عن الاسم الفاعل للم مدر لم يُمكن الإخبار عنه ، وهو مخفوضٌ ، تابعٌ في اللّفظ لغيره ، وحتى المخبر عنه أن يكون مرفوعاً مبندوءاً به ، فلم يتنق إلا أن يُدخلوا عليه خرفاً يدل على أنه مخبر عنه ، كما تدلّ الحروف على معان في الألفظ والحدث يستحيل انفصال عن فاعله كما يستحيل انفصال الحركة عن محلّها ، فوجب أن يكون اللفظ غير منفصل لأنه تابع للمعنى ، فلم يبق إلا أن يشتق من لفظ الحدث ، يكون كالحرف في النيابة عنه دالاً على معنى في غيره ، ويكون متصلًا اتصال المضاف

بالمضاف إليه، وهو الفِعْل المشتق من لفظ الحدَث، فإنه يبدل على الحدث بالتضمن ، ويدل على الحسم مخبراً عنه لا مضافاً إليه ، إذ يستحيل إضافة العرف ، لأن السم كاستحالة إضافة الحرف ، لأن المضاف هو الشيء بعينه ، والفعل ليس هو الشيء بعينه ولا يدل على معنى في نفسه ، وإنما يدل على معنى في الفاعل وهو كونُهُ مخبراً عنه .

فإن قلت : كيف لا يدل على معنى في نفسه وهو يــدل على الحــدث ؟/ .

قلنا: إنما يدلّ على الحدث بالتضمّن، والدّال عليه بالمطابقة هو الضّرْب والقَثْل؛ وَمِن ثُمّ وجب أن لا يضاف، ولا يعرّف بشيء من آلات التعريف، إذ التّمريف يتعلّق بالشيء بعينه لا بلفظ يدلّ على معنى في غيره ومن ثمّ وجب ألا يُثنّى ولا يجمع كالحرف ، وأن يُبنّى كالخرف ، وأن يكون عاملاً في الاسم، كالحرف ، وإنّما أعرب المضارع ، لأنه تضمّن معنى الاسم كما أن الاسم إذا تضمّن معنى الحرف بُني .

ولما قدّمناه من دلالة الفعل على معنى في الاسم ، وهو كون الاسم غُبراً عنه وجب أنْ لاَ يَخَلوعن ذلك الاسمُ مُضْمراً أو مُظْهراً ، بخلاف الحدّث ، فإنك تذكره ، ولا تذكر الفاعل مُضْمَراً ولا مُظْهراً ، والفعل لابدّ من ذكر الفاعل بعده ، كها لا بُدّ بعد الحرف من الاسم ، فإذا ثبت المعنى في اشتقىاق الفِعل من المُصْدر ، وهو كون، دالاً على معنى في الاسم ، فلا يحتاج في الافعال الثلاثة إلا إلى صيغة واحدة ، وتلك الصيغة هي لفظ الماضي ، لانه أخف وأشبهُ بلفظ الحدّث ، إلاَّ أن تقوم الدّلالة على اختلاف أحوال المُحدّث ، فتختلف صيغة الفعل ، ألا ترى كيف لم تختلف صيغة ب بعد «ما » الظّرفيّة ، نحو : لا أفعلُه ما لاح برق ، وما طار طائر ، لأنّهم يريدون الحدّث تُخبراً عنه على الإطلاق من غير تعرّض لزمنٍ ولا حال من أحوال الحدث ، فاقتصروا على صيغة واحدة وهي أخف أبنية الفعل .

وكذلك فعلوا بعد التسوية نحو : سواءً عليَّ أَقُمْت أَمْ قعدت ؟ لأنه أريد التسوية بين القيام والقعود من غير تقييد بوقتٍ ولا حال ، فلذلك لم يحتج إلاَّ إلى صيغة واحدة ، وهي صيغة الماضي ، فالحدَث إذاً على ثلاثة أضرب :

ضرب : يحتاج إلى الإخبار عن فاعله ، وإلى اختلاف أحوال الحدَث ، فيشتق منه الفعـل دلالة على كـون الفاعـل مُخْبراً عنـه ، وتختلف أبنيتُهُ دلالةً على اختلاف أحوال الحدَث .

وضُرْبُ : يحتاج إلى َ الإخبار عن فاعله على الإطلاق من غير [٦١] تقييد بوقت ولا حال ، فيشتقّ منه الفعل ولا تختلفُ أبنيتُهُ . /

وضُرْبُ : لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعلمه لكن يحتاج إلى ذكره خاصَّةً على الإطلاق مضافاً إلى ما بعده نحو : سُبحانَ اللّهِ ، فإنهُ يُنبىء عن العظمة والتّنزيه ، فــوقع القَصْـدُ إلى ذكره مجـرّداً من التَّقيدات بالزّمان أو بالأحوال ، ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود إليه بالذّكر نحرُ إِيَّاك ، وَوَيْلَهُ وَوَيْحَهُ ، وهما مَصْدران لم يشتَق منهما فعل حيث لم يحتج إلى الإخبار عن فاعلها،ولا إلى تخصيصهما بزَمن ، ونصبهما كنصبه،لأنه مقصودُ إليه .

ومِمّا انتصب لأنه مقصودً إليه بالذّكر « زَيداً ضربتُه » في قول شيخنا أبي الحسن وغيره من النّحوين وكذلك زيداً ضربتُه » بلا ضمير لا يجعله معمولاً مقدّماً ، لأنّ المعمول لا يتقدّم على عامله ، وهو مَذْهب قويّ ، ولكن لا يبعد عندي قولُ النّحويين: إنه مفعول مقدّم ، وإن كان المعمول لا يتقدّم على العامل والفعل كالحرّف ، لأنه عامل في الاسم ، وذلك على معنى فيه فلا ينبغي للاسم أن يتقدّم على الفعل كما لا يتقدّم على الحرف ، ولكن الفعل في قولك : ضربت زيداً قد أخذ معموله ، وهو الفاعل ، فمعتمده عليه ومن أجله صيغ .

وأما المفعول فلم يُبالوا به ، إذْ ليس إعتماد الفعل عليه كاعتماده على الفاعل ألا ترى أنه يجذف والفاعل لا يحذف ، فليس تقديمُه على الفعل العامل فيه بأبعد من حذفه ، وأما زيداً ضربتُه فيتتصب بالقصد إليه بكما قال الشيخ. انتهى كلامُ السَّهْيليّ (١٦) .

 ⁽١) السهيليّ : عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حبيش . . .
 السّهيلي الخنعمق الأندلسيّ المالقيّ .

ومن أشهر مؤلفاته : الرّوض الأنف في شرح السيرة ، وشرح الجمل ، لم يتمّ .

قال آبن القيّم في (١) وبدائع الفوائد، :وهذا الفصل من أعجب كلامه ولا أعرف أحداً من النحويين سبقه إليه (٢).

الرَّابعة : قال آبن يعيش في « شرح المفصل » : قد يكون الاسمان مُشْتَقَيْنِ من شيء ، والمعنى فيهما واحدٌ ، وبناؤهما(٢) مختلف ، فيختص أحدُ البناءيْن شيئاً دون شيء للفرق ، ألا ترى أنهم قالوا : عِدْل لما يعادل من المتاع ، وعَدِيلُ لما يعادل من الأناسِيّ ، والأصل واحد وهو : « ع د ل » ، والمعنى واحد ، ولكنهم خصوا كل بناء بمعنى لا يشاركه فيه الأخر لِلْفَرْق . ومثله: بناء حَصِينُ ، وامرأة بناء بحوينُ ، والمرأق ، والأصل واحد / والمعنى واحد ، وهوالجِرْز ، فالبناء يحرز من

وكمذلك النَّجوم اختصت بهـذه الأبنيـة التي هي الـدّبَـران ، والسّماك ، والعيُّوق فلا يطلق عليها : الدّابر والعائِق والسّامك ، وإن

______ = وتوفي ليلة الخميس خامس عشر شوال ٥٨١ هـ . ومن شعـره المشهور قصيدته الرائعة التي مطلعها :

يا مَن يرى ما في الضّمير وَيَسْمعُ أنت المعــدّ لكــلّ مــا يُـــــوقَـــعُ انظر البغية ٨١/٢ .

(١) آبن القيّم : هو الإمام العلامة شيخ الإسلام أبو عبد الله محمد بن أبي بكر
 الدمشقي المشتهر بابن القيم الجوزية ، والمتوفي ٧٥١هـ .

وكتابه : (بدائع الفوائد) كتاب مشهور ، وقدطبع ونشر بتصحيح وتعليق إدارة الطباعة المنيرية .

(٢) الضمير في (إليه) راجع إلى كلام السهيليّ .

يكون فيه،ويلجأ إليه ، والمرأة تحرز فُرْجها .

(٣) في ط: (وبناءهما) ، تحريف .

كانت بمعناها لِلفرق .

الخامسة : قال آبن يعيش : الفرق بين العَدْل وبين الاشتقاق المذي ليس بِعَدْل : أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر، أُخِذ من الأوّل كضارب من الضّرْب ، فهذا ليس بعَدْل، ولا من الأسباب المانعة من الصّرف ، لأنه اشتق من الأصل لمعنى الفاعل ، وهو غير معنى الأصل الذي هو معنى الفَرْب .

والمَدُّل : هو أن تريد لفظاً ، ثم تُمَّدِل عنه إلى لَفُظ آخر ، فيكون المسموعُ لَفُظاً ، والمراد غيره ، ولا يكون العَدُّل في المعنى إنما يكون في اللَفظ ، فلذلك كان سبباً في منع الصَرْف ، لأنَّه فَرُّعُ عن المعدول عنه . انتهى .

وقال الرَّمَانيِّ : العَدُّل ضَرْبٌ من الاشتقاق إلاَّ أنه مضمَّن بتقدير وَضْعِه مُؤْضِع المشتقَ منه ، ولذلك نُقُل المعدول ، لأنه مُضَمَّن ، ولم يُثْقُل المشتقَ لعدم وقوعه موقع المشتقَ منه . حكاه في « البسيط» .

السادسة : قـال في « البسيط » : اختلف في وزن الأسماء الأعجميّة .

فذهب قومً: إلى أنها لا تُوزن،لتوقّف الوزْن على معرفة الأصلي والزّائد ، وإنما يعرف ذلك بالاشتقـاق ، ولا يتحقّق لها اشتقـاق فلا يتحقّق لها وزن كالحروف . وذهب قومُ:إلى أنها توزن،ولا يخفى بُعُدُه،لتـوقف الوزن على معرفة الأصليّ والزّائد،ولا يتحقّق ذلك في الأعجميّة .

السابعة : اختلف هل يقدح الاشتقاق في كون العَلَم مُرْتجلاً ؟ فقيل : « لا » لأنَّ غَطفان (۱) من الغطف ، وهمو سعة العيش . وعِمْران ، وحَمْدان لهما أفعال ، وإنما الذي يُقْدح فيه أن يكون موضوعاً لمسمَّى ، ثم يُنقَل إلى غيره . قال صاحب « البسيط » : والتحقيق:أن الاشتقاق يقدح في الارتجال ، لأنه حال الاشتقاق لا بذ وأن يكون اشتقاقه لمعنى ، فإذا سمّى به كان منقولاً من ذلك اللفظ المشتق لذلك المعنى، فلا يكونُ مرتجلاً .

الثامنة : قال ابن جنّي في ﴿ الخاطريات ﴾ : لاَنَهُ يَلِيتُهُ حَقَه' ۗ ۗ) [٦٣] أي انتقصه إيّاه ، / يجوز أن يكون من قولهم : ليت لي كذا ، وذلك أن الْمُتَمنَّى للشيء معترف بِنْقُصه عنه ، وحاجتِه إليه .

فإن قلت : كيف يجوز الاشتقاق من الحروف ؟ قبل : وما في ذلك من الإنكار ؟. قد قالوا : أنعم له بكذا ، أي قال له : نَعَمْ ، وسوِّفْتُ الرَّجل إذا قلت له : سَوْفُ أفعل ، وسألتك حـاجةً فَلَوْ لَيْت لي : لا لا ٢٠٠ . لي قلت لي : لو لا لا ٢٠٠ .

⁽١) غطفان بتحريك الطاء : حيّ من قيس .

 ⁽٢) في القاموس : لات الرجل : أخبر بغير ما يسأل عنه . ولات الخبر :
 كتمه .

⁽٣) و ولا لَيْت لي : أي قلت لي : لا لا ، سقطت هذه العبارة من ت .

وقالوا: صَهْصَيْتُ بالرجل أي قلت له: صَهْ صَهْ وَدَعْدَعْتُ الغنم أي قلت لها: داغ داغ ، وهاهَيْت ، وحاحَيْت ، وعاعَيْت فاشتقوا من الأصوات كما ترى وهي في حكم الحروف ، فكذلك يكون الآنه أي انتقصه من قولهم :« ليت الذا تمنيت ، وذلك دليل النقص .

فإن قبل : فكان يجب على هذا أن يكون في قولهم : لأنّه يَلِيتُه معنى النّمني ، كما أن في « لا لَيْتَ » معنى الرّه : وفي « لَـوْلَيْتَ » معنى الرّه : وفي أنّعت معنى الإجابة ، قبل : قد يكون في المشتق اقتصار على بعض ما في المشتق منه ألا تراهم سمّوا البخرقة التي تشير بها النائحة المثلاة (١) : وذلك لأنها لأتالو أن تشير بها ، فمثلاة على هذا مِفْعلة من ، والوت وحده لفظاً ، وإن كان المراد بها أنها لا تألوا أن تشير بها .

وسمّوا الحَرَم : النّالَة ، وذلك أنه لا يُنال مَنْ حَلَّه ، فهذه فَعْلَة من نال ، وهو بعض : « لا ينال » .

وجــاز الاشتقاق من الحــروف لأنها ضــارعت أصـول كــلامهم الأول ، إذ كانت جامدة غير مشتقة كما أن الأوائل كذلك .

⁽١) في م فقط: (الميلاءة) .

الأصل مطايقه المعنى للفظ

ومن ثُمّ قـال الكوفيّـونَ : إنّ معنى أَفْعِلْ بـه في التَّعَجُّباأمُرٌ كلفظه .

وأمًّا البصريّون فقالوا : إنّ معناه : التّعجب لا الامر،وأجابوا عن القاعدة بأن هذا الاصل قد تُرِك في مواضع عديدة ، فليكن متروكــًا هنا .

قال ابن النّحاَس في التعليقة : وللكوفيينَ أن يقولوا : لم يُتْرك هذا الأصل في موضع إلاّ لحامل ، فها الّذي حملهم على تركه هنا ؟

ويجاب: بأن الحامل موجود وهمو أن اللفظ إذا احتيج في فهم معناه إلى إعمال فكُر كأن أبلغ وآكد مِمّا إذ لم يكن كذلك ، لأن النفس حينئذ تحتاج في فهم المعنى إلى فِكُر وتَعَب،فتكون به أكثر كَلْفاً وضِنّة مِمّا إذا لم تَتَّعب في تحصيله .

وباب التّعجب موضع المبالغة فكان في مخالفة المعنى لِلْفظ من / المبالغة ما لا يَحْصُل باتّفاقهما،فخالفنا لذلك ، وقد ورد الخبر بلفظ [الأمر في قوله تعالى :﴿ فَلْيَمْدُد له الرَّحَمْنُ مَدًّا ﴾ () وجاء عكس ذلك.. انتهى .

ومن المواضع الخارجيّة عن ذلك ورود لفظ الاستفهام بمعنى التَسوية في : « سواءً على أَقَمْت أم قَمَدْتَ ؟ ، ولفظ النّداء بمعنى الاختصاص في « اللّهُمَّ اغفر لنا أَيّتها العصابة » .

الأصل أن يكون الأمر كله باللام من حيث كان معنىً من المعاني

والمعاني إنّما المموضوع لهما الحروف ، فجماء الأمر ما عدا المخاطب لازِمَ اللام على الأصل ، واستغنى في فعل المخاطب عنها، فحذفت هي وحروف المضارعة للدلالة الخطاب على المعنى المواد .

وقد يؤتى بهما على الأصل كقول متعالى : ﴿ فِسِلْكُ فَلْتَفْرَحُوا ﴾(٢) فِيمَن قرأها بالتّاء الفوقيّة وفي الحديث ﴿ لِتَأْخُذُوا مَصَافُكم ﴾(٣) .

وإتيانه بغير لام هوالكثير.ذكر ذلك ابن النَّحاس في التعليقة .

⁽۱) مريم /۷۵ .

 ⁽٢) يونس / ٥٨ . وقد نسبت هذه القراءة إلى : ابن عامر ، وعثمان بن عفان،
 وأبئي ، وأنس ، والحسن ، والجحدري ، والأعمش .

وانظر الإتحاف / ۲٥٢ ، والبحره / ۱۷۲ ، والطبري ۸۸/۱۱ ، والجاسع للقرطبي ۴/۵۶۸ ، والكشاف ۲/۱۲٪ ، والفخر الرازي ۱۱۸/۱۷ والنشر ۲۸۰/۲ .

الأصل في الأفعال التّصرف

ومن التَصرف تقديم المنصوب بها على المرفوع ، واتّصال الضّمائر المختلفة بها .

ذكره أبو البقاء في « التَّبيين » ، قال : وقد استثنى منها : يَغْم وَيْشُ وعَسَى وفعل التُعجِّب ، فإنَّ تقديم المنصوب فيها غير جائز .

إصْلاح اللّفظ

عقد له ابن جنّي باباً في « الخصائص » قال :

اعْلَمْ أنه لما كانت الألفاظ للمعاني أزمَّةً ، وعليها ادْلَةً ، وإليها موصَّلة ، وعلى المراد بها(١) محصَّلةً عُنِيت بها ، وَأَوْلَيْتُهَـــا(٢) صَدْراً صالِحاً من تَثْقِيفها وإصلاحها .

فمن ذلك قولهم : أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ ألا ترى أن تحرير هذا القول إذا صرَّحت بلفظ الشّرط فيه صِرَّت إلى أنّك كأنك قلت : مَهْما يكن / [٦٥] من شيءٍ فزيدٌ منطلق ، فتجد الفاء في جواب الشّرط في صدر الجزأين مقدّمة عليها .

وأنت في قولك : أمّا زيد فمنطلق إنما تجد الفاء واسطة بين الجزأين،ولا تقولُ : أمّا فزيدٌ منطلقٌ،كما تقول فيما هو بمعناه : مَهْما يكنُ من شيء فزيدٌ منطلق .

وإنَّما فُعِل ذلك لإصلاح اللَّفظ .

⁽١) في الخصائص ٣١٢/١ : « منها » موضع : « بها » .

⁽٢) في الخصائص ٢/١ ٢١ : « عنيت العرب بها فأولتها » .

ووجْهُ إصلاحه: أن هذه الفاء وإن كانت جواباً ولم تكن عاطفةً فإنما هي على لفظ العاطفة (١) وبصورتها ، فلو قالوا : أَمَّا فزيْدُ منطلق ، كما يقولون : مهما يكن من شيء فزيد منطلق لوقعت الفاء الجارية بجُرى فاء العطف بعدها اسم ، وليس قبلها اسم ، وإنَّما قبلها في اللفظ حرْفُ وهو أمّا ، فتنكبوا ذلك لما ذكرنا ووسطوها بين الجزأين (١) ليكون قبلها اسم ، وبعدها آخر فتأتي على صورة المحاطفة ، فقالوا : أمّا زيد فمنطلق ، كما تأتي عاطفة بين الاسمين في نحوزةام زيد فعمرو (٣) .

ومثله آمتنائهم أن يقولـوا : انتظرتُـك وطلوعَ الشَّمس أي مع طلوع الشمس،فينصبوه على أنه مفعول معه ، كما ينصبون نحو:قمتُ وزيداً أي مع زيد .

قــال أبو الحسن : وإنمــا ذلـك لأنَّ الــواو التي بمعنى مــع لا تستعمل إلَّا في الموضم الذي لو استُهجلت فيه عاطفةً لجاز .

ولــو قلت : انتظرتُـك وطلوعُ الشمس أي انتظرتك^(٤) وطلوعُ

 ⁽١) في الخصائص ٢/٢١٦ : « فإنها على مذهب لفظ العاطفة » .

⁽٢) في الخصائص: « بين الحرفين » .

 ⁽٣) في الخصائص زيادة بعد قوله: ﴿ فعمرو ﴾ وهي: ﴿ وهذا تفسير أبي علي
 رحمه الله ﴾ . وهو الصواب .

 ⁽٤) هكذا في ط ، والنسخ المخطوطة ، وفي الخصائص : « انتظرك ، مكان « انتظرتك ، وهذا أوضع .

[77]

الشمس لم يجز .

أفلا ترى إلى إجرائهم الواو غير العاطفة في هذا مُجْرى العاطفة ، فكذلك أيضاً تجري الفاء غير العاطفة ، فكذلك أيضاً تجري الفاء غير العاطفة فلا يؤتى بعدها بما لا شبيه له في جواز العطف عليه قبلها .

ومن ذلك قولهم في جمع تمرة وبُسْرة ونحو ذلك: تَمَرات وبُسرات، وكرهوا إقرار التاء تناكُراً لاجتماع علامتي تأنيث في لفظ اسم واحد، فحذفت وهي في النَّبة مرادة البَّنة، لا لشيء إلاَّ لإصلاح اللَّفظ، لأنها في المعتنى مقدّرة منوية(۱)، ألا ترى أنك إذا قلت: تَمَرات لم يعترض شكّ في أن الواحدة منها تَمْرة. وهذا واضح فالعناية إذا في الحذف إنما هي بإصلاح اللفظ، إذْ المَعْنى ناطقٌ بالتّاء مقتض لها، حاكمٌ بموضعها/.

ومن ذلك قولهم : إنّ زيداً لقائمٌ ، فهذه لام الابتداء،وموضعها أوّل الجملة وَصَدْرُها لا آخرها وَعَجْزَها ، فتقديرهـا أوّلُ : لَيْنّ زيداً

منطلق ، فلما كُرِه تلاقي حَرْفين لمعنى واحد وهو التّوكيدُ أُخَّرت اللّام إلى الخبر فصار : إنَّ زيداً لمنطلق، وإنما أخَّرت الـلام ولم تؤخر إنَّ لأوْجُداً؟) :

⁽١) في الخصائص : و منويّة لا غير ، بزيادة : و لا غير ، .

 ⁽٢) العبارة في الخصائص: و فإن قيل: هلا أُخُرت إن ، وقدمت اللام ؟.
 قيل: لفساد ذلك من أوجه » . والسيوطي نقل العبارة بالمعنى لا باللفظ .

منها : أن اللام لو تقدَّمت وتأخَّرتْ (إنَّ الم يجز أن تنصب (١) اسمها الذي من عادتها نصبه (٢) .

ومنها : أنه لو تأخَّرتْ ونُصِب^(٣) لأدّى إلى عمل إنّ فيما قبلها ، وإنّ لا تعمل إلّا فيما بعدها .

ومن إصلاح اللفظ ، قولهم :كأنّ زيداً عمرٌو .

وأصل الكلام زيد كعمرو ، ثم أردوا توكيد الخبر فزادوا فيه و إنَّ » ، فقالوا : إنّ زيداً كعمرو ، ثُمَّ إنّهم بالغوا في توكيد الشّبَه (⁴⁾ فقدّموا حَرْفَهُ إلى أوّل الكلام عنايةً به وإعلاماً أن عهد(⁰)الكلام عليه ، فلمّا تقدمت الكافّ وهي جارة لم يَجُز أن تباشر و إنَّ » لأنها تقطع عنها ما قبلها من العوامل ، فوجب لذلك فتَّحُها ، فقالوا : كَأَنْ زيداً عمرو .

ومن ذلك قولهم : لك مالٌ ، وَعَلَيْك دين ، فالمال والدّين هنا مبتدآن ومَا قَبْلَهُما خبرٌ عنهما ، إلاَّ أنَك لو رُمْت تقديمها إلى المكان

 ⁽١) في الخصائص : وتنصب إنا وقد سقطت إنا من ط ، والنسخ المخطوطة .

 ⁽٢) سقطت عبارات من نص ابن جني بعد كلمة نصبه ، والسيوطي تصرف في
 النقل، ولم يراع ألفاظ ابن جني كما قيلت .

⁽٣) أي اسم إنّ .

 ⁽٤) هكذا في ط ، وفي النسخ المخطوطة ، وفي الخصائص ٣١٧/١ :
 (التشبيه) .

⁽٥) في الخصائص : ﴿ عَقْد ﴾ مكان : ﴿ عهد ﴾ .

المقدّر لهما لم يُجُر لقبح الابتداء بالنّكرة في الواجب ، فلمّا جفا ذلك في اللفظ أخّـروا المبتدأ، وقـنّموا الحير ، فكان ذلك سهلاً عليهم وتُصْلِحاً ما فسد(۱) عندهم ، وإنّما كان تأخيرُهُ مستحسَناً من قِبَل أنه لمّا تأخّر وقع موقع الخبر ، ومن شَرْط الخبر أن يكون نكرة فلذُلك صَلّح بهاللّفظ، وإنْ كُنّا قد أحطنا علماً بأنه في المعنى مبتدأ .

فأمًا من رفع الاسم في نحو هذا بالظّرف فقد كُفِي مئونة هـذا الاعتذار ، لأِنَّه ليس مبتدأ عنده .

ومن ذلك امتناعهم من الإلحاق بالألف إلاَّ أن تقع آخراً : نحو أرطى (٢) ومِعْزى (٣) ، وَحَبْنُطى (٤) ، وَسَرَنْدى (٥) وذلك أنها إذا وقعت طَرَفًا وقعت عَرْف وقعت عَرْف متحرك ، / فدل ذلك على قُورِّهها عندهم ، [٦٧] وإذا وقعت حَشْواً وقعت موقع السّاكن ، فضَعُفَتْ لذلك، فلم تَقُو فيعلم بذلك إلحاقُها بما هي على سَمْت مُتحرَّكه ، ألا ترى أنك لو ألحقت بها ثانية ، فقلت : حَاتم مُلْحق بجعفو لكانت مقابِلة لعينه وهي ساكنة ، فاحتاطو لِلْفظ بأن قابلوا بالألف فيه الحرْف المتحرَّك ليكون أقوى لها ،

⁽١) في الخصائص : (لما قد ۽ .

⁽٢) الأرطى : شجر نُوره كَنُور الخلاف تأكلها الإبل .

⁽٣) المِعْزى : خلاف الضأن من ألغنم .

⁽٤) حَبُّنطى : الحَبُّنطي : الممتلىء غيظاً أو بطنة .

⁽٥) السرندي: السريع في أموره والشديد.

وأدلَ على شدَة تمكَنها ، وليُعلم ثبوتها(⁽¹⁾ أيضاً وكون ما هي فيه على وزن أصّل من الأصول أنها للإلحاق؛ وليست كذلك ألف قبعثرى⁽¹⁾ وصَّبَغْطرى⁽¹⁾، لأنها وإنكانت طرفاً ومَنونةً، فإن المثال الذي هي فيه لا مَصْعَد للأصول إليه فيلْحَق هذا به ، لأنه لا أصل لناسُدًا سِبًّا ، فإنّما ألف قبعثري قِسْمُ من الألفات الزوائد في أواخر الكلم ثالثُ ،لاللتأنيث، ولا للإلحاق .

ومن ذلك: أنهم لما أُجْمعوا الزّيادة في آخر بنات الخمسة كما ـ
زادوا في آخر بنات الأربعة ـ خَصُّوا بالزّيادة فيه الألف، استحقاقاً لها
ورغبة فيها هناك دون أختيها: الياء والواو. وذلك أن بنات الخمسة
لطولها لا يُنتَهى إلى آخرها إلا وقد مُلَّت، فلمّا تَحَمَّلوا الزيادة في
آخرها طَلَبوا أَخفَ الثلاث، وهي الألف، فخصوها بها، وجعلوا
الواو والياء حَشْواً في نحو عَشْرَ فُوط^(٤) وَجَعْفَلِيق^(٥)، لأنهم لو جاءوا

 ⁽١) في الخصائص : بعد قوله : تمكنها : وبتنونيها أيضاً ، مكان ، ووليعلم ثبوتها أيضاً » .

⁽٢) القبعثري : الجمل العظيم ، والفصيل المهزول ، والعظيم الشديد.

 ⁽٣) الشَّبْغَطري : الرجل الشديد ، والطويل ، والأحمق ، وكلمة يفزع بها الصبيان ، وما حملته على رأسك ، وجعلت يدك فوقه لئلا يقع ، والضَّبعُ أو أنثاها .

وأنظر القاموس في هذه الكلمة وما قبلها .

 ⁽٤) في القاموس : العَضْرَ فوط : ذكر العظاء أو هو من دواب الجن وركائبهم جمعه : عضارف ، وعضر فوطات .

⁽٥) وفي القاموس : الجعفليق : العظيمة من النساء .

بهما طَرْفاً وُسُدَا سِئَيْن مع ثقلهما لظهرت الكُلفة في تجشُّوهها ، وكذَّت في احتمال النطق بهما . كل ذلك لإصلاح اللفظ .

ومن ذلك :باب الإدغام في المتقارب نحو : وَدَّ في وتِد . ﴿ وَمَنَ الناس مَن يَقُول ﴾(١) . ومنه جميع بناب التقريب نحو : اصطبر ، وإزدان ، وجميع باب المضارعة نحو مصدر(٢) وبابه .

ومن ذلك: تسكينُهم لام الفعـل إذا اتّصـل بهـا عَلـم الضّميـر المرفوع ، نحو :ضَرَبت: وَضَرَبْن. وَضَرَبْنا.

وذلك أنهم أجروا الفاعل هنا مُجْرى جـزء من الفعل ، فَكُـرِه اجتماع الحركات التي لا توجد في الواحد ، فأسكنوا ماقبل الضمير، «اللام» (^^)إصلاحاً للفظ.

ومن ذلك: أنَّهم أرادوا أن يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النَّكرة ولم يَجْز أن يُجْروها عليها لكونها نكرة ، فأصلحوا اللفظ بإدخال الذي لتباشر بلفظ / حرف التعريف المعرفة ، فقالوا : مررت بـزيد [٦٨]

 ⁽١) كتبت في الخصائص : «ميقول » بالإدغام . آية ٨ من سورة البقرة وفيها قراءتان : إدام بغنة ،وإدغام بغير غنة . انظر الحجة لابن خالويه /٦٧ .

⁽٢) المقصود بالمضارعة : مضارعة الحروف بعضها بمعض ، وقد علق محقق الخصائص ٢٠٠١ على كلمة مصدر بقوله : (في دأ ، كتب الحرف (ز ، فوق (مصدر وهذا علامة على نطق الصاد قريبة من الزاي تحقيقاً للمضارعة ، .

⁽٣) أي وهو اللام، والمراد: لام الكلمة.

الذي قام أخوه (١)

وطريق إصلاح اللفظ كثير واسع .

وذكر ابن يعيش في قولهم : سواء على أقمت أمقعدت؟أن سواء مبتـدأ ، والفعلان بعـده كالخبـر ، لأن بهما تصام الكلام وحصـول الفائدة ، قال : فكأنهم أرادوا إصلاح اللفظ وتوفيّتُه حقّه .

وقال ابن يعيش : اعلم أن قولَهم : أقائم الزّيدان إنما أفاد نظراً إلى المعنى، إذ المعنى : أيقوم الزيدان ؟ فتّم الكلام ، لأنه فعل وفاعل . وقائم هنا اسم من جهة اللفظ، وفعل من جهة المعنى، فلما كان الكلام تاماً من جهة المعنى أردوا إصلاح اللفظ فقالوا : آقائم مبتدأ . والزّيدان يرتفع به ، وقد سدّ مسد الخبر من حيث إن الكلام تم به ، ولم يكن ثَمَّ خبرٌ محذوف .

قال : وأمّا قولهم : ضَرْبي زيداً قائماً فهو كلام تامّ باعتبار المعنى إلا أنه لا بدّ من النظر لِلفظ وإصلاحه ، لكون المبتداً فيه بلا خبر ، وذلك أنَّ ضَرْبي مبتداً ، وهـو مصدر مضاف للفاعل وزيداً مفعول به ، وقائماً حال ، وقد سدّ مسدّ خبر المبتدا ولا يصح أن يكون خبراً فيرتفع، لأن الخبر إذا كان مفرداً يكون هو الأول، والمصدر الذي هو الضرب ليس القائم .

⁽١) انتهاء نص ابن جنى المنقول من الخصائص ٣٢١/١.

ولا يصحّ أن يكون حالاً من زيد لأنه لو كان حالاً منه لكان العامل في المصدر الذي هو «ضَرْبي»، لأنّ العامل في الحال هو العامل في ذي (١) الحال ، ولو كان المصدرُ عاملاً فيه لكان من جملته ، وإذا كان من جملته ، وإذا كان من جُملته لم يصِحّ أن يسدّ مسدّ الخبر ، وإذا كان كذلك كان العامل فيه فعلاً مقدّراً ، فيه ضمير فاعل يعود إلى زيد ، والخبر ظرف زمان مقدّر مضاف إلى ذلك الفعل والفاعل ، والتقدير: ضَرْبي زيداً إذا كان قائماً ، فإذا هي الخبر .

وقال ابن يعيش أيضاً: إذا قلت: ما أتاني إلاَّ زيداً إلاَّ عمرُو، فلا بدّ من رفع أحدهما ، ونصب الآخر . ولا يجوز رفعُهما جميعاً ولا نصبهما جميعاً ، وذلك نظراً إلى إصلاح اللفظ وتوفيته ما يستحقه ، وذلك أنَّ المستثنى منه محذوف ، والتقدير : ما أتاني أحدُ إلاَّ زيداً إلاً عمرًا ، لكن لمّا حُذِف المستثنى منه بقي الفعلُ مفرَّغاً بلا فاعل ، ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعل في اللفظ ، فرُفِع أحدُهما، وتعيَّن نصبُ الآخر .

وقال ابن عصفور : زيدت / الباء^(۲) في فاعل : أَفْمِلْ به في [٦٩] التعجّب ، ولـزمت حتى صارلفظ^{(۱۲}االفاعل كلفظ المجـرور في نحو قولك :أُمْرِدْ بزيد إصلاحاً لِلَفظ من جهة أن أفِعْل في هذا الباب لفظه

⁽١) أي صاحب الحال

⁽٢) في ط: ﴿ الفاء ،مكان الباء، تحريف

⁽٣) في ط فقط: ولفظة؛ بالتاء.

كلفظ الأمر بغير لام ، والأمر بغير لام لا يقع بعده الاسم الظّاهر إلًا منصوباً نحو اضرّب زيداً أو مجروراً نحو: امرر بزيد ، فـزادوا الباء ، والتزموا زيادتها حتى تكوّن في اللَّفظ بمنزلة أمرر بزيد .ذكره في شرح « المقرب °^(۱) .

قال ابن هشام في تذكرته : هذا باب ما فعلوه بمجرد إصلاح اللفظ ني مسائل :

أحدها : قولهم : لِهَنك قائمٌ ، لأنهم لو قىالوا : لَإِنَّك لكان رجوعاً إلى ما فرّوا منه لكنّهم لما أرادوا الرّجوع إلى الأصـل أبدلـوا الهمزة هاء لإصلاح اللّفظ هذا قول المحققين .

وقال أبو عُبَيد^(٢) فيما حكى عنه صاحب الصّحاح: إن الأصل: «لِلّه أنّكَ»، فَحَذَفْت إحدى اللّامين، وألف اللّه، وهمزة أنك.

⁽١) في ط : « المغرب » بالغين ، تحريف .

والمقرب كتاب في النحو لابن عصفور علي بن مؤمن المتوفي ٦٦٩ هـ وقد حققه الاستاذان :أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري نشر مطبعة العاني ببغداد . وانظر هذا النص المنقول منه في ٧٧/١ .

 ⁽٢) أبو عُبيَّد: القاسم بن سلام، وقد كان إمام عصره في كل فن من العلم،
 أخذ عن أبي زيد، وأبي عُبيدة، والأصمعيِّ واليزيدي، وأبن الأعرابي،
 والكسائي وغيرهم.

ومن أشهر تصانيفه : الغريب المصنّف عربب القرآن ـ غريب الحديث ـ معاني القرآن ـ القراءات ـ المذكر والمؤنث ـ الأمثال السائرة ، توفي بمكة سنة ثلاث أو أربع وعشرين ومائتين . من الهجرة .

الثانية : زيادة الباء في فاعل : أُحْسِن ونحوه لئلًا يكون نظيـر فاعل فعل أمر بغير اللام .

الثالثة : تأخير الفاء في : أما زيد فمنطلق مع أن حقّها أن تكون في أول الجواب إلا أنهم كرهوا صورة معطوف بلا معطوف عليه .

الرابعة : اتّصال الضمير المؤكد للجار والمجرور بكان الزائدة في قوله :

٤٤ = *وجيرانٍ لنا _ كانوا _ كرام *(١)

على تقرير ابن جني :

الخامسة : تقديم المعمول في : زيداً فاضرب ، على ما قيل : إن الفاء عاطفة جملة على جملة ، وإنّ الأصل ، تَنَبُّه فاضرب زيداً .

السّادسة : زيادة اللام في : ولا أبالك، على الصّحيح ؛ لَيْلاً تدخل و لا ، على معرفة .

السَّابِعة : تأكيد الضمير المرفوع المستتر إذا عطف عليه نحو :

* فَكَيْفَ إذا رَأَيْتُ دِيَارَ قَوْم *

من شواهد: سيبويه / ۲۸۹، والخزانة ۴۷/۶، والمغنى رقم ۲۵، والعبني ۴۲/۲ ، والتصريح ۱۹۲/۱ ، والأشموني ۲۴۰/۱ . وانـظر ديـوانـه ۲۹۰ ، وهر من قصيدة يملح فيها هشام ابن عبد الملك مطلعها :

الستم عائجين بنا لعنّا نرى العرصاتِ أو أثر الخيامِ

⁽١) للفرزدق ، وصدره :

[۲۰] « اسْکُن أنت وزوجك »(۱) / .

الثامنة : تأكيد المجرور : مررت بك أنت وزيدٍ،على ما حكاه ابن إياز في « شرح الفصول » .

التاسعة : إدخالهم الفصل في نحو زيدٌ هو العالم .

العاشرة : الفصل بين أن والفعل في نحو « علم أن سيكون »(٢) لئلًا يليها الفعل في اللّفظ .

وقال أبوحيّان : قال بعض أصحابنا : الذي ظهر بعد البحث أن الأصل في وزيداً فاضرب، تنبّه فاضرِب زيداً ، ثم حذف تَنبّه فصار فاضربْ زيداً ، فلما وقعت الفاء صَدْراً قدموا الاسم إصلاحاً للّفظ .

⁽١) البقرة / ٣٥ .

⁽٢) المزمّل /٢٠ .

الأصول المرفوضة

منها: جُملة الاستقرارالّذي يتعلّق به الظّرفُ الواقع خبراً .

قال ابن يعيش : حُذف الخبر الذي هو استقر أو مُستقر ، وأُقيم الظرف مقامه ، وصار الظَّرفُ هو الخبر والمعاملة معه ، ونُقِل الضَّمير الذي كان في الاستقرار إلى الظَّرف وصار مُرْتَفِعاً بالظَّرف كما كان مُرْتَفِعاً بالطَّرف كما كان مُرْتَفِعاً بالاستقرار ، ثم حذف الاستقرار ، وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظَّرف .

ومنها : خبر المبتدأ الواقع بعد لـولا نحو : لـولا زيد لخـرج عـمرُو ، تقديره : لولا زيد حاضر .

قال ابن يعيش : ارتبطت الجملتان وصارتا كالجملة الـواحدة وحذف خبر المبتدأ من الجملة الأولى لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله .

ومنها : قولهم : ﴿ إِفْعَلَ هَذَا إِمَا لَا ﴾ قال ابن يعيش : ومعناه : ان رجلاً أمر باشياء يفعلُها ، فتوقّف في فعلها فقيل له : إفْعل هذا إن كنت لا تفعل الجميم، وزادوا على ﴿ إِنْ ﴾ ﴿ مَا ﴾ ، وحذف الفعل ، واتَّصل به وكثر حتى صار الأصــل مهجوراً .

ومنها : قال ابن يعيش : بنو تميم لا يُجِيزون ظهور خبر (لا » البَّة ، ويقولون :هو من الأصول المرفوضة .

وقال الأستاذ أبو الحسين بن أبي السربيع في «شرح الإيضاح» / : الإنجار عن «شبحان الله» يصبح كما يصبح الإنجار عن «شبحان الله» يصبح كما يصبح الإنجار لمن السوء ، لكن العرب رفضت ذلك كاأن «مذاكير» جمع لمفرد لم يُنطق به ، وكذلك ألييلية» تصغير لشيء لم ينطق به ، وكذلك شبحان الله إذا نظرت إلى معناه وجدت الإنجار عنه صحيحاً ، لكن العرب رفضت ذلك، وكذلك: «لكاع» «ولكم»، وجميع الاسماء التي لا تستعمل إلاً في النّداء إذا رجعت إلى معانيها وجدت الإنجار عما ممكناً فيها بدليل الإنجار عما هي في معناه ، لكن العرب رَفضت ذلك.

وقال أيضاً في قـولك : زيـداً اضربـه ضَعُف فيه الـرّفع على الابتداء ، والمختار النصب .

وفيه إشكال من وجه الإسناد ، لأن حقيقة المسند والمسند إليه، ما لا يستقل الكلام بأحدهما دون صاحبه ، واضْرِب ونحوه يستقلَ به الكلام وحده، وَلا تَقْدِرُ هنا أن تُقَدَّر مفرداً ، تكون هذه الجملة في موضعه كما قَدَرت في : زيدٌ ضربته .

فإن قلت : فكيف جاء هذا مرفوعاً وأنت لا تقـدر على مفرد

[٧٢]

يُعْطَى هذا المعنى ؟

قلت : جاء على تقدير شيء رفض ، ولم ينطق به ، واستغنى عنه بهذا الذي وضع مكانه ، وهذا- وإنكان فيه بُعدُ _إذا أنت تَدُبْرتُهُ وجدت له نظائر .

ألا ترى أن قام أجمع النحويون على أن أصله : قَوَمَ ، وهذا ما سمع قط فيه ولا في نظيره ، فكذلك«زيداضربه» كأن «اضربهُ» وُضِع موضع مفرد مسند إلى زيد على معنى الأمر ولم يُنْطَق به قط ، ويكون كقام .

وقال أيضاً : مصدر عسى لا يستعمل وان كان الأصل لأنه أصل مرفوض .

الإضافة تَرُدّ الأشياء إلى أصولها

ولذلك أعربت ﴿ أَيّ ﴾ مع وجـود شبه الحـرف فيها للزومهــا الإضافة، فردتها إلى الإعراب الذي هو الأصل في الأســاء.

وإذا أضيف ما لا ينصرفُ ردّ إلى أصله من الجرّ./

الإضمار أسهل من التضمين

لأن التّضمين زيادة بتغيير الوضع، والإضمار زيادة بغير تغيير ---

⁽١) في ط: ﴿ فردتها دتها ﴾ تحريف .

قاله : بدر الدين بن مالك في « تكملة شرح التّسهيل »(١) واسْتَذَلَ به على أن الجزم في نحو: ﴿ قُـلُ لعبادِي يَشُولُوا الّتِي هِيَ أحسنُ »(١) بإضمار إنْ لا بتضمين لفظ الطلب بعنى الشّرط .

الإضمار أحسن من الاشتراك

ولذلك كان قول البصريّين : إنَّ النّصب يعد حتّى بأن مضمرة أرجح من قول الكوفيّين: إنّه بحتى نفسها، وأنها حَـرْفُ نصب مـع الفعل، وحرف جرمع الاسم.

قال ابن إياز : فإن قبل : يلزم على مذهب البصريّين إضمار النّاصب والإضمار محازّ، والمجاز أولى من الاشتراك .

الإضمار خلاف الأصل,

ولذلك رُدَّ على قول من قال : إن الاسم بعد لولا مرتفع بفعل

 ⁽١) ذّكِر في كشف الظنون ثهر ٤٠٦: أن ابن مالك وصل في شرحه للتسهيل إلى
 باب مصادر الفعل ، ثم كمله ولده : بدر الدين محمد من المصادر إلى آخر
 الكتاب ،

 ⁽٢) الإسراء / ٥٣ . وهي : ووقل ، الخ بالواو . ويجوز الاقتباس بدون ذكر
 حرف العطف.

لازم الإضمار ، فإنه لا دليل على ذلك مع أن الإضمار خلاف الأصل .

وعلى مَنْ قال في قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِم لَيْس مصروفًا عنهم ﴾(١) إنَّ يوم ليس منصوبًا بمصروف بل بفعل دلّ الكلام عليه ، تقديرُهُ : يلازمهم يوم يأتيهم ، أو يهجم عليهم ، لأنه لا حاجة إليه مع أن الإضمار خلاف القياس .

⁽۱) هود / ۸ .

الإعـــراب

فيه مباحث :

الأول: في حقيقته ،قال ابن فلاح 1 في المغنى ، : اختلف في حقيقة الإعراب ، فذهب قوم : إلى أن الإعراب معنًى ، وهو عبارة عن الاختلاف واحتجوا بوجهين:

أحدهما : إضافة الحركات إلى الإعراب والشي لا يضاف إلى / [٧٣] / نفسه .

والثاني: أن الحركات قد تكون في المبنى فلا تكون إعراباً ، وهـذه الحركة عندهم بمنزلة قولهم ، مطيّة خُرْب ، أي صالحة لِلْحَرْب ، وكذا هذه الحركات صالحة للاختلاف في أُخر الكلمة .

وذهب قوم : إلى أن الإعراب عبارة عن الحوكات وهو الحق لوجهين :

أحدهما : أن الاختلاف أمر لا يُعْقل إلَّا بعد التعدَّد ، فلوجُعِل الاختلافُ إعراباً لكانت الكلمة في أول أحوالها مبنيَّة لعدم الاختلاف.

الثاني : أنه يقال : أنواع الإعراب: رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ وجزُّمٌ ،

ونوع الجِنس مستلزِمُ الجِنْسَ .

والجواب عن الإضافة : أنّها من باب إضافة الأعمّ إلى الأخصُّ للبيان ، كقولنا : كلّ الدّراهم .

وعن الوجه الثاني : أنه لا يدلّ وجود الحركات في المبنىً على أنها حركات الإعراب ، لأن الحركة إن حدثت بعامل فهي للإعراب وإلّا فهي للبنـاء ، ولذلـك خصّصها البصــريّون بـألقاب غيــر ألقاب الإعراب .

وقال غيره: في الإعراب مذهبان:

أحدهما: أنه لفظي وهو اختبار ابن مالك ، ونسبه إلى المحقّقين . وحدّه في « التّسهيل » بقوله : ما جيىء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف .

والثاني : أنه معنوي ، والحركات إنما هي دلائل عليه ، هـو ظـاهر قـول سيبويـه واختيار الأعلم وكثيـر من المتأخـرين : وحدّوه بقولهم : تغيير أواخر الكُلِم لاختلاف العوامل الـدّاخلة عليها لفـظاً وتقديراً .

وجعله ابن إياز قول أكثر أهل العربيَّة ، قال ويدلُّ عليه وجوه :

منها : أنه يقال حركات الإعراب ، فلو كانت الحركة الإعراب لامتنعتالإضافة،إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه . ومنها : أن الحركة والحرف يكونان في المبنيّ ، فلو كـانت [٧٤] الحركة بعض الإعراب لم يكونا فيه /

ومنها : أنه قد تزول الحركة في الوقف مع الحُكْم بالإعراب . ومنها : أن السكون قد يكون إعراباً .

ومنها: تفسيرهم بالتغّيير والاختلاف، وكل واحدٍ منهما معنىً ، ثُمّ قال : ولقائل أن يقول : لا دلالة في جميع ذلك .

أمّا الأول: فجوابه أن الحركة لما كانت تنقسم إلى حركة إعراب وحركة بناء قيل حركات الإعراب ، وصحة الإضافة للتخصيص ، فالحركة عامة والإعراب خاص ، ولا شبهة في مغايرة العامّ للخاص ، فمسّوغ الإضافة المغايرة ، وهي هنا موجودة .

وأما الثاني:فجوابه أنا لم نقل : إنّ مطلق الحركة يكون إعراباً بل الحادث بالعامل هو الإعراب ، ولا يوجد في المبنيّ شيء من ذلك .

وأما الثالث : فجوابه أن الـوقف عارض لا اعتبارَ به ، وإنمــا الاعتبار بحال الوصل ، وأصولهم تقتضي ذلك .

وأما الرابع : فجوابه أن الإعراب هو الحركة أوجذفها ،ولهذا قال ابن الحاجب : إنه ما اختلف أواخر المعرب به ، والاختىلاف تارةً يحصُل بالحركة وتارةً بحذفها ، وإذا لم يكن مرادهم أن الحركة وَحُدها الإعراب فكيف يرد عليهم النقض بالسُّكون ؟.

وأمّا الخامس: فجوابه أن الإعراب إنما يفسّره بالتغيير أو

الاختلاف مَن كان مذهبُه أنَّه معنويّ .

وَمَنْ خالف ذلك فَسّره بغير ذلك ، وتفسير الخَصْم للشيء على مقتضى مذهبه لا يكون حجّة على مخالفه .

وقال ابن مالك في « شرح التسهيل » : الإعراب عند المحققين من التحويين عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبنياً للمعنى الحادث فيها مالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامهما . وذلك الممجعول قد يتغير لتغير مدلوله وهو الأكثر كالضّمة والفتحة والكسرة في نحوضرب زيند غلام عصرو ، وقد يلزم للزوم مدلوله كرَفْع ، « لاَنْولُكَ أن تفعل »(١) «ولعمرُك»، وكتَصْب « سُبحانُ الله» ، /وهرُويْدُك»، وكجر [٧٥] «الكِلاع»، «وعِرْيط» من «ذي الكلاع» (و « أم عِرْيط »(٣) .

⁽١) في ط فقط: « لا ينبغي لك أن تفعل » تحريف ، صواب من النسخ المخطوطة. والنحوييّون يقررون أن « لا » إذا دخلت على معرفة وجب تكرارها ، وإذا كان مدخولها في معنى الفعل لم تكرر نحو: لا نولك أن تفعل « لأنه ضمن معنى : لا ينبغي لك » انظر الهمم ٢٠٦/٣ ، ٢٠٧ .

 ⁽٢) ذو الكلاع الأكبر: هو يزيد بن النعمان . والأصغر وهو : سميّف ع بن ناكور بن عمرو بن يعفر.

وهما من أذواء اليمن . والتكلّع: التحالف والتجمع ، وب سميّ ذو الكلاع الأصغر ، لأن حمير تكلموا على يـده أي تجمعوا إلا قبيلتين : هوازن ، وحَراز ، فإنهما تكلمتا على ذي الكلاع الأكبر . انظر في ذي الكلاع القاموس .

 ⁽٣) أم عِرْيط: هي كنية العقرب كما ذكرها ابن مالك في الفيّته
 * مِنْ ذاك أُمُّ عِرْيط لِلْعَقْرب *

وبهـذا الإعراب الـلَازم يُعْلم فساد قـول مَنْ جعـل الإعـراب تغييراً .

وقد اعتذر عن ذلك بوجهين : أحدهما : أنّ ما لا يلزم وجهاً واحداً من وجوه الإعراب ، فهو صالحٌ للتّغير،فيصدُقُ عليه: مُتغيّر ؛ وعلى الوجْه الذي\لازمه:تغيير .

والثاني : أن الإعراب تجدّد في حال التَركيب فهو تغيير باعتباره كونه منتقلًا إليه من السّكون الذي كان قبل التّركيب .

والجواب عن الأول: أن الصالح لمعنى لم يُوجَدُ بعد لا يُسب إليه ذلك المعنى حقيقة ، حتى يصير قائماً به ، ألا ترى أن رجلاً صالح للبناء إذا ركّب مع لا ، وخمسة عشر صالح للإعراب إذا فُكَ تركيبُه ، ومع ذلك لا يُسب إليهما إلا ما هو حاصل في الحال من إعراب رجل ، وبناه خمسة عشر، فكذا لا ينسب تغيير إلى ما لا تغيير له في الحال .

والجواب عن الثاني : أن المبنيّ على الحركة مسبوق بأصالة السكون فهو متغيَّرُ أيضاً ، وحاله تغيير، فلا يصلح أن يُحَـدُ بالتغيير الإعراب لكونه غير مانع من مشاركة البناء .

ولا يخلص من هذا القَدْح قولهم : لتغيير العامل ، فإن زيادة ذلك توجب زيادة فساد ، لأن ذلك يستلزم كون الحال المنتقل عنها حاصلة لعامل تغيّر ثم خَلَفهُ عاملٌ آخر حـال التَركيب، وذلـك باطـلٌ بيقين ، إذ لا عامل قبل التركيب ، وإذا لم يُصِحَّ أن يعبَّر عن الإعراب بالتغيير صحّ التعبير عنه بالمجعول آخراً من حركة وغيرها على الوجه المذكور .

وقال بعضهم : لو كانت الحركات وما يجري مجراها إعراباً لم تُضَفُّ إلى الإعراب ، لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه .

وهذا قولُ صادر عمّن لا تأمّل له ، لأن أضافة أحد الاسمين إلى الآخر مع توافقهما معنمٌ أو تقاربهما واقعة في كلامهم بإجماع .

وأكثر ذلك فيما يقدّر أولها بَعْضاً أو نوعاً ، والشاني : كُلّا أو جِنْساً ، وكلا التقديرين في حركات الإعراب صالحُ فلم يلزم من

ږىسىد ، ركار المتديرين عي حاوت ، به حاوب عدم ياور ، الله استعماله خلاف ما ذكرنا . انتهى . /

المبحث الثاني في وجه نقله من اللغة إلى اصْطلاح النّحويين

قال ابن فلاح في « المغنى » : فيه خمسة أوجه :

أحدها : أنه منقول من الإعراب الذي هو البيان . ومنه قوله عليه الصّلاة والسلام « والنَّيْب يُصْرِب عنها لسسانُها » أي يُبيِين . والمعنى على هذا : أن الإعراب يُبيَّن معنى الكلمة كما يُبيِّن الإنسان عما في نفسه .

الشاني : أنه مشتق من قبولهم : غَرِبَتْ معدة الفصيل إذا فَسَدت ، وَأَعْرَبْتُها أي أصلحتها . والهمزة للسَّلب كما تقول : أَشْكَيْتُ الرَّجل إذا أزلت شِكايَتُهُ . والمعنى على هذا : أن الإعراب أزال عن الكلام التباسَ معانيه .

الثالث : أنه مشوَّمن ذلك، والهمزة للتعدية لا للسّلب. والمعنى على هذا : أن الكلام كان فاسداً لالتباس المعاني ، فلمّا أُعْرِب فَسد بالتّغيير الذي لحقه وظاهر التّغيير فسادً، وإن كان صلاحاً في المعنى . الرَّابِع ، أنه منقول من التحبّب ، ومنه «امرأة عروب»إذا كانت متحبّبة إلى زوجها . والمعنى على هذا:أن المتكلّم بالإعراب يتحبّب إلى السامع .

الخامس: أنه منقولُ من إعراب الرّجل إذا تكلم بالعربيّة ، لأن المتكلّم بغير الإعراب غير متكلّم بالعربيّة ، لأن اللغة الفاسدة ليست من العربيّة . انتهى .

والمعنى على هذا: أنَّ المتكلِّم بالإعراب موافقٌ للَّغة العربيَّة.

المبحث الثالث في الإعراب والكلام أيّهما أسبق ؟

قال الرَّجــاجي (في إيضاح علل النحــو » : فإن قــال قائــل : أخبروني عن الإعراب والكــلام أيّهــا أصبق؟ .

قيل له : للأشياء مراتب في التَقديم والتَّاخير: إمَّا بالتفاضل، أو بالاستحقاق ، أوبالطّبع،أو على حسب ما يوجبه المعقول ، فنقول :

إنَّ الكلام سبيله أن يكون سابقاً للإعراب ، لأنا قد نرى الكلام في حال غير معرّب ولا يختل معناه . ونرى الإعـراب يدخـل عليه ويخرج ، ومعناه في ذاته غير معدوم .

مثال ذلك : أنَّ الاسم نحوُ زيد ومحمَّد وجعفر ، وما أشبه ذلك مُعْرباً كان أو غير معربِ لا يزول عنه مَعْنى الاسميَّة .

وكذلك الفعل المضارع نحو: يقومُ / ويذهبُ ويركبُ معرباً
 كان أو غير معرب لا يسقُط عنه مَثنى الفعليّة .

وإنّما يدخل الإعراب لمعانٍ تَعْتِورُ هذه الأشياء . ومع هذا فقد رأينا الشّيء من الكلام الذي ليس بمعرب قريباً من مُعْرِبه كُثْرةً ، وذلك أن الأفعال الماضية مبنيّة على الفتح . وفعل الأمر للواحد^(١) إذا كان بغير اللّام مبنيًّ على الوقف نحو ، يا زيدُ اذهبُ واركبُ .

وحروف المعاني مبينيّة كلها . وكثيرٌ من الأسماء بعـد هذا مبنيً ، ولم تَسْقُط دلالتها على الاسميّة ولا معانيها عمّا وُضِعَتْ له ، فَعَلِمُنا بذلك أن الأعراب عَرْضٌ داخل في الكـلام لمعنى يُوجِـدُه ، ويدلُ عليه فالكلام إذاً سابق في الرّتية؟؟ ، والإعراب تابعٌ من توابعه .

فإن قال : فَأُخْبِرْني عن الكلام المنطوق به الذي نعـرفه الأن بيننا ، أتقولون : إن العرب كانت نطقت به زمانـاً غيرُ مُعْـرَب ، ثم أذخلت عليه الإعراب ، أم هكذا نَطقتْ به في أول تَبْلُبُل السنتها به ؟

قيل له : بل هكذا نَطَقَت به في أَوَّلَ وَهُلَةٍ ، ولم تُنْطق به زمانًا غيرَ مُعْرب ثم أَعْرَبْتُهُ .

فإن قال : مِنْ أين حكمتم على ما سبق بعضُه بَعْضاً ، وجعلتم الإعراب الذي لا يُعقلُ أكثر المعاني إلاَّ به ثـانياً ، وقـد علمتم أنها تكلمت به هكذا جملة ؟.

قيل له : قد عرّفناك أن الأشياء تستحقّ المرتبة والتّقديم والتأخير على ضُروب ، فنحكم لكلّ واحدٍ منها بما يُستَجِقَه ، وإن كانت لم

⁽١) في الإيضاح / ٦٧: وللمواجه ، مكان: وللواحد ، .

⁽٢) في ط فقط : ﴿ سابقة المرتبة ﴾ تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

توجد إلا مجتمعة .

ألا ترى أنا نقول: إنَّ السّوادَ عَرْض في الأسود (1) ، والجسم أقدم من العَرض بالطّبع والاستحقاق ، وأن العرّض قد يجوز أن يُتوهّم زائلًا عن الجسم ، والجسم باق، فنقول: إن الجسم الأسود قبل السّواد ، ونحن لم نَر الجسم خالياً من السّواد الذي هو فيه ، ولا رأينا السّواد قطّ عارياً من الجسم ، بل لا تجوز رؤيتُهُ ، لأن المرئيّات إنما هي الأجسام الملوّنة ، ولا تدرك الألوان خاليةً من الأجسام ، ولا الخجسام غير ملوّنة .

ولم نُرِدْ بالأسود ههنا جِسْماً سُوِّد (٢٠) بحضرتنا بل ما شُوهِد كذلك من االأجسام .

وكذلك القول في الأبيض والأحمر وما أشبه ذلك .

ومنها : أنّا نعلم أنّ الذّكرَ في المرتبة مقدّم على الأنثى ، ونحن لم نشاهد العالَم خالِياً من أحدهما ، ثم حدّث بعده الآخر إلا ما وَقَفْنا [۷۸] عليه بالخبـر الصّادق مِنْ سَبْق / خَلْق الـذكّر الأنثى^(۱۲) في خَلْق آدم

⁽١) في ت : د الأترى أنّا نقول : إن العرض داخل في الأسود قبل الأسود ، وقد سقطت جمل عديدة من هذه النسخة .

وفي ه هـ ، ، و ه م ، و ه ط ، : ألا ترى أنا نقول : إن المُرَض داخل في الأسود عرض الأسود ، وهي عبارة مضطربة . وقد اخترت عبارة الإيضاح لوضوحها ، ولأن الإيضاح هو الأصل الذي نقل عنه السّيوطيّ .

⁽٢) في ط فقط : أسود ، والتصويب من النسخ الثلاث والإيضاح .

 ⁽٣) في ط ، والنسخ المخطوطة : (من سبق خلق الأنثى في خلق آدم) الخ
 والتصويب من الإيضاح .

وحواء(١) وأمّا في غيرهما فكذلك إنْ عُلِم بخبرِ صادق الإخبار بتقدّم(٢) كل واحدِ منها صاحِبَه ، فكذلك قوله في الكلاّم والإعراب .

يقول: إن الإعراب ـ في الاستحقاق ـ داخلُ على الكلام؛ لِما تـوجبه مـرتبة كـلَ واحد منهمـا في المعقول، وإن كـان لم يوجـدا مُفترقين .

ونظيرُ ذلك أنا نقول : إن الأسماء قبل الأفعال ، لأن الأفعال أحداث الأسماء ، ولم تـوجد الأسمـاء زمانـاً ينطق بهـا . ثُمّ نطِـقٍ بالأفعال بعدها ، بل نطق بهما معاً ، ولكلِّ حقّه ومرتبتُهُ .

وقد أَجاز بعض النّاس أن تكون العرب نطقتْ أولاً بالكلام غَيْرَ مُعْرب ، ثم رأت اشتباه المعاني فأعربته ، ثم نقل معربًا، فتكلّم به .

⁽١) في ط: وحوى (بالقصر) .

 ⁽٢) في الإيضاح: (بقدم كل واحد منهما صاحبه) والتحريف في كلمة:
 (بقدم).

المبحث الرابع في أن الإعراب لِمَ دخل في الكلام ؟ .

قال الزّجاجّي في الكتاب المذكور : فإن قال ِقائل : قد ذكرت أن الإعراب داخلً عقب(١) الكلام فما الّذي دعا إليه، واحتبج إليه من أجله ؟.

فالجواب أن يُقال: إنّ الأسماء لما كانت تَعْتَورُها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة إليها ، ولم تكن في صُورها وأبنتها أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبىء عن هذه المعاني ، فقالوا : ضرب زيدٌعمراً،فلالوا برفع «زيد»على أنّ الفعل له، وبنصب«عمرو»على أن الفعل واقع به ، وقالوا : ضُرِب زيدٌ، فدلوا بتغيراول الفعل، ورفع زيد على أنّ الفعل ما لم يُستم فاعله ، وأن المفعول قد ناب منابه .

وقالوا : هذا غلامُ زيدٍ، فدلُوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها، لِيَسَعـوا في

⁽١) في الإيضاح : و داخل في الكلام ، انظر ص ٦٩ .

كلامهم ، ويقدّموا الفاعل إذا أرادواذلك،أو المفعول عند الحاجة إلى تقديم، وتكون الحركات دالة على المعانى .

هذا قول جميع النّحويين إلا أبا عليٍّ قُطْرباً،فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال ، وقال : لم يعرب الكلام للذّلالة على المعاني ، والفرق بين بعضها وبعض؛ لأنّا^(١) قـد نجـد في كـلامهم أســاء متُفقة في الإعراب غتلفة في المعاني، وأسياء غتلفة الإعراب متُفقة المعاني/.

فمًا اتفق إعرابه واختلف معناه قولك : إن زيداً أخوك . ولعلّ زيداً أخوك ، وكأن زيداً أخوك . اتفق إعرابه واختلف معناه .

ومما اختلف إعرابه واتّفق معناه قولك : ما زيدٌ قائماً وما زيد بقائم ، اختلف إعرابه واتّفق معناه .

ومثله : ما رأيتُه منذ يومين ، ومنذ يومان ، ولا مالَ عندك ، ولا مالٌ عندك ، وما في الدّار أحداً إلاّ زيدٌ ، وما في الدّار أحدُّ إلاَّ زيداً . ومثله : إن القـوم كُلُهم ذاهبون ، وإنَّ القـوم كُلُهم ذاهبون .

⁽١) ولأنَّا، وسقط من ط وتصويبه من النسخ المخطوطة والإيضاح.

⁽٢) آل عمران / ١٥٤ .

 ⁽٣) قراءة الرفع: نسبت إلى أبي عمرو، ويعقوب، واليزيدي. انظر الإتحاف/
 ١٨٠ موالبحر ٨٨/٣ ، والتبسير /٩١ ، وتفسير الطبري ٣٣٣/٧ ، والجامع للقرطبي ٢٣٣/٧ ، والحجة لابن خالويه / ١١٥ ، والسبعة لابن مجاهد/=

ومثله ليس زيدٌ بجبان ، ولا بخيلًا ، ولا بخيل . ومثل هذا كثير جدًّا مما اتَفق إعرابه واختلف معناه ، ويمًا اختلف إعبارُه واتَفق معناه .

قال : فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرَّق بين المعاني لوجب أن يكون لكلّ معنىً إعرابٌ يدلٌ عليه ، ولا يزول إلاّ بزواله .

قال قطرب: وإنّما أعربت العربُ كلامَها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السّكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسّكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، فكانوا يُبْطِئون عند الإدراج، فلما وصلوا، وأمكنهم النّحريك جَعَلْنا (٢) النّحريك معاقباً للإسكان ليمتدل الكلامُ ألا تراهُم بَنَوا كلامُهُم على متحرِّك وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حَشُو الكلمة ولا في حشو بَنْت، ولا بين أربعة أحرف متحرَّكة، لأنهم في اجتماع السّاكنين يبطئون (٢)، وفي كثرة الحروف المتحرِّكة يَسْتَعْجِلون، وتسذهب الصلة (٢) من كلامهم، فجعلوا المتحرَّكة بمنتَعْجِلون، وتسذهب الصلة (٢) من كلامهم، فجعلوا

⁼ ۲۱۷ ، وغيث النفع / ۱۸۶ ، وتفسير الفخـر الرازي ۷۲/۳ ، والنشـر ۲٤۲/۲ .

 ⁽١) في نسخ الإشباه : و جعلنا ، والسياق يقتضي أن يكون : و جعلوا ، كما في الإيضاح / ٧٠ .

 ⁽٢) في نسخ الأشباه : و في كثرة ، بدون الواو ، وعبارة الإيضاح بالواو ، وهي أوضح لأنها تتفق مع سياق الكلام .

⁽٣) في الإيضاح : و المهلة ، مكان : و الصّلة ، .وهي في الإيضاح أنسب

الحركةعقب(١) الإسكان .

قبل له : فهاد لزَمِوا حركةً واحدة ، لأنها مجزية لهم، إذْ كان الغرض إنّما هو حركة تعتقبُ سكوناً ؟ فقال : لو فعلوا ذلك لضيّقوا على أنفسهم ، فأرادوا الاتّساع في الحركات، ولم يحظروا على المتكّلم الكلام إلا بحركة واحدة .

هذا مذهبُ قُطْربِ واحتجاجه .

وقال المخالفون له ردًا عليه : لوكان كما ذكر لجاز جرَّ الفاعل مرَّة، ورفعه أخرى، ونصبهُ ، وجاز نصبُ المضاف / إليه لأنَّ القصد في [٨٠] هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل به الكلام ، فايَّ حركة أتى بها المتكلِّم أجزأته فهو مخيّر في ذلك. وفي هذا فسادٌ للكلام ، وخروجُ عن أوضاع العرب، وحِكْمة نَظْم في كلامهم .

وآحتجوا لما ذكره قُطرب من انفاق الإعراب ، واختلاف المعاني ، واختلاف الإعراب ، وانختلاف المعاني ، واختلاف الإعراب ، واتفاق المعاني في الأسماء التي تقدّم ذكرها بأن قالوا : إنما كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تذكر بعدها اسمان : أحدهما : فاعل ، والأخر مفعول ، ومعناهما مختلِف ، فوجب الفرّق بينهما ، ثم جُعِل سائر الكلام على ذلك ، وأمّا الحروف التي ذكرها فمحمولة على الأفعال (٢) .

⁽١) في ط؟ «عقيب»

⁽٢) أنظر البحث كاملًا في الإيضاح ٦٧ ـ ٧١ .

المبحث الخامس في أن الإعراب أحركة أم حرف؟

قال الزّجاجي : باب : القولُ في الإعراب أحركة أم حرف؟ .

قد قلنا : إنّ الإعراب دالَ على المعاني ، وإنّه حركـة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه .

فهو عندنا حركة نحو:الضّمة في قولك: هذا جعفرٌ ، والفتحة في قولك : رأيت جعفرًا ، والكسرة في قولك : مررت بجعفرٍ . هذا أصله .

ومن المجمع عليه: أن الإعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكّن والفعل المضارع ، وذلك الحرَّف هو حرف الإعراب فلو كان الإعراب حَرْفًا ما دخل على حرف.هذا مذهب البصريين .

وعند الكوفيين : أن الإعراب يكون حركةً وحـرْفاً ، فـإذا كان حَرْفاً قام بنفسه ، وإذا كان حركة لم يُوجد إلاَّ في حرف .

ثمّ قد يكون الإعراب سكوناً وحذفاً _ وذلك الجزم في الأفعال

[41]

المضارعة _ وحرُّفاً .

وهذا مِمَا قـد ذكرت لـك أن الشيء قد يكـون لـه أصـل ثم يتّسع(١) .

فإن قال قاتل : فأين يكون الإعراب سكوناً وحذْفاً وَحَرْفاً ؟ . قيل له : يكون سكوناً في الأفعال المضارعة السّالمة اللامات نحو : لم يضرّب ، ولم يذهب، وحذفاً في هذه الأفعال إذا كانت معتلة اللاّمات نحو : لم يقض ، ولم يَغنُر ، ولم يَخشَ ، ولكلّ شيء من هذا / .

فإن قال قائل : فهل يكون الإعراب حَرْفاً عند سيبويه في شيء من الكلام ؟ .

قلنا : هذا الَّذي ذكرنا الأصل ، وعليه أكثر مدار كلام العرب .

وقد ذكرنا أن الشّيء يكون له أصل يلزمُه ، وَنَحُو يَطُرد فيه ، ثمّ يُعْرِض لبعضه عِلة تخرجه عن جمهور بابه ، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب ، وذلك موجود في سائر العلوم ، حتى في علوم الديانات ، كما يقال بإطلاق : « الصّلاة واجبةً على البالغين من الرّجال والنساء » ، ثم تجد منهم من تلحقُهُ عِلّة تسقط عنه فرضها .

وكما يقال: « مَنْ سرق من حِرْز قُطِع » ، فقد تجد القطع ساقطاً

⁽١) في الإيضاح: ولم يسمع ، مكان: ولم يتسمع ، .

عن بعضهم ، ولهذا نظائر كثيرة ، فكذلك حكم الإعراب .

وحقيقة ما ذَكَرْنا من أنه عرض^(۱) في بعض الكلام ضرورةً دعت إلى جعل الإعراب حرفاً وذلك في تثنية الأفعال المضارعة ، وجمْعها ، وفعل المؤنّث المخاطب في المستقبل ، وذلك في خمسة أمثلة من الفعل ، وهي يَفْعلان وتفعلان^(۲) وَيَفْعلون وَتَفْعلون وَتَفْعلون وَتَفْعلون با هذه .

وعلامة الرفع في هذه الأفعال الخمسة ثبات النّون وحذفها علامة الجزم والنصب .

فإن قال قائل : ما الذي أوجب تصيير الإعراب في هذه الأفعال حَرْفًا وهي(٣) النُّون ؟ .

قيل له ما قال سيبويه وهو أنه قال : الإعراب يدخل على آخر حُرُف (٤) . في الكلمة ، وذلك الحرف يسمِّى حرف الإعراب ، وآخر حرف في هذه الأفعال النّون ، فلوجعلت النّون حرف الإعراب لوجب ضمّها في حال الرّفع ، وفتحُها في حال النصب ، وكان يلزم من ذلك أن تُسكّن في حال الجُزَّم، ولو أسكنت وجب سقوط الألف التي قبلها ، والواو والياء ، لالتقاء السّاكنين ، وكان يذهب ضمير الاثنين

 ⁽١) في الإيضاح وردت العبارة على النحو التالي : 1 وحقيقته ما ذكرناه . ثم إنه عرض i الخ .

⁽٢) ﴿ وَتَفْعَلَانَ ﴾ سقطت من ط فقط .

⁽٣) في الإيضاح : ﴿ وَهُو ﴾ مكان : ﴿ وَهُي ﴾ .

⁽٤) في ط فقط (حرف حذف في الكلمة ، بزيادة : (حذف ، ، تحريف .

والجمع، والمؤنث في حال تأخير الافعال بعد الأسماء ، ويسقط عَلَم ذلك في تقديم الأفعال على الأسماء في لغة مَنْ يثنّي ، وَيَجْمع الفعل مُقَدِّماً فكان يصير^(١) الفعل كأنه للواحد ، ويبطل المعنى^(١) .

فلمًا صارت عَلَم الرّفع وجب خُذُفُها في الجزم ، لأن الجازم قد يحذف ما يشت في الرّفع . فإن كان في حال الرّفع حرفٌ / ساكن [٨٦] حذَفَهُ الجازم ، نحو : لم يقْض ، ولم يَثْغُزُ ، ولم يَثْغَنَ ، فجعلت النّون محذوفة في الجزم ، لسكونها كما حذفت الياء والواو والألف لسكونها .

وجعل النّصبُ مضموماً إلى الجزّم ، فحذفت النّون فيمه أيضاً فقيل : لم يَفْعلا ، ولن يَفْعلا ، ولم يَفْعلوا، ولن تَفْعلوا كَمَا ضُمّ النّصب في تثنية الأسماء وجمعها إلى الجّر ، لأن الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء .

فإن قال قائل : فإن النّون في يفعلان ، وتفعلان وسائر هـذه الأفعال متحرّكة وقد حكمت عليها بالسّكون ، وزعمت أن الجازم إنما دخل على حرف ساكن حُذَفَهُ ، فَلِمَ حُذِفَت النّون وهي متحرّكة ،؟ ولمّ زَعْمُت أَنْها ساكنة ؟.

والجواب في ذلك أن يقـال له : إنَّ النــون في هذه الأفعــال

 ⁽٢) بعده في الإيضاح: و فلما امتنع ذلك جعلت النون نفسها علم الرّفع »
 فلما صارت الخ ، وقد سقطت هذه العبارة من نسخ الأشباه .

مضارعة للسكون كماذكرنا، لأنها ليست بحرف إعراب ، فلما أسكنت وقَبْلها ساكنُ حرّكت لالتقاء الساكنين .

وليست الحركة فيها بلازمة استحقاقاً ، فحكمُها حكم السّاكن فلذلك حذفَها الجازم .

فإن قال قائل : فهلاً جعلت الحروف التي قُبْل هذه النّون حروف الإعراب ؟ .

فالجوّاب في ذلك: أن الألف التي قبل هذه النون في: يفعلان وتفعلان ، والواو في يفعلون وتفعلون ، والياء في تفعلين ليست من بناء الفعل ولاتمامه ، إنما هي ضمير الفاعلين علامة كماذكرنا،ولم يجز أنْ تكون حروف الإعراب لذلك(١٠).

فإن قال قائل: ولِمَ جاز أن يجيء إعراب الفعل للمستقبل(٢) بعد الفاعل في قولك: الزيدان يقومان، والزيدون يقومون وما أشبه ذلك ؟ جاءت علامة رفع الفعل بعد الفاعل، وهي ثبات النّون وهو بعد الفاعل أيجوز^{٣٥} أن يكونَ إعراب شيء موجوداً في غيره، ويكون ذلك الشيء معرباً ؟.

 ⁽١) في ط : « ولم يجز أن يكون حروف الإعراب كذلك » تحريف صوابه من الإيضاح والنسخ المخطوطة .

⁽٢) في ط : للمستقبل ، تحريف .

 ⁽٣) في ط والنسخ المخطوطة: ويجوز، بدون همزة الاستفهام، وفي الإيضاح: وأيجوز،

قيل له: إنّ الفِمُل لمّا كان لا يخلو من الفاعل ، ولا يستغني عنه ضرورة ، ثم اتصل به مضمراً صار كبعض حروفه . وصارت الجملة كلمةً واحدةً .فجازلذلك/ وقوع الإعراب بعد ضمير الفاعل لمّا صارت [٨٦] الجملة(١) كلمة واحدة. والـدّليل على ذلـك إسكان لام الفعـل في قولك : فَعَلْت ، أسكنت اللّام، لئلا يتـوالّى في كلمة واحدة أربع متحرّ كات(١).

⁽١) في الإيضاح: ﴿ الكلمة ، مكان : ﴿ الجملة ، .

⁽٢) انظر هذا البحث بتمامه في الإيضاح ٧٢ ـ ٧٥ .

المبحث السادس في الإعراب لِمَ وقع آخر الاسم دون أوّله وأوسطه ؟

قال الزَّجَّاجِيُّ: بابُالقول في الإعرابِ لِمَ وقع أخر الاسم دون أوله وأوسطه؟ .

قال بعض النّحويين : الإعراب يدخل في الاسم لمعنىً،فوجب أن يُلفظ به بكماله،ثُم يُؤتى بالإعراب في آخره .

وقال أبو بكر بن الخيّاط(١٠ ليس هذا القول بمرْضِيٍّ ، لأنا قد رأينا الأسماء تدخلها حروف المعاني أوّلًا ، ووسطاً ، فما دُخلها أوّلًا كقولك : الرّجل والغُلام ، وما دخلها وسطاً ياء النّصغير في قولك : فُريخ ، وُفُليس .

⁽١) ابن الخياط: هو محمد بن أحمد بن منصور أبو بكر بن الخياط النّحويّ . كان يخلط نحو البصريين والكوفيين في بغداد ، وناظر الزجاج والفارسي صنف: معاني القرآن – النحو الكبير – المقنع في النحو – الموجز في النحو .مات ٣٣٠ه هـ .

انظر معجم الأدباء ١٤١/١٧ ، ونزهةالألباء/٢٤٧،وطبقات الزبيدي١١٧ والبغية ٤٨/١ .

ولو كان الأمر على ما ذهب إليه قائل هذا القول لوجب أن لا يدخل على اسم حَرْفُ معنى إلا بعد كمال بناء(١) .

قال:والقول عندي فيه : هو الّذي عليـه جملة(٢) النّحويين أن الاسم يبنى على أبنية مختلفة .

وزْنها: فَعْل وفِعْل وفَعْل وفَمَل (^{٣)} وما أشبه ذلك من الأبنية ، فلو جُعِل الإعراب وسطاً لم يدر السّامع أحركة إعراب^(٤) أم حركة بناء؟ فجعل الإعراب في آخر الاسم ، لأن الوقف يُدْرِكُه^(٣) فيسكن ، فيعلم أنه إعراب ، فإذا كان وسَطاً لم يمكن ذلك فيه .

وقال أبو إسخق الزّجاج^(١) كان أبو العبّاس المبّرد يقـول : لَمْ يُجْعل الإعراب أوّلاً بلانّ الأول تلزمه الحركةُ ضرورةً للابتداء ، لأنه لا يبتدأ إلا بمتحرّك ، ولا يوقف إلا على ساكن ، فلمّا كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة الإعراب ، لأن حركتين لا تجتمعان في حُرْف

⁽١) في الإيضاح : ﴿ بِنَائُهُ ﴾ .

⁽٢) في الإيضاح : ﴿ جُلَّهُ ﴾ .

⁽٣) الضبط من الإيضاح .

⁽٤) في الإيضاح : ﴿ إعراب هي ﴾ بزيادة : ﴿ هي ﴾ .

⁽٥) في ط فقط: (يدرك).

⁽٦) الزجاج هو إبراهيم بن السّريّ بن سهل أبو إسحاق الزجاج .

ومن مصنفاته : معاني القرآن ـ الاشتقاق ـ فعلت وأفعلت مختصر النحو ـ خلق الفرس ــ النوادر ــ شرح أبيات سيبويه مات ٣١١ هـ . انظر البغية ١/١١ ، ٤١٢ ، ٣١٤ .

واحد ، فلمّا فات وقوعه أوّلًا لم يمكن أن يُعْجَعُل وسطاً ، لأن أوساط [٨٤] الأسماء مختلفة ، لأنها تكون ثلاثية ورباعيّة وخماسيّة / وسـداسيّة وسباعيّة، وأوساطها مختلفة ، فلمّا فـات ذلك جعـل آخراً بعـد كمال الاسم ببنائه وحركاته .

وقال آخرون : الإعراب إنما دخل في الكلام دليلًا على المعاني فوجب أن يكون تابعاً للأسماء ، لأنه قد قـام الدليـل على أنه ثـانٍ بعدها .

وهـذا القول قـريبٌ من الأول ، وكلُ هـذه الأقوال مقنـعٌ في معناه(١) .

إعطاء الأعيان حكم المصادر وإعطاء المصادر حكم الأعيان

قال ابن الشّجري في أماليه : « من مذاهب العرب للمبـالغة إعطاء الأعيان حكم المصادر، وإعطاء المصادر حُكْم الاعيان » .

فمن ذلك قولهم: (أخطب ما يكون الأمير قائزً) ، فأخطب إنما هو للأمير ، وقد أضافوه إلى (ما » المصدرّية ، ولفظة أفعـل التي وضعوها للمفاضلة مهما أضيفت إليـه صارت بَعْضَهُ .

(١) انظر هذا البحث في الإيضاح /٧٦ .

ولما أضافوا (أخطب) إلى (ما) وهي موصولة بيكون ، صار : أخطب كوناً ، فالتقدير : أخطب كون الأمير ، فهذا وصْفُ للمصدر بما يُوصَفُ به العَيْن ، والمعنى راجع إلى الأمير ، فلذلك سدّت الحال مَسَدِّ خبر هذا المبتدأ ، إذْ الحال لا تَسُدِّ مسدِّ خبر المتبدأ إلا إذا كان المبتدأ أسمَ حَدَث ، كقولك :ضَرْبي زيداً جالِساً ، ولا تسدّ مسدِّ خبر المبتدأ إذا كان اسْمَ عَيْن ، (١٠).

« ومن إعطاء العَيْن حكم المصادر حتى وصفوه بالمصدر أو جرى خبراً عنه قوله تعالى : ﴿ وجَاوَا على قميصِهِ بِدَم كَذِب ﴾ (٢) أي مكذوب به ، وقوله : « إنْ أصبح ماؤكم غُورًا » (٣) أي غائراً ، وقوله « ثم ادْعُهُنَّ يَأْتِينُكَ سَعْياً » (٤) أي ساعيات ، فسمْياً مصدر وقع موقع الحال ، كقولهم : قَتَلْتُهُ صَبْراً ، أي مصبوراً ، والمعنى : مَحْبوساً .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّه عِملَ غَيْرُ صالح ﴾(°) أي : ابنكَ عَملُ في أحد الأقوال ، وهو أَوْجَهُها . جَعلُه العملَ اتساعاً ،لكترة وُقُوع العمل ِ غَيْرِ الصّالح منه كقولهم : ما أنت إلاَّ نوم ، وما زَيْدٌ إِلاَّ أَكُلُ وَشُرْبٌ ، وإِنَما أنت دخولُ وخروج ، ومنه قول الخنساء / [٨٥]

 ⁽۱) انظر هذا النص بكماله في أمالي ابن الشجري ١٩/١.

⁽۲) يوسف / ۱۸.

⁽٣) الملك /٣٠.

⁽٤) البقرة / ٢٦٠ .

⁽٥) هود / ٤٦ .

٥٤ = * فإنَّما هي إقْبالٌ وإدبارُ *(١)

فهذا كله من تنزيل الأعيان منزله المصادر (٢).

فأمًا تنزيل المصادر منزلة الأعيان فكقـولهم : مُوْتُ مـائت ، وشَيْب شائِبٌ ، وشِعْرُ شاعِرُ . انتهى .

⁽١) للخنساء وصدره :

^{*} ترتعُ ما رتعتْ حتى إذا ادّكرتْ *

من شسواهد: سيبسويه ١٦٩/١، والمقتضب ٢٣٠/٣، ١٣٠٥، والمحتسب والخسائص ١٩٧/١، والمحسب والمحتسب والمحتسب، وابن يعبش ١١٥/١، والخسزانة . ٢٣٠/١، والتصريح ٢٣٠/١، وانظر ديوان الخنساء ٢٦٠.

⁽٢) أنظر النص كاملًا في أمالي ابن الشجري ٧١،٧١.

الأفعالُ نَكِرَات

لأنها موضوعة للخبر ، وحقيقة الخبر أن يكون نكرة ، لأنه الجزء المستفاد ، ولوكان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة ، لأنَّ حد الكلام أن تبتدىء بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت ثم تأتي ، بالخبر الذي لا يعلمه ، ليستفيده . ذكر ذلك ابن يعيش في « شرح المفصل » .

ومن فروعه :أن الإضافة إلى الأفعال لا تصحّ .

وقال ابن يعيش ، لأنَّ الإضافة بنبغي بها تعريفُ المضاف إليه وإخراجه من إبهام إلى تخصيص على حسب خصوص المضاف إليه في نفسه ، والأفعال لا تكون إلاً نكرات ، ولا يكون شيء منها أخصَ من شيء ، فامتنعت الإضافة إليها ، لعدم جَدُّواها إلاَّ أنهم قد أضافوا أسماء الزمان إلى الأفعال تنزيلاً للفعل منزلة المصدر . واختص الزمان بذلك من بين سائر الأسماء لملابسة بين الفعل وبينه ، وذلك لأن الرَّمان حركة الفاعل ، والفعل حركة الفاعل ، ولاقتران الرَّمان بالحديث .

وقال أبو القاسم الزَّجَاجِيّ في كتاب (إيضاح أسرار النحو » : أجمع النحويون كلّهم من البصريّين والكوفيّين على أن الأفعال نكرات ، قالوا : والدّليل على ذلك أنها لا تنفك من الفاعلين ، والفعل ، والفاعل جملة تقع بها الفائدة ، والجُمل كلّها نكرات ، لأنها لو كانت معارف لم تقع بها فائدة . فلمّا كانت الجُمّل مستفادة عُلِم أنها نكرات ، فلذلك لم تُضْمَر ، وكذلك الأفعال لمّا كانت مع الفاعلين نكرات ، ولم يُجز إضمارها .

فإن قيل : فإذا كانت الأفعـال نكرات فهلًا عُرِّفتْ كما تُعَرَّكْ [٨٦] النكرات ؟. /

فالجواب عند الفريقين : أنّ تعريف الأفعال محالٌ ، لأنها لا تضاف كما أنها لا يضاف إليها ، ولا يدخلهـا الألف واللّام ، لأنهـا جملة ، ودخول الألف واللام على الجمل محال .

فإن قيل : لم لا يجوزُ إضافتها ،وإن لم يُضَف إليها ؟

قلنا : لأن الفعل لا ينفكَ من فاعل مُظْهَرٍ أو مُضْمَرٍ ، والفعل والفاعل جملة بمنزلة المبتدأ وخبره ، فكما لا يجوز إضافة الجمـل كذلك لم يجز إضافة الفعل . انتهى .

 ⁽١) إيضاح أسرار النحو هو كتاب الإيضاح نفسه ، وقد نقل عنه السيوطي جملة من النصوص سبق ذكرها . وانظر هذا النص في الإيضاح / ٨٥ ، ٨٨ .

الأفعال كلها مذكرة

نصّ على ذلك الزّجاجّي في (الجُمَل) ، قـال الشّلوبين في تعليله : لأن التأنيث الحقيقيّ والمجازيّ وعلامات التأنيث وأحكامه معدومة فيها .

قال : ومنهم من قال : إنّ فيها مذكّرة ومؤنّتة بحسب مصادرها ، فإذا كان الفعل يدلّ على مصدر مذكّر قيل فيه : مُذَكّر بتذكير مَصْدَرِه ، وإذا كان الفعلُ يدُلّ على مصدر مؤنّث قيل فيه : مؤنث بتأنيث مصدره .

وقال ابن عصفور في «شرح الجُمَل »: الدليل على أن الأفعال كلها مذكرة:أنها إذا أخبر بها عن الأسماء فإنما المقصود الإخبار بما تَضَمّنه من الحدّث ، وهو المُصْدر ، والمَصْدر مذكّر ، فدلَ ذلك على أنّهامذكّرة،إذْ اللّفظ على حسب ما يُراد به من تَذْكير أو تأنيث ، ألا ترى أنّ لفظ هند لَمّا أريد به المؤنث كان هو مؤنّتًا ، ولفظ زيد لمّا أريد به المُذكّر كان هو مذكّراً .

اقتضاء الموضع لَفْظًا وهو معك إلَّا أنه ليس بصاحبك

ترجم على ذلك ابن جنّي في « الخصائص » وأورد فيه فروعاً :

منها: قولهم : لا رجل عندك ، فإن و لا ، هذه ناصبة لاسمها وهو مفتوحٌ إلا أن الفتحة فيه ليست فتحة النّصب التي تتقاضاها و لا » بل هي فتحة بناء وقعت موقع فتحة الإعراب الذي هو^(۱) عمل ولا» في المضاف.

قال: وأصنع من ذلك قولك: «لا خمسة عشر لك»، فهذه [AV] الفتحة / التي في راء «عشر» فتحة بناء التركيب (٢٠) في هذين الاسمين، وهي واقعة موقع فتحة البناء في قولك: لا رَجُل عندك، وفتحة لام « رجل» واقعة موقع فتحة الإعراب في قولك: لا غلام رجا, عندك.

ويدلَ على أن فتحة خمسةً عشرَ هي فتحة تركيب الاسمين ، لا التي تُحدثها ولا، (^{٣)}، لأن خمسة عشر لا يغيّرها العامل الأقوى ، أعني (١) سقطت وهو، من ط والنسخ المخطوطة صوابه من الخصائص ، وبها يصلح

المسوب . (٢) في ط: وووللتركيب، تحريف صوابه من الخصائص والنسخ المخطوطة .

(٣) في ط : و إلاً ، مكان : « لا ، تحريف.

الفعل في نحو:جماءك خمسةً عشـرٌ ، والجارٌ في : مـررت بخمسةً عشرٌ .

فإذا كان العامل الأقوى لا يؤثّر فيها فالعامل الأضعف الذي هو « لا » أوْلى .

ومنها: قولهم: مررت بغلامي ، فالميم تستحقّ جرّة الإعراب بالباء ، والكسرة فيها ليست الموجّبة بحرّف الجرّ ، بـل هي التي تُصْحب ياء المتكلّم في الصّحيح ، ويـدلّ لذلك ثباتها في الرّفع والنّصب نحو: هذا غُلامي ورأيتُ غُلامي . وهذا يّؤذِن أنها ليست كسرة الإعراب وإن كانت بلفظها .

ومنها: قولك: (يَسَعُني حيثُ يَسَعُك»، والضَّمة في «حيثُ » ضمَّة بناء واقعة موقع ضَمَّة رَفْع الفاعل. فاللفَّظ واحدُ والتَّقدير مختلف.

ومنها : قولك :«جئتك الآن»فالفتحة فتحـة بناء و الآن » وهي واقعة موقع فتحة نصب الظرف .

ومنها : قولك : كنت عندك في أمس ٍ ، فـالكسرة كسـرة بناء وهي واقعة موقع كسرة الإعراب المقتضيها الجَرّ .

ومنها : قوله :

(1

٤٦ - وإني وَقَفْتُ اليوم والأمس قَبْلَه ﴿ بِبابك حتى كادت الشَّمس تَغْرُبُ

رُوي قوله: « والأمسَ بالنّصب على الإعراب ، لأنه لما عرّفه باللّام الظاهرة زال عنه تضمّنها فأعرب ، وبالكسر على البناء المعهود فيه ، واللّام فيه زائدة، فإنما يعرّف الأمس بلام أخرى مرادة ، غير هذه مقّدرة ، وهذه الظاهرة ملغاة زائدة للتوكّيد .

قال : ومثله مما يعرّف بلام مرادة وفيه لام أخرى غيرها زائدة [٨٨] قولك / الآن فهو معرّف بلام مقدّرة ، وهذه الظّاهرة فيه زائدة كما ذكره أبو عليّ (٢) .

 ⁽۱) لنصیب دیوانه / ۲۲ ، وروایته «علی الباب» مکان : « بیابك»
 و « ثویت » مکان : « وقفت » .

والبيت من شواهد الخصائص ٢٩٤/١ ، ٣٩٤/ ، وشرح شذور الذهب / ١٠١ ، واللسان : « أمس ، والهمع والدرر رقم ٨٠٧ .

⁽٢) انظر هذا النص في الخصائص ٣/٥٦ ـ ٥٨ .

الإلغــاء

فيه فوائد :

الأولى : قال في (الإيضاح) :حقيقته تَرْك المعنى مع التّسليط نحو:زيدٌ قائمٌ ظننت .

قال : وأما قولُ النّحويين في نحو : « إن زيداً إذاً يكرمك » : إنّ « إذاً » الغيت عن (1) العمل ففيه تجوّز حيث سمّوه الإلغاء ، لأنّ « يكرمك » في المثال خبر وما دخلت عليه « إذن » ، محذوف كجواب إنْ في نحو : زيد إنْ قُمْتَ يقوم ، لأن ما يُطلب جواباً لا بد له منه أَفْظاً أو تقديراً ، فكيف يصحّ أن يقال : أُلْغِي عنه ، وهو لم يدخل عليه ولا توجّه حكمه عليه ؟ لكنّ النّحويين تجرّزوا في ذلك فسمّوه إلغاءً من حيثُ دخل على فعل مل قد يَعْمل فيه في موضع ما ، على وجه ما ، فلم يتمل فيه .

قال : ويدلّ على هذا:أنك إذا قلت : أنا أكرمك إذاً كيف يصحّ تسليط إذاً على ما قبلها ؟ وإنّما حُذِف جوابها لِدلالة ما تقدّم عليه . انتهى .

الْثَانية : قال أبو حيَّان : لا ينكر معاني إلغاء الألفاظ كما يتأوَّل

⁽١) في ط : «عنه» تحريف صوابه من النسخ المخطوطه والإيضاح .

في الشيء ما لا يكون في أصله .

وأما إلغاء العمل فلا يكون إلَّا فيما لا يكون أصله العمل ، وهو سماع في الأفعال ، فأجرى في الحروف، إذْ لم يُلْغ منها إلَّا ما كُفُ

الثالثة : نظير بـابّ ظَنّ وأرى في الإلغاء عنـد التأخـر ، وفي التّوسط دونه إذن، فإنها تُلغى إذا تَأخّرت ، فلا تنصب بحال نحو : أكرمك إذَن.

وتُلغَى في التَوسَط في أكثرصورها، وذلك إذا توسَطت بين الشَّرط وجزائه نحوُ : إذن أخْرِغي إذن أخْرِعُل ،أو بين القسم وجوابه نجوُ : إذن والله لاكرمنك ، أو بعد عاطف على ما له محلَّ من الإعراب نحو : إن تزري أزرك ، وإذن أحسنُ إليك . فإن كان العطف على ما لا محلَّ له بأن تقدّره في المثال على جملة الشَّرط جاز حينتذ الإلغاء زَعْياً لِحَرْف العطف ، والإعمال ، لأنَّ المعنى على استثناف ما بعد حَرْف العطف ، لكنّه قليل .

والأكثر في لسان العرب إلغاؤها ، وكذا إذا توسّطت بين مبتدأ [٨٩] وخبر نحو : زيـد / إذن يكرمـك ، جاز الإلغـاء والإعمال بقلّة عنـد الكوفيّين واختاره ابن مالك .

ومذهب البصرّيين : أنه يتحتّم الإلغاء كما يتحتّم في الصّور السابقة .

ونظيرٌ آخر رأيته في ﴿ الخاطرِيَّاتِ ﴾ لابن جنَّي قال : إذا كانت

الغَيْنُ حُرْفَ عَلَة، وله همزة حَفِظتْ نَفْسها في مَوْضعِها نحو : قائِمُ وقويم .

وكذا إن تقدّمت نحوُ : ﴿ آذَرُ ﴾ ، ﴿ ﴿ أَذُورُ ﴾ ' َ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى تَأْخَرت لَم تحفظ نفسها نحو : شائكٌ وشاكٍ ، ولائت (ُ) ولاتٍ وذلك أنها لمّا تأخرت ضُعُفَت فلم تَقُوعلى حفظ نفسها .

الرابعة : قال ابن يعيش : الإلغاء ثلاثة أقسام : إلغاءُ في اللَّفظ والمعنى ، وإلغاء في اللفظ دون المعنى ، والعكس .

فالأول : مِثْل « لا » في « لَئِلاّ يعلم أَهل الكتاب »(٣) .

والثاني : نحو : « كان » في : ما كان أُحْسنَ زيداً (٤) .

والثالث : حروف الجرّ للزوائد نحو ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً ﴾ (٥) .

⁽١) آدرٌ كما في القاموس جمع دار ، وأدور أيضاً جمع دار فالعين حرف علة .

⁽٢) في القاموس : لات الرجل : أخبر بغير ما يسأل عنه ، ولات الخبر :كتمه .

⁽٣) الحديد / ٢٩.

⁽٤) في ط : (زيد ، بالرفع ، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة .

⁽٥) النساء / ٧٩ وغيرها .

الأمثال لا تُغَيّر

من ذلك قولهم في مثل: ﴿ شَرُّ أَهَرَ ذَا ناب ،(١) فابتدؤا بالنّكرة ، وجرى مثلًا فاحتُهل ، والأمثالُ تُحتَمَلُ ولا تُغَيّر .

ومثله قولهُم في المثل : «شيءٌما جاء بك ؛ يقوله الرّجل لرجل جاءه ومجيئه غير معهود في ذلك الوقت .

ومن ذلك قولهم في المثل : « في أكفانه لُفّ المبت » ، و « في بيتهُ يُّوْق الحَكُم »(٢) ، بتقديم الخبر ، وفيه ضميرٌ يعود على المبتدأ المتأخر .

ومن ذلك قولهم : « أَصْبِحْ لَيْل » ^(٣) و " أُطْرِقْ كَرَا »^(٤) بحذف

⁽١) يقال : أهرَّه: إذا حمله على الهرير ، وذو الناب:السبع .

وهـذا المثل يضـرب في ظهور أمـارات الشرّ ومخايله. انظر : مجمـع الأمثال ٢٧٠/١ .

[.] VY/Y انظر قصة هذا المثل في مجمع الأمثال VY/Y .

⁽٣) انظر قصته هذا المثل في مجمع الأمثال ٧٢/٢.

 ⁽٤) تمامه : إنّ النّعامة في القُرى . يقال : الكرا : الكروان نفسه ويقال : إنه
 مرخّم الكروان ، وجمع الكروان : كِرْوان ، وهو يضرب للذي ليس عنده =

حرف النَّداء من النَّكرة لأنها أمثال معروفة، فَجَرَتْ مُجْـرى العَلم في حذف حرف النَّداء منها .

قال المبرد : الأمثال يستجاز فيها ما لا يُسْتجاز في غيرها، لكثرة الاستعمال لها .

ومن ذلك قولهم : ﴿ هذا ولَا زَعَماتِك ﴾''⁽⁾ أي هذا هو الحقّ ،ولا أتوّهم زعامتك .

قــال ابن يعيش : ولا يجوز ظهــورُ هذا العــامل الــذي هــو : « أتوهَم »^(۲) لأنه جَرَى مُثلً^(۳) والأمثال لا تغيّر ، وظهــورُ ⁽⁴⁾ عامله ضَرْبُ من التَّغيُّر .

ومثْلُه (°): قَوْلُهم: «كِلَيْهِما وَتَمْراً » (¹) أي أعْطِني ، « وامرأً

- غناه، ويتكلّم، ويقال له: توق انشار ما تلفظ به، وقولهم: إن النعامة في
 القرى، أي تأتيك فتدوسك بأخفافها. انظر مجمع الأمثال: ٢٩١/١
 - (١) ورد ذكره في الهمع ١٨/٣ ، ١٩ في حذف ناصب المفعول به وجوباً .
- (٢) في ط: « الذي قبله أتوهم » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .
- (٣) في ط: والأنه جرى أتوهم مثلاً ، تحريف ، صواب من النسخ المخطوطة .
- (٤) في ط: (ومن ظهور) بزيادة (من) تحريف، صواب من النسخ المخطوطة .
 - (٥) في ط: « مثلثة » ، تحريف صوابه من النسخ الأخرى .
 - (٦) ورد المَثل في مَجْمَع الأمثال ١٥١/٢.

[٩٠] وَنَفْسُهُ ، أي / دَعْهُ، ووَأَهْلَكَ واللَّيْلَ ، أي بادرهم ، و اكُلُّ شَيءٍ ولا شَيمِهِ حُرِّ ، اي : ايت كُلِّ شيء ولا ترتكب شتيمة حُرِّ .

قال ابن يعيش : ولم تظهر الأفعال في هذه الأشياء كلُّها،لأنها أمثال .

وقال ابن السّراج في « الأصــول » : نِعْم وبِئْس وحَبَدا جعلت كالأمثال لا يُنْبغي أَنْ تستجيز فيها إلاّ ما أجازوه .

وقال الزّجاجي « في الإيضاح » : وأمّا القول في إضافة ذي إلى الفعل في قولهم : « اذْهَب بذي تَسْلم » فإنّ هذه اللّفظة جـرت في كلامهم كالمَثُل .

قال الأصمعي : تقول العرب و اذْهب بذي تَسْلم ، والمعنى : اذْهب والله يسلّمك ، و واذهبوا بنذي تَسْلمون ، والمعنى : واللّه يسلّمكم .

وروى المثل بالرفع: كلاهما وتمرأ؛ فالرفع على معنى: لك كلاهما،
 ونصب: (قمرأ، على معنى: أزيدك.

وقال قوم : من رفع حكى أن الرجل قال : أنلني عمّا بين يديك فقال عمرو بن حمران بطل القصة في المثل : أيّما أحبّ إليك زُبَّدُ أم سنّام ؟ فقال الرجل : كلاهما وتمرأ ، أي مطلوبي كلاهما وأزيد معهما تُمَرًا . أو زدني تَمراً . أنظر هذا التحقيق في مجمع الأمثال .

 ⁽١) ورد ذكر هذا المثل في همع الهوامع ١٩/٣ في جذف ناصب المفعول به
 وجوباً

وإذا كانت هذه الكلمةُ جاريةً مَجْرى المثل، فإن الامثال تَحْتمل ما لا يُحتَمل في(١) غَيْرها ، وتُزَال كثيراً عن القياس .

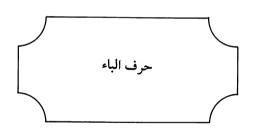
كذلك مُجْرَاها في كلامهم واحتُمِل ذلك فيها لِقُلة دُوْرهـا في الكلام .

الإيجـــاب

الإيجاب أصل لغيره مِنَ النّفي والنّفي والاستفهام وغيرها ، تقول : مثلاً : قام زيدً ، ثم تقول في النّفي ما قيام زيد ، وفي الستفهام : أقام زيد ؟ ، وفي النّهي : لا تَقُمْ ، وفي الأمر : قُمْ ، فترى الإيجاب يتركّب من مُسْنَد وَسُسند إليه ، وغيره يحتاج إلى دلالة في التركيب على ذلك الغير ، وكلّما كان فَرْعاً احتاج إلى ما يدل به عليه ، كما احتاج التّعريف إلى علامة من الله ونحوها ، لأنه فرع التنكير ، والتأنيث إلى علامة من تاء وألف لأنه فَرْعُ التّذكير . ذكره أبو حيّان في «شرح التسهيل» .

 ⁽١) سقطت « في » من ط.







حرف الباء باب الشّرط مبناه على الإبهام

وباب الإضافة مبناه على التّوضيح

ولهذا ، لمّا أريد دخول إذّ وحيثُ في باب الشّرط لزمتها « ما » لأنهما / لا زمان للإضافة ، والإضافة توضحها، فلا يُصْلُحان للشّرط [٩١] حينئذ فاشترطنا « ما » لتكفّهما عن الإضافة فيبهمان ، فيصلح دخولهما في الشّرط حينئذ . ذكره ابن النّحاس في « التعليقة » .

الْبَـــدَل

قال الشيخ بهاء الدين بن النّحاس في التعليقة : الفـرْق بين البدل والعِرَض : أن العِوض لا يحلّ محل المعرّض منه ، والبدل إنما يكون مُحلّ المبدل منه .

وقال أبو حيّان في تذكرته : البدل لغة العِوَض ، ويفترقان في الاصطلاح . فالبدل(۱) أحد التّوابع يجتمع مع العبدل منه ، وبدل الحرف من غيره لا يجتمعان أصلًا ولا يكون إلا في موضع المبدل منه ، والعِوَضُ لا يكون في موضعه، وربّما اجتمعا ضرورة ، ورُبّما اسْتَعْملوا(۲) العوض مُوادفاً للبدّل في الاصطلاح. انتهى .

وقال ابن فلاح في « المغنى » في قول الشَّاعر :

٤٧* هُما نَفَثا في فِيّ مِن فَمَوَيْهِما *(٣)

فيه وجهان : أحـدهما : أنـه جمع بين العِـوض والمعـوّض لضرورة الشّعر .

والشاني : أن الميم بدلٌ من الـواو وليست بعـوض ، والبـدل يجتمع مع المُبْدَل منه بدليل : مررت بأخيك زيد ، واليوَض لا يجتمع⁽¹⁾

⁽١) في ط : ﴿ وَالْبَدُّلُ ﴾ بالواو .

 ⁽٢) في ط : ٩ وربما لا استعملوا ، بزيادة : ٩ لا ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

⁽٣) للفرزدق ، وتمامه :

^{*} على النَّابِح العاوي أشدَّ رِجام *

من شىواهد : سىيىويە ۸۳/۲ ، والخنزانـة ۲۲۹/۲ ، ۳٤٦/۳ وديـوان القَرَزدق ۷۷۱/۱ ، والهمع والدرر رقم ۱۰٦ .

وقد ضبطت كلمة : « أشدّ » في اللسان : « فم » وسيبويه بفتح الدال ، وفي الديوان والدرر بضمها . ورواية الديوان : « ثفلا » مكان : « نفثا » و « لجامى » مكان : « رجام » .

⁽٤) في ط : (ولا تجتمع ، بالتاء ، تحريف .

مع المعرَّض ، فالبدل أعمَّ من العموض . قال: وهمذا ضعيفٌ ، لأَنَّ الكلام في إبدال الحرف من الحرف كألف وقام ، وياء وميزان،، ولا يُجْمع بين اللّذل والمبدل منه في ذلك .

وقال في موضع آخر : قد يوجد في البدل فائدة لا تـوجد في العبدل منه بدليل أن التّاء في و بنت » و و أخت » بدل من لام الكلمة و تدل علم التأنث .

وقال ابن يعيش: البدلُ على ضَرْبين: بدل: هو إقامة حرْف مقام خرْف عَيره نحو: تاء « تُخَفهة ه\(^\) و « تُكأة ه\(^\) ، وبدلُ هُو قَلْبُ الحرْف بنفسه إلى لفظ غيره على معنى\(^\) إحالته إليه ، وهذا إنّما يكون في حروف العلّة التي هي: اللواو واليباء والألف، وفي الهمزة أيضاً لمقارنتها إيّاها، وكثرة تغيّرها وذلك نحو: قام ، أصله: قَوْم ، فالألف واقي في الأصل ، وموسر ، أصله: الياء ، وراس (٤) وآدم ، أصل الإنف ألمزة ، وإنّما ليُنتُ / هَرْتُها، فاستحالت ألفاً، فكل قلب بدلٌ وليس [٩٧]

⁽ القاموس) . والتأمير بير هم أنه ما إلى المستحمل المستح

⁽٢) النُّكَاة :كـ دَهُمَزَة:العصا ، وما يُتَكَا عليه ، والرجل الكثير الاتكاء . وفاؤه واو . انظر (القاموس) .

⁽٣) في ط فقط: « على أنه إحالته » تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة .

⁽٤) في ط فقط : ومؤســر ډورأس، بالهمــزة، تحــريف.

كلّ بدل ٍ قلباً ^(١).

وقال ابن جنّي في « الخصائص » بابُ في : « فرّقُ بين العِوَض والبدَل .

جماع ما في هذا: أنّ البدل أشبه بالمبدّل منه من العِـوَض بالمعوّض منه .

وإنما يقع البدل في مَوْضع المُبْدل منه ، والعِوض لا يلزم فيه ذلك ، ألا تراك تقول في الألف من قام : إنها بدلٌ من الواو التي هي عين الفعل ، ولا تقول فيها : إنها عوض منها . وكذلك يقال في واو جُونِ ، وياء مِير : إنها بدلٌ للتخفيف من همزة جُؤن(٢) ، ويئر(٣) ، ولاتقول:إنها عِوض منها .

وتقول في لام غازٍ وداع (⁴⁾ : إنها بدلٌ من الواو ، ولا تقول : إنها عِرَضُ منها .

وتقــول في العِوَض : إنّ التّـاء في «عدة» و «زنة» عِــوضٌ من فــاء الفعل ، ولا تقول : إنها بدلٌ منها .

⁽۱) انظر ابن یعیش. ۱۰/۷

 ⁽٢) جمع: جُؤنة بالضم: سَفَط مغشّى بجلد: وهو ظرف لطيب العطّار، انظر
 القاموس.

⁽٣) جمع : مِثْرُة بالكسر : الذَّحل والعداوة ، والنميمة . انظر القاموس .

 ⁽٤) في ط والنسخ المخطوطة : غازي وداعي بالياء والصواب : غاز وداع كما في الخصائص ١/ ٢٦٥ .

فإن قلتذلك،فما أقلُّه ، وهو تجوَّز في العبارة .

وتقول في ميم اللّهم : إنها عوض من ياء في أوّلهِ ، ولا تقول : بدل .

وتقول في تاء زنادقة : إنها عوض من ياء زناديق ، ولا تقول : بدل منها .

وفي يـاء أينق(١) إنّهـا عِـــوَض من واو أَنــوْق فيمن جعلهـا : ﴿ أَيْفُل ١٤٣٤ ، وَمَنْ جَعَلها عَيْناً مقدّمة مغيّرة إلى الياء جعلها بدلًا من الواو .

فالبدل أعم تصرّفاً من العِوض . فكلُّ عِوض بدلٌ ، وليس كلّ بدل عِوضاً ، والعِوض مأخوذُ من لفظ : عَرْضُ ، وهو الدّهر ، وذلك أنّ الدّهر إنّما هو مرُّور اللّيالي والأيام ، وتصرّم أجزائها، فكلما مضى جُزْءٌ منه خَلَفَهُ جُزءٌ آخر ، يكون عِوضاً منه . فالوقت الكائن النّاني غير الوقت الماضي الأول ، فلهذا كان العِوضُ أشدَّ مخالفةً للمعوَّض منه من البدل(٢) : انتهى .

⁽١) في ط : ﴿ أُنيقَ ﴾ بتقديم النون على الياء ، تحريف .

 ⁽٢) في ط: (أَفْعُلُ) تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

⁽٣) انظر النصّ في الخصائص ١/٢٦٥ ، ٢٦٦ .





حرف التّاء

التأليسف

قـال الإمام تقيّ الـدّين منـصـور بن فـلاح في ١ المغني » : التأليف حقيقة في الأجسام ، مجازً في الحروف .

قال الإمام بهاء الدين بن النّحاس في « التعليقة » : الفرْق بين التأليف والتركيب أنه لا بدّ في التأليف من نسبة تحصّل فائدة تامّة مع التركيب ، فالمركب أعمّ من المولّف .

وقال ابن القوّاس في « شرح ألفية ابن معط » : التأليف/ أخصّ [٩٣] من التركيب من الأُلْفَة ، وهي الملاءمة‹١› أصلُه في الأجسام ، وأطلق على الألفاظ المتتالية تشبيهاً بها .

التَّابِع لا يتقدِّم على المتبوع

ومن فروعه : إذا قلت : ما قام إلّا زيد إلّا عمرو ، إن رفعت

⁽١) في ط: « الملائمة ، بهمزة على الياء .

الأول على الفاعلية جاز فيما بعده الرفع على البدل،بدل البداء‹‹›، أو النَّصب على الاستثناء فتقول:ما قام إلاّ زيدُ إلاعمرُو، وإن شئت إلاّ عَمْراً .

وإن أقَمْت^(٢) الأخير نَصَبْت المتقدّم على الاستثناء ، لأن النّابع لا يتقدّم على المتبوع .

التثنية تَرُدّ الأشياء إلى أصولها

قال أبو الحسن الأبذُي (") في (شرح الجُزولية): يُعترض على الجُزولية في إطلاقه بناء أسماء الزّمان المضافة الى الجُمل بأنه كان ينبغي أن تقول بشرط ألاّ تكون مثنى ، لأن التثنية تردّ الأشياء إلى أصولها من الإعراب ، ولذلك لم يبن اثنا عشر . وأما قـولهم : بل زيدان ، فإنما جاز ، لأنه يشابه الإعراب ألا ترى أنه يتبع على لفظه كالمعرب . انتهى .

ومن ذلــك قــول من قـــال : إن المُثنّى من أسمــاء الإشـــارة والموصولات معرب؛ لأنّ التثنية رَدّنها إلى أصولها من الإعراب.

⁽١) في ط: « بدل البدل » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

⁽٢) يعني جعلت الأخير هو القائم .

 ⁽٢) في ط، والنسخ المخطوطة : « الأبدى » بالدال ، والصواب من البغية الالإلمان على بن محمد المنظوخي . والإبلائ هو : إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن علي بن محمد التسوخي .

ومما تردّه التثنية إلى الأصل ، قولهم : أبوان ، وأخوان ، وحَمَوان ، وفموان ، وفميان ، ويديان ، ودميان ، وذواتـا في تثنية ذات ، وقلب المقصـور إلى الياء أو الـواو التي هي الأصل نحـو : فَتَيان ، وقفوان ، وقلب الهمزة المبدلة من واو واواً .

التّحريف

عقد له ابن جنّي في (الخصائص) فَصْلاً وقال : قد جاء في ثلاثة أضرب : الاسم ، والفعل والحرف ، فالاسم يأتي تحريفُهُ على ضربين : مقِيسٌ ومسموعٌ .

الأول : ما غَيْره النَّسب قياساً كقولك في نَجِرٍ : نُمْرَي ، وفي قَاضٍ (١) : قَاضَــوِيّ / وفي حنيفة : حَنْفِيّ ، وفي عَـــدِيّ : عَدَويّ [٩٤] ونحو ذلك .

وكذلك التَّحقير وجمع التكسير نحو : رُجُيْل ورجال .

والمسموعُ كثيرٌ كقــولِهم في خــراســـان : خُــرْسِيّ ، وفي دستوا^(۲) : دستواني ، وفي الأفق:أَفقِيّ .

⁽١) في ط : « وفي قاضي » بإثبات الياء ، تحريف .

 ⁽٢) في ط ، وت : (دستوا، بالقصر، وفي هـ و م : (دستوا، بالمد وفي
 الخصائص : بالمد أيضاً . وعلق المحقق في الهامش بقوله : (في القاموس : إنها بالقصر، وذكر أنها قرية بالأهواز، وفي التاج أنّ بعضهم : حكى فيها المددّ .

وتحريف الفعل كقولهم في « ظَلِلت »:ظَلْتُ ، وفي أَحْسَسْتُ : أَحَسْتُ .

وحكى ابن الأعرابي في ظَنَنْت :ظَنْت. وهذا كلّه لا يقاس ، لا يُقال في شَمِمْتُ : شَمْتُ ولا في أَقْضَصْتُ: أَقَضْتُ(١) .

ومن تحريف الفعل مـا جاء مقلوبــاً كقـولهم : في اضْمحــلً امْضَحَل ، وفي اتّفَهَرَ : اكْرَهَفَ، وفي أطيبت:أيطبت(٢) .

وكذا قولهم : لم أُبَلهْ(٣) .

وتحريف الحُرف قولهم : ﴿ لَا بَسَلْ وَلا بَنْ ، وقام زيد فُمُّ⁽⁴⁾ عمرو ،أي ثُم عَمرو، وهو وإن كان بدلًا فإنه ضَرْبٌ من التَحريف .

 ⁽١) في ط: (أفضضت: أفضت » بالغاء والضاد وفي النسخ المخطوطة:
 د أقصصت بالقاف والصاد. وفي الخصائص: (أقضضت » بالقاف والضاد.

⁽٢) في الخصائص : وفي أطيب : أيْطب .

⁽٣) في الكتاب ٢٩٢/٣ : وسألته عن قولهم : لم أبل ، فقال : هي من : باليت ، ولكنهم لما أسكنوا اللام حذفوا الألف ، لأنه لا يلتقي ساكنان » . وقال في موضع آخر في الصفحة نفسها : و وزعم الخليل أن ناساً من العرب يقولون : لم أبله ، لا يزيدون على حذف الألف حيث كثر الحذف في كلامهم » .

 ⁽٤) في ط فقط : (ثُمّ ، مكان : (ثُمّ ، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

وقـالوا في سـوف : سَوْ ، وَسَفْ ، حَرَفُوا الـواو تارة، والفـاء أخرى ، وخَفْفُوا رُبِّ ، وإِنَّ ، وَإِنَّ ، وَأَنَّ .

وحذفوا « ما » من « إمّا » في قوله :

٤٨ ــ سَفَتْهُ الرّواعـد من صَيّفٍ

وإنْ من خريفٍ فلن يَعْدَما(١)

مذهب سيبويه: أنه أراد: وإما مِنْ خَريفٍ(٢).

(١) للنمر بن تولب .

من شــواهــد : سببــويـه ١٣٥/١ ، ٧٦١ ، والخصــائص ١٤٤١٪ ، والمنصف ١١٥/٣ ، وابن يعيش ١٣٠/٨ ، والخزانة ٤٣٤٪ ،والمغنى رقم ٢٠٨٨،والعيني ١٥١/٤ ، وانظر شعر النمر بن تولب / ١٠٢ وهو من قصيدة مطلعها .

سسلا عن تـذكّره تكتما وكان رهينا بها مُغْرَما والضمير في : و سقته ي يرجع إلى : و مسجورة ، في بيت سابق وهي العين المملوءة . والرواعد : جمع راعدة ، وهي السحابة الماطرة ، وفيها صوت الرَّعد غالباً . والصّيف بتشديد الياء : المطر الذي يجيء في الصيف. والخريف: الفصل المشهور . انظر شرح هذا الشاهد ضمن أبيات أخرى في الخزانة .

(٢) انظر النص في الخصائص ٢ / ٤٤٠ ـ ٤٤١.

التركيب

التّركيب فيه مباحث :

الأول : أنه خلاف الأصل ، لأنه بعد الإفراد ، ثُمُّ رُدَّ على مَنْ زعم أنَّ « ألا » و « أما » للاستفتاح مركّبتان من همزة الاستفهام و « لا » و « ما » النافية ، وعلى مَنْ زعم تركيب « لنْ » و« لولاً » و « إذن » و « منذ » و «مهما » و « إمًا » .

قــال ابن يعيش : وإنما قلنا: إنّ المفــرد أصــلٌ ، لأنــهالأول، والمرّكب ثانٍ ، فإذا استقلّ المعنى في الاسم المفرد ، ثم وقع موقع الجملة ، فالاسم المفرد هوالأصل،والجملة فرّع عليه .

قال:ونظير ذلك في الشريعة:شهادة المرأتين فـرع على شهادة الرجل .

الشاني: قال ابن يعيش وصاحب البسيط: المركّب من الأعلام: هو الذي يدلّ بعد النقل على حقيقة واحدة، وقبل النقل كان يدلّ على أكثر من ذلك، وكان يدلّ بعضُ لفظه على بَعْض معناه، وهو

على ثلاثة أضرب :

الجملى نحو / تأبّط شرًا ، وشاب قَرْناها ، وَبَرَقَ نْحَرُهُ . [٩٥] والإضافي : نحُو : ذي النون ، وعبد الله ، • امرىء القيس .

والمزجى وهو اسمان ركّب أحدهما على الآخر حتى صارا كالاسم الواحد نحوً ، حَضْرَمُوت ، وبعلبك ، ومعد يكرب ، وَشُبّه بما فيه هاءُ التأنيث ، ولذلك لا ينصرف . ومن هذا النّوع: سيبويه ونِفْطويه ، وعَمْرويه ، إلّا أنه مركب من اسم وصوت أعجميّ فانحط عن درجة إسمعيل وإبراهيم ، فبنى على الكسر لذلك .

وقال السّخاوي : في « شرح المفصّل » : أكثر ما يُطلِقُ النُّحاة المركّب على : بعلبك،وبابه .

الثالث: قال ابن يعيش: التّركيب من الأسباب المانعة من الصّرف من حيث كان التركيبُ فَرْعاً على الواحد، وثانياً له، لأن البسيط قبل المركب، وهو على وجهين:

أحدهما: أن يكون من اسمين ، ويكون لكلّ واحد من الاسمين مَعْنَى ، فيكون حكمهما حكم المعطوف أحدهما على الآخر . فهذا يستحقُّ البناء لتضمنًه معنى حرف العطف ، وذلك نحوُ خمسةً عشَرَ ، وبابه ، ألا ترى أن مدلول كلّ واحد من الخمسة والعشرة مرادكما لو عَطفت أحدهما على الآخر ، فقلت: خمسة وعشرة ، فلمّا

حَذَفْتَ حَرْف العطف، وتضمن الأسمان معناه بُنِيا.

وأمّا القسم الثالث : وهو الدّاخل في باب ما لا ينصرف ، فهو أن يكون الاسمان لشيء واحد،ولا يدّل كـلّ واحد منهما على معنًى ، ويكون موقع الثاني من الأول موقع هاء التأنيث ، وما كان من هـذا النّوع فإنه يجري مجرى ما فيه هاء التأنيث من أنه لا ينصرف في المعرفة نحو:حضرموت ، والاسم النّاني ، من المصـدر بمنزلة تاء التأنيث مِمّا دخلت عليه ، ألا ترى أنك تفتح آخر الأوّل منهما كما تفتح ما قبل تاء التأنيث .

الرابع: قال ابن يعيش: أمر المركّب في الترّخيم كأمر تاء التأنيث، فتقول في «بخت نصو» اسم رجل: يما بخت، وفي حضرموت: ياحضر، وفي سيبويه: يما ميب، كها تقول في مرجانة: [٩٦] اسم امرأة: يامرجان، فلا تزيد على حذف النّاء وفي المسمّى/ بخمسة عشر: يا خمسة، جعلوا الاسم الآخر بمنزلة الهاء في نحو: «تُمرة الإذا كان حكم الأمر الآخر كُحُكُم الهاء في كثير من كلامهم.

من ذلك: التصغير ، فإنه إذا كان جُعِل الاسمان اسماً واحداً ولحقه التَصغير فإنه إنّما يصغّر الصّدر منهما ، ثم يؤتى بالاسم النّاني بعد تصغيره ، كما يُصغّر ما قبل الهاء ، فتقول حُضَيْرموت ، ويُعيَّلبك وعُمَيْرَويه كما تقول : تُمَيْرة .

ومن ذلك النَّسب: ﴿ فإنك تقول في النسب إلى حَضْرموت :

حَضَرِيّ كما تقول في النّسب إلى البصرة: بَصرِي، وإلى مكة : مكيّ ، فيقع النّسب إلى الصّدر لا غير، كما يكون كذلك فيما فيه الهاء.

ومما يُؤيّد عندك ما ذكرناه : أنّ هاء التأنيث لا تُلحق باب الثلاثة بالأربعة ،ولا باب الأربعة بالخمسة ،كما أن الاسم النّاني لا يلحق الاسم الأول بشيء من الأبنية .

وأيضاً: فإن الاسم الثاني إذا دخل على الأول وركب معه لم تُغَيِّر يُنْيَتُه(١) كما أن النّاء كذلك إذا دخلت على الاسم المؤنّث لم تُغَيَّر بِنَاءه(٢) كَتَشُرَ وتُحُرة ، وقائم وقائمة فلمًا كان بينهما من التقارب ما ذكرناه حذفوا الآخر من المركّب في الترخيم كما يحذفون فيه تاء التأنيث .

الخامس : قال ابن يعيش : ركّبت « لا » مع اسمها وصارا شيئاً واحداً^(٣) ، كخمسة عشر .

فإن قبل : أيكون الحرّف مع الاسم اسماً واحداً ؟. فقيل : هذا موجود في كلامهم ،ألا ترى أنك تقول : قد علمت أن زيداً منطلق ، فأنّ حرف وهو وما عَبِل فيه اسمٌ واحدٌ ، والمعنى : علمت انطلاق

⁽١) في ط: (بنية) مكان بنيته ، تحريف ، صوابه في النسخ المخطوطة .

⁽٢) في ط: « بناؤه » تحريف، صوابه من الأسلوب والنسخ المخطوطة .

⁽٣) في ط : « واحدً » بالرفع ، تحريف .

زيدٍ ، وكذلك أنَّ الخفيفة مع الفعل المضارع ، إذا قلت : أُريد أن تقوم ، والمعنى : أريد قيامك ، فكذلك « لا » والاسم المذكور بعدها بمنزلة اسم واحد . ونظيره قولـك : يا ابن أم ، فالاسم الثاني في موضع خفض بالإضافة ، وجُعِلا اساً واحداً.

كذلك لا رَجُل في الدار فرجل في موضع نصب منوّن وجُمِل مع «لا السماً واحداً ، وكذلك حُذِف منه التّنوين وَيُنِيَ .

قال : وتركيب الاسم مع الاسم أكثر من تـركيب الحرُّف مـع [٩٧] الاسم.نحُو:خمسة عشر وبابه وهو/ جاري بُيْتَ بَيْت ، ونحوه .

قال : وأَمَّا جَمُّلُ ثَلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد فهو إجحاف ، ولللك لمُّ يُحكم ببناء « لا سيما » ولم يَجُز تركيب الصفة مع اسم «لاً»، لأنه ليس من العدل جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً .

السادس : قال أبو حيّان ، قد يخذُثُ بالتّركيب معنىً وحُكُمْ لم يكن قبله ، ألا ترى أن « هل » حرف استفهام تـدخل على الجملة الاسمية والفعليّة ، فإذا ركبّت مع « لا » فقيـل : هلّا صـار المعنى على التّحضيض ، ولم تدخل إلا على الفعل ظاهِراً أو مُضْمراً .

وكذلك «لو»، كانت لِمَا كان سيقُعُ لوقوع غيره، ولا يليها إلاّ الفعل ظاهراً أو مضمراً فإذا ركّبتِ مع لا صارت حرف امتناع ٍ لوجود واختُصّت بالجملة الاسمية .

وقال الزمحشريّ: ألا مركّبة من همزة الاستفهام ولا النافية ، وبعد

التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه كلمة « لا » .

وقال الشيخ أكمل الدين في حاشية الكشاف : قدُ تُوكّب حروف المعاني فيستفاد منها معنىً غير ما كان أوّلًا ، كهــلّا ، وألا ، ولولا ولوما ، وألا كذلك .

وقال ابن يعيش : « كأي » مُركّبة، أصلها : أي ، زِيد عليها كافُ التشبيه، وجُعِلا كلمةً واحدةً، وحصل من مجموعهما معنىُ ثالثُ لم يَكُن لكّل واحدٍ منهما في حال الإفراد .

قال:ولذلك نظائر من العربية .

وقال السّخاويّ في « تنوير الدّياجي » : فإن قيل : ليس في«كَايّ» معنى التّشْبيه ولا الاستفهام .

قيل : لَمَا رُكّبت أزيـل عن الكاف معنى التشبيـه ، وعن أيّ معناها .

فإن قيل : فكيف قلبت وهي كلمتان ؟ .

قيل : صُيِّرت كلمةً واحدةً : فقلبت قلب الكلمة الواحدة كما قالوا : رَعْمَلِيّ في: لَعمري.

قال : ولما دخل هذه الكلمة هذا التَّغير صار التَّنوين بمنزلة النون التي في أصل الكلمة 'وصارت بمنزلة لام فاعل_ٍ، فَعَلَى هذا تُـرْسِم

[٩٨] بالنَّون ، ويوقف عليها بالنَّون وهي قراءة(١) الجماعة غير أبي عمرو/

قال:ومثل ذلك تنزيُّلُهم النّـون من ﴿ لَدُن ﴾ منزله التنوين في ضارب،فلهذا نصبوا ﴿ غدوة ﴾ فكما شبّهت النون بالتّنوين كذلك شبّه التنوينُ هنا بالنّون . انتهى .

وقال الشَّلوبين : « في شرح الجُزُولِيَّة »(٢) : ذهب الخليل إلى

أ _ « وكأتين » وهي قراءة حفص والجماعة .

ب ـ « وكائنْ » وهي قراءة ابن كثير وأبي جعفر والحسن .

د ۔ « وكأيّن » وهي قراءة ابن محيصن والأشهب العقيلي .

رَ _ « وَكَأْيِ » وهي قراءة ابن محيصن ، والأشهب ، والأعمش .

ح ۔ « وكاين » بالتسهيل : ابن كثير ، وأبو جعفر .

(٢) الجُزُوليَّة من مؤلفات أبي موسى الجُزوليِّ ، وهي مقدّمة في غاية الإيجاز وقد سماها صاحبها : « القانون » واشتهرت فيما بعد بالجزوليَّة ، وهي في غاية الإيجاز مع الاشتمال على كثير من النحو ، ولم يسبق إلى مثلها . وانظر : وفيات الأعيان ٢٠٠/٢ طبع بولاق ، والمدرسة النحوية في مصر والشام للمحقق ٥٠ ، ٥ . ٥ . أَنَّ : ﴿ لَنَ » مركّبة من : ﴿ لا أَنْ»، وحدث مع التّركيب معنى لم يكن قَبّلُهُ ، قال : وللخليل أن يقول ردًّا على من قال : الأصل عـدم التركيب ، مـأخذنا في هذه الصناعة () تقليلُ الأصول ما أمكن ، لا تكثيرُها ، لـذلك لمّ نَقُل ، في : ضرب ، ويضرب: ونَضْرِب ، واضرب ، وتضرب ، وأضرب، وضارب ، ومضروب ، وضووب ، إنّها أصول كلّها، بل جَمَلْنا واحداً أصلًا والباقي فُروعُ عليه .

وقال أيضاً: «إذ ما » مركّبة من «إذْ » الّتي هي ظرف لما مضى من الزّمان و «ما » ، وأحدث التركيب فيها أن نقلها إلى الحرفيّة وإلى أن صارت تعطي الزّمان المستقبل ، وذهبت دلالتها على الزّمان الذي كانت تدلّ عله .

وقال أيضاً : قبل : إن « مهماً » أصلها « مه » التي بمعنى : اكفُف ، ضمّت إليها « ما » فتركّبا فصارا كلمة واحدة ، وحدث فيها بالتّركيب معنىً لم يكن، وهو معنى الشّرط ، ولهذا نظائر كثيرة .

فإذا ذكرت نظائر هذا القول كان أولى من قول الخليل : إن أصلها « ما » الشَّرطية ضمت إليها « ما » الزائدة .

وفي « شرح المفصل » للأندلسيّ : اتفق البصريّون والكوفيّون على تركيب : « مَلُمٌ » وإنما ، اختلفوا فيما رُكَّبت منه ، والذي حَمل النحويين على القول بالتركيب وإنكان يجوز أن تكون كلمة برأسها ـ

⁽١) ﴿ فَي هَذَهُ الصَّناعَةِ ﴾ سقطت من ط ، والصواب من النسخ الثلاث .

أنهم رأوًا بني تميم ، يصَرِّفونها تصرّف الأفعال ، فتكون فعلًا ، ولا تكون فعلًا ، إلاّ إذا قيل إنها مُركّبة، والتركيب عندهم مألوف ، ألا ترى أنقولك: إما تفعل أفعل مركّبة بدليل قول الشاعر :

٤٩=# وإنْ من خَريفٍ فلن يعْدما^(١)

قال سيبويه: هي إمّا العاطفة حذفت منها « ما » وبقيت « إن » لوجب أن تتضرف في لغة أهل الحجاز ولم يكن لكونه اسم فعل معنى لوجب أن تتصرف في لغة أهل الحجاز ولم يكن لكونه اسم فعل معنى إذ لا يجوز أن يكون الفعل اسم فعل . ولغة بني تميم على هذا تكون القوية . وإن حكم بأنه اسم ينبغي أن تضعف اللغة التّميمية ، فكان الأولى أن تجعل في لغة أهل الحجاز اسم فعل ، وفي لغة بني تميم فعلا ، إلا أنّ لقائل أن يقول : المركب قد يكون لكل واحد من مفرديه معنى عند التفصيل ، وبالتركيب يحدُث له معنى آخر وحكم آخر ، فلا بُد أن تكون « هَلُم » في الأصل على ما ذكر من التركيب ثم جُعلا جميعاً اسم فعل ، فجعلت له أحكام الأسماء والأفعال ، وبقي حكم اتصال الضّمائر على لغة بني تميم على أصله .

قال في الحواشي: تركّب أسماء من الكلمات كما تُركّب من الحروف فتكثر فوائدها عند التركيب. انتهى.

السابع: قال ابن يعيش: التّركيب على ضربين: تركيب من جهة

⁽٤) سبق ذكره رقم ٤٨ .

اللفظ فقط ، وتركيب من جهة اللفظ والمعنى .

فالأول: نحو أحدَّ عَشَر ويابه ، وَحَيْص بَيْص ، ولقيته كَفَّة كَفَّة ، فهذا يجب فيه بناء الاسمين معاً ، لأن الاسم الثاني قد تضمّن معنى الحرف ، وهو الواو العاطفة، إذَّ الأصل أحدَّ وعشر ، فحذفت الواو من اللّفظ والمعنى على إرادتها .

والنّاني : نحو ، حَضْرموت ، ومَعْدِيكرب ، وقالي قَلا ، وسائر الأعلام المركبة فهذا أصله الواو . وأيضاً ، حذفت من اللفظ ، ولم الأعلام المركبة فهذا أصله الواو . وأيضاً ، حذفت من اللفظ ، ولم حقيقة ، ولم ينفرد الاسم الثاني بشيء من معناه فكان كالمفرد غير المركب، فبني الأول ، لأنه كالصدر مِنْ عجز الكلمة . . . ، وجزء الكلمة لا يعرب، وأعرب الثاني ، لأنه لم يتضمّن معنى الحرف، إذ لم يكن المعنى على إرادته (۱) .

النَّامن : قال أبو الحسين بن أبي الربيع في و شرح الإيضاح » : التَّركيب لا يكون في الأفعال ،ولا في المصادر ،ولا في الأسماء الجارية على الأفعال .

قال: ومِنْ ثَمّ كان قولُ مَن ذهب : إلى أنّ وحبدًا» فعل ماضّ. وما بعده / فاعل به غلطاً ، وأمّا قول العرب : لا تُحَبُّدُهُ^٢) ، فإنما [٢٠٠]

⁽١) انظر النص في شرح ابن يعيش على المفصل ١١٢/٤ .

⁽٢) في القاموس : (لا تُحَبِّذني تحبيذاً ، لا تقل لي : حبّذا .

معناه :لا تقل له : حَبَدًا كما تقول : بَشْهِل أو لا تُبسمل . ، قال : وإذا ركبت « إن » مع « ما » لا تعمل ، لأنها زال عنها شبه الفعل بالتَّركيب ، والفعل لا يتركب .

وقال غيره : لم يثبت تركيب فعل واسم في غير حبَّذا .

وقال ابن عصفور في « شرح الجمل »: التركيب في الأسماء أكثر من التركيب في الأفعال ، إلا يحفظ التركيب في الأفعال ، إلا في « هَلُمُ » في لغة إلحاقها الضمائر .

التاسع : قال ابن الخباز : إنّما لم يَبْنوا اثني عَشَر ، لأنه لا نظير كـه؛ إذ ليس لهم مركب صدره مُثنّى ً .

العاشر: من تذكرة الشّيخ تاج الدين بن أم مكتوم من كتاب « المستوفي » في النحو لقاضي القضاة كمال الدَّين أبي سعد عليّ بن مسعود بن محمود بن الحكم (١) الفرُّخان: قولهم : نِفْطویه ، وسيبویه ، الأول من جُزأي المركّب هو الأصل في التسمية ، وكان قبل التركيب معرباً ، والثاني حكاية صوت حقّه أن يكون مبنيًّا وإن أفرد .

وههنا أصل لا يسعك إهماله وهو أن تعلم أن نحو هذا من الأعلام إنما ورد عليه البناء بسبب الاستعمال العجميّ ، وذلك أن العجم

 ⁽١) في النسخ الثلاث : (الحكيم) بالياء . ترجم له السيوطيّ في البغية ، وقد
 قال : أكثر أبو حيان من النقل عنه . انظر البغية ٢٠٦/٢ .

كأنهم وجدوا لَقَـظَى : يَفُط ، وسيب أصلين دَعَوْا بهما ، إلا أنّ لهم (') في لغتهم أن يضيفوا إلى مثل هذه الأسماء في النّداء وغيره واواً ساكنة قبلها ضمّة نحو: نِفطُوا وسِيبُو، وقد سمعتُ العَرَبُ به ، ولم يحدوا مِثْلَ هذا في كلامهم ، فحوّلوا هذا الصّوت « ويه » إذْ هو مما يعرفونه ، وقد يخرج به الاسم عن أن يكون آخُرُه واواً قبلها ضمّة ، ثم بنوا الاسمين اسماً واحداً .

الحادي عشر: قال ابن أبي الرّبيع: تركيب العامل مع المعمول خارج عن القياس ، فيجب أن يقتصر على، موضعه ولا يدعى في غير ما سمع فيه ، والوارد فيه باب الا رّجُل، فقط.

الثاني عشر : قـال في « المستوفي » : ومن الحـروف ما هـو مركّب نحو « لولا » .

ذهب أصحابنا: إلى أن الاسم بعده لا يرتفع إلاّ بالابتداء، وقالوا إن الحكم قـد تغيّر ، / بـالتركيب لأنّ « لــو » ، لا يليها إلاّ الفعـل [١٠١] « ولولا » هذه في نحو : « لولا الغيث لهلكت الماشية » . . . لا يليها إلا الاسم ، فهذا وجُهُ له من الفظاعة ما ترى .

وأنت إذا استأنفت النَظر ، ونَفْضت يدك من طاعـةالعصبيّة، وأيقنت أن الحق لا يُمْرَفُ بالرجال يوشك أن يلوح لك فيه وجه آخر ، وذلك أن تكون « لا » بعد « لو » دلّت على الفعل المنفيّ بها ، فحذف (١) في «ت» ، « من ، مكان : « في » . تحرّيًا لـلإيجاز ، ولـزم الحدَّفُ للزوم الـدلالة، ولكشرة الاستعمال ، والتقدير : لو لم يحصل الغيث لهلكت الماشية ، فعلى هذا يرتفع الاسم بعد لولا هذه ارتفاعاً عن فعل مقدّر كما في قوله تعالى : ﴿ إِذَا السّماء انشقَت ﴾ (١) فيكون حكم الو الباقياً على ما كان عليه قبل اودالاً على امتناع الشّيء لامتناع غيره از المعنى : لو انقطع الغيثُ لهلكت الماشية .

وقولنا : (لم يحصل) قريبُ المعنى من قولنا : انقطع وانتفى .

ومما يقرّب من هذا الحذف حذفهم الفعل بعـد « لولا » التي للتحضيض في نحو قوله :

• ٥ = * لولا الكميَّ المُقُنَّعا(٢) *

أليس قد أجمعوا على أنّ التقدير : لولا تُعُدُّون ؟ فكذلك ثُمّ . انتهى .

⁽١) الانشقاق / ١.

⁽٢) قطعة من بيت ورد على النحو التالى :

تُعُـدُون عَقْرَا النَّبِ أفضل مُجَّدِكم بني ضَوْطَري لولا الكمنَّ المُفَنَىا وهو لجرير، ديوانه / ٣٣٨، وروايته : « هـلا ، مكان :« لولا ، . من شـواهد: المغنى ٢٦٦/، والحزانة ٤٦١/، وهمـع الهوامـع والــدر رقم ٧٤ه.

التّصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها

ولذلك تظهر التَّاء في المؤنث الخالي منها ، إذا صُغَر كقولك في قِدْر : قُدَيْرة ، وفي قَوْس قُويْسة ، وفي هند هَنَيْدَة .

التضمين

قال المزمخشري : من شأنهم أنهم يضمَّنون الفعل معنى فِعْل آخـر فيُجُـرونـهُ مجـراه ، ويستعملونــه استعمالــه مـع إرادة معنىُ المتضمَّن .

قال : والغرض في التُضمين إعطاء مجموع مُعْنَ<u>بِين، وذلك</u> أقوى من إعطاء معنى : « ولا تَعْدُ عَيْناكَ أقوى من إعطاء معنى ، ألا ترى كيف رجع معنى : « ولا تَعْدُ عَيْناكَ عَنْهُم »(`` إلى قولك : ولا تقتحمهم عيناك مُجَاوِزَتَيْن^(٢) إلى غيرهم ـ « ولا تأكلوا أمَوَالَهُم إلى أموالِكم »(^{٣)} أي ولا تضمّوها إليها آكلين . انتهى .

قال الشيخ سعد الدّين التّفتازاني (٤) ، في حاشية الكّشّاف :

⁽۱) الكهف / ۲۸ .

⁽٢) في النسخ المخطوطة: « مجاوزين » بدون تاء .

⁽٣) النساء / ٢ .

 ⁽٤) هو مسعود بن عمر بن عبد الله الشيخ سعد الدين التفتازاني .

قال ابن حجر : ولد سنة ثنتي عشرة وسبعمائة . ومن أشهر مؤلفاته : شرح تصريف العزي في الصرف ، والإرشاد في النحو . توفي بسموقند سنة إحدى وتسعين وسبعمائة . انظر البغية ٢٨٥/٢ .

فإن قبل: الفعل المذكور إن كان مستعملًا في معناه الحقيقيّ فلا دلالة على معناه على الفعل الآخر ، وإن كان في معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه [٢٠٠] الحقيقيّ ، وإن كان فيهما جميعاً لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز/ .

قلنا : هو في معناه الحقيقيّ مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظيّة فمعنى : «يقلّب كفيه على كذا: نادماً على كذا ، ولا بُدّ من اعتبار الحال ، وإلا لكان مجازاً محضًا لا تضميناً وكذا قوله : « يؤمنون بالغيب »(١)، تقديره: معترفين بالغيب .انتهى.

وقال ابن يعيش (٢): الظرف منتصبٌ على تقدير «في » وليس متضّمناً معناها حتى يجب بناؤه لذلك كما وجب بناء نحو: «من » و «كم »في الاستفهام ، وإنما «في » محذوفة من اللفظ لِضَرْب من التخفيف فهي في حكم المنطوق به ، ألا ترى أنه يجوز ظهور الهمزة مع معه نحو: قمت اليوم ، وقمت في اليوم ، ولا يجوز ظهور الهمزة مع قب الاستفهام ، فلا يقال :أمن ،ولا أكم ، وذلك من قبل أنّ : مَنْ وَكُمْ ، لمّا تَضَمَّنا معنى الهمزة صارا كالمشتملين عليها ، فظهور الهمزة حينئذ كالتكرار ، وليس كذلك الظرف ، فإن الظرفية مفهومة من تقدير «في عولذلك يصح ظهورها :فاعرف الفرق بين المتضمن للحرف وغير المتضمن مما ذكرته . انتهى .

⁽١) البقرة / ٢.

 ⁽٢) من قوله : وقال ابن يعيش : إلى قوله : وقال ابن جني في الخصائص سقط
 من النسخ المخطوطة

وقال ابن إياز(١): معنى تضمّن الاسم معنى الحرف معه أن يُؤدي ما يُؤدّيه الحرف من المعنى ، ويصاغ عليه صياغة لا يظهر ذلك الحرف معه .

قال ابن النّحاس ((``)في « التعليقة » : الفرّق بين المتضمّن معنى الحرف وغير المتضّمن : أن المتضمّن معنى الحرف لا يجوز إظهار الحرف معه في ذلك المكان ، وغير المتضّمن يجوز إظهار الحرف معه في ذلك المكان ، كما إذا قلنا في الظرف : إنه يراد فيه معنى * في " فإنا لا نريد به أن الظرف متضّمن معنى «في " كيف ولو كان كذلك لَبْنِي ، وإنما نعني به أن قوّة الكلام قوّة كلام آخر فيه في ظاهره. وكذلك يُجوز إظهار «في» مع الظرف، فتقول في «خرجت يسوم الجمعة» : خرجت في يوم الجمعة، ولا تقول في: أين وكيف مشلاً: «هل اين»، ولا «أأين»، ولا (') «هُلُ كَيْف، ولا «أكيف».

⁽١) هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد العلامة جمال الدين . ومن تصانيف : قواعد المطارحة _ الاسعاف في الخلاف _ شرح فصول ابن معط. توفي ليلة الخميس ثالث عشر ذي الحجة سنة إحدى وثمانين وستمائة . وانظر البغية ١٣٢/ ٥ .

⁽٢) أبن النحاس: محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الإمام أبو عبد الله بهاء الدين بن النحاس الحلبي ، ولد في سَلْخ جمادي الآخرة سنة ١٣٧٠ . وفي البغية ١٤٤١ : ولم يصنف شيئاً إلا ما أملاه شرحاً لكتاب : المقرّب ولعل هذا الشرح هو التعليقة المذكورة . توفي يوم الثلاثاء سابع جمادي الاخرة سنة ١٩٩٨ هـ.

«هل أيّن»، ولا «أأين»، ولا «هل كَيْف»، ولا «أكيف».

التاء

وقال ابن جنّي في « الخصائص » : اعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعُل آخر وكان أحدُهما يتغذى بحرف ، والآخر بآخر ، فإن [۱۰۳] العرب قد تتّسع فتُوقع أحد الحرفين / موقع صاحبه إيذاناً بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر ، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع (۲) ما هو في معناه بوذلك كقوله تعالى : ﴿ أُجِل لكم لَيْلة الصّبام الرفتُ إلى نسائكم ﴾ (۲) وأنت لا تقول : وفئت إلى المرأة ؛ وإنما تقول : وفئت بها ، أو معها ، لكنّه لمّا كان الرفّ هنا في معنى الإفضاء وكنت تعدّي أفضيت بإلى كقولك : أفضيت إلى المرأة جثت بـ « إلى » مع الرفّ إيذاناً وأشعاراً أنّه بمعناه ، كما صحّحوا : عَوِر، وحَول لمّا كانا في معنى أغور ، وأحول ، وكما جاؤا بالمصدر فأجروه على غير فعله لمّا كان في معناه نحو قوله :

١ ٥= # وإن شَيْتُم تعاودِنا عِوادا^{ره)}

 ⁽١) في ط: دوإلا أين ، تحريف،صوابه من سياق الكلام ، والنسخ المخطوطة .

⁽٢) في الخصائص ٣٠٨/٢ : (على ، مكان : (مع ، .

⁽٣) البقرة / ١٨٧ .

 ⁽٤) في ط: دكان ، بدون ألف التثنية تحريف صوابه من الأسلوب والنسخ
 المخطوطة ، والخصائص .

 ⁽٥) في الاقتضاب / ٤٧٧ . ذكر هذا الشاهد ، وعلق عليه بقوله : (هذا البيت
 لا أعلم قائله ، ووجدت في بغض التعاليق أن صدره :

لما كان التّعاود أن يعاود بعضُهم بعْضاً وعليه جاء قوله :

٢ ٥ = * وليس عليه تَتَبّعه اتّباعا(١) *

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَتَبَتل إليه تَبثيلًا ﴾ `` وأصنع من هذا قول الهُذَائيّ :

* فإما تشكروا المعروف منّا *

ولا أعلم صحة ذلك من سقمه ، لأن الشطرين لا يلتئمان التئاماً صحيحاً ، وقد ذكرت فيما تقدّم أن الرواية عن أبي نصر عن أبي عليّ نقلت إلينا : « تعاوذنا » يواذاً بالذال معجمة . وأنشده ابن جني بالدال غير معجمة وهو الصواب .

ونسبه في هامش الخصائص ٢/ ٣٠٩ إلى شقيق بن جزء ، وهو عجز بيت صدره مع بيت قبله :

فأدت منكم كـومــا جــلادا

سرحت على بــلادكـم جيــادي بما لم تشكروا المعروف، عندى

وانظر المحتسب ١٨٢/١ .

(١) للقطامي ديوانه وصدره :

* وخيرُ الأمر ما اسْتَقْبَلْت منه *

من شواهد : سيبويه ۲٤٤/۲ ، والمقتضب ۲۰۰/۳ ، والخصائص ۳۹۹/۲ وابن الشجري ۱٤۱/۲ ، وابن يعيش ۱۱۱/۱ ، والخزانــة ۳۹۲/۱ عَرضاً .

(٢) المزمل / ٨ .

٥٣ - ما إِنَّ يَمَسُّ الأَرْضَ إِلَّا مَنْكِبٌ

مِنْــهُ وَحَــرْف السّــاق طَيَّ المِحْمَــل(١)

فهذا على فعل ليس من لفظ هذا الفعل الظاهر ، ألا ترى أن معناه : طُوى طَيّ المحمل ، فَحُمل المصدرُ على فِعْل دَلَ أولُ الكلام عليه .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ مَن أنصاري إلى للهُ ﴾(٢) أي مع الله ، وأنت لا تقول : سرت إلى زيدٍ أي معه (٣) أي (٤) لمّا كان معناه : منْ ينضاف في نُصْرتي إلى الله ؟ جاز لذلك أن تأتي هنا بإلى .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ هل لك إلى أَنْ تَزَكِّي ﴾ (°) وأنت إنما تقول : هل لك في (٦) كذا ، لكنه لما كان هذا دعاء منه صلى الله عليه وآله وسلم صار تقديره :أدعوك، وأرشدك إلى أن تركي .وعليه

⁽١) لأبي كبير الهذلتي .

من شواهد ، سيبويه ١٨٠/١ ، والمقتضب ٢٠٣/٣ ، ٢٣٢ ، والخصـائص ٣٩/٢ ، والعينى ٥٤/٣ ، والتصريح ٣٣٤/١ ، والأشموني ٢٢١/٢.

⁽٢) الصف / ١٤.

 ⁽٣) في الخصائص ٣٠٩/٢: « لكنه إنماجاء » من أنصاري إلى الله لما كان معناه » الخ. وقد سقطت هذه العبارة من نسخ الأشباه.

⁽٤) في النسخ المخطوطة : « لكن » مكان : « أي » .

⁽٥) النازعات / ١٨ .

⁽٦) ط فقط : ﴿ من ﴾ مكان : ﴿ في ﴾ ، تحريف .

قول الفرزدق :

٤ ٥= * قد قَتَلَ اللَّهُ زياداً عَنِيِّ ^(١) *·

لمّا كان معناه : صَرَفهُ عدّاه بـ «عن»

ووجدت في اللغة من هـذا الفنّ شيئاً كثيرا لا يكادُ يحـاط به ولعلّه ، لو جمع أكثره لا جميعه لجاء ، كتابـاً ضخماً ، وقـد عرفت طريقه فإذا مَرّ بك شيء منه فتقَبَّلُهُ وأنس به ، فإنه فصلٌ من العـربيّة لطيفُ حسن . انتهى .

وقال ابن هشام في « تذكرته » : زعم قوم من المتأخرين منهم خطّاب الماردينيّ^(۲) : أنه يجوز تضمين الفعل المتعدّي لواحد معنى

 ⁽١) للفسرزدق : من شواهـــد : الخصائص ٣١٠/٢ ، ١٣٥ ، والمغنى
 ٧٦٥/٢ طبع بيروت ، والأشموني ٩٥/٢ . وصدره :
 * كيف تراني قالياً مَجَنًّ *

وفي هامش الأشموني : « قَالَياً ﴾ بـالياء المُـوحدة أي : جـاعلًا أعـلاه أسفله .

 ⁽٢) في النسخ الثلاث : المماريتي ، وفي ط فقط : « المارديني » ، ولعل الصواب « الماردي » وهو خطاب بن يوسف بن هلال القرطبي الماردي .
 وقد اختصر الزاهر لابن الأنباري .

قال السيوطيّ في البغيّة ٥٥٣/١ : وهو صاحب كتاب : « الترشيح » ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيراً . توفي بعد الخمسين والاربعمائة .

صير ، ويكون من باب ظَنَ ، فأجاز :« حفرت وسط الدّار بثراً » ،أي صَيّرت، قال: وليس « بشراً » تمييزاً إذْ لا يصلح لـ « مِن » ، وكـذا أجاز : « بنيت الدّار مسجداً »، وه قطعت التُّوب قميصاً »، و «قطعتُ الجلد ١٠٤] نعلًا »، واصبغت الثوب أبيضَ» ، وجعل من ذلك قول أبي الطيب : /

ه : = فَمَضَيت وقد صَبغ الحياء بياضَها لؤني كما.صَبغ اللَّجينُ العُسَجدا

لأنّ المعني: صيّر الحياءُ بياضها لُوْني ، أي مِثْل لوني قال: والحقّ أن التضمين لا ينقاس.

وقال ابن هشام ٍ في « المغني » :

قد يُشْرِبون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حُكمه ، ويسمّى ذلك تضميناً . وفائلته أن تؤدي كلمة مُؤدّى كلمتين ، ثم ذكر لذلك عدة أمثلة،منها قوله تعالى : ﴿ وما تَفْعلوا مِنْ خير فلن تُكفّروه ﴾(١) ، ضُمِّن معنى: تُحرموه،فعُدي إلى اثنين لا إلى واحد ، ﴿ ولا تَشْرِموا عُقْدة النّكاح ﴾(٢) ضمّن معنى : تَنُوه،فعنى بنفسه لا بعلى ، ﴿ لا

⁽۱) آل عمران / ۱۱۵ وفي ط ، والنسخ الثلاث : « وما تفعلوا . . تكفروه ، بالتاء فيهما وليستا بتحريف لأنها قراءة نافع وابن عامر ، وابن كثير ، وأبي عمرو انظر النسيير / ۹۵ ، وتفسير الطبري ۱۳۱۷ ، ۱۳۲ ، والحجة لابن خالويه / ۱۹۲۰ وتفسير الفخر الرًازي ۲۳/۳ .

⁽٢) البقرة / ٢٣٥ .

يَسَمَّعُون إلى الملأ الأعلى ﴾ (') ضُمَّن معنى : يصغون، فعدى بإلى ، وأصله أن يتعدَى بنفسه ، ﴿ سَمِع الله لمن حمده ﴾ ضمّن معنى : استجاب، فعدى باللام، ﴿ واللهُ يَعلَم المُفْسِد مِنَ المُصْلِح ﴾ ('') ضَمَّن معنى : يُعيزَ فجيء بـ « مِنْ ، "') .

وذكر ابن هشام في موضع آخر من (المغني) أن التّضمين لا ينقاس.وكذا ذكر أبو حيّان .

قساعسدة [في الفرق بين التضمين والتقدير]

قال ابن الحاجب في « أماليه »⁽⁴⁾ الفرق بين التَضمين وبين التقدير في قولنا : بُنِي « أين » لتضّمنه معنى الاستفهام ، وضربته تأديباً منصوبٌ بتقدير اللّام ، وغـلام زيد مجرور بتقديم الـلام ،

⁽١) الصافات / ٨.

 ⁽۲) البقرة / ۲۲۰ .

⁽٣) انظر المغنى ٢/٢٧، ٣٦٧.

 ⁽٤) الأمالي : نسخة مخطوطة رقم [١٠٠٧ نصو] بدار الكتب ، وانظر الحديث عنها في و المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابح والثامن من الهجرة ع / ٢٦ ، ٦٧ للمحقق.

وخرجت يُومُ الجمعة منصوب بتقدير في : أنَّ التضمن يرادُ به أنه في المعنى المتضمن على وجه لا يصح إظهاره معه .

والتَّقدير أن يكون على وجه يصّح إظهاره معه سواء اتّفق الإعراب أم اختلف ، فإنه قـد يختلف في مثل قـولك : ضـربته يــومَ الجمعة ، وضربته في يوم الجمعة ، وقد لا يختلف في مثل قولك :

واللهِ لأفعلنُّ ، واللهِ أَفْعَلَنَّ .

والفرق بينهما:أنه إذا لم يختلف الإعراب كان مراداً وجوده.وكان حكمه حكم الموجود ، وإذا اختلف الإعراب كان المقدّر غيـر مراد وجوده.فيصل الفعل إلى متعلقه بنفسه . انتهى.

وقـال الأندلسيّ في وشرح المفصل »: الأسماء المتضمنة للحرف على ثلاثة أضرب:

ضَرْبٌ لا يجوز إظهار الحرف معه نحو: مَنْ وَكُمْ،فَيُّسْي لا محالة.

وَضَرْبُ نِكون الحرف المتضمّن مراداً كالمنطوق به ، لكن عَدلَ عن النّطق به إلى النطق بدونه ، فكأنه ملفوظٌ بمولوكان ملفوظاً لما بُني [۱۰۰] الاسم فكذلك / إذا عدل عن النطق به .

وَضَرْبٌ:وهو الإضافة والظّرف إن شئت أظهرت الحرف ، وإن شئت لم تظهر ، فلمًا جاز إظهاره لم يُبْنَ . وهذا ضابطً في كلّ ما ينوب عن الحرّف من الأسماء ما يبني منها، وما لا يبني. فافهمه . انتهى .

قساعسدة

كلّ ما تضمّن ما ليس له في الأصل منع شيئاً ممّا له في الأصل، ليكون ذلك المنّع دليلاً على ما تضمّنه .

مثاله : نعم وبئس إنما مُنجا التَصرّف،لأن لفظهما ماضٍ ، ومعناهما: إنشاء المدح والذم في الحال ، فلمّا تضمّنا ما ليس لهما في الأصل وهو الدّلالة على الحال مُنِعا التّصرف لذلك .

قال : وكذلك فعل التّعجب تضّمن ما ليس له في الأصل،وهو زيادة الوصْف ، والدّلالة على بقاء الوصف إلى الحال ، فمنع التّصرف لذلك .

قـــاعــدة

المتضمّن معنى شيء لا يلزم أن يجري مجراه في كل شيء ، ومن ثَمَّ جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ المتضمّن معنى الشرط،نحو : ﴿ الذي يأتيني فله درهم ﴾ ، ﴿ و ﴿ كُلّ رجل يأتيني فله درهم ﴾ . وامتنع في الاختيار جزمه ، عند البصريين ولم يجيزوا :

«اَلذي يأتيني أُحسنُ إليه»،أو وكل من يأتينيأُحسنُ إليه إليه بالجزم إلاّ في الضّرورة .

وأجاز الكوفيّون جزمه في الكلام تشبيهاً بجواب الشرط،ووافقهم ابن مالك.قال أبو حيان : لم يسمع من كلام العرب الجزم في ذلك إلّا في الشعر .

قساعسد

قال ابن القّـواس في شرح « الدّرة » : « أمس ِ » مبنيّ لتضمنه معنى لام التّعريف فإنه معرفة بدليل « أمس ِ الدّابـر » وليس بعَلَم،ولا مُبْهم،ولا مُضاف،ولا مُضمر،ولا بلام ِ ظاهرة،فتمين تقديرُها .

والفرق بين المعدول والمتضّمن أن المعدول يجوز إظهار اللام معه والمتضمن: لا .

وقولنا : الأمس,اللام دخلت بعد تنكيره ، وإعرابه كما يُعْرب إذا أضيف أو صُغَر أو ثُنّي أو جُمع . وقيل : زائدة كـالــتي في النّسر .

۱۰] انته*ی /* .

وفي (البسيط » :في عِلَّة (أمس ِ أقوال ٍ : قول الجمهور : أنه (بُني لتضمنّه لام التعريف لوجهين :

أحدهما : أنه معرفة في المعنى،لدلالته على وقتٍ مخصوص ،

وليس هو أحد المعارف فدلّ ذلك على تضمّنه لام التعريف .

والثاني : أنه يعوصف بما فيه اللّام كقولهم : لقيته أمس الأحدث ، وأمس الدّابر .ولولا أنه معرفة بتقدير اللّام لما وصف بالمعرفة ، لأنه ليس أحد المعارف . وهذا مما وقعت معرفته قبل نكرته .

والفرق بين العدل والتَضمين: أنّ المعدول عن اللام يجوز إظهارها معه،فلذلك أعرب، والمتضمّن لها لا يجوز الظهارها معه كأسماء الاستفهام والشرط المتضمّنة لمعنى الحرف،فلذلك بُني في النّضمن. انتهى.

وقال ابن الدّهِانُ لأي « الغُرة » : الفرق بين العدل والتّضمين : انّ العدل هو أن تريد لفظاً فتعدِل عنه إلى غيره كُمُمَر من عامر ، وَسَحَر من السَّحَر ، والتّضمين أن تُحَمَّل اللفظ معنى غير الذي يستحقّه بغير آلة ظاهرة .

التغادل

فيه فروع :

منها: قال الشَّلوبين: لما كان الاسم أخفُّ من الفعل تصرَّف

⁽١) ابن الدهان: سعيد بن مبارك بن علي الامام ناصح الدين بن الدهان، ولد ليلة الجمعة حادي عشر رجب سنة أربع وقبل ثلاث ـ وتسعين واربعمائة ، وتوفي بالموصل ليلة عيد الفطر سنة تسع وستين وخمسمائة . انظر : البغية ٥٨٧/١ .

بحركات الإعراب فيه، وزيادة التّنوين، فـإن الخفيف يزاد فيــه ليثقل، ويعادل الثقيل، ويتصرّف فيه بوجه لا يتصرّف به فيها يثقل عليهم.

فَلَمَا كان وضع الأسماء عندهم على أنها خفاف تُصِرَّف فيهــا بزيادة حركات الإعراب والتنوين .

ولمًا كان الجزم حذفاً والحذف تخفيف ، والتخفيف لا يليق بـالخفيف ، إنما يليق بـالثقل ، فلذلـك جزمت الأفغـال ولم تجـزم الأسهاء .

ومنها: قال ابن النحاس في « التَعليقة »: إنّما رُفع الفاعل وَنُصِب المفعول لقلّة الفاعل، لكونه لا يكون إلاّ لفظاً واحداً ، و كثرة المفعول لكونه متعدّد أبوالرّفع أثقل من النّصب فأعطي الثقيل للواحد ، والنصب للمتعدّد ليتعادلا .

ومنها : قال ابن فلاح في « المغني » : إنما كسرت نون التثنية وفتحت نون الجمع، لأن التثنية أخف من الجمع ، والكسرة أثقل من [١٠٧] الفتحة : فُخُصَّ الأخفّ / بالأثقل ، والأثقل بالأخف للتّعادل .

قال : وإنّما فُتِح ما قبل ياء التثنية ، وكسر ما قبل ياء الجمع ، لأنّ نون التثنية مكسورة ، ونون الجمع مفتوحة ، ففتح ما قيل ياء التثنية وكُسر ما قبل يأء الجمع طلباً للتعادل،ليقع الياء بين مكسُور ومفتوح ، وبين مفتوح ومكسور ، ولأنّ التثنية أكثر فخصّت بـالفتح لكثـرتها ، وخص الجمع بالكسر لقلتُه طلباً لتعادل الكثرة مع الخفيف،والقلّة مع النّقيل .

ومنها: قال بعضهم : إنّ الناء إنما لحقت عدد المذكّر، وسقطت من عـدد المؤنث ، لأن المؤنث ثقيل،فنـاسبـه حـذفهـا للنّخفيف ، والمذكّر خفيف فناسبه دخولها ليعتدلا ، حكاه في « البسيط » .

ومنها: قال السّخاريّ : باب فعيلة يحذف منه الياء والتاء في النّسب نحو : حنيفة ، وحَنَفِيّ ، وباب فعيلٍ لا يحذف منه البـاء ، نحو : تميم وتميميّ ، لأن المؤنث ثقيلٌ ، فناسب الحذف منه تخفيفاً بخلاف المذّكر .

ومنها: قــال ابن فـــلاح في « المغني » : إنمــا خُصّ الضّم بمضارع الرّباعي،والفتح بمضارع الثلاثيّ ، لأن الرّباعي أقلّ والضّم أثقل فجعل الأثقل للأقل،والأخفّ للأكثر طلباً للتعادل .

ومنها: قالوا إنّما زيد في النّصغير الياءُ دُونَ غيرها من الحروف، لأنّ الدّليل كان يقتضي أن يكون المزيدُ أحدَ حروف المدرّ ، لأنّ الدّليل كان يقتضي أن يكون المزيدُ أحدَ حروف المدّ ، لخفّتها ، وكثرة زيادتها في الكَلِم، فَنَكَبُوا عن الواو لثقلها وعن الألف ، لأن التكسيرقد استبدّ بها في نحو مساجد ، ودراهم ، فتعينتُ الياءُ .

وخصّ الجمع بالألف ، لأنها أخفّ من الياء ، والجمع أثقل من

المُصّغر فتعادلا(١).

ومنها: قيل: إنّما اختصت تاء التأنيث الساكنة بالفعل، والمتحرّكة بالاسم، لثقل الفعل وخِفّة الاسم، والسّكون أخف من الحركة، فأعطى الأخف للأثقل، والأثقل للأخف تعادُلاً.

تعارض الأصل والغسالبب

فيه فروع :

الأول : اختلف في ورحمن عمل يصرف ، لأنه ليس لـ ه فعلي ./ أو
 لا ، لأنه ليس لـ ه فعلانة ؟ على قولين :

أحدهما : نَعَم ، لأن الأصل في الأسماء الصّرف ، ولم يتحقّق شَرْط المنع وهو وجود فَعلي .

والشاني: لا ، قال في (البسيط) : وعليه الأكثرون ، لأن الغالب في باب فعلان عدم الصّرف خالحمْل عليه أولى من الحَمْل على الأقل .

الثاني : قال في (البسيط) : لو سمّى بِفْعل مما لم يثبت كيفية استعماله ففيه ثلاثة أقوال :

⁽١) في ظ: « تعادلا ، بدون فاء ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

أحدها: الأوُّلي منع صَرُّفه حملًا له على الأكثر.

والثاني : صرفه نَظَراً إلى الأصل ، لأن تقدير العدل على خلاف القياس .

والثّالث : إن كان مشتقًا من فِعْل منع من الصّرف حَمْلًا على الأكثر ، وإلّا صُرِف،وهو فَحْوى كلام سيبويه .

التعمويسض

ترجم عليه ابن جني في « الخصائص » : « باب زيادة حَـرْفٍ عِوَضاً من آخر محذوف » .

وقال : اعْلَم أنّ الحرف الذي يُحْذف فيجاء بآخر زائداً عوضاً منه على ضَرْبين : أحدهما : أصلِيّ ، والآخر زائد .

فالأول : على ثلاثة أُضْرب : فاء وعين ولام .

فأمّا ما حُذِفت فاؤه وجيىء بزائد عوضاً منها(١) فبابُ فِعْلة في المصدر ، نحو : عِدَة ، وزِنَة ، وشِية ، وجِهَة ، . والأصل : وِعْدة ، ووِزْنة ، ووِشْية ، ووِجْهة ، حذفت الفاء لِما ذكر في تصريف لذك ، وجُعِلت التاءُ بدلاً من الفاء . ويدلُّ على أنَّ أصله ذلك قولهُ

⁽١) في الخصائص ٢/ ٢٨٥ : ﴿ منه ﴾ مكان : ﴿ منها ﴾ .

تعالى : ﴿ وَلِكُلِّ وِجْهَةً ﴾ . وأنشد أبوزيد :

٥٦ = أَلَم تَر أَنْني _ ولك لَ شَيْءٍ إذا لم تُؤت (٢) وجهتُ مُ تَعِددى أَطعت الآمِري بِصُرْم لَيْلَى ولمْ أَسْمَعْ بها قَوْلَ الأعادي (٢) وقد خُذفت الفاء في « أناس » ، وجعلت ألف « فُعال » بدلا منها ، فقيل : ناس، ووزنه (٤) عالمُ كها ، أن وزن عِدَةٍ : عِلةً .

وحذفت الفاءُ وجُعِلت تاءُ افتعل عِوَضًا منها وذلك قولهم : نَقَي يَتقِي ، والأصل : تقي يَتقي ، فجذفت الفاء فصار تَقَي ، ووزنه :

[١٠٩] تَعَل ، وَيَقِي : يَتَعِل ، قال أوس : / ٧٥= تَفَساك بحَمْب واحسدٍ وَتَلَذُهُ عبداك إذا ما هُزّ بالكفّ يَعْسِلُ^(٥)

وقال:

٥٥=جلاهـا الصَّيقَلُون فـأخلصِ وهـا خِفــافـاً كلُّهــا يَتَقِي بـــأَثُــرِ(١) (١) البقرة / ١٤٨ .

(٢) في طُ : (توت ، بدون همزة ، وفي الخصائص ، تؤت : بالهمزة .

(٣) من شواهد: الخصائص ٢/٥٨٥، والمنصف ٣٤/٣. هذا وروايت في
 المنصف: (عصيت الأمرين) مكان : (أطعت الأمري) .

(٤) في الخصائص : ﴿ وَمِثَالُهَا ﴾ .

 (٥) لأوس بن حجر ، ديوانه / ٩٦ : يريد : وليس فيه تفاوت ولا اختلاف إذا هززته اهنز كله ، فكان كمويه كعب واحد . ويعسل : يضطرب ويهنز .
 وانظر هامش الديوان .

من شواهد : الخصائص ٢/٨٦٦ ، والنوادر / ٢٠٠ ، وإصلاح المنطق / ٢٤ وانظر اللسان : د عسل » .

(٦) لخفاف بن ندبة وانظر شعر خفاف بن ندبة / ٥٢ ، وروايته مختلفة عن =

وأنشد أبو الحسن :

٥٩= * تق الَّله فينا والكتِابَ الذِّيَ تَتْلُو(١) . *

ومنه قولهم أيضاً : تَجَهَ يُنَجه ، والأصل : اتجه يُتَجه . ووزن تَجَهَ ، تَعَل كَنَقَي سواء .

أنشد أبوزيد :

٦٠ قَصَرت له القَبِيلة إذْ تَجِهنا وما ضاقتْ بشِدّتِهِ ذراعِي (^)

رواية السيوطيّ والخصائص ، فقد جاء الشاهد في شعر خفاف على النحو التالي :

جــلاهـا العيقلون فــأخلصــوهـا مــواضي كلهــا يفــرى يبتر والصّيقلون مفرد صيقل : وهو شحاذ السيوف وجلاؤها . وفي رواية الخصائص : أثر السيف : فرنده ودياجته ورونقه أي كلها يستقبلك بفرنده فإذا نظر الناظر إليها اتصل شعـاعها بعينه فلم يتمكن من النظر إليهـا . و انظر هامش الخصـائص ٢ / ٢٨٦ ، واللسان في شـرح الشاهـد،وهو من شواهد : الخصائص ٢ / ٢٨٦ واللسان : و أثر ،

(١) صدره:

* زيادتَنا نعمانُ لا تنسيّنُها *

لعبد الله بن همام .

وهو من شواهد: النوادر / ٤٦ ، ٢٠٠ والخصائص ٢٠/٢ ، ٨٩/٣ . والمحتسب ٢/٢٧٢،وابن الشجــري ٢٠٥/١ ، والشـــافيــة ٤٩٦/٤. واللسان : دوقى » .

(٢) لمرداس بن حُصين .

من شواهد : النوادر / ١٥٠ ، والخصائص ٢٨٦/٢ ، والمنصف=

فأما ما رواه أبو زيد من قولهم : تُجِه يُتْجُهُ فهذا من لفظ آخر ، وفاؤه تاء .

وأمّا قولهم: اتّخذت فليست تاؤه بدلاً من شيء بل هي فاء أصليّة بمنزلة اتّبعت من تَبع ، يدلّ على ذلك ما أنشده الأصمعيّ من قوله :

٦١ = وقد تَخِذَتْ رِجْلي إلى جَنْب غرزها نَسَيِفاً كَأْفُحوص القطاة المطرِّق

١/٢٩٠، والمحتسب ٢/٢٦٣، واللسان : « وجه » .

وفي ط: و فصرت ، بالفاء مكان : و قصرت ، بالقاف تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص واللسان : وفي اللسان : قَصَّرُتُ : حبست ، والقبيلة : اسم فرسه ، وهي مذكورة في موضعها .

⁽١) من شواهد: الخصائص ٢٨٧/٢، والعيني ٩٩٠/٤، واللسان: «نسف»، «طرق».

وفي العيني : قائله الممزّق العبديّ . وهو من قصيدة طويلة منها قوله : فإن كنت ماكولاً فكن أنت آكلي وإلّا فـأدركــني ولمـــا أمــزّق

وبهذا البيت سمّي الممزق .

والغزز: هو ركاب الرجل من جلد . والنسيف: أثر ركض الرجل بجنبي البعير إذا انحسر عنه الوير . والأنحوص: هو مجتم القطاة ، سمي بذلك لأنها تفحصه من فحص المطر التراب . إذا قلبه . والمُطَرَق ، من طرقت القطاة : إذا حان خروج بيضها .

وعليه قول الله تعالى : ﴿ لُو شِئْتُ لَتَخِذْتُ عَلَيْهُ أَجْرًا ﴾ .

وذهب أبو إسحاق : إلى أنَّ « اتَّخْذت » كاتَّقَيْت ، واتَّزنت ، وأن الهمزة أُجريت في ذلك مُجْرى الواو .

وهذا ضعيف ، وإنَّما جاء منه شيء شاذً.

وأنشد ابن الأعرابي :

٦٢ = في داره تُقْسَمُ الأزوادُ بينهم كأنَّما أهلُهُ منها الذِّي اتَّهلا(٢)

وأنشد :

 (١) الكهف / ٧٧ . وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو ، ويعقوب ، وابن محيصن، والحسن ، وابن مسعود .

انظر في هذه القراءة: إتخاف فضلاء البشر / ٢٩٤ ، والبحر المحيط ٢,٣٠٦ والتسيير / ١٤٥ ، والطبري ١٨٥/١٥ ، والحجة لابن خالويه / ٢٢٨ ، والحجة لابن خالويه / ٢٨٨ ، وتفسير الفخر ١٨٢٨ ، وتفسير الفخر ١٥٧/٢١ ، وتأسير الفخر المعارف ورقة / ١١٦ ، وتحبير التعيير / ١٦٦ ، وتهذيب اللغة : أخذ .

 (٢) من شواهد : الخصائص ٢/٢٨٧ ، واللسان : وأهل ، وقد أنشده في اللسان :

* كأنما أهلنا منها الذي اتهلا

أي كأن أهلنا أهله عنده أي مثلهم فيما يراه لهم من الحق.

٦٣= * بيض اتمن ^(١)

والّذي يقطع على أبي إسحق قول الله تعالى : ﴿ لَتَخِذْت عليه أَجِراً ﴾ فكما أن وتَجه اليس من لفظ الوَجْه ، كذلك ليس تَخِذ من لفظ الأخذ .

وعُذْر من قال : اتّمن واتَّهل ٢٠) من الأهل : أن لفظ هذا إذا لم يدّغم يصير إلى صورة ما أصله حرف لين .

وكذلك قولهم في افتعل من الأكل: اِيتكل، ومن الإزرة^(۱): إيتزر، فأشبه حينئلم، اِيتمد في لغة من لم يبدل الفاء تاء فقال: اتّهل واتّمن،القول غيره: اِيتِهل واِيتمن.

وأجود اللغتين إقرار الهمزة .

قال الأعشى :

[111]

٦٤ = * أبا ثُبيتٍ أما تنفكٌ تأتكل^(٤)*/

 (١) سكتت المراجع عن تكملة هذه القطعة من البيت أو نسبتها إلى صاحبها و و متمّن ٤ : وصف من : و أتمّن ٤ افتصل من الأمان . انظر هامش الخصائص .

(٢) في ط: (وتهل البدون ألف ، تحريف ، صوابه من الخصائص ، والنسخ
 المخطوطة .

- (٣) اسم هيئة من الائتزار .
- (٤) للأعشى . وصدره :
- * أبلغ يزيد بني شيبان مألكةً *

وكذلك « إيتزر يأتزر » .

فأمًا «اتكلت »عليه فمن الواو على الباب كقولهم : الـوكالـة والوكيل .

وقد حذفت الفاء همزة ، وجعلت ألف (فِعال) بدلاً منها وذلك قولهم(١) :

٦٥ = * لإه ابنُ عَمَّك أَفْضَلْت في حَسَبٍ (٢) *
 في أحد قَوْلى سيبويه .

وأمّا ما حذفت عينُهُ ، وزيد هناك حَرْفُ عوضاً منها فَأَيْنُقُ في أَحَدَ من شواهد : الخصائص ٢٨٨/٢ ، وانظر ديوان الاعشى . وفي هامش الخصائص : أبو ثبيت : كنية يزيد ، وكان ابن عم الاعشى . والمألكة : الرسالة . والانتكال : الغضب .

 (١) في الخصائص ٢/٢٨٨ : قوله : مكان : قولهم . وهو الأقوى ، والقائل هو ذو الأصبع العدواني .

(٢) تمامه :

* عني ولا أنت ديّاني فتخزوني *

من شواهد: الخصائص ٢٨٨/٢، وابن الشجري ١٣/٢، ١٣٢٠، وابن يعيش ١٣/٨، و١٠٠، والمقرب ١٩٧/١، والخزائسة ٢٢٢/٣، والتحريح وابن يعيش ٢٢٦٨، والمعيني ٢٤٦/٠ ، والتحريح ١٥/٢، والأشموني ٢٢٨/٣، وفي العيني : لاه ابن عمك : أي للّه در ابن عمك . وقوله : « ولا أنت دياني » الخ. قال ابن السّكيت : أي ولا أنت ملك أمرك أمرك في مناف أمرى فتسوسني ؛ يقال : خزاه يخزوه خزواً : سامسه وقهره . وأما الخزي فهو من خَزِي يخزى خزياً : إذا ذَلّ وهان .

قَوْلَيْ سيبويه .

وذلك أن أصلها أَنْوَقُ ۚ فأحد قولـه فيها : أنّ الـواو هي عينٌ حُذِفت،وعوضت منها ياء فصارت أَيْنقُ .

ومثالها على هذا القول: أيْفُل .

والأخر : أنّ العين قدّمت على الفاء وأبدلت يـاء ، فصارت أيْنق .

ومثالها على هذا : أعْفُل .

وقد حذفت العينُ حرف عِلّة ، وجعلت ألف فاعل عِوضاً منها وذلك: رجلٌ (١) خافٌ،ورجُلُمالٌ ، وهاعٌ لاعٌ(١)فيجوز أن يكون هذا فَجِلاً كفَرق فهو فَرق ، ويَجِلو فهو بَجِلاً .

ويجوز أن يكون فاعلًا حذفت عينُهُ ، وصارت ألفه عوضاً منها كقوله :

 ⁽١) علق في هامش ط بقوله : « كذا » ولعله « في رجل » أي بزيادة في ، وفي النسخ . المخطوطة والخصائص بدون ذكر « في » والأسلوب مستقيم بدونها .

 ⁽٢) في الخصائص : ٩ ورجل هـاع ٩ وقد سقـطت ٩ كلمة رجـل من نسخ
 الأشباء ٩ وفي القاموس : ٩ ورجل هائح ٩ أي حريص . ورجل هائح لائح :
 ٩ جبان جزوع ٩ انظر : هوع ـ لوع .

٦٦=* لاثٍ به الأشاءُ والعُبْرِيُّ (١) *

ومما حذفت عينُه،وصار الـزائد عِـوَضاً منهـا قولهم : سَيْـد ، ومَيْت ، وهَيْن ، ولَيْن ، . قال الشاعر :

٦٧ =هَيْئُــون لَيْنـون أَيْســارٌ ذَوُو يَسَــرٍ سُوَّاس مَكْـرُمـةٍ أبنــاءُ أيســارٍ (٢)

فـأصلها : فَيْعِـل : سِيِّد وميِّت وهيِّن وليَّن ، حـذفت عينها ، وجعلت ياء فيعِل عوضاً منها .

فإن قلت : فهلاً كانت لام فيعلولة الزائدة عِوضاً منها ؟ .

قيل : قد صحّ في فَيْعل من نحو : سيّد ، وبابه أنّ الياء الزائدة

(۱) من شواهد: سيسويه ۱۲۹/۲ ، ۳۷۸ ، والمقتضب ۱۱۰/۱ والخصائص ۱۲۹/۲ ، ۲۸۹ ، والمنصف ۲/۲۵ ، ۵۳ ، والشافية ۲۳۲/۴ ، واللسان : ـ عبر .

والشاهد للعجاج ديوانه ؟٣١ . وقد فسّر الأصمعي كلماته فقال : لات : مدرك متكاثف . والأشاء : النخل الصغار ، والعُبْرِيّ : السَّدر العظام ينبت على عبور الأنهار أي على شطوطها .

(۲) نسب في هامش الخصائص ۲۸۹/۲ ، ومعجم الشواهد ۱۸۱/۱ : إلى
 عبيد بن العرندس .

من شواهد : الخصائص ٢/٢٨٩ ، والمنصف ٦١/٣ .

والأيسار : القوم الذين يجتمعون على لعب الميســـر . وفي القامــوس : « يســـر » : اليشــر واليســر بالفتح : اللين والانقياد .

عوضٌ من العين .

وكـذلك الألف الـزائدة في:خـاف وهـاع ولاع عـوِضٌ من العين .

وجوّز سيبويه أيضاً ذلك في : أينق ، فكذلـك أيضاً ينبغي أن تُحَمَّل فيعلولة على ذلك .

وأيضاً فإن الياء أشبه بالواو من الحــرف الصحيح في بــاب : قيدودة ، وكينونة .

وأيضاً فقد جُعِلت تاءُ(١) التفعيل عِوْضاً من عين الفِعَال ، وذلك قولهم : قَطَعتُه تَقْطيعاً ، وَكَسْرتُهُ تَكْسِيراً ، ألا ترى أن الأصل : قِطَاع ، وكِسّار ، بدلالة قـول الله تعـالى : ﴿ وكـذّبـوا بـآيـاتنـا كِذَاباً ﴾(٢) .

وحكى الفرّاء : قال سألني أعرابي فقال : أَحِلَّاقُ^{٣١)} أحبّ إليك

⁽١) في النسخ الثلاث وط و ياء ، التغيل مكان : و تاء ، التغيل تحريف صوابه من الخصائص ، ويدليل قوله في الخصائص في موضع سابق ٢ / ٦٩ : ومنها أن الناء في تغيل عوض من عين قبال الأولى ، والناء زائدة ، فينبغي أن تكون عِرَضاً من زائد أيضاً من حيث كان الزائد النبه منه بالأصلي ، فالعين الأولى إذاً من و قِطاع ، هي الزائدة ، لأن تاء تقطيع عوض منها كما أن هاء تفعلة في المصدر عوض من ياء تفعيل ، وكلنا هما زائدة .

⁽٢) النبأ / ٢٨ ، وفي ط : ﴿ كذبوا ﴾ بدون واو .

⁽٣) في النسخ الثلاث وط : ﴿ أَحَلَقَ ﴾ مكان : ﴿ أَجِلَاقَ ﴾ تحريف،والصواب =

أم قِصَار ؟ فكما / أنَّ التاء (١) زائدة في التفعيل عِوضٌ من العين، [١١١] فكذلك ينبغي أن تكون الياء في « قيدودة » عِوضاً من العين لا الدّال .

فإن قلت : فإنّ اللّام أشبه بالعين من الزّائد، فهلًا كانت لام القيدودة عِوضًا من عينها ؟ .

قيل: إن الحرف الأصليّ القويّ إذا حذف لَحق بالمُعْتَل الضّعيف، فساغ لذلك أن ينوب عنه الزائد الضعيف.

وأيضاً: فقد رأيت كيف كانت ياء التفعيل الزائدة عِوَضاً من عينه ، وكذلك ألف فاعل كيف كانت عِوَضاً من عينه في : خافٍ ، وهاعٍ ، ولاع، ونحوه .

وأيضاً: فَإِنَ قَيْدُودة وبابها وإن كانت أصلاً، فإنها على الأحوال كلها حرف عِلة ما دامت موجودة ملفوظاً بها، فكيف بها إذا حذفت؟ فإنها حينئذ توغل في الاعتلال والضّعف ولولم يعلم تمكن هذه الحروف في الضعف إلا بتسميتهم إيّاها حروف العلة لكان كافياً ، وذلك أنها في أقوى أحوالها ضعيفة ، ألا ترى أنَّ هذين الحرفين إذا قويا بالحركة فإنك مع ذلك مُؤنس منهما(٢) ضعفاً ، وذلك أنَّ تَحَمُّلها للحركة أشقً

من الخصائص ، لأنه المناسب لصيغة : فِعَال .

 ⁽١) في النسخ الثلاث وط: (الياء) مكان التاء ، تحريف كما بينا في هامش
 رقم ١ في الصفحة السابقة .

في الخصائص: « فيهما » مكان « منهما » .

يؤكد ذلك عندك أنّ أذْهب الشّلاث في الضعف والاعتـلال الألفُ . ولمّا كانت كذلك لم يمكن تحريكها البتّة .

فهذا أقوى دليل على أن الحركة إنما يحملها، ويسوغ⁽¹⁾ فيه من الحروف الأقوى لا الأضعف .

ولـذلك ^(٣) مـا تجد أخف الحـركات الشلاث وهي ـ الفتحة ـ مستقلة فيها حتى يُجنع لذلك ويُسْتروح^(٤) إلى إسكانها ، نحوُ قوله :

مه= * يا دار هند عَفَتْ إلا أثافيها (°) *

- (١) في ط: ﴿ إِلَّا أَنَّ ﴾ صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .
- (٢) ط : وتحملها ، وتسوغ » كلاهما بالتاء ، تحريف صوابه من الخصائص ،
 وفي النسخ المخطوطة : ويحملها وتسوغ » الأولى بالياء ، والثانية بالتاء .
- (٣) في ط، والنسخ المخطوطة: «وكذلك ، بالكاف، والتصويب من الخصائص، لأنه المناسب للأسلوب.
 - (٤) في ط فقط : (وتسترح » بالتاء .
 - ٥) تمامه : * بين الطُّويِّ فصارَاتٍ فَوَاديها *

وقد نسب في سيبويه ٢٥٥/ إلى بعض السعديين ولم يسمه . والشاهد مطلع قصيدة للحطية ، ديوانه / ٢٤٠ طبع صادر وهو من شواهد سيسويه ٥٥/ ، والخصائص ٢٩١/١/ ، ٢٩١/٢ ، ١٤٥، والمنصف ٨/١٥/٧ ، ٨/٢٣ ، والمحتسب ٢٩٣٢/ ، وابن الشجري ٢٩٦/١،

وقوله :

٦٩= * كأن أيْديِهِنّ بالقاع القَرِق ^(١) *

والْأَثْفِية : حجر القِلْد . والطوّيّ : بئر بمكة . وصارات : جبال بين تيماء وادي القرى ، أو جبل في ديار بني أسد .

والشاهد في و أثافيها ، حيث كان حقها النصب على الاستثناء . وسكنت الياء شذوذاً .

قال سيبويه:وسألت الخليل_رحه الله _ عن الياءات كم تنصب في موضع النصب إذا كنان الأول مضافاً ؟ . وذلك قبولك : رأيت معدى كرب ، « واحتملوا أيادي سبأ » ، فقال : شبهوا هـذه الياءات بألف مُثنى حيث عرّوها من الجرّ والرفع ، فكما عروًا الألف منه عرّوها من النصب أيضاً فقالت الشعراء حيث اضطروا ، قال بعض السعديين الغ .

وقال الأعلم: الشاهد فيه تسكين الياء من الأثاني في حالة النصب حملًا لها عند الضرورة على الألف، لأنها أختها، والألف لا تتحرك. انظر الحديث عن الشاهد في الشافية ٤٠٠٤، ٤١١.

(١) رجز تكملته :

* أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنِ الوَرِقْ *

وقد نسب إلى رؤبة .

من شواهد: الخصائص ۲۹۱/۱ ، ۲۹۱/۲ ، والمحتسب ۱۲۲۱ ، ۲۸۹ ، وابن الشجري ۲۰۱۱ ، والشافية ۲۰۵۶، والخزانة ۷۹۹۳ ، واللمان : دقرق ،

قال البغداديّ في الخزانة : استشهد به : ﴿ على أَنْ تَسَكَيْنَ السِّاءَ مَنْ : ﴿ أَيْدِيهِنَ ﴾ ضرورة ، والقياس فتحها .

وضمير أيديهن للإبل . والقاع : هو المكان المستوى . والقرق بفتح =

٧٠ = وإن يَعْرَين إن كُسِي الجَوارِي فَتَنبُو العين عن كَرَم عِجِـافِ(١)

نعم وإذا كان الحرف لا يتحامل بنفسه حتى يدعو إلى اخترامه وحذفه كان بأن يضُعُفُ^(٢)عن تحمَّل الحركة الزائدة عليه فيـه أُحْرى وأُحْجى .

لقد زاد الحياة إلى حُبًّا بناتي إنّهن من الضّعاف مخافة أنْ يَسْرَيْن البُوسَ بَعْدِي وَأَنْ يَضْرَبُن رَنْقا بعد صاف وان يَسْرَيْن إن كُبِي الجواري فَتَنْسِو العينُ عن كرم عجافِ وليولا ذاك قد سومت مُهْرِي وفي الرّحمن للضّعفاء كافِ إنان غِبْت عنا وصار الحيّ بعدك في اختلاف ؟.

وهو من شواهد : الخصائص ۲۹۲/۲ ، ۳٤۲ ، والمنصف ۲/۱۱۰ وابن الشجري ۲۳۳/۱ ، والمغنى رقم ۹۲۷ .

(٢) في ط فقط: ﴿ يضاعف ﴾ ، تحريف .

القاف الأولى ، وكسر الراء : الأملس . وجُوارٍ : جمع جارية،ويتعاطين :
 أي يناول بعضهم بعضاً . والوَرق : الدراهم .

وقال أخرون : القرق هنا : المستوي من الأرض الواسع . وإنما خص بالوصف لأن أيدي الإبل إذا أسرعت في المستوي فهو أحمد لها ، وإذا أبطأت في غيره فهو أجهد لها .

 ⁽١) نسب في اللسان و كرم ، لأبي خالد القنائي . ونسب في اللسان أيضاً :
 ٥ كسى ،السعيد بن مسحوج الشيباني :

وذكر في اللسان (كرم ، أن أبا خالد كتب إلى قطريّ بن الفجاءة أبياتاً يعتذر فيها عن الخروج إلى الحرب ، وهي :

وذلك نحو / قـول الله تعالى : ﴿ وَاللَّهِ لَهِ اللَّهِ إِذَا يَسْرٍ ﴾ (١) ، [١١٢] ﴿ ذلك ما كُنَّا نَبْغ ﴾ (٦) ، و ﴿ الكبيرُ المُتَعال ﴾ (٦)

وقوله:

٧١= * قَرْقَرَ قُمْرُ الوادِ بِالشَّاهِقِ (١) *

وقول الأسود بن يعفر:

٧٢=* فألحْقتُ أُخراهم طريق أَلاَهُمُ (٥) *

يريد أولاهم :

﴿ وَيَمْحُ اللهِ الباطلِ ﴾ (١) ، ﴿ سَندْعُ الزّبانية ﴾ (٧) كتبت

(١) الفج / ٤.

(٢) الكهف / ٦٤.

(٣) الرعد / ٩.

(٤) قائله أبو الرُّبيْس التغلبيّ : وقبله مع تمام بيته :

لا صُلْح بَيْنِي فَاعْلَمُوه ولا ﴿ بَيْنَكُم مِا خَمَلَتْ عَاتِقِي سَيْفِي وما كُنّا بِنَجْدِ وما فَرْقَر قُمْرُ الوادِ بِالشَّاهِق

(٥) تمامه:

* كما قِيل نَجْمُ قد خوى مُتَتَابِعُ *

من شواهد: الخصائص ۲۰۲/۳ ، ۳۱۳ ، ۲۰۲/۳ ، وابن الشجري . 174/7 . 74/1

(٦) الشوري / ٢٤.

(V) العلق / ١٨ .

في المصحف بلا واو للوقف عليها .

كذلك وقد حذفت الألف في نحوذلك. قال رؤبة :

٧٣= * وَصَّانِيَ العَّجَّاجِ فيما وصَّنِي (١) *

يريد فيما وصّاني .

وذهب أبو عثمان في قول الله تعالى : ﴿ يَا أَبُتَ ﴾ (٢) : أنه أراد : أبتاه وحذف الألف .

ومن أبيات الكتاب قول لبيد :

٧٤= * رَهْطُ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابن المُعَلْ (٣) *

(١) من شواهد : الخصائص ٢٩٣/٢ ، ٣١٧ .

(۲) يوسف ٤، ١٠٠ ، وغيرهما ، وهي قراءة : ابن عـامر ، وأبي جعفر ، والأعرج . وانظر الإتحاف / ٢٦٢ ، والتيسير / ١٢٧ ، والقرطبي ٢١٨٩ والحجة لابن خالويه / ١٩١ ، والسبعة لابن مجاهد / ٣٤٤ ، والنشر ٢٩٣/٢ .

(٣) صدره:

* وَ قَبِيلٌ من لُكَيز شاهدٌ *

من شواهد: سيبويه ٢٩١/٢ ، والخصائص ٢٩٣/٢ ، والمحتسب ٣٤٢/١ وابن ٢٩٣/٢ ، والشافية ٢٢٠/١ ، والشافية ٢٠٥٢ ، والشافية ٢٠٧٠ ، والإشموني ٢٠٥٤ ، والإشموني ٢٠٥٤ ، والجمهرة ٢/٥٨، واللسان : رجم .

وفي ط ، وت ، وهـ : « رهط من قوم » مكان : رهط مرجوم، تحريف =

يريد المُعَلَّى .

وحكى أبو عبيدة ^(۱) وأبو الحسن ، وقطرب وغيرهم : رأيت فَرَجُ ^(۲) ،ونحو ذلك ،فإذا كانت هذه الحروف تتساقط ، وتَهِي ^(۳)عن حفظ أَنْفُسِها ⁽⁴⁾، وَتَحْمِل خواصّها وعواني^(٥) ذواتها ، فكيف بها إذا

صوابه من م ، والخصائص ، ومراجع الشواهد السابقة .

والشاهد فيه : حذف الألف من و المعلى ، مع التضعيف ، وأصل مُمَّلَى : معَّلُو: مفَعل من علوت ؛ ثم معلَىٰ صارت الواو ياء لوقوعها خامسة ثم مُمَّلًا صارت الياء ألفاً لتحرَّكها وإنفتاح ما قبلها ، والتضعيف يحذف في القوافي.انظر (أمالي ابن الشجري) .

ولُكَيز من عبد القيس ، ومرجوم من أشرافهم ، وابن المعلَّى هو : جدّ الجارود بشر بن عمرو بن المعلَّى .

وفي الجمهرة : مرجوم لقبررجل من العرب كان سيّداً ، ففاخر رجلًا من قومه إلى بعض ملوك الحيرة فقال له : قد رجمتك بالشرف أي حكمت لك به فسمّى مرجوماً .

- (١) في ط فقط: (أبوعبيد ، صوابه من النسخ الشلاث المخطوطة والخصائص.وأبوعبيدة مومَعَمر بن المثنى، أخذ عن يونس وأبي عمرو ، وأخذ عنه أبوعبيدة، وأبوحاتم ، والمازني ، توفي سنة تسع ، وقبل : ثمان ، وقبل : عشر، وقبل : إحمد في عشرة ، ومائتين . انظر البغية ٢٩٤/٢ .
- (٢) في ط فقط: « فـرخ » بالخـاء صوابـه من النسخ المخـطوطة ، والخصائص .
 - (٣) في ط فقط : ﴿ وتهيىء ﴾ بالهمزة ، تحريف .
 - (٤) في ط فقط : (نفسها » .
 - (٥) عواني : أي ضعيفات .

جُشِّمت احتمال الحركات النَّيِّفات على مقصور صورتها^(١).

نعم وقد أعرب بهذه الحروف أنفسها كما يعرب بالحركات التي هي أبعاضها .

وذلك في باب أبوك وأخوك ، والزّبدان ، والزّبدون ، والزّبدين .

وأجريت هذه الحروف مُجْرى الحركات ، في « زيلًا » وزيداً ، وزيدٍ،ومعلوم أن الحركات لا تتحمّل لضعفها الحركـات . فأقرب أحكام هذه الحروف إن لم تُمنع^(٢) من احتمالها الحركات^(٣) جفت عنها وتكاودتها^(٤) .

ويؤكد عندك ضعف هذه الأحرف الشلائة ، أنىك إذا وجدت أقواهن _وهما الواو والياء _مفتوحاً ما قبلهما ، فإنهما كأنّهما تابعان لما هو منهما ؛ ، ألا ترى إلى نحو ما جاء عنهم من نحو : نُوْبة وَنُوب، وَجُوْبة وَجُوْب ، وَدُوْلة وَدُوْل .

⁽١) في الخصائص: ﴿ صُورِها ﴾ :

⁽٢) في ط : (تمتنع ، وفي ت ، وهـ : ` تمنع ، ، وكذلك في الخصائص .

 ⁽٣) في الخصائص: (الحركات أن إذا تحملتها جفت) الغ بزيادة: (أن إذا تحملتها).

 ⁽٤) في القاموس : كأد : وتكاد من الأمر شق علي كتكاءدني ، وعقبة كؤؤد
 وكأداء : صعة .

فمجيء فَعْلَة على فُعَل يريك أنّها كأنّها إنما جاءت عندهم من : فُعْلة ، وكَانَ دَولة : دُولة ، وَجَوْبة : جُوبة ، ونُوبة : نُوبة .

وإنَّما ذلك لأن الواو مما سبيله أن يأتي للضَّمة تابعاً .

وكذلك ما جاء من فَعْلَة مما عينه ياء على : فِعَل نحو : ضَيَّعَة وَضِيعٍ(١)وخَيْمة وخِيَم ، وعَيْبه وعِيبَ ، كأنَّه إنّما جاء على أنَّ واحدته فِعلة نحو : ضِيعة ، وخِيمة وعِيبة .

أفلا تراهما مفتوحـاً ما قبلهمـا مُجْرَيين(٢) مجـراهما مكسـوراً ومضموماً ما قبلهما ، فهل هذا إلّا لأنّ / الصنعة (٣) مقتضية لشياع (١٠ [١١٣] الاعِتلال فيهما .

فيان قلت: ما أنكرتَ أن لا يكون مِــا جاء من نحــو فَعْلَة على فُمُـل نحـو نُوب وجُوب ودُول لما ــ ذكرتَه من تصوَّر الضَّمة في الفاء ، ولا يكون ما جاء من فَعَلة على فِعَل ــ . نحو: ضِيع ، وخِيَم، وعيب ــ لما ذكرته من تصوّر الكسرة في الفاء، بل لأن ذلك ضَرْبُ من التكسير

 ⁽١) في ط فقط : « صيغه وصيغ » بالصاد فيهما .

⁽٢) في الخصائص : « مجراتين » مكان : « مجريين » .

 ⁽٣) في ط ، ت : (الصيغة) مكان الصنعة تحريف صوابه من هـ ، وم ،
 والخصائص .

 ⁽٤) في ط والنسخ المخطوطة : رسياغ ، بالسين مكان : رلشياع ، بالشين والعين ، واخترت تعبير الخصائص لأنه الأنسب للأسلوب .

رَكَبُوه فیما عینه معتلهٔ کما رَكَبُوه فیما عینه صحیحهٔ نحـو : لامهٔ (۱) ولُؤم ، وعَرْصَهٔ (۲) وعُرَص ، وقَرْیة وقُری ، ویَرْوة وبُری . ـ فیما ذکره أبو عليّ ـ وَنُزْوَة ونُزاً ـ فیما ذکره أبو العباس ـ وحَلْقة وجِلَق ، وَفَلْكَةً وفُلُك .

قيل : كيف تصوفت الحال فلا اعتراض شك في أن الياء ، والواو أين وقعتا ، وكيف تصوفتا معتدتان حرفي علّة . ومن أحكام الاعتلال أن يتبعا ما هو منهما .

هذا، ثم إنا رأيناهم قد كَسّروا فَعْلَة مما هوعيناه على فُعَل وفِعَل نحو، جُوَب، ونُوب، وضِيَع (٣) وخِيَم فجاء تكسيرهما تكسير ما واحده، مضموم الفاء ومكسورها.

فنحن الآن بين أمرين إما أن نـرتاح لـذلك ونعلَله ، وإمّــا أن نتهالك فيه ونتقبلهُ نُمُفُل الحال ساذجاً من الاعتلال^(٤) .

⁽١) اللأمة : الدّرع .

 ⁽٢) العُرْصة كما في القاموس : كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء ،
 وفي ط فقط : عوضة وعوض بالواو والضاد ، تحريف .

⁽٣) في ط: ١ صيغ ١ بالصاد والغين .

⁽٤) في ط فقط بعد قوله : و ساذجاً ، زيادة عبارة وهي : و وفيه ضمير يعود على المتأخر وذلك ساذجاً ، وهي زيادة ليست في النسخ المخطوطة وليست في الخصائص ، وقد علق عليها في هامش ط بقوله : و من الأصل ،

F111

فأن يقال : إن ذلك لِما ذكرناه من اقتضاء الصورة فيها أن يكونا في الحُكُم تابعين لما قبلهما أؤلى من أن ننقض الباب فيه ونعطي اليد عَنُوة به ، من غير نظر له ولا اشتمال من الصنعة عليه(١) ، ألا ترى إلى قوله : وليس شيء مما يضطرون إليه إلاّ وهم يحاولون له(١) وجها ، فإذا لم يَخُلُ مع الضَرورة من وَجُه من القياس محاول، فَهُمْ لذلك(١) مع الشَّمة وفي حال السعة أولى بأن مجاولوه، وأُحَجى بأن يناهدوه(١) فيتعللوا به ولا يُهْملوه .

فإذا ثبت ذلك في باب ما عينه ياءً أو واوً جعلته الأصل في ذلك ، وجعلت ما عينه صحيحة فرعاً له ، ومحمولاً عليه نحو : حِلّق ، وفلك ، وعُرض ، ولُؤم ، وَقُرى ، وبُراً ، كما أنهم لما أعربوا بالواو والياء والألف في الزّيدون ، والزّيدين ، والزيدان تجاوزوا بذلك إلى أن أعربوا بما ليس من حروف اللين ، وهو النّون في يقومان ، وتقدين ، وتذهبون . فهذا جنس من تدريج اللغة / .

وأما ما حذفت لامه وصار الزائد عِوضاً منها فكثير .

منه: باب سنة، ومائة، وفئة، ورئة، وعِضّة، وضعة، فهذا

- (١) في ط : ﴿ إليه ﴾ مكان : ﴿ عليه ﴾ ، تحريف .
- (۲) في النسخ المخطوطة ، وط و به ، مكان : و له ، والتصويب من الخصائص .
- (٣) في النسخ المخطوطة وط: « بذلك » بالباء ، والتصويب من الخصائص.
 - (٤) في القاموس : نهد الرجل لعدوه : نهض وصمد .

ونحوه مما حذفت لامه، وعوض منها تاء التأنيث، ألا تراها كيف تُعاقِب اللام في نحو : بُرة وبُراً ،وثُبة وبُباً .

وحكي أبـو الحسن عنهم : رأيتُ ميئاً بوزن : مِعْياً . فلمّـا حذفوا قالوا : ماثة .

فــاًمَّا بنت وأخت فــالتاء عنــدنا بــدل من لامَىْ الفعــل وليست عِوَضاً .

وأما ما حذف لالتقاء الساكنين من هذا النحو فليس السّاكن الثاني عندنا بدلًا ولا عِوضًا لأنه ليس لازماً . وذلك نحو: هـذه عصاً

ورحاً ، وكلميت مُعلَّى فليس التَّنوين في الوصل ولا الألف التي هي بدل منه في الوقف ـ نحو رأيت عصاً ورحاً عند الجماعة ، وهذه عصاً ، ومراً ، ومردت بعصاً عند أي عثمان والفراء ـ بدلاً من لام الفعل ولا عرضاً ؛ ألا تراه غير لازم ، إذ كان التنوينُ يزيله الوقف ، والألف التي هي بدل منه يزيلها الوصل . وليست كذلك تاء مائة ، وعضة ، وسنة ، ولغة ، وشفة ، لأنها ثابتة في الوصل ،ومبدلة هاء في الوقف .

وكـذلك مـا لحقه عَلمُ الجمـع نحو : القـاضـون والقـاضين والأعلَون والأعْلَين . فعلم الجمع ليس عِوضاً ولا بدلاً ؛ لأنـه ليس لازماً .

فأما قولهم :هذانوهاتان،واللذون،واللتّان، والذين واللذون، فلو

قال قائل: إن علم التثنية والجمع فيها عِوْض من الألف والياء من حيث كانت هذه أسماء صيغت للتثنية والجمع، لا على حدّ: رجلان، وفرسان، وقائمون، وقاعدون، ولكن على حدّ^(۱) قولك: هما، وهم، وهن، لكان مذهباً ؛ ألا ترى أن (هذين) من (هذا) ليس على (رجلين) من (رجل)، ولو كان كذلك لوجب أن تُنكّرَهُ البنّة كما تنكّر الأعلام نحو: زيدان، وزيدين، وزيّدينين.

والأمر في هذه الأسماء بخلاف ذلك ألا تراها تجرى متّناة ومجموعة أوصافاً على المعارف كما تجري عليها مفردة. وذلك قولك: مررت بالزّيدين هذين، وجاءني أخواك اللذان في الدار.

وكذلك قد توصف هي أيضاً بالمعارف نحو قـولك . جـاءني ذانك الغلامان ، ورأيت اللذين في الدار الظريفين . وكذلـك أيضاً تجدها في التثنية والجمع تعمل من نصب الحال / مـا كانت تعمله [١٦٥] مفردة . وذلك نحو قولك ، هذان قائمين الزيدان ، وهؤلاء منطلقين إخوتك .

وقريب من هذان واللذان ، قـولهم : هيهات مصــروفة وغيــر مصــروفة وذلك أنها جَمْع هيهاة ، وهيهـــاة٣) عندنا رباعيّة مُكَرَّرة٣) ،

⁽١) كلمة : (حد ، ذكرت في الخصائص وسقطت من النسخ الثلاث ، وط .

 ⁽٢) في النسخ المخطوطة ، ط : هيهات وهيهات ، كلتاهما بتاء مفتوحة ،
 تحريف، صوابه من الخصائص .

⁽٣) في ط فقط : (مكسورة) مكان : (مكررة) ، تحريف ، صوابه من =

فاؤها (١) ، ولامها الأولى هاء ، وعينها ولامها النّانية ياء فهي ـ لذلك ـ من باب صِيصِية (١) . وعكسها باب : يَلْيُلُ (١) ، وَيَهْيَاهِ (١) ، قال ذو الرّمة :

٧٥ - تلوم يهياه بياه وقد مضى من الليل جَوْزُ واسبطرَتْ كواكِيُده٬٥٠

وقال كثيّر :

٧٦ = وكيف ينالُ الحاجبية آلف بِبَلِّيلَ مُمساهُ وقد جاوزَتْ رَقْدا(١)

النسخ المخطوطة والخصائص. وهيهاة أصلها : هَيْهَيَّة ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً .

(١) في ط فقط : « فـاءهـا » تحريف صـوابــ من النســخ المخــطوطة ،
 والخصائص ، والأسلوب .

 (٢) الصّيصة - كما في القاموس - : قرن البقر والظباء ، والحصن ، وكل ما امتنع به .

(٣) ﴿ يَلْيُلُ ﴾ ـ كما في القاموس ـ موضع قرب وادي الصفراء .

(٤) في القاموس : يهيا من كلام الرعاء .

(٥) من شواهد : الخصائص ٢٩٨/٢ . وانظر ديوانه ٦٦.

و « تلوّم » كما في القامـوس : تمكث وانتظر . وجـوْز الليـل : وسـطه ومعظمه،واسبطرّت : امتدّت .

(٦) من شواهد : الخصائص ٢٩٨/٢ :

والحاجية ـكما في الخزانة ٣٨١/٣ : نسبة إلى جدّ عزة : حاجب بن غفار قال البغداديّ : ومن الغرائب تفسير العينيّ للحاجبيّة هنا بالرمل الطويل وهو غفلة عن نسبها . فهيهاة(١) من مضاّعف الياء بمنزلة «المرمرة»، و«القرقرة».

وكان قياسها إذا جمعت أن تقلب اللام ياء فيقال : هيهبات (٢) كَشُوْشيات (٣) ، وَضَوْضيات (٤) ، إلا أنهم حذفوا اللام لأنها في آخر السم غير متمكّن ، ليخالف آخرها آخر الأسماء المتمكّنة نحو : رَحَيَان ، ومَوْلِيَان .

فعلى هذه قد يمكن أن يقال : إنّ الألف والتاء في هيهات عوض من لام الفعل في هيهاة ، لأن هذا ينبغي أن يكون اسماً صيغ للجمع بمنزلة : الّذين ، وهؤلاء .

فإن قيل : وكيف ذلك ، وقد يجوز تنكيره في قولهم : هيهاتٍ هيهاتٍ ، وهؤلاءِ والّذين لا يمكن تنكيرهما^(ه) فقد صار إذاً هيهـات بمنزلة : قِصِاع وجفانٍ ؟ .

وبليل سبق ذكره في الهامش رقم ٣، من الصفحة السابقة و«رقـدا» ـ كما في القاموس ـ : جبل تنحت منه الأرحية .

⁽١) في ط : (فهيهات) بالتاء المفتوحة تحريف سبقت الإشارة إليه .

 ⁽٢) في ط : هـوهيات ، وفي هـ : هـويهات ، وفي ت : هيهـات ، كله
 تحريف صوابه من الخصائص لأن الأصل : هيهاة كما ذكر سابقاً :

⁽٣) في القاموس : ناقة شوشاء ، وشوشاة بالهاء : خفيفة .

 ⁽٤) الضوضاة معناها: الجلبة والصياح. انظر القاموس.

 ⁽٥) في ط ، والنسخ الثلاث : تنكيره ، وفي الخصائص : تنكيرهما ، وهو
 الأوضح ، لأن ضمير التثنية يعود على كلمتي : هؤلاء ، والذين .

قيل : ليس التنكير في هذا الاسم المبنيّ على حدّه في غيره ، من المعرب ، ألا ترى أنه لوكان هيهاتٍ من هيهاة بمنزلة أرطياة (١) من أرطاة ، وسِعْليات (٢) من سِعلاة لما كانت إلّا نكرة كما أن سعليات [١١٦] وأرْطَيات لا تكونان (٢) إلاّ نكرتين . /

فإن قبل : ولم لا تكون سعليات معرفة إذا جعلتها علماً لرجل أو أمرأة سميتها سبعليات وأرطبات . وكذلك أنت في هيهات إذا عرفتها فقد جعلتها علمي معنى البعد ، كما أن غاق فيمن لم ينون قد جعل علماً لمعنى الفراق، ومن نون فقال غاقي غاقي، وهيهات هيهاة هيهاة، وهيهات وهيهات ، فكأنه قال : بعدأبعداً ،فجعل التنوين علماً لهذا المعنى، كما جعل حذفه علماً لذلك ؟ .

قيل : أمَّا على التحصيل فلا يصحّ هناك حقيقة معنى العلميّة . وكيف يصح ذلك؟وإنما هذه أسماء سمّى بها الفعل في الخبر نحو: شتّان ، وسرعان ، وأف ، وأتاوه^(٤) .

 ⁽١) الأرطأة: شجر ثمره كالعُنْاب مر ، تأكله الإبل غضةً ، والفه للإلحاق فينون نكسرة لا معرفة ، أو الفه أصلية فينونّ دائماً ، وجمعه : أرطيات ، وأراطي ، وأراط . أنظر القاموس .

 ⁽٢) في القاموس . السُّعلاة والسُّعلاء بكسرهما : الغول أو ساحرة الجنّ .

 ⁽٣) في النسخ الثلاث وط: و لا يكونان ، والأوضح و لا تكونان ، بالتاء كما في الخصائص .

 ⁽٤) في ط : (وأتاوة ، بدون همزة ، ولعلها : وأتباؤه ، وفي الخصائص :
 وأوتاه .

وإذا كانت أسماء للأفعال ، والأفعال أقعد شيء في التنكير ، وأبعده عن التعريف علمت أنه تعليق لفظ متأول فيه التعريف على معنىً لا يضامه إلا التنكير .

فلهذا قلنا : إن تعريف باب هيهات لا يعتدّ تعريفاً .

وكذلك غاق وإن لم يكن اسم فعل فإنه على سَمْته ؛ ألا تراه صَوْتًا بمنزلة حاء ، وعاء ، وهاء ، وتعرّف الأصوات من جنس تعرّف الاسماء المسمّاة بها .

فإن قيل : ألا تعلم أنّ معك من الأسماء ما تكون (١٠) فائدة معرفته كفائدة نكرته البتّة . وذلك قولهم : غُدوة هي في معنى : غداة ، إلاّ أن غدوة معرفة ، وغداة نكرة . وكذلك أسد وأسامة وثعلب ، وثعالة ، وذئب وذؤابة ، وأبو جَعْدة (٢) وأبو مُعظة (٣) . فقد تجد هذا التعريف المساوي لمعنى التنكير فاشياً في غير ما ذكرته ، ثم لم يمنع ذلك أسامة وثعالة ، وأبا جَعْدة وأبا مُعْطة ، ونحو ذلك أن تُعدّ في الاعلام ، وإن لم يخص الواحد من جنسه ، فلذلك لم لا يكون هيهات كما ذكرنا ؟ .

 ⁽١) في ط والنسخ المخطوطة : «ما يكون » بالياء ، وفي الخصائص و «ما
 تكون » ، وهذا أوضح .

⁽٢) في القاموس : وأبو جَعْدة وأبو جَعادة : كنية الذئب .

 ⁽٣) في القاموس : أبو مُعطة بالضم : الذئب . ومعط الذئب كفرح : خبث أو قار شُغره فهو أمعط .

قيل: هذه الأعلام وإن كانت مُعيناتُها أنكرات فقد يمكن في كلّ واحد منها أن يكون معرفة صحيحة كقولك: فرِقت ذلك الأسد الذي فرقته ، وتبرَّكت بالنَّعلب الـذي تبرَّكت^(٢) ، وخَسَاْت الذئب الـذي خَسَاته ،

خَسَاتُه . فأمّا الفعل فمّما لا يمكن تعريفه على وجه ، فلذلك لم يعتدّ [١١٧] التعريف الواقع عليه لفظاً سِمة خاصّة / ولا تعريفاً .

ا التعريف الواقع عليه لفطا سمه خاصه اولا تعريفا .
وأيضاً ، فإن هذه الأصوات عندنا في حكم الحروف ، فالفعل
إذاً أقرب إليها، ومعترض بين الأسماء وبينها ، ألا ترى أن البناء الذي
سرى في باب ، : صه ، ومه ، وحيهلاً ورُويداً ، وإيه ، وأيها ، وهُلُمّ
ونحو ذلك من باب : نزال ، ودراك ، ونظار ، ومناع ، إنما أتاها من
قبل تضمّن هذه الأشياء "معنى لام الأمر، لأن أصل صه اسم له ـ وهو
اسكت _(1) : إنَّسْكت كقراءة النبي عليه الصلاة والسلام : « فبذلك
فلتفرحوا » . (2)

⁽١) في ط: معنياتها

⁽۱) في النسخ الثلاث: « تباركت بالثعلب الذي تباركت ، والأوضح:

[.] بي المسلح مدارك في الموضعين كما في الخصائص . تبركت . . . تبركت في الموضعين كما في الخصائص . وفي القاموس : وبرك بروكاً وتبراكاً : استنساخ كبرُك .

وهي المصافص / وبوت برون وبيران . استسماع مبوت . (٣) في الخصائص / / ٣٠٠: «الأسياء» مكان: «الأشياء»

⁽٣) في الخصائص ٢/ ٣٠٠: «الأسهاء» مكان: «الأشياء»

 ⁽٤) في ط والنسخ المخطوطة بعد و اسكت ، والأصل لتسكت بزيادة كلمة :
 و الأصل ، واخترت ما في الخصائص لأنه أوضح .

 ⁽٥) يونس / ٥٥ ، وهي قراءة ابن عامر ، وعثمان بن عفان ، وأبي وابن هرمز ،
 والأعمش ، وآخرون . وانـظر : الإتحـاف / ٢٥٢، والبحر ١٧٢/٥ ،
 وتفسير الطبري ٨/٨١١ ، والنشر ٢٥٥/٢ .

وكذلك مَهْ هو اسم أكَّفُف ، والأصل : لتكفف . وكذلك نَزالرِ هو اسم انزل ، وأصله : لِتَنْزل . فلمّا كان معنى اللام عائراً (۱) في هذا النسق وسارياً في أنحائه (۱) ، ومتصوّراً (۱) في جميع جهاته دخله البناء من حيث تضّمَن هذا المعنى كما دخل أين وكيف التضمنّها معنى حرف الاستفهام ، وأمس لتضمّنه معنى حرف التعريف ، ومَنْ لتضمّنه معنى حَرْف الشَّرط ، وسوى ذلك .

فامًّا أفّ ، وهيهات وبابهما مما هو اسم للفعل في الخبر فمحمولٌ (٤) في ذلك على أفعال الأمر . وكأن المَّوْضِع (٥) في ذلك إنما هو لـ «صه، ومه ، ورويد، ونحو ذلك، ثم حمل عليه باب _ أف وشتّان ، ووشكان من حيث كان اسمًا سُمِّي به الفعل . وإذا جاز لأحمد وهو اسم عَلَم أن يشبه بأركب وهو فعل نكرة كان أن يشبّه اسمً

 ⁽١) في ط فقط: (عابراً) بالباء تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص وفي اللسان: عور: العائر ما يجار فيه البصر من كثرته، والمراد أن معنى اللام يتردد كثيراً.

 ⁽۲) في ط فقط: (إيجابه) مكان: (أنحاثه) ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ، والخصائص .

 ⁽٣) في ط فقط : « ومقصوراً » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

⁽٤) في ط : ٥ فمحول ، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة ، والخصائص .

 ⁽٥) في ط فقط: (وكان الموضوع) تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

٣٨٦ سمّى به الفعل في الخبر باسم سمّى به الفعل في الأمر أولى ؛ ألا ترى أن كلِّ واحد منهما اسم وأنَّ المسمَّى به أيضاً فعل .

ومع ذا فقد تجـدُ لفظ الأمر في معنى الخبـر، نحو قـول الله تعالى : ﴿ أَسْمِع بِهِم وأَبْصِرْ ﴾(١) . ﴿ وقوله : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فَي الضَّلالة فَلْيَمْدُد له الرّحمنُ مَدًّا ﴾(٢) ، أي فَليمدَّنَّ .

ووقع أيضاً لفظ الخبر في معنى الأمر ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَا تُضارُّ والدِّهُ بولدها ﴾ (٣) وقولهم : «هذا الهلالُ » معناه : انظر إليه . ونظائره كثيرة .

فلمًا كان أفّ كصه في كونه اسماً للفعل كما أنّ صه كذا ، ولم

يكن بينهما إلَّا أنَّ هذا اسم لفعل مأمور به ، وهذا اسم لفعل مخبر به ، وكان كلُّ واحد من لفظ الخبر والأمر قد يقع موقع صاحبه صار كأن [١١٨] كل / واحد منهما هو صاحبه ، فكأن لا خلاف هنــاك في لفظٍ ولا

وما كان على بعض هذه القُرْبي والشُّبكة أُلحق بحكم ما حُما,

- (۱) مریم / ۳۸.
- (٢) مريم / ٧٥.
- (٣) البقرة / ٢٣٣ ، وهي قراءة ابن كثير ـ وأبي عمرو ، وعاصم ، والكسائي ومجاهد ، وابن محيصن .

وانظر : الإتحاف / ١٥٨ ، والبحر ٢١٤/٢ ، والتيسير / ٨١ ، وتفسير الطبري ٥/٧٤ ، والفخر الرّازي ٢/٥٦٠ ، والنشر ٢٢٧/٢ .

عليه ، فكيف بما ثبتت فيه . ، ووفت عليه (١) ، واطمأنت به . ؟ فاعرف ذلك .

ومما حذفت لامه وجعل الزائد عِوَضاً منها : فرزدق وفريزيد ، وسفرجل ، وسفيريج ، وهو باب واسع . فهذا طَرَفٌ من القول على ما زيد من الحروف عِوَضاً من حرف أصليّ محذوف .

وأمًا الحرف الزائد عِوَضاً من حرف زائد فكثير . منه التاء في فَرَازِنَة ^(۲) ، وزنادقة ، وجحاجحة ^(۲) ألحقت عــوضاً من ياء المد في : فرازين ، وزناديق،وجحاجيح .

ومن ذلك: ما لحقته ياء المدّ عِوْضاً من حُرْف زائد حذف منه ، نحو قولهم في تكسير مُد حرج وتحقيره ، دُخيريج ، ودَحاريج فالياء عِوْض⁽¹⁾ من ميمه .

وكذلك جحافيل وجُحَيْفيل الياءُ عِوَضٌ من نونه .

وكذلك مغاسيل ومغيسيل الياء عوضٌ من يائه .

 ⁽١) في ط فقط: (علته) تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص.

⁽٢) في القاموس : الفرزان بالكسر : الشطرنج ، معرّب .

 ⁽٣) في القاموس : الجُعْجُعُ : السيد، جمعه : جحاجح ، وجحا جحة ،
 وجحا جيع .

⁽٤) في ط فقط : « فالياء عوضاً » تحريف واضح .

وكذلك زعافير^(١) الياء عوضاً من ألفه ونونه .

وكذلك الهاء في تفعلة في المصادر عِوْضٌ من ياء تفعيل أو ألف فِعَال ، وذلك نحو : سَلَيْتُهُ ،تَسْلِيةُ ،ورَبيَّتُه ،تربيةُ ،الهماء بدل من يماء تفعيل في تَسلَّي ، وتَرَبِّي، أو الف سِلاء وربَّاء ، أنشد أبوزيد :

٧٧=بـاتت تنزِّي دلـوهـا تنزيّـا كـمـا تُنــزّي شَـهْلةُ صـبيّــا(٢)

ومن ذلك : تماء الفَعْلَلة^(٣) في السربعاي نحسو الهملجة^(٤) والسّرهفة^(٥) كأنها عِوَض من ألف فِعلال نحو : الهِملاج والسّرهاف ، قال العجّاج : ـ

⁽١) في جمع : زعفران .

 ⁽۲) من شواهد: الخصائص ۲/۲ م. والمنصف ۱۹۵/۲ ، وابن يعيش ۵/۲ ، والمقرب ۱۳۵/۲ ، والعيني ۵/۲۱/۳ ، والتصريح ۲/۲۲ ، والأشموني ۲/۳۰۷ ، واللسان : «شهل » و « نزا » وانظر شواهد الشافية ۲۷/۶ .

وفي العينيّ : التنزية : رفع الشيء إلى فوق ، والشهلة : وهي العجوز الكبيرة شبه يديها إذا جذبت بهما الدلو ليخرج من البئر بيدي امرأة ترقص صبيًّا ، وخص الشهلة لأنهـا أضعف من الشــابـة ، فهي تنـــزى الصبيّ باجتهاد .

 ⁽٣) في ط : (الفعلة) مكان : الفعللة) تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص والأسلوب .

⁽٤) في القاموس : الهملجة : فارسيّ معرب . وأمر مهملج : مذلل منقاد .

⁽٥) في القاموس: سرهفت الصبي : أحسنت غذاءه، ونعمته .

٧٨ ۞ سَرْهَفَتُهُ مَا شِئْتَ مِن سِرْهَاف (١) ۞

وكذلك ما لحق بالرباعيّ من نحو الحوقلة والبيطرة والجهورة والسّلقاة^(۲) . كأنها عوض من ألف حيقـال ، وبيطار ، وجِهـوار ، وسلقاء .

ومن ذلك قول التغلبي : ـ

٩٩ * متى كنا لأمَّكَ مَقْتوينا (٣) *

والواحد مُقتوى وهو منسوب إلى مُقْتىُ ، وهو مُفْعَل من القَتْو ، وهو الخدمة قال :/

[114]

- ٨=إني أمرؤ من بني خزيمة لا أُحْسنُ قَتْـو الملوك والحَفَـدا(٤)
 - (۱) من شواهـد: الخصـائص ۲۲۲/۱ ، ۳۰۲/۲ ، والمنصف ۲۱/۱ ،
 ۲/۳ ، وابن یعیش ۲۷۶ ، ۶۹ .
 - وانظر ديوان العجاج / ١١١ ، وروايته :

* سَرْعَفْتُه ما شِئتَ من سِرْعاف *

- قال الأصمعي شارحه : سرعفته ، وسرهفته ، وسرهدته : . إذا أحسنت غذاءه .
- (٢) السّلقاة كما في القاموس : ضَرْب من البَضْع على الظهر ، والبضْع ،
 القطع من اللحم .
 - (٣) من معلقة عمرو بن كلثوم المشهورة ، وصدره :
 - * تَهَدَّدْنا وأَوْعدنا رويداً *
- (٤) من شـواهـــد: المحتسب ٢٥/٢، والخصائص ٢٠٤/٢، ٣٠٣،
 والتصريح ٢٧٧/٢. وفي حاشية يس ٢٧٧/٢: الحفد: الخدمة،
 فحركت الفاء ضرورة كقول رؤية:

فكان قياسه إذا جمع أن يقال : مَقْتُوبَون ومقتوبَين ؛ كما أنه إذا جُمع بصري وكوفي قيل : بصريّون وكوفيّون ، ونحو ذلك ، إلا أنه جُعلَ عَلَم الجمع معاقباً لياء الإضافة فصحّت اللاّم لنية الإضافة كما تصح (١) معها . ولولا ذلك لوجب حذفها لالتقاء الساكنين ، وأن يقال : مُقتَون وَمُقتَيْن كما يقال : هم الأغلون ، وهم المُصْطَفَوْن ، فقد ترى إلى تعويض عَلَم الجمع من يائي الإضافة والجمع (١) زائداً.

وقال سيبويه في ميم فاعلته مفاعلة أنها عِـوَض من ألف فاعلتُه (٣) .

ومنع ذلك المبرد فقال : ألف فاعلته موجودة في المفاعلة فكيف يعوّض من حرف هو موجود غير معدوم ؟ .

قال ابن جُنّيّ: وقد ذكرنا ما في هذا. ووجه سقوطه عن سيبويه في موضع غير هذا يعني في كتاب (التّعاقب) . وفيه أن أبا عليّ رد

^{= *} مشتبه الأعلام لمَّاع الخفقن *

أراد : الخفق . وانظر الجمهرة والتعليق على الشاهد ٢٧/٢ .

 ⁽١) في ط فقط : (كما يصح) بالياء صوابه من النسخ المخطوطة ،
 والخصائص .

 ⁽٢) في ط ، والنسخ المخطوطة : ﴿ والجمع ، ، وفي الخصائص :
 ﴿ والجميع » .

⁽٣) انظر النص في سيبويه ٢٤٣/٢.

قول المبرد في الجزء الستين من (التذكرة)، وحاصله: أن تلك الألف ذهبت،وهذه غيرها، وهي زيادة لحقت المصدر كما تلحق المصادر، وأصناف زيادتها بين ألف الإفعال وياء التّفعيل.

قال : لكن الألف في المفاعَل بغير هاء هي ألف فاعلته لا محالة وذلك نحو قاتلته مُقاتلًا وضاربته مُضاربًا . قال الشاعر :

٨١=أَقاتل حتى لا أرى لي مُقاتلًا ﴿ وَأَنجو إِذَا غُمَّ الجِبانُ مِن الكَرْبِ(١)

فأمًا أقمت إقامة ، وأردت إرادة ونحو ذلك فإن الهاء فيها على مذهب الخليل وسيبويه عوض من ألف إفعال الزائدة .

وهي في قول أبي الحسن عوض من عين إفعال على مذهبهها في باب مفعول من نحو : مبيع ومَقُول .

والخلاف في ذلك قد عرف وأحيط بحال المذهبين فيه، فتركناه لذلك .

ومن ذلك الألف في بمان ، وتهام ، وشآم ، هي عوض من إحدى ياءى الإضافة في : يمنيّ ، وتهاميّ ، وشاميّ .

وكذلك ألف ثمان . قلت لأبي علي : لِمَ زعمتها للنسب ؟ فقال : لأنها ليست بجمع مكسر فتكون كصحارٍ قلت له : نعم ، ولو لم (١) من شواهد : سيبويه ٢٥٠/٦ ، والمقتضب ٧٥/١ ، والخصائص ٣٠٤/٦ ، وابن يعيش ٣٠/٦ ، ٥٠ والمحتسب ٦٤/٦ ، وابن يعيش ٣٠/٠ ، ٥٠ واللسان : قتل . هذا وقد نسب الشاهذ إلى : مالك بن أبي كعب .

تكن للنسب لَـزِمتهــا الهــاء البتّـة نحــو : عبــاقيــة (١) ، وكــراهيـــة ، وسباهية (٢) ، فقال : نعم هو كذلك .

ومن ذلك: ياء التفعيل بدل من ألّف الفِعَال كما أن التاء في أوله عوض من إحدى عَينُيه .

[١٢٠] وقد وقع هذا التعاوض في / الحروف المنفصلة عن الكَلِم غير المصوغة فيها الممزوجة بأنفس صِينغها . وذلك نحو قول الراجز على مذهب الخليل :

۲۸=إن الكريم وأبيك يعتمل إن لم يَجِدْ يوماً على مَنْ يَتَكل (٣) أي مَنْ يَتَكل (٣) أي مَنْ يَتَكل عليه ؟ هذه وزاد و على » متقدمة ألا ترى أنه : يعتمل إن لم يجد مَنْ يتكل عليه .

واللّص الخارب . (٢) في القاموس: السباهية: المتكبّر وفي ط «سماهية «بالميم، تحريف» صوابه من

(٣) من شواهد : سيبويه ٤٣/١ ، وأمالي النرجاجي ٢٣٤ ، ٣٥٠ ، والخصائص ٣٠٠/٢ ، والمحتسب ٢٨١/١ ، وابن الشجــري ٢٦٨/٢ ، والخزانة ٢٥٢/٤ ، والمغنى رقم ٢٥١،والتصــريح ١٥/٢ ، والأشمــوني ٢٧٢/٢ .

وفي حاشية الصّبان : يعتمل أي يعمل بالأجرة . وقيل : إن مفعول : ويجد » محذوف أي إن لم يجد شيئاً ، ثم استأنف مستهماً استفهاماً إنكارياً فقال : على من يتكل ؟ .

وندع ذكر قول غيره هنا .

وكذلك قول الأخر :

٨٣= أولى فأولى يا امرأً القيْس بعدما خَصَفْنَ بآثار المطيّ الحوافرا(١)

أي خصفن بالحوافر آثار المطيّ يعني آثار أخفافها(^(۱) فحذف الياء من الحوافر.وزاد أخرى عِرَضاً منها في آثار المطيّ.

هذا على قول من لم يعتقد القلب وهو أمثل ، فـــا وجدت منـــه مندوحة عن القلب لم ترتكبه¹⁷⁾ .

وقياس هذا الحذف والتعويض قولك : بأيهم تضرب امرر ، أي أيَّم تضرب امرر به ، وهو كثير .

انتهى ما أورده ابن جنّي في هذا الباب(١) .

⁽١) من شواهد: الخصائص ٣٠٦/٢. وانظر شرح المفضليات للفئي / ١٠٩ قال الضئي: أولى فاولى: يتوعد. وخصفن أي تبعت الخيل الإبل قال: والعرب: يركبون الإبل، ويقودون الخيل إذا أرادوا الغارة، فإذا صاروا إلى موضع القتال ركبوا الخيل. وفي ط: «بامرى» القيس»

⁽٢) في ط ، والنسخ المخطوطة : « اخفافه » وفي الخصائص : « أخفافها » .

 ⁽٣) في ط فقط : (يرتكبه) بالياء ، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

⁽٤) انظر هذا الباب في الخصائص من ص ٢٨٥ إلى ٣٠٦ ، الجزء الثاني .

وبقي تتمات نوردها مزيدة عليه .

منها : قال ابن خالويه : من العرب مَنْ إذا حذف عوَّض .

من ذلك تشديد الميم في الفم في بعض اللغات عِوضاً من لامه المحذوفة ، فإن أصله : فَمَيُّ أوفَمُوَّ أنشد الأصمعي :

٨٤ = * يا ليتها قد خرجت من فَمَّه'١٠) *

وتشديد أب وأخ عِوْضاً من لاميهمما ، فإن أصلهما : أبو ً ، وأخوً . قال في الجمهرة : ذكر ابن الكلبيّ أن بعض العرب يقولون : أخّ واتحة .

وقال ابن مالك في « شرح التسهيل ؟ (٢٠) : ذكر الأزهـرِّي أن تشديد خاء أخِّ وباء أبِّ لغـة قال : وكـذا تشديـد نون « هَنَ » قـال سحيم :

- (۱) من شواهد: الخصائص ۲۱۱/۳ ، والمحتسب ۷۹/۱ ، وابن الشجري ۳۵/۳ وابن یعیش ، ۳۳/۱ ، والخزانة ۲۸۲۲ ، وهمع الهوامع واللدر رقم ۶۹ . واللسان : د طسم »، و د فوه » . ویعده : **حتی یعود الملك فی أسطمه **
 - (٢) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٨١ .
- (٣) من شواهد الهمع والدرروقم ٤٤ ، وفي اللسان : د هنا ، برواية : لهزمتي
 هن مكان : د هند ، وأيضاً هي رواية السيّوطي في الأشباه ، وانظر شرح
 التسهيل لابن مالك ١ /٨٥ .

وتشديد ميم دمّ عِوضاً من لامه المحذوفة ، فإن أصله : دَمَىٌ قال :

٨٦ = * والدمّ يَجْري بينهم كالجدول *

وقال :

٨٧=أهان دمّك فرغاً بعــد عزتــه يا عـمـرو بَغْنِك إصراراً عـلى الحَسَدِ" فقــد شقيت شِقاءً لا انقضــاء له وسَــغَدُ مُرْدِيك موفورٌ عـلى الأبد/ [٢٧١]

وذهب جماعة : إلى أن تشديد النون في هذان عِوضٌ من ألف ذا المحذوفة .

وقوم: إلى أن النّـون في المثنّى والجمع عِــوَض من حـركــة المفرد .

وآخرون : إلى أنها عوضٌ من تنوينه .

وفي الدرر اللوامع: كنى بـ وهنّ ه المشدّد عن ذُكّره . وجاذ: أي ثابت
 على القيام . واللّهٰوتان بكسر اللام والزاي : عظمان ناتئان في اللحيين
 تحت الأذنين ، لكن الشاعر استعملها في جانبي الفسرج على جهة
 الاستعارة .

⁽١) من شواهد الهمع والدرر رقم ٥٢ .

قال في الدرر : الفرغ : مخرج الماء من الدلو بين العراقي (أي السيور التي يعلق بها الدلو) أي سفك دمك هيئاً بغيك ، وكان لأجل إصرارك على الحسد .

وآخرون :إلى أنها عوضٌ منهما معاً .

ومن هذا الباب تعويض هاء التأنيث من ألف التأنيث .

الخامسة(۱): تقـول في جمع حَبَنْطي (۱)، وَعَفْرَني حبـانط وعفارن(۱۱)، فإذا عوضت من الألف فإن شئت تعوض الياء تقـول: حبانيط وعفارين، وإن شئت تعوض الهاء فتقول حبانطة وعفارنة.

قال أبو حيان : لكن باب تعويض الراء واسعٌ جَذًاً ، لأنه يجوز دخولها في كل ما حذف منه شيء غير باب لُغيري .

وأمَّا تعويض الهاء فمقصور على ماذكر .وأكثر ما يكون تعويضر الهاء من ياء النسب المحذوفة كأشعثيّ وأشاعثة ، وأزرقيّ وأزارقة ، ومهلبّيّ ومهالبة .

ومن تعريض الهاء عن ألف التأنيث قولهم في تصغير لُغَيزي : لُغَيْغِيزَة^(٤) وفي تصغير حُبارى^(٥) حُبَيْرة .

ومن هذا الباب تعويض التّنوين من المضاف إليه في أيّ وإذْ ،

⁽١) أي من تتمَّاته التي أوردها زائدة على كلام ابن جِنَّى ـ .

 ⁽٢) الحبنطي : الممتلىء غيظاً أو بطنة كما في القاموس .

⁽٣) العفرْني : الشديد كما في القاموس .

⁽٤) في ط فقط : (لغيزة) تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

⁽٥) الحباري : طائر للذكر والأنثى . انظر القاموس .

ومِنْ حـرف العّلة المحـذوفة في نحـو جـوارٍ وغـواش ٍ ، وأُعـِم(') وقاض ٍ ، وداع .

قــال ابن النحاس في « التعليقـة » : واختلف في تنــوين كُــلّ وبعض ، فقيل : عن المضاف إليه كإذ .

قــال الــزمخشــري : والأولى أن يقــال ليس بعــوض عـن المحذوف ، وإنما هو التنوين الذي كان يستحقّه الاسم قبل الإضافة والإضافة كانت مانعة من إدخال التنوين عليه ، فلما زال المانع وهو الإضافة رجع إلى ما كان عليه من دخول التّنوين عليه . انتهى .

 ⁽١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة : و وأعيم، ولعلها تصغير : اعمى
 وفي القاموس : وعمى، عَبِي عمى فهو أغمن وعم، فالتنوين
 عوض من حوف العلة وهو الناء.

قـــاعــــدة [في التعويض والبدل]

قال أبو حيان قد يكـون التعويض مكـان المعرّض كـــا قالـوا: يا أبت فالتاء عوض من ياء المتكلّم.

 ا وقد يكون العوض في الآخر من محـذوف كان في الأول/ كمـدة وزنة، وعكسه كاسم واست، لما حذفوا من آخره لام الكلمة عـوضوا في أوله همزة الوصل.

وقد يكون التُعويض من حرف ليس أولاً ولا آخــراً فيعوض منــه حرف آخر نحو زنادقة في زناديق.

وقال أبو البقاء: في «التّبيين» عمرفنا من طريقة العمرب أنهم إذا حذفوا من الأول عوّضوا أخيراً مثل عدة وزنة. وإذا حـذفوا من الآخر عوّضوا في الأول مثل ابن. وقد عوضوا في الاسم همزة الوصل في أوله فكان المحذوف من آخره قال: والعِموض مخالف للبدل، فبدل الشيء يكون في موضعه^(١)، والعِوَض يكون في غير موضع المعوَّض منه^(٢).

قال: فإن قيل: التعويض في موضع لا يوثق بأنّ المعوّض عنه في غيره، لأن القصد منه تكميل الكلمة، فأين كنملت حصل غرض التعويض، ألا ترى أنّ همزة الوصل في اضرب وبابه عوضٌ من حركة أول الكلمة، وقد وقعت في موضع الحركة. ؟

فالجواب: أن التّعويض على ما ذكر يغلب على الظُنّ أن موضعه مخالف لموضع المعوض منه لما ذكرنا في الوجهين.

قولهم: الغرض تكميل الكلمة ليس كـذلـك، وإنمـا الغـرض العدول عن أصْل إلى ما هو أخفّ منه. والخقّة تحصل بمخالفة الموضع.

فامًا تعويضه في موضع محذوف لا يحصل منه خفة، لأن الحـرف قد يثقل بموضعه، فإذا أزيل عنه حصل التخفيف.

وفي «شسرح التسهيل» لأبي حُيّـان: اختلف في باب: قضـــاة ورماة ، فالذي عليه الجمهور أنّ وزنه فُمَلة وأنه من الأوزان التي انفرد بها المعتلّ الذي هو على وزن فاعل لمذكر عاقل .

⁽١) في ط فقط : (موضع) مكان : موضعه ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

⁽۲) في ط فقط : (عنه ، مكان : (منه » .

وقــال بعضهم: وزنه فَعَلَة ككــامــل_، وكَمَلَة، وأن هــذه الضّمــة [١٣٣] للفرق بين المعتل الآخر والصحيح/.

وقال الفراء: وزنه فُعَّل بتضعيف العين كنازل ٍ ونُزَّل، والهاء فيه أعني في غزاة ورُماة عــوض ممــا ذهب من التضعيف كــالهــاء في إقــامــة واستقامة عوض مما حـذف.

قال أبو حيّان: وقد نظم هذا الحلاف أحمد بن منصور البشكري في أرجوزته في النحو وهي أرجوزة قـديمة عـدتها ثــلاثة آلاف بيت إلاّ تسعين بيتاً احتوت على نظم سهل، وعِلْم جَمّ فقال:

رُماة في الأصل عند جُملة "الرواة نظير في سالم من شأنه الظهورُ الموقعة المعتملة المع

والوزنُ في الغُزاة والسرُساة فِعُسلَةً ليس لها نسظيرُ وآخرون فيسه قسالوا فَعَلَة فَحُصٌ في ذلك حرف الفاء وحسالف الفرّاء ما انبساتُ وعسده وزن غيزاة فعسل فالهاء من ساقطها معتاضه كالأصل في إقسامة إقوام

⁽١) في ط: وحملة، بالحاء

⁽٢) في ط: والجملة، بالجيم

التاء ٣٠١

وبعضُها جاء على التأصيل عُزَّى(١) وعُفِّي(٢) ليس بالمجهول

وقال الزنخشىري: في والأحاجي، (٣): معنى العوض أن يقع في الكلمة انتقاص فيتدارك بزيادة شَيْء، ليس في أخواتها، كما انتقص التثنية والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عنها فتدارك(٤) ذلك بزيادة التنوين.

والفرُّقُ بين العموض والبدل. أن البدل يقعُ حيث يقعُ البُّدل منه. والعوض لا يبراعي فيه ذلك. ألا ترى أن العموض في اللَّهم في آخر الاسم والمعوِّض منه في أوله (°).

وقىد ألّف ابن جنّي كتاب (التَّمَّـاقب) في أقسام البـدل والمبـدل منه، والعوض والمعوض، وقال في أوله: اعلم ان كل واحـد من ضَرْبي

 ^(¬) وردت الكلمة في النسخ الثلاث وط من غير ضبط ، وقد اجتهدت في ضبطها وأرجو أن يكون صواباً . وفي اللسان : « غزا ، قنال الأزهري : والمُزِّي على بناء الركع والسّجد قال الله تعالى : ﴿ أُوكانُوا غُرُّى ﴾ آل عمران / ١٥٦ .

 ⁽٢) اجتهدت في ضبطها وأرجو أن يكون صواباً. وفي اللسان: وعفوت الرجل: إذا طلبت فضله والعافية ، والعفاة ، والكفّى : الأضياف ، وطلاب المعروف. وقيل: هم الذين يعفونك أي يأتون يطلبون ما عندك.

 ⁽٣) حققت و الأحاجي ، بعنوان : المحاجاة بالمسائل النحوية ، وقامت بتحقيقها د/بهيجة باقر الحسيني نشر وطبع دار النربية ببغداد سنة ١٩٧٣ .

 ⁽٤) في المحاجاة / ١١٦ : « فتدورك » مكان : « فتدارك » .

⁽٥) انظر النص كاملاً في المحاجاة / ١١٦ .

التعاقب، وهما: البدل والعوض قد يقع في الاستعمال موضع المتعاقب، وربّعا امتاز أحدهما / بالموضع دون رسيله (١٩ إلاً ١٣) أن البدل أعم استعمالاً من العوض، وذلك أنا نقول: إن ألف قام بدلٌ من الواو في: قَوَم، ولا نقول: إنها عوض منها.

ونقول: إن الميم في آخر اللهم بدلٌ من ياء في أولـه، كما نقـول: إنها عـوض منها، وإن يـاء أينق بدل من عينهـا كما نقـول: انها عــوضــًا منها.

أوَ لا ترى إلى سعةٍ البدل وضيق العِوض.

وكذلك جميع ما استقريته تجد البدل فيه شائعاً، والعوض ضيقاً. فكل عوض بدل وليس كل بدل عِرْضاً.

كذا وضَم هـذين اللفـظين أهــلُ هـذا العلم فــاستعملوه في عباراتهم، وأجرَوا عليه عاداتهم. وهذا الذي راوه في هـذا هو القيــاس وذلك أن تصرف:(عوض)في كلام العرب أين وقعت إنما هو لأن يـأي مستقبل ثانِ خالفاً لمُنقضٍ .

ومن ذلك: تسميتهم الدَّهـر: عَوْض، لأنـه موضـوع عـلى أن

 ⁽١) في النسخ الثلاث : و وسيلة ، بالواو ، وما في ط أوضع . قال في أساسي البلاغة د رسل ، : وهو رسيله في الغناء والنضال ، وغير ذلك يعني أنــه يباريه وينافسه .

⁽٢) في ط فقط : « وإلا » بالواو .

ينقضي الجزء منه ويخلفه جزء آخـر من بعده. ومعلوم أنَّ مـا يمضي من الدّهر فانٍ لا يُعاد، ومعادُ لا يرتجع .

ومما ورد في فوت المعوّض منه قوله :

أي عَـوّضها الله الـولد ممـا أخذه منهـا من سَواد الشعـر وصِحّـة الفم.

فهذه حالُ تصرف «ع وض» وليس كذلك تصوف: «بـدل»، لأن البدل من الشيء قد يكون والشيئان جميعاً موجـودان، ألا ترى إلى قول النّحويين في: مررت بأخيك زيدٍ، إن زيداً بـدل من أخيكُ، وإن كانا جميعاً موجودين.

فــاًمّا من قــال: إن زيداً مُتَـرْجِمٌ عن الأخ فإنــه لا يأبي أيضــاً أن يقول: بدلُ منه.

وإنما أثر لفظ الترجمة هنا، وإن كان يعتقـد صحّة لفظ البـدل فيه كَالفاظ يختارها أحـد الفريقـين ويجيز صع ذلك مـا أجاز الفـريق الآخر كــالجـرّ والخفض، والصّفــة والنعت، والـظّرف والمحـــلّ، والتمييـز والتفسير، وغيرذلك.

وعًا ينبغي أن تعرف فَـرْقاً بـين البـدل والعِـوَض: أنَّ من حكم (١) نسبه في اللسان: و نقد، إلى الهذلتي .

وفي اللسان : نقِد الضِّرسُ والقرنُ نَقَدًا : تكسّر .

البدل أن يكون في موضع المبدل منه والعوض ليس باب أن يكون في وضع المُعاض منه، ألا ترى أن باء «ميزان» بـدل من الواو التي هي فاؤها، وهي مع ذلك واقعة موقعها.

وكـذلك واو «مـوسر» بـدل من اليـاء التي هي فــاؤهــا، وهي في [١٢٥] مكانها/: ودال «وَدُّه" (١ الأولى بدل من تاء «وَتد» وهي في مكانها.

والألف في: رأيت زيدا بدل من تنوينه وهي في مكانها.

وليس أحد يقول: إن ياء ميزان عـوض من واوه، ولا ألف قام عوض من واوه، ولا ألف رأيت زيداً عوضٌ من تنوينه في الوصل.

وسبب ذلك ما فدّمناه من أن: «ع وض» إنما هي لعدم الأول، وتعويض النّاني منه، وليس كذلك الألف في قام وباع لأنّها فيهما كنانها الواو والياء، ومتى نطقت بواحد، من هذه الأحرف الثلاثة فكأنك نطقت بالآخر. وكذلك الألف التي هي بدلً من التّنوين ومن نون التوكيد، في: «اضربا» جاريةً عندهم تجرى ما هي بدل منه، حتى إنهم إذا نطقوا بالألف فكأنهم قد نطقوا بالنّون، فالألف إذاً كأنها هي النون.

وعـلى هذا ســاق سيبويـه حروف البــدل الأحد عشــر، لأن كُــلّ واحد منها وقع موقع المبدل منه لا متقدّماً عليه ولا متراخياً عنه، ولم يُسَمّ ------

⁽١) في القاموس : الوَّدّ : الوَّتَدِ

شيئاً، من ذلك عِوَضاً. وليس كذلك هاء زنادقة لأنها عوض من ياء زناديق.

قيل: لها عوض، لأنها لم تقع موضع ما هي عوض منه.

وكذلك هاء التفعلة نحو: التقدمة والتجربة، وتاء التَفعيل، عوض من عين فِعَال، فتاء تكذيب عِوضٌ من إحدى عَيْنَي كِذَاب، لأنها ليست في موضعها، ولكن ياء التَفعيل بـدل من ألف فِعَال، لأنها في موضعها، ولأن الياء أيضاً قريبة الشّبه بالألف كأنها هي والبدل أشْبهُ بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه. انتهى.

قــاعــدة

[في العِوَض والمُعَوّض منه]

العِوْض والمعوْض منه لا يجتمعان ، ومِنْ ثَمْ رد أبو حيّان قول شيخيه ابن عصفور والآمدي : أنه لا يجوز حذف فعل الشَرط . في الكلام أو حذف وحذف الجواب معاً إلا بشرط تعويض « لا » من المحدفوف نحو: اضرب زيداً إنّ أساء وإلاّ فلا ليس بشيء، بل «لا» نائبة ، وليست عِوْضاً من الفعل ، لأنه يجوز الجمع بينهما ، تقول : اضرب زيداً إن أساء وإن لا يسيء فلا تضربه. ولو كان تعويضاً لما جاز الجمع بينهها.

وردّ أيضاً قول أبي موسى الجُزُولِيّ : إنّ ﴿ مَا ﴾ اللاحقة : لأيّ الشرطية عوض من المضاف إليه المحذوف الـذي تطلبه من جهة المعنى .

(1۲۲] فقال لو كانت عوضاً / لم تجتمع مع الإضافة في قوله تعالى :
 (أيّما الأَجَلَيْن ﴾(١) لأنه لا يجتمع العِوض والمُحوّض منه ، بــل

⁽١) القصص / ٢٨.

الصّواب: أنها زائدة لمجرّد التوكيد، ولذلك لم تلزم ولو كانت عِوضاً للزمت .

وللقاعدة فروع :

أحدها : قولهم : اللّهم الميم فيه عوض من حُرْف النّداء ، ولذلك لا يجمع بينهما .

الثاني : قولهم في النداء : يا أبت وياأمت،التاء فيهما عوض من ياء الإضافة ولذا لا يجمع بينهما .

الشالث : قولهم : يماني ، وشآمي ، وتهـامي ، الألف فيـه عوض من إحدى ياءي النّسب ، ولذا لا يجمع بينهما .

الرابع : قولهم : عدة وزنة ونحوذلك ، الهاء فيه عِوْضُ من الواو المحذوفة ، التي هي فاء الكلمة، والأصل : وعد، ووزن، ولذلك لا يجتمعان .

الخـامس : قولهم . زنـادقة : اليـاء فيه عـوض من اليـاء في زناديق ؛ ولذلك لا يجتمعان . ومثله دجاجلةوجبابرة،وما أشبه ذلك .

السادس : قال أبو حيّان : يختصّ كـاف ضمير الخطاب في المؤنث بلحوق شين ، عند بعض العرب وسينٍ^(٢) عند بعضهم في

⁽١) وهي ظاهرة الكشكشة المشهورة .

⁽٢) وهي ظاهرة الكسكسة .

الوقف . وذلك عِوَضٌ من الهاء ، فلذلك لا يجتمعان .

السابع: قال أبوحيان: قد نابت الألف عن هاء السّكت في الـوقف في بعض المواضع ، وذلك في : حيْهـل ، وإن قـالـوا : حَيْهُلَة ، وحيهل ، وحيهلاً ، والهاء الأصل والألف كأنها عوض عنها .

وأما إنَّ فسمع فيه : إنَّه بالهاء . ووقف عليه أيضاً بالألف فقالوا : إنًا . وليست الألف من الضمير خلافاً للكوفيين ، أذ لو كانت منه لقلت في الوقف عليه ، إناه كما قلت في الوقف على هذا : هذاه .

الثامن: باب جوارٍ وغواش يقال فيه حالة النصب: رأيت جواري ، بمنع الصرف بلا خلاف لِتُخفة الفتحة على الياء . وفي حالة [١٣٧] الرفع والجر تحذف ياؤه / ويلحقه التنوين . والأصح أنه عوض من الياء بولذا لا يجتمعان .

قال في « البسيط »: وهذه المسألة مما يُعانَي بها ويقال : أيّ اسم إذا تمّ لفظه نقص حكمه ، وإذا نقص لفظُه تم حُكُمُهُ ، ونقصان لفظه بحذف يائه وإتمام حكمه بلحوق التنوين به .

التاسع : قال الكوفيون : لولا في قولك: لـولا زيد لاكـرمتك أصلها : لو والفعل ، والتقدير: لو لم يَمْنعني زيدٌ من إكرامك لأكرمتك إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً، وزادوا الاعـوضاً فصـار بمنزلـة حرف واحدٍ ، وصار هذا بمنزلة قولك : أمّا أنت منطلقاً فحذفوا الفعل،وزادوا

أمّا عِوضاً من الفعل .

قالوا: والّذي يدل على أنها عوض: أنهم لا يجمعون بينهاوبين الفعل لئلا يجمع بين العوض والمعوّض منه .

العاشر : قال أبو حيّـان في ٥ شرح التسهيـل » : لا يجوز أن يجمع بين إذا الفجائية والفاء الرّابطة للجواب نحو : إنْ تقم فإذا زيد قائم ، لأنها عوض منها فلا يجتمعان .

الحادي عشر : قــال في « البسيط » : تصحب الـلام اسم الإشارة ، فيقال : ذلك وهي عوض من حـرف التنبيه للدّلالـة على تحقيق المشار إليه ، ولذلك لايجوز الجمع بينها، فيقال : «هذا لك » لئلا يجمع بين العوض والمعوض بخلاف الكاف ، فإنه يجوز الجمع بينها لعدض .

الثاني عشر : قال الزمخشري في « الأحاجي ، نحو قولهم : سِنون ، وتُلُون^(۱) وأرضون ، وحرون جمع حرة . جعلوا الجمع بالواو والنّون عِوضاً من المحذوف فيها من لام أو حرف تأنيث .

وقال في (البسيط » : سنة حذف لامُها ، وجعل جمعها بالواو والنونِ عوضـاً من عُود لامهـا ، فيقال : سنــون ، فإذا جمعت على سنوات عادت اللام ؛ لأنه قياس جمعها وليس عوضاً .

⁽١) قُلُون : جمع قُلُة ، والقُلَّة : عودان يلعب بهما الصبيان . انظر القاموس .

وأمًا قُلة فتجمع على قُلون وقِــلات ، ولا تعود لامها في الجمعين ، لأن علامتها كالعوض من لامها بخلاف جمعها على قُلئ .

[۱۲۸] وكذا هَنة (۱) تجمع على هَنوات، ولا تعود اللام، لأن الألف والناء صارا كالعوض.

وكذا فئة وفئات ، وشية وشيات ، ورئة ورئون ورِئات ، ومثة ومئون ومئات ، ونحو ذلك .

وقال ابن فلاح في « المغني » : سُبِعت الفاظ مجموعة جمع التصحيح جبراً لها لما دخلها من الوهن بحذف لام أو تاء التأنيث أو إدخام قالوا : سنة وسنون ، وقُلة وقُلون ، وبُسرة وبُرون $^{(7)}$ ، وثبة وبُرون $^{(7)}$ ، ورثبة وبرون $^{(8)}$ ، ورثبة ومرون $^{(8)}$.

وهذا يتوّفف على السّماع لامجال للقياس فيه . وقد غيرُوا بِنْيَةُ بعضه إشعاراً بعدم أصالته في هذا الجمع فكسّروا أول سِنين ، وكَسّروا وضموا أول ثبين وكرين .

⁽١) الهنة كما في القاموس : الشيء اليسير.

⁽٢) البُّرة كثبة : حلقة في أنف البعير أو في لحمة أنفه .

⁽٣) النُّبة : وسط الحوض أو الجماعة .

 ⁽٤) الحرّة: الأرض ذات الحجارة السود، وفي الأشموني ٨٥/١: وشـذ
 حرون جمم حرّة.

وقيل : إنَّ جمعها ليس عوضاً عن تاءالتأنيث، بل لأنها عندهم جارية مجرى من يعقل .

وقد كثر التَعويض من محذوف اللّام لقوة طلب الكلمة للامها الذي هو من سِنْخها(۱) .

ولم يــوجد التّعــويض في محذوف التــاء إلا في(أرض)ليكون الزائد^(٢) في قوة الأصلي في المراعاة والطلب . انتهى .

الثالث عشر : الأسماء الستة حذفت لاماتها في حال أفرادها . وجعل إعرابها بالحروف كالعوض من لاماتها . ذكره ابن يعيش في « شرح المفصل » .

الـرابع عشــر : قال ابن يعيش النــاصب للمنادى فعــل مضمر تقديره : أنادي زيداً أو ادعو ، ونحو ذلك . ولا يجوز إظهار ذلك ولا التلفّط به ، لأن «يا » قد نابت عنه .

الخامس عشر: قال ابن يعيش: قال الخليل: اللام في المستغاث بدل من الزيادة اللاحقة في النّدبة ، آخر الاسم من نحو: يا زيداه ، ولذلك يتعاقبان فلا تدخل اللام مع ألف النّدبة ، ومجراهما واحد ؛ لأنك لا تدعو واحداً منهما ليستجيب في الحال كما في النداء .

⁽١) السُّنخ بالكسر : الأصل ، ومن السنُّ مُنْبَتَّة ، ومن الحمَّى سَوْرتها .

⁽٢) في ط فقط : « لزائد » بسقوط الألف ، تحريف .

السادس عشر: قال ابن يعيش: هاء التنبيه في « يا أيها الرّجل » زيدت لازمة عِوْضًاً مما تحذف منها ، والّذي حذف منها الإضافة في قولك : أي الرجلين ، والصّلة التي في نظيرها ، وهي : مَنْ ، ألا ترى [٢٩] أنك إذا ناديت (من) قلت : يا من أبوه / قائم ، ويا من في الدار.

السابع عشر : قال ابن يعيش : النّاس أصله : أناس ، حذفوا الهممزة وصارت الألف ، والـلّام في النّاس عِـوضاً منهـا ولذلـك لا

يجتمعان . فأما قوله :

٨٩ * إن المنايا يطُلِعْن على الأناس الأمنينا^(١) * فمردودٌ لايعرف قائله _.

الثامن عشر: قال ابن يعيش: لا يجوز إظهار الفعل في التحذير إذا كرّر الاسم نحو: الاسد الاسد ، لأن أحد الاسمين كالعوض من الفعل فلم يجمع بينهما.

التاسع عشـر: قال ابن يعيش: قـولهم(٢) عَذِيـرك من فلان

(۱) من شواهد : الخصائص ۱۵۱/۳ ، وابن الشجري ۲۲۶۱ ، ۱۲۲۲ ، وابن يعيش ۲/۲ ، ۱۲۱/۵ ، والخنزانة ۲۵۱/۱ ، وشــواهد الشــافيــة ۲۹۱/۶ . والشاهد كما في الخزانة لذي جدن الحميريّ الملك ، وقــد عاش ثلاثمائة سنة .

 (٢) في اللسان : (عذر) ، ومنه قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وهو ينظر إلى ابن ملجم :

* عذ يىرك من خليلك من مُراد *

يقــال : عذيَرك من فلان بـالنصب أي هات مَن يعــذرك ، فعيل بمعنى فاعل . مصدر بمعنى العُذْر، ورد منصوباً بفعل مقدر كأنه قال: هات عَذِيَرك أو أحضره ، وضع موضع الفعل فصار كالعوض من اللَّفظ به ، فلذلك لا يجوز إظهار الفعل ، لأنه أقيم مقام الفعل .

العشرون : قال ابن يعيش : الخفض في المضاف إليه بالحرف المُقدَر الذي هو « اللام » أو « مِن » .

وحسن حذفه لنيابة المضاف عنه،وصيـرورته عــوضاً عنــه في اللفظ ، وليس بمنزلته في العمل .

قال : ونظير ذلك واو ﴿ رُبّ ، الحفضُ في الحقيقة ليس بها بل برُبّ المقدرة ، لأن الواو حرف عطف ، وحرف العطف لا يخفض ، وإنما هي نائبة في اللفظ عن رُبّ .

الحادي والعشرون: قال ابن يعيش: إذا قلت: رأيت القوم أجمعين كان في تقدير: رأيت القوم جميعهم. وكان يجب أن تقول: جاء القوم كلهم أجمعهم أكتعهم أبصعهم، فحدفوا المضاف إليه وعوضوا من ذلك الجمع بالواو والنون، فصارت الكلمة بذلك الجمع يراد بها المضاف والمضاف إليه، ولهذا لم يجرين على نكرة. وصار ذلك كجمعهم أرضاً على أرضين عوضاً من تاء التأنيث.

فإن قيل : تاء التأنيث تننزل من الاسم منزلة جزء منه ، ولذلك كانت حروف الإعراب منه . فقالوا : قائمة وقاعدة ، عوّضوا منها كما عوّضوا مما حذف من نفس الكلمة نحو ، ماثة ومثين ، وقُلة وقُلين ، وثبة وثبين . والمضاف إليه كلمة قائمة بنفسها ، وحرف الإعراب ما [١٣٠] قبلها /

فالجواب: أن المضاف إليه أيضاً يتنزل من المضاف منزلـة ما هــو نفس الاسم، لذلك لا يفصل بينهها.

وإذا صغرت نحو عبد الله وامرىء القيس إنما يصغر الاسم المضاف دون المضاف إليه ، كما تفعل ذلك في عَلَم التأنيث : نحو : طُليحة ، وحُميراء يصغر الصدر ويبقى علم التأنيث بحاله . فلمًا تنزّل المضاف إليه من المضاف منزلة الجزء من الكلمة جاز أن يعوض منه إذا حذف وأريد معناه .

الثاني والعشرون : قال ابن هشام في « المغني » : لا يجوز حذف خبر «كان»، لأنه عــوض أو كالعــوض من مصدرهــا ومن ثُمّ لا يجتمعان .

وقال ابن القوّاس في « شرح الدرة » «كان» من حيث إنها فعل لها مصدر في الأصل إلا أنه لا يستعمل مع خبرها ، لأن الخبر عوض منه،ولا يجمع بين العِوَض والمعوّض منه .

النّالث والعشرون: قـال السّخاريّ في و تنوير الدّيــاجي في تفسير الأحاجي ، : (ما ، في قولك : أمّا أنت منطلقاً انطلقت عرضً من كان إذ الأصل، لأنّ كنت منطلقاً ، ولهذا لا يجوز إظهار الفعل معها عند سيبويه . وإن جعلت « ما » توكيداً لم يمتنع إظهـار الفعل . وهــو قول المبرد .

الرابع والعشرون : أمّا في قـولهم : أمّا زيـد فمنطلق جعلت عوضاً عن مهما يكن من شيء ، ولهذا لا يذكر الفعل بعدها . ذكره السّخاوى .

الخامس والعشرون : «ما » في قولهم : افْعـل هذا إمّـا لا ، عوض من جملة؛ إذ الأصل : إن كنت لا تفعل غيره،حــذفت الجملة وصارت «ما »عوضاً منها فلا يجمع بينهها . ذكره السخاوي .

السادس والعشرون: قد وسوف والسين، وحرف النفي ، جُعلت عِوضاً ممّا سقط من أن المفتوحة المخفّفة إذا دخلت على الفعل ، فإذا عاد الساقط زال العوض . ذكره السرمخشري في « الأحاجى » .

السابع والعشرون: قولهم ، زرني أزرك ، حقيقته : ﴿ زُرْنِي فإنك إن تزرني أزرك ، فحذفت جملة الشرط، وجعل الأمـر عِوضًــاً منها . ذكره ابن جني في / ﴿ كتاب النعاقبِ ﴾ .

قــال : ومثل ذلـك أيضــاً الفعــل المجــزوم في جــواب النّهي والاستفهام والتمنّي والدّعاء والعُرض. وجميع ذلك ، الجُمَل الظاهرة فيه أعواض من الجمل المحذوفة ، المقدّرة . وتقدير الشّرط نحو: « لا تشتمه يكن خيرا لك » ، « أين بينك أزره » أي إن أعرفه أزره ، « ليت لي مالاً أتصدق به » ، « اللهم ارزقني بعيراً أحج عليه » . « ألا تنزل عندنا تُصِبْ خيراً » . فكل ذلك محذوفة منه جملة الشرط معوضا منها الجمل المذكورة .

الثامن والعشرون : قولهم : «أنت ظالم إن فعلت»تقديره : إنْ فعلت ظلمت، حذف جواب الشّرط، وجعلت الجملة المتقدّمة فيه عِوْضاً من المحذوف .

ولا يجوز جعل الجملة الصذكورة هي الجـواب ، لأنَّ جواب الشرط لا يتقدّم . ذكره ابن جنّي .

التاسع والعشرون : ﴿ مَا ﴾ في ﴿ حَيْثُمَا ﴾ و ﴿إِذْ مَا ﴾ أَجِيءَ بِهَا عَوْضًا مِن إضافتها ، إلى الجملة . ذكره ابن جنّى .

الثلاثون : الجملة التي هي جواب القسم جُعلت عِوْصاً من خبر المبتدأ في نحو : لَمَمْرُكَ لافعلنّ . وأيمنُ اللهِ لافعلنّ . فوجب حذفه ، ولم يُجْز ذِكْرُه٬٬۱ . ذكرُهُ ابن جنّي .

الحادي والثلاثون : جواب (لولا » في قولك : لولا زيدُلقمت، جُعِلَ عِوضاً من خبر المبتدأ أو معاقباً له ، فوجب حذفهُ . ذكره ابن جَنِي .

⁽١) سقطت كلمة : ﴿ ذَكُرُهُ ﴾ مَنْ ط ، وت .

الثاني والثلاثون: قولك : «ليت شعري هل قام زيده ؟ فهل قام زيد جملة منصوبة المحلّ بشعري، لأنه مصدر شُعرْتُ ، وشُعرْت فعلٌ متعدٌّ فمصدره متعد مثله. وهذه الجملة نابت عن خبر ليت، وصارت عِوْضاً منه فلا تظهر في هذا الموضع اكتفاءً بها . ذكره ابن جنّي .

الشالث والثلاثون : « يد » و « غـد » أصلهما يَـدُيُّ وَغَدُّوُ ، بسكون العين حذفت الـلَام، وعوّض منهـا حركـة العين. ذكره ابن جنّي .

لرابع والثلاثون : قـال ابن هشام في « المغني » لكـون الباء والهمزة / متعاقبتين لم يجز : أقمت بزيد .

> وكذا قال الحريري في و درة الغّواص » : الجمع بينهما ممتنع كما لا يجمع بين حَرْفي الاستفهام .

> الخامس والثلاثون : والسادس والثلاثون : قال ابن جنّي في « سر الصناعة » : أما قولهم : « لا ها الله » فإن ها صـارت عندهم عِوَضاً من الواو ، ألا تراها لا تجتمع معها كما صارت همزة الاستفهام في «آلله إنك لقائم» عِوضاً من الواو .

> وقال الشَّلوبين في « شرح الجُزُولية » :«أما آنشه بالمدَّ فعلى أنَّ همزة الاستفهام صارت عِرَضاً من حرف القسم . ودليل كونها عِرَضاً : أنه لا يجمع بينها وبين حرف القسم ، لا تقول : أو الله لأفعلنَّ .

السابع والشلاثون : قال الأندلسيّ في « شرح المفصل » :

يقال : إنّ واو^(١) القسم عِوَضٌ من الفعل بخلاف الباء ، فإنها ليست عِوَضًا منه . ومِن ثَمّ جاز : أقسمت بالش^(٢) ولم يجز : أقسمت واللهِ .

الثامن والثلاثون: قال ابن إياز لا يجوز إظهار أن الناصبة بعد حتّى، لأن حتّى جعلت عِرَضاً منها فلا يجوز إظهارها، لشلّا يكون جمعاً بين العوض والمعوض منه .

التاسع والثلاثون: قال ابن عضفور في « شرح الجمل » : المنصوب على إضمار فعل تارة يجعل عِوْضاً من الفعل المحذوف ، وتارة لا . فإن لم يجعل عِوْضاً منه جاز إضماره وإظهاره كقولك لمن تأهب للحج : مكمة أي تريد ، ولمن سدد سهماً : القرطاسَ أي أصبت . وإن شئت أظهرته .

وإن جُعل عِوضاً منه لم يجز إظهاره لئلاّ يجمع بين السِـوَض والمعوّض منه .

إلّا أنَّ جعل الاسم المنصوب عِوْضاً من الفعـل المحذوف لا يطّرد ، وإنما جاء ذلك في مواضع تُحفظ ولا يقاس عليها .

فمن ذلك: قولهم : مَرْحبًا وأهلًا وسَهْلًا ، وسَعةً ورَحْبًا ، فإنما جعلت العرب هذه الأسماء عِرَضًا من الأفعال لكثرة الاستعمال .

⁽١) في ط : « واو والقسم » بزيادة « واو » قبل القسم ، تحريف .

 ⁽٢) في ط: «أقسمت الله» بإسقاط الباء، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب.

ومن ذلك : هَنِيئاً مريئاً ، وكرامةً ومسرَّة ، ونعمةَ عيش ، وسَفْياً ، ورَعْياً ، وسُحْقاً وبُعْداً ، وتَعْساً ، ونكُساً ، ويَهْراً ، وما أشبه ذلك من المصادر التي استعملت في / الدّعاء للإنسان أو عليه ، أو هي [١٣٣] حاكية لذلك . كلّها منصوبة بإضمار فعل لا يَظْهر ، لأنهاصارتعَوضاً من الفعل الناصب لها . انتهى .

الأربعون: قال ابن الدّهان في « الغُرّة » : قال قُوْم : إنما امتنع دخول الجرّ في الفعل ، لأن الجزم في الفعل عوضٌ من الجرّ في الاسم ، فيستحيل الجمع بين العوض والمعوّض منه .

الحادي والأربعون : قال ابن الصائغ في « تذكرته » : نقلت من مجموع بخطّ علي بن عبد الصمد بن محمد بن الرّماح قال : الفرقُ بين : «حَسَن وجْهه، وعبدٌ بطنيه، وواحدُ أُمّهِ»، حيث يبعد الأول، لأن فيه جمعاً بين العِرْض والمُعوّض منه إذ إثبات الهاء في وجهه يقتضي أن يكون الوجهُ فاعلاً بالصّفة دون الثّاني لأنه لا يصحّ رفعُ البطن بعبد ، والله بواحد، ثم يُثقل كما في: «حسن » نحوُ : حسنَ أَبُوهُ، ثم حَسنَ اللهُ بُ

الناني والأربعون: قال ابن القرّاس في « شرح الدّرة »: قـد عَـوّضوا عن الـواو في القسم ثـلائـة أحـرف: هـاء التنبيـه ، وألف الاستفهام ، وقطع همزة الوصل ، فجرّوا بها لنيابتها عنها بدليل امتناع الجمع بين هذه الأحرف وبينها .

نبيسة

[حول الجمع بين العوضين]

قال السخاوي في : «تنوير الدّياجيّ»: أبدلوا من ياء الإضافة تاءٌ في نحو : يا أبت ، ويا أبت ، وأبدلوا منها ألفاً فقالوا : يا أبا ، ويا أمّاً ، فلها بدلان : الناء والألف، ثم جمعوا بينهما، فقالوا : ياأبتا،ويا أُمّتا ، ولم يعدّوا ذلك جمعاً بين العِوض والمعوّض عنه ، لأنه جمع بين العِوضين .

وكذا ذكر ابن النّحاس في ﴿ التعليقة ﴾ وقال : لا يكره الجمع بين العِوَضين ، كما يكره الجمع بين العِوَض والمعوّض عنه .

تنبيسة

[على عدم الجمع بين البدل والتعويض]

قال ابن جنيّ في « كتاب التعاقب » لا يجمع بين أن يُبْدل من [۱۳٤] الحرف ويعوّض منه /

هذا لم يأت في شيء من كلامهم .

تنبيــــهُ

[حول الياء والتاء]

قال أبوحيًان : قال بعض أصحابنا في قول النّحاة : إنّ التاء في فِرْازَتُهُ(١)عوض من الياء نظرٌ ، إذ يمكن أن تكون للجمع كما استقرّت في غير هذا الوضع ، وأمكن أنهم لم يجمعوا بينها وبين التاء ، لأن الاسم يطول بها، وهما غير واجبين في الكلمة .

وعندما رأى النّحاة أنها تعاقبها اعتقدوا فيها أنها للمعاوضة حتى نسبوا ذلك للعرب ، وجعلوا أنهم وضعوها على معنى المعاوضة ، والمعاوضة ليس معنى تعتبره العرب ، بحيث تجعل الهاء له بالقصد ، بل هذه عبارة تكون من النّحويّ عند رؤية التّعاقب في كلامهم . وإن كان سيبويه قد جرى على مثل هذه الطريقة في الأعواض إلا أنه لا يقدح فيه معنى ، بل إنما ينبغي أن ينسب إلى العرب المعاوضة إذا كان للتعويض فائدةً . وأيّ فائدة في إسقاط حرف وزيادة آخر ؟ انتهى .

قلت: هذا السؤال قد تعرّض له ابن جنيّ ، وأجاب عنه فقال في كتاب « التّعاقب » : فإن قلت : فلعلّ الهاء في : زنادقة ،وجحا جحة لتأنيث الجمع كهاء ملائكة وصياقلة، فلا تكون عِوضًا ، قلنا لم ثات

⁽۱) الفِرزان: الشطرنج كما في القاموس، وجمعه: فرازين. وفي الممتع ۱۳۹۱: فعالين: لم يجيء إلا اسماً نحو: سراحين (جمع سرحان، وهو الذئب) وفرازين، ولا يكون إلا جمعاً.

الهاء لتأنيث الجمع في مثال مفاعيل إنما جاءت في مثال مفاعلة نحو ملائكة . انتهى .

قاعسدة

[العوض لا يحذف]

ما كان عِوْضاً لا يحذف ، فلا تحذف هما ، في هأمًا أنت منطلقاً انطلقت، ولا كلمة و لا ، من قولهم :«افعـل هذا إمّا لا، ولا التّاء من عدة : وإقامة واستقامة .

- فأما قوله تعالى : ﴿ وإقام الصّلاة ﴾ (١) فمما يجب الوقوف عنده . ومن هنا قال ابن مالك : إن العرب لم تقدّر أحرف النّداء عِوضاً
 من : ادعوا ، وأنادي لإجازتهم حذفها .

وقال الأمدي : في « شرح الجُزُولية » : إن قال قائل : لِمَ جاز دخول « يا » على هذا » ، ولا تدخل على الألف واللام ؟

فالجواب : « ما قال المازنتي » ، إن أصل هذا أن تشير به إلى واحدحاضر، فلما دعوتُهُ نزعت منه الإشـارة التي كانت فيه ، وألزمته إشـارة النّداء ، فصارت « يا » عوضاً من نزع الإشارة

ا ١٣٥] ومن أجل ذلك لا يقال : هذا أقبل ، لأن « يا ، قد صارِت / عِوْضاً من الإشارة .

الأنبياء / ٧٣ .

التَغليـــب

قالن ابن هشام في « المعني » : القاعدة الرابعة : أنهم يغلّبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط .

فلهـذا قالـوا: الأبوين في الأبوالأم، وفي الأب والخالـة. والمشرقين والمغربين. والخنافقين في المشرق والمغـرب، وإنما الخافق المغرب سمّي خافقاً مجازاً وإنما هو مخفوق فيه. والقمرين: في الشمس والقمر. والعمرين: في أبي بكر وعمر. والعجّاجين: في رؤبة والعجاج. والمروتين: في الصّفا والمروة.

ولأجل الاختىلاط أطلقت مَنْ على مـا لا يعقـل في نحـو : ﴿ فَمِنْهِم مَنْ يَمْشي على بَطْنهِ ﴾(') ، الآية .

واسم المخاطبين على الغائبين في نحو قوله تعالى : ﴿ فَاغْبُدُوا رَبُّكُمُ الَّـذِي خُلِقَكُمُ وَالذِّينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَمَلَّكُمْ تَتَّصُونَ ﴾(٢) لأن لَعلَّ متعلقة بـ د خلَقَكُم ،، لا بـ د اعبدوا ، .

والمذكرّين على المؤنث حتى عـدّت منهم في ﴿ وكانت من

⁽١) النور/ ٤٥.

⁽٢) البقرة /٢١ .

القانتين ﴾ (١)

والملائكة على إبليس حتى استثني منهم في ﴿ فسجـدوا إِلَّا إبليس ﴾(٢) .

ومن التغليب ﴿ أَوْ لَتَصُودُنَ فِي مَلَتنا ﴾ (٣) ، فإن شعيباً عليه السّلام لم يكن في ملّتهم قط ، بخلاف الذّين آمنوا معه .

وقوله : ﴿ يَذْرَوءكم فيه ﴾(⁴⁾ فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام ، فغلّب المخاطبون والعقلاء على الغائبين والأنعام ⁽⁰⁾ .

قالوا: ويغلّب المؤنّث على المذّكر في مسألتين:

إحداهما: ضَبُعان في تثنية ضَبُع للمؤنث وضِبْعان للمذكر، إذ لم يقولوا ضِبْعانان .

والثانية : التأريخ ، فإنهم أرخُوا باللّيالي دون الأيام . ذكر ذلك الرّجاجي وجماعة .

قـال ابن هشام : وهـو سهو فـإن حقيقـة التغليب أن يجتمـع

⁽١) التحريم /١٢ .

⁽٢) البقرة / ٣٤، وغيرها .

⁽٣) الأعراف / ٨٨.

⁽٤) الشورى / ١١ .

⁽٥) أنظر المغنى ٢/٧٦٤ ـ ٧٦٦ .

شيشان ، فيجري حكمُ أحدهما على الآخر ، ولا يجتمع الليل والنهار ، ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ أحدهما ، وإنما أرخت العرب باللّيالي لسبقها، إذ كانت أشْهُرُهم قَمْريّة ،والقمر إنما يطلع ليلًا .

وقال ابن فلاح في « مغنيه » : العرب تغلَّب الأقرب على الأبعد

بدليل تغليب / المتكلّم على المخـاطب ، وهما على الغـائب في [١٣٦] الأسماء نحو : أنا وأنت قمنا ، وأنت وزيد قمتما .

> واستـدلّ بذل على أن المضــارع حقيقة في الحــال مجاز في الاستقبال ؛ لأن الحالأقرب،والعرب تغلّب الأقرب على الأبعد .

التغيير يأنس بالتغيير

فمن ذلك : قال أبو حيّان : بــاب النَّسَب بُنِي على ثلاثـــة(١) تغييرات :

لفظيّ : وهو كَسْر ما قبل الياء ، وانتقال الإعراب إليها .

ومعنويّ : وهو صيرورته اسماً لِما لم يكن له ، ألا ترى أن عليًّا مثلًا ينطلق على رجل اسمه علي، فإذا نسب اليه صار ينطلق على رجل ينسب إلى عليّ .

وحُكميّ : وهو رفعه لما بعده على الفاعليّة كالصَّفة المشتَّقة نحو : مررتُ برجل ِ قرشيٍّ أَبُوهُ ، كأنك قلت : منتسبٌ إلى قريش أبوه .

ويطَرد ذلك فيه وإن لم يكن مشتقًا .

وإن لم يرفع الظّاهر رفع الضّميْر مستكنًّا فيه كما يرفعه اسم الفاعل المشتق .

⁽١) في ط ، والنسخ المخطوطة : و ثلاث تغييرات ۽ .

فهذه ثلاث : تغييرات ، ولما كان فيه هذه النّغييرات كشر فيه التّغيير والخروج عنالقياس، إذ التّغيير يأنس بالتّغيير .

وقال غيره : النَّسب يغيَّر الاسم تغييرات .

منها:أنه ينقله من التعريف إلى التنكير تقول في تعيم : تَمِيميّ . والإضافة في غير هذا الباب حكمها في الأكثر أن تُعرّف .

ومنها: أنه ينقله من الجُمود إلى الاشتقاق ، وإلاّ لما جاز وصف المؤنث به ، ولحاقه النّاء، ولَمَا عَيل الـرّفع فيمــا بعده من ظــاهر أو ضمير .

ومن ذلك.قال ابن يعيش: إنما اختصت الأعلام بالحكاية دون سائر المعارف لكثرة دورها ، وسعة استعمالها في بـاب الإخبارات والمغاملات^(۱) ونحوها ،

ولأن الحكاية ضرب من التغيير، إذ كان فيه عدول عن مقتضى عمل العامل ، والأعلام مخصوصة بالتغيير ، ألا تــرى أنهم قالــوا : حَيْــوة، وتَحْبَب، ومَكْوزَة(٢). وشــاع فيهــا التّــرخيم دون غيــرهــا من

⁽١) في ط والنسخ المخطوطة : « والعلامات » تحريف صوابه من ابن يعيش ١٩/٤ .

الأسماء ، لأنها في أصلها مغيّرة بنقلها إلى العلميّة . والتغيير يأنس [١٣٧] بالتغيير . /

ومن ذلك :قال السّخاوي في و تنويسر الدياجي » : دخلت تاء التأنيث في أم وأب في حال النداء عوضاً من ياء الإضافة نحو ، يا أمّت ويا أبّت ،

والأصل : يا أمي ويا أبي . والدّليل على أنها تاء التأنيث قولهم في الوقف : يا أبه ويا أمه . وإنما اختصّ ذلك بالنّداء ، لأنّه بــابُ تغيير(١) .

ومن ذلك :قال ابن يعيش : يجوز ترخيم ما فيه تاء التأنيث وإن لم يكن عَلَماً نحو ، يائُبَ ويا عِضَ ، في نُبة وعِضَة (٢) لأنها تبدل هاءً

⁼ حَيْرَتُ فلا يحفظ في كلام في اسم ولا فعل ، فأمّا و الحيوان ، و و حَيْه ، فأبدلوا من و حَيْه ، فأبدلوا من إحدى الباءين واوأ . انظر ٢/ ٥٦٩ . ورجاء بن حَيْوة علم مشهور . وأمّا مَحْب فهو اسم رجل ، وكان حقه الإدغام . قال في الممتع ٢٤٩/٢ أو يشذ شيء فيحفظ ولا يقاس عليه نحو: ومَخْبَب و و تَهَلَل ، وأمّا مكوزة فهي - كما في القاموس - علم على مكان ، وكان حقه الإعلال مثل و مقام ، وأصلها : مقوم . قال في الممتع ٢/٨٨٤ : وقد شبذت الفاظ فجاءت مصححة ويابها أن تعتل ، وهي : مَزيَد، ، و و مَرَيْم ، ، و و مَرَيْم ، .

⁽١) في ط : و من باب تغيير ، بزيادة : و من ، .

 ⁽٢) العضة كعِدة : الفرقة ، والقطعة ، والكذب .

في الوقف إبدالاً مطّرداً (١٠ فساغ حذفها، لأن التّغيير اللازم لها مِن نقلها من الناء إلى الهاء يسهل تغييرها بالحذف، لأن التغيير يأنس بالتغيير .

ومن ذلك: قال ابن النحاس في (التعليقة): لا يسرخَم المتعجب منه ، لأنها لا ترخَم إلا ما أحدث فيه النداءُ البناءَ ، وليس بمندوب ، لأنه لما تطرق إليه التغيير بالبناء جاز أن يتطرق إليه تغيير آخر بالتّرخيم ، لأن التغيير يأنس بالتغيير .

ومن ذلك: قال ابن فلاح في « المغنى »: إنّما أتبعت حركة المنادي لحركة الصّفة إذا كانت «ابنًا» بين عَلَمين لكثرة تغيير الأعلام بالنقل ، والتغيير يانس بالتغيير .

ومن ذلك قال السَخاوي : باب فعيلة إذا نسب إليه يحذف منه التاء ، ثم الياء ، فيقال في حنيفة : حنفي ، لأن ياء النسبة لما تسلّطت على حذف الزائد الآخر ، والتغيير يأنس بالتغيير ، بخلاف باب فعيل فلا يحذف منه الباء نحو : تميم وتميمي ، لفقد العلّة المذكورة .

وكذا قال ابن النّحاس : لما تطرّق إليه التغيير بحذف تاء التأنيث جاز أن يتطرق إليه تغيير آخر، لأن التغيير يأنس بالتغيير .

 ⁽١) في ط والنسخ الثلاث : (لا مطرداً) تحريف، صوابه من ابن يعيش ٢٠/٢ .

وقال ابن فلاح في « المغنى » : إنَّما اختص العَلَم بالتـرخيـم لوجهين :

أحدهما : أن الاعلام منقولة في الأغلب عن وضعها الأول إلى وضع ثانٍ،والنقل تغيير ، والترخيم تغيير ، والتغيير يأنس بالتغيير ، كما قلنا في حذف الياء في النّسب إلى حنيفة تبعاً لحذف التاء دون حذفها من حنيف .

والشاني : أن النّداء أثّـر فيها التغييـر بالبنـاء ، والتُغيير يـأنس [١٣٨] بالتغيير/.

ومن ذلك : قال ابن عصفور في « شرح الجُمَل» : والذي خرج عن نظائره « أَيُّ » من الموصولات، وذلك أنَّ كل موصول إذا وصل بالمبتدأ والخبر ، ولم يكن في الصّلة طول ، وكان المبتدأ مضمراً لم يجز حذف المبتدأ ، وإبقاء الخبر إلا في ضرورة شعر .

ويجوز حذف المبتدأ في « أي » في(١) فصيح الكلام نحو : يعجبني أيّهم هو قائم ، وإن شئت قلت : أيهم قائم . فلما غيّروها بالخروج عن نظائرها غيّروها أيضاً بالبناء،لان التغيير يأنس بالتغيير .

⁽١) سقطت و في ، من ط فقط، تحريف،

التاء ٣٣١

التقساص

منه : حمل الجرّ على النصب في باب ما لا ينصرف ، كما حُمِل النّصب على الجرّ في باب جمع المؤنث السالم وفي التثنية والجمع المذّكر السّالم طلباً للمقاصّة .

ذكره في « البسيط » .

وقال ابن يعيش في وشرح المفصل ، أبدلت الهمزة من الهاء في وماء ، ووشاء ، والأصل : مَوَّهُ (١) وَشَـوَهُ (١) ، وفي أَلِهات ،

⁽١) في ابن يعيش ١٥/١٠ : وقد أبدلت الهمزة من الهاء ، وهو قليل مطرد قالوا : ماء : وأصله : مَوَه فقلبوا الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار في التقدير ماهاً ، ثم أبدلوا من الهاء همزة ، لأن الهاء مشبهة بحروف القلة فقلبت كقلبها ، فصار : ماء . وقولهم في التكسير : أمواه ، وفي التصغير : مُوبة دليل على ما قلناه من أن العين واو ، واللام هاء .

⁽Y) في ابن يعيش ١٥/١٠: تولهم :شاء الهمزة قيه بدا من الهاء ، وهو جمع شاة ، وأصله : شوهة بسكون الواو على وزن قَللة كقصمة وجفنة ، فحد فوا الهاء تشبيهاً بحروف العلة لخفائها ، وضعفها ، وتطرّفها، وهم كثيراً ما يحذفون حروف العلة إذا وقعت طرفاً بعدهن تاء التأثيث . . فلما حذفت الهاء من شاة بقي الاسم على شوة ، فانفتحت الواو لمجاورة تاء التأثيث ، لأن تاء التأثيث تفتح ما قبلها ، فقلبت الواو الناً لتحركها ، وانفتاح ما قبلها وصارت شاة . . فلما جمعت تطرح تاء التأثيث ، فبقي الاسم على حرفين أخرهما ألف ، وهي معرضة للحذف إذا دخلها التنوين كما تحذف ألف عصاً ، ورحى ، فينهى الاسم الظاهر على حرف واحد ، وذلك محال =

والأصل : هَيْهات .

وكان ذلك بضرْبٍ من التَقاص لكثرة إبدال الهـاء من الهمز . قالوا : هَنْ فعلت ، والمراد: أن ، وهبَرت الثَوب في : أَبَرْتُهُ (١) .

وقال ابن فلاح في (المغنى) : قلبت الهمزة في نحو صَحْراء وعُشَراء (٢٠ وَنُفَسَاء واواً في الجمع بالألف والتاء فيقال : صحراوات ، وعُشَراوات، ونُفسَاوات (٢٠) ، لأنّ الواو قد تبدل همزة فأبدلت الهمزة واواً طلبًا للتقاصّ .

⁼ فأعادوا الهاء المحذوفة من الواحد ، قصار في التقدير ، شاه، ثم أبدلت الهاء همزة فقيل : شاء » .

 ⁽١) في القاموس : « أبر » يقال : أبر النّحل والزرع يابُرُه ، ويأبِرُه أبْراً وإباراً
 وإبارة : أصلحه كابره » يعني أن الفعل جاء على وزن فَعل : أبر ، وعلى
 وزن فَعل : أبر ،

⁽٢) العُشَراء من النوق التي مضى لحملها عشرة أشهر أو ثمانية .

تقارض اللفظين

هو قريب من الباب الذي قبله . وقد ذكر ابن هشام هذه القاعدة في المغنى فقال : القاعدة الحادية عشرة : من مُلَح كلامهم تقارضُ اللَّفظين،ولذلك أمثله :

أحدها : إعطاء «غير » حكم إلَّا في الاستثناء بها ، وإعـطاء « الا » حكم«غير» في الوصف بها / .

> الثَّاني : إعطاء ﴿ أَنَّ ﴾ المصدريَّة حكم ﴿ مـا ﴾ المصدرِيَّة في الإهمال كقوله :

٩٠ أَنْ تقرآن على أسماء وَيْحكُما منّي السَّلامَ وأَنْ لا تُشْهِرا أحدالاً)
 وإعمال «ما » حملًا على « أَنْ » نحو: « كَما تَكُونوا يُولَىٰ
 عليكم » . ذكره ابن الحاجب .

(۱) من شسواهسد: المنصف ۲۷۸/۱ ، وابن يعيش ۱۵/۷ ، ۱۶۳۸ ، والمغنى رقم ۳۵ ، ۱۹۰ والعينى ۲۸۰/۴ ، والتـصــريــح ۲۳۲/۲ ، والأشمونى ۲۸۷/۳ ، والخزانة ۵۹/۳ ه .

وهذا الشاهد قائله مجهول ، وقد أورده ابن جني في المنصف ٢٧٨/١ شاهداً على الشاذّ في القياس والاستعمال جميعاً .

قال ابن جني : فسالت أبا علي عن ثبات النّون في : « تقرآن » بعد « أن » فقال : « أن » مخففة من الثقيلة وأولاها الفعل بلا فصل للضرورة ، فهذا أيضاً من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعاً ، إلّا أن الاستعمال إذا ورد بشيء أخذ به ، وترك القياس ، لأن السماع يبطل القياس . الثالث : إعطاء « إنْ » الشرطيَّة حكم « لو » في الإهمال نحو : « فإنْ لا تراه فإنه يَرَاك^(١)».

وإعطاء (لوحكم » ، (إن » في الجزم نحو :
91 = * لويشأ طار به ذو ميعة *(٢)

(١) انظر شواهد التوضيح ولتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح / ١٩

(٢) نسب إلى امرأة من بني الحرث بن كعب . وتمامه :

* لا حق الأطال نهد ذو خُصُل *

وبعده :

غيسر أن الباس منه شيمة وصروف الدهر تجري بالأجل والميعة: النشاط؛ وأول جري الفرس، وأول الشباب. والأطال: الخواصر، واحدها: إطل، وقد يخفف، ومعنى لا حق الأطال أي قد لصقت إطله بأختها من الضير.

والنهــد من الخبــل : الجســيم المشــرف . انــظر في شــرح الألفــاظ الخزانة ؟ /٥٢٧ ، ٥٢٣ والخُصـل : جمع خُصَّلة ، وهي لفيفة من الشّعر .

وهو من شواهد : الخزانة ١٩٢٤ ، والمغنى رقم ٤٨٨ ، ١٩٩٦ والهمع والدّرر رقم ١٩٦٦ ، والأشموني ١٤/٤ ، وانـظر شـواهـد التـوضيـح والـدّرر رقم ١٣٦٦ ، والأشموني ١٤/٤ ، وقد أورده شاهداً على الجزم والتصحيح لم ١٩٠ ، وقد أورده شاهداً على الجزم بلو حملاً على إنْ هذا وبعض مراجع الشواهـد : روت : و بها ، مكان : « به » . كرواية السيوطيّ في الأشباه ، وقد علق الصبان على رواية و بها ، بقوله : « والذي رأيته في المغنى ، وشرح شـواهده للسيوطي : وطار به بهضمير=

ذكره ابن الشجريّ .

الرابع ، إعطاء إذا حُكم متى في الجَزْم بها كقوله : ٩٢ = * وإذا تُصْبُكَ خَصَاصَةً فَتحمّل (١) *

وإهمال 1 متى حملًا على إذا كقـول عائشـة رضي الله عنها : 1 وإنه متى يقومُ مقامَك لا يُسْمِع النَّاس ﴾ (٢) .

الخامس ، إعطاء الم عكم الن على عمل النصب قُرِى، ﴿ أَلَم نَشُرَحَ ﴾ (٣) .

قال السيوطيّ أي لو يشأ أنجاه فرس له ذو ميعة الخ ،

- (١) لعبد قيس بن خفاف وصدره :
- واسْتَغْن ما أغناك رَبُّك بالغِنَىٰ *

من شواهد المغنى رقم ١٤٠ ، ١٤٣، ١١٩٧ ، وشواهد المغنى للسيوطي / ٢٧١ ، وهمع الهـوامـّع والـدّرر رقم ٧٩٨ ، ويـروي : « فتجمّل » .

- (٢) أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، ومسند ابن حنبل ١٥٩/٦ . وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ١٣/١ ، وشواهد التوضيح والتصحيح /١٩ .
- (٣) الشرح /١. ومن تنبيهات الأشموني ٩/٤ قوله: حكى اللّحياني عن بعض العرب: أنه ينصب و اله، وقال في شرح الكافية: زعم بعض الناس أن النصب بـ و اله إغتراراً بقراءة بعض السلف: ﴿ أَلم تشرحَ لك صدرك ﴾ بفتح الحاء وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكّد بالنون الخفيفة، ففتح لها ما قبلها ، ثم حذفت ونويت. وقد علق الأشموني على هذا الرأي بقوله: وفيه شذوذان: توكيد المنفّى بلم ، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين »;

مذكر يرجع إلى الفارس .

حَرَّك من دونِ بابك الحَلَقَهُ (١)

السادس: إعطاء «ما » النافية حكم ليس في الإعمال، وإعطاء «ليس»حكم «ما » في الإهمال عند انتقاض النفي بإلا كقولهم: «ليس الطّبِبُ إِلّا المسكُ ».

> السّابع: إعطاء عسى حكم لعلّ في العمل كقوله: 8 = * يا أبتا عَلْك أوْ عَساكاً (") *

وإعطاء لعلِّ حكم عسى في اقتران خبرها بأن .

الثامن : إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه كقولهم ، خَرَق النُّوْتُ المسمارُ ، وقوله :

* تقول بِنْتي قد أني إناكا *

من شسواهد: سبيسويه ٢٩٩/١، ٢٩٩/٢، وابن يعيش ٢٢٠/٣، والمنتفى رقم ٢٢٠/١، والخزانة ٤٤١/٢، والمهمم رقم والمهمم رقم وحاشية يس ٢٩٠/١، والأشموني ٢٧٧/١، ٢١٥/٣، وصفى: قد أن إناكا: أي حان وقت رحيلك إلى من تلتمس منه مالاً تنفقه ، وانظر اللوامم رقم ٤٩٠.

 ⁽۱) من شواهد المغنى رقم ۵۲۲ ، ۱۹۹۸ ، والهمع والدرر رقم ۱۰۰۳ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي / ۲۸۸ ، والاشموني ۲۷۸/۳ .

⁽۲) هذا رجز نسب إلى رؤبة . وقبله :

٩٥= ﴿أُو بَلَغت سَوْآتِهم هَجُرُ(١) *

التاسع: إعطاء الحسنُ الوجْهَ حكم الضّارب الرّجلَ في النّصب وإعطاء الضّارب الرّجلِ حكم الحسنُ الوجْهِ في الجرّ.

العاشر: إعطاء (أفعل) في التّعجب حكم أفعل التفضيل في جوازالتّصغير، وإعطاء أفعل التفضيل حكم أفعل في التعجب في أنه لا يرفع الظّاهر.

قال : ولو ذكرتُ أحرف الجرّ ودخول بعضهـا على بعض في معناه لجاء من ذلك أمثلة كثيرة .

وذكر محمد بن مسعود بن الذّكيّ (٢) في كتابه « البديع » : أن الّذي ، وأنْ المصدرّية يتقارضان فتقع الّذي مصدرية كقوله : / (١٤٠]

⁽١) للأخطل ديوانه /١١٠ ، وصدره :

 ^{*} مثل القنافذ هَدًا جون قد بَلَغَتْ نَجْران *

وروايته: «على العيّارات» مكان: مثل القنافذ: انظر لحن العمامة/ ٩٢. وتثقيف اللسان (٦٠، والأشموني ٧١/٢، وهمع الهوامع والـدّرر رقم ٦٤١.

⁽٢) سمّاه أبو حيان: محمد بن مسعود الغزنيّ. وقال ابن هشام: ابن « الذّكي ». وله كتاب: « البديع » أكثر أبو حيّان من النقل عنه. وذكره ابن هشام في « المغنى » ، وقال: إنه خالف فيه أقوال النحويين ، ولم يذكر السّيوطيّ في البغية ١/ ٢٤٥ سنة وفاته ، لكن المحقق في الهامش ذكر أنه توفي سنة ٢١٦ هـ كما في كشف الظنون / ٢٣٦ .

٩٦ = أَتَقَرُحُ أَكِبَادِ المُحبِّينِ كَالَّذِي أَرى كَبِدِي مِن حبِّ ميَّةَ تَقْرُحُ (١)

وتقع أنْ بمعنى الّذي كقولهم : « زيدٌ أعقل من أن يكذِبَ » .

أي : من الّذي يكذب .

قال ابن هشام : فأمّا وقوع « الّذي » مصدرّية فقـال به يــونس والفرّاء والفارسيّ . وارتضــاه ابن خَروف وابن مــالك ، وجعلوا منــه « ذلك الّذي يُبشّر اللّهُ عباده »(۲ ، « وخُصْتـم كالّذي خَاصُوا »(۲ .

وأَمَّا عكسه فلم أعرف قائلًا به والذي جرى عليه إشكال هـذا الكلام بأن ظاهره تفضيل زيد في المَقَّل على الكذب . وهذا لا معنى لـه . ونظائـر هـذا التَـركيب مشهـورة الاستعمـال . وقـلَ من يتنبّـه لإشكالها .

قال : وظهر لي توجيهان : أحدهما : أن يكون في الكلام تأويلُ على تأويل فيؤول أنْ والفعل بالمصدر ، ويؤول المصدر بالوصّف ، فيؤول إلى المعنى الذي أراده، ولكن بوجهٍ بقبله العلماء ألا ترى أنه قيل في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الشُّرْأَنُ أَنْ يُفْتِرَى ﴾ (¹⁾ إنَّ التَقدير :

 ⁽١) من شواهد : المغني رقم ٩٥١ ، والبيت منسوب لجميل . انظر ديوانه /
 ٤٧ .

هذا وقد روى : « يقرح » بالياء ، لأن الكبد تذكر وتؤنث .

⁽۲) الشورى / ۲۳ . وفي ط: يبشر الله به عباده ، بزيادة : « به » ، تحريف .

⁽٣) التوبة / ٦٩.

⁽٤) يونس /٣٧.

ما كان افتراء . ومعنى هذا ما كان مُفْتَــرًى.

الثاني: أن أعقل ضُمّن معنى: أبعد. فمعنى المثال: زيدُ أبعدُ من الكذب لعقله من غيره ، فـ ﴿ مِنْ ﴾ المذكورة ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بـ ﴿ أفعل ﴾ لما تَضَمّنه من معنى البعد ، لا لما فيه من المعنى الوضعي (١) . والمُفْضَل عليه متروك ﴿ أبداً مع أفعل ، هذا لقصد التعميم .

وفي (شَرْح الدّرة) لابن القّرَاس: شُبَّهت «ليس» بـ «لا» فحملت عليها في العطف كما حملت «لا» عليها في العمل. قال بعضهم في قوله تعالى: _ ﴿ وَإِنَّ كُلاً لَمَّا لَيُوفَيْنَهُمْ ﴾(٢).

خرّج المازنيّ الآية على أن وإنّ» وإن كانت مشدّدة فهي النافيـة بمعنى « ما » ثقلت كما إنّ المشددّة لا تخفّف . وهذا من التقارض .

فــائـــدة [في تقارض « إِلَّا » و « غير »]

قال الرّمخشريّ في المفصّل : ﴿ وَاعْلَمَ أَنَّ إِلَا وَغَيْرًا يَتَقَارَضَانَ ما لكلّ واحدٍ منهما .

 ⁽١) في ط نقط : و الوصفي ، بالصاد والفاء ، تحريف صوابه من المغنى
 ٢٠٣/٢ حيث نقل السيوطي النص منه . والنسخ المخطوطة .

⁽۲) هود / ۱۱۱

قال ابن يعيش: معني التقارض: أن كلّ واحدٍ منهما يستعير من الآخر حُكماً هو أخصّ به ، فأصل « غير » أن يكون وصفاً والاستثناء فيه عارض معارٌ من « إلاً » /

[111]

التقسديسر

فيه مباحث :

الأول: قبال ابن هشام: القياس أن يقدّر الشيء في مكانه الأصليّ، لئلاّ يخالف الأصل من وَجْهَي الحذّف ووضْع النّيء في غير محلّه، فيجب أن يقدّر المفسّر في نحو: زيداً رأيتُه مقدَّماً عليه.

وجوز البيانيّون تقديره مؤخّراً عنه ، وقالوا : إنه يفيد الاختصاص بنئذٍ .

وليس كما تُوهموا ، وإنما يرتكب ذلك عنــد تعذَّر الأصــل أو اقتضاء أمر معنوي لذلك .

فالأول : نحو : أيهم رأيته،إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله . ونحو : ﴿ وَأَمَا ثُمُودَ فَهَدَيْنَاهم ﴾(١' فيمن نصب ، إذْ لا يلي أمّا فِعْلُ .

 ⁽١) فصلت / ١٧ ، وفي الألوسي ١١٣/٢٤: وقد قرأ الأعمش وابن وثاب بصرفه في جميم القرآن إلا في قوله تعالى : « وآتينا ثمود الناقة مبصرة ﴾
 [الإسراء / ٥٩] لأنه في المصحف بغير ألف .

وقــُرا ابـن أبي إسحــاق ، وابـن هــرمــز بخــلاف عـنــه ، والأعمش وعاصم ، وابن عباس : « ثموداً ، بالنصب والتنوين . والمنع من الصرف =

وكنا قدّمنا في نحو: في الدار زيد : أنّ متعلّق الظّرف يقدّر مؤخّراً عن زيد ، لأنه في الحقيقة الخبر ، وأصل الخبر أن يتأخّر عن المبتدأ ، ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدماً لمعارضة أصل آخر ، وهو أنه عامل في النظرف ، وأصل العامل أن يتقدّم على المعمول اللّهم إلا أن يُقدّر المتعلّق فعلاً فيجب التّأخير ، لأن الخبر الفعليّ لا يتقدّم على المبتدأ في مثل هذا .

وإذا قلت : إن خلفك زيداً وجب تأخير المتعلّق فعلًا كان أو اسماً ، لأن مرفوع(إنّ» لا يسبق منصوبها .

وإذا قلت: كان خلفك زيدٌ جاز الوجهان. ولو قدرته فعلًا، لأن خبر كان يتقدّم مع كونه فعلًا على الصّحيح ،إذ لا تلتبس الجملة الاسميّة بالفعليّة .

والثاني: نحو متعلق البسملة الشريفة ، فإنّ الرّمخشري قدّره مؤخراً عنها ، لأن قريشاً كانت تقول : باسم اللّات والمُرزّى نفعل كذا ، فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتّخذوه معبوداً تفخيماً لشأنه بالتقايم ، فوجب على الموّحد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى، فإنه الحقيق بدلك (١) .

الثاني : ينبغي تقليل المقدّر ما أمكن لتقلّ مخالفة الأصل ،

⁼ للعلمية والتأنيث على إرادة القبيلة ، ومَنْ صرفه جعله اسم رجل .

⁽١) انظر تفسير الكائماف ٢٩/١

ولذلك كان تقدير الأخفش: ضربي زيداً قائماً: «ضَرْبُه قائماً» أولى من تقدير باقي البصريّين : «حَاصِلٌ» إذ كان أو إذا كان قائماً لأنه قدّر اثنين وقدروا خمسة ، ولأن التّقدير من اللّفظ أولى .

وكان تقديرُه في: أنت مِنّي فرسخان: ﴿ بُعْدك مني فَرْسخان، [الله عَلَر الدّ عَلَم الله عَلَم الله عَلَم الله عَلَم الله عَلَم مضافاً لا يحتاج معه إلى تقدير شيء آخر يتعلّق به الظّرف ، والفارسِيّ قدر شيئين يحتاج معهما إلى تقدير ثالث .

وضَعَف قول بعضهم في « وَأُشْرِبُوا في قُلوبِهِم العِجْلَ ﴾(١) : أن التَقدير : حُتَّ عبادة العجْل . والأوْلى تقدير : الحُبِّ فقط .

الشالث: إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة ، أو موصوف وصفة مضافة ، أو جار ومجرور ومضمر^(٦) عائد على ما يحتاج إلى الرابط ، فلا يقدر أن ذلك حذف دفعة واحدة بل على التدريج ، فالأول نحو « كالذي يُغْشَى عليه »(٤) ، أي كَدَوَران عَيْنِ الذي .

⁽١) البقرة / ٩٣ .

⁽٢) الطلاق / ٤ .

⁽٣) في « ت » و « م » : أو جار ومجرور مضمر » بدون واو العطف .

⁽٤) الأحزاب / ١٩.

والثاني : نحو :

٩٧= * إذا قامتا تَضَوع المِسْك مِنْهما نَسِيم الصَّبا(١) *
أي تضوّعا مثل تضوّع نسيم الصَّبا .

والثالث، : كقوله تعالىٰ : ﴿ وَاتَقُوا يَوْمَا ۚ لاَ تَجْزِي نَفْسُ عَن نَفْسَ شَيْئاً ﴾ (٢) أي لاَ تَجْزِي فيه ، ثم حُذِف ۥ في ، فصار لا تَجْزِيه ، ثم حذُف الضّمير منصوباً لا خَفوضاً.قاله الأخفش .

الرَّابِع : ينبغي أن يقدّر المقدّر من لفظ المذكور مهما أمكن ، فيقدّر في : ضَرْبِي زيداً قائماً : ضَرْبه قائماً ، فإنه من لفظ المبتدأ دون : إذ كان أو إذا كان . ويقدر : واضْرِبْ دون : أهن في : زيداً اضْرِبه . فإن منع من تقدير المذكور مانعٌ معنويّ أو صِناعيّ قدّر ما لا مانع له ، فالأول نحو : زيداً أضرب أخاه ، يقدّر فيه : أهن دون : اضرب .

فإن قلت : زيداً أهن أخاه ، قدّرت : أهن .

والثّاني : نحو زيداً أمْرُرُ به يُقدّر فيه : «جاوز » دون « امرر » ، لأنه لا يتعدّىٰ بنقسه . نعم إن كان العامل مما يتعدّى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو : «نصح» في قولك : زيداً نصحت له جاز أن تقدّر :

 ⁽١) لامرى، القيس ، والبيت بتمامه كما في الديوان / ٣٣ .
 إذا قامتا تضوّع المسك منهما نسيم الصّبا جاءت بَريًا القَرَنْقُل من شواهد : العنصف ٢٠/٣ ، ٧٥ ، والمغنى رقم ١٠٤٤ .
 (٢) الـقرة / ٤٨ .

8138

نصحتزيداً ،بل هو أولى من تقدير غير الملفوظ به .

ومما لا يقدّر فيه مثل المذكور لمانع صناعي قوله :

۹۸= * يأيها المائح دلوي دونكا(۱) *

إذا قدَر « دَلوى » منصوباً فالمقدر : خُذْ ، لا دونك ، وقوله :

[١٤٣] ٩٩= ۞ وَأَضْرَب مِنَّا بِالسُّيوف / القَوانِسا (٢) ۞

الناصب فيه للقوانس فعل محذوف لا اسم تفضيل محذوف ، لأنا فررنا بالتقدير من إعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول، فكيف يعمل فيه المقدر ؟

وقولك : هذا معطى زيداً أمس دِرْهماً ، التقدير : أعطاه ، ولا يقدّر اسم فاعل ، لإَنْك إنما فررت بـالتقديـر من إعمال اسم الفـاعل

من شواهد : ابن يعيش ١٠٥/٦ ، ١٠٦ ، والخزانة ١٧/٣ ، والمغنى رقم ١٠٤٦ ، والتصريح / ٣٣٩/٦ ، والأشموني ٥٦/٣ . والقوانس جمع قونس ، وهو أعلى البيضة . وقيل : قونس الفرس : ما بين أذنيه إلى الرأس ، ومثله : قونس البيضة من السّلاح . انظر الخزانة .

⁽۱) رجز قاتله مجهول . من شواهد : الإنصاف ۲۸۸۱، وابن يعيش ۱۱۷/۱ ، والمقرب ۱۳۷۱ ، والخزانــة ۱۰/۳ ، والمغنى ۱۰۲۳ ، ۲۰۶۰ ، وشرح شذور الذهب ۳۵۹ والعيني ۲۱۱/۴ ، والتصريح ۲۰۰۲ ، وهمم الهوامع والدّرر رقم ۲۰۵۱ ، والأشموني ۲۰۱۳، واللسان: د ميح » .

 ⁽۲) لعباس بن مرداس ، وصدره :
 * أَكُرُ وَأَحْمَىٰ للحقيقة منْهُمُ *

الماضي المجرّد من أل .

الخامس: قد يكون اللفظ على تقدير ، وذلك المقدّر على تقدير آخر نحو: « وما كان هذا القرآنُ أنْ يُفترى »(١) ، فإن « يفترى » مؤول بالافتراء ، والافتراء مؤول بمفترى . « ثُمّ يَمُودون لِمَا قالوا »(١) قيل : « ما قالوا » بمعنى القُوْل ، والقُول بتأويل المقول .

وقال أبو البقاء في « حَتَى تَنْفَقُوا مِمّا تُحِبّون »^(٣) : يجوز عند أبي عليّ كون « ما » مصدرية ، والمصدر في تأويل اسم : المفعول .

السادس: قال أبو البقاء في « التّبيين »: ليس كل مقدّر عليه دليل من اللّفظ بدليل المقصور، فإن الإعراب فيه مقدّر، وليس له لفظ يدلّ عليه. وكذلك الأسماء الستّة عند سيبويه: الإعراب مقدّر في حروف المدّ منها، وإن لم يكن في اللّفظ ما يدلّ عليه.

التقديم والتأخير

قال ابن السَّرَاج في الأصول : الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر :

⁽۱) يونس / ۳۷ .

⁽۲) المجادلة / ۳ .

⁽٣) آل عمران / ٩٢.

- ١ ــ الصَّلة على الموصول .
- ٢ ــ والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء منه على شريطه النفسير .
 - ٣ _ والصَّفة وما أتَّصل بها على الموصوف وجميع توابع الأسماء .

التله

- ٤ _ والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف .
- ه ـ وما عمل فيه حرف أو اتصل به لا بقدّم على الحرّف ، وما شُبّه من
 هـذه الحروف بالفعل فنصب ورَفَّئ فلا يقدّم مرفوعها على
 منصوبها .
 - ٦ ـ والفاعل لا يقدم على الفاعل .
 - ٧ ـــ والأفعال التي لا تتصرف لا يقدّم عليها ما بعدها .
 - ٨ ــ والصّفات المشبه بأسماء الفاعار والصفات التي لا تشبه اسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما علمت فبه .
 - ٩ _ والحروف التي لها صدر الكلام لا يتمدّم ما بعدها على ما قبلها .
 - ١٠ ـــ وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدّم المنصوب عليه .
 - ١١ ــ ولا^(١) يقدّم التميّيز وما بعد إلا .
 - [١٤٤] ١٢ ـــ وحروف / الاستثناء لا تعمل فيما قبلها .
- ١٣ ــ ولا يقدّم مرفوعه على منصوبه . ولا يفرّق بين العامل والمعمول فيه بشيء لم يعمل فيه العامل إلا الاعتراضات .

⁽۱) في م : « ويقدم » بدون « لا » .

وأما ما يجوز تقديمه فكل شيء عمل فيه فعل يتصرف ، وكان خبر المبتدأ سوى ما استثنينا . انتهى ـ كلام ابن السّراج . .

التاء

تقوية الأضعف وإضعاف الأقوى

قـال ابن جنّي في « الخاطـريات » : العـرب تضعف الأقوى ، وتقوّى الأضعف تصرّفاً وَتَلَعَباً .

فمن تقوية الأضعف الوصف بالاسم نحو: مررت بقاع عُرْفج (۱) كُلّهِ ، وبصحيفةٍ طين (۱) خاتمها ، وهو كثير ، وذلك أن معنى الوصف في الاسم حكم زائد على شرط الاسمية ، ألا ترى كل وَصْف اسما أو واقعاً موقع الاسم ، وليس كل اسم وصفاً ، فالوصفية معنى زائد على الاسمية .

ومن تقوية الأسماء إعمالها عمل الفعل ، وذلك أن العمل معنى قويّ زائد على شرط الاسميّة .

ومن إضعاف الأقوى منع فعل التّعجب التّصّرف أو تقديم مفعوله عليه . وكذلك ، يغم ، وبشس ، وعسى . ومنه . والدّوصاحبُ وعبدٌ ،

⁽١) العرْفج : شجر سُهْلِيُّ ، واحدته بهاء (عَرْفجة) . انظر القاموس .

⁽٢) في القاموس : « طين » : طان : حسّن عمل الطِّين . وطان كتابه . ختمه

أصلهاالوصف، ثم منعته .

وكذلك: « لِلَّه دَرُّك » أصله المصدر ، ثم منع المصدرية .

وكذلك مــا لا ينصرف أصله الانصراف . ومبنيّ الأسماء أصله الإعراب . والموجود من هذين الضّربين كثير إلَّا أن هذا وجهُ حَديثهما . انتهى .

تكثير الحروف يدلّ على تثكير المعنى

عقد له ابن جنّي باباً في « الخصائص » وترجّم عليه : باب في قوَّة اللفظ لقرّة المعنى .

قىال هىذا فصل من العربيّة حسنُ . مُنه قىولهم : خَشُن ، واخْشُوْشَن . فمعنى خَشُن دون معنى اخْشُوْشن ، لما فيه من تكرير العين [١٤٥] وزيادة الواو : وكذا قولهم / أعشب المكان ، فإذا أرادوا كثرة العشب^(٣) فيه قالوا : اعْشُوْ شب .

ومثله حلاً وَاحْلَوْلي ، وَخَلُقَ وَاخْلُولق ، وَغَدِن واغدودن .

ومنه باب فعَل وافْتعَل نحو: قَدرِ وَاقْتدر ، فاقتـدر أقوى معنى من

⁽١) في ط: (الشعب) مكان: (العشب) ، تحريف.

⁽٢) الغَدَن : محرَّكة : النُّعْمَة والَّلين والمُغْدَوْدِن من الشجر: الناعم المتثنَّى.

قَدَر . كذا قال أبو العبّاس ، وهو مَحض القياس . وقال تعالى ﴿ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَبِر ﴾(١) ، فمقتَدرهنا أوثق من قادر حيث كان الوضع ، لتفخيم الأمر ، وشدة الأخذ . وعليه قوله تعالى : _ ﴿ لها ما كَسَبت وعليها ما اكْتَسَبت ﴾(٢) لأنَّ كَسُب الحسنة بالإضافة إلى كسب السّبئة أمريسير . ومثله قول الشاع :

١٠٠ = إنّا اقتسمنا خُطَّتَيْنا بَيْننا فَحَمَلْت بـرَة واحْتملت فجـارِ^(٣)

عبّر عن البِّر بالحَمْل ، وعن الفَجْرَة بالاحتمال .

ومن ذلك قولهم : رجلٌ جميلٌ ووَضِيءٌ ، فـإذا أرادوا العبالغـة قالوا : جُمّال ووُضّاء ، وكذلك حَسن وحَسّان .

ومنه باب تضعيف العين نحو : قَطَع وقطّع ، وكسرَ وكسّر ، وقام الفرس ، وقَوَمَتِ الخيلُ ، ومات البعير ، وموّتَت الإبل .

⁽١) القمر / ٤٢.

⁽٢) البقرة / ٢٨٦ .

 ⁽٣) للنابغة الذبياني ، ديوانه / ٥٩ ، وهو من قصيدة مطلعها :
 نُشُتُ زُرْعةً والشفاهـة كاشمهـا يُههـدى إلى غـرانب الأشعـار

من شواهد: سيبويه ٣٨/٢ ، ومجالس تعلب ٣٩٦٦ ، والخصائص ، من الخصائص ٢٩٨٢ ، وابن يعيش ٢٨/٢ ، وابن يعيش ٢٨/١ ، وابن يعيش ٢٨/١ ، وابن يعيش ٢٨/١ ، والمنج والدرر رقم ٣٥ والأشعوق ٢٠/١ ، والمنج والدرر رقم ٣٥ والأشعوق ٢٠/١ ،

ومنه باب فعال في السّب كالبرّاز ، والعطّار ، والقصّاب ، إنّما هو لكثرة تعاطي هذه الأشياء ، وكذلك النَّسَاف لهذا الطائر كأنه قيل له ذلك لكثرة نَسْفه بجناحه ، والخُضَّارَي للطائر أيضاً كأنه قيل له ذلك لِقُوة (١) خُضْرته ، والحُوّاري لقوة حَوره ، وهو بيساضه . والخُطّاف لكشرة اختطافه . والسَّكين لكثرة تسكين الذّبائح .

قال : ونحو ذلك من تكثير اللَّفظ لتكثير المعنى المعدول عن مُعتاد حاله .

وذلك فُعَال في معنى فعيل نحو طُوال فهو أبلغ من معنى : طويل . وعُراض أبلغ معنىً من : عريض . وكذا تُحْفَاف من خفيف . وقُلال من قليل . وسراع من سريع ، فَفُعال وإن كانت أخت فعيل في باب الصّفة فإن فعيلاً أخص (٢) بالباب من : فُعَال لأنّه أشدً انفياداً منه ، تقول : جميل ، ولا تقول : جُمال ، وبطىء ولا تقول : بُطاء ، وشديد ولا تقول شُدَاد ، وخَمَّم عَريض (٣) ، ولا تقول : عُراض ، فلما كانت فعيل هي الباب المطرد وأريدت المبالغة عُدِلت إلى : فُعال . فضارعت

⁽١) في الخصائص ٢٦٧/٣ : (لكثرة خضرته ي ، وهذا أوضع .

 ⁽۲) في ط فقط: (أخصر) تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص ۲۲۷/۳.

⁽٣) في ط فقط: د وعريض ، بدون: د لحم ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص ، وفي ط فقط: د وعريض ، بالعين تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص ؛ واللحم الغريض: اللحم الطرئ .

فُعَال بذلك فُعَّالًا. والمعنى الجامع بينهـما خروج كــل واحــدٍ منهـما عن أصله . أمَّا فُعَال فبالزيادة ، وأمَّا فُعَال الخفيف فبالانحراف به(١) عن فعبل.

وبعد، فإذا كانت الألفاظ أدلة على المعانى ، ثم زيد/فيها شيء [١٤٦] أوجبت القسمة به(٢) زيادة المعنى له(٣) . وكذلك إن انْحُرف به عن سَمْتِه وهديه كان ذلك دليلًا على حَدَثِ متجدّد له(٤) .

> قال ابن يعيش في « شرح المفصل » : « ذا » إشارة للقريب فإذا أرادوا الإشارة إلى متنحٌّ مُتَبَاعد زادوا كاف الخطاب ، فقالوا : ذاك،فإن زاد بعد المشار إليه أتوا باللَّام مع الكاف ، فقالوا : ذلك . واستفيد باجتماعهما زيادة في التباعد ، لأن قوة اللفظ مشعرة بقوّة المعنى .

[على الخروج عن القاعدة السابقة]

خرج عن هذه القاعدة باب التّصغير فإنه زادت فيه الحروف ، وقلّ المعنى، ولهذا قال العَلَم السَّخاوي:

⁽١) « به » سقطت من ط ، وهي في النسخ المخطوطة والخصائص .

⁽٢) في الخصائص وله مكان: وبه ي .

⁽٣) في الخصائص : « به » مكان : « له » .

⁽٤) انظر النص كاملاً في الخصائص ٢٦٤/٣ . . ٢٦٨ . .

وأسماء إذا ما صغّروها تزيد حروفُها شططاً وتَغَلُو^(١) وعـادتُـهم إذا زادوا حُـروفـاً يـزيـد لأجلهـا المعنى وَيَعْلو

یشیر إلی (مُغَیْرِ بان) تصغیر مغرب، وأنیْسان تصغیر إنسان، وعشیّان تصغیرعشاء،وَعُشَیْشِیَّه تصغیر عَشیّه.

تلاقى(٢) اللّغة

عقد له ابن جني باباً في $(1000 \, {\rm e}^{(2)})$ قال : هذا موضع لم أسمع لأحد فيه شيئاً إلاً لأبي علي .

وذلك أنه كان يقول في باب أجمع وجمعاء وما يتبع ذلك من أكتع وكتعاء وبقيته : إنَّ هذا اتفاق وتواردً وقع في اللّغة على غير ما كان في وزنه منها . قال : لأن باب أفعل وفعلاء إنما هو للصّفات وجميعها يجيء على هذا الوضع نكراتٍ نحو : أحمر وحمراء ، وأصفر وصفراء ، وأخرق وخرقاء . فأمّا أجمع وجمعاء فاسمان معرفتان ، وليسا بصفتين ، وإنما ذلك اتفاق وقع بين هذه الكُلِم المؤكّد بها .

 ⁽١) في ط : « وتعلو » بالعين تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

 ⁽٢) في ط : « تلافي » بالفاء تحريف صوابه من الخصائص ٣٢١/١ ، والنسخ المخطوطة .

⁽٣) انظر الخصائص ١/٣٢١ .

قال، ومثله: ليلة طَلْقَةُ ، وليال طوالق . قال : وليس طوالق تكسير طلقة ، لأنّ فَعْلَة لا تكسّر على فواعل ، وإنما طوالق جع ، طالقة ، وقعت موقع جمع طُلْقة . وهذا الذي قاله وجه صحيح . وإبين منه عندي وأوضح /، قولهم في العَلَم: سلمان وَسَلْمَىٰ ، فليس سلمانُ إذاً من سَلْمى [١٤٧] كَسَكُران من سَكْرى ، لأن باب سكران وَسَكْرى الصفة وليس سلمان ولا سلمان ولا سلمى مَقَحْطَان من لَيلى ، سَلْمى بصفتين ولا نكرتين ، وإنما سلمان من سلمى كَقَحْطَان من لَيلى ، غير أنهما لما كان من لفظ واحد تلاقيا(١) في عُرْض اللغة من غير قصد لجمعهما . وكذلك : «أَيَّهُم اللجمل الهائج ، وَيَهْماء للفلاة ليس كأدهم وَمَهُماء للفلاة ليس كأدهم ، ولم يسمع ، فَعُلِم بذلك أنّ هذا تلاقٍ من اللغة : وأن أَيْهَم لا مؤنث له ،

ومن التلاقي قولُهم ، في العَلَم : أَسْلَم وسَلمى . وَمِثْلُه : شَتَان وَشَتَى .

كل ذلك توارد وتلاقٍ وقع في أثناء هذه اللغة من غير قصد له ولا مراسلة بين بعضه وبعض.

التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد

أشار ابن جنّي إلى دعوى الاتّفاق على هذه القاعدة وترجم عليها .

⁽١) في الخصائص : ﴿ فتلاقيا ﴾ بالفاء .

باب في (١) احتمال اللَّفظ الثقيل لضرورة التَّمثيل .

قال وذلك كقولهم ، وزن حَبَّنطى : فَعَنْلي . فَيُظْهرون النَّون الساكنة قبل اللام . وهذا شيء ليس موجوداً في شيء من كلامهم ، ألا ترى أن سيبويه قال : ليس في الكلام مثل : قِنْر ، وعِنْل (٢). ويقولون في تَمْثِيلِ عُرُنْد (٣) : فَعُنْل . وَجَحَنْفَل (٤) : فَعَنْلل . وَعَرَنْقُصَان (٥) : فَعَنْلُلَان . وهو كالأول .

ولا بُدّ في هذا ونحوه من الإظهار ، ولا يجوز إدغام النّون في اللام في هذه الأماكن لأنه لو فعل ذلك لفسد الغرض ، وبطل المراد المعتمد . ألا ترى أنك لو أدغمت ، وقلت : وزن عُرُنْدِ : فُعُلَّ لم يكن فرق بينه وبين قُمُدُّ (٦) ، وعُتُلُّ (٧) وصُمُل (^) .

ولو قلت : وزن جَحَنْفل : فَعلَّل لالتبس بياب سفرجل وفرزدق

⁽١) في الخصائص : « باب في احتمال ، بذكر « في ، وانظر النصّ في

⁽٢) انظر سيبويه ٢/٤١٦ .

⁽٣) العُرُند: الصُّلْب.

⁽٤) الجَحَنْفل : الغليظ الشفة .

⁽٥) العَرَنْقُصان : نبات .

⁽٦) قُمُدَ : شديد .

⁽٧) عُتُل : الأكول المنبع ، الجافي الغليظ .

⁽٨) صُمُل : كَعُتُل : الشَّديدُ الخَلْق .

وباب عَدَبِّس(١) وهَمَلُّع(٢) .

ولو قلت في حَيْنُطي (٣) : فعلَى لالتبس بيــاب صَلَحْـدى(١) وَجَلَعْنَى (٥).

قال : وبهذا يُعلم أن التمثيل للصّناعة ليس ببناء معتمد ، ألا ترى لوقيل لك: ابن مِنْ دخل مثل جَحَنْفل لم تُجزه ، لأنك كنت تصيّره إلى دَخَنْلل، فتظهر/النون ساكنة قبل اللام، وهذا غير موجود،فدلٌ أنك في [١٤٨] التمثيل لست ببان ولا جاعل ما تمثّله من جملة كلام العرب كما تجعله منها إذا بنيته غير ممثّل .

> ولو كانت عادة هذه الصناعة أن يمثل فيها من الدّخول كما مثل من الفعل لجاز أن تقول : وزن جَحَنْفل من دخل : دَخَنْلل ، كما قلت في التمثيل : وزن جحنفل من الفعـل فَعَنْلل ، فاعـرف ذلـك فـرقـاً بين الموضعين.

⁽١) العَدَبِّس : الشديد الموتَّق الخلقُّ من الإبل وغيرها جمعه : عدابس . وفي ط « العديس » بالياء ، تحريف.

⁽٢) الهملع : هـو الـذي يـوقّع وطـأه تـوقيعـأ شـديـداً من خفـة وطئــه والخَبُّ الخبيث، ومن لا وفاء له ، ولا يدوم على إخاء ، والجمل السريع .

⁽٣) الحَبنُ طَي : الممتلىء غيظاً أو بطنة .

⁽٤) صَلَخْدى: الصَّلب القويّ .

⁽٥) جَلَعْبي : الجافي الشّرير .

انتهى ـ بحمد الله ـ تحقيق الجزء الأول من الأشباه في النحو ويليه ـ إن شاء الله ـ الجزء الثاني وأوله حرف الثاء

فهرس شواهد الجزء الأول

الصفحة	الرقم	الشاهد
		ما أنشده في حرف الهمزة
19	١	= آلا رُبَّ مــولـــود ولـــيس لــه أب وذي ولــد لم يَــلَّذهُ أبــوانِ = رأيت الـوليـدُ بنَ البــزيـدِ مُبــاركاً
75	۲	شديداً بأعباء الخلافة كاهله
77	٣	= * وقالوا اضرب السّاقين إمَّك هابلُ *
۳٠	٤	= * يا سارقَ اللّيلةِ أَهْلَ الدّار *
72	٥	= * يا سارقَ الليلةِ أَهْلَ الدار *
٣٦	٦	= # صيد عليه الليل والنهارُ #
		= ويسوم شهدنساه سُليماً وعسامسراً
۳۸	V	قليل سوى الطعن النبال نوافله
٣٩	٨	= * يا سارقَ اللِّيلة أهل الدِّار *
٤٨	٩	= * تَقضِّيَ البازي إذا البازي كسَرْ *
		= الحمد للهُ العَلِيَّ الأَجْلُلِ
٥١	١٠.	الواسع الفضل الوهوب المجزل
١٥١	11	= * تشكو الوَجَى من أَظْلَلْ ٍ وَأَظْلَلْ ٍ * ۖ

الشاهد	الرقم	الصفح
وإن رأيـت الحــجـيــجَ الــروادِدا قــواصـراً بــا لـعـــر أوموادِدًا	17	۲٥
و المارة المارة المارة المارة المارة المارة المواددة المارة المارة المارة المارة المارة المارة المارة المارة ا المارة المارة	,	
ريك منطقة عند الله عنه الله عنه الله الله الله الله الله الله الله ال	18	٥٤
وأطلس يهسديسه إلى السزّاد أنفسه		
أطاف بنا والليـل داجي العساكـرِ ₎ 	١٤	٥٤
فقلت لعمرو صاحبي إذ رأيتــه		
ونحن على خوص ٍ دِفاقٍ عواسرٍ] في فينية كلما تجمعت الـ		
وي حميله فيها جمعت الد جبيداءُ لم يهلعوا ولم يُخِسموا	١٥	٥٥
كفاك كفُّ مدا تُسلِيق دِرْهماً		
جُوداً وأُخرى تعطى بالسّيف الدَّمَا	17	٥٦
* بالَّذِي تُرِدانِ *	۱۷	٥٦
وقد كنت تُحْفِي حُبّ سمراء حِقْبـةً		٥٦
فَبُحْ لان منها بـالذي أنت بـائـحُ ﴿ يَـ رَحَــدَبُــدَ بَى بَــدَبُــدَ بِي منكم لانْ	١٨	0 (
إن بني فرزارة بن ذُبيانُم	19	٥٧
فد طرِّقَتْ نِاقَتُهُم بِإِنسَانً		
مشيًا سبحانَ ربّي الرّحْنُ ١		
ألا يا هندُ هِــنْــد بَــني عُـــمَــيْر		
أَرَّتُ لان وُصْـلُكِ أَم جـديـدُ	۲٠	٥٩
الحسمــدُ لــلَه الــعــليّ الأجــلَلِ الواسع الفضل الوهوب المُجْزلِ	١., ا	7.7

709		
الصفحة	الرقم	الشاهـد
		= من أيَّ يَسُوْمَيُّ من المـوت أفِـرْ
7.5	77	أيسومَ لم يَسْقَـدَرَ أَم يسومَ قُـدِرْ
		= رُحْت وفي رجليك ما فيهما = رُحْت وفي رجليك ما فيهما
٦٥	77	و عبوري ربعيت من المسؤر وقد بسدا هَـنْسكِ من المُسؤر
,,,		= فاليوم أشرب غسر مُسْتَحْق
77	3.7	- فعاليسوم المسترب عمير مستحبب إنسماً من السلّه ولا واغسل
* * *	12	إسما من الله ولا واعبل إ =قيالت سليمي اشْيَرُ لنيا دقيقياً
	۲٥	
17	10	وهماتِ بُسرَ البَحْسِ أَو دقيقاً
		= واحمذر ولا تُكْتَر كسريّاً أعسوجها علجاً إذا ساق بنسا عَفَنْحَجها إ
٦٧	77	
		= أبيت أسرى وتبيتي تمدلكي
۸۲	77	وجهـك بـالعنبر والمسـك الذُّكي.
		= تــراه كــالثَّغــام يُـعَــلُ مِسْكــاً
۸٥	۸۲,	يسسوءُ السفاليات إذا فَلَيْنِي
		= فِــهٔ بـالعقــود وبـالأيمـــان لا سِيَــا
۸۸	44	عقدٌ وفاءٌ به من أعظم القُرَبِ
		= أيها الـسائِـلُ عـنهُـمُ وَعَـنِي
۹٠	٣٠	لستُ من قيس ولا قيس مِني
		= تنظَّرتُ نصْواً والسِّمــاكـينِ أَيْهُــها
94	۳۱	عـليّ من الغيث استهلّت مواطـرُهُ
		= يـا زيـدُ زيْـدَ اليعُمـلات الــذَبُّـلِ
١	47	تـطاول الليــل عليــك فــانــزِل
		= يـا من رأى عـارِضاً أسـرّ بـه
١	77	بين ذراعي وجَبْهَةِ الأسدِ

الصفحة	الرقم	الشاهد
		_
	٣٤	= نىحىن بحسا عسنسدنسا وأنت بحسا عِنْسدك راض والسرأي مختلِفُ
1.1	14	عمد والراي عنيف = فمن يك أمس بالمدنية رحله
1.4	٣٥	فإنّ وقيارها لغريب
		= أراني إذا ما بِتُ بِتُ على هـوًى
11.	٣٦	فئُمّ إذا أصبحْتُ أصبحْتُ عاديا = فسرأيتُ مبا فيسه فشُمّ رزئتُهُ
111	**	= فترایت مب فیته فتم روت فلبثت بعدك غير راض معمري
,,,		= الله نجاك بكفّي مَسْلَمَتْ
۱۱۳	٣٨	من بَعْدما ، وبعدما ، وبعدمَتْ
117	44	= فکینف إذا مسررت بسدار قسوم وجیسران لسنا کسانوا کسرام
117	79	=ما زلت أغلق أبسواباً وأفتحهما
114	٤٠	حتى أتيت أبــا عمــرو بن عمــــار
175	٤١	= في كــل يــوم وكــل لــيــلاة حــتى يــقــول كــل راء رآةً
. '''	21	حــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		= لنا الجفنات الغـرّيلمعن في الضُّحى
180	٤٢	وأسميافنا يقطرن من نُجْدةِ دما
177	٤٣	= أَبَتْ ذِكُــرٌ عــوَدُن أحشــاء قـلبــه خفوقـاً ورفضات الهوى في المفاصل
'''	٤١	= فكيف إذا مُسرَّرْتُ بندار قَـوْم = فكيف إذا مُسرِّرْتُ بندار قَـوْم
170	٤٤	وجيران لينا كيانوا كرام

الصفحة	الرقم	الشاهد
		ــرتــع مــــا رتعت حتى إذا اذّكَـرْت
191	٤٥	فاتحا هي إقبالُ وإدبارُ
7.5	٤٦	رَانِ وقَـفَت الـيـــوم والأمس قـبــله ببابك حتى كمادت الشمس تَغرُبُ
		* * *
		حرف البساء
717	٤٧	امسا نـفشـا في فيّ مـن فَـمَـــويْهـــا عــل النابح العاوي أشـــد رجــام
		* * *
		حرف الشّاء سفست. الرّواجدُ من صبيّف
**	٤٨	وإنْ من خسريف فىلن يَعْسَدُمَا
777	٤٩	* وإنْ من خسريف فلن يَعْدَمَا *
75.	٠٠.	تحدون عقر النيِّبِ أفضلَ تجدِيم بني ضو طري لـولا الكمّيالمقنّعا -إمّـا تشكـروا المعـروف منّــا
7	٥١	، سرو سیروت سے وإنْ شئت متعاودت عوادا

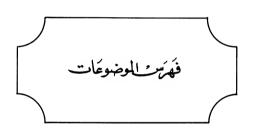
الشاهد	الرقم	الصفحة
وخسير الأمسور مسا استقبلت منسه		
وليس عليه تنبعه اتباعا	٥٢	750
ما إن يمس الأرض إلَّا مِنكِبُ		
منه وحرف السَّاق طيّ المحمل	٥٣	787
كبيف تبراني قبالبيا مجنى		
قــد قــتــل الله زيــادأ عــنيّ	٤٥	757
فمضت وقىد صبغ الحياء بياضها		
لوني كها صبغ اللَّجَينُ العَسْجدا	٥٥	781
ألم تسر أنسني ـ ولسكسل شسيء		
إذا لم توت وجهتُ م تعادِم		
أطعت الأمري بصرم ليل		
ولم أسميع بهما قسول الأعمادي	٥٦	701
تسقاك بكعب واحد وتسلُّذه		
بدأك إذا ما هُزَ بالكف يعسل	۰۷	۸۵۲
جلاها الصيقلون فأخلصوها		
حقافاً كلها يتقي بأثر	۸٥	701
ر ادر المرابع ا وقد المرابع ال		, , ,
ريدونت تعمل و مصطيح تق الله فينا والكتباب البذي تتلو	٥٩	709
و مارتُ القبيلة إذ تَجهُنا	- 1	,
وصارت القبيسة إدام المساقت بشدّت ذراعي	٦.	709
•	,	107
. وقد تخذت رجــلي إلى جنب غرزهــا 	٠, ١	77.
نسيفأ كأفحوص القطاة المطرق	(1)	, , , ,

الصفحة	الرقم	الشاهد
		: في داره تسقسه الأزواد بيسنهم
177	٦٢	ي داره تستسم الروود بيسهم كأنما أهله منها اللذي اتهلا
777	71"	# بيض أتَّمـن #
		= أبلغ يسزيد بن شيبان مالكة
777	٦٤	أبا بُبيتٍ أما تنفكَ تــاتكِــلُ
		= لاه ابن عمك لا أفضَلْتَ في حسب
775	٦٥	عـنيّ ولا أنت ديّـــاني قـتخــروني
770	11	* لاثٍ به الأشاءُ والعبْرِيّ *
		= هینْـــون لیْنـــون أیســـارُ ذوو یَســـرِ
470	٦٧	ســواس مـُكـرمـة أبنــاء أيــــــــار
		 يا دار هند عَفَتْ إلا أثافيها
777	٦٨	بـين الـطّويّ فصــارات فــواديهــــا
		=كأن أيديهن بالقاع القَرِقُ
779	٦٩	أيْـدي جَـوارٍ يتعــاطـين الــورِقُ
		= وإن يُعْدِين إن كُسِي الجدواري
۲۷٠	٧٠	فتنبو العين عن كُــرَم عجـافِ
771	٧١	= سَيْفِي وما كنّا بنَجْد وما فَرور قُدْر الواد بالشّاوِق '
		قدود المواد بالشاهِيّ =فــالحقت أخــراهم طــريق ألاهُمُّ
771	٧٢	عناحمت احمدراهم طسرین ادهم کہا قبل نجمٌ قبد خوی متنابِعُ
777	١٣٧	مع عبر عبم عد عرق مسيح * وصاني العجاج فيها وصنى *

الصفحة	الرقم	الشاهد
		= وفسيلُ من لُكئِز شاهدُ
۲۷۲ .	٧٤	= وقسبيسل مسن كـحــيــز مســاهـــد رهطُ مـرجــوم ٍ ورهط ابن المُعَـــلُ
		= تلوّم يَهْيَاهٍ بياهٍ وقد مضى
۲۸.	۷٥	من الليل جُوْزٌ واسبطرّت كواكبُهُ
۲۸۰	٧٦	= وكيف ينال الحاجبيّة آلف بيليل مُساه وقد جاوَزْت رقْدا
		= باتىت تنرى دلوها تَنريا
۲۸۸	٧٧	كها تُنزّي شهلةً صبيًا
٩٨٢	٧٨	* سرهفته ما شئت من سِرْهافْ*
		= تهــدُّدْنـا وأوعِــدْنـا رُويــداً
PAY	٧٩	متى كُنَالإمـك مُقتـوينـا
		=إني أمسرؤ مسن بسني خُسزيمــة لا
٩٨٢	۸۰	أحسن قنسو الملوك والحفدا
		= أقسانسل حتى لا أرى لي مقسانسلا
791	۸۱	وأنجو إذا غُم الجبان من الكـرْبِ
		= إن الكريم وأبيك يعتمل
797	۸۲	إن لم يجـد يــومـا عــلى من يتّكـــل
		= أولى فـأولى يـا امـرأ القيس بعـدمـا
797	۸۳	خصفن بآثار المطي الحوافرا
198	٨٤	* يا ليتها قد خرجت من فُّمّه *
		=ألا ليت شعــري هــل أبيـتن لـيلة
49 8	۸٥	وهني جياذٍ بين لِمُؤمي هندِ
100	7.4	* والدمّ يجري بينهم كالجدُّولِ *

- 1	7 U	الشاهد
الصفحة	الرقم	الشاهـد
		= أَهَانَ دمك فَـرْغــاً بعــد عــزّتــه
790	۸٧	يا عمر وبغيك إصراراً على الحسد
		= عــاضهــا الله غــلامـأ بعــدمـا
7.7	۸۸	شابت الأصداغُ والضّرس نَقدُ
		=إن المنايا يطّلِع
717	۸۹	ن على الأناس الأمنيينا
		=أن تقرآن على أسماء ويحكما
444	۹.	مني السلامُ وأن لا تشعرا أحدا
		= لـو يـشــأ طــار به ذو ميعـــة
772	۹۱	لا حتى الأطــال نهد ذو خصــل
		= واستغن مــا أغنـاك ربــك بـالغنى
770	9.7	وإذا تصبك خصباصة فتحمّل
		= لن يَخسبُ الآن مِنْ رجسائسك مَن = لن يَخسبُ الآن مِنْ رجسائسك مَن
777	94	حرك من دون بابك الحلقة
441	9.5	* يا أبتا عَلَك أو عساكا
		ے مثل القنافذ ہداجہون قد بلغت مثل القنافذ ہداجہون قد بلغت
777	90	الساف مداجون في بعث نجران أو بلغت سواتهم هجـرُ
,,,,	(0	عجران او بلعث مسوابهم معبسر = أتقسرح أكباد المحبين كالسذي
777	. 97	= العسرح الباد المحبين كالمدي أرى كبدي من حُبُ ميّة تقسرح
''^	'`	
	,,,	= إذا قسامتا تضوّع المسك منها
737	97	نسيم الصبا جاءت بىريا القىرنفل
488	۹۸)	* يأيها المائح دلوى دونكا *

الصفحة	الرقم	الشاهد
T£ £	99	= أكْسرَ وأخَمَى للحقيقة منهم وأضرَّب مِنَا بالسيوف القوانسا = إنسا اقتسمنا خُطُنِّنا بَيْننا فحملَت بسرَّة واحتملت فجسار





فهـرس الجزء الأول

الصفحة	المحتــــوى
٥-١٦	التمهيد
٥	كلمةكلمة
٧	السيوطيّ نسباً ونشأة وحياة وثقافة
14	الأشباه والنظائر في النحو موضوعاً ومنهجاً
٧٠	تاريخ طبع الأشباه والنظائر
79	مخطوطات الأشباه والنظائر
47 40	عملي في التحقيق
£4-41	نماذَّج من صُور المخطوطات
	فهرس الكتاب
٣	خطبة الكتاب ومقدّمته
17	نشأة النحو
10	فن القواعد والأصول العامة
718-17	حرف الهمزة
19-14	الإتباع

	77.
الصفحة	المحتوى
70	تنبيه في قراءة « الحمدِ لله »
77	الإِتباع كانه أصل يقاس عليه (فائدة)
۲۸	حركة الحكاية من الإِتباع (فائدة)
79	الاتساع
٤٠	اجتماع الأمثال مكروه
٥١	إجراء اللازم مجري غير اللازم ، وإجراء غير اللازم
	مجرى اللازم .
77	إجراء المتصل مجري المنفصل ، وإجراء المنفصل
	مجري المتصل
٦٨	إجراء الأصلي مجرى الزائد وإجراء الزائد مجرى الأصلي
٧٠	الاختصار
٧٩	اختصار المختصر لا يجوز
1.7	فصل في المضاعف
111	تنبيه في باب (اقعنسس)
117	فصل في مسائل مختلفة
17.	
177	الاستغناء
141	الاسم أصل للفعل والحرف
187	القول في الاسم والحرف:أيهما أسبق في المرتبة والتقديم ؟

الصفحة	المحتوى
140	الأسم أخفّ من الصّفة
184	الاشتقاق
107	الأصل مطابقة المعنى للفظ
104	الأصل أن يكون الأمر كله باللام
108	الأصل في الأفعال التصرف
100	إصلاح اللفظ
177	الأصول المرفوضة
179	الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها
179	الإضمار أسهل من التّضمين
14.	الإضمار أحسن من الاشتراك
14.	الإضمار خلاف الأصل
177	الإعراب
۱۷۸	المبحث الثاني= في وجه نقله من اللغة إلى اصطلاح النحويين
14.	المبحث الثالث= في الإعراب والكلام أيهما أسبق ؟
١٨٤	المبحث الرابع= في أن الإعراب لِمَ دخل في الكلام ؟
١٨٨	المبحث الخامس= في أن الإعراب أحركة أم حرف ؟
198	المبحث السادس= في الإعراب لِمَ وقع آخر الاسم؟
197	إعطاء الأعيان حكم المصادر، وإعطاء المصادر حكم الأعيان.
199	الأفعال نكرات

الصفحة	المحتوى
4.1	أفعال كلها مذكّرة
7 • 7	تضاء الموضع لفظاً وهو معك إلّا أنه ليس بصاحبك
7.0	إلغاء
۲۰۸	أمثال لا تغير
711	باجیر
19_710	حسرف البساء
710	باب الشرط وباب الإضافة
710	بدل
7777_5	حسرف التاء
777-50	حسرف الثاء تأليف تأليف
775	تأليف
77F	تأليف تابع لا يتقدم على المتبوع تتثنية تردّ الأشياء إلى أصولها
777 777 772	تأليف تابع لا يتقدم على المتبوع
777 777 772 770	تأليف

777		
الصفحة	المحتوى	
789	قاعدة= في الفرق بين التضمين والتقدير	
101	قاعدة= في التضمين	
701	قاعدة= في المتضمّن معنى شيء لا يلزم أن يجري مجراه	
707	في بناء أمس لتضمنه معنى لام التعريف	
708	التعادل	
707	تعارض الأصل والغالب	
Y0V	التعويض	
191	قاعدة= في التعويض والبدل	
۳۰٦	قاعدة= في العوض والمعوّض منه	
٣٢٠	تنبيه= على الجمع بين العوضين	
٣٢٠	تنبيه= على عدم الجمع بين البدل والتعويض	
471	تنبيه= على الياء والتاء	
411	قاعدة : العِوض لا يحذف	
474	التغليب	
۳۲٦	التغيير يأنس بالتغيير	
۲۳۱	التقاصّ	
444	تقارض اللفظين	
779	فائدة في تقارض إلاّ وغير	
72.	التقدير	

الصفحة	
TE0	التقديم والتأخير
WEV .	·
TEA .	
۳٥١ .	
۳٥۲ .	تلاقي اللغة
T0T .	التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد

الأشبُّ الْأَبُولِ الْبَطْالِرِّ فالنَّحِو

للامام جيلال لدّين سيوطي المتوف منه ۵۱ هه

الجزءالياني

ئىقىن الد*كتۇرع*بدالعال يىسى لموكرم ئىنىذ بنورىسربو يۇجاسەة «مكوپت

مؤسسة الرسالة





جمَيهُ المجقوق مُجَفوظه للِمَقِقَّ الطبع<u>ت</u>ة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م



حرف الثاء

ابراه به محديات الرحادات الرحادات المستخدمات المستخدما

الثّقل والخِفّة

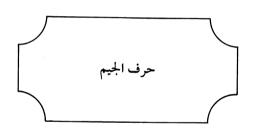
يعرفان من طريق المعنى ، لامن طريق اللفظ ذكر هذه القاعدة أبو البقاء في (التبيين) ، قال : فالحفيف من الكلمات ما قلت مدلولاته ولوازُمه ، والنقيل ما كثر ذلك فيه ، فخفة الاسم أنه يدل على مسمَّى واحد ، ولا يلزمه غيره في تحقق معناه كلفظة « رجل » فإن معناها ومسمّاها الذّكر من بني آدم . والفَرَس هو الحَيوان الصّهَال ولا يقترن بذلك زمان ولاغيره .ومعنى ثقل الفعل أن مدلاولته ولوازمه كثير فعدلولاته الحدث والزمان ،ولوازمه الفاعل والمفعول والتّصوف وغير ذلك .

ثبوت الحدث

ثبوت الحدث في اسم الفاعل أقوى من ثبوته في الفعل .

ذكره ابن الصّائع في و تذكرته » قال : فعنا زَيـدٌ ، وهو مفسد متقاربان بخلاف عسى وقد أفسد ، ولهذا جعل الزخّشري « مفسدين » من قوله تعالى : ـ ﴿ وَلاَ تَعْمُواْ فِي الأرض مُفْسدين ﴾(١) حالاً مؤكدة .

⁽١) البقرة / ٦٠



حسرف الجسيم الجُمَل نسكسرات

قال ابن يعيش: ألا ترى أنها تجري أوصافاً على النكرات. قال ولولا أنّ الجمل نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائدة ؛ لأن ما يُمْرف [18] لا يستفاد ، فلماً كانت تجري أوصافاً / على النكرات لتنكيرها أرادوا أن يكون في المعارف مثل ذلك ، فلم يُمُكِ ن أن يقال : مررت بزيد قام أبوه ، وأنت تريد النّعت لزيد ، لأنه قد ثبت أن الجُمل نكرات ، والنكرة لا تكون وصفاً للمعرفة . ولم يمكن إدخال لام المعرفة على الجملة ، لأن هذه اللام من خواص الأسهاء ، والجملة لا تختص بالأسهاء ، بل تكون جملة السمية وفعلية ، فجاؤا حينئذ بالذي متوصّلين بها إلى وصف المعارف بالجُمل ، فجعلوا الجملة التي كانت صفة للنكرة صلة للذي هو الصفة في اللفظ، والغرض الجملة التي كانت صفة للنكرة صلة للذي هو مافيه الألف واللام ، فقالوا : يأيها الرجل، والمقصود نداء الرّجل مافيه الألف واللام ، فقالوا : يأيها الرجل، والمقصود نداء الرّجل ودايه النه ، وكما جاؤا بذي التي بمعنى: وصاحب، متوصّلين بها إلى ودايه الإي المناه ، وكما جاؤا بذي التي بمعنى: وصاحب، متوصّلين بها إلى

 ⁽١) في ط : ٩ أوى وصلة ٩ مكان : و ٩ أي ٩ صلة ، تحريف .

وصف الاسماء بالأجناس إلا أن لفظ الذي قبل دخول الألف واللام لم يكن على لفظ أوصاف المعارف، فزادوا في أولها الألف واللام ، ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة الذي قصدوه ، فيتطابق اللفظ والمعنى .

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في « تذكرته » : بنى ابن عصفور على أن إضافة «أفعل» لا تفيد تعريفاً: أنه لا بدَّ من حلف في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أُول بَيْتٍ وُضِع للنَّاس للذي ببكّة بُباركاً ﴾ (١) والتقدير : لهو الذي ببكّة . فالخبر جملة اسمية ، لا مفردمعرفة ، والجمل نكرات كما قال الزّجاج في : « إن هذان لساحران » (١): إن التقدير : لهما ساحران .

وقال صاحب(البسيط): إنما اخْتُصّت النكرة بالوصف بالجملة لوجهين :

أحدهما : أنهاتطابقهافي التّنكير بدليل وضعها على التّنكير الذي لا يقبل التعريف .

والثاني : أن فائدة الجمل في أحكامها وهي نكرات . ولو فُرِض تعريف الحُكم في بعض الصَّور لكان نكرة في المعنى ، لاستحالة الحكم بالمعلوم على المعلوم ، وإنما يحكم على المعلوم بما يجهله السّامع فيحصل بذلك فائدة .

⁽۱) آل عمران / ۹٦ .

⁽٢) طه / ١٣٢

وإذا كان الحكم نكرة وهو مقصود الجملة كان مطابقا لموصوفه في التّنك .

الجسوار

عقد له ابن جني باباً في « الخصائص "(١) : ولخصّه ابن هشام [٢٠] في « المغني "(٦) / بزيادة ونقص فقال : (القاعدة الثانية) : أنَّ الشيء يُعطئ حُكم الشَّيء إذا جاوره كقول بعضهم : « هذا جُحْر ضَبَّ خَرِبٍ » بالجَرِّ، وقوله :

١٠١ ـ * كبيرُ أناس ٍ في بجَاد مُزَمّل (٣) *

قال ابن هشام : وقيل في «وأرجلكم» بالخفض : أنه عطف على « أيديكم » لا على « رُؤسِكم » إذا الأرجل مغسولة لا ممسوحة ، ولكنه خفض لمجاورة « رؤسكم » .

- (١) انظر الخصائص ٢١٨/٣ ـ ٢٢٧.
- (٢) انظر المغنى ٢/٧٦٠ . ط بيروت.
- (۱) انظر المعنى ۱ (۱) ۲ . ط بيروك.
 (۳) من معلقة امرىء القيس ، وصدره :
- * كأن ثبيراً في عرانين وَبْله *

من شواهد : الخصائص ۱۹۲۱، ۲۲۱/۳ ، والمحتسب ۱۳۰/۰ ، وابن الشجري ۹۰/۱ ، والخزانـة ۲۲۷/۳ ، ۱۳۹/۳ ، والمغنى رقم ۹۰۸ ، ۱۱۲۲ .

والبجاد : الكساء المخطط . والمزمّل : الملفف.

(٤) المائدة/ ٦

والّذي عليه المحقّقون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلًا، وفي التوكيد نادرًا كقوله :

١٠٢ - * يا صَاحِ بِلّغ ذوي الزّوجات كُلِّهِم (١) *

ولا يكون في النَّسق ، لأن العاطف يمنع التَّجاور .

قال ومن ذلك قولهم : هَنَأْنِ وَمَرَانِي ، والأصل : أمرأني ، وقولهم : هو رِجْسٌ نِجْسٌ ، بكسر النو وسكون الجيم ، والأصل : نَجِسٌ بفتح النون وكسر الجيم .

قال ابن هشام : وكذا قالوا : وإنّما يتم هذا أنَّ لوكانوا لا يقولون هنا (٢٠): نَجِس بفتحة فكسرة ، وحينئذٍ فيكون محلَّ الاستشهاد إنما هـو الالتزام للتّناسب ، وأمَّا إذا لم يلتزم فهذا جائز بدوَن تقدَّم « رجس » إذ يقال فِعْل بكسرة فسكون في كل فَعِل بفتحة فكسرة نحو : كَتِف وَلَمِن ونَيِق .

وقالوا :«أُخذه ما قُدُم وما حدُثَ بضم دال حدُثَ».

نسب في معجم الشواهد 1/1 إلى أبي الغريب . وهو من شواهد المغنى رقم ١١٦٣ ، وشرح شذور الذهب/ ٣٣١ ، وهمع الهوامع والـدّرر رقم ١٢٨٠ .

⁽۱) تمامه:

أن ليس وصل إذا انحلت عُرا الذّنب *

⁽٢) في المغنى ٧٦٢/٢ : ﴿ هذا ﴾ مكان : ﴿ هنا ﴾ .

وقرأ بعضهم : « سلاسلًا وأغلالًا $^{(1)}$ بصرف « سَلاسِل » .

وفي الحديث ﴿ إِرْجِعَنَ مَأْزُوراتَ غِيـر مَأْجُـوراتٍ ﴾ والأصل مُؤرُورات بالواو ، لأنه من الوِزر .

> وقرأه أبوحُيُّوة : « يؤفنون » (٢) بالهمزة . وقال جرير : * أحَبُّ الْمُؤقدان إلىَّ مُؤْسِىَ (٣) *

 (١) الإنسان / ٤ ، وهي قراءة نـافع وابن كثير ، والكسائي وخلف،وانـظر النشر/٢٩٤/٢.

(٢) البقرة / ٤ . وهي قراءة أبي حية النميري كما في البحر ٢٧١١ ، وتفسير
 الكشاف ٢٤/١ .

(٣) تمامه : * وجعلةُ إذ أضاءهُما الدقدُ *

وهذا الشاهد لجرير كما ذكر السيوطي غيىر أن روايته في الـديوان ١١٦ جاءت على النحو التالى :

لحبّ الوافدان إلىّ موسى وجعدةً لو أضاءهما الوقُودُ وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت .

وهو من شواهد: الخصائص ۱۷۰/۲ ، ۱٤٦/۳ ، ۱۶۱۹ ، ۲۱۹ ، وام والمنفى دقم والمنافئ والمنفى دقم ۱۲۹/۳ ، والشافية ۲۲۹/۶ ، والمغنى دقم ۱۱۳۶

هـذا وقد اختلفت هـذه المصادر في روايـة الشاهـد ، ففي الخصـائص والمنصف ٢١١/١ :

* لحَبّ المؤقدان إليّ مؤسى *

وفي المغنى والشافية ، والمنصف ٢٠٣/٢ :

بهمزة المؤقدان ومؤسى على إعطاء الواو المجاورة للضمّة حكم الواو المضمومة، فهمزت كما قبل في وجوه : أجُوهُ، وفي : وقَتت: أقتَت

ومن ذلك قولهم فيصُوّم : صُيّم، وفي جُوع جيّع حملًا على قولهم في عصوّ : عِصِيّ، لأن العين لما جاورت السلام حملت على حكمها في القلب .

وكان أبو عليّ ينشد في مثل ذلك :

قد يُؤخذ الجارُ بِجُرْم الجار(١) *

قال ابن جنيّ : وعليه أيضاً أجازوا النقل لحركة الإعراب إلى ما قبلها في الوقف نحو : هذا بَكّرٌ ، ومررت بِبَكّرْ ،ألا تراهالما جاورت اللام بكونها في / العين لذلك كأنّها في اللام لم تفارقها .

وكذلك أيضاً قولهم : شابّة ودابّة صار فضل الاعتماد بالمدّ في الألف كأنه تحريك الحوف الأول المدغم حتى كأنه لذلك لم يجمع بين-

= * أحبُّ المؤقدين إلى مؤسى *

وفي الرواية الأولى: تكون اللام جواب قسم محذوف وحبّ للصدح والتعجب، وأصلها: حَبّبُ بفتح الدين، والمؤقدان فاعل: حب، ومؤسى وجعدة هو المخصوص بالمدح، وفي الرواية الثانية أحب بصيغة أفعل التفضيل فهو مبتدأ مضاف إلى المؤقدين، و وموسى، خبره، ومؤسى وجعدة ولدا جرير. انظر تخريج هذا الشاهد في الشافية.

(١) في مجمع الأمثال ١٠٩/٢ : مثل اسلاميّ ، وهو في شعر الحكمي (أبي نواس) ولما كان هذا المثل الشعري ليس شاهداً نحوياً تركت ترقيمه . ساكنين.فهذا نُحُو من الحُكّم على جوار الحركة للحرف .

قال: ومن الجوار استقباح الخليل العَقْق مسع الحَمِق مع (') المختَرَق (') وذلك أن هذه الحركات قبل الرّوي المقيّد لمّا جاورته ، وكان الرّويّ في أكثر الأمر وغالب العرف مطلقاً لا مقيّداً ، صارت الحركة قبله كأنها فيه ، وكاد يلحق ذلك بِقُبْح الإقواء ('') . وقال ابن جنّي في قوله :

افي أيّ يوميّ من الموت أفر أيوم لم يقـدَرَ أم يومَ قُــدِرْ⁽⁴⁾
 الأصل : يُقدرْ بالسكون المجاور ، ثم لمّا تجاورت الهمزة

الاصل : يقدر بـالسكون المجـاور ، تم لما تجـاورت الهمزة المفتوحةُ والرَّاءُ السّاكنة ، وقد أجرت العرب السّاكن المجـاور للمتحرَّك تُجرى المتحرك،والمتحر^ك مُجرى الســاكن إعطاءُ للجـار حكم مجاوره ـ

- (۱) سقطت: (مع) من ط، تصويبه من الخصائص ۲۲۰/۳ ، والنسخ المخطوطة .
 - (٢) هذه الكلمات وردت في أرجوزة رؤية التي أولها :
 * وقاتم الأغلام خاوي المخترف *
- وانظر هامش الخصائص . (٣) في ط ، ت ، م : « بفتح الأقوى » تحريف، صوابه من الخصائص ، هـ .
- (٤) من شواهد: النوادر / ١٦٤ ، والمحتسب ٢٠٦١ ، والخصائص ٩٤/٣ وسير الصناعية ٢/٥، والمغنى رقم ٥٠٢ ، ٥٥ ، والعيني ٤/٤٤ والأشموني ٤/٨ ؛ والخزانة عرضاً ٤/٥٨٩ . وفي العيني ، قائله علي بن أبي طالب رضي الله عنه كذا قاله أبو عبادة البحتري في حماسته . وقال ابن الأعرابي : هو للحرث بن المنذر الجرمي ، وليس لعليّ رضي الله عنه ، ولكنه رضي الله عنه تمثل به .

أبدلوا الهمزة المتحركة ألفاً كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة، يعني (١) ولزم حينتلٍ فتح ما قبلها إذ لا تقع الألف إلا بعدفتحة ،قال : وعلى ذلك قولهم : المَرَاةُ والكمَاةُ (١) بالألف، وعليه حَرَّج أبو علي قوله :

٥٠١ * كأنك لم تَرَا قَبْلِي أسيراً يَمانِياً (٣) *

أصله : تَرْءا بهمزة بعدها ألف(^).

(١) في ط : « معنى » بالميم

- (٣) يريدون: السرأة والكماة ، ولكن العيم والرّاء لسّا كانسا ساكنتين ، والمهزئان بعدهما مقبوحتان ، صارت الفتحتان اللسان في الهجزئين ، كانهما في الراء والميم ، وصارت الراء والمهم كانهما مقبوحتان ، وصارت الهمزئان لمّا قُدُرت حركتاهما في غيرهما ، كانهما ساكنان ، فصار التقدير فيهما : مُرَأة ، وكمأة ، ثم خففتا ، فابدلت الهمزئان الفين لسكونهما ، وانفتاح ما قبلهما ، فقالوا : مُرَاة ، وكماة ، كما قالوا في فأس ورأس لما خففتا : فاس وراس . انظر النص في سر الصناعة ١٨٦٨.
- (۳) من شواهد : سر الصناعة ۱۹۲۱، والمحتسب ۱۹۲۱، وابن يعيش ۱۹۷۵، ۱۱۱/۹، ۱۱۶/۱۰، ۱۰۷، والمغنى رقم ۵۰۳، ۲۰۰۰ والأشموني ۱۰۳/۱ والشاهد لعبد يغوث ، وصدره :

* وتضحك مني شيخة عبشُمِيّةً *

(٤) قال ابن جني في سو الصناعة ١٨٦/ ١٤ على أن تقديره محققاً: كأن لم ترًا ، ثم إن الراء لما جاورت ، وهي ساكنة ، الهمزة متحركة صارت الحركة كأنها في التقدير قبل الهمزة ، واللفظ بها : كأن لَمْ تَرَأً ، ثم أبدلت الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها ، فصارت : ترا ، فالألف على هذا التقدير بدل من الهمزة التي هي عين الفعل واللام محذوفة للجزم على مذهب التحقيق » .

قال سراقة:

١٠٦ = * أُرِى عَيْنَيِّ ما لم تَرْأياه (١) *

ثم حذفت الألف للجازم ثم أبدلت الهمزة ألفاً لما ذكرنا (٢).

وقال ابن يعيش : اختار البصريّون في باب التنازع إعمال النّاني ، لأنه أقرب إلى المعمول، فروعي فيه جانب الفُرْب وحرمة المجاورة .

وقال: ومعا يدلّ على رعياتهم جانب القُرْب والمجاورة: أنهم قالوا: جُعْر ضَبِّ خَربٍ وماءُ شَنَّ ٣٠باردٍ، فأتبعوا الأوصاف إعراب ما قبلها وإن لم يكن المعني عليه ، ألا ترى أن الضّب لا يوصف بالخَراب والشنّ لا يوصف بالبرودة وإنما هما من وصْف الجُعْر والماء.

قـال : والـدّليـل على مـراعـاة القُـرب والمجـاورة ، قـولهم :

(۱) تمامه:

* كلانا عالم بالترمّاتِ *

من شواهد: النسوادر / ٤٩٦ ، والمحتسب ١٢٨/١ ، والخصائص ١٩٣/٣ وابن الشجري ٢٠/٢ ، ٢٠٠ ، وابن يعيش ١١٠/٩ ، والشافية ٢٧٢/٤ والمغنى رقم ٤٠٥ .

- (٢) وقال الزجاجي في أماليه الكبرى: و أمّا قوله : تَرْأَياه فإنه رَدَّه إلى أصله ، والعرب لم تستعمل : يرى _ وترى _ ونرى ، وأرى إلا بإسقاط الهمزة تخفيفاً ، فأمّا في الماضي فإنها شبتة . وكان المازني يقول : الاختيار عندي أن أرويه : « لم ترياه ، بغير همز ، لأن الزحاف أيسر من ردّه إلى أصله : انظر الشافية ٤ ٣٣٣/٤.
 - (٣) الشنّ : القِربة الخَلق الصغيرة ، وجمعها : شنانٌ ، ويقال أيضاً : شنّة .

خَشَّنُتُ (۱) بصدره وصدْرِزَيد، فأجازوا في المعطوف وجهين، أجودهما الخفض ، فاختاروا الخفض / هنا حَمَّلًا على الباء وإن كانت زائدة في [١٥٧] حكم الساقط لِلقُرْب والمجاورة ، فكان إعمال الثاني في ما نحن بصدده أولى لِلقُرْب والمجاورة ، والمعنى فيهما واحد .

وقال أبو البقاء^(٢) في « التبيين » المجاورة توجب كثيراً من أحكام الأول للثاني ، والثاني للأول ، ألا ترى إلى قولهم : الشمسطلعت، وأنه لا يجوز فيه حـذف النّاء لمّا جاور الضمير الفعل ، وكذلك قامت هند لا يجوز فيه حذف النّاء ، فلو فصلت بينهما جاز حذفها ، وما كان ذلك إلا لأجل المجاورة .

وقال في موضع آخر:قد أجرت العرب كثيراً من أحكام المجاورة على المجاور له حتى في أشياء يخالف فيهـا الثاني الأول في المعنى كقولهم : جُحْر ضَبِّ خَرِبٍ،وكقولهم : ﴿ إِنِّي لاَتِهِ بالغَدَايا والعَشَايا ﴾ .

والغداة لا تجمع علىغدايا ،ولكن جاز من أجل العشايا وهو كثير .

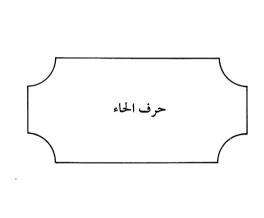
وقال في موضع آخر : ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشُّوط جزم لمجاورته المجزوم .

⁽١) يقال : خشّ صدره تخشيناً : أو غره .

 ⁽٢) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين ، محب الدين أبو البقاء العكبري : من مصفاته : إعراب القرآن ـ إعراب الشواذ ـ شرح الفصيح ـ اللباب في علل بناء الإعراب ، توفى ١٦٦ هـ .

وما حصل على ما قبله بسبب الجوار كثير جدًا تُم قال :وكل موضع حمل فيه على الجوار فهو خلاف الأصل إجماعاً للحاجة .

⁽١) انظر الشاهد رقم ١٠٢



حــرْفُ الحـــاء الحركة فيها فوائد

[الفائدة الأولى : الاختلاف في الحركة]

اختلف الناس في الحركة هل تحدث بعد الحرف ، أو معه ، أو قبله على ثلاثة مذاهب :

قال ابن جني : والأول ، هو مذهب سيبويه . قال الفارسيّ : وسبب هذا الخلاف لطف الأمر وغموض الحال .

قال : ويشهد للقول بأنها تحدث بعده ، وفساد القول بأنهاقبله : وجُوُدنا إياها فاصلة بين المِثْلَيْن مانعة من إدغام الأول في الآخر ، نحو : المَلْل، والصَّفف'' والمَشْشَرُ (۲°) ، كما تفصل الألف بعدها بينهما نحو : المكل ، والضفاف ، والمشاش .

 ⁽١) من معاني الضفف : كثرة العيال ، أو كثرة الايدي على الطعام أو الضيّق والشدة ، والحاجة ، والعجلة ، والضعف .

 ⁽٢) والمشش محركة: شيء يشخص في وظيف الدابة حتى يشتدون اشتداد العظم .

ونحو من ذلك قولهم / : ميزان وميعاد، فقلب الواو ياء يدل على [٣/٢٥ ان الكسرة لم تحدث قبل الميم ، لأنها لو كانت حادثة قبلها لم تَل ِ الواو والواو إنها تقلب ياء للكسرة التي تجاورها من قبلها ، فإذا كان بينها وبينها حرف حاجزً لم تقلب، لأنها لم تلها .

وأيضاً لو كانت الحركة قبل حرفها لبطل الإدغام في الكلام ، لأن حركة الثاني كانت تكون قبله حاجزة بين المثلين .

وقال: ويفسد كونها حادثة مع الحرف: أنّا لو أمرنا مذكّراً من الطيّ ثم أتبعناه أمراً آخر له (۱) من الوجل من غير حرف عـطف لقلنا: اطّـوِ ايجلّ (۱)، والأصل فيه: اطّو، اوْجُلّ، فقلبت الواو التي هي فاء الفعل من الوجل ياءً، لسكونها وانكسار ما قبلها.

فلولا أن كسرة واو (اطو) في الرتبة بعدها لما قلبت ياء٣٧ واوُ (أوجل) وذلك أن الكسرة إنما تقلب الواو لمخالفتها إياهما في جنس الصوت ، فتجنذبها إلى ما هي بعضه ومن جنسه وهو⁽⁴⁾ الياء ، وكما أن هناك كسرة في الـواو فهناك أيضـاً الواو ، وهي وفق الـواو الثانيـة لفظاً

الخصائص.

⁽١) الضمير في : (له) للمذكّر .

 ⁽٢) في ط والنسخ المخطوطة : « يجل » بدون همزة الوصل ، صوابه من الخصائص ٣٢٢/٢ .

⁽٣) سقطت : (ياء) في ط والنسخ المخطوطة ، والتصويب من الخصائص .

⁽٦) في ط ، والنسخ المخطوطة : (هي ، مكان (هـو، كما في نص

وحشًا ، وليست الكسرة على قول المخالف أدنى إلى الواو الثانية من الواو الثانية من الواو الثانية من الواو الأنهم أن يثبتهما جميعًا في زمان واحد . ومعلوم أن الحرف أوفى صوتاً ، وأقوى جَرْساً من الحركة ، فإذا لم يقل لك : إنها أقوى من الكسرة التي فيها فلا أقل من أن تكون في القوّة والصوت مثلها .

وإذا كان كذلك لزم أن لا تنقلب الواو الثانية للكسرة قبلها ، لأن بإزاء الكسرة المخالفة للواو الثانية الواو الأولى الموافقة للفظ الثانية .

فإذا تأدّى الأمر بـالمعـادلـة إلى هنــا تــرافعت الــواو والكســرة أحكامهما ، فكأن لا كسرة قبلها ولا واو .

وإذا كان كذلك لم تجد أمراً تقلب له الواو الثانية ياء ، فكان يجب على هذا أن تخرج الواو الثانية من (اطو اوجل) صحيحة غير معتلة لترافع ما قبلها من الواو والكسرة أحكامهما ، وتكافؤهما() فيما ذكرنا ، فدل قلب الواو الثانية ياء حتى صارت : اطو إيجُلُ على أن الكسرة أدنى إليها من الواو قبلها .

وإذا كانت أدنى إليها كانت بعد الواو المحرّكة بها لا محالة .

قال الفارسيّ : ويقوي قول من قال : إنها تحدث مع الحرف أن [١٥٤] النون/الساكنة مخرجها مع حروف الفم من الأنف ، والمتحرّكة مخرجها من الفم ، فلوكانت حركة الحرف تحدث من بعده لوجب أن تكون النون

⁽١) في ط، والنسخ المخطوطة : « وتكافيهما » صوابه من الخصائص .

المتحركة أيضاً من الأنف ، وذلك أن الحركة إنما تحدث بعدها ، فكان ينبغي أن لا تغني عنها شيئاً لسبقها هي لحركتها .

قال ابن جني : كذا قبال الفارسي ، قبال : رأويته معنيًا بهذا اللّليل وهو عندي ساقط عن سيبويه وغير لازم له ، لأنه لا ينكر أن يؤثر الشيء فيما قبله من قبل وجوده ، لأنه قد علم أن سيرد فيما بعده ، وذلك كثير ، فمنه أن النون الساكنة إذا وقعت بعدها الباء قلبت النّون ميماً في اللفظ ، وذلك نحو : عثير ، وشمباء في : عنير وشنباء ، فكما لا يشك في أن الباء في ذلك بعد النون ، وقد قلبت النون قبلها فكذلك لا ينكر أن تكون حركة النون الحادثة بعدها تزيلها عن الأنف(١) بل إذا كانت الباء أبعد عن النون قبلها من حركة النون فيها وقد أثرت على بَعدها ما أثرته كانت حركة النون التي أقرب إليها، وأشد النباساً بها أولى بأن تجنذبها وتنقلها من الأنف إلى الفم .

ومما غُيِّر متقدّماً لتوقع ما يرد من بعده ضمَّهم همزة الوصل لتوقّع الضّمة بعدها نحو : أدخل . 'أستصغر ، أستخرج .

قال ابن جنّي : ومما يقوّى عندي قول من قال : إن الحركة تُحدُثُ قبل الحرف إجماع النحوين على قولهم : إن الواو في نحو : يعد ويزن إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة يعنون في: يُوعد ويُوزن، لـو خرج على أصله ، فقولهم : بين ياء وكسرة ، يدلّ على أن الحركة عندهم قبل

⁽١) في الخصائص ٣٢٤/٢ بزيادة : ﴿ إِلَى الْفُمِ ﴾ .

حرفها المتحرّك بها ، ألا ترى أنه لو كانت الحركة بعد الحرف كانت الواو (١)
في : يوعِد بين فتحة وعين ، وفي يَوزن بين فتحةوذاي ،فقولهم : بين ياء وكسرة يدل على أن الواو في نحو : يوعد عندهم بين الياء التي هي أدنى إليها من فتحها ،وكسرة العين التي هي أدنى إليها من العين بعدها ، قال : وهذا وإن كان من الوضوح على ما تراه فإنه لا يلزم من موضعين :

أحدهما : أنه لا يجب أن يكون دلالة على اعتقاد القوم في هذا ما نسبه السائل إلى أنهم مريدوه ومعتقدوه ، ألا تمرى أنَّ من يقول : إن الحركة تحدث بعد / الحرف ، ومن يقول : إنها معه قد أطلقوا جميعاً هذا القول الذي هو قولهم : إن الواو حذفت من : يعد ونحوه لوقوعها بين ياء وكسرة ، فلو كانوا يريدون ما عزوته إليهم ، وحملته عليهم ، لكانوا متناقضين، وهذا أمر لا يظلّ بهم .

والآخر: أن اكثر ما في هذا أن يكون القوم أرادوه ، وهذا لا يصلح دليلًا على موضع الخلاف ، لأن هذا موضع إنما يتحاكم فيه إلى النفس والحس ، ولا يرجع فيه إلى إجماع ، لأن اجماع النحويين في هذا ونحوه لا يكونحجة ، لأن كلامهم إنما يرجع فيه إلى التأمّل والطبع لا إلى التّبعة والشرع .

وهذا كله يشهد بصحة مذهب سيبويه في أن الحركة حادثة بعد حرفها المتحرك بها .

(١) في ط، والنسخ المخطوطة : ﴿ وَزَاء ﴾ وفي الخصائص : ﴿ وَزَائُ ﴾

قال : وقد كنا قلنا فيه قديماً قولاً آخر مستقيماً ، وهو أن الحركة قد ثبت أنها بعض حرف ، فالفتحة بعض الألف ، والكسرة بعض الياء بوالضمة بعض الواو ، فكما أن الحرف لا يجامع حَرْفاً آخر في وقت واحد فينشآن معاً في وقت واحد ، فكذا بعض الحرف لا يجوز أن ينشأ مع حرف آخر في وقت واحد ، لأن حكم البعض في هذا جار مجرى حكم الكل ، ولا يجوز أن تتصور أنّ حرُّفاً من الحروف حدث بعضه مضافاً لحرف ، وبقّيته من بعده في غير ذلك الحرف ، لا في زمان واحد ولا فيزمانين، فهذا يفسد قول من قال: إن الحركة تحدث مع حرفها المتحرَّك بها ، أو قبله(١) أيضاً ، ألا ترى أن الحرف الناشيء عن الحركة لو ظهر لم يظهر إلَّا بعد الحرف المتحرَّك بتلك الحركة ، وإلا فلو كانت قبله لكانت الألف في نحو ضارب ليست تابعةللفتحة، لاعتراض الضاد بينهما. والحس يمنعك ، ويحظر عليك أن تنسب إليه قبوله اعتراض معترض بين الفتحة والألف التابعة لها في نحو : ضارب وقائم ، وكذلك القول في الكسرة والياء والضَّمة والواو إذا تبعتاهما . وهذا تناهٍ في البيان والبروز إلى حكم العيان . انتهى (٢) .

⁽١) في ط ، والنسخ المخطوطة : « وقبله » بالواو لا بـ « أو » .

⁽٢) انظر النص كاملًا في الخصائص ٣٢١/٢ ـ ٣٢٧ .

والتنوين بعد الحركة ، لكن خالفه أبو البقاء العكبري فقال في « اللباب » : الحركة مع الحرف لا قبله ولابعده ، وقال قوم منهم أبن جني : هى بعده ، والدليل على الأول من وجهين :

أحدهما : أن الحرف يوصف بالحركة ، فكانت معه كالصدّ والجهر والشدة ونحو ذلك ، وإنما كانت كذلك لأن صفة الشيء كالعرَض والصّفة العرّضيّة لا تتقدم الموصوف ولا تتأخّر عنه ، إذ في ذلك قيامها بنفسها .

والثاني: أن الحركة لولم تكن مع الحرف لم تقلب الألف إذا حركتها همزة ، ولم تخرج النون من طرف اللسان إذا حركتها ، بل كنت تخرجها من الحيشوم ، وفي العدول عن ذلك دليلً على أن الحركة

واحتج من قال هي بعد الحرف من وجهين :

أحدهما : أنك لمَّا تدغم الحوف المتحرك فيما بعده نحو : طُلُل دلُّ على أن بينهما حاجزاً وليس إلا الحركة .

والثاني : أنك إذا أشبعت الحركة نشأ منها حرف ، والحوف لاينشأ منه حرف آخر ، فكذلك ما قاربه .

والجواب عن الأول : أن الإدغام امتنع لتحصّن الأول لتحرّكه ، لا لحاجز بينهما كما يتحصّن بحركته عن القلب نحو : عوض .

وعن الثَّاني من وجهين :

أحدهما : أن حدوث الحرف عن الحركة كان، لأنها تجانس الحرف الحادث فهي شرط لحدوثه ، وليست بغضاً له ، ولهذا إذا حذفت الحرف بقيت الحركة بحالها ، ولو كان الحادث تماماً للحركة لم تبق الحركة ، ومن سمّى الحركة بعض حرف أو حرفاً صغيراً ، فقد تجوّز ، ولهذا لا يصح النطق بالحركة وحدها .

والثاني: لوقدرنا أن الحركة بعض الحرف الحادث لم يمتنع أن تقارن الحرف الأول، كما أنه ينطق بالحرف المشدّد حرفاً واحداً ، وإن كانا حرفين في التحقيق إلا أنّ الأول لما ضعف عن الثاني أمكن أن يصاحبه ، والحركة أضعف من الحرف السّاكن ، فلم يمتنع أن يصاحب الحرف الحرف . انتهى / .

[10V]

۲۸ الحاء

الفائدة الثانية مناسعة الثانية

[في الحركة والحرْف]

قال أبو البقاء : ويتعلّق بهذا الاختلاف مسألة أخرى ، وهي أن الحرف غير مجتمع من الحركات عند المحقّقين لوجهين :

أحدهما : أن الحرف له مخرج نخصوص، والحركة لا تختص بمخرج . ولا معنى لقول من قال : إنه مجتمع من حركتين ، لأن الحركة إذا أشبعت نشأ الحرف المجانس لها لوجهين :

أحدهما : ما سبق من أن الحركة ليست بعض الحرف .

والثاني: أنك إذا أشبعت الحركة نشأ منها حرف تام ، وتبقى الحركة قبل بكمالها ، فلو كان الحرف كحركتين لم تبق الحركة قبل الحرف . انتهى .

وكأنه يشير بذلك إلى مخالفة ابن جنّي أيضاً فإنه عقد لذلك باباً في « الخصائص » (١) قال فيه : الحركة حرف صغير ، ألا ترى أن من متقدّمي القرم من كان يسمّي الضّمة الواو الصّغيرة ، والكسرة الباء () انظر الخصائص ٢١٥/٣ ـ ٣٢١ .

الصّغيرة ، والفتحة الألف الصغيرة . ويؤكد ذلك عندك : أنك متى أشبعت وَمَطَلْت الحركة أنشأت بعدها حرْفاً من جنسها كما قال الشاعر :

١٠٧ = * نَفْيَ الدِّراهِيمِ تَنْقادُ الصيارِيف (١) *

وقوله :

١٠٨=وإنني حَيثُما يَشْرِي الهــوى بصري
 مِنْ حيثُ مــا سَلَكــوا أَدْنُـــو فَـأَنْـطُورُ^(٢)

(١) للفرزدق . وصدره :

تنفي يداها الحصى في كلّ هاجرة *

من شسواهد: سبيسويسه ۱۰/۱، والمقتضب ۲۰۸/۲، والمحتسب ۲۰۸/۱ ، والمحتسب ۲۰/۱۲، والخصائص ۲۰۲/۲، وابن الشجري ۲۲/۲، و۲۲، ۲۲۱، ۹۳/۲، وابني عيش ۲۰۱/۲، والخزانة ۲۰۵/۲، والعيني ۲/۸۹۲، والمعرب ۲/۲۸، والأشمسوني ۲/۸۹۲ز.

وفي العيني : ١ وفي اليمحكم : كل ما رددته فقد نفيته ، ونفيت الدراهم : أبرزتها للانتقاد . والهاجرة : وقت اشتداد الحرّ في وقت الظهيرة .

والدراهيم : جمع درهام لا جمع درهم ، فإن جمع درهم : دراهم . ومن جعل الدراهيم جمع درهم كان شاذًا على غير قياس . والصياريف : جمع صُيِّرف ولكن لما أشبعت كسرت الراء .

(۲) من شواهد: المحتسب ۲۰۸/۱ ، وسر الصناعة /۳۰ وابن الشجري ۱۰۵/۲ ، وابن يعيش ۲۰/۱ ، والخزانة ۲۰/۱ ، ۲۷۷/۳ ، ۵۶۰ ، والمغنى رقم ۲۸۵ ، ۱۹۹۳ .

يريد : فانظر .وقول ابن هَرَّمة يرثي ابنه :

١٠٥ = ف أنتَ من الغَ وائِل حين تُرمى

ومِسن ذمّ السرّجسال بِسمُنْتَسزَاحِ (١)

يريد بمنتزح وهو مفتعل من النّزوح .

ولكون الحركات أبعاض الحروف أجريت الحروف مجراها في الإعراب بها في الأبواب المعروفة من الأسماء الستة ، والتثنية ، والجمع على حدّها ، والأفعال الخمسة .

وتضارعت الحروف والحركات في الحدّف للتخفيف،فحذفت الحركة في قوله :

١١٠ = ۞ ومَنْ يتَقْ فإنّ الله مَعْهُ(٢) ۞

 ⁽١) من شواهد: الخصائص ١٩٦٢/ ، ١٢١/ ، والمحتسب ١٦٦/١، ،
 ٢٤٠ ، وابن الشجري ٢٢١، ٢٢١، ٢٠١١ ، ٥٥/٢ ، والشافية ٢٥/٤ وقال الصاغاني في العباب : وانتزح : ابتعد ، وأنت بمنتزح من كذا أي تبعد منه . .

وابن هُرِّمة بفتح الهاء وسكون الراء : شاعر من مخضرمي الدولتين ، وهو آخر من يستشهد بكلامه . انظر الشافية ؛ وديوانه /٩٢ .

⁽٢) قائله مجهول .

من شبواهمد : الخصيائص ٢٣٣/١ ، ٢٣٧ ، والمحتسب ٣٦١/١ ، =

وقوله :

١١١= * وقد بدا هَنْكِ من الْمِئْزِرِ (١) *

وقوله :

١١٢ = * فاليوم أَشْرَبْ غير مستحِقب(٧) *

والحجة لابن خالويه / ٢٦٣ ، والهمع والدرر رقم ١٠٩ وتمامه :
 * ورزق الله مؤنابُ وغادِ *

والمؤتاب : اسم فاعل من ائتاب ، افتعـل من الأوب . والغادي : اسم فاعل من غدا يغدو .

(۱) البيت من ثلاثة أبيات للأقيشر بن عبد الله الأسدي : وهي :

تقول بـا شيخ أمـا تستحي من شُرْبك الرّاح على المكْبَرِ فقلت لـوبَـاكـرُتِ مشـمـولـةً صَفْـرا كلوْن الفرس الأشْفَـرِ رُحْت وفي رجُّـلَيك مـا فيهما وقد بـداهُنْـك من المِشْرَد

من شُواُهد : سيبويه ۲۹۷/۱ ، والخصائص ۷۶/۱ ، ۹۰/۳ ، وابن الشجري ۳۷/۲ ، وابن يعيش ۴۸/۱ ، والخزانـة ۲۷۹/۲ ، والهمم والدوروقم ۲۷۹.

(٢) لامرىء القيس من قصيدة يذكر فيها ما فعل بيني أسد في أخذ ثار أبيه .
 ديوانه ١٤٩ وروايته : و فاليوم أُستقى ، وعلى هذه الرواية يسقط الاستشهاد
 به .

والمستحقب : الحامل للإثم . والواغل : الذي يدخل على القـوم أثناء الشرب من غير أن يُدعي . وتمامه :

إثُّمًا من اللَّه ولا واغل *

من شواهد : سيبويه ۲۹۷/۲ ، والخصائص ۷٤/۱ ، ۹٦/۳ ، والحجة لابن خـالـويـه /٥٤ ، ورسـالـة الغفـران /۲۹۰ ، ۳٦۸ ، وابن يعيش د/٤/ ، والخزانة ۳۰/۳ .

وحذف الحرف في قوله :

١١٣ = * فَأَخْفُتُ أَخْراهم طريق أُلاهُمُ (١) *

يريد : أولاهم : وقوله :

وفوله

١١٤ = * وصَّاني العجَّاج فيما وصَّني (١) *

يريد : فيما وَصّاني .

[١٥٨] قَالَ : ومَن مُضارعة الحرف / للحركة : أن الأحرف الثلاثة : الألف ، والياء والواو إذا أُشْبِعْن ، ومُطِلْن أَدَّيْن إلى حرف آخر غيرهنّ إلا أنه شبيه بهن وهو الهمزة ، فإنك إذا أمطلت الألف أدّتك إلى الهمزة فقلت : (آءٌ) وكذلك الياء في قولـك : (إىءٌ) والواو في قولك : (أُوّ) .

فهـذا(٣)كالحركة أدتك إلى صورة أخرى غير صورتها وهي الألف ،

⁽١) نسبه ابن جنّي في الخصائص ٢٩٢/٢ للأسود بن يعفر . وتمامه : * كما قبل نجم قد خوى متنائع *

من شواهد: الخصائص ۲۹۲/۲ ، ۳۱۳ ، ۲۰۲/۳ ، وابن الشجري . ۱۸۲/ ۲۰۲/۳ ، وابن الشجري

⁽٢) رجز نسبه ابن جني إلى رؤية. انظر الخصائص ٣١٧/٢.

⁽٣) في ط : « فهذا كالحَركة إلى الهمزة فقلت آاا ـ وكذَّلك الثاني في قولك أو الواور في قولك أو فهذِ ، وهي زيادة انفردت بها ط وليست في الخصائص ولا النسخ المخطوطة .

والياء والواو في : منتزاح ، والصياريف ، وانـظور . وهذا غـريب في موضعه .

ومن ذلك أن تاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحاً نحو : حمَزة ، وطلحَة ، وقائمَة ، ولا يكون ساكناً .

فإن كانت الألف وحدها من بين سائر الحروف جازت نحو : قطاة ، وحصاة ، وأرطـاة ، وحبنطاة(١٠ ، ألا تــرى إلى مساواتهم بين الفتحة والألف حتى كأنها هي هي .

وقال :وهذا أحد ما يدلّ على أن أضعف الأحرف الثلاثة الألف دونّ أُخْتَيْها ، لأنها قد خُصّت هنا بمساواة الحركة دونها .

ومن ذلك : أنهم قد بينوا الحرف بالهاء ، كما بينوا الحركة بها وذلك نحو قـولهم : وازيـداه ،واغلامهمـاه ،واغلامهــوه ،واغـلامهيــه وانقطاع ظهرهيه ، فهذا نحو قولهم : أغطيتكه ، ومررت بكه ، وأغُزُه ، ولا تدعُه . والهاء في الجميع لبيان الحركة لا ضمير .

ومن ذلك :أن أقعد الشلائة في الممدّ لا يسوغ تحريكه ، وهـو الألف ، فجرت لذلك مجرى الحركة ، ألا ترى أن الحركة لا يمكن تحريكها . فهذا وجُهُ أيضاً من المضارعة فيها .

 ⁽١) الحَبُنْطاة : القصيرة الدميمة البطينة .

وأما شبه الحركة بالحرف ففي نحو: تسميتك امرأة بهند، وجُمَّل فلك فيها مذهبان: الصَّرف وتركه . فإن تحرّك الأوسط ثَقُل الاسم، فيتعين منع الصَّرف نحو: قَدَم اسم امرأة ، فجرت الحركة مجرى الحرف في منع الصرّف كسعاد ونحوه .

ومن ذلك أنك إذا أضفت أي نسبت الرّباعيّ المقصور أجزت إقرار ألفه ، وقبلها ألفاً فتقول في حُبْلَ : حُبْلِ ، وإن شئت : حُبْلَويّ . وفي الخماسّيّ تحذف ألفه البنّة كحباريّ ومصطفعٌ في حُبَارىَ ومُصْطَفى .

وكذلك: إن تحرّك الثاني من الرباعي تحذف ألفه البنّة كقولك في جَمَزى : جَمَرِيّ ، وفي بشُكي : بَشَكِيّ (١) فأوجبت الحركة الحذف [١٥٩] كيا/ أوجبه الحرف الزائد على الأربعة .

ومن مشابهة الحركة للحرف: أنك تفصل بها ، ولا تصل إلى الإدغام معها كما تفصل بالحرف ولا تصل إليه معه ، وذلك نحو: وتد ، ويطد (۱) ، فحجزت الحركة بين المتقاربين كما يحجز الحرف بينهما نحو: شمليل (۱) ، وحَبَرُ بر (۱) .

 ⁽١) امرأة بَشكي اليدين والعمل كَجَمَزَى : خفيفة سريعة .

 ⁽٢) في ط فقط: و و نظر ، تحريف صوابه من الخصائص والنسخ المخطوطة ووطكد الشّي ، يَطِلدُهُ وطداً وطِلدَة فهو وطيد وموطود : أثبتة وثقلةً كوطدة فتوطك .

⁽٣) ناقة شِمْليل : أي سريعة .

 ⁽٤) الحبربر: فرخ الحباري. والحباري: طائر للذكر والأنثى، والـواحد والجمع، والفه للتأنيث وفي ط: وجيرير، بالجيم والباء، تحريف.

ومنها: قد أجروا الحرف^(١) المتحرك مجرى الحرف المشدّد ، وذلك أنه إذا وقعَ رَوِيًّا في الشعر المقيّد سكّن ، كما أن الحرف المشدّد إذا وقع رويًّا فيه خفّف ، والمتحرك كقوله :

١١٥ = * وقاتِم الأعماق خَاوِي المُخْتَرَقُ (٢)
 فأسكن القاف وهي مجرورة . والمشذد كقوله :

فحذف إحدى الرائين كما حذف الحركة من قاف المخترق.

قال : وهذا إن شئت قلبته فقلت : إن الحرف أُجرى فيه مجرى

(١) في ط فقط : « الحروف ۽ تحريف .
 (٢) رجز لرؤبة ، ديوانه ١٠٤ وبعده :

من شواهد : سيبويه ٣٠١/٣ ، والخصائص ٢٢٨/٢ ، ٢٦٠ ، ٣٣٠ ، ٣٣٣ ، ٣٣٣ ، والمنصف ٣/٣ ، ٣٠٨ ، وابن يعيش ٢١٨/٢ ، ٢٩/٩ ، والخزانة ٢٨/١ ، ٢٠١/٤ ، والمغنى رقم ١٤٤ ،٦٧٦ ،والعيني ٣٨/١ والهمع والذرر رقم ١١٤١ .

وقاتم الأعماق : مغيرً النواحي ، والقباتم : المكان السظلم المغيرً من القتام وهو الغيار . والأعماق : جمع عَمق بفتح العين وضمها : وهي ما بعـد من أطراف المفازة : والخاوي : من خوى البيت : إذا خملا . والمخترق : المعرّ الواسع المتخلل للرياح ، وهو المفازة .

^{*} مُشتبه الأعلام لمّاع الخَفْق *

⁽٣) من شواهد الخصائص ٢/ ٣٢٠ وفي ط: «ساقتك» بالسين .

الحركة ، وجَعَلْت الموضع في الحذف للحركة، ثم لحق بها فيه الحرف .

قال : وهو عندي أقيس :

ومن ذلك:استكراههم اختلاف التوجيه(۱) أن يجتمع مع الحركة(۱) غيرها من أختيها(۱) نحو: الجمع بين المختَرق وبين العُقَّق ، والحَمِق فكراهيتهم هذا نحوٌ من امتناعهم من الجمع بين الف مع الياء والواو ردْفَيْنُ ، قال :

ومن ذلك عندي : أن حَرْ في العلة الياء والواو قد صحّا في بعض المواضع للحركة بعدهما كما يصحّان لوقوع حرف اللين ساكناً بعدهما . وذلك نحو : القَوْدَ والحَوْكة ، والخَونة ، والغَيْب ، والصّيد ، وحَوِل ، ورَوعو النّ يوتنا عَوِرة الله عَلَى فيمن قرأ كذلك ، فَجَرت الياء والواو هنا في الصّحة لوقوع الحركة بعدهما مجراهما فيها لوقوع حرف اللين ساكناً بعدهما، نحو القواد ، والحواكة والخوانة ، والغياب والصّياد ، وحَويل ورَوع ، وإن بيوتنا عويرة .

- (١) التوجيه : هو حركة ما قبل حرف الرّوي السّاكن المقيد مثل : الضمة والفتحة والكسرة في هذه الألفاظ : الصُّحُف - النّجَف - يعترف .
 انظر بغية المستفيد من العروض الجديد / ٧٩.
 - (٢) في الخصائص: « الفتحة » مكان « الحركة » .
 - (٣) يريد بأختيها : الضمة والكسرة .
- رَ ﴾ الأحزاب / ١٣ . وهمي قراءة ابن كثير وآخرين . انظر : تفسير القـرطـي ١٤٨/١٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٣٧/٢ .

وكذلك ما صحّ من نحو قولهم : هَيُوْ الرّجل من الهيئة هو جــارٍ مجرى صحة مَـيوء لو قيل . فاعرف ذلك فإنه لطيف / .

الفائدة الثالثة (١) [في كمية الحركات]

قال ابن جنّي : بابٌ : كميَّة الحركات .

أمّا ما في أيدي الناس في ظاهر الأمر فثلاث ، وهي الضّمة والكسرة والفتحة . ومحصولها على الحقيقة ستّ ، وذلك أن بيّن كلّ حركتين حركتين حركة فالتّي بين الفتحة والكسرة هي الفتحة قبل الألف الممالة ، نحو فتحة عين عالم ، وكاف(٢) كاتب ، كما أنّ الألف التي بعدها بين الألف والياء ، والتي بين الفتحة والضمة هي التي قبل ألف التفخيم نحو فتحة لام الصّلاة والزكاة ، وكذلك : قام ، وعاد ، والتي بين الكسرة والضمة ككسرة قاف : قبل : وسين سير ، فهذه الكسرة المشمّة ضَمًّا .

ومثلها الضمة المشمّة كسرةكنحو(٣)قاف : المُنْقُرِ(٤) وضمّة

⁽١) في ط: «الثانية» مكان: «الثالثة» تحريف.

 ⁽٢) في ط والنسخ المخطوطة: سقطت كلمة: « وكاف ، ، صوابه من الخصائص ١٢٠/٣ .

⁽٣) في الخصائص : كـ (ضمة ١ .

 ⁽٤) في ط: النقير، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص، والمُنقُر كما
 في سيبويه ٢ / ٢٧٠ : الركية الكثيرة الماء [الركية : البئر] .

غين ، مذعور ، وابن (۱) بور فهذه ضمة أشربت كسرة ، كما أنها في : قيل،وسير كسرة أشربت ضمًّا فهما لذلك كالصوت الواحد ، لكن ليس في كلامهم ضمة مشربة فتحة،ولا كسرة مشربة فتحة .

ويدلّ على أن الحركات معتدّات اعتدادُ سيبويه بألف الإمالة وألف التفخيم حرفين غير الألف المفتوح ما قبلها^(١) .

وقال صاحب البسيط: جملة الحركات المتنوّعة أربع عشرة حركة ، ثـلاتُ للإعـراب ، وثلاث للبناء ، وثـلاث متـوسّطة بين حركتين .

أحدها : بين الضّمة والفتحة وهي الحركة التي قبـل الألف الفخمة في قراءة ورش نحو : الصّلوة والرّكوة والحيوة .

والثانية : بين الكسرة والضّمة وهي حركة الإشمام في نحو : قيل وغيض على قراءة الكسائي .

والثالثة : بين الفتحة والكسرة وهي الحركة قبل الألف الممالة نحو : رمى .

والعاشرة (٢) : حركة إعراب تشبه حركة البناء وهي فتحة ما لا

⁽١) في الخصائص : ﴿ وَبَاءَ ابن بور ﴾ .

⁽٢) انظر النص في الخصائص ٢٠/١٢١ ، ١٢١ .

⁽٣) العاشرة: تكملة الحركات التسع السابقة.

ينصرف في حال الجرّ على مذهب من جعلها حركة إعراب.

والحادية عشرة : حركة بناء تشبه حركة الإعراب ، وهي ضمة المنادي / وفتحة المبنيّ مع و لا ي على مذهب من جعلها حركةبناء . [١٦١]

الثانية عشر : حركة الإتباع .

الثالثة عشر : حركة التقاء الساكنين .

الرابع عشر : حركة ما قبل ياء المتكلم على مذهب من جعله معرباً ، فإنه جيء بها لتصحالياء،وليست حركة إعراب،ولا حركة بناء .

قال : وإنما لقبت الحركة بهذا اللقب لأنها تطلق الحروف بعد سكونها فكل حركة تطلق الحرف نحو أصلها من حروف اللين فأشبهت بذلك انطلاق المتحرّك بعد سكونه

وقال المهلبي في (نظم الفرائد)

عددنا جملة الحركات ستّاً وستّاً بعدها ثم اثنتين فإعراب ثلاث أو بسناء ثلاث أو ثلاث بين بين ومشبهتان والإتباع حاد وأخرى لالتقاء الساكنين وواحدة مذبذبة تردت لدى أخواتها في حسرتين

وقال بعضهم : الحركات سبع : حركة إعراب ، وحركة بناء ، وحركة حكاية ،وحركة إتباع، وحركة نقل ، وحركة تخلص من سكونين ، وحركة المضاف إلى ياء المتكلم .

الفسائدة الرابعسة

[في قوة الحركة الإعرابية]

قال الشّريف الجرجاني في حاشية الكشّاف : الحركة الإعرابيّة مع كونها طارئة أقوى من البنائيّة الدائمة ، لأن الإعرابية عَلَمٌ لمعانٍ معتورة يتميز بعضها على بعض فالإخلال بها يفضي إلى التباس المعاني، وفوات ما هو الغرض الأصلي من وضع الألفاظ وهيئاتها ، أعني الإبانة عما في الضّمير .

الفائسدة الخامسسة

في [ألقاب الإعراب]

يقال في حركـات الإعراب : رفـعُ ونصبٌ وجر أو خفض ، وجزم ، وفي حركات البناء : ضم وفتح وكسر ووقف .

قال بعض شراج الجمل ، والسبب في ذلك أن الإعراب جعلت (١٦٢] ألقابه / مشتقة من ألقاب عوامله ، فالرفع مشتق من رافع ، والنَصب مشتق من ناصب ، والجرّ أو الخفض من جارٍ وخافض ، والجزم من جازم . قال وهذا الاشتقاق من باب ما اشتق فيه المصدر من الاسم نحو: العُمُومة والخُووْلة ، لأنهما مشتقان من العمّ والخال ، فلما صار الرّفع والنصب والجر والجزم لقباً للإعراب ولم يكن للبناء عامل يحدثه يشتق له منه ألقاب جُعِلَتْ ألقابه : الضم والفتح والكسر والوقف .

وقال أبو البقاء العكبري في 1 اللّباب 1: إنما خصوا الإعراب بذلك لأن الرفع ضمّة غصوصة ،وكذلك الجرّ والجزم ،وحركة البناء حركة مطلقة . والـواحد المخصوص من الجنس لا يسمّى بـاسم الجنس كالواحد من الآدميين إذا أردت تعريفه علقت(١) عليه عَلَماً كزيدوعمرو .ولا تسميّه رجلًا لاشتراك الجنس في ذلك.فضمة الإعراب كالشّخص المخصوص ،وضمة البناء كالواحد المطلق .

وقـال الشيخ بهـاء الـدين بن النّحــاس في « التعليقـة على المقرّب » : اختلف النحاة : هل يطلق أحدهما على الآخر،فيقال مثلاً للمعرب : مضموم ، وللمبنى : مرفوع أم لا ؟

على ثلاثة مذاهب : منهم من قال : لا يجوز إطلاق واحد منهما على الآخر ، لأن المراد الفرق وذلك يعدمه .

ومنهم من قال : يجوز مجازاً ، والمجاز لا بد له من قرينة،وتلك لقرينة تبيّنه .

١) في ط فقط : (غلبت) بالغين ، وفي النسخ الثلاث : (علقت) وهذا أوضح .

ومنهم من قال : يجوز إطلاق أسماء البناء على الإعراب ، ولا ينعكس .

الفائدة السادسة

[في الاختلاف في حركات الإعراب]

قال أبو البقاء العكبرّي في « اللباب » : اختلفوا في حركات الإعراب:هل هي أصل لحركات البناء أم بالعكس أم كل واحد منهما أصل في موضعه ؟ .

فذهب قوم : إلى الأول ، وعلَّته أن حركات الإعراب دوالَ على معانٍ حادثة بعلَّة بخلاف حركات البناء،وما ثبت بعلّة أصل لغيره ، .

وذهب قــوم : إلى الثاني ، وعلتُــه أن حــركــات البنــاء لأزمــة [١٦٣] وحركات الإعراب منتقلة ، واللازم أصل للمتزلزل / إذْ كان أقوى منه .

وهـذا ضعيفٌ ، لأن تنقل حـركــات الإعــراب لمعنىً ولــزوم حركات البناء لغير معنىً .

وذهب قوم : إلى الثالث ، لأن العرب تكلمت بالإعراب والبناء في أول وضع الكلام ،وكلُّ منهما له عِلّة غير عِلّة الآخر ، ولا معنى لبناء أحدهما على الآخر . وعبرً في « التبيين » عن هذا الخلاف بقوله : اختلفوا في حركات الإعراب، وهل هي سابقة على حركات البناء أو بالعكس أو هما متطابقان من غير ترتيب ؟ قال : والأقوى هو الأول .

الفائدة السابعة

[في أثقل الحركات]

أثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة :

قال رجل للخليل: لا أجد بين الحركات فرقاً ، فقال له الخليل: ما أقلّ من يميّز أفعاله! أخبرني بأخف الأفعال عليك ، فقال: لا أدري ، قال أخف الأفعال عليك السّمع ، لأنك لا تحتاج فيه إلى استعمال جارحة إنما تسمعه من الصّوت وأنت تتكلف في إخراج الضّمة إلى تحريك الشفتين مع إخراج الصوت ، وفي تحريك الفتحة إلى تحريك وسط الفم مع إخراج الصّوت ، فما عمل فيه عضوان أنقل مما عمل فيه عضو واحد هكذا نقله الزّجّاجيّ في « كتاب الإيضاح" ، في أسرار النحو .

وقال ابن جني : أرى الدليل على خفة الفتحة أنهم يفرون إليها من الضّمة كما يفرّون من السّكون .

إذا علمت ذلك فتتفرّعُ عليه فروع :

⁽١) حققه الدكتور مازن المبارك وطبع بدار النفائس ـ بيروت .

أحدها : اختصاص الرقع بما اختصبه والنّصب والكسر . بما اختص به ، وذلك أن المرفوعات قليلة بالنسبة إلى المنصوبات ،إذ هي الفاعل ، والمبتدأ ، والخبر ، وما ألحق بها من نائب الفاعل ، واسم كان يوخبر إن بخلاف المنصوبات فإنها أكثر من عشرة، فجعل الأثقل للأقل لقلة دَورَانه ، والأخف للأكثر ، ليسهل ويعتدل الكلام بتخفيف ما يكثر ، وتثقيل ما يقل .

وأيضاً فالمرفوع لا يتعدّد منه سوى الخبر على خلاف . والفرع الواحد / من المنصوبات يتعدّد كالمفعول، بـه والظّرف

والحال والمستثنى .

قال الزّجاجي : الفعل ليس له إلاّ مرفوع واحد ، وينصب عشرة أشياء ولما كانت المجرورات أكثر من المرفوعات ، وأقلّ من المنصوبات· أعطيت الحركة الوُّسْطى في الثقّل والخفة .

الفرع الثاني : اختصاص الضم بما بني عليه ، والفتح والكسر بما بني عليه لِما ذُكِر أيضاً ، فإن العبني على الفتح أكثر من العبنيّ على الكسر . ومنه ما كان بجوار ياءٍ نحو : أين ، وكيف ، فزاد بعداً عن الكسرة طلباً للجفّة بإذ هو مع الياء أثقل منه وحده .

والمبنيّ على الضّم أقلّ من المبني على الكسر ، إذ لم يبن عليه إلا حيثُ والظروف الستة وغير ، وأيّ في بعض أحواله،والمنادى ، ويعض الضمائر . الثالث : اختصاص نون التثنية بالكسر ونون الجمع بالفتح ، لثقل الجمع، فأعطى الأخف، وأعطيت التثنية - لخفتها - الكسر ليتعادلا .

الرابع: قلة وجود الضّم في جنس الفعل فلم يوجد فيه إلا إعراباً في بعض الأحوال ، وذلك لأنه أثقل من الأسماء فنحي في الغالب عن الضّم لئلا يكثر الثقل .

الخامس : امتناع الجر والكسر في الأفعال جملة فراراً من التُقل أيضاً .

وفي (البسيط): لاخلاف أن الفتح أخف عندهم من الكسر، والألف أخف من الياء، وفيه الفتحة أقرب إلى الكسرة من الضّمة، ولذا جمل الجرّ على النصب في ما لا ينصرف،والنّصب على الجرّ في جمع المؤنث السالم حملاً على القُرْب.

وقال السخاوي في « شـرح المفصل » : قـال الخليل : أول الحركات الضمة الأنها من الشفة . وأول ما يقع في الكلام الفاعل ، فكان حق الكلام إذا حمل على المشاكلة أن يقسم أول الحركات لأول الأشياء .

وقال ابن الدّهّـان في « الغرة »: الضمة والكسرة مستثقلتان مباينتان (اللسكون بوالفتحة قريبة من السّكون بدلالة أن العرب تفرّ إلى الفتحة كما تفرّ إلى السكون من الضمة والكسرة ، وذلك أنهم يقولون

 ⁽١) في ط فقط : « مبائنتان » بالهمزة تحريف .

في غوفة : غُرُفات وفي كِسْرة : كِسِرَات بالإِتباع ، ثم إنهم يستثقلون [١٦٥] ذلك فيقولون : كسِرْات وغُرْفات بالسكون . وبعضهم يقول / غُرَفات وكِسِرَات بالفتح ، فيعرف أن بين الفتحة والسكون مناسبة ولا يقولون ذكك في ضَرْب'(١) ، وإنما يقولون : ضَرَبات بالفتح لا غير ، وأيضاً فإن العرب تخفّف الكسرة في : فَخِذ والضّمة في عَضُد ، ولا تخفف الفتحة في : جَمَل .فأما القدّر والقَدرِ فلغتان ، وكذلك الدَّرَك والدَّرُك .

ومما يدلّ على مناسبة الفتحة السكون: أن الواحد إذا اعتلت عينه بالسّكون اعتلّ في الجمع بالقلب إلى الياء على شرائط: تقول: ثوب وثياب وسؤط وسياط، ولم يقولوا: أثواب كما قالوا: طِوال، لأن الواو في طويل متحركة.

وقالوا في جواد : جياد فقلبوا في الجمع ،لأنها في الواحد مفتوحة والفتح يقارب السكون . انتهى .

الفائدة الشامنة

[في مَطْل الحركات ومَطْل الحروف]

قال ابن جنيِّ(٢) : بابٌ في مُطْل الحركات ومطل الحروف .

أمَّا الأول فينشأ عن الحركة حرفٌ من جنسها، فينشأ بعد الفتحة ألف ، وبعد الضّمة واو،وقد تقدمت أمثلته (١) هكذا في ط ، والنسخ الثلاث ، ولعلها : ضَرْبة .

(٢) انظر الخصائص ١٢١/٣.

١١٧ = * ينباعُ من ذِفْري غَضُوبٍ جَسْرَة (١) *

وقال أبو عليّ : أراد : ينبع ، فأشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفاً .

وقــال الأصمعي : يقال انبـاع الشجاع؟ البنياع انبياعــاً : إذا انخرط من بين الصّفين ماضياً . وأنشد فيه :

١١٨ = يُسْطُرِق حِسْلُماً وأناةً معاً ثُمَّتَ يُنْبَاع انبياع الشُّجاعُ ٣٠

فهذا انفعل يُنْفعل إنفعالًا ،والألف فيه عين .

(۱) تمامه :

* زيَّافة مثل الفنيق المُقْرِم *

ديوانه / ١٥١ ، والخصائص ١٢١/٣ .

وينباع : يسيل وينبع . والذفوي : العظم الناتىء خلف الأذن ، وأول ما يعرق البعير منه . وجسرة : نـاقة مـوثقة الخُلُق ، وزيـانة : تتبختـر في مشبهـا ، والفنيق : الفحـل من الإبـل . والمقـرم : الـذي لا يستعمـل للرّكوب . انظرهامش الديوان .

(٢) الشجاع : الحيّة الذكر .

(٣) انظر الخصائص ٢٢٢/٢ ، وانظر شرح ابن الأنباري للمفضليات ، ١٣٥ وقد نسب هذا الشاهد للسفاح بن بكير بن معدان البربوعي من قصيدة يرثي بها يحيى بن ميسرة صاحب مصعب بن الزبير ، وكان وفي له حتى قتل معه وأولها : صلى على يحيى وأشياعيه ربّ غفور وشفيع مطاعً وينبغي أن يكون عينُهُ واواً ،لأنها أقرب معنى من الياء هنا .

نعم ،وقد يمكن عندي أن تكون هذه لغة تولّدت ، وذلك أنه لمّا سمع : « ينباع ، أشبه في اللفظ ينفعل ، فجاؤا منه بماض ومصدر ، كما ذهب أبو بكر إليه فيما حكاه أبو زيد من قولهم : ضَفُن الرّجل يَضْفِن : إذا جاء ضَيْقاً مع الضّيف . وذلك أنه لما سمعهم يقولون : ضَيْفَن ، وكانت فيعل في الكلام أكثر من : فَعْلَن توهمه فَيْعَلاً فاشتق [177] الفعل منه ، بعد أن سبق إلى وَهْمَه هذا فيه ، فيقال : ضَفَن يضفِن ./ فلو شُوْمُه هذا فيه ، فيقال : ضَفَن يضفِن ./

فلو سئِلت عن مثال ٍ : ضفن يضفن على هذا الفول لفلت يفلِن ، لأن العين قد حذفت .

قال ومِنَ مُطْل الفتحة عندنا قول الهُذَلي :

⁽١) بعده في الخصائص : ﴿ إِذَا مِثْلَتُهُ عَلَى لَفَظُهُ ﴾ .

⁽٢)٠ لأبي ذؤيب الهذليّ .

انظر : ديوان الهذليين ١٨/١ ، وابن يعيش ٤/٣٤ ، ٩٩ ، واللسان : بين والخصائص ٣/٢٢ ، والخزانة ٣/١٨٣ ، والمغنى رقم ٦٩٢ ، ٦٩٢ والهمم والدّرر رقم ٨٢٧ .

وفي شرح المفضليات لابن الأنباري AV9 : السلفع : الجريء الصدر ، وأتبح له : قدر له .

وحدَثنا أبو علي أن أحمد بن يحيى حكى : • خذه من حيث وليسا » قال : وهو إشباع ليس .

وحكي الفراء عنهم : « أكلت لحما شاةٍ » أراد لحْمَ شاةٍ وَهَمَطُل الفتحة فأنشأ عنها ألفاً .

ومن إشباع الكسرة ، ومُطّلها ما جاء عنهم من : الصياريف ، والمطافيل^(۱) ، والجلاعيد ، والأصل : جلاعد جمع جَلْعَد ، وَهو الشديد .

فأما ياء مطاليق ومطيليق فَعِوضٌ من النون ـ المحذوفة وليست مُطْلًا .

ومن مطل الضمة قوله :

١٢٠ = ممكورة جُمّ العظام عُطُبُولٌ كَأَنَّ فِي أَنيابِها الفَرَنفُولُ (١٠

وأمّا الثاني فالحروف الممطولة هي الحروف الثلاثة المصوِّتة :

 (۲) من شواهد : الخصائص ۱۲٤/۳ ، والمحتسب ۲۹۹/۱ ، وابن الشجري ۱۵۸/۲ ، واللسان : و قرنفل ، .

والممكورة : المطوّية الخلّق من النساء ، والمستديرة الساقين .

وجمّ العظام: أي كثيرة اللحم . . والعطبول: المرأة الفتيّة الجميلة الممتلئة الطويلة العنق . والقرنفول كما في اللسان : شجر هنديّ ليس من نبات أرض العرب . الألف ، والياء ، والواو . وهي من حيث وقعت فيها امتدادُ ولينُ إلا أن الأماكن التي يطول فيها صوتها وتتمكن مدّتها ثلاثـة . وهي أن تقع بعدها ـ وهي سواكن توابع لما هو منهن وهو الحركات من جنسهن ـ الهمزةُ أو الحرُّفُ المشدّد ، أوان يوقف عليها عند التذكر .

فـالهمزة نحـوكساء ، ورداء ، وخـطيئة ، ورزيئـة ومقروءة ، ومخبوءة .

وإنما تمكن المدّ فيهن مع الهمزة ، لأن الهمزة حرف نأى مشَنْوَهُ ، وتراخي غُرْجُه ، فإذا أنت نطقت بهذه الأحرف المصوتة قبله ، ثم تماديت بهن نحوه طُلْن ، وشِعْن في الصوت فوفَين له ، وزدن ليناً به ولمكانه (٢) وليس كذلك إذا وقع بعدهن غيرها وغير المشدّد ، ألا تراك إذا قلت : كتاب ، وحساب ، وسعيد ، وعمود ، وضروب ، وركوب ، لم تجدهن لذنات ناعمات (١) ، ولا وافيات ، مستطيلات ، كما تجدهن كذلك إذا تلاهن الهمزة أو الحرف المشدّد .

وأمّا سبب نَعمتهن ، ووفائهن ، وتمـاديهن إذا وقـع المشـدّد بعدهن فلأنهن ـ كما ترى ـ سواكن وأول الهِثْلَين مع التشديد ساكن

⁽١) في النسخ المخطوطة : ﴿ لَمَا هُنَّ مَنْهُنَّ ﴾ .

⁽٢) في ط فقط : ﴿ وَالْحَرْفِ ﴾ بالواو .

 ⁽٣) في ط: لبنائه ولمكانه ، وفي النسخ الثلاث : ليناً به ولمكانه وفي
 الخصائص : وزِدْن د في بيانه ، ومكانه ،

 ⁽٤) في الخصائص ٣/١٢٥ : (لانا عمات ، بزيادة : (لا » .

⁽٥) في ط: نعمهن .

فيجفُّو عليهم أن يلتقي الساكنـان حشواً في كــلامهم ، فحينئــذ مــا ينهضون الألف(١) بقوة الاعتماد عليها / فيجعلون طولها ووفاء [١٦٧] الصوت (٢) بها عوَضاً ممّا كان يجب لالتقاء الساكنين: من تحريكها إذْ لم يجدوا عليه تطرقاً ولا بالاستراحة إليه تعلَّقاً (٣)، وذلك نحو شابَّة وداية ، وهذا قضيب بكر(٤) ، وقد تمود الثوب ، وقد قوص بما كان عليه . وإذا كان كذلك فكلّما رسخ الحرففي المدّ كانحينئذٍ محقوقاً (٥) بتمامه ، وتمادى الصوت به ، وذلك الألف ثم الياء ثم الواو ، فشابّه إذاً أوفى صوتاً وأنعم جَرْساً من أختيها وقضيبَّكر أنعم وأتم من قُوصٌ به ، وتمود الثوب ، لبعد الواو من أعرق الثلاث في المدّ _ وهي الألف_ وقرب الياء إليها . نعم ، وربما لم يكتف مَنْ تقوى لغته ، ويتعالى تمكينه وجهارته ، مما تجشَّمه من مدَّ الألف في هذا الموضع ، دون أن يطغي به طبعه ، ويتخطى(٦) به اعتماده ، ووطؤه إلى أن يبدل من هذه الألف همزة فيحملها الحركة التي كان كَلِفاً بها ومصانعاً بطول المدة عنها ، فيقول : شألة ودألة . قال كثير .

⁽١) في الخصائص: « بالألف ».

⁽٢) ط فقط: «للصوت».

 ⁽٣) في ط فقط: « معلقا » بالميم »

⁽٤) في الخصائص: وهذا قضيب بكر في قضيب بكر.

⁽٥) في الخصائص: ﴿ محفوظاً » .

⁽٦) في ط: « وينحط » صوابه من الخصائص .

١٢١ = * إذا ما العوالي بالعبيط احْمَأَرّت(١) *

وقال :

١٢٢ = ولـالأرض أمّا سـوُدُهـا فتجلّلتْ بياضاً وامّـا بِيضُها فـأسوادّت (٢)
 وهذا الهمز الذي تراه أمر يخص الألف دون أختيها .

وعلة اختصاصه بها: أن همزها في بعض الأحوال إنما هو لكثرة ورودها ها هنـا ساكنـة بعدهـا الحرف المدعم، فتحاملوا وحمّلوا أنفسهم على قلبها همزة تطرّقاً إلى الحركة، إذ لم يجدوا إلى تحريكها سبيلًا، لا في هذا الموضع ولا في غيره.

وليست كذلك أختاها،لأنهما وإن سكنتا في نحــو « قضيبُكر » وقوصّ به فإنهما قد يتحرّكان كثيراً في غير هذا الموضع ، فصار تحرّكهما في غير هذا الموضع عِوَضًا من سكونهما فيه .فاعرف ذلك فَرْقاً .

وقد أجروا الياء والواو الساكنتين المفتوح ما قبلهما مُجْرى التابعتين لما هومنهما ، وذلك نحو قولهم : هذا جَيْبَكر أي جيبُ بَكر وَتُوبَّكر أي ثوب بكر .

وذلك أن الفتحة وإن كانت مخالفة الجنس للياء والواو فإن فيها

(١) ورد البيت في هامش الخصائص ١٢٦/٣ على النحو الآتي :

وأنت ابن ليلى خير قومك مشهدا إذا ما احمارت بالعبيط العواملُ (٢) في ط والنسخ الثلاث : وأما سودها الغ ، بإسقاط كلمة : « وللارض » والشاهد أيضاً لكثير ، وانـظر الخصائص ١٢٧/٣ ، والممتع ٣٢٢/١ والهمع والدرر رقم ١٧٨٤ والمحتسب ٢٧/١، وابن يعيش ١٢/١٠ سِراً له ، ومن أجله جاز أن تمتد الياء واواو بعدها في نحو : ما رأينا . وذلك أنّ أصل المدّوأقواه /وأعلاه وأنعمه وأنداه إنما هو للألف ، وإنما [١٦٨] الياء والواو في ذلك محمولان عليها ، وملحقان في الحكم بها والفتحة بعض الألف فكأنها إذا قدّمت قبلهما في نحو بيّت وَسَوْط إنما قدمت الألف؛إذ كانت الفتحة بعضها ، فإذا جاءتا بعد الفتحة جاءتا في موضع قد سبقتهما إليه الفتحة التي هي ألف صغيرة ، فكان ذلك سبباً للأنس باللّه ، لا سيّما وهما بعد الفتحة للمكونهما للخنا الألف ، وقويتنا الشبه (١) بها ، فصار شيخ ، وثوب نحواً من (١) شاخ وثاب ، فلذلك ساغ وقوع المدغم بعدهما .فاعرف ذلك .

وأمّا مدّها عند التّذكر فنحو قولـك : : أخواك ضـربا إذا كنت متذكّراً المفعول به أي ضَربًا زيداً ونحوه .

وكذلك مطل الواو إذا تذكّرت في نحو : ضربوا إذا كنت تتذكر المفعول أو الظرف أو نحو ذلك . أي ضربوا زيـداً ، أو ضربـوا يوم الجمعة أو ضربوا قياماً فتتذكر الحال . وكذلك الياء في نحو : اضربي ، أي اضربي زيداً ونحوه .

وإنما مُطِلت ومدّت هذه الأحراف في الوقف وعنـد التذّكـر ،

 ⁽١) في ط فقط : لكونهما أختى الألف ، وقويتي الشبه بها ، تحريف ، صوابه
 من النسخ الثلاث والخصائص .

 ⁽٢) في ط فقط: « امرء ، مكان: « من ، تحريف ، صوابه من النسخ الثلاث والخصائص.

لأنّك لو وقفت عليها غير ممطولة ولا ممكّنة اللّه وأنت متذكّر، ولم يكن في لفظك دليل على أنك متذكّر شيئاً ولأوهم() أن كلامك قدتم، ولم يبق بعده مطلوبٌ متوقع لك . فلمّا وقفت ومطلت علم أنك متطاولٌ إلى كلام تال للأول ، منوط به ، معقود ما قبله على تضمنه وخَلْطه , بجملته .

وَوجُهُ الدلالة من ذلك :أن حروف اللين الثلاثة : إذا وقف عليهن ضعفنَ وتضاءلن ، ولم يف() مذَّهن . وإذا وقَعْنَ بين() الحرفين ، تمكّنَ ،واعترض الصّدى معهن .

ولذلك قال أبو الحسن : إن الألف إذا وقعت بين (1) الحرفين كان لها صدى .

ويدلّ على ذلك أن العرب لما أرادت مطلهنّ للنَّدبة ، وإطالـة الصوت بهن في الوقف ،وعَلِمْت أن السّكوت عليهن يُنتَقِشُهن ، ولا يفي بهن أتبعتهُنّ الهاء في الوقف توفية لهن ، وتطاولًا إلى إطالتهن .

 ⁽١) في الخصائص : ولأوهمت كل الإلهام أن الخ » وفي ط ولا وهمت أنّ الخ .

 ⁽٢) في ط فقط: (ولم يعب) تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص.

 ⁽٣) في ط فقط: (بعد ، مكان: (بين ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

 ⁽٤) في ط فقط: وبعد ، مكان: وبين ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

[174]

وذلك قولهم : وازيداه .

ولا بد من الهاء في الوقف ، فإن وصلت أسقطتها وقام التّابع في إطالة الصوت مقامها نحو : وازيداه، واعمراه.

وكذلك أختاها نحو : وانقطاع ظهرِهيه ، واغـلا مكيه ، واغلامهوه ، واغلامكية، وتقـول في الوصـل : واغلامهمـو لقد كـان كريماً . وانقطاع ظهرهي من هذا الأمر ! / .

والمعنى الجامع بين التَذكر والندبة قـوة الحاجـة إلى إطالـة الصوت في الموضعين .

فلمًا كانت هذه حال هذه الأحر ف وكنت عند التذكر كالناطق بالحرف المستذكّر ، صار كأنه هو الملفوظ به فتمّت هـذه الأحرف وإن وقعن أطرافاً كما يتممن إذا وقعن حشواً لا أواخر.فاعرف ذلك .

وكذلك الحركات عند التَّذكر يُمَطلن حتى يَفين حـروفاً فـإذا صُرْنها جرين مجرى الحروف المبتدأة توام '' فيمطلن أيضاً حينئذٍ كما تُمطل الحروف .

وذلك قولهم : عند التّذكرّ مع الفتحة في قمت : قُمْتا أي قمت يوم الجمعة ، ومع الكسرة:أنني أي أنت عاقلة ، ومع الضمة:قمتو،أي قمت إلى زيد .

فإن كان الحرف الموقوف عليه عند التّذكر ساكناً صحيحاً كُسِر

⁽١) في ط : « توأم » بالهمزة ، تحريف .

لأنه لا يجري الصّوت في الساكن ، فإذا حرّك انبعث الصـوت في الحرّك ، في المحرّك البعث الصـوت في الحرّك ، ثم أشبعت ذلك الحرف ومطلته كقولك في « قد ، وأنت تريد قد قام :قدى ،وفي مِنْ مِنى، وفي هل: هلي ، وفي نَعَم : نَعَمِي وفي لام التعريف من الغلام مثلًا : ألي .

وإنما حرّك بالكسّرة دون اختبها ؛ لأنه ساكن احتبج الى حركة ، فجرى مجرى النقاء الساكنين نحو : قم الليل . وعليه أطلق المجزوم والموقوف في القوا في المطلقة إلى الكسر كقوله :

> ۱۲۳ = * وأنَّك مهما تأمري القلبُ يَفْعل ِ ^(۲) * وقوله:

١٢٤ = * لَمَّا تَزُل بِرحالِنا وكَأَنْ قَدِي (٣) *

(١) في ط: (اتبعت ، ، تحريف

(۲) من معلّقة امرىء القيس ، وصدره :

* أغرَّك مِني أن حُبَّك قاتلي *

من شواهد : سيبويه ۳۰۳/۲ ، وابن يعيش ٤٣/٧ ،والهمع والدّرر رقم ١٨٠٥ .

(٣) للنابغة الذبياني ديوانه / ١٤٣ ، وصدره :

* أَزِفَ التَّرَحُل غَيْرَ أَنَّ ركابنا *

من شسواهد: الخصسائص ۲۲۱،۳۳۱، ۱۳۱۳ ، وابن یعیش ۰/۰ ، ۱۱۰ ، ۱۱۸ ، ۱۸۹۹ ، ۲۰ ، وقسطر الندی ۲۲۲ والهمتع والدور رقم ۷۲۱ ، ۲۲۸ ، والحنوانسة ۲۳۲۲ ، ۳۳۲۴ ، ۰۰۰ ، والمغنی رقم ۳۱۵ ، ۲۲۳ والعینی ۲۲۸ ، ۲۱۶۲۲ ، ونحوٌ ممّا نحن عليه حكايةً الكتاب : « هذا سَيْقُنِي » ('')يربلد: سيفٌ مِنْ أمره كذا . فلمّا أراد الوصل أثبت التّنوين ، ولمّا كان ساكناً صحيحاً لم يَجْرِ الصّوتُ به ('') كسر، ثم أشبع فأنشأ عنها ياء فقال : سَيْئُنِي .

وإن كان الموقوف عليه عند التذكر ساكناً معتلًّا غير تابع لما قبله وهو الياء والواو الساكنتان بعد الفتح نحو : أيْ ، وكَيْ ، ولُوْ، و أَوْ . كسر نحو : قمت كِي ، أي كِي ، تقوم .

وَمَنْ كان مِن لغته أن يفتح أو يضمّ ، لالتقاء الساكنين نحو : قُم الليل ، فقياس قوله أن يفتح ويضم عند التذكر نحو : قُما ، وبِعا ، وسِرا .

وعن قطرب : أنّ من العرب من يقـول : شُمُّ يا رجـل . فإن تذكّرت على / هذه اللغة مطلت الضّمة واواً فقلت : شُمُّوا . [١٧٠]

ومن العرب من يقرأ: « اشْتَرَوُا الضَّلالة »(٣) بالضَّم ،ومنهم من

(١) انظر الكتاب ٣٠٤/٢.

 ⁽٢) في الخصائص ١٣١/٣: و ولما كان ساكناً صحيحاً لم يجر الصوت فيه ،
 فالم الم يجر فيه حركه بالكسر ـ كما يجب في مثله ـ ثم أشبع الخ . و في ط : و لم
 يجز ، بالزاي .

⁽٣) البقرة / ١٦ . وهي قراءة : أبي السمال ، وأبي زيد الانصاري ، وأبي الحسن ،انظر : المحتسب ٥٤/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ١٤٢/١ ، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ١٢/١ .

یکسر ^(۱) ، ومنهم من یفتح .

فإن مطلت مُتَذَكِّراً قلت على من ضمَّ : اشترُووا ، وعلى من كسر اشتروى ، وعلى من فتح اشترَوا .

وروينا عن محمد بن محمد عن أحمد بن موسى عن محمد بن الجهم عن يحيي بن زياد قول الشاعر :

١٢٥ = فَهُمُ بِـطانَـتُهُـمْ وَهُمْ وُزراؤهُمْ وهُم القضاةُ ومنهُم الحكّامُ (٣) فإن وقفت على «هم » من قوله : وهُمُ القضاة قلت : هُمِي .

وكذا الوقف على : منهم الحكام : مِنْهِمِي .

وإن وقفت على « هم » من قىولـه : وهم وزراؤهم ، قلت : وهُمُوا ،لأنك كذا^(ه) ، رأيته فعل الشاعر .

وإن شئت عكست حملًا للثاني على الأول .

- - (٢) في ط : « مستذكرا » بالسين .
- (٣) قبائله مجهول. وهنو من شواهند: الخصائص ١٣٢/٣ ، والمحتسب ١/٥٥ ، وابن يعيش ١٣٢/٣ .
- (٤) في ط فقط: (كأنك) مكان: (كذا) صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص.

وللأول على الثاني (١) لأنك إذا فعلت ذلك لم تُعْدُ أنْ حملت على نظيره .

وكلّما جاز شيء من ذلك عند وقفة التَذكر جاز في القافية البّتَة على ما تقدّم .

وعليه تقول : عَجِبْتُ مِنَا أي مِنَ القوم على من فتح النّون . ومَنْ كسرها فقال : من القوم ، قال : مِنبى

الفائدة التاسعة

[في إنابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة]

قال ابن جنّي :

الأول منهما : أنْ تحذف الحرف ،وتَقِرّ الحركة قبله نائبة عنه ودليلًا عليه كقوله :

⁽¹⁾ وردت العبارة في الخصائص على النحو التالي: « لأنك كذا رأيته فعل الشاعر لما قال في أول البيت: فهمو ، ففصلت بين حركة التفاء الساكنين وغيرها كما فصل ، وإن شئت قلت: وهمي ، تريد: وهم وزراؤهم ، وقلت: وهمُو تريد: وهم القضاة حملاً على قوله: فهم بطانتهم ، لأنك إذا فعلت ذلك لم تعد أن حملت على نظير.

١٢٦ =كفَّاك كفُّ لا تُلِيقُ دِرْهـمـا

جُوداً وأُخرى تُعْطِ بالسَّيف الـدمـا(١)

يريد : تُعْطِي ، وقوله :

١٢٧ = * وَأَخُو الغَوانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ(٢) *

وقوله :

١٢٨ * دَوَامِي الْأَيْد يَخْبِطْن السَّريحا(٣) *

(١) قائله مجهول .

من شواهد : الخصائص ۱۳۳/۳ ، والمنصف ۷٤/۲ ، وابن الشجري . ۷۲/۲ ، واللسان : « ليق » .

(٢) للأعشي . ديوانه / ٥٣ . وتمامه :

* وَيَكُنَّ أَعْداءً بُعَيْدَ وِدادِ *

من شواهد : سيبويه ١٠/١ ، والخصائص ١٣٣/٣ ، والمنصف ٧٣/٢ والمنصف ٧٣/٢ .

وفي ط فقط : « وآخر صفوان متى يشا بصير منه » تحريف واضح ، صوابه من النسخ المخطوطة ، والمراجع السابقة .

(٣) نسب إلى مضرس بن ربعي الفقعسي . وصدره :

* وطرتُ بمُنْصُلِي في يَعْملات *

من شواهد : سيبويه ٩/١ ، ٢٩١/٢ ، والخصائص ٢٦٩/٢ ، ١٣٣/٣ والمنصف ٢٧٣/ ، وابن الشجري ٢٧/٧٪ ، والمغنى رقم ٤١٠ .

والمنصل : السيف ، واليعملات : جمع يعملة ، وهي الناقة السريعة والسريح ـ كما في أمالي ابن الشجري ـ جلود تنعلها الإبل إذا حفيت ، واحدتها : سريحة . ومنه قوله تعالى : ﴿ يَا عَبَادِ فَاتَّقُونَ ﴾ (١) . وهو كثير في الكسرة وقد جاء في الضّمة منه قوله :

١٢٩= إن الفقير بيننا قــاضٍ حَكَمْ

أن تسرد المساء إذا غساب السُّجُمْ(٢)

يريد : النجوم ، فحذف الواو ، وأناب عنها الضَّمة وقوله :

١٣٠ * حتى إذا بُلّت حلاقيم الحُلُق(١) *

يريد : الحلُوق . وقال الأخطل :

١٣١ = كَلَمْع ِ أَيدي مثاكيل مُسَلِّبةٍ

يندبن ضَرْسَ بَناتِ الدّهـر والخُطُب(¹) / [١٧١]

- (١) الزمر / ١٦.
- (٢) قائله مجهول .

من شواهد : الخصائص ١٣٤/٣ ، والمنصف ٣٤٨/١ ، والمحتسب ١٩٩١ ، ٣٩٩ ، ٨/٢ ، واللسان : نجم .

(٣) قائله مجهول : (رجز) .

من شواهد : الخصائص ١٣٤/٣ ، والمنصف ١/٣٤٨ ، والبحر المحيط ٥/٨٤٨ ، والبحر المحيط ٥/٨١٨، واللسان : حلق ، وروايته : «حتى إذا ابتلَت» .

 (٤) من شــواهـد: الخصــاتص ١٣٤/١، ١٣٤/١، والمنصف ١٩٤٨/١
 والمحتسب ١٩٩/١، ٢٠٠، ١/٢، وفي المنصف ورد برواية : «يندبن فتيان ضُرِس الدهر».

واللمع هنا : الإشارة ، والمثاكيل : النساء اللائي فقدنأولادهن،ومسلّبة : وصف من سلّبت المرأة : إذا مات ولدها . وضرس بنات الدهر : أحداث =

يريد : الخُطُوب .

وَمَنَّه قوله تعالَىٰ : ﴿ وَيَهْحُ اللَّهُ الباطل ﴾ (١) ، و ﴿ يَوْمَ يَـدْعُ الدَّاعِ ﴾ (١) ، و ﴿ سَنَدْعُ الزَّبانية ﴾ (٣) .

كتب ذلك بغير واوٍ دليلًا في الخُط على الوقف عليه بغير واو في اللَّفظ .

وله نظائر . وهذا في المفتوح قليل لِخُفة الألف ، قال :

١٣٢ = * مَثَل النَّقا لبَّده ضربُ الطِلل(1) *

الزمان . وفي اللسان : ضرس : « وضرّسَتْهُ الخطوبُ ضَرْساً : عجمته .
 شبه أيدي الإبل إذا رفعتها بإشارة نائحة تشير بخرقة .

انظر شرح الشاهد في المنصف ٤٦٣/١ ، ٤٦٤ ، وانظر اللسان : « ضوس » .

- (١) الشّوري / ٢٤ .
 - (٢) القم / ٦.
 - ٣) العلق / ١٨ .
- (٤) رجز : من شواهد : الخصائص ٣/١٣٤ ، والمحتسب ٢٢٩/١ ،واللسان
 : « طلل » :

والنقا من الرمسل: القبطعة تنقاد محدودية ، وجمعه: أنقاء . والطلل: المطر الصغار القطر الدائم ، ونسب في المحتسب لأبي النّجم وفي اللسان: أراد ضُرِّب الطّل، فقك المدغم ، ثم حركة . وروى : «ضَرِّب الطَّلل » بكر الطاء . أراد: ضرب الطلاّل ، فحذف ألف الجمع . يريد الطَّلال ، ونحوُّ منه قوله :

١٣٣ = ألا لابــارك الله في سُهَيْل ِ إذا ما اللهُ بَارَك في الــرِّجال ِ(١)

فحذف الألف من لفظة « ألله » .

ومنه قوله :

١٣٤ = * أو الفأ مكَّةَ من الحَمِي(٢) *

لأنه أراد : الحَمَام ، فحذف الألف فالتقت الميمان فغيَّر على ما ترى .

وقال أبوعثمان في قوله تعالى : ﴿ يَا أَبْتِ ﴾ (^{١)} : أراد : يا أبتا فحذف الألف ، وقال الشاعر :

١٣٥ = فلستُ بمدرك ما فات مِنيّ بلهف ولا بِلَيْتَ ولا لو آنِّي (١)

من شواهد : الخصائص ۱۳۶/۳ ، والمحتسب ۱۸۱/۱ ، والخزانة ٤/٣٤٧،والمخصّص ١٦٠/٦ ، واللسان : « أله » .

(٢) رجز للعجاج ، ديوانه /٢٩٥ .

من شواهد : سيبويه ۸/۱، ۵۱ ، والخصائص ۱۳۰/۳ ، والحجة لابن خالوية / ۱۸۰ ، والإنصاف ۱۹/۲ ، وابن يعيش ۷٥/۲ ، والهمع والدرر رقم ۷۷۳ ، ۱۷۳۷ .

(٣) يُوسف / ٤ .

(٤) قائله مجهول .

من شواهد : الخصائص ١٣٥/٣ ، والمحتسب ٢٧٧١ ، ٢٧٣ ، وابن =

⁽١) قائله مجهول .

يريد بلهفا ^(١) .

والثاني منها: وهو إنابة الحرف عن الحركة في بعض الأحاد، وهي الأسماء الستة ، وجميع التثنية ، وكثير من الجمع ، فإن الألف والواو والياء فيها نائبة عن الحركات في الإعراب . وكذا النون في الأفعال الخمسة نائبة عن الضّمة .

وليس من هذا الباب إشباع الحركات (⁽⁾ في نحو: منتزاح (⁽⁾) ، والصياريف ، وأنظور ، لأن الحركة في نحو هذا لم تحذف ، وأنيبّ (⁽⁾) الحرِّفُ عنها بل هي موجودة لا مزيد (⁽⁾) فيها ولا منتقص منها .

⁼ الشجري ٧٤/٢ ، والمقرب ١٨١/١ ، ٢٠٠/٢ ، والتصريح ٢٧٧/٢ ، والأشموني ٢٨٢/٢ .

 ⁽١) في الخصائص: « بلهفي » بالياء .

 ⁽٢) في ط فقط : إشباع الحركات (على الحركات) بزيادة : (على الحركات) .

⁽٣) في ط فقط: (بمستراح ، .

⁽٤) في ط ، والنسخ المخطوطة : ويثبت ، والتصويب من الخصائص .

⁽٥) في الخصائص ١٣٦/٣ : « ومزيد فيها » بدون : « لا » .

[الفسائسدة العاشرة] في هجوم الحركات على الحركات

العاشرة : في هجوم الحركات على الحركات . قال ابن جنّي : هوعلى ضربين : أحدهما : كثير مقيس ، والأخر : قليل غير مقس .

فالأول قسمان : أحدهما : أن تتفق فيـه الحركتــان^(۱) ، والآخـر : أن تختلفــا^(۱) ، فيكــون الحكم للطّارىء منهمــا على مــا مضى .

فالمتفقان (4): نحو: هم يُغْزُون، ويَدْعُون. أصله: يُغْزُون، فأسكنت الواو الأولى التي هي اللام، وحذفت لسكونها، وسكون واو الضمير والجمع بعدها، وتُقلت تلك الضّمة المحذوفة عن اللام إلى الزاي التي هي العين، فحذفت لها الضمة الأصليّة في الزّاي لطروء الثانية عليها (9).

ولا بدّ من هذا التقدير في هجوم الثانيـة الحادثـة على الأولى

⁽١) انظر الخصائص ١٣٦/٣

 ⁽٢) في ط فقط: الحركات، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص.

 ⁽٦) في ط فقط : « والأخران مختلفان » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

⁽٤) في ط فقط : « فالمتفقان » تحريف .

 ⁽٥) في الخصائص : لطروء الثانية المنقولة من اللام إليها عليها .

[۱۷۷] الراتبة اعتباراً في ذلك بحكم المختلفين(١) ، / ألا تراك تقول في العين المكسورة بنقل الضّمة إليها مكان كسرتها نحو: يُرمون

ويَقْضُون : نقلت ضمة ياء يَرْمِيُون إلى ميمها ، فابتزّت الضمةُ العيمَ كسرتَها (*) وحَلّت (*) محلّها فصارت : يَرْمُون ، فكما لا نشكّ في أن ضمة ميم : يَرْمُون غير كسرتها في : يَرْمِيوُنلفظاً، فكذلك نحكم على أن ضمة زاي : يَغْزُون غير ضمتها في : يَغْزُوون تقديراً وحُكْماً .

ونحوُّ من ذلك قولهم في جمع مائة : مِبُوْن،فكسرة ميم مِبُوْن غير كسرتها في : مائة اعتباراً بحال المختلفين في : سنة وسنين(١) ، وبُرة وبُرين(٥)

ومثله ترخيم بُرُثُن ومنصور فيمن قال : يا حارُ ، إذا قلت : يا منْصُ ويابُرْثُ فالضّمة فيهما غير الضّمة فيمن قال : يا بُرْثُ ويا مَنْصُ على ياحارِ، اعتباراً بالمختلفين (٥ فكما لا يشك في أن ضمة يا حارُ

⁽١) في الخصائص: (المختلفتين) .

 ⁽٢) في ط فقط: (لكسرتها) صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص.
 (٣) في ط فقط: (أوحلت) بـ (أو).

 ⁽٤) في ط والنسخ المخطوطة : في سنة ، وسنون ، بالواو ، صواب من الخصائص .

 ⁽٥) في ط والنسخ المخطوطة : « وبرة « وبسرون » بالنواو » ، صواب من الخصائص وفي لقاموس :البرة كثبة : الخَلْخِال وجمعها : براة ، وبرين .
 وبرين حلقة من أنف البعير .

⁽١) في الخصائص: « بالمختلفتين » .

غير كسرة يا حار سماعاً ولفظاً فكذلك الضّمة على يا حارٌ في يا برتُ ويا منصُ غير الضمة فيهما على يا حارِ تقديراً و؟حكْماً

وكذلك كسره صادصِنو،وقاف قِنْو غير كسرتهما في صِنـوانٍ وقِنْوانٍ .

َ وَكَذَلَكَ كَسَرَهُ صَادَ : تَقْضِينَ فِي الجمع غير كَسَرَتُهَا الْمَقَـدَّرَةُ فِيهَا فِي أَصِلَ حَالِهَا،وهُو تَقْضِينِونَ() فِي الْمَفْرِدُ عَلَى حَدَّمَا تَقَدَّمُ فِي : يُغُرُّون وَيَدْعُونَ .

وأما المختلفتان فـأمرهما واضح نحو: يَـرْمُون ويَقْضُـون . والأصل : يَرْمِيُون ويَقْضِيوُن ، فأسكنت الياء استقالاً للضَّمة عليها ، وُنْقِلت إلى ما قبلها فابتزّته كسرته لطروئهاعليها،فصارت : يرمون ويقضون .

وكذلك أنتِ تَغْزِين ، أصله : تَغُوُوينِ ، نقلت الكسرة من الواو إلى الزّاي فابتزّتها ضمتها فصار : تغزين . إلاّ أن منهم من يُشمّ الضَّمة إرادة للضِمة المقدّرة .

ومنهم من يُخْلِص الكسرة فلا يُشِمُّ .

ويدلك على مراعاتهم لتلك الكسرة والضّمة المبتزّة عن هـذين الموضعين : أمّم إذا أمروا ضَمّوا همزة الوصل وكسروها إرادة لهما نحو :

 (١) في ط والنسخ المخطوطة : « تقضين » بياء واحدة ، تحريف صوابه من الخصائص . اقضوا ، ارموا ، ونحو : أغزي أدعى فكسرُهم مع ضمة الثالث ، وضمهًم مع كسرته يدلّ على قوة مراعاتهم للأصل المغير ، وأنه عندهم مراعئ معتدّ ، مقدّر .

ومن المتفقة حركتاه(۱)، ما كنانت فيه الفتحتان، نحو اسم المفعول من نجو: اشتد، واحمر ، وهمو: مُشْتند ، ومحمر . [۱۷۸] وأصله : مُشْتند ، ومُحمر ر ، قاسكنت الذال والراء /الأوليان ،وأدغمتا في المِثْل ، ولم تُنقل الحركة إلى ما قبلها ، قَنْطْلِه على حركته التي فيه كما نقلت (۱) في يغزون ، ويرمون . يدل على ذلك قولهم في اسم الفاعل أيضاً كذلك : مشتد وعمر ألا ترى أن أصله: مشتدد ، وغُمرر فلو نقلت هنا لوجب أن تقول : مشتد وعمر ألا مترى أن أصله: مشتدد ، وغُمرر فلو نقلت هنا لوجب أن تقول : مشتد وعمر أ

فلمًا لم تقل ذلك وصحح في المختلِفَينْ اللَّذين الثقل فيهما موجودٌ لفـظأ امتنعت من الحُكْم به فيها تحُصُل الصيغة^{٣٥} فيه تقديراً وَوَهُماً .

وسبب ترك النقل في المفتوح انفراد الفتح عن الضّم والكسر في هذا النحو لزوال الضرورة فيه ومعه ، ألا ترى إلى صحّة الواو والياء جميعاً بعد الفّحة، وتعدِّر صححة الياء الساكنة بعد الضّمة، والواو، الساكنة بعد الكسرة ، وذلك أنك لوحذفت الضّمة في : يرميون ، ولم تنقلها إلى الميم لصار التقدير إلى يرمون ، ثم وجب قلب الواو ياة،

⁽١) في الخصائص ١٣٨/٣ : وحركاته ، .

⁽٢) في الخصائص: « تغلب ، مكان: « نقلت ، .

⁽٣) في الخصائص: (الصنعة ،

وأن تقول : هم يَرْمين ، فيصير إلى لفظ جماعة المؤنث .

وكذلك لو لم تنقل كسـرة الواو في تغـزوِين إلى الزّاي لصـار التقدير إلى : تَغْزُين ، ثم يجب قلب الياء واواً لانضمام الزاي قبلها ، فتقول للمرأة : أنت تغزون فيلتبس بجماعة المذّكر .

فهذا حُكم المضموم مع المكسور . وليس كذلك المفتوح ، ألا ترى الواو والياء صحيحتين بعد الفتحة نحو : هؤلاء يَخْشَوْن ، ويَسْعَوْن ، وأنتِ تَرْضَيْن وتَخْشَيْن . فلمّا لم تُغَيِّر الفتحة هنا في المختلفين اللّذين تغييرهما واجب لم تُغَيِّر القتحتان اللّتان إنما هما في التّغيير محمولتان على الضمة مع الكسرة .

فإن قيل : قد يقع اللبس أيضاً حيث رُمُت الفرق ، لأنك تقول للرجال : أنتم تَقْزُون ، وللنساء : أنتَّن تَقْزُون ، وتقول للمرأة : أنت تَرْمِين ولجمع النساء : أنتن تَرْمِين .

قيل : إنما احتمل هذا النحو في هذه الأماكن ضرورة ، ولـولا ذلك لما احتمل .

ووجهُالضرورة:أن أصل أنتم تَغُزُون : تَغُزُونُ فالحركتان ـ كما ترى ـ متفقتان / .

وكذلك أنت ترمين،أصله : تَرْمِيين فالحركتان أيضاً متفقتان .

فإذا أسكنت المضموم الأول ونقلت إليه ضمة الثاني ، وأسكنت المكسور الأول ، ونقلت إليه كسرة الثاني ، بقي اللفظ بحاله كأن لم

تنقله ، ولم تغير شيئاً منه ، فوقع اللبس فاحَتِمل لما يصحب الكلام من أوله وآخره كنائيا على أوله وآخره كنائيا على أوله وآخره كالتيانيا على ما يقارفها ، كالتّحقير والتّكسير وغير ذلك . فلمّا وجدتَ إلى رفع اللّبس بحيث وجدتَه طريقاً صَلَكتُها ، ولمّا لم تجد إليه طريقاً في موضع آخر احتملْتَه ، وذلك بما يقارنه عليه .

الضّرب الثاني(١): مما هجمت فيه الحركة على الحركة من غير قياس كقوله:

١٣٦ = * وقال اضْرِب السَّاقَينْ إِمَّكَ هابلُ(٢) *

 (١) لأنه ذكر في بدء الفائدة العاشرة أن هجوم الحركات على ضربين فلما فرغ من الضرب الأول بدأ في الحديث عن الضرب الثاني .

(۲) من شواهمد: سيبويه ۲۷۲/۲، والخصائص ۱٤٥/۲، ۱٤١/۳،
 وتفسير القرطبي ۱۳٦/۱ والشافية ۱۷۸/٤.

وقد روى في تفسير القرطبي : • الساقيرُ أمك • بضم النون لأجـل ضمّ الهمزة . وفي الشافية روي : • الساقين إلمك • بعدم إتباع ضمة العيم لكسرة الهمزة • وإن كانت الهمزة كسرت إتباعاً لكسرة النون .

وقال البغدادي في شرح الشافية : والذي رواه ابن جني في المحتسب على غير هذا قال عند قراءة من قرأ : والحمد لله ، بكسر الدال اتباعاً لكسرة اللام . ومثل هذا في إتباع الإعراب البناء ما حكاه صاحب الكتاب في قول بعضهم :

* وقال اضربِ الساقينِ إمَّك هايل *

كسر الميم لكسرة الهمزة .

وهابل من هبلته أمه أي فقدته . ثم قال : وهذا المصراع لم أقف على قائله ولا تتمته . أصله أمّك ، فكسر الهمزة لانكسار ما قبلها على حد من قرأ : « فلاَمّة النُّلَثَ »(١) فصار إمَّك، ثم أتبع الكسر الكسر، فهجمت كسرة الإنباع على ضمة الإعراب فابترّتهاموضعها ،فهذا شاذً لا يقاس عليه ألا تراك لا تقول : قِلْوِك واسعة ،ولا عِذْلِك ثقيل ،ولا بتبك عاقلة .

وَنَخُو مِن ذلك في الشّذوذ قراءة الكسائيّ: ﴿ بِمَا أُنْزِلَيْكَ ﴾ (٢٠). وقياسة في تخفيف الهمزة أن تجعل الهمزة بين بين فتقول بما أنزل إليك ، لكنه حذف الهمزة حذفاً والقي كسرتها (٢٠) على لام أنزل وقد كانت مفتوحة ، فغلبت الكسرة الفتحة على الموضع ، فصار تقديره ، بما أنزِللَيْك فالتقت اللّامان متحركتين ، فأسكنت الأولى ، وأدغمت في الثّانية كقوله تعالى : ﴿ لكنّا هو الله ربي ﴾ (٤) .

وَنَحْوُ منه ما حاكه لنا أبو عليّ عن أبي عبيدة : أنه سمع : « دُعُه فِي حِرُامَه » وذلك أنه نقل ضمة الهمزة بعد أن حذفها على الراء وهي مكسورة فنفى الكسرة وأعقب منها ضمّة .

⁽١) النساء / ١١ وهي قراءة همزة ، والكسائي ، والأعمش .

أنظر الإتحاف / ١٨٧ ، والبحجة لابن أبي زرعة /١٩٢ ، وتفسير الرازي ٨٥٨٣ ، وغيث النفع ١٨٨ .

 ⁽٢) البقرة / ٤. من شواذ قراءة الكسائي ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس
 ١٣٢/١ وإصلاء ما منّ به المرحمن للعكبيري ٨/١ ، والبحر المحيط
 ١١/١ ، والمحتسب ٧٣/١ .

⁽٣) في الخصائص ١٤١/٣ : وحركتها ، مكان : و كسرتها ، .

⁽٤) الكهف / ٣٨.

ومنه ما حكاه أحمد بن يحيى في خبر له مع ابن الأعرابي بحضرة سعيد بن سلم (١) عن امرأة قالت لبنات لها : وقد خَلُون إلى أعرابي كان يَالْفَهُنَّ : و أفي السَّوتَتَنَّهُوْ ، قال أحمد بن يحيى فقال لي ابن الأعرابي : تعال إلى هما هنا، اسمع ما تقول؟ قلت : وما في هذا؟ [10] أرادت استفهام إنكار: و أفى السَّوتَتَنَّهُ ؟ ، فالقت فتحة و أنتنَ ، على الم

(1) ارادت استفهام إنكار: (1 أفي السونتنه ؟) فالقت فتحة (انتن) على السونتنة (الله على السونتنة) على السونتنة (الله على السونتنة) السونتنة (الله على السونتنة) السونتنة (الله على السونتنة) السونتنة (الله على الله على السونتنة) السونتنة (الله على ال

فهذا نَحُو مما نحن بسبيله وجميعه غير مقيس ، لأنه ليس على حد التّخفيف القياسيّ لأن طريق قياسه أن تقول : في حرِأُمهِ ، فتقرّ كسرة الراّء عليها ، وتجعل همزة (أمه ، بين بين ، أي بين الهمزة والواو لأنها مضمومة كقوله تعالى : ﴿ يستهزئون ﴾ (⁷⁾ فيمن خفّف ، أو ا في جرِيمه ، فيبدلها ياء البتّة على ا يستهزيون ، وهمو رأي أبي الحسن . فأما في جرُيّه فليس على قياس البتّة .

وكذلك قياس تخفيف قولها : أفي السوأة أنتَّه أن تقول : أفي السّوءة يُنتُنه ، فتخلص همزة «أنتنه » ياء البّنة لانفتاحها وانكسار ما قبلها كقولك في تخفيف : ﴿ مِشْرِ ﴾ مِيْسِر ، انتهى ما ذكره ابن جنّه (٤) إ،

- (١) في ط فقط: « مسلم » بالميم . في أوله .
 - (٢) الأنعام / ٥ وغيرها .
- (٣) العِئرة بالكسر : العداوة والنميمة . وفي ط فقط ه ميزر ـ مئزر ۽ تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .
 - (٤) انظر النص بتمامه في الخصائص ١٣٦/٣ ـ ١٤٢ .

ومن فروع هذا الباب : كسرة شِرْب إذا بني للمفعول وكسـرة زبْرج إذا صغر هل تبقى ؟ .

ظاهر كلامهم: نعم ، قال أبو حيّان : ولمو قيل : إنها زالت وجاءت كسرة أخرى لكان وجّها كما قالوا : في : من زيد في المحكاية على أحد القولين ، وفي منص إذا رخمت منصوراً عى لغة من لا ينتظر فإنهم زعموا أنّها ضمة بناء غير الضمة في منصور الّتي هي من حركات الكلمة الأصلية ، قال : وإذا صغرت فُعلًا على فُعَل فضمة فُعَل غير ضمة فُعل وقيل : هي هي .

[الفائدة الحادية عشرة في الحرف المتحرّك]

الحادية عشرة: قال ابن القيم في « بدائع الفوائد »(۱) قال السّهيلي: قولهم: حُرْفٌ متحرّك، وتحرّكت الواو ونحو ذلك تساهلً منهم ، فإن الحركة عبارة عن انتقال الجسم من حيزً إلى حيّز، والحرّفُ جزءٌ من الصوت ، ومُحال أن تقوم الحركة بالحرف لأنّه عَرَض، والحركة لا تقوم بالعرض ، وإنما المتحرّك في الحقيقة هو العضو من الشّفتين أو اللسان أو الحَنك الذي يخرج منه الحرف ، فالضّمة عبارة عن تحريك الشّفتين بالضّم عندالنطق، فيحدث من ذلك صوت خفي مقارب للحرف ، إن امتد كان واوأ، وإن قصر كان ضمّة ،

 ⁽١) بدائع الفوائد لابن القيم الجوزية المتوفي ٧٥١ هـ طبع في جزأين بمطبعة الطباعة المنبرية .

والفتحة عبارة عن فتح الشّفتين عند النطق بالحرف، وحدوث الصوت [١٧٦] الخفيّ يسمىفتحة، وكذا القول في الكسرة بر

والسّكون: عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النّطق بالحرف، ولا يحدث بعد الحرّف صوتٌ فينجزم عند ذلك أي ينقطع فلذلك سمّي جَزْماً ، اعتباراً بانجزام الصّوت وهو انقطاعه ، وسكوناً اعتباراً بالعضو الساكن .

فقولهم: فتح وضمَّ وكسرٌ هو من صفة العضو. وإذا سميّت ذلك رفعاً ونصباً وجرًا وجَزْماً فهي من صفة الصّوت ، لأنه يرتفع عند ضمّ الشفتين ، وينتصب عند فتحهما ، وينخفض عند كسرهما ، وينجزم عند سكونهما .

وعبروا بهذه عن حركات الإعراب لأنها لا تكون إلا بسبب وهو العامل ، كما أن هذه إنما لا تكون بسبب وهو حركة العُضو ، وعن أحوال البناء تلك، لأنه لا يكون بسبب، أعني بعامل كما أن هذه الصفات يكون وجودها بغير آلة .

قال ابن القبم: وعندي أن هذا ليس باستدراك على النّحاة ، فإن الحرف وإن كان عَرضاً ، فقد يوصف بالحركة تبعاً لحركة محلّه ، فإن الأعراض وإن لم تتحرك بانفسها فهي تتحرّك بحركة محالّها فاندفع الإشكال جملة .

[177]

الفائدة الثانية عشرة في اختلاف النُحاة في الحركات]

الثانية عشرة: قال أبو حيّان في و شرح التسهيل »: اختلف النحاة في الحركات الثلاث: أهي مأخوذة من حروف المدّ واللّين أم لا ؟ فذهب الأكثرون: إلى أن الفتحة من الألف والضّمة من الواو ، والكسرة من الياء اعتماداً على أن الحروف قبل الحركات ، والنّاني مأخوذ من الأول .

وذهب بعض النّحويين: إلى أن هذه الحروف مأخوذة من الحركات الثلاث: الألف من الفتحة ، والواو من الضّمة ، والياء من الكسرة اعتماداً على أن الحركات قبل الحروف ، وبدليل أن هذه الحروف تحدث عند هذه الحركات إذا أشبعت ، وأن العرب قد استغنت في بعض كلامها بهذه الحركات عن هذه الحروف اكتفاءً بالأصل على فرعه .

وذهب بعض النّحويين: إلى أنه ليست هذه الحروف مأخوذة من الحركات ولا الحركات مأخوذة من الحروف اعتماداً على أن أحدهما لم يسبق الآخر. وصححه بعضهم، انتهى /.

[الفائدة الثالثة عشرة في قوة الحرف]

الثالثة عشرة : قال في ﴿ البسيطُ ۥ (١) : تمكن النَّطق بالحرْف

(١) البسيط: تأليف ركن الدين حسن بن محمد الاستراباذي المتوفي ٧١٧هـ .

أقوى من تمكنّه بالحركة .

[الفائدة الرابعة عشرة : الأصل في تقدير الحروف]

الرابعة عشرة : الأصل في تقدير الحروف أن يقدّر ساكناً ، لأن الحركة أمر زائد فلا يقدم عليه إلاّ بدليل ، ومن ثَمَّ كان مذهب سيبويه في شاة أن الأصل فيها : شَوْهـةُ بسكون الـواو كصفحة ، لا شَـوَهـة بالفتح ، وفي دم أن وزُنه : فَعْل بالسّكون لا فَعَل بالتّحريك .

[الفائدة الخامسة عشرة : الحركة تقوم مقام الحرف]

الخامسة عشرة : الحركة قد تقوم مقام الحرف، وذلك في التلاثميّ المؤنّث بغيرها ، نحو : سَقَر ، فإنه يمنع الصرف كما لو كان فوق ثلاثة إقامة للحركة مقام حرف رابع بدليل تحتّم حـذف ألف جمزيّ في النسب كتحتم ألف مُصطفى ، لا كتخيسر ألف حبلى المشاركة لها في عدد الحروف .

قال في « البسيط » : فإن قيل : لوجرت الحركة مجرى الحرف الرابع لم تلحقه تاء التأنيث في التصغير كـالرَّبـاعي ، ولا شك في لحوقها نحو : سقيرة .

قلت: ونحن لا ندّعي أن الحركة تجري مجرى الحرف الرابع، في كلّ حكم بل في موضع يثقل اللفظُ بها، وذلك في المكبّر بخلاف المصغّر.

[الفائدة السادسة عشرة : الإعراب لا يكون قبل الطرف]

السادسة عشرة قال أبو البقاء في : « التبيين » : اعلم أنّهم لا يريدون بالحركة المنقولة في الوقف نحو : هذا بكُر ومررت ببكِر ، أن حركة الإعراب صارت في الكاف إذ الإعراب لا يكون قبل الطرف وإنما يريدون أنها مثلها .

[الفائدة السابعة عشرة: تسمية المتقدّمين للحركات]

السابعة عشرة: قال ابن يعيش: كان المتقدّمون يسمون الفتحة الألف الصغيرة والضّمة الواو الصغيرة ، لأن الحركات والحروف أصوات، وإنما رأى النّحويون صوتاً أعظم من صوت فسموا العظيم حُرْفاً ، والضعيف حركة ، وإن كانا في الحقيقة شيئاً واحداً ، ولذلك دخلت الإمالة على الحركة ، كما دخلت الألف، إذ الغرض إنما هو لتجانس الصوت وتقريب بعضها من بعض .

فسائسدة

[في السؤال عن مبادىء اللغات]

قال بعض شَرَاح الجُمل (١): السؤال عن مبادى، اللغات يؤدي [١٧٨] إلى / التسلسل فلهذا لا ينبغي أن يسأل لأي شيء انفردت الأسماء بالجرّ وانفردت الأفعال بالجزم وإنما ينبغي أن يسأل عما كان يجب فامتنع، وهو خفض الأفعال المضارعة بالإضافة، لأن الفعل مرفوع وإن أضيف إليه كقوله تمالى: ﴿ هذا يَوْمٌ ينفعُ الصّادقين صِدْقهم ﴾(١) وجزم الأسماء التي لا تنصرف، وذلك أنها لما أشبهت الفعل المضارع وحكم لهابحكم، فلم تنون، ولم تخفض كالفعل كان يجب أن يحمل فيها الخفض على جزم الفعل الذي أشبهته بدل حمله على النصب،

⁽١) في التراث النحوي كتابان يسميان : الجَمُل :

أحدهما: الجُمل للجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن، المتوفي ٤٧٤ هـ.

ومن شراحه ابن الخشاب المتوفي ٦٩٥ هـ وابن خروف المتوفي ٢٠٩ هـ. وثانيهما : الجمل للزجاجي : عبد الرحمن بن إسحاق ، المتوفي ٣٣٩ هـ ومن شراحه : على بن القاسم الإشبيلي ، المتوفي ٢٠٥ هـ ، وابن هشام المصري المتوفى ٧٦٧ هـ .

⁽٢) المائدة / ١١٩.

ويكون الاسم الذي لا ينصرف ساكناً في حال الخفض، ويكون فيه ترك العلامة علامة .

والجواب عن ذلك ما ذكره الرَّجاجي أنه لم تخفض الأفعال المضارعة ، لأن الخفض لو كان فيها إنما كان يكون بالإضافة ، لأنه ليس من عوامل الخفض ما يدخل على الفعل إلا الإضافة ، والإضافة إمًا لِلْمِلْك أو للاستحقاق ، والأفعال لا تملك شيئًا ولا تستحقه فلا يكون فيها إضافة ، وإذا لم يكن فيها إضافة لم يكن فيها خفض ، فإن أضيف إلى الفعل فإنما يضاف إليه في اللفظ ولمصدره في المعنى ، وللذلك لا تؤثر الإضافة فيه .

ولم تجزم الأسماء التي لاتنصرف، لأنها قد ذهب منها التُنوين ، فلو ذهبت الحركة لأدّى ذلك إلى ذهاب شيئين من جهة واحدة ، وذلك إخلال بالكلمة لتوالي الحذف على آخرها .

حكايةُ الحال من القواعد الشّهيرة

قـال ابن هشام في و المغني » : القـاعدة السـادسة : أنّهم
يعبّرون عن الماضي والآتي كما يعبّرون عن الشيء الحاضر قصـداً
لإحضاره في الذّهن حتى كأنه مشاهدة حالة الإخبـار نحو : ﴿ وإنّ رَبّكَ لَيْحُكُمُ بِينَهُمْ يُؤُمُ القيامة ﴾(") لأن لام الابتداء للحال .

وَنَحْوُ : ﴿ هَذَا مِنْ شِيعَةِ وَهَذَا مِنْ عَـدُوهَ ﴾ (٢) إذ ليس المراد تقريبَ الرجلين من الرّسول عليه الصّلاة والسّلام كما تقـول : هذا كتـابُك فَخُـذه وإنما الإشـارة كانت إليهمـا في ذلـك الـوقت هكـذا فَحُكِيَتْ .

ومثله : ﴿ وَاللّٰهِ الَّــذِي أَرسَــل الــرَّيـــاح فتنــيرُ سحــابــاً فَسُقْنـاهُ لبلد مَّيْت فَأَخَيْنِـا به الأرضَ ﴾ (٣) آلا تــرى أنه تعـالى قصد ١٧٨] بقوله : تُنْيِرُ سحاباً إحضار / تلك الصورة البديعة الذالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب، تبدو أوّلاً قِطَعاً ثم تتضام متقلبة بين أطوار

⁽١) النحل / ١٢٤ .

⁽٢) القصص / ١٥.

⁽٣) فاطر / ٩.

حتى تصير رُكاماً .

ومنه ﴿ ثم قال له كُنْ فيكون ﴾(١) أي فكان .

ومنه: ﴿ وَمَنْ يُشْرِكُ بالله فَكَأَنَما حَرَّ مِن السَّماء فَتَخَطَّفُهُ الطَّير أُو تَهْوِي به الرَيِّح في مكان سَجِيقٍ ٣^(٢). ﴿ وَنَرْ يِد أَن نَمُنَ على الَّذِين اسْتُضْعِفوا ﴾ إلى قوله: ﴿ وَنَرْ يَ فِـرْعَوْنَ وَصَامَانَ﴾ (٢) ومنه عند الجمهور: ﴿ وَكَلْبُهم باسطٌ ذِراعَيْه ﴾ (٤) أي يَسُط ذِرَاعَيْه بدليل: ﴿ وَنَقَلَبُهم ﴾ ولم يقل: وقَلْبناهم ، وبهذا التقرير يندفع قول الكسائي وهشام: إن أسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل.

ومثله : ﴿ والله مخرحُ ما كنتم تكتمونَ ﴾ (°) إلّا أن هذا على حكاية حال كانت مستقبلة وقت التّـدارؤ، وفي الآيةَ الأولى حكيت الحال الماضية .

ومثلها قوله :

١٣٧=جارية في رمضان الماضي تُقَطِّعُ الحديثَ بالإيماض (١٠)

⁽١) آل عمران / ٥١.

⁽٢) الحج / ٣١.

⁽٣) القصص / ٥،٦.

⁽٤) الكهف / ١٨ .

⁽٥) البقرة / ٧٢.

⁽٦) رجز لرؤبة

من شواهد : المغنى رقم ١١٧١ ، والخزانة ٣ / ٤٨١ .

ولولا حكاية الحال في قول حسّان :

١٣٨= * يُغْشَوْن حتى لا تِهرُّ كلابهُم (١) *

لم يصحّ الرّفع ، لأنه لا يرفع إلا وهو للحال . ومنه قوله تعالى : ﴿ حتى يقولُ الرّسول ﴾ (٢).

وذكر البغدادي في الخزانة أنه رأى في نوادر ابن الأعرابي الرّجز على النحو
 التالي :

يــا لـينـني مـــُلك فـي الـبـيــاض أبيض من أخــت بنـي أبـــاض جـــاريــة فـي رمفـــان الــمــاضي تقــطع الحـديث بـالإيمـاض

وبنو أباض : قـال اللخمي : معروفة البياض . وقـال ابن السيد : بنـو أبـاض : قوم،والإيمـاض : ما يبـدو ومن بياض أسنـانها عنـد الضحـك والابتسام ، وشبهه بوميض البرق .

وقال الفراء: إنها إذا تبسمت ، وكان الناس على حديث قطعوا حديثهم، ونظروا إلى حسن ثغرها . انظر الخزانة .

 (۱) من شواهد : سيبويه ۱۹۲۱ ، ۱۹۷۶ ، والعجمت رقم ۱۰۱۸ ، والأشموني ۳۰۱/۳ . وانظر ديوان حسان/ ۱۸۳ وتمامه :
 لا يُسْالون عن السواد العقبل *

(٢) البقرة / ٢١٤ ، وهي قراءة نافع والكسائي ، ومجاهد ، وابن محيصن ،
 وشببة ، والأعرج .

انظر: الإتحاف / ١٥٦

، والبحر ٢ /١٤٠ ، والتيسير / ٨٠ ، ومعاني القرآن للفرَّاء ١٣٢/١ .

الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير مدي :

وفيه فروع :

منها: مُرُّوان ، يحتمل أن يكون وزنه: فَعْلان ، أو مفعالاً ، أوفعـوالاً ، والأول: له نظير، فيحمـل عليه ، والأخـران مثالان لم يجيئا . ذكره ابن جنَى .

ومنها: قَمَّ أصله(۱) فؤه ، برنة فوز ، حذفت الهاء لشبهها بحرف العلة لخفائها ، وقربها في المخرج من الأنف ، فحذفت كحذف حرف العلة، فبقيت الواو التي هي عين حرف الإعراب ، وكان القياس قلبها ألفاً لتحرّكها بحركات الإعراب، وانفتاح ما قبلها ، ثم يدخل التنوين على حدّ دخوله في نحو : عصاً ورحى ، فتحذف / [١٨٠] الألف لالتقاء الساكنين ، فيبقى المعرب على حرف واحد ، وذلك معدوم النظير . فلما كان القياس يؤدي الى ما ذكر أبدلوا من الواو ميماً ، لأن الميم حرف جلّد ، يتحمّل الحركات من غير استثقال ، وهما من الشفتين فهما متقاربان . ذكره ابن يعيش .

ومنها :ألف كِلا ،وليست زائدة لئلًا يبقى الاسم الـظاهر على حرفين وليس ذلك في كلامهم أصْلًا . ذكره ابن يعيش أيضاً .

ومنهـا : مذهب سيبـويه : أن التـاء في «كلتا » بــدل من لام

⁽١) في ط فقط: ﴿ أصلها ﴾ : تحريف

الكلمة ، كما أبدلت منها في بِنْت وأخت،وألفها للتأنيث ، ووزنها : فِعْلَمِ كَذِكْرَىَ .

وذهب الجَرْميّ : إلى أن التاء للتأنيث،والألف لام الكلمة كما في وكلا ﴾ .

والوجه الأول : لأنه ليس في الأسماء : ﴿ فَعْتَل ﴾ ، ولم يعهد أن تاء التأنيث تكون حشواً في كلمة . ذكره ابن يعيش .

ومنها : قال ابن الأنباري في « الإنصاف » : ذهبالبصريون: إلى أن الأسماء السّتة معربة من مكان واحد ، والواو والألف والياء هي حروف الإعراب .

وذهب الكوفيون : إلى أنها معربة من مكانين .

قال : والذي يدلُ على صِحّة ما ذهبنا إليه ، وفساد ما ذهبوا إليه : أن ما ذهبنا إليه له نظير في كلام العرب ، فإن كلَّ معرب في كلامهم ليس له إلا إعراب واحد .

وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم ، فإنه ليس في كلامهم معرب له إعرابان ، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير .

ومنها : قال ابن الأنباريّ : ذهب البصريّون إلى أن الألف والواو والباء في التثنية والجمع حروف إعراب . وذهب الجَرِّميِّ : إلى أن انقلابها هو الإعراب . وقد أفسده بعض النحويين بأن هذا يؤدي إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف وهذا لا نظير له في كلامهم .

ومنها: قال ابن فلاح في « المغني » : صفة اسم « لا » المبنيّ يجوز فتحه نحو : لا رجلَ ظَريفَ في الدّار ، وهي فتحة بناء ، لأن الموصوف والصّفة ، / جعلا كالشيء الواحد بمنزلة خمسة عشر ، ثم [١٨١] دخلت « لا » عليها بعد التركيب ، ولا يجوز أن تكون دخلت عليهما وهما مُعربان ، قَبُنِيا معها ، لأنه يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحدولا نظير له .

ومنهـا : قـال ابن فـلاح : ذهب البصـريــون : إلى أن اللهم أصله : يا الله ،حذفت (يا » وعوض منها الميم المشدّدة في آخره .

وقال الكوفيّون : ليست الميم بعوض بل أصله : و يا ألله أمّ » أي : اقصد ، فحذفت الهمزة من فعل الأمر، واتصلت الميم المشددة باسم الله ، فامتزجا وصارا كلمة واحدة ، ولا يستنكر تركيب فعل الأمر مع غيره بدليل : هُلمّ ، مركّبة عند البصريين من حرف التنبيه ولم .

وعندنا من : هل وأم ، قالوا فما صرنا إليه له نظير ، وما صرتم إليه دعوى بلا دليل .

وقال الأندلسيّ في « شرح المفصل » : قال الكوفيونَ : ضمير الفصل إعرابه بإعراب ماقبله،الأنه توكيد لما قبله . وردّه البصريُّون بأن المكنيّ لا يكون تأكيداً للمظهر في شيء من كلامهم ، والمصير إلى ما لا نظير له في كلامهم غير جائز .

وقال ابن جنّي في « الخصائص »(١) : إذا دلّ الدّليل لا يجب إيجاد النّظير وذلك على مذهب الكتاب ، فإنه حكي مما جاء على « فِعِل » : « إيلًا » وحدها ، ولم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير ، لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل ، إنما هـو للأنس به ، لا للحاجة إليه .

فامًا إن لم يقم دليل فإنك محتاجً إلى النّظير ، ؛ ألا ترى إلى
« عِزْوِيتٍ ١٤٠٪ لمّا لم يقم الدّليل على أن واوه وتاءه (٢) أصلان احتجت
إلى التعليل بالنّظير ، فمنعت أن يكون « فِعْوِيلًا » لمّا لم تجد له
نظيراً ، وحملته على : « فِعْليت » لوجود النظير ، وهو عِفْريت ،
ونَفْريت .

وكذلا قال أبو عثمان في الرّد على من ادّعى أن السين وسوف يرفعان الأفعال المضارعة : لم نَر عاملًا في الفعل تدخل عليه اللام . وقد قال الله تعالى :

⁽١) انظر الخصائص ١٩٧/١ .

 ⁽٢) من صيغ سببويه في الكتاب ٣٤٨/٢ ، وفسره القاموس بأنه اسم موضع .
 وفي ط : « غزويت ، بالغين ، تحريف .

 ⁽٣) في ط فقط: « وياءه » مكان « وتاءه » تحريف ، صوابه من النسخ
 المخطوطة والخصائص .

﴿ وَلَسُوفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ (١) فجعل عدم النظير ردًا على من أنكر قوله .

فأمًا إن لم يَقُم الدَّليل ولم يُوجد النَّظير ، فإنَّك تحكم مع عدم النَظير . فإنَّك تحكم مع عدم النظير . وذلك قولك في / الهمزة والنون من « أنْدُلُسُ » أنهما زائدتان [۱۸۲] وأن وزن الكلمة بها «أنَّقُعُل»وإن كان هذا مثالًا لا نظير له، وذلك أن النَّون لا محالة زائدة، لأنه ليس في ذوات الخمسة شيء على « فَعَلَلُل » فتكون النون فيه أصلًا لوقوعها موقع العين .

وإذا ثبت أن النون رائدة فقد بَرَد في يدك^(٢) ثلاثة أحرف أصول وهي : الدال واللام والسّين ، وفي أول الكلمة همزة ، ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة زائدة ، ولا تكون النون أصلاً والهمزة زائدة ، لأن ذوات الأربعة لا تلحقها الزوائد من أوائلها إلا في الأسهاء الجارية على أفعالها نحو : مُدَّحْرِج وبابِه .

وقد وجب إذاً أن الهمزة والنون زائدتان ، وأن الكلمة بهما على أُنْفُسُل ، وإن كان هذا مثالاً لا نظير له

فإن ضامّ الدليلُ النظيرَ فلا مذهب بك عن ذلك ، وهذا كنون

 ⁽١) الضحى / ٥ ، ولم يمثل ابن جني في الخصائص بهذه الآية ، وإنما مثل بقوله تعالى : ﴿ فلسوف تعملون ﴾ الشعراء / ٤٩ ، وقد ذكرت محرّفة في الخصائص ١٩٧/١ بالواو : « ولسوف تعملون » .

 ⁽٢) في ط فقط: ويرد في ذلك ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص وفي القاموس: برد: وجب ولزم

« غُنْتُر) فالدلّيل يقضي بكونها أصالًا إأنها مقابلة لعين جعفر ، والمثال
 أيضاً معك وهو (فُعثل) .

وقال ابن يعيش : ذهب المبرد إلى أنّ نحو : لا مسلمين لك ولا مسلمين لك ، معربان ، وليسا بمبنين مع « لا » ، قال : لأن الأسهاء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسها واحدا فلم يوجد ذلك .

وقال ابن يعيش : وهذا إشارة إلى عدم النظير، قال : وإذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النّظير ، أما إذا وجد فلا شك أنه يكون مُؤنساً ، وأما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا .

وقال الشّلويين: قول من قال: إن الحروف في الأسياء الستة دلائل إعراب، وليست بإعراب، ولا حروف إعراب يؤدي إلى أن يكون الاسم المعرب على حرف واحد في قولك: ذو مال، وهمذه الحروف زوائد عليه للدلالة على الإعراب، وذلك خروج عن النظائر، فلا ينبغي أن يقال به.

قاعـــدة

قال ابن يعيش: يجوز أن يسمّى الرّجل بما لا نظير له في كلام ، ولهذا لم يذكر سيبويه و دُئِل ، في أبنية الأسماء ، لأنه اسم [١٨٣] لقبيلة أبي الأسود ، والمعارف غير معوّل عليها في الأبنية / .

حمل الشيء على نظيره

قال ابن الأثير في « النهاية » ، الحُدّاث جماعة يتحدّثون وهو جمع على غير قياس حملًا على نظيرهوهو:سامر وسُمّار ، فإن السّمّار المتحدّث ن .

الحمل على أحسن القبيحين

عقد له ابن جني باباً في الخصائص قال: وذلك أن تحضرك الحال خرورتين لا بدّ من إرتكاب إحداهما ، فينبغي حينئذ أن تحمل الأمر على أقربها، وأقلَهما فحشاً وذلك كواو «ورُنْتُل»(٢) أنت فيها بين ضَرُورَنْتِن : إحداهما أن تَدّعي كونها أصلًا في ذوات الأربعة غير مكرّرة ، والواو لا توجد في ذوات الأربعة إلاً مع التكرير نحو : الوضوضة ٣) والوخوّحة (٤) وضوضيّت(٥) وقوْقيّتُ(١).

والأخرى: أن تجعلها زائدة أوّلاً ، والواو لا تزاد أوّلاً فإذا كان كذلك كان أن تجعلها أصْلاً أولى من أن تجعلها زائدة ، وذلك أن الواو

- (١) النهاية في غرب الحديث والأثر ، حققه الأستاذ الدكتـور محمود الـطناحي
 والأستاذ طاهر أحمد الزواوي ، نشر وطبع الحليق .
 - (٢) الورنتل : الداهية والأمر العظيم .
 - (٣) الوصوصة : خرق في الستر بمقدار عين تنظر إليه .
 - (٤) الوحوحة : صوت معه بَحَحٌ ، والنفخ فِي اليد من شدة البرد .
 - (٥) الضوضى : الجلبة وأصوات الناس .
 - (٦) قوقيت : يقال : قَاقت الدجاجة : صَوّتت .

قد تكون أصلًا في ذوات الأربعة على وجهٍ من الوجوه ، أعني حال التضعيف . فأما أن تزادأولًا ،فإن هذا أمر لم يوجد على حال . فإذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة عليه .

ومثل ذلك : د فيها قائماً رجل ، . لمّا كنت بين أن ترفع قائماً فتقدّم الصفة على الموصوف ـ وهذا لا يكون ـ وبين أن تنصب الحال من النكرة ـ وهذا على قلّته جائز ـ حملت المسألة على الحال فنصبت .

وكذلك ما قام إلاً زيداً أحد ، عدلت إلى النّصب ، لأنك إذا رفعت لم تجد قبله ما تبدله منه ، وإن نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثنى منه .

وهذا وإن كان ليس في قوة تأخيره عنه فقد جاء على كلِّ حال .

فاعرف ذلك أصلًا في العربيّة تَحْمِلُ عليه غيره . انتهى .

وقال ابن إياز في نحو: فيها قائماً رجل: أبو الفتح يسمّى هذا الحمل أحسن القبيحين ، لأن الحال من النكرة قبيحٌ ، وتقديم الصفة على الموصوف أفبح ، فحمل على أحسنهما .

وقال ابن يعيش : إنما امتنع العُطْفُ على عاملين عند الخليل [۱۸٤] وسيبويه / لأن حرف العطف خَلفُ عن العامل ونائب عنه ، وما قام مقام غيره فهو أضعف منه في سائر أبواب العربيَّة فلا يجوز أن يتسلّط على عمل الإعراب بما لا يتسلط ما أقيم مقامه ، فإذا أقيم مقام الفعل لم يجز أن يتسلّط على عمل الجر ، فلذا لم يخرّجوا قولهم في المُثَل : « ما كلُّ سوداء تمرة ولا بَيْضاء شَحْمةً »(۱) على العطف على عاملين كما هو رأي الكوفيّين حيثُ جعلوا جر « بيضاء » بالعطف على سوداء » والعامل فيها « كلّ » ، ونصب « شحمة » عطفاً على خبر « ما ».

ومثله عندهم: ما زيد بقائم ولا قاعدٍ عصرو ، ويخفضون «قاعداً » بالعطف على «قائم » المخفوض بالباء ، ويرفعون عمرو بالعطف على اسم «ماً» بل يخرّجونه على حذف المضاف، وإبقاء عمله .

فإن قيل: حذف المضاف وإبقاء عمله على خلاف الأصل، وهو ضعيف، والعطف على عاملين ضعيف أيضاً، فَلِمَ كان حمله على الجارِ أولى من حمله على العطف على عاملين؟.

قيل : لأن حذف الجار قد جاء في كلامهم، ولـه وجـه من القياس ، فأما مجيئه فنحو :

١٣٩=* وَبِلْدة ليس بها أنيس(٢)*

 (١) انظر قصة المثل في مجمع الأمثال ٢٨١/٢ وهو مثل يضرب في موضع التهمة .

(۲) رجز لجران العود ، ديوانه / ٥٣ ، وتكملته :
 * إلا البعافير وإلا العيس *

من شواهد : الإنصاف / ۲۷۱ ، وابن يعيش ۲/۰۸ ، ۲۱/۷ ، ۲۲/۰ ، ٥٢/٥ والتصريح ۲/۲۵۱ ، والأشموني ۲۷/۲ ، والهمم والدرر رقم ۸۸۲ . أي وربُّ بلدةٍ . وقولهم في القسم : اللَّهِ لأفعلنَّ .

وقول رؤبة لما قيل له : كيف أصبحت؟. ﴿ خيرٍ عافاك اللَّهِ ﴾ أي بخير .

وقد حمل أصحابنا قراءة حمزة «والأرحام ، ۱٬۵ على حذف الجارّ، وأن التقدير فيه : وبالإرحام ، والأمر فيه ليس ببعيد ذلك البعد ، فقد ثبت بهذا جواز حذف الجارّ في الاستعمال ، وإن كان قليلاً ، ولم يثبت في الاستعمال العطف على عاملين فكان حمله على ماله نظير أولى وهو من قبيل أحسن القبيحين .

وأما من جهة القياس،فلأن الفعـل لما كـان يكثر فيـه الحذف وشارك الحرف الجارّ في كونه عاملًا جاز فيه ما جاز في الفعل على سبيل النّدرة .

حَمْلُ الشّيء على الشّيء من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم

عقد له ابن جنّي باباً في الخصائص(٢٢ قال : اعلم أن هذا باب طريقه الشّبه اللفظي ، وذلك كقولنا في النسب إلى ما فيه همزة التأنيث [١٨٥] بالواو ، وذلك نحو : حُمْراويّ / وصَفْراويّ ، وَعُشَرَاويّ .

⁽١) النساء / ١ .

⁽٢) انظر الخصائص ٢ /٢١٣ .

وإنما قلبت الهمزة فيه ولم تُقرّ بحالها ، لئلا تقع علامة التأنيث حشّواً فمضى هذا على هذا لا يختلف . ثم إنهم قالوا في النسب اإلى عِلْبَاء : عِلْباويّ ، وإلى حِرْباء : حِرْباوي، وأبدلوا هذه الهمزة ، وإن لم تكن للتأنيث ، لكنّها لما شابهت همزة حمراء وبابها بالزيادة حملوا عليها همزة علباء ، ونحن نعلم أن همزة حمراء ، لم تقلب في حمراويّ لكونها زائدة فتشبّه بها همزة علباء من حيث كانت زائدة مثلها ، لكن لما اتفقتا في الزيادة مُجلّتُ همزة عِلباء على همزة حراء .

ثم إنهم تجاوزوا هذا إلى أن قالوا في كِساء وقضاء : كِساديَ وقضاويّ ، فابدلوا الهمزة واواً حملًا لها على همزة عِلْباء ، من حيث كانت همزة قضاء وكساء مبدلة من حرف ليس للتأنيث، فهذه علة غير الأولى ، ألا تراك لم تبدل همزة عِلباء واواً في : عِلباويّ ، لانها ليست للتأنيث فتحمل عليها همزة كساء وقضاءٍ من حيث كانتا لغير التأنيث

ثم إنهم قالوا من بعد في قُراً: قُرَاوي ، فشبّهوا همـزة قراء بهمزة كساء من حيث كانت أصلاً غير زائدة ، كما أن همزة كساء غير زائدة .

وأنت لم تكن أبدلت همزة كساء في كِسِاويّ من حيث كانت غير زائدة ، لكن هذه أشباه لفظيّة يحمل أحدها ، على ما قبله تشبّئاً به ، وتصوّراً له وإليـه : وإلى نحوه أومـاً سيبويـه بقولـه : وليس شيء ممّا يضطرون(١) إليه إلّا وهم يحاولون به وجْهاً .

وعلى ذلك قالوا : صحروات ،فأبدلوا الهمزة واواً،لئلاً يجمعوا بين عَلَمْي تأنيث ، ثم حملوا التثنية عليه من حيث كان هذا الجمع على طريق التثنية ، ثم قالوا : عِلْبا وان حملاً بالزيادة على حَمْروانِ ، ثمّ قالوا : كساوان ، تشبيهاً له بِعْلِباوانِ ، ، ثم قالوا : قُرّاوان حملاً له على كِسَاوان على ما تقدم .

وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كشرة هذه اللغة وسعتها وغلبة حماجة أهلهما إلى التصرف بهما ، والتَركح (٢) ، في أثنائها (٣) لما يلابسونه ، ويكشرون استعماله من الكلام المنشور ، والشعر الموزون والخطب ، والسجوع ولقوة إحساسهم في كل شيء شيئاً وتخيّلهم ما لا يكاد يشعر به مَنْ لم يألف مذاهبهم .

وعلى هذا ما منع الصرّف من الأسماء للشّبه اللفظي نحو ، أحمر ، وأصفر ، وأصرم ، وأحمد ، وتألب(^{٤)} وتَنْضُب^(٥) عَلَمَين لِمَا

⁽١) عبارة سيبويه ١٣/١ : ﴿ وَلَيْسَ شَيَّءَ يَضَطُّرُونَ إِلَيْهِ ﴾ بدون ﴿ مَمَّا ﴾ .

⁽٢) التركح : التوسّع والتصرّف .

 ⁽٣) في ط فقط: (إثباتها) صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص،
 وأثناؤها: نواحيها وجوانهها.

⁽٤) في القاموس : التألب كثعلب : الغليظ المجتمع ، والوعل ، وشجر .

⁽٥) التنضب : شجر حجازي . وبلدة قرب مكة .

في ذلك من شَبَه لفظ الفعل ، فحذفوا / التَنوين من الاسم لمشابهته [١٨٦] ما حِصّة له في التنوين ، وهو الفعل .قال:والشّبه اللفظي كثير.وفي هذا كفاية . انتهى .

* * * *

الحَمْل على الأكثر أولى من الحَمْل على الأقل

ومَنْ ثَمَ قال الأكثرون : إن « رحمن » غير منصرف ، وإن لم يكن له فَعْلَى ، لأن ما لا ينصرف من فَعْلان أكثر فالحَمْل عليه أولى ، قاله صاحب البسيط .

وقال ابن يعيش : ذهب بعضهم : إلى أن ألف (كلا » منقلبة عن ياء وذلك لأنهُ رآها قد أميلت .

قال سيبويه : « لو سمّيت « بكلا » وثنّيت لقلبت الألف ياء ، لأنه قد سمم فيها الإمالة .

والأمثل أن تكون منقلبة عن واوٍ ، لأنها قد أبدلت تاء في « كلتا » وإبدال التاء من الواو أضّعاف إبدالها من الياء ، والعمل إنما هو على الأكثر . وإنما أميلت لكسرة الكاف .

وقال السخاويّ : « في تنوير الدّياجي » : سأل سيبويه الخليل

عن (رمَّان) فقال لا أصرفه في المعرفة ، وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنّى يُعْرف به .

قال السخاوي : أي إذا كان لا يعلم من أيّ شيء اشتقاقه حمل على الأكثر والأكثر زيادة الألف والنون .

وقال ابن يعيش : القياس يقتضي زيادة النون في حسّان وأن لا ينصرف حملًا على الأكثر .

وقال الشَّلويين: المحذوف من « ذُو » يـاءُ أو واوٌ ، لأن الغالب على الاسم الثنائي المحذوف منه لامه أن تكون اللام المحذوفة منه ياءً ، أو واواً ، والأغلب فيها الواو . وقلِّ أن يكون المحذوف غيرهما كالحاء من « حر » فينبغي أن يحكم على «ذو» بأن المحذوف منه ياءً أو واو، لا غيرهما ، لأنهما أكثر من غيرهما ، وإن كـان يمكن أن يكون المحذوف منه هاء .

وقال أيضاً : قد تكون الصفة مجتمعة فيها شروط الجمع بالواو والنّون ، ولا تجمع بهما إذا كانت محمولة على غيرهما مما لا يُجْمع [١٨٧] بالواو والنّون ، وذلك نحو / نَدْمان كان قياسه أن يقال في جمعه نَدْمانون ، لأن مؤثثه ندمانة ، ولكن سيبويه قال : إنهم لا يقولون ذلك

وإن كان قد أجازه هو بعد ذلك .

وتوجيه شذوذه : أن المطرد في باب فَعْلان أن لايقال فيه : فعلانة

فحمـل في ذلك عـلى الأكثر ، ولكن مشل هذا يقـل في الصفات التي اجتمعت فيها هذه الشروط حتى لا أذكر منه إلا هذا .

وقال أيضاً: الألف المجهولة الأصل من الثَلاثي إذا لم تُمَلَّ تُقْلب في التثنية واواً، وإذا أميلت تقلب ياءً، لأنه لا يمال من هذا النّوع إلا ما كانت ألفه منقلبة عن ياء. ولا يميلون ذوات الواو إلا شاذاً نحو: العشا في العَيْن، فحمل المجهول من هذا النوع على الأكثر ولم يحمل على الشّاذ.

والأكثر مِمًا يُمال من هذا النّوع أن تكون ألفه منقلبة عن ياء ، فحمل هذا المجهول عليه . وما لم يُمّله المميلون من هذا النّوع فألفه منقلبة عن واو ، فحمل هذا المجهول عليه .

قال : فإن جُهل أُمَّرُ الإمالة أعني وجودها وعدمها في هذا النوع حُمل على ما ألفه منقلبة عن الياء، لأن الأكثر زعموا فيما لامه ألف أن يكون انقلابها عن الياء ، لا عن الواو ، ولأن الياء أغلب على اللاّم من الواو .

ويقوِّي ذلك أن ذوات الواو ترجع في الأربعة إلى الياء نحو : مُلْهَيـان ، ومدعيَـان ، ولا ترجع الياء إلى الـواو ونحو : مَـرْميان . انتهى .

وقال ابن عصفور : قول سيبويه : إن المرفوع بعد لـولا مبتدأ

محذوف الخبر أولى من قول الكسائي : إنه فاعل بإضمار فعل ، لأن إضمار الخبر أكثر من إضمار الفعل ، والحمل على الأكثر أؤلى .

. و حتى المن اياز : و ذهب الكسائتي : إلى أن « حتى » حرف تنصب المضارع دائماً ، وإذا وقع بعدها الاسم مجروراً كان بتقدير إلى .

وقول البصريين: إنها حرف يجر الاسم دائماً ، وإذا نصب المضارع بعدها كان بتقديرهأن الرجح ، لأنه إذا ترددت الكلمة بين أن تكون من عوامل الافعال فجعلها من عوامل الاسماء أولى ، وذلك أن عومل الاسماء هي الاصول ، وعوامل الأفعال فروع .

وأيضاً :فعوامل الأسماء هي الأكثر ،ومن أصولهم : الحمل على [٨٨٨] الأكثر ٪

وقال ابن النّحاس في باب الاشتغال : إذا كمان العطف على جملة فعليّة فالمختار الحمل على إضمار فعل ، لأنك حينئذٍ تكون قد عطفت جملة اسمية على جملة فعليّة فتتفق الجُمل ، وإذا رفعت تكون قد عطفت جملة اسميّة على جملة فعلية فتختلف الجُمل ، وتوافق الجُمل،أولى من اختلافها .

فإن قيل : توافق الجُمل يعـارضه أنـك إذا نصبت تحتاج إلى تقدير ، وإذا رفعت لم تحتج إلى تقدير شيء . فالجواب: أنه إذا دار الأمر بين الاختلاف والتقدير كان التقدير أولى، لكثرة التقدير في كلام العرب ، وقلة الاختلاف ، والحمل على الكثير أولى .

وقال ابن فلاح في « المغني » : لام « ذي » بمعنى صاحب ياء على الأصح حملًا على الأكثر فيما عينه واو .

وقال ابن يعيش : الهاء من هذه بدل الياء من : « هذي » وإنما (١٠ كسرت ووصلت بالياء لأنها في اسم غير متمكّن مبهم فشبّهّت بـ «هاء» الإضمار الذي قبله كسرة نحو : بِه وبغلامهِ .

وقال سيبويه: ولا أعلم أحداً يضمّها لأنهم شبهوها بهاء الضمير وليست للضمير، فحملوها على أكثر الكلام ، وأكثر الكلام كسر الهاء إذا كان قبلها كسرة ، ووصلوا بالياء كما وصلوا في بِه وبغلامِه . ومن العرب من يسكنها في الوصل ، ويجري على اصل القياس يقول : هذه هند .

وقال أيضاً : الياء الثانية في قوقيت ، وضَوضْيت أصل ، لأنها الأولى كررّت ، وأصلها : قوقوقت ، وضوضوت ، وإنما قلبوا الثانية ياء لوقوعها رابعة علىحدّ:اغزيت وأدعيت .

⁽١) في ط: «بها».

فإن قيل : فهلاً كانت زائدة على حدّ زيادتها في : سعليت ، (١) وجعبيت ؟ .

قيل: لوقيل ذلك لصارت من باب:سلس وقلق، وهنو قليل، وباب زلزلت وقلقت أكثر، والعمل إنما هو على الأكثر. وقال الميم من منبح اسم لبلد زائدة والنون أصل لأن، زيادة الميم أوّلاً أكثر من زياد [١٨٩] النّون أولاً / والعمل إنما هو على الأكثر.

وقال المالقيّ (⁽¹⁾ في رصف المباني (⁽¹⁾: ألا المفتوحة المشددة حرف تحضيض ، وتبدل همزتها هماء فيقال : هلا . ولا تنعكس القضيّة فتقول : إن الهمزة بدل من الهاء ، لأن بدل الهاء من الهمزة أكثر من بدل الهمزة من الهاء ، لأنها لم تبدل إلاّ في : ماء وأمواء ، والأصل ماه وأمواه .

وفي أهل قالوا : آل والأصبل : أأل فسهلوا الهمزة .

والهاء قد أبدلت من الهمزة في إيّاك فقالـوا: هيّاك، وفي : أرحت الماشية قالوا: هرّحْث، وفي أرقتُ الماء، قالوا: هَرَقْت،وفي

⁽١) في القاموس : الجعو : ما جمعته بيدك من بَعَر ونحوه تجعله كُثْبَةً .

⁽٢) الأمام أحمد بن عبد النور المالقي المتوفي سنة ٧٠٢ هـ .

 ⁽٣) رصف المباني في شرح حروف المعاني ، قال عنه لسان الدين بن الخطيب
 ا رصف المباني أجل ما صنف ، وقد حققه أحمد محمد الحزاط من مطبوعات
 بحمع اللغة العربية بدمشق وفي ط : و وصف ، بالواو ، تحريف .

أشياء غير هذه فالحمل على الأكثر أولى(١).

وقال أبو حيّان في « شرح التسهيل » : « إلى » إمّا أن تقترن بما بعدها قرينة تدلّ على أنه داخلٌ في حكم ما قبلها أو خارج عنه ، فإن اقترن بذلك قرينة كان على حسبها ، وإن لم تقترن به قرينة فالذي عليه أكثر المحقّقين : أنه لا يدخل في حكم ما قبلها وهو الصحيح ، لأن الأكثر في كلامهم ، إذا اقترنت قرينة أنْ لا يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها ، فإذا عرّى عن القرينة وجب الحمل على الأكثر .

⁽١) انظر رصف المباني / ٤٨ .

الحَمْل على المَعْني

قال في الخصائص(۱) ، أعلم أنّ هذا النّوع(۱) غورٌ من العربيّة بعيدٌ ، ومذهب نازح فسيخ ۱۱ ، وقد ورد به القرآن ، وفصيح الكلام متئوراً ، أو منظوماً كتانيث المدذكر ، وتذكير المؤنث، وتصوّر معنى الواحد في الجماعة ، والجماعة في الواحد ، وفي حمل النّاني على لفظٍ قد يكون عليهالأول،أصُلًا كان ذلك اللفظ أو فرعاً ، وغير ذلك .

فمن تذكير المؤنث قوله تعالى : ﴿ فلما رأى الشَّمس بازغةً قال اللهُ على المُّعْسِ بازغةً قال السُّخص ﴿ فَمَنْ جَاءه موعظةً مَنْ رَبّه ﴾ (°) لأنَّ الموعظة والوعظ واحد . ﴿ إِنْ رحمة اللهِ قريب ﴾ (٬) أزاد بالرحمة هنا : المطر .

⁽١) انظر الخصائص ٤١١/٢.

 ⁽٢) في الخصائص : « الشّرج » مكان : « النوع » والشرج : النّوع والمثل .

 ⁽٣) في ط فقط : (فصيح) بالصاد ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

⁽٤) الأنعام / ٧٨ .

⁽٥) البقرة / ٢٧٥ .

⁽٦) الأعراف / ٥٦ .

ومن تأنيث المذكّر قواءة من قرأ : ﴿ تلتقطه بعض السّيَارة ﴾ (١) وقولهم : ذهبت بعْضُ أصابعه ، أنث ذلك لما كان بعضُ السّيارة سيّارة في المعنى وبعض / الأصابع اصبعاً ، وقولهم : « ما جاءت حاجَنكُ^{٢٧} [١٩٠] لمّا كانت « ما » هي الحاجة في المعنى . وأنشدوا :

١٤٠=أتهجر بيْتاً بالحجاز تَلَفَّعْتْ به الخوفُ والأعداءُ من كلّ جانبِ(٣)

ذهب بالخوف إلى المخافة وقال:

١٤١ = يأيها الراكب المُزَّجِي مَطِيَّتُهُ سائل بني أسدٍ ما هذه الصَّوْتُ (٤) .

أنث على معنى الاستغاثة.

(۱) يوسف / ۱۰ . وهي قراءة مجاهد _ أبي رجاء _ الحسن - قتادة . انظر الفخر الرازي ۹٦/۱۸ ، والقرطمي ۱۳۳/۹ ، والكشاف ۳۰۰/۲ والطّبرئ ۹٤/۱۲ .

 (٢) قال السيوطي في الهمع ٢/٧٠: « أول من قالها الخوارج لابن عباس حين أرسله على إليهم .

ويروى برفع و حاجتك ۽ على أن و ما ۽ خبر و جاءت ۽ قدّم ، لأنه اسم استفهام والتقدير : أية حاجة صارت حاجتك ، وينصبه على أنه الخبر ، والاسم ضمير و ما ۽ ، والتقدير : أية حاجة صارت حـاجتك ، و و مـا ۽ مبتداً ، والجملة بعدها خبر ۽ .

- (٣) من شواهد : الخصائص ٢/٤١٥.
 - (٤) لرويشد بن كثير .

انظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٦٦/١ ، وسر صناعة الإعراب ١٣/١ ، والإنصاف ٧٧٣/٢ ، والخصائص ٤١٦/٢ ، واللسان : « صوت » . والهمع والدرر رقم ١٧٣٢ . وحكى الأصمعي عن أبي عمرو: أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول : (فلان لَغُوب جاءته كتابي فاحتقرها ، ؟ ، فقلت له : أتقول : جاءته كتابي ؟ فقال : نعم ، أليس بصحيفة ؟ قلت : فها اللغوب ؟ قال : الأحمق . وقال :

١٤٢ = لو كان في قلبي كَقَدْر قلامةٍ حبًّا لغيرِك قـد أتاهـا أرسُلي (١)

كسرٌ د رسولاً » وهو مذكّر على د أرْسُل » وهو من تكسير المؤنث كأتان ، وأنن ، وعِنَاق وأعُنُق لَمّا كان الرسول هنا إنما يراد به المرأة ، لأنها في غالب الأمر مِمّا تستخدم في هذا الباب .

وكذلك ما جاء عنهم من : جناح وأُجُنُح قالوا :ذهب بالتأنيث إلى الرّيشة ، وقال :

١٤٣ = فكــان عِجنَّى دون من كنتُ أنَّقي ثلاثَ شُخوصٍ كاعبانِ ومُعْصِرُ(٢)

(١) لأبي كبير الهذلتي .

من شواهد : الخصائص ٢/٤١٦ . وانظر اللسان : د رسل ٥ .

(٢) لعمر بن أبي ربيعة .

من شواهد : سيبويه ١٧٥/٢ ، والمقتضب ١٤٨/٢ ، والخصائص ٤١٧/٢ والمقرب ٣٠٧/١ ، والخزانة ٣١٢/٣ ، والتصريح ٢٧١/٢ ، ٢٧٥ .

والمبحرّ بكسر الميم : الترس . والكاعب : هي الجارية حين يبدو ثديها للنهود ، وقد كعبت نكعُبُ بالضم كعوباً ، وكمّبت بالتشديد تكعبياً مثله ، والمُمْصِر بضم الميم وكسر الصاد : هي الجارية أول ما أدركت وحاضت ، يقال : قد أعصرت كأنها دخلت عصر شبابها . أنث الشَّخص لأنه أراد به المرأة. وقال :

١٤٤ = وإنَّ كلابًا هذه عَشْرُ أَبْطُنٍ وأَنْت بَرِيءٌ من قبائلها العَشْرِ (١)

ذهب بـالبطن إلى القبيلة ، وأبــان ذلـك بقــولـه : : « مِنْ قبائلها » . وأما قوله :

١٤٥ = * شَرِقَتْ صَدْرُ القَناة من الدَّم (٢) *

فإن شئت قلت : أنَّتْ ، لأنه أراد القناة ، وإن شئت قلت : إن صَدْر القناة قناةً وقال :

١٤٦ علما أتى خَبَرُ الزُّبير تواضَعَت سُورُ المدينةِ والجبالُ الخُشُّعُ(٣)

⁽١) للنواح الكلابيّ .

من شواهد : الإنصاف ٧٦٩/٢ ، وسيبويه ١٧٤/١ ، ,وهمع الهوامع رقم

⁽٢) للأعشي ديوانه / ١٨٤ . وصدره :

^{*} وتشرقُ بالقول الذي قد أَذَعْتُهُ *

من شواهد : سيبويه ٢٥/١ ، والمقتضب ١٩٧/٤ .

⁽٣) لجرير ، ديوانه / ٢٧٠ من قصيدة يهجو بها الفرزدق ، مطلعها : بان الخليط برامتين ، فـودّعـوا أو كُلما رفعـوا لبين تُجْزعُ من شـواهـد : سيبويه / ٢٥١ ، والمقتضب ١٩٧/٤ ، والخصائص ٢/٨١٥ ، واللمان : د سور » .

وقال :

١٤٧ = * طولُ اللَّيالي أَسْرَعت في نَقْضِي (١) *

وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ تَقْنُتُ مِنكَنَ لِلَّهَ وَرَسُولُه ﴾ (٢) لأنه أراد : أمرأة .

ومن باب الواحد والجماعة قولهم: «هو أحسن الصبيان [۱۹۱] وأجمله »أفرد / الضمير ، لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد ، كقولك : «هو أحسن فتى في الناس». وقال ذو الرَّمة :

١٤٨ = وَمَيَّةُ أحسن النَّقلين وَجْها وسالفة وأحسنُ م قَــذالا(٣)

١٢٨ - وميه احسن العمول و. . . (١) للعجاج ، وقيل : للأغلب العجلتي . وبعده :

* أَكَلْنَ بَعْضِي وَتَرَكْن بَعْضِي *

من شـواهـد: سيبـويـه ۲۰/۱ ، والمقتضب ۱۹۹/۶ ، والخصــاقص ۱۸/۲ ، والخزانة ۱۶۸/۲ ، والمغنى رقم ۹۰۲ ، والعيني ۳۹۰/۳ والتصريح ۳۱/۲ .

(٢) الأحزاب (٣٦، وفي ط والنسخ المخطوطة ، « يفنت » بالباء ، وهو لا يتفق مع الممراد أو مع الأسلوب . وقراءة « تقنت » بالناء نسبت إلى الجحدري والأسواري ويعقوب ، وابن عامر ، ورويت عن أبي جعفر ، وشبية ، ونافع .

انظر : البحر ٢٢٨/٧ .

(٣) من قصيدة لذي الرّمة ديوانه /٢٢ ، وروايته : « وأحسنهم » . وبهذه الرواية لا شاهد في البيت . وهذا الشاهد من قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة من شواهد : شرح المفصل ٩٦/٦ ، والخصائص ١٩١/٢ ، والخانة ١٠٠/٢ ، وحاشية يس ١٠٤/٢ ، وهمع الهوامع والدر رقم ٩٦/١ .

فأفرد الضميّر مع قُدْرته على جمعه .

وقال تعالى : ﴿ وَمِنَ الشَّياطِينِ مَنْ يغوصون لــه﴾(١)،فحمــل على المعنى .

وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ أَسْلَم وَجُههُ لِلَّهِ وهو محسنٌ فله أجرُهُ عند ربّه ﴾ (٢) فأفرد على لفظ و مَنْ » ثم جمع من بعدُ .

والحَمْلُ على المعنى واسعٌ في هذه اللّغة جدًّا .

منه قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى اللَّذِي حَاجٌ إِسِراهِمَ فِي رَبَّه هِ (٢٠) ، ثم قال : ﴿ أَو كَالَّذِي مَرّ على قرية ﴾ (٢٠) قبل فيه : إنه محمولٌ على المعنى حتى كأنه قال : أرأيت كالذي حاجٌ إِسراهيم أو كالذّي مرّ على قرية، فجاء بالنّاني على أن الأول قد سبق كذلك . ومن ذلك قول امرىء القيس :

وين عنك قول الموجى المسيس . ١٤٩=ألا زعمَتْ بسبـاسة الـــومأَنِّي كَبِرْتُ وأن لا يحسن السّـرّ أمثالي بنصب «بحسن». والــظاهر أنــه يرفــم لأنــه معـطوف علم أنّ

⁽١) الأنبياء / ٨٢.

⁽٢) البقرة / ١١٢.

⁽٣) القة / ٢٥٨.

⁽٤) القرة / ٢٥٩.

⁽٤) البقرة / ١٥٩

 ⁽٥) من شواهد : الخصائص ٢/٣٢٧ ، وانظر ديـؤانه /١٤٠ ، وبسباسة:
 اسم امرأة .

الثقيلة ، إلا أنه نصب ، لأن هذا موضع قد كان يجوز أن تكون فيه الخفيفة حتى كأنه قال : ألا زعمت بسباسة أن يكبرَ فُــلان ,ومنه قوله :

١٥٠= يا ليت زَوْجَك قد غدا متقلّداً سَيْفاً ورُمْحاً (١)

أي وحاملًا رمحاً ، فهذا محمول على معنى الأول لا لفظه . وكذا قوله :

١٥١= * علفتها تبناً وماء بارداً (٢) *

أي وسقيتها ماء بارداً . وقوله :

١٥٢=تـراهُ كَأَنَّ الله يَجْـدَع أَنْفَهُ وعينيه إن مولاه ثـاب لهُ وَفُـرُ٣)

(١) لعبد الله بن الزبعري .

من شواهد : المقتضب ۱۱/۲ ، والخصائص ۲/۳۱٪ ، وابن الشجري ۳۲۱/۲ ، وابن يعيش ۲۰/۲ ، وأمسالي المسرتضى ۵٤/۱ ، ۲۲۰/۲ والحجة لامر: خالديه ۲۷ ط رابعة .

(٢) رجز نسب لذي الرمة ، وبعده :

* حتى شَتَتْ همّالةً عيناها *

(٣) من مقطوعة لخالد بن الصليفان .

انظر أمالي المرتضى والخصائص ٤٣١/٢ ، والعيني ١٧١/٤ .

أي ويفقأ عينيه .

باب واسع من الحمل على المعنى

ومنه باب واسع لطيف ظريف ، وهو اتّصالُ الفِمْل بحرف ليس مِمّا يتعدّى به، لأنه في معنى فِمْل يتعدّى به كقوله تعالى : ﴿ أُجِلَ لكم ليلة الصّيام الرَّفْثُ إلى نسائكم ﴾(١) لمّا كان في معنى الإفضاء عدّاه بإلى . ومثله قول الفرزدق

١٥٣=* قد قتل الله زياداً عنّي (٢) *

لأنه في معنى : صرفه ، وقول الأعشى :

١٥٤ * سُبْحان مِن علقمة الفاخِرِ^(٣)*

وفي العيني قائله: الزير قان بن بدر .

وثاب : أي رجع من بعد ذهابه . والوفر : المال الكثير .

⁽١) البقرة /١٨٧.

⁽٢) رجز نسب للفرزدق ، وقبله :

كيف تسراني قساليساً مِنجَنَّى أضربُ أمري ظهـره للبطن قد قتل الله زياداً عنى

من شــواهــد : الخصــائص ٣١٠/٢ ، ٤٣٥ ، والمحتسب ٥٢/١ ، والمغنى رقم ١١٦٦ ، والأشموني ٩٥/٢ .

⁽٣) للأعشى ديوانه /٩٦ . وصدره :

^{*} أقول لما جاءني فخره *

[١٩٢] علَّق حرف الجر بسبحان/وهوَ عَلَم لمَّا كان معناه :براءة منه .

وقال ابن يعيش : فإن قيل : قررّتم أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، والحال في : « هذا زيدٌ قائماً » مِنْ « زيد » والعامل (١) فيه الابتداء من حيث هو خبر ، والابتداء لا يعمل نُصّباً .

فَالجُواب: أن هَـذا كـلام محمول عـلى معنـاه دونُ لفـظه ، والتقدير: أشير إليه أو أنتبه(٢) له فهو مفعول من جهة المعنى وصل إليه الفعل.

قـال : وقولهم : ونشدتك الله إلاّ فعلت كلامٌ، محمـول على المعنى ، كأنه قال ما أنشدك إلا فعلك أي ما أسألك إلاّ فعلك .

ومثل ذلك : شرَّ أهرَّ ذا ناب . وإذا ساغ أن يحمل شرَّ أهَرَّ ذا ناب على معنى النفي كان معنى ، النفي في : نشدتك الله إلا فعلت أظهر لقوة الدلالة على النفى لدخول و إلا » لدلالتها عليه .

ومثله من الحمل على المعنى قوله:

من شواهد : سيبويه ١/٦٣/ ، والخزِانة ٤١/٢ ، ٢٥١/٣ ، والهمع والـدرر رقم ٧٤٣ ، واللسان :

 ⁽١) في ط فقط : (العامل) بدون واو العطف ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وابن يعيش ٩/٨٥ .

 ⁽٢) في ط فقط: (أُنبَّهُ » .

١٥٥= * . . وإنما يُدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي(١) *

والمراد ما يدافع.ولذلك فصـل الضمير حيث كـان المعنى: ما يدافع إلا أنا .

وقال أبو حيّان في إعرابه : كلام العرب منه مـا طابق اللفظ المعنى نحو : قام زيد ، وزيد قام وهو أكثر كلام العرب ، وهو وجه الكلام .

ومنه ما غلب فيه حكم اللفظ على المعنى نحو: علمت أقام زيد أم قعد ، لا يجوز تقديم الجملة على « علمت » وإن كان ما بعد علمت ليس استفهاماً بل الهمزة فيه للتسوية .

ومنه ما غلب فيه المعنى على اللفظ بوذلك نحو الإضافة للجملة الفعلية نحو :

١٥٦ = * على حين عاتبت المشيب على الصّبا(٢) *

من شواهد: سيبويه ٣٦٩/١، والمنصف ٥٨/١ ، وابن الشجري ١٣٢/ ، ١٣٢/٢ ، وابن يعيش ١٦٢/ ، ٨١ ، ١١/٤ ، ١٣٦٨، والمقرب ٢٩٠/١ ، والخزانة ١٥١/٣ ، وشرح شذور الذهب/٢٨ ،

⁽١) للفرزدق ديوانه ٧١٢/٢ وتكملته :

^{*} أنا الضامن الرّاعي عليهم . . . * من شواهد : الأشموني ١١٦/١.

 ⁽۲) للنابغة الذبياني ، ديوانه / ۷۹ ، وتمامه :

 ⁽١) عديمه الدبيائي ، ديوانه (٢٩) وتمامه :
 * فقلت ألمّا أَصْحُ والشيبُ وازعُ *

إذ قياس الفعل أن لا يضاف إليه الكن لـوحظ المعنى ، وهو المصدر، فصحّت الإضافة .

وقال الزمخشـريّ في الأحاجي : قولهم : « نَشَدْتُك باللهِ لمّـا فَعَلْت » كلام مُحرّفٌ عن وجهه ، معدولٌ عن طريقته ، مـذهوب‹‹› مذهب ما أغربوا بـه على السـامعين من أمشالهم ، ونوادر ألغـازهم، وأحاجيهم ، وملجهم ، وأعاجيب كلامهم وسائر ما يـدْلون بـه على اقتدارهم، وتصريفهم أعنّـة فصاحتهم كيف شـاؤا .

وبيانٌ عدله أنّ الإثبات فيه قائم مقام النفي ، والفعل قائم مقام [19٣] الاسم . وأصله ما أطلب منك إلا فعلك / .

وقال الشيخ عَلَم الـدين السّخاوي في : « تسوير الـدّياجي : « هذا الكلام ممّا عُدِل من كلامهم عن طريقته إلى طريقة أخرى تصرّفاً في الفصاحة ، وتفنّناً في العبارة،وليس مِنْ قبيل الألغاز .

وقال أبو علي : هو كقولهم : «شُرُّ أَهَرٌ ذا نابٍ، مَعْنَىُ في أنَّ اللفظ على معنى، والمراد معنى آخر ، لأن المعنى ما أهر ذا ناب إلاَّ شر .

والمغنى رقم ٩١٤ ، والعيني ٣٥٧/٤ ، ٣٥٧/٤ ، والتصريح ٤٢/٢ ، والهمع والدّرر رقم ٨٦١ ، والأشموني ٢٥٦/٢ ، ٨/٤ .

⁽١) في المحاجاة بالمسائل النحوية ٢٤/ : و مذهبوب به مذهب ، بزيادة (به ، ، وهذا أصح من إسقاطها . هذا وقد طبعت و الأحاجي ، بعنوان : (المحاجاة بالمسائل النحوية ، بتحقيق الدكتورة بهيجة باقر الحسيني ، مطمة أسعد مغداد .

قال : وقول الزّمخشريّ : أقيم الفعل فيه مقام الاسم، يعني : إلا فعلت ، أقيم مقام إلاّ فعلك .

قال : ومثل هذا من الذي هو بمعنى ما هو متروك إظهاره قوله :

١٥٧=أبا خُراشة أما أنت ذا نَفَرٍ فإن قومِيَ لم تأكلهم الضَّبُعُ(١)

قال سيبويه : المعنى : لأن كنت منطلقاً انطلقت لانطلاقك ،. أي لأن كنت في نفر وجماعة من أسرتك فإن قومي كذلك وهم كثير ، لم تأكلهم السّنة .

وقال الزمخشري : من المحمول على المعنى قــولهم : حسبك يـنَمْ ^(۲) الناس ، ولذا جزم به كما يجزم بالأمر ،الأنه بمعنى: اكفف.

وقولهم : «اتَّقي الله أمرؤ فعل خيرًا يثب عليه»، لأنه بمعنى :

⁽١) لعباس بن مرداس الصّحابي.

من شواهد: سيبويه ١١٤٨/ ، والخصائص ٢ / ٢٨١ ، والمنصف ١١٦/٣ وابن الشجري ٢٤/١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٠ ، وابن يعيش ٩٩/٢ ، ١٣٢/٨ ، والخزانة ٢/٨٠ ، ٤٢١/٤ ، وشرح شذور الذهب ١٦٦ ، والمغنى رقم ٥٤ ، ٨٧ ، ٨٠٨ ، ١١٨٥ . والتصريح ١٩٥/١ وهمم الحوامع والذرر رقم ٤١ ، ولام ، ١١٨٥ ، ولانصريح المسالك رقم ٩٧ . (٢) في ط : ويتم ٤ بالتاء ، تحريف صوابه من النسخة هـ .

لِيتَّق الله امرؤ ، ولْيَفْعل خيراً .

وقال أبو علي الفارسي في « التذكرة » : إذا كانوا قد حملوا الكلام في النفي على المعنى دون اللفظ ، حيث لو حمل على اللفظ لم يؤد إلى اختلال معنى ولا فساد فيه ، وذلك نحو قولهم : «شرًّ أهر ذا ناب»، و « شيء جاء بك » وقوله :

١٥٨ = * . . . وإنما . . يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي (١)*

وقولهم : « قلُّ أحد لايقول ذاك » ، وقولهم : « نشدتك الله إلا فعلت » .

وكل هذا محمول على المعنى ، ولوحُيل على اللفظ لا يؤدي إلى فساد والتباس ، فإن الحمل على المعنى حيث يؤدي إلى الالتباس يكون واجباً ، فمن ثمّ نفي سيبويه قوله : مررت يزيد وعمرو إذا مرّ بهمامرورين : ما مررت بزيد ولابعمرو، فنفى على المعنى دون اللفظ .

وكذلك قوله : ضربت زيداً اوعمراً : ما ضربت واحداً منهما ، لأنه لو قال : 'ما ضربت زيداً أو عمراً أمكن أن يظن أن المعنى : ما ضربتهما .

ولمًا كان قوله : ما مررت بزيدوعمرو، لو نفي على اللّفظ لا [١٩٤] يمكن أن يكون نفي / . مروراً واحداً ، فنفاه بتكرير الفعل ليتخلّص

⁽١) سبق ذكره رقم ١٥٥.

من هذا المعنى .

كذلك جمع قوله : ما مررت بزيدٍ أو عمروٍ، وما مررت بواحدٍ منها؛ ليتخلّص من المعنى الذي ذكرنا ا .

[في اجتماع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى]

إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بـدى. بالحمل على اللفظ ، وعلّل ذلك بأن اللفظ هو المشاهد ، المنظور إليه ، وأمّا المعنى فخفيّ راجع إلى مراد المتكلم، فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها أولى .

وبأن اللفظ متقدّم على المعنى ، لأنـك أول ما تسمـع اللفظ فتفهم معناه عَقِبَه ، فاعتبر الأسبق .

وبأنه لو عكس لحصل تراجع ،لأنك أوضحت المراد أؤلًا ، ثم رجعت إلى غير المراد، لأن المعوّل على المعنى، فحصل الإبهام بعد التبيّين .

وقــال ابن جنّي في « الخصــائص »(') : اعلم أن العــرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللّفظ ، لأنه إذا انصرف عن اللفظ إلى غيره ضَمُفت معاودتُهُ إياه ، لأنه انتكاث وتراجع ، فجرى ذلك مجرى إدغام الملحق ، وتوكيدٍ ما حذف

⁽١) انظر الخصائص ٢/٢٠ ، ٤٢١ .

على أنه قد جاء منه شيء . قال :

١٥٩ = ﴿ رُؤُوسُ كبيريهنّ ينتطحان(١) ﴿

وقال ابن الحاجب: إذا حمل على اللَفظ جاز الحمل بعده على اللَفظ ، وإذا حمل على المفغى ضعف الحمل بعده على اللَفظ ، لأن المعنى أقوى فلا يتعدّى الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ . ويضعف بعد إعتبار المعنى القوي الرّجوع إلى الأضعف .

واعترض عليه صاحب البسيط : بأن الاستقراء دلّ على أن اعتبار اللفظ أكثر من اعتبار المعنى ، وكثرة موارده دليلً على قوته ، فلا يستقيم أن يكون قليل الموارد أقوى من كثير الموارد .

قال : وأما ضعف العود إلى اللفظ بعد اعتبار المعنى ، فقد ورد به التنزيل كما ورد باعتبار المعنى بعمد اعتبار اللفظ ، قبال تعالى : ﴿ خالدين فيها أبداً قد أُحْسَنَ الله له رِزقاً ﴾ (٢) فحمل على اللفظ بعد الحمّل على المعنى . وما ورد به التنزيل ليس بضعيف، فثبت أنه يجوز الحمل على كل واحد منهما بعد الآخر من غير ضعف .

وقال الإِمام أبو الحسن الأمدي في « شرح الجزوليّة » : العرب

 ⁽١) من شواهد : الخصائص ٢٠١/٢ ، والخزانة ٢٠٢/٢ عرضاً ، وصدره
 كما ورد في الخزانة :

^{*} رأت جبلًا فوق الجبال إذا التقت *

وفي ط والنسخ المخطوطة : « كبيريهن » بالباء في « بهن » تحريف صوابه من الخصائص 15گزانة .

⁽٢) الطلاق /١١ .

الحاء ١١٧

تكره / الانصراف عن الشيء ثم الرجوع إليه بعد ذلك في معانيهم [١٩٥] فكذلك يكرهونه في ألفظاهم ، وأنشد :

إذا انصَرَفَتْ نَفْسِي عن الشيء لم تكد إليه بوجه آخر اللَّذهر تَرْجِعُ (١)

ولذلك يكرهون الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى في لفظ مفرد ومعنى مجموع كـ « مَنْ » وأخواتها ؛ ولذلك يكرهون الرجوع إلى الإتباع بعد القطع في النعوت .

قال الشّلوبين في (شرح الجزوليّة » : ﴿ إِذَا قلت : ما أُطْنَ أَحَداً يقول ذلك إلّا زيداً فالنصب أجود على أنه بدل من ﴿ أَحَد » ، وأمّا الرفع على أنه بدلمنالضمير، فحمل على المعنى، والحُمل على المعنى مع وجود الحمل على اللّفظ كاتباع الأثر مع وجود العين .

oft oft a

حمل الشيء على نقيضه

فيه فروع :

 نقيضه وهو التعريف حرف واحد قياساً لأحد النَّقيضين على الآخر ، ولذلك كانت ساكنة كالتنوين .

وقال في « الجُمَل ، () . لم يجمع من الصفات التي مذّكرها أُفعل على : فِعَال إلّا عجفاء وأعجف ، وعِجاف .

قال في « البسيط » : والذي حَسَّن في جمعها في قوله تعالى : ﴿ سَبِّعٌ عِجافٌ ﴾ (٢) حملها على ﴿ سِمان ،(٣) لأنهم يحملون النقيض على النقيض كما يحملون النظير على النظير .

وقال ابن جني في (الخصائص » : كان أبو علي يستحسن قول الكسائي في قوله :

١٦٠= * إذا رَضِيتْ علىّ بنو قُشَيرِ^(٤) *

إنه لما كان « رضيت ضد : سخطت عدّى رضيت بـ « على » حملًا

من شواهد : الخصائص ٣١١/٣ ، والأُزهية /٢٨٧ ، وابن يعيش ٢٠/١ ، والنوادر /٤٨١ ،وأمالي ابن الشجري ٢٦٩/٣ ، والمقتضب ٣٣٠/٢ ، والخزانة ٢٤٧/٤ .وشرح ابن عقبل ٣٣٢/٢ ، والجني الداني / ٤٧٧ ، وهمم الهوامع والدر رقم ١٩٨٦ .

⁽١) ط فقط: « المجمل » بزيادة الميم .

⁽٢) يوسف / ٤٦ .

⁽٣) يوسف / ٤٦ .

⁽٤) للقحيف العقيلي . وتمامه :

^{*} لعمر الله أعجبني رضاها *

للشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره .

وقد سلك سيبويه هذه الطريق في المصادر كثيراً فقال : قالوا كذا ، كما قالواكذا،وأحدهما ضدّ الأخر(١) .

وقــال ابن إياز في « شــرح الفصــول » : ربّمــا جعلوا النّقيض مشاكلًاللنقيض؛لأن كُلّ واحد منهما ينافي الآخر ، ولأن الذّهــْن يتنبه لهما معاً بذكر أحدهما / .

قال: وقد ذهب أبو سعيد السيّرافيّ : إلى أن لام الأمر إنصا جزمت؛ لأن الأمر للمخاطب موقوف الآخر ، نحو اذهب ، فجعل لفظ المعرب كلفظ المبنيّ؛ لأنه مثله في المعنى ، وحملت عليها « لا » في النهي من حيث كانت ضدًا لها .

وقال ابن عصفور في « شرح الجمل » : « كم » إن كانت اسْمَ استفهام كان بناؤها لتضمّنها معنى حرف الاستفهام ، وإن كانت خبرية كان بناؤها حملاً على « رُبّ » وذلك أنها إذ ذلك للمباهاة والافتخار كما أن رُبّ كذلك، وهي أيضاً للتَكثير فهي نقيضةً « رُبّ ، لأن رب للتقليل ، والنقيض يجري مجرى ما يناقضه ، كما أن النظير يجري مجرى ما يخانسه .

وقــال ابن النّحاس في (التعليقــة » : إنما كســرت النــون في المثنى لسكونها، وسكون الألف قبلها والكسرة نقيض السكون ، فأرادوا (١) انظر الخصائص ٢٩١١/٢. أن يأتوا بالشيء الذي هو نقيضه بلأن الشيء يحمل على نقيضه كمــا يحمل على نظيره .

وقال السّهيلي في « الروض الأنف » : يحملون الصّفة على ضدّها،قالوا:عدّوة بالهاء حملًا على صديقة .

وقال الشيخ شمس الدين بن الصّائغ في « تذكرته » : قيل : لِمَ بُني « عَوْضُ » على الضّم مع أنه غير مضــاف إلى الجملة ؟ قال : ويمكن أن يكون بُني حُملًا على نقيضه وهو «قطّ» كما قيل في كم ·

وقال أبن النحاس في و التعليقة » : لا يثني و بَعْض ، ولا يجمع جملًا على و كلّ ، لأنه نقيض ،وحكم النقيض أن يجري على نقيضه .

وقال ابن فلاح في « المغني » : ألحقت العرب: عدمت، وفقدت بأفعال القلوب، فقالوا : عدمتني وفقدتني حملًا على وجدت فيكون من باب حمل الشيء على ضده .

وقــال الجاربـردي في «شرح الشــافية » : بُـطُنــان فُعـُـلان لا فُعُلال ، لأنه نقيض ظُهْران ، لأن ظُهْراناً اسم لظاهر الرّيش ، وبطناناً لباطنه ، وظُهْران : فُعُلانبالانفاق، فَبُطْنَان بَحَلَك حملًا للنقيض على النقيض .

وقال ابن هشام في « تذكرته » : هذا باب ما حملوا فيه الشيء على نقيضه وذلك في مسائل : الأولى : لا النافية حملوها على إنَّ في العمل في نحـو : لا طالعاً جبلًا حسنُ .

الثانية : رَضِي عدّوها بعلى حَمْلًا على سخط . قاله الكسائي .

الثالثة : فَضُل عدُّوه بـ ﴿ عن ﴾ خَمْلًا على : نقص ، ودليله قوله :/ [١٩٧]

١٦١= لاهِ ابنُ عَمَّك لا أَفْضَلْتَ في حَسَبِ عنيَّ ولا أنت دَيَّانِي فَتَخْزُونِي (١)

قال ابن هشام : وهذا مما خطر لي .

الرابعة : نَسِيَ علَقُوها حملًا على عَلِم . قال :

١٦٢ = وَمَنْ أَنْتُمُ إِنَا نسينا من أَنتُمُ ورِيُعكم من أيّ ربح الأعاصر(٣)

(١) لذي الأصبع العدواني .

من شواهد: الخصائص ۲۸۸/۲ ، وابن الشجري ۱۳/۲ ، ۲۲۹ ، وابن يعيش ۵۳/۸ ، ۱۰۶/۹ ، والمقرب ۱۹۷/۱ ، والخزانة ۲۲۲/۳ ، ۲۶۳/۲ ، والمغنى رقم ۲۲۰، والعيني ۲۸۲/۳ ، والتصريح ۲۵/۲ ، والأشموني ۲۳۳/۲ ،وفي العينيّ : « ولا أنت دياني فتخزوني ، قال ابن السكيت : أي ولا أنت مالك أمري فتسوسني .

وفتخزوني : بالخاه والزاي المعجمتان ؛ يقال : خزاه يخزوه خزواً : إذا ساسه وقهره . أما البخزّي فهو من خَزِيَ يَخْزي : إذا ذَلُ وهان ، ولاه ابن عمك أي للّه درّ ابن عمك .

(٢) لزياد الأعجم .

من شواهد : المحتسب ١٦٨/١ ، والعيني ٢٠٢٢ ، وهمع الهوامع الهوامع والدرر رقم ٢٠٤، وحاشية يس ٢٥٣/١ . = الخامسة : وخُلاصة \لمحملوها على ضدّها من باب فُعالة لأنه وزن نقبض المرْمِيّ والمبقّى(٢) قال : وهذا لمّا خطر لي عرضته على الشّيخ فاعترضه بأن الدّالّ هنا على خلاف باب : زبالة وفُضالة لا نسلم أنه الوزن بل الحروف . قال وهو محلّ نظر .

السادسة : جَيَان (٢) وعَطْشان حَملوهما على شُبْعان ورَيَان وملآن ، لأن باب فَعْلان للامتلاء .

السابعة : دخل حملوها على خرج ، فجاؤا بمصدرها كمصدره ، فقالوا دُخولاً كخرُوجاً . هذا إن قلنا : إن دخل متعدّية ، وإن قلنا : إنها قاصرة فلا حمل .

- والاعاصر: جمع إعصار، وأصله: الأعاصير، ولكن خفّف، والإعصار. ربح تغير الغبار، وترفعه إلى السماء كأنه عمود، قال العيني : وإنما خصها بالذكر ولانها لا تسوق غيثاً ، ولا تلقح شجراً ، فضرب لهم المثل لقلة الانتفاع بهم : ثم قال : فإن قلت : ما هذه الإضافة في قوله : ربح الأعاصر ؟ فهل هي إضافة الشيء إلى نفسه ، لأن الإعصار ربح فكون النقدير : ربح الربح . قلت : الإعصار : ربح مخصوصة ، فتكون الإضافة فيه من قبيل إضافة العام إلى الخاص .
 - (١) في القاموس : خُلاصة السَّمن بالضم والكسر : ما خلص منه .
- (٢) في ط فقط : والمنفّى ، بالفاء . وفي النسخ المخطوطة و المبقّى ، وأي الحروف التي رميت ، والحروف التي بقيت ، وهو أوضح .
- (٣) في ط ، ت : (جيمان ، والتحريف فيهما واضح ، وفي هـ : (جيبان ، وفي
 م : جيّان ، وهو الصـواب ، الأنه من جـوى الطعـام جوّى : كـرهه ولـم
 يوافقه . انظر اللسان : جوى .

الثامنة : شَكر عدّوها بالباء حملًا على كفر فقالوا : شكرته ، وله ، وبه قاله ابن خالويه في و الطّارقيات _e .

التاسعة : قالوا : بَطل بِطالةً حملًا على ضدّه من باب الصنائع كَنْجِر نِجارة .

العاشرة : قالوا : مات مَوَّتَانًا حُمْلًا على حَيىَ حَيُوانًا ، لأن باب فَعَلان للتقلِّب والتحرِّك .

الحادية عشرة : كُمُّ الخبرية حملوها على رُبِّ في لزوم الصَّدريَّة لأنها نقيضتها .

الثانية عشرة : معمول ما بعد لَمْ ولمّا قدّم عَليهها حملًا على نقيضه ، وهو الإيجاب. قاله الشّلوبين .

واعترضه ابن عصفور بأنه يلزمه تقديم المعمول على: ما ضرب زيداً ، لأنه أيضاً نقيضه الإيجاب ، وليس بشيء ، لأنه لا يلزم اعتبار النقيض .

الثالثة عشرة : قالوا: «كثر ما تقولن ذلك» حملًا على : قلمًا تقولنَّ ذلك . وإنما / قالـوا : قَلَمًا تقـولن ذلك ، لأن قلمـا تكون [١٩٨] للنفي . انتهى .

وقال في موضع آخر من (تذكرته » : كما يحْمِلُون النَّظِير غالبًا كذا يُمْمِلُون النَّقيض على النَّقيض قليلًا مثل لا النافية للجنس حَملوها على إنّ وكم للتكثير أجروها مجرى رُبّ التي للتقليل ، فصدّروهـا وخصّرها بالنكرات ، وقالوا : أمرأة عدّوة ، فألحقوا فيها تاء التأنيث . وحُكُم فَعُول ، إذا كانت صفة للمؤنثَ ، وكان في معنى فاعل أن لا تدخله تاء التأنيث .

وقالوا: إمرأة صبور ، ونــاقة رغــوث(١) ، لأنهم أجروا عــدوّةً مُجْرى صديقة ، وهيـضده ، فكما أدخلوا التاء في صديقة أدخلوها في عــدوّة .

وقـالوا: : الغـدايا والعشـايا ، فجَمَع غُدوة (٢) وغَـداة على فَمَالى ، وحكمه أن يقال فيه : غَداة وغَدَوات؛ ، وغُدُّوة وغدوات ، لأنهم حَمُلُوها على العَشايا ، وهي في مقابلتها ، لأن الغداة أول النهار كما أن العشيّة آخره .

* * * *

حمل الأصول على الفروع

قال ابن جنيّ (٣) : قال أبو عثمان : لا يضاف « ضارب » إلى

⁽٦) في ط فقط: (و رغوت ، بالتاء ، تحريف ، وعلق في هامش ط: لعلها : رغو وهي أيضاً خطا . والنصويب من النسخ المخطوطة ، وكتب اللغة . و د الرغوث ، بالثاء : كمل مرضعة كالمرْغِث ، وارتغثها: رضعها ، وأرغثه : أرضعته .

 ⁽٢) الغُدوة بالضم: البكرة أو ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس كالغداة .

⁽٣) انظر الخصائص ٢/٣٥٥ .

فاعله ، لأنك لا تضيفه إليه مُضْمراً ، فكذلك لا تضيفه إليه مُظْهراً .

قال : وجازت إضافة المصدر^(١) إلى الفاعل لما جازت إضافته إليه مظهراً .

قال ابن جني : كأنّ أبا عثمان إنّما اعتبر في هـذا المضمر (٢) فقدّمه ، وحمل عليه المظهر من قبّل أن المضمر أقدى حُكْماً في بـاب الإضافة من المظهر . وذلك أن المضمر أشبه بما تحذفه الإضافة ـ وهـو التنوين ـ من المظهر . ولذلك لا يجتمعان في نحـو : ضاربانك ، وقاتلونه ؛ من حيث كان المضمر بلفظه (٣) وقوة اتصاله مشابهاً للتنوين بلفظه (٥) ، وقوة اتصاله م وليس كذلك المظهر لقوّته وقوّة صورته ، ألا تترا تتبت معه التنوين فتنصبه نحو : ضاربان زيداً ، فلمّا كان المضمر عماً يقوي معه مراعاة الإضافة حمل المظهر ـ وإن كان هو الأصل ـ عليه .

ومن ذلك قولهم : إنما استوى النّصب والجرّ في المظهر في نحو : رأيت الزيدين ومررت بالزيدين لاستوائهــا في المضمر نحــو : رأتك ، ومررت بك .

 ⁽١) في ط فقط: المضمر، صوابه من النسخ المخطوطة، والخصائص.
 (٢) في الخصائص: « في هذا الباب المضمر» بزيادة: « الباب».

⁽٣) في الخصائص: بلطفه.

⁽٤) في الخصائص: بلطفه.

وإنما كان هذا الموضع للمضمر حتى حمل عليه حكم المظهر [199] من حيث كان المضمر عارياً / من الإعراب، وإذا عري منه جاز أن يأتي منصوبه بلفظ مجروره ، وليس كذلك المظهر ، لأن باب الإظهار أن يكون مرسوماً بالإعراب ، فلذلك حملوا الظاهر على المضمر في التثنية ، وإن كان المظهر هو الأصل ، إذ كان المراعي هنا أمراً غير الفرعية والأصلية ، وإنما هو أمر الإعراب والبناء .

وإذا تأملت ذلك علمت أنك في الحقيقة إنما حملت فرعاً على أصل لا أصلاً على فرع ، ألا ترى أن المضمر أصل في عدم الإعراب ، فحملت المظهر عليه ، لأنه فرع في البناء ، كما حملت المظهر على المضمر في باب الإضافة من حيث كان المضمر هو الأصل في مشابته للتنوين ، والمظهر فرعٌ عليه في ذلك ، لأنه إنما هو متأصل في الإعراب لا في البناء .

فإذا بَدَهتك هذه المواضع فَتَعَاظَمَتْكَ فلا تَخْتَمْ (١) لها ، ولا تُعْطِ باليد مع أوّل ورودها ، وتأنّ (٦) لها ، ولاطف بالصنعة ما يورده الخصم منها ، مناظراً كان أو خاطراً . انتهى .

وقال^(٣) في باب غلبة الفروع على الأصول : قد شبـه النحاة

 ⁽١) في ط فقط: (فلا تجتمع) تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

⁽٢) في الخصائص : « تأتّ ، بالتاء .

⁽٣) انظر الخصائص ٣٠٠/٣.

الأصل بالفرع في المعنى الذي أفاده ذلك الفرع من ذلك الأصل ، ألا ترى أن سيبويه أجاز في قولك : هذا الحسن الوجه أن يكون الجر في الوجه من موضعين : أحدهما : الإضافة ، والآخر ، تشبيهه بالضارب الرجل الذي إنما جاز فيه الجر تشبيهاً لمه بالحسن الوجه ، وذلك أن العرب إذا شبهت شيئا بشيء مكنت ذلك الشبه لها ، وعَمَرتْ به وجْهة الحال بينها ، ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه ، تمموا ذلك المعنى بينها ، بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه .

وكذلك شبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم : "عليه السلام والرَّحت " ، وشبهوا الوصل بالوقف في نحو قولهم : ثلاثَهَرْبَعة وفي قولهم : « سَبْسبًا وكَلْكَلُّ » . (١)

وَأَجِرُواْ غير اللَّارَم مجرى اللازم في قولهم : ﴿ خُمَر، وَرُيًّا ﴾^(٢) وَهُوَ الله ، وهمى التي فعلت وقوله :

١٦٣ = * فقلت أَهْيَ سَرَتْ أم عادني خُلُمُ ٣) *

- (١) السبسب: القفر والمفازة . والكلكل: الصدر .
 - (٢) لحمر أي الأحمر ، ورُيًّا : أي رؤيا .
- (٣) للمرار العدوى . انظر شرح الحماسة للمرزوقي ١٣٩٦ . وصدره :
 * فَقَمْت للطَّيْفِ مُرْتَاعاً فَارْقني *

من شواهد : الخصائص ۲٬۳۰۹، ۳۰۰۲ ، والخزانة ۲٬۹۱۲ ،وشواهد المغنى للسيوطيّ ۱۳۶/۱ ، والتصريح ۱۶۳/۲ ، والأشموني ۱۰۱/۳ . وهمع الهوامع والدرر رقم ۱۶۲

وقوله :

١٦٤ = * ومن يَتَقْ فإن الله مَعْهُ(١)*

أجرى (تق ف) مُجرى عَلِمَ حتى صار : تقفَ ك (عَلِم) ، وأَجْروا اللّازم مُجْرى غير اللّازم في قوله تعالى ﴿ أليس ذلك بقادرٍ على أن يُحيى المَوْتى (أ) ﴿ فأجرى النّصب مُجْرى الرّفع الذي لا تلزم فيه الحرّف أصْلًا ، وهو كثير ، وحمل النّصب على الجرّ في التثنية والجمع ، وحمل الجرّ على التبرّ على النّصب فيما لاينصوف، | وشبهت الياء بالألف في قوله :

١٦٥ = * كأنَّ أيدِيهنَّ بالقاع القَرِق(٣) *

(١) قائله مجهول . وتمامه :

ورِزْقُ اللَّهِ مُؤتابٌ وغادِ *

من شــواهــد: الخصـــائص ٢٣٣/١ ، ٢٣٧ ، والمحتسب ٢٠٦١/١ ، والشافية ٢٩٩/٢ ، والحجة لابن خالويه / ٣٩ ، والهمع والدرررقم ٢٠٩ والمؤتاب : اسم فاعل من التاب ، افتعــل من الأوب ، والغادي : اسم فاعل_من غدا يغدو .

- (٢) القيامة / ٤٠ .
- (٣) رجز لرؤية . وبعده :
- * أَيْدى نِساءٍ يَتَعَاطَيْنَ الورقْ *

من شواهد: الخصائص ۴٦٦/۱، ۲۹۱۲، والمحتسب ٢٢٦/١، ٢٨٩ ، والثسافية ٤/٥٠١، وابن الشجــري ٢٠٥/١، والخــزانــة ٥٢٩/٣ .

وقال البغداديّ في الخزانة : وضمير أيديهن للإبل . والقاع : هو المكان =

وحملت الألف على الياء في قوله :

١٦٦ = إذا العجُوز غَضِبَتْ فطلَّقِ ولا تَـرَضَــاهــا ولا تَـمَلُــقِ(١) ووضع الضَّمير المنفصل موضع المتَّصل في قوله :

١٦٧ = * قسد ضَمِنَتْ إيساهسم الأرض(٢) *

والمتصل موضع المنفصل في قوله : ١٦٨ * ألاّ يجاورنا إلّاك دَيّار^(٢) *

المستوى . والقرق بفتح القاف الأولى وكسر الراء : الأملس . . وجوار :
 جمع جارية ، ويتعاطين : أي يناول بعضهن بعضاً ، والورق : الدّراهم .
 (1) رجز لرؤية ملحقات ديوانه / ١٧٩ .

) ربر تروية المحصائص ١٠٠٠/ . والمنصف ١١٥٠/ ، والإنصاف من شواهد : الخصائص ٢٩٠/١ ، ٢٠٠١ ، والتصويح ١١٥٠/ .

(٢) للفرزدق ديوانه ٢٦٤/١ ، والبيت بتمامه :
 بالباعث الوارث الأموات قد ضمَّتَتْ إيَّاهم الارضُ في دهر الدّهارير
 والباء في بالباعث متعلقة بقوله قبل البيت :

إني حلفت ولم أحلِف على قَنْدٍ فِناء بيت من السّاعين معصورِ والباعث: هو الذي يبعث الأموات ، وضمنت : أي اشتملت عليهم بمعنى تكفلت بأبدانهم .
من شواهد : الخصائص ٢٣٠٧١، ١٩٥/٢ ، وابن الشجري ٢٠٤١ والإنصاف /١٩٥٦ ، وأوضح المسالك /٦٦١ ، والخزائة ٢٩٨٦، والعيني ٢٧٤١ ، والتصريح ٢٠٤١ ، وهمم الهوامع والدرر رقم ١٥٤ .

(٣) قائله مجهول . وصدره :

* وما نُبالي إذا ما كنت جارتنا * من شواهد : الخصائص ٢٠٧١، ٢٠٩٥، وابن يعيش ٢٠١١» = وَعَشْيانَ (٢) وأبيض لَيَاحِ (٢) . وعَشْيانَ (١) وأبيض لَيَاحِ (٢) .

وقلبت الياءُ واوأ استحساناً لا عن قوّة علة في : التّقْـوى والبَقْـوى⁽¹⁾، والرّعْـوى⁽⁰⁾، والفُتْرَى . وقولهم : عَـوَى الكلبُ عَــبُةُ وَعَوْةً

وأتبعوا الثَّاني الأول في نحو : شُدُّ ، وفِرٌّ ، وعَضَّ ، ومُنذُ .

وأتْبعوا الأول الثانِيَ نحو : أُقتل ، أُدخل ، أُخْرج .

فلما رأى سيبويه العرب إذا شبهت شيئاً بشيء فحملتُهُ على حكمه عادت أيضاً، فحملت الآخر على حُكْم صاحبِهِ تثبيتاً لهما ، وتعميماً لمعنى الشّبه بينهما حكم أيضاً لجرّ الوجْهِ من قولنا : هذا الحسنُ الوجْهِ أن يكون محمولاً على جَرّ الرجل في قولهم : هذا

- الخزانة ۲۰۰۲، وهامش العيني على الأشموني ٢٥٣/١، والاسموني ٢٥٣/١، والاسموني
 الهمسع والنفرر رقم ١٣١، والأسمسوني
 ١٩٩١، والأسمسوني
- (١) فعله : غَدِي كَرضِي : أكمل أول النهار كتغدّى ، وغديت تغدية فهو غَدْيان .
 - (٢) عَشِيَ ، وتعشَّى : أكل طعام العَشَاء ، وهو عَشْيان .
 - (٣) أبيض لَياحٌ : ناصع البياضِ .
- (٤) بَقِي يَنْفَى بَقَاءً ، وَبَقَى بَقْيًا :ضَدًّ : فَنِي ، وأبقاه ، وتبقَّاه ، واستبقاه ، والاسم : البَقْوى كذَّقْوَى .
 - (٥) الرَّغوى ويضم : الارعواء .

الضّاربُ الرُجُلِ . كما أجازوا أيضاً النّصب في قولهم : هذا الحسنُ الوجْهَ حملًا له منهم على : هذا الضاربُ الرّجُلَ . ونـظيره أيضاً ، قولهم : يا أُمْيِّمَهُ ، ألا تراهم لمّا حذفوا الهاء ، فقالوا : يا أُمْيُم ، ثم أعادوا الهاء أقرُّوا الفتحة بحالها اعتياداً (١) للفتحة في الميم ، وإن كان الحذف فرعاً .

وكذلك قولهم: اجتمعت أهل اليمامة أصله: اجتمع أهل اليمامة ، ثم حذف المضاف ، فأنث الفعل : اجتمعت اليمامة ، ثم أعيد المحذوف، فأقر التأنيث الذي هو الفرع بحاله ، فقيل : اجتمعت أهل اليمامة .

قال: ومن غلبة الفروع للأصول إعرابهم في الأحاد بالحركات وفي التثنية والجمع بالحروف. فأما ما جاء في الواحد من ذلك نحو: أخوك، وأباك، وهَنِيك، فإن أبا بكر ذهب فيه إلى أن العرب قدّمت منه هذا القَدْر توطئة لما أجمعوه من الإعراب في الجمع، والتثنية بالحروف.

وهذا أيضاً نحو آخر من حمل الأصل على الفرع ، ألا تراهم أعربوا بعض الآحــاد بالحــروف حملًا لـه على / ذلـك في التثنيـة [٢٠١] والجمم .

كان في رتبةالأحاد،وهي الأوّل(١) - من حيث كان قد صار بالتأنيث إلى حكم الفرعيّة ، ومعلومٌ أن الحرف أقوى من الحركة،فقد ترى إلى عَلَمر حكم الفرعيّة ، ومعلومٌ أن الحرف أقوى من الحركة،فقد ترى إلى عَلَمر إعراب الواحد أضعف لفظاً من إعراب ما فوقه ، فصار ـ لذلـك ـ الأقوى كأنه الأصل ، والأضعف كأنه الفرع .

ومن ذلك حذفهم الأصل لشَبهه عندهم بالفرع ، ألا تراهم لمّا حذفوا الحركات ـ ونحن نعلم أنّهـا زوائد في نحـو : لم يذهب(٢) تجاوزوا ذلك إلى أن حذفوا للجزم أيضاً الحروف الأصول ، فقالوا : لم يَخْشَ ، ولم يَزْم ، ولم يَغْزُ .

ومن ذلك أيضاً أنهم حـذفـوا ألف مَغْـزَىُ (٣) وَمَدْعَى ، في النسب ، فأجازوا مَغْزِىؒ(٤)،ومَذْعِيّ ،! فحملوا الألف هنا وهي ـ لام ـ على الألف الزائدة في نحو : حُبْليّ وسَكْرِيّ .

ومن ذلك : حذفهم ياء تحيّة : وإن كانت أصلًا حملًا لها على ياء شقيّة ، وإن كانت زائدة فقالوا : تَحويّ كما قالوا : شَقَوى .

وحذفوا النُّون الأصليَّة في قوله :

⁽١) في ط فقط : « الأحاد والأول » ، تحريف .

⁽٢) في الخصائص : « لم يذهب ولم ينطلق » .

⁽٣) في ط فقط : « معزى » بالعين ، تحريف .

⁽٤) في ط فقط : « معزى » بالعين ، تحريف .

١٦٩ = * ولاكِ أَسْقِني إن كان مأؤك ذَا فَضْل (١) *

وفي قوله :

١٧٠ * كأنهما مِلْإَن لم يتغيّرا(٢) *

وقوله :

١٧١ * غير الذي قد يقال مِلكذب(٢) *

كما حذفوا الزائد في قوله :

(١) من أبيات للنجاشي. وصدره :

* فلست بآتيه ولا أستطيعه *

من شواهد : سيبويه ٩/١ ، والخصائص ٣١٠/١ ، والخزانة ٣٦٧/٤ ، والهمع والدّرر رقم ٤٠٧٤ .

(٢) لأبي صخر الهذلي . وتمامه :
 * وقد مر للدّارين من بعدنا عصر *

* وقد مر للدارين من بعدنا عصر *

وانتظر الأمالي ۱۶۸/۱ ، وشرح شذور النذهب ۱۱۲/ ، والخصائص ۳۱۰/۱ ، وابن الشجري ۲۸۲/۱ ، وابن يعيش ۳۵/۸ ، والهمع والدّرر رقم ۸۰۳ ، ۱۸۷۷ : وقد نسب في اللسان : « أين » إلى ابن صخر . (۳) من شواهد : ابن الشجري ۹۷/۱ والخصائص ۲۱۱/۱ ، وصدره :

* أَبِلُغ أَبِا دُخْتَنوسَ مَالكةً *

وأبو دختنوس : لقيط بن زرارة ، ودختنوس اسم بنته ، وكان مجوسيًا وانظر اللسان : « ألك ، فقد ورد فيه أنه سمّاها باسم بنت كسرى وقال فيها : يـا ليت شعري عنـك دختنـوسُ إذا أنـاكِ الخــيــرُ المسرمــوسُ الماكلة : الرسالة .

وفي ط فقط : « الذي يقال ملكذب ، بسقوط : « قد » ، تحريف .

١٧٢ = * وحَاتَم الطَّائيُّ وهَابِ المِئي (١) *

وقوله :

١٧٣ = * ولا ذاكِر اللهُ إلَّا قليلًا (٢) *

ومن ذلك : حمَّلُهم التثنية وهي أقـرب إلى الـواحــد على الجمع ، وهي أنأى عنـه ، ألا تراهم قلبـوا همزة التأنيث فيها واواً فقالوا : حمرا وان ، كما قلبوها فيه واواً ، فقالوا : حراوات .

ومن ذلك : حملهم الاسم وهو الأصل على الفعل وهو الفرع في باب ما لا ينصرف ، نعم ، وتجاوزوا بالاسم رتبة الفعل إلى أن شبهوه بما وراءه ـ وهو الحرف ـ فبنوه ٣٠٠ .

 (١) نسبه في اللسان : « مأى » إلى امرأة من عقيل تفخر بأخوالها في اليمن وقبله :

حَيْدَة خالي ، ولقيطُ ، وعلِيْ

وانظر النوادر (٣٢٧ ، وابن الشجري ٣٨٣/١ ، والخزانـة ٣٠٤/٣ ، ٤٠ ، ٤/٤ ، ه ، ٩٩٠ ، والشافية ١٦٣/٤ ، والعيني ٤/٥٦٥ . وبعده في النوادر :

ولم يكن بخالِك العبـد الدّعي يأكل أزمـانَ الهــزال والسّــني

هَنَاتِ عُيْرٍ مَيْت غيرِ ذَكِيْ (٢) لأبي الأسود الدؤلي . وصدره :

فألفيته غير مستعتب

من شواهد : سيبويه ١/ ٨٥ ، والخزانة ٤/٤٥٥ .

 (٣) مثل ابن جني في الخصائص ١/١١ للاسم المبنى بقوله : نحو : أمس وأين ، وكيف ، وكم ، وإذا . وعلى ذلك ذهب بعضهم في ترك تصرّفُ «ليس»: إلى أنها الحقت بـ « ما يفه، كما ألحقت « ما » بها في العمل(١).

وكذلك قال أيضاً في عسي : إنها منعت التصرف لحملهم إياها علم «لعاً.».

فهذا ونحوه يدلّك على قوة تداخل هذه اللغة وتلاحمها ، واتصال أجزائها ، وتلاحقها ، وتناسب أوضاعها .

وقال ابن النّحاس في ﴿ التعليقة ﴾ : إنماعمل / المصدر، لأنه [٢٠٧] أصل للفعل،وفيه حروف الفعل فأشبهه ، فعمل .

⁽١) في الخصائص: «كما ألحقت «ما يبها في الفعل في اللغة الحجازية ، .





خَلْعُ الأدلّة(١)

هكذا ترجم على هذا الأصل ابن جنيّ في (الخصائص) . وقال : من ذلك ما حكاه يونس^(٣) من قول العرب : « ضَرَبَ مَنْ مَنْ أَيَّ إِنْسَانٍ إِنْسَانًا ، أو رَجُلُ ^(٣) رجلًا ، ألا تراه كيف جرد «مَنْ » مِنَ الاستُمهام، ولذلك أعربها .

ونحوه : قولُهم في الخبر : مررت برجُل ٍ أيَّ رجـل ٍ ، فجرَد « أيًّا » من الاستفهام أيْضاً ، وعليه بيت الكتاب :

 ⁽١) وضحها محقق الخصائص في هامشه ٢٧٩/٢ بقوله : « يواد بالأدلة أعلام المعاني في العربية ، فالهمزة دليل الاستفهام ، وإنَّ دليل الشرط.

ويراد بالمعاني : المعاني التي تحدث في الكلام من خبر واستخبار ، ونحو ذلك ، وأكثر ما يوضع لها الحروف والأدوات ، فلا يعني أسماءالاجناس. وخلع الأدلة تجريدها من المعاني المعروفة لها ، والمتبادرة فيها ، وإرادة معان أخر لها ، أو تجريدها من بعض معانيها ء .

⁽٢) في الخصائص ٢/١٧٩ ﻫ من ذلك حكاية يونس ۽ .

⁽٣) في ط: « ورجل «بالواو، لا بأو ، والتصويب من الخصائص .

١٧٤=* والدِّهر أيَّتما حال ٍ دَهَاريرُ(١) *

أي والذَّهر في كل وقت ، وعلى كل حال دهاريرُ ، أي متلوّن ومتقلّب بأهله . وأنشدنا أبو عليّ :

الا هَيْما مِمَا لَقِيتُ ! وَهَيْما وَوَيْحاً لما لم أَلْقَ مِنْهَن وَيْحَمَا (٢)
 وأشماء ما أسماء ليَّلة أَذْلَجَتْ إليّ واصحابي (بأيَّ » وأَيْنَمَا (٢)
 قال : فجرد « أيّ » من الاستفهام ، ومنعها الصّرف لما فيها من

فأمّا قوله: « وأبنما » فكذلك أبضاً

(۱) صدره:

* حَتّى كأنْ لم يَكُنْ إلَّا تذكُّرهُ *

التعريف والتأنيث ، وَذلك أنه وضَعها عَلَماً على الجهة التي حَلَّتها .

من شواهد : سيبويه ١٢٢/١ ، والخصائص ١٧١/٢ ، ١٧٩

(٢) أنظر في البيت الأول : اللسان : وهيا ، وروايته في الشطر الثاني :
 * وويحاً لمن لم يَدْر ما هن ويْحَما *

وقد نسبه في اللسان إلى حميد الارقط ، وقد جاء شاهداً على أنه يقال ـ كما دوى الكسائي ـ : يا هَيِّ مالي ، ومعناه : التَّلْهَفُ والأسى.قال الكسائي : يا هَيِّ مالي ، ويا هَيِّ ما أصحابك لا يهمزان ، و « ما » في موضع رفع كأنه قال يا عجبي ، قال ابن بري :ومنه قول حميد الأرقط ثم ذكر هذا الشاهد .

(٣) والبيت الثاني في اللسان: (أين » ، ورواية الشطر الشاني : بـ (أين » بدل : (بائي » ونسب البيت الثاني إلى حُميد بن ثور الهلاليّ . وموضع الاستشهاد في اللسان: أنه جعل ر أين » علماً للبقعة مجرّداً من معنى الاستفهام ، فمنعها الصرف للتعريف والتأنيث . وانظر تحقيقات محقق الخصائص في نسبة هذين البيتين ٢٠/١١.

على أنَّ لك في « أينُما » وجهين :

أحدهما : ان تكون الفتحة هي التي في موضع جَرِّ ما لاينصر^{ف ،} لأنه جعله علماً للبقعة أيضاً ، فاجتمع فيه التّعريف والتأنيث ، وجعل « ما » زائدة بعدها للتأكيد .

والأخر : أن تكون فتحة النّون من أينما فتحة التّركيب وتضم « أين » إلى « ما » فيبنى الأوّل على الفتح كما في حضرموت ، وبيتُ بيتُ . وحينئذٍ يقدّر في الألف فتحة ما لا ينصرف في موضع الجرّ .

ويدُلّ على أنه قد يضم (ما » هذه إلى ما قبلها ما أنشَدَناهُ أبو علىّ عن أبي عثمان :

١٧٦= أَثُوْرَ مَا أَصِيدَكُمْ أَمْ ثَوْرَيْنَ ۚ أَمْ تِيكُمُ الجَمَّاءَ ذات القَرْنَيْنْ(١)

فقوله : (أثور ما) فتحة الرّاء منه فتحة(^{۲)} تركيب (ثور » مع « ما » بعده كفتحة راء حَضْرَموت . ولو كـانت فتحة إعـراب لوجب [۲۰۳] التّنوين لا محالة ، لأنه مصووف / وَيُبِيّنُ « ما » مع الاسم مبقًاة على حَرْفِيتَها كما بنيت « لا » مع النكرة في نحو : لا رَجُلَ .

والكلام في « وَيْحَما » هو الكلام في « أثور ما » .

وأخبرنا أبو عليّ : أن أبا عثمان ذهب في قول الله تعالى : ﴿ إِنَّه

⁽١) انظر الخصائص : ٢/١٨٠ ، واللسان : « ثور ».

⁽٢) و فتحة ، سقطت من ط .

لحقّ مِثْلَ ما أنَّكم تَنْطِقون ﴾ (١) : إلى أنه جعل « مثل » و « ما » اسماً واحداً فبنى الأول على الفُتْح وهما جميعاً عنده في موضع رفع صفة « لحق » .

ومِمَا خُلِعَتْ عنه دلالة الاستفهام قـول الشاعـر ، أنشدُنــاه أبو عليّ :

انم جَزَوًا عـامــراً سَوًا بفعلِهُم أم كَيْف يَجْزُونَنِي السُّوءَ من الحَمَـنِ⁽¹⁾
 أم كَيْفَ ينفعُ ما تُعْطِي العلوق به رثمان أنْف إذا ما ضُنَّ بــاللَّبنِ

ف¶أم،في أصل الوضع للاستفهام كما أن كيْف كذلك ، ومحال اجتماع حرفين لمعنى واحد ، فلا بد أن يكون أحدهما قد خُلِعت عنه دلالةُ الاستفهام .

وينبغي أن يكون (أم) دون (كيف) ، حتى كأنه قال : بل كيف ينفع ، فجعلها بمنزلة (بل) للتّرك والتّحوّل .

ولا يجوز أن تكون «كيف» هي المخلوعة عنها دلة الاستفهام ، لأنها لو خُلعت عنها لوجب إعرابها ، لأنها إنَّما 'بُنيت لتضمَّنها معنى حرف الاستفهام ، فإذا زالذلك:عنها وجب إعرابها كما أعربت «مَنْ » في قولهم : ضرب مَنْ مناً ، لما خُلِعِت عنها دلالة الاستفهام .

⁽١) الذاريات /٢٣.

 ⁽۲) من شواهد : الخزانة ٤٥٥/٤ ، ٥١٩ ، وشـرح المفضليات لابن
 الأنباري / ٥٢٥ ، وأمالي ابن الشجري ٣٧/١ .

ومن ذلك كاف الخطاب للمذكر والمؤنث نحو: رأيتك ، هي تفيد شيئين : الاسميّة ، والخطاب ، ثم قد خُلِغً(١) عنها ، دلالة الاسم في قولهم : ذلك ، وأولئك ، وهاءك ، وأبْصِرْكُ زيداً ، وأنت تريد : أبْصِر زيداً ، وليسك أخاك في معنى : ليس أخاك .

وقولهم : أَرَأَيْتَك زيداً ما صنع ؟ وحكى أبوزيد : بَلَاك والله ، وكلّاك(٢) ، أي بلى ، وكلّا ، فالكاف في جميع ذلك حرف خطاب مخلوعة عنه دلالة الاسميّة ،ولا موضع لها من الإعراب .

ونظير ذلك التاءُ من ﴿ أنت ﴾ فإنها خلعت عنها دلالة الاسميّـة وتخلّصت حُرْفاً للخطاب. والاسم : أنْ وحده .

قال : ولم يَسْتنكر النّاس خطاب الملوك بالكاف في قول الإنسان مثلاً (٣) : للملك ضَربت ذلك الرّجل ، لهذا المعنى ، وهو

[٢٠٤] عرَّوَّها من معنى الاسميَّة . /

لما ذكر .

 ⁽١) في ط : « تخلع » وفي الخصائص.: « خلع » ..

⁽٢) في الخصائص : « وكلَّاكُ واللَّه » .

 ⁽٣) في ط: و في قول الإنسان هو مثلًا ، بزيادة : و هو ، والتصويب من النسخ المخطوطة .

 ⁽٤) في الخصائص ٢/١٨٩ : بعد وأنت و ولأن الناء هنا أيضاً للخطاب مخلوعة عنها دلالة الاسمية و .

قيل: التاء وان كانت حرف خطاب ، لا اسماً فإن معها نَفْسها السها في الله السما الله الله الله الله الله الله الاسم ، وهو وأنَّ » من أنت ، فالاسم على كل حال حاضر، وليس كذلك الولنه : « ذلك » لأنه ليس للمخاطب بالكاف هنا اسم غير الكاف ، كما كان له مع النَّاء اسم للمخاطب نفسه وهو و أنَّ » . والمقصود إعظام الملوك بأن لا تبتذل أسماؤها فاعرف الفرق بين الموضعين .

ومن ذلك الواو في نحو : « أكلوني البراغيث » وقاموا إخوتك ، والألف في : قاما أخواك ، والنون في :

١٧٨ = #ويَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقِارِبُه (١) #

كلّها مخلوعة من معنى الاسمية مقتصّرٌ فيها على دلالة الجمع والتثنية والتأنيث .

ومن ذلك قولنا : ﴿ أَلَاقَدَ كَانَ كَذَا ﴾ ، وقول الله سبحانه وتعالى :

⁽١). للفرزدق ، والبيت بتمامه هو :

ولكن ديسا في أبوه وأسه بحوران يعصرن السليط أقدارب. وهو من شواهد سيبويه ٢٣٦/١ ، والخزانة ٢٨٦/٣ ، ٢٩٣٣، ٣ ، ٣ ، ٥٥٤/٤ ، وابن يعيش ٧/٧ ، وابن الشجــري ٢٣٣/١،والخصــائص ١٩٤/٢ ، والهمع والدرر وقم ٣٦١ .

ودياف: قرية بالشّام ، والسليط : الزيت ، وحوران : من مدن الشام . والبيت من قصيدة للفرزدق يهجو بها عمرو بن عفراء الضّيّي أولها : ستعلم يا عمرو بن عضراء من الذي يبلام إذا ما الأمر غَبّت عواقبه وانظر الديوان / 21 .

﴿ أَلَا إِنهُم يَشُونَ صُدُورَهُم ﴾ (١) فـ وألا، هـذه فيهـا شيئـان: التنبيّه ، وافتتاح الكلام ، فإذا جـاء (١) معها « يـا » خلصت افتتاحــاً لا غير ، وصار التنبيه الذي كان فيها لـ « يا » دونها .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ أَلَايَا اسْجُدُوا لَهِ ﴾(٢) وقول الشاعر : ١٧٩= أَلَا يَا سَنَا بَرُقٍ عَلَى قُلُلِ الْحِمَى لِهَنَّـكَ مَن بَـرُق عَلَيَّ كَــريمُ (١)

ومن ذلك واو العطف : فيها معنيان : العطف ، ومعنى الجمع . فإذا وُضِعت موضع « مع » خلصت للاجتماع ، وخُلِعت عنهـا دلالةُ العـطف نحـو قــولهم : « استـوى المــاءُ والخشبـة) و (جــاء البـرد والطيّالسة) .

ومن ذلك فاء العطف : فيها معنيان : العطف ، والإتباع . فإذا استعملت في جواب الشرط خلعت عنها دلالة العطف ، وخلصت

⁽۱) هود /ه .

⁽٢) في الخصائص ٢/١٩٥ : « جاءت » بالتأنيث .

 ⁽٣) النمل / ٢٥ . وهي قراءة الكسائي ورويس وأبي جعفر وابن عباس
 وآخرين . وانظر القراءة رقم ٢٨٨٢ في معجم القراءات .

⁽٤) من شواهد: الخصائص ١٩٥/٦، ١٩٥/٦، وابن يعيش ٢/١٠٠ والمقرّب ١٩٧١، والخزانة ٢٣٩/٤، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٢٠٢/، واللسان: « لهن » ؛ والهمع والدور رقم ٥٣٠، وفي الدور اللوامع ذكر أن هذا البيت من جملة أبيات مشهورة ، ولها قصة . انظر القصة في الدور.

للإتباع نحو : إنْ تقم فأنا أقوم .

ومن ذلك : همزة الخطاب في « هاة يا رجل » وهاء يا أمرأة ، كقـولك : « هـاك » و « هـاكِ » فـإذا ألحقتهـا الكـاف جـرّدتهـا من الخطاب ، لأنه يصير بعدها في الكاف ، وتفتح هيأبداً، وهو قولك : هَاءَكُ وهاءَكِ ، وهاءَكما ، وهاءُكم .

ومن ذلك ﴿ يَاء ﴾ في النداء تكون تنبيهاً ونداءً في نحو يا زيد ، ويا عبد الله .

وقد تجرّد من النّداء للتّنبيه البّنة نحو قول الله تعالى : ﴿ أَلَا يَا أَسْجُدُوا ﴾(١) كانه قال : / ألا ها أسْجُدوا .

وقول أبي العباس إنه أراد : ألا يا هؤلاء اسجدوا مردودٌ عندنا . وكذلك قول العجاج .

۱۸۰ * يا دار سَلْمي يَا اسْلِمَي تُم اسلمي (۲) *

(١) النمل / ٢٥ ، وقد سبق ذكرها والتعليق عليها .

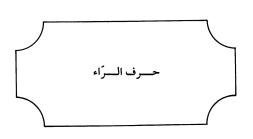
(۲) من شواهد : الخصائص ۲/۱۹۹۲ ، وروایته : « یا دار سلمی » الخ وفی
 ۲۷۹/۲ روایته : یا دار هند .

وهو أيضاً من شواهد الإنصاف ١٠٢/١ ، وابن يعيش ١٣/١٠ ، والشافية ٤/٢٦٤ . واللسان : « سمم » و « علم » والشاهد مطلع أرجوزة للعجاج ديوانه /٢٨٨، وبعده .

- * بسَمْسَم أو عن يمين سَمْسَم *
- * وقل لها على تنائيها : عِمى *
 - * ظلِلْتُ فيها لا أبالي لُوَّمِي *

إنما هو كقولك : ها اسلمي . وكذلك قولهم : هَلُـمُّ في التنبيه على الأمر . هذا خلاصة ما ذكره ابن جنى في هذا الأصل .

وقـال شيخه أبـو علي في « التَذكـرة » : وقال أبـو البقـاء في التبيين : « أصل كان وأخواتها أن تكون دالة على الحدّث ثم خُلِعِت دلاتها عليه وبقيت دلالتها على الزّمان » .



السرّابسط

يحتاج إليه في أحد عشر موضعاً :

- (الأول) جملة الخبر وروابطها عشرة أشياء تأتي (١) .
 - (الثاني): جملةً الصفة : ولا يربطها إلَّا الضمير .
- (الثالث) : جملة الصّلة ولا يربطها غالباً إلا الضّمير .
- (الرّابع): جملة الحال ورابطها إمّا الواو أو الضّمير أو كلاهما.
- (الخامس) : المفسّرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو : زيداً ضربته أو ضربت أخاه .
- (السادس ، السّابع) : بدل البعض ، وبدل الاشتمال ولا يربطهما إلاّ الضمير نحو (عَمُوا وَصَمُّوا كثيرٌ مِنْهم)(٢) . ﴿ عَنَ الشَهْرِ

(٢) المائدة / ٧١ .

 ⁽١) في ط فقط زيادة بعد كلمة : و تأتي ، وهي ما يأتي : و في الفن الشاني
 الضوابط في المبتدأ .

الحرام قتال فيه ، (1) وإنّما لم يَحْتَجُ بدلُ الكلّ إلى رابط لأنه نفس المُبْدَل منه في المعنى ، كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك .

(الشامن) : معمول الصّفة المشبّهة، ولا يربطه أيضاً إلّا الضّمير .

(التَّاسع) : جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولا يـربطه أيضاً إلَّا الضمير نحو : ﴿ فَمَن يَكُفُرْ بَعَدُ مِنْكُم فَإِنَّ أُعَذَٰبِهِ ﴾(٢) .

(العاشر): العاملان في باب التّنازع لا بُدّ من ارتباطهما إمّا بعاطف كما في قام وقعد أخـواك ، أو عمل أولهما في ثانيهما نحو : « وأنَّه كان يقول سَفِيهُنَا »(٣) « وأنهّم / ظنَّوا كما ظَننتُم أن لَنْ يَبْعث الله [٢٠٦] أحداً »(٤) .

> (الحادي عشر) ألفاظ التّوكيـد الأوّل ، وإنما يربطها الضّمير الملفوظ به نحو : جاء زيد نَفْسُهُ ، والزيدان كِلاهُما ، والقوم كُلُهم . وسائر ما تقدّم يجوز أن يكون الضّمير فيه مقدَّراً .

⁽١) القرة / ٢١٧.

⁽٢) المائدة / ١١٥ ، وفي ط: فمن يكفر منكم فإني أعذبه ، ، تحريف .

⁽٣) الجنّ / ٤.

⁽٤) الجنّ / ٧ .

فسائسدة

[في الضمير الرابط في الصّفة المشبهة]

إذا قلت : مررت برجل حَسَنِ الوجُّه ففي الرَّابط ثلاثة أقوال :

أحدها قـول الكـوفيَـين : إنّ ال نـائبـة عن الإضافـة أي : « وجهه » ، فربطت كما ربطت الإضافة .

الثاني : قول البصريّين : إنه محذوف، أي الوجُّه منه .

الشالث : قول الفارسيّ وتبعه ابن الخبّاز : إنه ضميرٌ في الصّفة ، والوجه بدلٌ منه ذكره ابن هشام في « تَذْكرته » .

قاعسدة

قال الشَّلَوْبِين في (شَرْح الجُزولِيَّة) : أصل الحذف للرَّابط إنما هو للصّلة لا للصَّفَة .

الرّجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه

قال أبو الحسن بن أبي الرّبيع في (شـرح الإيضاح) : إذا أسند الفعل المضارع إلى نون الإناث بُني لشَبَهو حينتلز بالماضي .

وقد كان أصل المضارع أن يكون مبنيًّا وإنما أعرب لشبهه

بالاسم من وجهين: العموم والاختصاص. فأن يُرْجع إلى أصله لشبهه بما هو من جنسه أقيس وأولى ، لأن الرجـوع إلى الأصل أيسـر من الانتقال عنه ، وتشبيه الشيء بجنسه أقرب من تشبيهه بغير جنسه .

قال: وكذلك إذا اتصلت به نُـون التَوكيـد أشبه فعـل الأمر من وجهين : أنه لحق هذا ما لحق هذا ، وأنَّ المعنى الذي لَحقت له الأمر هو المعنى الذي لحقت له المضارع، فبنته العرب لما ذكرناه ، وهو أن الرجوع إلى الأصل وهو البنـاء في / الأفعال أَيْسَـر من الانتقال عن [٢٠٧] الأصل . وتشبيه الشّيء بجنسه أولى من تشبيهه بغير جِنْسه .

قلت : ونظير ذلك أن الاسم منع الصوف إذا أشبه الفعل من وجهين، ثم يرجع إلى الأصــل إذا دخل أل أو الإضــافة التي هي من خصـائص الاسـماء .

رَبِّ شيء يكون ضعيفاً ثم يَحْسُن للضَّرورة . .

قال أبو عليّ الفارسيّ في (البغداديّات) في قوله : ١٨١= * لا تَجْزعي إنْ مُنْفِساً أهلكته^(١)*

⁽١) للنمر بن تولب ، وتمامه :

^{*} وإذا هَلَكْتُ فعند ذلك فاجْزعي *

من شواهد: سيبويه ۱۷/۱ ، والمقتضب ۷٤/۲ ، وابن الشجرى ٣٢/١ ، وابن يعيش ٣٨/٢ ، والخزانة ١٥٥/١ ، ٤٥٠ ، ٦٤٢/٣ ، =

إذّ الفعل المحذوف والفعل المذكور مجزومان في التقدير ، وإنّ الجزم الثاني ليس على البدليّة؛ إذْ لم يثبت حذف المبدل منه ، بل على تكرير إذْ أي إذ أهلكتُ مُنْفسًا إن أهلكته .

وساغ إضمار اإنّ، وإنْ لم يجز إضمار لام الأمر إلا ضرورة لاتساعهم فيها بدليل إيلائهم إيّاها الاسم ، ولأن تقدّمها مُقَوِّ للدّلالة عليها ، ولهذا أجاز سيبويه : بمن تَمْرُر امْرُرْ . ومنع من تصرف « انزل » حتى يقول : عليه .

وقال : فيمن قال : مورت برجل صالح ٍ إِلَّا صالح ٍ فطالح ٍ بالخفض إنه أسهل من اضمار رُبّ بعد الواو .

ورُبَ شيء يكون ضعيفاً ثم يُحسن للضرورة كا في ضرب غلامه زيداً ، فإنه ضعيف جداً ، وَحَسُن في : ضربوني وضربتُ قَومَك ، واسْتَغْنى بجواب الأولى عن جواب الثانية كما استغنى في نحو: زيداً ظنته قائماً بثاني مفعوليْ : ظَنَتْتُ المذكورة عن ثاني مفعوليْ : ظَنَتْتُ المذكورة عن ثاني مفعوليْ : ظَنَتْتُ المذكورة عن ثاني مفعوليْ المقدّرة .

⁼ ٤١٠/٤ ، والمغنى رقم ٣٠١ ، ٧٥٢ ، والعيني ٥٣٥/٢ ، والأشموني ٧٥/٢.

هذا وفي الأشموني فقط: « إن مُنْفِسُ » بالرفع على تقدير : إن هلك نفس .

رُبّ شيء يَصِحّ تبَعاً ولا يصِحّ استقلالًا

قال ابن هشام في (المعنى) : « أمًّا » حرف شرط بدليل لزوم الفاء بعدها ، نحو : ﴿ فامَّا الَّذِينَ آمنوا فَيَشْلُمُونَ أَنَّه الحقّ من رَبِّهم ، وأما الَّذِينَ كفروا فَيَقُولُونَ ﴾(١) ، الآية . ولو كانت الفاء عاطفة لم تدخل على الخبر،إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه . ولو كانت زائدة لصحّ الاستغناء عنها ، ولمّا لم يصحّ ذلك ، وقد امتنع كونها للعطف تعيّن أنها فاء الجزاء .

فإن قلت : فقد استغنى عنها في قوله :

١٨٢ = * فأمَّا القِتالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُم (٢) */

قلت : هو ضرورة . فإن قلت : فقد حذفت في التُنزيل في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوِدَّت وُجوهُهم أَكَفَرْتُم ﴾(٣) .

- (١) البقرة /٢٦ .
- (۲) تمامه :
 (۲) * ولكن سُيراً في عراض المواكب *

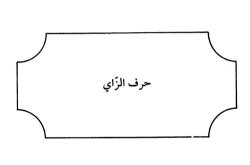
من شواهد: المعتنصب ۲۱/۲ ، والمنصف ۱۱۸/۳ ، وابن الشجري ۳۶۸/۲ ، ۲۹۰ ، ۳۶۸/۲ ، وابن بعيش ۱۳۶۷ ، ۲۸۹ والمعنى رقم ۸۵ ، والعيني ۷/۲۷۲ ، ۷۶/۶ ، وانتصريح ۲۲۲/۲ ، والأشمسوني ۳/۲۹۲ ، ۲۲۲ ، ۲۰/۶ ، وأنظر أيضاً الخزانة ۲/۲۱ ، وهمع الهوامع والدر رقم ۱۳۲۸ ، والشاهد نسب إلى الحارث بن خالد المخزومي .

(٣) آل عمران /١٠٦.

قلت: الأصل: فيقال لهم: أكفرتم ، فحذف القول استغناءً عنه بالمقول ، فتبعته الفاء في الحذف . ورُبَّ شيء يصحّ تبعاً ولا يصحّ استقلالاً كالحاجّ عن غيره ، يصلّى عنه رُكْعتي الطّواف . ولو صلّى أحد عن غيره ابتداءً لم يصحّ (١) .

ربّما كان في الشيء لغتان فاتَفقوا على إحداهما في موضح كقولهم : لعَمْرُ اللّه ، وأنت تقول : العَمْرُ والعُمْرُ . ذكره الفارسّي في (التَّذكرة) .

⁽١) انظر النص في المغنى ١/٥٨ .



حرف الزّاي الـزّيادة

فيها فوائد :

الأولى : قال ابن دريد في أول (الجُمْهُوة) : لا يستغنى الناظر في اللغة عن معرفة الزوائد ، لأنها كثيرة الدخول في الأبنيّة قلّ ما يمتنع منها الرّباعيّ والخماسيّ والملحق بالسداسيّ . فبإذا عرف مواقع الزوائد في الأبنيّة كان ذلك حَرِيًّا أن لا تشذ عليه النّظر فيها(١) .

الثانية : قال ابن دريد : الزوائد عنـد بعض النَّحويين عشـرة أحرف، وقال بعضهم : تسعة .

تجمع هذه الأحرف كلمتان وهي^(١) قوله : • اليـوم نُنْساه » . وهذا عمله أبو عثمان المازنيّ .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) : يحكى أن أبا العباس ، سأل أبا عثمان عن حروف الزيادة فأنشده :

- (١) في الجمهرة ١/٩: « أن لا تشذ عن الناظر فيها » .
- (٢) في ط والنسخ المخطوطة : « وهو » وفي الجمهرة : « وهي »

١٨٣-هَــويتُ السَّمـانَ فَشَيَّبَنَنِي وما كُنْتُ قِدْماً هَوِيت السَّمانَ (١) فقال له : الجواب ، فقال : قد أجبتك مُرتين يعني : هويت السمان

قال ابن يعيش : وزيادة الحرف مما يشترك فيه الاسم والفعل . وأما الحروف فلا يكون فيها زيادة لأنَّ الزيادة ضرب من التَّصرف ، ولا يكون ذلك في الحروف .

قال : ومعنى الزيادة : إلحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها ، إما لإفادة معنى كالف ضارب ، وواومضروب،وإما لِضَرْب من التوسع فى اللغة نحو : ألف حمار ، وواو عمود ، وياء سعيد .

قال : وإذا ثَبَتَتْ زيادة حَرْفٍ في كلمةٍ في لغة ثبتت زيادتها في لغة أخرى نحو :(جُؤذر ^{؟؟}حكى فيه الجوهري الفتح والضّم فالهمزة فيهزائدة الأنها زائدة في لغة / مَن ضَمّ إذ ليس في الأصول مثل : جُعْفَر [٢٠٩] بفتح الفاء وضم الجيم .

> وإذا ثبتت زيادتها في هذه اللغة كانت زائدة في اللغة الأخرى ، لأنها لا تكون زائدة في لغة أصلًا في لغة أخرى ، هذا محال .

وكذلك (تَتْقُل)(٢) بفتح الفاء وضمها فمن فتح كانت زائدة

- (١) من شواهد : المنصف ١/٩٨ ، وابن يعيش ١٤١/٩ .
 - (٢) الجؤذر : ولد البقرة الوحشية .
 - (٣) تتفل : الثعلب أو جروه .

لا مجالة لعدم النظير . ومن ضمّ كانت أيضاً زائدة ، لأنها لا تكون أصلًا في لغة زائدة في لغة أخرى . انتهى .

الشالثة : في زيـادة حروف المعـاني . قال الـزّمخشـريّ في (المفصّل) : حروف الصلة أن ، وأنّ ، وما ، ولا ، ومِن ، والباء .

وجملة الحروف التي تزاد هي هذه السّتة (١). قال : وقد أنكر بعضهم وقوع هذه الأحرف زوائد لغير معنى ، لأنه إذ ذاك يكون كالعبث وليس يخلو إنكارهم لذلك من أنهم لم يجدوه في اللّغة أو ليما ذكروه من المعنى . فإن كان الأول فقد جاء منه في التّنزيل والشّعر مالائجُصى . وإن كان الثاني فليس كها ظنّوه لأن قولنا زائد ، ليس المراد أنه دخل لغير معنى البّتة بل زيد لضّرب من التأكيد ، والتأكيد معنى صحيح .

وقال السخاويّ من النحاة : من قال في هذه الحروف إذاجاءت: صلة ، لأنها قد وُصِل بها ما قبلها من الكلام .

ومنهم من قبال : زائدة . ومنهم من قبال : لَغُو . ومنهم من

⁽١) في النسخ المخطوطة : « الخمسة » مكان : « السَّتة »

يقول : توكيد . وأبى بعضهم إلَّا هذا ولم يجز فيها أن يقال : صلة ولا لغو:الئلاً يظن أنها دخلت لا لمعنَى البَنّة .

وقال أبن الحاجب في (شرح الفصل) . حروف الزيادة سميت حروف الصلة الأنها يتوصل بها إلى زنة أو إعراب لم يكن عند حذفها . وقال الأندلستي في (شرح المفصل) : أكثر ما تقع الصّلة في

وعان الرفعانسي في (طرح الصعفين) . الحراء عنه السنة في ألفاظ الكوفيين . ومعناه : أنه حرف يصل به كَلامهُ ، وليس بركن في الجملة ، ولا في استقلال المعنى / .

> وقال : والغرض بزيادة هذه الحروف عند سيبويه التأكيد قال عند ذكره و فَبِما نَقْضهِم ١^(١) ، فهي لَغُو في أنها لم تحدث إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل ، وهو توكيد للكلام .

> قال السّيرافيّ: بيّن سيبويه عن معنى اللّغو في الحرف الذي يسمّونه لَغْواً وبين أنه للتأكيد ، لئلا يظنّ إنسان أنه دخل الحرف لغير معنى البنّة ، لأن التوكيد معنًى صحيح .

> ومذهب غيره : أنها زيدت طلباًللفصاحة ؛إذ ربّما لم يتمكن دون الزّيادة للنظم والسجّع وغيرهما من الأمور اللفظيّة ، فإذا زيد شيء من هذه الزوائد تأتّي له وصلح .

> ومـذهب الفرّاء . أن هـذه الحروف مُعَتَبَر فيها معـانيها التي وضعت لها ، وإنما كُرّرت تأكيـداً فهي عنده من التأكيد اللّفـظيّ .

⁽١) النساء / ١٥٥.

وعند سيبويه تأكيد للمعنى .

ويبطل مذهب الفرّاء بأنه لا يطُود في كل الحروف ألا ترى أن مِنْ في قولك : ما جاءني مِنْ أحد ليست حرف نفي ، وقـد أكدت النَّفي وجعلته عامًا ً.

فإنْ قُلْت : العرب نحذف من نفس الكلمة طلباً للاختصار،فلا تزيد شيئاً لا يدلّ على معنًى ، وهل هذا إلاّ تناقُضُ في فعل الحكيم؟.

قلت: إنما يكون ما ذكرت لو كان زائداً لا لمعنى أصلاً ورأساً أمّا إذا كان فيه ما ذكرنا من الوجهين وهي التوصّل(١) إلى الفصاحة والتّمكن وتوكيد المعنى ، وتقريره في النّفس فكيف يقال: إنها تزاد لا يُلَمّنيٰ .

فإن قلت : فكان ينبغي أن تزاد أنَّ المشددّة في هذا الباب .

قلت: حروف الصّلة تتبيّن زيادتهـا بالإضافة إلى مـا لها من المعنى بالإضافة إلى أصل الكلام بخلاف أنّ وإنّ . فـإنّه لم تتبيّن زيادتها بالإضافة إلى ما لهما من المَعْنى . إنتهى .

وقال النيلي^(٢) : معنى كون هـذه الحروف زوائـد : أنك لـو (١) في ط فقط : « التوسّل » بالسين .

(٢) في النسخ المخطوطة : « النّبلي » بالنون والياء وفي ط : « النبلي » بالنون والباء ، ولعله أحمد بن يوسف النهري اللّبليّ أستاذ أبي جعفر النحوي اللغوي المقرىء ، وصنف شرحين على الفصيح ، وله : مستقبلات الافعال ، وله كتاب في التصريف ضاهي به الممتع . مات بتونس سنة إحمدى وتسعين وستمائة . حذفتها لم يتغيّر الكلام عن معناه الأصليّ . وإنما قلنا : لم يتغيّر عن معناه الأصليّ ، لأنّ زيادة هذه/ الحروف تفيد معنىٌ، وهــو التوكيــد. [٢١١] ولم تكنُّ الزيادة عند سيبويــه لغير معنّى البنّـة ، لأن التوكيــد معنّى صحيح ، لأنّ تكثير اللّفظ يفيد تُقْوِية المُعنَى .

وقيل: إنّما زِيدَت طَلَبًا للفصاحة؛ إذ ربّما يتعذّر النّـظم بدون الزّيادة ، وكذلك السّنجع، فأفادت الزّيادة التّوسعة في اللّفظ مع ما ذكرنا من التّوكيد وتقوية المعنى .

وقال الرّضِيّ : فائدةُ الحرْف الزّائِد في كلام العرب إمّا معنويّة وإمّا لفظيّة ، فالمعنويّة : تأكيد المعنى كما في مِنْ الاستغراقيّة والباء في خبر (ليس) ، و (ما) .

فإن قيل : فيجب أن لا تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنويّة .

قبل : إنما سميت زائدة ، لأنها لا يتغيّر بها أصل المعنى بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثّابت وتقويته ، فكأنّها لم تُفِد شيئاً لمّا لَمْ تُعَايِرْ فائدة(١) العارضة الفائدة الحاصلة قبلها .

ويلزمهم أن يعـدّوا على هـذا : إنّ ، ولام الابتـداء ، وألفـاظ التأكيد اسـاً كانت أوْ لا زوائد ، ولم يقولوا به .

نحو : (فبما رَحْمَة من اللَّهِ) (١⁾ .

وأمّا الفائدة اللفظيّة فهي تُزْيين اللَّفْظ وكونه بزيادتها أفصح أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وَزْن الشَّعر أو حُسْن السّجع أو غير ذلك من الفوائد اللفظيّة .

ولا يجوز خلوّها من الفوائد اللفظيّة والمعنـويّة معـاً وإلَّا لُعُدّت عَبناً ، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ، ولا سيّما كلام الباري تعالى وأنبيائه عليهم الصّلاة والسّلام .

وقـد يجتمع الفـائدتـان في حرف ، وقـد تنفرد إحـداهما عن الأخرى .

وإنما سميت أيضاً حروف الصّلة ، لأنه يتوصل بها إلى زيادة الفصاحة أو إلى إقامة وزن أو سَجْع أو غير ذلك(٢) .

الىرابعة : قال ابن عصفور في (شرح المقرّب): (٣) زيادة الحروف خارجة عن القياس ، فلا ينبغي أن يقال بها إلا أن يرد بذلك [٢١٧] سماع أو قياس مطّرد / كما فعل بالباء في خبر (ما) و (ليس) ، ومِنْ ثَمَ لم يقل بزيادة الفاء في خبر المبتدأ؛ لأنه لم يجيء منه إلا ما حكى من كلامهم . وأخوك فوجد ، بل أخوك فجهده . وقول الشاعر .

⁽١) آل عمران /١٥٩ .

 ⁽٢) انظر النص في شرح الكافية للرضى ٣٨٤/٢ ، وقد حذف منه السيوطي بعض العبارات .

⁽٣) هذا الشرح لكتابه المقرب لم يتمه . انظر البغية ٢١٠/٢ .

١٨٤ ــ يموت أناسٌ أو يشيب فتاهُمُ ويحدُثُ ناس والصَّغير فَيَكْبرُ(١)

الخامسة : قال ابن إباز : من الزوائد ما يلزم ، وذلك نحو الفاء في : خرجت فإذا زيدً ، ذهب أبو عثمان : إلى أنها زائدة مع لزومها . واختاره ابن جنيّ في (سرّ الصّناعة) .

وكذلك قولهم : أفعلُه آثِرُامًا (٢) أي أوّل شيء (فما) زائدة لا يجوز حذفها ، وكذلك الألف واللام في الآن زائدة في القول المشهور مع نزومها ، وكذلك الألف والللام في اللّذي والّتي و (ما) في (مهما) ، و (أنْ) في خبر (عسى) . قال بعضهم : إنها زائدة وهي لازمة ، وحينئذ لا تتقدّر بالمصَدْر .

ويزول إشكالُ: كيف يقع الخبر مصدراً عن الجنة في قولك : عسى زيدُ أن يقوم حتى احتاج أبو عليّ إلى تأويله في (القصريّات) بحذف المضاف أي عسى زيد ذا القيام . انتهى .

السادسة : قال ابن يعيش : إنّما جاز أن تكون حروف النّفي صِلةً(٣ للتأكيد ، لأنه بمنزلة نفي النقيض في نحو قولك : ما جاءني

⁽١) من شواهد الهمع والدرر رقم ١٦٠٢ .

 ⁽٢) في القاموس : وَ أَثرَ ، : وَفَعَل آثراً مَا ، وَآثِرَ ذِي أثير ، وأثيرة ذي أثير ، وأثرة ذي أثير بالضم ، وإثر ذي أثيرين بالكسر، ويحرك، وأثير ذات يمدين ، وذي يدين : أي آؤل كل شيء .

⁽٣) في ط: وأصله ، مكان صلة تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

إِلَّا زيد فهو إثبات قد نفي فيه النَّقيض وحقق المجيء لزيد ، وكذلك قول العجاج :

١٨٥ ـ في بِئْرِ لا حورٍ سَرَى وما شَعَرُ(١)

المراد في بئر حور و(لا) مزيدة .

وقالوا : ما جاءني زيدً ولا عمرو (فالواو) هي التي جمعت بين الثّاني والأول في نفي المجيء و (لا) حقّقت النّفي وأكدته ، ألا ترى أنك لو أسقطت (لا) فقلت : ما جاءني زيد وعمرو لم يختلف المعنى .

وذهب الرّمانِّي في (شرح الأصول) : إلى أنك إذا قلت : ما جاءني زيد وعمروٌ احتمل أن تكون إنما نفيت أن يكونا اجتمعا في المجيء ، فهذا يفرَّق بين المحققة والصّلة ، فالمحققة تفتقر إلى تقدّم نفي ، والصّلة لا تفتقر إلى ذلك فمثال الأول قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُن اللهُ لِيَغْفِر لهم ولا لِيَهْدِيهم سبيلاً ﴾ (") فد (لا) هنا المحققة . وقال :

 ⁽١) من شواهد : معاني القرآن للفراء ٨/١، والخصائص ٤٧٧/٦، وابن يعيش ١٣٦/٨ ، والخزانة ١٩٥/، ٤٩٠/٤ . وانظر ديوان العجاج /١٤ وهو من أرجوزة طويلة بدأها بقوله :

^{*} قد جَبر الدّين الإله فَجَبر * * وعور الرّحمنُ مِن وَلِّي الْعَوْرُ *

⁽٢) النساء/ ١٣٧.

﴿ وَلاَ تَسْتَوِي الْحَسْنَةَ وَلَا السَيْئَةُ ﴾(١) فـ (لا) فيهـا المؤكـدة . والمعنى : وَلاَ تَسْتوي الحسنة /والسيئة ؛لأنَّ«تستوي»من الأفعال التي [٦١٣] لا تكتفى بفاعل واحدٍ كقولنا : اصطلح واختصم .

وفي الجملة لا تزاد إلًّا في موضع لا نَبْس فيه . انتهى .

السابعة : قال ابن السّراج : (لا) زائدة في كلام العرب، لأن كل ما يحكم بزيادته يُفيد التأكيد . ونقل عنه ابن يعيش : أنه قال حقّ الملغى عندي أن لا يكون عاملاً ولا معمولاً فيه حتى يُلغى من الجميع ، ويكون دخوله كخروجه لا يُحدث معنى غير التّوكيد. واستغرب زيادة حروف الجر، لأنها عاملة، قال:ودخلت لمعان غير التّأكيد .

فــائـــدة [في عجبت من لا شيء]

قولهم : «عجيب من لا شَيْء»، قـال الـطِيبَي في (حـاشيــة الكشاف) : يجوز فيهالفتح،وهو ظاهرٌ ، والجرّ فيه وجهان :

أحدهما : أن تكون لا زائدة لفظاً لا معنى أيَّ لا تكون عاملة في

⁽۱) فصلت /۳۶.

اللَّفظ ، وتكـون مرادة من جهـة المعنى ، فتكون صـورتهـا^(١) صـورة الزائدة . ومغنى النفّي فيه كقول النّابغة :

١٨٦ ـ ﴿أَمْسَى بِبَلْدَةِ لَا غَمَّ وَلَا خَالَ ِ(٢) *

وقول الشمّاخ :

١٨٧ _إذا ما أَدْلَجَتْ وَصَفَتْ يداها لها إدلاج لَيْلة لا هُجـوع(٣)

(لا هجوع) صفة ليلة أي لليلة النّوم فيها مفقود ، لأن الهجوع نَّومُ .

والثاني : أن تكون (لا) غير زائدة لا لفظاً ولا معنًى كقولهم : غضبت من لا شيء ، وجئت بلا مال .

(١) في النسخ المخطوطة جاءت العبارة على هذا النحو : و وتكون سرادةً من
 جهة ، فتكون صورته صورة الزائدة .

(۲) ورد هذا الشاهد في ديوان النابغة / ۲۱۰ نشر الشركة التونسية ، وصدره :

بعد ابن عاتكة الثّاوي على أبوي *

وفي الشطر الثاني : « أضحى » مكان : « أمسى » . والشاهد من قصيدة للنابغة يرثى أخاه مطلعها :

. لا يهنىء الناس ما يُرْعون من كلاً ___ ومــا يسوقون مـن أهل ومـن مالـر و « أبوى » : موضع بالشام أو جبل به .

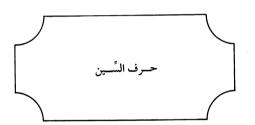
(٣) ذكر في الخزانة عرضاً ٢/٩٥، وانظر اللسان : ٩ وصف » .
 وفي ط والنسخ المخطوطة : ٩ وضعت » بالعين ، تحريف .

ومعنى وصفت ـ كما في اللسان : أجادت السير .

قــال أبو عليّ : فــ (لا) مـع الاسم المكرّر في مـوضـع جَـرً بمنزلة : خمسة عشر ، وقد بنى الاسم بــ (لا) .







(حرف السِّين) سَبَبُ الحُكْم قد يكون سبباً لضدّه على وَجْهٍ

عقد لذلك ابن جنّي باباً في (الخصائص) فمن ذلك : الإدغام يقـرَي المعتلّ ، وهــو أيضاً بعينــه يُضْعِفُ [٢١٤] الصّحيح . ومنه الحركة نفسها تقرّي الحرف وهي بنفسها تُضْعِفُه / .

سَبْك الاسْم ِ من الفعل بغير حَرْفٍ سابكٍ فيه نظائر :

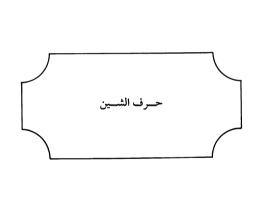
منها: إضافة الزّمان إلى الفعل وهو في الحقيقة إلى المُصْدر نحو « هذا يُومُ يُنْفَعُ ع(١) .

ومنها:وقوع الفعل في باب التّسوية ، والمراد به المصدّر نحو : سواءً على أقمت أم قعدت .

⁽١) المائدة / ١١٩.

ومنها: وقوع المضارع بعد الفاء والواو في الأجوبة الثمانية نحو: ما تأتينا فتحدثناءأي ما يكون منك إتيان فحديث ، فالفعل الذي قبل الفاء في تأويل المصدر ، ولهذا صحّ النّصب على إضمار (أنَّ) ، ليكون من عُطف مصدر مقدر على مصدر متوهم ، ومن ثَمَّ امتنع الفصل والنّصب في نحو: ما زيد يكوم في يحكومه أخانا ، يريد: ما زيد يكوم أخانا فيكومه لأنه كما تقرر معطوف على مصدر متوهم من قولك : يكوم ، فكما لم يجز أن يفصل بين المصدر ومعموله ، فكذلك لا يجوز أن يفصل بين يكرم ومعموله ، لأن يكوم في تقدير المُصدر .





ويقابله الاطّراد : قـال ابن جنّي في (الخصائص)(١) : أصــل مواضع (طرد) في كلامهم التّتابع والاستمرار .

ومنه :طَرَدْتُ الطّريدة إذا اتّبعتها واستمرّت بين يديك .

ومنه :مُطاردةالفُرسان واطراد الجَدْول إذا تتابع ماؤه بالرّيح .

وأمّا مواضع (ش ذ ذ) فالتَفرّق والتّفرّد . هذا أصْلُ هذين الأصلين في اللّغة تُمّ قبل ذلك في الكلام والأصوات على سمّته وطريقه في غيرهما ، فجعل أهْلُ علم العرب ما استمرّ من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصّناعة مطّرداً ، وجعلوا ما فارق ما عليه بقيّة بأبه وانفرد عن 10°2 ذلك إلى غيره شاذًا / .

قال : والكلام في الاطّراد والشَّذوذ على أربعة أضرب :

مطّرد في القياس والاستعمال جميعاً ، وهذا هو الغاية المطلوبة ،

⁽١) انظر الخصائص ٩٦/١ .

وذلك نحو : قام زيد ، وضربت عمراً ، ومررت بسعيد .

ومطّرد في القياس شاذٌ في الاستعمال ، وذلك نحو الماضي من (يذر) ، و (يدع) وكذلك قولهم : «مكان مُبِقلٌ » هذا هــو القياس والأكثر في السماع : (باقل) . والأول مسموع أيضاً .

ومِمًا يقوي في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول (عسى) اسماً صريحاً نحو : عسى زيد قائماً أو قياماً . هذا هو القياس غير أن السماع ورد بحظره ، والاقتصار على ترك استعمال الاسم هنا ، وذلك قولهم عسى زيد أن يقوم وقد جاء عنهم شيء من الأوّل في قوله :

> ١٨٨ ـ * لاَ تَعْلَلُن إِنِّي عَسِيتُ صائِمًا (١) * وقولهم : (عسى الغويرُ أَبُوسًا ﴾ (٢) .

(١) قبله:

* أكثرت في العذل مُلحًّا دائماً *

من شواهد : الخصائص ۹۸/۱ ، وابن الشجريّ (۱۹۶/ ، والمقرب ۱۳۰۱،وابن عقبل ۱۲۶/۱ ، والمغنى ۱۳۳/۱ ، والخزانــة ۷۷/۶ ، والأشموني ۲۵۹/۱ .

(٢) الغوير: تصغير غار ، والأبؤس: جمع بؤس ، وهو الشدة . وأصل هذا المثل فيما يقال - من قول الرزباء حين قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ، ومعه الرجال ، ويات بالنوير على طريقه : « عسى الغوير أبؤساً » أي لعل الشرياتيكم من قبل الغار .

انظر مجمع الأمثال للميداني ١٦/٢ .

والثالث : المطّرد في الاستعمال الشّاذ في القياس نحو قولهم : استحوذ ، وأخُوص الرَّمث^(١) ، واستصويْتُ الأمر ، واستنوق الجَمل ، واسْتَفْيل الجمل، واسْتَتْيَست الشّاةُ ، وأُغْيَلَت المُرْأة ⁽¹⁾ ، وقول زُهْير :

١٨٩ ـ * هنالك إنْ يُسْتَحْوَلُوا المَالَ يُحْوِلُوا (٣) *

والرَّابِع ، الشَّاذِ فِي القياس والاستعمال جميعاً كتتميم مفعول فيما عينه واوَّ أو ياء نحو ثوبٌ مَصُّوُون ، ومِسْك مَدْووفُ (^{٤)} ، وفرس مَقْوودٌ ورجل مَعْوودُ من مرضه . وهذا لا يسوغ القياس عليه ، ولا ردَّ غيره إليه .

واعلم أنّ الشيء إذا اطَرد في الاستعمال وشذ في القياس فلا بدّ من اتّباع السّمع الوارد به فيه نفسه ، لكنه لا يُتّخذ أصلًا يقاس عليـه

 (١) الرّمث: في القاموس: الرّمث مرعى الإبل من الحَمْض، وفي القاموس أخوصت النخلة: أخرجت الخوص وهو ورق النخل.

(٢) أغيلت المرأة ولدها : إذا أرضعته وهي حامل .

(٣) تمامه :

* وإن يُسْأَلُوا يُعْطُوا وإن يَيْسـرِوا يَغْلُوا *

من شواهد : الخصائص ٩٨/١ ، واللسانُ : «خَبُل » ورواية الشطر الأول فيه :

* هنالك إن يَسْتَخبلوا المال يُخْبِلوا *

ورواية اللسان هي رواية الديوان (٤٣ .

ويقال : استخبل الرجل إبلا وغنماً فأخبله : استعار منه ناقة لينتفع بألبانهــا وأويارها أو فرساً يغزو عليه فأعاره .

(٤) مدووف : أي مخلوط .

غيره . ألا ترى أنك إذا سمعت : استحوذ، واستصوب ادّيتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السّمع فيهما إلى غيرهما ، فلا تقول في استقام : استقوم ، ولا في استباع : استبيع ، ولا في إعاد : أعود .

فإن كان الشيء شاذاً في السَماع مطرداً في القباس تحاميت ما تحامت العرب منه ، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله .

من ذلك: امتناعك من و (وذر) و (ودع) لأنهم لم يقولوهما ، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو : وزن،ووَعد لو لم تسمعهما . فأمًا قول أبى الأسود :

• ١٩ = لَيْت شِعْري عَن خليلي ما اللّذي غاله في الحُبّ حتى وَدَعَهُ (١ / ٢١٦) فشاذً .

فأما قولهم : ودَع الشَّيءُ يَدع : إذا سكن ، فإنه مسموعٌ مُتَّبع .

ومن ذلك استعمال أنَّ بعد كاد نحو : كاد زيد أن يقوم وهو قليل شاذَّ في الاستعمال ، وإن لم يكن قبيحاً ولا مأبياً في القياس .

ومن ذلك قول العرب : أقائمٌ أخواك أم قاعدان ؟ هكذا كلامهم .

قال أبو عثمان : والقياس يوجب أن تقول : أقائم أخواك أم قاعدٌ هُمًا ؟ إِلَّا إِ العرب لا تقوله إِلَّا قاعدان ، فتصل الضمير ، والقياس يوجب

 ⁽١) من شواهد : الخصائص ١/٩٩، ٩٩٦، والمحتسب ٣٦٤/٢ ، والإنصاف ٢/٨٥٠ ، والشافية ٤٠٠٤ ، وحاشية يس ٢٨/٢ .

فصله ليعادل الجملة الأولى .

قال :ومما ورد شاذًا عن القياس مطّرداً في الاستعمال . قولهم : الخَولة والخَوَنة ،فهذا من الشذوذ عن القياس على ما ترى و(هو) في الاستعمال منقاد غير متأبّ .

ولا تقول على هذا في جمع قائم: قومَه ولا في صائم: صَوَمَة . وقد قالوا على القياس: خانة،ولا تكاد تبجد شيئاً من تصحيح هذا في الياء، لم يأت عنهم في نحو: بائع وسائر: بَيعَة ولا سَيرَة، وإنما شذَ ما شذَ من هذا مِمَا عَيْنَهُ واو لا ياء نحو: الخونة والخولة، والحُول واللُّول.

وعلته عندي قرب الألف من الياء ويُغلِها عنالواو، فإذا صححت نحو الخُونة كان أسهل من تصحيح نحو: البيعة، وذلك أن الألف لمًا قربت من الياء أسرع انقلابُ الياء إليها، وكان ذلك أسوغ من انقلاب الواو إليها لِبُعْد الواوعنها.

وفي (شـرح المفصـل) لابن يعيش : من الشّـاذ في القيـاس والاستعمال دخول أل على المضارع في قوله : ١٩١ ـ ويُسْتَخْرَجُ الْيُرْبُوعُ مِن نَافِقائِه ومن جُحْرِهِ ذي الشَّيحَةِ الْيُتَقَصَّمُ (١)

 ⁽١) من شواهد : النوادر/٢٧٦ ، والإنصاف : ١٥٢/١ ، وابن يعيش ١٤٣/٣ ، والخزانة ٢٨٨/٢ .

هذا وبعض المراجع رفعت اليربـوع على الفاعليـة ليستخرج بفتـح الياء ، وضمته على النيابة عن الفاعل ليستخرج بضمّ الياء . وفي النوادر (المتقصع » =

قال والذِي شَجّعه على ذلك أنه رأى الألف واللّام بمعنى الذي في الصّفات فاستعملها في الفعل على المعنى . وقوله :

١٩٢ ـ مِنَ اجلك يا الّتي تَيَمت قَلْبي وَأَنت بَخِيلةٌ بــالــود عَنّي (١) شاذً قياساً واستعمالاً . أمّا الفياس فلما فيه من نداء ما فيه الألف واللّام ، وأمّا الاستعمال فلأنه لم يأت منه إلاَّ حرف أو حرفان .

وقولهم «يا صاح»، و «أطرق كرا» ترخيم: صاحب وكروان شأذً قياساً واستعمالًا، أما القيـاس؛ فلأنّ التـرخيم بابـه الاعلام، وأسـا

الميم وعلى ذلك فلا شاهد في البيت .

وفي ط والنسخ المخطوطة ، والمراجع : « ذو الشيحة ، بالحاء . وقد علق البغدادي في الخزانة ١٩/١ ناقداً هذه الرواية فقال : « بالشيحة ، دراه أبوعسر الزاهد وغيره تبماً لابن الأعرابي ، وقال : لكل يربوع شيحة عند جحره . وردّ الاسود أبو محمد الأعرابي الغندجاني على ابن الأعرابي وقال : ما أكثر ما يصّحف في أبيات المتقدمين ، وذلك أنه توهم أن (ذا الشيحة) موضع ينبت الشيح ، وإنما الصحيح : « ومن جحره و بالشيخة ، بالخاء المعجمة ، وقال : هي رملة بيضاء في بلاد بني أسد وحنظلة ، وكذا رواه الجرمي أيضاً ، والشين في الروايتين مكسورة . والشاهد ثاني أبيات سبعة رواها أبو زيد في نواده للوريد في الوايتين مكسورة . والشاهد ثاني أبيات سبعة رواها أبو زيد في نواده للوري المؤرق الفوري إيضاً ،

واليربوع : دويبة تحفر الأرض وله جحران: أحدهما : القاصعاء ، وهو الذي يدخل فيه. والأخر : النافقاء وهو الجحر الذي يكتمه ويظهر غيره .

 ⁽۱) من شواهد : سيبويه ۳۱۰/۱ ، والإنصاف ۳۳۱/۱ ، وابن يعيش ۸/۲ ،
 والخزانة ۲۳۵/۱ .

[٢١٧] الاستعمال فلقلة المستعملين له / .

قال قولهم : مِنَ ابنِك بالفتح شاذَّ في القياس دون الاستعمال . وقولهم : مِنِ الرَّجل بالكسر شاذ في الاستعمال صحيح في القياس وهي خبيثة لقلّة المستعملين .

قال وحكى بعضهم : أن من العرب من يعتقد في (أمس) التّنكير ويعربه ، ويصرفه ويُجْرِيه مُجْرى الأسماء المتمكنة فيقول ذهب أمسٌ بما فيه،علىالتنكير، وهو غريب في الاستعمال دون القياس .

فائسدة

[في المراد بالشاذ]

قال الجاربردي في (شرح الشّافية) : اعلم أن المراد بالشّاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير النّظر إلى قلة وجوده وكثرته كالقُود .

والنــادر : مــا قـــلُ وجودُهُ ، وإن لم يكن بخـــلاف القيــاس (كَخَرْعال) . .

⁽١) قال ابن عصفور في الممتم ١٥٠/١ : ٩ وعلى قَطَال ، ولا يكون إلا في المضعف الذي الحرفان الاخيران منه بمنزلة الأولين ، فالاسم نحو : زَلْوَال ، والصفة نحو : صلصال إلا حوف واحد شَذَ من غير المضاعف. حكاه الفرّاء وهو ناقة بها تخرّعال .

والخَزعال بفتح الخاء ـ كما في القاموس ـ : ظَلَع : وهو داءٌ يصيب الناقة .

والضعيف : ما يكون في ثبوته كلام كـ « قُرطاس» بالضّم .

* * *

الشيء إذا أشبه الشّيء أعطي حُكماً من أحكامه على حسّب قُوّة الشّبَه

ذكره ابن يعيش في (شرح المفصّل) قال : وليس كُلّ شَبِهِ بين شيئين يُوجِب لأحدهما حُكْماً هو في الأصل للآخر ، ولكن الشّبه إذا قوي أُوجِب الحكم ، وإذا ضعف لم يُوجِب، فكلّما كان الشبّه أخص كان أقوى ، وكلما كان أعمّ كان أضعف . فالشّبه الأعم كشّبه الفعل الاسمّ ، من جهة أنه يدلّ على معنى فهذا لا يُوجِب له حُكّماً الأنه عام في كُلّ إسم وفعل ، وليس كذلك الشّبه من جهة أنه ثان باجتماع السّبَيّين فيه ، لأن هذا يخصّ نوعاً من الأسماء دون سائرها فهو خاصّ مقرّب للاسم من الفعل .

ومن فروع ذلك: الحال لما أشبهت الظّروف عمل فيها حروف المعانى (كليت) و (كأن) .

ومنها: ألف الإلحاق لمّا أشبهت ألف التأنيث من حيثٌ إنها زائدة/ [٢١٨] وأنها لا تدخل عليها تاءُ التأنيث كانت من أسباب مُنْع الصرف .

ومنها :(سراويل) لما أشبه صيغة منتهى الجموع منع الصرف .

ومنها:الشبيّه بالمضاف ينصب في النداء كالمضاف نحو : يـا ضاربًازيدًا،ويا مضروبًا غلامُه . .

قال ابن يعيش : ووجه الشبّه بينهما من ثلاثة أوجه : أحدها : أن الأول عامل في الثّاني كما كان المضاف عاملًا في المضاف إليه .

فإن قيل : المضاف عامل في المضاف إليه الجر،وهذا عامل نصبًا أو رفعًا فقد اختلفا .

قيل : الشيء إذا أشبه الشيء من جهة فلا بــد أن يفارقــه من جهاتٍ أُخَر . ولولا تلك المفارقة لكان[ياه،فلم تكن المفارقة قادحة في الشّــه .

الوجه الثاني: أن الاسم الأوّل يختّص بالثاني كما أن المضاف يختص بالمضاف إليه ، ألا ترى أنّ قولنا : يا ضارباً رجلًا أخصّ من قولنا : يا ضارباً .

الثالث : أنَّ الاسم الثَّاني من تمام الأول، كما أن المضاف إليه من تمام المضاف .

وقال السّخاويّ في (شرح المفصّل): إذا أشبه الشيء الشيء في أمرين، فما زاد أعطي حُكمه ما لم يَفْسد المعنى ؛ ولهـذا عملت (ما) عمل ليس لمّا أشْبَهَتْها في النّفي مطلقاً ، وفي نَفْي الحال خاصّة . وقـال ابن هشام في (المُغْني) : قـد يُعْطي الشيّء حُكّم مـا أشبهه في معناه، أو لفظه، أو فيهما .

فأما الأول فله صورٌ كثيرة :

أحداها : دخولُ الباء في خبر أنَّ في قوله تعالى : ﴿ أُولَمْ يَرُوًّا أَنَّ اللهَ الَّذِي خَلَق السَّمواتِ والأَرْض وَلَمْ يُثِي بِخَلْقِهِنَّ بقادرٍ ﴾(١) لأنه في معنى : أُوْليس اللهُ بقادر ، وفي ﴿ كَفَى بالله شَهِيداً ﴾(٢) لما دَخَلَهُ من معنى اتْتَفَ باللهِ شهيداً ، وفي قوله :

> (٣) * ١٩٣ * لا يَقْرَأن بالسُّورِ »

> > (١) الأحقاف / ٣٣ .

(٢) الرعد / ٤٣ ، وتكررت في آيات أخر .

(٣) من شواهد : المخصص ٢٠١، ٧٠/١، والخزانة ٣٧٧/٣، والمغنى
 (٧/١ ، ١١٥ ، ٢٧/١).

والبيت بتمامه :

تلك الحراثر لا ربّـاتُ أُخْمِرَةٍ صودِ المحاجرِ لا يُقْرَأَنُ بـالسُّـور وقال البغداديّ في الخزانة : والبيت وقع في شعرين أحدهما للراعي النّميري والثاني للقتّال الكلابيّ .

أما الأُول فهو من قصيدةٍ أوَّلها :

يــا أهلُ مــا بالُ هــذا الليل في صَفَـرِ يزداد طــولًا ومــا يــزداد في قِصَــرِ وأمّا الشعر النانى للقتال قاله في ابنه عبد السّلام .

عبد السّلام تَـاْمَـل هـل تـرى ظُعُنـاً إِنّي كُبِيْتُ وانت اليـوم ذو بَصَـرِ ومعنى البيت ـ كما قال الجواليقيّ : هن خيراتُ كريمات يتلون القرآن ، ولسن بإماء سود ذوات حُمُر يسقينها . لمّا دخله معنى : لا يتقرّبْن بقراءة السّور ، ولهذا قال السّهيليّ : لا يجوز أن تقول : وصل إلى كتابُك فَقرأتُ به على حد قوله :

لا يقرأن بالسور # .

٢١٩] لأنه عارٍ من معنى التقرّب / .

الثانية : جواز حذف خبر العبتدأ في نحو : إن زيداً قائم وعمرُو اكتفاءً بخبر إنّ لماكان : إنَّ زيداً قائم في معنى : زيد قائم ، ولهذا لم يَجز : ليت زيداً قائمٌ وعمرو .

الثالثة : جواز : أنا زيداً غيرُ ضاربٍ لمّا كان في معنى : أنا زيداً لا أضـرب ، ولولا ذلـك لم يجز ، إذْ لا يتقـدّم المضاف إليـه على المضاف ، فكذا لا يتقدّم معموله لا تقـول : أنا زيداً أوّلُ ضاربٍ ، أو مثلُ ضاربٍ .

الرابعة : جواز : غيرُ قائم ٍ الزّيدان ، لما كان في معنى : ما قائمُ الزّيدان ، ولولا ذلك لم يجّز ؛ لأنّ المبتدأ إمّا أن يكون ذا خبرٍ أو ذا مرفوع ٍ يغني عن الخبر .

الخامسة : إعطاؤهم : ضاربُ زيدٍ الآن أو غداً حكم ضاربُ زيداً في التنكير لأنه في معناه ، فلهذا وصفوا به النكرة ، ونصبوه على الحال ، وخفضوه (بربّ) وأدخلوا عليه (أل) ، ولا يجوز شيءً من ذلك إذا أريد المضيُّ ، لأنه حينئذٍ ليس في معنى النّاصب .

السادسة : وقوع الاستثناء المفرّع في الإيجاب نحو : ﴿ وإنَّهَا

لَكَبِيرة إِلاَّ على الخاشعين ﴾ (١٠) . ﴿ وِياْتِيَ أَلَهُ إِلاَ أَنْ يُتِمُّ نُوْرَهُ ﴾ (١٠) لمّا كان المعنى : وإنها لا تَسْهُل إِلاَّ على الخاشعين ، ولا يريد الله إلا أن يُتِمَّ نُورَهُ .

السابعة : العطف بـ (ولا) بعد الإِيجاب في نحو قوله :

١٩٤= * أبي اللهُ أن أَسْمُو بأُمَّ ولا أَبِ(٣) *

لمًا كان في معناه : قال الله لا تسم بأمّ ولا أبِّ .

الشامنة : زيادة (لا) في قولمه تعالى : ﴿ مَا مَنَعَك أَنْ لا تَسْجُدَ ﴾ (٤) قال ابن السّيد : المانع من الشيء أمرٌ للممنوع أنْ لا يفعل ، فكأنه قيل : ما الذي قال لك لا تَسْجُد .

التاسعة : تعدّي (رضِي ِ) (بَعِلْي) في قوله :

١٩٥ = * إِذَا رَضِيَتْ عليّ بنو قُشْيرٍ (٥) *

⁽١) البقرة /٥٥ .

⁽٢) التوبة /٣٢ .

⁽٣) صدره : * فهاسودتني عامر عن وراثة *

من شواهد : المعنى ٧٥٣/٢ ، والمخزانة ٥٢٧/٣ .وقـد ذكر البغـداديّ أن الشاهد من أربعة أبيات لعدوّ اللّه عامر بن الطفيل على ما في ديوانه ، وكانت كنيته في السلم (أبو علمي) وفي الحرب (أبو عقيل) .

⁽٤) الأعراف /١٢ .

⁽٥) تمامه : * لعمرُ الله أعجبني رضاها *

لمَّا كَانَ رضي عنه بمعنى : أقبل عليه بوجه وُدَّهِ .

وقال الكسائي : إنما جاز هذا حملًا على نقيضه وهو:سَخِط .

العاشرة : رُفُع المستثنى على إبدالـه من الموجَب في قـراءة بعضهم : « فَشَرِبُوا منه إ لا قليلٌ منهم ع^(١) لمّا كان معناه : فلم يكونوا

[۲۲۰] منه بدليل « فَمَنْ شَرِبَ مِنه / فَلَيْس مِنْي » .

الحادية عشرة: تذكير الإشارة في قوله تعالى: ﴿ فَذَائِكَ بُرْهنان ﴾ (أ) مع أن المشار إليه اليد والعصا ، وهما مؤنشان ، ولكن المبتدأ عين الخبر في المِعنى ، والبرهان مذكّر . ومثله ﴿ ثم لَمْ تَكن فِتْنَتُهُم إِلاَّ أَنْ قَالُوا ﴾ (أ) فيمَنْ نَصَب الفتنة وَأَنَّ الفعل.

الثانية عشرة : قولهم : « علمتْ زيدٌ مَنْ هُو » بوفع زيد جوازاً ، لأنه نفس « مَنْ » في المعنى .

الثالثة عشرة : قولهم : إن أحداً لا (⁴⁾ يقولذلك،فأوقع أحداً (⁰⁾

من شواهـد: المغنى ٧٥٤/٢، وشـرح شـواهـده للسيـوطيّ / ٩٥٤، والخصائص ٢١١/٣، والخزانة ٢٤٧/٤.

 ⁽١) البقرة ٢٤٩/٢ . وهي قراءة عبد الله بن مسعود ، وأبي ، والأعمش .وانـظر
 قراءة رقم ٧٥٥ في معجم القراءات .

⁽۲) القصص / ۳۲ .

⁽٣) الأنعام / ٢٣.

 ⁽٤) في ط: « إلا » تحريف صوابه من المغنى ٧٥٤/٢ والنسخ المخطوطة.

 ⁽٥) في ط: (أحد) تحريف.

في الإثبات؛لأنه نفس الضّمير المستتر في يقول ، والضمير في سياق النّفي فَكَانُ(١) و أحدُّ، كذلك .

والثاني : وهو ما أعطي حكم الشيء المشبَّه له في لفظة دون معناه ، له صور كثيرة :

أحداها :(أنْ) بعد (ما) المصدريّة الـظرفيّة ، وبعــد (ما) التي بمعنى الّذي زيادة لأنها بلفظ (ما) النافية كقوله :

١٩٦= * ورجّ الفَتى لِلْخَيْر مَا إِنْ رَأَيْتُهُ (٢) *

وقوله :

ونسب البغدادي في شرخ شواهد المغنى البيت إلى المعلوط بن بدل القريعي بالعين والطاء المهملتين على وزن مضروب ، وبَدَل بفَتحتين ، والقريعي نسبة إلى قريع بن عوف بن كعب . . . بن تميم ،انظر شرح أبيات مغنى اللبيب ١٩٤١ . وفي اللسان : « أنن ، بَذَّل بالذال الساكنة مكان « بدل ، بالدال المفتوحة .

 ⁽١) في ط: « فكأن أحد » تحريف صوابه من المغنى والنسخ المخطوطة .

⁽۲) من شواهد: المعنى ۲۲/۱، ۳۷، ۳۳۷، ۷۵٦/۲ ، وسيويه ۲۰۰۲، والخصائص ۱۱۰/۱، وابن يعيش ۱۳۰۸، والمقرب ۲۷/۱ ، والماليني ۲۲/۲، والتصريح ۱۸۹۱، والاشموني ۲۳۶/۱ ، والهمع والدرر رقم ۲۳۲.

وتمامه :

^{*} على السِّنّ خيراً لا يزال يزيدُ *

١٩٧ = * يُرجّى المرَّءُ ما إنْ لاَ يَراهُ (١) *

فهذان محمولان على نحو قوله :

١٩٨ = * ما إنْ رأيتُ ولا سَمِعْتُ بمثله (٢) *

الثانية : دخول لام الإبتداء على (ما) النافيـة حملًا لهـا في اللفظ على ما الموصولة الواقعة مبتدأ كقوله :

١٩٩ = * لَمَا أَغْفَلتُ شُكْرَكَ فَاصْطَنِعِنْي (٦) *

فهـذا محمـول في اللفظ على نحـو قـولـك : ﴿ لَمَـا تَصْنَعُهُ حَسَنُ ﴾ .

الثالثة : توكيد المضارع بالنّون بعد (لا) النافية حملًا لها في

(۱) تمامه:

* وَيَعْرِضُ دون أدناه الخطوبُ *

من شواهد : المغنى ٢٢/١ ، ٧٥٦/٢ ، والخزانة ٥٦٧/٣ ، والهمـع والدرر رقم ٤٣١ .

(٢) تمامه:

* كاليوم ِ هانِيءَ أَيْنُقٍ جُرْبٍ *

من شواهد : ابن يعيش ۸۲/۵ ، ۱۲۸/۸ ، والمغنى ۲/۷۵۷،وهو للدريد بن الصّمة .

(٣) تمامه :

* فكيف ومن عطائك جُلُّ ما لي * من شواهد : المغنى ٧٥٧/٢ . اللَّفظ على (لا) الناهية نحو ﴿ واتَّقُوا فَتَنَّهُ لَا تَصِيَنُ الَّذِينَ ظَلَمُـوا بِنْكُم خاصَّةً ﴾(') .

الرابعة : حذف الفاعل في نحو : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ (1) لَمّا كان أُحْسِن بزيدٍ .

الخامسة : دخول لام الابتداء بعد إنّ التي بمعنى : نَعَمْ لِشَبَهِهِا في اللفظ بـ النّه المؤكّدة قـالــه بَعْضُهم في قـراءة ﴿ إنّ هــذانِ لساجرانِ ﴾ (٢).

السادسة ؛ قولهم : اللّهم اغفر لنا أيَّتُها العصابةُ بضم أيَّة ، ورفع صفتها كما يقال ياتِتها العصابةُ ، وكان حقّه النّصب كقولهم : ونحز العُرْبُ أَقْرى النّاس / للضيف، ولكنه لما كان في اللفظ بمنزلة [۲۲۱] المستعمل في النّداء أعطى حكمه، وإن انتفى موجب البناء .

السابعة : بناء باب حزام تشبيهاً له بِنزال ِ .

الثامنة : بناء (حاشا) في: ﴿ وقلن حاشا لله ﴾ (٢) لشبهها في

⁽١) الأنفال / ٢٥.

⁽۲) مریم / ۳۸.

 ⁽٣) طه /٦٣ ، وهي قراءة نافع ، وابن عامر ، وحمزة ، وعاصم ، والكسائي
 وآخرين . انظر قراءة رقم ١٩٧ ه في معجم القراءات .

^{. (}٤) يوسف /٣١ .

اللَّفظ بحاشا الحرفيَّة التاسعة : ٠

التاسعة : قول بعض الصحابة : « قَصَرْنا الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كُنّا قطُّ « وآمنة » فأوقع قطُّ بعد (ما) المصدرية كما تقع بعد (ما) النافية .

العاشرة : إعطاء الحرف حكم مقاربه في المَخْرج حتى ادغم فيه نحو : ﴿ خَلَق كُـلُّ شيء ﴾(١) ، و ﴿ لَك قُصوراً ﴾ (١) وحتى اجتمعا رويَّين كفوله :

· · · ع بُ نَيَّ إِن السِبِرُّ شيءٌ هَدِيُّنُ المنطِقُ اللَّينُ والسُّطَّحُبُّمُ (^{٣)}

والثالث: وهوما أعطِي حُكَمَ الشّيء لمشابهته له لفظاً ومعنى ، نحو: اسم التّفضيل ، وأفعل في التّعجّب ، فإنهم مَنْحوا أفعل التفضيل أن يرفع الظّاهر لشِبَهه بأفعل في التّعجب وزُنْاوأصُّلاً، وإفادة للمبالغة ، وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكرنا (4).

الأنعام /١٠١.

⁽٢) الفرقان /١٠.

⁽٣) من شواهد: النواد (٤٠٠ ، والمقتضب ١٩١٧ ، والمنصف ١٩١٣ ، وابن الشجري (٢٧٦/) وابن يعيش ١٩٤١ ، والمخنى ٢ / ٧٥٩ ، والخزانة ٢٣٣٤عرضاً وفي النوادر نسبه إلى امرأة لم يسمها حيث قال: و وقالت امرأة لابنها » .

 ⁽٤) انتهى النص الذي نقله عن المغنى بتصرّف.

وقىال الأبذي في (شرح الجُزولية): حذفت (أن) مع (عسى) تشبيها (بكاد).

وزعم ابن السّيل : أن الأحسن أن يقـال : شبّهت (عسى) بـ (لعلُ) ، لأن كُلاً منهمـا رجاء ، وكمـا حملوا لعلّ على عسى ، فادخلوا في خبرها « أنّ » نحو :

(١٠ = ۞ لعلَك يوما أن تُلِمَّ مُلِمَّةً ۞

وقال ابن الصائخ : هذا الـذي قالـه ممكن وتشبيه الفعـل بالفعل أؤلى من تشبيههبالحَرْف .

* * * * * *

⁽۱) تمامه:

^{*} عَلَيْك من اللَّامِي يَدْعَنك أجدعا * من شواهد : المقتضب ٣٤/٣ ، وابن يميش ٨٦/٨ ، والخزانة ٤٣٣/٢ ، واللسان : «عل ، وهو لَتُشَّم بن نويرة .

الشّيئان إذا تضادًا تضادّ الحُكمُ الصّادرُ عنهما

ذكر هذه القاعدة ابن الدّهان في (الغُرَّة) قال : ولهذا نظائر في المعقولات ، وسائىر المعلومات مشاهداً ومقيساً ، ألا تـرى أن الإعراب لما كان ضدّ البناء ، وكان الإعراب أصله الحركة والتَنقُّل كان البناء أصله الثبوت والسّكون . وكذلك الابتداء لما كـان أصله الحركة ضرورة كان الوقف أصله السكون / .

الشَّرُّوط المتضادَّة فِي الأبواب المختلفة

قال ابن هشام: العرب يشترطون في بابٍ شيئاً ، ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم ، وصحيح أقيستهم ، فإذا لم يتأمّل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط .

من ذلك :اشتراطهم الجمُود لعطف البيان والاشتقاق للنّعت ، والتعريف لعطف البيان ، ونعت المعرفة ، والتنكير للحالوالتمييز، وأفعل مِن،ونعت النّكرة ، وتعريف العلميّة بخصوصه لمنع الصرّف، وتعريف اللّام الجنسيّة لنعت الإشارة،وأي في النّداء،وفاعل نعم وبشر،

والإبهام في ظروف المكان ، والاختصاص في المبتدأ ، وصاحب الحال ، والإضمار في مجرور لولا ،ووحد،وليَّى ، وسَعْدى وحَنَانَىْ ، وفي مرفوع خبر كان وأخواتها إلاعسى ،تقول : كاد زيد يموت ، ولا يجوز يموت أبوه ، ومرفوع اسم التَّفضيل في غير مسألة الكُحْل ، والإظهار في تأكيد الاسم المظهر ، والنعت والمنعوت، وعطف البيان والمبيّن ، والإفراد في الفاعل ونائبه ، والجملة في خبر أنّ المفتوحة إذا خفّفت ، وخبر القول المحكيّ نحو : قولى : لا إله إلاالله، وخبر ضمير الشأن ، والجملة الفعليّة في الشروط غير لولا ، وفي جواب (لو) و(لولا) والجملتين بعـد لمّا ، والجمل التالية لأحرف التحضيض، وجملة ، أخبار أفعال المقاربة ، وخبر أنَّ المفتوحة بعد لو عند الرَّمخشري ومتـابعيه نحـو : ﴿ وَلُو أَنَّهُمْ آمنوا)(١) ، والاسمية بعد إذاالفجائية ، وليتما على الصحيح فيهما ، والأخبار في الصّلة، والصفة، والحال، والخبر، وجواب القسم غير الاستعطافي ، والإنشاء في جواب القسم الاستعطافي ، والوصف في مجرور رُبِّ إذا كان ظاهراً ، وأي في النَّداء ، والجَمَّاء في قولهم : جاؤا الجماء الغفير ، وما وطَّيء به من خبر أو صفة أو حال ، وعدم الوصف في فاعل نعم ، وبئس ، والأسماء المتوغَّلة في شبه الحرف إلاَّ مَنْ وما النكّرتين، والضمير، والتقديم في الاستفهام والشرط وكم الخبريّة، والتأخير في الفاعل ونائبه، ومفعول التعجب، والمفعول الذي هو أي الموصولة ، والمفعول الذي هو أن وصلتها ، والمبتدأ الذي هو أن

⁽١) البقرة / ١٠٣.

وصلتها ، والحذف في أحد معمولي (لات)، وعدم الحذف في الفاعل

[٢٢٣] ونائبه / والجارّ الباقي عمله ، والرابط في المواضع الأحدّ عشر السابقة ،

الشسن

وعدم الرابط في الجملة المضاف إليها ، نحو: يوم قام زيد ، والإضافة في بناء أي الموصولة ، والقطع عنها في بناء : قبلُ وبعدُ وغيرُ .



صَدْر الكلام

(صدر الكلام) قال الرّضي : كلّ ما يغيّر معنى الكُلَام ويؤثّر في مضمونه ، وإن كان حرفاً فمرتبته الصّدر ، كحروف النّفْي ، والتّنبيه ، والاستفهام،والتحضيض،وإنّ وأخواتها،وغير ذلك ،

وأمًا الأفعال كأفعال القلوب والأفعال النّاقصة فإنها وإن أثّرت في مضمون الجملة لم تلزم التّصدر إجراءً لها مجرى سائر الأفعال .

وقال في (البسيط) : الأسماء المتضمّنة للمعاني تقتضي الصّدر وإن لم تكن معارف ، ولهذا تقدّم الإشارة على العَلَم ، في قولك : هذا زيد ، وإن كان العلم أعرف لتضمنه معنى الإشارة .

ضابط [العامل في الاستفهام]

قال ابن يعيش : لا يعمل في الاستفهام ما قبله من العـوامل اللفظيّة إلاّ حروف الجر ، وذلك لئلاً يخرج عن حكمالصدر،وإنما عمل فيه حروف الجرّ دون غيرها لتنزّلها مما دخلت عليـه منزلـة الجزء من الاسم . وفي (أمالي ابن الحاجب): سُئِل: العربُ تَجْعَلُ صَدْر الكلام كُلَّ شيء ذَلَ على قِسْمٍ من أقسام الكلام كىالاستفهام ، والنَّفي والتخضيض ، وإن وأخواتها سوى أنَّ فقولهم : زيداً ضربت ، وضربت زيداً يقال عليه : إنه إذا قيل : زيداً ألبس على السّامع أن يكون المذكور بعده : ضربت ، أو أكرمت أو نحوه ، وإذا قيل : ضربت ألبس على السّامم أن يكون زيداً ، وأن يكون عَمْراً ونحوه ؟ فأجاب بأمور :

أحدها: أن هذا لا يمكن أن يكون إلاّ كذا ، لأنه لا بُدّ من تقديم مفرد على مفرد، فمهما قدّمت أحد المفردين فلا بدّ من احتماله كلمًا يقدّر تجويزه في الآخر.

الثّاني : أن هذا إلبـاس في آحاد المفـردات ، وذاك إلباس في أصول أقسام /الكلام فكان أهم .

الثالث : أن تلك الألفاظ وضعت للدّلالة عليه ، وكمان تقديمه مرشداً إلى ما وضع له بخلاف هذه، فإنه ليس لها ألفاظ غير لفظها ، ولو كان لها ألفاظ غير لفظها لأدى إلى التسلسل وهو محال .

مُسَـــالــة في دخول اللام على خبر إنّ

قال ابن هشام في (تذكرته) : زعم بدر الدّين بن مالك: أن اللّام لا تدخل على خبر إن إذا تقدّم معموله عليه فلا تقول : إنّ زيداً

طعامَك لأكلُّ .

وكأنه رأى أن اللّام لا يتقدّم معمول ما بعــدها عليهــا ، لأن لها الصّـدُر ، والحكم فاسد ، والتعليل كذلك على تقدير أن يكون رآه(١) .

أمَّا فساد الحكم ، فلأن السَّماع جاءبخلافه .وقال تعالى :

﴿ وَإِنَّ كَثِيراً مِن النَّاسِ بِلِقِاء رَبِّهِم لَكَافرُونَ ﴾ (٢) . وقال الشاعر :

٢٠٢= * فإنِّي إلى قَوْم ِ سِواكُمْ لَأُمْيَلُ (٣) *

وأما فساد التعليل ،فلان هذه اللام مقدّمة من تأخير ، فهي إنّما تشجيي ما هو في حيزّها الأصليّ أن يتقدّم عليها لا ما هو في حيزّهاالآن ، وإلّا لم لم يَصِح إنّ زيداً قائم ولا ان في الدارلزيداً بألا ترى أن العامل في خبر إنّ هو: إنّ عندالبصرين ،والعامل في اسمها هي بإجماع النحاة ، فلو كانت اللّام تمنم العمل لمَنْعَتْ إنّ .

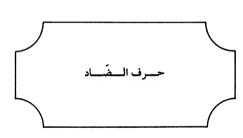
⁽١) في ط فقط : زيادة كلمة : ﴿ الْإِمَامِ ﴾ بعد كلمة : ﴿ رآه ﴾ .

⁽٢) الروم /٨ .

⁽۳) صدره:

^{*} أقيموا بني أُمَّى صُدورَ مَطيُّكُمْ *

والشاهد مطلع قصيدة للشنفري ، وهي القصيدة اللاميةالمشهورة ،انظر لامية العرب للشّنفري /٥١ .



۲۰۰ الضاد

الضّـــرورة

قال أبو حيَّان : لم يَفْهم ابن مالك معنى قول النَّحويين : و في ضرورة الشعر» فقال في غير موضع : ليس هذا البيت بضرورة ، لأن قائله متمكّن من أن يقول : كذا ، ففهم أن الضرورة في اصطلاحهم هو الإلجاء إلى الشّيء ، فقال : إنهم لا يلجئون إلى ذلك ، إذْ يمكن أن يقولوا: كذا .

فعلى زَعْمه لا توجد ضرورةأصُلاً ؛لأنه ما مِنْ ضرورة إلاّ ويمكن [٢٧٥] إزالتها ، ونظم تركيب آخر غير ذلك التّركيب / وإنمًا يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشّعر المختصّة به ، ولا يقع في كلامهم النتّريْ،وإنما يستعملون ذلك في الشّعر خاصة دون الكلام .

ولا يعني النّحويّون بالضرورة : أنه لا مندوحة عن النّطق بهـذا اللّفظهرإنما يعنون ما ذكرناه ، وإلا كان لا توجد ضرورة ، لأنه ما من لفظ إلا ويمكن الشاعر أن يغيّره . انتهى .

وقال ابن جنيّ في « الخصائص » : سألت أبا عليّ : هل يجوز لنا في الشُّعر من الضّرورة ما جاز للعرب أوّلا ؟ فقال : كما جاز لنا أن نقيس منثورَنا على مُشورِهم ، فكذا يجوز لنا أن نقيس شِعْرنا على شِعْرهم ، فما أجازته الضّرورة لهم أجازته لنا ، وما حظرته عليهم حظرته علينا ، وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتها ، وما كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا ، وما بَيْن ذلك بَيْن ذلك بَيْن

* * * * * *

فـــائــــدة في استعمال الأصــــل ِ المهجـــور

قال الأندلسيّ : يجوز للشاعر استعمال الأصل المهجور كمـــا استعمله من قال :

قال الشُلُوبين : علَّة الضرائر التشبيه لشِيَّ ۽ بشيء أو الرَّدّ إلى الأصار .

 ⁽١) رجز ورد ذكره في اللسان : « فكك » . وبعده :
 * فأرة مِسْكِ ذُبِحَتْ في سُكَ *

قــــاعـــدةً الضَّرورَة تُقدَّر بِقَدْرها

ما جاز للضّرورة يتقدّر بِقَدْرها .

ومن فروعه: إذا دعت الضّرورة إلى مُنْع صرْف المنصرف المجرور، فإنّه يقتصر فيه على حذف التّنرين، وتبقى الكسرة عند الفارسيّ، لأن الضّرورة دَعَتْ إلى حذف التّنوين، فلا يتجاوز محلّ الضرورة بإبطال عمل العامل.

والكوفيّ يرى فتحه في مَحَلَّ الجرَّ قياساً على ما لاينصرف، لثلاً يلتبس بالمنبيّات على الكسرة . ذكره في (البسيط) .

ومنها : لا يجوز الفصل بين أمّا والفاء بأكثر من اسم واحد ، لأن [٢٣٦] الفاء / لا يتقدّم عليها ما بعدها ، وإنما جاز هذا التقدّيم للضّر ورة،وهي مندفعة بـاسم واحد ، فلم يتجـاوز قَدْر الضّـرورة . ذكـره السّيّـرافي والرّضيّ .

قـــاعــدة

ما لا يؤدّي إلى الضّرورة أوْلى

ما لا يؤدي إلى الضّرورة أوْلى مما يؤدّي إليها .

قال ابن النَّحَاس : في (التَّعليقة) قول الشاعر :

٢٠٤ * لأهِ ابن عمَّك (١) *

اختلف الناس فيه :هل المحذوف لام الجرّ دون الأصليّة ، واللّام التي هي موجودة مفتوحة أو المحذوف اللّام الأصليّة والباقية هي لام الجرّ ؟ .

والأظهر أن الباقية هي لام الجرّ ، لأن القول بحذفها مع بقاء عملها يؤدّي إلى أن يكون البيت ضرورة ، والقول بحذف الأصليّة لا يؤدي إلى ضرورة ، وما لا يؤدّي إلى الضرورة أولى مما يؤدّي إليها .

* * * * *

(١) قطعة من بيت ، والبيت بتمامه :

لاهِ ابرُ عَمَّـكَ لا أَفْصَلُتَ فِي حَسَبٍ عَنَى ولا أنت تَيَّانِي تَنَخَّـرُونِي من سواهــد : الخصــائص ٢٨٨/٢ ، وابن الشجــريّ ١٦٢/١ ، ٢٦٩ والإنصاف ٣٩٤/١ ، والمغترب ١٩٧/١ ، والمغنى ١٥٨/١ ، والمغنى ٢٨٦/٣ ، والمغنى ١٥٨/١ ، والعيني ٣٨٦/٣ ، والعنى ٣٢١/ ، والغنى ٣٢١/ ٢٠٣/٢ ، وانظر ديوان المفضليات ٢٣١١ ،

ليّ ابن عَمَّ على مــا كــان من خُلُقِ مختلفـــان فــاًقليـــه ويـقلـــيني قال ابن الأنباري : الدّيان : القائم بالأمر ، وتخزوفي : تسوسني بقال : خزاه يخزوه : إذاساسة،ودر أمره .

ولاهِ ابنُ عمك :أراد:للَّهابن عمك للصحذف اللام الخافضة اكتفاء بالتي تليها .

الضّــمائر تردّ الأشياء إلى أصولها

هذه القاعدة مُتَّفق عليها وفيها فروع :

منها: قال ابن جتّى: الباء أصل حروف القسم ، والواو بـــلا منها ، ولهذا لا تجرّ إلاّ الظاهر ، فإذا دخلت على المضمــر ردّت إلى الأصل وهي ، الباء فيقال : بِك لأفعلنّ ، لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها .

ومنها : إذا أريد وصل مثل : لم (يك)، (ولدُ) بالضّمير عادت النّون المحذوفة فيقال : لَمَ يَكُنّهُ، ومِنْ لدنّه ، لأن الضّمير يردّ الأشياء إلى أصولها .

ومنها: قال الأندلسيّ : إنما التزم دخول ناء التأنيث في الفعل المسند إلى ضمير المؤنّث المجازيّ دون المسند إلى ظاهره ، لأن الأصل ألحاق العلامة ، والضمير يردّ إلشيء إلى أصله ، فوجب أن لا تحذف العلامة ، لأن ذلك خلاف مقتضاه .

ومنهـا : إذا اتّصل بـالماضي ضميـر بُنبي على السّكون نحـو : ضَرَبْت وَضَرَبْنا .

وعللَه ابن الـدّهَان بـأن أصله البناء ، وأصـل البناء السّكــون ، [۲۲۷] والضّمير يردّ أكثر الأشياء إلى أصولها / .

قـال ابن إياز : وهـذا أحسن من التّعليل بكـراهـة تـوالي أربع

متحرّكات،الأنه يطّرد في استخرجْتُ وأشباهه .

ومنهـا : قال ابن إيـاز : زعم بعضهم : أن لولا صـريحـة في التعليل ، كقولك : لولا إحسانك لما شَكْرُتُك .

قال ابن بَرّيّ في (أماليه) : ولهذا جَرّوا بها المضمر تنبيهاً على هذا المعنى ، لأن المضمر يعيد الشيء إلى أُصْلِهِ .

ومنها : قال ابن فىلاح في (المغني) : فإن قيـل : لِمَ اختلف (كِلاً)و(كِلْتَا)مع المضمر عند البصريّين ، وليس اختلافه للتثنّية ، لأن الإعراب مقدر عندهم مطلقاً ؟ .

قلنا : لشبهه بـ (لدا) و (على) و (إلى) ، فإنها مع المظهر بالألف ، ومع المضمر بالياء قرَّقاً بين المتمكّن نحو : ألف عصا ، وألف غير المتمكّن نحو : لدا . ووجَّهُ المشابهة بينهما ملازمة الإضافة فيهما ، ولم تُقلب في الرّفع ، لأن المشبَّه به ليس له حالة رفع ، وخصّ التّغيير مع المُضْمر دون المظهر، لأن المُضْمر يردّ الشيء إلى أصله .

ومنها: قال الأندلسيّ في (شرح المفصل): نحوقوله تعالى: ﴿ أَنْلَوْمُكُمُوهَا ﴾ (١) ردّ فيه الواو الساقطة في الرّصّل إذْ كان الصّمير يردّ الشيء إلى أصله، كما تفتح لام الجرّ في قولك: لك مال، حتى إنهم فتحوا لام الاستغاثة لوقوع المعنادى موقع المُضْمر.

⁽١) هود /۲۸ .

ومنها: قال الأندلسّيّ : قيل : إنّما لم تدخل الكاف على مضمر لتركدها بين الاسم والحرف ، وذلك اشتراك فيهما ، والاشتراك فَرْع ، والضّمير يرد الاشياء إلى أصولها ، ولا أصل لها ، ولهذه العلّة امتنع دخول حتى أيضاً على المضمر .

ومنها: قال ابن فلاح في (المغني): بُنِي المضارع مع ضمير جمع المؤنّث على السكّون منبهة على أن أصل الأفعال البناء على السّكون ، لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله .

ومنها : قال ابن يعيش :فائدة الاتساع في الظَرف تَظْهو ، إذا كنيت [۲۷۸] عنه / فإن كان ظَرْفاً لم يكن بد : من ظُهور (في) مع مضمره نحو : اليوم قُمْت فيه ، لأن الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها ، وإن اعتقدت أنه مفعول به على السّعة لم تظهر (في) معه ، لأنها لم تكن منوية مع الظّاهر فقو فقته فال الشاعر :

٢٠٥ ۞ ويوم ِ شَهِدْنَاهُ(١) ۞

⁽١) قطعة من بيت . والبيت بتمامه :

ويــوم شهــدنــاه سُلَيْمــاً وحــامــراً قليــل ســـوى الــطَعْنِ النَّهــال, نــــوافِلُهُ وهــو من شواهد : سيبويه ٩٠/١ ، والمقتضَّب ٢٣١، ١٠٥/ ، ٢٣١ ، وابن الشجري ١٨٦/١ ، وابن يعيش ٢٦/٢ ، والمغنى ٥٥٧/٢ ، والهمح والدرروقم ٧٩٠.

والبيت نسب لرجل من بني عامر . والنوافل : الغنائم ، والنهال : المرتوية بالدم .

لم يظهر في حين أضمره ، لأنه جعله مفعولًا به مجازاً . ولوجعله ظَرْفاً على أصله لقال : شهدنا فيه .

* * * *

تنبيـــه

على بيت لعبد المطلب

قال السّهيلي : قول عبد المطّلب :

٢٠٦=وانْـصُـر عملى آل السصلي ب وعابديمه اليومَ آلَـكُ(١)

فيه ردَّ على ابن النحاس والزَّبيديّ ومن قال بقولهمــا حيث منعا إضافة آل إلى الضّمير ، لأنه يرد الشيء إلى أصله . وأصله : أهل ، وما وجدنا قِطَ مضمراً يرد معتلًا إلى أصله إلا أعطيتُكُموهُ ، وليس من هذا الباب في ورْدِ ولا صَدْر .

* * * *

تنبيــــهٔ

[على دخول الباء على المُقْسم به]

قال السّخاويّ في (سفر السعادة) : لا يدخُلُ على المقسم به غير الباء إذا كان مضمراً ، لأنها الأصل .

⁽١) من شواهد : الأشموني ١٣/١ ، والهمع والدرر رقم ١٣٤٤ وانظر الحيوان ١٩٨/٧ .

وقال أبو الفتح: ولأن الإضمار يردّ الأشياء إلى أصولها في كثير من المواضع تقول: أعطيتكم درهماً ، ثم تقول: الدّرهم أعطيتُكُمُوه ، وماحكاه يونس من قولهم: أعطيتكمه شاذً .

وقال أبو بكر محمد بن عبد الملك النّحوي : إنما يرد الإضمار الأشياء إلى أصولها ، لأسباب توجب الرّد ، لا لأجل الإضمار ، فلا يقاس عليه ما لا سبب فيه ، مع أن الشيء إذا جاء على أصله ، ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه ، ولا يحتاج إلى تعليل ، إلا أن يخالف الاستعمال ، فقوله : أعطيتكم يرهما أصله : أعطيتكم و فأسكنوا الميم تخفيفاً وكُرهوا الإسكان مع الهاء لخفائها وقُربها من السًاكن ؛ ولذلك كان : «عليه مال» أحسن من قولك : عليهى مال ، وكذلك : اليوم سرت فيه ، لأن الإضمار يبطل كونه ظرفاً ، فاحتاجوا فيه إلى (في) كسائر الأسماء التي ليست ظروفاً .

قال السّخاويّ : قوله : إنما يردّ الإضمار الأشباء إلى أصولها [٢٢٩] لأسباب تُوجِب / الرّدّ لأجل الإضمار كلامٌ متناقِضٌ يقتضي أن الإضمار يردّ ولا يردّ .

وقوله: مع أن الشيء إذا جاء على أصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه ، فأقول : بلى، فيه سؤال ، لأن قولنا : بك لأفعلن قد جاء على أصله وفيه من السؤال لِمَ لَمَّ يجز أن يقول : وَكَ ، ولاتك ؟ فاختصاص الباء بهذا لا بدّ له منه من سبب ولا سبب إلا أن الباء الأصل ، ولهذا تقول : أقسم بالله ، ولا تقول : أقسم والله ، ولا أقسم تالله . انتهى .

تَنْبِيـــةُ [على تخريج بيتَ للفرزدق]

قال ابن عصفور في (شرح المقرب) خُرّج قول الفرزدق .

٢٠٧ = * وإذْ ما مثلهم بشر(١) *

على أن (مِثْلَهم) مرفوع إلا أنه بني على الفتح لإضافته إلى مبنيّ كقوله تعالى : ﴿ مِثْل ما أَنْكُم تَنْطِقُونَ ﴾(٢) .

فإن قبل : كيف يسوغُ ذلك والعبنيّ الذي أضيفت إليهمضمر، والمضمر يَرُدّ الأشياء إلى أصولها ، فكيف يكون سبباً في إحراج (مثل) عن أصِلها من الإعراب إلى البناء ؟.

فالجواب: أن المضمر لا يلزم ردّه الأشياء إلى أصولها في جميع المواضع ألا ترى أن التاء ، بدل من الواو في (تُكاة)؛ لأنه من تُوَكًا) ثم إذا اضافوها إلى مضمر قالوا : هذه تكاتك ، ولم يردّوها إلى أصلها .

* * * * *

⁽أ) البيت بتمامه :

فساصبحوا قسد أعماد الله نعمتهم إذ هم قسريش وإذ ما مثلهم بشرً من شنواهد : سيبويه ۲۹/۱ ، والمقرب (۱۰۲/۱ ، والخزانة ۱۳/۲ ، والمعنى ۵//۱ ، ۲۰۲ ، ۷۷۱۲ ، والهمئع والدر رقم ۲۶۲ .

⁽٢) الذاريات /٢٣.

ننيــــــ

[على بناء . . . أيّ]

قال الأبذي في (شرح الحُجزولية): بنيت أي في نحو قوله تعالى : ﴿ أَيُهِم أَشَدٌ ﴾(") عند سيبويه لخروجها عن نظائرها وكمان حُها أن تعرب لتمكنّها بالإضافة ، ولا سيما وهمي مضافة إلى مضمر والمضمرات تَرَدّ الأشياء إلى أصولها ولذلك تقول : زيد ضربتم أخاه ، ثم تقول : وضربتموه ، ولا تقول : وضربتمه .

* * * * *

مسالسة

[في إلحاق الضمائر بـ (عسى) و (لولا)]

قال ابن اتلنّحاس في (التعليقة) : أجمع النحاة على أنك إذا قلت : عساي ، وعساك ، وعساه ، ولولايَ ولولاك ولولاه : أنّ هنا شيئاً قد تجوّز فيه باستعماله على غير أصله .

واختلف فيما وقع المُجاز ، فقال سيبويه : إنَّ عسى خرجت عن [٣٣٠] عمل كان / وعملت عمل لعلَّ لشبههما بلعلَّ في الطَّمع ، فالضمير منصوب على أنه اسمها

(ولولا) قد صارت حرف جرّ ، والضّمير معها مجرور . ---------------

⁽۱) مريم / ٦٩.

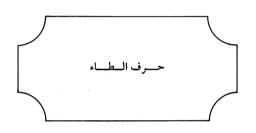
وقال الأخفش: إن عسى على بابها من عملها عمل (كان) ، (ولولا) على بابها من أنها غير عاملة ، واستعرنا في (عسى) ضمير المنصوب للمرفوع ، فالضّمير عنده في (عسى) في موضع رفع لا في موضع نصب. والضّمير في لولا أيضاً - وإن كان صورة - ضمير الجر مستعار للرّفع فهو عنده أيضاً في (لولا) في موضع رَفْع على الابتداء لا في موضع جَرِّ .

وقال ابن النّحاس: الوجهُ ما ذكره سيبويه ، لأن التجوّز في الفعل أو الحرف أحسن من التجوّز في الضّمير ، لأن المضمرات تردّ الأشياء إلى أصولها وفلا أقلّ من أن لا تخرج هي عن أصلها وموضعها .

الضّمير أطلب بالإضافة مِنَ الظّاهر

بدليل جواز الإضافة والتّصب في : ضاربٌ زيـداً في الحال والاستقبال ، والاقتصار على الإضافة ، في نحو : ضاربك وضاربه، على مذهب سيبويه أنه مضاف ليس إلا . ذكره الشّلوبين في (شرح الجُروليّة) .





حرف الطّاء الطّارىء يُزيل حُكْم الثّابت

عقد له ابن جنّي باباً في (الخصائص) وفيه فروع :

منها : لام التّعريف والإضافة إذا دخلت على المنوّن حذف لها نوينُه

ومنها : باء النّسبة إذا دخلت على ما فيه تاء التأنيث حذفت لها التاء .

وإذا دخلت على ما فيه ياء مثلها نحو : كُرِسيّ ويُخْتِيّ ^(*) حذفت لأجلها .

ومنها : علامة الجمع بالألف والتّاء إذا دخلت على ما فيه التّاء حذفت لأجلها نحو : تمرة وتمرات .

ولو سميت رجلًا أو امرأة بهندات لقلت في الجمع أيضاً هندات بحذف الألف والتاء الأولين لاالأخريين .

⁽١) انظر الخصائص ٦٢/٣

⁽٢) بضم الباء البُحْتُ الإبل الخراسانية كما في القاموس .

ومن ذلك: نقض الأوضاع إذا طَرَأَ عليها طارىء كلفظ الاستفهام إذا طرأ عليه معنى التعجّب استحال خبراً كقولك: مررت برجل أي رجل أو أيما / رجل إ فأنت الآن مُخبِرٌ بتناهي الرَّجل في الفضل ، [٣٦] ولست مستفهاً، وإنما كمان كذلك، لأن أصل الاستفهام الحبر ، والتعجّب لما طرأ على الاستفهام إنما أعده إلى اصله من الخبرية .

ومن ذلك أيضاً الفظ الواجب إذا لحقته همزة التقرير صار نَفْياً ، وإذا لحقه لفظ النّفي عاد إيجاباً نحو : ﴿ آللهُ أَذِن لَكم ﴾ (⁽¹⁾ أي لَم يَأْذَن ، ﴿ أَلسْتُ بِرَبِّكم ﴾ (⁽¹⁾ أي أنا كذلك .

ومن ذلك ، أن تصف العَلَم ، فإذا أنت فعلت ذلك فقد أخرجته
به عن حقيقة ما وضع له ، فأدخله معنى لولا الصفة لم يدخله إنّاه ،وذلك
أنّ وَضْع العَلَم أن يكون مستغنى بلفظه عن عدّة من الصّفات ، فإذا
أنت وصفته فقد سلبت الصّفة له ما كان في أصل وضعه مراداً فيه من
الاستغناء بلفظه عن كثير من صفاته . انتهى

قال ابن يعيش: فإن قبل: هل التّعريف الذي في يا زيد في النّداء تعريف العلميّة بقي على حاله بعد النداء كما كان قبل النّداء أم تعريف حدث فيه غير تعريف العلمية ؟ .

⁽١) يونس / ٥٩ .

⁽۲) الأعراف /۱۷۲.

فالجواب:أن المعارف كلّها إذا نوديت تنكّرت ، ثم تكون معارف بالنداء ، هذا قول المبرّد، وهو الصواب كإضافة الأعلام . وخالفه ابن السّراج .

وقال الشّلوبين : إذا جمع المؤنث الحقيقيّ جمع تكثير جاز ترك التاء من فعله نحو:قام الهنود ، لأنه ذهب منه لفظ المفرد فكان الحُكم للطّارئ. .

وقال ابن الدّهان في (الغَرّة) : المقصور المنصرف يلحقه التنوين ، وهو ساكن ، والألف ساكنة ، فيستحيل الجمع بينهما ، ويجحف الأمر بحذفهما ، ولم نر ساكنين التقيا حُذِفا معاً ، ولا يجوز تحريك التنوين ، لأنه تحريك للساكن إذا كان بعده لا له إذا كان قبله ، ولا تحريك الألف ، لأنها تُغيَّر عن صورتها ، فيقع اللّبس بين المقصور وغيره من المهموز . ولا يجوز حذف التنوين لأنه لمعنى ، فإذا زال زال المعنى . وأيضاً فإن الطارى، يزيل حكم الثابت؛ لأنه لو [٣٣] علم أنه إذا جيءبه/حذف لم يجاً به ، فلم يَتِن إلا حذف الألف .

طَرْد الباب

قىال أبو البقاء في (التبيين) : إذا ثبت الحكم لعلّة اطّرد حُكمُها في الموضع الذي امتنع فيه وجود العلّة : ألا ترى أنك ترفع الفاعل ،وتنصب المفعول في موضع يقطع باللفّر قى بينهما من طريق المعنى ، كما لو قلت : « ضرب الله مثلاً » فإنك ترفع الفاعل وتنصب المفعول مع أن الفاعل والمفعول معقولً قطعاً .

قال:ونظيره من المشروع: أن الرَّمَل في الطّواف شرع في الابتداء لإظهار الجَلّد ، ثم زالت العلّة وبقى الحكم .

ومثل ذلك العِدّة عن النكاح شرعت لبراءة الرّحم ، ثم ثبتت في مواضع ليس فيها شُغل الرّحم . قال وسبب ذلك أن النّفوسَ تَـأْنَسُ بثُبوت الحكم، فلا ينبغي أن يزول ذلك الأنْس .

قال: ونظيره في التصريف:أن الواو في مضارع: (وعد) و (وزن) حذفت منه لوقوعها بين ياء وكسرة نحوة: (يعد) ثم حذفت من بقية حروف المضارعة مع عدم العلّة ليكون الباب على سَنَنَ واحدٍ، وله نظائر أخرى. انتهى. وقال أبن عصفور في (شرح الجمل): الإعراب أصل في الأسهاء الذه يفتقر إليه للتفرقة بين المعاني نحو: ما أحسن زيداً بنصب (زيد) إن أردت التعجَّب من حُسْنِيه، وَبِرَفْيهِ إِن أردت نفي الإحسان عنه ، وبرفع أحسن ، وبخفضرزيد، إن أردت الاستفهام عن الأحسن ، ألا ترى أن هذه المعاني لولا الاعراب لا لتسبت ؟

فإن قيل : إن الاعراب قد يوجد في الأسماء غير مفتقر إليه نحو شرب محمدُ الماء، ورُكب الفرسَ عمروٌ، وأشباه ذلك . ألا ترى أن الفاعل ههنا لا يلتبس بالمفعول إذا أزيل الإعراب ؟ .

فالجواب : أن الإعراب لما افتقر إليه في بعض الأسماء حمل [٣٣] سائرها / على ذلك كما أن العرب لما حَذَفَتْ الياء من (يَعِد)، لوقوعها بين ياء وكسرة حذفت من أعِدٍ، ونَعِد، وتَعِدُ حملًا على ذلك .

وقال أبو البقاء في (التبيين) : إذا جرى اسم الفاعل والصّفة المشبّهة على غَيْرِ مَنْ هُماله وجب إبراز الضمير فيهما مطلقاً عند البصريّين ، لأن ترك إبرازه يقضي إلى اللّبس في بعض المواضع نحو : زيد عمروٌ وضاربهُ هُو ، واللّبس يزول بإبراز الضّمير، فيجب أن يبرز نُفْياً لِلّبس .

ثم يطّرد الباب فيما لا يلبس نحو : زيد هند ضاربته هي ، كما فعلوا ذلك في كثير من المواضع نحو : نَعِد ، وأَعِدُ ، فإنهم حذفوا منها الواو كما حذفوها من (يَعِد)وكذلك يُكُرم وَنُكُرمُ وَنُكُرمُ مَحمولة

على أُكْرِم .

وقال ابن القواس في (شرح ألفيّة ابن معط): قُدّر الكسرة في المنقوص لاجتماع الأمثال ؛إذْ الياء بكسرتين والضّم مُحِل(١) على الكسر للمناسبة فيهما بدليل اجتماع أصَّلَيْهما رِدْفَيْن دون الآلف، ولأن الضّمة أثقل من الكسرة بدليل قلب الواوياء إذا اجتمعتا مطلقاً . وظهر النَّصْب لخفة الفتحة ، ولم تَعد الواو في رأيت غازياً وداعيافيقال :غازِواً وداعيافيقال :غازِواً . وداعواً ، لثبوت القلب رَفعاً وجراً تغليباللحالين، وَطُرْداً للباب .

وقال عبد القاهر : هذا أقيس من حمل :أعد، وَنَعِد، وتَعِد، لأن الحمل المؤدّي لإعلال اللّام أُولى من المؤدي لإعلال الفاء، لأن اللام محلّ التّغيير ، ولأن المنقوص حمل فيه حالة على حالتين ، وباب يَعِد جُمِل فيه ثلاثة أشياء على شيء واحد .

وقال ابن النّحاس في (التعليقة) : من أجاز تقديم خبر ليس عليها دليله : أن (ليس) فعل ناقص مثل أخواتها ، فإذا جوزنا في كان وأخواتها يجوز في ليس أيضاً طُرْداً للباب .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل): الأصل في نُرَى ويرَى وتَرَى: نَرْأَى ويَرْأَى وتَرْأَى ، لأن الماضي منه: رأى ، وإنّما حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال / تخفيفاً ، لأنه إذا قيل: أزْأى اجتمع همزتان [٢٣٤] بينهما ساكن ، والسّاكن حاجزٌ غير حصينٍ ، فكأنَّهما قدتوالتا، فَحُذِفت الثّانية على حدّ حذفها في أكرم . ثم أتبع سائر الباب ، وفتحت الرّاء لمجاورة الألف التي هي لام الكلمة .وغلب كثرةُ الاستعمال هنا الأصلَ حتى هُجِر ورُفِضٍ ِ .

وقال ابن فلاح في (المغني) : قلبت الهمزة في صحراء واواً في الجمع نحو : صحــراوات كراهــة الجمع بين عـــلامتي تأنيث ، وقلبت في التثنية طرداً للباب على سنن واحد .

وقال ابن عصفور: (في شرح المقرب): لمّما ألحقوا نون الوقايـة لِتَقي الفعل من الكسر ، حملوا على ذلك : يَضْربانِني ، ويضربونني ، وضرباني وضربوني كما حملوا تَبد وأخـواته غيـر ذي الباء ، وأكرم وأخواته غير ذي الهمزة على : يعد وأكرم .

وقال بعضهم : إنما بنيت المضمرات لشبهها بالحرف وَضْعاً في كثير منها ، ثم حمل ما ليس كذلك طُرْداً للباب على سنن واحمد . وبهذا بدأ ابن مالك في (شرح التسهيل) .

وعبارة ابن إياز : لأن وضع المضمر بالأصالة وضع الحرف الواحد ، ألا تراه على حرف واحد في ضربت ، وضربك ، ثم حمل على ذلك في البناء ما هو أكثر نحو : نحن ، وإياك ، لأن الجميع من باب واحد .

وقال ابن فلاح في (المغني) : إنما أسكنوا آخر الفعل عنــد اتصال تاء الفاعل به نحوضَرْبت فراراً من اجتماع أربع حركات لوازم ، ثم طرد الباب في ما لم يجتمع فيه أربع حركات نحو: دَخْرَجْتُ تعميماً لِلْحُكم ، لأن الأفعال شرع واحد بدليل تعميم الحُكُم في حذف الواو من (أَعِدُ) ونحوه ، والهمزة من (نكرم) ونحوه ، وإن انتفت عِلَة الحذف .

وقــال ابن القوّاس: ذهب الأكثــوون: إلى أن متعلّق الظرف والمجـرور إذا كان خبراً يقدّر بفعل ، لأنه إذا وقع صلة أو صفة يقدّر بالفعل اتفاقاً ، فيجب أن يقدر في محلّ الخلاف طرداً للباب .

وقال ابن إياز:المضاف لا يكون إلا أسماً ، لأن الغرض الأهم بالإضافة / تعريف المضاف ، والفعل لا يتعرّف .

فإن قيل : هلًا أضيف الفعل للتخصيص،إذ قد يصحّ ذلك فيه ، ألا ترى أن سوف والسين ، يُخصِّصانه بالحال .

فالجواب : أنه لما امتنع منه الغرض الأهمّ وهو التّعريف امتنع الآخر طَرْداًللباب وهذا من قواعدهم .

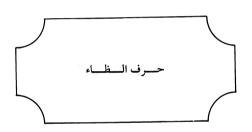
وقال الأندلسيّ في شرح (المفصل) : الموجِب لبناء أسماء الاشارة تضمنها معن الحرْف ، وذلك أن الإشارة معنى كاستفهام وغيره الحقة أن يوضع له حَرْفٌ ، فلما أدّى هذا الاسم هذا المعنى نيابة عن الخرّف في ذلك ناسب الحرف فَيْنِي ، ويدلّ على أنه تضمّن هذا المعنى: أنّهم لم يضعوا للإشارة حَرْفاً ، وكان هذا الاسمُ المسموعُ مبنيًا يفيد معنى الحرف ، فوجب اعتقاد تضمينهم إياه هذا المعنى طَرْداً

لأصولهم، واقامة سبب لبنائه .

قال ابن جنّي : بني أولًا، لأنه تضمن حـرف الإشارة، لأن الإشارة معنى لم يستعملوا لها حَرْفًا فتضمّنها هذا الاسم فَبْني .

وقال ابن إياز : وَأَسًا اسم الإشارة فبني لتضمنّه معنى حرف الإشارة،إذْ الإشارة معنىّ ، والموضوع لإفادة المعاني الحروف ، فلما أفادت هذه الأسماء الإشارة عُلِم أنّها كان القياس يقتضي أن يكون لها حَرْفٌ ، فلما تضمنت معناه بنيت . وهذا قول السّيرافي .

قال الأصفهائيّ : فلوقيل : إن ذلك إنّما يتصور في «أولاء» دون «هؤلاء» لظهور الحرف وهو (هاء) ،لأمكن أن يقال فيه : إن الحرف الذي هو (هاء) غير ذلك الذي تضمن معناه ، وإن هذا زائد كما أن الألف والسلام في (الأمس) عند من بناه زائدة ، وإنّ الاسم بُني لتضمنّه معنى ألف ولام أخرى .



الظّرف والمجرور

فيهما مباحث :

[۲۳۲] (الأول) : لا بد من تعلقهما بالفعل أو ما يشبهه أو ما أوّل / بما يشبهه ،أو ما يشير إلى معناه . فإن لم يكن شي،من هذه الأربعة موجود

مثـــال الأول والثـــاني : ﴿ أنعمْتُ عليهم غَيْــرِ المُغضــوبِ عَلَيْهِم ﴾(١) .

والنَّالث : ﴿ وهو الَّذي في السمَّاء إلهُ وفي الأرض|لهُ﴾^(٢)؛ لأنه مؤول بمعبود .

والرابع : نحو فلانٌ حاتِمٌ في قومه ، تعلّق بما في حـاتم من معنى الجود .

ومثال المتعلق بالمحذوف : ﴿ وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُم صَالَّحَا ﴾ (٣).

⁽١) الفاتحة / ٧.

⁽۲) الزخرف / ۸٤.

⁽٣) الأعراف / ٧٣.

بتقدير : وأرسلنا،ولم يتقدّم ذكر الإرسال،ولكن ذكر النّبي والمرسـل إليهم يدلّ على ذلك .

وهل يتعلّقان بالفعل الناقص ؟ فيه خلاف .

الثاني : يستثني من قولنا : لا بدّ لحرف الجرّ من متعلّق ستة أمور :

أحدهما : الحرف الزائد كالباء ومِنْ في:﴿ وَكَفَى بِاللهُ شَهِيداً ﴾ ﴿ هل من خالقٍ غير الله ﴾ (٢)، وذلك لأن معنى التَمَلَق :الارتباط المعنويّ . . والأصل أن أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء فُأعِينت على

. وادفحل أن الخلاق فصرت عن الوصون إلى الانسماء فاعينت على ذلك بحروف الجرّ ، والزّائد إنما دخل في الكلام تقويةً وتوكيداً ولم يدخل للربط .

الثاني والثالث : لعَّل ولوَّلا عند من جرَّبِها .

الرابع : رُبِّ في قول الرّمانيّ وابن طاهر .

الخامس : كافالتّشبيه عند الأخفش وابن عصفور .

السادس : حرف الاستثناء وهو(خلا) و (عدا) و (حاشا) إذا خَفَضْنَ فإنهن لتنحية الفعل عَمّادَخَلْمن عليه كما إن إلاّ كذلك ، وذلك عكس معنى التّعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم .

⁽۱) النساء / ۷۹ .

⁽٢) فاطر /٣.

الثالث : يجب تعلقهما بمحذوف في ثمانية مواضع :

أن يقعا صفة نحو: ﴿ أُو كَصَيِّبُ مِن السَّماء ﴾ (١) أو حالاً
نحو: ﴿ فخرج على قومِهِ في زِيته ﴾ (٢) أوصلة نحو: ﴿ وله مَنْ
في السَّموات والأرض وَمَنْ عَنْده لا يَسْتَكْبِرون ﴾ (٣) أو خبراً نحوزيد
عندك أو في الدار ، أو مثلاً : نحو: قولهم للمعرِّس: بالرفّاء والبنين
بإضمار وأغرَّسْتَه ،أو يرفعا الاسم الظّاهر نحو ﴿ أَفِي اللهُ شَلُكُ ﴾ (١٣)
إحداد / زيد،أو يكون المتعلّق محذوفاً على شريطة التفسير نحو: أيوم
الحمعة صمت .

الثامن : • القسبم بغير الباء نحو : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ (٥) . ﴿ تَاللَّهُ لَاكِيدُنُّ أَصْنَامُكُم ﴾ (٦)

الـرّابع : هــل المتعلّق الواجب الحــذف فِعـلُ أو وصف ؟ لاخلاف في تعينُ الفعل في بابُّنِ القسم والصّلة ، لأن القسم والصلة لا يكونان إلاّ جلتين .

واختلف في الخبـر والصَّفة والحـال ، فمن قَـدّر الفعـل وهـم

⁽١) البقرة / ١٩.

⁽٢) القصص / ٧٩.

⁽٣) الأنبياء / ١٩ ، وفي ط : (ولم من السموات ؛ بإسقاط في ، تحريف .

⁽٤) إبراهيم / ١٠.

⁽د) ابراسیم / ،

⁽٥) الليل / ١.

⁽٦) الأنبياء / ٥٧.

الأكثرون؛فلأنه الأصل في العمل ، وَمن قَدّرالوصف،فلأن الأصل في الثلاثة الإفراد .

وأما في الاشتغال فيقدّر بحسب الفسّر، فيقدر الفعل في نحو: أيوم الجمعة يعتكف فيه ، والوصف في أيـوم الجمعة أنت معتكف فيه .

وقال ابن النّحاس في (التعليقة) : إذا وقع الظرف والمجرور خبرين فلا بد لهما من عامل . واختلف النحاة في تقدير العامل ما هو؟ فذهب بعضهم : إلى أن العامل المقدر فعل تقديره: استقر، أو كان أو وُجد ، أو ثبت ، قالوا : لأن بنا حاجة إلى تقدير عامل ، وتقدير ما هو أصل في العمل وهو الفعل أولى من تقدير ما ليس بأصل .

قالوا : ولأنّ لنا موضعاً يجب فيه تقديرُ الظّرف والمجروربالفعل، وهو ما إذا وقع الظرف والمجرور صلة ، لأن الصّلة لا تكون مفرداً ، فإذا وجب هنا تقديرهُ بالفعل ، فإن لم يكن في الخبرواجباً،فلا أقلّ من رجحانه .

وذهب بعضهم : إلى أن العـامـل المقـدّر هنـا اسمٌ لا فعـلُ تقديره : (كائن) أو (مستقرً) أوموجود،أو ثابت .

قالوا : لأن بنا حاجةً إلى جعل الـظرف أو المجرور خبـراً ، والأصل في الخبر المفرد، فيقدّر العامل الذي وقع الظّرف موقعهُ مفرداً على ما هو الأصل في الخبر . قالوا: ولأن لنا موضعاً يتعيّن فيه تقدير الظرف والمجرور بالمفرد، وهو ما إذا وقع الظّرف أو المجرور بين أمّا وفائها نحو : أمّا عندك فزيدٌ ، وأما في الدار فزيد ، فهنا يجب تقديره بالمفرد ، لأن أمّا وفاء ها لا يفصل بينهما بجملة . وإذا وجب تقديرهُ هنا بالمفرد فلا أقـل من الرُّجحان فيما إذا وقع خبراً ، وهو رأي ابن عصفور .

ويترجِّح هذا بأن تقديره بالفعل لزم في حال كـونه غـير خبر ، (٣٣٨] وتقديرهُ بالمفرد لزِم / في حال كونه خبراً ، فكان تقديرهُ بالمفرد أوْلى .

قال: واغلَم أنه على كل تقدير، سواء قلنا: العامل فيه فعل أو اسم ، أنّا نعتقد أنا حَذْفنا ذلك العامل لمّا اعتزمنا أن الخبر في اللفظ نفس الظّرف والمجرور ، لا الاستقرار ؛ ولذلك التزمنا حذْفَ العامل بعد نُقْل الضّمير الذي كان في العامل إلى الظُرْف والمجرور، واستتاره فيه ، ويبقى الضّمير مرتفعاً بالظرف أو بالجار والمجرور كما كان مرتفعاً بذلك العامل لنيابة الظّرف أو المجرور عن ذلك العامل ، ولا يجوز بظهار ذلك العامل حينئذ .

قال أبو عليّ : إظهار عامل الظرف شريعةُ منسوخةً .

الخامس في كيفيّة تقديره : أمّا في القسم فتقديره : أقسم ، وأمّا في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به ، وأما في المثل فيقدّر بحسب المعنى ، وأمّا في البواقي فيقدر كونـاً مطلقـاً ، وهــو(كـائن) أو (مستقر) أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال . قال ابن هشام : ويُقدّر كان أو استقر أو وصفهما إن أريد المضيّ هذا هو الصواب، وقد أغفلوه مع قولهم في نحو : ضَرْبِي زيداً قائماً أنَّ التقدير : إذْ كان إن أريد المضيّ ، وإذا كان إنْ اريد المستقبل ولا فرق .

وإذا جهل المعنى قدر الوصف فإنه صالح في الأزمنة كلها ، وإن كانت حقيقته الحال ، ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم أو جالس إلاّ لدليل ، ويكون الحذف حينئذ جائزاً لا واجباً .

قال ابن هشام : وتوهّم جماعة امتناعَ حذْفِ الكوُّن الخاصّ .

ويبطله : أنا متُفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدّليل ، وعدم وجود معمول ، فكيف يكون وجود المعمل مانعاً من الحذف مع أنه إما أن يكون هو الدليل أو مقوِّياً للدليل؟ واشتراط النحوين الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف لا لجوازه .

ومًا خرج على ذلك قوله تعالى : ﴿ فَطَلَقُوهُنَ لِمِدَتِهِنَ ﴾('') أي مستقبلات . ﴿ وَكَنَبْنَا عَلَيهُم فيها أنّ النّفس بالنّفْسِ ٕ ﴾('') ، الآية ، أي تقتل وتفقأ ، وتصلم ، وتقلع ، أو مقتولة ، ومفقوءة ومصلومة ، ومقلوعة / .

قـال: ويلزم من قـدّر المتعلّق فِعْـلاً أن يقـدّر مؤخّـراً في جميــع

⁽١) الطلاق /١.

⁽٢) المائدة / ٥٥.

المسائل ، لأن الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدّم على المبتدأ ، قال : ومن هناً لا نحتاج الى ما ذكره ابن مالك وجماعة : أنه يتعين تقديره وَصْفاً بعد أمّا نحو : ﴿ إِذَا لَفَجائية نحو : ﴿ إِذَا لَهُم مُكُرٌ ﴾ (() ؛ لأن إذا الفجائية لا يليها الفعل ، وأمّا لا يليها فعل إلاّ مقروناً بحرف الشرط نحو : ﴿ فَأَمّا إِنْ كَانَ مِن المقربّين ﴾ (أتّال : وهذا على ما بيّناه غير وارد ، لأن الفعل يقدّر مؤخراً .

* * *

تنبيـــهُ

[عامل الظرف]

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : اختلف النحاة في تقدير عامل الظّرف والمجرور إذا قدّما على اسم إنّ ، فقـال قوم : يقـــّد الاستقرار بعد اسم إنّ الثلا نكون قد فَصَلْنا بين إنّ واسمها بغير الظّرف والمجرور .

وقال قوم :لا،بل نقدرًه قبل الظرّف والمجرور،ولا نعتدٌ بهذا فَصْلًا ، لكونه لازم الإضمار ، ولا يجوز إظهاره .

السَّادس : في الفرْق بين الظُّرِّف المستقرِّ والظرِّف اللغو .

⁽۱) يونس / ۲۱.

⁽٢) الواقعة / ٨٨

قال الشيخ سعد الدّين التَّفْتَازانيّ في حاشية الكشاف': وفي وفي (شرح المفصّل) للأندلسيّ . قال الخوارزمي : في الظّرف المُستَقرّ بفتح القاف كذا سماعنا في المفصّل . وفي الكشّاف والمراد به المؤضع ولفظ ابن السرّاج : إذا كان الظّرف غَيْر محلّ سماة الكوفيّون الصّفة الناقصة . وجعله البصرّيّون لغواً . ويريدون بالمستقر ما كان خبراً محتاجاً إليه . وسُمِّي مستقرًا لأنه يتعلّق بالاستقرار ، والاستقرار فيه فهو مُسْتَقَرَّ فيه ، ثم حُذِف فيه اختصاراً ، وباللّغو ماكان فضلة ، وسمّي لَغُواً ؛ لأنه لـو حُذِف لكان الكلام مستغنياً لا حاجة إليه .

السابع: إنهم. يتسّعون في الظّرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما ، فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو: كان في الدار أو عندك زيد جالسًا ، وفِعْلَ التعجّب من المتعجّب منه نحو: ما أحسن في الهيجاء لقاء زيدٍ ، وما أثبت عند الحرب زيداً ، وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو:

٢٠٨ = فــلا تَلْحَنِي فيهـا فــإنّ بُحبِّهـا الخاك مصابُ الْقَلْبِ جُمُّ بَلابِلُهُ (١٠٠]

(١) يعد قوله في حاشية الكشاف نصّت المخطوطات على أن بعده بياض ، وقد
 حددّت بعض النسخ هذا البياض الذي في الأصل بمقدار ثلاثة أسطر ومما
 يجدر ذكره أنه لا توجد إشارة في ط إلى هذا البياض .

 (٢) من شواهد: سيريه ١/ ٢٨٠٠ وأبن عقبل ١/ ١٩٠٠ ، والمغنى ٢٧٣/٧، والخزانة ٢/٧٧٠ ، والعيني ٢٩٩/٢ ، وشرح شواهمد المغنى للسيّوطيّ / ٩٦٩ ، والاشموني ٢/٧٧٧ ، والهمع والدور رقم ٧٠٥. وبين الاستفهام والقول الجاري مجَرْى الظُّن كقوله :

٢٠٩ * أَبَعْدُ بُعْدٍ تقول الدار جامعةً (١) *
 وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما نحو :

٢١٠ = * لله دَرُّ - اليوم - مَنْ لامَها (٢) *

واشتريته بواللهِ درهم ، وهذا غلام والله زيد .

(۱) تمامه:

* شُمْلي بهم أم تقولُ البُّعْدَ مَحْتوما *

من شواهد : المعنى ٧٧٣/٢ ، والعيني ٤٣٨/٢ ، وشرح شذور الـذهب . ٣٣٩ والأشموني ٣٦/٢ ، والهمع والذرر رقم٢١٩ ،وأوضح المسالك رقم ١٩٧

(٢) صدره:

* لما رأتْ ساتيد ما اسْتَعْبَرَتْ *

نسب لعمرو بن قميئة .

من شسواهد : سيبويه (٩٩/ ، ٩٩ ، والمقتضب ٢٧٧/٤، والإنصاف ٢/٢٣٤ ، وابن يعيش ٢/٦٤ ، ٣/٩ ، ٢٠ ، ٧٧ ، والخزانة ٢٤٧/٢ . هذا، وقدذكرالبغدادي في الخزانة أن الشاهد ثاني أبيات ثلاثة لعمرو بن قميئة وهي :

تــذكــرث أرضـــاً بــهــا أهـــلُهـا أخــوالهــا فيهــا وأعمــامهـا ثم قال البغداي: ووساتيدماه: جبل بين وميا فارقين، و وسعرت، وانظر الخلاف في معنى الشاهدين النحويين في الخزانة .

وبين إذَنْ، ولن ومنصوبهما نحو:

٢١١ = * إذن والله نرمِيَهم بحرِبِ (١) *

٢١٢= لن ما رأيتُ أبا يـزيـدَ مُقـاتِـلًا أَدَعَ القِتـالَ وأَشْهـدَ الهيجـاءَ (٢)

وقدّموهما خبرين على الأسم في باب : إنّ نحو: « إنّ لـدينا أنكالًا "٢٠ ﴿ إنّ في ذلك لِفْبرةً ﴾ (١٠) .

ومعمولين للخبر في باب (ما ، ، نحو :

٢١٣ = وما كلُّ مَن وافي منيَّ أنا عارِفُ (٥) ۞.

(١) تمامه:

* تَشِيبُ الطَّفْل من قبل المَشيبِ *

من شواهد المغنى : ٧٧٤/٢ ، وشرح شذور الذهب/ ٢٥٩ ، والتصريح ٢٣٥/٢ ، والأشموني ٢٨٩/٣ ، وقد نسب هذا الشاهد لحسان بن شابت وأنظر الهمم والدور وقم ٢٠١٠ .

- وانطور بهجم واندورورهم ٢٠٠٠. (٢) من شـواهـد: المغنى ٣١٣/١، ٥٨٤/٢، ٧٧٤؛ والمقــرُب ٢٦٢/١ والاشموني ٣٨٤/٣.
 - (٣) المزمّل / ١٢.
 - (٤) آل عمران / ١٣ وغيرها .
 - (٥) صدره:
 * وقالوا تعرّفها المنازلَ من منّى *
- من شواهد : سيبويه ٣٦/١ ، ٧٣ ، وشرح شَذُورَ الذَّهب / ١٧٣ ، والمغنى ٧٧٤/٢ .والعينى ٩٨/٢ ، والتصريح ١٩٨/١ ، والأشموني ٢٤٩/١ .

وما في الدار زيد جالســاً ، وصلة أل نحو : ﴿ وكــانوا فيــه من الزاهدين ﴾(١) ، وعلى الفعل المنفي (بما) نحو :

٢١٤= * ونَحْنُ عن فَضْلِك ما اسْتَغَنْينَا (٢) *

وعلى إن معمولًا لخبرها ، نُحو : أمَّا.بعُد فبأنِّي أفعل كـذا ، كذا ، وعلى العامل المعنويّ في قولهم : أكُلُّ يوم لك نُوبٌ :

وقال الخفاف في شرح (الإيضاح) : الظرف والمجرور اتسع فيهما ، ووجه ذلك : أن جميع الأفعال ، وما كان على معانيها يدلّ على الزّمان والمكان دلالة قائمة ، وإن لم يذكرا، فإذا ذُكِرا فعلى التّاكيد ، وما كان بهذه الصفة فهو كالمستغنّي عنه أو في حكمه ، فكأنك إذا فصلت بظرف أو مجرور لم تفصل بشيء .

فائسدة

[خبر (لا) لا يلفظ به إلّا أن يكون ظرفًا]

قال الجُزوليّ :بنو تميم لا تلفظ بخبر «لا» إلّا أن يكون ظَرْفًا .

⁽۱) يوسف / ۲۰.

⁽٢) تمامه:

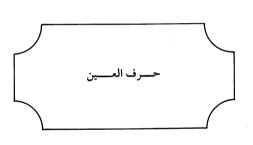
فتبت الأقدام إن لاقينا *
 ونسب هذا الشاهد لعبد الله بن رواحة الصحابي .
 من شواهد : المعنى ١٠٣١ ، ٢٩٨ ، ٣٥١ ، ٥٩٤/٢ .

قال الشّلوبين : هذا استثناء طريف لا أعلمه عن أحد ، ولا نقله أحد ، ولا أدري من أين نقله ، وإن كان لـه وجُهُ من اتساعهم في الظّروف ما لم يتّسع به في غيرها ، ولكنه غير منقول ، وهذا ليس موضع القياس لأنه أنساع ، والاتّساع إنها هو منقول .

الثامن: في (تذكرة ابن الصائغ): قال نقلت من مجموع بخط ابن الرَّماح: وينبغي أن يكون الظَّرف الذي يلزم به الرفع لما بعده ما كان صفة أوصلة: كمررت برجل أو بالذي معه صقر، لما بين الصَّفة والصَّلة من المناسبة لا يكونان إلا بالفعل أو المشتّن منه ، فأما الخبر والحال كزيد في الدار أبوه ، ومررت بزيد في الدار أبوه ، فإنه يجوز في [13 الأب الابتداء والفاعلية، كونه فاعلاه لانه يرفع الضَّمير كاسم الفاعل بل أقوى عند أبي علي ، وكونه مبتدأ ، لأن اسم الفاعل نفسه يصح فيه ذلك كزيد قائم أبوه ، على أن أبا علي جعل الجميع شيئاً واحداً يولم يفرق بين الصّفة والخبر والحال ، لأنه يجعل الظرف إذا اعتمد مقدراً بالفعل دون الاسم ، وكذا ينبغي أن يكون قياساً ، وأما ابن جني فلا يرى ذلك إلا في الصفة والصلة ، وهو الظّاهر من كلام سيبويه .

 ⁽١) هو عليّ بن عبد الصمم بن عمد بن مفرّج أبو الحسن ، ولد بالقاهرة سنة ٥٥٧ ومات بها يوم السبت الثاني عشر جمادي الأولى سنة ١٣٣هـ انظر البغية .
 ١٧٠/٢ .





العسامِل

فيه مباحث :

الأول : العمل أصل في الأفعال ، فرَّعٌ في الأسماء والحروف، فما وُجِد من الاسماء والحروف عاملًا فينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله ، كذا في (شرح الجُمَل) .

وقال صاحب (البسيط) : أصل العمل للفعل ، ثمّ لِمَا قَوِيتُ مشابهتُهُ له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ، ثم لِما شُبَّه بهما من طريق التثنية والجمع والتَذكير والتأنيث ، وهمي الصّفة المشبّهة .

وأما أفعل التقضيل ، فإنه إذا صحبته مِنْ امتنعت منه هذه الأحكام ، فيبعد لذلك عن شبه الفعل،فلذلك لم يعملُ في الظّاهر .

وقال ابن السّراج في (الأصول) : وإنما أعملوا اسم الفاعل لمّا ضارع الفعل وصار الفعل سبباً له ، وشاركه في المعنى ، وإن افترقا في الزّمان ، كما أعربوا الفعل لمّا ضارع الاسم ، فكما أعربوا هذا أعملوا ذاك ، والمصدر أعمل كما أعمل اسم الفاعل إذا كان الفعل مشتقًا منه ، ثم قبال : واعلم أنّ الاسم لا يعمل في الفعل ولا في الحرف بل هيو المعرض للعبوامل من الافعال والحروف ، قبال : والأصل عندنا :أن الاسماء لا تعمل في الاسماء إلا ما ضارع الفعل منها ، ولولا معنى الحرف ماجرً الثاني إذا أضيف اليه الأول .

وقال الجُرَّ جاني : الأصل في الأسماء أن لا تكون عـاملة وباعتمادها لا يذهب عنها بوصف الاسميّة .

فإن قيل : إذا كان الاعتماد لا يُوجِب لها صفة / زائدةً فَلِم [٢٤٢] عملت؟ أو لِمَ اشترط الاعتماد؟ .

قيل : الاسم الصرّبيح هو الذي يصح أن يحدّث عنه بوجه من الوجوه ؛ والصّفة إذا اعتمدت لم يصحّ أن يخبر عنها ، بل هي بمنزلة خبر ، لأنّ الاسم الصّريح ليس فيه إلا تميّز ذات عن ذات .

وإذا عرفت ذلك تبين أن الاسم يكتسب بهذا الاعتماد تحقيقاً في شبهالفعل، إذ هو واقع في موضع هو خاصّ بالفعل ، والاستفهام والنفي أيضاً من حيث أنهما يطلبان الفعل وهما أخصّ به حتى بلغ من قوّة طلبه للفعل إن قدروا قبل الاسم فِعْلاً يعمل في الاسم كقوله تعالى : ﴿ أَبْسُرا مِنَّا واحداً نَتَبِعه ﴾ (١) والنفي أخو الاستفهام .

وقال ابن النّحاس في (التّعليقة) : الأفعال أصل في العمل من

⁽١) القمر / ٢٤.

حيث كان كُلِّ فِعْل يقتضي العمل أقلّه في الفاعل ، وللحروف المختصة أصالة في العمل من حيث كانت إنما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه . وإنّما كان الاختصاص موجهاً للعمل ليظهر أثر الاختصاص كما أن الفعل لمّا اختص بالاسم كان عاملاً فيه ، فعرفنا أن الاختصاص موجب للعمل، وأنه موجودٌ في الحرف المختص فكان الحرف المختص عاملا بأصالته في العمل لذلك ، ولا كذلك الاسم فإنه (") لا يعمل منه شيء إلا بشبه الفعل أو الحرف وهو المضاف إذا قلنا : إنه هو العامل . ومعنى الأصالة أن يعمل بنفسه لا بسبب غنه ما انته

الثاني : عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال وإلا لبطل الاختصاص المُوجِب للعمل ، ومِنْ ثَمَّ كان الأصح في الحي اأنها حرف مشترك ، تارة يكون حرف عرق بمعنى اللام ، وتارة يكون حرفاً موصولاً ينصب المضارع ، لا أنها حرف واحد تجرّ وتنصب ، وكان الأصح في حتى أنها حرف جرّ فقط وأنّ نصب المضارع بعدها إنما هو بأن مضمرة ، لا بها لِمَا ذُكِر .

الثالث : « العامل المعنوي قيل به في مواضع » :

وإسناد الفعل إليه

قىال ابن يعيش: والقول على ذلك أن التَعْري لا يصلحُ أن يكونسبباً، ولا جزءاً من السّبب، وذلك أن العوامل تُوجب عَملًا إذ لا بد للمُوجِب والموجّب من اختصاص يوجب ذلك، ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة.

فإن قبل : العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة تأثيراً حسيًّا كالاخْتراق للنَّار، والبُرد للماء، وإنما أمارات ودلالات ، والأمارات قمد تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده .

قيل : هذا فاسد ، لأنه ليس الغرض من قولهم: إنالتّعرّي عامل أنّه معرّف للعامل إذ لو زعم أنه معرّف لكان اعترافاً بأن العامـل غير التعرّى .

وكان أبو إسحاق يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلّم يعنى من الإخبار عنه .

قال : لأنّ الاسم لمّا كان لا بُدّ له من حديث يحدّث به عنه صار هذا المعنى هو الرّافع للمبتدأ .

قبال ابن يعيش : والصّحيح أنّ الابتنداء اهتمامك بالاسم ، وجعلك اياه أوّلًا لثانٍ يكون خبراً عنه ،والأوّليّة معنى قائم به يُكسبه قوّةً إذا كان غيره متعلّقاًبه ،وكانت رتبته متقدّمة على غيره . وقيل : إنه عامل في الخبر أيضاً ، ثم قال ابن يعيش : والذي أراه أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده كما كان عاملاً في المبتدأ إلا أن عمله في المبتدأ بلا والسطة ، وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ ، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ ، وإنْ لم يَكُن للابتداء أثر في العمل إلاّ أنّه كالشُرط في عمله كما لو رَضَعْت ماءً في قِدْر ، ووضعتها على النّار ، فإنّ النار تسخن الماء فالتسخين حصل بالنّار عند وجود القِدْر لا بها فكذلك

الثاني : عامل الرّفع في الفعل المضارع معنويّ علىالصحيح، بل ادّعى بدر الدين بن مالك في (تكملة شرح التسهيل) : أنه لا خلاف فيه ، وليس كذلك ، بـل الخلاف فيـه موجـود ، فقد ذهب الكسائى : إلى أن عامله لفظئ وهو حروف المضارعة .

وعلى أنه معنويّ اختلف فيه : فقيل : هو تجردّه من النّاصب والجازم ، وعليه الفرّاء .

وقيل : هو تعريّة من العوامل اللفظيّة مطلقاً ، وعليه جماعة [٢٤٤] البصريّين / منهم الأخفش .

وقال الأعلم : ارتفع بالإهمال ، قال أبو حيان : وهو قريبٌ من الأوّل .

وقال جمهور البصريين : هو وقوعه موقع الاسم كقولك : زيد يقوم ، كونه وقع موقع قائم هو الذي أوجب له الرّفع . وقال ثعلب: ارتفع بنفس المضارعة. وقال بعضهم: ارتفع بالسبّب الذي أوجب له الإعراب ، لأن الرّفم نوع من الإعراب .

قال أبوحيان : فهذه سبعة مذاهب في الرافع للفعل المضارع ، واحدٌ منها لفِظَنِيّ ، وثلاثة معنويّة ثبوتيّة ، وهي الأخيرة ، وثلاثةٌ معنويّة عدميّة وهي التي قبلها ، قال : وليس لهذا الخلاف فائدةٌ ، ولا ينشأ عنه حُكُم نْطِقيّ .

الثالث: الخلاف جعله الفراء وبعض الكوفيين عاملا للنصب في الفعل المضارع بعد أو ، وبعد الفاء ، وبعد الواو في الأجوبة الشمانية (۱) ، يريدون بذلك مخالفة الشاني للأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوفاً عليه فهو عندهم نظير: لو تركت والأسد لأكلك ، نَصَبْت لما لم تُرد عطف الأسد لأن الأسد لايقدر عليه فتيرك ، وكذلك عندهم : زيد أمامك وخَلفك إنما انتصب بالخلاف لأن الظرف خلاف المبتدا ، ولذلك لم يرفع (قائم) من قولك : زيد قائم ، وقد يرفعون أيضا على المخالفة كقوله :

٢١٥ = على الحَكم المأتِيِّ يوماً إذا قضى قضَّيتُهُ أَن لاَ يَجُورَ ويَقْصِدُ (١)

 ⁽١) وهي أجوبة الطلب : الأمر ـ النهي ـ الاستفهام ـ التمني ـ التحضيض ـ الدعاء
 لعرض ـ الرجاء ـ

 ⁽۲) من شواهد: المغنى ۱/۳۹۷، وسيبويه ۲۱/۱ ، والمحتسب ۱٤٩/۱ ،
 ۲۱/۲ ، وابن يعيش ۲۸/۷ ، ۳۹ ، والخـزانـة ۲۱۳/۳ ، واللسـان : =

قال الفرّاء : هو مرفوع على المخالفة .

قال ابن يعيش: معنى الخلاف عندهم: عدم المماثلة. وقال وقال ابن يعيش: معنى الخلاف عندهم: عدم المماثلة. وقال وقال ابن يعيش: ذهب الكوفيّون: إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف، وذلك أنا إذا قلنا: استوى الماء والحشبة لا يحسن تكرير الفعل، فيقال استوى الماء واستوت الحشبة، لأن الحشبة لم تكن معوجّة فتستوي، فلمّا خالفه ولم يشاركه في الفعل تُصِب على الحلاف قالوا:

[٧٤٠] وهذه قاعدتنا في الظّرف نحو : زيدٌ عندك/ .

الـرّابع : عــامل الفــاعل : ذهب قــوم من الكوفيّين : إلى أن الفاعل ارتفع بإحداثه الفعل .

وذهب خلف الأحمر : إلى أن العـامـل في الفـاعــل معنى الفاعلَيّة ، كذا نقله عنه ابن عمرون وابن النّحاس في (التعليقة) .

وذهب هشام : إلى أنه يرتفع بالإسناد ، قال ابن فلاح : وُردّ ذلك بأن العامل اللفظئ مجمع عليه ، والمعنويّ مختلف فيه .

والمصيرُ إلى المُجْمع عليه أولى من المصير إلى المختلف فيه .

الخامس : عامل المفعول : ذهب خلف الأحمر : إلى أن

^{= (}قصد).

وقد نسب إلى عبد الرحمن بن أم الحكم أو إلى أبي اللَّحَام التغلبيّ .

العامل في المفعول معنى المفعولية . نقله ابن فلاح في (المغني) .

السادس : عامل الصّفة والتأكيد وعطف البيان : ذهب الأخفش إلى أنه معنويّ ، وهو كونها تابعة بمنزلة عامل المبتدأ ، أو الفعـل المضارع . ذكره في البسيط .



فــــائــــدة [في العوامل اللفظيّة]

قال ابن الحاجب في (أماليه): العوامل اللفظيّة مطلقةً على كان وأخواتها، وعلى ظننت وأخواتها، وإن وأخواتها، وما الحجازيّة.

وحروف الجرّ وإن كانت لفظيّة أيضاً ، إلا أنها لمّا كانت تقتضي شيئاً واحداً لم تعدّ مع تيك بخلاف ما ذكر أوّلًا .

المبحث الرّابـع

كلّ حرف اختصّ بشيء ولم ينزّل منزلة الجزء منه فإنّه يعمل ، ذكره الجُزوليّ في (حواشيه)، ونقله ابن الخيّاز في (شسرح الدّرة الالفيّة)، قال : وقوله : لم ينزّل إلى آخره، يُحترُزُ به مِنْ (قد) و (السين) و (سوف) و (لام) التّعريف فـإنهن غتصاتٌ ، ولم

يَعْمَلْن ،لأنَّهن كالجزء مما يلينه .

وسبقه إلى ذلك ابن السّراج في (الأصول). وفي بعض شروح (الجمل) مِثْلُهُ وزاد : إن الدّليل على ذلك في (سوف) دخول اللّام عليها في قوله تعالى : ﴿ ولسوف يُعْطِيك ربك فَتَرْضَى ﴾(١)، فلولاأنها بمنزلة حُرْف من حروف الفعل لما جاز الفصل بها بين اللَّام والفعل ، قال : فإن وأخواتها وحروف الجرّ إنما عملت في الأسماء لانفرادها بها ، والنواصب والجوازم ، إنما عملت في الأفعال لانفرادها بها ، [٢٤٦] وكان القياس في ما النافية أن لا تعمل إلَّا أنها لما كان لها / لَمُبَهَّان: شُبَّهُ عامٌّ وشَبهٌ خاص عملت ، فشبَّهُا العام : شُبُّهُها بالحروف غير المختصة في كُونها تَلِي الأسماء والأفعال ، وشَبَّهُهُا الخاصّ : شبهها بليس، وذلك أنها للنفي كما أن ليس كذلك ، وداخلة على المبتدأ والخبر كما أن ليس كذلك ، وتخلّص الفعل المحتمل للحال كما أن ليس كذلك ، فَمَن راعى الشُّبه العامّ لم يُعْمِلْها وهم بنو تميم ، وَمَنْ راعى الشُّبَّة الخاص أعملها ، وهم الحجازيُّون .

وقال النّيلي : الحقّ أن يقال : الحرف يعملُ فيما يختصّ به ، ولم يكن مخصّصاً له كـدلام، التّعريف (وقد) و (السين) و (سوف) . لأن المخصّص للشيء كالوصف له ، والوصف لا يعمل في الموصوف ، وهذا أولى من قولهم : ولم ينزّل منزة الجزء منه ، لأن

⁽١) الضحى / ٥ .

أنَّ المصدريَّة تعمل في الفعل المضارع ، وهي بمنزلة الجزءمنه،لأنها موصولة .

وفي شرح (التسهيل) لأبي حيّان : إنّما عملت (إذن) وإنْ كانت غير مختصّه بالمضارع ـ لشبهها بـ « أنْ » كما أعمل أهل الحجاز (ما) إعمال (ليس) وإن كانت غير مختصة بالأسماء لشبهها بها .

ووجْه الشبه : أنّ كلّ واحدٍ منهما حرف آخره نون ساكنة قد دخل على مستقبل .

وبعض العرب ألغى (إذن) مراعاة لعدم الاختصاص ، كما ألغى بنو تميم (ما) فلم يعملوها لعدم الاختصاص .

وفيه : قال بعض أصحابنا : إنما لم تعمل أدوات التَحضيض؛ لأنها بجواز تقديم الاسم فيها على الفعل صارت كأنها غيـر مختصّة بالفعل .

وفيه: أن (لولا) (ولو ما) لم تعملا _ وإن كان لايليهما إلا الاسم الأنهما ليستا مختصّتين بالاسماء إذ لو كانتا مختصّتين بالاسم لكانتا عاملتين فيه، وكان يكون عملهما الجرّ إعطاء للمختص بالاسم المختصّ في الإعراب وهو الجرّ على ما تقرّر في العوامل ، أو يكونان لا « إنّ » وأخواتها من الحروف المختصّة بالأسياء، وإنما هما حرفان يدخُلان على الجُمَل ، لكن تلك الجُمَل تكون اسمية .

وقد لاحظ معنى الاختصاص من ذهب: إلى أن تاليهما مرفوعُ جها، وهو مذهب الفرّاء وابن كيسان: وعزاه أبو البركات بن الأنباريّ [۲۴۷] إلى الكوفيّين وقال: إنه الصحيح ./ وعزاه صاحب (الإفصاح) إلى جماعة من البغداديّين .

وقال أبو الحسن الأبذي : الصّواب مذهب البصريّين:أنه مرفوع بالابتداء، لأنّ كل حرف اختص باسم مفرد فيانه يعمل فيه الجرّ إن استحقّ العمل ، فلو كانت (لولا) عاملة لجرّت .

قال أيضاً : والصّواب أن الحروف لا تعمل بما فيها مِنْ مَغنى الفعل ،إذْ لو كانت كذلك لعملت (الهمزة) التي للاستفهام ، لانها بمعنى أستفهم ، و(ما) النافية لأنها بمعنى أنفى ، و(لا) بالنيابة مناب الفعل ، نعم تُزاد كالعِوض ، ولا ينسب إليها العمل .

وقال ابن يعيش : لم تعمل حروف العطف جرًّا ولا غيره ، لأنها لا اختصاص لها بالأسماء .

والحروف التي تباشر الأسماء والأفعال لا يجوز أن تكون عاملة ؛ إذ العامل لا يكون إلا مختصًّا بما يعمل فيه ، قال : وكذلك إلاّ في الاستثناء لا تعمل لأنّها تباشر الأسماء والأفعال والحروف ، تقول : ما جاءني زيدٌ قطُّ^(۱) إلاّ نَفَر^(۲) ولا رأيت بكواً إلاّ في المسجد ، والعامل لا يكون إلاّ مختصًّا .

⁽١) قط سقطت من ط .

 ⁽٢) في ط فقط: ١ إلا يقرأ ١ بالياء والقاف.

قال: واعلم أنَّ (لا) من الحروف الدَّاخلة على الأسماء والأفعال، فحكمها أن لا تعمل في واحدٍ منهما غير أنَّها أُعْمِلت في النَّكرات خاصّة لعلَّة عارضة ، وهو مضارعتها (إنَّ) كها أعملت « ما » في لغة أهل الحجاز لمضارعتها (ليس) ، والأصل أن لا تعمل .

وقال أبو الحسين بن أبي الرّبيع في (شرح الإيضاح) : اعلم أن الحروف إذا كان لها اختصاص بالاسم أوبالفعل فالقياس أن تعمل فيما تختصّ به ، فإن لم يكن لها اختصاص فالقياس أن لا تعمل ، فمتى وَجدت مختصًا لا يعمل ، أو غير مختص يعمل ، فسبيلُك أن تسأل عن العِلَة في ذلك ، فإن لم تجد ، فيكون ذلك خارجاً عن القياس .

وقال : وإذا صحّت هذه القاعدة ، فأقول : إن (ما) النّافية ليس لها امحتصاص فيجب أن لا تعمل ، ولذلك لم يعملها بنو تميم ، فهي عندهم على القياس فلا سؤال في كونها لِمَ تَعْمل ؟ لأن الشيء إذا جاء على قياسه وقانونه لا يُسْأَل عنه .

وأما أهل الحجاز فأعملوها لشبهها بليس من وجوه ، وذكر [٢٤٨] الأوجه السابقة/ .

وقال أبو حيّان في (شرح التسهيل): أصل عمل الحرف المختصّ بنوع من المعرب أن يكون مختصًا بنوع من الإعراب الذي اختصّ به ذلك المعرب، ولذلك لما كان الجرْم نوعاً من الإعراب مختصًا بالمضارع، والحرف الجازم مختصّ به أعطى المختصّ للمختصّ .وكذا القول في حروف الجرّ . انتهى .

وقال ابن عصفور في (شرح المقرب): لم يجىء من الحروف المختصّة باسم واحد ما يعمل فيه غير خفض إلاّ (ألا) التي للنمني، فإن الاسم المبنى معها في موضع نصب بها في مذهب سيبويه، وذلك نحو قولك: ألامال؟ وسبب ذلك أنها تضمنت معنى ما ينصبُ وهو: تمنيّت.

ضــابــط

[ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب]

قال ابن إياز : ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب ، ولهذا بطل قول من قال : إن«لولا» هي الرافعة للاسم .

وقال الشلوبين: قول من قال: إن أصل عمل الحروف الجرُّ خطأ ، وإنما القول الصحيح إن أصل الحرف أن لا يعمل رفعاً ولا نصباً ، لأن الرّفع والنصب هما من عمل الأفعال من حيث كان كلّ مرفوع فاعلاً أو مشبهاً به ، وكمل منصوب مفعولاً أو مشبّهاً به ، فإذا عملها الحرف ، فإنما يعملهما لشبه الفعل ، ولا يعمل عملاً ليس له بحق الشّبه إلا عمل الجرّ إذا كان مضيفاً للفعل أو لما هو في معناه إلى الاسم .

الخامس : قال السّهيلي : أصل الحروف أن تكون عاملة ،

لأنها ليست لها معان في أنفسها ، وإنما معانيها في غيرها .

وأمّا الذي معناه في نفسه وهو الاسم فأصله أن لا يعمل في غيره ، وإنما وجب أن يعمل الحرف في كلّ ما ذلّ على معنى فيه، لأنه اقتضاه معنى فيقتضيه عملًا (١٠٠٠) ، لأن الألفاظ تابعة للمعاني ، فلما تشبّث الحرف بما دخل عليه معنى وجب أن يتشبّث به لفظاً ، وذلك هو العمل ، فأصل الحرف أن يكون عاملاً .

فنذكر الحروف التي لم تعمل ،وسبب سلبها العمل .

فمنها: (هل) فإنها تدخل على جملة قـد عمل بعضهـا في بعض وسبق إليها /الابتداء،والفاعليّة قد خلت لمعنىً في الجملة لا [٢٤٩] لمعنىً في اسم مفرد، فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرَّف وهو الابتداء ونحوه.

> وكذلك الهمزة : فإنها حرف دخل لمعنى في الجملة ولا يمكن الوقوف عليه ، ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه ، لأنه حرف مفرد لا يوقف عليه . ولو توهم ذلك فيه لعمل في الجملة ليؤكدوا بظهور أثره فيها تعلّقه بها ، ودخولة عليها ، واقتضاء ألها ، كما فعلوا في إنّ وأخواتها حيث كانت كلمات من ثلاثة أحرف فصاعداً يجوز الوقوف عليها كإنه وَلَيْتَه ولعله ، فأعملوها في الجملة إظهاراً ، لارتباطها ، وشدّة تعلّقها بالحديث الواقع بعدها .

⁽١) في ط فقط: « لفظا ».

وربّما أرادوا توكيد تعلّق الحرف بالجملة إذا كان مؤلّفاً من حرفين نحو : (هل) ، فربما توهم الوقف عليه أوخيف ذهول السّامع عنه ، فأدخل في الجملة حرف زائدٌ ينبّه السامع عليه ، وقام ذلك الحرف مقام القلّب نحو : هل زيد بذاهب ، وما زيد بقائم ، فإذا سمع المخاطبُ الباء وهي لا تدخل في النّبوت تأكّد عنده ذكر النّفي والاستفهام ، وأن الجُملة غير منفصلة عنده .

ولذلك أعمل أهل الحجاز (ما) النافية لشبهها بالجملة .

ومن العرب من اكتفى في ذلك النعلَق وتأكيده بإدخال الباء في الخبر ورآها ثابتة ، في التأثير عن العمل الذي هو النُصب .

وإنما اختلفوا في « ما » ، ولم يختلفوا في (هل) لمشاركة (ما). لليس في النّفي ، فحين أرادوا أن يكون لها أثر في الجملة يؤكد نفيها بها جعلوا ذلك الأثر كأثر ليس وهو النّصب ، والنّصب في باب ليس أقوى الأنها كلمة كليت ، ولعلّ ، وكأن ، والوهم إلى انفصال الجملة عنها أسرع منه إلى توهّم انفصال الجملة عن (ما) و (هل) فلم يكن بدّ من إعمال (ليس) وإبطال معنى الابتداء السّابق .

وكذلك إذا قلت : ما زيد إلاّ قائم،فلم يعملها أحدمنهم، لأنه لا يتوهّم انقطاع زيد عن (ما) ، لأن إلا لا تكون إيجاباً إلاّ بعدنفي،فلم يتوهّم انفصال الجملة عن (ما) . ، ولذلك لم يعملوها عند تقدم الخبر نحو: ما قائم زيد،إذ ليس من رتبة النّكرة أن يكون مَبْدُوءاً(١) بها مخبراً عنها إلّا مع الاعتماد على ما قبلها ، فلم يتـوهّم المخاطب انقطاع الجملة عن ما قبلها لهذا السبب(٢) فلم يحتج / إلى إعمالها [٢٥٠] وإظهارها ، ونفي الحديث كما كان قبل دخولها مستغنياً عن تأثيرها فيه .

وأما حرف (لا) فإن كان عاطفة نحو : لا زيد قائم ولا عمروً ولا شيء منها عامل ، فإن لم تكن عاطفة نحو : لا زيد قائم ولا عمروً فلا حاجة إلى إعمالها في الجملة ، لأنه لا يتوهم انفصال الجملة بقوله : ولا عمرو ، لأن الواومع لا الثانية تشعر بالأولى لا محالة ، وتربط الكلام بها فلم يحتج إلى إعمالها ، وبقيت الجملة عاملاً فيها الابتداء كما كانت قبل دخول (لا) ، إلا أنّهم في النكرات قد أدخلوها على المبتدأ ، والخبر تشبيهاً بليس ، لأن النكرة أبعد في باب الأبتداء من المعرفة ، والمعرفة أشد استبداداً بأوّل الكلام .

وأمّا التي للتبرئة فللنحويينفيها اختلاف أهي عاملة أم لا ؟ فإن كانت عاملة فكما أعملوا إنْ حِرْصاً على إظهار نسبتها؟؟ بالحديث ،

⁽١) في ط فقط: « مبتدأ بها » .

 ⁽٢) في ط: (لهذا السبب الحديث)، وفي بعض السخ المخطوطة: (لهذا السبب) بدون كلمة (الحديث، وفي بعضها الآخر: (لهذا الحديث، بدون ذكر (السبب).

⁽٣) في بعض النسخ المخطوطة : « على إظهار شبهها بالحدث » .

وان لم تكن عامله فلا كلام .

وأمّا حرف النّداء فعامل في المنادى عند بعضهم . والّذي يظهر خلافه ، ولو كان عاملًا لما جاز حذفه وإبقاء عمله .

فإن قلت : فلم عملت النواصب والجوازم في المضارع والفعل بعدها جملة ، ثم إن المضارع قبل دخولها كان مرفوعاً بعامل معنوي ، فهلا منع هذا العامل هذه الحروف من العمل كما منع الابتداء الحروف الداخلة على الجملة من العمل إلا أن يخشى انقطاع الجملة كما خيف في إنّ واخواتها ؟ .

فالجواب من وجهين : أحدهما : أن الابتداء أقوى من عامل المضارع ، وإن كان كُلِّ واحد منهما معنويًا ، لأن عامل المضارع هو وقوعه موقع الاسم المخبر عنه ، فهو تابع له ، فلم يُقُوِّ قُوِّته، فلم يمنع شيئاً من الحروف اللفظية عن العمل .

والثاني : أن هذه الحروف لم تدخل لمعنّى في الجملة ، إنما دخلت لمعنى في الفعل خاصّة ، فوجب عملها فيه كما وجب عمل [٣٥١] حروف الجرّ في الأسماء من حيث دلتّ علىمعنىفيها لا في الجملة / .

وأما إلّا في الاستثناء ، فقد زعم بعضهم أنها عاملة والصّحيح أنها موصلة الفعل إلى العمل في الاسم بعدها ، كتوصيل واو المفعول معه الفعل إلى العمل فيما بعدها ، فاستغنوا بـإيصالهــا العامـل عن إعمــالها عمــلًا آخر وكــأنها هي العــاملة ، ومثلها في ذلــك حــروف العطف .

ويقاس على ما تقدم لامُ التّوكيد ، وتركهم إعمالها في الجملة مع أنها لا تدخل لمعنى في الجملة فقط بل لتربط ما قبلها من القسم بما بعدها .

قال: وهذا الأصل محيط بجميع أصول إعمال الحروف وغيرها من العوامل ، وكاشف عن أسرار العمل للأفعال وغيرها من الحروف في الأسماء ومنبهة على سرّ امتناع الأسماء أن تكون عاملة في غيرها . هذا لفظ السّهيليّ .

وقال الشَّلُوبين: الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الأفعال خاصة ، لأنها لو عملت بذلك لعملت الحروف كلَها، إذ ليس حرف معنى يخلومن معنى الفعل . فلوعملت بما فيها من معنى الفعل لعملت كلَها، وإنما يعمل منها ما توفّرت فيه أشباه الفعل كتوفرها في إن وأخواتها (وما) الحجازية ، ولهذا لم تعمل (يا) في النّداء ، لأن تلك الأشباه ليست موجودة فيها .

(السادس) : قال السّهيليّ : الفعل لا يعمل في الحقيقة إلا فيما يدلّ عليه لفظه كالمصدر والفاعل والمفعول به ،أو فيما كان تابعاً لواحد من هذه نَمْتاً أو توكيداً أوبدلاً ،لأن التابع هو الاسم الأول في المعنى، فلم يعمل الفعل إلاّ فيما دلّ عليه لفظه ، لأنك إذا قلت : (ضرب) اقتضى هذا اللفظ ضَرّباً وضارباً ومضروباً ، وما عدا ذلك إنما يصل إليه الفعل بواسطة حرف كالمفعول معه والظّرف .

(السابع): إذا أمكن نسبة العمل إلى الموجود لم يُصَر إلى مجاز الحذف . وَمِنْ ثَمَّ ضعَف بعضهم قـول من قال : إن نـاصب المعطوف في قول الشاعر :

٢١٦=هـل أنْتَ باعِثُ دينــارٍ لحــاجتنــا ﴿ أُوعَبْدُ رَبِّ أَخاعَوْنِ بن خِرْاق(١)

فِعْلُ يدلُ عليه اسمُ الفاعل . وقال : بل النّاصب له اسم الفاعل الموجود ، لأنّ التنوين فيه مرادٌ ، وإذا أمكن نسبة الفعل الى الموجود [٢٥٧] لم يُصَرُّ إلى مجاز الحذف / ذكره في البُسيط .

وقال أيضاً : ذهب الكوفيّون : إلى أن أمثلة المبالغة لا تعمل ، لأن اسم الفاعل إنما عمل لجَريانه على الفعل في حركاته وسكناته ،

⁽۱) من شواهد : سيبويه ۷۷/۱، والمقتضب ١٥١/٤ ، والخزانة ٤٧٦/٣ ، والعيني ٥٦٣/٣ ، والأشمـوني ٢٠١/٣، والهمـع والــلـرر رقم ١٦٨٣

وَقَى طَ فَقَطَ : و محراق، بالحَماء تحريف صوابه من السَّمَّخ المُخطُوطة والمراجع السابقة . وفي الدرر بجتمل : « ديناراً» وجهين : احدهما : أن يكون أراد أحد الدنانير أو أن يكون أراد رجلاً بقال له : دينار .

وهذا الشاهد قيل إنه مجهول القائل ، وقيل : إنه مصنوع ، وقيل : إنـه لـجريــر الخطفي .

وهذه غير جارية فوجب امتناع عملها . والمنصوب بعدها محمولُ على فِعْل تفسّره^(١) الصّفة .

قال صاحب (البسيط) : وهذا ضعيف لأن النّص مقدّم على القياس ، وتقدير ناصب غيرها على خلاف الأصل ، فلا يصار إليه ما أمكن إحالة العمل على الموجود . . .

泰泰泰

فسائسدة

[المصدر المؤكد لا يعمل]

أحدهما : أنَّ العامل : هو الفعل النَّاصب للمصدُّر فياساً على غيره من المصادر التي لا تقدّر بأن والفعل .

والثاني : أن المصدر هو العامل لنيابته عن الفعل ، وقيامه مقامه ، ونظير هذا : زيدُ في الدار واقفاً ، هل العامل الظرف لنيابته

 ⁽١) في ط : إيفسره الصفة ، وفي بعض النسخ المخطوطة : { مفسر الصفحة ،
 وفي بعضها الأخر : يفسر الصفة .

عن الفعل أو نفس الفعل هو العامل ؟ والأكثر على أن العامل الظرف . انتهى .

(الثامن) إذا امتزج بعض الكلمات بالكلمة حتى صار بعض حروفها تخطّاها العامل،ولـذلك تخطّى لام التعريف وهـا التنبيه في قولك : مررت بهذا و (ما) المزيدة في قوله تعالى : ﴿ فيما رُحْمَةٍ من الله ﴾(١) : «عما قليل،(٢) و ولا، في نحو: جئت بلا زاد ، وغضبت من لا شيء و ﴿ لِنَلاً يكون للناس ﴾(٣) و ﴿ وإنْ لا تَفْعلُوه ﴾(٤) .

(التاسع) : قال الكوفيّون : لا يمتنع أن يكون الشيء عاملًا في شيء والاخر عاملًا فيه . وبنوا على ذلك أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان .

قالوا: وإنما قلناذلك، لأنّا وجدنا المبتدأ لا بّد لـه من خبر ، والخبر لا بد له من المبتدأ ، فلمّا كان كل واحدٍ منهما لا ينفكّ عن الآخر، ويقتضي صاحبه عَمِل كلّ واحد منهما في صاحبه ، قالوا : وقد جاء لذلك نظائر .

منها: قوله تعالى: ﴿ أَيَا مَّا تَدَعُوهُ فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ (٥)

- (١) في ط: و فيما رحمة من ربك ، تحريف ، انظر آل عمران / ١٥٩.
 - (٢) المؤمنون / ٤٠.
 - (٣) البقرة /١٥٠، والنساء /١٦٥.
 - (٤) المائدة / ٧٣.
 - (o) الإسواء /١١٠ .

وقال ابن النّحاس في (التعليقة) : حكي ابن جنّي في كتاب له يسمّى (الدّمِشقيّات) غير الدّمِشْقِيّات المشهورة له بين الناس قولًا عن الأخفش : أن فعل الشرط وفعل الجواب يتجازمان كما قيل عن مذهب الكوفيين في المبتدأ والخبر .

وقال ابن الدّهان في (الغرّة) : قـولُ الكـوفيين فـاسـد من وجهين :

أحدهما : أن الخبر إذا كان عاملًا فرتبته التقـديم ، وإذا كان معمولًا فرتبته التأخير، والشيء الواحد لايكون مقدماً ومؤخرا من كلّ وجه.

والثاني : أن الاسم ليس من حقه العمل ، وإنما يعمل بشبه الفعل الرّفع ، والنّصب، وبشبه الحرف الجرّ والجزم، وليس فيهماشبه . وأمّا (أيَّما تدعو، ، فإن (تدعو) عمل في (أيِّ)، بحكم الأصل، و(أيِّ) عمل في تدعو بحكم النّيابة عن الحرف الشّرطي ، ويلزمهم أيضاً أن لا يعملوا إنّ وكان ، وظننت ، لأن العامل موجود فكيف يجمع بينها ؟ وملائس) : فرق بين العامل والمُقتَّضِي ، قال ابن يعيش في

⁽٦) النساء /٧٨.

(شرح المفصل): ليست الإضافة هي العاملة للجرّ، وإنما هي المعتضية له. والمعنيّ بالمقتضى هنا:أن القياس يقتضي هذا النّرع من الإعراب لتقع المحالفة بينه وبين إعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنها، إذ الإعراب إنما وضع للفرق بين المعاني، والعامل هو حرف الجرّ أو تقديره، فالإضافة معنى وحرف الجرّ لفظ، وهي الأداة المحصلة له كما كانت الفاعلية والمفعولية معنين يستدعيان الرّفع والنصب في الغامل . الهاعل والمفعول، والفعل أداة محصّلة لهما فالمقتضى غير العامل .

(الحادي عشر) : قال ابن النّحاس في التعليقة : هنا نكتة لطيفة ، وهو أن الاسم العامل ومعموله يتنزّل منزلة المضاف والمضاف [۴۰] إليه في باب النّداء وباب لا / فكما يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ، كذلك يحذف العامل ويبقى معموله ، إلاّ أنه لما كان الأكثر إذا حذف المضاف، يعرب المضاف إليه بإعرابه، ولا كذلك العامل والمعمول كثر حذف المضاف، وقلّ حذف العامل .

(الثاني عشر) : قال ابن يعيش : قد يكون للحرف عملٌ في حال لا يكون في حال أخرى.وفيه نظائر :

الأول : لولا تعمل الجرّ في المضمر ولا تعمله في المظهر .

الثاني : لدن تنصب غدوة ولا تنصب غيرها .

الثالث : عسى تنصب المضمر نحو عساك وعساي ،

وعملها مع الظاهر الرفع .

الرابع : لات تعمل عمل ليس في الأحيان، ومع غيرها لا يكون لها عمل . هذا ما ذكره ابن يعيش .

 و وذكر أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) مثله ،
 وزاد في النظائر تاء القسم تختص باسم الله ، وكاف التشبيه تختص بالظاهر. وكذا واو القسم،ومذ ومنذ .

وقال أبو البقاء في (التبيين): من الحروف ما يعمل في موضع ولا يعمل في موضع آخر ، وما النافية تعمل في موضع ، ولا تعمل في موضع آخر ، وكذلك حتى تجر في موضع ولا تجرّ في موضع آخر ، وذلك كثير ، ولما ذكر سيبويه لولا وأنها تجرّ المضمر دون غيره ، واستأنس لها بنظائر منها : لدن ولات قال : ولا ينبغي لك ان تكسر الباب، وهومطرد، وأنت تجد له نظائر .

(الثالث عشر): لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد ، ولهذا ردّ قول من قال إن الإبتداء والمبتدأ معاً عاملان في الخبر ، وقول من قال: إن المتبوع وعامله معاً عاملان في التابع ، وقول من قال: إن (إنْ) وفعل الشرط معاً عاملان في الجزاء ، وقول من قال : إن الفعل والفاعل معاً عاملان / في المفعول . حكاه ابو البقاء [٢٥٥] في (التبيين) عن بعض الكوفيين وابن فكلاح (في المغني) عن الفراء .

وقال ابن النّحاس في التعليقة : إذا جعلنا مجموع حلو حامض» خبراً فالعائد ضمير من طريق المعنى ، لأن المعنى هذا مرَّ ، ولا يكون ذلك العائد في أحدهما ، لأنه حينئذٍ يكون مستقبلاً بالخبريّة ، وليس المعنى عليه ولا فيهما ، لأنهما حينئذٍ يكونان قد رفعا ذلك الضّمير فيلزم اجتماع العاملين على معمول واحد ، وذلك لا يجوز .

(الرابع عشر) : مرتبة العامل أن يكون مقدّماً على المعمول. قال ابن عصفور في (شرح المقرّب) : فإن قبل:يناقض ذلك قولهم : العامل في أسماء الشرّط وأسماء الاستفهام لا يجوز تقديمه عليها .

(فالجواب) : أن أسماء الشُرَّط تضمَّنت معنى إن ، وأسماء الاستفهام تضمنت معنى الهمزة، فالأصل في : مَنْ ضربت : أمَنْ ضربت ، أمَنْ ضربت ، ثم حذفت الهمزة في اللفظ ، وتضمن الاسم معناها . وإذا كان الأصل كذلك فتقديم العامل في أسماء الشرط والاستفهام عليها سائغ بالنظر إلى الأصل ، وإنما امتنع تقديمه عليهما في اللفظ لعارض ، وهو تضمّن الاسم معنى الشرط والاستفهام .

(الخامس عشر) : قال ابن إياز : العامل اللَّفظي وإن ضعف تعلقه أولى من العامل المعنوي بدليل اختيارهم : زيداً ضربت على زيد ضربت . وقولهم : إن زيداً أضرب^^\ لا يجوز إلاّ في الضرورة .

 ⁽١) في ط: إن زيداً ضوب.

(السّادس عشر): قال الشّلوبين في (شرح الجُزولية): العوامل لا يليها إلا الجوامد لا الصّفات إلا أن تكون خاصة لِجِسْم بها، فيجوز حينئذ حذف الموصوف، وإقامة الصّفة مقامه، فأجرى الاسم الذي بعد اسم الإشارة مُجْراه دون اسم الإشارة، فكما أنه ليس بمستحسن: مررت بالحميل، لأنه لا يخصّ جنساً من جنس، فكذلك ليس بمُستَحْسَن: مررت بهذا الحسن ولا المجميل، ولكن المستحسن إنما هو مررت بهذا الصّاحك، كما يستحسن: مررت بالضّاحك، كما الموصوف هنا/.

(السابع عشر) : قال ابن عصفور : العامل الضّعيف لا يعمل فيما قبله ، ولهذا ، لا يتقدم أخبار إنّ وأخواتها عليها . انتهى . ولا المجرور والمنصوب والمجزوم على الجار والناصب والجازم . ولا الحال على عامله الضعيف غير الفعل المتصرف ، وشبهه كاسم الإشارة وليت ولعلّ وكأنّ وكالظروف المتضمنة معنى الاستقرار ولا التمييز على عامله الجامد إجماعا ، ولا معمول المصدر وفعل التعجب واسم الفعل .

(الشامن عشر) قبال أبو البقاء في (التبيّين) : العامل مع المعمول كالعلّة العقليّة مع المعلول والعلّة لا يفصل بينها وبين معلولها ، فيجب أن يكون العامل مع المعمول كذلك إلاّ في مواضع قد استثنيت على خلاف هذا الأصل لدليل راجع .

(الناسع عشر) : قال أبو الحسين بن أبي الرّبيع في (شرح الإيضاح) : الحروف لم يأت فيها تعليق،وقـد جـاء التعليق في الأفعال . وقد جاء في الأسماء قليلاً قالوا : مررت بخير وأفضل من زيد فـهمن، مخفوضة بالثاني ، والأول معلّق وأنشد سيبويه :

٢١٧ = * بَيْن ذِرَاعَى وَجَبْهَةِ الأسدِ(١) *

(العشرون): قال ابن هشام: العامل الضّعيف لا يحذف، ومن ثَمَّ لا يحذف الجارّ والجازم والنّاصب للفعل إلَّا في مواضع قويت فيها الدّلالة، وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها.

(الحادي والعشرون) : قـال ابن جنّي : يـدلّ على ضعف عوامل الأفعال عن الأسماء أنّ جواب الشّرط جزم بــدانٌ، وفعل الشّرط كخبر المبتدأ بالمبتدأ والابتداء، فجرت إن مجرى الابتداء .

⁽۱) من شواهد: سيبويه (۹۲۱، والمقتضب ۲۲۹/۶ والخصائص ۲۷/۲ ، وابن يعيش ۲۱/۳ ، والمغزانة (۲۲۹۲ ، ۲۲۹/۲ ، والمغنى ۲۰/۲ ۲ ، ۲۸۲ ، والعيني ۴۵۱/۳ ، والأشموني ۲۷٤/۲ . هـذا وصدره:

^{*} يا مَنْ رأى عارضاً أسر به *

ونسب للفرزدق .

العارِض لا يُعْتَدُّ به

فيه فروع :

منها: أفعل الوصف إذا طرأت عليه الاسميّة، فهو باق على منع صرفه، ولا يعتد. بالعارض كأدهم. وأفعل الاسم إذا طرأت عليه الوصفية فهو باق على الصّرف، ولا يعتد بعارض الوصفية كأربع في قولك: مررت بنسوة أربع.

ومنها قال الشيخ عبد القاهر الجرّجانيّ في (شرح الإيضاح) : العرب / لا تنقُض أصولها لِلبِّس يَعْرِض . [۲۵۷]

ومنها : قولهم:صَيِد وحَوِل^\) بتصحيح الياء والواو،وإن تحرّكا وانفتح ما قبلهما مراعاة للأصل وإهمال العارض .

ومنها: الأصل في التقاء السّاكنين أن يحرّك الأول بالكسرة ، فإن كان بعده ضمّة لازمـة حُرّك بـالضم إتباعـاً . ولا عِبْرَة بـالضمّة العارضة كضمّة الإعراب نحو:لم يَضْرِب ابنُ زيد فإنك تكسر الباء لا غير ، وإن كانت النّون من (ابن) مضمومة لعروض ضَمّتها .

ومنها : قال الشَّلوبين في (شـرح الجُـزوليَّـة) : إذا اتَّصـل

 ⁽١) في ط و خول a بالخاه تحريف . والمراد تصحيح عين الفعلين صَيد الذي الوصف منه على أفْمَل : و أصيد a وهو ماثل العنق ، وَحَول الذي الوصف منه على أفْمَل : و أحول a .

بالمضارع نونُ النسُّوة فإنه يبني عند الجمهور .

وقال قوم : هو باقي على إعرابه ، وإنما منع من ظهور الإعراب فيه مانع كما منع من ظهور الإعراب في الاسم المضاف إلى ياء'' المتكلّم . وهذا قولٌ قد ذهب إليه طائفة قليلة من المتقدمين ، حكاه ابن السّراج ، واختاره أبو بكر بن طلحة ، وقال : إنه هو الحقّ ، وإنّ مذهب أكثر المتقدّمين في ذلك خطأ .

قال وحبَّة الجمهور : أن هذه النّون لما أوجبت ذهاب الإعراب من الفعل كان أصل الفعل البناء رجع إلى أصله ، إذْ قد ذهب ذلك الأمر الطّارىء عليه الذي هو الإعراب .

قال هؤلاء : وهذا فرق بين المضارع الذي يتَصل به النّون وبين الاسم الذي يتَصل به ياء المتكلّم؛ إذ الاسم ليس أصله البناء ، إنعا أصله الإعراب، فإذا كان أصله الإعراب فلا ينبغي أن ينتقل عن الأصل ما وجدنا السّبيل إليه بوجه . وقد وَجدننا السّبيل بأن نقول : إن ذهاب الإعراب هناعارض، والعارض لا يعتدّ به .

ومنها : قال أبو البقاء في (التبيين) : يجـوز حذف الحـرف الرّابع من الاسم الرباعيّ في الترخيم مطلقاً .

 ⁽١) في ط : و ياء السواج ، بزيادة كلمة السراج تحريف من انتقال عين الناسخ الى كلمة ابن السراج التي تأتي بعد ذلك ، وليس في النسخ المخطوطة هذه الزيادة .

العين ٢٦٧

ومنعه الكوفيّون إذا كان قبل الطَّرف ساكنٌ ، فإنه إذا حذف وحده كمان الباقي ساكناً، وذلك حكم الحروف، ولا نظير له في الأسماء المعربة .

و أجيب بأنه عارضٌ ،الا ترى أن ترخيم (حارث) بصيره إلى بناء لا نظير / له في الأصول وهو مانع ، ومع ذلك جاز أن يبقى على هذا [٢٥٨] المثال؛ لأنّ الترّخيم عارضٌ فلا اعتدادً به في هذا المعنى .

> ومنها : قال أبو البقاء أيضاً : إذا كان ما قبل آخر الاسم ساكناً مثل بكر جاز في الوقف أن تنقل الضمّة والكسرة إليه .

> واختلفوا في المنصوب الذي فيه الألف والسلام نحو: رأيت البُكْرَ. فمذهب البصريّين: أنه لا تنقل فتحة الرّاء إلى الكاف، بل يوقف عليها بغير نقل. ووجهه: أن هذا الاسم له حالة في الوقف تثبت فيه الألف والفتحة قبلها نحو رأيت بكرا، فلما كانت كذلك اطرد حكمها حتى صارت في حال النّعريف مثل حالها في التنكير؛ لأنّ حالها حال واحدة، وهذا نظير امتناع الخَرْم (١) في (متفاعلن) في (الكامل)، لئلاً يفضي إلى حال يلزم فيه الابتداء بالسّاكن، ويؤيد ذلك إن التنكير هو الأصل والتعريف عارض، فوجب أن لا يعتَدبالعارض، وأن

 ⁽١) في ط: «الحرم» بالحاء ، تحريف ، والحزم بالحاء والراء ، أو الحزّم بالحاء والزاي هو : إسقاط أول الوتد من المجموعة من صدر المصراع الأول من بحر الطويل ، فتصبح : فعولن : عولن .

يستمرّ حكم التنكير .

ومنها: قال بعضهم: كان ينبغي أن تثبت الياء في جوادٍ في حال الجرِّ كما تثبت في حال النَّصب، لأن حركته في الجر الفتح فينبغي أن لا تحذف.

تَّ قال ابن النحاس في (التعليقة) : فالجواب : أن النظر إلى أصل الحركة، لا إلى العارض بعد منْع الصّرف؛ لأنه لالتقائه مع تنوين الصّرف نظر إلى ما يستحقّه الاسم في الأصل .

ومنها: قال ابن النحاس: قاعدة الإعراب أن يثبت وصلاً ، ويحذف وقفاً . فإن قبل : فإنّ لنا في الإعراب ما يثبت وقفاً ، ويحذف وصلاً ، وهو الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير جمع المذّكرين أو المخاطبة المؤنثة ، وأكد فإنه يحذف منه الضّمير، ونون الرفع لنون التوكيد ، فإذا وقف عليه حذفت نون التوكيد للوقف ، وأعيد الضمير ونون الإعراب اللذان حذفا لنون التوكيد، فهذا إعراب يثبت وقفاً ، ويحذف وصلاً .

قيل : الحذف هنا إنما كان لعارض فأعيد عند زوال العارض .

ومنها: قال ابن يعيش: إذا لحقت تاء التأنيث الفعل المعتل [٢٥٩] اللاّم حذفت / اللاّم لالتقاء السّاكنين نحو: رَمَتْ ، فإن لقيها ساكن بعدها حرَّكت بالكسر لالتقاء السّاكنين نحو: رَمَتِ المسرأة، ولا يرّد الساكن المحدوف؛ إذْ الحركة عارضة. وكذلك تقول: المرأتان رَمَتاً فلا ترد السّاكن وإن انفتحت النّاء ، لأنها حركة عارضة الذليس بلازم أن يسند الفعل إلى اثنين فأصل النّاء السكون ، وإنما حرّكت بسبب ألف التثنية . وقد قال بعضهم : (رماتا) فرد الألف الساقطة لتحرك الناء ، وأجرى الحركة العارصة مجرى اللازمة من نحو: قولا ، وبيعا ، وُخافا ،وذلك قليل رديء من قبيل الضّرورة .

ومنها: قال الشّلوبين: النّحويّون إنّما يَمْقِدُون أَبِداً قوانينهم على الأصول لا على العوارض، ولذلك حدّوا الإعراب بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها. ومن الأسماء المعربة ما لا تغيير فيه ولا اختلاف كالمصادر والظّروف اللازمة للنّصب، فإن الأصل فيها أن تغيّر، لكن منع من ذلك قلّة تمكنها، فهي في حكم ما يتغيّر نظراً إلى الأصل، وإلغاءً للعارض.

ومنها: قال الشّلوبين: قول من قال: إنّ الضّمة في الخاء مِن جاءني أُخُوكِ هي ضَمَّة الرّفع ، وأنها منقولة عن حرف الإعراب ، وكذا الكسرة في : مررت بأخيك فاسدٌ بوذلك أنّ فيه كون الإعراب فيما قبل الآخر في الرّفع والخفض ، وهذا لا نظير له إلاَّ في الوقف على بعض اللغات فيما قبل آخره ساكن ، والوقف عارضٌ ،والعارض لا يعتدّ به ، وهذا في الوصل ،والوصل ليس عارضاً بل هو الأصل .

ومنها قال الشَّلوبين : إنما لحق الفعل علامة التأنيث إذا كان

فاعله مؤنثاً ولم تلحقه علامة التثنية والجمع إذا كان فاعله مثنًى ومجموعاً ، لأن الأكثر لزوم التأنيث فاعتدّوا به ، وعدم لزوم التثنية والجمع فلم يعتدّوابه الاعتدادهم باللازم ، وعدم اعتدادهم بالعارض فإنه لا يعتد به في أكثر اللغة .

ومنها: قال ابن يعيش: قبولهم: (يضع) و (يدع) إنما حذفت الواو منهما لأن الأصل: يَوْضع وَيَوْدع ، لأن فَعَل مِنْ هذا إنّما يأتي مضارعه على يَفْعِل بالكسر، وإنما فتح في يضع ويدع لمكان [٣٦] حرف الحلق فالفتحة إذن عارضة، والعارض لا اعتداد به، لأنه / كالمعدوم فحذفت الواوفيهما، لأن الكسرة في حكم المنطوق به.

ومنها : قال الشلوبين : ذهب بعضهم : إلى أن الضمير في نحو رُبِّ رجل وأخيه نكرة ، لأن العرب أجرته مجراها فهو في معنى :رُبُّ رَجُل ورب أخي رَجُل ِ .

وسيبويه أبقاه على معرفته ؛ لأن أصل وضع ضمير النّكرة أن يكون معرفة لا نكرة ، فأجراه سيبويه على أصله ، ولم يبال بهذا الذي طرأ عليه من جهة معنى الكلام ، لأنه أمر طارىء في هذا الموضع ، والنكّرة في كلّ موضع ليست كذلك ، فلذلك جعل سيبويه ضمير النّكرة في هذا الموضع معرفة .

ومنها: قال الشَّلُوبِين: أُوجَّهُ اللَّغْنَين في باب (قـاضي) -: أنه يقال فيه في الوقف في حالي الرفع والجرِّ . هذا قاض ومردت بقاض ٍ ، ويقال في الأخرى هذا قاضِي ومررت بقاضِي .

ووجه هذه اللّغة : أن حاذف(١) الياء في الوصل إنّما كان التنوين لالتقائها معه ، وقد سقط في الوقف فرجعت الياء .

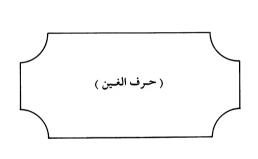
ووجـه اللّغة الأولى : أن حـذف التنوين في الــوقف عــارضُ والعارض لا يعتَد به ، فبقيت الياء محذوفة ، وسكن ما قبلها ، لأنه لا يوقف على متحرّك .

وهذه اللغة أوجه اللّغتين لأنها مبنيّة على عدم الاعتداد بالعارض وهو الأكثر .

* * *

 ⁽١) في ط فقط : «حذف» صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .



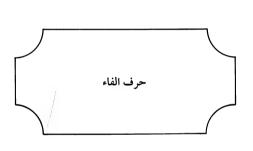


حرف الغين الغالب واللزم يجريان في العربية مجرئ واحداً

ذكر هذه القاعدة الرّماني ، وبنى عليهـا أن وزن الفعل الـذي يغلب عليه يجري في منع الصّرْف مجّرى الوزن الذي يخصّ الفعل .

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : لكن شُرَّط جَرَيان الغـالب مجرى اللّازم هنـا الزّيادة في أوله . والمـراد بالـزّيادة أحـد حروف المضارعة .

* * * *



(حرف الفاء) الفرْعُ أحطّ رتبةً من الأصل

ومِن ثمَّ كم يُجز إعمال اسم الفاعل عنـد البصرِّين من غيـر [٢٦١] اعتماد / .

قـــال في (البسيط) : لأنـه فـــرع عن الفعــل في العمـــل ، والقاعدة : حطَّ الفروع عن رتب الأصول فاشتراط اعتماده على أحد الأمور السّنة ليقوّى بذلك على العمل .

وقال ابن يعيش : قال الكسائي في قوله تعالى : ﴿ كِتَابِ اللّهِ عَليكم ﴾(١) إِنه نُصِب بعليكم على الإغراء ، كأنه قال : عليكم كتابً اللّه ، فقدّم المنصوب . قال : ومثله قول الشاعر :

٢١٨ = * يا أيها المائِحُ دَلْوِي دُونَكا(٢) *

والراجز جاهليّ من بني أسيد بن عمرو ، وقد قيل : لجارية من بني مازن =

⁽١) النساء / ٢٤.

⁽٢) رجز ، وبعده :

إني رأيت الناس يحمدونكا

أي دونك ذَلْوِى، قـال : وما قـاله ضعيف ، لأن هـذه الظروف ليست أفعالًا ، وإنما هي نائبة عن الأفعال ، وفي معناها ، فهي فروعً في العمل على الأفعـال ، والفروع أبـدأ منحطّة عن درجـات الأصول ، فإعمالها فيها تقدّم عليها لمسويةً بين الأصل والفرع . ذلك لايجوز .

وقال أيضاً: إذا قلت: عندي راقودُ خلاً ، ورطلُ زيتاً ، فلا يحسن أن يجري وصفاً على ما قبله ، لأنه اسم جامد غير مشتق ، ولا إضافته لأجل التنوين فنصب على الفضلة تشبيها بالمفعول ، وتنزيلاً للاسم الجامد منزلة اسم الفاعل من جهة أنه إذا نون نصب، فَعَمِل النصب ، وانحط عن درجة اسم الفاعل فاختص عمله في النكرة دون المعرفة كما انحط اسم الفاعل عندنا عن درجة الفعل حتى إذا أجرى على غير من هو له وجب إبراز ضميره نحو قولك : زيد هند ضاربها هو .

وقال أبو البقاء في (التبيين) : اسم الفاعل والصّفة المشبهة إذا جريا على غير من هما له وجب إبراز الضّمير فيهما: لأنهما فرعان على الفعل في العمل ، وتحمُّل الضمير ، وقد انضمَّ إلى ذلك جريانه على غير من هو له ، فقد انضم فرع إلى فرع، والفرَّع يقصر عن الأصل

من شواهد: ابن يعيش ١١٧/١، والمعنى ١٧٤/٢، ١٨٢، والخزانة ١٥/٣، وشرح شذور الذهب /٤٠٧، وأوضح المسالك رقم ٤٦٣ والتصريح ٢٠٠/٢، والأشموني ٣/٢٠٦، واللسان: وميح، والهمع والدررقم ١٥٠٨.

فيجب أن يبرزالضمير،ليظهر أثر القصور ، ويمتاز الفرع عن الأصل .

وقال ابن يعيش : لا يجوز تقديم خبر إن وأخواتها، ولا اسمها عليها، ولا تقديم الخبر فيها على الاسم ، لكونها فروعاً عن الأفعال في العمل،فانحطت عن درجة الأفعال .

وقال ابن فلاح في (المغنى): إنما حمل نصب جمع المؤنّث [٢٦٣] السالم على جرّه / مع إمكان دخول النّصب فيه الثلا يكون الفرّع أوسع مجالًا من الأصل، مع أن الحكمة تقتضي إنحطاط الفروع عن رُتب الأصول، ولأنه يشارك المذكّر في التصحيح، فشاركه في الإعراب، والمذكّر معربٌ بحرفين، فأعرب هذا بحركتين، وخصّ بالحركة لانحطاطه عن رتبة الأصل.

وقـــال ابن النحـاس في (التعليقــة): إنـمـا اختَص الجــر بالأسماء ، لأنه لو دخل الأفعال، وقد دخلها الرفع والنصب والجزم، وهي فرع في الإعراب على الأسماء لكان الفرع أكثر تصرّفاً في الإعراب من الأصل ، والفروع أبداً تنحط عن الأصول في التصرّف لا تزيدعليها، فعنم الجرّ من الأفعال لذلك .

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل): لمّا كان جعل السواو بمعنى (مم) في المفعول معه فرعاً عن كونها عاطفة لم يتصرفُوا في الاسم الذي بعدها، فلم يقدموه على العامل وإن كان متصرّفاً، ولا على الفاعل، لا يقولون: والطيالسةَ جاء البُّرد، ولا جاء والطيالسةَ البردُ ، لأن الفروع لا تحتمل من التَّصرف ما تحتمله الأصول .

وقال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الايضاح): إنما لم تعمل دماه عمل ليس مطلقاً بل بالشروط المعروفة ،وهي أن يكون الخبر مؤخراً ،وأن يكون منفيًا ، وأن لا يقع بعد ما (إن) فإن (إنْ)تكف(ما) عن العمل كما تكف(ما)إنّ عن العمل الأنها في الدرجة الثالثة في العمل ، لأن (ما) مشبهة بليس ، وليس مشبهة بالفعل ، وكل ما هو في الدرجة الثالثة فلا تجده يعمل أبداً إلاً مختصًا ليفرق بنهما، ألا ترى أن اء القسم اختصت باسم الله وإن كانت بدلاً منالواو، والواو تخفض في القسم كل ظاهر ، وإنما كان الاختصاص باسم الله في التاء ، لأنها مبدلة من الواو ، والواو بدلً من الباء فهي في الدّرجة الثالثة ، فلذلك اختصًا .

وكذلك الصّفة المشبّهة باسم الفاعل عملت تشبيهاً باسم الفاعل ، واسم الفاعل عمل لشبهه في الفعل ، فالصّفة في عملها في الدّرجة الثالثة ، فكان عملها مختصًا ، لأنها لا تعمل إلا ما كان من سبب الأول ، ولهذا نظائر .

وقال ابن إياز : لما كانت (لا) فرعاً في العمل عن وإنَّ » ومشبّهة بها وجب / أن تنحطَّ عنها ، فلذلك اشترط في إعمالها شروط كتنكير [٢٦٣] معمولها ، وعدم فصلها .

وقال السخاويّ في (تنوير الدياجي) : انحطّ اسم الفاعل عن

منزلة الفعل في أشياء، لأنه فرع عنـه في العمل ، والفـرع لا يساوي بالأصل،فيّما انحطَ فيه عن الفعل بروز ضميره إذا جرى على غير من هو له نحو : هند زيد ضاربته هي ، ولوكان في مكان ضاربته تضربه لم يبرز الضّمير لقّوة الفعل .

وقال أبو البقاء : (لا) فرع على إنّ ، وإنّ فـرع على كان ، والفروع تنقصُ عن الأصول،فلذلك لا تقوى على العمل في الخبر إذ كانت فرع فَرّع .

وقال ابن إياز ، لما كان الفعل فُرْعاً على الاسم في الإعراب لم تكثر عوامله كثرة عوامل الاسم :إذ من عادتهم التّصرّف في الأصول دون الفروع .

وقال أيضاً : (أنْ) الناصبة ، للمضارع فرع أنّ المشدّدة ، لان كلًّ منهما حرفٌ مَصْدرِيّ ، ولمّا كانت فرعاً عليها نصبت فقط ، وأنّ الثقيلة لأصالتها نصبت ورَفَعَتْ .

وقال أيضاً : (أَنْ) أصل نواصب المضارع ، ولَنْ ، وإذن ، وكي فروع عنها، ومحمولة عليها ، لكونهـا تخلص الفعل لـلاستقبال مثلها ، ولهذا عملت ظاهرة ومقدّرة ، وأخواتها لا تعمل إلا في حال الطّهور دون التقدير .

وقال ابن القَواسِ : قيل : إن تنوين عرفات مثل تنوين الصّرف لفظًا وصورة ، والجرّ فيها دخل تبعاً للتّنوين ، ولو كـانت لا تنصرف لامتنـع دخول الجـرّ عليها . وأجيب بأن الجرّ دخلها تبعاً لتنوين المقابلة . وقيل : النّنوين عوض عن الفتحة في حالة النّصب ، وأبطل بأنه لوعوّض عنها لما حصل انحطاط الفرع عن رتبة الأصل .

وقال أيضاً : إنما إمتنع إضافة العدد إلى المميّز لأنه فرع عن اسم الفاعل والصّفة المشبّهة في العمل ، فلو تصرّف فيــه بالإضافة تصرّفهما للزم مساواة / الفرع والأصل وهو محال . [۲۲٤]

وقال ابن هشام في (تذكرته) : نصّ العبدي على أن (إمّا) لا تستعمل في الإباحة لأنها دخيلة على «أو» وفرع لها،والفرع ينتص عن درجة الأصل .

قال ابن هشام : كأن العبدي لمّا لم يسمعه لم يُجز قياسه وهو مُتّجهٌ . انتهى .

" تنبيـــهُ

[واو القسم]

قـال الأندلُسِّي في (شـرح المفصل) : فــإنْ قيل:الــواو أكثر

⁽١) هو أحمد بن بكر بن أحمد بن بقيّة العبدي أبو طالب . له شرح الإيضاح ، ومات يوم الخميس العاشر من شهر رمضان سنة ست وأربعمائة .انظر البغية ٢٩٨/١ ، ومعجم الأدباء ٢٣٦/٢ هذا وفي البغية : « العبدي » بالياء ، تحريف ، صوابه من معجم الأدباء .

استعمالًا في القسم من الباء ، فكيف جعلتم القليل الاستعمال هـو الأصل ؟.

قبل : لا يبعد أن يكثرالفرغ ،ويقلَ الأصل بضرَّب من التأويل ، ألا ترى أن نِغْم الرَّجل أكثر من : نعِم بالكسر .

الفروع هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إلى علامة

قال ابن الشيخ بهاء الدين بن النّحاس في (التعليقة) : وجد ذلك بخط غالي بن عثمان بن جنّي عن أبيه ، قال : بدليل أنك تقول في المذكّر : قائم ، وإذا أردت التأنيث قلت : قائمة ، فجئت بالعلامة عند المؤنث ، ولم تأت للمذكّر بعلامة ، وتقول : رأيت رجلاً فلا يحتاج إلى العلامة ، وإن أردت التعريف أدخلت العلامة ، فقلت : رأيت الرجل ، فأدخلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف، ولم تدخلها في التنكير ، وإذا أردت بالفعل المضارع الاستقبال أدخلت عليهالسّين، لتدلّ بها على استقباله ، وذلك يدلّ على أن أصله موضوع للحال ، ولو كان الاستقبال في أصلاً لما احتاج إلى علامة . انتهى .

وانظر إلى دين الشيخ بهاء الدين بأمانته كيف وجد فائدة بخط ولد ابن جنّي نقلها عن أبيه ،ولم تسطّر في كتاب ، فنقلهاعنه ،ولم يستجز ذكرها من غير عَزْو إليه ، لا كالسّارق الذي أغمار على تصانيفي التي [٢٦٩] أقمت في تتبعها سنين / وهي (كتاب المعجزات الكبير) و (كتاب الخصائص الصُّغرى) وغير ذلك ،فسَرقها وضَمَّها وغَيْرِها مما سرقه من كتب الخيضريّ والسَّخاوي في مجموع وادّعاه لنفسه ولم يُعْز إلى كتبي وكتب الخيضريّ والسَّخاوي شيئاً مما نقله منها ، وليس هذا من أداء الأمانة في العِلْم .

* * *

الفروع قد تكثر وتطّرد حتى تصير كالأصول وتشبّه الأصولُ بها

ذكر ذلك ابن جنّي في (الخصائص) :وقال:من ذلك قول ذي الرّمة :

٢١٩ = * وَرَمْل ِ كأوراكِ العذّاري قَطَعْتُهُ(١) *

والعادة أن تشبه أعجاز النساء بكُثبان الأنقاء(٢) ، فلَما كثر ذلـك

(۱) تمامه :

* إذا أَلْبَسته المُظلِماتُ الحنادِسُ *

من شــواهد : الخصــائص ٣٠٠/١ ، ١٧٦/٢ ، وفي الديــوان / ٤٠٨ . ﴿ جَلَلتِه ﴾ مكان : ﴿ البسته﴾ . وهذا الشاهد من قصيدة طويلة مطلعها .

ا أَلَمْ تُسْأَل ِ اليومَ الرسومُ الدّوارِسُ ،

بِمُخْرُوى وهـل تدري القِفـارُ البسابسُ وانـظر الشـاهـد في اللسـان : ﴿ جمل ﴾ ، وأسـالي المـــرتضى ٩٦/٢ والحنادِس : الليالي المظلمة . وانظر النص في الخصائص في ٢٠٠/١.

(٢) النّقا : القطعة من الرمل ، وجمعه : أنقاء .

واطرد عكس الشاعر التشبيه فجعل أوراك العذارَى أصْلاً ، وشبّه به الرّمل . قبال : ولذلك لما كثر تقديم المفعول على الفاعل صار وإن كان مؤخّراً في اللفظ كأنه مقدّم في الرتبة فجاز أن يعود الضمير من الفاعل عليه ، وإن كان الفاعل مقدّما والمفعول مؤخّراً كما جاز أن يعود الضمير من المفعول إذا كان مقدّما على الفاعل وإن كان مؤخّراً في قولنا : ضَرّب غلامَهُ زيدُ.

وقال ابن عصفور في (شرح الجُمَل): الدليلَ على أن الفرع هو الذي ينبغي أن تجعل فيه العلامة لا الأصل: أنهم جعلوا علامة الانتية والجمع ، ولم يجعلوا علامة الإفراد، لمّا كانت التثنية والجمع فرّعين عن الأفراد ، وكذلك أيضاً جعلوا علامة التصير ، وكذلك أيضاً جعلوا علامة التكبير ، لأن التصغير فرع عن التكبير ، وكذلك أيضاً جعلوا الألف واللهم علامة للتعريف ، ولم يجعلوا للتنكير علامة، لأن التعريف ، فإن كان التنكير فرعاً عن التعريف جعلوا له علامة لم تكن في التعريف ، وهي التنوين نحو قولك: سيبويه علامة لم تكن في التعريف ، وهي التنوين نحو قولك: سيبويه وسيبوية إنحر، وأشباه ذلك في اللسان كثير .

الفَــرْق

عللوا به أحكاماً كثيرة .

منها : رفع الفاعل ونصب المفعول وضم تاء / المتكلِّم ، وفتح

تاء المخاطب ، وكسر تاء المخاطبة .

وتنوين التّمكن دخل للفرْق بين ما ينصرف وما لا ينصرف ، وتنوين التّنكير دخل للفرق بين النكّرة والمعرفة من المبنيّات .

ومنها: بناء نحو سبيويه على الكسر، ولم يعرب كبعلبك. قال في البسيط، فرقاً بين التركيب مع الأعجمي والتركيب مع العربيّ. ومنها:كَنّا عن أعلام الأناسيّ, يفلان وفلانة.

قال في البسيط : وإذا كنوا عن أعلام البهائم أدخلوا عليها اللّم فقالوا : الفلان والفلانة فُرُقاً بين الكنايتين قال : وإنما اختصت باللاّم لوجهين :

أحدهما: أنها أنقص عن درجة الأناسي في التعريف فخصّت بالام إشعاراً بنقصان(١) درجتها عن درجة الأصل .

والثاني : أن أعلام البهائم أقلّ فكانت أقبل للزّيادة لِقلِّتها .

ومنها: قال في (البسيط): فتحت همزة الوصل في أداة التّعريف لكثرة الاستعمال وفَـرْقـاً بينهـا وبين الـدّاخلة على الاسم والفعل، فإنها مع الاسم مكسورة، ومع الفعل مكسورة ومضمومة.

 ومنهـا : قـال في (البسيط) : لا يؤكّـد الضّميـر المنصـوب بالمنفصل المنصوب فرقاً بينه وبين البدل .

ومنها: قال في (البسيط) تحدّف النّاء من باب صبور وشكور فَرْقاً بين فَعُول بمعنى فاعل ، وفعول بمعنى مفعول نحو : حَلوية ، ورَكوبة بمعنى : خَلوبة ومَرْكوبة ، ومن باب جَرِيح وقتيل فَرْقاً بين فعيل بمعنى مفعول ، وبين فعيل بمعنى فاعل كعليم وسميع .

ومنها : قال في (البسيط): حذفت ألف وذا؛ في التنبة هَرباً من التقاء السّاكنين ، ولم تقلب كما قلبت ألف المُعرب فَرْقاً بين تثنية [٣٧٧] المبني وتثنية المُعرَب ، / وشدّدت النّون في ذانّ عند بعضهم فرّقاً بينه وبين النون في الأسماء المعربة .

وقال : فعیل بمعنی مفعول یکٹر علی فَعْلی کجریح وَجُرْحي ، وأسیر وأسری .. ولا یجمع جمع تصحیح فرقاً بینه وبین فعیل بمعنی فاعل .

وخصّ الثاني بجمع التّصحيح ،لأنه أشرف من المفعول ، وجمع التصحيح أدلَّ على الشرف لكون صيغة المفرد فيه غير منغيَّرة .

قـال : ولمّا لم يُفَرّقوا في الـذي بمعنى مفعول بين المـذكّر والمؤنث لم يفرّقوا بينهما في الجَمْع . ولَمّا فرّقوا في الذي بمعنى فاعل نحو : كريم وكريمة فرّقوا بينهما فى الجَمْع . ومنها : تغيير صيغة الفعل المبني للمفعول فَرْقاً بينه وبين المبنيّ للفاعل .

قال ابن السّراج في (الأصول) : وقد جُعِل بينهما في جميع تصاريف الأفعال ماضيها ومستقبلها وثلاثيّها ورباعيّها ، وما فيه زائدٌ منها فُروقُ في الأبُيّة .

ومنها: قال ابن يعيش: أرادوا الفرق بين البدل والتَّأكِيد ، فإذا قالوا: رأيتك إيَّاك كان بدلًا . وإذا قالوا: رأيتك أنت كان تأكيداً ، فلذلك استعمل ضمير المفروع في تأكيد المنصوب . والمجرور اشترك الجميع فيه كما اشتركَنَ في (نا) ، وَجَرَوًا في ذلك على قياس اشتراكها كلها في لفظ واحد .

ومنها: قال أبو الحسن على بن محمد بن ثابت الخولاني المعروف بالحدّاد في كتاب (المفيد في معرفة التّحقيق والتّجويد): الهاء في (هذه) ليست من قبيل هاء الضّمير بديل امتناع جواز الضّم فيها، وإنما هي هاء تأنيث مشبهة بهاء تذكير، ومَجْراها في الصّفة مجراها من حيث كانت زائدة وعلامة لمؤنث، كما أن تلك زائدة ، وعلامة لمذكّر أيضاً ، وإنّما كسر ما قبلها ، وهاء التأنيث لا يكون ما قبلها إلاً مفتوحاً ، لأنها بدلً من ياء . وإنما أبدلت منها الهاء للتفرقة بين (ذي) التي فيها معنى الإشارة .

ومنها: قال الجُزوليّ : قد يبني المبنيّ على حـركةٍ للفرْق بين

مَعْنَنَيْ (١) أداة واحدة .

قال الشّوليين: كالفتحة في (أنا) اسم المتكلم، لأن الألف إنما هي للوقْف، فكان حق النّون أن تكون ساكنةً ، لأن أصل البناء السّكون [٢٦٨] إِلاَّ أَنَّا فَرَقنا بين أن إذا كانت / أداةً للدّلالة على المتكلّم وبين التي تُصير الفعل في تأويل الاسم ففتحت النون من أداة المتكلّم .

ومنها: قال ابن عصفور في : (شرح الجُمَل) ، وابن النّحاس في (التعليقة) : أصل لام الجر أن تكون مفتوحة ، لكونها مبنية على حرف واحد، فتحرّك بالفتّح طلباً للتخفيف، وإنما كسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء في نحو قولك : لموسى غلام ، ولَمُوسى غلام ، ولَمُوسى غلام ، ولله بينها لام الابتداء من ضمائر الرّفع والضمير مع لام الجر من ضمائر الرّفع والضمير مع لام الجر من ضمائر الجرّ ، وكان يتبغي على هذا أن تُكسر لام المستغنات في نحو يا لزيدل لخولها على يتبغي على هذا أن تُكسر لام المستغنات في نحو يا لزيدل لخولها على وكانت أحق بالفتح من لام المستغنات من أجله . وكانت أحق بالفتح من لام المستغنات من أجله ، النادى واقع موقع المضمر ، ولام الجرّ تفتح مع المضمر ، ولام الجرّ تفتح مع المضمر ،

 هو ومؤنثة جمع التصحيح فَرْقاً بينه وبين أفعل فعلاء .

وقال الأندلسي : إنما تبدل التَّاء في قائمة في الوقف هاءً فرُّقًا بين تأنيث الاسم وتأنيث الفعل .

* * *

خاتمـــة في التنوين

قال ابن السّراج في (الأصول) : التّنوين نونٌ صحيحةٌ ساكنةٌ ، وإنّما خصّها النحويون بهذااللّقب، وَسَمُّوها تنويناً ، ليفرّقوا بينها وبين النون الزائدة المتحرّكة التي تكون في الثنية والجَمْم .

....... الفِعْلُ لا يُثَنَّى

قال أبو جعفر بن الزّبير في تعليقه على (كتاب سيبويه): وسبب ذلك أن الفعل مدلوله جنس وهو واقعٌ على القليل والكثير، ألا ترى أنك تقول: ضرب مردّة واحدةٌ، ويمكن أن يكون ضرب مردّة واحدةٌ، ويمكن أن يكون ضرب / مرّات فهو إذنٌ دليل على القليل [٢٦٩] والكثير، والمثنى إنما يكون مدلوله مفرداًنحو:رجلٌ، ألا ترى أن لفظ (رجل) لا يدّل إلا على واحد. وإذا قلت: رجلان دلّت هذه الصيغة على اثنين فقط، فلمّا كان الفعل لا يدلّ على شيء واحد بعينه لم يكن

لتثنيته فائدة ، وأيضاً فإن العرب لم تثنّه .

فإن قيل : إن الفعل مثنًى في قولك : يفعلان .

فالجواب : أن ذلك باطل لأنه لو كان مثنًى لجاز أن تقول : زيد قاما إذا وقع منه القيام مرّتين ، والعرب لم تَقُل ذلك ، فبطل أن يكون مثنًى في ذلك الفعل .

الفعل أثقلُ من الأسم

وعلَّله صاحب (البسيط) بوجهين :

أحدهما : أنه لكثرة مقتضياته يصير بمنزلة المركّب ، والاسم بمنزلة المفرد .

والثاني : أن الاسم أكثر من الفعل بدليل أن تركيب الاسم يكون مع الفعل ومن غيرالفعل ،والكثرة مظنّة الخفّة كما في المعرفة والنّكرة .

قال : وإذا تقرَّر ثقله فهو مع ذلك فَرْعٌ على الاسم من وجهين :

أحــدهما : أن الفعـل مشتق من المصــدر على مــذهب أهــل البصرة ، والمشتقّ فرع على المشتقّ منه ، لأنه يقف وجود الفَرْع على وجود الأصل .

والثاني : أن الفعل يفتقر إلى الاسم في إفادة التّركيب والاسم

يستقل بالتركيب من غير توقّف .

وقال ابن يعيش : الأفعال أثقل من الأسماء لوجهين:

أحدهما : أن الاسم أكثر من الفعل من حيث أن كُل فعل لا بدّ له من فاعل اسم يكون معه . وقد يستغنى الاسم عن الفعل . وإذا ثبت أنه أكثر في الكلام كان أكثر استعمالاً ، وإذا كثر استعمالُه خفّ على الألسنة لكثرة تداوله ، ألا ترى أن العجميّ إذا تعاطى كلام العرب ثقُل على لسانه لقلة استعماله ، وكذلك العربي إذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلًا عليه لِقلة استعماله له .

والثاني : أن الفعل يقتضي فاعلًا ومفعولًا ، فصار كــالمرَكب مِنهما إذ / لا يستغنىعنهما،والاسم لا يقتضي شيئاً من ذلك فهو مفرد [٧٧٠] والمفرد أخفُ من المركَب .

وقــال ابن النّـحاس في (التعليقـة) : الاسم أخف من الفعل لوجوه :

منها : أن الاسماء أكثر إستعمالاً من الأفعال، والشيء إذا كثر استعماله على ألسنتهم خفّ ، وإنما قلنا : إنه أكثر إستعمالاً لأمورٍ : منها : الأوزان وعدد الحروف .

أمًا في الأصول فلأنّ أصول الأسماء ثلاثية ورباعيّة وخماسيّة ، وليس في الأفعال خماسيّة .

وأمَّا بالزِّيادة فالاسم يبلغ بالزيادةسبعة، وأكثر من ذلك على

ما ذكر ، والفعل لا يزاد على السُّنة ، فقد زاد عليه في الأصول والزِّيادة .

وأمَّا الأبنية فأبنية الأصول في الأسماء المجمع عليها تسعة عشر ، وأصول الأفعال أربعة ، وأما الأبنية بالزيادة فالأسماء تزيد على ثلثمانة والفعل لا يبلغ التُلاثين .

ومنها : أن الاسم يفيد مع جنسه والفعل لا يفيد إلا بـانضمام إسم .

ومنها : أن الفعل يفتقر إلى الفاعل فيثقل ولا كذلك الاسم .

فإن قلت : فإن المبتدأ يحتاج إلى خبر فليكن كاحتياج الفعل إلى فاعله .

قلنا : تعلّق الفعل بفاعله أشدّ من تعلّق المبتـدأ بخبره ، لأن الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل ، ولا كذلك الخبر من المبتدأ .

ومنها : أن الفعل تلحقه زوائد نحو حروف المضارعة ، وتــاء التأنيث ، ونُونَيْ التّوكيدوالضمائر،قَثَقُل بذلك .

ومنها : أن الأفعال مشتقّة من المصادر، والمشتقّ فـرع على المشتقّ منه، فهي إذن فرع على الأسياء، والفرع أثقـل من الأصل . انتهى .

* * *

الفاء ١٩٣

فائدة

[في تعبيراتهم بالفعل]

قال ابن هشام : إنهم يعبّرون بالفعل عن أمور :

أحدها : وقوعه وهو الأصل .

الشاني: مشارفته نحو: ﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَ ﴾ (١) أي / فشارُفُنَ انقضاء العدِّة ، ﴿ وَلَيْخُشُ الَّذِينَ لَو [٢٧١] تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِم ﴾ (٢) أي لو شارفوا أن يتركوا .

> الثالث : إرادته وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشَّرط نحو : ﴿ فَا قُرَأُت القَسرآنَ فَاسْتَمِسلْ ﴾ (٣) ، ﴿ إذا قُمْتُم إلى الصَّلاة فاغسلوا ﴾ (٤) ، ﴿ إذا قضى أمراً فإنّما يقولُ له كُنْ فَيكُون ﴾ (٩) .

> > الرابع مقاربته كقوله :

٢٢٠ = إلى مَلِكٍ كاد الجبالُ لفقدِهِ تزولُ وزالَ الرّاسياتُ مِن الصَّخْرِ⁽¹⁾

أي تزول الراسيات .

⁽١) البقرة / ٢٣٢ .

⁽٢) النساء / ٩ .

⁽٣) النحل / ٩٨ .

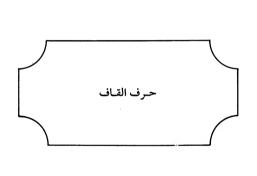
⁽٤) المائدة / ٦ .

⁽٥) آل عمران / ٤٧.

⁽٦) من شواهد : المغنى ٧٦٧/٢.

(الخامس): القدرة عليه نحو: ﴿ وَعُداً عليْنا إِنّا كُنّا فاعِلين ﴾(١) أي قادرين على الإعادة. وأصل ذلك أن الفعل يتسبّب عن الإرادة والقدرة وهم يُقيمون السّبب مقام المُستبّب وبالعكس.

⁽١) الأنبياء / ١٠٤.



الْقَلْب

قــال ابن هشام في (المغنى)(١ : القاعدة العــاشرة من فنــون كلامهمالقَلْب:وأكثر وقوعه في الشّعر كقول حــّـان رضي الله عنه:

٢٢١= كـأن سبيئـةً من بيت رَأْس ٍ يكونُ مِـزاجَها عسـلُ ومــاءُ (٢)

نصب (المِزَاج)، فجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر . وقول رؤية :

٢٢٢ = ومَهْمَــةٍ مُغْبِرَةٍ أرجاؤه كَــأَنَّ لَـوْنَ أرضهِ سمــأَوُّهُ (٢)

أي كَانَّ لُوْنَ سمائه لِغُبَرَته لون أرضه، فعكس التشَبيه مبالغةً ، وخذف المضاف ، وقول عروة بن الورد :

⁽١) انظر المغنى ٢/٧٧٥ .

 ⁽۲) من شسواهد: سيسويه ۲۳/۱ ، والمقتضب ۹۲/۶ ، والمحتسب ۲۷/۱ ، وابن يعيش ۹۱/۷ ، ۹۳ ، والخسزانسة ۲/۰۶ ، والمغنى ۲/۰۰ ، ۱۹۳ .

 ⁽٣) من شواهـد: ابن الشجـري ١/٣٦٦، والإنصـاف ٣٧٧/١ والمغنى
 ٧٧٦/٢ والعيني ٤/٥٥٧، والتصريح ٢٣٩/٢.

٢٢٣= * فَديْتُ بنفسهِ نَفْسِي ومالي (١) *

وقول القُطامِيّ :

٢٢٤ = * كما طيِّنْتَ بالفَدَنِ السِّياعا(١) *

الفَدَن : القَصْر ، والسّياع : الطينَ .ومنه في الكلام : أَذْخَلْت القَلْنُسَوة في رأسي ، وعرضت النَّاقة على الحَوْض،وعلى الماء ، قاله الجوهري وجماعة منهم : الكسائيّ والزمخشري ، وجعل منه ﴿ وَيَوْمُ يُعْرِضَ الَّذِينَ / كَفَرُوا على النَّار ﴾ (٣٠ .

وفي كتاب (التوسعة) لابن السّكيت : أنّ عرضْتُ الحَوْضَ على النّاقة مقلوب . ويقال : إذا طلعت الجَوْزاءُ انتصب العودُ في الحِرْباء ، أي انتصب الحرباءُ في العود^(؟) .

(١) تمامه:

* وما آلوك إلَّا ما أطيقُ *

من شــواهــد : المغنى ٧٧٦/٢ . ومعنى لا ألوك: أي لا أعطيك. وفي القاموس : الألو : العطيّة .

(٢) صدره:

* فلمّا أَنْ جَرَى سِمَنَّ عليها *

وهو يشبه الناقة بالقَصْر لِسَمْنِها . وهو من شواهد المغنى ٢/٧٧٧ .

(٣) الأحقاف / ٢٠ ، ٣٤.

(٤) الجِرْباء بالكسر، قال الأمير في حاشيته على المغنى: هي دويبة ضعيفة لا
 لاعَظْم لها .فيحصل بقوة الحرِّ اشتدادها ، تدور كيف دارت الشمس لمحبّتها =

وقال ثعلب في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّمَ في سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سبعون فِراعاً فاسْلُكوه ﴾(١) : إن المعنى : اسلكوا فيه سلسلة . وقيل : إنّ منه : ﴿ وَكُمَّ مِن قَرْيَةٍ أَهلكناها فجاءها بَأْسُنا ﴾ (١) ، ﴿ ثُمُ دنا فتذَلَى ﴾ (١) ، ﴿ اذْهَب بكتابي هذا فَأَلْقِهُ إِلَيْهم ثم تَولً عنهم فانْظُر ماذا يُرْجِعون ﴾ (٤)

وصل الحبيب جِنانُ الخلد أسكنهـا وهجـره النّار يصليني بـــه النّارا فالشمس في القوس أمست وهي نازلة إن لم يزرني وبالجوزاء إن زارا

فقال له والدي : يا بني : هذا من علم النجوم لا من علم الأدب ، ثم قام من الحلقة ، وآلى على نفسه ألاّ يجلس في حلقته حتى ينظر في علم النجوم ، ويعرف سير الشمس ،

يعني إذا كانت الشمس في آخر القوس كان نهاية طول الليل ، وآخر الجوزاء نهاية قصره ، قال الشيخ شرف الدين بن الفارض :

أعوام إقباله كاليوم من قصره ويوم إعراضه في الطــول كـالحجــج انظر حاشية الأمير ٢٠٠/٢ .

- (١) الحاقّة / ٣٢ .
- (٢) الأعراف / ٤.
 - (٣) النجم / ٨ .
- (٤) النمل / ٢٨ .

لها ، والانتى : جرباة . قال الأمير : في تاريخ الخطيب عن أبي محمد إسماعيل بن منصور الجواليقي البغدادي ، قال : كنت في حلفة والدي والناس يقرمون عليه فوقف عليه شاب ، وقال : يا سيدي ، بيتان من الشمر لم أفهم معناهما :

وقال الجوهرِيّ في : ﴿ فكان قَابَ قُوْسَيْنَ ﴾(١٠) : إنّ أصله : قَابَىٰ قَوْس ، فقلّب التثنية بالإفراد(٢) وهو حَسنُ ، لأن القـاب ما بين مقبض القَوْسُ وسِيَتِيه(٣) أيطرفه ، ولهطرفان ، فله قابان ، ونظيره قوله : ٢٢٥ = إذا أحسن ابنُ العَمَّ بعد إساءة ﴿ فَلَسْتُ لشرَّى فعلِهِ بِحَمُولِ (٤)

أي لِشَّرَ فِعْلَيْه^(٥) .

وقيل في : ﴿ فَعَمِيتُ عَلَيْهِم ﴾(٢) : إن المعنى فَعَمِيتُم عنها . وفي : حَقِقُ على أن لا أقــول (٣) : إن المعنى حقيقٌ عـليَّ بيــاء المتكلّم، كما قرأ نافع(٢) في ﴿ لتَنُوءُ بالعُصْبة ﴾(٢) إنَّ المعنى : لتنوء المصبةُ بها .

* * *

- (١) النجم / ٩ .
- (٢) في النسخ المخطوطة ، وط : « والإفراد » بالواو . وفي المغنى :
 « بالإفراد » وهو أوضح .
- (٣) في القاموس : سية القوس بالكسر مخفّفة : ماعطف من طرفيها وجمعه :
 سبيات .
 - (٤) من شواهد : المغنى ٢/٧٧٨.
 - (٥) والفعلان : هما : الإساءة والإحسان : وشرهما : الإساءة .
- (٦) القصص / ٧٦٦.وفي ط ، والمخطوطات : (عليكم ، مكان : (عليهم ، تحريف أما فُمُمّيت عليكم ، فإنها في سورة هود / ٢٨ ، وليست محل استشهاد .
 - (٧) الأعراف / ١٠٤ .
 - (٨) هي قراءة نافِع والحسن أيضاً . انظر معجم القراءات قراءة رقم ٢٦٢٥ .
 - (٩) قبلها : «ماإنّ مفاتحة لتنوء بالعصبة » القصص / ٧٦ .

قد يزاد على الكلام التّامّ فيعودُ ناقصاً

قال ابن جنّي : وذلك قولك : «قام زيد» كلام تامّ، فإن زدت عليه ، فقلت : إن قام زيد صار شَرْطاً واحتاج إلى جواب ، وكذلك قولك : زيد أخوك إن زدت عليه (أعلمت) لم تكتف بالاسمين تقول : زيد منطلق ، فإذا زِدْت عليه أنّ المفتوحة احتاج إلى عامل يعمل في أنّ وصلتها ، فتقول : بلغني أن زيداً منطلق .

قال : وجماعهذا:أنّ كُلّ كلام مستقلّ زدَّت عليه شيئاً غير معقود بغيره،ولا مُقْنَض ٍ لسواه ، فالكلام باقٍ بحاله نحو : زيدقائم،وما زيد قائماً .

وإن زدت شيئاً مقتضياً لغيره معقوداً به عاد الكلام ناقِصاً .

وقال الأندلسيّ في (شرح المفصل): الجملة قد تكون ناقصة (٢٧٣] بزيادة كما /تكون بِنُقصان، فـ وأنّ إذا دخلت على الجملة صَيْرتها جزء جملة أخرى، وجعلتها في حكم المفود، فتحتاج في تمامها إلى أمر آخر، كما أنّ (أنّ) المصدرية إذا دخلت على جملة صَيْرتها في حكم المفود، وأخرجتها عن كرنها كلاماً.

* * *

قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحده فإذا اتّصل به شيء آخر تغير إعرابه

من ذلك : ما أنت ، وما شأنك ، فإنهما مبتدأ وخبر إذا لم تأت بعدها بنحو قولك : وزيداً فإن جنت به (فأنت) مرفوع بفعل محذوف ، والأصل : ما تصنع أو ما تكون ، فلمًا حذف الفعل برز الضمير وانفصل ، وارتفاعه بالفاعليّة ، أو على أنه اسم لكان ، وشأنك بتقدير : مايكون ، و (ما) فيهما في موضع نصب خبراً لكان ، أو مفعولًا (لتصنع) .

ومثل ذلك :كيف أنتوزيداً، إلا أنك إذا قدرت تصنع كان كيف حالًا ، إذ لا يقع مفعولًا به .

. 20

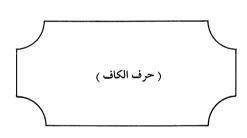
قرائن الأحوال قد تغنى عن اللفظ

قىال ابن يعيش : وذلك أن المراد من اللَفظ الـدَلالـة على المعنى ، فإذا ظهر المعنى بقرينة حاليّة أو غيرها لم يحتج إلى اللَفظ المطابق ، فإن أتى باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيد ، وإن لم يؤت به فللاستغناء عنه .

وفروع القاعدة كثيرةً، منها: حذف المبتدأ والخبر ، والفعـل ، والفاعل ، والمفعول .

وكل عامل جاز حذفه ، وكل أداة جاز حذفها .





كثرة الاستعمال اعْتُمِدَتْ في كثير من أبواب العربية

منها: حـذف الخبـر بعـد لـولا ، قـال ابن يعيش في (شـرح المفصل) : حذف خبر المبتدأ من قولك : لولا زيدٌ خرج عمرو لكثرة [۲۷٤] الاستعمال حتى رفض /ظهوره،ولم يجز استعماله .

وقال صاحب (البسيط) : إنما احتصت (غُذُوة)بالنّصب بعد (لدن) دون (بكرة) وغيرها لكثرة استعمال (غـدوة) معها وكشرة الاستعمال يجوز معه ما لا يجوز مع غيره .

قال ابن جنّي : أصل (هَلُمّ) عند الخليل (ها) للتنبيه و (لُمًّ) أي : لُمّ بنا ، ثم كثر استعمالها فحذفت الألف تخفيفاً .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) : قد توسّعوا في الظروف بالتقدّيم_{وا}لفصل،وخصّوها بذلك لكثرتها في الاستعمال .

ومما حذف لكثرة الاستعمال ياء المتكلم عند الإضافة .

والتّنوين من : هذا زيد بن عمرو .

وقولهم : ايش ، ولم أُبَلُ^(١) ، ولا أدر ، ولم يكُ . وحذف الاسم في : لا عليك أي لا بأس عليك .

والتخفيف في (قد) و (قط) إذ أصلهما التُثقيل لاشتقاقهمــا من : قَدَدُتُ الشيء وَقَطَطْتُهُ .

وقولهم: الله لأفعلن بإضمار حرف الجزّ، قال سيبويه: جاز حيث كثر في كلامهم فحذفوه تخفيفاً، كما حذفوا (رُبّ) ، قـال : وحذفوا الواو كمـا حذفوا اللامين من قولهم : لاو أبوك ، حذفوا لام الإضافة واللام الاخرى ليخفّفوا الحرّف على اللّسان(٢) .

وقـــال بعضهـــم : لَهُى أبـــوك فقلبت العينُ وجـعلت الــــلَام ساكنة ، إذْ صارت مكان العَيْن كما كانت العين ساكنة . وتركوا آخر الاسم مفتوحاً ، كما تركوا آخر (ابن) مفتوحاً . وإنما فعلوا ذلك به

⁽١) في النِّسان : (بول) : ويقال : لم أبال ، ولم أبل ، على القصر.

⁽۲) قال السيوطي في الهمع: قال سيبويه في قول العرب: دالاه أبوك ، . حذف لام الجر وأل ، وهو شاذً لا يقاس عليه ، ثم قالوا : كُمن أبوك ، قلبوا وأبدلوا من الألف ياء ، وهو مبني لتضمنه معنى لام الجر المحذوفة كما بنى أمس ، لتضمّنه معنى لام التعريف على الفتح لحفّته على الياء .

وقال ابن ولاد : أصله : إله أبوك حذفت الهمزة ثم قالوا : لَهْيَ بالقلب تشبيهاً للألف الزائدة بالأصلية . وقال المبرّد : المحذوفة لام التعريف ولام الأصل ، والباقية لام الجرّ . انظر همع الهوامع ٢٢٦/٤

لكثرته في كلامهم ، فغَيروا إعرابه كها غَيروه . ذكر ذلك ابن السّراج في (الأصول) .

قال ابن يعيش: الكلمة إذا كثر استعمالها جاز فيها من التّخفيف ما لم يجز في غيرها.

وفي (تذكرة الفارسي): حَكَى أبو الحسن والفرّاء: أنهم يقولون: ايش لك. قال: والقول فيه عندنا أنه: أي شيء، فخفّف الهمزة وألقى الحركة على الياء فتحرّكت الياء بـالكسرة، فَكُرِهَتْ الكَسْرَةُ فيها، فأَشْكنت فَلَجِقَها التّنوين، فَحُذِفتْ لالتقاء السّاكنين، [٧٧] كما أنه لمّا خفّف: هُوَيْرُم اخْوانَهُ، فحذفت الهمزة وطرح/ حَرَكتُها

على الياء كُرِهَ تحريكُها بالكسرة فأَشكَنها ، وحذفها لالتقائها مع الخاء من الإخوان ، فالتَنوين في (ايش ٍ) مثل الخاء في إخوانه .

قال : فإن قلت : الاسم يبقى على حُرْف واحد . قيل : إذا كان كذلك (شي)⁽¹⁾ ، في (ايش) ، وحسّن ذلك أن الإضافة لازمة فصار لزومه الإضافة مشبهاً له بما في نفس الكلمة حتى حُذِف منها ، فقالواً : فِيمَ ، وبمّ ، ولمَ ؟ . فكذلك : ايش .

وقال الزمّخشرّي في (المفصّل) في(الّذي): ولاستطالتهم إيّاه بصلته مع كثرة الاستعمال خَفَفُوه من غير وجه ، فقالوا : اللّذِ ، بحذف

⁽١) في ط : السكرة ، تحريف

 ⁽٢) في ط وبعض النسخ المخطوطة : «شيء » بالهمزة وفي بعضها الآخر :
 (شي » بدون همزة .

الياء، ثم اللَّذْبحذف الحركة، ثم حذفوه رأساً، واجتزوا بلام التّعريف. الذي في أوله. كذا فعلوا في التي.

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) تا إنّما بُنِيتُ (أَيْنَ) على الفتح لكثرة الاستعمال ، إذْ لَوْ حُركت بالكسر على أصل التقاء الساكنين لانضاف بُقلُ الكسر إلى ثقل الياء التي قبل الآخر ، وهي مما يكثر استعمال ، فكان يؤدى ذلك إلى كثرة استعمال الثقيل .

قال: ومما يبين لك أن كثرة الاستعمال أوجب فتح أين: أنهم قالوا: جَبِّر، فحركوا بالكسر على أصل التقاء السّاكنين، واحتملوا ثقل الكسرة والياء لمّا كانت قليلة الاستعمال، لأنها لا تستعمل إلا في القسم، وهي مع ذلك من نادر القسم.

قال : وكذلك (ثَمَّ) بنيت على الفتح ، إذ لو حركوها بالكسر على أصل التقاء الساكنين لا نضاف ثِقلُ الكسر إلى ثِقْل التضعيف مع أنها كثيرة الاستعمال ، فكان يلزم من ذلك كثرة استعمال الثقيل .

قال: وكذلك إنّ وأخواتها بنيت على الفتح ولم تكسر على أصل التقاء الساكِنيْن استثقالاً للكسرة مع التضعيف، أو الياء في ليت مع أنّ هذه الحروف كثيرة الاستعمال، فلو كسرت لأدّى ذلك إلى كثرة استعمال الثقيل.

وقال ابن النحاس في (التّعليقة : (إنما لزم إضمار الفعل في باب التّحذير ،لكثرته في كلامهم كما ذكر سيبويه . وقال الرّماني : لأنّ التحذير مما يخاف منه وقوع المخوف فهو موضع إعجاب لا يحتمل تطويل الكلام، لئلًا يقع المخوف بالمخاطب [٣٧٦] قبل تمام الكلام / .

وقال ابن يعيش في (شرح المُفصل): اعلم أنَّ اللفظ إذا كثر في ألسنتهم واستعمالهم آثروا تخفيفه، وعلى حسب تفاوت الكشرة يتفاوتُ التَّخفيف، ولمَّا كان الفَّسَم مما يكثر استعماله،ويتكرّر دوره بالغوا في تخفيفه، من غير جهة.

فمن ذلك حذف فعل القسم نحو : بالله لاقومن أي أحلف ، ورُبّما حذفوا المقسم به،واجتَزُوا بدلالة الفعل عليه نحو أُقْسِمُ لأَفْعَلَنَ . والمعنى : أقسم بالله .

ومن ذلك:حذف الخبـر من الجملة الابتدائية نحو: لعمـرك وأيمن الله ، وأمانة الله،فهذه كلها مبتدآت محذوفة الأخبار .

ومن ذلك : إبدال التاء من الواو نحو : « تاللَّه تفتوء »^(١) ،

ومن ذلك قولهم : « لعمر اللَّه » فالعمر : البقاء والحياة .

وفيه لغات : عَمْر بفتح العين وسكون الميم ، وبضمَ العين وسكون الميم ، وبضمُهما ، فإذا جنت إلى القسم لم تستعمل منه إلا

⁽١) يوسف / ٨٥ .

المفتوح العين ، لأنها أخف اللغات الثلاث ، والقسم كثير فاختاروا له الأخفّ .

وقال أبو البقاء في (النّبيين) : لاسم الله تعالى خصــائص : منها : دخول (يا) عليه مع وجود اللّام فيه .

ومنها : زيادة الميم في آخره نحو : اللهم . ولا يجـوز في بره .

ومنها : دخول تاء القسم عليه نحو : تالله .

ومنها : التفخيم . ومنها الإبدالكقوله:هاالله ،وآلله ،وذلك لكثرة الاستعمال .

وقال أيضاً : يجوز حذف حرف القسم في اسم الله من غير عوض ، ولا يجوز ذلك في غيره،ووجْهُهُ أن الشيء إذا كثر كان حذفه كذكره ، لأن كثرته تجريه مجرى المذكور ولذلك جاز التغيير والحكاية في الأعلام دون غيرها وإنّما سوّغ ذلك الكثرة .

وقال ابن النحاس في التعليقة) : إذا التقى ساكنان والثاني لام التعريف اختير فتح الأول نحو:مِنَ النَّـاس طلباً للخفّـة فيمـا يكثـر إستعماله ، ويقلّ الكسر لثقل توالي الكسرتين فيما يكثر استعماله .

وقـال ابن فـلاح في (المغنى) : شــرط التّــرخيم أن يكــون المرّخم منادًى ، وذلك لأنه حذف ، والنّداء يكثر استعماله ، ولذلك أوقعوه على الخيّ والميّت والجماد ، فناسب كثرة استعماله تخفيف [۲۷۷] لفظه بالحذف كما حذفوا منه التّنوين وياء المتكلم / المضاف إليها ، قال : وشرطه أن يكون علماً وإنّما رخموا صاحباً فقالوا : يا صاح ،

لأنه لما كثر إستعماله من غير ذكر موصوف صار بمنزلة العَلَم . قال واختُص يا بن أم ، ويا بن عم بحذف الباء لكثرة الاستعمال ، حت إن العب بنلق الغرب ، فتقمل له بابن أم ، وبا ابن عم

قال والحنص يا بزام ,وي بن عم بحدث الياء معره الاستعمال ، حتى إن العرب تلقى الغريب ، فتقــول له يــا بن أمّ ، ويــا ابن عمّ استعطافاً وتقرّباً إليه وإن لم يكن بينهما نسبٌ .

قال : وإنما وجب إضمار الفعل العامل في المنادى وفي التحذير لأنّ الواضع تصوّر في الذّهن أنه لو نطق به لكثرُ استعماله ، فألـزمه الإضمار طلباً للخفّة لأن كثرة الاستعمال مظنّة التّخفيف . وأقام مقامه في النّداء حُرْفاً يدلّ عليه في محلّه .

وقال : المصدر الـذي يجب إضمار فعله إنصا وجب إضماره لكثرة الاستعمال . ومعنى كثرة الاستعمال : أنه تقرّر في أذهانهم أنهم لو إستعملوها لكثرًاستعمالها، فخقَّفوها بالحذَّف، وجعلوا المصدر عِوضًا منها .

وقال ابن الدّهان في (الغُرّة) : ذهبالأخفش : إلى أن ما غيّر لكثرة استعماله إنما تصرّرته العرب قبل وضعه ، وعلمت أنه لا بدّ من استعماله فابتدؤا بتغييره عِلْماً بأنه لا بُد من كثرة استعماله الدّاعية إلى تغييره كما قال . ‹› ٢٢٦ =.رأى الأمر يُفْضِي إلى آخَر فـصـيّــر آخِـــرَهُ أُولا

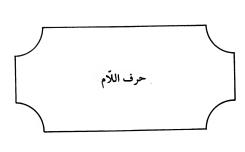
وقـال السّخاويّ في (شرح المفصل): هم يغيّرون الأكثر ويحذفون منه كما فعلوا في : لَمْ أَبْلُ ، وربما ألحقوا فيه كقولهم: أمهات وكقولهم: اللهم ، ويا أبت ، ويا أمت .

* * * *

⁽١) قائله مجهول .

من شــواهــد: الخصــائص ۲۰۹/۱، ۳۱/۲، ۱۷۰، والمحتسب ۱۸۸/۱، وابن يعيش ٥ /۲۲۰





اللّبْس محذورٌ

ومن ثَمَّ وُضِع له ما يزيله إذا خيف ، واسْتُغْنِي عن لحاق نَحْوه إذا مِن .

فمن الأول: الإعراب إنما وضع في الأسماء ليزيل اللّبس الحاصل فيها باعتبار المعاني المختلفة عليها ، ولذلك استغنى عنه الأفعال والحروف والمضمرات والإشارات والموصولات ، لأنها دلالة على معانيها بصيفها المختلفة، فلم تَحْتَجُ إليه .

ولمّا كان الفعل المضارع قد تعتوره معانٍ مختلفة كالاسم دخل [٣٧٨] فيه الإعراب ليزيل / اللّبس عند اعتوارها .

ومنه :رفع الفاعل ونصب المفعمول ، فإن ذلـك لخوف اللَّبس منهما لو استويا في الرفع أو في النّصب .

ومن ذلك : قال في (البسيط) يُضاف إلى اسم الفاعل المعدّى إلى المفعول دون الفاعل ، لأن إضافته إلى الفاعل والمفعول تُفضى إلى اللبّس ، لعدم تعين المضاف إليه ، فالتزم إضافته إلى المفعول ليحصل بذلك تعين المضاف إليه ، بخلاف الصّفة المشبّهة واسم الفاعل من اللّازم ، فإنه لا لَبّس في إضافته إلى فاعله لتعيّنه، فجازت إضافته لذلك .

ومن ذلك : قال في (البسيط) : كان قياس اسم المفعول من النَّلاثِيَّ نحو: ضرب وقتل على : مَفْطِل بان يقال : مَفْرِب وَمَقْتُل لِيكون جاريًا على يَقْشُل بان يقال : مَفْول لئلا يلتبس باسم المفعول من أفعل نحو : مُكْرَم ومُضرَب من أكرم وأضْرَب. وخصَّ الثلاثِيِّ بالزيادة؛ لِقِلَة حروفه .

ومن ذلك: قال في (البسيط): قياس التفضيل في أفعل أن يكون على الفاعل نحو: زيد فاضل وعمرو أفضل منه ، لا على المفعول نحو: خالد مفضول ، وبكر أفضل منه ، لانهم لو فضلوا على الفاعل والمفعول لالتبس التفضيل على الفاعل بالتفضيل على المفعول ، فلما كان يُفْضِي إلى اللبس كان التفضيل على الفاعل أولى ، لائه كالجزء من الفعل ، والمفعول فضلة فكان التفضيل على ما هو كالجزء أولى من التفضيل على ما هو كالجزء أولى من التفضيل على الفضلة .

ومن ذلك: قال في (البسيط) : الجمهـور على أنَّ الصّرف عبارة عن التّنوين وحده ، وعلّة منع الصّرف إنما أزالت التّنوين خاصّة وليس الجَرّ من الصّرف ، وإنما حذف مع التّنوين كـراهة أن يلتبس بالإضافة إلى ياء المتكلّم لأنه حكى : حذف يـاء المتكلّم ، وإبقاء

الكسرة في غير النِداء قال :

٢٢٧ = ﴿ شَرِقَتْ دُمُوعٌ بِهِنَّ فَهْيَ سُجومُ (١) ﴿

وكراهة أن يلتبس بالمبنّيات على الكَسر نحو حذام .

ومن ذلك : قال في (البسيط) : فائدة العَدُّل في الاعلام خفَّة اللَّفظ ، وَرَفْع لبسالصَّفة، لأن فاعلاً أصل وضعه الصَّفة ، فإذا عدل [٢٧٩] إلى فُعَل زال ذلك اللَّبْسُ/ .

وقال: تكسير الصّفة ضعيفٌ بلأنها إذا كسّرت التبس فيها صفة المذكر بصفة المؤنث في بعض الصّور عند حذْف الموصوف نحو: قامت الصَّعاب تحتمل الرجال والنّساء، وإذا جمعت بالواو والنّون، والألف والتاء انتفى اللّبس.

ومن ذلك : يجوز أن يقال في النّداء : يا أبتِ ، ويا أمّتِ بحذف ياء الإضافة وتعويض التاء عنها .

قال ابن يعيش : ولا تدخل هذه النّاء عَوْضاً فيما لـه مؤنث من لفظه لوقلت في يا خالي ويا عمي : يا خالة ويا عمة لم يجز ، لانه كان يلتبسّ بالمؤنث. فأما دخول النّاء على الأمّ فلا إشكال ، لأنها مؤنثة ، وأمّا دخولها على الأب فلمعنى المبالغة من نحو : راوية وعلاّمة .

⁽١) في اللسان : (سجم : سجم العينُ والـدمـُعُ المـاءَ يَسجُم سُجُـومـاً وسجاماً: إذا سال ، والشاهد قائله مجهول .

ومن ذلك : قولهم لِلَه دَرَّه من فارس ، وحسبك به من ناصر . قال ابن يعيش : فإن قيل : كيف جاز دخول (مِنْ) هنا على النَكرة المنصوبة مع بقائها على إفرادها ، ولا يقال : هــو أفرس مِنْـك مِنْ غَيْرِ() ولا عندي عشرون من درهم، بل يرد إلى الجمع عند ظهور (مِنْ) نحو : من العبيد ، ومن المداهم .

فالجواب أن هذا الموضع ربّما التبس فيه التمييز بالحال فأتوا بمن التخلّصه للتمييز .

ومن ذلك : قال ابن يعيش : إنما أتى بالمضموات كلّها لضوب من الإيجاز واحتراساً من الإلباس،أمّا الإيجاز فظاهر ، لانك تستغني بالحوف الواحد عن الاسم بكماله، فيكون ذلك الحـرف كجزء من الاسم .

وأما الإلباس ، فلأن الاسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك ، فإذا قلت : زيد فعل زيد جاز أن يتوهم في زيد الثّاني أنه غير الأول . وليس للاسماء الظاهرة أحوال تفترق بها إذاالتبست،وإنما يزيل الالتباس منها في كثير من أحوالها الصّفاتُ . والمضمراتُ لا لَبْس فيها فاستغنت عن الصّفات ، لأن الأحوال المقترنة بها وهي حضور المتكلّم والمخاطب

 ⁽١) في ط ، والنسخة المغربية : ﴿ أفرس ، ، وفي نسخة المتحف البريطاني حذفت هذه الكلمة وليس في مكانها بياض، وفي النسخ الباقية حذفت ، ومكانها بياض .

وتقدّم ذكر الغائب تغني عن الصفات .

ومن ذلك : قال ابن فلاح في (المغنى) : إنما ضُمَّ حرف المضارعة في الرّباعي دون غيره خيفة التباس(١) الرّباعي بزيادة الهمزة بالثّلائي نحو : ضربّ يضُرب،وأكرم يُكُرمُ ، لأن الهمزة في الرّباعي [٢٨٠] تزول مع حرف المضارعة / فلو فتح حرف المضارعة لم يعلم أمضارع الثلاثي هو أم مضارع الرّباعي ؟ ثم حمل بقيّة أبنية الرّباعي على ما فيه الهمزة .

وإنما خُصّ الضّم بالرّباعي ، لأن الشلائي أصل ، والـرّباعي بزيادة الهمزة فَرُعُ ، فيجعل للأصل الحركة الخفيفة وللفرع الحركة الثقيلة ، وما زاد على الثّلاثي محمول على الثّلاثي .

وخرج عن هذاالأصلَ :أهَراق يُهَريق ، واسطاع يُسْطِيع،فإنه ضم حرف المضارعة منهما مع أنهما أكثر من أربعة ، وفي ذلك وجهان :

أحدهما : أن الهاء والسين زيدتا على غير قيباس ، والمعنى على الفعل الرباعي،فهما في حكم العدم .

والثاني : أنهما جُعلا عِوْضاً عن حركة عين الكلمة ، فإنها نقلت إلى فائها، وإذا كانا عِوْضاً عنها لم يعتدّ بهما حرفان مستقّلان؛ فلذلك لم يتغيّر حكم الرّباعيّ . ولو كانا حرفين مستقلين لخرجا إلى الخماسي وتغيّرت صيغة الرّباعيّ من الضّم وقطع الهمزة .

(١) في ط: «القباس» مكان: « التباس» ، تحريف ظاهر.

وإنّما حكمنا بكونها بدلاً عن نقل حركة العين إلى الفاء ، وإن كان نقل حركة العين إلى الفاء لا يقتضي عَوْضاً ،لكون الرّباعي لم تنغيّر صيغته بهما ، فصارا بمنزلة الحركتين لكونهما عِـوَضاً عن نقـل الحركتين ، لا عن الحركتين ، لأن الحركتين موجودتان فكيف بعوّض عنهما مع وجودهما ؟ انتهى .

ومن ذلك: قال الخفاف في (شرح الإيضاح): تقول في التعجب: ما أحسننا - وفي النفي ما أحسنًا ، وفي الاستفهام: ما أحسننا ؟. لا تدغم في التعجّب ولا في الاستفهام، لئلا يلتبس أحدهما بالآخر والنّفي بهما .

ومن ذلك : قال ابن النحاس في (التعليقة) : لا يجوز أن يأتي المنصوب على الاختصاص من الأسهاء المبهمة نحو: إني - هذا - أفعل كذا ، لأن المنصوب إنما يذكر لبيان الضّمير ، فإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من الضّمير ؛ ولذلك لا يجوز أن يؤتى به نكرة ، فلا يقال : إنّا - قوماً - نفعل كذا ؛ لأن النكرة لا تزيل لَبْساً .

ومن ذلك : قال ابن فلاح في (المغنى) : إنما امتنع حذف حرف النداء من اسم الإشارة عند البصريّين ، لئلا تلتبس الإشارة المقترنة بقصد النداء بالاشارة / العارية عن قصد النّداء ، لا يقال : [۲۸۱] ينتقضُ هذا بالعَلَم ، لأنه تلتبس العلميّة المقترنة بقصد النداء بالعلميّة العارية عن قصد النداء ، لأنا تقول : بناؤه على الضّمّ في أعمّ الصور قرينة تدل على النداء ، وهذه القرينة منتفية في اسم الإشارة .

قال: وإنّما امتنع حذف حرف النداء من المستغاث به ، لئلًا يلتبس لامُهُ بلام الابتداء ، فإنها مفتوحة مثلها ، ولا يكفي الإعراب فارقاً لوجود اللبس في المقصور والمبنى في حالة الوقف .

ومن ذلك : لم يجمعوا حَيَّة على : حَيِّ ، لئلا يلتبس بالحيِّ الذي هو ضدّ الميّت بخلاف سائر ما كان من هـذا النوع كبقرة ، ونعامة ، وحمامة ، وجرادة ، فإنهم أسقطوا في جمعه الهاء ، وكذا في مذكّره .

قال الكسائي : سمعت كُلّ هذا النوع يُطرح من ذَكَرِه الهاء إلا في حيّة فإنهم يقولون : حيّة للمذكّر والمؤنث فيقولـون : رأيت حيّة علىحيَّة،فلا يطرحون الهاء من ذَكره(١٠) .

ومن ذلك : إذا خيف من النّسب إلى صدر المضاف لَبْسٌ حذف

⁽١) وفي اللسان : ٩ حيا a : على أنه قد روى عن العرب : رأيت حيًا على حيّة أي ذكراً على أنش . وجمع الحية : حَيُوات . وفي الحديث لا بأس بقتل الحيوات ، واشتقاق الحيّة من الحياة ، ويقال : هي في الأصل : حَيْوة فأدغمت الياء في الواو ، وجعلتا ياء مشدّدةً .

الصّدر ونسب إلى العجُز، فيقال في النسب إلى عبد مناف وعبد أشهل : منافي، وأشهليّ ، لأنهم لو قالوا : عبديّ لالتبس بالنسبة إلى عبد القيس فإنهم قالوا في النسبة إليه :عبدي، فرقوا بين ما بكون الأول مضافاً إلى اسم يقصد قصده ، ويتعرّف المضاف الأول به ، وهو مع ذلك اسم غالب، أو طرأت عليه العلميّة ـ وبين ما ليس كذلك، فإن القيّس ليس بشيء معروف معيّن يضاف إليه عبد .

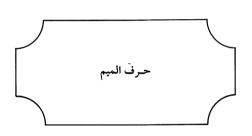
وقسال الأخفش في (الأوسط): في النسب إلى المسركُب المزجي : وإن خفت الالتباس قلت : رامي هرمزي^(١)

ومن الشاني: عدم لحــاق النّاء في صفــات المؤنث الخــاص بالإناث كــ «حائض» وطالق ومرضع وكاعب وناهد وهي كثيرة جداً، لأنها لاختصاصها بالمؤنث / أمن اللبس فيها بالمذكّر، فلم يُخْتَخُ إلى [٢٨٣] فارق .

ومن ذلك قال ابن النحاس في (التعليقة) : إنما لم يجز حكاية المضمر والمشاربه وإن كانا من جملة المعارف، لأن كلًّا منها لا يدخله لَبُس .

* *





حرف الميم

ما حُذِف للتّخفيف كان في حكم المنطوق به

ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في (شرح المفصّل) .

ومن فروعها: أنهم قالوا: ذَلَذِلُ (اَوَجُدِلُ الْاَجْمَعِ فِي الكلمة أربع متحرّكات متواليات ، لأن المراد: ذلاذل ، وجنادل ، لكنهم حذفوا الألف منهما تخفيفًا ، وما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به .

ومن،فروعها : قال ابن فلاح في (المغنى) : أفصح اللّغتين للعرب في حذف الترخيم أن يكون المحذوف مراداً في حكم المنطوق به .

وقال ابن جنّي في (الخصائص(٣)): باب في أن المحذوف إذا

 ⁽١) في القاموس : « ذَلَ » : الذَّلَلِلُ ، والذَّلَذِلةُ بفتح ذالهما الأولى ، ولامهما و ك مُعلَم الله على ا

 ⁽٢) جُنَدِل كَ و عُلَيط ، : الموضع تجتمع فيه الحجارة ، وقد تفتح جميه . انظر
 القاموس وانظر : ذلذل ، وجندل في الممتع ١٩/١ ، وهمع الهوامع ١٣/٦ ،

⁽٣) انظر الخصائص ١ / ٢٨٤ .

دلّت الدّلالة عليه كان في حكم الملفوظ به إلاّ أن يَعْتَرِض هـناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه .

ومن ذلك : أن ترى رجلاً قد سدد سهماً نحو الغرض ، ثم أرسله فتسمع صوتاً فتقول : القرطاس والله ، أي أصاب القرطاس ، فأصاب الأن في حُكُم الملفوظ به البنة ، وإن لم يوجد في اللفظ غير أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به ، وكذلك قولهم لرجل مُهْو بسيف في يده : زيداً ، أي أصْرِبُ زيداً ، فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به ، وكذلك قولهم للقادم من سَفَى : خَيْرَ مَقْدَم ، أي قَدِمْت خَيْرَ مَقْدَم ، وقولك : قد مررت برجل إن زيداً وإن عمراً ، أي إن كان زيداً وإن كان عمراً ، وقولك القادم من حَجَّه : مبرورٌ مأجورٌ أي أنت مبرور مأجورٌ أي أنت مبرور مأجورٌ أي أنت مبرور مأجورٌ ، ومبرور أماجوراً .

أي قدمت مبروراً مأجوراً . وكذلك قولهم :

٢٢٨ = ﴿رَسْم ِ دار وَقَفْتُ في طَلَلْهِ (١) *

أي ربّ رسم دار وكمان رؤية إذا قيـل لـه : كيف أصبحت ؟ يقول : خيرٍ عافاك اللّه أي بخير ويحذف الباء / لدّلالة الحالعليها؛ [٢٨٣] لجّري العادة والتُرْف بها .

> وكذلك قولهم : الَّذي ضَرَبُّتُ زيدٌ تريد الهاء وتحذفها ، لأن في ------

نسب لجميل . من شواهد الأشموني ٢٣٣/٢ ، واللسان : (جلل) .

⁽۱) تمامه:

^{*}كِدْتُ أَقْضِى الحياةَ مِنْ جَلَلِهُ *

الموضع دليلًا عليها .

وعلى نحْوِ من هذا يتوجّه عندنا قراءة حمزة :﴿ وَاتَّقُوا اللّهَ الذي تساءلون به والأرحام ﴾(١) .

ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والضّعف على ما رآه فيها أبو العباس بل الأمر فيها أقرب وأخف وألطف ، وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس : لم أحمل الأرحام على العطف على المجلوور المضمر ، بل أعتقدت أن يكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت: وبالأرحام ، ثم حذفت الباء لتقدّم ذكرها كما خُذِفَتْ لتقدّم ذكرها أيضاً في نحو قولك : بمن تَمْرُد امره، وعلى من تنزل أنزل .

وإذا جاز للفرزدق أن يحذف حرف الجر لدلالة ما قبله عليه مع ِ نخالفته في الحكم له في قوله :

٢٢٩ = وإنِّيَ مِنْ قومٍ بِهِمْ يُتَّقَى الْعِدَا

ورأْبُ السَّأْيِ والجانِبُ المتخوفُ (١)

 ⁽١) النساء /١ ، وقد قرأ بها أيضاً : المطوعي ، وإبراهيم النخعي ، وقتادة ،
 والأعمش انظر قراءة رقم ١٣٥٨ في معجم القراءات .

⁽٢) من شواهد : الخصائص ٢٨٦/١ ، واللسان : رأب ، وانظر ديوات ٢٩/١ . والمقصود بالجانب المتخوّف : الثغر الذي يخشى أن يدخل منه الأعداء وفي الديوان المتخوّف بكسر الواو ، والصواب بفتحها لأن الثغر مكان التخوّف . وفي الخصائص ضبطت الواو بالكسر .

أي وبهم رأبُ الناي(١) ، فحذف الباء في هذا الموضع ؛ لتقدمها في قوله : بهم يُتقى العدا ، وإن كانت حالاهما نختلفين ، ألا ترى أن الباء في قوله : « بهم يُتقَى العدا » منصوبة الموضع ، لتعلقها بالفعل الظاهر الذي هو «يتقى » كقولك : بالسّيف يضرب زيدً .

والباء في قوله : «وبهم رأب الثأي،مرفوعة الموضع عند قوم .

وعلى كُلِّ حال فهي متعلقة بمحذوف ، ورافعة للرَّأب ونظائر هذا كثيرة ـ كان (٢٠ حذف الباء من قوله (والأرحام) لمشابهتها الباء في (به) موضعاً وحُكُماً أَجْلَزَ .

وقد أجازوا (تبًا) له ، (وويـلُ) على تقدير : وويلُ له، فحذفوها ، وإن كانت اللاّم في «تبًا له؛ لا ضمير فيهـا ، وهي متعلقة بنفس (تَبًا) مثلها في (هُلَمَ لك) ، وكانت اللاّم في (وويلُ ، خبراً ومتعلّقة بمحذوف فيها ضمير .

فإن قلت : فإذا كان المحذوف لدلالة عَلَيْهِ عندك بمنزلة الظّاهر فهل تجيز تُوكيد الهاء المحذوفة في نحو قولك : الذي ضربت زيدٌ ، فنقول : الذي ضربت نُفْسَهُ زيدُ كما تقول : الذي ضَرَبُتُه نَفْسَه زيدٌ ؟.

قيل : هذا عندنا غير جائز وليس / ذلك ، لأنِ المحذوف هنا [٢٨٤]

⁽١) الشأى : القتل والفساد .

⁽٢) جواب (وإذا جاز للفرزدق) المتقدّم ذكره .

ليس بمنزلة المُتبت بل لأمر آخر ، وهو أن الحذف هنا إنما الغرض فيه التخفيف لطول الاسم ، فلو ذهبت تؤكّده لنقضت الغرض ، وذلك أن التخفيف والإيجاز ، فلما كمان الأمر كمذلك تدافع الحُكَمان فلم يَجُزُ أَنْ يجتمعا ، كما لا يجوز إدغام الملحق نحو : اقعنسس، لما يحلق فيه من نقض الغَرض .

ومن هذا الباب قولهم : راكب النّاقة طَليحانِ أي راكب النّاقة والناقة، فحذف المعطوف، لنقـدّم ذكر النّاقة الـدَّالَ عليه . ولما كان المحذوفُ لدليل بمنزلة الملفوظ به جاء الخبر مُثنَّى .

وقال ابن هشام في (المغنى) : أوّل مُنْ شرط لِلْحَذف أن لا يكون مؤكّداً الأخفش ، فإنه منع في نحو :«الذي رأيت زيد»أن يؤكد العائد المحدوف بقولك : نَفْسَهُ لأن المؤكّدَ مريـدُ للطول،والحاذف مريدُ للاختصار .

وتبعه الفارسِيّ فَرَدٌ في كتاب (الإغفال)`` قُوْلُ الـزجاج في « إِنَّ هذانِ لساحــران ،'`) إن التقديــر : إِنَّ هذان لهمــا ساحــران ،

- (۱) الإغفال: موضوعه تعليق وإصلاح لأخطاه الزجاج في معانيه هذا وقد أخطأ القطيق في (إنباه الرواة) ٢٧٤/ حيث ذكر أن لأبي علي الفارسي كتاب و الإغفال ، ويما أغفله الزجاجي في المعاني ، ولم يتنه محقق الإنباه لهذا السهو من القفطي ، لأن الإغفال للفارسي فيما أغفله الزجاج لا الزجاجي انظر تحقيق هذا ونسخ الإغفال والحديث عنه في كتاب : و القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، للمحقق ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ .
- (٢) طه / ٦٣ ، وهي قراءة رقم ٥١٩٧ في معجم القراءات ، وقد نسبت إلى
 نافع وآخرين وقد ضم المعجم تسع قراءات لهذه الآية .

فقال : الحذف والتوكيد باللّام متنافيان .

وتبع أبا عليّ أبو الفتح فقال في (الخصائص () ؛ لا يجوز : الذي ضَرَّبُتُ نَفْسُهُ زَيدٌ كما لا يجوز إدغام نحو : اقعنسس لما فيهما جميعاً مِنْ نَقْضِ الغَرْضِ .

وتبعهم ابن مالك فقال: لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكّد كضربت ضَرْبًا ، لأن المقصود تقويةعامله، وتقرير معناه والحذْفُ منافٍ لذلك .

وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه ، فإن سيبويه سأل الخليل عن نحو : مررت بزيدٍ وأناني أخوه أنفسها، كيف يُنطق بالتوكيد ؟ فأجابه بأنه يرفع بتقدير : هما صاحباي أنفسُهُما . وينصب بتقدير : أمنيهما .

ووافقهما على ذلك جماعة . واستدلوا بقول العرب :

٢٣٠ = * إنّ محلا وإنّ مُرْتَحلا (٢) *

(١) انظر الخصائص ١ /٢٨٧

(٢) تمامه:

۱) نمامه : * وإنّ في السَّفْر ما مضى مَهَلا *

من شـواهد: سيبـويه ٢٨٤/١ ، والمغنى ٨٧/١ ، ٢٦٣ ، ٢٧٤٢ ، ٧٠٠ ، والبغني ٨٧/١ ، والخــزانــة ٧٠٠ ، وابن الشجــري ٣٢٢/١ ، وابن يعيش ١٠٣/١ ، والخــزانــة ٣٨١/٤ . « وإنَّ مالًا وإنَّ ولداً » ، فحذفوا الخبر مع أنه مؤكَّد بإنَّ .

وفيه نظرٌ فإنَّ المؤكِّد نِسْبةُ الخبرِ إلى الاسم لا نَفْس الخبر .

وقال الصّفّار : إنما فَرّ الأخفش من حـذف العائـد في نحو : [٢٨٥] الذي رأيته / نُفْسَـهُ زيلًا ، لان المقتضى لحـذفه الطّول ، ولهذا لا يحذف في نحو : الذي هو قائم زيلًا ، فإذا فَرّوا من الطّول فكيف يؤكدون ؟ .

وأما حذف الشيء لـدليل وتـوكيده فـلا تنـافي بينهمـا ، لأن المحذوف للدَليل كالثابت .

ولبدر الدّين بن مالك مع والده في المسألة بحث أجاد فيه .

انتهى ما أورده ابن هشام في (المغنى) . (١)

والبحث الذي أشار إليه هو مـا قال ابن المصنّف في (شــرح الألفية) .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) : إذا كان للفعـل مفعولات أقيم مقام الفاعل المفعول المصرّح لفظاً وتقديراً دون المصرّح لفظاً فقط : وكذلك عمل الفرزدق في قوله :

⁽۱) انظر المغنى ۲/٤٧٢ .

٢٣١ = * مِنَّا الَّذِي اخْتِيرِ الرِّجالَ سماحةً (١) *

فـأقام المصـرَّح وهو الضميـر المستتـرفي اخنيـر ونصب غيـر المصرَّح وهو الرِّجال .

ولا تحفل بقول من قال: يجوز إقامة أيهما شئت، وذلك أن القـاعدة: أنّ المحـذوف المنويّ كـالملفوظ به، وههنا حـرف الجر المحدوف مرادً، فلو ظهر لم يجز إلّا إقامة المصرّح، فكذلك إذا كان مراداً. انتهى.

وقال ابن فلاح في (المغنى) : أهل الحجاز يحذفون خبر (لا) كثيراً وإنما يحذف للعلم به، وهومراد،فهو في حُكُم المنطوق

* * *

(١) تمامه:

* وجوداً إذا هبّ الرّياحُ الزّعازعُ *

من شواهد : سيبويه ۱۸/۱ ، وابن الشجريّ ۱۸/۱ ، ۲۹۴ ، وابن يعيش ۵//۸ ، والخزانة ۲۷۲/۳ ، والهمع والدرر رقم ۲۳۸ ، وهو مطلع قصيدة للفرزدق بعده :

ومنّا الذي أعطى الرسول عطيّة أُساري تميم والعيسونُ دواسع ومنها البيت المشهور:

أولئك آبائي فجئسني بمثلهم ﴿ إذَا جمعتنا يَـا جَرِيـرُ المَجَامُـــُعُ انظر ديوانه ١٨/١ طبع صادر بيروت .

ما كان كالجزء من متعلّقه لا يجوز تقدمه عليه

كما لا يتقدّم بعض حروف الكلمة عليها

وفيه فروع :

الأول : الصَّلة لا تتقدّم على الموصول ولا شيءٌ منها، لأنهــا بمنزلة الجزء من الموصول .

الثاني : الفاعل لا يتقدم على فعله لأنه كالجزء منه .

الثالث : الصّفة لا تتقدّم على الموصوف ، لأنها من حيث إنّها مكملة له ، ومتممة له أشبهت الجزء منه .

الرابع : المضاف إليه بمنزلة الجزء من المضاف فـلا يتقدّم عليه .

الخامس حرف الجر بمنزلة الجزء من المجرور، فلا يتقدّم عليه المجرور .

وقال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح): خمسة أشياء هي بمنزلة شيء واحد: الجارّ والمجرور كالشيء الواحد. والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد. والفعل والفاعل كالشيء الواحد. والصّفة والموصوف / كالشيء الواحد. والصّفة والموصول كالشيء الواحد.

ما يجوز تعدَّدُه وما لا يجوز

فيه فروع :

الأول : خبر المبتدأ وفيه خلاف ، منهم من أجازه مطلقاً ، وبه جزم ابن مالك .

ومنهم من منعه وأوجب العطف نحو زيد قائم ومنطلق إلا أن يريد اتصافه بذلك في حِينِ واحدٍ ، فيجوز نحوٌ : هذا حُلُوْ حامِضُ أي : مزُّ ، وهذا أغسر يَسَرًُ (١) ، أي : أضبط ، قال أبو حيان : وهذا اختيار مَنْ عاصرناه من الشّيوخ .

الشاني : الحال وفيه خلاف، قبال في (الارتشاف) : ذهب الفارِسِّي وجماعة : إلى أنه لا يجوز تعدّدُه ، ويجعلون نحو قولك : جاء زيد مسرعاً ضاحِكاً الحالَ الأوَّلَ فقط ، وضاحكاً صِفةُ (مُسْرِعاً) أوحالًا من الضمير المستكن .

وذهب ابن جنّي إلى جواز ذلك .

وقال ابن مالك في (شرح التسهيـل) : الحال شبيـة بالخبر،

 ⁽١). يقال : « رجُلُ أغْسَرُ يَسرُ » إذا كان يعمل بيديه جميعاً ، ويقال : « امرأةً عَسْرةً يَسرةً » ؟ إذا كانت تعمل بيديها جميعاً .

ولا يقال : ﴿ أَغْسَرُ أيسر ﴾ للرجل : ولا : ﴿ عسراء يسراء ﴾ للمرأة ، وعلى . هذا كلام العرب . انظر اللسان : ﴿ عسر ﴾ .

وشبيه بالنّعت فكما جاز أن يكون للمبتدأ الواحد والمنعوت الواحد خبرانِ فصاعداً ، أو نعتان فصاعداً ، فكذلك يجوز أن يكون لـلاسم الواحد حالان فصاعداً .

وزعم ابن عصفور: أن فعلاً واحداً لا ينصب أكثر من حال قِياساً على الظروف ، وقال : كما لا يقال : قمت يـوم الخميس يـوم الجُمعة كذلك لا يقال : جاء زيدٌ ضاحِكاً مُسرِعاً . واستثنى الحال المنصوب بأفعل التفضيل نحو : زيد راكباً أحسن منه ماشِياً ، قال : فجاز هذا كالظرف نحو : زيد اليوم أفضل منه غداً ، وزيد خُلفك أسرع منه أمامك، قال : وصح هذا في أفعل التفضيل ، لأنه قام مقام فعلين ألا ترى أن معنى قولك : زيد اليوم أفضل منه غداً : زيدٌ يزيد فضله اليوم على فضله غداً .

الثالث : المستثنى والجمهور على أنه لا يستثنى بأداة واحـدة دون عطف شيئان .

وأجازه قوم نحو : ما أخذ أحدٌ إِلَّا زيدٌ يِرْهماً ، وما ضرب القوم إلَّا بعضُهم بُعْضاً .

الرابع: الظرف وتعدّده ممتنع بلا خلاف ، فقد اتَفقوا على أن الفعـل لا يعمل في ظـرفين، لا يقال مشلًا : قمت يوم الجمعـة يـوم [٢٨٧] السبت ، لأن وقوع قيام واحد في / يوم الجمعة ويوم السبت محال . وكذا : جلست أمامـك خَلْفك لأنّ وقـوع جلوس واحد في مكـانين محال ؛ ولهذا قالوا في قوله تعالى : ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ النَّوْمُ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴾(') : لايصح أن يكون ﴿ إِذْ ﴾ ظُوفًا لينفع ، لأنه لا يعمل في ظوفن .

الخامس : النّعت ويجوز تعدّده بلا خلاف .

السادس : عطف البيان ، ذكره الزّمخشريّ في قوله تعـالى : ﴿ مَلِك النّاسِ إِلْه النّاسِ ﴾(٢) : أنها عطفا بيان لربّ النّاس .

وقال أبو حيان : لا أنقُلُ عن النّحاة شيئاً في عطف البيان،هل يجوز أن يكرّر المعطوف في علم واحد أم لا يجوز ذلك ؟ .

السابع: البدل، قال أبو حيان في البَحْر: أما بدل البَدَاء عند من أثبته، فيكرّر فيهالإبدال، وأما بدل الكُلّ وبدل البعض وبدل الاشتمال فلا نصّ عن أحد مِنَ النّحويين أعْرِفُه في جواز التّكرار فيها أو منعه إلاً أنّ في كلام بعض أصحابنا ما يدلّ على أن البدل لا يتكرّر.

* * *مراجعة الأصول

فيها مباحث:

(الأول) : فيما يراجع من الأصول مما لا يراجع ، قال ابن

⁽١) الزخرف / ٣٩ .

⁽٢) الناس / ٢ .

جنّي : اعلم أن الأصول المنصرف عنها إلى الفروع على ضربين :

أحـدهما : إذا احتبج إليه جـاز أن يـراجـع ، والأخـر مـا لا يمكن مراجعته ، لأنّ العرب انصرفت عنه فَلَمْ تُسْتُعْمِلْهُ .

فالأول منه كالصّرف الذي يفارق الاسم لمشــابهته الفعــل مز وجُهين : فمتى احتجت إلى صرفه جاز أن تراجعه فتصرفه .

ومنه إجراء المعتلّ مجري الصّحيح نحو قوله :

٢٣٢ = لا بارك اللَّهُ في الْغُوانِي هَلْ

يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مُطَّلَبُ (١)

وبقيّة الباب :

ومنه إظهار التضعيف كـ ﴿ لحِحَتْ ﴾ (٢) عينه ، وضبب (٢) البلد، وألِلَ (٤) السقاء . وقوله :

٢٣٣ = * الحمد لله العليَّ الأجلل^(٥) *

(١) لابن قيس الرّيات ، ديوانه / ٣ .

من شواهد: سيبويه ٥٩/٢ ، والمحتسب ١١١١/١ ، والخصائص ٢ /٢١١ ، ١١١٨ ، والخصائص ٢ /٢٦ ، ٨١ ، وابن الشجري ٢٢١/٢ .

(٢) لَحِتْ عينه كَسمع : لصقت بالرّمص . انظر همع الهوامع ٥ / ٢٩ .

(٣) في القاموس : (ضَبب) : أرض ضَبة : كثيرته أي كثيرة الضَّباب .
 هذا والضَّباب بكسر الضاد : جمع ضَتَّ .

(٤) ألل السَّقاء : فسد ، وتغيرَت رائحته

(٥) سبق ذكره رقم

وبقية الباب ، ومنه قوله :

٢٣٤ = * سَماءُ الإِلهِ فوق سَبْع ِ سَمائِيا (١) *

ومنه قوله :

٢٣٥ = * أَهْبَى التّراب فوقه إهْبابا (٢) *وهو كثير .

والثناني : وهمو مما لا يىراجى ع من الأصول عند الضرورة وذلك كالنَّلاثي المعتلَّ العين نحو : قام وباع ، وخاف ، وهاب ، وطال ، فهذا لا يواجع أصله أبداً ، ألا ترى / أنه لم يأت عنهم في نُثْرِ [٢٨٨] ولاَ نَظْم شيءٌ منه مُصَحَّحا نحو : قوم ولا بَيع ولا خَوفِ وَكذَلك مضارعه نحو : يَقُوم وَيَبيعُ

فأما ما حكاه بعض الكوفيين من قولهم : هيُوءَ الرَّجل من الهَّيَّة فوجْهُهُ أَنه خَرَج خُرَج المبالغة فلحق بباب قولهم : قضو الرجل : إذا جاد قضاؤه ورُمُو : إذا جاد رَمْيُهُ .

⁽١) نسب لأميّة بن أبي الصلت . وصدره :

^{*} له ما رأتْ عينُ البصير وَفَوْقَهُ *

ويروى : * فوق ست سمائيا * .

كما ذكر ابن جني عن أبي عليّ . انظر الخصائص ٢١٢/١ .

مّن شىواهد : سيبويـه ۲۹٫۲ ، والمقتضب . ۱۶٤/۱ ، والخصائص ۳۲۸۲ ، ۳۴۸/۲ ، والمنصف ۲٦٫۲ ، ۲۸ ، والخــزانــة ۱۱۸/۱

واللسان : « سما » . (٢) من شواهد : الخصائص ٢ /٣٤٨ .

فكما بُنِيَ فَعُل مما لامه ياء كذلك خرج هذا على أصله في فَعُل مما عيّنه ياء ، وعلّتهما وجميعاً أن هذا بناء لا يتصرّف لمضارعته _ بما(۱) فيه من المبالغة _ لباب التعجّب ، ولِنِعْم وبئس .

فلمًا لم يتصرّف احتملوا فيه خروجه في هذا الموضع مخالِفًا للباب ؛ ألا تواهم إنما تحامّوًا أن يبنوا فَعُل مما عينه ياء خخافة انتقالهم من الاثقل إلى ما هو أثقل منه ، لأنه كان يلزمهم أن يقولوا : بُعْتُ أَبِوعُ ، ويَبُوع ، وبُوعا ، وبُوعوا ، وبُوعِي ونحو ذلك من تصاريفه .

وكذلك لو جاء فَعُـل مما لامه ياء متصـرِّقاً للزم أن يقـولوا : رَمُوتُ ، ارَمُو ، وَيَرمُو ان ، وهُنّ يَرَمُون ، ونحو ذلك فيكثر قلب الياء واواً وهي أثقل من الياء .

فائمًا قولهم : لرَمُوّ^(٢) الرَّجل ، فإنه لايتصرف، فلا يفارق موضعه هذا ؛ كما لا يتصرّف نعم وبشس فاخْتُمِل ذلك فيـه لجُموده عليـه ، وأمْنِهم تعدّيه إلى غيره .

كذلك احْتُمِلَ هَيُوء الرّجل ولم يُعلّ ، لأنه لا يتصرّف لمضارعته

 ⁽١) في ط فقط : (لما) مكان : (بما) صوابه من النسخ المخطوطة ،
 والخصائص ٣٤٨/٢ .

 ⁽٢) في ط : و رمو ۽ بدون لام صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص في
 الموضع السّابق .

بالمبالغة فيه باب التَعجَب، ونعِم ويئس. ولوصُرِّف للزم إعلاله وأن يقال: هاء يهوء ؛ فلما لم يتصرف لحق بصحّة الأسماء ، فكما صحّ نحو القَوْد، والحَوْكَة ، والصَّيد والغيب، كذلك صحّ هَيُوء الرَّجل فاعرفه كماصحّ:ما أطوله وأبيعه ونحو ذلك .

ومِمًا لا يراجع باب افتعل إذا كانت فاؤه صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً ، فإن تـاءه تقلب طاء نحـو : اصطبر ، واضطرب ، واطُرد واظطلم(١) .

وكذلك إذا كانت دالاً أو ذالاً أو زاياً فإن تاءه تبدل دالاً نحو : ادّلج ، وادّكر ، وازدان .

ولا يجوز خروج هذه التَّاء على أصلها . ولم يأت ذلك في نظم

ولا نثر . فأمّا ما حكماه خلف من قول بعضهم : التقطت النّوى ، واشتقطته ، واضتقطته فقد يجوز أن تكون الضاد بدلاً [من الشين في المشتقطته ، فيترك إستقطته ، فيترك إبدال الناء طاءً مع الضّاد ليكون ذلك إيذاناً بأنها بدلٌ من اللاّم أو الشين(٣) فتصح الناء مع الصّاد كما صحّت مع ما الضّاد بدلٌ منه / [٢٨٩] (١) في ط والنسخ المخطوطة ما عدا نسخة المتحف البريطاني : وواظلم ، بالطاء وفي نسخة المتحف البريطاني ، وواطلم ، بالطاء . صوابه من الخصائص و واظلم ،

(۲) ما بين معقوفين سقط من ط ، صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .
 (۳) في ط فقط : «أوالسن ، وبالسن تحديث صوابه من النسخ المخطوطة

 (٣) في ط فقط: (أوالسين ٤ بالسين تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

ونظير ذلك قول الشاعر :

٣٣٦ = يَازُبُ أَبَازٍ من العُفْر صَدَعُ للسَّقِض الدُّنْب إليه والجُتَمَعُ (١) للسَّا رأى أن لادَعَهُ ولا شِبَسَعُ للسَّا رأى أنوطاة حِقْفٍ فَالْطَجَعُ

فأبدل لام (الْطَجَع) من الضّاد ، وأقر الطاء بحالها مع اللّام ليكون ذلك دليلًا على أنها بدل من الضّاد وهذا كصِحة : عَوِر ، لأنه في معنى ما تجب صحته وهو اغْوَرٌ .

ومن ذلك : امتناعهم من تصحيح الواو السّاكنة بعد الكسرة ،

إ\)، ينسب هذا الرجز إلى منظور بن حية الأسدي كما في شواهد الشافية
 ٢٧٤/٤

وهذا الرجز من شواهد: الخصائص ١٦٣/١ ، ٢٦٢ ، ٢٠/٣ ، والشافية ١٦٧/١ ، والمنصف ٢٩٣/٢ ، والسحنسب ١٦٧/١ ، والشافية ٢٧٤/١ ، والنفر ١٩٠٤/١ ، والشروني ٢٢٤/١ ، والأشمسوني ٢٧٤/١ ، وانظر إصلاح المنطق لابن السكيت / ٥٩ وقد ذكر البغدادي في شرح الشافية هذا الرجز فقال : أبز الظبي يأبز من باب ضرب أي قفز في عثره فهو أباز ، والمغفر : جمع أعفر وهو الأبيض الذي ليس بشديد البياض . ومن العفر ٤ : صفة لمجرور رُبّ . وتغيض : جمع فوائمه ليشب على الظبي ، والدّعة : الراحة والسكون . والأرطى : من شجر الرمل ، والواحدة : أرطاة والجقف : التلّ المعوج من الرمل . واصطنجع : وضع جنبه بالأرض يقول : لما رأى الذنب أنه لا يشبع من الظبي ولا يدركه ، وقد تعب في طلبه مال إلى الأرطاة فاضطجع عندها .

ومن تصحيح الياء . السّاكنة بعد الضّمة .

فأما قراءة أبي عمرو في ترك الهمزة « يا صالح ابتنا »(١) بتصحيح الياء بعد ضمة الحاء فلا بلزمه عليها(٢) أن يقول : يا غلام اوجل . والفرق بينها أن صحة الياء في « صالح ابتنا » بعد الضمة له نظير وهو قولهم : قبل وبيع ، فحمل المنفصل على المتصل ، وليس في كلامهم واو ساكنة صحت بعد كسرة ، فيجوز قياساً عليها يا غلام اوجل .

فإن قلت : فإن الضّمة في نحو . قبل وبيع لم تصح ، لأنّها الشمام ضمّ للكسرة ، والكسرة في : يا غسلام اوجل كسرة صريحة (٢) . فهذا فُرْقُ .

قيل: الضمة في حاء ﴿ يا صالح ﴾ ضمة بناء فأشبهت ضمّة

- (١) الأعراف / ٧٧ . وفي هذه الآية ثلاث قراءات :
- ١ ـــ إبدال الهمزة واوأ حال الوصل ، وهي قراءة أبي عمرو ، وورش ،
 والسوسي .
 - ٢ ــ قراءة : أوتنا : قراءة عيسى وعاصم الجحدري .
 - ٣ ـــ إيتنا بياء غير محدودة حال الابتداء . وهي قراءة ورش .
- (٢) في ط والنسخ المخطوطة : (عليه) وفي الخصائص : (عليها) وهذا أوضح .
- (٣) في ط فقط: (صحيحة » وفي النسخ المخطوطة والخصائص:
 (صريحة » بالراء .

(قيل) من حيث كانت بناء وليس لقولك : (يا غلام أوجل) شبيـه فيحمل هذا(١) عليه ، لا كسرة صريحة ولا كسرة مَشُوبةً .

و الله الما تفاوت ما بين الحركتين في كون أحدهما ضمّة صريحة ، والأخرى ضمة غير صريحة فأمر تَغْنَفِرُ العرب ما هو أعلى وأظهر منه . وذلك أنهم قد اغتفروا اختلاف الحرفين مع اختلاف الحركتين في نحو جمعهم في القافية بين سالم وعالم مع قادم وظالم ، فإذا تساعوا بخلاف الحرفين مع الحركتين كان تساعمهم بخلاف الحركتين وحُدَمُما في : « ياصالحُ ايتنا » ، و « قيل » ، و « بيع » أجْدَرُ بالجواز .

فإن قلت : فقد صحّت النواو الساكنة بعد الكسر ، نحو : الجُلوّاذ (*) ، والخُرِوّاط (*) .

قبل: السّاكنة هنا لمّا أدغمت في المتحرّكة فنبا اللسان عنهما نجميعاً نُبُوةً واحدة جَرّنا لذلك مجْرَى الواو المتحرّكة بعد الكسرة نحو: طِوَل وجِوَل.

 [۲۹۰] وعلى / أن بعضهم قد قال اجليواذاً، فأعَلَ مراعاة لأصل ما كان عليه الحرف .

ولم يُبدل الواو بعدها لمكان الياء ، إذ كانت هذه الياء غير لازمة

⁽١) «هذا»: سقطت من ط والنسخ المخطوطة : صوابه من الخصائص .

⁽٢) في القاموس: الإجلواذ: (المضاء والسرعة ، وذهاب المطر ، .

١ (٣) في القاموس: ﴿ وَاخْرُو طُ بِهِمَ الطَّرِيقِ : طَالُ وَامْتَدُّ ﴾ . '

فجرى ذلك في الصّحة مجرى « ديوان » فيها .

ومن قال : بُيْرة ، وطِيال فقياس قوله هنا أن يقول : اجليًاذُ فيقلبهما جميعاً ، إذ كانا قد جَريا مجرى الواوِ الواحدة المتحرَّكة .

- فإن قيل : فالحركتان (١) قبل الألفين في : سالِم وقادِم كلتاهما فتحة ، وأنما شِيبتُ إحداهما بشيء من الكسرة ، وليست كذلك الحركتان (١) في حاء (يا صالح) وقاف (قبل) من حيث كانت الحركة في حاء (يا صالح) ضمة البتة ، وحركة قاف قبل كسرة مشوبة بالضّم ، فقد ترى الأصلين هنا مختلفين ، وهما هناك - اعني في سالم وقادم - متّفقان .

قيل: كيف تصرّفت الحال فالضمة في: (قيل) مشوبة غير مخلصة ، نعم ولو تطعّمت مخلّصة كما أن الفتحة في سالم مشوبة غير مخلصة ، نعم ولو تطعّمت الحركة في قاف (قيل) لوجدت حصّة الضّم فيها أكثر من حصّة الكسر ،وأدون أحوالها أن تكون في اللّوق مثلها ، ثم من بعد ذلك ما قدّمناه من اختلاف الألفين في سالم وقادم لاختلاف الحركتين قبلهما الناشئة عنهما ، وليست الياء في (قيل) كذلك بل هي ياء مخلصة ، وإن كانت الحركة قبلها مشوبة غير مخلّصة .

 ⁽١) في ط والنسخ المخطوطة : فالحركات . وفي الخصائص (فالحركتان) .
 وهذا أوضح .

⁽٢) في الخصائص: « الحركات » .

وسبب ذلك أن الياء الساكنة سائغ غير مستحيل فيها أن تَصِعّ بعد الضمّة المخلّصة فَضُلاً عن الكسرة المشوبة بالضّم ، ألا تراك لا يتعلّر عليك صحّة الياء وان أخلصت قبلها الضّمة في نحو : مُسِر في اسم الفاعل من أيسر لو تجشّمت إخراجه على الصحّة ، وكذلك لو تجشّمت تصحيح واوموزان قبل القلب ، وإنما ذلك تجشُّم الكُلْفة في إخراج الحرفين مصحّحين غير مُعَلّين .

فأمّا الألف فحديثَ غير هذا ، ألا ترى أنه ليس في الطَوْق ولا من تحت القدرة صِحّة الألف بعد الضّمة ولا الكسرة ، بل إنما هي تابعة للفتحة قبلها ، فإن صحت الفتحة قبلها صَحّت بعدها ، وإن شيبت الفتحة بالكسرة نُحى بالألف نحو الياء نحو : سالِم وعالم ، وإن شيبت بالضمة نُحى بالألف نحو الواو في الصلاة والزكاة وهي ألف شيبت بالضمة نُحى بالألف نحو الواو في الصلاة والزكاة وهي ألف (٢٩١] التفخيم، فقد بان لك بذلك فرق ما بين الألف وبين الباء والواو / .

فهذا طَرَفٌ من القول على ما يراجع من الأصول للضّرورة مِمّا يرفض فلا يراجع ، فاعرفه وتَنَبّه لأمثاله فإنها كثيرة . انتهى .

المبحث الثاني في مراعاتهم الأصول تارةً وإهمالهم إيّاها أخرَى

عقد له ابن جني باباً بعد الباب الذي تقدّم(١) قال :

فمن الأول قـولهم : صُغْتُ الخـاتم ، وحُكْتُ الشوب ونحـو ذلك .

وذلك أن فَعُلْت ههنا عُدِّيت ، فولا أن أصل هذا فَعَلت _ بفتح العين ـ لما جاز أن تعمل فَعُلت . ومن ذلك قوله :

٢٣٧ = ليُبْكَ يزيدُ ضَارِعُ لخصومةٍ ومُخْتبِط مِمّا نُطِيح الطّوائِحُ (٢)

- (١) انظر الخصائص : ٣٥٢/٢ .
- (٢) من قصيدة لضرار بن نهشل يرثي أخاه يزيد . ونسبه سيبويه والعيني إلى
 الحارث بن نهيك .

ألا ترى أن أول البيت مبني على اطراح ذكر الفاعل ، وأنَ آخره قِد عُوود فيه الحديث عن الفاعل ، فإن تقديره فيما بعد : لِيَبْكِه مُخْتَبِط فدل قوله : لِيُبُك على ما أواده من قوله : لِيَبْكه . ونحوه قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الإنسانُ خُلِق هلوعاً ﴾ (١) ، ﴿ وَخُلِق الإنسانُ ضَعِيفاً ﴾ (١) مع قوله تعالى : ﴿ إِقرأ باسْم رَبّك الَّذِي خَلَق ، خلق الإنسان من عَلَق ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ خَلق الإنسان علّمه البيان ﴾ (١) وأمثاله كثيرة .

ونحو من البيت قوله تعالى : ﴿ فِي بُيُسُوتٍ إِذَنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ ويُذْكَر فِيها اسْمُهُ يُسَبِّع له فِيها بالغُدُوَّ والأصال رجالٌ ﴾ (٥) أي يُسَبِّع له فيها رجالٌ .

ومن الأصول المراعاة قولهم : مررت برجمل ضارب زيمدٍ وعَمْراً ، وليس زيد بقائم ولا قاعِداً ، و ﴿ إِنَا مُنْجُوكُ وَأُهلَكَ ﴾ (٢٠ ، وإذا جاز أن تراعى الفروع نحو قوله :

⁽١) المعارج / ١٩.

⁽۲) النساء / ۲۸ .

⁽٣) العلق / ٢ ، ٢ .

⁽٤) الرَّحْمَن / ٣ ، ٤ .

 ⁽٥) النور ٣٦، ٣٧، ويُسَبِّع بالبناء للمفعول قراءة ابن عامر وعـاصم وأبي عمرو، وشعبة وآخرين. انظر قراءة رقم ٥٨٩٠ في معجم القراءات.

⁽٦) العنكبوت / ٣٣ .

٣٣٨ = بدا لِي أَنِّي لستُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جَائِيــا(١) وقــوكــه :

٣٩ = مَشَائِيمُ ليسوا مُصلحِين عشيرة ولا ناعبِ إلا بِبيْنٍ غرابُها (٢)
كانت مراجعة الأصول أولى وأُجْدَر .

ومن ضد ذلك : هذان ضارباك ، ألا ترى أنىك لو اعتىددت بالنّون المحذوفة لكنت كأنّك قد جمعْتَ بين الزّيادتين المعتقبتين^(۲) في آخر الاسم ، وعلى هذا القبيل^(٤) / أكثر الكلام : أن يعامل [٢٩٢] الحاضر فيغلّب حكمه لحضوره على الغائب لمغيبه. وهو شاهد لقوة

⁽١) نسب لزهير ، ولصرمة الأنصاري ، ولابن رواحة .

وهو من شواهد: سيبويه (۸۳، ۱۵۵، ۲۹۰، ۲۹۰، ۲۹۵) ۲۹۵، ۲۵۵ (۲۷۸۲ والإنصاف ۱۹۱/۱ ، ۳۵۵) ۲۷۸ والإنصاف ۱۹۱/۱ ، ۳۵۵ (۲۰۸ والمغنی ۲۰۵۰) والمغنی ۲۱۰/۱ ، ۱۳۹۱ ، ۱۳۹۵ والمعنی ۲۱۷/۲ ، ۲۱۸ والمعینی ۲۷۲/۲ والمعینی ۲۷۷/۲ والهمم والدرر رقم ۲۹۲۲ .

 ⁽٢) نسب إلى الأخوص الرّياحيّ ،

وهومن شواهد: سيبويه ۸۳۱، ۱۵۵، ۱۸۹، والخصائص ۵۵/۲ والاخصائص ۵۶/۲ والان مرام. والإنصاف ۱۹۳۱، وابن يعيش ۵۲/۲، ۱۸۰۰/۵۰/۲، ۲۹/۸، ۲۹/۸، ۲۹/۳، والمغنى ۲۳۵/۲، والخراف والخراف ۱۱۵۰/۲، ۲۳۵/۳، ۲۳۵/۳، والاشمونى ۲۳۵/۲،

⁽٣) ي ط: (المتعقبتين) صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

⁽٤) في الخصائص: « القياس ، مكان: القبيل .

إعمال الثاني من الفعلين لقربه (١) وغلبته على إعمال الأول لبعده . ومن ذلك قوله :

· ۲٤ = * وما كُلّ مَنْ وافى مِنّى أنا عارف^(٢) *

فيمن نُّون وأطلق مع رفع (كلُّ) .

ووجه ذلك : أنه إذا رفع كُلًّا فلا بدّ من تقديره الهاء ليعود عملى المبتدأ من خبره ضمير ، وكلّ واحد من التنوين في (عارفٌ) ومدّة الإطلاق في (عارفو) ينا في اجتماعه مع الهاء المرادة المقدّرة ، ألا ترى أنك لو جمعت بينهما فقلت : عارفنه أو عارفوه لم يجز شيء من ذينك . وإنما هذا لمعاملة الحاضر واطراح حُكْم الغائب فاعرفه وقسه فإنه باب واسع .

* * *

من شواهد : سيبويه ٣٦/١، ٣٧، والعيني ٩٨/٢، والخصائص ٣٥٤/٢ والمغنى ٧٧٤/ ، وشرح شذور الذهب ١٧٣/ ، والتصريح ١٩٨/١ والأشموني ٢٤٩/١ .

⁽١) في الخصائص : « لقوته » .

⁽٢) لمزاحم العقيلي ، وصدره :

^{*} وقالوا تعرَّفها المنازل من مِنِّي *

المبحث الثالث في مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد

قال ابن جَني^(١) هذا موضوع بحث قلّما وقع تفصيله وهو معنًى يجب أن ينبّهعليه،ويحرّر القول فيه .

من ذلك : قولهم في ضمّة الذال من قولك : ما رأيته مذ اليوم . إنهم يقولون في ذلك :إنهم لمّا حركوها لالتقاء الساكنين لم يكسروها ، لكنهم ضموها ؛ لأن أصلها الضم في (مُنذُ) ، كذا (١٦ لعمري لكنه الأصل الاقرب ، ألا ترى أن أول حال هذه الذال أن تكون ساكنةً ، وأنها إنما ضُمّت لالتقاء الساكنين إنباعاً لضمة الميم ، فهذا على الحقيقة هو الأصل الأول . فأما ضم ذال (منذُ) فإنما هو (١٣) بعد سكونها الأول المقدّر. ويدل على أن حركتها إنما هي لالتقاء الساكنين

⁽١) انظر الخصائص ٣٤٢/٢ .

⁽٢) في الخصائص : « وهو هكذا » .

⁽٣) في الخصائص: « فإنما هو في الرتبة بعد » الخ .

أنه لما زال التقاؤهما سكنت الذال في مُذْ وهذا واضح. فضمة الذال إذاً من قولهم: مُذُ اليوم إنما هو ردَّ الى الأصل الأقرب الذي هو منذ دون الأبعد المقدر الذي هو سكون الذال في مُنْذ قبل أن تحرك (١٠) . ولا يستنكر الاعتداد بما لم يخرج إلى اللفظ ، لأن الدليل إذا قام على شيء كان في حكم الملفوظ به ، وإن لم يجر على ألسنتهم استعماله ، ألا ترى إلى قول سيبويه في سُودَد (١٠): إنه إنما ظهر تضعيفه [٩٣٧] لأنه ملحق بما لم يجيء، وقد علمنا أن الإلحاق إنما هو صناعة لفظية / ومع هذا فلم يظهر ذاك الذي قدّره ملحقاً هذا به . فلولا أن ما يقوم الدليل عليه مِمّا لم يظهر إلى النّطق به بمنزلة الملفوظ به لما ألحقوا الدليل عليه مِمّا لم يظهر إلى النّطق به بمنزلة الملفوظ به لما ألحقوا

سرِّدَدَا أو سُودَدا بما لم يفوهوا به . ومن ذلك : قولهم : بعت وقُلت فهذه معاملة على الأصل الأقرب دون الأبعد ، لأن أصلهما : فَعَل بفتح العين: بيَعَ وقوَل ، ثم نُقِلا من فَعَل إلى فَعِل وَفَعُل ، ثم قلبت الواو والياء في فعلت أَلِفاً ،

فالتقى ساكنان العين المعتلة المقلوبة ألفاً ولام الفعل فحذفت العين لالتقائها ، فصار التقدير : [قلت وَبعث ثم نقلت الضمة والكسرة إلى الفاء لان أصلها قبل القلب فَعُلت وفَعِلت ، فصاراً] ثُلثُ و بعثُ فهذه

 ⁽١) في الخصائص: « قبل أن يحرَّك فيما بعده » .

 ⁽٢) في النسخ المخطوطة وط: « سردد » وفي الخصائص سودد بالواو وفي
 سيبويه ٢١/٢ و: سُرُدُدُ وهو موضع . وانظر حاشية الخصائص في
 التعليق على هذه الصيغة .

 ⁽٣) ما بين معقوفين سقط من نسخ الأشباه والتصويب من الخصائص.

مراجعة أصل إلا أنه ذلك الأصل الأقرب ، لا الأبعد ؛ ألا ترى أن أول أحوال هذه العين في صيغة المثال إنما هو فتحة العين التي أبدلت منها الضمة والكسرة وهذا واضح .

ومن ذلك قولهم في مطايا وعطايا: أنهما لمّا أصارتهما الصنعة إلى مطاءا وعطاءا أبدلوا(١) الهمزة على أصل ما في الواحد [من اللام(١٥)] وهو الباء في مطبّة وعطبّة. ولعمري إن لا ميهما ياء ان إلا أنك تعلم أن أصل هاتين الياءين واوان، لانهما في الأصل: مطبّوة وعَطبَوة، لانهما من: مَطُوتُ وَعَطُوت، فأصل الباء فيهما الواو، وعَطبوة ما فيهما من الياء دون الأصل الذي هو الواور بُجوعاً إلى الظاهر ولوحظ ما فيهما من الياء دون الأصل الذي هو الواور بُجوعاً إلى الظاهر من الفعلين، لانه الأقرب وليس كذلك صَرْف ما لا ينصرف، ولا إظهار التضعيف، لان هذا هو الأصل الأول على الحقيقة، وليس واراءه أصل، هذا أونى إليك منه كما كان فيما تقدّم، فاعرف الفرق بين ما هو مردود إلى أول عردة متقدّمة له.

^{* * *}

 ⁽١) في ط: a مطاء ، وعطاء ع بدون ألف في آخرهما تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص .

⁽٢) « من اللام » سقط من ط والنسخ المخطوطة ، وهو في الخصائص .

⁽٣) في الخصائص : « وراءه » مكان « دونه » .

المبحث الرابع في مراجعة أصل واستئناف فرع

قــال ابن جنّي : اعلم أن كُلّ حــرف غير منقلب احتجت إلى قلبه ، فإنك حينئذ تَرْتَجل له فرعاً ، ولست تراجع به أصْلًا .

ومن ذلك : الألفات غير المنقلبة الواقعة أطرافاً لـلإلحاق أو [٢٩٤] للتأنيث / أو لغيرهما من الصّيغة لا غير .

ف التي لـلإلحـــاق كــالف أرْطى(٢) فيمن قـــال : مـأروط(٢) وحَيْنطي(٢) ، وَدَلْنظى(٥) والتي للتأنيث كألف سَكْـرى ، وَغَضْبى ، وجُمادى .

⁽١) انظر الخصائص ٢ /٣٤٥

 ⁽٢) الأرطى كما في القاموس : شجر نُوره كنور الخِلاف ، وثمره كالعُناب تأكله الإبل غضة .

⁽٣) المأروط: المدبوغ بالأرطى كما في القاموس.

 ⁽٤) حُبْنطى : الحبنطى : الممتلىء غيظاً أو بطنة . والحبنطاة : القصيرة الدميمة .

⁽٥) الدَّلنظي : في القاموس : ادلنظي الماء : تدافع ، وادلنظي : مرّ فأسرع .

والتي للصيغة لا غير كالف ضَبغْ طَرَى (١) ، وتبعشرَى(١) وَزَبْعَرَى (١) ، وتبعشرَى(١) وَزَبْعَرَى(١) ، فمتى احتج إلى تحويك واحدة من هذه الألفات للتثنية أو الجمع قلبتها ياء فقلت : أَرْطَبانِ ، وَحَبْنُطَيانَ . أُوكذا الباقي .

فهذه الياء فرَّعُ مرتجلُ وليستُ مرَاجَماً بها أصل ، لأنه ليس واحدة منها منقلبة أصَّلًا لا عن ياء ولا غيرها بخلاف الألف المنقلبة كالف مَثْرَى وَمَدْعَى ، لأن هذه منقبلة عن ياءٍ ، منقلبة عن واو في غزوت ودعوت ، وأصلهما مَثْزَقُ ، ومَدَعَقُ ، فلما وقعت الواو رابعة هكذا قُلِبَت ياء فصارت : مَثْرَيُ وَمَدْعَيُ ، ثم قلبت الياء ألفاً فصارت : مَثْرَى وَمَدْعَى فلمًا احتجت إلى تحريك هذه الألف راجعت بها الأصل الأقرب وهو الياء فصارتا ياء في: مَثْزيان وَمَدْعيان .

وقد يكون الحرف منقلباً فتضطر إلى قلبه فىلا ترده إلى أصله الذي كان منقلباً عنه وذلك كقولك في حمراء : حمراوي وحمراوات ، فتقلب الهمزة واواً ، وإن كانت منقلبة عن ألف [التأثيث كالتي في (١) الضبغطري مقصورة : الرجل الشديد ، والطويل والأحمق ، وكلمة يغزع بها الصبيان ، وماحملته على رأسك ، وجعلت يدك فوقه لثلايقع ، والضبع أو أثناها ، وهما ضبغطران ، ورأيت ضبغطرين . انظر

(٣) الزّبعري بكسر الزاي وفتح الباء والراء : السيّء الخُلُق والغليظ .

 ⁽٢) الْفَبْغَثر : كَسَفَرْجل : العظيم الخُلق ، والقبعثري مقصورة : الجمَل العظيم ، والفصيل المهزول . . وجمعه قباعث . وألفه ليست للتأنيث ولا للإلحاق ، بل قسم ثالث . انظر القاموس .

نحو: بُشرَى ، وسكُرى] (١٠ ، وكذلك إذا نسبت إلى شقاوة فقلت : شقاوي ، فهذه الواو في شقاوي بدل من همزة مقدّرة ،كأنّك لمّا حذفت الهاء فصارت الواو طرفاً أبدلتها همزة فصارت في التقدير إلى شقاء ، فأبدلت الهمزة واواً فصارت : شقاوي ، فالواو إذاً في شقاوي غير الواد في شقاوة ، ولهذا نظائر في العربّة كثيرة .

ومنها: قولهم في الإضافة إلى عَدُوة: عَدَوِيّ . وذلك أنك لما حذفت الهاء حذفت لها واو فعولة كما حذفت لحذف تاء حنيفة ياءها، فصارت في التقدير إلى (عَدُويّ)، فأبدلت من الضّمة كسرة ومن الواو ياء فصارت إلى (عَدِيّ) فبحرت في ذلك مجرى (عَمْ) فأبدلت من الكسرة فتحة ، ومن الياء ألفاً ، فصارت إلى عَدًا ، كهُدًى ، فأبدلت من الألف واواً لوقوع ياءي الإضافة بعدها فصارت إلى عَدَويّ كمُدّويّ ، فالواو في عدوّة ، وإنمّا هي بدل

وفي (البسيط): قيل: إن تعريفُ الفاظ التأكيد أجمع وأجمعون وجمعاء وجُمع بالإضافة المقدّرة كسائر أخواتها، والدليل على ذلك مراجعة الشّاع للأصل قال:

٢٤١ = * إِنَّ الخَليطِ ماك أَجْعَهُ (٣) *

⁽١) ما بين معقوفين من الخصائص ، وقد سقط من ط والنسخ المخ لموطة .

⁽٢) تطلق الاضافة أحيانا على النسب .

 ⁽٣) قطعة من بيت لا أعرف له سابقاً ولاحقاً بعد طول بحث ، وهو غير مستقيم
 الوزن ولعله : * إنّ الخليط بان أجمّهُ *

١٠) فأجمعه تأكيد للضمير في باكٍ .

مراعاة الصورة

قـال ابن هشام في (تـذكرتـه) : هذا بـاب ما فعلوه مـراعاةً للصُّور .

من ذلك : (الذين) خصّوه بالعاقل لأنه على صورة ما يختّص بالعاقل وهو الزيدونوالعمرون،وإلا فمفرده (الذي) وهو غير مختص بالعاقل قاله ابن عصفور في (شرح المقرب) .

ومن ذلك : ذو الموصولة أغربها بعضهم تشبيهاً بذي التي بمعنى صاحب لتعاقبهما في اللفظ وإن كانت الموصولة فيها مقتضياً للبناء وهو الافتقار للتأصّل .

معنى النفي مبنيّ على معنى الإيجاب ما لم يحدُث أمر من خارج

ذكر هذه القاعدة ابن النحاس في (التّعليقة) : وبني عليها أن (لمّا) لنفي الماضي القريب من الحال لأنها لنفي : ﴿ قَدْ فَعَلَ ﴾ ،

⁽١) لعله : ﴿ بَانَ ﴾ كَمَا قُدَّمت.

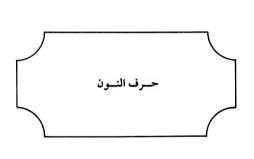
و « قد فعل » إنما هو للماضي المقرّب من الحال، وأنه يجوز حذف الفعل مع لما دون (لم) ، وذلك لأن لمّا نفي : قد فعل، وقد يجوز حذف الفعل معها كقوله :

وتقديره : وكأنه قدزالت،فجاز أيضاً حذف الفعل مع لمًا حملًا للنفي على الإثبات .

وأمًا (لمْ) فإنما هي نفي : ﴿ فَعَلَ ﴾ و ﴿ فعل ﴾ لا يجوز حذفها لأنه حينئذ يكون سكوتًا وعدم كلام لا حذفًا ، فلمّا لَمْ يُخذف الفعل في إيجابه لم يُحذف في نفيه .

(١) قطعة من بيت ، والبيت بتمامه :

أزف التُرخل غير أنّ ركابنا لما تُوَّل برحالنا وكانٌ قد والشاهد من قصيدة للنابغة الذبياني ، وهو من شواهد : الخصائص ١٣٦١/٣ ، ١٣١/٣ ، وابن يعيش ٥/٥ ، ١١٠ ، وقطر الندي ٢٣٢٠ والخزانة ٣٣٣/٣ ، ٣٣٢/٤ ، ٥٠٥ ، والمغني ١٤٨/١ ، والعيني ١٨٥٢ ، ١٤٨/٢ ، والأشموني ٣١/١ ، والهمع والدرر رقم ٤١ه ،



النّادر لا حكم له

قال الأندلسي في (شرح المفصل): يعنون أنه لا يفرد بحكم [٢٩٦] يصير به / أصلًا،بل پنبغي أن يُرّد إلى أحد الأصول المعلومة محافظةً على تقريرها،واحتراساً من نقضها.

قال : وما مِنْ عِلْمٍ إِلَّا وقد شذت منه جزئيات مشكلة ،فتردَ إلى القواعد الكلية والضوابط الجُمْليّة .

نَقْضُ الغرض

قال ابن جِنّي(١) : حذف خبر كان ضعيفٌ في القياس . وقلّما يوجد في الاستعمال .

فإن قُلْت : خبر كان يتجاذبه شيئان(٢) أحدهما : خبر المبتدأ

- (١) في ط فقط : « ابن جني » والنسخ المخطوطة جميعها : ابن إياز .
 - (٢) في النسخ المخطوطة : (شبهان ، مكان : (شيئان ، .

لأنه أصله ، والثاني : المفعول. الأنه منصوب بعد مرفوع ، وكلّ واحد من خير المتبدأ والمفعول به يجوز حذفه .

قيل : إلاَّ أنه قد وُجِد فيه منعُ من ذلك ، وهو كونه عِوَضاً من المُصْدَر ، فلو حذفته لنقضت الغرض الّذي جثت به من أجله ، وكان نحواً من إدغام الملحق ، وحذف المؤكد .

قال ابن جنّي: لا يجوز حذف المُقَسَم عليه وتبقية القسم ، لأن الغرض إنما هو توكيد المُقْسم عليه بالقسم ، فمحالُ أن يؤتى بالمؤكِّد ويحذف المؤكِّد، لأنه نقض الغرض ، كما لا يجوز أن يؤتى بأجمعين من غير تقدّم المؤكِّد .

قال ابن يعيش: حذف المضاف إليه أقلَّ من حذف المضاف ، وأبعد قياساً ، لأن الغرض من المضاف إليه التَّعريف أو التَّخصيص . وإذا كان الغرض منه ذلك وحذف كان نقضاً للغرض، وتراجعاً عن المقصود .

قال : وكذلك الموصوف والصفة : القياس أن لايحذف واحدً منها ، لأن حذف أحدهما نقض للغرض ، وتراجعُ عها النزموه ؛ ولأنهها كالشيء الىواحـد من حيث كـان البيـان والإيضـاح إنمـا يحصـل من مجموعهها .

وقال الأندلسي في (شرح المفصل) : الأصل في هاء السكت أن تكون ساكنة ، لأنها إنما زيدت لأجل الوقف ، والوقف لا يكون إلاً [۲۹۷] على ساكن / ومنه سمى وَقْفاً ، لأنه وقوفٌ عن الحركة ، فتحريك يناقض الغرض الذي جيء بها لأجله .

النّهي والنَّفي من واد واحد

ذكره الشيخ تقيّ الدّين السّبكي في كتاب (كُلّ) ، قال : فإذا قلت : لا تضرب كُلّ رجل أو كل الرجال فالنّهي عن المجموع ، لا عن كُلّ واحدٍ إلاَّ أن تكون قرينة تقتضي النّهي عن كل فَرْد .

النّون تشابه حروف المدّ واللِّين من سنّة عشرَ وَجْهاً

الأول : أن تكون علامة للرفع في الأفعال الخمسة، كما تكون الألف والواو علامة للرّفع في الأسماء المثنّاة والمجموعة .

الثاني : أنها تكون ضميراً للجَمْع المؤنّث ، كما تكون الواو ضميراً للجمع المذكّر .

الثالث : أن الجازم قد يحذفها في : « لم يك » كما يحذف الواو والياء والألف . الرابع : أن الاسمين إذا ركّبا وهي في آخر الاسم الأوّل ، فإنها قد تسكّن نحو : (دَشْتَنُبُويْهُ)(١) ، و (باذنْجانة) ، كما تسكّن الياء في (معدى كرب) .

الخامس : أنها قد تحذف لالتقاء الساكنين في قوله :

٢٤٢ = * ولاكِ اسْقِني إن كان ماؤك ذا فَضْل ِ (٢) *

كما تحذف الواو والياء والألف لالتقاء الساكنين .

السادس : أن النّون قد تحذف اعتباطاً عيناً ولاماً في : مُنذُ ولَدُن في قوله :

٢٤٣= مِنْ لَدُ شُولًا(٣)

- (١) في ط : (دستنيَّنونِ ، بالسين ، وفي النسخ المخطوطة بالشين .
- (۲) نسب في سيبويه ۹/۱ للنجاشي ، وهو من شواهده ، ومن شواهد . الخصائص ۹/۱۳ ، والمنصف ۲۲۹/۲ ، والإنصاف /۳۲۲/۲ وابن يعيش ۱۲۲/۹ ، والخزانة /۳۲۷/۶ ، والمغنى ۳۲۳/۱ ، والهمسع والدر رقم ۱۷۰۶ .
 - هذا وصدره : * فَلَسْتُ بَآتِمه ولا أَسْتَطِعُه *

(٣) رجز مشطورة وهو بتمامه :

من لدُّ شَوْلًا فإلى أتلائها

من شواهد: سيبويه ١٣٤/١ ، وأوضح العسالك رقم ٩٦ ، والخزانة ٨٤/٢ ، والأشموني ٢٤٣/١ ، وابن الشجري ٢٢٢/١ ، وابن يعيش ١٩٠٨، والعيني ١/٥١، والتصريح ١٩٤/١ ، والهمع والدرر رقم ٤/١١] كما تحذف الواو عيناً ولاماً في (ثُبة) (^(۱) في أحد القولين وفي (أخ) .

السابع : أنها تحذَّف للطُّول في قوله :

٢٤٤ * أَبَى كليب إن عَمَّيَّ اللَّذَا (٢) *

كما تُحذف الياءُ للطّول في قولهم: اشْهِباب يريدون: اشْهِبَاباً " . اشْهِبَاباً " .

والشول: اسم جمع شبائلة ، وهي النّاقة ارتفع لبنها ، وجف ضرعها .
 والإتلاء : مصدر قولك : أتلت الناقة : إذا ولدت ، فصارت ذات تلو وجمعه :
 اتلاء .

 (١) النُّبة بضم الثاء وفتح الباء : الجماعة ، وأصلها : ثبوٌ ، وقيل : ثبوٌ من ثبيت أي جمعت فلامها على الأول واو ، وعلى الثاني ياء .

وأمًا الثبة التي هي وسط الحوض فليست مما نحن فيه على الصحيح لأنها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب : إذا رجع .

> انظر شرح التصريح ٧٤/١ . . (٢)) للأخطل ، ديوانه / ٤٤ . وتمامه :

* قتلا المُلوك وفكَّكا الأغلالا *

من شىواهد : سيبويه (٥٠/١-) والمحتسب ١٨٥/١ ، وابن الشجري ٣٦٠/٢ ، وابن يعيش ١٥٤/٣ ، ١٥٥ ، والمنصف ٢٧/١ والخزانة ٤٩٩/٢ ، ٤٩٣/٣ ، والتصريح ٢٣٢/١ .

وانظر شرح المفضليات لابن الأنباري / ١٩١٨ . وانظر شرح المفضليات لابن الأنباري / ٤٣٨ .

(٣) على صيغة افعيلال من الألوان ولم يجيء إلا مصدراً.

انظر الممتع ١٤٤/١ .

الثَّامن : أنّ الألف تبدل منها في الوقف نحو : رأيت زيدا ، واضُرِبا /

التاسع : أن فيها غُتَّة كما أن في الألف وأختيها مدًّا .

العاشر : أنها تكون علامة للجمع لا ضميراً، كما تكون الألف والنون علامة في قوله :

٢٤٥ * يَعْصِرْن السَّلِيطَ أَقَارِبُهُ(١) *
 وقوله :

٢٤٦ = * يلُومُونني في اشْتراءِ النخيل فومي(١) . . *

(١) قطعة من بيت للفرزدق ديوانه /٤٦ والبيت بتمامه هو :

ولكن ديسافي أبسوه وأمّـه بِحَــرُوان يعصــرن السليط أفــاريــه. من شواهد: سيبويه ٢٣٦/١، والخزانة ٢٨٦/٢ ، ٢٩٣٣، ٣٤، ٣٤، ٥٤/٤، وابن يعيش ٧/٧، وابن الشجــري ٢٣٣/١، والخصــائص ١٩٤/٢.

ودياف : فرية بالشام ، والسليط : الزيت ، وحوّران : من مدن الشام . والقصيدة هجا بها الفرزدق ابن عفراء الضّمي ومطلعها :

ستعلم يا عمرو بن عَفْراء من الذي يلامُ إذا مـا الأمـر غبّت عواقِبُـهُ .

 (٢) البيت نسبة صاحب التصريح لأميّة ، ولعله لأمية بن أبي الصلّت وهـ و بنمامه :

يــلومــونــنـــي فــي اشــتــراء النَخــــــــــل قــومــي فــكـــلَهــم ألَـــرَمُ من شواهد : ابن الشجري ١٣٣/١ ، وأوضح المسالك رقم ٢٠٧ ، وشـرح شواهد المغنى للسيّوطي /٧٨٣ ، والتصريح ٢٧٦/١ ، والأشموني ٤٧/٢ . والعيني ٢٠٢٨ ؟ وقولهم (١): « التقتا حُلَقتا البطان » .

الحادي عشر : أنها من حروفالزيادة، كما أن حروف المدّ واللّين من حروف الزيادة .

الثاني عشر : أنها تدغم في الواو والياء في قولك زيدٌ وعمرو . وزيدٌ يضرب .

الثالث عشر : مصاحبتها حروف المدّ واللين وحركات الإعراب في قولك :زيدانِ وزيدونَ وزيدين ، وزيدٌ .

وحذفها بحذف حركات الإعراب في الوقف في قولك : زَيْدْ .

الرابع عشر: تعاقبهما في المحل الواحد نحو: جَرَنْفَش^(٢) وجرافش.

الخامس عشر : حذفها في المحل الواحد الذي تحذف فيه الألف فيجتمع بحذفها أربعة أحرف متحرّكات نحو : عَـرُنُّـنَ وعَرِّنْن^(۱۲) ، وعُلاَبط وَعُلَبط (۱۰) .

 ⁽١) مثل يضرب للأمر إذا اشتد . انظر اللسان : و بطن ، وفيه و التقت ،
 بدون ألف دالة على التثنية . وانظر هِمع الهوامع ١٧٨/٦

 ⁽١) في القاموس : و جرش ، الجَرْنْفش كسمنْدُل : العظيم من الرجال وانظر الممتم ٢٦٣/١.

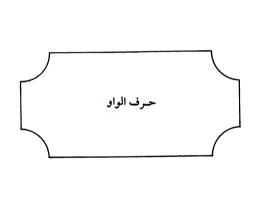
⁽٣) العرتن بحركة وتضم التاء : شجر يدبغ بعروقه .

⁽٤) العُلَبِط ومثله : العُلابِط : الضخم العظيم .

السادس عشر : حذفها لكثرة الكلام بها كما تحذف الباء كذلك ، وذلك نحو : بلعنبر ويلحرث،كما قالوا : لا أَدْرٍ . ذكر ذلك ابن الدّهان في (العُرّة) . قال : فلما كان بين هذه الحروف وبين النّون هذه المناسبة زيدت في المضارع .

* * *





الواسِطَة

قيل بها في أبواب .

الأول : باب المعرب والمبنّي ، فقيل : إن بينهما واسطة لا توصف بالإعراب ولا بالبناء وذلك في أشياء :

(أحدها): الأسماء قبل التّركيب: ذهب قوم: إلى أنها واسطة لا معربة؛ لعدم موجب الإعراب، ولا مبنيّة، لعدم مناسبة مبنيّ الأصل. واختاره ابن عصفور وأبوحيّان. واختار ابن مالك: أنها [۲۹۹]مبنيّة. واختار الزخمشري أنها معربة/

(الثاني) : المنادى المفرد نحو : يا زيدُ : ذهب قوم : إلى أنه واسطة بين المعرب والمبنّي . حكاه ابن يعيش في (شرح المفصل) والصّحيح أنه مبنّي .

(الشالث) : المضاف إلى يباء المتكلم . قبال ابن يعيش : اختلفوا في كسرته ، فذهب قوم : إلى أنها حركة بنباء ، وليست إعراباً ، لأنها لم تحدث بعامل ولذلك لا تختلف باختلاف العوامل ، إلا أنها وإن كانت بناء فهي عارضة في الاسم ، لوقوع الياء بعدها ، وإذا كانت عارضة لم تَصِر الكلمة بهامبنية . ونطير ذلك حركة التقاء

الساكنين نحو: لم يَقُم الرجّل فهذه الكسرة ليست إعراباً ، لا ناه لَم ، تعمل الكسر ، ومع ذلك فالكلمة باقية على إعرابها لكونها عـارضة تزول عند زوال السّأكن فهي كالضّمة في نحو : لم يضربوا وكالفتحة في نحو : لم يَضْرِبا في كونها عارضة للواو والألف .

وقد ذهب قوم : إلى أن هـذه الحركـة لها حكمٌ بينحُكُمين ، وليست إعراباً ولا بناءً ، أمـا كـونها غيـر إعراب؛فـلأنّ الاسم يكون مرفوعاً أو منصوباً وهي فيه ،

وأمًا كونها غير بناء ، فلأنَّ الكلمة لم يوجد فيها شيء من أسباب البناء .

(١) وقال ابن جنّي في (الخصائص) : باب في الحكم يقف بين الحُكْمين .

هذا فصل موجود في العربيّة لفظاً ، وقد أعطته مقاداً عليه وقياساً ، وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلّم في نحو : صاحبي وغلامِي ، فهذه الحركة لا إعرابٌ ولا بناءً . أما كونها غير إعراب ، فلأن الاسم يكون مرفوعاً ومنصوباً وهي فيه ، وليس بين الكسرة وبين الرّفع والنّصب في هذا ونحوه نسبة ولا مقاربة .

وأمّا كونها غيربناء ، فلأنّ الكلمة معربة متمكّنة ، فليست الحركة في آخره بِبناء ، ألا تــرى أن غلامي في التمكّن واستحقــاق الإعراب كغلامك ، وغلامهم ، وغلامنا .

⁽١) انظر الخصائص ٢/٣٥٦ .

فإن قلت : فما هذه الكسرة في نحو غلامي ؟

قلت : هي من جنس الكسرة في الرّفع والنّصب . أكِرَهُ الحْرفُ عليها فلزمت في الحالات ، وليست إعراباً ، إلا أنّ لفظها كلفظ حركة الإعراب كما أن كسرة الصّاد من : (صِنْو) غَيْرُ كُسْرة الصَّاد في : [٣٠٠] (صِنوان) حُكُمًا ،وإن كانت إيّاها لَفْظاً / (١)

وقال أبو البقاء في (اللّباب) : ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنيّة عند المحقّقين ، لأن حدّ المعرب ضدّ حدّ المبنيّ وليس بين الضّدين هنا واسطة .

وذهب قوم : إلى أن المضاف إلى ياء المتكلّم غير مبنيّ ؛ إذ لا عِلّة فيه توجب البناء، وغير معرب إذ لا يمكن ظهور الإعراب فيه مع صحّة حُرْف إعرابه وسمّوه خَصِيًّا . (٢) .

والذي ذهبوا إليه فاسد ، لأنه معربٌ عند قوم ، ومبنيّ عند آخرين على أن تسميتهم إياه خصيًّا خطأ ، لأن الخصيّ ذَكرٌ حقيقة ، وأحكام الذكور ثابتة له ، وكان الأشبه بما ذهبوا إليه أن يسموه خُنثًى مُشْككٌ .

وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في (التعليقة) : اختلف في المضاف إلى ياء المتكلم ، فقيل : مبنيّ ؛وكسرته كسرة بناء ، لأنه لا يحدثها عامل الجرّ . وعلة بنائه شبهُهُ بـالحروف لخـروجه عن كُـلّ

⁽١) انتهى نصّ ابن حني .

⁽٢) إذا سُلَّتْ خُصياهِ وٱلجمع : خُصْيان .

مضاف لأن كُلِّ مضاف، لا يتغيّر آخره لأجل المضاف إليه ، وخروج الشيء عن نظائره يُلحقه بالحروف إذ لا نظير لها من الأسماء .

وقيل : معرب لعدم عِلَّة البناء ، ولأن الإضافة إلى المبنيّ لا توجب بناء المضاف، ولا تجوّزه إلا في الظروف ، وفيها أجرى مجراه (كَمِثْل) و(غيرٌ)، فوجب أن يكون مُعرباً .

وقيل: لا معربٌ ولا مبنيّ ، لأن الإعراب غير موجود ، والبناء لا علّة له، فوجب أن يحكم بِمُلمَهِها ، أو يكون للاسم منزلة بين منزلتين . ونحو ذلك: الرجـل ونحوه مِمّا فيه الف ولام ، فأنه لا منصرف ، لأن الصّرف التنوين،ولا تنوين ، ولا غير منصرف ، لأنه لا يشبه الفعل .

والجواب : أن هذا لا نظير له .

وما ذكره في المنصرف وغيره فصحيح، لأن الصّرف التنوين ، وغير المنصرف أشبه الفعل فليسامتقابلَيْنْ،بخلاف الإعراب والبناء،لأن الاسم إمّا معرب وهو المتمكّن، وإما غير متمكّن وهو المبنيّ، فهما قسيماً الإثبات والنّفي، ولا واسطة بينهما . انتهى .

(الىوابع) : قـال ابن الـدّهـان في (الغُـرّة) : الكـلام على ضربين : معربٌ ومبنيّ .

وعند الرّمانيّ وغيره:قسمٌ ثالث لا معربٌ ولا مبنيّ، وهو (سحر)

المعدول، لأنه لا يزول عن هذه الحال، وما فيه شيء يوجب البناء .

الواو

وادَّعى قوم ذلك في : غلامي ، وهذا خطأً عند الأكثرين ، لأنه

[٣٠١] يؤدي هذا القول إلى أن (عصا) كذلك / .

(الخامس) : قال أبو حيّان في (الارتشاف) : زعم قوم منهم الكسائي: أن(أمس)ليس مبنيًّا ولامعرباً ،بل هو محكيّ من فعل الأمر من الإمساء ، فإذا قلت : جئت أمس ، فمعناه اليوم الذي كنت تقولفيه:

أمس .

البـــاب الثّاني باب المنصرف وغير المنصرف

قيل : إن بينهما واسطة لا توصف بالصّرف ولا بعدمه .

قال ابن جني في الباب المشار إليه '` ومن ذلك: ما كنانت فيه اللام أو الإضافة نحو: الرجل، وغلامك، وصاحب الرّجل، فهذه الأسماء كلها وما كان نحوها لا منصرفة ولا غير منصرفة ، وذلك أنها ليست بمنونة ، فتكون منصرفة ولا مما يجوز للتنوين حلوله للصّرف، فإذا لم يوجد فيه كان عدمه منه أمارةً لكونه غير منصرف كأحمد وعمر.

وكذلك التثنية والجمع على حدّها ليس شيء من ذلك منصرفا ولا غيرمنصرف، معرفة كان أونكرة امن حيث كانت هذه الأسماء ليس هما يتون مثلها، فإذا لم يوجد فيها التنوين كان ذهابه عنها أمارةً لترك صرفها، وقال (صاحب البسيط): من: قال المنصرف: ما ليس فيه علتان من العلل التّسع، وغير المنصرف ما فيه علتان، وتأثيرهما منع الجر والتّنوين لفظاً أو تقديراً ، فقد حصر المنصرف وغير المنصرف ، ودخل في القيد التثنية والجمع والأسماء السّتة ، وما فيه اللام والمضاف في غير ما لا ينصرف ، فيكون على هذا رجلان اسم امرأة غير منصرف لوجود

 ⁽١) أي في باب في الحكم يقف بين الحكمين ، وقد تقدمت الاشارة إليه فيها سبق .
 انظر الخصائص ٢٠٧/٣ .

العلّتين ، وتثنية رجل منصرفاً لعدم العلتين . وأمّا من قال : المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتنوين ، وغير المنصرف ما لم يدخله جرّ ولا تنوين ، فإن التثنية والجمع والمعرّف باللام والإضافة تُخرُّج عن الحَصْر ؛ فلذلك ذكرُها صاحب (الخصائص) مُرتبةٌ ثالثةً لا منصرفةً ولا غير منصرفة .

وقال أبوعلي : ما دخله اللاّم أو الإضافة من باب ما لا ينصرف لا أقول فيه بصرف ولابعدمه،ولا أقول : إنه منصرف ، لأن المانع من الصرف موجود فيه وهو شبه الفعل ، وليس اللاّم أو الإضافة بسالبة إياه "٣٠٦] شبه الفعل،ولا / أقول : إنه غير منصرف "، لأن امتناع التنوين عنه ليس لكونه لا ينصرف ، وإنما هو لدخول الألف واللاّم عليه ، فإنها مانع من التنوين .

وقال الكزوليّ : وأمّا أقسام الأسماء من جهة العموم فعلى ثلاثة أضرب : منصرف وغير منصرف .

وما لا يقال فيه منصرف ولا غير منصرف وهو أربعة :

المفساف وما عـرّف بـالاّم والتثنيــة والجمــع ، لايقـــال : منصوفة ، إذ ليس فيها تنوين ، ولا يقال : فيها غير منصوف إذ ليس فيها علّة تمنع من الصرف .

 ⁽١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة ولعله : الجنزولي بالجيم صاحب الجزولية المشهورة .

وقىال ابن الحاجب: ظاهر كىلام النّحويين أن القسمة إلى المنصرف وغيره حاصرة ، وتفسيسرهم كُلّ واحمد من القسمين يُنْفي الحَصْر.

الباب الثالث

بساب العَسلَم

منه منقول ، ومنـه مرتجـل ، ومنه قسم ثـالث لا منقولُ ولا مرتجلٌ ، وهو الذي علميّته بالغلبة ذكره أبو حيّان .

وقال في (البسيط) : العلم المعدول كعُمـر وزُفَر فيـه ثلاثـة أقوال :

أحدها : أنه مشتقّ من المعدول عنه، فعلى هذا يكون منقولًا .

والثاني : أنه مرتجل غير مشتق ، لأن لفظ المعدول لم يستعمل في مسمّى ، ثم نقل منه ، وليس وزن المعدول موافقاً لوزن المعدول عنه حتى يكون منقولاً .

والشالث : أنه ليس منقـولًا على الإطـلاق ولا مـرتجـلًا على الإطلاق ، بل هو مشابه للمنقول، لموافقة حروفه لحروف المعدولعنه، ومشابهً للمرتحل ؛ لاختصاصه بوزن لايوافقه المعدول عنه فيه .

الباب الرابع

باب الظّاهر والمضمر

قال الأندلسي في (شرح المفصل) : قال ابن دُرستويه :(إيّا) متوسّط بين الظّاهر والمضمر كاسم الإشارة ، ولذلك ألبس أمره لكونه أخذ شبهاً من هذا وشبهاً من هذا . /

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل): قال ابن درستويه (إيا) اسم لا ظاهر ولامضمر، بل هو مبهم كنيّ به عن المنصوب، وجعلت الكاف والهاء والبياء بياناً على المقصود، وليُعلم المخاطب من الغائب، ولا موضع لها من الإعراب. ويعزى هذا القول إلى ابي الحسن الأخفش إلا أنه أشكل عليه أمر (إيًا) فقال: هي مبهمة بين الظاهر والمضمر.

والجمهور : على أنها اسم مضمر ، وذهب الزجاج : إلى انها اسم ظاهر يضاف إلى المضمرات .

وقال ابن يعيش : أيضاً : قد جعل بعضهم اسم الإشــارة من الأسماء الظّاهرة وهوالقياس، إذ لا تفتقر إلى تقدم ظاهر،فتكون كناية عنه ، ولأنه غلب عليه أحكام الأسماء الظّاهرة نحو : وصفه والوصف به ، وتثنيته وتحقيره .

وقد أشكل أمره على قوم فجعلوه قِسْماً ثالثاً بين الأسماء الظّاهرة والمضمرة ، لأن له شبَهاً بالظّاهرة ، وشبهاً بالمضمرة ، فمن حيث كانت مُثَّبِيَّةً ولم يفارقها تعريف الإشارة كانت كالمضمرة ، ومن حيث صُغّرت ، ووصفت ، ووصف بها كانت كالظّاهرة .

وقال الأندلسي : بعض النحاة يقول : أنـواع المعارف ثلاثة: ظاهر ومُضْمَرُ وبينهما وهو المبهم .

الباب الخامس باب الوقف والوصل

(١) قال ابن جنيّ : ومن ذلك قوله :

٢٤٧ = * له زَجَلُ كأنه صَوْتُ حادٍ (٢) *

فحذف الواو من كأنه لا على حدّ الوقف، ولا على حدّ الوصل ، أما الوقف فيَقضي بالسّكون (كأنَّه)، وأما الوصل فيقضي بالمطّل ، وتمكن الواو (كأنهو) فقوله : كأنه منزلة بين الوصل والوقف ، وكذلك قوله :

للشماخ ، ديوانه /٣٦ ، وسيبويـه ١١/١، والحجة لابن خـالويـه /٢٨٢ والخصائص ١٢٧/١ ، وهمـع الهوامع والدرر رقم ١٣٦ .

قال في الدرر : وصف حمار وحش هاتجاً فيقول : إذا طلب وسيقته ، وهي أثناه التي يضمها ويجممها وهي من : وسَقْتُ الشيء : أي جمعته ــ صوّت بها ، وكان صوته لما فيه من الزّجل والحنين ، ومن حسن النرجيع والتطريب صوتُ حاد بإبل يتغنى بها أو صوت مزمار . والزجل : صوت فيه حنين وترتّم .

⁽١) انظر الخصائص ١/٧٧١.

 ⁽٢) * إذا طلب الوسيقة أو زمير *

۲٤٨ = يما مَرْحباه بِحِصار نَساجِيَهُ إذا أتى قَرَبَتهُ للسّسانيهُ (١) قثبات اللهاء في (مرحبا) ليس على حد الوقف ولا على حد الوصل ، أما الوقف يؤذن بأنها ساكنة (يامرحباهُ) ، وأما الوصل فيؤذن بحدفها أصلاً يا (مرحبا) بحمارناجية ، فثباتها في الوصل متحرّكة منزلة بين المنزلتين . وكذلك قوله :

٢٤٩ = * ببازل ِ وَجْنَاءَ أَو عَيْهَلِّ (٢) *

(۱) من شواهد: الخصائص ۳۵۸/۲ ، والمنصف ۱٤٢/۳ ، والخزانة (۱ منشواهد: الخصائص ۳۵۸/۲ ، والمنصف ۱٤٢/۳ ، والخزانة المخانة : وله د و يا مرحاه) : المنادى محلوف : (ومرحبا) مصلر منصوب بعامل محلوف ، أي صادف رُحبًا وسمة ، حذف تنويته لنية الوقف ، ثم بعد أن وصل به هماء السكت عن له الموصل فوصل : (وتاجيه) : اسم شخص ، (والسانية) : الدلو المظيمة وأداتها . وأراد بتقريب الحمال للسانية : أن يستقى عليه من البئر بالدلو العظيمة .

(٢) رجز قبله :

إن تبخلَ بِا جُمْـلُ أو تَعْتَلَي او تُصْبِحي في السظّاعِن المُوَلِّي نُسَلُّ وَجُد الهائِم المُغَثَلُ

من شواهد : سيبويه ٢٨٢/٢ ، ونسبه لرجل من بني أسد، وانـظر نوادر أبي زيد/٢٤٨ ، والخزانة ٢/٢٥٠ ، وشِواهد الشافية ٢٤٦/٤ .

 الواو ٣٨١

فإثبات الياء مع التضعيف طريف ، وذلك أن التُثقيل من أمارة / [٣٠٤] الوقف ، والياء من أمارة الإطلاق ، فهو منزلة بين المنزلتين .



الباب السادس

باب حروف الجر . قال ابن هشام في (المغني) : التّحقيق في اللام المقوية نحو (مُصدّقاً لما معهم (١٠) ، (فعّال لما يريد)(٢) ، (إن كنتم للرؤيا تُغبُرون (٣) . أنها ليست زائدة محضة لما تخيّل في العامل من الضّعف الذي نُزِّلُه منزلة القاصر ، ولا معدّية محضة، لاطّراد صحة إسقاطها ، فلها منزلة بين منزلتين .

فصـــل

قـال ابن إياز : جعـل ابن معط للمنادي مـرتبتين : البعد ، والقرب فـ (يا) و (أيا) وهيا للأول ، وأي والهمزة للثاني .

وابن برهان جعل له ثلاث مراتب : بُعْدِي وَقُرْبِيّ وَوَسَطِيّ بينهما فللأولى (أيا) و (هيا) ، وللثانية : الهمزة ، وللثالثة : أي ، وجعل (يا) مستعملة في الجميع . انتهى .

ونظير ذلك الإشارة جعل له ابن عصفور ثلاث مراتب : دُنيا ،

⁽١) البقرة / ٩١ .

⁽٢) البروج / ١٦.

⁽٣) يوسف / ٤٣ .

ووُسْطى ، وقُصْوى ، فللأولى (ذا) و (تى) ، وللثانية : ذاك وتيك وبالكاف دون اللام ، وللثالثة ذلك وتلـك بالكاف واللام وجعل لـه مرتبتين فقط .

ورُودُ الشّيء مع نظيره مورِدُهُ(١) مع نقيضه

قال ابن جنّي : وذلك أَضْرُبُ :

منها : اجتماع المدّكر والمؤنّث في الصّفة المؤنثة نحو : رجل علاّمة ، وامرأة علامة ، ورجل نسّابة ، وامرأة نسابة ، ورجل هُمَزَةُ لُمَزَةً ، وامرأة هُمَزَةً لُمَزَةً ، ورَجُلُ صَوورَةً(٢٢ وفروقَةً٣٦ وامرأة صَرُورةً وفَروقَةً ، ورجل هِلباجة٤٦ فَقَاقَةً٩٥ ، وامرأة كذلك . وهو كثير .

وذلك أنَّ الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه ، وإنما لَجِقت لإعلام السّلمع أن هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ

- (١) في النسخ المخطوطة : (يورد) مكان : (مورده) ، وفي الخصائص :
 (باب في الشيء يرد مع نظيره مورده مع نقيضه) . انظر ٢٠١/٢ .
- (٢) في القاموس: رجل صرور، وصرارة، وصارورة، وصروري،
 وصروراء: لم يحج أو لم يتزوج للواحد والجمع.
 - (٣) في القاموس : رجل فاروقٌ وفروقة : شديد الفزع .
- (٤) في القاموس: الهلباجة بالكسر: الأحمق، الضخم، الفدم، الأكول،
 الجامع كل شَرَّ.
 - (٥) في القاموس : رجل فقاقٌ كسحاب وسَحابة : أحمق .

الغاية والنّهاية، فجعل تأنيث الصفة أمارةً لِمَا أُريد من تأنيث الغايـة والمبالغة، وسواء كان الموصوف بتلك الصفة مذّكراً أم مؤنّاً.

يدلّ على ذلك أن الهاء لو كانت في نحو امرأة فروقة إنما لحقتُ [" و" المرأة مؤنئة لوجب أن / تحذف في المدكّر فيه فيقال : رجل فروق ، كما أنّ التاء في قائمة وظريفة لما لحقت لتأنيث الموصوف حذفت مع تذكيره في نحو : رجل ظريف ، وقائم ، وكريم . وهذا واضحُ .

ونحوً من تأنيث هذه الصفة ليُعلم أنها بلغت المعنى الذي هو مؤنّث أيضاً تصحيحهم العين في نحو : حَوِلَ وَصَيِدَ واعتَــونُـوا والجَورُوا ، إيـــذاناً بأن ذلك في مَثنى ما لا بُدّ من تصحيحه ، وهــو آحَولَ، وآصَيْدَ ، وتعاونوا ، وتجاوروا ، وكما كُرّرت الألفاظ لتكوير المعانى ، نحو : الزّلزلة ، والصّلصلة ، والصّرصرة وهوباب واسع .

ومنها : اجتماع المؤنث والمذكّر في الصّفة المذكّرة . وذلك نحو : رَجُلٌ خَصْم ، وأمرأة خَصْمُ ، ورجل عَـدْل، وامرأة عـدل ، ورجل ضَيْف ، وامرأة ضيف ، ورجل رِضاً ، وأمرأة رِضاً .

وكذلك ما فوق الواحد نحو : رجلان رِضاً ، وَعِدلُ ، وقــومُ رِضاً ، قال زهير : ٢٥٠ = متى يَشْتَجِر قُومُ يَقُلْ سَرَواتُهُم هُم بيننا فَهُمْ رِضاً وهمُ عـدلُ(١)

وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصّفة : أنّ التذكير إنما أتاها من قبل المصدرية ، فإذا قبل : رجل عَدْلٌ ، فكأنهُ وُصِف بجميع الجِنْس مبالغة ، كما تقول : أستولى على الفّضُل ، وحاز جميع الرّياسة والنُّبار ، ولم يترك لأحد نصيباً في الكرم والجود ، ونحوذلك فوصف بالجنس أجمع تمكيناً لهذا الموضع وتوكيداً .

وقد ظهر عنهم ما يؤيّد هـذا المعنى ويشهد بــه . وذلك نحــو قوله :

٢٥١ = ألا أصبحت أسماء جاذِمة الحَبْل وضنت علينا والضّنِينُ من البُخْل (٢٥)
 فهذا كقولك : هو مجبول من الكرم وَمَطِينُ (٣) من الخير ، وهي

(١) من قصيدة يمدح بها سنان بن أبي حارثة المرّي ، ومطلعها :
 صحا القلب عن سلمي وقد كاد لا يسلو

وأقفر من سلمي التعانييق فالثقــلُ

والتعانيق والثقل : موضعان . انظر ديوانه / ٤٠ .

من شواهد : الخصائص ۲۰۲/۲ ، والمحتسب ۱۰۷/۲ ، واللسان : «رضى » .

 (٢) في اللسان : «ضن » نسب إلى البعيث ، وفسره بقوله : أراد : الضنين مخلوق من البُخل ، وكل ذلك على المجاز .

من شواهد: الخصائص ۲۰۲/۲ ، ۲۰۹/۳ ، والمحسب ٤٦/٢ ، وابر الشجري ٧٢/١ ، والمغنى ٧٤٤/١ .

(٣) في القاموس : (طين) : الطين : الخلقة والجبله فمطين كمبيع بمعنى
 مخلوق أو مجبول .

مخلوقة من البخل .

وهذا أوفق معنًى من أن تحمله على القلب ، وأنه يريد به : والبخل من الضنين ، لأن فيه من الإعظام والمبالغة ما ليس في القلب .

ومنه قوله :

٢٥٢ = * وهُنّ من الإخلاف قبلك والمطل(١) *

وقوله :

٢٥٣ = * وهنّ من الإخلاف والوَلَعان(٢) *

وأقوى التأويلين في قولها :

⁽١) نسب في النسان : « ولع » إلى البعيث .

وهو من شواهد : الخصائص ۲۰۳/ ، ۲۲۰/۳ ، والمحتسب ٤٦/٢ وابن الشجريّ ۷۲/۱ .

⁽٢) صدره:

لخلابة العينين كذّابة المنى *

من شواهد : إصلاح المنطق / ٢٦٨ . وفيه : أولع بكـذا وكذا إيـلاعاً وولعاناً ، والاسم : الولوع . . . إذا كذب .

والخصــائص ۲۰۳/۲ ، ۲۰۹/۳ ، والمحتسب ۲٫۲۶ ، واللســان : « ولع » .

٢٥٤ = * فإنَّما هي إقبالُ وإدْبار (١) *

أن تكون من هذا ، أي كَأَنَّها خُلِفت من الإقبال والإدبار ، لا على أن يكون من باب حذف المضاف ، أي ذات إقبال وذات / إدبار . [٣٠٦]

ويكفيـك من هـذا كله قـولـه تعـــالى : ﴿ خُلِق الإنســان مِنْ عَجَل ﴾'' ، وذلك لكثرة فعله إيّاه ، واعتياده له .

وهذا أقوى معنى من أن يكون أراد : خُلِق الْمَجَلُ من الإنسان ، لأنه أمر قد اطّرد واتّسع ، فحمله على القُلْبَ يَبْعد في الصنعة ، ويَصْغُر في المعنى .

وكأن هذا الموضع لما خفي على بعضهم قال في تأويله : إن المُجَلَ هنا : الطِّين . ولعمري إنه في اللَّغة كما ذكر ، غير أنه في هذا الموضع لا يـراد به إلاّ نفس العجلة والسّـرعة ، ولهـذا قال عقبـه : ﴿ سَأَرِيكُم آياتِي فلا تَسْتَعْجِلُون ﴾(٣)،ونظيره قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ

⁽١) للخنساء ، وصدره .

^{*} ترتع ما رتعتْ حتّى إذا ادّكرَتْ *

من شسواهد: سيبسويه ۱٦٩/۱ ، والمقتضب ٢٣٠/٣ ، ٢٣٠/۶ والخصائص ٢٣٠/٤ ، ٢٣٠/٣ ، والخصيف ٧/١٦ ، ١٩٤٩ ، والشجسري /٧١/ ، وابن يعيش ١١٥/١ ، والخزانة ٢٠٧/١ ، ٢٤٠ ، والتصريح /٣٣٢ . وانظر ديوانها /٢٦ .

⁽٢) الأنبياء /٣٧.

⁽٣) الأنبياء / ٣٧ .

الإنسانُ عَجُولًا ﴾(١) ﴿ وَخُلِق الإنسانُ ضَعِيفاً﴾(٢) ، لأن العجلة ضرب مزالضّعف؛ لِمَا تُؤذن به من الضرّورة والحاجة .

فلما كان الغرض من قولهم : رَجُّلُ عَدْلٌ ، وامرأة عدل إنما هو إرادة المصدر والجنس جُعِل الإفرادُ والتذكير أمارةً المصدر المذّكر .

فإن قلت : فإنَّ نفس لفظُ المصدر قدَّجاء مؤنّثاً نحو : الزيادة ، والعبادة (٢٠ والضّئولة ، والحُجهومة ، والمَحْمِيّة ، والحَجهومة ، والمَحْمِيّة ، والحَرجِدة ، والطّلاقة ، والسباطة (٤٠) ، وهو كثيرجداً ،فإذا كان نفس المصدر قد جاء مؤنثاً فما هو في معناه ومحمول بالتّاويل عليه أحجى بتأنيثه .

قيل: الأصل لقوته أحمل لهذا المعنى من الفرع لِضَعْفه. وذلك أن الزيادة (^{٥)} والعيادة ونحو ذلك مصادر غير مشكوك فيها ، فلحاق التّاء لها لا يُخرجها عما ثبت في النفس من مصدريتها .

وليس كذلك الصَّفة ، لأنها ليست في الحقيقة مصدراً ، وإنما

- (١) الإسراء / ١١ . وفي الخصائص والأشباه المطبوع والنسخ المخطوطة و وخلق الإنسان » : مكان : و د كان » تحريف .
 - (٢) النساء / ٢٨ .
 - (٣) في الخصائص ٢/٤٠٤ : « والعبادة » بالباء .
- (٤) في ط فقط: (والبساطة) تحريف صوابه من النسخ المخـطوطة والخصائص . وفي القاموس: (سبط) وقد سبط كـ (كَرُم) وفرح سبطاً وسبوطاً وسبوطة وسباطة ، ومن معانيها : الكثرة والسّعة .
 - (٥) في ط: « والزيارة» بالراء .

[4.4]

هي متأوَّلة عليه ، ومردودة بالصنعة إليه . فلو قيل : رَجُلُ عَدْلُ ، وامرأة عَدَّلَةً ، وقد جرت صفة كما ترى لم يؤمن أن يُظُنِّ بها أنها صفة حقيقيَّة(١) كَصَعْبَةِ مِنْ صَعْبٍ ، وَنَدْبة من نَــدْبٍ ، وَفَخْمَة من فخم ، ورَطْبة من رَطْب . فلم يكن فيها من قُوة الدّلالة على المصدريّة ما في نفس المصدر نحو: الجُهومة والشُّهومة والطُّلاقة ، والخَلاَقة (٢) فالأصول لقوَّتها يتصرَّف فيها ، والفروع لضعفها يتوقَّف بها ، ويقتصر على بعض ما تسوِّغه القوّة لأصولها.

فإن قلت : فقد قالوا : رجل عدل، وامرأة عدلة، وفرس طَوْعَة القباد / .

وقال أمية:

٢٥٥ = والحَّيّة الحَنْفة الرّقشاء أُخْرجها من بيتهـــا آمِنــات الله والْكَلِمُ^(؟)

قيل هذا مِمّا(٤)خرج على صورة الصّفة ، لأنهم لم يؤثروا أن يبعدوا كل البعد عن أصل الوصف الذي بابه أن يقع الفرق فيــه بين

 ⁽١) في ط فقط: ١ حقيقة ١ تحريف.

⁽۲) فى ط: « والخلافة » بالفاء تحريف .

⁽٣) من شواهد : الخصائص ١٥٤/١ ، وقد نسبه ابن جني إلى أميّة ، وفي هذا الموضع رواه : « جحرها » بدل. بيتها »،ورواه مرة أخرى ٢٠٥/٢ : د بيتها ، بدل : و جحرها ، وانظر اللسان : و حتف ، وروايته : و بيتها » . (٤) في ط: (إنما ، .

مذكّره ومؤنثه ، فجرى هذا في حِفْظ الأصول والتلفت إليها للمباقاة ، لها، والتنبيه عليها ، مجرى إخراج بعض المعتلّ على أصله نحو : استحوذ ، ومجرى إعمال صُغّته(١) وعُـدْته ، وإن كمان قد نُقِل إلى (فَعُلت) لمّا كان أصله : (فَعَلت) . وعلى ذلك أَنّت بعضهم فقال :

خَصْمَة ، وضيفة ، وجمع فقال :

٢٥٦ = يا عينِ هـلًا بكيتِ أَرْبَـدَ إِذْ قُمنا وقام الخصومُ في كَبَـدِ(١)

وعليه قول الأخر :

٢٥٧ = إذا نـزل الأضيـافُ كـان عَـذَوَّراً على الحَيّ حتى تستقِلَ مراجِلُهْ (٣)

(١) في ط: ه صفته ، بالفاء تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والخصائص
 ٢٠٥/٢.

 (۲) من شواهد: الخصائص ۲٬۰۰۲ ، ۳۱۸/۳ ، والشاهد نسب في الخصائص للبيد .

وأربد في البيت أخولبيد لأمه. والكبد بفتح الكاف : المشقة والعناء .

(٣) لزينب بنت الطثرية ، والطثرية أمها حــبن قَتِلُ أخــوهـا يــزيـد
 ابــن الطثرية الشاعر المشهور في خلافة بني العباس ١٢٦ هــ ، قتله بنــو
 حنيفة . ومطلع قصيدتها :

أرى الأثْل من بطن العـقيق مجاوري

مقيمساً وقدغالت يزيددُ غوائِلُهُ

إلى أن قالت قيل الشاهد المذكور: فتى ليس لابن العم كالذئب إن رأى

بصاحب يوماً دماً فَهُوَ آكِلهُ

الأضياف هنا بلفظ القِلّة ومعناها أيضاً ، وليس كقوله : ٢٥٨ = * وأسَيَافُنا يَقْطُرُنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَما(١) *

في أنَّ المراد بها معنى الكثرة وذلك أمدح ، لأنه إذا قـرى الأضياف وهم قليل بمراجل الحيّ أجمـع فما ظنَّـك به لـو نزل بـه الضّيفان الكثيرون .

فإن قبل : فلم أنثّ المصدر أصَّلاً ؟ وما الّذي سَوَّع التأنيث فيه مع معنى المعموم والجنس ، وكلاهما إلى التذكير حتى احتجت إلى الإعتذار له بقولك : إنه أصل ، وإن الأصول تحتمل ما لا تحتمله الفروع ؟ .

يسرك مظلوماً ويرضيك ظالماً

وكلَّ الـذي حمَّلَتُمُ فَهُ وَحاملُهُ إذا انزلاالأصياف . . . الغ أنظر شرح ديوان الخنساء بالإضافة إلى مواثي ستين شاعرة من شواعر العرب / ١٥٥ وهـو من شواهـد : الخصائص ١٢٠/٢ . ٢٠٠ .

والعذوّر ـ كما في القاموس : عذر ـ : السيء الخلق والشديد النفس . (١) لحسان بن ثابت ديوان /٢٢٢ . وصدره :

* لنا الجفناتُ الغُر يَلْمَعْنَ في الضُّحي *

من شواهد: سيبويه ۱۸۱/۲ ، والمقتضب ۱۸۸/۲ ، والخصائص ۲۰/۲ ، والمحتسب ۱۸۷/۱ ، وابن يعيش ۱۰/۵ ، والخسزانة ، والعيني ۱۲۱/۶ ، والخبرانة ، والعيني ۱۲۱/۶ .

(٢) « به » سقطت من نسخ الأشباه ، والتصويب من الخصائص .

قيل : عِلَة جواز تأنيث المصدر مع ما ذكرته من وجوب تذكيره ، : أن المصادر أجناس للمعاني ، كما أن غيرها أجناس للأعيان نحو رجل وفرس ، ودار ، وبستان ، فكما أن أسماء أجناس (١) الأعيان ، قد تأتي مؤتّفة الألفاظ ، ولا حقيقة تأنيث في معناها نحو : غُرْفَة وَمشرقة (١) ، وعليّة ، ومروحة ، ومِقْرَمة (١) ، كذلك جاءت أيضاً أجناس المعاني مؤتّئاً بعضُها لفظاً لا معنى وذلك ، نحو : المُحْمِدة والموجِدة ، والرّشاقة ونحوها .

[٣٠٨] نعم ، وإذا جاز تأثيث المصدر وهو على مصدريته غير موصوف / به لم يكن تأثيثه وجمعه ، وقعد جرى وصفاً ، وحل المحل (٤) الذي من عادته أن يفرق فيه بين مذكّره ومؤثثه ، وواحده وجماعته ، قبيحاً ولا مستكرهاً ، أعني : ضَيْفة ، وَخَصْمَة ، وأضيافاً وخصوماً ، وإن كان التذكير والإفراد أقوى في اللّغة ، وأعلى في الصّفة ، قال تعالى : ﴿ وَهِل أَتَاكَ نَبُأ الْحَصْمَةُ إِذْ تَسَوّرُ وَا الْمِحْرَابِ ﴾ (٥) وإنما كان التذكير

- (١) في نسخ الأشباه : الأجناس الأعيان ، وفي الخصائص : أجناس الأعيان .
- (٢) في ط فقط: « ومشرفة » بالفاء والصواب من النسخ المخطوطة والخصائص و« المشرقة » ، بالقاف ومثلته الراء ، كما في القاموس:
 موضع القعود في الشمس بالشتاء .
 - (٣) في القاموس : « قرم » : المِقْرمة كـ « مِكْنَسة » : سِنْتُر رقيق .
 - (٤) في الخصائص ٢٠٧/٢ : وقدورد وصفاً على المحلّ الذي . . . #
 - (٥) ص / ۲۱ .

والإفراد أقوى من قِبَل أنك لمّا وصفت بالمصدر أردت المبالغة بذلك ، وكما وكنا من تمام المعنى وكماله أن تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع ، كما يجب للمصدر في أوّل أحواله ، ألا ترى أنك إذا أنَّت وجمعت سَلَكْتُ به مسلك(١) الصفة الحقيقيّة التي لا معنى للمبالغة فيها ، نحو : قائمة ومنطلقة ، وضاربات ، ومُكْرِمات . فكان ذلك يكون نَقْضاً للغرض أو كالنقض له . فلذلك قلّ حتى وقع الاعتذار لما جاء منه مؤنناً أو مجموعاً .

ومما جاء من المصادر مجموعاً ومُعْملًا أيضاً قوله(٢) :

٢٥٩ = * مواعيد عُرقوب أخاه بيثرب(٣) *

ومنه عندي قولهم: « تركته بملاجس البقرأولاهَها ع⁽⁴⁾ ، فالملاحس جمع : مُلْحَس ، ولا يخلو أن يكون مكاناً أو مصدراً ، فلا يجوز أن يكون هنا مكاناً ، لأنه قد عمل في الأولاد فنصبَها ، والمكان

⁽١) في الخصائص ٢ / ٢٠٧ : « مذهب » .

⁽٢) في ط : « قولهم » .

⁽٣) لعلقمة الأشجعيّ : وصدره :

^{*} وَعَدْتَ وَكَانَ الخُلْفُ فِيكَ سَجِّيَّةً *

من الشواهد المشهورة ، وقد استشهد به سبيويه ١٣٧/١ ، والخصائص ٣٠٧/٧ ، وابن يعيش ١٦٣/١ ، والمقرب ١٣١/١ ، والهمع والدررقم ١٤٥٧ .

⁽٤) انظر هذا القول المنسوب للعرب في همع الهوامع ٥٦٦٠.

لا يعمل في المفعول به كما أن الزمان لا يعمل فيه .

وإذا كان الأمر على ما ذكرنا كان المضاف هنا محذوفاً مقدرًا

وكأنه قال : تركته بمكان ملاحس البقر أولادَها كما أن قوله :

٣٦٠ = ومــا هِـيَ إِلَّا فِي إِزَارٍ وعِـلْقَــةٍ مُغَارَابِن هَمَّامٍ على حيٍّ خَنْعَما(١)

كذلك ، وهو غريب .

وكان أبو عليّ يــورد (مواعيــد عرقــوب أخاه » مــورد الطريف المتعجّب منه ، فأما قوله :

٢٦١ =كُمْ جرَّبوه فما زادت تجارِبُهُم أبا قُدامة إلَّا المجد والفَّنَعَا(٣)

- (١) من شواهد سيبويه ونسبه ١٢٠/١ الى حميد بن ثور الهلالي ، وهو أيضاً من شــواهـد : المقتضب ١٢١/٢ ، والخصــائص ٢٠٨/٢ ، والمحتسب ٢٦٦/٢ ، وابن يعيش ١٩٩/١ ، واللسان : د علق ، والعلقة _ كما في اللسان ـ الصدرة تلبسها الجارية تتبذل به .
 - (٢) في الخصائص : « مُعْمل » مكان : « يعمل » .
- (٣) للأعشي . ديوانه /١١١ . والشاهد من قصيدة يمدح بها هوذة بن على
 الحنفي مطلعها :

بانت سعاد وأمسى حبلها انقطعاً واحتلتِ الغَمْر فالجُدَين فالفَرَعَــا من شواهد: الخصــائص ۲۰۸/۲، والأشمــوني ۲۸۷/۲.وفي العيني هامش الأشموني: الفنع: الكرم والفضل، والثناء، والزيادة. فقد يجوز أن يكون من هذا . وقد يجوز أن يكـون(أبا قدامة) منصوباً بـ« زادت ،أي فما زادت أبا قدامة تجارِبُهم أيّاه إلّا المُجْد .

منصوباً , و زادت الي فما زادت أبا قدامة تجارِبُهم أيّاه إلّا المَمْجُد .
والوجْمة أن تنصبه بتجاربهم / لأنها العامل الأقرب ، ولأنَّه لو أراد [٣٠٩]
إعمال الأول لكان حَرِيُّ أن يعمل الثاني أيضاً ، فيقول : فما زادت
تجاربهم إياه أبا قدامة إلاّ كذا،كما تقول : ضربت فارجعته زيداً ،
و رُيْضَعُفُ (`` ضرب فأوجعت زيداً على إعمال الأول وذلك أنك إذا
كنت تعمل الأول على بعده وجب إعمال الثاني أيضا » لِقُرْبه ، لأنه لا
يكون الأبعد أقوى حالاً من الأقرب .

فإن قلت : أكتفي بمفعول العـامل الأول من مفعـول العامـل الثاني .

قيل لك : وإذا كنت مكتفياً مختصراً ، فاكتفاؤك بإعمال الثاني الاقرب أولى من اكتفائك بإعمال الأول الابعا . وليس لك في هذا ما لك في الفاعل، لانك تقول: لا أضمر على غير تقدم ذكر إلا مستكرهاً ، فتعمل الأول فتقول : قام وقعدا أخواك . فأما المفعولُ فمنه بدً ، فلا ينبغي أن تتباعد بالعمل إليه وتترك ما هو أقرب إلى المعمول فيه منه .

اسمعموں عيد سه . ومن ذلك : وفوس وسّاع ، الذّكر والأنثى فيه مسواء ، وفوسٌ جوادٌ ، وناقة ضامر ، وجَمَلٌ ضامر ، وناقة بازِل ، وجملٌ بازل ، وهو لُباب قومه ، وهي لُباب قومها ، وهم لباب قومهم . قال جرير :

(١) في الخصائص ٢ / ٢٠٩ « وتضعّف » بالتاء أي تنسبه الى الضعف .

(٢) في القاموس : «وسع»: وساعٌ كسحاب: من الْحَيْل الجواد أو الواسع الخطو .

٢٦٢ =تُــدرِّي فــوق مَتْنَيْهــا قُــرونــاً عـلى بَشَــر وَآنـــــةُ لُبُــابٌ(١) وقال ذو الرَّمة:

٢٦٣ =سِبَحْـلاً أبا شَـرْخَيْن أحيا بنـاتـه مقالِيتُها فهي اللُّباب الحبائسُ(٢) فأمّا نـاقـة هجـان ، ونـوق هجـان ، ودِرْعُ دِلاص ، وأدرع

دلاص ، فليس من هذا الباب بل فِعالٌ منه في الجمعَ تَكْسِير فِعَال في الواحد،وهو من باب:ما اتَّفق لفظه واختلف تقديره . انتهى .

قلت قد اشتمل هذا الأصل على ثلاثة أبواب : باب ما دخلت فيه التَّاء في صفة المذِّكر ، وباب ما دخلت فيه التَّاء في صفة المؤنث ، وباب ما استوى فيه المذكّر والمؤنّث والمفرد والمثني والجمع ، وها أنا [٣١٠] أسوق جملًا من نظائرها(٣) ، . ذكر نظائر الباب الأول /

- (١) من شواهد : الخصائص ٢٠٩/٢ ، واللسان : « لبب » وفيه : « تدرِّي » بالبناء للفاعل. (٢) من شواهد : الخصائص ٢١٠/٢ ، والمخصص ١٣/١٧ ، ٧٧/١٧.
 - والشاهد من قصيدة مطلعها:
- الم تُسأل اليوم الرسومُ الدوارس بحُزْوي وهل تدري القفار البسابسُ والسّبحل : الفحل الضخم . وأبا شرخين : يعنى أن له نتاجين في عـام تباعاً . والمقاليت : جمع مِقْلات،وهي مفعال من القلت وهو الهلاك . ومعنى مقاليت : أنه لا يعيش لهن ولد.انظرالديوان،وشــرح الشاهــد في الهامش / ٤١١ .
- (٣) اختلفت النسخ في العبارة التي تـلى هـذه الجملة، فنسختـا الأزهـر الأولى وِالثَّانية : (ذكر نظائر الباب الأول ؛ وفي هامش نسخة منها بعد هذه العبارة

ورُود الوِفاق مع وُجُوبْ' الخلاف

قال ابن جني:هذا الباب ينفصل من الذي قبله بأن ذاك تبع فيه اللّفظ ما ليس وَفْقاً له نحو : رجلٌ نَسّابة ، وامرأة عَدْلُ.

وهذا الباب ليس بلفظ تَبع لفظاً ، بل هو قائم برأسه ، وذلك قولهم : غاض الماءً وغِضْتُهُ سَوّا فيه بين المتعدّي وغير المتعدّي . ومثله : جَبَرتْ يَدُه ، وجبرتها ، وعَمَرَ المنزلُ،وعَمْرتُهُ ، وسار الدّابة وسرته ، ودان الرجل ويُتّعه من الدّين ، في معنى أُونته .

وعليه جماء (مـديــون) في لغـــة بني تميم . وهلَك الشّيءُ وهلكته ، قال العجاج :

٢٦٤ = وَمَهْمَهِ هَالِكٍ مَنْ تَعرَّجَا (٢)

 هنا بيباض بالأصل . وكذلك نسخة ط ، والنسخة المغربية ، وفي نسخة المتحف البريطاني : سقطت العبارة الاخيرة وهي : « ذكر نظائر الباب الأول » وليس هناك إشارة إلى بياض .

وفي النسخة الظاهرية فراغ بعد عبارة : « ذكر نظائر الباب الأول » مما يدل على أن هناك نقصاً .

- (١) في الخصائص :٢ / ٢١٠، وجود ۽ بالدال .
 - (٢) رجز للعجاج بدأه بقوله :

ما هاج أحزاناً وشجُّواً قد شجا وبعد الشاهد قوله :

هائلةٍ أهوالُه مَنْ أَدْلِجا

فيه قولان : أحدهما : أن (هالكاً) بمعنىمُهلكاي :مُهلك مَنْ تعرّج فيه .

والآخر : ومهمه هالكِ المتعرَّجين فيه كقوله : هذا رجلٌ حسنُ الوَّجْهِ،فوضع (مَنْ) موضع الألف واللام . ومثله هبط الشيءُ وهبطته قال :

٢٦ =مارا عَنِي إلَّا جَنَاحُ هـابـطاً على البيوت قَوْطَهُ العُلابِطَا (١٠

أي مهبطاً قوطه . ويجوز أن يكون أراد : هابطاً بقوطه ، فلمًا حذف حرف الجر نصب الفعل ضرورة . والأول أقوى .

فأمَّا قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ مَنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﴾ (٢) فأجود

والعهمة : الأرض القفر المستوية : ومعنى الشاهد : أن هذا المهمة من تعرّج فيه هلك . والتعرّج : التحبّس ، يقال : تعرّج على القوم وعرّج أي عـطف عليهم وأقام : أنـظر ديوان العجـاج /٣٦٧، وهـو مز ﴿ سواهـد : المقتضب ١٨٠/٤ ، والخصائص ٢١٠/٢ ، والمخصص ١١٧٧.

(١) من شواهد: النوادر / ٤٧٥ ، والخصائص ٢١١/٢ ، والمنصف ٢٧٧١ والمحتسب ٩٣/١ ، وابن الشجريّ ١٣٨٦/١ ، واللسان: قـوط. وفي النوادر ضمّ إلى هذا الشاهد بيتين آخرين ، وانظر تحقيق نسبة هذا الشاهد في هامش النوادر.

والعُلابط : واحدها : عُلبَظَة ، وهي الخمسون والمائة إلى ما بلغت من العدد، وهو اسم للقطيع لا واحد له . وجناح: اسم رآع ، والقوط - كمّا في القاموس ـ : القطيع من الغنم ، وجمعه أقواط .

(٢) البقرة / ٧٤.

القولين فيه أن يكون معناه : وإن منها لَما يهبطَ مَنْ نظر إليه لخشية

وذلك أن الإنسان إذا فكّر في عِظَم هذه المخلوقات تضاءل وخشع ، وهبطت نفسه لعظم ما شاهد ، فنسب الفعل إلى تلك الحجارة ، لمّا كان الخشوع والسقوط مسببًا عنها ، وحادثًا لأجل النظّر إليها كقوله تعالى : ﴿ وَمَا رَمَّيْتَ إِذْ رَمَّيْتَ وَلَكُنَّ اللهُ رَمِّي ﴾(١) وأنشدوا قول الآخد:

٢٦٦ = فاذكرى موقفي إذا التقت الخيــ لل وسارت إلى الرِّجال الرِّجالا(٢) أي وسارت الخيلُ الرِّجالَ إلى الرِّجال .

وقد يجوز أن يكون أراد : وسارت الى الرجال بالرجّال ، فحذف

حرف الجرفنصب، والأول أقوى . وقال زهم (٣) : ٢٦٧ = فلا تَغْضَبَنْ مِنْ سِيَرةٍ أنت سِرْتَهَا ۚ فَأَوَّلُ راض سُنَّةً مَنْ يَسِيرُها(٢٤) [٣١١]

⁽١) الأنفال / ١٧.

⁽٢) من شواهد : الخصائص ٢١١/٢ ، واللسان : « سير » .

⁽٣) في الخصائص : خالد بن زهير ، وفي ط والنسخ المخطوطة: و زهير ، انظر تحقيق النسبة في هامش الخصائص ٢١٢/٢ .

 ⁽٤) من شواهد: الخصائص ٢١٢/٢ ، والمغنى ٢٧٢٢ ه. هذا وفي الأشباه في نسخته المطبوعة والنسخ المخطوطة : « سنة » مكان « سيرة » وهي رواية الخصائص ، وفي المغنى : ﴿ سنة ﴾ أيضاً وفي ط فقط : ﴿ فلا تغضبا ﴾ بدل: « تغضبن » .

وَرَجَنت الدَّابة بِالمَكان : إذا أقامت فيه ، وَرَجَنتُها ، وعاب الشيء وعِبْتُهُ ، وهجمت على القوم،وهجمت غيري عليهم أيضاً ، وعضا الشيء : كثر ، وعضوته : كثرته ، وفغر فاه ، وفغر فوه ، وشحافاه(١) وشحافوه ، وعَثَمَتْ يدُه ، وعثمتها أي جبرتها على غير استواء ، ومدّ النهرُ ومدَدُّنُه قال تعالى : ﴿ وَالْبَحْرُ يَمدُه مِنْ بَعْدِه سَبْعةُ أَبْحُرٍ ﴾(٢) قال الشاعر :

٢٦٨ = * ماءُ خَلِيج مِدَّهُ خَليجانْ (٣) *

وسرحت الماشيةً وسَرحتها ، وزاد الشيءُ وزدته ، وذرا الشيّءُ وفَرَوته : طيرتُهُ ، وخسف المكانُ وخسفه الله ، ودَلع لِسانُه ودلعته ، وهاج القوم وهجتهم ، وطاخ الرّجل وطُمُثته أي ألطختُهُ بـالقبيح في معنى : أطحته ، ووفر الشيء(٤) ووفـرته .

وقال الأصمعي : رفع البعير ورفعته ـ في السير المرفوع ـ وقالوا: نفي الشيءُ ونفيتُهُ ، : أي أبعدته، قال القطاميّ :

⁽١) شحافاه : فتحه ، وشحافوه : انفتح .

⁽٢) لقمان /٢٧ .

 ⁽٣) في اللسان : وخلج ه روى هذا البيت :
 إلى فتى فاض أكف الفتيان فيض الخليج سدة خليجان من شواهد : الخصائص ٢٢٢/٢ ، والمخصص ٣٢/١٠ ، ٣٢/١٥ ونسب الشاهد إلى أبي النجم .

 ⁽٤) في ط والنسخ المخطوطة : وفر الشيء يفر ووفرته : بزيادة ويفر، وهي ليست في الخصائص .

٢٦٩ = * فأصبح جاراكم قتيلًا ونافياً(١) *

ونحوه : نكزتِالبشرُ ونكزتهـا أي أقللت مـاءهـا ، ونـزفَتْ وَنَزَقْتُهُا .

فهذا كلّه شادًّ عن القياس وإن كان مطرّداً في الاستعمال ، إلا أن له عندي وجهاً لأجله جاز . وهو أن كل فاعل غير القديم سبحانه ، فإنّما الفعل منه شيء أُعيره وأُعطيه ، وأقدر عليه ، فهو وإن كان فالم أن أن فاله لمنا كان مُعاناً مُقدَّراً صار كان فعله لغيره ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ وما رَمّيت إذ رَمّيت ولكنّ الله رَم ﴾ (٢) وقد قال قوم _ يعني أهل السنة فإن ابن جنّي كان معتزليًا كشيخه الفارسي - إنّ الفعل لله ، وإن الغيّد مكتسبه ، فلما كان قولهم : غاض الماء وغضته أن غيره أغاضه ، وإن جرى لفظ الفعل له تجاوزت العرب ذلك إلى أن أظهرت هناك فيعًا بناه بناه بناه في وقت فعله إيّاه إنما هو معان عليه فخرج اللفظان لما ذكرناه خروجاً واحداً . فاعرفه .

* * *

⁽١) تمامه من اللسان : « نفي » :

^{*} أصمُّ فزادوا في مسامعه وقرا *

و (نافيا) أي : منتفياً ، ونفى الرجلُ عن الأرض ، ونفيُّتُه عنها : طردته فانتفى .

⁽٢) الأنفال /١٧ .

⁽٣) في الخصائص ٢ /٢١٣ : مُشَاءً إليه ، بمعنى : ألجأه اليه .

ورود الشيء على خلاف العادة''

قال ابن جنّي : المعتاد المألوف في اللغة أنه إذا كان (فَعَلَ) غَيْرُ مُتعدُّ كان أفعل متعدّياً ، لأن هذه الهمزة أكثر ما تجيء للتّقدية . وذلك نحو : قام زيد ، واقمت زيداً وقعد بكرّ وأقعدت بكراً . فإن كان (فَعَل) متعدَّباً إلى مفعول واحد فنقلته بالهمزة صار متعدّياً إلى اثنين نحو : طعم زيدٌ خبزاً ، وأطعمته خبزاً ، وعطا بكرٌ درهماً وأعطيته و٣١٣] درهماً / .

فأمًا كُسِي زيدٌ ثوبًا ، وكسوته ثوبًا فإنه وإن لم ينقل بالهمزة فإنه نُقِل بالمثال ، ألا تراه نُقِل من (فَعِل) إلى (فَعَل) . وإنما جاز نقله بِفَعَل لمّا كان فَعَل وأفعل كثيراً ما يعتقبان على المعنى الواحد ؛ نحو : جدّ في الأمر وأجد ، وصدُدَّتُه عن كذا وأصددته ، وقصر عن الشيء وأقصر ، وسحته الله وأسحته ، ونحو ذلك . فلما كانت فعل وأفعل على ما ذكرنا من الاعتقاب والتّعاوض ، ونقل بأفعل نقل أيضاً فَعِل بِفَعَل نحو : كسي زيد وكسوته ، وشَيْرَتْ (٢) عينُه ، وشترتها (٣)، وغارت عينه (٤) وعرتها ونحو ذلك .

⁽١) ترجم له ابن جني في الخصائص ٢١٤/٢: « باب في نقض العادة » .

⁽٢) أي انقلب جفنها من أعلى وأسفل كما في القاموس : « شتر » .

⁽٣) في الخصائص : « وشترها » .

 ⁽٤) في الأشباه ؛ النسخة المطبوعة ومخطوطاتها : «غارت ، بالغين وني الخصائص : «عارت وعُرتها ، بالعين : أي أصبتها بالعور وفي هامش

هذا هو الحديث أن تنقل بالهمز فَيْجِدَث النّقلُ تعذّياً لم يكن . .

غير أن ضَرْباً من اللغة جاءت فيه هذه القضيّة معكوسة مخالِفة ، فتجد فَعَلَ فيها متعدّياً وأفعل غير متعدّ .

وذلك قولهم: أجفل السظليمُ وَجَفلتهُ () ، وأشنق البعيرُ () وشَنقَ البعيرُ () وشَنَقْتُ ، وأنزفت البئر: إذا ذهب ماؤها ونَزَقْتُها ، وأقشع الغيمُ ووَشَنقَتُهُ الرّبع، وأنسل ريشُ الطائر، ونَسلتُهُ ، وأمْرَت النّاقة: إذا درّ لبنُها ، ومَرَيّتُها .

ونحوٌ من ذلك : ألوت الناقةً بذَنَبها وَلَوَتْ ذَنَبها ، وصرّ الفرس أذنه وأَصَر باذنه ، وكبَّهُ اللهُ على وجهه ، وأكبّ هـو ، وعلوت الوسادة ، وأعليت عليها (^٣) فهذا نقض عادة الاستعمال ، لأن فَعَلَت فيه متعدّ ، وأفعلت غير متعدَّ .

وعلة ذلك ـ عندي ـ أنه جعل تعـدّي فعلت ، وجمود أفعلت

الخصائص ٢١٤/٢ بين أن بعض نسخ الخصائص : • غارت وغرتها » بالغين ، ويعلَّق المحقق بقوله : • والذي في اللسان : وأغار عينه وغارت تغور غوراً ، وغوراً ، وغوّرت دخلت في الرأس ، وترى أنه لم يجيء فيه : غار عينه دون همز .

⁽١). في الخصائص : (وجفلته الربح » بزيادة : (الربح » .

⁽٢) في الخصائص : وأشنق البعير : إذا رفع رأسه .

⁽٣) في الخصائص : « عنها » .

كالبعرَض لفعلت من غلبة أفعلت لها على النّعدّي، نحو: جلس وأجلسته ، ونهض وأنهضته ، كما جعل قلب الياء واولًا في النّقوى ، والرَّعْوى ، والثّنوَى والفتوى عِوْضاً للواو من كثرة دخول الياء عليها ، وكما جُعِل لزوم الضّرب الأول من المنسرح لمفتعلن ، وحظر مجيئه تأمَّ أو مخبوناً على توبعت فيه الحركات الثلاث البنّة تعويضاً للضرّب من كثرة السّواكن فيه نحو : مفعولن ، ومفعولان ، ومستفعلان ونحو ذلك مِمَّا التقى في آخره من الضروب ساكنان .

ونحوَّ من ذلك : ما جاء عنهم من أفعالته فهو مفعول وذلك نحو أحببتُه فهو محبوب ، وأجنَّة الله فهو مجنون ، وأزكمه الله فهو مزكوم ، وأكزّه (١) الله فهو مكزوز ، وأقره الله فهو مقرور ، وأقره الله فهو مقرور ، وآرضه (١)* الله فهو مأروض ، وأملأه الله فهـو مملوء ، وأضَّأده فهـو [٣١٣] مضؤد (١) ، وأحَمَّة م من الحُمَّى - فهو محموم ، وأهَمَّه - من الهممّ/ -فهو مهموم ، وأزعقت فهو مزعوق ، أي مذعور ، ومثله قوله :

٢٧٠ = إذا ما اسَتَحمت أرْضُهُ مِنْ سماثِهِ جَرى وهو مَوْدوعُ وواعِدُ مَصْدَقِ (١)

- (١) ّ أي أصابه بالكُزاز كغراب أو الكُزّاز كرمّان ، وهو : داء من شدة البرد . انظر القاموس .
 - (٢) في القاموس : آرضِه الله : أزكمه .
- (٣) في القاموس : الضَّوْد ، والضَّوْدة ، والضُوْدة بضمهن : الـزكام ، ضُبِّـد كُعِني ضُوْدً الهو كَامِن مُشْرِدً ، وأضاده الله تعالى .
- (٤) قائله : خفاف بن ندبة , وأنظر شعر خفاف بن ندبة / ٣٣ وانظر اللسان :
 « ودع » ، والهمع والدرر رقم ١٤٠٤ .

وهو من : أودعته . وينبغي أن يكون جاء على : وُدِع .

وأمّا أحزنَه الله فهو محزون فقد حُمِل على هذا ، غير أنه قد قال أبو زيد : يقولون : الأمر يَحْزنُني ، ولا يقولون : حَزَنَني ، إلا أن مجيء المضارع يشهد للماضي . فهذا أمثل مِمّا مضى . وقد قالموا أيضاً فيه : مُحْزَنٌ على القياس ، ومثله قولهم : مُحَبّ . قال عنترة : ولله تنظني غيرة مني بمنزلة المُحَبّ المُكْرَم (١) وقال الآخو :

٢٧٢ = ومن يُنـــادِ آل يـــربـــوع يُــجِبُ يــأتيـك منهم خيــرُ فتِيْــان العــرب

المَنْكِبُ الأيمنُ والرِّدفُ المُحَبُّ *(٢)

وقال :

٢٧٣ = لْأَنْكِحنَ بَبَهْ جاريةً خِدَبَّهُ * مُكْرَمةً مُحَدَّدً") *

- (۲) من شواهد : الخصائص ۲ /۲۱۷ . وفي القاموس : المنكب : عريف القوم أو عونهم والردف : من يخلف الملك أو الـوئيس أو يعينه وفي ط • يـأتل ، مكان : يأتيك ، تحريف .
- (٣) رجز بنت أبي سيفان بن حرب ترقص به ابنها عبد الله بن الحارث بن نوفل
 الهاشمة وقبله :

قالوا : وعِلَّة ما جاء من : أفعلته فهر مفعول ـ نحو : أجنَّة اللهُ فهَو مجنون ، وأسلَّهُ فهو مسلول يوبابه ـ أنهم جاءوا به على : (فُعِل) نحو : جُنّ فهو مَجْنون ، وزُكِم فهو مزكوم ، وسُـلَ فهو مَسْلول . وكذلك بقيَّتُهُ .

فإن قبل : وما بال هذا خالف فيه الفعل مسنّداً إلى الفاعل صورته مسنداً إلى المفعول وعادة الاستعمال خلاف هذا ، وهــو أن يجيء الضّربان معاً في عُدّة واحدة نحو : ضَربته ، وضرِب وأكرمته وأكرم ، وكذلك مقادُ^(۱) هذا الباب ؟ .

قبل: إن العرب لمّا قويي في أنفسها أمر المفعول حتى كاد يلحق عندها برتبة الفاعل ، وحتّى قال سيبويه فيها : « وإن كانا جميعاً يُهمّانهم ويَعنيانهم » (٢) خصّوا المفعول إذا أسند الفعل إليه بضربين من الصّنعة : أحدهما : تغيير صيغة المثال مسنداً إلى المفعول ، عن صورته مسنداً إلى الفاعل والعدّة واحدة ، وذلك نحو : ضرب

⁼ والله ربّ الكعبه لأنكحينَ ببّه جاريسية خدبّية مُكْرَمةً مُحَبّة * غُنُّ أهل الكثبة *

وتُحِبُّهم : تغلبهم في الحسن .

من شُواهد : ابن يعيش ٣٢/١ ، والعيني ٤٠٣/١ ، واللسان : ﴿ خلب ﴾ والهمع والدرورقم ١٩١ .

⁽١) في ط : « معاذ » بالعين والذال ، تحريف .

 ⁽٢) انظر سيبويه ١٥/١ في باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله الى مفعول .

زيدٌ ، وضُرِب [وقَتَل] (١) وتُتِل ، وأَكْرِم وأُكْرِم ، ودَحْرَج وَدُحْرِج (١) . والآخر : أنهم لم يُرْضُوا / ، ولم يقنعوا بهذا القَدْر من التغيير [٣١٤] حتى تجاوزوه إلى أن غيّر واعدة الحروف مع ضمّ أوله ، كما غَيْروا في الأول الصّورة والصنّفة وحدها .

> وذلك قولهم : أَحْبَيْتُهُ وحُبّ^(٣) ، وأزكمه الله وزُكِم ، وأضأده وضُئيد ، وأملاه ومُلمِيء .

> قال أبر علي : فهذا يدلّك على تمكّن المفعول عندهم ، وتقدّم حاله في أنفسهم إذْ أفردوه بأن صاغوا الفعل له صيغة مخالِفة لصيغته وهو للفاعل .

> وهذا ضَرُبٌ من تدريج اللغة ، ألا ترى أنّهم لما غيّروا الصيغة والعِدَّةُ واحدة في نحو : ضَرب وضُرِب وشُرِب وشُرِب ، تدرجوا من ذلك إلى أن غيّروا الصيغة مع نقصان العِدّة نحو : أزكمه الله وزُكِم وآرضه الله وأرض .

> فهذا كقولهم في حنيفة : حَنْفِيّ ،لما حذفوا هاء حنيفة حـذفوا أيضاً ياءها ، ولمّا لم يكن في حنيف تـاء تحذف فتحـذف لها البـاء (١) و وقتل ، سقط من نسخ الاشباه تصويبه من الحصائص.

> (٢) بعده في ط فقط بزيادة : (وقتل) وهي ليست في النسخ المخطوطة أو
> الخصائص .

 (٣) في ط فقط: و و أحب ، بالهمز ، تصويبه من النسخ المخطوطة والخصائص .

صحّت الياء فقالوا : فيه حنِيِفيّ .

وهذا الموضع هو الذي دعا تُعلباً في كتاب (فصيحه) أنْ أفرد له باباً ، فقال : هذا باب فُعِل ِ لهضم الفِاء لـ نحوُ قـولـك : عُنيِت بحاجتك،ويقيَة الباب .

وإنما غرضه فيه إيراد الأفعال المستدة إلى المفعول ، ولا تسند إلى الفاعل في اللغة الفصيحة ، ألا ترى أنهم يقولون : نُخِى زيد من النَّخُوة ، ولا يقال : نخاه كذا . ويقولون : امْتُقِع لونه ، ولا يقولون : المُقطع بالرجل ، ولا يقولون : انقطع به كذا .

فلهذا جاء بهذا الباب ، أي ليريك أفعالًا خُصّت بالإسناد إلى المفعول دون الفاعل ، كما خُصّت أفعال بالإسناد إلى الفاعـل دون المفعول نحو : قام زيد.وقعد جعفر.وذهب،وانطلق .

ولو كان غرضه أن يُريك صُـوَر ما لم يسم فـاعله مجملًا غـيـر مفصّل على ما ذكرنا لأورد فيه نحو : ضُرِب ، ورُكِب واسْتَقْصِي.وهذا يكاد يكون إلى ما لا نهاية له .

فأعرف هذا الغرض ، فإنه أشرف من حفظ مائه ورقة لغة .

 فهو بحبوب ـ مجيء اسم الفاعل على حذفها أيضا ، وذلك نحو قولهم : أوْرس(١) الرِّمَثُ فهو وارس ، وأيفع الغلام فهـو يافـع ، وأبقل فهـو باقل .

قال تعالى : ﴿ وأرسلنا الرياح لواقح ﴾ (٢) وقياسه : ملاقح ، لأن الريح تُلْقِح / السحاب فتستدّره .

وقد يجوز أن يكون على : لَقِحَتْ هي ، فإذا لقحت فزكت القحَت السَّحاب فيكون هذا مِماً أَثْنَفِي فيه بالسبب من المُسبَّب .

(١) في القاموس : ورس الصخرة في الماء كَوْجِل : ركبها الطُّحْلب حتى تخفَار .
 والرَّمث من الأشجار ، وفيه أيضاً في المادة نفسها (ورس) : وأورث الرّمث وهو وارس ومورسٌ قليل جداً .

(٢) الحجر /٢٢ .

(٣) ذكر الخصائص قصة هذا البيت حيث قال: و وقال داود بن أبي داود لابيه. في خير لهما، وقد قال له أبوه: ما أعاشك بعدي ؟. فقال هذا البيت: وهو من شواهمد: الخصائص ٩٧/١، ٢٢٠/٢، واللسان: ونسل » و و بقل » وقد نسبه اللسان في و بقل » إلى دواد بن أبي دواد، ونسبه في : و نسل » الى أبي ذؤيب .

هذا وفي اللسان : ورد وأنسل بضم الهجزة ، وأنسل بالفتح فمن رواه : و وانسل ، فمعناه : سمنت حتى سقط عني الشعر ، ومن رواه : أنسل ، فمعناه : تُنْسِل إبلي وغنمي . والحوذان : بنات .

وقد جاء أيضاً حببته قال :

۵۲۷ = ووالله لــولا تمــره مــا حَبَنتُــه ولا كان أدنى من عُبيدٍ ومُشْرِق (۱) ونظير مجيء اسم الفاعل والمفعول جميعاً على حذف الزيادة مجيء المصدر أيضاً على حذفها نحوقولهم : جاء زيد وحده . فأصل

سجيء المصدر ايصا على حدقها نحو قونهم : جاء ريد وحده . فاصر هذا أوحدته بمروري إيحاداً ، ثم حذفت زيادتاه فجاء على الفَعْل .

ومثله قولهم : عَمْرَك الله إلّا فعلت ، أي عَمَّرتك الله تعميراً ، وقوله :

٢٧٦ = * قيد الأوابد هيكل (٢) *

(١) هو لغيلان بن شجاع :

من شـواهـد: الخصـائص ۲۲۰/۲ ، وابن يعيش ۱۳۸/۷ ، والمعنى ٤٠٠/١ واللسان: «حبب ، وفيه : «عيلان ، بالعين، وقد ذكر اللسان أن بعضهم ، ينكر أن يكون هذا البيت من الفصيح ثم ذكر الشاهد مضموماً إليه البيت الذي قبله وهو :

أُحِبُّ أبــا مــروان من أجـــل تُمْرِه وأعلم أن الجــار بـــالجــار أرفــقُ وعلى هذا يكون في الشاهد إقواء .

وكان أبو العباس المبرد يروى هذا الشعر :

وكان عياضٌ منه أدنى ومُشْرِقٌ

وعلى هذه الرواية لا يكون فيه إقواء .

(۲) من معلقة امرىء القيس والبيت بتمامه :
 وقد اغتدى والطير في وكناتها بمنجرد قيمد الأوابد هيكار

وقد اعتمای والنظیر فی و کتاتها بمنجرد فیمد الاوابد هیکل من شواهد: الخصائص ۲۲۰/۲، والمحتسب ۲۲۸/۲، ۱۲۸/۲ وابن یعیش ۵۱/۳ ، ۹۰/۹ ، والخزانــة ۷۹/۲، ۱۷۹/۲، والمغنی ۵۱۸/۲ . أي تقييد الأوابد ، ثم حذف زائد تيه ، وإن شئت قلت : وصف

بالجوهر لما فيه من معنى الفعل نحو قوله:

۲۷۷ = فلولا الله والمهـرُ الـمُفَـدَى لَرُحْتَ وأنت غِربال الإهاب(١) فوضع الغِرْبال موضع عُخرَق

وقوله :

٢٧٨ = * مِثبرة العُرْقوب إشفى المِرْفق (٢) *

أيْ حادّة المِرفق .وهو كثير .

فأمّا قوله :

٢٧٩ = * وبعد عطائك المائة الرِّتاعا(٣) *

(١) قائله : حسان بن ثابت .

من نســواهـــد : الخصـــائص ۲۲۱/۲ ، ۱۹۰/۳ ، والعينــي ۱۶۰/۳ والأشموني ۱۹/۳ ، وحاشية يس ۷۲/۲ ، والهمع والــدرر رقم ۱۶۹۳ ونسب في الوحشيات / ۸ إلى تُفيرة بنت طُرامة الكلبيَّة ، ونسب في العيني إلى منذر بن حسّان .

- (۲) رجز . من شواهد : الخصائص ۲۲۱/۲ ، ۱۹۰/۳ ، والمخصص ۱۹۰/۳ ، والمخصص ۱۰۲/۱۶ .
 ويؤنث . انظر القاموس .
 ويؤنث . انظر القاموس .
 والراجز بهجو امرأة .
 - (٣) للقطامي ديوانه /٣٧ ، وصدره :
- * أكفراً بعد ردّ المؤتِ عنّي * من شـواهـد : الخصــائص ٢٢١/٢ ، وابن عقيـل ٢٣/٢ ، وأوضــح =

فليس على حذف الزيادة ، ألا ترى أن في عطاء ألف فَعال الزائدة .ولو كان على حـذف الزيادة ، لقال : وبعـد عَطْوك فيكون كـ « وحُدَهُ » .

ولمًا كان الجمع مضارعاً للفعل بالفرّعية فيهما جاءت فيه أيضاً الفاظ على حذف الزيادة التي كانت في الواحد .

وذلك نحو قولهم : كُروان وكِرُوان ، وَوَرَشَان \) وورُشان ، فجاء هذا على حذف زائدتيه ، حتى كأنـه صار إلى(فَمَـل)،فجرى مجرى خَرب وخِرْبان ، وبَرقَ وبرْقان، قال ذو الرّمة :

۲۸۰ = من آل أبي صوسى تـرى النَّــاسَ حَوْلَـهُ ·

كَانَّهُمُ الْكِرُوانُ أَبِصِرِنَ بِازِياً (٢)

ومنـه تكسيرهم (فَعـالاً) على أفْعال حتى ، كـأنه صـار إلى (فَعَلَ)^(٣) نحو : جَواد وأجواد وعَياءِ وأعياءِ ، وحَياءِ وأحياء .

المسالك رقم ٣٦٧ ، وشسرح شذور السذهب ٤١٢ ، والأشموني ٨٨٨/٢ .

 (١) في القاموس : الورشان محركة : طائر وهو : ساقُ حُرِّ ، لحمه أخف من الحمام ، جمعه : ورشان بالكسر ، ووراشين .

(٢) من شواهد : الخصائص ۲۲۲/۲، ۱۱۸/۳ ، والمنصف ۷۲/۳،وحاشية يس ۱۸۸/۲ .

والشاهد من قصيدة مطلعها :

ألا حَيّ بِالرَّرْقَ الرسوم الحواليًا وإن لم تكن إلاً _ رَمِيهًا بـواليــا أنظر ص / ٧٣٣ من ديوانه .

(٣) في الخصائص: وحتى كأنه إنَّما كسَّر فَعَلْ ٤ .

ومن ذلك : قولهم : نِعْمةً ، وأَنْعُمُ ، وشِدّةً وأَشُدّ في قول سيبويه(١) .

جاء ذلك على حذف التّاء كقولهم : ذئِب وأَذْوُبُ ، وقِطْعُ / [٣١٦] وأَقْطُعُ ، وضِرْسُ وأَضْرُس وذلك كثيرٌ جدًّا .

> وما يجيء مخالفاً ومنتقِضاً أوسع من ذلك إلّا أن لكل شيء منه عذراً وطريقاً.

وَفَصْلُ للعرب ظَريفُ وهو إجماعهم على عين مضارع فَعَلته ، إذا كانت من فَاعَلِنَى مضمومة البُّنَّة . وذلك نحـو قولهم : ضــاربني فضربُته أضرُبُه ، وعمالمني فعلمته أعلُمه ، وعاقلني ـ من العقـل ـ فعقلته أعقُّلُهُ ، وكارمني فكرمته أكرُّمهُ ، وفاخرني ففخـرتُهُ أَفخُـرُه ، وشاعرني فشعرتهُ أَشْعُرُهُ . وحكى الكسائي : فاخرني ففخرتُه أَفْخَرَهُ بفتح الخاء .وحكاها أبو زيد : أَفْخُرُه بالضم على الباب .

كلُّ هذا إذا كنت أقْوَم بذلك الأمْر منه .

ووجه استغرابنا له : أنْ خُصّ مضارعه بالضّم . وذلك أنا قد دللنا على أن قياس باب مضارع (فَعَلَ) أن يأتي بالكسر نحو : ضَرَب يَضْرب وبابه ، وأرينا وجه دخول يفعُل على يَفْعِل فيه(١) فكان الأحجى (۱) انظر سيبويه ٢/١٨٣ .

⁽٢) في الخصائص ٢٢٣/٢ بعد كلمة « فيه » : « نحو : قَتَل يَقْتُـل ، وَنَخَل يْنُخُل ، وهذه الزيادة ليست في الأشباه بجميع نسخه . ؟

به هنا إذا أريد الاقتصار به علَى أحد وجهيه أن يكون ذلك الوجهُ هو الذي كان القياسُ مقتضِياً له في مضارع : فَعَل ، وهو يَفْعِـل بكسر العين .

وذلك أن العرف والعادة إذا أريد الاقتصار على أحد الجائزين أن يكون ذلك المقتصر عليه هو أقيسهما فيه ، ألا ترك تقول في تحقير أسود وجدول : أُسَيِّد وجُدَيِّل بالقلب ، وتجيز من بعد الإظهاروأن تقول : أُسَيْوِد وجُدَيْوِل فإذا صرت إلى باب مقام وعجوز اقتصرت على الإعلال البَّة ، فقلت : مُقَيِّم وعُجَيِّز ، فأوجبت أقوى القياسين لا أضعفهما ، وكذلك نظائره .

فإن قلت: فقد تقول: فيها رجل قائم، وتجيز فيه النصب فتقول: فيها رجل قائماً، فإذا قـدّمت أوجبت أضعف الجائنزين. فكذلك أيضاً بقتصر في هـذه الافعال ـ نحـو أكْرُمـهُ وأَشْعُرُهُ. على أضعف الجائزين، وهو الضّمّ.

قيل : هذا إبعاد في التشبيه . وذلك أنك لم توجب النّصب في قائم من قولك : فيها رجل قائماً ، وقائماً هذا متأخر عن رجل في مكانه في حال الرّفع ، وإنما اقتصرت على النّصب فيه لمّا لم يجز فيه الرفع أو لم يقو ، فجعلت أضعف الجائزين واجباً ضرورة لا اختياراً ، وليس [٣١٧] كذلك كرمتُه أكرُمه ، لأنه لم ينقض (١) شيء عن /موضعه ،ولم يقدّم

ولم يؤخّر . فلوقيل : كرمته أَكْرِمُهُ لكان كَشَتَمْتُهُ أَشْتِمِهُ وهزْمْتُهُ أَهْزِمُهُ .

وكذلك القول في نحو قولنا : ما جاءني إلاّ زيداً أحدٌ في إيجاب نصبه ، وقد كان النّصب لو تأخر (١) أضعف الجائزين فيه إذا قلت : ما جاءني أحدٌ إلاّ زيداً والحال فيها واحدة ، وذلك أنك لمّا لم تجد مع تقديم المستثنى ما تبدله منه عدلت به _ للضرورة _ إلى النصب الذي كان جائزاً فيه متأخراً . وهمذا كنصب (فيها قمائماً رجمل) البنّة ، والجواب عنهما واحد .

وإذا كان الأمر كذلك فقـد وجب البحث عن عِلَّة مجيء هذا الباب في الصّحيح كلَّه بالضم(٢).

وعِلَتُهُ عندي : أن هذا مَـوْضع معناه الاعتلاء والغلبة ، فدخله لذلك معنى الطبيعة التي تَغْلِب ولا تُغْلب ، وتلازم ولا تفارق . وتلك الأفعال بابها : فَعُل يَفْعُل كَفَقُه يَفْقُه إذا أجاد الفقه وعَلَم يَعلَم إذا أجاد العلم . وروينا عن أحمد بن يحيى عن الكوفيين : ضَـرُبَتِ البدُ يدُهُ على وجه المبالغة .

وكذلك نعتقد نحن أيضاً في الفعل المبنيّ منه فِعْلُ التَمْجَب أنه قـد نُقِل عن فَعَـل وفَعِل ِ إلى فَعُـل ، حتى صارت لـه صفة التّمكّن والتقدّم ، ثم بُنِي منه الفعل ، فقيل : ما أفعله ، نحو : ما أشعره ،

⁽١) أي : « زيد » في المثال كما نصّ عليه في الخصائص .

⁽٢) نحو: «أكرُمه وأضرُبه ، كما في الخصائص.

إنما هو من : شَعُر.وقد حكاها أيضاً أبو زيد .

وكذلك : ما أقتله وأَكْفَرَه : هوعندنا من قَتُل وكَفُر تقديرًا وإن لم يظهر في اللفظ استعمالًا .

فلما كان قولهم : كارمني فَكَرْمُتُهُ أَكْرُمُهُ وبابه صائراً إلى معنى : فَمُلتَ أَفْعُل أَتَاه الضّم من هنا . فأعَرِفه .

فإن قلت : فهلاً لمّا دخله هذا المعنى تمّموا فيه الشّبه فقالوا : كُرُفّتُهُ أَكْرُمُهُ(١) وَفُخُرتُهُ أَفْخُره ؟.

قبل : منع من ذلك أنّ فَمُلْت لا يتعدّى إلى المفعول به ، أبدأ ، وَيَفْعُل قد يكون في المتعدّي ، كما يكون في غيره : كسَلَبه يَسُلُبُه، ، وجَلَبه يَجْلُبُهُ ، فلم يمنع من المضارع ما مَنع من الماضي ، فأخذوا منها ما ساغ واجتنبوا ما لم يُسَغْ .

فإن قلت : فقد قالوا : قاضاني قضيته أقضيه ، وساعاني فسعيته أسعيه ؟ .

قيل : لم يكن مِنْ (يَفْعِلُه) هنا بدَّ مخافة أن يأتي على (يَفْعُل) [٣١٨] فتنقلب الياء / واواً وهذا مرفوض في هذا النّحو من الكلام .

وكما لم يكن من هذا بُدُّ هنا لم يجيء أيضاً مضارع (فَعَلَ) منه مِمَا فاؤه واوُ بالضّم ، بل جماء بالكسر على الرسم وعمادة العرب . (١) مكانها في الخصائص : وضَرُبته أضرُبه . فقالوا : واعدني فوعدْتُه أعِده ، وواجلني فوجلْتُهُ أَجِلُهُ ، وواضاني فوضاتُه أَضَوءُه ، فهذا كوضَعَتُه ـ في هذا الباب ـ أَضَعُهُ .

ويدلك على أن لهذا الباب أشراً في تغيير باب (فَعَل) في مضارعه قولهم : ساعاني فسعيته أسْعِه ، ولم يقولوا : أسعاه على قولهم : سَعْى يَسْعى لمّا كان مكاناً قد رُتّب وقرّ ، وزُوي عن نظيره في هذا الموضع .

فإن قلت : فهلًا غَيْـروا ما فــاؤه واو كها غيـرُوا ما لا لاصــه ياء فيها ذكرت ، فقــالوا : واعــدني فوعــدته أوعُــدُهُ ، لِمَا دَخَلَهُ من المعنى المتجدّد ؟ .

قيل: (فَعَلَ) مما فاؤه واو لا يأتي مضارعه أبدأبالضَم ،إنما هو بالكسر نحو: وَجَدَ ، يَجِد ، ووزَن يَزِنُ وبابه ، وما لامه يــاء فقد يكـــون على : (يَفْعِـل) كَيَــرْمِي وَيَقْضِي ، وعلى يَفْمَـلَ كَيَــرْمِيَ ويَسْعَى . فأمر الفاء إذا كانت واواً في (فَعَلَ) أغلظُ حُكماً من أمر اللَّام إذا كانت ياءً . فاعْرف ذلك فرقاً .

الــوُصْــلة

من ذلك : ذو دخلت وصلة إلى وصف الأسماء بالأجناس . ونظيرها الذي وأخواته دخلت وصلة إلى وصف المعارف بالجمل . وأيّ وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللّام . واسم الإشارة وصلة إلى نقل الاسم من تعريف العَهْد إلى تعريف الحضور والإشارة .

مثال ذلك: أن يكون بحضرتك شخصان فتزيد الإخبار عن أحدهما ، ولا بد من تعريف وليس بينك وبين المخاطب فيه عهد فتدخل فيه الألف واللام ،فأتى باسم الإشارة وصلة إلى تعريف ، ونقله من تعريف العهد إلى تعريف الحضور ، فتقول : هذا الرجل فَعل أو يفعل . ذكر ذلك ابن يعيش في (شرح المفصل) .

قال : ويجوز أن يتوصّل بـ « هذا » إلى نداء مـا فيه الألف والــلام فتقول : يا هذا الرجل كما تقول : يأيها الرجل .

[٣١٩] وقد يجوز أن لا تجعله وصلة فتقول : يا هذا، فإذا جعلته / وصلة لزمته الصفة ، وإذا لم تجعله وصلة لم تلزمه الصفة .

ومن ذلك قول بعضهم : إنّ (إيًا) وصلة إلى اللَفظ بالمضمر الذي هو : الياء ، والكاف والهاء ، لمّا أريد فصلها عن العامل إمّا بالتَّقَديم أَو بالتأخير ، ولم تكن مما تقوم بأنفسها ، لضعفها ، وقلّتها أدغمت (بإيًا) ، وجُملِتْ وُصلة إلى اللَفظ بها ، (فإيًا) عندهم أسمٌ ظاهرٌ يتوصّل به إلى المضمو ،كما أن (كِلاً)اسمٌ ظاهرٌ يتوصل به إلى المضمر في قولك : كِلاهُما .

قال ابن يعيش : هذا القول وأو ، لأنّ (كِلّا) تضاف إلى الظاهر كما تضاف إلى المضمر ولو كانت كِلّاً وُصُلة إلى المضمر لم تضف إلى غيره .

وفي (أمالي ابن الحاجب): «أيّ» جيء بها متوصّلًا بها إلى نداء ما فيه الألف واللاّم ، لأنها مبهمة يصحّ تفسيرها بكلّ ما فيه الألف واللاّم .والغرض هنا ـ أنْ يأتي ما فيه الألف واللام تفسيراً لها ، فلمًا كانت كذلك صَلُحت لهذا المعنى .

والذي يدُلُ على ذلك أن أسماء الإشارة لمّا كانت بهذا الوصف وقعت هذا الموقع ، فقبل : يا هذا الرجل،ويا هؤلاء الرجال .

وفي (شرح المفصل) للأندلسي: اعلم أن (فو) إنما استعمل في الكلام وُصْلة إلى الوصف بأسماء الأجناس كما وُضِح (الذي) وُصلة إلى وصف المعارف بالجُمّل ، فأرادوا أن يقولوا : " ذيد المال فوجدوا هذا يَقْبُح في اللفظ والمعنى ، أمّا اللفظ فلأنهم جعلوا ما ليس بمشتق مشتقة ، لأن الصفة حقها أن تكون مشتقة وأمّا قبحه من حيث المعنى ، فلأنهم جعلوا ما كان قوياً ضعيفاً ، لأن الأجناس هي القوية ، فلما جعلوها صفة صارت ضعيفة ، لأنها مقدّمة في الرتبة () بدلا من قوضم : زيد فو المال .

لجنسيَّتها ، فجعلوها متأخَّرة تابعة بعد أن كانت متبوعة .

فلما اجتمع فيها هذا القبح اللَّفظي والمعنوي جاءوا باسم يكون معناه فيما بعده ، فجعلوه صفة في اللفظ ، وهم مريدون الصَّفَة باسم الجنس الذي بعده ، لأنه قد زال القُبح اللَّفظِيّ ، وبقي الآخر لم يمكنهم إزالته ، فلهذا لم يُضف إلى مضمر ، لأن المضمر لا يوصف به البتّة .

* * * *

السوَصْـل:

مما تجري فيه الأشياء على أصولها .والوقف: مما تغيّـر فيه [٣٢٠] الأشياء عن / أصولها .

ذكر هذه القاعدة ابن جنّي في (سرّ الصناعة)(^^ فال : ألا ترى أنّ من قال من العرب في الوقف : هذا بَكُوْ ، ومررت بِبَكِرْ ، دنقل الضّمة والكسرة إلى الكاف في الوقف ، فإنه إذا وصل أجرى الامر على حقيقته فقال : هذا بكُوْ ، ومررت ببكُو ، وكذلك من قال في الوقف : هذا خالدْ ، فإنه إذا وصل خفّف اللام . قال : وبذلك أستُدِلَ على أن التاء في نحو قائمة هي الأصل والهاء في الوقف بدل منها .

 ⁽١) حقق الجزء الأول منه الأساتذة : مصطفى السقا ، والأستاذ محمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين طبع ونشر مصطفى البابي الحلبي، وما زالت أجزاؤه الباقية مخطوطة .

وقال ابن القيّم في (البدائع)(١) : الوصّلات في كلامهم التي وضعوها للتّوصّل بها إلى غيرها خمسة أقسام :

أحدها : حروف الجرّ وضعوها ليتوصلوا بالأفعال إلى المجرور بها ولولاها لما نفذ الفعل إليها ولا باشرَها .

الثاني : حرف ها التي للتنبيه،وضعت ليتوصّل بها إلى نداء ما فيه أل .

الثالث :ذو ،وضعوه وصلة الى وصف النّكرات بأسماء الأجناس غير المشتقة . .

الرابع : الذي وضعوه وصلة إلى وصف المعارف بالجمـل ، ولولاهالما جَرَت صفات عليها .

الخامس : الضمير الذي يربط الجمل الجارية على المفردات الجارية أحوالًا وأخباراً وصفات وصلات ، فإن الضمير هو الوصلة إلى ذلك .

* * *

 ⁽١) بدائع الفوائد لابن القيم الجوزية ، وقد طبع في أربعة أجزاء بإدارة الطباعة المنيرية ، نشر دار الكتاب العربي _ ببيروت _ لبنان .

وضع الشّيء موضع الشيء أو إقامته مقامه لا يؤخذ بقياس

ذكر هذه القاعدة ابن عصفور في (شرح الجمل) : وبني عليها أن الصحيح أن الإغراء،وهو وضع الظرف أو المجرور موضع فعل الأمر لا يجوز إلا فيما سُمِع عن العرب نحو : عليك ،وعندك ، ودونك ، ومكاتك ، ووراءك ، وأمامك ، وإليك ، ولدنك .

وردّ قول من أجاز الإغراء لسائر الظروف والمجرورات . وبني عليها أيضاً أن المصدر الموضوع موضع اسم الفاعل أو اسم المفعول [٣٢١] لا يطرّد بل يقتصر / على ما سمع منه .

* * *

وضع الحروف غالبأ لتغيير المعنى لا اللفظ

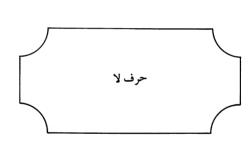
ذكر هذه القاعدة ابن عمرون(١٠) ، وبني عليها ترجيح قول من قال : إنّ (لَمْ) دخلت على المضارع فقلبت.معنـــاه إلى الماضي ، وتركت لفظه على ما كان عليه . وضعّف قول من قال : إنها دخلت

⁽١) هو محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرون الشيخ جمال الدين أبو عبد الله الحلبي النحوي .

ولد سنة ٥٩٦ هـ تقريباً ، وأخذ النحو عن ابن يعيش ، وجالس ابن مالك ، وأخذ عنه البهاء بن النحاس ، وشرح المفصل . مات ٦٤٩ هـ .

على الماضي فقلبت لفظه إلى المضارع ، وتركت المعنى على ما كان





لا يجتمع أداتان لمعنى

ومن نُمّ لا يُجْمع (١) بين أل والإضافة ، لأنهما أداتا تعريف ، ولا بين أل وحروف النّداء ، لذلك أيضاً ، ولا بين حرف من نواصب المضارع وبين حرف تنفيس ، لأن الجميع أدوات استقبال ، ولا بين (كَيْ) إذا كانت جارة واللام ببخلاف (ما) إذا كانت ناصبة ، ولا بين (كيْ) إذا كانت ناصبة وأن اللام يقال : جنت كي أن أزورك خلافاً للكوفيين ، ولا بين أداتي استثناء ، لا يقال : قام القوم إلا خلا زيداً ، ولا إلا حاشا زيداً اقاله ابن السّراج في (الأصول) ، قال : إلا أن يكون الثاني اسمًا نحو : إلا ما خلا زيداً وإلا ما عدا فإنه يجوز .

وفي بعض حواشي (الكشاف) لا يجمع بين أداتي تعدية فلا يقال : أذهبت بزيد بل إما الهمزة أو الباء ، ومن ثَمَّ أيضاً ردّ قـول الأخفش في نحو (حوًاء) أن الألف والهمزة معاً للتأنيث لأنه لا يوجد في كلامهم ما أنّث بحرفين .

(١) في ط فقط: « لا يجتمع » ، تحريف .

وإدا دخلت الواوعلى (لكن) انتقل العطف إليها وتجرّدت لكن للاستدراك كما أن حرف الاستفهام إذا دخل على ما يـدل على الاستفهام خلع دلالة الاستفهام كما في قوله :

٢٨١ = * أهل رَأَوْنا بِسَفْح ِ القاع ذِي الأَكَم ِ (١) *

فإن (هل) بمعنى (قد) ، وكما في قوله :

٢٨٢ = * أم كَيْف ينفعُ ما تُعْطِي العَلوقُ به(٢) * (١) لزيد الخير . وصدره :

* سائِلُ فوارس يربوع ِ بشدّتنا *

من شواهد: المقتضب ٤٤/١؛ ، ٣٩/١٥، ، والخصائص ٤٦٣/٢ وابن الشجريّ ١٩٨١، ٣٣٤/٣، ، وابن يعيش ١٥٢/٨ ، والخزانة ٤٩٠٠٥ عرضاً ، والمغنى ١٩٨١، وشرح شواهد المغنى للسيوطي / ٧٧٧، وهمم الهوامم والدرر وقم ١٣٦٢، ١٩١٥،

 (۲) لأفنون التغلبي ، واسمه : ظالم . وقيل : اسمه صريم بن معشر شاعر جاهلي وتمامه :

* رئمان أنف إذا ما ضُنَّ باللين *

من شواهد : المغنى ١ /٤٥ ، والخزانة ٤٥٥/٤ ، والهمع والدرر رقم ١٦١٩ ، وانظر المفضليات / ٥٢٥ من قصيدة مطلعها :

أَبْلَغُ خُبَيْبًا وَخَلِّل فِي سَرَاتِهِمُ ۚ أَنَّ الفؤاد انــطوى منهم على حَزَٰنِ وقبل الشاهد :

أَنَّى جزوا عامراً سُوَأَى بفعلهِمُ أَم كيف يجزونني السّوأى من الحَسَنِ وفي الدرر اللوامع : العُلموق : الناقة تعطف على غير ولدها فلا ترأمه ، وإنما تشمّه بأنفها ، ويكرهه قلبها، وضنَّ باللبن :بخل به .وهذا يضرب مثلًا لكل من بعد بكل جميل ، ولا يفعل منه شيئاً . فإنَّ (أمَّ) خَلَعتَ من دلالة الاستفهام ، وتجرّدت للعطف [٣٢٣] بمعنى بل ، ولا يجوز تجريد (كيف) دون (أم) لأن تجريدها عن / الاستفهام يـزيلعنها عِلَة البناء فيجب إعرابها . ذكره في (البسيط) .

وقــال ابن يعيش: الــدّليــل عــلى أن ألف (أرطبي) لــلإلحــاق لا للتأنيث أنه سمع عنهم: أرطاة بإلحـاق تاء التأنيث. ولو كانت للتأنيث لم يدخـلها تأنيثُ آخر ، لأنه لا يجمع بين علامتي تأنيث.

وقــال يــونس(١٠وابن كيســان ، والزجاج ، والفارسي : (إمّــا) ليست عاطفة لأنها تقترن بالواو وهي حرف عطف ، ولا يجتمع حرفا عـطف . واختــاره أبــو البقــاء وابن مــالــك والشّـلوبين وابن عصفــور والأندلسي ، والسّخاوي ، والرّضيّ .

وقال ابن الحاجب في (شرح المفصل): لم يعدّ الفارسي (إمًا) من حروف العطف لدخول العاطف عليها. وقد ثبت أنهم لا يجمعون بين حَرْفَى عطف.

وقال ابن السّراج: ليس إمّا بحرف عطف ، لأن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض . فإن وجدت شيئاً من ذلك في كلامهم فقد خَرَج أَحَدُهما عن أن يكون حرف عطف نحو قولك : ما زيد ولا عمر ، فـ (لا) في هذه المسألة ليست عاطفة إنما هي نافية .

⁽١) في بعض النسخ المخطوطة : « ابن يونس » .

وقال الشّلوبين: إنما حذفت تاء التأنيث من نحو (مسلمة) في الجمع بالألف والتّاء نحو: مسلمات ، لأنها لو لم تحذف لاجتمع في الاسم علامتا تأنيث ، وهم يكرهون ذلك .

وقال ابن هشام في (تَـذَكَرتـه) : لا يجوز : كَسَرْتُ لزيـدٍ رَباعِبَتَنْ غُلْياتَيْنَ . وسُفْلاَتَيْن ، لان فيهما الجمع بين الألف والناء ، واجتماع علامتى تأنيث لا يجوز .انتهى .

وقد استشكل جمع علامتي تـأنيث في : إحْدى عَشْرة ،ويْنْتي عشرة .

قال في (البسيط) : وجواب الإشكال من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنهما اسمان في الأصل ،فانفرد كُلِّ واحد منهما بما يستحقّه في الأصل ،وإنما الممتنع اجتماع علامتي تـأنيث في كلمة واحدة .

الثاني : أن ألف (إحدى) للإلحاق كألف (مِعْزًى)^١، إلاّ أن التركيب منع من تنوينها ، والتاء في : ثنتين للإلحاق (بحنديج) (١٠

- (١) الرَّباعِية بوزن الثمانية : السنّ التي بين الثّيّية والناب ، والجمع رَباعيات .
- (٢) في القاموس : البعثرى : خلاف الضأن من الغنم . والماعز : واحد المَمَز للذكر والأنثى ، والجمع : مواعز .
- (٣) في ط: بـ د حنديج ، بالحاء في آخرها ، وقد سقطت هـ ال الكلمة من النسخ المخطوطة . ولعلها ـ والله أعلم ـ حنديج بالجيم في آخره مواصلها : خُندُ كَثَنَفُذ ، وجمعها : حناديج ، وهي : حبال الرمال الطوال واحدها حندج . وقد الحقت بها الياء ، فاصبحت حنديج . انظر القاموس :

[٣٢٣] وحمل اثنتان / عليها لكونهما بمعنى واحد .

(الشالث): أن علامتي التأنيث في إحدى عشوة مختلفتان لفظاً، وإنما الممتنع اتفاق لفظهما. والتّاء في اثنتين بدل من لام الكلمة ،فلم تتمخض للتأنيث حتى يحصل بذلك الجمع بين علامتي :أ: م

ومن فروع القاعدة أيضاً تأخيرهم لام الابتداء إلى خبر إنّ،وكان حقها أن تكون في أول الجملة وصدرها،لكنهم كرهوا تـوالي حرفين لمعنّى واحد وهو التّأكيد . ذكره ابن جنّي .

وقال في موضع آخر : ليس في الكلام اجتماع حرفين لمعنَّى واحدٍ ،لأن في ذلك نقضاً لما اعتزم عليه من الاختصار في استعمال الحروف إلاَّ في التأكيد كقوله :

٢٨٣ = * وما إنْ لا تُحاك لهم ثيابُ(١) *

فإنَّ ﴿ مَا ﴾ وحدها للنفيو ﴿ إنْ ﴾و ﴿ لا ﴾ معاً للتوكيد .

قال : ولا ينكر اجتماع حرفين للتأكيد لجملة الكلام ، لأنهم أكدّوا بأكثر من الحرف الواحد في قولهم : لَتَقُومَنَ ، فاللّام والنّـون

⁽١) قائله : أمية بن أبي الصلت : وصدره :

^{*} طعامُهُم إذا أكلوا مهنّاً *

من شواهد : الخصائص ٢٨٢/٢ ، ١٠٨/٣ ، والهمع والدرر رقم ١٧٥٤

جميعاً للتأكيد . وقوله تعالى : ﴿ فَإِمَا تَرِينَ مِن البَشَرِ أحداً ﴾(١) ، فما والنّون جميعاً للتأكيد .

وقال ابن الحاجب في (شرح المفصل): قول الفرّاء في إن الواقعة بعد ما النافية : إنهما حرفا نفي تُرادفا ، كـ « ترادف ، حرفي التوكيد في قولك : إن زيداً لقائمُ ليس بالجيّد ، لأنه لم يعهد اجتماع حرفين لمعني واحد . ومثل إنّ زيداً لقائم قد فصل بينهما لذلك .

وقال ابن القَوَاس في (شرح الكافية) : لم يُعْهد اجتماع حرفين لمعنى واحدٍ من غير فاصل ، ولذلك جاز إنَّ زيداً لقائم ، وامتنع إن لزيداً قائم .

وقال ابن إياز: إنما لم تعمل (لا) في المعرّف بلام الجنس ، وإن كان في المعنى نكرة ، لأن لام الجنس تقبل الاستغراق ، وكذلك (لا) فلو أعملوها في المعرّف بها لجمعوا بين حرفين متفقين في المعنى ، وذلك ممنوع عندهم .

وقال الشّلوبين: النحويّون يقولون: إن حروف المعاني إنما هي مختصر الأفحال فهي نـائبة منـاب الأفعـال، تُعْـطي من المعنى ما تعطيه الأفعال، إلاّ أن الأفعال اختصرت بالحروف، فإن الأفعال تقتضي أزمنة وأمكنة وأحداثاً ومفعولين وفاعلين ومَحـالًا(٢) لأفعالهم

⁽۱) مريم / ۲٦.

⁽٢) أي أمكنة .

[٣٢٤] وغير ذلك من معمولات الأفعال فاختصر ذلك كله بأن / جُعِـل في مواضعها ما لا يقتضى شيئاً من ذلك ، ولذلك كَرَهوا أن يجمعوا بين حَرْفين لمعنَّى واحد ، ولم يكرهوا ذلك في الأسماء والأفعال ، لأن ذلك نقيض ما وضعت عليه من الاختصار .

قال : وبهذا يبطل قول من قال : إن الأسماء السَّتة وامرأ أو ابنما معربة بشيئين من مكانين ، لأن العرب إذا كانت لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد لمكونه نقيض موضوعها من الاختصار ، فلأن لا تفعل ذلك في الحركة أحق وأولى ، لأن الحركة أخصر من الحرف .

وقال ابن الدّهان في (الغرة) : فإن قيل : فهلّا جاز : إن لزيداً قائم بالجمع بينهما ، لأنهما للتأكيد كما جمع بين تأكيدين في أجمع وأكتع ؟ .

فالجواب أن الغرض في هذه الحروف الدّوال على المعاني إنما هو التخفيف والاختصار فلا وجه للجمع بين حرفين لمعنى اإذ فيه نقض الغرض ، وإذا تباعد عنه استجيز الجمع بينهما كما جمع بين حرف النّداء والإضافة ، ويمتنع الجمع بينه وبين لام التعريف .

لا يجتمع الفان

قال ابن الخبّاز : إذا وقفت على المقصور وقفت عليه بالألف التي هي بدلٌ من التنوين ، فتقول : رأيت عصا ،فهذه الألف كالألف في : رأيت زيدا ، وكان معك في التقدير ألفان : بدل من واو ، وبدل من التنوين ، فحذفت إحداهما لئلا يجتمع ألفان .

قال : وجاء رجل إلى أبي إسحاق الزجاج فقال له : زعمتم أنه لا يمكن الجمع بينالفين ؟فقال : نعم ، فقال أنا أجمع ! فقال له : اجمع ، فقال : (ما) ومد صوته فقال له الزجاج : حسبك ولو مددت صوتك مِنَ غُدُوة إلى العصر لم تكن إلا ألفاً واحدة .

قال : وكانت الأولى أوْلى بالحذف ، لأن الطارىء يزيل حكم الثابت .

ومن فروع هذه القاعدة : إذا جمع المقصور بالألف والناء قلبت الفه ياء كقولك في حبلى : حُبْليات ، لأنه لا يجتمع الفان،وحذفها هنا غير ممكن .

لا يجتمع خطابان في كلام واحد

قال أبو عليّ في (التذكرة): الدليل على هذا الأصل قولهم: أرأيتكزيداً أما فعل ، ألا ترى أن كاف الخطاب لما لحقت الفعل خلع [٣٣٥] الخطاب من التّاء لدخول الخطاب من التّاء لدخول الكاف وما يتعلّن بها من تثنية وجمع وتأنيث وتذكير: أن التاء في جميع الأحوال على صورة واحدة ، فلا يجوز على هذا: يبا غلامك ؛ لأن الغلام مخاطب والكاف خطاب آخر وهي غير الغلام فقد حصل في الكلام خطابان، فامتنع لذلك .

ولو قال : يا ذاك كان ذا قد وقع موقع الخطاب ،فإذا وصل بالكاف لم يكن حسناً ، وهو أشبه من الأول ، لأن (ذا) هو الكاف ، وليس الغلام الكاف .

قال : وقد عمل أبو الحسن في (المسائل الكبير)^١ أبوابًا ومسائل ، وهذا أصل تلك المسائل عندي . هذا كله كلام أبي عليّ .

وفي (اللمع الكاملية) لموفّق الدّين عبد اللطيف البغداديّ (٢) : فإن قبل : قولهم : أرأيتك ، كيف جمعوا بين التاء والكاف ،وهما جميعاًللخطاب ،وهم : لا يجمعون بين حَرْفين لمعنى واحدٍ ؟ قبل : إنّ التاء ضمير مجرّد عن الخطاب ، والكاف خطاب مجرّد عن الضّمير ، فكلَّ منهما خُلِع منه معنى ، وبقي عليه معنى .

وقال الأبّذي في (شرح الجُزولية) : لم يجمع بين حرف النّداء وضمير الخطاب لأن أحدهما يغني عن الآخر .

* * *

 ⁽١) المسائل الكبير كتاب ألفه سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الاوسط ،
 له ترجمة وافية في البغية ٩٩٠/٥ ، ٥٩٥ . وتوفي ٢١٥ أو ٢٢١ هـ .

 ⁽٢) هو: عبد اللطيف بن يوسف بن محمد بن علي ، الشيخ موفق المدين
 البغدادى،ولد ببغداد سنة ٥٥٧ وتوفى سنة ٦٢٩ هـ.

لا تُنقض مرتبة إلا لأمر حادث

قاله ابن جنّي في (الخصائص) : وجعل منه امتناع تقديم الفاعل في نحو : ضرب غـلامُهُ زيـداً ، والمبتدأ في نحـو : عندك رجل ، ووجوب تقديم المفعول إذا كان اسم استفهام أو شرط لما طرأ فيها .

* * *

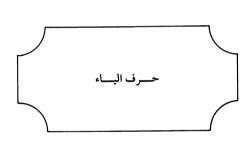
لا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع

ذكر هذه القاعدة أبو البقاء في (التبيين) : وبنى عليها جواز تقديم خبر ليس عليها عند جمهور البصريّين لتقدّم معمول الخبر في قوله تعالى : ﴿ أَلا يومَ يـأتيهم ليس مَصْروفاً عنهم ﴾(١) . وتقديم معمول الخبر كتقديم الخبر نفسه ، لأن المعمول تابع للعامل ، ولا يقع النّابع في موضع لا يقع فيه المتبوع / .

* * * *

⁽۱) هود / ـ۸ .





يُغْتَفَر في الثَّواني ما لا يُغْتَفَر في الأوائل

ومثله قولهم : يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع ..

ومن فروع ذلك : ظهور أن مع المعطوف على منصوب حتى كقوله :

٢٨٤ = حتى يكونَ عزيزاً في نُفُوسِهِمُ او أن يبين جميعاً وهو مُخْتَـارُ(١)

وإن كان لا يجوز ظهورها بعدحتَى الأن الثّواني تحتمـل ما لا تحتمل الأوائل .

وقال في (البسيط) : جوّز الفراء إضافة اسم الفاعل المعرّف بأل إذا كان للحال ، أو الاستقبال نحو : الضارب زيد الآن أو غداً ،

 (١) من شواهد المغنى ٧٧١/٢ ، وشرح شواهد المغنى للسيّوطي ، ٩٦٥ ، والهمع والدرر رقم ١٠١٥ .

وفي الدرر: ضمير نفوسهم لبني شيبان في البيت الذي قبله وهو: إني حمدت بني شيبان إذ خمدت نير سنران قدومي وفيهم شُبّت النار ومن تكرّمهم في المحلل أنهم لا يعدف الجار فيهم أنه جارً وهما من أبيات أربعة قالها: يزيد بن حمار السّكوني يوم ذي قار.

واحتجّ بالقياس على قول الشاعر :

٢٨٥ = * الواهِبُ المائِة الهجانِ وعَبْدِها(١) *

والجواب : أنه يحتمل في النّابع ما لا يحتمل في المتبوع بدليل قولهم : «رُبّ شاة وسخلتها» ، ورب لا تدخل على معرفة .

وإذا عطف غير العَلَم على العَلم نحو : مررت بزيد وأخيك ، فنقل ابن بابشاد جواز حكايته ، لأن المتبوع تجوز حكايته فحكي التّابع تبعًا له .

ونقل ابن الدّهان : منعها لأن التابع لا تجوز حكايته ، ولا يمكن حكاية أحدهما بدون الآخر فغلب جانب المنع :

أما عكس ذلك نحو : مررت بـأخيك وزيـد ، فلا تجـوز فيه الحكاية اتفاقاً ، بل يجب الرّفع فيقال : من أخوك وزيد،لأن المتبوع

- (١) للأعشى يمدح قيس بن معد يكرب الكنديّ . وتمامه : * عُوذاً تُزّجَى نَشْها أطفالُها *

والهجان : البيض يستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع ، وربصا قبل : هجائن ، وقبل : الهجان : الكرام . وعوذاً : جمع عائذ وهي الحديثة العهد بالنتاج ، وسميت عائداً لأن ولدهما يعوذ بهما لصغره .وتُزَجَى : تسوق .

من شواهد : سيبويه ٩٤/١ ، والمقتضب ١٦٣/٤ ، والمقرب ٢٦/١ . والخزانة ١٨١/٧ ، ٣٤١ ، ١٣١/٣ . وديوان الأعشي / ١٥٣. والهمع والدرر رقم ١٢٢٢ ، ١٦٥٠ . تجوز حكايته فكذا التَّابع . ذكره في (البسيط).

وقال أيضاً: قد أجاز النحاة: ﴿ كَمْ رَجَلًا وَنَسَاؤُهُمْ جَاءُوكُۥ عَطْفاً على معنى (كمْ)

وأجازوا النّصب عطفاً على التمييز،وان كان نكرةً ، لأنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل للبعـد عن (كم) . ومثله : كم شاةٍ وَسَخُلتها ، وكم ناقةٍ وفصيلها .

وقال ابن هشام في (المغني) : القاعدة الثامنة كثيراًما يغتفر في الثواني ما لا يُغْتفر في الأوائل .

فمن ذلك:كُل ِ شَاةٍ وسَخْلَتها بِدِرهم،و :

٢٨٦ = * أيُّ فتىً هَيْجاء / أنتَ وجَارها(١) *

[444]

ورُبُّ رجُل واخيه ﴿ وَان نَشَا نُنَزُّل عليهم من السَّماء آيةً فظَلَّتُ ﴾ (٢) . ولا يُجوز : كلِّ سخلتها، ولا رُبٌ واخيه ، ولا أي جارها ، ولا أن يقم زيد قام عمرو إلاّ في الشعر .

ويقولون : مررت برجل قائم أبواه ولا قاعدين ، ويمتنع قائمين

⁽١) نِصْف بيت من الكامل ليس له تكملة ولا قائل .

من شواهد : سيبويه ٣٠٥/١ وبعده في سيبويه : لأنه محال أن يقول : وأيُّ جارها وقد سقط هذا الشاهد من فهرس شواهد سيبويه لأحمد راتب النفاخ .

⁽٢) الشعراء / ٤ .

لا قاعد أبواه على إعمال الثاني وربط المعنى بالأوّل .

وقال ابن الفَوَاس في (شرح الدَّرَة) : بعد أن حكي قولهم في : ٢٨٧ = * أنا ابنُ النَّاركِ البكريِّ بشرِ (١) *

إن (بشراً)عطف بيان للبكريّ . ولا يجوز جعله بدلًا ، لأن البدل في حُكم تَكْرير العامل . ولا يجوز : أنا ابن النّارك بشر . وفي امتناع البدل نظر ، لأنه يجوز في النّابع مالا يجوز في المتبوع بدليل : كلّ شاةٍ وسخلتها . وتبعه ابن هشام في (حواشي النّسهيل) .

وقــال في (تـذكــرتـه) : إن قيــل : لأيّ شيء فتحت لام المستغاث ؟

فالجواب فرقاً بينها وبين لام المستغاث له .

فإن قبل : لأي شيّء كان المفتوح لام المستغاث وكان حقّه التغّير في الثّانية ، لأن عندها تتحقّق الحاجة فهو أجرى على قياسهم ، كما أنهم لا يحذفون في نحو سَفَرْجل إلا ما ارتدعوا عنده ؟

(١) لمرار بن سعيد الفقعسِيّ. وتمامه :

* عليه الطير ترقبه وقوعاً *

من شواهد : سيبويه ٩٣/١ ، والمقرّب ٢٤٨/١ ، وابن يعيش ٧٢/٣ والحزانة ١٩٣/ ، ٢٦٤ ، وشرح شذور اللذهب / ٣٨٣ ، والعيني ٤ / ١٢١ والتصريح ١٣٣/٢ ، والأشموني ٨٧/٣ ، والهمم والسدر رقم ١٥٥٠ . فالجواب :أن الأول حالً .محلّ المضمر ، واللام تفتح إذا دخلت عليه .

فإن قيل : فلاي شيء كورت في المعطوف عليه ؟ .

فالجواب أنه بعطفه على ما حصل فيه الفرق اكتفى بذلك . وساعد عليه أن المعطوف يجوز فيه ما لا يجوز في المعطوف عليه ، تقول: يا زيد والرجل ، وإن لم يجزيا : يا الرجل .

فإن قيل : فـلأي شيء يفتح في يـالزيد ،ويا لعمرو ؛مع أنــه معطوف ؟ .

فالجواب أنه نداء ثان مستقلً ،والمعطوف الجملة . قال فهـذا تحرير لا تجد لأحد مثله إن شاء الله تعالى .

وقــال الأبــذي في (شـــرح الـجُـزوليّــة) : إذا عــطفت على المستغاث به كسرت اللّام ، لأن الثواني يجوز فيها ما لا يجــوز في الأوائل .

وقال ابن هشام في (تذكرته) : سئلت عن (لولاي) إذا عطف عليها اسم ظاهر .

فقلت: يجب الرفع نحو: لولاي وزيد لكانكذاوكذا كما تقول: [٣٢٨] ما في الدار / من رجل ولا امرأة، وذلك لأن الاسم المضمر بعدلولا، وإن كان في موضع الخفض بها إلا أنه أيضاً في موضع رفع بالابتداء. ونظيره في ذلك الاسم المجرور بلعلً على لغة عقيل ، إذا قيل : لعل زيد قائم ، ألا تـرى أن قائم خبـر مرفـوع وليس معمولًا للعلّ ، لانها هنا حرف جرً كالباءواللام ،فلا تعمل غير الجرّ .

وإن عطف على محلّه من الحفض ، فإن التزمت إعادة الحافض لم يتأت هنا ، لأنا إذا قلنا : لولاك ولولا زيد لزم جر (لولا) للظّاهر وهو ممتنع بإجماع ، وإن لم تلتزمه فقد يمتنع العطف بما ذكرنا ، لأن العامل حينئذٍ هو لولا الثّانية، وقد يصحح بأن يدعى أنهم اغتفروا كثيراً في الثواني ما لم يغتفروا في الأوائل .

وقال ابن اياز في (شرح الفصول) : فإن قيل : هـلًا أضيف الفعل لفظًاءوالتقدير إضافة مصدره ؟ .

فالجواب :أن ذلك اتساع وتجوّز وهو قبيح في الأوائل والمبادىء دون الأواخر والثواني .

وقال البيضاوي في تفسيره في قوله تعالى : ﴿ إِنْكَ أَنْتَ العَلَيْمِ الحكيم ﴾(١٠ ، قيل : أنت تأكيدُ للكاف كما في قولك : مررت بك أنت ، وإن لم يجز: مررت بأنت ، إذ التابع يسوغ فيه ما لا يسوغ في المتبوع ، ولذلك جازبا هذا الرجل ، وإن لم يجز : يا الرجل .

وقال ابن الصائغ في (تذكرته) : أبوعمرو يختار النصب في

⁽١) البقرة / ٣٢ .

الغلام من نحوبيا زيد والغلام ، وإن كان عطف النسق يقدّر معه العامل. وحرف النداء لا يباشر اللام ، لأنه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الأوائل .

وقال ابن النّحاس في التعليقة : إنما جاز في النّواني ما لم يجز في الأوائل من قِبَل أنه إذا كان ثانياً يكون ما قبله قد وَفَى الموضع ما يقتضيه فجاز التّوسع في ثاني الأمر بخلاف ما لو أنينا بالتوسّع من أول الأمربةإنا حينئذٍ لا نعطى الموضع شيئاً مما يستحقّه . انتهى .

وإذا عطف على (غدوةً) المنصوب ما بعدها فقيل : لدن غدوةً وعشية جاز عند الأخفش في المعطوف الجر على الموضع والنّصب [٣٢٩] على اللفظ /

وضعف ابن مالك في (شرح الكافية) النصب . وأوجبه أبـو حيّان بومنع الجرّ ، لأن وغدوة محند من نصبه ليس في موضع جرّ فليس من باب العطف على الموضع .

قال : ولا يلزم من ذلك أن يكون (لدن) انتصب بعدها ظرف غير غدوة وهو غير محفوظ إلاّ فيها ، لأنه يجوز في النَّواني ما لا يجوز في الأوائل . انتهى .

* * * * *

تم القسم الأول من الأشباء والنظائر النحوية . والحمد فه أولاً وآخراً ، ويليه الندريب وهو القسم الثاني إن شاء الله تعالى . تم تحقيق الجزء الثاني من الأشباء والنظائر ويليه -إن شاء الله -الجزء الثالث ، وأوله (الفن الثانى في النحويين)

49

1.4

فهرس الشواهد الشعرية ر قم الشاهد أالصفحة حرف الجيم خ كأن ثبيراً في عبرانيس وبله ١٠١ كبيـرُ أنـاس في بجاد مـزتــل = يا صاح بلغ ذوي الــزوجـات كلهم أن ليس وصل إذا انْحَلّت عرى الذّنب ۱۱ 1 . 1 = أحب المسؤفدان إلى مؤسى وجعدة إذا أضاءهما المقدد ١.٣ ۱۲ = في أي يومي من السموت أفسر ۱٤ ۱۰۶ أينومَ لنم يُنقَدرَ أم ينومَ قُبدرُ = وتضحك منى شيخة عسمية كان لم تر قبلي أسيراً يمانياً ۱۰۵ ۱٥ = أرى عىيىنى ما لىم تىرأياه كلانا عالم بالترمات ۱٦ 1.7 حَرْفُ الحاءِ = تنفى يسداها الحصى في كل هاجرة

نفى البدراهيم تنقياد الصي

من حيث ما سلكوا أذنب فأنظُورُ

= وإنني حيثما يسرى الهبوى بصرى

		= فـأنت من المغوائـل حـيـن تُـرْمـي
۳٠	1.9	ومــن نمَّ الـرجـال: بمنتزاح = ومــن يـــتُــق فـإن الــلَه مــعــه
۳.	11.	ورزق الـلّه مؤتـاب وغــاد
۲۱	111	= رحمت وفي رجليك ما فيهما وقعد بعداهنك من المئزر = فالبوم أشوب غير مُشْخَفِ
٣١	117	عابيوم اسرب عيس مستخب إشماً من الله ولا واغيل = فالحقت أخراهم طريق الا هُمُ
7.7	118	كما قبل نجم قد خوى منتابع
**	118	= وصّاني العجاج فيما وصّني
70	110	= وقاتم الأعماق خاوى المُختَرِقُ
٣0	111	* أصحوت اليوم أم شاقتك هر *
		= ينساع من ذفسري غمضوب جمسرة
٤٧	117	زيافة مثل الفنيق الصقرم
		= يطرق حلماً واناة معاً
٤٧	114	- بينا تعنف الكماة وروعه
٤٧	119	يوساً المستقدة وروث المستقد الم المستقد المستقدة المستقداء عمل المستقداء عمل المستقداء المستقدا
٤٩	17.	كأنّ في أنيابها القرنفولُ
		= وأنت ابن ليلي خير قومك مشهدا
۲٥	171	إذا ما احمارت بالعبيط العوامل

را	££V
الث	
	وللأرض أما سودهما فمتجلَّلَتْ
۲	بسياضا وأمّا بسيضها فاسوأدَّتِ
	= أغرّك مني أن حبك قاتلي
٣	وأنك مهما تأمري القلب يفعل
	= أزف الشرحل غيس أن ركابسا
1 2	لما تَـزُل بـرحـالـنا وكـأن فَـدِ
٥	= فهُمُ بطانَتُهُمُ وهم وزراؤهم وهُمُ القضاةُ ومنهم المُحكامُ
	=كفاك كفُّ لا تُليقُ درهما
٦	جوداً وأخرى تعطى بالسيف الدّما
	= وأخبو الغواني مُسنُّ يشاً يصبر منه
٧	ويكن أعداء بُعبيد ودادي
	= وطـرت بـمـنـصلي فـي يـعـملات
۸	دوامسي الأيسدي يىخسبسطن السسريسحسا
	= إن الفقير بيننا قاض حكم
٩	أن ترد السماء إذا غاب السُّجُسمُ
	 ختى إذا بُلّت حلاقيم الحُلُق *
	=كلمع أيدي مثاكيل مُسلِيّة
١,	يسدبن ضَرْس بنات السدحر والخُـطُب
۲,	ي مثل النقا لبّده ضَرْبُ الطَّلَـلْ - الا ما اللّه اللّه اللّه الله اللّه الله الله

= أوالفاً مكة من ورق الحمِي

رقم رقم الشاهد الصفحة

فسقسلت أآسا أصح والسثه

وإنما يمدافع عن أحسابهم أنما أو مشلي

فإن قدومي لدم تاكسلهدم المنسبعة

عاتبت المشيب على الصيا

خراشة أتسا أنت ذا نسفه

ت علق بنو فُـــَـــ

= رأت رجــلا فــوق الــجـبــال إذا الــتـقــت

رقم رقم الشاهد الصفحة

111

115

111

عسنسى ولا أنست ديّسانـ

وريحكم من أي

ولا ترضاها

إيّـاهــم الأرض فــى دهــر

ولاك استقنى إن كان ماؤك

الآك

الأ

ألاً يسجساورنا

وقد مسرّ للدّارين مسن

غير الذي قديقال

وحاتم الطائي

ولا ذاكم الله

كأنّ أيديهن بالقاء القَرق

فسفسلت ألهست سرت أم ع

حيستا مسن أنستُم

لطيف مرتباعباً فبأرقنبي

فيإن الله معه

غضبت فطلق

الوارث الأموات قد ضمنت

إذا ما كنت جارتنا

أنبة ولا استطبعه

لأن لم يتخيرا

دخستسوس مألكة

ــيـر مســتـعتــب

خالى ولقيط وعلي

77 10

الشاهد

178

174 170

171

171

177

1 7 4

179 177

1 79

179 171

177 179

177 111

- 1	1-2	1,2	
	الصفحة	الشاهد	
			حسرف الخساء
			= حتى كأن لم يكن إلاً تذكّرهُ
	189	۱۷٤	والدهر أيتما حالم دهارير
			= ألا هيَّما مما لقيه وهيَّما
	189	۱۷٥	وويحما لما ألق منهن وينخما
			= اتَّور ما اصيدكُم أم ثيوريْن .
	18.	177	أم يَتِيكُمُ الحِمَاء ذَاتَ الفَرنَيْن
			= أنى جزوا عامراً سوءاً بفعلِهُمُ
			أم كيف يجزونني السوءي من الحسن
	181	177	أم كيف ينفع ما تعطى العلوقُ به
			رثمان أنفٍ إذا ما ضنَّ باللبنِ
			= ولـكن ديـافي أبـــوه وأمــه
	187	174	بحوران يعصرن السليط أقاربه
			= ألا يدا سنا بدرق على قبلل الحسمى
	188	179	لهنّك من برق عليّ كريـمُ
	120	14.	= يا دار سلمي يا اسلمي ثم اسلمي
			حَرْثُ الرَّاء
			= لا تنجنزعي إن منفس أهلكته
	101	141	وإذا هملكت فعشد ذلك فاجزعي
			= فأمّا الفتال لا فتال لديكم
	104	171	ولكسن سيسراً في عسراض السمسواكب

۱۵۱ رقم رقم

حرف الزّاي

فی بثر حور سری وما شُعرُ

حرف الشين

لا تعذلن إنى عسيت صائماً

وما كسنتُ قِسدساً ه

ويتحدث نباش والصيغ

لها إدلاج ليلة

وإن يسسألسوا يعسطوا وإن يبيسه

ومن حجره ذي الشيحة اليُتَقَبِّمُ

مسواد المحاجر لا يتقرأن بالسور

سالية

غاله فى الىحب

وأنت بخيلة

أمسى ببلدة لا عمم ولا

سسمان فشيبسن

أناس أو يسسيب فتاهم

أدلجت وصفت يداها

ك إن يستخولوا المال يخولوا

فرج البربوع من نافقائه

الحرائر لاربات أحمرة

ن أجلك يسا الستسى يستسمست قبلسي

عن خيليلي منا النذي

هد ابن عاتكة الشاوي على أبوي

۱۸۳

۱۸٤

۱۸٥

141

۱۸۷

۱۸۸

114

14.

147

رقم

178 177

177

۱۷٥

۱۷٦

144

1 V 4

	رقم الصفحة	رقم الشاهد	804
	-		
	۱۸٥	198	= فسما سودتيني عبامر عين وارثة ابني البلّه أن أسيميو بيامٌ ولا أبِ
	۱۸٥	190	= إذا رضيـت عـليّ بـنو فَـشـيـر لعـمـر اللّه أعـجـبـني رضاهـا
	١٨٧	197	= ورج الىفىتىن لىلخىيىر مىا إن رأيىتـه على الىسنن خىيىراً لا يىزال يىزيـدُ
	۱۸۸	197	_ يرجّى الـمـرء ما إن لا يـراه ويـعـرض دون أدنـاه الـخـطـوبُ
	۱۸۸	191	= مــا إن رأيــت ولا ســمــعــت بــمــــــله کــالــــــوم هـانـىءَ أيــــُـــَــِ جُــرُــِ
	1,00	199	 المما أغفيات شكرك فاصطنعيني فكيف ومن عطائك دون مالي
	19.	۲۰۰	= بُسنيّ إن البّر شيء هيئنُ السمنطسق اللّسينُ والسَطَعسيُّمُ
	191	۲۰۱	= لعبلنك ينوماً أن تلم مبلمة عبلنك من السلاني يُدُعننك أجدما
			حرف الصّاد
	19.4	7.7	 أفيسموا بني أمي صدور مطبكم فياني إلى قوم مسواكم الأميسلُ
	7.1	7.7	حرف الضّاد
	1.1	1.1	_ کان بین فکّها والفَكَ = لاه ایسن عمسك لا أفسسلت فسی حسب
,]	7.7	3.2	ي عــنـي ولا أنــت ديّـــانـي فــتــخــزونــي

رقم	رقم	٤٥٤
الصفحة		
		= ويسوم شسهدناه سليما وعامراً
7.7	7.0	قليسل مسوى السطعن السنهال نوافسلة
		= وانتصر على آل التصليب
7.7	7.7	- ب وعابديـه الـيـوم آلـك
		فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم
7.4	7.7	إذ همم قسريش وإذ مما ممشلهم بمشرر
		حرف الظاء
		= فلا تلحني فيها فإن بحبها
177	7.7	أخاك مصاب القلم جمّ بــــلابـــله
		= أبعد بعد تقول الدار جامعة
777	7.9	شملي بهم أم تقول البعد محتوما
		= لما رأت ساتيد ما استَعْبَرتْ
777	۲۱۰	للّه درّ الليومَ من لاملها
		= إذن واللّه نـرميهـم بـحــرب
777	711	., ., .,
'''	1 '''	يشبيب الطفل من قبل المشيب
		= لن ما رأیت أبا یسزید مفاتلا
1777	717	أدغ القتال وأشسهم الهيجاء
		= وقـالـوا تعـرفهـا المنـــازل مـــن منى
777	717	ومــا كــل من وافى مني أنـــا عــارفُ
		= ونحن عـن فضلك ما استغنينـا
772	418	فشبت الأقدام إنْ لاقينا
		·

ومسا آلسوك إلا

يست بىنىفىسىە ئىفىسى ومىالىي

رقم رقم

رقم	رقم	£07
الصفحة	الشامد	
797	772	= فلما أن جرى سمن عليها كماطينت بالفلان السياعا = إذا أحسسن ابن العم بعد إساءة فلسست لشرّي فعله بحمول
711	777	حرف الكاف = رأى الأمر يغضى إلى أتعر فصيّر آخـــرَهُ أَوْلا
*17	777	حـرف الــلام = * شرقت دموع بهن فَهْي سجومُ *
		حرف الميم - رســـم دار وقــفت نــي طــلة
770	777	كلت أقضي الحياة من جللة = وإنّي من قوم بسهم يُستَقى العدا
777	779	
779	77.	
771	177	وجوداً إذا هبّت الرّباح الرعازعُ

رقم	رقم	tov
الصفحة	الشاهد	
**1	777	 = لا بارك الله في الخواني هل يُضبحن إلاً لهن مطلبُ
777	777	= الحمد للّه العليّ الأجْلل
777	7778	 له ما رأت عين البصيرة وفوقه سماة الإله فوق سبع سمائيا أهي التراب فوقه إهبابا
777	770	= الهبي التراب قوقه إهبابا
4.5	777	= يا رب أبازٍ من العُفر صدحُ تقبض الذئب إليه واجتمع لما رأى ان لا دَصَة ولا شبع
		مال إلى أرطأة حقف فالطجع
720	77"	 البیبیاك پیزید ضارع لنخصوصة ومختیط میما تنظیح الطوائخ پیدا لی آنی لیست مدرك میا میضی
727	777	ع بعد على على المساول
727	7779	 مشائيم ليسبوا مصلحين عشيرة ولا نباعب إلا ببيين غرابها وقبالوا تعرفها المنازل من منى
TEA .	72.	ے رہے ہو ۔۔۔ریہے۔۔۔۔۔رہ سن علی وما کیل مین واقعی مینی آنیا عبارف
708	711	= * إن الخلط بان أجمعه *
100	121	4
		=
	- 1	

حرف النون

من لد شولاً فإلى أتلاثها

أبسوه وأمسه

سيسل قومى

إذا طلب الوسيقة

إذا أتى قربته

هم بينسنا فهم رضاً وهم عدلً

وضنت علينا والضنين من البخل

حرف الواو

ببازل وجنساء أو عيهل جبر قبوم يقبل سرواتهم

* وهن من الإخلاف قبلك والمطل *

في اشتراء النخ

كأنه صوت حاد

اه بحمار ناجیسه

= الا اصبحت أسماء جاذمة الحيل

ولاك استقنسي إن كسان مساؤك ذا فسف

قستبلا الملوك وفككما الأغبلالا

بحوران يعصرن السليط أقاربه

أتينه ولا أستبطيعه

كسليب إن عمّى السلذا

[رقم رقم

271

771 754

777 788

777 750

414 737

279

۳۸۰

۳۸۰

200

۳۸٥

751

719

۲0٠

الشاهد االصفحة

رقم	رقم	٤٥٩
الصفحة	الشاهد	
		= لخلابة العينيس كذابة المنى
۳۸٦	707	وهن من الإخلاف والـولـعـانِ
		= ترتع ما رتعت حتى إذا اذكرتُ
77.7	408	فإنسا هي إقبال وإدبارُ
		= والحية الحقفة الرقشاء أخرجها
719	700	
'^'	100	من بستها آمنات الله والكلِّمُ
		= يا عين هـلا بـكـيـت أربد إذ
44.	707	قـمـنا وقـام الـخـصـوم في كسبد
		= إذ نــزل الأضــيــاف كــان عـــذوراً
٣٩٠	YOY	على الحيّ حتى تستقل مراجلة
		 النا الجفنات الغريلمعن في الضحي
491	101	وأسيافنا يقطرن من نَجْدَة دما
		و عدت وكان الخلف منك سجيّة = وعدت وكان الخلف منك سجيّة
494	709	مواعبيد عرقوب أخاه بسيشرب
		= وما هــي إلاً فــي إزار وعــلقــه
3.97	77.	مغاد ابن هـمَام على حيّ خشعما
		= کے جبرُبوہ فیمیا زادت تیجارہے۔
3.97	177	أب قدامة إلا المدُّذ والفنها
		= تــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
497	777	على بشر وآنسة لبابُ
797		= سِبُحُلاً أخا شرخين أحيا بناته
797	777	مقىاليُّتها فهي اللباب الحببائِسُ
111	377	= ومهمه هالك من تعرّجا
		= ما راعنى إلاجناح هابطا
791	077	على البيوت قوطه العلابطا

		/-
رقم الصفحة	رقم الشاهد	£7·
-		= فلذكري موقفي إذا التقبت الخيد
444	777	ل وســارت إلــى الــرجــال الــرجــالا
799	*17	= فـلا تغضبن من سيـرة أنت سـرتهـا فأول راض سنـةً من يـسيـرهـا
٤٠٠	۸۶۲	= إلى فتى فاض اكف الفتيان فيض الخليج مدّه خُليجانْ
٤٠١	719	= فـأصـبـح جـاراكـم قـتـيـلا ونـافـيـا أصـمٌ فـزادوا فـي مـــــامـعـه وقرا
٤٠٤	77.	= إذا منا استحمت أرضه من سمناته جنري وهنو منودوع وواعد منصلي
٤٠٥	771	= ولقد نزلت فلا تظني غيره منّى بمنزلة المُحبُّ المكرم
٤٠٥	777	= ومـن يناد أل يـربوع يُـجَبُ يأتك منهـم خيـرُ فتـيان العربُ = * المنكب الأيمن والرُّدف المُحبَّ *
٤٠٥	777	 النكحسن ببّ جاربة نجلبه مكرمة مُخبّه
٤٠٩	778	= أعاشني بعدك واد مبقل آكل من حيوذانه وأنبسلُ = ووالله ليولا تبصره ما حيبيته
٤١٠	770	- روست کو مستود کے سیبیت ولا کیان ادنی مین عُبید ومُشرِق = وقید اغتیدی والبطیر فی وکنیاتیا
٤١٠	177	ے وسہ احتیاق واسطیر في وستاني بـمـنـجـرد قـید الأوابـد هـيـکــل

رقم الصفحة	رقم الشاهد	£71
		فلولا الله والمهر المفدى
٤١١	777	ر. وسمهر المساب
٤١١	777	ومثبرة العرقوب إشفى الميرفق
٤١١	779	. أكـفـرأ بـعـد رد المـوت عـنـي ويـعـد عـطائـك المـائـة الـرتـاعـا
217	۲۸۰	= من آل أبي مموسى تسرى النساس حمولــه
• 1 1	14.	كأنهم الكروان أبصرن بازيا
		حرف لا
		. سائل فوارس يربوع بـشدتـنـا
٤ ٢٧	141	أهل رأونا بمسفيح السقياع ذي الأكسم
£ 7V	7.7	: أم كيف ينفع ما تعطى العلوق بـه رئـمان أنـف إذا ما ضـن بـالـليـن
		: طعامهم إذا أكارا مهنا
٤٣٠	77.7	وما إن لا تحاك لهم ثيابُ
		حرف الياء
£77A	YAE	ا حتى يكون عزيزاً في نفوسهم
	17.2	أو أن يبيسن جميعاً وهنو منختارً : النواهب المناتة النهجيان وعندها
279	440	· الواهب الماله الهجال وعبدها عـوذاً تـزجّي بـيـنـها أطـفـالـها
٤٤٠	YAZ	*أي فتى هيجاءَ أنت وجارَهَا *
		أنا ابن التارك البكري بشر
133	YAY	عليه الطير ترقبه وقوعا



رقم الصفحة

75	
رقم الصفح	فهرس الموضوعات
	حرف الثاء
7 · · · · · · · ·	الثقل والخفة
۱۸-۸	حرف الجيما الجمل نكراتا
۸	الجمل نكرات
١٠	الجواز
180-19	حرف الحاء
۲۰	فوائد الحركة
۲۸	الحركة والحرف
٣٧	كمية الحركات

قوة الحركة الإعرابية الاختلاف في حركات الإعراب ٤٢.... ٤٢. أثقار الحركات أثقار الحركات المستعدد المست إنابة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة هجوم الحركات على الحركات مجوم الحركات على الحركات على الحركات على الحركات على الحركات على الحركات العربية المركزة المركز اختلاف النحاة في حركات الإعراب ٧٥٠ ٧٥٠

الإعراب لا يكون قبل الطّرف ٧٧
تسمية المتقدمين للحركات
السؤال عن مبادىء اللغات
حكاية الحال من القواعد المشهورة
الحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير ٨٣
حمل الشيء على نظيره
الحمل على أحسن القبيحين
حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطى الأول ذلك الحكم ٩ ٩
الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل
الحمل على المعنى
باب واسع من الحمل على المعنى
اجتماع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى
حمل الشيء على نقيضه
حمل الأصول على الفروع
حرف الخاء
خلع الأدلة
حرف الراء١٤٧
الوابط
الضمير الرابط في الصفة المشبهة
قاعدة في الرابط

الرجوع الى الأصل أيسر من الانتقال عنه
رب شيء يكون ضعيفاً ثم يحسن للضرورة ١٥١
رب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالًا ١٥٣
حرف الزاي١٠٥٠.٠٠٠
الزيادة
فائدة في : عجبت من لا شيء
w s
حرف السّين١٧١ - ١٧١
سبب الحكم قد يكون سبباً لضدّه على وجه
سبك الاسم من الفعل بغير حرف سابك ، فيه نظائر
حرف الشين
الشذوذ
المراد بالشاذ
الشيء إذا أشبه الشيء أعطى حكما من أحكامه
على حسب قوّة الشبه "
الشيئان إذا تضادًا وتضادً الحكم الصادر عنها
الشروط المتضادّة في الأبواب المختلفة
حرف الصاد ١٩٨٠
صدر الكلام
1

197	لعامل في الاستفهام
على خبر إنّ	سألة في دخول اللام
ف الضّادنام.	حر
۲۰۰	الضرورة
لهجورلهجور	في استعمال الأصل ا
Y•1	علة الضرائر
Y•Y•••••••••••••••••••••••••••••••••••	
رة أولى	ما لا يؤدي إلى الضرو
إلى أصولها	الضمائر ترد الأشياء
طلب	تنبيه على بيت لعبد الم
على المقسم به	
للفرزدقللفرزدق	تنبيه على تخريج بيت
Y1	تنبيه على بناء أي
ي ولولا	إلحاق الضمائر بعسر
افة من الظاهر ٢١١	الضمير أطلب بالإض
ف الطاء	حر
الثابت	الطارىء يزيل حكم
Y1V	طرد الباب

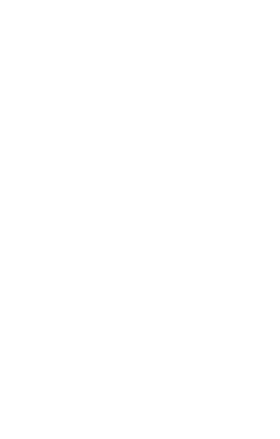
حرف الظَّاء ٢٢٣ ـ ٢٣٠	
والمجرور	
`) لا يلفظ به إلَّا أن يكون ظرفاً ٢٣٤	
حرف العين٠٧١٠	
YWA	
اللفظية	العوامل
الرابع : كل حرف اختص بشيء	المبحث
منزلة الجزء فإنه يعمل	ولم ينزل
كلامهم حرف يرفع ولا ينصب٠٠٠	ليس في
المؤكد لا يعمل	
لا يعتدّ به	العارض
X.	
حرف الغين٧٤٠ - ٧٧٣	
واللازم يجريان في العربيَّة بجرى واحداً ٧٤	الغالب
حرف الفاء	
حط رتبة من الأصل	الفرع أ
الواو أكثر استعمالًا في القسم	تنبيه:

	الفروع هي المحتاجة إلى العلامات
۲۸۲	والأصول لا تحتاج إلى علامة
	الفروع تكثر وتطرد حتى تصير
۲۸۳	كالأصول وتشبه الأصول بها
	الفرق
۲۸۹	خاتمة في التنوين
۲۸۹	الفعل لا يُثَنَّى
۲۹۰	الفعل أثقل من الاسم
797	في تعبيراتهم بالفعل
۳۰۱-۲۹۰	حرف القاف
۲۹۶	القلب
	قد يزاد على الكلام التام فيعود ناقصاً
	قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحا
۳۰۱	فإذا اتصل به شيء آخر تغير إعرابه .
٣٠١	قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ .
r11-r.r	حرف الكاف
أبواب العربية	كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من أ
#Y1 = #1#	حرف اللام .
٣١٤	اللبس محذور

411
حرف الميم٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
ما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به
ماكان كالجزء من متعلَّقة لا يجوز تقدمه عليه ٣٣٢
ما يجوز تعدّده وما لا يجوز
مراجعة الأصول
المبحث الثاني: في مراعاتهم الأصول تارة وإهمالهم إياها أخرى
ير المبعد الثالث : في مراجعة الأصل
الأقرب دون الأبعد
المبحث الرابع في مراجعة أصل واستثناف فرع ٥٣-
مراعاة الصورة
معنى النفي مبنيّ على معنى الإيجاب
ما لم يحدث أمر من خارج
حرف النّون ٢٠٥٠ ١٠٠٠
النادر لا حكم له
نقض الغرض
النهي والنفي من واو واحد
النون تشابه حروف المدّ واللين من ستة عشر وجهاً ٣٦٠
حرف الواو٠١٧. ٢٦٧- ٢٢٣
الواسطة

الباب الثاني : باب ما ينصرف وغير المنصرف ٣٧٣
الباب الثالث : باب العَلم
· · · · · ، ، ، ، الباب الرابع : ماب الظاهر والمضمر
الباب الخامس : باب الوقف والأصل
الباب السادس : باب حروف الجرّ
فصل : للمنادي مرتبتان
ورود الشيء مع نظيره مورده مع نقيضه
ورود الوفاق مع وجوب الخلاف
ورود الشيء على خلاف العادة
الوصلة
الوصل
وضع الشيء موضع الشيء أو إقامته مقامه
لا يؤخذ بقياس
وضع الحروف غالباً لتغيير المعنى لا اللفظ
حرف لا٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
لا يجتمع أدانان لمعني
لا يجتمع ألفان
لا يجتمع خطابان في كلِام واحد
لا تنقض مرتبة إلَّا لأمر حادث
لا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع ٤٣٥٠
حرف الياء
يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل
انتهى بحمد الله





ٳڒۺٛڹٛٵ۠ڒڋٷٳڵڹۜڟٵٷ ڣٱڵؾۧۼۅ

للامام جيلال لدّين بت يوطي الذنونية «وو

الجزءاليالث

تحقين الدكتورعبالعال يسالم كرّم أشاذ بغوبسري في جامعة الكويت

مؤسسة الرسالة





جَمِيعُ المجقوق مَجفوظه للِحَقِّق الطبعت: الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م



بسم الله الرحمن الرّحيم

الحمد لله رَبِّ العالمين ، والصّلاة والسلام على سيّدنا رسول

الله .

هذا هو الفنُّ الثّاني من (الأشباء والنظائر) ، وهو فنّ القواعد الحـّاصّـة، والضّـوابط، والاستثناءات، والتّقسيمـات. مـرتّبٌ عـلى الأبواب. وسمّيته (بالتّدريب) .

باب الألفاظ

تقســـيم

ما خرج من الفم إن لم يشتمل على حرف فصَّوتُ ، وإن اشتمل على حرف ولم يفد معنى فلفظُ ، وإن أفاد معنَى فقولُ . فإن كان مفرداً (فكلمةُ) أو مركبًا من اثنين، ولم يفد نسبةً مقصودةً لذاتها (فجملةً) ، أو أفاد ذلك فكلامُ ، أو من ثلاثة (فَكِلَمُ) .

باب الكلمة (تقسسيم)

الكلمة إمّا اسم ، وإمّا فِعْلُ، وإمّا حَرْفٌ. ولا رابع لها. والأدلّة على ذلك ثلاثة : أحدها: الأثر ، روي عن عليّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ أخرجه أبو القاسم الرّجاجيّ في (أماليه) بسنده إليه .

الثاني: الاستقراء النّام من أثمة العربيّة كأبي عمرو، والخليل، [٣/٢] وسيبويه / ، ومن بعدهم .

الثالث : الدليل العقلي. ولهم في ذلك عبارات .

منها: قول ابن معط : إن المنطوق، به إمّا أن يدلّ على معنًى يصح الإخبار عنه وبه ، وهو الاسم .

وإمَّا أن يصحّ الإخبار به ، لاعنه، وهو الفعل .

وأما أن لا يصح الإخبار عنه ولا به، وهو الحرف .

قال ابن إياز : في هذا الاستدلال خللُ ، وذلك أن قِسْمَتُهُ غير حاصرة ، إذ يجتمل وجهاً رابعاً ، وهو أن يخبر عنه لا به .

وسواءً كان هذا القسم واقعاً أو غير واقع ، بل سواء كان ممكن الوقوع أممحالًا بإذ استحالة أحد الأقسام المحتملة لا تصير بها القسمة عند الإخلال به حاصرةً .

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في (شرح اللَّمحة ﴾(١): هذا

أفسد ما قيل في ذلك ، لأنها غيرُ حاصرة .

ومنها: قول بعضهم: إن العبارات بِحَسَب المعبِّر ، والمعبِّر عنه من المعاني ثلاث : ذات ، وحدث عن ذات ، وواسطة بين الذَّات والحَدَث ، يدلَّ على إثباته لها أو نفيه عنها ، فالذَّات : الاسم ، والحدث : الفعل ، والواسطة : الحرف .

ومنها : قول بعضهم : إنّ الكلمة إمّا أن تَسْتَقِلَ بالدُّلالة على ما وُضِعتْ له أو لا تستقل ، وغير المستقلّ الحرف .

والمستقل: إمّا أن تُشْعِر مع دلالتها على معناها بزمنه المحصّل أو لا تُشْعِر، [فإنْ لم تُشْعِر](١) فهي الاسم، وإن أَشْعَرَت فهي الفعل.

قال ابن إياز : وهذا الوجه أقوى ، لأن يشتمل على التّقسيم المتردّد بين النّفي والإثبات .

ومنها : قول بعضهم : إنّ الكلمة إمّا أن يصبح إسنادهـا إلى غيرها أوَّ لا، إن لم يَصِحّ فهي الحرف، وإن صَحّ فإما أن يقترن بأحد الأزمنة النُلاثة أولاً ، وإن اقترنت فهي الفعل ، وإلاّ فهي الاسم .

قال ابن هشام : وهذا أحسن الطرق ، وهي أحسن من الطّريقة التي في كلام ابن الحاجب ، وهي أنّ الكلمة إما أن تدل على معنًى في

⁽١) ما بين معقوفين سقط من ط فقط.

نفسها أو لا، النّاني الحرف، والأول: إمّا أن تقتـرن(١) بأحـد الأزمنة [٤/٢] الثلاثة أولا، الثاني: الاسم، والأول: / الفعل، وذلك لسلامة الطريقة التي اخترناها من أمرين مشكلين اشتملت عليهما هذه الطريقة .

أحدهما : دعـوى دلالة الاسم والفعـل على معنًى في نفس اللفظ ، وهذا يقتضي بظاهره قيام المسمّيات بالألفاظ الدّالـة عليها، وذلك محال .

> وهذا وإن كان جوابه ممكناً إلاّ أنه أقل ما فيه الإبهام . والثاني : دعوى دلالة الحرف على معنى في غيره .

وهذا، وإن كان مشهوراً بين النّحويين إلا أن الشيخ بهاء الدين بن النّحاس نازعهم في ذلك ، وزعم : أنه دالّ على معنى في نفسه . وتابعه أبوحيان في (شرح التسهيل)^(۲) .

باب الاسم ضابط [في علامات الاسم]

تَنَبَعناجميع ما ذكره الناس من علامات الاسم فوجدناها فوق ثلاثين علامة وهي : الجرّ ، وحروفه ، والتَنوين ، والنّداء ، وأل ، والإسناد إليه ، وإضافته ، والإضافة إليه ، والإشارة إلى مسمًاه ، وعود () في ط : « تفتنو ن ، بتاءير ، تحريف واضح

(٢) انظر شرح اللمحة البدرية ٢١٣/١، ٢١٤.

ضمير إليه ، وإبدال اسم صريح منه ، والإخبار به مع مباشرة الفعل ، وموافقة ثابت الاسميّة في لفظه ومعناه . هذا ما في كتب ابن مالك .

ونعته، وجمعه ، تصحيحاً ،وتكسيراً(١)، وتصغيره . ذكر هذه الأربعة ابن الحاجب في (وافيته) .

وتثنيته وتذكيره ، وتأثيثه ، ولحوق يـاء النّسب له . ذكـر هذه الأربعة صاحبا (اللّب) و (اللباب) .

وكونه فـاعلًا ، أو مفعـولًا . ذكرهمـا أبو البقـاء العُكبري في (اللّباب) .

وكونه عبارة عن شخص ، ودخول لام الابتداء ، وواو الحال . ذكر هذه ابن فلاح في (مغنيه) .

وذكر ابن القواس في (شرح ألفّية ابن معط): لحوق ألف النّدبةَ وترخيمه ، وكونه مضمراً ، أو عَلماً ، أو مفرّداً منكّراً ، أو تمييـزاً أو منصوباً حالاً .

فائدة في إسناد الأسماء

(فائدة) : الأسماء في الإسناد على أربعة أقسام : قسم يسند ويسند إليه، وهو الغالب ، وقسم لا يُسند ولا يُسند إليه كالـظرّوف والمصادر التي لا تتصرف ، والأسماء الملازمة / للنداء ، وقسم يسند [٧/٥] ولا يسند إليه كأسماء الأفعال ، وقسم يسند إليه ولا يسند كـالتاء من ضربت والياء من: افعلي ، والألف من اضربا، والواو من اشْرِبوا ، والنون من اضربن، وأبمن، ولعمرك .

فائدة : في المسند والمسند إليه أقوال

(فائدة) : قــال أبو حيــان في (شرح التسهيــل) في المسند والمسند إليه أقوال :

أحدها: المسند المحكوم به، والمسند إليه المحكوم عليه، وهو الأصعّ .

وثانيها : أن كلًّا منهما مسند ومسند إليه .

وثالثها : أن المسند هو الأول مبتدأ كان أو غيره ، والمسند إليه الثاني، فـ « قام » من : قام زيد، و « زيد » من : زيدٌ قائم مسند ، والأخير منهما مسند إليه .

رابعها: عكس هذا، فزيد وقام في التّركيبين مسند، والأول من التركيبين مسند إليه . ولهذه المسألة نظائر .

أحدها: المضاف والمضاف إليه فيهما أقوال: أصحها: أنّ الأول هـو المضاف والشاني هو المضاف إليه، وهـو قول سببـويه. والثاني: عكسه. والثالث: يجوز في كلِّ منهما.

ثانيها : البدل والمبدل منه وفيهما أقوال : الإضافة . والأصحّ

هنا أنَّ الأول المبدل منه ، والثاني البدل .

ثالثها : بدل الاشتمال . قال في (البسيط) : وفي تسميته في ذلك أقوال :

أحدها : لاشتمال الأول على الثَّاني ، فإن زيـداً مشتملٌ عـلى علمه .

والنَّانِي لاشتمال النَّانِي على الأول، لأنَّه دائر بـين التعلَّق بالأول كأعجبني زيد غلامُهُ ، والدَّخول في الأول كأعجبني زيدُ علمُهُ وحسنه .

والثالث : أنه سمّي بذلك للقـدْر المشترك بينهــا ، وهو عمــوم الملابسةوالتعلّق؛إذْ لا ينفك أحدهما عن ذلك .

فائدة : [الإسناد أعم من الإخبار]

قــال أبو البقــاء العكبري في (اللبــاب) : الإسنــاد أعمّ من الإخبار الإخبار وغيرهما، وليس الإخبار كذبار كذب الم مخصوص بما صحّ أن يقابل بالتّصديق والتكذيب، فكل إخبار إسناد، وليس كل إسناد إخبار إسناد، وليس كل إسناد إخباراً(١٠) / .

[فائدة: فيما يتعاقب على المفرد]

قـال ابن الدّهـان في (الغُرّة) : ثــلاثة أشيــاء تتعاقب على المفرد ، ولا يوجد فيه منها اثنان ، وهي : التنوين ، والألف واللام ، والإضافة .

⁽١) في ط : ﴿ إخبار ﴾ بالرفع ، تحريف واضح .

قاعدة [في خاصّتي النوع]

قال ابن القوّاس في (شرح الدّرة) : كُلّ خاصّتَيْ نوع ، إما أن يتّفقا أو يختلفا ، فإن اتّفقا امتنع اجتماعهما كالألف واللّام والإضافة في الاسم . والسّين وسوف في الفعل .

وإن اختلفا ، فإن تضادًا لم يجتمعا كالتنوين والإضافة في الاسم ، وسوف وتاء التأنيث في الفعل ، لأن سوف تقتضي المستقبل والتياء تقتضي الماضي . وإن لم يتضادًا جاز اجتماعهما كالألف واللّام ، والتصغير ، وقد ، وتاء التأنيث .

ضابط [في الكلمات التي تأتي اسماً وفعلًا وحرفاً]

الكلمات التي تأتي اسماً و فعلًا وحرفاً تَتَبعتُها(١) فوصلت ثماني(١) عشرة كلمةً ، أشهرها (على) ، فإنّها تكون حرف جرّ ، واسمً تُجرّ بـ « مِنْ » قال الشاعر :

٢٨٨ = * غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمّ ظِمْؤُها (٣) *

- (۱) في ط: « وتتبعتها » بالواو. (۲) في ط: « ثمانية عشر » تحريف .
- ب مستخدم بن الحارث العقيلي من قصيدة شبه فيها ناقته بقطاة واردة من عند أفراخهما .
- من شـــواهــد: سيبـــويــه ۲/۳۱، وابن يعيش ۳/۸، والمغني ۱۰٦/۱، ۷/۵۸۷، والخنزانة ۲۵۳/۶، والتصـريــح ۱۹/۲، والأشـــوني ۲۲۲/۲ =

وفعـــلاً مــاضيـــــاً من العُلُوّ . ومنه ﴿ إِنَّ فِـــرْعَـــوْنَ عَـــلا في الأَرْضِ ﴾(١) .

و (مِنْ) تكونُ حَرْفَ جَرِّ ، واسماً . قال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ فَأَخْرَج به مِنَ الثَّمْرَاتِ رُوقاً لَكُمُ ﴾ (٢) ، إذا كـانت مِنْ للتَّبعيض ، فهي في مَوْضع المفعول به ، و « رزقاً » مفعول لأجله . قال الطِّيبِيّ : وإذا قدّرت مِنْ مفعولًا كانت اسماً كـ«عن» في قوله :

٢٨٩= * مِنْ عَنْ يَميني مَرَّةً وأَمَامِي (٢) *

وتكون فعل أَمْر من (مان يمين) .

وفي سيبويه : « ببيداء » مكان : « بزيزاء » .

والفسمير في : « عليه » للفرخ . وظمؤها بالكسر : مدة صَبْرها عن الماء. وتصل : تصرّت أحناؤها من البيس ، والقيّض : قشر بيضها . والزيزاء : ما ارتفع من الأرض . وقيل : ما غلظ منها . ومجهل : لا يهتدي فيها .

- (١) القصص / ٤.
- (٢) البقرة / ٢٢.
 - (٣) صدره:

* ولقد أراني للرماح دريئةً *

من شواهد : ابن يعيش ٢٠/٨ ، وأوضح المسالك رقم ٣٠٤، والخزانــة ٢٥٨/٤ ، وشرح شواهد المغنى للسّيوطي / ٤٣٨ ، والتصريح ١٩/٢ ، والأشموني ٢٢٦/٢.

والشاهد من قصيدة لقطريّ بن الفجاءة يصف شجاعته يـوم دولاب

⁼ وهمع الهوامع والدرر رقم ١٦٥٥.

و (في) تكون حرف جَرِّ ، واسماً بمعنى الفَم في حالة الجرِّ .
 ومنه : «حتّى ما تجعل في في أمرأتك »(١) وفعل أمْرِ من : وفي يَفِي .

(والهمزة) تكون حَرْفَ استفهام ، وفِعْلَ أُمرٍ من وأي ، واسْماً في قول بعضهم : إنّ حروف النّداء أسهاءُ أفعال.

و (الهاء المفودة) تكون اسماً ضميراً نحو : ضربتُهُ ، ومررت [٧/٢] به ، وحرفاً في : إيّاهُ ، وفعل أَمْر من وَهَى يَهِي / .

و (لمَّا) تكون حرف نَفْي جازم بمعنى لَمْ ، وظرفاً نحو : لمَّا جاء زيدُ أكرمته ، وفعلًا ماضيًا متَّصلًا بضّمير الغاثبين من لَمّ .

و (هل) تكون حـرف استفهام ، واسم فعـل في: حَيَّهُل (٢) ، وفعل أمر من : وَهِلَ يَهَلُ (٣) .

و (ها) تكون حَرْفَ تُنْبيهِ ، واسماً ، بمعنى : خُذْ ، وزجْراً الإبل ، يمدّ ويقصر ، وفعل أمر مِنْ: هاء يهاءُ .

و (حاشا) تكون حرف استثناء ، واسماً مَصْدراً بمعنى التَّنزيه ،

() روى هذا الحديث في صحيح البخاري في باب و الوصايا ، . . . فإنها صدقة إلا أجرك الله بها حتى اللقمة . . . ، تجعلها في في امرأتك، وفي باب الجنائز من صحيح البخاري روى : « . . . إلا أجرت ، أجرك الله بها ، حتى ما تجعله في في امرأتك » . انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ٥/٢٠٠.

(٢) في القاموس : «حيّ » : «حَيّهُل » بسكون الهاء : إعْجَلْ

(٣) كَفَرِح يَفْرح : ضَعُفْ وَفَزِع .

نحو : حاشا لله(۱) ، ولهذا قُـرِىء بتنوينه(۱) ، وفعلاً ماضِياً بمعنى : استثني ، يقال : حاشا يُحاشي . وفي الحديث : « أحبُّ النَّاسِ إليَّ أسامة » ، قال الرَّاوي : « ماحاشا فاطمة ولا غيرها » . وقال النابغة .

· ٢٩ = * ولا أحاشي من الأقوام مِنْ أحد^(٣)*

و (رَبَّ) بفتح الرَّاء تكون حرف جَرَّ لغةً في (رُبِّ) بضمّ الرَّاء ، واسماً بمعنى السيّد والمالك ، وفعلاً ماضياً يقال : رَبّه يُرُبّه^(٤) بمعنى : ريّاه وأصلحه .

و (النَّون) تكون اسماً ضميراً نحو : قُمْنَ ، وحرفاً ، وهي نون الوقاية ، وفعل أمر من : وَنَى يَنِى .

و (الكاف) تكون حرف جرِّ ، واسماً كما قال في (الألفيَّة) « واستعمل اسماً ^(٥) » ، وفعل أمر من : وكمي يكمي ^(٧) .

(۱) يوسف / ۳۱

(٢) وهي قراءة أبي السمال . انظر قراءة رقم ٣٧٨٧ في معجم القراءات .
 (٣) للنابغة الذبياني يمدح النعمان بن المنذر ، ويعتذر إليه .

را) تشابعه الدبياني وصدره :

* ولا أرى فاعلًا في الناس يُشْبِهُهُ *

من شـــواهـــد : ابن يعيش ۸٥/۲ ، والمغنى ١١٠/١ ، والأشــمــوني ٢/١٦٧ ، وانظر ديوان النابغة /٣٣ .

(٤) من باب و رد ، يَردُ . ويقال أيضاً : ربُّيهُ ، وتربّبه بمعنّى ، أي : ربّاه .
 (٥) = والبيت ورد فى الألفية على النحو التالي :

(+) - وابيت ورد عي الدلتية على التحو التالي . واستعمل اسماً وكذا عن وعلى من أجل ذا عليها من دخلا

(٦) الوكاء : ما نُشد به رأس القربة . وأوَّكى على ما في سقائه : شدّه بالوكاء . وفي الحديث و أنه كان يُوكي بين الصفا والمروة ﴾ أي يملأ ما بينهما سعياً كما يُوكي السقاء بعد العلم .

و (علَ) تكون حَرْفًا لغة في : (لعلَّ) ، وفعلًا ماضيًا مِنْ عَلَه : إذا سقاه مرَّة بعد مَرَّةٍ ، واسمأ لِلقُرادِ المهزول^(١١) والشيخ المُسِنُّ :

و (بلمى) تكون حرف جواب ، وفعلًا ماضياً ، يقال : بلاه : إذا اختبره ، واسماً لغة في البلاء الممدود .

و (أنّ) تكون حرف تأكيد ، وفعلًا ماضيًا من الأنين ، واسمًا مَصْدرًا بمعنى الأنين .

و (ألا) تكون حرف استفتاح واسماً بمعنى النّعمة ، والجمع [٨/٢] آلاء ، وفعلًا ماضِياً بمعنى : قَصَّر ، وبمعنى : استطاع / .

و (إلى) تكون حرف جر ، واسماً بمعنى النَّعمة ، وفعل أمر للاثنين من وأل بمعنى: لجأ، أو أمراً للواحد فيه نون التَّوكيد الخفيفة في الوقف. ذكره ابن النّهان في (الغُرَّة) .

و (خَلاً) تكون حرف استثناء ، وفعلًا ماضيـاً ، ومنه ﴿ وَإِذَا خَلُوْا إِلَى شَياطِينِهِمْ ﴾ (٢) واسمأً (٣) للرطب من الحشيش .

و (لَات) تَكُونَ حَرْفَ نَفْي ٍ بِمَعْنَى لِيس ، وَفَعَالًا مَاضِياً ،

 ⁽١) في القاموس : العلّ : من يزور النساء كثيراً ، والتيس الضخم العظيم ، والقرداد الضخم والصغير الجسم (ضدّ) .

⁽٢) البقرة / ١٤.

 ⁽٣) في القاموس : (الخلى) مقصورة : الرطب من النّبات، واحده : خلاة وكلّ بقلة قلعتها ، وجمعه : أخلاء .

بمعنى : صرف^(١) ، وأسماً للصَّنم .

وقد نَظمْتُ هذه الكلمات فَقُلْت :

وردت في النّحو كلمات أتَتْ وهي من والهاء والهمز وهل عمل لمما وبلى حساشا ألا وخلا ، لات وها فيما رووًا

وقال الجَمالُ السّرمَدِيّ :

هي اسمٌ وفعلُ ثم حرفٌ بِلا مِرا وفي ثـمّ لما ظاهرٌ لمن اقترى(٢) على،قَدْرعَمْروبالسّماحةفي الوَرَى وفيمَوْجدي ياهندلوكان في الكرى إلى شَعتْ لمّا فلتا(٣) أخف عرا وإن لم أَصَرَّح بالـذّليل مُحَرّرا

تبارةً حرْفاً وفعلاً وسماً

ربٌ والنّـون وفي أعني فما وعلى والكـاف فيما نـظمـا

وإلى أن فرو الْكُلما

إذا طارح النّحويُّ أَيَّة كِلْمَةً وَ فَقُلْ هِي إِن فَكَرت فِي شَانِها على وَ فَتُلَّ هِ فَلَدَتَ مِنْ عليه ، قدعلا فَدْر خالدٍ وَقُلْ قدسمعتُ اللّفظ مِن في محمدٍ وولمّا رأى الزّيد ان حالي تَحَوَلَتُ إِلَى موارِدها تبنى بما قد ذكرته و

 ⁽١) في القاموس : الآنة يُلِيتُه ، ويلوتُه : حبسه عن وجهه وصرفه كالاته ، وما ألاته شيئاً : ما نقصه .

 ⁽٢) في ط: (اقترى) بالقاف وفي بعض النسخ المخطوطة: (افترى)
 بالفاء ، واقترى - كما في القاموس: تتبع . واقترى البلاد: تتبعها يخرج
 من أرض إلى أرض .

⁽٣) في ط: «فلما» بالفاء ، وفي النسخ المخطوطة: « قلما » بالقاف .

ثم رأيت في (تذكرة ابن مكتوم) قال : ذكر الزين أحمـــد بن قطنة أحد من ينسب إلى النحّو بمصر وكنيته : ابن حطة . أنّ (حتى) تكون حرفاً واسماً لامرأة، وأنشد :

۲۹۱ = ماذا ابتغت حتى إلى كُلّ ^(۱) القِرى أحسبتني جِئْتُ من وادي القُرَى

واسماً لموضع بِعُمان . وقال : وقد ذكر ذلك ابن دُريد في شعر له حيث قال :

۲۹۲=فما لكم إن لم تحوطوا ذماركم سوام ولا دار بحتّى ورامهٔ(۲)

[٩/٢] وفعلًا لاثنين من الحَتّ . انتهى/.

⁽١) النسخ المخطوطة: «حل» مكان : «كل» .

 ⁽٢) رامة موضع كما قال زهير :
 لِـمَنْ طَـلَلُ بــرامـةَ لا يَــريمُ عفــا وخِــالاًلــه حُقُبٌ قَـــدِيمُ

انظر اللسان : « روم » .

باب الفعل

ضابط [في علامات الفعل]

جميع ما ذكره النّاس من علامات الفعل بِضْعَ عَشْرَهَ علامةً وهي : تاء الفاعل ، وياؤه ، وتاء التّأنيث السّاكنة ، وقد ، والسين ، وسوف ، ولو ، والنّواصب والجوازم ، وأحـرف المضارعة ، وتُونـا التّوكيد ، واتّصاله بضمير الرّفع البارز ، ولزومه مع ياء المتكلّم نون الوقاية ، وتغيير صيغه لاختلاف الزّمان .

تقسيم [الفعل]

قال أبوحيًان في (شرح التسهيل) : ينقسم الفعل انقساماتٍ بحسَب الــزمــان ، والتّعــدي ، واللّزوم ، والتّعسّـرف ، والجمــود ، والتّمام، والنّقصان ، والخاص والمشترك ، والمفرد ، والمُركّب .

وفي علم النَّصــريف إلى صحيح ، ومهمـــوز ، ومثـــال ، وأجوف ، ولفيف ، ومنقوص ، و ومضاعف وغير ذلك .

قال بعضهم: إلى مُعْلَم وساذج(١)، فالأول العاضي إذا كـان مَصُوغاً للمؤنثة الغاثبة مفرداً ومثنئ فالعلامة هي الناء في آخره .

(١) في اللسان : (سذج) (حجة ساذِجة وساذَجة بالفتح : غير بالغة قال ابن
 سيده : أراها غير عربية إنما يستعملها أهل الكلام فيما ليس ببرهان قاطع » =

فائدة [في أقسام الأفعال]

(فائدة) قال أبو البقاء العكبري في (اللباب) : أقسام الأفعال ثلاثة : ماض ، وحاضر، ومستقبل . واختلفوا في : أيّ أقسام الفعل أصل لغيره منها ؟ فقال الأكثرون: هو فعل الحال؛ لأن الأصل في الفعل أن يكون ضِدُقاً ، وفعل المحال ممكن الإشارة إليه ، فيتحقّق وجوده فيصدُق الخبر عنه ، ولأن فعل الحال مشار إليه فله حظً من الوجود ، والمساقسي ، والمستقبل معدومان .

وقال قوم : الأصل هو المستقبل ، لأنه يخبر بــه عن المعدوم ، ثم يخرج الفعل إلى الوجود فيخبر عنه بعد وجوده .

وقال آخرون : هو الماضي لأنه لا زيادة فيه ، ولأنه كمل وجوده فاستحتّى أن يُسمّى أصْلًا . . .

ضابط

[في الأفعال غير المتصرفة]

كلّ الأفعال متصرّفة إلاّ سنة : نِعْمَ وبِشْس ، وعَسى ، وليس ، [١٠/٢] وفعل التَمجب/وحبّذا. كـذا قال ابن الخبّاز في (شُرْح الـدَّرَة): وهي أكثر من ذلك . وقال ابن الصّائغ في (تذكرته) : الأفعـال التي لا تتصرف عشرة وزاد ، قلما ، ويَلْر، ويَدَع ، وتبارك الله تعالى .

والمراد أن العفل ينقسم إلى قسم معلم أي له علاقة وساذج أي ليس له
 علاقة .

قاعدة

[في خاصّتي كل نوع]

قال ابن القَوَّاس في (شرح الدَّرة) : كلِّ خاصَّتَيْ نوع إن اتَفقا لم يجتمعا كالألف واللام والإضافة والسين وسوف ، وإلاَّ فإن تضادًا فكذلك كالتنوين والإضافة والتاء والسين ، فإن التاء للمضي والسين للاستقبال ، وإلاَّ اجتمعا كأل والتَّصغير وقد وتاء التأنيث .

باب الحرف

قىال أبو القساسم الرَّجَّاجِيّ في كتساب (إيضساح عِلَل النّحو) : (١): الحروف على ثلاثة أضرب: حروف المعجم التي هي أصل مدار الألسن عربيّها وعجميّها.

وحروف الأسماء والأفعال .

والحروف التي هي أبعاضها نحو العين من جعفر ، والضاد من ضرب ، وما أشبه ذلك ، ونحو النون مِنْ «لَن» ، والَّلام من «لم» ، وما أشبه ذلك . أشبه ذلك .

وحروف المعاني التي تجيء مع الأسماء والأفعال لمعان .

فأمّا حد حروف المعجم فهي أصوات غير مؤلفة(٢) ، ولا مقترنة

 ⁽١) طبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتور مازن المبارك، طبع دار النفائس ببيروت .
 (٢) في الإيضاح / ٥٤ : « متوافقة » مكان : « مؤلفة » .

ولا دالة على معنًى من معاني الأسماء والأفعال والحروف، إلاّ أنها أصل تركيبها .

وأمًا الحروف التي هي أبعاض الكلم ، فالبعْضُ حدَّ منسوبٌ إلى ما هو أكثر منه، كما أن الكُلّ منسوبٌ إلى ما هو أصغر منه .

وأمًا أحد حروف المعاني وهو الذي يلتمسُهُ النّحويَون فهو أن يقال : الحرف ما دَلَ على معنى في غيره نحو : مِنْ، وإلى، وثُمّ.

وشرحه: أنّ (مِنْ) تدل في الكلام للتَبعيض فهي تدلّ على تبعيض غيرها، لا على تبعيضها نفسها، وكذلك إذا كانت لابتداء الغاية كانت غاية غيرها . وكذلك سائر وجوهها .

وكذلك إلى تدلّ على المنتهى ، فهي تدلّ على منتهى غيرها لا [١١/٢] على منتهى نفسها . وكذلك سائر حروف / المعاني . ا هـ .

ضابط [في عدد الحروف]

قال ابن فلاح في (المغني) : عدّة الحروف سبعون حُرْفاً ، بطرح المشترك، ثلاثة عشر أحاديّة وهي : الهمزة، والألف، والباء، والتاء ، والسين ، والفاء ، والكاف ، واللام ، والميم ، والنون ، والهاء ، والواو ، والياء . وأربعة وعشرون ثنـائية وهي : آ ، وأم ، وإنْ ، وانْ ، وأو ، وأي ، واي ، وبل ، وعن ، وفي ، وقلد ، وكي ، ولا ، ولم ، ولن ، وما ، ومُذْ . ومع (على رأي) ومِنْ ، وهل ، ووا ، وَوَيْ ، ويا .

وبقي عليه : لَوْ، وأل ، على رأي الخليل .

وتسعة عشر ثـلاثية وهي : (أجـل ، وإذن ، وإلى ، وألا ، وأمـا ، وإنّ ، وأنّ ، وأيا ، وبلى ، وثُمّ ، وجيـر ، وخلا ، ورب ، وسوف ، وعدا ، وعلى ، وليت ، ونَعَمْ ، وهَيَا.

وثلاثة عشر رباعيّة وهي : إلاّ ، وألاّ ، وأمّا ، وإمّا ، وحاسًا ، وحتّى ، وكـأنّ ، وكلاّ ، ولعـلّ ، ولمّا ، ولَـوْلا ، وَلَوْمـا ، وهـلاّ . وخماسيّ واحد، وهو : لَكِنّ .

ضابط [في مواضع الحروف]

ترجم ابن السّراج في الأصول مواقع الحروف ثم قال : الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع : إمّا أن يدخل على الاسم وحده كلام التعريف ، أو الفعل وحده كسوف والسّين ، أو ليربط اسماً باسم أو فعلاً بفعل كواو العطف نحو : جاء زيد وعمرو ، وقام وقعد ، أو فعلاً باسم كمررت بزيد ، أو على كلام تام نحو : أعمرو أخوك ؟ وما قام زيد، أو بلربط جملة بجملة نحو : إن يقم زيد يقعد عمر ، أو يكون

زائداً نحو : « فبما رحمةٍ من الله »(١) .

وقـال أبو الحسين بن أبي الرّبيع في (شرح الإيضاح): الحروف تأتي على عشرة أقسام: أحدهما: أن يدلّ على معنى في الفعل وهو السين وسوف

الثاني: أن يدلُّ على معنى في الاسم وهو الألف واللام .

الشــالث : أن يكــون رابــطأ بين اسمين أو فعلين وهي حـــروف العطف .

الرابع : أن يكون رابطاً بين فعل واسم وهي حروف الجرّ . الخامس : أن يـربط بين جملتين وهي الكلم الـــدّالّـة على الشرط .

السادس : أن يدخل على الجملة مغيِّراً لفظها ، دون معنـاها وذلك إنّ .

السابع :/أن يدخل على الجملة فيغير معناها دون لفظها وذلك
 وهل ، وما أشبهها .

الثامن : أن يدخل على الجملة غير مغيّر لفظها ومعناها نحو : لام الابتداء .

⁽١) آل عمران / ١٥٩.

التاسع : أن يدخل على الجملة فيغيّر لفظها ومعناها نحو : ما الحجازية .

العاشر: أن يكون زائداً نحو: ﴿ فِيما رَحْمة من الله لِنْتَ لِهِمَ ﴾(١) .

وقال المهلّبي : أقسام ما جاءت له الحروف :

تَفَطُّنْ فإن الحرف يأتي لستَّةٍ لنقل وتَخْصيص وَرَبْطٍ وتَعْدِيَهُ

وقد زيد في بعض المواضع واغتدى

جواباً كسيت العز والأمن ترديه

وقال في الشرح: النّقلُ من الإيجاب إلى النّفي ، ومن الخبر إلى الاستخبار ، وإلى التّمنيّ والتّرجي والتشبيه ونحوها ، والتّخصيص للمضارع بالاستقبال بالسين وسوف ، وللاسم بلام التّعريف ، والرّبط بحروف الجرّ ، وحروف العطف ، والتّعدية يـدخل فيهـا الواو في المفعول معه ، وإلّا في الإستثناء والجواب كَنَعَم ، ولا .

وقـال الأنـدلسيّ في شــرح المفصـل : اعلم أن للحــروف انقساماتٍ كثيرة ، فتنقسم : إلى ما يكون على حرف واحدٍ ، وإلى ما يكون على اثنين فصاعداً إلى خمسة نحو : لَكِنّ .

⁽١) آل عمران / ١٥٩.

والزائد على حرف ، إمّا أن يكون مفرداً أو مركّباً نحو : مِنْ ، وإلى ، وإمّا ولولا .

وتنقسم أيضاً : إلى عاملة وغير عاملة .

وتنقسم : إلى مختصٌّ بأحد القسمين وغير مختص .

وقد قيل : إنّ الحرف يجيء لمعنى في الاسم خاصة نحو : لام التعريف ، وحرف الإضافة ، والنداء وغير ذلك ، أو في الفعل خاصة نحو : قد ، والسّين ، وسوف ، والجوازم والنواصب ، أو رابطاً بين اسمين أو بين فعلين كحروف العطف ، أو بين فعل واسم كحروف الجر ، أو بين جملتين كحروف الشّرط ، أو داخلًا على جملةٍ تامّة قارناً لمعناها نحو : تُبّت ولعلّ ، أو مؤكداً له نحو : إنّ ، أو زائداً للتأكيد نحو الباء في نحو ليس زيد بقائم .

قال وربّما قيل بعبارة أخرى: إن الحرف إنما جيء به ليربط أسماً باسم أو فعلًا بفعل أو جملة بجملة ، أو يعيّن اسماً فقط ، أو فعلًا فقط ، أو ينفي فعلًا فقط ، أو ينفي اسماً فقط ، أو يؤكد فعلًا فقط ، أو اسماً فقط ، أو يخرج الكلام من الواجب إلى غير الواجب .

[١٣/٢] ولها أقسام بالنسبة إلى / تغيير الإعراب :

قسمٌ : لا يغير الإعراب ولا المعنى نحو ما الـزائدة في قـوله تعالى : ﴿ فَهِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهُ ﴾ (١).

⁽۱) آل عمران / ۱۵۹

وقسم : يغيّر الإعراب والمعنى نحو : ليت ، ولعلّ .

وقسم : يغير الإعراب دون المعنى نحو : إنَّ .

وقسمٌ : يغيّر المعنى دون الإعراب نحو : هل .

فأمًا عدّة الحروف العاملة فثمانية وثلاثون حَرْفاً .

ستة منها تنصب الاسم وترفع الخبر وهي : إنَّ وأخواتها .

وأربعة تنصب الفعل بنفسها وهي : أن، ولن، وكي، وإذن .

وخمسة تنصب نيبابسة وهي: الفساء، والسواو، وأو، ولام كي والجحود ، وحتى .

وثمانية عَشَر تجر الاسم ، وخمسة تجزم الفعل .

وأما الحروف الغير العاملة فنيف وستون حرفاً: منها ستة غير حرف ابتداء وهي : إنّما وكأنّما ، وأخواتها . وعشرة للعطف . وأربعة للمضارعة ، وأربعة للإعراب ، وأربعة تختّص بالفعل ، وثلاثة للاستفهام ، وثلاثة للتأنيث ، وحرفان للتفسير ، وحرفان للتأكيد ، وحرفان للتعريف ، وحرف للتنكير ، وحرفا النّسبة . ومنها حروف تعمل على صفة وهي : ما ولا ، وحروف النداء ، . انتهى كلام الأندلسيق .

وقال ابن الدَّهَّان في (الغُرَّة) : الحروف تنقسم في أحوالها

إلى ستة أقسام :

الأول : ما يعمل في اللَّفظ والمعنى نحو : ليت زيداً قائم .

والثاني: ما يعمل في اللفظ ولا يعمل في المعنى نحو: ما جاءني من أحدٍ .

والثالث : ما يعمل في المعنى ولا يعمل في اللّفظ نحو : هل زيد قائم .

والرابع : مـا يعمل في اللفظ والمعنى ولا يعمـل في الحُكم نحو : لا أبا لزيد .

والخامس: ما لا يعمل في لفظ ولا معنى ، وإنما يعمل في الحكم نحو: علمتُ لزيدٌ منطلق .

والسادس : ما لا يعمل في لفظ ولا معنى ولا حكم نحو : ﴿ فبما رحمة من اللهِ ﴾(١) في أحد القَوْلَين . انتهى.

وفي تذكرة ابن الصائغ : قـال : نقلت من مجموع بخطّ ابن الزَّجَاج : الحروف على ثلاثة أضرب : ضرب يدخــل للائتــلاف ، وضرب لحدوث معنى لم يكن . وضربٌ زائدٌ مؤكد .

فالأول : لو سقط سقط أصل الكلام ، والثَّاني لو سقط تغيُّـر

⁽١) آل عمران / ١٥٩.

المعنى ولم يختل ، والثالث لو سقط لم يتغيّر المعنى .

والأول : على أربعـة أوجـه : ربط اسم بـاسم ، وربْطُ فعـل باسم ، وربط فِعل بِفعْل ، وربطُ جملة بجملة .

والشاني / على ثلاثـة أوجه : تخصيص الاسم كـالرجـل ، [١٤/٢] والفعل كسيضرب . وينقل الكلام كجِروف النفي .

> والثالث على وجهين : عامل كأن زيداً قائم ،وغير عامل نحو. لَزيدُ قائهُ .

> وقال ابن فلاح في (مغنيه) : الحرف يدخل إمّا للرّبط أو للنقل أو للتأكيد أو للتنبيه أو للزيادة .

> ويندرج تحت الرَّبط حروف الجرَّ والعطف والشَّرط والتَّفسير والجواب والإنكار والمصدر ، لأن الرَّابط هـو الدَّاضل على الشَّيء لتعلَّقه بغيره . وينسدرج تحت النَّقلُ حسروف النَّفي والاستفهام والتخصيص والتعريف والتَّنفيس والتأنيث . ويندرج تحت التَّنبيه حروف النَّداء والاستفتاح والرَّدع والتذكير والخطاب .

تقسيم [الحروف العاملة]

قال ابن الخبّاز في (شرح الدّرة): الحروف العاملة أربعة

أقسام : قسم:يرفع وينصب وهو : إنّ وأخواتها ، ولا المشبّهة بإنّ . وما ولا المشبهتان بليس .

وقسم ينصب فقط وذلك حروف النَّـداء ، ونـواصب الفعـل المضارع .

قال : وأضاف عبد القاهر إلى ذلك : إلّا في الإستثناء والواو والتي بمعنى مع : قال : وفيه نظر .

> وقسم يجر فقط وهي حروف الجر . وقسم يجزم فقط وهي حروف الجزم .

بسم يبرم عند رمي حروت اعبرم .

[فائدة في أشبه الحروف بالأسماء]

(فــائدة) قــال عبد اللَّطيف في (اللَّمـع الكَامليَّـة): أُشبه الحروف بالأسماء ، نَعَمُّ ، وبَلى ، وَجُيْرُ، وَقَطْ ، وبالأفعال يا وأخواتها، وقد في: * كأن قد *(١)

وأضعفها الزائدة والمتطرفة كالتنوين .

أزف الترخل غير أن ركابنا لما تنزل برحالنا وكأنَّ قدِ من شواهد: الخصائص ٣٦١/٣، ١٣١/٣ ، وابن يعيش ٥/٥، ١١٠ ، وقطر الندى / ٢٢٧ ، والخزانة ٣٢٣٢، ١٨٦٢، ٥٠٥ والمغنى ١٨٦/١ ، ٣٧٨ ، والعيني ٢٠/١ ، ٢١٤/٣، والأشموني ٢١/١.

⁽١) قطعة من بيت ، والبيت بتمامه :

باب الكلام والجُمْلة

قال أبو طلحة بن فرقد الأندلسيّ في (شرح فصول ابن معط): الذي يُتَصَوِّر من التاليف مع الإفادة وبدونها سبعة: الاسم مع مثله، والفعل مع مثله، أو مع المجموع، أو كل واحد مع خلافه وذلك الاسم مع الفعل، أو مع الحرف، أو الفعل مع الحرف. وأما المجموع فليس بقسم زائد، لأن الحرف لا يدخل على غير مفيد فيعتد به ، إنما فائدته ربط المفيد. انتهى. نقله ابن مكتوم في (تذكرته) / .

ضابط [في الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب]

الجُمل الَّتي لا محلّ لها من الإعراب سبع . قال ابن هشام في (المغني)(١) : بدأنا بها ، لأنها لم تحلّ محلّ المفرد ، وذلك هـو الأصل في الجمل .

الأولى : الابتدائيّة ، وتسمى أيضاً المستأنفة كالجُمل المفتتح بها السّور، والجملة المنقطعة عما قبلها نحو : مات فلان _رحمه الله.

الثانية : المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقويةً وتحسيناً كقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ لَمْ تَفْعلوا ولن تَفْعلوا فَاتَقُوا النَّـار ﴾ (١) وقال : (١) انظر المغنى ٢٧٧/٤ ـ ٤٥٨.

 ⁽۲) الطر المعنى ١
 (۲) البقرة / ۲٤.

﴿ فالحقَّ والحقَّ أقول لأملانَّ ﴾ (١)، ﴿ فلا أَقْسِم بمواقع النَّجوم، وإنه لقسمٌ لو تَعْلمون عظيم ، إنَّه لقرآنٌ كريم ﴾ (٢)، ﴿ وإذا بدَلْنا آيـةً مكان آيةٍ والله أعلم بما يُنزَّل قالوا إنما أنَّت مُفْتَرٍ ﴾ (٣).

الثالثة : التفسيرية وهي الفضلة الكاشفة ، لحقيقة ما تليه نحو :

﴿ وأسروا النّجوى الّذين ظلموا ، هـل هذا إلا بشر مثلكم ﴾(٤)
فجملة الاستفهام مفسّرة للنّجوى ، ﴿ إِنّ مثلَ عيسى عند الله كمثل آدم
خَلَقَهُ من ترابِ ثم قال له كن فيكون ﴾(٥) فخلقه وما بعده تفسير لمثل
آدم ، ﴿ هـل أدلُكم على تجارة تُنْجِيكم من عذاب أليم تؤمنون
بالله ﴾(١) فجملة و تؤمنون » تفسير للتّجارة .

الرابعة : المجاب بها القسم نحو : ﴿ يَسَ وَالقَرآنِ الحَكَيْمِ إِنَّكَ لَمَ الْمُشْلِينَ ﴾ . ٢٠

الخامسة : الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً نحو جواب لو ولولا ولمّا وكيف ، أو جازم ولم يقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية نحو : إنْ

⁽۱) ص / ۸٤.

⁽٢) الواقعة / ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ .

⁽٣) النحل / ١٠١.

⁽٤) الأنباء/ ٣

 ⁽٥) آل عمران / ٥٩.

⁽٥) ال عمران (٥٠). (٦) الصف / ١١، ١١.

⁽٧) يَس / ١، ٢، ٣.

نقمُ أَقُم ، وإن قُمْت قمت ، أما الأول فلظهور الجزم في لفظ الفعل ، وأما الثاني ، فلأنّ المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها.

السادسة : الواقعة صلة لاسم أو حرف نحو جاء الذي قام أبوه ، وأعجبني أن قمت ، فالذي في موضع رفع ، والصلة لا محل لها ، ومجموع « أن قمت » في موضع رفع لا أنْ وحدها ، لأن الحرف لا إعراب له لا لفظاً ولا محلًا، ولا «قمت » وحدها .

السابعة : التّابعة لِما لا محلّ له نحو : قام زيد ولم يقم عمرو ، إذا قدّرت / الواو عاطفة .

[الجمل التي لها محل من الإعراب]

وأمَّا الجمل التي لها محل من الإعراب فهي أيضاً سبع :

الأولى : الواقعة خبراً نحو : زيد أبوه قائم .

الشاانية : الـواقعـة حـالًا نحـو : ﴿ لا تَقْرَبُـوا الصّلوة وأنتم سُكارى ﴾(١) .

الثالثة : المحكيّة بالقول : ﴿ إِنِّي عبدُ اللهِ ﴾'' ، ﴿ ثُمُّ يُقالُ هذا الذِّي كُنْتُمُ به تُكذَّبون ﴾''ا

⁽١) النساء / ٤٣.

⁽۲) مریم / ۳۰.

⁽٣) المطففين / ١٧.

الرابعة : المضاف إليها نحو ﴿ يَوْمُ وُلِنْتُ ﴾(١) ، ﴿ يُومُ لا يُنْطِقونَ ﴾(١) ، ﴿ يَوْمُ هُمْ بارِزُونَ ﴾ (١) .

الخامسة : الواقعة بعد الفاء أو إذا جَواباً لشرط جازم نحو : ﴿ من يُضْلِل الله فلا هادِي له ﴾ (٤) ، ﴿ وإن تُصِبْهُم سَيْنَةٌ بما قَدَّمت أيديهم إذا هم يقنطون ﴾ (٩) .

السّـادسة : التـابعة لمفـرد نحو : ﴿ يَـوْمُ لا بِيعُ فيـه ﴾ ^(١) ، ﴿ واتَّقُوا يَوْمًا تَرْجعون فيه ﴾ ^(١) ، ﴿ ليومِ لا رَيْبُ فيه ﴾ ^(١) .

السابعة : التّابعة لجملة لها محلّ ، ويقع ذلك في بابَيْ النَّسق والبدل خاصّة نحو : زيد قام أبوه وقعد أخوه ، ﴿ قالوا إنا معكم إنّما نحن مُسْتَهْرْتُون ﴾(١) .

قال ابن هشام: والحق إنّها تسع ، والذي أهملوه الجملة

⁽۱) مريم / ۳۳.

⁽٢) المرسلات / ٣٥.

⁽٣) غافر / ١٦ .

⁽٤) الأعراف / ١٨٦.

⁽٥) الرّوم / ٢٦.

⁽٦) البقرة / ٢٥٤.

⁽٧) القرة / ٢٨١.

⁽۲) البقره / ۱۸۱. (۸) آل عمران / ۹ وغیرها.

⁽٩) البقرة / ١٤.

وقال الشَّيخ بَدْر الدِّين ابن أم قاسم :

جُملُ أتت ولها محلً مُعْرَبُ سبع لأن حلّت محل المفردِ خبريّة حاليّة محكيّة وكذا المضاف لها بغير تردُّد ومعلَّق عنها وتابعة لما هو معرب أو ذو محلً فاعْدُدِ وجواب شرط جازم بالفاء أو بإذا وبعض قال غير مقيّد واتتك سبع ما لها من موضع في أشهر والخلف غير مبعد وجواب أقسام وما قد فسّرت في أشهر والخلف غير مبعد وبعيد تخصيص وبعد معلَّق لا جازم وجواب ذلك أوردٍ / [۱/۷۲]

وقــال أبو حيــان : أصل الجملة أن لا يكــون لها مــوضــع من الإعراب، وإنما كان كذلك؛ لأنها إذا كا ن لها موضع من الإعراب تقدّرت بالمفرد ، لأن المعرب إنما هو المفرد . والأصل في الجملة أن لا تكون مقدّرة بالمفرد .

⁽١) الغاشية / ٢٣، ٢٤.

 ⁽۲) البقرة/ ٦ وهي قراءة ابن كثير وابن محيصن والزهري ، وانظر قراءة رقم ٤٠ من

^{: «} معجم القراءات القرآنية » .

الأول: أن تقع الجملة ابتداء كلام لفظاً ونيَّة أو نِيَّة لا لفظاً نحو: زيد قائم ، وقام زيد ، وراكباً جاء زيد ، فإن وقعت أول كلام لفظاً لا نِيَّة كان لها محل من الإعراب نحو: أبوه قائم زيدً .

الثاني : أن تقع بعد أدوات الابتداء فيشمل ذلك الحروف المكفوفة نحو : خرجت فإذا المكفوفة نحو : خرجت فإذا ويد قائم، وهل، وبل، ولكن ، وإلاً ، وأمًا ، وما النافية غير الحجازية ، وبينما، وبينا، نحو : هل زيد قائم ، وما زيد منطلق ، وقول الأفوه الأودي :

٣٩٣= بَيْنَما النّاس على عَلْيِائها ﴿ إِذْ هَــَوُوا فِي هُوَّةٍ فِيهِـا فَغَارُوا(١) وقال :

٢٩٤= فبينا نحن نرقبُه أتانا مُعَلَّقَ وفَضْمةٍ وزِنادَ رَاعِي^(٢)

(١) من قصيدة في الحماسة البصرية /١٧٠ ، وقبله :

إِنْ تَسَرَىٰ راسي فيه قسزعُ وشُسواتسي خُلَةٌ فسيها دُوارُ أصبحتُ من بعد لون واحسد وَهَى لونانِ ، وفي ذاك اعتبارُ فصروف الدهر في أطباقه خِلْفة فيها ارتضاع وانحدارُ والغزع: الشعر المتفرق ، والشواة : جلدة الرأس . وأطباقه : حالاته والخلفة : اختلاف الليل والنهار .

والبيت ذكر عرضاً في الخزانة ١٧٨/٣ .

(۲) من شواهد: سيبويه ۸۷/۱ ، والمحتسب ۷۸/۲ ، وابن يعيش ۱۱/٦ والمغنى ۲۲/۲ ، والهمع والدرر رقم ۸۲۶ ، وانـظر اللسان : « بين » والوفضة : خريطة الراعى لزاده وأداته . الثالث : أن تقع بعـد أدوات التّحضيض نحو : هــلاّ ضَرَبْت زيداً .

الرابع : أن تقع بعد حروف الشّرط غير العاملة نحو : لولا زيد لأكرمتك ، ولو جاء زيدٌ أكرمتك ، ولمّا جاء زيدٌ أكرمتك على مذهب سيبويه في « لمّا » ، فإنه يذهب إلى أنها حرف .

ومذهب الفارسِيّ : أنها اسم ظرف فتكون الجملة عنده في موضع جرِّ بإضافة الظرف إليه، ويقدّرها بحين .

الخامس : أن تقع جواباً لهذه الحروف الشَّرطيَّة التي لا تعمل نحو المثل السابقة .

السادس : أن تقع صلةً لحرف أو اسم نحو : قام الذي وَجُهُهُ حسن ، ونحو قول الشاعر / :

٢٩٥ يسر المرء ما ذهب اللّيالي وكان ذهابَهُنّ لـ ذهابا(١)

السابع : أن تقع اعتراضيّة نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَّمُ لُو

وفي d: (زنا دراعي). تحريف.

وفي الدرر قائله مجهول ، وفي سيبويه نسب لرجل من قيس عيلان .

(١) قائله مجهول .

من شــواهــد : قــطر النــدى / ٥٣ ، وابن يعيش ٩٧/١ ، ١٤٢/٨ ، والتصريح ٢٦٨/١ . والهمع والدرر رقم ٢٢٧ .

تعلمون عَظِيم ﴾(١)

الثامن : أن تقع تفسيريّة نحـو قولـك : أشرت إليـه أن قم ، وكتبت إليه أن اضرب زيداً .

التاسع: أن تقع توكيداً لما لا محلّ له من الإعراب،نحو: قام زيدٌ قام زيدٌ .

العاشر : أن تقع جواب قسم نحو : واللهِ ما زيد قائماً ، والله ليخرجُنُّ .

الحادي عشر : أن تكون معطوفةً على ما لا محلّ لـه من الإعراب ، نحو : جاء زيد وخرج عمرو .

الثاني عشر: الجملة الشَّرطيَّة إذا حذف جَوابُها وتَقَدَّمها ما يدلَ عليه: نحو: قول العرب: أنت ظالم إنْ فَعَلْت ، التقدير: إنْ فَعَلْت فأنت ظالم، أو تقدّمها ما يطلب ما يدلَّ على جوابها نحو: والله إن قام زيد ليقومنَّ عمرو، فالقسَمُ يطلب « ليقومن » ، و « ليقومن » دليلً على جواب الشَّرط، التقدير: إن قام زيد يقم عمرو.

وقسمٌ له موضعٌ من الإعراب ، وينحصر في أنواع الإعراب :

فمنها : ما هو في موضع رفع وهو ثمانية أقسام ، ستة باتّفاق ، واثنان باختلاف :

⁽١) الواقعة / ٧٦.

الأول : أن تقع خبراً للمبتدأ نحو : زيد أبوه قائم .

الثاني : أن تقع خبراً لِنْفُي الجِنْس نحو : لا ربيئة (⁽⁾قوم ِ تجيء بخير .

الثالث : أن تقع خبراً بعد إنّ وأخواتها نحو : إنّ زيداً وَجْهُهُ سنّ .

الرابع : أن تقع صفة لموصوف مرفوع نحـو : جاءني رجـلُ يكتب غلامه .

الخامس : أن تقع معطوفة على ما هو مرفوع نحو : جاءني رجل عاقل ويكتب خُطًّا حسناً .

السادس : أن تقع بدلاً من مرفوع نحو : أنت تأتينا تلمّ بنا في ديارنا^(٢) /

هذه السَّتة باتَّفاق . واثنان اللَّذان فيهما الخلاف :

الأول : أن تكون في موضع الفاعل نحو : يعجبني يقوم زيدٌ .

(۱) في اللسان: «رَباهُ الربيئة: الطليعة ، وإنما أنثوه ، لأن الطليعة يقال له : العين إذ بعينه ينظر ، والعين مؤنشة. والربيئة: الذي يننظر للقوم لشلا يمدهمهم عدو ، ولا يكون إلا على جبل أو شرف يننظر منه . وفي ط: «لارئية » ، تحريف .

(٢) أخذ هذا المثال من شاهد شعري وهو :

متى تأتنا تَلْمُمْ بنا في ديارنا تجد حَطباً جزلًا ونــاراً تأجّجــا من شواهد الهمع والدرر رقم ١٥٨٥ . والثاني : أن تكون في موضع المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُم لا تُشْسِدُوا فِي الأرض ﴾ (١) .

والصحيح : أن الجملة لا تقع موقع الفاعل ولا المفعول الّذي لم يُسم فاعله إلاّ إن اقترن بها ما يصيرها وإياه في تقدير المفرد .

ومنها : ما هو في موضع نصب وهو ثلاثة عشَر قِسْماً ، عشرة باتفاق ، وثلاثة باختلاف :

الأول : أن تقع خبراً لكان وأخواتهـا نحو : كـان زيدُ يخـرج أخوه .

الثاني : أن تقع في موضع المفعول الثّاني لـظننت وأخواتهـا نحو : ظننت زيداً يقوم أخوه .

الثالث : أن تقع في موضع المفعول الثّالث لأعلمت وأخواتها نحو: أعلمت زيداً عمراً ينطلق غلامُهُ .

الرَّابع : أن تقع خبراً بعد ما الحجازيَّة نحو : ما زيد أبوه قائم .

الخامس : أن تقع خبراً لـ ﴿لا﴾ أخت ﴿ مـا ﴾ نحو : ١⁄٧ رجــل يصدق .

السادس : أن تقع في موضع المفعول للقول الذي يحكي به

⁽١) البقرة /١١.

نحو : قال زيد عمرو منطلق ، فعمرو منطلق في موضع مفعول قال .

السابع: أن تقع في موضع المفعول للفعل المعلّق نحو: علمت ما زيد قائمٌ ، سألت آيهم أفضل .

الثامن : أن تقع معطوفةً على ما هو منصوب أو موضعه نصب نحو : ظننت زيداً قائماً ويخرج أبوه ، وظننت زيداً يقوم ويخرج .

التاسع : أن تقع في موضع الصَّفة لمنصوب نحو : قتلت رجلًا يشتم زيداً .

العاشر : أن تقع في موضع الحال نحو قوله :

٢٩٦=* وقد أَغْتَدِي ِ والطَّيرُ في وُكُناتِها(١) *

الحادي عشر: أن تكون في موضع نصب على البدل نحو قـولك : عـرفت / زيداً أبـو مَنْ هو ، على خـلاف في هذا القسم [٢٠/٣] الآخير . فقولك: أبر من هو في موضع نصب على البدل من « زيد » على تقدير مضاف أي عرفت قصة زيد أبو مَنْ هو .

> الثاني عشر : أن تقع مصدّرةً بمذ ومنذ نحو قولك : ما رأيته مُذْ خلقَهُ الله ، ففي هذه الجملة خلاف .

ذهب الجمهور : إلى أنها لا موضع لها من الإعراب .

⁽۱) سبق ذکره رقم ۲۷٦ .

وذهب السّيرافِيّ : إلى أنها في موضع نصب على الحال .

الثالث عشر : أن تقع مستثنىً بها نحو : قام القوم إلاّ زيداً ، وقاموا ليس خالداً ففيهما خلاف .

ومنها : ما هو في موضع جَرّ وذلك ستة أقسام : ثلاثة باتفّاق ، وثلاثة باختلاف، فالتي باتّفاق :

أحدها : أن تقع مضافاً إليها أسماء الزّمان نُحو : جئتك يُوْمَ زيدٍ أمير ، وقال تعالى : ﴿ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لُربِّ العالمين ﴾(١) .

الثاني : أن تقع مـوضع الصَّفـة نحو : مـررت برجـل يكتب مصحفاً .

الثالث : أن تقع معطوفة على مخفوض ، أوما موضعه خفض نحـو : مررت بـرجل كـاتب ويجيد الشعـر ، ومررت بـرجل يكتب ويجيد .

والَّتي باختلاف :

أحدها: أن تقع بعد ذو في نحو قول العرب: « اذهب بذي تسلم » ، وذهب بعضهم: إلى أنها في محل جر ، وذهب بعضهم إلى أنها لا محل لها من الإعراب .

⁽١) المطفقين / ٦.

الثاني : أن تقع بعد آية بمعنى علامة نحو قول الشاعر :

٢٩٧= بـآيـة قام ينطق كُلِّ شيء وخان أمانة الديك الغرابُ(١) ذهب بعضهم : إلى أنها في موضع جرِّ بالإضافة .

وذهب بعضهم : إلى أنها لا موضع لها من الإعراب ، بل يقدّر معها حرف، يكون ذلك الحرف والجملة في موضع جرًّ .

الثالث : أن تقع بعد حتَّى الابتدائيَّة نحو قول امرىء القيس :

٢٩٨ = سريت بهم حتى تكلُّ مطيّهم . وحتى الجيادُ ما يقدن بأرْسانِ (٢٠/ [٢١/٢] وَذَهِبِ الجمهــور: إلى أن هــذه الجملة لا محــلَ لهــا من

الإعراب . وذهب الزّجاج وابن درستويه : إلى أنها في محل جرّ بحتى .

ومنها: ما هو في موضع جَزْم وذلك ثلاثة أقسام :

أحدها : ﴿ أَنْ تَقع بعد أداة شرط عاملة ، ولم يظهر لها عمل نحو : إن قام زيد يَقُم عمرو .

⁽١) انظر الحيوان للجاحظ ٣٢١/٢، ٢٢٨.

 ⁽۲) من شواهد : سيبويه ۱۹۷۱ ، ۲۰۳۲ ، وروايته حتى تكل بفتح اللام ،
 ورواه المقتضب ۲۰/۲ برواية سيبسويه ، وابن يعيش ۱۰/۸ ، ۱۹ ،
 والمغنى ۲۳۲۱ ، ۱۳۸ . وانظر ديوان امرىء القيس ۸٦/.

الثاني: أن تقع جواباً للشرط العامل نحو: إن يَقُمْ زيدٌ فعمرو قائم، وإن يقم زيد قام عمرو، فهاتان الجملتان في محلّ جزم، ولهذا يجوز العطف عليهما بالجُزْم قال تعالى: ﴿ مَنْ يُضْلِل اللهُ فلا هادِيَ لَه وَيَذَرُهُم ﴾(١).

الثالث : أن تكون معطوفة على مجزوم أوما موضعه جَزْمُ نحو : إن قام زيدٌ ويخرج عمرو أكرمتهما ، وفوله تعالى : ﴿ فَلا هَــادِي لَهُ وَيَذْرُهُمْ ﴾(٢) .

فذلك أثنان وأربعون قسماً بالمتَّفق عليه والمختلف فيه. انتهى.

وقال الشيخ سراج الدين الدمنهورّي في الجمل التي لها محل والتي لا محلّ لها :

وخذ جُملًا عَشْرًا وستًا فَيضْفُها لها موضع الإعراب جاء مبيّناً فوصفيّـةً حاليَّـةً خبسريَّـةً مضاف إليها واحك بالقول مُعْلِنا كَذَلِك فِي التّعليق والشَّرط والجَزَا إذا عاملً يأتي بلا عَمَل هُنَا وفي الشَّرط قالوا لا مَحَل لها كما أتت صلةً مبدوءة سرَّك الهنا وفي الشَّرط لم يعمل كذاك جوابه جواب يمين مثله فاتك العنا

 ⁽١) الاعراف / ١٨٦ ، وهي قراءة حمزة والكسائي وأبي عمرو في رواية ابن
 مصرف عنه ، والاعمش ، وخلف . انظر مراجع هذه القراءة في معجم
 القراءات قراءة رقم ٢٧٨٨ .

 ⁽٢) الآية السابقة ، وقراءة حفص برفع يذرهم ، وبالجزم قرأ القراء الذين أشرنا إليهم في الرقم السابق.

مفسرة أيضاً وحشُواً كـذا أتت كذلك في التّخصيص نِلْت به الغنا وجُمعن في هذين البيتين :

خبريّة محكيّة حاليّة بالقول ذات إضافة ومعلّق وجورت ذي جزم بضاء أو إذا ولتابع حكم التّقدّم اطلقوا

فائدة [في معانى المفرد]

(فائدة) قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في (تعليقه على المقرّب » : المفرد يستعمل في كلام النّحاة بأحد معان خمسة :

أحدها : المفرد الّذي هو مقابل للجملة يُذْكَر في خبر المبتدأ

والثاني : المفرد الَّذي هو قُبالة المركب نحو : بعلبك .

والثالث : المفرد الذي هو مقابل المضاف .

والرابع : المفرد الذي هو مقابل للمثنَّى والمجموع .

والخامس : المفرد الـذي هو في بـاب النّداء وبـاب لا لِنَفْي الجنس، وهو مقابل للمضاف والمشابه للمضاف .

ضابط [في الكلمة الواحدة التي تكون جملة]

قال السخاوّي في : « شرح المفصل » : ليس لنا جملة هي

في اللفظ كلمة واحدة إلا الظرف نحو : مررت بالـذي عندك أو خلفك .

* * * *

باب المعرب والمبنّى قاعـــدة

أصل الإعراب أن يكون بالحركات . والإعراب بالحروف فَرْعُ عليها .

قال ابن يعيش : وإنما كان الإعراب بالحركـات هــو الأصــل لوجهين :

أحدهما: أنّا لما افتقرنا إلى الإعراب للذّلالة على المعنى كانت الحركة أولى ، لأنها أقلّ وأخف ، وبها نَصِلُ إلى الغرض، فلم يكن بنا حاجة الى تكلّف ما هو أثقل ، ولذلك كثرت في بابها ، أعني الحركات ، وقلّ(١) غيرُها مِمّا أعرب ، وقدّر غيرها بها ، ولم تُقدّر هي به .

والثاني : أنا لم افتقرنا إلى علامات تدلّ على المعاني ، وتفرّق بينها ، وكانت الكلمة^(٢) مركّبة من الحروف وجب أن تكون العلامات

⁽١) في ابن يعيش ١/١٥ : « دون » مكان : « قلً » .

⁽٢) في ابن يعيش : « الكلم » مكان : « الكلمة ».

غير الحروف ، لأن العلامة غير المُعَلَم كالطّراز في الثوب ، فلِذلك كانت الحركات هي الأصل . وقد خولف الدّليل ، وأعربوا بعض الكّلِم بالحروف لأمر اقتضاه . انتهى .

وقال أبو البّقاء في (اللّباب) : الأصل في علامات الإعراب [٢٣/٢] الحركات دون الحروف لئلاثة أوْجُهِ : / .

والثاني : أن الحركة أيسر من الحرف وهي كافية في الدّلالـة على الإعراب . وإذا حصل الغرض بالأخصر لم يَصِرْ إلى غيره .

والثالث : أنّ الحرف من جملة الصَّيغة الدالّة على معنى الكلمة اللّازم لها ، فلوجُعِل الحرف دليلًا على الإعراب لأدّى إلى أن يَدُلّ الشيء الواحد على مُعَنَّيين ، وفي ذلك اشتراك ، والأصل أن يحص كل معنى بدليل .

قساعسدة:

[الأصل في البناء السكون]

الأصل في البناء السَّكون لثلاثة أوْجُهِ :

أحدها: أنه أخف من الحركة ، فكان أحقّ بالإضافة لخفّته .

[YE/Y]

الثاني : أن البناء ضدّ الإعراب ، وأصل الإعراب الحركات ، فأصل البناء السّكون .

والثالث: أنّ البناء يكسب الكلمة ثِقَلًا، فناسب ذلك أصالة البناء على السّكون .

وأمَّا البناء على الحركة فلأحد أربعة أشياء :

إما لأن له أصلًا في التمكّن كالمنادي والظروف المقطوعة عن الإضافة، ولا رَجُـلَ ، وخمسـةَ عشْـر . وهـذا أقـرب للمبنيّـات إلى المعرب .

وإمّا تفضيلًا له على غيره كالماضي بُني على حركة تفضيلًا على فعل الأمر .

وإمَّا للهرب من التقاء الساكنين كَأَيْنَ ، وكَيْفَ وحَيْثُ وأَمْس ِ .

وامًا؛ لأن حركته ضروريّة وهي الحروف الأحاديّة كالباء واللام والواو والفاء ، لأنه لا يمكن النّطق بالسّاكن أوّلاً سواء كان في الأوّل لفظاً أو تقديراً كالكاف في نحو : رايتك ، لأنها وإن كانت متّصلة لفظاً فهي منفصلة تقــديـراً وحُكْمــاً ، لأن ضميـر المنصــوب في حكم المنفصل .

وإذا كانت منفصلة حُكْماً لـزم الابتداءُ بالسّاكن حُكْماً، لو لم يُحرّك، بخلاف الألف والواو في: قاما وقاموا، لأن ضمير الفاعل ليس في حكم المنفصل، فلا يلزم منه الابتداء بالساكن حُكْماً. ذكر ذلك في (البسيط) . / .

قاعسدة

[في الكلمة التي على حرف واحد]

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : كل كلمة على حرف واحد مبنيّة يجب أن تبنى على حركة تقويةً لها ، وينبغي أن تكون الحركة فتحة طلباً للتّخفيف ، فإن سكن منها شيء كالياء في غلامي ، فطلباً لمزيد التّخفيف .

[الخلاف في علل البناء]

(فائدة) قال ابن النحاس في التعليقة : في علل البناء خلاف :

فمذهب ابن السّراج وأبي عليّ ، ومن تبعه : أنّ علل البناء منحصرة في شبه الحرف أو تضمّن معناه .

وعدّ الزمخُشري والـجُزُوليّ وابن معطِّ وابن الحاجب وجماعة آخرون عِلل البناء خمسة : هذان ، والوقوع موقع المبنى ، ومناسبة المبنيّ ، والإضافة إلى المبنيّ .

وزاد ابن عصفور سادسة وهي : الخروج عن النظائر كأيّ في «أيّهم أشد »(١) . ووجه خروجها عن نظائرها : حذف صدر صِلتها من

⁽۱) مريم / ٦٩.

غير طول ٍ .

وقال ابن النّحاس: وينبغي على هذا التّعداد أن يضاف إليهن سابعة وهي: تنزّل الكلمة منزلة الصّدر من العجز كبعل في بعلبك وخمسة في خمسة عشر(١٠).

وعلل بعضهم بناء الأفعال بأنها لا تعقد ولا تركّب على الأصح ، والإعراب إنما يستحق بعد العقد والتركيب ، فتكون هذه علة أخرى مضافة إلى ما عَدَدَنا من العِلل فتكون ثامنة .

وقد علل بهذه العلة بناء حروف الهجاء : باء . تا . ثا . وأسماء العدد في قولهم واحد ، اثنان ، ثلاثة ، أربعة . وكذا كل ما لم يعقد ولم يركّب .

وجعـل ابن عصفور عِلَّة بنـاء المنادي وأســـاء الأفعــال واحــدة وهي : وقوعها مُوقِع الفعل .

وفرق الزمخشري فجعل علة بناء أسماء الأفعال هذه، وجعل علة المنادي وقوعه موقع ما أشبه ما لا تمكن له ، وهو أنه يقول : إنّ المنادي واقع موقع كاف أدعوك ، وكاف أدعوك أشبهت كاف ذاك ، والنجاءك(٢) لاشتراكهما في الخطاب فتكون تاسعة .

وكذلك جعل ابن عصفور الإضافة إلى مبنيِّ مطلقاً علة واحدة . (١) في ط : وخمسة خمسة في عشر . تحريف واضح .

 (٢) في اللسان : «نجا» : «وقالوا : النّجاك، فأدخلوا الكاف للتخصيص بالخطاب ، ولاسوضع لها من الإعراب ، لأن الألف واللام معاقبة للإضافة ، فثبت أنها ككاف ذلك وأريتك زيداً أبو من هو .» والزمخشريّ عبر عنها بأن قال : أو إضافته يعني إلى ما لا تمكّن له فناقشه ابن عمرون : وقال : يَرِدُ عليه « يومئلُّ » ، فإنه مضاف(١) إلى ما أشبه ما لا تمكّن له ، فيحتاج أن يقول الزمخشرّي : إلى ما لا تمكّن لـه كالمضاف إلى الفعل ، أو إلى ما أشبه ما لا تمكّن لـه [٢٥/٢] كالمضاف إلى إذ، نحو / يومئلٍ ، وما أشبهه فتكون عاشرة .

ويضاف إليه حادية عشرة وهي تركيب المعرب مع الحرف نحو : لا رجل ، والفعل المؤكد بالنَّونين على أحد التعليلين في كُلّ واحد منهما. وهـذه العلل كلها موجبة إلاّ الإضافة إلى المبنى، فإنها مجوزة. انتهى.

* * * *

تنبيــهُ

[في علة البناء عند ابن مالك]

حصر ابن مالك علة البناء في شبه الحَرْف . وتعقّبه أبو حيان بأن النّاس ذكروا للبناء أسباباً غيره .

وأجيب بأنه لم ينفرد به فقد نقله جماعة عن ظاهر كلام سيبويه ونقله ابن القَوَاس عن أبي عليّ الفارسِيّ وغيره .

وقال صاحب (البسيط) : اختلف النحاة في عِلَّة البناء فذهب أبو الفتح إلى انها شبه الحرف فقط . انتهى .

(١) في ط: « مضاف إليه إلى ما أشبه » بزيادة « إليه » تحريف

ورأيته أنا في (الخصائص) لأبي الفتح وعبارته : إنما سبب بناء الاسم مشابهتُه للحرف لا غير ، ورأيته أيضاً في (الأصول) لابن السّرّاج ، وفي (التلقين) (١ لأبي البقاء ، وفي (الـجمــل) للرّجاجي . وذكر بعض شراحه أنه مذهب الحُذّاق من النّحويين .

ضابط [في تقسيم المركب من المبنّيات]

قال ابن الدّهان في (الغُرّة) : المركب من المبنيات سبعـة أقسام :

الأول: اسم مبنّي مع اسم، نحو خمسة عشر، ونحوه.

الثَّاني : اسم بنِّي مع صوت نحو : سيبويه .

الثالث: فعل بني مع اسم نحو: حبذًا. الرابع : حرف بني مع اسم نحو : لا رَجُلَ .

الخامس : حَرْفُ بُنِي مع فعل نحو : هَلُمٌ.

السادس : صوت بُنِي مع صوت نحو : حَيْهلًا .

السابع : حرف بني مع حرف نحو : هـلًا . ولم يذكـره ابن السراج في القِسمة .

 ⁽١) في ط: « التعليقين » تحريف والتلقين كتاب في النحو انظر البغية ٣٩/٢ ،
 وكشف الظنون ٤٨١/١ .

وزاد قوم : قسماً آخر ، فقالوا : فعل بني مع حرف نحـو : [۲۲/۲] تَشْرِبَنْ ويَشْرِبَنْ . وهذا يستغني عنه بِهَلُم وَقَسْمِهِ / .

ضابط [في المبنّي الذي تدخل عليه اللام]

قال الشيخ علم الدين السخاوي في (تنوير الدياجيّ): ليس في العربيّة مبنىّ تدخل عليه اللاّم إلاّ رجع إلى الإعراب كأمس إذا عرف باللام صار معرباً إلاّ المبنيّ في حال التنكير فإن اللام إذا دخلته لا تمكنه، لأنه قد أصابه البناء في الحال التي توجب التخفيف والتمكن، وهي حال التنكير فإذا دخلته اللام لم تمكنه ولم يعرّف نحو خمسة عشر وأخوته فإنه مبنيّ. فإذا دخلته اللام بقي معها على بنائه

ضابط [في الحرف المبنيّ على الضم]

قال ابن الدّهان في (النُّرة) : ليس في الحروف ما هو مبنيّ على الضّم غير « منذ » . والأفعال ليس فيها ذلك . وأمّا ضربوا فالضّمة عارضة للواو ، والعارض لا اعتدادَ به كما نقول في حركة الثقاء السّاكنين ، ولهذا لم يُردّ المحذوف في « لَمْ يُقُم الآن » . ومِثْل ذلك مُذْ فيمن ضَمَّ .

وجماعة يعتدُّون به بناءً ، منهم الرَّبعِي .

وقد بني حرف آخر على الضم وهو رُبِّ في لغة قوم ، وجعل بعضهم و مُنُ الله » مِنْ هذا القِسْم .

قاعدة [في الحمل على النصب]

النّصب أخو الجرّ ، ولذا حمل عليه في بابّي المُثنَى والجمع دون المرفوع .

قال ابن بابشاذ في (شرح المحتسب): وإنما كان أخاه لأنه يوافقه في كناية الإضمار نحو: رأيتك، ومررت بك، ورأيته ومررت به، وهما جميعاً من حركات الفضّلات أعني النّصب والجَرّ، والرفع من حركات العُمَد.

[الجمع على حدّ التثنية]

(فائدة) قال السخاويّ في (شرح المفصل) : معنى قولهم : الجمع على حدّ التثنية : أن هذا الجمع لا يكون إلا لما يجوز تنكير مُعْرِفَته ، وتعريف نكرته ، كالتَّثنية ، فكما أنّ التثنية لا تكون إلاّ كذلك ، فهذا الجمع على حدّ المحدود لها ، ويُسمّى جمع السلامة ، وجمع الصّحة لسلامة بناء الواحد فيه ، وصِحّته . ويُسَمّى الجمع / [1] على هجاءين ، لأنه مرَّةً بالمواو ومرَّةً بالياء .

قال : وقد عدّ بعض النّحاة لهذه الواو ثمانية معانٍ ، قال : هي علامة الجمع ، والسّلامة ، والعقل ، والعلميَّة ، والقلَّة ، والرفع ، وحرف الإعراب ، والتذكير .

[إعراب الأسماء الستة بالحروف]

(فائدة) : قال ابن يعيش ذهب قوم : إلى أنّ الأسماء السّتة إنما أعربت بالحروف توطئة لإعراب التثنية والجمع بالحروف ، وذلك أنهم لمّا التزموا إعراب التثنية والجمع بالحروف جعلوا بعض المفرد(١) بالحروف حتّى لا يُشتَوحش من الإعراب في التثنية والجمع السّالم بالحروف .

قال : ونظير النّوطئة هنا قول أبي إسحاق : إن اللّام الأولى في نحو قولهم : والله لئن زرتني لاكْرَمنَك إنَّما دخلت زائدة موطَّئة مُؤذنةً باللّام الثانية . (والثانية) هي جواب القسم ومعتمده .

[المضمر المضاف إلى كلا وكلتا]

(فائدة) : قال ابن النّحاس في (التعليقة) : المضمر الذي هو مضاف إليه كِلا وكِلْتا ثلاثة ألفاظ ، كما ، وهما ، ونا .

⁽١) في ط فقط : (المفردة » بالتاء .

قساعدة

[في عدم اجتماع إعرابين في آخر كلمة]

قال في (البسيط) : لا يمكن اجتماع إعرابين في آخر كلمة ، ولهذا ، حُكِيتُ الجُمَلُ المسمّى بها ولم تُعرب ، ولانها لو أعربت لم تَخُلُ، إما أن تُعرِبَ الاول أو الثاني أو مجموعَهُما. لا جائز تخصيص الاول بالإعراب ، لأنه كالجزء من الكلمة ، ولأداثه إلى وقوع الإعراب وسطاً .

ولا جائز تخصيص الثّاني لأن الأول يشاركه في التّركيب والإعـراب قبل النّقـل ، فتخصيصه بعـد النقل بـالثّاني تـرجيحٌ بـلا مُرجَّع .

ولا جائز إعرابهما معاً ، لأن الإعراب يقع في الآخر ، ولا يمكن اشتراكهما في شيء يقع الإعراب عليه كآخر المفردات ، فلذلك تعذر إعرائهما .

ضابط

[لا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة]

قال ابن فلاح في (المغني) : لا يوجد في الأسماء المعربة اسم آخره واو قبلها ضمة ، لانهم أرادوا تخصيص الفعل بشيء لا يوجد في الاسم كما خَصُّوا الاسم بشيء لا يوجد في الفعل ، ولانه لو كان لادّى إلى اجتماع ما يستثقل في النّسبة والإضافة ، فلذلك

رُفِض .

. وأما السمندو فاسم أعْجَمِيٍّ، وأمّا « هو » فمبنيّ، وأمّا الأسماء / السنة فالواو فيها بمنزلة الحركة .

[الثقل في حروف العلة]

(فائدة) : في تذكرة ابن مكتوم عن تعاليق ابن جنّي : المراد بـالنّقل في حـروف العلّة الضّعف لا ضدّ الخفة ، فلمّا كـانت هذه الحروف ضعيفة استثقلوا تحريكها . ويدُلُّ على أن المراد بالنّقل هذا أن الألف أخَفّ الحروف وهي لا تتحرّك أبداً .

ضابــط [في حذف نون الرفع]

قال ابن هشام في تذكرته حذف نون الرّفع على ثلاثة أقسام : واجع : وذلك بعد الجازم والنّاصب .

وجائز : وذلك قبل لفظ (نبي) أي قبل نون الوقاية ، فالحاصل أنها تحذف باطراد بعد الجازم والناصب ، وقبل (نبي) لكن الأولّ واجب وهذا جائزٌ يجوز معه الإثبات وهو الأصل . ولك فيه الفكّ على الأصل والإدغام تخفيفاً .

ونادر: لا يقع، إلَّا في ضرورة أو شذوذ، وذلك في ما عدا هذين

[۲۸/۲]

نحو : ﴿ لا تَدْخلوا الجَنَّة حتى تُؤْمِنوا ولا نُؤْمِنوا حتَّى تحابُوا ﴾ . وقوله :

٢٩٩= أبيت أُسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي ۚ وَجْهَكَ بِالعِنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذِّكِي (١)

ومعتمد الأول عندي اقترانه بتدُّخُلوا وتحابُّوا فنوسب بينهن مع تشبيه (لا) في اللّفظ بالناهية . انتهى.

 ⁽۱) من شواهد: الخصائص ۱/۳۸۸ ، والمحتسب هامش ۲۲/۲ ، والخزانة ۵۲۰/۳ ، والتصريح ۱۱۱۱/۱ ، والهمع والدرر رقم ۱۰۸ ، وحاشية يس ۳۳۲/۱.

باب المنصرف وغير المنصرف

واصطلاح الكوفيين: المُجْرى وغير المُجْرى . قاله في (البسيط) قال : والعلل المانعة من الصّرف تسعٌ ، وإنما انحصرت فيها، لأن النحاة سبروا الأشياء التي يصير الاسم بها فرعاً، فوجدوها تسعاً ، ويجمعها قوله :

إذا اثنـان من تسـع ألمّـا بلفـظة فَلَـعْ صَرْفها وهي الزيادة والصّفهْ وجمـعٌ وتــأنيث وعــدل وعجمـةً وشبــاه فِعْل_{مٍ} واختصــارٌ ومَعْـرِفَـهْ

وقال ابن خروف في (شرح الجمل) : أنشد الأستاذ أبو بكر بن ه في العالم العادة من الصّر في : /

[٢٩/٢] طاهر في العلل المانعة من الصّرف : /

موانع صرف الاسم عشر فهاكها ملخّصة إن كنت في العلم تَحْرِصُ فجمعُ وتعريفٌ وعـدْلُ وعجمةٌ ووصْفُ وتأنيثُ ووزن مُخصَّصُ وما زيد في عدّه وعِمْران فائتيه وعاشِرُهـا التّركيب هـذا مُلخَّصُ

وقال الإِمام أبو القاسم الشَّاطِبِيِّ صاحب (الشاطبيَّة) رحمه الله :

دَعوا صَرْف جَمْع مِ ليس بالفرد أشكلا وفَعْلان فَعْلى ثُم ذي الوصف أَفْعَلا

وذي (١) ألف التأنيث والعدل عدّهُ والأعجم في التعريف خُصَ مطولا وذو العَدْل والتركيب بالخلق(٢) والذّي بوزن يخصّ الفعل أوغالب علا وما ألف مع نـون أخراه زيـدتـا وذو هـاء وقْف والمؤنث أثقـلا

وقال بعضهم :

أَجْمع وزن عادلًا أَنَّتْ بمعرفة رَكَّب وزد عجمةً بالوصف قد كَمُلا وقال آخر:

عدل ووصف وتأنيثُ ومعرفة وعُجْمَةٌ ثُم جمعٌ ثم تسركيبُ والنسوّن زائدة من قبلها ألف ووزن فِعْل وهذا القول تقريبُ ونقلت من خط الإمام ألى حيان ، قبال : أنشدنا شيخنا

ونقلت من خط الإمام أبي حيـان ، قـال : أنشـدنــا شيخنـا الإمام بهاء الدين بن النحاس في موانع الصرف لنفسه:

وزن المركّب عجمةٌ تعريفها عدل ووصف الجمع زد تأنيثًا

وقال تاج الدين بن مكتوم في ذلك :

موانع الصرف وزن الفعل تُتْبَعُه عدلٌ ووصف وتـأنيث وتمَنَعُــه نـونُ تلت الفــاً زيــدا ومعــرفــه وعجمــة ثم تــركيبٌ وتجمعــه

⁽١) في ط فقط : « وذو » صوابه من النسخ المخطوطة .

 ⁽٢) في ط: «بالخف» بالفاء، تحريف، وفي النسخ المخطوطة:
 «بالخلق» باللام والقاف، ولعله يقصد: المركب العلم الذي يطلق على
 فرد واحد بالطبيعة.

أي وجمعه . وقال أيضاً :

إذا رُمْت إحصاء الموانع للصَّرف فعدل وتعريف مع الوزن والوصْف وجمع وتركيب وتأنيث صيغة وزائدتي فَعْلان والعُجْمَة الصَّرْف وقال أنضاً:

[٣٠/٣] موانِعُ صرف الاسم تسعٌ فهاكَهَا منظَمةً إن كنت في العلم تَرْغَبُ هي العذلُ والتأتيث والوصف عُجْمةً وزائدتــا فعــلانُ جمــعٌ مُركّبُ وثــامنها التّعــريف والوزن تــاسعٌ وزاد ســـواهــا بـــاحث يتــطلّبُ

قاعسدة

[في أن الأصل في الأسماء الصرف]

الأصل في الاسماء الصرّف ، ولذا لم يُمْنع السببُ الواحـدُ اتّفاقاً ما لم يعتضد بآخر يُجذبُهُ عن الاصالة إلى الفرعيّة .

قال في (البسيط) : ونظيره في الشّرعيــاتُ أن الأصل بــراءة الذَّمّة فلا يقوى الشّاهد على شغل الذّمّة ما لم يُعْتَضِد بآخر .

ومن فروع ذلك أنه يكفي في عوده إلى الأصل أدنى شبهة ، لأنه على وَفْق الدَّليل ، ولذا صرف أربع من قولك : مررت بِنِسْوةِ أربع_، ، مع أنّ فيه الوصف والوزن اعتباراً لأصل وضعه وهو العدد .

وقال ابن إياز: أضل الأسماء الصّرف لعلّتين:

إحداهما : أن أصلها الإعراب فينبغي أن تستوفي أنواعه .

والشانية: أنَّ امتناع الصرف لا يحصل إلا بسبب زائد ، والصَّرف يحصل بغير سبب زائد ، وما حصل بغير سبب زائد أصلُ لما حصل بسبب زائد .

فــإن قيل : لِـمَ لَمْ تكن العلَّة الــواحدة مــانعــة من الصـــرف ؟ قيل : لوجوه :

أحدها : أن الأصل في الأسماء أن تكون منصرفة فليس للعلّة الواحدة من القُوّة ما يَجْذِبُه عن الأصل. وشبّهرا ذلك ببراءة الذّمَّة؛ فإنها لمّا كانت هي الأصل لم تَصِر مشتغلةً إلا بشهادة عَدْلين، وذلك لأن الأصول تُراعى ويحافظُ عليها .

الثاني : أن الأسماء التي تشبه الأفعال من وجه واحد كثيرة . ولو راعينا الوَّجْهَ الواحد وجَعَلْنا له أثراً كان أكثر الأسماء غير منصــرف ، وحينئذٍ تكثر مخالفة الأصل .

الثالث: أن الفعل فرْعٌ عن الاسم في الإعراب، فلا ينبغي أن يجذب الأصل إلى حيّر الفرع إلّا بسبب قَويّ .

[فائدة في إدخال تاء التأنيث على ثلاث المعدول]

(فائدة) : قال ابن مكتوم في (تذكرته) : أنشد ابن خالويه في (كتاب ليس) :

٣٠٠= فماحَلَبَتْ إلا الشَّلاثــة والنُّني

ولا قُيُّلَتْ إلا قـريباً مقـالُها(١) /

[٣١/٢]

وهو حجّة لأنـه أدخل تـاء التأنيث على ثـلاث المعدول وهـو غريب .

[باب فعلان فَعْلى سماعيّ]

(فائدة) ، قال في (البسيط) : باب فَعْلَان فَعْلى كَسَكُران وسَكُوى ، وغَضْبان وغَضْبى ، وعـطشان ، وعـطشى ، إنما يُعْـرف بالسّماع دون القياس ، ، وقال ابن مالك رحمه الله :

أَجِزْ فَعْلَى لِفَعْلانا اذا استثنيت حَبْلانا ووَخْناناً وسَخْناناً وصحياناً وصيفاناً وصوياناً وصوياناً ومصاناً وصوياناً ومصاناً ومصاناً وموتاناً ومصاناً وموتاناً ومدونانا وندمانا

- (١) في ط : (خليت) بالتاء . تحريف صوابه من النسخ المخطوطة واللسان :
 (١٤) وثني، وفيه : (أراد بالثلاثة : الثلاثة من الأنية، وبالثني : الاثنين .
 - (٢) السّيفان : الطويل الممشوق .
 - (٣) في ط : رصحيان ، بالصاد ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
 وفي القاموس : رجل ضحيان : يأكل في الضحى .
 - (٤) الصُّوجان : كل يابس الصُّلب من الدواب والناس .
 - (٥) العلّان : الجاهل ، والعلّانة : الجاهلة .
 - (٦) القشوان : الرجل القليل اللّحم .
 - (V) المصان للرجل والمصانة للمرأة: كلمة شَتْم: أي راضع الغنم لؤماً.

ضابِطُ [في العدل]

في (شرح المفصل للأندلسي): قال الخوارزمي: العدل على أربعة أوجه: عَدْلٌ في الأعداد نحو: أحاد ومَثْنى وثَلاث، وعدل في الأعلام نحو: عمر، والقياس عامر، وعدل من اللاّم نحو: عمر، والقياس عامر، وعدل الله تحرفي الأصل أفعل التفضيل وهو ضد أول، ورجل آخر معناه: أشد تاخّراً في الذكر. هذا أصله. ثم أجرى مجرى غيره. ومن شأن أفعل التفضيل أن يعتقب عليه أحد الثلاثة. وهنالا مَذْخل لـ ومِنْ، لأن أفعل بمن متى اقترن به ومِنْ الم يجز تصريفه، وهاهنا قد صرّف، فهلم أنه غيرمقترن بومِنْ اللهم، وهو غير معرف لفظاً بل منكر لفظاً، ومعرف معنى وحُكماً، معرفاً باللاّم، وهو غير معرف لفظاً بل منكر لفظاً، ومعرف معنى وحُكماً، مغرف مزاد البلائم لكونه المغرب وإنما وجب تَصْرُ فِهُه؛ لأنه غير مضاف وإنما حُذِق اللاًمُ لكونه

⁽١) في ط: ﴿ وَهُنَّهَا ﴾ تحريف .

قاعـــدة

[في اتفاق الألفاظ والأوزان]

قـال في (البسيط) : لا عِبْرة بـاتّفـاق الألفـاظ ولا بـاتّفـاق الأوزان .

أمّــا الأول: فإسحـــاق ويعقوب ومــوسى أسمـــاء الأنبـــاء غـــر منصرفة . وإسحاق مصدر أسحق الضّــرع إذا ذهب لَبنُهُ ، ويعقــوب [٣٢/٢] لذكر الحَجَــل ، وموسى / لما يحلق به مصروفة .

ومَنْ قال: إنماسُمي يعقوب، لأنه خرج من بطن أمّه آخذاً بِمَقِب عيص (١) فهو من موافقة اللفظ ، ، وليس بمشَتقً ، لأن الاشتقاق من العربيّ يوجب الصّرف ، وكذلك و إبليس ، ، لا ينصرف للمعرفة والمُجْمة . ومَنْ زَعَمَ أنه مُشْتَقَ من : أَبْلَس إذا يئس فقد غلط ، لأن الاشتقاق من العربيّ يوجب الصّرف ، وإنمًا هو من اتفاق الألفاظ .

وأمّا الثّاني فمإنّ جالـوت وطالـوت وقارون غيـر منصـرفـة . وجاموس وطاوس وراقود مصروفة، لكونها نكرات . ولا عِبْرة بـاتّفاق الرُزْن .

 ⁽١) في ط والنسخ المخطوطة: (عيس، وفي اللسان: (عقب،)
 (عيصًوْ، وسمّي يعقوب بهذا الاسم، لأنه ولد مع عيصَوْ في بطن واحد، ولد عيصو قبله ويعقوب متعلق بعقبه خرجا معاً، فعيصو أبو الرّوم.

ضسابط

[في الاسم الذي لا ينصرف]

ما لا ينصرف ضَــرْبان : ضَــرْبُ : لا ينصرف في نكــرة ولا معرفة .

وضرب لا ينصرف في المعرفة ، فإذا تنكّر انصرف . وقد نظم ذلك الشيخ علم الدين السُّخاوي ، فقال :

مساجدُ مع حبلى وحَمْراء بعدها وسكــران يتلوه أحــاد وأحمــر فلدي سِنَّه لم تنصرف كيف ما أتت ســواء إذا مــا عـــرفت أو تنكر وعثمــان وإسراهيم طلحـة زينب ومع عمر قــل حضرمـوت يسطر وأحمد فاعدد سبعة جاء صُرْفهــا إذا نكّرت والباب في ذاك يحصر

قاعـــدة [في الأعجي إذا دخلته الألف واللام]

الأعجميّ إذا دخلته الألف واللّرم التحق بالعربيّ . فلو سمّي رجل بيهود صرف على كل حالّ ، إذا قلنا إنه أعجمي ، ياؤه من نفس الكلمة ، وإن قلنا إن ياءه زائدة كيقوم لم ينصرف في المعرفة ، لأنه على وزن يقوم .

قاعـــدة

[في ما يثبته التعريف وما يسقطه التنكير]

قال ابن جنّي في (الخاطريّات)^(١): التعريف يثبت التأنيث والعجمة والتّركيب ، والتّنكير يسقط حُكْم ذلك .

ومن قوة حُكَّم التَّعريف في منعه الصرف أنك تعتد معه العجمة والتأنيث والتركيب، ولا تعتد واحداً من ذلك مع عدم التعريف، وإن [٣٣/٣] اجتمع فيه سببان : أحدهما : ماذكرنا ألا ترى أنك تصرف / أربعاً ، وإن كان فيه الوزن والتأنيث ، وباذنجاناً وإن كان فيه التَّركيب والعجمة ، وحضرموت اسم امرأة إذا نُكر ، وإن كان فيه التَّركيب والتأنيث . ولا تصرف شيئاً من ذلك معرفة فهذا يدلّ على قوة الاعتداد بالتّعريف ، وأنه سبب أقوى من التأنيث والعجمة والتَّركيب .

ضابط

[ني صرف ما لا ينصرف]

يجوز للشّاعر صرف ما لا ينصرف للضّرورة ، لأنه يردّه إلى أصله وهو الصرف ، أو يستفيذُ بذلك زيادة حُرْف في الوزن .

قــال في (البسيط) : ويستثنى مـا في آخــره ألف التــأنيث المقصورة نحو حبلى ، ودُنْيا ، وسَكُرى ، فإنه لا يجوز له صرفه إذ لا (١) انظر الحديث عنها في مقدمة تحقيق الخصائص / ٦٤ ومنهـا نقلان في خزانة الأمب للبغدادي .

يستفيد به فائدة ، لأن التنوين يحذف الألف فيؤدّي إلى الإتيان بحرف ساكن ، وحذف حرف ساكن . ويستثني أيضاً أفعل منك عند الكوفييّن ، فإنّهم لا يجيزون صرفه لملازمته مِنْك الدالة على المفاضلة ، فصار لذلك بمنزلة المضاف .

ومذهب البصريين جواز صرفه لاستفادة زيادة حرف ، ووجود مِنْ لا يمنع مِنْ تنويه كما لم يمنع مِنْ تنوين خيراً منه وشرًا منه ، وهما بوزن أفَمَل في التقدير .

وقال ابن يعيش : جميع ما لا ينصرف يجوز صرفه في الشّمر لإتمام القافية وإقامة وزنها بزيادة التّنوين ، وهمو من أحسن الصّمرورات، لأنّه ردّ إلى الأصل، ولا خلاف في ذلك إلاّ ما كان في آخره ألف التأنيث المقصورة ، فإنه لا يجوز للضرورة صرفه ، لأنّه لا ينتفع بصرفه ، لأنه لا يسد ثلمة في البيت من الشّعر ، وذلك أنّك إذا نوّبت مثل : حُبلي وسَكرى حذفت ألف التأنيث لسكونها وسكون التّيوين بعدها ، فلم يحصل بذلك انتفاع ، لأنك زدت التنوين ، وحذفت الأف فما ربحت إلا كسر قياس ، ولم تحظ بفائدة .

وقال ابن هشام في (تذكرته): قال ابن عصفور كالمستدرك على النحاة : إنه يستثنى من قولنا: ما لا ينصرف إذا اضطر الى تنوينه صرف ـ ما فيه ألف التأنيث المقصورة.

وتوجيهه أنه لا يجوز في الضرورة صَرْفُهُ بوجْهٍ ، لأنك لو فعلته / [٣٤/٢]

لم تعمل أكثر من أن تحذف حرفاً ، وتضع آخر مكانه ، ولا ضرورة بك إلى ذلك .

قال ابن هشام: وكنت أقول: لا يحتاج النحاة إلى استثناء هذا ، لأنَّ ما فيه ألف التأنيث المقصورة لم يضطر إلى تنوينه على ما قال ، وكلامنا فيما يضطر إلى تنوينه ، ثم حكي لي عن ابن الصائغ: أنه ردِّ عليه فيما له على (المقرب) استثناء هذا ، وأنه أفسد تعليله ، وقال : سلمنا أنه لا فائدة في إزالة حرف ووضع حرف ، لكن تُمَّ أمر آخر ، وهو أنَّ هذا الحرف الذي وضعنا موضع الألف حرف صحيح قابل للحركة ، فإذا حُرك بأن يكسر لالتقاء الساكنين حصل به ما لم يكن قبل . وهذا أحسن جدًا .

[التثنية لا توجد إلّا في اللغة العربيّة]

(فــائـــدة) في (تــذكــرة) التّــاج بن مكتــوم قـــال في (المستوفى) : لا تكاد التثنية توجد إلّا في اللغة العربيّة .

باب النّكرة والمعرفة

قاعـــدة [في أن التنكير أصل ، والتعريف فرع]

الأصل في الأسماء التّنكير والتّعريف فرع عن التنكير .

قال ابن يعيش في (شرح المفصل) : أصل الأسماء أن تكون نكرات؛ ولذلك كانت المعرفة ذات علامة وافتقار إلى وَضْعٍ، لنقلها عن الأصل .

وقال صاحب (البسيط) : النّكرة سابقة على المعرفـــة لأربعة أوجه :

أحدها : أن مسمّى النّكرة أسبق في الدّهن مِنْ مُسَمّى المعرفة بدليل طريان(١) التّعريف على التنكير .

والثاني : أنّ التعريف يحتاج إلى قرينة من تعريف وَضْع أو آلة بخلاف النّكرة ، ولذلك كان التعريف فَرْعًا على التّنكير .

الثالث: أن لفظ شيء ومعلوم يقع على المعرفة والنَّكرة، فاندراج

المعرفة تحت عمومهما دليل على أصالتها كأصالة العام بالنسبة إلى الخياص ، فإن الإنسان مندرج تحت الحيوان لكونه نوعاً منه ، [٣٠/٣] والجنس أصل لأنواعه / .

الرابع: أنَّ فائدة التعريف تعيين المسمَّى عند الإخبار للسامع، والإخبار يتوقف على التركيب، فيكون تعيين المسمى عند التركيب، وقبل التركيب لا إخبار، فلا تعريف قبل التركيب.

قال: ومع أن النكرة الأصل، فإنها إذا اجتمعت مع معرفة غلبت المعرفة كقولك هذا رجل وزيد ضاحكين فينصب على الحال، ولا يرفع على الصفة ، لأن الحال قد جاءت من النكرة دون وصف المعرفة بالنكرة ، . ونظيره تغليب أعرف المعرفتين على الأخرى كقولك : أنا وأنت وزيد قمتما .

وقال في باب ما لا ينصرف: التّعريف فرع التنكير؛ لأنه مسبوق بالتنكير ودليلُ على سَبْق التّنكير من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن النّكرة أعمّ والعامّ قبل الخاصّ ، لأن الخاصّ يتميز عن العام بأوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة .

والنّـاني : أنّ لفظة (شيء » ، تعمّ المـوجودات ، فـإذا أريد بعضُها خُصِّص بالوصف أو ما قام مقامه ، والموصوف سـابقُ على الوَصْفِ .

والثالث : أنّ التّعريف يحتاج إلى علامة لفظّيّة أو وضعيّة . وقـال ابن هشام في (تـذكرتـه) : يـدلّ على أنّ الأصـل في الأسماء النَّنكير أن النَّعريف عِلَّة منع الصَّـرف . وعِلَلُ الباب كلُّهـا فرعيَّة ، وأنه لا يجوز في : رأيت الْبَكْرَ أن يُتْقَل عَلَى مَنْ قال :

٣٠١= * عَلَّمنا إخْوانُنا بنو عِجلْ(١) *

حملًا على : رأيت بكَراً (٢) ، وإنما يُحمل على الأصل .

[علامات النكرة]

(فائدة) : قال في (البسيط) : علامات النّكرة دخول لام التّعريف عليها نحو: رجلٌ والرّجُلُ، ودخول رُبٌ نحو: رُبٌ رجل_. وتختصّ بالدّخول على : غيرك ومثلك وشبهك من دون اللاّم .

والتَّنوين في أسماء الأفعال . وفي الأعلام فيما لا يَنْصرف

الشّغْزَبِيّ واعتقالًا بالرِّجِلْ *

في العيني هامش الخزانة ٤٠٣/٥ أن أبا عمرو سمع أبا السّرار الغنـويّ يشد هذا البيت . والشَّغزيّ : ضَرَّبٌ من المصارعة. وهو من شواهد نوادر أي زيد ٢٠٥، والإنصاف ٧٣٤/٢ ، وروايته : عَمَنَا إخواننا بفـوعجـل شُرْبٌ النّبيذ واصطفاقًا بالرَّجِـل وانظر الأشموني ٤/٢٤٠ . وفي الخصائص والإنصاف : « أخوالنا » طد : إخاننا : « أخوالنا »

(٢) والمراد: أنه لا يجوز نقل حركة الراء في البكر بالألف واللام حملاً على
 رأيت: بَكْرًا الذي نقلت حركة رائه إلى الكاف ، وفي البيت الشاهد نقلت
 حركة اللام إلى الجيم .

⁽۱) رجز بعده .

نحو : صَه وَمَه ، وإبراهيم .

والجواب في كيف كقولك: كيف زيد فيقال: صالحُ ، فإنه [٣٦/٢] إنما عرف تنكيرها بالجواب كما عرف أن متى ظرف زمان وأين / ظرف مكان بالجواب .

ودخول مِنْ المفيدة للاستغراق ، نحو ما جاءني من رَجُل ، وما لزيدٍ من درهم .

ودخول كَمْ نحوكم رجل جاءني .

ودخول لا التي تعمل عمل إنّ أو التي تعمل عمل ليس عليها اسماً وخبراً . وصلاحية نصبها على الحال أو التّمييز .

ضابط

[في أنواع المعارف]

قال في (البسيط) : المعارف سبعة أنواع :) المضمرات ، والأعلام ، وأسماء الإشارة ، والموصولات ، وما عرّف باللّام ، وما أضيف إلى واحدٍ من هذه الخمسة ، والنّكرة المتعرّفة بقصد النداء .

وزاد قومٌ أمثلة التّاكيد ؛ أجمعون ، وأجمع ، وجمعاء ، وجُمَع . وقالوا : إنّها صيغٌ مُرتجلة وضعت لتأكيد المعارف لخلوّها عن القرائن الدالة على التّعريف من خارج ، وتقدير المعرّف الخارجيّ بعيد . قال : ويؤكّد هذا القول أن أجمعين لم يتنكّر بِجَمْعه . ولو كان جُمْعَ أَجْمَع لتنكّر كما يتنكّر العَلم عند الجَمْع ، فدلٌ على أنّه صيغة مُرْتَجَلة لتأكيد الجمع المعرّف .

قال: وعلى هذا القول فتكون أنواع المعارف ثمانية ، وإنما المحصرت فيها ، لأن اللفظ إمّا أن يدلّ على التّعريف بنفسه أو بقريئة زائدة عليه ، والمدالّ بنفسه إما أن يكون بالنّظر إلى مُسمّاه وهو العَلْم ، أو بالنّظر إلى تبعيّته لتقوية المعرفة قبله ، وهي هذه الألفاظ الدالّة على التأكيد . والدّالّ بقرية زائدة إما أن تكون متقدّمة أو متأخّرة . والمتقدّمة ، إما أن تكون متصّلة أو منفصلة ، فالمتصلة لام التعريف ، والمنفصلة : إما أن تعرف بالقصد وهي حروف النداء أو بغيره ، وهي القرائن المعرفة للضّمائر(۱) .

والمتأخّرة إما أن تكون متصلة أو منفصلة ، فالمتصلة الإضافة ، والمنفصلة : إما أن تكون جِنْساً وهو صِفَةُ اسم الإشارة ، أو جملة وهي صلة الموصولات ، فإنها تعرّف بها.

واللاّم في الّذي والتَّي لتحسين اللفظ لا للتَعريف بدليل أن بقيّة الموصولات معارف ، وهي عارية عن اللّام ، وإنما تعرّف بالصّلة ، لأن (الذي) توصّل به إلى وصف المعارف بالجمل . والصّفّة لابد من كونها معلومة للمخاطب قياساً على سائر الصفات / .

 ⁽١) في ط: « المعرفة الضمائر » بإسقاط لام الجرّ .

[تقسيم الأسماء]

(فائدة) : قال ابن الدّهان في (الفُّرَّة) : الأسماء تنقسم إلى ثلاثة أقسام : مُظْهر ، ومُضْمَر ، ومُبَهّم ، . والمُبْهمات هي أسماء الإشارة والموصولات .

وقال قوم : الأسماء تنقسم إلى مظهر ، ومضمر ، ولا مظهر ولا مضمر .

بساب المضمسر

قاعدة [في أن المضمرات تكون على صيغة واحدة]

قال ابن يعيش : أصل المضمرات أن تكون على صيغة واحدة في الرفع والنّصب والجّرّ، كما كانت الأسماء الظّاهرة على صيغة واحدة .والإعراب في آخرها يبيّن أحوالها، وكما كانت الأسماء المبهمة المبنّية على صيغة واحدة ، وعواملها تدلّ على إعرابها ومواضعها .

قاعدة [في أن اصل الضمير المنفصل الرفع]

قال ابن يعيش : أصل الضّمير المنفصل للمرفوع ، لأن أوّل أحواله الابتداء وعامل الابتداء ليس بلفظ ، فإذا أضمر فلا بدّ أن يكون ضميرهُ منفصلاً والمنصوب والمجرور عاملهما لا يكون إلاّ لفظاً ، فإذا أضمرا أتصلا به ، فصار المرفوع مختصاً بالانفصال .

قـاعـــدة [في الضمير المنصــوب والمجــرور من وادٍ واحد]

قال ابن يعيش : الضّمير المجرور والمنصوب من وادٍ واحد ، فلذا حمل عليه في التّأكيد بالمرفوع المنفصل تقول : مررت بك أنت كما تقول: رأيتك أنت .

ضابط [في المواضع التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظ ورتبة]

المواضع التي يعود الضمير قيها على متأخّر لفظاً ورتبة سبعة :

أحدها : أن يكون الضّمير مرفوعاً بنعم وبئس وبأيهما ، ويفسّره التمييز نحو : نِعْم رَجُلًا زيلًا .

الثاني : أن يكون مرفوعاً بأوّل المتنـازعين المعمل ثـانيهما كقوله :

٣٠٢= * جَفَوْنِي ولم أَجْفُ الأَخِلَّاء إنَّنِي(١) * / [٣٨/٢]

(۱) تمامه:

والأشموني ١٠٤٢ ، وهمع الهوامع والدرر رقم ١٨٠ ، ١٥٢١ .

سلام . * لغير جميل من خليلي مُهْمِلُ *

قائله مجهول . وهــو من شواهــد : قطر النــدى ٢٧٤ ، وأوضح المســالــك رقم ٢٤٣،

الثالث : ان يكون مخبراً عنه فيفسّره خبرُه نحو : ﴿ إِنّ هِي إِلّا حياتنا الدّنيا ﴾(') قال الزمخشريّ : هذا ضميرٌ لا يعلم ما يعني به إِلّا بما يتلوه . وأصَّلُهُ إِن الحياة إلاّ حياتنا الدُّنيا ، ثم وضع « هِيّ ، موضع الحياة ، لأن الخبر يدل عليها ويبيّنها. قال ابن مالك : وهذا من جَيِّد كلامه .

الرابع : ضمير الشأن والقصة نحو : ﴿ قُلْ هُو اللهُ أَحَدُ ﴾ (٢) . ﴿ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةً أَلِصَارُ الَّذِينَ كَفُرُوا ﴾ (٢) .

الخامس : أن يجرّ بِرُبّ ، ويفسّره التميّيز نحو : رُبَّهُ رَجُلًا .

السادس : أن يكون مُبْدلًا منه الـظّاهر المفسـر له : كضـربته زيداً .

السابع : أن يكون متّصلًا بفاعل مقدم ، ومفسّره مفعول مؤخر : كضَرَب غلامُهُ زَيْداً .

لا يجوز أن يكون الفاعل والمفعول ضَمِيرَيْن مُتَّصلين لشيء

⁽١) الأنعام / ٢٩.

⁽٢) الإخلاص / ١ .

⁽٣) الأنبياء / ٩٧ .

واحد في فعل من الأفعال إلّا في : ظننت وأخواتهـا وفي : فقدت وعدمت . قاله البهاء بن النّحاس في تعليقه على (المقرّب) .

بساب العَلَم

ضابط [في الأنواع التي ينحصر فيها العلم]

قال في (البسيط): العلم المنقول ينحصر في ثلاثة عشر نُوعاً ، قال : ولا دليل على حَصْرِه سوى استقراء (١) كلام العرب . المنقول عن المركب كتابط شرًا ، وشاب قرناها ، أو عن الجمع نحو : كلاب وأنمار ، وعن التثنية نحو : ظَبَيان ، وعن مُصَمِّر كعمير وسُهَيل وزُهَير ، وحُريَث ، وعن مُنسوب كَرَبعي ، وصيغيّ ، وعن اسم عين كثور ، وأسد لحيوانين ، وجعفر لنهر ، وعمرو لواحد عُمُور (٢) الأسنان ، فإنه نقل من حقيقة عامة إلى حقيقة خاصة ، وعن اسم معنى كزيد وإياس مَصْدري : زاد ، وآسى إلىاساً . (١) وليس هو مصدر : أيس مقلوب : يَشِس ، لأن مصدر المقلوب يأتي على / الأصل ، وعن اسم فاعل : كمالك ، وحارث ، وحاتم ، [٢٩/٢]

(٢) عمرو: لحم ما بين الأسنان أو لحم اللّئة ، وجمعه: عمور. انظر القاموس.

٣) بعدها (أعطى) زيادة في ط فقط.

أحدهما : سُمِّي (٢) بفعل الأمر من غير فاعل في قولهم : « اصْمت » لواد بعينه .

والثَّاني : مع الفاعل في قولهم : ﴿ أَطْرَقَا(٣) لموضع مُعيِّن .

قلت : وينبغي أن ينزاد المنقول من صفة مشبهة كخديج وخديجة ، وشيخ وعفيف ، ومن أفعل التَفضيل كأحمد ، فإنه أولى من نقله من المضارع .

قاعدة [في كثرة شذوذ الأعلام]

قال الشَّلوبين : الأعلام يكثرُ الشَّذوذ فيها لكثرة استعمالها ، والشيء إذا كثر استعمالُه غَيّروه .

 ⁽١) في القاموس : ببّة : حكاية صوت صبيّ ، ولقب قرشيّ والشاب الممتلىء البدن نعمةً ، وصفةً للأحمق .

⁽٢) « في ط : « يسمى » بالياء في أوله

⁽٣) في القاموس : « أطرقا » كأمر الاثنين : بلدً .

قاعدة [في أن الأعلام لا تفيد معنى]

الأعلام لا تُفيد معنًى ، لأنها نقع على الشيء ومخالفه وقوعاً واحداً ، نحو : زيد ، فإنه يقع على الأسود كما يقع على الأبيض ، وعلى القصير كما يقع على الطويل .

وليست أسماء الأجناس كذلك ، لأنها مفيدة ، ألا ترى أن رَجُلاً يفيد صفة مخصوصة ، ولا يقع على المرأة من حيث كان مفيداً . وزيد يصلح أن يكون علماً على الرجل والمرأة ، ولذلك قال النّحويون : العلم ما يجوز تبديله وتغييره ، ولا يلزم من ذلك تغيير اللّغة ، فإنه يجوز أن تنقل اسم ولدك أو عبدك من خالد إلى جعفر ، ومن بَكُر إلى محمد ، ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة . وليس كذلك اسم الجنس ، فإنك لو سميت الرجل فَرساً أو الفرس جَمَلاً كان تغييراً للّغة . ذكر ذلك ابن يعيش في (شرح المفصل) .

وفي (البسيط): يطلق لفظ العَلَم على الشيء وضدَّه كإطلاق زيد على الأسود والأبيض. ويجوز نقله من لفظ إلى لفظ كنقل اسم ولدك من جَعْفر إلى محمد، لكونه لم يوضع لمعنى في المُسمَّى بدليل تسمية القبيح بحسن، والجبان بأسد، والأسود بكافور بخلاف أسماء الأجناس، فإنها وضعت لمعنى عام، فيلزم من نقلها تغيير/ اللغة كنقل [٤٠/٣] رجل إلى فرس أو جمل بخلاف نقل العلَم.

قاعدة [تعليق الأعلام على المعاني أقلّ من تعليقها على الأعيان]

قال أبن جنّي في (الخصائص) ، ثُم ابنُ يعيش : تعليق الأعلام على المعاني أقلَ من تعليقها على الأعيان، وذلك؛ لأن الغرض منها التعريف ، والأعيان أقعد في التّعريف من المعاني ، وذلك لأن الأعيان يتناولها لظهورها له ، وليس كذلك المعاني ، لأنها تثبت بالنّظر والاستـدلال ، وَفَرَقُ بين عِلْم الضّـرورة بالمشاهدة وبين عِلْم الاستدلال .

[ورود العلم جنساً معرّفاً باللام]

(فائدة) في (تذكرة ابن الصائغ) : قال : نقلت من مجموع بخط ابن الرَّماح : قـد يرد العلم جنساً معرّفاً بالـــلام الَّتي لتعريف الجنس ، وذلك بعد : يشم ، ويشس ، فتقول : نعم العمرُ عُمرُ بن الخطاب ، ويشس الحجاج حَجَاج بن يوسف ، لأن يشم لا تدخل إلا على جِنْس معرف .

وقد يُجعل العلمُ جِنْساً منكّراً ، وذلك بعد « لا » نحو :

٣٠٣= * لا هَيْثم اللَّيلَة لِلْمَطيِّ (١) *

⁽١) لبعض بني دبير ، وبعده :

^{*} ولا فتًى مِثْل أبن خَيْبَرِيّ *

« ولا بَصْرة لكم ولا بصر »(١) « ولا أبا حَسَنِ لها » .

باب الإشارة

قـال ابن هشام في (تـذكرتـه) : من أسماء الإشـارة مـا لا يُستعمل إلاّ بـ « هـا » أو بالكاف وهو : « تي » :

ومنها ما لا يستعمل بشيء منهما(٢) وهو ﴿ ﴿ ثُمُّ ﴾ .

ومنها ما لا يستعمل بالكاف، وهو « ذي ». قال أحمد بن يحيى: لا يقال : ذيك . ولا أعلم منها ما يستعمل بالكاف ويمتنع من « ها » . فهذا قسم ساقط. والباقي يستعمل تارةً بهذا، وتارة بهذا بِحَسَب ما يَردِ من المعنى .

 من شواهد: سيبويه ٢٥٤/١، وابن الشجري ٢٣٩/١ ، وابن يعيش ١٠٢/٢ ، والخزانة ٩٨/٢ ، والأشموني ٤/٢. والهمع والمدرر رقم ٥٤٧ .

 ⁽١) نسب هذا القول في الهمم ٢٠٢/١ لبعض العرب ، وأورده شاهداً على أن العلم قد ينكر تحقيقاً نحو : رأيت زيداً من الزيدين أو تقديراً لقول بعض العرب : و لا بصرة لكم ، وحيثلاً يثنى ويجمع وتدخله و أل ، ويضاف .

⁽٢) في ط : « منها » تحريف .

باب الموصوول

(فـائـدة) : قـال ابن يعيش : أكثـر النحــويين ستّـي صلة الموصول صلة . وسيبويه يسمّيها حَشْواً أي أنها ليست أصلًا ، وإنما هي زيادة يتمّ بها الاسم وتوضّح معناه .

وقــال الأندلسي : الصّلة تقــال بالاشتــراك عندهم على ثــلاتة [٤١/٢] أشياء ، صلة الموصول / وهذا الحرف صلة أي زائد ، وحرف الجرّ صلة بمعنى وصلة ، كقولك : مررت بزيد فالباء صلة أي وصلة .

[تعريف الموصولات بالألف واللام ظاهر ومنويّ]

والصحيح أن تعريف الجميع بالصّلة . ونظير ذلك المنادى نحو يا رجل . قيل يعرّف بالخطاب . وقيل : باللام المحذوفة (١) وكأنّ « يا » أُنِيتُ مُنَابَهًا .

قال الأبذي في (شرح الجُزولية) : وهو الصحيح ألا ترى أنك تقول : أنت رجل قائم ولا يتعرّف رجل بالخطاب ، فكأن يا رجل في الأصل يجتلب له « أل » التي للحضور ثم اختصرت ، ولـذا ألزمت

⁽١) المراد: أل التعريفية

« يا » ، ولم تحذف لئلاً يتوالَى الحـذف ، ولأنها صـارت عوضـاً . انتهى .

ضابط [في حذف العائد]

قال ابن الصائغ(١) في (شرح الألفية): تلخيص القول في حذف العائد أن يقال: إمّا أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً.

إن كان مرفوعاً فإما أن يكون مبتدأً أو غيره .

إن كان غير متبدأ لم يجز الحذف.

وإن كان مبتدأ ،فإما أن يعطف عليه أو يعطف على غيره،وأمَّا لا.

في الأول لا يحذف .

والثاني إمّا أن يصلح ما بعده للصّلّة أو لا .

في الأول لاحذف .

والثاني: إما أن يقع صَدْراً وإمّا لا ، بأن تسبقه «لولا » أو «ما » .

في الثاني لا حذف .

والأول إما أن تطول الصَّلة أو لا .

الثاني يجوز في «أيّ » لا في غيرها .

(١) في ط: ابن الصباغ و تحريف . وابن الصائغ محمد ابن عبد الرحمن بن
 علي الشيخ شمس الدين ، له شرح ألفية ابن مالك في غاية الحسن
 والجمع والاختصار . انظر البغية ١٥/١٥٥ .

والأول يجوز مطلقاً .

وإن كان منصوباً، فإمّا بِفِعْل أو وَصْف ،وإما بغيرهما .

إن كان بغيرهما لم يَجُز الحذف.

وإن كان بهما فإما مُتَّصل أو(١) منفصُّل .

المنفصل لا يحذف .

ولمتصل إما أن يكون في الصلة ضمير غيره أو لا .

إن كان ضمير غيره لم يحذف.

وإلا فإن كان من باب كان لم يحذف وإلا حذف .

وإن كان مجروراً فإما باسم أو بِحَرْفٍ .

إن كان باسم فإمّا وصف أو غيره .

إن كان غير وصف لم يحذف .

وإن كان وصفاً فإما عامل أو لا .

إن لم يكن عاملًا فلا حذف ، وإلا جاز الحذف .

وإن كان بحرف فإما أن يكون الموصول مجروراً أو لا إن لم يكن فلا حذف .

وإن كان فإما بحرف أو غيره . إن كان بغيره فلا حذف .

⁽۱) في ط: «ومنفصل» بالواو

وإن كان بحرف / فإما أن يماثل جارّ الضمير لفظاً ومعنى وعاملًا [٤٢/٢] أو لا .

إن لم يماثله لا يحذف.

وإن ماثله في ذلك كله جاز الحذف . انتهى .

وكتب بعض الفضلاء الى الشيخ تاج الدين بن مكتوم :

تسنّم مَجَـدًا قَـدْرُه ذِرْوة العُـلا مَدى السبق حلالًا لما قد تَشَكّلا أبى حالة التسآل إلا تُسْلُسُلا يعود على الموصول نَظْماً مُسَهّلا وعِشْ دائم الإقبال تَرْفُل في الحُلا

أيـا تاجَ دين الله والأوحــد الَّذي وجامع أشتبات الفضائيل حاويــأ وبحـرُ علوم في رياض مكــارم لعلُّك والإحسان منـك سجيَّـةً · وأوصافك الأعلام طاولْن يَـذُّبُلا تعدّه لي نَظْماً مواضِع حَذْف ما وأكثر من الإيضاح واعْذُر مُقَصِّهِٱ

فأجابه :

إذا راح شعر النّاس في البيد فَسْكلا عليها من التنميق ما سَمّج (٢) الحلم، ومُسْتَخْرج الألفاظ تُجْلب كالطّلا وجانى من ثمر الفضائل مــا حَلا

ومُسْتَنْتِج الأفكار تُشْرق كالضّحى وغارسٌ مِنْ غَرْسِ المكارم مُثْمراً

ألا أيها المولى المجلّى قَـريضهُ

وجالي أبكار المعاني^(١)عـرائساً

⁽١) في ط فقط : « المعاني » باللام

⁽Y) في القاموس: « سمج »: سَمُجَ كـ « كُرُم» سماجة قَبْح . وسمَّجه تسميجاً .

ووصفك في الآفاق ما زال أَفْضَلا ومن عجب أن يسأل البحرُ جَدُولًا وتمثيل ما ألوي وإيضاح ما جَلا ومَنْ بذل المجهود جُهْداً فما ألا(١) وسؤلًا إلى بحر وسحقاً لذى ملا فطالع تجد ما قد نَظَمْتُ مفصّلا فَأَثْبِت وأما الحذفُ فاتْركه واحْظَلا وفى وصل أي صدراً احْذِف مسهّلا فقيل بتجويز لحذف وقيل لا وطالت فإن لم يصلح العجزُ موصلا/ أجيز على قول ضعيفٍ واخملا وشاهد ذا فاقرأ تماماً على الّذي وأحسنٌ (٢) مرفوعاً لذا نَقْل مَنْ تلا تميم كجاء اللَّذ ما هو ذو ولا(٣) وأثبته مَحصوراً كـذا أن نفيت ما وفي حذفه خُلْفُ لَدَى عطف غيره عليه ومنع الحذف فيعكسه انجلا وما كان مفعولًا لغير ظَنَنت وهْـــــ ــو متّصل فاحذفه تَظْفر بـالاعتلا يعد غيره فالحذف ليس مُسَهّلًا ويُشْرَط في ذا عودهُ وحـده فإن بكنها فلا تحذف وقد جا مقللا وهذا إذا الموصول لم يَكُ ال فإن

كتبت إلى المملوك نَظْماً بمدحه وأرسلت تبغى نظمه لمسائل فم يَسَع المملوك إلّا امتثاله ولم يألُ جُهداً في اجتلاب شديدةِ فقلت وقد أهديت فَجْراً إلى ضحى إذا عائد الموصول حاولت حذفه فما كان مرفوعاً ولم يك مبتدا وإن كان مرفوعاً ومبتدأ غدا بشرط بناء أي وأما إن أعربت [٤٣/٢] وإن يك ذا صَدْر لوصْلة غيرها فدونك فاحذفه وإن لم تَطل فقد

(١) ما ألا: أي ما قصر.

⁽٢) يشير الى قوله تعالى : ﴿ تماماً على الذي أحسن ﴾ الأنعام / ١٥٤ .

⁽٣) أى جاء الذي ما هو ذو ولاء .

وما كان خَفْضاً بالإضافة لفظه وخافضه إن ناب عن حرف مصدر كقولك تتلو فاقض ماأنت قاض أو وموصوله أُحجى لذلك فاخْذِفَن واعني به لفظاً ومعنى ولم يكن ولم يكن أيضاً قد أقيم مقام ما ويشرب مما يَشْربون (٢) وإن غادا

ومعناه نصبُ كان بالحذف أسهلا وفعل فلم يحذفه أعني السموءلا فإن كان مجروراً بحرف قد أعملا إذا مااستوى الحرفان ياحّاوِيَ العُلا فديتك حرف العائد الحصر قد تلا غدا فاعلًا فاسمع مقالي ممشّلا تساويهما في اللفظ مُنْفرداً حَلا

باب المعرف بالأداة

ضابط [في تقسيم اللام]

قال في (البسيط) : تنقسم اللّام إلى تسعة أقسام :

أحدها : لتعريف الجِنس نحوقولهم : الرّجل خيرٌ من المرأة إذا قُوبِل جنسُ الرّجال بجنس النّساء ، كان جنس الرجال أفضل ، وإلاّ فكم من امرأة خيرٌ من رجل .

الثاني : لتعريف عهــد وجـودي بين المتكلّم والمخــاطب

⁽١) يشير إلى قوله تعالى : ﴿ فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضَ ﴾ ط /٧٢.

⁽٢) يشير إلى قوله تعالى : ﴿ ويشرب مما تشربون ﴾ ، المؤمنون / ٣٣.

كفولك :قدم الرجل ، وأنفقتُ الدِّينار لمعهود بينك وبين المخاطب. وفي التنزيل : ﴿ كما أَرْسَلْنَا إلى فِرْعُونَ رَسُولًا ، فعصى فرعونُ الرَّسُولُ ﴾(١) ، وقوله : ﴿ إِن جَاءَهُ الأَعمى ﴾(١) ، لأن المراد به عبد الله بن أم مكتوم . / .

الثالث: لتعريف عهد ذِهْنيّ كقولك: أكلت الخُبْز، وشَرِبْتُ الماء، ودخلت السوق، فإنه لا يمكن حمله على إرادة الجنس، ولا على المعهود في الوجود لعدم العهد بين المتكلّم والمخاطَب، فلم يبن الاحملة على الإشارة إلى الحقيقة باعتبار قيامها بواحد في الدّهن، إلا أن هذا التعريف قريبٌ من النّكرة، لأن حقيقة التعريف، إنما يكون باعتبار الوجود، وهو باعتبار الوجود، كرة، لانه لم يُقْصِد مسمّى معهوداً في الوجود، ولهذا قال المحققون: إن نحو قوله:

٤ ٣٠ = * ولقد أمرّ على اللئيم يسبني (١) *

(١) المزمل / ١٥، ١٦.

(٢) عبس / ٢ .

(٣) في ط فقط: «معهود» تحريف.

(٤) لرجل من بني سلول . وتمامه :

* فمضيت ثُمّت قلت لا يعنيني *

من شواهد: سيبويه (۱۹۱۸) ، وشرح شواهد المغنى للسّيوطيّ (۳۱۰) ، ۱۹۱۹ ، ۱۹۰۲ ، ۱۹۰۲ ، ۱۹۰۳ ، ۱۹۳۳ ، ۱۳۳ ، ۱۳۳ ، ۱۳۳ ، ۱۳۳ ، ۱۳۳ ، ۱۳۳ ، ۱۳۳ ، ۱۳۳ ، ۱۳۳ ، ۱۳۳ ، ۱۳۳ ، ۱۳۳ ، ۱۳۳ ، ۱۳۳ ، ۱۳۳ ، ۱۳۳ ، ۱۳۳ ، ۱۳۳ ، ۱۳۳ ،

صفة لكونه لم يقصد مسمى معهود في الوجود .

الرابع: لتعريف الحضور كقولك: هذا الرجل، وهو يصحب اسم الإشارة.

وقياس يأتيهـا الرّجل وما شاكله أن يكون من تعريف الحضور لوجود القصد إليه بالنّداء .

الخامس : أن تكون بمعنى الذي إذا اتّصلت باسم فاعل أو اسم مفعول .

السادس: أن تكون عِرْضاً عن تعريف الإضافة نحو: مــردت بالرِّجل الحسن الوجه ، فالقياس أن لا تجتمع الألف واللام وا لإضافة إلا أن الإضافة لَمَّا لَمَّ تُعَرف احتيج إلى الألف واللام ليجــري صفةً للمعرفة السابقة.

السابع : أن تكون زائدة في الاعلام ,

الشامن : ان تكون تحسينيّـة والتعريف بغيــرها كلام^(١) الّـذي والتي .

التاسع : أن تكون لِلَّمْح .

قال واعلم أن أقوى تعريف اللّام الحضور ، ثم العهد ، ثم الجنس .

⁽١) في ط: « كلام والذي والتي » بزيادة اللام قيل الذي ، تحريف واضح .

وقال المهلّبيّ :

تعلم فللتَعريف ستّمة أَوْجِه إذا لأمّهُ زيدت إلى أول الإسمِ حضورٌ وتفخيمٌ وجِنْسٌ ومَعْهَدُ ومعنى الّذي ثُم الزيادة في الرّسم

[فائدة في فينة]

(فائدة) : فينة اسم من أسماء الزّمان معرفة .

قال ابن يعيش وهو معرفة عَلَم ، فلذلك لا ينصرف تقول : لقيته فَيْنَةَ بعد نَيْنَةَ أي الحينَ بعد الحين .

وحكي أبو زيد : الْفَيْنَة بعد الْفَيْنَة بالله واللام ، فهذا يكون [٤٥/٢] مما اعتقب عليه تعريفان : أحدهما / بالألف واللّام ، والآخر بالوضع والعلمية . وليس كالحسن والعبّأس، لأنه ليس بصفة في الأضل . ومثله قولهم للشمس : إلاهة ، وإلإلاهة في اعتقاب تعريفين عليه .

وأسماء العدد معارف أعلام . وقد يدخلها الألف واللام فيقال النَّلاثة نصف السَّنة فيكون مما اعتقب عليه تعريفان .

وذكر ابن جنّي في « الخصائص » الأوَّلَ، وقـــال : وهــو كقولك :شَعُوب، والشَّعوب للمنيَّة، ونَدَرَي والنَّدري^(١) .

وذكر المهلّبي من ذلك : غُدُوة والغُدوة ، ونَسْر والنّسْر .

 ⁽١) في القاموس : « ندر » : « ولقيته ندْرةً وفي النّدرتين مفتوحتين ، وندرَى ،
 وفي ندري والنّدري محركات .

باب المبتدأ والخبر

قال ابن يعيش: ذهب سيبويه وابن السّراج: إلى أنّ المبتدأ والخبر هما الأصل. والأوّل في استحقاق الرّفع وغيرهما من المرفوعات محمولٌ عليهما ، وذلك لأن المبتدأ يكون معرَّى من العوامل اللفظيّة ، وتعرّي الاسم من غيره في التّقدير قبل أن يقترن به غيره.

قال : والّذي عليه حُدَّاق أصحابنا اليوم أن الفاعل هو الأصل ، لأنّه يظهر برفعه فائدة دخول الإعراب للكلام من حيث كان تكلّف زيادة الإعراب إنما احْتُمِل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لَبْسٌ ، فالرفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللَّذَيْنِ يجوز أن يكون كلُّ واحدٍ منهما فاعلًا ومفعولاً .

ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمْرٍ يُخْشى التباسُهُ ، بل لِضَرْب من الاستحسان ، وتشبيه بالفاعل من حيث كان كلُّ واحد منهما مخبراً عنه ، وافتقار المبتدأ إلى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل إلى الخبر الذي قبله ، ولذلك رفع المبتدأ الخبر .

[المبتدأ الذي ليس له خبر]

(فائدة) : قال ابن النّحاس في (التعليقة) : قولنا : أقائم الزيدان ،وما ذاهبٌ أخواك مبتدأ ، ليس له خبر لا ملفوظٌ به ولا مُقَدّر .

قال ومن المبتدآت التي لا خبر لها أيضاً قولهم : أقلُّ رَجُل يقول ذلك ، فأقَلُّ مبتدأ لا خبر له ، لأنه بمعنى الفعل في قولهم : قلَّ رجلً يقول ذاك . ويقول ذاك صفةً لرجل وليس بخبر بدليل جَرْبه على رَجُل ٍ في تثنيته وجمعه .

وكذلك قولهم : كلّ رجل وضيعته ، فإنه لا خبر له على أحد [٤٦/٣] الوجهين وكذلك قولهم : حسبك / مبتدأ لا خبر له على أحد الوجهين لكونه في معنى : اكتف . وكذلك قول الشاعر :

٣٠٥= غَيْــر مَأْســوفٍ على زَمَــنٍ يَـنْقُضي بــالـهم والحَــزَنِ (١)
 ومثله قول الآخر :

٣٠٦= غيرُ لاهٍ عِداك فأطَّرِحِ اللهْــوَ ولا تَغْتَـرِدْ بـعــارضٍ سِلْم (٢)

⁽١) لأبي نواس . وبعده :

إنـمــا يــرجـو الحيـــاة فـتىً عــاش فـي أمّـن مـن الــِــَحـنِ من شــواهــد : ابن عقيـل ١٩٧٨ ، والخزانــة ١٦٧/١ ، والأشمـوني ١٩١/١ ، والهمع والدرر رقم ٣١٣.

⁽٢) من شواهد : المغنى ٧٥٣/٢ ، والأشموني ١٩١/١ .

فغيرُ في البيتين مبتدأً لا خبر له على أحد الوجهين ، لأنه محمول على دما » ، كأنه قيل : ما يؤسف على زَمَنٍ ، كما في قولهم : ما قائم أخواك .

قاعدة [في أن أصل المبتدأ التعريف ، والخبر التنكير]

أصل المبتدأ أن يكون معرفةً ، وأصل الخبر أن يكون نكرةً ، وذلك، لأن الغرض من الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنــده ، وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه، فإن أفاد جاز .

مسوّغات الابتداء بالنّكرة

قال الشيخ جمال الدين بن هشام في (المغني)('' : لم يعوّل المتقَدّمون في ضابط ذلك إلّا على حصول الفائدة .

ورأى المتأخّرون : أنه ليس كُلّ أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة فَتَتَبَعوها ، فمن مُقِلِّ مُخِلً ، ومن مُكْترٍ مُوردٍ ما لا يصّح ، أو معدّد لأمور متداخلة .

قال والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور :

أحدها: أن تكون موصوفة لفظاً نحو: ﴿ وَأَجَلُ مُسمَّى

(١) انظر المغنى ٢٠/٢٥ ـ ٥٢٥.

عنده ﴾ (١) ، ﴿ ولَعَبْدُ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾ (١) وتقديراً نحو: السَّمْنُ منوان بدرهم، أي منه، أو معنِّي نحو : رُجُيْلٌ جاءني، لأنه في معنى رجلٌ صغيرٌ .

الثاني : أن تكون عاملة إمَّا رفْعاً نحو : « قائم الزيدان » عند من أجازه ، أو نَصْباً نحو : « أمر بمعروف صدقة » ، أو جَرْاً نحو : « غلام رجل جاءني » .

الثالث: العطف بشرط كون المعطوف والمعطوف عليه مِمّا يسوغ الابتداء به نحو ﴿ طاعةٌ وقول معروف ﴾(٣) ، أي أمثل من [٤٧/٢] غيـرهما ونحـو : ﴿ قَولٌ / معـروفٌ ومغفرةٌ خَـيْرٌ من صَدَقَةٍ يَتْبُعُهـا أذي ﴾(١٤) .

الرَّابع : أن يكون خبرها ظَرْفاً أو مجروراً . قال ابن مالك : أو جملة نحو: « وَلَدْينا مزيدٌ ﴾ (٥) ، ﴿ لِكُلِّ أَجَل كِتابٌ ﴾ (١) ، قصدك غُلامُهُ رَجُلٌ.

الخامس : أن تكون عامّة، إما بذاتها كأسماء الشّرط

⁽١) الأنعام / ٢.

⁽٢) القة / ٢٢١.

⁽T) محمد / ۲۱.

⁽٤) القرة /٢٦٣.

⁽٥) ق /٥٥.

⁽٦) الرعد /٣٨.

والاستفهام ، أو بغيرها نحو : ﴿ مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ، ﴾ و ﴿ هل رَجُلٌ فِي الدَّارِ ﴾ ؟ و ﴿ أَإِنَّهُ مع الله ﴾ ؟ (١) .

وفي « شرح منظومة ابن الحاجب » له : أن الاستفهام المسوّغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بأم نحو : « أَرَجُلُ في الدّار أم أمرأة ؟ » كما مثل في (الكافية) وليس كما قال .

السادس : أن يكون مراداً بها الحقيقة(¹⁾ من حيث هي نحو : رَجُلُ خير من امرأةٍ ، وتَمُرَةً خيرُ من جَرَادةٍ .

السابع : أن تكون في معنى الفعل ، وهــو^{٣)} شامــل لنحو : عجبٌ لزيد . وضبطوه بأن يراد بها التعجّب ، ولنحو:﴿ سلامُ على إِلْ ياسين ﴾^(٤) ، و ﴿ وَيُلٌ لِلمُطَفَّفِين ﴾^(٥) . . وضبطوه بـأن يراد بهــا الدّعاء .

الثامن : أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنّكرة من خـوارق العادة نحو : شجرة سجدت ، وبقرة تكلَّمَت .

التاسع : أن تقع بعد «إذا » الفجائية نحو : خرجت فإذا رَجلُ

- (۱) النمل ۲۰، ۲۱، ۲۲، ۲۳، ۲۶.
- (٢) في المغنى ٢/٢١ : « صاحب الحقيقة » .
- (٣) في المغنى ٢٢/٢٥. و« هذا » مكان : « وهو » .
 (٤) الصافات / ١٣٠٠. وفي ط « آل » .
 - (°) المطقفين /١.

بالباب .

العاشر : أن تقع في أول جملة حالية نحو :

٣٠٧= * سرينا وَنْجمُ قَد أضاء (') * ٣٠٨= * وكُلِّ يوم تَراني مُدْيَةً بيدى(') *

وبهذا يُعْلَمُ أن اشتراط النحويين وقوع النّكرة بعد واو الحال ليس بلازم .

ونظير هذا الموضوع قول ابن عصفور في « شرح الجمل » : تكسر إنَّ إذا وقعت بعد واو الحال ، وإنَّما الضَّابط أن تقع في أول جملة حاليَّة بدليل قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنا قبلك من المُرْسَلِين إلاّ إنهم ليأكلون الطَّعام » (° ، انتهى .

وقد ذكر أبو حيّان في أرجوزته المسماة (بنهاية الإعراب في عِلْمي التّصريف والإعراب) جُملة من المسوّغات ثم قال :

(١) قطعة من بيت لقائل مجهول، وهو بتمامه :

سَرَيْنا ونجمُ قد أضاء فَمُذْ بدا مُحيَاكُ أخفى ضَوْءُهُ كُلِّ شارِق

وفي ط : ﴿ شربنا ﴾ بالشين ، تحريف .

. وهو من شواهـد : ابن عقيل ٩٩/١ ، والمغنى ٢٣/٢ ٥ ، والأشموني ٢٠٦/١ ، والهمع والدرر رقم ٣٢٦.

(٢) قائله مجهول ، وصدره :

* الذئب يطرقها في الدهر واحدةً *

من شواهد : المغنى ٢٣/٢ ه .

(٣) الفرقان / ٢٠.

وكــلّ مــا ذكــرت في التّتَمـيم _يُـرْجِـع للتخصيص والتّعميم / [١٨/٢]

وقال المهلبي في (نظم الفرائد) :

وقَعَ الإبتداءُ بالتَّنكير في ثمانٍ وأربع لِلْخبيرِ بعد نَفْي أَو جَوابِ لِنَفْي أو لمعناه موجباً كالنظّيرِ ثم إن كنت سائلًا أو مجيباً لسوال وسابق مجرورِ ثم موصولة بمن وإذا ما رفعت ظاهراً لَدى مستخير ولمعنى تعجَب أو دعاء أو عموم ونعتها للبصير

وقال أيضاً :

قد جاء ما أغني وسدّ عن الخبر في حذفه وزوالـه في اثني عشرْ حالٌ وشرطٌ أو جـوابٌ مسائـلِ أو حــالِفُ بـرّ ومعمــول الخبـرْ وجـواب لـولا ثم وصف بعــدهُ أو فاعل أو نقض نفي في الأثـرْ أو في سؤال في العموم وواو مع وحديث معطوف كفـانا مَنْ غَبْـر

مثال الحال : أَكَثَرُ شُرْبِي السّويق ملتوتاً .

والشرط : سروري بزيد إن أطاعني، أي ثابت إذا أطاعني ، حُذِف الخبر فَأَقيم الشَّرط مقامه .

والجواب لسؤال: زيدٌ، لمن قال : مَنْ عندك ؟ .

وجواب القسم : لعمْرُ الله لَافْعَلَنَّ .

ومعمول الخبر : ما أنت إلا سَيْراً أي تسير سيراً .

وجواب لولا : لولا زيد لأكرمتك .

والوصف: أقلَّ رجل يقول ذلك، فـ ايقول، في موضع خفض صفة لِرَجُل، وقد سدّ مسد الخبر .

والفاعل : أقائم الزيّدان .

ونقض النَّفي : بلى زيد، لمن قال ما عندي أحد .

والسؤال في العموم : هل طعام، أي عندكم .

وواو مع : كلّ رجل وضيعتُهُ .

والعطْف :

٣٠٩= نَحْنُ بِما عِنْدَنا وأَنْتَ بما عِنْـدك راضٍ ١٠

نحن بمما عِنْدنما وأنت بمما عندك راض والرّاي مُخْتَلِفُ من قصيدة لقيس بن الخطيم ، ديوانه / ٢٥٥ ، وفي هامشه ذكر محقق الديوان أن نامخ الأصل كتب شرحاً في الهامش يفيد أنه نسب لقيس أبياتاً سبعة ، وهي ليست له ، ومنها هذا الشاهد . وقد نفاها أيضاً الأغاني 1٩/٣ ، ٢٠ طبع دار الكتب المصرية .

والبيت من شواهد : سيبويه ٣٨/١، وابن الشجري ٣١٠/١ والمغنى ٢/٧٨٢ ، والعيني ٧/٥٥٧ ، والخزانـة ٢٨٩/٢، ١٩٠، والأشموني ١٥٢/٣، والهمع والدوروقم ١٥١٨ .

⁽١) البيت بتمامه:

ضابط [في أن المبتدأ لا يعطف عليه خبره إلا بالفاء]

قال ابن الدّهان في (الغرّة) : المبتدأ لا يعطف عليه خبره بحرف البتّة إلاّ بالفاء في موضعين : أحدهما يلزمه الفاء ، والآخر لا يلزمه الفاء .

فأمّا الذي يلزمه الفاء ففي موضعين :

أحدهما : في بعض الخبر ، وهو أن يكون المبتدا شُرْطاً جازماً بالنّيابة ، وجزاؤه جملة اسميّة أو أمريّة أو نهيّيّة نحو : « مَنْ يأتني فله درهم » / ، ﴿ وَمَنْ عادَ فَيَتَنَقِمُ اللهُ منه ﴾('' ، ﴿ وَمَنْ يَنُوكُل على اللهِ [٤٩/٢] فهو حَسْبُه ﴾('' .

والثاني : قولهم : أمَّا زيدٌ فقائم .

فأمّا الّذي يجوز دخول الفاء في خبـره ، ولا يلزم فالموصولُ والنّكرة الموصوفة إذا كانت الصّلة أو الصّفة فعلًا أو ظرفاً نحو : ﴿ وما يِكُم مِنْ يُمْمَةٍ فَهِنَ اللهِ ﴾ (٣٠ والّـذي يباتيني فَلَهُ درهم ، ﴿ واللّذان يأتيانها مِنْكم فَآذوهما ﴾ (٣٠ ، وكلّ رجل يأتيني فله درهم .

⁽١) المائدة / ٥٥.

⁽٢) الطلاق /٣.

⁽٣) النحل / ٥٣ .

⁽٤) النساء / ١٦.

[وقوع ظرف الزمان خبراً عن الجثة]

(فائدة) : قال ابن مكتوم في (تذكرته) : قال أبو الخصيب الفارسيّ نحويُّ من أصحاب المبرّد في (كتاب النوادر) له : اللّيلة الهلالُ، ليس في الكلام شخصٌ خَبره ظَرْفٌ من الزّمان إلاّ هذا ومثله قوله :

٣١٠= * أكل عام نَعَمُ يحوونه (١)

ضابط [في روابط الجملة بما هي خبر عنه]

روابط الجملة بما هي خبر عنه عشرة :

الأول : الضّمير وهو الأصل .

الثاني : الإشارة نحو : ﴿ ولباسِ التَّقوى ذلك خَيْرٌ ﴾ (٢) .

الشالث: إعادة المبتدأ بلفظة نحو: ﴿ الحاقة ما

(۱) بعده:

* يُلْقِمُهُ قَوْمٌ ويَنْتِجونَهُ *

وفي ط : « تحوونه » بالتاء .

وقد استشهد به في اللسان : « نعم » على أنّ « النُّمَم » إذا أفردت لم يريدوا بها إلا الإبل ، فإذا قالوا : الأنعام أرادوا بها الإبل والبقر، والغنم ، واستدل بهذا الشاهد أيضاً على أن النّمم يذكرً .

(٢) الأعراف / ٢٦.

الحاقّة 🏈 🗥 .

الرابع : إعادته بمعناه نحو : زيد جاءني أبوعبد الله ، إذا كان كُنيةً له .

الخامس : عموم يشمل المبتدأ نحو : ﴿ وَالَّذِينَ ۚ يُمَسِّكُونَ بالكتاب وأقاموا الصَّلوة ، إنّا لا نُضيع أَجْرِ المُصْلِحين ﴾ " ،

السادس: أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة حالية منه أو بالعكس نحو: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ الله أنزل من السّماء ماءٌ فُتُصْبِحُ الأرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ (٣٠).

٣١١=وإنسان عَيْنِي يَحْسُرُ الماءَ تارةً فيبدو وتاراتٍ، يَجِمّ فَيَغْرَقُ (٢)

⁽١) الحاقة /١.

⁽٢) الأعراف /١٧٠.

⁽٣) الحج /٦٣.

⁽٤) من قصيدة لذي الرَّمَّة يتغزل بها على محبوبته مِّيّ . انظر ديوانه / ٤٧٩ وهو من شواهد : المقرب لابن عصفور ١/٣٨، والمغنى ٥٤/٢ ٥٥، والعيني هـامش الخزانــة ١/٨٧٨ ، ١٧٨/٤، ٤٤٩، والأشمـوني ١٩٦/١، ٣/١٦ ، والهمم والدرر رقم ٣٣٠.

وحسر الماء من باب ضرب ونصر: نضب عن موضعه وغار .

ويجم بكسر الجيم وضمها : يكثر .

ويغرق بفتح الراء مضارع غرق بكسره.

السابع : العطف بالواو عند هشام وحده نحو : زيد قامت هند وأكرمها .

الثامن : شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو إن قام .

التاسع : أل النّائبة عن الضّمير في قول طائفة نحو : ﴿ فَإِنّ [٥٠/٢] **الجَنّة هي المأوى ﴾**(١) / أي مأواه .

العاشر : كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى نحو : ﴿ هِجُّيرَي أي بكر؟ : ﴿ لا إِلهَ إِلاَ اللهَ ﴾ (")

قاعدة [في عدم جواز تقديم الخبر]

إذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يُجُزُّ تقديم الخبر ، لأنه يُشْكِل ويُلْبِس؛إذْ كُلُّ واحدٍ منهما يجوز أن يكون خبراً ومخبراً عنه .

قال ابن يعيش : ونظير ذلك الفاعل والمفعول إذا كانا ممًا لا يظهر فيهما الإعراب ، فإنه لا يجوز نحو ؛ ضرب مُوسى عِيْسى .

⁽١) النازعات /٤١.

 ⁽۲) انظر المغنى ۲/٥٥٥، وهجّيري : أي دأبه وشأنه ، وعادته ومعنى الجملة أن عادة أبى بكر وشأنه : وذكره : لا إله إلا الله .

قاعدة

[في الأولى بالحذف: المبتدأ أو الخبر؟]

قال ابن إياز : إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبراً فأيّهما أولى ؟

قال الواسطي : الأوَّلى كون المحـذوف المبتدأ ، لأن الخبـر محطّ الفائدة ومعتمدها .

وقال العبدي في (البرهان) : الأولى كونه الخبر ، لأن الحذف اتساع وتصرّف، وذلك في الخبر دون المبتدأ، إذ الخبر يكون مفرداً جامداً، ومشتقًا، وجملةً على تشعّب أقسامها، والمبتدأ لا يكون إلاّ اسماً مفرداً .

وقال شيخنا: الحذف بالأعجاز والأواخر أليق منه بالصدر والأوائل ، مثاله : « فَصَبرُ جميلٌ ، (١) ، أي شأني صبر جميل ، أو صبر جميل أمثل من غيره . ومثله : « طاعةً وقـولُ معروفُ ،(١) أي المطلوب منكم طاعةً ، أو طاعةً أمثل لكم .

قال ابن هشام في (المغني) : ولو عرض ما يوجب التّعيين عمل به كما في : نِعْم الرّجل زيدٌ ، إذ لا يحذف الخبر إلا اذا سدّ شيء مسدّه .

⁽۱) يوسف / <u>۱۸.</u>

⁽٢) محمّد /٢١.

وجزم كثيرٌ من النحويين في نحو : عَمْرك لَافْعَلَنَ ، وأيمن الله لَأفعلَنَ بأن المحذوف الخبر .

وجوّز ابن عصفور كونه المبتدأ .

قاعــدة

[في الأولى بالحذف الأول من الجملة أم الثاني ؟] قال ابن هشام في (المغنى) : إذا دار الأمر بين كون

المحدوف فِعْلَا والباقي فاعلاً ، وكونه مبتدأ والباقي خبراً ، فالناني المبتدأ عَيْنُ الخبر / ، فالمحدوف عين الثابت ، فيكون حدفاً كلاحدف ، فأمّا الفعل فإنه غير الفاعل اللهم إلا أن يعتضد الأول برواية أخرى كقراءة شُعْبة : ﴿ يُسَبّعُ له فيها بالغدو والأصال رجالً ﴾(١) بفتح الباء ، فإنه يقدّر الفعل ، والموجود فاعل لا مبتدأ لوقوعه فاعلاً في قراءة من كسر الباء ، أو بموضع آخَرَ يُشْبِهُهُ نحو : ﴿ لنن سَأَلْتَهم مَنْ خَلَقَهم لَيقُولُنَ الله ﴾(٢) . فلا يقدّر : لَيَقُولُنَ الله خلاهم ، بل خلقهم من خَلَق السّموات والأرض ليقولُنَ خَلَقَهُنَ العزيرُ فَلِن سالتهم مَن خَلَق السّموات والأرض ليقولُنَ خَلَقَهُنَ العزيرُ العلم العليم ﴾(٢) .

⁽١) النــور/ ٣٦ هي قراءة شعبــة، وابن عامــر، وعاصم وأبي عمــرو وآخــرين، انظر معجم القراءات قراءة رقم ٥٨٩٠

⁽٢) الزخرف /٨٧.

⁽٣) الزخرف /٩.

وقال ابن النّحاس في (التّعليقة)؛ إذا تردّد الإضمار بين أن نكون قد أضمرنا خبراً ، وأضمرنا فعلاً كان إضمار الخبر وحذفه أؤلى بالحذف مِنْ أوّلها، لأن أولها موضع استجمام وراحة، وآخرها موضع تُعب ، وطلب استراحة .

[الاختلاف في تنكير المبتدأ]

(فائدة): قال الشيخ بهاء الدين بن النّحاس في تعليقه على (المقرب): اعلم أن تنكير المبتدأ اختلفت فيه عبارات النّحاة ، فقال ابن السرّاج : المعتبر في الابتداء بالنّكرة حصول الفائدة ، في الكتلام جاز الابتداء ، وُجد شيء من الشّرائِط أو لم يُوجَد .

وقال الجرجاني : يجوز الإخبار عن النكرة بكل أمر لا تشترك النّفوس في معرفته نحو : « رجلٌ من تميم شاعر أو فارس » فالمجوز عنده شيء واحدٌ ، وهو جهالة بعض النّفوس ذلـك ، وما ذكـره لا يحصر المواضع .

وقال شيخنا جمال الدين محمد بن عمرون : الضابط في جواز الابتداء بالنكرة قربها من المعرفة لا غير . وفسّر قربها من المعرفة بأحد شيشن : إما باختصاصها كالنّكرة الموصوفة ، أو بكونها في غاية العموم كقولنا « تَمْرةً خيرٌ من جرادة » . فعلى هذه الضّوابط لا حاجة لنا بتَعْداد الأماكن ، بل نعتبر كلّ ما يرد ، فإن كان جارياً على الضابّط أجزناه ، وإلا منعناه .

وإن سلكنا مسلك تَعداد الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنّكرة كما فعل جماعة كثيرة فنقول : الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنّكرة تنيف على النّلاثين ، وإن لم أجد أحداً من النحاة بلغ بها زائداً على [٥٢/٢] أربعة وعشرين فيما عَلِمْتُهُ / :

أحدها: أن تكون موصوفة. وهذا تحته نوعان: موصوف بصفة ظاهرة كقوله تعالى : ﴿ وَلَغْبِدُ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾(١) ، وموصوف بصفة مقدّرة كمسألة : السمّن مَنوان بدرهم ، فإنّ تقديره : منوان منه منه بدرهم ، « ومنه » في موضع الصفّة لِلْمَنُويْن .

الثالث: أن تكون خَلَفاً من موصوف كقولهم: «ضعيفٌ عاذ بقرملة» أي إنسان ضعيف أو حيوان التجأ إلى ضعيف .

الرابع : مقاربة المعرفة في عدم قبول الألف واللّام كقولك : أفضل من زيد صاحبك .

الخامس : أن تكون اسم استفهام نحو : من جاءك ؟ .

السادس : اسم شرط نحو : من يأتني أكرمه ؟ .

السابع : كم الخبرية نحو : كم غلام لي .

⁽١) البقرة /٢٢١.

الثامن : أن يكون معنى الكلام التعجب كقولهم : عجبٌ لك .

التاسع : أن يتقدَّمها أداة نَفْي ٍ نحو : ما رجل قائم .

العاشر : أن يتقدّمها أداة استفهام نحو : أرجل قائم ؟

الحادي عشر : أن يتقدّمها خبرها ظَرْفاً نحو : عندي رجل .

الثاني عشر : أن يتقدّمها خَبَرُها جارًا ومِجروراً نحو : في الدّار رجل .

وينبغي أن يشترط في هذين القِسْمَين أن يكون مع المجرور أو الظرف معرفةً ، وإلاّ فلو قيل: «في دارٍ رجل » لم يجر، وإن كان الخبر مجروراً . وقد تقدّم .

وأجاز الجُزوليّ والواحِدِيّ في كتابه في (النحو) : تأخيَر الخبر في الظُرف والمجرور على ضعف . نقله عنهما شيخنا .

الثالث عشر : أن يكون فيها معنى الدّعاء نحو : سلامٌ عليكم ، وويلٌ له .

الرابع عشر : أن يكون الكلام بها في معنى كلام آخر كقولهم : «شيء ماجاء بك» ،وقولهم : « شرَّ أهر ذا ناب »؛ لأنه في معنى النقّي أي ما أهر ذا ناب إلا شَرَّ .

الخامس عشر : أن تكون النَّكرة عامَّةً نحو قول عمر : « تمرةً

[٥٣/٢]. خيرٌ من جَرادةٍ ﴾ / ونحو : ﴿ مسألةٌ خير من بطالة ﴾ .

السادس عشر : أن تكون في جواب من يسأل بالهمزة وأم نحو : « رجل قائم » في جواب من قال : أرجل قائم أم أمرأة ؟

السابع عشر : أن يكون الموضع موضع تفصيل نحو قولنا : النّاس رجلان ، رجل أكرمته ، ورجل أهنته ، وقول امرىء القيس : ٣١٧=فاقبلتُ زَّحْفاً على الرُّكُنتَيْنِ فَصْوبٌ عليّ وثوب أَجُــرُ(١) التاسع عشر : أن تكون معتمدة على لام الابتداء نحو : لَرَجلُ

التاسع عشر : أن تكون عاملة نحو : « أُمر بمعروف صدقة » .

العشرون : أن تكون ما التعجبية نحو : ﴿ مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ۗ » ، على رأي سيبويه .

الحادي والعشرون : أن تكون مضافة إضافـة محضة نحـو : « غلام امرأة خارجٌ » .

(۱) لامرىء القيس ، ديوانه / ۱۱۰ ، وروايته .

فلَما دنوت تسكيتها فشوباً نسيت وثوباً أجُرْ وتسديتها : علوتها .

من شىواهد : سيبويه ٤٤/١ ، والمحتسب ١٦٣٤/، وابن الشجري ٩٣/١ ، ٣٢٦ ، والخزانة ١٨٠/١ ، والمغنى ٧٠٤، ٥٢٤/ والعيني ٥٤/١ . الثاني والعشرون : أن تكون مضافة إضافة غير محضة نحو : « مِثْلُك لا يُفْعَلُ كذا » .

الثالث والعشرون : أن تكون في معنى الموصوفة ، وهـو أن تكـون مصغّرةً نحـو : رُجَيـل قـائم ، فـالتّصغيـر وصفٌ في المعنى بالصَّغَر .

الرابع والعشرون: أن تكون النكرة يراد بها واحدٌ مخصوصٌ نحو: ما حُكِي أنه لما أسلم عمر بن الخطاب ، قالت قريش صبئا عمر ، فقال أبو جهل : مَهُ رجلٌ اختار لنفسه أمراً فما تريدون . ذكره الجُرجانِيّ في مسائله .

الخامس والعشرون : أن يتقدّم خبرها غير ظرف ولا مجرور ، بل جملة نحو : قام أبوه رجل بشرط أن تكون فيه معرفة أيضاً .

السادس والعشرون : ما دخل عليها إنّ في جواب النّفي نحو قولك : إنّ رجُلاً في الدار ، في جواب من قال : ما رجلٌ في الدّار .

السابع والعشرون : أن تكون في معنى الفعل من غير اعتماد نحو : قائمٌ الزّيدان على رأي الكوفيين والأخفش .

الثامن والعشرون : أن تكون معتمدة على واو الحال كقوله / [٥٤/٢] تعالى ﴿ وطائفَةٌ قد أَهْمَتُهُم أَنْفُسُهُم ﴾(١) .

⁽١) آل عمران /١٥٤.

التاسع والعشرون : أن تكون معطوفةً على نكرة قد وُجِدِ فيها شيءٌ من شروط الابتداء بالنّكرة ، فَصُيِّرتْ مُبتدأة كقول الشاعر :

٣١٣= * عِنْدي اصطبارٌ وَشَكُوي عِنْد قَاتِلَتِي (١) *

الشلاثون : أن يعطف عليها نكرة موصوفة كقوله تعالى : ﴿ طاعةً وَقَوْلُ معروفُ ﴾ (٢) على أحد الوجهين .

الحادي والثلاثون : أن تلي « لولا » كقول الشاعر :

٣١٤ * لَولا اصْطبار لأودي كُلُّ ذي مِقَةٍ (٣) *

الثاني والثلاون : أن تلي فاء الجزاء نحو قولهم في المثل :

« إِنْ مَضَى عَيْرٌ فَعْيرٌ في الرِّباط »

قال : فهذا مــا حصل لي من تعــداد الأماكن التي يجــوز فيها الابتداء بالنّكرة ، ولا أدّعي الإحاطة فلعلّ غيري يقف على ما لم أقف

⁽۱) تمامه :

مهامه . * فهل بأعجَبَ من هذا امْرُوُ سَمِعًا * قائله مجهول . من شواهد المغنى ٥٢١/٢.

⁽٢) محمد /٢١.

⁽٣) تمامه :

^{*} لما استقلت مطاياهُنّ بالظُّعَنِ *

قائله مجهول .

وهو من شواهد : أوضح المسالك رقم ٧٠، وابن عقيل ٩٩/١ والهمع والدرر رقم ٣٢٥.

عليه، ويهتدي إلى ما لم أهتد إليه فمن كانت عنده زيادة فليضفها إلى ما ذكرته راجياً ثواب الله عز وجلّ إن شاء الله تعالى . انتهى كلام ابن النّحاس .

ثم رأت بعد ذلك مؤلّفاً لبعض المتأخرين ، قال فيه : قد تتبع النّحاة مسوّغات الابتداء بالنّكرة . وأنهاها بعض المتأخرين إلى اثنين وثلاثين قال : وقد أنهيتها بعون الله إلى نيف وأربعين ، فذكر الاثنين والثّلاثين التي ذكرها ابن النّحاس ، وزاد .

أن تكون معطوفةً على معرفة كقولك : زيدٌ ورجلٌ قائمان فرجل نكرة جاز الابتداء بها لعطفها على معرفة .

وأن تلي إذا الفجائية .

وأن تقع جواباً كقولك : درهم، في جواب : ما عندك ؟ أيْ درهم عندي .

وأن تكون محصورةً نحو : إنما في الدار رجلً .

وان تكون للمفاجأة ، . قالـه ابن الطّراوة ، ومثله بقـولهم : « شيءً ما جاء بك ، .وجعل منه المثل : « ليس عبد بأخ لك » . وهذه زيادة غريبة .

وأن يؤتى بها للمناقضة كقولـك:رجل قــام لِمَن زعم أنّ امرأة قامت . وأن يقصد بها الأمر كقوله تعالى : ﴿ وَصِيـةٌ لأَزْوَاجِهُم ﴾(١) على قراءة الرُّفع .

وأن يُفِيد خبرُها / نحو: دينـــاران أخــذا من المـــاخـوذ منه درهمان (۲۰) ، و و إنسان صبر على الجوع عشرين يوماً ثم سار أربعة برد(۲) في يومه » .

وأن يتقدّم معمول خبرها نحـو : في دراهمك ألف بيض » ، على أن يكون « بيض » خبراً .

> وأن تكون النَّكرة لا تراد لعينها كقول امرى القيس: ٥ ٣١= مُرَسَّعة نَشْ أرساغه (٤) *

(۱) البقرة /۲٤٠ : وهي قراءة نــافع ، وابن كثيــر ، والنساثي ، وأبــي جعفر

وآخرين . انظر مراجع هذه القراءة في معجم القراءات قراءة رقم ٧٠٧ .
(٢) في ط فقط : ديناران أخذا من المأخوذ منه درهمان » بزيادة : « منه » وفي
نسخة المتحف البريطاني : « أخذ » بدون ألف . وفي بقية النسخ :
« ديناران أخذا من المأخوذ درهمان ، وعبارة ط أوضح .

(٣) جمع بريد ، وهو اثنا عشر ميلًا .

(٤) تمامه : * به عَسَمُ يبتغى أرنبا *

من قصيدة مطلعها في الديوان /٧٤ . أَ أيا هِنـدُ لا تنكِوعي بـوهــة عليـه عقيقتُــهُ أُحْسَـبَـا*

 لأنه لا يريد مرسّعة دون مرسّعة . وهذا عموم البدل ، وقد تقدّم عموم الشمول . انتهى .

وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم ـ رحمه الله تعالى :

اذا ما جعلت الاسمَ مبتدأً فَقُل بتعــريفـهِ إلّا مــواضِــعَ نُكّــرا ثـــلاثتهـا فــأحفظ لكي تتمهّـرا بها وهي إن عُدّت ثلاثون بعدها خصــوصُ وتعميمُ أفــاد وأتّــرا ومرجعها لاثنين منها فَقُلْ هما فأولها الموصوف والوصف والذي عن النَّفي واستفهامُه(١) قد تأخَّرا كذاك اسم الاستفهام والشّرط والّذي أضيف وما قد عَمّ أو جا منكّرا أعندك دينارٌ فكن مسطّرا كقولك دينار لدى لقائل كذا كُمْ لإخبار وما ليس قابـلاً لألْ وكذاما كان في الحَصْرقد جَرى له سوغ التّفصيل أن يتنكرا وما جاء دعاء أو غدا عاملًا وما ولولا وما كالفعل أو جا مُصّغوا وما بعد وإو الحال جاء وفا الجزا وما كان معطوفاً على ما تَنكُّرا وما إن يتلو في جواب الّذي نفي سُؤال ِ بِأُمْ والهمزة فاخبر لتخبرا وساغ ومخصوصاً غدا وجواب ذي

يعلقون كعب الأرب في الرجل كالمعافة ، ويزعمون أنّ من علّقه لم تضره عين ولا سِخْر ، ولا آفة ، لأن الجن تمتطى الثعالب والظباء والقنــافذ ، وتجتنب الأرانب لمكان الحيض .

ورواية اللسان : « رسع » : * مرسّعةٌ وسط أرفاغه *

والعسَم : يبس في مفصل الرسنغ تعوّجٌ منه اليد أو القـدم . وهــو من شواهد : العيني ٥٤٦/١ ، والأشموني ٢٠٨/١ .

(١) في نسخة المتحف البريطاني : ﴿ وَاسْتَفْهَامُهَا ۚ بِدَلَّ : ﴿ اسْتَفْهَامُهُ ۗ .

وما قدمت أخباره وهي جملة وما نحو ما أسخاه في القَرّ بالقِرَا كذا ما ولى لام ابتداء وما غدا عن الظّرف والمجرور أيضاً مُؤخّرا وما كان في معنى التَمجّب أو تلا إذًا بِفُجاءة فاحْوِها تَحْوِ جَـوْهرا

[فائدة في : راكب الناقة طليحًان]

(فائدة): في (تذكرة) التاج بن مكتوم قالوا : «راكب النّاقة طليحان، وفيه ثلاثة أقوال: قيل: تقـديره: أحـد طليحين ، حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقام المحذوف .

وقيل التقدير : راكب الناقة والنَّاقة طليحان .

وقيل: التقدير راكب الناقة طليحٌ وهما طليحان ، وفيه حذف [٥٦/٢] خبر، وحذف مبتدأ . انتهى / .

بـــاب كان وأخواتها

قال ابن باشاذ : وكان ، أم الأفعال ، لأن كُلّ شيءٍ داخــل تحت الكون لا ينفكُ شيء من معناها ، ومن ثُمّ صرفوها تَصَرفاً ليس لغيرها .

وأصبح وأمسى أختان ، لأنَّهما طَرفا الزَّمان .

ظَلُّ ، وأضحى أختان ، لأنهما لصدر النَّهار .

وبات وصار أختان ، لاعتلالَ عَيْنِهما .

وزال وفتيء وانْفكّ وبرح ودام أخوات للزوم أوّلها (ما) .

وليس منفردة لأنها لا تتصرّف .

قال ابن هشام في (تذكرته) : الصّواب أن يقال : إن ما قبل دام أخوات ، لأنّهنّ لا يعملن إلّا في النفي وشبهه .

وليس وما دام أختان، لعدم تصرّفهما، وإلاّ فـ (ما) غير لازمة في الاربعة، وإنما بلزم قبلها نَفْيًا و شبهة اعمّ من أن يكون النّفي بـ (ما) أو غيرها، فإن اعتبر أنّها قد تنفي بـ (ما) فَلْيُعَدُّ كان وأمسى ونحو ذلك. ثم إنَّ ما الداخلة على دام غير (ما) الداخلة عليهن، قال: فالذي قاله خطأ ، والذي قلناه هو الصّواب .

قال أبو البقاء في (اللباب) : إنما كانت كان أمّ هذه الأفعال لخمسة أوجه :

أحدها: سعة أقسامها.

والثاني : أن كان التامة دالَّة على الكون ، وكـلَّ شيء داخل تحت الكون .

والثالث : أن «كان » دالّـة على مطلق الـزّمان المـاضي ، و « يكون » دالة على مطلق الزّمان المستقبل بخلاف غيرها ، فإنها تدلّ على زمان مخصوص كالصباح والمساء .

والرابع : أنها أكثر في كلامهم ، ولهذا حذفوا منها النّون في قولهم : لم يَك .

والخامس : أن بقيّة أخواتها تصلح أن تقع أخباراً لها كقولك : كان زيد أصبح منطلقاً، ولا يحسن أصبح زيدٌ كان منطلقاً .

[تقديم معمول خبر كان]

مسألة : قال الزجاجِيّ في (أماليه) : قال أبو بكر أحمد بن الحسين النّحوي المعروف بابن شُقير : كان زيدٌ آكلًا طعامَك جائزُ من كل قول . كان آكلًا طعامَكَ زيدٌ جائزٌ من كل قول .

[07/7]

كان زيدٌ طَعامَكَ آكلًا جائز من كل / قول .

كان طعامَك آكلًا زيدٌ جائز من قول الكوفيين ، وخطأً من قول البصريّين .

طعامك آكلًا كان زيدٌ جائز من قول البصرييّن والكسائي ، وخطأً من قول الفراء .

طعامك كان زيدٌ آكلًا جائزِ من كل قول .

كان طعامَك زيدٌ آكلًا جائز من قول الكوفيين ، وخطأً من قول البصريين .

آكلًا كان زيدٌ طعامك جائز من قولالبصريين، وخطأ من قـول الكوفيين إلّا على كلامين من قول الكسائي .

آكلًا كان طعامَكَ زيدٌ خطأً من كل قول .

طعامَكَ كان آكلًا زيدٌ جائز من كل قول .

كان آكلًا زيدً طعامك جائز من كل قول . وفي هاتين قبح من قول الكوفيّين .

وإذا قدّمت زيداً فقلت : زيدٌ كان آكلًا طعامَكَ ، وزيدٌ آكـلًا طعامَكَ كان . وآكلًا طعامَكَ زيدُ كان . وزيد طعامَكَ كان آكلًا فهذه

كلها جازمة من كل قول .

فإذا قلت : زيد طعامَكَ آكلاً كان ، أو طعامك آكلاً زيد كان جاز من قول البصريّين والكسائي ، وكانتا خطأً من قول الفِرّاء ، لأنه لا يقدّم مفعول خبر كان عليه، إذا كان خبر كان مقدّماً من قبل إنه لو أواد ردّه إلى فعل ويفعل لم يُجُزْ عنده . والكسائيّ يجيز تقديمه كما يجيز تقديم الحال ، فذا قلت : طعامَكَ زيدُ كان آكلاً جازت من من كل قُول ، وإن قلت : زيدُ طعامَك كان آكلاً جازت من كل قول .

وقولك : آكلًا زيدٌ طَعامكَ جائزة من قول البصريّين،وخطأُ من قول الكوفيّين إلا الكسائيّ على كلامين .

فإن قلت: طَعامَكَ زيدٌ آكلًا كان جـازت من قول البصــرييّن، وخطأ من قول الكوفيّين إلا الكسائميّ على كلامين . انتهى .

ضابط

[في تقديم أخبار كان وأخواتها عليهنّ]

قال أبو الحسين بن أبي الرّبيع في (شرح الإيضاح) : كان وأخواتها في تقديم أخبارها عليها على أربعة أقسام :

> قسمُ لا يتقدّم خبرها عليها باتّفاق، وهو ما دام . وقسمٌ : يتقدّم عند الجمهور إلا المبرّد، وذلك ليس .

وقسمٌ : لا يتقدّم خبرها عليها عند الجمهور إلا ابن كيسان وهي ما زال / وما انفكّ وما فتيء وما برح .

> وقسمٌ : يتقدّم الخبر عليه باتّفاق ما لم يعرض عارض وهي كان وبقيّة أفعال الباب .

باب « ما » وأخواتها

قاعدة

[في أنّ (ما) النافية هي الأصل]

قال أبو البقاء في (التبيّين) : ﴿ مَا ﴾ هي الأصل في النَّفي وهي أم بابه ، والنَّفي فيها آكد .

[« ما » في القرآن الكريم]

(فائدة) : : قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته : لم تقع «ما» في القرآن إلاّ على لغة الحجاز خـلا(١) حرفاً واحداً وهــو: ﴿ وما أنْتَ بِهَادِي المُمْمِ عن ضَلاَلتِهِم ﴾(٢) على قراءة حمزة(٢) ،

- (١) في ط: « اخلا ، مكان : « خلا ، ، تحريف .
 - (٢) الَّنمل / ٨١.
- (٣) ما ذكره قراءة حفص عن عاصم ، وقراءة حمزة : « وما أنت تهدي العمى »
 وتهدي مضارع هدى ، والعمى بالنصب .

وقرأ يحيى بن الحرث ، وأبو حيوة : « بهادٍ » بالتنوين ، والعمى بالنصب انظر تفسير الألوسي ١٩/ ٢٠، وانظر قراءة رقم ١٣٧٩ في معجم القراءات.

فإنّها هنا على لغة تميم .

وزّعمَ الأصمعيّ أن (ما) لم تقع في الشّعر إلا على لغة تميم . قال بعض النحويين : فتصفحت ذلك فوجدته كما ذكر ما خلا ثلاثة أبيات ، منها اثنان فيهما خلاف ، قول الفرزدق :

٣١٦= * وإذ ما مثلهم بشر(١) *

وقول الآخر :

٣١٧=رؤبةً والمعجّاج أورثمانسي نَجْرين ما مِثْلَهمًا نَجْرانِ (٢)

كذا روي بنصب « مِثْلَهُمنا » . وهو مثل قول الفرزدق :

والثالث :

٣١٨ قَ وأنا النَّذير بِحَرَّةٍ مسودةٍ تصل الأعم إليكم أقوادَها

⁽١) قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

فأصبحوا قـد أعاد الله يُعَمَّتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشرُ وهو من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز . انظر ديوانه /۲۲۳ من شواهد: سببویه (۱۹۲۱، والمقرب (۱۰۲۱، والخزانة ۱۹۲۲، والمغنی (۷۷۱/۲ ، ۲۰۲۵ ، ۷۷۱۲، والعيني /(۹۲۲، ۱۲۵۲ والهمع والدر رقم ۲۶۲، ۱۹۲۸، والأشموني (۲۳۰/۱ ،۲۲۸

⁽٢) في اللسان: «نجر»: النَّجْر والنِّجار والنَّجار: الأصل والحسب.

أبناؤها مُتكَّنفون أباهُمُ حَنِقُوا الصَّدورِ وما هُمُ أولاَدَها(١)

قاعــدة

[في أنّ التّصّرف في « لا » النافية اكثر من التصرف في

« ما » النافية]

التصرف في « لا » النّافية أكثر من التصرف في « ما » النافية ، ومن ثَمّ جاز حذف لا في جواب القسم نحو : « تالله تُفْتَقُ»^(٢) أي لا تفتق . ولم يجز حذف ما ، كذا نقله ابن الخبّاز عن شيخه معترضاً به على ابن معطٍ إذ قال في ألفيته :

(١) هذان البيتان أوردهما العيني في شواهده ١٣٩/٢، وعلن عليهما بقوله :
 د النذير من الإنذار، وهو الإعلام . والحرة : أرض ذات حجارة سود ،

والمراد بها هنا: الكتيبة المسودة بكثرة حديدها.

وقوله : تصل الجيوش إليكم ، وفي رواية أبي علي : يصل الاعم اليكم والاعم : الكلأ الكثير ، وكذلك العميم .

والأقواد: جمع قوَد بفتح القاف والواو ، وهي الجماعة من الخيل . وأراد بالأبناء : أبناء الكتيبة ، وبالأباء : الرؤساء .

وقوله : متكنفون : يريد قد صاروا حوله على أكنافه ، فجعل رئيس الكتيبة لهم بمنزلة الأب .

وقوله : حَنِقون : جمع حَنِق بفتح الحاء وكسر النون ، وهو صفة مشبهة من الحنق بفتحتين وهو الغيظ .

وقوله : وما هم أولادها : أي ليسوا بأولاد الكتيبة على الحقيقة ، وإنماهم أبناؤها على مجاز قول العرب : بنو فلان بنو الحرب .

(۲) يوسف / ۸۵

وإنّ أنى الجموابُ منفيًا بـلا أو ما كقولي والسّما ما فعلا فإنه يجموز حذف الحَمرْفِ إذا أَمِيْوا الإلباس حَال الحَدْفِ

قال ابن الخباز : وما رأيت في كتب النحو إلّا حذف (لا) .

[أقسام زيادة الباء في الخبر]

(فائدة) : قال ابن هشام في (تذكرتـه) : زيادة البــاء في [٩٩/٢] الخبر على ثلاثة/ أقسام : كثير ، وقليل ، وأقل .

فالكثير في ثلاثة مواضع: وذلك بعد اليس، و «ما ، نحو ﴿ أليس الله بكاف عَبْدَه ﴾ (١) ، ﴿ وما رَبّك بغافل ﴾ (١) وبعد أوَلَمْ ﴿ أَوَلَم يَسرُّوا أَنَّ الله السَّدي خَلَق السمِّسواتِ والأَرض وَلَمْ يَتِّي بِخَلْقِهن بقادر ﴾ (١) ، وذلك ، لأنه في معنى : أوليس الله بقادر ؟ فهو راجع إلى المسألة الأولى في المعنى .

والقليل في ثلاثة مواضع : بعد كان وأخواتها منفيّة كقوله :

٣١٩= وإنْ مُدّت الأيدي إلى الزّاد لم أَكُنْ

بأعْجَلِهِم إذْ أَجْشَعُ القوْمِ أَعْجَلُ (١)

وبعد ظَنَّ وأُخواتها منفيَّةً كقوله :

⁽۱) الزمر /۳٦.

⁽٢) الأنعام /١٣٢.

⁽٣) الأحقاف /٣٣.

⁽٤) من قصيدة لِلشُّنْفَرَي الأزدي ، المشهورة بلاميَّة العرب . انظر اللَّامية /٣١ =

٣٢٠= دَعاني أَخِي والخيْـلُ بَيْنِي وبَيْـنَهُ

كقوله:

فلمَّا دَعَاني لَمْ يَجِلْنِي بِقُعْددِ (١)

وبعد لا العاملة عمل ليس كقوله :

٣٣١ = فَكُنْ لِي شفيعاً يوم لاذُو شَفَاعةٍ بُمُغْنِ فِيتلاً عن سَوادِ بنِ قاربِ(٢) والأقـل في ثلاثـة مواضم: بعـد أنَّ، ولكنَّ، وهـل، فـالأول

- = وهو من شواهمد: أوضح المسالك رقم ١١٣، وابن عقيل ٢١٢/١، والعيني ٢١١٧/، ١/٤٥، وشرح شواهد المغنى للسيوطيّ / ٨٩٩، والتصريح ٢٠٢/، والأشموني ٢٥١/١، ٥١/٣، ، والهمع والدرر رقم ٤٤٨.
- (١) من شواهد : أوضح المسالك رقم ١١٤، والأشموني ٢٥١/١ ، والهمع والدرر رقم ٤٤٩ .
- والبيت من قصيدة مشهورة لدُريد بن الصّمة . والقعدد : الجبان اللئيم . (٢) من قصيدة لسواد بن قارب الدّوسيّ الصحابي ، وكان كاهناً في الجاهلية يذكر قصة ربىء له من الجن ، ويخاطب فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- من شُـواهــد: ابن عقبـل ١٣١/١، والمغنى ٦٧/٢، والأشمــوني ٢٥١/١ والهمع والدرر رقم ٤٥٠.
 - (٣) لامرىء القيس ديوانه (٤٢. من قصيدة مطلعها :
 خليلي مُرًا بي على أم جُندب نقض لبانات الفؤاد المعذّب

في قصة مشهورة . وقـد فضلت أم جندب علقمة على امـرىء القيس

والثاني كقوله :

٣٢٣= * ولَكِنَّ أَجْراً لَو عَلِمْتَ بِهَيِّنٍ (١) *

والثالث كقوله :

٣٢٤= * ألاهَلْ أَخُوعَيْشٍ لَذِيذٍ بدائمٍ (٢) *

[مشابهة « لات » بـ « ليس »]

(فائدة) : قال ابن هشام في تُذكرته : نظّر سيبويه لات بليس ولا يكون في الاستثناء من حيث أنه لا يستعمل معهما إلا أحد الاسمين والآخر مضمرً دائماً .

فتزوجته . انظر هذه القصة في الدرر اللوامع ٢٩٤/١ .

من شواهـد : أوضـع المسـالـك رقم ١١٥ ، والتصـريــع ٢٠٢/١ ، والأشموني ١٥٢/١ ، والهمع والدرر رقم ٢٨٧ ، ٤٥٤ .

(۱) تمامه :

* وهل ينكر المعروف في الناس والأجُرُ *

قائله مجهول .

من شواهد : ابن يعيش ۱۳۹/۸، وأوضح المسالك رقم ۱۱۲، والخزانة ۱۲۰/۶، والعينيّ ۱۳٤/۳، والتصريح ۲۰۲/۱، والأشموني ۲۰۲/۱ واللسان : دكفي،، والهمم والدرر رقم ۲۵۲

(٢) للفرزدق ديوانه /٨٦٣ يهجو جريراً. صدره:

* يقول إذا اقْلُوْلَى عليها وأقْرَدَتْ *

واقلولى : ارتفع ، والضمير في عليها للاتان ، يرمي كــل فودمن كليب بغشيان الأتُن . وأقــردت: سكنت.

من شسواهـــد : ابن الشجــري ۲٦٧/۱ ، والمغنى ٣٨٨/١، والمبيني ، ٣٨٨/١ والتصــري ٢٠٢/١ ، والهمــع والـــدر رقم ٤٥١ والأشموني ٢٥١/١ ، ٢٥١ ، واللسان : وقرده.

باب إنّ وأخواتها

ضابط

[في المشابهة بين خبر المبتدأ وخبر إنّ]

قال في (المفصّل) : جميع ما ذُكِرِ في خبر المبتدأ مِن أصنافه وأحواله وشرائطه قائمٌ في خبر إنّ ما خلا جواز تقديمه إلاّ إذا وقع ظَرْفًا كقولك : إنّ في الدار زيداً .

وقال ابن يعيش في الشرح: كلّ ما جاز في المبتدأ والخبر جاز مع إنّ وأخواتها لا فرق بينهما ، ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها ولا يَقَدَّم الخبر فيها على الاسم . ويجوز ذلك في المبتدأ وذلك لعدم تصرّف هذه الحروف / وكونها فروعاً على الأفعال في العمل فانحطّت [٢٠٢٦] عن درجة الأفعال، فجاز التَقديم في الأفعال نحو: قائماً كان زيدٌ ، وكان قائماً زيدٌ . ولم يجز ذلك في هذه الحروف اللهم إلا أن يكون الخبر ظوفاً أو جاراً أو مجروراً ، وذلك أنهم توسّعوا في الظروف وخصّرها بذلك؛ لكثرتها في الاستعمال .

قاعدة

[في أنّ أصل الباب إنّ]

قال أبو البقاء في (التّبيين) : أصل الباب إنَّ .

ضابط [فی مواضع کسر إنَّ]

قــال ابن هشام في (شــرح الشذور) : تكســر إنّ في تسعة مواضع :

أحدها : في ابتداء الكلام نحو : ﴿ إِنَّا أَنْزِلْنَاهُ ﴾(١) .

الثاني : أن تقع في أوّل الصّلة نحو : ﴿ وَآتَيْنُاهُ مِنَ الكُنوزِ مَا إِنّ مَفَاتِنحُهُ لَنَـنُو ﴾(٢) .

الثالث في أول الصَّفة : كمررت برجل إنَّه فاضل .

الرَّابع : في أول الجملة الحاليّة نحو : ﴿ كما أَخْرَجَك ربُّك مِنْ يَشِكَ بالحقّ وإنّ فريقاً من المؤمنين لَكارِهُونَ ﴾(٣) .

الخامس: في أوَّل الجملة المضاف إليها ما يختصُّ بالجُمَلُ ،

⁽١) القدر /١.

⁽٢) القصص /٧٦.

⁽٣) الأنفال / ٥.

وهو : إذْ ، وإذا ، وحيث، نحو : جلست حيث إن زيداً جالسٌ .

السادس : أن تقع قبل اللّام المعلّقة نحو : ﴿ واللَّهُ يعلم إنَّك لَرسولُهُ واللهُ يشهد إنّ المنافقين لكاذبون ﴾ (') .

السابع : أن تقع محكيةً بالقول نحو : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللهِ ﴾ (') .

الشامن : أن تقع جواباً للقسم : ﴿ حَمَّ والكتـابِ المُبين إنَّا أنزلناه ﴾ ٣٠ .

التاسع : أن تقع خبراً عن اسم عين نحو : زيد إنَّه فاضلُّ .

[مواضع فتح أنَّ]

وتفتح في ثمانية مواضع :

أحدها : أن تقع فاعلًا نحو : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِم أَنَّا أَنْزَلْنَا ﴾ (' ' .

الثاني : أن تقع نـائباً عن الفـاعل نحـو : ﴿ أَوْحِي إِلَيَّ أَنه أَسْتَمَعَ ﴾ (°) .

⁽١) المنافقون / ١.

⁽۲) مریم / ۳۱.

⁽٣) الدخان / ٢/١.

⁽٤) العنكبوت /٥١.

⁽٥) الجن / ١.

الثالث : أن تقع مفعولًا لغير القول نحو : ﴿ وَلَا تَخَافُونَ أَنْكُمُ اللَّهُ مُثَارًهُ * () . أَشْرَكْتُم ﴾ () .

الرَّابع : أن تقع في موضع رفع بالابتداء نحو : ﴿ وَمِنْ آيَاتُــهُ أَنَّكَ ترى الأَرْضُ خاشعةً ﴾ ٣٠ .

الخامس : أن تقع في موضع خبر اسم معنى نحو : اعتقادي أنَّك فاضل .

السادس : أن تقع مجرورةً بالحرف نحو : ﴿ ذلك بأنَّ الله هو الحَقُّ ﴾ (٢٠ .

السابع : أن تقمع مجرورة بـالإضافـة نحو : ﴿ مثـل ما أَنكُم تُنْطِقون ﴾ '' .

الثامن : أن تقع تابعةً لشيء مما ذكر نحو : ﴿ اذْكُرُوا نِعْمتي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُم وأَنِيَ فَضَّلْتَكُم ﴾ (*) ، ﴿ وإِذْ يَعِدُكُمُ اللهُ إَحْدى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُم ﴾ (*) .

⁽١) الأنعام / ٨١.

⁽٢) فصلت / ٣٩.

⁽٣) الحج / ٦٢.

⁽٤) الذاريات / ٢٣. المتاريات / ٢٣.

⁽٥) البقرة / ٤٧.

⁽٦) الأنفال /٧.

[جواز فتح همزة إنّ وكَسرها]

ويجوز الكسر والفتح في ثلاثة مواضع :

أحدها : بعد إذا الفجائيّة نحو : خرجت فإذا أن زيداً بالباب .

الثاني: بعد الفاء الجَزائيَّة نحو: ﴿ مَنْ عَمِـل منكم سُوءًا يِجَهَالَةٍ ثُمَّ تاب من بعده وأصْلح فأنه غَفورٌ رحيمٌ ﴾ (١) .

الثالث : إذا وقعت خبراً عن قول، وخبرها قول، وفاعل القولين واحدٌ نحو : أول قولي إنيّ أحمد الله .

ضابط

[في أنَّ إنْ المخففة لا تعمل في الضمير]

قال أبو حيَّان: حالُ إنَّ المخففة إذا عملت كحالها وهي مشدَّدة في جميع الأحكام إلاّ في شيء واحد وهو أنها لا تعمل في الضَّمير إلاّ ضرورةً بخلاف المشدَّدة ، تقول : إنَّك قائم ولا يجوز : إنَّك قائمٌ .

[أيهما أشد توكيداً اللّام أو إنّ ؟]

(فائدة) : قال السّخاوي في (شرح المفصل) : اختلفت النحاة في إنّ واللّزم أيّها أشد تأكيداً؟ فقــال بعضهم : «إنّ»لتأثيرها في المعمول، وتغييرها لفظ الابتداء أشد تأكيداً؛ وأقعد من اللام .

⁽١) الأنعام / ٥٥.

وقال آخرون: اللّام أشد تأكيداً لأنه يتمحض دخوله لذلك، ولا يكون له شَبّهُ بالفعل .

بساب لا

(فائدة) : قال ابن يعيش نظير ॥ لا » في اختصاصها بالنُكرة ٦٣/٢] رُبِّ وكَمْ ، لأن / رُبِّ للتقليل، وكم اللتكثير. وهذه معانِ الإِبهام أولى بها .

[نظير « ما » في كفها : «اللامُ»]

(فــائدة) : في تعــاليق ابن هشام : نــظير مــا في كفّهــا إنّ وأخواتها عن العمل اللام في : « لا أنا لزيد » ، ولا غلامي لِعمّرو ، في أنّها هيّأت « لا » للعمل في المعارف ولولا وجودهـــا لم تكن أن تعمل فأما قوله :

٣٢٥= أبــالْمَــوْتِ الّـــذي لا بُــدٌ أَنِّي مــلاقٍ لا أبـــاكِ تُـخَــوُفيـنِي (١) فإنه على نيّتها كما أن قوله :

⁽١) لأبي حية النميري أو للأعشي .

من أسواهد: الخصائص 1/ه٣٥٠، وإيضاح الىوقف والإبتداء ٢٩٦/١، والعقد الفريد ٤٨٨/٢، وابن الشجري ٣٦٢/١، وابن يعيش ١٠٥/٢، والمقرب ١٩٢/١، والخزانة ٣١١٨، وشرح شذور الذهب /٢٩٧ والمهمع والدرر رقم ٥٥٣، والتصريح ٢٦/٢، واللسان . « أبي » .

٣٢٦= * إِنِّي رأيت مِلاكُ الشِّيمة الأدبُ (١) * على نيّة اللام المعلّقة خُذِفت وأبقى حُكمُها .

> ضـــابط [في «رُبّ » و « لا »]

قال سيبويه: كلّ شيء حَسُن أن تعمـل فيه (رُبُّ ، حسن أن تعمل فيه (لا) .

(١) الشاهد أورده أبو تمام مع بيت قبله في الحماسة ونسبه إلى بعض الفزاريين
 وصدره :

* كذاك أُدَّبْتُ حتى صار مِنْ خُلُقي *

من شواهد : المقرب ١١٧/١ ، وابن عقيل ١٩٥/١ ، وأوضح المسالك رقم ١٨٩ ، والخزانة ٥/٤، والعينيّ ٤١١/٢، والتصريح ٢٥٨/١، والأشموني ٢٩/٢، والهمع والدرر رقم ٥٩٤.

باب ظنّ وأخواتها ضابــط [في التعليق]

قال ابن عصفور: لم يعلق من الأفصال إلا أفعال القلوب ، وهي : ظننت وعَلِمْتُ ونحوهما ، ولم يُعلق من غير أفعال القلوب إلّا انظر ، واسأل ، قالوا : انظر مَن أبوزيد ، واسأل أبو مَنْ عمرو . وكأنّ الّذي سوّغ ذلك فيهما كونُهما سببينلِلْعِلْم ، والْمِلْمُ من أفعال القلوب، فأجرى السّبِّب مجرى المُسبَّب .

[خواصّ ظنّ وأخواتها]

(فـائدة) : قــال ابن القوّاس في (شــرح الــدرة) : لهــذه الأفعال خواصّ لا يشاركها فيها غيرها من الأفعال المتقدّمة .

منها: أن مفعوليها مبتدأ وخبر في الأصل.

ومنها : أنه لا يجوز الاقتصار على أحدمفعوليها غالباً، كما جاز في باب أعطيت .

ومنها : الإلغاء .

ومنها : التّعليق .

ومنها : جواز كون ضميري الفاعل والمفعول لِمُسمَّى واحد، نحو ظننتني قائماً وعلمتني منطلقاً/.

والمخاطب: ظننتك منطلقاً أي نفسك .

والغائب : زيد رآه عالماً أي نفسه ، وفي التَّنزيل : ﴿ أَنْ رَآهَ اسْتَغْفَىٰ ﴾(١/ أي رأى نفسه .

وإنَّمَا جاز ذلك فيها دون غيرها لأمرين:

أحدهما : أنه لما كان المقصود هو الثّاني لتعلّق العلم أو الظّن به ، لأنه محلّهما بقي الأول ، كأنه غير موجود بخلاف : ضربتني وضربتك ، فإن المفعول محلّ الفعل فلا يتوهّم عدمه . ونشأ منها أنّ علم الإنسان وظنّه بأمور نفسه أكثر من علمه بأمور غيره . فلمّا كُثرٌ فيها، وقلّ في غيرها جم بينها حملاً على الأكثر. فإذا قصد الجمع بين المفعولين في غيرها من الأفعال أبدل المفعول بالنفس نحو : ضربت نفسى ، وضربت نفسك .

وقد حملوا : عدمت وفقدت في ذلك على أفعال القلوب ، فقالوا : عدمتني وفقدتني ، لأنه لما كان دعاءً على نفسه كان الفعل في المعنى لفيره ، فكأنه قال : عدمني غيري . انتهى .

⁽١) العلق / ٧

بــاب الفاعــل

[ألفاظ مترادفة لمعنى واحد]

(فـائدة) : وقـال أبـو الحسين بن أبي الـريـع في (شـرح الإيضاح) : الإسناد والبناء والتّفريغ والشغل ألفـاظ مترادفـة لـمعنَّى واحد . يدلّك على ذلك أن سيبويه قال : « الفاعل شغل به الفعل » . وفي موضع « بني له » ، وفي موضع « أسند له » ، لا أنها كلّها معنى واحد .

قاعــدة

[في أنَّ الفاعل جزء من أجزاء الفعل]

الفاعـل كجـزء من أجـزاء الفعــل . قــال أبـــو البقــاء في (اللّباب) : والدليل على ذلك آثنا عشرَ وَجْهَاً :

أحدها : أنّ آخر الفعل يسكن لضمير الفاعل لثلاً يتوالى أربع متحَّرَكات كَضَرْبْتُ وضَرَبْنا ، ولم يسكّنوه مع ضمير المفعول نحو : ضَرَبنا زيدٌ ، لأنه في حكم المنفصل . الثاني : أنهم جعلوا النّون في الأمثلة الخمسة علامة رفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينهما ، ولولا أنه كجزء من الفعل لم يكن كذلك / [٦٤/٢]

> الثالث : أنَّهم لم يعطفوا على الضمير المتَّصل المرفوع من غير توكيد، لجَرَيانه مَجْرى الجزء من الفعل واختلاطه به .

> الرَّابع : أنهم وصلوا تاء التأنيث بالفعل دلالةً على تأنيث الفاعل فكان كالجزء منه .

> الخامس : أنّهم قالوا : ألقيا، وقضا مكان الْق الْق ، ولـولا أن ضمير الفاعل كجزء من الفعل لما أنيبت منابه .

> السادس: أنهم نَسبوا إلى كنت فقالوا: كُنْتِيّ. ولولا جعلتم النّاء كجزء من الفعل لم تبْنَ مع النسّب .

> السابع: أنهم ألغوا ظننت إذا توسّطت أو تأخرت. ولا وجه إلى ذلك إلا جعل الفاعل كجزء من الفعل الذي لا فاعل له ، ومثل ذلك لا يعمل .

> الثامن : امتناعهم من تقدّم الفاعل على الفعل كامتناعهم من تقدّم بعض حروفه

> التاسع : أنهم جعلوا حبّذا بمنزلة جزء واحد لا يفيد مع أنه فعل وفاعل.

العــاشر : أنّ من النّحــويين من جعل حبّــذا في موضــع رفــع بالابتداء وأخبر عنه ، والجملة لا يصحّ فيها ذلك إلا إذا سمّى بها .

الحادي عشر : أنهم جعلوا « ذا » في حبّـذا بلفظ واحد في التثنية والجمع والتأنيث كما يفعل ذلك في الحرف الواحد .

الثاني عشر : أنهم قالوا في تصغير : «حَبَّذا » : « ما أُحَيْبلَهُ » ، فصغّروا الفعل وحذفوا منه إحْدى الباءين ، ومن الاسم الألف . ومن العرب من يقول(') : لا تحبّذه فاشتّق منهما . انتهى .

وهذه الأوجه مأخوذة من (سِرّ الصناعة) لابن جنّي .

قـاعـــدة [في تقديم المفعول على الفاعل وتأخيره عنه]

الأصل تقديم الفاعل وتأخير المفعول .

قال ابن النّحاس: وإنما كان الأصل في الفاعل التّقديم، لأنــه يتنزّل من الفعل منزلة الجزء ولا كذلك المفعول .

وقال ابن عصفور في (المقرب) : ينقسم الفاعل بالنظر إلى [٦٠/٢] تقديم المفعول عليه/وحده، وتأخيره عنه ثلاثة أقسام :

 (١) انظر سر الصناعة ٢٢٥/١ - ٢٣١ حيث تناول هذا الموضوع في شدّة اتصال الفعل بالفاعل . قسم : لا يجوز فيه تقديم المفعول على الفاعل وحده ، وهو أن يكون الفاعل ضميراً متصالًا، أو لا يكون في الكلام شيء مبيّن ، أو يكون الفاعل مضافاً إليه المصدرالمقدّر بأنَّ والفعل، أو بأن التي خبرها فعل، أو اسم مشتق منه .

وقسم: يلزم فيه تقديمه عليه وهو أن يكون المفعول ضميراً متصلاً والفاعل ظاهراً، أو يكون متصلاً بالفاعل ضمير يعود على المفعول،أو على ما اتصل بالمفعول،أو يكون الفاعل ضميراً عائداً على ما اتصل بالمفعول، أو يكون المفعول مضافاً إليه اسم الفاعل بمعنى الحال،أو الاستقبال،أو المصدر المقدّر بأن والفعل،أو بأن التي خبرها فعل، أو يكون الفاعل مقروناً بإلاً، أو في معنى المقرون بها.

وقسم : يجوز فيه التّقديم والتأخير، وهو ما عدا ذلك .

ضابط

[في حذف الفاعل]

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : اعلم أن الفاعل يحذف في ثلاثة مواضع :

أحدها : إذا بنى الفعل للمفعول نحو :ضُرِب زيد، فههنا يحذف الفاعل وهو غير مراد .

الثاني : في المصدر إذا لم يذكر معـه الفاعـل مُظْهَـراً يكون

محذوفاً، ولا يكون مضمراً، لأن المصدر غير مشتقّ عند البصريّين، فلا يتحمل ضميراً بل يكون الفاعل محذوفاً مراداً إليه نحو: يعجبني ضَرْبُ زيداً ، ويعجبني شُرْبُ الماء .

والشالث : إذا لاقى الفاعـل ساكنـاً من كلمة أخـرى كقولـك للجماعة : اضربوا الْقـوم . وللمخاطبـة اضربي القـوم . ومنه نـوناً التوكيد نحو : هل الزيدون يقومُنَّ ، وهل تَضْرِبنَّ يا هِنْد .

ضابط

[في تقسيم المضمــر والمـظهــر من جهــة التقـــديم والتأخير]

قال ابن النّحاس في (التّعليقة) : المضمر والمظهر من جهة [٦٦/٢] التقديم / والتأخير على أربعة أقسام :

أحدها : أن يكون الظّاهر مقدّماً على المضمر لفظاً ورتبة ، نحو ضرب زيدٌ غُلاَمَه .

والثاني : أن يكون الظّاهر مقدّماً على المضمر لفظاً دون رتبة ، نحو : ضرب زيداً غلامُهُ .

والثالث : أن يكون الظاهر مقدّماً على المضمر رتبةً دون لفظ ، نحو ضرب غلامة زيد ، فهذه الثلاثة تجوز بالإجماع . والرابع: أن يكون الظّاهر مؤخراً لفظاً ورتبة ، نحوضرب غلامُهُ زيداً ، فهذا أكثر النحاة لايجيزه، لمخالفته بابَ المُضمر . ومنهم من

أجازه .

باب النّائب عن الفاعل ضابــط [في تقسيم الأفعال]

قال ابن عصفور في (المقرب) : الأفعال ثلاثة أقسام :

قسم : لا يجـوز بناؤه للمفعـول باتّفاق، وهو الأفعـال التي لا تتصرّف ، نحو : نعم وبئس .

وقسم : فيه خلاف وهو كان وأخواتها المتصرفة .

وقسم : لاخلاف في جواز بنائه للمفعول(١) وهو مـا بقي من الأفعال المتصرّفة .

ضابسط

[في جواز بناء الفعل لحروف الجر]

 الفعل لها إِلًّا ما استثنيته لك . ولم يتعرَّض أحد لهذا .

فمن ذلك : لام التّعليل لا يقال : أكرم لزيد ، وكذلك الباء ، ومن : إذا أفادتا ذلك ، وربّ ، لأن لها صدر الكلام ومذ ، ومنذ ، لأنهما ضعيفتا التّصرف .

وزاد ابن إياز : الباء الحاليّة ، نحو خرج زيد بثيابه ، فإنها لا تقوم مقام الفاعل . وكذلك خـلا ، وعدا ، وحـاشا ، إذا جُـرِرْنَ ، والمميّز إذا كان معه نحو : «طِبْتَ مِنْ نَفْس » ، لا يقوم شيءٌ من ذلك مقام الفاعل/.

[مسألة في امتحان النشأة]

(فائدة) : قال ابن معط في الفيّته :

مســالـةُ بهــا امتحـان النشــاهُ أُعْطِي بالمُعْطَى به ألف مـائهُ وكسـى المكســوَ فَــرُواً جُبّــهُ ونقــص المـــوزون ألفــاحبّــهُ

قال ابن القُوّاس : هذه المسألة تذكّر في هذا البـاب لامتحان النشأة بها، ولإفادة الرّياضة والتُدّرب . ولها أربع صور :

الأولى : أن يشتغل الفعل واسم المفعول بالباء ، نحو : أُعْطِي بالمعطى به ألف مائة ، فأُعْطِي : فِعْلُ ما لم يُسمَّ فاعلهُ . ويتعدّى في الأصل إلى مفعولين . والمعطى : اسم المفعول وهو بمنزلة فعل ما لم يُسمَّ فَاعله ، ويتعدى أيضاً إلى اثنين ، فلا بدلهما من أربعة مفاعيل : اثنين لأعطى ، واثنين للمُعْطى .

أما أعطى فمفعوله الأول (مائة) والنّاني (بالمُعطى). ويتعيّن رفعُ « المائة » بأُعْطِي، لوجوب قيامها مقام الفاعل، وامتناع قيـام الحال والمجرور مقامه مع وجود المفعول به الصّريح ، فالمُعْطى في محل النّصّب على ما كان أوّلاً .

وإمّا المعطى فمفعولَهُ الأول ألفٌ . ويتعيّن رفعُهُ لقيامه مقام الفاعل ، والثّاني في محل النّصب وهو الضمير المجرور بالباء الذي هو « به » لامتناع قيامه مقام الفاعل .

فإن قيل : فهلَّا جعلت المائة مرتفعة بالمُعْطى والألف بأُعْطِي .

أجيب: بأن الألف واللّام لما كانت في المعطى اسماً موصولًا بمعنى الذي، وما بعدها من اسم المفعول وما عمل فيه الصّلةُ امتنع رفع المائة ، لامتناع الفصل بين الصلة والموصول بأجنبيّ وهو الألف .

والضّمير في (به) بعود على الألف واللام في المعطى؛ لأن التَّقدير أعطيت بالثوب المُعطى به زيدٌ أَلَفا مائة ، فلما خُذِف الفاعل منهما وَيُنِيا للمفعول أقيم المائة والألف مقامه .

الثانية : أن يجرّد من حرف الجرّ ، نحو : كسى المكسوّ فَرْواً جُبّه ، فالمكسوّ مرفوع بالفعل الذي هو كسي ، وَجُبّه منصوبة لأنها مفعوله الثّاني . وفي المكسوضميرٌ يعود على الألف واللّرم وهمو قائم مقام فاعله، و « فرواً » منصوب لأنها المفعول الثاني للمكسوّ .

ولا يجوز أن يكون الفرو منصوباً بكسي ، لامتناع الفصل بين الصلة / والموصول . ويجوز أن يُرفع ، الفروُ والجُبّة ، لقيامهما مقام [٦٨/٣] الفاعل ، ويُنْصَب المكسرِّ والضَّمير الذي كان في اسم الفاعل ، فيعود منفصلاً منصوباً ، فيقال : كسي المكسرِّ إياه فَرُّو جَبّة ، لعدَّم اللَّبس كما يجوز أعطى زيداً ورُهَمٌ .

الثالثة : أن يشتغل الفعل بالباء ، ويجرد اسم المفعول فيقال : أعطى بالمُعْطى ألفاً مائةً ، فيتعين رفع المائة لقيامهما مقام فاعل أعطى ، لاشتغال الفعل عن المعطى بالباء ، وأمّا الألف فالأولى نَصْبُه لقيام الضمير المستكنّ مقام الفاعل .

ويجوز رفع الألْف وجعل الضّمير منصوباً على العكس .

الرابع: أن يُجَرّد الفعل ويشتغل اسم المفعول بالباء ، فيقال : أعطى المُعطى مقام الفاعل ، لعدم أعطى المُعطى مقام الفاعل ، لعدم اشتغاله بحرف ، وينصب المائة . ويجوز أن يقام المائة مقام الفاعل ، وينصب المُعطى على العكس .

وأمًا الألف فيتعيّن رفعه بالمعطى لقيامه مقام الفاعل ، وامتناع قيام الجارّ والمجرور مقامه ، وأما * ونقص الموزون ألفا حبّة * .

فالأولى أن يحمل نقص على ضده وهو زاد ، ووزن على نظيره وهو

نَقَد(١) ، وإلَّا لم يُتَصَوَّر فيها ما ذكر ، لكونها لا يتعدّبان إلى مفعولين . انتهى .

⁽١) في ط: (نقد، بالقاف. وفي بعض النسخ المخطوطة: (نفذ، بالفاء والذال وبعضها الآخر: (نفد، بالفاء والدال، وأرجحها: (نقد، بالفاف والدال، لأنه نظير وزن، فوزن لما يوزن، ونقد لما يعطي دراهم أو دنائير.

باب المفعول به

ضابسط

[فيما يعرف به الفاعل من المفعول]

فيما يعرف بـه الفـاعـل من المفعـول . قـال ابن هشـام في (المغنى) : وأكثر ما يشتبه ذلك إذا كان أحدهما اسماً ناقصاً ، والآخر اسماً تامًا .

وطريق معرفة ذلك: أن تجعل في موضع التّام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلّم المرفوع ، وإن كان منصوباً ضميره المنصوب ، وتُبَدُل من النّاقص اسماً بمعناه في العقل وعدمه . فإن صحت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة (١) وإلّا فهي فاسدة ، فلا يجوز : أعجبتُ عمرو ، إنْ أَوْقَعْت « ما » على ما لا يعقل ، لأنه لا يجوز : « أحجبتُ النُّوبَ » . ويجوزُ النَّصب ، لأنه يجوز : اعجبني الثوبُ ، فإن أَوْقَعْت - « ما » - على أنواع من يعقل جاز ، لانه يجوزُ : « أعَجَبْتُ النَّساء » . وإن كان الاسم الناقص مَنْ أو الذي جاز الوجهان أيضاً .

 ⁽١) في المغنى ٢/٢٥ بعد قوله: وصحيحة » كلمة: وقبله ».

تقول: أمكن / المسافر الشفرُ بنصب و المسافر » ، لأنك تقول: أمكنني الشفرُ ، ولا تقول: أمُكنتُ الشفرَ ، وتقول: « ما دعا زيداً إلى الخروج » ، « وما كره زيدٌ من الخروج » ، تنصب زيداً في الأولى مفعولاً ، والفاعل ضمير « ما » مستتراً ، وترفعه في الثانية فاعلاً والمفعول ضمير « ما » محذوفاً ، لأنك تقول: « ما دعاني إلى الخروج » ، « وما كرهت منه » . ويمتنع العكس لأنه لا يجوز: « دعوت التُوبُ إلى الخروج » ، « وكره من الخروج » .

ضابـــط [في إذا أطلق المفعول أريد به المفعول به]

قال ابن هشام : جرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل : مفعول ، وأطلق لم يرد إلا المفعول به . لمّا كان أكثر المفاعيل دَوْراً في الكلام خَقَفُوا اسمه ، وإن كان حقّ ذلك أن لا يصدق إلاّ على المفعول المطلق ، ولكنّهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول إلاّ مقيّداً بقيد الإطلاق .

وقـال السخاوّي : قـال النّحويـون : أقوى تعـدّي الفعل إلى المصدر ، لأن الفعل صِيغَ منه، فلذلك كان أحق باسم المفعولُ .

ضابسط

[في تقسيم المفعول بالنظر إلى تقديمه على الفعل وتأخيره]

نقلت من خط الشّيخ شمس الدين بن الصائغ في (تذكرته) : مِمّا لَخَصه من (شرح الإيضاح) للخفاف (١٠: المفعول ينقسم بالنّظر إلى تقديمه على الفعل والفاعل، وتأخيره عنهما ، وتوسيطه بينهما سبعة أقسام :

أحدها : أن يكون جائزاً فيه الثلاثة كضرب زيدٌ عَمْراً .

الثاني : أن يلزم واحداً ، التقدم نحو : مَنْ ضربت ، أو التَّوسط نحو : أعجبني إن ضرب زيداً أخوه ، أو التأخر نحو : ما ضرب زيدً إلاً عمراً ،

لا يجوز تقديمه على الفاعل ، ولا على الفعل ، لأنك أوجبت له بإلاً ما نفيت عن الفاعل ، فذكّر الفاعل من تمام النفي ، فكما أنّ الإيجاب لا يتقدّم على النّفي ، فكذا لا يتقدّم على ما هو من تمامه .

وإنّما (ضرب زيدٌ عمراً » مثله ، وكذا نحو : (ضرب موسى عيسى » ، وأعجبني ضَرْبُ زيدٍ عمراً ، يلزم تأخير المفعول فيهما .

 ⁽١) هو أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجذاميّ المالقي النحوي . مات بالقاهرة سنة ٩٥٧هـ انظر البغية ٤٧٣/١ .

زيدٌ عمراً .

وقد اشتمل هذا القسم الثاني على ثلاثة أقسام من السبعة .

الثالث: أن يجوز فيه وجهان من الثلاثة: إمّا التقديم والتأخير [۲۰/۲] فقط / نحو: «ضربت زيداً»، وإمّا التقديم والتوسّط، نحو: «ضرب زيداً غلامُهُ، وإمّا التأخر والتوسّط، نحو أعجبني أن ضرب

وقد اشتمل هذا القسم الثالث على ثلاثة أقسام أيضاً، وكُمُلت السّعة .

باب التعدّي واللّزوم

خسـابـــط [في تقسيم الفعل بالنظر إلى التّعدّى واللزوم]

قال ابن عصفور في (شرح الجُمل): الأفعال بالنَظر إلى التَعدي وعدم التّعدي تنقسم ثمانية أقسام:

فعلٌ لا يتعدّى التّعدّي الاصطلاحي .

والمتَّعدِّي ينقسم سبعة أقسام :

قسمٌ يتعدّى إلى واحدٍ بنفسه ، وهو كلّ فِئْل يطلب مفعولًا به واحداً، لا على معنى حَرْف من حروف الجرّ ، نحو : ضرب، وأكرم .

وقسم : يتعدّى إلى واحدٍ بحرف جرّ نحو : مرّ ، وسار .

وقسمٌ : يتعلّى إلى واحد تارةً بنفسه وتارةً بحرفب جرّ ، وهي أفعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها نحو : نَصَح ، وشكر ، وكال ، ووزن . تقول : نصحت زيداً ولزيدٍ، وشكرتُ زيداً ولزيد. وقسم: يتعَدَّى إلى اثنين، أحدهما بنفسه، والآخر بحرف جرَّ نحو : اختار ، واستغفر ، وأمر ، وسمَّى ، وكنَّى ، ودَعا .

وقسم : يتعدّى إلى مفعولين بنفسه، وليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وهو كلُّ فعل يطلب مفعولين ، يكون الأول منهما فاعلُّا في المعنى ، نحو: أعطى وكسا.

وقسمٌ : يتعدّى إلى مفعولين، وأصلهما المبتدأ والخبر وهو : ظننت وأخواتها .

وقسم : يتعـدّى إلى ثلاثـة مفـاعيـل وهـو : أعلم ، وأرى ، وأخواتهما .

ضاسط

[في معدّيات الفعل اللازم]

قال ابن هشام في (المغنى) : معدّيات الفعل اللازم سبعة / :

أحدها : همزة أفعل كذهب زيد ، وأذهبتُ زيداً .

الثاني : ألف المفاعلة كجلس زيد ، وجالسته .

الثالث : صوغه على فَعَلْت بالفتح أَفْعُل بالضَّم لإفادة الغلبة ، نحو : كَرَمْتُ زيداً أي غلبته بالكرم .

الرَّابع: صوغه على استفعل للطَّلب و النَّسبة للشيء

[71/17]

كاستخرجت المال ، واسْتَقْبَحْتُ(١) الظُّلُّم .

الخامس: تضعيف العين كَفَرحَ زيدٌ وَفَرَّحْتُه .

السادس: التّضمين.

السابع : حذف الجار توسّعاً .

وزاد الكوفيّون ثامناً وهو تحويل حركة العين نحو : شَيْرَت عينهُ « بالكسر » ، وَشَيْرها اللّه^(۲) بالفتح .

وقال المهلِّبِيِّ :

خصال تَعدَّى الفعل بعد لـزومه إلى كـل مفعول وعـدَّتهـا عشر مفاعلة والسَّين والتــاءُ بعـدهـا وواو لمع والحرف معمولة الجر وتضعيفُ عين ثُـم لامٌ وهمــزة وحملٌ على المعنى وإلاَّ لمن تعرو وتوسعةٌ في الظَرف كاليوم سرته ففكر فلم يُجْعل لمـا قُلته سَتْرُ

فزادوا واو مع في المفعول معه ، وإلاَّ في الإستثناء ، وتضعيف اللام نحو صَعَر خدَّه وصعرَرْتُه أنا .

 ⁽١) في ط : « واستبحت ، مكان : « واستقبحت ، صواب من المغنى
 (٥٧٧/٢ ، والمخطوطات .

 ⁽٢) في القاموس: «شتر»: الشّتر: النّقلاب الجفن من أعلى وأسفل
 وانشقاقه، أو استرخاء أسفله. شترت العين كفّرح وعُني وشترها،
 وأشدها، وشترها،

ضابسط

[في الأفعال اللازمة]

قال ابن هشام : الأمور التي لا يكون الفعـل معها إلَّا قــاصراً عشرون :

كُونُه على فَعُل بالضَّم كَظَرُف وشَرُف .

وَسُوعَ : « رَحُبَتُكُمُ الطَّاعَة » ، « وإنَّ بشراً ^{(كَ}لُلُع اليمنَ ،ولا ثالث لهما » ، لأنهما ضمّنا معنى : وَسِع وَبَلَغ .

أو على فَعَل بالفتح، أو فَعِل بالكسر، ووصفهمـا على فعيل ، نحو : ذَلّ ، وَقَوِيَ .

أو على أفعل بمعنى صار ذا كذا نحو : أغدّ البعير ، وأحصدَ الزّرع إذا صارا ذوي غُدّة وحصاد .

أو على إفْعَلَلَّ كَاقْشَعَرٌّ .

أو على افوعلّ كاكْوَهَدّ الفرخ : إذا ارتعش .

أو على إفْعَنْلُل بأصالة اللامين كاحر نجم (٢) .

(١) في ط: « نسرا » بالنون والسين ، تحريف ، وهو من الأمثلة المشهورة .

 ⁽٢) في القاموس : حرجم الإبل ردّ بعضها على بعض ، واحرنجم : أراد الأمر
 ثم رجع عنه . وفي المغنى : احرنجم بمعنى : اجتمع .

أو على افْعَنْلل بزيادة إحدهما (١) كاقعنسس .

أو على افعنْلَى كاحْرَنبي الدّيك: إذا انتفش.

أو على اسْتَفْعل وهو / دالَّ على التَّحول كاستحجر الطَّين . [٧٢/٢] أو على انفعل كانطلق .

أو مطاوعاً لمتعدِّ إلى واحد نحو : كسرَّته فانْكسر، وعلَّمته فتعلُّم

وضاعفْتُ الحساب فتضاعَف .

أو رباعيًّا مزيداً فيه نحو : تدحرج واقْشَعَرٌ .

أو يتضّمن معنى قاصرٍ .

أو يدل على سجيّة كَلَوْم وَجَبُن ، أو عَرْض كَفَرِح وَكَسِل ، أو نظافة كَطَهُر، أو دَنَس كَنجِس ،أو لوِن كاحمرّ واخضرّ واسوّد ، أو حليـة كَذَعِج، وسين وَهَزِل .

 ⁽١) في ظ: (إحداهما عصوابه من المخطوطات ، وفي المغنى ٢/٤٥٧:
 (١) ذي نادة أحد اللامين ع.

باب الاشتغال

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : ضابطً لمسائل باب الاشتخال . يجوز تعدّى فعل المضمر المنفصل ، والسّببيّ إلى ضميره في جميع الأبواب .

ويجوز تعدّى الفعل المذكور إلى الظاهر مطلقاً ، سواءً ظاهره وغيره في جميع الأبواب .

ويجوز تعدّى فعل الظاهر إلى مضموه المتّصل في باب ظننت ، وفي : عدمت وفقدت ، ولا يجوز في غير ذلك .

ويجوز تعدّي فعل المضمر المتّصل إلى مضمره المتّصل في باب ظننت وفي عدمت وفقدت . ولا يجوز في غير ذلك .

ولا يجوز تعدّي فعل المضمر المتّصل إلى ظاهره في باب من الأبواب إلَّا لفظ النّفس .

ولا يجوز تعدّي فعل الظّاهر إلى ظاهره في باب من الأبواب إلّا لفظ النفس . انتهى .

باب المَصْدر

قاعسدة

[في عدم نصب الفعل لمصدرين أو ظرفي زمان أو مكان]

قال ابن فلاح في (المغنى) : لا ينصب الفعل مُصْدرين ولا ظُرْفي زَمَانِ ولا ظَرْفَيْ مكان لعدم اقتضائه ذلك ، لأن الفعل لا يكون مشتقًا من مصدرين، ولا فِعْلان مشتقان من مصدر واحد، ولا يكون الفعل الواحد في زمانين أو مكانين في حالة واحدة .

باب المفعول له

قــال الأندلسي في (شــرح المقصــل) : قــال الخــوارزمي : المفاعيل في الحقيقة / ثلاثة ، فأمّا المنصوب بمعنى اللّام، وبمعنى مع [٧٣/٢] فليسا مفعولين .

باب المفعول فيه

قال أبو الحسين بن أبي الرّبيع في (شرح الإيضاح) : كان أبو عليّ الشَّلوبين يقـول : إن الأصل في الـظَّروف التَصـرَف ، وأصــل الأسمـاء أن لا تقتصر على بـاب دون بـاب ، فمتى وُجِـد الاسم لا يستعمل إلَّا في باب واحد عَلِمْتُ أنه قد خرج عن أصله ، ولا يوجد هذا إِلَّا في الظَروف والمصادر، وإِلَّا في باب النـداء ، لأنها أبـوابٌ وضعت على التّغيير .

وقــال أبــو إسحــاق بن ملكــون : الأصــل في الــظروف أن لا تتصرّف ، وتصرّفها خروج عن القياس .

قال ابن أبي الرّبيع : وهذا القمول خروج عن النّـظ ، لأنه مخالف الاسم في غير هذه الأبواب الشلالة ، فالحقّ ما ذهب إليـه الشُّلُوبين .

ضابـــط [في تقسيم ظرف الزمان]

قال ابن مالك في (شَرْح العمدة)(١) : ظرف الزّمان على أربعة أقسام :

ثابت التّصرف والإنصراف .

ومنفّيّهما .

وثابت التّصرف منفي الانصراف .

 ⁽١) حققه عدنان عبد الرحمن القوري باسم : « شرح عمدة الحافظ وعُدة اللافظ » نشر وزارة الأوقاف (إحياء التراث الإسلامي) بالعراق وطبع بمطبعة العاني ببغداد سنة ١٩٧٧ .

وثابت الانصراف منفي التّصرف ، أي لازم الظرفية .

فالأول : كثير كيوم وليلة وحين ومدة .

وللشاني(١) مثالان: أحــدهما مشهــور والآخر غيــر مشهور، فالمشهور:(سَحَر) إذا قصد به التّعيين مجرّداً من الآلف واللّام والإضافة، والتصغير نحو: و رأيت زيداً أمس ِ سَحَر فلا يتّون لعدم انصرافه، ولا يفارق الظّرفيّة لعدم تصرّفه.

والموافق له في عدم الانصراف والتَصرف:(عشيّة) إذا قصد بها التّعيين مجرّدة عن الألف واللام ، والإضافة . عزا ذلك سيبويه إلى بعض العرب . وأكثر العرب يجعلونها عند ذلك متصرّفة منصرفة .

وللقسم (٢) الثالث : وهو النّابت النّصرف ، المنفي الإنصراف مشالان : ﴿ غدوة ﴾ و ﴿ بكـرة ﴾ إذا جُعِلا عَلَمَيْنِ فـ إنّهما لا ينصـرفان للعلميّة والتأنيث .

ويتصرّفان فيقال في / الظرفية : « لقيتُ زيداً أَمْسِ غُـدُوَةَ ، [٧٤/٢] ولقيت عمراً أوَّل من أمْسِ بكرةَ .

ويقال في عدم الظّرفيّة : سَهِـرْتُ البارحـةَ إلى غدوةَ ، وإلى

 ⁽١) في ط فقط : ﴿ وَالثَّانِي ﴾ تحريف ، صوابه من المخطوطات ، وعمدة الحافظ ص ٤١٤ .

⁽Y) في ط: « والقسم » صوابه من المخطوطات. وعمدة الحافظ.

بُكُرَةً . فلو لم يُقْصدا(١) بعلميّة تصرّفا وانْصَرَفا كقولك ، ما من بُكرةٍ أفضل من بكرة يوم الجمعة ، وكُل غُدوة يستحبّ فيها الاستغفار .

الرابع : وهو الثابت الانصراف ، المنفيّ التَصرف ما عُيِّن من ضُحى ، وسحير(٢) وبكر ونهار ، وليل ، وعَتمةٍ وعشاء ومساءٍ وعشيةٍ في الأشهر ، فهذه إذا قصد بها التعيين بقيت على انْصرافها ، والزمت الظرفية فلم تنصرف(٣). والاعتماد في هذا على النقل(٤) .

(فــائدة) : قــال بعضهم : مأخــذ التّصــرف والانصــراف في الظّروف هو السّماع.حكاه الشلوبين في (شرح الجُزوليّة) :

ضابـــط [في المتمكّن]

قال ابن الخَبَّاز في (شرح اللَّرة) : المتمكَّن يُطلِقُهُ النَّحويُّون على نوعين : على الاسم المعرب ، وعلى الظّرف الذي يعتقب عليه العوامل كيوم وليلة .

 ⁽١) في ط: «يقصد» بدون ألف للتثنية ، صوابه من المخطوطات ،
 وعمدة الحافظ.

⁽٢) في ط: « وسحر » . وفي المخطوطات ، والعمدة : « سحير » .

⁽٣) في ط: « تتصرف » بالنون ، تحريف

⁽٤) نهاية نص عمدة الحافظ /٤١٥.

[الفعل اللام لا يتعدى إلى ظرفمكان مخصوص إلا بحرف الجر]

(فائدة) : قال ابن يعيش كما أن الفعل اللازم لا يتعدّى إلى مفعول به إلا بحرف جرّ كذلك لا يتعدّى إلى ظُرْفٍ من الأمكنة مخصوص إلا بحرف جر نحو : وقفت في الدار ، وقمت في المسجد .

ضابسط [في التصرّف في الأسماء]

قال أبو حيّان في (شرح التسهدل): التّصرف في الأسماء أن تستعمل بوجوه الإعراب، فيكون مبتدأ ومفعولًا، ويضاف إليه، ويقابله أن يقتصر فيه على بعض الإعراب كاقتصار «أيمن» على الابتداء و «سبحان» على المصدرية و «عندك» على الظرف، ونحو ذلك.

والتّصّرُف في الأفعال أن يختلف أبنية الفعل لاختــلاف زمانــه نحو : ضَرَبَ يَضْرِب اضْرِب .

وقال الشّلوبين في (شرح الجُزوليّة) ، والأعلم في (شـرح الجُمَل) : التَّصرَف وَعَدَمهُ في عبارات / النّحويين بقال على ثلاثة [٧٥/٢] معان : فمرّة يقال : متصرف ، وغير متصوف ، ويـراد به اختـالاف الأبتيـة لاختلاف الازمنـة ، وهو المختصّ بـالافعال . ومـرّة يقال : متصوف وغير متصوف وغير متصوف وغير متصوف وغير متصوف الخرف الظرف الذي لا يُستعمل إلاَّ منصوباً على أنه مفعـول فيه خاصّة أو مخفوضاً مع ذلك بِمَنْ خاصّة ، قالوا فيه : غير متصرف ، ومرّة يقال : متصرف وغير متصرف ، ويرادُ به : إنّه ما يتصرف ذاته ومارّة يعلى أبنية مختلفة ، كضاربٍ وقائم ، وما لا يكون كذلك كاسم الإشارة .

ضـــابــــط [الظروف كلّها مذكرة]

قال ابن عصفور في « شرح الجُمَل » : الـظروفُ كلّها مذكّرة إلاّ قُدّام ، ووراء ، وهما شاذّان .

قاعــدة

[في جواز : نزلت عند بابه على زيد]

قال الفارسّي في (التذكرة) : نزلت عند بابه على زيد ، جائزٌ لأن نسبة الظّرف من المفعـول كنسبة المفعـول من الفاعـل ، فكما يصحّ : ضرب غلامُهُ زيداً ، كذلك يصحّ ما ذكرناه.

[بناء الاسم الزماني إذا تضمّن معنى الشرط]

(فائدة) : قال أبو الحسن عليّ بن المبارك البغدادي المعروف بابن الزاهدة رحمه الله تعالى .

إذا اسم بمعنى الوقتُ يُبنى لأنه تضمّن مَعْنى الشَّرْطِ مَوْضعه النَّصْبُ وَوَعْمَلُ في مَوْضع البَّرِ النَّلْبُ (١)

ضابيط

[في الظروف التي لا تدخل عليها حروف الجرّ]

قال الأندلسيّ : الظّروف التي لا تُدخل عليها مِنْ حروف الجَرّ ـ سوى من ـ خمسةً : عِنْد ، ومع ، وقبل ، وبعد ، ولدى . انتهى .

قلت وقد نظمتها فقلت :

من الظّروف خمسةً قد خُصَّصَتْ بمن ولم يَجُسرُهـا سِواهـا / [٢٦/٢] عِنْـد ومـع وقبــل بعـد ولــدى شَرْحُ الإمـام اللّورقيّ حَـــواهـا

> الأندلسيّ شارح (المفصّل) المشهور : هو الإمام عَلم الدّين اللّورقي له ترجمة جيّدة في (سِيَر النّبلاء لِللّهَبِي) .

 ⁽١) في نسخة المتحف البريطاني: ويندب، مكان: ويا ندب، والندب كما في القاموس: وندب، الخفيف في الحاجة، الظريف النجيب.

ضابسط

[في أقسام الظروف المبنيّة]

قــال ابن الشَّجري في (أمــاليــه) : الــظُروف المبنيَّة ثــلاثـة أضرب : ضَرْبُ زمانيّ ، وضَرْبُ مكانيّ ، وَضَرْبٌ تجــاذ به الـزّمان والمكان .

فالزّماني : أمس ،والآن، ومتى ، وأيان ، وقطّ المشددة ، وإذ وإذا المقتضية جوابًا .

والمكانيّ : لـــدن ، وحيث ، وأين ، وهـنـــا ، وثُمّ ، وإذْ المستعملة بمعنى ثمّ .

والثالث : قبل ، وبعد .

ضابسط

[في أقسام اسم المكان]

قال السّخاويّ في (شرح المفصل) اسم المكان ينقسم على ثلاثة أقسام .

قسمٌ ، لا يستعملُ ظَرْفاً .

وقسم ، لا يستعمل إِلَّا ظَرْفاً .

وقسم ، لا يلزم الظّرفيّة .

فىالأول : ما كمان محدوداً نحو البيت ، والـدار ، والبلد ، والحجاز ، والشام والعراق ، واليمن.

والثاني : نحو : عند ، وسوى ، وسواء ، ولدن، ودون .

والثالث : كالجهات السّت فوق ، وتحت ، وخلف ، ووراء ، وأمام ، وقدام ، ويمين ، وشمال ، وحذاء ، وذات اليمين .

باب الاستثناء

قــاعـــــدة [في أن أصل الاستثناء إِلَّا]

قال ابن يعيش: أصل الاستثناء أن يكون بــ«إلاّ»، وإنما كانت هي الأصل ، لانها حرفٌ ، وأنّها تنقل الكلام من حالٍ إلى حال الحروف كما أنّ «ماءتنقلُ من الإيجابُ إلى النفي، والهمــزة تنقل من الخبــر إلى النفي، الممـرفة .

فعلى هذا تكون إلاَّ هي الأصل؛ لأنها تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص ، ويكتفي بها من ذكر المستثنى منه إذا قلت : ما قام إلاً زيدً .

وما عداها مما يستثنى به فموضوع موضعها، ومحمول عليها؛ لمشابهة بينهما .

وقال ابن إياز : إلاَّ أصل الأدوات في هذا الباب لوجهين : أحدهما : أنها حرف والموضوع لإفادة المعاني الحروف

كالنفى والاستفهام والنّداء .

والثاني: أنها تقع في أبواب الاستثناء فقط وغيرهـا في أمكنة مخصوصة بها وتستعمل في أبواب أُخر .

قاعـــدة

[في أنَّ إلًّا قد تكون صفة ، وغير تكون استثناء]

قال أبو البقاء في (التّبيين) : الأصل في (إلّا) الاستثناء وقد استعملت وَصْفاً ، والأصل في (غير) أن تكون صفةً وقد استعملت في الاستثناء . والأصل في (سواء) و (سوى) الظرفيّة ، وقد استعملت بمعنى : (غير » .

[أقسام الاستثناء]

(فائدة) : قال ابن الدّهان في (الغرة) : الاستثناء على ثلائة أضرب : استثناء بعد استثناء ، واستثناء من استثناء ، واستثناء مُطْلَقُ من استثناء .

فالاستثناء بعد الاستثناء تكون إلاَّ فيه بمعنى الواو كقوله تعالى : ﴿ وعنده مفاتِحُ الغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إلاَّ هُوَ ، وَيَعْلَمُ ما في البرَّ والْبَحْر وما تَسْقُطُ من ورقةٍ إلاَّ يَعْلَمُها ولا حَبَّةٍ في ظُلُمات الأرْضِ ولا رَطْبٍ ولا يابِس ٍ إِلَّا في كتاب مبين ﴾(١) فكأنَّه قال : إلَّا يعلمها وهي في كتاب مبين .

والاستئناء من الاستئناء كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أُرسَلنا إِلَى قَوْمٍ مُجْرِمِينَ إِلَّا آلَ لُوط إِنَّا لَمُنَجَوهم أجمعين إِلَّا امرأَتَهُ قَدَرْنا إِنَها لَمن الفابرين ﴾ (*) فتقديره : إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين لئلا تُبْقِي منهم أحداً بالإهلاك إلا آل لُوط إنا لمنجّوهم أجمعين ، ثم استثنى من الموجب فقال : ﴿ إِلاَّ امرأَتَهُ قدرنا إِنَّها لَمن الفابرين ﴾، فالأصل في هذا : أن الذي يقع بعد معنى النّفي يكون بإلا مُوجَباً ، وبعد معنى النّفي الموجب يكون مفياً . /

وامًا الاستثناء المطلق من الاستثناء فعليه أكثر الكلام كقولك : سار القوم إلاّ زيداً .

قاعـــدة

[متى يعمل ما قبل إلَّا فيما بعدها ؟]

لا يعمل ما قبل إلَّا فيما بعدها إلَّا أن يكون مستثنى نحو: ما قام إلَّا زيد أو مستثنى منه نحو: ما قام إلَّا زيداً أحدٌ ، أو تابعاً له نحو: ما قام أحد إلَّا زيدٌ فاضلَ .

⁽١) الأنعام / ٥٥.

⁽٢) الحجر / ٥٨، ٥٩، ٢٠.

ضابسط

[في مخالفة البدل حكم المبدل منه]

قال ابن الدّهان في (الغرة) : ليس في المُبْدلات ما يخالف البدل حُكُم المبدل منه إلا في الاستثناء وحده ، وذلك أنك إذا قلت : ما قام أحدً إلا زيدً، فقد نفيت القيام عن أحد، وأثبت القيام لزيد، وهو بدل منه .

ضابط

[في مواضع الاسم الذي يُنصب بعد إِلًّا]

قال ابن الدّهان في (الغرة) : الذي ينصب بعد إِلاَّ ينصب في ستة مواضع :

الأول : الاستثناء من الموجب لفظاً ومعنًى نحو : قــام القومُ (١) إِلَّا زيداً .

الثاني : أن يكون موجباً في المعنى دون اللفظ نحو : ما أكل أحد إلاَّ الخبز إلاَّ زيداً ، لأن التقدير يؤدي إلىٰ الإيجاب ، فكأنه قال : كُلّ الناس أكلوا الخبز إلاَّ زيداً .

من النسخ المخطوطة ومن الأسلوب .

أحد إِلَّا راكبًا إِلَّا زيداً، لأنهُ يُؤدّي أيضاً إلى الإيجاب ، فيكون تقديره : كُلِّ الناس جاؤني راكبين إلَّا زيداً .

الرابع : أن تكور إلاَّ مع اسمين مستثنيين ، فلا بُدّ من نصب أحدهما نحو : ماجاءني أحدٌ إلَّا زيدٌ إلاَّ عَمْراً ، وإلَّا زيداً إلاَّ عمرو .

الخـامس : أن يقدّم المستثنى على المستثنى منه نحو : مـا جاءني إلاَّ زيداً أحدٌ .

السادس : الاستثناء من غير الجنس نحو : ما في الدَّار أحدُ إلاًّ [٧٩/٢] حماراً / .

(خــلا]

(فــائدة) : قــال ابن يعيش : خلا فعــل لازم في أصله ، لا يتعدّى إلاّ في الاستثناء خاصّة .

[نصبُ المستثنى إذا تقــدم على المستثنى مـنــه في الإيجاب]

(فائدة) : قال ابن يعيش : إذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه فى الإيجاب تعيّن نصبه ، وامتنع البدل الذي كـان مختاراً قبــل التُقَدّم نحو: ما جاءني إلاَّ زيداً أحدٌ ، لأن البدل لا يتقدّم المبدل من حيث كان من التوابع كالنّعت والتّوكيد ، وليس قبله ما يكون بدلاً منه ، فتعيّن النّصب الذي هو مرجوح للضّرورة .

ومن النَّحويين مَن يُسمِّيه أحسن القبيحين .

ونظير هذه المسألة صفة النّكرة إذا تقدّمت نحو: فيها قـائماً رجـل ، لا يجوز في ـ قـائم ـ إلاّ النّصب . وكان قبـل التقديم فيـه وجهان : الرفع على النّعت نحو: فيها رجلٌ قـائمٌ ، والنصب على الحال إلاّ أنه ضعيف ، لأن نعت النّكرة أجود من الحال منها . فإذا قدّم بطل النّعت وتعين النّصب على الحال ضرورةً ، فصار ما كان مرجوحاً مختاراً . إنتهى .

[قد يكون الاستثناء تخصيصاً واستدراكاً]

(فائدة) : قال ابن يعيش : الاستثناء من الجنس تخصيص ، ومن غيره استدراك .

قــاعــــدة [في عدم النسق على حروف الاستثناء]

قال ابن السّرّاج في الأصول: لا ينسق على حروف الاستثناء،

لا تقول : قامُ القوم ليس زيداً ولا عمراً ، ولا قام القوم غَيْر زيد ولا عمــرو . قال : والنّفي في جميــع العــربيــة ينسق عليــه بــــــلا» إلّا في الاستثناء .

[إِلَّا وواو المعيَّة نظيرتان]

(فائدة): قال ابن إياز: إلا والواو التي بمعنى مع نظيرتان ، لأن كُلِّ واحدة منهما تعدَّى الفعل الذي قَبْلها إلى الاسم الذي بعدها مع ظهور النصب فيه ، ألا ترى أنك لو أسقطت ـ إلا ـ لكان الفعل غير مقتض للاسم .

[تشبيه الاستثناء المنقطع بالعطف]

(فائدة) : قال عبد القاهر : الاستثناء المنقطع مشبّة بالعُطْف ، ولك عطف الشّيء على ما هو من غير جنسه كقولك : « جاءني رجل لا حمار » ، فشبّهت إلا بلا ، لأن الاستثناء والنّفي متقاربان ، فقيل : ما مرت باحد إلا حماراً ، كما قيل : مررت برجل لا حمار / .

قــاعــــدة [في أنّ إلاّ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها]

قال ابن إياز: لايعمل ما بعد إلا فيها قبلها، فلا يجوز:

ما قُومهُ زيداً إلاَّ ضاربون، لأنتقديم الاسم الواقع بعد إلاَّ عليها غير جائز، فكذا معموله، لأن مِنْ أصولهم أن المعمول يقع حيث يقع العامل إذا كان تابعاً وفرعاً عليه. فإن جاء شيءٌ يوهم خلاف ذلك أضمر له فعل ينصبه من جنس المذكور.

وقيل : إنما امتنع ذلك في إلَّا حملًا لها على واو مع ولا يتقدّم ما بعد الواو عليها فكذلك إلًّا .

ضــابـــط [في المنفيّ عند النحويين]

قال أبو الحسن الآبلي في (شرح الجُزولية) : المنفي عندهم هو ما دخلت عليه أداة النّفي نحو : ما قام القوم إلا زيداً ، وما كان خبراً لما دخلت عليه أداة النّفي نحو : ما أحد يقوم إلا زيداً ، وما كان في موضع المفعول النّاني من باب: ظننت نحو: ما ظننت أحداً يقوم إلا زيداً . وكذلك ما دخلت عليه أداة الاستفهام ، وأريد بها معنى النفي . وكذلك ما كان من الأفعال بعد قلّ أو ما يقرب منها نحو : قلّ رجل يقول ذاك إلا زيد ، وقلما يقوم إلا عمرو، لأن العرب تستعمل قلّ بعنى النفي . فإذا قلت : قلّ رجل يقول ذاك إلا زيد ، وأقل رجل يقول ذاك إلا زيد ، فالبدل فيهما محمول على المعنى دون اللفظ ، لأن المعنى : ما رجل يقول ذاك إلا زيد ، فالبدل فيهما محمول على يجوز أن يكون إلا زيد بدلاً من أقل المرفوع ، لأنه لا يحل محله ، لأن

إلاً لا يبتدأ بها ، ولا من الضّمير ، لأنه لا يقال : يقول إلاَّ زيد . وكذلك لا يكون بدلًا من رجل في : قَلَ رجل ، لأنه لا يقال : قَلَ إلاً زيد ، ولا من زيد ، ولأن قَلَ لا تَعْمل إلاَّ في نكرة ، ولا يقع بعدها إلاَّ زيد ، ولا من الضّمير، لأن الفعل في موضع الصّفة ولا تتنفي الصّفة. وأيضاً فلا يقال : يقول ذاك إلاَّ زيد ، ولا يجوز : أقلَ رجل يقول ذاك إلاَّ زيد ، بالخفض، لأن (أقلَ) لا يدخل على المعارف فهي كَرُبّ . وإنّما هو بدل من رجل على الموضع ، لأنه في معنى : ما رجل يقول ذاك إلاً (1/١/٢]

قــاعــــدة [في عدم جواز استثناء إلاَّ اسمين]

قال الأبذي : ومن أصل هذا الباب : أنّه لا يجوز أن يستثنى بإلاً اسمين كما لايعطف بـ الا، اسمين، ولا تعمل واو المفعول معه في اسمين ، فإذا قلت : أعطيت النّاس المال إلاَّ عَمْراً الدِّينار ، لم يجز . وكذلك النّفيّ لا يجوز : ما أعطيت النّاس المالَ إلاَّ عمراً الدّينار ، إذا أردت الاستثناء . وإن أردت البدل جاز في النفي إبدال الاسمين وصار المعنى - إلاَّ عَمْراً الدينارَ .

ومن هنا منع الفارسِيّ أن يقال : ما ضرب القـومُ إلاَّ بعضهم بعضاً ، لأنه لم يتقدم اسمان فتبدل منهما اسمين . وتصحيح المسألة عنده : ما ضرب القومُ أحداً إلاَّ بعضهم بعضاً .

وتصحيحها عند الأخفش أن يقدم بعضهم .

وأجاز غيرهما المسألة من غير تغيير لِلَفظ على أن يكون البعض المتأخّر منصوباً بضرب انتصاب المفعول به لا بدل ولا مُسْتَثَنّى ، وإنما هو بمنزلة ــ اضْرِب(١) بعضاً إلاَّ بَعْضَ القوم .

 ⁽١) في ط فقط: « ما ضرب » وفي النسخ المخطوطة جميعها : « اضرب » .

باب الحال

تقسيم

الحال تنقسم باعتبارات ، فتنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين : منتقلة ـ وهــو الغالب - ومــلازمــة ، وذلــك وَاجِبٌ في ثلاث : الجامدة غير المؤولة بالمشتق : نحو هذا مالكُ ذهباً .

والمؤكدة : نحو « ولِّي مُدْبِراً »(١) .

والتي دلّ عاملها على تجدّد صاحبها ، نحو : ﴿ ونُحُلِق الإِنسانُ ضعيفًا ۚ (٢٠) .

وتنقسم بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة بها إلى قسمين :

مقصودة : وهو الغالب ، وموطئة : وهي الجامدة الموصوفة نحو : ﴿ فتمثّل لها بشراً سَوِيًّا ﴾ (٣) ، فإنما ذكر ـ بشراً ـ توطئة لذكر ـ سوّياً .

- (١) النمل /١٠.
- (٢) النساء / ٢٨.
 - (٣) مريم /١٧ .

وتنقسم بحسب الزّمان إلى ثلاثة :

مقارنة _ وهمو الغالب ، ومقدرة ، وهي المستقبلة نحو : ﴿فَاذُخُلُوهَا خَالَدَينَ ﴾ (١) ومحكيّة _ وهي الماضي نحو : جاء زيد أمس ِ راكباً .

وتنقسم بحسب التبيين والتـوكيد إلى قسمين : مبيّنـة ، وهـو الغالب وتسمّى / مؤسسة أيضاً ،

ومؤكَّدة : وهي : التي يستفاد معناها بدونها وهي ثلاثة :

مؤكَّدة لعاملها نحو : ﴿ وَلِّي مَدْبِراً ﴾ (٢) .

ومؤكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرًّا .

ومؤكَّدة لمضمون الجملة نحوْ : زيد أبوك عطوفاً .

ومما يُشْكُل قولهم : جاء زيد والشّمس طالعةٌ ، فإن الجملة الاسمية حال مع أنها لا تنحل إلى مفردٍ يبيّنٍ هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكّدة، فقال ابن جني : تأويلها :جاء زيد طالعةً الشمس عند مجيئه ، يعني فهي كالحال والنعت السببيّين ، كمررت بالدّار قائماً سكانها وبرجل قائم علمائهُ .

وقال ابن عمرون : هي مؤولة بمبكّـراً ونحوه .

⁽۱) الزمر / ۷۳.

⁽۲) النمل / ۱۰.

قساعسدة

[في كل ما جاز أن يكون حالاً يجوز أن يكون صفة للنكرة وليس العكس]

قال ابن يعيش : كلِّ ما جاز أن يكون حالاً يجوز أن يكون صفة للنَّكرة، وليس كلَّ ما يجوز أن يكون صفةً للنُّكرة يجوز أن يكون حالاً، ألا ترى أن الفعل المستقبل يكون صفةً للنُّكرة نحو : هذا رجل سيكتب ، ولا يجوز أن يقع حالاً .

ضـــابــــط [في العوامل اللفظية]

جميع العوامل اللَفظيّـة تعمل في الحــال إلَّا كان وأخــواتها ، وعسى على الأصحّ فيهما .

قاعسدة [الحال شبيهة بالظرف]

الحال شبيهةً بالظّرف . قال ابن كيسان : ولذا أُغنْت عن الخبر في : ضربي زيداً قائماً .

باب التمييز

قال ابن الطرواوة : الإبهام الذي يفسّره التّمييز : إمّا في الجنس نحو : عشرون رجـلًا ، أو البعض نحو : أحسن النـاس وجهاً ، أو الحال نحو : أحسنهم أدباً ، أو السّبب نحو : أحسنهم عبداً .

قال ابن هشام في تذكرته : فهو كالبدل في أقسامه الشّلائة . والقسمان الأخيران نظيرهما بدل الاشتمال . ويوضح الأول: أن الإفراد في موضع / الجمع ، فرجـل في موضع رجال ، فـالعشرون نفس [٨٣/٢] الرجال .

ضابنط

] في أن التمييز لا يأتي في موضعين]

قال ابن الصائغ في (تذكرته) : التمييز المنتصب عن تمام الكلام يجوز أن يأتي بعد كُل كلام ينطوي على شيء مبهم إلاً في موضعين .

أحدهما : أن يؤدي إلى تدافع الكلام نحو ضرب زيد رجلًا ،

إذا جعلت _ رجـلاً تمييزاً لما انطوى عليه الكلام المتقدّم من إبهـام الفاعل ، وذلك أن الكلام مبنيً على حذف العامل فذكره نفسيراً آخره متدافع ، لأن ما حذف لا يذكر .

وقد ذهب ألى إجازته بعض النّحويّين وقــد يتخرّج عليــه قول الراجز .

٣٢٧= يَبْسُطُ للأضياف وَجْها رَحْبَا بَسْطَ ذِرَاعَيْنِ لِعَظْم كَلْبا(١)

فيكون قد نوى بالمصدر بناءًهُ^(٢) للمفعول ، والتقدير ، بَسْطأ مثل ما بُسِط ذراعان^{٣)} .

ويحتمل هذا البيت غير هذا ، وهو أن يكون من باب القُلْبِ ، وهو كثير في كلامهم .

والموضع الثاني : أن يؤدي إلى إخراج اللفظ ، عن أصل وضعه نحو ، قولك : ادهنت زيتاً ، لا يجوز انتصاب زيت على التّمبيز ، إذ الأصل : ادّهنتُ بزيت ، فلو نصب على التّمبيز ، لأدّى إلى حذف حرف الجرّ وإلتزام التنكير في الاسم ونصبه بعد أن لم يكن كذلك . وكلّ ذلك إخراج اللّفظ عن أصل وضعه ويوقف فيما ورد من ذلك على

⁽١) قائله مجهول .

من شواهد : المغنى ٢ / ٥٨٣ . (٢) في ط : « بناؤه » ، تحريف

⁽٣) قُدره ابن هشام في المغنى ٥٨٣/٢ ، بقوله : « إن الأصل : كما بسط كلب فراعيه ، ثم جيء بالمصدر ، وأسند للمفعول فرفع ثم أضيف إليه ، ثم جيء بالفاعل تمييزاً .

السّمّاع .

والذي ورد منه قولهم : امتلاً الإناء ماءً ، وتفقأ زيدٌ شُخْماً، والدّليل على أن ذلك نصب على التمييز التزام التّنكير، ووجوب التأخير بإجماع . . انتهى .

باب حروف الجَرّ تقسيم

قال ابن الخباز : حروف الجّر ثلاثة أقسام :

قسم : يلزم الحرفيّة وهؤمِن ، وفي ، وإلى ، وحتّى. ، وربّ ، [٨٤/٢] واللام ، / والواو ، والتاء ، والباء .

وقسم : يكون اسماً وحُرْفاً وهي : على ، وعن ، والكــاف ، ومذ ، ومنذ .

وقسم : يكون فعلًا وحرفاً وهو : حاشا ، وعدا ، وخلا . قال : ولولا ، وكي في القسم الأول . ومع ، مِن القسم الثاني .

وحكى عن أبي الحسن: أنه قال: بَلْهَ^(١) إذا جَرَّت حرف جر . انتهى .

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) : حــروف الجرّ تنقسمُ أربعة أقسام :

⁽١) في ط فقط : ﴿ يَلِّي ﴾ ، تحريف

قسم : لا يستعمل إلَّا حرفاً .

وقسم : يستعمل حرفاً واسماً ، وهومذ ، ومنذ ، وعن ، وكاف لتشبيه .

> وقسم : يستعمل حرفاً وفعلاً وهو ، حاشا ، ونحلا . وقسم : يستعمل حرفاً واسماً وفعلاً وهو على .

قاعسدة [الأصل في الجرّ حرف الجرّ]

الأصل في الجَرّ حرف الجرّ ، لأن المضاف مردود في التاويل إليه . ذكره ابن الخباز في (شرح الدّرة) .

ضابـــط [في عدد حروف الجر]

قال ابن هشام في (تعليقه) : حروف الجرّ عشرون حـرفاً ، ثلاثة لا تجرّ إلّا في الاستثناء وهي ، حاشا ، وخلا ، وعدا .

وثلاثة لا تجرّ إِلَّا شذوذاً وهي لعلّ ، وَكَيْ ، ومتى .

وسبعـة تجرّ الـظاهـر والمضمـر وهي ، مِن، وإلى ، وعن ، وعلى ، وفي ، والباء ، واللام . والسبعة الباقية لا تجرّ إِلَّا الظاهر وهي تنقسم إلى أربعة أقسام :

قسم : لا يجرّ إلّا الزمان وهو مذ ، ومنذ .

وقسم : لا يجرُّ إِلَّا النكرات وهو ، ربّ .

وقسم : لا يجرّ إِلَّا لفظي الجلالة ، ورَبّ ، وهو التاء .

وقسم : يجرّ كل ظاهر وهو الباقي .

[مصطلحا الجر والخفض]

(فائدة) : الجرّ من عبارات البصريين ، والخفض من عبارات الكوفيين / ذكره ابن الخباز وغيره .

[من]

(فائدة) : قال ابن الدّهان في الغُرة : (مِنْ) أقــوى حروف الجرّ ، ولهذا المعنى اختصت بالدخول على عند.

قال : أصل حروف القسم : الباء ولذلك خُصَّت بجواز ذكر الفعل معها نحو : أقسم بالله لتفعلنّ . ودخولها على الضمير نحو : بك لأفعلن ، واستعمالها في القسم الاستعطافي نحو : باللَّه هل قام زيد ؟

[معاني تعلق حروف الجرّ بالفعل]

(فــائدة) : قــال ابن فلاح في المغنى : تعلق حــروف الـجر بالفعل يأتي لسبعة معان :

تعلّق المفعول به .

وتعلق المفعول له كجئتك للسّمّن واللبن .

وتعلَّق الظرف كأقمت بمكة .

وتعلق الحال كخرج بعشيرته .

وتعلَّق المفعول معه نحو : ما زلت بزيد حتى ذهب .

وتعلّق التشبيه بالمفعول به نحو قام القوم حاشا زيدٍ وخلا زيدٍ ، لأنها نائبة عن إلَّا والاسم بعدها ينتصب على التشبيه بالمفعول به . فكذا المجرور بعد هذه على التشبيه بالمفعول به .

وتعلق التمييز نحو :

٣٢٨= * يا سيّداً ما أنت من سيّد *(١)

(١) تمامه : * موطأ الأكناف رحْبُ الذِّراعْ *

من شواهد : شـرح شـذور الـذهب / ۲۳۰، والتصـريـح ۲۹۹،۱ وهم والمهام وهمع الهوامع والدرر وقم ۲۳۰، ۱۶۶۷. وقاتله السفاح بن بكيـر يرثي بهـا يحيى بن ميسرة صـاحب مصعب بن الزبير ، وكان ثبت على موالاته حتى قتل معه ، وقيل : إنه لرجل من بني قريع .

[أوجه ربّما]

(فائدة) : في (تذكرة ابن الصائغ : قال : نقلت من مجموع بخط ابن الرماح : (رُبَّما) على ثلاثة أوجه : أحدها : أن ﴿ ما ﴾ كافّة كما قال :

٣٢٩= فإن تُمْس مُهُجُورَ الفِنَاءِ فُرَبَّما أَقَـام بِـه بَعْـدَ الـوُفــودِ وفُــودُ ﴿ وَ وغير كافة :

٣٣٠= مـــاوِي يــــا رُبُّتِما غـــارةِ شَعْــَوَاء كاللَّذَعَــةِ بِــالْمِيْسَمِ (٢) ونكرة موصوفة :

٣٣١= * ربما تكرة النفوس من الأم ر * (٦)

(۱) من شواهد: الخزانة ١٦٧/٤، وهو من أبيات أربعة أوردها أبو تمام في باب المراثي من الحماسة لابي عطاء السُّندي يعرثي بها يزيد بن هبيرة الفزارى، ووأولها.

ألا إن عيناً لم تجد يـوم واسط عليــك بجــاري دمعهـا لجمودُ (٢) لضمْرة بن ضمرة النهشلئي .

من شواهد : الخزانة ٤٠٤/، والهمع والدرر رقم ١١٥٦ ونوادر أبي زيد /٢٥٣، وروايته : « بل ۽ مكان : « يا » .

(٣) الشاهد بتمامه:

ربما تكره النفوس من الأم دل فرَّجة كحل العقال. نسبه سيبويه ٢٧٠/١ إلى أمية بن أبي الصلت، وهو من شواهده، وشواهد: المقتضب ٤٢/١، وابن الشجري ٢٣٨/٢، وابن يعيش ٤٢/١، ٣٠/٨، وابن يعيش ٤٢/١، ٥٤/١، والخزانة ٤/١، ٥٤/١، وشرح شذور الذهب ٢١/، والمعنى ٤/١، والمعنى ٤/١، والمعنى ٤/١، والمعنى ٤/١، والمعنى ٤/١، والمعنى ٤/١، والمعنى ٤/١٠، واللسان : فرج، والهمع والدرر وقم ١٠٥، ٥٠٠.

ويحتمل الثلاثة قوله :

٣٣٢ = لقد رُزئتُ كعب بن عوف وربّما

فتًى لم يكن يرضى بشيء يضيمُها

فتى مرفوع بما يفسره: (يضيمها)، لأن ربّما صارت مختصة بالفعل كـ (إذا)، و(إن)، تقديره: لم يرض فتى لم يكن يرضى، أو لم يكن يرضى، أو مفعول بإضمار فعل تقديره: وربما رزئت فتى لم يكن يرضى، أو مفعول برزئت المذكور، وفي هذه الأوجه كافة. أو تجعل زائدة وفتى محلّه جرّ، أو نكرة موصوفة أي: رُبّ شيء فتى / لم يكن يرضى.

باب الإضافة قساعسسدة

[ما لا يمكن تنكيره من المعارف لا تجوز إضافته]

قسال في (البسيط) : مسا لا يمكن تنكيسره من المعسارف كالمضمرات وأسماء الإشارة لا تجوز إضافته؛ لملازمة القرينة الدالّة على تعريفه وضْعاً .

وأما الأعلام فالقياس عدم إضافتها، وعدم دخول اللام عليها لاستغنائها بالتعريف الوضّعيّ عن التعريف بالقرينة الرّائدة. والاشتراك الاتفاقي فيها لا يلحقها باشتراك النكرات الذي هو مقصود الواضع ، فإن النكرات الذي الواضع ، فإن النكرات تشترك في حقيقة واحدة ، والأعلام تشترك في اللّفظ دون الحقيقة . وكل حقيقة تتميّز بوضع غير الوضع للحقيقة الأخرى بخلاف وَضْع اللّفظ على النكرات ، ولذلك كان (الرّيدان) يدلّ على الاشتراك في الاسم دون الحقيقة ، (والرجلان) يدلّ على الاشتراك في الاسم والحقيقة .

وقد جاء إدخال اللّام عليها: وإضافتها إلحاقاً للاشتراك الأنفاقي بالاشتراك الوضعي ، وكأنه تخيّل في تنكيرها اشتراكها في مُسَمّى هذا اللّفظ، فإذا انفق جماعةً اسمُ كلّ واحد منهم زيدٌ، فكل واحد منهم فَرْدُ مَنْ يُسَمّى بزيد .

فلهذا الفَدْر مِنَ التَّنكيرِ صَحَّ تعريفُه باللَّام وإضافته في قوله :

٣٣٣= * بَاعَد أُمّ العَمْر مِنْ أسيرها(١) * وقاله :

٣٣٤= * علا زَيْدُنا يوم النَّقا رَأْس زَيْدِكُمْ (٢) *

(١) لأبي النجم ، كما في ابن يعيش، وبعده :

* حُرَّاسُ أبوابِ على قصورِها *

من شواهد: ابن يعيش ٤٤/١، والإنصاف ٣٦٧/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٥٦/٤، والمغنى ٥٢/١، والهمع والسدرر رقم ٢٢١، واللسان: ووير،

(٢) تمامه :

* بأبيض ماضي الشفرتين يمانِ *

من شواهد : ابن يعيش ٤٤/١ ، والخزانة ٢٣٧/، ١٦٦/٢، ٢٥٢/٣، ٢٥٢/٥ والمغنى ٥٣/١ ، والعيني ٣٧١/٣، والتصريح ١٥٣/١، وحاشية يَس ١٠٣/١.

وهو منسوب إلى رجل من طبىء ، وكان رجل منهم يقال له زيد من ولد عروة بن زيد الخيل قتل,رجلًا فأقاد عنه السلطان، فقال يفتخر على الأسديين وبعده :

فإن تقتلوا زيداً بزيد فإنما أقادكم السطان بعد زمان والنقا بالقصر: الكثيب من الرمل.

واجتماع اللام والإضافة في قوله :

٣٣٥= وَقَدْ كان مِنْهُم حاجِبٌ وابن مامة

أَبوجَنْدَل والزَّيْدُ زَيْدُ المعارِكِ(١)

قال : والإضافة في الأعلام أكثر من تعريف اللّام ، وإنما كُثُرت ولم يكن استقباحها كاستقباح دخول اللّام لوجهين :

أحدهما : التأنيس بكثرة الأعلام المسمّاة بالمضاف والمضاف إليه كعبد الله وعبد الرَّحمٰن ، والكُنى فلم تكن الإضافة والعلم متنافيين .

والشاني : أنه قد عهد من الإضافة عدم التعريف بها في المنفصلة ، فلم تستنكر كاستنكار دخول اللّام التي لا يكون ما تدخل [٨٧/٢] عليه نكرة ، وإن وجد ، كأرسلها / العراك ، واذخُلوا الأوّل فالأوّل ، فهو قليل بالنسبة إلى الإضافة اللفظيّة التي لا تفيد التعريف .

قساعسسدة

[في سلب تعريف العلمية من العلم عند الإضافة]

قىال ابن يعيش : إذا أضفت العلم سلبته تعريف العلميّة ، وكسوته بعد تعريفاً إضافيًا وجرى مجرى أخيك ، وغلامك ، في (١) من شواهد : ابن يعيش /٤٤ برواية: « ابن امه ، مكان : « ابن مامة ، وقد نسبه للأخطل ،

تعريفهما بالإضافة كقوله:

٣٣٦= * علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم (١) *

قال : وإذا أضيف العلم إلى اللقب صار كالاسم الواحد، وسلب ما فيه من تعريف العلميّة ، كمما إذا أضيف إلى غير اللقب وصار التّعريف بالإضافة .

قساعـــدة

[في إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال]

قال ابن السرّاج في (الأصول) : الأصل والقياس أن لا يضاف استم إلى فعل ، ولا فعل إلى إسم ، ولكن العرب اتسَعَتْ في بعض ذلك ، فخصّت أسماء الزّمان بالإضافة إلى الأفعال ، لأن الرّمان مضارع للفعل ، لأن الفعل له بُني ، وصارت إضافة الزّمان إليه كإضافته إلى مصدره لما فيه من الدّلالة عليهما .

ضابــط [في أقسام الإضافة]

الأسماء في الإضافة أقسام:

الأول: ما يلزم الإضافة فلا يكاد يستعمل مفرداً ، وذلك

⁽١) الشاهد رقم ٣٣٤ الذي سبق ذكره .

ظروف ، وغير ظروف ، فمن الـظّروف الجهـات السّتّ ، وهي : فوق ، وتحت ، وأمام ، وقدام ، وخلف ، ووراء ، وتلقاء ، وتجاه ، وحـذاء ، وحِذة(١) ، وعنـد،ولدُن،ولدا، وبين ، ووسط ، وسـوى ، ومع ، ودون ، وإذ ، وإذا ، وحيث .

ومن غيـر الظّروف: مِثْـل، وشبه، وغيـر، وبيد، وقيـد، وقدا، وقاب، وَقَيْس(٢)، وأي، وبعض، وكل، وكلا، وكلتا، وذو مؤنثة، ومثنّاة، ومجموعة٣). وأولو، وأولات، وقد، وقَط، وحسب، ذكر ذلك كلّه في (المفصل).

⁽١) في ط والنسخ المخطوطة: « حدة » بادال ، وصوابها بالذال كما في ابن يعيش الذي نقل منه هذا النص ٢٦٦/٢.

وفي القاموس : دحذا » : حاذاه : آزاه ، والحذاء : الإزاء ويقال : هو حذاتك ، وجذْوتَك ، وجذَتك بكسرهن .

⁽۲) في شرح ابن يعيش ۱۲۹/۲: « وأماً مثل وشبه فيمعنى واحد ، وغير وبيد بمعنى واحد . وقيد ، وقدا ، وقاب ، وقيس بمعنى مقدار الشيء ، يقال : بيني وبينه قيد رمح ، وقاب رمح ، وقيس رمح . بمعنى : قدر رمح .

⁽٣) ذو بمعنى صاحب. نقول: هذا رجل ذو مال ، تعرب إعراب الاسماء الخمسة وفي التثنية : دُوا مال، وأصله : دُوان، حذفت نونه للإضافة ، وفي النصب والجرّ : دُورى مال : وفي الجمع ذُور مال : رفماً ، وُذِري مال نصباً وجرّاً ، وأصله : دُوون ، وخوين ، وحذفت نونه للإضافة ، وجمع جمع السلامة؛ لأنه وصف به من يعقل، فجرى مجرى مسلمين ، وصالحين وفي المؤنث ذات ، والتثنية دُواتا والجمع ذوات . انظر ابن يعيش ١٣٩/٢.

والثاني: ما لا يضاف أصلاً كومُذ، ومنذ إذا وليهما مرفوع أو فعـل / ، والمضمرات وأسماء الإشارة والمموصولات سوى أي . [٨٨/٣] وأسماء الأفعال ، وكم وكايّن .

والثالث : ما يضاف ويفرد وهو غالب الأسماء .

قساعسدة

[الإضافة تصح بأدنى ملابسة]

الإضافة تصحّ بأدنى ملابسة نحو قولك: لقيته في طريقي ، أضفت الطّريق إليك بمجرّد مرورك فيه . ومثله قول أحمد حاملي الخشبة : خذ طرفك،أضاف الطّرف إليه بملابسته إياه في حال الحَمْل . وقول الشاعر :

٣٣٧=إذا كَوْكَبُ الخَرْقاء لاح بِسُحْرَةٍ

سهيــلُ أذاعت غَزْلَهـا فـي القَرَائِبِ(١)

 ⁽١) من شواهد ابن يعيش ٨/٣ ، وقد شرحه بقوله : ﴿ وذلك أن الكّيسةُ من النساء تستعد صيفاً ، فتنام وقت طلوع سهيل ، وهو وقت البرد .

والخرقاء تكسل عن الاستعداد ، فإذا طلع سهيل وبردت تجد في العمل ، وتفرّق قطنها في قبيلتها تستعين بهن ، فخصصهــا لذلـك :

من شواهد : المقرب ٢٦٣/١ . والخزانة ٤٨٧/١ ، والعنبي ٣٥٩/٣ . واللسان : « غرب » بـرواية الغـرائب مكان : القـرائب ، وكـذلـك في المحتسب ٢٢٨/٢ برواية : « الغرائب » . وقائل الشاهد مجهول .

أضاف الكوكب إليها لجِدّها في عملها عند طلوعه. ذكر ذلك في (المفصل) وشروحه .

ضابط

[في حيث]

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : ليس في ظروف المكان ما يضاف إلى الجملة غير « حيث » لمّا أبهمت، لوقوعها على كـلّ جهة احتاجت في زوال إبهامها إلى إضافتها بِجُمْلة(١٠ كإذ وإذا في الزّمان .

ضابسط

[في ما يكتسبه الاسم بالإضافة]

قــال ابن هشام في (المغنى) : الأمــور التي يكتسبها الاسم بالإضافة عشرة :

أحدها : التّعريف كغلام زيد .

الثاني : التخصيص كغلام رجل .

الثالث : التخفيف كضارب زيد .

الرابع : إزالة القُبْح أو التجوّز كمررت بالرّجل الحسن الوجه ، فإنّ الرّجّة إن رفع قُبُح الكلام؛ لخلّو الصفة لفظاً عن ضمير الموضوف،

⁽١) في ط : ﴿ الجملة ﴾ بدون الباء

[14/81]

وإن نُصِب حصل التجوّز بإجرائك الوصف القاصر مُجْرى المتعدّي .

الخامس : تذكير المؤنث : نحو « إن رحمة الله قريب »^(١) .

السادس : تأنيث المذكر نحو : قطعت بعض أصابعه / .

السابع : الظرفية نحو : « تُؤتِي أُكلَهَا كُلّ حين »(٢) .

الثامن : المصدرية نحو : ﴿ أَيِّ مُنْقَلَبِ يَنْقَلِبُون ﴾ (٣) .

التاسع : وجوب الصّدر نحو : غلام مَنْ عندك ، وصبيحة أيّ يوم سفرك .

العاشر : البناء في المبهم نحو : غير ، ومثل ، ودون ، والزمن المبهم المضاف إلى إذ أو فعل مبني .

وهذا الفصل أخذه ابن هشام^(٤) من كتاب (نظم الفرائد وحصْر الشرائد) للمهلبّي . وقال المهلميّ في نظم ذلك:

خصال في الإضافة يكتسبها المضاف من المضاف إليه عَشْر : بناءً ثُمَّ تسذكسيسرٌ وظرف ومعنى الجنس والتأنيث تَقُرُو^(٥) وتعريف وتنكسيسرٌ وشرط والاستفهام والحسدَثُ المُقسرُ

⁽١) الأعراف /٥٦.

⁽٢) إبراهيم /٢٥.

⁽٣) الشعراء /٢٢٧.

⁽٤) نقل عن المغنى ٥٦٤/٢ ـ ٥٦٩ بتصرف.

 ⁽٥) في القاموس : القرو : القصد والتتبع كالاقتراء والاستقراء .

وذكر في الشرح أنه أراد بالاستفهام مسألة غلام من عندك ؟ وبالحدث المصدريّة ، وبالجنس قولك : أي رجل يأتيني فله درهم ، وبالشّرط : غلام مَنْ تضرب أضرب ، وبالتنكير قولك : هذا زيد رجل ، وهذا زيد الفقيه ، لا زيد الأمير؛ لأنك لم تُضِفْه حتى سلبته التّعريف في النّية للاشتراك العارض في التّسمية .

وهذه الثّلاثة لم يذكرها ابن هشام ، وذكر بدلها :التّخصيص، والتخفيف،وإزالة القبح، والتجوّز .

ولم يذكر المهلّبي هـذه الثلاثـة

ومسألة اكتساب التنكير من الإضافة في غـاية الحسن ، وهي سلب تعـريف العلميّة ، وقـد تقدم تحقيق ذلـك في أول الباب . وقلت أنا :

ويكتسب المضاف فخذ أموراً أحلتها الإضافة فوق عشر فتعريف وتخصيص بناء وتخفيف كضارب عبد عمرو وَتَرْكُ القبح والتَّجويز شرطُ والاستفهام فانتسبا لصدر وتـذكيرٌ وتـأنيــ وظـرْف وسلب للمعارف شبه نُكُر ومعنى الجنس والحدث المعرى

وقال ابن هشام في (تذكرته) في اكتساب التأنيث : قد بسط [٩٠/٣] الناس هذا ، فقالوا : إنه منحصر في أربعة أقسام : /

قسم : المضاف بعض المؤنّث وهو مؤنث في المعنى ، وتلفّظ بالثاني وأنت تريده نحو : قُطِعَتْ بعض أصابعه .

٣٣٨ = * إذا بعض السِّنينَ تَعَرُّ قَتْنَا(١) *

و « تَلْتَقِطه بعض السّيّارة » ^(٢).

وقسمٌ : هو بعض المؤنث وتلفظ بالثَّاني ، وأنت تريده إلَّا أنه ليس مؤنَّنًا ، وذلك نحو :

٣٣٩= * شَرِقَتْ صَدْرُ القناة (٣) *

(۱) تمامه:

* كفى الأيتامَ فَقَدْ أبى اليتيم *

لجرير من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك ومطلعها : أَلَّمْتِ وما رَفَقْتِ بِأَن تلومي _ وقلت مقالَة الخَـطـل الظَّلومِ

انظر ديوانه /٤١١ .

من شواهد: سيبويه ۲۰/۱، ۳۳، والمقتضب ۱۹۸/۶، وابن يعيش ۹۹/۵ وجه، والخزانة ۲۷/۲،وحاشية يس ۳۲/۲، واللسان : و عرق » . وفي الخزانة : بعض فاعل محلوف يفسّره و تعرقتنا » المذكور وتعرقتنا » يقال : تعرقت العظم : إذا أكلت ما عليه من اللحم . يريد أنها أذهبت أموالنا ومواشينا ، وكفي بمعنى أغنى يتعدّى إلى مفعولين ، أولهما : الأيتام ، وثانيها فقد، ومصدره: الكفاية وفي ط : « تعوقتنا » بالواو .

- (٢) يوسف / ١٠، وفي 3 ط ع ويلتقطه، بالياء وهي قراءة حفص وهي غير مرادة هنا ، والصواب 3 تلتقطه » بالتاء لأنه المناسب للاستشهاد، وهي قراءة مجاهد ، وأبي رجاء ، والحسن ، وقتادة؛ انظر قراءة رقم ٣٧٣٧ في معجم القراءات .
 - (٣) قطعة من بيت للأعشي ديوانه /١٨٤، والبيت بتمامه :

وتَشرقُ بالقول الذي قد أذعتَهُ كما شَرِقَتْ صدر القناة من الـدم وفي ط : « شرق صدر القناة » تحريف صوابه من المخطوطات ومراجع = وقلنا : إنه غير مؤنث لأنّ صدر القناة ليس قناة، بخلاف بعض الأصابم فإنه يكون أصابع .

وقسم : تلفظ بالثاني وأنت تريده إلاً أنـه لا بعض ولا مؤنث نحو : اجتمعت أهل اليمامة .

والقسم الرابع : زاده الفارسِيّ وهو أن يكـون المضاف كُـلًا للمؤنث كقوله :

٣٤٠=وَلَهِتْ عليه كُلُّ مُعْصِفَةٍ ﴿ هَــو جَــاءُ لِيسَ لِلِبُهَـا زَبْــُو(١) فانَّك كُلًا ، لأنه المُقصفات .

= الشواهد الأتية :

سيبويه ٢٥/١، والمقتضب ١٩٧/٤، والهمع والدرر رقم ١٢٢٩. وشرقِ بريقه : إذا غصّ وهو من باب عَلِم .

(١) لابن أحمر ، من قصيدة مطلعها :

عــوجــوا فحيّـوا أَيُهـا السّـفْــرُ أم كيف يـنــطق منــزل فَـفْرُ الظر شعر عمرو بن أحمر الباهلي ٨٦ ـ ٨٧.

وولهت : جنت ، والمعصفة : الربح الشديدة ، واللّب :العقل، والزّبر : التماسك ، قال في أساس البلاغة / ٢٦٦ : ومن المجاز : ١ ما له زبر ، أي عقل وتماسك ثم استشهد بهذا البيت لابن أحمر

من شواهد : سيبويه ٢٧٢/١ ، وحاشية يس ٣٢/٣ ، واللسان : « هوج » و « زبر » .

وفي ط : « ليس للبهازين » تحريف واضح ، وفي حاشية يَس : « زير » بالياء ، تحريف .

[فَائدة منظومة في سقوط الهاء عند الإضافة]

(فائدة) قال بعضهم :

باب المَصْدر:

قال ابن هشام في (تذكرته) : المصدر الصرّيح يقع في موضع الفاعل نحو : ﴿ مَاؤُكُمْ غَوْراً ﴾ (٢) والمفعول به نحو : ﴿ هَذَا خَلْقُ اللّه ﴾ (٢) .

والمصدر المؤول كذلك في موضع الفاعل نحو : عسى زيدً أن يقوم ، والمفعول نحو : ﴿ ما كان هذا القرآن أَنْ يُفْتَرى ﴾ (٤) .

[أقوى إعمال المصدر]

(فائدة): قال ابن هشام في (تذكرته): قال الجرجاني:

 ⁽١) في اللسان : (عند،) : يَقال : فلان أبو عُذْر فلانه : إذا كان افترعها وافتضَها ، وأبو عُذْرتها . وقولهم : ما أنت بذي عُذْر هذا الكلام: أي لست بأؤل من افتضه .

⁽٢) المُلْك /٣٠.

⁽٣) لقمان /١١.

⁽٤) يونس /٣٧.

أقوى إعمال المصدر منوّناً ، لأنه نكرة كالفعـل ، ثم مضافـاً ، لأن إضافته في نيّة الانفصال، فهو نكرة أيضاً ، ودونهما ما فيه ﴿ أَل ﴾ .

باب اسم الفاعل

قساعسسدة

[في الكلمات التي تكسُّر والتي تجمع بالواو والنون]

قال ابن السراج (في الأصول) كل ما كان يجمع بغير الـواو [٩١/٣] والنون/نحو : حسن وحِسان ، فإنّ الأجود فيه أن تقول. مررت برجل حسانٍ قومهُ من قبل أن هذا الجمع المُكسّر هواسمٌ واحدٌ صيغ للجمع ألا ترى أنه يعرب كإعراب الواحد الفرد .

وما كان يجمع بالواو والنون نحو : منطلقين فإن الأجود فيه أن تجعله بمنزلة الفعل المقدّم فتقول:مررت برجل منطلقي قومُه.

باب التّعجّب

قول البصريّين في : أُحْسِنْ بزيد يلزم منه شذوذ من أوجه :

أحدها : استعمال أفْعِل للصّيرورة قياساً ، وليس بقياس ، وإنما قلنا ذلك؛ لأن عندهم أن أفْعِل أصله أفْعَل بمعنى صار كذا . الثاني : وقوع الظاهر فاعلًا لصيغة الأمر بغير لام .

الثالث : جعلهم الأمر بمعنى الخبر .

الرابع : حذف الفاعل في ﴿ أَسْمِعْ بِهِم وَأَبْصِر ﴾(١) نقله من تعاليق ابن هشام .

باب أفعل التفضيل قـاعـــدة [في تشابه التعجب بأفعل التفصيل]

قال ابن السَرَاج في (الأصول) : كُلِّ ما قلت فيه : ما أَفْعَلُهُ قلت فيه : أَفْمِل به ، وهذا أفعل من هذا . وما لم تقل فيه ما أفعله لم تقل فيه : هذا أفعل من هذا ، ولا أَفْمِل بَه .

ضابسط

[في عدم اقتران : خير وشر بأل]

قال ابن هشام في (تذكرته): قولهم: إن أفحل التفضيل يستعمل مضافاً وبأل ويـ (من) يستثنى من استعماله بأل خَيْرُ وشُـرُّ فإنّي لم أرهما استعملا بأل للتفضيل .

⁽۱) مریم /۳۸.

باب أسماء الأفعال [تثنية هاء وجمعها نادر وغير شاذ]

قال ابن هشامَ في (تذكرته): اعلم أن (هاؤها، و (هاؤم) نادرٌ في العربية لا نظير له ألا ترى أن غيره من : صَهْ ومهْ لا يظهر فيه الضّمير البِثّة وهو مع ندوره غير شاذٌ في الاستعمال، ففي التنزيل : ﴿ هاؤومُ العَرَّمُوا كِتَابِيهَ ﴾ (١٧)

⁽١) الحاقة /١٩.

بـاب النّعـت ضــابـــط [في أقسام ما يوصف به]

قال في (البسيط) : جملة ما يوصف به ثمانية أشيـاء :

اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصّفة المشبّهة . وهذه الثلاثة هي الأصل في الصّفات ، لأنها التي تدخل في حدّ الصّفة ، لأنها تدّلَ على ذات باعتبار معنًى هو المقصود ، وذلك لأن الغرض من الصّفة الفرق بين المشتركين في الاسم . وإنّما يحصل الفرق بلمعاني القائمة بالذّوات ، والمعاني هي المصادر . وهذه النّلاثة هي المشتقة من المصادر فهي الني توجد المعاني فيها .

والـرابـع : المنسـوب كمكّيّ وكـوفيّ ، وهــو في معنى اسم المفعول .

والخامس: الوصف بذي التي بمعنى صاحب.

والسادس: الوصف بالمصدر كرجل عَدْل وهو سماعي .

والسابع : ما ورد من المسموع غيره كمررت برجل أيّ رجل . والثامن : الوصف بالجملة .

ضابــط [في أقسام الأسماء في الوصف]

قال في (البسيط) : الأسماء في الوصف على أربعة أقسام :

ما يوصف ويـوصف به، وهــو اسم الإشارة، والمعـرّف بأل، والمضاف إلى واحد من المعارف إذا كان متّصفاً بالحدث .

وما لا يوصف ولا يوصف به وهو ثواني الكُنَى ، واللهم عنـــد سيبويه ، وما أوغل من الاسم في شبه الحرف ، كأين وكم وكيف ، والمضمرات . وما أحسن قول الشاعر .

أضمرت في القلب هَوى شادنٍ . مشــتغـــل بــالنّحـو لا يُنْصِـفُ وَصَفْتُ مــا أضمْـرتُ يــومـاً لــه فقــال لي الْمضمـر لا يُـــوصَفُ

وما يوصف ولا يوصف به : وهو الأعلام .

[٩٣/٢] وما يُوصَف به ولا يُوصَف وهو الجمل / .

[أقسام الأسماء في مجال النعت]

وقال ابن عصفور في (شرح الجُمَل) : الأسماء تنقسم أربعة

أقسام:

قسم: لا ينعت ولا ينعت به وهو اسم الشّرّط، واسم الاستفهام، والمضمر، وكل اسم متوغّل في البناء، وهو ما ليس بمعرب في الأصل ما عدا الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة.

وقسم : ينعت به ولا يُنعت وهو ما لا يستعمل من الأسماء تابعاً نحو : « بسن » و « ليطان » و « نـائــع » من قــولهم : حسن بسن ، وشيطان ليطان ، وجائع نائع ، وهي محفوظةً لا يقاس عليها .

وقسم : ينعت ولاينعت به وهو العَلَم، وما كان من الأسماء ليس بمشتق ولا في حكمه نحو : ثوب وحائط ، وما أشبه ذلك .

وقسم : ينعت وينعت به وهو ما بقي من الأسماء .

وقال ابن هشام في تذكرته المجارف أقسام :

قسم : لا ينعت بشيء وهو المضمر .

وقسم : ينعت بشيء واحد وهو اسم الإشارة خاصة ينعت بما فيه أل خاصة .

وقسم : ينعت بشيئين وهو ما فيه أل ينعت بما فيه أل أو بمضاف إلى ما فيه أل .

وقسم : ينعت بثلاثة أشياء وهو شيثان : أحدهما : العلم ينعت بما فيه أل، وبمضاف، وبالإشارة. والثاني المضاف ينعت بمضاف مثله وبما فيه أل وبالإشارة .

نقسيهم

[في تبعيّة الصّفة للموصوف في الإعراب]

قال في (البسيط) : تبعيّة الصّفة لموصوفها في الإعراب ثلاثة أقسام :

ما يتبع الموصوف على لفظه لا غير ، وهو كلّ معرب ليس له موضع من الإعراب يخالف لفظه .

وما يتبع الموصوف على محلّه لاغير ، وهو جميع المبنيّات التي أوغلت في شبه الحرف كالإشارة ، وأمس ، والمركّب من الأعداد ، وما لا ينصرف في الجرّ .

وما يجوز أن يتبعه على لفظه وعلى محلّه وهو أربعة أنواع : اسم [٩٤/٢] لا ، والمنادى ، وما أضيف إليه المصدر ، واسم الفاعل / .

باب التوكيد

[الضمير الثاني المؤكد للضمير مرفوع دائما]

قال ابن النحاس في (التعليقة): قاعدة : الضمير إذا أكّد بضمير كان الضّمير الثاني المؤكّد من ضمائر الرفع لا غير ، سواءً كان الضّمير الأول المؤكّد مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً نحو : قمت أنا ، ورأيتك أنت ، ومررت به هو .

[ما لا يجوز فيه التأكيد اللفظي]

(فائدة) : قال ابن هشام في (تذكرته) : لنا موطنُ لا يجوز فيه التوكيد اللّفظِّيّ ، وذلك قولك : الحَذَر الأسد . لا يجوز لك في هذا الكلام أن تُكرّر الاسم المحذّر منه لئلًا يجتمع البدل والمبدل منه ، لانهم جعلوا التّكرار نائباً عن الفعل .

[التوكيد اللفظي أوسع مجالاً من التأكيد المعنوي]

(فائدة) : قـال الأندلسي التأكيد اللفـظي أوسع مجـالًا من التأكيد المعنوي ، لأنه يدخل في المفردات الثّلاث ، وفي الجمل ، ولا يتقيّد بمُظهر أو مُضمر ، معرفة أو نكرةً ، بل يجوز مطلقاً إلا أن السماع في بعضها أكثر فلا يكاد يسمع أو ينقل : إنّ إنّ زيداً قائم ، وإنما أكثر ما يأتي في تكرير الاسم أو الجملة .

ضابسط

[في تقسيم الاسم بالنسبة إلى التأكيد]

قال ابن الدَّهّان في (الغرة) : الاسم ينقسم إلى ثلاثة أقسام : قسم : يوصف ويؤكد كزيد ، والرَّجل .

وقسم : يوصف ولا يؤكد كرجل .

وقسم : يؤكد ولا يوصف كالمضمر .

قــاعـ. ـــدة [في ألفاظ التوكيد]

قال ابن هشام في (تذكرته) : إذا اجتمعت ألفاظ التوكيد بدأت بالنّفس ، فالعين ، فكلّ ، فأجمع ، فأكتع ، فأبصع ، فابتع .

وأنت مخيّر بين أبتع وأبصع فأيّهما شئت قدّمت .

فإن حذفت النفس أتيت بما بعدها مُرَبّباً ، أو العين فكذلك ، أو كُلّا فكذلك، أو أجمع لم تأت باكتم وما بعده، لأن ذلك تأكيد لأجمع [٩٠/٢] فلا يؤتى به دونها . ذكره ابن عصفور في (شرح الجمل)/ .

باب العطف أقسام العطف ثلاثة

أحدها: العطف على اللَفظ، وهو الأصل نحو: ليس زيد بقائم ولا قاعدٍ بالخفض . وشرْطُهُ إمكان توجّه العامل إلى المعطوف فلا يجوز في نحو: ما جاءني من اموأة ولا زيدُ إلا الـرفع عـطفاً على المنوضع ، لأن (مِنْ) الزائدة لا تعمل في المعارف .

وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحَلَّ جميعاً نحو: ما زيد قائماً لكن أو بـل قاعِـدٌ لأنَّ في العطف على اللَّفظ إعمـالَ مـا في الموجب ، وفي العطف على المحلّ اعتبار الابتداء مع زواله بدخول النَّاسخ . والصَّواب الرفع على إضمار مبتداً .

الثاني : العطف على المحلّ نحو : ليس زيد بقائم ولا قاعدًا بالنّصب . وله ثلاثة شروط :

أحدها : إمكان ظهور ذلك المحل في الفصيح ، فلا يجوز : مررت بزيد وعمراً، لأنه لا يجوز مررت عمراً . الثاني: أن يكون الموضع بحق الأصالة ، فملا يجوز: هذا الضارب زيد وأخيه ، لأن الوصف المستوفى لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته؛ لالتحقاقه بالفعل .

الثالث : وجود المُحْرِز أي الطّالب لذلك المحلّ ، فلا يجوز : إنّ زيداً وعمرو قائمان ، لأن الطالب لوفع عمرٍو هو الابتداء والابتداء هو التجرّد ، والتجرد قد زال بدخول إنّ .

الثالث : العطف على التّوهم نحو : ليس زيدٌ قائماً ولا قاعدٍ بالخفض على توهّم دخول الباء في الخبر . وشَرْط جوازه صحّة دخول ذلك العامل المُتَوهّم . وشرط حُسْنِه كثرة دخوله هناك .

قساعسسدة ِ [الواو أصل حرف العطف]

الواو أصل حروف العطف ، ولهذا انفردت عن سائر حـروف [٩٦/٢] العطف بأحكام / :

أحدها : احتمال معطوفها للمعيّة والتّقدم والتأخر .

الثاني : اقترانها بإمّا نحو : ﴿ إمّا شاكراً وإمّا كفوراً ﴾(١) .

الثالث : اقترانها بلا إنْ سُبِقَتْ بنفي ولم يقصد المعيّة نحو :

الإنسان /٣.

ما قام زيد ولا عمرو، ليفيد أن الفعل منفيَّ عنهما في حالة الاجتماع والافتراق. وإذا فقد أحد الشَّرطَيْن امتنع دخولها ، فلا يجوز : قام زيد ولا عمرو ، ولا ما اختصم زيد ولا عمرو .

الرابع : اقترانها بلكن نحو : ﴿ وَلٰكِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﴾ (١٠) .

الخامس : عطف المفرد السَّبَيِّيّ على الأجنبيّ عند الاحتياج إلى الرّبط : كمررت برجل قام زيدٌ وأخوه .

السادس : عطف العقد على النّيف نحو : أحد وعشرون . السابع : عطف الصّفات المفرقة مع اجتماع منعوتها نحو :

١ ٣٤= * عَلَىٰ رَبْعَيْن مسلوبٍ وبال ِ (٢) *

الثامن : عطف ما حقه التثنية أو الجمع نحو :

٣٤٢= * فِقْدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدِ "٢) *

⁽١) الأحزاب /٤٠.

⁽٢) لرجل من باهلة ، وصدره :

^{*} بكيْتُ وما يُكا رجُل ِ حليم * من شواهد : سيبويه ٢١٤/١، والمقتضب ٢٩١/٢ ، والمقرب ٢٩٥/١، والمغنى ٣٩٣/٢.

وفي ط : « وبال لي » مكان : « وبال » ، تحريف .

 ⁽٣) للفرزدق ، ديوانه /١٩٠ وصدره :
 * إنّ الرزية لا رزية مثلُها * =

التـاسع : عـطف ما لا يستغنى عنـه كاختصم زيـدُ وعمرو ، وجلست بين زيد وعمرِو .

العاشر والحادي عشر :عطف العام على الخاص وبالعكس نحـو ﴿ رَبِّ آغْفِر لِي ولِـــوَالدَيُّ وَلِمَنْ دَخَــلَ بَيْتِي مؤمنــاً وَلِلْمُؤْمِنينَ والمُؤْمِنَات ﴾ (١) ، ﴿ وَمَلاَئِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وجبريلَ وميكالَ ﴾(٢) .

ويشاركها في هذا الحكم الأخير « حَتَّىٰ » ، كمات كالناسّ حتى الأنبياء ، فإنها عاطفة خاصًا على عامّ .

الثاني عشر : عطف عامل حذف وبقى معموله على عامل آخر يجمعها معنّى واحد نَحْو :

٤٤٣ = * وزجَّجْنَ الحواجِبَ والعُيونا(٣) *

من شواهد: المقرب ٤٢/٢، والمغنى ٣٩٣١، وشرح شواهد المغنى
 للسيوطي رقم ٥٦٥، والهمع والدرر رقم ١٥٨٩، والتصريح ١٣٨/٢.
 (١) نوح /٢٨.

(۲) البقرة /۹۸. وفي ط: « وملائكته وجيريل « وميكال » باسقاط « رسله »
 تحريف .

(٣) للرَّاعي النَّميري . وصدره :

(١) عور عي المعيري . وصدود . (١) الغانياتُ بَرِزْنَ يوماً *

من شىواهد: الخصائص ٢/٣٦٤، والمغنى ٩٩٤/١، وشرح شذور الذهب /٣١٥، والعينيّ ٩٩/٣، والتصريح ١/ ٣٤٦، والأشموني /١٤٠/٢، وحاشية يس ٣٤٢/١، وهمع الهوامع والـدرر رقم ٨٨٠، ١٩٩٣. أي وَكَحُّلْنِ العيون . والجامع بينهما التّحسين .

الثالث عشر : عطف الشّيء على مرادفه : نحو :

٣٤٤= * وأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبَاً وَمَيْنا(١) *

الرابع عشر : عطف المقَّدّم على متبوعه للضرورة كقوله :

٣٤٥ * عَلَيْك وَرَحْمَةُ اللّهِ السّلامُ (٢) * /

الخامس عشر : عطف المخفوض على الجوار نحو: ﴿ وَامْسَحُوا بِرُّ تُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُم ﴾(٣)

(١) لعدي بن زيد ، وصدره :

* فقدّمت الأديم لراهشيه *

من شواهد : المغنى ١/٣٩٥ ، وشرح شواهد المغنى للسّيوطي رقم ٥٦٥ والهمع والدرر رقم ١٥٨٨ .

(٢) للأحوص . وصدره :

* ألا يا نخلة من ذات عِرْقِ *

وكنى بالنخلة عن المرأة، ومطر: اسم رجل كان متزوّجاً بامرأة وكانت تبغضه ، وكان الأحوص يهواها .

من شواهد : الخصائص ٢/٣٨٦، وابن الشجري ١٨٠/١، والخزانة ١٩٢١، ١٩٢٢، والمغنى ١٩٥/١، والتصريح ٣٧٦،٣٤٤/١، والهمع والدرر رقم ٢٦٦، ٣٧٦، ١٣٩٤، ١٩٩١، ١٦٥٦.

(٣) المائدة / ٦ ، بجر اللام من و أرجلكم ، وهي قواءة ابن كثير، وأبي عمرو ، وحمزة وآخرين، وانظر اللسان (كعب) ، وشرح التصريح ١٣٧/٣، والهمم ٤/٤٣٠ والأشموني ٥٨٣ ، وانظر المراجع الأمساسية لهذه القواءة في معجم القراءات ، قواءة رقم ١٧٨٨ . السادس عشر : ذكر أبو علّيّ الفـارسِيّ : أن عطف الجملة الاسمية على الفعليّة وبالعكس يجوز بالواو فقط دون سائر الحروف . نقله عنه ابن جنّي في (سر الصّناعة) .

وفي (تذكرة) ابن الصّائغ عن (شرح الجمل) للأعلم: أصل حروف العطف الواو، لأن الواو لا تدلّ على أكثر من الجمع والاشتراك، وأمّا غيرها فيدلّ على الاشتراك وعلى معنّى زائد كالتّرتيب، والمُهْلة، والشّك، والإضراب، والاستدراك، والنّفي، فصارت الواو بمنزلة الشّيء المفرد، وباقي الحروف بمنزلة المرّكّب، والمفرد أصل المركّب.

ضابسط

[في العطف بأم]

قال ابن هشام في (تذكرته) ٍ: من حروف العطف مالا يُعْطف إِلَّا بعد شيء خاصّ ، وهو أم بعد همزة الاستفهام .

ومنها : ما لا يعطف إلاً بعد شيئين ، وهو (لكن) بعد النفي والنّهي خاصّة .

ومنها : مالا يعطف إلاَّ بعد شيئين ، وهــو (لكن) بعد النفي والنّهي خاصّة .

ومنها:ما لا يعطف إلَّا بعد ثلاثة وهو(لا)بعد النَّداء، والأمر، والإيجاب . ومنها : ما لا يعطف إلاّ بعد أربعة وهو : بل بعد النَّفي ، والنهي والإثبات، والأمر :

ضـــابـــط [في تقسيم حروف العطف]

قال ابن الخباز : حروف العطف أربعة أقسام :

قسم يشرك بين الأول والثّاني في الإعراب والحكم وهو الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى .

وقسم : يجعل الحكم للأول فقط وهو « لا » .

وقسم : يجعل الحكم للثاني فقط وهو : بَلْ، ولكن / . [٩٨/٢] وقسم : يجعل الحُكْم لأحدهما لا بعينه وهو إمّا ، وأو ، وأم .

ضابيط

[في جواز تقديم المعطوف بالواو على المعطوف عليه]

قال ابن هشام في (تذكرته) : ليس في التّوابع ما يتقدّم على متبوعه إلّا المعطوف بالواو، لأنها لا ترتّب .

[امتناع عطف الضمير المنفصل على الظاهر بالواو]

(فائدة) : قال الأبذي في (شرح الجُزوليّة) : لا يجوز عطف

الضمير المنفصل على الظَّاهر بالواو ، ويجوز فيما عدا ذلك .

قال ابن الصائع في (تذكرته) وأورد شيخنا شهاب الدين عبد الطيف على ذلك قوله تعالى : ﴿ ولقد وَصَّينا الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابِ من قَبْلِكُم وإيّاكم ﴾(١) ، وقول تعالى : ﴿ يُخْسِرِجُونَ السرَّسولُ وإيّاكم ﴾(١) .

قال ابن الصائغ: وعندي أنه ينبغي أن ينظر في علّه منع ذلك حتى يتلّخص هل هذا داخلً تحت منعه ، فـــلا يلتفت إليه أو ليس بداخل فيدورُ الحُكُم مع العلّة ؟.

والذي يظهر من التعليل أن الواو لمّا كانت لمطلق الجمع ، فكأن^(٣) المعطوفَ مباشر بالعمل ، ولا يجوز العمل في الضّمير وهو منفصل مع إمكان اتّصاله .

أما في غير الواوفليس الأمر معها كذلك كــ وقولك» : زيد قام عمرو ثم هو ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيّاكِم لَعَلَى هُدًى ﴾^(٤) فنجيء إلى

- (۱) النساء / ۱۳۱. وفي الألوسي ۱۹۲/ : و « إياكم عطف على الموصول وهو : « الذين » . وحكم الضمير المعطوف أن يكون منفصلًا ، ولم يقدم ليتصل لمراعاة الترتيب الوجوديّ . أي وصينا كلًا منهم ومنكم بأن أتقوا الله .
 - (٢) الممتحنة /١.
 - (٣) في ط: « فكان المعطوف مباشر » تحريف صوابه من المخطوطات .
- (٤) سبأ /٢٤. في الألوسيّ ١٤٠/٢٢ معناه : أن أحد الفريقين منا معشر الموحدين ، ومنكم فرقة المشركين به العاجزين في أنفسهم عن دفع أدنى

الأيتين(') فنجد المكانين مكانَيْ (') ثُمَّ ، لأن المقصود في الآية الأولى (") ترتيبها على الزَّمان الوجوديِّ مع إرادة كون المخاطب له أسوة بمَنْ مضى .

وكذلك الآية الثانية (^{٤)} المقصود ترتيب المتعاطفين من جهة شرفهما والبداءة بما هو أشنع في الرد على فاعل ذلك .

وإذا تلخص ذلك لم يكن فيهما ردّ على الأبذي .

ويحمل المنع على ما إذا لم يقصد بتقديم أحد المتعـاطفين

ضر ، وجلب أحقر نفع ، وفيهم النازل إلى أسفل المراتب الإمكانية ، المتصفون بأحد الأمرين من الاستقرار على الهدى أو الانغماس في الضلال . وهذا من الكلام المنصف الذي كل من سمعه قال لمن خوطب به : قد أنصفك صاحبك . وفي دَرجه بعد تقدمة ماقدم من التقرير البليغ دلالة ظاهرة على من هو من الفريقين على هدى ومن هو في ضلال ؟ ولكن التعريض أبلغ من التصريح . وفي الألوسي أيضاً أن : « لعلى هدى » الخ خبر : « إنا أو وإياكم » من غير تقدير حذف إذا المعنى : أن أحدنا لمتصف . بأحد الأمرين كقولك : زيد أو عمر وفي السوق : لعلى هدي أو في ضلال مبين .

وقيل : هو خبر إنّا وخبر : « إياكم ، محذوف تقديره : لعلى هدى أوفي ضلال مبين وفي البحر لاحاجة إلى تقدير الحذف في مثل هـذا ، وإنما يحتاج إليه في نحو : زيد أو عمرو قائم . فتدبر . نقل من الألوسي بتصرف

- (١) في بعض النسخ المخطوطة : « الاثنتين » وبعضها الأخر : الاثنين .
 - (٢) في نسخة المتحف البريطاني : « مكان » .
 - (٣) الأولى وهي : ولقد وصينا الذين أوتو الكتاب » الخ .
 - (٤) الثانية وهي : وإنّا أو إياكم. . الخ .

معنَّى ما . وهذا تأويل حَسَنُ لكــلامه مــوافقٌ للصَّناعــة وقواعــدها . انتهى .

[نظم في أقسام الواوات]

(فائدة) في أقسام الواوات قال بعضهم :

عن الواوكم قِسْم فقلت (١) لـ نظما فقسمتها عشرون ضرباً تتابعت فدونكها إنّي لأرسمها رَسما فاصلُ وإضمار وجمعٌ وزائد وعطفٌ، وواو الرَّفع في السَّتة الاسما وواوك في الإيمان فـاستمـع العِلْما / وواو بمعنى أوفدونك والحراما وواوك في الجَمْع الذي يورث السقما وساسان من دون الجمال به يسمى وواو ابتداء ثم عددى بها ثما

وممتحن يسوماً ليهضمني هضماً [٩٩/٢] ورُبِّ ومع قبد أنبابت البواو عنهما وواوك لسلاط للق والسواو ألحقت وواوً أتتْ بعد الضّميــر لغــائـب وواو الهجا والحال واسم لماله وواوك في تكسير دار وواو إذ

باب عطف البيان

قال الأعلم (في شرح الجمل): هذا الباب يترجم له البصريون ولا يترجم له الكوفيّون .

قال الأعلم : عطف البيان لا يكون إلا بعد مشترك .

⁽١) في ط: « نظمت » مكان : « قلت » .

باب البدل [وأقسامه]

قال في (البسيط): تنحصر مسائل البدل في اثنين وثلاثين مسألة، وذلك لأن البدل أربعة، وكلّ واحد منها ينقسم باعتبار التّعريف والتّنكير أربعة، وباعتبار الإظهار والإضمار أربعة، وثمانية في أربعة باثنين وثلاثين .

وأمثلتها مجملة : جاءني زيد الحُوك ، ضربت زيداً راسَهُ ، أعجبني زيدٌ علمُهُ ، رأيت زيداً الحمار . جاءني رجل غلام لك ، ضربت رجلاً علم له ، ضربت رجلاً حماراً . كرهت زيداً غلاماً لك ، ضربت زيداً يداً له ، أعجبني زيدً علمُ له ، وأعجبني زيدً علمُ له ، رأيت زيداً عداً له ، أعجبني رجلً حماراً . جاءني رجل أخوك ، ضربت رجلاً رأسه ، أعجبني رجل علمهُ ، رأيت رجلاً الحمار ، قيام زيد أخوك ، زيد ضربت إياه ، ضربت زيداً إياه ، ضربته زيداً . أعجبني زيدً رأسه ، ي زيد قطعته إياها ، الرغيف أكلته الرغيف ، ثلث الرغيف ، كلت الرغيف اكلته الرغيف ، كلت الرغيف ،

إياه . أعجبني زيد علمه ، جهل الزيدين كرهتهما إيّاه ، زيدٌ كرهته الله . أعجبني زيد علمه ، جهل الزيدين كرهتهما إيّاه ، زيدُ كرهت كرهت ويداً إياه ، زيد كرهته حماره ، ثلث الرغيف أكلت الرغيف أكلت الرغيف إياه ، جهل زيد كرهت زيداً إياه ، الحمار كرهت زيداً إياه . الحمار كرهت زيداً إياه .

[الأدلة على أن البدل على نية تكرار العامل]

(فائدة) : قال الأعلم في (شرح الجمل) : الدّليل على أن البدل على نيّة تكرار العامل ثلاثة أدلة : شرعي ، ولُغوي ، وقياسِيّ .

فالشّرعي قوله تعالى : ﴿ اتَّبِعُوا المُرْسَلِينِ اتَبَعُوا ﴾ (١) الآية ، و ﴿ قال الملأ الذين اسْتَكْبَرُوا من قومه للذين اسْتُضْعِفُوا لِمَن آمن منهم ﴾ (٢) .

واللُّغوّي قول الشاعر :

٣٤٦= إذا ما مات مَيْتُ مِنْ تَميم فسرك أن يعيشَ فَجِيءٌ بِزَادِ (٣)

⁽۱) يَس /۲۰.

 ⁽۲) الأعراف /۷۰. وفي ط: «استكبروا للذين استضعفوا» بإسقاط «من قومه»، تحريف.

 ⁽٣) من شسواهمد : المنتصف ٢٠٠١، ٣٠٥/١، والمحتسب ٣٤٤/١. وفي المنصف ٢٠٥١، : وسمّاه ميتاً ، وإن كان حيًا قبل موته ، لانه سيموت لا محالة ، وهذا مطرّد في كلامهم فاش .

بِخُبْرَ ، أَو بِتَمْرِ أَو بِسمن أَو الشّيء المُلْقَف في البِجَادِ والقياسيّ : يا أخانا زيدٌ لوكان في غير نيّة النّداء لقال : يا أخانا زيداً .

[البدل توكيد أو بيان أو استدراك]

(فائدة): قال ابن الصائغ في (تذكرته): نقلت من خط ابن الرماح: لا يخلو البدل أن يكون توكيداً أو بياناً أو استدراكاً ، فالبعض والاشتمال يكونان توكيداً أو بياناً.

والغلط والبَداءُ والنّسيان لا يكون إِلَّا استدراكاً .

فالتوكيد : ﴿ يَسَالُـونَكَ عَنِ الشَّهِـرِ الحَرَامِ قَسَالً ۚ فَيَهِ ﴾ ((١)، ﴿ وَلِلَهُ عَلَى النَّاحِجُّ البَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعِ ﴾ (٢) .

والبيان: أعجبتني الجارية وَجْهُها أو عَقْلُها .

⁽١) البقرة /٢١٠٧.

⁽٢) آل عمران /٩٧.

باب النداء قــاعــــدة [لا ينادي ما فيه الألف واللّام]

قال في (المفصَل) : لا ينــادى ما فيــه الألف واللاّم إلاَّ اللّه وحده ، لأنهما لا يفارقانه .

قـــاعـــــدة [في أن أصل حروف النداء « يا »]

أصل حروف النّداء (يا) ، ولهذا كانت أكثر أخْرُفه استعمالًا ، ولا يقدّر عند الحذف سواها ، ولا ينادى اسم الله عز وجل ، واسم المستغاث ،وأيها،وأيتها إلَّا بها، ولا المندوب إلَّا بها أو بـ (وا) .

وفي (شرح الفصول) لابن إياز قال النحاة : (يا) أم الباب [١٠١/٢] ولها خمسة أوجه من التَّصّرف / .

أوَّلها : نداء القريب والبعيد بها .

وثانيها : وقوعها في باب الاستغاثة . دون غيرها .

وثالثها : وقوعها في باب النَّدبة .

ورابعها : دخولها على أيّ .

وخامسها : أن القرآن المجيد مع كثرة النداء فيه لم يـأت فيه غيرها .

[تابع المنادى]

(فائدة): قال الجُزوليّ : إذا رفعت الأول مِنْ نحو : يا زيدُ زيدُ (۱) عمرو فتنصب الثّاني من أربعة أوجه ، وزاد بعضهم خامساً ، وهي البدل ، وعطف البيان ، والنّعت على تأويل الاشتقاق ، والنّداء المستأنف ، وإضمار أعني . وأضعفها النعت وهو الذي أسقطه ، لأن العَلْم لا ينعت به .

فإذا نصبت الأول فتنصبه من وَجْه واحد على أنه منادى مضاف على تـأويلين : إما إلى محـذوف دلَّ عليه مـا أضيف إليه الشاني . وتنصب الثاني على ماكنت تنصبه مع الرفع من الأوجه الخمسة .

والتأويل الثاني : أن يكون مضافاً إلى ما بعد الثّاني ، ويكون الثاني توكيد «للأول» ^(٢)مقحماً بينه وبين ما أضيف إليه .

⁽۱) سقطت : « زید » من ط

⁽۲) في ط: « توكيد الأول » .

ضابسط

[الأسماء في باب النداء]

قال ابن الدّهان في (الغُرّة) : الأسماء على ضربين : ضرب ينادى ، وضرب لا ينادى .

فالَّذي ينادي على ثلاثة مراتب :

مرتبةً لا بد من وجود (يا) معها نحو: النكرة وأسماء الإشارة عندنا .

وسرتبة لا بُـدّ من حذف يـا معها وهــو (اللهم) و (أي) في قولك : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة .

وضرب يجوز فيه الأمران .

* * *

(فائدة) : قال ابن هشام في (تذكرته) : لا يجوز عندي نداء اسم الله تعالى إلاً بياء .

ضابـــط [في تابع المنادى المبنيّ]

في (تذكرة) ابن هشـام : تابـع المنادى المبنيّ على خمسـة أقسام : قسم: يجب نصبه على الموضع وهو المضاف الذي ليس بأل.

وقسم : يجب إتباعه على اللفظ وهو أي .

وقسم : على تقديرين : يجوز إتباعه على اللّفظ وإتباعه على المحلّ وهو اسم / الإشارة .

> وقسم :يبجوز إتباعه على اللّفظ، وإتباعه على المحلّ مطلقاً وهو النعت والتّوكيد ، وعطف البيان المفردة مطلقاً ، والنّسّق المفرد الذي بال .

> وقسم: يحكم له بحكم المنادى المستقـل، وهو البدل والنُّسّق الذي بغير أل .

ضابسط

[في وجوب ذكر حرف النداء ، وعدم وجوبه]

قال ابن فلاح في (المغنى) : يجوز حذف حرف النّداء مع كل منادى إلَّا في خمسة مواضع : النّكرة المقصودة ، والنكرة المبهمة ، واسم الإشارة عند البصريين ، والمستغاث ، والمندوب . انتهى . وزاد ابن مالك المضمر .

[منع حذف حرف النداء من الاسم الأعظم]

وفي (تذكرة) ابن الصائغ: حذف حرف النّداء من الاسم

الأعظم نصّ على منعه ابسن مُعْط في (دُرّته) .

وعلًل منع ذلك في (الدّرة) أيضاً بالاشتباه . وقرّره ابن الخبّاز بأنه بعد حذف حرف النّداء يشتبه المنادي بغير المنادي . واعترض عليه بأنك تقول : الله اغفر لي ، فلا يقع فيه اشتباء ولَبْسٌ .

قال ابن الصائغ ولابن معط أن يقول : لمَّا وقع اللبس في بعض المواضع طُرِد الباب لئلًا يختلف الحكم . انتهى .

قال : والعلة في ذلك أنهم لمّا حذفوا (يا) عـوّضوا الميم ، فكرهوُ أن يقولوا : اللّه بالحذف لما فيه من حذف العِوض والمُعوّض .

قال ابن الصائغ : يعني تعويضهم من حوف النّداء دلّنا على أنهم قصدوا أن لا يحذفوا الحرف بالكليّة .

وقد قال ابن النّحاس في (صناعة الكتاب) ما نَصَّه : جواز ذلك ، فإنه قال في قولك : سُبْحَانك() اللّه العظيم :أنه لا يجوز الجرّ على البدل من الكاف . ويجوز النّصب على القطع والـرُفـع على تقدير : يا اللّه . انتهى .

 ⁽١) في ط : «سبحان » بدون الكاف، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة
 والأسلوب .

قاعسدة

[في حذف حرف النداء مع الأعلام]

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : أصل حذف حرف النّدّاء في نداء الأعلام ، ثمّ كل ما أشبه العَلم في كونه لا يجوزُ أن يكون وَصْفاً لأيّ ، وليس مستغاثاً به ولا مندوباً يجوز حذف حرف النّداء معه / . [١٠٣/٢]

باب النّدبة

قال ابن يعيش : النّدبة نوع من النّداء ، فكُلّ مندوب منادي ، وليس كل منادًى مندوباً ، إذ ليس كلّ ما ينادي يجوز ندبته ، لأنه يجوز أن ينادي المنكور والمبهم ، ولا يجوز ذلك في النّدبة .

وقال الأبذي في (شرح الجُزوليّة) : المندوب يشرك المنادي في أحكام، وينفرد بإلحاق ألف الندبة .

باب الترخيم قال المُهلّبي

إن أسماء توالت غشره لم ترخم عند أهل المخبره مبهم تُمَت نعت بعده والمضافان معاً والنكرة مبهم تُمَت نعت بعده والمضافان معاً والنكرة ثُمّ شبه لمضاف خالص والثّلاثي ومندوب التّره يحتذيه مستغاث راحمه وإذا كانت جميعاً مُضْمرة

[أكثر الأسماء المرخمة]

(فــائدة) : قــال ابن فلاح في (المغنى) : قــالوا : أكثـر ما رخّـمت العرب ثلاثة أشياء ، وهي : حارث ، ومالك ، وعامر .

باب الاختصاص

قال ابن يعيش: قد أجرت العرب أشياء اختصّوها على طريقة النّداء لاشتراكهما في الاختصاص، فاستُعير لفظ أحدهما للآخر من حيث شاركه في الاختصاص كما أجروا التّسوية مجرى الاستفهام، إذ كانت التسوية موجودة في الاستفهام، وذلك قولك: أزيد عندك أم عمرُو؟، وأزيد أفضل أم خالد؟ فالشّيشان اللّذان تسأل عنهما قد استوى علمك فيهما. ثم تقول: ما أبالي أقمت أم قعدت، وسواء على أقمت أم قعدت فأنت غير مستفهم، وإن كان بلفظ الاستفهام لتشاركهما في النسوية، لأن معنى قولك: لا أبالي أفعلت أم لم تفعل أي هما مستويان في علمي، فكما جاءت التسوية بلفظ الاستفهام لاشتراكهما في معنى التسوية كذلك جاء الاختصاص/ بلفظ النداء [٢٠٤/٢]

قاعسدة

[في الكلمات المنصوبة على الاختصاص]

قال ابن فلاح في (المغنى) : قال أبو عمرو : إن العرب إنما

نصبت في الاختصاص أربعة أشياء وهي : مُعْشر ، وآل ، وأهل ، وبنو . ولا شك أن العرب قد نصبت في (الاختصاص) غيرهما . وعبارة ابن النّحاس في (التعليقة): أكثر الأسماء دخولًا في هذا الباب هذه الأربعة .

باب العدد [من غريب اللغة إدخال التاء في عدد المذكر وتركها في عدد المؤنث]

قال في (البسيط) : إدخال النّاء في عدد المذكر وتـركها في عدد المؤث لِلْفُرْق ، وعدم الإلباس قال : وهذا من غريب لغتهم ، لأن النّاء علامة التأنيث وقد جعلت هنا علماً للتَذكير .

قال وهذا الذي قصد الحريري بقوله : «الموطن الذي يُلْبس فيه الذُّكر ان بَراقِع النّسوان ، وتبرز ربّات الحجال بعمائم الرجال. »

قال : ونظيره أنهم خصّوا جمع فِعال في المؤنث بالْفُعل كذِراع وَأَذْرَع ، وفي المذكر بأَفْعِلَة كعِماد وَأَعْمِدة كإلحاقهم علامة التأنيث في عدد المذكر ، وحذفها من عدد المؤنث .

وَمِمَا وَجُهُوا به مسألة العدد : أن العدد قبل تعليقه على معدودٍ مؤنّثُ بالتًا ، لأنه جماعة . والمعدود نوعان : مذكّر ومؤنث ، فسبق المذكّر لأنه الأصل إلى العلامة فأخذها ، ثم جاء المؤنث فكان ترك العلامةِ له علامة . ومسألة الجمع : أنهم قصدوا أن يصير مع جمع المذكّر تأنيث لفظِيّ ، ومع جمع المؤنث تأنيث معنويّ ، فَيَعْتَدِلَانِ(١) لمقابلة الجمع بالجمع ، والتأنيث بالتأنيث .

[هجر جانب الاثنين]

(فائدة) : قال ابن الخباز : الاثنان هجر جانبه في موضعين : الأول : أن كسور الأعداد من الثلاثة إلى العشرة بنّوا منها صيغ

الجمع من ثلاثين إلى تسعين ، ولم يقولوا من الاثنين : ثِنِيِّين .

والشاني : أن من الشلائـة إلى العشـرة اشتقت من ألفــاظهــا الكسور ، فقيل : تُلث ورُبْع إلى العُشْر ، ولم يقل في الاثنين : تُني [١٠٥/٢] بل : نِصفٌ . نقله ابن هشام في (تذكرته) / .

(فائدة) : في (تذكرة ابن الصائغ) : اثنا عشر كلمتان من وَجْهٍ ، ولذلك وقع الإعراب حَشْواً ، وكلمة من وَجْهٍ أي مجموعها دال على شَيءِ واحد ، وهو هذه الكميّة .

[العدد معلوم المقدار مجهول الصّورة]

(فــائدة) : وفيهــا أيضاً : العــدد معلوم المقــدار ، مجهــول الصورة ، ولذلك جرى مُجْرى المُبْهَم .

⁽١) في ط : (فيعتد لأن) بالهمزة ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

ضابـــط [في أقسام أل المعرّفة للعدد]

قـال ابن هشام في تـذكرتـه : ﴿ أَلَ ﴾ في العدد على ثـلاثة أقسام : تارة تـدخل على الأول ، ولا يجـوز غير ذلك، وهو العـدد المرّكب نحو النّالثّ عشر.

وتارة على الثاني ولا يجوز غير ذلك وهو المضاف نحو خمسمائة الألف .

وتارة عليهما وهو العدد المعطوف نحو:

٣٤٧= * إذا الْخَمْسَ والْخَمْسِينَ جَاوَزْتَ فَارْتَقِبِ(١) *

(١) قائله مجهول ، وتمامه :

^{*} قدوماً على الأموات غير بعيد * من شواهد الهمع والدرر رقم ١٦٩٢ .

باب الإخبار بالّذي والألف واللّام(^) ضـــابـــط [في شروطه]

قال ابوحيًان : من النحويين : مَنْ عَدّ ما لا يَصُح أن يُــ ثبر عنه . ومنهم : من شرط في ما يصحّ الإخبار عنه شروطاً ،

فالذي عدّ قال: الذي يصحّ الإخبار عنه ، الفعل ، والحرّف ، والجملة ، والحال ، والتمييز ، والظرف غير المتمكّن ، والعامل دون معموله ، والمصاف دون المضاف إليه ، والموصوف دون صفته ، والمصول دون صدته ، والمصول دون شرطه ، والصّفة ، والمبدل ، وعطف البيان ، والتأكيد ، وضمير الشأن ، والعائم إذا لم يكن غيره ، والمسند إليه الفعل غير الخبريّ ، ومفعوله ، والمضاف

(١) في الأشموني ٤/٢٥: « الباء في قوله : بالذي للسبية لا للتعدية لدخولها على المخبر عنه ، لأن (الذي) يجعل في هذا الباب مبتدأً لا خبراً هو في الحقيقة مخبرً عنه ، فإذا قيل : أخبر عن زيدمن: قام زيد ، فالمعنى أخبر عن مسمى زيد بواسطة تعبيرك عنه بالذي وهذا الباب وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحوية » . إلى المائة ، والمجرور برب ، ويله ، وأيما رجل ، وكيف ، وكم ، وكأين ، والمصدر الواقع موقع الحال ، وفاعل نعم وبئس ، وفاعل فعل التعجب ، وما للتعجب ، والمجرور بكاف التشبيه ، وبحتى ، وبمد ، ومام الفعل . واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر اللواتي تعمل عمل الفعل ، والمجرور بكل المضاف إلى مفرد ، وأقل رجل ، وشبهه ، واسم لا وخبرها ، والاسم الذي ليس تحته معنى ، والمصدر والظرف اللازمان للنصب ، والاسم الذي الخيارة فان عن إضمارٍ ووالاسم الذي / لا فائدة في الإخبار عنه ، [١٠٦/٢] والاسم المختص بالنفي ، والمجرور في نحو : كُل شاة وَسَخلتها ولا عن (١٠ المعطوف في باب رُبّ على مجرورها، ولو كان مضافاً للضّمير نحو : رُبّ رجل وأخيه .

والذي شرط شروطاً ، قال الأستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع : هي اثنا عشر شَرْطاً :

أن لا يكون تضمّن حرف صدر ، وأن يكون اسماً متصرّفاً لا من المستعمل في النفي العام ، وأن يكون مِمّا يصح تعريفه لا مِمّا دخل عليه ما لا يدخل على المضمرات ، وأن يكون في جملة خبريّة ، ولا يكون صفة .ولا بدّ^{۲۷} لا، ولا عطف بيان ، وأن لا يضمر على أن يفسره

⁽١) في ط : « ولا عسى » تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة.

 ⁽٢) في اللسان : «بدد»: «ومالك بهذا بدد ولا بدة ، ولا بدة أي ما لك به طاقة ، ولا بُد منه أي لا محالة ، وليس لهذا الأمر بُد أي لا محالة .

ما بعده ، وأن لا يكون ضميراً رابطاً ، ولا مضافاً إلى اسم رابط ، وأن لا يكون من ضمير الجملة ، ولا مصدراً خبره محذوف ، قد سدت الحال مسده . انتهى .

قال وفيه تداخل ، وينحصر في شرطين :

أحدهما: أن يكون الاسم يصح مكانه مضمر .

والثَّاني: أن يكون يصحّ جعله خبراً للموصول .

ضــابـــط [في ما يجوز الإخبار عنه]

قال أبو حيّان: حصر بعضهم ما يجوز الإخبار عنه فقال: يجوز في فاعل الفعل اللّازم الخبري ، وفي متعلّق المتعديّ بجميع ضروبه من متعدً إلى اثنين وثلاثة ، والمفعول الّذي لم يُسمّ فاعله ، وفي باب كان ، وإنّ ، وما ، والمصدر ، والظّرف المتمكّنين ، والمضاف إليه ، وفي البدل والعطف والمبتدأ والخبر ، والمضمر ، وحادي عشر وبابه ، وفي باب الإعمال ، والمصدر النائب ، والعامل والمعمول من المبتدأ والخبر ، والغامل والمعمول من المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل والفاعل

ضابيط

[كل ما يخبر عنه بأل يخبر عنه بالذي]

زعم أبو علْيِّ وغيرُه: أن كُلِّ ما يخبر عنه بأل يخبر عنه بالَّذي .

وقال أبو حيان : (الّذي) أعم في باب الإخبار، لأنها تدخل على الجملة الاسميّة والفعليّة ، وأل لا تدخل إلَّا على الجملة المصــدرة بفعل متصرّف مثبت .

قال : وذكر الأخفش موضعاً يصلح / لأل ، ولا يصلح لِلّذي [١٠٧/٢] قال : تقول : مررت بالقائم أبواه لا القاعدين ، ولـو قلت : مررت بالتي قعمـ التي قامـا لم يَصِحُ ، فإذا أخبرت عن زيد في قولك : قامت جارتا زيد لا قعدتا ، قلت : القائم جارتا لا القاعدتان زيد . ولو قلت : الذي قامت جارتاه لا التي قعدتا زيد لم يجز ، لأنه لا ضمير يعود على الّذي من الجملة المعطوفة ، فقد صار لكلَّ من الذي ومن أل عمومُ تَصَرُّف ودخول ما لم يدخل في الآخر ، لكن ما اختصت به (الذي) أكثر .

وذكر الأخفش أيضاً : أنه قد يخبر بأل لا بالذي في قــولك : المضـروب الوجه زيد ، ولا يجوز الذي ضرب الوجه زيد .

وقال ابن السّراجّ في المسألة الأولى : مررت برجـل قائم أبواه لا قاعدين : إنّه شاذّ، خارج عن القياس . قال وهو قول المازني ، وكلّ من يرتضي قوله : وقد كان ينبغي أن لا يجوز قولك : المضروب الوجه زيد . قال : ولكنه حُكِي عن العرب، وكثّر من كلامهم حتى صار قياساً فيما هو مثله، فلهذا لا يقاس عليه الفعل .

قال الاستاذ أبو الحسن بن الصائغ : فهذا شيء يحدث مع أل ولم يكن كلام قبل أل فيه اسم يجوز الإخبيار عنه بـال ، ولا يجوز بالذي . قال : فلا يرد هذا على أبي علي وغيره مِمَّن زعم أن كل ما يخبر عنه بأل تخبر عنه بالذي ، ولكن إذا نظرت لما وَقَعت فيه (أل) ، ولا يقع في موضعها (الذي) كان كذلك . انتهى .

باب التنوين [تعريف التنوين]

قال ابن الخَبّاز في (شرح الدرة) : التّنوين حرفٌ ذو مَخْرَج وهو نون ساكنةً .

وجماعة من الجُهّال بالعربية لا يعدّونه حرف معنًى ولا مبنى ، لأنهم لا يجدون له صورة في الخطّ .

وإنما سُمِّي تنويناً، لأنه حادث بفعل المتكلّم، والتّفعيل من أبنية الأحداث .

وفي (البسيط) : التّنوين زيادة على الكلمة كما أنّ النفل زيادة على الفَرْض .

ضابيط

[المراد بالتنوين تنوين الصّرّف] عند الإطلاق

قال أبو الحسين بن أبي الرّبيع في (شـرح الإيضاح): متى

[۱۰۰/۲] اطلق التنوين / فإنّما يراد بـه تنوين الصّـرف . وإذا أريد غيـره من التنوينات قُيد فقيل : تنوين التنكير ، تنوين المقابلة ، تنوين العوض .

وكذلك الألف واللام متى أطلقتا إنما يراد التي للتّعريف . وإذا أريد غيرها قيّد بالموصولة أو الزائدة .

ضــابـــط [في أقسام التنوين]

قال ابن الخبّاز في (شرح المُجْزوليّة) : أقسام التنوين عشرة :
تنوين التّمكين ، وتنوين التّنكير ، وتنوين المقابلة ، وتنوين العِرَض ،
وتنوين الترنّم ، والتنوين الغالي ، وتنوين المنادى عند الاضطرار ،
وتنوين ما لا ينصرف عند الاضطرار ، والتنوين الشاذ كقول بعضهم
«هؤلاءٍ قومك » . حكاه أبو زيد . وفائدته تكثير اللَّفظ كما قيل في
الف (قَبْعُري)(١) ، وتنوين الحكاية ، مثل ان تسمى رجلًا بعاقلة
لبية فإنك تحكي اللفظ المسمى به . وقال بعضهم نظماً :

أقسام تنوينهم عَشـرٌ عليك بهـا ﴿ فَإِنَّ تحصيلُهَا مِنْ خَيرِ مَا حُـرِزَا مكن وعوض وقابـلْ والمنكّر زد ﴿ رَبُّمَ أَو احك اضطررغالٍ وما هُمِزَا

⁽١) القبعثري : الجمل العظيم .

ضابسط

[في حذف التنوين]

قال ابن هشام وغيره : يلزم حذف التّنوين في مواضع :

لدخول أل ، وللإضافة ، ولمانع الصرف ، وللوقف في غيـر النصب ، وللاتَّصال بالضمير نحو : ضاربك ، ممن قال : إنه غير مضاف ، ولكون الاسم عَلماً موصوفاً بما إتصل به من : ابن أو ابنة مضافاً إلى علم ، ولدخول لا ، وللنداء . وقال المهلّبي :

فريداً به التّذكيـر والكِبْرُ يُعـرفُ متى علمين أو بالألقاب يكنف وثامنها نون المضافات تُوصَفُ / [١٠٩/٢]

ثمانيةً تنوينُها دُمْتَ تحدف مع اللّام تعريفاً وما ليس يُصْرَفُ وما قد بُنِي منه المنادي واسمُ لا ﴿ وَفِي الْوَقْفُ رَفَّعًا ثُمْ خَفْضًا وَيُخَفَّفُ ومن کل موصوف باین مجاوراً قىد اكتنفتيه كنيتان أو اغتيدي قـد ائتلقـا فيـه أو اختلفـا معــاً

باب نونى التأكيد

ضابسط

[في المواضع التي لا تؤكد بالنون الخفيفة]

قال الزَّجاجي في (الجمل) : كُلِّ موضع دخلت النُّون الثَّقيلة

دخلت النون الخفيفة إلَّا في الاثنين المُذكَّرين ، والمؤتَّثين ، وجماعة النساء؛ فإن الخفيفة لا تدخلها .

ضابسط

[في المواضع التي لا يفتح ما قبل نوني التوكيد فيها]

قال ابن عصفور : يستنمى من قولنا : لا يكون مِن قبل نُونَيْ
التُوكيد إلاَّ مفتوحاً أربعة مواضع : إذا اتصل بـالفعل ضميـر الجمع
المذكر فإن ما قبلها يكون مضموماً ، أو ضمير الواحدة المخاطبة فإن ما
قبلها يكون مكسوراً ، أو ضمير الاثنين ، أو ضمير جمع المؤنث فإن ما
قبلها في الصّورتين لا يكون إلاَّ ألفاً .

[دخول نون التوكيد في اسم الفاعل]

(فائدة) : قال ابن الدّهان في (الغُرّة) : دخول نون التّوكيد في اسم الفاعل نحو :

٣٤٨= * أقائِلنَّ أَحْضِروا الشُّهودَا(١) *

⁽١) لرجل من هذيل أو لرؤبة :

من شبواهد: المحتسب ۱۹۳/۱ ، والخصائص ۱۳۳۱، والخزانة ٥٤/٤ عرضاً ، والعيني ۱۳۸/ ، ١٤٣٤، ، والتصريح ۲/۲۱، والشموني ۲۲/۲، ۲/۲۱، والهمع والدرر رقم والأشموني ۲۲۲/۳، والهمع والدرر رقم

نظير دخول نون الوقاية عليه في قوله : ٣٤٩= * أُمُسْلِمني إلى قَوْمِي شراحي(٢) *

= ۱۳۸٤. وقبله :

أرأيت إن جاءت به أُمْلودا مرجّلًا ويلبس السبرودا (٢) ليزيد بن محمد الحارثي . وصدره :

* فما أدرى وكُلّ الظنّ ظنّي *

وشراحي : مرخم شراحيل دون نداء .

وفي شرح شواهد المغنى للنتيوطي رقم ٧٧٠ : أن البيت ليزيد بن مخزم الحارثي . قال أبو محمد : ذكر الفراء هذا البيت على هذا النمط ليجعله باباً من النحو ، والصواب :

فمما أدرى وظنّي كل ظـنّ أيسملنى بـنـي البـد، اللقاح وبنو البد، اللقاح: هم الذين لا يدينون للملوك أو لم يصبهم من الجاهلية سباء.

من شواهد : المغنى ١/٣٨٠، ٢/٢١٦.

باب نواصب الفعل المضارع ق<u>اع</u>دة [في أنْ]

﴿ أَنْ ﴾ أصل النواصب للفعل وأم الباب بالأنفاق كما نقله أبو
 حيّان في (شرح التسهيل) ، ومِنْ ثَمّ اختصت بأحكام :

منها : إعمالها ظاهرة ومضمرة وغيرها لا ينصب إِلَّا مظهراً .

ومنها: أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالطَّرْف والمجرور اختياراً قياساً على أنَّ المشددة بجامع اشتراكهما في المصدرية والعمل نحو: أريد أنْ عِندي تَقْعُدَ، وأنْ في الدار تقعد، [١١٠/٢] ولم يُحرَّز أحد ذلك في سائر الأدوات إلاَّ اضطراراً /.

> ضابط [في إذنٌ]

قال الأندلسي في (شرح المفصل) : إذن لها ثلاثة أحوال :

حال : تَنْصِب فيها البتَّة ، وهي عند توفَّر الشرائط الخمس :

أن تكون جواباً ، وأن لا يكون معها حرف عطف ، وأن يعتمد الفعل عليها ، وأن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير الهمزة ، وأن يكون الفعل مستقبلاً .

وحال : لا تعمل فيه البتَّة وهي عند اختلال أحد الشرائط .

وحال : يجوز فيها الأمران : وهو عند دخـول حرف العـطف عليها .

ثم لها ثلاثةُ أحوال أخرى .

أن تتقدم وأن تتوسط وأن تتأخر ، فـإن تقدّمت وتــوفّرت بقيــة الشروط أعملت .

وإن توسّطت أو تَأخّرت لم تعمل، وضاهت في هذه الأحوال ظننت وأخواتها التي تعمل في رتبتها وهو التقدّم. ويجوز الإلغاء إذا فارقته ، فكذلك إذا إبتدىء بها ، واعتمد (٢٠٠٠) الفعل عليها في الجواب أعملت، لوقوعها في رتبتها، وتلغى إذا فارقته، إلا أن الفعل فضّل عليها بأنه يجوز فيه الإعمال والإلغاء و « إذن » لا يجوز فيها إذا فارقت الأول إلا الإلغاء، لكون عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال خصوصاً إذا كانت عوامل الاسماء أفعالاً، وعامل الفعل لا يكون إلا حرّفاً .

⁽٣) في ط: «واعمد»، تحريف، صوابه من المخطوطات.

وقال الشّلوبين في (شرح الجُزوليّة): أتّسعت العرب في «إذن» اتّساعاً لم تَتَسِمْـةُ في غيرهـا من النّواصب ، فـأجازت دخـولها على الأسماء نحو : إذن عبد الله يقول ذلـك ، وعلى الأفعال ،

وأجازوا دخولها على الحال وعلى المستقبل .

وأجازوا أن تتأخّر عن الفعل نحو : أكرمك إذن . فهذه اتساعات في ـ إذن ـ انفردت بها دون غيرها من نواصب الافعال .

وأجازوا أيضاً فيها فصلها من الفعل بالقسم ولا يجوز ذلك في سائر نواصب الفعل .

فلمّا اتسعوا في إذن هذه الاتساعات قويت بذلك عندهم فشّبهوها بعوامل الأسماء الناصبة لقوّتها بهذا التصرف الذي تصرفته ، ولكن لا يِكُلّ عوامل الأسماء بل بظننت وأخواتها فقط، فأجازوا فيها الإعمال والإلغاء إلا أن ـ ظننت ـ إذا توسطت يجوز فيه الإعمال والإلغاء إلا أن ـ ظننت ـ إذا توسطت يجوز فيه الإعمال المُشبّة بالشّيء لا يقوى قُوة المشبّة به، فحطت عنها بأن ألّفيت ليس إلا .

[جواز الرفع والنصب والجزم في الأفعال الداخلة عليها . . .

إذن]

(فائدة) : يتصوّر في بعض الأفعال الدّاخلة عليه ﴿ إِذَن ﴾ أن تُنصب وَتَرفع وتَجْزم ، وذلك نحو : إن تأتني أكرمك وإذن أحسنُ إليك ، يحتمل أن يكون إنشاءً فيجوز النَّصب ، والرَّفع لأجل الواو ، ويحتمل التأكيد فتجزم، وتحتمل الحال فترفع أيضاً .

ضاسط [في حتّى]

قال عبد اللطيف البغدادي في (اللمع الكاملية) : ليس في الحروف النَّاصية للفعل ما ينصب مضمراً إلاَّ «أَنْ » خاصة ، كما أنه ليس فيها ما يجزم مضمراً سوى « أَنْ » وليس في نواصب الفعل ما يلغي سوى إذن.

قال ذو اللسّانين الحسين بن إبراهيم النّطَنزيّ (١):

جهواب ما استفهمه وا بفاء يكون نصباً بلا امتراء كالأمسر والنّهي والتمَنِّي والعَرْض والجَحْد والدّعاء

⁽١) هو الحسين بن إبراهيم أبو عبد الله النَّطُنْزِيّ بفتح الطاء ، وسكون النون ، الأصبهانيّ النّحوي ، الملقّب بذي اللسانين .

مات في جمادي الآخرة سنة تسع وتسعين وأربعمائة.

ومن شعره:

ما للأنام سواهُمُ ما شاءوا العزّ مخصوص به العلماءُ إنَّ الأكابر يحكمون على الورى وعلى الأكابر يحكُمُ العُلماءُ أسوأ الأمّة حالاً رجُلٌ عالم يقضى عليه جاهِل

ضابيط

[في الأسباب المانعة من الرفع]

قال أبو مُحَمَّد بن السَّيد : الأسباب المانعة من الرَّفع بعد حتَّى سِتَة : أربعةٌ مُتَفق عليها ، واثنان مختلف فيهما ، فالأربعة المَّتفق عليها : نَفْي الفعل الموجب لللَّخول نحو : ما سِرْتُ حتَّى اخخَلها ، ودخول الاستفهام عليه نحو : أسرت حتى تَذْخُلَها ؟ والتقليل الذي يراد به النّفي نحو : قَلَما سرت حتى أَذْخُلَها ، وأن تقع حتَّى موقعاً تكون فيه خبراً نحو: كان سيري حتى أذخلها .

والاثنان المختلف فيهما : الامتناع من جواز التَقديم والتأخير ، وأن يلحق الكلام عوارض الشّك .

باب الجوازم قــاعــــدة [إنْ أصل أدوات الشرط]

[١١٢/٢] إنْ أصل أدوات الشّرط وأمّ الباب ، قال ابن يعيش لأنها تَذْخُل / في مواضع الجزاء كلّها .

وسائرُ حُروف الجَزاء لها مواضع مخصوصة : فَمَنْ شَرْطُ فيمن يعقل ، ومتى شرط فيالزّمان،وليست أن كذلك ، بل تأتي شرطاً في الأشياء كلّها . انتهى .

[إنْ أصل أدوات الشرط]

وقال ابن القَوَّاس في (شرح الدرة) : إنما كانت د إنْ ، أصل أدوات الشرط ، لانها حرف وأصْل المعاني للحروف ، ولأن الشَّرط بها يعمّ ما كان عيناً أو زماناً أو مكاناً ، ومِنْ ثَمّ اختصت بأمور : منها جواز حذف الفعلين بعدها .

[إنْ أمّ الجزاء]

قال أبو بكر بن الأنباري : إنما صارت و إن » أمّ الجزاء ، لأنها بغلبتها عليه تنفرد ، وتؤدّي عن الفعلين ، يقول الرجل : لا أقصد فلاناً لأنه لا يعرف حَقّ مَنْ يَقْصِده ، فيقال له : زُرْه وإنْ ، يُراد : وإن كان كذلك فزره، فَتَكْفِي إنْ مِن الشَّيئيِّن ، ولا يعرف ذلك في غيرها من حروف الشَّرط . انتهى .

قال أبو حيّان : وظاهر كلامه وكلام غيـره أنه ليس مخصـوصاً بالضّرورة، لكِنْ صرّح الرّضِي بأنه خاصٌ بالشعر .

ومنها : قال أبو حيّان : لا أحفظ أنه جاء فعل الشّرط محذوفاً ، والجواب محذوفاً أيضاً بعد غُير (إنْ) .

ومنها : جَوّز بعضهم حذف « إنْ » لكن الجمهور على منعه .

ولا يجوز حذف غيرهامن أدوات الشُّوط إجماعاً، كما لا يجوز حذف سائر الجوازم ولا حذف حَرْف الجَرّ .

ومنها : يجوز إيلاؤها الاسم على إضمار فِعْل يفسّره ما بعده نحو : ﴿ وَإِنْ أَحدُ من المشركين اسْنَجَارك ﴾(١) ، ولا يجوز ذلك في غيرها من الأدوات إلاَّ في الضّرورة كما جَزم به في (التسهيل) .

قال ابن يعيش وأبو حيان : وخُصّت ﴿ إِنْ ﴾ بالجواز لكونها في الشّرط أصلًا .

ضـــابــــط [في أدوات الشرط بالنسبة إلى« ما »]

قال أبو حيّـان : أدوات الشَّرط بالنسبة إلى (ما) على ثلاثــة [١٩٣/٢] أفسام : /

۱۱۲/۲] افسام : /

قسم : لا تلحقه (ما) وهو : مَنْ ، وما ، ومهما ، وأنَّى . وقسم : تكون (ما) شَـرُطاً في عمله الجـزم وذلـك : إذْ ،

وقسم : يكون لحاق (ما) له على جهة الجواز وهــو : إنْ ، ومتى ، وأين ، وأي ، وأيّان .

⁽١) التوبة /٦.

[الفاء تربط شبه الجواب بشبه الشرط]

(فائدة): قال ابن هشام كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شِبْه الجواب بشبه الشَّرط وذلك في نحو: الَّذي ياتيني فله درهم. وبدخولها قُهِم ما أراده المتكلّم من ترتَّب لزوم الدّرهم على الإتيان. ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره.

وهمذه الفاء بمنزلة لام التَّوطئة في نحو ﴿ لَئِن أُخْرِجُوا لا يَخْرِجُون معهم ﴾(١) في إيذانها بما أراده المتكلِّم من معنى القسم .

[بعض جمل لا يجوز أن تقع شرطاً]

(فائدة) : قال ابن هشام في (تىذكرتــه) . بعض الجُمل لا تصحّ أن تقع شَرْطاً ، وذلك يقتضي عدم ارتباط طبيعيّ بينها وبين أداة الشّرط فاستعين على إيقاعها جواباً له برابطٍ وهو الفاء أو ما يخلفها ، وهذا كمعنى التُعدية .

قساعـــدة

[الجازم أضعف من الجارّ ، وفرْع عليه]

الجازم أضعف من الجارّ . قاله ابن الخبّاز وفرّع عليه أنه لا

⁽١) الحشر /١٢.

يُضَمَّلُ البَّنَّةَ ؛ ولهذا أقسد قول الكوفيّين : إن فعل الأمر مجزوم بلام الأمر المضمرة .

وذكره أبو حيّان في (شرح التسهيل) وَفَرَع عليه أنه لا يجوز الفصل بين لام الأمر والفعل لا بمعمول الفعل ولا بغيره وإن روى عنهم الفصل بين الجارّ والمجرور بالقسم نحو قولهم : اشتريتُهُ بواللهِ ألْف درهم ، فإن ذلك لايجوز في اللام، لأن عامل الجزم أضعف من عامل الجَرْ

وفرَّع عليه الاخفش واختاره الشَّلَوبين وابن مالك : أن جواب الشرط مجزومٌ بفعل الشَّرط لا بالأداة ، وقال : لأن الجارِّ إذا كان لا يعمل عملين وهو أقْوَىٰ من الجازم، فالجازم أوْلى أن لا يعْملهما .

وقال ابن النّحاس في (التعليقة): الجازم في الأفعال نظير الجارّ في الأسماء وأضعف منه ، لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء . وإذا كان حذف حرف الجرّ، وإبقاء عمله ضعيفاً فأن يضعف [١١٤/٢] حَذْفُ الجازم وإبقاء عمله أولىٰ وأحْرَىٰ / .

قاعسدة

 اتصال المجزوم بجازمه أشد من اتصال المجرور بجازه]

 أشدّ من اتّصال المجرور بجاره ، وذلك أن عوامـل الاسم أقوى من عوامل الفعل ، فلمّا قَوِيَتْ حاجـة المجرور إلى جـاره كانت حـاجة المجزوم إلى جازمه أقَوَى .

قال: وجواب الشّرط أشد اتصالاً بالشّرط مِنْ جواب الفّسَم، وذلك أن جواب الشّرط وذلك أن جواب الشّرط معمولًا للشرط، فقولك: القرم من قولك: اقسمت لا أقوم ليس اتصاله بأقسمت كاتصال الجواب بالشّرط.

وإذا كان كذلك ، ولم يَجُزْ تقديم جواب القسم عليه مع كون القَسَم ليس عاملًا في جوابه كان امتناع تَقْديم جواب الشَّرط عليه لكونه جواباً ، وكونه مجزوماً بالشَّرط أُجْدر .

باب الأدوات

قساعسسدة

[الألف أصل الأدوات]

قــال ابن هشـــام في (المغنــى)(١٠ : الألف أصـــل أدوات الاستفهام ، ولهذا خُصّت بأحكام .

أحدها : جواز حذفها .

الثاني : أنها تَرِد لطلب التّصور نحو : أزيد قائمٌ أم عصرو؟ ولطلب التّصديق نحو : أزيد قائم؟

١) انظر المغنى ١/٧.

« وهل » مختصة بطلب التّصديق نحو : هل قام زيد . وبقيّة. الأدوات مختّصة بطلب التصور نَحوُ : من جاءك ؟ وما صنعت ؟ وكم مالك ؟ وأين بيتك ؟ ومتى سفرك ؟ .

الثالث : أنها تدخل على الإثبات وعلى النّفي . ذكره بعضهم وهو منتقض بأم فإنّها تشاركها في ذلك نحو : أقام زيد أم لم يقم؟

الرابع: تمام التصدير بدليل أنها لا تذكر بعدم أم التي للإضراب كما يذكر غيرها ، لا تقول: قام زيد أم قعد . وتقول: أم الم فقد . وتقول: أم الم ققد . وتقول: أم قام قيد . وأنها إذا كانت في جملة / معطوفة بالواو أو بالفاء أو بشم قدمت على العاطف تنبيها على أصالتها في التصدير نحو: ﴿ أَوْلَمْ يَسِيروا ﴾ (١) ، ﴿ أَنَّمْ إِذَا ما وَقَع ﴾ (٢) ، ﴿ أَنَّمْ إِذَا ما وَقَع ﴾ (٣) ، وأخواتها تناخر عن حَرْف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة نحو: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرون ﴾ (١) ، ﴿ فَأَيْن تَذْهَبُون ﴾ (٥) ، ﴿ فَهَلْ يُهْلُكُ إِلاً القَوْمُ الفَاسِقُون ﴾ (١) . هذا ما ذكره ابن هشام .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل): الهمزة أصل أدوات

⁽١) الأعراف /١٨٥.

⁽۲) غافر /۸۲، ومحمد /۱۰.

⁽٣) يونس /١٥.

⁽٤) البقرة /٢٨.

⁽٥) التكوير /٢٦.

⁽٦) الأحقاف /٣٥.

الاستفهام، وأم الباب، وأعم تصرّفاً، وأقوى في باب الاستفهام، لأنها تدخل في مواضع الاستفهام كلُّها . وغيرها مما يُستفهم به يلزم موضعاً ويختصُّ به وينتقل عنه إلى غير الاستفهام نحو : مَنْ ، وكم ، وهل ، فَمَنْ سؤال عَمّن يعقل ، وقد تنتقل فتكون بمعنى الّذي ،و « كم » سؤال عن عَدَدٍ ، وقد تستعمل بمعنى ، رُبّ ، وهل لا تسأل بها في جميع المواضع ألا ترى أنك تقول: أزيد عندك أم عمرو؟، على معنى أيّهما عندك ؟ ولا يجوز في ذلك المعنى أن تقول : هل زيدٌ عندك أم عمرو؟ وقد تنتقل عن الاستفهام إلى معنى ـ قد ، نحو : ﴿ هَلَ أَتَى على الإنسان ﴾(١) أي قد أتى . وقد تكون بمعنى النَّفي نحو : ﴿ هُلَّ جزاءُ الإحسان إلَّا الإحسـان ﴾^(٢) ، وإذ كانت الهمـزة أعمَّ تصرَّفــأ وأقوى في باب الاستفهام توسّعوا فيها أكثر مما توسّعوا في غيرها من حروف الاستفهام ، فلم يستقبحوا أن يكون بعدها المبتدأ والخبر ، ويكون الخبرُ فعلًا نحو : أزيـد قام ، واسْتُقْبح ذلك في غيـرها من حروف الاستفهام لقلَّة تصرَّفها فلا يقال : هل زيد قُام .

[تقسيم حروف النَّفي]

(فائدة) : قال الأندلسيُّ : حروف النَّفي ستة : ـــ اثنان لنفي الماضي ، وهما : لم ، ولمّا ، واثنان لنفي الحال ، وهما : ما وإنْ ،

⁽١) الإنسان /١.

⁽٢) الرَّحمٰن /٦٠.

وإثنان لنفي المستقبل وهما : لا ولن .

[إذا التفسيرية]

(فائدة) : قال الزَّنجاني شارح (الهادي) : وقد يفسّر الكلام بإذا ، تقول : عَسْعَس الليل : إذا أظلم فتجعل أظلم تفسيراً لعسعس ، لكنك إذا فسرت جملة فعلية مسندة إلى ضمير المتكلّم بأي ضَمْمت تاء (١) الضمير فتقول : استكتمتُهُ سِرّي أي سألتُهُ كِتْمانه بضمّ تاء سألتُهُ ، لأنك تحكي كلام المعبّر عن نفسه .

وإذا فسرتها بإذا فتحت فقلت : إذا سألتُهُ كِتْمَانه لأنك تخاطبه [١١٦/٢] أي أنك تقول ذلك ، إذا نقلت / ذلك الفِعْل .

وقال بعض الشارحين للمفصل: السِّر في ذلك أن (أي) تفسيرٌ فينبغي أن يطابق ما بعدها لما قَبْلَها ، والأوَّلُ مضُموم فالثاني مِثْلُه وإذا شرط تعلق بقول المخاطب على فعله الذي ألحقه بالضّمير فمحال فيه الضّم .

وأنشد في ذلك المعنى : إذا كنيت بأى فعالًا تنفسره

إذا كنيت بـــأي فِعْـــلاً تـفسّـــره فَضُم تَـــاءك فيـه ضَمّ مُعْتَـــرِف وإن تكن بـــإذا يـــومـــاً تفسّـــره ففتحة النّــاء أمرٌ غيـرٌ مُخْتَلِف

 ⁽١) في ط: « ناء » مكان: «تاء» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة.

وقد أورد ذلك الطيبي في حاشية (الكشاف) ثم ابن هشام في (المغنى) .

[مواضع « ما »]

(فائدة) : ذكر ابن عصفور أنَّ لـ « ما » خمسةَ وثَلاثينَ مَوْضعاً :

الأول : الاستفهامية .

الثاني : الموصولة .

الثالث : التي للتعجّب .

الرابع : النكّرة التي تلزمها الصّفة نحو: مــررت بما معجب لك .

الخامس : الشرطيّة ، وهي في هذه المواضع الخمسـة تكونَ اسماً .

السادس : الكافّة التي تدخُل على العامل فتبطل عمله نحو : إنما زيدٌ قائمٌ .

السابع : المسلَطة وهي التي تدخل على ما لا يعمل فتوجب له العمل وذلك : حيثُ وإذ ، وهي ضدّ التي قبلها .

الثامن : التي تدخل بين العامل ومعموله فلا تمنعه العمل ، ولا

تُنيـد أكثـر من التـاكيـد كقـولـه : ﴿ فَهِمَـا رَحْمَـةِ ﴾(١) ، ﴿ فَهِمَـا نَقْضِهِم ﴾(٢) .

التاسع : التي تجري مجرى أنَّ الخفيفة الموصولة بالفعل مثل : يعجبني ^(٢) ما تصنع أي يعجبني أن تصنع .

العاشر : التي يراد بها الدوام والاتصال كقولك : لا أكلمك ما ذَرّ شارق .

[۱۱۷/۲] الحادي عشر: التي تَجْري مَجْرى الصَّفة وهي ثلاثة أقسام: / قسم: يراد به التعظيم للشيء والتهويل نحو:

• ٣٥ = * لأمرٍ ما يسوّد مَنْ يَسُودُ^(٤) *

وقسم : يراد به التحقيق نحو : وهل أعطيت إلاَّ عطيَّةً ما . وقسم : لايراد به واحدمنهما ، بل يراد به التَّنويع نحو : ضربت

⁽١) آل عمران /١٥٩.

⁽٢) النساء / ١٥٥.

⁽٣) في ط فقط : « ويعجبني » بالواو .

⁽٤) لأنس بن مدركة الخثعمي كما نسبه سيبويه وصدره :

^{*} عزمت على إقامة ذي صباح *

من شواهد : سيبويه ١٦/١، والهممع ٣٠٥، والهمع والمدر ٢٧٧، ومجساز القرآن ٢٠١/١، والخصسائص ٣٢/٣، وابن يعيش ١٢/٣، والخزانة ١/٧٤، ٢٥٤٥.

ضرباً ما ، أي نوعاً من الضّرب .

الرَّابع عشر : النافية التي يعملها أهـل الحجاز وتلغيهـا بنو تميم :

الخامس عشر : النافية التي لا يختلفون فيها أنها لا تعمل شيئًا نحو : ما قام زيدٌ .

السادس عشر: الموجية وهي التي تدخل على النفي فينعكس إيجاباً، كما تدخل التي قبلها على الإيجاب، فينعكس نفياً، وهي التي في قولك: ما زال زيد قائماً، وأخواتها.

السابع عشر : الداخلة بين المبتدأ والخبر نحو : ﴿ وَقَلْيُلُ مَا هُمْ ﴾(١) .

الثامن عشر : التي تكون عِوضاً من الفعل في قولهم : افْعَلْ هذا إِمَّا لا ، أي إِنْ كُنْتَ لا تفعل غيره .

التاسع عشر : التي تدخل على إن الشرطيّة فتُهيِّنَهُا لدخول نون التوكيد على شرطها نحو : ﴿ فَإِمّا تَرْبِينَ ﴾ (٢) .

العشرون : التي تدخل على _ لم _ فَتُضَيَّرُها ظرف زمان بعد أن كانت حرفاً نحو : لمّا قُمْتُ قُمْتُ .

⁽۱) ص /۲٤.

⁽٢) مريم /٢٦.

الحادي والعشرون : والثاني والعشرون : التي تدخل على لو الامتناعيّة فتصير إلى التخصيص أو بمعنى لولا الامتناعية .

الثالث والعشرون : التي تدخل على كلّ فتصيّرها ظرف زمان نحو : كلّما جئّت أكرمّتُك .

الرابع والعشرون ، والخامس والعشرون : التي تدخل على إنّ فتفيد معنى التّحقير نحو قولك لمن يدعي النحو : إنما قرأت الجُمَل ، [١١٨/٢] أو معنى الحصر نحو : إنّما زيدٌ عالمٌ / .

السادس والعشرون : التي تدخل على ﴿ قَلَّ ﴾ فتهيَّئُها للدّخول علم ِ الأفعال .

السابع والعشرون : التي تدخل على يَعْم وبئس نحو : ﴿ فَيعمًا هِيَ ﴾(١) ، ﴿ بئسما اشتَرُوا ﴾(١) .

الثامن والعشرون : التي تــوصل بمن الجــارّة فتصير بمعنى : رُبّ ، نحو :

٣٥١= * وإنا لَمِمَّا نَضْرِبِ الكَبْشَ ضَرْبَةً (٣) *

من شواهد المغنى ٣٤٤/١، ٣٥٧، والخزانة ٤/٢٨٢، والهمع والدرر

⁽١) البقرة /٢٧١.

⁽٢) البقرة /٩٠.

⁽٣) لأبي حيّة النّميريّ . وتمامه :

^{*} على رأسه تُلْقي اللّسانَ من الفَم ِ

التاسع والعشرون : المحذوفة من (أما) نحو :

٣٥٢= * ما ترى الدُّهْر قد أباد معدّاً *

انتهى ما ذكره ابن عصفور فلم يذكــر السَّتة البــاقية . وجمــع بعضهم لها معاني تسعة في بيت فقال :

تعجُّبْ بِمَا اشْرِطَ زِدْ صِلْ انْكِرْهُ وَاصِفاً

ويُسْتفهمُ (٦) انفِ المصدريّة واكْفُف

رقم ١١٢٩، وهمو أيضاً من شسواهد: سيبويه ١٧٧١، والمقتضب ١٧٤/، وابن الشجري ٢٤٤/، والتصريح ١٠/٢. والكبش: سيّد القوم .

من شواهد : المغنى ٧/١٥ ، وشـرح شواهـد المغنى للسيوطي ١٧٣ ، والهمع والدرر رقم ١٣٣٦ .

وفي المغنى : وزاد المالقي لـــ«أما ، معنى ثالثاً ، وهو أن تكون حــرف عُرِّض : بمنزلة ألا ، فتختص بالفعل نحو : أما تقوم وقد تحذف هذه الهمزة ثم ذكر الشاهد .

 (٢) في ط: (ونسبتهم) مكان: (ويستفهم) تحريف صوابه من المخطوطات والأسلوب.

⁽١) قائله مجهول ، وتمامه :

^{*} وأباد السّراة من عدنانِ *

باب المصدر قاعدة [المصدر أشدّ ملابسة للفعل من الصفة]

قال ابن جنّي في (الخصائص): المصدر أشدُّ أشدُّ ملابسةٌ للفعل من الصَّفة ، ألا ترى أنّ في الصَّفة نحو قولك: مررت بـإبل مائةٍ ، ومررت برجل أبي عَشْرة أبوه ، ومررت بقاع عَرْفَج (() كلّه ، ومررت بصحيفةٍ طين خاتمها، ومررت بحيَّة ذراع طُولُها، وليس هذا مما يُشاب به المَصْدَر ، إنما هو ذلك الحدَثُ الصَّافي كالضَّرْب والقَتْل والأكل والشّرب .

[سواء أجرى مجرى المصدر]

(فائدة): قال أبو الحسين ابن أبي الرّبيع في (شرح الإيضاح): اعلم أن (سواء) أجرى عندهم مُجْرى المصدر ، فأخبر به عن اثنين فقيل : زيد وعمرو سواء ، كما تقول زيد وعمرو خَصْمُ .

وفي سواء أمر آخر اختُصّ به: أنه لا يرفع الظّاهر إلَّا أن يكون

⁽١) العرفج : شجر سهليّ ، واحدته بهاء .

معطوفاً على المضمر نحو : مررت برجل سواء هو والعدّمُ .

إن خَفَضْتَ كان نَعْتاً ، وكان في (سواء) ضمير ، وكان العدم معطوفاً على الضّمير وهو توكيد .

وإن رفعت (سواء) كان خبـراً مقدّمـاً وهو مبتـداً و (العدمُ) معطوفٌ عليه .

ولم يُثنَّ لأنه جرى عندهم مَجْرى المصدر . وهذا يُحفظ ولا يقاس عليه . ولا يجوز أن تقول : زيد / سواءٌ وعمرو ، على أن يكون [١١٩/٢] سواء خبراً عنهما،كما لا تقول:زيد قائمان وعمرو، لأن العامل في الخبر هو المبتدأ، والمبتدأ هنا مجموع الاسمين، فقدّم الخبر عليهما أو أخّره عنهما، ولا تجعله بينهما، فتكون قد جعلت المعمول بين أجزاء العامل وهذا لا يجوز .

قاعدة [في ورود صيغة مَفْعِل بالكسر للمصدر والزمان والمكان]

الأصل في مُفْعل للمصدر والزمان والمكان أن يكون بالفتح نحو المأْكَل والمشرَب والمذَهب والمخرَج والمدخل .

قال في (البسيط) : وقد خرج عن هذا الأصل إحدى عشرة

لفظة جاءت بـالكسـر وهي : المُنسِك ، والمـطلِع'' في قــراءة الكســائي ، والمَجْــزر ، والمَنْبِت ، والمَـشْــرِق ، والمَخْــرِب ، والمَسْقِط ، والمَسْكِن والمَرْفِق ، والمَفْرِق ، والمسجِد .

قال ابن باشاذ : فهذه كلّها تكسر إذا أردت بها المكان ، فإن أردت بها المصدر فتحت لا غير .

قال صاحب البسيط : ولم يأت في أسماء الزّمان والمكان مُفُعُل بالضم إلاً مع تاء التأنيث نحو مَقْبُرة ، ومكرُمة ، ومأدُبَة .

[ما يشتق من المصدر]

(فائدة) في (تذكرة) ابن الصائغ : يشتّق من المصدر تسعة : الفعل اواسم الفاعل ، والمثال ، واسم المفعول ، وصيغة المفاضلة ، والصفة المشبهة ، واسم المصدر ، واسم الآلة ، واسم الـزمـان والمكان .

التاسع: اسم الشيء المعدّ للفعل كالمَسْجِد اسم للبيت المعد للصّلاة والسجود ، فأما المسجد فاسم لمكان السّجود ، وليس اسماً للبيت بل لموضع السجود من البيت .

⁽١) من قوله تعالى : ﴿ حتى إذا يلغ مطلع الشمس ﴾ ، الكهف ٩٠ . والقراءة بالكسر قراءة سبعية ، وهي قراءة حفص في المصحف الذي بين أيدينا . أما قراءة الفتح فهي قراءة : ابن كثير ، وابن محيصن والحسن ، وعيسى ، ومجاهد . انظر القراءة رقم ٤٨٨٧ في معجم القراءات .

[نظم صيغ التّفعال بالكسر]

(فائدة) قال بعضهم :

أرى التَّفعال في المصدّ ربالفتح هـ والبابُ وتِفعال بكسر التا و في الأسماء إيجابُ وللتَّجفاف (١) والتَّقصا (٢) رُ والتَّلفاق (٢) أربابُ وَتِلْقامُ (٥) وَتَلْعابُ (١) لمن عابوا وَتَصْرادُ (١) وَتَشْعابُ وَتَنْسَاحُ (٢) وَتَصْرادُ (١) وَتَصَرَادُ (١) وَتَصْرادُ (١) وَتَصَرَادُ (١) وَتَصَرَادُ (١) وَتَصَرَادُ (١) وَتَصَرَادُ (١) وَتَصَرَادُ (١) وَتَصَرَادُ (١) وَتَصَ

- (١) التَجْفَاف بالكسر : آلة للحرب يُلْبَسُهُ الفرسُ والإنسانُ ليقيه في الحرب .
 انظر القاموس .
 - (٢) التقصار والتقصارة بالكسر: القلادة . انظر القاموس .
- (٣) في نسخة المتحف البريطاني : « التلفاف » بالفاء ، وفي ط : « التلفاق » وهو تحريف ، والصواب : « التلفاق » بفاء وقاف في آخره كما في نسخة الأزهر ، وهذا موافق لما في القاموس : التلفاق أو اللفاق بكسرها : ثوبان بلفة , أحدهما بالآخ .
 - (٤) التّنبال والتنبالة بالكسر: القصير كما في القاموس.
 - (٥) تِلقام وتلقامة ، وتشد قافهما أي عظيمُ اللُّقَم .
 - (٦) في ط : « تلقاب » بالقاف ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة ،
 والمزهر ۱۳۸/۲ والتلعاب بالعين : كثير اللعب .
 - (٧) تِمسَاح : كذاب .
- (٨) في القاموس : التّمراد بالكسر : بيت صغير في بيت الحمام لمبيضه فإذا نَسقه بعضاً فوق بعض فهو التّماريد .
 - (٩) ناقة تضراب : قريبة العهد بقرع الفحل .

[17./1]

وتبــراك (١) ونِعْشـار(٢) وَتَرْتـاع (١) بها عـابوا / وَتَبْـِـانُ (١) وَتِهْـواء (١) وَتِــلفـاء (١) إذا آبــوا

فهذه سنة عشر اسماً مكسورة الأوائل بل لا يكاد يوجد في الكلام غيرها (**). وما سواها تأتي مصادر وهي مفتوحات أبداً مثل التّذكار والتّسباب ، ونحوهما .

(٧) في المزهر ٢/٣٨١ ما نصه : « وزاد أبو العلاء فيما نقله ابن مكتوم في تذكرته : النيّناء للمِذْ يُؤط . [وهو الذي يحدث عند الجماع أو ينزل قبل الإيلاج . انظر القاموس (باب الهزة والنّاء): (التيناء)]، والنّياسار: للحبل المقطوع ، والتّنظار : من المناظرة، وتيفاق الهلال : موافقته ، والنّمنان : خيط يُشَدُ به الفسطاط والتقوال : كثير القول ، والتساح : الدابة المعروفة ، وترعام : اسم شاعر ، والتموزح : الكثير المرح والنيفاق : الكثير الاتفاق، والتَطواف : ثوب كانت المرأة من قريش تعيره للمرأة الأجنية تطوف به ، والتَشفاق : فرس معروف . انتهى كلام أبي العلاء . وانظر المزمر ٢/١٣٨١ ، ١٩٩٩ .

⁽١) تِبْراك : موضع .

⁽٢) تِعْشَارٌ : موضع .

 ⁽٣) هكذا في ط بالعين وتساءين. وفي نسخة المتحف البريطاني بالغين
 وتاءين ، وبقية النسخ المخطوطة بالعين وتاءين .

ولعلُّها : تِرْباع : وهو موضع انظر المزهر ١٣٨/٢ .

⁽٤) وتِبيانٌ: بيان .

⁽٥) تِهْواء من الليل : أي قطعة .

⁽٦) وتِلْقاء : قبالتك .

باب الصفات [البأساء ليس له أفعل]

في (الصحاح) : البأساء : الشَّدّة . قال الأخفش : بني على فُعْلاء ، وليس له أفعل ، لأنه اسمٌ ، كما قد يجيء أفعل في الأسماء وليس معه فعلاء نحو : أحمد .

[عدد الصفة المشبهة]

(فـائـدة) : قـال في (البسيط) : التّـركيب يقتضي أن يبلغ عدد (١) الصّفّة المشبّهة مائتين وثلاثة وأربعين بناءً .

وذلك أن معمول الصّفّة إمّا محلّى بالألف واللّام، أو مضافاً، أو مجرّداً عن كل واحد منهما . وكلّ واحد من هـذه النّلاثـة قد يكـون مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً. فهذه تسعة أحوال باعتبار المعمول .

والصَّفة قد تكون متضمَّنة لضميـر المذكّـر وتثنيته وجمعه ، ولضمير المؤنّث وتثنيته وجمعه .

⁽١) في ط: « عدل » باللام ، تحريف واضح .

وغير متضّمّنة لضمير إفرادٍ ولا تثنية ولا جمع فهذه تسعة(١) .

والصفة قد تكون مع كلّ واحد منهما معرّفة بالألف والــلام أو مضافةً أو نكرة ، فهذه سبعة وعشرون باعتبار حال الصّفة .

وإذا ضربت في أحوال المعمول وهي تسعة تبلغ مائتين وثلاثة وأربعين بناءً .

باب أسماء الأفعال ضابط [في أقسامها]

قال في (البسيط) : هي ثلاثة أقسام :

قسم : لم يستعمل إلاّ معرفة نحو ? بله ، وآمين ، لأنه لم يسمع فيهما تنوين .

وقسم : لم يستعمل إلَّا نكرة وهوما لم يفارقُهُ التَّنوين نحو : إيهاً في الكفّ ، وَوَيْهاً في الإغراء ، وواهاً في التَّعجُب .

وقسم : استعمل معرفةً ونكرةً فينَون لإرادة التَنكير . ويحذف التنوين / لإرادة التَعريف وذلك نحو : صَهْ وَمَهْ وإيهِ وأُفَّ . [٢١٧

 ⁽١) في هامش نسخة الأشباه الطبعة الثانية طبعة حيدر أباد ما نصه : الصواب سبعة ، لأن غير المتضمنة قسم واحد ، وبهذا يختل حسابه فتدبر .

ضابط [في تقسيم أسماء الأفعال عند ابن يعيش]

قال ابن يعيش: هي ثلاثة أقسام :

قسم: لا يكون إِلَّا لازماً كصه ومه .

وقسم: لا يكون إلاَّ متعدّياً نحو : عليك زيداً أي الزمه ، ودونك بكراً .

وقسم : يستعمل تارةً لازماً وتارة متعدّياً كرويد وهلم وَحَيْهَل . قال:ونظير ذلك من الأفعال باب وزنته ، ووزنْتُ له ، وكلتُـه وكِلْت له .

باب التأنيث قاعدة [الأصل في الأسماء التذكير]

قال ابن يعيش : الأصل في الأسماء التّذكير ، والتأنيث فَـرْعُ على التّذكير لوجهين :

أحدهما : أن الأسماء قبل الاطّـلاع على تأنيثها وتذكيرها يعبّر عنها بلفظ مذكّر نحو : شيء ، وحيوان ، وإنسان ، فإذا علم تأنيثها ركّبت عليها العلامة .

الثاني: أن المؤنث له علامة فكان فرعاً .

وقال صاحب (البسيط) : التأنيث فرع على التّذكير لوجهين :

أحـدهما : أن لفظ شيء مـذكر ، وهــو يــطلق على المـذكّـر والمؤنث .

والشاني : أن المؤنّث له علامة تدل على فرعيّته إمّا لفظيّة كقائمة ، وإمّا معنويّة وهي أن كمال المذكّر مقصودٌ بالذّات ، ونقصان المؤنّث مقصود بالعَرْض، ونقصان العَرْض فَرْعٌ على كمال الذّات .

ضابط [في الاسم المجرد من علامة التأنيث]

قال أبو حيّان : الاسم الذي لا يكون فيه علامة التّانيث ، إمّا أن يكون حقيقيّ التّذكير أو حقيقيّ التأنيث أو مجازيّهما .

إن كان مجازيَهما فالأصل فيه التَّذكير نحو : عُودٌ وحائطٌ ، ولا [١٣٢/٣] يؤنّث شيء من ذلك إلاَّ مقصوراً على السماع وبابه اللغة / نحو : قدْر ، وشمس .

وقد صنّف في ذلك الفَرّاء وأبو حاتم وغيرهما .

وإن كان حقيقي التذكير والتأنيث ، فإما أن يمتاز فيه المذكّر من المؤنث أو لا يمتاز .

إن امتاز فيؤنّث إن أردت المؤنّث ، ويذكّر إن أردت المذكّر ، وذلك نحو : هند ، وزيد .

وإن لم يميّز فيه المذكّر من المؤنث ، فإن الاسم إذ ذاك مذكّر سواء أردت به المؤنّث أم المذكر ، وذلك نحو : بُرُغوث .

قاعدة [الأصل في الأسماء المؤنثة لا تدخلها الهاء]

قال أبو حيّان : الأصل في الأسماء المختّصة بـالمؤنث أن لا يدخلها الهـاء نحو : شيخ ، وعجوز ، وحمـار ، وأتان ، وَبَكّــرَ ، وَقُلُوص ، وَجدي ، وعَناق ، وَتَيْس ، وَعَنز ، وخُرْر(١) . وأرنب .

وربِّما أدخلوا الهاء تأكيداً للفرق كناقة، ونعجة، فإنَّ مقابلهما : جَمَل وَكَبْش . وقالوا : غلام ، وجارية ، وخُزَر ، وَعِكْرِشَة(٢) ، وأسد وَلَبُوة(٣) .

ضابط [لا يوجد تأنيث بحرفين]

قال أبو حيان لا يوجد في كلامهم ما أُنَّث بحرفين .

ضابط [في تاء التأنيث]

قال ابن مالك في (شرح الكافية) : الأكثر في النّاء أن يجاء بها لتميّز المؤنث من المذكّر في الصّفات ، كمسلم ومسلمة ، وضَخْم وَضَخْمة .

ومجيئها في الأسماء غيـر الصّفات قليـل ، كامـرىء وامرأة ،

⁽١) خُزَز كصُرَد : ذكر الأرانب .

⁽٢) العِكْرِشة : الأرنبة الضخمة .

⁽٣) اللَّبُؤَةُ : كَسَمُرة ، وهُمَزة .

وإنسان وإنسانة ، وَرَجُل وَرَجُلة، وغلام وَغُلامة .

ويكثر مجيئُها لتميّز الواحد من الجنس الذي لا يصنعه مخلوق كَتَمْر وتمرة ، وَنَحْل ونخلة ، وشجر وشجرة .

ويقلّ مجيئُها لتميّز الجنس من الواحد ككَمْأَة كثيرة، وكَمْءُ (¹) واحد .

وكذلك يقـل مجيئها لتميّز الواحـد من الجنس الذي يصنعـه المخلوق نحو : جرّ وَجَرّة ، ولبن ولبنة ، وَقَلَنْس وَقَلَنْسوة ، وسفين وسفينة .

وقد تكون التّاء لازمة فيّما يشترك فيه المذّكّر والمؤنث كَرَبْعة ، وهو المعتدل من الرّجال ، والمعتدلة من النساء.

وقد تلازم ما يخصص المذكّر كرجل بُهْمة ، وهو الشجاع .

وقد تجيء في لفظ مخصوص بـالمؤنث لتأكيـد تأنيثـه كَنْعُجّة [١٢٣/٢] وناقة ، / وقد تـجيء للمبالغة كرجل راوية ونسّابة .

وقد يجاء بها معاقبة لياء مفاعيل ، كزنادقة وجحا جحة (°) ، فإذا

 ⁽٤) الكمء: نبات: جمعه: أكمون، وكَمْأة أو هي اسم للجمع أو هي الواحد:
 والكمء للجمع، أو هي تكون واحدة وجمعاً. انظر القاموس.

⁽٥) جحاجحة : جمع جحجح ، وهو السّيد الكريم السمح ، ولا توصف به المرأة. وفي حديث سيف بن ذي يزن :

جيء بالياء لم يجأ بها ، بل يقال : زناديق، وجحا جيح فالياء والهاء متعاقبان في هذا النوع .

وقد يجاء بها دلالة على النّسّب كقولهم : أشعثى وأشاعثة، وأزرقى وأزارقة ، ومهلّبيّ ومهالبة .

وقد يجاء بها دلالة على تعريب الأسماء العجمية نحو: كيلجة وكيالجة ، وهي مقـدار من كيل معـروف ، ومُؤزج ومـوازجة ، هـو الخُفّ .

وقد يجاء بها عِوضاً من فاء نحو : عدة ، أو من عين نحو : إقامة أو من لام نحو : لغة ومئة . أو من ملّة تفعيـل نحو تـزكية . وقــال المهلّبيّ :

أتت الهاء في الكلام لِعَشْر وشمانٍ لِبدِرَة شم دَرَ(۱) ولمعكسوس ذا ككم، وفرق بين مضروبة ومضروب أمر ولمعكسوسه كضربك عندًا ولتكثير غنرُفة للمقسر ولتأكيد جَمْعَ بَعْسَلٍ ومدْح ولندم ونسبة لللابسرّ ولجمع لمَوزج ولتعويسسفكمحذوف مَصْدَر مُسْتَضَرّ

^{= *} بيضٌ مغالبةٌ غُلْبٌ جِحاجحة *

انظر اللسان: ﴿ جِحجِح ﴾ . وفي ط حجاجحة ، تحريف .

⁽١) في القاموس : الدَّرُّ : اللَّبن كالدُّرَّة .

ولتعويض با زناديق جاءت ولباذي وأدمة (١٠ في المَسَرّ ولإمكان نطق عه (١ لعديث ولتعديد مرة في الممر وبيان لِحَرْف ثُمَّ لتحريبك أنى فيه أو مشاكل نشر ثُمَّ في نَمَّ للبَيْان وكُرُهُ لالتقا الساكنين في كُلً ذِكْرِ

[علامات المؤنث]

(فائدة) : قال ابن الدِّهان في (الغرة) : قال الفرَّاء : للمؤنث خمسَ عَشَرة علامةٌ ، ثمان في الأسماء، وأربع في الأفعال، وثلاث في الأدوات .

فثلاث في الأسماء : الهاء ، والألف الممدودة ، والمقصورة ،

 ⁽١) هكذا في ط (لياذي) : باللام والياء والذال : ووارمة بالواو والراء ومثلها
 بعض المخطوطات ، وفي مخطوطة الظاهرية : « ولباذي ، بالباء والزاي ،
 وأومة ، بالدال .

وفي مخطوطة المتحف البريطاني : « ولباذي وأرب » .

ولمل الصواب: « ولبازي » بالياء . والبازي : ضرب من الصقور ويجمع على بُراة . بالبًاء في آخره ، فهو من المواضع التي تدخلها هاء التأنيث . ولعل الصواب أيضاً « وأَدْمة » والادمة : القرابة والوسيلة فهو مصدر أدم كما في القاموس .

ب ^ _ . وفي العمدة لابن مالك ، /٧١٧ : « وأدم أَدْمَةٌ ؛ وأدِم البعير أدمة : إذا ابيض . فقد زيدت فيه هاء التأنيث ـ والله أعلم .

 ⁽٢) في ط فقط (عنه) مكان: (عه) تحريف ، وعه أمر من وعى يعي ع ، ثم زيدت الهاء فقيل : عة .

والرابعة : تاء الجمع في الهندات ، والخامس : الكسرة في أنْتِ . والسادس : النّون في انتنّ ، وهنّ ، والسّابعـة التـاء في : أخت وبنت ، والثامنة : الياء في هذى .

والتي في الأفعال التاء / السّاكنة في قامتْ ، والياء في تفعلين ، والكسرة في قُمْتِ ، والنون في فَعَلْنَ .

والتي في الأدوّات : التاء في رُبّت ، وثُمّت ، ولات ، والهاء في : هيهات ، والهاء والألف في قولك : إنها هند قائمة .

قال ابن الدِّهان : وهذا نحكيه، وإن لم نعتقده مذهباً لأنفسنا .

[الهاءات]

(فنائدة): قبال ابن مكتوم في تبذكرته ، قال أبو الخطيب الفارسي في (النوادر): الهاءات ثلاث: ما تكون بدلاً من تاء التأنيث نحو : ثمرة، وشجرة .

وهماء استراحة ، تثبت في الوقف دون الوصل نحو : كتابيه ، ولِمَه .

وهاء^(٤) أصل مثل هاء وجه ، وشفاه ، ومياه .

قاعدة [أصل الفعل التذكير]

قىال ابن القَوَاس في (شوح الدرة): أصل الفعل التَّـذكير (١) في ط فقط: هاء أصل بدون الواو، تحريف.

[178,

لأمرين:

أحدهما : أن مدلوله المصدر ، وهو مذكّر ، لأنه جنسٌ .

والثاني : أنه عبارة عن انتساب الحدّث إلى فاعله في الـزّمن المعيّن ، ولا مَعْنى للتَأنيث فيه لكونه معنويّاً ، وإنما تأنيثه للفاعل .

ضابط [في أقسام الأسماء]

في (تذكرة) ابن الصائغ : الأسماء أربعة أقسام : مذكّر لفظاً ومعنى كزيد .

ومؤنَّث لفظاً ومعنى كفاطمة .

ومختلفان كزينب وطلحة (١) .

⁽١) لم يذكر القسم الرابع .

باب المقصور والممدود ضابط [القصر والمدّ على ثلاثة أقسام]

قال ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) : ما فيه وجهان القصر والمدّ على ثلاثة أقسام :

الأول: ما يقصر مع الكسر، ويمدّ مع الفتح، كالإيــا(١) والبلي(٢) ، والرّوى(٣) وسِـوَى بمعنى غيــر ، وقِـرَى(١) الضّيف ، والقلى(٥) .

والثاني : ما يقصر مع الفتح ، ويمدّ مع الكسر ، كالأضّى(٦)

(٦) في ط فقط : كالأضَّحَى ، وهو تحريف لأن الضَّحى بالقصر مدَّه : ضَحاءُ وضُحاء بفتح الضاد وضمها فهو ليس داخلًا في القسم الثاني الذي يقصر مع

⁽١) في بعض النسخ المخطوطة : « أبا » بالباء ، والأباء مقصور وممدود . انظر ابن يعيش ٢ /٤٣ . (والإيا) ، كما في القاموس باب الألف اللينة : الشمس بالكسر والقصر ، وبالفتح والمدّ.

⁽٢) بَلِيَ الثوبُ كرضِيَ يَبلَى بلِّي وبلاءً .

⁽٣) رَوِي من الماء واللبن كرضِي ريّاً ، وماء روّى ورواءً . (٤) قرى الضيف قرئى بالكسر والقصر ، والفتح والمد : أضافه .

 ⁽٥) قلاه كرماه ورضِية قِلمَ وقَلاء : أبغضه .

[۲۰۲۸] والسّحا(۱) والصّلي (۲) في والغرى (۳) والعدى (۵) .

الفتح ، ويُمَدّ مع الكسر .

والصواب من النسخ المخطوطة وكتب اللغة . والأضاة : المستنقع من سيل وغيره ، وجمعه : أضوات وأضيات ، وأضّى وإضًاء .

(١) في ط فقط و والنّجا ، بالنون والجيم ، وفي النسخة الاقدم من نسخ الأزهر : د سحا، بالسين والحاء ، وتنفق معها نسخة الظاهرية ، وفي نسخة الأزهر الأخرى : د سخا ، بالسين والخاء ، وقد سقطت الكلمة من نسخة المتحف البريطاني .

أما نسخة الطاء فليس في اللسان إلا النّجاء بالمنّد وبفتح النون مما يذل على أن الصيغة ليست مرادة ، وُغير داخلة في القسم الثاني ما كان مكسوراً مع الفتح ومعدوداً مع الكسر .

ولعلها : سَحاً . يقال : سحا الكتاب : شدّه بسحاءة وجمعه سحاً ، وككساء : نبتُ شائك يرعاه النحل . انظر القاموس : سحى .

(٢) في القاموس : الصَّلاء ككساء : الشُّواء والوقود أو النار كالصَّلي فيهما .

(٣) في القاموس: رَغَرِي به كَرَضِي عَرا وغِراءً: أولع كَأَغْرِي بد وفي ابن يعيش ٣٩/٦ : « قالوا : غرى بالشيء يغرى به : إذا أولع فهو غر ، غَراً وغراء مقصور وممدود ، فأما الغراء فعمدود فهو شاذ بمنزلة الظّماء من قولهم : سنة ظمباء: بينة الظما جاء على فعال بمنزلة الذهاب والبداء ، والقباس فيهما القصر على حد نظائرهما هكذا نقله سيبويه ممدوداً وعليه الفراء ، وخالف في ذلك الاصمعيّ ورواه مقصوراً. والقياس مع الأصمعيّ مع الرواية ، فاما قول كثير:

إذا قبل مهلًا فاضت العين بالبكاء غــراءٌ ومــدَّنهــا مـــدامـــُعُ نُهَــلُ بكَسر الغين كانه جعله مصدر : غاري يغاري غِراء وهو فاعل ومصدر فاعل يأتيعلى فِعال مثل : رامي يرامي رماءً .

(٤) في ط فقط : ﴿ وَالْعَدِيُّ ﴾ ، وَبَقَيَة النسخ المخطوطة : ﴿ القذَى ﴾ ولم

الثالث: ما يُقصر مع الضّم ويمدّ مع الفُتْح: كالْبُؤسى (١) والرُّغْبى (١) والعُلْيا (١) والنُّعما (١) .

فهذا ما ذكره ابن السّكيت . قال : وقد وقع لي ما يُكْسَر فَيُفُصَر وَيُضَمّ فَيُمَدّ عن ابن ولاّد وهو القِرْفصي (° فيكون على هذا أربعة أقسام :

قال أبو حيان وإنما ذكرت هذه الأقسام في كتب النحو وإن كان مُدْركهـا السّماع ، لأن للنحو فيها حظًا وهو حصر ما جاء من ذلك . فلو ادّعى مُدّع شيئاً خلاف هذا لم يقبل منه إلاَّ بِنَبتٍ (٢) واضح عن العرب ، فصار ُفي حصر هذه الأقسام نوعٌ من القياس النّحرِيّ .

أجد في كتب اللغة : قِذاء بالكسر .

وفي القاموس : العِدًا كالِي ، ويفتح : الناحية وجمعه : أعداء وحجر رقيق يستر به الشيء كالعِداء ، واحدته كجِرْو .

- (١) بئس كَسَمِع بؤساً وَبُؤْساً وباساً وبُؤْسَى وَبِئسي : اشتدت حاجته، والباساء.
- (٢) رَغِب فيه كَسعِع رغْباً ويضم ، ورغْبَاء كصحراء .
 (٣) في القاموس : عُلْيا مضر بالضم والقصر . أعلاها ، والعلياء : السماء .
- (٤) النَّعْمى : الخفض والدعة والمال. والنَّعماء بالفتح ممدودة، والجمع: أَنَّعُم، ونِعم، وَنِعمات بكسرتين، وتفتح العين.
 - (٥) القرقصاء: نوع من الجلوس. انظر الممتع ١٦٠٠١.
- وفي القاموس : القُرْفُصى مثلته القاف والفاً، مقصورة والقُرْفصاء بالضم والقُرْفصاء بضم القاف والراء على الإتباع : أن يجلس على أليتيه ، ويلصق فخذيه ببطنه ، ويحتبى بيديه يضعهما على ساقه .
 - (٦) الثبت بفتح الباء : الحجة الواضحة .

قاعدة [في حذف تاء التأنيث من المثنى]

كلّ مؤنّث بالناء حكمه أن لا يحذف النّاء منه إذا ثُنّي كتمرتان وضاربتان ، لأنّها لو حذفت النبس بتثنية المذكّر .

ويستثنى من ذلك لفظان : أَلَيَة\') وَخُصْية ، فإن أفصح اللّغنين وأشهرهما أن يحذف منهما الناء في التثنية فيقال : أليان : وخُصْيان .

وعلل ذلك بأن الصوجب له أنهم لم يقولوا في المفرد ألَّى وَخَصًى ، فأمن اللبس المذكور .

 ⁽١) الألية بفتح الهمزة: العجيزة. أو ما رَكِب العُجز من شحم ولحم
 وجمعه: أليات، وألايا، ولا تقل: إلية بكسر الهمزة، ولا لية.

 ⁽٢) الخُصْيُ والخُصْيةُ بضمهما وكسرهما : من أعضاء التناسل وهاتان :
 خصيان وخصيتان ، والجمع : خُصْي .

باب جمع التكسير ضابط [في أضرب جمع التكسير]

قـال ابن الدّهـان في (الغُرّة) : جمع التّكسيـر على أربعـة أضرب :

أجـدها : مـا لفظ واحده أكثـر من لفظ جمعه نحـو : كِتــاب وكُتُب .

الثاني : ما لفظ جمعـه أكثر من لفظ واحـده ، كَفَلْس وأَقَلُس وَمَسْجِد ومساجد .

الشالث : ما واحـده وجمعه سـواء في العدّة اللفـظيّـة لا في الحركات نحو سَقْف وسُقُف، وأسد وأُسُد .

الرابع : ما واحده وجمعه سواء في العدّة اللفظية والحركـات نحو / الفُلك للواحد والفُلك للجمع ، وناقة هِجان، ونوق هجان، [٢٢٦/٣] ويرْع دِلاص(١) وأَدْرُعُ دِلاص .

 ⁽۱) ورْع ولاص ككتاب : ملساء لينة .

ضابط [في الحروف الزائدة في جمع التكسير]

قال ابن الدّهان : حروف الزيادة التي تزاد في هذا الجمع سبعة أحرف :

منها : ستة مُـطّردة ، يجمعها : متى ، وأين .

وغير المطَّردة منها : الميم في ملامح جمع لَمْحَة .

ومنها : مِا يزاد أولًا كأكلب ، وأجْمال ، وملامح .

ومنها : ما يزاد حشواً كجِمال ومساجِد ، وكعوب وعبيد .

ومنها : ما يزاد آخراً كذؤبان ، وعمومة ، وعلماء .

[حصر جموع التكسير نظماً]

(فائدة) : قال أبو حيان : في حصر جموع التكسير وأسماء الجموع واسم الجنس :

وأفعلة أفعال في كشرة فُعَال وبالنّا هما الفعّال فُعّل مع فِعَال فُعُالانِ فِعلان فواعِل مع فُعُل ومع فُعُلة ومع فُعُلة عكامة القال وتمت ولاسم الجمع فُعلة مع فِعَال وفعالاء مفعاة فُعُالة مُعلة مُعُلة مع فِعَال

لجمع قليل في المكسّر أَفْهُلُ وبالتا وَفُمْل والفِمال فعولها وَبالتًا وَفَمْل ثَم فِعْلى وأفعلاء فَماليّ فَمَالَي فَمَالِي فعائـل فُعَالى وما ضاهى وزان مفاعـل فَعَالـة فِعـلان وفِعْلة مع فَعَل وبالخلف فَعْل مع فعيل وفِعْلة وبالفتح عينا مع فُعال فعل فِعل وقاعدة اسم الجنس ما جاء فرده بيا أوبتا والعكس في التاء قلَّ وقل

[نظم جموع القلة]

(فائدة) قال بعض النحويين في جموع القلة :

بــأَفْـكُــل وبــأفْعــال وأفـعُـلِة وفعْلة يعـرف الأدنى من العـدد وزاد أبو الحسن على بن جابر الدباج .

وسالم الجمع أيضاً داخل معها في ذلك الحكم فاحفظها ولا تزد / [٢٧٧٢] وقال التاج بن مكتوم في نظم جموع القلة ، ومن خطه نقلت :

لجمع قلة أجمال وأَرْغِفة وأرجل غِلمة وسُرُر برره وأصدقاء مع الزيدين مع نحل ومسلمات وقد تكملت عشره هذا جماع الذي قالوه مفترقا

قاعدة

قال في البسيط : لايوجد في الجمع ثلاثة أحرف أصول بعد ألف التكسير ، لئلا يكون صدر الكلمة أقل من عَجْزها ، ولذلك يُردُّ في التكسير والتصغير الخماسي إلى الرِّباعي ليتناسب صدر الكلمة وعجزها في الحروف الأصول .

قاعدة [في الصفة والتكسير]

قال في (البسيط) : كل صفة كثر ذكر موصوفها معها ضُعُف تَكْسِيرها لقرّة شبهها بالفعل . وكل صفة كثر استعمالها من غير موصوف قوى تكسيرها لالتحاقها بالأسماء كعبد ، وشيخ ، وكهل ، وضعيف .

وفي (تذكرة التّاج بن مكتوم): فعّال لا يكاد يكسّر لئلّا يذهب بناء المالغة منه .

وشذ قول ابن مقبل:

٣٥٣= * عِنْد الجَبَابِيرِ بالبأْسَاءِ والنِّعم (١) *

قاعدة [تكسير الخماسيّ الأصول مستكره]

قال في (البسيط) : تكسير الخماسيّ الأصول مستكره لأجل حذف حرف منه ، بخلاف الرّباعي إذ لا حذف فيه .

[أقسام جمع التكسير]

(فائدة): قال ابن القوَّاس في (شرح الدرة): الجمع ثلاثة أقسام:

جمع في اللَّفظ والمعنى كرجال والزيدين .

وفي اللَّفظ دون المعنى كـ ﴿ قد صَغَتْ قُلُو بِكُما ﴾(٢) . وفي المعنى دون اللَّفظ كَـرَهْط ، وَيَشَر ، وكـلِّ في التـوكيـد

(١) صدره:

^{*} إلَّا الافادة فاستولت ركائننا *

من شواعد: سيبويه ٢/٣٥٥ ، والمنصف ٢/٢٢١ ، وابن يعيش ١٤/١٠ ، واللسان : « وفد » .

⁽٢) التحريم /٤.

ونحوها مما ليس له واحد من لفظه .

قال : وينقسم أيضاً إلى عام : وهو التكسير لعمومه المذكر والمؤنّث مطلقاً ، وإلى خاص وهو المذكّر السالم ، وإلى متوسط وهو جمع المؤنث السّالم ، لأنه / إنْ لم يسلم فيه نظم الواحد وبناؤه فهو [٢٢٨/٢] مكسر ، وإن سَلِم فهو إنّا مذكّر أو مؤنث .

قاعدة [في تخفيف الجموع]

الجموع تستثقل ، فإذا كان فيها ياء خفّفت إمّا بالبدل كما في مدارًى('' ومعايًا، وإمّا بالقلب كما في : حِقّي "' وقِسِيّ، وإمّا بالحذف

() في النسخ المخطوطة : فراراً بالفاء والراء ، وفي ط : « قدارا ، بالقاف والراء . كل ذلك تحريف ، والصواب : « مدارى ، بالميم والدال أما معايا فقد اتفقت ط مع النسخ المخطوطة فيها ، والمذي يلفت النظر أن في هامش الأشباء الطبعة الثانية ما نصه : « كذا ، ولعله عَدَايا وعشايا » . وهو ليس كذلك .

وقىد وفقت بحمد الله الى تصويبهما ، فقد ذكر الكلمتين سيسويه في ٥٧/٣ : حيث قال ما نصه في معرض الألف الزائدة: « وإن جاءت في جميع ما لا ينصرف فهي غير منوّنة ، كما لا ينون غير المعتل، لأن الاسم مُتمُّم وذلك قولك : عذارى وصحارى فهي الأن بمنزلة : « مدارى » و « معايا » لانها مفاعل ، وقد أتم ، وقلب الفاً » .

وقد ذکر الکلمتین أیضاً ابن عصفور في الممتح ٥٥٧/٢ حيث ذکر أن « معاي ۽ جمع : مُشيِّة ، وقالوا فيه : « معايا » و « مدار ۽ جمع مدرى ، وقالوا فيه : مدارى » .

(٢) في بعض النسخ : «خفى » بالخاء والفاء. وحِقَّى : جمع حَقْو ، وهــو

كما في جَوارٍ وغواشٍ ، وليالٍ .

ضابط

قال في (ديوان الأدب) : لم يجمع من فعلاء على فعال إلاّ نُفَساء'^(۱) ونِفاس و*عُشراء ، وعِ*شار^(۲).

الكشح والإزار ، ويجمع أيضاً على : أحْق وأحْقاء .

أماقيـيّ فوزنها : فلوع بتقديم اللام على العين ، وذلك لأن الأصل قووس على وزن قُعول .

نقلت السين لام الكلمة: ووضعت مـوضــع الـواو الأولى عين الكلمــة فصارت : قَسُورٌ .

تطرُّفت الواو فقلبت ياء فصار : قُسُوْيٌ .

اجتمع في الكلمة واو وياء، وسبق إحداهما بالسكون فقلبت الواوياء . أدغمت الياء في الياء فصار : قُسِيّ .

قلبت ضمة القاف كسرة تخلُّصاً من الثقل فصار: قِسيٍّ .

انظر تصريف الأفعال /٣٢.

فإذا كانت : حِقق : جمع حقو فلا قلب مكاني فيها ، لأن أصلها : حُقُوقً ثم حدث فيها من القلب ما حدث لـ و قسووً من القلب بعد القلب المكاني وربما تكون : وحقى ممحّرَقة من كلمة أخرى لم أهند إليها بعد طول البحث حتى يصح إلحاقها بقسيّ .

(١) في القاموس : النفاس : ولادة المرأة ، فإذا وضعت فهي نُفساء ونفساء بالفتح ويحرك جمع : نِفاس ونُفس ، ونُفس .

(٢) في القاموس : العُشراء من النوق : التي مضى لحملها عشرة أشهر أو
 ثمانية وتجمع على : عُشراوات ، وعِشار .

باب التّصغير

قاعدة [في الاسم الذي اجتمع فيه ثلاث ياءات]

كلّ اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات : أَوَلُهُنّ ياء التصغير فإنك تحذف منهن واحدةً .

فإن لم تكن أولاهن ياء النّصغير أثبت الكُلّ ، تقول في تصغير حيّة : حُبَيّة وفي تصغير أيوب : أُبيَّب بأربع ياءات . ذكر هذه القاعدة الجوهريّ في (صحاحه) .

ضابط [في الأسماء التي لا تصغر]

قال أبوحيًان : لا تصغّر الأسماء المتوّغلة في البناء كالضّمائر ، وأين، وكم، ومتى ، وكيف ، وحَيْث ، وإذ ، وما ، ومن، ولا الاسماء المصغّرة ، ولا غير سِوَى وَسُوَى بمعنى غير ، ولا البارحة ، وأمس و فقصر (١) بمعنى عشية ، ولا الاسماء العاملة عمل

 ⁽١) في ط : « وقصر ، بالقاف وتشاركها بعض النسخ المخطوطة في ذلك والقَصْر على زنة مُقْعَد ، ومنزِل ، وَمَرْحلة : العشِيّ . وانظر القاموس .

الفعل.

وفي تصغير اسم الفاعل مع عمله خلاف ، ولا حسبك ولا الأسماء المختصة بالنفي ، ولا الأسماء الواقعة على معظّم شُرَّعاً ، ولا أسماء الشهور ، ولا أسماء الأسبوع على مذهب سيبويه ، ولا (١٠ كلّ ١٣٩/٢] ولا بعض ، ولا أيْ ، ولا الظّروف غير المتمكّنة نحو / ذات مرّة ، ولا الأسماء المحكيّة ، ولا جموع الكثرة على الإطلاق عند البصريّين .

وزاد الـزمخشـري في (الأحـــاجي) ولا الفــطر ، والأضحى والعصر ، استغناءً عنه بقولهم : مُسيّانا (٢٠ وُعُشيّانا (٣٠ .

وفي بعض النسخ المخطوطة الأخرى: و دعصر، بالعين ، والعصر في القاموس: يطلق على اليوم والليلة، والمشتى إلى احمرار الشمس، ويحرَّك أي عَصَر والراجع أنه عَصْر لا قَصر، وانظر المحاجاة بالمسائل النحوية للزمخشري / ١٣٠.

⁽١) في ط فقط : « لا كل » بدون واو تحريف .

 ⁽٢) المساء والإمساء: ضد الصباح والإصباح، والدُمْسي: الإمساء والاسم: المُسْيُ بالضم والكسر، وأتيته مساء أمس ومُسْيَة بالضم والكسر. وأمْسِيَّة بالضم. وجاء: مُسَيَّانا.

 ⁽٣) في القاموس : و وعشمانا ، بتشديد الشين ، وعلق عليه في الهامش بقوله :
 وقوله : وعشّنانا ، كذا في النسخ التشديد صوابه : « عُشّيانا ، مصغراً » .
 وانظر المحاجاة بالمسائل النحوية للزمخشري / ١٣٠ .

قاعدة [التكسير والتصغير من باب واحد]

التكسير والتصغير يجريان من واد واحمد . نـصّ على هذه القاعدة سيبويه والنّحاة بأسرهم . ومِن ثَمَّ فتح ما قبل الياء في النّصغير كما فتح ما قبل الألف في التكسير .

وقيل في تصغير أسود وأجدل (١٠ : أُسَيْوِد ، وَجُدَيْوِل ، بإظهار الواو جوازاً كما قيل في التكسير : أساود ، وجـداول ، بإظهــارها ، وكسر ما بعد ألف مفاعل ومفاعيل كما كُسِر ما بعد ياء التصغير .

وقالوا في تصغير عيد : عُييَّد شذوذاً ، كما قالوا : في جمعه : أعياد شذوذاً .

ويتوَصَّل إلى مثال فُعَيْعِل وفُعَيْعِيل في التَّصغير بما يتوصل به إلى مثال مفاعل ومفاعيل في التَّكسير . وللحاذق فيه من الترجيح والتخيّير ماله في^(۲) التكسير .

قال أبو حيّان : وجاء من التَصغيـر ما هـو على خلاف قيـاس المكبّر بقولهم في مغـرب : مُغَيْرِبـان ، وفي ، عَشِيّة : عُشَيْشِيَـة ، وفي ، رَجل : رُويْجِل .

⁽١) الأجدل : الصّقر .

⁽تر) سقطت كلمة « في » من ط .

قال : وهذا نظير جمع التكسير الذي جاء على خىلاف قياس تكسيـر المفرد : كليال، ومذاكيـر ، وأعــاريض جمـع ليلة وذِكْـر ، وَعَرُوض .

قال: وكما أن التصغير نوعاً يسمى تصغير الترخيم وهو التصغير بحذف الزّوائد كُسَوَيْد في أسود كذلك في جمع التكسير نوع يسمّى جمع ترخيم ، قالوا : ظريف وظُروف ، وخبيث وخبوث . قال الفارسيّ : كسّروه على حذف الزّوائد وهو مذهب الجَرْمي والمبرد، يريان هذا في كلّ ما فيه زيادة من الثّلاثي الأصل . وشبّها، بتصغير التّرخيم ، فقالا في هذا النوع : هوجمع ترخيم .

وهو عند الخليل وسيبويه: مما جمع على غير واحده المستعمل ، لأنه مخالف لما يجب في تكسيره ، فيريانه تكسيراً لما لم ينطق به كما يقولان ذلك في التصغير .

قال: وقد يكون صورة المصغّر مثل صورة المكبّر ويكون الفرق بينهما بالتقدير كما يكون في الجمع مِثْل ذلك، مِثْالَه: مُبْيَطِرُ^(۱) وَمُسَيْطِر وَمُهَيْمِن . أسماء فاعل في : بَيْطَر وَسَيْطَر وَهَيْمَن ، إذا [۲۳۰/۲] صَغَرتها حذفت الياء لأنها أولى بالحذف ثم جئت بياء التصغير / مكانها .

⁽١) المبيطر: معالج الدّواب.

ونظير ذلك ، فُلْك (١) فإن مفردَه وجمعه لفظهما واحد ، وإنما يتميّزان في التقدير .

قال : وكذلك ضَمَةُ فُعَيل (٢) غير ضَمة فُعُل كما أن ضَمّة فُلْك الذي هوجمع غير ضَمةُ فُلْك الذي هومفرد .

وقال في (البسيط) : إنما كانا من واد واحدٍ لحصول الشبـه بينهما من خمسة أوجه :

اشتراكهما في زيادة حرف العّلة فيهما ثالثاً .

وفي انكسار ما بعد حرف العلة فيهما فيما جاوز الثلاثي .

وفي لزوم كلّ واحد منهما حركة معيّنة .

وفي تغيير بنية الكلمة .

والخامس : أن الجمع تكثير ، والتّصغير تقليل . ومن مذهبهم حَمْل الشّيء على نقيضه كما يُحْمل على نظيره .

وقال ابن القوّاس في (شرح ألفيّة ابن معط): التصغير يُشبه التكسير ؛ ولذلك قال سيبويه: هما من وادٍ واحد من وجوه الفرعيّة، والتّغير، واختراع البناء، ووقوع العلامة ثالثة، وردّ اللام المحذوفة في الشلائمي، وحذف الزائد الـذي ليس على رابع، وحـذف الأصليّ، وفتح ما قبل العلامة، وحـذف ألفات الوَصْل، واعتلال اللام لحرف

⁽١) الفُلك بالضم : السفينة ، ويذكّر .

⁽٢) أي في تصغير : فُلْك .

اللين قبلها .

قال ابن الصائغ في (تذكرته): وبقى حادي عشر^(١):كسرُ ما بعد البدلامة قال وهو عندي أولى بالعد .

[عِلَّة ضمَّ أول المصغّر]

(فائدة) : قال في (البسيط) : إنما ضُمّ أول المصغّر، لأنه لمّا كان يتضمّن المكبّر ومسبوقاً به جَرى مَجْرى ما لم يُسمّ فاعله في تضمّن معنى الفاعل ، وكونه مسبوقاً بما سُمّي فاعله، فضمّ أوله كما ضُمّ أوله.

قاعدة [في جمع الأسماء المصغّرة]

قال في (البسيط) : جميع المُصغِّرات لا تجمع جمع تكسير ، بل جمع سلامة ، لأنها لو كُسّرت لوقعت ألف التكسير في موضع ياء التصغير ، فيفضى إلى زوالها فيزول التّصغير بزوالها ، ولأن التّصغير يدلّ على التقليل فناسبه أن لا يجمع إلاً ما يوافقه في التعليل ، وهو التصحيح .

⁽١) لأن وجه الشبه بين التصغير والتكسير عنـد ابن القواس عشـرة وزاد ابن الصائع وجهاً آخر ، وهو كسر ما بعد عـلامتي التصغير والتكسيـر فتكون الجملة أحد عشر وجهاً .

[كلمتان صغرتا بالألف]

(فائدة) : قال في (البسيط) : صغرت العرب كلمتين بالألف قالوا في / دابة : دوابّة : وفي مُدُّ هد ، هَدا هِد . (١٣١/٢]

ثمانية إذا صغرت فيها وجهان]

(فائدة) : ثمانية إذا صّغّرتها فيها وجهان :

أحدهما : أن تحذف الألف وتبقى الياء فتقول ثُمَيْنية .

والثاني : أن تحذف الياء وتبقى الألف فتقول ثُمَينة ، فتقلب الألف ياء ، كما انقلبت في غزال ، وتدغم ياء التصغير فيها ، فترجيح الألف بالتقدّيم ، وترجيح الياء بالحركة ، وحذف الألف وإبقاء الياء أحسن لتحرّك الياء . والألف حرف ساكنٌ ميّتٌ لا يقبل الحركة ، والياء أيضاً للالحاق بعد افر (١) فكانت أقرى عند سيبويه .

[علة عدم تصغير الفعل]

(فائدة) : قال ابن السّراج في (الأصول) : فإن قيل : ما بال أفعال التعجّب تصغّر نحو : ما أميلحه وما أُحَيْسنه ، والفعل لا يصغّر ؟ فالجواب أن هذه الأفعال لمّـا لزمت موضعاً واحـٰداً ، ولم تتصرّف

⁽١) عُذَا فِرَ كَعُلابط: الأسد، والعظيم الشديد من الإبل.

ضارعت الأسماء التي لا تزول إلى يفعل وغيره من الأمثلة فصغّرت كما تُصُغّر .

قال: ونظير ذلك دخول ألفات الـوصْـل في الأسماء نحو: ابن، واسم، وامرىء ونحوها، لمّا دخلها النّقص الذي لا يوجد إلَّا في الأفعال، والأفعال مخصوصة بـه دخلت عليها ألفـات الوصــل لهذا السبب فاسكنت أوائلها للنّقص .

وقال الزمخشري في (الأحاجي): فإن قلت: كيف عاق معنى الفعل أو شبهه عن التصغير، والفعل نفسه قد صغر في قولك: ما اميلح زيداً ؟ قلتُ هوشيء عجيب لم يأت إلا في باب التعجب وحده وسبيله على شذوذه سبيل المجاز، وذلك أنهم نقلوا التصغير من المتحبّب منه إلى الفعل الملابس له، كما ينقلون إسناد الصوم من الرّجل إلى النهار في: نهارك صائم، فكما أن الصوم ليس للنهار كذلك التصغير ليس للفعار(۱).

⁽١) انظر النص في : (المحاجاة بالمسائل النحوية) / ١٣١.

باب النّسب قاعدة [في الأسماء التي آخرها ياء مشدّدة]

كل ما آخره ياء مشدّدة ، فإنها عند النّسَب لا تبقى بـل إمّا أن تحذف بالكلية ككرسيّ وبُخْتيّ (١) وشافعيّ ، ومرميّ . أو يحذف أحد حَرَفَيْها ويقلب الثانيّ واواً كرميّة (١) وتحيّة ، فيقال : وَمَوِيّ وَنَحَويّ ، أو يعقى أحدهما ويُقلب الآخر كحيّ / وحَيْرِيّ .

اويبقى احدهما ويقلب الاحر دلحي / وحيري .

ويستثنى من ذلك كساء إذا صغّرته ، ثمّ نسبت إليه ، فإن ياءه المشددة تبقى بحالها مع ياء النسب ، وذلك أن تصغيره كُسيّ ، لأنه يجتمع فيه ثلاث ياءات : ياء التصغير ، والباء المنقلبة عن الألف، والباء المنقلبة التي هي لام الكلمة ، فتحذف الباء المنقلبة عن الألف، وتدغم ياء التصغير في الباء الأخيرة فتبقى . كُسيّ كَأْخَي، ثُم تذخل ياء النسب فيقال ، كُسيّ . ولا يجوز أن تحذف إحدى اليائين تدخل ياء النسب فيقال ، كُسيّ . ولا يجوز أن تحذف إحدى اليائين

- (١) البُخْت بالضم: الإبل الخراسانية ، والجمع: بَخاتيّ، وَبَخاتيّ ، وبخاتٍ
 والبخّات: مقتنيها.
- (٢) في القاموس : رمي كغني : قطع صغار من السحاب أو سحابة عظيمة
 القطر والجمع : أوماء وأرمية ، ورمايا .

الباقيين لأنك إن حذفت ياء التَصغير لم يجز ، لأنها لمعنى والمعنى باقي . وإن حذفت الياء الأخيرة لم يجز لما فيه من توالي إعلالين من موضّع واحد ، إذ قد تقدم من حذف الياء التي كانت منقلبة عن ألف كساء مع مافيه من تحريك(١) ياء التَصغير ، فلهذا التزم فيه التَّثقيل .

تقسيم [شواذ النسب]

شواذ النَّسَب ثلاثة أقسام : قسمٌ كان ينبغي أن يُغيَّر فلم يُغَيِّر كقولهم في عميرة : عُميريّ .

وقسم كان ينبغي أن لا يغيّر فغيّر كقولهم في الشتاء شِتويّ .

وقسم كان ينبغي أن يغير نوعاً من التغيير فغير تغييراً غيّره كقولهم في دَر ابِجرد : دراو ردى (٢٠. وكان القياس أن ينسب الى صدره؛ لأنه مرّكب .

قاعدة [ياء النسب تصير الجامد في حكم المشتق]

باء النّسب تصيّر الجامد في حكم المشتق حتى يُحْمِل الضّميرَ ، وَيَرْفَعَ الظّاهر ، ولذلك يُجمع بسبب النّسب ما لا يجوز جمعه بالواو والنّون نحو : البصريين والكوفيين . ذكره ابن فلاح في (المغنى) .

 ⁽١) في بعض النسخ المخطوطة : « تجريده » مكان : « تحريكه » .

⁽Y) درا يجرد: كورة ببلاد فارس . عمّوها : دراب بن فارس ، وفي ط فقط : « دارا بجرد » بزيادة ألف بعد الدّال . تحريف ، صوابه من المخطوطات والمراجع كالمحاجاة بالمسائل النحوية حيث وردت الكلمة على هذه الصورة في صفحة / ١٣٥٠.

باب التقاء الساكنين قاعدة [في تحريك الساكن المتأخر]

الأصل : تحريك السّاكن المتأخّر ، لأن النّقـل ينتهي عنده ، كما كان في تكسير الخماسيّ وتصغيره ، فإن الحذف يكون في الحرف الأخير ، لأن الكلمة لا تزال سهلة حتى تنتهي إلى الأخر . وكذلك الجمع بين الساكنين ، ولذلك لا يكون / التغيير في الأول إلَّا لوجه [١٣٣/٢] يرجّحه .

> وقيل : الأصل تحريك السّــاكن الأول ، لأن به التــوصّل إلىٰ النّطق بالثاني فهو كهمزة الوصل .

> وقيل: الأصل تحريك ما هو طَرَفُ الكلمة سواء كان أوّل السّاكنين، أو ثانيهما، لأن الأواخر مواضع التغيير؛ ولذلك كان الإعراب في الآخر.

قاعدة [الكسرة هي الأصل في التخلّص من التقاء الساكنين]

الأصل فيما حرّك منهما الكسرة، لأنها حركة لا توهم الإعراب؛

إذ الكَسُّرُ الذي يكون في أحد السَّاكنين لا يتخيِّل أن مُوجِبَه الإعراب ، لأنه لا يكون في كلمة لا يكون فيها تنوين ولا أل ، ولا إضافة ، بخلاف الضَّمّ والفتح ، فإنهما يكونان إعراباً ولا تنوين معهما، وذلك فيما لا ينصرف . فلما كانت حركة لا تكون في مُعرب أشبهت الوقف الذي هو مقابل الإعراب فحرَّك بها .

قال صاحب (البسيط) : هذا موافق قول النّحويّين ، فإن حرّك بغير الكَسْر فلوجُم ما .

قال : وَيُحْتمل أن يقال: الفتح أصل ، لأن الفرار من النَّقل والفتح أخَفَّ الحركات أو يقال الأصل التَّحريك بحركة في الجملة من غير تعيين حركة خاصة، وتعيينٍ الحركة تكون لوجهٍ يخصِّها .

وقال في (البسيط) : أصل تحريك التقاء الساكنين الكسر لخمسة أوجه :

أحدها : أن أكثر ما يكون التقاء الساكنين في الفعل فأعطى حركة لا تكون له إعراباً ولا بناء لكون ذلك كالعوض من دخولها إياه في حال إعرابه وبنائه وحمل غيره عليه .

والثاني: أن الضّم والفتح يكونان بغير تنوين ولا معاقب له فيما لا ينصوف، فالتّحويك بهما يلبس بما لا ينصوف. وأمّا الجرّ فلا يكون إلاّ بتنوين أو معاقب له، فلا يقع لَبْس بالتّحريك به. والتحريك بغيـر المُلْبِس أولى بالأصالة من التحريك بالملبس.

الثالث : أن الجر والجزم نظيران ، لاختصاص كلّ واحد منهما بنوع / فإذا احتيج تحريك سكون الفعل حرّك بحركةِ نظيره . وحمل [٣٤/٢] بقيّة السّواكن عليه .

> الرابع: أن الكسرة أقلَّ من الضَّمَّة والفتحة ، لأنهما تكونان في الأسماء المنصرفة وغير المنصرفة ، وفي الأفعال . ولا تكون الكسرة إلَّا في الأسماء المنصرفة، فالحمل على الأقلَّ أولى من الحمل على ما كثر موارده؛ إلقُّرةِ قليل الموارد، وضَعْف كثير الموارد.

> الخامس : أن الكسرة بين الضّمّة والفتحة في الثقل فالحمـل على الوسط أولى .

باب الإمالة ضابط [في أسباب الإمالة]

قال ابن السّراج: أسباب الإمالة ستة: كسرة تكون قبل الألف، أو بعدها، وياء قبلها ، وانقلاب الألف عن الياء ، وتشبيه الألف بالألف المنقبلة عن الياء، وكسرة تعرض في بعض الأحوال . وزاد سيبويه أيضاً ثلاثة أسباب شاذّة ، وهي : شبه الألف بالألف المنقلبة ، وفرق بين الاسم والحرف ، وكثرة الاستعمال .

باب التصريف [الأشياء الخاصة بالمعتلّ]

(فائدة) : قال ابن الشَّجَري في (أماليه) : اختصّ المعتلّ بأشياء :

أحدها : ما جاء على فَيْعِل لا يكونِ ذلك إلّا في المعتلّ العين نحو : سيّد ، وميّت ، وهين ، وليّن ، وبيّن .

الثاني : ما جاء من جمع فاعل على فُعَلَة لم يأت إلا في المعتلّ اللّام كقاضٍ وقُضاة ، وغازٍ وغزاة ، وداعٍ ودعاة .

الثالث: ما جاء من المصادر على : فيعلولة(١) اختَصَ بذلك المعتـلُ العين نحو قـولهم : بان بينـونةً ، وصــار صَيْرورة ، وكــان كَيْنُونة .

 ⁽١) في ط فقط : « فعلولة » تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة ،
 وسيبويه ٣٧٢/٢ ، والممتع في التصريف ٢/٢٠٥.

والأصل عند سيبويه: بيّنونة وصيّرورة وكيّنونة (١٠ ثُم كَيْنُونةً ، قلبت الـواو ياءً وأدغمت فيهـا الياء لاجتمـاع اليـاء / والواو،وسبق الأولى [٣٠/٢] بالسكون(٢٠) .

> والرَّابع : ما جاء من المصادر على فُعَل_ى ، فهذا مما اختصَّ به المعتل الــلام وذلك قولهم : التُّقى، والُهُدَى، والسُّرَى .

[الألف أصل في الحروف والأسماء التي تشبهها]

(فائدة) : قال ابن الدَّهّان في (الغرّة) : الألف لا تكون أصلًا في الأسماء المعربة ، ولا في الأفعال ، وإنما تكون أصلًا في

⁽١) في ط: «كيونونة »

 ⁽٢) المصادر التي جاءت على فيعلولة وضحها ابن عصفور في الممتع ٥٠٢/٦
 بقوله : « ومن ذلك فيعلولة ، فإنه إن كان من ذوات الياء أدغمت الياء في
 الياء ، ثم حذفت الياء المتحركة استثقالاً للياءين مع طول البناء .

وإن كان من ذوات الواو قلبت الواوياء ، ثم أدغمت الياء في الياء ثم حذفت الياء المتحركة .

وإنما التزم في فيعلولة الحذف لأنه قد بلغ الغاية في العدد إلاً حرفاً واحداً ألا ترى أنه على ستة أحرف ، وغاية الأسماء أن تنتهي بالزيادة إلى سبعة أحرف . . .

والذي يدل على أن كينونة وقيدودة [مصدر قاد : يقود] وأمشالهما في الأصل : فيعلولله أن الأطل أن الأطل أن الأطل أن الأطل ذلك لقبل: كونونة ؟ إذ لا موجب لقلب الواو ياء، والآخر : أنه ليس في كلام العرب فعلولة.

الحروف نحو: ما ، ولا ، وفي الأسماء المتوغّلة في شُبَه الحرف نحو : إذا ، وأنّى ، لأنه لا يعرف للحروف اشتقاق يعرف به زائدٌ من أصليّ .

ضابط

[الألفات في أواخر الأسماء أربعة]

في (تذكرة ابن الصّائغ) : قال نقلت من مجموع بخط ابن الرّماح : الألفات في أواخر الأسماء أربعة :

> منقلبة عن أصل . ومنقلبة عن زائد ملحق بالأصل ، ،

> > ومنقلبة عن زائد للتكثير ،

وغير منقلبة وهي ألف التأنيث كملهى وَمُعْزَى(١) وَبَعْشَرى(٢) وحُبْلى . فالأول مصروف نكرة ومعرفة، والثاني والثالث مصروف في النّكرة دون المعرفة ، والرابع لا ينصرف فيهما .

ضابط

[لا يوجد أربعة زوائد في آخر الاسم من جنس واحد ولا

واو قبلها ضمة في آخر اسم معرب]

(١) مَثْرَى ، وبمدّ : خلاف الضان من الغنم .

(٢) قبعثري: الجمل العظيم، والفصيل المهزول، وراية تكون في البحر، والعظيم الشديد. وفي القاموس: الفه ليست للتأنيث ولا للإلحاق بل قسم ثالث، وجمعه: ساعث. قال أبو حيَّان : لا يوجد في آخر أسم أربع زوائد من جنس واحد ، ولا يوجد في آخر اسم معرب واوَّ قبلها ضمَّة . ومتى أدَّى الإعلال إلى شيء من ذلك وجب قلبُ الواوياء ، والضَّمة كسرة ، فتصير من باب قاض ومشتر ، فتحذف الياء كما تحذف فيهما .

[نظم في الدلالة على كون اللام ياء أو واواً]

(فائدة) : قال النَّسيخ جمال الدين بن هشام في (تذكرته) : وقفت على أبيات لبعض الفضلاء فيما يدلّ على كون اللّام ياءً أو واواً في المعتلّ من الأفعال والأسماء وهي :

مِتَشْرِ يبينُ القلب في الألف التي عن الواو تبدو في الأخير أو الياء بمستَقبل الفعل الشلاثي وأمّره ومصدره والْفِعْلَيَيْن أو النَّاء وعين له إن كانت الواو فيهما وتثنية والجمع خُصًا بالاسماء / ٢٣٦/٢] وعاشرها سير الإمالة في الـذي يشذّ عن الأذهان عنصرُهُ النّائي

> أمثلة ذلك : يدعو ، ادع ، غزوا ، دُغُـوة ، دِعُوة ، وعي ، وهي ، هوى ، غوى ، فتيان ، عصوان .

[الثلاثيّ أكثر الأبنية]

(فــائـدة) : التَّــلاثِي أكثر الأبنيــة قـالــه ابن دريـد في (الجمهرة) . وقال ابن جنّي في (الخصائص) : النّلاثِيُّ أكثرهـا استعمالًا وأعدلها تركيبًا، وذلك لأنه حرف يبتدأ به، وحرف يحشى به، وحرف يوقف عليه .

قال: وليس اعتدال الثلاثيّ لِقلّة حروفه حسب ، فإنّه لو كان كذلك كان النَّنائيّ اكثر منه ، وليس كذلك بل له ولشيء آخر ، وهو حجز الحشو الذي هوعينه بين فائه ولامه لتباينهما ، ولتنادي حالهما ، لأن المبتدأ به ، لا يكون إلا متحرّكاً ، والموقوف عليه لا يكون إلاّ ساكناً . فلما تنافرت حالاهما وسُطُوا العين حاجزاً بينهما؛ لئلا يفجأ الحس بضد ما كان آخذاً فيه ومنصبًا إليه .

قاعـــدة [في كيفية النطق بالحرف]

قال في (البسيط) : إذا قيل كيف تنطق بالحرف ؟

نظرت إن كان متحرّكاً الحقته هاء السكت ، فقلت : في الباء من ضرب : بَه ، ومن يضرب ، بُه ، ومن اضربي ، بِهْ .

وإن كان ساكناً اجتلبت له همـزة الوصـل فقلت في الباء من أضرب : إبْ .

ضابــط [في الأشياء التي جاءت على تِفْعال]

رأيت بخط إبن القمّاح في مجموع له قال: روي أبو الفضل محمد بن ناصر السّلامي عن الخطيب أبي زكرّيا يحي بن علي التبريزيّ إملاءً قال: أملى علينا أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المعرّي، قال: الأشياء التي جاءت على تفعال على ضربين: مصادر وأسماء، فأمّا المصادر فالتُلقاء والتّبيان وهما في القرآن(١) وقالوا: التّنضال من المناضلة، فمنهم من يجعله مصدراً. ويقال: جاء ليتفاق الهلال(٢) كما يقال لميقاته، فمنهم من يجعله مصدراً، ومنهم من يجعله اسماً.

⁽١) أَمَا « تلقاء » فقد ورد في الأعراف /٤٧ : « وإذا صرفت أبصارهم تِلْقاءَ أصحاب النار » .

وفي يونس /١٥ « قل ما يكون لي أن أبدّله من تِلْقاءِ نَفْسي، وفي القصص /٢٢ « ولمّا توجّه تِلْقاء مدين » .

وأمّا : « تبيان » فقد ورد مرّة واحدة فقط في النحل / ٨٩ : « ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لِكُلّ شيء » .

⁽۲) انظر ما جاء على تفعال في المؤهر ١٣٨/٢ ، ومنها : تيفاق الهملال : موافقته وفي القاموس : « وفق » وأتينك لتوفيق الهلال وتوفاقه ، وتيفاقه وميفاقه ، وتوفقه أي حين أهل . والبيت المعمور تيفاق الكعبة ويفتح : حذاءها .

وأما الأسماء فالتّنبال وهو القصير ، ورجل بِنياء (١) أي عِذْيُوط.
ويقال بالضاد أيضاً ، وتِبُوال موضع : وتِعْشار : موضع ، وتقصار : قلادة
[۱۳۷/۲] قصيرة في العُنق ، وتيغار (١٠٠ حُبُّ (١) مقطوع أي خابية ، وتِمُوادُ (١٠٠ جُبُّ (١) مقطوع أي خابية ، وتِمُوادُ (١٠٠ جُبُوبُ وصغير للحمام ، وتمساح معروف : من دواب الماء ، ورجل تمساح :أي كذّاب ، وتِمْنان (٥) : واحد التّماتين وهي خيوط يضرب بها الفسطاط ،

- (١) في ط: « ورجل تنبال » تحريف ، والصواب : « ورجل تيتاء » لأن التنبال ذكره قبل ذلك ، والتصويب من المخطوطات ، والمزهر ١٣٨/٢.
- (٢) في النسخ المخطوطة وط: « تيغار » بالغين ، وفي المزهر ١٣٨/٢: ما
 نصه: التيعار: للحبل المقطوع.
- وبحثت عن مادة « يعر » و « يعز » في لسان العـرب فلم أجد فيـه هاتين الصيغتين .
- (٣) وفي ط والنسخ المخطوطة: «حب» بالحاء وفسر بأنه الخابة، وفي المزهر: «حبل مقطوع» ولعل الخطأ في المزهر لأنه لا معنى للحبل المقطوع. أما الحبّ المقطوع فهو كما في القاموس: «حب»: الجرّة أو الضغيات الأربع توضع عليها الجرّة ذات العروتين» والحبّ: بضم الحاء. وفي القاموس أيضاً: الحابّة: الحبّ، تركوا همزتها وانظر شرح شافية ابن الحاجب ١٦٧/١ في هذه الصيغة: صيغة ونقال).
- (٤). في ط فقط : « وتمراخ » بالخاء ، تحريف ، صوابه من المزهر ١٣٨/٢ والنسخ المخطوطة وكتب اللغة .
- (٥) في المؤهر ٢/٣٩١ : « تمنان » بالنون ، تحريف صوابه من ط والنسخ المخطوطة : وفي القاموس : « متن » التمتين : خيوط الخيام كالتمتان بالكسر جمع تماتين ، وضربُ الخيام بخيوطها .

ورجلِ تِكْلام : كثير الكلام ، وتِلْقام : كثير اللّقم، وتِلِعاب: كثير اللعب، وتمثال واحد التماثيل، وتِجْفاف:الفرس معروف، وتُرباع : موضع، وتِرْعام : اسم شاعر، وتِرْياق في معنى : درياق ، وطرياق ، ذكره ابن دريد في بابِ تِفْعالَ .

قال أبو العلاء: وفيه نظر، لأنه يجوز أن يكون عـلى فِعْيال‹'›. ومضى تَبُواء من اللّيل بمعنى هَرِيّ، وناقة تُصِراب وهي القريبة العهد بِضَرْب الفحْل، وتلفاق: ثوبان يخاط أحدهما بالآخر.

باب الزيادة [ضابط

[في حروف الزيادة]

قال أبو حيّان : لا يزاد حرف من حروف الزّيادة العشرة وهي حروف (سألتمونيها) ـ إلا لأحد سنة أشياء .

الأولى : أن تكون الزيادة لمعنى كحروف المضارعة . وما زيد لمعنى هو أقوى الزوائد .

الثاني : للمدّ نحو : كتاب ، وعجوز، وقضيب .

الثالث : للإلحاق نحو واو : كوثر، وياء : ضَيْغم .

(١) في ط : « فيعال ۽ ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

الرابع : للإمكان كهمْزة الوصل ، وهاء السّكت ، في الوقف على نحو : قِهْ .

الخامس : العوض نحو تاء التأنيث في : زنادقة ، فإنها عوض من ياء زناديق ؛ ولذلك لا يجتمعان .

الســـادس : لتكثير الكلمــة نحـو : ألف قبعشــري ، ونــون (كَنَهْبَل)(١) .

ومتى كمانت الزيمادة لغيـر التكثيـر كمانت أُوَّلى من أن تكـون للتكثير . وقال بعضهم :

يُعْرف الأصل من مزيد الحروف باشتقاقٍ لها وبالتَصريفِ
ولــزوم وكــشــرة ونسظبر وخروج عنه اصْغ لِلتَعريف (١٦)
وبان يُــلزم الـمــزيــد بــنــاء أويرى الْحرَف حَرْفَ معنَّى لطيفِ
[١٣٨/٢] ولِفَقَــٰدِ النَّظَيــرِ أوســـعُ بــابِ فتفــطن مخافــة التَحــريف/

⁽١) الكنهبل ، وتضم باؤه : شجر عِظام .

 ⁽٢) في ط: (عن آصغ التعريف) تحريف. وفي هامش ط: كتبت كلمة:
 (كذا) تعليقاً عليه لعدم الاهتداء إلى تصويبه وتصويبه من النسخ المخطوطة.

[الاختلاف في همزة الوصل]

(فائدة) : قال أبو حيّان في (شرح التسهيل) : اختلفوا في همزة الوصل التي لحقت فعل الأمر ، فقيل : زيدت أوّلاً ، لأنها لائقة للتغيير بالقلب والحَدْف ، والتّسهيل . وموضع الابتداء معرّض لذلك ، فكانت هنا مبتدأةً . وقيل : أصلها الألف ، لأنها من حروف الزّيادة، وهذا موضع زيادة، ولكن قلبت همزة ؛ لضرورة التّحرّك؛ إذ لا يبتداً بساكن ، ويلزم التسلسل .

واختفوا في حركتها ، فَقِيل : أصلها الكسر ؛ لأنه في مقابلة ألف القطع ، وهي مفتوحة .

وقيل : حركتها في الأصل الكسر على أصل التقاء الساكنين . وهذا الأصل يستصحبها إلا إن كان السّاكن بعدها ضمّة لازمة .

[نظم في همزتي ألف الوصل والقطع]

(فائدة) : قال ياقوت في (معجم الأدباء) : أنشدني علم الدين ابراهيم بن محمود بن سالم التكريتي ، قال : أنشدني القاضي زكريا بن يحيى بن القاسم بن المفرح البكريّ ، لنفسه في ألفي القطع والوصل :

لألف الأمــر ضـروبٌ تنحصــوْ ۚ في الفتح ِ والضم وأخرىَ تَنْكَــِـوْ

فالفتح فيما كنان من رُباعي نحو أَجِب يا زيدُ صَوْت الدَّاعِي والضَّم فيما صُوْت الدَّرانِ من فعله المستقبل الزَّمانِ والضَّم فيما منهما تخلَّى إنْ زاد عن أربعة أو فَلًا

قاعدة

[في الأسماء التي تدخل عليها همزة الوصل]

حقّ همزة الوصل الدّخول على الأفعال وعلى الأسماء الجارية على تلك الأفعال نحو : انطلق انطلاقاً ، واقتدر اقتداراً .

فأما الاسماء التي ليست بجارية على أفعالها فألف الوصل غير داخلة عليها إنّما دخلت على أسماء قليلة وهي عشرة : ابن ، وابنة ، وابنم ، واسم ، واست ، واثنين ، واثنتين ، وامسرىء ، وامرأة ، وأيمن . ذكر ذلك ابن يعيش في (شـرح المفصّل) .

باب الحذف قاعــدة

[في الاسم الذي اجتمع فيه ثلاث ياءات]

كىل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات: فإن كـان غـير مبنيّ عـلى
[١٣٩/٢] فِنْلِ حَذْفَت/منه اللام نحو: عُطَيّ في تصغير عَطاء ، وَأُحَيّ في تصغير أَحُونَى .
أَخُونَى .

بـــاب الإدغام قاعدة [الإدغام يقوى المعتل]

قال ابن جني في (الخاطريّات) : الإدغام يقوي المعتلّ ، وهو أيضاً بعينه يضعف الصّحيح .

ضابط [في أحسن ما يكون الإدغام]

قال سيبويه: أحسن ما يكون الإدغام في كلمتين إذا تــوالى بهما خمسة أحرف متحرّكة نحو فعل لَبيدٌ، لأن توالي الحركــات مستثقل عندهم بدليل أنه لا يتوالى خمسة أحرف متحرّكة في الشّعر ولا أربعة في كلمة واحدة إلا أن يكون فيه حذف كمُلبِط أو واحد الأربعة تاء التأنيث عندهم في الحكم ككلمة ثانية .

ويحسن الإدغام أيضاً أن يكون قبل المِثْل الأول متحرّك وبعد المِثْل الثّاني ساكنٌ نحو: يد داود. قال سيبويه: قصدوا اعتدال أن يكون المتحرّك بين ساكنين(١).

⁽١) نقل السَّيوطي هذا النص من سيبويه بتصرف . انظر سيبويه ٤٠٧/٢.

باب الخط

قال ابن مكتوم في (تذكرته): اختلف النّحويّـون في عِلّه إلحاق الألف بعد واو الجمع من نحو: قاموا، فذهب الخليل إلى أنها إنّما ألحقت بعد هذه الواو من حيث كانت الهمزة منعطفاً لآخر الواو، كأنه يريد بذلك أن الواو إنما مُكّنت (١) لتصوير الألف بعدها، أي ليست واواً مختلسة، بل هي واو ممتدة، مشبعة، متمكّنة.

وقال أبو الحسن : إنما زيدت هذه الألف للفرق بين واو العطف وواو الجمع نحو :كفروا،وجردوا^(۲)، ونحو ذلك من المنفصل .

فلو لم تلحق الألف للفرق بين واو الجمع لجاز أن يظن أنه كفر ، وفعل ، وأن الواو واو عطف ، فزادوا الألف لتحوز الواو إلى ما قبلها، وسمّاها لذلك ألف الفصل، ثم ألحقوا المتّصل بالمنفصل في [١٤٠/٢] نحو : دخلوا وخرجوا / ليكون العملُ من وجه واحدٍ .

وقــال الكسـائِيّ : دخلت هـــذه الألف للفــرق بين الضّميـــر

 ⁽١) في ط فقط : ركّبت .

⁽٢) في الهمع ٣٥/٦٦: وذهب الأخفش _ يعني أبا الحسن كما في الأشباء _ وابن قتيبة إلى أنها فصل بها بين واو الجمع وواو النسق نحو : كفروا ، وردوا ، وجاءوا ونحوها من الواوات المنفصلة عن الحرف قبلها . هذا هو الأصل .

المرفوع ، والضمير المنصوب في نحو قول الله تعالى : ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمُ أُو اللهُ عَالَى : ﴿ وَإِذَا كَالُوهُم ا كَالُوهُم أَو وَزُنُوهُم ﴾ (١) و فكالوهم » كتبت بغير ألف ، لأن الضّمير منصوبٌ ، ألا ترى أن معناه ، : كالوا لهم ، ووزنوا لهم ، فإذا أردت أنهم كالو في أنفسهم ووزنوا في أنفسهم قلت قد كالواهم ووزنوا هم مثل : قاموا هم، وقعدوا هم، فثبت الألف معهم، لأن الضمير مرفوع وهذا حسن . انتهى .

سرد مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين

حسب ما ذكره الكمال أبو البركات بن الأنبـاري في كتاب (الإنصاف في مسائـل الخلاف) وأبـو البقاء العُكْبـري في (كتاب التبيين) في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين :

١ ـ الاسم مشتق من السَّمـو عنـد البصـريين . وقــال الكـوفيين من الوَسْم .

٢ ـ الأسماء السّتة معربة من مكان واحدٍ . وقال الكوفيون من مكانين .

٣ ـ الفعل مشتقٌ من المصدر . وقالوا : المصدر مشتق من الفعل .

 ٤ ـ الألف والواو والياء في التثنية والجمع حروف إعراب وقالوا : إنها إعراب .

⁽١) المطففين / ٣.

- ٥ ـ الاسم الذي فيه تاء التأنيث كطلحة لا يجمع بالواو والنون . وقالوا
 يجوز .
 - ٦ ـ فعل الأمر مبنى . وقالوا معرب .
- ٧ ـ المبتدأ مرتفع بالابتداء والخبر بالمبتدأ . وقالوا المبتدأ يرفع
 الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ .
 - ٨ ـ الظرف لا يرفع ا لاسم إذا تقدم عليه . وقالوا: يرفعه.
 - [١٤١/٢] ٩ ـ الخبر إذا كان اسماً مَحْضاً لا يتضمن ضميراً . وقالوا يتضمن / .
- ١٠ إذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له وجب ابراز ضميره .
 وقالوا : لا يجب .
 - ١١ ـ يجوز تقديم الخبر على المبتدأ . وقالوا : لا يجوز .
- ١٢ ـ الاسم بعد لؤلا يرتفع بالابتداء. وقالوا: بها أو بفعل محذوف.
 قولان لهم.
- ١٣ ـ إذا لم يعتمد الظرف وحرف الجر على شيء قبله لم يعمل في الاسم الذي بعده . وقالوا : يعمل .
- 1\$ ـ العامل في المفعول الفعل وحده . وقالوا : الفعل والفاعل معاً أو الفاعل فقط أو المعنى . أقوال لهم .
 - ١٥ ـ المنصوب في باب الاشتغال بفعل مقدّر . وقالوا : بالظاهر .
 - ١٦ ـ الأولى في باب التنازع إعمال الثاني . وقالوا : الأول .
 - ١٧ ـ لا يقام مقام الفاعل الظرف والمجرور مع وجود المفعول
 الصريح . وقالوا : يقام .

- ١٨ ـ نعم وبئس فعلان ماضيان . وقالوا : اسمان .
- ١٩ افعل في التعجب فعل ماض . وقالوا : اسم .
- ٢٠ ـ لا يبني فعل التعجب من الألوان . وقـالوا : يبني من السّـواد
 والبياض فقط .
- ٢١ ـ المنصوب في باب كان خبرها ، وفي باب ظن مفعول ثان .
 وقالوا : حالان .
 - ٢٢ ـ لا يجوز تقديم خبر ما زال ونحوها عليها . وقالوا : يجوز .
 - ٢٣ ـ يجوز تقديم خبر ليس عليها . وقالوا : لا يجوز .
 - ٢٤ ـ خبر ما الحجازيّة ينتصب بها . وقالوا : بحذف حرف الجرّ .
 - ٢٥ ـ لا يجوز طعامك ما زيد آكلًا . وقالوا : يجوز .

٢٦ ـ يجوز ما طعامك آكلُ زيد . وقالوا : لا يجوز / . [١٤٢/٢]

- ۲۷ ـ خبر إن وأخواتها مرفوع بها . وقالوا : لا تعمل في الخبر .
- ٢٨ إذا عطفت على اسم إن قبل الخبر لم يجز فيه إلا النصب .
 وقالوا : يجوز الرفع .
 - ٢٩ ـ إذا خففت إنَّ جاز أن تعمل النصب . وقالوا : لا تعمل .
 - ٣٠ ـ لا يجوز دخول لام التّوكيد على خبر لكن . وقالوا : يجوز .
 - ٣١ ــ اللَّام الأولى في لعلِّ زائدة . وقالوا : أصلية .
- ٣٢ ـ لا النّافية للجنس إذا دخلت على المفرد بُنِي معها . وقــالوا : معرب .
- ٣٣ ـ لا يجوز تقديم معمول ألفاظ الإغـراء عليها نحـو: دونك ،

وعليك . وقالوا : يجوز .

٣٤ _ إذا وقع الظرف خبر مبتدأ ينصب بفعل أو وصف مقدّر . وقالوا : بالخلاف .

٣٥ ـ المفعـول معه ينتصب بـالفعل قبله بـواسطة الـواو . وقالـوا : بالـخلاف .

٣٦ ـ لا يقع الماضي حالًا إلا مع قد ظاهرة أو مقدرة . وقالوا : يجوز من غير تقدير .

 ٣٧ ـ يجوز تقديم الحال على عاملها الفعل ونحوه سواء كان صاحبها ظاهراً أو مضمراً . وقالوا : لا يجوز إذا كان ظاهراً .

٣٨ ـ إذا كان الظرف خبراً لمبتدأ ، وكررّته بعد اسم الفاعل جاز فيه الرّفع والنصب نحو زيد في الـدار قائماً فيها ، وقائم فيها . وقائم الله النصب .

 ٣٩ ـ لا يجوز تقديم التّمييز على عامله مطلقاً . وقالوا : يجوز إذا كان متصرّفاً .

٤٠ ـ المستثني منصوب بالفعل السّابق بواسطة إلّا . وقالوا : على التشبيه بالمفعول .

٤١ ـ لا تكون إلا بمعنى الواو . وقالوا : تكون .

[۱۶۳/۲] ٤٢ ـ لا يجوز تقديم الاستثناء في أوّل الكلام . وقالوا : يجوز / ٣٣ ـ حـاشـا في الاستثناء حرف جَرّ . وقالوا : فعل ماض .

٤٤ ـ إذا أصيفت غير الى متمكّن لم يجز بناؤها . وقالـوا :يجوز .

- ٤٥ ـ لا يقع سِوى وسواءً إلا ظرفاً . وقالوا : يقع ظَرْفاً وغير ظَرف
 - ٤٦ ـ كم في العدد بسيطة. وقالوا: مركّبة.
- ٤٧ ـ إذا فصل بين كم الخبرية وبين تمييزها بـظرف لم يجز جرّه.
 وقالوا: يجوز.
 - ٤٨ ـ لا يجوز إضافة النّيف إلى العشرة. وقالوا: يجوز.
- ٤٩ ـ يقــال قبضت الخمسة عشر درهمــأ ولا يقـال الخمســة العشر الدراهم. وقالوا: يجوز.
 - ٥ يجوز هذا ثالث عشر ثلاثة عشر. وقالوا لا يجوز.
- ٥١ ـ المنادى المفرد المعرفة مبني على الضّم، وقالوا: معرب بغير تنوين.
 - ٥٢ ـ لا يجوز نداء ما فيه ـ أل ـ في الاختيار. وقالوا: يجوز.
- ٥٣ الميم المشدّدة في اللّهم عوض من يا في أوّل الأسم. وقالوا:
 أصله: يا الله أمّننا بخسير، فحدف ووصلت الميم المشددّة
 بالاسم.
 - ٥٤ ـ لا يجوز ترخيم المضاف . وقالوا : يجوز .
- ه ٥ ـ لا يجوز ترخيم النُلاثي بحال . وقالوا : يجوز مطلقاً . وإذا كان ثانيه متّحركاً قولان .
- ٥٦ ـ لا يحذف في التَّرخيم من الرَّباعيِّ إِلَّا آخره . وقالوا : يحذف ثالثه أيضاً .
 - ٥٧ ـ لا يجوز نُدبة النَّكرة ولا الموصول . وقالوا : يجوز .

٥٨ ـ لا تلحق علامة النَّدبة الصفة . وقالوا : يجوز .

٥٩ ـ لا تكون من لابتداء الغاية في الزمان . وقالوا : تكون .

٦٠ ـ رب حرف . وقالوا : اسم .

[١٤٤/٢] ٦١ - الجربعد واو رب برُبّ المقدّرة . وقالوا : بالواو / .

٦٢ ـ منذ بسيطة . وقالوا : مركّبة .

٦٣ ـ المرفوع بعد مذ ومنذ مبتـدأ . وقالوا : بفعل محذوف .

٦٤ ـ لا يجوز حذف حرف القسم وأبقاء عمله من غير عوض إلا في
 اسم الله خاصة . وقالوا : يجوز في كُل اسم .

٦٥ ـ اللّام في قولك : لزيد أفضل من عمرو ، لام الابتداء . وقالوا :
 لام القسم محذوفاً .

٦٦ ـ أيمن الله في القسم مفرد . وقالوا : جمع يمين .

٦٧ ـ لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول . وقالوا :
 يجوز .

٦٨ ـ لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه مطلقاً . وقالوا : يجوز إذا
 اختلف اللَفظان .

79 ـ كـلا وكلتا مفـردان لفظاً مثنّيـان معنًى . وقالـوا : مثنيان لفـظاً ومعنًى .

 ٧٠١ ـ لا يجوز توكيد النكرة توكيداً معنويًا . وقالوا يجوز إذا كانت محدودة .

٧١ ـ لا يجوز زيادة واو العطف . وقالوا يجوز.

٧٢ ـ لا يجوز العطف على الضّمير والمجرور إلا باعادة الجارّ. وقالوا ىجەز بدونە .

٧٣ ـ لا يجوز العطف على الضَّميـر المتَّصل المـرفوع . وقـالوا : يجوز .

> ٧٤ ـ لا تقع أو بمعنى الواو ولا بمعنى بل . وقالوا : يجوز . ٧٥ ـ لا يجوز العطف بلكن بعد الإيجاب . وقالوا : يجوز .

٧٦ ـ يجوز صرف أفضل منك في الشعر . وقالوا : لا يجوز .

٧٧ ـ لا يجوز ترك صرف المنصرف في الضرورة . وقالوا : يجوز .

٧٨ ـ الأن اسم في الأصل . وقالوا : أصله فعل ماض / .

٧٩ ـ يرتفع المضارع لوقوعه موقع اسم الفاعل . وقالوا : بحروف المضارعة.

٨٠ - لا تأكل السمك وتشرب اللبن منصوب بأن مضمرة . وقالوا : على الصّرف (١).

٨١ الفعل المضارع بعـد الفاء في جـواب الأشياء السبعـة منصوب بإضمار أن . وقالوا: على الخلاف .

٨٢ ـ إذا حذفت أن الناصبة فالاختيار أن لا يبقى عملها . وقالوا : يبقى .

[120/7]

⁽١) في هامش ط: «كذا » ويعنى هذا الجهل بمدلول هذه الكلمة. والصرف في مصطلح الكوفيّين هو مخالفة الثاني للأول ، / ٥٥٦ أو مخالفة ما بعد واو المعية لما قبلها . انظر الإنصاف ٢/٥٥٦ .

- ٨٣ ـ (كي) تكون ناصبة وجارة . وقالوا : لا تكون حَرْف جَرّ .
- ٨٤ لام كي ولام الجحود ينصب الفعل بعدهما بأن مضمرة . وقالوا
 باللام نفسها .
 - ٨٥ ـ لا يجمع بين اللَّام وكي وأن . وقالوا : يجوز .
- ٨٦ ـ النصب بعد حتى بأن مضمرة . وقالوا : بحتى .
- ٨٧ إذا وقع الاسم بين إن وفعل الشرط كان مرفوعاً بفعل محذوف يفسّره المذكور . وقالوا : بالعائد من الفعل إليه .
- ٨٨ ـ لا يجوز تقديم معمول جواب الشرط ولا فعل الشرط على حرف الشرط . وقالوا : يجوز .
 - ٨٩ ـ إن لا تكون بمعنى إذْ . وقالوا : تكون .
 - ٩٠ ـ إذا وقعت إن الخفيفة بعد ما النَّافية كانت زائدة . وقالوا : نافية .
 - ٩ ٩ ـ إذا وقعت اللّام بعد إنْ الخفيفة كانت إن مخففة من الثَّقيلة
 - واللّام للتأكيد . وقالوا : إنْ بمعنى ما ، واللّام بمعنى إلّا . ٩ - لا يجازى بكيف ، وقالوا : يجازى بها .
 - ٩٣ السّين أصل . وقالوا : أصلها سوف حذف منها الواو والفاء .
 - ٩٤ [١٤٦/٢] على ثاني الفعل جــاز حذف الثَّانية/
 - وقالوا : الأولى .
 - ٩٥ ـ لا يؤكّد فعل الاثنين وفعـل جماعـة المؤنّث بالنّـون الخفيفة . وقالوا : يجوز .
 - ٩٦ ـ ذا ، والَّذي ، وهو ، وهي ، بكمالها الاسم . وقالوا : الذَّال ،

والهاء فقط .

٩٧ ـ الضّمير في لولاي ، ولولاك ، ولولاه في موضع جرّ . وقالوا :
 في موضع رفع .

٩٨ - الضّمير في نحو : إيّاي وإياك ، وإيّاه . : إيا ، وقالوا : الباء والكاف والهاء .

٩٩ ـ يقال : فإذا هو هي . وقالوا : فإذا هو إياها .

١٠٠ ـ (تمام المائة) أعرف المعارف المضمر . وقالوا : المبهم .

١٠١ ـ ذا وأولاء ونحوهما لا يكون موصولًا . وقالوا : يكون .

۱۰۲ ـ همزة بين بين غير ساكنة . وقالوا : ساكنة .

وقد فات ابن الأنباري مسائل خلافية بين الفــريقين استــدركها عليه ابن إياز في مؤلف.

منهـا : الإعراب أصـل في الأسماء ، فـرع في الأفعال عنـد البصريين. وقال الكوفيون : أصل فيهما .

ومنهـا : لا يجوز حـذف نون التَّنْنيـة لغير الإِضـافة . وجـوَزه الكوفيون .

* * *

انتهى الفن الثاني من الأشباه والنظائر النحوية ويليه سلسلة الذهب وهو الفنّ الثّالث



بناء المسائل بعضها على بعض

الفن الثالث بناء المسائل بعضها على بعض

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما أنَّعم وَأَلْهم ، وأوضح مِنْ دقائق الحقـائق وفـهًم ، وصلى الله على رسوله محمد وآله وصحبه وسَلَم .

هذا هو الفنّ الثالث من الأشباه والنّظائر وهو فنّ بناء المسائل بعضها على بعض ، مرتّب على الأبواب وسميّته : (سِلْسلة الذّهب في البناء من كلام العرب) .

باب الإعراب والبناء

مسألة [الاختلاف في بناء الأمر وإعرابه]

اختلف في فعل الأمر العـاري من اللّام وحـرف المضارعـة نحو : اشْربْ على مذهبين :

احدهما: أنه مبني . وعليه البصريون .

والثاني : أنه معرب مجزوم بـلام محـذوفة . وهـو رأي الكوفيين .

وقـال أبـو حيّـان : واختـاره شيخنـا أبـو عليّ الحسن بن أبي الأحوص .

والخلاف في هذه المسألة مبنيٌّ على الخلاف في ثلاث مسائل:

الأولى : هل الإعراب أصل في الفعل كما هو أصل في الاسم أم لا ؟ .

فمـذهب البصريّين : لا ، وأن الأصـل في الأفصال البنـاء . والمضارع إنما أعرب لشبهه بالاسم . وفعل الأمر لم يشبه الاسم ، فلا يعرب .

ومذهب الكوفيين : نعم ، فهو معرب على الأصل في الأفعال .

الثانية : هل يجوز إضمار لام الجزم وإبقاء عمله ؟ .

فمذهب البصريين : لا ، وأنّه لا يجوز حذف شيء من الجوازم أصلًا، وإيقاء عمله .

ومذهب الكوفيين : نعم .

الثالثة : قال أبو حيّان : جعل بعض أصحابنا هذا الخلاف في

الأمر مبنيًا على مسألة اختلفوا فيها ، وهي: هل للأمر صيغة مستقلة بنفسها مُرْتَجَلَةٌ ليس أصلها المضارع أو هي صيغة مغيّرة وأصلها المضارع ؟

فمن قال : أصلها المضارع اختلفوا أهي معربة أم مبنية ؟ ومن [١٤٨/٢] قال : إنها صيغة مرتجلة ليست مقتطعة من المضارع / فهي عندهم مبنية على الوقف ليس إلا . انتهى .

وقال الشَّلوبين : في (شرح الجزولية) : القول بأن فعل الأمر معرب مجزوم مبنيّ على قول الكوفيين : إن بِنيَّة فعل الأمر محذوفة من أمر المخاطب الذي هو باللّام .

مسألة

[في حكم بناء الفعل مع نون التوكيد]

قــال الشيخ بهــاء الـدين بن النّحــاس في (تعليقـه على المقرب): إذا اتصل بالفعل نون التّوكيد، ولم يكن معه ضميرٌ بارز لفظاً ولا تقديراً بُئِي ِ معها إجماعاً نحو : هل تَضْرِبَنَ للواحد المخاطب، وهل تَضْرِبَنَ للواحد المخاطب،

واختلف في عِلَّة البناء .

فمذهب سيبويه : أن الفُعل ركّب مع الحَرف فبُني كما بني

الاسم لمّاركّب مع الحرف في نحو: لا رَجُل.

ومذهب غيره: أن النّون لما أكدت الفعل قَوّت فيه معنى الفعليّة ، فعاد إلى أصله وهو البناء .

قـال : ويبنى على الخلاف في العلّة خـلاف فيما إذا اتّصـل بالفعل المؤكّد ضمير اثنين نحو : تضربان ، أو ضمير جمع المذكر نحو تَشْرِبُنّ، أو ضمير المخاطبة المؤنثة نحو : تَشْرِبنّ، هل هو معرب أو مبني ؟ .

فمن عللَ بالتَركيب هناك قال : هـذا معرب ، لأن العـرب لا تركّب ثلاثة أشياء ، فتجعلها كالشيء الواحد ، ويكون حذف النون التي كانت علامة للرفع هنا كراهة اجتماع التّونات أو التّونين .

ومن علّل بتقوية معنى الفعل كان عنده مبنيًّا ، ويكـون حذف النّون هنا للبناء . انتهى .

مسألة

[في الاختلاف حول حذف حروف العلة عند الجزم]

الجازم .

واختلفوا في حذفها لماذا ؟ فالذي فهم من كلام سيبويه : أنها حذفت عند الجازم ، لا للجازم .

ومذهب ابن السّراج وأكثر النّحاة أن حذف هذه الحروف علامة للجزم ،

وهذا الخلاف مبنيً على أن حروف العلة التي في الفعل في حال الرفع هل فيها حركات مقدرة أو لا ؟ .

فمذهب سيبويه: أن فيها حركات مقدّرة في الرفع، وفي الألف من النصب / ، فهو إذا جزم يقول: (١) الجازم حذف الحركات المقدّرة ، ويكون حذف حرف العلّة عنده لئلا يلتبس الرّفع بالجزم .

وعند ابن السرّاج: أنه لا حركة مقدّرة في الرفع. وقال: لما كان الإعراب في الأسماء لمعنّى حافظنا عليه بأن نقدّره إذا لم يوجد في اللّفظ، ولا كذلك في الفعل، فإنه لم يدخل فيه إلا لمشابهة الاسم لا للدّلالة على معنى ، فلا نحافظ عليه بأن نقدره إذا لم يكن في اللّفظ. فالجازم لمّا لم يجد حركة يحذفها حذف الحرف. وقال: إن الجازم كالمُسمّيل إن وجد في البدن فضلة أزالها ، وإلا أخذ من تفس الحروف. وكذا الجازم إن وجد حركة أزالها وإلا أخذ من نفس الحروف.

⁽١) في بعض النسخ المخطوطة : (يقوّي).

مســـألة

[جواز الحذف وعدمه إذا كان حرف العلة بـدلاً من همزة]

قال ابن النّحاس أيضاً : إذا كان حرف العلّة بدلًا من همزة جاز فيه وجهان : حذف حرف العِلّة مع الجازم ، ويقاؤه .

وهذان الوجهان مبنيّان على أن إبدال حرف العلّة هل هو بدل قياسِيّ أو غير قياسي ؟ .

فإن قلنا: إنه بدل قياسِيّ ثبت حرف العلة مع الجازم، لأنه همزة كما كان قبل البدل .

وإن قلنا: إنه بدل غير قياسيّ صار حرف العلة متمحّضاً، وليس همزة، فنحذفه كما نحذف حرف العِلّة المحض في : يغزو، ويرمي، ويخشى . انتهى .

مسالة

[حكم الكلمات قبل التسركيب في مجال البناء والإعراب .]

قــال الشّيخ بهــاء الـدين بن النحــاس في (تعليقــه على المقرب) : الكلمات قبل التركيب ، هل يقال لها : مبنية أو لا توصف بإعراب ولا بناء ؟ فيه خلاف نحو قولنا : زيد ، عمرو ، وبكر ، خالد ، أو واحد ، اثنان ، ثـلاثة . فـإن قلنا : إنهـا توصف بـالبناء فالأصل حينئذٍ في الأسماء البناء ، ثم صار الإعراب لها أصلاً ثانياً عند العقد والتركيب لطريان(١) المعاني التي تُلْيِس لولا الإعراب ، لكونها تدلّ بصيغة واحدة على معانٍ مختلفة .

وإن قلنا : إنها لا توصف بالإعراب ولا بالبناء كان الإعراب عند التركيب أصلًا من أول وهلة ، لا نائباً عن غيره، ويكون دخوله الاسماء لمن تقدّم من طريان (٢) المعانى عليها عند التركيب . انتهى / .

بساب المنصرف وغير المنصرف

مســـألة

[وجود مرتبة ثالثة لا منصرفة ، ولا غير منصرفة]

قال في (البسيط) : من قال : المنصرف ما ليس فيه عِلْمَان من العلل التَّسع ، وغير المنصوف ما فيه عِلْمَان ، وتأثيرهما منع الجَرّ

- (١) هَكذا في ط والمخطوطات : «طريان» بالطاء، ولم أجد في اللسان : «طريان» مصدراً لـ «طرأ» ولعلّها : «جريان» بالراء، فحرّفت.
- (٢) في ط والنسخ المخطوطة : ﴿ طريان ﴾ وقد أشرنا إلى هذه الكلمة سابقاً .
 وقلنا : لعلها : ﴿ جريان ﴾ لأني لم أجد في اللسان : ﴿ طريان ﴾ مصدر لط أ.

والتنوين لفظاً وتقديراً دخل فيه التثنية والجمع والأسماء السَّتة ، وما فيه اللّام والمضاف .

ومن قال: المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتنوين ، وغير المنصرف ما لم يدخله جرّ ولا تنوين ، فإن التثنية والجمع والمعرّف باللام والإضافة يخرج عن الحصر ، فلذلك ذكرها (صاحب الخصائص) مرتبةً ثالثة لا منصرفةً ولا غير منصرفة .

مسالة

[اختلاف النحويين في الصرف]

اختلف النّحويّون في الصرف .

فمذهب المحققين كما قال أبو البقاء في (اللباب) : أنه التّنوين وحده .

وقال آخرون : هو الجرّ مع التّنوين ، وينبني على هذا الخلاف ما إذا أضيف ما لا ينصرف أو دخلته أل ، فعلى الأوّل هو باقٍ على منع صَرْفه ، وإنما يجرّ بالكسرة فقط ، وعلى النّاني هو منصرف .

وقــال ابن يعيش في (شرح المفصّــل) : اختلفــوا في منــع الصرف ما هو ؟

فقال قوم: هو عبارة عن منع الاسم الجرّ والتنوين دفعة واحدةً ،

وليس أحدهما تابعاً للآخر إذا كان الفعل لا يدخله جرَّ ولا تنوين ، وهو قول بظاهر الحال .

وقال قوم يتتمون إلى التحقيق : إنّ الجرّ في الأسماء نظير الجزم في الأفعال ، فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره ، وإنسا المحدوف منه علم الخفّة وهو التنوين وحده لثقل(١٠) ما لا ينصرف لمشابهة الفعل ، ثم تبع الجرّ التّنوين في الزّوال ، لأن التنوين خاصّة للاسم ، والجرّ خاصة له أيضاً، فتبع الخاصة الخاصة . ويذلّ على ذلك أن المرفوع والمنصوب مما لا مدخل للجرّ فيه ، إنما يذهب منه التنوين لا غيره .

فعلى هذا القول إذا قلت: نــظرت إلى الــرجـــل الأسمــر وأسمركم، الأسمر باقي على منع صــرفه، وإن انجــر، لأن الشّبه قائم، وعَلَمُ الصّرف الذي هو التنوين معدوم.

[١٥١/٣] وعلى القول الأول يكون / الاسم منصرفاً ، لأنه لمّا دخله الألف واللّام والإضافة وهما خاصة للاسم بَعُد عن الأفعال وغلبت الاسميّة فانصرف . انتهى .

مسالة

[باك مثنى وثلاث]

مذهب الجمهور: أن باب مثنى وثلاث منع الصرف للعدَّل مع الوصفيّة.

وذهب الفراء : إلى أن منعها للعدل والتعري بنيّة الإضافة وينبني على الخلاف صرفها مذهوباً بها مَذْهَب الأسماء أي منكرة ، فأجازه الفراء بناء على رأتِها أنها معرفة بنيّة الإضافة تقبل التنكير . ومنعه الجمهور .

مســـألة [تسمية المذكّر بوصف المؤنث]

إذا سمّى مذّكر بوصف المؤنث المجرد من التاء كحائض وطامث ، وظلوم ، وجريح ، فالبصريّون يصرفونه بناءً على أن هذه أسماء مذكرة وصف بها المؤنث الأمن اللبس وحملًا على المعنى ، فقولهم: مررت بأمرأة حائض بمعنى : شخص حائض، ويدُلُ لذلك: أن العرب إذا صغرتها لم تدخل فيها التّاء .

والكوفيّون يمنعونه بناءً على مذهبهم أن نحو حائض لم تدخلها التاء لاختصاصه بالمؤنّث ، والتاء إنما تدخل للفرق .

بساب العَسلَسم

مسالة

[تقسيم العلم إلى مرتجل ومنقول]

الأكثرون على أن العلم ينقسم إلى مرتجل ومنقول .

وذهب بعضهم : إلى أن الأعلام كلّها منقولة وليس فيها شيء مرتجل. وقال: إن الوضع سبق، ووصل إلى المسمّى الأول وعُلِم مدلول تلك اللفظة في النكرات، وسمّى بها، وجهلنا نحن أصلها، فتوهّمها مَنْ سُمّى بها من أجل ذلك مرتجلة.

وذهب الزجاج: إلى أنها كلّها مرتجلة. والمرتجل عنده: ما لم يقصد في وضعه النّقل من محل آخر إلى هذا . وعلى هـذا فتكون موافقتها للنّكرات بالعرض لا بالفّصْد .

وقال أبو حيّان : المنقول هو الذي يحفظ له أصل في النّكرات . [١٥٢/٢] والمرتجل هو الذي لا يحفظ له أصل / في النّكرات .

وقيل : المنقول: هــو الّــذي سبق لــه وضـع في النّــكــرات . والمرتجل: هو الذي لا يحفظ له أصل في النّـكرات .

وعندي : أن الخلاف المذكور أوّلًا وهذا الخلاف أحدهما مبنيّ على الآخر .

باب الموصول

مســـالة [في جواز الوصل بجملة التعجّب]

هل يجوز الوصل بجملة التّعجب؟ فيه خلاف ، إن قلنا : إنها إنشائية لم يوصل بها . وإن قلنا : إنها خبريّة فقولان :

أحدهما : الجواز نحو جاءني الذي ما أحسنه . وعليـه ابن خروف .

والثاني : المنع؛ لأن التّعجب إنما يكون من خفاء السبب ، والصّلة تكون موضّحةً فتنافيا .

بـــاب المبتدأ والخبـــر مســـالة [إلحاق الفاء في خبر المبتدأ]

قـال ابن النّحاس في (التعليقـة)* إذا دخلت على المبتـدأ الموصول (لَيْت) و (لعلّ) نحو : ليت الّذي يأتيني ولَعلّ الذي في الدار فلا يجوز أن تدخل الفاء في خبره .

واختلف في عِلَّة ذلك ما هي ؟

فمنهم من قال : عِلَّته أن الشرط لا يعمل فيه ما قبله ، فـإذا عملت فيه ليت أو لعل خرج من باب الشرط، فلا يجوز دخول الفاء حينئذ .

ومنهم من قال : بل العِلّة أن معنى ليت ولعل ينافي معنى الشرط من حيث كان ليت للتمنّي ، ولعل للترجّي ، ومعنى الشرط التعليق، فلا يجتمعان .

ويتخرّج على هاتين العلتين مسألة، وهو دخول إنَّ على الاسم الموصول، هل يمنـع دخول الفاء أم لا ؟ .

فمن علّل بالعِلّة الأولى منع من دخول الفاء مع إنّ أيضا لأنها قد عملت فيه فخرج عن باب الشرط .

ومن علل بالعلة الثانية وهو تغيرً المعنى جوِّز دخول الفاء مع إنَّ لأنها لا تغيّر المعنى عها كان عليه قبل دخولها ، وقبل دخولها كانت الفاء [١٥٣/٢] تدخل في الخبر ، فيبقى ذلك بعد دخولها / .

۱۱۵۱/۱ منتخل في الحبر ، فيبقى دلك بعد دخوها / . مسالة

الوصف المبتدأ]

ذهب البصريّون إلا الأخفش : إلى أنّ الوصف إذا اعتمد على نفي أو استفهام كان مبتداً، وما بعده فاعلُ مُعْنِ عن الخبر نحو : أقائم زيد، وما قائم زيد . وذهب الأخفش والكوفّيون : إلى أنه لا يشترط هذا الاعتماد، وذلك مبنىّ على رأيهم أنه يعمل غير معتمد .

> بـــاب مـــالة

[وقوع إذا في صدر الكلام]

اختلف في صدر الكلام من نحو : إذا قام زيدٌ فأنا أكرمه ، هل هو جملة اسميّة أو فعلية ؟ .

قال ابن هشام : وهذا مبنّي على الخلاف في عامل (إذا). فإن قلنا : جوابها فصدر الكلام جملة اسميّة ، وإذا مقدمة عن تأخر، وما بعد إذا متممّ لها ، لأنه مضاف إليه .

وإن قلنا: فعل الشرط وإذا، غير مضافة، فصدر الكلام جملة فعليّة ، قدّم ظرفها .

> بـــاب كان وأخواتها مســـألة

[الخلاف في دلالة الأفعال الناقصة على الحدث]

قـال الخفاف في (شـرح الإيضاح) : اختلف هـل الأفعال النّاقصة تدل على الحدث أم لا ؟ وينبني على ذلك الخلاف في عملها في الظّرف والمجرور والحال . فمن قال: تَدُلُّ أعمل . ومن قال : لا، فلا .

وقــال أبو حيّــان في (الارتشاف) : اختلفــوا هل تعمــل كان وأخواتها في الظرف والمجرور والحال ؟ .

فقيل : لا تعمل .

وقيل : تعمل . وينبغي أن يكون هذا الخلاف مرّتباً على دلالتها على الحدث .

. مســـألة

[هل يجوز تعدد خبر كان وأخواتها ؟]

قال أبوحيّان في (الارتشاف) : الظّاهر من كلام سيبويه أنه لا يكون لكان وأخواتها إلاّ خبر واحد وهو نصّ ابن درستويه .

وقيل : يجوز تعدّده وهو مبنّيّ على جواز تعدّد خبر المبتدأ . [۱۰٤/۲] والمنع هنا أقوى لأنها شُبَّهت بِضَرَب . وقال في / (شرح التسهيل) : تعدّد خبر كان مبنيّ على الخلاف في تعدّد خبر المبتدأ . ثم قيل :

للحواز هنا أولى ، لأنه إذا جاز مع العامل الأضعف وهو الابتداء فمع الأقوى وهو كان وأخواتها أولى .

ومنهم من قال : المنع هنا أولى وعليه ابن درستويه . واختاره

ابن ابي الربيع. قال: لأن، ضرب، لا يكون له إلاّ مفعول واحد، فما شبّه به يجري مجراه .

مســـألة

[تسمية هذه الأفعال نواقص]

اختلف لِمَ سمّيت هذه الأفعال نواقص ؟ .

قيل: لأنها لا تدلُّ على الحدّث بناءً على القول به.

وعلى القول الآخر سميت ناقصة ، لكونها لا تكتفي بمرفوعها .

مسالة

[اختلافهم في جواز تقديم اخبار كان وأخواتها عليها]

اختلف في جواز تقدّم أخبار هذا الباب على الأفعال إذا كانت منفيّـة بما نحـو : ما كـان زيدٌ قـائماً . فـالبصــريّـون على المنـع ، والكوفيّون على الجواز .

ومنشأ الخلاف اختلافهم في أن (ما) هل لها صدر الكلام أو لا ؟ فالبصريّون على الأول . والكوفيّون على الثاني .

بساب مسا

مسالة

[اقتران (ما) النافية بـ « إن »]

البصريّون على أنه إذا اقترنت (ما) بـ «إنَّ» يبطل عملها نحو: ٣٥٤= * بنى عُدانة ما إنْ أنتُمُ ذَهبُ(١) *

وذهب الكوفيّون : إلى جواز النّصب مع (إنْ) واختلف في إن هذه فالبصريّون على أنها زائدة كافة . والكوفيّون على أنها نافية .

وعندي : أن الخلاف في أعمالها ينبغي أن يكون مرتّباً على هذا الخلاف .

⁽۱) تمامه:

^{*} ولا صريفٌ ولكن أنتم الخزفُ *

من شواهد : الخزانة ۱۳۶۲ ، والمغنى ۲۶/۱ ، وشرح شذور الذهب ۱۷۷۲، والتصــريــح ۱۹۲/۱ ، ۱۹۷ ، والعيـني ۹۱/۲ ، والأشموني ۲۷۷/۱ ، والهمع والدور رقم ۲۱ .

بـــب إنّ وأخواتهـــا مســــألة [وقوع إنْ المخففة بعد فعل العِلْم]

إذا وفعت إنَّ المحففَّة بعد فِعل العِلْم كقولك : علمت إنَّ كان زيدٌ لعالماً / وحديث : ﴿ قَدَ عَلِمْنا إنْ كُنْتَ لَمُؤْمِناً ﴾(١) ، فهل هي [١٥٥/٢] مكسورة أو مفتوحة ؟ فيه خـلاف : ذهب الأخفش الصغير وهــو أبو الحسن علىّ بن سليمان البغداديّ : إلى أنها لا تكون إلاّ مكسورة .

وقال أبو عليّ الفارسِيّ : لا تكون إلّا مفتوحة .

وكمذلك اختلف فيها كُبراء أهمل الأندلس أبـو الحسن بن الأخضـر ، وأبو عبـد الله بن أبي العافيـة ، فقال ابن الأخضـر يقول الأخفش : وقال ابن أبي العافية بقول الفارسيّ .

قال أبو حيّان : وهذا الخلاف مبنيِّ على خلافهم في اللّام أهي لام الابتداء ألزمت للفرق أم هِي لام أخرى مجتلبة للفرْق بينها وبين إنْ النافية ؟ .

فعلى الأول تكسر ، وعلى الثَّاني تفتح .

 المكسورة . وإذا كانت غيرها لم يكن الفعل الذي قبلها مانعاً لها مِنْ فتحها .

قال أبو حيان : وهذا البناء إنما هو على مذهب البصريّين .

وأما على مذهب الكوفيّين فاللّام عندهم بمعنى إلّا وإنْ نافية لا حرف توكيد . فعلى مذهبهم لا يجوز في نحو : ﴿ قد علمنا إن كنت لمؤمناً ﴾ إلا كسر إن ، لأنها عندهم حرف نفي . والتقدير : (قد علمنا ما كنت إلّا مؤمناً) .

مســألة

[وقوع أن المفتوحة ومعموليها اسماً لإن المكسورة]

تقع أن المفتوحة ومعمولاها اسماً لإنّ المكسورة بشرط الفصل بالخبر نحو : إن عندي أنك فاضل .

وقال الفراء : لو قائل قائل : : إنك قائم تعجبني جاز أن تقول : إنّ أنك قائم تعجبني .

قال أبو حيان : وهذا من الفرّاء بناء على رأيـه أنّ (أنّ) يجـوز الابتداء بها . والجمهور على منعه .

مســـألة

[إن المكسورة المخففة هل يليها غير الأفعال الناسخة للابتداء ؟]

إذا خففت إن المسكورة لم يلها من الأفعال إلا ما كان من نواسخ الابتداء عند البصريين .

وجوز الكوفيّون غير، وهو مبنيّ على مذهبهم ، أنها نافية . ذكر ذلك السّخاويّ في (شرح المفصل) .

مســـألة

[وقوع إن جواب قسم]

إذا وقعت إنّ جواب قسم نحو : والله إن زيداً قائم .

[1/10]

فمذهب البصريّين / وجوب كسرها .

وقيل : يجوز فتحها مع اختيار الكسر .

وقيل: يجوز إنَّ مع اختيار الفتح ،وعليه الكسائيِّ والبغداديُّون .

وقيل : يجب الفتح ، وعليه الفراء .

قَـال في (البسيط) : وأصل هـذا الخلاف أن جملتي القسم

والمقسم غليه : هل إحداهما معمولة للأخرى ، فيكون المقسم عليه مفعولًا لفعل القسم أو لا ؟ وفي ذلك خلاف . فمن قال: نعم، فتح، لأن ذلك حكم أنّ إذا وقعت مفعولًا . ومن قـال : فإنمـا هي تأكيـد للمقسم عليه لا عاملة فيه ، كَسرَ .

ومن جوّز الأمرين أجاز الوجهين .

مسالة

[في عدم جواز : إنَّ قائماً الزيدان]

لا يجوز هنا : إن قائماً الزيدان ، كما لا يجوز ذلك في المبتدأ دون نفي أو استفهام .

وأجازه الكوفيون والأخفش بناءً على إجازته في المبتدأ ، فجعلوا (قائماً) إسم إن والزيدان فاعل به سد مسدّ خبرها .

والخلاف جارٍ في باب ظَنّ ، فمن أجاز هنا وفي المبتدأ أجاز ظننت قائماً الزيدان ، ومن منع منع .

وابن مالك وافقهم على الجواز في المبتدأ ومنع في باب ظَنّ وإنّ

وفرّق بأن إعمال الصّفة عمل الفعل فرع أعمال الفعل فلا يستباح إلّا في موضع يقع فيه الفعل ، فلا يلزم من تجويز قائم الـزيدان ، جواز: إنَّ قائماً الزيدان ، ولا ظننت قائماً الزيدان ، لصِحَّة وقوع الفعل موقع المتجرّد من إنّ وظننت ، وامتناع وقوعه بعدهما .

باب لا

مســـألة

[اختلاف المذاهب في نحو: « لا مسلمات »]

قـال أبو حيّـان في (شـرح التسهيـل): في نحـو لا مسلمـات، أربعة مذاهب :

أحدها : الكسر والتّنوين ، وهو مذهب ابن خروف .

والثاني : الكسر بلا تنوين : وهو مذهب الأكثرين .

والثالث : الفتح وهو مذهب المازني والفارسي .

والرابع : جواز الكسر والفتح من غير تنوين في الحالين .

قال: وفرع بعض أصحابنا الكسـر والفتح على الخـلاف في حـركة (لا رَجُـل) ، فمن قال: إنهـا حركـة إعراب قـال هنا: لا مسلمات ، بالكسر .

ومن قال : هي حركة بناء ، فالذي يقول : إنه يبني / لجعله مع ٢٥٠/١] (لا) كالشيء الواحد قال : لا مسلماتُ بالفتح .

ولا يجوز عنده الكسر ، لأن الحركة عنده ليست خاصّة . والذي

يقول يبني لتضمنه معنى الحرف يقول: K مسلمات بالكسر. وحجّته أن المبني مع (K) قد أشبه المعرب المنصوب فكما أن الجمع بالألف والتاء في حال النصب مكسور ، فكذلك يكون مع (K) وهو الصحّيح . انتهى .

باب أعلم وأرى مســـالة [حذف المفعول الأوّل والثّاني اختياراً]

قال ابن النّحاس في (التّعليقة) : يجوز حذف الأول والثّاني من مفاعيل هذا الباب اختصاراً .

وأما حذف النَّالث اختصاراً فمبنيّ على الخلاف في حذف الثاني من مفعوّلي ظننــت اختصاراً . فمن أجاز الحذف هنــاك أجازه في النَّالث . ومن مَنعه في الثّاني هناك مَنعه في النَّالث هُنَا.

باب النائب عن الفاعل مسالة 1 باب اختار]

باب اختار : ذهب الجمهور : إلى أنه لا يجوز فيه إلا إقامة المفعول الأول نحو : اختير زيدُ الرّجال . وجوّز الفرّاء والسّيرافي وابن مالك : إقامة الثاني مع وجود الأول ، فيقول : اختير الرجالُ زيداً .

وأشار أبو حيّان : إلى أنّ الخلاف مبنيّ على الخلاف في إقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصّريح ، لأن الثّاني هنا على تقدير حرف الجر .

مســـألة

[الخلاف في المجرور بحرف غير زائد]

قال أبو حيان المجرور بحرف غير زائد نحو : سير بزيد فيه خلاف . فمذهب الجمهور أن المجرور في محل رفع وهو النائب . ومذهب الفرّاء : أن النائب حرف الجروحده ، وأنه في موضع رفع/. [١٥٨/٣]

> قال أبو حيّان : وهذا مبنيًّ على الخلاف في قولهم : مر زيدٌ بعمرو ، فمذهب البصرييّن أن المجرور في موضع نصب ، فلذا قالوا : إنه إذا بني للمفعول كان في موضع رفع بناءً على قولهم : إنّه في مَرّ زيد بعمرو في موضع نصب .

> ومذهب الفرّاء: أن حرف الجرّ هو الذي في موضع نصب ، فلهذا ادّعى أنه إذا بني للمفعول كان هو في موضع رفع بناءً على مذهبه أنه هناك في موضع نصب .

وفي أصل المسألة قول ثالث : أن النائب ضمير مبهم مستتر في

الفعل . قاله ابن هشام .

ورابع : أن النّائب ضميـر عائـد على المصـدر المفهـوم من الفعل ، والتقدير : سير هو أي السيّر .

قـال ابن درستويـه : وينبني على هذا الخـلاف جُواز تقـديم المجرور نحو : بزيد سير .

فعلى القول الأول والثالث لا يجوز . وعلى القول الثاني والرابع يجوز .

باب المفعول به مســـالة

[في تعدّد المفعول في غير باب ظنّ]

إذا تعـدّد المفعول في غيـر بـاب ظن وأعلم كبـاب أعـطى واختار ، فالأصل : تقديم ما هو فاعل في المعنى ، وما يتعدّى إليه الفعل بنفسه على ما ليس كذلك . هذا مذهب الجمهور .

وقيل: المفعولان في مرتبة واحدة بعد الفاعل فاليهما تقدم فذلك مكانه. وعليه ابن هشام وبعص البصريين. قال أبـو حيّان: وينبني على هذا الخلاف جواز تقديم المفعـول الثاني إذا اتصل به ضمير يعود على الأول نحو: أعطيت درهمه زيداً، فعنـد الجمهور يجوز . وعند غيرهم (لا) بناءًعلى ما ذكره .

باب الظّرف

مســــألة

[هل يتسع الظرف مع كان وأخواتها ؟]

قال أبوحيًان في (الارتشاف) : هل يتَسع في الظُرف مع كان وأخواتها ؟ .

هو مبنّي على الخلاف . هل تعمل في الظّرف أم لا ؟ .

فإن قلنا لا تعمل فلا يتوسّع .

وإن قلنا : يجوز أن تعمل فيه فالذي يقتضيه النظر أن لا يجوز [١٩٩/٢]

مســـألة

[هل تضاف إذا الشرطية للجملة بعدها ؟]

قال أبو حيّان في (شرح التسهيل) : إذا استعملت إذا شُرْطاً فهل تكون مضافة للجملة بعدها أم لا ؟ قولان :

قيل : تكون مضافة ، وضمّنت الرّبط بين ما تضاف إليه وغيره .

وقيل : ليست مضافة ، بل معمولةً للفعل بعدها ، لأنها لوكانت مضافة لكان الفعل مِنْ تَمامها ، فلا يحصل به رَبَطَ .

قال : وينبني على ذلك الخلاف في العامل فيهما . فمن قال : إنها مضافة أعمل الجزاء ولا بُدّ .

ومن منع ذلك أعمل فيها فعل الشرط كسائر الأدوات .

باب الاستثناء

مســـألة

[تقديم المستثنى على المستثنى منه]

هل يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه ، وعلى العامل فيه إذا لم يتقدّم . وتوسّط بين جزئي كلام نحـو : القومُ إلا زيـداً قامـوا ؟ فيه خلاف .

قيـل: بالجـواز. وقيل : بـالمنع. قـال أبو حيّـان: وهو مبني عــلى الخلاف في العامل في المستثنى . فمن قال : إنه ما تقدّم من فعل أو شبهه منعه . ومن قال : إنه (إلّا) ، أو نحوه ، جوّره .

مســـألة

[ورود الاستثناء بعد جمل عطف بعضها إلى بعض]

إذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض فهل يعود إلى الكُلَّ ؟ فيـه خلاف .

قيل: نعم ، وقيل: لا ، بل يختصّ بالجملة الأخيرة . قال أبو حيّان : والخلاف مبنيّ على الخلاف في العامل في المستثنى ، فمن قال : إنه إلا ، أعاده إلى الكل ، ومن قال: إنه الفعل السّابق قال: إن اتحد العامل عاد إلى الكُلّ ، وإن اختلف فللأخيرة خاصة ، إذْ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد .

بـــاب حروف الجَرّ

مســـألة

[هل يتعلَّق الجارُّ والمجرور والظَّرف بالفعل الناقص]

اختلف هل يتعلّق الجارّ والمجرور والظرف بالفعل النّـاقص على قولين / مبنيّين على الخلاف في أنه هل يدلّ على الحدث أم لا ؟ [٢٦٠/٢] فمن قـال : لا يدّلُ على الحدث، وهم المبرّد والفـارسِيّ وابن جني والجُرجاني ، وابن برهان ، والشَّلُوبين منع ذلك . ومن قـال : يدل عليه جزّره .

مسالة

[الاسم المرفوع بعد منذ]

قال أبو البقاء في (التّبيين) : اختلف في الاسم المرفوع بعد منذ نحو : ما رأيته منذ يومان ، على أي شيء يرتفع ؟ على ثلاثـة مذاهب :

أحدها : أن منذ مبتدأ وما بعده خبر . والتقدير : أمد ذلـك يومان .

وقال بعض الكوفيين : يومان فاعل تقديره منذ مضى يومان .

وقال الفراء : موضع الكلام كله نصب على الظّرف أي ما رأيته من الوقت الذي هو يومان .

قال : وهذا كله مبنيّ على الخلاف في أصل منذ . وقد قـال الأكثر : إنها مفردة .

وقــال الفراء : أصلهــا ، (من) ، و (ذو)الطَّائية ^(١)بمعنى : الّذي .

وقـال غيره : من الكـوفيين : أصلها : (مِنْ إذ) ثم حـذفت الهمزة وضمّت الميم .

⁽١) في جميع النسخ: « الغائبة » مكان: «الطَّائية » .

باب القسم

مســـألة [الاختلاف في « أيمن الله »]

قال ابن النّحاس في (التّعليقة) : اختلف النّحاة في « أيمن الله » ، هل هي كلمة مفردة موضوعة للقسم أم هي جمع ؟ وينبني على هذا الخلاف خلاف في همزتها، أهي همزة قـطع أم همزة وصل ؟ فمذهب البصريّين أن أيمن كلمة مفردة موضوعة للقسم وأن همزتها همزة وصل .

ومـذهب الكوفيّين : أن أيمن جمـع يمين . وهمزتهــا همـزة قطع .

> باب التَعجَب مسألة [أَنْعِل به]

قال ابن النّحاس في (التّعليقة): اختلف النّحاة في قولنا: «أفعل به» في التعجب، هل معناه أمر أو تعجب مع إجماعهم على أن لفظه لفظ الأمر. فذهب الكوفيّون إلى أن معناه أمر كلفظه .

وذهب البصريّون : إلى أن معناه التعجّب على الخلاف / في التعجّب . هل هو إنشاء أو خبر ؟ .

وقال : وينبني على هذا الخلاف خلاف في الجار والمجرور . هل هو في موضع نصب أو رفع ؟ .

فمن قال : بأن معنى أفْمِل ، الأمر، وأن فيه فاعلاً مُسْتَتِراً قال : بأن الجار والمجرور في موضع نصب بأنه مَفعول. ويكون الباء عنده إمّا للتّعدية كمررت به ، أو زائدة مثل قرأت بالسّورة .

ومن قال : بأنّ معنى أفعل التّعجّب لا الأمر ، قال : بأن الجار والمجرور في موضع رفع بالفاعليّة ولا ضمير في أفعل . وتكون الباء عند هذا القائل زائدة مع الفاعل مثلها في : كفى الله .

س_ألة

[دخول الألف واللام في فاعل فَعُل]

قال ابن النّحاس : لـزوم الألف واللّام في فـاعل «فَعُل» فيه خلاف مبنيّ على الخلاف في فَعُل الّذي للمبالغة هل هو من باب : يْمْم وبِئْسَ، أو من باب التّعجب؟

فمن قال : هو من باب نِعْم وبئس اشترط في الفاعل من لزوم

الألف واللَّام وغيره ما يشترطه في فاعل نِعْم وبئس .

ومن قـال : هو من باب التّعجّب لم يَشْتَرِطُ في فـاعله الألف واللام، وباب التّعجب فيه أظهر بدليل جواز دخول الباء الزائدة فيه مع الفاعل، كما دخلت في باب التعجّب في : أَفْعِل بِهِ .

بسب التوكيد

مســـاله [وقوع اكتع وأبتع وأبصع تأكيداً بمفرده]

قال ابن النّحاس : هل يجوز أن يقع كُلّ واحد من اكتع وأبصع وأبتم تأكيداً بمفرده، فيه ثلاثة مذاهب : أحدها : نَعَمْ

والثاني : لا ، بل يكون بعد أجمع تابعاً بالتّرتيب كما ذكرنا .

والثالث : يجوز أن يقدّم بعضها على بعض بشرط تقديم أجمع فبلهن .

قال : وهذا الخلاف مبنيّ على أنه : هل لكلّ واحد منهن معنى في نفسه أم لا ؟ فإن قيل : لا معنى لها إلا الإتباع فلا بُد من تقدّم أجمع .

وإن قيل : بأن لها معاني جاز أن تستعمل بأنفسها . انتهي / . [١٦٢/٢]

بساب النّداء

مســــألة [الاختلاف في ميم اللّهمْ]

اختلف في اللُّهم .

فمذهب البصريّين: أن الميم عوض من حرف النداء.

ومذهب الكوفيّين : أنها بقيّة من جملة محذوفة .

والأصل : يا الله أمّنا بخير .

وينبني على هذا الخلاف جواز إدخال (يا) على اللّهم ، فعند البصريين لا يجوز ، لأنه لا يجمع بين العِـوض والمعوّض . وعنـد الكوفّيين يجوز ، لأن الميم على رأيهم ليست عِوضاً من ياء.

قال أبو حيان في (الارتشاف): اللّهم لا تباشره (يا) في مذهب البصريّين . زعموا أن الميم المشدّدة في آخره عوض من حرف النداء فلا يجتمعان .

وأجاز الكوفيّون أن تباشره (يا) . وعندهم الميم المشدّدة بقية من جملة محذوفة قدّروها: أمّنا بخير ، وهو قول سخيف ولا يحسن أن يقولَهُ مَنْ عنده عِلْم .

[174/1]

باب إعراب الفعـــل

مســـألة

[هل يجوز أن يتقدم المضارع المنصوب بعد الفاء على سببه ؟]

هـل يجوز في المضارع المنصوب بعـد الفاء في الأجـوبة الثّمانية أن يتقدّم على سببه فيقال : ما زيد فَنْكُرِمَـهُ يأتينـا ، ومتى فَآتِيَكَ تَخْرُجُ ، وكم فأسرَ تسيرُ؟ فيه قولان :

قال البصريون: (لا). وقال الكوفيون: (نعم) والخلاف مبنى على الخلاف في أصل، وهو أن مذهب البصريين في ذلك أن النصب بأن مضمرة، وأن الفاء عاطفة عطفت المصدر المقدر من أن المضمرة والفعل على مصدر متوهّم من الفعل المعطوف عليه. والتقدير: لم يكن من زيد إتبانٌ فيكون منا إكرام. وعلى هذا يمتنع التقديم، لأن المعطوف لعليه.

ومذهب الكسائيّ ، وأصحابه أن الناصب هو الفاء نفسها وليست عاطفة فلا معطوف هنا ، وإنما هو جواب تَقَدم على سببه مع تقدم بعض الجملة فلم يمتنم/.

مسالة:

[هـل يجـوز الفصـل بين السبب ومعمـولــه بـالفــاء ومدخولها ؟]

اختلف : هل يجوز الفصل هنا بين السّبب ومعموله بـالفاء ومدخوله بأن يقال : ما زيد يُكرمُ فَنُكُرِمَهَ أخانا ؟ يراد : ما زيد يكرم أخانا فنكرمه .

فمذهب البصريين المنّع . ومذهب الكسوفيين الجواز . والخلاف مبنّي على الخلاف في الأصل السّابق ، فالبصّرّيون يقولون : ما بعد الفاء معطوف على مصدر متوهّم مِنْ يُكْرم ، فكما لا يجوز، أن يفصل بين المصدر ومعموله،كذلك لا يجوز أن يفصل بين يكرم ومعموله ، لأن يكرم في تقدير المصدر .

والكوفيون أجازوه ، لأنه لا عطف عندهم ولا مصدر متّوهم .

مس_ألة

[لام الجحود]

قال أبو البقاء في (التّبيين): لام الجحود الذّاخلة على الفعل والمستقبل غير ناصبة للفعل ، بل النّاصب أن مضمرة . وعلى هـذا تَتَرَّبِ مسألةً وهو أن مفعول هذا الفعل لا يتقدّم عليه . وقال الكوفيون : اللام هي النّاصبة ، فإن وقعت بعدها أنْ كانت توكيداً . وعلى هذا يتقدم مفعول هذا الفعل عليه .

بساب التُّكْسير

مســـألة

[في تكسير همرش]

قـال أبو حيّـان : اختلف في تكسيـر : هَمّـرِش^(١) ، فقـال بعضهم : يكسر على : هَمارِش .

وقـال بعضهم : يكسّر على : هنـامـر . وقـال : والسبب في الاختلاف الاختلاف في أصل وزنه ، وفي الحرف الأول المُدّغم في الشّاني ما هـو؟ فقـال قوم : وزنـه فَعْلَلِلُ، والعيم زائدة للألحـاق بِجُحْمَرِش' ً ، وأدغمت العيم في العيم فهو من باب إدغام المِثْلَين .

وقال آخرون : وزنه فَعْلَلِلُ والمدغم نون وحروفه كلها أصول كحروف : قَهْبَلس(٣) وجحمرش ، وصهصلق^(٤) . قال : والأول هو

 ⁽١) همرش كَجُحْمرش : العجوز الكبيرة ، والناقة الغزيرة . وتهمرشوا : تحركوا . والاسم الهمرشة .

⁽٢) قيل : العجوز الكبيرة . وقيل : الأفعى .

 ⁽٣) القهيلس: العظيم الغليظ، والقملة الصغيرة، والمرأة الضخمة،
 والأبيض تعلوه كدرة.

⁽٤) الصهصلق : العجوز الصخابة . ومن الأصوات : الشديد .

الصحيح . والثاني قول الأخفش . وتناقض فيه كلام سيبويه .

باب التصغير مسالة

[الاختلاف في تصغير : ركب ، وطيــر ، وصحب وسفر]

اختلف في تصغير رَكْب ، وطَيْسر ، وصَحْب ، وسَفر على قولين :

أحدهما : وعليه الجمهور أنها تصغر على لفظها ، فيقـال : رُكيب ، وطُنيَر ، وصُحَيْب، وسُفَيْر .

والثــاني : وعليـه الأخفش أنهـــا تــرد إلى المفـــرد فيقــال : رُويكِبُون ، وُطُونِّيرات ، وصُويْجِبون ، ومُسَيْفِرون .

والخلاف مبنيُّ على الخلاف في هذه الألفاظ ، ما هي؟: وفيها قولان : أحدهما ، وعليه الجمهور أنها أسماء جموع ، وعلى هـذا فتعطى حكم المفرد في التصغير على لفظها .

الثاني : وعليه الاخفش أنها جمع تكسير وعلى هذا فترّد إلى مفرداتها، أشار الى هذا البناء أبو حيّان .

باب الوقف

مســـألة

[هل يصح الوقف على المتبوع دون التابع ؟]

هـل يصّـح الـوقف على المتبـوع دون التـابـع . قـــال في (البسيط) : فيه خلاف مبنيّ على الخلاف في العامل في التّابع . فإن قلنا : إنه يقدر فيه عــامل من جنس الأول صَــحّ ، لأنه يصيـر جملة مستقلّة ، فيستغني عن الأول .

وإن قلنا : العامل فيه هو العامل في المتبوع لم يصحّ . قال : والصّحيح أنه لا يجوز الوقف لعدم استقلاله صُورة .

مســــألة [الاختلاف في الوقف على إذا]

وقيل : يوقف بالنُّون، لأنهاكنون لن ، وأن .

وروي عن المازنيّ والمبردّ .

قال ابن هشام في (المغني) : وينبني على الخلاف في الوقف

عليها الخلاف في كتابتها ، فالجمهور يكتبونها بـالألف ، والمازني [١٦٥/٢] والمبرد بالنّون / .

مسألة

[في كتابة يحيى بالياء]

إذاً نكّر يَحْي بعد العلميّة فهل يكتب بالياء أو بالألف ، لأنه قد زالت علميته ؟ .

قال أبو حيّان : يبني على الخلاف في تعليـ لكتابـة (يحي) العلم بالياء؛فإن عَلَمْناه بالعلمية كتبناه بالألف لأنه قد زالت علميته. وإن علمناه بالفرق بين الاسم والفِعل كتبناه بالياء ، لأن الاسمية موجودة فيه . انتهى .

تم الفن الثّالث من الأشباه والنظائر للشيخ العلامة جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السّيوطي رحمه الله .

* * * *

تم بحمد الله الجزء الثالث ، ويليه _ إن شاء الله _ الجزء الرّابع وأوله : الفنّ الرابع ، وهو فنّ الجمع والفرق .

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
		فهرس شواهد : الجزء الثالث
		(شواهد الكلمات التي تأتي اسماً وفعلًا وحرفاً)
		= غَــنَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَمــدمــا تَمْ ظِـمْـوُهــا
١٢		تُصِلُّ وعن قَيْضٍ بِــزيــزاءَ مَـجُــهَــلِ = ولــقد أرانِي لــلرَمـاح رَدِيثةً
١٣	PAY	مِنْ عَن يَسمِسِني مَرَّةُ وأمامِي
١٥	79.	= ولا أوى فساعِـ لله في النَّساس يُشبِههُ ولا أحاشِي من الأقوام مِنْ أَحَـدِ
۱۸	791	= مـا إذا أَبِنَعَتْ حتَى إلى كـلّ الفـرى أحــــبتـني جِنْتُ مـن وادي الـفُرَى
۱۸	797	= فما لكم إنَّ لم تَحوطُوا فِمارَكم أَ سوامُ ولا دارٌ بحثَّى ورامَـهُ
		p l
		(شواهد الجمل التي لها محلٌ من الإعراب)
۳٦	198	 - بَيْنها النّاس على صَلْبالِها إذْ هَـوْا في هُـوْة فيها فَخَارُوا

رقم	رقم	
الصفحة	الشاهد	
		= فبيينا نَحْنُ نَرْقُبه أَنَانيا
77	198	مُعَلَق وَفُهضَةِ وزنسادَ راعِي
	790	= يُسَـِرُ المَرَّةَ مَا ذَهِبِ اللَّيَالِي = يُسَـِرُ المَرَّةِ مَا ذَهِبِ اللَّيَالِي = يُسَـِرُ المَّارِةِ ا
177	190	وكان ذهابهن له دهابا = وقَدْ أَغْتَدِي والسَّطِيرُ في وُكُـناتها
٤١	797	سمُنَحُد و قَسْد الأوابِد هَسْكَيا.
		= بآية قيامَ يَنْبِطِقُ كُلِّ شيء
27	797	وخان أمانة الدّبك الخرابُ = سريْتُ بِهِم حتّى تكلُّ مطبّهم
٤٣	79.	= سىرىت بِهِــم حمتى سخىل مطيهم وحمتى السجيادُ ما يسقدن بـأرسـان
		= ابىيـتُ أَسْـرِي وَتَـبِـيـتـي تَــدلُـكـي
٥٩	799	وَجُهَك بِالجِنْدِرِ والمِسْك السَّذِي
		(شواهد باب المنصرف وغير المنصرف)
		- في إَدَلَتَ ثُالًا الضَّلافة والشُّنعي
7.8	۴٠٠	= فـمـا حَلَبَتْ إِلَّا النَّـلافَ والنُّنـى ولا قَـبُّـكُ إِلَّا قـريــِاً مـقـالُـهـا
		(شواهد : باب النكرة والمعرفة)
		(سواهد . باب التحره والمعرف)
		= * قد عَلِمْنا إخْوانَنا بَنُو عِجِلْ *
1 44	14.1	= * قد عربما إحوالنا بنو عِجْبِن * =

رقم	رقم	
الصفحة	الشامد	
		= جَــفَــونـي ولــم أَجْــفُ الأخِــلاَءَ إِنَّــنــي
vv	4.4	لغير جميل من خَلِيليَ مُهُمِلُ
۸۲	7.7	= * لا مُيثَم اللَّيلة لِلْمَطِيّ * أُ
۹.	٣٠٤	= ولقد أمرُ على اللَّنيم يَشُبُنِي
		(شواهد : المبتدأ والخبر)
		= غيـرُ مـأسـوفٍ عـلى زمـنِ
9.8	4.0	يَنْقِضِي بالهِم والحَزْنِ
9.8	4.1	= غيرُ لاهِ عِنداك فناظرِح النَّهُ سوَ ولاَ تَغْشَرِد بعادض سِنْم
9.4	4.4	= سَرَيْنا وَنَجْمُ قد أضاء فمذ بدا مُحيّاك أَخْفى ضَوْءُه كُلّ شَارِقِ
		= الــنَّفْبُ يَــطُرُقهـا في الــنَّهــر واحــدةً
٩٨	۳٠۸	وكـلّ يـوم تـرانـي مُـدْيـةُ بـيـدي = نَـحْنُ بـمـا عِـنْدنا وأنْـت بـمـا
١	٣٠٩	عِنْدَك راض والرّائي مُخْتَـلِـفُ
1.7	۴۱.	= أكـلَ عـام نَعَمُ يَحـووُونَهُ * يُـلْقِمـه قَــوْمُ وَيُـنْتجونَـهُ
		= وإنسانُ عَيْنِي يحسُر الماء تارة
14	111	فيبدو وتاداتٍ يُحِدَّمُ فَيَخْرَقُ
1		

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
		= فَالْمَالِثَ زَخْمُ فَأَ عَلَى الرُّكُبُ ثَيِنَ
11.	717	= فافليات الحقط على الدوسيسيين فشوب عملي وَمُوْبُ أَجُرَ = عِشْدِي اصْطِبارُ وشَكُوى عندقاتلتي
117	717	فَهـل بـأَعْجَبَ من هـذا امـروُ سَمِعَـا
111	718	= لـولا اصـطبــارٌ لأوْدى كُــلّ ذي مِــفـةٍ لـمـا استقلَت مـطايــاهُــنٌ بــالــظُعَـنِ
118	٣١٥	= مُـوَسَّعةُ بــيـن أَرْساغِه به عَــَمُ يَبْغَنِي أَرْنبا
		(شواهد كان وأخواتها)
177	۳۱٦	= فـأَصْبَحوا قـد أعَـاد الـلّه نِعْمَتَهُم إذْ هُـم قُـرِيشٌ وإذْ مـا مِشْلَهُم بَـشَـرُ
177		 ف أَضْبَحوا قد أَصَاد الله نِحْمَتَهُم إذْ هُم قُريشُ وإذْ ما مِثْلَهُم بَشَرُ وربة والـمَـجُاجُ أَوْرُفانِي زينة والـمَـجُاجُ أَرْوُفانِي نَـجُرَيْن مَا مِشْلَهُمَا نَـجُوانِ
		 فأضبَحوا قد أضاد الله يَعْمَنَهُم إذْ هُم قُريشُ وإذْ ما بِضْلَهُم بَضْرُ وزيةٌ والعَجُعُجُ أَرْوَانِي نَجْرَيْنِ مَا بِشْلَهُمَا نَجْرانِ وأنا النّفايرُ بِحُرَّةٍ مسودة تَصِل الأعم البكم أَشُوادُها
	۳۱۷	 ف أَضْبَحوا قد أَصَاد الله نِحْمَتَهُم إذْ هُم قُريشُ وإذْ ما مِثْلَهُم بَشَرُ وربة والـمَـجُاجُ أَوْرُفانِي زينة والـمَـجُاجُ أَرْوُفانِي نَـجُرَيْن مَا مِشْلَهُمَا نَـجُوانِ

- 414 -		الشواهد الشعرية
رقم الصفحة	رقم الشاهد	
170	٣٢٠	= دَعـاني أَخي والخيْـلُ بَيْنِي وبينَـهُ فلمّـا دعـاني لم يَجِـنْنِي بِقُـعْـدَدِ = فَكُن لي ضَفِيعـاً يَـرُمُ لا ذُر ضَفَـاعَـةٍ
170	441	= فَكُنْ لَيْ سَفِيعَا يَنْ مِ الْأَدُوسَاعَةِ يَمُغُنِ فَتِينًا لاَ عَنْ صَواد بِينِ فَالِبٍ = فَإِنْ تَشَا عَنْهَا جِفْبِةً لا تُناقِها
170	777	فبإنَّىك مِسمَّا أَحْدَثْت بِالسُمُجَرَب
177	***	= ولَـكِـنَ أَجْـراً لــو عَــلِمْـت بِـهَـبُّـنِ وهل يُنكر المعــروڤ في النَّاس والأَجْــرُ = يــفــول إذَا الْمَـلُولَــى عَــلُنِـهـا وَأَفْــرَدْتُ
177	475	= يسفسول إذا افسلولسي عمايسها وافسردت ألا همل أخُسو عَمَيْشِ لَمَايَدَلْ بَــدائـــم
		(شواهد : باب إنّ وأخواتها)
177		= ابنا أَنْسَوْتِ الَّذِي لا بُندُ إِنِّي مناقِ لا أبناك تُخَوَّفينني = كذاك أَنْبِثُ حَتَى صنار من خُناقي
144	441	· أنّى رأيتُ مِــلاكُ السَّمهـــمــــــــــــــــــــــــــــــــ
١٨٠	***	(شواهد: باب الحال) = يُشِيطُ للأضيافِ وَجْهَا رَخْبا بُشطَ ذِرَاعَيْنِ لِمَظْمِ كَلْبا

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
		(شواهد : باب التمييز)
۱۸۰	۳۲۸	= يا سيّداً ما أنْت من سَيِّد مُوطًاً الاكتاب وَصْبَ الذَّراغُ
		(شواهد ربّما)
		= فبإنْ تُمْسِ مَهْجور الفِناء فَرُبما
177	444	أَسَامٌ بِهِ بَعِيدُ الرَّفُودِ وفُودُ = ماوي يا رُبُّمَا خارةِ
۱۸٦	٣٣٠	= ماوي يـ ربــه حارة شــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		= ربِّما تبكرهُ النُّفوسُ من الأمْ
1/17	441	بِ لـه فَـرْجـةً كَـحَـلُ الـجـــــالر = لـــــــدُرُدِفْت كـعب بــن صـوف وديمما
۱۸۷	444	۔ سب روف سبب بس سود وربست فتّی لم یکن یَسرْضی بِشَيء یَضِیمُها
		(شواهد : باب الإِضافة)
		= باعَدَ أمّ الْعَصْر مِنْ أَسِيرِها
1/19	ተተተ	حُسرًاسُ أبسوابٍ عسلى فُسصُسودِها = عسلا ذيدنُسا يسوم النقبا رَأْس ذَيْدِكُم
۱۸۹	44.5	
19.	440	= وقد كانَ مِنْهم حاجِبٌ وابن صاصة أبو جَنْدَل والزَّيدُ زَيْدُ الصعادِكِ

رقم الصفحة	رقم	
الصفحة	رم الشاهد	
191	441	= عــلا زيدنــا يــوم النقــا رأس زيــدكم بــأبيض ماضي الــشفــرتــين يــمــان = إذَا كَــُوكَــبُ الْخَـرُقــاء لاحَ بِـسَــحُـرُو
198	***	= إذا بَسَعْضُ السَّنِينِ تَسَمَّرُوا سهدلُ أذاعت غَزْلُها في القَراثِبِ = إذا بَسَعْضُ السَّنِينِ تَسَمُّرُقَنَّنَا
197	۲۳۸	كفى الاستيام فَقْدَ أبي السِتيم = وتَشْرَقُ بِالفَوْلِ الَّذِي قد أَنْصُتُهُ
197	444	كسا شَسِوَقَتْ صَدْدُ الفَسَاةِ مِن السَّمِمِ = وَلِسَهَنَ عَسَلِهُ كُلُّ مُعْصِفَةٍ = وَلِسَهَنَ عَسَلِيه كُلُّ مُعْصِفَةٍ
194	45.	هـوجـاهُ ليـس لِـلُبُـها زَبْرُ
		(شواهد : باب العطف)
711	451	= بَكَنْيْتُ وَمَا يُنكَا رَجُلِ حَلِيمٍ عَلَى رَبْغَيْنَ مَسَاوِبٍ وَبِالرَّ = إن الرَّزِيُّةَ لا رَزِيَّة مَثْلُهَا
711	727	ريك مستهد وريك مستهد ومُحمَّد ومُحمَّد ومُحمَّد ومُحمَّد ومُحمَّد ومُحمَّد ومُحمَّد الله المخانساتُ يَرَوُنُ يَهُماً
717		وَزَجُهُ مَن الحواجِبُ والعُيونا المُعَدونا = فَفَدَمتِ الأَوْسِمَ لِراهِ شِيه
717	722	وَأَلْفَى فَوْلَهَا كَنْبِأَ وَمَيْنَا

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
		(شواهد : باب الأدوات)
701	٣٥٠	 عَـزَمْـثُ عـلى إقـامةِ ذي صَـباح لامر ما يُـنَـوُدُ مَـنُ يَـسـودُ وإنـا إنجَمـا نَضـرب الكَبْسُ ضَـرْبـةُ
77.	401	عسلى دَأْسسه تُسلِّقِي السُّسسان من السفيم
771	707	= ما تسرى السدهسر قسد أبساد مسمدة وأبساد السّسراة من عسدنيان
344	707	(شواهد : باب جمع التكسير) = إلاَّ الإضادة فسأستَوْلَت ركائِسُهُنا عند الجبَابِير بالبأساء والنَّم
٣٤٠	* 0 £	(شواهد : باب ما) = بني خُدانة ما إنْ أنتُم ذهبُ ولا صريف ولكن أنتم الخزفُ



	فهرس الجزء الثالث	
الصفحة	الموضوع	
٥	الفنّ الثاني (التدريب)	
	باب الألفاظ	١.
11 - A	ب الاسم وعلاماته اعدة في خاصّتي النوع سابط في الكلمات التي تأتي اسماً وفعلاً وحرفاً.	با قا
Y9 - 19	باب الفعل وعلاماته	
۲•	سيم الفعل سابط في الأفعال غير المتصرّفة	ض
۳۰ - ۲۱	باب الحرف	
YY	سابط في مواضع الحروف	خ

فائدة في أشبه الحروف بالأسماء
باب الكلام والجملة
ضابط في الجمل التي لامحل لها من الاعراب ٣٦-٣٣
الجمل التي لها محل من الاعراب
فائدة في معاني المفرد
ضابط في الكلمة الواحدة التي تكون جملة ٥٥
باب المعرب والمبني٧٠ ـ ٧٠
قاعدة : الأصل في البناء السكون
الخلاف في علل البناء
تنبيه في علة البناء عند ابن مالك ٥٢
ضابط في تقسيم المركب من المبنيّات
قاعدة في المبنى الذي تدخل عليه السلام
قاعدة في الحمل على النصب ٥٥
فائدة في المضمر المضاف إلى كلا وكلتا
قاعدة : في عدم اجتماع إعرابين في آخر كلمة ٥٧
ضابط : لا يوجد اسم معرب آخره واو قبلها ضمة ٥٧
ضابط في حذف نون الرفع
باب المنصرف وغير المنصرف ٦٠ ـ ٠
قاعدة في أن الأصل في الأسماء الصرف

س الموضوعات	فهره
-------------	------

نائدة في إدخال تاء التأنيث على ثلاث المعدول
اب فعلان فعلى سماعي
ضابط في العدل
ناعدة في اتفاق الألفاظ والأوزان
ني الاسم الذي لا ينصرف
ناعدة في الأعجمي إذا دخلته الألف واللام
اعدة في مايشتبه التعريف وما يسقطه التنكير
ضابط في صرف ما لا ينصرف ٢٨
ائدة: التثنية لا توجد إلا في اللغة العربية٧٠
اب النكرة والمعرفة١٠٠٠ النكرة والمعرفة
ملامات النكرة ٧٣
صابط في أنواع المعارف ٧٤
اب المضمر
اعدة: المضمرات تكون على صيغة وأحدة٧٦
اعدة : أصل الضمير المنفصل الرفع٧٦
اعدة : الضمير المنصوب والمجرور من وادٍ واحد ٧٧
سابط في المواضع التي يعود فيها الضمير
ىلى متأخر لفظا ورتبة
اعدة : الفاعل والمفعول لا يكونان ضميرين
تصلين لشيء واحد
سابط: في الأنواع التي ينحصر فيها العَلَم

قاعدة : في كثرة شذوذ الأعلام٨٠٠.
قاعدة : الأعلام لا تفيد معنى
قاعدة : تعليق الأعلام على المعاني أقل من
تعليقها على الأعيان
فائدة : في ورود العَلَم جنساً معرّفاً باللام
باب الإشارة م
باب الموصول
تعريف الموصولات بالألف واللام ظاهر ومنويّ
ضابط في حذف العائد
باب المعرّف بالأداة ٢-٨٩
ضابط في تقسيم اللام
فائدة في (فينة)
باب المبتدأ أو الخبر٩٣٠-١٦
المبتدأ الذي ليس له خبر
قاعدة: أصل المبتدأ التعريف، والخبر التنكير٩٥٠٠٠٠٠
مسوّغات الابتداء بالنكرة
المبتدأ لا يعطف عليه خبره إلَّا بالفاء١٠

وقوع ظرف الزمان خبراً عن الجثة
ضابط في روابط الجملة بما هي خبر عنه ١٠٢٠.
ناعدة : في عدم جواز تقديم الخبر ١٠٤٠
فاعدة : في الأولى بالحذف ، المبتدأ أو الخبر ؟ ١٠٥٠.
قاعدة : في الأولى بالحذف ، الأول من الجملة أم الثاني؟ ؟ ١٠٦
فائدة : في الاختلاف في تنكير المبتدأ ١٠٧
فائدة : في « راكب الناقة طليحان » ١١٦.
باب كان وأخواتها ۱۱۷ ـ ۱۲۰
نقديم معمول خبركان
ضابط في تقديم أخبار كان وأخواتها عليهن ١٢٠٠
باب ما وأخواتها١٢١٠ ـ ١٢٦
قاعدة : في أنّ (ما) النافية هي الأصل١٢١
(ما) في القرآن الكريم
قاعدة : في أن التّصرف في « لا » النافية
اكثر من التصرف في « ما » النافية ١٢٣
فائدة : في أقسام زيادة الباء في الخبر
مشابهة « لات » « بليس »
باب إن وأخواتها١٢٧ - ١٣١
ضابط في المشابهة بين خبر المبتدأ وخبر إنّ ١٢٧

۱۲۸	قاعدة : في أن أصل الباب إنّ
۱۲۸	ضابطً في مواضع كسر إنّ
179	مواضع فتح أنّ
171	جواز فتح همزة إن وكسرها
	ضابط في أنَّ أنْ المخففة لا تعمل في الضمير
188-188	باب « لا »
رکم ۱۳۲	فائدة : نظير لا في اختصاصها بالنكرة : ربّ و ضابط في « ربّ » و « لا »
188	ضابط في « ربّ » و « لا »
10-108	باب ظن وأخواتها
١٣٤	ضابط في التعليق
188	خواص ظُنّ وأخواتها
181-177	باب الفاعل
١٣٦	فائدة : ألفاظ مترادفة لمعنى واحد
	قاعدة : في أن الفاعل جزء من أجزاء الفعل .
بره عنه ۱۳۸	قاعدة : في تقديم المفعول على الفاعل وتأخب
١٣٩	ضابط في حذف الفاعل
	ضابط في تقسيم المضمر والمظهر من
١٤٠	جهة التقديم والتأخير

باب النائب عن الفاعل ١٤٧ - ١٤٧
ضابط في جواز بناء الفعل لحروف الجرّ١٤٢.
فائدة : مسألة في امتحان النشأة
باب المفعول به۱۲۷ - ۱۲۳
ضابط فيما يعرف به الفاعل من المفعول ١٤٧.
ضابط في : إذا أطلق المفعول أريد به المفعول به١٤٨٠
ضابط في تقسيم المفعول بالنظر إلى تقديمه
على الفعل وتأخيره
, w w,
باب التّعدّي واللزوم ١٥٠ - ١٥٠
ضابط في تقسيم الفعل بالنظر الى التعديّ واللزوم ١٥١.
ضابط في معدّيات الفعل اللازم
ضابط في الأفعال اللازمة
4
باب الاشتغال
باب المصدر
قاعدة : في عدم نصب الفعل لمصدرين
أو ظرفي زمّان أو مكانا

باب المفعول له ٧٥٠
باب المفعول فيه ١٥٧ - ٦٤
ضابط في تقسيم ظرف الزمان٥٨
ضابط في المتمكّن
الفعل اللازم لا يتعدّى إلى ظرف مكان
مخصوص إلا بحرف الجرّ
ضابط: في التصرّف في الأسماء
ضابط : الظروف كلها مذكرة
قاعدة : في جواز : نزلت عند بابه على زيد
بناء الاسم الزماني إذا تضمن معنى الشرط
ضابط في الظروف التي لا تدخل عليها حروف الجر ٦٣٠.
ضابط في أقسام الظروف المبنيّة
ضابط في أقسام اسم المكان
باب الاستثناء١٦٦ .٠٠٠
قاعدة : في أن أصل الاستثناء إلَّا
قاعدة: في أن ﴿ إِلَّا ﴾ قد تكون صفة ،
و ﴿ غير ﴾ تكون استثناء
أقسام الاستثناء
قاعدة في : متى يعمل ما قبل إلَّا فيما بعدها؟

ضابط في مخالفة البدل حكم المبدل منه في الاستثناء ١٦٩
ضابط في مواضع الاسم الذي ينصب بعد إِلَّا ١٦٩
فائدة في ُّ «خلا »فائدة في َّ «خلا »
- فائدة : في نصب المستثنى إذا تقدم على
المستثنى منه في الإيجاب
قد يكون الاستثناء تخصيصا واستدراكا١٧١
قاعدة في عدم النسق على حروف الاستثناء ١٧١
فائدة : إِلَّا وواو المعية نظيرتان١٧٢
تشبيه الأستثناء المنقطع بالعطف
قاعدة : إلَّا لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ١٧٢
ضابط: في المنفى في باب الاستثناء عند النحويين
0
باب الحال
تقسيم الحال
قاعدة ٰفي : كل ما جاز أن يكون حالًا يجوز أن يكون
صفة للنكرة وليس العكس
ضابط في العوامل اللفظية
قاعدة في : الحال شبيهة بالظرف ١٧٨
باب التمييز

الإبهام الذي يفسّره التعييز
باب حروف الج ر
الأصل في الجرّ حرف الجرّ
ضابط في عدد حروف الجر
فائدة في مصطلحا الجرّ والخفض ١٨٤
قاعدة في أصل حروف القسم
معاني تعلَّق حروف الجر بالفعل
أوجه ربما
باب الإضافة١٨١ ـ ١٩٩
قاعدة: ما لا يمكن تنكيره من المعارف لا تجوز إضافته ١٨١
قاعدة في : سلب تعريف العلمية من العلم عند الإضافة ١٩٠
قاعدة في : إضافة اسماء الزمان الى الأفعال
قاعدة في : أقسام الإضافة
قاعدة في : الإضافة تصح بأدنى ملابسة١٩٣
ضابط في حيث
ضابط في ما يكتسبه الاسم بالإضافة١٩٤
فائدة منظُومة في سقوط الهاء عُند الإِضافة
1,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,

فهرس الموضوعات
باب المصدر
فائدة في أقوى إعمال المصدر
باب اسم الفاعل قاعدة : في الكلمات التي تكسر والتي تجمع بالواو والنون من باب الأولوية
باب التعجب
شذوذ صيغة : أحْسِن بزيد
باب أفعل التفصيل
فاعدة: في تشابه فعل التفصيل بالتعجب

1. 1	ب اعلى التنظييل
	قاعدة : في تشابه فعل التفصيل بالتعجب
(• 1	ضابط: في عدم اقتران خير وشر بأل ،

٠,	۲							ر	J	ما	ن	<u> </u>	١	ء	ما	w	ا،	•	ب	با							
۲.	۲											ساذ		غير	. و	ادر	ان	ىھا	•	ۣج	9 (اء	A	0	:	ٺنية	ت

باب النعت ۲۰۳	• 7 -	۲.	٣																النعت	اب	با
---------------	-------	----	---	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	-------	----	----

۲.	٣		•		•				•				•	، با	_	بىف	بوه	ما	٢	سا	أق	في	۱.	بابه	ۻ	
													tı					٤1		1	:f		. 1	- 1	:	

أقسام الأسماء في مجال النعت
تقسيمٰ في تبعيَّة الَّصفة للموصوف في الإعراب ٢٠٦٠٠٠٠٠٠
باب التوكيد ۲۰۷
الضمير الثاني المؤكد للضمير مرفوع دائماً
فائدة في أن التوكيد اللفظتي أوسع مجالاً من التوكيد المعنوي
عاصده في الساط التوليد
باب العطف ۲۰۹ - ۲۱۸ - ۲۱۸
باب العطف
أقسام العطف ثلاثة
أقسام العطف ثلاثة
أقسام العطف ثلاثة

باب البدل ۲۲۱ - ۲۲۱
أقسام البدل
باب النداء ۲۲۲ -۲۲۲
قاعدة : لا ينادي ما فيه أل قاعدة في أن أصل حروف النداء (يا)
ضابط الأسهاء في باب النداء
ضابط في تابع المنادى المبني
قاعدة في حذف حرف النداء مع الأعلام
باب الندبة
باب الترخيم
نظم في الأسياء المرخمة
فائدة في أكثر الأسياء المرخمة
٢٢٩ الختصاص

باب نواصب الفعل المضارع ٢٤٠-٢٤٨
قاعدة في ﴿ أَنْ ﴾
فائدة : في جواز الرفع والنصب والجزم في الأفعال
الداخلة عليها إذن ٢٤٦
ضابط: في حتى
ضابط : في الأسباب المانعة من الرفع بعد حتى
باب الجوازم٢٤٨٠٠٠
قاعدة: إنْ أصل أدوات الشرط
إنْ أم الجزاء
ضابط: في أدوات الشرط بالنسبة لـ « ما » ٢٥٠
الفاء تربط شبه الجواب بشبه الشرط٢٥١
بعض جمل لا يجوز أن تقع شرطاً ٢٥١
قاعدة : في أن الجازم أضعف من الجار وفرع عليه ٢٥١
قاعدة : اتصال المجزوم بجازم أشد من اتصال المجرور بجاره ٢٥٢
باب الأدوات٢٥٣ - ٢٦١
فاعدة في : أن الألف أصل الأدوات
نقسيم حروف النفي

ro7 - : 111:1
إذا التفسيرية
مواضع ما
باب المصد ر۲٦٢ ـ ٢٦٥
قاعدة : المصدر أشد ملابسة للفعل من الصفة
سواء أجري مجري المصدر
قاعدة : ورود صيغة مُفْعِل بالكسر للمصدر والزمان والمكان ٢٦٣
ما يشتق من المصدر
فائدة : في نظم صيغ التَّفعال بالكسر ٢٦٥
باب الصفات
« البأساء » ليس له أفعل
فائدة في عدد الصفة المشبهة
•
باب أسهاء الأفعال
ضابط في أقسامها
ضابط في تقسيم أسماء الأفعال عند ابن يعيش
باب التأنيث ۲٦٩ - ۲٦
قاعدة : الأصل في الأسهاء التذكير

قاعدة : تكسير الخماسيّ الأصول مستكره ٢٨٤
فائدة في : أقسام جمع التكسير
قاعدة : في تخفيف الجموع
ضابط في : ما يجمع من فعلاء على فِعال
باب التصغير
قاعدة : في الاسم الذي اجتمع فيه ثلاث ياءات ٢٨٧
ضابط في الأسهاء التي لا تصغر
قاعدة : التكسير والتصغير من باب واحد
فائدة في : علة ضمّ أول المصغر
قاعدة : في جمع الأسماء المصغرة
فائدة : كلمتان صغَّرتا بالألف
ثمانية إذا صغرت فيها وجهان
فائدة في : علة عدم تصغير الفعل
باب النسب ۲۹۰ - ۲۹۲
قاعدة : في الأسهاء التي آخرها ياء مشددة
تقسيم في شواذ النسبُ ٢٩٦
قاعدة : ياء النسب تصير الجامد في حكم المشتق ٢٩٦

باب التقاء الساكنين
قاعدة : في تحريك السّاكن المتأخر
قاعدة : الكسرة هي الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ٢٩٧
باب الإمالة
ضابط في أسباب الإمالة
باب التصريف ٢٠٠٠٠٠٠
الأشياء الخاصة بالمعتل
ضابط: الألفات في أواخر الأسهاء أربعة٣٠١
ضابط : لا يوجد أربعة زوائد في آخر الاسم
من جنس واحد ، ولا واو قبلها ضمة
فائدة : نظم في الدلالة على كون اللام ياء أو واواً ٣٠٣.
فائدة : الثلاثي أكثر الأبنية
قاعدة : في كيفية النطق بالحرف
ضابط: في الأشياء التي جاءت على تِفعال ٣٠٥.
باب الزيادة٠٠٠ ٢١٠
ضابط في حروف الزيادة

فائدة : في الاختلاف في همزة الوصل
باب الحذف ۳۱۰
قاعدة في الاسم الذي اجتمع فيه ثلاث ياءات
باب الإدغام باب الإدغام
باب الخط
سرد مسائل الخلاف بين البصريـين والكوفيينوالكوفيين البصريـين
الفن الثالث: بناء المسائل بعضها على بعض٣٢٣
باب الإعراب والبناء ٢٢٤ ٣٢٤ مسألة : الاختلاف في بناء الأمر وإعرابه ٣٢٤ ٣٢٦ مسألة : حكم بناء الفقل مع نون التوكيد ٣٣٦
مسالة . حجم بناء الفعل مع بول التوحيد

سألة : الاختلاف حول حذف حرف العلة عند الجزم ٣٢٧ سألة : جواز الحذف وعدمه إذا كان	
يرف العلة بدلاً من همزة	>
سألة : حكم الكلمات قبل التركيب في مجال البناء والإعراب ٣٢٩	مہ
باب المنصرف وغير المنصرف ٢٣٠	
سألة : وجود مرتبة ثالثة لا منصرفة ولا غير منصرفة ٣٣٠	م.
سألة : اختلاف النحويين في الصرف	م
ب مثنی وثلاث	با
سألة: تسمية المذكر بوصف المؤنث	م
باب العلم	
سألة : تقسيم العلم إلى مرتجل ومنقول٣٣٤	م
باب الموصول	
باب الموصول	

facti : tractf

مساله . الوصف المبتدأ
مسألة : وقوع إذا في صدر الكلام
باب كان وأخواتها
مسألة : الخلاف في دلالة الأفعال الناقصة على الحدث ٣٣٧
مسألة : هل يجوز تعدد خبر كان وأخواتها
مسألة : تسمية هذه الأفعال نواقص ٣٣٩
مسألة : اختلافهم في جواز تقديم أخبار كان وأخواتها عليها ٣٣٩
باب « ما »
مسألة : اقتران « ما » النافية بـ « إن »
باب إن وأخواتها
مسألة : وقوع إن المخففة بعد فعل العلم
مسألة : وقوع أن المفتوحة ومعموليها اسم الإنَّ المكسورة ٣٤٢.
مسألة : إن المكسورة المخُفَقَة، هل يليها غُير الأفعال
الناسخة للابتداء؟
مسألة : وقوع إن جواب قسم
مسألة : عدم جواز : إن قائمًا الزيدان٣٤٤

باب لا
سألة : اختلاف المذاهب في نحو : لا مسلمات
باب أعلِم وأرى
سألة : حذف المفعول الأول والثاني اختياراً
سألة : باب اختار
سألة : الخلاف في المجرور بحرف غير زائد
باب المفعول به
سألة : تعدّد المفعول في غيرباب ظنّ
باب الظرف
ىل يتسع في الظرف مع كان وأخواتها؟
سألة : هل تضاف إذا الشرطية للجملة بعدها ٣٤٩
باب الاستثناء
سألة : تقديم المستثنى على المستثنى منه
سألة : ورود الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض ٢٥١٠

باب حروف الجرّ
مسألة : هل يتعلق الجار والمجرور والظرف بالفعل الناقص ٣٥١
مسألة : الاسم المرفوع بعدمنذ
مسألة : الاختلاف في أيمن الله
باب التعجب
مسألة : أفْعِل به
مسألة : دخول الألف واللام في فاعل فَعُل
باب التوكيد
مسألة : وقوع أكتع وأبتع وأبصع تأكيداً بمفرده
باب النّداء
الاختلاف في ميم : اللهم
باب إعراب الفعل
مسألة : هل يجوز تقديم المضارع المنصوب بعد فاء السببيّة ٣٥٧
مسألة : هل يجوز الفصل بين السبب ومعموله بالفاء ومدخولها ٣٥٨
مسألة : لام الجحود

باب التكسير
مسألة: تكسيرهمرش
باب التصغير
مسألة : الاختلاف في تصغير : ركب، وطير ، وصحب ، وسفر ٣٦٠
باب الوقف
مسألة : هل يصح الوقف على المتبوع دون التابع
مسألة : الاُختلاف في الوقف على إذا٣١
مسألة : كتابة يحيى بالياء
* * *
انتهى بحمد الله تعالى

ٵڒۺؙڹٛٳڵٛڔؙٛڰؚٳڵڹۜٛڟۣٵۯٝ ڣٳؽؾٞڿؚۅ

للامام جيلال لڏين سيوطي النف في ١٧٥ هـ

الجزءالرّابع

ئمنين الد*كتورع*بالعال يسالم مكرّم اُسناد بنمر بعرب في جامعة الكوب

مؤسسة الرسالة



جمَيعُ المجقوق مُجفوظه للِحَقِّق الطعت: الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م



الفن الرابع فن الجمع والفرق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الذي أوْجد الخَلْق ، وجَعَلَ لكلَّ لكلَّ شيءَ مُظْهَرْينِ من الجَمْع والفرق . والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمد الذي سناه أضّوء من البَّرْق .

هذا هو (الفن الرّابع) من الأشباه والنظائر ، وهو فنّ الجمع والفرق . وهو قسمان :

أحدهما : الأبواب المتشابهة المفترقة في كثير من الأحكام .

والثَّاني : المسائـل المتشابهـة المفترقـة في الحُكْم والعِلَّة . وسميَّته : (اللّمع والبرق ، في الجَمْع والفَرْق) .

القســـم الأول ذِكْر ما افترق فيه الكلام والجُملة

قال ابن هشام في (المغني) : الكلام أخص من الجملة لا مرادف لها ، فإن الكلام هو القرل المفيد ؛ ما دُلُّ على معنِّي يحسن السَّكوت عليه .

والجملة: عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد، والمبتدأ وخبره كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحيها نحو: ضُرِب اللّص، وأقائم الرّيدان، وكان زيد قائماً، وظننتُه قائماً. وهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثيرٌ من الناس، وهو ظاهر قول الزمخشري في المفصّل، فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال: ويسمّي الجملة. والصواب أنها أعم منه إذّ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: وجملة الشّرط، جملة الجواب، جملة الصلة. وكلّ ذلك ليس مفيداً، فليس كلاماً. انتهى.

وقد نازعه بعضهم في ذلك ، وادّعى أن الصواب ترادفُ الكلام والجملة .

وأنصف الشَّيخ بدر الـدين الدّمـامينيّ ، فذكـر ما حــاصله أن المسألة ذات قولين ، وأن كلّ طائفة ذهبت إلى قول .

قلت: وممن ذهب إلى التّرادف ضياء الــــتين بن العلج ، صاحب (البسيط) في النّحو ، وهو كتاب كبير نفيس في عِدّة مُجلّدات . وأجاب عما ذكره ابن هشام في جُملة الشّرط ونحوها .

فقال في (البسيط): إنّ المبدل منه في نِيّة الطّرح أي في الأعمّ/ ٢٦/٢٦ الأغلب فلا يقدح ما يعرض من المانع في بعض الصّور ، نحو : جاءني الذي مررت به زيد للاحتياج إلى الضّمير.

قال : ونظيره أن الفاعل يطرد جواز تقديمه على المفعول في الأعم الأغلب . ولا يقدح في نعض الأعم الأغلب . ولا يقدح في بعض الصور ، وكذلك كل جملة مركبة تفيد ، ولا يذاح في ذلك تخلف الخكم في جُمْلَتي الشَّرط والجزاء ، فإنها لاتفيد إحداهما من غير الأخرى .

وقال ابن جِنِّي في (كتاب النعاقب): ينبغي أن تعلم أن العَرَب قد أُجرت كُلِّ واحدة من جُمْلتي الشَّرط وجوابه ، مُجْرى المفرد ، لأن من شرط الجملة أن تكون مستقلة بنفسها قائمة براسها ، وهاتان الجملتان لا تستغني إحداهما عن أختها ، بل كلِّ واحدة منهما مفتقرة إلى التي تجاورها فجرَتا لذلك مَجْرى المُفْرَدَيْن اللَّذَين هما ركنا الجملة وقوامها ، فلذلك فارقت جملة الشَّرط وجوابه مجاري أحكام الجُمل .

وقال الشّيخ مُحب الدّين ناظر الجيش^(١) : الذي يقتضيه كلام

⁽١) هو محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحليق ، الملقلب بناظر الجيش قدم القاهرة ، ولزم أبا حيان ، ومهر في العربية ، وله شرح التسهيل ، قرب إلى تمامه ، واعتنى بالأجوبة الجيدة عن اعتراضات أبي حيان وتوفي في ذي الحجة سنة ٧٧٨ هـ . انظر : حسن المحاضرة ١/ ٣١/ ، وكشف الظنون جـ ١ نهر ٤٠٦ . والمدرسة النحوية في مصر والشام للمحقق ١١٧ ، ١٨٧ ، ٢٩٤ . ٢٩٤ .

النُّحاة تَساوي الكلام والجملة في الدّلالة ، يعني : كلّ مـا صدق أحدهما صدق الآخر فليس بينهمـا عمومٌ وخصــوصٌ .

وأما إطلاق الجملة على ماذكر من الواقعة شَرْطاً أو جواباً أو صلة فإطلاقٌ مجازِيّ ، لأن كلَّا منهما كان جملة قبـل ، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان ، كإطلاق اليتامَى على البالغين نظراً إلى أنهم كانوا كذلك .

وقال الشيخ بهاء الدين بن النّحاس في (تعليقه على المقرب): الفرَّق بين الكلام والجملة: أن الكلام يقال باعتبار الوَّدة الحاصلة بالإسناد بين الكلمتين، ويسمى الهيئة الاجتماعية، وصورة التركيب، وأن الجملة تقال باعتبار كثرة الأجزاء(١) التي يقع فيها التَّركيب، لأن لكل مُركب اعتبارين: الكثرة والوحدة، فالكثرة باعتبار هيئته الحاصلة في تلك الكثرة.

والأجزاء الكثيرة تُسمّى مـادة ، والهيئة الاجتمـاعيّة المـوحّدة تسمى صورة .

الفرْق بين تَقْدير الإعراب وتفسير المعنى

عقد له ابن جنّي باباً في (الخصائص) : ، قال : هذا

⁽١) في ط فقط : « أجزاء » بدون أل التعريفية ، صوابه من المخطوطات .

الموضع كثيراً ما يستهوي (١٠ مَنْ يضعف نظرُه إلى أن يقوده إلى إفساد الموضع كثيراً ما يستهوي (١٠ مَنْ يضعف نظرُه إلى أن يقوده إلى إفساد معناه: ألجِق أهلَكَ قَبْل اللّيل، فربّما دعا ذاك من لا دُرْبة له إلى أن يقول : ﴿ أَهْلَكُ وَاللّيل ﴾ ، فيجره ، وإنّما تقديره : الحق أهلك وسابق اللّيل .

وكذلك قولنا : زيد قام : رُبّما ظنَّ بعضهم أن زيداً هنا فاعل في الصيغة كما أنه فاعلٌ في المعنى .

وكذلك تفسير معنى قولنا : سرّني قيامُ هذا، وقعـود ذاك بأنـه سرّني أن قام هذا ، وأن قعد ذاك ، وربّما اعتقد في هذا وذلك أنهما في موضع رفع ، لأنّهما فاعلان في المعنى .

ولا تستصغر هذا الموضع ، فإن العرب قد مرّت به ، وشمّت روائحه ، وراعته ، وذلك أنّ الأصمعي أنشد^(٢) شِحَراً مُمْدوداً مقيّداً • النزم الشّاعر فيه أن يجعل قوافيه كلّها في موضع جرِّ إلا بيناً واحداً وهو :

 ⁽١) في ط فقط : (يستهوي فيه) بزيادة : (فيه) صوابه من المخطوطات والخصائص ٢٧٩/١.

⁽٢) في الخصائص ٢/ ٢٨٠ : « أنشد شعراً من مشطور السّريع طويلًا ».

٣٥٥ = يَسْتَمْسِكون من حِذار الإِلقاء بتَلِعات كجـذوع الصِيصاء(١)

ردي ردي ورد قطاة صمّاء كُدْريَّةٍ أَعْجَبها بَرْد الماء فطرد (٢) قوافيها كلها على الجرّ إلا بيتاً واحداً وهو قوله:

* كأنَّها وقد رآها الرَّءاءُ (٣) *

(١) في المنصف ١٨١/٢ : « وحكى أبو بكر محمد بن الحسن : أن العرب تقول : صاصت النخلة تصاصي صيصاءً » ، وأنشد البيت _

قال أبو بكر : « والصيصاء » الذي تسميه العامّة : الشُّيص .

وفي اللسأن : « تلع » أورد هذا الشاهد ونسبه إلى غيلان الرَّبعيِّ وقال : تَلِع تَلَماً فهو تَلِع ، بِيَن التَّلَع . والتَّلع : الطويل . ويعني بالتَّلمات هنا : سكّانات السفن . وقوله : من حذار الإلقاء : أراد من خشية أن يقعوا في البحر فيهلكوا .

وقوله : كجذوع الصيصاء أي أن قلوع هذه السفينة طويلة حتى كأنها جذوع الصيصاء ، وهو ضرب من التمر ، نخله طوال .

وفي البيت الثاني يخاطب السفينة ويقول : ردي حتى تصلي المرفأ كما ترد قطاة صماة ـ وصممها : ضيق أذنها . وانظر التعليق على هذين البيتين في هامش الخصائص ٢٨٠/٢.

(۲) فى الخصائص: « تطرد » مكان: « فطرد » .

(٣) في الخصائص ٢ /٢٥٢ ذكر هذا الشطر ، وذكر بعده قوله :

* وأنشزتهنّ علاة البيداء *

والعلاة: الصخرة ، وأنشزتهن : أظهرتهنّ .

وقد رسم في الخصائص في هذا الموضع : الرّاّء ، على حين رسم في الخصائص ٢ / ٢٨٠ : الرّواء بصيغة الجمع ِ

وفياللسان: (رأي):ورد بصيغة المبالغة : رأّء حيث قال : ١ ورحل رأّء : كثير الرؤية.قال غيلان الرّبعي . وأنشد الشطر . وفي الأشباه في النسخة المطبوعة والنسخ المخطوطة الرءاء بصيغة العبالغة . والذي سوغه ـ ذاك على ما التزمه في جميع القوافي ـ ما كان(١) على سَمْته من القول . وذاك أنه لما كان معناه : كأنها في وقت رؤية الرَّءاء (٢)، وعلى حال رؤية الرَّءاء (٢) تصوّر معنى الجرّ من هذا الموضع فجاز أن يخلط هذا البيت بسائر الأبيات ، وكأنه لذلك لم يخالف .

ونظير هذا عندي قول طرفة :

٣٥٦ = في جِفانٍ نَعْتِرِي نَادِينَا وسديفٍ حين هـاج الصِنْبــرْ (١٤)

يريد الصِنَّبْر، فاحتاج في القافية (°) إلى تحريك الباء، فتطرَّق إلى ذلك بنقل حركة الإعراب إليها تشبيهاً بباب قولهم : هذا بَكُرْ ، ومررت بِبَكِرْ . وكان يجب على هذا أن يضم الباء فيقول : الصِّئْبُرْ ، لأن الراء مضمومة إلا أنه تصوّر معنى إضافة الظّرف إلى الفعل ، فصار إلى أنه كأنه قال : حين هَيْج الصِنّبر ، فلمّا احتاج إلى حركة الباء تصوّر معنى الجرّ فكسر الباء ، وكأنه قد نقل الكسرة عن الرّاء إليها .

ولولا ما أوردته من هذا لكان الضّم مكان الكسر. وهذا أقرب

- (١) في الخصائص: « ما كنا » .
- (٢) في الخصائص: الرّواء.
- (٣) د وعلى حال رؤية الرّءاء » زيادة في نسخ الأشباه ليست في الخصائص .
- (٤) السديف: السنام: الصنبر: الربح الشديدة البرد. والشاهد من قصيدة
- أَصَحَـوْت اليوم أم شـاقتـك هِـرْ ومـن الحـب جنـونٌ مستمرٌ انظر ديوان طرفة / ٩٦.
 - (٥) في الخصائص: « للقافية » باللام.

مأخذاً من أن تقول : إنه حرّف القافية للضّرورة .

فإن قلت : فإن الإضافة في قوله : وحين هاج الصنبر ، إنّما هي إلى الفعل / لا إلى الفاعل ، فكيف حرّفت غير المضاف إليه ؟ . [١٦٩/٢]

قيل : الفعل مع الفاعل كالجزء الواحد ، وأقوى الجزأين منهما هو الفاعل فكأن الإضافة إنما هي إليه لا إلى الفعل ، فلذلك جاز أن يتصوّر فيه معنى الجر .

فإن قلت (٢): فأنت إذا أضفت المصدر إلى الفاعل جررته في اللَّفظ ، واعتقدت مع هذا أنه في المعنى مرفوع ، فإذا كان في اللَّفظ أيضاً مرفوعاً فكيف يسوغ لك بعد حصوله في موضعه من استحقاقه الرُّفع لفظاً ومعنَّى أن تحرر به فتوهمه مجروراً ؟ .

قيل: هذا الذي أردناه وتصوّرناه هو مؤكد للمعنى الأول ، لأنك كما تصوّرت في المجرور معنى الرفع ، كذلك تمّمت حال الشبه بينهما فتصوّرت في المرفوع معنى الجرّ .

ألا ترى أن سيبويه لمّا شبّه الضّارب الرّجل بالحسن الوجه وتمثّل ذلك في نفسه ، ورَسًا في تصوّره زاد في تمكين هذا الحال له وتثبيتها عليه ، بأن عاد فشبّه الحسن الوجه بالضارب الرّجل في الجر .

⁽١) في الخصائص : « فإن قيل » .

كلّ ذلك تفعله العرب ، وتعتقده العلمـاء في الأمرين ليقـوي تشابههما وتعمر ذاتُ بينهما .

ومن ذلك : قولهم في قول العرب : كُلَّ رَجُل وصنعتُه ، وأنت وشأنك : معناه أنت مع شأنك ، وكل رجل مع صنعته ، فهذا يُوهم من أُمَّمُ إَنَّ الثاني خبر عن الأول ، كما أنه إذا قال : أنت مع شأنك ، فإن قوله : مع شأنك خبر عن أنت ، وليس الأمر كذلك، بل لعمري، إن المعنى عليه غير أن تقدير الإعراب على غيره .

وإنّما شأنك معطوف على أنت والخبر ، محذوف للحمل على المعنى ، فكأنه قال : كل رجل وصنعته مقرونان ، وأنت وشأنُك مصطحبان . وعليه جاء العطف بالنّصب مع أنَّ كما قال :

٣٥٧= أغار على مِعِزايَ لم يَدْرِ أنَّني وصفراءَ منها عَبْلَةَ الصَّفواتِ (٢)

ومن ذلك : قولهم : أنت ظالم إن فعلت ، ألا تراهم يقولون في معناه : إن فعلت فأنت ظالم ، فهذا ربّما أوهم أن « أنت ظالم » جواب مقدّم ، ومعاذ الله أن يقدّم جواب الشرط(٣) ، وإنما قوله : أنت ظالم

منتم، وتعد الله الايسام الوب السرك ، ووالحواب فلا . دالًا على الجواب، وساد مسدّه فأما أن يكون / هو الجواب فلا .

ومن ذلك قولهم : عليك زيداً : إن معناه خُذْ زيداً ، وهو ـ (١) من الأمّ وهو القصد .

 ⁽٢) أورده في اللسان : «معز» . والمراد بالصفراء : القوس، والصفوات :
 جمع صفاة ، وهي الحجارة المُلْس ، والمغير هو الذئب .

⁽٣) في الخصائص : « أن يقدم جواب الشرط عليه » بزيادة : « عليه » .

لعمري _ كذلك إلا أن زيداً (١) إنما هو منصوب بنفس (عليك ، من حيث كان اسماً لفعل متعد، لا أنه منصوب بـ (خذ ، .

أفلا ترى(٢) إلى قُرْقِ ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ، فإذا مرّ بك شيءٌ من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ، ولا تسترسل إليه ، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه .

وإن كان تقدير الإعراب مخـالفاً لتفسيـر المعنى تَقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحّحت طريق الإعراب حتى لايشذّ شيء منها عليك .

وإيّاك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه ، ألا تراك تفسّر نحو قولهم : ضربت زيداً سوطاً : أنّ ^(٣) معناه : ضربت زيداً ضربةً بسوط فهو ـ لا شك ـ كذلك ، ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف أى ضربتُه ضَرْبةً سَرْطٍ ، ثم حذفت الضّربة ^(٤) .

 ⁽١) في الخصائص: إلَّا أن زيداً الآن « بزيادة » : « الآن » .

 ⁽۲) في ط: وفلا ترى » بدون همزة الاستفهام تحريف صوابه من النسخ المخطوطة . وفي الخصائص ۲۸۲/۱ : وألا ترى » .

⁽٣) في ط فقط : « بأن » بزيادة الباء .

 ⁽٤) في الخصائص: «ثم حذفت الضربة على عِبْرة حذف المضاف» بزيادة:
 «على عبرة حذف المضاف».

ولو ذهبت تتأول ضربتُه سَوْطاً على أن تقدير إعرابه ضربةً بِسَوْط كما أن معناه كذلك للزمك أن تقدّر أنك حذفت الباء ، كما تحذف حرف الجرّ في نحو قوله :

٣٥٨= ***** أمرتك الخير^(١) *****

و :

٣٥٩= * استغفر الله ذنباً (٢) *

(١) قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

أمرتك الخيـر فافعـل ما أمـرت بـه فقـد تـركتـك ذا مـال وذا نشب والشاهد لعمرو بن معد يكرب ، وقبله :

قد نِلت مجْداً فحافر أن تدنَّسَهُ أب كريمٌ وَجَدُّ غيرُ مُؤتشِب وبعده:

واترك خلائق قوم لا خلاق لهم واعمـدٌ لاخلاق أهل الفضل والأدبِ انظر شعر عمرو بن معد يكرب /٤٧ .

وهو من شواهد : سيبويه ١٧/١ ، والمقتضب ٢/ ٣٢٠، والمحتسب ٥ ٣٢٠ ، وابن يعيش ٤٤/٢ ، والمحتسب ٢ ، ٥٢٠ ، وابن يعيش ٤٤/٢ ، وابن يعيش ٤٤/٢ ، وأبن يعيش ٣٢٩ ، ٥ مالمغنى ١ ، ٣٢٩ ، ٢٣٠ ، والخرانة ١٤٤/ .

(٢) قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

أستغفر الله ذنباً لست مُعْصِيهُ ربُّ العباد إليه الوَجْهُ والعَمَلُ والمَعْدَلُ مراباد إليه الوَجْهُ والعَمَلُ ٣٢٠/٢ ، والمقتضب ٣٢٠/٢ ، والمقتضب ٣٢٠/٢ ، والخزائسة والخصائص ٣٤٢/٨ ، والخزائسة ٤٨/٨ ، وشرح شذور الذهب ٣٣١/، والعيني ٣٢٢/٣ ، والتصريح ٤٨٤/١ ، والعمر والدرر وقم ١٣٩٩ .

فتحتاج إلى إعتذار من حذف حر الجرّ ، وقد غنيت عن ذلك كله . بقولك : إنه على حذف المضاف أي ضُرْبة سَوْط ، ومعناه ضربة بسوط ، فهذا _ لعمري _ معناه . فأمّا طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف . انتهى .

وقال أبن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) : قالوا : « لا أفعل هذا بذي تسلم » ، قال يعقوب : المعنى : والله يُسَلِّمك ، فهذا تفسير المعنى . وأمًا تفسير اللَفظ فتقديره : بذي سلامتك .

وقال ابن مالك في (شرح الكافية) : ومن الاستثناء بليس قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « يُطْبع المُؤْمِن على كُلِّ خُلُقٍ ليس الخِيانةَ والْكَذِب » .

أي ليس بعض خُلُقِهِ الخيانـةَ والكذِب . هـذا التَقديـر الذي يقتضيه / الإعراب . والتقدير المعنوي يطبع على كُلّ خُلق إلّا الخيانة ٢١/٢١ والكذِب .

[فائدة في التعجب]

(فائدة) : قال ابن عصفور في (شسرح العقرب) : فإن قيل : لِمَ صار التَّعجُّب من وصفه على طريقة : ما أفعله مفعولًا ، وعلى طريقة : أقبِل به فاعلًا ، مع أنَّ المعنى عندهم واحد ، وإنّما الباب أن يختلف الإعراب إذا اختلف المعنى؟ فالجواب: أن ذلك من قبيل ما اختلف فيه الإعراب ، والمعنى مُتَفق نحو : مازيد قائماً في اللغة الحجازيّة ، وما زيد قائم في اللغّة التميمية .

الفْرقُ بين الإعراب التقديرِيّ والإعراب المحلّيّ

قال ابن يعيش: الإعراب يقدّر على الألف المقصورة ، لأن الألف ، لا تحرّك بحركة ، لأنها مدّة في الحَلّق ، وتحريكها يمنعها من الاستطالة والامتداد ، ويُفْضِي بها إلى مَخْرج الحركة ، فكون الإعراب لا يظهر فيها لم يكن ، لأن الكلمة غير معربة بل لِنبُو في محلّ الحركة ، بخلاف ، من وكم ونحوهما من المبنيّات فإن الإعراب لا يقدّر على حرف الإعراب منها ، لأنه حرف صحيح يمكن تحريكه . فلو كانت الكلمة في نفسها معربة لظهر الإعراب فيه ، وإنما الكلمة جمعاء في موضع كلمة معربة . وكذلك ياء المنقوص لا يَظهر فيه حركة الراجر والجرز ما قبلها ، فهي ناتحمل الضّمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها ، فهي ناتحمل الضّمة والكسرة .

وقال ابن النّحاس في (التعليقة) : الفرق بين الموضع في المبنى والموضع في المبنى والموضع في المبنى والموضع في والمبنى والموضع في موضع رفع لا نعني به أنّ الرّفع مقدّر في الهمزة ، كيف ولا مانع من ظهوره لو كان مقدّراً فيها ، لأن الهمزة حَرِّفٌ جَلْد يقبل الحركات ، وإنما نعني به أن هذه الكلمة في موضع كلمة إذا ظهر فيها الإعراب

تكون مرفوعة بخلاف و العصا » ، فإنا إذا قلنا : إنها في موضع رفع نعني به أن الضّمة مقدرة على الألف نفسها بحيث لولا امتناع الألف من الحركة أو استثقال الضّمة والكسرة في ياء القاضي لظهرت الحركة

الحرقة أو استنفال . [۱۷۲/۲] على نفس اللَّفظ/.

[الفرق بين أعلى وأحمر]

قال ابن الصائغ في (تذكرته) : الفرق بين أعلى وأحمر من خمسة أشياء : جمع أعلى ، بالواو والنّون ، وعلى أفاعل ، واستعماله بهن ، وتأنيثه على فُعْلى ، ولزومه أحد الثلاثة أل أو الإضافة أو مِنْ .

وقال المهلّبي :

الفرق في الأعلى والأحمر قد أتى في خمسةٍ في الجَمْع والتكسيرِ ودخول مِن وخلاف تَـأْنِيثَيِهْمِـا ولــزوم تعــريفٍ بـــلا تـنكــــر

قال في الشّرح : هذه الأحكام جاريةٌ في الأعْلى وبابه كالأفضل والأرذل ، وفي الأحمر وبابه كالأصفر والأخضر .

ذكر ما افترقَ فيه ضميرُ الشأن وسائر الضّمائر

قال في (البسيط) : ضمير الشأن يفارق الضّمائر من عشرة أوجه : أنه لا يحتاج إلى ظاهر يعود إليه بخلاف ضمير الغائب فإنَّه لا بُدّ له من غائب يعود عليه لفظاً أو تقديراً .

وأنّه لا يُعْطف عليـه ولا يُؤكد ولا يُبْــدَلُ منه بخــلاف غيره من الضّمائر .

وسِرُّ هذه الأوجه أنه يوضّحه والمقصود منه الإبهام .

وأنه لا يجوز تقديمُ خبره عليه ، وغيره من الضّمائر يجوز تقديم خبره عليه .

وأنه لا يشترط عَوْدُ ضمير من الجملة إليه ، وغيره من الضّمائر إذا وقع خبره جملة لا بُدّ فيها من ضمير يعود إليه .

وأنه لا يفسّر إلاّ بجملة وغيره من الضمائر يفسر بالمفرد .

وأن الجملة بعده لها محلَّ من الإعراب ، والجُمَـل المفسّرات لا يلزم أن يكون لها محلً من الإعراب .

وأنه لا يقوم الظّاهر مقامه ، وغيره من الضمائر يجوز إقامة الظاهر مقامه .

وأنه لا يكون إلّا لغائب دون المتكلّم والمخاطب لوجهين :

أحدهما : أن المقصود بوضعه الإبهام ، والغائب هو المبهم ، لأن المتكلّم والمخاطب في نهاية الإيضاح . والثاني : أنه في المعنى عبـارة عن الغائب ، لأنـه عبارة عن الجملة التي بعده / وهي موضوعة للغيبة دون الخطاب والتكلّم . [٧٣/٢

وقال ابن هشام في (المغني) : هذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه :

أحدها : عودهُ على ما بعده لزوماً إذ لا يجوز للجملة المفسّرة له أن تتقدم هي ولا شيءً منها عليه .

والشاني : أن مفسّره لا يكـون إلا جملةً، ولا يشاركه في هذا ضمير .

والثالث : أنه لا يتبع بتابع فلا يؤكّد ، ولا يُعْطف عليه ، ولا تُنْدَل منه .

والرابع : أنه لا يعمل فيه إلاّ الابتداء أو أحد نواسخه .

والخامس : أنه مىلازم للإفىراد فلا يُشَّى ولا يجمع وأن فسر بحديثين أو بأحاديث(١) .

⁽١) انظر المغنى ٥٤٣/٢.

ذِكْر ما افْتَرَقَ فيه ضميرُ الفصل والتّأكيد والبدل

قال ابن يعيش : ربَّما التبس الفَصْلُ بالتأكيد والبدل .

والفرق بين الفصل والتّاكيد أنّ التأكيد إذا كان ضميراً لا يؤكّد به إلا المُضْمر(١) ، والفصلُ ليس كذلك بل يقع بعد الظّاهر والمضمر ، فقولك كان زيد هو القائم فصلُ لا تأكيد لوقوعه بعد الظّاهر ، وقولك : كنت أنت القائم يحتملهما .

ومن الفرق بينهما : أنك إذا جعلت الضّمير تأكيداً فهو باقٍ على اسميّته ، ويحكم على موضعه بإعراب ما قبله ، وليس كذلك إذا كان فصلًا .

وأمّا الفرّق بينه وبين البدل فإن البدل تابع للمبدل منه في إعرابه كالتّاكيد ، إلا أن الفرق بينهما أنك إذا أبدلت من منصوب أتيت بضمير المنصوب نحو : ظننتك إياك خيراً من زيد .

فإذا أكدت أو فصلت لا يكون إلا بضمير المرفوع .

ومن الفرق بين الفصل والتأكيد والبدل : أن لام التأكيد تدخل

 ⁽١) ومثاله كما في ابن يعيش ١١٣/٣ : قمت أنت ، ورأيتك أنت ، ومررت بك أنت .

على الفصل ، ولا تدخل على التّأكيد والبدل^(١) ، لأن اللام تفصل بين التأكيد والمؤكد والبدل والمبـدل منه وهمـا من تمـام الأوّل^(٢) الى البيان^(٣) . / .

ذِكْر ما افترَقَ فيه ضَمِيرُ الفصل وسائر الضمائر

قال الخليل: ضميـر الفصل اسم ولا محـلٌ له من الإعـراب وبذلك يفارق سائر الضّمائر .

قال ابن هشام ونظيره على هذا القول أسهاء الأفعال^(٤) .

 ⁽١) قال ابن يعيش : فتقول في الفصل : « إن كان زيد لهو العاقل » ، وإن كنا لنحن الصالحين .

⁽٢) في ط فقط : ﴿ الأولى ﴾ صوابه من النسخ المخطوطة ، وإبن يعيش .

⁽٣) انظر النص في ابن يعيش ١١٣/٣ ، وقد نقله السّيوطيّ بتّصرّف .

 ⁽٤) تمام ذلك في المغنى ٥٥٠/٢ : وفيمن يبراها غير معمولة لشيء وأل
 الموصول » .

هذا ويرى الكوفيون أن له محارِّ : ثم قال الكسائي : محله بحسب ما بعده وقال الفراء : يحسب ما قبله ، فمحله بين المبتدأ والخبر رفع وبين معمولي ظن نصب، وبين معمولي كان رفع عند الفراء، ونصب عند الكسائي ، وبين معمولي إنَّ بالعكس ۽ .

انظر المغنى في ذلك الموضع .

ذِكْر الفرْق بين عَلَم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس

قال في (البسيط) : علم الجنس كأسامة ، وثعالة .

في تحقيق علميّته أربعة أقوال:

أحدها: لابي سعيد - وبه قال ابن بابشاذ وابن يعيش - أنه موضوع على الجنس بأسره ، بمنزلة تعريف الجنس باللام في : « كُثُر الدّينار والدّرهم » ، فإنه إشارة إلى ما ثبت في العقول معرفته ، ويصير وضعه على أشخاص الجنس كوضع زيد، علمان على أشخاصها، ولذلك يقال ثعالة يفر من أسامة أي أشخاص هذا الجنس تُهِر من أشخاص هذا الجنس تَهْر من أشخاص هذا الجنس تَهْر من

وإنما لم يحتاجوا في هذا النوع إلى تعيين الشّخص بمنزلة الأعلام الشّخصية ، لأن الأعلام الشخصيّة تحتاج إلى تعيين أفرادها ، لأن كل فرد من أفرادها يختصّ بحكم لا يشاركه فيه غيره ، ولا يقوم غيره مقامه فيما يطلب منه من معاملة ، أو استعانة ، أو غير ذلك .

وأما أفراد أنواع الوحوش والحشرات فلا يطلب منها ذلك فلذلك لم يحتج إلى تعيين أفرادها ، ووضع اللفظ عَلَماً على جميع أفراد النوع، لاشتراكهما في حكم واحد . قال ابن يعيش: تعريفها لفظيّ، وهي في المعنى نكراتٍ ، لأنّ اللّفظ وإن أطلق على الجنس فقـد يطلق على أفـراده ، ولا يختص شخصاً بعينه . وعلى هذا فيخرُجُ عن حَدّ العَلَم .

والقول الشاني لأبن الحاجب: أنها موضوعـة للحقـائق المتّحدة ، في / الذّهن بمنزلة التّعريف باللّام للمعهود في الذهن ، [١٧٥/٢] نحو : أكلت الخبز ، وشربت الماء، لبطلان إرادة الجنس؛ وعدم تقدّم المعهود الوجوديّ .

> وإذا كانت موضوعة على الحقيقة المعقولة المتحدة في الذّهن فإذا اطلقت على الواحد في الوجود فلا بدّ من القصد إلى الحقيقة ، وصحّ إطلاقها على الواحد في الوجود لوجود الحقيقة المقصودة، فيكون التّعدّد باعتبار الوجود لاباعتبار الوضع؛ لأنّه يلزم إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود المتعدّد .

> فإن قيل : الحقيقة الذهنية مغايـرة للوجود ، فـإذا اطلق على الواحد في الوجود فقد أطلق على غير ما وضع له .

> قلنا: وإن جعلت المغايرة بذلك بين الحقائق إلا أنه بمنزلة المتواطىء الواقع على حقائق مختلفة بمعنى واحد كالحيوان الـذي يشترك فيه حقائق التواطؤ المختلفة ، فكذلك ههنا يشترك الذّهنيّ والوجوديّ في الحقيقة ، وإن كان الوجوديّ مغايراً للذّهنيّ .

والفرق بين أسد وأسامة : أن أسداً موضوع لكل فرد من أفراد

النُّوع على طريق البدل ، فالتَّعدد فيه من أصل الوضع ،

وأمًا أسامة فإنه لزم من اطلاقه على الواحد في الوجود التّعدّد ، فالتّعدّد فيه جاء ضِمْناً لا مقصوداً بالوضع .

والقول الثالث: أنه لما لمَّ يتعلَّق بوضعه غرض صحيح ، بل الواحد من جفاة العرب إذا وقع طَرفَّهُ على وَحْش عجيب أو طير غريب اطلق عليه اسماً يشتقه من خِلْقته أو من فِعْله ، ووضَعهُ عليه ، فإذا وقع بصره مرَّةُ أخرى على مثل ذلك الفرد أطلق عليه ذلك الاسم باعتبار شخصه ، ولا يتوقف على تصور أن هذا الموجود هو المُسَمَّى أولاً أو غيره ، فصارت مختصات كُل نوع مندرجةً تحت الأول بحيث تكون نسبة ذلك اللفظ إلى جميع الاشخاص تحته مثل نسبة زيد إلى الأشخاص المسميّن به .

وعلى هذا فإذا أطلق على الواحد فقد أطلق على ما وضع له ، وإذا أطلق على الجميع فلاندراج الكُلّ تحت الوضع الأول ، لإطلاق وضع اللفظ عليه أولاً مرّةً ثانية وثالثة بحسب أشخاصه من غير تصوّر أنّ الثاني / والثالث هو الأول أو غيره .

والقول الرّابع: قلته: إن لفظ علم الجنس موضوع على الفَدّر المشترك بين الحقيقة الذّهنية والوجوديّة ، فإن لفظ أسامة مشلاً يدلّ على الحيوان المفترس ، عريض الأعالي ، فالافتراس وعَرض الأعالي مشتركُ بين الذّهنيّ ، والوجوديّ فإذا أطلق على الواحد في الوجود فقد أطلق على ما وضع له؛ لوجود القدر المشترك وهو الانتراس ، وعرض الأعالى .

ويَلْزم من إخراجه إلى الوجود النّعدّد فيكون النّعدد من اللّوازم لا مقصوداً بالوضع بخلاف أسد^(۱) ، فإن تُعدّده مقصود بالوضْع

وإذا تقرّر ذلك فالفرق بين علم الجنس واسم الجنس بأمورٍ .

أحدها : أمتناع دخول اللام على أحدهما ، وجوازه في الآخر ، ولذلك كان ابن لبون^(٢) وابن مخاض^(٣) اسمّي جِنْسِ لدخول اللّام عليهما ، ولم يكن ابن عِرْس^(٤) اسم جنس لامتناع ابن العِرْس .

والثاني : امتناع الصّرف يدل على العلميّة .

والثالث: نصب الحال عنها في الأغلب .

والرابع : نصّ أهل اللغة على ذلك .

وأما الإضافة فلا دليل فيها ، لأن الأعلام جاءت مضافة كـابن

⁽١) في ط: « سد ، تحريف واضح .

 ⁽٢) ابن اللبون : ولد الناقة إذا كان في العام الثاني واستكمله أو إذا دخل في
 الثالث .

 ⁽٣) ابن مخاض : المحاض : الحوامل من النوق . والفصيل إذا لقحت أمه :
 ابن مخاض ، والأنثى بنت مخاض .

⁽٤) ابن عِرْس : دويّبة ، وجمعه بنات عِرْس .

عرِس ، وابن مُقَرّض(١) واسم الجنس جاء مضافاً كابن لَبُـون وابن مخاض . انتهى كلام صاحب البسيط .

[الفرق بين الاشتراك الواقع في النّكرات والاشتراك الواقع في المعارف]

(فائدة): قــال صاحب (البسيط): الفــرق بين الاشتراك الــواقع في النّكــرات والاشتراك الــواقع في المعــارف : أن اشتــراك النّكرات مقصود بوضع الواضع في كُل مُسمَّى غير معيّن .

وأما اشتراك المعارف فالاشتراك في الأعلام اتفاقي غير مقصود بالوضع ، لأن واضع الاسم على العلم لم يقصد مشاركة غيره له ، إنما المشاركة حصلت بعد الوضع لكثرة المُسَمِّينَ باللفظ الواحد ، فلذلك لم يقدح هذا الاشتراك في تعريفها لكونه اتفاقيًا غير مقصود للواضع ، وأما الاشتراك الواقع في المضمرات وأسماء الإشارة ، وما عرف باللام //١٧٧٠] وإن كان / مقصوداً للواضع فإنه اشتراك في المسمّى المعين ، فلذلك لم يقدح في التعريف بخلاف اشتراك النكرات ، فإنه في كُلّ مسمّى غير معين ، فلذلك افترق الاشتراكان .

 ⁽١) في اللسان : « قرض » روى ثعلب عن ابن الأعرابي أنه قال : من أسماء الخنفساء : المندوسة ، والفاسياء ، ويقال لذكرها المقرّض والحوّاز ، والمُدخّرج ، والجُعَل .

[الفرق بين السلام في « السزيدان » والسلام في « الرجلان »]

فائدة : قال الزملكاني (١) في «شرح المفصل » : الفرق بين السلام في : « الرّبــــلان » : أنّ معنى السلام في : المشتركان في التسمية ، ومعنى الرّجلان المشتركان في العسمية .

قال فخر خوارزم (٢): ولذلك لو سميّت امرأة بزيد وجمعت بينها وبين رجل يسمّى بزيد لقلت في التّسمية: الزيدان لاشتراكهما في التّسمية مع اختلاف الحقيقتين.

وإنّسا أتّوا باللّام دون الإضافة ، لأن اللّام أقوى في إفادة التّعريف من الإضافة ، فكانت أقرب إلى العلميّة ، ولأنها أخصر ، فإن المضاف إليه قد يكون أكثر من حرفيّن وثلاثة ، ولأنّ امتزاج اللام أشدّ ، ولذلك يتخطّاه العامل مع أنه قد تعرض^(٢) أعلام لا يعرف لها ملابس ، فتضاف إليه ، والعهدية لا تفتقر إلى ذلك .

 ⁽١) في ط: « الزمكاني » بإسقاط اللام تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة وزملكان بكسر الزاي : طدة مدمشق .

 ⁽۲) فخر خُوارزم هو الزمخشري لأنه كان يتلقب بجار الله ، وفخر خوارزم .
 انظر البغية ۲۷۹/۲ .

⁽٣) في ط: « تفرض » بالفاء ، تحريف . صوابه من النسخ المخطوطة .

[الفرق بين ذو التي بمعنى الذي وبين التي بمعنى صاحب]

فائدة : قال ابن يعيش : الفرق بين ذو التي بمعنى الذي على لغة طيّىء وبين التي بمعنى صاحب من وجوه :

منها أن ذو في الّذي لغة طبّىء توصل بالفعل، ولا يجوز ذلك في ذو التي بمعنى صاحب .

ومنها: أن ذو بمذهب طمّىء لا يوصف بها إلا المعرفة. والتي بمعنى صاحب يوصف بها المعرفة والنّكرة ،إنْ أضفتها إلى نكرة وصَفْت بها النكرة ، وإن أضفتها إلى معرفة صارت معرفة ، ووصفت بها المعرفة .

وليست التي بمعنى الذي كذلك لأنها معرفة بالصَّلة على حدّ تعريف (مَنْ » و (ما » .

ومنها : أن التي في لغة طيّىء لا يجوز فيها (ذي) ولا (ذا) ولا تكون إلاّ بالواو .

وليس كذلك التي بمعنى صاحب .

[الفرق بين الموصول الأسمي والموصول الحرفي]

(فائدة): قال الأندلسي في (شرح المفصل): : الفرق بين الموصول الاسميّ والموصول الحرفيّ: أن(الذي) يوصل بما هو خبر، و(أن)توصل بالخبر/والأمر، وغير ذلك، لأن المقصود المصدر، [٧٨/٢] والمصدر يَسُوغ من جميم ذلك.

ذكر ما افترق فيه باب كان وباب إنّ

افترقا في أنه يجوز في باب كان تقديم الخبر على الاسم وعلى كان نحو كان قائماً زيد ، وقائماً كان زيد .

ولا يجوز تقديم الخبر على إن ولا على اسمها إلا أن يكون ظَرْفًا أو مجروراً .

ذكر ما فترق فيه باب كان وسائر الأفعال

قال أبو الحسين بن أبي الربع في (شرح الإيضاح) : كان وأخواتها مخالفة لأصول الأفعال في أربعة أشياء :

أحدها : أن هذه الأفعال إذا أسقطت لم يبق كلام .

الثاني : أن هذه الأفعال لا تؤكد بالمصدر ، لأنَّها لم تدلُّ عليه ،

وغَيْرُها من الأفعال يؤكّد بالمصادر ، لأنها تدلّ عليها نحو : قام ثياماً ، وزال زوالاً .

الثالث : أنَّ الأفعال التي تَرْفعُ وَتَنْصب تُبنى للمفعول .

وهذه لا تبنى له لا تقول: كيِن قائمٌ، لأن ﴿ قائماً ﴾ خبر عن العبتدأ فإذا زال العبتدأ زال الخبر، وإذا وجد العبتدأ وجد الخبر .

الرابع : أن الأفعال كلُّها تستقل بالمرفوع دون المنصوب .

ولا تستقل هذه بالمرفوع دون المنصوب لأنه خبر للمبتدأ .

وقال ابن الدّهان في (الغرة) : من الفـرق بين هذه الأفعـال والأفعال الحقيقية : أن الفاعل في تلك غير المفعول نحوضرب زيدٌ عَمْراً .

وهذه مرفوعها هو منصوبها .

[الفرق بين ما دام وأخواتها]

(فائدة) : قال ابن النّحاس في (التعليقة) : : ما دام تخالف باقي أخواتها من وجوه وتوافقها من وجه .

أمًا وجه المخالفة فإن و ما » فيها مصدريّة في موضع نَصْب على الطّرف / ولذلك لا يتمّ مع اسمها وخبرها كلام ، ويحتاج إلى شيء

آخر يكون ظرفاً له كقولك : لا أكلمَك ما دمت مقياً أي مـدة دوام إقامتك و « ما » في باقي أخواتها حرف نفي .

وأمَّا وجه الموافقة فهو أن معناهنَّ جميعاً : الثَّبات والدَّوام .

[الفرق بين كان وبين أصبح وأخواتها]

(فائدة) : قال الأعلم في (نكته) : الفـرق بين كان وبين أصبح وأخواتها : أنّ كان لِمَا انقطع .

وهذه لِما لم يُنْقطع ، تقول : أصبح زيد غنيًا فهو غني في وقت إخبارك ، غير منقطع غناه . نقله ابن الصّائغ في تذكرته .

[الفرق بين كان التامّة والناقصة]

(فائدة) : قال الإمام فخر الدين : الفرق بين كان النــامّة والناقصة : أن النامّة بمعنى حَدَث ووجد الشيء ، والنَّاقصة بمعنى : وجد موصوفيّة الشّيء بالشيء في الزّمن الماضي .

وقال ابن القوّاس في (شرح الفيّة ابن معط) : الفرق بينهما : أن التامة يخبر بها عن ذات ، إمّا منقض حدوثُها أو متوقّع .

والنّاقصة يخبر بها عن انقضاء الصَّفة الحادثة من الذّات أو عن توّقعها ، والذّات موجودة قبل حدوث الصّفة ، وبعدها . والتَّامة تكتفي بالمرفوع، وتؤكَّد بالمصدر، وتعمل في الظّرف، والحال، والمفعول له، ويعلّق بها الجارّ.

والناقصة بخلاف ذلك . كله . انتهى .

وقال الشَّيخ تاج الدِّين بن مكتوم في (تذكرته) : قال الإمام أبو جعفر بن الإمام أبي الحسن بن الباذش(١٠). قال أبو القاسم الشنتريني فيما نقلت(١) من كتاب بعض أصحابه: من زعم، أن كان التي يضمر فيها الأمر والشأن هيّ النَّاقصة نفسها فقد أخطأ ، وإنما هي غيرها .

والفرق بينهما : أن التي على معنى الأمر والشأن لا يكون اسمها مستتراً فيها .

والناقصة يكون اسمُها مستتراً فيها وغير مستتر .

والتي على معنى الأمر والشأن لا يتقدّم خبرها. والنّاقصة يتقدّم خبرها .

والتي عـلى معنى الأمر والشـأن لاينعت اسمهـا ، ولا يؤكّـد ،

(١) في ط والنسخ المخطوطة : و ابن البادش ، بالدال صوابه بالذال .
 وهو على بن أحمد بن خلف بن محمد الانصاري الغرناطي ، الإمام أبو

الحسن بن الباذش .

صنف شرح كتاب سيبويه ، وشرح المقتضب ، وشرح أصول ابن السّراج وشرح الإيضاح ، وشرح الجمل ، وشرح الكافي للنحاس ولد سنة ؟٤٤ ومات بغرنـاطة ليلة الاثنين ثـالث عشـر المحـرم سنـة ثمـان وعشـرين وخمسمائة .

 (۲) في ط: «يغلب» مكان: نقلت، تحمويف، صوابه من النسخ المخطوطة.

ولا يُعْطف عليه ، ولا يبدل منه .

والنَّاقصة يجوز في اسمها كلُّ هذا .

والتي على معنى الأمر والشأن لا يكـون خبُرُهــا إلاّ جملة،ولا تحتاج الجملة أن يكون فيها عائدٌ يرجع إلى الأول.والناقصة ليست / ١٨٠/٢٦ كذلك، لا بُدّ من عائد يرجع إلى الأول من خبرها إذا كان جملة .

فقد ثبت بهذا كلّه : أن كان التي على معنى الأمر والشأن ليست النّاقصة .

قال أبي (١): والصّحيح أن كان المضمر فيها الأمر والشأن هي كان الناقصة والجملة في موضع نصب ، يدلّ على ذلك أن الأمر والشأن يكون مبتداً ومضمراً في إن وأخواتها ، وظننت وأخواتها ، والجملة المفسّرة الواقعة موقع خبر هذه الأشياء . وما ثبت أنه خبر المبتدأ ، ولما ذكر معه ثبت أنه خبر لكان . انتهى .

[ذكر ما افترق فيه ما النافية وليس]

قال المهلَّبيِّ : المشابهة بينهما أولاً من ثلاثة أوجه :

دخولهما على المبتدأ والخبر ، وكونهما للنفي ، وكون النَّفي

 ⁽١) لعله والد السيوطي لأنه كان عالماً نحوياً وكثيراً ما نقل عنه في كتاب همع الهوامم .

نفي حال ، ثم خالفت « ما » « ليس » في عشرة أوجه ·

يبطل عملها بزيادة إنّ ، ودخول إلّا ، وتقديم الخبر ومعموله ، وإذا عطف عليها سببيّ نحو : ما زيد راكباً ولا سائراً أخوه جاز في « سائر » الرّفع والنصب · أو أجنبيّ لم يجز إلا الرفع نحو : ما زيدٌ سائراً ،ولا ذاهب عمرة . ولا تحمل الضّمير فلا يقال : زيد ماقائماً كما يقال : زيد ليس قائماً ، ولا تفسّر فعلاً لأن الأفعال يفسّر بعضُها بعضاً . وإذا كان بعد الاسم فِعْل فالحمل عليه أولى من الاسم نحو : ما زيداً أضربه ، على تقدير : ما أضرب زيداً أضربه ، وهو أولى من رفعه . ولا يخبر عنها بفعل ماض ، لا يقال : ما زيد قام ، لانها لنفي الحال ، ولا يحسن تقديم الخبر المجرور نحو : ما بقائم زيد كحسنه في ليس .

قال : فجميع ما جاز في «ما » يجوز في ليس، ولا يجوز في «ما » جميع ما جاز في ليس لقوة « ليس » في بابها بالفعلية . والشّيء إذا شابه الشيء فلا يكاد يُشبهه من جميع وجوهه . وقال نظماً :

تَفَهّم فإن الفرق قد جاء بين ما وليس بعشر بيّنت لأولي الفَهْمِ زيادة إن من بعدها مبطلٌ لها وإلا وأخبار يقدّمن للعلم ومعمولها يجري كذاك مقدّماً ومسألة في العَطْف تشْهَدُ بالحُكْم ومسألة في العَطْف تشْهَدُ بالحُكْم ويمتنع الإضمار في ذاتها ولا تفسّر فعلًا للذكيّ ولا الفَدْم وإن كان بعد الاسم فعل فَحَمْل ما تضمّنه للفعل أولى من الاسم ولا تُجْعَل الماضي إذَنْ خبراً لها ولا الباء في تَقْدِيمه تحمدن قسمي

[ذكر ما افترق فيه لا وليس]

قال ابن هشام في (المغني) : لا العاملة عمل ليس تخالف ليس من ثلاث جهات :

أحدها : أن عملها قليل حتى ادّعي أنه ليس بموجود .

والثاني : أن ذكر خبرها قليل حتى إن الزّجاج لم يظفر به فادّعى أنها إنما تعمل في الاسم خاصّة وأن خبرها مرفوع .

الثالث : أنها لا تعمل إلا في النكرات .

[ذكر ما افترقت فيه أخوات إنَّ

قال ابن هشام في (تذكرته) : لإن وأنَّ ولكنَّ أحكامٌ خمسة هي فيها فَوْضى(١) دون سائر أخواتها :

أحدها: العطف على الموضع.

والثاني : دخول الفاء في الخبر لتضمّن معنى الشرط .

⁽١) في ط: (ذر نفي » ولا معنى لها . ولعلها تحريف . وفي جميع النسخ المخطوطة : (فَوْضَى » بالفاء والواو والضاد والياء ، وقد ضبطت في بعض النسخ بفتح الفاء وسكون الـواو ، وفتح الضاد ، ولعل المراد أن هذه الاحكام متساوية وليس هناك حكم أقوى من حكم : وفي القاموس : قوم فَوْضَى : متساوون لا رئيس لهم .

والثالث : عدم جواز عملها في حال وظرف ومجرور بخلاف أخواتها الثّلاثة .

والحقّ خلاف قولهما ، لأنه إنّما جاز في ليت لبقاء اختصاصها فلا يحمل عليها غيرها .

الخامس : دخول اللّام في الخبر لكنّه في إن المكسورة باطّراد وفيهما بندور . وهذا هو الإنصاف ، وأنه لا تأويل في :

٣٦٠= ولكنني من حُبِّها لعميدُ(١) *

ولا في قراءة بعضهم : « إلا أنهم ليأكلون الطعام "(") . كـل

⁽١) صدره كما في ابن عقيل ١ /١٣٤ :

^{*} يلومونني في حبّ ليلي عواذلي *

من شـواهد: الإنصاف ٢٠٩/١ ، والمغنى ١٩٢/١ ، والخزانـة ٣٤٣/٤ ، والعيني ٢٤٧/٢ ، والأشموني ٢٨٠/١ ، والهمع والدرر رقم ٢٢٠٠ .

 ⁽٢) الفرقان / ٢٠ : قراءة حفص في المصحف الذي بين أيدينا : إلا إنهم
 بكسر الهمزة ، وهي قراءة سبعية ، وهناك قراءة أخرى شاذة : « إلا أنهم =

- 44 -

ذلك لبقاء معنى الابتداء مَعَهُنّ . انتهى / .

ذكر ما افترق فيه أنّ الشديدة المفتوحة وأن الخفيفة

قال ابن هشام في (المغني) : شركوا بينهما في جواز حذف الجار ، وسدّهمامَسَدّ جزاي الإسناد في باب ظنّ .

وخصُّوا أن الخفيفة وصلتها بسدِّها مسدِّهما في باب عسى .

وخصّوا الشّديدة بذلك في باب لـو ، تقول : عسى أن تقوم، ويمتنع عسى أنّك قائم ، ولو أنّك تقوم،ولا يجوز لو أن تقوم .

وفي (شرح المفصل): للأندلسي: أنْ الخفيفة الناصبة للمضارع أشبهت أنّ الشّديدة العاملة في الأسماء من أربعة أوجه:

أحدها : أن لفظها قريب من لفظها ، وإذا خفّفت صارت مثلها في اللفظ .

الثاني : أنها وما عملت فيه مصدر مثل أنَّ الثقيلة .

بفتح الهمزة ، وقد نسبت إلى سعيد بن جبير . انظر شرح الرضي ٢ / ٣٥٦ ، ومغنى اللبيب ٢ / ٢٥٧ ، وانظر معجم القراءات قراءة رقم ٢٠٠١ .

الثالث : أن لها ولما عملت فيه موضعاً من الإعراب كالثقيلة .

الرابع : أن كلِّ واحدة منهما تدخل على الجملة . انتهى .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) : إنّ الشديـدة للحال وأنّ الخفيفة تصلح للماضي والمستقبل .

ذكر ما افترق فيه لا وإنّ

قال ابن هشام : تخالف(لا) (إنَّ) من سبعة أوجه :

أحدها : أن « لا » لا تعمل إلا في النّكرات .

الثاني: أن أسمها إذا لم يكن عاملًا بني.

الثالث: أنَّ ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رَجل قائم بما كان مرفوعاً به قبل دخولها لا بها . وهذا قول سيبويه . وخالفه الأخفش والأكثرون،ولا خلاف أن ارتفاعه بها إذا كان اسمها عاملاً .

الرابع : أن خبرها لا يتقدّم على اسمها ، ولـو كان ظـرفاً أو مجروراً .

الخامس : أنه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده / فيجوز رفع النّعت والمعطوف من نحو : لا رَجُلٌ ظريفٌ فيها ، ولا رجلٌ ولا امرأة فيها . السادس : أنه يجوز إلغاؤها إذا تكرّرت .

السابع : أنه يكثر حذف خبرها إذا عُلِم .

ذكر الفرق بين الإلغاء والتعليق

قال ابن إياز: معنى التعليق في باب ظن: أن يتصدّر على الاسمين حرفٌ يكون حامياً للفعل عن العمل في لفظ الاسمين دون العمل في موضعهما. وهذا حُكمٌ بين حُكم الإلناء، وهو إبطال العمل بالكليّة وبين حكم كمال العمل، فسمّى ذلك تعليقاً تشبيهاً بالمعلّقة، وهي التي ليست ممسكةً ولا مطلقة.

قال ابن الخشاب : ولقد أجاد أهل الصناعة في وضع اللّقب لهذا المعنى واستعارته له كلّ الإجادة .

وقــال ابن يعيش في (شرح المفصــل) : التّعليق ضَرْبٌ من الإلغاء ، لأنه ابطال عمل العامل لفظاً لا محلًا ، والإلغاء إبطال عمله بالكليّة ، فكلّ تعليق إلغاء، وليس كل إلغاء تعليقاً .

قــال ابن النحاس : في ادّعــائه بين التّعليق والإلغــاء عمــومــًا وخصوصاً نظر ، فإنه لا عموم ولا خصوص بينهما .

وفي (تذكرة) ابن هشام : قال ابن أبي الربيع : لا يجوز الإلغاء إلاّ بشروط: التوسط أو التّاخير ، وأن لا يتعدىّ إلى مصدره، وأن يكون قلبيًا ، قال : فأمّا التعليق فيكون في هذه الأفعـال وفي أشباههـا . انتهى .

ذكر الفرق بين حذف المفعول أختصاراً وبين حذفه اقتصاراً

قال ابن هشام : جرت عادة النّحويين أن يقولوا : يحذف المفعول اختصاراً أو اقتصاراً ، ويريدون بالاختصار الحذف بدليل وبالاقتصار الحذف بغير دليل ، ويمثلونه بنحو: ﴿كلوا واشربوا﴾(١) أي أوقعوا هذين الفعلين ، وقول العرب / فيما يتعدّى إلى اثنين : « مَنْ

يُسْمَعْ يَخَلْ ،(٢) أي يكن منه خيلة . والتّحقيق أن يقال : إنه تارة يتعلّق الغرض بالإعلام بمجرّد وقوع الفعل من غير تعيين مِمَّن أوقعه ، وممن وقع عليه ، فيجاء بمصدره مسنداً إلى فعل كون عام٣ فيقال : حَصل حريقٌ أو مُّبُّ .

وتـارةً يتعلّق بالأعـلام بمجرّد إيقـاع الفاعـل للفـعـل فيقتصر

⁽١) البقرة /٦٠ .

 ⁽۲) هذا مثل . والمعني : من يسمع خيراً يحدث له ظن . ومن قال : معناه :
 يخل مسموعه صادقاً ، فقد جعله من الحذف الاقتصاري انظر التصريح
 ۲۰۹/۱ .

⁽٣) في ط فقط « تمام » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

عليهما ، ولا يذكر المفعول ، ولا يُنْوي، إذْ المنويّ كـالثّابت ، ولا يُسمّى محذوفاً ، لأن الفعل ينزّل بهذا القصد منزلة ما لا مفعول له .

ومنه : ﴿ رَبِّي الّذي يُحْي ويميت ﴾ (١) و ﴿ هَلْ يَسْتوي الَّذِينِ
يَعْلَمُونَ والسَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ ﴾ (١) ، و ﴿ كلوا واشسر بسوا ولا
تسرقوا ﴾ (١) ، ﴿ وإذا رَأْلِتَ ثُمّ ﴾ (١) ، إذ المعنى : ربِّي الذي يفعل
الإحياء والإماتة ، وهل يستوي من يتّصف بالعلم ، ومن ينتفي عنه
العلم ، وأوقعوا الأكل والشرب ، وذروا الإسراف ، وإذا حصلت منك
رؤية هنالك .

وتارةً يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكرن^(٥) نحو ﴿ لا تأكلوا الرّبا ﴾ ^(٢)﴿ ولا تَقْربوا الـزّنى ﴾ ^(٧) وقولـك ، ما أحسن زيداً .

وهذا النَّوع إذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو : ﴿ مَا وَدُّعَكَ ربُّك وما قَلَى ﴾ ^(٨) وقد يكون في اللَّفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم

⁽١) البقرة /٢٥٨.

⁽٢) الزمر / ٩.

⁽٣) الأعراف / ٣١.

⁽٤) الإنسان / ٢٠.

⁽٥) في ط: « فيذكرون » والمراد : يذكرون أي المفاعيل .

⁽٦) آل عمران / ١٣٠.

⁽٧) الإسراء / ٣٢.

ا) الإسراء (ا ا

⁽٨) الضحى / ٣.

بوجوب تقديره نحو ﴿ أهذا الَّذي بعث اللهُ رسولًا ﴾ (١) ﴿ وكُلًّا وَعَدَ اللهِ اللهُ عَدَ اللهِ اللهُ اللهُ عَدَ اللهُ ال

٣٦١= * وما شيءٌ حَمَيْتُ بمستباح (٢) *

ذكر ما افترق فيه باب ظنّ وباب أعلم

قال ابن إياز : لا يجوز في باب أعلم الإلغاء ولا التعليق كما صرح به الورّاق في (علله) لأنك لو قلت : أعلمتُ لَزَيدٌ وعمروٌ قائمٌ لم ينعقد من الكلام مبتدأ وخبر ، وكان غير مفيد ، لأن قولك عمرو قائم لا يستقيم جعله خبراً عن زيد .

وكذا الحُكُم في الإلغاء. ولا يجوز في هذا الباب الاقتصار على المفعول الثاني دون الثّالث، ولا على الثالث دون الثّاني. وفي الاقتصار

/١٨٥] على المفعول الأوّل خلاف / .

⁽١) الفرقان / ٤١.

⁽٢) النساء / ٩٥.

⁽٣) لجرير ديوانه / ٧٦ . من قصيدة مشهورة مطلعها :

أتصحو بل فؤادك غيسر صاح عشيّـة همّ صَحْبُك بــالــرّواح وصدره الشاهد :

^{*} أَبْحَتَ حِمَى تِهامةَ بعد نَجْدٍ *

من شواهد: سيبويه 2011 ، 73 ، وابن الشجري ٧٨/١ ، ٣٣٦ ، والمغنى ٧٥/٢ ، ٧٠٤ ، ٧٠٤ ، والعيني ٧٥/٤ ، والتصريح ١١٢/٢ .

ذكر ما افترقت فيه المفاعيل

قال ابن يعيش: المصدر هو المفعول الحقيقيّ ، لأن الفاعل يحدثه ، ويخرجه من العدّم إلى الوجود ، وصيغة الفعل تدلّ عليه . والأفعال كلها متعدّية إليه سواء كان يتعدّى أو لم يتعدّ نحو : ضربت زيداً ضُرباً ، وقام زيد قياماً ، وليس كذلك غيره من المفعولين ، ألا ترى أن زيداً من قولك : ضربت زيداً ، ليس مفعولًا لك على الحقيقة ، إنما هو مفعول لله تعالى . وإنما قيل له مفعولً على معنى أنّ فِعْلك وقع

ذكر الفرُّق بين المصدر واسم المصدر

قال الشيخ بهاء الدين بن النّحاس: الفرق بينهما أن المصدر في الحقيقة هو الفعل الصّادر عن الإنسان وغيره كقولنا: إن ضَرْبًا مصدر في قولنا: يعجبني ضرْبُ زيدٍ عَمْراً ، فيكون مدلوله مَعْنى . وسمّوا ما يعبّر به عنه مصدراً مجازاً نحو (ض ر ب) في قولنا: إنّ ضَرْباً مصدر منصوب إذا قلت: ضربت ضرباً ، فيكون مسماه لفظاً . واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره كسبحان المسمّى به التسبيح الذي هو صادر عن المسبّح لا لفظ (ت س ب ي ح)، بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف، ومعناه: البراءة، والتنزيه .

وقال ابن الحاجب في (أماليه): الفرق بين قول النّحويين، م مصدر واسم مصدر: أن المصدر الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق في انطلق، واسم المصدر هو اسم المعنى وليس له فعل يجري عليه كالفّهُمّري، فإنه لنوع الرجوع، ولا فعل له يجري عليه من لفظه.

وقد يقولون: مصدر • واسم مصدر في الشيئين المتغايرين لفظاً ، أحدهما للفعل ، والآخر للآلة التي يستعمل بها الفعل كالطُهور والطُّهور، والأكُل والأكُل والأكُل فالطُّهور المصدر، والطُّهور اسم ما يتطهر به [١٨٦/] والأكُل المصدر ، والأكُل كل ما يؤكل . انتهى / .

ذكر الفرق بين عند ولدى ولَدُن

قال ابن هشام : يفترقن من ستة أُوجه :

لا تكون عند ولَدُن إلا إذا كان المحل ابتداء غاية نحو: ﴿ آتِناهُ رَحْمةً من عندنا وعلمناه من لَدُنا عِلْما ﴾(١) ، بخلاف لدي .

ولا تكون لَدُن فضلة بخلافهما .

وجرّ لدن بـ ﴿ من ﴾ أكثر من نصبها .

وجرّ عند كثيرٌ وجرّ لدى ممتنع .

⁽١) الكهف / ٦٥.

وهي مبنّية ، وهما معربان .

وهي قد تضاف للجملة كقوله :

٣٦٢= * لدن شَبّ حتى شاب سُودُ الذّوائِبِ(١) *

وقد لا تضاف أصلًا ، فإنهم حَكَوْا في ﴿ غدوة ﴾ الواقعة بعدها الجرّ بالإضافة، والنّصب على التمييز، والرّفع بإضمار ﴿ كان ﴾ تامة .

ثم إن « عند » أمكن من « لدى » من وجهين :

أحدهما : أنها تكون ظَرْفاً للأعبان والمعاني نحو : عند فلان علم ، ويمتنع ذلك في لـدى . ذكره ابن الشَّجري في (أماليـه) ومُبْرمان في (حواشيه) .

والثّانية : أنك تقول عندي مال وإن كان غائباً ، ولا تقول : لدي مال إلا إذا كان حاضراً. قاله الحريري وأبو هلال العسكريّ وابن الشّجري .

وزعم المعرّيّ : أنه لا فرق بين « لدى » و « عند » . وقول غيره

من شــواهد: المعنني ١٦٩/١، والخنزانة ١٨٥/٣، والعيني ٢٠٧٣، والتصــريح ٤٦/٢، والأشـــوني ٢٦٣/٢، وحاشيــة الأمير علي المغني ٣٦/١، والهمع والدرررقم ٨٥٠.

⁽١) للقطامي ديوانه / ٤٤ . وصدره :

 [«] صريع غوانٍ راقَهُنَّ وَرَقُنَهُ

أولى . انتهى .

ذكر ما افترق فيه إذْ وإذا وحيث

قال ابن هشام في (تذكرته) : اعلم أن إذ ، وإذا ، وحيث ، اشتركن في أمور وافترقن في أمور .

فاشترتُن في الظرفيّة ، ولزومها ، والإضافة ولزومها ، وكونها للجمل، والبناء ولزومه، وأنها لمعنّى، وقد تخرج عنه . فهذه ثمانية قد قيلت .

وتشترك إذْ وإذا في أنهما للزّمان، ولا يكونان للمكان، وأنهما يكفّان بـ (ما) عن الإضافة مفيدين معنى الشرط، جازمين قياساً مطرداً ، وأنهما يضافان للجملة الفعليّة .

وانفردت إذا بإفادتها معنى الشّرط دون ما ، وأنها لا تضاف إلا إلى الجمل الفعليّة .

وانفردت حيث بأنها تكون للمكان والزّمــان . والغالب كــونها

١٨٧/٢] للمكان . انتهى . / .

ذكر الفرق بين وسُط بالسكون وبين وَسَط بالفتح

قال الجمال السّرمري :

فَرْقُ ما بين قولهم وسط الشيء ووسط تحريكاً او تسكينا موضعُ صالحُ لِبَيْن فسكن ولفي حرّكا تراهُ مبِينا كجُلْسنا وَسُط الجماعة إذْ هم وَسَطُ اللّذار كُلَهم جالسينا

قال الفارسِيّ في (العصريات) : إذا قلت : حفرتُ وَسُط الدّار بثراً بالسّكون، فوسُط ظرف، ويثر مفعول به .

وإذا قلت : حفرت وَسَط الدار بئراً بالتّحريك فوسط مفعول به وبئراً حال .

ذكر الفْرق بين واو المفعول معه وواو العطف

قال ابن یعیش: فإن قبل: نحن متی عطفنا اسماً علی اسم بالواو دخل فیه الأوّل، واشترکافی المعنی، فکانت الواو بمعنی مع، فَلِم اختصصتم باب المفعول معه بمعنی مع؟ قيل: الفرق بين العطف بالواو وهذا الباب: أن التي للعطف توجب الاشتراك في الفعل ، وليس كذلك الواو التي بمعنى مع ، إنما توجب المصاحبة . فإذا عَطَفت بالواو شيئاً على شيء دخل في معناه ، ولا يوجب بين المعطوف والمعطوف عليه ملابسة ومقاربة كقولك : قام زيد وعمرو ، فليس أحدهما ملابساً للاخر ولا مصاحباً له .

وإذا قلت: ما صنعت وأباك ، فإنما يراد ما صنعت مع أبيك ، وإذا قلت: استوى الماء والخشبة ، وما زلت أسير والنّيلَ يفهم منه المصاحبة والمقارنة .

وقال الأبَّذي : الفرْق بين واو المفعول معه وواو العطف : أنك

إذا قلت قام زيد وعمرو ليس أحدهما ملابساً للآخر ، ولا فرق بينهما في وقوع الفعل من كل منهما على حدة ، فإذا قلت : ما صنعت (١٨٨٨] وأباك ، وما أنت والفخر ، فإنما تريد ما صنعت / مع أبيك ، وأين بلغت في فعلك به ، وما أنت مع الفخر في افتخارك وتحقّلك به .

باب الاستثناء

قال ابن يعيش : الفرق بين البدل والنصب في قولك : ما قام أحمد إلّا زيد : أنـك إذا نصبت جَعَلْت معتمد الكـلام النّفي وصـار المستثنى فضلةً، فتنصبه كما تنصب المفعول . وإذا أبدلته منه كان معتمد الكلام إيجاب القيام لزيد ، وكان ذكر الأول كالتوطئة كما ترفع الخبر ، لأنه معتمد الكلام، وتنصب الحال ، لأنه تبع للمعتمد في نحو : زيد في الدار قائم وقائماً . انتهى .

[في الفرق بين غير الوصفية وغير الاستثنائية]

قال ابن يعيش: الفرق بين غير إذا كانت صفة وبينها إذا كانت استثناء : أنها إذا كانت صفة لم توجب للاسم الذي وصفته بها شيئاً ، ولم تنفه عنه ، لأنها مذكورة على سبيل التعريف . فإذا قلت : جاءني غير زيد فقد وصفته بالمغايرة له ، وعدم المماثلة ، ولم تنف عن زيد المجيء ، فإنما هو بمنزلة قولك : جاءني رجل ليس بزيد . وأما إذا كانت استثناء فإنه إذا كان قبلها إيجاب فما بعدها نفي ، وإذا كان قبلها نعي في الإ فكان حكمها .

ذكر ما افترق فيه إلّا وغير

قال أبو الحسن الأبذي في (شرح الجزولية) :أفترقت (إلاً) (وغير) في ثلاثة أشياء :

أحدها: أن « غيراً» يوصف بها حيث لا يتصور الاستثناء، وإلا

ليست كذلك، فتقول: عندي درهم غير جيد . ولو قلت عندي درهم إلا جيد لم يجز .

والثاني : أن إلا إذا كانت مع ما بعدها صفة لم يجز حذف الموصوف، وإقامة الصّفة مقامه، فتقول : قام القوم إلا زيد . ولو قلت : قام إلا زيد لم يجز بخلاف و غير » إذ تقول قام القوم غير زيد ، وقام غير زيد .

وسبب ذلك أن « إلاً » حرفٌ لم تتمكّن في الـوصفيّـة فــلا ١٨٩/ تكون صفة إلاتابعاً كما أن اجمعين لا تستعمل في التأكيد إلاّتابعاً / . .

الثالث : أنك إذا عطفت على الاسم الواقع بعد إلا كان إعراب المعطوف على حسب المعطوف عليه . وإذا عطفت على الاسم الواقع بعد «غير » جاز الجرّ ، والحمّل على المعنى .

ذكر ما افترق فيه الحال والتمييز

قال ابن هشام في (المغني) : اعلم أنهما اجتمعا في خمسة أمور، وافترقا في سبعة :

فـأوجـه الاتّقـاق: أنهمـا اسمـان، نكـرتــان، فضلتـان، منصوبان، واقعان للإبهام.

وأمَّا أوجه الافتراق :

فأحدها : أن الحال تكـون جملة وظرفـاً وجارًا أو مجـروراً . والتمييز لا يكون إلّا اسماً .

والثاني: أن الحال قد يتوقّف معنى الكلام عليها نحو: ﴿ ولا تَمُش ِ فِي الأَرْضَ مَـرَحـاً ﴾(١) ، ﴿ لاَ تَقْـربــوا الصّـــلاة وأنتم سكارى ﴾(١) ، بخلاف التمييز .

والثالث : أن الحال مبيّنة للهيئات ، والتّمييز مبيّن للذّوات .

والرابع : أن الحال تتعدّد بخلاف التمييز .

والخامس : أن الحال تتقدّم على عاملها ، إذا كان فعلًا متصرّفًا أو وصفاً يشبهه . وولا يجوز ذلك في التّمييز على الصّحيح .

السادس : أن حتّى الحال الاشتقاق، وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان .

السابع: أن الحال تكون مؤكّدة لعاملها، ولا يقع التمييز كذلك . انتهى

قلت : وبقيت فروق أخرى تتبعتها ، ولم أر من عدَّها.

⁽١) لقمان / ١٨.

⁽٢) النساء / ٤٣.

الأول : وبيض^(١) لها .

ذكر ما افترق فيه الحال والمفعول

قال ابن يعيش : الحال تشبه المفعول من حيث إنها تجيء بعد تمام الكلام،واستغناء الفعل بفاعله، وأن في الفعل دليلًا عليه كما كان فيه دليلًا على المفعول ، ولهذا الشّبه استحقّت أن تكون منصوبة مثله .

(۱۹۰) وتفارقه في أنها هي / الفاعل في المعنى ، وليست غيره ، فالرَّاكب في : جاء زيد راكباً هو زيد، وليس المفعول كذلك، بل لا يكون إلاّ غير الفاعل أو في حكمه نحو ضرب زيدٌ عمراً ، ولذلك امتنع ضربتني وضربتك لاتحاد الفاعل والمفعول . فأما قولهم : ضربت نفسي فالنفس في حكم الأجنبي ، ولذلك يخاطبها ربها(٢) فيقول : يا نفسى أقلعى مخاطبة الأجنبي .

ويعمل فيها الفعل اللازم، وليس المفعول كذلك ، ولا تكون إلاّ نكرة، والمفعول يكون نكرة ومعرفة .

⁽١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة غير أنه في النسخ المخطوطة ينتهي الكلام عند قوله : « وعدها » بدون ذكر « الأول » الذي انفردت به ط ، وذكر بعده : « وبيض لها » . ومعنى ذلك أن السيوطي لم يذكر هذه الفروق الباقية في هذا الموضع .

⁽٢) أي صاحبها.

ولها شَبَهُ خاص بالمفعول فيه، وخصوصاً ظرف الرَّمان، وذلك لأنها تقدّر بفي ، كما يقدر الظَّرف بفي ، فإذا قلت : جاء زيد راكباً فتقديره : في حال الركوب ، كما أن جاء زيدٌ اليوم تقديره : في اليوم .

وخُصَّ الشَّبه بظرف الزمان، لأن الحال لا تبقى ، بل تنتقل إلى حال أخرى ، كما أنَّ الرِّمان مُنقَض لا يبقى ، ويخلفه غيره .

وقال الزمخشرّي في (المفصل) : يجوز إخلاء الجملة الحاليّة المقترنة بالواو عن الرّاجع إلى ذي الحال إجراءٌ لهــا مُجرى الـظّرف لانعقاد الشبه بينها وبينه .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) : الحال تشبه الظرف في أنها مقدّرة بفي . وتفارقها في أن (في » تدخل على لفظ الظرف، وفي الحال تدخل على حال مضافة إلى مصدرها، نحو :جاء زيد قائماً أي في حال قيامه .

وقال السخاويّ في (شرح المفصل): الحال تشبه المفعول به ، وظرف الزمان ، والصّفة ، والتمييز ، والخبر .

أما شَبهها بالمفعول به ، فلأن في الفعل دلالةً على كل واحد منهما ، فإذا قلت : ضربت دَلَ ذلك على مضروب وعلى حال ، ولأن كل واحد من الحال والمفعول اسم جاء بعد استقلال الفعل بالفاعل . وأمَّا شبهها بالظَّرف فمن قِبَل أنها مفعول فيها ، وأنها تنتقل كانتقال الزَّمان وانقضائه ، ويحسن فيها دخول « في » .

وأمّا شبهها بالصّفة ؛ فإن الصّفة أصل الحال والحال منقولة من الصفة / إلى الظرفيّة ، ولهذا لا يكون الحال في الغالب إلا اسم فاعل أو مفعول، وأسماء الفاعل والمفعول إنما كانت فيه ، ليوصف بها لا لتكون مفعولًا فيها .

وأمّا شُبهها بالتّمييز ، فلأنها لا تكون إلا نكرةً ، ولأنها تبيّن الهيئة الني وقع عليها الفعل كما يبيّن التّمييز النوع .

وأما شبهها بالخبر فلأنها نكرة جاءت لتفيد، وكذلك الخبر . والتنكير فيه هو الأصل .

والفرق بينها وبين المفعول به : أنها يعمل فيها المتعدّي وغير المتعدّى والمعاني .

والمفعول به يكون ظاهراً ومضمراً ومعرّفاً ومنكّراً ومشتقًا وغير مشتق،والحال لا تكون إلا اسماً ظاهراً نكرة مشتقة .

والفرق بينها وبين الظرف: أن الحال هيئة الفاعل أو المفعول فهي في المعنى صاحب الحال بخلاف الظرف ، وأيضاً ، فإن الظرف يعمل فيه معنى الفعل متأخّراً ومتقدّماً، وأما الحال فلا يعمل فيها معنى الفعل إلا متقدّماً عليها . وقال ابن الشّجري في (أماليه) : الحال تفارق المفعول به من اربعة أوجه :

الأول: لزومها التّنكير، والمفعول يكون معرفة ونكرة .

والثاني : أن الحال في الأغلب هي ذو الحال وان المفعول هو غير الفاعل .

والثالث: أن الحال يعمل فيها الفعل ومعنى الفعل، والمفعول لا يعمل فيه المعنى .

والرابع: أن المفعول بيني له الفعل فيرتفع رفع الفاعل، والحال لا يبنى لها الفعل .

ذكر الفرق بين الجملة الحالية والمعترضة

قال ابن هشام : كثيراً ما تشتبه المعترضة بالحاليّة ويميزها منها أمور:

أحدها : أن المعترضة تكون غير خبرية كـالأمريــة والدّعــائية والقَسَميّـة/ والتنزّيهية .

والثاني : أنه يجوز تصديرها بدليل استقبال كـ « لن) والسين ، وسوف، والشّرط . الثالث: أنه يجوز اقترانها بالفاء

الرابع : أنه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت .

ذكر الفرق بين الإضافة بمعنى اللام وبينها بمعنى مِنْ

قال الأندلسي : في (شسرح المفصل) : الفرق بينهما من وجوه :

أحدها : أن الثاني غير الأول في الإضافة التي بمعنى اللام ، سواء وافقه في اسمه أو لم يوافقه ، فإنه يتفق أن يكون اسم الغلام والمالك واحداً، فالمغايرة حاصلة ، وإن اتحد اللفظ، وأما التي بمعنى مِنْ فالأول فيها بعض الثاني .

الثاني: أن التي بمعنى اللّام لا يصحّ أن يوصف الأول بالثاني، والتي بمعنى مِنْ يصح ذلك فيها .

الثالث : أن التي بمعنى اللام لا يصحّ فيها أن يكون النّاني خبراً عن الأول، والتي بمعنى مِنْ يصحّ فيها ذلك .

قــال ابن برهــان : إذا صحّ أن يكــون الثاني خبــراً عن الأول فالإضافة بمعنى مِنْ ، فإن امتنع ذلك فهي بمعنى اللّام .

الرَّابع : أن التي بمعنى اللَّام لا يصحّ انتصاب المضاف إليه

فيها على التّمييز ، ويصحّ في التي بمعنى مِنْ .

ذِكْرِ الفَرْق بين حتّى الجارة وإلى

قال السّخاويّ في (تنوير الدياجي) : حتّى إذا كانت جارّة وافقت إلى في أنها غاية ، وخالفتها في ثلاثة أشياء :

أحدها : أنهالا تدخل على المضمر فلا يقال : حتاه كما يقال إليه . / .

الثاني : أنَّ فيها معنى الاستثناء ، وليس ذلك في إلى .

الثالث : أن إلى تقع خبـراً للمبتدأ كقـوله تعـالى : ﴿ وَالْأَمْرِ إليك ﴾(١) ، وحتى لا تكون كذلك .

وقــال ابن القوّاس في (شــرح ألفيّــة ابن معط) : حتّى وإن شاركت إلى في الغاية تخالفها في أوجه :

أحدها : أن المجرور بها يجب أن يكون آخر جزءٍ مِمّا قبلها أو ملاق الآخر ، تقول : أكلت السمكة حتى رأسها ، ولا تقول : حتى نصفِها أو ثلثِها كما تقول : إلى نصفِها أو إلى ثلثِها .

الثاني : أنّ ما بعد حتى لا يكون إلاً من جنس مــا قبلها فــلا تقول : ركبت الخيل حتى الحمار ، ولا يلزم ذلك في إلى ، تقول :

⁽١) النمل / ٣٣.

ذهب الناس إلى السوق .

والثالث : أن حتّى لا تقع مع مجرورهـا خبر المبتـدأ بخلاف إلى .

والرابع : أنها مختَّصة بالظَّاهر بخلاف إلى .

ذكر ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل

قال ابن السّراج في (الأصول) : الفرق بين المصدر وبين المصدر وبين المصدر وبين المصدر وبين الماعل : أن المصدر يجوز أن يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول ، تقول : عجبت من ضرب زيدٍ عمروً ، فيكون زيد هو المفعول في المعنى ، ولا يجوز هذا في اسم الفاعل ، كما لا يجوز أن يقال : عجبت من ضارب زيدٍ ، وزيد فاعل .

وقال المهلِّبي : الفرق بينهما من ستة أوجه :

أن اسم الفاعل يتحمل الضّمير بخلاف المصدر.

وأن الألف واللاّم فيه تفيد شيئين التّعريف والموصوليّة ، وفي المصدر تفيد التعريف فقط .

وأنه يجوز تقديم معمول عليه نحو : هذا زيداً ضاربٌ بخلاف المصدر .

وأنه يعمل بشَبَهالفعل، والمصدر قائم بنفسه لا يعمل بشبه شيء لأنه الأصل . وأنه لا يعمل إلّا في الحال والاستقبال ، والمصـدر يعمل في الأزمنة الثلاثة :

والسادس: ما ذكره ابن السّراج، من الإضافة. وقال نظماً: / [۹٤/۲] يُسافي مصدر الافعال اسم لفاعلها بـواحدة وخَمْس ضميرً بعده ألف ولام وتقديم لمعمول بنكس وتحدوها الإضافة ثم وزنً وأزمنة تجلّت غير حَدْس

وقــال ابن الشجري في (أماليه): ومن الفـرق بينهما: أن المصدر يعمل معتمداً وغير معتمد، واسم الفاعل لا يعمل إلاّ معتمداً على موصوف أو ذي خبر أو حال.

ذكر ما افترق فيه المصدر والفعل

قال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح): يحذف الفاعل من المصدر نحو: ﴿ أَوْ إِطْعامُ في يوم ذي مسغبة يتيماً ﴿ (المخلاف الفعل ، فإنه لا يحذف معه ، لأن في ذلك نقضاً للغرض ، لأنه بني للإخبار عنه ، والمصدر لم يُبنُ لفاعل ولا مفعول ، وإنما يطلبهما من جهة المعنى ، فكما يحذف معه المفعولُ يحذف الفاعلُ لأن بنية المصدر لهما سواء .

⁽١) البلد / ١٥، ١٥.

ذكر ما افترق فيه المصدر وأنّ وأن وصلتهما

افترقا في أمور :

الأول والثاني قال ابن مالك في (شرح العمدة): إذا لم يشارك المصدر ، المعلّل في الفاعل والزمان معاً فلا بدّ من حرف التعليل انمو: جتنك لرغبتك في أو جتنك الساعة لوعدي إيّاك أمس. فلو كان المصدر أنَّ وصلتها أو أنَّ وصلتها لم يجب حرف التعليل، فيجوز أن يقال : جِئتك أنْ رَغِبْت فِي ، وجئتك الساعة أن وعدتك أمس. وكذا: انك رغبت في ، لأن أنْ وَأنَّ قد اطُرد فيهما جواز الاستغناء عن حروف الجرّ في هذا الباب وغيره (١) . انتهى .

يشيـر بقولـه وغيره إلى قـوله في و الألفيـة » في باب التعـدّي واللزوم :

/١٩٥٠] والحذف مع أَنَّ وأَنْ يَطِّرِدُ مع أمن لَبْس كعجبت أن يَدُوا /

فيقال : عجبت أن قمت ، وعجبت من قيامك بإظهار الجار مع المصدر وجوباً ،وحذفه مع أنّ أو أنّ وصلتها .

⁽١) انظر النص في العمدة / ٣٩٦، ٣٩٧، وقد نقله السّيوطّي بتصرّف.

الثالث : قال أبو حيّان : زعم ابن الطّراوة : أنه لا يجوز أن يضاف إلى أنْ ومعمولها، قال: لأن(أنْ) معناها التراخي، فما بعدها في جهة إلا مكان وليس بثابت ، والنيّة في المضاف إثبات عينه بثبوت عين ما أضيف إليه ، فإذا كان ما أضيف إليه غير ثابت في نفسه فأن يثبت غيره محال.

قال أبو حيان : وهو مردود بالسّماع فقد حكاها الثقات عن العرب في قولهم : مخافة أن تثقل ، ويقال : أجيء بعد أن تقوم ، وقبل أن تخرج .

الرابع : قـال ابن يعيش : قالــوا في التّحذيــر ، إيّاى وأنْ يَحْذِف أَحَدُكُم الأرنب »(١) يعني يرميه بسيف أو نحوه ، فأن في موضع نصب ، كأنه قال : إيّاي وحذف أحدكم الأرنب . ولو حذفت الواو لجاز مع أن ، فيقال : إيّاي أن يحذف أحدكم الأرنب . ولو صرّح

⁽١) استشهد بهذا القول السّيوطي في الهمع على أن التحذير قد يكون للمتكلم ، وفسَّره بقوله : أي إيايّ نحّ عن حذف الأرنب ، ونحّ حذف الأرنب عن حضرتي ، انظر ٢٦/٣ .

وفي التصريح ٢/١٩٤ : في رأي الزجاج أن أصله : إياي وحذف الأرنب وإياكم وحذف الأرنب ، فحذف من كل جملة ما أثبت في الأخرى. وفي رأي الجمهور أصله: إياي باعدوا عن حذف الأرنب، وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب ، ثم حذف من الأول المحذور ، وهو

حذف الأرنب، وحذف من الثاني المحذر، وهو: باعدوا أنفسكم.

وهناك آراء أخرى ساقها صاحب التصريح وناقشها ، وردّ عليها .

بالمصدر لم يَجْز حذف و الواو » ولا و مِنْ ». والفرق بينهما أنّ و أ ن » وما بعدها من الفعل ، وما يعمل فيه مصدر ، فلمّا طال جوّزوا فيه من الحَذْف ما لم يَجْز في المصدر الصّريح .

الخامس: قال أبوحيّان في إعرابه: نصّوا على أن أنَّ المصدريَّة لا يُتُعت المصدرُّ المنسبك منها ومن الفعل فلا يوجد في كلامهم: يُعْجِبني أن قُمْتَ السَّريعَ، تريد قيامَكَ السَّريع، ولا عجبت من أن تخرجَ السَّريع: أي من خروجك السَّريع.

قال : وحكم باقي الحروف المصدريّة حُكَّم أَنْ فلا يُوجَد في كلامهم وصف المصدر المنسبك من « أَن » ولا مِنْ (ما) ، ولا مِنْ « كي » بخلاف صريح المصدر ، فإنه يجوز أن ينعت .

وليس لكلّ مصدر حُكم المنطوق به وإنّما يتبع في ذلـك ما تكلّمت به العرب .

وقال ابن هشام في (المغني): اعلم أنهم حَكَمُوا لأنْ وأَنَّ ١٩٦/٢] المقدرتين / بمصدر معرِّف بحكم الضمير، لأنه لا يوصف، كما أنَّ الضمير كذلك .

السادس والسابع والثامن : قال ابن هشام في (المغني) : : لا يُعْطي المصدر حكم أنَّ وأنَّ وصلتهما في جواز حذف الجار، ولا في سدّهما مسدّ جَزْمي الإسناد في باب ظَنِّ وعسى ، ولا في النيابة عن ظرف الزَّمان ، تقول : عجبت أن تقوم أو أنك قائم ، ولا يجوز عجبتُ قيامِكَ . وتقول : حسبت أن تقوم أو أنك قائــم ولا تقول : حسبت قيامك حتى تذكر الخبر . وتقول : عسى أن تقوم . ولا يجوز عسى قيامك . وتقول : جئتك صلاة العصر ، ولا يجوز جئتك أن تصلي العصر ، خلافاً لابن جنى والزّمخشرى .

وقال ابن إياز : يجوز حذف حرف الجرّ مع أنْ وأنّ كثيراً ، ولا يجوز مع المصدر ، لا تقول : رغبت لقاءك ، يريد : في لقائك؛ إذ المسوّغ للحذف معهما طول الكلام بصلتهما ، ولا طول هنا .

وقال ابن القواس : يجوز في باب التّحذير مع أنْ من حذف حرف الجر، وحذف حرف العطفما لا يجوز في غيرها مصدراً كان أو غيره .

التاسع : قال ابن يعيش في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنكُم ﴾(١) .

وقول الشاعر :

٣٦٣= * لم يَمنع الشُّرب منها غَيْر أَنْ نَطَقَتْ (٢) *

⁽١) الذاريات / ٢٣.

⁽٢) تمامه:

^{*} حمامةً في غصون ذات أوقال ِ *

بُنِيَتْ ، (مِثْلَ) ، و (غير) على الفتْح لإضافتهما إلى غير متمكّن

فإن قيل : فأنْ والفعل في تأويل المصدر ، وكذلك أنّ المشدّدة مع ما بعدها ، والمصدر اسم متمكّن فحينتلةٍ « مشل » و « غير » قد أضيفا إلى متمكّن ، فلم وجب البناء ؟ :

قيل : كون أنْ مع الفعل في تقدير الصَّـدْر شيء تقديري ، والاسم غير ملفوظ به ، وإنّما الملفوظ به حَرْفٌ وَقِعْلُ،فلمَا أَضيفا إلى ما ذكرنا مع لزومها الإضافة بُنِيا معها،لأن الإضافة بابها أن تقع على لأسماء المفردة ، فلما خرجت هنا عن بابها بُنِي الاسم .

العاشر : يقال : ضربت زيداً ضَرْباً ، ولا يقال ضربت زيداً أن ضربت على إيقاع أن والفعل موقع المصدر . وأجازه الأخفش .

⁼٣٤٤، ١٥٢، وشرح شواهد المغنى للسّيوطي (١٥٨، ونسبه لقيس بن رفاعة ، والتصريح ١٥/١، واللسان : «وقل » ، والهمع والدرر رقم ٨٧٠.

والضمير في ﴿ منها ﴾ رأجع للوجناء ، وهي الناقة الشديدة .

وأراد بنطقت : صوِّتت مجازاً ، و ﴿ في ﴾ بمعنى : ﴿ على ﴾

والأوقال : جمع وقُل ، وهو ثمر الدّومُ اليابس ، فإن كان ثمره طريًّا فاسمه البهش .

يقول: لم يمنعها أن تشرب الماء غير ما سمعت من صوت حمامة فنفرت، يريد أنها حديدة النفس ، يخامرها فزع وذعر لحدّة نفسها وهــو محمود فيها . انظر الشرح في الدور .

وحجة الجمهور أنَّ أنْ تخلص / الفعل للاستقبال ، والتَّاكيد ١٩٧/٢] إنما يكون بالمصدر المبهم .

وعلّله بعضهم : بأنّ أن تفعل يعطي محاولة الفعل ، ومحاولة المصدر ليست بالمصدر ، فكذلك لم يسغ لها أن تقع مع صلتها موقع المصدر .

قال صاحب البديع : اجاز الأخفش مسألة لا يجيزهـا غيره : « ضربت زيداً أن ضربت » ، ويقول : هو في تقدير المصدر .

الحادي عشر: قد ينوب المصدر عن الظرف نحو: جتك قُدومَ الحاج ، وانتظرتكَ حَلب ناقة . ولا ينوب في ذلك المصدر المؤول وهو أن والفعل نحو: ﴿ وَتَرغُبونَ أَنْ تَنْكَحُوهُمْن ﴾ (أ) إذا قدر بدونى خلافاً للزغشري .

الثاني عشر : قال ابن مجاشع في كتاب (معاني الحروف) : الفرْق بين كَرِهْتُ خُروجك ، وكرهتُ أن تخرج : أن الأول مصدر مؤقت، لأنه بيّن فيه الوقت .

وقال الأندلسي في (شرح المفصل) : الفرق بين ذِكْر أن مع الفعل بمعنى المصدر وبين الإفصاح بذكر المصدر من وجهين :

أحدهما : ذكره علي بن عيسى : أن ذكر المصدر بمنزلة المُجْمَل ، لأنه يحتمل الفعل الذي نُسِب إلى فاعله ، والفعل الذي -----

⁽١) النساء / ١٢٧.

فَعَلَ، والفعل الذي فعله . وإذا ذكرت أن مع الفعل فقد أفصحت بالمعنى الذي أردت من ذلك ، مثال ذلك : أعجبني ضرب زيد ، وأن ضرب زيد ، وأن تضرب ، وأن يضرب زيد .

والآخر : إن ذُكِر المصدر لا يدلّ على زمان بعينه ، وذكر أن مع الفعل يدلّ على أنّ الفعل وقع من فاعله ، فيما مضى ، أو يقع فيما يأتي .

وفرق ثالث : وهو أنّ أن وصلتها له شبه بـالمضمر في أنـه لا يوصف ، ولذلك اختار الجرمي في « البرّ » من قوله تعالى : ﴿ ليس البِرْ أَنْ تُولُوا ﴾(١) النّصب ، لأنه إذا اجتمع مُضْمَرٌ ومُظْهَرٌ ، فالوَجْهُ أن يكون المضمرُ الاسم ، لأنه أذهب في الاختصاص . انتهى .

وفي (تذكرة) ابن مكتوم عن تعاليق ابن جنّي مَنْ قال :

٣٦٤= * فإنما هي إقبالُ وإدبار(٢) *

لم يَقُل : فإنما هي أن تقبل وأن تدبر ، وإن كـان هذا بمعنى

 ⁽١) البقرة /١٧٧. وقراءة الرفع قراءة سبعية ، فقد قرأ بها نافع ، وابن كثير ،
 وأبو عمرو ، وابن عامر ، والكسائي . انظر قراءة رقم ٥٠٠ في معجم القراءات .

⁽٢) صدره:

^{*} ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكرت * هذا الشاهد سبق ذكره . انظر رقم ٢٥٤.

المصدر وذلك ، لأن / قوله : إقبال مصدر ، دالٌ على الأزمنة النَّلالة [٩٨/٢] دلالة مبهمةً غير مخصوصَةٍ فهو عام ، وقولك : أن تقبل خاصٌ ، لأن « أَنْ » تخصص الاستقبال . فلمّا كانوا توسّعوا في الأول وهو المصدر لم يتوسّعوا في هذا الثاني ، وإن كان معناه المصدر للمخالفة التي بينهما . انتهى .

ذكر ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل

في (تذكرة): ابن الصائغ: قال: نقلت من مجموع بغط ابن الرّماح: يفارق المصدر اسم الفاعل في عمله مطلقاً، وعدم تقديم معموله، وإضافته للفاعل وتعريفه بأل المهدية والجنسية غير الموصولة، وعدم الجمع بين أل والإضافة، وعدم الاعتماد والعمل غير مفرد إلا في:

٣٦٥= * مواعيد عرقوب أخاه(١) *

من شواهد: سيبويه ١٩٣٧، وقسطر الندى ٣٦٧ ، وابن يعيش ١٩٣١ ، والمقرّب ١٣٦١ ، والهمع والدرر رقم ١٤٥٧. وقد نسبه في الدرر إلى امرىء القيس ، ونسبه في اللسان : « عرقب » إلى الأشجعيّ .

⁽۱) قطفه من بیت هو بتمامه :

وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب أخاه بيثرب وصدره في المقرب :

^{*} وقد وعَدَتْك موعداً لو وفَتْ به *

و « تركته بملاحس ِ البقرِ أولادَها (١) »

ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل والفعل

قال في (البسيط) : أعلم أن اسم الفاعل ينقص عن الفعل ويفارقه بستة أشياء :

أحـدها : لا يعمـل عند البصــريين إلّا في الحال والاستقبــال والفعل يعمل مطلقاً .

الثاني : اشتراط اعتماده عند البصريّين .

الثالث : أنه إذا جـرى على غير من هــو له بــرز ضميره عنــد البصويين بخلاف الفعل .

الرابع : أنه يجوز تعديته بحرف الجر ، وإن امتنع ذلك في فعله نحو : ﴿ فَعُالَ لِمَا يُرِيدُ ﴾ (٢) .

وقال الشاعر :

٣٦٦=ونحن التَّاركون لما سَخِطْنــا ونحن الآخذون لِمَا رَضِينا^{٣)}

 ⁽١) أي بمواضع تلحس فيها البقر أولادها . ويروي بملحس البقر أولادها ولا شاهد فيه . انظر القاموس .

⁽۲) هو د/۱۰۷ ، والبروج/ ۱٦

⁽٣) لعمرو بن كلثوم من معلقته المشهورة .

من شواهد ابن يعيش ٦/٧٨.

الخامس: أن اسم الفاعل مع فاعله يُعَدّ من المفردات بخلاف الفعل مع / فاعله ، ولذلك يُعرب بخلاف الفعل مع فاعله عند التّسمية [١٩٩/٢] .

> السادس : أن الألف والواو في ضاربان وضاربون حرفان يدلاًن على التثنية والجمع ، وهما في : يضربان ويضربون اسمان يـدلاًن على الفاعل المثنى والمجموع .

وقال في موضع آخر : اعلم أنّ الألف والياء والواو اللاحقة لاسم المفعول واسم الفاعل حروف دالّة على التّننية والجمع، والفاعل فيها ضمير لا يبرز بخلاف الفعل ، فإنها فيه ضمائر دالّة على المثنّى والمجموع والفاعلة المخاطبة عند سيبويه .

وإنّما حكمنا بأنها حُروف وليست بضمائر لتغيرّها بدخول العامل والضّمائر في الفعل لا تتغير بدخوله .

وإنّما لم يبرز ضمير الفاعل في الصّفات في تثنية ولا جمع لئلائة أوجه :

أحـدها : لِتَنْحَطَّ رَتَبُها عن رُتِبة الفعـل الَّذي هــو أصلها في العمل ، فإنه يبرز فيه ضمير التئنية والجمع .

والثناني : أنه لـو بـرز لكـــان بصـورة الضّميـــر الــدالَ على التثنية والجمع في الفعـل ، وحينتـلّـذٍ فيؤدّي إلى اجتمـاع ألفين في التثنية ، أحدهما : ضمير ، والثاني : علامة التثنية ، واجتماع واوين في الجُمْع ، إحداهما : ضمير ، والثانية : علامة الجمع ، ولا يجوز الجمع بينهما ، لأنهما ساكنان فلا بُدّ من حذف أحدهما .

وإذا كان لا بُدّ من الحذف حَكَمْنا بـاستتار الضّميــر خيفةً من الحذف ، لأن الموجود علامة التثنية والجمع ، وليس بضمير بدليل تغيّره ، والضمير لا يتغيّر .

والثالث: أن الصّفة لمّا كانت تُتنّى وتجمع بحكم الاسميّة ، استغني عن بُروز ضميرها بدليل علامة التّنية والجمع عليه ، بخلاف الفعل ، فإنّه لا يثنىّ ولا يجمع ، فلذلك برز ضميره، ليدُلّ على تثنية الفعل ، وجمعه .

وذكر الأندلسي بدل الوجه الرّابع في الفرق: أنّ اسم الفاعل إذا تنّى أو جمع واتصل به ضمير وجب حذف نونه؛ لاتصال الضّمير على المشهور، وذلك لا يجب في الفعل، بل يتصل الضّمير به، وقال المهلتي:

مراتب سِتَ لم تكن لاسم فاعل تنزّل عنها واستبدّ بها الفِحْل يحلّ إذا لم يعتمد في محلّه ولا بُدّ من إبراز مضمر يتلو/ وإن كان معناه المضيّ فمبطلٌ وتسقط نوناه إذا مُضْمَر يَخُلُو وتقديره فرد أو جعلك واوه وأختاً لها في الجمع حُرْفاً بها يَعْلُو

ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل واسم المفعول

من ذلك : أن اسم الفاعـل يبنى من الـلازم كمـا يبنى من المتعدّي كقائم وذاهب .

واسم المفعول إنما يُبنى من فعل متعدٍ ، لأنه جارٍ على فعل ما لم يُسمَ فاعله ، فكما أنه لا يُبنى إلا من المتعدّي ، كذلك اسم المفعول . ذكره في (البسيط) : قال ؛ فإن عدّي اللازم بحرف جرّ أو ظرف جاز بناء اسم المفعول منه نحو : ﴿ غير المُفْضُوبِ عليهم ﴾(١) و « زيد منطلق به » .

ومن ذلك، قال ابن مالك في (شرح الكافية): انفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع معنى نحو: الرَّرُّ محمودُ المقاصِد، وزيدُ مكسو العَبْدِ ثُوباً.

وقال الأندلسي: في (شرح المفصل): الفرق بين اسم الفاعل المراد به الماضي وبين اسم الفاعل المراد به الحال أو الاستقبال من وجوه:

أحدها : أن الأول لا يعمل إلّا إذا كان فيه اللّام بمعنى الذي ، والثاني يعمل مطلقاً . ----

 ⁽۱)الفاتحة / ۷.

ثانيها : أن الأول يتعرّف بالإضافة بخلاف الثاني .

ثالثها : أن الاول إذا تُنّي أو جمع لا يجوز فيه إلا حذف النّون والجُرّ. والثاني : يجوز فيه وجهان : هذا ، وبقاء النّون والنصب .

ذكر ما افترق فيه الصفة المشبهة واسم الفاعل

قال ابن القوّاس في (شرح الكافية) : الصَّفة المشبهة تشبه اسم الفاعل من وجوه ، وتفارقه من وجوه :

أما وجوه الشبـــه فأربعـة : التّذكيـر ، والتأنيث ، والتثنيـة ، والجمع .

وأما وجوه المفارقة فسبعة :

أحدها : أنها لا تعمل إلاّ في السّبَبِيّ دون الأجنبي نحو زيد حسنٌ ٢٠١/ وجهّهُ / ولا يجوز حسنٌ وجهُ عمرٍو، كما يجوز ضاربٌ وجه عمـرو لنقصانها عن مرتبة اسم الفاعل .

والنَّاني : لا يتقدّم معمولها عليها ، فلا يقال : زيدُ وجَهُأ حسنُ كما يقال : زيدُ عمراً ضاربٌ .

والثالث : عدم شبه الفعل ، ولذلك احتـاجت في العمل إلى شبه اسم الفاعل . الرابع: أنها لا توجد إلا ثابتة في الحال سواء كانت مرجودة قبله أو بعده ، فإنها لا تتعرّض لذلك بخلاف اسم الفاعل ، فإنه يدلً على ما يدلً عليه عليه الفعل ، ويستعمل في الأزمنة الثلاثة ، ويعمل منها في الحال والاستقبال، ولذلك إذا قصدنا بالصفة معنى الحدوث أتى بها على زنة اسم الفاعل ، فيقال في حسن : حاسن ، فحسن ، هو الذي ثبت له الحسن مطلقاً ، وحاسن الذي ثبت له الآن أو غداً . وفي التزيل : ﴿ وضائقٌ به صَدْرُك ﴾ (١٠ غعدل عن ضَيِّق إلى ضائق ، ليدل على عُروض « ضَيِّق) وكونه غير ثابت في الحال .

لا يقال : فإذا دلّت على معنى ثابت كانت مأخوذةً من الماضي لكونه قد ثبت ، وحينئذٍ فيلزم أن لا تعمل لكون اسم الفاعل المشبهّة به للماضى وهو لا يعمل .

لأنا تقول: إنما يلزم ذلك أن لوكان دلالتها على الثبوت وتعلقها بالماضي يخرجها عن شبه اسم الفاعل للحال مطلقاً وهو ممنوع، بل معنى الحال موجود فيها، فإنك إذا قلت مررت برجل حسن الرجه دل على أن الصفة موجودة، لاتصال زمانها من إخبارك، لا أنها وجدت ثم عدمت.

الخامس: أنها لا تؤخذ إلا من فعل لازم.

⁽۱) هود / ۱۲.

السادس : أنها إذا دخل عليها « أل » وعلى معمولها كان الأجود في معمولها الجرّ بخلاف اسم الفاعل ، فإن النصب في أجود .

السابع: أنه لا يجوز أن يعطف على المجرور بها بالنّصب فلا (۲۰۲/۱ يقال: زيد/ كثير المال والعبيدَ بنصب (العبيد) كما يقال زيدٌ ضاربٌ عمروٍ وبكراً، لانه إنما يعطف على الموضع بالنّصب إذا كان المعطوف عليه منصوباً في المعنى، وليس معمولها كذلك ، بل هـو مرفوع في المعنى ، لأن الأصل في كثير المال: كثيرٌ ماله .

وذكر ابن السّراج في الأصول فرقاً ثامناً وهو: أنّ اسم الفاعل يجوز إضافته إلى الفاعل ، لا يجوز أن تقول : عجبت من ضارب زيد وزيد فاعل ، ويجوز في الصّفة المشبهة إضافتها إلى الفاعل؛ لأنها إضافة غير حقيقية نحو : الحسن الوجه ، والشّديد اليد ، فالحسن للوجه والشّدة لليد، والمعنى : حسن رَجْهُهُ .

وزاد ابن هشام في (المغني) فروقاً أخرى .

أحدها: أن أسم الفاعل لا يكون إلا مجارياً للمضارع في حركاته وسكناته، وهي تكون مجارية له كمنطلق اللسان، ومطمئن النّفس، وطاهر العرْض، وغير مجارية له وهو الغالب.

والثاني: أنه لا يخالف فعله في العمل وهي تخالفه، فإنها تنصب مع قصور فعلها .

[1/4.1]

والثالث : أنه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل وإضافته إلى مضاف إلى ضميره ، نحو : مررت بقاتل أبيه ، ويقبح مررت بحسن وجهه .

والرابع : أنه يفصل مرفوعه ومنصوبه كزيد ضارب في الدّار أبوه عمراً، ويمتنع عندالجمهور:زيـد حسنٌ في الحرب وجهه، رفعت أو نصبت .

والخامس : أنه يجوز اتباع معموله بجميع التوابـع ، ولا يتبع معمولها بصفة. قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة .

والسادس : أنه يجوز حذفه وإبقاء معموله وهي لا تعمل محذوفة .

وقال الأندلسي في (شـرح الفصل): الأمـور التي ضارعت بهـا الصفة المشبهة اسم الفاعل ستة : الاشتقاق ، واتحاد المعنى ، والإفراد ، والتثنية ، والجمع ، والتذكير ، والتأنيث .

وأما الفرق بينها وبين اسم الفاعل فمن وجوه :

أحدها : أن هذه الصّفات لا توجد إلا حالًا واسم الفاعل يصلح للأزمنة / الثلاثة .

ثانيها: أنمها لا تعمل إلا فيما كان من سبب موصوفها أعني الأسم الذي تجري عليه إعراباً.

ثالثها: لا يتقدّم معمولها عليها .

رابعها : أن المنصوب بها ليس مفعولًا به صريحاً .

خامسها : أن الألف واللام متى كانت فيها وفي معمولهــا كان الأصل الجرّ .

سادسها : أنه لا يعطف على المجرور بها نصباً .

سابعها : أنها تعمل مطلقاً من غير تقييد بزمان أو ألف ولام .

ثامنها: أنها يقبح أن يضمر فيهاالموصوف، ويضاف معمولها إلى مضمره .

تاسعها : أنها لا تكون علاجاً واسم الفاعل قد يكون وقــد لا يكون .

عاشرها : انها لا توافق الفعل عدّة وحركةً وسكوناً .

قال ابن برهان : (ضارب) يعمل عمل فعله اللذي أخذ منه ، و(حسن) يعمل ما يعمل فعله، لأنه ينصب تشبيهاً له بضارب ، وبينهما فرق من طريق المعنى وذلك أن الفاعل في : زيد ضارب عمراً غير المنتصب والفاعل في المعنى في زيد حسن الوجه هو المنتصب .

فإن قيل : ما العلَّة في حمل حسن الوجه على ضارب؟ قلنا لأنهما صفتان .

قال الأندلسي : هذا الذي ذكر فرق آخر أيضاً ، وهو أن

المنصوب بها فاعل في المعنى ، وذلك أنك إذا قلت : زيد ضاربٌ عمراً فقد أخبرت بوصول الضّرب من زيد إلى عمرو ، وأمّا زيد حسن الوجه فلا يخبر أن الأول فعل بالوجه شيئًا، بل الوجه هو الفاعل في الحقيقة إذ الأصل زيد حسن وجهه . ويشترط فيها الاعتماد كما اشترط في اسم الفاعل/.

ذكر ما افْترق فيه أفعل في التّعجّبّ وأفعل التّفضيل

قال صاحب (البسيط) : التّعجب والتّفضيـل يشتركــان في اللّفظ والمعنى .

أما اللَّفظ فلترّكبهما من ثلاثة أحرف أصول وهمزة .

وأما المعنى فلأنَّ ما أُعْلَم زيداً ! وزيد أعلم من عمرو .

يشتركان في زيادة العِلْم .

ويفترقان في أن أفعل في التَعجب ينصب المفعول به نحو: ما أحسن زيداً ، وأفعل التقضيل لا ينصب المفعول به على أشهر القولين ، والثاني أنه ينصبه للسماع والقياس ، أما السماع فقوله :

٣٦٧= أكرِّ وأحمى لِلْحقيقة مِنْهُم وأُضْرِب مِنَّا بالسُّيوف القوانسا(١)

⁽١) سبق ذكره رقم ٩٩.

وأمّا القياس فإنه اسم مأخوذ من فعل ، فوجب أن يعمل عمل أصله قياساً على سائر الأسماء العاملة .

والجواب عن البيت أن القوانس منصوبٌ بفعل دلّ عليه أضرب أي نضرب القوانسا ، وعن القياس أنه مدفوعٌ بالفارق من وجهين :

أحدهما: أن الاسماء العاملة لها أفعال بمعناها ، فلذلك عملت نظراً إلى الفعل الذي بمعناها ، وأفعل التفضيل ليس له فعل بمعناه في الزّيادة حتى يعمل نظراً إلى فعله .'

والثاني : أن أصل العمل للفعل ، ثم لما قويت مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ، ثم لما شبّه بهما من طريق التثنية والجمع والتذكير والتَّأنيث وهي الصَّفة المشبهة ، وأفعل التفضيل؛ إذ صحبته « مِنْ » امتنعت منه هذه الأحكام، فَبَعُد لذلك عن شبه الفعل، فلذلك لم يعمل في الظاهر . ذكره صاحب (البسيط) .

ذكر ما افترق فيه نعم وبئس وحبذا

قال ابن النَّحاس في (التعليقة) : : حبَّذا كَنِعْم وبئس في المبالغة في المدح والذّم إلا أن بينهما فرقاً، وهو أن «حَبّذا» مع كونها [٢٠٥] للمبالغة في المدَّح تتضمَّن تقريب الممدوح من القَلْب ، وكذلك في الذَّم تتضمَّن بُعد المذموم من القلب / وليس في نِعْم وبئس تعرَّض لشيء من ذلك .

قال : وممَّا افترقا فيه أنه يجوز في « حبدًا) الجمع بين الفاعل والظاهر والتّمييز من غير خلاف نحو : حبّذا رجلًا زيد .

وجرى في نعم ويئس خلاف فمنعه جماعةً ، وجوّزه آخرون ، منهم الفارسي والزمخشرّيّ .

وفصل جماعة منهم ابن عصفور ، فقالوا : إن احتلف لفظ الفاعل الظاهر والتمييز ، وأفاد التمييز معنى زائداً ، جاز الجمع بينهما ، وإلا لم يَجُز ، قال : وإنما جرى الخلاف في نعم وبس ، ولم يَجْز ، قال : وإنما جرى الخلاف في نعم وبس ، الإشارة مبهم فله مرتبة من مَرْتَبَيْ فاعلي نعم ، وهما المظهر والمضمر ، فليس اسم الإشارة واضحاً كوضوح فاعل نعم المظهر، فلا يحتاج إلى تمييز ولا مبهماً كإبهام المضمر في نعم ، فيلزم تمييزه ، بل لما كان فيه إبهام فارق به الفاعل المظهر في نعم جاز أن يجمع بين الفاعل والتمييز في حبذا ، ولما قلّ إبهامه عن إبهام المضمر في نعم جوزنا عدم التمييز في حبذا ظاهراً ومقدّراً ، ولم نُجِزه مع المضمر في نعم ، انهى .

ذكر ما افترقت فيه التوابع

قال في (البسيط) : الفرق بين الصّفة والتأكيـد من خمسة أوجه : أحدها : أنه لا يصعّ حذف المؤكّد ، ويصعّ حذف الموصوف. وسرّه أن التّأكيد فيس فيه زيادة على المؤكّد ، بــل هو هــو بلفظه أو بمعناه ، فلوحُذِف لبطل سرّ التّأكيد .

وأمّا الصّفة ففيها معنى زائد على الموصوف ، فإذا عُلِم الموصوف جاز حذف وإبقاؤها ، لإفادتها المعنى الزّائد على الموصوف ، لأنها بمنزلة المستقل بالنّظر إلى المعنى الزائد .

والوجه الثاني : أن التوكيد المتعدّد لا يعطف بعضه على بعض ، والصفات المتعدّدة يجوز عطف بعضها على بعض . وسرّه أن ألفاظ التوكيد متّحدة المعاني . وألفاظ الصفات متعدّدة المعاني .

والوجه الثالث: أن الفاظ التأكيد لا يجوز قطعها عن إعراب متبوعها ، والصفات يجوز قطعها عن إعراب . وسرّه أن القطع إنما يكون لمعنى ملح أو ذم / وهو موجود في الصّفات ، فلذلك جاز قطعها ، وأمّا التّأكيد فلا يستفاد منه صلح ولا ذم ، فلذلك لم يجز قطعه .

والوجه الرَّابِع: أن التأكيد يكون بالضّمائر دون الصّفات. وسرّه أن التأكيد يقرّي المعنى في نفس السَّامع بالنسبة إلى رفع مجاز الحكم ، وإن كان المحكوم عليه في نهاية الإيضاح ، فلذلك احتيج إليه ، وأما الصّفة فلان المقصود منها إيضاح المحكوم عليه ، وهو في نهاية الإيضاح، فلا يحتاج إلى إيضاح ، لأنه ان كان لِمُتَكَلِّم أو مخاطب فقرينة النَّكلَم أو الخطاب توضّحهما ، وإن كان لغائب فالقرينة الظاهرة نوضحه، فلا يحتاج إلى إيضاح .

والوجه الخامس : أن النّكرات تؤكد بتكرير ألفاظها دون معاني ألفاظها، وتوصف. وسرّه أن معاني ألفاظها معارف، ولا تؤكّد النّكرات بالمعارف، وأمّا الوصف فإنها توصف بما يوافقها في التّنكير.

وقال الأندلسيّ في (شرح المفصل) : النّعت يفارق التوكيد من أوجه :

الأول: أن التأكيد إن كان معنويًا فألفاظه محصورة ، وألفاظ الصّفات ليست كذلك ، وإن كان لفظيًا فإنه يجري في الكلم بأسرها مفردةً ومركّبةً ، والنعت ليس كذلك .

الثاني : أن النّعت يتبع المعرفة والنكرة ، والتأكيد لا يتبع إلا المعارف أعني التأكيد المعنوي .

الثالث : أن الصّفة يشترط فيها أن تكون مشتقّة ، ولا كذلك في التأكيد .

[عطف البيان ٍوالصّفة]

قال وعطف البيان يجامع الصّفة من حيث إنه يبيّن ويوضّح كما تفعل الصفة في الجملة . ثم إنهما يفترقان في غير ذلك ، فالصّفة مشتّقة أبداً من معنى في الموصوف أو في شبيه استحقّ أن يوضع له اسم منه نحو : طريل مُشْنَقّ من الطول . فإذا قلت: رجل طويل، فالرجل استحقّ أن يكون طويلاً اسماً له وواقعاً عليه بطريق وجود الطّول فيه . وأمّا عطف البيان فلا يكون مشتقًا .

وفرق ثانٍ : وهـو أن عطف البيان على الانفراد يـدل على الانفراد يـدل على المقصود فإذا / قلت: زيد أبو عبد الله دَلَراُبو عبد الله الله الولي المنحصوص الذي قصد به زيد ، وأمّا الصّفة فليست كذلك ، لأنك إذا قلت: رجل طويل، ثم أفردت الطويل، ولم تقدّر جريه على رجل لم يدل عليه ، وإنما يـدلّ على شيء من صفته الـطّول على الجملة .

وفرق ثالث : أن عطف البيان لا يكون إلاّ بالمعـارف والصّفة تكون بالمعرفة والنكرة .

وفرق رابع : أن النّعت يكون للشيء وكيفيّته ، وعطف البيان لا يكون فيه ذلك .

وفرق خامس : أن النعت قد يكون جملة ، وعطف البيان ليس كذلك .

والنَّعت منه ما يكون للمدح ولا كذلك في عطف البيان .

وأيضاً فالصفة تتحمل الضمير، وعطف البيان لا يتحمّله . وغير ذلك من الفروق . انتهى .

وقال ابن يعيش وصاحب (البسيط) : عطف البيان يشبه الصَّفة من أربعة أوجه ، ويفارقها من أربعة أوجه ، أما أوجه الشّبه :

فأحدها: أن يبيّن المتبوع كبيان الصفة .

والثاني : أن حكمه حكم الصّفة في انسحاب العامل عليها .

والثالث : أنه يطابق متبوعه في التَّعريف كالصفة .

والرابع : أنه لا يجري على مضمر كالصفة .

وأما أوجه المفارقة :

فأحدها: أن الصَّفة بالمشتق غالباً وهو بالجوامد .

والثاني : أن عطف البيان يختص بالمعارف ، والصفة تكون في المعارف والنّكرات . وذكر بعضهم أنه يكون في النّكرات أيضاً .

والشاك: أن حكم الصّفة أن تكون أعمّ من الموصوف أو مساوية ، ولا تكون أخصّ منه ؛ لأنها تستمد من الفعل بدليل تحمّلها للضمير ، فلذلك انحطّت رتبتها لنظرها إلى ما أصله التُنكير . ولا يشرتط ذلك في عطف البيان / نحو : مررت بأخيك زيد ، فإن زيداً [٧/٢٠] أخص من الأخ . الرَّابع : أن الصَّفة يجوز فيهـا القطع إلى النَّصب والـرَفع ولا يجوز ذلك في عطف البيان، لعدم المدح والذّم المقتضى للقطع .

[عطف البيان والبدل]

قالا : ويشبه البدل أيضاً من أربعة أوجه ، ويفارقه من أربعة أوجه :

أما أوجه الشُّبه :

فأحدها: أنه عبارة عن الأوّل كالبدل.

والثاني : أنه يكون بالجوامد كالبدل .

والثالث : أنهُ قد يكون أخصّ من متبوعه وأعم منه كالبدل .

والرابع: أنه قد يكون بلفظ الأول على جهة التأكيد كقول (١)
 القائل

٣٦٨= * يا نصرُ نصرٌ نَصْرا^(٢)

(١) في ط: كقوله لقائل: تحريف واضح.

(۲) رجز هو بتمامه :

إنسي وأسلطار سُلطِرْن سلطراً لقائل يسا نصدرُ نصدرُ نَصْرا وهو لرؤبة، ديوانه / ١٧٤، وروايته :

يا نصر نَصْراً نصراً * بنصب « نصراً الثانية .

من شواهد : سيبويه ۲۰۶۱، والخزانة ۲۰۲۱، وشرح شواهد المغنى للسيوطي (۸۱۲، والمغنى ۲۳٤/۲ ، ۷۶۲، ۵۱۰. الله مال تر ۱۸۵۷ ، ۱۸۵۷ ، ۱۸۵۲ ، ۱۸۵۷ ، ۵۷۲

والهمع والدرر رقم ٩٥٧، ١٥٤٨.

كالبدل .

وأما وأجه المفارقة :

فأحدها: أنّ عطف البيان في تقدير جملة على الأصح ، والبدل في تقدير جملتين على الأصح .

والثاني : أن عطف البيان يشترط مطابقته لما قبله في التّعريف بخلاف البدل ، فإنه تبدل النّكرة من المعرفة وبالعكس .

والثالث : أن عطف البيان لا يجري على المضمر كالـوصف بخلاف البدل .

والـرابع : أن البـدل قـد يكــون غيــر الأوّل في بــدل البعض والاشتمال والغلط بخلاف عطف البيان .

وقال ابن جنّي في (الخصائص) : حدثنا أبو علي أن الزّيادي سأل أبا الحسن عن قولهم : مررت برجل قائم زيدٌ أبوه بدلٌ أم صفة ؟ فقال أبو الحسن : لا أبالي بأيّهما أجبت ؟ قال ابن جنّي : وهذا يدلّ على تداخل الوصف والبدل، وعلى ضعف العامل المقدّر مع البدل .

وقال ابن يعيش: قد اجتمع في البدل ما افترق في الصّفة والتأكيد، لأن فيه إيضاحاً للبدّل ورفع لَبّس، كما كان ذلك في الصّفة وفيه رفعُ للمجاز، وإبطال التوسّع الذي كان يجوز في المبدل منه، ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني أخوك / جاز أن تريد كتابه أو (١٩/٢ رسوله ، فإذا قلت : زيد زال دلك الاحتمال ، كما لو قلت : نفسه أو عينه ، فقد حصل باجتماع البدل والمبدل منه ما يحصل من التّأكيد بالنفس والعين ، ومن البيان ما يحصل بالتّعت غير أن البيان في البدل مقدّم ، وفي النعت والتّأكيد مؤخر .

وقال ابن هشام في (المعني) : افترق عطف البيان والبدل في ثمانية أمور، فذكر من هذه الأربعة التي ذكرهـا ابن يعيش وصاحب (البسيط) ثلاثة :

الرابع والخامسوالسادس: أن عطف البيان لا يكون جملة ولا تابعًا لجملة، ولا فعلاً تابعًا لفعل بخلاف البدل .

والسابع : أنه لا يكون بلفظ الأول ، ويجوز ذلك في البـدل بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب : ﴿ وَتَرَى كُلُّ أُمّةً جائية كُلُّ أُمّة تُذْعى إلى كتابها ﴾(١/ بنصب كُلّ الثانية .

والثامن : أنه ليس في نبّة إحلاله محلّ الأول بخلاف البدل ، ولهذا امتنع البدل، وتعين البيان في نحو: يا زيدٌ الحارثُ ، ويا سعيد كرزٌ ، وفي نحو : أنا الضارب الرّجل زيدٍ ، وفي نحو : زيدٌ أفضل النّاس الرجال والنساء ،أو النّساء والرجال ، وفي نحو : يأيّها الرّجلُ غلام زيد ، وفي نحو أيُّ الرّجلين زيد وعموو جاءك ؟ وفي نحو :

 ⁽١) الجاثية /٢٨. وفي النشر ٣٧٢/٢: قرأ يعقوب بنصب اللام ، وقرأ الباقون برفعها .

(۱۰/۲]

جاءني كلا أخويك زيد وعمرو^(١) .

وعبارة ^(۱) ابن السّراج: الفرق بين عطف البيان وبين البدل: أن عطف البيان تقديره تقدير النّعت التابع لـلاسم، والبدل تقـديره أن يوضع موضع الأول. قال: والفرق بين العطف وبين النعت والبدل: أن الثاني في العطف غير الأول، والنّعت والبدل هما الأول.

قال ابن يعيش : ويتبيّن الفرق بينهما بياناً شافياً في موضعين : أحدهما : النّداء / نحو : يا أخانا زيداً.

والثاني : نحو أنا الضّاربُ الرّجل ِ زيدٍ ، فإنه يتعين فيهما جعل زيدٌ عطف بيان، ولا يجوز جعله بدلاً ، لأنه يوجب ضم زيدٌ في الأول(٢٠) وامتناع الإضافة في الثّاني^(٤) .

 ⁽١) انظر نص ابن هشام في المغنى ١٠٠/٢ تحت عنوان : رما افترق فيه عطف البيان والبدل ، وقد وضح أمور الافتراق بأمثلة وشواهد عديدة .

 ⁽٢) في ط فقط: و وقال ابن هشام في المعنى: وعبارة ابن السّراج ، الخ بزيادة
 و وقال ابن هشام ، وهي زيادة ليست في النسخ المخطوطة مما يدّل على أنها
 وهم ، وقد تتبعت هذه العبارة في المعنى في هذا الموضع فلم أعثر عليها .

 ⁽٣) أي في الموضع الأول الذي مثل له بمثال : يا أخانا زيداً . ويترتب على
 جعله بدلاً أن تقول : يا أخانا زيدً بالضم ، ولم يجز نصبه ولا تنوينه لانه من
 جملة أخرى غير الأول كأنك قلت : يا أخانا يا زيد .

⁽٤) فسّره ابن يعيش في الموضع نفسه ٧٣/٣ بقوله : ١ إن جعلت زيداً عطف بيان جازت المسألة ، وإن جعلته بدلاً لم تجز ، لأن حدّ عطف البيان أن =

قال ابن يعيش: ومن الفصل بين البدل وعطف البيان: ال المقصود بالحديث في عطف البيان هو الأول، والنّاني بيان كالنعت المستغنى عنه. والمقصود بالحديث في البدل^(۱) هو الثاني ، لأن البدل والمبدل منه اسمان بإزاء مسمًّى مترادفان عليه، والنّاني منهما أشهر عند المخاطب فوقع الاعتماد عليه، وصار الأول كالتّوطئة والبساط لذكر النّاني. وعلى هذا لو قلت: زوجتك بنتي فاطمة وكانت عائشة ، فإن أردت عطف البيان صَحّ النّكاح ، لأن الغلط وقع في البيان ، والمقصود لا غلط فيه وإذا جعلته بدلاً لا يصحّ النكاح لأن الغلط وقع فيما هو معتمد الحديث وهو النّاني (۱).

وذكر صاحب (البسيط) مثله قال : وينبغي للفقيه أن يتبع هذا التّحقيق ولا ينكره .

وكتب الزّركشي على الحاشية هنا : ما ذكره حسنٌ وبه يستدرك على أصحابنا حيث حَكَـوًا وجهين في مثل هـذه الصورة وصحّحـوا الصّحة .

تجري الأسماء الصريحة مجرى الصفات فيعمل فيه العامل ، وهو في موضعه بواسطة المتبوع ، والبدل يعمل فيه العامل على تقدير تنحية الأول ، ووضعه موضعه مباشراً للعامل ء .

 ⁽١) في ط فقط : « الأول ٤ مكان : « البدل ٤ تحريف، صوابه من المخطوطات وابن يعيش ٧٤/٣.

⁽٢) أنظر ابن يعيش ٣/٧٤.

وفي (شرح التسهيل) لأبي حيّان: باب العطف أوسع من باب البدل، لأن لنا عطفاً على اللّفظ وعلى الموضع، وعلى التّوهم، والبدل يكون على اللفظ، وعلى الموضع ولايكون على التوهم. وفيه الفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم: أن العطف على الموضع عامله موجود وأثره مفقود، والعطف على التّوهم أثره موجود وعامله مفقود.

وقال السّخاوي في (سفر السعادة) : قبال شيخنا أبو البُّمْن النّحويين لا يكادون يعرفون الكنديّ (١) : ينبغي أن يعلم أن كثيراً من النّحويين لا يكادون يعرفون عطف البيان على حقيقته ، وإنما ذكره سيبويه عارضاً في مواضع ، وأكثر ما يجيء تابعاً للأسماء المبهمة كقولك : يا هذا زيدٌ ، ألا ترى أنه ينون زيد ، فذلَ على أنه ليس ببدل .

وعلى هذا تقول : يأيهـــا الرجـل زيدٌ فزيــدٌ لا يكون بــدلًا من الرجـل لأن أي / لا توصف بـما لا « لام » (" فيه ، وإنـما يكون بـدلًا من [٢١١/٣

(1) هو زيد بن الحسن بن زيد بن الحسن ، الإمام تاج الدين أبو اليُمن الكنديّ ولد ببغداد سنة ٥٢٠ . وكان أعلى مَنْ على الأرض إسناداً في القراءات ، وله خزانة كتب في الجامع الأموي ، فيها كل نفيس . وتوفي يوم الاثنين سادس شوال سنة ٦١٣ .

وفيه يقول تلميذه الشيخ علم الدين السخاويّ ، وكان يبالغ في وصفه : لم يكن في عصسر عسرو مثلةً وكذا الكندي في آخر عُسر وهـمسا زيسد وعمسرو أنسما بيني النحو على زيدٍ وعمسرو انظر البغية /٧٧/١.

(٢) في ط فقط: « إلَّا بما لا لام فيه » بزيادة إلَّا تحريف يفسد الأسلوب.

أي ، فلذلك كان مبنيًا على الضّم غير منوّن . وهذا المكان من أوضح فروقه ، وهو من المواضع التي لا يقع فيها البدل .

وللبدل مواضع يخالف لفظه فيها لفظ عطف البيان فيعلم بذلك أن عطف البيان من قبل التوابع قائم بنفسه على خفائه ، وأحكامه في التكرير ، والعطف ، والإعراب ، في التقديم والتأخير . والعامل فيه أحكام الصفة فلذلك أدخله سيبويه في جملتها ولم يُفْرد له باباً .

قال ومن الفرق بين الصفة وعطف البيان : أن الصفة لا بُدّ من تقديرها ثانياً وإلا بطل كونها صفة ، وعطف البيان علمه لا بدمن تقديره غير ثانٍ بل أولاً، وإلا فسد كونه علماً، فلذلك لا يصح أن يجري مجرى الصّفة من كل وجه . انتهى .

وقال ابن هشام في (تذكرته) : عطف البيان ، والنّعت ، وبدل الكُلّ من الكل ، والتأكيد فيها بيان لمتبوعها .

وتفترق من أوجه : فيفارق عطف البيان النعت من وجهين :

أحدهما : من حيث أن النّعت بالمشتق أو بالمؤول به وهو ليس كذلك .

والثاني من حيث أن النعت يرفع الضمير والسببيّ ، والبيان ليس كذلك .

وهذا الوجه ناشيء عن الأول فينبغي أن يهذب فيقال : يكون في

111/11

الحقيقة لغير الأول نحو : رجلً^(١) قـائم أبوه ، والبيــان لا يكون إلّا للأول .

ويفارق التأكيد من وجهين :

أحدهما: أن التأكيد بألفاظ محصورة. وهذا ليس كذلك.

الثاني : أن التأكيد يرفع المجاز. وهذا إنما يرفع الاشتراك .

ووجه ثالث على رأي الكوفيين : أنهما يتخالفان في التعريف والتنكير في نحو : صمت شهراً كُلّه ، ولا يجوز ذلك في البيان خلافاً للزمخشريّ .

ويفارق البدل من وجهين :

أحدهما : أن متبوعه هو المقصود بالنسبة وليس كذلك البدل ، فالمقصود التابع لا المتبوع. وإنما ذكر الأول كالتوطئة / .

والثاني : أن البيان من جملة الأول.والبدل من جملة أخرى . انتهى .

. م

وقال الأندلسيّ في (شرح المفصل) : امتاز البدل عن بقيـة التوابع الأربعة بخواصّ لا توجد فيها .

وأما امتيازه عن الصفة فبوجوه :

أحدها: أن الصفة تكون بالمشتّق أو ما هو في حكمه. ولا كذلك البدل، فإن حقه أن يكون بالاسماء الجامدة أو المصادر .

الثاني : أن الصفة تطابق الموصوف تعريفاًوتنكيراً. والبـدل لا يلزم فيه ذلك .

الشالث : أنه يجري في المظهر والمضمر. والصّفة ليست كذلك .

الرابع: أن البدل ينقسم إلى بدل بعض وكمل واشتمال ، والصفة لا تنقسم هذه القسمة .

الخامس: أن البدل منه ما يجري مجرى الغلط. وليس ذلك في الصفة .

السادس : أن البدل لا يكون للمدح والذمّ كما تكون الصفة .

السابع: أن البدل يجري مجرى جملة أخرى ولا كذلك الصفة .

الثامن : أن الصفة تكون جملة تجري على المفرد. في البدل لا يكون كذلك ، فلا تبدل الجملة من المفرد .

التاسع: أن الوصف يكون بمعنى في شيء من أسباب الموصوف. والبدل لا يكون كذلك، لو قلت: سلب زيد ثوب أخيه لما جاز.

العاشر : أن البدل موضوع على مسمّى المبدل منه بالخصوصيّة

FY17/Y1

الموصوف بالوضع بل بالالتزام.

وأمّا امتيازه عن عطف البيان فمن وجوه :

أحدها : أنه يجرى في المعرفة والنكرة . وعطف البيان لا يكون إلاّ معرفة على ما قيل(١) / .

الثاني : أن عطف البيان هو المعطوف لا غير ، والبدل قد لا يكون المبدل بل بعضه، أو مشتملًا عليه، أولاً واحداً منهما، وهو بدل الغلط

الثالث: أن البدل يقدّر معه العامل ، ولا كذلك في عطف السان .

الرابع: أن في البدل ما يجري مجرى الغلط، وليس هذا في عطف السان.

وأما امتيازه عن التأكيد فلأن ألفاظ التأكيد المعنوى محصورة . وأمَّا اللَّفظيِّ فهو إعادة اللفظ الأول ، والبدل ليس كذلك ، ولأن التأكيد قد يكون المراد منه الإحاطة والشَّمول ، وليس هذا في البدل .

وأما امتيازه عن عطف النسق فظاهر

وقال ابن الدَّهَّان في (الغُرَّة) : : المناسبة بين التوكيد والبدل : أنهما تكريران يلحقان الأول في أحد أقسام البدل ، وأن كُلِّ واحد منهما لا يتقدّم على صاحبه، وأن إعرابهما كإعراب ما يجريان (١) في ط: « ما قبل ذلك ۽ تحريف صوابه من النسخ المخطوطة . عليه ، وأنك في التّوكيد مسدّدُ لمعنى المؤكّد ، وكذلك في البدل يُعني مالأول فتمدل منه .

ومن المقاربة التي بين الوصف والبدل : أن الصفة موضحة كما أن البدل موضّح .

والمباينة بينهما: أن الصّفة لا تكون إلا بمشتق ، والبدل لا يلزم ذلك فيه . وفي البدل ما يلزم فيه ضمير ظاهر إلى اللّفظ، وذلك البعض والاشتمال، وليس كذلك الصّفة إذا كانت للأول، بل يكون مستتراً غير ظاهر الى اللفظ . وفي البدل ما لا يتحمّل (١) ضمير البتّة ، وليس كذلك الصّفة .

والبدل يخالف متبوعه في التعريف والتنكير ، والصّفة ليست كذلك .

ومن الفرق بين الصفة والبدل: أن الفعل يبدل منه ولا يوصف.

ذكر ما افترق فيه الصّفة والحال

قال ابن القرّاس: الحال لها شبه بالصّفة من حيث أنّ كل ٢١٤/٦] واحد منهما / لبيان هيشة مُفيدة .

وقال في (البسيط) : الفرق بينهما من عشرة أوجه :

 ⁽١) في ط : « ما لا يتحمل عليه ضمير » بزيادة « عليه » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

أحدها : أنّ الصّفة لازمة للموصوف ، والحال غير لازمة ، ولذلك إذا قلت : جاء زيد الضّاحك كانت الصفة ثابتة له قبل مجيئه . وإذا قلت : جاء زيد ضاحكاً كانت صفة الضّحك له في حال مجيئه فحسب .

الشاني : أن الصفة لا تكون لمىوصىوفين مختلفًي الإعراب، بخلاف الحال فإنها قد تكون من الفاعل والمفعول .

الثالث: أن الصفة تتبع الموصوف في إعرابه بخلاف الحال . الرابم: أن الحال تلازم التنكير. والصفة على وفق موصوفها .

الخامس : أن الحال تتقدم على صاحبها وعلى عاملها القويّ عند البصريين. بخلاف الصّفة، فإنها لا تتقدّم على موصوفها .

السادس: أن الحال تكون مع المضمر. بخلاف الصّفة.

السابع : أن الحال ليس في عاملها خلاف. وفي عامل الصفة خلاف .

الثامن : أن الحال يغني عن عائدها الواو. بخلاف الصفة .

التاسع : أن الصفة أدخل من الحال في باب الاشتقاق .

العاشر : أن الصّفات المتعددة لموصوف واحد جائـزة ، وفي الأحوال المتعدّدة كلام . انتهى .

ذكر ما افترقت فيه أم المتصلة والمنقطعة

قال ابن الصائغ في (تذكرته) : نقلت من مجموع بخط ابن الرّماح : الفرق بين أم المتصلة والمنقطة من سبعة أوجه :

فالمُتصلة تقدّر بأي(١) .

ولا تقع إلّا بعد استفهام .

والجواب فيها اسم مُعيّن ، لا « نعم » أو « لا » .

ويقدّر الكلام بها واحداً .

والإضراب فيها ، وما بعدها معطوف على ما قبلها لا لازم الرفّع بإضمار مبتدأ .

وتقتضي المعادلة وهي أن يكون حرف الاستفهام يلي الاسم وأم كذلك. والفعل بينهما كأزيداً ضربته أم عمراً، فزيـد وعمروً مستفهم عنهما .

⁽١) في النسخ المخطوطة: «إلى » مكان «أي » تحريف صوابه من ط ومن قول المرادي في الجني الداني / ٢٠٥ عند الحديث عن أم : «أم المتصلة وهي المعادلة لهمزة النسوية نحو : ﴿ سواء عليهم أأنـ فرتهم أم لم تنذرهم ﴾ (البقرة / ٦) أو لهمزة الاستفهام التي يطلب بها لـ «أم » ما يطلب بـ «أي » نحو : أقام زيد أم قعد»؟.

وأُولِيتْ كـ « لا » حرف الاستفهام »/.

والذي لا تسأل عنه بينهما .

ولو سألت عن الفعل قلت: أضربت زيداً أم قتلته ؟

وقال المهلّبي :

الفرق في أم إذا جاءتك متصله من أوجه سبعة لِلْقَطْع معتزله وقوعها بعد الاستفهام عارية قطع الإضراب في الأساء معتدله كالفعل والفصل لا يحتل بينهما جواب سائلها التعيين للمَسلة من بعد تقدير أي ثم مفردها من بعدها داخلٌ في حُكْم ماعدَلةً وكون ما بعدها من جنس أوله وعكسُ ذلك يقتضبه لِمُنْقَصلة

ذكر ما افترق فيه أم واو

قال ابن العُطار في (تقييد الجمل) : أم وأو يشتبهان من وجوه، ويفترقان من وجوه :

فوجوه المشابهة ثـلاثة : الحـرفيّة ، والعطفيّة، وأنهمـا لاحد الشيئين أو الأشياء .

ووجوه المخالفة خمسة :

وقال في (البسيط) : الفرق بينهما من أربعة أوجه:

أحدها : أن أم تفيد الاستفهام دون أو .

الثاني: أن أو مع الهمزة لا تقدر(١) بأحد، وأم مع الهمزة المعادلة تقدّر بأي .

الثالث : أن جواب الاستفهام مع أو بـ (لا » أو نعم . وجوابه مع أم المعادلة بالتعيين .

الرابع: أن الاستفهام مع أو سابقٌ على الاستفهام مع أم المعادلة ، لأن طلب التعيين إنما يكون بعد معرفة الأحديّة، وحكم الأحديّة .

قال: وأمّا الفرق بين موقعهما ، فإذا كان الاستفهام باسم كقولك: أيهم يقوم أو يقعد، ومَنْ يقوم أو يقعد، كان العطف بدأوه دون (أمٌ) ، لأن التعيين يستفاد من الاستفهام بالاسم ، فلا حاجة إلى أم في ذلك، لدلالة الاسم على معناها ، وهو التعين.

وأما أفعل التَفضيل كقولك : زيد أفضل أم عمرو فلا يعطف معه إلاّ بأم دون أو ، لأن أفعل التفضيل موضوع لما قد ثبت فلا يطلب معه إلا التّعيين دون الأحديّة .

وإذا وقع سواء قبل همزة الاستفهام كان العطف بأم سواء كان ما [٢١٦] بعدها / اسماً أم فعلًا كقولك : سواء عليّ أزيد في الدار أم عمرو؟ وسواء علىّ أقمت أم قعدت؟ .

⁽١) في ط فقط : « لا تقدر » بزيادة : « لا » تحريف، صوابه من المخطوطات والأساوب .

وإنّما كان كذلك ، لأن الهمزة تطلب ما بعد أم لمعادلة المساواة، ولذلك لا يصح الوقف على ما قبل أم .

وإذا لم يقع بعد سواء همزة استفهام فلا يخلو إما أن يقع بعده اسمان أو فعلان ، فان وقع بعده اسمان كان العطف بالواو كقولك : سواء على زيد وعمرو . وفي التنزيل ﴿ سواءً محياهُم ومماتُهم ﴾(١) لأن النسوية تقتضى التعديل بين شيئين .

وإن وقع بعده فعلان من غير استفهام كقولك : سواءً عليّ قمت أو قعدت كان العطف بأو ، لأنه يصير بمعنى الجزاء .

وإذا وقع بعد(أبالي)همزة الاستفهام كان العطف بأم كقولك: ما أبالي أزيداً ضربت أم عمراً ؟ لأن الهمزة تقتضي ما بعـد أم لتحقيق المعـادلة والمجمـوع في موضع مفعول أبـالي ، ولذلـك لا يصـحً السّكوت على ما قبل أم .

وأما إذا لم يقع بعده همزة الاستفهام كقولك : ما أبالي ضربت زيداً أو عمراً ، فـإن العطف بـأو لعدم الاستفهـام الذي يقتضي مـا بعدها ، ولذلك يحسن السّكوت على ما قبل أو ، تقول : مـا أبالي ضربت زيداً .

والأجود في نحو قولك: ما أدري أزيد في الذّار أم عمرو، وما أدري أقمت أم قعدت، العطف بأم، أدري أقمت أم قعدت، العطف بأم، لأنها بمنزلة: « علمت » . فتكون الهمزة ما بعد أم لتحقيق المعادلة، (١) الحائة / ٢١.

والفعل المعلِّق في المعنى بمجموعهما على معنى: أيِّهما .

وقد ذكروا جواز ﴿ أَو ﴾ وهو ضعيف لوجهين :

أحدهما: أنه لا يصح السكوت على ما قبل «أو». والضابط الكُلِّ في الفرق بينهما: أنه يحسن السكوت على ما قبل « أو » فإن لم يحسن فهو من مواضع أم .

والثاني : أنه يصير المعنى : ما أدري أحد الفعلين فعل ، ولا معنى له ، إنما المعنى يتقضي ما أدري أي الفعلين فعل . وأما قوله : ٣٦٩=إذا ما انشهى عِلْمي تَناهَيْتُ عنده اطال فَأَمْلِي أَو تَنَاهي فَأَقصرا(١)

فالذي حَسّن العطف فيه بأو وإن تقدّمت الهمزة : أن الجملتين فضلة في موضع الحال أي تناهيت عنده في حال طُوله في إملائه أو في ٢١٧/ حال تناهيه وقصره . انتهى / .

ذكر الفرق بين أو وإمّا

قال ابن أبي الربيع في (شرح الإيضاح) : الفرق بين أو وإمًا من جهة اللفظ من وجهين :

 ⁽١) نسب في سيبويه ١/٩٩٠ لزيادة بن زيد العذري من شواهد : سيبويه ، والمقتضب ٣٠٢/٣، والخزانة ٤٦٩/٤.

أحدهما : أن إمّا لا تستعمل إلامكررة.وأو لا تكرر .

الثاني: أن إما تلازم حرف العطف. وأو لا يدخل عليها حرف

العطف .

ذكر الفرق بين حتى العاطفة والواو

قال ابن هشام في (المغني) : تكون حتى عاطفة بمنزلـة الواو ، إلّا أن بينهما فرقاً من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن لمعطوف حتى ثلاثة شروط .

أن يكون ظاهراً لا مضمراً كما أن ذلك شرط مجرورها. ذكره ابن هشام الخضراوي ، ولم أقف عليه لغيره .

وأن تكون إمّا بعضاً من جمع قبلها كقّدِم الحجاج حتى المشاة، أو جزءاً من كل كأكلت السّمكة حتى رأسها ، أو كجزء كأعجبتني الجارية حتى حديثها .

والذي يضبط ذلك : أنها تدخل حيث يصعّ دخول الاستثناء ، وتمتنع حيث يمتنع ، وأن يكون غاية لما قبلها ، إمّا في عُلُو أو ضده .

الثاني : أنها لا تعطف الجُمل .

الثالث : أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الجارّ فرقاً بينها وبين الجارّة نحو : مررت بالقوم حتى بزيد . ذكر ذلك ابن الخبّاز ، وأطلقه. وقيّده ابن مالك بأن لا يتعيّن كونهما للعطف نحو : عجبت من القوم حتى بَنِيهم .

قال ابن هشام: وهو حسن ، قال: ويظهر لي أن الذي لحظه ابن مالك أن الموضع الذي يصلح أن تحل فيه (إلى) محلّ (حتى) العاطفة فهي فيه محتملة للجارة، فيحتاج حينئذٍ إلى اعادة الجار عند قصد العطف نحو: اعتكفت في الشّهر حتى في آخره .

وزعم ابن عصفور : أن إعادة الجار مع حتى أحسن ولم يجعلها [٢١٨] واجبة / .

ذكر ما افترقت فيه النّون الخفيفة والتّنوين

قال ابن السّراج في الأصول: النّون الخفيفة في الفعل نظير التنوين في الاسم، فلا يجوز الوقف عليها كما لا يوقف على التنوين، وقد فرقوا بينهما بأن النّون الخفيفة لا تحرّك لالتقاء السّاكنين، والتنوين يحرك لالتقاء السّاكنين، فمتى لقي النون الخفيفة ساكن سقطت كأنهم فضّلوا ما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل، وفصلوا بينهما.

وقال ابن النّحاس في (التعليقة) : إنما حذفت النون الخفيفة ولم تحرّك حطًّا لها عن درجة التّنوين حيث كان التّنوين يحرّك لالتقاء الساكنين غالباً ؛ لأن الأفعال أضعف من الأسماء فما يدخلها أضعف مما يدخل الاسماء مع أن نون التوكيد ليست ملازمة للفعل إلا مع المستقبل في القسم ، والتنوين لازم لكل اسم منصرف عُرّي عن الألف واللام والإضافة، فلما انحطت النّون من التنوين، وانحطّ ما تلحقه عما يلحقه التنوين الزموها الحذف عند التقاء السّاكنين .

قال أبو علي : لمّا يدخل الاسم على ما يدخُلُ الفعل مزيّة ، يعني تفضيلهم التّنوين بتحريكه ؛ لالتقاء السّاكنين على النّون بحذفها لالتقاء الساكنين .

ذكر ما افترق فيه تنوين المقابلة والنون المقابل له

قـال ابن القرّاس في (شسرح الـدرة): اعلم أنّ تنـوين (" المقابلة يفارق النون المقابل له في أنّ التّنوين لا يثبت مع اللّام ولا في الوقف، بخلاف النّون، وأن النّـون تجعـل حـرف الإعْـراب بخـلاف التّنوين .

ذكر ما افترقت فيه السين وسوف

قال ابن هشام في (المغني) : تنفرد سوف عن السين بدخول

⁽١) في ط : « عالنيا » بالعين ، تحريف .

⁽٢) في ط فقط : « أن التنوين » بزيادة « أل » .

اللَّام عليها نحو : ﴿ وَلَسَوْف يُعْطَيك رَبُّك فَترضى ﴾(١)، وبأنها قـد تفصل بالفعل الملخي كقوله

• ٣٧٠ * وما أدري وسوف إخال أدري (٢) *

۲۱۹/۲] وذهب البصريون : إلى أن مدّة الاستقبال / معها أوسع من السّين . .

قال ابن هشام : وكانّهم نظروا إلى أن كثرة الحروف تدلّ على كثرة المعنى ، وليس ذلك بمطرد .

وقال ابن إياز في (شرح الفصول) : الفرق بين السين وسوف من وجهين :

الأول: التراخي في سوف أشدّ منه في السّين بدليل استقراء كلامهم، قال تعالى: ﴿ وسوف تسألون ﴾ (٢)، وطال الأمد والـزّمان،

⁽١) الضحى / ٥.

⁽٢) تمامه :

^{*} أقومُ آلُ حصنٍ أم نساءُ * وهو لزهير بن أبي سلمى .

من شواهد : ابن الشجريّ ٣٣٤/٢، والمغنى ٤٠/١، ١٢٣، ٥٣/٢. وحاشية يس ٢٥٣/١، والهمع والدرر رقم ٥٩٩، ٩٦٣، ١٣٤٧.

⁽٣) الزخرف / ٤٤.

وقال تعالى : ﴿ سيقول السفهاء من الناس ما ولاً هم ﴾(') . فتعجّل القول .

والثاني : أنه يجوز دخول اللّام على « سوف » ولا تكاد تدخل على السّين .

وقال ابن الخشّاب: سوف أشبه بالأسماء من السّين؛ لكونها على ثلاثة أحرف ، والسّين أقعد في شبه الحروف؛ لكونها على حرف واحد ، فاختصّت سوف بجواز دخول اللّام عليها بخلاف السين .

ذكر ما افترقت فيه الفاظ الإغراء والأمر

قال الأندلسيّ: الفرق بين هذه الأسماء:عليك ودونك ونحوها في الإغراء وبين الأمر المأخوذ من الفعل من وجوه :

منها : أن الإغراء يكون مع المخاطب فلا يجوز / عليه زيداً : .

ومنها : أل لا يتقدم معمولها عليها ، لا تقول : زيداً عليك .

ومنها : أن الفاعل فيها مستتر لا يظهر أصلًا في تثنية ولا جمع .

ومنها : أنَّ حروف الجرِّ هنا لا تتعلق بشيء ولا يعمل فيها عامل عند بصريّ إلا المازنيّ كقولـه تعالى : ﴿ ارْجعـوا وراءكم ﴾(٢٠)،

⁽١) البقرة / ١٤٢.

⁽٢) الحديد / ١٣.

فليس (وراءكم) معمولاً لارجعوا ، لأنه اسم فعل ، بل ذكر تأكيداً .
ومنها : أن الإغراء لا يجاب بالفاء، لا يقال : دونـك زيـداً فيكرمك .

ومنها: أن المفعول به إذا كان مضمراً كان منفصلاً ، ولم يجز أن المناع يكون متصلاً نحو: عليك إيايً ، ولا يقال:عليكني كما يقال: الزمنى ، لأن هذه لم تتمكن / تمكن الأفعال.

ذكر ما افترقت فيه لام كي ولام الجحود

قال أبو حيّان : افترقا في أشياء :

أحدها : أن إضمار أنْ في لام الجحود على جهة الوجوب ، وفي لام كي على جهة الجواز في موضع ، والامتناع في موضع ، فالجواز حيث لم يقترن الفعل بـ « لا »نحو، جئت لتكرمني ، ويجوز لأن تكرمني ، والامتناع حيث اقترن بـ «لا»، فإن الإظهار حينئذٍ يتعين نحو ﴿ لِثَلاً يَعْلَمُ أَهَلِ الكتابِ ﴾(") فراراً من توالي المتماثلين .

الثاني : أن فاعل لام الجحود لا يكون غير مرفوع كان نحو : ما كان زيد ليذهب ، بخلاف لام كي نحو:قام زيد ليذهب .

الثالث : أنه لا يقع قبلها فعل مستقبل ، فلا تقول : لن يكون

⁽١) الحديد / ٢٩.

زيد ليفعل ويجوز ذلك في الفعل قبل لام كي نحو : سأتوب ليغفر الله لي .

الرابع : أن الفعل المنفِيّ قبلها لا يكون مقيَّداً بظرف، فلا يجوز ماكان زيد أمس ليضرب عمراً، ويوم كذا ليفعل. ويجوز ذلك في الفعل قبل لام كي نحو: جاء زيد أمس ليضرب عمراً .

الخامس: أنه لا يؤخر الفعل معها فلا يجـوز ما كـان زيدٌ إلا ليضرب عمراً ، ويجوز ذلك مع لام كي نحو: ما جاء زيدُ إلاّ ليضرب عمراً .

السادس : أنه يقع موقعهاكي ، لا تقول: ما كان زيد كي يضرب عمراً.ويجوز ذلك في لام كي نحو : جاء زيد كي يضرب عمراً .

السابع: أن المنصوب بعدها لا يكون سبباً لما قبلها وهو كذلك بعد لام كي .

الثامن: أن النفي متسلّط مع لام الجحود على ما قبلهـا وهو المحذوف الذي يتعلّق به اللام،فيلزم من نفيه نفي ما بعد اللام، وفي لام كي يتسلّط على ما بعدها نحو: ما جاء زيد ليضربك، فينتفي الضّرب خاصة،ولا ينتفي المجيء إلا بقرينة تدل على انتفائه.

التاسع : أن لام الجحود لا تتعلّق إلّا بمعنى الفعل الـواجب حذفه ، فإذا قلت / ما كان زيد ليقوم ، فكأنك قلت : ما كــان زيد [٢٢١/٣] مستعداً للقيام ، يقدّر في كل موضع ما يليق به على حسب مساق الكلام ففي نحو قوله تعالى : ﴿ وما كان الله لِيُطْلِعكم على الغيب ﴾ (١) يقدّر : مريداً لإطلاعكم على الغيب .

وأما لام كي ، فإنها متعلّقة بالفعل الظّاهر الذي هو معلول للفعل الذي دخلت عليه اللام .

(٢) العاشر : أن لام الجحود تقع بعد ما لا يستقلّ أن يكون كلاماً دونها ، ولام كي لا تقع إلا بعد ما يستقلّ كلاماً ، ولذلك كان الأحسن في تأويل قوله :

٣٧١= فما جَمْعٌ لِغلِبَ جَمْع قَوْمِي مقاومةً ولا فَرْدُ لِفَرْدِ (٣) أنه على إضمار «كان » لدلالة المعنى عليه أي فما كان جمع ليغلب ، لتكون اللام فيه لام الجحود ، لا لام كي ، لان ما قبلها وهو « فما جمع » لا يستقل كلاماً .

ذكر ما افترقت فيه الفاء والواو اللّذان ينصب المضارع بعدهما

قال أبو حيَّان : لا أحفظ النَّصب جاء بعد الواو ، بعد الدِّعاء

⁽١) آل عمران / ١٧٩.

⁽٢) في ط: « يكرن » بالراء ، تحريف واضح .

⁽٢) من شواهد : المغنى ٢٣٣/١، والأشموني ٢٩٣/٣ ، وقائله مجهول .

والعُرْض والتحضيض والرَّجاء . قال : فينبغي أن لا يقدم على ذلك إلَّا بسماع .

قال : وكذلك مع التشبيه الواقع موقع النّفي ، ومع المنفيّ بها فإن عموم قــول التّسهيل في «مـواضع الفــاء »(١) يدل على الجــواز معهما . ويحتاج ذلك إلى السمّاع من العرب .

وانفردت الفاء بأن ما بعدها في غير النّفي يجزم عند سقوطها نحو : ﴿ قُلْ لِعبادِي يقولوا الّتي هي أُحْسَنُ ﴾(٢) ويرفع مقصوداً بـه الوصف أو الاستثناف .

وأجماز الزجماجيّ الجزم في النّفي أيضماً ، فأجماز : ما تـأتينا تحدثنا . وعلى هذا قال بعضهم : كلّ ما تنصب فيه الفاء تجزم ، ولم يستثن شيئاً^(٣) .

ذكر ما افترقت فيه أن المصدرية وأن التفسيرية

قال أبو حيـان : من الفْرق بين أَنْ المصــدريّة والمفسّرة : أنّ المصدريّة ، يجوز أن تتقدم على الفعل ، لأنها معموله ، وإذا كانت

⁽١) انظر التسهيل /٢٣٢.

⁽٢) الإسراء /٥٣.

⁽٣) انظر هذا البحث بالتفصيل في همع الهوامع ١١٨/٤ إلى ١٣٩.

٢٢٢/٢] مفسّرة لم يجز أن تتقدمه ، لأن / المفسّر لا يتقدّم المفسر .

ذكر ما افترق فيه لم ولمّا

قال ابن هشام في (المغنى) : افترقتا في خمسة أمور :

أحدها : أن « لمّا » لا تقترن بأداة شرط لا يقـال : « إنْ لما تقم ، و(لمُ) تقترن به نحو « وإنْ لم تفعل »(١) .

الثاني : أن منفي لمّا يتصل بالحال كقوله :

٣٧٢= فإن كنتُ مأكولًا فكن خَيْر آكل وإلا فَأَدْرِكْني ولمَّا أمزَّق(٢)

ومنفيّ لَمْ يحتمـل الاتصال نحـو : ﴿ وَلَمْ أَكُنْ بِدَّعَـائِكَ رُبِّ شَقَّا﴾(٣) .

والانقطاع مثل : « لم يَكُن شيئاً مَذْكوراً ﴾ (٤) ، . ولهذا جاز :

⁽١) المائدة /٢٧.

⁽٢) للمزّق العبديّ .

من شـواهد : ابن الشجـري ١٣٥/١ ، والمغنى ٣٠٩/١ ، والأشموني ٤/ه.

قال ابن الشُجري : أي إن كنت مظلوماً فتولّ ظلمي ، فظلمك لي أحب إليّ من أن يظلمني غيرك .

⁽٣) مريم / ٣.

⁽٤) الدهر / ١.

لم يكن ثم كان ، ولم يجز لمّا يكن ثم كان .

ولامتداد النفي بعد لمّا لم يجز اقترانها بحرف التّعقيب بخلاف « لم » تقول : قمت فلم تقم ، لأن معناه وما قمت عقب قيامي ، ولا يجوز: قمت فلمّا تُقُم ، لأن معناه : وما قمت إلى الآن .

الثالث : أن منفيّ لمّا لا يكون إلّا قريباً من الحال ولا يشترط ذلك في منفيّ «لَمْ»، تقول : لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً ، ولا يجوز : لمّا يكن .

الرَّابع : أن منفيّ لمَّا متوقع ثبوته بخلاف منفيّ « لم » ، ألا ترى أن معنى :﴿ بل لمَّا يَلْوقوا عذاب ﴾ (١) . أنهم لم يذوقوه إلى الآن ، وأن ذوقهم له متوقّع .

وقال الزّمَخشري في قوله تعالى : ﴿ ولمّا يَدْخُلِ الإيمان في قُلوبِكم ﴾ (٢) ما في لمّا من معنى التّوقع دالٌ على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد .

الخامس أنَّ مَنفيّ لمّا جائز الحذف لديل كقوله:

٣٧٣= فجِئْتُ قُبورهم بَدْءاً ولمّـا فناديتُ القُبورَ فلَمْ يُجِبنْه (٣)

⁽۱) ص / ۸.

⁽٢) الحجرات /١٤.

 ⁽٣) نسب لذي الرّمة ، وليس في ديوانه .
 من شواهد المغنى ١٩٠١، والهمع والدرر رقم ١٢٨٧ .

أيُّ ولمَّا أكن قبل ذلك بَدْءاً أي سيِّداً . ولا يجوز وصلت إلى بغداد ولمْ ، تريد : ولم أدخلها . فأما قوله :

٣٧٤=احفظ وديعتك التي استُودعتها يوم الأعازب إن وَصَلَّت وإن لَم (١) فضرورة . وعِلَّة هذه الأحكام كلهًا أنَّ « لم » لنفي فَعَل ، ولمَّا (٢٣٣/٢ لنفي قد فَعَل (١) / .

وقال ابن القّواس في (شرح الدّرة) : لمّا تشارك لَمْ في النّفي والقَلْب، وتفارقها من أربعة أوجه :

أحدها : أنَّ « لم » لنفي الماضي مطلقاً أي بغير قد ، ولمَّا لنفي الماضي المقترن بقد.

والثاني : أنَّ لم مفردة ، ولمَّا مركبة .

والثالث : أن لمّا قذ يحذف الفعل بعدها ، ولا يحذف بعد لَمْ إلّا في الضرورة .

والرابع : أن لَمّا تفيد اتّصال النَّفي إلى زمن الإخبار بخـلاف لم ، فإن النفي بها منقطع .

 ⁽١) لإبراهيم بن هَرْمة ، وانظر شعر إبراهيم بن هرمة ١٩/١ ، من شواهد :
 الخزانة ٣/٨٣٦، والعيني ٤/٣٤٧، والتصريح ٢٤٧/٢، والأشموني ٤٦/٤ ، والأشموني

⁽٢) انظر النص في المغنى ١/٣٠٩، ٣١٠.

[فائدة] مُهمَّة في تخريج قراءة « وإن كلًا لمّا لَيُوفِّينَّهُم »

اضطرب التحويّون في تخرج قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كَلَّا لَمَّا لَكُوا لَهُمَّا ﴾ ('') في قراءة من شدّد ميم ﴿ لَمَّا » وشدّد إِنَّ أَاو خَفْفُها .

فنقل صاحب (كتاب اللّامات) عن المبرّد أنه قال : هذا لُحْنُ لا تقول العرب :إنْ زيداً لمّا خارج .

وقال المازني : لا أدري ما وجه هذه القراءة ؟

وقال الفرّاء: التّقدير: «لمن ما » فلما كثرت الميمات حذف منهن واحدة. فعلى هذا هي لام توكيد. ويعني بكثرة الميمات أن نوز «مَنْ» حين أدغمت في ميم «ما » انقلبت ميماً بالإدغام فصارت ميمائ^(۲))، وقال المازني أيضاً: «إنْ» بمعنى «ما» ثم تنقّل كما أن المؤكّدة تخفف، ومعناها الثقيلة. انتهى.

قال أبو حيّان : وارتباك^(٣) النحويّين في هذه القراءة وتلحين بعضهم لقارئها يمدلّ على صعوبة المدرك فيها ، وتخريجها على

⁽١) هود/١١١، وفي هذه الآية ثماني قراءات ذكرت في معجم القراءات قراءة رقم ٣٦٩٤. وقراءة حفص في المصحف بتشديد إنّ ، وتشديد لمّا .

⁽٢) في ط فقط: « ثلاث » ميمات بزيادة: « ثلاث »

⁽٣) في ط فقط: « وارتكاب » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

القواعد النّحوية .

وأمّا التلحين فلا سبيل إليه البتّة ، لأنها منقولة نقل التواتر في السّبعة .

وأمَّا من قال : لا أدري ما وجُهُهَا ؟ فمعذور لخفاء إدراك ذلك عليه .

وأما تأويل أن المثقلة بأنها المحففّة التي هي نافية ففي غاية من الخطأ ، لأنها لوكانت نافية لم ينتصب بعدها «كُلّ » بل كان يرتفع . وأيضاً فإنه لا يحفظ من كلامهم أن تكون أن المثقلة نافية .

وأما تأويل الفرّاء فـأيضاً في غـاية الضعف ، إذ لا يحفظ من كلامهم (لمّا) في معنى : لِمَنْ ما .

٢] قال: وقد كنت من قديم فكرت في تخريج هذه الآية فظهر لي / تخريجها على القواعد النّحوية من غير شذوذ، وهو أن لمّا هي الجازمة ، وحذف الفعل المعمول لها لـدلالة معنى الكـلام عليه . والمعنى : وإن كلَّا لما يبخس أو ينقص عمله ، أو ما كان من هـذا المعنى ، فحذف الفعل لدلالة قوله : «ليوفينهم ربك أعمالهم» عليه .

قـال : فعلى هذا استقـرّ تخـريـج الآية على أحسن مـا يمكن وأجمله ، ولم يهتد أحد من النّحويين في هذه الآية إليه على وضوحه واتّجاهه في علم العربيّة . والعلوم كنوز تحت مفاتيح الفهوم . قال: ثم وجدت شيخنا أبا عبد الله بن النقيب قد حكى في تفسيره عن أبي عمرو بن الجاجب: أنّ لمّا هنا هي الجازمة ، وحذف الفعل بعدها . انتهى

[حمل لو على لولا]

(فائلدة): قال أبو الحسين بن أبي الربيع في (شرح الإيضاح): اعلم أن العرب حملت لو على لولا في موطن واحد أوقعت بعدها وأنّ فقالت: لوأنّ زيداً قائم كما قالت: لولا أن زيداً قائم.

وفعلت هذا هنا لِقُرب ﴿ لَو ﴾ من ﴿ لَولا ﴾ولشبه أنَّ بالفعل، فكان (أُنَّ) إذا وقعت بعد(لو) قد وقع بعدها الفعل .

ذكر ما افترقت فيه مدة الإِنكار ومدة التذكار

قال في (التّسهيل) : لا تلي زيادة التذكّر هاء السكت بخلاف زيادة الإنكار .

قال أبوحيًان : وسبب ذلك أن المنكرّ قاصد للوقف ، والمتذكّر ليس بقاصد للوقف،وإنما عرض له ما أوجب قطع كلامه وهو طالب لتذكّر ما بعد الذي انقطع كلامه فيه، فلذلك لم تَلْحَقُهُ.

ذكر الفرق بين هل وهمزة الاستفهام

قال ابن هشام: تفترق « هُلَ » من الهمزة من عشرة أوجه: ا اختصاصها بالتصديق، وبالإيجاب، وتخصيصها المضارع بالاستقبال، ولا تدخل على الشرط، ولا تدخل على إنّ، ولا على اسم بعده فعل في الاختيار، وتقع بعد العاطف لا قبله، وبعد أم، ويراد /٢٠٥] بالاستفهام بها النّفي، وتأتى بمعنى قد / .

ذكر ما افترقت فيه إذا ومتى

قال الزّمخشري في (المفصل) : الفصل بين متى وإذا : أنّ متى للوقت المبهم، وإذا للمعيّن .

وقال الخوارزمي(۱): الفرق بينهما: أن « إذا » للأمور الواجبة الوجود ، وما جرى ذلك الممجرى، ممّا علم أنه كائن. « ومتى » لِلا لم يترجح بين أن يكون وبين أن لا يكون . تقول : إذا طلعت الشمس خرجت ، ولا يصح فيه « متى » . وتقول : متى تخرج أخرج لمن لم يتيقن أنه خارج .

وقال في (البسيط) : تفارق متى الشَّرطية إذا من وجهين .

⁽۱) محمد بن العباس أبو بكر الخوارزميّ ابن أخت محمد بن جرير الطبري العفسر المشهور ولد سنة ٣٢٣ هـ ، ومات في رمضان سنة ٣٣٨هـ. انظر البغية ١٢٥/١.

وردت شروط القرآن بها ، والشرط بمنى يحتمل الوجود والعدم .

الثاني : أن العامل في متى شرطها على مذهب الجمهـور ، لكونها غير مضافة إليه بخلاف إذا لإضافتها إليه ، إذْ كـانت للوقت المعيّن ، و « متى » للوقت المبهم .

, ذكر ما افترقت فيه أيّان ومتى

قال ابن یعیش : أیان ظرف من ظروف الـزّمان مبهم بمعنی متی ، والفرق بینها وبین متی أن متی لکترة استعمالها صارت أظهر من أیان فی الزّمان .

ووجه آخر من الفرق:أن متى تستعمل في كلّ زمان ، وأيان لا تستعمل إلا فيما يراد تفخيم أمره وتعظيمه .

وقال صاحب (البسيط) : أيّان بمعنى متى في الاستفهام . وتفارق متى من وجهين :

أحدهما: أن متى أكثر استعمالاً منه .

والثاني : أن أيان يستفهم به في الأشياء المعظمة الـمفخمة . وكتب الجمهور ساكتة عن كونها شرطاً .

وذكر بعض المتأخرين: أنها تقع شرطاً، لأنها بمنزلة متى ، ومتى مشتركة بين الشّرط والاستفهام، فكذلك أيّان .

وتوجيه منع الشّرط عدم السماع ، وأن متى أكثر استعمالًا منها، فاخْتُصّت لكترة استعمالها / بحكم لا تُشاركها فيه آيّان . انتهى . [٢٢٦/٢ تا منذا : نا النام الله الله تُشاركها فيه أيّان .

قلت : فهذا فرق ثالث .

ذكر ما افترق فيه جواب لو وجواب لولا

قال أبو حيّان : ليس عندي ما يختلفان فيه إلا أن جواب لولا وجدناه في لسان العرب قد يقرن بقد كقوله :

٣٧٥=لولا الأمير ولولا حقُّ طاعَتِهِ لَقَدْشَرِبْتُ دَمَّا أَحْلى من العَسَلِ

ولا أحفظ في ولو» ذلك ، لا أحفظ من كلامهم : لوجئتني لقد أحسنت إليك. وليس ببعيد أن يسمع ذلك فيها .

وقياس لو على لولا في ذلك عند من يرى القياس سائغٌ .

وجواب « لو » إذا كان ماضياً مثبتاً جاء في القرآن باللام كثيراً وبدونها في مواضع .

ولم يجيء جنواب « لولا » ، في القرآن محـذوف الـلام من الماضي المثبت ولا في موضع واحد .

وقد اختلف فيه قول ابن عصفور ، فتارة جعله ضرورةً ، وتارة جعله جائزاً في قليل من الكلام .

ذكر ما افترق فيه كم الاستفهامية وكم الخبريّة

قال في (البسيط) : أما مشابهتهما : فإنهما اسمان، وأنهما مبنيًان ، وأنهما مفتقران إلى مبيّن ، وأنهما لازمان للتّصدر ، وأنّهما اسمان للعدد ، وأنهما لا يتقدّم عليهما عامل لفظيّ إلا المضاف وحرف الجر .

وأما مخالفتهما : فإن الاستفهاميّة بمنزلة عددمنّون،والخبرية بمنزلة عدد حذف منه التّنوين .

وأن الاستفهاميَّة تُبَيِّنُ بالمفرد، والخبريَّة تُبَيِّن بالمفرد والجمع .

وأن ممّيز الاستفهاميّة منصوب، ومميز الخبرية مجرور .

وان الاستفهاميّة يحسن حلف مميّزها، والخبرية لايحسن حلف مميزها .

وأن الاستفهاميّة يفصل بينها وبين / مميزها ولا يحسن ذلك في [٢٢٧/٢] الخبرية إلا في الشعر .

> وأن الاستفهاميّة إذا أبدل منها جيء مع البدل بالهمزة نحو : كم مالك أعشرون أم ثلاثون ؟ وكم درهماً اخذت أثلاثين أم أربعين ؟ ولا

يَفُعَلَ ذلك مع الخبريّة، لعدم دلالتها على الاستفهام،نحو:كم غلمانٍ عندي، ثلاثون وأربعون وخمسون .

وأن الخبريّة يعطف عليها بـ (لا) فيقـال كم مالـك لامــائــة ولامائتان، وكم دِرْهـم عندي لادرهم ولا درهمان ، لأن المعنى كثير من المال وكثير من الدّراهم ، لا هذا المقدار ، بل أكثر منه .

ولا يجوز في الاستفهامية كم درهماً عندك لاثلاثةً ولاأربعةً ؟لأن « لا » لا يعطف بها إلاّ بعد موجب ، لانها تَنْفي عن الثاني ما ثبت للأول . ولم يُثْبَتْ شيء في الاستفهام .

وأنَّ (إلَّا » إذا وقعت بعد الاستفهاميّة كان إعراب ما بعدها على حدّ إعراب (كم » مِنْ رفع أو نَصْب أو جرَّ ، لأنـه بدل منهـــا ، لأن الاستفهام يبدل منه ·

ويستفاد من ﴿ إلاّ ﴾ معنى التحقير والتقليل نحو : كم عطاؤك إلاّ ألفان ، وكم أعطيتني إلاّ ألفين ، وبكم أخذت ثوبك إلا درهم ، وكم مالك درهماً إلاّ عشرون .

ولا يجوز أن يكون ما بعد إلّا بدلًا من خَبَر (كم) ولا من مفسّرها لبيانهما ، بل يبدل من كُمْ لإبهامها لإرادة إيضاحها بالبدل.

ولإفادته معنى التّعليل كان الاستفهام بمنزلة النّفي كقولك : هل الدنيا إلاّ شيءُ فانٍ ، أي ما الدّنيا .

وأما الخبريّة فإن المستثنى بعدها منصوبٌ ، لأنه استثناء من

مُوجَب، ولا يجوز البدل في الموجب، فيقال : كم غلمانٍ جاؤني إلا زيداً .

وقال ابن هشام في المغني : يفترقان في خمسة أمور :

أحدها : أن الكلام مع الخبريّة محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية .

الثاني: أن المتكلّم بالخبريّة لا يستدعي من مخاطبه جواباً ، لأنه مخبر، والمتكلّم بالاستفهامية يستدعي ذلك، لأنه مستخبر، ثم ذكر ثـلائة مما تقدم: وهمي عـدم اقتران المبـدل من الخبريّة بالهمـزة وتمييزها، بمفرد، ومجموع، ووجوب خفضه بخلاف الاستفهامية فتحصّلنا من ذلك على عشرة فروق(١).

وبها صرّح المهلبي فقال :

الفرْق في كم في الاستفهام والخبر من عشر استوضحت كالأنجم الزهر / ٢٨/٢ نصب المفسر مع إفراده أبداً وحذفه تبارة والفصل في نـظر وتقتضيك جوابـاً في السؤال بها ومبدلاً تقتضيك الحرف في الأثر وليس من خيمها(٢) التكثير ثمّت لا عطف عليها بلا في سائر الزّبر(٢)

⁽١) انظر هذه الفروق في المغنى ١/٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢.

⁽٢) الخيم بالكسر: الطبيعة والسجية.

⁽٣) الزبر - كما في القاموس : الكلام ، والكتابة .

ولا تضاف إلى ما بعدها شبها وقد ترى بعدها إلا بمستطر وكل هذا فالاستفهام يحكمه وضده في كَمْ الأخرى على الخَبرَ ذكر ما افترق فيه كم وكأين

قال ابن هشام في (المغني) : توافق (كأيّن ، كم في خمسة أمور : الإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير ، وإفادة التكثيرتارة،وهو الغالب ،والاستفهام أخرى ، وهو نادر .

ولم يثبته إلا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك .

وتخالفها في خمسة أمور :

أحدها : أنها مركّبة وكم بسيطة على الصحيح .

الثّاني : أن ممّيزها مجرور بمن غالباً حتى زعم ابن عصفـور لزومه .

الثالث : أنها لا تقع استفهاميّة عند الجمهور .

الرابع : أنها مجرورة .

والخامس : أن خبرها لا يقع مفرداً .

ذكر ما افترق فيه كأيّن وكذا

قال ابن هشام : توافق كذا كأيّن في أربعة أمور : الترّكيب ،

والبناء ، والإبهام والافتقار إلى التمييز . .

وتخالفها في ثلاثة أمور :

أحدها: أنها ليس لها الصدر.

الثاني : أن تمييزها واجب النصب .

الثالث : أنها لا تستعمل غالباً إلّا معطوفاً عليها .

ذكر ما افترق فيه أيّ ومَنْ

قال في (البسيط) : افترقا من ستة أوجه/:

أحدها : أن أيًّا معربة تقبل الحركات ، ولذلك لا يشترط في حكايتها الوقف بل تلحقها الزيادة في الوصّل والوقف .

ومَنْ مبنيّة ولا تلحقها الزّيادة إلا في الوقف .

الثاني : أنّ مَنْ لمن يعقل ، وأيّ لمن يعقل ولمن لا يعقل ، بحسب ما تضاف إليه، لانها بعضٌ من كل .

الثالث : أن العَلَم يحكي بعد مَنْ ولا يحكي بعد أي .

الرابع : أن رُبّ قد تدخل على مَنْ دون أي .

الخامس : أن أيّا قد يوصف بها بخلاف مَنْ .

السادس: أن مَنْ يدخلها الألف واللام، وياء النسبة في الحكاية بخلاف أيّ .

ذكر ما افترقت فيه تاء التأنيث وألف التأنيث

قال ابن يعيش : ألف التأنيث تزيد على تاء التأنيث قوّةً ، لانها تبنى مع الاسم وتصير كبعض حروفه ، ويتغيّر الاسم معها عن هيئة التذكير نحو : سكران وسَكْرى ، وأحمر وحمراء ، فَبِنْية كُلّ واحد من المؤنث هنا غير بنية المذكّر .

وليست الناء كذلك ، إنما تدخل الاسم المذكّر من غير تغيير بنيته دلالةً على التأنيث نحو : قـائـم وقائمـة . ويزيـد ذلك عنـدك وضوحاً : أن ألف التأنيث إذا كانت رابعةً ثبتت في التكسير نحـو : حُبلى وحَبالى ، وسَكْرى وسكارى .

وليست التـاء كذلـك بل تحـذف في التكسير نحـو : طلحـة وطلاح، وجَفْنة وجِفان. فلما كانت الألف مختلطةً بالاسم كان لها مزيّة على التاء، فصارت مشاركتها في التـأنيث عِلّة ، ومزيّتهـا عليه علة اخرى كأنه تأنيثان ، فلذلك منعت الصرّف وحدها ، ولم تمنع التاء إلاّ مع سبب آخر .

وقال في باب الترخيم : دخول تاء التأنيث في الكلام أكثر من

دخول ألفي التأنيث ، لأنها قد تدخل في الأفعال الماضية للتأنيث نحو : قامت هند. وتدخل المذكّر توكيداً ومبالغةً نحو : عـلّامة ، ونسّابة ، فلذلك ساغ حذفها في الترّخيم وإن لم يكن ما فيه عَلْماً . / ٢٣٠/٢١

ذكر ما افترقت فيه التثنية والجمع السالم

قال ابن السّراجّ في الأصول: التثنية يستوي فيها من يعقل ومَنْ لا يعقل بخلاف الجمع، فإنه مخصوص بمَنْ يعقل، لا يجوز: أن يقال في جَمَلَ :جَمَلُون، ولا في جبل جَبلون. ومتى جاء ذلك فيما لا يعقل فهو شاذّ، ولشذوذه عن القياس عِلّة.

قال ابن السرّاج: والمدذّكر والمؤنث في التثنية سواء، وفي الجمع مختلف، فإذا جمعت المؤنث على حد التثنية زدت ألفاً وتاء، وحذفت الهاء إن كانت في الاسم، وضَمَمْت النّاء في الرفع، وألحقتها النّنوين، فالضمة في جمع المؤنث السالم نظيرة الواو في جمع المذكر، والتنوين نظير النّون، والكسرة في جمع المؤنث في المخفض والنصب نظيرة الياء في المذكّرين، والنترين نظير النون.

ذكر ما افترق فيه جمع التكسير

واسم الجمع

قال أبو حيّان : يفارق اسم الجمع جمع التّكسير من وجوه :

أحدها : عدم استمرار البِنْيَة في جمع التكسير .

الثاني : الإشارة إليه بهذا .

الثالث : إعادة ضمير المفرد إليه . الرابع : أن يكون خبراً عن هو .

الخامس : أن يصغر بنفسه ولا يرد إلى مفرده .

ذكر ما افترق فيه التكسير

والتصغير

قال في (البسيط) : افترقـا في أن بناء التَصغيـر لا يختلف [٢٣١/٢] كاختلاف أبنية / الجمع ، وفي أن الأجود أن يقال في تصغير أسود وأعـور ، وقسور ، وجـدول : أُسَيّد ، وأُعـيِّر ، وقُسَيِّر ، وجُـديّل ،

بالإدغام .

ولا يجوز ذلك في التكسير ، ويقال في مقام ومقـال : مُقيّم ، ومُقيّل بالإدغام ، وفي التكسير : مقاوم ومقاول بالإظهار . قال : ولا يقدح ذلك في قولهم : إنهما من واد واحد ، لأنه لا يلزم من مشابهة الشيء للشيء أن يشابهه من جميع الوجوه .

وقال ابن الصائغ في تذكرته : سُئِلْت عن السبب في إن كان النسب إلى الجمع في ماله واحد إلى الواحد ، فإن لم يكن له واحد نسب إلى الجمع .وكان التصغير للجمع فيما له واحد إلى الواحد، وفيما لم يكن له وإحد إلى واحده المقدّر ، وهلا أتّحد البابان ؟ .

فقلت: النّسب إلى الواحد لم يكن إلا قصد البخفّة حيث المنسوب إلى الجمع هو المنسوب إلى الواحد، وتصغير الواحد في الجمع إنما كان لتنافر التصغير مع الجمع الكثير، فافترق البابان.

القسم الثاني باب الإعراب والبناء مسألة

[في مشابهة الاسم للحرف ، ومشابهته للفعل]

يكفي في بناء الاسم شَبَهُهُ بالحَرْف من وجه واحد اتّفاقاً ، ولا يكفي في منع الصرف مشابهته للفعل من وجه واحد اتّفاقاً ، بــل لا بُدّ من مشابهته له من وجهين :

قال في (البسيط) : : والفرق أن مشابهة الحرف تُخْرِجه إلى ما يقتضيه الحرف من البناء ، وعِلّة البناء قوية ، فلذلك جذبته العلّة الواحدة .

وأما مشابهة الفعل ، فـإنها لا تخـرجه عن الإعـراب ، وإنما تحدث فيه بْقَلًا ، ولا يتحقّق الثقل بالسّبب الواحد ، لأنّ خِفّة الاسم [747/7]

تقاومه فلا يقدر على جذَّبها ، عن الأصالة إلى الفرعيَّة ، فلذلك احتيج إلى سببين، انتحقَّق الثّقل بتعاضدهما ، وغلبتَهما بِقُوَّة ثِقَلِهِمــا(١) خِقَّةَ الاسم ، وجَذْبه إلى شَبه الفِعْل . / .

قال ابن الحاجب في (أماليه) : إن قيل : لِمَ بني الاسم لشبه واحد،وامتنع من الصرّف لِشَبهين،وكلا الأمرين خروج عن أصله ؟ .

فالجواب: أن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ، ويقربه مما ليس بينه وبينه مناسبة إلا في الجنس الأعمّ ، وهو كونه كلمة . وشبّه الفعل وإن كان نوعاً آخر إلاّ أنه ليس في البعد عن الاسم كالحرف ، ألا ترى أنك إذا قسمت الكلمة خرج الحرف أولاً بالأنه أحد القسمين ، ويبقى الاسم والفعل مشتركين ، فيفرّق بينهما بوصف أخص من وصفهما بالنسبة إلى الحرف ، فوزان الحرف من الاسم كالجماد بالنسبة إلى الأدمي . ووزان الفعل من الاسم كالحيوان من الأدمي فشبّه الجماد ليس كشبهه بالحيوان . فقد علمت بهذا أن المناسبة الواحدة بين الشيء وبين ما هو أبعد لا يقاوم مناسبات متعدّدة المناسبة موبين ما هو قريب منه .

قال ابن النحاس في (التعليقة) : فإن قيل : فَلِم بنيتم الاسم لشبهه بالحرف من وجه واحد .

 ⁽١) في ط فقط : « بنقلهما » بالنون تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

فالجواب: أن الاسم بعيد من الحرف، فشبهه به يكاد يخرجه عن حقيقته، فلولا قُوته لم يظهر ذلك فيه ، فلا جَرَم اعتبرناه قولاً واحداً.

مسألة [في بناء الاسم وإعرابه]

قال ابن الدّهان في (الغرة) : قال بعض المتقدّمين : فإن قيل : لِمَ لمّا شابه الفعل الاسم أعطيتموه بعض الإعراب ، ولمّا أشبه الاسم الحرف أعطيتموه كُلّ البناء ؟

فالجواب:أن الإعراب لما كان يتبعّض أعطى الفرع فيه دون ما للإصل. ولمّا كان البناء لا يتبعّض تساوي الأصل والفرع فيه .

مسسالة [في الفرق بين غد وأمس]

قال بعضهم : الفرق بين غد وبين أمس حيث أعرب (غد) على كل اللّغات بخلاف أمس : أنّ « أمس ٍ » ، استبهم استبهام الحروف [٢٣٣/٢] فأشبه الفعل الماضيّ ، « وغد » ، لكونه / منتظراً أشبه الفعل المستقبل

فأعرب . نقله الأندلسي .

باب المنصرف وغيره مسألة

[في الخلاف في صرف جُمَع وأُخَر إذا سمّيا بهما]

إذا سمَّى بجُمع وأخر لم ينصرفا عند سيبويه للتَّعريف والعدل في الأصل ، وانصرفا عند الأخفش لزوال معنى العدَّل عنهما بالتَّسمية قياساً على المسمَّى بالمعدول عن العَدّد .

قال في (البسيط) : والفرق على الأول أنه لا يمكن مراعـــاة العدل في العدّد بعد التّسمية لمنافاة التّسمية للعدد .

وأما عدل جُمَع فلا ينـافي التّسمية للمـوافقة في التّعـريف ، وكذلك عدل أُخر عن اللّام على الصحيح لا ينافي التعريف كما لم ينافه العدل في سحر .

مسالة [في ياء معديكرب]

الجمهور على أن الياء في « معديكرب » ساكنة سواء أضيف أو ركّب .

وقال بعضهم : تـحرّك بالفتح قياساً على المنقوص .

وقال في (البسيط) : والفرق بينهما من وجهين :

أحدهما : أنه طال بالتَركيب . والسّكُون على حرف العلة أخفُ من الحركة ، فناسب بْقَلُ التَركيب حَذْفَ الحركة بخلاف المنقوص .

والثاني : أنها صارت وسطاً في الكلمة بالتركيب ، فأشبهت الأصليَّة كياء دردبيس(١) ، ولأن حركة التركيب لازمة وحركة المنقوص عارضة ، واللاَّرْم أثقل من العارض .

مسالة

[هـل اللام والإضـافة كحـروف الجر في المنـع على الدخول على الفعل؟]

قال ابن إياز : فإن قيل : ان حروف الجر تمنع من الدخول على الفعل ومع هذا إذا دخلت على ما لا ينصرف لا تجرّ في موضع الجرّ، فهلا كانت اللام والإضافة كذلك ؟ / .

قيل : الفرق من وجهين :

أحدهما : أن الـلّام والإضافة يتغيّر بهمـا معنى الاسم ، ألا تراهما ينقلان من التّنكير إلى التّعريف ، وحروف الجر لا تغيّر معناه .

 ⁽١) الدردبيس - كما في القاموس - : الداهية ، والشيخ ، والعجوز الفانية .

والثاني : أن حروف الجرّ تجري مما بعدها مجرى الأسماء التي تجرّ ما بعدها ، والأفعال قد تقع في موضع الجرّ بإضافة ظروف الزّمان إليها، فصار وقوع الاسماء بعد حروف الجرّ كأنه غير مختصّ بها، إذْ كان مثل ذلك يقم في الأفعال ، فلذلك لم يعتدّ به ، انتهى .

وقد ذكر السّيرافِيّ هذين الوجهين ، وزاد فروقاً أخرى .

منها: أن الألف واللام والإضافة أبعدا الاسم الذي لا ينصرف عن شبه الفعل وأخرجاه منه. فلما دَخل عليه بعد ذلك العاملُ صادفه غير مشبه للفعل، فعمل فيه.

وأما إذا دخل قبل دخول اللّام أو الإضافة فإنه يصادفه ثقيلًا فلا ينفذ فيه .

ومنها: أن الألف واللام والإضافة قاما مقـام التّنوين ، فكــأن الاسم منوّن . والتّنوين هو الصرف ، وعلامة التمكّن ، وليس العامل كذلك .

ومنها: أنا لو اعتبرنا العوامل بطل أصل ما لا ينصرف ، لأن التي تدخل على الاسم غير داخلة على الفعل ، فلو كان ينتقل بـدخول العوامل لكان كل عامل يدخل عليه يُوجِب صَرْفه ، ويبطل الفَرْقُ بين ما ينصرف وبين ما لا ينصرف .

__ألة

[في تنوين الأسماء غير المنصرفة للضرورة وعدم تنوين الأسماء المننة]

الأسماء غير المنصرفة تنون للضرورة .

وقــال ابن الحاجب في (أمــاليه) : الأسمــاء المبنيّة لا تُنــوّن للضرورة ، لأن التّنوين فرع الإعراب ، وهي لا يدخـلها الإعراب فلا يدخـلها التنوين .

باب النكرة والمعرفة

مســــألة

[في نون الوقاية]

إذا اتَّصل بالفعل ياء المتكلّم لزمه نون الوقاية حذراً من كسر /٣٥٠] الفعل / لأنها تطلب كسر ما قبلها .

قال في (البسيط): فإن قيل: فقد كسر الفعل لالتقاء الساكنين، فهلا كسر مع ضمير المتكلّم، والجامع بينهما عدم اللّزوم، لأن ضمير المفعول غير لازم؛ ولذلك هو في تقدير المنفصل.

قلنا: الفرق بينهما من وجهين:

أحدهما : أنّ ياء المتكلم تقدّر بكسرتين ، وقبلها كسرة فتصير كاجتماع ثلاث كسرات في التقدير ، ولا يحتمل ذلك في الفعل ، فلذلك احتيج إلى نون الوقاية بخلاف التقاءالسّاكنين ؛إذْ ليس معه إلا كسرة واحدة ، ولا يلزم من احتمال كسرة واحدة عارضة احتمال ثلاث كسرات .

والثاني : أن ياء المتكلّم تمتزج بالكلمة لشدّة اتّصالها ، فتصير الكسرة قبلها كاللّازمة بخلال التقاء الساكينين ، فإن الثّاني لا يمتزج بالأول لكونه منفصلاً عنه ، فلا يشبه حركته الحركة اللّازمة .

باب الإشارة

مســـألة

[في الإشارة إلى البعيد]

قـالوا في البعيـد للمذكّـر : ﴿ ذلك ﴾ فلم يحـذفوا الألف ، وكسروا اللّام لالتقاء السّاكنين .

وقالوا للمؤنث : « تلكْ » وأصله : « تي » فحذفوا الياء وسكّنوا اللام .

والفرق : أنه لو أبقيت الياء كما أبقيت الألف في ذلك ، وقيل : « تيلك » كان يؤدي إلى نهاية الثقل ، وهي وقوع الياء بين كسرتين ، ولا كذلك المذكرِ ، فإنه لا ثقل فيه مع تحريك اللّام ، وإن ثقل التأنيث والكسرة ناسب الحذف ، بخلاف فَتْح الذّال وخفّة التّذكير ، فإنـه لا يقتضى الحذف .

ذكر ذلك في (البسيط) : قال : وقد جاء « تالك » في البعيد فلم تحذف ألف « تا » كما لم تحذف ألف « ذا » . ولما كان استعمالها

[٢٣٦/٢] أقلّ من تلك جعلوا كثرة استعمال تلك عِوضاً عن استعمال « تالك ١٠/٠.

باب الموصول

مســـألة

[في استعمال ذا موصولة والاعتماد على « ما » أو

« من »]

جوّز الكوفيّون استعمال « ذا موصولًا » دون « ما » كما لو كانت مع « ما » أو مَنْ . ومنعه البصريّون .

وفرّقوا بـأن (مـا) الاستفهـاميّـة إذا انضمّت إلى ذا أكسبته معناها ، فخرج من التّخصيص إلى إبهام الذي .

قال في (البسيط) : ولا قياس مع الفارق .

مسالة

[في جواز وصل أنْ بالأمر]

قال ابن الدّهان في (الغرة) : يجوز أن توصل أنَّ بالأمر نحو : كتبت اليه بأن قم ، ولم يجز أن يوصل الّذي بالأمر ، لانّ الّذي اسم يفتقر إلى تخصيص مِنْ صلة ، وليس كذلك أنْ؛لانّها حرف .

باب الابتداء

مســـألة

[في الفرق بين : زيد أخوك ، وأخوك زيد]

قال ابن الخّباز : إن قلت:ما الفرق بين زيـد أخوك وأخـوك زيد ؟ قلت : من وجهين :

أحدهما : أن (زيـد أخوك) تعـريف للقرابـة ، وأخوك زيـد تعريف للاسم .

والثاني : « أنّ (زيد أخوك » لا ينفي أن يكون لـه أخ غيره ، لأنك أخبرت بالعام عن الخاص ، وأخوك زيد ينفي أن يكون له أخ غيره، لأنك أخبرت بالخاص عن العام ، وهذا ما يشير إليه الفقهاء في قولهم: زيدصديقي، وصديقي زيد. نقله ابن هشام في (تذكرته) :

م... ألة

[في لزوم الضمير في : زيد أمامك]

قال الشّلوبين: فإن قلت: إذا قلت: زيد أمامك لزم فيه ضمير يعود على المبتدأ ، لأنه قام مقام المشتّق وهو كائن ، فتضمّن الاسمير الذي كان يتضمّنه / وإذا قلت: زيد الأسد ، وأبو يوسف أبو حنيفة ، وزيد زهير فلا ضمير فيه مع أنه قد قام مقام ما هو المبتدأ في المعنى وهو مشتق ، ألا ترى أن الخبر قد قام في ذلك مقام مِثْل ، وهو مشتق فَإِمَ لَمْ يتحمّل هذا القائم من الضّمير هنا ما كان فيما قام مقامه، وتحمّله هناك ؟

فالجواب: أن الفرق بين الموضعين: أن الذي قام مقام الخبر هناك قام مقام الخبر هناك قام مقامه على معناه من غير زيادة ،فتحمّل من الضمير ما كا ن يتحمّله. والذي قام مقامه في هذا الأخير قام مقامه على معناه ، ولكن بزيادة أنه أريد به أنه هو على جهة المبالغة بتغيير المعنى ، وجعًل الثاني كأنه الأول لا مثله ، فلما قام مقامه على غير معناه لم يَحْجِل من الضمير ما كان يحمله .

هذا إذا قلنا: إن قولنا: أبو يوسف أبو حنيفة بزيادة معنى أنه هو هو مبالغة · وإن لم نقل ذلك ، وقلنا : إنه بمعنى أصله الذي حذف منه تحمّل من الضّمير ما كان يتحمّله ، فلك إذاً فيه وجهان .

مسالة

[في الإخبار كالظرف الناقص إذا تمّ بالحال]

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : أجاز الكوفيون الإخبار بالظّرف الناقص إذا تمّ بالحال ، وجعلوا « له » من قوله تعالى : ﴿ ولم يَكُن له كُفواً أحد ﴾(١) عبَر يكن ، وكفواً حال من الضمير المستكنّ في «له». وقاسوه على جواز الإخبار بالخبر الذي لا يِتّم إلا بالصّفة كقوله تعالى : ﴿ بِلْ أَنتم قَومٌ تَجْهَلُونَ ﴾(٢) ونحوه .

وفرَق البصريَون فأجازوا الإخبار بما لا يَتَمّ إلا بالصفة ، ومنعوا الإخبار بما لا يتمّ إلا بـالحال ، لأن الصفـة من تمام المـوصوف ، والحال فضلة ، فلا يلزم من جواز ما هو من تمام جواز ما هو فضلة .

بــــاب ما وأخواتها

مســـألة

[في زيادة الباء في خبر ما وعدم زيادتها في خبر إنَّ]

قال الأندلسي في (شرح المفصّل): فإن قلت: ما لهم حكموا بأن الباء في قولك: ما زيد بقائم مزيدة مع أنها لتأكيد النّفي،

⁽١) الإخلاص / ٤.

⁽٢) النمل / ٥٥.

واللّام في قولك : إن زيداً لقـائم غير مـزيدة مـع أنها لتـأكيد معنى ٢٣٨/٢] الانتداء ؟ /

قلت: فيه حرفان: الحرف الأول: أن البـاء أبداً تقـع في الطّيّ ، فلا يلتفت اليها لتمام المعنى بدونها بخلاف اللّام ، فإنها تقع في الصّدر في نحو: لزيدٌمنطلقٌ،و ﴿ لأنتم أشدُّ رهبةٌ ﴾(١) ، وأما إنّ ريداً لقائم فبدخول إنّ .

الحرف الثاني : وعليه الاعتماد أن خبر (ما) لا يكون إلاّ على أصله وهو النصب حتى تكون الباء زائدة بخلاف اللاّم ، فإن خبر المبتدأ علىأصله، وإن لم تكن اللّام زائدة . انتهى .

مسالة

[في منع تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما النافية]

قال ابن عصفور في (شرح المقرب) :

فإن قيل : لأي شيّء امتنع تقديم معمول الفعل الواقع بعد « ما » النّافية أوْ « لا » في جواب القسم عليها ، ولم يمتنع ذلك في : لَنْ ولَمْ ولمّا مع أنها حروف نفى كما أن « ما » و « لا » كذلك ؟

⁽١) الحشر / ١٣.

السيّن في سيفعل، فأجروها لذلك مجراها في جواز التقديم ، فيقال : زيداً لن أضرب، كما يقال: زيداً سأضرب. و(لمْ) و (لمَّا) لمَّا صارتا ملازمتين للفعل، أشبهتا ما جعل كالجزء منه وهو السّين وسوف، فجاز التقديم فيهما ولم يجز « في » «ما»؛ لأنها لا تلازم الفعل الذي نفي بها كما تلازم لَمْ ولمَّا، و(لا)، جُعِلت في مقابلة ما هو كالجزء من الفعل.

قال وزعم الشّلوبين: أن العرب إنما أجازت تقديم الفعل الواقع بعد لم ولمّا عليهما حملًا على نقيضه ، وهو الواجب فكما يجوز ذلك في الواجب ، فكذلك يجوز في نقيضه وهذا غير صحيح ، لأنه يلزم عليه تقديم معمول الفعل الواقع بعد « ما » النافية عليها ، فيقال : زيداً ما ضربت حملًا على نقيضه وهو : زيداً ضربت . والعرب لا تقوله ، فذلّ على أن السّبب خلاف ما ذكره .

بساب كاد وأخواتها

مسالة

[في امتناع إضمار ضمير الشأن في عسى]

قال ابن إياز : فإن قيل : لم امتنع أن يضمر في عسى ضمير الشأن وهلا / جاز فيها كما جاز في كاد ؟ .

> قيل : فرق الرّماني بينهما : بأن خبر كاد لا يكون إلا جملةً ، وخبر عسى مفرد . وقد عرف أن ضمير الشأن لا يكون خبره إلا جملة .

بــــاب إنّ وأخواتهــــا

مســـألة

[في تقديم المنصوب على المرفوع في هذا الباب]

قال ابن يعيش: إنما قدّم المنصوب في هدا الباب على المرفوع فرقاً بينها وبين الفعل ، فالفعل من حيث كان الأصل في العمل جرى على سَنن قياسه في تقديم المرفوع على المنصوب ، إذ كان رتبة الفاعل مقدمة على المفعول .

وهذه الحروف لمًا كانت فروعاً على الأفعال ومحمولة عليها جعلت بينهما بأن قدم المنصوب فيها على المرفوع حطًا لهاع عن درجة الأفعال ، إذ تقديم المفعول على الفاعل فرع ، وتقديم الفاعل أصل .

مســـألة

[في جواز الجمع بين المكسورتين في التأكيد]

قال الأندلسي : فإن قلت كيف يجوز الجمع بين المكسورتين في التأكيد مع اتّحاد اللفظ والمعنى، ولا يجوز في المكسورة والمفتوحة مع أن بيّنهما مغايرة ما ؟ .

قلت : الفرق : أن إحدى الكلمتين هناك زائدة أو كالزّائدة، وهنا بخلافه بدليل أن كُلّ واحد من الحرفين لا بُدّ له من اسم وخبر . ونظيره قولهم على ما نقله سيبويه : إنَّ زيداً لما ينطلقن .

مســـألة

[في كسر إنّ وفتحها بعد إذا الفجائية]

قال الأندلسيّ: قال السّيرافي: يجوز بعد إذا التي للمفاجأة: كسر « إنّ » وفتحها بخلاف « حتى » فإنّ المفتوحة لا تقع بعدها.

والفرق أن ما بعد إذا لا يلزم أن يكون ما قبلها ولا بعضاً ، ويجوز أن يكون مصدراً وغير مصدر كقولك : خرجت فإذا أن زيداً صائح ، فهنا تفتح أنّ ؛ لأن التّقدير : خرجت فإذا صياح زيد .

وتكسر إذا أردت فإذا زيد صائحٌ .

وأما حتّى فإن ما بعدها يكون جزءاً مما قبلها ، لأنها هنــا هي العاطفة / وليست التي للغاية .

> بـــاب ظن وأخواتهــــا مســـالة

[في الفرق بين علمت وعرفت]

قال ابن جنّي في (الخاطريّات) : قلت لأبي على : قال

سيبويه: إذا كانت علمت بمعنى عرفت عدّيت إلى مفعول واحد ، وإذا كانت بمعنى العلم عدّيت إلى مفعولين فما الفرق بين علمت وعرفت من جهة المعنى ؟ .

فقال : لا أعلم لأصحابنا في ذلك فرقاً محصّلًا .

والّذي عندي في ذلك أن عرفت معناها العلم الموصول إليه من جهة المشاعر والحواس بمنزلة أذركت .

وعلمت معناها العلم من غير جهة المشاعر والحواس ، يذُلُك على ذلك في عرفت قوله تعالى : ﴿ يُعْرَف الْمُجْرِمون بسِيماهُم ﴾(١) والسيما تدرك بالحواس وبالمشاعر .

قلت له: أفيجوز أن يقال: عَرَفْت: ما كان ضدّه في اللفظ أنكرت. وعلمت ما كان ضدّه في اللفظ جهلت؟ فإذا أريد بعلمت العلمُ المعاقبةُ عبارته للإنكار تعدّت إلى مفعول واحدٍ. وإذا أريد بها العلمُ المعاقبةُ عبارته للجهل تعدّت إلى مفعولين: ويكون هذا فرقاً بينهما صحيحاً ، لأن أنكرت ليس بمعنى جهلت ، لأن الإنكار قد يضام ٢٠ العلم ، والجهل لا يضامً العلم ، ولأن الجهل يكون في القلب فقط والإنكار يكون باللسان. وإنْ وصف القلب به كقولنا: أنكره قلبي كان مجازاً ، وكون الإنكار باللسان دلالة أن المعرفة متعلّقة أنكره قلبي كان مجازاً ، وكون الإنكار باللسان دلالة أن المعرفة متعلّقة

⁽١) الرحمن / ٤١.

⁽٢) يضام : أي يضم . وفي القاموس : ضمه فانضمّ إليه ، وتضامّ وضامّة .

بالمشاعر . فقال : هذا صحيح . انتهى .

باب المفعول فيه

مســـألة

[في توافق مادّتيُّ الظرف المصاغ من الفعلوعامله]

اشترطوا توافق مادّتي الظرف المصاغ من الفعل وعامله نحو : قعدت مقعد زيد ، وجلست مجلسه . ولم يكتفوا بالتّوافق المعنوي بخلاف المصدر ، فاكتفوا فيه بالتّوافق المعنويّ نحو : قعدت جلوساً .

والفرق: أن انتصاب هـذا النوع على الـظوفيّة على خـلاف القياس ، لكونه مختصًّا . فينبغي أن لا يتجاوز به محل السماع . وأمّا نحو قعدت / جلوساً فلا دافع له من القياس .

ذكره في المغني) .

باب الاستثناء

مســــألة

[في الفرق بين إلّا وغير في وصول العامل إليهُما]

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : فإن قيل : كيف جاز أن

يصل الفعل إلى « غير » من غير واسطة، وهو لا يصل إلى ما بعد (إلًا) إلا بواسطة .

فالجواب(١٠: أن «غير» أشبهت الظروف بـإبهـامهـا، والـظرف يصل الفعل إليه بلا واسطة ، فوصـل أيضاً إلى «غيـر » بلا واسـطة لذلك .

فإن قيل : فَلِمَ لَمْ تُبْن « غير » لتضمنها معنى الحرف وهو إلاً؟

فالجواب: أن (غير » لم تقع في الاستثناء لتضمّنها معنى، إلّا، بل لأنها تقتضي مغايرة ما بعدها لما قبلها، والاستثناء إخراج، والإخراج مغايرة ، فاشترك إلّا وغير في المغايرة ، فالمعنى الذي صارت به غير استثناء هو لها في الأصل ، لا لتضمّنها معنى إلّا فلم تُبْن .

بـــاب الحـــال مســـالة [في : مررت بزيد أسداً _]

قال في (البسيط) : لم يستضعف سيبويه : مورت بزيد أسداً بنصب (أسداً » على الحال أي جريئاً أو شديداً قويًّا .

واستضعف: مُررت برجل أسدٍ على الوصف. والفرق بينهما من

وجهين :

⁽١) في ط: (فالجواب ، تحريف

أحدهما: أن الوصف أدخل في الاشتقاق من الحال .

والثاني : أن الحال تجري مُجْرى الخبر ، وقد يكون خبراً ما لا يكون صفةً .

قال : والقياس التّسوية بينهما ، لأنه يرجع بالتأويل إلى معنى الوصف، أو بحذف مضاف أي مثل أسد .

وقال ابن يعيش: الحال صفة في المعنى ، ولذلك اشترط فيها ما يشترط / في الصّفات من الاشتقاق ، فكما أن الصّفة يعمل فيها (٢/٢ عامل الموصوف ، فكذلك الحال يعمل فيها العامل في صاحب الحال، إلا أن عمله في الحال على سبيل الفضيلة، لأنها جارية مجرى المفعول، وعمله في الصفة على سبيل الحاجة إليها؛ إذ كانت مبينة للموصوف، فجرت مجرى حرف التعريف .

وهذا أحد الفروق بين الصفة والحال ، وذلك أن الصفة تفرّق بين اثنين مشتركين في اللّفظ ، والحال زيادة في الفائدة والخبر ، وإن لم يكن الاسمُ مُشاركاً في لفظه .

قال: وقد ضعف سيبويه مررت برجل أسد على أن يكون نعتاً؛ « لأن ، أسداً أسم جنس جوهر، ولا يوصف بالجوهر . لو قلت: هذا خاتمُ حديدٌ لم يجز. وأجاز:هذا زيدٌ أسداً على أن يكون حالاً من غير قبح . واحتَج بأن الحال مجراها مجرى الخبر ، وقد يكون خبراً ما لا يكون صفةً ، ألا تراك تقول: هذا مالك درهماً ، وهذا خاتمك حديداً ، ولا يحسن أن يكون وصفاً .

وفي الفرق بينهما نظر ، وذلك أنه ليس المراد من السّبع شَخْصهُ ، وإنما المراد أنه في الشّدة مثله . والصّفة والحال في ذلك سواء ، وليس كذلك الحديد والدّرهم، فإن المراد جَوْهَرهُما .

بــاب التّمييـــز مســـألة [في تقديم التمييز على الفعل]

قـال ابن النحاس في (التعليقـة) : أجاز المــازنيّ والمبـرّد والكوفيّون تقديم التّمييز على الفعل قياسًا على الحال . ومنعــه أكثر البصريّين .

والقياس لا يتّجه ، لأن الفرق بين الحال والتّمييز ظاهرٌ، لأن التّمييز مفسّر لذات المميّز ، والحال ليس بمفسّر . فلو قدّمنا التّمييز لكان المفسّر قبل المُفسّر ، وهذا لا يجوز .

وقال الأبّذيّ في (شرح الجزولية) : التّمييز مُشْيِهٌ للنّعت ، فلم يتقدّم ، وإنما تقدّمت الحال ، لأنها خبر في المعنى ، ولتقديرها بـدفي، فأشبهت الظّرف وأيضاً فالحال لبيان الهيئة، لا لبيان الذّات، ففارقت النّعت . وقال الفارسي في (التذكرة) : إنما لم يجز تقديم التّمييز لأنه مفسّر / ومرتبة المفسّر أن تقع بعد المفسَّر . وأيضاً فأشبه عشرون . [٢٤٣/٢ وأما الحال فحملت على الظرف .

> وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) : سيبويه لا يرى تقديم التّمييز على عامله فعلاً كان أو معنّى . أمّا إذا كان معنى غير فعل فظاهر لضعفه ، ولذلك يمتنع تقديم الحال على العامل المعنوئ(١٠) .

> وأما إذا كان فعلاً متصرّفاً فقضية الدليل جواز تقديم منصوبه عليه لتصرّف عامله إلا إن منع من ذلك مانع وهو كون المنصوب فيه مرفوعاً في المعنى من حيث كان الفعل مسنداً إليه في المعنى والحقيقة . ألا ترى أن التَّصَبُّبُ والتَّفَقُو في قولنا : تصبّب زيدً عرقاً، وتفقاً زيد شُحماً في الحقيقة للعرق والشّحم (٢) . والتقدير : تصبّب عرقً زيد ، وتفقاً شُحْمه. فلو قدّمنا هما لأوقعناهما موقعاً لا يقع فيه الفاعل ، لأن الفاعل إذ قدمناه خرج عن أن يكون فاعلاً . وكذلك إذا قدمناه لم يصح أن يكون في تقدير فاعل نقُل (٢) عنه الفعل إذ كان هذا موضعاً لا يقع فيه الفاعل .

⁽١) مثل له ابن يعيش ٧٤/٢ بقوله : فلا تقول : قائماً في الدار زيد على إرادة في الدار زيد قائماً .

 ⁽٢) في ابن يعيش : « للعرق والتفقّؤ للشحم .

 ⁽٣) في ط فقط: « فعل » بالفاء والعين مكان: « نقل » بالنون والقاف تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وابن يعيش ٢ / ٧٤ /.

فإن قيل : فإذا قلت : جاء زيد راكباً جـاز تقديم الحــال وهُو المرفوع في المعنى، فما الفرق بينهما ؟.

قيل : نحن إذا قلنا جاء زيد راكبًا فقد استوفى الفعل فاعله لفظًا ومعنًى ، وبقي المنصوب فضلةً ، فجاز تقديمه .

وأما إذا قلنا : طاب زيد نفساً فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً لا معنًى ، فلم يجز تقديمه ، كما لم يجز تقديم المرفوع . انتهى .

باب الإضافة

[مسألة في إضافة الفم إلى ياء المتكلم]

إذا أضيف الفم إلى يباء المتكلم ردّ المحذوف فيقبال: هذا فييّ، وفتحت فِيّ، ووضعتُه في فِيّ، وذلك لأنك تقول: هذا فوك، ورأيت فاك ، ونظرت إلى فيك ، فتكون الحركة تابعةً لحركة ما بعدها من الحروف ، فإذا جاءت ياء الإضافة لزم أن تكسر الفاء لتكون تابعة لها .

قال ابن يعيش : فإن قيل : لم قلبتم الألف هنا ياء مع أنها دالّة [٢٤٤/٣] على الإعراب / وامتنعتم من قلب ألف التثنية وما الفرْق بينهما ؟.

فالجواب: أن في ألف التثنية وُجِد سببٌ واحد يقتضي قلبها ياءً . وعارضه الإخلال بالإعراب ، وهمهنا وُجِـد سببان لقلبها ياءً ، وهــو وقوعها موقع مكسور ، وإنكسار ما قبلها في التّقدير من حيثُ إن الفاء تكون تابعةً لما بعدها ، فقوى سَبُّ قلبه ولم يعتدُ بالعارض .

باب أسماء الأفعال [مسألة في عدم جواز تقديم معمولات أسماء الأفعال عليها]

لا يجوز تقديم معمولات أسماء الأفعال عليها عند البصريّين . وجرّزه الكوفيّون قياساً على اسمى الفاعل والمفعول .

والفرق على الأول: أنهما في قوة الفعل، لشدّة شبهها به وأسماء الأفعال ضعيفة . قاله في (البسيط) .

باب النعت مسألة [في خبرية الجملة الموصوف بها]

قال في (البسيط) : يشترط في الجملة الموصوف بهما : أن تكون خبرية لوجهين :

لأن المقصود من الوصف بها إيضاح الموصوف وبيانه ، ومــا

عداها من الجُمل الأمريّة والنّهيّية والاستفهاميّة وغيرها لا إيضاح فيها ولا بيان ، ولذلك لم تقع صلة لعدم إيضاحها وبيانها .

ألا ترى أنك لو قلت: مررت برجل اضربه، أو برجل لا تشتمه أو برجل هل ضربته لم تفد النكرة إيضاحاً ولا بياناً . قال : فإن قيل : هذا بعينه يصح وقوعه خبراً للمبتدأ ولا يمتنع كقولك : زيد اضربه، وخالد لا تهنه ، وبكر هل ضربته، فهالاً صح وقوعه في الوصف .

قلنا : الفرق بينهما من وجهين :

أحدهما: أن الخبر محذوف تقديره: مقبول فيه، والجملة محكيّة الخبر. وجاز ذلك لجواز حذف الخبر. ولم يجز ذلك في الصّفة؛ لأنه لا يجوز حذفها؛ لأن حذفها ينافي معناها / .

والثاني: أن المبتدأ يجوز نصبه بالفعل ، اما على حذف الضمير

و على التّفسير ، ولا يتغيّر المعنى ، فإن زيدًا(`` اضربه ، واضرب أو على التّفسير ، ولا يتغيّر المعنى ، فإن زيدًا(`` اضربه ، واضرب زيداً سواء في المعنى .

وأمّا الصّفة فلا يصحّ عملها في الموصوف سواء حـذف منها ضميره أم لا ، لأنه معمول لغيرها ، فإنك إذا قلت : مررت بـرجل اضربه لم يصحّ نصب رجل باضربه ، ولأن الصفة تابعة للموصوف ، ولا يعمل التّابم في المتبوع .

⁽۱) في ط: « زيد » تحريف .

مسألة [في عدم جواز الفصل بين الصفة والموصوف]

قال الأبذي : لا يجوز الفصل بين الصَّفة والموصوف؛ لأنهما كشيء واحد بخلاف المعطوف والمعطوف عليه .

مسألة [في تثنية الصفة الرافعة للظاهر وجمعها]

قـال الخفـاف في (شــرح الإيضـاح): وقــع (في كتــاب المهذّب) لأبي إسحاق الـزّجاج: أن تثنية الصّفة الـرّافعة للظّاهـر وجمعها فصيح في الكلام لا كضعف لغة: أكلوني البراغيث.

قـال : والفرق : أن أصـل الصفة كسـائر الأسمـاء التي تُشَى وتجمع ، وإنما يمتنع فيها بالحُمْل على الفعل ، فيجوز فيها وجهان فصيحان .

أحدهما : أن يراعي أصلها فتثنى وتجمع .

والثاني : أن يراعي شبهها بالفعل فلا تُثنّي ولا تجمع .

قال الخفاف: وهذا قياس حَسنٌ لو ساعده السّماع. والذي حكى أئمة النّحويين: أن تثنية الصفة وجمعها إذا رفعت الظاهر ضعيف كأكلوني البراغيث. وينبغي على قياس قوله: أن يجيز في المضارع الإعراب والبناء، لأن أصله البناء وأعرب لشبه الاسم، وكذا

[Y £ 7 / Y]

في الاسم الذي لا ينصرف الصرف باعتبار الأصل، والمنع باعتبار شبه الفعل . انتهى .

مسألة [في حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه]

قال ابن الحاجب في (أماليه) : /

فإن قيل : لِمَ حذف الموصوف ، وأقيمت الصَّفة مقامه، ولم يفعل ذلك في الموصول ؟.

قلنا : لأن الصّفة تدل على الذّات التي دلّ عليها الموصـوف بنفسها باعتبار التّعريف والتّنكير ، لأنها تابعة للموصوف في ذلـك . والموصول لا ينفكّ عن جعل الجملة التي معه في معنى اسم معرّف ، فلو حذف لكانت الجملة نكرة فيختلّ المعنى .

باب العطف مسألة [في عدم جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار]

لا يجوز العطف على الضّمير المجرور من غير إعادة الجارّ عند البصريّين بخلاف المنصوب . وجوّزه الكوفيّون قياساً على الضّمير المنصوب . والجامع بينهما الاشتراك في الفضلة .

قال في (البسيط) : والفرق على الأول من أوجه :

أحدها : أن ضمير المجرور كالجزء مما قبله لشدّة ملازمته له ، ولذلك لا يمكن استقلاله .

والثاني : أنه يشابه التنوين من حيث إنه لا يفصل بينه وبين ما يتصل به ، ويحذف في النداء نحو : يا غلام .

والثالث : أنه قد يكون عِوَضاً من التنوين في نحو : غلامي ، وغلامك، وغلامه ، فكما لا يعطف على التّنوين كذلك لا يعطف على ما حلّ محلّه، وناسبه في شدّة الاتصال بالكلمة. وهذه الأوْجُه معدومة في المنصوب .

وقال الحريري في (دُرّة الغوّاص) :

فإن قيل كيف جاز العطف على المضمرين المرفوع والمنصوب من غير تُكرير، وامتنع العطف على المضمر المجرور إلَّا بالتكرير ؟

فالجواب : أنه لمّا جاز أن يعطف ذانك المضمر ان على الاسم الظاهر جاز أن يعطف الظّاهر عليهما ، ولمّا لم يجز أن يعطف الظاهر على المضمر إلّا بتكرير / الجارّ في قولك : مررت بزيد وبك لم يجز (٢٤٧/٣ أن يعطف الظاهر على المضمـر إِلّا بتكريـره أيضاً نحو: مررت بـك وبزيد .

وهـذا من لطائف علم العـربية ومحـاسن الفروق النّحـويـة . انتهى .

مسألة [في تأكيد ضمير المجرور]

إذا أكَّد ضمير المجروركقولك: مررت بك أنت وزيدٌ، اختلف فيه .

فذهب الجَوْمِيّ : إلى جواز العطف مع التّاكيد قياساً على العطف على ضمير الفاعل إذا أكّد ، والجامع بينهما شدة الاتصال بما يتَصلان به .

وذهب سيبويه : إلى منع العطف .

والفرق من أوجه :

أحدها : أن تأكيده لا يزيل عنه العِلَل المذكـورة في المنّع ، بخلاف تأكيد الفاعل ، فإنه يزيل عنه المانع من العطف .

الثاني : أن تأكيد ضمير المجرور بضمير المرفوع على خلاف القياس . وتأكيد ضمير الفاعل بضمير المرفوع جارٍ على القياس ، فلا يلزم حمل الخارج عن القياس على الجاري على القياس .

الثالث : أن ضمير المجرور أشدّ اتصالاً من ضمير الفاعل بدليل أن ضمير الفاعل قد يجعل منفصلاً عند إرادة الحصر، ويفصل بينه وبين الفعل ، ولا يمكن الفصل بين ضمير المجرور وعامله . فلمّا اشتدّ اتصاله قَوِي شبهه بالتّنوين ، فلم يؤثر التأكيد في جواز العطف بخلاف الفاعل ، فإنه لمّا لم يشتد اتصاله أثر التوكيد في جواز العطف عليه .

الرابع : أنه يلزم من العطف مع تأكيد المجرور بالمرفوع نحو : مررت به هو وزيد مخالفة اللفظ والمعنى .

وأما اللَّفظ فإن قبله ضمير المرفوع ، ولم يحمل العطف عليه .

وأمّا المعنى ، فإن معنى المجرور غير معنى المرفوع ، ولا يلزم من العطف على تأكيد ضمير الفاعل لا مخـالفة اللفظ ولا مخـالفة المعنى . ذكر ذلك فى (البسيط) / .

مسألة [في عدم جواز العطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد وفاصل]

لا يجوز العطف على الضّمير المرفوع المتّصل من غير تأكيد وفاصلِ ما عند البصريّين . وجوّزه الكوفيّون قياساً على البدل .

والفرَّق على الأول : أن البدل هـو المبدل منـه في المعنى ، فلذلك جاز من غير شرط التأكيد، وأمّا العطف فالثّاني مغايرٌ للأوّلُ ، فلا بدّ من تقوية للأول تدُلّ على أن المعطوف المغاير متعلّق به دون غيره بخلاف البدل ، فإنه لا يحتاج إلى تقوية لعدم المغايرة .

باب النّداء مسألة [في جواز رفع الصفة ونصبها في وصف المنادي المضموم]

يجوز في وصف المنادي المضموم نحو يا زيدُ الطويلُ أن ترفع الصفة حملًا على اللّفظ ، وتنصبها على الموضع .

قـال ابن يعيش ، فـإن قيـل : فـزيـد المضمـوم في مـوضـع منصوب ، فَلِم لا يكون بمنزلة أمس في أنه لا يجوز فيه حمل الصّفة على اللّفظ ، لو قلت : رأيت زيداً أمس الدّابر بالخفض على النعت لم يجز ، وكذلك قولك مررت بعثمانَ الظريف لم تنصب الصفة على اللفظ ؟.

قيل : الفرق بينهما أن ضمة النّداء في يا زيد ضمة بناء مشابهة

لحركة الإعراب ، وذلك لأنه لما اطّرد البناء في كل اسم منادى منفرد صار كالعِلّة لرفعه .

وليس كذلك أمس ، فإن حركته متوغلة في البناء ، ألا ترى أن كل اسم مفرد معرفة يقع منادًى فإنه يكون مضموماً ، وليس كل ظرف يقع موقع أمس يكون مكسوراً ، ألا تراك تقول فعلتُ ذلك اليَّوْم ، واضرب عمراً غداً، فلم يجب فيه من البناء ما وجب في «أمس » ، وكذلك عثمان فإنه غير منصرف، وليس كلُّ اسم ممنوعاً من الصَّرف.

مسألة [في الجمع بين التعريف بالإشارة والنداء]

قال ابن يعيش : فإن قيل : أنتم تقولون : يا هذا ، وهذا معرفة بالإشارة / وقد جمعتم بينه وبين النداء ، فَلِم جاز ههنا ، ولم يجز مع [٢٩/٢] الألف واللّام وما الفرق بين المضوعين ؟ .

قلنا : الفرق من وجهين :

أحدهما : أن تعريف الإشارة إيماء وقصد إلى حاضر ، ليعرفه المخاطب بحاسّة النّظر ، وتعريف النّداء خطاب لحاضر ، وقصد لواحد بعينه ، فلتقارب معنى التعريفين صارا كالتّعريف الـواحد ، ولذلك شبّه الخليل تعريف النداء بالإشارة في نحو : يا هذا وشبهه ، لأنه في الموضعين قصد وإيماء إلى حاضر .

والوجه الثاني : وهو قول المازني : أن أصل « هذا » إن يشير به الواحد(١٠) إلى واحدٍ . فلمًا دعوته ونزعت منه الإشارة التي كانت فيه ، وألزمته إشارة النّداء فصارت « يا » عوضاً من نزع الإشارة .

ومن أجل ذلك لا يقال : ﴿ هذا أقبل ﴾ بإسقاط حرف النَّداء .

مسألة [الفرق بين : يازيد وعمرو]

قال ابن الحاجب في (أماليه): إن قيل: ما الفرق بين قولهم: يا زيد وعمرو، فإنه ما جاء فيه إلاَّ وجه واحد، وهو قولهم: وعمرو. وجاء في المعطوف من باب « لا » وجهان:

أحدهما: العطف على اللفظ.

والثاني : العطف على المحلّ مثل . ٣٧٦=* لا أمّ لي إنْ كان ذَاك ولا أَبُ(٢) *

 (١) في ط ، وبعض النسخ و أن تشير به لواحد إلى واحد ، وفي بعض النسخ الأخرى المخطوطة وابن يعيش ٨/٨ : و أن يشير به الواحد إلى واحد ، وهو الصواب لسلامة أسلوبه .

(٢) اختلف في نسبته كما في الدرر رقم ١٦٧١ .وصدره :

* هذا وجدُّكم الصغار بعينه *

من شواهد : سيبويه ٣٥٢/١، واين يعيش ١١٠/٢، والأشموني ٩/٢. والتصريح ٢٤١/١، والهمع والدرررقم ١٦٧١. فالجواب : أن الفرق من وجهين :

أحدهما : أن قولنا يا زيدُ وعمروُ حرف النداء فيه مراد، وهو جائز حذفه ، فجاز الإتيان بأثره ، وليس كـذلك في بــاب (لا » في الصورة المذكورة ، لأن (لا » لا تحذف في مثل ذلك .

وإنَّمًا قدّر حرف النَّداء ههنا دون ﴿ ثُمَّ ﴾ لكثرة النَّداء في كلامهم .

الوجه الثاني : أن « لا » بني اسمها معها إلى أن صار الاسم ممتزجاً امتزاج المركّبات ، ولا يمكن بقاء ذلك مع حذفها ، ولم يُبنوه بناءً منهم على امتزاجه بالأولى ، لأنه قد فصل بينهما بكلمتين ، ولئلا يؤدّي إلى امتزاج أربع كلمات .

مسألة [في جواز الرفع والنصب في قولهم : ألا يا زيد والضّحّاك]

قال ابن الحاجب قولهم : « ألا يا زيد والضحاك ، فيـه جواز الرُفع والنصب / ولم يأت في باب « لا ، إلاَّ وجه واحد وهو الرُفع لا ٢٠/٠٠ غير ، مثاله : « لا غلام لك ولا العباس » .

والفَرق بينهما : « أن » لا ، لا تدخل على المعارف لِما تقَرّر

في موضعه ، ولا يمكن حمله على اللفظ لأن « لا » ، إنما أتي بها لنفي المتعدّد ، ولا يمكن حمله على اللفظ لأن « لا » ، إنما أتي بها لنفي المتعدّد ، ولا تعدُّد في قولك : لا غلام لك ولا العبّاس ، ولأن دخول النّصب فيه فرّع دُخُول الفتح فيه ، إذا كان منفياً ، ولا يدخله كان لتضمّنه معنى الحرف ، ألا ترى معنى قولك : لا رجل في الدار : لا مِنْ رَجُل ، ولا يتقدّر مثل ذلك في ماذكرناه ،ألا ترى أن « لا » إذا وقع بعدها معرفة وجب الرّفع والنّكرير ، ويرجع الاسم حينئذ إلى أصله . فإذا وجب الرّفع فيما يلي « لا » ، فلم يجز فيه غيره ، فلأن لا يجوز غيره في هذا الذي هو المعطوف من باب الأوّلى .

وليس كذلك في باب النّداء في قولنا : (يا زيد والضّحاك) ، فإن حرف النّداء وإن كان متعذّراً كما تعذّر فيما ذكرنا إلَّا أنه يتوصّل إليه بأيّ، وبهذا كقولك : يأيها الضحاك ، ويا أيهذا الضّحاك ، فصار له دُخول ، وإن كان بـاشتراط فصـل بخلاف « لا » ، فـإنها لا تـدخل بحال . انتهى .

باب الترخيم مسألة [في عدم جواز ترخيم الجملة]

لا يجوز ترخيم الجملة عند الجمهور . وجوّزه بعضهم بحذف الثّاني قياساً على النّسب ، فإنه يجوز بحذف الثاني .

قال ابن فلاح في (المغنى): والفرَّق على الأول: أنّ النَّقَل النَاشيء من اجتماع ياء النَّسبة معها لو لم يخفَّف بالحذف لأدّى إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد، فلذلك حذف منها في النَّسب لقيام يائه مقام المحذوف.

وإما التَرخيم فإنما لم يجز ، لأن شرطه مع تمييز النّداء البناء في المرخّم ، ولم يوجد هنا فلم يجز التّرخيم ، ولأنه أشبه بالمضاف والمضاف إليه في كون الأول عاملًا في الثاني، فلم يجز ترخيمهما كالمضاف إليه . /

باب العدد

مسألة [إجراء الاسماء المركبة في العدد مجرى كلمة واحدة، هل يجوز إعراب مجموعهما ؟]

قال الأندلسي في (شرح المفصل): فيان قلت: الاسمان مُركّبان في العدد يُجْريان مَجْرى الكلمة الواحدة، فهلدّ أعرب مجموعهما، كما أعرب (معد يكرب (وأخواته . قلننا : الفرق من وجهين :

أحدهما : أن الامتزاج هنا أشد إذ كان أحد الاسمين منهما لم يَكُد يستعمل على انفراده ، بل وحضرموت ، مثلًا في استعماله عَلماً

لهـذه البلدةُ كدمشق مشلًا وبغداد ، فكمـا أن هذه معربة، فكـذلـك «حضرموت » .

وأما مركبات الأعداد فالمفرد منها مستعمل بمعناه كخمسة إذا أردت بها هذا القدر ، وكذلك العشرة ، فالعاطف المتضمّن معتبر ، وإذا اعتبر فقد تضمّن معناه ، وما تضمّن معنى الحرف فىلا وجـه لإعرابه .

والثاني : أن العدد في الأصل موضوع على أن لا يعرب ما دام لِمَا وضع له من تقدير الكميّات فقط ، فإن حقّه أن يكون كالأصوات ينطق بها ساكنةً الأواخر ، وحروف النّهجي ، وإنما يعرب عند التباسه بالمعدود .

باب نواصب الفعل مسألة [في الباء الزائدة وقياس أن عليها]

الباء الزّائدة تعمل الجرّ في نحو : ليس زيد بقائم وفاقاً ، وأن الزائدة لا تعمل النّصب في الفعل المضارع على الأُصَحُّ .

وقال الأخفش : تعمل قياساً على الباء الزائدة .

والفرق على الأول: أن الباء الزائدة تختصّ بالاسم وأنْ الزّائدة

لا تختص ، لأنها زيدت قبل فعل ، وقبل اسم ، وما لا يختص فأصله أن لا يعمل ذكره أبو حيّان .

مسألة [في تقديم معمول أنْ عليها]

لا يتقدم معمول معمول أنَّ عليها عند جميع النَّحاة إلَّا الفراء ، فلا يقال / طُعَامَك أريد أن آكل .

> ويجوز تقديم معمول و لن ۽ عليها عند جميع النّحاة إلَّا الأخفش الصّغير ، فتقول : زيداً لن أضرب .

> والفرق : أنّ أنْ حرف مصدري موصولة ، ومعمولها صلة لها ، ومعمول معمولها من تمام صلتها، فكما لا تتقدّم صلتها عليها، كذلك لا يتقدّم معمول صلتها .

> > ولن بخلاف ذلك .

وحُكم وكي ، عند الجمهور حكم أنَّ ، لا يجوز تقدّم معمول معمولها ، فلا يقال : جئت النَّحو كي أتعلم ، ولا النَّحْرَ جئت كي اتعلم، لأنها أيضاً حرف مصدري موصولة كأن ، فكما لا يتقدّم معمول صلة الاسم المموصول ، كذلك لا يتقدّم معمول صلة الحرف المعصول .

وأما « إذن » فقال الفراء إذا تقدمها المفعول، وما جرى مجراه بطلت ، فيقال: صاحِبَك إذن أكرم .

وأجاز الكسائي إذ ذاك الرّفع والنّصب .

قال أبو حيّان : ولا نّص أحفظه عن البصريين في ذلك ، بل يحتمل قولهم : إنه يشترط في عملها أن تكون مصدرة أن لا تعمل ، لأنها لم تتصدّر، إذ قد تقدم عليها معمول الفعل، ويحتمل أيضاً أن يقال : تعمل ، لأنها وإن لم تَتَصَدّر لفظاً فهي مصدّرة في النّية ، لأن النيّة بالمفعول التأخير .

ولقائل أن يقول : لا يجوز تقديم معمول الفعل بعد « إذن » ، لأنها إن كانت مركّبة من « إذ » و « إن » أو مِنْ « إذا » و « إن » فلا يجوز تقديم المعمول كما لا يجوز في أن ، وإن كانت بسيطة .

وأصلها (إذ» الظرفية ، ونوّنت فلا يجوز أيضاً لأن ما كان في حيّز إذا لا يجوز تقديمه عليها .

وإن كانت حُرْفاً محضاً فلا يجوز أيضاً ، لأن ما فيه من الجزاء يمنع أن يتقدم معمول ما بعدها عليها .

ولمًا كان من مذاهب الكوفيين جواز تقدم معمول فعل الشُرط على أداة الشَّرط أجازوا ذلك في وإذن،، كما أجازوا ذلك في إن نحو : زيداً إنْ تضرب أضْرِب. TOT/ TI

مسألة [في السبب في إظهار أنْ مع لام كي وعمدم إظهارها مع لام النفي]

قال أبو حيّان: سأل محمد بن الوليدُ ابنَ أبي مسهر، وكمانا قد قرءا كتاب سيبويه على المبرّد _ ورأى ابن أبي مسهر أن قد أتقنه _ لِمَ أجاز سيبويه إظهار أنْ مع لام كي، ولم يجز ذلك مع لام النّفي(١)؟ فَلَم يُجِبْ بشيء . انتهى . /

قال أبو حيَّان : والسَّبب في ذلك أنَّ : لم يَكُن لِيُقُوم ، وما كان لِيَقُوم إيجابه كان سيقوم ، فجعلت اللَّام في مقابلة السِّين ، فكما لا يجوز أن يجمع بين أنْ النَّاصِة وبين السين أو سوف كذلك لا يُجْمَع بين أنْ واللَّام التي هي مقابلة لها .

مسألة [في جر الأسماء بعد كيْ وحتّى]

سمع بعد كي وحتّى الجرّ في الأسماء والنّصب في الأفعال .

فاختلف النحويُّون ، فقيل : كلُّ منهما جارّ ناصب .

وقيل: كلهما جار فقط، والنصب بعدهما بأن مضمرة .

وقيل : كلاهما ناصب، والجّر بعدهما بحرف جرّ مقدّر .

⁽١) وهي المسماة بلام الجحود

والصحيح ـ وهو مذهب سيبويه ـ في كي أنها حرف مشترك فتارةً تكون حرف جر بمعنى اللّام ، وتارة تكون حرفاً موصولاً ينصب المضارع بنفسه .

والصحيح من مذهبه في حتّى أنها حرف جرّ فقط ، وأنّ النصب بعدها بأن مضمرة لا بها .

قال أبوحيان : فإن قلت : ما الفرق بينها وبين كي حيث صحّح فيها أنها جارَّة ناصبة بنفسها ؟ .

قلت: النّصب بكي أكثر من الجرّ، ولم يمكن تأويل الجرّ، لأن حرفه لا يضمر ، فحكم به .

وحتَّى ثبت جر الأسماء بها كثيراً وأمكن حمل ما انتصب بعدها على ذلك بما قدَّرنا من الإضمار . والاشتراك خلاف الأصل ، ولأنها بمعنى واحد في الفعل والاسم ، بخلاف ﴿ كَيْ ﴾ فإنها سُبكت في الفعل ، وخلصت للاستقبال .

مسألة [في عمل أنْ في المضارع ، وعدم عمل ما]

قال الأندلسّي في (شرح المفصل): قـال عليّ بن عيسى: إنمـا عملت أن في المضارع، ولم تعمـل «ماء، لأن (أن) نقلته نقلين: إلى معنى المصدر والاستقبال و « مـا » لم تنقله إلّا نقلًا واحـداً إلى معنى المصدر فقط ، وكلّ ما كان أقوى على تغيير معنى الشّيء كان أقوى على تغيير لفظه .

وقال السّيرافي: إنما لم ينصبوا بـ « ما » إذا كانت مصدراً ، لأن الذي يجعلها اسماً وهو الأخفش. فإن كانت معرفة فهي بمنزلة الذي ، فيرتفع الفعل بعدها كما يرتفع في صلة الذي . وإن كانت نكرةً فيكون الفعل بعدها صفة فلاتنصبه. وأما / سيبويه فجعلها حرفاً، [٧٠٤/٣] وجعل الفعل بعدها صلةً لها .

> والجواب على مذهبه : أن المعنى الذي نصبت به أن هو شبهها بأنّ المشدّدة لفظاً ومعنى "، ولذلك لم يجمعوا بينهما ، فلا تقول : أنَّ أنْ تقوم كما يستقبحون أنّ أنّ زيداً قائم ، وهذا مفضود في « ما » ، وأيضاً فـ « ما » يليها الاسم مرّةً والفعل أخرى ، فلم تختص . انتهى .

وقال ابن يعيش : الفرق بين أن وبين «ما»: أنَّ « ما » تدخل على الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر ، وأنَّ مختصة بالفعل؛ فلذلك كانت عاملة فيه ، ولعدم اختصاص « ما » لم تعمل شيئـــاً .

باب الجوازم مسألة [في تسكين لام الأمر]

يجوز تسكين لام الأمر بعد واو وفاء نحو : ﴿ وَلُيُوفُوا

نُدُورهم ﴾ '' ، ﴿ فَلُيْستجِيبوا لِي وَلُيُؤْمنوا بِي ﴾ '' ولا يجوز ذلك في لام كي .

وفرَقَ أبو جعفر النحاس : بأن لام كي حذف بعدها أن ، فلو حذفت كسرتها أيضاً لاجتمع حذفان بخلاف ، لام الأمر .

وفرق ابن مالـك : بأن لام الأمر أصلها السّكـون فردت إلى الأصـل ، ليَّؤمن دوام تقويـة الأصل بخـلاف لام كي ، فإن أصلهـا الكسر ، لأنها لام الجر .

مسألة [في لم ولمّا هل غيّىرتاصيغة المـاضي إلى المضارع أو معنى المضارع؟

اختلفت في لَمْ ولمًا ، هل غَيْرتا صيغة الماضي إلى المضارع أو معنى المضارع إلى المضيّ على قولين .

ونسب أبو حيّان الأول إلى سيبويه ، ونقل عن المغاربة أنهم صَـحَحوه ، لأن المحافظة على المعنى أُوْلى من المحافظة على اللفظ .

⁽١) الحج / ٢٩.

⁽٢) البقرة / ١٨٦.

والثناني: مذهب المبرّد وصحّحه ابن قـاسم في (الجني الدّاني)، وقال: إنّ له نظيراً، وهو المضارع الواقع بعد لو ، وأن الأوّل لا نظير له(١).

ولا خلاف أن الماضي بعد أن غيّر فيه المعنى إلى الاستقبال ، لا صيغة المضارع إلى لفظ الماضي .

والفرق كما قــال أبو حيّــان : أنّ « أنْ » لا يمتنع وقــوع صيغة الماضي بعدها ، فلم يكن لدعوى تغيّر اللفظ موجب / بخلاف لَمْ [٢٠٥/٢ ولمّا ، فإنهما يمتنع وقوع صيغة الماضي بعدهما ، فلهذا قال قوم : بأنّه غيّرت صيغته .

مسألة [في أن الأمر صيغة مرتجلة]

الأمر صيغة مرتجلة على الأصح لا مقتطعٌ من المضارع ، ولا خلاف أن النّهي ليس صيغةٌ مرتجلة ، وإنما يستفاد من المضارع المجزوم الذي دخلت عليه « لا » للطلب ، وإنما كان كذلك ، لأن النّهي يتنزّل من الأمر منزلة النّهي من الإيجاب فكما احتبج في النّهي

 ⁽١) انظر الجني الداني /٢٦٧ ، ٢٦٧ ، وقد حققه الأستاذان فخر الدين قباوة ،
 ومحمد نديم فاضل وطبع بالمكتبة العربية بحلب ١٩٧٣ وانظر في المقدمة ترجمة وافية للحسن بن قاسم الموادى .

إلى أداة احتبح في النهي إلى ذلك ، ولذلك كان بـ « لا » التي هي مشاركة في اللّفظ لـ و لا » التي للنغّي .

مسألة [في عدم دخول أداة الشرط على لا التي للنهي]

لا تسدخل على (لا) الَّتِي للنَّهِي أداة الشَّسرط فـ (لا) في قـولهم : إنَّ لا تَفعـلُ أفعـل للنَّفي المحض . ولا يجـوز أن تكـون للنّهي ، لأنه ليس خبراً . والشّرط خبر فلا يجتمعان .

وقال بعضهم : هي لا التي للنّهي ، وإذا دخل عليها أداة الشّرط لم تجزم وبطل عملها ، وكان التأثير لأداة الشّرط ، وذلك بخـلاف «لم » فإن التّأثير لها، لا لأداة الشرط في نحو : ﴿ فإنْ لَمْ تَفْعَلُوا ﴾(١) .

والفرق : أنّ أداة الشرط لم تلزم العمل في كلّ ما تدخل عليه ، إذْ تدخل على الماضي، فلم يكن لها إذ ذاك اختصاص بالمضارع، فضعفت ، فحيث دخل عامل مختصّ كان الجزم له .

ذكره ابُّو حيان في (شُرْح التسهيل) .

⁽١)البقرة / ٢٤.

مسألة [في أن « متى » تجزم ، و « الذي »

لا تجزم إذا تضمنت معنى الشرط]

إن قيل : لِمَ جزمت (متى) وشبهها ، ولم تجزم (الذي) إذا تضمّنت مَعْني الشَّرط نحو : الذي يأتيني فله درهم .

فالجواب : أن الفرق من وجوه :

أحدها: أن (الذي) وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجُمل، فأشبه لام التعريف الجنسيّة ، فكما أن لام التّعريف لا تعمل فكذا « الذي » .

والثاني : أن الجملة التي يوصل بها لا بُـدّ أن تكون معلومة للمخاطب والشرط / لا يكون إلاَّ مبهماً .

> والثالث : ﴿ أَنَّ الذي مع ما يُوصَل به اسمٌ مفرَدٌ ، والشرط مع ما يقتضيه جملتان مستقلتان .

> نقلت ذلـك من خط ابن هشام في بعض تعاليقه. وذكـره ابن الحاجب في أماليه .

مسألة [في عمل إنْ في شيئين]

قال ابن إياز : إن قيل : حرف الجزم أضعف من حرف الجرّ ، وحرف الجرّ لا يعمل في شيئين ، فكيف عملت إنْ في شيئين ؟ . قيل : الفرق بينهما الاقتضاء، فحرف الجرّ لمّا اقتضى واحداً عمل فيه ، وحرف الجزم لمّا اقتضى اثنين عمل فيهما . انتهى .

باب الحكاية

مسألة [تحكي الأعلام بـ « من » دون سائر المعارف]

تحكي الأعلام بـ « مَنْ » دون سائر المعارف هذا هو المشهور .

والفرق بينها وبين غيرها من المعارف من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الأعلام تختصّ بأحكام لا توجد في غيرهـا من الترخيم ، وإمالة نحو الحجاج ، وعدم الإعلال في نحو : مكوزة ، وحيوة ، ومحبب ، وحذف التنوين منها إذا وقع ابن صفة بين عَلَمَيْن ، فالحكاية ملحقة بهذه الأحكام المختصّة بها .

والثاني : أن أكثر الأعلام منقول عن الأجناس مغيّر عن وضعه الأول ، والحكاية تغيّر(¹ / مُثْمَّض ٍ ° / مَنْ، والتَّغير يأنس بالتغيير.

والثالث : أن الأعلام كثيرة الاستعمال ، ويكثر فيها الاشتراك فوفع الحكاية يوهم أن المستفهم عنه غير السابق ، لجواز أنّ السّامع لم يسمع أول الكلام .

⁽١) في النسخ المخطوطة : « تغيير »

⁽٢) في النسخ المخطوطة : « ما اقتضى »

ذكر ذلك (صاحب البسيط).

قال : والفرق بين (مَنْ) حيث يحكى بها العَلَم وبين (أي) حيث لا يحكى بها ، بل يجب فيها الرفع .

فإذا قَيل : رأيت زيداً ، أومررت بزيدٍ يقال : أي زيد من غير / ٢١/٥٠: حكاية : أنّ مَنْ لما كانت مبنيّة لا يظهر فيها إعراب جاءت الحكاية معها على حذف ما يقتضيه خبر العبتداً .

> وأمًا أي فإنّها معربةً يظهر فيها الـرَفع فـاستقبح لـظهور رفعهـا مخالفة ما بعدها لها .

> ونظيره قول العرب: إنّهم أجمعون ذاهبون ، لمّما لم يظهر إعراب النّصب في الضمير أكّدوه بالمرفوع ، ومنعهم : إن الزيدين أجمعون ذاهبون لما ظهر إعراب النصب ألزموا التأكيد بالنصب .

مسألة [من أنّه لا يحكى المتبع بتابع غير العطف]

لا يُحكى المتبع بتابع غير العطف من نَعْت أو بيان أو تأكيد أو بدل اتّفاقاً .

وأمًا المتبع بعطف النسق ففيه خلاف. حكاه في (التّسهيل) من غير ترجيح ، ورجّح غيره جواز حكايته .

قال أبو حيّان : والفرْقُ بين العطف وبين غيره من التّوابع : أنّ

العطف ليس فيه بيانُ للمعطوف عليه بخلاف غيره من التوابع ، فإنَّ فيه بياناً : أن المتبوع هو الذي جرى ذكرُه في كلام المخبر .

وأمًا في العطف فلا يبيّن ذلك بياناً ثابتاً إلّا الحكاية ، وإيراد لفظ المخبر في كلام الحاكي على حالهِ من الحَرَكات .

وقال صاحب (البسيط): يشترط لجوازها: أن يكون المعطوف عليه والمعطوف عَلَمَيْن نحو: رأيت زيداً وعمرًا، فإن كان المعطوف عليه عَلَماً، والمعطوف غير عَلم، فنقل ابن الدّهان منع الحكاية، وهو الأقوى.

ونقل ابن بابشاذ جوازها تبعاً أو بعكسه لم تَجُز الحكاية اتَّفاقاً .

باب النّسب مسألة [في عدم جواز طَوَليّ بالتحريك في النسبة إلى طويلة]

قــال أبــو حيّــان : فــإن قلت : لِـمَ أجــزت بَيْضــات وجــوَزات بالتحريك ولـم تُجِرز : طَوَـلِيّ بالتّحريك في النسبة إلى طَويلة(١) .

(١) يقول ابن مالك في الألفية :

وتمدّ وا مــا كــان كــالــطويلة وهكـــــذا مــا كــان كــالجليلة فكل ما كان من فعيلة معتل العين صحيح اللام كالطويلة ، فالنسب إليه : طَويليّ بدون حذف الياء ، لأنهم لو حذفوا الياء ، وقالوا : طَوْليلي لزم = قلت : بينهما فرق ، وهـو أن الحركـة في بَيْضات وجُـوَزات عارضة ، فلم / يعتد بها ، والنّسبة بناء مستأنف .

باب التصغير

مسألة [في تصغير أرؤس]

قال أبو حيّان : أَرؤس إذا سميّت به امرأة ، ثم خفّفت الهمزة يحذفها، ونقل حركتها إلى الرّاء فقيل: « أُرُس »، وصغّرتها قلت : أُريْس ، ولا تدخل الهاء، وإن كان قد صار ثلاثيّاً .

وإذا صغّرت هنداً قلت : هنيدة بالهاء .

والفرق بينهما : أن تخفيف الهمزة بالحذف والنّقل عارض ، فالهمزة مقدّرة في الأصل ، وكأنه رُباعي لم يُنْقُص منه شيء .

فإن قلت : لِمَ لاَ تُلْحِقُه بتصغير « سماء » إذا قلت : سُمَيّة أليس الأصل مقدّراً ؟ .

قلت : لا يشبه تصغير سماء ، لأن التخفيف جائزٌ في « أرؤس » عارض بخلاف « سمـاء » ؛ فإن الحذف لها لازم، فيصيـر على ثلاثـة أحرف ، إذا صُغّرت فتلحقها الهاء .

وبهذا الفرق بين أرؤوس وسماء أجاب أبو إسحاق الزجاج بعض أصحاب أبي موسى الحامض حين سأل أبا إسحاق عن ذلك ، وكأن أبو موسى الحامض قد دس رجلا لَقِناً فَطِناً على أبي إسحاق فسأله عن مسائل فيها غموض ، هذه المسألة منها ، وكمان في هذا المجلس (المشوق)(١) الشَّاعر فأخذ ورقة وكتب من وقته يمدح أبا إسحاق ويذم من يحسده من أهل عصره.

فقال:

فلذوا النهى يمتشل الصبرا صيراً أبا إسحاق عن قدرة فإنهم قد فضحوا الدهرا واعجب من السدّهر وأوغساده يستحسنون المَكْــر والغَـــدْرا لا ذَنْب للدهر ولكنهم ينبح منك الشمس والبدرا نبئت بالجامع كلباً لهم وشامخ الأطواد والبحرا والعلم والجلم ومحض الحجا إذا الرُّبا أضحت بها خَضْرا /

يابين والتيه لك الكبرا

/٢٥٩] والدّيمة الوطفاء في سَحّها

(١) شاعر عباسي لايعرف إلا بلقبه لقوله :

فتلك أوصافك بين السورى

أكابدها إلى الصبح الفتيق ولبلة واكف فتقت هموسا كأن سماءه عينُ المشوق همس فيها الكرى عيني بيت انظر معجم ألقاب الشعراء / ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

يظن جَهُلًا والذّي دسه أن يلمسوا العيوق(١) والغفرا(٢) فأرسلوا النزر إلى غامر وغمرنا يستوعب النّزرا قاله أبا إسحاق عن جاهل ولا تضق منك به صَدْرا وعن خُشار("غُدر في الـورى خطيبهم من فمه يخرا

مسألة [في عدم إثبات همزة الوصل في استضراب إذا صُغّر]

قال أبو حيّان : فإن قلت : لِمَ لا يجوز إثبات همزة الوصل في نحو : « استضراب » إذا صغّر ، وإن كان ما بعدها متحرّكاً ، لأن هذا التّحويك عارضٌ بالتصغير فلم يعتدّ بهذا العارض كما لم يعتدّ به في قولهم : الحَمّر بإثبات همزة الوصل مع تحريك اللام بحركة النّقل .

فالجواب: أن بين العارضين فرقاً وهو أن عارض التصغير لازم لا يوجد في لسانهم ثاني مصغر غير متحرّك أبداً وعارض الحمر غير لازم لانه يجوز أن لا تحذف الهمزة ولا تنقل الحركة فيقال: الأحمر. ولا يمكن ذلك في المصغّر في حال من الأحوال.

 ⁽١) العيّـوق : نجم أحمر مضىء في طرف المجرّة الأيمن يتلو الشريا لا تقدمها .

 ⁽٢) في القاموس : الغَفْر جمع أغفار وغِفَرة كَعِنَبة وغُفُور . منزل للقمر .

⁽٣) الخشار بالضم : سَفِلة الناس .

[17./

باب الوقف

مسألة [في الوقف على المقصور المنّون]

إذا وقف على المقصور المنوّن وقف عليه بالألف اتّفاقاً نحو : رأيت (عصا) .

واختلف في الوقف على المنقوص المنوّن .

فمذهب سيبويه : أنه لا يوقف عليه بالياء ، بل تحذف نحو هذا قاض ومررت بقاض ومذهب يونس إثباتها .

قال ابن الخّباز : فإن قلت : فما بالهم اختلفوا في إعـادة ياء المنقوص، واتّفقوا على إعادة ألف المقصور .

قلت الفرق بينهما خفّة الألف وثقل الياء / .

. . .

باب التّصريف مســألة [الــزائد يـوزن بلفظه وزيــادة التضعيف تــوزن بالأصل]

الزائد يوزن(١٠) بلفظه وزيادة التضعيف توزن بالأصل .

 ⁽۱) فى ط: « يؤزن » بالهمزة تحريف .

قال أبو حيان : والفرق : أن زيادة التضعيف مخالفة لزيادة حروف سألتمو نيها من حيث إنها عامة لجميع الحروف ففرقوا بينهما بالوزن، وجعلوا حكم المضاعف حُكم ما ضوعف منه، فضعفوه في الوزن مثله . فلو نطقوا في الوزن بإحدى دَالَيْ قُرَدد(۱) لم يتبين من الوزن كيف زيادتها ، فلما لم تزد منفرد أصلاً لم يجعلوها منفردة في الوزن .

(١) القردد : اسم جبل ، وجمعه قرادد . انظر الممتع وهامشه ١١٩/١.

انتهى القسم الرّابع من الأشباه والنظائر النحوية ويليه (الطراز في الألغاز) وهو القسم الخامس ، والحمد لله أولاً وآخراً

الفن الخامس فن الألغاز

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

الحمد لوليَّه ـ والصَّلاة والسلام على نبيَّه محمد وآله وذويه .

هذا هو الفن الخامس من الأشباه والنـظائر ، وهـو فن الألغاز والأحاجي والمطارحات ، والممتحنات ، والمعاياة ، وهو منثور غير مرتب . وسميته : (الطّراز في الألغاز) .

[تعريف اللغز]

قال الشيخ جمِّال الدين بن هشام في كتابـه (موقظ الـوسنان وموقد الأذهان) : اعلم أنّ اللّغز النّحوّيّ قسمان :

أحدهما: ما يطلب به تفسير المعنى .

والأخر : ما يطلب به وجه الإعراب .

[ألغاز الحريري]

فالأوّل ـ كقول الحريريّ(١) : وما العامـل الذي يتّصـل آخره بأوّله ، ويعمل معكوسُه مِثْلَ عمله ؟.

وتفسيره (يا) في النّداء فإنه عامـل النصب في المنادي وهــو حرفان، فآخره متّصل بأوله، ومعكوسه وهو (أي) حرف نداء أيضاً .

وكقوله أيضاً : وما منصوبٌ أبداً على الظَّرف لا يَخْفِضُه سوى حَرْف ؟.

وجوابه ـ لفـظة (عند)، تقـول : جلست عِنْدُه، وأتيت مِنْ عندِه، لا يكون إلا منصوباً على الظرفية أو مخفوضاً بمن خاصّة .

فأما قول العامة سِرت إلى عندهِ فخطأ .

فإن قيل : لدن ، وقبل، وبعد بمنزلة (عند) في ذلك، فما وجه تخصيصك إياها ؟.

قلت : لدن مبنيَّة في أكثـر اللُّغات فـلا يظهـر فيها نَصْبٌ ولا

⁽١) انظر المقامة الرابعة والعشرين النحوية ١٧٤/٣ من شرح مقامات الحريري لأبي العباس أحمد بن عبد المؤمن القيسي الشريشي تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ـ المؤسسة العربية الحديثة للنشر وانظر هذا النص في صفحة ٢١٣ من هذا الجزء .

خفضٌ ، وقبل وبعد يكونان مبنيّين كثيراً، وذلك إذا قُطِعا عن الإضافة . وإنما تبين الألغاز والتمثيل بما يكون الحُكم فيه ظاهراً .

وكقوله: وأين تلبس الذَّكران براقعَ النَّسوان، وتبرز ربّات الحِجال بعمائم الرجال؟.

وجوابه : باب العدد من الثّلاثة إلى العشرة تثبت التاء فيه في المذكّر ، وتحذف في المؤنث .

والثاني : وهو الذي يُطْلب فيه تفسيرُ الإعراب وتوجيهُه ، لا بيان [٢٦٢/٢] المعنى كقول الشاعر / :

٣٧٧=جاءك سلمان أبو هـاشِما فقــد غـدا سيّـــدُهـا الحـــارُثُ شرحه: جاء فعل ماض. كسلمان جار ومجرور، وعلامة الجرّ الفتح ، لأنه لا ينصـرف . وإنما أفــردت الكـاف في الخط ليتــاتى الألغاز . أبوها فاعل جاء ، والضمير لا مرأة قد عرفت من السياق .

شِما فعل أمر من شَام البرق يشيمه ، ونونه للتوكيد كتبت بالألف على القياس .

یسیدها نصب به شم » کما تقول : انظر سیدها .

والحارث فاعل « غدا » . انتهى كلام ابن هشام .

وقال ابن هشام في (المغنى) : مسألة : يحاجي بها ، فيقال : ضمير مجرور لا يصحّ أن يعطف عليه اسم مجرور ، أَعَدْت الجارُ أَم

لم تُعِدْهُ .

وهو الضّمّير المجرور بلولا نحو: لولاي وموسى ، لا يقال: إن موسى في محل الجرّ؛ لأنه لا يعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار هنا ، لأن و لولا ، لا تجرّ الظاهر ، فلو أعيدت لم تعمل الجرّ ، بل يحكم للمعطوف والحالة هذه بالرّفع ، لأن لولا محكوم لها بحكم الحروف الزّائدة ، والزائدة لا تقدح في كون الاسم مجرّداً من العوامل اللفظيّة فكذا ما أشبه الزائد .

ذكر بقية ألغاز الحريري التي ذكرها في مقاماته

قال : ما كلمة إن شئتم هي حَرْفُ محبوب ، أو اسم لما فيـه حرف حَلوب ؟ .

وأيّ اسم يتردّد بين فَرْدٍ حازم ، وَجَمْع ِ ملازم ؟ .

وأيَّة هاء إذا التحقت أماطت الثَّقل ، وأطلقت المعتقل ؟

وأين تدخل السّينُ فَتَعْزِل العامِلَ من غير أن تجامل؟.

وأي مضاف أُخَلِّ من عُرى الإضافة بِعُرْوة ، واختلف حكمه بين مَسَاءٍ وغُدُوة(١٧؟ .

⁽۱) في ط : « وعدوة » بالعين ، تحريف .

وأي عامل نائبه أَرْحَب منه وَكَرْأً ، وأعظم مَكْراً ، وأكثر لله تعالىٰ ذكراً ؟ .

وأين يجب حِفْظ المراتب ، على المضروب والضارب ؟.

وأيّ اسم لا يفهم إلاً باستضافة كلمتين ، أو الاقتصار منه على حرفين ، وفي وضعه الأول التزام وفي الثاني إلزام ؟ .

وأي وصف إذا أردف بالنون نقص(١) من العيون، وقُوّم بالدّون، [٢٦٣] وخرج من الزّبون ، وتعرض للهُون ؟ . / .

* * *

أراد بالأول(٢): نعم .

وبالثاني : سراويل(٣) .

(١) في شرح المقامات ٢١٤/٣: « نقص صاحبه في العيون » .

 (٢) فسرها الشريش في شرح المقامات ٢٢٩/٣ بقوله : « فهي نَدَم إن أردت بها تصديق الأخبار، أو العدة بعد السؤال فهي حَرْف، وإن عنيت بها الإبل فهى اسم » .

والنعم : تذكر وتؤنث ، وتطلق على الإبل ، وعلى كل ماشية فيها إبل . وفي الإبل الحرّف ، وهي الناقة الضامرة، سميت حرفاً تشبيهاً لها بحرّف السيف . وقيل : إنها الضخمة تشبيهاً لها بحرف الكَبل .

(٣) قال الشريشي: قال بعضهم: وهو واحد، وجمعه: سراويلات. فعلى هذا القول هو فود. وكنى عن ضمه الحضر بأنه حازم. وقال آخرون: بـل هو جمعُ واحده: سروال مثل: شملال وشماليل، وسربال وسرابيل، فهـو على هـذا القول جمع. وبالثالث: هاء التأثيث الداخلة على الجمع المتناهي ، نحو زنادقة وصياقلة ومسامعه(١) .

وبالرَّابع باب أنَّ المخفَّفة من الثقيلة ^(٢) .

وبالخامس : لدن^{٣)} .

ومعنى قوله: ملازم، أي لا ينصرف، وإنما لم ينصرف هـذا النوع من
 الجمع، وهو كل جمع ثالثه ألف، وبعدها حرف مشدد، أو حرفان أو ثلاثة
 أوسطها ساكن لثقله، وتفرده دون غيره من الجموع بـأنه لا نـظير لـه في
 الاسماء والآحاد.

وقد كنى في هذه الأحجية عمّا لا ينصرف بالملازم ، كما كنى في التي قبلها عما ينصرف باللازم » . انظر ٢٢٩/٣ .

(١) في ط فقط: (و وتتابعه). ومسامعه : أبو قبيلة كما في القاموس . وهذه الهاء اللاحقة بهذا الجمع تجعل هذا الجمع منصرفاً بعد أن كان ممنوعاً من الصرف ، لأنها قد أصارته إلى أمثال الأحاد نحو : رفاهية، وكراهية، فخف بهذا السبب ، وصرف لهذه العلة .

وقد كنى في هذه الأحجية عما لا ينصرف بالمعتقل ، كما كنى في التي قبلها عمًا لا ينصرف باللازم .

(٢) والمراد أن السّين تدخل على الفعل المستقبل وتفصل بينه وبين أنَّ التي كانت قبل دخولها من أدوات النصب، فيرتفع حينئذ الفعل، وتنتقل أن عن كونها ناصبة للفعل إلى أن تصير المخففة من الثقيلة كقوله تعالى : ﴿ علم أن سيكون منكم مرضى ﴾ (العزمل ٢٠) . وتقديره :علم أنه سيكون . انظر : « شرح الشريشي » .

 (٣) لدن من الأسماء الملازمة للإضافة ، وكل ما يأتأتى بعدها مجرور بها إلا غدوة، فإن العرب نصبتها بـ (لدن ، لكثرة استعمالهم إياها في الكلام ثم وبالسادس : باء القسم ، نائبه الواو^(١) .

وبالسّابع نحو كلم موسى عيسي (٢) .

وبالأخير نحو : ضيف تدخل عليه النُّون فيقال : ضيفن ، وهو

نوُنتها أيضاً ليتبين بذلك أنها منصوبة ، لا أنها من نوع المجرورات التي لا تتصرف .

وعند بعض النحويين : أن « لدن ، بمعنى : « عند ، والصحيح أن بينهما فرقًا لطيفاً وهوأن « عند ، يشتمل معناها على ما هو في ملكك ومكنتك مِمَادنا منك ، وبَعُد عنك .

ولدن يختص معناها بما حضرك ، وقُرَّب منك ، انظر (شرح الشريشي) . (١) باء القسم هي أصل حروف القسم بدلالة إستعمالها مع ظهور فعمل القسم في قولك : أقسم بالله ، ولـدخولها على المضمر كقولـك : بك لأفعلن .

وإنما أبدلت الواو منها في القسم ، لأنهما جميعاً من حروف الشفة، ثم لتقارب معنيهما ، لأن الواو تفيد الجمع ، والباء تفيد الإلصاق ، وكلاهما متفق ، والمعنيان متقاربان . ثم صارت الواو المبدلة من الباء أدور في الكلام ، وأعلق بالأقسام ، ولهذا ألغز بأنها أكثر لله تعالى ذكراً . ثم إن الواو أكثر موطناً من الباء ، لأن الباء لا تدخل إلاً على الاسم ، ولا تعمل غير الجرّ . والواو تدخل على الاسم والفعل والحرف . وتُجرُّ تارة بالقسم ، وتنظم أيضاً نواصب الفعل وأدوات العطف ، فلهذا وصفها برحب الوكر ، وعظم المكر . انظر شرح الشريشي .

 (٢) الفاعل والمفعول المقصوران لإزالة الإلباس يجب حينئذ إقرار كل منهما في رتبته ، ليعرف الفاعل منهما بتقدّمه ، والمفعول بتأخّره .

الطّفيليّ (١).

[أحاجي الزمخشري]

وللزّمخشرّي (كتاب الأحاجيّ) (^{٢)} منثور وشرحه الشبخ علم الدين السخاوي بشرح سماه : « تَنوير الدّياحيّ في تفسير الأحاجي » وأتبعه بأحاج ٍ له منظرمة وأنا ألخص الجميع هنا .ا

قال الزّمخشري أخبرني عن فاعِل_، جُمِع على فُعلَة ، وفعيل جُمِع على فَعَلَة .

(١) لم يجب السيوطي عن اللغز الذي قبل الأخير وهو : وأي اسم لا يفهم
 إلاً باستضافة كلمتين . . الخ .

وجوابه كما ورد في شرح المقامات للشريشي بقوله: « هو مهما » وفيها وقيها وقولها : أحدهما أنها مركبة من: « مه » التي هي بمعنى : أتُفُفُ ومن « ما » . والقول الثاني : وهو الصحيح - أن الأصل فيه « ما » فزيدت عليها « ما » أخرى ، كما تزاد على « إنّ » ، فصار لفظها « ماما » فقعل عليهم توالي كلمبتين بلفظ واحد ، فأبدلوا من ألف « ما » الأولى « ها » فصارتا : « مهما » . ومهما من أدوات الشرط والجزاء . . وإن اقتصرت منها على حرفين وهما : « مه » التي بمعنى : اكفف فهم المعنى ، وكنت ملزما من خاطبته أن يكف» . انظر شرح الشريشي ٣٣٠/٣٨.

(٢) طبع هذا الكتاب بتحقيق الدكتورة بهيجة باقر الحسني عام ١٩٧٣ نشر دار
 التربية باسم : « المحاجاة بالمسائل النحوية » .

(٣) في ط : « بأحاجى » .

الأول : باب قاض وداع ^(١) . والثاني نحو سَرِيٍّ وَسَراة ^(٢) .

* * *

وقال أخبرني : عن تنوين يجامع لام التّعريف وليس إدخاله على الفعل من التّحريف .

 (٦) في المحاجاة / ٧١ : وذلك قولك : قضاة ، ودعاة ، خالف بضمة فائه جمع الصحيح والمعتل العين حيث جاء على فَعلَة بفتحتين وذلك نحو :
 الكفرة ، والفُجرة ، والرَّاضة » .

والراضة جمع رائض، من : راض المهر رياضة ورياضاً: ذَلَله فهو رائض. انظر القاموس .

(٢) في المحاجاة : و وهو اسم جمع ، جعله سيبويه في أنه غير تكسير مثل : إخوة في جمع أخ. قال: ويدلك على هذا قولهم : سروات. و في هامش سيبويه ٣/ ٢٥ ٢ تحقيق آستاذنا هارون : و السيرافي : هكذا رأيته في هذه النسخة وغيرها من النسخ ، وهو غلط عندي ، لأن إخوة فِشلة ، وفعلة من الجموع المكسّرة القليلة كأفيل ، وأفعلة وأفعال ، كما قالوا : فتى وفية ، وصبي وصِيبة ، وغلام وغلمة . والصواب أن يكون مكان إخوة : أخوة حتى يكون بمنزلة صُحّبة . وقد حكى الفراء في جمع أخ : أخوة » .

وما اسم جمع كالفعل منه وما اسمٌ فاعلُ فيه كفعل ِ له وزنان يفتــرقـان جمعـاً ويتحــدان فيه بغيــر فَصْل ِ هو تَنْوين التّرَنّم (١^١) والغالي ^(٢) .

* * * وقال : أخبرني عن واحـدٍ من الأسماء ثُنّي مجمـوعاً بــالألف

والتاء . أخبرني : عن مُوحّـدٍ في معنى اثنين ، وعن حركـةٍ في حُكّم حركتين .

أخبرني : عن حركةٍ وحرفٍ قد استويا ، وعن ساكنين على غير

(١) تنوين الترنّم : هو النون اللاحقة للقوافي المطلقة ، التي أخوها حرف مدّ عوضاً عن مدّة الإطلاق كقوله :

أفلَى اللوم عدادل والعتداب ف وقُدولي إن أصبتُ لقد أصدابن والأصل: العتابا.

وتنوين الترنّم على حذف مضاف أي قطع الترنّم ، لأن الترنّم مدّ الصوت بمدة تجانس الروى .

(٢) التنوين الغالي : هو النون اللاحقة للقوافي المقيدة ، وهي التي رويها
 ساكن غير مد كقوله :

أحاد بن عمرو كاني خَمِرنْ ويعدو على المرء ما ياتَمِسرنْ الأصل : خمر ، ويأتمر .

وكقوله :

قالت بنـات العم يـا سلمى وإننُ كـان فقيـراً معـدما قـالت وإننُ فإن هاتين النونين زيدتـا في الوقف كمـا زيدت نـون ضيفن في الوصل والوقف ، وليستا من أنواع التنوين حقيقة لنبوتهما مع أل وفي الفعل والحرف ، وفي الخط والوقف.

وسمّى : بالتنوين الغالبي ، لأن الغلو : الزيادة ، وهو زيادة على الوزن . انظر الأشموني ٢/٣١/١، ٣٣.

حدّهما (١) قد التقيا .

أخبرني: عن اسم على أربعة فيه سببان لم يمتنع صرفُه

بإجماع ، وعن آخر ما فيه إلَّا سَبَبٌ واحد وهو حقيق بالامتناع .

أخبرني عن فاء ذات فَنُيْن ، وعن لام ذات لَوْنَيْن (٢) .

الأولى (٣) : نحو السُّرى والشّرى(٤) ، والبُّثّ والنّثُ ، و « قاتعه

(١) في ط فقط : (حدّهما) وفي المحاجاة والنسخ المخطوطة :
 (حدّيهما) .

(٢) انظر هذه الألغاز في المحاجاة من ص ٧٦ ـ ٨٤.

(٣) هــذا والاسئلة التي طلب الإخبار عن إجـابتهـا ، وهي أربعــة أسئلة سابقة قبل السؤال الخامس الذي نص على الإجابة عنه بقوله : الأولى ــ لم ينص على إجابتها في نسخ الأشباه جميعها .

والإجابة عنها من كتاب (المحاجاة) كما يلي :

الإجابة عن السؤال الأول :

الواحد من الأسماء الذي ثني مجموعاً بالألف والناء و هو قولك فيمن سميته بـ • تمسرات » أو • مقبسلات » : • تمسراتسان » و • مقبسلاتسان » وفي • أفرعات » : أفرعاتان » . و • أفرعات بلد في بلاد الشام » .

الإجابة عن السؤال الثاني:

المؤحد في معنى اثنين هـو : وكِلا ۽ ، وكمـا أنَّ كلا ۽ مفـرد في معنى الجمع . ولذلك رجع الضمير إليه مفرداً كقوله تعالى : ﴿ كلّا الجنتين آتت أكلها ﴾ (الكهف / ٣٣) ، كما رجع إلى وكلّ ، في قوله تعالى : ﴿ إِنْ كلّ من في السموات والأرض إلاَّ آتي الرَّحمن ﴾ (مريع / ٩٤) .

" « فُلْك » كما جمع « أَسَد » على « أَسْد » .

والإجابة عن السؤال الثالث :

و مساواة الحرقة الحرف في نحو: « جُمَزي » (وهو ضرّب من السّبر)
 حيث اعتبار الألف في نحو: « حُباري » وذلك أنَّ « جزي »
 اخت: « سَكْرى » في وقوع ألفها رابعة ، ثم لم يجيزوا في ألفها - إذا أضافوا - إلاَّ طرحها دون قلبها كما فعلوا في « حبارى » سواء ، ولا فصل بين البناءين إلاَّ سكون العين وحركتها ، فإذا كان حكم البناء المفارق بزيادة الحرف تبين استواء الحرف والحركة » .

و ﴿ السّاكنانُ على غير حدّيهما النقيا ﴾ في قـولك : الحسن أورع أم ابن سيرين ؟و ﴿ آيمن الله يمينك؟ لأن حدّ النقائهما أن يكون الأول حرف لين، والثاني مدغماً نحو : الضّالَين ، وحادّ اللّه ﴾ .

الإجابة عن السؤال الرابع :

في المحاجاة : الأول وهو الذي لم يمتنع صرفه : ١ أربع ١ في : ١ سررت بنسوة أربع ، فيه الوزن والوصف وهو غير معتنع .

والثاني : وُهُو الممتنع : ﴿ أَحَمَرِ ﴾ اسماً في ﴿ رُبُّ أَحَمَر ﴾ هو ممتنع عند سيبويه، ولا سبب إلا الوزن .

وعن المازنيّ أنه لقى الأخفش ، فسأله عن « أربع » ، فتعلق بالأصل الذي هو الاسميّة ، فالزمه أصل « أحمر » الذي هو الوصفية . قال : فلم يأت بمقنم .

وقولي : أربعة احترازاً مما فيه سببان من نحو: « هند » و « دعــد » وفيه مذهبان : أسّدهما الصرف الذي نطق به القرآن » .

انظر الإجابات في المحاجاة من ص ٧٦ ـ ٨٤ ، وقد سجلتها باختصار

(٤) في ط فقط: « والسرى ، بالسين تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والمحاجاة / ٨٤. والسرى ، ألفها واو من سُروً ككرم ودعا ، ورضي ، والمصدر: سراوةً، وسرواً وسراً ، وسراءً ، والوصف سريّ . وجمعه: أسرياء ، وسَرواً ، وَسُرَى وسرواً . انظر القاموس . الله » و « كاتعهُ » بمعنى : قاتله ، وبيد أني من قريش ، وميدأنّي (١) ونحو : وُزن وأزن، وهو قياس مطّرد في المضموم .

وفي المكسور ، نحو : وشاح ووعاء ، وإشاح وإعاء .

والمفتوح نحو : وَمَن وَأَمَن ، وَوَبِد وَأَبِدَ : إذا غَضب ، وَوَلِه ٢٦٤/] وأله : تحيّر ، وما وَبِهَ له ، وما أبه ، سماعٌ / بإجماع .

والثانية ^(۱) : نحو : عضه وسنه ، هي هاء في ، عضه وعضاه ، وبعيرٌ عاضِه وَعَضِه ، أي راعى العِضاه ^(۱) . وعَضَهَه : إذا شَتَمه . وفى نخلة سنهاء ⁽¹⁾ ، وسانهت الأجير .

وواو في عضوات ، وسنوات .

أخبرني : عن نسب بغير يائه ، وعن تأنيث بتاء ليس بتائه .

الأول : ما دلُّ عليه بـالصيغـة نحـو : عـواج ، وبتـات(٥) ،

- (١) وردت في الصاحبي : وقال أبوعبيد : وأحبيبُ أفصح هؤلاء بني سعد بن
 بكر ، وذلك لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : و أنا أفصح العرب
 مُيد أنى من قريش » . انظر ص / ٤١ .
 - (۲) وهي اللام ذات اللونين .(۳) العضاه : شجر الشوك .
 - (٤) في اللسان : ١ سنه : ١ وسانهت النخلة ، وهي سنهاء ، حملت سنة ،
 ولم تحمل أخرى .
 - (٥) في ط: « وبتار » تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والمحاجاة .

و**د**ارع ^(١) ولابن .

ونظير دلالتَيُّ العـلامة والصيغة قولك : لِتَضْرِب واضْرِب .

والفرق بين البناءين: أن فعّالًا لما هو صنعة ^(٢) وفاعلًا لمباشرة الفعل .

والثّاني: بنت وأخت، لأن تاءهما بدلٌ من الواو التي هي لام، إلا أن اختصاص المؤنّث بالإبدال دون المذكّر قام علماً للتأنيث، فكأنّ هذه التاء لاختصاصها كتاء التأنيث.

ونحوها النّاء في مسلمات هي عــلامة لجمــع المؤنث ، فلاختصاصها بجمع المؤنث كانها للتأنيث، ومن ثُمّ لم يجمعوا بينها وبين تاء التأنيث، فلم يقولوا، مسلمتات .

فإن قلت : ما أدراك أنها ليست تاء تأنيث ؟ .

قلت : لوكان كذلك لقلبها الواقف هاء في اللغة الشائعة .

فإن قلت : فَلِمَ قَلبها مَنْ قلبها هاء في الوقف فقال : البنـون والبناه ؟.

قلت رآها تعطي ما تعطيه تاء التأنيث فتوهمها مثلها ^(٣)

 ⁽١) وفي ط: « ودراع » بتقديم الراء على الألف، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والمحاجاة .

⁽٢) في ط: « صيغة » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والمحاجاة .

⁽٣) انظر المحاجاة / ٨٨ ، ٨٨.

أخبرني : عن نعت مجرور ، ومنعوته مرفوع ، وعن منعـوت موخّدٌ ونعته مجموع .

الأول : نحو : هذا جُحْرُضَبُّ خَرِبٍ (١) .

والثاني قول القطامي :

٣٧٨= كَأَنْ قيود رَحْلي حين ضَمّت حَـوالب غُزَّرا ومِعاً جِياعا(٢)

(١) ومنه قول امرىء القيس :

كسأن ثبيراً في عسرانين رَبُّله كبيرُ أنساس في بجادٍ مُسرَمَلُ من شواهد : الخزانة ٣٢٧/٢ ، والخصائص ٣٢١/٣ ، والضرائر للالهس. ٢٥٨ .

ومنه أيضاً قوله الحطيئة : ديوانه / ١٣٩.

فَ السَّاكَمُ وَحَيَّةً بِعَلَىٰ وَادِّ فَمُسُورُ النَّمَابِ ليس لكم بِسِيَّ والسِّيّ : النّد والمثل ، فـ « هموز » نعت الحيَّة ، وهي منصوبة وجرّ لمجاورة واد

وقول ذي الرُّمّة : ديوانه /٨.

نُرِيكُ عُرُةً وَجْهٍ غَيِسر مُمْرَقَةٍ ملساء ليس بها خال ولا نسلبُ من شواهد : خزانة الأدب ٣٢٤/٣ ، والضرائر (٢٥٥.

ورواية الديوان * تريك سنة وجه غير مُقْرِفَةٍ *

ف « غير » نعت لـ « غرة » وهي منصوبة ، وجُرٌ للمجاورة . (٢) من قصيدة يمدح بها زفر بن الحارث .

ورواية المحاجاة : « فتور رحلي » والفتور : السكون بعد الحدّة واللّين بعد الشدة . وفي اللسان : « معى » * كأن نسوع رحلي *

وفي ط : و قيود رجلي ، وتشاركها في ذلك بعض المخطوطات والمخطوطات الأخسرى : و قيود رحلى ، ومن المقارنة نستـطيع أن نقـول : ورجلى ، = ۲۵/۲۱

جعل « المعًا » لفرط جوعه بمنزلة أمعاء جائعة ، فجمع النعت

مع توحيد المنعوت .

أخبرني : عن فصل ليس بين المعرفتين فاصلًا ، وعن رُبّ على المعرفة ذاخلًا /

الأول : نحو : كان زيدٌ هو خيراً منك ، ﴿ إِنْ تَرنِي أَنا أَقَلَّ منكَ مالًا ،(١) .

وإنّمــا ساغ ذلــك في ﴿ أَفْعَل مِنْ ﴾ لا متنــاعــه من دُخــول لام التّعريف عليه امتناع ما فيه التّعريف فشبّه به وَأُجْرى حكمُه عليه .

والثاني : نحو قولهم : رُبُّ رَجُل ٍ وأخيه .

قال سيبويه : ولا يجوز حتّى تذكر قبله نكرة (٢) .

* * *

أخبرني : عما يُنْصب وَيُجَرّ وهو رفع ، وعمّا تدخله التّثنية وهو نمع .

الأول : المحك*يّ*^(٣) .

= تحريف صوابه : رحلي لأنه المناسب للحوالب .

- (١) الكهف / ٣٩.
- (٢) بعده في المحاجاة : و فيعلم أنك لا تريد شيئاً بعينه » . انظر ص ٩٥.
- (٣) في المحاجاة ما نصه : « قول أهل الحجاز لمن يقول : رأيت زيداً » :
 « من زيدا » ولمن يقول : «مررت بزيد» : « من زيد » . انظر/ ٩٦ .

والثاني : قولهم « عندي لقاحان سوداوان »(١١) وقوله :

٣٧٩= * بَيْن رماحَيْ مالكٍ وَنَهْشُلِ (٢) *

وقوله :

• ٣٨= لأصبح الحيُّ أوباداً ولم يَجِدوا عند التَّفَرُقِ فِي الهَيْجا جِمالَيْن . (⁽¹⁾

* * * *

أخبرني، كيف يكون متحرّك يلزمه السكون ؟.

(١) أنظر سيبويه ٢٠٢/٢ ، والهمع ١٣٩/١٠، واللقاح : جمع لَقرحُ مثل :
 قلوص وقلاص ، وفي اللسان : لقح : لقاحان أسودان .

(٢) من أرجوزة طويلة لأبي النجم مطلعها :

الحمد لله العملي الأجملل الواسع الفضل الوهوب المجزل في الخزانة ٤٠/١.

وقبل الشاهد :

* تَبَقَّلت من أوّل التَّبَقُّلِ *

وكذلك في الطرائف الأدبية /٥٧ .

وتبقلت أي أنها رعت البقل في أول الربيع ، فأسنمت

ورماحا مالك ونهشل: موضعان. يقول: رعت بين هذين الموضعين لانهما كانا جمّى، ولكن لعزّنا رعيناها، ولا نخاف عليها الغارة.

 (٣) البيت لعمرو بن العدّاء الكلبي ، وثنّى الجمال لأنه جعلها صنفين : صنفاً لترّحلهم ، وصنفاً لحربهم .

من شواهد: ابن يعيش ١٥٣/٤، والهمع رقم /٦٣، وانظر اللسان:

« وبد » وقبله :

سعى عقـالاً فلم يــترك لنا سبداً فكيف لو قــد سعى عمــرو عقــالين والأوباد : جمع وَبَد وهو الفقر والبؤس . هو عيّن حَيٍّ، وغَيِّ (١) ، وضفَّ في قولهم : ضَفُّ (١) الحال. وزنها : فَعِل (١) لأنه من باب فَرِح ، وَبَطِر وَأَشِر .

أخبـرني : عن واحدٍ وَجُمْـع ِ لا يفرُقُ بينهمـا نـاطق ، إلَّا أن الضّمير بينهما فارق .

هما فُلْك، وفُلْك للواحد والجمع .

ومثله : جَمَلٌ هِجَانُ ، وإبلٌ هِجَانُ ، ودرع دِلاصٌ ⁽⁾ ودروع دلاص .

* * * * * * * * *

أخبرني عن فاعل خَفِي فما بدا ، وآخَرَ لا يخفي أبداً .

 ⁽١) في ط: وبعض النسح المخطوطة (عيّ » بالعين ، وفي المحاجاة وبعض النسخ المخطوطة الأخرى: (غي » بالغين .

⁽٢) في المحاجاة / ٩٨ : من الضفف وهو القلة والشدة .

⁽٣) في المحاجاة (٩٨ : « فاإن قلت : من أين عِلم ذلك ، وما أنكرت أن يكون أمرُها على ظاهره : « فَعْلًا ، لا « فَعِلا ، كما جاء في بابها الذي هو فَعِل أَمْعًا عَلَى فَعْل : « رجل شَكْسُ » ، وبنان شَشْرٌ؟ . قلت : الباب على فَعِل كد فَنِع » و « وَجل ، و « فَمِرح ، و « أَشَر ، فوجب الحمل عليه ، والقياس به .

 ⁽٤) دِرْعٌ دِلاص : أي ملساء لينة .

الأول: فاعل افْعَل ، وَنَفْعَل ونحوهما(١) .

الثاني : الواقع بعد إلاَّ نحو ما قام إلاَّ زيدُ أوْ إلاَّ أنا(٢) .

أخبرني : عن حرف يزاد ، ثُمَّ يزال ، وأثره باقٍ ما له آنتقال .

هو نون التثنيّة والجمع ، تزال وأثرها باق في نحو : هما الضاربا زيداً، والضاربو زيداً^(٣) .

- (١) علق الزمخشري في المحاجاة (١٠٢ على ذلك بقوله : « لا يكون فاعلهما اسما ظاهراً ولا يكون أعساً ضميراً بارزاً ، كما يستند : « افْمَلْ » ، و و وَلِنْفُمل » في الأمر إلى ضمير بارز في قولك : اضربا ، واضربوا ، واضربي ، واضربن . . . فان قلت : أما تقول : أفعل أنا ، ونفعل نحن ؟ قلت : ليسا بمستندين إلى هذين المنفصلين ، إنما استنادهما إلى مستزين ، وهذان مؤكدان لهما » .
- (٢) علق الزمخشري بقوله: « والفاعل إذا وقع بعد إلاّ لم يستتر أبداً، لأنّ إلاً ضَرَبَتْ سلًا بينه وبين فعله ، فأنّى يتصل به حتى يستتر فيه ؟ فهو إذاً على عكس حال الذي قبله :
- إما اسم ظاهر كقولك : ما ضربَ إلَّا زيدٌ . أو ضميـر منفصل نحـو : ما ضرب إلاَّ أنا ، أو أنت ، أو هو» .
- (٣) في ط والنسخ المخطوطة : الضاربا زيدٍ ، والضاربو زيدٍ بالجر تحريف ، وإن كان سليم الاسلوب إلا أنه في هذا الموضع ليس مراداً، وإنما المراد نصب و زيد ۽ لأن أثرها باق وإلا لما كان لغزاً. يدل على ذلك ما على به الزمخشري على هذا اللغز بقوله : « وفي قراءة من قرأ : ﴿ والمقيمي الصُلاة ﴾ (الحج / ٣٥)
- نصبت : « الصلاة » وهي قسراءة ابن محيصن ، وابن أبي إسحاق ، والحسن . انظر قراءة رقم ٥٥٨٨ في معجم القراءات .

[777/7]

* * * *

أخبرني : عن حرف يوحّد ، ثم يُكثّر ، ويؤنّث ثم يذكّر .

الأول : باب تمرة وَتُمْر .

الثاني : باب العدد ثلاثة إلى عشرة/.

أخبرني: عن معرّف في حكم ألتّنكيــر، ومؤنث في معنى التذكير.

الأول : مررت بالرّجل مثلك أو برجل مثلك . لا يكاد في نحو هذا الموضع يتبيّن الفْرقُ بين النّكرة والمعرفة . ومثله :

٣٨١= * ولقد أمرّ على اللَّئيم يَسُبُّنِي (١) *

والثاني : باب علّامة ونسّابة .

أخبرني : عن واحد يوزن بأربعة ^(٢) ، وعن عشرة عند بعضهم مُتُسعة .

الأول هو باب ق، وع، وش، ونحوها توزن بافْعِل ولا يقال : وزنه : ع .

والثاني : حروف العطف عند النّحويين عشرة . وقد تسّعها أبو عليّ الفارسي حيث عزل عنها إمّا .

⁽١) سبق ذكره . انظر الشاهد رقم ٣٠٤ .

⁽٢) الموزن بالأصول ، وعلَّق الزمخشري بقوله : قِهْ في قِ عرضك وَرَه في رَ رأيك يوزنان بـ «افعِل » و « افْعَل » ، ولا يقال في وزنهما : عِهْ وَقِهْ .

* * *

أخبرني : عن زائدٍ يمنع الإِضافة ويؤكّدها ، ويفكّ تركيبهـا ويؤيّدها .

هو اللّام في قولهم : لا أبا لـك ، هي مانعـة للإضـافة فـاكَة لتركيبها بفصلها بين ركنيها، وهما المضاف والمضاف إليه، وهي مع ذلك مؤكّدة لمعناها ، مؤيّدة لفائدتها من حيث إنها موضوعة لإعطاء معنى الاختصاص . ونظير تها « تيم » الثانية في :

٣٨٢= * يا تيمَ تَيْمَ عَدِي(١) *

اقحمت بين المضاف والمضاف إليه ، وتوسّطت بينهما، كما قبل : « بين العصا ولحائها »، وهي بما حصل بتوسّطها(^{٢)} من التكرير، معطيةٌ معنى التّوكيد والتشديد .

وهذه اللَّام لها وجه اعتداد ، وَوَجُّهُ اطَّراح ، فوجه اعتدادها :

⁽١) قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

يا تيم تَيْم عَدِي لا أبالكُم لا يُلْفِينكم في سوءة عُمَسرُ والشاهد لجرير ديوانه / ٢٨٥ .

من شواهد : سيبويه ۲۰/۱، ۳۱۶ ، والخصائص ۳۵، ۳۵/۱ ، وابن الشجريّ ۸۳/۲ ، وابن يعيش ۲۰/۲ ، ۱۰۰ ، والخزانة ۳۵۹۱ ، ۲۰۲۲ ، ۲۷۳/۶ ، والمعنى ۲۰/۲ ، والعينّي ۲۶۰۶ ، والأشموني ۳/۱۵۳ ، والهمم والدرر رقم ۲۵۰۲ .

 ⁽٢) في المحاجاة : «بتوسيطهما» وفي ط والنسخ المخطوطة :
 «بتوسطها».

استصلاحها الأب لدخول « لا » الطَّالبة للنَّكرات عليه .

ووجه اطراحها : إنْ لم تسقط « لام » الأب الواجبة الثبوت عند ضافة .

فإن قلت : فكيف صَحّ قولهم : « لا أباك » ؟ .

قلت : اللآم مقدّرة منوّية ، وإن حذفت من اللّفظ .

والذّي شجّعهم على حذفها شهرة مكانها ، وأنه صـارَ مَعلماً لاستفاضة استعمالها فيه ، وهو نوع من دلالة الحال التي لسانها أنطق من لسان المقال .

ومنه حذف(لا)في (تاللّه تَفْتَق)^(۱)/روحذف الجار في قوله رؤية [٢٦٧/٢] «خيرٍ » إذا أصبح عندما قيل له كيف أصبحت ؟

> وَمُحْمَل قراءة حمزة ﴿ تساءلون به والأرحام ﴾ (٢) عليه سديد . لأن هذا المكان قد شهر بتكرير الجار ، فقامت الشّهرة مقام الذُّكر .

> > * * *

أخبرني : عن ميمات هُنّ بدلٌ ، وعِوَض وزيادة .

⁽۱) يوسف / ۸۵.

^{. 1/} elimil (Y)

وعن واحدة هي موصوفة بالجلادة .

البدل : نحو : إبدال طبيء الميم من لام التَّعريف .

والعوض في « اللَّهُم » عوضت من حرف النداء

والزّيادة : في نحو : مَقْتَل وَمَضْرب .

والموصوفة بالجلادة هي ميم « فم » بدل من عين « فوه » . قال سيبويه : أبدلوا منها حُرُفاً أجلد منها .

وفي مقامة النّحو^(١) من النّصائح: « وَتَجلد في المضيِّ على

(١) في ط فقط : « النحوي » وفي النسخ المخطوطة ، والمحاجاة /١١٧ « مقامة النحو » ، وهي مقامة من مقامات الزمخشري في النحو وهي مقامة طريفة معانيها ظريفة . ومن باب الفائدة نسجلها في هذا الموقف ليقف عليها القارىء من باب التيسير عليه ، وتوفير الوقت للبحث عنها : وها هي ذي :

 « يا أبا القاسم : أعجزت أن تكون مثل همزة الاستفهام . إذ أَخَذَتْ على ضَعْفِها صدر الكلام. ليتك أشبهتها متقدّماً في الخير مع المتقدّمين . ولم تُشْهِه في تأخرك حرف التأنيث والتنوين . المتقدَّمُ في الخير خطرُهُ أَنَّمَ ، وديدن العرب تقدمه ما هو أهمّ .

ضارع الابرار بعمل النّواب الآواب . فالفعل لمضارعته الاسم فاز بالإعراب . ومادّة الخير أن تؤثر العزلة ، ولا تبرُز عن الكن . وتُخفى شَخْصك إخفاء الضمير المستكِنْ ، فإن الخفاء يجمع يديك على النجاة والاستعصام ، كما استعصمت الـوَاوُ من القَلْب بالإدغام . ولا يكونَن ضَمِيرُك عن الهم الديتي ساليا ، كما لا يكون أفعل من الضمير خاليا . وعوضْم من تلك السَّلوة ذلك الهمّ . كما عُوضت الميم من حرف النداء في اللّهمة .

عزمك وتصميمه ، ولا تُقصّر عَمّا في الفَم من جلادة ميمه .

أخبرني : عن ثالث (مقول) : أَعَيْنُ هو أم واو مفعول؟. فيه اختلاف سيبويه والأخفش وقد تقدم في أول الكتاب(١) .

(١) علق الزمخشري في المحاجاة فقال :

قال سيبويه : « رأيتهم في اسم المفعول من بنات الياء يقولون : مخيط ، ومبيع ، على حذف واو « مخيوط » و « مبيوع » واستبقاء الياء، فقضيت بمثل ذلك في اسم المفعول من بنات الواو ، وهو حذف الأخرى من واوي : مقوول ، واستبقاء التي هي نظيرة الياء المستبقاة .

ويقول الأخفش : واو مفعول علامة ، فَلا أسقطها ، واجعل « ياء مبيع » منقلبة عن واو «مبيوع» أُسقط الباء ، فيبقى : « مبوع » ثم أقلبُ الواوياء . ولبت الاخفش حين لم يسقط العلامة لم يمسخها . والحق مع صاحب الكتاب » . انظر المحاجاة / ١١٩ ، ١٢٠ .

* * *

أخبرني : عن اسم بلد فيه أربعة من الحروف الزوائد ، وكلُّها أصول غير واحد.

هو « يَسْتَعور »^(١) من بلاد الحجاز فيه الياء والسّين والنّاء والواو من جملة الزوائد العشرة ، وكلها أصول في هذا الاسم إلاَّ الواو .

* * *

أخبرني : عن مائة في معنى مئات ، وكلمة في معنى كلمات . المائة في ثلثمائة في معنى المئات ، لأن حقَّ مميِّز الثَّلاثة إلى العشرة أن يكون جمعاً .

والكلمة في معنى الكلمات قولهم : كلمة الشهادة ، وكلمة

(١) وردت هذه الكلمة في شعر عروة بن الورد في بيت من قصيدته التي بدأها
 مقوله :

أرقت وصحبتي بمضيق عمق لبرُقٍ في تِهَامة مستطير إلى أن قال:

أطعت الأسرين بصرَّم سلمى فسطاروا في غضاه البَّستَعور والعضاه : الطلح والسمر . وانظر الديوان ٣١ ، ٣٧ وفي هامش المحاجاة كتب البيت محرَّفاً حيث كتبت الأمرين : الأمرين بالتثنية ، وكتبت صرَّم : صوم . انظر ص ١٢١.

وعلق الزمخشري أيضاً على : « يستعور » فقال : « وقيل : اليستعور : كساء يجعل على عُجُر البعير ، ويقال : ذهب في اليستعور أي في الباطل . وكان عند ناس أعور طبيب ، فإذا جاء ببعض خرافاته قالوا له : يا است عور ذهبت في يستعور .

أرادوا : يا أسقط قوم عور وأسفلهم » انظر ص ١٢١.

الحويدرة ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بيننا وبينكم أَنْ لَا نَعْبُد إِلَّا اللَهَ ﴾ (٢) الآية .

. الايه . 卷卷卷卷

أخبرني : عن حرف من حروف الاستثناء ، لم يستثن شيئاً قطّ من الأسماء .

هــو لمّا بمعنى إلاَّ لا يستثنى بــه الأسمــاء ، كمــا يستنى بــاٍلاً وأخواتها ، وإنما يقال : نشدتك اللّه لمّا فعلت ، وأقسمْتُ عليك لمّا فعلت (٣) .

* * *

(١) الحدويدرة تصغير : الحادرة ، ق.د جاء في المفضليات ٤٨ : قال أبر
 عكرمة : وكان حسان بن ثابت رضي الله عنه إذا قبل له : أنشدنا شعراً
 يقول : هَل أَنْشِدْتُم كلمة الحويدرة يعنى هذه القصيدة :

بكُــرَتْ سُميَّــةُ بكــرةُ فتمتِّــع ۚ ۚ وَغَلَتْ غُـــدُوَّ مُصَارِقِ لـم يَــرْبَــع. ولم يربع : لم يقم ولم يكف عن السير

و بعده :

وتروّدت عيني غسداة لَقِينَها بلوى البُنيَّسَةِ نظرةً لم تُقلِع وهي عينة مشهورة مَنْسُوبة للحادرة وهو لقب الشاعر قطبة بن محصن ابن جروّل بن حبيب بن عبد العزي. وقد ذكر هذه القصيدة الضبي في المفضليات والبُنيَة : موضم

(٢) آل عمران/٦٤.

(٣) قال الزمخشري في المحاجاة : « فإن قلت : ما معنى قولهم : أقسمت بالله لماً فعلت ؟ .

قلت : معناه : طلب الفعل من المخاطب على سبيل الاستعطاف له والاستشفاع بالله إليه ، كما قال ابن هرمة :

أخبرني عن مُكَبَر يُحْسب مصغَوا ، وعن مُصَغَر يحسبُ مُكَبَراً . الأول : سُكَّيْت بالتَشديد يحسبُه من ليس بنحوي مُصغَراً ، وهو خطأ ظاهر ، لأن ياء التَصغير لا تقع إلاَّ ثالثةً ('' ، بـل سُكَّيت مكبر

خطأ ظاهر ، لأن ياء التصغير لا تقع إلا ثالثة (١٠ ، بـل سكيت مكبر [٢٦٨] كـ «سُكُيت» . « وسُكَيْت» ، بالتَخفيف / مصغَّرة تصغير الترخيم .

والشاني : ﴿ حُبْسُرُورٌ ﴾ همو في عمداد المكبَّرات . وفي قمول الأعرابي الذي سئل عن تصغير الحُبارى ، فقال : حُبْرُورُ(^) .

بالله ربّك إن دخُلْتَ فَقُـل له هذا ابن هَـرْمة واقفـاً بالبابِ

قال الزمخشري : وهذا الكلام محرّف عن وجهه ، معدول عن طريقته مذهوب به مذهب ما أغربوا به على السامعين من أمثالهم ، ونوادر ألغازهم ، وأحاجيهم ، ومُلحهم ، وأعاجيب كلامهم ، وسائر ما يدلون به على اقتدارهم ، وتصريفهم أعنة فصاحتهم كيف شاءوا. وبيان عدله: أن الإثبات فيه مقام «مُقام النّفي » ، والفعل مُقام الاسم . وأصله : ما أطلب مثل إذّ فعلك .

منت إلا وقعلت . فإن قلت : هل تقع « إلًّا » موقع « لمّا » في هذا الكلام ؟ .

قلت : نعم ، قال سيبويه : وسألت الخليل عن قولهم : ﴿ أَقَسَمَتَ عَلَيْكَ إِلَّا فَعَلَتَ ﴾ و ﴿ لَمَّا فَعَلَتَ ﴾ : ١٢٦ .

 (١) قال الزمخشري في المحاجاة /١٢٧ : « فإن قلت : كيف قلت : لا تقع إلا ثالثة ، وقد وقعت ثانية في تصغير : « ذيا » و « تيا » ؟.

قُلت: الأصل: « ذُنيّا » و : « تُنيّا » إلّا أنه استثقل إجتماع الباءات ، فَحُدْفَتُ الأولى منهما . . . وكذلك: اللّذيّا ، واللّتيا . .

 (٢) قال الزمخشري : ومثله ما حكى عن أبي عمرو : أن رجلًا عرض عليه من شعره بحراً من منظومات أهل زمانه ممًا لا يشاكل الشعر إلا بوزنه ورويّه ، = أخبرني : عن مصّغُر ليس له تكبيرٌ ، وعن مكبّر ليس له تصغير .

من الأسماء ما وُضع على التصغير وليس لـه مكبّر نحـو : كُمَيْت » و « كُمَيْت »(۱).

ومنها ما ورد مكبّراً ولم يُصغّر كَأَيْنَ ، وَكَيْف ، ومتى ، والضّمائر ونحوها . * * * *

أخبرني : عن كلمة تكون اسماً وحَرْفاً ، وعن أخرى تكون غير ظرفِ وَظَرْفاً .

الأول: على ، وعن ، وكاف التشبيه ، ومذ ، ومنذ .

= فقال له : « يا هذا » ! إن الشعراء ثلاثة : شاعر ، وشويعر ، وشعرور ، وما أراك إلاً من الشعّارين » .

قاس : « شعروراً » على « حُبرور » ، فبناه بناءه ، وجعله أدلَ على الصِّغر من : « شويعر » لأنه موضوع ، وذلك مصنوع » .

(١) الكعيت : كـ « زُبير » : البلل ، وجمعه : « وكتمان » بالكسر . قال الزمخشري معلقاً على هذه الإجابة بقوله : « ولكن جمعهم : « كُميتا » على : « كُمت » أن الجمع على : « كُمت » أن الجمع واردُ على اعتبار المكبر المقدر » . انظر / ١٢٩ .

وقال أيضاً : وجمعهم : « كُعيناً » و « جُميَلاً » على « كِتَعان » و « جِمَلان » يدل على أن مُكَرِيهما في التقدير : « كُعَت » و و جُمَلَ » كـ « نُغَد » ، و « صُرَد » : [النُّغَر : البليل : وفواخ العصافير ، و « الصُّرَد » : طاشر ضخم الرأس يصطاد العصافير] وجمعهما : [يَعْرَان ، وصِرَدان] . والثــاني : نحـو : اليــوم واللَّيلة ، والسّــاعــة ، والحين ، والخلف ، والأمام .

أخبرني : عن اسم متى أضيفت أخواته وافقها ، ومتى أفردت فارقها .

هو ذو بمعنى صاحب(١) .

* * *

(١) قال الزمخشري معلّقاً: يوافق أخواته في الإضافة ، ويفارقها في الإفراد ،
 وذلك أنه وضع وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس ، فهو مع الجنس الذي
 يضاف إليه كشىء واحد ، لا ينفصل عنه :

يضاف إليه كشيء واحد ، لا ينفصل عنه : ألا ترى أن قولك : رجل ذو مال كقولك : « رجل متموّل » ، و « امرأة ذات سوار » كقولك : « متسورة » . . .

فإن قلت : ما أخواته ؟ وفيم آخاها ؟.

قلت : هي بقية الأسماء الستة ، ومواخاته لها في الإعراب بالحروف . فإن قلت : فإن كان ذو معرباً بالحروف كما أعرب « زيدٌ » بالحركة وكما يقول ناس من العرب : « هذا زيدُو » . أفقد جاء اسم معرب على حرف واحد ؟ .

قلت : بل هو اسم معرب على حرفين كـ « دم » و « يد » إلاً أن لامه تقرأ واواً في حالة الرفع ، وتقلب ألفاً وياة في حالتي النصب والجرّ، فاختلاف لامه دليل الإعراب ، فلا فوق إذن بينه وبين «دم » في أنهها على حرفين . وإنما افترقا في أن الواو في « ذو » وحدها أدّت مؤدّى الذال والضمة ، والألف مؤدي الذال والفتحة ، والياء مؤدي الذال والكسرة . والله أعلم .

انظر المحاجاة / ١٣٤ ، ١٣٥ .

أخبرني : عن سَبَبِ متى آذن بالذِّهاب تبعه سائر الأسباب .

هو التعريف في نحو: أَذَرْبِيجَانَ ، ودرا بجرد ، وخوارزم إذا ذهب عنه بالتنكير(١) لم يبق لسائـر الأسباب أثـر وهي : التأنيث ، والعُجمة ، والتَّركيب .

* * * 1

أخبرني : عن شيء من العلامات يشفع لأخيه في السّقوط دون الثّنات .

التَّنوين هو المقصود وحده بالإسقاط في باب ما لا ينصرف . وإنما سقط الجرّ لأخوّة ثبتت بينه وبين التَّنوين ، وذلك أنهما جميعاً لا يكونان في الأفعال ويختصان بالأسماء، فلهذه الأخوة لمَّا سقط التَّنوين تعه الجرِّ في السقوط .

فالتَّنُّوين أصل فيه والجرِّ تبع كما يسقط الرجـل عن منزلتـه فتسقط

(١) في المحاجاة : / ١٣٥ : « ذهب عنه التنكير » تحريف صوابه من الأشباه النسخة المطبوعة والنسخ المخطوطة، لأن المقصود أن هذه الأسماء المعارف أصبحت منكرة .

وأذيبيجان و « خوارزم » من بلاد فـارس ، و « دار بجرد » ، وهي كـورة بفارس .

قال الزمخشري في المحاجاة /١٣٥ معلّقاً: « وذلك أن فيها أربعة أسياب : التعريف، والتأنيث ، والعجمة ، والتركيب ، فقضية القياس إذا زال سبب واحد أن تبقى غير منصوفة ولكن التأنيث والعجمة في النكرات لا عبرة بهما ، ولا أثر لهما . والتركيب وإن كان مؤثّراً إلّا أنه لوحدته لا يظهر أثره » .

أتباعه .

وهذا معنى قول النّحويين : سقط الجرّ بشفاعة التّنوين ، فإذا عاد الجَرّ عند الإضافة واللّام لم يتصور عود التنوين^(١) .

* * * *

أخبرني : عن حرف تلعبُ الحركات بما بعده ، ولا يعمل منها إِلَّا الجرَّ وحده .

هو «حتّى » يقع الاسم بعدها مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً والجرّ وحده عملُها(۲) .

* * * *

أخبرني : عن اسم صحيح أمكن هو فاعل وما هو مرفوع ، وعن ٢٦٩ آخر دخل عليه حرف الجرّ وهو عن الجرّ ممنوع / .

الأول : « غير » في قول الشمّاخ .

٣٨٣ * لَمْ يَمنع الشُّرْتَ منها غَيْرَ أَن نَطَقَتْ (٣) *

(١) انظر هذا الموضع باستيعاب في المحاجاة /١٣٦ ، ١٣٧ .

 (۲) وذلك كفولك : «أكلت السمكة حتى رأسها » بالحركات الثلاث ، والجرّ وحده عملها . وتجرّ أيضاً بالعطف على مجرور كقولك : « مررت بالنّاسِ
 حتى زيدٍ » .

(٣) تمامه :

مامه : * حمامةً في غصون ذات أو قال *

في ط: ١ يخرج ، مكان : ١ يمنع ، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة، والمحاجاة /١٤٠، والمراجع النحوية . والثاني : حين في قوله :

٣٨٤= * على حينَ عاتَبْتُ المَشِيْبَ على الصّبا(١) *

* * * *

أخبرني : عن شيء وراء خمسة ^(٢) أشياء ، يُجْزم جـوابه في الجزاء .

هو الاسم أو الفعل الذي يُنزَل منـزلة الأمـر والنّهي ، ويُعْطى حُكْمهما ، لأن فيه معناهما ومؤدّاهما ، فيجزم به كما يُجْـرم بهما ،

= وهو من شواهد: سيبوية آ/٣٦٩، ونسبه لرجل من كنانة، وابن الشجري ٦٤/٢ ، ٢٢/١ . وروايته : « غير أن هتفت»، الخسزانسة ٤٥/٢ ، ٢٥/٣ ، ١٥٤٢ ، ١٥٢ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ١٥٥٨ ، ونسبه لقيس بن رفاعة ، والتصريح ١٥/١ ، واللسان : وقل ، والهمع والدرر رقم ٧٧٠ .

قال صاحب الدرر : والضمير في « منهـا » راجع للوجنـاء ، وهي الناقـة الشديدة ، « والشرب » مفعول « يمنع » ، و « غير » فاعله ، لكنه يُبنى على الفتح جوازاً لإضافته إلى مبنيّ .

وأراد بـ د نطقت ؛ صوّتت مجازاً و د في ، بمعنى : « على » و « الاوقال : جمع وَقُل » بسكون وهو ثمر الدّوم اليابس .هذا وقد سبق ذكر الشاهد رقم ٣٣٣

(١) تمامه:

* وقلت : ألمّا أصح والشيب وازعُ *

سبق ذكره رقم ١٥٦ .

(٢) والأشياء الخمسة هي : الأمر - النهي - الاستفهام - التمني - العرض .
 انظر المحاجاة / ١٤٥٠ .

وذلك قولك : ﴿ حَسْبُك ينم النَّاسِ ﴾ ﴿ واتَّقَى اللَّه امرؤُ فَعَلَ خَيْراً يُشْبُ عليه ﴾ بمعنى : ليَتق اللّه وليفعل .

* * *

أخبرني : عن ضمير ما اشتُقَ من الفعل أحق به من الفعل ، وفي ذلك انحطاط الفرع عن الأصل .

هو الضّمير في قولك : « هند زيدٌ ضاربته هي » و « زيد الفرس راكبهٌ هو » وفي كُلّ موضع جَرَت فيه الصفّة على غير من^(١) هي له ، فالمشتّق من الفعل وهو الصّفة أحق به من الفعل ، لا بُدّ له منـه ، وللفعل منهُ بُدُ ^(١) .

إذا قلت : هندُ زيدُ تضربه وزيد الفرس يركبه حتى إن جئت به ، فقلت : « تضربه هي » و « يركبه هو » كان تأكيداً للمستكن . والسّبب قوة الفعل وأصالته في احتمال الضمير^(٣). والمشتق منه فرع في ذلك ، ففضًل الأصل^(٤) على الفرع » .

* * * *

- (١) في المحاجاة /١٤٦ : « ما هي له » بوضع « ما » مكان : « مَنْ » .
 - (٢) هكذا في ط والنسخ المخطوطة ، وفي المحاجاة /١٤٦ :
 - « لا بد له وللفعل منه بد » بسقوط « منه » الأولى .
- (٣) في المحاجاة /١٤٦ « في احتمال الضمير مسنده » بزيادة كلمة :
 « مسنده » .
- (٤) في ط والنسخ المخطوطة: « ففضل الفرع على الأصل » والصواب ما جاء في المحاجاة: لأن اللغز يريد أن يبين انحطاط الفرع عن الأصل ، وليس العكس .

أخبرني : عن زيادة أُوثِـرت على الأصالة، وعن إمالـة ولَـدت إمالة .

الأول : حذفهم الألف والياء الأصليَّتين للتَّنوين في : «هذه عصاً » و «هذا قاض » .

وليساء (١) النَّسب إلى المُصطفى ، وحــــذف الــــلاّم لألف التَكسير ، وياء التَصغير في و فرازد ، وفريزد ، وحذف العين في شاك وه لاث ه (٢) ، وإبقاء ألف فاعل ، وحذف الفاء في « يعد » لحروف المضارعة .

ومن ذلك قول الأخفش في مقول وحذفه عين مفعول لواوه .

والثاني: قولهم . رأيت عماداً^(۱)، ولقيت عباداً. أما لوا الألف الأولى / لكسرة العين ، ثم أمالوا الثانية لإمالة الأولى . (۲۷۰/۳

ونظير تسبّب الإمالة للإمالة تسبب الإلحاق للإلحاق في نحو قولهم : » ألندد "، وهو ملحق بِسَفَرَّجَل . والألف والنون معاً زائدتان للإلحاق . ولولا النون المزيدة للإلحاق لما كانت الهمزة حرف () في ط : وولماي النسب .

- (٢) في المحاجاة /١٤٨ : ولات ، بالتاء تحريف ، صوابه من نسخ الأشباه والمعتم ٢١٦/٢ : وهو من لاث يلوث بالثاء . وفي القاموس : نبات لائث ، ولاث ، وليث : النف بعضه على بعض .
 - (٣) في المحاجاة /١٤٩ : « رأيت عباداً » بالباء وفي نسخ الأشباه بالميم .
 - (٤) الألندد : الشديد الخصومة ، وجمعه : لُدُّ ، وألدادُ . انظر القاموس .

إلحاق ، ألا ترى أنها في المدّ ليست كذَّلك .

* * * *

أخبرني : عن حَلفٍ ليس بحَلفٍ ، وعن إمالة في غير الف . الأول : قولهم : باللّه إلاّ زرتني وباللّه لمّا لقيتني ، وبحق ما

الاول : فولهم : بالله إلا ررشي وبالله لما لليسي ، وبحق ما بيني وبينك لتفعَلَنَ ، صورته صورة الحَلِف ، وليس بــه لأن المراد الطلب والسؤال .

والثاني : إمالة الفتحة قبل راء مكسورة نحـو: الضّرر .

أخبرني : عن فعل يقع بعد مُنْذ ومُذْ ، وعن جملة يضاف إليها المشنّه باذ .

الأول : نحو ما رأيته مُذْ كان عندي ومُذ جاءني .

والثاني : نحو : كان ذَاك زَمك زيدٌ أمير ، وزمنَ تأمّر الحجَاجُ ، حقّ هذه الجملة أن تكون على صفة الجُملة التي تضاف إليها(إذ) وهي صفة المضى ، وتكون فعلية تارة ، وابتدائية أخرى .

* * *

أخبرني: عن لام يُحْسب للابتداء، والمحقِّقَة يأبون ذلك أشدَ الإِباء. هي اللام الفارقة الدَاخلة على خبر إنْ المخففة .

أخبـرني : عن دخول أنّ الخفيفة على بعض الأخبـار ، غيـرُ مُعَوّضة واحداً من جملة الإستار^(١) .

(١) الاستار كما في المحاجاة : « ربع عشر » ، « المنا » [والمنا : إناء
 يكال به إفاتسعوا فيه ، واستعملوه في كل أربعة ، يقال للرجل : كم هم ؟
 فيقول : أستار : أي أربعة .

أن المحففة إذا دخلت على الفعل وهو المراد ببعض الأخبار عوض ممّا سقط منه أحد الأحرف الأربعة وهي : قـد ، وسوف ، والسّين ، وحرف النفي . وشدّ تركه فيما حكاه سيبويه « أما أن جزاك اللّه خيراً » .

أخبرني : عن عينين ساكنة ، يفتحها الجامع ما لم يَصِفْ ، ومكسورة لا يفتحها المتكلّم ما لم يُضِفْ\١ .

الأولى : بَابِ تَمْرة يُحرّك بالفتح في الجَمع نحو : تَمَرَات إلاَّ في الصفة فتقرَّ على سكونها/ كَضَخْمَات .

> والثانية باب « نمر » تفتح في النّسب نحو : نَمَرِيّ . _____ * *

 وكان يقال لعاصم والأعمش ، وحمزة ، والكسائي : الإستار وقال جرير : إن الفرزدق والبعيث وأمه وأبا الفرزدق شرمًا إستار انظر المحاجاة /١٥٧ .

وانظر ديوان جرير / ١٥٩ من قصيدته المشهورة في رثاء زوجته

لـــولا الحبـــاء لعـــادني استعبـــارُ ولــــُزَرْت قــــبــرَك والحبيــب يــزارُ وروايته :

قُسِرِن الفسرِذِق والبعيثُ وأُمُهُ وأبسو الفسرِزدق قُسبَسع الإستبارُ وقال الزمخشري أيضاً في المحاجاة : /١٥٧ : وقيل : الكلمة معرّبة ، سمعت العرب وجهار ، فلم يفصحوا به فقالوا : « إستار ، والمراد بالإستار في اللغة الأحرف الأربعة التي قد ذكرها في الإجابة عن اللّغز .

 (١) في المحاجاة / ١٠٥ : و لا يفتحها المتكلم ما لم يصف ، بالصاد تحريف صوابه من نسخ الأشباه : بالضاد ، والمراد بالإضافة إضافة ياء النسب إلى الاسم . اخبرني : عن حرف يدغم في أخيه، ولا يدغم أخـوه فيه.

هو اللَّام تَدُّغُم في الراء، ولا تدغم الـرّاء فيها(¹).

**

أخبرني : عن اسم من أسماء العقـلاء لا يجمع إلاّ بـالألف والنّاء .

هو طلحة(٢) .

 (١) وذلك كقولـه تعالى : ﴿ كلا بل ران على قلوبهم ﴾ (سـورة المطففين / ١٤) قال الزمخشرى في المحاجاة /١٦٣ : « والراء لا تدغم فيها ، ولا

يقرأ ﴿ يغفر لكم ﴾ (آل عمران / ٣١ وغيرها) . هكذا نفى الزمخشري قراءة إدغام الراء في اللام ، وهي قراءة صحيحة قرأها أبو عمرو ، ويعقوب وأبو الحارث . انظر قراءة رقم ٩٩٢ في معجم القراءات .

ويبين الزمخشري السبب في عدم الإدغام فيقول : « وذلك أن في السراء تكريراً ينزلها منزلة حرفين ، ولذلك كان لها في باب الإمالة شأن من الشأن

حتى استعملت على الحروف المستعلية ، وإدغامها في اللام يذهب بذلك ويطمسه » . انظر المحاجاة /١٦٣ .

(٢) فقد قالوا في جمعه : « طَلَحات » .

قال ابن قيس الرقيات : ديوانه /٢١.

نضّر اللّهُ أعظُماً دفنوها بِسِجْستان طَلْحة الطّلَحاتِ

وهو من شواهد : المقتضب ٢/١٨٨ ، وابن يعيش ١/٤٧ ، والخزانة ٢٩٢/٣ .

قال الزمخشري في المحاجاة / ١٦٥ : فإن قلت : هـــلاً اعتبروا ذكــورة المُسمَّى وعقله ، فقالوا : طلحون ؟.

قلت : لما ثبتت التاء في موحده المنقول من واحدة الطّلح ، ثبتت الألف والتاء في مجموعها تباعاً لجمع واحده . انظر المحاجاة /١٦٥ . أخبرني عن مكبّر ومصغّر هما في اللّفظ مؤتلفان ، ولكنّهما في النّبة والتّقدير مختلفان .

« مبيطر » و « مسيطر » إنْ صَغَرتهما قلت : مُبَيْطِر ومُسَيْطِر على لفظ التكبير سواء(١) .

* * *

أخبرني : عن النَّسبة إلى تَمَرات من التَمرات (وإلى اسم رجل مسمى بتمرات .

النسبة إلى تموات جمع تُمُّرة . تَمُّرِيّ ^(٢) بسكون الميم ، لأنك ترّد الجمع في النسبة إلى الواحد ، وإلى تَمَرات اسم رجل : تَمَرَيّ بفتح الميم ، لأنك تحذف الألف والتاء عند النسب .

* * *

أخبرني عن اسم ناقص له شتّى أوصـاف مـوصــول ، ولازم للإضافة ومضاف إلى فعل وغير مضاف .

هو ذو يكون موصولًا بمعنى الّـذي ⁽⁴⁾ ، ولازماً لـلإضافـة في نحو: ^{ذو} مال،ومضافاً إلى الفعل في قولهم : « اذهب بذي تسلم » .

(٤) قال الزمخشري في المحاجاة ١٦٦٦ : « وذلك أنه لا بُدَ من حذف إحدى
 زائديه ، فأولاهما بالحذف « الياء » لأن الميم علامة ، فيبقى : مبطر ، فلا
 بد لك من تصغيره على : « مبيطر » .

 (٥) في ط: والنسخ المخطوطة (من التمرات) بالتاء . وفي المحاجاة : (من الثمرات) بالثاء .

(٦) في ط : جمع « غرة غرى » بالنون في كِلِهما ، تحريف .

(٧) وذلك في لغة طيء .

وغير مضاف في قولهم: الأذواء لذي يزن ، وذي جَدَن ، وذي رُعَيْن

وغيرهم^(١) .

* * *

أخبرني عن اسم تكبيره يجعل ياءه هاءً وتصغيره يقلبُ هاءُه ياءً .

هو ذي (٢) في إشارة المؤنث تُبدل ياءه هاءً في المكبّر منه خاصة نحو (ذْو أمة الله » ، فإذا صَغْرته رُددته إلى أصلها ياء فتقول في امرأة

[٢٧٢/٢] سميتها بـ « ذه » ذُييّة لا ذُهيّة . /

恭 恭

أخبرني : عن الفَرْق بين ضَمَّتيُّ العُلْيا والعُلَيَّا ، وبين ضَمَّتي أولى وأوليًا .

الفرق بين الأوليين:أن الأولى ضَمّة بناء الفُعْلى^(٣) والثّانية ضمّة بناء المصغّر .

وأما الْأخْريان فمتفقتان ، ضمّة المُصَغّر هي ضُمّة المُكَبّر ، لأن اسم الإشارة إذا صُغّر لم يُضَم أوّله .

* * *

أخبرني : عن الفَرْق بين : « لَهْى أُمُّك » ، و « لَهْى أُبوك » ،

(١) مِثْل : ذي الكلاع ، وذي المنار ، وذي نواس ، وهم ملوك التنابعة وواحد
 الأذواء عند سيبويه : « ذواً » وهو أصل ذو، وعند الخليل : « ذوً » . انظر
 المحاجاة / ١٧٢ / ١٧٣ .

(٢) في المحاجاة : ١٧٢ : « ذا » تحريف لأن ذا أشارة للمذكر فقط .

(٣) في ط والنسخ المخطوط: « الفعل » وصوابه من المحاجاة /١٧٣ .

وبين : لَهِ ابنك ، وَلَهِ أَخُوكُ .

لما كان اسم الله سبحانه وتعالى لا شيء أدور منه على الألسنة خففّوه ضُروباً من التخفيف ، فقالوا : « لاهِ أبوك » بحذف اللاّمين (١) وقلبوا ، فقالوا : « لهى أبوك » وحذفوا من المقلوب فقالوا : « لـهْ أبوك » ، وبُنين لتضمُّن لام التّعريف كأمس ٍ ، وبُني أحدها على السّكون لأنه الأصل ولا مانع .

والثاني : على الكسر ، لأنه الملجأ عند التقاء الساكنين .

والثالث : على الفتح لاستثقال الكسرة على ما هو من جنسها .

أخبرني عن مَذَكّر لا يُجْمَع إِلّا بــالألف والنّاء ، وعن مؤنّث يجمم بالواو والنون من غير العقلاء .

الأول : نحو سُرادق وحمّام .

الثاني : باب سنين ، وأرضين .

**

أخبرني : عن مجموع في معنى المُثنّى وعن واحد من واحد سستثنى .

الأول : نحو قوله تعالى : ﴿ فقد صَغَتْ قُلُوبُكُما ﴾(٢) .

⁽١) لا ما الإضافة والتعريف .انظر شرح اللغز بالتفصيل في المحاجاة ١٧٤ ـ ١٧٦ . (٢) التحريم /٤.

والثاني : ما جاء في لغة بني تميم من قولهم : ما أتاني زيدٌ إِلَّا

عمرُو بمعنى : ما أتاني زيدُ لكن عمرو . ومنها قولهم : ما عانه إخوانكم إلاَّ إخوانُهُ .

* * *

هذا آخر أحاجي الزّمخشريّ ونعقبها بأحاجي السّخاوي .

[أحاجى السخاوي]

قال الشّيخ علم الدين السخّاوي :

وما اسْمٌ جمعُه كالْفِعْل منه وما اسمٌ فاعـل فيه كفِـْتـل لـه وزنــانَ يُفْتــرقــانِ جمعــاً ويتّحــدان فيــه بغــيـر فَصْـلِ

وقسال :

[۲۷۳/۲] وما اسْمٌ^(۱) يَنْـوَن لكن قـد أوجبـوا منــع صَـرُفِـه / وما الَّـذي حَـقَـه النَّـو ن حـيـن جَـاءُوا بـحذفِه

الأول : باب جوارٍ وغواشٍ .

الثاني : (وبيض ُ^(٢) .

⁽١) في ط فقط : « ما اسم » .

 ⁽٢) لم يذكر النوع الثاني، ومكانه في ط: و « بيض » أي بياض. وفي النسخ المخطوطة الأخرى « بياض » لم يكتب فيه شيء .

من قبال وهو يجيد فيما يُخْبِرُ

أخوى أيضاً من تَحيضُ وتطهر(١)

حــلاً وليس عليهما من يُنكــ

وكانَ لا نُـدً منْهُ

جواب يلزم عَنْهُ

عن السكون أبنه

منعبو الصِّرف وطَبُوراً صَرَفُوا

ف والمنع ، وفيه اختلفوا

وقال :

ماذا تقول أكاذبٌ أم صادقٌ رجلان أختي منهما وكذاك في وكذا غلاما زوجتي تناكحا

وقسال :

ما اسمُ أنيب عن اسمٍ وأين شُرْطُ أنسى لا وأين نساب سكون

وقسال :

مــا حــروفٌ ذاتُ وَجْهَين لهـــا ثم ما اسْمٌ كيقوم احتمــل الصّر

وقسال :

وما فاء تداوَلَها ثلاثة أخرُونٍ عَدَدا وما عينُ لها حرفا ن يغتورانها أبَدَا ولا مات لها حَرْفا ن أيضاً مثلها وُجِدا وما عينانِ مع لام ين لفظهما قد اتحدا هما في كلمتين هما لمعنى واحدٍ وردا وما ضِدَان أن وُضِعا ولولا الفاءً ما أنفردا

(١) في هامش المحاجاة/٧٦ : « ومَظهر » بالظاء ، تحريف .

[7/2/7]

الأول '' قولهم في دواء السّم : درياق ، وترياق ، وطرياق .

والثاني : نعق الغراب ، ونغق ، ومعافير ومغافير . والثالث : جدث وجدف للقبر ، ولازم ولازب . /

. والرابع الجداد والجداذ بالدال المهملة والمعجمة اتحد في كل

والرابع الجداد والجداد بالدان المهملة والمعجمة الحد في ذل منهما لفظ العين واللام والكلمتان لمعنى واحد وهو صرام النخل .

والخامس الأرى والشرى فالأرى العسل والشّرى الحنظل، ولولا الفاء ما افترقا إنما فرقت الفاء بين لفظيهما، يقال له طعمان: أرَّى وشرى.

وقسال :

وما اسم غير منسوب إليه أنى لفظ العسلامة ليس يخفى وآخــر لم تكن فيــه فكــانت ولم يَـرْدَدُ بهـا في اللَّفظ حَـرْفـا وآخــر فيـه كــانتْ ثُمّ عــادت إليــه فغيّــرت معنــاه وَصْفــا وأيــنَ مؤنّــن لا تــاءً فــيــه بتقــديــر ولا في اللَّفظ تُـلَفَى

الأول : بخاتيّ جمع بختي، سميت به رجلًا .

والثاني بخاتي المذكور إذا نسبت إليه أزلت الياء التي كانت فيه وجعلت مكانها ياء النسب ولم يَزْدد حرفاً ، لأن التي أزلتها منه مثل التي ألحقتها .

اي في اللغز الاخير المتمثل في الابيات التي سافها ولم يجب عن 1. تعار المترد. التس سبقته .

واحد والحكم مختلف ، فإنـه كان أوّلًا اسماً، فلّما نسبت إليـه صار صِفَةً .

والرّابع :المؤنث المسمّى بمذكر نحو : جعفر علم امرأة لا تاء فيه في لفظٍ ولا تقدير .

وقسال :

وصا خبر أتى فَرْدا لمبتدا أَتَى جَمْعا وجاء عن المثنى وَهُ دو فردٌ كافياً قطعا ويا من يطلب النحو وفي أبوابه يَسْعى أتجمعُ نعت إفراد؟ أجِنا : محسناً صنعا وهل للنّعت دون الوص في معنى مفرد يسرعى

الأول : قول حيّان المحاربيّ :

(Yo/Y]

٣٨٥=* ألا إِنَّ جيراني العَشِيَّةَ رائِعُ (١)*/

فقوله: « رائح » مفرد أراد به الجمع .

(۱) تمامه :

* دَعتهم دواع من هؤى ومنادِح *

وهو لحيّان بن حلية المحاربيّ ، وعند صاحب الدرر رقم ١٧٧٦ مجهول القائل ، وفي معجم الشواهد ٨٤/١ غير منسوب .

من شواهد : المحتسب ١٥٤/٢ ، ونوادر أبي زيد /١٥٧، والهمع والدرر رقم ١٧٧٦ .

والثاني قوله :

٣٨٦= * فإنّي وقيّار بها لغريب(١) *

والثالث : قولك : مررت بقرشيّ ٍ وطائيّ وفارسيّ صالِحِين . أما النّعت والصفة فلا فرّق بينهما عند البصريّين .

وقال قوم منهم تعلب: النعت ما كان خاصًّا كالأعور والأعرج ، لأنهما يخصًان موضعاً من الجسد ، والصفة للعموم كالعظيم والكريم وعند هؤلاء : الله تعالى يُوصف ولا يُنعت .

وقسال :

ئمُ كان الضّمير إنْ شِئْت فَصْلا بطل الفَصْل عندها واسْتَصَلَا قبل حال هل قيل ذلك أم لا؟. لِمْ (^{†)} إذا قُلْت إن زيداً هو القا فإذا السلامُ أدخلوها عليسه وهمل الفَصْلُ واقع(^{†)} أو لا أو

(۱) صدره:

* فمن يك أمسى بالمدينة رحله *

لضابىء بن الحارث البرجمي .

من شــواهــد : سيبــويــه ٣٨/١ ، والمغنى ٢٧٧/ ، ٦٨٨ ، والخــزانــة ٣٢٣/ ، والهمع والدرر رقم ١٦٧٦ .

(٢) في المحاجاة ٩٥ : « لم إنْ » .

(٣) في ط : (واقعاً) بالنصب، تحريف صوابه من المخطوطات والأسلوب
 والمحاجاة / ٩٥.

والندي بعد هؤلاء بناتي أتراه فَصْلًا مع النَّصب يُتلم ؟. ثُمَّ هل يحسنُ اجتماعُ ضميريـ ن وماذا رأى الَّذي قال كلَّا؟

ولم اختص رُبّ بالصَّدر لم تُلْ في له بين أَحْرُف الجرّ مِثْلا

إنَّما لم يكن فَصْلًا في نحو: إن زيداً لهو القائم ، لأنَّها لام ابتداء فهو إذن مبتدأ مستقل .

وأجاز بعض الكوفيين: وقوع الفصل في أول الكلام نحو: ﴿ قُلُ هُو اللهُ أَحِدُ ﴾(١) وبين المبتدأ والحال، وحملوا عليه قـراءة : ﴿ هؤلاءِ بناتي هن أطْهرَ لَكُم ﴾(٢) بالنصب . وأبي ذلك البصرّيون .

وإنما اختصت « رب » بالصدر من بين حروف الجر لأمرين :

أحدهما : أنها بمنزلة « كم » في بابها .

والثاني : أنها تشبه حَرْف النَّفي ، والنَّفي لـه صدر الكـلام، وشبهها بالنَّفي : أنها للتَّقليل ، والتقليل عندهم نَفْيٌ .

ويؤكُّد الضَّمير بالضَّمير نحو : زيد قام هو ، ومررت به هو ، ومررت بك أنت .

⁽١) الإخلاص / ١ .

⁽٢) هــود/٧٨ ، وهي قــراءة الحسن ، وزيــدين عليّ ، وعيسي بن عمــر وآخرين . انظر قراءة رقم ٣٦٣٨ من معجم القراءات .

وقــال :

ما لهم استفهموا مخاطِبهُم في النُكُر بالحُرْف عندما وقفوا ؟/ وأسقطوا الحرف في المعارف والـ وصل ومن بعدذا قداختلفوا وواحد خاطبوا بتثنية وواحد أثنين عنه قد صَدفوا

إنما أتوا بالعلامة في النكرة ليفرقوا بينه وبين المعرفة، وذلك من أجل أن الاستفهام في المعرفة ليس معناه معنى الاستفهام في النكرة ، لأن الاستفهام في المعرفة عن الصّفة، والاستفهام في النكرة عن العين ، فلما اختف المعنى خالفوا بينهما في اللفظ .

وإنما لحقت العلامة في الوقف دون الوصل ، لأن وصل الكلام يفيد المراد ، فلم يحتج إلى العلامة فيه، ولأن الوقف موضع التغيير، فكانت العلامة فيه من جملة تغييراته .

وإنما لم تلحق هذه العلامات المعرفة ، لأنهم استغنوا عن ذلك بالحركات التي يقبلها الاسم .

وأمــا الواحــد المخـاطب بلفظ التثنيـة فقــولهم: اضــربــا يــريــد اضرب . ومنه ﴿ القيا في جَهَّم ﴾(١) .

وواحد اثنين عنه قد صدفوا هو قولهم المقصّان والكُلبتــان(٢)

⁽١) قَ / ٢٤.

⁽٢) الكلبتان: ما يأخذ به الحدّادُ الحديدَ المُحْمَى .

والجَلْمان(١).

وقال أبو حاتم : ومن قال : المقص فقد أخطأ .

وقال:

الأول : نحو : اضرب القوم لالتقاء الساكنين .

والثاني : (وأبيض)(٢).

وقسال :

ماتاءُ مُخْبِرانِ تَقُل هي فاعلً وتكون مفعولًا فأنت مصدّق واسمٌ لفاعل إنْ نَطَقْتَ بلفظه وعنيت مفعولًا فسأنت محقق الأول: الناء في نحو: بعث ، تقول: بعث الغلام ، فالتّاء

 ⁽١) الجَلمان: المقراضان ، واحدهما : جَلَم لِلذي يجرَّ به ، والجلم : اسم يقع على الجَلمتين ، كما يقال : المقراض والمقراضان ، والقلم والقلمان ، وأنشد ابن برّي :

ولــولا أيـادٍ من يــزيـد تتــابعت لصبّح في حــافـاتهـا الجلَمــانِ انظر اللسان : وجلم » .

 ⁽٢) في ط: ١ وابيض ١ وفي النسخ المخطوطة بياض غير ، مشار إليه بكلمة ١ بياض ١ .

فاعل . ويقول الغلام : بِعْتُ فالتَّاء مفعول . يريـد : باعني مـولاي وبني الفعل للمفعول ، وأصله بِعْتُ، كَضُرِبْتُ .

والثاني : نحو : مختار تقول اخترتُ فأنا مختار، فيكون اسم فاعل وأصله مُخْتَير ، واخترت المتاع فهو مُختار لِيكون اسم مفعول [۲۷۷] وأصله مُخْتَيرُ /

وقسال :

وأشكل فاعل في الجمع فيما أطارح فيه ذا لُبُّ وتُسْلِل أهل ياتي فواعيل وَفَعُل وفُعُلة جمعه ؟ فانسظر بِمَقْلِ وهل جمعو فعيلًا أو فَعولا على فَعَل فَقُسل فَقُسل فَقُهُ فِيهِ بِنَقْسُلٍ

الأول: نحو خاتم وخواتيم وصاحب وصَحْبُ وصُحْبَة (١) .

الثاني : نحو أديم وأُدم . الثالث : نحو عَمود وعَمَد .

وقسال :

ومـا جَمْـعُ على لفظ المُثَنّى إذا مـا الـوقْف نـابهمـا جَمِيعــا

⁽١) يوهم أن صُحبة جمع لصاحب ، والحقيقة أنها مصدر قولك : صحب يصحب صُحبة . وفي اللسان : « صحب » : ومن قال : صاحب وصُحبة فهو قولك : فاره ٌ وفيهة .

وعند الجوهري : الصُّحبةُ والصَّحب : اسمان للجمع . انظر اللسان .

وعند الـوصـل يختلفـان لفـظاً ويفــرُق فيـه بينهمــا مُــــــــا يُعــــا وقـــال :

ما فاعلُ أوجب مفعلوله تأخيره عن فعله فأنفَصَل وأيُّ فِعْل مُعْرَبٍ عامِل النَّصبِ والجَزْم به ما اتصل وقال:

وصو. مااسمُ أُزيلِ ولم يَزل تأثيره مِنْ بعده فكأنّه مـوجـودُ ولـرُبّما أعـطوا أخاه مـالـه من بعـده فكأنّـه مفـقـودُ

وقــال : وأيّ حرفٍ زيد للجمـع قـد شَبّهه بـالأصـل بعضُ العــرب وبعضُهــم أجراه فى وقـفه مُجرى الذي للفرد ياذا الأدّبُ

وقال: وماكلم بآخر بَعضِه نن الخُلْف غَيْرُ خفي فبعضُ ظَنَها عيناً وقد نقلت الى الطَّرفِ وبعضٌ لا يَرى هذا وخَالَف غَيْرَ مُنْحرِنَ

هي نحو جاءٍ وشــاء اسم فاعــل مِنْ : جاء وشــاء ، الأصـل : جائِيُّ ، وشائيء / لأن لام الفعل همزة ، والهمــزة الأولى هي لام [٢٧٨/٢] الفعل عند الخليل، قدَّمت إلى موضع العين، كما قدَّمت في شاكي السلاح وهارٍ ، والأصـل : شأتك وهائر . وعند سيبويه هي عين الفعل في أصلها. استثقل اجتماع الهمزتير فقلبت الأخيرة ياء على حركة ما قبلها . وهي لام الفعل عنده ، ثم فُعِل به ما فعل بقاض ، فوزنه على هذا : فاعل وعلى قول الخليل : فالع ، لأنه مقلوب .

وقسال

وما اسم على سِنّة كلّها سوى واحدٍ من هويت السّمانا وأربعة من هويت السّمان أنّتْ فيه أصلاً فَـزِدْهُ بيانا

المراد : سلسبيل وزنـه فعْلَليل ، وحــروفه كلّهــا من حـروف الزوائد إلّا الياء .

وقسال :

وما اسْمُ مفردٌ في حُكْم جمع وما هو باسم جمع واسْم جنس ومجم وعُ أتى صِفةً لفرد فبيّنه لنا من غَيْر لَبْس

الأول : سراويل .

والثاني : قولهم بُرْمة(١) أعشار ، وبُرْدُ أسمال ، ونحوه .

 ⁽١) البُّرَّة بالضم: قِلْرُ ، وأعشار مفرد جاء على بناء الجمع: ومعناها أنها قدر عظيمة كأنها لا يحملها إلا عَشْرُ أو عَشْرَةً. وقال اللحياني: قدر أعشار ومن الواحد الذي فرَق، ثم جمع كأنهم جعلوا كل جزء منه عُشراً. انظر اللسان :
 وعشر » .

وقال :

وإلاً هـل تجيء مكـان إمّـا ومـا المعنى إذا جـاءت كغيــر وهـل عطفت بمعنى الواو حيناً فــإن بيّنتَ جئت بكــل خيــر

جاءت إلَّا بمعنى إمًّا في قولهم : إما أن تكلمني وإلَّا فاذهب . المعنى : وإمَّا أن تذهب .

وإذا جـاءت بمعنى غير فهي في معنى الصّفة . والفرق بين موضعها في الاستثناء والصّفة : أنك إذا قلت : هذا درهم إلاٌ قيراطاً بالنّصب استثناء ، فالمعنى . أن الدرهم ينقص قيراطاً .

وإذا قلت هذا درهم إلاَّ قيراطُ بالرفع صفة فالدَّرهم على هذا تام غير ناقص . والمعنى : أن الدَّرهم غير قيراط .

وتجيء إلاَّ عاطفة بمعنى الواو في نحو قـوله تعـالى : ﴿ لئلا يكون للنَّاس عليكم حُجَّة إلاَّ الَّذين / ظَلَموا ﴾^(١) ، قيل : معناه : [٢٧٩/٢] والَّذين ظلموا .

وقسال :

يىرىدون بىالتَصغيـر وضْعاً وقِلَةً فهل ورد التَصغير عنهم مُعَظَماً وما اسمُ له إن صغـروه ثـلائـة وجــوه فَكُن للسّائلين مُفهمــا

ورد التّصغير للتعطيم في قولهم : جُبَيْل . وَدُوَيْهِيَة .

والمراد بالثاني نحو : بيت وشيخ مِمًا عينه ياء ، ففي تصغيره -----

⁽١) البقرة /١٥٠.

⁽٢) في ط : « وصفأ » بالفاء ، تحريف .

ثلاثة أوجه : شُبيَّخ على الأصل ، وشِيخ بكسر الشَّين على الإتباع ، وشُويخ بقلب الياء واواً ، لأجل الضّمة .

وقسال :

ما اسْمُ تصغره فيند به لفظه لفظ المضارع فإذا أن عَلَما في صرفه أحدُ ينازع هو أُبيَّضُ تصغيره أَباض ١٤٠٥ وافق لفظ المصارع من : بَيْضَتُ ، فلو سمّيت بهذا المضارع لم يُضرَف .

ولو سمّيت بذلك الُصغّر صُرف ، لأن الهمزة فيه أصليّة وإنمـا يترَتّب الحكم في هذا من الصّرف وآمتناعه على الزّائد والأصليّ .

وقسال :

ما لأنواع مسعماني كملممه قد أتت منها عمل اثني عشرا شم زادت واحمداً أخمت لهما ثم أخمرى ماثلتها ما ترى؟؟ التي جاءت على اثني عشر وَجْهَاً ، « ما » والذي على ثلاثة عشر ، « لا » ، وأو .

وقسال :

هـل تعـرفـون مؤنَّتْ أَيْحِي بصيعته اللَّـذَكَـر ومعـرفا لا شـك فيـه ولفظه لفظ المُنكَـر ومـصدراً بـاللّام لا هي عـرفتـه ولا تنكـر

(١) أُياض كقُراب : بلدة باليمامة لم يُرَ أطولُ من نخيلها . انظر القاموس .

وقسال :

الستم تَرَوْن الوزن بالأصل واجبًا فيا لكم خالفتموا في الصّواقع فقلتم جميعــًا وزن ذاك فــوالـــع وفي كــل مقلوب بغــير تنـــازع / [٢٨٠/٢] وأيّ حروف العطف يأتي مقدّمًا وذو عَـطْفِه من قبله غـــير واقــع وقـــال :

أَيِّ الحروف أَق أخاه مؤكّداً فأزال عنه قُوه الإعسال مثل الذي يأتي ليسعد ماشياً فَيُفيده ضَرْباً من العفّال

وقسال :

ومــا بَــدَلُ من سِتَــة ثـم إنــه أَلَى زائـداً في خمــة في الـزوائــد وتلقـاه أصْـلًا في الشّلائـة فـاتِنــا بتفسيـره سَمْحــاً بِنَشْـر الفـوائــد

وقسال :

ما اسم أضيف فرّدَتـهُ إضافتُه مؤنّنـاً وهو بـالتـذكـير معـروفُ؟ وما الذي هو بالتّنـوين ذو عَمَل_ٍ وأن يضاف وغير اللام مألـوفُ؟

الأول: نحو قولهم: ذَهَبَتْ بَعْضُ أصابِعِه، وأما الذي يعمل حال التنوين والإضافة، ولا يعمل مع الألف واللام إلاَّ مستقبحاً غير مألوف فهو المصدر.

وقسال :

ومــا سببــان قـــد منعــا اتّفــاقــا وصـــارا يَمْنعــان عــــلى اختــلاف

وضم إليهم سبب قوي وكانا يحسبان من الضّعاف

هما التأنيث والعلميّة ، يمنعان من الصّرف بلا خلاف ، فإن كان الاسم المؤنث على ثلاثة أحرف، وهو ساكن الوسط صارا مانِمَيْن وغير مانعين بعد أن كانا يمنعان اتفاقا، فإن انضم إلى التعريف والتأنيث سبب آخر لم ينصرف بإجماع نحو ماه(۱) ومُجور(۱) .

وقـــال :

ما اللذي أَعْطت دَولت إِن ازال الجارعَن سَكَنِهُ وتخطّى بعد ذاك إلى ثالثٍ أجلاه عن وطنه ومنى لم يَلْقَ جارَتُهُ بنقي الملذكورُ في وَكَنِه [٢٨١/٢] ثم حَرْفُ إِن أَزْبِل غِدا جاره يَقْفوه في سَنَنِه/

لم تُحَصَّنه أصالتُه وهي لـلأصلي من جننِهُ الأول: ياء النَّسب إذا كِنَّ فَعِيلةً^(٢) أو فُعِيَّلةً (٤) ، أزال تاء التأنيث

⁽١) « ماه » بالهاء ، قال أبو عمر الزاهد : الماه بالفارسية : أي بلد كان . ومن ذلك قولهم : ضرب هذا الدينار بماه البصرة وبماه فارس . قال البكري : ذكرت هذا لئلا يشكل على قارئه ، فيظن أنه موضع بعينه ينسب إلى البلد المذكور بعده . انظر معجم ما استعجم ١١٧٦/٤ .

 ⁽۲) وجُور » : مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخاً . انظر معجم البلدان .

⁽٣) مثل : جُليلة ، والنسب إليها جَليليّ

⁽٤) مثل : قُلَيْلَة ، والنسب إليها فُلَيليّ .

وتُخطَّى إلى الياء التي قبل الحرف الذي قبل تَاء التأنيث ، فأزالها نحو : حَنْفِيَ فِ حَنِفَة ، فإن لم تلق ياء النسب تاء التأنيث بقي المذكور وهو الياء في موضعه لم يحذف نحو : تميميّ في تميم .

والثاني : نحو يا منصُ في منصور ، لما أزيل الحـرف الأخير في التَرخيم تبعه الحرف الذي قبله .

وقسال :

وما خَرْفُ يليه الفعـــلُ مجزوماً ومرفوعا وينصب بعده أيضاً وكُلُّ جاء مسموعاً هو: لا تأكل السمَك وتشرب اللبن .

وقسال :

ما فاعل والحقّ يقضي بـ قلد جماء في صورة مفعول ومفرد لكننّه جملة عند ذوي الخبرة والجُـول(١)

الأول قولهم : زُهي علينا ، وعُنيتِ بحاجتي .

والثاني : صلة الألف واللَّام في نحو : الضارب زيدٌ ، والمضروب

عمرو .

وقسال :

وأيّـة كلمـة في حُكم شـرط وجـاء جـوابُهـا يُنْبيـك عنهـا (١) الجُول بالضم : الفعل والعزم كما في القاموس ، وفي ط فقط : « الحول » بالحاء . وقـد جمعوا حُـروف الشّرط عـدّاً ومـا عُـدّت لَعْمــر أَبَبِيك منهــا هي أمّا في قولهم : أمّا زيدٌ فمنطلق .

وقسال

ما زائد زید فی اسم فهو فیه علی حال الأصیل وحال الزّائد اجتمعا ۲۸۲/۲ ذو مَعْنَیَینْ فهیذا آشروه وهد نذا آثروه وَطُوْراً یَصْلُحان معا / وهل ظفرت بمفعول فتذکره من الرّباعي أم هل فاعل سُمِعا؟

الأوّل الألف اللّاحقة لِفَعلى وَفِعْلى وَفُعْلى فَلْ عَلى بنون منها فهــو للتأنيث وما نُوّن تارة ، ولم ينون أخرى فهو للتأنيث والإلحاق ، وما نون لا غير لم يكن إلاّ للالحاق .

والثاني : مودوع فقط في قوله :

۳۸۷= * جرى وهو مودوع^(۱) *

والثالث : أيفع فهو يافع وأبقل فهو باقل .

وقال :

أيّ حرف أن يعدّونه اسما ثم أيّ الحروف يحسب فعُللا

(١) قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

إذا ما استحمّت أرضُهُ من سمائه جرى وهو مودوع وواعد مُصْـكَقِ من شواهد الهمع واللدور رقم ١٤٠٤ ، وهو لخفاف بن ندبة . انظر و شعر خفاف بن ندبة /٣٣ ۽ . هذا وقد سبق ذكره رقم ٢٧٠ .

وهــو اسْمٌ ولست أعنى عــلى أو عـن فـبـيـنــه زادك الـلّه نُـبُـــلًا

الأول : اللام الموصولة .

والثاني : « قَدْ) بمعنى : حَسُبُك ، يحسب فعلًا حين قالوا : قَدْنِي نحو :

٣٨٨= * قَدني مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْيَيْنِ قَدِي (١) *

وقسال :

أَيِّ ظَرِف يُضاف إِن لم تُضِفْ له لسوى ما أَضَفْت من حرفِ عَطْفِ لم يُجُوزُ والحروف قىد جاء فيها لله بِشْلُ هنذا بَيِّنْ لنا أَيِّ حَسَرُف

الظرف الذي يضاف ولا بد من إضافته مرّة ثانيةٌ إلى غير من أضفته إليه أوَّلاً ، هو قولك : بيني وبينك اللّه . وقد جاء في الحروف مثل هذا، وهو قولهم: أخزى الله الكاذب مني وبنك .

وقسال :

ولام طَلَقَتْ كَلِماً ثلاثاً طلاقاً ليس يعقبُهُ اجْتِمَاعُ

وهو من شواهد : سيبويه ۳۸۷/۱ ، والخزانة ۴۶۹۲، ۳٤/۳ ، والهمع والدرررقم /۱۲۸.

و « الخبيبين ، مثنى : خُبيب ، وقبل : خُبيْبِين على الجمع وعلى التثنيـة قبل : أراد عبد الله بن الزبير وابنه حبيب :

⁽١) رجز بعده :

^{*} ليس أميري بالشحيح الملحدِ *

وما اسم فيمه لام عسرَفتمه وليس عن البنساءِ لمه ارْتِجَساعُ لام التّعريف لا تجامع التّنوين ولا الإضافة ، ولا النّداء .

والاسم السذي عرّف باللّام، ولم تسرّده إلى الإعسراب « الآن » والخمسة عشرة وليس في العربيّة مبني يدخل عليه اللّام الآ رجع إلى الإعراب إلاَّ ما ذُكر / .

وقسال :

وأن وقعت بـمعنى (أيُّ) ولكن لهـا شــرط فبيَّـــ مُـجِيبًا وهــل جـاءت ومعنــاهـا لئِــلاً وإذ لا زلت في الفتــوى مُصِيبًا

وقسال :

ما اسم يسكون مؤنّفاً فإذا أضيف إليه ذُكّر واسم تَفُوه (١) بأصله أبداً إضافته وتُخْبر

المراد بالإضافة هنا: النسب. وإذا نُسِب^(٢) إلى مؤنث حذف منه التّاء فصار لفظه على لفظ المذكر.

والمراد بالشَّاني نحو: شية إذا نسبت إليه حذفت تاؤه (٢)، و وردت فاؤه ، فيقال: وَشَوِي .

- (١) في هامش المحاجاة/ ١٦٢ : «تنوه» بالنون
- (٢) في ط: و « نصب » بالصاد ، تحريف، صوابه من المخطوطات .
- (٣) في ط: (حذفت تاء ، وردّت فاءه » تحريف، صوابه من المخطوطات .

وقال :

ومدغمتان بدّلتا بلفظ لم يكن لهما ولولا ذاك سوّبتا بحرف جاء قبلهما

هما الدال والسّين في « سدس » بدّلتا بالتاء في «ست». ولو لم يفعلوا ذلك، وأدغموا الدّال في السين لصارت حروف الكلمة كلها سيناً ، وتصير على :سُس، فيساوي الحرفان المدغمان فقط الحرف الذي قلبهما، وهوالسّين، فأبدلوهما لفظاً لم يكن لهما، وهو التاء .

وقسال :

ما اسم إذا جاء على باب لم تدخل النّسبة فيه عَلَيْه حتى اذا حول عن بابه تُجوز النسبة كلّ إليه

هو خمسة عشر وبابه ، لا يجوز النّسبة إليه وهو على بابه من العدد ، فإذا نقل عن بابه إلى التّسمية جازت النسبة إليه .

وقال :

وما اسمٌ ناقصٌ لكنَّ بـاب الـ إشــارة بــابـه قــول الـبقين وفي بـاب الكنـايــة جـاء شيء يشبهــه بـه بعض الظّنــون / ٢٨٤/٢٦ هو (ذا) في قولك: ماذا فعلت ، وفعلت كذا وكذا .

وقال:

وما اسم مؤنَّث من غير تاء وفي حال النَّداء تكون فيه

وتدخل في مذكّره المنادى وقد أعيا على من لا يعيه وقالوا إنها بدل أنيبت عن الياء التي كانت تليه وتلك الناء لها بدلً سواه ويجتمعان هذا مع أخيه

هي أم في قولك : يـا أمّتِ ، ومذكّره يا أبت ، والتـاء فيهما عوض من ياء الإضافة .

وقد تبدل الياء ألفاً ، فلها إذاً بدلان : الناء في يا أبتِ ، والألف في يا أبا .

وقد يجمع بينهما نحو : يا أَبْتا ويا أمتا . ولم يعدّوا ذلك جَمْعاً بين العوض والمعوّض ، لأنه جمع بين العوضين .

وقسال :

ومــا نــونـــان يتّفـقــان لفــظاً ويختلفــان تقـــديــراً وحُكْمــا ومــا هي ضمّـة صَلحت لأمــر حـديث أو لما قــد كــان قــدْما

النّونان في نحو قولك : « الرّجال يدعون ويعفون »، «والنّساء يدعون ويعفون» هي في الأول حرف إعراب وفي الثاني ضمير .

والضّمة في صاد منصور ونحوه ، إذا قلت : يا منص تصلح أن تكون التي في الأصل قبل النّداء ، وان تكون ضمة النّداء على لغة من لا ينتظر .

وقسال :

وما كلمة مبنيّة قد تلعبت بهاحادثات القَلْب والحَذْف والنَدَلُ وجاءت على خَمْس عرفْن لغاتها الحب باذلاً فالعالم الحَبْرُ مَنْ بَذَل

هي : كأيّن .

وقسال :

وفي الحيوان جاء وفي النّباتِ وما ابن جمعه أبداً بناتُ لغير ذوى العقول المُـدْركَاتِ / [٢٨٥/٢] وهل من مُضْمر بالميم وافي

> الأول : نحو: ابن عِرس(١) ، وابن الماء ، وابن آوي(٢) ، وابن أوير (٣) .

> والثاني : نحو قوله تعالى : ﴿ رَأَيْتُهم لِي ساجدين ﴾(٤) استعمل ضمير من يعقل لمن لا يعقل.

وقسال:

أجازوا جمعها جُمْع السّلامة وأسماء لغير ذوى عنقول أفدنا مُرْشِداً فلك الإمامة لأيَّة عِلَّة ولأيَّ معني؟

وقسال :

وأسماء إذا ما صغّروها

(٤) يوسف /٤ .

تنزيد حروفها شططا وتغلو

⁽١) ابن عرس : دويبة . (٢) ابن آوى : دويبة .

⁽٣) ابن أوبر: ضرب من الكمأة.

وعــادتـهــم إذا زادوا حُــروفــاً لـــــزيـــد لأجلهـــا المعنى وَيَعْلو وقــال :

وما فرد يراد به المشنى كتثنية ذكرناها لِفَرْد؟ أفدنا وهي خاتمة الاحاجي فَمَن أَفتيت منقلبٌ بِـرُشْدِ

[ألغاز المعرّى]

وقال المعرى ملغزاً في كاد :

أنحوي هذا العصر ما هي لَفْظة جرت في لساني جُرهم وَثُمُودِ إذا استعملت في صُورة الجَحْد اثبتت وإن أثبتت قسامت مقسام جُحـودِ

وأجاب عنه الشيخ جمال الدين بن مالك بقوله :

نعم هي كاد المرء أن يَرد الحمى فتسأتي لإِنْسِات بِنَفْي ورود وفي عكسها ما كاد أن يرد الحمى فخذ نَظْمها فالعلْمُ غَيْرُ بعيـد

وأجاب غيره فقال : ويقال : إنه الشيخ عمر بن الوردي رحمه

الله :

سألت رعاك الله ما هي كلمة أنت بلسانيُّ جُـرُهُم وَنَّمُـودِ إذا ما أنت في صورة النَّفي أثبتت وإن أثبتت قامت مقام جُحودِ ألا إن هذا اللَّفز في زال واضح وإلا فعنـدي كاد غيـر بعيـد إذا قلت ما كادوا يَرُون فما رأوا ولكنه من بعـدعُـرُ(١٠جهيـد

من المخطوطات والأسلوب .

وإن قلت قد كادوا يرون فما رأوا 💎 فخـذه ، ولا تسمح بــه لعنيــدِ/ ٢٨٦/٢٦

وقال أبو العلاء المعرّي مُلغِزاً في أل التي للتّعريف :

وَجَلَّين مَصْرونِين لمَّا تعاوناً أَزالاً قصيًا في المحل بعيدا وينفيهما إن أحدث الدَّهر دولةً كما جعلاه في الدّيار طَريدا

[لغز لشمس الدين بن الصائغ]

وقـال الشيخ شمس الـدين بن الصــائـــغ مُلْغِـزاً في إلَّا التي للاستثناء :

ما لفظ رفع المجاز وَقَررَهُ وهـو متّضح لمن تُـدّبّره (١)

قال في (شرحه): أما كون إلا ترفع المجاز، فإن القائل: قام القوم إلا زيداً، كان قبل إخراج وزيد هيحتمل إخراج جماعة، فبإخراج زيد أفاد إبقاء اللفظ ، مع أن إخراج زيد فيه استعمال مجاز في القوم ، لكونه إخراج بعضه . فهذه الأداة حصلت مجازاً ، ورفعت مجازاً . انتهى .

[لغز لبعض النحويين]

قال بعضهم :

سَلِّم على شيخ النُّحاة وقُـلُ ك

هــذا ســؤالٌ مَنْ يُجِبُـه يَعْـطُــم

 (١) البيت على هذا النحو مضطرب الوزن وفي هامش نسخة ط علق المصحح بقوله : كذا ، ولعله نثر لاشعر . أنا إن شَكَكْتُ وَجَدتُم ونِي جازماً

وإذا جَـزَمْـتُ فإنني لَـمْ أَجْـزِم

جسوابسه

هــذا سؤالٌ غامِضٌ في كَلِمَنَيْ شَــرْطِ وإنْ وإذَا مُسرادُ مُكَلَّمي إن:إنْ نَطَقْتَ بها فإنَّك جَـازِمُ وإذا: إذَا تأتي بهـا لَمْ تَجْــزِم وإذا:لِما جَزَم الفتى بـوقُـوعـه بخلاف إن: فافهم أُخيِّ وَفَهُم

[إجابة ابن الشجري على بعض الألغاز]

قــال أبـو السعــادات بـن الشجـري في المجلس الخــامس والستين^(١) من (أماليه) :

هذه أبيات ألغاز سئلت عنها:

اسمع أبنا الأزهر ما أقبول عليك فيما نسابنا التعبويل مسألة أغفلها الخليسل يرفع فيها الفاعل المفعول ويُضْمِر الوافر والطّويل

فأجبت بأن الإضمار من الألقاب العروضيّة والنّحوية ، وهو^(٢) /٢٨٧] في العروض/ لقب زحاف يقع في البحر المسمّى و الكامل » وهو أن

- (١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة ، والصواب : المجلس السادس والستين ، وانظر أمالي ابن الشجري ٢١٠/٢ .
 - (٢) في ط: « فهل » تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والأمالي .

يسكن الحرف الثاني من « مُتَفَاعلن » فيصيرُ « مُتَفاعلن » ، فينقل إلى : مُسْتَفْعِلن .

والبحران الملقبان: الطويل والوافر ليس الإضمار من ألقاب زحافها.

والإضمار ٢٠) في النحو: أن يعود ضمير إلى متكلّم أو مخاطب أو غائب كقوله في إعادة الضمير إلى الغائب زيد قام ، ويشر لقيته ، وَبَكُرُ مررت به ، فهذا هو الإضمار الذي أراده بقوله : ويضمر الوافر والطويل لا الإضمار الذي هو زحاف .

وقد وضعت في الجواب عن هذا السؤال كلاماً يجمع إضمار الطويل والوافر ورفع المفعول للفاعل وهو قولك : ظننت زيداً الطويل حاضراً أبوه ، وحسبت عمراً الوافر العقل مقيماً أخوه ، فقولك : حاضراً ، ومقيماً مفعولان لـ ظِينت، وقد ارتفع بهما أبوه وأخوه كما يرتفعان بالفعل لو قلت: يحضر أبوه ، ويقيم أخوه .

والهاء في قولك أبوه ضمير الطويل ، والهاء في قـولك أخـوه ضمير الوافر ، فقد أضمرت هذين الاسمين بإعادتـك إليهما هـذين الضميرين .

وقولك : أبوه وأخوه فاعلان رفعهما هذان المفعولان ، مفعولا ظننت وحسبت . وبالله التوفيق والتسديد^(٧) .

⁽٣) في ط: (والإضماه) بالهاء تحريف واضح .

⁽٤) انظر النص في أمالي ابن الشجري ٢١٤/٢ ، ٢١٥ .

[لغز لعز الدّين الموصليّ في أمس]

لغز في أمس كتب بها عزّ الدين بن البهاء الموصلي إلى الصّلاح الصّفديّ :

یا إماماً شاع ذکـره ، وطاب نشـره ، فطیّب الـوجود وعـطّر ، وفاضلاً بیّن کُل معمَّی ومُتْرَجم ، وارّخ وترجم ، وعمن غَبَرَ (۱) عبّر ، وکتب فکبّت الاعـادي ، وکتب من دون خطر ، وخطهٔ(۱۲ فـرســان الاذهان والایادي ، فتخطی^(۱۲) قوام قلمه وتخطر .

إذا أخمذ القرطماس خلت يمينه تفتح نــوراً أو تنظم جَــوْهــرا

ما اسم ثلاثيّ الحروف، وهو من بعض الظروف، ماض إن تصحفه عاد فعل أمر ، وإن ضممت أوله صار مضارعاً ، فاعجب لهذااالأمر، إن أردت تعريفه بأل تنكّر ، أو تغيّرت عليه العوامل فهو لا يتغيّر .

كل يوم يزيد في بُعده، ولا يقدر على ردّه، إن نزعت قلبه بعد قلبه فهو في لعبة النّرد موجود ، وقلبه سما فلا تناله الأحزاب والجنود ، ٢٨٨/١ وكل ما في الوجود / إلى حاله يعود ، به يضرب المثل ، ومنه انقطع الأمل ، ثلثاه حرف استفهام،إن تعكس يطرد ذلك النظام، وثلثه الأول

 ⁽١) في ط: « عبر عبر » بالعين في الأولى تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

⁽۲) في ط « وحطة » بالطاء ، تحريف .

كذلك ، وعكس ثلثيه يترك الحي هالكأ في الهوالك ، لا يوصف إلاً بالذّهاب ، وليس له إلى هذا الوجود إياب ، وهو ثلاثة ، وعدده فوق المائة ، وكم رجل يعدّ بفئة ، وليس في الوجود . بُنيً وفيه أسّ ، ولكن لا في السّماء ولا في الأرض ولا في مُبْرط ولا في صعود.

طوفاه اسم لبعض الرّياحين العطرة ، وكله جزء من الياسمين لمن اعتبره ، مكسور لا يجبر ، وغائب لا يستحضر ، أقرب من رجوعه منال معكوسه ، يدركه العاقل بفكره ، وليس بمحسوسه .

أَبِنْه لا زلت تزيل الإشكال ، وتزيّن الأضراب والأشكال .

فكتب إليه الجواب :

وقف المملوك على هذا اللّغز الذي أبدعته وفهم بسعدك السّر الذي ودعته فوجدته ظُرُفاً ملأته منك ظُرُفاً ، واسماً بني لما أشبه حَرْفا . ثلاثي الحروف ، ثلث ما انقسم إليه الزمان من الظروف ، إن قلبته سماً وأراك (۱) حرف تنفيس، وما بقي منه ما ثلثاه : مس وكله بالتحريك (۱) ه (مس » وهو بلا أوّل تصحيفه مبين ، وفي عكسه سم تَميّن . التقى فيه ساكنان فبني على الكسر، ووقع بذلك في الأسر ، لا ينصرف بالإعراب ولا يدخله تنوين في لسان الأعراب يبعد من كل إنسان ، وينطق به وما يتحرك به لسان ، لا يدرك باللمس ولا يرى ، وفيه ثلثا

⁽١) في ط : « وأراد » صوابه من النسخ المخطوطة

⁽٢) في ط . « بالتحريك » وفي النسخ المخطوطة بالتحريف.

شمس ، تتغير صيغته حال النسبة إليه،ويدخله التّنوين إذا طرأ التنكير عليه. متى بات فات ولم يعد له إليك التفات ، أمين على ما كـان من قربه، يعجز كل الناس عن رده، فماضيه ما يُـرد، وثانيـه ما يُصَدّ ، وطريق ثالثه ما يُسدّ .

تُسلانه أيسام هي الـدّهــرُ كُلّه وما هي غير اليوم والأمس والْغَدِ

[لغز لابن هشام]

وقال ابن هشام في تذكرته : (لغز) : إذا وقف على آخر الفعل الماضي بالسّكون ، فإنه يقدّر فيه الفتحة حتى لووصل بما بعده لوُصل بها ، فهل تذكر مسألة يوقف فيها على آخر الفعل الماضي ، ولا ينوي فيها الفتح ، ولووصل بها

فإن قيل (عضَ) فهو خطأ ، لأن هذا لا يصح أن تقول فيه : لا [٢٨٩/٢] يجوز الوقف بالفتح / وإنما الجواب بقوله :

٣٨٩= لو أن قومي حين أدعوهم حَمَلْ

على الجبال الصُمّ لارْفضّ الجَبَلْ

[لغز للشيخ بدر الدين الدماميني]

قال الشيخ بدر الدين الدماميني رحمه الله :

 لذي الخفض والإنسان للبحثَ يَضْطَرُّ فمن بحركم مازال يستخرج الدُّرُ(١) وليس بندي جَرّ ولا بمُجاور فمنُّوا بتحقيق بــه أستـفيــده

أراد قول طرفة :

وســـديفٍ حين هـاج الصَّنَّبرُ (٢)

لدى الخفض، والانسان للبحث يضطر فمن بحركم لا زال يستخرج الدَّرُّ

فجرٌ ولا حرف يكون به الجرُّ

• ٣٩= بجفانِ تَعْتري نـاديَنــا

(١) الأبيات الثلاثة الأخيرة رويت على النحو التالي :

فما فاعل بالجر أعرب لفظه وليس بمحكّى ولا بمجاور فهل من جواب منكم نستفيده وقد أجابه الشيخ حسين المحلّى:

لك الحمديا مولاي والمجدوالشكر على نِعَم جلَّت وضاق بها الحصُّر وأصحابه ما طاب في العالم الذِّكرُ كما في «دفاع الله» يأيها الحَبْسرُ وليس به حرف يصيـر به الجـرُّ تأمل فبإن العلم غايته الفخر لعلُّ حُسَيناً يأته العفو والأجرُ

وأهدى صلاةً للنّبيي وآك وبعدُ ، فهذا اللغز فاعل مصدر ففاعله بالجر أعرب لفظه وليس بمحكى ولا بمجاور ولا تنسى عبداً من دعاك تكرُّما انـظر أبيات اللغـز وأبيات الإجـابة : الأحـاجي والألغـاز الأدبيـة /٥٢. مطبوعات نادى الطائف الأدري

(٢) أنظر ديوان طرفة / ١٠٣ : وروايته : « من سديف »

والشـاهد في هـذا البيت كما يقـول ابن جنّي في الخصائص ٢٨١/١ : يريد : « الصَّنَّبر » فاحتاج للقافية إلى تحريك الباء ، فتطرق إلى ذلك بنقل حركة الإعراب إليها تشبيهاً بباب قولهم : هذا بُكُر . . وكان يجب على هذا أن يضمّ الباء فيقول : الصَّنَّبُرْ لأن الراء مضمومة إلَّا أنه تصوّر معنى إضافة الظرف إلى الفعل، فصار إلى أنه كأنه قال: ﴿ حين هَيْجِ الصِّنَّبِرِ ، فلما _

[لغز للخوارزمي]

قال الخُوارزْمِيّ :

ما تابع لم يُتبِعْ متبوعَه في لَفظه، ومحلّه ياذا النُّبَتْ (١) ماذا بعلم غير علم نافع بالغت في إتقائه حتى نَبَت

احتاج إلى الباء ، تصور معنى الجرّ ، فكسر الباء ، وكانه قد نقل الكسرة عن
 الراء إليها ، ولولا ما أوردته في هذا لكان الضّمّ مكان الكسر . وهذا أقرب
 مأخذاً من أن تقول : إنه حرّف القافة » .

يقول الأمير في حاشيته على المغنى ٦٦/٣ بعد أن ساق لغز الدماميني مبينياً أنه مسبوق بهذا اللغز : « وسبقه إلى هذه اللغز أبو سعيدٍ فزج بن قاسم المعروف بابن لبّ النحوي الأندلسيّ في منظومته النونية في الألغاز النحوية فقال :

فسا فساعسل بالفعسل لكن جسرة مسم السكسون فيه ثابتسان وجوابه بيت طرفة الذي أنشده ابن جني في الخصائص،ثم فسر الشاهد بقوله: الجفان: جمع جفنة كالقصعة ، وتعتري نادينا: تأتي مجلسنا ، والشيَّر بكسر الصاد المهملة ، وفتح النون المشددة ، وكسر الموحدة ، وسكون الراء المهملة فاعل: (هماج ، فحقه المبندة ، وكسر الموحدة ، وسكون الراء المهملة فاعل: (هماج ، فحقه مضاف لها بعده ، ثم نقل جره لما قبله ، وسكن آخره للرّوي ، والأصل: مضاف لما بعده ، ثم نقل جره لما قبله ، وسكن آخره للرّوي ، والأصل: حين هيجان الصّبر ، وهو البرد الشديدة . هذا والشاهد ذكره ابن جني في موضعين آخرين من الخصائص ٢٠٥٤/ ، ٢٠٠/٣ ، وانظر المحتسب

(١) الثَّيَت بفتح الياء : الرجل الحُجَّة

قال : والعجب أن هذا اللّغز في أبياته صورة المسألة ، وهو قوله : « ماذا بِعِلْم غير علم نافع » .

ولما عرضه على الزمخشريّ قال له ، لقد جئت شُيْئاً إِذًا ، أي عَجَناً .

[لغز لبعض أدباء المغرب]

وقال بعض أدباء المغرب :

يا عالم النّحو أيّ فعل إن جلّه الهمز لم يُعَدّه ثم هو بالعكس إن تعرّى منه أبن يا نسبج وحده

أراد : أنك إذا قلت : ﴿ ضَرَّه ﴾ تعدّى بنفسه ، وإذا قلت : أضرّ لم يتعدّ إلاَّ بحرف الجرّ فتقول أضرّبه ، ولهم من هـذا النّمط أفعال كثيرة .

[لغز في تذكرة ابن هشام]

في (تذكرة ابن هشام) : هل يقال : إن البندأ إذا كنان موصولًا مضمناً معنى الشرط كان خبره صلته ، كما أن جملة الشَّـرط هي الخبر ، وهي نظيرة الصَّلة . ويؤيد ذلك : أنهم رُبّما جزموا جوابه كقوله : ٩ ٣٩= كذاك الذي يبغي على الناس ظالِماً

تُصِبْه على رَغْم قـوارعُ ما صَنَعْ / [١٠/٢

وهي مسألة يحاجى بها فيقال: أين تكون الصلة لهامحل، وخبر المبتدأ إذا كان جملة لا محلً له ؟.

[لغز في حرف الكاف]

قال الجمال يحيى بن يوسف الصرصري الشاعر المشهور ملغزاً في حرف الكاف .

عـــلامته على العلمـــاء تَخْنى وطوراً في الحروف يكون حَرْفا ويمنــع من مشـــابهــة وينـفى وإن سـمّيتــه فيـصيــر خـلفا قــد اكتنفاه كــالإبـريق لُطْفا وحرف من حروف الخطّ ليست يكون اسماً مع الأسماء طوراً تراه يقدم الأسماء طرًّا يصير أمامها ما دام حَرُفاً وقد تلقاه بين اسم وفعل

[لغز لسعد الدين التفقازاني في غدوة]

وقال سعد الدين التفتازاني ملغزاً في «لدن غدوة» واختصاصها بنصبها : وما لفظة ليست بفعل ولا حرف ولا هي مشتقٌ وليست بمصدر وتنصب اسماً واحداً ليس غيره لمه حالمة معه تبين لِمُخْسر فمعنى الذي الغزته عند من يرى يريل لنا إشكاله غير مضمر ومنصوبها صدرٌ لما هو ضدّ ما أتانا لباساً في الكتاب المطهر

[لغز في مذ ومنذ]

وقـال أبـو عبـد الله محمـد بن مصعب المقــري في «مـذ». و «منذ» .

أيّها العالم الذي ليس في الأرض له مُشْبِهُ يُضاهيه عِلْما أي شيء من الكلام تـراه عاملاً في الأسماء لفظاً وحكما خافضاً ثم رافِعاً إن تفهمت يزد فهمك التّفهـم فهما يشبه الحرف تارة فإذا ما ضارع الحرف نفسه صار إسما هو مرفوع رافع وهـو أيضاً رافع غيـره وليى معمى وهـو من بعد ذاك للجرّ حرف فأجينا إن كنت في النحو شَهْما

أورده الحافظ محب الدين بن النّجار في تاريخ بغداد :

[من ألغاز السّيوطي]

ومن ألغازي قلت :

ألا أيها النَّحوي إن كنت بـارعاً وأنت لأقـوال النحـاة تُفَصَّـل / [٢٩١/٢]

وأتفنت أبـواب الأحاجي بأسرها أبن لي عن حرف يُولِي وَيعْـزِلُ قال ابن هشام في (تذكرته) : و ما ۽ تُولِي وتعزل، فتولي حيث تُجزم بعد أنْ لم تكن جازمةً ، وتعزل إنْ وأخواتها وتكفّها عن العمل .

[ألغاز نثرية للسّيوطي]

ومن ألغازي النثرية :

ما كلمةً إذا كثر عرضها قلّ معنـاها ، وإذا ذهب بعضُهـا جَلّ مغزاها ؟

وأيّ عامل يعمل فيه معموله ، ولا يقطع مأموله ؟

وأيّ اسم مشترك بين أفعل التفضيل والصّفة المشبهة ، ونفى إذا ثبت لم تزل أعماله الموجهة ؟

وما حرف قلبه اسم كريم؟، واسم إذا صغر اختص بالتكريم؟

وأي كلمة هي اسم وفعل وحرف لم ينبه عليها أحد من علماء النحو والصرف؟

وأي فعل ليس له فاعل ومعمول لا ينسب لعامل ؟.

وأي لفظة تمدّ في الإفراد وهي في الجمع مقصورة ، ولام

797/71

لا تجامع النَّداء ولا في الضَّرورة ؟

وما فاعل يجب حذفه عند سيبويه؟ وعامل إن لم يعمل لم يعتب عليه ؟.

وأي كلمة جاءت بأصلها ، فلم يلتقت إليها بين أهلها ؟ وأي كلمة هي حرف ، وتضاهي الاسم عند الوقف ؟ .

وأيّ فاعل يجب جرُّه ؟ وآخر رفعه في السّماء خطره .

أردت بالأول : الاسم الجنس الجمعي إذا زيد عليه التّاء نقص معناه، وصار واحداً كَتَمْر وَتَمْرة ، ونبق ونبقة .

وبـالثاني : أدوات الشّـرط ، فإنهـا تعمل في الأفعـال الجزم والأفعال تعمل فيها النّصب .

وبالثالث: أكبر وأعظم ونحوهما في صفات الله، فإنها في حقّه لا تكون بمعنى التّفضيل بل بمعنى كبير وعظيم .

وبالرابع لا النّافية للجنس إذا دخلت عليها الهمـزة وصارت للتّمنّي فإن عملها باق .

وبالخامس : نعم فإن قلبها « مَعْنُ » وهــو اسم لرجــل مشهور بالكَرم وهو معن بن زائدة . /

وبالسادس : فرس وتصغيره فُرَيس .

وبالسابع : بلى، فإنّها حرف جواب، وفعل بمعنى اختبر ، .

وبالثامن : قلما وطالَما .

وبالتاسع : نحو : مات زید .

وبالعاشر: صحراء وصحاري ، وعذراء وعذارى .

وبـالحادي عشــر : الـلّام للعهــد استثنــاهــا ابن النحــاس في (التعليقة) من إطلاقهم أن اللّام يجامع حرف النّداء في الضرورة .

وبالثاني عشر : فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنـون نحو: واللّهِ لتضربُنّ يا قوم وفاعل المصدر.ذكره ابن النحاس في (التعليقة) وأبو حيان في (تذكرته). وتقدّم في كتاب التدريب .

وبالثالث عشر : ليــت إذا وصلت بما .

وبالرابع عشر : استحوذ ونحوه .

وبالخامس عشر : إذن .

وبالسادس عشر : نحو أُكْرِم بزيد .

وبالسابع عشر : ما ورد من قولهم : كسر الزَّجاجُ الحجرَ .

[الغاز نحوية للشيخ عزّ الدين بن عبد السلام]

نقلت من خط العلامة شمس الدين بن الصائغ:

قال : هذه ألغاز نحويّة عن الشيخ عز الدّين بن عبد السلام :

ماشىء يقع حرفاً للإعراب ، واسماً مذموماً في الخطاب؟.

هو الكاف في مساويك، إن عنيت به جمعاً فهو حرف إعراب ، وإن عنيت به مخاطبة فهو اسم في تقـدير الإضــافة ، والأول جمــع مسواك ، والثاني إضافة إلى المســاوىء .

* * *

أي شيء يبني مفرداً فيعمل ويعرب مُثنِّى فيهمل ؟.

هو هذا يعمل مفرداً في الحال والتثنية تمنعه من العمل ، وإذا قلنا :هذان الزيدان قائمين فالعامل « ها » لا « ذا » .

* *

وأيّ مختص إلغاؤه أكثر، وإن أعمل فعمله لا يظهر ؟.

هو لولا المختصة بالأسماء ، فإذا وقع بعدها المبتدأ فهي ملغاة

وإنما تعمل في موضعين : /

أحدهما : الرفع في نحو : لولا أنّك منطلق أكرمتُك ، فهي عند سيبويه مبنيّة على (لولا) بِناءَ الفِعْل على المفعول ، فبالحقيقة يكون موضِعها رفعاً .

والموضع الثاني : قولك : لولاك فهي عنده مجرورة ، وهي في

الموضعين لا يظهر عملها .

* * *

وما الحرف الذي يرفع الوضيع ، ويضع الرفيع ؟.

هو لام الابتداء إذا دخلت على الفعل المستقبل ارتفع لشبه الاسم ، وأعرب ، وإذا دخلت على ظننت وأخواتها تمنّعها العمل وتضعُها عن منصبها .

* * *

ما الجملة المفيدة العارية من الرفع ، وفيها معنى الدعاء وطلب النفع ؟ .

هو مثل قول الشاعر :

٣٩٢= * يا ليت أيـامَ الصِّيــا رواجعا(١) *

جاز ذلك لما في ليت من معنىالدعاء،وكان في الجملة مرفوعاً من جهة المعنى ، لا في اللّفظ .

* *

وما الحرف الذي إن أعمل أشَّبه الفعل الكامل ، أو أهمل أبطل العوامل ؟ .

) (جر من سواهد : سيبويه التي تم يعرف قائلها ، انظو ١٩٤/، وابن يعيش ٨٤/٨ ، والخزانة ٤/٠٢٠ ، والهمع والدرروقم ٥٠٣ ، والأشموني ٢٧/٢

وقــد نسب في حاشيــة الأميـر علمي المغني ٢٢٢/١ للعجــاج وفي ط . « ورواجعا » بزيادة الواو ، تحريف . كان . وإذا أهمل دخل على إنّ وغيرها فيبطل عملها ، وقد يبطل الفعل نحو : قلّما والاسم نحو : بينما ؟.

وأيّ شيء إن نفيته وجب ، وإن أوجبته سلب ؟ .

هو کاد .

وما الاسم المحذوف لامُه في التكبير ، وعينه في التَصغير ؟ . وهو ذا ، لأنه مكبراً : " فَمَّ " ومصغراً : " فيلا » .

وماالزّائدالذي يزيل الوصل، ويظهر الفضل، ويوجب الفصل.

هو الألف الدّاخل عِوضاً من التّنوين في المقصور المنصرف في المقصور المنصرف في الوقف مثل رأيت عصا ، فإنها زائدة صرفت الأصل ، وأذهبت الوصل في الكلام، وأظهرت الفضل على غير المنصرف لكونها عِوضاً من التّنوين ، وأوجبت الفضل بين الاسم المنصرف مثل عصا وغير العنصرف مثل عصا وغير العنصرف مثل حُدلى .

وما الحرف الذي شأنه ينقص الكامل ، ويُفْصِل بين المعمول والعامل ؟ .

هـ و النّون الخفيف إذا عنيت بها نـ ون النّوكيـد نقصت الفعل المضارع ، وإن عنيت بها نون الوقاية فصلت بين المعمول والعامل ، انتهى .

⁽⁾ أصله : ذيئًا بشلاث ياءآت ، الأولى ؛ عين الكلمة والشائشة : لامها والوسطى ، ياء التصغير ، فاستثقل توالى ثلاث ياءات ، فقصد التخفيف بحاف واحدة ، فلم يجز حاف ياء التصغير لمالاتها عمل معنى ، =

[لغز لبدر الدين الرضي الحنفي]

قال القاضي بدر الدين بن الرّضي الحنفي ملغزاً : وأرسَل به إلى الشيخ شرف الدين الأنطاكي :

على السبيع سرت الدين الاطادي . سل لى أخا العلم والتنقيب والسّهر

عن قِـائـل قــال قــولاً غيـر مشتهــرِ /

هل معك فعل غدا بالحذف منجزماً

في غــيـر أمشــلة خمس بلا نُكْـرِ كـــذاك في غيــر معتــلً وذا عـجبٌ

إذْ لم يُبيّن لنا في كُــلّ مختصــر

فأجاب الشرف المذكور :

لقد تأملت مساقد قسال سيّدنيا أُعِيدُ (١) طلعتسه بالآي والسُّسود

ر . ولم أجــد فعـل فــرد صــح آخــره

في الجزم يحذف في بعض من الصُّور

سوى يكون فسالجر بعد غدا معناه مع أو بقلب ذا الكلام حرى

:۲۹]

الأشموني. ٢/ ١٧٤/٤ (١) في ط : « أعيد » بالدال ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطه ، وعودّه بالقرآن أي حصّنه .

نعم كيبدا مِمّا الهمز أخره

إعسرابه كسالصحيح الأخسر اعتبىر

فإن تخفّفه فاقلب همزه ألفًا

واحذفه في الجَزْم حذفا واضح الأثر

[لغز في من]

قــال الصّلاح الصَّفّـدي في (تذكـرته) : أنشــدني من لفـظه القاضي جمال الدين إبراهيم لوالده القاضي شهاب الدين محمود لغزاً كتبه إلى شيخه مجد الدين بن الظّهير في (من) .

وما مفرد اللَّفظ مستعمل لجمع الذكور وجمع الإناث يحرَّك بالحركات الثَّلاث فيغدوا من الكلمات الشلاث

فكتب إليه الشيخ مجد الدين الجواب:

قريضك يـا مُلغزًا في اسم من يـمـيـــل إلـى صــلة كـــالّـــذي غدا حامل المسك يحذي(١٠)الـ ــــجليس منه ويحظى بعَرْفٍ شَــذِي

قال الصلاح الصفدي وأنشدني من لفظه المولى ناصر المدين محمد بن النسائي الجواب عن ذلك له :

أيا مَنْ علا في الـورئ قدره واضحى لراجيه أولى غياث أتى منك لغز فألفيته من القول قد حلّ بعد اكتراث وما هو حرفان ميمٌ ونُونٌ ولم يبلغ القول منه الشّلاث

⁽۱) یجذی : یعطی

[لغز لابن الحاجب]

(قال العلامة جمال الدين بن الحاجب رحمه الله تعالى) /

أيها العالم بالتّصري ف لا زلت تَحْيا قال قوم إنّ يَحْيى إن يُصغُر فَيُحَيّا وأبي قوم فقالوا ليس هذا الرّأي حيّا إنما كان صواباً لوأجابوا بِبُحيّا كيف قد ردوا يحيا والذي اختاروا يُحيّا أتراهم في ضلال أم ترى وَجْها يُحيّا

قال الشيخ جمال الدين بن هشام يحتاج في توجيهها إلى تقديم ثلاثة أمور :

أحدها : أنهم اختلفوا في وزن (يحيى) فقيل : ﴿ فَعْلَى ﴾ . وفيّل: ﴿ يُفْعَل ﴾ والأوّل أرجح ' لأن الثاني فيه دعوى الزيادة حيث لا حاجة .

الثاني : أن الحرف التّالي لياء التّصغير حقّه الكسر كالتّـالي لألف(١)التكسيـر،حَمْلًا لعـلامة التّقليـل على علامـة التَكثير حمـلًا للنقيض على النقيض . 190/

⁽١) في ط فقط: « كتالي الألف التكسير » تحريف.

واستثنى من ذلك مسائل :

منها : أن يكون ذلك الحرف مُتلوًّا بألف التأنيث كحُبْلي ـ صَوْناً لها من الانقلاب .

الثالث(۱): أنه إذا اجتمع في آخر المصغر ثلاث ياءات، فإن كنانت الثانية زائدة وجب بالإجماع حذف الثالثة منسيّة لا منوية كعطاء إذا صغرته تقول عَطِيَّيُ بثلاث ياءات : ياء التّصغير ، والياء المنقلبة عن ألف المدّ ، والياء المنقلبة عن ياء الكلمة ، ثم تحذف الثالثة وتوقع الإعراب على ما قبلها .

وإن كانت غير زائدة، فقال أبو عمرو: لا تحذف؛ لأن الاستثقال إنما كان متأكّداً لكون اثنين منها زائدتين : ياء التّصغير ، والياء الأخرى الزائدة .

وقال الجمهور : تحذف نَسْياً ، ومثال ذلك ، أحوى ، إذا صغّرِ على قولهم في تصغير أسود :أُسَيّد، فقال أبو عمرواتول:أُخيّى ، ثم ____ [٢٩٦/ أعله إعلالقاض رفعاً وجرًا ، وأثبت الياء مفتوحةً نَصْباً / .

وقال غيره ، تحذف الثالثة في الأحوال كلُّها نَسْياً ثم اختلفوا .

. فقال عيسى بن عمر : أصرفه لزوال وزن الفعل كما صرفت خَيْراً وَشَرًا لذلك .

وقال سيبويه : أمنع صرفه، وفرّق بين خير وشر وبين هذا ، فإن

⁽١) تتمة الأمور الثلاثة التي ذكرها ابن هشام

حرف المضارعة محذوف منهما دونه ، وحرف المضارعة يحرز وزن الفعل ، ولهذا إذا سميت بيضع(١) منعت صرفه .

فإذا تقرّر هذا فنقول : مَنْ قال : إن يحيى فَعْلى قال في تصغيره يُحَيّى كما قال في تصغير حُبْلى : حُبْيَلى صونـاً لعلامـة التأنيث عن الانقـلاب ، وهو الـذي قال النـاظم رحمه الله مشيـراً إليه : « قـال قوم »(٢) . . . البيت .

ومن قال : إنه « يفعل » قال فيه على قول سيبويه-رحمه الله تعالى : يُحَيُّ بالحذف ومنع الصرف وهو الذي أشار إليه في قوله : * إنما كان صواباً لو أجابوا بيُحيًا *

وذلك لأنه استعمله مجروراً بفتحة ثم ، أشبع الفتحة للقافية. وتكمل له بذلك ما أراده من الألغاز حيث صار في اللفظ على صورة ما أجاب به الأولون. والفرق بينهماما ذكرنا من أن هذه الألف إشباع وهي من كلام الناظم لا من الجواب . والألف في جواب الأولين للتأنيث وهي من تمام الاسم .

فإن قيل: فإذا لم تكن على الجواب التالي (٣) للتأنيث فما بال الحرف الدال على التصغير ولم يكسر ما بعده؟.

⁽١) في ط: لـ « ببيضع » بزيادة ياء تحريف .

 ⁽٢) أي البيت السابق ذكره في اللغز.

⁽٣) في ط فقط : (التاء للتأنيث) .

فالجواب: أنه لما صار متعقب الإعراب تعذر ذلك فيه كما في رُبيد ، لأن ذلك يقتضي الاخلال بالإعراب ، وأيضاً فإن ياء التَصغير لا يكمل شبهها بألف التكسير إلَّا إذا كان بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن . والله أعلم .

[لغز أجاب عنه تاج الدين بن مكتوم]

نقلت من خط الشيخ تاج الدين بن مكتوم .

قال نظم بعض أصحابنا لغزاً وكتب به إليّ ، وهو :

بخفى على المفضول والأفضَلِ فِعْلاً وكم في النّحو من مُعْضِل / [۲۹۷/۲ وهــذه أدهــى من الأوّل ما قول شيخ النّحو في مُشْكِل في اسم غدّا حَرْفاً وفي اسم غداً آخـــره لامٌ وســيــنــاً غـــدا

فكتبت إليه في الجواب :

يا أيها السّائل عما غدا في النّحو ما يعضل تخريجُه فجيء بصعب غير هذا تجد فعثلى هـذا منك مستصغّرً وعندما أسفر لي لَيْلُهُ أوسلت طُوساً() ضامناً شَوْحَهُ

وراء باب عنده مُشَفَّفُ لَل لكن هـذا ليس بـالمُعْضِـل عندي جواباً عنه إن تسأل ومَنْ سـواك الأكبـر المُعتلِي وآنحط لي كَـوكَبـهُ من عَلِي فهـاكه فهـوبـه مُنْجَلِي

⁽١) الطّرس: الصحيفة.

قال: وشرح ما سأل عنه في قول: (أرسلت طِرْساً) ، ففاعلَ أرسل تاء الضّميسر وهو اسمُ غدا حَرْفاً أي على حرف واحدٍ فهذا حَلَّ قوله: (في اسم غدا حرفاً) وهو مُورًى به عن الحرف الذي قسيم الاسم والفعل.

وطِرس اسمٌ غدا فِعْلَا أي غدا إذا وزنته فعلًا وهو مُورًى به عن الفعل المقابل للاسم .

وآخره لام لأن آخر الكلمة الموزونة تسمّى لاماً في علم التصريف كاثناً ما كان في الحروف هو مورًى به عن اللّام الذي هو أحد حروف ـ أب ت ث .

وهو سين ، لأن آخر طرس سين كما ترى .

[لغز لمحمد الأندلسّي الرّاعي]

قال الشيخ برهان الدين البقاعي في تُبته(1). أنشدنا شيخنا الإمام محمد الأندلسي الرّاعي لنفسه لغزاً في كلمة. إ ـ بمعنى:عِدْ، إذا أتبت قبلها بكلمة « قُـلُ » ونقلت حركة الهمزة إلى الـلاّم الساكنة وحذفتها :

⁽١) الثّبت بفتح الباء : الحجة .

حاجبتكم نحاتنا المصريّـهُ أُولَى الذَّكا والعِلْم والطّعميّـة ما كلمات أربَعُ نحـويّـه جُمِعْن في حرفين للأحجيّـهُ قال وأنشدنا لنفسه في ذلك مختصراً:

. في أي قول يا نحاة الملة حركة قامت مقام الجُملة

[كراسة فيها ألغاز منظومة]

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد ربي حَمْد ذي إذعان معترفاً (٢) بالقُلْب واللسان مصلياً على الرّسول المهتدي بهديه في السّر والإعلان ثم الرّضي عن آله وَصَحْبه وتبابعيهم بَعْد بالإحسان ثم السرّضي عن آله وَصَحْبه في النحو تعتاص على الأذهان (١) هي القصيدة اللغزية ، في المائل النحوية لابن لب الغزناطي المتوفى ١٩٨٨ وقد قام الدكتور عاد الثبيتي بنشر هذه القصيدة مع شرحها لمؤلفها ابن لب في مجلة البحث العلمي التي تصد عن جامعة أم القرى ، المدد السادس عام ١٤٠٣ - ١٤٠١ من صفحة ٢٦٩ - إلى - صفحة ٢٦٩ ومعظم التصويات التي قمت بها اعتمدت فيها على تحقيقات الأع الفاضل حيث اعتمد في تحقيقات الأع الفاضل عليها في هذه القصيدة .

(٢) من ط والنسخ المخطوطة «مفرق».

يخرجها فكرً لبيبٌ في الله يوردها بواضع البرهان (١٠) فيا أولى العِلْم الأولى حيازوا العُلاعين الزمان جِلَّة الأعيان حاجيتكم لِتُخبروا ما اسمان وَأُوَّلُ إعرابه في الشَّاني وذاك مستنَى بكل حيال ها هو للنَّاظر كالعِيان (٢)

يعني الألف واللام الموصولة في مثل: جاء الضّارب، ومررت بالضّارب على القول بأنها اسم كالّذي، يكون الإعراب الذي يستحقّه الموصول إنما استقر في الاسم الواقع صلةً إجراء لهذا الاسم مُجْرى والأداة المعرّفة في مثل الرجل، ولا يوجد [اسم اعرابه الذي يستحقه بحسب وضعه في اسم] (٢) بعده إلاّ هذا وقد أشار في البيت الثاني إلى التصويع به بقوله: للناظر.

[لغز في كأيّن]

ولَتُخْبِروا(أَنَّ بَاسم مُضاف ثابت النَّ نَسُوين فيه اجتمع الضّدانِ يعني « كَأَيِّن » إذا استعملت دون « مِنْ » بعدها كقول القائل: ٣٩٣ = كأيّن قائل للحقّ يُعْصى (٥) ويُسرْمي بِالْقَبِيحِ مِنَ الكَلام

- (١) في ط والنسخ المخطوطة «الأذهان»، تحريف.
- (٢) في تحقيقات القصيدة اللغزية المنشورة بالمجلة «العيان» بفتح العين، تحريف.
 (٣) مابين معقوفين سقط من ط، وصوابه من النسخ المخطوطة ، وشرح
 - القصيدة اللغزية لابن لب في مجلة البحث العلمي ص ٣٨٤.
 - (٤) في ط والنسخ المخطوطة : « وتخيروا » صوابه من شرح القصيدة اللغزية
 - (٥) في ط والنسخ المخطوطة : « يقضي » .

فإن ابن كيسان : ذهب إلى أن جر ذلك بإضافة كآين إليه حملاً لها على « كم » الخبرية ، لأنها بمعناها . ونونها إنما هو تنوين أي . وقد ثبت مع الإضافة ، والتنوين مؤذن بالانفصال والإضافة مؤذنة , بالاتصال فقد اجتمع الضدان .

وذهب غير ابن كيسان : إلى أن الجرّ بعدها بـ « من » محذوفة ، لأن ثبوتها(١) هو الغالب في الاستعمال .

واسمّ بتنوينٍ لدى الـوقف يُرى كـالـوصـــل حـالاه همـا سيّــان

يعني أيضاً (أيًّا) المتّصلة بالكاف المشار إليه في البيت قبله نحو: ﴿ وَكَأَيْنَ مِنْ نَبِيٍّ،(٢٧/فإن القُرَّاء سوى أبي عمرو بن العلاء وقفوا على (٢٩٩/٢ تُنْوينها. ووقف أبو عمرو(٣) على الياء بحذف التّنوين على مقتضى القياس.

[لغز في : ما زِيد بشيء إِلَّا شيء لا يعبأ به]

وتـــابــــُ وَلَيْسَ يُلْفَـى تَـــابِعــا مــا قَبْلُ في شــانٍ وذا في شَــانِ يعنى مثل قولك : « ما زيد بشيءٍ إلا شيء لا يعباً به » ، على

- (١) في ط : « تنوينها ٤مكان : « ثبوتها »تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة. (٢) آل عمران /١٤٦ .
- (٣) قراءة أبي عمرو : (وكأي ، وقفاً ، وهي قراءة الكسائي أيضاً وسورة بن
 المبارك ، ويعقوب .
- انظر قراءة رقم ١٢٢٢ في معجم القراءات ، هذا وقـد سجّل في معجم القراءات تسع قراءات في كلمة : « كأين » .

اللّغة الحجازَيَة في ﴿ ما ﴾ النّافية فلفظ الخبر جَرُ بـالباء الـزَائدة ، وموضعه نصب بـ «ما»؛ لأنها في تلك اللّغة تعمل عمل ليس ، و﴿ إِلاَّ شيء ﴾ بدل من الخبر، ولم يتبعه في لفظ ولاموضع، فما قبل هذا التابع في(١) شأنٍ من جَرَّ اللّفظ ، وَنَصْبِ الموضع ، ومن توجُّه النفي عليه . وشان النّابع بخلاف ذلك ، لأنه مرفوع أبداً مثبتاً بإلاً .

وقد كنت نظمت في هذه المسألة قديماً بيناً وهو قولي :

أحاجيكم ماتابعٌ غيرُ تابع ٍ لمتبوعه في موضع لا ولا لَفْظِ

وقد تنتظم هذه الألغاز هكذا مسألة العطف على التَّوهم كقوله تعالى ﴿ فَأَصَدَقَ وَأَكُن ﴾ (^(۱) ، على قراءة الجَرَّم ، لأن هذا المجزوم لم يتبع الفعل قبله في موضع ولا لفظ ، وإنصا جاز (^(۱) على مـراعاة سقوط الفاء حُمَّالًا على المعنى المرادف .

وكقول القائل :

٤ ٣٩= بدالي أني لستُمدرك مامضى ولا سابِق شيئاً إذا كان جائيا⁽⁴⁾ إنما جاز جر و سابق » على توهم جرّ مدرك بباء زائدة لجواز⁽⁹⁾ ذلك فعه .

- (۱) في ط فقط: «على»
 - (٢) المنافقون /١٠.
- (٣) في القصيدة اللغزية: « جاء » مكان: « جاز » وكالاهما لـ ، وجه من التخريج.
- (٤) نسب لزهير .
 واستشهد به سيبويه في عدة مواضع ١٩٣١ ، ١٥٤ ، ٢٩٠ ، ٤٢٩ ،
 ٣٧٨/٢/٤٥٢ ، والخزانة ٣٦٥/٢٠ ، والهمم والدور وقم ١٦٦٢ .
 - (٥) في ط فقط: « بجواز » بالباء .

[لغز في: يا هؤلاء]

يا هؤلاء أخبروا(١) سائلكم ما اسم له لفظ ومعنيان ولا يسراعي لفظه في تسابع والمسوضعان قَـد يسرُاعيان

واللَّفظ مبنيٌّ كــذاك مــوضـع من موضعيه عـاد في(٢) بيان

يعنى قولك : يا هؤلاء في باب النَّداء ، فإن في لفظه الكسر للبناء ، وله موضعان الضّم الذي في مثل : يا زيد ، والنّصب الذي هو الأصل في المنادي لظهوره في مثل : يا عبد الله .

وتقول في التَّابع: يا هؤلاء الكرامُ بالرِّفع أو الكرامُ بالنَّصب فيراعى الموضعين ، ولا يراعى اللَّفظ بوجه .والشَّان في البناء الآر٣) يراعي في التَّابِع، لكنه هنا رُوعِي منه ما لم يَظْهِر، ولم يراع ما ظهر مع أن الظَّاهِر قَوى بظهوره ، والمقدّر ضعيفٌ ، بتقديره ، لكن لمّا كان هذا البناء المقدّر شبيهاً بالإعراب / صار كأنه موضع إعرابين ، فجازت [٢٠٠/٢ مراعاته ، وصار يعتدّ به موضعاً بخلاف البناء الأصيل .

[لغز في الكاف]

ما زائدٌ لفظاً ومعنى لازم يُنوي إذا لم يُلْف في المكان

⁽١) في القصيدة اللغزية ص ٣٨٥ : « أخبروا » بضم الباء ، تحريف

⁽٢) في ط فقط : « من » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة , وفي القصيدة اللغزية : « عادمي » وهو أوضح .

⁽٣) التصويب من القصيدة اللغرية ص ٣٨٦ : « ألا » وفي ط والنسخ المخطوطة : « لا »

يعني في مثل قولك: (قيامي كما أنك تقوم) أي كقيامك ، فالكاف جارة لموضع أنَّ وصلتها (وما) فارقة بين هذه الكاف وبينها مركبة مع أنَّ ، ولا جرَّ لهانوذلك في قولك : كان زيداً قائم .

والكلام مع كأنّ جملةً بخلاف الكاف الجارة ، فإنها مـع ما بعدها جزء كلام ، فإذا أرادوا التركيب لم يفصلوا بشيء ، وإن أرادوا الجارّة فصلوا بها ، فهي زائدة في اللّفظ ، لأن ما بعدها مجرور المحل بالكاف التي قبلها، وفي المعنى أيضاً ، إذ(١) لا تفيد شيئاً سوى الفرق اللفظئ .

وقد تخفف أنّ بعد الكاف الجارّة فتقول . قمت كما أنْ ستقوم ، وقـــد تحذف ما في الشعر، وتكون منويّة فهي زائدة لفظاً ومعنّى، لازمة بحيث تنوي إذا لم توجد. وعليه جاء بيت سيبويه .

٣٩٥=قروم ٍ تسامى عند بابٍ دفاعه كأنْ يَّوْخَذُ الْمَرْءُ الكريمُ فَيُقْتَلا^(٢)

على رواية رفع «يؤخذ» أراد كما أنه يؤخذ، ولم يفصل بين أن المخففة من أنّ وبين الفعل ضرورة أيضاً ، وعطف « فيقتل » على المصدر المقدّر من أنّ وما بعدها من باب قوله :

- (١) في القصيدة اللغزية / ٣٨٦ : « إذا » مكان : « إذْ » تحريف .
- (٢) مَنْ شُواهِد : سيبويه ١/ ٤٧٠ وقد نسب للنابغة التُجعديُّ وبعده :
- ُ فَأَقْبَل عَلَى رَهْطِي وَرَهْطِك نَبْتَجِثْ مَسَاعِينَا حَتَى تَـرَى كَيْفَ تُفْعَلا الْخَـزَالَة ٤/٥٥.

وفي ط : « رفاعه » مكان « هناعه » تحريف، صوابه من سيبويه، والنسخ المخطوطة .

٣٩٦= * للبس عباءة وَتَقَرَّ عيني(١) *

جَرَتْ أن وصلتها في ذلك مجرى المصدر الملفوظ به :

[لغز في : زيد حسن الوجه]

وسا السذي إعسراب مختلف من غيسر أن تختلف المعساني يعني مثل قولك: زيد حسن الوجه ، بوفع الوجه أو بِنَصْب أو بجر ، والمعنى في واحد ، والشأن في الإعراب اختلاف المعاني باختلاف الإعراب .

[لغز في : أقائم أخوك]

وما الذي الوصف به من أصله وذاك منه ليس في الإمكان يعني مثل قولك : أقائم أخوك ، وأمسافر غلامك أو إخوتك أو مانك ، فهذا الوصف رافع لما بعده بالفاعليّة ، ولا يمكن في هذا

غلمانك ، فهذا الوصف رافع لما بعده بالفاعليّة ، ولا يمكن في هذا الموضع جريه على موصوف ، وإن كان ذلك هو الأصل فيه ، لأنك إذا

⁽۱) تمامه :

^{*} أحبُّ إليّ من لُبْس الشفوفِ * لميسون بنت بحدل الكلابيّة .

من شواهد : سيبويه ٢/٤٢٦، وأوضح المسالك رقم ٥٠٥، والهمع والدرر رقم ١٩٣٦.

٣٠١] ثنّيت الموصوف أو جمعته فالوصف مفرد/وإن أفردته فالمراد: اثنان أو جماعة لا واحد ، وإنّما هذا الوصف هنا كالفعل في حكم اللّفظ وفي المعنى .

[لغز في الفتي والعصا ، ويخشى]

وما الَّذي فيه لدى إعرابه وقبل ذاك يستوي اللفظان

يعني أنَّ من المعربات ما يستوي لفظه بعد التركيب وجريان الإعراب فيه ، وقبل ذلك ، والشأن في لفظ الإعراب أبداً احتصاصه بحالة التركيب ، لأنه أثر العوامل ، وذلك مشل : الفتى والعصا ويخشى ، فالنّحاة يقولون في هذا الباب كله : تحركت الياء(١) أو الواو بحركة الإعراب ، وانفتح ما قبلها فسكنت ، وانقلبت ألفاً. ويقال : كذلك اللفظ قبل التركيب مع أن حركة الإعراب مفقودة إذ ذاك بفقد عاملها ، فقد كان قياس الصناعة يقتضي أن يقال قبل التركيب الفيً والعصوويخشى ويرضى بياء أو واو ساكنة في الأخر كها تقول قبل التركيب : رجلٌ وزيدٌ ، لكن خرج هذا عندهم غرج الاستعارة(١) للاتركيب وعراعاة المآل في اللفظ ، ولأن من العرب من يقول في يُوجل ويبأس : با جل وياءس فالتزموا ذلك هنا لما ذكر .

- - (٢) في القصيدة اللغزية : « الاستعداد» مكان : « الاستعارة » .
- (٣) في ط والنسخ المخطوطه : « بحالة » بالباء والتصويب من القصيدة اللغزية .

[لغز : في أسماء الشرط]

وما اللَّذان يعملان دُولَةً والعاملان فيه معمولان

يعني أسماء الشرط في مثل قوله تعالى : ﴿ أَيَّا مَا تَدَعُو ﴾(١) ﴿ فَأَيًّا ﴾ منصوب ﴿ بتدعوا ﴾ و ﴿ تدعوا ﴾ مجزوم بأيًّا ، وهكذا نحو : من تضربُ أضربُ ، فالمفعوليّة في اسم الشرط بحقّ الاسميّة والجزم بتضمن إن الشرطيّة . والربّّبة في ظاهر اللفظ متضادّة، لوجود سبق العامل معموله فيهما .

[لغز : في ضمير الشأن]

يعني ضمير الشأن والقصة إذ هو مفرد في اللّفظ والمعنى ، ولكن معناه الذي هو الخبر يفهم معنى كلام يفسّره اللّفظ الثاني بعده كقوله تعالى : ﴿ قُلْ هو اللّه أحد ﴾ (³) ، فهو عبارة عن الخبر أو الأمر أو الشأن وتفسيره : الله أحد . وهذا إضمار مذكّر ، وإن شئت أنّنت الشّمير على معنى القصة كقوله تعالى : ﴿ قَلْوَا هِي شاخصة أبصار

⁽١) الاسراء / ١١٠ .

 ⁽٢) في ط والنسخ المخطوطة: « فيها » مكان: « مفهما » والتصويب من
 (٣) القصيدة اللغزية.
 سقط البيت الثاني من نسخ الاشباء.

⁽٤) الإخلاص /١.

وليس لهذا الضّمير في كلا حاليه من الأحكام الإعرابية إلا حكمان: الرفع بالابتداء نحو ما تقدّم، أو بكان وأخواتها، والنّصب بإنّ أو ظننت وأخواتها نحو: ﴿ فإنها لا تَعْمَى الأبصارُ ﴾ (٣).

[لغز: في الذباب]

ماذا اللذي في كِبَرٍ مؤنَّثُ وقبل ذاك كان في اللَّهُ كران

يعني الذَّباب المسمّى في كبره بـ « حلمة » ^(٣) وفي صغره بقراد وفيه أنشد صاحب الإيضاح :

ومــا ذَكَرُ فـــإنْ يَكْبُـر فـــائثى شديدالأزْم⁽¹⁾ليسبذيضُروس^(°)

[لغز في الخوان]

ما اسمُ لدى التذكير بـادٍ عُسُـره يرمي لأجل العُـدُم بالهِجْرانِ^(١) وهـو لـدى التــأنيث ذو ميسرة من أجـل ذا قـرّت بــه العينــانِ

- (١) الأنبياء /٩٧.
- (٢) الحج / ٤٦.
- (٣) في ط: « بنحلة » تجريف صوابه من النسخ المخطوطة .

وفي القاموس : ﴿ حَلُّم ﴾ الحَلَمــة : الصغيرة من القردان أو الضخمة : ضدّ .

- (٤) الأزم : العض بالفم من أزِم يأزم أزْماً وأزوماً .
- (٥) انظرَ التكملة وهي الجزء الثانيُّ من الإيضاح العضدي للفارسي / ١٢٧
 - (٦) في القصيدة اللغزية : « بالهُجْران » بضم الهاء خطأ شائع .

يعني الخِوان فإذا كان عليه طعام سمى مائدة ، فيُقْصى إذا كان خِواناً ، ويُدْنى إذا كان مائدة . وهذا والذي قبله ألغاز فيما هو من مسائل اللغة .

[لغز : في كأين وأيش]

ما معربٌ مفعولٌ أو مبتدأً ولفظ ، جَرُّ مدي الأزمان يعني : كأين وأيش يستعملان مفعولين أو مبدأين، نحو : كأين من رجل رأيت ، وأيش قلت ، ونحو كأين من رجل جاءني ، وأيش هذا ، واللفظ فيهما جَرَ أبداً ، لأن كأين أصله كاف النشيه ، دخلت على أي ،

فجرَّما، ثم أجرى اللفظ مجرى كم الخبرّية في الاستعمال والمعنى .
وإيش أصله: أي شيء، ثم حذفت العرب الياء المتحركة من، (أي)
كما حذفه ها من مّت و رابه .

وحذفوا من شيء عينه ولامه معاً وأبقوا الفاء وجعلوها محل الإعراب الذي كان في اللام، فهـذا باب من الشّركيب ، بقي الاسم الثاني فيه على إعرابه الأصليّ .

[لغز : في امرؤ وابنم]

ما اسم له تغيُّرُ بعامل محله من آخِر حرفان

يعني امْرَأُ أو ابنماً ، وأخاك، وبابه، لأنه يتغير فيه بالعوامل حرفان الآخر وما قبله بسبب الإتباع .

[لغز : في ألقاب الإعراب والبناء]

ما اثنان في أواخرِ من كَلِم(١) فسدّان حقًّا وهما مِثلان

يعني كلّ لقبين متقابلين من ألقاب الإعراب والبناء : الرفع مع المتحر) والنصب مع الفتح والجرّ مع الكسر ، والجزم مع السكون .

الصم / والنصب مع الفح والجر مع العسر ، والجرم مع السمول . هما مثلان في الصّورة، ضدان في الإعراب والبناء بحسب الانتقال واللزوم .

[لغز : في جرّ الفاعل مع سكونه]

ما فاعل بالفعمل لكن جرّه مع السكمون فيمه ثمابتمان يعنى الصَّنُبر في قول طرفة . .

٣٩٧= بجفان تعتري نادينا مِن سديف حين هاج الصُّنبِر (١)

والصَّنبُر : بسكون الباء البرد :

قال ابن جنّي في خصائصه في وجه ذلك : كان حقّ هذا إذا نقل الحركة أن تكون الباء مضمومةً ، لأن المراء مرفوعة ، ولكنـه قدّر

(١) في ط والنسخ المخطوطة : كلمة : صوابه من القصيدة اللغزية .

(٢) سبق ذكره رقم/ ٣٩٠ ، وسبق أيضاً تعليق ابن جني على هذا الشاهد : في
 هامش الصفحة التي ذكر فيها الشاهد .

الإضافة إلى الفعل يعني المصدر كأنه قال: حِينَ هَيْج الصَّنْبر، يعني أنه نقل الحركة في الوقف إلى الباء السّاكنة، وسكنت الراء، لكنه لم ينقل إلاً حركة توجد في الأصل وهي الجرّ الذي يوجبه إضافة مصد(١١) هاج إلى الصّبر(٢١)، لأن الظرف قد أضيف إلى الفعل، وأصله أن يضاف إلى المصدر.

فقد ثبت في هذا الاسم الجرّ المنقول مع سكون محله - وهو الرّاء ـ والاسم مع ذلك فاعل بالفعل ، وهو « هاج » .

[لغز : في زيد قائم الأب]

ما فاعل ونائب عن فاعل باوجه الإعسراب يجريان يعني مثل قولك: زيد قائم الأب، وقائم الآب، وقائم الآب ونحوه: زيد مضروب الأب ومضروب الآب، ومضروب الآب.

[لغز : في أينق]

ما كلمة قد أبدلت عينُ لها إبدالُها يصحب قلبان فأوَّلُ لآخَرِ وآخِرُ لأوَّلِ، حالا هما هذان يعنى مسألة «أَيْنَقُ» في جمع ناقة على «أَقْعُل» أصله: أنُّوق

 ⁽١) في ط والنسخ المخطوطة: « مصدرها » والتصويب من القصيدة اللغزية ، ٣٠. ٣٠.
 (٢) في ط والنسخ المخطوطة: « الضمير » والتصويب من القصيدة اللغزية / ، ٣٩.

كما قالوا : نُوق، فأبدلوا العين في « أينق »(١) ياء، لكن هذا الإبدال صحبه قلبان .

أحدهما: أنهم قلبوا العين سالمة إلى موضع اللّام، فصار اللفظ : «انْقُو»، ثم فعلوا فيه ما فعلوا في (أَدْل)(٢) و «أجر»(٣) وبابهما، فصار : «أَنْقيا». ثم لمّا صارت الواو المتطوفة ياء لوجوب ذلك قلبوها على حـالها إلى مـوضع الفـاء وهذا هـو القلب الثّاني فصـار اللّفظ أَيْنُقَاً(؛) ، وعادت بنيَـة الجمع إلى أصلهـا لخروج حـرف العلة عن [٣٠٤/٢] التَّطرف بنقله إلى موضع الفاء ، فقد صار هذا / الإبدال مرتبطاً بالقلب

حالان للقلبين المذكورين (٥). (١) في ط : « أنيق » بتقــديم النــون على العين ، تحـــريف صـــوابــه من

الأول الذي هو لأخر الكلمة ، وبالقلب الثَّاني الذي هو لأولها . فهذان

- (٢) أدل ِ: جمع دُلُو ، وهي تـذكر وتؤنث ، ووزنه : أَفْعُل قلبت الـواوياء لوقوعها طرفاً بعد ضمة . وهذا في جمع القلة . وأعل إعلال قاض ٍ . انظر اللسان : «دلو » .
- (٣) أُجْرِ: جمع جِرُو. والجرُّو، والجرُّوة: الصغيرة من كل شيء. وجمعه : على أفَّعُل . وهي جمع قلة : والأصل : أَجْرُو ، فليت الوآوياء لوقوعها طرفأ بعد ضمة ، ثم إعل إعلال : « قاض ِ » وانظر اللسان .
- (٤) في ط: «أنيقاً » بتقديم النــون على اليـاء ، تحــريف صـوابــه من
- (٥) قال ابن سيده : الياء في « أينق » عوض من المواو في : « أونق » فيمن جعلها « أَيْفُلًا » ومن جعلها : « أَعْفُلًا » فقدم العين مغيّرة إلى الياء جعلها بدلًا من الواو ، فالبدل أعم تصرَّفاً من العوض ، إذ كل عوض بدل ، وليس كل بدل عوضاً .

قال أبو القاسم الزجاجي في (نوادره): هذا المذهب في هذه الكلمة قول المازني وحُدَّاق أهل التصريف .

[لغز في : جاءني أخوك الكريم]

ما كلمةً مفردُها وجمعُها بواوه قد يتماثلانِ

يعني في قولك : جاءني أخوك الكريم ، وجاءني أخوك الكريم ، وجاءني أخوك الكرام ، وهكذا و أبوك ، تقول : هذا أبوك ، وهؤلاء أبوك يكون واحداً من الأسماء الخمسة وجمعهابالواو والنون، لكن حذفت النون للإضافة وعليه أنشدوا :

٣٩٨= فقلنا أسلموا إنا أخُـوكُم ﴿ فَقَد بَرِئَتْ مِن الْإِحَنِ الصَّدورُ (١)

⁼ وقال ابن جني : ذهب سيبويه في قولهم : أينق مذهبين :

أحدهما : أن تكون عين « أينق » قلبت إلى ما قبل الفاء ، فصارت في التقدير : « أونق » ثم أبدلت الواو ياء الأنها كما أعلَت بالقلب كذلك أعلت أيضاً بالإبدال .

والآخر : أن تكون العين حذفت ثم عَوضت الياء منها قبل الفاء ، فمثالها على هذا القول : أَيْقُل ، وعلى القول الأول : أعفل » .

انظر هذا البحث في اللسان : « نوق » .

 ⁽¹⁾ انظر اللسان : ﴿ أَخُو ﴾ وفيه : ﴿ سلمت ﴾ مكان : ﴿ برثت ﴾ وقد نسبه العبرد في المقتضب ٢/١٧١ إلى العباس بن مرداس .وانظر أمالي ابن الشجري ٢/٨٣ ، والخزانة ٢٧/٢ عرضاً .

وقول الأخر :

٣٩٩= فلما تَبَيَّنُّ أصواتَنا بَكَيْن وَفَدَّيْننا بالأبِينا(١)

[لغز : في رأيت أبيك الكرماء]

ماياه(٢)جمع نَصْبُه كالجرّ في مفسرده إذْ يستمساويسان يعني قولهم : رأيت أبيك الكرماء ، وأخيك الفضلاء ، وجُمعا على حذف النون للإضافة . وتقول في المفرد : مررت بأبيك الكريم وبأخيك الفاضل، فيتساويان في اللّفظ .

[لغز في : متى]

ما كلمةً متى أتى اسمٌ بعدها فسرفعُـه والجّسر جاريـانِ والفعل بالرّفع وبـالجزم أتى وهــو لهـا في كُــلّ ذا معـانِ

يعني كلمة (متى) ، يقع بعدها الاسم مرفوعاً تارةً ومجروراً أخرى ، ويقع بعدها الفعل مرفوعاً أو مجزوماً ، ومعناها مختلف باختلاف أحوالها، تقول: متى القيامُ؟ في الاستفهام، ويرتفع الاسم.

 ⁽١) انظر اللسان : « أبو » وفيه : « تُعرَفن » مكان : « تبيّن » : وهو من شواهد

 سيب ويــه ١٠١/٢ والمقتضب ١٧٢/٢ ، والمحتسب ١١٢/١ ، وابن
 الشجري ، ٣٧/٣ وابن يعيش ٣٧/٣ ، والخزانة ٢٧٥/٢ .

⁽٢) في ط فقط : « وأي » مكان : « ما ياء » .

[٣٠٥/٢]

وتقول العرب : « أخرجها » من متى كمّه بمعنى وسط فَجَرُوا بعدها ، وجروا أيضاً بها بمعنى مِنْ كقوله .

٠٠٠= إذا أقول صحا قلبي أُتِيح لــه

سُكْر مـــتى قهوةٍ ســـارت إلى الرّأس

أي من قهوة : وقال أبو ذؤيب / .

١ • ٤ = شَرِبن بماءالبحرثُم تَرفعت متى

لُجج خضرٍ لهن نثيج (٣)

متى فيه : بمعنى وسط ، عن الكسائي .

وقال يعقوب : هي بمعنى : مِنْ . وتقــول : متى تقوم ؟ في الاستفهام فترفع الفعل ، ومتى تقم أقم في الشرط ، فتجزم .

[لغز : في لام الابتداء]

مــاحـرفٌ إن سبقَهُ ذو عَمَـل كــرَ على العمــل بــالبُــطلان صَـــدُرُ ولكن لـيس صـــدراً فله تــقــدُمُ تـــانُحُـــرُ وصفــان

- (١) في ط : « أخرجها متى كمه » بإسقاط « من »
 - (٢) انظر اللسان : « متى » في باب الألف اللّينة
- (٣) انظر ديوان الهذلبين ٥١/١١، وروايته : «تروّت ، مكان : «شربن». من شواهد : الاشموني ٢٠٥/٢ ، والهمع والدرر رقم ١١٢٧، . والخصائص ٢/٨٥، والمحتسب ١١٤/٢ ، والأرهية ٢١٠، وابن الشجري ٢/٧٢، والجنى الداني / ٤٣، ٥٠٥ والمغنى ٢١١/١، ٣٧٢/٣.

يعني لام الابتداء إذا وقعت بعد ان ، تقول : علمت أنَّ زيداً قائم فَتعمل(علمت)في أن تؤثر فيها الفتح. فإن جئت (اباللام في الخبر بطل العمل فقلت : علمت إنّ زيداً لقائم . وهذه اللام أداة صُدَّر (ال على الله الله الله أداة صُدَّر (ال على الله الله الله الله أو هو الدخول على إنّ ، ولذلك منعت من فتحها . ولا صدرية لها في موقعها بعد إنّ فقد عمل ما قبلها فيما بعدها ، لأن إن رافعة للخبر الدّاخلة هي عليه ، وعمل أيضاً ما بعدها فيا قبلها كقوله تمالى : ﴿ إِنّ الله بالنّاس لرؤوف رحيم ﴾ (الله) .

فـ (بالناس) متعلّق (برؤف) . وتقول : إني زيداً لأضرب ، فلهذه اللّام هنا وصفان : تأخّر في اللفظ ، تقدم في الأصل

[لغز في : إنَّ]

باي حرف أثر لعامل إعراب مُعرب وذا شبهان

يعني إنَّ فإنها تفتح بالعامل وتكسر دونه ، تقـول : إنك قــائم وعجبت مِنْ أنك قائم. سمَّى سيبويه وقدماء النَّحاة هذا عملًا فهذا في الحروف وإعراب المعربات شبيهان فكأنه إعراب في الحروف :

 ⁽١) في ط والنسخ المخطوطة : ﴿ جَرَّت ﴾ ، تحريف صواب من القصيدة اللغزية .

⁽٢) في نسخ الأشباه: «مصدر»

⁽٣)، البقرة /١٤٣.

[لغز : في الزيدان لهما غلامان

مجرور حرف قد یُری ^(۱) مبتدأ مسؤکــداً ذان^(۲) له وجــهــان

يعني مثل قولك : الزيدان لهما غلامان ، والهندان لهما بنتان ، والزيدون لهم غلمان ، والهندات لهن بنات ، إن أخذت هذا الكلام على أن الثاني للأول مِلْكُ أوسبب كانت اللّام جارة ، وإن أخذته على أن الأول هو الثاني فاللّام ابتدائيّة مؤكدة، والاسم بعدها مبتدأ مؤكد

والكلام صالح للرجهين يرجع في تعيين أحدهما إلى ما يقتضيه منصوف القصد من المعنى كقوله تعالى : ﴿ إِنَّهم لهم / المنصورون [٢٠٦/٣] وإنّ جُنْدنا لهم الغالبون ﴾(٣) فـالمعنى المقصود عَيْن أن الأول هـو الثاني .

[لغز : في الضمائر]

وأيّ مبنيِّ به تسلاعبت عسواملٌ إرادةَ البيان يعني الضّمائر المختلفة الصّور بالرفع والنّصب والجر نحو:

 ⁽١) في ط : « قد تترتبت » وفي هامشها : لعله : « قد يريك » وفي بعض النسخط المخطوطة : « قد يرتبت » وفي بعضها الآخر :« قد ترتب » صوابه من القصيدة اللغزية .

 ⁽٢) في ط والنسخ المخطوطة : « وإن » صوابه من القصيدة اللغزية .

⁽٣) الصافات ١٧٢ ، ١٧٣ ،

أكرمتك ، وإيّاك أكرمتك على حدّ زيّد ضربته ، أو زيداً ضربته ، في باب الاشتغال ، وبك مررت في الجرّ .

فاختلاف صور الضمائر بالعوامل مع أنها مبنيّات كاختلاف أوجه الإعراب في المعربات .

[لغز : في الفعل الصالح للواحدة وجمعها]

ما كلمة في لفظها واحدة وجمعُها قد يتعاقبان يعني مثل: تَخْشَيْنَ اللّه يا هند أو يا هندات ، وتُرْمين يا دعد أو يا دعدات ، فهذا الفعل صالح للفظ الواجدة ، ولجمعها ، والتقدير مختلف ، لأن تخشين للواحدة أصله تَخْشَيين كَتَذْهَبِين ، ولجمعها أصله علم لفظ : تَفْتَلُن كَتَذْهُبِن .

وتَرْمين^(٢)للواحدة أصله تَرْمِينَ كما تقول : تَكْسَينَ فَاعِـل [كما أُعِلً]^(٤) تخشين بما يجب لكل واحد منهما في التصريف، وترمين يـا هندات تَفْعَلْنِ^(٤) على مقتضى لفظه.

- (١) في شرح القصيدة اللغزية / ٣٩٣ : « تخشنين » تحريف مطبعي .
- (٢) في ط فقط: وترتمين ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة ، وتكرر ذكرها على هذه الصورة في هذه الفقرة .
 - (٣) في ط فقط تكتسبين ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
- (٤) مأبين المعقوفين سقط من ط والنسخ المخطوطة ، والتصويب من القصيدة اللغزية .
 - (٥) في ط: « تفتعلن » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

[***/ *7

[لغز : في الجمع بلفظ واحد مذكرا أو مؤنثاً]

كذاك(١) للجميع(٢) لفظ واحد ذكّر أو أنّـت لا لـفـظان

يعنى مثل الزّيدون بدعون ، والهندات بَدْعون ، قال الله تعالى : ﴿ وَٱصْبَرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّـذِينَ يَدْعُونَ رَبُّهُم ﴾ (٣) ، وقال : ﴿ رَبِّ السَّجِنِ أَحِبِ إِلِّيُّ مِمَا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ (١) وَإِلَّا تَصُرُفُ عَنِّي كَيْدَهُنَّ ﴾ فهذا يَفْعلن لـلإناث ، والأول يفعلون للذكور واللَّفظ فيهما واحد .

[لغز في التذكير والتأنيث]

ما موضعٌ تُغلب (°) الأنثى بـ م ولفظُهُ في الأصل للذُّكْرانِ يعنى مثل سِرْنا خَمْساً من الدهر ، وَخَمْس عشرةَ بين يوم وليلة ، لأن الزمان تغلّب فيه اللّيالي لسبقها وليس ذلك في غيرها ، ونزع التّاء

من أسماء العدد علامة تأنيث المعدود ، وذلك خاص بباب العدد . والأصل في اللفظ الخالي من علامة التأنيث أن يكون للمذكّر

كما في سائر الأبواب نحو: قائم، وسائر الصفات.

ومِن هنا استقام إلغاز الحريري في العدد بقوله: ما موضوع تبرز فيه ربات الحِجال بعمائم الرّجال يعني نزع التاء من أسماء العدد(٦) /

(٤) يوسف / ٣٣

⁽١) في ط فقط : كذلك (٢) في ط فقط للجمع

⁽٥) في ط: ويغلب وبالباء (٦) سبقت الغاز الحريري ومنها هذا اللغز انظر ص (٣) الكهف / ٢٨

[لغز في التنازع]

حَـرْفان قـد تنـازعـا في عمـل ِ واســمـان لِلْحَرْفَيْــن مطلوبــانِ

يعني ليت أن زيداً قائم، فالاسمان بعد أنّ مطلوبان لها ولليت من جهة المعنى، لكن العمل فيهما له دأنَّه، وأغنى ذكرهما بعدها عن ذكرهما لليت فهو إعمال مع تنازع بين حَرْفين، والشَّان في التنازع اختصاصه بالافعال، وما يجري مجراها.

وإنما خَصُه النَّحاة بذلك، إذ قصدوا فيه ما يتصوَّر فيه إعمال العاملين [على مداولة] (١٠).

وفيهما^{٢٧} أيضاً فصيحاً قد يُرى فعلُ وحرفٌ يتنسازعان يعني مثلَ عِلمت أن زيداً قائم، فالاسمان قدتنازع فيهما^{٣٧}الفعل والحرف معاً ، لكن الواجب أن يعمل الحرف. وهذه كالمسألة قبلها.

[لغز في المسألة الزنبورية]

وقسد يسرى مسبستسداً خسيسره ؛ في السرفع والنصب لـه حالان يعني المسألة الزّنبورية ، وبابها : كنت أظنّ أن العقرب أشدّ لسعة من الزنبور فإذا هو هي قاله : سيبويه ، أو فإذا هو إياها ، قاله :

 ⁽١) مابين المعقوفين سقط من ط والمخطوطات ، صوابه من القصيدة اللغزية
 - ٥ ٥ ٥

 ⁽٢) في ط فقط: « فيهما » بدون واو ، والتصويب من النسخ المخطوطة .

⁽٣) في نسخة الأشباه : « يتنازع فيها » .

الكسائي ، وحكاه أبو زيد الأنصاري عن العرب .

والضّمير(١) الأوّل مبتدأ ولا خبر له من جهة المعنى غير الضّمير الذي بعده ، لأنه المستفاد من الكلام ، والخبر : هو الجزء المستفاد من الجملة، فـرفعه ظـاهر جَلِيّ .

والنّصب في القول الصحيح على إضمار فعل قام معموله مقامه، وناب عنه نفسه ٢٦ دون فعل يحصل معناه ٢ والتقدير: فإذا هو يساويها، لأن باب وزيد زهير، إنما معناه يساويه.

ومما يدخل تحت هذا البيت ما أجازه بعض نحاة المتأخرين في مثل قول ابن قتيبة في « الأدب » : إن اللَّطَعَ (⁴⁾ بياضٌ في الشفتين وأكثر ما يعتري ذلك السَّودان . [استجازوا رفع « السودان » ونصبه ، فالرفع على أنه خبر (أكثر) أي أكثر من يعتريهم ذلك السودان . (⁶⁾] .

والنّصب على أنه مفعول يعتري و « ما » مصدريّة أي أكثر اعتراء ذلك السودان وهذا المفعول هوالذي أغنى عن الخبر، لأنه الجزء المستفاد من الكلام

- (١) في ط والنسخ المخطوطة : « والضمير في الأول » بزيادة في ، صوابه من
 القصيدة اللغزية .
 (٢) في ط : رئيسه ، وفي المخطوطات : « نفسه » بدون باء وفي القصيدة
- (٢) في ط : بنفسه ، وفي المخطوطات : « نفسه ، بدون باء وفي القصيدة اللغزية / ٣٤٤ : « وناب عنه لأنه بنفسه » الخ
 - (٣) زاد في ط مرة أخرى «دون فعل» بعد جملة «يحصل معناه» .
- (٤) اللَّظم بالتحريك : بياض في باطن الشفة ، وأكثر ما يعترى ذلك السّودان ، . انظر القاموس ، وهم عبارة الأشباه .
- (°) مابين المعقوفين سقط من نسخ الأشباه والتصويب من القصيدة اللغزية /٣٩٤.

فموضع الألغاز من هذه المسائل دخول النصب فيما هو خبر لمبتدأ جوازاً في اللفظ ولزوماً في المعنى .

> -ومثل كلام ابن قتيبة قولك :﴿أكثر مَا أَصْرِب زِيدٌ﴾.

[لغز في : صيغة منتهى الجموع]

ا ما عِلَة تمنع الاسم صرفَ وَهْى وأُخرى ليس تمنعان / يعني أن مثل: صياقل، وصيارف، وملائك يمتنع صرفه بعلة تناهي الجمع، فإذا قلت: صياقلة وصيارفة انصرف مع بقاء الجمعية، وانضمام التأنيث إليها، والتأنيث من عِلل منع الصّرف ولكنه بالتاء شاكل الآحاد فلذلك انصرف كطواعية وعلانية ، وكراهية .

[لغز في الاستثناء بغير وسوى]

ما اسم في الاستثناء منصوب به وهو أداته له الحكمان يعني مسألة الاستثناء بغير سوى نحو: قام القوم غير زيد ، فغير منصوب على الاستثناء ، فنصبه نصب الاستثناء ، وليس بمستثنى ، وإنما هو أداة الاستثناء ومجروره هو المستثنى فهو غريب في بابه ، لأنه سرى إليه حكم مجروره فله حكم الأداة في المعنى ، وحكم المستثنى [في اللفظ] . (1)

وهـذا أشبه مـا يقـولـه بعضهم في المفعـول معه نحـو جئت وزيداً:أن الأصل، جنت مع زيد، فلمّا جاء الحرف وهو الواو وقع إعراب

⁽١) مابين معقوفين سقط من نسخ الأشباه ، وصوابه من القصيدة اللغزية

« مع » على زيد ، فـاجتمع المسألتان في تحلّى(١) الاسم بـإعراب ملابسه .

[لغز في : لدن وغدوة]

ما اسم يريك النصب في اسم بعده وشأنه الجر لدى اقتران

يعني مسألة (لدن غدوة) فإن (لدن) مع غدوة لها شأن ليس لها مع غيرها، قاله سيبويه ، لأنها تنصب (غدوة) ولا عمل لها في غيرها إلا الجرّ كقوله تعالى ﴿ مِن لَدُن حكيم عليم ﴾ (٢٠).

[لغز في : اللَّتيا والتي]

وما اللذان جردًا من صلة لكن هما في الأصل موصولان يعني الموصولان في مثل قول العرب: «فعلته بعد اللّتيّا والتي»^(٣) يعنون بعد صغر الأمر وكبير، أي بعد مشقة، فها موصولان في الأصل جُرّدا من الصّلة في الاستعمال.

وقىدر بعضهم بعد اللّتيا : دَقَت ، والتي : جَلّت . وقيـل : اللّتَيَا^(٤) والتي : يراد بهما : الدّاهية . وقد حكى بعض النحـاة : "جاءني الذين واللاتي يعني الرجال والنساء، ولا يريد إحالة على فعل ------

⁽١) في ط : ﴿ محكى ﴾ تحريف

⁽٢) النَّمل / ٦.

⁽٣) انظر كتاب الأمثال لأبي عبيد / ٢٥٦

⁽٤) في ط : « اللقا » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

شيء ولا على تركه .

[لغز في : غُزَّى]

ما معرب إعسرابه وَحَسرفُهُ كِلاهما في الوَصْل محذوفانِ
يعني مثل قوله تعالى : ﴿ أَو كَانُو غَزَّى لَو كَانُوا ﴾ (١) فعلامة
نصب غُزَّى الفتحة المقدّرة في الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين
٢] بالتّنوين، فحذف من الكلمة / نفسها الإعراب، وحرفه الذي هو محله،
وذلك مما ينافي حال الإعراب لأنه وضعللبيان. وهكذا الاسم المقصور
إذا نُون .

[لغز في : عيد]

ما أثَّر في عِلَّة (٢) موجِبَةٍ وجودُه وفقدُه سِيَّان

يعني مثل: (عيد) أصله الواو من العُود، وموجب انقلاب هذه الواو السّاكنة ياء وجود الكسرة قبلها، ثم إن هذه الكسرة زالت وبقيت الياء في أعياد، فقد استوى وجود هذه الكسرة وفقدها مع أنها الموجبة.

ومن هذه مسألة (أيُنُق المتقدّمة ، لأن موجب اليـاء قد زال ، وهي باقية منبّهة على قصد الْقَلْبين ؛ ^(٣) إذ لورجعت الواو لم تُحْمل إلاً

- (١) آل عمران /١٥٦، وفي ط: «لو كانو» بوضع «لو» مكان: «أو» تحريف.
 - (٢) في نسخ الأشباه: (كلمة ، مكان: (علة ، تحريف صوابه من القصيدة اللغزية .
 (٣) فع ما درال المراك من في مدارس الدرال المالة
 - (٣) في ط: «العقلين» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة.

لي قلب واحد .

[لغز في : نقل حركة الهمزة إلى لام التعريف]

ما عارض رُوعي في كَلِمَةِ ولم يُراع سُمِع الأمرانِ

يعنى مثل « الأحمر » إذا نقلت حركة الهمزة إلى لام التّعريف فإن شئت أبقيت ألف الوصل غير معتد بالحركة المنقولة [لم](١) ، لأنها عارضة ، وإن شئت حذفت الألف معتدًا بلفظ الحركة بعدها .

وعلى هذا أجاز الفراء في مذهب ورش أن يقرأ ﴿ الآن خَفَّف اللَّه عنكم ﴾ (٢) ونحوه بثبوت الألف وحذفها .

وعلى هذا قرىء : ﴿ لَمِنَ الْأَثْمِينَ ﴾ (٣) بفتح نون « مِن » اعتبار'^{٤)} بسكون اللّام، لأنه الأصل كما تقول مِنَ الرّجل.

وقرىء في الشَّاذ (°) ﴿ لَمِن الأثمين ﴾ بإدغام نون مِنْ في اللَّام اعتداداً بحركتها كما تقول « من لَدن » .

وهذا وإن كان البيت يسترسل عليه فليس هو المعتد(٦)(بالقصد من معنى البيت لكثرته، وشان الألغاز أن يكون فيم يستغرب (١) مابين معقوفين سقط من نسخ الاشباه

- (٢) الأنفال / ٢٦.
- (٣) المائدة /١٠٦ ، وهي قراءة حفص في المصحف الذي بين أيدنا .
 - (٤) في ط: « اعتبار » تحريف.
- (٥) هي قراءة الأعمش، وابن محيصن. انظر قراءة رقم ٢٧٠ ني معجم القراءات. (٦) في ط والنسخ المخطوطة: المعتمد، صوابه من القصيدة اللغزية.

فإنما. المعتد إ(١) وجود الأمرين معاً في الكلمة الواحدة والاستعمال الواحد سماعاً من العرب ، وذلك نحو ما حَكَى أبو عثمان المازئي من قول بعض العرب في رضوان : « رَضْيوا » بسكون الضاد مع بقاء الياء ، فاعتدوا بالسكون العارض فرّدوا اللام التي كان حذفها لأجل الحركة فقالوا : رُضْيُوا كما تقول في الأسماء : ظُيِّي . ولم يعتدوا بالسّكون حين ردّوا اللام ياء ، وأصلها الواو من الرّضوان ، وإنما أوجب إنقلابها ياء الكسرة في رُضِيّ : كشّقِي (١) ودعى وبابهما ، فراعوا الكسرة الذاهبة في الياء الباقية ، فتدخل هذه الكلمة على هذه العالمة على هذه العدا ، ما ماذكر فيه من أعياد ، ونحوه .

[لغز في اثني عشر]

ما اسْمٌ كَخُوفِ مِن الاسم قبله هما كواحـدٍ والأصْـل اثنانِ / يعني اثني عشر في باب العدد ، حذفت العرب نون اثنين منه لتنزيلها عشـر منزلتهما ؛ إذ الإضافة فيه ، ولهـذا يقولـون : أحد عشرك ، وخمسة عشرك إلى سائرها،ولم يقولوا : اثنى [عشرك⁽¹⁾] كما لا يصحّ في اثنين أن يضاف وفيه النون ، فاثنا عشر كاسم واحد في دلالته على مجموع ذلك العدد كدلالة عشرين . وأصله : اسمان :

⁽١) ما بين المعقوفين سقط من نسخ الأشباه.

⁽٢) في نسخ الأشباه: «سقى» بالسين المهملة، وصوابه من القصيدة اللغزية.

⁽٣) عبارة ط «فتدخل على هذه الكلمة العلة» والتصويب من النسخ المخطوطة.

⁽٤) ما بين معقوفين سقط من نسخ الأشباه.

النا(۱) وعشرة ، لكن في قوله في البيت : « والأصل اثنان » [إلهام بالتصريح باللغز المقصود حيث صار « عشر » عوضاً من نون ما قبله ، فكان الأصل اثنان (۱) دون ضميمة ، ففي البيت شيء مما(۱۳) تقدّم في قوله : « يا هؤلاء أخبروا سائلكم » وفي قوله : « يا هؤلاء أخبروا سائلكم » وفي قوله : « ما كلمة متى أنى (٤) اسم بعدها » . وسيأتي التنبيه على نحوذلك .

[لغز في ضمير الفصل]

واسم له الرفع وما من رافع لديه (٤) من قباص ولا من دان يعنى الضّمير الواقع فصلاً للمسمى عند الكوفيين عماداً ، لأنه

يعني الصمير الواقع فصلا للمسمى عمد الكوفيين عمادا ، لاله اسم موفوع دون رافع [بعيد] (١) منه ولا قريب ، وهو بدع من الأسياء في اللمسان ، وهذا وقع في كتاب سيسويه : [وعـظيمُ والله جعلهم [هو] (١) فضلًا .

[لغز في الحروف الملغاة]

وما من الحروفُ يُلفَىٰ (أوائـداً في لفظِ أو معنَّى همــا قسمــان أو فيهمــا واسم وفعــل لهمــا هـنــا دخــول أين يدخلان

- (١) في القصيدة اللغزية / ٣٩٧ : « اثنان »
- (٢) مابين المعقوفين سقط من نسخ الأشباه
- (٣) في ط : « فما » بالفاء ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
 - (٤) « أتى » اسقطت من ط ، والتصويب من النسخ المخطوطة .
- (٥) سقطت كلمة : « لديه » من ط فقط . (٦) مابين معقوفين سقط من ط
 (٧) مابين معقوفين سقط من تسخ الأشباه .
 - (٢) شابيل متعنوفيل سنط من نسبح الرسب (٨) في ط : « يلغى » بالغين ، تحريف .

أو تكون الزائدة في اللفظ والمعنى معاً كقوله تعالى : ﴿ فِيمَا رَخَمْ مِن الله ﴾(٧) و ﴿ فِيهَا نَقْضهم ﴾(٨) و ﴿ مَمَا خطيئاتهم ﴾(٩) .

فهذه أقسام ثلاثة في زيادة الحروف مع أنها حروف معان ، فزيادتها على خلاف الأصل . ويعني بدخول الاسم في باب الزيادة نحو قول عنتره :

ع الشاة من قَنص لِمَن حَلّت له حَرُمت عليّ وَلَيْتهَا لم تَحْرُم (١٠)

- (١) التوبة /٤٠.
- (۲) آل عمران /۱۲۰.
 (۳) النساء / ۱۷۱.
 - (٤) هود/٣٣. (٥) الأنفال / ٦.
- (٦) في نسخ الأشباه: « معتمدة » والتصويب من القصيدة اللغزية .
 - - (٩) نوح /٢٥.
- (١٠) انظر ديوان عنترة /١٦٤ ، وروايته : «ما قنص» وفي المغنى ٣٦٦/١ « من قنص» وهي رواية الخزانة ٢٤٩/٢ .
- والشأة هنا : كتابةً عن المرأة ، وقنص : مصدر بمعنى الصيد: أريد بــــ =

روى:ما قَنَصَ ومَن قَنَص على الزيادة وإضافة شاة إلى • قنص » هذا هو الظّاهر ، وقد تؤولت (من) على غير^(١) الزّيادة بتكلف .

وقد استجاز أهل الكوفة زيادة «حين» في مثل : « زيد حين بقل(۱) وجُهُهُ ، وكقولهم :

۴۰۳ وجُهه حين وسيا » (۲)

وقد رأى / بعضهم زيادة أسماء الزمان كيوم وحين عند إضافتها [٣١١/٢] «إلى: (إذً) كقولك: يومئذ وحيتئذ، لأن ذلك اليوم والحين هــو مدلـــول إذ وقد اكتفى بها وحدها كقول الشاعر:

- ٤٠٤ نَهَيتُك عن طِلابك أُمَّ عمرو بعاقبة وأنت إذ صحيح (٣)
- الفاعل وقبل: إنه مصدر بمعنى المفعول. انظر تحقيق ذلك في الخزانة.
- (١) مابين معقوفين سقط من نسخ الأشباه صوابه من القصيدة اللغزية والأسلوب.
 - (٢) في القاموس: « بقل »: بقل وجه الغلام: خرج شعره كـ «أبقل» ، وبقل .
 - (٣) جزء من بيت وهو بتمامه :
 - أقول وفي الأكفان أروع ماجِدٌ كغصن الأراك وجهه حين وسما .
 - وقد نسبه اللسان : « وَشم » إلى رقيبة الطائي . وفي اللسان : يىروى : وشم ووسم ، فوشم : بداورقه ، ووسم : حَسُن .
- (٤) من شسواهد: الخصسائص ٣٧٦/٣، وابن يعيش ٣٩/٣، ١٩/٩. وانظر والخزانة ٣٩/٣، ١٩٥، وانظر ديوان الهذليين ١٣٩/١. وانظر ديوان الهذليين ١٣٩/١.
 - وهذا الشاهد من مقطوعة ، هي تسعة أبيات، أوَّلها:
- ممالك أبها القلب القريح ستلقى من تحب فتستريخ قال الإمام المرزوقي في شرحه : يجوز أن يكون المراد الزم جمالك =

وقد تَأوَّل قومُ ذلك على أن « الحين » هـو المعتمد ، وسيقت « إذْ » لتدل على مضية بنفسها وعلى ما حذف مما هو مراد بتنوينها ، قال : وذلك لأنهم أرادوا قطع « يوم » أو « حين » عن الإضافة مع التعويض، ولم يصلح (١) لتعويض التنوين فيه من الجملة المحذوفة ، إذ هو مشغولبتنوين التمكين الذي (أهو من أصله فلا يحمل تنوينه على غيره ، فجاءوا بإذ تعييناً للمضيّ الذي يحرزه ، وتحصيلاً للدّلالة على المحذوف بالتنوين الذي يقبله فقالوا : حينئذ ، أي حين كان ذلك ، ولهذا قلما يوجد في كلام العرب « إذْ » هذه المتصلة بالزمان مضافة غير منوّنة ، لكن هذه لا تخلص من دعوى زيادة الحين ، لأن (إذ) تغنى عنه ، لأنها تخلص الزّمان ومضية كما اكتفى بها في البيت المتقدم .

ت الذي عرف منك ، وعهد فيما تدفع إليه ، وتمتحن به أي صبرك المألوف المشهور .

ويجوزُ أَنَّ يَكُونَ المعنى : تصبّره وافعل ما يكون حسناً بك ، والمصادر يؤمر بها توسّعاً مضافة ومفردة.

[.] وعلق الإمام المرزوقي على الشاهد بقوله : دفعتك عن طلب هذه المرأة يعاقبه أي بآخر ما وصيتك به .

ويجوز أن يكون المعنى : نهيتك عن طلبها بذكرى ما يفضي أمرك إليـه وتدورعاقبتك عليه ، وأنت بعد سليم تملك أمرك وشأنك في حبّها ، انظر الخزانة .

 ⁽١) في نسخ الأشباه : « يصح » مكان : « يصلح » ، صوابه من القصيدة اللغزية .

 ⁽٢) في القصيدة اللغزية / ٣٩٩ : « الذين له من أصله » ، تحريف صوابه من
 الأشماه .

ونعني بدخول الفعل في باب الزيادة مثل قوله :

٥٠٥= سَراةُ بني أبي بكر تساموا على كان المسومةِ العِراب^(١)

فزاد «كان » بين الحرف ومجروره وكقولهم :«ما أصبح أبردها»، «وما أمسى أدفأ العشيّة». وكذلك : ما كان أحسن زيداً فكان زائدة في اللفظ، ومحرزة لمعنى المُضِيّ .

[لغز في : أشياء]

ما شكل أفعال يُرى حمعاً ولم يُصرفُ ولم يَشْركهُ في ذا ثاني يعني « أشياء » جمع « شيء » من جهة المعنى وهو في ظاهر أمره على شكل أفعال جمع « فَعْل كَفَىء وأفياء ، وحيّ وأحياء » . فكان القياس صَرْفه كنظائره لكنه لم يُصرف ، قال الله تِعالى : ﴿ لاَ تَسْألُوا عِن أَشْيَاءَ ﴾ (٢) ولم يشركه في هذا شَيْءٌ مِمّا هو من بابه .

ثم اختلف النَّحاة في وجهه فهـو : فَعْلاء مقلوبـاً عند [أهل

⁽١) قاتله مجهول . وفي ط : والنسخ المخطوطة : « تساموا » بواو الجماعة ، وفي معظم المراجع : « تسامى » وأصله : تتسامى بتاءين من السمو وهو العُمُو : والمُمُو : وسراة : هو جمع سُري . وقيل : اسم جمع له ، وصحح السّهيل أنه مفرد ، وهو الشريف .

والمعنى أن سادات بني بكر يركبون الخيل العربيّة .

وُهوم ن شواهد : ابن عقيل 1/1/1 ، وأوضح المسالك رقم ٩٢ والخزانة ١٣٣٧ ، وسرَ صناعة الإعراب لابن جني ٢٩٨/١ والهمم والدرر رقم ٤٠١ .

⁽٢) المائدة /١٠١.

وهــو عند الكســائيّ وأكثر الكــوفيين أفعال مشبّـه بــ « فعلاء » [٣١٢/٢] فمنع /. ومن هنا جمعوه على : أشياوات .

[لغز في فعلى الأمر والماضي]

ما افعل أمر وخطابٍ صالحٌ لغيبة ؟ ومنقضي الـزّسان يعني مثل خافوا ، وناموا ، وتذكروا ، وتعالموا ، يصلح هذا ونحوه للأمر على جهة الخطاب، وللفعل الماضي على جهة الغيبة .

[لغز في صيغة الماضي التي ترى مضارعاً]

وصيغة الماضي ترى مضارعاً من لفيظها فيه يُبرى الفحالان يعني مثل : تحامي وتعاطي وتسمّى ، وتزّكّى كقوله تعالى : قد أفلح من تَزكّى ﴾(١) فهذماض ،وكقوله سبحانه : ﴿ هل لك إلى

- (١) ما بين معقوفين سقط من ط ، وصوابه من النسخ المخطوطة والقصيدة اللغزية
 وفي ط : « الفارس » مكان . « الفراء » ، تحويف لأن الفارسي بصريّ
 المذهب .
- (٢) في ط والنسخ المخطوطة : « أشيئا » تحريف ، والصواب من الممتع
 ١٣/٢ ٥.
 - (٣) في ط فقط : « بعينه » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة
 - (٤) الأعلى / ١٤.

أَنْ تَـرْكَى ﴾ ^(۱) على قـراءة التخفيف ، فهـذا مضـارع علَى حـذف التاءين .

ويحتمل الوجهين بيت امرىء القيس :

٢٠٦= تحاماه أَطْرافُ الرَّماح تحاميًا وجاد عْلَيه كُلُّ أَسْحَمَ هَطَّال ِ (٢)

ويتعيّن المضارع في قول الأخر :

۲۰۷ = * قروم تسامی عند بابِ دفاعه (۳) *

[لغز في كلمتين يعتبران كلمة]

وأي كِلْمَتين في كلمة وأي فعلين هما خصمان

يعني بكلمتين في كلمة مثل : عَبْشميّ في : عبد شمس ، وَعَبْشَبِيّ في عبد قيس ، وعبد ريّ . في : عبد الدار ، ويعني بالفعلين الحُصْمَيْن فِعْل⁽²⁾ التنازع نحو ضربت وضربني زييد، لأنها قد تشازعا المعمول كما يتنازع الرجلان الشّيء ، عَدُوا المتنازعين خصمين⁽²⁾ لأن كُل واحد يخاصم صاحبه ويدفعه .

⁽١) النازعات / ١٨

 ⁽۲) انظر ديوان امرىء القيس /١٤٣ ، والأسجم : السّحاب الأسود .
 (٣) في ط : « رفاعة » باله اء .

⁽٤) في ط : « فعلا » تحريف نحوي

 ⁽٥) في ط: « عدوا المتنازعان خصمان » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

[لغز في إضافة الضمير]

وأيّ مُضْمر مضافٍ خافض (١) وأيّ أشياء هما شيّان(١)

يعني بالمضاف من المضمرات قول العرب : إذا بلغ الرّجل الستين فإيّاه وإيّا الشّواب^(۱) بناء على أن « إيّا » هو الضمير .

ويعني بالأشياء عبارة عن شيئين في مثل قوله تعالى : ﴿ فقد صغت قلوبكما ﴾ (١) والمراد قلبان خاصة .

[لغز في يوم الاثنين]

ما واحد ليس بذي تَعَدّد لكنه يقال فيه اثنان

يعني اليوم الذي بعد الأحد من الأيام يطلق عليه « اثنان » وهو واحد تقول ليلة الاثنين ، والاثنان اسم عدد كثلاثة وأربعة وليس بِمَلَم فجاء للواحد على خلاف وضعه ، وإنما كان القياس أن يقال : ثانٍ أو [٣١٣/٢] اسم متثبت (٥) اللفظ بالاثنين / كالثلاثاء والأربعاء والخميس[مناللاثة

والأربعة والخمسة(١)]. -----

- (١) سقطت كلمة و مضاف ، من ط وفي بعض المخطوطات : « أبدأ ، مكان :
 د خافض ، صوابه من القصيدة اللغزية .
 - (٢) في ط « شيئان » بتحقيق الهمزة .
 - (٣) في ط: « الشباب » والعبارة المشهورة : فإياه وإيّا الشّواب .
 (٤) التحريم / ٤ .
 - (٥) في ط والنسخ المخطوطة : « مشتبهة » والصواب من القصيدة اللغزية .
 - ما بين معقوفين سقط من نسخ الأشباه.

[لغز في الألف واللام الموصولة]

ما اسم يجيء فاصلاً حتى به ال خافضُ والمخفوضُ مفصولانِ يعني الألف واللام الموصولة على القول باسميتها، تفصل بين العوامل كلّها على اطراد بخلاف: « الذي » و « التي » مع أنهما بمعناها، ولا يطرد الفصلُ بين الخافض والمخفوض بغيرها من الأسماء.

والصحيح اسميّتها لوضوح ذلك فيها حيث تقع على غير ما تقع عليه صلتها نحو: مررت بهند^(١) المكرمها أنا، فالألف واللام واقعة على هند ومكرم للمتكلم، فوضعها هنا وضع التي .

[لغز في اللام المقحمة بين المضاف والمضاف إليه] وما الذي وهو حرف خافض يفصل ما أضيف باستحسان

يعني مَشْلًا (٢٠): « لا أبا لزيد » ، « لا أخا لعمرو » ، و : ** عني مَشْلًا (٣٠) * با بؤس للحرب (٣) *

ولا غلامي لك، ولا يدي لك بكذا، فاللَّام حرف جرَّ في الأصل

⁽١) في القصيدة اللغزية ٤٠١ : « بهذا » مكان : « بهند » تحريف مطبعيّ .

⁽٢) كلمة : « مثلا » سقطت من النسخ المخطوطة ، وفي القصيدة اللغزية : « مثل » .

⁽٣) جزء من بيت لسعد بن مالك . والبيت بتمامه .

يا بنوس للحسرب الستي وضعت أراهط فاستراحوا من شواهد الخصائص ١٠٦/٣ ، المحتسب ابن الشجري ٨٣/٢ ، ابن =

مقحمة بين المضافين [يطرد](١) هذا في بابها وهو خلاف القياس.

[لغز في الموصول الذي يتحوّل إلى صلة]

وكيف للموصول يُلْفي صلةً فكهذا ألفي موصولانِ يعنى مثل جاءني الذين الذي أبوه منطلق منهم ، أي جاءني الذين

منهم [هذا وهو] (٢) الذي أبوه منطلق . وقد أنشدوا :

٤٠٩ من النَّفر اللَّاء الَّذين إذا هُمُّ لَيْهَابُ اللِّنَامُ حَلَقْة البابِ قَعْقَعوا(٣) = يعيش ٢٠/٢ ، ١٠٥ ، ٣٦/٤ ، ٧٢/٥ ، رصف المباني / ٢٤٤ الجني الداني/ ١٠٧ ، المغنى ٢٣٨/١ .

(١) ما بين المعقوفين سقط من ط.

(٢) ما بين معقوفين سقط من نسخ الأشباه، صواب من القصيدة اللغزية (٣) لأبي الريس الثعلبي . .

من شـواهد : المقتضب ١٣٠/٣ ، ١٣١ ، والخـزانة ٢/٢٩، ومعاني القرآن للفراء ٨٤/٣ .

وقد استدل الرَّضي في شرح الكـافية ٤٥/٢ ، بهـذا الشاهـد على أنه : ا يتعذر عند الكوفيين الإخبار بالذي عن اسم في جملة مصدرة بالذي، لأنهم يأبون دخول الموصول على الموصول إذا اتفقا لفظاً. أما قوله :

* من النفر اللائي الذين إذا هم * الخ

فيرونه من النفر الشمّ الذين. والأوُّلي تجويز الرواية الأولى، لأنها من باب التكرير اللفظيّ ، كأنه قال : من النفر اللائي اللائي ، فإن تغايرا نحو : الذي مَنْ فعل كان أسهل عندهم .

قال ابن السّراج: دخول الموصول على الموصول لم يجيء في كلامهم وإنما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين ، وتدريباً لهم » اهـ.

وقد روى البيت في الخزانة ٢٩/٢ على النحو التالي :

من النفر اللائي الذين إذا اعتَزُوا ﴿ وهـابِ الرَّجِـالُ حلقة البـابِ قععــوا وقد أورد البيت الفراء في سورة الذاريات من تفسيره عند قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ

قيل : « الذين » توكيد لِلاّء . وقيل : هو^(١) مِنْ صلته^(٢) : أي اللاّء هم الذين .

ويصَّحُ في الكلام أن يقال : « التي الذي يأتيها فتكرمه^{٣)} هند » على معنى : التي تُكرم^(٤) الذي يأتيها هند . وهكذا ماكان مثله .

 لحق مِثْل ما أنّكم تُنْطِقون ﴾ الآية / ٢٣ . قال : قد يقول القائل : كيف اجتمعت « ما » و « أنّ » وقد يكنفي بإحداهما من الأخرى؟ .

وفيه وجهان : أحدهما : أن الحرب تجمع بين الشيئين من الاسماء والأدوات إذا اختلف لفظهما، فمن الأسماء قول الشاعر: « من النفر «الغر وأمّا في الأدوات فقوله :

ما إن رأيت ولا سمّعت به كاليسوم طالى أينق جُسرُبِ فجمع بين « ما » وبين « إن » وهما جحدان أحدهما يجزي من الأخر وأمّا الوجه الآخر ، فإن المعنى لو أفرد به « ما » لكان كأن المنطق في نفسه حق لا كذب ، ولم يرد به ذلك ، إنما أرادوا إنه لحق كما حقُّ أن الأمريّ ناطق » انظر معاني القرآن للفراء ٣ /٨٤ ، ٨٥ .

قال البغدادي مسوضحاً الشاهد؛ ومعرباً ما غمض منه: «هم في البيت يرتفع بمضمر يفسّره: وقمقعوا » والتقدير: إذا قعقعوا فقمقعوا، ثم قال: والتقدير إذا قمقعوا حلقة الباب هاب اللشام دقّها، لأنهم ليسوا على نقمة من الإذن لهم كيا يش هؤلاء النفر الرؤساء بأنهم يؤذن لهم، والقعقعة:

وأبو الربيس صاحب الشاهد: شاعر إسلامي ، واسمه: عباد بن طِهفة مكسر الطاء.

- (١) في ط: «هم هو من صلة » صوابه من النسخ المخطوطة .
- (٢) في نسخ الأشباه : « صلة » بدون ضمير صوآبه من القصيدة اللغزية وشرحها / ٤٠٢ .
 - (٣) في ط فقط : « تلزمه » صوابه من النسخ المخطوط .
 - (٤) في نسخ الاشباه «تلزم» صوابه من القصيدة اللغزية.

[لغز في الحكاية]

وما الذي يبني (١) وفي آخره دليل إعراب لِلذِي تِبْيانِ وذلك الإعراب في اسم سابق وذلك الدّليل في اسْم ثانِ يُلْفى لديه عوضا من خبر له (٢) ليس لـذاك يجتمعان حرف لإعراب بمبني وقد ناب عن اسم حَلّ في المكان

يعني هذه الأبيات الأربعة حكاية النّكرات بـ (من » نحو : (منو » ، في حكاية المرفوع ، و (مَنا » ، في حكاية المنصوب (٣١٤] و (مني » في حكاية المجرور ، فـ (من » ، مبنيّة وهـذه / العلامة اللّحقة دليل الإعراب الذي في الاسم السابق .

ومَنْ مبتدأ أغنت تلك العلامة عن خبره وقامت مقامه ولذلك لا يجمع بينهما وبين الخبر ، فلا يقال « منو الرجل » [بل تقول : مَنُو ، ومن الرّجل؟[^(۲).

والبيت الرابع محصّل لما تقدّم في الأبيات الثلاثة فـالاقتصار عليه وحده مغن عما قبله . فيقال :

ما حرف إعراب بمبنى وقد ناب عن اسم حَلّ في المكان

⁽١) في ط فقط : « بني » صوابه من المخطوطات

⁽٢) في نسخ الأشباه : « أم » مكان « له » صوابه من القصيدة اللغزية .

⁽٣) مابين المعقوفين سقط من نسخ الأشباه .

[لغز في فعل الأمر من : وأي]

ما فعل أمر جائز الحذف سوى حركة تبقى على اللسان

يعني فعل الأمر من : « وأي » يئي بمعنى الوعد ، تقول فيه : إيا زيدُ(') . فإن وقع قبله ساكن من كلمة[أخرى('')]، ونقلت حركة الهمزة إليه على قياس[تخفيف(")]الهمزة قلت : قُل بالخير يا زيد أي عدنا بخير ، وهندُ قالتِ بخير ياعمرو، فلم يبق من الفعل غير الكسرة في لام قُل . [وفي تاء قالت(")].

وتقول على هذا : « يا زيد قُلِي يا هند » فبقيت الحركة والياء بعدها؛ إنما هي ضمير الفاعل الذي كان متصلًا بفعل الأمر المحذوف .

[لغز في الإتباع]

ما اسم له حــركـة بعــامـل تنسـخهــا حــركــة اقـــتــران يعني مثل: « الحمد لِله »^(٥) فيمن كسر الدّال، ونحو ﴿ وإذْ

 ⁽١) فـ « إ » الأمر من : « وأى » و « يا » حرف نداء أي عديا زيد وفي اللسان :
 « وأى » الأمر منه : « آه » فقتح الهمزة .

⁽٢) ما بين معقوفين سقط من نسخ الأشباه صوابه من القصيدة اللغزية .

⁽٣) ما بين معقوفين سقط من نسخ الأشباه

⁽٤) ما بين معقوفين سقط من نسخ الأشباه .

 ⁽د) الفاتحة / ۲ ، وهي قراءة الحسن البصري ، وزيد بن علي وآخربن . انظر
 قراءة ۲ في معجم القراءات .

قُلنا للملائكةُ اسجدوا ﴾(١) فيمن ضم تاء و الملائكة ، فحركة الإعراب ذهبت بحركة الإتباع وهي حركة الاقتران .

[لغز في نقل الحركة]

ما معرب في لفظ حركة ال إعراب والسكون حاصلان

يعني مثل : « البكّر » إذا وفقت عليه بنقل حـركة آخـره إلى الساكن قبله في لغة من يقف بالنقل، تقول هذا البّكُرْ، وممرت بالبّكِرْ، ففي اللفظ حينئذ حركة الإعراب والسكون معاً كلاهما حاصل فيه .

[لغز في إظهار النون الساكنة]

ونحوُ دُنيـا مــع صِنْـوٍ مُــظهـرُ في كَلِمة؛ فــأيـن يُــدغـمــانِ يعني التّنون الساكنة وبعدها ياء أو واو في كلمة يجب إظهارها فراراً من اللّبس بالمضاعف لو أدغمت ، وبابها الإدغام . فإذا لم يكن لّبُسُ رُوجع الأصل فوجب الإدغام نحـو : « انفعل » إذا بنيتـه من :

٣١٠/٢] «وجل» أو من : «يئس» تقول: اوّجُل وايّاًس، فتدغم/؛ إذ لا لبس هنا؛ لِعَدم افّعُل في كلامهم ووجود انفعل .

 ⁽١) البقرة / ٣٤ ، وهي قراءة أبي جعفر ، وسليمان بن مهران ، والشنبوذي أنظر قراءة رقم ١٢٣ في معجم القراءات .

[لغز في الإعراب على المَوْضِع]

ما عاملٌ وعملٌ قد أهمِلا وفي انعدام قد يقدران

يعني مسألة : ليس زيد بقائم ولا قاعداً ، لك أن تهمل البـاء وعملها في تابعها فتنصبه على الموضع كما قال :

٤١٠=معاوِيَ إننا بشـرُ فَأَسْجِـعُ فلسنا بالجبال ِ ولا الحديـدَا^(١)

فقد أهملت في التّابع الباء وعملها مع وجودها ، ثم ثبت من كلام العرب مراعاتها مع عدمها كقول زهير :

١١ ٤=بدا لي أنِّي لستُ مدرك ما ماضي

ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا(٢)

يروي بجرّ سابق على توّهم لست بمدرك، وبيت سيبويه:

٤١٢=مشائيم ليسوا مُصْلحين عَـشــيرةً

ولا نــاعــبِ إِلَّا ببــين غُـرابُهـا^(٣)

جر ناعب على تقـدير ليســوا بمصلحين . ففي هذا بِـدُع من الاعتبار أن يطرح الشيء مع وجوده ، ثم يعتبر مع عدمه .

 ⁽١) من شواهد: معاني القرآن للفراء ٣٤٨/٢، وخزانة الأدب ٣٤٣/١ وسبيويه ٣٤/١ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨. والحجة لابن خالويه ١٣٣٧.
 (٢) سبق ذكره رقم ٣٩٤.

⁽٣) سبق ذكره رقم ٢٣٨ . وفي ط: (مشائم) تحريف .

[لغز في مَنْ الاستفهامية]

ما ذُو بناءٍ مَعْ تَصدَراتى حالاه في ذَيْنِ مخالفان لمن يُون مخالفان يعني حكاية يونس من قول بعض العرب: «ضَرب مَنْ منا» لمن قال: ضرب رجل رجلاً ، فهو سأل عن الضارب وعن المضروب مَنْ هما ؟(١) فأخرج مَنْ الاستفهامية عن بنائها ، وعن صدريتها الواجبة لها . وهو نادر في بابه .

فهلذه سبعون بيتا أكملت

عقيلة قد سُدلت ستورُها تُكشِفُها ثواقب الأفهان بِكُر عليها حُجُب كثيفة تقول للخاطب '') لن تواني حتى تعاني في طلابي شِدَةً وتنحلَ القلب المُعنَى العان والحمد لله الذي عرفنا من فضله عوارف الإحسان وَصَلّ يا رب على من أحكمت آياتُه في مُحْكَم القرآن

قصيدة ملغوزة المعاني

فهذا تمام الشّرح في طرز على القصيدة اللّغزية في المسائل النحوية مما قيّده ناظمها إبانة لغرضه منها. واللّه الموفق للصواب. انتهى .

ويتلوه (كتاب النّبر الـذائب في الإفراد والغـرائب من الأشباه والنظائر) .

لشيخنا الجلال السيوطي وهو القسم السّادس تغمده الله بالرحمة والرّضوان .

- (١) في ط : « منهما » صوابه من القصيدة اللغزية وشرحها .
- (٢) ط: « للخطاب » صوابه من القصيدة اللغزية وشرحها .

انتهى بمعونة الله وتوفيقه الجزء الرابع ويليه ـ إن شاء الله ـ الجزء الحامس ، وأوله : كتاب : التبر الذائب في الإفراد والغرائب

فهرس شواهد الجزء الرابع

لشاهد

رة الصف	رقم الشاهد	شواهد : الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى
		=يستمسكون من حذار الإلقاء
١١	400	بتلعات كجذوع الصّيصاء
	Ι.	= قىي جىقان تغىرى ئادىت
۲.	401	وسديف حين هاج الصنبر
		=اغار علی معزای لیم پیدر انتیا
٤	201	وصفراء منها عبلة الصفرات
		≈امرتك الحيير فنافعيل منا امترت بنه
٦	۴٥٨	فقد تركتك ذا مال وذا نشب
	li	=استعفسر الله دبسا لست محصيسه
17	464	ربّ العباد إليه السوجمه والعمسل
		شاهد في ذكر ما افترقت فيه أخوات إنّ
		يـــلومـونــني فـي خــليلــي عـــواذلــي
^	۳٦٠	ولكنني من حبها لعميد
	Y £	Y 707 £ 707 7 707

رقم	رقم	
الصفحة	الشاهد	شاهد في الفرق بين حذف المفعول اختصاراً وبين حـذفه
		اقتصاراً
		= أبحن حمى تهامة بعدنجد
٤٤ .	411	وما شيء حميت بمستباح
		شاهد في الفرق بين عند ولدى ولدن
		=صــريــع غــوان راقَـهُـنَ ورُقـنــه
٤٧	777	لـدن شـبّ حتى شاب سـود الذوائب
		شاهدان في ذكر ما افترقت فيه « لا » و « ليس »
		=لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت
٦٥	414	حمامة في غصون ذات أو قال
		= تــرتــع مـــا رتعت حتى إذا ادّكــرت
٦٨	418	فإنا هي إقبال وإدبار
		شاهد في : ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل
		=وعــدت وكــان الخلف منــك سجيــة
19	410	مواعيد عرقوب أخاه بيشرب
		شاهد في : ما افترق فيه اسم الفاعل والفعل
		=ونحن التاركون لما سخطنا
١,٠	417	ونحن الأخلفون لما رضينا

رقم الصفحة	رقم الشاهد	شاهد في : ما افترق فيه أفعل التعجب وأفعل التفضيل
٧٩	*17	= أكسرَّ وأحمى للحقيقة منهم وأضرب منّا بالسيوف القوانسا
		شاهد في : عطف البيان والبدل
7.	*11	- انسي واسطادٍ سُبطِرُن سطراً لفائل يا نصرُ نصرُ نَصرا
		شاهد في : ما افترق فيه أم وأو
1.4	779	=إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده أطال فأملى أو تناهى فأقصىرا
		شاهد في : ما افترقت فيه السين وسوف
1.7	٣٧٠	= وما أدى وسوف إخال أدرى أقبوم آل حصين أم نساء
		شاهد في : لام كي ولام الجحود
١١٠	471	=فما جمع ليغلب جمع قـومي مقاومةً ولا فـرد لفـرد
		شواهد في : ما افترق فيه لم ولما
,,,	777	= فــان كنت مــاكـــــولاً فكن خيــر آكـــل وإلاّ فــادركـــــــي ولـــمــــــ أمـزُقور

رقم	رقم	
الصفح	الشامد	= فسجئت قسيسورهم بدءاً ولممّا
۱۱۳	۳۷۳	
		=احفظ وديعتـك التي استـودعـتهـا
۱۱٤	٣٧٤	يوم الأعازب إن وصلت وإن لم
		شاهد في : جواب لو وجواب لولا
		=لـولا الأميــر ولــولا حق طـاعـتــه
۱۲۰	۳۷٥	لقد شربت دمـاً أحلى من العسـل
		شاهد في المعطوف من باب « لا »
		هذا وجدَّكم الصغار بعينه
177	۴۷٦	لا أمّ لي إن كان ذاك ولا أب
		شواهد في الألغاز
		=جاءك سلمان أبو هاشما
١٨٦	***	فقد غدا سيدها الحارث
		= كسأن قيسود رحلي حسين ضمت
۱۹۸	۳۷۸	حوالب غزراً ومِعًا جياعا
۲٠٠	**	* بين رماحي مالك ونهشل *
		= لأصبح الحيّ أوباداً ولم يجدوا
۲٠٠	۳۸۰	عند التعرق في الهيجا جمالين
		= ولقد أمر على اللئيم يسبني
۲۰۳	441	فمضيت ثُمت قلت لا يعنيني

رقم	رقم]
الصفحة	الشاهد	
		= يا تيم تيم عديٌّ لا أبا لكُمُ
1.5	۳۸۲	لا يلقينكم في سوءة عمرًا
	1	= لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت
317	444	
		= على حين عاتبت المشيب على الصبا
1110	۳۸٤	,
	1	
		= ألا إن جيسراني العشيمة رائح
177	۳۸٥	دعتهم دواع من هـوّى ومنادح
		= فمن يـك أمسى بـالمـدينـة رحله
774	۳۸٦	فإنّي وقيّارٌ بها لغريب
		= إذا ما استحمت أرضه من سمائه
72.	۳۸۷	جرى وهمو ممودوع وواعمد مصمدق
137	۳۸۸	* قدني من نصر الخبيبين قدى *
		= لــو أن قـومي حين ادعــوهم حمــل
707	719	= تسو أن فومي سين المستوسم معسن على الجبال الصم لا رفض الجبال
		= بجفان تعستري نادينسا
704	۳9٠	وسديف حين هاج الصنبر
		= كذاك الذي يبغي على الناس ظالما
707	۳۹۱	تصب على رغم قوارع ما صنع
777	44 4	* يا ليت أيام الصبا رواجعا *
		= كأين قائل للحق يقضي
707	-0-	= كاين فاس نعمى يصمعي
' ' '	1.11	ويرمي بالقبيح من الكلام

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
		= بـــدا لي أني لست مــــدرك مـــا مضى
772	498	_بعد عي من مسك معرف مع معلى ولا سابق شيشاً إذا كان جائيا
		= فسروم تباس عنسد بسباب دفساعيه
777	490	كأن يؤخم المرء الكريم فيقتلا
		=لىلبىس عيىاء وتىقر عييني
777	497	أحب إلى من لبس المشفوف
		= بسجفان تعشري نادينا
1		
177	441	من سديف حين هاج الصير
		= فسقلنا أسلموا إنا أخُسوكم
740	497	1
	1	= فلما تبيّن أصواتنا
7.7	499	بكيسن وفَدّيننا بالأبينيا
		= إذا أقسول صحا قلبي أتيح ل
۲۸۷	٤٠٠	1,5
		= شربن بساء البحسر ثم ترفعت متى
744	٤٠١	لجج خُضْرٍ لهن نئيجُ
		= يا شاة من قنص لـمن حـلت لـه
١٣٠٠	1.3	حرمت على وليتها لم تحرم
		= أقسول وفي الأكفان أروع مساجد
7.1	٤٠٢	كغصن الأراك وجهم حين وسما

رقم	رقم	
الصفحة	الشامد	
-	 	•
		= تهيتك عن طلابك أم عمرو
l		يعاقبة وأنت إذ صحبح
14.1	٤٠٤	يعاب واست إد صحبت
		= سراة بني أبي بكسر تــسـامــوا
		• •
7.4	2.0	على كان المسوّمة العراب
		i i e i ti siti i e
		= تحياماه أطراف البرماح تجياميا
		وجاد عليه كمل أسحم همطّالر
1, 0	۲.,	, ,-
4.0	٤٠٧	margina de troude au fina
'	17	 قروم تسامی عند باب دفاعه
		. 11
		= بـا بـؤس لـلحـرب الـتي
14.4	٤٠٨	وضعت أراهط فاستراحوا
1		
		=من النفر البلاء البذين إذا هم
4.4	2.4	يهابُ اللئام حلقــة البــاب قعقعـــوا
		• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •
		=معاوي إننا بشر فأسجخ
414	51.	فلسنا بالجبال ولا الحديدا
1	, ,	فست بالجبان ود الحديث
		= بدا لی أنّ لست مدرك ما مضى
1.11	211	ولا سابق شيشاً إذا كان جائيا
		i to coloni. I the
		=مشائيم ليسسوا مصلحين عشيرة
1717	217	ولا ناعب إلَّا ببين غرابُها
1		* * * *
1	1	

نهرس الموضوعات فهرس المجزء الرابع من الأشباه الموضوع

الصفحة

الفن الرابع: فن الجمع والفرق
القسم الأول: ما افترق فيه الكلام والجملة ٢٠٠٠٠
الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى
الفرق بين الإعراب التقليري والمحلي١٨٠٠٠٠٠٠
الفرق بين ضمير الشأن وسائر الضمائر
ما افترق فيه ضمير الفصل والتأكيد والبدل
ما افترق فيه ضمير الفصل وسائر الضمائر
الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس ٢٤
الفرق بين الاشتراك الواقع في النركات والاشتراك الواقع في
المعارف ٢٨
الفرق بين اللام في الزيدان واللام في الرجلان
الفرق بين ذو التي بمعنى الذي وبين التي بمعنى صاحب ٢٠٠٠٠
الفرق بين الموصول الاسميّ والحرفيّ
باب کان ۲۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
الفرق بين باب كان وباب إنَّ
ما افترق فيه باب كان وسائر الأفعال
الفرق بين ما دام وأخواتها

الموضوعات	فهرس

الفرق بين حذف المفعول اختصاراً وبين حذفه اقتصاراً و ذكر ما افترق فيه باب ظن وباب أعلم

- ٣٢٣ -	فهرس الموضوعات	
الصفح ۲۳۰۰۰۰۰۰	مرق بين كان وبين أصبح وأخواتها	ال
٣٣	هرق بين كان التَّامَّة والنَّاقصة	ال
۳٥	غرق بين ما النافية وليس	ال

باب ظن وإخواتها ٤١٠

المفاعيل المفاعيل

المصدر واسم المصدر

عند ولدن ولدي ٤٦

نة	الصف
	وسط
	الفرق بين وسُط بالسكون ، ووسط بالفتح
	واو المفعول،عه وواو العطف
	الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف 8٩
	باب الاستثناء
	الفرق بين غير الوصفية وغير الاستثنائية ٥
	الفرق بين إلَّا وغير
	باب الحال
	الفرق بين الحال والتمييز
	الفرق بين الحال والمفعول
	الفرق بين الجملة الحالية والمعترضة ٥٧
	باب الإضافة
	الفرق بين الإضافة بمعنى اللام وبينها بمعنى من
	باب الجار
	الفرق بين حتّى الجارّة وإلى
	الفرق بين المصدر واسم الفاعل
	ذكر ما افترق فيه المصدر والفعل
	با افترق فيه المصدر وأنَّ وأنَّ وصلتهما

سوعات	الموة	ی	فهرس

الصفحة ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل
باب اسم الفاعل
ما افترق فيه اسم الفاعل والفعل ٧٠٠٠٠٠
ما افترق فيه اسم الفاعل واسم المفعول ٧٣٠٠
باب الصفة المشبهة
ما افترق فيه الصفة المشبهة واسم الفاعل٧٤٠٠٠٠
باب التعجب والتفضيل ٧٩٠٠٠٠٠٠٠
ما افترق فيه أفعل في التعجب وأفعل التفضيل
باب نعم وبئس
ما افترق فیه نعم وبئس ، وحبذا
باب التوابع٨١٠٠٠٠٠
ما افترقت فيه التوابع
عطف البيان والصفة
عطف البيان والبدل
ما افترق فيه الصفة والحال
ما افترقت فيه أم المتصلة والمنقطعة
ما افترق فيه أم وأو
الفرق بين أوْ وإمّا١٠٢٠٠٠٠
الفرق بين حتى العاطفة والواو
باب التنوين١٠٤٠٠٠٠٠٠
الفرق بالنبذ الخفرفة ملاتين

١٠٥٠٠٠	الفرق بين تنوين المقابلة والنون المقابل له
1.0	السين وسوف
1.0	ما افترقت فيه السين وسوف
١٠٧	الفاظ الإغراء والأمر
١٠٧٠٠٠	ما افترقت فيه ألفاظ الإغراء والأمر
١٠٨٠٠٠	الحروف الناصبة
١٠٨٠٠٠	ما افترقت فيه لام كي ولام الجحود
11	ما افترقت فيه الفاء والواو اللذان ينصب المضارع بعدهما
111	ما افترقت فيه أن المصدرية وأن التفسيرية
117	لمْ ولمّا
	ما افترق فيه لم مولمًا ألم المراسبة الم
110	فائدة مهمة في تحريج قراءة : » ﴾ وإن كلاً لما ليوفينهم »
114	لو ولولا
117	فائدة في حمل لو على لولا
	همزة الاستفهام
110	ما افترقت فيه مدّة الإنكار ومدّة التذكار
	الفرق بين هل وهمزة الاستفهام
	إذا ومتى ألم المالية
	ما افترقت فيه إذا ومتى
•	• 000

- ٣٢٧ -	فهرس الموضوعات
الصفحة	
119	أيان ومتى
119	افترقت فيه أيّان ومتى
	جواب لو ولولا
	افترق فيه جواب لو وجواب لولا
	كم الإستفهامية وكم الخبرية
171	افترقت فيه كم الإستفهامية وكم الخبرية
178	افترقت فيه كم وكأيّن
	افترقت فيه كأين وكذا
	أيْ ومَنْ
	ا افترق فيه أي ومَنْ
	تاء التأنيث وألف التأنيث
	ا افترقت فيه تاء التأنيث وألف التأنيث
177	التثنية والجمع
	ا افترقت فيه التثنية والجمع السالم
١٢٨	جمع التكسير واسم الجمع

ما افترق فيه جمع التكسير واسم الجمع ٢٨٠٠٠٠٠٠

ما افترق فيه التكسير والتصغير ١٢٨ ٠ ٠ ٠ ١٢٨

التكسير والتصغير ١٢٨ ٠ ٠ ٠ ٠ ١ ٢٨

الصفحة

القسم الثاني : باب الإعراب والبناء
مسألة : في مشابهة الاسم للحرف ومشابهته للفعل ١٣٠٠
مسألة : في بناء الاسم وإعرابه
مسألة : في الفرق بين غد وأمس
باب المنصرف وغيره
مسألة : في الخلاف في صرف جُمَع وأخر إذا سمّيا بهما ١٣٣٠
مسألة : في ياء معد يكرب
مسألة : هل اللام والإضافة كحروف الجر في
المنع على الدخول على الفعل
مسألة : في تنوين الأسماء غير المنصرفة للضرورة ،
وعدم تنوين الأسماء المبنية
باب النكرة والمعرفة
مسألة : في نون الوقاية
الإشارة إلى البعيد ١٣٧٠
استعمال ذا موصولة دون الاعتماد على « ما » و « من » ١٣٨
مسألة : في جواز وصل « أن » بالأمر ١٣٩
مسألة : في الفرق بين : زيد أخوك ، وأخوك زيد ١٣٩
مسألة : في لزوم الضمير في : زيد أمامك

الصفحة		
181	ف الناقص إذا تمّ بالحال	
ا في خبر إن ١٤١	ي خبر « ما »،وعدم زيادته	سألة : في زيادة الباء فو
	ل الفعل الواقع بعد « ما » اا	
ر». ۲٤۳۰۰۰۰۰ ت	ر ضمير الشأن في : « عسو	سألة : في امتناع إضمار
١٤٤		باب إن وأخواتها
١٤٤	على المرفوع في هذا البلد .	مسألة في تقديم المنصوب
١٤٤	، المكسورتين في التأكيد	مسألة في جواز الجمع بين
١٤٥	بعد إذ الفحائية	مسألة في كسر إن وفتحها
١٤٥		باب ظن وأخواتها
١٤٧		باب المفعول فيه
1 2 V	باب الاستثناء	
یهما ۱٤۷۰	٬ وغير في وصول الفاعل إل	سألة : في الفرق بين إلَّا
181	باب الحال :	
١٤٨ ٠٠٠٠٠٠	سداً	سألة في : مررت بزيد أ
10.	باب التمييز:	
10	لمى الفعل	سألة في تقديم التمييز ع
107	باب الإضافة :	
	15-11-1	210 721 20 2 . #1f

الصفحة

باب أسماء الأفعال:
مسألة : في عدم جواز تقديم معمولات أسماء الأفعال ع
باب النعت
مسألة في خبرية الجملة الموصوف بها
مسألة : في عدم جواز الفصل بين الصفة والموصوف
مسألة : في تثنية الصفة الرافعة للظاهر وجمعها
مسألة : في حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه
باب العطف
مسألة : في عدم جواز العطف على الضمير المجرور
الجار
مسألة : في تأكيد ضمير المجرور
مسألة : في عدم جواز العطف على الضمير المرفوع ا
وفاصل
باب النسداء

مسألة: في جواز رفع الصفة ونصبها في وصف المنادي المضموم ١٦٠ مسألة: في الجمع بين التعريف بالإشارة والنداء ١٦١٠ مسألة: في جواز الرفع والنصب في قولهم : ألا يا زيد والضحاك ١٦٣

الصفحة	
178	باب الترخيم :
178	سألة : في عدم جواز ترخيم الجملة
	سألة : في إجراء الأسماء المركبة في العدد مجرى
170	ئلمة واحدة هل يجو إعراب مجموعهما ؟
177	باب نواصب الفعل
177	سألة : في الباء الزائدة وقياس أنْ عليها
177	سىألة : في تقديم معمول أنْ عليها
ظهارها مع لام	سألة : في السبب في إظهار أنْ مع لام كي وعدم إ
179	لنفيلنفي
179	سألة : في جرّ الأسماء بعدكي وحتّى
١٧٠٠٠٠٠	سألة : في عمل أن في المضارع وعدم عمل ما
171	باب الجوازم
171	سىألة : في تسكين لام الأمر
لضارع	سىألة : في لمْ ولمّا ، هل غيّرتا صيغتي الماضي إلى الم
177	أو معنى المضارع إلى المضي
177	سالة : في أن الأمر صيغة مرتجلة
ي ۲۷٤۰۰۰۰	سىألة : في عدم دخول أداة الشرط على « لا » التي للنَّه
	سسألة : في أنَّ « متى » تجزم . و « الذي » لا تجزم إذا

مسألة : في عمل إنْ في شيئين ١٧٥٠
باب الحكاية١٧٦
مسألة : تحكي الأعلام بـ « مَن » دون سائر المعارف ١٧٦٠
مسألة : لا يحكى المتبع بتابع غير العطف ٧٧٠٠
باب النسب ۸۸۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
مسألة : في عدم جواز « طولي » بالتحريك في النسبة إلى
« طويلة »
باب التصغير
مسألة في تصغير : « أرؤس »
مسألة : ُ في عدم إثبات همزة الوصل في استضراب إذا صغّر ١٨١٠.
باب الوقف
مسألة : في الوقف على المقصور المنّون
باب التصريف
مسألة : الزائد يوزن بلفظه وزيادة التضعيف توزن بالأصل -١٨٢٠٠
الفن الخامس: فنّ الألغاز ١٨٤ -
تعريف اللغز
ألغاز الحريري
أحاجي الزمخشري
أحاجي السخاوي

۳١

ألغاز المعري
لغز لشمس الدين بن الصائغ ٢٤٧
لغز لبعض النحويين
إجابة ابن الشجري على بعض الألغاز ٢٤٨٠
لغز لعز الدين الموصلي في «أمس»
لغز لابن هشام
لغز للشيخ بدر الدين الدمامني
لغز للخوارزمي
لغز لبعض أدباء المغرب
لغز في تذكرة ابن هشام
لغز في حرف الكاف
لغز لسعد الدين التفتازاني في غدوة
لغز لعبد الله محمد بن مصعب المقرى في مذ ومنذ ٢٥٧٠
ألغاز السّيوطّي
ألغاز نثرية للسّيوطي٢٥٨٠٠٠٠٠٠
ألغاز نحوية للشيخ عز الدين بن عبد السلام٢٦١
لغز لبدر الدين بن الرّضي الحنفيّ
لغز في ١ من ،
لغز لابن الحاجب
لغز أجاب عنه تاج الدين بن مكتوم
لغز لمحمد الأندلسّي الرّاعي٢٧٠٠٠٠٠
كراسة فيها ألغاز منظومة وتُسمَّى: القصيدة اللغزية

لغز في كاين

في : مازيد بشيء إلا شيء لايعبأ به	لغز
ِ في : ياهؤلاء	لغز
ِقِ الكاف	لغز
	لغز
في : أقائم أخوك	لغز
في: الفتي - والعصا - ويحشي	لغا
في : أسهاء الشرط	لغز
; يا : صمىر التأنيث	لغ
في: الذباب	لغا
نه الخان	١٤٠
ي : کايين وايش ز في : کايين وايش	لغ
رىي . فى : امرؤوابنىم	لغز
يا : القاب الإعراب والبناء	
ن في : زيد قائم الأب	
في : أينق	
ُ : جاء في أخوك الكريم	لغز
ِ فِي : رأيت أبيك الكرماء	لغز
فِّي : متى	لغز
ِ فَي : لام الابتدَاء	لغز
ِ فِي : إِنَّ	لغز
ِ فَي : الزيدان لهما غلامان	لغز
في : الضمائر	لغز

فهرس الموضوعات

14	عر . في الفعل الصالح للواحدة وجمعها
791	لغز : في الجمع بلفظ واحد مذكراً ومؤنثاً
791	لغز : في التذكير والتأنيث
797	لغز: في التنازع
797	لغز : في المسألة الزنبورية
۲۹ ٤٠٠٠٠٠٠٠	لغز في : صيغة منتهى الجموع
۲۹ ٤٠٠٠٠٠٠	لغز : في الاستثناء بغيرسوى
790	لغز : في لدن وغدوة
	لغز : في اللتيا والتي
	لغز: في غُزّي
	لغز : في عيد
	لغز : في نقل حركة الهمزة إلى لام التعريف
	لغز : في اثني عشر
	لغز: في ضمير الفصل
	لغز : في الحروف الملغاة
	لغز : في أشياء
	لغز في فعلى الأمر والماضي
	لغز : في صيغة الماضي التي ترى مضارعاً
	لغز : في كلمتين يعتبران كلمة
	لغز: في إضافة الضمير
	لغز : في يوم الاثنين
	لغز: في الألف واللام الموصولة
	لغز : في اللام المعجمة بين المضاف والمضاف اليه
۳·۸	لغز : في الموصول الذي يتحوّل إلى صلة

فهرس الموضوعات

٣١.				 	 			 														بة	ياي	یک	L	١,	في	:	ز	غ,	J
۲۱۱	 										 	. 1	Œ	,	ء	وأ	D	:	ċ	مر	ر	ٔ م	١k	۷	مإ	ف	ي	į	: ,	نز	ل
۳۱۱											 												ع	با	7	į	ي	į	:	نز	ل
۲۱۲											 										کة	نرا	L	١,	٤	نة	ڀ	ġ	:	نز	لغ
۳۱۲											 					نة	اک	-	ال	ز	ود	لن	١.	ļ	له	إذ	ڀ	ġ	:	نز	ل
۳۱۳											 				(٠.	خ	ı	١,	لي	٥	ب	اد	عو	}	الإ	ڀ	į	:	نز	J
٠١٤٠											 							ā	ميا	پا	فم	۔	٠.	İ١	ن	,	پ	į	:	نز	لة

انتهى بحمد الله

الشئالا فالتظائر

للامام جب لال لدّريت وطي

الحزءالخامس

تمقين الدَّوْرعبدالعال يسالم مكرِّم

مؤسسة الرسالة





جَمَيعُ الْجِقوقِ مَجِفوظه للْجَقِّق الطبعت: الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م



بسم الله الرحمن الرحيم

الفن السادس: فن الإفراد والغرائب

الحَمْدُ للهِ أوّلًا وآخراً ـ والصّلاة والسّلام على سيدنا محمـــد الّذي كملت محاسّنُه باطناً وظاهراً .

هذا هو الفنّ السادس من الأشباه والنّظائر ، وهو فن : (الإفراد والغرائب) .

باب الكلمة والكلام

قال الشّيخ جمال الدين بن هشام في (شَرْح اللَّمحة)(١) : أجمعوا - إلاّ من لا يُعتّد بخـلافه ـ على انحصـار أقسام الكلمـة في ثلاثة : الاسم ، والفعل ، والحرف.

وقال أبو حيّان : زاد أبو جعفـر بن صابـر قِسْماً رابعـاً سمّاه : « الخالفة ، وهو اسم الفعل .

 (١) شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية لابن هشام الأنصاري وقد حققه الدكتور هادي نهر ، وطبع بمطبعة الجامعة ـ بغداد سنة ١٩٧٧م ، وقد صدر في جزأين .

هذا واللمحة البدرية في علم العربيّة لأبي حيّان الأندلسيّ.

قال ابن هشام : اشتهر بين النّحويين أن الحرف يدلّ على معنّى في غيـره.

وَنَــازعهم الشيخ بهــاء الـدّين بن النّحــاس في ذلــك في (التعليقة) وزعم أنه دالٌ على معنى في نفسه وهو موضع يحتاج إلى فضل نظر. انتهى .

وعبارة ابن النّحاس : اعْلَمْ أَنَّ معنى قولاالنّحاة: إنَّ الكلمة لها معنًى في نفسها أو لا مَعْنى لها في نفسها ، يعنون به أن الكلمة إنْ تُهِم تمام معناها بمجرّد ذكر لفظها من غير ضَميمةٍ ، فهي المعبّر عنها بأن لها معنًى في نفسها .

وإن كان فَهُمُ معناها متوقّفاً على ضميمة فهي المعبّر عنها بأنّ معناها في غيرها . ومعنى ذلك : أنك إذا ذكرت الاسم وحده يفهم منه ٣/٣] معنى نحو : الرّجل ، هو عبارة عن شخص / وكذا باقي الأسماء يفهم منه معنى في حال إفراده .

والفعل أيضاً إذا ذكرته وحده يفهم منه معنًى نحو : قام ، يفهم منه اقتران القيام بالزّمن الماضي .

وليس الحرف كذلك ، لأنك إذا ذكرت حَرْفاً لا يفهم منه معنًى إلا إذا اقترن بضميمةٍ مِنْ أحد قِسْمَيْهِ

فإن قيل : لا يجوز أن يكون الحرف بلا معنّى عند ذكره وحده ، لأنه يبقى من قبيل المهملات ، وإنما الحرف موضوعٌ لا مهمل . قلناه : لا نسلّم أنه لا يلزم من قولنا : إن الحرف لا يفهم منه في حال الإفراد أن يكون من قبيل المهملات ، لأن الحرف وُضِع لأن يفهم منه معنى عند التركيب، وليس المهمل كذلك ، فإن المهمل ليس له معنى لا في حال الإفراد ولا في حال التركيب .

والحقُّ أن الحرف له معنَّى في نفسه ، لأنا نقول : لا يخلو المخاطب بالحرف من أنَّ يفهم موضوعه لغةً أولا ، فإن لم يفهم موضوعه لغةً فلا دليل في عدم فهمه المعنى أنَّه لا معنى له ، لأنه لو خُوطِب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك .

وإن خُوطِب به من يفهم موضوعه لغةً ، فإنه يفهم منه معنًى عملًا بفهمه موضوعه لغةً ، كما إذا خاطبنا إنساناً بـ « هل ، وهو يفهم أنها موضوعة للاستفهام . وكذا باقي الحروف فإذًا عَرَفنا أن له معنّى في نفسه .

ولنا طريقٌ آخر وهو أن نقول : وإن خوطب به من يفهم موضوعه لغةً فلا نسلم أنه لا يفهم منه معنًى .

واللغويّون كلّهم قالوا مثلًا : إنّ ﴿ هل ﴾ للاستفهام ولم يقيّدوا بحال النّركيب دون حال الإفراد .

فإن قبل : أيّ فرق بين معنى الاسم والفعل وبين معنى الحرف على ما ذكرت ؟ .

قلنا : الفرق بينهما أن كُلِّ واحد من الاسم والفعل يفهم منه في

حال الإفراد عَين ما يفهم منه عند التركيب بخلاف الخرّف ، لأن المعنى المفهوم من الحرف في حال التركيب أتم مما يفهم منه عند */*] الإفراد . هذا كلام ابن النّحاس بحروفه / .

وقد ذكر الشّيخ جمال الدين بن هشام في (شرح اللمحة): أن أبا حيان تابعه على ذلك في (شرح التسهيل)، ولم أره فيه(١) فلعله سقط من النسخة التي وقفت عليها.

وقد وقع ما هو أغرب من ذلك وهو أني لما كنت بمكة المشرّقة سنة تسع وستين وثمانمائة (٢) ذكرت هذا البحث في حاشية المطاف بحضرة جماعة ، وفيهم فاضل من العَجَم وهو مظفّر الدين مُحمّد بن عبد الله الشيرازيّ ، فقال لي : هذا البحث وبحث الشريف الجُرجاني طرفا نقيض ، فإن الشريف ذهب إلى أن الحرف لا معنى له أصلاً لا في نفسه ولا في غيره ، وخالف النحاة كلهم في قولهم : إنّ له معنى في غيره ، وألف في ذلك رسالة ثم أحضر لي مظفر الدين المذكور تاليفاً لنفسه اختصر فيه شرح (الكافية) للرضي سماه (مُرْضى الرضي) فرأيته نقل فيه عن الشريف هذا البحث فتطلبت الرسالة التي المذفله الناسريف في ذلك حتى حصلتها وها أنا أسوقها ها هنا بلفظها الشريف في ذلك حتى حصلتها وها أنا أسوقها ها هنا بلفظها

⁽١) قوله : « ولم أره فيه » من كلام السّيوطيّ .

⁽٢) والمتحدّث هو السيوطيّ .

[0/4]

لتستفاد ، قال وبيض له المؤلف(٢) .

بساب الإعسراب

قــال ابن الأنبـاري في (كتـــاب الإنصــاف) : يحكى عن الزّجّاجّ : أنّ التثنية والجمع مبنيّان وهو خلاف الإجماع .

وذكر السّخاويّ في (شرح المفصل) : أنه ذهب أيضاً إلى أن ما لا ينصرف مبنيّ في حالة الجرّ على الفُتْح .

بساب الإشسارة

ذكر ابن معط في (الفصول) أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها بـالحروف ، قـال إبن اياز في (شـرحه): وتعليله بنـاءهـا بشبههـا بالحروف غريب، لم أر أحداً ذكره غيره .

بساب أداة التّعريف

قــال في (البسيط) : ذكــر المبــرّد في كتـــابــه المسمى (بالشّافي) : أن حرف التّعريف الهمزة المفتوحة وحدها ، وضمّ إليها اللّام لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام .

 ⁽٢) لم يذكر السيوطيّ شيئا من هذه الرسالة ، وترك لها بياضا ليملأه فيما بعد ،
 ولكن العمر لم يسعفه ، ونصّ الناسخ بقوله : وبيض له المؤلف .

باب الإبتداء

قال أبو الحسين ابن أبي الربيع في (شرح الإيضاح): لا أعلم خلافاً بين النّحويين أن ظوف الزّمان لا يكون خيراً عن الجثث ، وظرف المكان يكون خيراً عن الجُثث ، والمصدر ، إلاّ أن ابن الطّراوة ردّ على جميع النحويين في هذا ، وقال : هما سواء يكونان خبرين عن الجُثث والمصادر .

وقال ابن هشام : في شرح ابن يعيش الظّرف الواقع خبراً صرّح ابن جنّي بجواز إظهاره .

وعندي أنه إذا حذف ونقل ضميره إلى الظّرف لم يَجُز إظهاره ، لأنه قد صار أصلًا مرفوضاً ، فامّا إن ذكرته أوّلًا فقلت : زيد استقـرّ عندك فلا يمنع منه مانع(۱) . انتهى . قال ابن هشام : وهو غريبٌ .

⁽١) نص ابن يعيش ١٩٠١ : و واعلم أنك لما حذفت الخبر الذي هو :
و استقر ، أو و مستقر ، و أقمت الظرف مقامه على ما ذكرنا صار الظرف هو
الخبر ، والمعاملة معه ، وهو مغاير المبتدأ في المعنى ، ونقلت الضمير
الذي كان في الاستقرار إلى الظروف ، وصار مرتفعا بالظرف كما كان مرتفعا
بالاستقرار ، ثم حذفت الاستقرار ، وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره
للاستفناء عنه بالظرف ، وقد صرّح ابن جني بجواز اظهاره ، والقول عندي
في ذلك أنّ بعد حذف الخبر الذي هو الاستقرار ، ونقل الضمير إلى الظرف
لا يجوز إظهار ذلك المحذوف لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً ، فإن ذكرته أولاً ،

بساب كسان

[رأي لابن معط في دام]

ذهب ابن معط إلى أنّ « دام » لا يجوز تقديم خبـرها على اسمها . ذكره في (الفصول)(١) .

قال ابن إياز في (شرحه) : وما وقفت في تصانيف أهل العربيّة متقدّمهم ومتأخّرهم على نصٌ يمنع من ذلك . وقد أكتبرث السّؤال والتفحص عنه فما أُخْبِرِت بأن أحداً يوافق هـذا المصنّف في عدم جوازه .

وحكى لي مَنْ لا أثق به عن الشّيخ تقيّ الدين الحلبيّ : أن ابن الخشّاب نقل مثل ذلك ، وقال : هذا جارٍ مجرى المثل .

وحكى : أن ابن الخبّاز الموصليّ سافر إلى دمشق ، واجتمع بالمصنّف وسأله عن ذلك ، فقال : أفكر فيه ، ثم اجتمع به مرّةأخرى، وعاد وسأله ، فقال : لا تنقل عنّي فيه شيئاً .

 ⁽١) الفصول لابن معط حققه الاستاذ محمود محمد الطناحي ، وقد أقام حوله دراسة ، وطبع بمطبعة عيسى البابي الحليم ١٩٧٧م .

وانظر النص في الفصول /١٨١ ، وهي أشهر مسألة خالف فيها ابن معطي النحاة ، وانظر ص ٥٥ من مقدمة الفصول .

[رأي لابن السّراج في فعلية ليس]

قال ابن السّراج : أنا أفتي بفعليّة ليس تقليداً منذ زمن طويل ، ثم ظهر لي حرفيّتها . نقله ابن النّحاس في (التّعليقة) .

باب إنَّ

قال ابن مالك في (شرح التسهيل)(١٠) : إن كان يعني ما بعد ﴿ إِنْ ﴾ المخفّفة مضارعـاًحفظ، ولم يقس عليه نحـــو : ﴿ وَإِن يَكَادُ [٦/٣] اللّذين كفّرُوا لَيْزلقونك﴾(١)،﴿ وإِنْ نَظُنُكُ / لَمِن الكاذبين ﴾(٢).

قال أبو حيَّان : هذا ليس بصحيح ولا نَعْلم له مُوافقاً .

بساب كساد

قال الأبذي في (شرح الجُزولية) : : خالف ابن الـطرَاوة النحاة في « عسى » . وقال : ليست من النّواسخ ، لأن حكم النواسخ أن يُقدَّرُ زواهًا، فَيُنَعَقِد منَ مُعْمَولِيْها مبتداً وخبرٌ ، وأنت لا تقول : زيد أن يقوم ، وهو غير صحيح ، لأنا إذا قَدَرنا زوال «عسى » قدرُنا زوال أنَّ .

 ⁽١) حقق الجزء الأول منه الدكتور عبد الرحمن السيد ونشرته مكتبة الإنجلو المصرية ١٩٧٤.

⁽١) القلم /١٥.

⁽٢) الشعراء /١٨٦.

ومذهبُهُ في « عسى زيد أن يقوم » على ما يظهر أنّ زيداً فاعل إلا أنها لمّا علقَت على غير ما طلب ألزم التفسير كسمعت زيداً يقول كذا .

بساب مسا

قال ابن عصفور في (المقرب) : تعمل « ما » بشرط أن لا يتقدّم الخبرُ وليس بظُّرْف ولا مجرور .

قال ابن النّحاس في (التعليقة) : تحرّز من مثل قولنا : ما في الدار زيدٌ ، وما عندك زيدٌ ، فإن الظروف والمجرورات يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها من انواع التّوسّعات .

قال : وهذا شيء اختَص به ابن عصفور ، لا أعلمه لغيره ، فإن النّاس نصَوا على أن الخبر متى تقدّم مطلقاً بطل العمل ظرفاً أو مجروراً كان أو غيره .

[وجوه الرّفع في كلام العرب]

(فائدة) : قال ابن الدّهان في (الغُرّة) : قال الفرّاء : الرّفع في كلام العرب على ثمانية عشر وَجْها ً .

الأول : رفع الاسم بالماضي والمستقبل : نحو : قام زيـد ، ويقوم زيد . والثاني : رفع الاسماء بعائد الذِّكر نحو : زيد قام .

الشالث: رفع الاسم بالدائم مؤخّراً نحو: زيدقائم، وهما المترافعان.

الرابع: رفعه بالمحَلّ مقدَّماً نحو: خَلْفك زيدٌ ، فإذا قالوا: ٧/٣] زيدٌ خُلْفك / رفعوازيداً،والمضمر بالظرف ، وهو جه خامس للرَّفع .

السادس : رفع الاسم برجوع الهاء عليه كقولك : زيـد أبوه قائم ، وزيد مررت به .

السابع : رفع الاسم باسم مثله جامد نحو : زيـد أبوك .

الثامن : رفع الاسم بما يغلب عليه أنه يوصف نحو : زيد صالح .

التاسع : رفع الاسم بمحلّ قـد رفع غيـره نحو : زيـد حيث عمرو .

العاشر : رفع الاسم بما ينوب عن رافعه في التَقدير نحو :قائمة جاريته زيدُ . وتقديره : رجل قائمةً جاريته زيد .

الحادي عشر : رفع الاسم بنعُم وبئس .

الثاني عشر : رفع الاسم بحرف الاستفهام نحو : مَن أبوك ؟ وأين أخوك ؟ . الثالث عشر : رفع الاسم بما لا يكون إلّا سابقاً له نحو : لولاً زيد لأكرمتك .

الرابع عشر: رفع الاسم بالفعل المُزال عن التّصريف نحو: حبّذا أنت .

الخامس عشر: رفع الاسم بما لا يظهر أنه وصف له نحو: عبد الله إقبال وإدبار ، وعبد الله إقبالًا وإدباراً .

السَّادس عشر : رفع الإسم بواو منسوقة عليه نحو : كلُّ ثوب وثمنه ، تقديره : كُلِّ ثوب بثمنه ، فنابت الواوعن « مع » ، و « الباء » فرفعت .

السَّابِع عشر : رفع الاسم بـواو مستأنفة نحو : قيـامي إليك والنَّاسُ ينظرون .

الثَّامن عشر : قولهم : الرُّطب والحَرُّ شديد . انتهى .

بساب المفاعيسل [المفعول منه]

قال ابن إياز : نظر أبو سعيد السيرافي إلى قوله تعالى : ﴿ وَاحْتَارَ مُوسَى قَوْمُهُ سَبْعِينَ رَجُلا ﴾(١) أي : من قومـه ، فزاد في (١) الأعراف /١٥٥.

المفاعيل الخمسة مفعولًا آخر سمَّاه : المفعول منه .

قال إبن إياز : وهذا ضعيف جدًّا ، لأنه يقتضي أن يسمّى نحو [٨/٣] قولك / نظرت إلى زيدٍ مفعولًا إليه ، وانصرفت عن خالد مفعولًا عنه .

[المفعول له]

قال الجُزولي : لا يكون المفعول له منجرًا باللّام إلا مختصًا نحو : قمت لإعظامك ، ولا يجوز : لإعظام لك .

قال الشَّلوبين : وهذا غير صحيح بل هو جائز ، لأنه لا مانـع يمنع منه .

قال الشَّلوبين: ولا أعرف له سَلَفاً في هذا القول.

بـــاب المصــدر [ناب عن هذا نوباً لا نيابة]

قال ابن هشام في (تذكرته) : ذكر ثعلب في (أماليه) : أنه يقال : ناب هذا عن هذا نُوْباً ، ولا يجوز : ناب عنـه نِيابـةً ، وهو غريب .

بساب العطيف

[حتى الابتدائية جارّة عند ابن مالك]

قال ابن هشام : زعم ابن مالك : أن « حتى » الابتدائيّة جارّة وأنَّ بعدها « أنْ » مضمرة ، ولا أعرف له في ذلك سَلَفاً ، وفيه تكلّف إضمار من غير ضرورة .

[بل حرف جر]

ذهب صاحب الأزهريّة : إلى أنّ « بل » تكون حرف جـر ، ووهّمه أبوحيّان وابن هشام وغيرهما ، فقد نقل ابن مالك وابن عصفور اتفاق النحويين على خلافه .

[بل ليست من حروف العطف]

ذهب الخوارزميّ : إلى أن « بل » ليست من حروف العطف ولا سَلَف له في ذلك . نقله الاندلُسِيّ في (شرح المفصل) ، ونقلت عبارته فى حاشية المغنى .

[أم المنقطعة تعطف المفردات]

قـال ابن هشام : خـرق ابن مالـك في بعض كتبـه إجمـاع النّحويين فزعم : أنّ « أم » المنقطعة تعطف المفردات ، كــ« بُلْ » .

بساب

[في أخطأ الخطأ]

في (تذكرة) ابن مكتوم : أنّ السيّد البطليوسيّ : ذكر عن الأخفش شيئاً لم يذكره أحدٌ من النّحويين ، وذلك أنه أجاز : مررت بهم خَمْسَة عَشَرَهم ، فجعل مفسّر المركّب مضمراً ، وهذا من أخطأ الخطأ . انتهى

بـــاب النّـــداء [الهمزة للمتوسّط و « يا » للقريب »

نقل ابن الخباز عن شيخه : أن الهمزة للمتوسّط وأن « يا »

ا للقريب. /

قال ابن هشام في (مغنى اللبيب) : وهذا خَرْق لإجماعهم .

[نصب صفة أيّ]

أجاز المازنيّ نَصْبَ صفة أيّ، قال الزّجاج في معاني الفرآن : ولم يُجْز أحد من النّحويين هذا المذهب قبله، ولا تابعه أحدٌ بعده ، فهذا مطّرح مرذولُ لمخالفته كلام العرب .

باب نواصب المضارع

[أن]

قال أبو حيًان : مِنْ غريب مذاهب الكوفيين في و أن ، أنهم أجازوا الفصل بينها وبين معمولها بالشّرط ، وأجازوا أيضاً إلغاءها وتسليط الشرط على ماكان معمولاً لها لولاه ، فأجازوا : و أردت أنْ إنْ تزرني أزُورَكَ بالنصب ، وأزُرَكَ بالجَرْم جواباً للشرط وإلغاء أنْ.

[لنْ]

قال ابن عصفور : زعم الزمخشريّ : أنَّ « لن » لتناكيد ما تعطيه ،(لا)مِنْ نَفْي المستقبل ، تقول : لا أبرح اليوم مكاني ، فإذا أكَدّت وشدّدت ، قلت : لن أبرح اليوم مكاني .

قال : وهذا الّذي ذهب إليه دَعْوى لا دليل عليها ، بل قد يكون النفي بـ « لا » آكد من النّفي بـ «لن»؛ لأنّ المنفيّ بلا قد يكون جواباً للقسم نحو : والله لا يقومزيدُ، والمنفي بلن لا يكون جواباً له . ونفي الفعل إذا أُقْسِم عليه آكد منه إذا لم يُقْسِم .

قال: وذهب أبو محمّد عبد الواحد بن عبد الكريم (١): إلى أن (١) هو: عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف كمال الدين أبو المكارم قال السبكي: كان فاضلاً مبرزًا في عدّة فنون ، مات بدمشق في المحرم سنة إحدى وخمسين وستمائة . انظر الدخة ١١٩/٢. « لن » تنفي ما قَرُبَ ، ولا يمتدُّ معها النفي .

قال : ويبيّن ذلك أنّ الألفاظ مشاكلةً للمعاني (ولا) آخرها ، ألف ، والألف يمتدّ معها الصوّت بخلاف النّـون ، فطابق كـلُّ لفظٍ معناه .

قال ابن عصفور : وهذا الذي هذب إليه باطلٌ ، بل كلَّ منهما يستعمل حيث يمتّد النَّفي وحيث لا يمتـدّ ، فمن الأول في « لن » ﴿ إِنَّهِم لن يُغْتُوا عَنْكَ من اللهِ شَيْئًا ﴾ (١ ، ﴿ فَإِنْ لَم تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ (٢ . وفي « لا » ﴿ إِنَّ لَكَ أَنْ لاَ تَجُوعَ فيها ولاَ تَعْرَي ﴾ (٣). ومن الثاني في « لن » ﴿ فَلن أَكْلُمَ اليوم إنْسِيًّا ﴾ (٤) وفي « لا » ﴿ أن لا تُكُلّم النَّاس ثلاثة أيام ﴾ (٩) .

قال أبو حيّان : وعبد الواحد هـذا له كتاب (التبيان في علم البيان //ذكر فيه هذا الذي حَكاه عنه ابن عُصفور . قال : وما يذهب إليه أهل عِلْمُ البيان ويختصون به ينبغي أن لا يحكي مُذْهباً ، لأنهم يُتْبون على خيالات هذيانية ، واستقراءات غير كاملة .

⁽١) الجاثية /١٩.

⁽٢) البقرة / ٢٤.

⁽٣) طه /١١٨

⁽٤) مريم /٢٦.

⁽٥) آل عمران /٤١.

وحين وصل (كتاب) النّبيان هذا إلى الغَرْب(') نقضه ابن رُشَيد(') من المقيمين بتونس نقضاً في كُلّ قواعده ونقضه أيضاً الكاتب أبو المطرّف بن عُمَيرة ، وكان من البلاغة والتحقّق بالعلوم اللسانية والعقليّة بحيث لا يُدانيه أحدٌ من أهل عصره : انتهى .

قلت : عبد الواحد هذا هـو الكمال بن خطيب الزّملكاني له شرح على « المفصل » .

[رأي للباقلاني في أَنْ]

قال أبوحيًان في (شرح التسهيل) : زعم القاضي أبو بكر بن الخطيب ، يعني الباقلائي : أنَّ كون « أن » تخلص إلى الاستقبال يؤدي إلى القول بخلق القرآن ، وذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَمَا أَمُرُهُ إِذَا أَرَاهُ مَنْ أَنَّ يقولَ له كُنْ فيكونُ ﴾ (") ، فإن كان أن يقول » سيقع كان القرآن مخلوقًا ، وهذا هو الكفر عند قوم أو الضّلال والبدعة .

(١) يقصد بلاد المغرب.

(٢) ابن رشيد: هو محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن محمد بن ادريس بن
 سعيد . . . ابن رُشَيد الفهـري السبّـبيّ . كان متضلّعاً بالعـربيّـة واللغة
 والعروض .

ومن أشهر كتبه :(ملء العُيْبة فيما جمع بطول الغيبة في الـرحلة إلى مكة وطيبة) وهو في ست مجلّدات مشتملة على فنون .

ومن مؤلفاته: (تلخيص القوانين في النحو)، (وفسرح التجنيس) لحازم، و (إفادة النصح في رواية الصحيح) انظر البغية ١٩٩/١، ٢٠٠

(۴) يَس / ۸۲.

قال أبو حيّان : والرّد على القاضي أبي بكر في (شرح) أبي الفضل الصّفار . قـال : وخلاف القـاضي أبي بكر في اللّســان غير معتبر .

[الفصل بين كي ومعمولها بمعمول الفعل]

قال أبو حيان : أجاز ابن صالك الفصل بين كي ومعمولهما بمعموله ، أو بجملة شرطيّة ، ولا يبطل عملُها نحو : جئت كَيْ فيك أرْغْبَ ، وجئْت كَيْ ـ إن تجيء ـ أزورَك .

قال : وهذا مذهب لم يتقدّم إليه ، فإنّ في المسألة مذهبين :

أحدهما : منع الفصل مطلقاً بـاقية على العمــل أم لا . وهو مذهب البصريّينوهشام،ومنّ وافقه من الكوفيين .

والثاني : جوازه ويبطل عملُها بـل يتعيّن الرفع، وهو مـذهب الكسائي ، قال : فما قاله ابن مالك من الجواز مغ الإعمال مذهب ثالث لا قائل به .

[لام الجحود]

قال أبو حيّان من أغرب المنقولات ما نقله بعض أصحابنا عن أبي البقاء من أن اللّام في نحو قول تعالى : ﴿ وما كان اللهُ لِيُعَلِّبَهُم ﴾(۱) هي لام كي . قال : وهذا نظير من سمّى اللاّم في : ما جئتك اِتمُرمني لام الجحود بل قول هذا/ أشبه، لأن اللام جاءت [1/۳] بعـد جُحْد لغـةً ، وإن كـان ليس الجَحْد المصطلح عليـه في لام الجحود ، وأما أنْ يسمّى هذه اللام لام كَمْ فسهوٌ من قائله .

[نصب الفعل في جواب الأمر]

قال أبوحيًان : لا نعلم خلافًا في نصب الفعل جوابًا للأمر إلّا ما نُقِل عن العلاء بن سيّابة ، قالوا : وهومعلّم الفرّاء: أنه كان لا يجيز ذلك .

بساب الجسوازم

[لا الناهية والدّعائية]

قــال أبو حـيّــان : من غريب الخــلاف في « لا » التي للنّهي واَلدّعاء ما ذهب إليه أبو القاسم السّهيليّ مِنْ أنها « لا » التي للنّفي ، قال : لإن النّاهي يطلب نفي الفعل وتركه كما يطلب الأمر وجوده .

⁽١) الأنفال /٣٣.

وقد تدخل « لا » النافية بين الجار والمجرور ، نحو : جئت بلا زاد ، وبين الناصب والمنصوب نحو : أخشى أن لا تقوم ، فكذلك دخلت بين الجازم والمجزوم وهو لام الأمر ، لكنها أضمرت كراهة اجتماع لامين في اللَّفظ ، كما قالوا : ظلت ، يريدون : ظللت ، فكان الأصل إذا نهيت : وللاتذهب » كما تقول في الأمر : لِتذهب فأضمرت اللام لم ذكر .

قال أبو حيّان : وهذا الّذي قاله في غاية من الشّذوذ ، لأن فيه ادّعاة إضمار لم يلفظ به قطّ ، ولأن فيه إضمارالجازم، وهو لا يجوز إلاّ في ضرورة ، ولا يصحّ تشبيهه بقولهم : جئت بلا زاد ، وأخشى أن لا تقوم فإنه هنا لُفِظ بالعامل ، وفي ذلك لم يُلفّظ بالعامل يَوْماً قطّ ، فلا يحفظ من لسانهم : « للاتذهب » لا في نَثْر ولا في نظم ، فهذه كلّها دعاه ي لا يُ هان عليها .

دعاوي لا بُرهان عليها . وأيضاً فقد سبق إجماع النّحويين كوفيهم وبصريّهم على أن

« لا » تفيد معنى النّهي عن الفعل ، وأن الجزم بهانفسها، لا نعلم أحداً خالف في ذلك قبل هذا الرجل .

وهذا الرَّجل كان شاذ المنازع في النّحو ، وإن كان غير مدفوع عن ذكاءٍ وفطنة ومعرفة ، وإنما سرى إليه ذلك من شيخه أبي الحسن ابن الطّراوة ، فإنه لم يأخذ علم النّحو إلا عنه . وابن الطّراوة كما عَلِمه النحاة كثيرُ الخلاف لِما عليه النّحويّون . وقد صنّف كتباً في الرّد على سيبويه وعلى الفارسيّ وعلى الزّجاجيّ،ورد النّاس عليه ، ورموه عن قوس واحدة .

[فعلا الشرط والجزاء مبنيان]

مذهب المازنيّ : إنْ فِعْلَيْ الشرط والجزاء مبنيّان . وعنه رواية أن فعل الشرط / معرب وفعل الجزاء مبنيّ .

قال أبو حيّان ، وهو مخالف لجميع النّحويين .

[إذا تأتي زائدة]

قال أبوحيان : من غريب ما يُحْكى في إذا أنّ أبا عبيدة معمر ابن المثنّى زعم: أنها تأتي زائدة ، فتكون حُرْفاً على هذا ، وأنشد :

١٣ = حتى إذا سَلَكوهم في قُتَاشدة شيرًا كما تطرد الجَمَالَةُ الشُّردا (١)
 (١) في ط فقط: (الرشدا) تحريف صوابه من المخطوطات والمراجم وفي ط

ر) في المخطوطات وكما شلت، وفي المراجع : «كما تـطرد» وفي ط : « الحمالة » بالحاء ، تحريف .

من شواهد : مجاز القرآن ۳۲/۱ ، ۳۷ ، والإنصاف ٤٦١/٢ ،والخزانـة ٣/١٧٠ ، واللسان : «قتد»، والهمع والدرر رقم ٨٠١

والشاهد نسب لعبد مناف بن ربع شاعر جاهليّ من هذيل يذكر وقعتهم المشار إليها « يوم أنف » المشهور .

والكـاف في هكما، في مـوضع الصفـة لــ وشـلًاً، و ومـا، مصــدريــة والشــرُد بضمتين : جمع شَـرود ، وهي من الإبل التي تفر من الشيء إذا رأتُه ، فإذا طردت كان أشدّ لفرارها .

و « قتائدة » : اسم ثَنِيّة . والضمير في : « سلكوهم » لبني ظفر الموقوع =

قال : زادها لعدم الجواب ، كأنه قال : حتى سلكوهم . وأنشد أيضاً :

٤١٤ = فإذا وذلك لا انْتِهِاء لِذْكرِه والدَّهْرُ يعْقُب صالحاً بفسادِ

قال أبو حيّان : وقد يوؤل البيت الأول على حذف الجواب ، والثّاني على حذف المبتدأ، لدلالة المعطوف عليه(١) ، كأنه قال : فإذا ما نحن فيه وذلك .

[من الجوازم : مهمن]

قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في (تذكرته): أبو العبّاس محمد بن أحمد الحلوانيّ عرف بابن السّراج له وُرَيْقات في النحو تسمى: (الشّجرة) ذكر فيها في الجوازم (مهمن). وذكر أن قولك: قام القومُ ما خلازيداً: أنّ هما ياسم ولا تكون صلته إلّا الفعل هنا. انتهى.

وقال قطرب في «جماهير الكلام»: وقال بعضهم: (مهمن) ولم يُحمُّل عن فصيح .

جهم . وانظر قصة هذه القصيدة التي منها هذا الشاهد في الخزانة ، والدرر اللوامع .

⁽١) في ط: « لدخول لاله » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

بساب کسم [وصف كم الخبرية]

قـال الشيخ تـاج الدين بن مكتـوم في (تذكـرتـه) : أجـاز الزمخشريّ وصف كُمُّ الخبريّة ، وجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَكُم أَهُلْكُنَا قِبلهم مِن قَرْن هم أحسنُ أَثَاثاً ورئياً ﴾ (١) وقال « أحسن أثاثاً » في موضع النصب صفة لـ « كم » ذكر ذلك في (الكشَّاف) .

وقد نصّ الشّلوبين في حواشي (المفصّل) وابن عصفور في (شرح الجُمل الكبير) على أنَ كُمْ الخبريّة لا توصف .

وقلتلشيخنا^(٢)الأستاذأبي حيـان : قـولهمـــا معــارض بقـــول الزمخشريّ فردّ ذلك علىّ ، وقال أصحابنا يقولون : إن الزمخشري غير نحوي ولا يلتفتون إليه ولا / إلى خلافه في النَّحو يعني المواضع [١٣/٣ التي خالف فيها النحويين،وانفرد بها . وكتابـه (المفصل) عنــدهـم مُحْتقرُ لا يشتغلبه، ولا يُنْظر ليه إلاّ على وجه النقص له والحطّ عليه . وأنشدني لبعض الأندلسيين :

> ما يقول الزمخشري عند عمرو بن قنبر(٣). (۱) مریم /۷٤.

⁽٢) القائل : هو تاج الدين بن مكتوم : أحمد بن عبد القادر ولد في اخر ذي الحجة سنة ٦٨٢ ، وهو من تلاميذ أبي حيان . انظر المدرسة النحوية في مصر الشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة/ ٢٩٥ .

 ⁽٣) في ط: (جعفر) صوابه من المخطوطات ، وعمرو بن قُنْبر هو سيبويه وقد

والخليل بن أحمد والفَتَى عبد الأكبر لم يَزِدْنَا زيادة غير تبديل الأسطر وسوى اسمه الله نفي نصف مجموعه خَرِي

باب جمع التّكسير

قال أبو حيّان : ومن غريب ما وقع من فَعُلة معتلّ اللّام وجمع على فُعَل ولم يذكره النّحويّون وإنّما وجدتُهُ أنا في أشعار العرب قولهم شَهْرَة(١) وشُهيًّ .

قالت امرأة من بني نصر بن معاوية :

فلولا الشَّهي والله كنت جديـرةً بأن أثَّرك اللَّذَاتِ في كُـلّ مَشْهَدِ وحقّ لعمـري إنه غـايـة الـرّدى ۚ وليس شُهَـى لـذّاتنــا بـمخـلدِ

باب التصغير

قال ابن مكتوم في (تذكرته): نقلت من خط أبي الحسين أحمـد بن محمد بن أحمـد بن صدقـة التَّنوخيّ النحـويّ المعروف بالخلب تلميذ ابن خالويه مِمّا نقله عنه .

قال ابن خالویه : أجمع النّحويون على فتح الـلّام في تصغير

⁼ مدحه الزمخشري بقوله :

ألا صلّى الإلهُ صلاةً صِلْقِ على عمرو بن عُثمان بن قَنْبُرْ فالِّ كتابه لم يغْن عَنْمهُ بندو قَلم ولا انساهُ مِنْبَرْرْ (١) في ط : «شهوية » تحريف صوابه من المخطوطات .

اللَّتيا إلا الأخفش فإنه أجاز اللُّتيَا بالضَّم .

باب النّسب

قال أبو حيّان : لا أعلم خلافاً في وجوب فتح العين في نحو : « نَهِر(١) ودُيْل ، وابِل عند النّسب إلاّ مـا ذكره طــاهر القــزويني في (مقدمة) له من أن ذلك على جهة الجواز،وأنه يجوز فيه الوجهان .

[كلّا بمعنى سوف]

قال أبوحيّان : ذهب الفّرّاء وأبو عبد الرحمن اليزيديّ ومحمد ابنسعدان / إلى أن كَلّا بمنزلة سوف . وهذا مذهب غريب . [١٤/٣]

ابتهى التبرّ الذائب في الإفراد والغرائب وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ، ويتلوه الفنّ السّابع من الاشباه والنظائر وهـو فن الممناظرات ، والمُجالسات ، والمداكرات ، والمُجالسات ، والمداكرات ، والمُحابات ، والمحاورات ، والفتاوي ، والـواقـعـات ، والمكانبات ، والمراسلات ، للحافظ السيوطي تغمده الله برحمته . / [١٩/٣]

(۱) في ط: «عزو» مكان: «نمر» تحريف.



بسم الله الرحمن الرحيم

الفن السابع : فن المناظرات والمجالسات

الحمد لله الذي جـلٌ عن المعارضـة والمناظـرة ، والصلّاة والسّلام على نبيّه محمد المبعوث بالحُجَج الدَّامغة القاهرة .

هذا هو الغنّ السابع ، من الأشباه والنظائر وهو (فنّ المناظرات ، والمُجالسات ، والمذاكرات ، والمُراجعات ، والمُحاورات ، والفتاوي والواقعات ، والمكاتبات ، والمراسلات .) .

مناظرة سيبويه والكسائي في المسألة الزنبورية

قال أبو القاسم الزّجّاجِيّ في (أماليه): أخبرنـا أبو الحسن عليّ بن سليمان الأخفش النّحويّ : حدثنا أبو العباس أحمد بن يحيى نُعلب ، قال : حدّثتْني سَلَمة ، قال : قال الفراء :

قدم سيبويه على البرامكة فعزَم يحيى على الجَمْع بينه وبين

الكسائي فجعل لذلك يوماً ، فلما حضر تقدّمتُ والاحمر(۱) فدخلنا ، ﴿ فإذا بمثال(۲) في صدر المجلس ، فقعد عليه يَحيى ، ومعه إلى جانب المثال جعفرٌ ، والفضْل، ومَنْ حضر بحضورهم .

وحضر سيبويه فاقبل عليهالأحمر، فسأله عن مسألة، فأجاب فيها سيبويه ، فقال له : أخطأت ، ثم سأله عن ثانية فأجاب ، فقال له : أخطأت ، ثم سأله عن ثالثة فأجاب ، فقال له : أخطأت ، فقـال له سيبويه : هذا سوء أدبُ .

قال الفراء: فأقبلت عليه فقلت: إنّ في هذا الرجل حدَّة وعَجلةً ، ولكن ما تقول فيمَنْ قال: هؤلاء ، أبون ، ومررت بأبين ، كيف تقول على مثال ذلك من: « وأيت » وأويت ؟ فقدر، فأخطأ ثلاث فقلت : أعد النظر ، فقدر فأخطأ ثلاث مرات ، يُجِب ولا يُصيب . فلما كثر ذلك قال : لست أكلمكما أو يحضُر صاحبكما حتى أناظرة .

قال : فحضر الكسائيّ ، فأقبل عليه سيبويه فقال : تسألُّني أو

⁽١) الاحمر هو: علي بن الحسن ، وقيل: ابن المبارك ، شيخ العربية . وصاحب الكسائي ، وأحد من اشتهر بالنقدّم في النحو ، واتساع الحفظ. وقال علم : كان الأحمر يحفظ أربعين الله شاهد في النحو .

له ترجمة وافية في البغية ١٥٨/٢ ، ١٥٩ .

هذا ، ومات الأحمر بطريق الحجّ سنة ١٩٤ هـ .

 ⁽٢) المثال : في القاموس : « مثل » : الفراش ، وجمعه أمثلة ، ومُثل .

أسألك؟ قال : لا بل سَلْني أنت . فأقبل عليه الكسائيّ فقال : كيف تقول : كنت أظنُّ أنَّ العقربَ أشَدُّ لسعةً من الزُّنْبُورِ فإذا هوهي ، أو فإذا هو إيّاها؟ فقال سيبويه : فإذا هوهي ، ولا يجوز النصب .

فقــال له الكســائي : لَخنْت ، ثم سألــه عن مسائــل من هــذا النّحو : خرجت فإذا عبد الله / القائِمُ أو القائِمَ ؟ فقال سيبويه في [١٦/٣ ذلك كُلَّهِ بالرفع دون النصب .

> وقال له الكسائي : ليس هذا كَلَام العرب ، العرَبُ ترفع ذلك كُلّه وتنصبه .

> > فدفع سيبويه قوله .

فقال يحيى بن خالذ : قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما ، فمن ذا يحكم بينكما ؟ فقال له الكسائي : هذه العرب ببابك قد اجتمعت من كلّ أوْب ، ووفدت عليك من كل صُفْع ، وهم فُصحاء النّاس وقد قَبِع بهم أهل العِصْرَين ،وسمعأهلُ الكوفة وأهل البصرة منهم فيحضُرون ويُسْألون .

فقال يحيى وجعفرُ : قد انصفْتَ . فأمر بإحضارهم فدخلوا ، وفيهم : أبو فقعس، وأبو زياد ، وأبو الجّراح ، وأبو ثروان ، قَسُمِلوا عن المسائل التي جرت بين الكسائيّ وسيبويه ، فتابعواالكسائيّ، وقالـوا بقوله . فأقبل يحيى على سيبويه فقال : قد تسمع أيّها الرجل ! فاستكان سيبويه ، وأقبل الكسائي على يَدْيى فقال : أصلح الله الوزير ، إنه قد وفد إليك من بلده مؤمّلاً ، فإن رأيت ألاّ تردّه خائباً ؟ فأمر له بعشرة آلاف درهم ، فخرج وصيّر وجهه إلى فارس، وأقام هناك ولم يَعُد إلى البصرة .

قال السّخاوي في (سِفْر السعادة): قال لي شيخنا أبو اليُمْن الكنديّ: « إن سيبويه إنما قالذلك، لأن المعاني لا تُنْصِب المفاعيل الصريحة » . قال السّخاوي: لم أسمع في هذه المسألة أُحْسنَ من قول الكنديّ ولا أبلغ (۱) .

⁽١) انظر هذه المناظرة في : و مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجيّ ص ٨ -١٠ . وأمالي الزجاجيّ / ٢٣٩ - ٢٤١ . ومعجم الأدباء ١٩/١٦ . وفي معجم الأدباء دافع عليّ بن سليمان الأخفش عن رأي سيبويه : وفإذا هو هي ۽ أي : فإذا هو مثلها ، وهذا موضع رفع ، وليس موضع نَفّْب.

مَجْلِسُ الخليل مع سيبويه

ذكره أبو حيّان في (تذكرته) : وأظنه أخذه من كتاب (غرائب مجالس النّحويين) الآتي ذكره.

قال: سُئِل الخليل بن أحمد عن قول الله عز وجل: ﴿ فُمُّ لَتَنْزِعَنَ مِن كُلِّ شيعةِ أَيُّهم أَشدُّ على الرحمن عِبَيًّا ﴾ ﴿ إِنفَال: هذا علي الحكاية ، كانَّه قال: ثم لننزعن من ، كل شيعة (٢) الذي يقال: أيَّهم هو أشد عِبَيًّا.

فقال سيبويه : هذا غلط ، وألـزمه أن يجيـز لأضربن الفـاسقُ الخبيثُ بالرفع على تقدير : لأضربن الـذي يقال لـه : هو الفـاسقُ الخبيثُ . وهذا لا يجيزه أحد .

وقال يونس بن حبيب : الفعلُ ملغيّ ، ، وأيّ مرفوع بالابتداء ، وأشد خبره ، كما قلت / : قد علمت أيّهم عندك . [١٧/٣]

⁽١) مريم / ٢٩ ، وهي قراءة سبعية . حيث ضُمّت و أيهم ، في هذه القراءة . وقد قرئت: وأيّهم ، النصب وهي قراءة شاذة، قرأت بها مجموعة من القراء منهم الأعمس والأعرج ، وابن مصرف ، وهارون . أنظر : شرح الرّضى على الكافية ٢٧/٧ ، وشرح التصريح ٢٣٦/١ ، وشرح التصريح ١٣٦/١ .

⁽٢) في ط: (شعية) تحريف واضح .

قال سيبويه : وهذا أيضاً غلط ، لأنه لا يجوز أن يلغى إلا أفعال الشُّكّ واليقين نحو : ظننت وعلمت وبابهما .

وقال الفراء : (ثم لننزعن من كل شيعة أيّهم أشد) أي لننزعن بالنّداء ، فننادي و أيهم أشد على الرّحمن عتبًا » .

وله فيه قول آخر ، وهو : أنه قال : يجوز أن يكون الفعل واقعاً على موضع « مِنْ » كما تقول أَصَبْتُ من كُلِّ طعام ، ونلْتُ من كُـلَّ خير ، ثم تقدر ، ننظر « أَيْهم أشد على الرّحمن عتّيا» .

وله فيه قول ثالث : قال : يجوز أن يكون معناه: ثم تَنْتَزِعَنَّ من الذين تَشايعوا ينظرون بالتَشايع « أيهم أشدَّ على الـرحمن عتِيًا » ، فيكون « أي » في صلة التشايع .

قال : وأجود هذه الأقاويل قول سيبويه ، والقـول الأخير من أقـوال الفرّاء ، ففي الآيـة ستـة أقـوال ثــلاثـة للبصــرّيين ، وثــلاثـة للكوفيين .

قال سيبويه : ﴿ أَيّهِم ﴾ ههنا بتأويل ﴿ الـذَي ﴾ وهو في موضع نصب بوقوع الفعل عليه ، ولكنّه بُني على الضّم ، لأنه وصل به ﴿ اللّذِي ﴾ وأخواته ، لأنه وصل باسم واحد ، ولـو وصل بجملة لأعرب ، فأشد خبر مبتدأ مضمر تقديره : هـو أشد ، و ﴿ عنبًا ﴾ منصوب على التمييز ، ولو أظهر المبتدأ لنصب ﴿ أَيّ ﴾ فقيل لننزعن من كل شيعة أيّهُم هو أشد .

مجلس أبي إسحاق الزّجاج مع جماعته :

ذكره أبوحيّان في (تذكرته) وهو في (كتاب المجالس) المشار إليه،وأظنّه تأليف تلميذه أبي القاسم الزّجاجي ، فإنه قال فيه : قال لنا أبو إسحاق يوماً في مجلسه : كيف تصغّرون المُهُوّانُ في قوله رؤبة :

قد طرقت سُلْمى بليـل هاجعـاً يـطوي إليهـا مُهْوانًا واسِعـــا(١٠=٢١٦ فَأَرْقَتُ بالحُلْم وَلعًا والعِا

قال : المُهْوَأَنَّ : الواسع من الأرض البعيد . والولْع : الكذب . فَخُضُننا في تصغيره ، فلم يُرْض ما جئنا به ، فقال : الوجه أن يقال : مُهَيِّن .

وقياس ذلك أن الاسم على سنّة أحرف ، وكلّ اسم جاوز أربعة أحرف في [١٨/٣] أحرف ليس رابعه حرف مدّولين / فقياسه أن يُردّ إلى أربعة أحرف في [١٨/٣] النّصغير كما قالوا في . سَمَّرْجل: سُفَيْرج ، وفي فرزدق : فريزد ، وكذلك ما أشبهه فوقعت ياء التّصغير في مُهْوَأَنَّ ثالثة ساكنةً ، وبعدها واو ، فوجب قلب الواو ياءً ، وإدغام الأولى فيها ، فصارت بعد الهاء ياءً شديدة وبعدها ثلاثة أحرف : همزة ونونان ، فلو حذفت النّون بطل معنى الاسم، واختلً مفحذفت الهمزة وإحدى النّونين، فقلت : مُهيَّن كما

انظر مجالس العلماء للزجاجي /١٣٥.

 ⁽٢) انظر الشاهد في مجالس العلماء للزجّاجيّ /١٣٥ وفيه : (أسما) مكان :
 (سلمي) و (تطوى البنا) مكان : (يطوى إليها) .

ترى ، وإن شئت مُهيّرنِ فأظهرَتَ الواو ، لأنها متحرّكة في الاسم قبل التصغير . وتقول في جمعه : مَهاون .

قال : والقياس عندي فيه أن يقال : هُويِّن كما قيل في تصغير مقشعًر : قُشْيْعِر ، وفي مطمئن طُمَيّْين .

هذا هو القياس .

مناظرة بين الكسائي واليزيديّ

قال غازي بن محمد بن على بن أحمد بن الحسين الأسدى الواسطى في كتابه (بَرْق الشِّهاب) : ما نصه : « نقلت من خط عبيد الله بن العباس بن الفرات ما نسخته ، أخبرني عَمي أبو الحسن محمد ابن العباس بن الفرات ، قال : أخبرني أبو العباس بن أحمد بن الفرات قال : أخبرنا أبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدي ، قال : سمعت أبا القاسم عبيد الله بن محمد بن أبي محمد اليزيدي عمن يحدث عن أحمد بن محمد بن أبي محمد أخيه وعمّى قال: حدثني أبي (١) محمد ابن أبي محمد ، قال : كُنّا مع المهدي قبل أن يُسْتخلف بأربعة أشهر ، وكان الكسائي معنا ، فذكر المهدي العربيّة وعنده شيبة بن الوليد العبسى ، فقال المهدي : يبعث إلى اليزيدي والكسائي ، وأنا يومئذِ مع يزيد بن منصور خال المهدى ، والكسائي مع الحسن الحاجب، فجاءنا الرَّسول فجئت أنا ، وإذا الكسائي على الباب قد سبقني ، فقال لي : يا أبا محمد أعوذ بالله من شَرَّك ، قال : فقلت له : والله لا تُؤتى من قِبَلِي حتى أُوتِيَ^(٢) من قِبَلِك .

قـال : فلما دخلنـا عليه أقبـل عليّ فقـال : كيف نسبـوا إلى البحرين ، فقالوا : بحرانيٌ ونسبوا إلى الجصّنيّن ، فقالوا : جِصنيّ .

⁽١) يعني أباه

⁽٢) في أمالي الزجاجي : « أو أوتى » بوضع : « أو » مكان : « حتّى » .

ولم يقولوا : جِصْنَابِيّ ، كما قالوا : بَحراتي ؟ قال : قلت : أَصلح الله الأمير - إنهم لو نسبوا إلى البَحرين فقالوا : بَحْرِيّ لم يعرف إلى البَحْرَيْن نسبوه أم إلى البَحْر ؟ ولما جاءوا إلى الحصنين لم يكن موضع آ / ١٩] آخر ينسب إليه غير الجصنين / فقالوا : حِصنيّ .

قال أبو محمد: فسمعت الكسائي يقول لعمرو بن بزيم (١): لو سألني الأمير لأخبرته فيها (٢) ، بعلة هي أحسن من هذه . فقال أبو محمد: فقلت : أصلح الله الأمير: إنّ هذا يزعم أنك لو سألته لأجاب بأحسن مما أجبت به ، قال : فقد سألته ، فقال الكسائي : إنهم لمّا نسبوا إلى الحصنين كانت فيه نونان ، فقالوا : جصني اجتزاء بإحدى النُّونَين من الأخرى ، ولم يكن في البحرين إلّا نون واحدةً فقالوا : بحراني ، فقلت : أصلح الله الأمير ، كيف يُنْسِبُ رُجُلًا من بني جنان ؟ يونين .

فإن قال ذاك ، فقد سوّى بينه وبين المنسوب إلى الجنّ .

قال : فقال المهديّ : فتناظرا ، قال : فتناظرْنا في مسائل حفظ قولي وقوله إلى أن قلت له : كيف تقول : إنّ مِن خُيْر القوم أو خيرُهم بَّةً زِيدٌ ؟

 ⁽١) في ط ، والنسخ المخطوطة : و بزيغ » بالغين ، وقد حققه أستاذنا هارون في هامش : و أمالي الزجاجي » / ١٠ وأثبت أنه بالعين .

 ⁽٢) في أمالي الزجاجي /٦٠ : لو سألني الأمير عنهما لأجبته بأحسن من هذه العلّة).

قال: فأطال الفكر لا يجيب بشيء، قال: قلت: أعز الله الأمير، لأن يُجِيب فيخطى، فيتعلّم أحسنُ من هذه الإطالة.

قال : فقال : إنّ من خير القوم أو خَيْرُهم بنَّة زيداً . قال : فقلت : أصلح الله الامير ، ما رضي أنْ يُلْحن حتى لَحن وأحال^^) .

قال: فقال: كيف قال، قلت: لرفعه قبل أن يأتي لإنّباسم، ونصبه بعد رفعه. قال: فقال شيبة بن الوليد أراد بـ (أو » : (بل » فرفع ، : فقلت هذا معنًى . قال: فقال الكسائي : ما أردت غير ذلك ، قال : فقلت : فقد أخطآ (٢) جميعاً أيهاالأمير. لو أراد بـ (أو » : (بل » لرفع « زيداً » ، لأنه لا يكون بل خَيْرُهُم زيداً .

قال : فقال له المهدي : ياكسائي ، لقد دَخُلْتَ عليَّ مع مسلمة النّحوي وغيره فما رأيت كما أصابك اليوم .

قال : ثم قال : هـذان عالمـان ولا يقضي بينهما إلا أعـرابي فصيح تلقى عليه المسائل التي اختلفا فيها ، فيجيب .

قال : فبعث إلى فصيح من فصحاء الإعراب ، قال أبو محمد فإلى أن يأتي الأعرابي أطرقت ، وكان المهديّ محباًلأخواله،ومنصور

 ⁽١) أحال : في القاموس : « حول » : « كل ما تحوّل أو تغيّر من الاستواء إلى
 العِوْج فقد حال » .

⁽٢) في أمالي الزجاجي / ٦١ أخطأتما جميعاً ».

٢٠/] ابن يزيد حاضر، فقلت / أصلح الله الأمير : كيف ينشد هذا البيت الذي
 جاء في هذه القصيدة :

ياً يُها السائلي لِأُخْبِرَه عَمَّن بصنعاءَ مِنْ ذوي الحَسَبِ حَمْيـرُ ساداتُها تُقِـرُ لها بالفضل طُرًّا جحاجح (١) العَرَبِ ٤١٧ = فـإن من خيـرهـم وأكـرمهـم أو خيـرَهُمُ بـتَــة أبـوكَربِ

فقال المهدي : كيف تنشد أنت ؟ فقال : فقلت أو خَيْرَهم بتُّة أبو كَرِب على معنى إعادة إنَّ ، قال : فقال الكسائي : هو قالها السّاعة أصلح الله الأمير -، قال، فتبسم المهديّ ، وقال : إنك لتجيب له وما تدري .

قال : فطلع الأعرابي الذي بعث إليه فألقيت عليه المسائل (٢٠) . وكانت ستّ مسائل، فأجاب فيها بقولي فاستضرغني (٢٣) السّرور حتى ضربت بقلنسوتي الأرض ، وقلت : أنا أبو محمد ! قال: فقال شيبة بن الوليد : يتكنّى باسمك أيها(٤) الأمير ! قال المهدي : والله ما أراد بذلك مكروها ، ولكنه فعل ما فعل بالظّفر، وقَدْ لَمَشْري ظفر ! قال :

⁽١) في ط والمخطوطات : (جماجم) وفي أمالي الزجاجي /٦١ : (جحاجح).

⁽٢) في ط فقط: « لمسائل » بإسقاط الألف ، تحريف .

⁽٣) في بعض النسخ المخطوطة : « فاستفزعني » .

⁽٤) في ط : « أتها » بالتاء ، تحريف واضح .

فقلت : إن الله أنطقك أيها الأمير بما أنت أهله، وأنطق (١) غيرك بما هو أهله ، قال : فلمّا خرجْنا ، قال لي شيبة : تخطئني بين يدي الأمير ، أمّـا كَتْعَلَمَنّ ، قال : فقلت : قد سمعت ما قلت ، وأرجو أن تجد غبّها ، قال : ثُمّ لَمْ أُصْبِح حتى كتبت رِقاعاً عِدّة، فلم أدع ديواناً إلاّ دسست إليه رقعةً فيها أبيات ، قلتهافيه،وأصبح الناس ينشدونها:

وهي :

عِشَ بجدًّ ولا يضرك نـوْكُ (٢) إنّما عيشُ مَنْ ترى بـالجُدودِ (٢) عش بجدًّ وكُنْ مَبْنَقَة (٤) القيــ عسى نـوكاً أو شيبةً بن الـوليـد

⁽١) في ط : « وانطلق » بزيادة اللام ، تحريف واضح .

⁽۲) النّوك ، وتضم نونه وتفتح : الحمق . وفعله : آبوك كَفَرح ، ومصده : نُوكة كَفَرح ، ومصده : نُوكة ، ونُوكا محرّكة ، وهوائوك ، وجمعه : نُوكى ونُوك كسّكرى وهُوت ، والمرأة نوكاء من نَوك أيضاً . ويقال : ما أنُوكه : ما أحمقه ، ولم يُقُل : أَنُوك به ، وهو القياس . انظر القاموس .

⁽٣) الجُدود : الحظوظ .

 ⁽٤) هبنقة : لقب له . واسمه : يزيد بن ثروان . وفي الاشتقاق لابن دريد ص
 ٣٧٥ . قال : ووكان أحمق أهل الأرض ، وبه يضرب المثل : وأنشد للفرزدق :

فلوكان ذا الودع بن ثروان لالتوت به كفه عنها يسزيد الهبنقا وفي مجمع الأمثال للميداني ٢١٨/١ : وومن حمقه أنه كان يرعمى غنه أهله، فيرعمى السّمان في العُشْب، وينحّي المهازيل، فقيل له: ويحك ؟ ما تصنع ؟ قال: لا أفسد ما أصلحه الله، ولا أصلح ما أفسده » ثم ذكر الميدائيّ هذه الأبيات.

شبْت يا شيب با جدّي (4) بني القعـــ ــــقاع ما أنت بالحليم الرشيد لا ولا فيك ، خلّة (7 من خلال الخيــ ـــر أحــرزَقها بِحَــزُم وجُــردِ غير ما أنك المُجِيد لتقطيـــ (7 ـــ عناء وضَرْب (4) دُفُّ وحُـودِ فعلى ذا وذاك يختملُ (9 الدّهــ ـــرَ مُجِيداً لَه (٧) وغَيْر مُجيدِ

اخرج هذه القصة أبو القاسم الزّبجاجي في (أماليه) من طريق '\ ٢١] أبي / عبد الله اليزيديّ عن أبي الفضل بن محمد عن أبي محمد يحيى ابن المبارك اليزيديّ ، فذكر القصّة ، وفيها ، فقال المهدي : قد اختلفتها ، وأنتما عالمان فمَنْ يُفْصِل بينكما ؟ قلت : فصحاء العرب المطبوعون .

قال الزَّجاجي: المسألة مبنيَّة على الفساد للمغالطة . فأمَّا

 ⁽¹⁾ في مجالس العلماء / ٢٩٢ ، وفي أمالي الزجاجي : « يا هُمني ، وهو تصغير
 « هن » وهو كناية عن الشيء الذي يستقبح ذكره . وفي حاشية مجالس
 العلماء : « وفي الأغاني فقط : « يا جدي » .

⁽٢) في مجالس العلماء ، وفي أمالي الزجاجي : « خصلة » مكان : « خلة » .

 ⁽٣) في مجالس العلماء ، وفي أمالي الزجاجي : (لتحبير ، مكان :
 (لتقطيم » .

 ⁽٤) في مجالس العلماء : « لضرب » باللام ، وفي أمالي الزجاجي : « يضرب بالباء » .

 ⁽A) في مجالس العلماء : « نحتمل » بالنون، وفي أمالي الزجاجي :
 « تحتمل » بالتاء .

⁽ r) في مجالس العلماء وأمالي الزجاجي : « به. » مكان : « له » .

جواب الكسائيّ فغيرٌمْرضِيُّ عند أحد ، وجواب اليزيديّ غير جائـز أيضنًا عندنا ، لأنه أضمر ﴿ إِنَّ ﴾ وأعملها ، وليس من قُوّتها أن تضمر فتعمل .

فأما تكريرها فجائز قد جـاء في القرآن(١) والفصيح(٢) من الكلام .

والصواب عندنا في المسألة أن يقال : إن من خير القوم وأفضلهم أو خَيْـرُهم البّنّة زيـدٌ ، فتضمر اسم إنّ فيها، وتستأنف مـا بعدها .

وذكر سيبويه: أن البتّة^{٣)} مصدر لا تستعمله العرب إلّا بالألف والاّم،وأن حذفهما خطأ^(۱) . انتهى .

 ⁽١) يعني قوله تعالى : ﴿ إِن الله ين آمنوا والله ينه والتصارى والمجوس واللم ين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة ﴾ [الحج/١٧] فجعل أن الثانية مع اسمها وخبرها خبراً عن الأول .

⁽٢) مثل قول الشاعر :

إن الخليفة إنّ الله مسَرْبَلهُ مَوْبِال مُلْكِ به تُرْجَى الخواتِيَمُ انظر الشاهد في أمالي الزجاجي /٦٢، ومبجالس العلماء /٢٩٣. وفيه : و تُرْجى ، بالزّاى .

 ⁽٣) في اللسان : « بتت » . قال سيبويه : وقالوا : قعد البنّة مصدر مؤكد ولا يستعمل إلا بالألف واللام .

 ⁽٤) في اللسان : (بنت » قال ابن برّي : مذهب سيبويه وأصحابه أن البنّة لا
 تكون إلا معرّفة (البنّة » ، وإنما أجاز تنكيره الفراء وحده وهو كوفئ .

مجلس بين ثعلب والمبرّد

قال أبو بكر الزّبيدي في طبقات النّحويين(١): قال أبو عمرو الزّاهد:قال لي تعلب : دخلت يوماً على محمد بن عبد الله بن طاهر ، وعنده أبو العبّاس محمد بن يزيد وجماعة من أسنانه(٢) وكُتّابه ، فلما قعدت قال لي محمد بن عبد الله : ما تقول في بيت امرىء القيس :

٤١٨ = له مَتْنَتَان خطاتاكما أَكَبَ على ساعِدَيْه النَّهر (٢٣) قال : فقلت : الغريب أنه يقال : «خطا بظا » : إذا كان صُلْباً مكتنزاً. ووصف فرساً .

وقوله : « كما أكب على ساعديه النَّمر » أي في صلابة ساعِدَيْ النَّمر إذا اعتمد على يديه .

- وفي حاشية الصبان: ٢٠٠/٢: « البتة: مصدر حذف عامله وجوياً أي أبت البتة ، والتاء للوحدة . والبت: القطع، أي أقطع بذلك القطعة الواحدة، أي لا أتردد بعدالجزم، ثم أجزم مرةاخرى، فيحصل قطعتان أو أكثر ، وكان اللام للعهد أي القطعة المعلومة مني التي لا ترددمهها، و « أل » في البتة لا يسمع فيها إلا قطع الهمزة ، والقياس وصلها » .
 - (١) انظر طبقات النحويين للزبيدي /١٤٥.
 - (٢) أسنانه : « أشباهه » كما في طبقات النحويين .
- (٣) من شواهد: ابن يعيش ٢٨/٩ ، والمقرّب ١٨٦/٢ ، ١٩٢ ، وشواهد
 الشافية ١٩٥١، والمغنى ٢١٥/١.

وأنظر ديوانه /١١٢ من قصيدة مشهورة مطلعها :

احسار بن عمرو كمانّي خَمِرْ ويعدو على المرّء ما يمأتَمِرْ.

والمتن : الطريقة الممتَّدة عن يمين الصَّلب وعن شماله .

وما فيه من الغريب: أنه (خظتا) فلما أن تحركت التاء أعاد الألف من أجل الحركة والفتحة .

قال: فاقبل بوجهه على محمد بن يزيد ، فقال له: أعرَّ الله الأمير -،إنما أراد في و خطاتا ، الإضافة ، أضاف خطاتا إلى و كما » ، فقلت له : ما قال هذا أحد! فقال محمد بن يزيد : بلى سيبويه يقوله ، فقلت / لمحمد بن عبد الله : لا والله ، ما قال هذا سيبويه ؟ قط ، وهذا كتابه فليحضر ، ثم قلت : وما حاجتنا إلى كتاب سيبويه ؟ أيقال : مررت بالزيدين ظَرِيَفي عمرو ، فيضاف نعت الشيء إلى غيره؟ فقال محمد بن عبد الله - بصحة طبعه -: لا والله ، ما يقال هذا . ونظر إلى محمد بن يزيد فأمسك ولم يَقُل شيئاً ، وقمت وتقضى (١)

قال الزّبيدي^{(٢٧} : القول ما قال المبرّد ، وإنما سكت لما رأى من بَلَهِ القوم ، وقلّة معرفتهم . وقوله : مررت بالزيدين ظَرِيفَيْ عمرو جائزُ جدًّا . انتهى .

⁽١) في طبقات الزبيدي : « ونهض ».

 ⁽٢) ليس في طبقات الزبيدي المحققة هذه العبارة الأخيرة التي ذكرها السيوطي
 في الأشباه .

مناظرة بن أبي حاتم والتّوزي

قال الزّجاجيّ في (أماليه): أخبرنا أبو جعفر أحمد بن عبد الله بن مسلم بن قُتيبة عن أبي حاتم ، قال: كنت عند الأخفش سعيد ابن مسعدة وعنده التّوزي(١) ، فقال التّوزي: ما صنعت في كتاب «المذكر والمؤنث » يا أبا حاتم ؟ قلت: قد جمعت منه شيئًا،قال فما تقول في الفردوس ؟ قلت: هو مذكّر ، قال: فإن الله تعالى قال: ﴿ الّذين يَر ثِون الفردوس هم فيها خالدون ﴾ (١) . قلت: ذهب إلى معنى الجنّة فأنّذ، كما قال تعالى : ﴿ مَن جاء بالحَسنة فله عَشْر أمالِها ﴾ (١) فأنّت والمثل مذكّر ، لأنه ذهب إلى معنى الحسنات كما قال عمر بن أبي ربيعة :

٤١٩= فكان مِجَنّي دون من كنتُ أتَّقِي ﴿ ثَلاثُ شُخوصٍ كَاعْبَالِ وَمُعْصِرُ (١)

(١) هو عبد الله بن محمد بن هارون . قرأ على الجَرْمي كتاب سيبويه، وكان أعلم من الرياشي والمازني ، وقد قرأ أيضاً على الأصمعيّ وغيره، وصنف كتباب : الخيل - الأمشال - الأضداد ، ومات سنة ٢٣٣، وهجاه بعضهم بقوله :

يما من يسزيدُ تَسَمَقُ تَسَاً وتبغُّضاً في كمل لَحُسظَهُ والله لمو كنست الخمايسل لمما كتبنا عنسك لفظهُ انظر البغية ١٦٧٧، وأخبار النحوين البصرين /٦٥.

- (٢) المؤمنون /١١.
 - (٣) الأنعام/١٦٠.
- (٤) سبق ذكره رقم ١٤٣.

فأنَّث والشخص مذكّر ، لأنه ذهب إلى معنى النساء ، وأبان ذلك بقوله : كاعبان ومعص ، وكما قال الآخر :

فأنث ، والبطن مـذكّر ، لأنه ذهب إلى القبيلة .

فقال لي : ياغافل!الناس يقولون : نسألك الفردوس الأعلى . قلت : يا نائم هذه حجّتي ، لأن الأعلى من صفات الذّكران ، لأنه أفعل ولوكان مؤنّناً لقال : العلياكما قال : الأكبر والكُبرى ، والأصغر والصّغرى ، فسكت خَيجلًا (٢) . /

(١) سبق ذكره رقم ١٤٤.

⁽٢) انظر هذه المناظرة في أمالي الزجاجي /١١٧، ١١٨.

مناظرة بين ابن الأعرابي والأصمعي

قال الزّجاج أيضاً: قال الأخفش: أخبرنا ثعلب عن ابن الأعرابي ، قال: دخلت على سعيد بن مسلم وعنده الأصمعي ينشده قصيدةً للعجاج حتى انتهى إلى قوله:

٤٢١ = فــاِن تــبــدُلــتُ بــآدي آدا لم يــكُ ينـآد فــاْمْسَى انـآدا^(١) فقــد أراني أصــل الـقُعـّـادا

فقال له : ما معنى القعادا ؟ فقال : النساء . قلت : هذا خطأ ، وإنما يقال في جمع النّساء : قواعد ، قال الله عز وجل : ﴿ والقواعِدُ من النّساء ﴾(٢)

ويقول في جمع الرّجال : القُمّاد ، كما يقال : راكب ورُكّاب ، وضاربٌ وضْرَاب ، فانقطع .

 ⁽١) من شواهد : الخصائص ١٧٤/٢ ، والمخصص ١١/٨٥ وقد روى الرجز
 في الخصائص على النحو التالي :

إِشًا تَرَيْنِي أَصِلُ القَصَاداً واتَّقَي أن أنهض الإرصادا من أن تبدُلُتُ بَلِيي آدا لم يسك ينسآد فسأمسَى انآدا والآد : القوة ، وانآد : اهوج .

وفي ط: و العقادا ، تحريف واضح .

⁽۲) النور/۲۰.

قال: وكان سبيله أن يحتج عليّ فيقول: قد يُحْمل بعض الجمع على بعض ، فيحمل جمع المؤنّث على المذّكر ، وجمع المؤنّث على المؤنث عند الحاجة الى ذلك كما يجمع المؤنث(١) ، قالوا في المذكّر: ها لك في الهوالك ، وفارس في الفوارس ، فجمع كما يجمع المؤنث : وكما قال القطاميّ في المؤنث:

أبصارُهن إلى الشّبان مائلة وقد أراهُنّ عنّي غَيْرَ صُدّادِ(٢)

⁽١) « كما يجمع المؤنث » زيادة في نسخ الأشباه ليست في أمالي الزجاجيّ .

⁽٢) من شواهد : العيني ٢١/٤، ، والتصريح ٣٠٨/٢ ، والاشموني ١٣٣٤.

وانظر هذه المنــاظرة في أمــالي الرّجــاجيّ /٥٨ ، وأمالي الــزجاج /٣٩ ومجالس العلماء للزجاجيّ /٣٧٤ .

مجلس أبي عمرو بن العلاء مع عيسى بن عمر

قال الزّجاجِيّ في أماليه : أخبرنا أبوعبد الله اليزيديّ يرفعه إلى عَمّه أبي محمد اليزيديّ ، واسمه يحيى بن المبارك ، قال : كنا في مجلس أبي عمر بن المعلاء، فجاءه عيسى بن عمر النّقفي ، فقال : يا أبا عمر و ، ما شيءٌ بلغني عنك أنك تجيزه ؟ قال : وما هو ؟ قال : بلغني أنك تجيز : « ليس الطّبُ إلا المسكُ ﴾ ، بالرّفع ، فقال له أبو عمرو : هيهات ، نمت وأدلج النّاس (١) ، ثم قال لي أبو عمرو : تعال عمرو : هيهات ، نمت وأدلج النّاص (١) ، ثم قال لي أبو عمرو : تعال أبت يا يحيى ، وقال لخلف الأحمر : تعال أنت لي خلف ، ابضًيا إلى المُشْجع بن نبهان أبي مهدية (١) فلقناه الرّفع فإنّه يأبي ، وامضيا إلى المُشْجع بن نبهان

قـال أبو محمـد : فمضينا إلى أبي مهـديّة ، فـوجدنـاه قائمـاً يُصلى ، فلما قضى صلاته أقبل علينا فقال : ما خطبكما ؟ فقلت :

التّميمي ، فلقّناه النّصب فإنه يأبي .

⁽١) بعده في مجالس العلماء للزجاجّيّ : « ليس في الأرض حجازيُّ إلّا وهو ينصب ، وليس في الأرض تميميُّ إلّا وهو يرفع .

⁽٣) أبو مهدية : أَعَرابي صاحب غريبُ يروي عنه البصريون . اننظر أخباره بالتفصيل في كتباب : «الأعرابيات » لخليل مردم/١٣٥ . ومن لطائف أخباره : أنه لما أَسَن ولِي جانباً من اليمامة ، وكان به قوم من اليهود أهل عطاء وجدة ، فأرسل إليهم ، فقال : ما عندكم في المسيح؟ قالوا : قتلناه وصلبناه ، قال : فهل غرمتم ديته ؟ قالوا : لا . قال : إذن والله لا تبرحوا حتى تغرموا ديته ، فأرضوه حتى كفّ عنهم » .

جئناك لنسألك عن شيء من كلام العرب ، قال : هاتيا ، فقلنا : كيف تقول ليس الطّيبُ إلاّ المسكُ ، ؟ فقال : أتأمراني بالكذب على كِبر(١) سِنّي ، فأين الزّعفران ، وأين الجادي؟ وأين(٢) بَنَة(٣) الإبل الصّادرة ؟ فقال له خلف الأحمر : « ليس الشّرابُ إلاّ العسلُ » . قال : فما تصنع سودان هَجَر ، ما لهم غير هذا التّمر .

فلما رأيت ذلك قلت له : كيف تقول : « ليس مِلاكُ الأمر إلا طاعةُ الله » ، فقال : هذا كلام لا دَخَل فيه ، « ليس مِلاكُ الأمر إلا طاعةَ الله والعملَ بها . ونصب : فلقّناه الرّفع فأبى ، فكتبنا ما سمعنــا منه

ثم جئنا إلى المنتجع ، فقلنا له : كيف تقول : وليس الطّيب إلاّ المسك ، ؟ ونصبنا ، فقال : ليس الطّيبُ إلاّ المسكُ ورفع ، وجَهِدْنا به أن ينصب فلمينصب،فرجعنا إلى ابي عمرو ، وعنده عيسى ابن عمر، لم يبرح بعد : فأخبرناه بما سمعنا ، فأخرج عيسى خاتمه من يده فدفعه إلى أبي عمرو ، وقال ، بهذا سُدّت الناس يا أبا عمرو .

⁽١) في مجالس العلماء/٢ : « كَبْرَة » .

 ⁽٢) في ط: « الجاوي » بالواو تحريف صوابه من المخطوطات ومن مجالس
 العلماء. والجادي هو الزعفران .

 ⁽٣) والبنة : الرائحة ، وفي القاموس : البنة : الربح الطيبة والمنتنة وجمعه :
 بنان .

مجلس أبي إسحاق إبراهيم بن السّري الزجاج مع رجل غريب

قال الزّجاج في (أماليه) : حضرت أبا اسحاق الزّجاج يوم الجمعة في مجلسه بالجامع الغربيّ بمدينة السلّام بعد الصّلاة وقد دسّ إليه أبو موسى الحامض رجلًا غريباً بمسائل .

منها: كيف تجمع هبّع (أوهبّية جمع التكسير؟ فقال أبو إسحاق: أقول: هباي كما ترى فأدغم، وأصل الياء الأولى عندي السّكون، ولولا ذلك لأظهرتها .فقال له الرجل: فلِم لا تصرف إذا كان أصله عندك السّكون كما تصرف حماراً؟ فقال: لأن حماراً غير مكسّر، وإنما هـوواحد، فلذلك صرفته، ولم أصرف هبايّ، لأنه مكسّر.

قال : وما أنكرت من أن يكونوا أعلّوا العين في هذا الباب ، /٢٠] وصحّحوا اللّام فشبهوا / الياء ههنا التي هي لام^{٢١}بعين المعتلّ ، ثم أعلّوا العين مثل راية^{٣١} وغاية^(٤) فقال : هذا مـذهب ، وهو عنـدي

⁽١) الْهَبِيُّ بفتح الهاء والباء : الصّبي الصغير وهي : هَبَيَّة .

⁽٢) في مجالس العلماء /١٤١ : « لام الفعل » بزيادة : « الفعل » .

 ⁽٣) في ط: « رأيته » تحريف صوابه من المخطوطات ومن مجالس العلماء .

⁽٤) سقطت هذه الكلمة من ط والتصويب من المخطوطات، ومجالس العلماء.

ثم قال له أبو إسحاق: أراك تسأل سؤال فَهْم ، فكيف تُصَغّر (هَبَيّ) (١٠ ؟ فقال: أبو (هَبَيّ) (١٠ ؟ فقال: أبا مستفهم ، والجواب منك أحسن فقال: أبو إسحاق: يقال في تصغيره: هُبَيّ (٢٠ فتصحّح الياء الثانية في الأصل ، وتلقم فيها الياء الأولى التي هي لام الفعل ، وتأتي بباء التصغير ساكنة فلا يلزم حذف شيء . والهُبِيّ والهُبِيّة : الصبيّ والصبيّة .

ثم قـال له الـرجل : كيف تَبْنِي من قضيت مثـل : جَـُحْمَرِش وهي^(٣) العجوز .

قال أبو إسحاق : أما على مذهب المازنّي ، فيقال فيه : قَضْيَيُ لأن اللّام الأولى بمنزلة غير المعتلّ لسكون ما قبلها ، فـأشبهت يَّاء ظَنْي ، فكأنْ ليس في الكلام إلّا ياءان ، فصحّت الأولى من الأُخْريْيْنِ وأعللت الآخرة ، هذا مذهب أبى عثمان .

والأخفش يقـول فيها : قَضْبَـا قـال : أحـذف الآخـرة وأقلب الوسطى ألغاً لانفتاح ما قبلها .

فقــال له الــرجل : فكيف تقــول منها من قــرأت ؟ فقــال أبــو إسحــاق : يقال : قَرْآء مثل : قَـرْقاع ، وأصله : قَــرْأَلـى وزنــه :

⁽١) في ط: (هيي) بياءين ، تحريف .

⁽٢) في ط : ١ هيي ١ بياءين ، تحريف .

⁽٣) في مجالس العلماء : ﴿ وهو ﴾ .

قُرْعَيع ، فأجتمعت ثلاث همزات فقلبت الوسطى منهن ياءً لاجتماع الهمزات ، ثم قلبتها ألفاً لانفتاح ما قبلها .

فقال له : فما وزن كينونـة عندك ؟ قـال : فيعلولة ، وأصلهـا كَيْوَنُونة ، ثم قلبت الواوياءٌ لسبق الياء لهما ساكنةً ، وادغمت الأولى في الثانية فصار كَيْنُونة (١٠) ثم خُفُفت فقيل: كَيْنَوْنُة (١٠) كما قيل في ميّت وهيّن وطيّب : ميّتْ وهَيْنْ وطَيْب .

قال : ما الدلّيل على هذه الدعوى والفرّاء يزعم أنها فَعُلولة ؟ قال : الدليل على ذلك ثبات الياء ، لأنه لو كان أصلًا لزمه الاعتلال لأنه لا محالة من الكون ، فكان يجب أن يقال : كونونة إن كان اصلها فَهُلولة بإسكان العين ، وإن كان أصلها فَمَلُولة بتحريك العين فواجب أن يقال : كانونة .

فقال له الرجل: فما تقول في امرأة سمّيت (أَذَوُس) ثم خفقت الهمزة كيف تُصغرها ؟ فقال: أُريْس ولا أزيد الهاء. فقال له: ولم وقد صار على ثلاثة أحرف ، الست تقول في تصغير هند: هُنيَدة وعين عُيَيْنَة ؟ فقال الرّجاج: هذا مخالف لذلك ، فإني ولو خفّفت الهمزة إلا إنها مقدرة في الأصل/ والتخفيف بعد التحقيق .

قال: قُلِمَ لا تُلحقه بتصغيـر(سماء)إذا قلت: سُمَيَّـة ، أليس

الأصل مقدّراً ؟ فقال : هذا لا يشبه تصغير سماء ، لأن التخفيف في

⁽۱) في ط: « حيونونه »

⁽٢) في ط: « كئينونة » بالهمزة ، تحريف .

أرؤ س عارض ، والتحقيق فيه جائز ، وأنت في تحقيق(١) سماء تكره الجمع بين ثلاث ياءات ، وأنت لا تكره التحقيق في أروءس ، فلو حقّقته صار على أربعة أحرف ، وهو الأصل ، و(سماء) الحذف لهما لازم فصار كأنه على ثلاثة أحرف،فلحقتها الهاء في التّصغير .

قال أبو القاسم الزّجاجي : ونظير كينونة في الوزن : القَيْدُودة ، وهي ''حَمُول ، والهَيْعوعـة وهي مصـدرهـا هـاع الـرّجـل : إذا جَبُنُ هَيَعْوعَةً ، والطّيرورة من الطّيران .

كلُّ هذا أصله عندالبصرييّن فيعلولة (٢٠)، ثم لحقتْه ما ذكرت لك .

وكان في المجلس المشوق فأخذ بياضاً ^(٣) وكتب من وقته:

صبراً إبا إسحاقَ عن قُدرة فناوا النَّهى يَمْتَثِل الصّبرا وأَعْجَبْ من السَّدَهر وأوضاده فإنّهم قد فَضَحُوا السَّهرا لا ذُنْبَ للدّهر ولكنَّهم يستحسنون الغَدْر والمَّكْرَا نَبُّثُ بالجامع كلباً لهم ينبح منك الشَّمْس والبَّدُرا والعلمَ والجِلْمَ ومحض الحِجا وشامخَ الأطواد والبَحْرا والتيمة الوطفاء في (٤) سَحَّها إذا الرَّبى أضحت بها خُضْرا

 ⁽١) في مجالس العلماء تحقيق مكان : «تحقير» وفي نسخ الأشباه : «تحقير» بالراء ، والصواب ماجاء في مجالس العلماء ، لأن الاسلوب يدل عليه .

 ⁽٢) في ط فقط: فيعولة صوابه من المخطوطات ومحابس العلماء.

⁽٣) البياض : القرطاس .

⁽٤) في مجالس العلماء : « من سحّها » .

فتلك أوصافُك بين الورى يَنْإَيْسن والتَّبِه له (۱) الكِبْسرا يظنُّ جَهْلًا واللذي دَسَّهُ أن يلمسوا الغَبُوق والغَفرا(۲) فأرسلوا النَّزْر إلى غامر وغَمْرُنُا يستوعب النَّزْرا فالْهَ أبا إسحاق عن خاملٌ ولا تُضِق منك به صَدْرا وعن خُشار عُرُرِ (٤) في الورى خطيبَهُمْ من فمه يَخْرَا

المبرد يوماً: فقال : كيف تقول في تصغير أُموِيّ ؟ فقلت له : أقول : أُمِيّ ، فقال لي : لِمَ طرحت ياء التَصغير من أُمويّ وأثبتها في هذا ؟ ٢٧/١] فقلت تلك لغيره ، تلك للجنس ، وهذا له في نفسه / فلا يُطْرح ما كان

قال أبو إسحاق : فعقب (°) هذا المجلس سألني محمد بن يزيد

فقلت تلك لغيره ، تلك للجنس ، وهذا له في نفسه / فلا يطرح ما كال له في نفسه حملًا على ما كان للجنس ، فقال : أجدت يا أبا إسحاق .

⁽۱) في مجالس العلماء : « لك » مكان : « له » .

 ⁽۲) الغَفْر كما في القاموس: منزل للقمر، ثلاثة أنجم صغار.

والعيَّوق: نَجم أحمر مضيَّء في طرف المجرّة الأيمن يتلو الشريـا ولا يتقدّمُها .

 ⁽٣) الخشار في القاموس والخشارة بضمها : الرديء من كل شيء وسَفَلَة الناس
 كالخاشر .

 ⁽٤) الغُرَّة بالضم - كما في القاموس - : ذرق الطير، وَعَلَرة الناس، وجمعه :
 غُـرَر . وفي ط : « غــرر » بــالغين تحـريف ، صـــوابـه من النســـخ - المخطوط - ومجالس العلماء .

⁽٥) في مجالس العلماء: « بعقب » بالباء .

مجلس ابن درید مع رَجُل

قال الزجاجي في (أماليه)(١) : أخبرني بعض أصحابنا قال : حضرت مجلس أبي بكر بن دُرَيد ، وقد سأله بعض الناسّ عن معنى قول الشاعر :

هَجَــرْتُــكِ لا قلَى مـنّي ولـكنْ رأيت بقـــاءَ وُدَّكِ فـي الصَّـــدودِ كهجـر الحــائمـاتِ الــورْدَ لـمّــا رأت أنّ الــمنـيّــةَ فـي الــــوُرودِ=٢٢ تَفِيضُ نفــوسُهـا ظمـــاً وَتَخْشى حِمــاماً فهي تنــظرُ من بَعيـــدِ

قال : الحائم الذي يدور حول الماء ولا يصل إليه ، يقال : حام يحوم حِيامًا .

معنى الشعر: أن الإبل تأكل الأفاعي في الصّيف فَتَحْمي وتَلَهْبُ لحرارتها ، فتطلب الماء، فإذا وقعت عليه امتنعت من شُرْبه وحامت حولة تتنسّمه ، لأنها إن شربته في تلك الحال ، وصادف الماءُ السُّمَ الذي في أجوافها ، تَلِفَتْ ، فلا تزال تُدْفَعُ (") شربَ الماء حتَّى يطول بها الزّمان فيسكُن فوران السَّم ، ثم تَشربه فلا يضرّها .

فيقول هذا الشاعر: فأنا في تركي وصالِك مع شدّة حاجتي إليك إبقاءً على وُدَك بمنزلة هذه الحائمات التي تدع شُرْبَ الماء مع شِدّة حاجتها إليه إبقاءً على حياتها .

⁽١) انظر أمالي الزجاجي /٢٤٧.

⁽٢) في أمالي الزجاجيّ : « تدافع » .

مجلس بكر بن حبيب السَّهمي مع شبيب بن شيبة

قال الزّجَاجِيّ في (أماليه): أخبرنا أبو بكر بن شقير(١) قال أخبرني محمد بن القاسم بن خلّاد عن عبيد(١) الله بن بكر بن حبيب السّهبيّ عن أبيه قال: دخلت على عيسى بن جعفر بن المنصور وهو أمير البصرة أعزّيه عن طفل له مات ، فبينما أنا عنده دخل عليه شبيب بن شبية المِنْقريّ ، فقال: أبشر أيها الأمير ، فإن الطفل لا يزال مُحْبنطنًا ١) بباب الجنّة يقول: لا أدخل حتى يدخل والداي ؟ فقلت:

 ⁽١) في ط : (أبو بكر شقير) تحريف واضح . صوابه من المخطوطات ،
 وأمالي الزجاج .

وابن شقير هو : احمد بن الحسن بن العباس بن الفرج بن شقير النحوي الشقيري . بغدادي من طبقة ابن السّرّاج .

من مصنفاته : مختصر في النحو ، المذكر والمؤنث ـ المقصور والممدود . مات في صفر سنة ٣٠٧هـ . انظر البغية ٣٠٢/١ .

 ⁽٢) في ط والنسخ المخطوطة : (عبيد الله) وفي أمالي الزجاجي : عبد الله .
 وقد نص في حاشية أمالي الزجاجي ٢٤/٩ على أن : (عبيد الله) تحريف .

⁽٣) في ط والنسخ المخطوطة : « عبنطشاً » بالطاء المهملة ، وتقديم البـاء وفي هامش أمالي الزجاجيّ / ٢٤٨ بـالظاء ، وينص عـل أنه بـالطاء المهملة ، تحريف .

وفي القـاموس وردت الصيغـة بالـطاء في باب الهـمـزة ، وبـالـظاء في بـاب الظاء ، وأشار صاحب القاموس إلى أن معناهما واحد ، وهو امتلاء جــوفه غيظاً .

أبا المعمر دَعُ عنك الظّاء والزم الطّاء (١) . قال : أَوَلي ِ تقول هذا ؟ وما بين لابتيها أفصحُ مني ؟ / فقلت له : هذا : خطأ ثان ، ومن أين [٣٨/٣ للبصرة لابة ، إنما البصرة الحجارة البيض والرِّخوة . واللّابة الحجارة السوّد . يقال : لابة ولابٌ وَلَوْبَةً و لُوبٌ ، ونُوبة ونُوب لمعنى واحد ، فكان كلما انتعش انتكس .

وقال أبو بكر الزَّبيدي في طبقاته (٢): حدثنا محمد بن موسى بن حمّاد حدثني (٢) سلمان بن أبي شيخ الخزاعي: حدثنا (١) أبو سفيان الحبَّيْرِيِّ قال : قال أبو عبيد الله كاتب المهدي ، قرى (٥) عربية ، فنوّل ، فقال شبيب بن شبية: إنما هو قُرى عربية غير منوّنة ، فقال أبو عبيد الله لقتيبة النَّحوي الجمْفِيّ الكوفيّ : ما تقول ؟ قال : إن كنت أردت القُرى التي بالحجاز يقال لها قُرى عربية فإنها لا تنصرف ، وإن كنت أردت أورى من قرى السّواد ، فهي تنصرف ، فقال إنما أردت التي بالحجاز فقال هو كما قال شبيب .

 ⁽١) في حاشية أمالي الزجاجيّ / ٢٤٩ : « في الأصل دع عنك الطاء ، والزم الظاء ، والصواب هو العكس » .

وفي ط والنسخ المخطوطة : « دع عنك الطاء ، والزم الظاء » . رم انظر ص ١٣٥، ١٣٦.

 ⁽٣) في طبقات الزبيدي: «قال حدثني» وقد سقطت « قال » من نسخ الأشباه .

⁽٤) في طبقات الزبيدي بزيادة « قال » قبل « حدثنا » .

⁽٥) في ط: « قرىء » بالهمزة ، تحريف .

مجلس ذكر صاحب الكتاب المسمى

(غرائب مجالس النحويين الزائدة على تصنيف المصنفين) ولم أقف على اسم مصنفه وأظنُّه لأبي القاسم الزَّجاجيُّ .

مجلس(١) أبي العباس أحمد بن يحيى مع محمد بن أحمد الكيسان

حدثني غير واحد : أن محمد بن كيسان سأل أبا العباس عن] توله عز وجل : ﴿ إِنَّ الله يُمْسِك / السَّمواتِ والأرضَ أَنْ تَرُولا وَلَئِنْ زَالتا إِنْ أَمْسَكُهما من أحدِ مِنْ بَعْده ﴾ (٢) . وقـوله : ﴿ أَوَ لَمْ يَسرَ الذِين كَفَرُوا أن السّمواتِ والأرض كانتا رَتْقاً فَفَتَقْناهما ﴾(٣)

فقال أبو العباس : بدءوا الجمع باثنين ، ثم أشركوا بينه وبين واحد من بعده ، فإنهم يَدَعـون الجَميع الأوّل ، ولا يلتفتـون إليه ،

انظر مجالس العلماء / ١٣١.

⁽٢) فاطر / ٤١.

⁽٣) الأنساء /٣٠.

وذلك أن الواحد يلي الفعل فيجعلون لَفْظَ فِعْلِ شريك لَفْظُ فعل الواحد ، فيجعلون تقدير لفظ عدد الفعل على تقدير عدد(۱) الفردين المشترك بينهما احتياجاً وغير احتياج كقوله : ﴿ إِنَّ الله يمسك السموات والأرض أن تزولا ولئن زالتا إن أمْسكهما مِنْ أُحدٍ من بعده ﴾ ، وقوله : ﴿ أو لم ير الذين كفروا أن السموات والأرض كانا رتقا ففتقاها ﴾ . (٢)

وقال رؤبة :

فيها خُـطوطً من سـوادٍ وَبَلَقْ كَأَنَّهُ في الجِلْدِ تـوليعُ البَهقْ (٣) = ٢٢٤ فقلت : له : ألاّ تقول فيها (٤) فتحمله على الخطوط ، أو كأنهما

(١) في مجالس العلماء : « على تقدير لفظ عدد » بزيادة كلمة : « لفظ » .

⁽٢) الأنبياء / ٣٠

 ⁽٣) من شــواهــد: المحتسب ١٥٤/٢، والمغنى ٢٥٥/٢، والبلســان:
 (بهق »، و « ولع ».

والبلق - كما في اللسان - : سواد وبياض ، والفعل : بَلَق يَتْلَق بِلْقاً .

والبهق : بياض دون البرص ، والتوليع : استطالة البلق. قال أبو عبيـدة : قلت لرؤبة : إن كانت الخطوط ، فقل : كأنها ، وإن كان سواد وبياض ،

فقل : كأنَّهما ، فقال :

^{*} كأنَّ ذا ويلك توليع اليهق » انظر اللسان : « ولع » .

 ⁽٤) في ط والنسخط المخطوطة : « فيها » وفي مجالس العلماء : « كأنّها » كما نص على « كأنّها » اللسان .

فتحمله على السواد والبِّلقَ فغضب وقال:

* كأنَّ ذاك بها توليع البهق »

فذهب إلى المعنى والموضع فكذلك(١) ذهبوا بذلك إلى السماء .

فأمًا قوله : ﴿ كَانَه ﴾ فإن ﴿ السواد والبلق هـ و التوليم ، فكأنـ ه قال : كأن هذا التوليع توليع البهق .

وأما السمّاء والأرض فالعرب تكتفي بالواحد عن الجميع ، فإن شئت رددته على المعنى . وإن شئت على اللّفظ .

وأما قوله : كأن ذاك فإن ذاك لا يُكْنى به إلا عن جملة .

وكان (*) هشام وأصحاب الكسائي إذا اتّفق الفعل والاسم كَنيا بذلك ، وإذا لم يتفق الاسم والفعل لم يفعلوا ، فيقولـون : ظننت ذاك ، ولا يقولون : كأن (*)ذلك،ولا إنّذلك.والفراء يجيزه كلّه ، لأنه كناية عن الاسم والفعل، فيقولون : إن ذاك، وكأنّذاك ، وقال : مثل ذلك قوله :

- (١) في مجالس العلماء : « فكذلك »، وفي ط والنسخ المخطوطة :
 « فلذلك » .
 - (٢) سقطت كلمة : « فإنّ » من ط فقط .
- (٣) في ط فقط: « وكأن » بالهمز صوابه من النسخ المخطوطة ومجالس العلماء .
 - (٤) في ط والنسخ المخطوطة : « كان » صوابه من مجالس العلماء .

لـو أن عُصْمَ عمَا يَتَيْن ويَـدُنْبُل ﴿ سَمِعا حديثكِ أَنزلا ٱلأَوْعالا(١) =٢٥٤ فشرك بين عُصم ، وعمَايتين ، ويذبل .

ومثل ذلك مما أشركوا الاثنين بواحدً، وجعلوا لفظ عدد تقـدير الفعل على تقدير لفظ فعل الفردين المشترك بينهما قوله في قول من يجعـل اللفظ للمضاف إليـه :

* لو أَنْ عُصْم عَمَا يتين ويذبـلٍ *

وعمايتان اثنان ، ويذبل الثالث ، فجعل تقدير لفظهم المشترك بينهما . أمّا هذا فإنّ عمايتين موضع ، ويذبل موضع فخبر عنهما كأنه قال : فإن عُصْم هذين الموضعين لو سمعا حديثك أنـزلا ألاوعال

منهما . وقوله : تذكَّرْتُ بِشْراً والسُّماكين أَيْهُما علىّ من الغَيْثِ استهلَّتْ مواطره(٣) / = ٢٦

(١) الشَّاهد لجرير ، ديوانه /٤٥٠ .

من شواهد : الهمع والدرر رقم ٦٦

وعَمايتين: مثنى عماية ، وهماجيلان معروفان . وقيل : عمايتان : جبال حُمْر وسود سمّيت به : « وقيل : عمايتان : جبل بنجد ، وقيل بالبحرين انظر الدرر اللوامع .

 (۲) للفرزدق دیوانه /۲۸۱ وروایته : « تَنظرتُ نَصْراً ، وهو من قصیدة یمدح بها نصر بن سیّار . ومطلعها :

كيف نخافُ الفَقْريا طَيْبَ بَعـدما أَتْتنا بنصــرٍ من هـراةَ مقـايرُهُ والبيت من شواهد المحتسب ١١٠٨ ، ١٠٨.

وفي ط : « مواطن » مكان : « مواطره » تحويف واضح صوابه من النسخ المخطوطة والمديوان

فجعل السِّماكين واحداً .

وفيه تفسيران آخران :

إن شئت قلت : بل حمله على الموضع والمعنى، فردُّوه إلى موضعه وإلى واحد. ومعناه : فردُّوا السَّموات إلى السماء وعمايتين إلى عماية.

قال أبو العباس: ولو قال السّماكين: نجم فردّه على معنى نَجْم كان أصلح.

وقوله : أَيهما خفيف يريد أيُّهما فخفف .

يريد : تذكرت السَّماكين وهذا الرَّجُل أيهما أصابني الغيث من قِبَلِه؟

وأما قوله : ردّ عمّايتين على عماية ، فهو على الموضع أجود ، والسموات، إلى السّماء فهذا جائز ، لأنه يقول : السماء بمعنى السموات والأرض بمعنى الأرضين ، وقال : هو كما ردّ قوله :

٤٢٧ = تَبْسِم عن مختلفات تُعْل ِ أَكَسَ لا عَــلْب ولا بــرَتْــل(١)

⁽١) الثُّعْل : الأسنان الزائدة خلف الأسنان .

والكسس : أن يقصر الحنك الأعلى عن الأسفل، وهو أيضاً قصر الأسنان وصغرها .

والرُّتـل: حسن تناسق الشيء. وتُغْر رتل: حسن التنضيد.

وقيل : الثغر بين أسنانه فروج .

عنى الأسنــان ، ثم ردّه على الفم إلى موضعهــا . ولو قــال : الأسنان من الفم فردّه على الفم ، لأنّه بعضه . وقال مثل قوله :

فما حَتْ به غُرَّ الثنايـا مفلَّجـاً وسُمًّا جلا عنـه الطّلال مـوشّما = ٢٨ ٤

ذهب إلى الفم وغُرّ الثنايا هو الفم غُرٌّ ثناياه ، فهو خَلَفَ ، ليس أنه ترك الثنايا ورجع إلى الفم . وقوله :

هم مَنَعُــونِي إذْ زيـــادٌ كـــانَّمــا يــرى بي اخــلاءٌ بقــاع مُــوضَّعــا = ٢٩ ذهب به إلى الـخلا (١) وهو واحدها والـخلا يَكْفي من الأخلاء ولا حاجة به أن يرجم إلى غيره .

وان شئت في التفسير الثاني كما يجعلون لفظ الواحد موضع الجمع، وفي معناه كقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ قال لهم النَّاسُ إِن النَّاسَ قَدْ . جَمَمُوا لَكُم ﴾ (أ) فاللّذين في موضع واحد، واللّذين قالوا ذلك هم النَّاس . وإنما يجوز هذا في الجَمع الذي واحده يكفي منه ، ولفظه لفظ الواحد ، فأخرجوا الفعل على لفظه كقوله :

٤٣٠ * ألا إن جيراني العشيَّة رائحُ (٣) *

⁽١) في ط فقط : «الخلاء » بالهمزة .

⁽٢) آل عمران /١٧٣.

⁽٣) سبق ذكر هذا البيت وهو رقم ٣٨٥ ، وتكملته :

^{*} دعتهم دواع من هوًى ومنادح *

فردّ رائح على و الجيران ، وهم جمع ، لأن مثل لفظه يكـون واحداً .

وقال عز وجلّ : ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامُ لَعَبْرَةً نُسْقِيكُمْ مَمَا فِي بُطُونُه ﴾‹‹› ، فردّ إلى النُّعَم . لأنه يكفي عن الأنعام . قال :

٤٣١ = أمِن آل وَشْني آخر اللَّيل زائِس ووادي العُوير(٢) دونها والسواجِرُ / [٣١/٣ فجاءت بكافورٍ وعُود أُلُوَّةٍ شَامَيةٍ شُبُّتُ عليها المجاسِر فَقُلْت لَها فيئي فَإِنَّ صَحابِتي سلاحي(٢) وحدبالله الذراعين ضاءرُ(٥)

> ترك زائراً ، ورجع إليها ، وهذا لم يترك زائراً ، ويرجع إليها ، إنما ذكر الخيال ، ثم خاطب المرأة ، لأنه خيالها فالخيال هو هي .

> > (١) النحل /٦٦.

 ⁽٢) في نسخ الأشباه : والغوير ، بالغين تحريف صوابه من مجالس
 العلماء/ ٢٨١ . وفي ط والنسخ المخطوطة : وسواحر، بالحاء .

 ⁽٣) في ط فقط : (سلاحا) تحريف صوابه من المخطوطات ، ومجالس العلماء .

 ⁽٤) في ط فقط : (وحرباء) بالراء ، تحريف صوابه من المخطوطات ،
 ومجالس العلماء .

هذه الأبيات للراعي. انظر معجم البلدان ١٧٠/٤، ومعجم ما استعجم ٩٨١/٣.

مجلس محمد بن زياد الأعرابي مع أحمد بن حاتم (١)

قال : وجدت بخط أبي نصر أحمد بن حاتم قال : اجتمعت أنا ومحمد بن زياد الأعرابيّ ، فسألته عن قول طفيل الغنوي :

نتــابعْنَ حتّى لم تكن لي ريبـــةُ ولم يـك عمًّا خَبَّـروا مُتعقَّبُ (" = ٤٣٢ فقلت له : ما معنى « متعقَّبُ » ؟ فقال: تكذيب .

فقلت له : أخطأت ، إنما قوله : متعقّب أن تسأل عن الخسر ثانية بعدما سألت عنه أول مرة .

يقال : تعقّبتُ ⁰ الخبر ، إذا سألت عنه غير من كنت سألت عنه أول مرّة .

ومنه يقال : تَعقَبَت^(٤) في الغزو إذا غزوت ثم ثنيّت من سنتك . وقوله : « تتابعن » يعني الأخبار ، وقال في مثله طفيل :

(۲) من شواهد : اللسان : (وعقب) ، وقبله :
 تــاويتني همَّ مع الليـــلُ مُنْصبُ وجاء من الاخبـــار مـــا لا أُكَـــلُبُ
ونظر ديوان طفيل /۳۷ ، وأساس البلاغة للزمخشري /۲۹ ؟

⁽١) انظر مجالس العلماء/٢٨ .

⁽٣) في مجالس العلماء : « تعقب » .

⁽٤) في مجالس العلماء : (عقبت) .

٣٣٪= وأطنـابُـه أرســـانُ جُرْدٍ كــَأنَّهـا صُدُور القنا مِنْ بادى، ومعقّب (١) فأراد أن أطناب البيت أرسانُ الخيل . وجُرد : قصار الشَّعْر، وقولبه : «كانَّها صدورُ القنا » في طولها ، وأراد : كانها القنا .

والعرب تفعل هذا كقولك : جاء فــلان على صدر راحلته ،

وإنما يريد على راحلته . وقوله : « من بادىء ومعقّب » يريد : من فرس بادىء غزا أوّل

مرة ، ومعقّب : غزا ثانية .

ومنه يقال : صلى فلان أول الليل ثم عقّب ، يريد صلّى ثانية .

ثم سأله طاهر بن عبد الله بن طاهر ومعنا عدّة من العلماء عن معنى ببت طفيل :

٤٣٤ كأنَّ علي أعرافه ولجامه سَنا ضَرَمٍ مِن عَرْفَج إِ يَتَلَهَّب (٢)

(١) انظر ديوان طفيل /١٩ وقد ذكره العيني عرضاً في ٣٤/٣.

والأرسان جمع رسن ، وهو الحبل . والأجرد : الفرس إذا رقت شمعرته وقصرت ، والعقببالتّحويك هوالعَصّب الذي تعمل منه الأوتار ، واحدة : عقبة .

 ⁽٢) انظر ديوان طفيل /٤٥. والضّرم: الحطب الذي تشتعل فيه النار. وفي ط
 وبعض النسخ المخطوطة: «سجامه» موضع: «لجامه».

وفي النسخ المخطوطة الأخرى ، ومجالس العلماء : (لجامه) باللام وفي ط : (عرقج) بالقاف تحريف صوابه من النسخالممخطوطة، ومجـالس العلماء =

فقال : له : ما معنى هذا البيت ؟ فقال : أراد أن هذا الفرس شديد الشُّقْرة / كحُمرة النَّار .

> فقلت له : ويحك أما تستحيى من هذا التفسير ؟ إنما معناه أنّ له حفيفاً في جريه كحفيف النّار ولهبه .

> > ثم أنشدته أبياتاً حُجَجاً لهذا البيت .

قال امرؤء القيس :

سبوحاً جموحاً وإحضارُها كمعمعة السَّعَف المُــُوَقَــــدِ (١) =٣٥٥ قال رؤية:

تكاد أياديها تَهاوي في الزَّمَقْ من كَفْتها شَدًّا كإضرام الحَرَقْ (١٠ فأراد عَدْواً كانه إضرام الحَرَق .

وفي ط أيضاً: (متلهب ع بالميم ، صوابه من النسخ المخطوطة ، ومجالس
 العلماء .

 ⁽١) انـظر ديوان اسرىء القيس /٨٥ ، وإحضار الفـرس : جريهـا وعدوهـا
 والمعمعة : كما في القاموس ـ : شدة الحريق في القصب ونحوه .

⁽٢) انظر ديوان رؤية / ٢٠٠٦، واللسان: « زهق » . والزهق - كما في اللسان - : الوهّئة ، وربما وقعت فيها الدواب فهلكت ، يقال: أزهمت أيديها في الحفر . وفي ط والنسخ المخطوطة : « الرهق » بالراء ، تحريف، صوابه من مجالس العلماء واللسان ، وفي ديوان رؤية برواية : « تكاد أيديهن تهوى » .

وقال العجّاج :

٤٣٧= كإنَّما يَسْتَضْرِمَانِ العَـرْفَجَا فوق الجَلاذِيِّ إذا ما أَمجْجا(١)

(١) انظر ديوان العجاج / ٣٧٦ ، ٣٧٧.

ويستضرمان : يوقدان النار . والعرفج : شجر له تحرّق شديد إذا وقعت فيه

النار . يقول : فمن شدّة الجري كأنما يستضرمان نــاراً .

والجَلاذِيِّ : أماكن صُلبة ، والواحدة : جلذاءة ويقال : ناقة جُلَدية ، إذا كانت صَلْبة . والإمجاج : البدو في العَدْو قبل أن يلتهب . ويقال : أمج الفرس : إذا أخذ في الجري . انظر شرح ديوان العجاج للأصمعيّ / ٣٧٦ ،

وقمد وقعت تحريفات في هذا البيت ، ففي ط والنسخط المخطوطة : « الجلادي ، بالدال .

وفي ط والنسخ المخطوطة أيضاً: « أمحجا » بالحاء والجيم وكذلك أيضاً في مجالس العلماء: « أمحجا » بالحاء والجيم والصواب: أمججا بجيمين كما في ديوان العجاج ، واللسان .

وفي شُرح ديوان العجاج ، قال أبوحاتم : كان الوجه أن يقول : ﴿ أَمَجًا ﴾ ، ولكنه أراد الوزن فحرًك الجيم ، كما قال العجاج في الأظلّ : الأظلل ؟.

* تشكو ، الوجي من أظْلل وأظَّلل *

وفي اللسان : (مجج ، استشهد بهذا البيت ، قال : وأمجّ الفرس أجرى جرياً شـديداً ، ثم ذكر البيت ، وعلق عليه بقـوله : أراد أمـجّ ، فأظهـر التضعيف للضرورة .

وفي اللسان : « الجلاذي ، بضم الجيم ،تحريف، والصواب : الفتح ففي القاموس : الجَلْذِي بالضّم من الإبل : الشّديد الغليظ ، وجمعه الجَلَاذِيّ بالفتح . يقول : من حفيف ^(۱) عدوهما كأنهما يوقدان ، غُرُفجا . وقال أوس بن حجر :

إذا اجتهدا شدًّا حَسِبْت عُلَيْهِما عريشاً عليه النارُ فهـو مُحَرَّقُ (٢) = ٣٨٤

وسئل عن بيت لطفيل :

كَأَنَّه بعدما صَدُّون من عَرقٍ سِيدٌ تمطُّو جُنْحَ اللَّيِلِ مبلولُ ٣٠ = ٣٩٤

فقال: كأنَّ الفرس بعدما سال العَرَق من صدورهِنَّ ذئب،

فقلت : أخطأت ، إنما معناه كأنَّ هذا الفرس بعدما برزت صدور هذه ^س الخيل من عَرقِ في الصف . وكل طريقةٍ وصف : عرق . يقال : عَرَقُ من قطاو من خيل_{ٍ .}

 ⁽١) في ط والنسخ المخطوطة : «خفيف» بالخاء ، وفي مجالس العلماء :
 «حفيف» بالحاء وما في مجالس العلماء يتقو مع السياق .

⁽٢) انظر ديوان أوس بن حجر /٧٨ ، والعريش : ظَلَة .

وفي الديوان : « يحرق » بالياء . وذكر في حاشية مجالس العلماء أن الشاهد المنسوب لأوس ليس في ديوانه . وهو ـ كما ذكرت ـ في ديوانه من قصدة مطلعها :

أضرّت بها الحساجاتُ حتى كانّها أكبّ عليها جازرُ متعرّقُ

 ⁽٣) من شواهد : اللسان : « عرق ـ مطر » . والرواية فيه :
 * كأنهن وقد صدر ن مر عرق *

وفيه : قال ابن بَرَي : العَرق : جمع عَرَفَة ، وهي السّطر من الخيل وصلّرَ الفرسُ فهو مصدّرٌ : إذا سبق الخيل بصدره . وتمطّر : اسرع في عَدْوه .

فيقول: كان هذا الفرس ذئبٌ قد أصابه المطر، فهو ينجو(١) ويعدو عدواً شديداً .

ثم سئل في هذا المجلس عن بيت لعروة :

. ٤٤ = مُطِلًّا على أعدائه يَزْجُرونه بساحتهم زَجْر المَنِيح المشهِّر (١)

فقيل له: ما معناه ؟ فقال : يزجرون هذا الرّجل ، إذا نزل بساحتهم كما يُزجر المَنِيح ، ثم فسّر فقال : المنيح: من القداح الذي لا نصيب له ، وإنّما هو تكثير في القداح ، مثل السّفيح والوّغُد . (")

فقلت له : ويحك إنّما يزجر ما جاء له نصيب ، وهذا خاملُ لا نصيب له . ثم قال : مُشهّر .

تفسير هذا البيت: القِدْح المعروف بالفوز/ ، يستعار لكثرة

فوزه وخروجه . ومنه يقال : منحت فلاناً ناقتي ^(١) سنة . والنَّاقة تسمى (١) في ط : « ينجر » بالراء ، تحريف واضح .

(٢) المنبح : قِلْم بلا نصيب ، وَقِلْم يستعار تيمَناً بفوزه انظر القاموس :

والشاهد بيت من قصيدة لعروة مطلعها :

أقلّى عليّ اللوم يـا بنت مُنْذرِ ونــامى وإن لـم تشتهي النوم فــاسهــري انظر ديوان عـروة /٣٥، ٣٦.

(٣) السفيح والوغد ، والمنيح ، وهي قداح لاحظ لها ، وقد نظم أسماءها بعضهم في قوله :

لي في الدنيا سهام ليس فيهن ربيخ وأساميهن وغد وسفيح ومنيح انظر: الميسر والأزلام ص ٣٧.

(٤) في ط: « نامي » مكان: « ناقتي » تحريف واضح.

منبحة (١) وذاك إذا أعطيته لبنَها ووبَرَها سنةً ، ثمهردَها، فكذلك هذا القِذْح يستعار ، فهو يتبرّك به لكثرة فوزه . وأنشدته فيه حُجَجًاً .

قال ابن مقبل يصف قِدْحاً قد استعاره لكثرة فوزه :

مضدًى مؤدَّى بــاليــدين مُلَعَن خليـعُ لجــام فــائزٌ متمنّــحُ (١ ٤٤١= وقال عمرو بن قمينة (١) :

بأبديهمُ مَفْرومةً ومغــالق بشيـرٌ بأرزاق العيــال منيحُهــا^(٤) ٤٤٢=

- (١) في ط: « منحية » ، تحريف واضح .
- (٢) في ط فقط: وقع تحريفان في هذا البيت: «بالذي» مكان:
 «بالبدين»، و «معلن» مكان: «ملّعن»، والتصويب من
 المخطوطات، ومجالس العلماء.
 - (٣) في ط: قمئة: تحريف.
- (٤) من شـواهد: اللسان: وغلق، والمغـالق: الأزلام، وكـل سهم في
 الميسرة مُغَلَق، والمغالق: قداح الميسر. قال الليث: سمّي مِغْلقاً لأنه
 يستغلق ما يبقى من آخر الميسر.

وقال أبو منصور: غلط الليث في تفسير قوله: بمغالق. والمغالق من نُعوت قداح الميسر التي يكون لها الفوز، وليست المغالق من أسمائها، وهي التي تغلق الخطر فتوجبه للقامر الفائز، كما يُعلق الرهن لمستحقه ومنه قول عمروبن قمينة ثم ذكر صاحب اللسان الشاهد موضوع الحديث.

وفي ط فقط : « معالق » بالعين ، تحريف .

وفي ط والنسخ المخطوطة : « تثير » مكان : « بشير » وفي اللسان : « يعود » مكان : « بشير » والتصويب من مجالس العلماء / ٢٨٦ وانـظر حاشية المجالس في الصفحة نفسها . فلو كان المنيح القِدح الذي لا نصيب له ما كان بشير^(۱) أرزاق العيال ، ولكنه هو الذي يُمنح أي يستعار فيفوز ويغمر .

ثم أنشدته في القدح الذي يُستعار ويُعْلم بعقب^(١) أو يؤثّر فيه بالأسنان .

قال لبيد:

٤٤٣ = ذَعَرُتُ قِلاص الثَّلج تحت ظلاله بِمَثْنَى الأيادي والمنيح المعقَّب (٢) فإنما عُقِّب علامة لكثرة فوزه وقمره (١)

 (١) وتثير ، في نسخ الأشباه وانظر حاشية رقم ٤ في الصفحة السابقة فقد سبقت الإشارة إلى التصويب .

 ⁽٢) في ط والنسخ المخطوطة : « ويعمر » بالعين ، تحريف صوابه من مجالس
 العلماء .

 ⁽٣) في ط فقط : « يعقب » بالياء ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ،
 ومجالس العلماء .

 ⁽٤) انظر ديوان لبيد /٣١، وقلاص الثلج: السحاب، ومثنى الأبادي: ما فصل من لحم الجذور، والمنيح المعقب: القدح المشدود بالعقب، والعقب: الوتريشد به القدح

والمعنى :أنه دفع البرد عن الناس بلعب العبسر؛ إذ كانت تذبح الجزر ، ويفرق لحمها على الناس . انظر هامش الليوان وفي ط : «قلاس، بالسين ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ومجالس العلماء . وفيه أيضا « المنبح » بدون واو ، تحريف .

قال دريد:

وأصفرَ من قـداح النَّبــع فَـرْع ٍ له عَلَمان من عَقَبٍ وضَـرْس ِ (١) ٤٤٤ =

الضرس: أن يَعضُّ بالضرس ليؤثر فيه.

⁽١) من شواهد اللسان : «عقب» و «ضرس» .

وفي اللسان : روى البيت في «عقب » : « وأسمر من قداح » الخ . وفي « ضرس » روى : « وأصفر من قداح » وعلق صاجب اللسان عليه بقوله : وهـذا البيت أوردهالجوهري : « وأسمر » الـخ . قال ابن بـري : وصواب إنشاده : « وأصفر » الخ .

قال : وكذا في شعره، لأن سهام الميسر توصف بالصَّفرة والصَّلابة .

مجلس أبي محمّد اليزيديّ مع يسَ الزّيات(١)

حدثنا أبو عبيد الله محمد بن العباس اليزيديّ ، قال : أخبرني عمّي الفضل بن محمد بن أبي محمد اليزيديّ عن أبي محمد يحيى بن المبارك اليزيديّ قال : إني لأطوف غداة يوم بمكة إذ لقيني يس الزّيات ، فقال لي : يا أبا محمد ، ما زِمْتُ البارحة لشيء اختلَج في ٣٤/٣] صَدْرى منعنى الفكرُ فيه النّوم، وما كنت أود إلا أن أصبح، فألقاك "٢ / ٣٤]

قلت: وما ذاك؟ قال: أيجوز في كلام العرب أن يقول الرجل: أريد أن أفعل كذا وكذا لشيء قد فعله ؟ فقلت: ذاك غير جائز إلاّ على ضرب من الحكاية أفسّره لك.

قال : فما تقــول في قول الله تعــالى : ﴿ إِنْ فِرْعــونْ عَلَا فِي الْأَرْضُ وجَعَلَ أَهْلَهَا شِيعًا ﴾ ٣٠.

إلى أن بلغ ﴿ ونريد أن نَمُنَ على الَّذين اسْتُضْعِفِوا في الأرض

 ⁽١) في ط فقط: « ياسين الفريابي » بوضع: « الفريابي » موضع الزيّات ،
 تحريف ، وفي نسخ الأشباه المخطوطة: ياسين الزيات وكذلك في مجالس العلماء/٢٩٩ : « الزيات » .

وفي ط ونسخ الأشباه أيضاً : ﴿ ياسين ﴾بألف،والصواب حذف الألف مثل طه ، إله ـ الإله .

⁽٢) في مجالس العلماء /٢٩٨ : « لألقاك » باللام .

⁽٣) القصص /٤.

ونجعلَهُمْ أَئِمَّةً ونجَعَلَهُم الوارثين﴾ (١).

فخاطب بها محمَّداً صلَّى الله عليه وآله وسلم ، وقد فعل ذلك قبل .

قلت : هذا من الحكاية التي ذكرتُها ، لك ، لأنه قال : ﴿ إِنهَ كَانَ مِن المفسدين ﴾ أن كانَ تقدير الكلام : وكان من حُكمنا يَومَئذِ أَن نَمْنَ على الذي اسْتُضْعِفوا في الأرض ، فحكى ذلك لمحمد صلى الله عليه وآله وسلم كما قال في قِصةً يحيى : ﴿ وسلامٌ عليه يَومُ وُلِد وَيَوْمَ يُمْتُ حُياً ﴾ أن .

لأنَّ تقدير الكلام: وكان من حُكمنا سلامٌ عليه يوم وُلِد ويوم يَموتُ ويوم يُبْمَثُ حَبًّا، فحكى ذلك لمحمد صلى الله عليه وآلمه وسلم، فقال: جزاك الله خيراً يا أبامحمد،فقد فَرَّجت عنّي بما شَرْحت لي '').

⁽١) القصص /ه.

⁽٢) خاتمة آية ٤ من سورة القصص .

⁽٣) مريم /١٥ .

⁽٤) في مجالس العلماء ٢٩٩/ زيادة النّصّ الآتي الذي ختم به المجلس: « والأفيدنك كما أفدتني . قال أبو محمد: فحدثني عن النبي « صلى الله عليه وسلم » أنه كان أكثر دعائه : « اللهم إني أسالك اليقين ، والعفو والعافية ، وتمام النعمة في الدنيا والآخرة ، يا أرحم الراحمين » .

مجلس أبي عثمان المازني مع يعقوب بن السِّكيت (١

أخبرنا أبو إسحاق الزجاج قال : إخبرنا " أبو العباس محمد " ابن يزيد عن أبي عثمان قال : جمعني وابن السّكيت بعض المجالس ، فقال لي بعض مَنَّ حضر : سَلْه عن مسألة ، وكان بيني وبين ابن السّكيتُ ودَّ ، فكرهت أن أتهجّمه " بالسّؤال لِعِلْمي بضعفه في النّحو فلمّا ألح عليّ ، قلت له ما تقول في قول الله عز وجل : ﴿ فَأَرْسِل مَمَنا أَخَانَا نَكْتِل ﴾ " ما وزن ، ﴿ نكتل » من الفعل ؟ ولِمَ جزمه ؟ فقال : وزنه : نفْعل ، وجزمه ، لأنه جواب الأمر .

(١) انـظر هـذا المجلس في مجـالس العلمـاء /٣٠٠، وطبقـات اللغـويين
 والنحويين للزبيدي ٢٠٣.

 ⁽٢) في نسخ الأشباه : و أنا ۽ مكان : و أخبرنا ۽ ولعلها اختصار و لأخبرنا ۽ كما
 اختصرت حدثنا في و ثنا ۽ ، وفي مجالس العلماء و أخبرنا ۽ وفي طبقات الزبيدي : و حدثنا ۽ بدون اختصار في كليهما .

⁽٣) في مجالس العلماء : « محمد ۽ مِكان : « عمر » ، وفي ط فقط: « عمر » وفي نسخ الأشباه : « محمد ۽ وهي متفقة مع مجالس العلماء .

 ⁽غ) في ط والنسخ المخطوطة: « التجهمه » بتقديم الجيم على الهاء ،
 والمختار: « أتهجمه » كما في مجالس العلماء لأنه الأنسب في أسلوب الموقف .

⁽٥) يوسف /٦٣.

قلت : فَمَا مَاضِيه ؟ فَفَكُر وَتَشُوِّر (١) فَاسْتَحْيَيْتُ لَه .

فلمًا خَرِجْنا قال لي : وَيَحك ما حَفِظْت الدُّدَ ، خَجَّلْتني بين الجماعة ، فقلت له : والله ما أعرف في القرآن أسهل منها ، قال : فإن / [٣ / ٥ / ولان مَكْتل : نَقْتَبِل من : اكتال يَكْتال ، وأصله : نَكْتَبِل ، فقلبت الواق ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت الألف لسِكُونها وسكون اللام فصار نَكْتال .

⁽١) تشوّر : خجل ، واستحيا ، وفي القاموس : شوّر به : فعل به فعِلاً يُسْتحيا منه فتشوّر .

مجلس أبي عثمان المازنيّ مع أبي عمرو الجَرْمِيّ(١)

حدثني بعض إخواني ، قال : حدثنا أبو إسحاق الزّجاج ، قال : أخبرنا محمد بن يزيد ، قال : حدّثني المازني قال : قال أبو عمرو الجّرْميّ يوماً في مجلسه : منْ سألني عن بيت من جميع ما قالته العرب لا أعرفه فله عليّ سَبق .

فسأله بعض مَنْ حضر ، قال أبو العباس : السائل المازِنيّ ولكنه كني عن نفسه فقال(" له : كيف تروي(") هذا البيت؟ :

مَنْ كان مسروراً بمقتل مالك فَلْسِاتِ نِسْوَتنا بوجه نَهارِ يَهِدِ النَّسَاء حَواسِراً يَشْدُبْنَهُ قَدَ قُمْن فَبُسل تِبلَج الأسحارِ قد كنَّ يَخْبانَ الوجوه تستراً فالآن حين بَدأن للشَّطارِ

فقال له كيف تروي « بدأن _» أو بَدَيْن ، فقال : « بدأن » فقال له : أخطأت ففكّر ثم قال : إنا للهِ هذا عاقبة البُغْي^(٤) .

- (١) انظر هذا المجلس في مجالس العلماء /٣٠٥ .
- (٢) في ط فقط : « فقال » بإسقاط : « له » .
- (٣) في مجالس العلماء : « ترى » مكان : « تروي » .
- (٤) سقط جواب هذا السؤال من ط ونسخ الأشباه فقد ورد النص على النحو التالي في مجالس العلماء/٣٠٦ : « فقال له : كيف تروي : بدأن أو بدين ؟ فقال : بدأن ، فقال : خطأ ، إنّما هـو : « بَدَوْنَ » فقال له : __

قال صاحب الكتاب وقع في هذه الحكاية سَهُوُ من الحاكي لها أو من النّاقل ، إنه(١) حكي أن المازنّي حضر مجلس الجَرْمي ، وهذا غلط .

والذي حدّنني به علي بن سليمان وغيره أن الجُرْميّ تكلّم بهذا بحضرة الأصمعي ، والسّائل له الأصمعي ، وإنما كان ذلـك على الأغلوطة والنّجربة.

أخطأت ، ففكر ، ثم قال : إنا لله هذا عاقبة البغي .
 قال المبرّد : مثل هذا لا يخفى على الجرْميّ ، إنما غولط ، .

⁽١) في مجالس العلماء : « وذلك أنه » .

مجلس أبي عثمان المازنيّ مع أبي الحسن سعيد بن مسعدة(١)

أخبرنا أبو جعفر الطبريّ ، قال : حدثني أبو عثمان المازنيّ قال : [قال]^(٣) لي الأخفش سعيد يوماً : على أي وجه أجاب سيبويه [٣٦/٣] في تثنية كساء : كِساوان بالواو ؟ فقلت : / بالتشبيه بقولهم : حمراوان ويبضاوان ، لأنها في اللفظ همزة كما أنها همزة .

فقال لي : « فيلزمك على هـذا أن تُجِيز في تثنية حمراء : حمراءان على التُشبيه بقولهم : كساءان ، لأنك إذا شبهت الشيء بالشيء فقد وجب أن يكون المشبّه به مثله في بعض المواضع .

فقلت : هـذا لازم لسيبويـه ، ثم فكّرت ، فقلت : لا يلزمـه هذا .

فقال لي: أليس لما شبهنا (ما» به «ليس» فأعملناها عمل «ليس» فأعملناها عمل «ليس» فقلنا : «ما زيد قائماً » ، شبهنا أيضاً ليس به ها في بعض المواضع ، فقلنا : ليس الطيبُ إلا المسكُ ، ومثل هذا كثير ؟

ومنهم من يقول: ليس الطّيب إلا المسكَ ،فنصب، فإنـه لزم

⁽١) انظر مجالس العلماء/٣١٣.

⁽٢) سقطت : « قال » من ط ، ومن نسخ الأشباه .

الأصل ، وذلك أن خبر (ليس) منصوبٌ منفيًّا كان أو موجبًا ، لأنها أخت كان . والمنفيّ قولك : ليس زيدٌ قائمًا . والمحوجب : قولـك ليس زيدُ إلاّ قائمًا ، وما كان زيدُ إلا قائمًا ، كما تقول : ما كان زيد قائماً ، وما كان زيد إلاّ قائمًاً (").

وأما من رفع فقال: ليس الطّيب إلا المسكُ ففيه وجهان: أحدهما: وهـو الأجود: أن يُضّهِر في « ليس ، اسمها، ويجعـل الجملة خبرها، كما قال هشام أخو ذي الرّمة.

هي الشَّفاء لدائي إنْ ظفرتُ بها وليس منها شِفاء الدَّاء مبذولُ^{(٢) ٥}٤٤=

التَقدير : ليس الأمر شفاءُ الدَّاء مبذولُ منها ، ولكنه إضمار لا يظهر ، لأنه أضمر على شريطة التفسير ، وتكون إلّا في المسألةمؤخّرة، وتقديرها التقديم حتى يصحّ الكلام ، لأنه لا يقع بين المبتدأ والخبر ، فيكون التقدير : ليس إلّا الطّيب المسك ء^(٣) ومثله : « إن نَظُنُ إلّا

 ⁽١) وكما تقول: ما كان زيد قائماً ، وما كان زيد إلا قائماً » زيادة ليست في مجالس العلماء .

⁽۲) من شواهد : سيبويه ۳۱/۱ ، ۷۳ ، والمغنى ۳۲۷/۱ ، والهمع والدرر رقم ۳٤۸ .

وفي ط: « لداي » موضع: « لدائي » تحريف واضح . (٣) في ط، ونسخ الأشباه المخطوطة: ليس الطيب إلا المسك .

ربي مجالس العلماء: ليس إلاً الطيب المسك. وانـظر حاشيـة المجالس /٣١٤.

ظناً » (١) تقديره : إن نحن إلّا نظنُّ ظنّا .

والـوجه الأخـر :أن تجعل«ليس» بمنـزلة « مـا » فتلغي عملها لـدخول إلا في خبـرها ، كمـا تلغي عمل «مـا » إذا دخلت إلّا في خبرها ، كما حملوا « ما » على « ليس »فنصبوا خبرها ، لأنه ليس في العربية(٢) شيئان تضارعا، فحُمِل أحدهما على الآخر إلا جاز حمل الأخر عليه في بعض الأحوال .

فقلت : أليس^(٣) هذا مثل ذاك ؟ وذاك أنه لو أجاز سيبويه في تثنية حمراء . ١ حمراء ان ، لجعل علامة التأنيث غير متطرّفة على صورتها ، وهي متطرَّفة ، فهل وجدت أنت علامة التأنيث متوسَّطة على صورتها متطرفة (١) ؟ فسكت ، ثم قال : لم أجد ذلك ، ولا يلزم ٣٧/٣] سيبويه ما قلنا . وما أحسن ما احتجَجْت له . /

⁽١) الجاثة/٣٢.

⁽٢) في ط فقط: « ليس في الغريب » بوضع « الغريب » مكان : « العربية » تحريف.

⁽٣) في ط ، ونسخ الأشباه المخطوطة : « ليس » بدون همزة الاستفهام وفي مجالس العلماء : « أليس ، وهو الأقوى : لأنه موضع استفهام .

 ⁽٤) في ط، ونسخ الأشباه: «متوسطة» مكان: «متطرفة» والتصويب من مجالس العلماء ، وهو المناسب للأسلوب .

مجلس أبى العباس ثعلب مع جماعة(١)

حدّثني أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش قال : أنشدنا أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابيّ :

وصــاحـــبِ أبْــداً حُــلواً مُــزًا للجــاجــة القــوم خَفيفــاً نَــزًا ٤٤٦: إذا تغشّــاه الكــرى ابْـرَ حَــزًا كــان فُــطنـاً تَـحْتــه أو فَــزًا

أو فُرشاً محشوَّةً إوزَّا(٢)

فضحك ، ثم قال :

أخبرني ابن الأعرابي أن اسم ابنته كان (مُزَة) فنادها ورخّمها ، كأنه قال : وصاحب أبداً حلوًا من القول يا مزّة ، ثم حذف الهاء للترخيم ، يقال : رجُّل نزَّ ، إذا كان خفيفاً في الحاجة . ومثله : خفيف ، وخُفافٌ ، ونَذْبٌ بمعنى واحد .

⁽١) انظر مجالس العلماء/٣١٦ .

⁽٢) أنظر اللسان : « وزز » .

وفي ط : « أبـر خّزا » بالخاء، صوابه من النسخ المخطوطة، ومجـالس العلياء . وفيه أيضا : «وقرًا » بالواو .

وقوله : ابرحزًا ، يريد : انْتَبَه(١)

يصفها بقلّةالنوم، وخفّة الرأس.

وقوله : « مملوة إو رًا » يريد ريش إوز ، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه كما يقال : صلّى المسجد أي أهل المسجد .

⁽١) في ط ونسخ الأشباه : « ابنته ، تحريف صوابه من مجالس العلماء/٣١٧.

مجلس أبي العباس أحمد بن يحيى مع أبي الحسن محمد بن كيسان (١)

حدّثني بعض أصحابنا قال : أخبـرنا أبو الحسن بن كيسان قال : قال لي أبو العباس : كيف تقول مررت برجل قائم أبوه ؟ فأجبته بخفض « قائم » ورفع « الأب » .

فقال لي : بأي شيء ترفعه ؟ فقلت : بقائم .

فقال: أوليس هو عندكم اسماً ، وتعيبوننا بتسميته فعلاً دائماً ، فقلت (1): لفظه لفظ الأسماء، وإذا وقع موقع الفعل المضارع ، وأدّى معناه عَمِل عمله ، لأنه قد يعمل عمل الفعل ما ليس بفعل إذا ضارعه .

قال : فكيف تقول : مررت برجل أبوه قائم ؟ فأجبته برفعهما جميعاً .

فقال لي : فهل تجيز أن تقول : مررت برجل [أبوه]^٣ قائم ، فترفع به مؤخّراً كما رفعت به مقدّماً ؟ .

⁽١) انظر مجالس العلماء /٣١٨.

 ⁽٢) في ط فقط: و فعلاً وإنما يغلب و مكان: و فعلاً دائماً فقلت، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ومجالس العلماء.

 ⁽٣) سقطت كلمة : «أبوه» من ط والنسخ المخطوطة، صوابه من مجالس العلماء .

قلت : ذلك غير جائز عند أحد . قال : ولِمَ ؟ قلت : لأنه اسم ٣٨/٣] جرى مجرى الفعل ، وإذا تقدّم عمل عمل الفعل ولم يكُن فيه / ضمير ، فإذا تأخر كان بمنزلة الفعل المؤخّر ، فلزمه أن يقع فيه ضمير من الاسم المتقدّم ، يرتفع كما يكون ذلك في الفعل إذا تأخر . فلمًا كان الفعل لو ظهر ها هنا لم يرفع ما قبله كان الاسم الجاري مجراه أضعف في العمل ، وأحرى أن لا يعمل فيما قبله .

فقال لي : فاجعل الاسم مرفوعاً بالابتداء،وما بعده خبرُهُ على مذهبكم ، لأن خبر المبتدأ عندكم يكون مخفوضاً ، ومنصوباً كما تقولون : زيد في الدار ، و وزيد أمامك .

قلت: ذلك غير جائز ، لأن خبر المبتدأ إذا كان هو المبتدأ بعينه لم يكن إلا مرفوعاً كقولنا: زيد منطلق ، وعبد اللهقائم،وما أشبه ذلك .

وكذلك إذا قلنا:مررت برجل ٍ أبوه قائم ، فالقائم هو الأب في المعنى ، فلا يجوز أن يختلف إعرابهما .

قال فقد جاء في الشّعر الفصيح الذي هو حجة مثل هذا الذي تنكه .

قال امرؤ القيس :

فطلَّ لنا يسومُ لذيكُ بِنَعْمةٍ فَقِلْ فِي مَقيلٍ نَحْسُهُ مُتغيِّبِ(١) ٢٤٤=

تقديره : فَقِلْ في مقيل مِتغيّب نحسُّهُ ، ثم قدّم وأخّر كما ترى .

فقلت له : ليس هو على هذا النقدير ، فوقع لي في الوقت خاطر ، قال : فأيّ شيء تقديرهُ ؟ فقلت : قِلْ (٢) في مقبل نحسُه ، وتمّ الكلام كما تقول : مررت بمضروب أبوه كريم ، والنقدير مررت برجل مضروب أبوه ، ثم تجعل كريماً نعتاً للمتروك الّذي في النيّة ، فكأنه قال : فَقِلْ في مقبل نحسُه .

يقال: قال نحسُه أي سكن . والنّحس: الدّخان أيضاً . ثم قال: «متغيب» بعد أن تّم الكلام ، فكأنه (٣) قال: متغيّب عن النّحس.

فقال : هذا لَعَمْري وجهُ على هذا التقدير ___

قال أبو الحسن : فحدَّثت أبا العباس المبردِّ بما جرى ، فقال :

 ⁽١) انظر اللسان : و غيب ، وليس في ديوان امرىء القيس :
 ودوايته في اللسان : و متغيب ، بالرفم .

⁽٢) في ط : و هل ، مكان : و قل ، تحريف واضح .

 ⁽٣) في ط فقط : « فقال كأنه » مكان : « فكأنه » صوابه من النسخ المخطوطة ومجالس العلماء .

هذا شيء كان ('' خطَرَ لي فخالفت النَّحويين ، لأنهم زعموا إنه مما أتى به امرؤ القيس ضرورةً ثم رأيته بعد ذلك قد ('' أملاه .

⁽١) في مجالس العلماء : ﴿ هذا شيء خطر ﴾ بدون : ﴿ كَانَ ﴾ .

 ⁽٢) في ط فقط : وهذا ، مكان : وقد تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة ومجالس العلماء .

مجلس سعيد الأخفش مع المازني (١)

حدثني محمد بن منصور قال : سأل المازني أبا الحسن سعيد ابن مسعدة عن قولهم : زيد أفضل من عمرو ، وأكرم منه .

فقال الأخفش : أفعل في هذا الباب إذا صحبه (منْ » فإنسا يضاف إلى ما هو بعضه ، فلم يُثنّ ولم يُجمع ، كما أن البعضكذلك/ [٩/٣] لا يننّى ولا يُجْمع ولا يؤنّت ، كقولك : بعض أخَواتك خَرَجْن ، وخَرَجنا ، وخرج .

> قال أبو عثمان : إنما معناه فَضْلُهُ يزيد على فضله ، وكرمُه يزيد على كرمه ، فكان بمعنى المصدر فلم يُثنّ ولم يجمع ، كما أن المصدر كذلك .

> وقال الفراء : إنّ افعل في هذا الجنس يضاف إلى شيء يجمع الفاضل والمفضول ، فاستغنى بتثنية ما أضيف إليه وجمعه وتأنيثه عن تثنيته في ذاته وجمعه ، فصار بمنزلة الفعل الذي إذا تقدّم يستغنى بما بعده عن تثنيته وجمعه .

انظر المجلس في مجالس العلماء /٣٢٢.

مجلس مروان مع أبي الحسن سعيد ابن مسعدة الأخفش

أخبر أبو جعفر أحمد بن محمد الطّبريّ : قال : سأل مروانُ سعيدَ بن مسعدة الأخفش : أزيداً ضربته أم عمراً ؟ فقال : أيّ شيء تختاره فيه ؟ فقال : أختار النصب لمجيء ألف الاستفهام .

فقال: ألست إنما تختار في الاسم النّصب إذا كان المستفهم عنه الفعل ، كقولك : أزيداً ضربته ،أعبد الله مررت به ؟ فقال بلى : فقال له : فأنت إذا قُلْت : أزيداً ضربته أم عمراً فالفعل قد استقر عندك أنه قد كان ، وإنما يستفهم عن غيره وهُو(١) مَنْ وقع به الفعل ، فالاختيار الرّفع ، لأن المسئول عنه اسم ، وليس بفعل، فقال له الاخفش : هذا هو القياس .

قال أبو عثمان : وهو أيضاً القياسُ عنىدي ، ولكن النّحويين اجمعوا على اختيار النّصب في هذا لمّا كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الأصل للفعل .

⁽١) في ط فقط : « ومن وقع » بإسقاط : « هو » .

مجلس أبي العباس ثعلب مع جماعة(١)

حدَّثنا أبو الحسن علي بن سليمان قال : كُنّا عند أبي العباس ثعلب ، فأنشدنا للحصين بن الحُمام المرّيّ :

تَأَخُّرتُ استبقي الحيـاةَ فلم أجد لنفسي حيـاةً مثل أن أَتَفَـدّمَا ٤٤٨= فلسنا على الاعقاب تَدْمَى كلوُمنا ولكن على أقـدامنا يقطُرُ الدَّما^(٢)

- (١) يزيد « مجالس العلماء » / ٣٢٥ جماعة « في مجلسه » .
 - (٢) انظر الحماسة /١٩٧ بشرح المرزوقي .

من شواهد : المنصف ۱۶۸/۲ ، وابن الشجري ۳۶/۲ پرواية الدّمي ، ۱۸۷/۲ ، برواية : « الدما » ، وابن يعيش ۱۵۳/۶ ، ۸٤/٥ والخزانة ، ۳۵۲/۳ ، وشواهد الشافية ۱۱۶/۶

وفي الخزانة : « المبرد استدلّ به بأن الدّم أصله : فَعَلَ بتحريك العين ولامه ياء محذوفة ، بدليل أن الشاعر لمّا اضطر أخرجه على أصله ، وجاء به على الوضع الأول ، فقوله : « اللّما » بفتح الدال فاعل « يقطر » والضمة مقدّرة على الألف ، لأنه اسم مقصور ، وأصله : دَمَيٌ ، تحرّكتَ الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً والدليل على أن اللام ياء قولهم في التثنية : «ميان»، وفي الفعل : دميت يده » .

قال البغدادي : «هذا محصل مدّعاه ، وهو إنما يتم على أن فتح الميم قبل حذف اللام ، وعلى أن « الدما » بمعنى الدّم ، وعلى أنّ : « يقطر » بالياء التحتية ، وفي كل واحد بحث .

أمَّا الأول معنوع ، وإنما فتحة العيم حادثة بعد حذف اللام ، وهو مذهب سيبويه ،وذلك أن الحركة عنده إذا حدثت لحذف حرف ، ثم ردَّ المحذوف ثبتت الحركة التي كانت قد جرت على السّاكن قبل دخولها عليه بحالها . ويشهد له قولهم : يديان ، فإنهم أجمعوا على سكون العين من : ويد ، من غير خلاف ،وقد نراهم قالوا : يديان ، فحركها عند الرّد ، لأنها قد جرت = فسألَنا ما تقولون فيه ؟ فقلنا الدّمُ فاعل جاء به على الأصل ، ٤٠/٣] فقال : هكذا / رواية أبى عبيدة (١٠ .

وكان الأصمعي يقول : هـذا غلط ، وإنما الرّواية : « ولكن على أقدامنا تقطر الدّما » (") منفوطة من فوقها .

 [،] محرّكة قبل رد اللام »

^{. •} محوله قبل ولا الحرم » وأمّا الثاني فعمنوع أيضاً لاحتمال أنه مصدر : دَمِيَ يدْمَي دماً :. كفرح يفرحُ

واما الثاني فممنوع أيضا لا حتمان أنه مصدر: دبي يدمي دنه .. فكرح يسرح فرحاً » .. في ط والنسخ المخطوط قيد أن عهد به مفر محاليد العلم اوز و أد

⁽١) في ط والنسخ المخطوطة: «أبو عبيد» وفي مجالس العلماء: «أبو عبيدة». أما أبو عبيد فهو القاسم بن سلام أخذ عن أبي زيد، وأبي عبيدة» والاصمميّ واليزيدي وله من التصانيف: الغريب المصنف عريب القرآن م معاني القرآن القراءات المذكر والمؤنث الامثال السائرة، توفي سنة ٢٢٣ أو ٢٢٤هـ انظر بغية الوعاة ٢٥٣، ٢٥٤.

وأمّا أبو عبيدة فهو معمر بن المثنى اللغوي البصري . كمان أعلم من الأصمعي وكان أبو نواس يتعلم منه ويصفه ، وينّم الأصمعي . فسئل عن الأصمعي فقال : بُليل في قفص ، وعن أبي عبيدة فقال : أديمٌ طُوِي على علْم .

من أشهر مصنفاته : المجاز في غريب القرآن ـ الأمثال في غريب الحديث ـ المثالب ـ أيام العرب ـ معاني القرآن ـ اللغات ـ ما تلحن فيه العامة . ولد سنة ١١٢هـ، وتوفي سنة تسع وقيل : ثمان ، وقيل عشر وقيل : إحدى عشرة وماثين . انظر البغية ١٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦.

 ⁽٢) في ط: « الدماء » بزيادة الهمزة . وفي المجالس ونسخ الأشباه
 المخطوطة : « الدما » بدون همزة .

والمعنى : ولكن على أقدامنا تقطر الجراحاتُ والدّما، فيصير مفعولًا به . ويقال : قطر الماء (' وقطرته أنا. وأنشدنا :

كــأطــوم فَقَـــدَتْ بُــرغُــزهَــا أَعَقَبْتُهـا الغُبْسُ ٣ منهـا عَــدَمـا = ٤٩ شُــغِــلت ثُــم أتــت تَـــرشُـــهُــه فـــإذا هـــي بِــعِـــظَام وَدَمـــا ٣ فــافـــاقــت فــوقــه تــرشُــهُــه وأُعِيـضَ ٣ القلْبُ منها نَــدَمـا فالدّم في موضع خفض ِعَطْفُ على العظام ، ولكنه جاء به على

وكان الأصمعيّ يقول: إنما الرواية: فإذا هي بعظام ودماء، ثم قصر الممدود.

والأطوم: البقرة الوحشية . وبرغزها: ولدها ، والغُبْسُ (٠) جمع أغبس (١) وهي الكلاب .

- (١) في ط فقط: «قطر المناء تحريف، وفي المجالس ونسخ الأشباء المخطوطة: «الماء»، «والمنا» كيل: يكال به أو يوزن وهوغير مناسب للمقام.
- (٢) في ط فقط : « الغبش » بالشين ، تحريف ، وفي ط فقط : « وكأطوم »
 بزيادة الواو.
- (٣) وانظر البيتين الأوليين في اللسان : «أطم ، يرغز»، وأمالي ابن الشجري
 ٣٤/٢ ، والخزانة ٣٥٢/٣.
 - (٤) في ط فقط : « وأغيض » بالغين ، تحريف .
 - (٥) في ط: « والغبش » بالشين تحريف .
 - (٦) في ط: « أغبش » بالشين تحريف .

الأصل مقصوراً كما ترى .

مجلس أبي العباس مع رجل من النحويين (١)

حدثني عليّ بن سليمان قال : سأل رجلُ أبا العباس في مجلسه عن قول الشاعر :

• ٤٥ = مَرْحباً بالذي إذا جماء جاء الـ خير أو غاب غاب عن كُلِّ خَيْرٍ

فقال : أيهجوه أم يمدحه ؟ فقال : بل يهجوه .

وفيه تقدير ان : أحدهما تفسير محمد بن يزيد ، قـال : يصفه بالغفلة والبلادة ، وتقديره : مَـرْحباً بـالذي إذا جـاء جاء الخيـر أي حضوره غيبة ، فهذا المصراع في ذكر بلادته وغَفْلته .

ثم قال : أو غاب غاب عن كل خير ، معناه : أن الخير عندنا فإذا غاب غاب عن كل خير ، لأنه لا يرجع إلى خير عنده .

قال أبو العباس أحمد : إنما وصفه بالحرمان فقط .

وتقدير الكلام عنده : مَرْحبًا بالذي إذا جاء غاب عن كل خيرٍ ، جاء الخير أو غاب ، يصفه بالحرمان والشَّوْم على كُلّ حالرٍ .

 الخير أي / صادف الخيرَ عندنا أو غاب غاب عن كل خير ، أي أنه لا [١/٣ ؟ يرى الخير إلا عندنا ، فإذا غاب عنا حُرِم ولم يصادف خَيْراً . ومثل هذا مما يسأل عنه :

سألنا مَنْ أباك سراة تَيْم فقال أبي تسسوده نسزارا=٤٥١

تقديره : سألنا أباك نزاراً من سَراة تيم تسوّده(١) ؟ فقال : أبي ، ينتصب أبـاك بوقـوع السؤال عليـه ، ونـزارًاً بـدُلُ منـه ، ومَنْ رفـعُ بالابتداء ، وسراة مبتدأ ثانٍ وتسوّده الخبر ، والمبتدأ الثاني والخبر خبر الأول .

وقوله : فقال أبي : تقديره : هو أبي فيكون خبر ابتداء مُضْمو ، وإن شئت رفعته بالابتداء والخبر بعده مقدّر كأنك قلت : أبي تسوّده سَراةُ تَبِم .

* * *

 ⁽١) ط فقط : « تسوّد » تحريف .

مُجْلس أبي عمرو بن العلاء مع أبي عبيدة(١)

حدَثنا أبو الحسن علي بن سليمان ، قال : حدثني محمد بن يزيد ثنا^(۲) المازني عن أبي عبيدة قال: سمعت أبا عمرو^(۲) بن العلا يقرأ : ﴿ لَنَخْذِت عليه أَجْراً﴾ ^(۱) فسألته عنه ، فقال : هي لغة فصيحة وأنشد قول الممزّق العبدي :

٤٥٢ = وَقَلْ تَخِلَتْ رِجلي إلى جَنْب غُرْزِها نسيفاً كَأَفْحُوصِ القَطاةِ المُطَرِّقِ (*)
 يقال : اتّخذ مسجداً اتخاذاً ، وتَخِذ يتْخَذُ تَخَذُ تُخذَلُ بَعْذَلُ المعنى (*) .

(١) انظر مجالس العلماء/٣٣٣.

- (٢) مختصر : حدثنا
- (٣) في ط فقط: « أبو عمر » تحريف واضح .
- (٤) الكهف / ٧٧. وقرأ بها أيضاً ابن كثير ، ويعقبوب ، وابن محيصن واليزيدي والحسن ، وابن مسعود ، وقتادة ، وابن بحرية . انظر قراءة رقم ٥٨٦٥ في معجم القراءات .
- (٥) انظر الأصمعيات /١٨٩ واللسان : «نسف ـ طرق » والحيوان ١٩٨/٢، والعيني ١٩٠/٤.

وفي العيني : و نسيفاً » يفتح النون وكسر السين المهملة ، وسكون الياء آخر الحروف ، وفي آخره فاء : وهو أثر ركض الرَّجل بجنبي البعير إذا انجسر عنه الوبر .

والأفحوص : مجثم القطاة أي بيتها، سُمّي بذلك لأنه تفحصه من : فحص المطر التراب : أي قلبه .

> والمطَرِّق: من طرِّقت القطاة : إذا حان خروج بيضها . (٦) بعده في المجالس : « واحد » .

مجلس أبي عمرو مع الأصمعي (١)

حدثنا أبو الحسن عليّ بن سليمان ثنا أبو العباس أحمد بن يحيى ثنا أبو الفضل الرياشي ، قال : سمعت الأصمعي يقول : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : الشَّعَفَ بالعين غير معجمة : أن يقع في القلب شيء فلا يسذهب . يقال : قد شعفني يَشْعَفني [شعفاً] (1) إذا ألقى في قلبي ذكره وشَغَله . وأنشد للحارث بن حلزة البشكري :

ويئست مـمــا كـــان يَشْـعَفُـني مِنهـا ولا يُسْلِيك كـــاليَــأس ِ^{٣) =8٥٣}

قلت: قد قرأت القُرَّاء ﴿ قد شَغَفَها حَبًّا ﴾ (أ) بالغين معجمة . ﴿ وَشَغَهَا بِالْعِينِ غَيْرِ مُعِجِمةً . /

⁽١) وانظر مجالس العلماء /٣٣٤.

⁽٢) سقطت من نسخ الأشباه ، صوابه من مجالس العلماء .

⁽٣) انظر المفضليات /٢٦٤ من قصيدة مطلعها:

لِمَن السديارُ عَفَسُون بالحبس آياتُها كمهسارة الفُسْرس (٤) يوسف / ٣٠ ، والقراءة بالعين هي قراءة الحسن ، وابن محيصن وعلي بن

أبي طالب ، وعلي بن الحسين وآخرين . انظر قواءة رقم ٣٧٨٠ في معجم القراءات .

مجلس الأصمعي مع الكسائي ^(١)

حدث حماد بن إسحاق عن أبيه قال : كنّا عند الرّشيد فحضر الأصمعي والكسائيّ ، فسأل الرشيد عن بيت الرّاعي :

٤٥٤=قتلوا ابنَ عفَّـانَ الخليفَةَ مُحْرِماً ودعــا فلم أرَ مِثْلَهُ مَخـــُدُولا (٢)

فقال الكسائي : كـان قد أُحْـرمَ بالحـجّ . فضحك الأصمعي وتهانف (*) فقال الرّشيد ما عندك ؟ فقال : والله ما أحرم بالحّج ولا أراد أيضاً أنه دخل في شهر حرام كما يقال : أشهر وأعام : إذا دخل في شهر وفي عام .

فقال الكسائي : ما هو إلّا هذا، وإلّا فما معنى الإحرام ؟ .

- (١) وانظر مجالس العلماء /٣٣٦.
- (٢) انظر الخزانة /٥٠٣ ، فقد ذكر عرضاً عند ذكر الشاهد :
- أزمان قومي والجماعة كالَّذي منع السرحالة أن تَميل مميلا وهو من قصيدة جيدة أولها :
- أوليّ أمر اللّه إنا معشر حنفاء نسجد بُكرةً وأصيلا ويروي عن الراعي أنه كان يقول: من لم يرو لي من أولادي هذه القصيدة فقد عقني .
- (٣) في النسخ المخطوطة: « وتهافت » ، وفي ط: « وتهاتف » وما في ط ، تحريف . وفي مجالس العلماء : « وتهانف » بـالنون والفـاء وهو أنسب للموقف أو للمقام ، وفي القاموس: « الأهناف » ضحك في فتور كضحك المستهزىء كالمهانفة والتهانف .

قال الأصمعى : فخبرّني عن قول عدّي بن زيد (١) :

قتلوا كِسْسرى بليسل مُحْرِماً فتسولَى لم يُمتَّع بِكَفَنْ= ٤٥٥

أي إحرام لكسرى ؟ فقال الرشيد : فما المغنى ؟ فقال : يريد أن عثمان لم يأت شيئاً يوجب تحليل دمه ، وكل من لم (⁽¹⁾ يحدث مثل ذلك فهو في ذِمّة (⁽¹⁾ فقال الرشيد : يا أصمعي ما تُطاق في الشَّعر .

* * * *

⁽١) في ط: (يزيد) تحريف واضح .

 ⁽٢) في ط والنسخ المخطوطة: و وكل من يحدث ، بسقوط و لم ، تحريف صوابه من مجالس العلماء .

⁽٣) ط فقط : « دمه » بالدال تحريف واضح .

مجلس أبي يوسف مع الكسائي

حدّث أبو العباس أحمد بن يحيى ، قال : حدثني سلمة عن الفرّاء قال :

كتب الرشّيد في ليلة من اللّيالي إلى أبي يوسف صاحب أبي حنيفة: أفتنا ـ حاطك الله، ـ في هذه الأبيات:

قال أبو يوسف : فقلت في نفسي ، هذه مسألة فقهية نحوّية ، إن قلت فيها بظنّي لم آمن الخطأ ، وإن قلت : لا أعلم قيل لي : كيف تكون قاضي القضاة وأنت لا تعرف مثل هذا ؟ .

ثم ذكرت أن أبا الحسن عليّ بن حمزة الكسائيّ معي في

فبيني بها إن كنت غير رفيقة وما لامرىء بعد الشلاث مقدّمُ

 ⁽١) من شواهد : الخزانة ٧٠/٣ ، ومغنى اللبيب ١/٤٥ وروايته : « ثلاث » بالرفع .

⁽٢) بعده في المجالس :

الشّارع'') فقلت : ليكن رسول أميــر المؤمنين بحيث يكرم ، وقلت للجارية : خذي / الشّمعة بين يديّ، فلخلت إلى الكسائي وهو في [٤٣/٣ فراشه فأقرأته الرُّقعة ، فقال لي : خذ الدّواة واكْتُبُ .

> أما مَنْ أنشد البيت بالرفع فقال : « عزيمة ثلاث » فإنّما طَلَقها بواحدة، وأنباها أن الطّلاق لا يكون إلاّ بثلاثة، ولا شيء عليه .

> وأما من أنشد بالنصب (٢٠ و عزيمة ثلاثاً) ، فقد طلّقها وأبانها ، لأنه قال : أنت طالقُ ثلاثاً ، فأنفذت الجواب ، فَحُمِلَتْ إلىّ آخر الليل جوائز (٣٠ وصلاتُ ، فوجهّت بالجميع إلى الكسائي .

> > * * * *

⁽١) أي يقطن معي في شارع واحد . انظر حاشية مجالس العلماء / ٣٣٩.

⁽٢) في ط: ﴿ بِالنصفِ ﴾ تحريف واضح .

⁽٣) في ط : « بجوائز ۽ .

[مجلس الكسائي مع المفضل بحضرة " الرشيد]

قال الزّجاجيّ في (أماليه): أخبرنا أحمد بن سعيد الدمشقي حدثنا الزّبير بن بكار حدّني عمي مصعب بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن مصعب قال: قال المفضل الضّبي وجّه إليّ الرشّيد، فلما علمت إلا وقد جاءني الرّسل ليلا ، فقالوا: أجب أمير المؤمنين ، فخرجت حتى صِرْتُ إليه وهو مُتكيء ومحمد بن زبيدة عن يساره ، والمأمون عن يمينه (() ، فسلمت فأوماً (() إليّ بالجلوس ، فجلست ، فقال لي : يا مفضّل ، قلت: لبّيك يا أمير المؤمنين ، قال: كُمْ في و فَسَيكُفِيكُهُمُ الله) من اسم ، فقلت : للإثة أسماء يأمير المؤمنين ، قال : فما هي ؟ قلت : الياء لله عز وجل ، والكاف الثانية لرسول الله صلّى الله عليه وسلم ، والهاء والميم والواو في الكفّار ، قال : صدقت ، قال : معدقد الله نا منال : ما قال : معدادا الشّيخ يعني (() الكسائي ، وهو إذن جالس ، ثم قال : فهمت يا محمد ، قال : نعم ، قال : أعد المسألة ، فأعادها كما قال

⁽١) انظر مجالس العلماء /٣٥ .

 ⁽٢) في مجالس العلماء بالعكس محمد عن يمينه ، والمأمون عن يساره .
 (٣) في ط : « فأومي » .

⁽٤) البقرة /١٣٧ .

 ⁽٥) في ط فقط: تقي الدين . وفي النسخ المخطوطة : (يعني » ولعل الناسخ أثناء الكتابة قفز إلى ذهنه اسم السبكي فاختلط مع الكسائي ، والسبكي كان يلقب بتقى الدين ، وهذا من عجائب التصحيف .

المفضل: ثمالتفت، فقال: يا مفضّل عندك مسألة تسأل عنها؟ قلت: نعم يا أمير المؤمنين قول الفرزدق:

٤٥٧= أحدنا بآفاق السّماء عَلْيكُم لنا قَمَراها والنُّجُومُ الطّوالِعُ (١)

قال : هيهات : قد أفادنا هذا متقدّماً قبلك هذا الشّيخ (١)

لنا قمراها يعني الشّمس والقمر ، كما قالوا : سنة ّ العمرين يريدون : أبا بكر وعمر .

قلت: ثُمَّ زيادة يا أمير المؤمنين في السؤال: قال: زد، قلت: فلِمَ استجيز هذا ؟ قال: لأنه إذا اجتمع اسمان من جِنس واحد، وكان أحدهما أخف على أفواه القائلين غلبوه فسمّوا الآخر باسمه، فلما كانت أيام عمر أكثر من أيام أبي بكر وفنوحه أكثر غلبوه وسموا أبا بكر باسمه. وقال تعالى: ﴿ يُعُدُّ المُشْرِقِين ﴾ (أ) وهو المشرق والمغرب.

⁽١) انظر ديوان الفرزدق /٤١٩.

وهو من قصيدة مطلعها :

مِنَّا الذي اختير الرجال سماحةً وخيراً إذا ذهب الرَّباح الـزعازعُ (٢) يعني الكسائر.

 ⁽٣) في ط ونسخ الأشباه : « سنة » وفي مجالس العلماء : « في العمرين »
 بوضع : « في » مكان : « سنة » .

⁽٤) الزخرف /٣٨.

قلت : قد بقيت مسألة أخرى ، فالتفت إلى الكسائي / .

وقال: أفي هذا غير ما قلت؟ قلت: بقيت الغاية التي أجراها الشّاعر المفتخر في شعره قال: وما هي؟ قلت: أراد بالشمس إبراهيم خليل الرّحمن وبالقمر محمداً صلّى الله عليه وسلم، وبالنجوم الخُلفاء الراشدين، قال فأشرأب أمير المؤمنين، ثم قال: يا فضل بن الربيع أحمل إليه مائة ألف درهم، ومائة ألف لقضاء دينه.

* * * *

مجلس الزجاجي مع أبي بكر بن الأنباري

قال الزّجاجي في كتابه المسمى : (إيضاح عِلل النحو)^^ : مسألة جرت بيني وبين أبي بكر بن الأنباري في المَصْدر ، قلت له مرة : ما المصدر في كلام العرب من طريق اللغة ؟ فقال : المصدر : المكان الذي يصدر عنه كقولنا : مصدر الإبل وما أشبهه ، ثم تقول مصدر الأمر والرَّايِ^(٢) تشبيهاً .

والمصدر أيضاً هـــو الذي يسمّيــه النّحويّــون مصدراً كقــولنا : ضرب زيدٌ ضَرْبًا وَمَصْرِبًا ، وقام قياماً ومقاماً وما أشبه ذلك ، والمَهْمَل يكون مكاناً ومصدّرًاً .

قلت له : فإذا كمان كذلك ، فَلِمَ زعم الفرّاء : أن المصدر مُصْدَرُ^(؟) عن الفعل ؟ فأي قياس جعله بمنزلة الفاعَل ^(٤) وقمد صحّ عندك أنّه يكون معمولاً فيه^(٩) بمعنى مصدر أو مكان كما ذكرت ؟

- (١) انظر / ٦٦، ٦٢ ، وهذا الكتاب حققه الزميل الفاضل د. مازن المبارك نشر
 دار النفائس ببيروت . الطبعة الثانية ١٩٧٣ .
 - (٢) في ط: « والترامي » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ، والإيضاح .
- (٣) في ط والنسخ المخطوطة : و منصدر » بنزيادة نون ، وفي الإيضاح بغير نون .
 - (٤) في ط فقط : « العامل » .
 - (٥) في ط والنسخ المخطوطة : « فيه » وفي الإيضاح : « به » .

فقال: ليس هو كذلك عند الفرّاء إنما هو عنده بمعنى مفعول، كانه أصدر عن الفعل، لاأنه هو صَدَرَ عنه فهو بمعنى مفعول، كما قيل: مركب فاره، ومعنىاه: مركوبٌ، ومشرب عذبٌ، ومعنىاه: مشروبٌ.

قال الشاعر :

٤٥٨= وقد عادَ عذْبُ الماءِ بَحْراً فزادني على ظَمئي أن أبحر المشرَبُ العذْبُ(١)

أراد : المشروب العذب . يقال : أبحر الماء واستبحرته : إذا صار مِلْحاً غليظاً . قلت له : ليس يجب أن يجعل دليله على صحة دعواه ما ينازع فيه ، ولا يُسلّم له ولا يجده (٢) في كلام العرب .

قال: فأين وجه المنازعة ههنا؟ قلت له: إجماع النحويين كلهم على أنَّ المأكل يكون بمعنى الأكل والمكان ، والمَشْرَبَ بمعنى الشرِّب والمكان ، ومنه قيل: رجل مَقنْع أي مقنوع به .

وليس في كلام العرب مَفْعل ، بمعنى مُفْعَل ، ليس فيه مَكْرَم

⁽١) انظر لسان العرب : ﴿ بِحر ﴾ وروايته :

[«] وقدعادماء الأرض » ، « إلى مرضى » مكان « على ظمئى » .

⁽٢) في ط: « ولا نجده » بالنون .

بمعنى مُكرَم ، ولا مُعْطَى ، بمعنى : مَعْطى ، ولا مُقْفل [بمعنى مُقْفل] (الله مُعْفل الله بمعنى المفعول / فهل تعرف أنت في [8/0 و الله مُقْفل إنها يجيء المُقَفِّلَ بمعنى المفعول / فهل تعرف أمنا في الله و الله على مُقْعَلَ معدولاً عنه ، فيكون مصدراً مُلحقاً به ؟ هل تعرفه في كلامهم أو تذكّرُ له شاهداً من شعر أو غيره أو رواية أو قياساً يحمل عليه ؟ فقال : إن أصحابنا يقولون : المصدر جاء بمعنى مفعل شاذًا لا يقاس عليه ، إنما هو اختصاص غير مقيس عليه ، والشّواذ في كلامهم غير مدفوعة .

قلت له : أما إذا صارا إلى باب الشهوات (٢) والدَّعــاوي بغير برهان ، فالكلام بيننا ساقط .

فأما الشّواذ فإنما يقبل ما نقلته النّقلة ، وسمع منها في شعر أو شاهد كلام ، لا ما يدّعيه المدّعون قيـاساً ، قـال : وقد قـال بعض أصحابنا : إن المصدر بمعنى الانصدار ، كأنه ذو الانصدار منه ، كما قيل : السلام المؤمن ومعناه : ذو السّلام ، قلت له : فقد رجع القول بنا إلى أنه في معنى فاعل ، وقد مضى الكلام فيه .

فذكرت ما جرى بيننا لأبي بكر بن الخيّاط (٢) فقال : هذه أشياء

⁽١) « بمعنى مقفل » سقطت من ط صوابه من النسخ المخطوطة .

⁽٢) في الإيضاح : « السهول » مكان : « الشهوات » .

⁽٣) هو محمد بن أحمد بن منصور أبو بكر بن الخياط النحوي .

قال ياقوت : أصله من سَمَرْقند ، وقدم بغداد ، وكان يخلط نحو البصريين =

يولدها من عنده على صداهب القوم ليست محكية عن الفرّاء ، ولا موجودة في كتبه ، ولكنّها مِمّا يرى أنها تؤيد(١) المذهب وتنصره . ثم رأيته بعد ذلك بمدّة بعيدة قد ذكر هذه الاحتجاجات أو قريباً منها في بعض كتبه ، ولم يرجم عنها .

والكوفيين ، وناظرِ الزجاج .

صنف معاني القرآن ـ النُّحو الكبير ـ المقنع في النحو ـ الموجز في النحو مات ٣٢٠ هـ.

⁽١) في ط فقط : « تزيد » مكان : « تؤيد » .

الفن السابع: مسائل نحوية إحدى عشرة مسألة في النحو

هذه إحدى عشرة مسألة سأل عنها أبو بكر الشّيبانيّ ، أبـا القاسم الزّجاجيّ في كتاب أنفذه إليه من طبرية إلى دمشق ، فكتب إليه في الجواب .

بسم الله الرحمن الرحيم

حفظك الله وأبقاك ، وأنم نعمته عليك وأدامها لك ، وقفت يا أخي ـ جعلني الله فداك ـ على مضمّن كتابك الوارد معاخينا ـحفظه الله .

والجواب عنه يصدر إليك، ولا يتأخر بحول الله ومشيئته، ووقفت على ما ضمنته آخره من المسائل التي اشتبهت عليك، ويادرت اليك بتفسيرها في هذا الكتاب لعلمي بتعلّن قلبك بها، وليعجـل أخونـا حفـظه الله الانتفاع بهـا، وأتُبعَنُهـا مسـائـل من عنـدي منتخبـةً من ضُروبٍ شتّى أنت تقف عليها وتذكرني بها.

ومهما عرض لك من أمثال هذا فلا تَنْقبض في مفاتحتي به ، فإني أُسَرَبذلك،وأقضي إليك فيه ما عندك على / مبلغ ما يتناهى إليه [٤٦/٣] علمي ـ إن شاء الله تعالى _.

المسألة الأولى

أمّا قولهم: هذا زيد السّعديّ سعد بكر، وقولك كيف يعرب سعد؟ وما الاختيار فيه؟ فيإنّ هذه المسألة يختار فيها الكوفيّون الخفض، فيقولون: زيد السّعديّ سَعْدِ بكر، قالوا: لأنّ معنى قولنا زيد السّعدي: زيدٌ من سعدٍ، ثم تقول: سَعْدِ بَكْرِ على التَّرجمة، لأنا نريد بهذا الكلام الإضافة، وليس يمنعون من إجازة نصبه.

قاما أصحابنا البصريّون فىلا يجيزون خفض هـذا البنّة ، لأن قولنا: «زيد السّعدي سَعْدُ» مرفوع، وليس بمرفوع، وإنما الياء المثقلة في آخره دلّتعلى النّسب إليه، ولا يكون المضاف إليه أوَلاً، والدّال على الإضافة آخراً ، ولعمري إن النّسب إضافة لأنا إذا قلنا : رَجُلُ بَكْرِيّ وتميميّ ، فابنّما نُضِيفه إليه ، ولكنه ليس على طريقة المضاف والمضاف إليه، وليس ههنا لفظ خافض ولا مخفوض .

وقد سمّى سيبويه النّسب إضافة على الوجه الذي ذكرته لك ، يقول(١) أصحابنا : زيدً(١) السّعديُّ سَعْدَ بكر بالنّصب على أعني :

⁽١) في ط : « تقول ۽ .

⁽٢) في ط: « أزيد » بزيادة الهمزة .

سَعْدَ بَكْر ، ولا يمنعون من الرَّفع على معنى : هو سعدُ بكر ، وليست هذه المسألة مسطَّرة لأصحابنا في شيء من كتبهم البتّة ، وهي مُسطَرة في كتب الكوفيين،ولكني سألت عنها أبا بكر بن الخيَّاط وابن شقير فأجاباني بما ذكرته لك .

المسألة الثانية

كيف الاختبار في النَّسب إلى « ماذرايــا »(١) و « جرجــرايا »(٢) و « ألى (٣) قلا » ؟

أمّا جر جمرايا ومـاذرايا فـالاختيار في النصبإليهما أن تقول: جرجرائي ، وما ذرائي بهمزة بعد ألف بعدها ياء النّسب .

وقيـاس ذلك أن الألف التي في آخـر « جرجـرايا » فصـاعــداً

 (١) في ط والنسخ المخطوطة: وما درايا ، بالدال ، صوابها كما في معجم البلدان : و ماذرايا ، بالذال ، وهي قرية بالبصرة ينسب إليها الماذرائيون كتّاب الطولونية بمصر .

قال ياقوت : والصحيح أن : « ماذرايا » قرية فـوق واسط من أعمال فم الصلح ، مقابل نهر سابُس . والآن قد خرب أكثرها . أخبرني بذلك جماعة من أهل واسط . انظر معجم البلدان ٥-٣٤٪.

(٣) و جرجرايا ، بفتح الجيم وسكون الراء الأولى : بلد من أعمال النهروان
 الأسفل بين واسط وبغداد من الجانب الشرقي ، كانت مدينة وخربت مع ما
 خرب من النهروانات ، ولها ذكر في الشعر كثير .

قال أبزون العماني :

ألا يـا حبــذا يــومـاً جــررنــا ﴿ ذيــول اللّـهـو بـجـــر جــرايــا انظر معجمُ البلدان ٢٣٣/٢، ظبع دار صادر ــ بيروت ١٣٧٥.

(٣) قالى قلا: اسم مركب من كلمتين.

« وماذرايا » يلزم حذفه في النسب ، لأن الألف في النسب إذا وقعت خامساً « فصاعداً (') يلزم حذفها ، كما تقول في النّسب إلى « حبارى » حُبَارِيّ () وإلى جَحْجَبَي (ا) جَحْجَبيّ . هذا مُتَّفَقُ عليه ولا خلاف فيه . فلمَّا وقعت الألف في هذين الاسمين سابعة كان حذفها لازماً ، فلما حذفت الألف بقيت في آخر الاسم ياء قبلها ألف في موضع حركة طرفاً / فلزم قلبها ألفاً ، والإبدال منها همزة كما يلزم مثـل ذلك في [٤٧/٣ سقاء ، وشفاء . وكذلك كل ياء أو واو وقعت طزفاً قبلها ألف لزم قلبها همزة على هذا القياس ، فقيل : جرجرائي ومادرائي ، كما ترى .

> وقال سيبويه : في النسب إلى « حولايا »(^{؛)} و « بردرايا »^(°) : حـولائيّ وبردرائيّ . قـال : تحذف الألف الأخيـرة ، لأنها سـادسة وتقلب الياء التي قبلها ألفاً لوقوعها طرفاً قبل ألف ، ثم تبدل منها همزة ، وإن شئت قلت : جرجراوي ، ومادراوي، فأبدلت من الهمزة واواً كما أجازوا في سماء : سماوي ، وفي كساء : كِساوي ، وفي

 ⁽١) « فصاعداً » سقطت من ط والتصويب من النسخ المخطوطة .

⁽٢) الحبارى : طائر للذكر والأنثى والواحد والجمع .

 ⁽٣) في ط: «حجبحي» بحاء وجيم وباء وحاء ، وألف مرسومة ياء, تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ، والممتع ١٥٣/١.

وفي القاموس : جَحْجبي : حتّى من الأنصار .

 ⁽٤) حولايا: بفتح الحاء المهملة ، وسكون الواو مع القصر: قرية من عمل النهروان . انظر الصبان ٤/ ١٤٥ .

 ⁽٥) بردرایا : موضع بنهروان بغداد کما فی القاموس .

سقاء : سقاوي تشبيهاً لها بحمراويّ وصفراوي ، وكما أجازوا في التثنية : كساوان وسقاوان تشبيهاً بقولهم : حمراوان(١) . والـوجْهُ الهمزة .

وكذلك قد أجاز سيبويه في النّسب إلى سقاية وصَــلاية (٢٠) : سقــاويّ وصَـلاويّ ، والاختيــار عنده ؛ سقــاتي وصَـلائي ، على مــا ذكْرْتُ لك .

وأماوقالي قلاء فليس من هذ لأن هذا من جنس الأسماء المركبة من اسمين نحو معديكرب وبعلبك ، ورام هم هُرْمُرْ ، وشغَرَ بَغَر ، في قولهم : ذهب القوم شَخْربَغر أي متفرّقين ، وذهبت غنمه شذر مذر ، وكذلك « قالى قلا » حكاه سيبويه في هذا الباب مع هذه الأسماء،وذكر أنه من اسمين جُعِلا أسماً واحداً ، فالنسب إلى هذا الجنس من الأسماء بحذف الآخر ، والنسب إلى المصدر كقولك في النسب إلى : معديكرب: معدى ، وإلى رام هرمز : رامِيّ ، والى بعلبك : يغلي .

فأمّا قولهم : بعلبكِيّ فمولّد من اصطلاح العامّة عليه ، وإنما وجب حـذف الآخر من هـذا الجنس في النّسبِ كمـا تحـذف هـاء

⁽١) في ط: « حمراون » . تحريف .

⁽٢) صلاًية ويهمز : مُدَق الطِّيب ، وجمعه : صُلِيٌّ وصِلِيٌّ . انظر القاموس .

⁽٣) رامهرمز : بلد بخوزستان .

التأنيث ، لأن القياس فيهما سواء كقولك في طلحة : طَلْجِي وفي عائشة : عائشي فكذلك وقالي قلا ، النسب إليه : قاليّ ، كما ترى بحذف العَجُز والنّسب إلى الصدر كما ذكرت لك .

المسألة الثالثة

كيف الاختيار في قولهم: «هذه ثلاثماثة برهم فضة خِلاص(١) وازنة جياد) ، الرفع أم النصب؟

أمّا الوجّهُ في الفضّة والخِلاص والجياد فالنّصب ، لأن هذا تمييزُ جنس الفِضّة وتخليصه (٢) فتقول : هذه ثلاثمائة درهم فِضّة خِلاصاً جياداً، فنصبه على / التّمييز والتفسير ، فيميز ثلاثمائة باللّدرهم المخفوض ، لأنه وإن كان مخفوضاً فهو مفسر لجنس الفِضّة ، لأن ثلاث المائة جائز أن يكون دراهم وغير دراهم ، ثمّ تمييز الجملة بالفِضّة ، أعني جملة الدّراهم التي دلّ عليها الدرهم بالفضّة ، لأن الدراهم جائز أن تكون فضّة وغير فضّة ، من شبة (٢) ونُحاس ، ورَصاص وحديد ، ثم تمييز الفضة بالخِلاص ، لأن منها خِلاصاً(٤) ، وغيرخلاص، ثم تميز ذلك بالجياد . هذا وجه الإعراب والاختيار .

والرَّفع جائز على إضمارالمبتدأ، فتقول هذه ثلاثمائة درهم فضَّةً

⁽١) الخِلاص بالكسر : ما أخلصته النار من الذَّهب والفضة .

⁽٢) في ط: « وتلخيصه » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

⁽٣) الشبّ - كما في القاموس : حجارة الزّاج .

⁽٤) في ط فقط: خلاص ، تحريف.

خِلاصٌ جيادٌ أي هي فضّةً خِلاصٌ جِيادٌ .

وأما الاختيار في وازنة لو أفردتها فالرفع ، فتقول هذه ثلاثمائة درهم وازنةً فترفعها على النعت ، لأنها ليست ما يميّر بها ما قبلها ، لأنها غير مميزة جنساً من جنس ، إذ كانت غير دالّة على جنس من الأجناس كدلالة الفِضّة والخِلاص والجياد ، وإنما هي نعت، كأنه أرادَ أنها وازنة كاملة غير ناقصة .

والنّصب فيها جائز . وإذا ذكرتها مع الفضة والخلاص والجياد نصبتها معها ، فقلت هذه ثلاثمائة درهم ٍ فضّةً خِلاصاً وازنةً جياداً . والاختيار ما ذكرت لك .

* * * *

⁽٥) في ط : (غير ، مكان : (غير ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

المسألة الرّابعة

كيف الاختيار في تعريف ثلاثمائة درهم ؟ .

لا يجيز أضحابنا البصريّون أجمعون في هذه إلاّ إدخال الألف واللّام(١) في الاسم الأخير المخفوض فيقولون: ما فَعْلَتْ ثـلاثمائـةُ الدّرهم، وأربعمائة الدّينار؟

وكذلك كلَّ عدد فسر بمخفوض مضاف إليه، فتعرَّفه بادخال الألف واللام في المضاف إليه نحو قولك : خمسة الأثواب ، وخمسة الغِلمان ، وثلاثمائة الدّرهم ، وألف الدينار .

هذا هو القياس في تعريف كُلّ مضاف أن يعرف المضاف إليه مثل قولك ، هذا غلامُ رَجُل ، وفرس عبد ، تقول في تعريفه ما فعل غلامُ الرّجل وفرس العَبْد ، فيتعرف المضاف بتعريف المضاف إليه .

قال ذو الرمة أنشده سيبويه (٢) :

- (١) في ط فقط: والكلام تحريف واضح.
- (۲) ليس من شواهد سيبويه .
- (٣) من شـواهـد: المقتضب ١٧٦/٢، ١٤٤/٤، وابن يعيش ١٢٢/٢، والمخصص ١١٠٠/١٧، ١٦٥، وإصلاح المنطق ٣٠٣، والهمع والدرر =

٤٩/٣]

ولم يقل الثّلاث الأثافي . /

وقال الفرزدق، أنشده أبو عمرو الجَرْميّ :

٤٦٠ = ما زال مذ عَفَدت يَداهُ إِزارَه فسما فأدرك خَمْسة الأشْبارِ(١)

والكوفيّون يجيزون: ما فعلت الخمسة الأثواب، والعشرة الدّراهم ، والخمس الجواري ، والثلاث المائة الدرهم ، فيجمعون بين الألف واللام والإضافة وكان الكسائي يروي عن العرب: إنها تقول هذه الخمسةالأثواب، والمائة الدرهم ، قال شبهوه بقولهم: هذا الحسن الوجه ، والكثير المال ، وليس مثله ، لأن قولك : هذا حسن الوجه مضاف إلى معرفة ، ولم يتعرّف ، لأن إضافته غير محضة ، فلما

⁼ رقم ١٦٩٣ والأشموني ١٨٧/١. وانظر ديوان ذي الرّمة /٤٢٢.

والأثافي : أحجار توضع تحت القِدْر جمع أَثْفية بضم الهمزة وكسرهـــا ، وتشديد التحتيّـة ، وهي أحد تلك الأحجار .

والبلاقع : جمع بلقع ، وهي الأرض المقفرة .

والمعنى : وهل يرد التحتية أو يزيل تعب المحبّة مواضع طبخ الأحباب وديارهم الخالية . انظر حاشية الصبان ١٨٧/١ .

⁽١) من شواهد: ابن يعيش ١١٢١/، ٣٣/٦، والمغني ٣٣٧١، والنهيني ٣٢١/٣، والتصريح ٢٢/٢، والأشموني ١٨٧/١، والهمع والدرروقم ٥٥٥. وانظررديوان الفرزدق/٣٧٨. وفي الدرر: قوله: خمسة الأشبار أراد : طوله خمسة أشبار بشبر الرجال.

وينسب إليها ، فيقال : غلام خماسيّ . قال ابن دريد : غلام خماسيّ : قد أيفع .

اردت تعريفه أدخلت عليه الألف واللام فعرفته بهما ، وإنما عوّل الكسائي في ذلك على السّماع ، ولم يكن ليروي رحمهالله - إلا ما سمع، ولكن ليس هذا من لغةالفصحاء، ولا من يؤخذ بلغته، وليس كل شيء يسمع من الشّواذ والنّوادر يجعل أصلًا يقاس عليه .

أخبرني أبو إسحاق إبراهيم بن السّريالزجاج، قال سمعت أبا العبـاس محمد بن يـزيد الهبـرد يقول : إذا جعلت النّـوادر والشواذ غرضك ، واعتمدت عليها في مقاييسك كثرة زلّاتك .

وأخبرنا ابو إسحاق ، قال : أخبرني أبو العباس المبرّد ، قال : أخبرني أبو عمر صالح بن إسحاق أخبرني أبو عمر صالح بن إسحاق الجَرْمي ، قال : أخبرني أبو زيد الأنصاري: أن قوماً من العرب يقولون : هذه العشرة الدّراهم، والخمسة الأثواب، فيجمعون بين الألف واللام والإضافة ، قال : وليس هم بالفصحاء .

وقد حكي أيضاً الأخفش سعيد بن مسعدة هـذه الحكايـة عن بعضهم ، وردّها وقال : ليس بمأخوذ بها .

قال أبو عصرو الجَرْمي ، فقلت لمن يجيسز هذه الخمسة الدراهم والعشرة الأثواب بالخفض : كيف تقول : هذا نصف الكرهم، وثلث الدرهم، أتجيز هذا النّصف الدرهم والثلث الدرهم ، وثلث لهذا غير جائز، لا أقول إلا هذا نصف الدرهم ، وثلث الدّرهم ، فقلت له : فما الفصل بينهما أن

العرب / قد تكلمت بذلك ولم تتكلّم بهذا ، فقلت له : فهذه رواية [٣/٣٠] أصحابنا عنهم تعارض ر وايتكم وهذا ببت الفرزدق وبيت ذيالرّمّة. وَبَعْد فهو القياس اللازم في تعريف المضاف، إنّما يُعرّف بتعريف المضاف إليه ، فلم يأت بمقنع .

وإذا كان العدد مفسراً بمنصوب يميّز الجنس ، فأردت تعريفه أدخلت الألف واللام في أوله ، ولم تدخلها في المميّز لعلّتين ، أحدهما : أن التمييز لا يجوز تعريفه ، لأنه واحد دالٌ على جنس ، والواحد من الحنس منكه .

والآخر ، لأن تعريف المميز لا يعرف المميز منه لانقطاعه عنه وانفصاله منه ، فلا فائدة في تعريفه إذا كان المقصود بالتعريف لا يتعرف به ، فتقول : ما فعلت الاحد عشر درهما والتسعة عشر ثوباً ، والخمسون درهما والتسعون ثوباً ، وكذلك ما أشبهه ، هذا هو القياس، وعليه اجتماع جملة التحويين من البصريين والكوفيين وحذاق الكتاب . وقد أجاز بعضهم : ما فعلت الثلاثة العشر درهماً ، فادخل الألف واللام في موضعين ، وذلك خطأ ، لأن هذين الاسمين قد جعلا الذوهم ، فأدخل الألف واللام في ثلاثة مواضع ، وهذا كله فاسد . الدرهم ، فأدخل الألف واللام في ثلاثة مواضع ، وهذا كله فاسد . ولذلك (۱) يقول (۱) هؤلاء : ما فعلت العشرون الدرهم ، وعليه اكثر ولذلك (۱) يقول (۱) هؤلاء : ما فعلت العشرون الدرهم ، وعليه اكثر الكتاب ، والقياس ما ذكرت لك .

⁽١) في ط فقط : « وكذلك »

⁽٢) في ط: « تقول » بالتاء .

وقد جاء في كلام العرب ما ركب من اسمين جُعِلَا اسماً واحداً ، ثم عرّف فادخلت الألف واللام في أوله وذلك قول ابن أُحمَر أنشده سيبويه والفراء والأصمعيّ والجماعة :

٤٦١ = تَفَقَّا فَوْفَهُ القَلَعِ السَّوارِي وجُنَ الخازِبازِ بِهِ جُنَّونا(١)

فأدخلوا الألف واللام في صدر الاسم ، ثمُّ لم يعيدوها .

* * *

 ⁽١) من شواهد سببويه ٥٢/٢، والإنصاف ٣٦٣، وابن يعيش ١٦١٤،
 والخزانة ١٠٩/٣. وانـظر شعر عمرو بن إحمر/١٥٩، وفي ط فقط :
 وجنونه ، بهاء السكت .

وفي الخزانة : « تفقأ أي تتفقأ ، فهو مضارع أي تنشن السحائب فوق هذه الروضة ، والقلع جمع : قُلَمَة ، وهي : القطعة العظيمة من السحاب . والسواري : جمع سارية ، وهي السحابة التي تأتي ليلاً والخازباز هنا : نَبْتُ . وجنونه :طوله، وسرعة نباته .

المسألة الخامسة

قولك : هذا عشرون دِرْهماً نصفين أو نصفان ، وما الوجه في ذلك ؟ .

الوجه في نصفين ، الرّفع لأنهما صفة للعشرين ، وليس ما يميّز جنس العشوين من سائر الأجناس .

والنّصب بعد ذلك جائزٌ على التّمييز والرّفع أجود . / [٥١/٣]

المسألة السادسة

قولك : ما العِلَّة في تأنيث قوله عز وجل : ﴿من جاء بالحسنة فله عَشْر أمثالها ﴾(١) .

اعلم أن هذه الآية تقرأ على وجهين : ﴿ مَن جاء بالحسنة فله عشر أمثالُها ﴾ (٢) بتنوين عَشْر ورفع «الأمثال» صفة للعشر ، وجعلوا العشر حَسَنات ، فلذلك أنثوا، لأن ذكر الحسنة قد جرى متصلاً بالعشر فلا لبس في ذلك .

وتقرأ ﴿ من جاء بالحسنة فَله عَشْرُ أَمْثِالها ﴾(٣) بترك التّنوين وخفض الأمثال .

والمشل مذّكر ، ولكنه أنّت حملًا على المعنى، لأن الأمشال حسنات ، والأصل: فله عشر حسنات أمثالها .

⁽١) الأنعام /١٦٠.

⁽٢) هي قراءة يعقوب والحسن ، وعيسى بن عمر، وآخرين : انظر معجم القراءات قراءة رقم ٢٤٢٠ ، وفيها قراءة أخرى لم يشر إليها السيوطي وهي : « عشرٌ أمثالها » يرفع « عشرٌ » : ونصب : « أمثالها » وهي قراءة الاعمش . انظر رقم القراءة السابق في معجم القراءات .

⁽٣) وهي قراءة حفص عن عاصم في المصحف الذي بين أيدينا .

ومثله مما أُنّث حملًا على المعنى واللّفظ مذكر قـولُ ابن أبي ربيعة :

فكان مجنَّى دون مَنْ كنت أتَّقي ﴿ ثلاثُ شُخوصٍ كِاعبانِ ومُعْصِرُ (١) ٤٦٢ =

فأنَّث والشَّخص مذكّر ، لأنه أراد نساءً ، وفسر ذلك بقولـه : كاعبان ومعصر .

ومثله قول الأعور بن البراء الكلابي :

وإِنَّ كَلَابًا هَــَذه عَشْرُ أَبْـَطُنٍ وأنت بَرِيءٌ من قبائلها العَشْرِ (١٣ ٤٣ =

فأنَّت والبطن مِدْكُر ، لا خلاف فيه الأنه جعل البطن قبيلة ، فحمله على المعنى ، وفسّر ذلك بقوله :«وأنت بريء من قبائلها العشر».

ومثل ذلك قوله عز وجَلَ : ﴿ وَقَطَعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبِاطًاً أَمْماً ﴾ ⁽¹⁾ .

فأنث والسّبط مذكّر ، لأنه أراد بالسّبط الأمة والجماعة ، وفسّر ذلك بقوله : أسباطأ أمماً ، وفسر الاسباط بالأمم .

سبق ذكره رقم /۱٤٣.

⁽٢) سبق ذكره رقم ١٤٤.

⁽٣) الأعراف /١٦٠.

وفي هذه الآية سؤال آخر أن يقال : لِمَ قال اثنتي عشرة أسباطاً ، ففسر بالجمع ، ولم يقل اثنتي عشرة سبطاً ، كما تقول : رأيت اثنتي عشرة أمراةً ولا تقول نساءً ، ولا تفسّر العدد بعد العشرة إلى التسعة والتّسعين إلا بواحد يدل علىالجنس، ولا تفسر بالجمع ؟ .

والجواب في ذلك : أنه لما قصد الأمم ، ولم يقصد السّبط نفسه لم يجز أن يفسره بالسّبط نفسه ويؤنث ، ولكنه جعل الأسباط بدلاً من اثنتي عشرة ، وهو الذي تسميه الكوفيون المترَّجِم ، فهو منصوب على البدل لا على التّمييز ، ثم فسره بالأمم . ولو جاء بالأمة لقال : مراً النفط المعنى . /

المسألة السابعة

قولك : ما العِلَّة في تحريك (أَرْضين) ولم يحركوا خُمْسين في العدد ؟ .

البلة في ذلك أن الأرض مؤنّة لا خلاف في ذلك ، ويقال في تصغيرها أُريضة ، وما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف لا هاء فيه للتأنيث فهو بمنزلة ما فيه هاء التأنيث ، لأنها مقدرة فيه ، ألا ترى أنها تُرَد في التصغير فيقال في تصغير هند ، وعَيْن ، وشَمْس ، وأرض : هُنيلة ، وعُيْنَة ، وشُمْسة ، وأريضة . هذا مطرّد غير منعكس ، إلا ما كان من نحو: (حَرْب)و(دَود)(۱)، وما أشبه ذلك ، فإن الهاء لا تلحقها في التصغير ، لأنها في الأصل مصادر سُمَّي بها.

وما كان على ثلاثة أحرف من الأسماء المؤنثة ساكن الأوسط منه ، مفتوح الأول نحو : صحفة(٢) وَجَفْنة وضَرْبة ، فإذا جمع جمع

 ⁽١) الذود من الإبل : ما بين الثلاث إلى العشر ، وهي مؤننة لا واحد لها من لفظها ، وجمعها ، أذواد . وفي العثل : الذود إلى الذود إبل أي إذا جمعت القليل مع القليل صار كثيراً فإلى بمعنى مع .

 ⁽٢) الصّحفة كالقصعة ، وجمعها : صحاف . قال الكسائي : أعظم القصاع : الجفنة ثم القصعة ثم الصحفة .

السّلامة فتح الأوسط منه فقيل: صَحَفات وجَفَنات وضَرَبات وأَرْضات ، كذلك أيضاً تُحرك لانها اسم مؤنث. وكذلك قالت العرب في جمعها الصّحيح أرضات ، ثم لما قالوا: أرضون فجمعوها بالواو والنون تشبيهاً لها بمائة ، وبُنُه(١/ وعِزَة(٢) وبابها ، لانها مؤنثة كما أنها مؤنثة ، وإن لم تكن مثله في النّقصان ، لأنهم (١/ قد يُشَبّهون الشيء بالشيء ، وإن لم يكن مثله في جميع أحواله ، حركوا أوسطها بالفتح كما يحركونه مع الألف والتاء لأنه هو الأصل ، فقالوا أرضَون ففتحوا كما الحال عليه .

قال سيبويه : فقلت للخليل: فَلِمَ قالوا : أَهْلُون فأسكنوا الهاء ولم يحرّكوها كما حركوا أرضين؟ فقال : لأن الأهل مذكّر فأدخلوا الواو والنون فيه على ما يستحقّه ولم يحتج إلى تحريكه ، إذ ليس بمؤنّث يجمع في بعض الأحوال بالألف والتاء فيحرّك لذلك، قال الله تعالى : ﴿ فَعُوا أَنْسُكُم وأَهْلُونًا ﴾ (أ) . وقال : ﴿ فُوا أَنْسُكُم وأَهْلُوكُمُ فَاراً ﴾ (أ) .

 ⁽١) ثبة : وسط الحوض ، والجماعة والعصبة من الفرسان ، وجمعها ثُباتُ ونُبُون بضمهما .

 ⁽٢) عزة كعِدة : العصبة من الناس جمعها : عِزون .

⁽٣) في ط: « لأنها » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

⁽٤) الفتح /١١.

⁽٥) التحريم /٦.

قال سيبويـه : فقلت له : فَلِمَ قـالوا : أَهـَـلَات فحرّكـوا حين جمعوا بالألف والنّاء ؟ قال المخبّل السّعدي : / . (٥٣/٣]

وهم أَهَلات حَوْل قَيْسٍ بِن عاصم ﴿ إذا أدلجوا باللَّيل يَدْعون كَوْثُرَا(١) ٤٦٤

فقال: شبهوه بأرضات ففتحوه لذلك. قال سيبويه: ومفهم من يقول: أهْلات فيسكن الهاء وهو أقيس، والتحريك في كلامهم أكثر، وهذا من الشّواذ الذي يحكي حكايةً، ولا يجعل أصلاً أعني جمع '''أهل أهْلات.

ومثله في الشّذوذ قول بعضهم في جمع جِزَة : حِرون ، والجِرَة كُل أرض ملبسة حجارة ، وكُل جَبّل حِرة ، والقياس : حَرات وحِرات ، لأنه لم يلحقه تُقصان، فيجمع بالواو والنّون عِـوَضاً من نقصانه ، وهذا نظير قولهم : أرضون .

وذكر يونس بن حبيب أن من العـرب من يقول : إحـرون 🖱

 ⁽١) من شـواهـد: ابن يعيش ٣٣/٥، والخـزانة ٣٧/٣، واللــان:
 دأهار،

والكوثر : الجواد الكثير العطاء ، أي إن أدلجوا حدوا الإبل بمدحه وذكره .

⁽٢) في ط : ﴿ جميع ﴾ بالياء ، تحريف

⁽٣) في الأشموني ٥٠/١ . حرون: جمع حرة ، وإحرُّون: جمع أحرة ، والأحرة والحرة : الأرض ذات الحجارة السود وعلق الصبان على قوله : « إحرون » فقال : « قوله : إحرون بكسر الهمزة وحكى فتحها ، وبفتح الحاء وتشديد الراء ، وقوله : جمع إحرة بكسر الهمزة .

فيزيد في أوله همزة ويكسرها وهذا أشذَّ من الأول .

فأمًا خمسون فليس من أرضين في شيء لأنه أسم مبني للجمع من لفظ خمسة ، ولا واحد له من لفظه ، ينطق به ، وإنما هو بمنزلة ثلاثين من ثلاثة ، وأربعين من أربعة ، ولم يجمع خمسة في العدد خمسات ، ثم تدخمل الواو والنون عليها ، كما قيل في أرض : أرضات ، ثم أدخلت الواو والنون عليها فدلّت على حركتها .

* * *

وفي التصريح: أن «إحرين» أيضاً جمع حرة، وأن أصل حرة:
 وأحرة، حذفت همزته، وأن هذا الأصل تمرك، وصار نسياً منسياً أي فالمستعمل حرة بلاهمز ، وعلى هذا يكون قول الشارح: جمع إحرة بالنظر إلى الأصل لا المستعمل الآن».

المسالة الثامنة

قول الشاعر :

أَشْـلُدْ يَدْيَـك بمن تَهْوى فما أَحـدٌ يَـمْضـم، فيـدرك حـيّ بعـده خَـلَفا

وقول زهير :

ألا لا أرى ذا إمَّـة أصْبَحَت بـه فتتـركَّه الأيَّـامُّ وَهْيَ كما هِيـا(١) ٤٦٦ =

وقولك : ما الرجه في قولك : فيدرك ، وفي قولك : فتتركه الأيام؟الرّفع أو النصب ؟ .

فالوجه فيهما النصب على الجواب ، لأن الرفع في مثل هذا يكون على أحد وجهين : إما على العطف على الأول إذا كان يحسن اشتراك الناني مع الأول كقولك : ما تأتينا فتحدّثنا بالرفع ، فإنك قلت : ما تأتينا وما تحدّثنا ، أو على القطع والابتداء كقولك ، أيضاً في هذه المسألة : ما تأتينا فتحدّثنا كأنك قلت : فأنت تحدّثنا الآن . ومثله:

 ⁽١) انظر ديوان زهير /١١٨. والإمّة بالكسر: الحالة ، والشرعة والـدين ،
 والنعمة ، والهيئة والشأن . وغضارة العيش ، ويضم . انظر القاموس .

٥٤/٢] دعني فلا أعود ، أي دعني فإني لست ممن يعود ، وكما /قال الشاعر : ٤٦٧ = فلا زالَ قَبْرُ بَيْس نُبْنَى وجاسم عليه من الوسْمِي جُودُ ووابلُ(١٠)

رُونُ فَهُرْ بَيْسُ بَسِي وَجِمْسُمْ عَنْهِ مِنْ أَبِّهُمُ مِنْ خَيْرِ مَا قَـالَ قَـالِّـلُ فَيُشِِّتُ حَـوْذَانـاً وَعَــوْفـاً مَنْــوَراً ۚ سَـأَتْبِهُمُ مِنْ خَيْرِ مَا قَـالَ قَـالِـلُ كانه قال: فهوينبت ، ولم يجعله جواباً .

. ولك أن تقول : ما تأتينا فتحدّثنا إذا جعملته جواباً ، فيكون ذلك علم , معنيين : أحدهما : لأن يكون التقدير : ما تأتينا فكيف تحدثنا

أي لو أتينا لحدثتنا . والوجه الآخر : أن يكون التّقدير ما تأتينا : إلّا لمْ تُحَدِّثنا ، أي منك إتيانُ كثيرُ ولا حديث منك .

وعلى هذا الوجه النّصب في البيتين اللذين سألت عنهما ، فيقال في قول زهير : المعنى: إلالّمْ تتركه الآيام وهي كما هيا ، وكذلك : « فما أحد يمضي فيدرك حيّ بعده خلفاً » بالنّصبوالتّقدير: «إلا لم يُدْرِك بعده حيّ خلفاً » ، ألا ترى أنك لو رفعت على العـطف لكان

 ⁽١) البيتان للنابغة الذبياني . من شواهـد سيبويـه ٤٢٢، والمقتضب ١٩/٢
 ورواية البيت الأول في الديوان / ١٦٠ .

ورواية البعيث أدون هي الديوان (١٠٠٠). سقى الغيث قبراً بين بُصْرى وجاسم

بغيث مسن الوسميّ قطر ووابل والوسميّ : أول المطر وسميّ بذلك لأنه يسم الارض بالنبات والخصره والحوذان : نَبُتُ طيب الرائحة ، والعوف : نَبُتُ طَبِّب الرائحة أيضاً

التّقدير : «لا أرى ذا إمّة ولا تتركه الأيام، وهذا غير مستقيم .

وكذلك البيت الآخر : « فما أحد يمضي فيدرك ، بالرّفع تقديره على العطف : فما أحدُّ يمضي ولا يُدْرِك ، وهذا محال ، لأنه ليس يريد أن يقول : لا يمضي أحد ولا يدرك حيُّ منه خَلَفاً على نَفْيِهما جميعاً ، لأن المُضِيِّ لا بد منه .

ولو رفعت أيضاً على القطع والاستثناف لم يستقم ، وإذا بطل وَجُهُ الرفع فليس إلا النّصب على الجواب .

المسألة التاسعـة

« ما يسأل زيـدُ عن شيء فيجيب فيه » وو مايُسْـال من شيء فيخطىء فيه .

أما قوله : ما يسأل عن شيء فيجيب فيه ، فيجوز فيه النّصب والرّفع .

النّصب من وجهين ، والرفع من وجه واحد ، فـأحد وَجْهي النّصب، أن يكون التّقدير : مـا يسـأل زيـدٌ عن شيء فَيُجِيبُ فيـه بالنّصب ، والتقدير والإلم يجب فيه ، أي قد يسأل فلا يجيب · هذا معنى الكلام ونصبه على الجواب .

والوجه الثاني : أن يكون التقدير : ما يسأل عن شيء فكيف يجيب فيه ؟ أي لوسُئل لأجاب .

ووجه الرّفع على العطف ما يسأل زيد عن شيء فيجيب فيه أي ما يسأل عن شيء وما يجيب فيه ، وهو قبيح ، لأن ما لا يسأل عنـه [٥٥/٣] لايجاب عنه/ ولكنّه جائز مع قبحه يَدْخُل في النّفي مع الأوّل .

وأما قولك: «مَا يُسْأَل زيدٌ عن شيءٌ فَيْخْطِيءَ فيه، فليس فيه إلا

النصب ، لأن وجه العطف فيه غير مستقيم ، ألا ترى(١) أنك لوقلت:
ما يُسْأل عن شيء وما يُخطىء فيه كان غير مستقيم ، والابتداء به
وقطعه عها قبله غير جائز ، فليس إلاّ النصب عليالجواب ، وفيه
المعنيان اللذان في المسألة الأولى : ما يُسال زيدُ عن شيء فَيُخْطِئ،
فيه بالنصب ، والتقدير : إلاّ لم يُغْطِئ فيه ، أي فيه ، أي فيه كمالُ
فلا يخطىء .

والوجه الأخرَ ما يسأل زيدٌ عن شيء فيخطىء فيه ، أي فكيف يخطىء فيه، أي لو سئل لاخطأ .

⁽١) في ط: (الأولى) تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

المسألة العاشرة

قولك : ما السبب في قولهم في النّسب إلى طبىّء: طائي ؟ وما الأصل في طبّىء؟ ومن أيّ شيء اشتقاقه ؟ .

أما قولهم في النّسب إلى طبّى : طائيّ ، فالنّسب في كلام العرب على ثلاثة أضرب : ضَرْبٌ منه جاء مصر وفاً عن وجهه وحده شاذًا ، فسبيله أن يحفظ حِفظاً ويؤدي ولا يقاس عليه ، وذلك قولهم في النسب (١) إلى العالية : عَلَوِي وإلى الشّناء : شِنَويّ ، وإلى الدّمر : دُمُويّ (٢) ، وإلى الروّح : رُوحانيّ ، وإلى دراب جرد ، وهي مدينة : دراورديّ ، والى طبّىء طائي ، وإلى الرّي : راذي : وإلى مروة : مَرُوزيّ ، بزيادة الزّاء ، وقد قبل : مَرْدي على القباس .

وقالوا في النسب إلى هُذيل وفُقَيم كنـانة : هُـذَلِيّ وفُقَمِيّ^(٣) والفياس : ؟ فَقَيْمِيّ وهُذَيْليّ .

وقالوا في النسب إلى البادية : بَدُويٌ ، وإلى البصرة : بِصْرِيّ

⁽١) في ط: «النصب» بالصاد تحريف.

 ⁽٢) في الهمم ١٧٣/٦، (وللشيخ الهِم : دُهْرِيّ بضم الدّال نسبة إلى
 الدهر، وقياسها فتحها. [والهم بكسر الهاء والمبرم ، الشيخ الفاني »].

 ⁽٣) في القاموس : « فقم » : النسب إلى فقيم كنانة : فُقَيِّي كَعُرْني وهم نسأة الشهور في الجاهلية . والنسب إلى فقيم دارم : فُقَيْمِي :

بكسر الباء ، هذا قول سيبويه .

وقال غيره: بل قولهم: بِصْريّ ، قياس ، لأنه يقال للحجارة الرِّخوة بَصْرة بفتح الباء وإلحاق هاء التأنيث ، وبِصْر بكسر الباء وحذف الهاء لغتان . قالوا : ويلزم في النَّسب حذف الهاء فإذا حذفت الهاء لزم كسر الباء ، وهذا مذهب حَسنٌ .

ومن ذلك قولهم في النسب إلى الأفق : أَفقي (') وإلى حروراء وهوموضع : حَرُورِيّ ، وإلى جلولاء : جَلُولِيّ ، وإلى خراسان : خُرَسِيّ ، وخُرَاسِيّ ('' ، وخراسِانيّ ، على القياس ، ثلاث لغات حكاها سيويه .

قال سيبويه ، ومنه قولهم في النّسب إلى صنعاء : صنعاني بالنون ، وكذلك قالوا في النسب إلى بهراء وهي قبيلة من قضاعة : بهرائي بالنون ، وإلى دستواء مدينة دستواني بالنون /

وقال أبو العباس المبرّد: النون في قولهم: دستواني ، وبهرائي وصَنْعاني بدل من الهمزة كما إنها في عطشان يدل من ألف التأنيث التي في عَطْشى ، وألف عطشى بمنزلة الألف الثانية التي في حمراء المبدل منها الهمزة ، لأنه اجتمع ألفان ساكنتان ، فأبدلت الثانية همزة ، لأنها لو حذفت صار الممدود مقصوراً . فهذا الضرب كثير من النسب

⁽١) بفتح الهمزة والفاء ، انظر القاموس : ﴿ أَفَقَ ﴾ .

 ⁽٢) انظر شواذ النسب في همع الهوامع ٦/١٧٣.

جدًّا ، في كلامهم ، والعمل فيه على السماع . وقد ذكر سيبويه أن قولهم في النسب إلى طبىء : طائي من هذا النوع .

وعندي أنه مع ما ذكر سيبويه فرّوا(١) فيه، لو(٢) نسبه إليه على القياس من اجتماع أربع ياءات وهمزة : لأن في طبىء ياءين ، وهمزة ، وكانت تلحقه ياء النسب مثقلة ، وهي ياءان ، وكان السببل أن يقال : طَيِّينٌ مثاله طَبِيعيُّ (٣) فتجتمع أربع ياءات وهمزة وكسرتان ، فاستثقلوا ذلك فصرفوه إلى المحدود عن بابه فحذفوا الياء الأولى من طبىء وهي ساكنة ، فوجب قلب الثانية ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فقيل : طائى ، فهذا قياسه :

وضرب منه يأتي على القياس كقولهم في النّسب إلى بكر : بَكْرِي ، وإلى عليّ : عَلَوِيّ ، وإلى فتى ، ورحى : فَنَوِيّ ورَحْوِيّ ، وما أشبه ذلك على شروطه ومقاييسه المذكورة في حدّ النسب .

⁽۱) في ط فقط : « فروى »

⁽٢) في ط فقط : « أو » مكان : « لو » .

⁽٣) في شرح الشافية ٣٣/٢ : وأصله ي: و طَيْتِي كَمْبِتِي ، فحذف الياء الساكنة المسكورة كما هو القياس ، مضار : طُيِّي بياء ساكنة ثم قلبوا الياء الساكنة ألفاً على غير القياس قصداً للتخفيف لكثرة استعمالهم إياه ، والقياس قلبها ألفاً إذا كانت عينا أو طرفاً ، وتحركت وانفتح ما قبلها. ويجوز أن يكون الشذوذ فيه من جهة حذف الياء الساكنة فتقلب الياء التي هي عين ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها على ما هو القياس »

وضرب منه يأتي على لفظ فعّال أو فاعِل كقولهم : لصاحب الحجمال : جَمّال ، ولصاحب الحُمُر حَمّار ، ولذي الزّرع : زارع ، ولذي النّبل ، : نابل ، ولذي النّمر ، : تامر ، ولذي اللّبن ، : لابن وهو مسموع ينقل ويحفظ .

فامًا القُوِّلُ في اشتقاق طيّىء فإنّى لا أحفظ شيئاً عن أصحابنا إلاّ أنّ أبن قتيبة ذكر على ما أخبرنا عنه أبو القاسم الصّائغ أن نقلة الأخبار رَوَوًا أنّ طيًّا أوّل من طوى المناهل ، سمّى بذلك وأن مراداً تمرّدت فسمّيت بذلك واسمها يُحابر(١) .

قال : ولا أَدَرِي كيف هذان الحوفان ، ولااً نا من هذا التأويل فيهما على يقين .

فأما اشتقاق مراد من التّمرد فغير مُنْكَر ، لأن مرادًا فُعال من مَرَدَ فهو مارِد ، وتَمَرَّد فهو متمرّد ، وشقاق مراد من التّمرد غير بعيد .

وأما اشتقاق طيّئ من طويت فغير مستقيم ، لأنَّ لام الفعال من طيّىء همزة ، ومن^{٢١} طويت ياء فهو مخالف له ، وليس يجوز أن يكون طنّ_{ه ء} إلا مشتقًا .

⁽١) يُحابر : هو يحابر بن مالك بن أُدَد أبو مراد . انظر القاموس : « حبر .

 ⁽٢) في ط: د من ٤ بدون واو تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وبالواو
 هذه يفهم المعنى.

والذي عندي فيه أن الطاءة : الظَّلَة (') وحروف / فائها وعينها ولامِها موافقة لحروف طبّىء ، فيشبه أن يكون فَيْعلاً من ذلك .

والناس في الاشتـقـاق على ثـلاثة مـذاهب،

فأما جمهور العلماء من أهل اللّغة والنظر من الكوفيين والبصريين مثل الخليل وأبي عمرو، وسيبويه والأخفش، ويونس، وقطرب، والكسائي، والفراء، والأصمعي وأبي زيد، وأبي عبيد، وغيرهم على أن بعض الأسماء مشتق، وبعضها غير مشتق.

وأهل الظّاهر يذهبون : إلى أن الكلام كلّه أصل في بابه ليس شيء مشتقاً من شيء .

فإن قيل : إن القـطاميّ مشتقٌ من القَطم وهــو الشهّوان للّحم وغيره .

قالوا : القَطم مشتقً من القُطامِيّ ، وإن قيل لهم : إنّ زهيراً من الأزهر،وهو الأبيض .

قالوا : بل الأزهر من زهير . وإن قيل لهم : إن الباتر في صفات السيف من البُّتر وهو القطع .

[07/4

 ⁽١) في القاموس: الطاءة كالطاعة: الإبصاد في المرعى، ومنه طئىء أبو
 قبيلة. أو من طاء يطوء: إذا ذهب وجباء، والنسبة طائي والقياس:
 كطيئيم ، حذفوا الياء الثاني، فبقي طَيْئِ فقلبوا الياء ألفاً.

قالوا : لا،بل البتر من الباتر .

ومَن صَيِّر أحد هذين أولى بأن يكون أصلًا من صاحبه ؟ بل الكلام كلّه أصل في بابه ، ويدفعون الاشتقاق اصلًا .

وهؤلاء ليس ممّن يذهب مذهب أهل اللغة ولا يتعلّق بأساليبها ، لأنه ليس أحد من أهل اللّغة يدفع الاشتقاق بوجه ولا سبب .

وقوم يذهبون : إلى أن الكلام كلّمشتق،وهذا شيء لم ألق أحداً ممن يوثق بعلمه يقول به ، ولا قرأت فيه كتاباً للمتقدمين مصنّفاً ، وإنما هو قول شاذ يتعلّق به بعض المتكلّفين التّحقق باللغة .

وبعض الناس يزعم أن أبا إسحاق الرّجّاج كان يذهب إليه، ومعاذَ الله من ذلك ، وإنما دعاهم إلى هذا إملاء أبي إسحاق كتابه الكبير في الاشتقاق ، وذلك أنه توغل في كثير منه ،وتقلّد في كثير منه مما هو غير مشتّق عند أهل اللغة أنه مشتقّ ، فأما أن يعتقد أن الكلام كله مشتق فمحالٌ ، لأنه لا بد للمشتق من أصل يتناهي إلى غير مشتق .

[كتاب أبي الحسن الصّيمري إلى أبي بكر بن دريد]

وذكرت في هذا الفصل رقعة أبي الحسن الصَّيْمريّ المتكلّم إلى أبي بكر محمد بن الحسن بن دُريد في هذا المعنى ، وجوابها منه ، فأحببت أن أتحفك بهما لما فيهما من الفوائد من حُسْن سؤال السائِل ، وإصابة المجيب في الجواب . /

كتب أبو الحسن الصّيمري إلى أبي بكر بن دريد :

أنت أدام الله عِزّك ، كَنْفُ الأدب ، وإليك مفزع أهله فيما أشكل من اللغة ، واستعجم من معاني العربيّة .

وقد زعم قوم من أهل الجَدل: أن العرب تَسَمّت بأسماء تأدّت إليها صورها ، ولم يعرفوا هم معانيها وحقائقها ، فقيل لهم : أتعرفون ما تحت تلك الأسماء التي لم يعرفوا حقائقها ومجازها والاتساع فيها ؟ فقالوا : لا .

هل يجوز عندك أن توقع العرب اسماً على ما لا معنى تحت. يعرفونه هُــم ؟

وقالوا: إن العرب لم تدر ما الاستطاعة؟ وما القدوة؟ وما القوة؟ فما عندك في ذلك؟ وتفضل بتعريفنا ، همل في كلامهم إذا قيمل لأحمدهم : بماذا استطعت قطع هذا الحبل، وهمذا الطّنب، أو همذا اللحم؟ أن يقول : بسكين أوشفرة أوسيف . وهل يقولون فلان قويً على فلان بماله أو بسيفه أو برمحه ؟ وهل عندك أن قول الله عز وجل : ﴿ وللهِ على النّاس حِجّ النِّيت مَنْ اسْتَطاع إليه سَبِيلًا ﴾ (١) .

أنه أراد به الرّاحلة والزّاد ، دون صِحّة بدنه أو أراد به صحة بدنه والزاد والراحلة ؟ .

وافتنا في معنى قول الله عز وجل : ﴿ وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مَنْ قُوَّةً وَمِنْ رَبّاطُ الحيل ﴾ (٢) .

هل ألقوّة ورِباط الخيل مِمّا استطاعوه أو غير ذلك ؟ .

وإن حضرك - أيدك الله - شواهد من الشعر أو من مطلق كلام العرب بينت ذلك لنا ، وإن اتبعته سُوالاً (٣)، يذكر ما قيل : إنّ العرب العرب بينت ذلك لنا ، وإن اتبعته سُوالاً (٣)، يذكر ما قيل : إنّ العرب لم تعرف شيئاً من حقائق الاعراض، وهل جائز عليهم أن يُسمّوا شيئاً لا يعرفون حقيقته أم لا ؟ ومننت به علينا ، إن شاء الله تعالى ، وأطال الله بقاءك وأدام عزم ،وتأييدك ، وأيد أهل الأدب بك ، وحرّس نعمته عليك ومواهبه لذيك .

فأجابه أبو بكر بن دريد :

وقفتُ ـ أدام الله عِرَك ـ على مُتضمَن كتابك . فأما المسألـة الأولى فقد بينتها / في أول كتاب الاشتقاق ، وهي قول من زعم من [٣ / ٥٠ (ا) آل عدان /٩٧.

- (٢) الأنفال /٦٠.
- (٣) في ط فقط : « مسئولًا » والأوضح ما في النسخ المخطوطة .

أهل الجدل: أن العرب تَسَمّت أسماء تأدت إليها صُورها ولم تعرف العرب حقائقها ، وإنما تعلق هؤلاء الـزاعمون بما ذكره اللّبث بن المطفر في كتباب (العين) عن المخليل أنه سأل أبا الـدقيش ما الدّقيش ؟ فقال: لا أدري إنما هي أسماء تُسمّيها لا نعرف معناها ، وهذا جهل من اللّيث وادّعاء على المخليل ، وذلك أن العرب قد سَمّت دَقَشاً ، ثم حَقروه فقالوا: دُقَيش ، ثم صرفوه من فَعَل إلى فَنعل فسّموا

وكل هذه أسماء فلو لم يكن للدّقش أصل في كلامهم ولم يقفوا على حقيقته ، لم يجيئوا به مكبّراً ومحقّراً ومصرّفاً من فَعَل إلى فَعل .

والدّقيش طائر أُغَيْبر أُزيْقط معروف عندهم . قال غلام من العرب أنشده يونس ومكوزة^(۲) :

٤٦٨ = يا أمناهُ أُخْصِبِي العِشِيّة قد صِدْتُ دقشاً ثم سنَدْريّه (٦)

 ⁽١) في اللسان : « دَقَش » : دنقش الرجل : إذا نظر وكسرعينيه ،ودنقشت بين القوم : أفسدتُ .

⁽٢) في ط : « ومكرده » وألحقها بأول الشطر الأول من الرجز ، تحريف، وفي النسخ المخطوطة : « ومكردة » بالواو وليس ملحقاً بأول الشطر الأول مثل ط . وفي ط أيضاً : مكردة بالراء . ولعمل الصواب « مكوزة » بالزاي ، وهو أعرابي مشهور ولشعر العرب .

 ⁽٣) والبيت من شواهد : اللسان : « دقش » . والسندرية : ضرب من الطير
 وفي النسخ المخطوطة ، وط : « واخصبي » بالواو ، وأيضاً في نسخ
 الأشباه : « دقشين » وسندريه بالواو ، والتصويب من اللسان .

وليس قول الليث مقبولاً على أي عبد الرحمن الخليل بن أحمد - نَضَر الله وجهه - والدّليل على ذلك تخليط اللّيث في (كتاب العين) واحتجاجه بالاشعار الضّعيفة ، ثم بأشعار المولدين نحو أبي الشّمقمق(١) ومَنْ أشبهه .

وأما قولك ـ أيدك الله ـ:أيجوز عندك أن توقع العرب اسماً على ما لا معنى له ، فهذا تُحلُف من الكلام ، ليس في كلامهم كلمةجدًّ ،ولا هزل إلا وتحتها معنًى مِن فنّها . ولو تُكلَف ذلك متكلَف حتى يستقصيه لأوضح منه ما خفى .

فأما قولهم: إن العرب لم تَذْر ما الاستطاعة ؟ وما القدرة ؟ وما القوة ؟ فكيف يكون ذلك ؟ وقد جاء في الشعر الفصيح عن المطبوعين دون المتكلفين:

إذا لم تَستـطع شيئــاً فَــدَعــه وجـــاوزه إلى مـا تستـطيــــُعُ^(٢)= ٤٦٩ وقال القطاميّ وهو حجة :

أمــور لــو تـدَبّــرهــا حــليـمُ لهيّب أو لحنَّر ما استطاعـا = ٤٧٠

⁽۱) وهو مروان بن محمد .

 ⁽۲) انظر شعر عمرو بن معد یکرب ۱۳۹۷ وبعده .
 وکیف تـرید آن تُـدْعی حکیماً وأنت لکـل مـا تهـوی تبـوءُ

وهذا يكثر –أدام الله تأييدك .

فأما القول في أنهم إذا قيل لأحدهم: بم استطعت قطع الحبل أو [70 هذا الطّنب أن يقول بسكين أو شفرة أو سيف / فللاستطاعة عندهم موضعان : موضع بفضل قُوّة وشدّة بطش ، وموضع بآلة نحو: السّيف والشّفرة: وما أشبههما .

وفي الجملة أنهم لا يؤمنون بالاستطاعة إلا إلى الإنسان دون سائر الحيوان، ولهم ترتيب في لغتهم ، يقولون : فلان يستطيع أن يرقى هذا الجبل ، وهذا الجمل مطيق للسفر ، وهذا الفرس صبور على مماطلة الحُشر(۱)، وكذلك قول الله عز وجل : ﴿ وَشِهُ على النّاس حِجَّ البيت مَنْ أستطاع إليه سبيلاً ﴾ (۱) ، إنما قال : « استطاع » لمّا وقع الخطاب على (مَنْ)، وهي تقع على مَنْ يَمْقِل خاصة، فلزم هذا الخطاب المستطيعين الحَجَ بأي ضَرْب من الضّروب كان مطلقاً بزاد وراحلة وصِحةبدن، وكيفما وجد السبيل إليه . هكذا ظاهر الخطاب ومخرجه على مذاهب كلام العرب .

وأما قوله عز وجَلَّ : ﴿ وَأُعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مَن قُـوَّة ومَن رباط الخيل ﴾ ٣ فليس يراد بالقَرَّة ههنا قوة الأجسام التي بها يكون

⁽١) الحُضر بالضَّم : ارتفاع الفرس في عَدُّوه .

⁽٢) آل عمران /٩٧.

رس الأنفال /٦٠.

بُطْشها وتصرَفها واقتدارها على ما تحاول ، لأن ذلك ليس إلى الناس الزيادة فيه ولا النقصان منه ، وإنما الله يزيد في قُوَّة الأجسام ويَنْقص منها ، كما يُريد تبارك وتعالى ، وإنما أريد به : _ والله أعلم _ وأعدوا لهم مااستطعتم من قُرَّة أي من الأشياء التي تَتَقُرُون(١) بها على العدو سلاح وآلة وأصحاب وأنصار وغير ذلك ، ومما تفلّون به حُرْب عدوكم، وتعلون به عليهم ، وكذلك قوله : « ومن رباط الخيل » أي وأعدوا لهم من الخيل ماتتقوّون به عليهم . وهذه القوة ورباط الخيل مما كانوا يستطيعون إعداده، ويمكنهم (١) وفامروا بأعداده للعدو؛ ليرهبوهم وليخيفوهم .

وهذا باب يطول جدًّا .وفيما أومات إليه دليل على ما سواه مِمًا يتَصل به .

وأما سوالك - أيدك الله - عن مذهب العرب في العرض وهل كانوا عارفين به أم كيف سمّوا شيئاً لا يعرفون حقيقته ؟ فقد ذكرت لك - أيدك الله - أنه ليس في كلامهم من اسم هزل ولا جد إلا وتحته معنًى من جنسه ، ولكنهم لم يكونوا يذهبون بالمَرض مذاهب المتفسلفة ، ولا طريق أهل الجدل، وإن كان مذهبه فيه لمن تدبّر مطابقاً لغرض الفلاسفة والمتكلّمين في حقيقته ، وذلك أنهم /يذهبون بالعرض (١) إلى [١/٣]

⁽٢) في ط فقط : « يمكنهم » بدون واو .

⁽٣) في ط فقط : « العرض » بدون باء ، تحريف .

أسماء ، منها أن يضعوه موضع ما اعترض لأحدهم من حيث لم يحتسبه كما يقال : علقت فلانة عَرَضاً أي اعتراضاً من حيث لم أقدره .

قال الأعشى :

٤٧١=عُلَقَّتْهُا عَرَضاً وَعُلِّقَتْ رَجُلًا فيري وعُلِّق أخرى ذلك الرِّجُلُ (١)

وقد يضعونه موضع ما لا يثبت فلا يدوم كقولهم: كان ذلك الأمر عن عَرَض ، ثم زال . وقد يضعونه موضع ما يتصل بغيره ويقوم به . وقد يضعونه مكان ما يضعف ويقل ، فكان المتكلمين استنبطوا العرض من أحد هذه المعاني فوضعوه لما قصَدُوا له . وهو إذا تأملته وجدته غير خارج عن مذاهب العرب .

وكذلك الجوهر عند العرب إنما يشيرون به إلى الشيء النّفيس الجليل، فاستعمله المتكلّمون فيما خـالف الأعراض ، لأنهـا أشرف منها .

وقد ولدت أسماء في الإسلام لم تكن العرب قباً» عارفةً بها إلاّ أنها غير خارجة عن معاني كلامها ، واستفادة معرفتها إذْ كـانت على أوضاعها والمعاني التي تعقلها نحو : الكافر ، والفاسق ، والمنافق ،

 ⁽١) أنظر ديوان الأعشي /١٤٦ همن قصيدته المشهورة التي مطلعها :
 ودّع هريرة أن الركب مرتحل وهمل تـطيق وداعاً أيها الرّجارُ ؟

وإنما اشتقاق الكافر من 'كَفَــرْتُ الشّيء : إذا سَتَرْتُهُ وغطّيته ، والفاسق : من فَسَقَت الرّطبة : إذا خرجت من قِشْــرها ، واشتقــاق المنافق من النافقاء : وهو أحد جحر اليربوع ،إلى كثير من ذلك يطول تعداده .

وكذلك في كل زمان وأوان لا يخلوا الناس فيه من توليد أسماء يحدث لها أسباب فيتعارفونها بينهم بكلّ لغة ولسان فليس هذا منكراً ، إذا كان ذلك غير خارج عن الأصول المتّفق عليها ، والمعاني المعقولة بينهم .

وفيما ضمنت من (كتاب الاشتقاق) ما يدّلك على ما التمست الوقوف عليه من هذا النّحو .

وهذا من القول كافٍ في جواب ما سألت عنه .

وأطال الله بقاءك ، وأدام عِزّك وتأييدك ، وأتم نعمته عليك وعلى أهل العلم بك وفيك وعندك .

المسألة الحادية عشر

وهي آخر مسائلك وهي قـولـك : مـا وزن (أرْطَى)(١) ، /٦٢] وأفعى ، وأروى(٢) ، وهل / هي على وزن أفعل أم الألف في آخرها منزّنة ؟ .

أمّا أرطى فللعرب فيها مذهبان : أكثرهم على أن الهمزة في أولها أصليّة ، والألف في آخرها مزيدة لـلإلحاق فتقـديرُهـا : فَعْلَى ملحق بِفَعْلَل نحو : جعفر وسَلْهب(٢٣) ، فالألف ألحقته بهذا البناء .

والمدليل على ذلك قولهم : « أديم مأورط »(أ)، إذا دبخ بالأرطى .

⁽١) أرطى : الأزطى : شجر نُورُه كنُّور الخلاف ، وثمره كالعناب مرَّ .

 ⁽٢) أروى : الأروية بضم الهمزة وكسرها : أنثى الوعول ، فإذا كثرت فهي أروى وهى اسم للجمع على أفعل بغير قياس . وأروى أيضاً : اسم امرأة .

 ⁽٣) في ط فقط: « وساسب » صوابه من النسخ المخطوطة . والسلهب ،
 حمعه : سلاهة: الطويل .

 ⁽٤) في ط والنسخ المخطوطة: «ماروط» بدون همزة، صوابه من الممتع ١/٥٥ومأروط: مدبوغ.

ولو كانت الهمزة مزيدة وكان على وزن ﴿ أفعل ﴾ لقيل : أديمُ مُرْطِي . والأرْطي : جمعُ وأحدتها أرطاة ، وهي شجرة تـدبغ بهـا العرب .

وذكر الجرمي أن من العرب من يقول : ﴿ أَدِيمٌ مَرْطِيِّ (¹) فَارطي على هذا التّقدير أفعل والهمزة في أولها زائدة .

فإذا سمّي بها مذّكر على المذهب الأول وهو المشهور المعروف لم ينصرف في المعرفة ، وانصرف في النّكرة .

وإذا سمي بها في المذهب الثّاني مذّكر لم ينصرف أيضـاً في المعرفة ، واتصرف في النكرة .

وأمًا الآن في موضعها هي شجرً فهي مصروفة للنّكرة فتقول : أرطاةً وأرطّى ، كما ترى مصروف واحده وجمعه،لانه نكرة .

وذكر سيبويه وغيره من النّحويين أن الاسم إذا كان على أربعة أحرف بهمزة في أوله حكم عليها بالزيادة نحو : أفعل ، وأبدع ، وما أشبه ذلك ، وإنما يحكم على الهمزة ههنا بالزّيادة لكثرة ما جاءت زائدة في هذا النحو ممّا يدل الاشتقاقُ على زيادتها فيه نحو : أحمر وأصفر وأخضر وأحمد وما أشبه ذلك،فالحق ما لا اشتقاق له به إلّا أسماء قام الدليل على أن الهمزة في أوائلها أصليّة وهي : أزّطي ،وإمّعة

⁽١) انظر الممتع ١/٢٣٥.

وأيصر.

فأمّا أرطي فقد مضى القول فيه :

وأما إمّعة فالدليل على أن الهمزة في أولها أصليّة أنه ليس في الكلام إفْعَلَة(١) وإنما هو فِعَلة(١) مثل دِنْبة(٢) وهو القصير .

وأما أيصر فالدليل على ذلك أنهم قالِوا في جمعه : إصار وهو كساء يُحْتشَرُ (٤) فيه .

قال الشاعد:

٤٧٢ = * ويجمع ذا بَيْنهُنّ الإصارا(°) *

(١) وفي المعتم ١٣٤/١ : « أنك لو جعلتها زائدة لكان وزنها : (إفْمَلَة)
 (إفعلة) لا يكون صنة أصلاً ، إنما يكون اسماً غير صفة نحو : « إنْفِحة » فذل ذلك على أن همزتها أصالية .

[والإنفحة : كِرشُ الحَمَل أو الجدي ما لم يأكل] .

(٢) وفِعلة : في الصفات موجود نحو : « رجل دِنّبة » وهو القصير .
 انظر الممتع ١ / ٢٣٤ .

(٣) في ط : (زنّمة) تحريف، وفي النسخ المخطوطة : (دنمة) بالدال،
 وفي الممتع : (دنبه) بالباء.

(٤) انظر القاموس : (حشش)

 (٥) في ط: (نعتين) مكان (بينهن)، وفي النسخ المخطوطة: (اثنين) وفي اللسان: (أصر) بينهن .

وصدره في اللسان :

* فهذا يُعِدّ لهُنّ الخلا

والبيت للأعشي ، ديوانه /٨٣ وروايته .

دُفِعْنَ إلى اثنينَ عنــد الخصــو ص قـد حبـــا بينهُـن الإصــادا

وأما أفعى فالهمزة في أولها مزيدة ووزنها أفعل إلاّ أن للعرب فيها مذهبين :

أكثرهم على أنها اسم وليس بصفة ، وإذا كانت اسماً وهي نكرة/ [٣/٣] وجب صرفها ، لأن ما كان على أفعل اسماً فهو مصروف في النُكرة نحو: أفْحَـل (١) وأيدع (٢) وأربع ، وإنما يمتنع من الصَّرف في المعرفة .

وأكثر العرب على صرف أفعى على هذا التَّقدير .

قال سيبويه : أجدل للصّقر ، وأخيل للطائر ، وأفعى ، الأجود فيها أن تكون أسماء فتصرف ، لأنها نكرات .

وقد جعلها بعضهم صفات فلم يصرفوها ، لأن ما كان على أفعل نعتاً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة نحو أحمر وأصفر وأشقر ، فكذلك أجدل وأخيل وأفعى عند هؤلاء نعوت فلا يصرفونها .

قال: واحتج هؤلاء بأن قالوا: وإنما قيل له: أجدل من الجدل ، وهو شدة الخُلْق فصار أجدل عندهم بمنزلة شديد ، وجعلوا أخيل أفعل من الخيلان للونه وهـو طائـر على جناحـه لَمْعة مخالفة للونه .

وكذلك أفعى عندهم وإن لم يكن لها فعل ولا مصدر .

⁽١) أفكل : الأفكل كأحمد : الرّعدة ، والجماعة ، وقد جاءوا بأفكلهم . (٢) أ. م. م. الذر م. بالمنذ الذ

⁽٢) أيدع: الأيدع: الزعفران.

وكان امتناع أجدل وأخيل من الصرّف وإلحاقه بالنّعوت أقوى من ترك صرف أفعى لبيان الاشتقاق في هذين ، وأنه لا اشتقاق للأفعى ، والأجود فيها الصرف .

وذكر الجَرْمي أيضاً : أن أكثر العرب على صوْف أفعى ، وقد ترك صرفها بعضهم .

والأفعى أنثى ، والذكر : أفعوان .

وأما أروي فوزنها قُمُّلَي والهمزة في أولها أصليَّة والألف في آخرها للتأنيث فهي بمنزلة سَكُرَى تمتنع عن الصَّرف في المعرفة والنَّكرة .

فهذا منتهى القول في المسائل التي ضَمَّنتها آخر كتابك ، والله المعين,والموفق للصواب،وهو حسبنا ونعم الوكيل .

* * * *

[كتاب سيف الدولة لابن خالويه في تثنية وجمع البُضْع]

قال ابن خالوية في مجموع له : كَتَب إلى سيَّدُنا الأمير سَيْفُ الدولة ـ أطال الله بقاء ـ يوم جمعة وأنا في الجامع .

كيف تُنْنَى وتجمع البضع ؟ فقلت : إنـه جـرى في كـلامهم كالمصدر لم يُثَنّ ولم يُجْمع مثل البُخْل ، قال الله تعالى : ﴿ ويأمرون النّاس بالبخل ﴾(۲) ولم يقل بالأبخال . ولـو جمعناه قيـاساً لقلنـا : أبْضاعاً مثل قُفْل وأقفال ،وخُرْج وأخراج ، لأن فُعلًا يجمع على أفعال/ [١٤/٣]

[مسائل استفتى فيها ابن الشجري]

قال ابن الشَّجرَي في (أماليه): في المجلس الشامن والخمسين^(٣) ذكر مسائل اسْتُقْتِيتُ فيها بعدما استفتى المكنىّ بالبي

 ⁽١) البُّشْع : بضم الباء : الجِماع أو الفرج نفسه والمهر والطلاق وعقد النكاح . وهو المراد هنا .

أمًا البَضْعِ بالفتح : القطعُ والشَّق ، وتقطيع اللحم .

وأمّا البِضْع بالكسر : الطائفة من الليل ، وما بين الثلاثة إلى التسع . (٢) الحديد /٢٤.

⁽٣) انظر أمالي ابن الشجري ٢/١١٦.

نزاد(١) فجاء بخلاف ما عليه أثمة النّحويين أجمعين ، وكذلك خالف العرب قاطبةً في كلمة أجمعوا عليها ، وأثبت خطّه بما سنح له من هـذيانـه ، وأثبت بعده خَطّه الشيخ أبـو منصور مَـوْهُوب بن أحمـد المعروف بابن الجواليقي(٢) .

نُسْخة الفتوى

ما تقول السّادة النّحويـون ـ أحسن الله توفيقهم ـ في قـول العرب : يأيّها الرّجلُ ، هل ضمة اللّام فيه ضمة إعراب ؟ وهل الألف واللّام فيه للنّعريف ؟ وهل « يأمل » و « مأمول » ، وما يتصرّف منهما جائز ؟ وهل بكون « سوى » بمعنى « غير » ؟ .

 ⁽١) هو الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار بن أبي الحسن أبو نزار الملقب بملك النحاة .

ولد سنة تسع وثمانين وأربعمائة ، ومات بدمشق يوم الثلاثاء ٥٦٨ هـ . من مصنفاته : الحاوي في النصريف... ولمنفاته : الحاوي في النحو العمدة في النحو المقتصد في النصريف... وله عشر مسائل سماها : المسائل العشر . المتعبات إلى الحشر . انظر : البغية ٤/٤٠٥ ، ٥٠٥ .

⁽٢) هـ و موهـ وب بن أحمد بن محمـ د بن الحسن بن الخضر ، أبـ و منصـ ور الجواليقي . مات في المحرّم سنة ٤٦٥ كان إماماً في فنون الأدب ، وكان في اللغة أمثل منه في النحو صنف : شرح أدب الكاتب ـ ما تلحن فيه المامة - ما عرّب من كلام العجم ـ تتمة درة الغواص . انظر : البغية ٢٣٠٨/٣ .

نسخة جواب المكنى بأبي نزار

الضّمة في اللام من قولهم: يأينها الرّجل ضمّة بناء ، وليست ضمة إعراب ، لأن ضمّة الإعراب لا بُدّ لها من عامل يُوجِبُها ، إذ لا عامل هنا يوجب هذه الضّمة ، والألف واللام ليست ههنا للتعريف ، لأن التعريف لا يكون إلاّ بين اثنين في ثالث والألف واللام هنا في اسم المخاطب . والصّحيح أنها دخلت بدلاً من « يا » و « أي » ، وإن كان منادي فنداؤه لفظي ، والمنادى على الحقيقة هو الرجل ، ولما قصدوا تأكيد التّبيه ، وقدّروا تكرير حرف النداء كرهوا التكرير ، فعوضوا عن حرف النداء ثانياً « ها » في « أيها » وثالثاً الألف واللام ، فالرّجل مبنيً بناءً عارضاً كما أن قولك : يا زيدُ يعلم منه أن الضّمة فيه ضمة بناء عارض .

وَّامًا أَمَـل يَأْمُلُ فلا يجوز ، لأن الفعل المضارع إذا كان على يفعُل بضم العين كان بابه أن ماضيه على فَعَل بفتح العين وأمــل لم أسمعه فعلاً ماضِياً .

فإن قبل : يقدّر أن « يأَمُلُ » فعل مضارع ، ولم يأت ماضيه كما أن « يذر » و « يدع » كذلك .

قلت : قد علم أن « يذر » ويدع » على هذه القضية جاءا شادَّيْن فلو كـان معهما كلمـة أخرى شـاذَة لَنْقِلَتْ نَقْلَهُما ، ولم يَجُـزُ أن لا تُنقل ، وما سمعنا ان ذلك ملحق بما ذكرنا / فلا يجـوز : يَأْمُل ، ولا [٦٥/٣] « مأمول » إلّا أن يُسْمِعِني الثّقة « أَمَلَ » خفيف الميم » .

وأمّا « سوى »(١) فقد نصّ على أنها لا تأتي إلّا ظرف مكان ، وأن استعمالها اسماً منصرِفاً بوجوه الإعراب بمعنى « غير » خطأ .

[كتاب أبي نزار النحوي للشيخ أبي منصور في ضمة اللام من : يأيها الرجل]

وكتب أو نزار النحوي نسخة جواب الشيخ أبي منصور موهوب ابن أحمد^(۲) .

ضمة اللام من قولك : يأيها الرّجل وشبهه ضمة إعراب ، ولا يجوز أن تكون ضمة بناء ، ومن قال ذلك فقد غفل عن الصواب ، وذلك أن الواقع عليه النّداء « أيّ » المبنيّ على الضّم لوقوعه موقع الحرف . والرّجل وإن كان مقصوداً بالنّداء فهو صفة أي ، فمحال أن يبني أيضاً ، لأنه مرفوع رفعاً صحيحاً ، ولهذا أجاز فيه أبو عثمان النّصب على الموضع كما يجوز في : يا زيد الظريف .

وعِلّة رفعه أنه لما استمرّ الضّم في كل منادى معرفة أشبه ما أسند إليه الفعل ، فأجريت صفته على اللفظ فَرُفِعَتْ، ومحالُ أن يُدّعي

 ⁽١) في ط : (وما) مكان : (وأمّا) ، تحريف .

⁽٢) في ط: « حمد » مكان : أحمد . تحريف .

تكرير حرف النداء مكان « ها » ومكان الألف واللام ، لأن المنادى واحد ، وإنما تُقَدِّر الألف واللام بدلاً من حرف النّداء فيما عطف بالألف واللام نحو : يا زيد والرّجل ، لأن المنادى النّاني غير الأول ، فيحتاج أن يقدر فيه تكرير حرف النداء ، فقد صارت الألف واللّام هناك كالبدل منه ، وليس كذلك يأيها الرّجل ، لأنه بمنزلة با هذا الرّجل ، والألف واللام فيه للتعريف .

وأما أَمَلُ يَأْمُلُ فهو آمِلُ والمفعول : مأمولُ فلا ريب في جوازه عند العلماء ، وقد حكاه الثقاة منهم الخليل وغيره . والشاهــد عليه كثير ، قال بعض المعمّرين :

الــمــرء يـــأُمُـــلُ أن يــعــيـــــ ــــش وطول عيش ٍ قد يضرُه(١) =٤٧٣ وقال الآخر :

هــا أنــا ذا آمُــلُ الخُلَودَ وقَــدْ ۚ أَذْرَكَ عَقْلِي ومَـوْلِدِي حُجُـراً(٢) = ٤٧٤

- (١) نسب في أمالي المرتضى ٢٦٦/١ : إلى النابعة الجعديّ وبعده : تفنى بششاشتُهُ وبي في يعد حُلُو العيش مُرهُ
- وتستابُعُ الأيامِ حتَّ لَى لا يَسرى شيئاً يسرُه كم شامتِ بي إن هلكُ لَتُ وقائلٍ: للّه دُرُهُ من شواهد: أمالي ابن الشجري ١١٨/٢.
- (٢) منسوب إلى الربيع بن ضبع الفـزاريّ ، وهو من المحمرين . انظر أسالي
 المسـرتضى ٢٥٣/١ ، والاقتضاب ٢٠٢/١.من شــواهـــد : المقتضب
 ١٨٣/٣ ، وأمالى ابن الشجري ١١٨٧/٢.

وقال كعب بن زهير :

٤٧٥ = * والعَفْوُ عند رَسُولِ اللهِ مَأْمُولُ (١) */

وقال المتنبي وهو من العلماء بالعربية :

٧٦ = * حُرموا الَّذي أَمَلُوا *

وأمًا (سِوى) فلم يختلفوا في أنها تكون بمعنى (غير) وتكون أيضاً بمعنى الشّيء نفسه ، نقول : رأيت سواك أي غيرك . وحكي ذلك أبوعبيد عن أبى عبيدة . وقال الأعشى :

٧٧ = * وما قصدت من أهلها لسوائكا(٢) *

[77/٣

⁽١) من قصيدته المشهورة :

ر المعاد فقلبي البـوم متبـول متيّم إلـرهـا لم يجـز مكبـولُ وصدره:

^{*} نُبِّتُ أَن رسولَ اللَّه أوعدني *

وأنظر الشاهد في أمالي ابن الشجري ١٣٢/٢ ، والشعراء والشعراء لابن قسة ١١٤٨/.

⁽٢) صدره:

تجانف عن جو اليعامة ناقني *
 من شعواهمد : سيبويه ۱۳/۱ ، ۲۱۳ ، والخزانة ۹۹/۲ ، واللسمان :
 سوى يهوالهم والدرر رقم ۷۸۰ .

أي لغيرك ، فهذه بمعنى (غير) وهي أيضاً غير ظرف

وتقدير الخليل لها بالظّرف في الاستثناء بمعنى مكان وبدل لا يخرجها عن أن تكون بمعنى « غير » .

وفيها لغات : إذا فُتِحْتَ مُدّت لا غير ، وإذا ضُمَّتْ قَصُرت لا غير ، وإذا كسرت جاز المدّ والقصـر ، والقصر أكشـر ، وما يحمــل المتكلّم بالقول الهراء إلا فُشّو الجَهْل .

وكتب موهوب بن أحمد^(١) :

[نسخة جواب ابن الشَّجري]

قال ابن الشجري : نسخة جوابي :

الحواب ـ والله سبحانه الموفق للصواب ـ : أنّ ضَمّة اللّام في قولنا : « يـأيّها السّرجل ضممة إعراب ، لأن ضممة المنادى المفرد المعرفة (٢) ، لها باطرادها مُنزلة بين منزلتين ، فليست كضَمّة « حيثُ »

 (١) هكذا في جميع النسخ . ولعله : كتبه موهوب بن أحمد لأن هذه نسخة إجابة موهوب .

أمّا أن تكون هذه العبارة متصلة بما بعدها أي كتب موهوب بن أحمد قال ابن الشجري الخ ، فإن هذا لا يجوز ، لان موهوب بن أحمد توفي سنة ٤٦٥ هـ على حين توفي ابن الشجري سنة ٤٥٢ هـ.

(Y) كلمة « المعرفة » زائدة في ط فقط .

، لأن ضمَّــة «حيث» غير مطّردة ، وذلك لعــدم اطّراد العِلّـة التي أوجبتها ، ولا كضَمَّة « زيد » في نحو : خرج زيدٌ ، و لأن هذه حدثت بعامل لفظيّ .

ولو ساغ أن توصف « حيث » لم يَجُز وصفُها بمرفوع حملًا على لفظها ، لأنّ ضمّتها غير مطردة ولا حادثة عن عامل .

ولمَّا أطرَّدت الضَّمَّة في قولنا : يا زيديا عمرو كذلك(١) اطَّردت

في النكرات المقصودة قَصْدَها ، نحو: يارجلُ ، يا غلامٌ إلى ما لا يُحْصى كثرةً، تنزَل الاطّراد فيها منزلة العامل المعنوي الرافع للمبتدأ من حيثُ اظردت الرفعة في كل اسم ابتدىء به مجرّداً من عامل لفظيّ ، [7] وجيء له بخبر كقولك : زيدٌ منطلقٌ / عمرو ذاهب ، إلى ما لا يدركه

١] وجيء له بحبر الإحصاء .

فلمًا استمرّت ضمّة المنادى في معظم الأسماء كما استمرّت في الأسماء المعربة الضّمة الحادثة عن الابتداء شبهتها العربُ بضمّة المبتدأ، فأنبعتها ضمّة الإعراب في صفة المنادى في نحو: يا زيدُ الطّريلُ، وجمع بينهما أيضاً: أن الاطّراد معنى كما أن الابتداء معنى ، ومن شأن العرب أن تحمل الشّيء على الشيء مع حصول أذنى تناسب بينهما حتى إنهم قد حملوا أشباء على نقائضها.

ألا ترى أنهم قد أتبعوا حركة الإعراب حركة البناء في قراءة من (١) في ط : ٩ وكذلك ، بزيادة الواو ، تحريف

قرأ ﴿ الحمدِ للهِ ﴾(١) بكسر الدَّال .

وكذلك أتبعوا حركة البناء حركة الإعراب في قرأة من قرأ : « الحمدُ لله «٢٧) بضم اللام .

وكذلك أتبعوا حركة البناء حركة الإعراب في نحو : يا زيدَ بنَ عمرو في قول مَنْ فتح الدّال من زيد .

وقد كان شافهني هذا المتعدّي طُوره بهذا الهُراء الذي ابتدعه ، والهذاء الذي اختلقه واخترعه ، فقلت له : إن ضَمّة المناذّى لها منزلةٌ بين منزلتين ، فقال مُنكِراً لذلك : وما معنى المنزلة بين المنزلتين ، فجهل معنى هذا القول ، ولم يحسّ بأن هذا الوصف يتناول أشياء كثيرة من العربيّة كهمزة : يَبْن يَبْن التي هي بين الهمزة والألف،أو الهمزة والواويوكالف الإمالة التي هي بين ألف التفخيم والياء ، وكالصّاد المشربة صَوْت الزّاي وكالقاف التي بين القاف الخالصة والكاف .

وأما قوله : إن الألف واللام هنا ليست للتّعريف ، لأن التعريف لا يكون إلا بين اثنين في ثـالث ، والألف والـــلام هنـــا في اسم المخاطب ، والممحيح أنها دخلت بدلاً من « يا » فقولٌ فاسدٌ ، بــل

⁽٢) هي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة فقط . انظر قراءة رقم ٢ في معجم القراءات.

الألف واللّام هنا لتعريف الحَضْرة كالتّعريف في قىولك : جماء هذا الرجل بولكنّها لمّا دخلت على اسم المخاطب صار الحُكْم للخطاب من حيث كان قولنا : يأيها الرجل معناه : يا رجلُ .

ولماً كان الرجل هو المخاطب في المعنى غلب حكم الخطاب في المعنى غلب حكم الخطاب فاكتفى باثنين ، لأن أسماء الخطاب لا يفتقر في تعريفها إلى حضور ثالث ، ألا ترى أن قولك : خرجت يا هذا ، وانطلقت، ولقيتك ، وأكرمتك لا حاجة به إلى ثالث ، وليس كلّ وجوه التعريف يقتضي أن تكون بين اثنين في ثالث ، ألا ترى أن ضمائر المتكلّمين نحو : أنا تحريفها حضور ثالث .

فقد وضح لك بهذا أن قوله التُعريف لا يكون إلاّ بين اثنين في ثالث كلام ظاهِرُ الفساد ، لأنه أطلق هذا اللفظ على جميع التّعاريف فتأمّل ـ سنّدك الله ـ هذه الفقرة (١) التي عَهِي عنها هـذا الغبيّ وعمّا صـدّرت به حتّى خَطًا بجهله الائمة المبرّزين في علم العربيّة ، المتقدّمين منهم والمتأخرين .

ومن شواهد إعراب (الرّجل) في قولنا يأيها الرّجل نعته بالمضاف المرفوع في قولك : يأيها الرّجل ذُو المال وعلى ذلك أنشدوا :

 ⁽١) في ط والنسخ المخطوطة : « النقرة » بالقاف ، وفي الأمالي ١٢٠/٢ :
 « القطرة بالطاء .

* ٤٧٨ = * يأيها الجاهلُ ذُو التَّنزِّي (١)

فهذا دليلٌ على إعراب الرّجل قاطِعٌ ، لأنّ الصّفة المضافة في باب النَّداء لا يجوز حملها على لفظ المبنيُّ ، ولا تكون إلَّا منصوبة أبداً كقولك: يا زيد ذا المال.

وقد عارضته بهذا الدّليل الجليّ الّذي تناصرت به الرّوايات عن النَّحويُّ واللَّغويُّ ، فزعم أنه لا يرفع هـذه الصفة ولا ينشــد إلا « ذا التُّنزِّي » .

ولا يعتدُّ بإجماع النَّحويين واللَّغويين على سماع الرفع فيها عن العرب ، فدلَّ ذلك على أن هذا العديم الحسُّ هو المقصود بالنَّداء في قول القائل:

(١) رجز منسوب لرؤية. وقبله:

أنــا ابن كـل مُصْعَب شُمَّخــر سام على رغم العدى ضُمَّخْـر لا تسوعدن حَيَّةً بِالنَّكْرَ يايها الرجل ذو التنزي انظر ديون رؤبة /٦٤.

وهو من شواهد : سيبويه ٣٠٨/١، والمقتضب ٢١٨/٤، وابن الشجري ۱۲۱/۲، وفي ۳۰۰/۲ روى الشاهد برواية أخرى وهي :

* يأيها الجاهل ذا التّنزّي *

على استئناف النداء ونصمه . وهو أيضاً من شواهد : ابن يعيش ١٣٨/٦ ، والعينيّ ٢١٩/٤.

والتنزِّي كما قال العينيِّ : هو نزع الإنسان إلى الشرِّ : وأصله من : نزأت بين

القوم ، إذا حشرت بينهم .

يايّها الجاهِلُ ذُو التَّنزّي

وأمّا قوله : ولما قصدوا تأكيد النّبيه،وقدّروا تكرير حرف النداء كرهوا التّكرير فعوّضوا عن حرف النداء ثـانياً «هـا » وثالثاً الألف واللام ، فهذا من دعاويه الباطلة ، لأنه زاعمٌ أن أصل يأيها الرجل : يا أي يا يا رجل فعوّضوا من «يا » الثانية «ها » ومن الشالثة الألف واللّام .

وليس الأمر على ما قاله وابتدعه من هذا المحال ، ولكن العرب كرهوا أن يقولوا يا الرّجل وما أشبه ذلك ، فيولوا حرف النّداء الألف واللّام،فأدخلوا أي فجعلوها وصلة إلى نداء المعارف بالألف واللّام . ، والزّموها حَرْف التّنبيه عَوْضًا لها مِمّا منعته من الإضافة .

هذا قولَاالنَّحويين ،فمن تكلَّف غيره بغير دليل فهو مُبْطِلُ فعلا حاجة بنا إلى أن نقدر أنَّ الأصل يا أي يا يا رجل ، فإنه مع مخالفته لقول الجماعة خَلْف(١) من القول يُمُجَّهُ السَّمع ويُنْكِره الطَّبع .

وأما قوله في أمل ويأمل: أنهما لا يجوزان عنده ، لأنه لم يسمع من الماضي / منهما « أمل » خفيف الميم ، فليت شعري ما الذي سمع من اللّغة ووعاه حتى أنكر أن يفوته هذا الحرف ، وإنما يُنكر مثل هذا مُن أنهم النّظر في كتب اللّغة كلها ووقف على تركيب (أم ل) في () « الخَلْف » بفتح الخاء وسكون اللام: الرويء من القول يقال: « سكت النّا ونطن خَلْفاً » أي سكت عن الف كلمة ثم تكلم بخطاً .

كتاب (العين) للخليل\'أبن أحمد ، وكتاب الجمهرة لأبي بكر بن دريد، و (المُجمل) لأبي الحسين بن فارس و (ديوان الأدب) لأبي ابراهيم الفارابي ، (وكتاب الصّحاح) لأبي نصر إسمعيل بن حماد الجوهرّي النيسابوريّ ، وغير ذلك من كتب اللغة ، فإذا وقف على أمهات كتب هذا العلم التي استوعب كُلِّ كتاب منها اللّغة أو معظمها ، فرأى أن هذا الحَرْف قد فات أولئك الأعيان ثم سمع قول كعب بن زهير :

٤٧٩ = * والعَفْوُ عِنْد رَسُولِ اللهِ مأمولُ *

سلّم لكعب وأذعن له صاغراً قميناً ، فكيف يقول من لم يتولج سَمْعُهُ عشرة أسطر من هذه الكتب التي ذكرتها لم أسمع : أمل ولا أسلّم أن يقال : مأمول ؟ .

وأما قوله : إنه لا يجوز يأمُلُ ولا مأمول ، إلا أن يسمعني النقة « أمل » فقول مَنْ لم يعلم ، فإنهم قالوا : فقير ، ولم يقولوا في ماضيه فَقَر، ولم يأت فعله إلا بالزّيادة ، أفتراه يُدْكِرُ أَنْ يقال : فقير ، لأن النَّقة لم يسمعه « فقر » فلعله يُجْحد أن يكونوا قد نطقوا بفقير ، وقد ورد به القرآن في قوله تعالى : ﴿ إِنِّي لِمَا أَنْزِلْتَ إِلَيْ مِنْ خَيْرٍ فَقيرٍ ﴾ (٣) ، وهل إنكار فقير إلا كإنكار مأمول ؟ بل إنكار فقير عنده أوجب ، لأنهم

⁽١) من ط فقط : « الخليل الخليل » بزيادة « الخليل » الثانية .

⁽٢) سبق ذكره رقم ٤٧٠.

⁽٣) القصص / ٢٤.

لم يقولوا في ماضيه إلا افتقر ومأمول قد نطقوا بماضيه بغير زيادة .

وأمًا وسِوَى ، فإنَّ العرب استعملتها استثناءً ، وهي في ذلك منصوبةً على الظَرف بدلالة أنَّ النَّصب يظهر فيها إذا مُلَت ، فإذا قلت : أتاني القوامُ سواك ، فكأنك قلت أتاني القوم مكانك ، وكذلك قد أخذت سواك رجلًا أي مكانك .

واستدلَّ الأخفش على أنها ظرف بوصلهم الاسم النَّاقص بها في نحو : أتاني الذي سواك .

والكوفيّون يَرَوْن استعمالها بمعنى « غير » .

وأقول : إدخال الجارّ عليها . في قول الأعشى :

٠٨٠ = * وما قَصَدَتْ مِنْ أهلهالسِوَائِكَا(١) *

يخرجها من الظّرفية . وإنّما استجازت العرب ذلك فيها تشبيهاً [٧٠] لها بغير / من حيث استعملوها استثناءً .

وعلى تشبيهها بغير قال أبو الطّيب :

٨١٤ =أَرْضٌ لهـا شَرَفٌ سِـوَاهـا مِثْلُهُـا لوكان مِثْلُكَ في سـواهـا يُوَجَدُ^(٢)

(١) سبق ذكره رقم ٤٧٧ .

 (۲) انظر ديوان المتنبّي ۲/٥٧ وهــو من قصيدة يمــاح بها شجــاع بن محمد الطّائي ، مطلعها :

اليَّوْمُّ عَهِدُكُمُ فَـايَن المَوْعِـدُ ﴿ هَيهِــات لِيس ليومِ عَهْــدِكُمُ غَـدُ وهو من شواهد : ابن الشجري ١٣٤/٢ . رفع «سوى» الأولى بالابتداء، وخفض الشانية بفي ، فأخرجها ، من الظّرفية . فمن خطّاه فقد خطأ الأعشى في قوله : «لسوائكا » ، ومن خطأ الأعشى في لغته التي جُبِل عليها - وشعره يستشهد به في كتاب الله تعالى ـ فقد شَهِد على نفسه بأنه مدخول العقل ، ضاربٌ في غمرة الجهل .

وليس لهذا(١)المتطاول إلى ما يقصُرُ عنه ذَرْعه شيءٌ يتعلّق به في تخطئة العرب إلّا قول الشاعر :

٤٨٢ = حراجيجُ ما تنفكَ إلا مُناخةً على الخَسْفِ أويرمي بها بَلَدا أقفرا (٢) فكُلُ فاقرة ينزلها بالعربيّة يزف أمامها هذا البيت معارضاً به أشعار

وليس دخول إلاّ في هذا البيت خطأ كما تـوهّم ، لأن بعض النحويين قدر في ينفك النّمام ونصب « مناخة » على ، الحال ، فينفك ههنا مثل « منفكّين » في قول الله عز وجل : ﴿ لم يَكُنِ الّذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكّين حتى تأتيهُمُ البيّنة ﴾ (^{٣)} فالمعنى :

الفحول من العرب العاربة .

⁽١) في ط: « وليس هذا » بإسقاط اللام من « هذا » ، تحريف .

 ⁽٢) من شواهد: سيبويه ٢٨/١، والخزانة ٤٩/٤، والأشموني ٢٤٦/١.
 والهمع والدرر رقم ٨٩٩،٣٩٦. وهو لذي الرّمة . أنظر ديوانه ٢٤٠٠.

⁽٣) البيّنة /١.

ما تنفصل عن جهد ومشقّة إلّا في حال إناختها على الخَشْف ، ورمى البلد القفر بها أي تنتقل من شِدّة الى شِدّة .

ومن العَجب أن هذا الجاهل يقدم على تخطئة سلف النَّحويين وخلفهم ، وتخطئة الشَّعراء الجاهلين والمُخَضْرَمِين والإسلامِيّين ، فيعترض على أقوال هؤلاء وأشعارها(١) بكلام ليس له محصول ، ولا يُؤثر عنه أنه قرأ مصنَّفاً في النَّحو ، إلا مقدمة من تأليف عبد القاهر الجُرْجانِي ، قيل : إنّها لا تبلغ أن تكون في عشر أوراق .

وقيل : إنه لا يملك من كُتُب النّحو واللغة ما مقداره عشر أوراق ، وهو مع هذا يردُّ بقِحَته على الخليل وسيبويه . إنها لوصمة اتّسم بها زماننا هذا ، لا يبيد عارُها ولا ينقضي شَنارُها

وإنما طلب بتلفيق هذه الأهواس أن تُسَطّر فَتْوى ، فيثبت خطّه

فيها مع خط غيره فيقال : أجاب أبو نزار بكذا ، وأجاب غيره بكذا ، فقد أدرك ـ لعمر الله ـ مطلوبه ، وبلغ مقصوده . ولولا إيجاب حقّ مَنْ أوجبتُ حقّه . والتزمت وفاقه ، واحترمت خطابه لصنت خَطِّي ولفظي ٧١/٢ عن مجاورة خِطَّه ولَفْظِهِ . /

* * *

⁽١) في أمالي ابن الشجريّ ٢/١٢٤: ﴿ وأشعار هؤلاء ﴾ .

[مجلس من مجالس ابن الشَّجريّ]

قال ابن الشَّجِريّ في المجلس الحادي والسِّتين من أماليه :

ذكر أبو الفرج علي بن الحسين الأصفهاني صاحب كتاب (الأغاني) حديثاً رفعه إلى أبي ظبيان الحماني .

قال : اجتمعت جماعةً من الحَيّ على شرابٍ فتغنى أحـدهم بقول حسّبان :

إِنَّ التِي نَـــاوَلَـتْنِـي فَـــرَدْدُتُهـــا فَتِلْتُ قُتِلَتْ فهـاتِها لم تُقْتَـل (١ ٢٨٣ = كِلتْـاهُما حَلَبُ العَصيــرِ فَعَاطِني بِـرُجـاجَـةٍ أَرْخــاهمــا لِلْمِفْصَــل ِ

فقال رجل منهم : كيف ذُكر واحدة بقوله :

* إن الَّتي نَاوَلَتْنِي فرددتها *

ثم قال : كلتاهما حَلَب العصير ، فجعلها اثنتين ؟

وقال أبو ظبيان : فلم يقل أحد من الجماعة جواباً ، فحلف رجل منهم بالطّلاق ثلاثاً إن بات ولم يسأل القاضي عبيد الله بن الحسين عن

> (۱) انظر دیوانه / ۱۸۶ من قصیدة مطلعها : أَسَالَتَ رِسْمَ الدّارِ أَم لَم تَسْأَل

بين الجوابى فالبُضَيْع فحومل

تفسير هذا الشّعر ، قال : فسقط في أيدينا ليمينه ، ثم اجتمعنا على قصد عبيد الله ، فحدّثني بعض أصحابنا السعديين، قال : فيمّمناه نتَخَطّى إليه الأحياء فصادفناه في المسجد يصلّي بين العشاءين ، فلما سمع حِسننا أوجز في صلاته ، ثم أقبل علينا ، فقال : حاجتكم ، فبدر رجلّ مِنّا ، فقال : نحن _ أعز الله القاضي _ قوم نَزَعْنا إليك من طريق البصرة في حاجة مهمة ، فيها بعض الشيء ، فإن أذنت لنا ، قلنا : فقال : قولوافذ كريمين الرّجل والشّعر ، فقال :

أمّا قوله : إنّ التي ناولتني فإنه يعني الخَمْر ، وقوله : قتلت ، أراد مُزجِت بالماء ، وقوله : كلتاهما حلب العصير ، يعني الخمر ومزاجها ، فالخمر عصير العنب والماء عصير السّحاب ، قال الله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا مِن المُعْصِرات مَاءٌ نَجّاجاً ﴾(١) ، انصرفوا إذا شئتم .

قال ابن الشَّجري : وأقول : إن هذا التأويل يمنـع منه ثـلاثة أشياء :

أحدها : أنه قال : كلتاهما ، وكلتا موضوعه لمؤنثين ، والماء مذكّر ، والتذكير أبداً يغْلِب على التّأنيث كتغليب القَمَرَ على الشّمس في قول الفرزدق :

⁽١) النبأ / ١٤.

٤٨٤ = * لنا قَمراها والنَّجوم الطوالِعُ (١) *

أراد لنا: شمسها وقمرها ، وليس للماء اسم آخر مؤنث ، فيحمل على المعنى ، كما قالوا: أتته كتابي فاحتقرها ، لأن الكتاب في المعنى صحيفة . / [7/

وكما قال الشاعر :

امتْ تُبكئيه على قَبْرِه مَنْ لِيَ مِنْ بَعْدِك يا عامِرُ (١)
 تَركْتنِي في الدّار ذا غُرْبَةٍ قَدْ ذلَ مَنْ ليس له ناصِرُ

كان الوجه أن يقول ذاتَ غُرْبة ، وإنما ذكّر ، لأن المرأة إنسان فحمل على المعنى .

والثاني : أنه قال : ﴿ أرخاهما لِلْمِفْصَل ﴾ ، وأفعل هذا موضوع لمشتركين في معنّى ، وأحدهما يزيىد على الآخر في الـوصف ، كقولك : زيد أفضل الرّجلين ، فزيد والرجل المضموم إليه مشتركان في الفَضْل ، إلا أن فَضْل زيد يزيدُ على فضل المقرون به .

والماء لا يشارك الخمر في إرخاء المفصل .

⁽١) سبق ذكره رقم ٤٥٧ .

⁽٢) لأعرابية كما يدل على ذلك الشاهدان .

من شواهد : ابن الشجري ۱۲۰/۲ ، والإنصاف ۷۲۳، ۵۰۷/۲ ، وابن يعيش ۱۱۰/۰ .

والثالث: أنه قال في الحكاية: فالخمر عصير العنب،وقول حسان حلب العصير يمنع من هذا ، لأنه إذا كان العصير الخمر والحَلّب هو الحمر ، فقد أضفت الخمر إلى نفسها والشيء لا يضاف إلى نفسه .

والقـول في هـذا عنـدي : أنـه أراد كلتـا الخَـْـرَين الصَّــرف والممزوجة حَلَب العنب ، فناولني أشدهما إرخاءً للمفصل.

والماء لا يشارك الخمر في إرخاء المفصل .



[مجلس من مجالس ابن الشّجريّ]

قال ابن الشجري في المجلس الخامس والسّتين (١) :

مسألة : سئلت عنها : « المعلّم والمعلّمُهُ زيدٌ عمراً خَيْرَ النّاس إياه أنا » .

الجواب : أن « المعلّم » مبتدا و « المعلّم » معطوف عليه وهو يقتضي اسماً فاعلاً ويقتضي التعدّي إلى ثلاثة مفاعيل كما يقتضي ذلك فِعْلَهُ الذي هو « أُعَلَم » فزيدُ فاعله ، والهاء المفعول الأول ، وعمراً الثّاني، وَخْيَرَ النّاس الثالث ، « وإياه » ضمير مصدره الّذي هو الإعلام ، وإن لم يجر له ذكر ، لأن المصدر يحسُن إضماره إذا ذكر فاعلُهُ أو اسْمُ فاعله كقوله : /

٤٨٦ = * إذا نُهي السُّفية جرى إليه (١) *

(١) في ط والنسخ المخطوطة في المجلس الرابع والستين ، تحريف ،
 والصواب : في المجلس الخامس والستين . انظر أمالي ابن الشجري
 ٢٠٩/.

(۲) قائله مجهول : وتمامه :

* وخالف والسَّفيهُ إلى خلاف *

 وقولك : أنا خبر المبتدأ الذي هو المعلّم والمعلّمه ، وإن كان عَطْفاً على المعلّم ، لأنه وصف له فلذلـك كان خبـراً عنهما معـاً ، لتقدّير : المعلم المعلمه زيدٌ عمراً خير الناس أنا .

[مجلس محمد بن السُّيد البطليوسيّ مع رجل من أهل الأدب]

قال الإمام محمد بن السّيد البطليوسِيّ في كتاب (المسائل والأجوبة) :

جمعني مجلسٌ مع رجل من أهل الأدب فنازعني في مسألة من مسائل النّحو ، ثم دّبّت الأيام ، ودرجت اللّيالي ، وأنا لا أعيرها فكري ولا أخطرها على بالي ، ثم اتصل بي أن قوماً يتعصبّون له ويقرّطونه ويعتقدون أني أنا المخطىء فيها دونه ، فرأيت أن أذكر ما جرى بيننا فيها من الكلام ، وأزيد ما لم أذكره وقت المنازعة والخصام ، ليعلم مُنْ المزجي البضاعة ـ وبالله التوفيق .

كان مبتدأ الأمر أن هذا الرجل المذكور ، قال لي : إن قوماً من نحويّ (سرقسطة) اختلفوا في قول كثيّر :

٤٨٧ = وأنْتِ الّتي حَببّتِ كُـلً قصيـرة إلي وما تَدْري بذاك القَصَائِرُ (١)
 (١) انظر اللسان : « تصر » والهمم والدرر رقم ٢٦٥، والعمدة ٢٦٥، ٧٩.

عَنْيَتُ قصيراتِ الحجالِ، ولم أُرِدْ قِصارَ الخُطا شرُّ النساء البحاتِرُ فقال : بعضهم : « البحاتر » مبتداً ، وشرَّ النساء خيره .

وقال بعضهم : يجوز أن يكون شر النَّساء هو المبتدأ والبحاتر

وأنكرت أنا هذا القول ، وقلت : لا يجوز إلا أن يكون البحاتر هو المبتدأ وشر النساء هو الخبر ، فقلت له : الذي قلت هو الوجه المختار ، وما قاله النّحوي الذي حكيت عنه جائز غير ممتنع . فقال : وكيف يصح ما قال ؟ وهل غرض الشاعر إلا أن يخبر أن البحاتر شرّ النساء ، وجعل يكثر من ذكر الموضوع والمحمول ويورد الألفاظ المنطقية التي يستعملها أهل البرهان ؟ فقلت له : أنت تريد أن تدخل صناعة المنطق في صناعة النحو وصناعة النحو تستعمل فيها مجازات ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق ، وقد قال أهل الفلسفة : يجب أن تحمل كل صناعة على القوانين المتعارفة بين أهلها وكانوا يرون / أن إدخال بعض الصناعات في بعض إنما يكون من جهل المتكلم أو عن قصد منه للمغالطة واستراحة بالانتقال من صناعة إلى أخرى إذا عن قله طرق الكلام .

وصناعة النَّحو قد تكون فيها الألفاظ مطابقة للمعاني يوقد تكون مخالفةً لها إذا فهم السامع المراد ، فيقع الإسناد في اللفظ إلى شيء وهو في المعنى مسندً إلى شيء آخر .

15/171

إذا علم المخاطب غرض المتكلّم، وكانت الفائدة في كلا الحالين واحدة، فَيْجِيز النّحويون في صناعتهم : أُعطِيَ دِرَهمٌ زيداً ، ويرون أن فائدته كفائدة قولهم : أعطى زيدٌ يرهماً ، فيسندون الإعطاء إلى الدّرهم في اللفظ وهو مسند في المعنى إلى زيد .

وكذلك يجيزون ضُرِب بزيد الضُّرِبُ ، وخُرِج بزيدٍ اليومُ، ووُلِدَ لزيد سنّون عاماً ، وقد علم أن الضّرب يُضُرِب ، واليوم لا يُخرِجُ به ، وأن الستين عاماً لا تُولد ، فهذه الالفاظ كلها غير مطابقة للمعاني، لأن الإسناد وقع فيها إلى شيء وهو في المعنى إلى شيآخر ، اتكالاً على فهم السامع . وليس هذا بضرورة شاعر بل هو كلام العرب الفصيح المتعارف بينها في محاوراتها . وهذا أشهر عند النحويين من أن يحتاج فيه إلى بيان .

ومما يبين هذا أن النحويين قد قالوا: إذا اجتمعت معرفتان جعلت أيتهما شئت الاسم وأيتهما شئت الخبر، فتقول كان زيد أخاك ، وكان أخوك زيداً.

فإن قال قائل : الفائدة فيهما مختلفة ، لأنه إذا قال كــان زيدً أخاك أفادنا الأخوة ، وإذا قال كان أخوك زيداً أفادنا أنه زيد .

والجواب : أن هذا جائز صحيح لا ينازع فيه منازع ويجوز أيضاً أن يقال : كان أخوك زيداً ، والمراد كان زيدٌ أخاك فيقع الإسناد في اللفظ إلى الأخ وهو في المعنى إلى زيدٌ. والدّليل على ذلك أنّ القُرّاء قرءوا : ﴿ فما كان جوابُ قومه إلاّ أن قالوا ﴾(١) برفع الجواب ونصبه ، فتارةً يجعلون الجواب الاسم ، والقول الخبر ، وتارةً يجعلون القول هو الاسم والجواب الخبر .

وليس يشك أحد أن الغـرض في كلتا القـراءتين واحد ، وأن الإخبار في الحقيقة إنما هو عن الجواب .

وكذلك قوله تعالى: ﴿ فكان عاقِبَتُهُما أَنْهما في النَّار ﴾ (٢) قرىء برفع العاقبة ونصبها / ولا فرق بين الأمرين عند أحد من [٣/ النصريّين والكوفيين .

وكذلك قول الفرزدق:

AA = القد شهدت قيس فما كان نصرُهَا فُتَيَّبَة إلا عضُّها بالأباهم(")

ينشد برفع النَّصر ، ونصب العضّ ، وبــرفع العَضّ ، ونصب

- (١) النمل /٥٦، وقراءة الرفع منسوبة إلى الحسن ،وابن أبي إسحاق ،
 والأعمش . انظر قراءة رقم ٢٣٤٢ في معجم القراءات .
 - (٢) الحشر /١٧.
- (٣) من شواهد : المقتضب ٤ / ٩٠٠ ، واللسان : د بهم ، وهو من قصيدة قالها الفرزدق في قتل قتية بن مسلم ، ومطلعها :
 - تَجِنُ بـزوراء المـدينــة نــاقـــتي حنين عجــول ٍ تبتغي البــوّرائِــم انظر ديوان الفرزدق ٣١١/٢.
- ر برد. وفي ط : سقطت كلمة : ﴿ لقد ﴾ من أول الشاهد ، تحريف وفي ط أيضاً ﴿ فيقِبه ﴾ مكان : ﴿ قَنِية ﴾ تحريف أيضاً .

النصر، والفائدة في الأمرين جميعاً واحدة .

وكذلك قول الآخر :

٨٩ = وَقَـدٌ عَلِم الأقوامُ ما كان داؤها بثهلانَ إلاّ الخِزي مِمّن يقودُها(١)
 ينشد برفع « الداء » ونصب « الخزي » وبنصب « الداء » ورفع
 « الخزى » . والفائدة فيهما جميعاً واحدة .

وإنما تساوي ذلك ، لأن المبتدأ هو الخبر في المعنى .

ومما يبيّن ذلك بياناً واضحاً أن القائل إذا قال: شر الناس الفاسق أو قال: الفاسق شرّ الناس فقد أفادنا في كلا الحالين فائدة واحدة.

وكذلك إذا قال : أبوك خير الناس فائدته كفائدة قوله:خير الناس أبوك.لا يمكن أحــدُّ^(۲) أن يجعل بينهما فرقاً.ويشهد لذلك .

قول زهير :

٤٩ = وإمّا أن تقـولـوا قـد أبينـا فشرُّ مواطن الحسب الإباء (¹⁾

(۱) مَنْ شَــواهـد : سيبــويــه ۲۶/۱ ، والمحتسب ۱۱۲/۲ ، وابن يعيش ۹٦/۷ .

وفي ط : ﴿ بِنهِلانَ ﴾ بالنون بعد الباء .

(٢) في ط : ﴿ أَحَدَأُ ﴾ بالنصب ، تحريف .

(٣) انظر ديوان زهير /٩٨ ، وفيه : « يقولوا » .

فهذا البيت أشبه الأشياء ببيت كثيّر ، وقد جعل زهير شرًا هـ و المبتدأ والإباء هو الخبر . وإنما غرضه أن يخبر أن الإباء هو شر مواطن الحسب .

ولا يجوز لزاعم أن يزعم أن الإباء هو المبتدأ وشر خبره ، لأن الفاء لا يجوز دخولها على خبر المبتدأ إلاّ أن يتضمّن المبتدأ معنى الشّرط ، ألا ترى أنه لا يجوز زيد فقائم ، وكذلك من رواه : وشر مواطن بالمواو ، لأن الواو لا تدخل على الأخبار ولا يجوز : زيد وقائم .

ومما يبيّن لك تساوي الأمر عند النّحويين باب الإخبار بالّذي وبالألف واللام ، فَمن تأمّل قول النّحويين فيه رأى ما قلناه نصًّا ، لأن القائل إذا سأل فقال : أخبرني عن زيد من قولنا : قائم زيد فجوابه عند النّحويين أجمعين أن يقال : الذي قام زيد ، والقائم زيد .

ألا ترى أن المجيب قد جعل زيداً خبراً ، وإنما سأله السائل / [٧٦/٣ أن يخبر عنه،ولم يسأله أن يخبر به . فلو جاء الجواب على حدّ السؤال لقال : زيد الذي قام ، وزيد القائم .

> وباب الإخبار كلّه مطرّد على هذا . وإنما جاز ذلك عندهم، لأن الفائدة في قولك : الذي قام زيد كالفائدة في قولك : زيد الذي قام . وكذلك الفائدة في قولك : زيد القائم كالفائدة في قولـك : القائم زيد . ولولا أن الأمرين عندهم سواء لما جاز هذا .

ومن أظرف ما في هذا الأمر أن جماعة من النحويين لا يجيزون تقديم خبر المبتدأ عليه إذا كان معرفة فلا يجيزون أن يقال : أخـوك زيد ، والمراد:زيد أخوك واحتجوا بشيئين :

أحدهما : أن المعرفتين متكافئتان ، ليست إحداهما أحق بأن يسنـد إليها من الأخـرى ، وليس ذلك بمنـزلة المعـرفة والنكـرة إذا اجتمعتا .

والحجة الأخرى :أنه يقع الإشكال ، فلا يعلم السّامع أيهما المستد؟ وأيهما المستد إليه ؟ ، فلما عرض فيهما الإشكال لم يجز التقديم والتأخير ، وكان ذلك بمنزلة الفاعل والمفعول إذا وقع الإشكال فيهما لم يجز تقديم المفعول كقولك : ضرب موسى عيسى . وهذا قولًم قولً قويً جدًا غير أن النّحويين كلهم لم يتفقوا عليه .

فعل مذهب هؤلاء لا يجوز أن يكون شَرّ النساء خبراً مقدماً بوجه من الوجوه . فإن كان هؤلاء القوم يريدون صناعة النحو فهذا ما يوجبه صناعة النحو ، وإن كانوا يريدون صناعة المنطق فقدة قال جميع المنطقين ـ لا أحفظ في ذلك خلافاً بينهم ـ : إن في القضايا المنطقية قضايا تنعكس فيصير منوضوعها محمولاً ، ومحمولها موضوعاً ، والفائدة في كلا الحالين واحدة ، وصِدْقها وكيفيتها محفوظان عليها . قالوا : فإذا انعكست ولم يحفظ الصدق والكيفية سمّى ذلك انقلاب القضية لا انعكاسها .

ومثال المنعكس من القضايا قولنا: لا إنسانٌ واحدٌ بحجر ، ثم

نعكس فنقول: لا حجرٌ واحدٌ إنسانٌ ، فهذه قضيّة قد انعكس موضوعها محمولاً ومحمولها موضوعاً . والفائدة في الأمرين جميعاً واحدة .

ومن القضايا التي لا تنعكس قولنا : كُلّ إنسان حيوان فهذه قضية صادقة ، فإن صَيّرنا موضوعها محمولاً ومحمولها موضوعاً / فقلنا : [٧/٣] كُلّ حيوان إنسان عادت قضية كاذبة ، فهذا يسمّونه انقلاباً لا انعكاساً . وبالله التوفيق .

[مسألة من كتاب مسائل البطليوسي]

في كتاب المسائل للبطليوسي أيضاً ما نصّه :

مسألة : سأل (') : _أدام الله عِزَك _ مَنْ بقي عندنا من طلبـة النحوعن مسألة وقعت وهي : إذا سميّت رَجُلًا بالألف من « ما » كيف يكون بناء الاسم من ذلك وصورته في الحَظ ؟

فجاوب عن ذلك المسئول بما هذه نسخته .

تأملت ـ أعزّك الله ـ هذا السؤال ، والقياس النّحويّ يقتضي أن لا يشترط التّسمية بحرف ساكن مثل هذا ، إذْ لا بُدّ من أن يبني الاسم

⁽١) في ط : ﴿ سائل سائل ۽

عليه ، وأن يكون الحرف المذكور أول ذلك الاسم .

فإن كان كما شرط ساكناً فلا بدّ من تحريكه لميتوصل إلى النطق به ، فيختل الحرف الساكن عن حاله التي كان يجب أن لا يُغَيِّر عنها في التسمية ، لئلا تشتبه التسمية بما سمّى به من حرف متحرّك .

مَثَلُ ذلك كمَنْ قال : سمٍّ لي رجلًا بالألف من أكرم أو ما كان مثله . -

إن قلنا : إن الحرف الساكن المذكوريحرّك بالفتح ، فلهذا كان ينبغي أن تمتنع التسمية بالألف من « ما » .

وإن قلنا: إنه يجوز أن يُسمّى رجلٌ بالألف من « ما » فإنما ذلك على ضرب من قياس النّحو أيضاً ، ومجاري التعليل فيه ، فينبغي على تجويز ذلك أن تحرّك الألف الساكنة من « ما » بالفتح ، لما سنذكره بعد ـ إن شاء الله تعالى ـ فتصير همزته مفتوحة ، ثم يزاد عليها من جنسها ألف وهمزة ليكون الاسم من ذلك مبّنياً على أقل حروف الأسماء الأعلام المتمكّنة وذلك ثلاثة أحرف كما قالوا : إذا سمّيت رُجلًا بالسيّن من « سوف » فإنك تزيد على السيّن ألفاً وهمزة ليكون الاسم على أقل البناء في المتمكّن العلم ، كما قلنا ، فتقول : جاءني ساء ، ومردت بساء .

وكذلك فعلنا في مسألتنا لمّا حرّكْنا الألف الساكنة من «مـا» بالفتح لما نذكره بعد ، وصارت همزة مفتوحة زدنا على الهمزة ألفًا وهمزة من جنسها ، ليكمل البناء الأقل المذكور فجاء على وزن بكر فنقول منه في الرّفع / جاءني أااً ،وُرْأيت أااً ، مررت با الٍ ، فهذا بناؤه [٩/٣] وصورته في الخطّ .

> وإن شئت كتبته بالعين وأسقطت الثالثة التي هي عين الوزن استخفافاً لئلا يجتمع ثلاث ألفات في كلمة واحدة .

> فإن قبل : فكيف استجزت إسقاط هـذه الألف من مثل هـذا الاسم ، وأنت قد بنيته على ثلاثةأحرف ،وهو أقل البناء فقد أخللت ببنائك في الخط ؟ .

فالجواب: أنا وجدنا مثل هذا الاسم من الوزن والتمكّن قد أسقط منه ألف عين الوزن في الخط وابقوه على حرفين ، وذلك الاسم و آل ، فقد اتفقوا في المصحف وغيره على كتبه بألف واحدة وكان فيه ألفان ، إذ وزنه أأل ، فسهلوا الهمزة الوسطى ، ثم أسقطوها فبقي من الاسم حرفان ، وإنما استجازوا مثل ذلك لدلالة الباقي على الذّاهب ، وطلباً للاختصار الذي كلام العرب مبنيًّ عليه ، ولذلك جوزنا نحن كتبر(اا،)بالعين قياساً على ذلك .

وإنما قلنا : إن تحرَّك الألف الساكنة من « ما » بالفتح ، لأنها لما كانت أول الاسم ساكنة واحتاجت إلى حركة ليتوصّل إلى النّطق بها كانت الفتحة أولى بها من الكسرة والضّمة ، لأن الألف تتولىد من الفتحة إذا أشبعت ، وتتغلّب بسببها إذا كانت بعدها حركة على ياء أو واو نحو : قام ، ونام فكانت الفتحة أولى لتحريك الألف من غيرها لذلك .

وأيضاً فهذه الألف المسمّى بها من ﴿ مَا ﴾ قـد(١) صارت أولًا وأصلًا، وفاء الوزن من هذاالاسم، فصارت كألف أخ وأب ، وهما ألفا قطع ، وأصل حركة ألف القطع الفتح إلا ما شذّ لمعنَّى ، وأيضاً فلا تكسر ، ويصح عند(١) الألفات السّواكن عند الحاجة إلّا ألفات الوصل . وهذه الألف ليست كذلك ، فصحّ بذلك كلّه ما قلنا .

فهذا _ أدام الله تأييدك _ نص الجواب . وما كان من الواجب أن

وفي هذه^(٣) اللُّمَع كفاية فيما قصدته .

يكتب مثل هذا الجواب لمثلك إلاّ نصّ السؤال مجردًا إلا أنه تعيّن كُتْبُ السّؤال والجواب لأمر وقع ، وذلك أنه وقف على هذا السّؤال والجواب رجل يُنشمي إلى علم النّحو ، فقـال : إن هذا الجـواب ناقص عمّـا يجب ، وزعم أن على المسئول في هذه المسألة أن يجاوب فيها على ٧-٧٩] كل وزُنٍ / جاء في كلام العرب من النّلاثيّة إلى السّباعيّة .

وزعم : أنه يجوز أن يُسمّى بالألف من : « ما »رجل فيبني منه الاسم على كُلّ وزن حتّى على وزن اشهيباب ^(٤) ، وأن لا يقتصر في

- (١) في ط فقط : رمذ ، مكان : رقد » .
- (٢) في ط فقط : « ويصح » بالياء ، و « من » مكان : « عند » .
 - (٣) في ط فقط : (هذا ، .

 (٤) في ط فقط: و الشهبيات ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة واشهبياب من الألوان ، وقد لحقته أربع زوائد فإنه يكون على وزن : افعيلال ، ولم يجيء إلاً مصدراً . انظر الممتع ١٤٤٤/ . التَّسمية به على أقل الأوزان المتمكَّنة ، بل يجوز على كلِّ وزن .

وعضد قوله بأن قال : لوقال:قائل ابن لي من ألف « ما » مثال « جحمرش(١) لصحّ البناء على ذلك المثال وغيره .

وهذا فيما رأينا خلاف مقاييس النحو . ونحن واقفون عند قليل عِلْمنا منه لا نتجاوز لِمُثْل قول^(۲) هذا الدَّاعي إلا عن دليل واضح ، نميل إليه أو هَدْى من مثلك تُعَوَّل عليه . فعسى ـ أدام الله تأييدك ـ أن تُمُن بالوقوف على هذه الجملة ، وتَتَطَوِّل على الجميع بإشارة كافية منك إلى ما يجوز من هذا كُلّه ، ويُتَقيك للعلوم تحييها ، وللقلوب تكشف عنها وتجلوها^(۲)، بِحَوْله وَطُوْلِهِ .

[الإجابة عن سؤال السائل]

الجواب : وقفت على سؤال السائـل : وإجابـة المجيب ، واعتراض المعترض .

والذي تقتضيه صناعة النَّحو والتصريف : أنه إذا سمَّى بحرف

 ⁽١) في ط : ٥ حجرمش ، بالحاه والجيم تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وكتب الصرف واللغة . وجحمرش : العجوز الكبيرة ، ووزنه : فَعَلَلِلُ انظر الممتع ٧٠/١ .

 ⁽٢) في ط فقط : « بمثل أقول » ، تحريف صوابه من المخطوطات .

⁽٣) في ط فقط : « وتحويها » والأنسب ما في المخطوطات .

من الحروف لزم أن يزاد عليه حتى يبلغ بصيغته أقلّ ما تكون عليه صِيغ الأسماء المتمكّنة ، وذلك ثلاثة أحرف ، ويُراد على كلّ حرف حرف من نوعه ، فيقال في $\{0,0\}$ من نوعه ، فيقال في $\{0,0\}$ من نوعه ، فيقال في $\{0,0\}$ وإنما فعل النحويون ذلك، لأنهم رأوا العرب قد فعلت مثل ذلك فيما أعربته وصيّرته اسماً من هذه الحروف ، ألا ترى قول النِمَر بن تَوْلب .

٤٩١ = عَلِقَتْ لوًا تُكررُهُ إِنَّ لوًا ذاك أعيانا(١)
 وقال القطامي :

٢٩٤ = ولكن أهملكَتْ لَـوَّ كـشيـراً وقَبْلَ اليـوم عـالجَهَا قُدارُ (٢) وإن أراد مُرِيدٌ أنْ يسمي من حَرْف قد سُمَّى به مثل: جَعْفر أو

وبعده الشاهد برواية مختلفة ، وهي ّ: « تكرّرهًا » مكّان : « تكرّره » وهو المناسب لمخاطبة زوجته ، وفي المقتضب ٢٣٥/١ :

^{*} حاولَتْ لوّاً فقلت لها *

وانظر شعر النمر بن تولب / ١٢٠ .

 ⁽٢) قُدار : هو قدار بن سالف الذي يقال له : أحمرُ ثمود ، عاقر ناقة صالح عليه السَّلام ، قال الأزهري : وقالت العرب للجزّار : قدار تشبيهاً به . وانظر ديوان القطامي .

جَحْمَرِش ونحوهما من أمثلة كلام العرب كان لــه ذلك .

وأمًّا قول المعترض : إن جواب المجيب لا يصحّ ولا يَكُمُّل حتى يتكلَّف أن يصوغ من الحرف الذي يسأل عنه أمثلة على جميع أوزان كلام العرب / فإنه تعسّف وغير لازم إلاّ أن يشترط عليه السَّائل [٣/٠ ذلك في مسألته .

> وأمّا التّسمية بالألف من « ما » و « لا » فقد ذكر ذلك ابن جنّيً وفيه خلافٌ لما قاسه هذا المجبب عنالمسألة ،فقال : إذا أردت أن تصير الألف من « لا » اسماً زدت على الألف ألفاً ثانيةً ، فتجتمع ألفان ساكنتان ، فتحرّك الأولى منهما بالكسر لالتقاء السّاكنين ، فتنقلب الثانية لانكسار ما قبلها فتصير : « إي » .

> ولا يكون اسمٌ متمكِّنُ على حرفين الثّاني منهما حــوف لين ، فتزيد على الياء ياءٌ أخـرى ، وتدغم الأولى فيها فتقول (إيَّ)كما تقول إذا صيرَت « في » الخافضة اسم رجل : فِيّ .

> قال ابن جنّي: فإن بنيت من هذه الكلمة فعلاً على حد قولك: كَوْفت كافاً ، وقوّفت قافاً ، وسيّنت سيناً ، وعيّنت عُيْناً ، لـزمك أن تقول: أَوْيِّتُ أَلفاً . قال: وإنما جعلنا قياس عين هذه الكلمة أن تكون واواً دون أن تكون ياءً ، لأنا لما زدنا على الألف ألفاً بواحتيج إلى زيادة حرف ثالث،لينم الاسم ثلاثة أحرف صارت الألف المزيدة المجهولة

ثانيةً عَيْناً ، أو في موضع العين وجب على ما وصّانا به سيبويه أن نعتقد فيها أنها منقلبة عن واو حَمُلاً على باب : طويت وشويت ، لأنه أكثر من باب : حييت وعييت، فصارت (ايّ) كنائها من باب : فيّ، وسِيّ ونحوهما مما عينه واو فكما أنك لو بنيت من القيّ والسيّ فَعَلْت ، لقلت : فَرَيت وسَوَيْتُ ، فأظهرت العينين واوين ، فكذلك تقول في فعلت من « إى » التي أدّى إليها القياس أوّيت .

فهذه مسألة قد كفانا ابن جنيّ فيها النّعب ، وأرانا وجه القياس فيها ، فينبغي لمن أراد أن يصوغ منها مِثلاً على صورة بعض أمثلة كلام العرب أن يجريها مجرى : أوى يأوي ، ويُركّب على ذلك قياسه ، فيقول في مثال جعفر منها : « أيًّا ، وفي مثال ـ سفر جل ـ أويًّا ، وفي مثال جَحْمَرِش أُبِيًّ ، وفي مثال إوزّة : إيَّاةً (١) ، ونحوذلك . والله التوفية . .

[مسألة منظومة لابن السّيد]

وفي المسائل للإمام أبي محمد بن السِّيد البطليوسي :

[٨١/٣] مسألة: وردت من الشُّعر منظومة في أبيات من شعر ،وهي : /

⁽١) انظر المنصف لابن جنّى ٢٧١/٢.

عن أشياء من ذا النّحو تَخفي وتعظُّمُ جوابك يا ذا العلم إنّى لسائل(١) تبين بـ كُـلّ البيان وتُفْهمُ فـأورد عليها من كـلامك شــافياً فوائده إن جلَّ أو عزَّ(٢) مُبْهَمُ فمثلُكُ لـلإفهام يُـدْعي وترتجي عَـــلام تُعِـــلّ الشيء عِلَّة غيــره فتسقمه وهو الصّحيحُ المُسلَّمُ من إعــلاله وهــو العليل المُسَقُّمُ ويبرأ إن اضحى سواه مُسلَّمــأ فحذفك للتنوين نُكْرٌ مُعَظَّمُ وما القول في لابأس إن يَكُ مُعْرِباً وان يك مبنيًّا فقولك نَصْبِهُ بلا خَطَأٍ يُحْصى عليك وَيُرْسَمُ وإن يك مبنياً لديك ومُعْرباً فذا النَّكر أدهى في النفوس وأعظمُ طيور ظماءٌ حَوْل علمك حُوَّمُ فبرِّد غليلًا في نفوس كأنها ولِمْ صَرفوا ما كَان وَصْفاً مؤنَّناً كعاقِلِه (٣) والوصف بالمنعُ يُحَكُّمُ ولم يصرفوه (٤) اسماً لذات معرّفاً وذلك بُطْلٌ يُسْطِل الباب مُعَظّمُ أَيُصْرِفُ والتأنيثُ فيه محقَّقُ وَيْمَنُعُه إِن كَان لَغْواً^(٥)ويُحْرَمُ فَقَرْطِس بسَهْم العلم أغراضَ مَطْلِبي ولا تكُ فيه الظَّنَّ بالغيب تَـرْجُمُ

سألت لعمري عن مسائِلَ تقتضي جـوابـأ وتفهيمــأ٧) لمن يتعلّم

فأجاب أبو محمد بن السيّد رحمه الله :

⁽١) في بعض النسخ المخطوطة : « سائل » بدون اللام في أوله .

⁽٢) في بعض النسخ : «عنّ » مكان : «عزّ » .

⁽٣) في بعض النسخ المخطوطة : « لعاقلة » باللام في أوله ، وهو أوضح .

⁽٤) في ط فقط : « ولم يصرفوا » مكان : « ولم يصرفوه » .

⁽٥) في ط : ﴿ لَغُو ﴾ بالرفع ، تحريف .

⁽٦) في ط فقط : « وتفيهما » تحريف .

إذا أوجبت عِلَّةُ ليس يلزم(١) بـــلا عِلَّة تقضى بـــذاك وتَحْكُمُ خفيٌّ يسراه الماهِـرُ المتقــدُّمُ بِنَشْءِ فـروع عن أصـول تُقَسَّمُ تناسبه فيما يصخ ويسقم فَنشرك^(٢) فيها^{٣)} الجر أقسامه التي كثير وإقناع وظن مُرجَم وفي كل علم إنْ نظرْتَ تسامحٌ لِمَن يُكِثِرُ التّنقيرِ عنه ويُنْعمُ يــراهــا بعين اللُّبْ من يتـــوسُّمُ فلم تَكُ تَعْدُو إِنْ فَعَلْتَ وَتَظْلِمُ / لها مَوْقِعٌ في لُبِّ مَن يَتَفَهُّمُ فَيُضْنِي بعدواهُ الصَّحِيحَ وَيُؤلمُ فَيَسْرِي به من النُّسْلِ داءٌ ويُعْظِمُ مُشَارَكُهُ (٤) فيما جني المتكلِّمُ تُعَلِّ وذا حُكْمٌ من النحوُ مُحْكَمُ وَيُنْجِى من الشُّـرُّ البُّعادُ ويُعْصِمُ

مقارنهُ(٥) الهاء التي تتهضَّمُ

وما النّحو مختصاً بذلك وحده ولكن لـه فيمـا وجـدنـا نــظائـر / ٨٢] فى لا تَطْلُبَن فى كـلّ شىء حقيقةً سأضرب أمثالاً لما أنا قائل ألم ترأن الداء يسرى دفينه وينزع عِرْق السُّوء من بعد غايةٍ كحذفهم للهمنز مِنْ يُكْرِم الفتى وحذفك واو الوَعْدِ حملًا على التي كذاك قَرينُ السُّوء يُرْدِي قَـرينَهُ لذلك أردى من جُهَيْنةَ ياءَها (١) في ط فقط : « تلزم » بالتاء .

لأن اطّراد الحُكم ليس بـلازم

وقد أوجبوه في مراضِعَ جَمَّةِ

سوى عُلْقة لفظية وتناسُب

لأنّ تصاريفَ الكلام شبيهةً

- (٢) في ط فقط : « فتشرك » بالتاء .
 - (٣) في ط: «منها»
- (٤) في ط فقط: « مشاركة » بالتاء المربوطة .
- (٥) في بعض النسخ المخطوطة : « مقارنة » .

تنائي قرين السّوء فهو مُسَلّمُ وَنَحِّي قُرَنْشاً أَن يصاب(١) ببائه عن اللّام من داءِ غَدَتْ فيه صُـيَّمُ أَلَمْ تَرَ صِوَاماً نَجْتُ إِذ تَاعِدَتْ وللرَّحم الدّنيا حقوقٌ تُقَدَّمُ وللجار أسبات يُراعى مكانها لِصِحْتها في اعورٌ واللَّهُ أَعْلَمُ كصِحَّة عين الفعل من عَور الفتي شفاعةً ذي القُرْبي لمَن هو محْرمُ وكاجتوروا صحت لأجل تبجاوروا إرادة تنبيه على الأصل مِنْهُمُ وقد زعموا التصحيح للواو فيهما وَأَجُودَتِ(٢) يا سُعْدي وأغيلتِ(٣) تَكْتِمُ كَأَعْوِلْتِ يِا ثَكْلِي وَأَطْوَلْتِ يِا فتي كَمَجْرِي حُروف اللِّينِ إِن كنت تَفْهَمُ وإن شئت أجريت التّحرك فيهما سواءً إذا جازيت أو حين تَجْزمُ كما أن يَرْمي القوم أو يقعد الفتي غَدَتْ جَمَزي في ما به النّحويَحْكُمُ ومثل حباري في الإضافة عندهم وَتَهْلَأُ (٥) إِن حَصَّلْتَ قَولِي وَمَرْيَمُ ومكوزة(١) شنة بذاك ومُحْتُ على وَزْن مثل الفعل فيما تيمُّمُو وقد جعلوا للاسم سيمي لكونه

⁽١) في ط فقط : « تصاب » بالتاء .

 ⁽٢) في ط: « وأجـوت » بإسقاط الـدال ، تحريف صـوابـه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

 ⁽٣) الغَيْل : اللبن ترضعه المرأة ولدها ، وهي تؤتى ، أو وهي حامل وأغالت ولدها وأغيلته سقته الغَيْل فهي مُغِيل وَمُغْيِل ، والاسم : الغِيلة .

⁽٤) في ط فقط : « ومكرزة » . تحريف .

 ⁽٥) في ط فقط: (و وثهلل » بالثاء تحريف: وفي القاموس: (هلل » : وَتُهْلَل : كَتْعَلَى : اسم للباطل .

أُلام ولكنْ فيه(١) ما أنت أَلْـوَمُ كُـربّ فتىً أودى وكَمْ نِيل مَغْنَمُ

فقالوا لمن يَشْكي الخليلَ وَيَشْتَكِي وقد يلحقون^(٢) الضِّدَّ طوراً بِضِدًّه

جواب المسألة الثانية

/٨٣] ولا بَـأْسَ في إعـرابـه وبنـائــه لحذفك تنوين الّذي هـو معرّبٌ وإن يـكُ مبنيّــاً ففيمَ وَصَفْتَــهُ وجَمْعُـك لِلضَّدَيْنِ أَعْظُم شُنْعَةً وقمد أكثروا فيمه المقال وشتتُموا وأكثر ما قبالوه منا فينه طبائلً فَمِنْ قَـائل ظنّ البنـاء وقـائــل كما ضارع الإعراب في غيره البنا تـوسُّط بين الحالتين فــأمــرُه لذا كثر الإشكال فيه فلم يَبنُ وَيُشْبِهُهُ حالُ المنادي كلاهما لذلك جاز الحَمْلُ للوصْفِ فيهما فهذا الذي أختَارُ فيه لأنَّهُ

بأيِّهما قلت اعتراضٌ مُلْزمُ / وذلك رأى عندنا لا يُسلم على لفظه والنَّكر في ذاك أَعْظَمُ ولم يَسوَهُم فيه ذا مُتَوهم إلى أن أملُّوا الناظرين وأبرموا لقارث إلا الكلام المُنمنام يضارع إعراباً وذا الرأى أَحْكُمُ إذا قلت جارات لأسماءَ أَكْرَمُ خَفِيٌّ على غير النّحارير مِنْهُمُ وحلط فيه كُلِّ من يتكلُّمُ من النَّحو مخصوصٌ بهذا ويُعْلَمُ على اللَّفظ والمَعْنَى كما جاء عَنْهُمُ لِمُبْصِره أهدى سبيلاً وَأَقْوَمُ

 ⁽١) في ط ، وبعض النسخ المخطوطة سقطت كلمة : « فيه ، ومكانها في ط
یباض أشار إلیه في الهامش بقوله : « بیاض في ي ، و ارجاع ما سقط من
بعض النسخ المخطوطة الآخرى .

 ⁽٢) في ط فقط : « يلجؤن » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

جواب المسألة الثالثة

لشيء سوى الإعلام إن كنت تَعْلَمُ ولست تعدّ التّاء في النحـو عِلَّةً كذا قال ذو الفهم النبيل المعظُّمُ وما كان فرقاً لم يُعَـدُ بعلَّةٍ وليس يـراعي منه مـا ليس يَلْزُمُ على الفعل في تصريفها إذْ تُقَسَّمُ وقائمة فيما تقول وتزعم لما أرجَّوًا في الفعل منها وقدّموا كقولهم : لهم هند ولود ومُتثم (١) ولا لازماً بل ضده فيه ألزمُ كذا ضَعْف أصل الشيء يُوهي ويُهْدمُ على الفِعل فالتأنيث فيه مُحتَّمُ (٢) / [٣/ ولكنها كالعلتين لديهم قَضى فيه بالعكس القياسُ المقدَّمُ مسلّمة فالضّد في ذا مُسَلِّمُ من العلم لا يبدو عليهنّ مِيسَمُ (٣)

يراعون في ذاك اللَّزوم كـطلحة وعِلْتُهُ أَنَّ الصِّفاتِ مقيسةٌ فقام وقامت منهما صيغ قائم لذا أنَّثوا الأوصاف طوراً وذكَّروا وما لم يصغ منه فليس مؤنَّثاً وتأنيثنا للفعل ليس حقيقة فأضعفها ضَعفُ الذي هو أصلها وقَوَّى الَّتِي في الاسم أَنْ ليس جارياً وَعِلَّة سَكرى أو جلو لاء فَرْدَةً كذا علّتا تلك الصّفات كعلّة إذا عد في ذاك اللزوم بعلة فدونكها تُحوى غوامض جَمّة

⁽١) في القاموس : ﴿ تَوْم ﴾ : التوءم من جميع الحيوان : المولود مع غيره . وقد أتأمت الأمّ فهي مُتَّئِم .

⁽٢) في ط ، وبعض النسخ المخطوطة: « مخيم ، بالخاء والياء .

⁽٣) الميسم: الجمال.

ضربت لها أمشالها بنظائر من الحسن عن مَعْقُولِهِن تُتَرْجِمُ
وزدت أموراً قادها الطّبع سمحةً وساعدني فيها القَرِيضُ المنظَّمُ
وأكثر أهل النّحو عنهن نـائِمُ وأفها مُهُمْ عنهنَ تَكُبو وَتَكُهمُ (١)
نتيجة ذِهْن صاغ منهن حِلْيـةً تَحَلّى بها للعلم جيدٌ ومِعْصَمُ
تُباهي بَطْلَيْوْسُ (١) بها كُلُ بُلَدَةٍ وَتَشْهدُ أَتَى وجَهت وتُكـرُمُ

[مسألة من مجالس ثعلب] في أمالي ثعلب أنشد الفرزدق:

٤٩٣ = يأيها المشتكي عُكَلًا وما جَرَمَتْ

إلى القبسائسل من فَتْسل_م وإبْسآسُ إنّا كذلسك إذْ كانت "همسرّجَةُ (٣)

نَسْبِي وَنَقْتُل حـتّى يَسْلَمَ الناسُ

(١) تكهم : تكلُّ وتضعف .

 ⁽٢) في القاموس: بَطَلَيْوسُ بفتح الباء والطاء. والياء المثناة التحتية: بلدة بالأندلس التي انتسب إليها وإفتخر بها محمد بن السبيد صاحب هذه الاجانة.

 ⁽٣) في اللسان : (همرج) : الهَمْرَجَة والهَمْرَج : الالتباس والاختلاط ووقع القوم في همرَجة أي اختلاط .

وانظر مجالس ثعلب .

قال : قلت له : لِمَ قلت :من قتل وإباّسُ ، فقال : ويحك كيف أصنع وقد قلت :حتى يسلّم النّاسُ؟ قال : قلت : فبِمَ رفعته ؟ قال : بما يسوءك وينوءك .

قال ثعلب : وإنما رفعه ، لأنَّ الفعل لم يظهر بعده ، كما تقول: ضَرَبْتُ زيداً وعمرُّو ، ولم يظهر الفعل فرفعت كما تقول : ضربت زيداً وعمرو مضروبُ .

[مسألة] في تذكرة ابن هشام

حضر الفرزدق مجلس عبد الله بن أبي إسحاق فقـال له كيف تنشد هذا البيت؟:

٤٩٤ = وعينــانِ قال اللَّهُ كــونــا فكــانتــا

فعولان بالألبابِ ما تفعل الخَمْرُ(١)

فأنشده : ﴿ فعولان ﴾ ، فقال لـه عبد الله : ما كان عليك لو قلت : ﴿ فعولين ﴾ ، فقال الفرزدق : لو شئت أنْ أَسَبَّح لسَبَحت ، ونهض فلم يعرفوا : مراده ، فقال عبد الله : لوقال : ﴿ فعولين ﴾ لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما ، ولكنه أراد : أنهما تفعلان ما تفعل

(۱) من شواهد : الخصائص ۳۰۲/۳ . والشاهد لذي الرّمة ديوانه /۲۹۷،
 وروايته : « نعولين » بالنصب . وقبله :

لها بشرٌ مثلُ الحريـر ومنطِقٌ دقيق الحـواشي لا هُـراءُ ولا نـزرُ

الخمر (١)

[10/4]

[مسألة من تذكرة أبي علي الفارسي]

قال أبو علي الفارسيّ في التذكرة / :

سأل مروان بن سعيد الكسائي في مجلس يونس عن وزن أولق "(٢) فقال الكسائي : أفعل ، فقال مروان : أستحييت لك يا شيخ .

قال أبو عليّ وذلك أن أولق^(٣) يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون فوعلًا من تألَّق البرق فتكون همزته أصلًا .

الشاني : أن يكون أفعـل من : وَلِق إذا أسـرع ، لأن الأولق

- (١) في الخصائص لابن جني ٣٠٢/٣ : وقال أبو الفتح : كان هنا تامّة غير محتاجة إلى الخبر ، فكانه قال : وعينان قال الله : احدُثا فحدثتا ، أو أخرجا إلى الوجود فخرجتا » .
- (٢) في ط والنسخ المخطوطة و الق » تحريف لأنه ليس على وزن أفعل ، والتصويب من العزهر ٢٧٣/٢ حيث جاء فيه ما نقمه : و سئل الكسائي في مجلس يونس عن و أولق » ما مثاله من الفعل؟. فقال : أفعل ، فقال ك مروان : استحيبت لك يا شيخ : والظاهر عندنا أنه فوعل من قولهم : ألق الرجل فهو مألوق » وانظر أيضاً شرح ما يقع فيه التصحيف /١٢٥، وانظر اللسان : ألق ، والحلقة المفقودة في تاريخ النحو ٣١١/٣١، وانظر اللسان : ألق ، والحلقة المفقودة في تاريخ النحو ٣١١/٣١، وانظر
 - (٣) في ط فقط : « ألق » تحريف .

الجُنون، وهو يوصف(١) بالسّرعة ويكون ألق ، فهو مألوق إذا أخذه الأولق من البدل اللّازم كما قالوا : عيد وأعياد . انتهى.

قال أبو حيّان : ولا ينكر على الكسـائي لأنهم قالـوا أولق فهو مولوق .

قال : ولو ادّعى مُدَّع أن الأصل الواو، وأنها أبدلت همزة كقولهم في وُعِد : أُعِد ، ثم لزم البدَّل في مألوق ، وكثر^(١) هذا أكثر من أصله لكان قولًا . انتهى .

[مسألة من شرح التسهيل]

قال أبو حيّان في شرح التسهيل :

من المسائل التي جرى فيها الكلام بين أبي العبـاس ولأد وأبي جعفر النّحاس .

مسألة : كيف تبني من : « رجا » مِثْل : « افْعَلَلْتُ ؟ » سأل أبو جعفر عن ذلك فقال : ارْجَوَوْتُ ، فقال أبو جعفر : هذا خطأ ، لا نعلم خلافاً بين النّحويّين أن الواو إذا وقعت طرفاً فيها جاوز الثلاثة من الفعل انها تقلب ياءً كما قالوا في : أفْعَلْت من غزوت : أغْزَيْتُ ،

⁽١) في ط : « وهي توصف » .

⁽۲) فی ط : «کثیر» مکان : «کثر».

وفي استفعلت : اسْتَغْزَيْتُ .

والوجه : ارْجَوَيْتُ أرجوى إرْجواءٌ ، وأنا مَرْجُوَّ مثل : اخْمَرَرْتُ أَخْمَرٌ احمراراً ، وأنا مُحَمرٌ إِلاَّ أنك تقلب في : ارْجويت أرجوي ، وتدغم في احمرٌ يحمرٌ .

وقال أبو محمد بن بدر البغدادي قول أبي العباس في افعللت : ارجووت تمثيلٌ على الأصل قبل الإعلال ، وسبيل كلّ ممثل أن يتكّلم بالمثال على الأصل ، ثم ينظر في إعلاله بعدٌ ، فافعللت على الأصل : ارْجَوَوْتُ وعلى الإعلال ارجويْتُ .

ومن قـال : كينونـة فيعنولة(١) ذهب إلى الأصـل ، ومن قــال [٨٦/٣] فيعلولة(٢) ذهب إلى / اللفظ .

وإذا بَنُوا مثل عصفور من غزا ، قالوا : غُزُووً ، فالفراء يترك

(١) في ط فقط : « فيعلولة » تحريف .

الشافيه ١٥٤/٣ ، ١٥٥ ، وأمالي الزجاجي ٢٤٤ - ٢٤٦ .

على هذا ، ولا يعلُّه .

وسيبويه يُعلُّه بعد ذلك ، ويقول : غُزْوِيٌّ .

وقد ردّ على ابن بدر مصنّف كتاب : «سفر السعادة » فقال : قول ابن بدر في : « ارجووت » أنه تمثيل على الأصل غير صحيح ، لأن ذلك لم ينطق به فى الأصل كما ينطق بكينونة كما قال .

٤٩٥ = يـا ليت أنّا ضمّنا سَفِينَـهْ حتى يعـود الوصـل كَيُّنُونَـهُ (١)

وإنما يُمثُل بالأصل ما لا يصح تمثيله على اللفظ كقولك في عِدَة (٢) أنه : فِعْلَة ، ولا تقول : عِلَة .وفي (غَدِ (٣) أنه : فَعْلُ ، ولا تقول : عِلَة .وفي (غَدِ (٣) أنه : فَعْلُ ، ولا تقول : ﴿ فَعْ ﴾ . ثم إن أبا جعفر لم يسأل عن تمثيل الأصل ، وإنما سأل عما يصحّ أن ينطق به ، فما للمسئول اقتصر على تمثيل الأصل ، وترك ما ينبغي أن يقال؟

قال أبو حيّان : وما ردّ به (صاحب سفر السعادة) لا يلزم،ألا ترى ما قاله أبو بكر بن الخيّـاط في وزن (ارعوى) : أنــه يجوز أن

⁽١) قبله كما في الممتع ٢/٥٠٥.

قــد فـارقَتْ قــرينَهـا القــرينة وشحــطت عــن دارهـا الــظمينَـة من شـواهــد : الممتع ، والإنصـاف ٧٩٧/٢ . وشـرح الشـافيــة ١٥٢/٣ ، واللسان : كون .

 ⁽٢) في اللسان : وعد ، قال الجوهري : العدة : الوعد ، والهاء عوض من الواو ، ويجمع على : عدات .

⁽٣) في اللسان : « غدو » : وغد أصله : غَدْوٌ ، حذفوا الواو بلا عوض .

يقال : فيه : افْعَلَلَ ، وافْعَلَى فــ « افعلل ه'`` على الأصل ، وافْعَلَى على الفَرْع .

قال وذِكْر وزنه على الأصل أقيس فأدغم افعلَل في نحو احمرً فصار افعلَ ، وأعل في نحو : ارعوى ، فجاز أن يقال : وزنه : افعلَّ وافْعَلى .

[مسألة من طبقات النحويين للزّبيديّ]

في طبقات النحويين لأبي بكر الزبيدي :

أنشدنا بعض الأدباء لأبي عبد اللّهِ^(٢) محمد بن يحيى بن زكرّيا المعروف بالقلفاط^(٣) .

يا سائِلي عن وزن مُسْحَنْكِكٍ من آن أَيْناً وأَنَى يَاأْنِي

⁽١) من الممتع ١٩٦/١ : ارعوى : « افعلُ » .

 ⁽٢) في ط فقط : « عبيد الله » بزيادة ياء ، صوابه من المخطوطات وطبقات النحويين للزبيدي / ٢٧٨ .

⁽٣) القلفاط : هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن زكريا . له ترجمة وافية في طبقات النحويين للزبيديّ /٢٧٨ ـ ٢٨١.

وانظر النص الشعريّ في المسائل النحوية في طبقات النحويين للزبيدي في الترجمة نفسها .

ومن أنى قــولــك : مُؤينًى(١) تقديره من آن «مؤينينٌ» ليس على ذي بـصــر يُعُـيي(٢) فهكذا تقديره منهما أسهل شيء أيُّها المُلقى (٣) ثم الكسائي وتصغيره سيٌّ فمن في مثل ذا يُخطى (٤)؟ تصغیره لا شك فیه كسد نقصته ياءً ولم تَدُر أربع ياءات وأنت امرؤ وبعد هذا فَعِينْ واسْمَعَنْ فبإنسى إيساك مُستَسفْستى عن وزن فيعول وعن وز ن فعلول جميعاً من طوى يُطُوى / حمول أجب واعْجَلْ ولا تُبْطى وعن فَعُسول من قبويٌّ (٥) ومف ـسانِ وما الحرف الذي تُلْقِي^(٦) وكيف تصغير مطايسا اسم إنه منه فيان كنت امرءاً (^(۷) اهـــلاً فلست تُحْلِي لا ولا تُمْري

(١) في ط : « مؤنني » بنونين ، وفي طبقات الزبيدي والمخطوطات بالياء :
 مؤيني .

إن كنت تصغيراً لــه تـــدري

- (٢) في ط فقط : « يغبي » بالغين ، تحريف .
- (٣) سقط هذا البيت من ط والنسخ المخطوطة مع أنه مرتبط بما بعده ولا يفهم ما
 بعده إلا به . وتصويبه من طبقات النحويين .
- (٤) في ط والنسخ المخطوطة : * تصغيره لا شك لا شك فيه * تصويبه من طبقات النحويين . وفي ط : « كسبي » بالباء تحريف، صوابه من طبقات النحويين والنسخ المخطوطة .
 - (٥) في ط: «قرى» بالراء ، تحريف .

وعن خطايا اسمـاً تُسمِّى (^) به

- (٦) في ط : ﴿ تَلْفَى ﴾ بالفاء تحريف
- (٧) في طبقات اللغويين «به » مكان « امرأ »
 - (٨) في ط: « مسمى » بالميم تحريف

هـل يـاؤه قـل بـدل لازم أنت لهـا لا بُـد مُسْتَبْقِي أم هـل تعود اليـاء مهمـوزة فسّر لنـا تفسيـر مُسْتَقْصِي إن كان تصغير مـطايـا كتصـ خير خطايـا قُلُ ولا تُخْطِي فـإن تصب هـذا فـأنت امـ رؤ أُعْلَمُ من خليـل النَّحْوِي قال أبو بكر الزبيدي : لم يصنع شيئاً في قوله : « آن أُيناً » وفي قوله : « مُوَيْنَى » لأن اشتقاق «يين » من الأوان (١) .

فإن قال قائل : كيف يكون ﴿ فَعَل يُفْعِل ﴾ من ذوات الواو وقد حظر ذلك جماعة النّحويّين ؟ .

قیل له : إنّ یَثَین^(۲) علی مشال : ﴿ فَعِل یَفْعِل ﴾ مثل حَسِب یُحْسِب .

وكذلك زعم سيبويه نصًّا ، ولذلك انقلبت الواو ياءً .

وذكسر القتبّي (٣) أنّ [آن](٤) يشين مقلوب(٥) من : « أنا

 (١) في نص الأشباه سقط في ط والنسخ المخطوطة ، فقــد ورد النص في طبقات النحويين على النحو التالي :

و قال محمد بن حسن : لم يصنع شيئاً في قوله : « آن أيناً » وفي قوله :
 « مُؤيني » ، والصواب : « آن بينن أوناً » وتقدير « مسحنكك » منه :
 « مُؤونل » لان اشتقاق : « بينن » من الأوان » .

- (۲) في ط: « يبين »بالباء،تحريف واضح .
- (٣) في ط : (القبتي) بتقديم الباء على التاء ، تحريف واضح .
 - (٤) سقطت من ط فقط: « آن » .
 - (٥) سقطت من ط فقط كلمة : « مقلوب » .

۸۸/۳۱

نأنى ؟(``)؛ وذلك أيضاً غلط ، لما بيناهافاما : ﴿ أَنَى يَانَى ﴾ فمن ذوات الياء ، ومنه اشتتَّ الإنى (``لواحد الآنية ('')وكذلك قوله : ولا تُمْرِي ، إنما هو : ولا تُمْرِ ، والذي قاله من كلام العامّة ، انتهى .

* * *

[مناظرة بين ابن ولاد وأبي جعفر النحاس]

وقال الزبيدي : حدثني محمد بن يحيى الرياحي ، قال بلغني : أن بعض ملوك مصر جمع بين أبي العباس بن ولاد وبين أبي جعفر بن النحاس ، وأمرهما بالمناظرة ، فقال ابن النحاس لابي العباس : كيف تبني مشال « افعلوت » من « رميت » فقال له أبو العباس : « ارمييت » فخطّاه أبو جعفر ، وقال ليس في كلام العرب « افعلوت ولا افعليت » فقال أبو العباس : أنما سألتني أن أمثل لك بناء فقعلت .

قال الزَّبيديّ : وأحسن ابن ولاد في قياسه حين قلب الواو وقال في ذلك بالمذهب المعروف، لأن الواو تقلب في المضارعة لو قيل ، ألا ترى أنك كنت / تقول فيه : يَرْمِيُ فلذلك: قال : ارمييت .

 ⁽١) في ط والنسخ المخطوطة: « يأتي » بالياء مكان: « نأنى » بالنون والتصويب من طبقات النحويين.

⁽٢) في طبقات الزبيدي : « ومنه اشتق » الإننى والإناء .

⁽٣) في ط: « لواحد الإناء »، تحريف واضح.

والذي ذكره أبُو جعفر أنه لا يقال: « افعلوت » ولا « افعليت » صحيح . فأمّا « ارعويت » و « اجأويت » (١) فهو على مشال : افْعَلَلْتُ مثل : احْمَرَرْتُ فانقلبت الواو الثانية ياءً لانقلابها في المضارعة ، أعني : يَرْعوى ، ولم يلزمها الإدغام كما لزم أحمر لانقلاب المشال التّاني ألفاً في ارعوى .

وقد كان سعيد الأخفش يبني من الأمثلة ما مثل له ، وسئل أن يبني عليه وإن لم يكن ذلك في كـلام العرب،وفي ذلـك حجّة لابن ولاد ، وإن كان قولاً قد رغب عنه جماعة النحويين . انتهى .

[مسألة من شرح التسهيل لأبي حيّان]

في شرح التسهيل لأبي حيان :

قال أبو بكر محمد بن يحيى بن منصور المعروف بابن الخياط وهو من شيوخ أبي القاسم الزّجاجي ومن أصحاب أبي العباس أحمد بن يحيى : أقمت سنين اسأل عن وزن « ارعوى » فلم أجد من يعرف» ووزنه له فروع وأصل ، فأصله أن يكون « أفعل » مثل : احمر كأنه ارْغَق وكرهوا أن يقولوا ذلك ، لأن الواو المشدّدة لم تقع في آخر الماضي ولا المضارع .

 ⁽١) في القاموس : (جأى) : الجأي كالجون ، وجأى الثوب جأواً : خاطه وأصلحه ، والغنم حفظها ، وغطى ، وكتم ، وستر .

ولو نطقوا بـ «ارعوّ» ثم استعملوه مع النّاء لوجب إظهار الواوين ، كما أنهم إذا ردّوا احمرّ إلى التاء قالوا : احمَرَرُتُ ، وأظهروا المُدْغم ، فلم يقولوا : ارعووت ، فيجمعوا بين الواوين كما لم يقولوا : قرووت فقلبوا الواو الثانية منه .ولا ريب أن إحدى الواوين زائدة كما لا ريب في أن إحدى الرّاءين في احمررت زائدة قال :

فإن قبل : فما الحاصل في وزن ارعوى؟ قبال : فجائز أن يقول : افْعَلَلَ ، قال : ولو قال قائل : افْعَلَى لكـان وجهاً ، والأول أقبس

ولو قيل : ابن من الغزو مثل احمر لقيل : اغـزَوَى كها قيـل : ارعوى . وكذا ذوات الثلاثة التي ياؤها في سوضع الـواو جاريـة هذا المجرى . انتهى كلامه .

[مسألة من التعليقة على المقرّب لابن النحاس]

في التعليقة على المقرّب للشيخ بهاء الدين بن النحاس :

قال المبرد : بلغني أن ابن قتيبة قال: إن (مهيمناً) تصغير: مؤمن، والهاء بدلٌ من الهمزة ، فوجهت إليه : أن اتق الله ، فإن هـذا خطأ يوجب الكفر على من تعمّده / وإنما هو مثل : مُسَرَّهِل . [٩/٣]

* * * *

[مسألة في : فاظت نفسه]

قال صاحب (المقرّب) قال الحميديّ في (جذوة المقتبس) قال لي أبو محمد علي بن أحمد: كتب الوزير أبو الحسن جعفر بن عثمان المصحفيّ إلى أبي بكر محمد بن الحسن الزّبيديّ اللغوّي كتاباً فيه: فاضت نفسه بالضّاد، فجاوبه الزّبيديّ بمنظوم بين له فيه الخطأ دون تصريح.

و**هــ**و :

لي ذمّة منك أنت حافظها قد بهظ الأولين باهنظها فينا ونظامها وجاحظها لكن صرف الزّمان لافظها لو كان يُثنى النفوسَ واعظها إليك قِدْماً فمن يحافِظها فيان نفسى قد فاظ فائظها فإن نفسى قد فاظ

قسل للوزيسر السّنيّ محتسدُه عنسايسة بالعسلوم معجسزة يقرّ لي عمروها وَمُعْمرها(١) قد كان ما في قبول حرمتها وفي خطوب الزّمان موعظـةً إن لم تحافظ عصابسة نُسِبت لا تَسَدَعَنْ حاجتي مُطْوِفةً

فأجابه المصحفي:

خفض فواقاً فأنت أو حدها علماً ونقَّابُها وحافِظُها

⁽١) عمرو : هوسيبويه . ومعمرها : هو معمر بن المثنى أبو عبيدة .

أبناؤه كألهم يحافظها ما لم يعول عليك لافظها أقر بالعجز عنك جاحِظها ثنى عن الشمس من يلاحظها للنفس أن قلت فاظ فائظها قد بهظ الأولين باهظها

كيف تضيع العلوم في بلد الفاظهم كلها معطّلة من ذا يساويك إن نطقت وقد عِلْم شنى العالمين عنك كما وقد أتني - فديت - شاغلة فأوضحنها تفز بنادرة

فأجابه الزبيدي وضمن شعره الشاهد على ذلك : كتــاب من كـــريــم مكـرًم فنفّس عن نفس تـكـــاد تفــيظً/ ٠/٣٦.

وسيىء(١) رجالُ آخرون وغيظوا لدى سواه والكريم حفيظُ رجال لديهم في العلوم حظوظ تعالى إلى الغياظ وهو مغيظ عدوًاً ولكن للصديق(١) تغيظ

ولا هي في الأرواح حين تـفيظ

أثناني كتاب من كسريم مكرّم فسر جميعة الأولياء وروده لقد حفظ العهد الذي قد أضاعه وباحثت عن فاظت وقد قبل قالها روى ذاك عن كيسان سهل وأنشدوا وسميت غياظاً ولست بغائظ ولا رحم الرحمن رُوحك حيّة

* * *

⁽١) في ط : ﴿ وسبىء ﴾ بالباء ، تحريف .

⁽٢) في ط: (الصديق) بدون لام ، تحريف .

[مسألة من تذكرة أبي حيّان]

في تذكرة أبي حيّان

كيف يَخْفى عنك ما حلّ بنا أنا أنت القاتلي أنت أنا

أنا الأول مبتداً ، وأنت الأول مبتداً ثانٍ ، والألف واللام لأنا ، وقاتلي لأنت ، فقد جرى اسم الفاعل صلة على الألف واللام التي هيأنا ، فأبرز ضميره وهوأنت ، فأنت مرتفع بقاتلي ، وأنا خبر عن الألف واللام ، وهي وما بعدها خبر عن أنت الأول ، والعائد إلى أنا الأول أنا الثاني وإلى أنت الأول أنت الثاني ، والياء في قاتلي عائدة على الألف واللام ، وموضع أنت الثاني وما بعده رفع ؛ لأنه خبر مبتداً ، وموضع الألف واللام ، وموضع لأنه خبر المبتدا الذي هو أنا ، وأنا فاليا ، فاعل قاتلي ، وأنا خبر عن الألف واللام .

وقال ابن برّي فيه وجهان أحدهما : أن يجعل الألف واللام لأنا والفعل لأنت ، فأنامبتدأ، وأنت مبتدأ ثاني ، والقاتلي مبتدأ ثالث ، لأنه غير أنت، إذ الألف واللام لأنا ، والعائد على الألف واللام الباء في القاتلي ، لأنها أنا في المعنى ، وأنت فاعل في القاتلي، أبرزه لمّا جرى على غير مَنْ هوله ، إذ الألف واللام لأنا ، والفعل لأنت ، وأنا خبر القاتلي ، والقاتلي وخبره خبر أنت، وأنت خبره خبر أنا .

والثاني أن تكون الألف واللّام والفعل لأنت ، فأنا على هـذا

مبتدأ،وأنت مبتدأ ثان ، والقاتلي خبر أنت ، ولا يبرز الضّميرفيه،لأنه جرى على من هوله / ويكون الكلام قد تمّ عند قوله:القاتلي أنت أنا [٩١/٣] على طريقة المطابقةللأول،ليكون آخر الكلام دالاً وجارياً على أوله ، ألا تراه قال في أول الكلام : أناأنت،ولهذا قال في آخره:أنت أنا ، أي كيف أشكو ما حلّ بي منك ، وأنا أنت ، وأنت أنا فإذا شكوتك فكأنما أشكو نفسى .

> قال: ولو جعلت الألف واللام والفعل في هذه المسألة لـ (أنا) لقلت : أنا أنت القاتلك أنا, فأنا مبتدأ وأنت ثانٍ ، والقاتلك ثالث ، لأنه غير أنت ، وفيه ضمير يعود على الألف واللام التي هي أنـا في المعنى ، ولم يبرز الضّمير الذي في القاتلك ، والقا تلك وخبره خبر أنت ، وأنت وخبره خبر أنا .

> قال السّخّاوي : في (سفر السعادة) : هذا البيت وضعه النحاة للتعليم .

[مسائل نحوية جرت بين السهيليّ وابن خروف]

المسائل التي جرت بين السّهيـلي وابن خروف ـ رحمهـــا اللهُ ـ تعالى منقولة من تذكرة الشّيخ تاج الدين بن مكتوم .

ذكر: بعضُ النّاس محجورين(١) في عَقْدٍ له يتضمّن ذكوراً وإناثاً

 ⁽١) أي حكم عليهم بالحَجْر ، وعدم التصرّف في أموالهم .

فاحتاج في خلال العقد إلى ذكره أنثى منهم ، فقال : إحدى المحجورين ، فمنع من ذلك السهيليّ ، وقال قول الشاعر :

٤٩٦ = * إحدى بني الحارث^(١) *

هو كقول النابغة :

٤٩٧ = * إحدى بلي ^(٢) *

وقول الأخر:

٩٩٨ = * إحدى ذوي بمن *

وليس في شيء منها شاهد لمن زعم أنه بجوز : إحدى المسلمين ، وأنت تعني مسلماً ومسلمــة أو إحدى المُسلِمــين وأنت تعني مسلمـةً ومُسلمين ، لأن الجمع الذي على حدّ التثنية هو بمنزلتها . ولو جاز هذا لجاز أن تقول في حمار وأتان : هذه إحدى الحمارين .

وما تقدّم من الأبيات إنما هو على حذف المضاف كما قال الله

⁽١) قطعة من بيت .

⁽٢) قطعة من بيت للنابغة ، والبيت تمامه :

إحد بلي وما هام الفؤاد بها إلاَّ السَّمَاء وإلاَّ ذكرةَ خُلُما وبليّ : قبيلة من قضاعة ، ويقال : بليّ من بني القين . وقوله : إلاَّ السَمَاء الخ أي لم يهم بها إلاَّ سفهاً منه وتذكراً لرؤيتها في الحلم من شواهد الهمع والدرروة ١٦٩١ . وانظر ديوان النابغة/٢١٥ .

تعالى : ﴿ فَلَهُ عَشُرُ أَمِثَالُهَا ﴾(١) فأنَّث ، لأنه أراد عشر حسنات .

ولو قال أيضاً هي أحد قريش أو أحد بليّ لم يمتنع .

وأما الذي لا بُدّ فيه من لفظ أحـد فما تقـدّم من قولـه : أحد المسلِمَيْن، وأنت تعني مسلماً ومسلمة ، وقولك أحد المُسْلِمين ، وأنت تعني كذلك .

وشاهد ذلك قوله عليه السّلام للمتلاعنين : ﴿ أحد كما كاذب فهل من تائب ﴾ ، ولو كانوا ثلاثةً لقيل : ﴿ أحدهم امرأة ﴾ ؛ لأن لفظ التذكير/ قد شملهم فحُكُم الجزء إذن حُكم الكُلّ ، ولا سيبا إذا كان [٩٣/٣ ذلك الجزء لا يتكلّم به إلا مضافاً .

> والأصل في هذا النّفي العام تقول: ما في الدار أحد فيقع على الذّكر والأنثى، وإنما قالت العرب « أحد الثلاثة »، لأنك أردت معنى النفي مكان المعنى لا أعيّن أحداً منهم دون آخر .

> ويدلَ أيضاً على ذلك أن تغليب المذكر على المؤنث وتغليب من يعقل على ما لا يعقل باب واحد ، وتغليب المذكّر أقوى في القياس؛ لأن لفظ المذكر أصل ، ثم يدخل عليه التأنيث ، وليس كذلك لفظ مَنْ يعقل .

وقد تعدّى تغليب من يعقل الجُملة إلى جزئها ، قال الله تعالى :

⁽١) الأنعام /١٦٠.

﴿ فَمِنْهِم مَنْ يَمْشِي على يَطْنه ﴾ (١) لمّا كان جزءًا من الجملة التي غلبه فيها مَنْ يعقل في قوله تعالى : ﴿ فمنهم ﴾ .

وإذا جاز هذا هنا فأحرى أن يجوز(٢) في أحد(٣) لأربعة(١٤) أوجه:

أحدها : أن أحداً يقع على الذّكر والأنثى؛لكونه في معنى النّفي كما تقَدّم في قولك : « أحد الثلاثة » .

والآخر : أن تغليب المذكّر أقوى من تغليب من يعقل ، لأن المذكر والمؤنث جنس واحد ، بل نوع واحد ، تميّز أحدهما بصفة عَرَضِيّة ، ألا ترى أنه لا يسبق إلى الوهم تحليل الخزيرة الأنفى لأجل ذكره في القرآن مذكّراً ، وما لا يعقل مخالف لجنس من يعقل .

والثالث : أن المضاف أو المضاف إليه كالشيء الواحد .

والرابع : أن أخداً مع أنه مضاف لا يستعمل منفصلاً لا يقال : هذه المرأة إحدى ، ولا رجل أحد .

قال ابن خروف : إحدى المحجورين صحيح يعضّده السّماع والقياس ، قال تعالى : ﴿ قالت أُخْراهم لا ۖ ولاهم ﴾(*) فجمع بين

⁽١) النور /٥٥.

⁽٢) في بعض النسخ المخطوطة : « أن لا يجوز » .

 ⁽٣) في ط فقط (إحدى) مكان : (أحد) .

⁽٤) في ط فقط : ﴿ أربعة ﴾ بدون لام الجرّ ، تحريف.

⁽٥) الأعراف /٣٨.

تـذكير وتـأنيث في مضاف ومضـاف إليـه ، وهــو بعضــه ، وإحــدى المحجورين أحرى ، لأن تأنيث الآية غير حقيقي .

ويشبهه قوله سبحانه:﴿ هِيَ حَسْبُهُمْ ﴾(١) وقوله :

٤٩٩ = * ما هذه الصّوتُ (٢) *

وقوله :

. . **٥ = *** . . . وهي فرع أجمع^(٣)*

فذكّر بعض الجملة وأنثّ بعضاً يوهما جميعاً شيء واحد .

ومن ذلك قولهم : أربعة بنين، وثلاثة رجال ، فأنّنوا المضاف والمضاف إليه مذكّر ، وقالـوا في:« أربعة / رجالوامرأة خمسة » فإذا [٩٣/٢] أشاروا إلى المرأة قالوا : « خامسة خمسة ».

ومما يدلُّ عليه أنا وجدنا العرب راعت المعنى المؤنَّث ولم تراع

⁽١) التوبة /٦٨.

⁽۲) قطعة من بيت لرويشد بن كثير. والبيت بتمامه :

يـأيها الـراكب المزجي مطِليّته سسائـل بني أســـدٍ مــا هــــدُه الصّــوْتُ انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٦٦٦/ ، وسر صناعة الإعراب /١٣ والإنصاف ٧٧٣/٢ ، والخصــائص ٤١٦/٢، واللــــان : صوت، والهمع والدرر رقم ١٧٣٢.

 ⁽٣) جزء من بيت ورد في اللسان : و فرع ، والبيت بتمامه :
 أرْمِي عليها وهي فرع أجمع عليها وهي شلائ أذرع وإصْبَعُ

اللَّفظ (١) المذكّر في كثير من كلامها قال :

٥٠١ = * تقولُ هزيزُ الرِّيح مرَّت بأثأبِ (١) *

وقوله :

٥٠٢ = * . . . تواضَعَتْ سُورُ المدينة (٣) . . . *

ومثله كثير ، فهذا ونحوه روعي فيه المعنى ، فهو أشدّ مما نحن بصدده ، و 1 إحدى بلّيّ ، وأمثاله لا يحتاج فيه إلى حذف مضاف كما

- (١) في ط (اللفظ اللفظ) بالتكرار وابتل ـ السبق.
 - (٢) لامرىء القيس من قصيدة مشهورة مطلعها :

خليليّ مُسرًا بي على أمّ جُنْدبِ نُقَضَّ لُساناتِ الفسؤادِ المعسلَّب وصدره :

إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه

انظر ديوانه /٦٨.

وهـو من شـواهـد : المقـرّب ٢٩٥/١ ، والعيني ٢٣١/٢، والتصـريـح ٢٦٢/١ .

والشأوين تثنية : شأو ، ومعناه : السبق وهزير الرّبح : دويّهـا عند هـزّها الشجر . والأثاب : شجر ، الواحد : أثأبة .

(٣) قطعة من بيت لجرير يهجو ابن جرموز ، والبيت بتمامه :

لما أتى خبرُ الزَّبير تـواضعت صـورُ المـدينـة والجبـال الحُشَــعُ ومطلع قصيدته .

بــان الخلَّيطُ بــرامَتَيْـن فــودَّعــوا أو كلَّمــا رفعـوا لبينُ تَـجـزَعُ انظر ديوانه / ٢٧٠.

من شسواهـد : سيبــويـه ٢٥/١ ، والمقتضب ١٩٧/٤، والخصــائص ٤١٨/٢، والخزانة ٢٦٦/٢، واللسان « سور » . زعم السّهيليّ ، لكن لما كانت قبائل تجمع الذّكور والاناث جاز ذلك فيها . وإجازته هي (أحد قريش ».وهي أحد بليّ^(١)

ولو قبل : أحد المحجورين على قوله سبحانه : ﴿ لَسُتُنَّ كَأَحَدٍ من النّساء ﴾ (٢٠ لم يُحُرُّ ، لأنه في الآية الكويمة بعد النّفي ، والمراد به نفي العموم ، ثم بين بقوله : من النّساء .

وأما استشهاده بقوله في المتلاعنين: «أحدهما كاذب» فغفلة ، لأن المقصد هنا أحدهما لا بعينه ولو عنى المؤنثة لأنّث فهو كقوله سبحانه : ﴿ إِمَا يَتُلَفَنَ عند الكبر أَحَدُهما أو كِلاهما ﴾ (٣) ومنع من أفراد : أحد وإحدى . وقد قال سبحانه ﴿ قل هو الله أحد ﴾ (٤) وقالوا : أحد وعشرون وإحدى وعشرون .

وقوله: لا يسبق إلى وهم أحد تحليل الخنزيرة الأنثى قد ذهب إلى ذلك طوائف من أهل الفساد ، ولم يدلّ عندنا على تحريمها إلاً فحوى الخطاب ، وكون الألف واللام للجنس .

قال السّهيليّ : لا دليل في قوله سبحانه : ﴿ قالت أخراهم لأولاهم ﴾ (°) ؛ لأنه لم يجتمع في الآية مؤنّث ومذكّر ، فغلّب المذكّر

⁽١) في ط فقط بزيادة كلمة : « عطف » بعد : « بلي »

⁽۲) الأحزاب /۳۲.

⁽٣) الإسراء /٢٣.

⁽٤) الإخلاص /١.

 ⁽٥) الأعراف / ٣٨.

يعني ان آحاد الأمم مؤنئات من حيث الأمم جمع أمّة ، وليس في جمع أُمّة على أمم نقل مؤنث إلى مذكّر ، ولكن هذا هو بـاب جمع هـذا المؤنّث ، فـإذا قلت : أخراهم فلم ينقص ، كما فعلته في إحـدى المحجورين ، لأنك في إحدى المحجورين نقلت مؤنّشاً إلى مذكر وجعلت محجورة محجوراً ، كأنه شيء محجور .

فإذا فعلت ذلك فواجب عليك أن تقول «أحد» من حيث قلت فيه محجور . وقد يتعقّب هذا بأن « ضميرهم » ضمير مندكرين نساء محجور بالله شك ، فوجه الجمع بين / احدى المحجورين وبين أخراهم : أن لفظ « هم » لم يستعمل حتى صيَّر من كان ينبغي أن يقال

وأيضاً فإن « أولى » و « أُخرى » قد يستعملان منفصلتين بخلاف إحدى .

فيه :«هي»، يقال فيه: «هو»كما نقلت محجورة إلى محجور ، فانظره .

وقوله سبحانه ﴿ هِيَ حُسْبُهُم ﴾ (١) وقوله الشاعر : * وهي فرع أجمع *

لا دليل فيهما وليسـا في شيء مما نحن بصـده بل يشبهـان قولك : هي أحد المسلمين ، فإنّا نقول هي ، ثم نقول إحدى.

وقوله سبحانه ﴿ هي حسبهم ﴾ كقولك : امرأة عدل ، وقوله :

⁽١) التوبة / ٦٨.

« وهي فرع » كقولك للمرأة إنسان .

وأمّا قوله: «ماهذه الصوت» فلا حجّة فيه ، وليس مِمّا نحن فيه في شيء ، وإنمااضطرّ،فأنّث لارادة الصّيحة .

واستدلاله أيضاً بثلاثـة بنين وأربعة رجـال ليس من الباب في شيء .

واستدلاله بخامسة خمسة كذلك ، لأن خامسة من باب اسم الفاعل كقائمة وقاعدة، واسم الفاعل يجري على أصله إن كان لمذكّر فهو مذكّر وإن كان لمؤنّث فهو مؤنث، فقولك: خامسة خمسة كقولك: ضاربة الرجل .

قال ابن خروف في هذا : إذا كان اسم الفاعل ينبغي أن يجري على أصله فكذلك أحد وإحدى : واللّبس الذي كان يدخل في اسم الفاعل لو لم يؤنث هو اللبس الذي يدخل في إحدى .

قال السّهيلي وأمّا استشهاده بنحو : « هزيز الربح » والأبيـات التي أنشدها سيبويه فلا حجّة في شيء من ذلك .

وأما قوله: وإحدى بليّ وأمثاله لا مجتاج(١٠، إنَّما قصدت أنه لا يلزم غير وجود (إحدى بليّ » أن تقول : إحدى المحجورين ، فإن

⁽١) في ط فقط : « لاخراج » مكان : « لا يحتاج » .

بينهما فرقاً وهو أن المحجورين لا يُستعمل() على جملة نساء كما يستعمل عليها القبيلة .

وأما ردّه عليّ في قوله عليه السلام : «أحدهما كاذب، فهلَـبانٌ، لأنه لم يستشهد بالحديث إلَّا علي تغليب المذكّر خاصّة .

وأمّا رده المنع من إفراد أحد وإحمدى ، وإستشهاده بقوله سبحانه: ﴿ قُلْ هُو الله أحد ﴾ ، فليست الآية مما نحن فيه .

وأما قوله : قد ذهب إلى تحليلها دون الذَّكُور طوائف من أهـل الفساد(٢) فتعقّب سخفيف . انتهى .

قال ابن الحاج وردّ ابن خروف هذه الفصول كلها بما لا يشفى ، ٩-٩٥] وأبان أنه لم يفهم عن السّهيلي شيئاً ولم يذكر ابن الحاج الرّد . /

[مسألة فقهية نحويّة بين ابن خروف والسّهيليّ]

« أَكْلُ ذي نابِ من السّباع حرام » .

قال ابن خروف للسّهيلي : في هذا الحديث من سُوء التّاويل والهذّر والافتيات على رسول اللّه صلى اللّه عليه وآله وسلّم ما لا خفاء

______. 4.

⁽١) في ط : « لا يشتعمل » بالشين ، تحريف .

 ⁽٢) في ط فقط : « من النقاد »

أعاذنا الله ممّا ابتلى به .

وإنها لَزلَة عظيمةً يجب استتابةً قائلها ، وذلك أنه قال : يجوز أن يحمل الحديث على أصل رابع ، وهي المضارعة ، فإن الله تعالى إذا حرّم شيئاً حرّمتالشريعة مايضارعه ، كما حرّم ما يضارع الزنا مضارعة قريبةً ، وكرّه ما يضارعه من بُعدكالنظرة (١) والقعود في موضع امرأة قامت عنه حتى برد (٢) ، روى ذلك عن عمر رضي الله عنه ، والتلذذ بشمّ الطيب على امرأة ، ونظائره كثيرة .

فلما حرم الله الخنزير حرّم رسول الله صلى عليه وآله وسلم ما يضارعه ويشــاركه في النّــاب والصّفة الخنــزيريــة فحرّم الله سبحــانه

الأصل ، وحرّم رسوله الفرع ، والكُلّ من عند الله، كما حرّم الله الجمع بين الاختين ، وحرم رسول الله الجمع بين المَّمة وابنة أخيها، وبين الخالة وابنة أختها ، وبين العمتين والخالتين ، بناة منه عليه السلام على الأصل الثابت في كتاب الله تعالى والتفاتاً إليه . كذلك حرّم كُلّ كذلك حرّم كُلّ ذي نابٍ بناء على الأصل الثابت من تحريم الحنزير استنباطاً منه ، ونظراً إله .

⁽٢) اختلفت النسخ في هذه الكلمة : ففي ط : و ترد ، بالناء وهي بعض انسنخ المخطوطة و يرد ، بالياء ، وفي البعض الآخر حتى بَرد بالباء ، وهو الأنسب والأوضح .

وآله وسلم يحرّم شيئاً بالاستنباط من غير أن يُؤْمَر بتحريمه .

وقوله : والكلّ من عند الله كلام مُلْغىً ، إذ لا يجتمع مـع ما نبله .

ولرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البراءة يمَّا^(١) نسب إليه .

قال السّهيلي : ما أجهل هذا الجاهل حيث ينكر ما لا ينكره أحد وهو مسطور في مختصر الطّليطليّ ، لأن مؤلفه ذكر أنه صلى الله عليه وآله وسلم يستنبط الشّرائع .

وهذا الجاهل من جُفاة المقلّدين ، فليقنعه على طريقة التقليد

كلام الطليطيّ . واستنباط رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صحيحُ
لا مدفع في ثبوته ولا ينكره إلا جِلْف جافّ ، وكل ما ورد عنه صلى الله
عليه وآله وسلم مما لا ينطق به القرآن وإن كان متضمّناً لكل شيء فهو
٣ / ٩٦] على هذا المُنْحى ، وإذا لم يستنبط / رسوُل الله صلى الله عليه وآله
وسلم فمن ذا يستنبط ؟ .

[مسألة للسهيلي]

قــال السّهيليّ في قــولــه تعــالى : ﴿ وَجَعَــلَ منهم القِــرَدَةَ والخنازير ﴾ ⁽¹⁾ : الألف واللام يدلاّن على معنى الاتعاظ والاعتبار .

⁽١) من ط فقط « بما » باباء

⁽٢)، المائدة /٦٠.

وفهم ابن خروف عنه أنه يثبت للألف واللام معنى ثالثاً أو رابعاً وهو معنى الاتعاظ ، فرّد عليه بأنه قال : ما لم يقله أحد .

قال السّهيلي رادًا عليه : إنما أردت أن الله سبحانه لمّا خاطب أهــل الكتــاب بهــذا ، فـأشـــار إلى الجنس المصــروف إلى(١) الفــردة والخنازير التي مُسِخَ مَنْ سلف من الأمم على هيئتها وصورتها لم يكن بدُّ من الألف واللام الـدَّالتين على تعيين الجنس حين دخل الكــلام معنى الاتعاظ والاعتبار والتخويف ولو قال : قردةً وخنازير لم يكن فيه ذلك .

[مسألة لابن العريف تخريجات إعرابها بلغت الألوف]

مسألة: من تخريج ابن العريف^{١١} تبلغ من وجوه الإعراب ألفي ألف وجه ، وسبعمائـة ألف وجه ، وأحـداً^{١١} وعشرين ألف وجه ، وستمائة وجه وهى هذه :

⁽١) في ط فقط : « من » مكان : « إلى » تحريف .

 ⁽٢) هو الحسن بن الوليد بن نصر أبو بكر القرطبي المعروف بـابن العريف النحوي . ومات سنة ٣٦٧.

وصنع لولد أبي عامر المنصور مسألة فيها من العربيّة ماثنا ألف وجه ، واثنان وسبعون ألف وجه ، وثمانية وستّون وجهاً » . انظر البغية ٧٠/١ ٥.

⁽٣) في ط : (وحدا) مكان : (وأحداً) تحريف .

« ضرب الضّارب الشاتم القاتل عبّك وادك(١) قاصدك معجباً خالداً في داره يوم عيد) فترتفع « الضارب » بالفعل و « الشّاتم » نعته ، و « القاتل » نعته ، و « القاتل » نعته ، و و ادك » نعته ، و قاصدك ، نعت ثالث . وتنصب « معجباً » بضرب « وخالداً » بعجب « ولك » رفع « قاصدك » بالابتداء وخبره محذوف أو هو خبر محذوف المبتداً . ونصبه بأعنى أو على (١) الحال من القاتل أو من الضارب أو لوادّك .

فهذه سبعة *ا*لك مع كل واحد منها نصب وادّك بأعنى أو الحال للقاتل وللضارب أو مفعولًا .

ولك رفعه بأنه خبر وبالعكس فذلك (٤٢) .

لك في محبّك النّصب بالقاتل وبأعنى والرّفع بالابتداء وبالخبر فذلك (١٦٨) .

لك مع كل منها نصب القاتل بالشّاتم وبأعنى ورفعه بالابتداء وبالخبر ، وخفضه تشبيهاً بالوجه الحسن ، ورفعه بنعت ما قبله /

 ⁽١) في ط والنسخ المخطوطة : « وعلى » والأصوب أن تكون أو على بناء على
 أسلوب النّص .

 ⁽٢) في ط: « وادك ، وفي بعض النسخ المخطوطة ، وأردك ، وفي بعضها
 الآخر: ورادك ، .

وفي ط ذكرها بعد ذلك : وادَّك ، وهو الأنسب .

فذلك (۱۰۰۸) .

لـك مع كـل منها نصب الشـاتم بالضـارب وبأعني ، ورفعـه بالابتداء بالوجه الحسن ، ورفعه بالنعت (۲۰٤۸).

مع كل منها نصب معجباً بالحال لقـاصدك وبـالخبر ، وجـرّه تشبها، وبالحال للكاف من قاصدك ، وبالحال من الضـارب ، ونعتاً لقاصدك،ونصبه بضرب (٣٠٢٤٠) .

مع كلّ منها نصب خالـداً بضرب ورفعه بضرب ، وبنصب الضّارب . ولك جعل خالد بدلاً من الضارب .

ولـك عـطفـه عليـه عـطف البيـان ، ونصبـه بـأعني ، ورفعـه بالابتداء ، وبالخبر . ونصبه بمعجب (٢٧٢١٦٠) .

مع كل وجه منها أن تجعل في داره متعلّقاً بالضارب أو بمحبك (٥٤٤٣٢٠) .

وبوادَّك أو بقاصدك أو بخالد .

وكذلك القول في يوم عيد فيتضاعف ذلك إلى العدد المذكور. -

[مسألة في تذكير «قريب» من : «إن رحمة الله قريب»]

قال ابن الصائغ في تذكرته:

سئل العلامة مجد الدّين الزُّوذرَاوِري عن قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رحمة اللّهِ قريبٌ من المحسنين ﴾(١) فتكلّم عليه .

فاعترض عليه ابن مالك فامتعض الروذراوي لكلامه ،وطَعَن في كلام ابن مالك .

وهذا ملخّص كلامهما مع حذف ما لا تعلّق به بالمسألة من الطّعن والإزراء .

قال الشيخ مجد الدين استشكل الأثمة تذكير القريب مع تأنيث الرّحمة . وتخيل الأفاضل من قدمائهم في الجواب وجهين :

أحدهما : أن الرحمة بمعنى الإحسان وهو مذكّر.

الثاني : أن الرحمة مصدر والمصادر كما لا تجمع لا تؤنث ، وهذان ذكرهما الجوهري والزمخشري في كتابيهما .

⁽١) الأعراف /٥٦.

كانت فلانة قريباً مني ، وفي الثاني فلانة قريبتي .

قال : وهذا كله تصرف في كلام الله تعالى بمجرد الظّنّ ، وهلا كانوا كالأصمعي فإنه أعلم المتأخرين بكلام العرب ، وكان إذا سُبلً عن / شيء من كلام الله تعالى سكت ، وقال : لو أنه غير كلام الله تعالى [١٨/٣ تكلمت فيه ، والقرآن إنما يفهم من تحقيق كلام العسرب وتتبع أشعارهم ، فقد كان عكرمة وهو تلميذ ابن عباس إذا سُبِّلَ عن شيء من مشكل القرآن يَفسره ويستدل عليه ببيت من شعر العرب ثم يقول : « الشعر ديوان العرب » .

> والجواب الحقّ:أن القريب على وزن فعبـل والفعيل والفعول يستوي فيهما المذكّر والمؤنث حقيقياً كان أو غير حقيقيّ .

قال امرؤ القيس:

٣٠ = بَسَرَهْسَرَهَسَةٌ رُوقسةٌ رُخْصَسةٌ كَخُرْعُوبَسةِ البانَـةِ المُنْفَظِرْ (١)
 فتُسورُ القيام قطِيمُ الكلام تفتر عن ذي غُروب خَصِرْ (١)

() انظر ديوانه/ ۱۱۰ . وفي الديوان د رودة ، مكان : روقة، والبرهرهة : رقة الجيلة ، والمخرعوبة : القضيب البطد ملساء ، والروقة : القضيب النفى ، والمنقط الذي يشتقق بالورق .

(۲) فتور القيام : أي متراحية لثقل أردافها ، وقطيع الكلام قليلته لشدة جيائها،
 وتفتر : تبسم ، والغروب : بياض الاسنان ، والخصير : البارد . أنظر
 هامش الديوان والشاهد من قصيدة مطلعها :

أحمار بن عصرو كماني خَمِسُ ويعدو على المسرء مما يسأتَمِسُ وهو من شواهد : العنصف ٣١/٣.

وقال في لفظ القريب :

 ٤٠٥ = له الوَيْلُ إن أمسى ولا أمُّ هاشِم قَريبٌ ولا البَسْبَاسَـةُ ابنَـةُ يَشْكُرَ (١٧)

وقال جرير :

٥٠٥ = أتنفعك الحياة وأم عمرو قسريب لا تسزور ولا تُسؤار (٢)
 وأغرب من ذا أن لفظة واحدة قد اجتمع فيها التأنيث الحقيقي وغير الحقيقي ، وهي لفظة « هُنَّ » ، ومع ذلك حُمِل عليها فعيل بلا هاء ، وهي في قول جميل :

٥٠٦ = كأن لم نُحارب يا بثين لو انّهـا تكشّـف غمّــاهــا وأنــت صَديقُ

وحلَّت سليمي بطن فسوٌّ فَعَرِعَرا

⁽۱) لامرىء القيس، ديوانه /٩٦ من قصيدة مطلعها :

سما لك شوقُ بعد ما كان أقصرا

⁽٢) انظر ديوانه /١٨٢ من قصيدة مطلعها :

أَسْذَكُرُهُمْ وحاجتك ادّكارُ وقَلْبُك في الظّعائن مستعادُ

وقال جرير :

٥٠٧ = دَعَوْتُ النَّوى ثُمَّ ارْتَمَيْنَ قُلُوبَنَـا

بِــأَسْهُم أعداءٍ وَهُــنَّ صَـدِيــقُ (١)

فلو عرف القوم بعض هذه الاستشهادات لما وقعوا في ذلك .

وقال العلاّمة جمال الدين بن مالك : فعيل وفعول مشتبهان في الــوزُّن والدّلالة على المبالغة والوقوع بمعنى فاعل وبمعنى مفعول إلاً أن فعيلاً أخفّ من فعول فلذلك فارقه بأشياء .

منهـا : كثر الاستغنـاء به عن فـاعــل في المضـاعف كجليــل وخفيف ، وصحيح ، وعزيز ، وذليل ، وإنّما حقّ هذه الصفــات أن تكون على زنة فاعل ، لأنها مِنْ : فَعَل / يَفْعِل فاستغنى فيها بفعيل ولا [٩/٣] حظّ لفعول في ذلك .

> ومنها : اطّراد بنــائه من فَعُــل كشريف ، وظـريف ، وكريم . وليس لفعول فِعْلٌ يطّرد بناؤه منه .

> ومنها : كثرة مجيئه في صفات الله تعالى وأسمائه كسميع وبصير وُعَلِيّ وغَنّي ، ورقيب ، ولم يجيىء فيهـا فَعُـول إلاّ رؤوف ، وودود

(١) ديوان جرير /٣١٥ من قصيدة مطلعها :

بت أراثي صاحبين تجلّدا وقد علفتني من هواكي عَلَوقُ وفي الديوان : « دعون الهوى ، مكان : « دعوت النّوى » . من شواهد : الخصائص ٢/١٦، واللسان : « صدق » . وعَفُو ، وَغَفُورٌ ، وشكور ، وإذا ثبت أنه فائقٌ لِفَعُول في الاستعمال فلا يليق أن يكون له تبعاً ، بل الأولى أن يكون الأمر بالعكس، أو ينفرد كلَّ منهما بحُكْم هو به أولى .

وهذا هو الواقع فإنهم خصّوا فعولًا المفهم معنى فاعل بأن لا تلحقه النّاء الفارقة بين المذكّر والمؤنث ، وأن يشتركا فيه فيقال : رجلً صبورٌ وامرأة صبورٌ ، وكذا شكورٌ ونحوها إلاً ما شذّ من عدوّ وعدّوة .

فإن قصد بالتّاء المبالغة لحقت المذكّر والمؤنث ، فقيل : رجل ملولة وفروقة ، وامرأة ملولةً وفروقـةً . ولا يقدمُ على هـذا الوزن إلاّ بنقل .

وإن لم يقصد بهذا الوزن معنى فاعل لحقته النّاء أيضاً كحلوبة وركوبةً ، ورعونةً ، وليس في شيءٍ من هذا إلّا النّقل .

فلّمًا كان لفعيل على فعول من المزّية ما ذكرته استحقَّ أن يخص بأحوط الاستعمالين وهو التّمييز بين المذكر والمؤنث كجميل وجميلة ، وصبيح وصبيحة ، ووصيَّ ووصيّة ، ونحوه .

وإن كان فعيل بمعنى مفعول، صحب الموصوف استوى فيه المذكّر والمؤنث كرجل قتيل وامرأة قتيل ، وإن لم يصحب الموصوف وقصد تأنيثه [أنث(۱)]نحو رأيت قتيلة(۲)بني فلان. هذا هو المعروف،

⁽١) سقطت هذه الكملة من ط.

 ⁽٢) في ط: « قبيلة » صوابه من بعض النسخ المخطوطة .

٠٠/٣٦

وما ورد بخلاف ذلك عُدَّ نادراً ، أو تلطف في توجيهه بما يلحقه بالنَظائر ويبعده عن الشذوذ .

فمن ذلــك قـولــه تعــالى : ﴿ إِنْ رَحْمَــة اللَّه قــريبٌ من المحسنين ﴾(١) . وفيه ستة أقوال :

أحدها : أنَّ فعيلاً وإن كان بمعنى فاعل فقد جرى مجرى فعيل الذي بمعنى مفعول في عدم لحاق النَّاء كما جرى هو مجراه في لحاق النَّاء حين قالوا : خَصْلةً حميدةً ، وَقَمْلَةً ذميمة بمعنى محمودة ومندمومة ، فَحُول على جميلةٍ وقبيحةٍ في لحاق الناء .

وكذلك (قريبٌ) من الآية الكريمة حمل على (عينٍ كحيل) وكفُّ خضيبٍ / وأشباههُما من الخُلُو من التاء .

ونظير ذلك : ﴿ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾ (*) .

الثاني: أنه من باب تأوّل المؤنّث بمـذكّر مـوافق في المعنى كقول الشاعر:

٥٠٨ = أرى رجـلًا منهم أسِيفاً كـأنمـا

يضمُّ إلى كَشْحَيْهِ كَفًّا مُخَضَّب ا")

⁽١) الأعراف /٥٦.

⁽۲) يَس /۷۸.

 ⁽٣) من شواهد : ابن الشجري ١٥٨/١ ، والإنصاف ٢٧٦/٢ ، واللسان :
 خضب ، كفف ، بكي .

فتأول كفًّا وهو مؤتّث بعضو، فذكّر صفته لذلك ، وكذلك الرحمة متأوّلة (١) بالإحسان فذكر خبرها، وتأولها بالإحسان أولى من تأول الكفّ بالعضو لوجهين :

أحدهما: أن الوجه معنى قائم بالرّاحم،والإحسان بـرّ الرّاحم(٢) المرحوم ، ومعنى البرّ في القُرْب أظهرُ منه في الرحمة .

الشاني: أن ملاحظة الإحسان في الرحمة بالقرب من المحسنين مقابلة للإحسان الذي تضمنه ذِكْر المحسنين، فاعتبارها يزيد المعنى قَوَّةً فصحت الأولوية.

ومن تأول المؤنث بمذكر ما أنشده الفراء :

٥٠٥ = وقائِعُ في مضـرٍ تِسْعَةٌ وفي واثـل كانت العاشِرةُ (٣)

فتأول الوقائع بأيّام الحرب ، فلذلك ذكر العدد الجاري عليها ، فقال : تسعة .

وإذا جاز تأول المذكّر بمؤنث في قول من قال:جاءته (^{١)} كتابي

كفى بالذي تولينه لو تجنبًا شفاءً لِسُقْمٍ بعدما عاد أشيبا (١) في ط فقط : « متأول » تحريف .

⁼ والشاهد للأعشي . ديوانه /١١ ، وهو من قصيدة مطلعها :

⁽٢) في ط فقط « الرحم » تحريف .

⁽٣) من شواهد : الإنصاف ٢/٧٦٩، والهمع والدرر رقم ١٦٨٦.

 ⁽٤) في ط : « لا جاءته » بزيادة : « لا » تحريف واضح .

فاحتقرها أي صحيفتي ، وفي قول الشاعر : ``

٠١٠= يئايُّها الـرَّاكب المُزجي مَـطِيَّته

سِأْتُل بني أسد ما هذه الصُّوْتُ(١)

أي الصيحة مع ما في ذلك من حمل أصْل على فَرْع ، فلأن يجوز تأوّل مؤنّث بمذكر لكونه حمل فرّع على أصل احقّ وأولى

الثالث: أن يكون من حـذف المضاف، وإقـامة المضـاف إليه مقامه مع الالتفات إلى المحذوف، فكأنه قال: إن مكان رحمة الله قريب، كما قال حسّان:

٥١١ = يَسْقُونَ مَنْ ورد البريصَ عليهمُ

بَرَدَى يُصفِّقُ بالـرّحيــق السُّلْسَل (٢)

ومثله قـولـه صلى الله عليـه وآلـه وسلم مشيــراً إلى الـذهب والحرير : (هذان / حرامُ على ذُكور أُمّني ، أي استعمال هذين . [٣/ ١

الرابع : أن يكون من باب حذف الموصوف، وإقامة الصّفة مقامه أي : أنّ رحمة الله شيءٌ قريبٌ الولُطْفٌ ، أويِرٌ ،أو إحسانٌ وحذف الموصوف سائغ من ذلك قوله :

⁽١) سبق ذكره رقم ٤٩٩.

⁽۲) ديوانه /۱۸۳.

من شواهد : ابن يعيش ٢٥/٣، ١٣٣/٦، والخزانة ٢٣٦/٢، والأشموني ٢٧٢/٢، والهمع والدرر رقم ١٢٥٢ .

٥١٢ = قامت تُبكِّيه على قَبْرِه مَنْ لي مِنْ بَعْدك يا عامِرُ (١) تركتني في الحرب ذا غُرْبة قد خاب مَن ليس له ناصِرُ

أي شخص أو إنسان ذا غربة . ومثله قول الآخر :

٥١٣ = فلو أَنْك في يوم الرّخاء سألّتِني فِـرَافَـك لـم أبخـــل وأنْتِ صــديقُ (٢)

أي شخص صديق .

وعلى ذلك حمل سيبويه قـولهم : حائِضٌ ، وطـامِثُ قال : كأنهم قالوا : شيء حائض .

الخامس: أن يكون من باب اكتساب المضاف حكم المضاف إليه إذا كان صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالباقي ، والموجّه في هذا تأنيث المذكّر لإضافته إلى مؤنث على الوجه المذكور كقوله:

⁽١) سبق ذكرهما رقم ٤٨٥.

 ⁽۲) من شواهد: المنصف ۱۲۸/۳، والمقرّب ۱۱۱۱، وابن يعيش
 ۷۳/۸ وابن عقيــل ۱۳۹/۱، والخزانــة ۲۵۰۲، وشرح المغنى
 للسّيوطي (۱۰۰، والعيني ۲۱۱۲، والأشموني ۲۹۰/۱، واللسان: صدق، والهمع والدرروقم ۵۳۸.

٥١٥ = مَشَيْن كما اهتَزَتْ رياحُ تَسَفَّهَتْ أَعالِيَها مَرُّ الرَّياحِ النَّواسمِ (١) ومثله :

٥١٥ = بَغْيُ النَّفوس معيدة نَعْماؤها نِقَماً وإنْ عَمِيتْ وطال غُرُورُها

وإذا كانت الإضافة تعطى المضاف تأنيثاً لم يكن فيه على الوجه المذكور فلأن تعطيه تذكيراً لم يكن له كما في الآية الكريمة أحقّ وأولى ، لأن التذكير أصل ، فالرجوع إليه أسهل من الخروج عنه .

السادس: أن يكون من باب الاستغناء بأحد المذكورين لكون الآخر تبعاً له أو معنًى من معانيه ومنه في أحد الوجـوه قوله تعالى: ﴿ فظلَت أعناقُهم لها خاضعين ﴾ (٣) أي فـظلّت أعناقهم خـاضعةً ، وظلّوا لها خاضعين .

فهذا منتهى ما حضرني .

وبلغني أن بعض الفقهاء زعم أن إخْلاً ، وقريب ، "المشار إليه / [۲/۳ من السّاء لم يكسري مجسري

(١) لذي الرمة ، ديوانه/ ٦٩٥ من قصيدة مطلعها :
 خليلي عــوجـا اليـــوم حتى تُسلِّمـا على طَلَل بين النَّقــا والاخــارم

من شدواهد: سيبدويه ٢٥٥/١ ، ٣٣، والمقتضب ١٩٧٤. والخصائص ٢١٧/٢ ، والمحتسب ٢٣٧١، والعيني٣٦٧/٣٦ . والأشموني ٢٤٨/٢ ، واللسان: وصفه :

(٢) الشعراء /٤.

(٣) في ط فقط بزيادة « من المحسنين » .

« فَعُول » في الوقوع على المذكّر والمؤنث بلفظ واحد . وَضَعْف هذا القول ، بنن ، وتزييفه هين ، وذلك أن قائل هذا القول ، إما أنْ يريد أن فعيلًا في هذا الموضوع وغيره يستحق ما يستحقه فعول من الجري على المذكّر والمؤنّث بلفظ واحد ، وإمّا أن يريد أن فعيـلًا في هذا الموضع خاصة محمول على فعول .

فالأوّل مردود لإجماع أهل العربيّة على إلتزام النّاء في ظريفة ، وشريفة ، وأشباههما ، ولذلك احتـاج علماؤهم أن يقـولوا في قـوله تعالى : ﴿ ولم أك بغيًا ﴾ (١) : إنّ أصله : بَعُوىٌ على فعول،فلذلك لم تلحقه التاء .

والثاني : أيضاً مردود ، لأنه قد تقدم التّنبيه على ما لفعيل على فعول من العزايا ، ولأنه لا يليق أن يكون تبعاً لفعول بل الأولى أن يكون أمرهما بالعكس ، ولأن ذلك القائل حمل فعيلًا على فعول ، وهما مختلفان لفظاً ومعنى ، أمّا اللّفظ فظاهر ، وأمّا المعنى فلأن قريباً لا مبالغة فيه ، لأنه يوصف به كلّ ذي قريب وإن قلّ ، وفعول المشار إليه لا بدّ فيه من مبالغة .

وأيضاً فإن الدّال على المبالغة لا بدّ أن يكون له بِنْيَة لا مبالغة فيها ، ثم يقصد به المبالغة فتغيّر بنيتُه كضارب وضروب ، وعالم وعليم . وقريب ليس كذلك فلا مبالغة فيه .

⁽۱) مريم /۲۰.

والظاهّر أن ذلك القائل إنما أراد حمل فعيل على فعول مطلقاً ، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

٥١٦ = فَتور القيام ِ قطيعُ الكـالام ۚ تَفَتَّرُ عن ذي غـروب خَصِرْ(١)

والاحتجاج بهذا ساقطٌ من وجوه :

أحدها : أنه نادر ، والنّادر لا حُكم له ، ولو كثُرت صورُهُ وجاء على الأصل كاستحوذ وأعور ، واستنوق البعير،فما ندر ولم تكثر صُورُه ولا جاء على الأصل أحقّ .

الثاني : أن يكون قطيع الكلام أصله :قطيعة الكلام ، ثم حذفت التاء للإضافة ، فإنها مسوغة لحذفها عند الفرّاء وغيره من العلماء ، وحمل على ذلك قوله / تعالى : ﴿ وإقام الصّّلاة ﴾(١٦) . ومثل ذلك قوله :

١٧ ٥ = إن الخليط أجدُّوا البين فانْجَرَدُوا

وأخلَفوك عِــدَا الأمْرِ الذي وعَدُوا(٣)

سبق ذکره رقم ۵۰۳.

⁽٢) الأنبياء /٧٣.

 ⁽٣) من شواهد: الخصائص ١٧١/٣، والشافية ١٤٤٤، والعيني ٤/٣٥، والتصريح ٢٩٦/٣، والأشموني ٢/٣٢١، ٤/١٣٠.

ونسبه العينيّ إلى أبي أميّة الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب . هذا وقد تكرّر الشّطر الأول من هذا البيت على وجوه كثيرة لأناس متعدّدة ، =

وعلى هذه اللّغة قرأ بعض القُرّاء ﴿ وَلُو أَرَادُوا الخُرُوجَ لأَعَدُوا لَهُ عِدَّةً ﴾(١) أَرَادُ : عُدَّتُهُ .

الثالث: أن يكون « فعيل » في قوله: « قطيع الكلام » بمعنى مفعول، لأن صاحب «المحكم » حكى أن يقال: قَطَعَهُ^(۱) وَأَقْطَعَهُ: إِذَابَكَتَهُ, وقطع^(۲) فهو قطيعُ القول. فقطيعُ على هذا بمعنى مقطوع أي سَكَتَ. فحذف النّاء على هذا التوجيه ليس مخالفاً للقياس.

وإن جُعِل (قَطيع) مبنيًّا على (قَطُعَ) كسريع من (سَرُع) فحقّه على ذلك أن تلحقه النّاء عند جَرْبِهِ على المؤنّث لا أنه^(٤) شبيه

وذكر العيني هذه الوجوه الكثيرة

والخليط صاحب الرجل الذي يخالطه في جميع أموره ، ويستوي فيه الواحد والجمع . وانجردوا : انــدفعــوا ، يقــال : انجــردت عنهم أي تـــركتهم وفارتنهم .

(١) التوبة /٢٦.

وفي « عدة » أربع قراءات :

« عُدَّةً » وهمي قراءة حفص في المصحف الذي بين أيدينا

عِدَّةً ، وهمي قراءة عاصم ، وأبان ، وزر بن حبيش .

عُدُّةٌ ، وهي قراءة محمد بن عبد الملك بن مروان ، معاوية بن محمد . عِدُّةً ، والقارىء بها مجهول .

أنظر معجم القراءات قراءة رقم ٣٠٧٧.

(٢) قطعة : كُمَنْعُهُ ، وانظر القاموس فقد نقل نص المحكم .

(٣) في ط فقط : « وقطع هو ، وقطع فهو » بزيادة : « وقطع هو » تحريف .

(٤) في ط فقط : « إلا » مكان : « لا » .

بفعيل الذي بمعنى مفعول ، فأجراه ^(١) مجراه. . واللّه أعلم ^(١) .

فأجاب الشيخ مجد الدين ، وقال : حقَّ على من مارَس شيئاً من العِلْم إذا سُئِل عن بعض مُشكلاته أن يتجنب في جوابه الإيجاز المُخِلِّ والتَطويل المُعِلَّ ، ويتوقى الرَّوائد التي لا يحتاج إليها ، فإن العالم مَنْ إذا سئل عن عويص أوضحه بأوجز بيان من غير زيادة ولا نقصان .

وقد سئل العبد الضعيف ^(٣) عبد المجيد أبو الفرج الروذراوري عن هذه الآية بناء على استغراب من قَصُر في إمعان كلام العرب باعهُ فاستبعد حَمَّل المذكّر على المؤنث .

فكان جوابه: أن القرآن المجيدعربيّ. وإذا أطلق فصحاء العرب لفظ القريب على المؤنث الحقيقي، فكيف لا يسوغ إطلاقه على غير الحقيقي؟ قال امرؤ القيس:

١٨ = * له الويل إن أمسى (١) *

وقال جرير :

١٩ ٥ = * أتنفعُك الحياة (٥) *

⁽١) في ط فقط : « فأجرى » .

⁽٢) في ط: (علم) ، تحريف .

⁽٣) في ط: (الضيف) ، تحريف واضح .

⁽٤) سبق ذكره رقم ٤٠٥.

 ⁽٥) سبق ذكره رقم ٥٠٥ وفي ط: « أتنفك » مكان: « أتنفعك » ، تحريف .

ومع هذه الحُجّة الواضحة لا حاجة إلى التأويلات والتعسفات .

وقد كتب في ذلك بعض النّحاة المشهورين العصريّين هذه الأوراق المتقدّمة وذكر فيها ما يقتضي (") صناعة النحو ، وحكى ما قيل / ١٠٤ في المسألة مع أنه لا يشفى / الغليل ، لأن العرب لم تقل ذلك ولا نعلم لو عُرِض عليهم ، هل كانوا يرتضونه أم لا ؟ بخلاف ما أوردت من الشواهد ، فإنّه نصّ قولهم ولا ريب في صِحّته وكونه حُجّة .

والذي أورده من الأقوال السَّنة مستنبطٌ من الظُنَّ والقياس وقد يكون جمعًا وقد لا يكون .

وقد ألحَّ عليّ جماعة في أن أوردعلى فوائده هذه ما يتوجّه عليها من الاعتراضات فكنت آبي ذلك خِيفةَ سَقُطّةٍ تَثَفَق ، حتى غلبوا على رأيي ، وقالوا : هذا لا يعد قَدْحاً في فضله . فشرعْتُ في التّنبيه على ما يَرِدُ على قوله .

أمّا ما ذكره من استثناء فعيل وفعول في الـوزن والدّلالـة على المبالغة، والوقوع بمعنى فـاعل وبمعنى مفعول ، وأن فعيلًا أخفّ من فعول ، وأنه فاقه بأشياء : منها ، اطّراد بنائِه من فَعُل وكثرة مجيئه في أسماء الله تعالى .

وإذا فاقه لا يكون تبعاً له . وهل الأمر إلَّا بالعكس أو مستويان

⁽١) في ط فقط : ﴿ مَا يَقْتَضُيهُ ﴾ .

إلى آخره ، فكل هذه دعاو^(١) تعسر إقامة الحجة عليها^(٢) خصوصا مع المنازعة .

ولئن سَلِمْتَ فهي خارجة عن مسألتنا ، لأن السؤال وقع عن جواز إطلاق القريب على الرحمة .

فجوابه ذلك جاز^(٦) لدلالة (٤) كذا وكذا عليه ، فبقيَّة المقدّمات ضائعة مبذولة لا مَدْخَل لها في ما وقع السُّوّال عنه .

ومثاله مَنْ سُئِل عن زيارة الكعبة المعظمة هل تجب أم لا ؟ فأجاب بأن المتوجّبه إليها لا بـد أن يكون تُحْرِماً، وميقاته من جهة المدينة ذو الحليفة، وعدد له المواقيت، فيقول له السائل: إنّا لم نَشأل إلّا عن وجوب زيارتها، ومما ذكرته بمعزل عن ذلك.

ويجري مجرى هذا قول المتكلّم في فعيل وفعول : أبــواب المصــادر. ستّة فعَـل يَفْمُل كَحَلّب يَحْلُب ، وَفَعَـل يَفْجِل كَضَـرَب يُضْرِبُ ، وفَعَلَ يَفْعَل كَذَهَبَ يَذْهَبُ ، وَفَعِل يَفْعَلُ كَفَرِمَ يَقْـرُمُ^(٥) ، وَفَعُل يَفْعُل كَكُرُم يَكُرُم ، وَفَعِل يَفْعِلُ كَوْثِقَ يَبْقُ .

وكلّه مشتق منه فعيل إلاَّ أن أكثره من فَعُل يَفُعُل ويكون بمعنى فاعل كَشُرِيف، وَظَرِيف، وَكَرِيم، وَعَظيم. وقد يردمن غيره بمعنى () فَدَ عَلَمْ نَدِيرُهُ مِنْ لَكُونِهِ اللهِ مِنْ مَنْ مِنْ مَنْ مَنْ مَنْ مَنْ مُنْ مُنْ مُنْ مُنْ مُنْ مُنْ

- (١) في ط: (دعا) بإسقاط الواو ، تحريف .
 - (٢) في ط: «عليه»، تحريف.
 (٣) في ط: «جار» بالواء، تحريف.
- (٤) في ط: «لمن لا له ، مكان: «لدلالة ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
 - (٥) قَرِم يقرَمُ من باب : طَرِب ، وقِرم إلى اللحم : اشتهى أن يأكله .

المفعول كصريع ، وجريح ، وكليم وهذيم (١) .

ونتكلم في فعول بما يناسب ذلك أو يُقارِبه عنـد الشَّرُوع في مسئلتنا في لفظة (القريب)

٢٠٥/٦] في أن هذه المباحث لا مَدْخل لها فيها نحن فيه وإن كانت من / تفاريع (٢) لفظة القريب .

وقوله: في فعول إن لم يقصد معنى فاعل لحقته التاء كحلوية وركوبة منفوض بقولهم: ناقة عَصُوب (٢٠ لِلَّتِي تُدْهس ركبتاها عند الحُلب، وسلوبُ(٤) وعجول (٥٠ للتي اخْتُرم ولدُها، فإن وزنه فعول، وليس للفاعل، ولا تلحقه النّاء.

وكذا الجَزُور ، والخَلوجُ (١ ، والبسوس (١ ، والحضون(٨ ،

⁽١) في القاموس : هَذَم يَهْذِم : قطع وأكل بسرعة ، والهيذام : الأكول .

⁽٢) في ط : ﴿ تقاريع ﴾ بالقاف ، تحريف .

 ⁽٣) في ط: « جنوب » بالجيم والنون ، تحريف صوابه من المخطوطات وكتب اللغة .

⁽٤) في القاموس : ناقة سلوب : مات ولدها .

 ⁽٥) في القاموس : العجول : الثكلى والواله من النساء والإبل لعجلتها في حركاتها جَزَعاً . وجمعه : عُجُل ككتب ، وعجائل .

 ⁽٦) الخلوج - كما في القاموس: ناقة اختلج عنها وللها فقـل لبنها ، والتي
 تخلج السير من سرعتها .

 ⁽٧) في القاموس: البسوس: الناقة التي لا تُدرُ إلا على الإبساس أي التلطف بأن يقال لها: بس بس تسكيناً لها.

 ⁽A)) في ط: « والحصوف » بالحاء والفاء ، وفي بعض النسخ المخطوطة =

والشطور (') والثُّلوث(') .

وكلّ هذه صفات للنّاقة والشّاة ، ووزنها فَعُول لم تلحقها النّاء وليست للفاعل.

وأمًا الأقوال السَّنة التي ذكرها فإني أشير إلى مَا يَــرِدُ على كلّ واحد منها إشارة لطيفة .

أما قوله : « قريب » معنى فاعل أجرى مجرى « فعيل » بمعنى مفعول كما أجرى ذلك مجرى هذا في لحاق النّاء ، فلا شك أنه من قول النّحاة ، لكن ما الدليل عليه ؟ فإنه مجرّد دعوى .

ويرد عليه أن أحد الفعلين مشتقٌ من فعل لازم والآخر من فعل

.

د الحصون ، بالحاء والصاد ، صوابه من النسخ المخطوطة الأخرى وكتب
 اللغة . ففي القاموس : د الحضون بالحاء والضاد والواو والنون : من الغنم
 والإبل والنساء : التي أحد خِلقَيها وثقيبها أكبر من الآخر .

 ⁽١) في ط والنسخ المخطوطة : « السُّطور ، بالسين تحريف ، صوابه من كتب اللغة ، ففي القاموس : « شطر ، شاة شطور » : يبس أحد خِلْفَيها ، أو أحد طُبِّتِيها أطول من الآخر .

⁽٢) في ط: « الثلوب » بالباء ، وفي النسخ المخطوطة بعضها مثل ط والبعض الآخر : « نلوب » بالنون ، وبعض النسخ ، « قلوب » بالباء ولم أجد في كتب اللغة وأهمها اللسان » وصفاً للناقة بهذه الصيغ ولعلها : « والثلوث » بالثاء وهي الناقة التي يسن ثلاثة من أخلافها . وارجع إلى المؤهر ٢٠٧/٠-٢١٤ في صفات الناقة التي جاءت على وزن « فَعُول » .

متعدّ ، فلو أجرى على أحدهما حُكْم الآخر لبطل الفرق بين اللازم والمتعدّى إن كان على وجه العموم ، وإن كان على وجه الخصوص فأين الدليل عليه ؟

والحقّ أن كلَّ من الفعلين يطلق على المذكّر بلا تــاء ولا خلاف فيه ، وعلى المؤنث تارةً مع التّاء ، وأخرى بلا تاء أصالةً ، كها ورد في أشعار الفصحاء ، لا على سبيل التبعية ولا على وجه الشّدوذ والنّدرة ، وتشبيه أحدهما بالآخر كها زعموا ، لأن الأصل في الكلام(١) وقد كُثُر شواهد ذلك .

قال جرير يرثي خالدة(٢) :

٥٢٠ = نعم الرَّفيق؟ وكُنْتِ عِلْق مَضِنَّةٍ

وارى بِنَعْف بُلَيِّـةَ الأحجــارُ(٣)

[وقوله]^(١) :

(١) هكذا في ط والنسخ المخطوطة ، ولعلَّها : ولأنه الأصل في الكلام .

(٣) من مطلع قصيدته المشهورة :

لــولا الحيــاء لعــادني استعبــارُ ولــرُرْتُ قـــرَكِ والحبيبُ يــزارُ والعلق : النفيس الذي يبخل به ، والتعف : أسفل الجبل ، وبُليّة : اسم بلد .

وفي ط : د معبق ۽ مکان بنعف ، و د يليه ۽ بالياء مکان : بليّة ، تحريف . (٤) د وقوله ۽ ليست في ط أو في النسخ المخطوطة ، وهي زيادة منّي للفصل بين الشاهدين لأنهما من قافيتين مختلفتين ، وإن کان کلاهما من بحر واحد =

 ⁽٢) في ط وبعض النسخ: وخالداً ، تحريف والصواب: وخالدة ، وهي زوجته ، والتصويب من بعض النسخ المخطوطة والديوان / ١٥٤.

٥٢١ = فسقاك حين حَلَلْتِ غير فقيدة

هَــزِجُ الـرّواح ودِيمــةُ لا تُقْلِــعُ (١)

وقال الفرزدق :

٢٢٥ = فداويتُهُ عامَيْنِ وَهْيَ قريبَهُ أراها وَتَدْنولي مراراً وأَرشُفُ (٢)

وامـرأة قبين ^(٢) ، وسـريـــــــــــــــــــ ، وهَــرِيـــــــ ^(١) ، وفـــروك ^(٠) ، وهلوك ^(١) ، ورشــوف ^(١) ، وأنــوف ^(١) ، ورصــوف ^(١) ، وامــرأة

وهو الكامل .

(١) هذا الشاهد من قصيدة يهجو بها الفرزدق مطلعها :

بان الخليطُ بـرامتين فـودّعـوا أو كلمـا رفعوا لبين تـجـزعُ انظر الديوان / ٢٦٨ . وروايته : «حيث، مكان : «حين،

(٢) من قصيدة مطلعها كما في الديوان /٢٣:

ُ عَزَفْتَ بأعشاش ٍ وما كِدْتَ تَعزِفُ

وأنكرت من حَدْراء ما كنت تَعرِفُ

وفي ط: « وراشف » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ، والديوان

(٣) في القاموس : القبين : المنكمش في أموره والسريع .

(٤) في القاموس : الهريت : الواسع .

(٥) الفروك : المرأة التي تبغض زوجها وتتركه .

(٦) في ط: « ملوك » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
 وفى القاموس : الهلوك كقبور : المتساقطة على الرّجال ، والحسنة

التبعَّل لزوجها ، ضِدُّ .

(٧) في القاموس : الرشوف : المرأة الطّيبة الفم .

(٨) في القاموس : امرأة أنوف : طيبة رائحته .

(٩) الرَّصوف : الصّغيرة الهنة لا يصل إليها الرّجل . انظر القاموس .

ملولة وفروقة ، وامرأة عروب ، وسحابة ولوج .

ولا استرابة في إطلاق (رميم) على العظام مع أنها جمع تكسي العرب . قال جرير مع فصاحن / العرب . قال جرير مع فصاحن ولم ينكر عليه :

٥٢٣ = آل المهلّب جَــد الله دَابرَهُم

أَمَسُواً رميهاً فلا أَصْلُ ولا طَرَفُ (')

وأمّا الإعتراض على القول الثّاني فهو أنا لا نسلّم تأويل المذكر بمؤنث يوافقه أو يلزمه ، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال : رأيت زيـداً فكلّمتني وأكرمتني ، ورأيت هندا فكلّمني وأكّرمني بناءً على أن زيداً نفسٌ وُجُنّة ، وهنداً شخصٌ وَشَبَحٌ .

وأما قوله :

* كفًّا مخضَّباً (١) *

فالكفّ قد يذكّر كما في : « هذَا الكَفُّ»؛ لفقدان علامات

(١) من قصيدة مطلعها .

انظر خليلي بأعلى شرمداء ضُحىً والعيس جائلة أغراضها خُنُفُ والأغراض: واحدته: غرضة، وهي الحزامللسّرج،والحنف من خنف العير : مال رأسه إلى راكنه .

انظر ديوان جرير والهامش ٣٠٤ ـ ٣٠٨.

⁽۲)) سبق ذکره رقم ۵۰۸.

التَّانيث ، وقد يؤنّث كما في أكثر موارده ، وهذا أولى من التَّأويل ، كيلا تلزم المفسدَّة ألتي ذكرناها .

وحمل الرِّحمة على الإحسان بعيدٌ، لأن اللَّفظ إذا دلَّ على معنى ، فإمَّا أن يُدُلُ علي وجه الحقيقة أو المجاز ، والقسمان متفيان هنا ، لأن حضور المعنى بالبال لازمُ عند إطلاق اللفظ في كلا القسمين ، لجواز انفكاك كلّ واحد منها عن الآخر ، لأن الرحمة قد توجد وافرة فيمن لا يتمكن من الاحسان أصلا كالوالدة الفقيرة بالنسبة إلى ولدها ، وقد يوجد الإحسان مِّن لا رحمة في طباعه كالملكِ القاسي ، فإنه قد يحسن إلى بعض أعدائه لمصلحة نفسه أو ملكه ، ولا تُلْفَى عنده رحمة .

وإذا تبين جواز إنفكاك كلّ عن الآخر فلا يجوز إطلاق أحدهما على الآخر ، ولا انفكاك بين الكفّ وبين كونها عُضْواً لأنّ كل كف عضو ، وإن لم يكن كلّ عضو كفّاً فبينهما ملازمة الخاص والعمام ، والملازمة مُصَحَّحة للمجاز ، ولازمة بين الرحمة والإحسان كما بينًا، فيتعذّر تأويل الرّحمة بالإحسان ، وقد سلمنا أنّ معنى القرب في البرً الهجر منه في الرّحمة ، لأن جواز الإطلاق منحصر في الحقيقة والمجاز ، وكلاهما معدوم فيما نحن فيه .

قوله: ثالثاً: ، إنه من باب حذف المضاف فذلك إنما يصح حيث

يحسنُ ويتعين كقوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلُ الْقُرْيَةُ ﴾ (١) فإنه يتعين إضمار أهلها ، وههنا لا يصحّ إضمار المكان ولا يحسنُ ولا يتعيّن ، أما أنه لا يصح ، فلأن الوجه صفة الله تعالى ، والموصوف لا مكان له ، لأن يصح ، فلأن الوجه صفة الله تعالى أن ربّنا لا يحلّ مكاناً / وإلا لكان جِسْماً أو مفتقراً إلى جسم ، فكذلك صفته لا يكون لها مكان . انتهى .

قال الشيخ علاء الدين بن التّركماني هـذا غلطٌ وغفلة، لأن الرحمة من صفات الفعل ، لا من صفات الذّات حتى يستحيل فيها المكان . انتهى « رجع » (⁽⁷⁾ .

وأمًا أنه لا يحسن ولا يتعيّن فلأنّهما فَـرْعا الصّحـة ، وبطلان الأصل يقتضي بطلان الفرع .

وأمّا النظواهـ المشعـرة بـإثبـات المكـان كقـولـه : « وارتفـاع مكاني » ، فيجب تأويلها جَزْماً وإلاّ لبطل حكم العَقـل ، ويلزم من بطلانه بطلان الشّرع ، لأن صِحّته لم تثبت إلاّ بالعقـل ، نعم ، لو أضمر : « أثر رحمة الله » لكان قريباً .

وأما قوله : رابعاً ، إنه من باب حذف الموصوف إلى آخره وما

⁽۱) يوسف /۸۲.

 ⁽٢) في ط والنسخ المخطوطة: هكذا: « رجع » بالـراء والجيم والعين ،
 ولعلها زائدة ، لأني لا أجد لها تفسيراً ، ولعلها من فعل الناسخ ، وأصلها
 رُوجع .

ذكر عن سيبويه : طامث ، وحائض فبالله أحلف أن هذا التقدير والتقرير لا يرتضيه فصيح بدوي ولا بليغ حَضَرِي ، وأي حاجة إلى أن يضمن في الآية شيء فيقال ، شيء قريب ، ولا يكفي في تقدير مباني كلام الله ، وإيضاح معانيه مجرّد الجواز النحوي والاحتمال(١) الإعرابي ، بل لا بد من رعاية الفصحاحة القصوى ، والبلاغة العليا وأية فصاحة في أن يقول القائل : شيء قريب وأي لطف في أن يقال : المرأة شيء حائض ، مع أن الشيء أعم المعلومات ، ولذلك يشمل الواجب والممكن حتى بعض المعدومات عند بعض أهل العلم .

ومَنْ الذي يرضى لنفسه بمثل هـذا الكلام المستهتر . وهلًا قيل : الهاء والتاء إنما يحتاج إليهما للفرقان بين المذكّر والمؤنث في صفة يمكن اشتراكهما فيها إماطةً للالتباس .

أمّا الصّفة المختصّة بالنساء كالحيض فلإ حاجة فيها إلى العلامة المميّزة .

والناس لِفَرْط جمودهم على ما ألفوه يظنّون أن ما قاله سيبويه هو الحقّ الساطع وأن قوله المُشتهى في معرفة كلام العرب ، ولا خفاء في أنه الجواد السّابق في هذا المضمار ، فأما أن يعتقد أنه أحاط بجميع كلام العرب وأنه لا حقّ إلاَّ ما قاله فليس الأمر كذلك ، فما من أحد إلاً ويقبل قوله ويردِّ منه .

⁽١) في ط: « ولا إشمال » تحريف واضح صوابه من النسخ المخطوطة .

ولو لم يكن لسيبويه إلا قوله في باب الصفة المشبّهة : مرت برجل حسن وَجْهه بإضافة حسن إلى الوجه ، وإضافة الوجه إلى ١٠٨/٣ الضمير / العائد على الرجل فقد خالفه جميع البصريين والكوفيّين في ذلك ، لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه فكيف يعتقد مع هذا صحّة قوله في كل شيء .

وأما قوله : خامساً : يكتسب المضاف حُكُم المضاف إليه لا سيّما التأنيث فله نظائر صحيحة فصيحة يـوثق بها لتقـدّم قائليهـا وشهرتهم .

قال النابغة(١):

٥٧٤ = حتى اسْتَغَشْنَ بِأَمْلِ اللِّلْعِ ضاحيةً يَرْكُفُونَ فَدَ فَالْقِتَ عَقَدُ الأطانيبِ (٢)

 ⁽١) في اللسان : وطنب ، قال سلامة ، وفي حاشية اللسان ما نصه : قوله :
 قال سلامة كذا بالأصل ، والذي في الأساس قال النابغة وانظر أساس البلاغة للزمخشري : طنب ، فقد ورد فيه ما نصة :

و وشدّ إطنابة الإبزيم وهو السّير الذي يعقد إليه قال النابغة ثم ذكر الشاهد .

 ⁽٢) في ط تحريفات عديدة ، وهي : « استقر مكان: استغنن، وصاحبه ، مكان « ضاحية ، و « قلعت ، بالعين مكان « قلقت » ، « والأطبابيب ، مكمان « الأطانيب » .

وفي اللسـان : الإطنابـة : سير الحـزام المعقود إلى الإبزيم ، وجمعـه « الأطانيب » .

وقال الأعشى :

٥٥ = * كما شَرقت صَدْرُ القناةِ من الدّم (١) *

وقال لبيد :

٥٢٦ = فمضى وقدّمها وكانت عادةً منه إذا هي عرّدت إقدامُها (٢)

وقال جرير :

٥٢٧ = لما أتى خبر الزّبير تواضعت سُورُ المدينة والجبالُ الخُشُّعُ (٣)

فبمثل هذا ينبغي أن يتمسك لا بأشعار المجاهيل الخاملين التي تمَسّك بها ، وأظنّها للمحدثين .

 هذا ورواية الديوان ٥٣ تحقيق الشيخ محمد الطاهر بن عاشور طبعة الشركة الوطنية للنشر والتوزيع بالجزائر ، وكذلك أيضاً طبعة صادر ببيروت / ١٤٤ :
 حتى استغاثت بأهل الملح ما طعمت في منزل طعم نوم غير تأويب والملح : ماه لبني فزارة .

(١) صدره:

وتشرق بالقول الذي قد أذعْتُه *

من شواهد : سيبويه ٢٥/١ ، والمقتضب ١٩٧/٤ ، والهمع والدرر رقم ١٢٢٩.

وانظر ديوانه / ١٨٤ .

 (۲) انظر اللسان : (عرد حيث ذكر الشاهد على أن من معاني عرد : تَرك القصد واخزم .

(٣) سبق ذكره رقم ٢٠٥ وفي ط : «حبر» بالحاء ، تحريف

فأما اكتساب التأنيث من المؤنّث فقد صحّ بقولهم

وأمًا تمسَّكُه فيحتاج إلى الشواهــد . ومَنْ ادّعى جوازه فعليــه البيان .

وأما قوله: سادساً أنه يكون من باب الاستغناء بأحد المذكورين عن الآخر إلى آخره ، فإن قوله : ﴿ فظلّت أعناقهم لها خاضعين ﴾ (١٠ ليس من هذا القبيل ، لأن المراد بأعناقهم رؤساؤهم ومعظّموهم . وأيضاً ، فإن الخبر محكومٌ به على الاسم فكيف يعوض عنه ، ويحكم به على المضاف إليه ، ولو جاز ذلك لساغ أن تقول : « كان صاحب الذرع سابغة » ، « فظلّ مالك الدار مُتسعة » .

وقوله : رحمة اللهِ قريبٌ ، وهو قريب وحـذف الخبر من الجملة الأولى والمبتدأ من الثانية ، واجتزأ بالخبر في الثانية عن الخبـر في الأولى فكلام عجيب تقصر عبارتي عن شرح ضعفه .

وأمّا ما نمى إليّ من جَرْي فعيل مجرى فَعُول وقوله: إمّا أنْ أ يدَّعي / ذلك على العموم في جميع الصّور إلى آخره فهذا لم أقصده، ولا ذكرت الأصالة والتبّعيّة، ولا أن هذا بمعنى فاعل وذاك بمعنى مفعول، بل لما سُبْلت عن جرْي(١٥وقريب،على الرحمة أجبت بأنه لا

⁽١) الشعراء /٤.

⁽٢) في ط: «حرى» بالحاء، تحريف واضح.

غَرُّو ولا استبعاد ، لأن أفاضل العرب وفصحاءهم قد أطلقوا الفعيل والفعـول على المؤنَّث الحقيقيّ ، فعلى غيـر الحقيقيّ أولى ، ومن جملتهم امرؤ القيس .

قوله : الاستدلال به ضعيفٌ ليس كذلك ، لأن الفتور على وزن فُعُول . وقد أطلق بعض فصحاء العرب في هذا البيت كليهما على امرأة والتَّأنيْت فيهما حقيقيٌ .

وقوله : إنـه نادر ، قلنـا : لا نسلّم بل نـظائره كثيـرةُ ، وهي محفوظة فطالبونا بها نوردها .

ولئن سلمنا أنه نادر فالغرض أنه عربيّ ، على أنّا نقول : إن ساغ الاستشهاد بالنّادر فلا وجه لإنكار ما ذكرنا ، وإن لم يسغ فكيف احتج بقوله :

٥٢٨ = * وقائع في مضر تسعة (١) *

وقوله : يجوز أن يراد بالقطيع القطيعة والإضافة تسقط التاء .

قلنا : لو جاز ذلك لجاز أن يقال : ماتت ابني فلان ، يريد : ابنته .

وقوله : وقد يجوز أن يكون فعيل بمعنى مفعول في قطيع إلى

⁽۱) سبق ذکره رقم ۵۰۹.

آخره .

قلنا : ندّعي جواز الإطلاق وهو أعمّ من أن يكون بمعنى فاعل أو مفعول ، وكذب الخاص لا يوجب كذب العام ، فالوجهان الآخران اللّذان ذكرهما آنفاً بتقدير صِحّتهما لا يُقدحان في استدلالنا .

وقوله : إن كان « سَرُع » فإنما يحذف منه النَّاء تشبيهاً له بفعيل الذي في معنى مفعول مدخول ، لأن هذا مشتق من اللَّازم وذاك من المتعدّى .

وقوله : « فيما كتب لأجل » صوابه . أن يقول : « من أجل » قال الله تعالى : « من أجل ذلك » : (\)

وقال الشاعر :

٥ ٢٩ = * مِنَ أَجْلِكِ يا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي (٢) *

⁽١) المائدة / ٣٢

⁽٢) تمامه :

 [«] وأنت بخيلةً بالؤدّ عنّي *

من شواهد : سيبويه ٣١٠/١، والمقتضب ١٣٤/٤، والإنصاف ٢٣٦/١ وابن يعيش ٨/٢، والخزانة ٢٥٨/١،والهمع والدرر رقم ١٨٢، واللسان: و لنا » .

وقائله مجهول .

ومعنى تيّمت : ذلّلت واسعتبدت .

وقال آخر :

٥٣٠= عليهم وقار الحلم مِنْ أَجْل أَنَّني

به أَتَغَنَّى باسْمِها غَيْسر مُعْجَسم ِ / [١٠/٣

وقوله : إن قصد به المبالغة ليس بصحيح ، فإن قصد لإ يتعدى بنفسه بل باللام ويالي .

قال جرير :

٥٣١= إنَّ القصائد يا أُخَيْطِلُ فَاعْتَرِفْ

قَصَدَتْ إليك مُجِرَّة الأرْسَانِ (١)

وقال

٥٣٢= وأُوقِدُ للضّيوف النّار حتّى أفوزَ بهم إذا قَصدُوا لِنَــارِي

ونقله : « رَغُوثَةً » (٢) غير موثوق به ، ولا بُدّ له من شاهد .

قال الرّاعي النُّميريّ :

٥٣٣ = فجماءت إلينا والـدّجا مُـدْلَهِمَّةُ

رَغُوثُ شتاءِ قـد تقـرّب^{٣)} عـودُهـا

(١) انظر ديوان جرير /٤٧٢ من قصيدته التي مطلعها :

(٣) في ط: (تقرّب) ، وفي النسخ المخطوطة : تترب .

آخر ذلك . وإذ وصلنا إلى هنا فَلْتَنَمُّم الفائدة، فإن الشيخ جمال الدين بن هشام ألّف في هذه القضية رسالة فلنسقها .

قال رحمه الله تعالى : وإن رحمة الله قريب من المحسنين، في هذه الآية الكريمة سؤال مشهور ، الأدب في إيراده وإيراد أمثاله أن يقال: ما الحكمة في تذكير و قريب ، مع أنه صفة مخبر بها عن المؤنث وهو الرحمة مع أن الخبر(١) الذي هذا شأنه يجب فيه التأنيث ، تقول : هند كريمة وظريفة ، ولا يقال : كريم ولا ظريف ؟

وإنّما بيّنت كيفيّة السّؤال لأنني وقفت على عبارة شنيعة لبعض المفسّرين في تفسير السؤال أنكرتها.« اللهم ألهمنا الأدب مع كلامك ولا تردّنا على أعقابنا بأهوائنا ».وحسن السّؤال نصف العلم .

وقد أجاب العلماء رحمهم الله تعالى بأوجه جمعتها فوقفت منها على أربعة عشر وجُهاً ، منها قوّي وضعيف ، وكلَّ مـاخوذ من قـوله ومتروك . ونحن نَسْرد ذلك بحول الله وقـوته مُتَّبَعين لـه بالتُصحيح والإبطال بحسب ما يُظْهِره اللَّه تعـالى ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

] الوجه الأول: أن الرحمة في تقدير الزّيادة والقرب قد تزيد / المضاف ، قال الله سبحانه : ﴿ سَبِّح اسْمَ رَبِّك الأعلى ﴾ (1) أي سبّح (١) في ط : « الحبر، بالحاء ، تحريف واضح .

(٢) الأعلى /١.

ربّك ، ألا ترى أنه لا يقال في التسبيح : سبحان اسم ربي ، إنما يقال سبحان ربّي ، والتقدير : أن اللّه قريب ، فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن الاسم الأعظم أنّ الله قريب من المحسنين .

قلت: وهذا لا يصح عند علماء البصرة ، لأن الأسماء لا تزاد في رأيهم إنّما تزاد الحروف ، وأمّا سَبّح اسم ربّك الأعلى فلا يدلّ على ما قالوه ، لاحتمال أن يكون المعنى نَزّه أسماءه عما لا يليق بها فلا تُحرِّ عليه اسماً لا يليق بكماله أو لا تُحرِّ عليه اسماً غير مأذون فيه شَرْعاً . وهذا هو أحد التفسيرين في الآية الكريمة .

وإذا أمكن الحَمْـل على مَحْمَل صحيح لا زيـادة فيـه وجب الإذعان له ، لأن الأصل عدم الزيادة .

الثاني : أن ذلك على حذف مضاف أي أن مكـان رحمة اللّه قريب فالإخبار إنما هو عن المكان .

ونـظيره قــوله صلى الله عليــه وآلــه وسلم مشيــراً إلى الـذَهب والفضة : « إن هذين خوامٌ » فأخبر عن المثنى بالمفرد ، لأن حقيقة الكلام وأصله أن استعمال هذين حرام .

وكذلك قول حسان بن ثابت :

٥٣٤= يَسْقون من وردَ البريص عليهم

بَرَدَى يُصفِّق بالرّحيــق السّلسل(١)

أى ماء بَرَدَى ، فلهذا قال يُصفِّق بالتَّذكر مع أن بردى مؤنث ، انتهى .

وهـذا المضاف الـذي قدّره في غـاية البُعـد . والأصل عـدم الحذف ، والمعنى مع ترك هذا أحسن منه مع وجوده .

الثالث : أنه على حــذف الموصـوف أي أن رحمة الله شيء قريب.

كما قال الشاعر:

٥٣٥ = قامت تُبكّيه على قَبره مَن لي مِنْ بعدك يا عامِرُ(٢) تَسرَكْتني في الدَّار ذا غُسرْبة قد ذلَّ من ليس له ناصِرُ

أي تركتني في الدّار شخصاً ذا غربة ، وعلى ذلك يخرّج سيبويه ١] قولهم : امرأة / حائض أي شخص ذو حَيْض » .

وقول الشاعر أيضاً :

٥٣٦= فلو أنْك في يوم الرَّخاء سألْتِني

طلاقك لم أبخل وأنْتِ صديقُ (") (١) سبق ذكره رقم ٥١١ .

(٢) سبق ذكره رقم ٥١٣.

(٣) سبق ذكره رقم ١٣٥.

أي وأنت شخصٌ صديقٌ .

وهذا القول في الضّعف كالذي قبله بل هو أشدّ منه ضعفاً ، لأن تذكير صفة المؤنث باعتبار إجرائها على موصوف مذكّر محذوف شاذّ ينزّه كتاب الله عنه ، ثم الأصل عدم الحذف .

الرَّابِع: أن العرب تعطي المضاف حكم المضاف إليه في التَّذكير والتَّانيث إذا صحّ الاستغناء عنه ، فمثال إعطائه حكمه في التَّانيث قولهم: ﴿ وَقُطِعَت بعض أصابعه ﴾ فاعطوا البعض حكم الجمع المضاف إليه في التَّانيث ، ومنه القراءة الشَّاذة : ﴿ تُلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّنَادة ﴾ ﴿ ﴿ السَّنَادَ ﴾ ﴿ ﴿ ﴾ ﴿ السَّنَادة ﴾ ﴿ ﴿ السَّنَادة ﴾ ﴿ ﴿ السَّنَادة ﴾ ﴿ السَّنَادة السَّنَادة السَّنَادة السَّنَادة السَّنَادة ﴾ ﴿ السَّنَادة الس

ومثال إعطائه حكمه في التّذكير قوله .

٥٣٧= * إنارةُ العَقْل مكسوفٌ بِظَوْع ِ هَوًى (٣ * ومنه الآية الكريمة . انتهى .

وهذا الوجه قال فيه أبو عليّ الفارسي في تعاليقـه على كتاب

 ⁽١) يوسف /١٠، وهي قراءة، مجاهد وأبي رجاء، والحسن وقتادة . انـظر قراءة رقم ٣٧٣٧ في معجم القراءات .

⁽٢) تمامه :

^{*} وعقلُ عاصى الهوى يزدادُ تَنْويرا *

من شـواهد : الأشمـوني ٢٤٨/٢ ، والمغنى ٦٦/٢، والعيني ٣٩٦/٣ والتصريح ٣٣/٢، وهو لأحد المولدين. وذكر في الخزانة عرضاً ٢/٦٩/

سيبويه ما نصه : هذا التقدير والتأويل في (القرآن) بعيدٌ فاسدٌ إنّما يجوز هذا في ضرورة الشّعر .

الخامس: أن فعيلًا بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث كرجل جريح ، وامرأة جريح نقل هذا الوجه أبو البقاء في إعرابه وأقر قائله عليه . وهو خطأ فاحش لأن فعيلًا هنا ليس بمعنى مفعول .

السادس: أن فعيلاً بمعنى فاعل قد شبه بفعيل بمعنى مفعول فيمنع من التّاء في المؤنث،كما قد يشبهون فعيلاً بمعنى مفعول بفعيل بمعنى فاعل فيلحقونه التّاء ، فالأوّل كقوله سبحانه : ﴿ قال مَنْ يحيى العسظام وهي رميم ﴾(١) ومنه : ﴿ إن رحمةَ اللّهِ قريبٌ من المحسنين ﴾(١) .

والثاني : كقولهم خَصْلةً دميمة وصِفةً حميدة حملًا على قولهم قبيحةً وجميلةً .

السابع: إن العرب قد تخبر عن المضاف إليه وتترك المضاف (۱۱] كقول / تعالى : ﴿ فظلّت أعناقُهُم لها خاضعين ﴾(۳)،فخاضعين خبر عن الضّمير المضاف إليه الاعناق لا عن الاعناق.ألا ترى أنـك إذا قلت : الاعناق خاضعون لايجوز، لأن جمع المذكر السالم إنما يكون

⁽۱) يَس / ۷۸.

⁽٢) الأعراف /٥٦.

⁽٣) الشعراء /٤.

من صفات العقلاء ، لا تقـول : أيد طـويلون،ولا كلاب نـابحون ، انتهى .

ولعل هذا القول يرجع إلى القول بالزّيادة وقد بيّنًا ما عليه .

وقد قيل : إن المراد بالأعناق في هذه الآية الكريمة الرؤساء ، وقيل : الجماعة ، وأنه يقال جاء زيدٌ في عُنُق من الناس أي جماعة .

الثامن : الرّحمة والرّحم متقاربان لفظاً وهذا واضح معنى بدليل النّقل عن أثمة اللّغة فأعطى أحدهما حكم الآخر . وهذا القول ليس بشيء ، لأن الوعظ والموعظة يتقارب أيضاً فينبغي أن يجيز هذا القائل أن يقال : موعظة نافع ، وعظة حسن ، وكذلك الذّكر والدِّكرى فينبغي أن يقال ذِكْرى نافع كما يقال ذِكْرٌ نافع .

التاسع : أن فعيلًا هنا بمعنى النسب ، فقريب هنا معناه : ذات قرب ، كما يقول الخليل في حائض : إنه بمعنى ذات حيض ، وهذا أيضاً باطل ، لأن استعمال الصفات على معنى النسب مقصورً على أوزان خاصة وهي فَعَالُ وَفَعِلُ وَفَاعِلٌ .

العاشر : أن فعيلًا مطلقاً يشترك فيه المذّكّر والمؤنّث ، حكى ذلك ابن مالك عن بعض مَنْ عاصره .

وهمذا القول من أفسد ما قيل؛ لأنه خلاف الواقع في كلام العرب ، يقولون : امرأة طريفة وإمرأة عليمة ورحيمة ولا يجوز التذكير

في شيء من ذلك ، ولهذا قال أبو عثمان المازني في قوله تعـالى : ﴿ وما كانت أمَّك بَغِيًّا ﴾(١) : إنه فعول والأصل : بَغويٌ ثم قلبت الواو ياء ، والضَّمَّة كسرة ، وأدغمت الياء في الياء .

فأما قول الشاعر:

٥٣٨= فتـورُ القيام ِ قـطيعُ الكـلام تفترّ عن ذي غُروب خُصِر ٢٠)

[١١٤/٣] فالجواب عنه من أوجه : / .

أحدها : أنه نادر .

الثاني : أن أصله قطيعة ، ثم حذفت التاء للإضافة كقوله سبحانه ﴿ وَإِقَامَ الصَّلُوةَ ﴾ (٣) ، وأصله : وإقامة ، والإضافة مجوّزة لحذف النّه كما توجب حذف النّون والتنوين . نصّ على ذلك غير واحد من القُرّاء .

الثالث : أنه إنما جاز لمناسبة قوله « فتور » ، ألا ترى أن فتوراً فعولُ ، وفعول يستوي فيه المذكّر والمؤنث .

الحادي عشر : أنهم يقولون : فلانة قريبٌ من كذا ، يفرّقون بذلك بين قريب من قُرْب النّسب وقريبٌ من قُرْب المسافة ، فإذا قالوا:

⁽۱) مریم /۲۸.

⁽۲) سبق ذکره رقم ۵۰۳.

⁽٣) الأنبياء /٧٣، والنور /٣٧.

هي قريبةً من فلان فمعناه من المسافة ، وإذا قالوا: قـريبٌ معناه من القرابة .

وهذا القول عندي باطل ، لأنه مبني على أنه يقال في القرب النّسبي : فــلانٌ قريبيّ . وقــد نصّ النــاس على أن ذلــك خــطأ وأن الصواب أن يقال فلان : ذو قرابتي .

كما قال:

٥٣٩= يبكي الغريب عليه ليسَ يَعْرِفُهُ ﴿ وَذُو قَـرَابَتِهِ فِي الحيِّ مســرورُ

الشاني عشر : أن هـذا من تأويـل المؤنّث بمذكّر موافق في المعنى .

واختلف هؤلاء : فمنهم من يقدر : أنَّ إحسان الله قريبٌ. ومنهم من يقدر : لُطْفُ الله قريب .

ومن مجيء ذلك في العربية قول الشاعر :

٥٤٠ = أرى رجلًا منهم أسيفاً كأنّما

يَضُمّ إلى كَشْحَيْـ كَفًّا مُخَضَّبــا(١)

فأوّل الكفّ على معنى العضو .

وهذا الوجه باطلٌ لأنه إنما يقع هذا في الشعر. وقد قدمنا أنه لا

⁽١) سبق ذكره رقم ٥٠٨.

يقال: موعظة حسن ، إنما يقال كما قال سبحانه ﴿ والموعظة المَحْسَنَةُ ﴾ مذا مع أن الموعظة بمنزلة الوعظ في المعنى ، وهذا يقاربه في اللَّفظ .

وأمّا البيت الذي أنشدته فنصّ النّحاة على أنه ضرورة شعر ، وما هذه سبيله لا يخرّج عليه كتاب الله تعالى .

الثالث عشر : أن المراد بالرّحمة هنا المطر والمطر مذكّر وهذا المركز / يُؤيّده عندي ما يتلوه من قوله سبحانه ﴿ وهو الّذي يُمرْسِل الرّياح بُشْراً بين يَدَيْ رَحْمَتِه ﴾ (") . وهذه الرّحمة هي المطر فهذا تأنيثُ معنوى إلاَّ أنه قد يعترض عليه من أوجه :

أحدها : أن يقال:لو كانت الرّحمة الثانية هي الرحمة الأولى لم تذكر ظاهرةً ، لأن هذا موضع الضّمير .

فـإن قيل : إن ذلـك ليس بواجب ، قلت:نعم ولكنـه مقتضى الظاهر ، وبهذا يصح الترجيح .

الثاني : إن أمكن الحمل على العام وهو مطلق الرحمة لا يعدل إلى الخاص ، لا يقال : هذا إذا لم يعارض معارض يقتضي الحمل على الخاص كالتَّذكير ، لأنا نقول : هذا إنما يقال إذا لم يكن للتَّذكير وجهً إلا الحمل على إرادة المطركما ذكرت ، وليس الأمر هنا كذلك . (٢) النجار / ١٢٥

النحل / ١٢٥
 الأعراف /٧٥.

الثالث: أن الرّحمة التي هي في المطر لا تختص بالمحسنين، لأن الله تعالى تكفل برزق العباد طائعهم وعاصيهم ، وأما الرحمة التي هي الغفران والتجاوز فإنها تختص في خطاب الشّرع بالمحسنين المطيعين ، وإن كانت غير موقوفة عليهم لا شرعاً ولا عَفْلاً عند أهل الحق إلا أن ذلك يُذْكر على سبيل التنشيط للمطيعين والتّخويف للعاصين . وهذا فيه لطف وقلما يتنبه له إلاالافراد، ومِنْ ثمّ زلت أقدام المعتزلة ، فإنهم يجدون في خطاب الشرع ما يقتضي تخصيص التخفران والتّجاوز والإحسان بالمطيعين ، فينفون رحمة الله عن أصحاب العصيان فَيحُجُرون واسعاً ، ﴿ أَهُم يَهْسِمُون رَحْمة رَبِّ فَيْدًا ﴾ (") ﴿ وَاللّه يختص برَحْمته مَنْ يشاء ﴾ (")، يفعل ما يشاء وَيَحْكُم ما يريد كله .

هـذا الّذي فَـطرنا اللّه علِيـه من حسن الاعتقاد ، وإيـاه نسأل التّوفيق عليه بمنّه وَكَرمه .

وهذا الوجهُ يمكن الجواب عنه بأنه كما جاز تخصيصُ الخطاب بالغُفُران بالمحسنين على سبيل التَّرغيب ، كذلك يجوز تخصيص المطر الذي هو سبب الأرزاق بهم ترغيباً في الإحسان .

الرابع : أنك لو قلت : إن مطر الله قريب لوجدت هذهالإضافة/ [١٦/٣

(۱) الزخرف /۳۲.

⁽٢) القرة /١٠٥.

تمجّها الأسماع ، وتنبوعنها الطّباع بخلاف ﴿ إِنْ رحمة اللّهِ ﴾ فلال على أنه ليس بمنزلته في المعنى . وهذا الوجه يمكن الجواب عنه بأمرين :

أحدهما : أن يقال : لا ندّعي أن الرحمة بمعنى المطر بل إن مجموع رحمة الله استعمل مراداً به المطر .

والنّاني : أن المطر معلوم أنه من جهة الله سبحانه فإضافته إليها كأنها غير مفيدة بخلاف قولك : رحمة الله ، فإن الرحمة عامّة فإن للعباد رحمة خلقها اللّه سبحانه يتراحمون بها بينهم ، فإذا أضيفت الرحمة إليه سبحانه أفاد أنه ليس المقصود الرحمة المضافة إلى العباد .

ونظيره أنك تقول : « كلام الله » ، لأن الكلام عــام ولا تقول: قرآن اللّه؛لانه خاصٌ بكلام الله سبحانه .

والإنصاف أن يقال في هذا القول: إنه لا يخلوا أمر قائله من أمرين: وذلك لأنه إمّا أن يدّعى أنّ الرحمة لفظ مشنرك بين المطر وغيره، وأنه موضوع بالأصالة للمطر،كما أنه موضوع لغيره بالأصالة، أو يدّعي أنه موضوع لغير المطر بطريق الأصالة، ثم تجوز به عن الرّحمة.

فإن ادّعى الأول فقد يمنع ذلك بأن الذّهن إنما يتبادر عند إطلاق

الرّحمة إلى غير المطر ، والمشترك إنما حقه أن يكون على الاحتمال بالنسبة إلى معنييه أو معانيه الا يكون أحدهما أولى من غيره ، وإنّما يتميّن المراد بالقرينة ، ثم إنّا لا نجد أهل اللغة حيث يتكلمون على الرّحمة يقولون : ومن معانيها المطر ، فلو كانت موضوعةً له لذكروها كما يذكرون معانى المشترك .

وإن ادّعى الثّاني فيلزمه أن يجيز في فصيح الكلام أرض مخضّرٌ وسماء مرتفع ، ورحمة واسع ، ويقول : أردت بـالأرض المكان ، وبالسماء : السّقف ، وبالرحمة : الإحسان .

وهذا ما لا يقول به أحد من النحويين ، وإنسا يقع ذلـك في الشعر ، أو في نادر من الكلام .

وما هذه سبيله لا يُخَرِّجُ عليه كتاب الله تعالى الذي نزل بأفصح اللغات،وأرجح العبارات ، وألطف الإشارات .

فإن قلت : فإني أجد في كلام كثير من المفسرين تخريج آياتٍ. من التنزيل على مثل ذلك كما قالوا في قوله سبحانه : ﴿ وَإِذَا حَضَر القِسْمة ﴾(') ثم قال تعالى : / ﴿ فَارْزَقُوهُم منه ﴾إنه جاز حملًا على [١١٧/٣] معنى القِسْمة وهو المقسوم .

> (١) النساء /٨، والآية بتمامها : « وإذا حضر القسمة أولـو القربى واليتـامى والمساكين فارزقوهم منه » .

قلت: الذي عليه أهل التحقيق أن الضمير عائد على « ما » من قوله تعالى : ﴿ مِمَا تَرك الوالدان ﴾ (" على أن القِسْم والقِسْمة واقعان في العربية على المقسوم وقوعاً كثيراً ، فلا يمتنع عود الضّمير على القسمة مذكّراً بدلك على ذلك قوله سبحانه: ﴿ وَنَبَنَّهُم أَن الماء قِسْمة بَنِنَهُم ﴾ (" أي مقسوم بينهم .

وأعلم أنه لا بُعْد في أن يقال : إن التّذكير في قوله سبحانه وقريب، لمجموع أمور من الأمور التي قدمناها .

فنقول: لمّا كان المضاف يكتسب من المضاف إليه التذكير ، وهي مقاربة للرّحم في اللّفظ ، وكانت الرحمة هنا بمعنى المطر وكانت « قريب » على صيغة فعيل وفعيل الذي بمعنى فاعل قد يُحمل على فعيل الذي بمعنى مفعول جاز التذكير .

وليس هذا نقضاً لما قدّمناه ، لأنه لا يلزم من انتفاء اعتبار شيء من هذه الأمور مستقلًا انتفاء اعتباره مع غيره .

هذا آخر ما تحرر لي في هذه الآية الكريمة ، والله تعالى أعلم بغيبه.انتهى كلام ابن هشام .

⁽١) النساء /٧.

⁽٢) القمر /٢٨.

۸/۳ ۱

[تأويل آية من تذكرة ابن الصائغ]

قال ابن الصائغ في تذكرته:

تكلم بعض مشايخ العصر ، وهو الشيخ تقيّ الدين السّبكي بمدرسة الملك المنصور على قوله تعالى في سورة الذاريات : « فتول عنهم فما أنت بملوم ، وذكّر فإن الله كسرى تنضع العقمين ﴾(١) . ونقل عن المفسرين فيها قولين :

الأول: أن المعنى تول عن أولئك الكفار وأعرض عنهم فما تلام على ذلك ، وارفع التّذكير ، فإن الذكرى تنفع المؤمنين : ﴿ إِنّ في ذلك لَذِكرى لمن كان لَهُ قُلْبٌ ﴾(٢) .

الشاني : أن المعنى تولَّ عن الكفـار ، وأُعـرِض عنهم.وذكَّـر المؤمنين فإن الذكرى تنفع المؤمنين .

قال وعلى القول الثَّاني يحتمل أن تكون الآية من باب التنازع .

فاعترض على هذا بأن شرط باب التنازع إمكان تسلّط العاملين السّابقين على المعمول المتنازع فيه ، ولذا لم يُجِزُّ سيبويه كون بيت امرىء القيس من باب / التنازع، أعني قوله :

⁽١) الذاريات /٥٤، ٥٥.

⁽٢) قَ /٣٧.

١ ٤ ٥ = * كفاني ولم أَطْلُبْ قليلٌ من المال(١) *

ومن أجاز ذلك فَلما ذكره العازنيّ ليس هذا موضع ذكره أو لِمَا ذكره ابن ملكون وقد رُدّ عليه .

وإذا تحرّر هذا فالآية لا يمكن أن تحصل على التنازع ، لأن « ذَكَر » لا يمكنه العمل في المؤمنين من جهة الحيلولة بينهما و بالفاء » و « إنَّ » ، وكلَّ منهما له صدر الكلام ، وما له صدر الكلام لا يعمل ما قبله فيما بعده ، وقد نتل عن ابن عصفور أنه قال : كلَّ ما لا يعمل فيما قبله لا يعمل ما قبله فيما بعده ، فنازع في أنَّ الفاء مانعة ، واستند في منَّعه إلى ما حكى من قولهم : « زيداً فاضرب » ، وقال : هذه الفاء للسبّية كالتي هنا لا فرق بينهما ، إذ المعنى : تنبه فاضرب زيداً .

وقال أيضاً : إن المعربين اتفقوا على تعلّق « يوم » من قوله : ﴿ إِنَّ صَذَابَ رَبِّكَ لَـواقع . ما له من دَافع . يَـوْم تمـورُ السّماء مورًا ﴾ (٢) بواقع،مع أن «ما» لها صدر الكلام، (٣) ولم يمنت من ذلك

⁽۱) ديوانه /۳۹ .

من شواهد: سيبويه ٢٩/١ ، والخصائص ٢/٨٧، وابن يعيش ٢٩/١، والخزانة ١٩٨٧، وابن يعيش ٢٩/١، والخزانة ١٩٨١، وهرح شذور الذهب ٢٠/٢ والمغني ٢٩/٢، ٩٨، و٦٢/٢ والهمع والدرر رقم ٢٥/٦، والعيني ٣٥/٣، والأشموني ٤٩/٢، ٤٠٠.

وفي ط والنسخ المخطوطة : « قليلًا » بالنصب .

⁽٢) الطور /٧، ٨، ٩.

⁽٣) في ط: «الكلا» بحذف الميم تحري واضح .

ما عدا الإمام فخر الدين، واستند الإمـام فخر الـدين في ذلك إلى أنّ «عذاب » المكتّى عنه لم يقع في ذلك اليوم ، بل بعد ذلك في يوم البعث ، وهـذا اعتراضٌ قريب، لأن اليـوم يـطلق على تلك الأزمنة جميعها .

وعلى هذا فلا مانع من أن تكون الآية السّابقة من باب التنازع .

واستند بعضهم في منع التّنازع في الآية إلى أن ذلك يتخرّج على أحد القولين في الجملة الاسمية الواقعة جواباً هل لها موضع من الأعراب أو لا ؟.

فإن قلنا : إن لهما موضعاً من الإعراب ينبغي أن لا يجوز التنازع ، لأنه يشترط في باب التنازع أن يكون كلّ من العاملين لـه استقلال ، ولا أدري كيف قيل بذلك ، فإن النحاة جمهورهم يعذون قوله تعالى ﴿ آتوني أَقْرِغ عليه قِطْرًا ﴾(١) من باب الإعمال مع صريح الجُرْم فيه .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالُوا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللّه ﴾(٢) ، ثم إن شرط الاستقلال تحجير في المسألة لم نَر مَنْ قَيْد بذلك ، بل من جوّز ذلك حيث الاستقلال ، فقد رَدّ ابن الصافع على

⁽١) الكهف/٩٦.

⁽٢) المنافقون /٥.

الم ١٩٩٦] ابن عصفور / استدلاله أعني ابن عصفور على استعمال «عسى » في قول على استعمال «عسى » في قول تعلى : ﴿ عسى أن يبعثك ربّك مقاماً محمودًا ﴾(١) وَجَعْلُهُ ذلك دليلاً قاطعاً من جهة أنه لا يجوز أن يعتقد أن « ربك » مرفوعٌ بعسى و « يبعثك » محتمل للضمير، لئلاً يلزم الفصل بين أبعاض الصّلة بمعمول غدها .

وقال : أعني ابن الصائغ : يمكن أن تكون الآية من باب التنازع بأن يعمل الثاني ، ويُجْمل في الأول ضمير يعود على ربّك فهو كما تراه قد أجاز التنازع مع أن العامل الأوّل لم يستقِل ، وإنما ذلك شيء كان يقوله شيخنا أثير الدين في قوله تعالى : ﴿ وَأَنّه كَمان يقولُ سَفِيهُنا ﴾ (٢) ، ويقول : كَيْفَ يُجْعل هذا من باب التّنازع ولا استقلال في كِلا المحتملين ، وهل مشل هذا جائز، فنذكر ذلك على سبيل الاستكشاف لا على سبيل التقييد للباب ؟.

قال ابن الصّائغ: وأقول: إن من منع أن تكون هذه الآية من باب التّنازع فلم يستند لأقوى من أنَّ وأنَّ ووالفاء ولهما صدرالكلام، يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله ، فكذلك ينبغي أن يمنع ما قبله من العمل فيما بعده من جهة صدريّته.

وإذا استقرّ ذلك وكان من شرط باب التنازع إمكان تسلّط العامل

⁽١) الإسراء /٧٩.

⁽٢) الجنّ /٤.

على ذلك المعمول وعمله فيه كما تقدّم في النّقل عن سيبويه . والعامل هنا أعني الأول لا يمكن أن يعمل في المتنازع فيه ، لما مَرَ ، وقـد يتقـوىذلك بما ذكره الخفاف في (شرح الكتاب) وأنه قال فيـه بعد إنشاد قول الشاعر:

٢٥ = كَأَنَّهُنَ خوافي أجدل قرم ولى ليسبقه بالأمعز الخَرَبُ(١) وقال : لا يجوز أن يعمل « ولَى » في الخَرَب الأن لام كي تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها أن يعمل فيما بعدها .

فأقول: إن من منع التنازع في الأية لم يأت بشيء إذ كان مستنده ذلك ، لأن معنى قول سيبويه وغيره من النّحاة أن العاملين يشترط فيهما في هذا الباب إمكان تسلّطهما على المعمول ، إنما يراد ذلك من جهة المعنى ، لا من / جهة اللفظ .

ثم إن الذي يقول بأن ما يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله يمنع ما قبله أن يعمل فيها بعده، إن كان من أجلاء النّحاة ، فلا نعني به إلا أنه لايصح أن يقول: ضربت ما زيداً ، كها لايصح أن يقول: زيداً ما ض. ت .

 ⁽١) الأجدل: الصقر. والأمعز: الأرض الغليظة.
 والخَرَب: ذكر الحبارى.

وفي ط : « قوم » بالواو ـ مكان:قرم . و « الأغمر » مكان : الأمعز . صوابه من النسخ المخطوطة . والقرم بفتحتين : شدة شهبوة اللحم وقد قـرم إلى اللحم من باب طَرب .

وإن كان من غيرهم فلا يعوّل عليه ، كيف ومَن نُقِل عنه ذلك وهو ابن عصفور قد جعل قول الشاعر :

٣٥ = قَطُوبٌ فما يلقاه إلَّا كأنَّـهُ روى وجهه أن لاكه فوه حنظل (١) وقول الآخر (٢) :

٥٤٤= ولم أَمْدَح لِأرضيه بشعري لئيماً أن يكسون أفساد مسالا

⁽١) فوه ، جمعه أفواه مثل : سوق وأسواق .

والأفواه : ما أعدّ للطيب من الرياحين ، وقد تكون الأفواه من البقول . قال

جميل : بهـا قضب الريحــان تنـدى وحنــوةً ومن كــل أفــواه البقــول بهــا بَقُــلُ انظر اللسان : فوه

وفي ط والنسخ المخطوطة : « روى » بالزّاء ، ولعلها : « زوى » بالزّاء . ويقال : زوى ما بين عينيه فانزوى : جمعه فاجتمع وقبضه . انظر اللسان : د زوى » .

⁽٢) هو ذو الرمة .

وروايته في الديوان /٢٧ ٥ :

ولست بمادح أبداً لئيماً بشعري أن يكون أفاد مالا من قصيدة مطلعها :

أراح فريق جيرتك الجمالا كأنّه م يريدون احتمالا من شواهد: ابن الشجري ١٧٦/١.

وفي ط: « لشعري » باللام تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وأمالي ابن الشجري ، والديوان .

من باب التنازع على إعمال الأول . ولا شكّ في أن نـاصب الفعل عنده من أدوات الصدّور . وكذلك جعل قول الشاعر :

٥٤٥ = ألأهل أتاها على نَأْيها بما فَضَحَت قَوْمَهَا غامِدُ (١)

منه أيضاً على إعمال الثاني :

وكيف يعتقد هذا وقد اشترط النّحاة كلّهم أو غالبهم في هـذا الباب أن يكون للجملة الثانية بالأولى تعلّق إمّا بالعطف أو نحوه نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم : «كما صليت وباركت وَرَحِمْت على إبراهيم » .

ومن إثبات العطف في ذلك :

٥٤٦ = ولكنَّ نِصْفَــاً لــو سَبَبْتُ وسبَّنِي

بنو عَبْدِ شمس من مناف وهاشم ِ (١)

⁽١) انـظر اللسان: وغمده. وغماصد: حيّ من اليمن. وقد اختلف في اشتقاقه ، فقـال ابن الكلـيّ ســـقى غامداً، لأنه تعمّــد أمراً كـان بينه وبين عشيرته ، فستره ، فســقه ملك من ملوك حِثير : غامداً . وانظر بعض الأراء الأخرى في اشتقاته اللسان في المادة نفسها .

وفي ط والنسخ المخطوطة : « على بابها ، مكان : « على نأيها »

 ⁽۲) من شواهد : سيبويه ۳۹/۱، والمقتضب٤٤/٤، والإنصاف ۸۷/۱ ، وابن
 يعيش ۷۸/۱.

وقوله (۱) :

٥٤٧ = وهل يَرْجِعُ التسليمُ أو يكشف العمى

ثـلاثُ الأثـافي والـرّسومُ الـبلاقِعُ(٢)

وقوك :

٥٤٨= ألم ياتيك والأنباءُ تَنْمِي

بما لاقت لبون بني زياد (")

وقوله :

٥٤٩= أرْجو وأَخْشى وأدعو اللَّه مُبْتَغِياً

عفواً وعافيةً في الرّوح والجَسَد (١)

ونسب الشاهد للفرزدق . والشاهد ثاني بيتين في الديوان / ٣٠٠ لا ثالث لهما ، والبيت الذي قبله هو :
 وليس بعدل إن سَبَبُّتُ مقاعساً

عسا بآبائي الشّيم الكرام الخضارم

ورواية الشاهد في الديوان : « ولكن عَدْلًا » مكان « ولكننّ نِصْفاً » .

- (١) هو لذي الرَّمة . انظر ديوانه /٤٢٢.
 - (٢) من شواهد الهمع والدرر ١٦٩٣.
- (٣) من شواهد: سيبويه ٥٩/٢، والخزانة٣٤/٣٥ بوالهمع والدرر رقم ١٩١٢. والشاهد من أبيات لقيس بن زهير العبسي يقولها في قصة شحناء وقعت بينه وبين زياد بسبب ورع له ، أخذها الربيع قطرد قيس إبلهم ، فباعها لعبد الله بن جدعان القرشي بمكة بأسياف وأفراع .
 - (٤) من شواهد : شرح شذور الذهب / ٣٦٩.

وقوله:

٥٥٠ إذا كُننت تُرضيه ويُرْضيك صاحب

جــهـــاراً فــكـــن في الغَيْبِ أَحْـفظَ لِلْعَهْــدِ (١/[٣] / ١

وَٱلْع ِ أحاديثَ الـوُشاةِ فقلَّما

يُحـاوِلُ واش ٍ غَيـر هجــران ذِي وُدِّ

وقولىــه :

٥٥١= وكُمْتــاً مُـدَمَّــاة كـأَنَّ مُتـونهَــا

جَرَى فَوْقَها واسْتَشْعَرَت لَوْنَ مُذْهَبِ

 ⁽۱) من شواهد الأشموني ۲۰۰۱، والمغنى ۳۷۰۱، وشرح شدور الذهب ۳۷۲/ ، والعيني ۲۱/۳، والتصريح ۲۲/۱۱ ، والهمع والدر رقم ۱۵۲۳ .

 ⁽۲) لطفيل الغنوي . أنظر ديوانه /۲۳ وهو من قصيدة مطلعها :
 بالعُفْر دارُ من جميلة مُيَّجتْ
 سوالف حُبِّ في فؤادِكَ مُنْصب

من شواهد سيبويه ٣٩/١ ، والمقتضب٤/٥٥، والإنصاف ٨٨/١، وابن يعيش ٧٧/١، والعيني ٣٤/٣، والأشموني ١٠٤/٢ .

وفي العينيّ : الكُمْيَتُ: جمع أكمت ، وليس بجمع كميت. وذكر بعض شرّاح الجُمَل للزّجاجي أن كُمِينًا من الأسماء المصغرة التي لا تكبير لها ، وهو مصغر مُرَخَم من أكمت بمنزلة حميد من أحمد ، غير أن أكمت لم يستعمل ويدل على ذلك جمعهم إياه على : كُمْت .

وقولىه :

٥٥٢= قضى كُلّ ذي دين فوفّى غريمه

وعـزّة ممطولٌ مُعَنّى غَـرِيمُهـا(٤)

وقوله:

٥٥٣ وإذا تنوّر طارقٌ مستطرقٌ نَبحَتْ فــدلّته عليــه كِـلابـــي وقول الآخر:

٤٥٥= جَفُوني ولم أَجِفُ الأَخْلاءُ إنني

لغــير جميل ٍ من خَليلِيَ محمــل^(٥)

قال سبيويه: سألت الخليل عن كميت فقال: هو بمنزلة حميد. وإنما هي حمرة يخالطها سواد ، ولم غلص وقوله: « مدمًاة » من دمى يدمي مدمى .
 وأراد بها شديد الحمرة مثل الله .

واستشعرت: جعلت شعارها ، وهوعلامتهم في الحرب. كذا فسرّه بعضهم ، قال العينيي : والصحيح أن معناه : جعلت شعاراً وليباساً ، والشعبار من النياب : ما يلى الجسد. والدئار : ما فوقه .

ومذهب : مموّه بالذهب .

(١) نسب لكثيّر .

من شواهد : ابن يعيش ٨/١ ، وشرح شذور الـذهب /٣٧٠ والعينيّ ٣/٣ ، والتصريح ٣١٨/١، والأشموني ١٠١/٢،والهمع والـدرر رقم ١٩٣٠ .

(٢) من شواهد: شرح قطر الندى / ٢٧٤ ، وأوضح العسالك رقم ٢٧٤٣ ، والأشموني ١٠٤/٢ ، والهمع والدرر رقم ١٨٠٠ ، ١٥٢١ . وفي ط والنسخ المخطوطة و مجمل ، بالجيم والرواية المشهورة : "مهمل ، بالميم . وقائل الشاهد مجهول .

وقول الأخر :

٥٥٥= هَوَيْنَنِي وَهَويتُ الغانيات إلى

أن شِبْتُ فانصَرَفَتْ عنهنّ آمالي (١)

وقول الآخر :

٥٥٦= يرنو إليَّ وأرنو مَنْ أُصادِفُهُ ٢٦ في النَّائبات فـأُرضِيه وَيُـرْضِينِي

وقول الآخر :

٥٥٧= سُئِلْت فَلَمْ تَبْخل ولم تُعْطِ طائلًا

فسيَّـــان لَا حَـمْـــدٌ لَــدَيْـــك ولَا ذَمُّ

حتّى إن ابن الدّهان نقل عن البغداد بيّن اشتراط العطف في هذا الباب ، ولا شك أن حرف العطف يمتنع أن يعمل ما بعده فيما قبله .

والمشترط ذلك محجوجٌ بقوله تعالى : ﴿ هَاؤُمُ اقْرُءُوا كِتَابِيّهُ ﴾ (٣) وقوله تعالى : ﴿ آتوني أَقْرِغُ عليه قِطْرًا ﴾ (١) . • وقول الشاعر :

٥٥٨= ولقــد أرى تَغْنى بـه سَيْفـانةٌ

تُصبى الحليم ومثلُها أصباه (°)

- (١) قائله مجهول . من شواهد الأشموني ١٠٤/٢. والعيني ٣١/٣.
 - (٢) في ط: «أصافيه» وفي المخطوطات: «أصادفه» وهذا أنسب
 - (٣) الحاقة /١٩.
 - (٤) الكهف /٩٦.
 - (٥) لرجل من باهلة .

من شواهد : سيبويه ١/٣٩، والمقتضب ٤/٥٧، والإنصاف ٨٩/١ =

وبقول الشاعر :

و ٥٥ بعكاظ يغشى النّاظري نَ إذا همُو لمحوا شُعاعه (١)

وبقوله :

٥٢٠] ٥٦٠ عَلُّم وني كيف أبكي هم إذا خَفَّ القطينُ (١/ /

وكلُّ هذه الشواهد وغالبها يردُّ على مَنْ مَنْعَ النَّنازع في الآية .

وكان من سنين وقع الكلام في قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُم ظُنُوا كُمَّا ظُنَتُتُم أَنْ لَنْ يَبِعَفَ اللَّهُ أُحدًا ﴾ ^(٢) ، وأنه يجوز أن يكون ذلك من باب النَّنازع ، ولا أثر للموصول في منع ذلك .

ولايقال: إن«أن»والفعل لا تضمر فلا يجوز التنازع ، لأن من شرط باب التنازع صحة عمل المهمل في الضمير .

⁻ وفي ط: « يعني » بالياء والعين ، تحريف صوابه من المخطوطات والمراجع السابقة .

وفي ط والمخطوطات : « يصبو » مكان : « تصبي » . (١) لعاتكة بنت عبد المطلب .

من شواهد : شـرح شـذور الـذهب /٣٧٣، والمغنى ٢٧٦/، والعيني 11/٣، والتصريح ٢٠٢٠/، وابن عقيل ١٨٤/١، والهمع والـدرر رقم ١٥١٩، والأشموني ١٠٦/٢.

⁽٢) من شواهد المقرب ٢٥١/١.

⁽٣) الجنّ /٧.

لأنا نقول : لا يمتنع أن يعود الضمير على مثل ذلك.ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ ('' وقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَعَفُوا أَقُرِّبُ لِلتَّقُوى ﴾ ('' .

وكان أيضاً تقدّم لي مع الشيخ علاء الدين مثل ذلك في قولـه تعالى : ﴿ رَبّنا وآتنا ما وَعَدْتُنا على رُسُلِكَ ﴾ (٣ وأنه يجوز أن يكون من ذلك على تقدير : على ألسنة رُسُلك .

وإذا استقرَ جواز التنازع في الآية فاعلم أنه على إعمال الثاني. والقاعدة في مثل ذلك أن الأول إذا طلب منصوباً حذف على المختار إن كان مما يجوز الاستغناء عنه ، ولكن بقي النظر ، هل نقدره ضميراً أو ظاهرا ؟ الأولى أن نقدره مضمراً ، لأن ذلك شأن باب التنازع .

فإن قلت: قد تقرر أنه متى دار الأمر بين شيئين ، وكان أحدهما هو الأصل وجب المصير إليه .

قلت: نعم الأمر كذلك إلا لعارض. وههنا ثُمَّ ما يمنع من ذلك، وهو أنه إذا كان من باب التنازع وجب القول بأن الأول ضمير، وساغ لتشبث الجملة الثانية بالأولى، ولم يقبح من جهة أنه ليس

⁽١) البقرة /١٨٤.

⁽٢) البقرة /٢٣٧.

⁽٣) آل عمران /١٩٤.

مذكوراً لفظاً ، ولو لم يكن كذلك لاستحالت المسألة، ولم يكن إذ ذاك من باب التنازع .

وهذا فرق ما بين المحذوف للدّلالة أو التفسير.فتنبّه لذلك فإني لم أجد أحداً نبّه عليه .

ومِمًا يُقوِّي ذلك منع النحاة كـ «الخفاف »(¹) في الشَّرح التنازعَ في الحال والتمييز ، فلا يقال : جاء زيد وقعد عمرو ضاحكاً ، على التُنازع .

والسّب في ذلك :أنه لا بد في التّنازع من أنك إذا أعملت الواحد أضمرت في الآخر ، إما تحذفهُ وإما تُبَّقِه ، وإلاَّ فلا شك أنه يجوز /١٣٣]جاء / زيد وقعد عمروضاحكاً على أنك حذفت من الأوّل لدلالة الثاني عليه .

هذا ما لا أعتقد فيه خلافاً . انتهى .

 ⁽١) الخفاف : (هو أبو بكر بن يعقوب بن سالم النّحوي الشاغوري ، شهاب الدين .

كان من تلامذة ابن مالك ، كان ماهراً في العلوم حتى كان يلقي ثلاثين درساً في ثلاثين علماً :

وكان شرح التسهيل لابن مالك عنده كاملاً ، فاخذه معه ، وتوجّه إلى اليمن غضباً على أهل دملق ، وبقي الشرح غروماً بين أظهر النــاس في هذه البلاد.انظ ال.غية ٢٩٣١.

[مسألة من تذكرة ابن مكتوم]

قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته ، ومن خطه نقلت : سئل شيخنا أبو حيان : هل يجوز مثل : قام زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ وخالدٌ كلهم، فأفنى بالجواز قياساً على الثنية، قال :

٥٦١= * أُلاك بَنُو خَيْرٍ وَشَرٍّ كِلَيْهِما *

وقيــاساً على النّعت نحــو : قــام زيــد وعمــرو وبكــر العقـــلاء لاشتراكهما في أنهما تابعان بغير واسطة ، انتهى .

قال ابن مكتوم : ويقتضي النظر عدم الجواز ، لأن مثل ذلك لا يحتاج إلى التأكيد لكونه نصاً في المراد منه . فليتأمل .

[مسألة من تذكرة ابن مكتوم]

وفي هذه التّذكرة ، قال ابن الأبـرش(١٠) : سألني الــوزير أبــو الحسين بن سراج عن قول طُفيل :

⁽١) ابن الأبرش هو : خلف بن يوسف بن فرتـون أبو القـاسم ابن الأبرش الأندلسي.

مات بقرطبة في ذي القعدة ٥٣٢ هـ . انظر البغية ١ /٧٥٧.

٥٦٢ = وراكضةٍ مَا تَسْتَجِنُّ بِجُنَّةٍ بَعِيرَ حِلَالٍ غَادَرَتُهُ مُجَعْفَـل (١)

فقال ألم تقل النُّحاة : إن اسم الفاعل إذا وُصِف بطل عملُه وقد وصف هـذا بقوله : «ما تستجن بجُنَّة »، وأعمل في « بعير ، حلال »، وكان يجب أن لا يعمل .

قلت له : الذي قال ذلك قال : إذا نوى الأعمال قبل الصَّفة وكذلك فعل منا.فاستحسنه .

قال ابن الأبرش:ثم إني رأيت لابن جني أن هـذه الجملة في مـوضع نصب على الحـال من للضمير في راكضـة وليست بصفة ، انتهى .

⁽١) ديوانه / ٦٨ من قصيدة مطلعها :

عشيتُ بقُرًا فرْط حَوْل مُكَمَّل ِ مَعْانِسي دارٍ من سعاد ومستزل ِ من شواهد : الأسالي للقالي ١٠٤/١ ، والمخصص ١١٤٧/٧.

هذا ورواية الشاهد في الديوان : وراجعته، مكان : وغادرته ، والجلال بكسر الحاء : مركب من مراكب النساء ، وجعفله : قلبه وجعفل المتاع : قلبه ، وجعل بعضه على بعض .

[مسألة من تذكرة ابن مكتوم]

وفي (التذكرة) المذكورة ، قال عالي ^(١) بن عثمـــان بن جني سألت أبي عن إعراب قوله :

٥٦٣ = غيرُ مأسوفٍ على زَمَن يُنْقضِي بالهِّمُ والحَرَنِ (١)

فأجاب : إن المقصود ذَم الزمان الذي هذه حاله ، كأنه قال : « زمان ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه » ، « فزمان » مبتدأ وما بعده صفة له ، و « غير » خير للزمان ، ثم حذفت المبتدأ مع صفته ، وجعلت إظهار الهاء مؤذناً بالمحذوف / لأنك إنما جنت بالهاء لمّا تقدّمها ذِكْرُ ما تَرْجمُ إليه ، فصار اللفظ بين الحذف والإظهار :

غَيْرُ مَاسُوفٍ على زمن ينقضي بالهم والحزن .

قـــال : وإن شئت قلت : إنـه محمـــول على المعنى ، كمــا حملت : «أقل امرأة تقول ذلك » على المعنى ، فلم تذكر في اللفظ

 ⁽١) يكنى أبا سعد بن أبي الفتح كان مثل أبيه نحويًا أدبياً .

مات سنة سبع أو ثمان وخمسين وأربعمائة . انظر البغية ٢٢٤/١

⁽٢) لأبي نواس ، وبعده :

إنـمــا يسرجـــو الـحـيــاةُ فـتَّـى عــاش فـي أمَّــنِ مـن الـــِـمِــَــنِ من شــواهد: التصــريح ٢٣٩/١، وابن عقيل ٨٩/١، والخــزانــة ١٦٧/١، والهمع والدرر رقم ٣١٣، والأشموني ١٩١/١.

خبرًا لأقل ، إنه مبتدأ وقد أضفت أقل إلى امرأة ، ووصفت المرأة بد " تقول ذلك"، كأنك قلت قُل المرأة تقـول ذاك، فلم يحتج أقـل إلى خبر ، لأنها في معنى : قَلَ .

وكذلك حمل سيبويه على المعنى قول من قال : « خطيئة يوم لا أراك فيه » ، على معنى : « يوم خطأ يوم لا أراك فيه .

وما حمل على المعنى كثير في القرآن وفصيح الكلام . اننهى كلام أبي الفتح رحمه الله .

وقال ابن الحاجب في إعرابه : لا يصحّ أن يكون عامل لفظي هنا يعمل في ﴿ غير ﴾ وإذا لم يكن عامل لفظي ، فإمّا أن يكون مبتدأً ، وإمّا أن يكون خبراً ، فلا يصحّ أن يكون مبتدأً ، لأنه لا خبر له ، لأن الحبر إما أن يكون ثابتا أو محذوفا .

الشابت لا يستقيم لأنـه إمـا على « زَمَن » وإمـا « ينقضي » ، وكلاهما مفسدٌ للمعنى .

وأيضاً فإنك إذا جعلته مبتداً لم يكن بدُّ من أن تقدّر قبله موصوفاً ، وإذا قدّرت قبله موصوفاً لم يكن بدُّ من أن يكون « غير » له ، و « غير » ههنا ليست له ، وإنما هي لـ « زمن » ، ألا تـرى أنَك لـو قلت : رجل غيرك مُرَّ بي لكان في « غير » ضمير عائد على رجل .

ولو قلت : « رجل غَيْرُ متأسف على امرأة مرّ بي » لم يستقم ،

لأن غيراً لمّا جعلْتُهُ في المعنى للمرأة خرج عن أن يكون صفةً لما قبله .

ولو قلت : (رجل غير متأسف عليه مرّ بي) جاز ، لأنه في المعنى للضمير، والضمير عائد على المبتدأ فاستقام ، فتبيّن أيضاً أنه لا يكون مبتدأ لذلك .

> وإن جعلت الخبر محذوفاً لا يستقيم لأمرين : أحدهما : أنا قاطعون بنفي الاحتياج إليه .

والآخر : أنه لا قرينة تشعر بحذفه . ومن شرط صحـة حذف الخبر وجود القرينة .

وإن جعلته خبر مبتدأ مقدّر لم يستقم لأمور :

منها : أنك إذا جعلته خبراً لم يكن بدٍّ من ضمير يعود منه إلى المبتدأ ، لأنه في معنى مغاير ، ولا ضمير ، فلا يصح أن يكون خبراً . [٢٥/٣

الثاني : أنا قاطعون بنفي الاحتياج إليه .

الثالث : أن حذف المبتدأ مشروط بالقرينة ، ولا قرينـة فتبيّن إشكال إعرابه كذلك .

وأولى ما يقال فيه : إنه أوقع المظهر موقع المضمر لمّا حذف المبتدأ من أوّل الكلام ، فكان التقدير : « زمن ينقضى بالهم والحزن غير مأسوف عليه » . فلمًا حذف المبتدأ من غير قرينة تشعر به أتى به ظاهراً مكان المضمر فصارت العبارة فيه كذلك ، وهو وجه حسن ، ولا بُعدً في مثل ذلك ، فإن العرب تجيز : إنْ يكْرمني زيدٌ إنّي أكرمُه ، وتقديره : إنّي أكرم زيداً إن يكرمني ، فقد أوقعت زيداً مقام الضّمير لمَا أخرته عن الظّاهر ، فتبيّن لك اتساعهم في مثل ذلك .

وعكسه(۱): أن يقال : إنهم استعملوا غيراً بمعنى (لا » ، كما استعملوا (لا » بمعنى (غير » ، وذلك واسعٌ في كلامهم ، فكأنه قال : لا تأسفْ على زمن هذه صفته .

ويدل على إستعمالهم غيراً بمعنى « لا » قولهم : « زيد عمراً غير ضارب» ، ولا يقولون : « زيد عمراً مثل ضارب » ، لأن المضاف لا غير ضارب» ، ولا يعمل فيها قبل المضاف إليه ، ولكنه لما كان «غير» تحمل على «لا» جاز فيها ما لا يجوز في « مثل » ، وإن كان بابُهما واحداً ، فإذا كانوا استعملوا: « أقل رجل يقول ذلك » بمعنى النفي مع بعده عنه بعض البعد ، فلأن يستعملوا « غيراً » بمعنى « لا » مع موافقتها « لا » في المعنى أجدر .

فإن قبل : فإذا قدرتموه بمعنى « لا » فلا بُدّ له من إعراب من حيث إنه اسم ، فما إعرابه ؟.

 له استغناءً عنه لأن المعنى : ما رجل يقول ذاك . فإذا كان كذلك صح المعنى من غير احتياج إلى خبر، ولا استنكار بمبتدأ لا خبر له ، إذا كان المعنى بمعنى جملة مستقلة كقولهم : أقائم الزيدان ، فإنه بالإجماع مبتدأ، ولا مقدّر محذوف والزيدان فاعل به ، فهذا مبتدأ لا خبر له في اللفظ ولا في التقدير ، وإنصا استقام ، لأنه في معنى : أيقوم الزيدان .

وكذلك قول بعض النّحويّين في مثل : دراك ، ونزال أنه مبتدأ وفاعله /مضمر،ولا خبر له لاستقامة المعنى من حيث كان معناه : انْزل [٦/٣] وهذا هو الصحيح فيه .

> وقد ذهب كثيرً : إلى أنه منصوب انتصاب مصدر كأنه قيل في نزال : انزل نزولًا .

> وهذا عندي ضعيف ، لأنه لو كان كذلك وجب أن يكون معربا بمثابة بَسَقياً وَرَغْياً ، ونحن نفرّق بين سقيا وبين نزال ، فكيف يمكن حملهما على إعراب واحد ؟ وهو أن يكونا مصدرين مع أن أحدهما معرب والآخر مبنى ـ والله أعلم .

> وقال ابن مكتوم في موضع آخر من (تذكرته):مأسوف، مفعول من الأسف وهو الحزن و « على » متعلق به كفولك : أسفت على كذا أسفًا ، وحزنت عليه حُزْنًا ، ولهفت عليه لَهْفًا ، وأسيت عليه أَسَّى .

وموضع قوله : « بالهم » نَصْبُ على الحال ، والتقدير :

يتقضى مشوباً بالهم ، و «غير » رفع بالابتداء . ولما أضيفت إلى اسم المفعول، وهو مسند إلى الجار والمجرور استغنى المبتدأ عن خبر ، كما إستغنى قـائم ومضروب غـلامـاك عن خبـر ، من حيث سـد الاسمُ المرفوع بهما مسدّ الخبر ، لأن « قائم » و « مضروب » قامـا مقام ، يقوم ويضرب ، فتنزل كُلّ واحد منهما مع المرفوع به منزلة الجُملة .

وكذلك إذا أسندت اسم المفعول إلى الجار والمجرور ســـد الجار والمجرور مسد الاسم الذي يرتفع به كقولك: أَيْمُوْنَ على زيد وما يُؤسف على عمرو .

فلما كانت «غير » للمخالفة في الوصف جرت لذلك مجرى حرف النفي ، وأضيفت إلى اسم المفعول وهـو مسنـد إلى الجـارّ والمجرور، والمتضايفان بمنزلة الاسم الواحد سدّ ذلك عسدٌ الجملة حيث أفاد قولك : «غير مأسوف على زيد » ما يفيده قولك : ما يُؤسف على زيد » .

قال أبو حيان : ونظيره في الإعراب قول المتنبي :

٥٦٤ ليس بالمنكر إنْ بَرُزْتَ سَبْقاً غير مافوع عن السّبق العِرابُ(١) * * *

⁽١) انظر ديوان المتنبّي ٢٦٣/١.

۲۷ / ۳ I

[نصب « مقالة » في بيت النابغة]

قال ابن مكتوم في تذكرته :

ذكر لي شيخنا أبو حيّان : أن بعض الطّلبة سأل ابن الأخضر^^ عن نصب « مقالةً » في قول الشاعر :

٥٦٥ = * مقالةً أَنْ قد قُلْتَ (٢) * /

فأنشده ابن الأخضر :

٥٦٦ = * ولا تُصْحَبِ الأردى فَتُرْدى مع الرَّدى *

قال : فكرّر الطالب عليه السّوال ، وذلك بحضرة ابن الأبرش فقال ابن الأبرش : قد أجابك لوعقلت .

قال ابن مكتوم : وذكر لي شيخنا أنه كوتب بذلك من (غزّة)، وأنه أجاب عن ذلك علمِي الفور بما حاصله : أن مقالةً بدل من فاعل

(١) عليّ بن عبـد الـرحمن بن مهـدي بن عمـران أبـو الحسن بن الأخضـر الإشبيليّ .

كان مقدّماً في العربيّة . توفي بأشبيلية ليلة الخميس التاسع عشر من شهر رجب ١٤هـ . انظر البغية ١٧٤/٢ .

فِعْل في بيت قبل البيت الذي هي فيه ،وهو قول النَّابغة الذَّبياني :

أتــاني أبيَّت اللَّعن أنــك لُمْتني وتلك الَّتي تَسْتَكُ منها المسامِعُ * مقالة أن قد قُلُتَ *

فمقالةً بدل من فاعل « أتاني » وهو « أنك لمتني » وهي تروي بالرفع والنصب فمن رفع فظاهرٌ ، ومن نصب بساها على الفتح لإضافتها إلى مبنيّ. وصار ذلك نظير قوله تعالى : ﴿ لقد تَقَطّع بَيْنَكُمْ ﴾ (") و ﴿ وَفُلُ مَا أَنْكُم تَطْفُونَ ﴾ (") .

وقول الشاعر :

٥٦٧ = * مِثْل ما أَثْمر حُمَّاضُ الجَبَلْ (١) *

٥٦٨ = * وإذ ما مثلهم بشر (١) *

٥٦٩ = * لم يمنع الشّرب منها غير أن نَطقت (٥) *

(١) الأنعام / ٩٤.

(٢) الذاريات /٢٣.

(٣) صدره:

* فتداعى مَنْخـراه بدم *

قال الأزهري : الحُماض : بقلة بريَّة تنبت أيام الربيع في مسايـل الماء ، ولها شمرة حمراء ، وهي من ذكورالبقل.وأنشد ابن بريّ البيت الشاهد . آنظر اللسان « حمض » .

(٤) سبق ذكره رقم ٢٠٧، ٣١٦.

(٥) من شواهد سيبويه ٣٦٩/١، وابن الشجري ٢٦/١، ٢٤/٢ والخزانة ٢ (٤٥/٢، ١٤٤/٣، ١٥٢، والتصريح ١٥/١ واللسان: وقل ، والهمع والدرر رقم ٨٧٠ ونسق لأبي قيس بن الاسلت أو لقيس بن رفاعة أو لرجل من كنانة. انتهى معنى جــواب شيخنا وهــو محكى عن أبي الحجّاج الأعلم .

وفي هذا الجماب نظرٌ فإنهم نصّوا على أنه ليس كلّ ما يضاف إلى مبنّي يجوز بناؤه ، وإنما ذلك مخصوصٌ بما كان مبهماً نحو « غير » و « مثل » و « بين » و « دون » و « حين » ، ونحوها وقد ذكرت له ذلك بعد فأذَّعَنَ له .

فإن كان ابن الأخضر أراد ذلك ففيه ما ذكرناه ، وإن كان أراد غيره فيفكر في وجهه . انتهى .

[مسألة من تذكرة ابن مكتوم]

قال ابن مكتوم سألني بعض الأصحاب عن نصب يمين وشمال في قول أبي الطّيب المتنبي :

٥٧٠ = وَأُقْسِم لوصَلَحْتَ يَمِيْنَ شَيْءٍ لما صَلَح العِبادُ لـه شِمَالا (١٠/[٣ / ٨

(١) انظر ديوانه ٣٤٨/٣ من قصيدة مطلعها :

بقائيي شاءً ليس هُمُ ارتحالاً وحُسْسِنَ الصَّبرِ رَسُوا لا الجِمالا ومعنى الشاهد: أن المتنبي يفضّل ممدوحه على جميع الناس ويقول: إنه لوكان يمين شيء ما صلح الناس كلهم أن يكونوا شمالاً لذلك الشيء ، وفي مثل هذا المعنى يقول أبو النجم:

لــو كــان خلقُ الله جنبــاً واحــداً وكنتَ في جنبٍ لكُنْت زائــدا نباهةً ونائلًا ووالدا

انظر شرح البرقوقي هامش الديوان

فأعربتهما تمييزين ، ثم ظهر لي بعد ذلك أنهما حالان .

وذاكرت بذلك شيخنا الأستاذ أبا حبّان ، فقال لي : سألني شيخنا بهاء الدين بن النحاس عن نصبها ، فقلت له على الحال كقولي: وأصَلح (الله على الحال له : التّمييز الذي على تمام الكلام ، وهذا البيت منه على تقديرك ، لا بدً أن يكون منقولاً من فاعل أو من مفعول على رأى (، وهذا لا يصلح () فيه ذلك ولا في قولي أصلح لك تلميذاً ؟ فقال يصح () : أن يقدر : يصلح لك تلمذاً ؟ فقال يصح () في قلت له : لفظ التلميذ هو الفاعل أو المفعول ، والتلمذ مصدر ، ولو قدرناه : يصلح لك تلمذي لم يكن معنى : أصلح لك تلمذي الم يكن

قـال : وحكى لي الشيخ بهـاء الـدين أن بعضهم حكى عن المخلص الطّوخي أنه أعربه خبر صلح ، وجعلها من أخوات صار ، وبمعناها .

قلت له : هذا لم يثبت عن أهل اللسان فيما علمناه ، فلا نقول به ، انتهى كلام أبي حيّان.

⁽١) في ط : «صلح » بدون ألف في أوّله .

⁽٢) في ط : « رائى » تحريف .

⁽٣) في النسخ المخطوطة : «لا يصح » بدون لام .

⁽٤) في ط: « يصح لك » بزيادة لك ، والتصويب من النسخ المخطوطة .

[مسألة من تذكرة ابن مكتوم]

في (تذكرة) ابن مكتوم قال الشيخ جمال الدين أبو عبـد الله محمد بن محمد بن عمرون الحلبّي في شرحه لمفصل الزّمخشري ، وانتهى فيه إلى قوله :

الوزن الرابع عشر نجده في المصادر في قول الحسن البصري : « كأنك بالدُّنيا لم تَكُن وبالآخرة لم تَزَل » يحتمل الضَّمير في « تكن » أن يكون للمخاطب ، وأن يكون للدِّنيا ، وكذا الضمير في لم تَزَلُ ، وتقديره على الأول : كأنك لم تَكُن بالدِّنيا، ويكون التَّشبيه في الحقيقة للحالين لا للذي له الحال .

ومثله كان زيداً قائم ، فقد ظهر أن التشبيه لا يفارق و كان ، ، وليس قول من قال :إنها تكون للتشبيه إذا كان خبرها اسماً ، وأما إذا كان فعلاً أو ظرفاً أو حرف جرفظنَّ وتخيَّلُ ليس بشيء ، لأن ما ذكرنا من التأويل لا يُبْقي إشكالاً ، وَجَرْيُها على حقيقتها أوَّلى ، وتقديره : إن حالك في الآخرة الكائنة على الآخرة الكائنة عن الذنيا بحالة لم تَزَلُّ في الآخرة . والآوُل أولى .

فإذا كان الضّمير للمخاطب يكون « بالدنيا » ظُرْفاً ، وكان تامة وهي خبر كانً .

وإذا جعلت الضّميــر في تكن للدنيـا ، فيحتمــل أن يكــون

« بالدنیا » الخبر « ولم یکن » في موضع نصب على الحال من الدنیا »
 أو على أنه صفة لمحذوف إذا لم يجوز أن تقع الماضية حالاً بجعلها
 صفة ، تقديره : دنيا لم تكن / ونصب دنيا على الحال ، وإمّا على

تقدير واو الحال ، وكذا لم تزل .

فإن قيل : إن بالدنيا لا يتّم به الكلام والحال فضلة .

فالجواب: أن من الفضلات ما لا يتّم الكلام إلَّا به كقوله تمالى: ﴿ فِمَا لَهُم عَنِ التَّذْكِرةَ مُعْرِضِينَ ﴾(١) فمعرضين حال من الضّمير المخفوض، ولا يستغنى الكلام عنها، لأن الاستفهام في المعنى إنما هو عنها.

ومما يبيّن ذلك أيضاً قولهم : ما زلت بزيد حتى فعل ، لا يتم الكلام بقولك بزيد .

ومما يبيّن صحة الحال جواز دخـول الواو فتقـول : كـأنـك بالشمس وقد طلعت .

وعلى ذلك يحمل قول الحريري : «كأني بك تنحطَ ، يكون بك الخبر وتنحط » جاء في هذا هو الوجه .

وخرَّجه المطرزي في (شرح المقامات): كأني أبصر بك إلَّا أنه ترك الفعل لدلالة الحال .

⁽١)المدثر /٤٩.

وما ذكرته أولى ، لأن فيما ذكره إضمار فعل وزيادة حرف جرٌ لا يحتاج إليه فيما ذكرت ، انتهى .

[مسائل من تذكرة ابن مكتوم]

وفي تذكرة ابن مكتوم ، قال ابن جني في تعليقة من تعاليقه : أنشدنا أبو عليّ لمخلد الموصلي يهجو طفيلياً .

٥٧١ه= لوطُبِخت قَدرُ على فَرْسَخ أُوبِلُدى تَخْــرِبـأعـــلى التندور وكــان يحمي القِدْر كُـلّ الورى بكــل ماضي الحــدّ عَضْبِ بَتُور وكُنْت في السَّنــد لَــوافَـيَنْـهـا يبا عَالِمَ الغيبِ بما في القُدُور

ثم سألنا عن قوله: « يا عالم الغيب بما في القدور » أين موضع السؤال منه ؟ فرجعنا إليه فقال قوله: « بما في القدور ، بدلٌ من الغيب ، وعالم هنا بمعنى عارف الذي يتمدّى إلى مفعول واحد والتقدير : ياعالماً بما في القدور مثل: ياضارب زيد أننا عمرو ، تقديره: يا ضارباً أننا عمرو ، ولا يكون بما في القدور مفعولاً ثانياً لعالم الذي بمعنى عارف ، لانك تقول عرفت زيداً فقوله : « بما في القدور » مفعول به ، تقول علمت زيداً ، وعلمت بزيد .

وفيهـا قال ابن جنّي آُخـر بيّت ألقاه أبـو علي على أصحـابــه

 ⁽١) في ط : « أو يدري تفرقا » وفي بعض النسخ المخطوطة : « أو يدري تعربا » ،
 وفي هامش ط : « كذا ولعله « أو بذري نيق » . والصواب من نسخة الأزهر .

١٣٠/٣] قوله . /

ovt=لم يسطيقوا أن يستزلسوا فستزلسنا وأخسو الحسرب مسن أطساق السنزولا

ولم يذكر شيئاً ، وقال : سلني عنه في وقت آخر .

قــال ابن جنّي : اكتفى بالمسبب عن السّبب ، لأن تقــديره : فأطقنا قبولنا .

* * *

وفيها قال ابن جني ـ دخلت على أبي يوماً وبين يديه كانون ، فقال لي كيف تبني من ضرب مثل كانون على رأي من جعله من : الكنّ وعلى رأي من جعله من كون الكانون ، فقلت : إذا أخذته من الكن تقول : ضاروب. وتوقفت في الآخر ، فقال : ضربون لأن كـانون عـلى هذا فعلون .

وفيها قال ابن جنّي جرى حديث مُبْرِمان عند أبي علي فقال : ذكر مبرمان أنه سأله المُبرّد عبر قوله :

٥٧٧ = * فغضّ الطّرف *(١)

فقال : إن كنت تلَّفظت بها وحدها أوَّلا ، فإني أُجوَّز فيها الأوجه

(١) قطعة من بين لجرير ديوانه /٦٣ والبيت بتمامه :

فغض الطرف إنك من نُمَير فلا كعبا بلغت ولا كلابا وانظر اللمان : « غضض » .

الثلاثة مثل:مُدَّ،ومدُّ ومدُّ ، والرَّفع على هذا أجود ، ثم دخلت الألف واللام في الاسم الذي يليها ، وقد حركت الضاد لالتقاء الساكنين بالضم للإنباع .

فإن أوليتها اسماً فيه الألف واللاّم قبل أن تحرّك الضاد النّانية ، فإني أجوّز الكسر،ولا أجوّز الضّم ، لأن التّحريك الآن للسّاكن الثالث وهو لام التعريف ، ولا يصحّ فيه إتباع ، لأن التحريك من النّالث لا من النّاني قال : فقال لي المبرد : ما كان عندي أن الآخر بفهم مثل هذا .

* * * *

وفيها قال ابن جنّي : قال أبو على الفارسي : سألت ابن خالويه بالشّام عن مسألة فما عرف السؤال بعد أن أعدته ثلاث مرّات وهو كيف تبني من وأي مثل كوكب على قراءة من قرأً : « قَدَ أَفْلَح »(١) بفتح الدّال على تخفيف الهمزة وإلقاء حركتها على ما قبلها ، ثم تجمعه بالواو والنون ثم تضيفه إلى نفسك .

وجوابها : أنه في الأصل : « وَوَّأَيِّ » نحو : كُوْكب ، فانقلبت الياء الفأ لتحرّكها وإنفتاح ما قبلها فصار: « وَوَّأَا » ، ثم خففت الهمزة فألقيت حركتها على الواو السّاكنة / فصار: « ووا » ، واجتمع معك [١/٣]

 ⁽١) المؤمنون / ١ . وهي قراءة : ورش ، وابن ذكوان ، وحفص ، وإدريس .
 انظر قراءة رقم ٥٦٧٥ من معجم القراءات .

واوان في الأول، فقلبت الأولى همزة فصار أوا ، ثم جمعته بالواو والنون : أويون مثل مُصَّطَفَيُون في الأصل ، فانقلبت الياء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصار أواون ، فاجتمع ساكنان فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار أَوَوْنَ مثل : مُصَّطَفُونَ ، ثم أضفته إلى نفسك فقلت : أَوَوْي ، وحذفت النّون لأنها لا تجمع مع الإضافة فاجتمع حرفا علة وصبق أحدهما بالسكون فقلبته ياء وأدغمته ياءً بعدها فصار أوِيّ ، وهو الجواب .

[أبو عليّ الفارسي يناقش تلاميذه في بعض المسائل]

قال ابن جنّي : أنشد أبو عليّ للمتنبي (١) .

٥٧٣ = مِنْ كُلُّ من ضاق الفضاءُ بِجَيْشِه

حـــتى ثَوَى. فحــواه لَحْدٌ ضَيِّقُ^(٢)

وقال لأصحابه : كم مجروراً في هذا البيت ؟ .

فقال بعض الحاضرين : خمسة ، وقلت أنا : ستَّة ، فتعجَّبوا

 ⁽١) في ط فقط : « المتنبي » بدون لام الجرّ تحريف ، صواب من النسخ المخطوطة .

 ⁽٢) من قصيدته المشهورة التي قالها في صباه يمدح بها أبا المنتصر شجاع بن
 محمد بن أوس . . . الأزدي ، ومطلعها :

أرق على أرَقٍ ومثلى يسارقُ وجسوى يسزيسدُ وعبسرَة تشرقسرق انظر ديوانه /٧٥.

من قولي ، وقالوا قد عرفنا «كل » و « من » و « جيش » و « الهاء » المتصلة به « وشوى » ، فأين الأخر ؟ قلت : الجملة من الفعل والفاعل ، وهي « ضاق الفضاء » ، لأن مَنْ نكرة غير موصولة ، لأن كُلًا لا يضاف إلا إلى النكوة التي في معنى الجنس. وضاق الفضاء مجرور الموضع ، لأنه صفة لـ « مَن » قال الشيخ : هو كما قال .

* * *

: قال ابن جنّي سأل بعضهم الشيخ أبا علي عن قولنا : زيد منطلق ، فقال : زيـدٌ معرفة ، ومنطلق نكـرة ، والمنطلق هـو زيد نفسه ، فكيف صار معرفةً ونكرةً في حين واحد؟

فأجاب بـأن العين واحدة، والحـال مختلفة ، ومعنى هـذا أن « منطلق » هو زيد عيناً ، ولكن فيه بيان حال ، وإخبار ما هو مجهول غير زيد ، وهو الانطلاق .

* *

: قال ابن جنّي : قال لنا أبو عليّ : سقط على فكري البارحة شيء جيّد يدلُ على شدة اتصال تاء التأنيث بـالكلمة وهــو قولــك : دحرجة وبابه .

ووجه الاستدلال منذلك آنه قد ثبت أن المشتق يجب أن يكون لفظه مخالفاً للفظ المشتقّ منه ، لأنه لو كان مثله ،ولم يكن مخالفاً له كان إياه ، ولم يكن أحدهما بأن يجعل أصلًا أولى من الآخر ، وقد بيّنت أن الفعل مشتقً من المصدر ، فيجب أن يكون لفظهما مخالفاً ، ولا مخالفة . (١٣٧/] بين دحرج الذي هو فعل ماض مشتقّ وبين دحرجة إلا بالتاء . ولو / جعلتها منفصلةً زال الخلاف بينهما ، فدلّ هذا على شدّة اتصال التاء بها ، وللتاء تأثيرً في تغيير الكلمة ، ألا ترى أنك تقول : ليس في الكلام مَفْعل نحو مَكْرم ، وتجد هذا المثال مع تاء التأنيث نحو المَقْبَرة .

قال بعض الحاضرين : مضرب مثـل ضَرَب ، فعبـس وجهـه وقال : أتريد تغييراً أكثر من التحريك والتسكين ؟

* * *

: قال ابن جنّي : سألنا أبا عليَّ عن قولنا : « إن لم يفعل » ما العامل في يفعل » ما العامل في يفعل » ما العامل في يفعل » والمعنى عليه، فما عملها ؟ قال : إنها عاملة في لم يفعل كلِّها بمجموعها ، لأن « لم » تنزلت منزلة بعض أجزائه ._

واللّذليل على صحة هذا قول سيبويه: زيداً لم أضرب ، وحرف النّفي لا يعمل ما بعده فيما قبله إلا « إنْ لم » ، تَنزَّلَتْ منزلة بعض الفعل ، فعمل كما عمل لو لم يكن معه «لم»، ولا خلاف ولا إشكال في جواز: « إنْ لم يفعل » ، والجازم لا يدخل على الجازم ، كما لا يدخل النّاصب على الناصب ، ولا الجارّ على الجار، إذ الحرف لا يكون وحده معمولاً ، ولا بدّ من هذا التنزيل .ولكن لا علامة لجزم إنْ في اللفظ ، وإنما هو مجزوم الموضع بإنْ .

[مسألة من تذكرة ابن مكتوم]

قال ابن مكتوم في تذكرته :

قال جرير يرثي عمر بن عبد العزيز :

٥٧٤= الشَّمسُ طـالعةُ ليست بكـاسفة

تَبْكي عليك نُجُومَ اللّيل والقمرا(١)

اختلف الرُّواة في رواية هذا البيت، فرواه البصريّـون هكذا، ورواه الكوفيون :

* الشَّمس كاسفة ليست بطالعة *

ورواه بعض الرواة .

* تَبْكي عليك نجومُ اللّيل والقمرا *

برفع « نجوم » ونصب « القمر » .

ورواه بعضهم بنصبهما معاً .

وقمد اختلف أصحاب المعماني وأهمل العلم من السرواة وذوو

(١) من قصيدة يوثي بها عمر بن عبد العزيز ، ومطلعها تُنْ الدَّ التُّ التَّ التَّالِي التَّالِي التَّالِي التَّالِينِ ، ومطلعها

تُنعَى النّعاةُ أميرَ المؤمنين لنـا يـا خَيْــر من حـجّ بيتِ الله واعْتَمــرا انظر ديوان جرير / ٢٣٥.

المعـرفة من النّحـاة في تفسير وجـوه هذه الـرّوايات ، وقيـاسها في العربيّة . فأمّا من روى :

* الشمس طالعة ليست بكاسفة *

فإنه ينصب نجومَ الليل بـ « كاسفة » ويعطف « القمر » عليها و « نبكي » يحتمل أن يكون في موضع رفع على أنه خبر بعد خبر ، ويحتمل أن يكون في موضع نصب على الحال إمّا من الشمس وإمّا من اسم ليس .

۱۳۳/۳] ونصب « نجوم الليل » بكاسفة / أشهر الجوابات، وأعرفها وأقربها مأخذاً.

والمعنى : أن الشمس لم تقو على كسف النَّجوم والقمر ، لإظلامها وكُسوفها بسبب هذا المصاب العظيم .

وقيل : نجوم الليل والقمر منصوبان بـ (تبكي) نَصْب الظّرف أي تبكي عليك مدّة نُجوم اللّيل والقمر ، كما قالوا : لا أكلمك سعد العشيرة ، ولا أكلمك مسيرة ابن سعد ، والقارِظَين(' ، ونحو ذلك .

وهذا الإعراب موافقُ لرواية الكوفيين .

 ⁽١) القارظان : هما رجلان خرجا يجنيان القرظ فلم يرجعا فصارا مثلاً .
 والأصل : مدة غَيبة القارظين . أنـظر الأشموني ، وحـاشية الصّبان .
 ١٣٣/٢ .

* الشمس كاسفة ليست بطالعة *

وقيل: إن « نجوم الليل والقمر » منصوبان بتبكي نصب المفعول به ، ومعنى تبكي : تغلب في البكاء فهو من باب المغالب الآتي على فَاعَلْتُه فَعَلَتُه أَفْعُلُه بضم العين إلا في باب : وَعَدْتُ ، وَبِعْتُ ، ورميت فإنه يجيء على أفعلِة بكسر العين ، قالوا : وعلى هذا فيحتمل أن يراد بالنّجوم والقمر السادات والأماثل كما قال النابغة : ٥٧٥ = فَإِنَّكُ شَمْسٌ والمُلُوكُ كواكِبٌ

إذا طَلَعَتْ لَمْ يَبْدُ مِنْهُن كَوْكَبُ(١)

وأمّا من رفع (نجوم الليل) ، ونصب (القمر) ، فإن ذلك من باب المفعول معه نحو : استوى الماءُ والحَشبةَ .

وهذا الإعراب أيضاً موافق رواية الكوفيّين .

وذكر أبو نصر الحسن بن أسد الفارقيّ في رواية من نصب : نُجوم اللّيل والقمر » أنّ المعنى: تبكي عليك ونجومَ اللّيل والقمرَ ، أي تبكي الشَّمْسَ عليك مع نُجوم اللّيل والقمر ، فحذف الواو وهـو يريدها ، وهو أغرب الوجوه المقولة في هذا البيت .

 ⁽١) من قصيدة يعتذر بها إلى النعمان بن المنذر ملك الحيرة ويمدحه ومطلعها .
 أتساني أبيت اللعن أنسك لمُتنّبي وتسلك التي أهتـم بهـا وأنْـصَبُ انظر الديوان / ٥٦ .

وأمّا رواية الكوفيين :

* الشَّمْس كاسفة ليست بطالعة *

فإنه استعظم أن تطلع الشّمس ولا تكسف لمثل هذا المصاب العظيم ، كما قالت الخارجيّة :

٥٧٦= أيا شجر الخابور مــالك مُــورِقاً

كأنك لم تُجْزع على ابن طَرِيفِ (١)

* * * *

 (١) الشاهد لليلى بنت طريف ترثي أخاها الوليد بن طريف الشيباني ، وكان من رؤساء الخوارج ، قتله يزيد بن مزيد الشيباني ، بعثه إليه الرشيد في جيش ويعده :

فتى لا يجب الزَّاد إلَّا من التَّقى

ولا المسال إلَّا مـن قناً وسيوفِ

فقدناه فقددان الربيع وليتنا

فسدينساه من ساداتنــا بـالســوفِ من شواهد : المعنى ٤٧/١، وانظر حاشيــة الأمير على المعنى ٤٥/١، والهمم والدرر رقم ٤٩٤.

والخابور : نهر بين رأس عين والفرات من أرض الجزيرة .

* * *

انتهى بحمد الله تعالى ـ الجزء الخامس

ويليه ـ إن شاء الله تعالى ـ

الجزء السادس ـ وأوله

مسألة من تذكرة ابن مكتوم في قول ابن الطراوة في المقدّمات

فهرس شواهد الجزء الخامس

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
		باب الجوازم
		= حتى إذا أسلكوهم في قتائدة
70	113	شلًا كها شلّت الجمالة الشّردا = فإذا وذلك لا انتهاء لذكره
77	٤١٤	= قودًا ودنك و النهاء للديره والدهر يعقب صالحـــاً بفسادٍ
		باب جمع التكسير
		in the second of the second
۲۸	٤١٥	 فلولا الشهي والله كنت جديرة بأن أترك اللذات في كل مشهد
		وحق لعمري انه غـاية لــردّى
		وليس شُهي لــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		باب المناظرات
		= قد طرقت ســـلمي بليل هاجعــا
٣٧	113	يطوي إليها مهوأنًا واسعـــا
		فأرقّت بالحُلْم ولْعاً والعا

رقم الصفحة	رقم الشاهد		
٤٢	٤١٧	أو خيرهم بتة أبو كرب	= فإن من خيرهم وأكرمهم
			= لــه متنتان خــطانــا كـــا
17	٤١٨	أكب على ساعديه النَّمِره	
		ى	= فكان مجني دون من كنت ان
٤٨	٤١٩	ثلاث شخوص كاغبان ومعصــر	1
			= وإن كلاباً هذه عشراً بـطن
٤٩	٤٢٠	وأنت بريء من قبائلها العشر	
			= فإن تبدلت بآدى آدا
۰۰	173	لم یك ینآدفامسی انادا	
		صل القعادا	فقد آراني أ
			= أبصارهن إلى الشّبان مــاثلةً
٥١	173	وقـد أراهنّ عنيّ غـير صــدادِ	
			= هجـرتك لا قــلًى مني ولكن
		رأيت بقـــاء ودّك في الصــدود	
			= کهجر الحائمات الوِرْد لــّا
٥٩	274	رأت أن المنية في الورود	
			= تفیض نفوسها ظمأ وتخشی
		حماما فهي تنظر من بعيد	
1	•	•	

رقم الصفحة	رقم الشاهد		
			= فيها خطوط من سوادٍ وبلق
٦٣	273	كأنه في الجلد تـوليـع البهقُ	
	į.		= لو أن عصم عما يتين ويذبل
٦٥	270	سمعا حديثك أنزلا الأوعـالا	
			= تذكّرت بشراً والسماكين أيْهما
٦٥	277	على من الغيث استهلت مواطره	
	i	1	= تبسم عن مختلفات ثُعْـل ٍ
٦٥	277	أكُسَّ لا عــذب ولا بــرتــل	
		1	= فماحت به غر الثنايا مفلَّجًا
77	274	وسما جلاعنه الطلال موشما	
			= هم منعـوني إذ زيـادٌ كـأنمـا

* إلا إنَّ جيراني العشية رائح *

أمن آل وَسْني آخر الليل زائر

= تتابَعْنَ حتى لم تكن لي ريبةً

يىرى بى أخلاء بقاع موضّعا ٢٦٩ لعشية رائح *

رقم الصفحة	رقم الشاهد		
٧٠	٤٣٣	وأطنابه أرسـانُ جُرْدٍ كـأنها صدور القنا من بادىء ومعقب	=
٧٠		كـأن على أعـرافـه ولجـامـه سنــا ضَرم ٍ من عـرفج يتلّهبُ *	=
۷۱		سيوحاً جموحاً وإحضارهـــا كمعمعــة السّعف الموقـــــــد	=
٧١		تكاد أيديها تهاوى في الزّهقُ من كفتها شداً كإضـرام الحرق	=
٧٢		كأنما يستضرمان العَرْفجا فوق الجلاذي اذا مـا أمججــا 	=
٧٣		إذا اجتهدا شـــدا حسبت عليهها عــريشا عليــه النار فهــو محرّق	=
٧٣		كأنه بعدما صدّرن من عرق سيـدٌ تمطّر جنـح الليل مبلولُ	=
٧٤		مطلًا على أعدائه يزجرونه بساحتهم زجر المنيح المشهر	=
٧٥		مفدّی مؤدی بالیدین ملعن	=
1		خليع لجام فمائنز متمنّـــح	١

رقم الصفحا	رقم الشاهد	
		= بأيديهم مقـرومة ومفـالـــق
٧٥	133	بشيرٌ بأرزاق العيال منيحها
		= ذَعْرِتُ قلائص الثلج تحت ظلاله
٧٦	227	تجتني الايبادي والمنيح المعقب
	Ì	= وأصفر من قداح النبع فرع
٧٧	1 2 2 2	له علمان من عقب وضرس
	1	= هي الشفاء لدائي ان ظفرت بها
۸٥	250	وليس منها شفاء الداء مبدول
		= وصاحب أبدا حلوا مُرزًا
۸٧	133	بحاجة القوم خفيفاً نــزّا
		ذا تغشّــاه الكرى ابسرحــزَّا
	1	كأن قسطناً تحته أوقراً
		أو فرشاً محشوة إوزًا
		و فظل لنا يـوم لذيـذ بنعمـة
91	٤٤٧	فقل في مقيل نحسه متغيب
		ت تأخّرت استبقى الحياة فلم أجد
90	٤٤٨	لنفس حياة مثل ان أتقدما
		نلسنا على الأعقاب تدمي كلومنا
		و كنومت و كوري على أقدامنا تقطر الدما

رقم الصفحة	رقم الشاهد		
٩٧	११९	أعقبتها الغُبس منها عـــدمــا	= كـأطوم فقـدت برغُـزهـــا
		فإذا هي بعظام ودمــــــا	شغلت ثم أتت ترشف
			فسأ فباقت فسوقيه تسرشف
٩٨	٤٥٠	وأعيض القلب منه نـدمــــا خير أو غاب غاب عن كل خير	= مرحبا بالذي اذا جا جاء الـ
99		فقال أبي تسوّده نسزارا	= سألنا من أباك سراة تَيْم
١٠٠		زهـا. نسيفا كأفحوص القـطاة المطرّق	= وقد تخذت رجلي الى جنب غر
1.1	l	منها ولا يسليك كـاليــــــأس	= ويئست مما كان يشعفنــــي
1.7		ودعــا فــلم أر مثــله مخــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	= قتلوا ابن عفان الخليفة محرما
1.4	1	فتــولى لم يمتــع بـكفــــــز	= قتلوا کسری بلیل مُحْرِمــــاً
	Ì		

رفم الصفحة	رقم الشاهد	
١٠٤		= فإن ترفقي يا هند فالرفق أيمن
1,5	107	وإن تخرقي يا هند فالحرقأشأم
		فأنت طلاق والطلاق عسزيمةً المناطلاق عسزيمةً المناطلات المناطلات المناطلات المناطلات المناطلات
		ثلاثاً ومن يخــرُق أعق وأظلم
1		= أخذنا بآفاق السّماء عليكُمُ لنا قمراها والنجوم الـطوالع
	200	
11.	1 20 A	= وقد عاد عذبُ الماء بحرا فزادني على ظمئي أن أبحرالمشرب العذبُ
		على طمى ال ابحرالسرب علي
		شواهد في مسائل نحوية
177		= وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى
'''	1 209	ثلاث الأثافي والرسوم البلاقــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		= مازال قد عقدت يداه إزاره
174	٤٦٠	فسما فأدرك خسة الأشبار
		= تفقأ فوقه القلع السَّــواري
177	175	وجنّ الخازباز بــه جنونــــــــــا
179	574	= فكان مجنى من كنت اتقــى
'''	```	ثلاث شخوص كأعبان ومعصر
i	1	

وان كلاباً هذه عشر أبطن وأنت بريء من قبائلهاالعشر عسل وأنت بريء من قبائلهاالعشر على المنه وأنت بريء من قبائلهاالعشر على المنه وأنت بريء من قبائلهاالعشر على المنه وانت بريء من قبائلهاالعشر على المنه وانت بوي فيا أحد. المنه أحد المنه أحد المنه أحد المنه وانه أصبحت به المنه وانه أصبحت به المنه وانه وانه أن المنه وانه وانه المنه وانه وانه وانه وانه وانه وانه وانه وا		
اذا أدلجوا بالليل يدعون كوثرا الله الله الله الله الله الله الله ال	رقم الشاهد رقم الصفحة	
اذا أدلجوا بالليل يدعون كوثرا الله الله الله الله الله الله الله ال	179 274	= وإن كلاباً هذه عــشـر أبــطن وأنت بريء من قـباتلهـاالعشــر
اسلد يديك بمن تهوى في الحد يضي فيدرك حيَّ بعده خلفا الله الله الله الله الله الله الله ا	1 1 1	اذا أدلجوا بالليل يدعون كوثرا
= فلا زال قبر بين تبنى وجاسم عليه من الوسمى جود ووابــل ٢٦٧ ١٣٦ ا٣٦ ا٣٦ المنت حــوذاناً وعــوفاً منــورا المنت حــوذاناً وعــوفاً منــورا المنت حــوذاناً وعــوفاً منــورا قد صِدْت دقشاً ثم سندريّـــة ١٤٨ الحم. المنت من خير ما قــال قائــل المنتيــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	1 1 1	= اشدد يديك بمن تهوى فيها أحـــد يمضي فيدرك حيٌّ بعده خلفا
عليه من الوسمى جود ووابــل 27٧ النيبت حــوذاناً وعـوفـاً منـورا ساتبعه من خير ما قــال قائــل المتاه أخصبي العشيـــه قد صِدْت دقشاً ثم سندريّــه 3٦٨ الح٨٤ الم تستطع شيئا فـدعــه وجاوزه الى مــا تستطيــــع عــــع الــــع الـــــــ وجاوزه الى مــا تستطيـــــع عــــــــ الـــــــــــــــــــــ		= الا لا ارى دا إسه اصبحت به فتتركه الأيـام وهـــي كما هيا
ع با أمتاه أخصبي العشيـــه قد صِدْت دقشاً ثم سندريّــه ١٤٨ ١٤٨ على المريّــة ١٤٩ على المريّــة ١٤٩ على المريّــة ١٤٩ على المريّــة ١٤٩ على المريّة ال	187 570	عليه من الوسمى جود ووابـــل
اذا لم تستطع شيئا فدعــه وجاوزه الى مــا تستطيـــع ٢٦٩ ١٤٩ أمور لو تدبرها حليـــم		سابعه من حير ما قال قاتل
و چاوره الى مسا ستطيست ٢٠١ (١٠٠ - ١٠٠)	184 874	قد صِدت دفسا تم سندريت
= امور لو تـذبرهـا حليــــم لهيب أو لحذّر ما استطاعـــــا (٤٧٠ ١٤٩	189 879	وجاوره آلی می نستطیب
	189 84.	= امــور لـو تـــدبرهــا حليــــــم لهيب أو لحلَّـر ما استطاعـــــــا

اهد رقم الصفحة	رقم الش	
107	٤٧١	= علَّقتها عرضاً وعلقت رجـلا غيري ، وعلَّق أخرى ذلـكالرجل
107	27	= * ويجمع ذا بينهن الإصارا *
178	٤٧٣	= المسرء يأمسل أن يعيسش وطول عيسش قسد يضرُّه
		= هـا أناذا آمـل الخلود وقــد
175	٤٧٤	أدرك عقلي ومولدي حُجــــرا
178	٤٧٥	= * والعفو عند رسول الله مأمول *
178	٤٧٦	= * حرموا الذي أمـــلوا *
178	£ y y	= * وما قصدت من أهلهالسوائكا *
179	٤٧٨	= * يأيها الجاهل ذو التنزى *
171	٤٧٩	= * والعفو عند رسول الله مأمول *
١٧٢	٤٨٠	= * وما قصدت من أهلها لسوائكا *
١٧٢	٤٨١	= أرض لها شرفٌ سـواهامــثلهــا لو كان مثلك في سواها يوجد
١٧٣	٤٨٢	= حراجيجُ ما تنفك إلا مناخــة على الخسف أو نرمي بها بلدا قفرا

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
۱۷٥	٤٨٣	= إِنَّ التِي نــاولتنِي فردَدُتُهـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		كلتاهما حلب العصير فعاطن
177	٤٨٤	بزجاجة أرخاهـ اللمفصـل = * لنا قمر اها والنجوم الطوالع *
		= قامت تبكّيه على قبرره
100	100	من لي من بعدك يا عامـــر
		تركتني في الدار ذا غربـــة
179	٤٨٦	1,207. 2
		= وأنت التي حببت كُلُّ قصيرةِ
14.	٤٨٧	إليّ وما تدري بذاك القصائِـــرُ
		عنيت قصيرات الحجال ولم أرد قصار الخطا شر النساء البحاتِـرُ
		= لقد شهدت قيس في كان نصرها
۱۸۳	٤٨٨	قتيبة الا عضها بالأباهـــــم
۱۸٤	5 1 9	= وقد علم الأقوام ما كان داؤها بثهلان إلاّ الخزي عمن يقودها
		بهره یا حري س پیرد.

197

۲٠١

4.0

717

717 E9V

717

419

٥٩٤

197

59A

فـشـر مواطن الحسب الإباء | ٤٩٠

إنّ لـوًا ذاك أعــانـا العجا

وقبل اليوم عالجها قُـــدار ا ٤٩٢

إلى القبائل من قتل وإبــــاًسُـ.

نسبى ونقتل حتى يسلم الناس

فعولان بالألباب ما تفعل الخمر الإمار الإمار

حتى يعود الوصل كيّنــونــه

= وإمّا أن تقولوا قد أبينا

= علَقَتْ ل___أُ تحرره

= ولكن أهلكت لو كثيراً

إنا كذلك اذ كانت همّر جــــةً

= وعينان قال الله كونا فكانت

= يا ليت أنا ضمنًا سفينــــهُ

= * إحدى بني الحارث *

= * إحدى بل * =

= * إحدى دوى عن *

= * ما هذه الصوت *

= يأيها المشتكى عُكلًا وما جَرَمَتْ

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
719	٥٠٠	=* وهي فرعُ أجمع *
77.	٥٠١	= * نقول هزيز الرّيح مرّت بأثأب *
77.	٥٠٢	= * تواضعت ن سور المدينة *
		= بَرَهْرْهةُ روقةُ رخصـــــــةُ
771	۰۰۴	كخُرعوبة البانـة المنفطــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		فتسور القيام قسطيع الكلام تنفتر عن ذي غروب خَصِـــر
		= لهالويل إن أمس ولا أم هاشـــم
744	٥٠٤	قريب ولا البسباسة ابنة يشكرا
		= أتنفعك الحياة وأم عمــــرو
777	٥٠٥	قسريب لا تىزور ولا تىسىزار
		= کأن لم نحارب يا يثين لو انها
777	٥٠٦	تكشف غماها وأنت صديت
		= دعوت النوى ثم ارتمينا قلوبنا
777	٥٠٧	بأسهم أعداء وهن صديت
		= أرى رجلا منهم أسيفاً كأنما
740	٥٠٨	يضم الى كشحيـه كفاً مخضبـا
		= وقائح في مضــرٍ تسعـــةً
777	٥٠٩	وفي وائل كانت العاشــــــره

رقم الصفحة	رفع الشاهد	
		= يأيها الراكب المزجى مـطيّـتـه
747	٥١٠	سائل بني أسد ما هذه الصوت
		= يسقون مــن ورد البريص عليهًـــم
۲۳۷	٥١١	بردي يصفق بالرحيق السلسل
		= قامت تبکیه علی قبرہ
۲۳۸	٥١٢	من لي من بعدك يـا عـامـــر
		تركتني في الحرب ذا غـربـــة
		قد خاب من ليس له ناصـــر
		= فلو أنك في يوم الرخاء سألتني
۲۳۸	٥١٣	فراقك لم أبخل وأنت صديق
		= مشين كها اهتزت رياح تسفهت
۲۳۹	018	أعاليها مرّ الرياح النواســــم
		= بغى النفوس معيدة نعماؤها
٢٣٩	010	نقها وإن عميت وطال غرورها
		= فتـور القيام قـطيـع الكـلام
751	٥١٦	تفتر عن ذي غـروب خصر
751	0.14	ان الخليط أجدوا السبين فانجردوا وأخلفوك عن الأم الذي وعدوا
	1 -11	واستنفسوت عهرادهم الدي وعسدوا

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
727	٥١٨	= * له الويلُ إن أمسى *
727	٥١٩	= * اتنفعك الحياة *
781	٥٢٠	= نعم الرفيق وكنت علق مضـنـة وأرى بنعف بلية الاحجــــار
789	071	= فسقاك حين حللت غير فقيدة هزج الرواح وديمة لا تقلع
759	٥٢٢	= فداويته عامين وهــي قريبـــة أراها وتدنو لي مراراً وأرشــف
70.	٥٢٣	= آل المهلب جد الله دابرهم أمسوا رميها فلا أصل ولا طرف
70 {	٥٧٤	= استغنن بأهل المسلح ضاحيــة يركضن قــد قلقت عــقــدالأطانيب
700	٥٢٥	= * كها شرقت صدر القناة من الدم *
T 00	٥٢٦	= فمضى وقدمها وكانت عـــادة منه إذا هي عردت إقــدامهـــا
		= لما أتى خبر الزبير تـواضعت
100	٥٢٧	سور المدينة والجبال الخشــــع
Y0V	٥٢٨	= * وقائع في مضر تسعة *

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
701	٥٢٩	= * من أجلك يا التي يتمت قلبي *
709	٥٣٠	= عليهم وقار الحلممن أجل أنــني بــه اتغنى باسمهــا غــير معجم
709	٥٣١	= إن القصائديا أخيطل فاعترف قصدت اليك بحرة الأرسان
409	٥٣٢	= وأوقد للضيوف السنار حستسى أفوز بهم اذا قصدوا لنساري
709	٥٣٣	= فجاءت الينا والذَّجــى مدلهمة رغوث شتاء قد تقرب عــودها
777	0718	= يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالسرحيق السلسل
777	000	= قامت تبکیه علی قبره من لی من بعدك یا عامر
		تركتني في الدار ذا غربة قد ذل من ليس له ناصر
777	140	= فلو أنك في يوم الرخاء مألـــــني طلاقك لم أبحن وأنت صديق
774	٥٣٧	= * إنارة العقل مكسوف بطوع هوى *
		•

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
۲۸۰	٥٤٧	= وهل يرجع التسليم أو يكشف العمسى ثلاث الأنسافي والرسوم البلاقع
۲۸۰	٥٤٨	= ألم يأتيك والأنبـــاء تنمـــى بمــا لاقت لبـــون بـني زيـــاد
۸۷٠	0 2 9	= أرجو وأخشى وأدعو الله مبتغياً عفواً وعافية في الروح والجسسد
7.1	٥٥٠	= اذا كنت ترضيه ويُسرُضيك صاحب جهاراً فكن في الغيب احفظ للعهد
		والغ أحاديث الوشاة فقلّمــــــا يحاول واشـــ غير هجران ذي ودّ
7.1	٥٥١	= وكمتا مدمّاة كأن متونها جرى فوقها واستشعرت لـون مذهب
7.7	007	= قضى كل ذي ديسن فسوفى غسريمه وعزة ممطول معنى غريهم
7.7	008	= واذا تــنــور طــارق مـــــتطـرقُ نبحت فدلّته عليه كلابــــــي
7.7	٥٥٤	= جفوني ولم أجف الأخلاء إنسنسي لغير جميل من خليلي مجمل

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
۲۸۳	000	= هوينــني وهــويت الغــانيــات إلــــى أن شبت فانصرفت عنهن آمالــي
7,7	٥٥٦	= يرنو إالى وأرنو من أصادفه في السنائيات فسأرضي ويرضيني
7.7	۷٥٥	= سئلت فـــلم تـــبخل ولم تـــعط طائلًا فسيــان لا حمد لــديك ولا ذم
		= ولقـد أرى تغنى به سيفانة
777	٥٥٨	تصبى الحليم ومثلها أصبا
3.47	००९	= بعكاظ يعش الناطرين اذا هـــم لمحوا شعاعـه
47.5	٥٦٠	= علموني كيف أبكي هم اذا خـــف القطيف
747	150	= * ألاك بنوخير وشرٌّ كليهما *
7.0.7	٥٦٢	= وراكضة ماتستجن بــُجُنّـــة بعير حلال غادرته مُعفـــــلِ
٩٨٢	٥٦٣	= غير مأسوف على زمـــن ينقضي بـالهم والحـــــزن
3 9 7	٥٦٤	 ليس بالمنكر إنَّ برزَت سَبْقا غير مدفوع عن السبق العِرابُ
790	٥٦٥	= * مقالة أن قد قلت *
,	'	1

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
790	٥٦٦	= * ولا تصحب الأردى فتردى مع الرّدى *
797	٥٦٧	= * مثل ما أثمر حمّاض الجبل *
797	۸۲٥	= * واذ ما مثلهم بشر *
797	०२९	= * لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت *
797	٥٧٠	= وأقسم لــو صلحت يحــين شيء لما صلح العبـاد لــه شمــالا
٣٠١	٥٧١	= لو طبخت قدر عـلى فسرسخ او بـذري ثغـرِ بأعـلى التنـــور
		وكان يحمي القدر كل الــورى بكــل ما في الحــد غضب بتور
		وكنت في السنـد لـوافيتهــــا يا عالم الغيب بما في القـــدور
		= لو يطيقـوا أن ينزلـوا فنزلنـا
۳۰۲.	٥٧٢	وأخو الحرْب من أطاق النزولا
		= من كل من ضاق القضاء بجيشه
4.5	٥٧٣	حتى ثـوى فحـواه لحـد ضيق
		= الـشـمس طـالـعـة ليـست بـكـاسـفـة
۳٠٧	٥٧٤	تبكي عليك نجوم الليل والقمرا

		- *** -
رقم الصفحة	رقم الشاهد	
٣٠٩	٥٧٥	= فانك شمس والملوك كواكب إذا طلعت لم يبد منهن كوكب
٣١٠	٥٧٦	= أيا شـجـر الخابـور مالـك مـورفًـا كـأنـك لم تجـزع عـلى ابـن طـريـف

فهرس الموضوعات

الفن السادس: فن الإِفراد والغرائب ٥ ـ ٢٩
باب الكلمة والكلام
باب الإعراب
باب الإشارة
باب أداة التعريف
باب الإبتداء
باب کان
باب إنّ
باب کاد
باب ما
وجوه الرّفع في كلام العرب
باب المفاعيل
باب المصدر
باب العطف
باب في أخطأ الخطأ
باب النداء

باب نواصب المضارع
۲۳ باب الجوازم ۲۷ باب كم ۲۸ باب التصغير ۲۹ باب التصغير ۲۹ باب النسب ۲۹ کلاً بمعنی سوف ۲۹ ۱۱۲ - ۳۱
۲۷ ۱۷۲ ۲۸ ۱۷۰ ۲۸ ۲۹ ۱۹۰ ۲۹ ۲۹ ۱۷ ۲۹ ۲۹ ۲۹ ۲۹ ۲۹ ۱۱۲ - ۳۱ ۲۱ ۱۱۵ الفن السابع: فن المناظرات والمجالسات ۳۱ - ۳۱ ۳۱ ۸۰ مناظرة سيبويه والكسائي في المسألة الزنبورية ۳۰ ۸۰ مجلس أبي إسحاق الزّجّاج مع جماعته ۳۹ ۸۰ مناظرة بين الكسائي واليزيدي ۴۹ ۸۵ مخلس بين ثعلب والمبرد ۲۵ ۸۵ مخلس أبي عمر وبن العلاء مع عيسى بن عمر ۲۰ ۸۰ مجلس الزجاج مع رجل غريب ۵۰ ۸۶ مجلس ابن دريد مع رجل ۹۷ ۸۸ مجلس ابن دريد مع رجل ۹۷
۲۸ باب جمع التكسير ۲۸ باب التصغير ۲۹ باب النسب ۲۹ کلاً بمعنی سوف ۲۹ ۱۱۲ - ۳۱ اللقن السابع : فن المناظرات والمجالسات ۳۰ - ۳۱ ۱۱۲ - ۳۱ ۳۰ مناظرة سيبويه والكسائي في المسألة الزنبورية ۳۰ مجلس أبي إسحاق الزّجاج مع جماعته ۳۷ ۲۹ مناظرة بين الكسائي واليزيدي ۳۹ ۲۹ مناظرة بين أبي حاتم والتوزي ۸۱ ۸۰ مناظرة بين ابي عمر وبن العلاء مع عيسى بن عمر ۲۰ مجلس الزجاج مع رجل غريب ۵۰ مجلس الزجاج مع رجل غريب ۹۶ مجلس ابن دريد مع رجل غريب ۹۶
۲۹ باب النصغير ۲۹ باب النسب كلا بمعنى سوف ٢٩ كلا بمعنى سوف ١١٢ - ٣١ ١١٢ - ٣١ ١١٢ - ٣١ الفن المناظرات والمجالسات ١٦٠ - ٣١ ١١٢ - ٣١ ١١٠ - ١١٠ ٣٠ مناظرة سيبويه والكسائي في المسألة الزنبورية ٣٥ مملس الخلي إسحاق الزّجّاج مع جماعته ٧٧ مناظرة بين الكسائي واليزيدي ٢٦ مملس بين ثعلب والميرد ٢٥ مناظرة بين ابي حاتم والتوزي ١٥ مجلس أبي عمر وبن العلاء مع عيسى بن عمر ٢٥ مجلس الزجاج مع رجل غريب ١٥ مجلس ابن دريد مع رجل ١٩
۲۹ کلاً بمعنی سوف کالاً بمعنی سوف الفن السابع: فن المناظرات والمجالسات مناظرة سيبويه والكسائي في المسألة الزنبورية مجلس الخليل مع سيبويه محلس أبي إسحاق الزَجّاج مع جماعته ۲۷ مناظرة بين الكسائي واليزيديّ معلس بين ثعلب والمبرّد ۲۵ مناظرة بين أبي حاتم والتوزيّ ۸۵ مجلس أبي عمر وبن العلاء مع عيسى بن عمر ۸٠ مجلس الزجاج مع رجل غريب ۸۶ مجلس ابن دريد مع رجل مجلس ابن دريد مع رجل
القن السابع: فن المناظر ات والمجالسات ۱۱۲ - ۳۱ مناظرة سيبويه والكسائي في المسألة الزنبورية ۳۱ مجلس الخليل مع سيبويه ۳٥ مجلس أبي إسحاق الزّجاج مع جماعته ۳۷ مناظرة بين الكسائي واليزيدي ۳۹ مناظرة بين أبي عاتم والتوزي ۸٤ مناظرة بين ابن الأعرابي والأصمعي ٥٠ مجلس أبي عمر وبن العلاء مع عيسى بن عمر ٢٥ مجلس الزجاج مع رجل غريب ٥٠ مجلس ابن دريد مع رجل ٩٠ مجلس ابن دريد مع رجل ٩٠
الفن السابع: فن المناظرات والمجالسات . ٢١- ١١٦ مناظرة سيبويه والكسائي في المسألة الزنبورية . ٣٠ مجلس الخليل مع سيبويه
مناظرة سيبويه والكسائي في المسألة الزنبورية
مجلس الخليل مع سيبويه ٥٣ مجلس أبي إسحاق الزّجّاج مع جماعته ٣٩ مناظرة بين الكسائي واليزيدي ٤٦ مجلس بين ثعلب والمبرد ٤٦ مناظرة بين أبي حاتم والتوزي ٨٥ مناظرة بين ابن الأعرابي والأصمعي ٥٠ مجلس أبي عمر وبن العلاء مع عيسى بن عمر ٥٠ مجلس الزجاج مع رجل غريب ٥٠ مجلس ابن دريد مع رجل ٩٥
مجلس الخليل مع سيبويه ٥٣ مجلس أبي إسحاق الزّجّاج مع جماعته ٣٩ مناظرة بين الكسائي واليزيدي ٤٦ مجلس بين ثعلب والمبرد ٤٦ مناظرة بين أبي حاتم والتوزي ٨٥ مناظرة بين ابن الأعرابي والأصمعي ٥٠ مجلس أبي عمر وبن العلاء مع عيسى بن عمر ٥٠ مجلس الزجاج مع رجل غريب ٥٠ مجلس ابن دريد مع رجل ٩٥
۳۷ مجلس أبي إسحاق الرّجّاج مع جماعته ٣٩ مناظرة بين الكسائي والبزيدي ٢٤ مجلس بين ثعلب والمبرّد ٢٥ مناظرة بين أبي حاتم والتوزيّ ٥٠ مناظرة بين ابن الأعرابيّ والأصمعيّ ٥٠ مجلس أبي عمر وبن العلاء مع عيسى بن عمر ٢٥ مجلس الزجاج مع رجل غريب ٤٥ مجلس ابن دريد مع رجل ٩٥
مناظرة بين الكسائي واليزيديّ
مجلس بين ثعلب والمبرد ٢٤ مناظرة بين أبي حاتم والتوزيّ ٥٠ مناظرة بين ابن الأعرابيّ والأصمعيّ ٥٠ مجلس أبي عمر وبن العلاء مع عيسى بن عمر ٥٥ مجلس الزجاج مع رجل غريب ٥٤ مجلس ابن دريد مع رجل ٩٥
مناظرة بين أبي حاتم والتّوزيّ ٥٠ مناظرة بين ابن الأعرابيّ والأصمعيّ ٥٠ مجلس أبي عمر وبن العلاء مع عيسى بن عمر ٥٠ مجلس الزجاج مع رجل غريب ٤٥ مجلس الزجاج مع رجل غريب ٤٥ مجلس ابن دريد مع رجل
مناظرة بين ابن الأعرابيّ والأصمعيّ
مجلس أبي عمر وبن العلاء مع عيسى بن عمر
مجلس الزجاج مع رجل غریب
مجلس ابن درید مع رجل
مجلس بكرين حبيب السهمي مع شبيب بن شيبة

غرائب مجالس النحويين الزائدة على تصنيف المصنفين ٦٢.
مجلس أبي العباس أحمد بن يحيى مع محمد ابن أحمد بن كيسان ٦٢
مجلس محمد بن زياد الأعرابيّ مع أحمد بن حاتم ٦٩.
مجلس أبي محمّد اليزيديّ مع يس الزيات٧٨
مجلس أبي عثمان المازنيّ مع يعقوب بن السكيت
مجلس أبي عثمان المازني مع أبي عمر والجرمي
مجلس أبي عثمان المازني مع أبي الحسن سعيد بن مسعدة ٨٤.
مجلس أبي العباس تعلب مع جماعة
مجلس أبي العباس أحمد بن يحيى مع أبي الحسن محمد بن كيسان ٨٩
مجلس سعيد الأخفش مع المازني٩٣.
مجلس مروان مع أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ٩٤
مجلس أبي العباس ثعلب مع جماعة
مجلس أبي العباس مع رجلٌ من النحويين
مجلس أبي عمرو بن العلاء مع أبي عبيدة
مجلس أبي عمرومع الأصمعيّ
مجلس الأصمعي مع الكسائي
مجلس أبي يوسف مع الكسائي
مجلس الكسائي مع المفضل بحضرة الرشيد
مجلس الزَّجاجيِّ مع أبي بكر بن الأنباريِّ١٠٩

مسائل نحوية
مسألة في : هذا زيدالسّعدي سعد بكر
مسألة في : النسب إلى ما درايا ، وجرجرايا ١١٦.
وقالى قلا
مسألة في : هذه ثلاثمائة درهم
فضة خلاص وازنة جياد
مسألة في تعريف « ثلاثمائة درهم » ١٢٢
مسألة : «هذا عشرون درهماً نصفين
أو نصفان »
مسألة في : العلَّة في تأنيث قوله عز وجلّ :
﴿ من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ﴾
مسألة في : العلَّة في تحريك أرضين وعدم تحريك خمسين ١٣١
مسألة في : شاهدين من الشعر
مسألة في : « ما يسأل زيد عن شيء فيجيب
نيه ، وما يسأل من شيء فيخطىء ١٣٨
سألة في النسب إلى طيّ ء : طائي ١٤٠
كتاب أبي الحسن الصيمريّ إلى أبي بكر
بن دريد فيما أشكل من اللغة ، واستعجم
ىن معاني العربيَّة

مسألة في : وزن: أرطى، وأفعى، وأروى ١٥٤.
كتاب سيف الدولة لابن خالويه في
تثنية وجمع : البُضع
مسائل استفتى فيها ابن الشجريّ : ١٥٩
هل ضمة اللام في يأيها الرجل ضمة إعراب ؟ ١٦٠
وهل الألف واللام فيه للتعريف ؟ ١٦٠
وهل يأمل ومأمول وما يتصرف منهما جائز ١٦٠
وهل یکون سوی بمعنی غیر
نسخة الفتوى والإجابة
نسخة جواب ابن الشجري
مجلس من مجالس ابن الشجري
مجلس من مجالس ابن الشجريّ
مجلس محمد بن السيد البطليوسي
مع رجل من أهل الأدب
مسألة من كتاب المسائل للبطليوسي
مسائل منظومة لابن السيد وأجوبتها
مسألة من مجالس ثعلب
مسألة : من تذكرة ابن هشام
مسألة : من تذكرة أبي عليّ الفارسي
مسألة من شرح التسهيل٧٠٠٠

مسألة من طبقات النحويين للزبيدي ٢٠٦٠٠٠٠٠٠٠٠
مناظرة بين ابن ولاد وأبي جعفر النحاس
مسألة من شرح التسهيل لأبي حيّان ٢١٠.
مسألة من التعليقة على المقرب لابن النحاس٢١١
مسألة في : فاظت نفسه ٢١٢
مسألة من : تذكرة أبي حيّان ٢١٤
مسائل نحوية جرت بين
السَّهَلِيُّ وَابِن خُرُوفَ
مسألة فقهّيّة نحوية بين ابن خروف والسهيليّ ٢٢٤
مسألة للسّهيليّ
مسألة لابن العريف تخريجات
إعرابها بلغت الألوف
مسألة في : تذكير قريب من
« إن رحمة الله قريب »
تأويل آية من تذكرة ابن الضائع
مسألة من تذكرة ابن مكتوم

۳۰۳	مسألة من تذكرة ابن مكتوم
	أبو عليّ الفارسيّ يناقش تلاميذه
٣٠٤	في بعض المسائل
۳۰۷	مسألة من تذكرة ابن مكتوم
* *	* *

انتهى بحمد الله الجزء الخامس

ٳڒۺؙٵؠٚڮؙٷٳڶڹؖڟۣٳڗڕؖ ڣٳؽۼ<u>ٙ</u>

للامام جيلال *لڌين ٻت*يوطي النوف نه ۶۱۸ هه

الجزءالسّادس

تحقين الدكتورعبالعالىي الم كرّم ائساد بغربسرب ني جاسة الكوب

مؤسسة الرسالة





جَييهُ الجقوق مَجفوظه للِحَقِّق الطبعت: الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م



0

[مسألة من تذكرة ابن مكتوم]

قال ابن مكتوم في تذكرته :

قال ابن الطّراوة في المقلّمات في قول سيبويه: و باب ما يحمل الاسمُّ فيه على مرفوع ومنصوب »: كلامه في هذا الباب صحيحٌ، وعارضوه بأوهام كثيرة ، فوقفت عليها وعلى بعضها من كتب الشّارحين . وإنما أوقع لهم الشك توهّمهم أن الواو عاطفة ، ولم يعرضوا للجامعة بحرف ، وقد أشرت إليها في قوله : « ما مثل زيد ولا أخيه يقول ذاك » « ويقولان ذاك » على معتقدي في الواو ./

وأظرف ما رأيت من هذا الجهل، قالوا: والجامعة شيءً نصّه الفسوّى ﴿ وَلَا لَهُ مِنْ النّائيث والتذكير الفسوّى ﴿ فَي النّائيث والتذكير فَكانَ فَيما ذَكَر : أنَّ التاء تحذف مع المؤنث من غير الحيوان، وعدّد منه ضروباً ﴿ وَجُمع الشّمس والقمر * ﴿ وَجُمع المُسْمِس وَالْعَمْ وَمُعِمْ المُسْمِسُ وَالْعَمْ وَالْعَمْ وَالْعَمْ وَمُعْ وَالْعَمْ وَالْعَمْ وَمُعْ وَالْعَمْ وَالْعَلَمْ وَالْعَمْ وَالْعِلْمُ وَلَمْ وَالْعَمْ وَالْعِمْ وَالْعَمْ وَالْعِمْ وَالْعَمْ وَالْعَمْ وَالْعَمْ وَالْعَمْ وَالْعَمْ وَالْعَمْ وَالْعَمْ وَالْعَمْ وَالْعَمْ وَالْعَلَمْ وَالْعِمْ وَالْعَمْ وَالْعَمْ وَالْعَمْ وَالْعَمْ وَالْعَمْ وَالْعَمْ وَالْعَلَمْ وَالْعَمْ وَالْعِمْ وَالْعِمْ وَالْعِمْ وَالْعَمْ وَالْعِمْ وَالْعِلْمُ وَالْعِمْ وَالْعِلْمُ وَالْعِمْ وَالْعِلْمُ وَالْعِلْمُ وَالْعِمْ وَالْعِمْ وَالْعِلْمُ وَالْعِلْمُ وَالْعِلْمُ وَالْعِلْمُ وَالْعِمْ وَالْعِلْمُ وَالْعِلْمُ وَالْعِلْمُوالْعِلْمُ وَالْعِلْمُ وَالْعِم

 ⁽١) الفسوى : هو أبو علي الفارسي صاحب كتاب : و الإيضاح ، ووفسا، : بلدة بفارس ، ومنها الثياب الفساوية .

 ⁽۲) انظر التكملة ، وهي الجزء الثاني من الإيضاح ١١٤ ، ١١٥
 (٣) في ط فقط : «ضروبات» بزيادة التاء .

⁽٤) القيامة / ٩

يحذف منه الناء ، والأصل استعمالها ، ولم يفطن لما هو بسبيله من الواو الجامعة ، وأن النّاء لا تجوز هنا البنّة .

وإنما اختبرتك بهذا لتعلم أن هذه الأصول التي أغْفِلت من أوكد الواجبات إحكامها ، والأخذ بما يتوهّم فيه نقضُها وإبرامُها.

وهذه الحال نفسها هي أوقعت خواص أهل الأندلس في طرح المواو من قولك : « وصلّى الله على محمد »؛ إذ توهموها عاطفة فاختلفت آراؤهم فيما وضعوا مكانها ، واتفقوا على إسقاطها تقصيرا بالسّلف، وتمرّساً بالخلف، مع العُجْبِ بأنفسهم، والْغَفْلة عما تورّطوا فيه من جَهلهم.

ومن الحقّ على مَنْ لا يعلم أن يقتدي بمن تقدّمه ، ولا يرسل في الباطل قدمه ، لاسبما فيما نقلته الكافّة، وأطبقت عليه الأمة. انتهى.

[توجيه قراءة : إنَّ هذان لساحران]

رأيت بخط ابن القمّاح ، قال ذكر القفطى في كتاب : (إنباهُ الرّواة على أنباء النّحاة(۱۰) : أن القاضي إسمعيل بن إسحاق سال أبا الحسن محمد بن أحمد بن كيسان : ما وجه قراءة من قرأ وإنّ هذان لساحران(۱۰) على ما جرت به عادتك من الإغراب في الإعراب؟ (١) طبع بتحقيق الأستاذ محمد أبي الفضل: طبع دار الكتب المصرية، وفي ط: انباء الرواه على أنباء ، تحريف واضع .

(٢) طه / ١٣ ، وهي قراءة نافع ، وابن عامر ، وهمزة ، وعاصم والكسائي =

فأطرق ابن كيسان مليًّا ، ثم قال : نجعلها مبنيّةً لا معربةً ، وقد استقام الأمر .

قال: فما علّة بنائها ؟ قال: لأن المفرد منها ه هـذا ، وهـو مبنىّ، والجمـع هؤلاء، وهو مبنيّ، فتحمـل التثنيـة على الـوجهين، فأعجب القاضي ذلك، وقال:

ما أحسنه لو قال به أحد ؟ فقال ابن كيسان : ليقل به القاضي ، وقد حسُن .

[مسألة من كتاب : « سفر السعادة]

في كتاب (سفر السعادة وسفير الإفادة) للإمام علم الدين السّخاوي :

مسألة : سأل عنها علّي بن زيد الفصيحي، أبا محمد القاسم بن علي الحريريّ ، قال

ما يقول سيدنا أدام الله توفيقه في انتصاب لَغْظَىٰ(''بعض/ ٣٥ / ٣٥ الشعراء وهو قوله :

٥٧٧ = تُعَيِّرُنا أننــا عالــةٌ ونحن صعـاليكَ أنتـــم مُلــوكَـــا

وأخرين. وقد بلغت أوجه القراءة في هذه الآية تسعة أوجه . انظر قراءة رقم ١٩٧٥ في معجم القراءات .

⁽١) اللفظان هما : صعاليك ، وملوكا .

وعلى ماذا عطف قوله: « ونحن » ؟ وعلى أي وجه يعمل المُتنبِّي وغيره من الشعراء نحو «أسمر مقبلها» ، و«أبيض مجردها(۱) »؟ وهل هما من الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين أولا ؟ فإن الشريطة في الصفة المشبهة باسم الفاعل أن لا تكون جارية على يُفْعُل من فعلها نحو : حَسَنُ وكريمٌ ، فإن حسناً ليس على وزنه يَحْسُن ، وأسمر ليس (۱) على وزنه : يَسْمُر (۱) فإن اللغتين قد حُكِيتا ، وليس هذا شرطها .

تنعم('') بإيضاحها .

الجواب: اللّهم إنا نعوذ بك أن نعنت كما نستعيداً بك(٥)أن نُعنت ، ونبوء إليك من أن نَفْضَح كما نستعصمك من أن نُفْضَح، ونستمنحك بصيرة تشغلنا بالمُهمّات عن التّرهات، وتنزّهنا عن التعلّم للمباهاة والمباراة ، ونسألك اللهم أن تجعلنا مِمّن إذا رأى حسنة رواها ، وإن عثر على سيئة واراها، برحتك يا أرحم الراحين .

وقفت على السؤالين الملوّح بِسرّ(١) مصدرهما ، وهُجْنة

(١) في القاموس : ١ جرد ، : امرأة بضة الجُرَّدة والمُجرَّد ، والمَجَرَد: أي بضة عند التجرّد .

- (۲) كلمة : « ليس » سقطت من ط ، وهو تحريف .
- (٣) في ط: فقطَ يسمر ويسمر» بتكرار يسمرُ تحريف
- (٤) النّعمة بفتح النون: التعميم ، ويقال: نعمة الله تنعمأ وناعمه: فتنحم .
 والنّعمة: اليدوالصنيعة والمنة ، وما أنعم به عليك . ومعنى العبارة: قدّم لنا
 منةً بترضيحها .
 - (٥) في ط فقط : « نستعيذك »
 - (٦) في طفقط: « بشر » بالشين .

مصدرهما ، إذ كان رسول الله صلى الله عليه وآلـه وسلـم نهـى عن الأغلوطات ، وزجر عن تطلّب السّقطات والعثرات .

وكان ابن سيرين إذا سئل عن عويص اشمأزٌ منه، وقــال : سل أحاك إبليس عن هذا .

ومع هذا فإني كرهت ردّ السائل ، ولرُبّ عَيِّ أفصح من لَسين ، لاسيّما إذا لم يأت بِحَسن .

أمًا السؤال الأول فهو من مسائل المعاياة، وسُولةُ(`)الإعنات، ولا عيب أن يجهله النّحوي الممدرّس(^{۲)} فضلًا عمّن لايدْعي ولا يُلْبِس.

وهو من الأبيات التي جرى فيهاالتّقديم والتّأخير؛ لضرورة الشعر. وتقديره : تُعيِّرنا أننا عالةٌ صحاليكَ ملوكاً أنتم ونحن ،(وعالة)فيه جمع عائل المشتق من : عال يَعول، وانتصاب صعاليكَ به،وملوكاً صفتهم.

وأما أسمر وأبيض فإنما أعملا لمجيء الفعل منهما على إفْعَـلَ وافْعًالٌ المخالفين لِزنَتْمُهِما . فهذا ما حضرني من الجواب ، ولعلّـى نكبت فيه عن طريق الصواب .

قال السّخاوي : وما أرى هذا الجواب مستقيماً ، لأن الملوك لا

(١) في ط فقط: ﴿ وَأُسُولَةُ ۗ وَهُو جَمَّ قِلَّةً ، يقال: سُلَّتُهُ أَسَالُهُ فَهُ وَ مَسُولَ مَسْل: خفته أخافة فهو غوف، وأصله الواو بدليل قولهم: هما يتساولان.

وفي النسخ الأخرى: سولة وبدون همزة في أولُـه ، والسّولـة كالسؤال عن ابن جنى. انظر اللسان: «سأل».

(٢) هكذا في ط والنسخ المخطوطة، ولعلها ـ والله أعلم ـ المُتُمرِّس

تكون صفة للصعاليك .

وقوله في تقديره : « صعاليك ملوكا أنتم ونحن » لا معنى له

/ ١٣٦] وإنما / الصواب: أن عالة بمعنى عالني الشيء: إذا أثقلني ، أي تعيرنا بأننا عالة ملوكاً أي نثقلهم بطرح كلّنا عليهم في حال التصعلك، فصعالبك منصوب على الحال .

وقوله : «ونحن» مبتدأ و «أنتم خبره» أي ونحن عِنْلكم فكيف تعيّرنا ؟ قال الله تعالى : « وأزواجُهُ أمهاتهم »(١٠ . وقول النَّحاة : أبو يوسف أبو حنيفة .

وتقدير الشعر تعيّرنا أننا عالة ملوكاً صعاليكَ ونحن أنتم .

وفي عال بمعنى أثقل جاء قول أميّة بن أبي الصّلت :

٧٨٥ = سلعمًا ومثله عُشَـرٌ مّا عائلٌ ما وعالت البيقُـورا(٢)

وقال غُيرُه : إن أمية قال هذا البيت في سنة جدب ، وكانوا في سنة الجدب يجمعون ما يقدرون عليه من البقر ، ثم يعقدون في أذنابها ، وثني عراقيبها =

⁽١) الأحزاب / ٦

⁽٢) من شواهد ابن الشجريّ ٢٤٦/٢ ، والمغنى ٣٤٨/١ وقد نسب إلى أمية بن أبي الصلت وفي أمالي ابن الشجري : ذكر ابن قتية في كتاب : «معاني الشعر»: أن الأصمعيّ ذكر عن عيسى بن عمر أنه قال : ما أدري ما معنى هذا البيت ، ولا رأيت أحداً يعرف معناه ؟

أي أثقلت البقر بما حملت في أذنابها من السّلع والعُشر . وأما أسمر وأبيض وأحمر فأنهم أجروا هذا الضّرب مجرى الصفة المشبّهة باسم الفاعل ، ومن ذلك وأحبّ، في قوله :

٥٧٥ = وَتُمْسِكُ بعده بِذنابِ عَيش مَ أَجبُّ الظَّهر ليس لـه سَنَامُ (١)

يجوز في « الظهر » الرّفع والنصب والجّر .

وكذلك تقول في مؤنث أحمر : مررت برجل حمراء جاريتُه، كما تقول : حسنةٍ جاريتُه ، أجْرَوا حمراء ، مجرى حسنة ، وشبّهت هذه بالصفة المشبّهة باسم الفاعل في أنها تذكّر وتؤنّث ، وتثنّى وتجمع ، وأنها تذلّ على معنى ثابت .

وشبه أيضاً أفعل التَفضيل بالصَّفة المشبهة إذا لم يكن مصحوباً بـ « مِنْ » ،وكان صفة لما ذكرناه نحو : « أجب » .

[مسألة في سفر السعادة بين أبي جعفر النحـاس وابـن ولاد]

وفي سفر السَّعادة أيضاً : هذه مسائــل جرت بين أبــي جعفــر

السلع والمُشر، ضربين من الشجر، ثم يعلمون بها في جبل وعر، ويشعلون فيه النار ، ويضجون بالدعاء والتضرع ، وكانوا يرون ذلك من أسباب السقيا . والبيقور: البقر ، والعائل : الفقير .

⁽١) الشاهد للنابغة الذبياني . انظر ديوانه / ٢٣٣ .

النّحاس وبين أبي العباس ابـن ولأد ، وبعـث قولهمــا إلــى ابـن بدر ببغداد ، ومال مع أبي العباس على أبي جعفر ميلاً مُفرِطاً ، وكأنــه قد ارتشى .

وقال لي شيخنا أبو القاسم الشاطبي _رحمه الله _وقد أوقفته على هذه المسائل واغتبط بها غاية الاغتباط: أبو جعفر النحاس يسلك في كلامه طريق النّحاة ، وأبو العباس له ذكاء وصِدْق _رحمه الله _وستقف من كلام الرّجلين على ما يدلك على صِحة ذلك .

ابتدأ أبو جعفر، فقال لابن ولاد: كيف تبنى من «رجا» «يرجو»: « افعللت » « وافعليت » ، « وافعلوت » فقال أبوالعباس: أماافْمَلَيْت: ١/ ١٣٧] فارْجَوْيْتُ ، وأمّا / افعلوت: فارْجَوْوتُ ، وأمّا افعللت: فارجمووت أيضاً .

فقال أبو جعفر : هذا كله خطأ.

أمّا ارْجَوَيْت في افْعَلَيْتُ فىلا يعرف في كىلام العرب افعليت ولـو جـاز أن يكـون ارجـويت افعليت للزم أن يقـول في «اغـويت»: افعيت، لأن من زعم أن الـرّاء من جعفر زائـدة لـزمـه أن يقـول: هـو وفعلر»، وأن يقول في ضربٌ: فعبّ،ولا يقوله أحد.

قال السّخاري: هذه العبارة في قوله: لأن من زعم أن الراء من جعفر زائدة لبس بجيد ٢٠٠٠ لانها توهم أن من الناس مَن يقول ذلك.

⁽١) في ط: (يجيدة) تحريف

وكان الصَّواب أن يقول : إذ لو زعم زاعم أن الراء من جَعفر .

ثم قال : وأمّا ارجووت في افعلوت وافعللت فأعجب في الخطأ من الأول ، لأنا لا نعلم خلافاً بين النّحويين أن الواو إذا وقعت طرفاً فيما جاوز الثلاثة من الفعل أنها تقلب ياءً كما قالوا في : أفعلت من غزوت : أغزيت ، وفي استفعلت: استغزيت.

والوجه عند أبي جعفر: أن لا يبنـي من « رجـا » إلاّ افعللـت ، فيقال : ارجويت أرجوى ارجواءً ، فأنا مرجوً مثل : احمررت أحمرً احْمرارًا ، فأنا مُحْمَرً ، إلاّ أنك تفكّ في : ارجويت أرجوي ، وتدغم في احمرّ يحمرّ ، وهوكثير في كلام العرب نحو: ابيضضت، واصفررت.

قال محمد بن بدر: إنّما قال في افعليت: ارجويت بالياء، لانها مبدلة من الواو، والمبدل من الحرف زائد بمعنى البدل، والزّائد يمثّل على لفظه.

قال السّخاوي : هذا خطأ ، لأن هذا لو صحّ لقيل في قال وباع وزنه : فـال .

قال ابن بلد : وأما جوابه في افعلوت : ارجووت، وفي افعللت ارجووت أيضاً ، فإنه تمثيل على الأصل قبل الإعلال ، وسبيل كلّ ممثلً أن يتكلّم بالمشال على الاصل ، ثم ينظر في إعلاله بعد ، فافعللت على الأصل : ارجووت، وعلى الإعلال ارجويت: ومن قال : كيُّنونة : فعّلولة\\ نهب إلى الأصل . ومـن قال : فيعلولة ذهب إلى اللفظ .

وإذا بنوا مثال عصفور من ﴿ غزا ﴾ قالوا : غُزْوُوً، فالفراء يتسركه على هذا، ولا يعلّه، وسيبويه يعله بعد ذلك فيقول: غُزُويٌ .

وقال ابن بدر : وقـول أبـي جعفـر لو جاز أن يكون ارجـويت ٣/ ١٣٨] افعليت / إلى قوله : لا يقوله أحـد فغثُّ لا معنى له، ولا للإتبان به .

وقد قال السّخاري ، قول ابن بدر في : ارجويت إنه تمثيل على الأصل غير صحيح؛ لأن ذلك لم ينطق به في الأصل كما نطق بكينونة .

كما قال:

٥٨٠ = يا ليب أنَّا ضمَّنَا سفينه محتى يعبود الوصل كَيُّنونَه (٢)

وإنما يمثل بالأصل ما لا يصحّ تمثيله على اللفظ كقولك: في عدة : إنه فيمُلة ، ولا تقول: إنه عِلة، وفي غد : إنه فَعَل ، ولا تقول هو : فع ، ثم إنه لم يسأل عن تمثيل الأصل وإنما سئل عمّا يصح أن ينطق به فما له اقتصر على تمثيل الأصل ، وترك ما ينبغي أن يقال .

⁽١) في ط: بفعلولة بزيادة الباء

⁽٢) سبق ذكره رقم ٤٩٥ .

المسألة الثّانية [في التعجب من : « ضُرِب زيدٌ »]

قال أبو جعفر: سألني هذا الفتى فقال: كيف تقول: صُرِبَ زيدٌ ، فقال: كيف تتعجب من هذا الكلام؟ فقلت: صُرِبَ زيد، فقال: كيف تتعجب من هذا الكلام؟ فقلت: ما أكثر ما صُرِب زيد، فقال: فَلِم لم تُجِز التُعجب من الفاعل بلا زيادة؟ المفعول بلا زيادة؟ بكون الفعل فيه لازماً. فإذا قيل: أخرجه إلى باب التَعجب فمعناه: اجعل الفاعل مفعولاً كما تقول: قام زيد، ثم تقول: ما أقوم زيداً، فمعناه على مذهب الخليل: شيء أقوم زيداً، فإذا جئنا إلى ما لم يُسمّ فاعله لم يجز أن نتعجب منه حتى تزيد في الكلام، لأنه فاعل فيه، فقال: ليس يخلو المتعجّب منه في حال الزيادة من أن يكون فاعلاً في الأصل أو مفعولاً، فإن كان مفعولاً في الأصل ققد نقضت قولك بأنا لا نتعجّب إلا من الفاعل، وإن كان فاعلاً فقد لزمك أن تتعجب منه على ما قدمت من القول، فلا زيادة.

 فقد نقضت قولك ، وإلا فقد قلت : إني لا أتعجب منه إلا على كلام آخر ، فكيف يلزمني أن أتعجب منه ؟

فقال : أما قولك : إني ألزمتك ما لا يلزمك فدعـوى لا تُنْصـر معها .

وأما قولك : إني لا أتعجب منه إلا بزيادة فليس يخلو تعجّبك من أن يكون واقعاً عليه في تعيينه أو علمى البزّيادة ، فإن كان واقعـاً ١/ ١٣٩] عليه / فقد لزمك ما الزمتك ، وإن كان واقعاً على الزّيادة فقد تعجبت مما لم أسألك عن التّعجب منه .

فإن قلت : إنيّ إنما تنكبت التّعجب منه؛ وتعجبت من الـزيادة التي لم تسألني التّعجّب منها ، لأنه لا يجوز التعجب منه، إذ كان مفعولاً .

قلنا: ولم لاجاز (١٠ كذلك وصرت في هذا إذا سألتك لا تتعجب منه تعجبت من غيره ، وهي الزّيادة؟، فقلت: قد أجبناك فيما مضى من الكلام ، لمّ لا يجوز أن يتعجّب منه ؟ فليس لإعادتنا إيّاه معنى .

قال : وقد نقضت العلّة التي اعتللت بها في منع الجواز، وهو أنـه مفعول ، وقد يقال : إن ذلك فاسد، فإن كانت عندك زيادة فزد.

قلت: هذه المطالبة محالٌ أن يتعجب من المفعول لما بيّنا من أن المفعول لا يتعجّب منه ، فيجب على من أنكر هذا أن يتعجب من (١) في بعض النسخ المخطوطة: « ولمّ جازه بإسقاط ولا النافية. المفعول ، فكأنه يجعل المفعول مفعولاً . وهذا محال .

فقال: نحن إذا ^(۱)قلنا: اجعل العامل مفعولاً ساغ لنا ذلك في الفاعل إذا تعجّبنا منه ، ولم يكن في الأصل مفعولاً كان ذلك جائزاً فيما قام مقامه ، وهو ما لم يُسمَّ فاعله ، وإلَّا لم يكن في موضعه ولا في مقامه .

قلت : هو وإن قام مقامه في أنا نُحدَثُ عنه كما نحدَث عن الفاعل ، فنحن نعلم أنه مفعول في الأصل ، فكيف يقال : أقمه مقام المفعول ؟

وأيضاً فإن أقمناه مقـام المفعـول ، فإن الفاعـل هو المُحـّـليث للفعل ، وليس كذلك ما يقوم مقامه .

فقال: قد لزمك بهذا القول أن لا تتعجّب منه على حال من الأحوال بزيادة ولا بغير زيادة ، فإنك إن زدت فيه فهمو مفعول في الحقيقة اللهم إلا أن يكون يزعم أنك لم تتعجب منه البتّة ، وإنما تعجب من غيره ، ونحن لم نسألك عن التعجب من غيره .

قلت: هذا الذي ألزمتنيه من قولك فقد لزمك بهذا القول أن لا تتعجّب منه على حال من الأحوال بزيادة ولا بغير زيادة تبيّن بعضه أنه لا يجوز أن / تقول: ما أحمر زيداً ، فإذا زدت فيه وقع التّعجب منه ، [٣/ ١٤٠ فقلت: ما أشدّ حُصرة زيد.

 ⁽١) في ط: « ذا » مكان : » إذا » تحريف واضح

يقال: أما تشبيهك أحمر ونحوه بباب التَّلاثي فإنه خطأ ، وذلك أنهم قد أجمعوا على أن الثّلاثي يتعجّب منه بلا زيادة ما لم يكن لوناً ولا خلقة ، وذلك أن الخليل زعم في قوله: ما أحمر زيداً، وما أشبهه : أنهم لم يتكلّموا به ، لأنه صار عندهم بمنزلة البد والرّجل ، لأنك لا تقول: ما أيداه ، ولا ما أرجله ، فخالف باب الثلاثي لهذه العلّة .

فقـد بان بقــول الخليل الفـرقُ بين هذين، وشبّهت بشيئين غير مشتبهين .

قلت: هذا الكلام فيه تطويلُ، لأني إنما شبهته بالألوان؛ لأنهما جميعاً لا يجوزان، وليس يلزمني إذا شبهت به من جهة أن أشبه به من كُلُّ الجهات.

فأنا أقول: إذا سئلت كيف تتعجب من قولنا: انطلق زيد؟ لا يجوز، فقد صار لا يجوز في هـذا، كما لا يجـوز:ما أحمـر زيداً، فهل يلزمني أن أكون شبهت اللّون بغير اللون، وأنا إنما شبهت به من أن هذا لا يجوز كما أن هذا لا يجوز.؟.

وأما قوله: قد اجمعوا على أن النَّلائيَّ يُتَعجِّب منه بـلا زيادةٍ ما لم يكن لوناً أو خِلْقةً. فاستثناؤه ما لم يكن لونـاً أو خلقة من أعجب الكلام، لأنه لا يتعجّب إلا من النَّلاثيّ، أو مِمّا يكـون أصله النَّلائيّ، وزيد عليه مثل: أعطى وشبهه، فإنه لا يُعرَّفُ في الألوان فعلُ ثلاثيً، فكيف يُستننى ما لم يُعرف في الكلام. وأمًا ما كان خِلْقةً وهـو ثلاثـيُّ فلـم يُشَرك التَّعجُب منـه عنـد الاخفش ، إلاَّ أن أصله أكثر من الثلاثـة ، وذلك : عَوِر ، وحَـوِل ، والأصل عنله : اعور واحوّل ، واعوارً واحوالً .

فلمًا رأيناه ثلاثيًّا ولم ندر ما أصله؟ استثنيناه من الثَّلاثيّ .

ولو كان من الثّلاثي لما قبل : عَوِر ولا حَوِل ، ولكان يقـــال : عار ، وحال ، فتنقلب الواو ألفاً لحركتها ، وانفتاح ما قبلها.

وقولهم : عَوِر وحَوِل يدلُّ على أن أصله اعوارٌ واحوالٌ ، واعورٌ واحولٌ .

والذي يقول في هذا : إنه يتعجّب منه وهــو ثلاثــيّ لا يعــرف أصله . وهذا القول مشهور من قول الأخفش .

قال : أما قولك بأنه استثنى اللّون والخِلْقة من النَّلاثيّ ، إنّه من أعجب العجب ، فليس ذلك بعجب ، لأني إنسا استثنيت ذلك من الثَّلاثيّ ، لأنه قد يأتـي شيء / بمعنـى الخِلْقـة يكون فعلُه ثلاثيًّا ، [٣/ ١؟ كقولك : عَوِر الرّجل ، فاستثنيت ذلك لهذه العِلّة .

> وأما قولك : انطلق زيدً لا يجوز أن يتعجّب منه فهذا نقُضُ لما قلّمته ، وذلك أنك ذكرت أن الفاعل يتعجّب منه ،وجعلت ذلك عِلّـة التّعجب منه ، وهو أنه فاعل ، وجعلت علة الامتناع من التّعجب أن

يكون مفعولاً ، فقد لزمك أن تتعجب من زيد في قولك : انطلق زيد .

قلت: قوله: إنما استثنيت من النَّلائيّ ، لأنه قد يأتي شيء بمعنى الخِلْقة يكون فعلهُ ثلاثيًا كقولك: عور الرجل يدلّ على أنه لا يدري ما أصل عوره ؟ وقد بينا أن أصله عند النحويين: اعورٌ واعوارٌ، وإنكاره مَنَعَنا أن نتعجّب من: انطلق زيدٌ ، فهـذا شيء قد أجمع النحويون على منعه إلا بزيادة فما معنى إنكاره ما أجمع النّحويّون عليه ؟

وأمّا قوله: إنك ذكرت أن الفاعل يُتَعجِّب منه، وجعلت ذلك عِلَة للتعجِّب منه ، وهو أنه فاعل ، فنحن لم نقل: إنا تعجَّبنا منه ، لأنه فاعل ، وإنما قلنا: إنه لا يُتُعجِّب من المفعول . وبيّنا ذلك .

وأما الفاعل فإنه يُتعجّب منه في أكثر المواضع .

وإنما منع الفاعل في قولك: انطلق زيد أن يتعجّب منه ، لأن الفعل قد جاوز ثلاثة أحرف ، فلا يجوز أن ينقل إلاّ بزيادة نجو قولك : ما أكثر انطلاق زيد وما أشبهه .

قال محمد بن بدر النّحوي : أعطى أبو جعفر علمة قباسيّة في التعجّب ، فقال : إنما معنى التعجّب أن أجعل الفاعل مفعولاً، ونحن نجعل الفاعل مفعولاً ثم لا يكون تعجّباً نحو : أقمته وأجلسته .

ونجد معنى التَعجب موجوداً كقولنا : جلّ اللهُ ، وعزّ اللهُ على معنى : ما أجَلّ اللهُ وما أعزّه ، لا على معنى الخبر بأنه صار جليلاً ، ولا بأنه صار عزيزاً .

وهكذا عظم شائك وعلت منزلتك إذا لم تُرد الخبر ، قال الله تعالى : ﴿ كَبُرتُ كَلمَةً تَخْرُج مِن أَفُواهِهِم ﴾ ‹‹، وقال تعالى : ﴿ كَبُر مَقْتًا عند الله أن تقولوا ما لا تُفعلون ﴾ ‹‹،

وقال ساعدة :

١٨٥ = * هَجَرَتْ غَضُوبُ وحُبٌّ مَنْ يَتَغَضَّبُ *(١٠

* وعَدَتْ عوادٍ دون وَلْيك تَشْعَبُ *

من شواهمد : ابىن يعيش ١٣٨/٧ ، واللمسان « حبب ، وديوان الهــذلين ١ /١٦٧ : برواية « يتحبُّ » قال أبو سعيد : وحُبَّ من يتحبب أي حُبَّ بها متحبَّة إلىّ .

وفي نسخ الأشباه : « يتغضب » وفي اللسان ، وابن يعيش: «يتحبّب» والوَّوَلُّ: المداناة ، وهومن : وَلَمَ عِلَى وَلَيَّا . وليك : أي قربك . تشعب : تخالف قصدك

وفي اللسان : في الصحاح : « وحُبّ من يتحبّب » أراد : حَبّب ، فادغـم ونقل الضمة إلى الحاء لأنه مدح ، ونسب هذا القول إلى ابن السكيت وفي ط : « هجوت » بالواو مكان : « هجرت » ، تحريف

⁽١) الكهف/ ه

⁽٢) الصّف / ٣

⁽٣) تمامه :

/ ١٤٢] أي ما أحبّها متغضّبة . /

وقال الشاعر:

٥٨٧ = لم يمنع الناسُ مني ما أردت ولا

أعطيتُهُــم ما أرادوا حُسْــنَ ذا أَدَبا(١)

أي ما أحسن هذا أدباً.

وممّا حكاه النّحويّـون من اللّفظ ومعناه التعجب:

(١) قائله : سهم بن حنظلة الغنويّ .

من شواهد الخصائص ٣/ ٤٠ ، وروايته : « لا يمنع » مكان : « لم يمنـع » « ومنّي »

وفي نسخ الأشباه : « منهم » مكان : « منّى » .

وموضع الاستشهاد به في الخصائص قوله : « حُسْن ذا أدباء » قال ابن جني : وقالوا في حَسُن : « حُسْنَ ذا » ثم استدل بالبيت

والطر : إصلاح النطل / ٣٥ ، والحزانة /١٣/٤ ، واللسان : د حسن » وقال البغدادي في الحزانة : قال الجواليقي في (شرح أهب الكاتب) : الأدب الذي كانت العرب تعرفه هو ما يجسن من الأخلاق وفعل المكارم ، ويَذُّل المجهود ، وحسن اللقاء .

وقال أبو العلاء في معنى هذا البيت : كأنه ينكر على نفسه أن يعطيه الناسُ ولا يعطيهم وبينعهم . وهو الصواب لأن ما قبلـه يدل عليه . وه ذا ، فاعـل : حُـشن ، وه أدباً ، تمييز .

وقال الصفّار: إن الشاعر أنكر على نفسه بأن الناس يعطونه ويمنعهم ، ثم قال: حسن ذا أدباً ، أي ما أحسن هذا الأدب؟ على سبيل الإنكار ، والنّهكم . انتهى سبحان الله ، ولا إله إلاّ الله ، ولله درّه ، ولله أنت ، وبــالله ، ولله . وأنشد سيبويه :

٥٨٣ = للهُ يَبْقَــى علــى الأيّام ذو حَبَدٍ تُمشْمخِرُ بِهِ الــظَيَّانُ والأسُّــٰ′′

وقال: « هذا الرجل ِ » تعجّب ، و « ياللماء » تعجّب . وأنشد:

٥٨٤ = لَخُطَّـابُ لَيْلَــى بِالنَّبِرُثُــنَ منــكُمُ اَدَلُ وأَمْضَــى من سُلَيْكِ المَفانِبِ''

(١) من شواهد: سيبويه ٢/ ١٤٤ ، وابين الشجيريّ ١/ ٣٦٩ ، وابين يعيش ٩٨/٩ ، والحزانة ٤/ ٣٦١ ، والمغنى ١٣٦/١ ، وشرح شواهد المغني للسيّوطيّ / ٧٤ ، والأشمونيّ ٢/ ٢١٦ ، والهمع والدرر رقم ١١١ ، ١١٦٤ . والشاهد من قصيدة لأمي نؤيب الهذليّ . وقيل : لمالك بن خالد الحناعي . وقيل لأمية بن أبي عائد المذليّ . وقيل : لعبد مناف الهذليّ

والشاهد من قصيدة أولها : يا ميّ أن تفقــدى قومـــاً ولديهم أو تُخْلبِيهم فإن الدهـــر خلاّسُ

أَنَّ فِي الدَّرِدَ : ويعني بقوله : ذو حيد : الوَّحَل . قال المبرد : الحيد بفتحتين : الرَّوَغان والفرار ، والمشهور : حيد بكسر الحاء ، وفتح الباء ، جمع حيَّدة كـ د حيض ، جمع حَبَّضة .

والحِيْدُ بكسر الحاء نتوءات ، والوحْدة : حَيدَة والمشمخرّ : الجبل الطويل ، والباء بمعنى في .

والظّيّان : ياسمين البرّ . والآس : هو الرّيحان .

(۲) نسبه سيبويه لفرار الأسدي ، : من شواهد سيبويه ۳۱۹/۱ ، وابن يعيش
 ۱/۲ ، والمقرب ۱۸۳/۱ ، واللسان : «برش» و «برش» : «قبيلة » ، =

وأعطى عِلَّة أخرى قياسية فقال : لا يتعجَّب مما لم يُسَمَّ فاعله ، لأنه لا فاعل فيه .

ويُبْطِل\! هذه العِلَّةَ قولُ العرب في : جُنَّ زيدٌ ، ما أجنّه ^{!"} وما اعَهْهُ، وما أشبه ذلكُ.

وأماً قوله : أجمعوا على أن النِّلاتي يتعجّب منه بلا زيادة ما لم يكن لَوْناً أو خِلْقة ، فاستثناؤه ما لم يكن لَوْناً ولا خِلْقة من أعجب الكلام ، ثم قال : لأنه لا يتعجب إلاّ من الثّلاثي أو ما يكون أصله الثّلاثيّ ، ثم زيد عليه مثل : أعطى .

وليس في قوله: إنما يتعجّب من الثّلاثي دليلٌ على أنه أراد: لايتعجّب إلا من الثّلاثة، ألا ترى أن قائلاً لو قال: إنما صلاة الظهر أربع لم يكن في قوله دليلٌ على أن غيرها من الصلوات لا تكون أربعاً، أو قال: إنما في الرقة ٣ ربع العشر لم يكن هذا دليلاً على أن غير الرّقة

وقيل: حي من بني أسد. وقد روى اللسان لفرار الأسدي :

لــزُوَّار ليلى منــكُمُ آل برثن على الهــول أمضى من سُليك المقانب تزورونهــا ولا أزور نساءكم ألهفــي لأولاد الإماء الحواطب قال : جعل اهتداءهم لنساء زوجته كاهتداء سُليك بن السُلكة في سيره في الفلوات.

⁽١) في ط: « وتبطل » بالتاء ، تحريف

⁽٢) في ط : « وماأجنه » بالواو .

⁽٣) الرَّقَةُ بالتخفيف : الدراهم ، وفي الحديث : في الرَّقة ربعُ العُشر »

لا يكون فيه ربع العشر .

قال السخّاريّ: لا يعنفي على العلماء ميل هذا الرّجل وَحيْف على أبي جعفر، وتخليطه فيما يتكلّم به ، ألا تراه يقول: وليس في قوله: إنما يتعجّب من الثلاثيّ دليلٌ على أنه أراد لا يتعجب إلاّ من الثلاثة ظنَّا منه أن هذا كلام أبي العباس، وأخذ في الجواب عنه.

وهذا إنما هو من كلام أبي جعفر ، وأما أبو العباس فإنما قال : قد أجمعوا على أنّ الثلاثيّ يتعجّب منه بلا زيادة ما لم يكن لوناً أو خيلْفةً فأنكر عليه / أبو جعفر استثناءً اللّون والخلقة من الفعل الثلاثيّ ، لأن [٣ / ٣ ؟ الألوان ليس فيها فعل ثلاثيّ .

> ولو قال أبو العباس: إنما يتعجّب من الثلاثي لانحصر التعجّب في الثلاثي. وليس هذا كقوله: إنما صلاة الظهر أربع، إنما ذلك لمن يمنع أن تكون أقل من أربع أو أكثر.

> وقوله: أعطى أبو جعفر علّة قياسية في التعجّب ، قال : إنسا معنى التعجب أن أجعل الفاعل مفعولاً . قال : ونحن : نجعل الفاعل مفعولاً ،

> ثم لا يكون تعجّبًا نحو : أقمته وأجلسته ، وهذا لا يلزم ، لأنه لم يقل : لا يصير الفاعل مفعولاً إلا في التعجّب ، إنما قال : إن قولك : «ما أحسن زيداً» أخْرَجْتَ فيه الفعل الذي كان لازماً فجعلته

متعدّيّاً ، وكان الأصل : حسَّنَ زيدٌ ، فصار فاعـل حَسُن مفعـول : أَحْسَنَ .

وما أورد عليه من الكلمات التي معناها التعجب لا ترد عليه ، لأنه إنما تكلّم في التّعجّب المبوّب له ، ألا ترى أن من تكلّم في باب التّكيد لا يَردُ عليه ما يجيء فيه معنى التّأكيد من إنّ واللام وما أشبه هذا .

ثم قال محمد بن بدر : وقوله : مثل ما أعطى وما أشبه ركماكُ ١٠ في العبارة ، كما قال : لا يجوز التعجّب من قولنا : انطلق زيد كما لا يجوز : ما أحمّر زيداً ، فهلا قال : لا يجوز كما لا يجوز أن يصلي الظهر ثلاثاً ولا المغرب أربعاً ، فإنه أظهر .

قىال السَّحْـاوّي : وأين هذا من ذاك ؟ إنما شبَّه ممتنعــاً في التَّعجب بممتنع فيه ، وأنه يتعجَّب من القبيلين بـ « أشدّ » ونحوه .

 ثُـم قال محمد بن بدر: إن بعض النحويين قال : لا يجوز التعجب من أفعل إلا على شريطة .

قال : وأمَّا قوله : أيضاً فلا يعرف في الألوان فعل ثلاثي فقد قال

سيبويه: أدِم يأَدَم أَدْمَةُ (1)، وأَدُمَ يَأْدُم (1)، أو شَهُب يَشْهُب (1)، وشَهِب يَشْهَبُ (1) شهبة (2)، وقَهِبَ يَثْهُبُ (11)، وكهُبَ يَكُهُب (٧)، وصَــدُأ يَصْدُوْ (١/١ صُدأَةً، وسَود يَسُود، وأنشد لِنُصَيب:

٥٨٥ = سَوِدْتُ فلــم أُملِك سَوادي وتحتــه فميصُ من القُومِــيِّ بيضٌ بنائقُهُ^(٢)

⁽١) أَدِمْ كَعَلِيمٌ فَهُو آدِم

 ⁽۲) وأدُّم كَكُرُّم فهو آدم
 والأدْمة : لون مشرب سواداً أو بياضاً .

واد دلمه . عول مسرب سوادا او بیدسه . (۳) مثل : کرُم یکرُمُ

⁽٤) مثل : سَمَع يَسْمَع

 ⁽٥) الشهبة والشهب : بياض بصدعه سواد .

⁽٦) مثل : فرح يفرَحُ . والْقَهْب: الأبيض : عَلَتْه كدرة

⁽V) كَهُـبَ يَكُهُـبُ من ياب كُرُم ، وكهِـبَ يكُهَـبُ من باب

فَرِحَ والوصف : أكهب وكاهب ، وهوغَبْرة مشربة سواداً (٨) صَدَّايصْلاؤمن باب كرُم ، وصدىءَيَصْدَامن باب فَرِح ، والاسم : صُدَّاةً ،

وهو شقرة إلى السّواد . () (٩) من شواهـد : سيبـويه ٢/ ٢٣٤ ، والخصــائص ٢١٦/١ ، وابن يعيش

٧/ ١٩٧ ، ١٩٧ وفي هامش الحصائص : القوهميّ : ضربٌ من الثياب البيض ينتسب إلى

قوهستان ، وهو إقليم في فارس . والبنائق : جمع بنيقة ، وهمي الدُّمرا الشي تدخـل فيهــا الأزرار ، ويريد بالقميص الذي تحت سواده قلبه وخلقه .

وقىال غيره : ذَرِثت عَيْثُهُ ذَرَأً ، (() والـذَّرَأَة : البياض . وقىال / ١٤٤ الرَّاجَز : /

٥٨٦ =وقـــد عَلَتْتِــي ذُرَّأَةً بادِي بَدِي وَرَثُيَّةً تنهضُ فـــى تَشَلَدُيي'')

(١) دْرِىء كَفِرْح ، ومنَّع . والاسم : اللَّهُوَّأَةُ

(٢) رجز نسب في سيبويه إلى أبي نخيلة

من شواهد: سيبويه ٢/ ٤٥ ، والمقتضب ٧/٧٤، وإصلاح المنطق ، ١٩٤ ، والخصائص ٢/ ٣٦٤، واللسان: وذرأه، وورشاء ووبسدا،، وبعده في اللسان: وبداء وفي إصلاح المنطق:

* وصار لِلْفَحْل لِساني ويَدِي *

وفي ط: (وربية) تحريف صوابه من المخطوطات والمراجع السابقة . وقوله : (بادى بدى) : اسهان ركّبا في اسم واحد. قبال سيبويه ٢/ ٥٤: (وأما قوله : كان ذلك مادي بدا ، فإنهم جعلوها بمنزلة : خمسة عشر ، ولا نعلمهم أضافوا ، ولا يستتكر أن تضيفها، ولكن لم أسمعه من العرب. ومن العرب من يقول : بادى بدى » .

وقال ابن يعيش : ١٢٢/٤ ، ١٣٣ . « العرب تقول » : افعـل هذا بادي بدا ، بياء خالصة وألف خالصة .

والمعنى : أول كل شيء ، فبادي بدا : اسهان رُكّبـا ، وبنيا على تقـدير واو العطف ، وهو منكور بمنزلة خمسة عشر ، ولذلك كان حالاً .

وأما بدا فأصله : بَداء ، فخففوه بأن قَصرَوُه بحـذف ألف ، فبقى بـدأ ، فخففت الهمزة بقلبها ألفاً » .

والرّثية كها في إصلاح المنطق ٣٢/٢ : وجع في الركبتين يعتسري الكبـير من الناس . =

وقال الشاعر:

٥٨٧ =لقد زَرقَتْ عينىاك يا ابـنُ مُكَعْبَـر

كما كُلُّ ضَبِّيًّ من اللَّوْمِ أَزْرَقُ(١)

وأما قوله : إنما ترك الاخفش التَمجب في عَور وحَول ، لأن أصله اعورٌ واحولٌ فخلاف ما عليه أهل العلم ، لانهم مجمعون على أن الأصل الثلاثي وما فيه زيادة فَرْعُ ، فحوِل أصلُّ لاحولَ واحوالَ .

قال سيبويه : وأما الفعل فامثلته أخذت من لفظ أحداث الأسماء فه «ضرب» واستضرب مأخوذان من الضُرَّب لا أن:ضرب من استضرب، ولا استضرب مِنْ ضرب .

قال السّخاوي: وهذا لا يلزم أبا جعفر ، لأنه ردَّ على الأخفش لا عليه ، وإنما يلام لو نقل عن الأخفش ما لم يقل .

وأيضاً فإنَّ ما ذُكره عن سيبويه لا يلزم منه تخطئة الأخفش فيما

⁼ ومعنى تنهض في تشدّدي : أنه إذا نهضت اعترضت هذه الرّثية عند قيامي ، وإذا قعدت سكنت .

انظر هامش المقتصب ٤ /٢٨

⁽١) من شواهد: اللسان: ﴿ زَرَقَ ﴾.

وفيه قال ابن سبدة : الزّرقة: البياض حيثيا كان ، والزرقة : خضرة في سواد العين ، وقيل : هو أن يتغشى سوادها بياض.

ذهب إليه ، لأنه لم يقل : إن عَوِر ماخوذ من اعور واعْوَارَ، ولا أنحوِل ماخوذ من احول واحوال ، وإنما قال : إنه في معناه ، وكما لم يتعجّب من ذلك لم يُتعجّب من هذا .

ثم قال محمد بن بدر : وأما قوله لو كان من الثلاثي لَمَا قبل : حول وعور ، ولقيل : حال ، وعار بالقلب فليس ذابِوهُم ، وإنما صحت الواو ، لانهم أرادوا بـ « حول » من المعنى ما أرادوا باحول ، فأجروه مجراه ، لا أن أصل فيل : افعل ولا افعال ، ألا ترى أنهم قالوا : احتال واعتاد واقتاد بالإعلال ، وإنما أصحوه حين أرادوا معنى ما يصح فقال : اجتوروا(۱) واعتونوا ، واحتوشوا ؛ لأنهم أرادوا معنى تجاوروا وتعاونوا (۱) وتحاوشوا ، لا أن أحدهما أصل الآخر، فهكذا عور وحول

يدلّ على هذا أنهم إذا أرادواغير هذا المعنى أعلّوه فقالوا: أعار⁽⁴⁾ / 180] زيدٌ عَيْن عمرو وسادَها⁽⁶⁾./

- / ١٤٥] زيد عين عمرو وسادها (١٤٥ / الله عين عمرو وسادها (١٤٠ / الله عين عمرو وسادها (١٤٠ / الله عين عمرو
- (۱) في نسخ الأشباه: (واختونوا) والصواب: اجتوروا. وانـظر الممتـع
 ۱۹۳/۱ ، وما بعده يدل على هذا التصويب.
- (۲) في نسخ الأشباه: و وتحاربوا ، تحسريف صواب من الممتع ١٩٣/١،
 والأسلوب.
- (٣) في القاموس: التحويش: التجميع. واحتوش القومُ الصيد: أنفره بعضهم
 على بعض، وعلى فلان : جعلوه وسطهم كتحاوشوه.
- (٤) في ط فقط: عار، وفي النسخ المخطوطة: «أغار» بالهمزة والخين، ولعل الصواب: أعار، لأن الحديث عن مادة: «عور» بالعين.
- (٥) في طُّ: «وسادهًا» بالدال، وفي بعض النسخ المخطوطة و«ساءهـــا» بالهمــزة، =

قال: وأمّا قوله: فَتُقِلَتْ \الواو لحركتها وحركة ما قبلها فيلزمه أن يقول في: أُدَّلُوَ: أَدُلاَ المحركتها وحركة ما قبلها ، والوجْهُ تحركها وانفتاح ما قبلها .

قال : وأما قول الاخفش فإنما أراد به أن أفعلَ وافعالَ الأصل في الاستقبال ، لا أنَّ حَوِل مأخوذ منهما ، وهذا قول سيبويه استغنوا عن حَمر باخْمَرٌ ، كما استغنوا عن فقر بافتقر ، والمستغنى به هو الفرع ، والمستغنى عنه هو الأصل .

قىال السخّاري: قوله : إن الأخفش أراد أنهما الأصل في الاستقبال فأي استقبال في : عُور وَحول ؟ وليس ما قاله بمعنى ما قاله سببويه في حَمِر واحْمَرَ ، ثم استدرك خطـاًه فقـال : علـى أن افعـلّ وافعال مطردان في الألـوان نحو : اسـودّ واسوادّ، وابيض وأبياض ، واصفرٌ واصفارٌ إلاّ أن افعل أكثر ، لأنه الأصل في الاستقبال .

قال : وأما حول وعُور فمن باب الأدواء، لأنهما عيبان والعيب أشبه بالأدواء، وليس افعل وافعال في بـاب الأدواء كثيراً، لا يكـادون يقولون في اجرب: اجراب، ولا في اجـذم، اجذام، وإنما يجرونه مجرى الدّاء نحو جَرِب، وصَلِع، وشَيْر(٢٠)، وهو أدخل في الدّاء منه ولا الصواب: وسادها، ففي اللسان نسود، وساد، واسود اسوداداً، ومعنى سادها، على هذا جعلها مظلمة. وفي اللسان أيضاً: سَدِد الرجل كما تقول: عَورت عينه

⁽١) في ط فقط: فتقلب.

⁽٢) شَيْرِ الرجل من باب طَرِب ، فهو أشتر . والشُّتُر: انقلاب في جفن العين.

في الألوان، إلّا أنهم يشبّهون الشّيء بالشّيء إذا قاربه فيقولون: حَوِل وعَوِر كما قالوا: رَجِع، وضَمر، وزَمِن(\)

ولا تكاد تجد في الألوان اسماً على فَبل،فلا يقولون : حُمير ولا صَفِر ولا شَهِب .

قال : فهذا يُقوَّى أن العيوب مخالفة للألوان التي لا يمتنع فيها افعلَّ وافعال ، وافعالَ لا يمتنع من الألوان ، لأنه مبنىّ له .

وأما العيوب فأقرب إلى الأدواء . وهكذا ذكر سيبويه .

قال محمد بن بدر: إنما لم يتعجبوا من ضُرِب زيد وأشباهه إلا بالـزيادة كراهـة أن يلتبس ، ففرقوا بين التمجب من فعل الفاصـل والمفعول ، وذلك أنهم فرقوا بين فعل الفاعل وفعل المفعول في غير التعجب ، فأرادوا أن يفرقوا بينهما أيضاً في التعجّب ، فلو قالوا في ضُرِب زيدٌ: ما أَضْرَب زيداً لالتبس فِعْلُ الفاعل بفعل المفعول ، فأتوا بالزيادة ليصلوا إلى الفرق بينهما .

قيل له : إن قولهم : ما أجنّه محمول على المعنى فاستجازوا / ١٤٦] فيه ما استجازوا فيما حُمل / عليه ، ألا ترى أن جُنَّ زيد فهو مجنون داخلٌ في حيِّز الأوصاف التي لا تكون أعمالًا، وإنما تكون خِصالاً في الموضعين بغير اختيار مثل : كُرُم فهو كريم ، ولؤَم فهو لئيم ، خِصالً

 ⁽١) يقال : رجلٌ زَمِن ، أي مُبْتلًى .

لايفعلُها الموصوف فهكذا: جُنَّ فهو بَجْنُون، إنما هي خَصلةً في الموصوف لا اختيار له فيها ، فاجرى مُجْرَى : رقَعَ^{١١} فهو رَقِيعٌ ، وبلَّد فهو بليدٌ ، إذْ كان داخلاً في معناه .

والدَّليل على صبحة هذا : أنَّ العـرب لا تتعجُّبُ من أفعـل لايقولون: ما أحْمَرهُ، ولا ما أسوَّده، ولا ما أفطسه.

ويتعجّبون من أحمق ، وأرعن ، وألدّ ، وأنوك ، فيقـول : مأخّفَهُ، وما أرعنه، وما ألدّهُ، وما أَنْوكَهُ، لأن أحمق بمنزلة بليد، وألدّ بمنزلة : مرس ، وأنوك بمنزلة جاهل ، فحملوه على المعنى .

فهكذا جُن زيدٌ حُميل على المعنى ، لأن العرب تُشَبُّه الشيء بالشي ، وتَحْمِل على المعنى إذا وافقه ، واقترب منه .

فمن ذلك قولهم : حاكم زيدً عمـرُّو برفع الاثنين جميعاً ، لأن كل واحد منهما فاعل .

قال أوس :

٥٨٨ =تواهــق رجـلا ها يـداهُ ورأْسُــهُ

له قَتَـبُ فـوقَ الحقيبـةِ رادفُ(١)

(١) رَقُع من باب ظَرُف، والوصف منه: رقيع، والرقيع والمرقعان: الأحمق.

(٢) في نسخ الأشباه: « تواهن ، مكان: « تواهق » ، تحريف وفي نسخ الاشباه
 ايضاً : جَلدُ مكان : « فوق » . والتصويب من الديوان/ ٧٣
 وفي سيبويه : « خلف ، مكان : « فوق » =

وقال القطامي :

٥٨٩ = فكَّرت تَبْتَغِيه فَصادَفَتْـهُ على دَمِه ومَصْرَعَـهِ السَّباعا(١)

= وفي الديوان: «يديه ورأسَهُ ، بالنصب

وهو من شواهـد: سبيـويه ١/٥٤٠ ، والمقتضب ٣/ ٢٨٥ ، والخصـائص ٢/ ٢/ ٢٤ ، ١٤٦٨ ، واللسان : د وهق ،. وانظر ديوانه / ٧٣

و في اللسان: المواهقة في السّير : المواظبة ، ومدّ الاعناق ، وهذه الناقة تواهق هذه كأنها تباريها في السير . و في حديث جابر : « فانطلق الجمل يواهق ناقته مواهفةً » أي يباريها في السير .

وفي الشاهد أراد الشاعر أن الناقة تواهق رجلاها يديه ، فحذف المفصول ، وقد علم أن المواهقة لا تكون من الرَّجلين دون البدين فأضمر : وأن البدين مراهقتان [بكسر القاف] فأضمر للبدين مراهقتان [بكسر القاف] كها أنها مؤاهقتان [بفتح القاف] فأضمر للبدين فعلاً دل عليه الأول ، فكأنه قال : وتواهق يداه رجليها ثم حذف المفعول في هذا كها حذفه في الأول ، فصار على ما ترى : تواهق رجلاها يداه ع.

* تواهق رجلاها يديه ورأسهُ *

وقال: (فمن أنشده برفع اليدين فقد أخطأ ، لأن الكلام لم يَستَغُن ،

 (١) من شواهد: سيبويه ٤٣/١، ونوادر أبي زيد ٣٦، وقد استشهد بهذا البيت على أن النّحوي ربما غير الرواية قائلاً : والرواية الأخرى التي لا اختلاف بين الدّه إذ فيها :

فَكُرُّتُ عَــد فِيقَهَا إليه فالفست عنــد مُصرُّ السَّباعا فهذا مكشوف لا مجتاج إلى احتيال ولا استدلال ، وهو كثير . وفي الخصائص ٢٣٦/٢ استشهده على أنه إذا وافقته والسَّباع معه فقد دخلت السَّباع في الموافقة ، فكانه قال فيا بعد: وافقت السَّباع ، وهو عندنا على حذف مضاف أي وافقت آثار السَّباع . =

لأن السّباع قد دخلت في المصادفة ، وقال :

٩٥٠ = لَنَّ تراهـا وإن تَأَمَّلْتَ إلا ولها في مفـارق ِ الـرَّاس طِيبًا(١)

لأن الطّيب قد دخل في الرّؤية .

قال أبو على : (لأنها لو وافقت السّباع هناك لأكلتها معه) ، والرّواية الأخرى
 هي رواية القطامي في ديوانه / ١١. من قصيدة مطلعها:

قفى قبـل التفــرق يا ضباعا ولا يك موقف منــك الوداعا والشاعر يصف بفرة وحشية فقدت ولدها فتطلبته فوجدت السبّاع قد أكلته . وانظر هامش الخصائص في هذا الموضع .

(١) الشاهد نسب في سيبويه لابن قيس الرقيات، والرواية فيه: و ولُوءً مكان :
 و إنَّ ، من شواهد: سيبويه ١٤٤١ ، والمقتضب ٣/ ٢٨٤ ، وابن يعيش
 ١٠٥١ ، والمغنى ٢٧٧/٢ ، والخصائص ٢/ ٤٢٩ .

وفي المقتضب: « الرؤية قد اشتملت على الطيب ».

قال المبرد: و وهذا البيت أبعد ما مرّ ، لأنه ذكره من قبّل الاستغناء ، وإنحا جاز نصبه على رأيت ، لأن المعنى لن تراها إلاّ وأنت ترى لها في مضارق السرأس طيباً . فهذا على الإضهار ».

وفي الحصائص: علق على هذا الشاهد بقوله : و وهذا هو الغريب من هذه الأبيات . ولعمري إن الرؤية إذا لحقتها فقد لحقت ما هو متصل بها، ففي ذلك ششان :

سبين أحدثما: أن الرؤية وإن كانت مشتملة عليها ، فليس لها طريق إلى الطيب في مفارقها ، اللهم إلا أن تكون حاسرة غير مقنعة ، وهـلمه بِذُلَّةُ وتطـرح لا توصف به الحِفِرات ولا للعشقات . . .

والأخر : أن هذه الواو في قوله : و ولها » كذا هي واو الحال ، وصارفة للكلام إلى معنى الابتداء ، فقد وجب أن يكون تقديره : لن تراها إلاّ وأنت تعلم أو تتحقق أو تُشكّمُ ، فتأتي بللبتدأ ، وتجمل ذلك الفعل للقدّر خبراً عنه » . قال السّخاوي: إنما قالوا. ما أجنّه ، لأن جُنّ لا فاعل له فهو في المعنى تعجّب من الفاعل ، لأنه لا يقال : جَنّه إنما يقال : أجنّه -قال محمد بن بدر :

فإن قال : فقد قالوا : ما أسرّني بكذا وكذا ، وهذا دليل على أنه يجوز أن يتعجّب من : ضُرِّب زيدٌ .

قبل له : ليس في هذا دليلٌ علىي جواز التّعجب مِنْ : ضُرِب زيدٌ ، لأنه يجوز أن يكون « ما أسرني » تعجّباً من : سُرِرْتُ فيكون / ١٤٧]محمولاً على ما قدّمناه ذكرَهُ/في جُنّ زيد، فيكون بمنزلة : بُرَّ حَجُّكم ، فهو مبرور .

قال : ويجوز أن يكون ما أسرني بكذا تعجّباً مِن سارٌ ، أي حسن الحال في نفسه وأهله وماله ، وفرسٌ سارٌ أي حسن الحال في جسمه ولحمه ، وضيعة سارة بمعنى اهلة عامرة فيكون سارٌ بمعنى قولك : ذو سرور ، لم يُتّعجّب منه على هذا كما قالوا : "عيشة راضية" أي ذات رضي ٌ ، ورجُلٌ طاعم كاس ٍ ، أي ذو طَعام وكُسْوة ، فيكون ما أسرني جارياً على ما قدمنا غير خارج عما رتّبنا.

المسألة الثالثة [في الأمر من : « إدًا » ومن : « لايَؤُدُهُ»]

قال أبو جعفر : كيف تأمر من قوله تعالى : ﴿ لقد جِئْتُم شيئًا إِذًا ﴾ (١)، ومن قولـه تعالى ﴿ ولا يَؤُدُهُ حِفْظُهُمـا ﴾ (١) ؟. فقــال أبــو العباس : هاتان مسألتان :

أما « إدًّا » فلا يؤمر منه؛ لأنه اسم موضوع للدَّاهية والأمر العظيم.

قال أبو جعفر: وقد قالت العرب: أدَّ يَؤُدَ^(١٦)، فنطقت بالفعل، ثم صرّف النّحويون، فقالـوا في الأمـر منـه: أدّ يا هذا بالإدغـام والفسـمّ والكسر، وبالإظهار نحو: اودُدْ مثل، ، اردُدْ.

قال أبو العباس : التّصريف فيها دعوى تحتاج إلى برهان .

قال أبو جعفر: لا يحتاج إلى ذلك ، وقد حكوا لهـا نظائـر من المضاعف .

⁽۱) مریم/ ۸۹

⁽٢) البقرة/ ٢٥٥

⁽٣) في القاموس : أَدُّنَّهُ الدَّاهيةُ تؤدَّهُ ، وتئيلُهُ ، وجمع الإِدِّ : أدادٌ وإدَدٌ .

منها: قول أحمد بن يحيى ، تقول : ازْرُر عليك قَميصَـك وزْرَهُ وزْرُهُ ، وزُرِّهِ مثل : مُدَّهُ ، ومدُّهُ ، ومُدُّهِ .

قال أبو العباس: هذه الأشياء لا تصرّف قياساً، ولايشبه بعضُها ببعض إلاّ بسماع من العرب ، إذ لو كان هذا لجاز أن تقول : وفَر ينرُ ، وودَع يدع قياساً على : قام يقومُ ، وضرب يضرب ، وإنما يصرّف منه ما صرّفت العربُ ، ويُثْرك منه ما لم تُصرَّفه العرب اقتداءً بها .

قال أبو جعفر : ليس هذا قولُ أحدِ من النّحويين عَلمناه ، وذلك أنه لا يمتنع القياس في شيء من المضاعف على : ردّ يَرُدُّ ، فنقول : سَنَّ يِسُنُّ ، وَأَدْ يُؤُدُّ كما قلنا: ردّ يَرُدُّ.

ولوكُنّا لا ننطق إلاّ بما نطقت به العرب ، ولا نقيس على كلامها 4/ ١٤٨]لبطل / أكثرُ الكلام .

ولا يجوز قياس: وذريدار، وودع يدع على المضاعف، لأنه معتـلُ قلَّ استعمـالُهم الماضي فيه؛ لاستثقـالهم الـواو حتى تبـدل، فيقولون في وحد: أحداً، فلما استثقلوا الواو، وكان تَرك في معنى: وَدَع ووذَر استغنوا عنه بترك

وكان بعض العرب قد قال : ودّع ووذّر على القياس فلا معنى

⁽١) في ط: ﴿ أَحَداً ﴾ بالنصب ، تحريـف .

لقوله : لجاز أن تقول : وذر وودع ، لأنه قد قيل .

قال أبو العباس : إنا لم نشبّه مضاعفاً بمضاعف ، وإنما أردنا أن نريك أن العرب قد تُصرّف شيئاً وتمنعهُ في نظيره(١)

وأما قولك : إن هذا معتلُّ فليس بالاعتلال مُنِع من أن يبنى له ماضٍ مثل وزن يزن .

قال أبو جعفر : هذا الذي ألزمتنيه من أنّي قلت : من أنه لم يُسْن منه ماض ِ ، لأنه معتلٌ غير لازم .

وكلامي يبين خلاف هذا ، لأني قلت : لم يُبْن منه ماض ٍ لِعلَّة ، فكيف ألزم أنى اعتللت بأنه لم يقع منه ماض ٍ ، لأنه معتل ؟

قال أبو جعفر : ولم يجب عن المسألة الأخسرى وهمي : ﴿ وَلَا يؤوده ﴾ .

والجواب : أن تقول : أَدَّ يا هذا، نظير:قُلْ، لأنَّآد يؤودُمثل قال يقول :

قال محمد بن بدر : قول أبي العباس : لا يجوز أن يؤمر من قوله تعالى ـ « إدًا » ، لأن العرب لم تَبْن منه فِعْلاً .

الذي عليه عامة أهل العلم : لا ، لأن الادٍ وصُفٌ غير جارٍ على

⁽١) في ط: (نضيره) بالضاد ، تحريف .

فِعْل، وإنماهو موضوع في كلام العرب للأمر العظيم فحكمـه حكم الأسماء التي جاءت غير جارية على فِعْل .

وإذا كان هكذا لم يجز أن يبنى منه فعلٌ من حيث إن الاسماء ليست مأخوذة من الأفعال ، وإنما تصدر الأفعال عنها . ولو كانت الاسماء كلّها مشتقة لارتفع أن يكون في الكلام اسم البتة

والدكيل على هذا أنه ليس أحد من العرب ولا من العلماء يجيز أن يأمر من صاع ، وفَرَس ، ولا من جَعفر ، وحُبِّرُج (١٠ وضِفدِع (١٠ ، ولا من جَعفر ، وحُبِّرُج (١٠ وضِفدِع (١٠ ، ولا من الأوصاف التي ليست بجارية على فعل نحو : خُود (١٠ وبكر ، ولحِق ، وسلهب (١٠) ، وعرطل (١٠ وجعشم (١٠) ، لأن هذه الأسماء غير جارية على فعلها ، يدل على أن من الأوصاف ما لا يجوز أن يبنى له فعل متصرف في الأمر والدعاء والخبر .

وغير ذلك الأسماء المبنيَّة للمبالغة نحو : أكَّال وأكول ، لا يجوز

⁽١) الحُبْرُج بالضمّ : من طيور الماء . انظرِ القامـوس .

 ⁽۲) ضفدع مثل: ﴿ زِبْرِج، وجَعْفر، وجُنْدَب، ودِرْهُم، في الحركات.

⁽٣) الخُوْد : الحسنة الخلق ، والشابة الحسناء .

⁽٤) السُّلهب : الطويل أو من الرجال ، وجمعه : سلاهبة.

^(•) العرَّطل والعرطليل : الفـاحش الطــول ؛ والعــر طويل : الحــــن الشبــاب والقدّ .

 ⁽٦) الجعشم كجعفر: الوسط، وكَقُنْقُذ، وجُنْدَب: القصير الغليط: الشديد،
 والطويل الجسيم، ضِدً

أن يصرّف منها فعل، لأن هذه الأبنية وإن كانت تعمل عمل الأفعال فهي غير جارية على الفعل/

> وإذا كان ما يعمل عمل الفعـل لا يجوز أن يصرّف له فعل فما لا يعمل عمل الفعل أوْلي أن لا يصرّف له فعل.

> > هذا قول أهل التّحصيل من أهل صناعة النحو .

ولا يقال : أدُّ يَؤُدُّ فهو إدُّ، كما يقال: أدُّ يؤدُّ أدًّا فهو آدّ .

وليس الإدُّ هو الآدَّ ، فإن (الآد) جارِ على الفعل ، والإِدّ وصف غير جارِ على فعل .

وقول أبي جعفر: قد صرّفه النحـوّيون تَقُولٌ منه. والّــــدين يقولون: أَدَّ يُؤُدُّ فهو آد: إذا ألقاء في الإد، فهو بمنزلة لَحَمهُ يُلْحُمه فهو لاحِمُ إذا أطعمه اللَّحْمَ .

فلو قبل لنا: كيف تأمرون من اللحم ؟ لقلنا: لا يجوز، لأن اللحْمَ اسم غير مشتتق من فِعْل، ولاهو وصفٌ جارِعلى فعل، ولا تُكلَّم من لفظه بفعل ، فيكون هو اسماً لذلك الفعل .

وكذلك شَحَمَه (١٠ وزبدة (١٠) إذا أطعمه الشَّحم والزَّبد، وقولك أدَّه بمنزلة قولك يَزْبده وقولك : آد لدَّه بمنزلة قولك : زَبده وقولك : يَؤَدُه بمنزلة قولك يَزْبده وقولك : آد كقولك زابد، والإد الذي هو الأمر العظيم بمنزلة الزَّبد الـذي هو (١) من الفاموس: شحمه كمنعهُ : أطعمه إياه.

(٢) من القاموس : زَبَدَهُ : أطعمه إياه.

اللَّبن ، فكما لا يجوز أن يأمر من الزّبد، كذلك لايجوز أن يأمر من الإّدّ ولا تُصرّف له فعلاً يكون هو اسماً له .

هذا هو الذي عليه أهل العلم باللَّغة .

ومعنى قـولهم: كيف تأمـر من الأسماء؟ إنمـا هــو مجــازً، لأن الأسماء لا يؤمر بها، وإنما يُؤمـر بالفعــل إذا كان غيــر واقع، فــإذا قال قائل: كيف يُؤمِّر من ضارب، أو من طويل؟

فإنما معناه، كيف يؤمر من الفعـل الذي هــو جارٍ عليــه أو اسم له؟ فتقول: اضْرِب، وطُلْ، لا أنهم يقولون: ضرب، وطال.

فإن قيل لنا :كيف يؤمر من بِكْر وخَوْد؟

قلنا : لا يجوز ، لأنه ليس اسماً للفعل ولا جارِ على فِعْل فسبيلُه سبيلَ الأسماء التي هي موضوعة غير مشتقّة ، وكذلك قَتَّـال ، وأكّال ، وضَروب لا أفعال لها .

وهكذا سُلْهِب ، وعكروت ، وما أشبهه وهو كثيرٌ .

فهذا حقيقة ما ذهب إليه خصمك ، ولا حجَّه فيما حكيته عن ثعلب ، لأنا لا نخالفك فيه .

وحكايتك عن النّحويين: أنه لا يمتنع شيء من الأسماء من أن نقيسه على رَدْ يُردُّ كَلْيِبُ عليهم .

وقولك : لوكنا لا ننطق إلا بما نطقت به العرب، ولانقيس على

كلامهــا لبطل أكثر الكلام ، يدلّ على جهل / باللّغة؛ لأن من الكلام [٣/ ٥٠ ما لا يقاس.

> ولو قيل: كيف يؤمر بـ «إدِّهاو بكر، أو صـارِد(١)، أو قتال،، أو ما أشبه ذلك مما ليس بجار على فعل.؟

لقلنا: العرب لا تأسر من هذه الأوصاف بلفظ الصّفة إلاَّ أَنْ يكون له فِعْلُ منطوق به نحو :طُلْ، واقْصُر، واسْهُل واكْرُم؛ لأنهم يقولولون طال ، وقَصْرُ وسَهُل، وكَرُم ، ولا يأمرون مِن بِكْرٍ ولاَ خوْد ولا لصَّ (() ولا إذَّ ، وما اشبهه ، لأنها لا فِعْل لها ، فإن أثرنا أَنْ نأمر بشيء منها ألزمناه دكان » وجعلناه خبراً لها ، فنقول : كن إداً ، وكوني خَوْدًا ، وذلك أن معنى اضرب : كن ضارباً .

فهكــذا ينبغي إذا أمر بهذه الأوصاف . وكذلك الأسماء يؤمر بها على هذا ، فيقال : كن عليه سَبِّفاً ،وكن له حَجَراً ،وكن فيها أسداً .قال الله تعالى : ﴿ قُل كونوا حِجارةً أو حديداً ﴾ (() ﴿ وقالوا كُونوا هوداً أو نصارى ﴾ (⁴⁾ ، ﴿ ولكن كونوا رَبَّانِيِّن ﴾ (() .

 ⁽۱) في القاموس ، سهم صاردٌ ومصرادٌ : نافذ .

⁽٢) في ط: ﴿ لَهُن ﴾ مكان: ﴿لصَّ ، تحريف

⁽٣) الإسراء/ ٥٠.

⁽٤) البقرة/ ١٣٥.

⁽٥) آل عمران/ ٧٩.

وقال الشاعر :

٥٩١ =أحارِ بن بَدْرِ قد وَلِيت وِلايـــةً

ف كن جُرَدًا فيها تَخُونُ وتَسْرِقُ(١)

فإن قال : فكيفيؤشرمن طريق ٢٠ ما يتكلّم عليه أهل اللغة من التّصريف من الأبنية قياساً لم يُتكلّم به .؟

قيـل له: إذا تكلّفنا ذلك فـإن إذًا ليس بعمل(٣)؟ ولا داء، ولا علّة ولا لون، ولا خِلْقة، وإنما هو خَصلة، وأفعال الخصال لا تكـون إلاّ على: فَعَل يَفْجِل فِيكُون الفعل من وإذًه كالفعل مِن خِلَّ^(٤) فتكون وإدّه بكسر الهمزة كقـولك: خِـلّ. فإن شئت قلت: إدّ بكسـر الهمزة والـدّال كقولك؛ خِـلّ، وإن شئت قلت: ايـدَد كمـا تقـول: اخلل، - وقولك:إذً كقولك: خلّ. هذا هو القياس الذي يعمل عليه، ويألفه الثقة.

(1) مسن شواهـــد: أمـــالي المرتضى ٧/ ٣٨٤ ، العينـــي ٢٩٦٦/٤، والاشمونـــي ٣/ ١٧٤ ، والهمع والدرر رقم ٧١٩.

وفي الأصل: ﴿ يخون ويسرق ﴾ بالياء فيهما .

والشاهد لأنس بن أنيس كها قال المبرد ، أو أنس بن زنيم كها قال العينيّ . والولاية التي وليها هي: د رامهرمز ، . انظـر قصـة هذه الــولاية في الــدرر اللوامع ٣/٤٥.

 (٢) في ط: (من جراين) مكان: (من طريق) تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

(٣) في ط فقط زيادة: ((١٥) بعد كلمة: ((يعمل)). بالياء، وفي النسخ المخطوطة:
 (تعمل) بالتاء

(٤) في طفقط: « حل » بالحاء وتكررت بالحاء في كل المواضع .

المسألة الرابعة

[في مررت برجل أسهل خد غلام، أشدّ سواد طرّة]

ّ سأل أبو العباس ، فقال : كيف تقول : مررت برجل أسهل خدّ غلام / أشد سوادِ طُرّة؟

فقال أبو جعفر : في هذه المسألة وجوهُ:

أجودها أن تزيد فيها ألفاً ولاماً، فتقول: مررت برجـل أسهل خدّ الغلام أشدّ سواد الطرّة.

وإنما قلنا: إن هذا أجود الوجوه ، لأن سيبويه قال : « اعلم أن كينونة الألف واللام في الاسم الآخر أكثر وأحسن من أن لا يكون فيه الألف واللام ، لأن الأوّل في الألف واللام وغيرهما ههنا على حالة واحدة ه (١) ، يعني سيبويه أن الأوّل لا يتعرف بإدخالك الألف واللام في الثّاني ، ألا ترى أن قولك : مررت برجل أسهل خدّ الغلام أشد سواد الطرّة أنه لم يتعرف أسهل ولا أشد، فاختير دخول الألف واللام ليكونا بدلاً من الهاء .

وإن شئت جئـت بـالهاء، فقلت: مـررت برجـل أسهـل خــد غلامه،اشدّ سواد طُرّته.

⁽۱) انظر سيبويه ۱۰۱/۱

قال أبو العباس: في هذه الأجوبة ما قد أحلت به على قول النحويين أجمعين، وليس فيها جواب عما سألناك عنه، وذلك أنا سألناك فيها بلا ألف ولام، ولا هاء، فزدت فيها ما ليس فيها، وكان ينبغي أن تُرد المسألة على هيئتها فتقول: هي خطأ إذا لم تدخل فيها الألف واللام أو الهاء، وتُبيِّن من أي وجه كانت خطأً، أو تجيب فيها إذا كانت صواباً على هيئتها إذا أجبت؟

قال أبو جعفر: أمّا قولي مررت برجل أسهل خدّ الغسلام أشد سواد الطّرة فهو بمنزلة قولك: مررت برجل أحمر خدّ الغلام، وما أشبهه وهوكثير في كلام العرب.

أنشــد سيبويـــه :

٥٩٢ =أهـوى لها أسفع الخـدَّيْن مطّرقُ

ريش القوادِم لم يُنْصَبُ له الشَّبكُ ١١٠

⁽١) من شواهد: سبيريه ١٠٠/١، وانظر ديوان زهير والهامش ٦٦. والسفعة : سواد يضرب إلى الحمرة ، ومطرّق : ريشه بعضه على بعض ، والقوادم : ريش مقدم الجناح ولم ينصب له الشبك : يعني أنه وحشى لم يؤخذ ولـم يترك. انظرها مش الديوان.

وفي ط فقط: (الصّوارم ، مكان : (القوادم ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وسيبويه والديوان وفي ط أيضاً: تنصب، بالتاء

وأمًا قولي : مررت برجل أسهلُ خذّ غلامه أشد سواد طُرّته ، فأسهلُ مرفوع بالابتداء، وخدُّ غلامه خبره ، والجملة في موضع جرَّ ، وكذا الجملة الثانية كما تقول : مررت برجل أسود غلامُه أحمر أبوه . وهذا أشهر من أن يحتاج أن يستشهد له .

ونظيره قوله عزّ وجل: ﴿ أَمْ حَسَيْبِ الَّذِينَ اجْتَرْحُوا السَّيِّاتِ أَنْ نَجْعَلَهُ مِنْ اللَّـذِينَ آمنــوا وعَيلُــوا الصّالحـــات / سواءً محيلهُـــم ٢ /٣٦ ومماثّهم ﴾(١) على قرأة من قرأ بالرَّغع وهو أحسن .

> وكذلك الرّفع في المسألة أحسـن . وكذا كلّ ما لم'' يكن جاريًا على الفعل ، فهذا حكمــه .

وأما قولي: (مررت برجل أسهل خدُّ غلامه أشدَّ سبواد طرَّته » فعلى أن أجعل أسهل نعتاً لرجل ، وأجعله بمعنى يسهُّل فـأرفع خدَّ باسهل . وكذلك الجملة الثَّانية كما تقول : مررت برجل أحمر أبوه. والرَّفع أجود .

وإنما جاز أن تجريه على الأول ، لأنه بمعنى ما هو جارٍ على الفعل . ونظيــره القراءة « سواءً محياهم وممائهم ».

⁽١) الجائية/ ٢١، وقراءة الرفع همي قراءة القراء العشرة ما عدا حمزة والكسائق وخلف وحفص فإنهــم قرءوا بالنصــب . انظــر النشر في القـــراءات العشر ٧/ ٣٧٧.

 ⁽٢) في ط فقط وردت العبارة على النحو التالي: و وكذلك سهل ما لم يكن ، الخ تحريف صوابه من النسخ المخطوطة.

وأمًا قولك : إني زدت في المسألة ألفاً ولاماً وهاء فقدبيّنا:لِمَ زِدْنا الألف واللام على مذهب سيبوية ؟ وقد ذكـرناه.

قال محمد بن بدر : ذكر أن سيبويه قال كينونة الألف واللام في الاسم الآخر أكثر وأحسن ، ثم جعله في غير موضعه ، وإنما الـذي ينبغي أن لو جعلها في موضعها لو كان من أهل العلم لعرف الموضع الذي يجعل الألف واللام في الآخر منه دون ما لا يجعلان فيه .

قال سيبويه: وتقول: فيما لا يقع إلاّ منوناً عاملاً في نكرة، وإنّما وقع منوناً ، لأنه فُصِل فيه (١ بين العامل والمعمول، فالفصل (١ لازمُ له أبداً مُظهراً أو مضمراً ، وذلك كقولك : هوخير منك أباً ، وأحسن منك وجهاً ، وإن شئت : هو خيرٌ عملاً، وأنت تريد: « مِنْك » ، فالفصل الذي قال هو لازم أبداً في الإضمار والإظهار هو « مِنْ»، وأكده بأن قال : ولا يعمل إلاّ في نكرة ، لأنه لم يقو قوّة الصّفة المشبهة . هذا نظير كلامه (١).

وأين حكايتك عنه: أن كينونة الألف والَّلام في الاسم الآخر أكثر وأحسن من أن لا يكونا فيه . وقد قال : إنه لا يعمل إلاَّ في نكـرة ، والنكرة سواء كانت مفردةً أو مضافة ، لأنا نقـول : هذه عشـرون متقالاً

⁽۱) في طفقط: « فصل فيه » بزيادة : « فيه » ، وهي في نص سيبويه ١٠٤/. (٢) في ط « و فالفصل » بزيادة الواو تحريف، وانظر سيبويه ١٠٤/.

⁽٣) انظر هذا النص في سيبويه ١٠٤/١.

وعشرون مِثْقالَ مِسْلُكِ ، فلا يتغيّر عن أن يكون تمييزاً ، فقولك : « « أسهل » كقولك : « أحسن » ، وقولك : « وجهاً » كقولك : « خدّ غــلام » كما كان عِشرون مثقالاً ، ومِثْقَالَ مِسْلُكِ سواء .

والصَّفة المشبَّهة بالفاعل هي الأوصاف التي تكون خصالاً وألواناً أوخَلْقـاً في الموصُوفِينَ / ولا تكون أعمالاً لهم نحو : كريم وكريمة ، [ولئيم ولئيمة ، وأحمر وحمراء ، وأعرج وعرجاء .

والفاعِلُ الـذي هو أشبه به نحو: ضارب وقاتل ، ومُكْرم ومُشْمع .

والأول غيرُ عَمل يعملُه الموصوفُ ولا يقع باختياره .

والثاني عملٌ يعمله الموصوف ويقع باختياره .

والشّبه الذي بينهما في اللَّفظ أن تقول: مردتُ برجل حَسَن ِ الوجه ، فيكون كقولك : مردت بِرَجُل ضارب زيله ، ومررت برجل حسن الوجْه ، فيكون كقوله : مردت برجل ضارب زيلها . . وكذلك مردت بامرأة حسنة الوجْه ، كقوله : مردت بامرأة ضاربة زيله ، وحسنة الوجْه كقولك : ضاربة زيلاً.

وكذلك : مررت برجل أحْمر الوجه، وبامرأة حمراء الوجه، وما أشبهه.

. وكذلك مررت برجل حسن وجهُّهُ كقولك : مررت برجل قائم فهذه الصّفة التي قال سيبويه : « وكينونة الألف والَّلام في الثاني أحسن وأجود » إلاَّ أن هذه الصّفة لا تعمل إلاَّ فيما كان منها أو من سببها ، واسم الفاعل يعمل فيما كان من سببه ومن غيره .

فأما ما كان من الأوصاف على وزن: أفعل يراد به التفضيل ، ويلزمه الفصل على ما شرط سيبويه ، فإنه لا يعمل إلا في نكرة وينصبها على الته رّ نحو : هذا أحسن منك وجها ، وأكثر منك مالاً . وإن شئت خدمت فقلت : أحسن وجها منك . وإن شئت حذفت الفصل وأنت تريده كما قال فتقول: أنت خير أباً ، تريد: « منه » . قال الله عدر وجل : ﴿ هم أحسن أثاثاً وِرْقِياً ﴾ يريد : « منه » . وإن شئت حذفت المعمول فيه ، وجئت بالفصل فتقول : زيد أفضل من عمرو.

ولا يجوز أن تحذفهما جميعاً إلا أن يكون مشهوراً في الخَلْق كقولهم : الله أكبر ، لأنه قد علم أن الأمر كذلك ، فكأنه قد نطق بالفصل أو يكون شائعاً في أمته نحو ، قول الفرزدق :

٥٩٢ = إِنَّ الَّذِي سمك السّماء بنى لنا بيتاً دَعـائِمُهُ أعَــزُ وأطُولُ (٢)

⁽۱) مریم/ ۷۶

⁽٢) مـن شواهــد: ابـن يعيش ٩٧/٦ ، ٩٩ ، والحزانــة ٩٨٦/٣ ، والعينــي ٤٣/٤ ، والأشموني ٩٦/٣،وانظرديوانه/١٥٥،وهو مطلع قصيدة مشهورة

وبعده:

ر. بنسى بيتاً لنا المليك وما بنى حَكَمُ السَّاءِ فإن لا يُنْقَلُ

وأماً قول من يقول: إن هذا قد يكون بمعنى فاعل أوغيره فليس عندنا بشيء ، لأنه لا نجد عليه دليلاً ، فإذا أردت إضافة وأفعل، هذا الذي للتفضيل ومعنى التعجب لم تُضِفَّهُ إلاَّ الى جمع ، والألف والَّلام لا تكون جنساً للأوّل ، ويكون / الأول بعضاً للثاني نحو قولك : زيد [٣/ ٤٠ أفضل الرَّجال .

> ولا تكون الإضافة في هذه الأوصاف التي في هذا المعنى إلاً على هذا ، ألا ترى أنك لا تقول : زيد أفضل الخيل ، ولا فرسك أفضل الناس ، لأن الناس ليسوا جنساً للفرس ولا الفرس بعضاً لهم . وهكذا جمع هذا .

> وقد يجوز أن تحذف الألف واللام وبناء(١) الجمع من الجنس استخفافاً ، فتقول : زيد أفضل رجل ، وأنت تريد أفضل الرجال كما قلت هذه مائة درهم ، وأنت تريد من الدرهم ، وكلّ رجل ، تريمه الرجال،

ولا يُشبه أفعل الذي يكون بلا فصل أفعل الذي يلزمه الفصل،

⁽¹⁾ في ط: و وتبدل ، مكان : و وبناء ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة . ونص سيوبه يوضح هذا التصويب قال سيويه ١٠٤/ : ، و فأن أضفت فقلت : هذا أول رجل اجتمع فيه لزوم النكرة ، وأن يلفظ بواحد وهو يريد الجمع ، وذلك لأنه أراد أن يقول: أول الرجال، فحذف استخفافاً واختصاراً . كما قالوا: كل رجل ، يريدون كل الرجال ، فكها استخفوا بحدف الألف واللام استخفوا بترك بناء الجمع ، واستغنوا عن الألف واللام وعن قولهم : د خير الرجال ، وأول الرجال ه.

ولا هو منه في شيء ، لأن الذي لا يلزمه الفصل يُنْتَى ويجمع ، ويؤنث ويذكر . والّذي يلزمه الفصل لا يُثنّى ولا يجمع ، ولا يؤنّث ، تقول زيد أفضل من عمرو، والزّيدان أفضل من عمرو ، والزيدون أفضل من عمرو ، وهند أفضل من دَعْدِ وما أشبه ذلك .

ولأفعل الذي يلزمه الفصل وجوهً كثيرةً تدلَّ على أنه ليس بينه وبين أفعل الذي لا يلزمه الفصل معتى . وليس بها خفاءً على من اعتبرها أدنى اعتبار .

والّذي يدلُّ على تمويهه أنه قال : ألا ترى أن قولهم : مررت برجل أسهل خدّ الغلام أشدّ سواد الطّرة أنه لم يتمرّف أسهل ولا أشد ، فيحتاج إلى أن يعلم مَن قاله ، فإنه كذبٌ لم يقله أحد .

وقوله: أمّا قولي مررت برجل أسهل خدّ الغلام أشد سواد الطّرة فهو كقولك: مررت برجل أحمر خدّ الغلام ، وما أشبهه وهو كثير في كلام العرب ، وأنشد سيبويه البيت الذي ذكره ، وأن أسفع الخدين بمنزلة أسهل خدّ الغلام فمحالٌ كلَّه .

أما قوله : هو مشل مررت برجمل أحصر خدّ الضلام وهـو كثير فكذب ، وكان ينبغي أن يذكر من ذلك ولو حَرَّفاً واحداً . وأسهل خدّ الغلام لا يقوله أحد لا من العرب ولا من العجم ليما تقدّم من الفرق بين / ١٥٥] أفعل الذي لا يلزمه الفصل / والذي يلزمه .

وليس أسفع مثل أسهل ، لأن أسفع إنما الصّفة واقعة فيه على

الثّاني وهو الخَدّان ، والسّفعة لهما دون الأول . وأفضل الناس الصّفة هي للأول دون الثاني ، فإذا قلت : هي للأول دون الثاني ، والفضل (١٠ له دون المضاف إليه ، فإذا قلت : أسهل الخدّ فإنما تعني موضعاً من الخَدّ كما تقول : الصّدرُ أجودُ الدُّراج(٢) ، والسّرة أطيبُ الحوت ، ووجه أخيك أحسنه .

ولو أردت بأسفع ما أردت بأسهل لم يجز ، لأنك تقول مررت برجل أسهل خداً من زيلوولا تقول مررت برجل أسفع خداً من زيد ، وأن أسهل خدّ العلام معرفة وقد وصفت به النكرة .

ويدلّ على أن أفعل الذي يلزمه الفصل يكون معرفة إذا أضفته إلى الألف واللام أنك لا تُلخيل عليه الألف والّلام فتقول : هذا الأفضل الناس ، وهذا الأسهل خدّ الغلام . وأنت تقول : هذا الأحمر الوجه ، والأسفع الخدّين .

وأماً البيت فإن سيبويه قال في الصّفة المشبهة : إنها تنوّن فتنصب ، وتحذف التّنوين فتضيف، ثم قال : ومِمّا جاء منوّناً قول زهير : «أهوى لها؟") » ، فذكر البيت على أن الشّاهد (مطّرق) لا غير . كذا قال أهل العِلْم .

قوله : وأمَّا قولى: مررت برجل أسهل خدَّ غلامه ، أشدَّ سواد

⁽١) في ط فقط: «والفصل» بالصاد، تحريف

⁽٢) الدُّراج : كالرُّمَّان : طائر

⁽٣) انظر الشاهد رقم ٥٩٢.

طُرِّته، فأسهل مرفوع بالابتداء، وخدَّ غلامه خبره، وكذلك الجملة الثانية يدخله الخطأ من وجوه :

أحدها : أنه رفع أسهل بالابتداء وهو نكرة ، وخدُّ غلامه الخبر وهو معرفةُ .

وأن أسهل للمفاضلة لا يجوز أن يحذف منه المفعول والمعمول فيه معاً ولا دليل على ذلك

وأنه جعل الجملتين وصفاً للرّجل ، والجمل إذا كانت أوصافاً ، أو أخباراً ، أو أحوالاً يعطف بعضها على بعض ، فتقول : مررت برجل قام أبوه وقعد ، ولا تقول : قام أبوه قعد .

وأنه إن جعل الهاء في طُرّته للرجل أحال (١٠) إنما المراد أن الغلام هو الأسهل الخَدّ الأسود الطّرة ، ليس الرجل ،

وإن جعلها للغلام أحال ، لأن الأعراب يصير لحناً ، ولا يجوز أن يكون أشدّ مجروراً ، ولكن يكون منصوباً كما تقول : هذا رجل أسهل خدّ غلام أشدّ سوادطرة،فتجعل أشدّ منصوباً على الحال ، قالوا : مررت برجل مُتيّمة أمه منطلقاً أبوها لا غير .

/ ١٥٦] وقوله هذا أشهر من / أن يستشهد له كذب.

 ⁽١) أحاله : بمعنى أفسده ، ففي القاموس: وحول ، : كل ما تحوّل أو تغير من
 الاستواء إلى العوج ، فقد حال ، واستحال .

قوله: أما قولي مررت برجل أسهل خدّ غلامه أشدّ سواد طُرِّته فعلي أن أجعل '' أسهل نعتاً لرجل بمنزلة: سَهُل،فارفع خدّ بأسهل فعلي أن أجعل '' أسهل ولا لأشد بالفصل وكذا الجملة الثانية قد أحال فيه ، لأنه لم يأت لأسهل ولا لأشد بالفصل ولا بالمعمول فيه ، ورفع به الظاهر ، وإنما سبيله أن يرفع المضمر ، لأن هذا الوصف الذي للمفاضلة لا يرفع إلاّ المضمر لا غير ، ومثلوه بقولهم: ما رأيت أحداً أحسن في عينه الكحل منه في عينه ، و هما من أيا أحب إلى الله فيها الصوّمُ منه في عشر ذي الحجة ه ''' ، والكلام على الهاء ههنا كالكلام عليها قبل .

 ⁽١) في ط فقط: و جعل و بدون ألف في أوله ، والتصويب من النسخ المخطوطة لأنه يتناسب مع الأسلوب.

 ⁽٢) انظر هذا الحديث الشريف ، وبحث رفع أفعل التفصيل للاسم الظاهر في همع الهوامع ١٠٧/٥ ، ١٠٨

المسألة الخامسة [إنّ سارًا سارّة حديثك كلامك]

قال أبوجعفر: كيف(١) تقول: إنّ سارًا سارة حديثك كلامك ؟ قال أبو العباس: تقدير هذه المسألة إن حَديشَك سارٌ سارة كلامك.

قال أبو جعفر : هذا التقدير خطأ بإجماع النحويين، لأنهـــم قد أجمعوا على أنه لا يفرق بين إنّ واسمها إلا بالظرف أو ما قام مقامه .

فإن قال قائل : إني أقدِّم حديثك ، وأجعله يلي « إنَّ » .

قلت : هذا فرار من المسألة ، ومجيء بمسألة أخرى . وأيضاً^(٢) فإنْ لَمْ يُقَدّر في جواب تقدير المسألة ، فيفهم ما بناه عليه من الجواب .

⁽١) سقطت كلمة: (كيف) من ط

⁽٢) في بعض النسخ: ﴿ وَإِنْصَافًا ۚ مَكَانَ: ﴿ وَأَيْضًا ۚ ﴾ .

⁽٣) في ط: (تفريقهما) تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة.

بينهما في حال الإلغاء ، والتّقدير صواب .

وأمًا قوله : إنّ هذا التَقدير أيضًا خطأ فقد أخطأ ، وقد كان يجب أن يبيّن من أي وجه كان خطأً؟ لأن الغائدة في الحُجّة لا في الدّعوى .

قال: قد بيّناه بقولنا: إنه لا يفرّق بين إنّ وبين اسمها إلا بالظرف أو ما أشبهه .

وجواب هذه المسألة: أن سارةً سارة حديثك كلامك ، والتقدير: أن قولاً ساراً رجلاً سارةً حديثُك كلامك ، فساراً منصوب ، لانه نعت لقول / « وقول » اسم إنّ ، وقولك «سارةً» نعت لرجل [٣ « ورجل » منصوب بوقوع «سارًا» عليه ، وحديثك مرفوع بقولك : « سارة » و« كلامك » خم إنّ .

قال محمد بن بدر : هذا نصّ ما ذكرته عن خصمك ، وارتضيته عن قولك ، وليس فيما عبت عليه شيء تُنكره العلماء ، ولا يَعْدل عنه الفقهاء .

المسألة السادسة [هذه ساعة أنا فرح]

ثم سأل أبو العباس ، فقال : كيف تقول : هذه ساعةُ أنا فَرِحُ بغير تنوين ؟

فقال أبو جعفر : أقول : هذه ساعةٌ أنا فرحٌ فتكون (هذه » في موضع رفع بالابتداء ، وقولك : ساعةٌ » خبره (وأنا فرح » مبتدأ وخبر في موضع جُرُّ .

ويجوز أن تقول: هذه ساعةً أنـا فرحٌ على كلام قد جرى ، كانك قلت: هذه القضيةُ ساعةً أنا فَرحٌ ، تريد:أن هذاالأمر ساعةً أنا فَرحٌ ، قال الله تعالى: « هذا يُومَّ ينفع الصّادقين صِدْقُهم ﴾''، الفعل والفاعل بمنزلة المبتدأ وخبره عند أهل العربية .

(١) المائسة / ١١٩ . وفي « يوم » عدة قراءات: « يوم » وهـــي قراءة حفص »
 والقراء السبعة ما عدا نافعاً :

وديومً، وهي قراءة نافع ، وابن مُحَيصن.

وويوماً، وهي قراءة الأعمش .

وويومٌ، بالرفع والتنوين ، وهي قراءة الحسن بن عياش والأعمش . انظر معجم القراءات قراءة رقم ٢٠٦٨ . قال أبو العباس: سيبويه وغيره يفسدون هذا الجواب ويحلونه (١) ، وذلك أنهم لا يضيفون إلى الابتداء والخبر والفعل والفاعل إلا ظرفاً في معنى المضي كقولك: جئتك يُوم زيدً أميرً ، وجئتك يُوم يقوم زيدً ، وذلك أنه إذا كان ماضياً كان بمعنى إذ كقولك: جئتك إذ زيد أمير ، وجئتك إذ يقوم زيدً .

فإذا كان في معنى الاستقبال لم يضف إلاّ إلى الفعل ، ولا يجوز إضافته إلى المبتدأ والخبر ، لأنه يكون حينئذ بمعنى :(إذا) كما تقول: أنا آتيك يُومٌ يقوم زيد ، لا مثل : أنا آتيك إذا^(٢) يقوم زيد ، لأن إذا في معنى الجزاء .

وإنما تُضيف الظرف إذا كان في معناها إلى الفعل ، ولا تضيفه إلى الابتداء والخبر، لأن حروف الجزاء لا تقع على الابتداء والخبر.

وهذه المسألة مسطورة لسيبويه ٣). وهذا الاعتلال اعتلاله وهي منه مأخوذة .

قال أبو جعفر : جوابنا عن المسألة على معنى المضيّ . والدّليل عليه قولنا : على كلام قد جرى ، وقولنا : كأنـك قلـت:هذه القضيّة ساعة أنا فَرحٌ . /

⁽١) أي يفسدونه .

 ⁽٣) من ط: « يوم » مكان : « إذا » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

⁽٣) انظر سيبويه ١ / ٤٦١ .

[المسائل العشر المُتعِبات إلى الحشر]

قال السّخاويّ في (سفر السعادة): هذه عشر مسائل ، سمّاها أبو نزار الملقّب بملك النّحاة : المسائل العَشْر المُتّعبات إلى الحشر ، وتحدّى بها :

المسألة الأولى: [في تكرر «أنّكم»]

سأل عن قوله تعالى: ﴿ أيعدكُم أنكم إذا مِتُّم وكُنتم تُراباً وعظاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجُونٍ ١٠٠ ﴾

فقال : إنَّ « أنَّ » الأولى لم يأت لها خبر .

وسأل عن العامل في إذا ، ثم قال : إذا بمعنى الوقت وهـو يضاف إلى الجمـل على تأويل المصـدر ، فإذا قلت : تقـديره : مُحْرِجُون وَفَّ مُوْكِكُمُ كان محالاً ، لأن الإخراج وقت الموت لا يتصورً لأنه جمع بين ضِدين .

⁽١) المؤمنون / ٣٥

ثم أجاب هو فقال: الجواب: أما الأول فنقول: إن العرب قد حذف خبر أنَّ كثيراً في شعرها وكلامها ، والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى ، لا سيما إذا دل على الخبر مثله ، وههنا خبر الثانية دلا على خبر الأولى ، وهو عامل في « إذا » . والتقدير: أيعدكم أنكم مخرجون بعد وقت مماتكم ، إلا أن « بعد وقت » حذفت ، وأريدت ، الا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ ولن يَنْفَكُمُ اليَوْمَ إِذْ ظَلَمَتُمُ التَكم في العذاب مُشْترِكُون »(۱) « وينفعكم » لا يعمل في ظرفين مختلفين ، أحدهما : خال ، والآخر ماض ، فذلك محال ، ولكن المعنى . . ولن ينفعكم اليوم بعد إذ ظلمتم .

وكذلك يضارع هذا قوله تعالى: ﴿ إِنَّ مِعِ العُسْرِ يُسَرَّا (٣) ﴾ ، والعسر ضدّ اليسرّ ، والضدان لا يجتمعان ، ولكن الأصل أن مع انقضاء العسر يسراً ، إلا أن المضاف حذف.

وأمًا فائدة تكرير أنَّ والعرب تكرّر الشيء في الاستفهام استبعاداً كما يقول الرجل لمخاطبه ، وهو يستبعد أن يجيء منه الجهاد: أأنت[©] تجاهد ؟ أأنت تجاهد؟ فكذا ههنا ، قالوا : أيعدكم أنكم مُخْرجون أنكم مخرجون ، استبعاداً [©].

⁽١) الزخرف / ٣٩

⁽٢) الشرح / ٦

⁽٣) في طفقط: « أنت تجاهد » بدون همزة الاستفهام .

[﴿]٤) فِي ط: «استعباداً» تحريف واضح .

فقيل له : أما سؤالك الأول عن خبر أن ، وكونـه لم يأت فهــو سؤالُ مَنْ قطع بما حكاه ، ولم يعدُ وجُهاً سواه .

وهذا قول من لم يتقدّم له بهذا العلم فضلٌ دراية ، ولا وقف على ٢/ ١٥٩ إما سطره فيه أو لو النقل والرّواية، إذْ كان معظم النّحو بين / قد أجمعوا على أن خبر أن فى هذه المسألة ثابت غير محذوف .

فلو قلت : يسأل عن خبر أنَّ : لِم حُلُوف في هذه الآية على قول بعض النّحوييّن ، لاتيت بعذر مبين ؟

وللنحّويين في هذه الآية أربعة أقوال(١):

الأول: قول المبرد ومن تابعه: أن يجعل موضع « أنكم مخرجون » رفعاً بالابتداء ، وإذا ظرف زمان في موضع خَبره ، والجملة في موضع خبر أن " ، فيصير التقدير : أيعدكم أنكم إذا مِثِّم إخراجكم ، كما تقول : أيعدكم أنكم يُوم الجُمعة إخراجكم فيكون « إخراجكم » مرفوعاً بالابتداء « ويوم الجمعة » خبره ، والجملة في موضع خبر أنَّ الأولى . وهذا مذهب بين ظاهر لا يحتاج فيه إلى خبر محذوف .

والثاني : قول الجَرْمي : أن يجعل « مخرجون » خبر أنّ الأولى ، وتكون الثانية كرّرت توكيداً لتراخي الكلام على حدّ قوله (١) انظر هذه الأقوال في تفسير الألوسيّ ٢٥ / ٣٠ ، ٣٠ على أن هناك قراءة شاذة ، وهي قراءة عبد الله حيث قراء أيعدكم إذا مِتّم » بإسقاط : « أنكم » الأولى ، وجذه القراءة رفع الإشكال .

تعالى : ﴿ إِنِّي رأيت أحد عَشَرَ كُوكِبًا ، والشَّمْسَ والقمرَ رأيتهُم لي ساجدينَ ﴾ (١) ، فكرر « رأيتهم » توكيداً لتراخي المكلام ، ويكون انتصابُ ساجدين » به «رأيت» الأولى ، كأنه قال : رأيت أحدعشر كوكباً والشَّمس والقمرَ ساجدين .

ومثله قوله سبحانه : ﴿ لا تَحْسَبَنَّ الَّـنَيْنَ يُفْرَحُون بَمَا أَتَـواْ ويُحبَّـون أن يُحْمَـدوا بَمَـا لم يُفْعِلـوا فلا تَحْسَبْهَهـم بَمَفَـازةِ مَن العذاب ﴾ (٢) ، فيكون ﴿ تحسبنهم » توكيداً لتراخي الكلام .

ومن ذلك قولهم في النداء : ياتيمُ تيم عدي (٢) .

الثالث: قول أبي الحسن الأخفش: أن يجعل أنكم في موضع رفع بإذا ، على أن يكون فاعلاً به على حَدَّ قياس مذهب في الرَّفع بالظرف في نحو قولك : يَوْم الجمعة الخروجُ ، « فالخروج » عنــله مرتفع بالظرف ، كأنه قال : يستقر الخروجُ يُوْمَ الجُمعة .

⁽١) يوسف / ٤

⁽۲) آل عمران / ۱۸۸

 ⁽٣) في الهمع ٣٠/٥٠: وإذا ذكرت منادى مضافاً ، وكررت المضاف إليه فلا إشكال نحو : ياتيمَ عدى تَشْم عَدى تَشْم عَدى تَشْم عَدى .

وإن كررت المضاف وحدَّد نحو : ياتيم تَيْم عَدى ً ، فَلك أن تضم الأول على أنه منادى مفرد ، وتنصب الثاني على أنه منادى مضاف مستأنف ، أو تـنصب بإضهار اعني أو على أنه عطف بيان أو بدل . زاد ابـن مالك : أو على أنـه تأكيد ، .

ومذهب سيبويه وأصحابه : أن الخروج مزفوع بالابتـداء لا

۲ / ۱۹۰]غير . /

الرابع: قول سبيبويه أن يجعل وأنكم مخرجون، بدلاً من أنّ الأولى على حد قول مبيبويه أن يجعل وأنكم مخرجون، بدلاً من أن المُشَطِلون ﴾ (١) فقوله: « يومئذ » بدل من قوله: « يوم تقوم الساعة ». ويحتاج في هذا القول إلى حذف شيء يتم به الكلام ، لأنه لا يصح أن يُبْدُل من أنَّ إلا بعد تمامها وتكملتها من اسمها وخبرها .

وقد ُوجّه أبو عليّ قول سيبويه في هذه الآية على وجهين :

أحدهما : أن يكون قد حُنْرِف مفساف من ﴿ أَنَّ ﴾ الأولى ، تقديره : أيعدكم أنّ إخراجكم إذا مِتّم ، فيصحّ حينئذ أن يبدل أنكم مخرجون من الأولى ، لأنها قد تمّت .

وإنما يحتاج إلى حذف هذا المضاف من جهة أنّ إذا ظرف زمان ، وظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجثث ، فإذا حملت قوله : « أنكم إذا متم » على تأويل : أن إخراجكم إذا مبَّم تمّ الكلام ، وصارت إذا خبراً لأنّ على حد قولهم : اللَّيلة الهلال ، يريدون : حدوث الهلال أوظهوره . ولولا ذلك لم يجز، لأن الهلال جُنَّة ، والليلة ظرف زمان .

⁽١) الجاثية / ٢٧

ومشل الآية في حذف المضاف قول، عز وجال : ﴿ هال يَسْمَعُونكم إِذْ تَدْعُون ﴿ ١٠٠) لأنه لا بدّ من تقدير مضاف محذوف ، تقديره : هل يسمعون دُعاءكُم إِذ تَدْعون، فحذف الدّعاء وهو يريده .

والثاني : من توجيه أبي علي لقول سيبويه : أن يكون خبر أنّ محذوفاً ، تقديره : ايعدكم أنكم إذا ميتم ، ثم حذف خبر أنّ لدلالة أن النّـانية عليه على حدّ قوله تعالى : ﴿ وَاللّّـهُ وَرَسُولُـهُ أَحَــقُ أَن يُرْضُوهُ ﴾ '' ، فحذف المبتدأ الأول استغناءً عنه بخبر النَّاني . وعلى ذلك قه ل الشاعـ :

٤ ٥٥ = نَحْنُ بما عِنْدُنا وأَنت بما

عندك راض والـرَّأي مُخْتَلِفُ٢٣٪

تقديره : نحن بما عندنا راضون ، وأنت بما عندك راض ٍ إلا أنه حذف الأوّل استغناءً عنه بالخبر الآخر .

وهذا الوجمه وحمده هو المذي لم يفتح عليك أيها المتقمّص بقميص الزهو ، التأثه في غيابة السهو ، الملقّب بملك النّحو.

وأمًا قولك بعد السؤال الأول : يسأل عن العامل في « إذا »،ثم /[٣ / ٦١

⁽١) الشعراء / ٧٢

⁽٢) التوبة / ٦٢

⁽٣) سيف ذكره رقم ٣٠٩

تكتب في جوابك أنه محذوف ، فقولك هذا مبنيًّ على ما قام في نفسك من كون خبر أنَّ محذوفاً ، وقد بينًا أنه غير محذوف إلاَّ على أحد الوجهين المُوجّة بهما قول سيبويه ، وإلاَّ فهو موجود غير محذوف على المذاهب المتقدّمة .

أمًا على مذهب المبرد فالعامل عنده في (إذا) الاستقرار ، لأنها في موضع خبر المبتدأ .

وكذلك مذهب الأخفش هي عنده معمولة الاستقرار المقدّر في كل ظرف وقع فاعلاً.

وأمًا على مذهب الجَرْمي فإنِ العامل عنده فيها ﴿ مُخْرِجُونَ ﴾ التي هي خبر أنّ على ما تقدّم ذكـره .

وأماً قولك بعد السؤال الثاني: إن « إذا » بمعنى الوقت وهو يضاف إلى الجُمل على تأويل المصدر ، وما ذكرت من أنّ المعنى يستحيل إذا جعلت العامل في « إذا » مخرجون لأنه يصير التقدير أنكم مخرجون وقت موتكم ، والإخراج وقت الموت لا يتصور ، وإجابتك عن ذلك بتقديرك حذف مضاف قبل إذا ، وهو « بعد » فإنك أتيت في هذا المكان بضرّب من الهذيان .

وأمًا قولك : إن « إذا » بمعنى الوقت وهو يضاف إلى الجمل على تأويل المصدر فليس تقدير الجملة بعدها على تأويل المصدر

بصحيح ، وذلك ممتنع فيها وفي ﴿ إذْ ﴾ وفى ﴿ لمَّا ﴾ خاصة ، ألا ترى أنه يحسن أن تقول في نحو : آتيك يوم يقـدم زيد : آتيك يوم قدوم زيد ، فتقدّرها بعد يوم بتقدير المصدر .

ولو قلت : آتيك إذا يقوم زيد لم يحسن أن تقول آتيك إذا قيام زيد .

وكذلك تقول : أُثْيتُه إذ قام ، ولا تقول : أتيته إذ قبامه .

وكذلك لمّا تقول : أكرمته لمّا قام زيد ، ولا تقول : أكرمته لمّا قيامه ، لأن هذه الظّروف لا تضاف إلى مفرد ، ولا تستعمل إلا مضافة إلى الجُمَل .

وأماً قولك : إنه لا بدّ من تقدير حذف مضاف قبل (إذا) وهــو
« بَعْد »، ليصح المعنى ويسلم من الإحالة فهــو قول بين الفساد لا
محالة ، وذلك أن المتقرّر عند جميع النحويين أنه لا يصح أن يضاف
إلى إذا ولا إلى لماً ، وذلك لتوغّلهما في البناء وقلة تمكّنهما فلا يجوز
على هذا أن تقول : أكرمتك بعد إذا أكرمتني ، ولا قبل إذا أكرمتني ،
ولا بعد لماً أكرمتني ، ولا يجوز ذلك في ظروف الزمان ولا غيرها / ولم [٣ / ٣)
يسمع من ذلك شيء إلا في إذْ .

والمعنى في الآية يصح على غير هذا التّقدير إذ في مفهوم الخطاب من قوله عز وجلّ : ﴿ وكنتم تُرابًا وعظاماً ﴾ أن الإخراج ليس هو وقت الموت ، وإنما هو بعد زمان متراخ يقتضي الاستحالة من اللحميّة والدّمويّة إلى الثّرابية ، ثم الإخراج بعد ذلك ووإذا، وإن كانت بمعنى الوقت فليس يلزمُ وقوعُ الفعل في أول ذلك الوقت دون آخره .

مثال ذلك قولهم: إذا جاء زيد أحسنت إليه ومعلوم من جهة المعنى أنّ الإحسان لم يكن في أول المجيء إنما كان بعده . وتقدير الإعراب يوجب أن وقت المجيء وقت الإحسان ، لأن إذا ظرف والعامل فيه أحسنت ، فيصير التقدير : أحسنت إليه وقت مجيئه .

وليس الأمركذلك ، وسبب ذلك أنه لما تقارب الزّمانان، وتجاور الحالان صارا كأنّهما وقعا في زمان واحلم ، وإن كان لا بُدّ أن يقدر أنّ زمان الإحسان بعد زمان المجيء ، إذ الإحسان سبب عن المجيء ، والسبب يتقدّم المُسَبِّب .

ویکون تقدیر الآیة علی هذا : أیعدکم أنکم مخرجون آخر وقت موتکم ، وکونکم ترابأ وعظاماً .

ثم قلت بعد هذا : وأما فائدة تكرير أنَّ فإن العرب تكرر الشّيء في الاستفهام استبعاداً كما يقول الرجل لمخاطبه إذا كان يستبعد منه أن يجاهد : أأنت جاهد ؟ أأنت تجاهد ؟ (١) .

 ⁽١) في ط: « أنت تجاهد أنت تجاهد » بإسقاط همزة الاستفهام في كليهها تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب .

⁽١) الفجر/ ٢١

⁽٢) الحاقة / ١٤

⁽٣) الشرح ٥ ، ٦

⁽٤) يوسف / ٤

⁽ع) يوسف / ع

⁽٥) آل عمران / ١٨٨

المسألة الثانية

[في مادتي نهاوش ونهابر من الحديث الشريف]

قال أبو نزار: روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: « من جمع مالاً من نَهاوِشَ أذْهَبُهُ اللَّهُ في نَهابِر » (١) . يسـأل عن مادة هاتين الكلمتين ، وزيادتهما ، ومكان استعمالها .

 (١) في غريب الحديث لابن قتية : ومن أصاب مالاً من مهاوش أذهب الله في نهابر » و و مهاوش » رواية الزمخشري في الفائق أيضاً ٤ / ١٩٨ .
 ورواية : و نهاوش » وردت في < النهاية في غريب الحديث» ٥ / ١٩٣٣ ،

ورواية : ﴿ نَهَاوَشُ ﴾ وردت في ﴿ النَّهَايَة في غُريب الحَديثَ» ٥ / ١٣٣. ١٣٧ • فسرَّها الدغشر ي مانيا من النَّه بنثر وهو التخليط كأنه حمد مُهْمَّش.

وفسرًها الزمخشري بانها من التهويش وهو التخليط كأنه جمع مُهْوش. ويسوق الزمخشري رواية أخرى في الفائق قائلاً : وروى تهاوش ـ بالتــاءــ جمع : تهواش ، قال :

تأكل ما جمعت من تُهْواش *
 وهو من : هشيت مالاً حراماً أي جمعته .

ورواية نهاوشَ عند الزنخُسْري - إنْ صحّت ـ فهي المظالم من قولهم: نهشه: إذا جهده . والمنهوش المجهود، قال رؤية:

كم من خليل وأخ منهوش منتعش بفضلكم منعوش ويجوز أن يكون من الهوش، ويقضي بزيادة النون فيكون نظيره قولهم := فأوّل ذلك أن تعلم أن (نهوشاً) واحد، فقـدَّر أنـه جُمِع على نهاوش وهو من الهَوش بمعنى الاختلاط .

قال: وكذلك نهابر ، هو جمعٌ، واحـــــــه : نَهْبُر، وهـــو من الهَبْـر بمعنى القطع المتدارك .

والمعنى : منجمع مالاً من جهات مختلطة لا يعلم جهات حلَّها وحُرْمتها قطعه الله عليه .

قال: فإن قيل: ما سمعنا في الواحد نهبراً ونهوشاً .

قلنا: قد نصّ سيبويه على أن العرب تأتي بمجمـوع لم تنطـق بواحدها .

ثم قال : إن قياس واحد ملامح ومحاسن : مُلْمحة ومَحْسَنَة وما سمعنا بملمحة . وكذلك قدروا أنّ واحد أباطيل : إبطبل أو أبطول .

نفاطير [النفاطير : الكلأ المتفرق] ، ونباذير، ونخاريب من الفطر، والتبذير والخراب .

والنهابر: المهالك ، يقال : غشيتٌ بي النهابير أي حملتني على أمر شديد . والأصل : جمع مُبُورة : هو الرجل المشرف. وقيل الهوّة .

ومن غريب الحَديث لابن قتية : النهابير أصله : ما أشرف من الرمل ، وشق على الراكب أن يقطعه. وأحدها : خبُبور، ويجمع : نهابر أبضاً . قال نافع بن لقيط :

ولاحملنك على نهابــر إن تَيَبِ فيهاوإن كنــت المنهُــت تُعْطَبِ والمنهت: الأسد . انظر٢ / ٣٧١ ، ٣٧٧ .

وأباطيـل جمع لم ينطق بواحده .

فأجيب: بأن قيل له: أبديت عوارك لِمُناظِــرك، وأبــرزت مقاتِلَك لسهام مُناضِلك. إن هذه اللفظة تروى على أوجه مختلفة وجميعها يرجع إلى أصل واحد.

وعدة أوجهها أربعة: يروى: من جمع مالاً من مهـاوش بالميم وهذه هي المشهورة عند العلماء باللغـة .

ويروى من تهاوِش بالتاء وكسر الواو، وقد صَحَمُوه أيضاً. ويروى من تهاوُش بالتّاء وضم الواو وهو صحيحٌ أيضاً.

ويروى من نهاوِش بالنون وكسر الواو. وهـذه هي التي أنكرهــا أهل اللغة ولم يثبتوا صِحّتها.

والظَّاهر من كلامهم أنها من غلط الرواة .

وجميع ذلك على اختلاف الرواية فيه يرجع إلى أصل واحد وهو الهوش الذي هو الاختلاط، فليس الإشكال في نهاوش من جهة تفسيرها كما ظننته، ولا من جهة كونها جمعاً لواحد لم ينطق به، ألا ترى أن مهاوش ونهاوش هما بمعنى الهرش والاختلاط، وكلاهما جمع لم يستعمل واحده، وإنما المشكل في هذه اللفظة هل هي صحيحة في الاستعمال معروفة عند أهل اللغة العربية أو هي على خلاف ذلك؟ فهذا الذي كان حقك أن تبيئه وتثبت صحته.

١٦٤] وإذا صح / فَسرت حقيقة معناها واشتقاقها وبينت هل هي جمع أو مفرد ، وما الزائد منها وما الأصل؟

فأماً قولك في نهابر: إنه مشتق من الهبر وهو القطع المتدارك فليس ذلك بالمعروف عند أهل اللّغة ، وإنما هو مستعار من النّهابر ، والنّهابير وهي تلال الرّمل المشرفة ، فسميّت المهالك نهابر من ذلك ، ولذلك قال عمرو بن العاص (\'العثمان بن عفان: وإنك ركبّت بهذه الأمة نهابر من الأمور فتُب عنها»، أراد أنك ركبت بهذه الأمة أموراً شاقة مهلكة بمنزلة من كلّفتهم ركوب التّلال من الرّمل، لأن المشي في الرمل يشق على من ركبة .

وقولك : إن واحد النهابر : نهبر وإن لم ينطق به ليس بصحيح بل الصّحيح أن واحدها نُهْبور على ما ذكره أهل اللغة ، لأنهم جعلوا النّهابر التي هي المهالك مستعارةً من النّهابر التي هي الرّمال المشرفة ، وواحدها نُهْبور .

واسأت العبارة بقولك : لا يعرف جهات حِلِّها وحُرْمتها ، وكان الصّواب أن تقول : وحُرْمها⁰⁰،لانه يقال : حِلّ وحَلالٌ، وحُرْم[®] وحرَامٌ.

وأخطأت أيضاً في تنظيرك (نهاوش) في كونها جَمْعاً لواحد لم ينطق به بقولهــــم : ملامـــح وأبــاطيل ، وكان حقــك أن تنظّـهـــا

⁽١) في ط فقط(١) : العاصي، بالياء، تحريف وإضح

 ⁽٢) ومنه قوله عائشة رضى الله عنها: كنت أُطَيِبٌ رَسول الله صلى الله عليه
 وسلم لِحلَّه وحُرِّمه

⁽٣) وحِرْم أيضاً بكسر الحاء

بعبادید٬٬٬ ، ونحوها مِمَا لـم ینطــق له بواحــد من لفظــه ، ولا من غیر لفظه ، ألا تری أن ملامح لها واحدٌ مستعمل من لفظها ، وهو لَمْحة . وكذلك أباطيل واحده المستعمل : باطل.

وكذلك مشابه واحده المستعملة مَشْبه ، وإنْ كُنّ نُقدًر أن واحد الجموع من جهة القياس ليس هو هذا المستعمل ، |V| أنه وإن كان الأمر على ذلك فلا بُد أن هذه الآحاد لهذه الجموع ، وأنَّ هذه الجموع لهذه الآحاد من جهة الاستعمال ، ألا ترى أن أبا علي الفارسي قال في كتابه : (العضدي) : « هذا بابُ ما بناءُ جَمْعه على غير بناء واحده المستعمل ، وذلك: باطل ، وأباطيل ، وحديث وأحاديث ، وعروض وأعاريض ${}^{(V)}$.

ولم يختلف أحدُّ من العلماء في أن أعاريض وأحاديث واحدهما عُروضٌ وحديثٌ من جهة الاستعمال كما أن قولهم : ليـال جمع ليلة من جهة الاستعمال ، وإن كان في التقدير كأنه جمع ليلاة^(٣).

(٣/ ١٦٥) ولو/ قلت: إن العرب قد تأتي بجموع لم تنطق بواحدها

 ⁽١) في القاموس : « عبد » : العبابيد ، والعباديد بلا واحد من لفظها : الفرق من الناس والخيل الذاهبون في كل وجه والأكام ، والطرق البعيدة .

 ⁽٢) انظر النص في : « التكملة ، وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي /
 ١٧٤ ، وقد حقق الجزء الأول ونشر ١٩٦٩ ، وحقق الجزء الثاني ونشر
 ١٩٨١ .

 ⁽٣) في ط والنشخ المخطوطة : جمع ليلا تحريف، صوابه من حاشية الصبان ٤ /
 ١٥٩ .

الذي يجب من جهة القياس لكُنْت قد سَلِمْت في قولك من الوهم والإلباس.

أم أسألك أوّلاً ما معنى قولك في صدر مسألتك : وأول ذلك أن تعلم أن نهوشاً واحد قد جمع علي نهاوش ؟ فإنه كلام لم يستعمله من أهل الجهل والغباوة ، إلاّ من ختم الله على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة .

المسألة الثالثة [في قول العرب: ليس الطيب إلاّ المسك]

قال أبو نزار : روى سيبويه في كتابه عن العرب أنهم قالـوا : « ليس الطيّبُ إلا المسكُ » يرفع المسك ، والقياس نصبه ، لأنه خير ليس ، وليس لا يَبْطُل عملها بنقض النّفي إلاّ أن سيبويه والسيرافيّ تخبّطا في هذا وما أتيا بطائل .

فأول ذلك أن سيبوية قال : لغةً في ليس أنها لا تعمل وأنّها مثل(ما) في لغة بني تميم ، وهذا لا يعرف فقد أخطأ سيبويه .

ثم قال السّرافيّ: والصحيح أن اسمها الشـأن والحـديث في موضع رفع ، والطّب مبتدأ والمسك خبره .

وقيل له : هذا باطل ، فإن إلاّ الناقضة خبرٌ ، إذْ قد جاءت بين المبتدأ والخبر في الجملة الإثباتيّة .

واعتذر السيرافيّ بان قال : إلا أنها على الجملة قد تقدّمها نفي . وهذا كلّه متهافتٌ . والذي صح أن قولهم: « ليس الطيب » ليس واسمها وإلاً ناقضة للنفي ، والمسك مبتدأ وخبره محذوف ، تقديرهُ: « ليس الطيّب إلاّ المسك أفخره » (١٠ ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع النَّصب لأنها خبر ليس.

وفيه وجه اخر : وهو أن تكون إلاّ بمعنى غير ، وذلك وجه في إلاّ معروف ، والتقدير : ليس الطّيب غير المسك مفضّلاً أو مرغوباً فيه أو ما شابه ذلك ، فاعرفه .

فصل في السرد عليه

أيها المتعالى المتعالم ، والمتعاطى المتعاظم ! قد نسبت سيبويه / والسيّرا فيّ إلى أنهما تخبطًا في هذه المسألة ، ولـم يأتيا [٣/ ١٦٦ بطائل ، وقلت حكايةً عنهما .

> فأول ذلك أن سيبويه قال : (لغة في ليس أنها لا تعمل ، وأنها مثل « ما » في لغة بني تميم . وهذا لا يعرف». فكان تخبَّطك فيما عنه نقلته ، وإليه نسبته بما أسقطته من كلامه، وزدته وهـو عيَّن التخبط الحقيقيّ.

والذي ذكره سيبويه على فصَّه ومنقولاً عن نَصَّه هو : « وقد زعم

⁽١) في ط فقط : ﴿ أَفْخُرِ ﴾ بدُّونَ هَاءُ فِي آخَرُهُ .

وقال حميد بن ثور :

ه ٥٩ = فَأَصْبَحُوا والنَّـوى عالِيمُعَرَّسيهم

وليس كُلُّ النَّــوى تُلْقِــي المســـاكينُ (١)

وقول هشام :

٥٩٦ =هي الشُّفاء لِدائمي لو ظَفِرْتُ بهـا

وليس منهــا شيفــاءُ الـــدَّاءِ مبذولُ"

والوجه والحدّ (فيه أن تحمله () على أنّ في (ليس) إضماراً ، وهذا مبتداً كقوله : « إنه أمة الله ذاهبة ، . إلاّ أنهم زعموا أن بعضهم قال : « ليس الطّيب إلا المسك ، . إلى الطّيب إلا المسك ، . إلى هذا ، انتهى كلام سيبويه () . فأحلت عبارته عن الصّواب ، فقلت : قال سيبويه : «لغة في ليس أنها لا تعمل ، فبذأت بنكرة في اللّفظ ، ولم

⁽۱) من شواهد : سيبويه ۲/ ۳۵ ، ۷۳ ، والمقتضب ٤ / ١٠٠ ، وابن الشجري ۲/ ۲۰۳ ، ۲۰۳ ، والعيني ۲/ ۸۲ ، والأشموني ۲ / ۲۳۹ .

⁽۲) سبق ذکره رقم / ٤٤٥

⁽٣) في طر والوجه الحد » بدون واو ، تحريف صوابه من سيبويه .

 ⁽٤) في ط (كله » مكان تحمله ، تحريف ، صواب من الكتاب .

⁽٥) انظر سيبويه في الكتاب ١/ ٧٣ .

نأت لها بخبر ، وزدت في كلامه (أنها لا تعمل) ، ولم يذكر سيبويه ذلك ، ولا يُصِحّ أن يذكره ، لأنه لا يقطع بكونها غير عاملة .

ثم قلت عنه: (وإنها مثل (ما) في لغة بني تميم) فزدت ما لم يذكره، وكيف يجعلها مثل (ما) النّميميّة التي قد حصل القطع بإبطال عملها، وهو يقول بعد ذلك: والوجه أن يكون فيها إضمار الشّأن، ثم قلت عنه أيضاً: (وهذا لا يعرف)، فأسقطت (يكاد» وبإسقاطها يتناقض الكلام، لأن سيبويه قد ثبت عنده معرفة هذا، وهو قولهم: (ليس الطّيب إلا المسك، بدليل قوله: إنه يجوز أن يكون عليه قولهم: (ليس خَلق الله أشْعَر منه).

وصح ذلك بما حكاه الأصمعي وأبو حاتم عن أبي عمرو بن العلاء قال: ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب. / ولا تميمي [٣ / ١٦٧ إلا وهو ينصب. / ولا تميمي [٣ / ١٦٧ إلا وهو يرفع. وساق المجلس السابق بين أبي عمرو وعيسى بن عمر، ثم قال: فقد ثبت من هذه الحكاية أن قولهم: «ليس الطّيب إلا المسك» معروف في كلام العرب، فلا يصح إذن أن يكون كلام سيبويه إلا بزيادة «يكاد» وقلت عند فراغك من حكاية كلام سيبويه بزعمك. ثم قال السّير إفي : والصحيح أن اسمها شأن، والحديث في موضع رفع، والطّيب مبتدا، والمسك خبره. وقيل له: هذا باطل فإن إلا الناقضة خبر أذ قد جاءت بين المبتدأ والخبر في الجملة الإثباتية. واعتذر السيرا في بأن قال: إلا أنها على الجملة قد تقدمها نفي .

فإذا بك فيما حكيته عن السّيرا في أيضاً قد مَسخَتْ ما نسخت، وغيّرت ما عنه عبرت ، وذلك أن نص كلام السّيرا فيّ في هذه المسألة هـو ذا (وقـد احتّجوا بشيء آخر ، وهو أقوى من الأوّل ، وهو قول بعض العرب : « ليس الطّيب إلا المسك » .

قالوا : ولوكان في ليس ضمير الأمر والشأن لكانت الجملة التي في موضع الخبر قائمةً بنفسها ، ونحن لا نقول : الطّيب إلا المسك .

وليس الأمر كما ظنّوا ، لأن الجملة إذا كانت في موضع خبر اسْم قد وقع عليه حرف النّفي فقد لَحِقَها النّفي في المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت: ما زيد أبوه إلاّ قائم، فقد نفيت قيام أبيه ، كما لو قلت : ما زيد قائم ، فعلى هذا يجوز أن تقول : ما زيد أبوه إلاّ قائم ُكأنك قلت : ما أبو زيد إلا قائم ً ». هذا كلام السّيرافيّ.

فأما توجيهك المسألة على ما صحّ في زعمك وهو أن تجعل الطّبب اسم ليس ، والمسك مبتدأ ، وخبره محذوف ، تقديره : « ليس الطّبب إلا المسك أفخره » ، أو على أن تكون « إلا » بمعنى الطّبب إلا المسك الفجره » ، أو على أن تكون « إلا » بمعنى « غير » ، والتقدير : ليس الطّبب غير المسك مفضلاً أو مرغوباً فيه ، فشيء لم يسبقك إليه أحد ، ولم يخطر مثله قَبْلَك ببال بَشر ، وهو تقديرك الاسم مبتدأ ، وحذف خبره ، وهو «أفخر» مع كون اللفظ لا يقتضي هذا الخبر ولا يدلُّ عليه.

وتقديرك في الوجه الآخر (إلا) بمعنى (غير) تشير بها إلى أنها وما بعدها صفة الطّب على حد قوله عز وجل : (لو كان فيهما آلهة إلا الله) (" أي غَيْرُ الله ، وجعلك الخبر محذوفاً وهـ و مفضّلاً أو مرغوباً فيه ، فيكون المعنى عندك : أن الطّب لا يرغب النّاس فيه ، وإنما يرغبون في المسك ، لأن هذا / تقدير قولك : ليس الطبب غَيْر [٣ / ١٦٨ السِئك مرغوباً فيه .

وعلى أن سيبويه ذكر في حكايتهم ما أوجب التّوقف عما أجازه من أن الوجه أن يكون في « ليس » إضمار ، ولا يكون حذفاً،فقال بعد أن قدّم الوجه في قوله :

*وليس منها شفاء الداء مبذول(٢)

وقولهم : « ليس خلق اللهُ أشعر منه » إلا أنهم زعموا أنَّ بعضهم قال : « ليس الطَّيب إلاَّ المسكُ » ، وما كان الطَّيب إلا المسكُ .

ووجه توقفه عن أن يحمل «ليس» في لغتهم على ضمير الشأن والقصة أنه وجدهم يرفعون المسك في « ليس » وينصبونه في « كان » فيقولون ، ماكان الطبب إلا المسك . فلوكان في ليس إضمار لوجب أن يكون في كان إضمار أيضاً ، فكونهم يختصون الرّفع بليس دون

⁽١) الأنبياء / ٢٢

⁽٢) سبق ذكره . انظر الشاهد رقم ٥٩٦

كان حتّى لا يوجد منهم من يرفع المسك في «كان » ولا ينصبه في «ليس » دليلٌ على أن «ليس » ههنا حرفٌ لا عمل لها .

وبهذا يبطل قولك: إنه لو كان على إضمار (أفخر» في الوجه الأول ، أو إضمار مرغوباً فيه أو مفضّلاً في الوجه الثّأني لوجب مشل ذلك في «كان » فيقال : « ماكان الطّيب إلا المسك ، على تقدير : إلاّ المسك أفخرهُ ، أو على تقدير غير المسك مفضّلاً أو مرغوباً فيه .

ولو وجَّهْت أيها المتعسَّف هذه المسألة بما وجَّهَ ألنَّحويون لأرَحتُ واسترحت ، وهو أن تجعل الطَّيب اسم ليس وإلاَّ المسك بدل منه ، والخبر محذوف ، وتقايره : « ليس في الدَّنيا السطِّب إلا المسك .

وعلى ذلك حملوا قول الشَّاعر :

٥٩٧ =لَهَفِــي عليك لِلَهْفَــةِ من خائــفــ

يبغسي جوارك حين ليسَ مُجِيرُ١١

^() نسبة الأمير في حاشيته على المغنى ٢ / ١٦٨ إلى : شمودل بن شريك . وهـــو من شــواهـــد: المغنى ٢ / ١٦٨ إلى : شمودك بن شــواهـــد المغنى ٢ / ٢٠٠٧ ، وأوضح المسالك رقم ١٠٩ ، والعينى ٢ / ٢٠٠٨ ، والأشـــوني ٢٥٦/ ، والتصريح ٢٠٠/ ، والأشـــوني ٢٥٦/ ، والمعمو والمعمو والدرر : «لات مجبره وفي حاشية الصبان ٢ / ٢٥٦ كفي بفتح الهــاء من باب فــرح أي حزنى مبتــلاً خبره : وعليك ، أو : لِلْهَــقى، أي لأجل لهقة أغرَن عليك لأجل تحرَّن الحائف الــذي يطلب جوارك أي إغاثتك ،

يريد : حين ليس في الدنيا مجيرٌ .

وقد أجاز أبو علي أن تكون اللام في الطب زائدة على حدّ زيادتها في قولهم : «ادخلوا الأولَ فالأولَ»، فيصير التقدير: «ليس طيبُ إلاّ المسك » على تأويل : «ليس في الوجود طيبُ إلاّ المسك » أي أن كُلّ طيب غير المسك «فليس بطيب ، على طريق المبالغة في وصف المسك .

وبالجمنلة فإن هذا القول الذي ذهب إليه النّحويون لا يصح بما حكاه سيبويه من قولهم : وما كان الطيب إلا المسك على ما قدّمت ذكره .

وليس ذلك لغتين ، فيقال : إن ليس الطيب إلا المسكُ لغة قوم ، وما كان الطيب إلاّ المسكَ لغة قوم آخرين ، بل القوم الـذين يقولون : ليس الطّيب إلا المسكُ فيرفعون هم القائلون وما كان / [٣] ٩ الطيب إلا المسكَ فينصبون ، على ما حكاه سيبويه .

> وبهذا السبّب توقّف من حمـل ليس في لغتهـم علـى أن فيهـا إضماراً .

> وهذه اللّغة ليست هي المشهورة ، وليس الشّاذ النادر الخارج عن القياس موجب إبطال الأصول .

المسألة الرابعة [في نصب « كلالة »]

قــال أبــو نزار : قال الله عز وَجـلّ : « وإن كان رَجــلُ يورث كلالةً ،''': وقد ذكر في نصب « كلالةً » أشياء كلّها فاسدة . وخلط ابن قتبة غاية التخليط .

والذي يقال : إن الكلالة قد فُسِّرت بتركة ليس فيها ولد .

ولا جَرَم أن الإعراب ينطبق على هذا ، فإن المعتاد أن الإنسان إنما يدأب ليترك لولده بعد موته ، فإذا حضر الموت ولا ولـد له ظهـر تعبُّهُ .

فقوله : « يورث » يقدر بعده : كالأ وكلالَةٌ ، فإنْ كَلاَ قد جاء بمعنى : تعبِ ، والمعنى : يورث في حال ظهور تعبه.

وكلالةٌ وكلالٌ مصدر كلّ ، وقد قال سيبويه : إنّ تاء التأنيث تدخل على المصادر المجرّدة ، وذوات الزوائد دخولاً مطرداً ، فهي تدل على المرة الواحدة.

⁽١) النساء / ١٢

وينصب و كلالة ، ، لأنه مصدر منقلب عن حال. وما أكثر ذلك في كلامهم ، ومنه:

٩٩٨ = * أرسلها العراك (١) *

فقال الرَّاد عليه : يا هذا ، غلطت أولاً في النَّلاوة بإسقاط الواو من قوله عز وجل : « وإن كان رجل » .

ثبم قلت : إن العلماء قد ذكروا في نصب (كلالــــة ، أشياء جميعها عندك فاسدٌ ، وأن تَخَبُّط ابن قتيبة فيها على تخبيطهم زائد .

وسأبيّن صحة أقوال العلماء فيها ، وأن الفساد إنما جاء من قلة فهمك لمعانبها :

لأبي الطيب:

٥٩٥ = وَمُسن يَكُ ذَا فَم مُرَّ مريض يَجِسدُ مُرًّا به المساءَ الزُّلالا"

فارسلها العراك ولم يَذُدها ولسم يشفسق على نَغُص الدّخالِ

انظر دیوان لبید / ۸۸ ، والخزانة ۱ / ۵۲۶ ، وابن یعیش ۲/۲، والهمع رقم ۳۱۱ . ۲/ نظر دران الت ۳/ ۳۶۶ ، ۱۸ ، ۱۸ ، قصدة کلح ساط در در عاد ،

(۲) انظر ديوان المتنبي ٣ / ٣٤٤ ، وهـو من قصيدة يحـدح بهـا بدر بن عمار ،
 مطلعها .

بقائي شاء ليس هُمُ ارتحالا وحُسْنَ الصّبر زمُّوا لا الجِمالا

⁽١) قطعة من بيت للبيد ، البيت بتهامه :

اعلم أن الكلالة فيما نحن بصده هي في الأصل ، مصدر قولك : كُلّ الميْتُ وَيكِلِّ كلالةً فهو كُلُّ ، وذلك إذا لم يرثه ولمدُّ ولا والدُّ .

وكذلك أيضاً يقال: هو رجل كُلِّ إذا لم يكن له ولد ولا والد ، فهذا أصل الكلالة أعني كونها حدثاً لا عَيَّا، ثم يوقعونها على العَيْن، / ١٧٠] ولا يريدون بها الحدّث كما يفعلون ذلك بغيرها / من المصادر فيقولون : هذا رجل كلالة أي كُل كما يقولون : عدْل أي عادلٌ .

وعلى هذا الرجه حمل جمهور العلماء وأهل اللغة قول الله عز وجل: « وإن كان رَجُلٌ يُورَثُ كلالةٌ » ، فجعلوا الكلالة اسماً للموروث، ولم يريدوا أنها بمعنى الحدّث ، فيكون نصب كلالةً على هذا من وجهين:

أحدهما : أن يكون خبركان .

والثاني : أن يكون حالاً من الضّمير في ﴿ يُورَث ﴾ على أن تقدر كان هي التّامة ، فيكون التقدير فيه : وإن وقع أو حضر رجـلٌ يُورثُ كلالةً أي كَلّ .

وعلى هذين الوجهين أعني في نصب (الكلالة) ذهب أبو الحسن الأخفش .

واختار غيره : أن تكون الكلالة في الآية على بابها ، أعني أن

تكون اسماً لِلْحَدث دون العَيْن ، فيكون انتصابها أيضاً من وجهين :

أحدهما : أن تكون من المصادر التي وقعت أحوالاً نحو جاء زيدٌ ركضاً ، والعامل فيه (يورث) على حدّ ما تقدّم ، وكلالةً ههنا مصدر في موضع الحال ، كما كان في قولهم : (هو ابنُ عَثِّي دَبِيَّةُ(١٠)،

والوجه الآخر: أن يكون انتصاب « كلالة » في الآية انتصاب المصادر التي لم تقع أحوالاً ، ويكون في الكلام حذف مضاف ، تقديره يورث وراثة كلالة .

وعلى ذلك قولهم : وَرِثْتُه كَلالةً ، وقول الفرزدق :

٠٠٠ =ورثتم قَناة الدِّين لا عن كَلاَلةٍ

عن ابني مناف عَبـد شَمْس ِ وهـاشـم (٢)

أي ورثتموها عن قُرْبٍ واستحقاقٍ .

فهذه أربعة أوجه من كلام العلماء في نصب الكلالة ، لا شُبُّهة

⁽١) الدَّنيِّ : القريب غيرمهموز . والدنىء بمعنى الدَّون مهموز .

⁽۲) دیوانه ۲ / ۳۰۹ ، وروایته :

ورثتم فتاة الملك غير كلالة عن ابن منافو عبد شمس وهاشيم

وهو من قصيدة يمدح بها سليمان بن عبد الملك ، ويهجو قيساً وجريراً ، ومطلعها .

تحِنُّ بزوراء المدينة ناقتي حنين عجولٍ تسبتغي البوّرائم والبوّ : ولد الناقة .

فيها ، ولا إنكار على مستعمليها .

وقد أجاز قوم من أهل اللغة أن تكون الكلالة اسماً للوارث وهو شاذً ، فإن صحّ جاز أن يكون انتصابُها على ما انتصب عليه أوّلاً ، وهو أن يكون خبر كان أو حالاً من الضمير في « يورث » ، إذا جعلــــــ « كان » تامة ، إلا أنه لا بُدّ من تقدير حذف مضاف ، تقديره : وإن كان المبِّتُ ذا كلالة .

وهذا كلَّه واضحٌ بيَّن بعيدٌ من التخليط والإشكال .

والكلام الذي هو جدير بالنبذ والرفض هو قولك: إنّ / الكلالة قد فُسرِّت بتركةٍ ليس فيها ولد ، وإن المعتاد أنّ الإنسان إنما يدأب ليترك لولده بعد وفاته ، فإذا حضوه الموت ولا ولد له ظهر تعبُ ، ثم ذكرت بعد ذلك أنها من المصادر المنصوبة على الحال فنقضت كلامك ، وأوجبت على سامعك ملامك ، وذلك أنك زعمت أن الكلالة قد فسرت بتركة الميّت . وهذا مذهب من يجعل الكلالة اسماً للحوارث دون الموروث ، فتكون على هذا اسماً للشخص دون الحدث ، ثم قلت: إنها من المصادر المنصوبة على الحال، وإذا كلت مصدراً فهي اسم للحدث ، فهذا تناقض بين . وقلت: إن الكلالة مشتقة من كلّ إذا تعب، وإن التقدير: يورث ذا كلالة ، فغلطت ووهيمت ، وفي مهمامه الجهالة همّت .

ولو كانت الكلالة مصدر « كُلّ ، إذا تعب لكان اسم الفاعل منها كالاً أو كليلًا. ولجاز في المصدر أن يقال: كلًّا وكلولًا،

والمعروف عند أهل اللغة إنما هو كَلُّ ، لأنه يقـال : « رجـل كُلُّ » لا ولد له ولا والد . وقد كُلُّ ، عمل كلالةً ، فلما ألزموا المصدر الكلالة واسم الفاعل عُلِم أن الكلالة ليست مصدراً لِكِلَّ : إذا تَعِب .

وأمًا قولك: إن المعتاد في الإنسان أنه إنما يدأب ليترك لولده ، فإذا حضر الموت وليس له ولد ظهر تعبُه فهو ـ بحمـد الله ـ كلامٌ غير مُحصَّل ، وذلك أنه إذا كان إنما يتُعب لولده ، فينبغي إذاورث كلالةً أن لا يكون(١) له تعب إذْ لا ولدَ له .

وأما قولك : إن سيبويه قال : إن تاه التأنيث تدخل علمى المموّة المجرّدة وذوات الزّيادة دخولاً مطرداً ، فهي تدلل على المرة الواحدة ، فهذا منك غلط فاضح ، وطريق وهمك فيه بين واضح ، وذلك أنك بيّنت أن الكلالة مصدر كَلّ : إذا تعب ، ثم وقع في نفسك أنه لا يجوز أن يكون مصدر كَلّ إلا الكلالة ، فقلت : لا ينكر دخول الها ، لأنّ سيبويه قد أجاز دخولها على المصادر ، فغلطت في ذلك من وجهين :

أحدهما : أن المرّة الواحدة في باب المصادر الثّلاثية إنما بابها

⁽١) في ط: « أن يكون » بحذف « لا » النافية ، صوابه من المخطوطات .

الفَعْلة كضربته ضَرُّبة ، وذلك هو المطَّرد فيها

وأن المصدر الذي هو الجنس يختلف إلى أوزان مختلفة ، ألا ١/ ١٧٣] ترى أنك تقول : قعدت تعوداً ، وجلست جلوساً ، ولا يجوز / غير ذلك ، لا تقول : جلست جُلوسةً ، ولا قعدت قعودةً .

ولو كانت الكلالة يرادبها المرّة الواحدة لم يَجُز هنا إلا الكَلّة .

والوجه الثاني : من غلطك هو جهلك بكون الكلالة جنساً لا واحداً من جنس ، يراد بها المرة . وذلك قول الأعشى :

٦٠١ = فاليت لا أرثى لها من كَلاَكةٍ

ولا مِنْ حَفَّى حتى تزورَ مُحَمَّدا(١٠)

ألا ترى أنَّ الكلالة هنا بمعنى الكَلال ، وليس يراد بها المرَّة الواحدة .

وأما قولك : إن الكلالة مصـدر منقلب عن حالٍ ، فكلام بيّن الاضطراب ، مبنّي على غير الصّواب ، إذ المصدر إذا صار حــالًا ، فإنما يقال : انقلب إليها ، لا انقلب عنها ، لأنه منتقل عن انتصابه ، على أنه مفعول مطلق إلى انتصابه على أنه حال .

من شواهد : ابن يعيش ١٠ / ١٠٠ ، ١٠٢ .

المسألة الخامسة

[في بناء شوى على مثال عُصفور]

قــال أبــو نزار قال سيبــويه : لو بَنَيْتُ مِنْ : « شـــوى » مشـل : « عُصْفُور » لقلت : شُـوْدِيِّ .

ووجه مذهبه : أن الأصل : شُويُويٌ لاخلاف فيهَ ، فهو يقلب الياء الأولى واواً كما يفعل في : رحَّي فإنه رَحَوِيّ ، ثم يفتح الواو قبـلها وما قلبها (الله عنه عنه عنه عنه عنه النّسب. فلمّا فعـل ذلك انقلبت الواو التي بعدها ياة.

وهذا لا يليق بصنعة البناء ، ولا يجوز أن يتظاهــر بهــذا مَنْ له صنعة تامّة وقوّة في علم التصرّيف .

والذي ذكره سيبويه لا يشهد له أصلٌ ولا يناسب الصنّعة ، وإنما هو تحكّم منه ،

⁽١) في ط : « بنيب » بالباء في آخره ، تحريف واضح .

⁽٢) في ط: (وما قبلها) بتقديم الباء على اللام ، تحريف .

بالسكون (١) فصار إلى : (شُيِّهُ)، فاختزلت له حركة الياء النَّانية ، وهي الضّمة ، ثم حذفت الياء الأخرى ، لأنه بقي ساكنان أيضاً فبقي : (شُيُّهُ فقلبت الضّمة التي على الشّين إلى الكسرة فصار إلى : (شِيَّهُ) ، كما فعلوا في (بيض» جمع : (أبيض» وإنما هو بُيْض بضم البّاء ، ثم كسرت الباء لمجاورة الياء .

٣ / ١٧٣] فإن قلت: فقد اجحفت ١٠٠ بالكلمة بهذه الحذوف./

قلتُ: العرب تمضي القياس، وإن أفضى إلى حذف معظم الكلمة، وشواهد ذلك كثيرة.

قال الرَّاد عليه: يا هذا لقد خضت بحراً لَسْت من خُـوَّاضه، وركبت جامحاً لست من رُوَّاضه،، إنك نقلت هذه المسألة عن سيبويه فحرَّفت وخرَّفت وأحلت^(۱۲)؛ إذعليه بخطابك أحلْت

وأنا أنصُّ كلام سيبويه ثم أظهر بعد ذلك فساد ما ذهبت إليه، وأوجَّه هذه المسألة على الوجه الصَّحيح المطَّرد الجاري على طريق كلام العرب بمشيئة الله وعونه.

أما نّص كلام سيبويه فيها فهو⁽¹⁾: «وتقول في فُعْلول من:

⁽١) في ط: « بالكون » مكان : « بالسَّكون » .

⁽٢) في ط: « أجحقت » بالقاف ، تحريف .

⁽٣) « أحلْت » الأولى معناها : أفسدت ، وقد سبق تفسيرها في مواضع عدّة .

⁽٤) انظر نص سيبويه في الكتاب ٢ / ٣٩٣

شُوَيْتُ وُطُويْتُ: شُووِيُّ، وطُوويُّ، وإنّما حَدُها ـ وقد قلبواالواوين -: طُيُّيُّ، وشُنِّيَّ، ولكنك كرهت اللاءات كما كرهتها في حَيِّي حين أضفت إلى حَيَّة فقلت: حَيَوِيَّة.

وهذا كلام قد جمع مع الاختصار البيان فاستغنى عما أوردته في توجيهك بزعمك من الهذيان.

وأما قولك: والصحيح في هذا شُويويَّ، ويجب أن يجيء في القياس في قلب الواوين ياءين، فيصير: شُيّى، ثم تختزل حركة الياء الثانية، وهي الضّمة، ثم تحذف لالتقاء الساكنين، ثم تحذف الياء الاخرى لالتقاء الساكنين، فيصير إلى شُيَّ، ثم تكسر الشين فيصير إلى شييًّ مما فعلوا في وبيض، فإنك صوفت هذا التصريف عن وجه الصواب، وأتبت فيه بما لا يصدر مثله من ذوي الألباب ما خلا قولك: إن الواوين قلبتا ياءين لاجتماهما مع الياءين، وسبقهما بالسكون وهو وسيويه الذي بدأنا به.

ألم تعلم أنه تقرّر عند جميع النحويين أن كلَّ اسم كانت فيه ياء أو واو وسكن ما قبلهما ، أنَّ حركتهما لا تختز ل لاماً كانت أو عيناً .

فمثال اللام قولنا : ظَبْيُ ودَلْوٌ ، وكُرْسِيّ وعدوّ .

ومثال العين أَثِيْتُ ، وأغَيْنُ،وأَدُورُ،وأَسُوقُ ، وأعْينه وإخْوتُه ، ومِخْيَط ، ومِفْــَوَل . ٣ / ١٧٤] وربما نقلوا حركة الياء / أو الواو إلى السّاكن الذي قبلهما إذا
 كان يقبل الحركة وذلك مثل : مُعيشة ، ومُشُورة .

ولهذا قياس (١٠ يذكر في التصريف فيعلم بهذا فساد قولك : إن حركة الياء اختزلت مع كون ما قبلها ساكناً: وقد تقرّر (١٠ أنه إذا سكن ما قبل الياء والواو في هذا النحو فُيتحتا ، وإنّما تختزل حركة الياء إذا انكسرما قبلها في مثل القاضي ، فإن الياء تكون ساكنة في الرّفع والجرّ لثقل الحركة عليها مع كسر ما قبلها . ولو سكن ما قبلها لفيّحت .

وكذلك الواو أيضاً تختزل حركتُها إذ يضم ما قبلها () في مثل : نغزو ، والأصل فيها أن تكون متحركة إلا أنه كره ذلك فيها لِتقل الضّمة عليها مع تحرك ما قبلها .

ثم قلت : العرب تمضي القياس وإن أفضى إلى حذف معظم حروف الكلمة ، فليس هذا القول بصحيح على الإطلاق ، إنما ذلك

⁽١) في ط: « وهذا أقياس » تحريف

⁽٢) في ط: « وقد تقر » بإسقاط الراء الثانية ، تحريف .

 ⁽٣) في طوالنسخ المخطوطة: «إذ لا يضم » بزيادة « لا النافية » والأسلوب يقتضي إسقاطها ، وقد أشار إلى ذلك مصحح طبعة حيدر أباد الثانية في الهامش .

في مثل الأمر من : « وعى » و « وشى » ، فإنه يرجع إلى حرف واحد من قِيَل أن فعل الأمر من كل فعل معتلُّ اللام لا بدُّ من حذف لامه .

وكلّ واو وقعت بين ياء وكسرة في مثل يعد ، ويزن ، فلا بُدّ من حذفها بالضّرورة، فأدت إلى ذلك مع زوال اللّبس.

وأمًا مثل : قاول وبائع وما يجري مجراه فليس فيه ضرورة موجبة للحذف كوجوبه في الأمر من وعى ، ووشى .

ثم قال الرّاد : اعلموا أنَّ معرفة هذه المسألة إنما تصحّ بعد معرفة النسب إلى حَيَة ، فإذا عرف كيف ينسب إليها عرف كيف يبني من شوى مثل عُصْفُور ، وذلك أن قياس النَّسب إلى حَيَة يوجب أن يقال شوى مثل عُصْفُور ، وذلك أن قياس النَّسب إلى حَيَة يوجب أن يقال فيها على الأصل : « حُيّ ، فتدخل ياء النَّسب المشددة على ياء حيّة المشددة ، فيجتمع أربع ياءات إلا أن العرب كرهت اجتماع الياءات فقتحوا الياء الأولى الساكنة ، لتنقلب الياء الثانية الفأملكونها قد تحركت وانفتح ما قبلها ، فإذا صارت ألفاً على هذه الصورة وهي : / « حَيَّايٌ » [٣ / ٧٧ وجب قلب الإلف واواً ، لأنَّ ياء النسبة لا يكون ما قبلها إلا مكسوراً ، وإذا لم يمكن تحريكها وجب أن تقلب إلى حرف يقبل الحركة وهو الواو كما فعلوا ذلك في ، رحى ، وعصا حين حرف يقبل الحركة وهو الواو كما فعلوا ذلك في ، رحى ، وعصا حين قالوا : رَحَوْري وعَصَوَى ،

وإنما لم يقلبوها ياءً كراهــةَ اجتمـاع ثلاث ياءات ، فقــد صار

الأصل في « حَيَويّ: حَيّى (١)، وحيايّ، ثم حيويّ.

فهذا هو الأصل المطرد الجاري في كلام العرب .

وعلى هذا لا يصح (" لكم : كيف بينى من شويت مسل عُصْفور ؟ وذلك أن حقه إذا جاء على الأصل : شويوي ، ثم يجب قلب الواوين ياءين لاجتماعهما مع الياءين ، وسبقهما بالسكون ، فيصير شيّي مثل قولك:حي وحبي قد وجب فيه تحريك الياء السّاكنة بالفتحة ، ثم قلب الياء الثانية ألفاً ، ثم قلبها واواً بعد ذلك إلى أن صارت إلى قولنا : حَيوي .

وكذلك في قـولهم: شُيِّ، فتحوا الياء الأولى السّاكنة، فلما تحرّكت عـادت إلى أصلها، إذ أصلها أن يكــون واواً، لأنها عين الكلمة مِنْ: «شوى».

وإنما قلبت ياءً لسكونها فقلت: شُوويّ، ثم قلبت الياء الشانية الفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فصارت: شوايّ،ثم وجب قلب الألف واواً لمشابهة الباء المشدّدة التي بعد الألِف الباءَ المشدّدة التي للنسب.

فلمًا كانت ياء النَّسبة تقلب الألف واواً في مثل: رَحوي إذا نسب إلى « رحى » ، فكذلك تُقُلُبُ هذه الياء المشدَّدة الألف واواً ،

⁽١) «حيي» سقطت من النسخ المخطوطة.

⁽٢) في ط: « يصح » بدون لا النافية ، تحريف

وإن لم تكُنْ لِلنّسب ، لأنها صورتها في مثل هذا الموضع ، فلـذلك قُلـب شُوري ، والأصـل : شُتِنَ (١) ثم ، شوبيٍّ ، ثم شوايً ، ثم شُوَوِيَ على مساق الأمر في النّسب إلى حية .

فهذا الذي عليه جميع فضلاء النّحاة ، ولم نعلم أن أحداً منهم تعدّاه إلى سواه .

(١) وضح هذه الصيغة أبو عنهان المازنيّ، فقال: وتقدل في: فُمُلُول من شُويَويّ ... فقلبت الأولى ياءً ، شُويُويّيّ ... فقلبت الأولى ياءً ، لأن بعدها ياءً متحركة ، وقلبت الواو الاخرى ياء للمياء التي بعدها أيضاً ، فاجتمع أربع ياءات ، فصار بمنزلة : و أُميَّيّ ، فكانها : شُيَّع ... فقعلت بها ما فعلت بد و أميَّة ، حين نسبت إليها » وقال ابن جني شارحاً :

أصل هذه : شويُوي " . . . لأن واو فعلول تقع بين الياءين ، وهما اللائمان ، ثم صارت : «شوُي " ثم : «شويي " ثم : شيِّ " ، . . فصارت بمنزلة النسب إلى : «حية " ، فحركت عين الفعل لتنقلب اللام ألفاً ، كما فعلت ذلك حين قلت : «حيوي " فلما تحركت العين رجعت واواً ، لقوتها بالحركة ، فصارت في التقدير : شُوايً ، ثم قَلْبت الألف واواً ، كما فعلت في : رَحَوِي ".

فالواو الأولى في : • شُوُويٍّ ، هي الواو الأصليّة ، لمَّا تحركت رجعت . والواو الثانية بعدها إنما هي بدل من الألف ، التي كانت بدلاً من الياء ، التي

هي اللاّم الأولى » . انظر المنصف ٢٧٧/٢ ، ٢٧٨

المسألة السادسة [في التضمين]

قال أبو نزار: قد شاع في كلام العرب حَمْل الشّيء على معناه لنوع من الحِكمة ، وذلك كثير في القرآن العزيز ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وقد الحُسْن بي ﴾ (١) بمعنى : لَطُفُ بي ، وكذا قوله : ﴿ وكُمْ الْمَكُنَا مَن قرية بَطِيرَت مَعِيشَتَها ﴾ (١) ، فإنّ ابن السرّاج حمله على المعنى ، لأنّ من بَطر فقد كره ، والمعنى كَرِهت مَعِيشَتها. وهذا أكثر من الله على . وعليه قول المتنبي :

٦٠٢ = لو استَطعْتُ رَكِبْتُ النَّـاسَ كُلُّهُمُ

إلى سعيدِ بن ِ عبدالله بُعْرانا^(٣)

(۱) يوسف / ١٠٠

(٢) القصص / ٥٨ .

 (٣) انظر ديوان المتنبي ٣٥٥/٤ . من قصيدة يمدح بها أبا سهل سعيد بن عبد الله بن عبيد الله بن الحسن الأنطاكي ، ومطلعها

قد علَم البينُ منّا البينُ أجفانا

تُدَمَى والْفَ في ذا الفَلْبِ أُحـزانــا وبعرانا: جمع بعير، وهـو حال من النــاس. قال الـواحدي: يقــول: لو قــدرت لأظهـرت مـا وراء ظــواهـرهم من المحـاني البهيميّـة، وإظهــار ذلـك بإجرائهم عجرى سائر الحيوان بـالركــوب وإنما كنت أفعــل ذلك لأنــه لا عقل هــم، انظر هامش الديوان ٢٥٦/. قالوا : معناه لو استطعت (جعلت) الناس بعرانا ، فركبتهم إليه ، لأنّ في (ركبت) ما يُؤدِّي معنى : (جعلت) وليس في (جعلت) معنى (ركبت) .

فقيل في جوابه غيّرت لفظ التّلاوة ، ونقلت معنى الكلمة عمـا وُضَعَت له .

أما لفظ التَّلاوة فهو ﴿ وقد أحسن بي ﴾ .

وأما نقل الكلمة فهو تأولك « أحسن بي » على لطف بي ، وإنما حملك على ذلك أنك وجدت أحسن يتعدّى بإلى في مثل قول القائل : وقد أحسنت إليه ، ولا يقول: قد أحسنت به ، وجهلت أن الفعل قد يتعدّى بعيدة من حروف الجرّ على مقدار المعنى المراد من وقوع الفعل ، لأن هذه المعاني كائنة في الفعل ، وإنما يُثيرُها ويُظهُرها حروف الجرّ ، وذلك أنك إذا قلت : خرجت ، فأردت أن تبيّن ابنداء خروجك قلت : خرجت من الدار ، فإن أردت أن تبيّن أن خروجك مقار ن لاستعلائك ، قلت : خرجت عن المدار وإن أردت الصحبة ، قلت : للمكان ، قلت : خرجت عن المدار وإن أردت الصحبة ، قلت : خرجت بسلاحي ، وعلى ذلك قول المتنبي .

٦٠٣ = أسيرُ إلى إقطاعِه في ثيابِه

على طِرْفِ مِنْ داره بحُسامِهِ(١)

(١) انظر ديوانه ١٥٥/٤ .من قصيدة يمدح بها سيف الدولـة ، وقــد خرج إلى =

فقد وضح بهذا أنه ليس يلزم في كل فعل أن لا يتعدّى إلاَّ بحوف واحد ، ألا ترى أن و مررت ، المشهور فيه أن يتعدّى بالباء نحو : مررت به ، وقد يتعدّى بإلى وعلى ، فتقول مررت إليه ، ومررت عليه .

وكذلك قوله سبحانه : ﴿ وقد أحين بي ﴾ وذلك أن الباء قد جاءت متصلة بحسُن وأحسن ، فتقول حَسَن به ظنّي ، ثم تنقله بالهمزة أحسنت به الظّن. وكذلك في الإساءة ، فيكون التقدير في الآية : وقد أحسن الصّنع بي ، ثم حذف المفعول لدلالة المعنى عليه ، وحذف المفعول في العربيّة كثير .

من ذلك قولــه تعالـــى : ﴿ وأمــر بالمعــروف وائــه عن المنكر ﴾(١) ، يريد : وأمر الناس بالمعروفوانههم عن المنكر .

⁼ إقطاع قطعه إيَّاه بناحية معرَّة النعمان، ومطلعها:

أيا راميا يُصْمَـي فؤادَ مَرامِهِ تُربَّـي عداهُ رِيشَهـا لسهامِهِ وهو البيت الذي قبل الشاهد .

وفي هامش الديوان: يقال: أقطعه أرض كذا: إذا جعل له غلتها رزقاً ، والانطاع: اسم لتلك الأرض من التسمية بالمصدر. والطّرف: الفرس الكريم، والحسام: السيف القاطع يقـول: إنّ جميع ما أتصرف فيه، ويضاف إليّ من أرض وثياب وخيل ومنازل وسلاح فهوله، وصل إليّ من نعمته.

⁽١) لقيان / ١٧

وكذا قوله تعالى : ﴿ رَبِّيَ الذَّي يُحْيَى ويُمِيتَ ﴾(۱) أي يحيى الموتى ، ويميت ﴾(۱) أي يحيى الموتى ، ويميت الأحياء فيصير المعنى في قوله تعالى / : ﴿ وقد(٢) [٣/ ٧٧ أحسن بي ﴾ أي أوقع جميل صنعه بي . وإذا عديّته بإلى يصير المعنى فيه الايصال فإنه قال : أوصل إحسانه إليّ ، والمعنى متقارب ، وإن كان تقدير كإ رواحد منهما غير تقدير الأخر .

فليس ينبغي أن يحمل فعل على معنى فعل آخر إلا عند انقطاع الأسباب الموجبة لبقاء الشيء على أصله كقوله تعالى : ﴿ فَلْيحـلْرِ اللَّبِينِ يُخْلِفُونَ عَنِ آمره ﴾ (٣) .

والشائع في الكلام يخالفون أمره ، فحمل على معنى : يَخْرجون عن أمره ، لأن المخالفة خروج عن الطاعة .

وكذا قولـه تعالى : ﴿ ﴿ وَإِذَا قَرَى َ الْقَرَآنَ فَاسْتُمعُوا لَه ﴾ (١٠) والشائع في الكلام فاستمعوه ، وإنما حمل على معنى : أنْصِتُوا .

قال: وأمّا قولك في بيت أبني الطّيب: إنه على معنى: "جعلت"، فيصير (ركبت) قد تعدّى في هذا الموضوع إلى مفعولين فهو غلطٌ منك.

وإنما غلطك في ذلك أنك رأيت « بُعْر أنا » اسماً جامداً لا يصح

⁽١) البقرة / ٢٥٨

⁽۲) في ط: « الذي» مكان «قد » تحريف .

⁽٣) النُّور / ٦٣

⁽٤) الأعراف/ ٢٠٤

نصبه على الحال ، وإنما ينصب على الحال عندك ما كان مشتقًا من فعل كضاحك ، ومسرع . وهذا وهم منك .

وهَبُ أنا سُلَمنا لك هذا التوجيه الـذي وجُهـت به بيتـه هذا ، فكيف تصنع في بيته الأخر :

وهو قوله :

٦٠ ٤ = بَدَنَتْ قَمَراً وَمَالَــَتْ خُوْطَ بَانِ وفاحتْ عَنْبَــراً وَرَنَــَتْ عَزِالاً ١٧؟

أتراك تجعل هذه المنصوبات كلها مفعولات ، وتنصيّد في كُلّ فِمْل من هذه الأفعال معنّى يصير به متعديّاً إلى مفعول به ؟

وكيف تصنع في قولهم : ﴿ بعت الشَّاءَ شَاةً بدرهم ﴾ ، وبيَّنت له حسابةُ باباً باباً ، ﴿ وكلَّمتُهُ فاه إلى فيّ » ؟

فهذه الأسماء الجامدة كلُّها عند النحويين أحوال ، ويكون تقدير

(١) للمتنبّي ، ديوانه المتنبي ٤/ ٣٤٠ .

وفي هامشه: الحوط : الغصن الناعم ، ورنت نظرت، والمنصوبات في البيت أساء وضعت موضع الحال ، كأنه قال : بدت مشرقة ، ومالت متنية ، وفاحت طبياً ، ورنت مليحة من شواهد : ابن الشجري / ۲۷۶ / والحزانة / ۵۳۷ . والحزانة والميس : مالت ، والميس والميسان : مثني فيه تبختر. ونظير هذا البيت قول الآخر . ماست ، هذا الميت في لا الآخر . مشمران بدوراً وانتقبس اهلة وسيسرن عُصوناً والتَّفَيْن جَافِراً

قوله : بدت قمراً : مضيئة كالقمر ، ومالت خُوط بان متنَّبةً ، وفاحت عَنْبَراً ، أي طبّية النشر كالعَنْبَر ، ورَنت غزالاً ، أي مليحة النظر كالغذال .

ومما يدلّك على أنها أحوال دخول واو الحال عليها إذا صارت جملة كقولك: بدت وهي قمرٌ، ومالت وهي خُوطُ بان، وكذلك بيّنت له حسابه باباً باباً ، المعنى : مُبوّباً مفصّلاً ، وبعت الشاء شاةً بدرهم أي مستراً .

ويكون قول أبسي الـطّيب علـى ذلك : ركبت النّـاس بُعرانـــاً بمعنى : مركوبين لي ، وحاملين .

ومما يدلّ على أن و بعراناً ، حال لا مفعولُ ثانِ للجعل كونـه يجوز إسقاطه / ولوكان مفعولاً ثانياً لم يجز إسقاطه ، ألا ترى أنه لو [٣/ . قال : ركبت الناس كُلّهم إلى سعيد لم يحتج إلى زيادة .

> ولـو قال : جعلـت النـاس كلهـم إلـى سعيد وسكت لم يتـمُ الكلام .

> > وهذا مما يشهدُ بفساد ما ذهبت إليه .

وأيضاً ، فإن الركوب لم يجيء في كلام العرب بمعنى الجَعْل كما جاء النّرك مثل قول الشاعر : ٦٠٥ = * وقَدْ تَرْكناهُمُ لَحْماً على وَضَم ١٠٠ *

فعدًى تركت لمّا حمله على معنى : جَعْلَت ، فامّـا الركوب بمعنى الجَعْل فليس بموجود في شيءٍ من كلام العرب .

المسألة السابعة [في : إلاّده فلاده]

قال أبو نزار: وهذه المسألة سئلت عنها بغزنة (١) لمَّا دخلتها فبيَّت مُشكلها للجماعة وأوضحتها ، وذلك أني سئلت عن قول الراجز:

٦٠٦ = * وقُوَّلُ إلاَّدَمِ فَلادَمِ (٢) *

(١) مدينة واسعة في خراسان.

(٧) في الحزانة ٩/ ٩٠ قال البغداديّ: هو مثلٌ وقع في قطعة من رجز لرؤبة بن
 العجاج ، يورد التحويون منه أربعة أبيات وهي :
 فــاليرم قد خهني شهنهي وأولُ حلسم ليس بالمسفرُّر

تسبوم لله جهمي المهلمي واول علم ليس بالمستور وقسل أو الادو فلادو وحقّة ليست بقسول الترّو وصف قبل هذه الابيات شبابه ، وما كان فيه من مغازلة الغواني ، ومواصلة الأماني إلى أن قال : فاليوم قد زجرني عماكنت فيه أربعة أشياء : الأول : التّقِبّةُ ، وهو مطاوع:نهنهته عن كذا فتنهنه ، أي كففته وزجرته عنه كفف ..

الثاني : أول حلم ، أي رجوع عقل لا ينسب إلى السَّفه .

الثالث : عذل القائلين إن لم تتب الآن مع هذه الدواعي إلى التوبـة ، فلا تتوب أبدأ ، فقوله : ﴿ وقُولُ ﴾ على حذف مضاف .

والرابع : حقَّةٌ أي خُطَّةٌ حقَّة ، فالموصوف محذوف وأراد بها الموت وقرْبه ، =

فذكرت أن هذه من باب كلمات نابت عن الفعل فعملت عمله . وبعضها في الأمر وبعضها في الخبر ، نحو : صَهْ ، ومه ، وبَلّه زيد،أو هيهات بمعنى : بَعُد .

و(دهٍ) في كلام العرب بمعنى : صَحَ ، أو يَصِيحُ ، ألا ترى أن فوماً جاءوا إلى سطيح الكاهن ، وخبئوا له خَبْأَ فسألوه فلم يُصرَّح، فقالوا: و لا ده ۽ ، أي لا يصحَ ما قلتَ .

فقسال لهسم: ﴿ إِلاَنَو فلادَو ﴿ ، حَبَّتُ بُرُ فِي إِحليل مُهْر ﴾ ، فأصاب . فكانه قال : إلا يَصِحَ فلا يَصِحُ أبداً ، لكننني أقول في المستقبل ما تشهد له الصحة (افكان (اكا قال . إلا أن التقوين الداخل على هذه الكلمة ليس هو على نحو التشوين الداخل على رجل وفرس ، ولكنه تنوين دخل على نوع من تُلكير .

قال الرَّاد عليه : قولك : «دُوه اسم من أسماء الفعل ليس يَصيحُ على مذهب الجماعة ، ومَن له حذق بهذه الصَّناعة .

 ⁼یقال : حق ، وحقة ، كما یقال : أهل وأهلة .

والتَّرة : اسم مفرد بمعنى الباطل ، يقال : ترَّةُ وَثُرَّعة وجمع الأول : تراريه ، وجمع الثاني : تُرَّهات . وهـو أيضاً من شواهـد : ابـن يعيش ١٩/٤ ، واللسان : « دهده» . وانظر ديوان رؤبة / ١٦٦ وهذا الرجز من قصيدة يصف فيها نفسه .

⁽١) من ط: « ما يشهد له للصّحة » . تحريف .

⁽٢) ط : « وكان » بالواو .

والصّحبح في هذه الكلمة أنها اسم فاعل مِنْ : دَهي يَدْهى فهو دم ، وداهِ ، والمصدر منه اللّدَهاء واللّدُهْيُ. فيكون المراد/ بـ «دو» أنه [٣/ ٧٩ فَطِنُ ، لأن الدّهاء: الفطنة وجودة الرّاي ، فكانه قال : إلاّ أكن دَهيًّا أي فَطَنَ فَلا أَدْهِى أَبِداً .

> هذا أصله ، ثم أُجْرِيت هذه اللفظةُ مثلاً إلى أن صارت يُعبَّر بها عن كل فعل تغننم الفرصة في فعله .

مثال ذلك : أن يقول الإنسان لصاحبه وقد أمكنته الفرصة في طلب ثأر، إلاّدو فلادِه، أي إلاّ تطلب ثارك الآن فلا تطلبه(١) أبداً. وهذا الرجز لرؤية . وقبله :

فاليوم قد نَهْنَهنِي تَنهنُهي وأوْلُ حلم ليس بالسُفَّه (٢) وقُولُ إلاّدهِ فلادَو

ومعناه : إلاَّ تُفلح اليَوم فمتى تفلح؟ أي إلاَّ تنتـه^(٣) فـلا تنتهى أبداً .

فهذا معنى : دُو في هذا المثل .

وأما اعرابه فإنه في موضع نصب على خبر « كان » المحذوفة ، تقديره : إلاّ أكن دهياً فلا أدْهي .

⁽١) في ط: « فلا تطلب » بدون هاء ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

⁽٢) في نسخ الأشباه : « علم ليس بالمسنّه » صوابه من الخزانة

 ⁽٣) في ط: أوي إلا تغص تنته بزيادة كلمة: تغص تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ، والحزانة .

ونظير ذلك من كلام العرب: مروت برجل صالح إلا صالحاً فطالح ، تقديره: إن لا يكن صالحاً فهو طالح . وإنما أسكن الياء وكان من حقها أن تكون منصوبةً مِنْ قِيَـل أن الأمشال تنيزل منزلة المنظوم.

وهذه الياء حَسُن إسكانُها في الشَّعر كقوله :

٦٠٧ = * يا دار هيند عفت إلا أثا فيها *(١)

فقـد ثبت بهذا أن (دهٍ » اسم فـاعـل ، لا اسم فعـل ، وهي مُعْربة(^{۲)} لا مبنيّة ، وتنوينها تنوين الصّرف لا تنوين التنكير .

ويدلّك على أنها ليست من أسماء الأفعال كونها واقعة بعد حرف الشّرط ، ألا ترى أنه لا يحسن إلاّ صهْ فلاصَـهْ ، وإلاّمَــهْ فلامهْ، وإلاّ هيهات فلا هَيْهات .

(١) صدر بيت تمامه:

بين الطّوي فصارات فواديها

وهو للحطيئة . انظر ديوانه / ٢٤٠

وهو من شواهد : سيبويه ٢/ ٥٥ ، والشافية ٤/١/٤ .

ومن الشافية : قال الأعلم : الشاهد فيه تسكين الياء من الأثافي في حال النصب حملاً لها عند الضرورة على الألف ، لأنهـا أختهـا ، والألف تتحـُّك . وقال الجوهرى :

والأثفيّة للقدر : أفعولةً ، والجمع الأثافيّ,وثقّيت القدر تثفية أي وضعتهـا على الأثافي .

وقالُ الأخفُّش : قولهم أتَّاف لم يسمع من العرب بالتثقيل .

والطوّي : البئر المطوية بالحجارة ، والصارة : رأس الجبل والوادي : هذا وقد نسبه سيبويه إلى بعض السعديين .

(٢) في ط فقط: «معرفة» تحريف واضح.

المسألة الثامنة (في تفسير كلمة (غيل) في بيت للأعشى]

قال أبو نزار: أنشدني شيخي الفصيحي للأعشى:

٩٠٨ = آنس طِمْلاً من جديلة مشــــغوفاً بنوه بالسَّمار غُيل (١)

فسأل عن «غيل» فقلت قد جاء مادتها (°): ساعدٌغيل(^{°)}، للممتل*ىء* ألا ترى إلى قوله : /

٩٠٩ = * بيضاء ذات ساعدين غَيْلَيْن (٤) *

(١) لم أجده في ديوان الأعشى على هذه الصورة ، والذي في الديوان / ١٥٠هـ : إني لعمر الـذي خطت مناسمُها لــه، وسيق إليه الباقــرُ الغُيُل والمراد بالباقر : البقر .

والطّمل ـ كما في اللسان ـ الفاحش البذي ألذي لا يبالي ما صنع ، وقبل : اللّص الفاسق . والطّمل أيضاً : الذّب.والجديلة : القبيلة والنـاحية ، وجديلة الرجل وجدلاؤه : ناحيته .

> والسّهار : اللبن الممذوق بالماء . وقيل : هو اللبن الرقيق . (٢) في ط فقط : «مادما» بالماء ، تحريف

(٣) في القاموس : والغيّل بالفتح : السّلاعد الرّيّان الممتلىء

(٤) رَجْزُ وَرَدُ فِي اللَّسَانُ : ﴿ غَيْلٍ ﴾ على النَّحُو الآتي :

لكاعب مائلة في العِطْفَيْن بيضاء ذات ساعدين غَيْلَيْن أُهُون من لَيلي وليل الزَّيدين وعُقَب العِيس إذا تمطين

والسَّمار: اللَّبن، كأن يقول: إن بني هذا الصائد امتلئوا من شُرْب اللبن إلا أن الراجز بناه على فِمَال، فقدَّر غُيُل على زنة: جمار وكتاب، ثم جمعه على غُيُل كما قالوا: حُمْر وكُتُب.

فإن قيل: فما سمعنا غِيالًا! قيل: قد أسلفنا أن العرب قد تنطق بجمع لم يأت واحده، فهي تقدّره وإن لم يسمع.

وأجيب بأن يُقال له : قد أتعبت الأسمـاع بلَغطـك وغَلَطك ، وأزعجت الطّباع بخطابك(١)وَسَقطك .

يا هذا ، إن تفسيرك للغُيل (٢) بأنهم الذين امتلئوا من شرُّب اللبن قياساً على الغيّل وهو الساعد الممتلىء شيءٌ لم يذهب إليه أحد من أهل اللغة . وإنما ذهبوا إلى أن الغيل هو أن تُرضع المرأة ولدَها وهي حامل . واسم ذلك اللبن أيضاً الغيّل . ولم يقل أحد منهم : إن الغيل هو الامتلاء من شرُّب اللّبن ، وإنما فسرّت لفظة الغيل في بيت الأعشى على غير هذا، وهسو:

٦١٠ = إنّي لعمرُ الّذي خطّت منا سمُهـا تَخْــدِي وسيق إليه الباقــرُ الغُيّارُ^(٣)

وهو من شواهد المنصف ٣/ ٤٦ حيث ذكره شاهداً على أن الواحد: غَيُول ، =

 ⁽١) طفقط: «بخطائك» بالهمز تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة.

 ⁽٢) بعده في ط: بزيادة و بضم الفاء والياء ، وهو تحريف ، وهذه الزيادة انفردت بها ط ، ومع ذلك فإنها محرقة بكلمة : و ضم الفاء ، وليس للفاء وجود في النص

⁽٣) ديوان الأعشى / ١٥٠ .

على وجهين :

أحدهما : أنها الكثيرة من قولهم : غيل أي كثير(١).وقيل الغَيْل : ههنا السّمان ، من قولهم : ساعد غَيْل ، أي سمين ً.

والغَيْل بمعنى الكثير ، وهو المراد في البيت الأول ، لأنه يصف هذا الصائد بالفقر وكثرة الأولاد ، وأنهم ليس لهم غذاء إلا السمار وهو اللبن الرقيق .

وأما قولك : إن غُيلاً جمع غيال ، واحدُّ لم ينطق به فمن أفحش غَلطَاتك ، وأفضح سقطاتك ، بل هو (جمع غَيَّل » ، والغَيْل : الماء الكثير وجمعه : غَيُّل . ونظيرُه : سَغْفُ وسُقُف .

وكذلك الغَيْلُ: السَّمار ، واحدها : غَيْلُ أيضاً (؟) . وإنسا غَلْطتك في ذلك أن الغالب على « فُعلٌ » أن يكون جمعاً لِفَعال أو فَعال مثل : حِمار وحُمُر ، وقَذال (؟) وقُذُل ، فقضيت أن غَيُلاً جمع : « غِيل »

وأما تفسيرك السّمار بأنه اللّبن على الإطلاق فغلطٌ يجوز على

= وانظر اللسان : غيل برواية « مناشبها » مكان : مناسمها

 (1) في القاموس: الغيل بالكسر ويفتح: الشجر الكثير الملتف وأغيلت الغنم: نتجت في السنة مرتبن. وتغيلوا: كثر أموالهم أو كثروا

واسينت المناه . تعجب في المست طوين . ولحيون . فار المواحم الرقود (٢) في القاموس : « غيل » : اللبن ترضعه المرأة و للدها ، وهي تؤتمى أو وهمي حامل . واسم ذاك اللبن : الغيلُ أيضاً

(٣) القذال كسحاب : جماع مؤخَّــر الرأس .

مثلك من أهل التحريف .

وإنسا صوابه أن تقول: السّمار: اللبن الرّقيق أو اللبسن " / ١٨١] المخلوط بالماء ، فإن أكثر فيه الماء سموه المُضيح .

وتفسير البيت على وجه الصَّواب : أنه يصف حِمار وحش أو تُور وحش آنس طَمَّلاً أي صائداً والطَّمل : الذَّب شبهه به .

يقول هذا الثور الوحشي آنس صائداً لـه عائلةً، وأطفـال ليس لهم غذاء إلاّ اللبن المخلوط بالماء، فهو لـذلك أشــدّ الناس اجتهـاداً في أن ينال صيد الثور الوحشى ليشبع به عياله وأولاده.

المسألة التاسعة

[في إعراب « غير »من قول الشاعر :غير مأسوف الخ]

قال أبو نزار : وسُئلت في بغداد عن قول الشَّاعر :

٦١١ = غير مأسوف على زَمن ينقضي بالهَم والحزن (١٠ فلم يعرف وجه (غير) وأوّل من أخطأ فيه شيخنا الفصيحي فعرفته ذلك (١٠)

والذي ثبت الرَّاي عليه : أن المعنى : لا يُؤسف على زمن .

ف (غيرً) فيه مرفوع بالابتداء. وقد تم الكلام بمعنى الفعل. فسد تمام الكلام، وحُصول الفائدة مسد الخبر، ولا خبر في اللفظ كما قالوا: أقائم أخوك ؟، والمعنى: أيقوم أخوك، فقائم مبتدأ وسد تمام الكلام مسد الخبر، ولا خبر في اللفظ.

فقيل له : قد عجبنا أن أخطات مرّةً بالصّواب وجريت في توجيه هذه المسألة على سَنَن الإعراب .

(١) لأبي نواس ، وبعده :

إنماً يرجسو الحياة فتى عساش في أمسن من المحنّ من شواهمد: ابن عقيل / ٨٩٨، والحزانة ١٦٧/١، والأشموني ١٩٩١/، والهمم والدر رقم ٣١٢.

 (٢) في ط: « فعبر فيه » مكان : « فعرفته » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب

المسألة العاشرة [في قول العرب : جئت من عنده]

قال أبو نزار: تقول العرب: جنت من عنده ، لأنَّ من قضى وَطَراً من شخص فقد صار المعنى عنده غير مُهِمَّ في نظره ، لأن الذي انقضى قد خرج عن حَدَّ الاهتمام به ، وبقى اختصاص الشخص بالموضع المختص بـ « مِن » ، كان الغرض متعلقًا به ، فأردت أن تذكر انفصالك عن مكان يخصه ، فقلت : « مِنْ عنده » .

فأمًا إذا كان الإنسان قد اعتزم أسراً يريده من شخص ، فإن المكان القريب من ذلك الشخص لا يهمه ، وإنما المهم ذكر الإنسان الذي حاجتك عنده . فالحكمة تقتضي أن تقول : « إليه » : ولم يجز « إلى عنده » . هذه حكمة العرب .

فأمًا سيبويه فقال : استغنوا بـ ﴿ إليه ﴾ عن:﴿ إلى عنده ﴾ ، كــا استغنوا بـ « مثل » وشبه عن « كه » ابتداءً .

٣ / ١٨٢] فقال الرّاد عليه /

يا هذا ، كانت إصابتك في مسألتك آنفاً فلتةً اغتفلتها .

وجميع ما وجهست به في مسألنسك هذه خارج عن الأصل المنقول . وذلك أن اللذي المنقول . وذلك أن اللذي ذهب إليه أحدً من ذوي العقبول . وذلك أن اللذي ذهب إليه المحصّلون من أهل هذه الصّناعة هو أن الظروف التي ليست بمتمكّنة مثل عند ، ولدن ، ومع ، وقبل ، وبعد ، حُكْمُها أن لا يدخل عليها شيء من حروف الجرّ، لعدم تمكّنها، وقلّة استعمالها استعمال الأسماء .

وإنمــا أجاز وا دخول (من ْ) عليها توكيداً لمعناها ، وتقويةً له . ولمًا لم يَجُزُ في شيء منها أن يكون انتهاءً إلاّ بذكر « إلى » لم يجز دخولُها عليه تأكيداً لمعناها ، كما كان ذلك في « من ْ » .

وقد قدّمت أن حكم هذه الظروف أن لا يدخل عليها شيء البَّةُ من حروف الجر للزومهما الظّرفية ، وقلّة تصرّفها .

ولولا قوّة الدّلالة فيها على الابتداء ، وقوّة « مِنْ ، على سائـر حروف الجر بكونها ابتداءً لكلّ غاية لما جاز دخول منْ عليها .

ألا ترى أنه قد جاء في كلامهم كون (مِنْ) يواد بهــا الابتــداء والانتهاء في مثل : رأيت الهلال من خلَل ِ السّحاب ، فخلَلُ السّحاب هو ابتداء الرؤية ومنتهاها .

فهذا مِمّا يدلّ على قوّة « مِنْ » وضعف « إلى » ، فلذلك أجازوا : مِنْ عنده، ومِنْ معه، ومِن لدنه، ومِنْ قبلِه، ومِنْ بعده، ولم يجيزوا : إلى عنده، وإلى قبله، وإلى بعده. فهذه الخمسة الظُروف لا يدخل عليها شيء من الحروف الجارة سوى مِنْ ، وسبب ذلك ما تقدّم ذكره .

وأما قولك : إن سبب ذلك هو أن « مَنْ قضى وطراً » إلى آخره فهذيان المُبرْسَمين (١٠. ودعوى المتحكِّمين .

وذلك أنه لوكان الأمر على ما ذهبت إليه لامتنع أن تقول: رجعت إليه ، وجعت إليه ، وجعت إليه ، وعدت إليه ، وعدت إلى داره ، وعدت إلى داره ، وعدت إلى منزله لا يصح ، كما لا يصح : إلى عنده ، لأن المهم إنّما هو الشّخص دون محلة .

وإذا امتنع ذلك مع عنده ، فكذلك يمتنع : مع البيت والمنزل وغيرهما .

وأما قولك : إن المكان القريب من ذلك الشخص لا يهمه ، / ١٨٣] فإن هذا الكلام يقتضي أنه إذا بعد مكانه / منه احتيج إلى ذكره ، فيقال : رجعت إلى عنده ، وذلك أنه إنما جاز إسقاطه لقرب المكان الذي فيه الشخص ، واستغنى عن ذكره لقربه ، فيلزمه أن لا يسقطه عند نُعُده .

ولو قدّرنا أن جميع ما ذكرته من جواز دخول « مِنْ » على « عند »

⁽١) في القاموس : البرسام بالكسر : عِلَّة يُهِّذي فيها . بُرْسِمَ بالضَّمَّ فهو مُبَرْسَم .

وامتناع دخول (إلى) عليها صحيحٌ لوجب عليك أن تستأنف جواباً آخر عن امتناع دخول (إلى) على قبل وبعد ، ومع ، ولدن ، وجواز دخول مِنْ عليها .

وليس في جميع ما ذكرته جواب عن ذلك .

وليس الجواب عند النحويين إلا ما قدّمناه ، فافهم ذلك .

انتهت المسائل العشر

* * * *

[أبيات المعاني المشكلة الإعراب]

(قال السّخاويّ) في : « سفر السعـادة » : من أبيان المعاني المشكلة الإعراب .

قـال : ولسنــا نعنــي بأبيات المعانــي ما لم يُعــلــم ما فيه (١٠ من الغريب ، وإنّما يعنون بأبيات المعاني ما أشــكــل ظاهــره وكــان باطئــه مخالفاً لظاهره ، وإن لم يكن فيه غريب أو كـان غريبهُ معلوماً ــ قوله :

٦١٢ = ومِنْ فَبْلَ امنا وقد كان فَوْمُنـا نُصَلُّم ن للأوثـان قــــارُ مُحمَّدا(١٠)

(١) في ط: « يعلم فيه » بدون: « ما » ، تحريف. صوابه من المخطوطات
 (٢) نسبة الرّماني في «توجيه إعراب أبيات ملغزة» للعباس بن مرداس السّلمي،

٢) نسبه الرماي في «نوجيه إعراب ابيات منه انظ ص/ ٩٣ قال الرّمّاني في توجيهه:

الاَعَمَانُ : النصديقُ ، يَضَالُ : آمن فلان بالله أي صدَّق به . . . فنصب عبداً ، على معنى النصديق ، فكانه قال : ﴿ وَمِنْ قِبلُ صدَّقنا محمَّداً » فامّا نصب ﴿ قَبِلُ ﴾ فيحتمل وجهين :

أحدهما : ما حكاه أحمد بن يحيى ثعلب عن الفراء : أن العرب قد بنَتْ :

« قبل) على الفتح . . فعل هذا يكون غاية ، وقد بنى على الفتح كها يبنى
 عند بعضهم على الضّم .

والوجه الثاني : أن يريد النكرة منه ، كأنـه أراد قبـلاً ، ثـم حذف التنـوين مضطرًا فعل هذا يصح ، نصب محمَّدا بامنا ، لأنه بمعنى صَدَّقنا محمداً .

وقيل : بإسقاط الخافض . وهذا أحسن .

وقوله :

٦١٣ = لقد قال عَبْدَ الله شَرّ مقالة

كفى بك يا عبدَ العـزيزُ حَسِيبُها(١)

عبدالله مُثنَّى حذف نونُه للإضافة ، وألفه لالتقاء السّاكنين . وعبد منادي مرخم عَبْلة (١). ثم ابتدأ فقال : العزيزُ حسيبُها ، كما تقول : اللهُ حَمييبُك . انتهى .

[الاشْكال في قوله تعالى : وروحٌ « منه »]

في تفسير النَّعلبيّ كان لهـارون الـرشيد غلامُ نصرانِيّ جامعاً لخصال الأدب ، وكان الرشيد يحاوله لِيُسْلِم ، فيأبي فألح عليه يوماً ،

(١) انظر (توجيه إعراب أبيات ملغزة للرَّماني / ٤٣ .

(٣) في نسخ الأشباه : (عبده ، بالهاء صوابه : (عبدة) بتاء التأنيث والتصويب من (توجيه إعراب أبيات ملغزة . . . ، حيث قال : (فإن (عبد) مرخم من : (عبدة) وقد حذف الهاء ، وأبقى الدال مفتوحة يدل عليها ، كما تقول : يا طَلَحُ أقبل ، ترخيم طلحة .

و المُركَّاني : وتفسير المعنى: لقد قال عَبْدان لله شرَّ مقالة كفى بك يا عبدةً ، الع: من حسسُها ﴾

وشرّ مقالة : نصب على المصدر لإضافته إليه ، وإن لم يكن مصدراً .

فقال : إنَّ في كتابكم حُبَّةً لما انتجِلهُ ، قولُهُ تعالى : « وكلمته ألقاها إلى مَرْيَمَ ورُوحً مِنْهُ ﴾(١)

فدعا الرّشيد العلماء ، وسألهم عن جوابها ، فلم يجد فيهم من يُرِّيل الشُّبهة .

فقيل له: قَدِم حُجَاج خراسان وفيهم علي بن الحسين بن واقد إمام في عِلْم القرآن ، فدعاه وذكر له النصر اتى الشبّهة ، فاستعجم عليه الجواب ، فقال: يا أمير المؤمنين ، قد سبق في علم الله أن هذا الخبيث يسألني عن هذا ، ولم يُخْل الله كتابَه عن جوابه ، ولم الخبيث يسألني عن هذا ، ولم يُخْل الله كتابَه عن جوابها ؟ ثم أغلق علم] يحضرني الآن . ولله علي أن لا أطعم / حتى آتي بجوابها ؟ ثم أغلق عليه بيتاً مظلمة واندفع يقرأ القرآن فبلغ من سورة الجاثية : « وسَخّر لكم ما في السموات وما في الأرض جميعاً منه » (١)، فصاح : افتحوا الباب ، ففتح وقرأ الآية على الغلام بين يكري الرشيد ، وقال : إن كان قوله : « و و و ح منه » يوجب كون عيسى بعضاً منه ، فيجب أن يكون ما في السموات وما في الأرض بعضاً منه .

فـانقطع النّصـرانّى، وأسلم، وفرح الـرّشيد، وأعـظم جـائـزة عليّ بن واقد. رحمه الله تعالى .

⁽۱) النساء / ۱۷۱

⁽٢) الجاثية / ١٣

[حل معنى أبيات لمسافر العبسى مشكلة المعنى]

وجدت بخط الشيخ شمس الدين بن القماح في مجموع له ، .

قال: من مراسلات شيخنا العلامة ضياء الدين أبي العباس أحمد بن الشيخ أبي عبد الله محمد بن عمر بن يوسف بن عمر بن عبد المنعم الأنصاري القرطي إلى بعض الحكام بقوص (١) وقد جرى كلام في مسألة نحوية جواباً عنها كان سيدنا متع الله ببركتي عليه وعمله ، ومنحه راحتي طاعته وأمله ، في بارحته (١) التي أشرق دُجاها بأسرته (١) ووضح سناها بغرّته ، نثر من جوهر فضله الشمّاف ، ودرة الذي لم يلج حشا الأصداف ، وضوع من عرّف علمه الذي هو أضوع من عرب عرف علمه الذي هو أضوع من عنبر المستاف (٤) ، ونشر من أردية لفظه كُلّ رقيق الحاشية معلم الأطراف ، وسأل عن أبيات مسافر العبسي .

⁽۱) قوص: بلدة في صعيد مصر

⁽٢) البارحة : أقرب ليلة مضت .

⁽٣) الأسارير : محاسن الوجه الخدان والوجنتان .

⁽٤) من سوف إذا شمّ ، كما في القاموس

٦١٤ = قد سالم الحَيّاتُ منه القَدَما

الأفعــوانَ والشُّجـاعَ الشَّجْعَما(١) وذاتُ قَرْنَيْنِ ضَمُوزاً ضِرْزما

عن نــاصب (الأفعوان) و ُ(الشجّــاع) ، و رافـع (الحَيّــات) و (ذات) .

وما معنى ضموز وضرزم؟ فسقيًا لفضيلته التي نوّر كمامُها . واشتد ثُمامُها، وأمطر غمامها، واشتمل على الفضل بدؤها وختامُها .

أمًا الحيات ففاعل،والأفعوان والشجاع بدل منـه،وهـو منصـوب اللفظ .

فإن قيل : كيف يكون بدلاً ، ومن شأن البدل مشابهة المبدل منه

(أ) في الدر ٣/ ٦ ذكر أن الشاهد من أرجوزة قيل : إنها لأبي حيان الفقعبيّ ، وقيل : لمساور بن هنــد العبسيّ ، وقيل : للتندمريّ ، وقيل : لعبــد بنــي الحسحاس .

وهــو من شواهــد : سيبــويه ۱/ ۱۹۵۱ ، والخصائص ۲/ ۴۶۰ ، والمنصف ۳/۲۹ ، والمغني ۲/۷۸۱ ، والميني ٤/٠٠ ، والأشموني ۲۷/۳، والهمع والدر رقم ۲۶۳ ، واللسان : « شجعم »

وفي المنصف ٣/٧٢٧ ، قال الشنتمريّ : وصف رجلاً بخشونة القدمين ، وغلظ جلدهما ، والحيّات لا تؤثر فيهما .

والأفعوان: السذكر من الأفاعسي . والشجاع: ضرب من الحيات . والشجعم : الطويل . وذات قرنين : ضربٌ منها أيضاً والضموز : الساكنة المطرقة التي لا تصفر لخنهها ، فإذا عرض لهما إنسان ساورته وثباً . والضرّزم: المسنة ، وذلك أخبث لها ، وأوجى لسمها . ويقال : الضرّزم: الشديد . في إعرابه ، وقد قلتم : إن الحيّات مرفوع وهذا منصوب .

قلنا: كلّ واحد من الأفعوان والشّجاع فيه معنى الفاعلية ، وانتصب [٣ / ٨٥ والمفعولية / فالحيات أرتفع لفظه بما فيه من معنى الفاعلية ، وانتصب [٣ / ٨٥ الأفعوان والشّجاع بما فيهما وفي الحيّات من معنى المفعولية .

وإنما قلنا: إنّ كلاً منهما فاعل ومفعول ، لأن لفظ « سالسم » يقتضي الفاعلية مِنْ فاعلتُه من فلزم أن يكون كُلُّ منهما فاعلاً بما صدر من فعل صاحبه ، لأن الحيات سالمت من فعله ، مفعولاً بما صدر من فعل صاحبه ، لأن الحيات سالمت القدم ، وسالمتها ، فلم تطأها ، فالحياة فاعلة مفعولة ، فجاز أن يُحْمَل اللَّفظ في الأفعوان والشَّجاع على ما فيهما وفي الحيات من معنى المفعولية . وصح به معنى المفعولية ،
وأما ذات قرنين فارتفع بالعطف على لفظ الحيّات ، ولو انتصب لجاز .

وأما ضَمُوزًا فهو السَّاكت وضِرزمًا فهو الصُّلب ، وهما حالانِ .

[بيت إعرابه مشكل للحريري]

قال الصّلاح الصفديّ(١):

اختلفت أنا والمولى شرف الدين حسين بن ريّان في قول أبي القاسم الحريريّ ("):

٦١٥ = فلم يَزْل يبتزّه دهـرُه ما فيه من نَطْش وُعـودِ صَليب(٣)

فذهب هو في إعراب قوله: « ما فيه » إلى أنه في موضع نصب على أنه مفعولٌ ثان .

وذهبت أنا إلى أنه بدل اشتمال من الهاء التي في قوله: «يبتُّزه».

فكتب شرف الدّين فُتّيا من (صَفَد)وجهزها إلى الشيخ كمال الدين بن الزّملكاني:

⁽١) هرخليل بن أيبك بن عبد الله الأديب صلاح الدين الصفدي أبو الصفا ، ولد سنة ٢٩٧ تقريباً ، ومات بدمشق في ليلة عاشر شوال سنة ٢٩٤ هـ . وانظر ترجمته في مقدمة كتابه : الغيث المسجم في شرح لامية العجم - طبع دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان . وما يجدو ذكره أنه ليس له ترجمة في البغية .

 ⁽٢) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري الإمام أبو محمد الحريري ولد في
 حدود سنة ٤٤٦ هـ . ومات بالبصرة في سادس رحب سنة ست عشرة
 وخسيانة . انظر البغية ٢ / ٢٥٧ - ٢٥٩ .

⁽٣) انظر حاشية يس ٢ / ١٥٨ .

وهي :ما تقول السَّادة علماء الدِّهر، وفضلاء هذا العصر ـ لابَرِحُوا لطالب العلم الشّريف قبلةً.

وموطن السؤال ومحلّه في رجلين تجادلا في مسألة نحوية ، وهي في بيت من المقامات الحريرية وهو:

فلم يزل يبترزّه دَهْـرهُ

مــا فيه من بَطْش وعُــودٍ صليبٌ

ذهبا إلى أن معنى يبتزّه: يسلبُه. وكلُّ منهما وافق في هذا مذهبَ خصمه مَذْهُبُه (').

وموطن سؤالهما الغريب إعراب قوله: «ما فيه من بطش وعود صليب»/ لم يختلفا في نصبه ، بل خُلْفُهما فيما انتصب به، [٣] ٨٦

> فذهب أحدهما: إلى أنه بدل اشتمال من الهاء المنصوبة في «يبتزه». وله على ذلك استدلال.

> > وذهب الآخر: إلى أنه مفعول ثان ليبتزَّه. وجعل المفعول الهاء

واختلفا في ذلك وقد سألا الإجابة عن هذه المسألة، فقد اضطرا في ذلك إلى المسألة. فكتب الشيخ كمال الدين:

 ⁽¹⁾ في بعض النسخ المخطوطة بإسقاط: مذهبه ، على معنى : و وكل منها وافق مذهب خصمه ، والمعنى على بقاء و مذهبه a : كل منها وافق مذهبُ مذهب خَصْمُه .

[الجواب]

الجواب. الله يهدي إلى الحقّ.

كلٌّ من المختلفين الممذكورين قد نهج نهج صواب، وأتى بحكمة وفصل خطاب، ولكلَّ من القُولَيْنِ مساعٌ في النَّظر الصحيح، ولكن النَّظر إنما هو في الترجيح.

وَجُعْلُ ذلك مفعولاً أقوى توجيهاً في الإعراب، وأدقّ بحثاً عند ذوي الألباب.

أمًا من جهة الصناعة العربيّة ، فلأنّ المفعول متعلّق الفعل بذاته التي بوقوع الفعل عليه معنيّة ، والبدل مبيّن لكون الأول معه مطرّحاً في النّية .

وهذا الفعل بهذا المعنى متعدّ إلى مفعولين، دوما فيه من بطش، هو أحد ذينك الاثنين، لئلاً يفوت متعلّق الفعل المستقلّ، والبدل بيانً يرجع إلى توكيد بتأسيس المعنى مُخلِّن.

⁽١) ذكر يس في حاضيته ٢ / ١٥٨ هذا الشاهد تعليقاً على قول التوضيح وشرحه التصريح في بدل الاشتال أنه بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه اشتالاً بطريق الإجمال كاعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه ، ألا ترى أن الإعجاب مشتمل على زيد بطريق المجاز ، وعلى علمه وحسنه بطريق الحقيقة وكذلك : سُرق زيد ثوئيه أو فرسه، فإن زيداً مسروق مجازاً ، والشوب=

وأما من جهة المعنى، فلأنّ المقام مقام تَشَكُّ، وأُخْلُو بالقلوب.

وتمكين هذا المعنى أقوى، إذا ذُكر ما يُسلّبُ منه مع بيان أنه المسلوب، فذِكْرُ المسلوب منه مقصودُ كذكر ما سُلِب،

وفي ذلك من تمكين المعنى ما لا يَخْشَى على ذوي الأرب . ووراء هذا بسطً لا تحتمله هذه العُجالة . والله سبحانه وتعالى أعلم.

قال الصّلاح الصَفدي: لا اعلم أحداً يأتى بهذا الجواب غيره لمعرفته بدقائق النحو، وبغوامض عُلِمَى المعاني والبيان، ودُرْبَته بصناعة الإنشاء.

[فائدة من مقامات الحريري]

قال القاضي تاج الدّين السّبكي في الطّبقات الكبرى.

ومن الفوائد المتعلَّقة بالمقامات سأل ابن يعيش النَّحوي زيد بن

⁼ والفرس مسر وقان حقيقة .

علق ياسين على قوله : « وكذلك سرق زيد ثوبه » قائلاً « وكذلك سُلِب زيد ثوبه كما مشل به جمع . منهم صاحب تلخيص المقتاح واعترضه البهاء السبكي . وحاصله أن سلب يتعلى لفعولين فجعل ثوبه بدلاً يقتضي حذف المفعول الثاني ، وأن التقدير : مثلاً : سلب زيد ثوبه بياضه ، وذلك خُولً بالمعنى المقصود من الكلام ، وبهذا يعرف ما في الجواب الذي نقله الصلاح الصفدي في تاريخه أعوان النصر عن ابن الزملكاني « ثم ذكر بيت الحريري : فلم يزل بيتر » الخ .

الحسن الكندى عن قول الحريري في المقامة العاشرة: «حتى إذا لألأ الأفق ذَنَبُ السِّرحان ، وآن انبلاجُ الفَجْر وحان ١٠٠)؛ ما يجوز في قوله: الأفق ذَنَب السِّرحان من الاعراب؟

فأشكل عليه الجواب. حكى ذلك ابن خلّكان، وذكر أن البّنْدِهيّ (٢) / ١٩٨٧ في/ شرح المقامات جوّز رفعهما ، ونصبهما، ورفع الأول ونصب الثانى، وعكسه.

قـال ابــن خلّــكان: ولــولا خوف الإطالـة لأوردت ذلك . قال والمختار نصب الأنق ، ورَفْع الذّب.

قال ابن السّبكي : وقال الشيخ جمال الدين بن هشام

ومن خطّة نقلت :

كان رفعهما على حذف مفعول ولألأ» وتقدير وذَنَبَ» بدلاً أي حتى إذا لألا الوجودَ الأفقُ ذَنبُ السَّرحان ، وهو بدل اشتمال. ونظيرهُ سُرِق زيدُ فرسَّهُ

 (١) انظر شرح مقامات الحريري للشريشي ١ / ٣٤٢ . المقامة العاشرة ، وذنب السرحان : هو الفجر الكاذب . والسرحان : الذئب ، شبه ضوءه بذنبه .
 (٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مسعود بن أحمد بن الحسين بن مسعود

(+) تقو حمد بن عبد الرحم بن حمد بن مسعود بن اسمد بن احسين بن مسعود المسعودي ، أبو سعيد البندهي : نسبة إلى : « بنج ديه » بخراسان .

من تصانيفه : شرح المقامات ، ولد ليلة الثلاثاء أول ربيع الأخر سنة ٥٢٢ه هـ ، ومات بدمشق ليلة السبت تاسع عشرين من ربيع الأول سنة ٥٨٤هـ . . انظر البغية ١/١٥٨ . ويُضْعفه أو يردّه عدم الضّمير

وقد يقال: إن أل خلف عن الإضافة أي ذنب سرحانه.

ومثله: ﴿ قُتِلَ أَصحابُ الأخدود النّـار﴾'' أي ناره ، أو على حذف الضّمير كما قالوا في الآية أي ذنب السّرحان فيه ، والنّار فيه.

وأمًا نصبهما فعلى أن الفاعل ضمير اسمه تعالى، والأفقَ مفعول به، وذنب بدلًّ منه أي لا لا ألَّلهُ الأفقَ ذَنْب السَّرحان، أي سرحانه، أو السرحان فيه.

ورفع الذنّب ونصب الأفق واضح

وعكسه مشكلٌ جدًّا إذْ الأفق لا ينوّر الذّنب ، نعم إن كان تجويزه على أنه من بلب المقلوب اتّجه ، كما قالوا: كَسَر الزجاجُ الحَجَرَّ"، وخرق الثّوبُ المسمارُ لا من اللبس.

هذا ما قيل فيه ـ والله سبحانه وتعالى أعلـم بالصّـواب ، واليه المرجع والمآب.

⁽١) البروج / ٤ ، ٥

⁽٢) انظر هذا الإشكال في حاشية يس ٢ / ١٥٨

[مسائل وأجوبتها لابن هشام الأنصاري]

قال الشيخ جمال الدين بن هشام الأنصاري(١) _ رحمه الله

سألني بعض الإخوان وأنا على جناح السفر عن توجيه النّصب في نحو قول القائل: فلانٌ لا يملك درهمًا فضلاً عن دينار.

وقوله : الإعراب لغةً : البيان،واصطلاحاً: تغير الأخر لعامل.

والدليل لغةً،المرشد.

والاجماع لغة : العزم.

والسّنة لغةً:الطّريقة.

وقوله: يجوز كذا خلافاً ^(١) لفلان.

وقوله: وقال أيضاً.

وقوله: هَلُمٌ جَرًّا.

وكلَّ هذه التراكيب (٢) مشكلةً ولست على ثقة من أنها عربيَّة ، وإن

⁽١) في ط: « الأنضاري » بالضاد ، تحريف واضح .

⁽٢) في ط: « إخلافاً » تحريف .

⁽٣) في ط: «تراكب»، تحريف،

كانت مشهورةً في عُرْف الناس. وبعضها لم أقف لأحد على تفسير له . ووقفت لبعضها على تفسير لا يشْقي عليلاً، ولا يُبرَّد غليـلاً.

وهما أنا موردٌ في هذه الأوراق ما تيّسر لي معتذراً بضيق الوقت، وسُقْم الخاطر. وما توفيقي إلاّ بالله ، عليه توكلت، واليه أنبب./ [٣ / ٨٨

[فلان لا يملك درهمًا فضلاً عن دينار]

أما قوله : فلان لا يَملِكُ درهماً فضلاً عن دينار فمعناه : أنه لا يملك يرهماً ولا ديناراً ، وأنّ عَدَم مِلْكه الدّينار أولـى مينْ عدم مِلْـكه الدّرهم، وكأنه قال: لا يملك درهماً ، فكيف يملك ديناراً ؟

وهذا التركيب زعم بعضهم أنه مسموع . وأنشد عليه : ٦١٦ =قَلَما يَبْقى على هذا القَلَقُ * صَخْرة صمّاء فضلًا عن رَمَق

الرَّمَق : بقية الحياة . ولا تستعمل فضلا هذه إلاَّ في النَّفي وهو مستفاد من البيت من : « قلّما » .

قال بعضهم : حدث لـ ﴿ قُلُّ ﴾ حين كُفَّت بـ ﴿ مَا ﴾ إفادةُ النَّفي ، كما حدث لإنّ المكسورة المشددة حين كُفَّت إفادة الاختصاص .

قلت : وهذا خطأً ، فإنّ قَلّ تستعمل للنّقي قبل الكف . يقال : قَلَّ أحدٌ يعرف هذا إلاّ زيد ، بمعنى لا يعـرف هذا إلاّ زيد ، ولهـذا تستعمل مع و أحد» . وصح إبدال المستثنى وهو بدل إما من « أحد » أو من ضميره .

و(على) في البيت للمعيّة مثلها في قوله تعالى : (وإنَّ ربَّك لذو مغفرة للنّاس على ظُلْمِهم ﴾ (١٠ ، « الحمد للهِ الذي وهب لي على الكير إسمعيل وإسحاق ﴾ (١٠) ، وانتصاب «فضلًا» على وجهين محكيَّين عن الفارسيّ .

الأول : أن يكون مصدرًا لفعل محذوف ، وذلك الفعل نعتُ للنكرة .

الثاني : أن يكون حالاً من معمول الفعل المذكور .

هذا خلاصة ما نقل عنه ، ويحتاج إلى بسط يوضّحه .

اعلم أنه يقال : فَضُل عنه وَعَلَيْه بمعنى : زاد .

فإن قَدَرَته مصدراً بتقدير : لا يملك فرْهماً يفضل فضلاً عن دينار ، فذلك الفعل المحذوف صفة لـ « درهماً » . كذا حكي عن الفارسيّ .

ولا يتعيّن كون الفعل صفةً بل يجوز أن يكون حالاً ، كما جاز في « فضلاً » أن يكون حالاً على ما سيأتي تقريره .

⁽١) الرّعد / ٦

⁽٢) إبراهيم / ٣٩

نعم، وجُه الصفّة أقوى ، لأن نعت النكرة كيف كان أقيس من مجيء الحال منها .

وإن قَدَّرته حالاً ، فصاحبها يحتمل وجهين :

أحدهما: أن يكون ضمير المصدر محذوفاً أي لا يملكه أي لا يملك المِلْك على حد قوله: / "

(١) نمامه :

* والمرْءُ عند الرُّشا إن يَلْقَها ذيبُ *

وهذا الشاهد من أبيات سيبويه 1 / ٤٣٧ التي لم يُعرف قاتلها، وهوأيضاً من شواهد : الحزانة 1 / ٢٢٧ ، ٢ / ٣٨٣ ، ٣ / ٥٧٢ ، ٤ / ١٧٠ ، والهمع والدرر رقم ١١١٩ .

وقد استشهد سيبويه بهذا البيت على مجيء الهاء مفعولاً مطلقاً. وهذا الضمير راجع للمصدر المدلول عليه بالفعل ، وإثما لم يجز عــودهُ للقرآن لئلا يلزم تعدى العامل إلى الضمير وظاهره معاً .

وذكر الدرر اللوامع : أن الاعلم قال : هجا هذا الشاعر رجماً من الشّراء نسب إليه الرّياء ، وقبول الرُّما ، والجرّص عليها . ونقد البغدادي في الحزانة رأى الدماميني الذي سطّره في الحاشية الهندية حيث ذكر « أن هذا البيت من المدح لا من الهجاء، وظنّ أن سراقة هو سراقة بن جُمْشُمُ الصّحابيّ مع أنه في البيت غير معلوم من هو ؟ وحرّف فيه تحريفات ثلاثة :

الأول : الرُّشا بضم الراء والقصر جمع رُشُوة. قال هو بكسر الراء مع المدَّ : الحبل ، وقصره للضرورة ، وأنتهُ على معنى الآلة . وكلامــه هذا على حدَّ : « زنّاه فحدَّه » [يقصد الشنفيطي بهذه العبارة :أنه اتهــه بارتكاب الزنى، = أي يدرس الدرس إذْ ليس الضّمير للقرآن ، لأنّ الـلاّم متعلّقة بيدرًس ، ولا يتعدّى الفعل إلى ضمير اسم وإلى ظاهره جميعاً ، ولهذا وجب في : زيداً ضربتُهُ تقدير عامل على الأصح .

وعلى هذا خرّج سيبويه والمحقّقون نحوقوله : ساروا سريعاً أي ساروه ، أي ساروا السيّر سريعاً .

وليس سريعاً عندهم نعتاً لمصدر محذوف لالتزام العرب تنكيرةً ، ولأن المحذوف لا يُحذف إلا إن كانت الصفّة مختصّةً بجنسه ، كما في : رأيت كاتباً أو حاسباً أو مهندساً ، فإنها مختصّة بجنس الإنسان .

ولا يجوز رأيت طويلاً : ورأيت أحمر .

وفي هذا الموضع بحث ليس هذا موضعه .

الثاني : أن يكون قوله : درهماً حالاً .

⁼ثم أقام عليه الحدّ ، أي أن كلامه هذا يشبه من اتّهم إنساناً بالزّنى ، ثم أقام عليه الحدّ] .

والثاني : أن قوله : « يَلْقها » بفتح الياء من اللُّقَى ، وقــد ضبطه بضم الياء من الالقاء .

والثالث : أن قوله : « ذيب » بكسر الذال والهمزة المبدلـة ياء وهــو الحيوان المعروف . وهو صحفه ذنبًا يفتح الذال والنون » .

ونقدُ البغدادي معنى البيت الذي سطّره الدماميني في الحاشية الهندية ، مبيناً أنه معنى غير مراد . وانظر هذا النقد في الدرر اللوامع ٤ / ١٧٣ ، ١٧٣ .

فإن قلت : كيف ١٠٠ جاز مجيء الحال من النكرة ؟ قلت : أما على قول سيبويه فلا إشكال لأنه يجوز عنده مجيء الحال من النكرة وإن لَمْ يُمكن الابتداء بها . ومن أمثلته : « فيها رجلُ قائماً » . ومن كلامهم : « عليه ماثة بيضاً » . وفي الحديث : « وصلى وراءه قومً قاماً » .

وأما على المشهور من أن الحال لا تأتي من النكرة إلا بمسوّغ فلها هنا مسوّغان:

الأول : كونها في سياق النّفي ، والنّفي يخرج النّكرة من حيّز الايهام إلى حيز العموم ، فيجوز حينتذ الإخبار عنها ومجـيء الحـال منها .

الثاني . ضَعْف الوصف . ومتى امتنع الوصف بالحال أو ضعف ساغ مجيئها من النكرة .

وقول الشاعر :

٦١٨ = مضـــى زَمـــنُّ والنّـــاس يَسْتَشْفُعـــون بي فهل لي إلى ليلــى الغــداةَ شَفيعُ^{(١})

 ⁽١) في ط: «كف» مكان: «كيف» ، تحريف ظاهر.

⁽٢) البقرة / ٢٥٩ .

⁽٣) نسب إلى مجنون بني عامر . انظر ديوانه /١٩١، وهو من شواهد : المغنى ٢ /=

فإن الجملة المقرونة بالواو لا تكون صفةً خلافاً للزمخشريّ .

وكقولك : هذا خاتمٌ حديداً عند من أعربه حالاً ، لأن الجامد المحض لا يوصف به .

والثاني ، كقولهم : مررت بماءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ ، فإنَّ الـوصف] بالمصدر / خارجٌ عن القياس .

فإن قلت : هلا أجـاز الفارسـيّ في « فضـلاً » كونــه صفــةً لـ « درهماً » .

قلت : زعم أبوحيّان: أن ذلك لا يجوز؛ لأنــه لا يوصف بالمصدر إلا إن أريدت المبالغة ، لكثرة ذلك الحدث من صاحبه ، وليس ذلك بمرادٍ هنا .

قال : وأما القول بأنه يوصف بالمصدر على تأويله بالمشتقّ أو على تقدير المضاف فليس قول المحققين.

قلت : هذا كلام عجيبٌ ، فإن القائل بالتأويل الكوفيّون ، ويؤولون عدلاً بعادل ، ورضىً بمرضيّ . وهكذا يقولون في نظائرها .

= ٧٤ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي / ٨٤٢ ، ويذكر السيّوطيّ في شرحه لشواهد المغنى أنه لقيس بن ذريح ، وتمامه في روايته .

* فهل إلى لبني الغداة شفيع *

وهو أيضاً من شواهد الهمع والدرر رقم ٩٣٤ . (١) و لا يجوز ۽ سقطت من ط.

والقائل بالتقدير البصريّون ، يقولون : التقدير : ذو عدل ، وذو رِضَّى .

وإذ كان كذلك فمَنْ المحقَّقون ؟

ثم اختلف النَّقل عن الفريقين . والمشهور أن الخلاف مطلقٌ .

[وقال ابن عصفور وهو الظاهر ـ: أن الخلاف حيث لا تقصد المبالغة ، فإن قصدت فالاتفاق على أنه لا تأويل ولا تقدير ، وهذا الذي [(۱) قاله ابن عصفور: هـو الذي في ذهن أبي حيّان ، ولكنه نسي فتوهّم أن ابن عصفور قال: إنه لا تأويل مطلقاً، فمن هنا ـ والله أعلم ـ دخل عليه الوهم.

والذي ظهر لي أن الفارسي إنما لم يُجِز في « فضلاً » الصّغة ، لأنه رآه منصوباً أبداً ، سواء كان ما قبله منصوباً كما في المشال أم مرفوعاً كما في البيت أم مخفوضاً كما في قولك : فلان لا يهتدى إلى ظواهر النّحو فضلاً عن دقائق البيان .

فهذا منتهى القول في توجيه إعراب الفارسيّ .

وأمَّا تنزيلُهُ على المعنى المراد فعسرٌ . وقد خُرَّج على أنه من باب قوله :

النسخ المخطوطة .
 النسخ المخطوطة .

٦١٩ = * عَلَى لا حب لا يَهْتَدِي بمناره (١)*

ولم يذكر أبوحيّان سوى ذلك . وقال : قد يسلّطون النفي على المحكوم عليه بانتفاء صفته ، فيقولون : ما قام رجل عاقـل ، أي لا رَجُلَ عاقل فيقوم ، ثم أنشد بيت امرىء القيس المذكور ، فقال: ألا ترى أنه لا يريد إثبات منار للطرّيق ، وينفي الاهتداء عنه ، إنما يريد نفي المنار فتنتفي الهداية به ، أي لا منار لهذا الطرّيق فيهتدى به .

وقال الأفوه الأوديّ :

/ ١٩١] - ٢٠ = بِمَهْمــهِ ما لأنيس به حِسُّ فمــا فيه له مِنْ رسيسُ(")

(١) يقال : لحب الطريق يلحبُ لحوباً : وضع . ومنه قول أم سلمة لعثبان رضى
 الله عنه : و لا تعف طريقاً كان رسول الش 議 لحبها ، أي أوضحها ،
 ونهجها .

وعن الليث : طريق لاحبٌ ولحْبٌ ، وملحوبٌ إذا كان واضحـاً . انظـر : اللسان : « لحب »

والشاهد لامرىء القيس . انظر ديوانه / ٩٥ وتمام الشطر .

* إذا سافهُ العودُ النَّباطيُّ جَرْجُوا *

وسافه : شمّه . والعود: الجمل المسنّ ، والنّباطيّ الضخم ، ونسبه إلى النّبط، وهم قوم كانوا ينزلون بين العراقين ، وجرّم : رغنا وضح . انظر هامش الديوان ومطلم القصيدة التي منها الشاهد.

سمالك شوق بعدماكان أقصرا وحلَّتْ سليمسي بطن فوَّ فعرعوا

قالها حين توجه إلى قيصر مستنجداً على بني أسد.

(٢) انظر ديوان الأفوه الأودي/ ١٨ ضمن مجموعة الطرائف الأدبية، وانظر أسالي
 القــالي ١/١٢٤ ، ١٢٥ وفي نسخ الأشباه: «بمهمه ما لا أنيس»

لا يريد أنَّ بهذا القفر أنيساً لا حِسَّ له ، إنما يريد : لا أنيس به فيكون له حسَّ .

وعلى هذا خُرَّج : ﴿ فَمَا تَنْفَعُهُم شَفَاعَةُ الشَّافَعِينَ ﴾ (''أي لَا شافع لهم ، فتنفعهم شفاعتُه : و ﴿ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلَحَافاً ﴾ ('')أي لا سؤال فيكون إلحافاً .

قال وعلى هذا يتخرَّج المشال الممذكور أي لا يملك درهماً فيفضل عن دينارٍ له . وإذا انتفى مِلْكُه لدرهم كان انتضاءً مِلْكه للدّينار أولى .

قلت : وهذا الكلام الـذي ذكره لا تحـريفَ فيه ، فإن الأمثلة المذكورة من بابين مختلفين ، وقاعدتين متباينتين ، أميز كلاً منهما عن الأخرى ، ثم أذكر أن التخريج المذكور لا يتأتّى على شيء منهما .

القاعدة الأولى : أن القضية السالبة لا تستلزم وجود الموضوع ، بل كما تَصْدُق مع وجوده تصدق مع عدمه . فإذا قبل : ما جاءني قاضي

بلا النافية وفي الديوان: * بمهمه ما لأنيس به *

وهو من قصيدة مطلعها:

أَمْاً تَرَى رأسي أزرى به مأس زمان ذي انتكاس مؤوس قال أبو زيد: رسوت عنه حديثاً أرسوه رسوًا: حدّثت عنه.

⁽۱) المدئر / Aغ (۱) المدئر / Aغ

⁽۱) المدتر / ٤٨ (٢) البقرة / ٢٧٣

مكة ، ولا ابن الخليفة صَدَقت القضيّة ، وإن لم يكن بمكة قاض ٍ ولا للخليفة ابن .

وهذه القاعدة هي التي يتخرّج عليها: « فما تنفعهم شفاعة الشافعين » ، وبيت امرىء القيس ، فإن شفاعة الشافعين بالنّسبة إلى الكافرين غير موجودة يوم القيامة ، لأن الله تعالى لا يأذن لأحد في أن يشفع لهم ، لأنه لا يأذن في ما لا ينفع ؛ لتعاليه عن العبّث ، ولا يشفع أحدٌ عند الله إذا لم يأذن الله له : ﴿ مَن فا الّذِي يَشَفّعُ عَنْدَهُ إلا يَا اللهِ ال

وكذلك المنار غير موجود في اللأحب المذكور ، لأن المسراد التمدّح بأنه يقطع الأرض المجهولة من غيرها ، ويهتدى به ، فغرضه إنما تعلّق بنفي وجود ما يهتدى به في تلك الطّريق التي سلكها ، لا بنفى وجود الهداية عن شىء فيها للاهتداء به .

وأمّا قول أبي حيان وغيره: المسراد لا شافع لهم فتنفعهم شفاعته، ولا منار فيهتدى فليس بشيء، لأن النفي إنّما يتسلط على المسند لا على المسند إليه، ولكنّهم لما رأوا الشفّاعة والمنار غير موجودين توهّموا أن ذلك من اللفظ فزعموا ما زعموا.

وفَرْقٌ بين قولنا : الكلام صادق مع عدم المسند إليه ، وقولنا :

١ / ١٩٢] إن الكلام اقتضى عدمه . /

⁽١) البقرة / ٢٥٥

القاعدة الثانية : أن القضية السالبة المشتملة على مفيّد نحو : ما جاءني رجل شاعر يحتمل وجهين .

أحدهما: أن يكون نفي المسند باعتبار المقيد ، فيقتضي المفهوم في المثال المذكور وجود مجيء رَجُل ما غير شاعر، وهذا هو الاحتمال الراجح المتبادر ، ألا ترى أنه لو كان المراد نفيه عن الرجل مطلقاً لكان ذكر الوصف ضائعاً ، ولكان زيادة في اللفظ ونقصاً في المعراد .

الثاني : أن يكون نفيه باعتبار المقيّد وهو الرجل . وهذا احتمال مرجوح لا يصار إليه إلاّ لدليل ، فلا مفهوم حينئذ للتقيد ، لأنه لم يُذكر للتقيد ، بل ذكر لغرض آخر ، كأن يكون المراد مناقضة من أثبت ذلك الوصف ، فقال : جاءك رجل شاعر، فأردت التنصيص على نفي ما أثبته ، وكأن يراد التعريض كما أردت في المثال المذكور أن تُعرَّض بمن جاء رجل شاعر .

وهذه من القاعدة التي لم يتخرّج عليها : « لا يسألـون النـاس إلحافاً » ، فإن الإلحاف قَيْدٌ في السؤال المنفيّ .

والمراد من الآية _ والله أعلم _ نفي السؤال البقة بدليل : ﴿ يَحْسَبُهُ ﴾ (١) والتّعفَفُ لا يجاسع

⁽١) الآية بتمامها : «للفقراء الذين أُحْصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرُّ باً =

المسألة ، ولكن أريد يذكر الإلحاف _ والله أعلم _ التّعريض بقوم ملحفين توبيخًا لهم على صنيعهم ، أو التّعرض بجنس الملحفين وذمّهم على الإلحاف ، لأن النقيض للوصف الممدوح مذمومٌ .

والمثال المبحوث فيه متخرّج على هذه القاعدة فيما زعموا ، فإن « فضلاً » مقيّد للدّرهم ، فلو قدّر النفي مُسلّطاً على القَيْد اقتضى مفهومه خلاف المراد ، وهـو أنـه يملك الدرهـم ، ولكنـه لا يملك الدينار.

ولمَّا امتنع هذا تعيَّن الحَمْلُ على الوجه المرجوح ، وهو تسليط النَّفي على المقيد ، وهو الدرهم ، فينتفي الدِّينار ، لأن الذي لا يملك الأقل لا يملك الأكثر ، فإن المراد بالدّرهم ليس الدّرهم العُرْفي ، لأنه يجوز أن يملك الدينار مَنْ لا يملكه ، بل المراد ما يساوي من النَّقود دِرْهماً ، فهذا توجيه التّخريج .

وأما الاعتراض عليه فمن جهة أن القيد ليس نفس الدّينار حتى يصير المعنى : لا يملك درهماً فكيف ديناراً ؟ وإنما القيد قوله : فضلاً عن دينار والكلام لم / يسق لنفي مِلْك الزائد عن الدّينار بل لنفي مِلْك

الدينار نفسه .

في الأرض ، يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفّف تعرفهم بسياهم ، لا يسألون الناس إلحافاً ، وما تنفقوا من خَيْر فإن الله به عليم » البقرة

ثم يلزم عن ذلك انتفاء مِلْك ما زاد عليه .

والذي ظهر لمي في توجيه هذا الكلام أن يقال : إنه في الأصل جملتان مستقلّتان ، ولكن الجملة الثانية دخلها حذف كثير وتغير حصل الاشكال بسببه .

وتوجيه ذلك أن يكون هذا الكلام في اللفظ أو في التقدير جواباً لمستخبر ، قال : أيملك فلان ديناراً ؟ أو ردًا على مُخْبِر ، قال : فلان يملك ديناراً ، فقبل في الجواب : فلان لا يملك درْهماً . ثم استأنف كلاماً آخر ، ولك في تقديره وجهان :

الأول: أن يقال: أخبرتك بهذا زيادةً عن الإخبار عن دينار استفهمت عنه زيادةً عن دينار، وأخبرت بملك له، ثم حذفت جملة: أخبرتك بهذا ، وبقي معمولها ، وهو « فضلاً » كما قالوا: «عينئذ الآن » بتقدير: كان ذلك حينئذ واسمع الآن ، فحذفوا الجملتين وأبقوا من كُلِّ منهما معمولهما ، ثم حذف مجرور «عن» ، وجارّ دينار ، وأدخلت «عن» الأولى على الدينار ، كما قالوا: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحلُ من زيد، والأصل: مينه في عين زيد ، مدف مجرور «مين» وهو الضمير ، وجارّ العين وهو زيد ، ثم حذف مجرور «مين» وهو الضمير ، وجارّ العين وهو «في» ، ودخلت «مين على العين .

الثاني : أن يُقدّر فضل انتفاء الدّرهم عن فلان عن انتفاء الدينار

ومعنى ذلك أن يكون حال هذا المذكور في النّغي معروفةً عند النّاس ، والفقير إنما ينفي عنه في العادة مِلْك الأشياء الحقيرة لا ملك الأموال الكثيرة ، فوقوع نفي ملك الدّرهم عنه في الوجود فاضلٌ عن وقوع نفى الدّينار عنه ، أى أكثر منه .

و(فضلًا) على التقدير الأول حال ، وعلى الثاني مصدر ، وهما الوجهان اللذّان ذكرهما الفارسي ، لكن توجيه الإعرابين مخالف لما ذكر ، وتوجيه المعنى مخالف لما ذكروا ، لأنه إنما يتّضح تطابق اللفظ والمعنى على ما وَجَهّت ، لا على ما وَجَهّوا .

ولعلَ مَن لَمْ يَقُو أُنْسه بتجوّزات العرب في كلامها يقدح فيها ذكرت ، بكثرة الحذف ، وهو كما قيل :

ددرت ، بحتره الحدث ، وهو دما قبل . [١٩٤] ٦٢١ =إذا لَمْ يكُن إلاّ الأسنَّـةَ مَرْكُبُ ۚ فلاَ رأى لِلْمُحتـاج إلاّ ركُوبُها /

وقد بيّنت في التّوجيه الأول : أن مشل هذا الحـذْف والتَّجَـوّز

قال أبو الفتح : قال لي أبو عليّ : مَنْ عَرَف أَلِف ، ومن جهل استوحش .

[الإعراب لغةً البيان]

وأما الإعراب لغة:البيان ونحوه فيتبادر إلى الذهن فيه أوجه :

أحدهمما : وهـو أقربهـا تبـادراً أن يكون على نزع الخـافض ، والأصل الإعِراب في اللّغة : البيانُ .

ويشهد لهذا أنهم قد يُصرَحون بذلك أعني بأن يقولوا : الإعراب في اللّغة : البيان .

وفي هذا الوجه نظر من وجهين .

الأول : أن إسقـاط الخــافض من هذا ونحــوه ليس بقياس ، واستعمال مثل هذا التَركيب مستمرًّ في كلام العرب .

الثاني : أنهم قد التزموا في هذه الألفاظ التُنكير . ولو كانت على إسقاط الخافض لبقيت على تعريفها الذي كان عند وجود الخافض ، كما بقى التُعريف في قوله :

٦٢٢ = * تمرُّون الدِّيار ولم تعوجوا(١٠) *

⁽١) لجرير ، تمامه :

^{*}كلامكُمُ عليَّ إِذَنْ حرامُ * وصدره في الديوان نختلف ، فقد جاء برواية :

أتمضون الرسوم ولا تُحيًا *=

وأصله ، تمرُّون على الدَّيار ، أو بالدَّيار .

وقد يزاد على هذين الوجهين وجهان آخران :

أ ـ أنه ليس في الكلام ما يتعلّق به هذا الخافض(١٠) .

ب ـ أن سقوط الخافض لا يقتضى النّصب من حيث هو سقوط خافض بل من حيث إن العامل الذي كان الجارّ متعلّقاً به لمّا زال من اللفظ ظهر أثره لزوال ما كان الخافض يعارضه.

فإذا لم يكن في الكلام مايقتضى النّصب من فعل أو شبهه لم يَجُرُ النصب.

ومن هنا كان خطأ قول الكوفيّين في ـ «ما زيدٌ قائماً »: إن «ما» النافية لم ترفع الاسم ولم تنصب الخبر ، بل ارتفاع «زيد» على أنـه مبتدأ ، ونصب «قائماً» على إسقاط الباء.

وهذا الوجهان لو صَحًّا لاقتضيا أن لا يجوز الإعِراب في اللُّغة:

والشاهد من قصيدة مشهورة مطلعها.
 متمى كان الحيام بذى طلوح
 سُميت الغيث أيتها الحيام

متى كان الخيامُ بذي طلُوح ِ سُــقيتِ الغيثُ أيتهـــا الخيامُ انظر الديوان / 817 .

من شواهد : ابن يعيش ۸ / ۸ ، ۹ / ۱۰۳ ، والمقرب ۱ / ۱۱۰ والمغنى ۱ / ۱۵۳ ، ۲ / ۲۰۱ ، العيني ۲ / ۵۰۰ ، والحزانة ۳ / ۲۷۱ . والهمم والدر رقم ۱۶۰۱ .

⁽١) في ط: « الحاقط » مكان : «الخافض»، تحريف واضح.

فإن قلت : هلاً قدرت الجـارّ المحـذوف أو المـذكور متعلّقاً بالجزء المؤخر/ عنه فإنّ فيه معنى الفعل؟

قلت: لفساده معنى وصناعة، أمّا معنى، لأنه يصير المعنى: الإعراب البيانُ الحاصل في غير اللغة، لا البيان الحاصل في غير اللغة، وليس المرادُ هذا.

وأمًا صناعةً ، لأن البيان ، ونحوه مصادر ، ولا يتقـدّم على المصدر معموله ، ولو كان ظرفاً ، ولهذا قالوا في قول الحماسيّ :

٦٢٣ = وبعض الجلم عند الجهـ ل لِلذَّلَـة إذ عانُ ١٠٠ إن اللاَّلَـة إذ عانُ ١٠٠ إن اللاَم متعلَّقة بإذعان محذوف أبدل منه الإذعان المذكور ، وليست متعلَّقة بالإذعان المذكور

فإذا امتنعوا من ذلك حيث لم يظهر تأثير المصدر للنَّصب، ولم

⁽١) للفند الزّمّاني .

من شواهد: الأشمونيّ ٢ / ٢٩١، والهمع والدرر رقم ١٤٦٤، وانظر شرح ديوان الحماسة ١ / ٣٨ .

يُجُوِّزُوا في الجارَ بالحَذف، فهم عن تجويز التَقديم عند وجـود هذين أبعد.

فإن قلت : هَبْ أن هذا امتنع حيث الخبر مصدر ، لكُنه لا يمتنع حيث هو وصف كقوله : الدليل لغةً المرشدُ.

قلت: بل يمتنع ، لأن اسم الفاعل صلة الألف واللام ، أي الدليل الذي يرشد، ولا يتقدّم معمول الصّلة على الموصول ولو كان ظُرْفاً ، ولهـنذا يؤول قول الله سبحانـه وتعالـــى: ﴿ وَكَانَــوا فَيه من الزَّاهدين﴾ (() ، (إني لِعَملكم من الزَّاهدين﴾ (() ، (إني لِعَملكم من القالين () » ولو قدّرنا ، أل ، في ذلك لِمحفض التّعريف ، كما يقول الأخفش لم نخلص من الإشكال الثاني ، وهو فساد المعنى ، إذ المعنى حينذ الدليل الذي يرشد في اللغة ، لا الذي يرشد في غير اللغة

وأيضاً فإذا امتنع التعليق بالخبر حيث يكون الخبر مصدرًا امتنع في الباقى، لأن هذه الأمثلة باب واحد.

فإن قلت : قدر التعليق بمضاف محذوف أي : تفسير الإعراب في اللّغة البيان ، كما قالوا: «أنت منى فرسخان» على تقدير : بُعدكُ منّى فرسخان . وقدر في مثلها في قولهم: « الاسم» ما دلّ على معنىً

⁽۱) يوسف / ۲۰

⁽٢) الأعراف / ٢١

⁽٣) الشعراء / ١٦٨

في نفسه،أي ما دَلَ على معنى باعتبار نفسه ، لا باعتبار أمرخارج عنه ، فإنه إذا لم يحمل على هذا اقتضى أن يكون معنى الاسم، وهو المُسمَّى موجوداً في لفظ الاسم وهو محال، ولهذا يكون المعنى: شرح الإعراب / باعتبار اللّغة البيان .

قلت : هذا تقديرٌ صحيح ، ولكن يبقى الإِسْكالان الأولان ، وهما أن إسقاط الجار ليس بقياس، وأن التزام التنكير حينئذ لا وجه له .

الوجمه الثاني : أن يكون تمييزاً، وحينئذ فلا يشكل النـزام تنكيره ، ولكنّه ممتنع من جهة أن التمييز، إما تفسيرٌ للمفرد كرطل زيتاً أو تفسير للنسبة كطاب زيد نفساً . وهنا لم تتقدّم نسبُهُ البتّهُ والاسم مبهمٌ وَضُعًا.

فإن قلت : أليس الإعراب في البحدُ المذكور يحتمل اللُّغويّ والاصطلاحيّ فهو مبهم.

قلنا: الألفاظ المشتركة لا يجيى، التّعييز باعتبارها ، لا تقول: رأيت عيناً ذهباً على التّمييز ، وسرّ ذلك أنّ المشترك موضوع للدّلة على ذات المسمى باعتبار حقيقته ، وإنما يجيىء الإلباس لعدم القرينة أو للجهل بها.

وأسماء العدد ونحوها مما يميّز لم توضع للذّات باعتبار حقيقتها التي تَحْصُل بالتّمييز، فإنه لا يفهم من عِشْرين إلاعَشْرتان من أيّ معدود كان ، فهو موضوع على الابهام فافتقر إلى التمييز، والمشترك إنما وضع لمعيّن، والاشتراك إنما حصل عند السّامع.

فإن قلت : يمكن أن يكون من تمييز النّسبة بأن يقدر قبله مضاف أي شُرِّح الاعراب، فيكون من باب: أعجبني طيبه أباً ، فإن كون دأباه تمييزاً، إنما هو باعتبار قولك : طيبه ، ولا باعتبار الجملة كلّها.

قلت: تمييز النسبة الواقع بعد المتضايفين لا يكون إلا فاعلاً في المعنى، ثم قد يكون مع ذلك فاعلاً في الصّناعة باعتبار الأصل فيكون محولاً عن المضاف إليه نحو: أعجبني طيب زيد أباً ، إذا كان المراد النّناء على أب زيد، فإن أصله: أعجبني طيب أب زيد، وقد لا يكون كذلك ، فيكون صالحاً لدخول ومن نحو لله دُره فارساً ، وويحَدُ رَجُلاً وويله إنساناً ، فإن الدر بمعنى: الخير ، والويح والويل بمعنى: المجلاك، ونسبتهما إلى الرجل نسبة الفعل إلى فاعله . ومنه: أعجبني طيب زيد أباً إذا كان الأب نفس زيد.

/ ١٩٧] وتعلّق الشرح بالإعراب ونحوه إنما هو تعلّق الفعل / بالمفعول، لا بالفاعل. ثمّ إنّا لا نعلم تمييزاً جاء باعتبار متضايفين حذف المضاف

الوجه الثَّالث: أن يكون مفعولاً مطلقاً.

وأصل الإعراب: تغيرً الأخر لعامل اصطلحوا على ذلك

اصطلاحاً ، ثم حذف العامل، واعترض بالمصدر بين المبتدأ والخبر

وهذا الوجه مردُودُ أيضاً لأنه ممتنع في قولك: الإعراب لغةً: البيانُ، فإن اللّغة ليست مصدراً، لأنها ليست اسما لحدث، ولهذا توصف بما تُوصف به الألفاظ المسموعة، فيقال: لغة فصيحة كما يقال: كلمة فصيحة، اسمُ للّفظ المسموع.

وزعم أبو عمرو بن الحاجب(١) . رحمه الله في أماليه(١): أن

(1) ابن الحاجب: علم من أعملام مصر في النحو واللغة ، والأصول والقراءات صاحب مدرسة في النحو ، قائمة على نهج جديد ، وهو عثمان ابن عمرو بن أبي بكر بن يونس الإمام العالم جال الدين المعروف بابن الحاجب الكردي ولد من أواخر سنة ٥٧٠ هـ بإسنا من بلاد الصعيد ، ووافاه الأجل المحتوم من ضحى نهار الخميس سادس عشر من شوال ، ودفن خارج باب البحر بتربة الشيخ صالح بن أبي شامة سنة ١٤٦ و وانظر ترجمته في : الطالع السعيد للإدفوي / ١٦ ، ودائرة المحارف الإسلامية ، المجلد الأول ٢ / ١٦٦ ، وشذرات الذهب ٥ / ٣٣٤ ووافيات الأعلى على الروضتين ، وفيات ٢٤٦ هـ ، والبداية والنهاية ١٣ / ١٧٩ مصر والشام في القرين السابع والثامن من الهجرة ، تأليف د / عبد العال سالم مكرم من ص ٥ - ٩٢ .

 ⁽٣) الأماني : كتاب وضعه ابن الحاجب ، تضمن آراءه في بعض المشكلات النحوية ، وتوجيهات لبعض الآيات القرآنية ، وتعليقات على كتاب و الفصل ، للزخمري ، وآراء في بعض الأبيات لكبار الشعراء . منه نسخة غطوطة في دار الكتب المصرية رقم ١٠٠٧ نحو .

ذلك على المفعول المطلق ، وأنه في المصدر المؤكّد لغيره، قال ذلك : لأن معنى قولنا: «الإجماع لغة: العزم»: مدلول الإجماع لغةً العزم، والدلالة تنقسم إلى: دلالة شرع ، وإلى دلالة لغة ، وإلى دلالة عُرُّف. فلّما كانت محتملةً وذُكِر أحدالمحتملات كان مصدراً من باب المصدر المؤكّد لغيره.

وفيما قاله نظر من وجهين : ما ذكرنـا من أن اللُّغـة ليسـت مصدراً، لأنها ليست اسماً لحدث.

(٢) ـ أن ذلك لو كان مصدراً مؤكداً لغيره لكان إنما يأتي بعد الجملة فإنه لا يجوز أن يتوسط، ولا أن يتقدّم، لأنه لا يقال: زيد حقًّا ابني ، ولا حقًا زيد ابني، وإن كان الزّجاج يجيز ذلك ، ولسكن الجمهور على خلافه.

الوجه الرابع : أن يكون مفعولاً لأجله.

والتقدير: تفسير الإعراب لأجل الاصطلاح أي لأجل بيان الاصطلاح.

وهذا الوجه أيضاً لا يستقيم لأن المنتصب على المفعول له لا يكون إلاّ مصدرًا ، كقمتُ إجلالاً له، ولايجوزجتتك الماءَ والعُسْبُ٬٬٬ بتقدير مضاف، أي ابتغاء الماء والعشب.

 ⁽١) في نسخ الأشباه : (ولا يجوز جئتك الماء والعشب بتقدير مضاف ، الخ ولعل الصواب : (إلا بتقدير مضاف) .

الوجه الخامس : وهو النَّظر أن يكون حالاً على تقدير مضاف إليه من المجرور ، ومضافين من المنصوب .

والأصل : تفسير الإعراب موضوع أهل اللغة أو موضوع أهلِ الاصطـلاح ، ثم حُذيف المتضايفان على حدّ حذفهما في قولـه / ٣٦ / ١٥ تعالى : ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِن أثر الرّسول ﴾ أي من أثىر حافِر فَرَس الرّسول .

> ولماً أنيب النَّالث عماً هو الحال بالحقيقة النزم تنكيرُهُ لنيابته عن لازم التَّنكير كما في قولهم : « قضيةٌ ولا أبا حسن لها»، والأصل: ولا مثل أبي الحسن لها . فلماً أنيب أبو الحسن عن « مثل » جُرِّد عن أداة التّعريف .

> ولك أن تقول : الأصل موضوع اللغة أو موضوع الاصطلاح على نسبة الوضع إلى اللّغة وإلى الاصطلاح مجازاً ، وحينتله فلا يكون فيه إلاّ حذف مضاف واحد .

ويصير نظير قول العرب : كنت أظنَّ العقرب أشـدَّ لسعةً من الزُنبور فإذ هُوَ إيَّاها »^(۱7)، على تأويل ابن الحاجب فإنه أعرب « إيَّاها » حالاً على أن الأصل : فإذا هو موجود ميثُلها ، فحذف الخبر كما حذف

⁽۱) طه / ۹۲

⁽٢) وهي المسألة الزنبورية المشهورة في النحو .

في : ﴿ خرجت فإذا الأسد ﴾ ، ثم حذف المضاف ، وهو ﴿ مثل ﴾ ، وقام المضاف إليه مقامه ، فتحوّل الضمير المجرور ضميراً منصوباً .

بل تخريج ما نحن فيه على ذلك أسهـل ، لأن لفـظ الضّـمير معرفةً ، فانتصابه على الحال بعيدً .

والظاهر (١٠ في المثال المذكور أنه مفعول لفعل محذوف هو الخبر . والتقدير : فإذا هو يشبهها . ولمّا حُنوف الفعل انفصل الضمير أو أنه الضمير ، أو أنّه هو الخبر كما في قول الأكثرين : « فإذا هو هي » ، ، ولكن أنيب ضمير النّصب عن ضمير الرفع .

[يجوز كذا خلافاً لفلان]

وأما قوله : يجوز كذا خلافاً لفلان ، فقد يقال : إنه يجوز فيه وجهان :

الوجه الأول : أن يكون مصدراً كما أن قولك : يجوز كذا أَتُفاقًا وإجماعًا بتقدير : اتَفقوا على ذلك اتّفاقًا ، وأجمعوا عليه إجماعاً .

ويشكل على هذا أنّ فعلـه المقـدّر إمـــا « اختلفـــوا » ، أو « خالفوا » أو « خالفت »

فإن كان اختلفوا أشكل عليه أمر ان

⁽١) في طفقط: « والنظر » مكان : « والظاهر » .

أنَّ مصدر « اختلف » إنما هو الاختلاف لا الخلاف .

(٢) _ أن ذلك يأبى أن يقول بعده لفلان

وإن كان خالفوا أو خالفت أشكل عليه أنَّ (خالف » لا يتعدى باللام بل بنفسه .

وقد يختار هذا القسم .

ويجاب عن هذا الاعتراض بأن يقال: هذه الـلاّم مثلهـا في ، « سَقْياً له » ، أي متعلقة بمحذوف تقديره : أعنى له ، أو إرادتي له ، ألا ترى أنها لا تتعلق بـ « سَقَيًا » ، لأن « سقى » / يتعدّى بنفسه . [

الوجه الثاني : أن يكون حالاً ، والتقدير : أقول خلافاً لفلان ، أي مخالفاً له . وحذف القول كثيرٌ جدًّا حتى قال أبو علي : « هو من حديث البحر قُلُّ ولا حَرَج ١٠٠٠.

ودلّ على هذا العامـل أنّ كل حُكْم ذكره المصنَّفـون فهــم(٣

⁽١) لا أدري معنى هذه العبارة التي نقلها ابن هشام عن أبي علي الفارسى. لعل المراد - والله أعلم - هو من حديث الكتاب ، لان كتاب سببويه كان يلقب بالبحر ، ففي كشف الظنون نهر ١٤٢٦ - ١٤٢٨ علد ٢ ما نصه : و فقد كان السلف المتقدمون يسمون كتاب سيبويه البحر الحضيم تشبيها له بالبحر لكثرة جواهره ، ولصعوبة مضايقه ، وإذا لتى بعضهم بعضاً يسألونه : هل ركبت البحر ؟ تعظياً له ، واستصعاباً لما فيه » .

⁽٢) في ط: « نهم » بالنون مكاف الفاء ، تحريف .

فاتلون به ، وكأنّ القول مقَدرٌ قبل كُلّ مسألة . وهذه العِلّة فريبةٌ من العِلّة التي ذكروها لاختصاصهم الظروف بالتوسّع فيها ، وذلك أنهــم قالوا : إنّ الظّروف منزّلة من الأشياء منزلة أنفسها لوقوعها فيها ، وأنها لا تنفكً عنها .

والله سبحانه وتعالى أعلم .

[أيضاً]

وأمّا قوله : قال : أيضاً ، فاعلم أن « أيضاً » مصدر : آض ، وآض فعل يستعمل وله معنيان :

(١) رجع فيكون تامًا . قال صاحب المحكم : واض إلى أهله
 رجع إليهم . انتهى .

وكذا قال ابن السكيت (1) وغيرهما . وهذا هو المستعمل مصدره هنا .

⁽١) في ط: « ابن الكسيت » بتقديم الكاف على السين ، تحريف واضح . وابن السكيت هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ، عرف بابن السكيت لقب أبيه إسحاق ، وهو بكسر السين وتشديد الكاف المكسورة، وعُرف أبوه بذلك ، لأنه كان كثير السكوت، طويل الصمت » قال ابن خلكان: مات في ليلة الاثنين ٥ من رجب سنة ٢٤٤ هـ.

ولابن السكيت ترجمة وافية تشمل حياته وكتبه كتبها أستاذنا عبد السلام هارون في مقدمة كتابه : « إصلاح المنطق » .

 (۲) صار فيكون ناقصاً عاملاً عمل كان . ذكره ابن مالك وغيره وأنشدوا قول الراجز :

عربيتُ مُ حتّى إذا تَمعَدُدا وآض نَهْداً كالحِصان أَجْرُداً (١)
 كان جَزائي بالعصا أنْ أُجْلدا

ورواه الجوهري : وصار نَهْداً .

يقال تمعدد الغلام: إذا شبّ وغلظ، والنّهد: عظيم الجسم من الخيل، وإنما يوصف به الإنسان على وجه التّشبيه والأجرد:الـذي لا شعر عليه.

وانتصاب (أيضاً » في المثال المذكور ليس على الحال من ضمير (قال » : كما توهّبه جماعةً من الناس ، فزعموا أنّ التقدير : وقال أيضاً، أي راجعاً إلى القول. وهذا لا يحسن تقديره إلاّ إذا كان هذا القول إنّما صدر من القائل بعد صدور القول السّابق ، حتى يصح أن يقال : إنه قال راجعاً إلى القول بعدما فرغ منه .

⁽١) للعجاج يشكو فيه عقوق ابنه إيّاه .

وتمعدد: تكلم بكلام معدّ أي كبر وخطَّب. وقيل: اشتدً وقوى ، وآض بمعنى: صار . والنهد: العمالي المرتفع . والأجرد: القصير الشعر . من شواهد: الحزانة ٣/ ٥٦٢ ، والمحتسب ٢ / ٣٠٠ ، والمنصف ١ / ١٧٩ ، ١٣٠ ، ٣ / ٢٠ ، وابسن يعيش ٩ / ١٥١ ، والعبنى ٤ / ٤١، والهمع والدرر وقم ٢٨٦ ، والأشموني ٣ / ٢٨٤ .

وليس ذلك بشرط في استعمال أيضاً ، ألا ترى أنك تقول : قلت اليـوم كذا، وقلت أمس أيضـاً: كـذا، وكـذلـك: تقول كتبت اليـوم، ٢٠٠]وكتبت أمس أيضاً/.

والذي يظهر لي أنه مفعول مطلق حُذِف عاملُـهُ أو حال حذف عاملها وصاحبها ، وذلك أنك قلت : وقال فلان : ثم استأنفت جملة فقلت : أرجع إلى الاخبار رجوعاً ولا أقتصير على ما قدّمت ، فيكون مفعولاً مطلقاً .

أو التّقدير : أخبر أيضاً ، أو أحكى أيضاً ، فيكون حالاً من ضمير المتكلّم .

فهذا هو الذي يستمرّ في جميع المواضع .

ومما يؤنسك بما ذكرته من أن العامل محذوف: أنك تقول: عنده مالاً ، وأيضاً عِلْم ، فلا يكون قبلَها ما يصلح للعمل فيها ، فلا بُدّ حينئذ من التقدير . وعلى ذلك قال الشاطبي _ رضي الله عنه _ : « وقد ذكر أنه لا يدغم الحرف إذا كان تاء متكلم أو مخاطب أو منوناً أو مشلدًا

كَكُنْتُ تراباً أنت تُكْرِهُ واسعٌ عليمٌ وأيضاً نَمْ مِيقات مُثَّلاً(١

 ⁽١) هذا البيت من الشاطبية ذكر في « موانع الادغام » ، وقبله :
 إذا لم يكُن تا محبور أو مخاطب او المكتشى تنوينـــه أو مُنقلًا
 انظر : سراح الفارى ، / ٣٤ على شرح منظومة : « حرز الأماني
 ووجه التهاني » للشاطبي ، والتي نسبت إليه باسم » الشاطبية .

قال أبو شامة ـ رحمه الله تعالى ـ قوله : أيضاً ، أي أمثل النوع الرابع ولا اقتصر على تمثيل الأنواع الثلاثة ، وهــو مصـــدر آض : إذا رجع ، انتهى كلامه .

ف «أيضاً» على تقدييره حال من ضمير «أمثل» الذي قدّره .

واعلم أن هذه الكلمة إنما تستعمل مع ذكر شيئين بينهما توافق ، ويمكن استغناء كُلَّ منهما عن الآخر ، فلا يجوز : جاء زيد أيضاً إلاَّ أن يتقلّم ذكر شخص آخر أو تدلَّ عليه قرينة ، ولا جاء زيد ومضى عمرو أيضاً لعدم التوافق ، ولا اختصم زيد وعمرو أيضاً ، لأن أحدهما لا يستغني عن الآخر .

[هلم جرًّا]

وأماً قوله : هَلُمَّ جَرًا فكلامَ مستعمل في العـرب كثيراً ، وذكره الجوهـري في (صحاحـه) ، فقـال في : «فصـل الجيم» من باب «الراء» ، وتقول كان ذلك عام كذاً وهَلُمَّ جَرًا إلى اليوم ، هذا جميع ما ذكر .

 ⁽١) أبو شامة : هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان ، الإمام شهاب الدين الدمشقي الشافعيّ ، المشهور بأبي شامة ، لشامة كبيرة كانت على حاجبه الايسر .

ولد سنة ٩٩٩ بدمشق، توفي في تاسع عشر شهر رمضان سنة٦٦٥هـ انظر البغية ٢ /٧٧ ، ٧٨ .

وذكر الصغّاني في (عبابه) ما ذكره صاحب (الصحاح) ولم يزد عليه .

وذكر ابن الأنباري هلُم جَرَّا في كتاب (الزاهر) وبسط القـول فيه . وقال : معناه سيروا على هينتكم أي تثبّتوا في سيركم ولا تجهدوا أنفسكم .

قال : وهو مأخوذ من الجّر، وهو أن تترك الايل والغنم ترعى في / ٢٠١] السّير . /

قال الراجز :

م۲۲ =لطَالمــا جَرَرُتُــكُـنَّ جَرًا حتى نوى الأعجفُ واسْتَمرًا فاليومُ لا آلو الرَّكَابَ شرًا\\

قلت : الأعجف الهزيل ، ونوى صار له نيّ بفتح النون وتشديد الياء وهو الشّحم ، وأمَّا النيَّء بكسر النّون ، والهمزة بعد الياء الساكنة فهو اللّحم الذي لم ينضج واستمر ، كأنه استفعل من المرّة بكسر الميم وهو القوة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ ذُو مِرَة ﴿ '').

قال : وفي انتصاب « جرًا » ثلاثة أوجه :

 ⁽١) انظر اللسان : « جرر » وروايته : « شرًا » وهي كذلك في النسخ المخطوطة ، وفي طفقط : « سبرا » بالسين والباء.

⁽۲) النجم / ٦ .

 (١) أن يكون مصدراً وضع موضع الحال ، والتقدير : هَلُـم جارًين أي متثبتين .

(۲) أن يكون على المصدر ، لأن في « هُلُم ً ، معنى د جرّ » فكأنه قيل : جرّوا جرًا . وهذا على قياس قولك : جاء زيد مَشْياً ، فإن البصريين يقولون تقديره : ماشياً ، والكوفيون يقولون المعنى : مشَى مَشْياً .

(٣) وقال بعض النحويين : جَرًا نصب على التفسير ، انتهى .
 كلام أبي بكر ملخصاً .

وقال أبو حيان في الارتشاف) : وهكُم جرًّا معناه : تَعَالَى على هينتك مثبتاً . وانتصاب جرًّا على أنـه مصـدر في موضـع الحـال أي جارين ، قاله البصريون .

وقال الكوفيون مصدّر لأن معنى هَلُمٌّ : جُرٌّ .

وقيل: انتصب على التمييز.

وأول من قاله : عابد بن يزيد :

٦٢٦ = فإن جاوزتُ مقفرَةً رَمَّت بي السي أخرى كتلك هلم جرًا

وقال آخر من تغلب :

٦٢٧ = المطعمين لدى الشَّتا ، سدائفاً ملنيب غُرًا ١٠٠

⁽١) البيت الأول من شواهد : الهمع والدرر رقم ١٧٨٩ .

[Y . Y /

في الجــاهليّة كان سـو ددوائــل فَهُلــم جَـرًا /

انتهى .

وبعد فعندي توقف في كون هذا التركيب عربيًّا مَحْضًا والـذي رابنى منه أمور :

الأول أن إجماع النحويين منعقدٌ على أن لـ « هلم » معنيين :

 (١) تعمال فتكون قاصرة كقوله تعالى : ﴿ هَلُـمٌ إلينا ﴾ (١) أي تعالَوُا إلينا .

(٢) أحضر فتكون متعدّية كقوله تعالى : ﴿ هَلُمَ شُهَدَاءَكُم ﴾ (١)
 أي احضروهم ، ولا امتناع لأحد المعنين هنا.

الثاني : أنَّ إجماعهم منعقد على أنَّ فيها لغتين حجازيَّة وهـي النزام استتار ضميرها ، فتكون اسم فعل .

وتميمية وهي أن يتصل بها ضمائير الرّفع البارزة ، فيقال : هلّمنًا ، وهلمّي ، وهلْمَوا ، فتكون فعلاّءولا نعرف لها موضعاً أجمعوا فيه على التزام كونها اسم فعل ، ولم يقل أحد أنه سمع : هلّمنًا جرا ، ولا هلّمنًى جرًا ، ولا هلشّوا جرًّا.

⁽١) الأحزاب / ١٨

۲) الأنعام / ۱۵۰ .

الثالث:

أن تخالف الجملتين المتعـاطفتين بالطّلب والخبر ممتنـع أو ضعيف، وهو لازم هنا ، إذا قلت كان ذلك عام كذا ، وهلُم جرًا .

الرَّابع : أن أئمة اللغة المعتمد عليهم لم يتعرِّضوا لهذا التركيب حتى صاحب (المُحْكم) مع كثرة استيعابه وتَتَبُعه.

وإنما ذكره صاحب (الصّحاح)، وقدقال أبو عمرو بن الصّلاح في (شـرح مُشْكلات الـوسيط): إنه لا يقبـل ما تفـرّد به. وكـان على ذلـك ما ذكـره في أول كتابـه من أنّه ينقـل عن العرب الـذين سمـع منهم، فإنّ زمانه كانت اللغة فيه قد فسدت،

وأما صاحب (العُباب) فإنه قلّد صاحب (الصحاح) فنسخ كلامه.

وأما ابن الأنباري فليس كتابه موضوعاً لتفسير الألفاظ المسموعة من العرب بل ، وضعه أن يتكلّم على ما يجري من محاورات النّاس . وقد يكون نفسيره له على تقدير أن يكون عربياً ، فإنه لم يصرح بأنـه عربيّ .

وكذلك لا أعلم أحداً من النحاة تكلّم عليها غيـره.

ولخّص أبو حيّان في (الارتشاف) أشياء من كلامه ، وَوَهِمَ

فيه ، فإنه ذكر أنّ الكوفيين قالوا : إنّ جرًّا مصدر ، والبصريّون قالوا : إنه حال ، وهذا يقتضي أن الفريقين تكلموا في إعراب ذلك ، وليس ١/ ٢٠٣ كذلك ، وإنما قال أبو بكر : إن / قياس إعرابه على قواعد البصريّين أن يقال : إنه حال وعلى قواعد الكوفيين أن يقال : إنه مصدر . هذا معنى كلامه ، وهذا هو الذي فهمه أبوالقاسم الزّجّاجيّ .

وَرَد عليه فقال البصريَّون: لايوجبون في نحو رُخْصاً من قولك: جاء زيدٌ ركضاً أن يكون مفعولاً مطلقاً ، بل يُجيزون أن يكون التقدير: جاء زيد يَركُض ركضاً ، فكذلك يجوز على قياس قولهم أن يكون التقدير: هَلُمَ تَجرُّجزًا ، انتهى .

شم قول أبي بكر معنــاه : سيروا علــى هَيْشكم أي البتــوا في سَيْركم ، فلا تجهدوا أنفسكم مُعْتَرضُ من وَجُهين :

(١) أن فيه اثبات معنًى لم يثبته لها أحد .

(٣) أن هذا التفسير لا ينطبق على المراد بهذا التركيب؛ فإنه إنما
 يراد به استمرار ما ذكر قبله من الحكم ، فلهذا قال صاحب الصحاح :
 وهلُم جرًّا إلى الآن .

وقــول أبــي حيّان معنــاه : « تعــالَ » علــى هَيْنَتِـكُم عليه أيضاً اعتراضان :

(١) أنه تفسير لا ينطبق على المراد .

(٣) في إفراده و تعال » مع أنه خطاب للجماعة ، وكأنه توهم و تعال » اسم فعل ، واسم الفعل لا تلحقه ضمائر الرّفع البارزة ، وقد تُوهم ذلك بعض النّحويين فيها وفي وهات» . والصواب أنهما فعلان بدليل الآية وقوله تعالى : ﴿ قُل هَاتُوا بُرْهانكم ﴾ (١) . وقول الشاعر :

٦٢٨ = * إذا قُلْتُ هاتِي نَوْلينِي تَمايَلَتْ *

وقوله: لأن هَلُم ّ في معنى: جرّوا منقول « من كلام ابن الأنباري هو خطأ منه انتقده عليه الزّجاجي في (مختصره) ، وقال: لم يقل أحد أن هلُم في معنى: جرّوا ، وفيه دليلٌ على ما قدّمته من أن الإعرابين المذكورين لم يَقُلُهما البصريّون والكوفيّون ، وإنما قالهما ابن الأنباري قياساً على قولهما في : « جاء زيد ركْضا » .

وتقدير البيت الأول : فإن تجاوزت أرضاً مقفرة أي ليس بها أنيسُّ رَمَتْ بي تلك الأرض المقفرة إلى أخبرى مقفرة كتلك الأرض المُقْفرة .

وجواب الشّرط إمّـا (رمـت) بي أو في البيت بعـده إن كانـت (رَمَتْ » صفة لـ « مقفرة » . /

⁽١) النّحل/ ٦٤

⁽٢) تمامه:

^{*} على هضيم الكشح ريّا المُخَلْخُلِ * لامرىء القيس من معلقته المشهورة

وأمّا البيتان الآخران فمعناهما الثّناء على قوم بالكّرم والسّيادة ، والعرب تمدحُ بالإطعام في الشّتاء ، لأنه زمن يقل فيه الطّعام ، ويكثر الأكل لاحتباس الحَرارة في الباطن .

والسّدائف جمع سديفـة وهـي مفعـول للمـطعمين ، ومعناهـا شرائج سَنام البعير المقطّع وغيره ممّا غَلَب عليه السّمن .

وقوله: « مل نيب » أصله: مِنَ النّيب جمع ناب ، وهي النّاقة سمّيت بذلك، لأنه يستدلّ على عمرها بنابها . وحذف نون مِنْ لأنه أراد التّخفيف حين التقى المتقاربان ، وهما النّون والــــلام ، وتعـــــلر الادغام ، لأن الكرم ساكنة .

ونظيره قولهم : في بني الحارث : بلحارث وهو شاذَ . والذّي في البيت أشذَمنه ، لأن شرطهذا الحذف أن لا تكون اللام مدغمةً فيما بعدها فلا يقال في بني النّجار وبني النّضير: بِنّجَار، وبنّضير. وعلّل ابن جِنّى ذلك بكراهة تَوالي الإعلالين ، فإنّ اللاّم قد أعِلْت بإدغامها فيما بعدها ، فمتى أعلّت النّون التي قبلها بالحذف توالي الإعلالان .

وقد يردّ بأن ذلك إنما يتجنّب في الكلمة الواحدة .

ويجاب بأن كُلاً من المتضايفين والجـار والمجـرور كالكلمـة الواحدة وأعطى حكمها .

وقوله : « غُواً » حال من النَّيب ، وهو جمع غرَاء كحمراء وحُمْر وسوداء وسُود ، في الجاهليّة خبر كان إن قدّرت ناقصة، أو متعلّق بها إن قُدّرت تامة بمعنى وجد .

وقوله : فَهَلُمَ جَرًا منعلَق المعنى بقوله : في الجاهليّة إنْ كان سؤدد وائل في الجاهليّة فما بعدها .

وإذْ قد أتينا على حكاية كلام النّاس ، وشرحه وبيان ما فيه من نَقْل ِ فلنذكر مـا ظهر لنا في توجيه هذا الكلام بتقدير كونه عربياً .

فنقول : هَلُم هذه هي القاصرة التي بمعنى : اثت وتعالَ إلاَّ أن فيها تَجوُّزين :

الأول: أنه ليس المسراد بالإتيان هنا المجيء الجسّى بل الاستمرار على الشيء والمداومة عليه كما تقول: امش على هذا الأمر، وسر على هذا المؤوال. / ومنه قوله تعالى: ﴿ وانطلق الملأ [٣] منهم أن امشؤو واصبروا على آلهتكم ﴾(١) المسراد بالانطلاق ليس الذّهاب الحسّي بل انطلاق الألسنة بالكلام ، ولهذا أعربوا « أنْ » تفسيرية ، وهي إنما تأتي بعد جملة فيها معنى القول كقوله تعالى : « فأوحينا إليه أن إصنّم الفُلك ﴾(١).

والمراد بالمشي ليس المشي بالأقدام بل الاستمرار والدَّوام، أي

⁽۱) صّ / ٦

⁽٢) المؤمنون/ ٢٧

دوموا على عبادة أصنامكم ، واحبسوا أنفسكم على ذلك.

الثاني: أنه ليس المراد الطلب حقيقةً ، وإنما المراد الخبر ، وعبّر عنه بصيغة الطّلب كما في قولم تعالمى : ﴿ وَلْنَحْمِــل خطاياكم ﴾ ('' ، ﴿ فَلْيَعْدُد له الرّحمن مَذَا﴾ ('').

وجراً مصدر جرّه يجرَّه : إذا سُحبه ، ولكن ليس المراد التّحميم كما استعمل السّحب بهذا المعنى إلا أنه يقال : هذا الحكم منسحبً على كذا أي شامل له .

فإذا قيل : كان ذلك عام كذا وَهلُم ّ جراً ، فكانّه قيل : واستمر ذلك في بقيّة الأعوام استمراراً فهو مصدر ، أو استمر مُستَّمراً فهي حال مؤكدة .

وذلك ماش في جميع الصور . وهذا هو الذي يفهمه النّاس من هذا الكلام .

وبهذا التأويل ارتفع إشكال العطف ، فإن هَلُمَّ حينشذ خبر ، وإشكال التزام إفراد الضّمير ، إذ فاعل هَلُمَّ هذه مفرد أبداً كما تقول : واستمرَّ ذلك ، أي واستمرَّ ® ما ذكرته .

⁽١) العنكبوت/١٢

⁽٢) مريم/ ٧٥

⁽٣) في طُ فقط: ﴿ وَاسْتُمْوِرٍ ﴾ براءين .

فإن قلت : قد اشتملت هذه التّوجيهات التي وجّهت بهـا هذه المسائل على تقديرات كثيرة ، وتأويلات متعقّدة ، ولم يعهد في كلام النحويين مثل ذلك .

قلت : ذلك لأنك لم تقف لهم على كلام على مسائل متعقّدة مشكلة اجتمعت في مكان واحد . ولو وقفت لهم على ذلك لوجدت في كلامهم مثل ذلك وأمثاله ـ والله تعالى أعلم .

وصلَّى الله على سيَّدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم/

[توجيه حديث كلمتان خفيفتان على اللسان . . الخ]

« بسم الله الرحمن الرحيم »

قال الشّيخ الإمام العالم العلامة المحقّق كمال اللدين محمد الشّهير بابن الهمام الحنفي (١٠ ـ رحمه الله تعالى :

الحمدالله ، اللهم صلّ على سيّدنا محمد عبدك ونبيّك ورسولك محمد وآله وسلم .

وبعد ، فقد دخلتْ علي امرأة بورقة ذَكَرتْ أن رجلاً دفعها إليها يسأل الجواب عما فيها ، فنظرت فإذا فيها سؤال عن إعراب قوله صلّى عليه وآله وسلّم : ﴿ كلمتان خفيفتان على اللّسان ، ثقيلتان في الميزان ، حبيبتان إلى الرّحمن : سبحان الله وبحمده ، سبحان

⁽١) هـو: محمـد بن عبـد الواحــد بن عبــد الحميد بن مسعــود السُّيواسيّ ثم الإسكندريّ العلامة كمال الدين بن الهمام الحنفيّ .

ولد بقرب سنة ٧٩٠ . ومات يوم الجمعة سابع رمضان سنة ٨٦١ هـ ومن تصانيفه : شرح الهداية ، والمسامرة في أصول الدين ، وكراسة في إعراب : سبحان الله وبحمده ، سبحان الله العظيم . انظر ترجمته في البغية ١/ ١٦٨٨.

العظيم ﴾ : هل كلمتان مبتدأ وسبحان الله الخبر ، أو قلبه ؟ (١)

وهل قول من عين « سبحان الله » للابتداء لتعرّفه صحيح أم لا ؟ وهل قول مَنْ ردّه للزوم سبحان الله النّصب صحيح أم لا ؟ وهل الحديث مما تعدّد فيه الخبر أم لا ؟

فكتب العبد الضّعيف على قِلّة البضاعة ، وطُول التّرك ، وعجلة الكتابة في الوقت ما نصّة :

الوجه الظاهر: أن « سبحان الله » إلى اخره الخبر ، لأنه مؤخر لفظاً ، والأصل عدم مخالفة اللفظ محلّه إلا لموجب يوجبه ، وهو قبيل الخبر المفرد بلا تعدّد ، لأن كُلاً من سبحان الله مع عامله المحذوف الأول والثاني مع معموله الثاني إنما أريد لفظه . والجُمَل الكثيرة إذا أريد لفظها فهي من قبيل المفرد الجامد، ولذا لا تتحمّل ضميراً ، ولأنه محط الفائدة بنفسه بخلاف عكسه، فإنه إنّسا يكون محطّها باعتبار وصفه، ألا ترى أن في عكسه يكون الخبر: «كلمتان».

ومن النبيّن أنّ ليس متعلق الغرض الإخبار من النّبي صلّى الله عليه واله وسلم عن سبحان الله الخ بأنهمــا كلمتــان ، بل بملاحظـة وصفه ، أعني «خفيفتان » ، «ثقيلتان » ، «حبيبتان » ، فكان اعتبار

⁽١) قلبه: أي عكسه.

سبحان الله الخ خبراً أوَّلى ، فهو مثال : ﴿هِجِّبرِي‹‹› أَبِي بَكَر: لا إلهُ إِلاَّ الله » ونحوه مما أوردوه مثالاً للإخبار بالجملة التي أريد لفظها .

وأماً منع كونه خيراً أو مبتدأ بسبب لزوم نصب « سبحان الله » فإنما يصدر ممن لم يفهم معنى قولنا : إنما أريد بالجملة لفظها ، وعلامة إعراب الخبر في مثله وهو الرّفع في محلًه .

فالحاصل أن كُلاًّ من حيثُ العربيَّة يجوز .

وأما من حيث / الأولوية بالنَظر إلى المعنى ، فكلمتان مبتــــاً
 مسوّغ بالأوصاف المختصة ، ولفظ سبحان الله وما بعده خبره .

وأمًا جعل (سبحان الله) معرفة ، فإن أراد به حال كونه مراداً به معناه فصحيح ، وتعريف بالإضافة وهــو ما إذا كان المتكلّــم ذاكراً مسبّحاً .

وإن أريد به حال كونه أريد به مجرّد لفظه على معنى أنّ الكلمتين الموصوفتين بتعلّق^{(٢}كتبّ الله تعالى بهما، هاتان اللّفظتان اللّتان هما ـ سبحان الله ـ صادرتان^{٣٦} من مُريدٍ معناهما وهو تنزيه الله تعالى فـ«لا»، فإن أنواع المعارف محصورة ، وليس هو منها ، إذا لم يرد بهذا التّقدير

⁽١) في سيبويه ٢/ ٢٢٨: الهجّيري: كثرة الكلام والقول بالشيء.

وروى اللسان (هجرا) عن التهذيب : هجَّيري الرجل : كلامه ودابه وشأنه . وهذا يتفق مع هذا المثال؛ ويكون معناه : شأن أبي بكر وكلامه التسبيح بذكر لا إله إلا الله .

 ⁽۲) في ط: « يتعلق » بالياء (۳) في ط: « صادرتين » بالنصب .

معنى الإضافة ، ولا حصول(١٠ النِّسبة التي باعتبارها يحصل التَّعريف .

فإن ادّعى أنه من قبيل العِلْم بناءً على أنّ كلَّ لفظ وُضيع ليدل على نفسه ، كما وضع ليدلً على غيره كما ذكر ابن الحاجب فَلْيَعْلَمُ أنه على تقدير صبحة هذه الدّعوى لم يعظ لهذا الوضع حكْمَ الوضع للدّلالة على غيره ، ولهذا لم يقل أحد بأن كُلّ لفظ مشترك وهو لازمٌ من جعْل, كُلّ لفظ وُضيع ليدل على غيره ، فَعَلِم أن إعطاء اسم المعرفة والنكرة والمشترك وسائر الألقاب الاصطلاحية باعتبار الوضع للدّلالة على غيره .

والله سبحانه وتعالى أعلم .

ثم دفعت الورقة للمرأة ، ثم بعد أن مضى على هذا نحوً من خمسة أشهر سمعت أن بعض الأخوان ذهب بجوابي هذا مقترناً بثلاثة أجوبة لأهل العصر مخالفة لجوابي .

وجواب رابع للذّاهب إلى بعض ملوك الدنيا لما كان من أهل العلم والفهم في الاصطلاحات لِيُوقف به على خطأ المخطىء ، وإصابة المصيب .

⁽١) في بعض النسخ : ﴿ وَلَا خَصُوصَ ﴾ مكان : ﴿ وَلَا حَصُولَ ﴾ .

بناء على أنَّ مَحطُ الفائدة يتعيَّن أن يكون : سبحانَ الله وبحمده إلى آخره .

ومنهم من ذكر أوجهاً لإبطال قلبه .

منها: أن سبحان الله لزم الأضافة إلى مفرد فجرى مجرى الظروف ، والظرف لا يقع إلاّ خبرًا ، ولأنه ملزوم النصب ، ولأنه مركب من معطوف ومعطوف عليه .

٢٠٨] وهذه الأوجه الثلاثة يستقل بدفعها على ما في بعضها من / التّحكم ما ذكرناه من أن الكلام الواقع خبراً إنما أريد به لفظه أ.

ومن أمثلتهم في ابتدائية المتعاطفين إذا أريد مجرّد اللفـظ ا لا حول ولا قُوّة إلا بالله كنزُ من كنوز الجنة (')» .

ومنها: أن سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم كلمةً ، إذ المراد (٢)بالكلمة في الحديث اللّغوية. فلو جعل مبتدأ لزم الإخبار عما هو كلمة بأنه كلمتان .

ولا يخفى على سامع أن المراد: اعتبار سبحـان الله وبحمـاه كلمة ، وسبحان الله العظيم كلمة ، فالمجموع كما يُصِح أن يعبر عنه بكلمة كذلك يصح أن يعبر عن كل جملة منه بكلمة ، غير أنه لما كان كُلُّ من الجملتين ، أعني سبحان الله وبحمده، وسبحان الله العظيم مما

⁽۱) انظر مسند ابن حنبل ۱۵٦/۵ (۲) فر اسال

⁽٢) في ط: «المرد» . تحرّيف

يستقلّ ذِكْراً تاماً ، ويفرد بالقصد إليه وبقوله اعْتُبِر كلمةً ، وعبّر عنهما بكلمتين .

على أنَّ ما ذكره لازم على تقدير جعل « سبحان الله » الخبر كما هو لازمٌ على تقدير جعله مبتدأً ، لأنه كما لا يصح أن يخبر عما هو كلمة بأنه كلمتان ، كذلك لا يخبر عماً هو كلمتان بما هو كلمة .

فإن الحاصل على تقدير كون « كلمتان » المبتدأ أن الكلمتين اللّتين هما كذا وكذا هما الكلمة التي هي سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم .

وبجوابنا اندفع عن الشّقين ، لا بما قيل في جوابه : إن سبحان الله الخ تضمّن عطفاً ، فيقوم مقام المتعدّد ، ويخبر عنه بكلمتين .

وهذا إن أريد به الكائن في (وبحمده) ، فهو على تقدير كونه خبراً مَحْصًاً ، وإلاّ فإنْ جَمل « سبحان الله » ثُقِل إلى الانشاء ، وإن كان إخبارًا صيغة كصيغ العقود كبِعْتُ وبحمده مع متعلَقه خبراً لم يكن عطفاً عليه ، لأنه إنشاء .

وعلى تقدير حذف العـاطف أي وسبحـــان الله ، وهـــو قليل ومختلف فيه .

وعلى تقدير صِحّتها لا يندفع السؤال ، فإن السائل قال : المراد بالكلمة اللّغوية ، فالمجموع من سبحان الله إلى آخر الكل كلمةً . ومعلومُ أن وجود العطف في أثناء الكلام الكثير لا يمنع من إطلاق لفظ كلمة عليه ، أترى قولنا له : كلمة شاعر ، يعنون القصيدة ، لا يصحّ إلا أن تكون قصيدةً لم يقع في مجموعهـا عطفٌ ، أنّى يكون هذا ؟

وحينئذ فالمجموعُ من المتعـاطفين كلمـةُ فلا يخبـر عنـه بأنـه كلمتان .

ويعود السُّوال فلا يفيد إلاَّ أن يعود إلى جواب الفقير ـ إن شاء الله // ٢٠٩] تعالى /

ومنها: أنَّ جعل المبتدأ: وسبحانه الله » الخ يفرّت نكتة ، وهي إرادة حصر الخبر في المبتدأ. وأنت لا يخفى عنك أنَّ الحصر إما أن يكون بالأداة، او بتقديم الخبر أو المعمول، والتقديم إنما هو في جعل «سبحان الله وبحمده» المبتدأ، وكلمتان الخبر، فيصير من قبيل: «تَميعِيُّ أنا» لا في جعل «كلمتان» المبتدأ، ووسبحان الله» الخبر، وهو مراده، إذ لا تقديم فيه.

وإذا لم يكن تقديمٌ فإنما يجيء الحصر في المعرّف بلام الجنس للاستغراق لزوماً عقليًّا، كقولنا: «العالم زيد» إذا جعلنا العالم مبتداً»، و«اليمين على المددِّعَي عليه»، فيفيسد أن لا يمين على غيره بسبب جعل الكل عليه، لأنه ليس وراء الكُلِّ شيء.

وكأنه ذهب عليه أن المذكور في الحديث الكلمتان الخفيفتان الحبيبتان: سبه ان الله الخ. وليس مثله بعجيب على الإنسان كما ذهب عملى الذاهب بجوابي، ليرى غلطه أنّى جعلت كون الفائدة في جعل سبحان الله مبتدأ باعتبار وصف الخبر لا نفسه وجهاً لردّ ابتدائية سبحان الله الخ، فأورد عليه لزوم عدم صِحّة: «زيد رجل صالح»

وأنا لست من هذا ، وإنّما جعلته كما هو صريح في كتابتي : وَجُه مرجوحِيّته، وأولويّة كونه خبراً، فليرجع إلى نظر الكتـاب، غير أن النفس إذ ملت بقصد الرّد يقع لها مثل هذا السّهو في الحسّ.

وإذا كان المذكور في الحديث كلمتان بلا تعريف جنس استغراقيً لم يكن حصر، بل المراد الإخبار لسبحان الله وبحمده الخ عن الكلمتين الموصوفتين كما ارتضاه الكاتبون، وجعله العبد الضعيف أولى الوجهين، أو عن سبحان الله وبحمده بأنهما حبيبتان إلى الرّحمن ثقيلتان في الميزان.

والمعنى: أنّ اللفظ الذي عهدتموه وتقولونه، وهو سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم له من المقدار عنــد اللهّ أنهمــا كلمتــان ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن.

ولا يخفى أنه لا يراد مطلق ثقلً ما، ومحبّةً ما، لأن ذلك معلوم للمؤمنين غير مجهول لهم في كُلّ ذكر لِلّه.

هذا وغيره أنه كذلك ، فلو أريد ذلك لم تكن الجملةُ الخبريةُ كلّها مجدّدة فائدة عند السّامعين سواء جعلت سبحان الله مبتدأُ أوخبرًا، بل هي حينئذ بمنزلة : النـــار حارّة ، ونحوه . ومثله يجب صون كلام بعض البًلغاء عنه ، فكيف بالنبي صلى ٢ / ٢٠] الله عليه وآله وسلم؟ سواءً / جعلت تجدّد الفائدة شرطاً لكون الجملة كلاماً أو لم تجعل، فإن الذي لا يشرطه لا يقول: إنه قد حصل فائدة تامةً إلا أنه لا يشترطها في مُسمّى الكلام اصطلاحاً. وحينئذ وجب كوُن المراد زيادةً ثقل، وزيادةً مُحَبّة مِمّا لا يلزم على كل مؤمن يعلم أن للذّي ثواباً

وإذا ظهر أن كُلاً من ثقيلتان، وحبيبتان، وسبحان الله وبحمده يصلح مَحَط فائدة يكون بها خبراً، ويزداد جعل سبحان الله مبتدأ قدّم خبره بنكتة بلاغية لا جلها قدّم المخبر وهي التشويق إلى المبتدأ . وكلما طال الخبر حسن هذا النوع ، لانه كلما طال بذكر الاوصاف ازداد الشرق إلى المحدث منه بها كما هو في الحديث الكريم ، حيث قال: «كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان ، حبيبتان إلى الرحمن ، فإن النفس كثر تشوقها بذلك إلى سماع المحدث عنه بها، فلم يجىء سبحان الله وبعمده سبحان الله العظيم إلا والنفس في غاية الشوق إلى سماعه فهو مثل قوله:

٦٢٩ = ثلاثــةٌ تُشْـرِق الــدّنيا بِطَلْعَتِهــم

شُمس الضُّحى وأبو إسحاقَ والقمرُ(١)

 ⁽١) انظر العمدة ٢/ ١٣٩ ، وقد نسب هذا الشاهد إلى محمد بن وهب و بعده :
 يحكى أفاعيل في كل نائلة الغيث والليث والصمصامة الذكر

وهذا ما ذكره السُّلف الَّذين أعربـوا «سبحان الله» مبتـدأ .

ولم يُرْتَضه مَنْ وَجّه سَمْعَهُ من أهل عصرنا بمثل ما أسمعتك ، وأستغفر الله من شغلي سمعك بمثله.

ولولا ما فيه من كون محطّ الفائدة فيه يكون باعتبار وصف الخبر كما أسلفته في الجواب لكان أوكى من جعل وكلمتان، مبتدأ.

وعسى أن يكون رجوعي عنه أوكى، لأن مراعاة مثل هذه النكتة البلاغية هو الظّاهر من تقديم المخبر حينتذ، فلا يعدل عنه بعد ظهـــور بطلان انحصار محطّ الفائدة في (١) سبحان الله

وبهذا تمّ ما يتعلّق بالحديث.

بقي أنه وقع لي نفي كون (سبحان الله) إذا أريد لفظه معرفةً ، لأن المعارف أنواعها محصورة ، وليس هو منها مسطور في أصل جوابي فارجم إليه.

ثم قلت : فإنْ ادَّعى أنه يكون من قبيل العلم بناءً على أن كل لفظ وُضِع لبدُلَّ على نفسه ، كما وُضِع لبدُلَّ على غيره ، فَلَيْعلَمْ أنه على تقدير صِحَة هذه الدَّعوى لم يُمُطلهذا الوضع حُكُمَ الوضع لِغَيره ، ولذا صرّح بأنه لا يصير كل لفظ مشتركاً / وهو لازم من وضع كُلَّ لفظ لبدُلَّ [٣/

⁽١) (في، سقطت من ط، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة.

على نفسه، وَوُضِع لبدُلٌ على غيره، فاعترض ذلك الأخ بأنه من قبيل العلم.

قال الرّضى : وهو عندهم من قبيل المنقول لأنه نقل من مدلول هو معنىً إلى مدلول هو اللّفظ.

ولا يَحْفَى عليك أن حاصل هذا الاعتراض لم يَرد على نسبة ما ذكرت أنه مِمّا يقال ، ولم أرضه إلى بعض النحاة أنه قال ، وخفى عليه أنى انقله عن خَلْق ، غير أن لي فيه بحثاً مكتنباً من نحو عشرين سنةً مع القائلين به ، فبناءً عليه ذكرت ما ذكرت .

وحاصل ذلك البحث كتبته عند نقل المحققين قُول ابن الحاجب في «المنتهى»(۱۰: «أكثر ما يطلق اللفظ على مدلول مغاير، وقد يطلق والمراد اللفظ نحو زيد مبتداً و (زى د) ، لانهم لو وضعوا له أدى إلى اللبس(۱) ولو سلم فنفسه أولى، يعني لو سلم أنْ لا يلزم اللبس لو وضعوا له(۱) . فإذا أمكن أن يطلق ويراد به نفسه كان أولى . انتهى .

وذكر هنا أن موضوع فخلف ⁽³⁾ لي فيه هـذا وهـو أن الحـاجة هنا ليست إلا إلى مجرد التعبير عن اللفظ، وقد حصـل بنفسه، فـإذا أمكن بـطريق المجاز كـان أولى، لأنه بـطريق الوضـع يثبت به معنى (1) صنف ابن الحاجب خنصراً في علم الاصول، وآخر أكبر منه سـاً، و المنتهى، انظر: روضات الجنات/ ٨.

- (٢) في النسخ المخطوطة : « التسلسل » مكان : « اللبس » .
 - (٣) سقطت كلمة « اللبس » من النسخ المخطوطة .
 - (٤) في ط فقط: «فخلق» بالقاف

الاشتراك، والمجاز خيرٌ منه، ويتأنس هذا بأنا إذا قلنا : زيد كذا وكذا فقبل ذلك الخبر يتبادر إرادة معنى غير لفظ إلى أن يذكر المسند فيرى غير صالح إلا للفظ ، فيحكم به حينتذ بقرينة الملازمة للمسند فيتبادر (() معنى على التميين من مجرد الإطلاق ظاهر في عدم تعدّد الوضع للمعاني المتعددة، لأن لازم ذلك بحسب الأصل، والغالب التردد والتوقف، وقد أمكن جعله مجازاً علاقته الاشتراك في الصورة فيكون كإطلاق لفظ الفرس على المثال المنقوش في حائط.

فبناء على بحثى هذا معهم قلت في أصل جوابي: فليعلم أنه على تقدير صبحة هذه الدعوى يعنى لو تنزلنا عن هذا ، وقلنا: إنه وُضِع لنفسه لا يُرصف باعتبار هذا الوضع بكونه معرفة ولا نكرة ، بل الألقاب الاصطلاحية إنما يوصف بها اللّفظ باعتبار الوضع للمعنى المغاير، لأن ذلك الوضع هو الفّصديي.

وأما هذا الوضع/ فقد صَرَّح من قال به من المحققين بأنه ليس [٣/ ٢ بوضع قَصْدَى ، ولذا صرِّح بأنه لا يكون اللفظ به مشتركاً . فلما تعدَّد الوضع للمعاني المحتملة ، ولم يكن مشتركاً عُلم أنه لم يعتبر في إطلاق الالقاب الاصطلاحية إلاّ الوضع القصدى ، ثمَّ هذا لا ينفى تُمَيِّنَ '' المعنى والعلم به، لأن المنفّى الوصف الاصطلاحي وهو

⁽١) في ط: «فتبادر»

⁽٢) في ط: في النسخ المخطوطة: «تغير» مكان: « تعين » .

لا يقتضي عدم تعين المعنى ،أوأيت لولم يُسمّ كل نوع باسم خاص أصلاً كما كان عند العرب قبل حدوث الاصطلاح ، أما كان يصحّ مبتداً؟ ؛ولذا جعلنا « سُبحان الله ،مراداً ، عجرد لفظه مبتداً مع نفي الحكم عليه بأنه معرفة ولا نكرة كما ذكرنا ، لأن صحة الابتدائية والحديث محلت عنه إنما يقتضى تعين معناه كليًا كان ذلك المفهوم أو جزئيًا ، لا تسميته .

وكم نكرةٍ تتعين بمعناها في الاستعمال فنصير كمعنى المعرفة لا يتفاوتان إلاّ في أصل الوضع . والله سبحانه وتعالى أعلم .

[تعارض النَّفي والإِثبات]

بدم الله الرحمن الرحيم

وقع سؤال في مجلس السلطان الملك الأشرف برسباي في مجلس قراءة البخاري [في رمضان](١) سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة: سُئِل عنه الإمام العلامة كمال الدين ابن الهمام.

وصورة السؤال: من قواعد السّادة الحنفية بل علسى رأي المحققين منهم أن النّفي والإثبات إذا تعارضا، وكان المنفيّ مما يعلم بدليله وهو أن يكون صريحاً في ردّ دعوى المثبت فإنه يقضى على المثبت كالحكم في دعوى امرأة على زوجها أنه طلقها ثلاثاً، وقالت: حصلت الفرقة بينى وبينه، وقال الزوج استنبت استئناء متصلاً بلفظ الطلّاق، فأتت المرأة بشاهدين شهدا على الزوج أنه طلّقها ثلاتاً، وقالا: ما سمعناه استئني.

قالوا: شهادتهم لا تعارض دعوى الزوج الاستثناء، لأنه يجوز أن تقول: قال زيد كلاماً، وإن لم أسمعه فلا يكون صريحـاً في ردّ دعوى الزّوج الاستثناء.

⁽١) ما بين معقوفين سقط من ط

ولو قال الشهود : طلقها وما استثنى فشهادتهم صريحة في ردّ دعوى الزّوج.

أشكل على هذا الأصل نفيهم الجهّور بالبسملة استدلالاً بحديث أنس رضى الله عنه في رواية أنه صلّى خلف رسول الله صلى الله عليه / ٢١٣] وآله وسلم / قال: فلم اسمعه يقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم.

فأجاب الشيخ كمال الدين:

ما نصّه

أما قوله : إن المنفى إذا كان مما يعرف بدليله يقدّم على الإثبات فغير صحيح بل النَّابت عندهم أنه يعارضه حتى إنَّ لم يوجد مرجّح من خارج تساقطا، .

وأما قوله في تفسير هذا المنفىّ أنه الذي يكون صريحـاً في ردّ دعوى المثبت تمييزاً له عن قسيمه من المنفىّ الآخر فمخالف لتفسير قوله.

وكلمتهم في تفسيره إنما هي دائرةً على أن المراد به كون النّفى ليس مما يصحّ بناؤه على استصخابَ عَدم متقرر النَّبوت معلوم ، بل أن يكون ثابتًا البّنة بدليل دلّ على طروءه.

وأفادوا أن ليس المراد بالنّافي ما فيه صورة النفي بل ما كان مُبْقِياً

للأصل، يعنون الحالة المقررة المعلوم ثبوتها، وأن المثبت هو الذي يُثْبِت الأمر العارض على تلك الحالة، وإن لم يكن في أحد الدليلين صورة نفي أصلاً

وعلى هذا حكموا بأن رواية إعتاق بريرة وزوجها عبد نافيةً، لأنها مبقية للحالة المعلوم ثبوتها . ورواية عتقها وهو حرَّ مثبتة لإفادتها وقوع العارض على ذلك الأصل فقدّموا هذه تقديما للإثبات،

وإنما حكموا بأن رواية تزوّجه عليه السلام ميمونة وهــو حلال مثبتة، ورواية تزّوجه وهـو مُحْرِم نافية للاتّفاق.

على أن ليس المراد بالحلّ الذي تزوّجها فيه على تلك الرواية الحلّ الأصلي بل الحِلّ الطارىء على الإحرام بمعنى أنه تزوّجها بعد ما حَلّ من إحرامه فكان إحرامه عليه الصلاة والسلام أصلاً بالنسبة إليه للعلم بوقوعه وتقرّره ، فكان المفيدُ له مفيداً للأصل فهو نافو، والمفيد للحلّ مفيد للعارض، فكان مثبتاً، فحكموا بمعارضته للنفي، ثم رجّحوها بالرَّاوي وهو ابن عباس علىّ يزيد بن الأصم.

وما ذكره السّائل ليس موافقهم فيما ذكروه ، بل لا يبعد أنـه لا معنى له في هذا المقام.

وأما ما ذكره من فرع الشّهادة في الطّلاق فظاهـره أنهــم أوردوه تفريعاً على الأصل المذكور ، وهو تقديم المنفىّ على ما زعــم حيث قدّم قول الشهود : «لم يستن» على قول النزوج : «استنبت» ، وليس] كذلك ، بل إنما أوردوه شاهداً على معارضة هذا النفي/ للإثبات . وكلام فخر الإسلام البزدوي صريح فيه ، وقبول الشهادة ووقوع الحرّمة بالشهادة بهذا النفي بناءً على أنه مما يعارض الإثبات ، لأنه لو لم يكن يعارضه لم تقبل الشهادة به أصلاً كما هو المشهور على الألسنة من أن الشهادة على النفي باطلة ، فلما كان بحيث يعارضه ويساويه تفرع قبول الشهادة عليه ؛ إذ لاخفاء في أن كلّ ما قامت به البينة وهو وما تصح به الشهادة عليه على دعوى المشهود عليه الضد أو النفيض، فظهر أن تقديم المنفى هنا فرع المعارضة لمرجّع الشهادة، لا للنفي،

وكلام النّاس غير خفي في هذا.

وأما قوله أشكل على هذا الأصل نفيهم الجهر بالبسملة، فإن أراد بالأصل ما مهّده من أن ذلك النوع من النّفي مقدّم على الإثبات فلا إشكال، لأنه قد قدّم النّفى على ذلك النّقدير عند معارضة الإثبات

وإنما الكلام في تحقيق المعارضة،

ولا شك أن رجلاً لو واظب الصّلاة خَلْف رجل في الجهرِّية سَنةً كاملة وهو مع ذلك حريص على استعلام أحواله في الصّلاة، ثم يقول بعد عدم شكّه في سماعه جَهْرَهُ فيما جهر به في القراءة: لم أسمعه قرأ كذا مع فرض أنَّ ذلك الذي ذكر أنه لم يسمعه ليس مصّا يقرأ أحباناً، ويترك غالباً بل هو مما هو مواظب عليه في كل جهرَّية بادر إلى كلَّ عاقل سمعه: أن ذلك المصلى لم يجهر بذلك.

وكان أقلّ الأمر أنه كقوله : لم يجهر بكذا

وكل احتمال يروّجه الوهم مع هذه الحالة المفروضة من الرّاوي مما يتثبّته العلم العادي، فكيف يقرب من العقل مع مواظبة أنس رضى الله عنه عشر سنين على الوجه المذكور مع مواظبة النبي صلّى الله عليه وآله وسلم على الجهر بالبسملة كونه لم يتفق مرة من آلاف٬٬ مرة أن يسمعه ، فذا محال عادةً فكان قوله: لم أسمع كقوله: لم يجهر فعارض رواية الجهر.

وإنْ أراد أنه يرَد على شقّى مسألة الشهادة في الطّلاق وهو ما إذا قال الشهود : « لم نسمعه استثنى » ، وقال هو : « استثنيت » حيث قدّم دعوى الإثبات على قولهم : غير أن في عبارة المورد قصوراً عن إفادة مرامه فليس بشيء ، فإنّ قبول قولهم لعدم المعارضة بين قوله:استثنيت وقولهم: لم نسمع ، لجواز الاستثناء مع / عدم سماعهم بأن يستثنى خفيًّا بحيثُ ٣١/ ٥ يسمِع نفسه .

> ومَنْ توجّه لاستعلام حاله ، فإذا كانا مِمّا يجتمعان أعني الاستثناء وعدم السماع لم تكن شهادتُهما تعارض دعواه

وأين هذا من قول القائـل: جهـر، مع قول المصغـــي إليه في

⁽١) في ط: و الآن ، مكان : و آلاف ، ، تحريف.

عسره : «لم اسمع» وقد بيّنا ثبوت المعارضة فيه بما لم يَبْق بعده إلاّ الشُّغُبِ" المحرّم .

وإنما كان الإشكال يرد على مسألة الشّهادة لوكان الـزوج قد قال: جَهـرتُ بالاستثناء، فِقــال المتوجّهـون إليه للشّهـــادة عليه: لم تَسْمعه ،

وحكمها على هذا التّقدير غير مذكور.

ولنا أن نقول على هذا التقدير: تقدّم إليه الشهـادة ويحـكم بالفُرُقة.

وإذْ قد ظهر أن ما وقع في هذا السؤال من تمهيد الأصل وإيراد التّفريع عليه، ثم إيراد الإشكال كله خطأ مع نسبتى ذلك إلى الكتابة لا إلى المورد، فإني لم أعلم أن الكتابة كتابته

ولا حول ولا قوة الا بالله العلِّي العظيم وهو حسبي ونعم الوكيل.

⁽١) الشُّغْبِ بالتسكين : تهيج الشرِّ ، ولا يقال : شَغَبِ بالتحريك .

[مسائل من معجم الأدباء لياقوت] في معجم الأدباء لياقوت الحموي

قــال أبــو سعيد الضّـرير١٠٠: سألنــي أبــو دُلف عن بيت امــرىء القيس:

٦٣٠ = * كَبِكْرِ المُقاناةِ البَياضَ بِصُفْرَةِ * ٢٠٠

انظر ترجمته في معجم الأدباء ٣/ ١٥ - ٢٦ .
 وهو أحمد بن خالد ، أبو سعيد الضريس .

(٢) تمامه:

* غداها تميرُ الماء غيرُ مُحلِّل ِ *

وفي اللسان: وقناه: (قال: أواد كالبكر المقاناة البياض بصفرة أي كالبيضة التي هي أول بيضة باضتها النعامة .

ثم قال: المقاناة: البياض بصُمْرة ، أي التي قونى بياضها بصفرة أي خَلِط بياضها بصفرة ، فكانت صفراء بيضاء ، فترك الألف والـلام من البِكْر ، وأضاف البِكر إلى نعتها.

وقال غيره : أراد كبِكُر الصَّدفة المقاناة البياض بصفرة ، لأن في الصدف.ة لونين من بياض وصفرة ، أضاف الدّرّة إليها ». وانظر ديوانه/ ٤٣.

وفي هامش الديوان : المعنى على التفسير الأول : أنها بيضاء تشوب بياضها صفرة ، وقد غذاها ماء غيرُ عذب صافٍ، لم يكثر حلول الناس عليه، فيكذره=

قال : أخبرني عن البِكْر هي المقاناة أم غيرها ؟

قلت: هي هي . قال أفيضاف الشّيء إلى صفته ؟ قلت: نعم . قال: فأين؟ قلت: قد قال اللهُ تعالى: ﴿ ولدارُ الآخرةِ ﴾ (١) فأضاف الدّار إلى الآخرة ، وهي هي بعينها .

والمدّكيل على ذلك أنـه قال في سورة أخــرى : « تِلْك الـدَّارُ الآخرةُ»(٢)،قال أريد أَشْفَى(٣)من هذا ، فأشدته لجرير :

٦٣١ = يا ضَبَّ إنَّ هَوى القُيونِ أَصْلَّـكُمْ

كضلالِ شبيعَةِ أعْوَرِ الدَّجَّالِ (١)

ذلك . والبياض الذي شابته صفرة أحسن ألوان النساء عند العرب .
 والمعنى على التفسير الثاني : أنه شبهها في صفاء لونها ونقائه بدرة فريدة ،
 تضمنتها صدفة بيضاء ، شابت بياضها صفرة وكذلك لون الصدفة ، ثم ذكر
 أنّ الدرة التي أشبهتها حصلت في ماء غير لا تصل إليها أيدى طلابها . لأنها غير عللة لمن رامها ، لأنها في قاع البحر:
 والبيت من شواهد : إبن يعيش ٢٠٩٠.

⁽١) يوسف/ ١٠٩.

⁽٢) القصص/ ٨٣.

⁽٣) في نسخ الأشباه: (أشهر » بالرآء ، وهي عرّقة لا تنفق مع جلال القرآن، والتصويب من معجم الأدباء الذي نقل عنه النّص . والمراد بأشفى أي أذَلَ على المراد ، تشفى به العلّة ، وتطمئن إليه النقس، وانظر هامش معجم الأدباء ٣/ ٢٥ / ٢٠ /

 ⁽٤) انظر ديوان جرير/ ٣٧٨ من قصيدة يجيب بها الفرزدق ومطلعها:
 لمن الــدّيارُ رسومُهُنَ خوالي؟
 أقضرُنَ بعــد تأشر وحلال

وفيه(١) قال :

قرأت بخط عبد السّلام البّصرِيّ في كتاب مُحمّد بن أبي الأزهر.

قال :

حدثني وهب بن إبراهيم خال عبيد الله بن سُليمان بن وهب ، قال : كنا يوماً بنِيْسَابور في مجلس أبي سعيد أحمد بن خالد الضّرير .

بهيمه ، فلما راه المجنون على تلك الحال ، فال : الحمد لله رب العالمين . على رسلك ٢) يا شيخٌ ، لا تُرخ ، آذاني هؤلاء الصّبيان وأخرجوني عن طبعي إلى ما لا أستُحْسِبُهُ من غيري .

فقال أبو سعيد : امتنعوا^(۱) عنه ـ عافاكم الله ـ فوتُبنًا فشردنا من مكانٍ ⁽¹⁾، ورَجَّعنا ، فسكت ساعةً لا يتكلّم إلى أن عدنا إلى ما كُنّا فيه من المذاكرة ، وابتدأ بعضنًا يقرأ قصيدةً من شعر نَهْشل بن جرير التَّمِيمي حتى بلغ قوله :

أي في معجم الأدباء . انظر ٣/٨٨ .

⁽۲) أي تمهــل.

⁽٣) في ط: « امنعوا » بدون تاء.

⁽٤) في ط «كان» مكان: «مكان»، تحريف.

٦٣٢ = غلامـان خاضــا المــوْتَ من كُلِّ جانــب فآبــا ولــم يُعْفَــــدٌ وَراءهُمــا يَدُ متــى يُلْقَيا ۚ قَرْنَاً فلا بُدَّ أنــه

مَّ عَرِّ بِنَّا الصَّـ سَيَلْقـاهُ مكروهُ من المـوت أسُودُ

فما استتمّ هذا البيت حتى قال : قف يأيّها القارىء ، تتجاوزُ المعنى ولا تَسْأَل عنه .

ما معنى قوله : *ولم تعقد وراءهما يد *؟ فأمسك من حضر عن القول .

فقال : قل يا شيخ فإنك المنظور إليه ، والمُقْتدى به

فقال أبو سعيد : يقول : إنهما رميا بأنفسهما في الحرب أقصى مراميهما ، ورجعا موفورين لم يُؤسوا ، فتعقَد أيديهما كَتْفَا^(١).

فقال : يا شيخ أترضى لنفسك بهذا الجواب ؟ فأنكونا ذلك على المجنون ؟ فنظر بعضًنا إلى بعض .

فقال له أبو سعيد : هذا الذي عندنا ، فما عندك ؟ فقال : المعنى يا شيخ آبا ولم تعقد يَدُ بمثل فعلهما بعدهما ،

 ⁽١) الكتّف: ربط اليدين بالكتاف وراء الظهر. وفي القاموس: وكتف كضرب وفَرِح: وكتَف فلانًا:شدّيديه إلى خَلْف بالكِتاف وهو حبل تشدُّ به.

114 / 77

لأنهما فعلاً ما لم يفعلْهُ أحد ، كما قال الشاعر :

٦٣٣ = قَرْمُ إِذَا عَدَّتُ تميمُ معاً ساداتِها عدّوه بِالخِنْصَـرِ ﴿ اللَّهِ مُعالِّمُ مَا اللَّهُ مُ اللَّهِ اللَّهُ مُ اللَّهِ اللَّهُ مُ اللَّهِ اللَّهُ مُ اللَّهُ مُ اللَّهُ مُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّا مُنْ اللَّهُ مُنْ اللّمُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنْ اللّمُنْ مُنْ اللَّهُ مُنْ أَلِنَا مُنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مُنَا اللَّالِمُ مُنْ اللَّا مُنْ اللَّا مُنْ اللَّالِمُ مُنْ اللَّالِمُ عَلِي مُنَا اللَّهُ م

وقريب من الأول قوله:

٦٣٤ = قَوْمِسي بنو(١) مذحِع من خير الأممْ

لا يَصْعَدُون قَدَمً على قَدَمْ

يعني أنهم يتقدّمون النّاس ولا يطؤون على عَقِب أحد .

وهذان فعلا ما لم يفعله أحد

فلقد رأيت أبا سعيد وقد احمرً وجههُ ، واستحيا من أصحابه، ثم غطَى المجنون رأسَهُ وخرج ، وهو يقول : يتصدَّرون ويَغُرُّون الناس من أنفسهم .

فقال أبو سعيد بعد خروجه : اطْلُبُـوه ، فإنـي أظنَّـه أبليسَ ، فطلبناه فلم نَظْفُرْ به / .

(١) في هامش معجم الادباء تعليق على قوله : و علوه بالمختصر ، مفاده أنه و معنى كنائي ، ، أي قلموه وبدءوا به . وذلك أنه إذا بدأ الرجل بعد الاشياء مرتبة ، ويحسبها على أصابعه ، بدأ بعد الاول ، وأطبق المختصر ، ثم الثاني ، وأطبق البنصر ، وهكذا. وفي ط: «قوم» بالواو. تحريف

(٢) وفي طفقط: «بني» مكان: «بنو» والتصويب من المخطوطات ومعجم الأدباء.

(وفي معجم ياقوت أيضاً) (١)

قال : حدث محمد بن إسحاق النديم ، قال لما أراد المتوكّل أن يتخذ المؤدّبين لولده جعل ذلك إلى « إيتاخ » ^(۱) ، فأمر « إيتاخ » كاتبه أن يتولّى ذلك فبعث إلى الطُّوال ، والأحمر ، وابن قادم ، وأبسي عصيدة ^(۱) وغيرهم من أدباء ذلك العصر ، فأحضرهم مجلسه .

وجاء أبو عصيدة فقعد في اخر الناس . فقال له من قرب منه : لو ارتفعت ، فقال : بل أجلس حيث انتهى بي المجلس .

فلما اجتمعوا قال لهم الكاتب : لو تذاكرتم وقَفْنا على موضِعكم من العِلْم واخترْنا . فالقُوا بينهم بيت ابن عنقاء (⁽⁾ الفزاريّ .

٦٣٥ = ذَريني إنّما خطئي وصَوْبي عليَّ، وإنما أنفقت مالُ^(٥)

- (١) انظر النص في معجم الأدباء ٣/ ٢٢٨.
- (٢) في هامش معجم الأدباء ٣/ ٢٢٩: إيتاخ: علم لتركي مَن كان له النفوذ في البلاط العباسي في ذلك الحين.
- (٣) أبو عصيدة: أحمد بن عبيد بن ناصح بن بلنجر ، أبو جعفر النحوي الكوفي ،
 له ترجمة في معجم الأدباء ٣٢٨/٣ .
 - (٤) في بعض المراجع: ابن غلفاء.
- (٥) من شواهد: الحَجة في القراءات السبّع لابن خالويه/ ٢٥٤. وفرائد القلائد/
 ٣١٨، وهمع الهوامع والدرر رقم ٢٧٧٦.

فقالوا : ارتفع « مال » بإنّما ، إذ كانت [ما] بمعنى الّذي ــ ثم سكتوا.

فقالٍ لهم أبو عصيدة من آخر النـاس : هذا الإعراب فمـا المعنى ؟ فأحجم النّاس عن القول .

فقيل : فما المعنى عندك ؟ قال : أراد : ما لومك إياي وإنّ ما أنفقتُ مالُ^١٠ ، ولم أنفق عرْضًا ، فالمال لا ألام على إنفاقه ؟ .

فجاءه خادمٌ من صدر المجلس فأخذ بيده حتى تخطّى به إلى أعلاه . وقال له : ليس هذا مَرْضِمَك ، فقال : لأن أكون في مجلس ارتفع منهُ إلى أعلاه أحبُّ إليّ من أن أكون في مجلس ٍ أخطُّ عنه .

فاختير هو وابن قادم رحمهما الله تعالى :

وفي معجم ياقوت

حدث ابن عساكر في تاريخه بإسناد رفعه إلى إسراهيم بن أبي محمد اليزيديّ عن أبيه ، قال :

كنت مع أبي عمرو بن العلاء في مجلس إبراهيم بن عبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب ، فسأل عن رجل من أصحابه

⁽١) دما، سقطت من ط.

⁽٢) في ط: «مالأ» بالنصب

فقده ، فقال لبعض من حضره : اذهب فسلْ عنه ، فرجع فقال : تركته يريد أن يموت ، فضحك بعض القوم ، وقال:في الدّنيا إنسان يريد أن يموت ؟

فقال إبراهيم لقد ضحكتم منها غريبةً . إن « يريد » ههنـا في معنى يكاد . قال الله تعالى : ﴿ جِداراً يريد أن ينقض ﴾ (١) أي يكاد . / ٢١٨] قال : فقال أبو عمرو بن العلا : لا نزال بخير ما دام فينا مثلُكَ . /

وفي معجم ياقوت

قـال ثعلـب ٢٠ و الــذي » لا ينسب اليه لأنه لا يتــم إلا بصلــة . والعــربُ لا تُشُب إلا إلى اسم تــام (والــذي)، ومــا بعـــده حكــايـــة ، والحكاية لا ينسب إليها لئلاً تتغيّر .

قال وسئل ابن قادم عنها وأنا غائب بفارس ، فقال : اللَّذَويُّ.

فلما قدمتُ سُثّلتُ فقلت . لا ينسب إليه بهذه العلَّة فَبَلَغَتْهُ . فلمّا اجتمعنا تجاذبنا ثم رجع إلى قولي .

وفيه :

قال ثعلب : كنت أصير إلى الريّاشي لأسمع منه . فقال لي يوما

⁽١) الكهفُ/٧٧

⁽٢) انظر هذا النص في معجم الأدباء ٥/ ١١٠

وقد قرىء عليه :

٦٣٦ =ما تَنْقِمُ الحربُ العوانُ منيِّ بِازَل عَامَينِ حَليث سِنِّي (1) لِمثِّل هذا ولَدشي أُمِّي ؟

كيف تقول ؟ بازِلَ أو بازلُ؟

أتقول لي هذا في العربيّة ، إنسا أقصـدك لغير هذا ، يروى: بازلُ وبازِلُ وبازلرِ، الرفع على الاستثناف ، والخفض على الإنبـاع ، والنصب على الحال فاستحيــاوأمسك .

وفيه :

قال ثعلب () بعث إلى عبدالله ابن أخت أبي الوزير رقعة فيها خط المبرد : (ضربته بلا سيف، قال : أيجوز هذا ؟ فوجهت إليه : لا والله ، ما سمعت بهذا، هذا خطأ البئة ، لأن (لا » التبرئة لا يقع عليها خافض ولا غيرة ؛ لأنها أداةً، وما تقعُ أداة على أداةٍ.

وفيه :

قال العجوزي "" : صررتُ إلى المبرّد مع القاسم والحسن ابني عُبيَّد

(١) نسب هذا الرجز لأبي جهل بن هشام. انظـر: ابـن الشجـري ١/ ٢٧٦، والمغنـى ٤٦/١، ٢/ ٧٥٩، واللــــان:

> «بزل»، «نقم»، «عون». (۲) انظر معجم الأدباء ٥/ ١١٤.

(۱) الطر معجم الدياء (۲).
 (۳) في ط: «العجوري» بالراء، صوابه من المخطوطات ومعجم الأدباء

[414 /

الله بن سليمان بن وهب ، فقال لي القاسم سله عن شيءٍ من الشُّعر ، فقلت : ما تقول أعزَّك الله في قول أوْس :

٦٣٧ =وغيّرهـا عن وَصْلِهـا الشّيْب إنَّــهُ

شفيعً إلــى بِيض الخُـــدور مُدرّبُ^(٠) /

- (١) في طوالنسخ المخطوطة: و العجوريّ ؛ بالراء ، وفي معجم الادباء ٥/ ١٤:
 و العجوزيّ و بالزّاي .
- (۲) في طونسخ الأشباه: و بعض ، الحدود مكان: و بيض الحدور ، صواب من معجم الأدباء ٥/ ١١٤ ، وديوان أوس/ ٥.
- وفي مُعجم الأدباء: « الشيب ، بالنصب ، وفتح همزة أنه ، وفي الـديوان رفع: « الشيب ، وكسر همزة إنه.
 - والشاهد من قصيدة مطلعها:
- صبوت وهل تصبو وراسك أشيب وفساتتك بالرهس المرامق زينب والرهن المرامق زينب
- قال أبو الهيشم: الرهن المرامَق: وهو الرهن الذي ليس بموثوق به وهو قلب أوس ، والمرامق: الذي بآخر رمق. فارقته زينب وقلبه عندها فأوس يرامقه أي يداريه ».
 - (٣) في نسخ الأشباه : (ما تمكث ، بزيادة (ما ».
 - (٤) التَّمطقَ : التذوَّق ، والتصويت باللسان . انظر القاموس.
 - (٥) غصّ المجلس: امتلاً.

لم يَجْر له ذكر ، لأنه عُلِم .

والتفتُ إلى الحسن والقاسم ، فقلت : أبن صاحبنًا من صاحبكم ؟

وفيه (١) :

حدث محمد بن رُستُم الطَبريّ قال: أخبرنا ("عثمان المازني ، قال: كنت عند سعيد بن مسعدة الأخفش أنا وأبو الفضل الرياشيّ ، فقال الأخفش: إن « منذ » إذا رفع بها فهي اسم مبتداً وما بعدها خبرُها كقولك: ما رأيته منذُ يومان ، فإذا خَفِضَ بها فهي حَرْف معنَّى ليس باسم كقولك: ما رأيته منذُ اليوم .

فقال له الرياشي :فَلِمَ لا تكون في الموضعين اسماً ، فقد نرى الأسماء تَنْصِب وتَخْفِض ، كقولك : هذا ضاربُ زيداً غداً ، وضاربُ زيدٍ الس ، فَلِمَ لا تكون بهذه المعنزلة؟ فلم يأت الأخفش بِمُقْنع .

تُعَالُ ابُو عَمْمانَ وَقَلْتُ له: لا يشبه مَنْدُ ما ذكرت َ بُلَاناً لَمْ نر الاسماء هكذا تلزمُ مَـ وْضِعاً واحــداُ^(٣) إلا إذا ضارعت حُــروف المعاني، نحو: أينْ وكيف، فكذلك منذ هي مضارعة لحروف المعاني، فلزمت موضعاً واحداً.

⁽١) انظر معجم الأدباء ١٢٣/٧.

⁽٢) في ط: ﴿ أَنَا ﴾ مكان : ﴿ أَخْبُرُنَا ﴾.

⁽٣) ﴿ وَاحْدَأُ ﴾ زيادة ليست في معجم الأدباء.

قال الطّبري: فقال ابن أبي زرعة للمازني: أفرأيت حُروف المعـاني تعمل عملين مختلفين متضـادّين؟ قال: نعم، كقـولك قـام القوم حاشا زيد، وحاشا زيداً. وعلى زيد ثموبٌ، وعلا زيـدُ الفرس، فتكون مرة حرفاً، ومرة فعلاً بلفظ واحد ــ

قال ياقوت(١):

نقلت من خط الشيخ أبي سعيد البستي في كتاب الله قال: قال الأستاذ أبو العلاء الحُسين بن مُحمَد بن سهلويه (") في كتابه الذي سماه (أجناس الجواهر): كنت بمدينة السلام أختلف إلى أبي على الفارسي ، وكان السلطان رسم له أن ينتصب لي (") فكنا إذ قرأنا أوراقا منه تجارينا في فنون الآدب ، واجتنينا من فوائد ثمار الألباب ، ورتعنا في رياض ألفاظه ومعانيه ، والتقطنا / الدُّر المنثور من سقاط(ا) فيه ، فأجرى يوماً بعض الحاضرين ذكر الأصمعيّ ، وأسرف في الثناء عليه وفضله على أعيان العلماء في أيامه ، فرأيته وحمه الله _ كالمنكر لما كان يُوردُه ، وكان فيما ذكر من محاسنه ، ونشر من فضائله أنه قال : مَنْ ذا الذّي يَجْسُرُ أن يُخطَيَّ الشُحول من الشعراء غيرهُ ؟ فقال أبو عليّ :

⁽١) انظر معجم الأدباء ٧٤٢/٧.

⁽٢) في نسخ الأشباه: ﴿ سَهُلُونِهِ ﴾ وفي معجم الأدباء: ﴿مُهَّـرُونِهِ».

⁽٣) في نسخ الأشباه: ﴿ فِي ﴾ ، وفي معجم الأدباء : ﴿ لِي ﴾ .

^(\$) في هامش معجم الأدباء: السّقاط: ما سقط من النخل من البسر والمراد ما يبدر منه من بليغ الكلام.

وما الذي ردِّ عليهم؟ فقال الرجل: أنكر على ذي السُّرَّمَة مَع إحاطته بلغة العرب ومعانيها. وفضل معرفته بأغراضها ومراميها، وأنه سلك نَهْج الأوائل في وصف المفاوز، إذا لعِبَ السَّراب فيها، ورقص الآل في نواحيها، ونعت الجُريال(١) وقد سبح(٢) على جُدله(٣)، والظليم وكيف ينفر من ظلّه؟

وذكر الرَّكبَ ، وقد مالت طُلاهُم '' من غلبة المنام حتّى كأنهم صرعتهم كؤوس المدام ، فطبّق مَفْصِل الإصابة في كل باب، وساوى الصَّدْر الأول من أرباب الفصاحة ، وجارى القُرومَ ' البُزُّلَ ''من أصحاب البلاغة .

فقال له أبو علي : وما الذي أنكر على ذي الرَّمَّة ؟ فقال قوله :

٦٣٨ = * وقفنا فقلنا إيه عن أمّ سالم (٧) *

 (١) في ط: و الحربا ، بالحاء ، وفي النسخ المخطوطة : و الجربا ، بالجيم والنصويب من معجم الادباء . والجريال: الفرس.

(٢) في نسخ الأشباه: « سخ » بالنون ، والتصويب من معجم الأدباء.

(٣) في نسخ الأشباه: « جذله » بالذال ، والتصويب من معجم الأدباء والجدل:
 الحبل، وجمعه: جُدل.

(٤) الطُّلا بالضمَّ: الأعناق أو أصولها جمع طُلْيَة أو طُلاةٍ .

(٥) في ط فقط: (القرون) بالنون ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة ،
 ومعجم الأدباء ، والقروم جمع: قرم ، وهو السّيد العظيم .

(٦) البزّل : جمع بازل ، وهو الرجل الكامل في تجربته .

(V) تمامه : * وما بالُ تكليم الدّيارِ البلاقِع * =

لأنه كان يجب أن ينّونه .

فقال : أمَّا هذا فالأصمعي مخطئٌ. فيه وذو الرُّمَّة مصيب .

والعجب أن يعقوب بن السُكِّيت قد وقـع عليه هذا السهــو في بعض ما أنشده .

فقلت: إنْ رأى الشيخ أن يَصْدع لنا بجليّة هذا الخطأ تَفضَّل به فأملي علينا: أنشد ابن السّكيت لأعرابي من بني أسد:

٦٣٩ = وقائلة أسيت فقلت جَيْرٍ أسـى إنَّني من ذاك إنَّه'

والشاهد من قصيدة مشهورة لذي الرمة مطلعها:

خليلَ عوجــا عوجــةُ ناقتيكها على كلل بــين القـــلات وشارع و في الخزانة ١٩/٣ : « بين القلاة وسارع » بالسين وهما موضـــمــان . وانظَــر ديوان ذي الرمة / ٤٤٥ .

. وهو من شواهد : المقتضب ٣/ ١٧٩ ، وابن يعيش ٢١/٤ ، ٧١ ، ٣٠/٩ ، والحزانة ٣/ ١٩ ، ٣١ ، وشذور الذهب / ١١٠ .

(۱) من شواهد المغنى ١٢٨/١ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي/٣٦٢،والخزانة ٤/ ٢٣٨.

وقال البغدادي في الحزانة: والأسى: الحزن ، يقال: أمَيي يأمَنى أسَّى كرِضى يَرْضَى رِضَّى: إذا حزن .وأبيَّى: حزين وزناً ومعنىٌ.

> واسم الإشارة دذاك، راجع إلى ما لقي بنو أسد بسببهن [أي بسبب التزوج من الغريبات بالمصائب في بيت سابق] .

> > وإنَّه : بمعنى: نَعم ، والهاء للسَّلب.

أصابهُمُ الحِمَى وهم عَوافهِ وكُنَّ عَلَيْهِم تَعْسَا لُمُنَّهُ فَجِسُت قُبورَهُمْ بُدءاً ولما فنساديت القُبُور ولم يُجْبَنَهُ وكيف تُجِيبُ أصلداء وهامٌ وأبدانٌ بُدُن وما نُخِرْنه

يك خبيب المستعاد وقام وابدال المراق وساع عبر منونة قال يعقوب: قوله: « جيرٍ » أي حقاً وهي مخفوضة غير منونة

فاحتاج إلى التنوين . قال أبو على : هذا سَهْوُ منه ، لأن هذا يَجْرى منه مَجْرى

الأصوات ، وباب الأصوات كلُّها، والمبينات بأسرها لا ينوّنُ (١) إلا ما خُصَ منها بعلة ١٦ الفرقان فيها بين نكرتها ومَعْرِفَيها (٣) فما كان منها

معرفةً جاء بغير تنوين ، فإذا نُكَرته نَوْنته(٤)/ [٣]

من ذلك أنك تقول في الأمر : صهْ ومـهْ تــويـــد السكوت ، فإذا نكَّرته ، قلت . صَهْ ومَهْ تريد سكوتاً .

= والحيا بكسر الحاء أصله الجمام وهو الموت ، حذفت منه الميم للضرورة.

وعواف : جمع عافو شذوذاً ، أو جمعافية . بمعنى: جماعة عافية من: عفــا القوم بمعنى: كثروا.

وضمير جمع المذكر في جميع المواضع لبني أسـد . والنــون في «كن » ضمــير النساء الغريبات.

وقوله: تعساً لهنّ : دعاء عليهن ، ومعناه : أتعسهنَ الله .وزُخْرَنه من نخر إذا بلى . وفى ط : وأبدان مكان : « وأبدان » ، و « يحرنه » مكان : « نخرنه » تحريف

 (١) ولا ينون ، سقطت من نسخ الأشباه ، والتصويب من معجم الأدباء والاسلوب يتطلبها.

(٢) في معجم الأدباء: « لعلة » باللام.

(٣) في نسخ الأشباه بعد و ومعرفتها » زاد كلمة «التنوين».

(٤) في معجم الأدباء: ﴿ نُوَّنتُهُ وَيَكُونَ مِنْ ذَلْكَ ﴾ بزيادة كلمة: ﴿ وَيَكُونَ ﴾ .

وكذلك قول(١٠ الغراب : غاق ٍ أي الصّوت المعروف من صوته وقول(١٣ الغراب : غاقي أي صوتاً

وكذلك إيه يا رَجُلُ يريد الحديث : وإيهٍ يرد حديثاً .

وزعم الأصمعي أنَّ ذا الرمة أخطأ في قوله .

* وقفنا فقلنا إيه عن أمّ سالم *

وكان يجب أن ينوّنه ، ويقول : إيهٍ (٣) .

وهذا من أو ابد (٤) الأصمعيّ [الذي يُقدم عليها من غير علم].

فقوله : جَير بغير تنوين في موضع قوله : فقلت :الحقّ /ويجعله نكرةً في موضع اخر فينونه ، فيكون معناه : قلت : حقـــاً.

ولا مدخل للضرورة في ذلك إنما التنوين للمعنى المـذكور ، وتنوين هذا الشاعر على هذا التقدير . وبالله التوفيق .

قال يعقوب : قوله . أصابَهُم الحِمَى ، يريد الحِمام .

⁽١) في نسخ الأشباه: « قال » مكان «قول» والاختيار من معجم الأدباء.

⁽٢) في نسخ الأشباه أيضاً: « وقال » والاختيار من معجم الأدباء.

⁽٣) في معجم الأدباء: « إيه منوّنة » بزيادة كلمة: « منوّنة ».

 ⁽٤) في طفقط: « آداب » والتصويب من النسخ المخطوطة ومعجم الأدباء.

 ⁽٥) ما بين المعقوفين ليس في معجم الأدباء، لأن الذي فيه: قال أبوعلي وهذا سهة من غير علم».

وقوله : بُدِرْن أي طُعِـنَ في بوادرهــم بالمــوت والبــادرة : النّحُورْنَ .

وقوله : بدءاً أي سيداً . ولمّا أي لم أكن سيّدا إلاَّ حين ماتوا فإني سُدُّتَ بَعْدَهُم . انتهى .

قال ياقوت (٢):

حدثني شيخنا الامام علمُ الدين القاسِمُ بن أحمد الأندلسي ، قال : حدثني شيخنا تاج الدين أبو اليمن زيدُ بنُ الحسن الكِنْدي قال : بلغني أن أبا سعيد السيّرا في دخل على ابن دُريَّد ، وهو يقول : أولُ ، مَنْ أقوى في الشُّمر أبونا ادم عليه السّلام في قوله :

٦٤٠ = تَغَيِّرت البلادُ ومَسنْ عليها فَوَجْمهُ الأرضِ مغبَسرٌ قبيح تغيِّر كُلُّ ذِي طَعْم وَلُوْنٍ وقبلٌ بشاشةُ الوْجهِ العليجِ ("

فقال أبو سعيد : يمكن انشادُهُ على وجه لا يكون فيه إقواءً. فقال : وكيف ذلك؟ قال : بأن تنصب « بشاشة » على التمييز وترفع

 ⁽١) في ط فقط: (الخير ، مكان : (النحر ، تحريف ، صواب من النسخ المخطوطة ، ومعجم الأدباء .

⁽۲) انظر معجم الأدباء له/ ۱۸۷. (۳) من شواهد الهمع والدرر رقم ۱۷۰۲

^(£) الأقواء : مخالفة القوافي في الحركات مثل ضمّ الحاء في البيت الأول وكسرها في البيت الثاني.

« المليح » بـ « قلَّ »،ويكون قد حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، كما ٣/ ٢٢٢]حذف في قوله : /

٦٤١ = فَالْفَيْتُــُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبٍ ولا ذَاكِرِ اللهَ إلاّ قليلا(١)

/W\ m trm

قال: فرفعني حتى أقعدني بجانبه.

قال ياقوت(٢):

قرأت في (كتاب الموضّح) في العروض من تصنيف أبي القاسم عُبيد اللهَ بن محمد بن جَرُّو^(۱۱) الأسدى أخباراً أوردها عن نفسه فيه ، ومناظرات جَرت له مع الشيوخ في العروض ، منها :

قرأت على شيخنا أبي سعيد السيرا في (كتاب الوقف والابتداء) عن الفراء، ووايتهُ عن أبي بكر بن مجاهد عن أبي الجهم عنه ، فمر فيه ببيت (4) أنشده الفراء :

⁽١) نسب الشاهد إلى أبي الأسود الدؤلي .

من شواهد : سيبويه ١/ ٨٥ ، والحزانة ٤/ ٥٥٤، وهمعالهوامع والدرر رقم ١٧٨٦ ، وقد مرّ ذكره رقم ١٧٣.

⁽٢) انظر معجم الأدباء ١٢/ ٦٤.

 ⁽٣) في ط فقط: و جرد ، بالدال ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ومعجم
 الأدباء.

وابن جرو له ترجمة وافية في معجم الأدباء ٦٢/١٢ ـ ٦٨.

⁽٤) العبارة في معجم الأدباء: ﴿ فَمَضَّى فَيْهُ بِيْتُ ﴾.

۲۶۲ = بأبى امْرُؤُ والشَّامُ بيني وبينَـهُ أَتَتْنِـى بَبُثــرى بُرْدُهُ (۱) ورسائِلُهُ

فقلت: هذا البيت لا يستقيم ، فقال أبو سعيد: انشده ابن مجاهد عن الفراء ، وهو كما قال: قد أنشدناه غيرةً من شيوخنا عن أبي بكر ، وعن أبي بكير ، عن أبي الجَهم ، وعن ابن الأنباري عن أحمد بن يحي ، عن سلَمة ، عن الفراء هكذا .

فقال أبو سعيد ما عندك فيه ؟ فقلت : رأيت هذا البيت بخطّ أبي سَهْل النحويّ في هذا الكتاب : بأبوي امرؤ ، وقال : ردّ الأب إلى أصله ، لأنه في الأصل عند الكوفيين «أبوً » على فَعْل مثّل: نحوٍ ، وغزو، فقال لي أبو سعيد: لا ينبغي أن يلتفت إلى هـذا، لأن الرواة والناقلين أجمعوا على أنه مكتوب بأبي، وكذلك لفظوا به، ولكنْ اصلاحُهُ أن يكون بأبْي امرؤ، فتكون بأبْيمْ: فَمُولنْ.

وسكن كسرة الباء من أبي لأنه قدره تقدير : فَخِذ .

وهذا لعمري تشبيهٌ حسنٌ ، لأنهم قد أجروا هذا في المنفصل

⁽١) البريد ـ كما في القاموس ـ الرسول ، وما بين المنزليـن .

 ⁽٢) في ط: (وغيره » بالواو ، تحريف ، وفي بعض النسخ المخطوطة و غير واحد ». وفي معجم الأدباء : (غيرُهُ »، بدون واو.

 ⁽٣) في ط فقط: (ابني ، بالياء ، وفي بعض النسخ المخطوطة: أبسي (مكان ،
 ابن . وقد اخترنا عبارة معجم الأدباء.

مجرى المتَّصل ، فقالوا : اشْتُرِلْنا . جعل : ﴿ تَرِكْ ﴾ بمنزلة فَخِذ .

وأشد من هذا قراءة حمزة : « وَمَكَّرُ السّيِّءُ ولا » (١) جعل « سيئاً » (١) بمنزلة (فَخِذ » ، ثم أسكن كما يقال : فَخْدُ .

والحركة في السيء حركة إعراب .

وفي هذا ضَربان من التَّجُّوز ، جعْلُهُ المنفصل بمنزلة المتصل ، ٢٧٣]وتشبيهه حركة الإعراب بحركة البناء . انتهى . /

قال ياقوت (١٠):

حدث أبو جعفر الجُرجاني قال : قال لنا أبو الحسين المهلّبيّ النحوي : وقع بيني وبين المتنبيّ في قول العدّواني :

٦٤٣ =ياً عمْــرو إلاُّ تَدَعْ شَتْمِــي ومْنْقَصتِــي

أَضْرِبْكَ حتى تَقُولَ الهامةُ اسْقُوني⁽⁴⁾

 ⁽١) فاطر/ ٣٣. و في النشر ٣٠٢/٢ : « قرأ همزة باسكان الهمزة في الوصل لنوالي الحركات تخفيفاً كما أسكنها أبو عمرو في «بارتكم» لذلك. وكان إسكانها في الطرف أحسن ، لأنه موضع التغيير ».

⁽۲) في نسخ الأشباه: «سوء»

⁽٣) انظر النص في معجم الأدباء ٢/٥٧٪.

^(\$) من شواهد اللسان: هوم.

وفي اللسان: الهامة: الرأس ، والجمع : هــام . وقيل : من ذوات الأرواح خاصة. ثم قال : وكانت العرب تزعم أن روح القتيل الذي لم يدرك بثاره =

وذلك أن المتنبّي قال : إن النباسَ يَغْلطُـون في هذا البيت ، والصواب : اشْقُونُى مِنْ : شَقَاتُ رأسه بالمشقاة ، وهو المُشْط .

قال المهلبي : فقلت له : اخطأت من(١) وجوه :

أحدها: أنه لم يرد(١) كذلك.

والأخرة : أنه يقال شقأت ٣ بالهمز .

وأيضاً فإني أظنك لا تعرف الخبر فيه ؟ وماكانت العرب تقوله في الهامة ، إنهـا إذا لم يَثاروا من صاحبـه(⁴⁾ لا نزال نقــول : اسقونــي اسقوني ، فإذا ثاروا سكن ، كأنه شرّب ذلك الدّم .

قال ياقوت:

قال أبو عمرو الخلال : أنفذني الصيّدلاني أبو عبد الرحمـن المعتزلىً غلام أبي على الجُبّائي إلى أبي الحسن الرامهرمزي .

وقال لي : قل له : إنى قرأت البارحة في كتاب شيخنا أبي على

تصير هامة ، فنزقو عند قبره [أي تصبح] تقول: د اسقوني اسقوني ، فإذا أدرك بثاره طارت ».

⁽١) في معجم الأدباء: ﴿ فِي ، مكان: ﴿ من ، .

⁽٢) في معجم الأدباء: « لم يسرو».

⁽٣) في معجم الأدباء: « شقاه ».

⁽٤) في معجم الأدباء: « يُثَار بصاحبها ».

تفسير القران في قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلَكَ جَعَلْنَا لِكُلُّ نَبِيٌّ عَدُوًّا ﴾ (١٠ أي بيّنا لكلّ نبيٌّ عَدُوهُ ، فجعل بمعنى : بيّن .

ولست أعرف هذا في اللغة ، واحفظ جوابه ، وجتني به ، فجئت إلى أبي الحسن، فأخبرته بذلك ، فقال : نعم : هذا معروف في لغة العرب وقد قال العديني العنسي بالنون .

عَجْمَلْنا لهــم نَهْـجَ الطّـريق فأصبحــوا
 على ثبت ١١ من أمرهم حيث يمموا

قال ياقوت: ^(٣)

حدث المُرزُباني عن الاحمر النّحوى ، قال : دخل أبو يوسف القـاضي أو تُحمد بن الحَسن على الرشيد، وعنده الكسائي يُحَدَثه، عقال : يا أمير المؤمنين : / قد سعد بك هذا الكُوفي وشغلَك ؟ فقال الرشيد : النّحو يَستُقْرَعْني ، لأني استدل به على القرآن والشعر، فقال : (") إن علم النحو إذا بلغ فيه الرجل الغاية صار مُعَلَما ، والفقه إذا عرف(") فيه الرجل جملة أو صدراً صار قاضياً .

⁽١) الأنعام/١١٢

⁽٢) أي على ثبات.

⁽٣) انظر النّص في معجم الأدباء ١٣/ ١٧٥.

⁽٤) في معجم الأدباء: ﴿ فَقَالَ مُحْمَدُ بَنِ الْحُسْنُ أُو أَبُو يُوسُفَ،

⁽٥) في معجم الأدباء : ﴿ إذا عرف الرجل منه جملة صار ، الخ.

فقال الكسائي: أنا أفضل منك لأني أحسن ما تحسن وأحسن ما لا تحسن ، ثم التفت إلى الرشيد وقال: إن رأى أمير المؤمنين أن يأذن له في جوابي عن مسألة من الفقه ، فضحك الرشيد ، وقال: أبلغت يا كسائي إلى هذا؟ ثم قال لأبي يوسف: أجبه.

فقال الكسائي(١٠): ما تقول لِرجُل ِ قال لامرأته أنت طالق أن دخلت الدار ؟ فقال أبو يوسف: إذا دخلت الدار طلقت .

فقال الكسائي : خطأ إذا فُتِحت أن فقـد وجـب الأمـر ، وإذا كسرت ، فإنه لم يقع بعدُ ، فنظر أبو يوسف بعد ذلك في النحو .

وحدث أيضاً عَمَن سمع الكسائي يقول: اجتمعت وابو يوسف (٢) القاضي عند هارون الرشيد ، فجعل أبو يوسف يذُم النحو ، ويقول : ما النحو ؟ فقلت ، وأردت أن أعلمه فضل النحو : ما تقول في رجل قال رجل : أنا قاتل عُلامَك ، أيهما كنت تأخذ به ؟ قال : آخذهما جميعاً ، فقال له هارون أخطأت ، وكان له علم بالعربية فاستحيا ، وقال : كيف ذلك ؟ فقال الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال : أنا قاتل علامك بلا إضافة الأنه فعل ماض ، فأما الذي قال : أنا قاتل علامك بلا إضافة الا يؤخذ لأنه مستقبل لم يكن بعد ، كما قال الله تعالى : ﴿ ولا تقولَنَ لشيء إني فاعل ذلك

⁽١) في ط: «السائي» تحريف واضح

⁽٢) في معجم الأدباء: اجتمعت أنا وأبو يوسف بالفصل بضمير الرفع المنفصل.

⁽٣) في معجم الأدباء: ﴿ بِالنصبِ ﴾ مكان: ﴿ بِلا إضافة ﴾ .

غداً إلا أن يشاء الله ﴾ (١) .

فلولا أن التنوين مستقبلٌ ما جاز فيه غداً ، فكان يوسف بعد ذلك يمدح العربية والنحو.

قال أبو عبدالله بن مُقْلَة (٢):

حدثني أبو العباس بن يحي ، قال : اجتمع الكسائي والأصمعي عند الرشيد ، وكانا معه يُقيمان بمقامه ، ويظعنان بظَعْنه، فأنشد الكسائي:

٦٤٥ = أم كَيْفَ ينفحُ ما تُعْطِسي العَلْسوقُ به رِثْمَانُ أَنْفِ إِذَا / مَا ضُنَّ بِالَّلِّبَنِ ٣٠٠

فقال الأصمعي: رئمان بالرّفع ، فقال له الكسائي : اسكت ما أنت وهذا ؟ يجوز : رئمانُ ، ورئمان ورئمانَ ، ولم يكن الأصمعي صاحب عربية.

فسألت أبا العبّاس ، كيف جاز ذلك ؟ فقال: إذا رُفع رُفِع بينفع ، أي أم كيف ينفع رئمان أنْفٍ ، وإذا نُصِب نُصِب بـ « تعطى » ، وإذا جُرَّجُرّ بردّه على الهاء في : « به » .

⁽١) الكهف/ ٢٣ ، ٢٤

⁽٢) انظر معجم الأدباء ٣/ ١٨٣.

⁽٣) سبق ذكره رقم ١٧٧ ، ٢٨٢ .

قال : والمعنى وما ينفعُني إذا وَعَدَّتِني بلسانك ، ثُمَّ تُصَدُّقُهُ بفعلك ، يقال ذلك لِلّذي يَبَرُّ ولا يكونُ منه نفعٌ كهذه النّاقة التي تَشُمُّ بأنفها مع تَمنُّع دَرَها .

والعلوق التي عليق عليها ولدها (()، وذلك انه نُحير عنها حتى (() حُشي جلده تبنأ أو حَشيشاً، وجُعل بين يديها حتى تَشَمَّه، وتَدر عليه، فهي تسكن إليه مرة، ثُمَ تَنْفُر عنه ثانية وتَشَمَّهُ بأنفها ثم تاباه بقلبها (()، فيقول: فما ينفم من هذا البو إذا تشمَّمَتُه (() ثم مَعت درَما (() ؟

وحدث المرْزُبان(٦):

عن إبراهيم بن إسماعيل الكاتب قال: سأل اليزيديّ الكسائـي بحضرة الرّشيد، فقال: انظر في هذا الشّعر عيب؟ وأنشده:

٦٤٦ = ما رأينا خَــرَباً نقْـ ــقَرَعنهُ البَّيضَ صَقْرُ

لا يكونُ العَيْرُ مُهراً لا يكونُ المُهــرُ مُهْرُ

فقال الكسائيّ : قد أقوى الشّاعر، فقال له اليزيدِيُّ : انظُر فيه ،

⁽١) العبارة في معجم الأدباء : ﴿ والعلوقُ : التي قد علق قَلبُها بولدها ﴾ .

⁽٢) في معجم الأدباء « ثم » مكان : « حتى »

⁽٣) في معجم الأدباء : « مقلتها » مكان : « قلبها » .

⁽٤) في ط: « شمته »

⁽٥) في ط: « درتها » .

⁽٦) انظر معجم الأدباء ١٣ / ١٧٨.

فقال: أقوى، لا بدأن ينصب والمهور، الثاني على أنه خبركان، فضرب اليزيدي بِقَلَنْسُوتَهِ الأرض، وقال: أنا أبو محمله، الشَّعرُ صوابٌ ، إنما ابتدأ فقال: المهرُ مُهرٌ، فقال له يحيى ابن خالد: أَنَكْتَنِي (') بحضرة أمير المؤمنين وتكشف رأسك؟ والله لخطأ الكسائي مع أدبه أحبُ إلينا من صوابك مع سوء فعلك، فقال: لذة الغَلَبة أنستني من هذا ما أَحْسِنُ. انتهى

[مسألة نحوية : من طبقات الكمال بن الأنباري]

وفي طبقات الكمال ابن الأنباري،

قال الدوري : كان أبو يوسف يقع في الكسائي ، ويقول: أي شيء يُحْسين ؟ إنما يُحْسين شيئاً من كلام العرب، فبلغ ذلك الكسائي ، فالتقيا عند الرُشيد ، وكان الرُشيد يعظم الكسائي لتأديبه أبناء، فقال / ٢٧٦] لأبي يوسف : إيش تقول / في رجل قال لامراته: أنت طالق طالق طالق طالق عالق .

قال: فإن قال لها : أنت طالقٌ أو طالقٌ أو طالقٌ قال: واحدة.

قال : فإن قال لها: أنت طالقٌ، ثم طالقٌ ، ثم طالق ، قال: واحدة.

⁽١) في ط: أتتكنى .

قال: فإن قال لها: أنت طالقُ، وطالقُ، وطالقُ، وطالقُ، قال: واحدة.

قال الكسائي يا أمير المؤمنين : أخطأ يعقوب في اثنين. ("، ه وأصاب في اثنين

أما قوله: أنت طالق، طالق، طالق، فواحدة لأنَّ النَّسَين الباقيتين تأكيدٌ، كما تقول: أنت قائمٌ، قائمٌ قائمٌ، وأنت كريمٌ كريمٌ كريمٌ

وأما قوله : أنت طالق أو طالق أو طالق فهذا شكُّ ، وقعت الأولى التي ببقين .

وأمّا قوله : أنت طالقٌ ثم طالقٌ ثم طالقٌ ثم طالقٌ فثلاث، لأنه نسق ، وكذلك قوله: أنت طالقٌ وطالقٌ، وطالقٌ.

وقال ياقوت(")

قرأت بخطُّ أبي سعيد عبد الرحمن بن عليّ اليزْدادِيّ اللَّغـويّ الكاتب في كتاب: وجلاء المعرفة، من تصنيفه.

قيل: اجتمع إبراهيمُ النَّظَّام، وضوارٌ بين يَدَي الرَّشيد، فتناظرا في القَدَر، حتَّى دَقَّتْ مناظرَّتُهُما، فلم يفهمْها، فقالُ لبعض الخدم: (١) في طَفَط: اثنين .

(۲) في طاقطة . السين .
 (۲) انظر معجم الأدباء ۱۳ / ۱۹۵ .

اذُهب بهذين إلى الكسائي حتى يتناظرا بين يَدَيْهِ ، ثم يُخْبِركُ لمن الفَلْج (١) منهما ، فلما صارا إلى بعض الطّريق ، قال إبراهيم لضرّار : أنت تعلم أن الكسائي لا يُحْسِنُ شيئاً من النّظر ، وإنّما مُعوَّلُهُ على النّحو والحساب ، ولكن تهيىء له مسألة نحْد ، وأهيىء له مسألة حساب ، فنشغلهُ بهما ، لأنّا لا نامن أنّ يَسْمَعَ مِنّا ما لم يَسْمَعُهُ ، ولمَ يَبْعُهُهُ فَهِمُهُ أَنْ يَسْمَعَ مِنّا ما لم يَسْمَعُهُ ، ولمَ يَبْعُهُ فَهِمُهُ أَنْ يَسْمَعَ الله يَسْمَعُهُ ، ولمَ يَبْعُهُ فَهِمُهُ أَنْ يُسْمَعُ اللهِ يَلْفَلَةُ أَنْ اللهِ اللهِ الزّندة .

فلما صارا إليه سلما عليه، ثم بدأ ضِرارُ فقال: أسالك: أصلحك الله ـ عن مسألة من النّحو؟ قال: هاتها، قال: ما حدّ الفاعل والمفعول به؟ قال الكسائي: حدّ الفاعل الرّفع أبداً، وحد المفعول النّصب أبداً، قال: فكيف تقول: ضُرِب زيدٌ، قال: فَلَيه منصوبٌ أبداً؟ قال: فَلَيه منصوبٌ أبداً؟ قال: فَلِم، رَفَعْتَ زيداً، وقد شَرَطْتَ أن المفعول به منصوبٌ أبداً؟ قال: لأنه لم يُسمّ فاعله، قال(٢٠: فقد أخطات في العبارة إذ لم تقل: إنّ من المفعولين مَنْ إذا لم يُسمّ فاعله كان مرفوعاً، ومن جعل لك الحكم بأن تجعل الرّفع لِمَن لم يُسمّ فاعله؟ قال: لأنا إذا لم نذكر الفعل أقمنا المفعول به مكانه، لأن الفعل الواقع عليه غيرُ مُستَحْكَم الفعل أعما أنقص مطابق للرّفع، فإذا ذكرنا من فعل به،

/ ۲۲۷] وأفصحنا بذلك نصبناه . /

قال له : فإذا كان النقص مطابقاً للنّصب ٣)، فمَنْ لم يُسمَّ فاعُله ______

 ⁽١) في القاموس : الفَلْج : الظفر والفوز كالإفلاج ، والاسم بالضم كالفُلْجة .
 (٢) من معجم الأدباء : (قال له) .

⁽٣) في معجم الأدباء : « فإن كان النصب مطابقاً للنقص » .

أُوَّلَى به ، لأنَّا إذا قلنا : ضُرِّب زيدٌ فقد يمكن أن يكون ضَرَبَهُ مائــة رجل.

وإذا قلنا: صَرَبَ عبدالله زيداً ، فلم يضربه إلا رجلٌ واحدٌ فالّذي أمكن أنَ يَضْرِبَه مائةٌ رجل أولى بالنّصب والنّقص مِمَّن لم يضربه إلا واحدٌ، فوقف الكسائي فلم يدر ما يقول.

شم قال له إسراهيم : أسالك أصلحك الله عن مسألـة من الحساب ؟ قال: قل، قال: كم جَذْرُ عَشَرة ؟ قال: أجمع الحُسّاب على أنه لا جَذْر لِعَشرة .

قال : فهل عَلِم الَّله جَذْرها ؟ قال: الَّله تعالى عالِمُ كُلِّ شيء.

قال: فما أنكُرت أن يكون الله وذ عَلِم جَذْرها (١٠) القاه الى نبي من أنبيائه ؟ ثم ألقاه ذلك النبي إلى صَفِى من أصفيائه ، ثم لم يزل ذلك العلم يَنمْي حتى صار عِلْمُ جَذْرِ عَشرة عندي ، وأكون أعلم جَذْرها ، قال : [الله عالمُ] ولا تعلمه أنت ، وتكون غُطِئاً عَا فَلت (٢) .

⁽١) من معجم الأدباء : « علم كل شيء ألقاه ، الخ .

⁽Y) تتمة هذه القصة في معجم الأدباء : « فالتفت الكساتي » إلى الغلام وقال : اذهب بهذين إلى أمبر المؤمنين ، فقل : إنها زنديقان كافران بالله العظيم . قال : وكان الحادم لهيباً حصيفاً ، فاحسن العبارة عنها ، وحسن أمورهما ، فأمر لهما بجائزة سنية وصرفها » قال المؤلف : وهذه الحكاية عندي مصنوعة بلردة ، وإنما كتبتها لكوني وجدتها بخط رجل عالم .
(٣) ما بين معفوفين زيادة في ط .

[قال ياقوت(١٠]

حدث ابن بَشْكُوال في والصلة ، قال: قال على بن عبسى الرّبعي : كان عبدالله بن حَمَو الرّشيدي الأندلسي قد قرأ يوماً على أبي على الفارسي في : ونوادر الأصمعي ، أكأت (٢) الرّجل : إذا رَدْدَتُه عنك ، فقال أبو علي : ألّجق هذه الكلمة بباب : أجا ؛ فإني لم أجد لها نظيراً غيرها ، فسارع من حَولُه إلى كتابتها ، قال الرّبعي : فقلت : أيها الشيخ الميس أكات من وأجا ، في شيء ، قال : وكيف ذلك ؟ قلت : لأن إسحاق بن إبراهيم النّوصِلي وقُطْرُبًا النّحوي حَكِياً أنه يقال : كيا (٤) الرّجل : إذا جَبُن فَحَجل الشيخ ، وقال : إذا كان كذا فليس منه ؟ فضرب كلّ واحد منهم على ما كتب . انتهى .

قال ياقوت :

حدث المرزباني ، في أخبار الكسائي فيما أسنده إلى المغيرة بن محمد عن أبيه قال: لمّا دخل الكسائي البصرة أوّلَ دُخُلـة جلس في حَلْقة يونس ، يننظر خروجه ، فسأله ابن أبي عُرَيْنَـة عنْ «أولَق»هـــل

⁽١) انظر معجم الأدباء ١٤ / ٨١

⁽٢) في طوالنسخ المخطوطة : « أدأت » وفي معجم الأدب : « أكات » بالكاف .

⁽٣) في ط : « أدأت » .

 ⁽٤) في ط: (جاً ، وفي بعض النسخ المخطوطة: (أجا ، وفي معجم الأدباء:
 وكياً، وما في معجم الأدباء يقويه ما في اللسان: (دكياً ، يقال: كياً عن الأمر:

جبن عنه

ينصرف أو لا ينصرف؟ فقال: أفعل لا ينصرف.

فقال ابن أبي عيينة : خطأً والله .

وخرج يونس فسئل عن أولق فقال/ هو فوعل، وليس بأفعل، لأن [٣ / ٢٨ الهمزة فاء الفعل ، لأنك تقول: ألق الرجل فهو مألوق، فتثبت الهمزة، فكذلك وأرنب، مصروف، لأنه فعلل، لأنك تقـول أرض مُؤرْنَبـةً، فتتبت الهمزة.

قال والمألوق : المجنون : انتهى.

قال ياقوت :

حدث أبو محمد البزيدي قال: كان يجيئني رجل فيسألني عن آيات من الفرآن مشكلات ، فكنت أتبين العنت في سؤاله ، وكنت إذا اجبته أرى لونه يربد ويسود ، فقال لي يوما : أيجوز في كلام العرب أن تقول: أدخلت القوم الدار ، ، ، ثم أخرجتهم رجلاً ؟ فقلت : لا يجوز ذلك حتى تقول أخرجتهم رجلاً فتذكر على تفصيل يجوز ذلك حتى تقول أخرجتهم رجلاً وجاد فنذكر على تفصيل الجنس . قال: فكيف قال الله عز وجل وثم يُخرِّ جكم طِفْلاً "" قلت: ليس هذا من ذلك ، لأن الطفل مصدر في الاصل يقع على الواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد فتقول: هذا طفل وهذلاء وهذاك على عورات طفل كما قال تعالى: «أو الطفل الدين لم يظهروا على عورات

⁽١) غافر / ٦٧

النَساء، (١) فطفلُ في الآية موضع أطفال ، فكأنَّه قال: ثم يُخُرجكم أطفالاً.

قال: فأخبرني عن قوله عز وجلّ : «يومشذ يُودَ الْـذين كفـروا وعَصُوا الرَّسول لو تُسـَوَّي بِهِــمُ الأرض، ٢٠) من أين لهــم هذه الأرض هناك؟

فقلت له: وهمت ، أما سمعت قوله تعالى: «يوم تُبَدَّلُ الأرضُ غَيْر الأرض^(٣)؛ فودّوا أنَّ تلك الأرض تسوّي بهم ، فسكت.

قال ياقوت في معجم الأدباء :

حدّثني الإمام صدر الأفاضل قاسم بن حسين الخوار زميّ ، قال: دخل أفضل القضاة يعقـوب بن شيرين الجُنـدى علـى جار الله الزّمخشري ، فقال له:لقد أنشأت البارحة شيئًا وأنشـده:

ما تابع لم يُنَّبِع مَنبُوعَه في لفظه ومحلّه باذا النَّبَّ (4) ماذا بعلْم غَيْر عِلْم الفع الغزت في إتقانه حتى ثُبَتْ

ألغز فيهما على نحو قولهم : «ما زيدٌ بشيء إلاّ شيءٌ لا يُعْبَأ به»،

⁽١) النّور / ٣١

⁽٢) النساء / ٤٢

⁽٣) إبراهيم / ٤٨

⁽٤) الثبت بفتح الباء : الحجّة في الرأى .

فإنـه لا يجـوز / في قولهـم : إلا شيء سوى الرّفـع، وهــو بدل من [٣/ ٢٩] قولهم : غير علم نافع برفع غيرٌ.

فلمًا سَمِع جارُ الله منه البيتين ، قال له : لقد جئت شيئاً إدًّا.

قال ياقوت(١):

حدَّني صدر الأفاضل، قال: كتب إلى الصوفي المعروف بالصواب يسألني عن قول حسّان رضي الله عنه :

٦٤٧ = فمن يَهْجُــو رَسُــولَ الَّلــهِ منكم

ويمدَحُـهُ ويَنْصُـرُهُ سَواء (٢).

وقولهم: إن فيه ثلاثةً عُشَر مرفوعاً، فأجبته :

أَفْدِي إماماً وَمِيضُ البَـرْق منصـرعُ

من خَلْف ِخاطره الوقّادِ حين خَطا ^{١٣})

يَبْغي الصّواب لدينا من مباحثــه

ومادَري أنَّ ما يعدو الصّواب خطا⁽¹⁾

⁽١) انظر معجم الأدباء ١٦ / ٢٤٥ .

 ⁽۲) انظر دیوان حسان / ۱۳ . وهو من شواهد : المغنی ۲ / ۲۹۲ . والهمت والدرر رقم ۲۸۹ ، والأشمونی ۱ / ۱۷۶ .

⁽٣) من خطا يخطو: إذا مش.

⁽٤) أي خطأ وهو عكس الصواب .

الذي يحضرني في هذا البيت من المرفوعات اثنا عشر.

فمنها قوله: وفمن يهجو؛ فيها ثلاثة (١٠: مرفوعـــات : المبتــدأ ، والفعل المضارع ، والضّـمير المستكنّ .

ومنها: المبتدأ المقدر في قوله : «ويمدحه». والمعنى وَمْن يملَحُهُ فيكون هنا على حسب المثال الأول ثلاثة مرفوعات أيضاً.

ومنها، المرفوعان في قوله: وينصره، أحدهما الفعل المضارع والثاني الضمير المستكنّ فيه.

ومنها : المرفوعات الأربعة في قوله : «سواءٌ »

اثنان من حيث إنه في مقام الخبرين للمبتدأين

واثنـان آخـران من حيث إن في كُلّ واحــد ضميراً راجعـاً إلــى المبتدأ.

فهذا يا سيّدي جَهْدُ المُقِلّ ،وغيرُ مرجُّوٌ قطع المَدَى من الكُلِّ. نتهى^(۱)

قال الصّلاح الصّفدي بعد حكايته: بل المرفوعات ثلاثةً عشـرَ ------

⁽١) من ط : « ثلاث مرفوعات » خطأ نحوي . (٢) بعده في معجم الأدباء : « فليعذرن سيدّى۔ قبل اللهُ معاذيرہ۔ من المرفـوع

 ⁾ بعده في معجم الادباء : و فليعذرني سيدى - قبل الله معاذيره - من المرفوع الثالث عشر، فإنه لعمري قد استكن واستتر حتى لا أعرف له (عيناً، وكيف يُعرف) له وجار [الوجار: حجر الضبع وغيره] - وقد صار أعزب من العنقاء، وأشدَّ عوزاً من الوفاء».

والباقي : المبتدأ المحذوف المعطوف على قوله : مَنْ في الأول . مِنْ قوله : «فمن يهجو» أي ومن يَمْدُحه، ومن ينصروُ، لأنه قدّر أن في

«يهجو» ثلاث مرفوعات، وكذا في «ويمدحه» وتحكّم في / قوله: إنّ [٣ / ٣٣٠

ريه بورودرت مروود في المورد واحدة في الثلاث. انتهى . \ [" / ٣١] الله الثلاث انتهى . \ [" / ٣١]

[مسائل نحوية من كتاب: طبقات النّحاة للزبيديّ]

قال أبو بكر الزّبيديّ في طبقات النحاة(١):

قال المازنيَّ: كنت بحضرة الوائق يوماً، فقلت لابـن قادم: كيف تقول «نَفَقَتُكَ ديناراً أصلحُ مِنْ ورهم »؟ فقال: «دينار» بالرفع، قلت: فكيف تقول: ضَرَّبُك (") زيداً خيرُ لك » بنصب زيداً، فطالبته بالفرَّق بينهما، فانقطع

وكان ابن السكيت حاضراً، فقال الواثق: سلّه من مسألة، فقلت له: ما وزن ونكتل من الفعل؟ فقال: نفعل؛ فقال الواثق: غلِطتَ ، ثم قال لي: فسره ، فقلت: له: نكتل تقديرة: نفتعل، وأصله: نكتيل ، فانقلبت الياء ألفاً لفتحة ما قبلها فصار لفظها: نكتيل ، فاسكنت اللام للجزم، لأنه جواب الأمر ، ، فحذفت الألف للتقاء الساكنين .

فقال الواثق: هذا الجواب ، لاجوابك يا يعقوب.

⁽١) انظر طبقات النحويين واللغويين / ٨٨ .

⁽٢) في ط: « ضربتك ،

فلما خرجنا قال لي ابن السكيت ما حملَك على هذا، وببنى وببنك المودة الخالصة ، فقلت: والَّلِه ما أردت تخطئتك ، ولم أظنّ أنه يعزُبُ عنك.

قال: وقال المازنيّ:

حضرت يوماً عند الواثق ، فقال: يا مازِنّي هات مسألة ، وكان عنله نحاة الكوفة، فقلت: ما تقولون في قوله تعالى: «وما كانت أُمَّكِ بَقِينًا ۚ يُم َلَمُ يُقُلُ ۚ : ﴿ فَبَغِيَّةً ﴾ وهي صفة لمؤنث؟ فأجابوا بجوابات غير مرضية.

فقال الواثق: هات ما عندك ، فقلت : لو كانت وبغيّ، على تقدير: فعيل بمعنى فاعل لُحقتها الهاء ، مثل كريمة ، وظريفة ، وإنما تحذف الهاء إذا كانت في معنى مفعول، نحو: امرأة قتيل ، وكفُّ خضيب

ووبغيًّ ههنا ليس بفعيل، إنما هو (فَعُولُ وفعول لا تلحقه الهاء في وصف النانيث نحو: امرأة شكور، وبشر شَطون: إذا كانت بعيدة الرُشاء، وتقدير بَغيَّ : (بَغُوىُّ، قلبت الواو ياء، ثم أدغمت في الياء، فصارت ياءٌ ثقبلة ، نحو: سيّد وميت، فاستحسن الجواب.

⁽۱) مريم / ۲۸ .

[مسألة لأبي الطيب اللغوي]

(١) وقال أبو الطيب اللغوي في مراتب النحويين :

أخبرنا على بن محمـد الحداشيّ ، قال: بلغنــا أنّ مُغنَّبةً غَنَــت [٣٣٢/١] بحضرة الواثق بالله: /

٦٤٨ = أظليمُ إن مُصَابِكُم رجلاً أَهْدي السَّلام تحيةً ظُلْمُ (١)

فردَ عليها الواثق، وقال: إنّ مصابكم رجلٌ، فأعادت ورجلاً، فأعاد الردّ عليها ، فقالت: لقنني هذا أعلم أهل زمانه ، قال: ومن هو؟ قالت: المازنيّ ، فقال عليّ به ، فأشخص إليه . فلما مثّل بين يديه، قال: "باسمك يا مازنيّ؟ قال: بكر يا أمير المؤمنين، قال: أحسنت ، كيف تروي: «أظليم»؟ . . . البيت فقال: إن مصابكم رجلاً ؟ قال:

⁽١) انظر مراتب النحويين / ٧٨ ـ ٨٠ .

 ⁽٢) انظر : أخبار النحويين البصريين / ٥٥ . وقد نسبه ابن هشام في المغنى ٢ /
 ٩٣٥ للعج . . .

وهومن شواهد : ابن الشجري / / ۱۰۷ ، وشفور الذهب/۳٦١،والميني ۳/ ۲۰۰ ، والتصريح ۲/ ۲۶ ، والمفنى ۲ / ۵۹۳ ، ۷۶۹ ، والهمسح والدر رقم ۱٤۲۷ ، والأشموني ، / ۲۸۸ ، ۳۱۰ .

⁽٣) يريد: ما اسمك ؟

فأين خبر إنَّ؟ قال: قوله: ظُلْمُ. ومعنى مصابكم: إصابتكم، قال: صدقت .

قال أبو الطيب: وقد شجر بين محمد بن عبد الملك الزيّات وأحمد بن أبي دؤاد في هذا البيت الذي غَلط فيه الواثق ، فقال محمد: إن مصابكم رجلاً، وقال أحمد: «رجل» فسألا عنه يعقب بن السَّكيت ، فحكم لأحمد بن أبي داؤد عصبيَّةً لا جهلًا، فأخبرونا عن ثعلب قال: يعقوب فعاتبته في هذا عتاباً مُمِضًّا، فقال لي: اسمع عذري جاءني رسول ابن أبي داؤد ، فمضيت اليه فلمّا رآني بشّ بي، وقرّبني ، ورفعني ، وأحفى في المسألة عن أخباري، ثم قال لي : يا أبا يوسف، مالى أرى الكُسوة ناقصة؟ يا غلام دستاً كاملاً من كسوتي، فأحضر، فقال: كيساً فيه مائتا دينار، ثم قال لي: أراكب؟ قلت: لا، بل راجل، فقال: حماري الفلاني بسَوْجهِ ولجامه، فأحضر، وقال: تسلّم الجميع إلى غلام أبي يوسف، فشكرت له، ذلك، ثم قال لي: يا أبا يـوسف، أنشدِتُ هـذا البيت : أظلومُ إن مصابكم رجلٌ، فقال الوزير إنما هو رجلًا بالنصّب، وقـد تراضينـا بك ، فقلت: القـول ما قلت، فخرجت من عنده، فإذا رسول محمد بن عبد الملك، ، فقال أجب الوزير فلما دخلت إليه بـدرني، وأنا واقف، فقال يا يعقبوب: أليس الرواية أظلومُ إن مصابكُم رجلًا؟ فقلت: لا بـل رجل، فقـال: اغْرُب، قال يعقوب : فكيف كنت ترى لي أن أقول؟

من المسائل لابن السيّد البطليوسيّ.

حكى أبو القاسم الزّجاجيّ : قال: أخبرنا أو إسحاق بن السّريّ ٢٣٣] الزّجَاج/ قال: أخبرني محمد بن يزيد المبرد، قال: سمعت المازني يقول: سألني الرياشيّ ، فقال لي: لِم نهيت أن يكون اللّه تعالى أصله: الإله ، ثم خُفّف بحذف الهمزة، كما يقول أصحابك؟

فقلت: لو كان مخفّفاً منه لكان معناه في حال تخفيف الهمزة كمعناه في حال تحقيقها، لا يتغيّر المعنى، إلا ترى أن النّاس والإناس بمعنى واحد، ولما كنت أعقل لقولي: « الله » فضل مزية على قولي: « الإله »

ورأيته قد استعمل لغير اللهّ في قوله: ﴿وَأَنظُر إِلَى إِلَهِكَ الَّـذِي ظَلْتَ عَلَيه عَاكِفًا (١) وقوله: ﴿ءَالْمَتَاخِيرُ أَمْ هُو(١)﴾

ولمًا لم يُستَعْمل اللّه إلاّ للباري تعالى عَلِمْتُ أنه عَلَمُ، وليس بماخوذ من الاله.

⁽۱) طه / ۹۷

⁽٢) الزخرف/ ٥٨

وفي المسائل أيضاً

سألتني قُرِّ الله لديك الحق، ومكّنه، وجعلك من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه عن قول الكتّاب في صدور كتبهم : بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا محمد، وذكرت أن قوماً من نحوي زماننا هذا ينكرون عطف الصلاة على البسملة ، وقد كنت أخبرت بذلك قديماً، فحسبت أنهم إنما يتعلقون في إنكاره بأنه أمر لم ترد به سنة مأثورة، وأنه شيء أحدثه الكتّاب حتى أخبرني مخبرون أنه فاسد عندهم في الإعراب، وليسوا ينكرونه من أجل أنه شيء مُحدّث عند الكتّاب ، وأخبروني أن الصواب عندهم إسقاط الواو ، ورأيت عندها لمرحمن الرحم والصّلاة على رسوله الكريم.

وقد تأملت الأمر الذي حملهم على إنكاره فلم أجد شيئاً يمكن أن يتعلّقوا به إلا أمرين :

أحدهما : أنّ المعطوف حكمه أن يكون موافقاً للمعطوف عليه ، وهاتان جملتان قد اختلفتا، فتوهّموا من أجل اختلافهما أنّه لا يصحّ عطفُ إحداهما على الأخرى .

الثاني: أن قولنا بسم الله الرحمن الرحيم جملة خبرية ، وقولنا: وصلى الله على سيدنا محمد جملة معناها الدّعاء ، فلمّا / ٢٣٤] اختلفتا فكانت الأولى إخباراً وكانت الثانية / دعــاءً ،وكان من شأن واو العطف أن تشرك الثاني مع الأول لفظاً ومعنى لم يصحّ عندهم عطف هاتين الجملتين بعضهما على بعض لاختلافهما لفظاً ومعنى .

فإن كانت العلة التي حملتهم على إنكار ذلك اختلاف إعراب الجملتين ، فإن ذلك غير صحيح بل هو دليل على قلة نظر قائله ، لأن تشاكل الإعراب في العطف إنما يراعى في الاسماء المفردة المعربة خاصة :

وأمَّا عطف الجُمل على الجمل فإنه نوعان :

أحدهما: أن تكون الجملتان متشاكلتين في الإعراب كقولنا: إن زيداً قائم ، وعمراً خارج ، وكان زيداً قائماً وعمروٌ خارجاً ، فيعطف الاسم والخبر على الاسم والخبر .

والنوع الثاني : لا يراعى فيه التُشاكل في الإعراب كقولنا : قام زيدٌ ومحمداً أكرمته ، ومررت بعبد الله وأمّا خالد فلم ألقه .

وفي هذا أبواب تد نص عليها سيبويه وجميع البصريين والكوفيين لا أعلم بينهم خلافاً في ذلك ، وذلك كثير في القرآن والكلام المنشور والمنظوم كقولـه تعالى : ﴿ والمُقيمين الصّلوةَ والمؤتون الزكوة ﴾(١٠).

⁽١) النساء / ١٦٢

وكقول خِىرنىق :

٦٤٩ =النّــــازِلينَ بكُلِّ مُعْتَرَكُمْ والطَّيّبـــونَ معـــاقِدَ الأَزْرِ(١)

وقد ذكر ذلك في المختصرات الموضوعات في النحو (كالجُمُل والكافي) لابن النّحاس وغيرهما .

وإن كانوا أنكروا ذلك من أجل أن قولنا: بسم الله الرحمن الرحيم جملة خبرية ، وقولنا: وصلى الله على محمد جملة معناها الدّعاء ، فاستحال عندهم عَطْفُ الدّعاء على الخبر ، لا سيّما، ومِن خاصة الواو أن تعطف ما بعدها على ما قبلها لفظاً ومعنى وهاتان جملتان قد اختلف لفظهما ومعناهما ، فما اعترضوا به غير صحيح الضاً.

وهذا الذي قالوا يُفسيد عليهم من وجوه كثيرة لا من وجه واحد:

فاولَها : أنّا وجدناكلٌ من صنّف من العلماء كتاباً مذ بدأ النّاس ١/ ٢٣٥] بالتصنيفات / إلى زماننا هذا يصدرون كُتُبَهم بأن يقولوا : الحمد لله الذي فعل كذا وكذا ، ثم يقولون بإثرٌ ذلك : وصلّى اللهُ على مُحمَّد،

⁽۱) من شواهد : سيبويه ۱/ ۲۰۱ ، ۲۶۲ ، ۲۶۹ ، ۲۸۸ ، والمحتسب ۲/ ۱۹۸ ، وابـن الشـجـريّ ۱/ ۳۶۵ ، والخزانـة ۱/ ۳۰۱ ، والعينـي ۳/ ۲۰۲ ، ٤/ ۷۷ ، والتصريح ۲/ ۲۱۱ ، ۲۰۶ ، والهمـع والـدرر رقـم ۱۵۲۹ ، والأشموني ۳/ ۲۸ ، ۲۱۶ .

فيعطفون الصلاة على التّحميد ، ولا فرق بين عطفها على التّحميد وعطفها على البسملة ، لأن كلتا الجملتين خبرٌ .

وهذا ليس مختصًا بكتُب الضَعفاء في العربيّة دون الأقوياء ، ولا بكتب الجُهّال دون العلماء ، بل ذلك موجود في كتب الأثمة المتقدّمين والعلماء المبرزين كالفارسيّ وأبي العبّاس المبّرد والمازني وغيرهم .

فلو لم يكن بأيدينا دليلٌ ندفع به مذهب هؤلاء إلاَّ هذا لكفى عن يره .

فتأمَّل خُطبٌ(١)كتاب و الإيضاح » للفارسي ، وصدر و الكامل » لأبي العباس المبرّد ، وصدر و كتاب سيبويه » وغير ذلك من الكتب .

وتَامَل خُطَب الخطباء وكلاّم الفُصحاء والبُلغاء ، فإنك تجدهم مُطْبِقين على ما وصفة لك .

فهذا وجهٌ صحيح يدُلُّ على فساد ما قالوا .

ومنها : أن قولنا : وصلّى الله على محمد بإثر البسملة منصرفً إلى معنى الخبر ، ولذلك تأويلات مختلفة .

أحدها : أن يكون تقديره أبدأ ببسم الله الرحمن الرحيم ، وأقول صلّى الله علي محمد ، فيضمر القول ويعطفه على « أبدأ » ، وذلك مما يَصْرُفِ الكلام إلى الإخبار . والعرب تحدف القول حذفاً مطردًا شهرته تغني عن إيراد أمثلة منه كقوله تعالى : ﴿ والملائكةُ يَدْخُلُونَ () في ط : « خطبق » عليهم من كُلِّ باب سلامٌ عَلَيكُم ﴿ ١٠٠ أَي يقولون : سلام عليكم .

وكذا قوله: ﴿ والذَّينِ اتَّخذوا من دُونه أولياء ما نعبدهم إلا لِيُقرِّبُونا إلى الله زُلْفى ﴾ " أي يقولون: ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زُلْفى ، على معنى : ابدأ ببسم الله ، وبالصّلاة على محمد ، فيكون من الكلام المحمول على التأويل كما أجاز سيبويه : « قُل رجل يقول ذلك إلاّ زيد " لانه في معنى : ما أحد يقول ذلك إلاّ زيد .

وهذا كثير لا يستطيع أحد من أهل هذه الصَّناعة على دفعه .

و إن شئت كان التَقدير أبدأ ببسم الله، وأصلّي على محمد، فيكون محمولاً أيضاً على المعنى .

وهمذه التأويلات الثَّلاثة تصيّره ، وإن كان دعماءً إلى معنى الإخبار . فهذا وجهُ آخر صحيح .

ومنها: أنه لا يستحيل عطف قولنا: وصلّى الله على محمد على قولنا: بسم الله ، وإن كان دعاءً مُحْضاً من غير أن يتأوّل فيه تأويل / [٣/ . إخبار ، لأنا وجدنا العرب يُوقِعون الجُمَل المركّبة تركيب الدّعاء والأمر والنّهي والاستفهام التي لا يصلح أن يقال فيها صدقٌ ولا كذبٌ موقـع الجمل الخبرية التي يجوز فيها الصّلق والكذبُ .

⁽١) الرَّعد / ٢٣ ، ٢٤ .

⁽٢) الزمر / ٣.

وهذا أشدً من عطف بعضها على بعض كنحو ما أنشدوه من قول الجُمُيْح^(۱) بن منقذ .

م ٦٥ = ولو أصابت لقالت وهي صادقةً إنّ الرّياضة لا تُنْصِيْك لِلشّيبِ ^(٢)

فأوقع النّهى موقع خبر إنّ .

وقال آخر :

٦٥١ = ألاً يا أمّ فارع لا تَلُومِي على شَيْءٍ رفعت بهسماعِي

(١) في ط فقط: « الجميع » بالعين ، تحريف.

(٢) من قصيدة وردت في المفضليات مطلعها :

أَشْسَت أَمَامِـةُ صَمَّتـاً مَا تَكَلَّمُنَا جَنُونَةَ أَمَ أَحَسَّتُ أَهَـل خَرُوبِ وأهل خروب هم قوم امراته أمامة .

والشاعر لقبه الجميح ، واسمه منقلًا بن الطّباح بن قُيس بن طُريف والشاهد شرحه محمد بن بشار الأنباري فقال :

يقول : أنا شيخ بحرّب لا أحقل بمضارتها لعلمي بإرادتها . وقال الاصمعيّ : قوله : لا تُشْصِيك للشّيب نهاهً عن رياضة المسانّ ، فإن رياضتك إياهـم عناه .

يقول : ولو أصابت الصواب ، ووفقت لهلقالت للرجل الذي أمرها به من مضارتي : لاجعلك الله تمن يُنقسب برياضة المسان ، فإن رياضتك إياهـم عناء عليك وَتعب لا يجدي عليك شيئاً لانهم يئسوا عن ذلك ، وجرّبوا فلا يستمعون ما يؤمرون به لما معهم من التجربة .

وهذا دعاء . وجاز الجزم في خبر إنّ ، لأن خبر إنّ كالمستأنف إذا لم يعمل فيه ما قبله . انظر شرح الفضليات لابن الأنبارى / ٢٦ .

وفي نسخ الأشباه : « للنسب » مكان : « للشيب » .

وكُونبي بالمكارِم ذَكِّريني ودلَّسى ذَلَّ ماجـدة صَناعْ ﴿

فأوقع الأمر موقع خبركان .

وقال الراجز :

٢٥٢ = فإنما أنت أخ لا نَعْدِمُهُ

فأوقع الجملة التي هي ﴿ لا نعدمه ﴾ ، ومعناهـــا الدّعــاء موقــع الحسّفة لأخ حملاً على المعنى ، كأنه قال : إنما أنت أخ ندعو له بأن لا يعدم .

 (١) نسب البيتان إلى بعض بني نهشل كها في الحزانة ، وقاتلهما جاهل وكذلك نسبهما الأمير في حاشيته على المغنى ٢ / ١٤٧ . والبيت الثاني من شواهمد المغنى ٢ / ١٩٤٧ ، والحزانة ٤ / ٥٧ ، والهمع والدرر رقم ٣٦٧ . وقال البغدادى في الحزانة .

ر قال ابن عصفور في « كتاب الضرورة » : جعل ذكريني في موضع مذكرةً » وهو قبيح ، لأن فعل الأمر لا يقوم مقام الحبر في باب كان ، وإنما فعل ذلك ، لأن « كوني » أمر في اللفظ ومحصول الأمر منه لها إنما وقع على التذكير ، فلمًا

كان في المعنى أمراً لها بتذكيره استعمل فيه لفظ الأمر . انتهى .

وقال السُّكرِّي: المعنى: وصيري مذكّرة لي بالمكارم. وتقديره في العربيّة ردىءً، لوقلتٍ: كن بغلام بشّرني لم يجُزُر.

وهو يريد يا أم فارعة ، فحذف ، وذلك شاذً ، لأنه ليس بمنادى إنما المنادى الأم .

والصنّاع بفتح الصـاد : الرقيقة الـكف . والماجـدة : الكريمـة ، يقــول : اضبطي دلالك بمنفعة وصنعة ، ولا تكوني خرقاء لا تنفع أهـلها . انتهى . وليس يسوغ لمعترض علينا أن يزعم أن هذا شيء خصَّ به الشُّعر فإن ذلك قد جاء في القرآن والكلام الفصيح .

فمن ذلك قول الله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَة فَلَيُملِدْ لَهُ الرِّحمنُ مَدًا ﴾ ١٦٠.

وأجماز النّحويّون بلا خلاف بينهــم : زيدٌ اضرب وعمرُّو لا تشتمه ، وزيدٌ كُمْ مرَّةُ رأيته ،وعبدالله كم أكرمته، وزيد جزاه لله عني خيراً .

وقد جاء عن العرب عطف الفعل الماضي على المستقبل ، والفعل والمستقبل على الماضي واسم الفاعل على الفعل المضارع ، والفعل المضارع على اسم الفاعل كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ المُصَّدُّقِين والمُصَّدُّقات وأقرضوا الله قَرْضاً
حَسناً ﴾ (٢).

وقال امرؤ القيس:

٦٥٣ = * ألاَ انْعِم صباحاً أَيُّها الرَّبْع وانْطِق (") *

فعطف الأمر على الدّعاء ، وهذا كثير .

⁽۱) مریم / ۵۷

⁽۲) الحديد / ۱۸ .

 ⁽٣) مطلع قصيدة يصف فيها ذهابه إلى الصيد . تمامه :
 ﴿ وحدَّثُ حديثَ الرّكب إن شئت واصدق ﴿
 وروايته في الديوان / ١٣٣ : « ألاعم صباحاً ﴾ .

وقد قال سيبويه في «باب ما/فيه الاسم لأنه لا سبيل له إلى أن [٣ يكون(اصفة):واعلم أنه لا يجوز : مَنْ عبداً اللهِ وهمذا زيد السرّجلَيْن الصّالحَيْن رَفعت أو نَصَبَت ، لأنك لا نَبْني إلاّ على ما أثبتَهُ وَعَلِمتُهُ . ولا يجوز أن تَخْلط مَنْ تَعْلم ومَن لا تَعْلم ، فتجعلهما بمنزلة واحمدة وإنما الصفة عِلْمُ فيمَن قد عَلِمتُهُ .

فأبطل جواز هذه المسألة من جهة جمع الصّفتين ، ولم يُبْطِلُها من أجل عطف الخبر على الاستفهام .

ووافقه جميع النّحويين على هذه المسألة، وإنما كان ذلك، لأن الجُمَل لا يراعى فيها التّشاكل في المعاني ولا في الإعراب .

وقد استعمل بديع الزّمان عطف الدّعاء على الخبر في بعض مقاماته وهو قوله : « ظفرنا بصيد وحيّاك الله أبا زيد » وما نعلم أحملاً أنكر ذلك عليه .

وإذا كان التشاكل لا يُراعى في أكثر المفردات كان أجـدر الآ يراعى في الجمل ، ألا ترى أن العرب تعطف المُعْرب على المبنيّ ، والمبنيّ على المُعْرَب ، وما يظهر فيه الإعراب على ما لا يُظهر .

وفي هذا الموضع شيء يجب أن يوقف عليه ، وذلك أن قول النّحويين بأن الواو تعطف ما بعدها على ما قبلها لفظأ ومعنَّى كلامٌ خرج

⁽١) في طفقط : « يكون فيه صفة » بزيادة كلمة : « فيه » .

مَخْرج العُموم ، وهو في الحقيقة خصوصٌ ، وإنّما تعطف الواو الاسم على الاسم في نوع الفعل أو في جنسه لا في كميّته ، ولا كيفيّته ، ألا ترى أنك إذا قلت : ضربت زيداً وعمراً ، وقد يجوز أن تضرب زيداً ضربةً واحدة ، وعمراً ضربتين وثلاثاً فتختلف الكميّتان .

وكذلك يجـوز أن تضـرب زيداً جالسـاً وعمـراً قائمـاً فتختلف الكيفيتان .

ويبيَّن ذلك قول العرب: إياك والأسد ، فيعطفون الأسد على ضمير المخاطب ، والفعل النّاصب لهما مختلف المعنسى ، لأن المخاطب مخوَّف ، والأسد مُخَّوف منه ، فجاز العطف ، وإن اختلف نَوْعا التّخويف ، لأن جنس التخويف قد انتظمهما .

ونحو منه قوله تعالى : ﴿ فَأَجْبِهُوا أَمرُكُم وشُركاءُكُم ﴾ الأن الإجماع على الأمر هو العزم عليه ، والجمع الذي يراد به ضَمَ الأشياء المتفرقة وإن اختلف نوعاهما ، فإن لهما جنساً يجتمعان فيه ، ألا ترى أن من أنهما جميعاً يرجعان إلى معنى الصيرورة والانجذاب ، ألا ترى أن من عزم على الشيء فقد انجذب إليه وصار ، كما أن الأشياء المتفرقة إذا ٢٣٨] جمعت انجذب بعضها إلى / بعض ، وصار كُلَّ واحدر منها إلى

الآخر . وكذلك قول الشاعر :

٦٥٤ = يا ليت زَوْج كَ قد غدا متقلِّـدًا سيفــاً ورُمْحـــا(٢)

⁽۱) يونس / ۷۱ .

⁽٢) قائله : عبد الله بن الزَّبعري . انظر : معانى القرآن للفرَّاء : ١ / ١٢١ ،

ومعناه : وحاملاً رمْحاً لأن التقلُّد نوع من الحَمْل .

ولأجل هذا الذي ذكرناه من حُكْم العطف بالواو قلنا في قولـه تعالى : ﴿ وَامْسَحُوا برؤوسِكم وَارجُلِكم إلى الكَمْنِيْنِ ﴿١٠ في قواءة من خفض « الأرجل » : إنّ الأرجل تغسل ، والرؤوس تُمْسح .

ولم يوجب عطفها على الرّؤوس أن تكون ممسوحة كمسح الرؤوس ، لأن العرب تستعمل المسح على معنيين : أحدهما النَّفْح ، والآخر الغَسُّل ، حتى روى أبو زيد تمسَّحت للصلاة أي تَوضَات .

وقال الرّاجز :

٦٥٥ = أَشْلَيْتُ عَنْزِي ومَسَحْتُ قَعْنِي (٢)

٩٧٤ ، والحجة في القراءات السبع لابن خالـويه / ٦٧ برواية : * ورأيت زوجك في الوغى *
 وانظر اللسان : « مسح » .

(١) المائدة / ٦ . وهي قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ، وحمزة وآخرين . انظر
 معجم القراءات رقم ١٧٥٨ .

(٢) ورد هٰذا الرجز في اللسان على النحو الآتي :

أشلب عنزي ومسحت قعيي شم تهيأت ليشرّبو قاب واستشهد به على أنّ الأشلاء هو الدّعاء ، يقال : أشلبت الناقة : إذا دعوتها باسمها لتحليها . انظر ألسان : وشلا ، ، و « قاب » .

والقعب ـ كما في اللسان : « قعب » هو : القدح

وفي اللسان : ﴿ قَالِ » : قَالِ الطعام : أكله ، وقالِ الماء : شربه ، وقتبت من الشرالِ أقالُ قاباً : إذا شربت منه .

أراد أنه غسله ليحلب فيه .

فلما كان المسح نوعين أوجبنا لكل عضو ما يليق به ، إذ كانت واو العطف _ كما قلنا _ إنما توجب الاشتراك في نوع الفعل وجنسه لا في كميته ولا في كيفيته ، فالنفسح والمسح جمعهما جيْس الطّهارة كما جمع تقلّد السيّف وحمل الرمح جنس التّأهب للحرب والتسلح .

وهكذا قولنا : بسم الله الرحمن الرحيم وصلّى الله على سيدنا محمد ، وإن كان الإخبار والدّعاء قداختلفا فإنهما قد اتفقا في معنى التّقدمة والاستفتاح ، أو في معنى التّبرك والاستنجاح .

فإن قال قائل : قد أنكر النحويون أن يقـال : ليت زيداً قائـم وعمروٌ بالرفع عطفاً على موضع ليت ، وما عملت فيه ، وهل ذلك إلاً من اجل اختلاف الجملتين بأن إحداهما تصير خبراً والثانية تمنّياً .

فالجواب : أن هذا الذي توهمته لا يصحّ من وجهين :

أحدهما : أن إنكار النحوّيين العطف على موضع ليت ليس من أجل ما ظننته ، وإنّما منعوه ، لأن ليت قد أبطلت الابتداء فلم تَبّق له لفظاً ولا تقديراً .

ولو كان لليت ومعمولها موضع وعطف (عمرو » عليه لم يكن / ٢٣٩ عطف خبر على / تمن كما توهمته ، وإنما يكون عَطف خبر على

خَبر ، لأن التّمني إنما كان لعامل اللفظ دون الموضع ، لو كان هناك موضع .

والوجه الثاني: أن قولنا: « لبت زيداً قائــم وعمــرو » لا يُعَــدُ جملتين ، وإنما يعدُ جملة واحدة ، لأن الخبر الذي كان يُتِمَ الجملة الثانية سقط استغناءً بخبر الاسم الأول .

ولــو قلــت : ليت زيداً قائــم ، وليت عمراً قائمُ [لكانتـــا] (١) جملتين . وهذا كقوله : قام زيد وقام عمرو ، فيكون الكلام جملتين ، فإذا قلت : قام زيد وعمرو صار جملةً واحدةً .

ويدل على ذلك أن النّحويين يجيزون : مررت برجل قائم زيدٌ وأبوه ، ولا يُجيزون : مررت برجل قائم زيدٌ وقائم أبوه ، لأن الكلام الأول جملة واحدة ، فاكتفى فيها بضمير واحد يعود إلى الموصوف ، والثّانية تجري مُجْرى جُملتين فلا بد في كُلّ واحدة منهما من ضمير .

وكذلك يجيزون : زيدٌ قام عصرو وأبـوه ، ولا يجيزون : قام عمرو وقام أبوه لِتعرّي الجملة الواحدة من ضمير يعود إلى المبتدأ .

⁽١) سقطت كلمة : « لكانتا » من ط. تحريف .

وفي المسائل للبطليوسي أيضاً :

سألت عن قول الله تعالى : ﴿ شهد الله أنّه لا إلـه إلا هو والملئكةُ وأولو العِلْم قائماً بِالْقِسْط لا إله إلا هو العزيز الحكيم ﴾(١) وقلت : بأيّ شيء انتصب و قائماً » ؟ وما العامل فيه ؟ وأين خبر لا التَّبِرَة من هذه الآية ؟

وذكرن أنَّ بعض المنتحلين لصناعة النحو أنكر قولنا: إن قائماً ههنا منصوب على الحال ، وزعم أنه كفر من قائله ، وإنما قال ذلك فيما يرى ، لأن الحال فيما ذكر النَّحويون منتقلة وفضلة في الكلام والقيام بالقِسط صفة لِلَّه تعالى لم يزل موصوفاً بها ولا يزال ، ولا يَصِح فيها الانتقال .

ونحن نربأ بأنفسنا أن نكون مِمّن يجهل ما يوصف به الله تعالى فنصفه بما لا يجوز ، أو يغيب عنا هذا المقدار من علم اللّسان ؟

وإنما أتى هذا المعترض من قلة بصره بهذه الصّناعة ، وسـوء فهمه لباب الحال ، وقد أجبتك عن ذلك بما فيه كفاية وإقناع ، وبالله أستعد: وعلمه أتوكار .

⁽۱) آل عمران / ۱۸

أمًا خبر التبرئة‹› في هذه الآية فمحذوف تقديره عند البصريين : لا إله / في الوجود إلاّ هو ، أو لا إله موجودٌ إلاّ هو ، ونحو ذلك من [٣/ ٠

> وخبر التبرئة قد يحذف إذا كان في الكلام دليل عليه كقولهم : لا بأس ، يريدون : لا بأس عليك ، وكقول عبد يغوث الحارثي :

> > ٦٥٦ = فيا رَاكِباً إِمَّا عَرَضْت فَبَلَغَـنْ نَدا مايَ مِنْ نَجْــران ٱلاَ تَلاقِيا^(٢)

> > > أراد أنه لا تَلاقِيَ لنا .

وقوله : هو بدل من موضع « لا » وما عَمِلَتْ فيه ، لأن لا التبرئة وما تعمل فيه في موضع رَفْع على الابتداء ، وهي في ذلك بمنزلة إنَّ وما تعمل فيه .

فإن قيل : فما الذي يمنع من أن يكون ﴿ هُو ﴾ الموجود في الآية خبر التبرئة ، ولا يحتاج إلى تكلّف هذا الإضمار ؟

التقدير.

⁽¹⁾ أي لا التبرئة

⁽۲) من شواهد : سيبويه ۱/ ۳۱۲ ، والمقتضب ٤/ ۲۰٪ ، والخصائص ۲ / ۴۹٪ ، والخصائص ۲ / ۴۶٪ ، والمفضليات و ۱۶۰٪ ، والمنفضليات والحزانة ۱ / ۳۱٪ ، وشذور الذهب/ ۲۰٪ ، والعيني ۳/ ۲٪ ، ٤/ ۲۰٪ ، .

فالجواب : أن ذلك خطأ من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنَّ « لا) هذه لا تعمل إلاَّ في النكرات ، فإن جعلت « هو » خبرها أعملتها في المعرفة ، وذلك لا يجوز .

والثاني : أن ما بعد إلاّ موجب (ولا) لا تعمل في الموجب ، إنما تعمل في المنفيّ .

والثالث: أنك إن جعلت وهو ، خبر التبرئة كنت قد جعلت الاسم نكرةً والخبر معرفةً . وهذا عكس ما توجبه صناعةً النّحو ، لأن الحكم في العربية إذا اجتمعت معرفةً ونكرةً أن تكون المعرفة هي الاسم والنكرة الخبر في نحو هذا محذوفاً .

وأمًا قوله : ﴿ قائماً ﴾ بالقسط ، فإنه لا يخلـو من أحـد ثلاثـة أوجه :

- (١) إمّا أن يكون منصوباً على المدح والتعظيم .
 - (٢) وإمّا أن يكون منصوباً على الحال .
- (٣) وإما أن يكون منصوباً على النّعت لـ (إلـه) المنصوب بالتّبرئة .

فأما نصبه على المدحُ والتُعظيم فواضحٌ ، يغنني وضوحـه عن القول فيه . وأما نصبه على الصفة لـ « إلـ » فإن ذلك خطأ ، لأن السراد بالنفي ههنا العموم والاستغراق ، فإذا جعلت « قائماً » بالقسط إلا هو ، فرجع النفي خصوصاً ، وزال ما فيه من العموم ، وجاز / أن يكون ثم إله آخر غير قائم بالقسط ، كما أنك إذا قلت : لا رَجُّلَ ظريفاً في الدّار [٣/ إلا زيد قائماً نفيت الرّجال الظُرفاء خاصة ، وجاز أن يكون هناك رجلً آخر غير ظريف ، وهذا كفر صريح ـ نعوذ بالله منه .

> وأمّا نصبه على الحال ، فإنه لا يخلو من أحد أربعة أوجه : إمّا أن يكون حالاً من اسم الله تعالى . وإمّا أن يكون حالاً من المضمر . وإمّا أن يكون حالاً من المنصوب بأن .

وإما أن يكون حالاً من المضمر الذي في خبر التّبرئة المقدّر .

فإن جعلته حالاً من اسم الله تعالى ، فالعامل فيه « شهد » ، تقديره : شهد الله في حال قيامه بالقسط أنه لا إله إلا هو ، وشهمدت الملائكة وأولو العلم ، وليس هذا قبيحاً من أجل أنك ذكرت أسماء كثيرة ، وجئت بالحال من بعضها دون بعض . قال ابن جنّى : ألا ترى أنك لو قلت : جاء زيدٌ راكباً ، وعمرو وخالد ، فجعلت الحال من بعضهم لجاز باتّفاق .

وإذا جعلت قائماً حالاً من « هـ و » فالعامـل في الحـال معنى النّفي ، لأن الأحوال تعمل فيها المعاني كمـا تعمـل في الظـروف ، فيكون التّقدير : شهـد الله أنّ الرُّبوبية ليسـت إلاّ له في حال قيامـه بالقسط ، فهذان الوجهان صحيحان .

فأما كونه حالاً من الضّمير المنصوب بأنّ أو من الضّمير الذي في خبر التبرئة المحذوف فكلاهما خطأ لا يجوز .

أمَّ امتناعــه من أن يكون حالاً من الضَّــمير المنصــوب بأنّ فلعلَّتين .

إحداهما:أن أن المفتوحة تقدر هي وما عملت فيه بتقدير المصدر وما بعدها من اسمها وخبرها صلة لها ، فإن جعلت « قائماً » حالاً من اسمها كان داخلاً في الصّلة ،فتكون قد فرّقت بين الصّلة والموصول بما ليس من الصّلة ، وذلك مستحيلً .

والعلَّة الثانية : أنك إن جعلته حالاً من اسم أنَّ لزمك أن تُعْمِل ٢٤٢] أنَّ في / الحال ، وأنَّ لا تعمل في الأحوال شيئاً ولا في الظروف .

فإن قلت : فقد قال النّابغة الذّبياني :

٦٥٧ = * كأنه خارجاً من جَنْب صَفْحَته (١٠ *

فنصب على الحال من اسم كأنّ وجعل العامل فيها ما في معنى التشبيه ، فهلاً أجزت مثل ذلك في أنّ؟

فالجواب: أن ذلك إنما يجوز عند البصريّين في «كأنّ» و« ليت » و« لعل » خاصةٌ ، لأن هذه الأحرف النّلاثـة أبطلت معنى الابتداء مِمّا تدخل عليه ، وأحدثت في الكلام معنى التّمنّي والتّرجّي والتّشبيه فأشبهت الأفعال .

فإن قيل : فأنَّ المفتوحة تدخل على الجُمْلَ فتصرفُها إلى تأويل المصدر ، ألا ترى أنك تقول : بلغني قيامك ، فهلاً أعملت في الحال ما فيها من تأويل المصدر .

 (١) من قصيدة يمدح فيها النعمان ، ويعتذر إليه عماً رماه به المنخل اليشكري ، وأبناء قريم ، ويبرى ، نفسه من وشايتهم . وتمامه :

* سفُّودُ شَرْبِ نسوهُ عند مُفْتأدِ *

انظر ديوان النابغة / ٨٠ .

وفي هَامَش الديوان : « كأنه » أي المدرى ، « خارجاً » من جنب صفحة الكلب . والسفود : الحديدة وهي تشبه العود يشوى فيها اللحم . ومفتأد : محل شي اللحم اشتق من اسم الفؤاد ، لأنهم يبتدئون بشي الكبد والقلب وما معها » .

من شواهد : الخصائص ٢ / ٢٧٥ ، وابن الشجريّ ١ / ١٥٦ ، ٢ / ٢٧٧ والحزانة ١ / ٢١٥ ، انظر شرح الشاهد في الخزانة . فالجواب: أن ذلك خطأ ، لأن المصدر الذي تقدر به أنّ المفتوحة إنما ينسبك منها ومن صِلتها التي هي اسمها وخبرها ، فإذا جعلت « قائماً » حالاً من اسمها كان داخلاً في صلتها ، فيلزمك من ذلك أن _ يعمل الاسم في نفسه ، وذلك محال ، فلهذا الذي ذكرناه استحال أن ينتصب « قائماً » على الحال من اسم أناً .

وأماً امتناعه من أن يكون حالاً من الضّمير المقدر في خبر التَبرئة المحذوف فمن أجل أن المراد بالنّفي العموم والاستغراق على ماقدّمناه، فإذا جعلته حالاً من المضمر الذي في الحبر المحذوف صار التّقدير: لا إله موجود في حال قيامه بالقسط إلاّ هُوّ، فيصير النّفي واقعاً على الآلهة القائمين بالقسط دون غيرهم ، ويوهم هذا الكلام أن ثُمَّ إلا غير قائم بالقسط ، كما أنك إذا قلت : لا رجل موجودٌ سخيًا إلاً زيد ، فإنما ففيت الرّجال الأسخياء خاصةً دون غيرهم ، وهذا كفرٌ .

فَصَحٌ بجميع ما قدّمناه أن ﴿ قائماً ﴾ لا يصحّ أن يكون حالاً من اسم الله تعالى أو مِنْ ﴿ هـ و ﴾ .

فإن قال قائل : فكيف جاز لكم أن تجعلوه حالاً من اســم الله تعالى أو من ضميره والحال منتقلةً وفَضْلَةً في الكلام ؟

/ ٢٤٣] وهذه الصَّفة لم يزل اللهُ تعالى / موصوفاً بها ولا يزال .

فالجواب : أنه ليس كلّ حال منتقلةً ولا فضلةً في الكلام كما

زعم هذا الزّاعم ، بل من الأحوال ما لا يصحّ انتقاله ، ولا يجوز أن يكون فضلةً ، ألا ترى أن النّحويين قد أطلقوا الحال على أشياء من القرآن وغيره لا يصحّ فيها الانتقال كقوله تعالى : ﴿ هُـوَ الحقّ مُصَدِّقاً ﴾ (") ، ﴿ وأنّ هذا صراطي مُسْتَقِيماً ﴾ (")

والحقُّ لا يفارقـه التّصـديق ، وصـراط الله تعالـــى لا نفارقــه الاستقامة .

وقالوا في قوله تعالى : ﴿ نَعْبُدُ إِلَهَـكَ وَإِلَـهُ آبَائِكَ إِسراهيم وإسمعيل وإسحق إلهاً واحداً ﴾™ بأنه منصوب على الحال من الله .

وقالوا في قوله : ﴿ الَّمَ اللهُ لا إِله إِلاّ هو الحَيِّ القَيْوم. نَزُل عليك الكِتاب بالحقّ ﴾ () إنها جملة في موضع الحال من الله ، كأنه قال : الله الحيّ القيوم نَزَل عليك الكتاب مُتَوحَّداً بالرّبوبية . وأجازوا أيضاً أن يكون في موضع الحال من الضّمير في « نَزُل »

وكذلك قول العرب : ضَرْبِي زيداً قائماً ، وأكثر شُرْبي السّويق ملتوتاً ، ودعوت الله سميعاً ، ونحو ذلك إن تَتَبّعناه .

فإن قال قائل : فكيف صحّ أن تُسمّي هذه الأشياء حالاً ، وهي غيرمنتقلة ، والكلام محتاجً إليها .

⁽١) فاطر/ ٣١ .

⁽٢) الأنعام / ١٥٣ .

⁽٣) البقرة / ١٣٣ .

⁽٤) آل عمران / ١ ـ ٣ .

فالجواب عن ذلك من وجوه كلُّها مُقْنع :

أحدها : أن الحال شبيهةً بالصّفة ، والصّفة ضربـان : ضرْبٌ يحتاج إليه الموصوف ، ولا بُدّله منه ، وذلك إذا النبس بغيره .

وضَرْبٌ لا يحتاج إليه ، وإنما يذكر للمدح أو الذّم أو التّرحم ، فوجب أن تكون الحال كذلك .

ومنها: أنَّ الشَّيء إذا وجد فيه بعض خواصَّ نوعه ، ولم يوجد فيه بعضُها لم يُخْرِجه عن نوعه نُقْصانُ ما نقص منه ، ألا ترى أن الاسم له خواصَّ تخصُّه مثل التتوين ، ودخول الألف واللام عليه ، والنَّعت والتَّصغير ، والنّداء ، ولم يلزم أن توجد هذه الخواصَّ كُلَّها في جميع الاسماء ، ولكن حَيِّئُها وُجِدت كُلُها أو بعضها حكم له بأنه اسم .

وكذلك الأحوال في هذه المواضع فيهـا أثـر خواص الحـال ، وشروطها موجودة فيها فلا يُخرِّجها عن حكم الحال نُقصــان ما نقص / ٢٤٤] منها ، كيا لا يخرج (مَنْ) / و (ما) ونحوهُما عن حُكْم الأسهاء نقصان ما نقصها من خواص الأسهاء .

ومنها : أنّ النّحويين لم يريدوا بقولهم : إن الحال فضلةً في الكـــلام أن الحال يُسْتغنى عنهــا في كُلّ مــوضع على مــا يتوهّم مَنْ لا دُرْبة له بهذه الصّناعة، وإنّما معنى ذلك أنها تأتي على وجهين:

إمَّا أن يكون اعتمادُ الكلام على سواها، والفائدة منعقلةً بغيرها.

وإمًا أن تقترن بكلام تقع الفائدة بهما معاً ، ولا تقع الفائدة بها مجرّدة ، وإنما كان ذلك ، لأنها لا ترفع ولا يُسنّد إليها حَدَثُ .

واعتماد كلّ جملة مفيدة إنما هو على الاسم المرفوع الذي أسند إليه الحدث أو ما هو في تأويل المرفوع . ولا تنعقد فائلة بشيء من المنصوبات والمجرورات حتى يكون معها مرفوع أو ما هو في تأويل المرفوع كفولنا : ما جاءني من أحكر، وإنّ زيداً قائم ، فتأمل هذا الموضع ، فإنه يكشف عنك الحيرة في أمر الحال ، وفيه لطفً وغُموض .

وأما القيام الذي وصف الله تعالى به نفسه في هذه الآية فليس يراد به المثول والانتصاب ، لأن هذا من صفة الأجسام _ تعالى الله عن ذلك _ وإنما المراد بالقيام ههنا القيام بالأمور ، والمحافظة عليها ، يقال : فلان يقوم بأمر فلان أي يعنى به ، ويهتم بشأنه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ الرَّجَال قَوَّامون على النَّساء ﴾(١٠ أي متكلَّفون بأمورهن ومعتون بشئونهن .

ومنه قول الأعشى :

٦٥٨ = يقوم على الوَغْد في قَوْمِــه

فيغفــو إذا شاء أو يَنْتَقِمْ(٢)

⁽١) النساء / ٣٤ .

 ⁽۲) انظر دیوان الأعشى / ۱۹۸ ، وروایته : « الوغم » بالمیم مکان : « الوغد »
 بالدال . من قصیدة مطلعها . =

وفي المسائل أيضاً:

سألت ـ وفَقك الله ـ عن قولنا في الدّعاء : يا حليماً لا يَعْجَل ، ويا جواداً لا يبخل ، ويا عالماً لا يَجْهل ، ونحو ذلك من صفات الله تعالى .

وقلت : كيف يصحّ أن يقـال في مشـل هذا منــادًى منــكور ، والقصد به إلى الله تعالى ؟

وإن كان معرفةً فكيف انتصب وخرج مخرج التّنكير؟

وهذا سؤال مَن لم يتمهّر في معرفة اللّسان العربيّ ، واعتراض من لم يتصوّر غرض هذه الصناعة تصوّراً صحيحاً ، وأنا أعلمك: لِمَ / ٢٤٥] ذلك ؟ وأشرح /لك ما التمسته شرحاً يسرو("عنك ثوب الحيرة، ويزيل عنك عارض هذه الشّبهة . إن شاء الله تعالى .

فأقول - وبالله التوفيق - إنّ الوجه في هذا وما أشبهه من صفات الله تعالى أن يقال فيه : إنه منادى مخصّص . وهذه عبارة غير معتادة عند النّحويين ، وإنما جرت عادتهم في نحو هذا أن يسموه المنادى المشبّه بالمضاف ، والمنادى الممطول أي المطوّل من قولك : مطلت الحديدة : إذا مددتها . ومنه اشتق المطّل في الوعد .

= أنهجُــرُ غانية أم تُلمَ أم الحبــل واه بهــا منجذيمٌ والوغْمــ كما في القاموســ الثقيل الأحمق .

(١) يسرو : يكشف. انظر مادة: «السّرو» في القاموس

ومعنى قولك: إنه منادى مخصص أن «حليماً » وجواداً ، وعالماً ، ونحوها صفات يوصف بها الباري جلّ جلاله ، ويوصف بها المخلوقون ، وهي وإن اتفقت ألفاظها متباينة في المعاني ، كما أنا إذا قلنا في الباري تعالى : إنه سميع بصير ، وقلنا في زيد : إنه سميع بصير فالمعنى مختلف ، وإن اتفقت العبارة ، لأن زيداً سميع بأذن ، بصير بحدَّقة ، لأنه ذو جوارح وأبعاض مجتمعة ، والله تعالى منزّ عن مثل هذه الصفات جَلّ عما يصفه به الجاهلون ، وتقدّس عما تقول به المجللون .

وإنما نريد بقولنا فيه : إنه سميع ، وإنّه بصير : أنه لا يغيب عنه شيء من خلقه ، وأنه مشاهدً لجميع حركاتهم وأعمالهم لا يخفى عنه مثقال ذرة ، ولا يغيب عنه ما تُجيّنة الصّدور ، ويختلج به الضّمير ، ولذلك إذا قلنا : إن زيداً حيَّ فإنما نريد بذلك أنّ له نفسًا حسّاسةً مقترنة بجسم .

وإذا قلنا في الباري تعالى : إنه حيّ فإنما نريد بذلك أنه مُلْرِكً للاشياء ، ويجوز أن يراد بذلك أنه موجود لم يزل ولا يـزال. والعرب تسمّى الوجود حياةً والعدم موتاً ، فيقولون للشمس ما دامت موجـودة حيَّة ، فإذا غربت سمّوها ميَّة .

قال ذو الرَّمة :

٦٥٩ = فلمّا رأيْنَ اللّيل والشّمسُ حيَّةُ

حياةَ اللَّذي يَقْضِي حُشاشةً نَازِع (١)

شبه الشمس عند غروبها بالحيّ الذي يجود بنفسه .

وقال آخر يصف النَّار :

· ٦٦ = وزهراءً إن كَفَّنْتُها فهو عَيْشُها

وإن لم أَكَفُّنْهـا فمــوتُ مُعَجَّلُ /

[787 / 7

فجعل وجود النار حياةً ، وعدمُهــا موتاً.

ولم نُرِد بإنشاد هذين البيتين تمثيل حياة البـاري تعالى بـالحياة المذكورة فيهما، لأنّ ما ذكره الشّاعران من ذلك مجازٌ واستعارة.

وحياة الباري تعالى وجميع صفاته حقائـــق لا تُشبّــه بشــيء من صفات المحدثات ، ولا تكيّف، وإنما تؤخذ توقيفاً وتسليماً لا قياساً .

خليلي عوجا عوجة ناقتيكها على طلَل بينَ القـلات وشارع ا انظر ديوانه / ٤٥٢ .

و في طونسخ الاشباه : « رأينا » مكان : « رأيّن » تحريف صوابه من الديوان . وورد على هذه الرواية أيضاً في أساس البلاغة : « حشش » مفسراً البيت بقوله : « وجنت وما بقى من الشمس إلاً حشاشة نازع . » .

 (۲) الزهراء : النار . يقال : زهر الزند : إذا أضاءت ناره، وأحمر زاهـر : شديد الحمرة .

⁽١) من قصيدة مطلعها :

وقد أجمع العارفون بحدود الكلام على أن الاشتراك في الأسماء لا يوجب المناسبة بين المسميّات بها ، وإنما تشبه الأشياء باتفاقها في المعاني ، فإذا أرادوا أن يجعلوا هذه الصفّات مختصةً به في معنى من المعاني ، فإذا أرادوا أن يجعلوا هذه الصفّات مختصةً به تعالى زادوا عليها ألفاظاً تُحصّصها ، وتجعلها مقصورةً عليه ، فقالوا : يا حليماً لا يعبهل ، ونحو يا حليماً لا يعبهل ، ونحو ذلك ، فصارت هذه الصفات خاصة لا يصح أن يوصف بها غيره ، لأن كل حليم فلا بد له من طيش وهفوة ، وكل جواد فلا بد له من بغل وحيرة، فأما الحيلم المحض الذي لا يلمحف الذي لا يلحقة طيش ، والحود المحض الذي لا ينس فيه بخل ، والعلم المحض للذي لا يقترن به جهل ، فإنها صفات الله تعالى خاصة به ، لاحظً فيها

وهذه الزّيادة التي زيدت عليها في موضع نَصْبٍ على الصفة ، كأنه قيل : يا حليماً غير عجول ، ويا جواداً غير بخيل ، ويا عالماً غير جهول ، فالفائدة في هذه الألفاظ المزيدة على هذه الأسماء ما ذكرناه من التّخصيص .

فإن قال قائل : فقد علمت أنا إذا قلنا : يا حليمُ ويا جوادُ ويا عالمُ فقد فهم أن ١٠٠ هذه الصفات مخالفة لصفات البشر ، فإذا كان ذلك

⁽١) ﴿ أَنَّ ﴾ سقطت من ط: تحريف.

مفهوماً من أَنْفُس ِ هذه الصَّفات فما الفائدة في زيادة هذه الألفاظ عليها ؟

فالجواب أن الفائدة في ذلك أنا إذا قلنا : يا حليمُ ويا جوادُ ويا عالمُ فإنما يقع التّباين والخلاف بالمعاني لا بالألفاظ'' .

وإذا انفصل الشيئان لفظاً ومعنَّى كان أبلــغ في التَبــاين من أن ينفصلا معنّى لا لفظاً .

ويدلك على أن الغرض في ذلك ما ذكرته قول عطاء الخراسانيّ في : (بسم الله الرحمن الرحيم » : كان الباري تعالى يوصف بالرّحمن، / ٢٤٧] فلماً تسمى به المخلوقون زيد عليه الرّحيم فهذا / نصُّ جَليُّ على أنهم قصدوا تخصيصه تعالى بلفظ لا يوصفُ به سواه ، ولــذلك قال المفسرون في « الله » : إنه اسم ممنوع "، فلأجل هذا قلنا : إن مثل هذا ينبغي أن يقال فيه منادًى مُخصَصٌ .

وإنّما وجب أن ينتصب هذا النّوع من المناديات وإن كان غير منكور ، لأن اللّفظ الأول لما كان محتاجاً إلى اللفظ الثاني ، لأنه الذي يتمّ معناه ويخصّصه أشبه المنادى المضاف الذي لا يتمّ إلا بالمضاف إليه فانتصب كانتصابه ، وصار بمنزلة قولك : يا خيراً من زيد ، ويا ضار بارجلاً ، ولذلك سمّى النحويّون هذا النّوع المنادى المشبّه بالمضاف .

 ⁽١) في ط: « بألفاظ» مكان « بالألفاظ» .

 ⁽٢) المراد : التسمية به ممنوعة ، ففي تفسير الألوسي ٥٥/١ : « الله علم لذاته
 تعالى » لا يطلق على غيره أصلاً » .

وأما قولسي : إن هذا سؤالُ مَنْ لم يتمهّر في معرفة اللّسان العربي ، واعتراضُ مَن لم يتصور هذه الصّناعة تصوّراً صحيحاً ، فإنما قلت ذلك : لأن هذا السؤال يَدُلُ على أن صاحبه يعتقد أنَّ كُلَ منادى معرفةً غير مضاف مرفوع رفع بناء في كلام العرب ، وليس كذلك ، لأنّ المنادى في كلام العرب ينقسم إلى أربعة أقسام :

منادی منکور ، نحوُ : یا رجلاً ، ومنادی مضاف ، نحـو : یا عبدالله ، ومنادی مفرد ، وهو نوعان :

أحدهما : ما كان معرفة قبل النّداء نحو : يا زيد .

والثاني : ما كان قبل السّداء نكرةً ، وتَعَرَّف في النّداء بإقبال المنادى عليه واختصاصه إياه بالنداء دون غيره نحو : يا رَجُلُ .

والقسم الرَابع : هو المنادى المشبّة بالمضاف ، وهو المذي لا يستقلّ بنفسه ، ويفتقر إلى ما يُتِمّه كقولك : يا خيراً من زيد ، ويا ضارباً رَجُلاً، وكرجل سميته: ثلاثة وثلاثين، فإنـك تقول: يـا ثلاثـةً وثلاثين.

فإن قلت : كيف يكون قولنـا : يا خيراً من زيد ، ويا ضاربـاً رَجُلاً معرفة وقد خرج بلفظ النكرة ؟

قلت : فإن تَعَرُّفَهُ يكون على وجهين :

أحدهما: أن تسمّى بذلك رجلاً فيصير قولك: يا خيراً من

زيد ، ويا ضارباً رجلاً بمنزلة قولك : يا زيدٌ ويا عمرُو ونحوهُما من

/ ٢٤٨] الأسماء المختصة . /

والوجه الثاني : أن تقبل بندائك على رجل معيّن تخصُّه من جميع مَنْ بحضرتك ، فيصير قولك : يا خيراً من زيد ، ويا ضارباً رجلاً بمنزلة قولك : يا رجل لمن تَقْبل عليه .

فهذا ما عندي في جواب ما سألت عنه وبالله التوفيق والإعانة .



[حوار حول : « فأتوا بسورة من مثله »]
سؤال العضد (۱) وجواب الجار بُرْديّ (۱)
ورد العضد على الجار بُرْديّ
وانتصار ولد الجاربردي لأبيه على العَضد

كتب العضد مستفتياً علماء عصره:

يا أدلاً الهدى ، ومصابيح الدُّجا ، حيّاكم الله وبَيّاكم ، وألهمنا الحقّ بتحقيقه وإيّاكم ، ها أنا من نوركم مفتبس ، وبضوء ناركم للهدى مُلتّمِس ، مُمتّحَنَّ بالقُصور ، لا مُمتّجِنٌ ذو غُرور ، يُنشيد بأطلق لسان ، وأرَقّ جَنَان .

(١) العضد : هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الفقار القاضى عضد الدين الأيجيّ الشافعر المشهور بالعضد .

ولد بعد السبعانة . وصنف شرح مختصر ابن الحاجب والمواقف . وسات مسجوناً سنة ٢٥٦ بعد عنة مع صاحب كرشان . انظر البغية ٢ / ٧٦ . وانظر الدر الكامنة ٢ / ٣٢٢ ، وطبقات الشافعية ٦ / ١٠٨ .

(۲) هو أحمد بن الحسن الجار بُرْوى الشيخ فخر الدين ، نزيل تبريز . شرح شافية
 ابن الحاجب ، وشرح الكشاف. ومات في رمضان سنة ۲۶۱ بتبريز . انظر
 البغية ١ / ٣٠٣ . وانظر طبقات الشافعية ٥ / ١٦٩ .

ألا قُلْ لِسُكَان وادي الحمى (١) هنيتاً لكم في الجنان الخلودُ أفيضوا علينا من الماء فَيْضاً فنحن عِطاشُ وأنتُم ورودُ

قد اسْبَهْمَ قولُ صاحب (الكشاف) : أَفِيضَت عليه سِجالُ الألطاف : (من مثله) (٢٠ ، متعلَق بسورة ، صفة لها ، أي بسورة كائنةٍ مِنْ مثله ، والضّمير ، لما « نزّلنا » ، أو ، « لعبدنا » .

ويجوز أن يتعلّق بقوله : فأتوا ، والضّمير للعبد ، حيث جوّز في الوجه الأول : كون الضّمير لِما « نزّلنا » تصريحاً ، وحَظره في الوجه الثاني تُلويحاً ، فليت شعري ما الفرق بين : « فأتوا بسورة كاثنة من مثل ما نزلنا ، و : فأتوا من مثل ما نزّلنا بسورة ٣٠ ؟

وهل نُمَّ حكمةً خفيَّة ، أو نُكتة معنويَّة ، أو هو تحكَم بحت ؟ بل هذا مستبعد من مثله .

فإن رأيتم كشف الريِّية ، وإماطَة الشّبهة ، والإنعـامَ بالجــواب اتُنِتُمُ أجزلَ الأجر والقُواب .

⁽١) في طبقات الشافعية ١٠ / ٤٧ : « لساكن وادي الحبيب » .

 ⁽٢) من قوله تعالى : « وإن كُنتُم في رئي ما نزلنا على عبدنا فأثوا بسورة من مثله »
 البقرة / ٢٣ .

 ⁽٣) انظر النص في تفسير الكشاف ١/ ٢٤١ . وبعده : « فإن قلت : وما مثله
 حتى يأتوا بسورة من ذلك المثل ؟ قلت : معناه ، فأتوا بسورة مما هو على صفته
 في البيان الغريب ، وعلق الطبقة في حسن النظم ، الخ .

[إجابة الجاربردي على هذا الإشكال]^^

فكتب العلامة فخر الدين الجار بردي مجيباً:

وعقد" تمنّى الشعور معلقاً" بالاستعلام لِما وقع . بالدخيل مع الأصيل الأدخل" في الإيهام" ، أشْعَرَ بأنّ المتمنّى تحقق^(١) ثبوت^(٧)

(١) هذا النص غامض لأنه رموز وإشارات. وبمقابلة النسخة المطبوعة نبسخ الأثنباه المخطوطة لم أتين معاني الكثير من هذا النص ، ولم أقف عند هذا الحد ، فالتمست مصادر أخرى لعلها تنير الطريق ، ومن حسن الحظ عرت على هذا النص في طبقات الشافعية للسبكي في ترجمة العضد ٥/ ١٦٩ ، وهي النسخة المطبوعة بغير تحقيق ، ثم تتبعت هذا النص في النسخة التي حققها زميلنا الدكتور محمود الطناحي ، فرأيته في حيرة من أمر هذا النص حيث يقول في حاشية ، ١٩٨١ ، و والكلام كله إغماض في إغماض »

وحيث إن الأمر كذلك ، فالاجتهاد في وضوح هذه الألفاظ ومعانيها قد لا يوصل إلى الصواب ، فقد يكون ما في النسخة غير المحققة من الأشباه المشار إليها برمز ط ، أو النسخة من طبقات الشافعية التي لم تحقق أصح من النسخ المحققة لهذا فإنني أكتفي بمقارنة النسخ بعضها ببعض مكتفياً بذكر الألفاظ التي اختلفت في النسخ

(٢) هكذا في طوالنسخ المخطوطة من الأشباه ، وفي طبقات الشافعية التي لم
 تحقق ٢/١٠ والنم حققت ١/٨/٠ سقطت هذه الكلمة .

- (٣) في طبقات الشافعية : « متعلّقاً »
- (٤) سقطت من طبقات الشافعية غير المحققة .
- (٥) في طبقات الشافعية : « الاستفهام » مكان : « الإيهام »
 - (٦) من طبقات الشافعية : « يحقق » بالياء .
- (V) في طبقات الشافعية غير المحققة «تبوب » مكان : تبوت »

شيء ما منها ، والانتفاء ("رأساً ، ولا يستراب (" أن انتفاء الفائدة اللفظية والفائدة (" المعنوية يجعل التخصيص ساذجاً (") فإن رفع (") الإيهام (") بنصب البعض لكسر (" الباقي جَزْماً (") ، فما مغزى

۲۴ التحضيض (^(۱) على البيان ؟ / فاضرب عن الكشف صفحاً فجانبا(^(۱) التحقيق فيه الاستدراك كما في الاستكشاف ، وإن ريم (^(۱) ما يعني (^(۱) بالتحقيق فيه

والأخص في الاستعمال قريع (١٣) إله(١٤) اله(١٥) ، لا زلة خبير كعثرة عثارها

- (١) في طبقات الشافعية «أو الانتفاء» بـ« أو » لا بالواو .
 - (۲) في طبقات الشافعية : « ولا يشيران »
 - (٣) في طبقات الشافعية : « والعائدة » بالعين لا بالفاء
 - (٤) في طبقات الشافعية : « تَهكُماً » مكان : «ساذجاً»
 - من طبقات الشافعية غير المحققة : «وقع » بالواو
 - (٦) في طبقات الشافعية : ﴿ الارتفاع ،
- (٧) في طبقات الشافعية غير المحققة « النكير» بالنبون ، وفي طبقات الشافعية المحققة : « الكثير »
 - (A) في طبقات الشافعية مكانه : « خبر ما وضحه بفتح جزء المعنى »
 - (٩) في طبقات الشافعية : « التخصيص » بصادين .
- (١٠) في طبقات الشافعية غير المحققة : « محايياً » بياءين وفي الطبقات المحققة : « عاداً أ
- (١١) أَفِي طَــ (وريم » وفي النسخ المخطوطة من الأشباه . أودتم ، وفي طبقات السبكي غير المحققة « ريم » مشل « ط» وفي الطبقات المحققة : « وإن رد أنه»
 - (١٢) في طبقات الشافعية : « يغني ، بالغين .
 - (١٣) في طبقات الشافعية : « فرفع »
- (١٤) في طبقات الشافعية غير المحققة : « إنه » مكان : « اله » وفي المحقّقة : آله
- (١٥) في طبقات الشافعية : « الأوله خبر نصره عيارها » مكان « إله ، لا زلة خبير كمثرة عثارها »

للأدخل (أ.بمنزلة (أ) في أنزلنا أولاً بشهادة الدعدعة (أ) لعثوره (أ) عليها فنزلنا (أ) ثانياً، والتبيين جليس (أ) التعيين، فإنها من بنات خلعتُ عليهن الثياب ثم دفنتهن وحثوت عليهن التراب:

٦٦١ = فَبُحُ باسم من تَهْدوي وذرني من الكنسي

فلا خير في اللـذات من دونها سِتْـرُ (٧)

٦٦٢ = إنى امرؤ أسِمُ القصائد للْعِدى

إن القصائد شرّها أغفالُها (^)

- (١) في طبقات الشافعية : « إلاّ دخل » ، مكان : « للأدخل »
 - (٢) في طبقات الشافعية : « منزلة » بدون باء
- (٣) في طبقات الشافعية : « الدعوة » مكان : « الدعدعة » تحريف ، لأنها فسرت فيا بعد على أنها الدعدعة لا الدعوة .
 - (٤) في طبقات الشافعية : « لعبوره »
 - (٥) في طبقات الشافعية : ﴿ فِي نَزَلْنَا ﴾
- وقدرة العضد على هذه الرسالة بقوله فيا بعد : « إنه كلام تمجه الأسماع ، وتنفر عنه الطباع ، ككلمات المبرسم غمير منظوم، وكها ذيان المحموم ليس له مفهوم ، الخ
- (٧) لأبي نواس ديوانه / ٢٨ ، وروايته : ودعني من الكنى ، وهو من قصيلة مطلعها :
 - ألا فاسقنــي خمـــراً ، وقــل لي هي الخمــرُ ولا تسقنــي سرًا إذا أمــكن الجهرُّ
 - (٨) هو لبشامة بن الغدير . انظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٣٤٩ =

[تعليق العضد على هذا الجواب]

أقول ، وأعوذ بالله من الخطـأ والخلل ، واسـتعفيه من العِشـار والزكل :

الكلام على هذا الجواب من جوه :

الأوّل: أنه كلام تمجُّهُ الأسماع ، وتنفر عنه الطِباع ، ككلمات المُبَرَّسم (١) غير منظوم ، وكه لذَيان المحموم ، ليس له مفهوم . كَمْ عُرِض على ذي طبع سليم ، وذهن مستقيم ، فلم يفهم معناه ، ولم يعُلَم مؤدّاه ، وكفى دليلاً (١) بيني وبينك كُلِّ من له حظَّ من العربية ، وذكاءً (١) ما مع الممارسة ليشطَّر من الفنون الأدبية .

قال المرزوقي في شرحه : « اسم القصائد أعلمها بما يضير كالسمة عليها حتى لا
 تنسب إلى غيرها ، وحتى يعرف منها السبب الذي خرجت عليه ، فصن
 سمعها عرف قصتها ولهذا قال : « إن القصائد شرمًا اغفالها » .

وفي النسخ المخطوطة من الأشباه : « سترها » بالتاء ، مكان : شرها .

⁽١) في القاموس : البِرْسام : عِلَّة يَهُذَى فيها ، وبُرْسِمَ بالضم فهو مُبَرْسم .

 ⁽٢) في طبقات الشافعية . ١/ ٤٩ : ﴿ وَكِيلاً ﴾ مكان : ﴿ دليلاً ﴾

 ⁽٣) في طبقات الشافعية : ١٠ / ٤٩ و وذكاء ما ما ذم المبارسة ، وفي الهامش علق المحقق بقوله : و هكذا في الطبوعة ، وفي ج ، ك : « ودكا مانع المبارسة ، ولم نهتد إلى حقيقة المراد ،

والنص في الأشباه مراده واضح وهو أن أدنى ذكاء مع المهارسة لشطر من الفنون الأدبيّة، يعني أن من له أقل حظ مع المهارسة لفرع من الفنون الأدبية يعلم أن =

الثاني : لمّا أجمل الاستفهام لشدة الإبهام ، فسّره بمـا لا يدل عليه بمطابقة ، ولا بتَضُمُّن ولا بالتزام .

وحاصله : أن ثبوت أحد الأمرين ههنا محقّق ، وإنما التّردّد في التّعيين ، فحقيق بأن يسأل بالهمزة مع « أم » دون هل مع « أو » ، فإنه سؤال عن أصل الثبوت .

الثالث: أنّا لا نسلّم تحقق أحد الأمرين حقيقةً لجواز أن لا يكون لِعِكْمة خفية ، ولا نكتة معنوية ، بل الأمر بَيْن في نفسه على السّائل ، أو لشبهة قد تخايلت للحاكم ، وتَضْمَحِلٌ بالتأمل ، فلا يكون تَحكَّماً بَحْتاً .

ولئن سَلَّمْنا الحَصَّرَ فَلِمَ لا يجوز أن يتجاهــل السَّائــلُ تَادَّبــاً أو اعترافاً بالقصور ، وتجنَّباً عن التيّه والغُرور . ؟

الرابع : أن 1 أو ، هذه هي الإضرابية ، أفهذا باعه ('' في الوجوه الإعرابية ؟ فأين أنت من قولهم : لا تأمر زيداً فيعصيك أم تحسبه غلامك وأقلَّ خُدّامك ؟ / أو لا تدرى من أمامك أبعد ؟ أذبت('' [٣ / ٥٠

⁼ ما كتبت كها وصفت لك . هذا وفي طبقات الشافعية مكان : « شطـر» « لينظر»

 ⁽١) في طبقات الشافعية ١٠٠/٠٠ : (باعك) وهو أوضح ، لأنه بصدد مخاطبة الجاربردى .

⁽٢) في طبقات الشافعية ١٠/٥ : ﴿ آذيت نفسسك ﴾ وما في الأشباه أنسب

نفسك ليلاً ونهاراً في شُعُبِ من العربية مُذُّ نيطت بك العمائم إلى أن اشتعل الرَّاس شيباً، يخفي عليك هذا الجَليَّ الظَّاهر ،الذي هو مسطورً في الجُمل لعبد القاهر!

الخامس : هب هذا خطأً صريحاً ، ألا يمكن أن تتمحّل^(۱) له مَحْملاً صحيحاً ؟

ألبس المقصود هنا كالصّبح يتبلّج ، وكالنّار في حِنْايِسِ الظُّلَم على رأس العَلَم تُوجِّج ؟ فماذا كان؟، بعـد ما يغنيك من الجـواب ، ويُطبِّق مِفْصَل؟، الصّواب بما⁽⁶⁾ لا يَعْنيك من التَّخطئة في السَّوَال .

السادس : قد أوجب الشّرع ردّ التّحية والسّلام ، ونـدب إلـى التلطّف في الكلام ، فَمَن يؤفك⁽⁾ فقد اقترف الاثّم ، واستحق اللّم ، وأسـاء الادب ، وتجنّب الامّم()، وأشعر بأنه ليس له من الخُلُق

وتتمخّل في رأيي أوضع من اختيار المحقق : « أن تحمل » . وفي اللغـة . تمحّل احتال فهو متمّحل . وفي ط فقط : «يتحمّل» تحريف .

 ⁽¹⁾ في طبقات الشافعية ١٠/ ٥١ : «أن تحمل ، مكان : «أن تتمحل ، وفي
 هامش التحقيق ذكر أنه في «ج ، ك » «تتمحل ، وآتينا ما في المطبوعة »
 وتتمحل في رأيي أوضح من اختيار المحقق : «أن تحمل » . وفي اللغة .

⁽٢) في طبقات الشافعية ١٠/ ٥١ و في كان لو اشتغلت بعدما يعنيك ، بالعين

 ⁽٣) في طوالنسخ المخطوطة : « وتطبيق بفضل » تحريف ، صوابه من طبقات الشافعية ١٠/ ٥٠

⁽٤) في طبقات الشافعية : « عماً » مكان : « وبما »

⁽٥) في طبقات الشافعية : « فمن زوى عنه » مكان : « فمن يؤفك»

⁽٦) الأمم ـ القصد

خَلاق^(١)، ولم يرزق متابعة مَنْ بُعِث لتتميم مكارم الأخلاق.

السابع :أنه أعرض عن الجواب، وزعم أنه من بنات خلع عليهنّ الثياب فإن كان حقًا فلا رَيْبَ في أنّها تكون ميّنة أو بالية ، ومع هذا أن ينبش عنها، أو أن يُتب مثلها، فَنَرى ما هيه؟

الثامن: أن السَّوّال لم يُخَصّ به مخاطَبٌ دون مخاطب، ، بل أورد علسى وجمه التّعميم والإجمسال ، مَرْعيًّا فيه طريق التّعظيم، والإجلال ، مُوجَّهاً إلى مَن وُجَّه إليه .

ويقال: مِصْداقُ أنت من أدلاء الهدى،ومصابيح الدُّجا فَأتَى رأى نفسه أهلاً للخطاب ، معينًا للجواب ؟

وهلاً درأه ^(۱۲) عن نفسه ـ معرفةً بقنْرْهِ ، وعِلْماً بِغُوْره ، ومحافظة على طَوْره ـ إلى من هو أجلّ منه قدراً ، وأنور بدراً ، في هذه البلدة من زعماء التّحرير ، وفحول النّحارير^(۱)، الذين لا يفوتهم سابق ، ولا يَشُقَّ غبارهم لاحق .

وإن كان لا يرى فوقه أحــداً ، فإنــه لَلْعَمهُ والعَمى ، والحماقةُ

⁽١) خلاق = نصيب .

 ⁽۲) في ط والنسخ المخطوطة : « مصدق » بالميم صواب من طبقات الشافعية ١٠١/١٠

⁽٣) في طبقات الشافعيّة : « ردّه »

 ⁽٤) في طبقات الشافعية : وفحولة العلماء النحارير »

العُظمى ، وما لداءالنّوك (١٠من دواء ، وليس لمـرض الجهـل (١) من شفاء .

التاسع: البليغ من عُدَّت هفواتُـه، والجَـوادُ من حصـرت عَـرواتُه. / وأمّا من لا يأمن مع الدّعدعة (٢) سرعة (١) العِثار، ويحتـاج إلى من يقود عصاهُ، في ضَرَّه النّهار، فإذا سابق في المضار العَّتُق (١) الجياد، وناضل عند الرّهان ذوي الأيدي الشّداد، فقد جعـل نفسه سُحْرةٌ للسّاخـرين، وضُحْكةٌ للضّاحـكين، ودريَّة (٩) للطّـاعنين، وغرضاً لسهام الراشقين.

العاشر : أظنك قد غرك رَهْطٌ احتفُوا من حَوْلِك ، وألقوا السّمع إلى قولك ، يصد قونك في كل هذر ، ويصو بونك في كل ما تأتي وتَذَر ، ولم تُمْن (٢ بقراع الأبطال اللّهاميم ، ولم تُدْفع إلى جدل مجادل مماحك (٣) ، يَعْرُكك عَرْك الأديم ، فَطَنَتْ بَفسك الظّنُون ، ورسخ في دماغك هذا الفنَّ من الجُون ، ولم ترزق أديباً ، ولا ناصحاً ليبياً .

⁽١) في طبقات الشافعيّة ٢/١٠ : « القول ، مكان : « النوك ، والنوك : الحمق

⁽٢) في طبقات الشافعية : « الجهل المركب »

⁽٣) في اللغة : الدعدعة : المشي في بطء

⁽٤) في طبقات الشافعيّة : « سوء العثار»

 ⁽٥) في القاموس : عتق كضرب وكرم فهو عتيق ، وعتق الفرس : سبق فنجا .

⁽٦) في القاموس : « درى » : الدّرية : لما يتعلّم عليه الطعن .

⁽٧) في طبقات الشافعية : « ولم تمر » بالراء ، وما في الأشباه أوضح .

^(^) في طبقات الشافعية ١٠/١٠ : « ولم تدفع إلى مماسك يعركك،

٦٦٣ = فما كُلَّ ذي نُصْح بمؤتيك نُصْحة في وما كلِّ مُؤْت نُصْحَه بلبيب(١)

فها أنا أقول لك قَوْلَ الحقِّ الـذي يأتي (١) في غَيْرةِ (٣) نفس أبيّة ، ولا يَصْرُفُني عنه هويّ ولا عصبيّة ، فاقبـل النّصيحـة ، واتّـق الفضيحة ، ولا ترجُّع بعدُ إلى مثل هذا ، فإنه عارٌ في الأعقاب ، ونارُّ يوم الحساب ، هداك الله وإيانا سبيل الرشاد . انتهي .

⁽١) نسبه الأمير على المغني ١٦٨/١ إلى أبي الأسود الـدؤلي وهــو من شواهــد : سيبويه ٢/ ٤٠٩ ، والهمع والدرر رقم ١٤٧٦

⁽٢) في ط والنسخ المخطوطة : « يأبي » صوابه من طبقات الشافعية

⁽٣) في ط والنسخ المخطوطة . «غير» مكان : «غيره» صوابه من طبقات

الشافعيّة .

[نقد ولد الجار بردي لرسالة العضد]

وقد تصدّى إبراهيم ولـد الجاربردي لنصرة والـده في رسالـة سمّاها :

[السّيف الصارم في قطع العَضُد الظّالم]

فقال، : بسم الله الرحمن الرحيم، الحمدُ لله، وبه نستعين، والعاقبة للمتقين، ولا عدوان إلاّ على الظّالمين ، والصّلاة والسلام على خاتم النّبيين ، وإمام المرسلين ، سيّدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

أما بعد ، فيقول الفقير إلى الله تعالى إبراهيم الجار بُرديّ : بينما كنت أقرأ كتاب الكشّاف في سنة ستين وسبعمائة بين يَديّيْ من هو أفضل الزّمان ، لا بالدّعاوى، بل هو باتفاق أهل العلم والعرفان ، أعني من خصة الله تعالى بأوفر حظ من العلى والإحسان ، مولانا وسيدنا الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام والمسلمين الدّاعي إلى ربّ العالمين ، قامع المبتدعين ، وسيّف / المناظرين ، إمام المحدّثين ، حُجة الله على أهل زمانه ، والقائم بنصرة دينه في سرّة وإعلانه ، بقلمه ولسانه ، خاتمة المجتهدين ، بركة المؤمنين ، أستاذ الأستاذين ، قاضي خاتمة المجتهدين ، بركة المؤمنين ، أستاذ الأستاذين ، قاضي

القُضاة ، تاج الدين عبد الوهاب السّبكي_لاَ زالت رباع الشرع معمورةً بوجوده ، ورياضُ الفضل مغمورةً بجُوده .

٦٦٤ = * ويَرْحم الله عبداً قال آمينا *(١)

إذ^(۱) وصلت إلى قوله تعالى : ﴿ فأتوا بسورةٍ مِنْ مِثْلِـه ﴾ (۱)، فرأيت عند بعض الفضلاء الحاضرين شيئاً من كلام القاضي عَضَدُ الدِّين الشَّيرازي على كلام والدي الذي كتبه على سؤاله المشهور عن : الفَرْق بين : ﴿ فأتوا بسورة كائنة عمن مثل ما نَزَلنا، و﴿ فأتوا من مثل ما نزلنا بسورة».

فاخذته منه رجاء أن اطّلع على بدائع من رموزه ، وودائع من كنوزه . فوجدته قد فطيم عن ارتضاع أخلاف (*) التّحقيق . وحوّم عن (*) الاغتراف من بحر التّدقيق ، جعل الايراد عناداً ، والمنع ردْعاً *)، والرّد

پيا رب لا تسلُبني جُها أبدأ *

ونسبه صاحب اللسان : ﴿ أَمَنَ ﴾ إلى عمر بن أبي ربيعة . (٢) ﴿ إذْ ﴾ جواب : ﴿ بِيغَا ﴾ في قوله : ﴿ بِيغَا كنت أقرأ الكشاف ﴾

⁽١) عجز بيت صدره :

⁽١) لا إد الجواب . « بينا » في قوله : « بينا كنت افرا الحد. (٣) المقدة / ٣٢

⁽٤) في ط: (فأخذتُ، والتصويب من طبقات الشافعيَّة ١٠/١٠

⁽٥) الخلف: حلمة ضرَّع الناقة ، وهو للناقة كالضرع للشاة

 ⁽٦) في طوالنسخ المخطوطة : « على » والتصويب من طبقات الشافعية

⁽٧) في طبقات الشافعية : « ردًّا » وما في الأشباه أوضح .

صداً ، والسؤال نضالاً ، والجواب عتاباً^(۱۱)، فركب متن عَمْياء ، وخَبط خَبُّط عَشْواء ، وقال ما هو تَقَوَّل وافتراء ، وكلام والدي عنه بَراء ، كأنّه طُبع على اللّقاء^(۱۱)، أو جبل طينته من المراء ، فمزج الشَّهد بالسّم ، وه أكل الشّعير وذَمّ » ، فأضْحكُت حُركة الهمة في استيفاء القصاص ، فكتبت هذه الرّسالة المسماة : (بالسيّف الصارم في قطع العَضُدُ الظالم) .

ولأجازيته عن حسناته العشر بامثالها ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَمَنَ النَّصَرَ بَعَدُ ظُلْمِهُ فَاوَلْتُكَ مَا عَلَيْهِم مِنْ سَبِيلٍ ﴾ (1)، وقال تعالى ﴿ وَالجُروحَ قِصَاصٌ ﴾ (9)، وجراحة اللّسان أعظه من جراحة السّان :

 ⁽١) في طبقات النسافعية : (غياب) وفي الهامش (هكذا في المطبوعة ، والكلمة في : ج ، ك ، بهذا الرسم من غير نقط ولم نعرف صواجا ، وفي الأشباه : (عتاباً ، ولا إشكال فيها لوضوحها .

 ⁽٧) في طوالنسخ المخطوطة : (اللقا) بالقاف ، وفي طبقات الشافعية :
 (اللّقاء » .

 ⁽٣) في طبقات الشافعية ١٩/١٠ و فاضحت ، وفي الهمامش : « هكذا في الأصول ولم نعرفه ، وجاء في ج ، ك : « حرك ، وأثبتنا ما في المطبوعة ، ولم نهتد إلى صوابه » .

وما جاء في ط وبعض النسخ المخطوطة لا لبس فيه ولا غموض ، ففي القاموس : و ضحك » : ضحك الرجل : فزع ، والسحاب : برق . هذا وفي بعض النسخ المخطوطة : و فأصحت ، بالصاد وهذا قريب مما جاء في طبقات الشافعية

⁽٤) الشوري / ٤١ .

⁽٥) المائدة / ٥٤

قال الشاعر:

جراحات السّنانِ لها النّامُ ولا يلتام ما جَرَح اللَّسانُ (١)

وقال آخر :

وبعض الحِــلْـم عــند الجَهُــل للذلــة إذعان^{٢١} وفــي الشــر نجـــاةً حِــــينَ لا يُنجِيك إحسان/ [٣/٣٠ وقال آخر:

> لا تطمعوا أن تُهينونـا ونُكْرِمكُم وان نكفً الأذَى عَنْكُم وتُؤْذُوناً (٢) وأسأل الله التوفيق ، وبيده أزمة التحقيق .

> > أقول : أيها السائل ـ رحمك الله ـ

أمّا قولك في الجواب: إنه كلام تَمُجُّه الأسماع ، وتَثْفِرُ عنه الطّباع ، إلى آخره ، فنقول بموجبه ،لكن بالنسبة إلى من كانت حاسّه غير سليمة ، أو سَدَّ عن الإصاخة إلى الحق سمعه ، وأبى أن ينطـق بالحق لسائه .

 ⁽١) انظر البيت في البيان والتبيين ١٦٧/١ ، والعقـد الفـريد ١٤٥/٣ ،
 ٨١/٣ .

⁽٢) للفند الزماني . انظر شرح ديوان الحماسة ١/ ٣٨

 ⁽٣) نسب في شرح ديوان الحماسة للموزوقي ٢٢٤/١ إلى الفضل ابن العباس بن عتبة .

المعاندين : ﴿ وَقَالُوا قُلُوبِنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا تَدْعُونَا إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقُرُّ ومن بَيْنِنا وَبْينِك حجابُ ﴾(١).

وقولك : كم عُرِض على ذي طَبْع سليم ، وذِهْن ِ مستقيم فلـم يفهم معناه ، ولا فَطِن لموجبه ومقتضاه ، فإن الطبع السليم مَنْ يُدْرِك اللَّمحة،وإن لَطُف شأنُها ، ويتنبه على الرَّمـزة وإنْ خَفِي مكانهـا ، ويكون مُسْتُرْسِلَ الطَّبيعة منقادَها ، مُشْتَعِل القريحة وقَّادهــا ، ولكنــه كان(١) مثلك كزًّا ، جاسياً(١) ، وغليظاً جافياً ، غير دار بين(٤) بأساليب النظم والنثر ، غير عالمين كيف يركّب الكلام ويؤلّف ، وكيف ينظـم ويُرْصف : « أم تحسب أن أكثرهــم يسمعــون أو يعقلــون إنْ هم إلاً كالأنعام بل همم أضل سبيلاً ،(٥).

أما سمعت قول بعض الفضلاء:

على نَحْتُ القوافي من معادنها _وما على إذا لم تفهم البَقَرُ (١) (١) فصلت / ٥

 ⁽٢) في طبقات الشافعيّة ١٠/٦٠ : « ولكنهم كانوا »

⁽٣) في القاموس : جسا جُسُوًّا : صَلُّك .

⁽٤) في ط وطبقات الشافعية: «دارين»مكنان: «دارين»و«داربين»أنسب للمقام، ففي اللغة: درب الرجل فهو درب من باب: تُعِب، والاسم: الدرّبة، وقد يقال: دارب في اسم الفاعل، وقال ابن الأعرابيُّ : الدارب : الحاذق بصناعته ودربته .

⁽٥) الفرقان / ٤٤

⁽٦) للبحتري ، ورايته في الديوان ٢/ ٩٥٥ : على نحبت القوافي من مقاطعها ومــا على إذا لم تفهـــم البقرُ

أو نقول: فرضنا أنهم كما زعمت ذُوو فَهُم سليم، وطبع مستقيم، لكنّهمما اشتغلوا بالعلوم حق الاشتغال فأين هم مِنْ فَهُم هذا المقال؟ أما سمعوا قول من قال:

لوكان هذا العِلْـم يُدْرِك بالمُنى ماكان يَبْقى في البـريَّة جاهِلُ وقول الآخر:

لا تَحْسَب المَجْد تَمْراً أنت آكلُهُ لن تَبْلُغَ المَجْدَحتَى تَلْعَق الصَّبرا"

ومع أن أمشال هذه الغـوامض كمـا نبّـه عليه الزّمخشــريّ لا يكُشيفَ / عنها من الـخاصة إلاّ أوحَدُهم ، وأخصُّهم ، وإلاّ واسطتهم [٣/ ٥٤ وفَصُّهم٣٠.

وعامتُهُم عساةً عن إدراك حقائقها بأحداقهم ، عناةً في يد التقليد الله كله معانة على التقليد الله كله كله بعض التقليد الكلام متفاوتة ، فإن مقام الإيجاز يباين مقام الإطناب والمساواة ، وخطاب الذّكي يباين خطاب الغيي ، فكما يجب على البليغ في موارد التفصيل والإشباع أن يُقصل ويشبع ، فكذلك الواجب عليه في خطاب الإجمال والإيجاز أن يُعْطِل ويوجز .

⁽١) انظر نوادر المخطوطات ٢/١٥٧

 ⁽٢) فص الأمر ، مفصله . وفي بعض النسخ المخطوطة : (وفضلهم » مكان :
 (فصهم » ، تحريف .

⁽٣) في ط: (المتغلبين، مكان: (التقليد، صوابه من النسخ المخطوطة

أنشد الجاحظ

يَرْمُون بالخُطبَ الطُّوال وتارةً وَحْي الملاحِظ خِيفَة الرُّقباءِ (١)

وأئمة صناعة البلاغة يرَوْن سلوك هذا الأسلوب في أمشال هذه المقامات من كمال البلاغة ، وإصابة المَحَزَّ .

فنقول : إنما أوجز الكلام ، وأوهم المرام ، اختباراً لتنبهك ٣) أو مِقْدار تنبَّهك ، أو نقول : عدل عن التصريح احترازاً عن نسبة الخطأ إليك صريحاً، والعدولُ عن التَّصريح باب من البلاغة يصار إليه كثيراً وإن أوْرَث ٣ تطويلاً .

ومن الشوّاهد لما نحس فيه _ شهادة غير مردودة _ روايةً صاحب « المفتاح ؟ ⁽⁴⁾ عن القاضي شريح : « أن رجلاً أقرّ عنده بشيء ثم رجع يُنكر فقال له شريح : « شهد عليك ابن أخست خالك » ، آشر شريح التطويل ليعدل عن التصريح بنسبة الحماقة إلى المُنكير ، لكون الإنكار بعد الإقرار إدخالاً للمُنتَّى في ربقة الكذب ، لا محالة .

⁽١) انظر البيان والتبين ١/ ٤٤ ، ١٥٥ ، ونسبه لأبي دؤاد الإباديّ

⁽٢) في طبقات الشافعية : « لتنبيهك »

 ⁽٣) في طوالنسخ المخطوطة : « أردت » مكان : « أورث » والتصويب من طبقات الشافعية .

⁽٤) هو كتاب : «مفتاح العلوم» للسكاكيّ وهو كتاب مشهور في علـم البــلانة وانظر النص ٩٧ (باب علم المعاني)

00 / 47

وأما قولك : ثانياً ، فَسَره بما لا يَدُلُ عليه بمطابقة ، ولا بتضمّن ولا بالتزام . ثم نقول حاصله كذا ، فنفيت أولاً الدلالات ، ثم أثبت ثانياً له معنّى ، وذَكرْته ، فأتت كاذب ، إمّا في الأول أو الثاني .

وأيضاً: قد قلت أولاً : إنه كهذيان المحموم، ليس له مفهوم، ثم قلت : حاصله كذا فقد أدخلت عنقك في ربَّقة الكذب، اتّق الله، فإن الكذبَ صغيرة، والإصرار عليها كبيرة، والمعاصي تجرّ إلى الكفر، قال الله تعالى : (ثم كان عاقبة الذين أساؤوا السُّواَى أنْ كُذَبُوا بآيات الله ﴾ (١) . /

ثم إن قولك : حاصله أن ثبوت أحدِ الأمرين ههنا متحقّق ، وإنما التَّردُ في التّميين ، فحقيق أن يسأل عنه بالهمزة مع أم دون هل مع أو ، فإنه سؤال عن أصل النّبوت ، يوهم أنك الذي استنبطت هذا المعنى من كلامه وفهمته منه ، وليس كذلك ، بل لَمّا بلّفك هذا الجواب بقيت حائرةً مليًّا لا تفهم مراده (الله) ، ولا تعلم معناه ، وكنت تعرضه على من زعمت أنهم كانوا ذا طبع سليم ، وفهم مستقيم فما فهموا معناه ، ولا عشروا على مراده (الله فصرت ضُحْكة للضاحكين

⁽۱) الرّوم / ۱۰

⁽٢) في طبقات الشافعية ١٠/١٠ : « مؤداه »

⁽٣) في طبقات الشافعية : « مؤداه »

فلما حال الحولُ ، وانتشر القول ، جاء ذلك الإمام الألمعيّ ، أعني الشيخ (أمين الـدَّين حاجي ددا) ، وتمثّل بين يدي والـدي ، وقال كما قلت :

أفيضـوا علينـا من المـــاء فيضاً فنحــن عطـــاش وأنتُــم ورودُ فقرأ عليه قراءة تحقيق ، وإتقان وتدقيق ، فلما كشف له الوالد الغِطاء ظهر له أن كلامك كان كسرَاب بقيعة بحسبه الظمّان ماء ، فجاء

العِطاء طهر له أن كارمك كان كسراب بهيعه بحسبه الطمان ماء ، فجاء أليك وأفرغ في صِماخيك() ، وأقر عينيك ، فكان من الواجب عليك ، أن تقول : حاصله كذا على ما فَهِمْتُهُ من بعض تلامذته ، لأن لا يكون انتحالاً ، فإن ذلك خيانة ، والله لا يحيّ الخالنين .

فإن كابرت وجعلتني من المدّعين ، فقل : فأت به وإن كُنت من الصادقين .

فقلت: أما بالنسبة إلى الآخرة فكفى بالله شهيداً بيننا وبينكم ،
وأما بالنسبة إلى الدنيا ففضلاء « تبريز » فإنهم عالمون بالحال ،
عارفون بالأمر على هذا المنوال ، ولهذا ما وسعك أن تكتب هذه
الهذيانات ، وأنت في « تيشريز » مخافة أن تصير هزأة للساخرين
وضُحُكة للناظرين ، بل لمّا انتقلت إلى أهل بلير لا يدرون
ما الصحيح؟ تكلّمت بكل قبيح لكن وقعت فيما خِفْتَ منه.

 ⁽١) صما خيك : مثنى صياخ . وصياخ الأذن : الحرق الذي يففي إلى الرأس وهمو السمع ، وقبل : هو الأذن نفسها ، وجمعه : أصيمخة كسسلاح واسليحة .

وأما قولك : ثالثاً : لا نسلّم تحقق أحد الأمرين حقيقةً إلى آخر ما قلتم فكلّه مخالف للظّاهر ، والأصل عَدَمُه ، وتحقيق الجواب فيه يظهر مما أذكره في آخر الجواب الرابع .

وأما قولك : رابعاً إنّ أو هذه هي الإضرابية ، أفهذا باعـك في الوجوه / الإعرابية ؟

فنقول: أوّلًا لا شك أنك عند تسطير هذا السؤال، ما خطر لك هذا بالبال، بل لما اعترض عليك تَمُحّلت هذا بالقال؟

وثانياً : العيثال الذي ذكرته غيرٌ مطابق لكلامك ، لو فرضنا أنه من كلام الفصحاء.

وثالثاً : أنه لا يستقيم أن تكون « أو » في كلامك لللإضراب لفوات شرطه، فإن إمام هذا الفن سيبويه إنما أجـاز « أو » الإضرابة بشرطين .

أحدهما : تقدم نفي أو نَهْي .

والثامن : إعادة العامل نحو ما قام زيدٌ ﴿ أَوَ ﴾ ما قام عمرو ، ولا يَقُمُ زيد «أولا » يقم عمرو.ونقله عنه ابن عصفور هكذا مذكور في : « مغنى اللبيب من كتب الأعاريب ٣٠٠ .

⁽١) في طبقات الشافعية : ٢٠/١٠ ﴿ المقالِ ﴾

⁽٢) انظر مغنى اللبيب ١/٦٧

ثم قال مصنفة ابن هشام المصري : وبيما يؤيد نقل ابن عصفور أن سيبويه قال في و ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً ؟(١) : ولو قلت و أو » لا تطع كفوراً انقلب المعنى ، يعني يصير إضراباً عن النهي الأول ، ونهياً عن الثاني فقط. انتهى، فلا يمكن حمل و أو » في كلامك على الإضراب ، فظهر مَنْ القصير باعه في علم الإعراب ؟

أمثلك يُعرَّض بهذا لِمنْ كان أدنى تلامذته فارساً في علم الإعراب، مقدماً في حملة الكتاب، لكن نحوك انحصر في والمجمَّل، (٣) الذي صنف لِصَبِّيان الكُتَّابُ (٣) وحرمت من الكنوز التي اودعها سيبويه في هذا الكِتاب(٤)

ثم على تقدير اتيان و أو 4 للإضراب مطلقاً كما دهب اليه بعضهم لا يندفع الإيراد ، لأن من شرط ارتفاع شأن الكلام في باب البلاغة صدوره من بليغ, عالم بجهة البلاغة ،بصير بطرق حُسن الكلام،وأن يكون السامع معتقدًا أن المتكلم قصد هذا في تركيبه عن عِلْم منه، لا أنه وقع منه اتفاقاً بلا شعور منه، فإنه إذا أساء السامع اعتقاده

⁽١) الإنسان ٢٤ . وانظر سيبويه ٢/ ٤٨٩ .

 ⁽٢) المقصود بالكتـاب هو: موضع التعليم، وقـد شاعت هـذه اللفظة في هـذا
 المعنى

وفي القاموس. المكتب كَمَقْعد: موضع التعليم، وقول الجـوهريّ الكُتّـاب والمُكتَب واحد: غلطً».

⁽٣) الجمل: يقصد كتاب الجمل لعبد القاهر الجرجاني "

⁽٤) في طبقات الشافعيّة : « في الكتاب ، بدون : « هذا »

بالمتكلم ربما نسبه في تركيبه ذلك إلى الخطأ، وأنزل كلامه منزلة ما يَليقُ به منِ الدرجة النازلة.

ويقال : إن هذأ الواقع كان أحمد الأسبباب التي دعته إلى استخراج علم النّحو ، فأمر أبا الأسود الدؤلي بذلك . ولا شك أنه يقال: تَوفَى على البناء للفاعل ، أي أخمد ، وحينشد يكون كنماية عن مات بمعنى : أن الميّت أخذ بالتّمام مُدّة عمره فمات ، فالمتَوفَى هو الميت بطريق الكناية .

ويقال : تُوفَّى على البناء للمفعول أي أخيـذ روحُـه ، وحينشـذ يكون المبَّت هو المُتَوفَّى حقيقة والمتوفِّى هو الله .

ولما سأل من هو من الأوساطين على (٢) عن الميت بلفظ المتوفَّي الذي من تركيب البلغاء أجابه بما يليق به أنّ المتوفِّي هو الله تعالى ،

(١) هو سراج الدين يوسف بن أبي بكر أبو يعقوب السكاكي الخوارزي المتوفي 1٢٢ هـ . له ترجمة وافية في كتاب « مناهج بلاغية » للدكتور أحمد مطلوب /

وانظر النص في ص ١٢٢ .

(٢) في نسخ الأشباه « بخطأ إما »

(٣) في طبقات الشافعية ٦٨/١٠ : من عليٌّ كرَّم الله وجهه _

وفيه بيان أنه يجب أن يقول : من المُتُوفَّى ؟ بلفظ اسم المفعول الذي يليق به كما تقول الأوساط لأنه يحسن^(١) الكناية .

وإذا سمعت ما تَلُونا عليه ، وتأملت المقصود من إيرادنا هذا الكلام عليك تتيقُّنُ^(٢) الجواب عن الثالث ، والرابع في ذهنك اليقين الجليّ .

وأما قولك: خامساً هب هذا خطأً صريحاً، أليس المقصود هنا كالصبح فما كان لو اشتغلت بالجواب ؟

فنقول : الجواب عليه من وجهيــن :

أحدهما: أن الأئمة قد صرحوا بأنه لا يُكْتُب على الفتوى إلا بعد تصحيح السؤال .

والثاني: أنه يحتمل أن يكون قد أحسن الظن في حقّك بأن مثل هذا لا يخفى عليك ، ومع هذا يكون قد خطر له أنك قد فعلت هذا امتحاناً ، هل يتفطّنُ أحد لتركيبك أم لا ؟ فعلى هذا كيف يتعدّى عن التنبه على المقصود؟ .

وأما قولك : سادساً : قد أوجب الشرع ردّ التّحيّة .

فالجواب أيضاً عنه من وجهين :

أحدهما ؛ أنَّ الواجب هو الرَّدُّ لاالكتابة، فيتحمل أن يكون قد ردُّ

⁽١) في طبقات الشافعية : « لا يخشى »

⁽٢) في طبقات الشافعية : « تتنفّس » مكان : « تتيقن » في الموضعين

بلسانه وما كنّب ، وما أعرف أحداً من الأصحاب قال بوجوب الكتابة، أو ما سمعت ما أجاب به الفضلاء عن « المزنى ، حيث قيل: إنه لم يكتب أول «المختُصر»: /بسم الله الرحمن الـرحيم _

الثاني - أنك زعمت في الوجه الثامن أنك ما خصصته بالسؤال ، بل أوردت^(١) على وجه التعميم والإجمال .

فنقول حينئذ : لا يجب عليه بعينه ردَّ السَّلام بل عـلى واحد لا بعينه ، لكن أعذُرُك في مسألة ردّ التحية ، لأنك في الفقه ما وصلت إلى باب الطّهارة ، فكيف بمسائل تذكر في أواخر الفقه ؟

وأما قولك سابعاً : زعم أنه من بنات خلعَ عليهن الثياب .

فالجواب عنه : أن الزعم قول يكون مظنة الكذب ، وما ذكره من الحق ً الأبلج . ومن ُ ظن خلاف ذلك فقد وقع في الباطل (" ، لأن مراحق ً الأبلج . ومن ُ ظن خلاف ذلك فقد وقع في الباطل (" ، لأن مراده ببنات خلع عليهن الثياب نتائج فكره التمي انتشرت في البلاد « كشرح المنهاج » و « المصباح » « وشرح التصريف » و «اللباب » و «حواشي شرح المفصل » و « المفتاح » و « حواشي شرح السنة » و « «حواشي الكشاف » و « المطالع » و « شرح الاشارات » وغير ذلك مما يطول ذكره .

⁽٢) في طبقات الشافعية : « الباطل اللجلج».

لأن قولُ العالم لا يموت ولو مات العالم ، ولهذا يحتج به . قال^(۱) بعضهم: العلماءُ باقون ما بقي الدّهر، أعيانهم مفقودة، وآثـارهم في القلوب موجودة.

وقولك : مصداق كلامه : أن ينبش عنها : (١) ما هيه ؟

قلت : الحذر الحذر فإنها نار حامية .

وقولك : أو يأتي بمثلها فترى ماهيه .

قلت ، نعم لكن بشرط أن تنزع من صيماخيُّك صيمام الصّمَم حتى أفرغ فيهما شيئاً من مباحث الحيكم .

فأقول وبالله التوفيق : مما ذكره والدي في الفَرق:أن صاحب « الكشاف » إنما حكم بأن قوله : « من مثله » إذا كان صِفةَ سُورة يجوز أن يعود الضمير إلى « ما » وإلى « عبدنا » .

و إن كان متعلقاً بـ ﴿ فَاتُوا ﴾ تعيّن أن يكون الضمير للعبد ، لأنه إذا كان صفة فإن عاد الضمير إلى ﴿مَاهِ٦٣ تَكُون ﴿مَنَهُ^٤ زَائدةَكماهو

⁽١) في طبقات الشافعية : « أما قال » بهمزة الاستفهام .

 ⁽۲) في طبقات الشافعية : فنرى ماهيه » ، وقد سقطت كلمة : « نرى » والموقف يجدّدها .

⁽٣) من قوله تعالى : « مما نزلنا على عبدنا » البقرة / ٣٣

⁽٤) في قوله تعالى : « من مثله »

مذهب الأخفش في زيادة « مِن » / إذا السعنى حينئذ فأتوا بسورة مِثْلِ [٣ / ٥٩ القرآن في حُسُّن النَظم، واستقامة السعنى ، وفخامة الألفاظ، وحزالـة التركيب .

ولبس النظر إلى أن يكون مِثَل بعض القرآن أو كلَّه ، بل لاوحه لهذا الاعتبار . ويؤيده قوله تعالى في موضع آخر : « فأتوا بسورة مِثْلُه وادْعُوا من استطعتم مِنْ دون الله " وقال تعالى في موضع آخر ﴿ فأتوا بِعُشْرِ صُور مِثْلُه بُو فلا تكون « مِنْ » للتبعيض ولا ابتدائية ، لأنه ليس المقصود أن يكون مبدأ الإتيان هذا أو ذاك .

وإن عاد الضمير على «عبدنا » تكون مين ابتدائية وهو ظاهر .

وأما إذا كان (من مثله ، متعلَقاً بـ (فأتوا ، فلا يجوز أن تكون (مينُ ، زائدة , لأن حرف الجرّ إذا كان زائداً لا يكون متعلَقاً بشميء ، فتعين أن يكون المعنى: فأتـوا بــــورةٍ من مِشْل عَبدنـا ، وتـكون مِنْ ابتدائية .

ثم قال: أو نقول: إنما قال صاحب « الكشاف »: إن « من مثله » إن كان صفة « سورة » يحتمل عود الضمير إلى « ما » وإلى « عبدنا » لصحة أن يقال: سورة كائنة مِنْ مثل ما نزلنا بأن تكون السّورة بَعْض مثل ما نُزّل، أو تكون بثّل ما نُزّل " .

⁽۱) يونس / ٣٨

⁽٢) هود / ١٣

⁽٣) في طبقات الشافعيّة : ٧٣/١٠ : « ما نزل مبتدأ نزول » وقـد سقطـت : من نسخ الأشياه

ولِصِحَة أن يقول : سورة كاثنة من مِثْـل عبدنــا بأن يكون قد قاله ، ويكون تركيبه ، وكلامه .

وأما إذا كان (من مثله) متعلقـاً بـ (فأتـوا) فيتعين أن يكون عائداً إلى (عبدنا) لاستقامة أن يقال : فأتوا مِنْ مِثْل عَبْدِنا أي من عبد مثله بأن يكون كلامه .

ولا يستقيم أن يقال : فأتوا من عُبْدِ مثل ِ مَا نزَكنا أي من جهته ، إذ لا يستقيم أن يقال : أتى هذا الكلام من فلان إلا إذا كان ذلك الفلان مِمن يمكن أن يكون هذا كلامه ، ويكونَ هذا الكلام منقولاً منه مرويًّا عنه .

وهذا ظاهر ، ولهذا ما بسط الزمخشريّ الكلام فيه بل اقتصر على ذكره. والله أعلم .

وأما قولك ثامناً: إن السوال لم يُخَصَّ به مخاطب دون مخاطب ، فهذا كلام المجانين ، لأنك بَعثْتَ هذا السوال على يد الشيخ علاء الدين البارزي(١٠ إلى خِدْمته ، وطلبت منه الجواب ، لكن لما اشتبه عليك القول أخذت تبدي النزق والقوّل(١٠) ، فتارةً تمنح

⁽١) في طبقات الشافعية : ﴿ الباورْديُّ ﴾

 ⁽٢) في طوالنسخ المخطوطة : (القول) بالقاف صوابه بالعين وانظر طبقات الشافعية : والعول : الظلم

وتخاله صواباً ، وأخرى تردّوتظنه جواباً ، أما تستحي من الفضلاء الذين كانوا متطلّمين على هذا الحال ، ولقد صدق رسول الله/ صلىالله [٣/ ٢٦٠ عليه وآله وسلم حيث قال : ﴿إن مما أدرك النـاسُ من الـكلام النبـوة الأولى : إذا لم تَستّحي فاصنع ما شئت » .

ثم إن الذي يُقضَى منه العَجَبُ حالُك في قلة الإنصاف ، وفَرط الجَور والاعتساف ، وذلك أنّ هذا ما هو أوّلُ سؤال سألته عنه ، بل ما زلت منذ تولّبت القضاء كلاً عليه حيث سيرت غير منفك من اقتباس الاحكام من فتاواه أينما توجهت تسأله عن آية من التفسير ، وينبهك على تصحيح التقرير ، جاش (١) منك الحمية ، فشرعت تجحد فَضْلَه وثنكي سبقه ، هيهات هيهات .

اتسع الخَرْقُ على الواقع *

وقولك راعيت فيه طريق التعظيم والإجلال .

نعم ، هذا كان الواجب عليك لأنك أنت السائل والسائل كالمتعلم، والمسؤول عنه ٢٦كالمعلَّم فالواجب عليك تعظيمه ، وعليه أن يُرشدك وقد فعل ، بأن هداك إلى تصحيح السؤال .

⁽١) في طبقات الشافعيّة : « جاشت » بالتاء

⁽٢) في نسخ الأشباه : « منه » وما أثبته من طبقات الشافعية

وقولك : فأنيّ رأى نفسه أهلاً لهذا الخطاب ؟

قلت: من فضل الله العظيم بأن جعله أستاذ العلماء في زمانه . «أم يحسُدون النّاس على ما آتاهم الله مينْ فَضُلِه فقد آتينا آل إسراهيم الكِتاب والحكْمة وآتيناهُم مُلكاً عظيماً »(١) .

ولقد أحسن بديع الزمان حيث قال:

أراك علىي شفا خطر مهرول

بما أودَعْتَ (١) رأسك من فُضُول ِ

طَلبت على تقدمنا دليلاً

متى احتاج النهار إلى دليل

وقولك : هلاً دراه^(٣) عن نفسه ألى من هو أجلّ منه قدراً ، وأنور بَكْرًا ، فالجواب عنه من وجهين :

الأول: أنك بعثت إليه وسألت عنه فصار كفّرْض العَين بالنسبة إليه؛ فلذا قال: ما حاصله أن السؤال يحتاج إلى التصحيح بالنظر الدقيق؛ ليصير مستحقاً للجواب من أهل التحقيق.

⁽١) النساء / ٥٥

 ⁽٢) في ط: (أدبت، وفي النسخ المخطوطة (آديت، وما أثبته من طبقات الشافعية ٧٣/١٠

⁽٣) في طبقات الشافعية : « فهل لا رده »

في طوالنسخ المخطوطة : « وسألت منه » وما أثبته من طبقات الشافعية .

والثاني : قُلْ لي : مَنْ كان في «تبريز » ذلك الزّمان ممّن يماثله أو يدانيه ؟ /

> وقولك : في هذه البلدة من زعماء التحرير وفحول النحارير، فمُسَلَّمُ ، لكن كلهم أو أكثرهم تلامذته أو تلامذة تلامذته ، وهـذا لا ينكره غبر جاهل مارد ، أو جاحد معانلو ، أو ماكانوا يُهذِيُون(١)إلى دُرر فوائده من كُل فجَّ عميق ، ويتزاحمون على اجتلاب درر مباحثه فريقاً بعد فريق ، وما أحسن قول من قال :

> وجُحود مَنْ جَحد الصّباح إذا بدا مِنْ بَعْدِ ما انتشرت له الاضواءُ

ما دّل أن الفجــر ليس بطالــع.

بل إن عينــاً أنــكَرتُ عَمْياء

وأمــا قولك تاسعــاً : البليغ من عُدّت هفواتــه ، والجَـــواد مَنْ حُصرت عثراته إلى آخر ما هَذَيْـت .

فالجواب عنه: حاشا أن تكون من البلغاء الذين تكون هنواتهم معدودة، أو من الجواد الذي تكون عثراته محصورة؛ فإنك قد عثرت في هذا السؤال والجواب تعثيراً كثيراً كما ترى ولولا دَعَدُعتنا (٢) لك لبقيت عاثراً أبداً.

 ⁽١) في ط: «يهدون» وفي بعض النسخ المخطوطة: «يهدبون» وفي نسخة المتحف البريطاني: «يذهبون» والتصويب من طبقات الشافعية، ففي القاموس: هذب هذباً وهذابة: أسرع كأهذب، وهذب.

 ⁽٢) الدعدة : هي دعاء للعاثر أن ينتعش . انظر اللسان : « دعم » والمراد : لولا
 دعاؤنا لك بأن تقوم من عثرتك وتنتعش لبقيت عائراً أبداً

وقد قيل :

لحي الله قومـــاً لم يقولــوا لعاثر ولا لابْن عُمِّ كبّه الدَّهــرُ دَعْدُعَا^(۱)

بل أنت مثل ما قال الشاعر:

فُضولُ بلا فَضُل وسِنٌّ بلا سنــأ ١٦)

وطولٌ بلا طولٍ وعَرضٌ بلا عِرْض

وأما قولك عاشراً: أظنك قد غرَك رْهطُ احتفوا^(٣) من حولك، وألقوا السمع إلى قولك، إلى الآخر.

فالجواب : أنّ هذا ظنُّ فاسد قد نشأ من سوء فهمك،وخطأ قاسك ، لأنك قسته على نفسك .

والأمر على عكس ذلك ، لأنك قد رَكَبْت الشطط والأهدوال ، وبذلت العمر والأموال ، حتى اجتمع عندك جمعٌ من الفَسقَة الجُهّال ، لا يعرفون الحرام من الحلاًل ، ولا يميّزون الجواب عن السؤال ، يعظمونك في الخطاب ، ويصدّقونك في الغياب ، يمثّلونك ٣ / ٢٦٢] بذوي الرقاب / فقل بالله قولاً صادقاً ، هل تقدمت في مدة حياته في مجالس الندريس وجلّق المناظرة ؟ وهل عليك للعلم جمال وأبهة ؟

⁽١) انظر اللسان : « دعع »

⁽٢) في النسخ المخطوطة : « سنن » بنونين ، تحريف

⁽٣) في طبقات الشافعية : « قد احتفوا » بزيادة : « قد »

أو ما كنت بالعامة مشتبه، وبالأتواك مُقْتَلِه (١). يجرّونك (١) إلى كلّ بلد سحيق، ويُرمُونك في كل فيج عميق. وهلا سفّهت رأي مخدومك محمد بن الرشيد، وزير السلطان أبي سعيد، حين بنس باسمه المدرسة الحجريّة، في الربّع الرّشيدية ، وحضرت بين يديه يوم الإجلاس صامتاً كالبُرمة عند الهراس (١) ، وفقد الحواس، وكنت كالوسواس الخناس، الذي يُوسوس في صدور الناس ، فنعوذ بالله من أمثالك من الجنة والناس .

وأما الذين اجتمعوا عندوالدي واشتغلوا عليه وتمثلوا بين يديه، فهم العلماء الأبرار ، والصلحاء الأخيار ، بذلوا له الأنفس والأموال .

منهم الإمام الهمام الشيخ شرف الدين الطيبي شارح الكشــاف والتبّيان ، وهو كالشمس لا يخنى بكل مكان .

ومنهم الإمام المدقق نجم الدين سعيد شارح (١) « الحاحبية »

- (١) في نسخ الأشباه : « معتده » بالعين ، وما أثبته من طبقات الشافعيّة .
 - (٢) في نسخ الأشباه : « يتخذونك » وما أثبته من طبقات الشافعية
- (٣) الهرس: الدق الشديد . والبرمة : القِدْر ، والجمع ، منها : برام .
- (٤) في طبقات الشافعية ٧٩/١٠: وشارح » شرح « الحاجبية » وقد سقطت كلمة : « شرح » من نسخ الاشباء والحاجبية هي كتاب الكافية، وقد وصفها كشف الظنون مجلد ٣ نهر ١٣٧٧ وما بعده بأنها « مختصرة معتبرة ، مغنية عن التعريف ، وهي دستور هذا الفنز ، إذ بها يعرف أكثر مسائله» وأهم شروحها باللغة العربية شرح رضى اللين محمد بن الحسن الاستراباذي .

انظر ما كتبه عنها المحقق في كتابه : « المدرسة النحـوية في مُصر والشــام في الغرنين السابع والثامن من الهجرة ص ٦٠ وما بعدها .

و (العروض الساخوجية) (١) ، وهو الذي سار بذكره الركبان .

ومنهم النّوران فرج بن أحمد الأردُّبيلي ، ومحمد بن أبي الطيب

 (١) في طوالنسخ المخطوطة : « الساخوجية ، بالخاء . وهذا خطأ تنبه إليه زميلنا محقق طبقات الشافعية ، والأهمية تصحيح هذا الخطأ أنقل ما كتبه الزميل في هامش التحقيق بنصه لفائدته :

قال : وفي المطبوعة ، و السائموجية ، وفي ج وك : السساوجية وكل ذلك خطأ ، والصواب : والعروض الساوية ، ويقال : عروض الساوي ، قصيدة لامية ، وتسمّى القصيدة الحسناء في العروض والقوافي نظمها صدر المدين محمد بن محمد الساوي

انظر مفتاح السعادة ٢١٧/١ ، وكشف الظنون ١٩٣٦ ، وذكراًن من شروح هذه العروض شرح نجم الدين هذا ، وسهاًه : نجم الدين سعيد بن محمد السعدي .

ومن هذا الشرح نسخة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربيّة برقم (١٣) عروض . فهرس المخطوطات المصوّرة ١/ ٤١٤ ، وجاء فيه اسم الناظم: زين الدين محمد السّاوي ، واسم الشارح : نجم الدين سعيد بن المولى السعيد محمد التبريزي ،

بقي شيء وهو أن ما جاء في النسختين ج ، ك : « السّاوحية ، بحاء مهملة واضحة ، ولو كان الساوجية بالجيم لكان جائزاً ، فإن النسبة إلى ساوه : ساوى ، وساوجيّ . معجم البلدان لياقـون ٣/ ٢٤ ، انظرهـا مش طبقات الشافعة ٧٦/١٠

وأقول : إن ما جاء في نسخ الأشباه : « الساخوجية ، بالجيم يدل على صحة هذه النسبة بناء على إشارة المحقق أنها لو كانت بالجيم لكانت النسبة جائزة ، وعلى ذلك فالساخوجية نسبة إلى « ساوة » . والخطأ فقط في زيادة الخناء في نسخ الأشباه . الشيرازى وهما كالتوأمين تراضعا بلبان ، وأي لبان ، ورتعا من (١) العلوم في عُشْب أخصب من تُعمان (٢)

ومنهم قاضي القضاة نظام الدين عبد الصمد وهو ممن لا يشقُ غبارة، ولا يَخْنى عن غير المعترض مقداره ، فكم لوالدي مِنْ مثلهم من التلامذة في كل بلد ، بحيث إني لو أريد أن أذكرهم ببعض تراجمهم احتاج إلى مجلدات ، فيكون تضييعاً للقرطاس، وتضييقاً للانفاس .

فهؤلاء لَعْمـري رجال إذا أمعن المتأمل فيهم عـرف أن ماءهم يبلُغُ قالتين فلم يُحمل خبثاً.

وقولك فاقبل النصيحة .

فنقول أيها المستنصح لم لا نصحت نَفْسك ، حتى كنّا سَلِمُنا من هذا الهذيان ، أما سمعت قوله تعالى د أتامرون الناس بالبرّ وتَنْسُون أنفسكم ٣٠٠ .

 ⁽١) في طبقات الشافعية : « ورتعاً من أكلاً العلوم في عشب » الخ .

⁽۲) نعيان: إن كانت بضم النون فهي الدّم، وأضيفت الشفائق إليه، وهو الكان الذين بين الجبلين ينبت العشب، فحذف المضاف، وهو شفائق، واكتفى بالمضاف إليه وهو تُعيان. أما إذا كانت بالفتح: نعيان كسحبان فهر واد قرب الكوفة، ووادٍ بأرض الشام قرب الفرات. انظر القاموس: نعم، وو شفق، »

⁽٣) البقرة / ٤٤

وقول الشاعر :

٦٦٥ = لا تَنْــه عن خُلُــق وتأتــي مِثلَــه

عارٌ عليك إذا فعلْت عظيمُ (١)/

فأنت الباعث لي على هذه الكلمات، وإلا أين أنا والبحث عن أمثال هذه الأسرار، والخوض في الجواب عن نتائج قرائح الأخيار.

قال الشاعر:

وما النفس إلا نطفة في قـرارة<٢) إذا لم تُكدَّر كان صفــواً غديرُها

لكن الضرورة إلى هذا المقدار دعتني ، وفي المثل ﴿ لــو ذات سوار لَطَمتني ٣٠٠ .

 ⁽١) في الدرر اللوامع ٩٠/٧، : هذا البيت وجد في قصيدة للأخطل ، وفي أخرى للمتوكل الكناني ، وفي أخرى للأسود الدؤلي . وهذا الأخير هو الصحيح .
 وانظر ذيل ديوان أبي الأسود / ٣٣٣ .

 ⁽٢) في نسخ الأشباه : « في قرارها» مكان في قرارة . وما أثبته من طبقات الشافعية ، والبيت منسوب إلى عهارة بن عقبل برواية « نُطفة بقرارة » وقد ورد في الديوان / ٤٦ ضمن أبيات ثلاثة أولها :

نَبَحَتِم سخطي فعير بحثكم نخيلة نفس كان نصحاً ضميرها كفر من الأخال المداني ٧/ ١٧٤٠ فر ٧/ ١٨٠٧ نام فر فارس الم

⁽٣) في مجمع الأمشال للميدانـي ٧/ ١٧٤ وفي ٢٠٣/٢ : « لـو غـير ذات سوار لطمتني »

وقال الشاعر :

فَنــكّب عنهُــمُ دَرْءَ الأعادي وداووا با لجُنـون من الجنُون ِ(١)

ثم إني استغفر الله العظيم الذي لا اله إلا هو الحيّ القبّوم ، غفار اللذوب ستار العيوب، وأتوب اليه، وأحلف بالله العظيم إن القاضي عضد الدين ما كان يعتقد في والدي الذي عرّض به في الجواب بل كان مُعظّماً له غاية التعظيم حضوراً وغيّة، وحاشا لِله أن أعتقد أيضاً فيه ما تعرضت له به في بعض المواضع، بل أنا معظّم له معتقد أنه كان من أكابر الفضلاء، وأماثل العلماء. وكذا والدي كان يعظّمه أكثر من ذلك، نَدَم.

إنما يُعْرف ذا الفَض لل على الناس ذُوُوهُ (**). والشيطان قد ينزع بين الأحبة والإخوان .

وإنما كتبت هذه الكلمات استيفاء للقصاص فلا يظن ظان ، اني

وقد ورد هذا البيت ضمن ثلاثة أبيات في الشعر والشعراء لابن قتيبة / ٣٦٦ والبيتان اللذان قبله هيا :

ولا يجيزون من خير بشرً ولا يجيزون من عِلْظِ بلينِ هُـمُ أَخَروا حَمِى الوقِبِي بضرب يؤلّف بـين أشتــاتِ النُّونِ والوقبي: ماءً لبني مالك بن مازن .

⁽٢) من شواهد ابن يعيش ٣/ ٣٨ ، والهمع والدرر رقم ١٢٣٨

محقر له ، فأنه قد يُستُوفى القصاص مع التعظيم ، ويعرف هذا من يعرف دقائق الفقه ،

ثم إني أرجو من كرم الله سبحانه وتعالى أن يتجاوز عنا جميع ما زلت به القدم ، وطغى به القلسم ، وأن يجعلنا ممىن قال في حقهسم « ونزعنا ما في صُدُورِهم من غلِّ إخواناً على سُرر متقابلين (١) » ، والحمد لله رب العلمين .

⁽١) الحِجر / ٤٧ .

رسالة مظفر الدين الشّيرازي في تفسير الزمخشري :«من مثله»

(وهمذه رسالـة في ذلك تأليف صاحبنــا العلامـة مظفـر الــدين الشيرازي) .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أطلع أنوار القرآن ، وأنار أعيان الاكوان ، وأظهر ببدائع البيّان قواطع البُرهان ، فأضاء صحائف الزمان ، وصفائع ببدائع البيّان قواطع البُرهان ، فأضاء صحائف الزمان ، والنسي [٣/ ٦٤ المكان ، والصلاة / والسيّلام على الرسول المنيز ل عليه ، والنبي [٣/ ٦٤ الموحى إليه ، الذي نزلت لتصديق قوله ،وتبين فضله : « وإن كنتم في ريْب مِما نزلناعلى عبّدنا فأتوا بسورة مَنْ مِثله) محمد المؤيد ببينات وحُجج ، قرآنًا عربياً غير ذي عوج ، وعلى آله العظام وصحبه الكرام ما اشتمل الكتابُ على الخطاب ، ورُنَّبت الأحكام في الأبواب .

بينما الخاطر يقتطف من أزهار أشجار الحقائق ريّاها ، ويرتشف من نقاوة سُلافة كؤس الدقائق حُميّاها ، ما كان يقنع باقتناء اللطائف ، بل كان يجتهد في التقاط النواظر من عيون الظرائف إذْ انفتحت عين

النَّظ على غرائب سُور القرآن ، وانطبعت في بُصر الفكر بدائعُ صُور الفُرقان ، فكنت لالتقاط الدّرر أغوص في لجج المعانسي ، وطفقت لاقتناص الغرر أعوم في بحار المثاني ، إذ وقع المحـط علـي آية هي معترك أنظار الأفاضل والأعالى ، ومزدحم أفكار أرباب الفضائل والمعالى ، كُلِّ رفع في مضمارها راية ، ونصب لإثبات ما سنح له فيها آية ، فرأيت أن قد وقع التخالف والتشاجر ، والمنافسة في التّعاظم والتفاخرُ ، حتى إن بعضاً من سوابق فرسان هذا الميدان ، قد تناضلوا عن سهام الشَّتم والهذيان ، فما وقفوا في موقف من المواقف أبداً ، وما وافق في سلوك هذا المسلك أحدُ أحداً ، ثم إنيي ظفرت على ما جرى بينهم من الرسائل، واطّلعت على ما أورد في الكتب من تحقيقات الأفاضل ، فاكتحلت عينُ الفُكر من سواد أرقامِهم(٢)، وانفتحت حدقَّةُ النظر على عرائس نتائج أفهامهم ، فبينما كنت ناظراً بعين التأمّل في تلك الأقوال إذ وقع سنوحُ الذَّهن في عقال الإشكال، فأخذت أحل عقدها بأنامل الأفكار ، وأعتبر ٣) دررها بمعيار الاعتبار ، فرأيت أن الأسرار قد خفيت تحـت الأستـار ، وأن الأجلّـة ما اعتنقوهــا بأيدى الأفكار . فما زلت في بساط الفكر أجول ، وما زال ذهني عن سمت

 ⁽٢) رَفَّم : كَتَب أي من سواد كتابتهم . والرِّقمة أيضاً : الوادي انظر القاموس :
 دقم .

وفي طفقط: « أرقامهم »

⁽٣) في القاموس : عبر : « وعبر الذهب تعبيراً : وزنه ديناراً ديناراً .

التأمل لا يزول ، حتى آنست أنوار المقصود قد تلالات عن أفق اليقين ، وشهد بصحتها لسان الحجج والبراهين ، فشرعت أحقق المرام وأحرر الكلام ، في فناء بيت الله الحرام ، راجياً منه أن لا أزل عن صوّب الصواب ، وأن لا أمل عن الاجتهاد في فتح هذا الباب سائلاً منه الفوز بالاستبصار عمن لا تفتر عين فهمه عن / الاكتحال بنور و التُحقيق ، ولا يقصر شأو ذهنه عن العُروج إلى معارج التدقيق ، فوجدت بعون الله لكشف كنوز الحقائق مُعيناً . ولتوضيح رموز الدقائق فوجلت بعرض العرض على كلّ عالم نحرير ، مورداً ما جرى بين الأجلة عند الطراد في مضمار المناظرة ، وما أفادوا بعد الاختبار بمسبار المفاكرة ، مذيّلاً بما سنح لي في الخاطر الفاتر ، وذهني القاصر متوكّلاً المصمد المعبود ، فإنه محقق المقصود بمحض الفيض والجود .

قال صاحب (الكشاف) عند تفسير قول الله عز وجل : (وإن كُنْتُم في رَيْب ممّا نزلنا على عَبْدنا فأتوا بسورة من مثله) : « من مثله » متعلق بسورة صفةً لها أى بسورة كائنة .

والضمير لما نَزَلنا أو لعبدنا ، ويجوز أن يتعلق بقوله : فأتوا ، والضمير للعبد. انتهى.

وحاصله أن الجارّ والمجرور أعنى « من مثله » إمّا أن يتعلق بـ «فأتوا» على أنه ظرف لغو، أو صفة لسورة على أنه ظرف مستقر. وعلى كلا التقديرين فالضمير في « مثله » إمّا عائد ، إلى « ما نزلنا» أو إلى «عبدنا »، فهذه صور أربع ،جوز ثلاثاً منها تصريحاً ، ومنع واحدة منها تلويحاً حيث سكت عنها، وهي أن يكون الظرف متعلّقاً بـ «فأتوا»، والضمير لما نزلنا .

ولماً كانت علة عدم التجويز خفيةً استشكل خاتم المحققين عضد الملة والدَّين، واستعلم عن علماء عصره بطريق الاستفتاء ، وهذه عبارته نقلناها على ما هي تَبركاً بشريف كلامه :

یا أدلاء الهدی ومصابیح الـدُّجی، حیّاکم الله وبیّـاکم، وألهمنا الحقّ بتحقیقه وإیـاکم. هـا أنـا من نــورکم مقتبس، وبضــوء نــارکم للهُدی مُلتمس، ممتحّنٌ بالقصور، لا مُمْتِحنٌ ذو غرور، ینشد بأطلق لــان ، وأرق جنان .

آلا قل لسكان وادي الحمسى هنيئاً لكم في الجنان الخلود أفيضوا علينا من الماء فيضاً فنحس عطاش وأنتسم ورود

قد استبهم قول صاحب الكشاف ، أفيضت عليه سجال ٢ ٢٦٦] الألطاف/ «من مثله» متعلق بسورة صفة لها أي بسورة كاثنة من مثله، والضمير لما نزلنا أو لعبدنا. ويجوز أن يتعلق بقوله: فأتنو، والضمير للمن خيث جوز في الوجه الأول كون الضّمير لما نزلنا تصريحاً،

وحظره في الوجه الثاني تلويحاً، فليت شعري ما الفرق بين: فأتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا، وفأتوا مِنْ مثل ما نَزَلنا بسورة؟ وهل هذا مُستبعدُ من مثله؟.

فإن رأيتـم كَشفُ الرَّبية، وإماطة الشُّبهـة ، والإنعـام بالجـواب أثبتم أجزل الأجر والنُواب .

ثم كتب الفاضل الجار بُردي في جوابه كلاماً معقداً في غاية التعقيد ، لا يظهر معناه ، ولا يطلع أحد على مغزاه ، رأينا أن إيراده في اثناء البحث يشتت الكلام ، ويبعد المرام فأوردناه في ذيل المقصود مع ما كتب في ردة خاتم المحققين .

وقال العلامة التفتار أني في شرحه للكشاف :

الجواب: أن هذا أمر تعجيز باعتبار الماتى به والذوق، شاهد بأن تعلّق « من مثله »يقتضي (''وجود المثل، ورجوع العَجز إلى أن يؤتى منه بشيء ، ومِثْل النبي صلّى الله عليه وعلى آله وسلم في البشرية والعربيّة موجود بخلاف مثل القرآن في البلاغة والفصاحة .

وأمًا إذا كان صفةً للسّورة فالمعجـوز عنـه هو الإتيان بالسـورة الموصوفة،ولا يقتضي وجود المثل ، بل ربما يقتضي انتفاءه حيث تعلّق به أمر التعجيز .

وحاصله أن قولنا : ائت من مِثْل الحماسة ببيت يقتضي وجـود

 ⁽١) في ط: « يتقضى » بتقديم التاء على القاف .

المثل ، بخلاف قولنا: اثت ببيت من مثل الحماسة . انتهى كلامه .

وأقول: لا يخفى أن قوله يقتضي وجود المثل ورجوع العَجْزُ إلى أن يؤتى منه بشيء يفهم منه أنه اعتبر مِثْل القرآن كُلاَّ له أجزاء ، ورجع التعجيز إلى الاتيان بجزء منه ، ولهذا مشل بقوله : اثبت من مشل الحماسة ببيت ، فكان مِثل الحماسة كتاباً أمر بالاتٍيان ببيت منه على سبيل التعجيز .

وإذا كان الأمر على هذا النمط فلا شك أن الذّوق يحكم بأن تعلّق ٣ / ٢٦٧] « من مثله » بالا_يتيان يقتضي وجود المثل / ورجوع العَجْزُ إلى أن يؤتى بشىء منه .

وأما إذا جعلنا مثل القرآن كُليًا يصدق على كُلّه وبعضه ، وعلى كل كلام يكون في طبقة البلاغة القرآنية فلا نُسلّم أن الـذوق يشهــد بـوجود المشل، ورجوع العجز إلى أن يؤتى منه بشيء، بـل الذوق يقتضي أن لا يكـون لهذا الكُلِّي فـرد غير القـرآن، والأمـر راجــعُ إلى الإتيان بفرد آخر من هذا الكُلِّي على سبيل التعجيز.

ومثل هذا يقع كثيراً في محاورات النّاس ، مشلاً إذا كان عند رجل ياقوتة ثمينة في الغاية قلّما يوجد مثلها ، يقول في مقام التّصلّف : من يأتي من مثل هذه الياقوتة بياقوتة أخرى ، والناس يفهمون منه أنه يدعى أنه لا يوجد فرد آخر من نوعه ، فظهر أنه على هذا التقدير لا يلزمً مِن تعلّق « من مثله » بقوله : فأتوا أن يكون مثل القرآن موجوداً فلا محذور .

وأما المثال المقيس عليه أعني قوله: اثن مِنْ مِثْـل الحماسة ببيت فنقول: هذا لا يطابق الغرض، فإن الحماسة إنما تُطلق على مجموع الكتاب، فلا بُدّ أن يكون مثله كتاباً آخر أيضاً، وحيئنذ يلزم المحذور.

وأمّا القرآن فإن له مفهوماً كُليًا يصدق على كل القرآن وأبعاضه وأبعاض أبعاضه إلى حدّ لا تزول عنه البلاغة القرآنية ، وحينئذ يكون الغرضُ منه المفهوم الكُلِّي وهو نوع من أنواع الكلام البليغ، فرّده القرآن وقد أمر بإتيان فرد آخر من هذا النوع فلا محذور .

قال في شرحه المختصر على التلخيص في معرض الجواب عن هذا السؤال: قلت : لأنه مفتقر إلى ثبوت مثل القرآن في البلاغة، وعلو الطّبقة بشهادة الذوق؛ إذ العجز إنما يكون عن المأتى به ،فكان مثل القرآن ثابتاً لكنهم عجزوا عن أن يأتوا منه بسورة ، بخلاف ما إذا كان وصُفًا للسورة فإن المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف .

فإن قلت : فليكن العجز باعتبار انتفاء المأتى به .

قلت : احتمال عقلي لا يسبق إلى الفهم ولا يوجد له مساغ في اعتبارات البلغاء، واستعمالاتهم فلا اعتداد به . انتهى كلامه . وأقول لا يخفى أن كلامه ههنا مجمل ُليس نصاً فيما قصد به في / ٢٦٨] كلامه / في (شرح الكشاف) ، وحينئذ نقول : إن أراد بقوله : إذ العجز إنما يكون عن الماتيّ به ، فكان مثل القرآن ثابتاً أن العجز باعتبار الماتيّ به مستلزمٌ لأن يكون مثل القرآن موجوداً ، ويكون العجز عن الإتبان بسورة منه بشهادة الذوق مطلقاً فممنوعٌ ، لأنه إنما يشهد الدّوق بلزوم ذلك إذا كان المأتي منه أعني مثل القرآن كلاً له أجزاء .

والتعجيز باعتبار الإتيان بجزء منه كما قررناه سابقاً .

وإن أراد أنه إنما يلزم بشهادة الذوق إذا كان المأتى منه كُلأله أجزاء فهو مُسَلّم لكن كونه مراداً ههنا ممنوع، بل المراد ها هنا أنّ المأتى منه نوعٌ من أنواع الكلام، والتعجيز راجع إليه باعتبار الأمر بإتيان فرد آخر منه كما صورناه في مثال «الياقوته» فتذكّر.

قال المدقق صاحب الكشف في شرحه على هذا الموضع من كلام الكشاف : ويجوز أن يتعلق ب (فأتوا » والضمير للعبد ، أما إذا تعلق بسورة صفةً لها فالضمير للمتنزّل أو للعبد على ما ذكره وهو ظاهر .

و امن، بيانية أو تبعيضية على الأول لأن السورة المفروضة مشل المنزّل على معنى سورة هي مثل المنزّل في حسن النّظم، أو لأن السورة المفروضة بعض المشل المفروض ، فالأول أبلغ، ولا يحمل على الابتداء على غير البعضية أو البيان ، فإنهما أيضاً يرجعان إليه على ما آثر شيخنا الفاضل رحمه الله ، وابتدائية على الثاني .

وأما إذا تعلق بالأمر فهي ابتدائية والضمير للعبد ، لأنه لا يتبين إذ لا مبهم قبله ، وتقديره : رجوع إلى الأول ، ولأن البيانية أبداً مستقرة (ا على ما سيجيء - إن شاء الله تعالى - فلا يمكن تعلقها بالأمر ، ولا تبعيض إذ الفعل حينئذ يكون واقعاً عليه كما في قولك : أخذت من المال . وإتيان البعض لا معنى له ، بل الإتيان بالبعض فتعين الابتداء .

ومثل السورة والسّورة نفسها إن جعل مقمحاً لا يصلحان مبتدأ بـــوجه، فتعيّن أن يــرجع الضّميــر إلى العبد، وذلـك لأنّ المعتبــر في مبدئية الفعل البدء الفاعلي أو المادّي أو الغائيّ أو جهة يتلبّس بها.

ولا يَصحَ واحدُ منها فهذا ما لوّح إليه العلامة، وقد كفيت بهـذا البيان إتمامه . انتهى كلامه . /

> وأقول : حاصل كلامه أنه بطريق السّبر والتقسيم حكم بتعيين مِنْ للابتداء ، ثم بيّن أنَّ مبدئيّة الفعل لا تصح ههنا إلاَّ للعبد فتعيّن أن يكون الضمير راجعاً إليه .

> ولا يخفى أن قوله :ولا تبعيض؛إذ الفعل حينئذ يكون واقعاً عليه الخ محلّ تأمل ، إذ وقوع الفعل عليه لا يلزم أن يكون بطريق الأصالة ، لِمَ لا يجوز أن يكون بطريق التبعية ، مثل أن يكون بدلاً ؟ فإنكم لما جَوزتم أن يكون في المعنى مفعولاً صريحاً كما قررتم في : أخذت

⁽١) في طوبعض النسخ المخطوطة : « مستقرً » وفي بعضها الآخر : « مستقرّة »

من الدراهم أنه بمعنى أخذت بعض الدراهم ، لِمَ لا تجوزون أن يكون بدلاً عن المفعول ؟ فكأنه قال بسورة بعض مِثْل ما نزلنا فتكون البعضية المستفادة مِنْ ، مِنْ ، ملحوظة على وجه البدلية ، ويكون الفعل واقعاً عليه ، فيكون في حيّز الباء ، وإن لم يكن تقدير الباء عليه إذ قد يحتمل في التابعية ما لا يحتمل في المتبوعية كما في قولهم: «رُبّ شاة وسَخْلتها »، لا بد لنفي هذا من دليل.

ثم على تقدير التسليم نقول: قوله لأن المعتبر في مبدئية الفعل المبدأ الفاعلي إلى آخره محل بحث، لأن التعميم الآتي في قوله: أوجهة يلتبس بها غير مُنْضَبِط، فإن جهات التلبس أكثر من أن تحصر من جهة الكمية، ولا تنتهي إلى حد من الحدود من جهة الكيفية، ولا يخفى أن كون مثل القرآن مبدأ ماديًا للسورة من جهة التلبس أمر يقبله اللهن السليم والطبع المستقيم.

على أنك لو حققت معنى «مِنْ» الابتدائية لظهر لك أن ليس معناه إلا أن يتعلق به على وجه اعتبار المبدئية الأمر الذي اعتبر له ابتداء حقيقة أو توهما.

وقد ذكر العلامة التفتازاني كلام الكشف للردّ ، وقـال في أثنـاء الرد: على أن كون مثل القرآن مبدأ ماذّيـاً للإتيـان بالسـورة ليس أبعد من كون مثل العبد مبدأ فاعلياً له. انتهى.

وأقول : الحق أن مثل العبد باعتبار الإتيان بسورة منه هو مبدأ فاعل السورة حقيقة ، لأنه لو فرض وقوعه لا يكون العبد إلاً مؤلفاً لمثل السورة مخترعاً له ، فيكون مبدأ فاعلياً حقيقيًّا .

وأما مثل القرآن فلا يكون مبدأ ماد ياً للسورة إلا باعتبار التلبس المصحح للتشبيه فهو أبعد منه غاية البُعد بل ليس / بينهما نسبة ، فإن [٣/ ٠/ أحدهما بالحقيقة والآخر بالمجاز ، وأين هذا من ذلك ؟ نعم كون مثل القرآن مبدأ مادياً ليس بعيداً في نظر العقل باعتبار التلبس . تأمل وانصف .

قال الفاضل الطبيي: لا يقال: إنه جعل « من مثله » صفة لسورة ، فإن كان الضّمير للمنزّل فهي للبيان ، وإن كان للعبد فمس للابتداء ، وهو ظاهر .

فعلى هذا إنَّ تعلَق قوله: (من مثله) بقوله: (فأتوا » فلا يكون الضّمير للمنزَل ، لأنه يستدعي كونه للبيان ، والبيان يستدعى تقديم مبهم ، ولا تقديم ، فتعين أن يكون للابتداء لفظاً أو تقديراً ، أي أصندروا وأنشئوا ، فاستخرجوا من مشلل العبد سورة ، لأن مدار الاستخراج هو العبد لا غير ، فلذلك تعين في الوجه الثاني عود الضّمير إلى العبد ، لأن هذا وأمثاله ليس بوافو .

ولذلك تصدّى للسّؤال بعض فضلاء الدّهر ، وقال : قد استبهم قول صاحب الكشاف حيث جوّز في الوجه الأول كون الضّمير « لما نزلنا » تصريحاً ، وحظّره في الوجه الثاني تلويحاً ، فلبت شعري ما الفرق بين فأتوا بسورة كاثنة من مثل ما نزلنا ، وفأتوا من مثل ما نُزَلنا بسورة ؟ وأجيب أنك إذا اطلعت على الفرق بين قولك لصاحبك : أثت برجل من البَصْرة أي كائن منها وبين قولك أثت من البصرة برجل عثرت على الفرق بين المثالين ، وزال عنك التردّد والارتياب .

ثم نقول : إن و مِنْ ، إذا تعلق بالفعل يكون إمّا ظَرْفًا لغواً ، ومن للابتداء،أو مفعولاً به ، ومِينْ للتبقيض إذ لا يستقيم أن يكون بيانـاً لاقتضائه أن يكون مستقرًّا والمقلر خلافه ،

وعلى تقدير أن يكون تبعيضاً فمعناه : فأتوا ببعض مثل المنزَل بسورة وهو ظاهر البطلان .

وعلى تقدير أن يكون ابتداءً لا يكون المطلوب بـالتّحـدي الإتيان بالسّورة فقط بل بشرط أن تكون بعضاً من كلام مثل القرآن.

وهـذا على تقـدير استقامته فبمعزل عن المقصود واقتضاء المقام ، لأن المقام يقتضي التحدي على سبيل المبالغة ، وأن القرآن أبلغ في الإعجاز بحيث لا يوجد لاقله نظير ، فكيف للكل ، فالتحدي إذاً بالسورة الموصوفة بكونها من مثله في الإعجاز .

وهذا إنما يتأتى إذا جعل الضّمير لما نزلنا ، و « من مثله » صفة / ٢٧١] لسـورة ، و « مـن » بيانيّة ، فلا يكون المأتــق/ به مشروطـــاً بذلك الشّرط، لأن البيان والمبين كشيء واحد كقوله تعالى : ﴿ فاجتنبوا

الرِّجس من الأوثان ﴾'' .

⁽١) الحج / ٣٠

ويعضّده قول المصنف في سورة الفرقان : إن تنزيله مفّرقاً وتحدّيهم بأن يأتوا ببعض تلك التفاريق كما (١) نزل شيء منها أدَّخل في الإعجاز، وأنور للحجّة من أن ينزل كلّه جملة واحدةً ، ويقال لهم : جيئوا بمثل هذا الكتاب في فصاحته مع بعد ما بين طَرَقَيْه أي طوله . انتهى .

وأقول : هذا الكلام مع طول ذيله قاصر عن إقامة المرام ، كما لا يَخْفَى على من له بالفنو ن أدنى إلمام ، فلا علينا أن نشير إلى بعض ما ليه .

فنقول: قوله وعلى تقدير: أن يكون تبعيضاً ، فمعناه: فأتوا ببعض مثل المنزّل بسورة وهو ظاهر البطلان، فيه بحثٌ، لأن بطلانه لا يظهر إلاّ على تقريره حيث غيّر النظم بتقديم معنى مِنْ على قولـه: بسورة ، وهذا إفساد بلا ضرورة .

فلو قال : فأتوا بسورة بعض مشل المنـزّل علـى ما هو النظـم القرآني فهو في غاية الصّحة والمتانة ، وحينئذ يكون قولنا : بعض مِثْل المنزل بدلًا ، فيكون معمولًا للفعل على ما حققناه سابقاً حيث قَرّرنا على كلام صاحب الكشف فارّجع وتَأمّل.

ثم قولـه : وعلى تقـدير أن تكون ابتـداءً لا يكون المطلـوبُ بالتّحدي الإتيان بسورة فقط ، بل بشرط أن تكون بعضاً من كلام مثل

⁽١) هكذا في النسخ جميعها : ﴿ كُمَّا ﴾ ولعلها : ﴿ كُلُّمَا ﴾ وهو الأوضح .

القرآن فيه نظر ، لأن الإتيان من المثل لا يقتضي أن يكون من كلام مثل القرآن يكون المأتى جُزءاً هنه ، بل يقتضي أن يكون من نوع من الكلام عالياً في البلاغة إلى حيث انتهى به البلاغة القرآنية . والمأتى به يكون فرداً من أفراده .

ولعمري إنه ما وقع في هذا إلاّ أنه جعل المثل كُلاٌ له أجزاء لا كلّياً له أفراد، كما فصّلناه سابقاً في مثال الياقوته حيث أوردنا الكلام على العلاّمة التفتازاني فلا يحتاج إلى الإعادة.

وظنّى أن منشأ كلام العلامة التفتازاني ليس إلا على كلام الفاضل الطّبييّ. تأمل وتدبر.

وقد يجاب بوجوه أخر في غاية الضعف ونهاية الـزيف أوردهـا العلاَمة التفتازاني في (شرح الكشاف) وبين ما فيها رأينـا أن ننقلهـا / ٢٧٢] على ما هي /عليه(١) استيعاباً للأقوال ، وليكون للمتأمّل في هذه الآية زيادة بصيرة .

الأول: أنه إذا تعلّق بـ ﴿ فَاتُوا » فَمِنْ للابتداء قَطْعاً، إذْ لامهم يبيّن ، ولا سبيل إلى البعضيّة ، لأنّه لا معنى لاٍتيان البعض ، ولا مجاز لتقدير الباء مع ﴿ مِنْ ۗ » ، كيف وقد ذكر الماتّى به صريحاً وهو السّورة ؟

وإذا كانت (مِنْ ، للابتداء تعيّن كون الضّمير للعبد ، لأنه المبدأ للإتيان ، لا مثل القرآن .

⁽١) في ط : « عليها »

وفيه نظر ، لأنّ المبدأ الذي نقتضيه مِنْ الابتدائيّة ليس الفاعل حتى ينحصر مبدأ الإتبان بالكلام في المتكلّم .

على أنك إذا تأمّلت فالمتكلّم ليس مبدأ الإتيان بكلام غيره بل بكلام نفسه ، بل معناه : أنه يتصل به الأمر الذي اعتبر له ابتداء حقيقةً أو تَوهَّماً كالبّصرة(١٠ للخروج ، والقرآن للإتيان بسورة منه .

الثاني: أنه إذا كان الضّمير لِمَا نَزَلنـا ومِـنْ صلـة فأتـوا ، كان المعنى: فأتوا من منزل مثله بسورة فكان مماثلة ذلك المنزل لهذا المنزل هو المطلوب ، لا مماثلة سورة واحدة منه بسورة من هذا .

وظاهر أن المقصود خلافه كما نطقت به الأي الأُخر .

وفيه نظر ، لأن إضافة المؤلّل إلى المنــزل لا تقتضــي أن يعتبـر موصوفه منزلاً ، ألا ترى أنه إذا جعل صفة سورة لم يكن المعنى بسورة من منزل مثل القرآن ، بل من كلام .

وكيف يتوهّم ذلك ، والمقصود تعجيزهم عن أن يأتوا من عند أنفسهم بكلام من مثل القرآن .

ولو سُلِّم فما ادَّعاه من لزوم خلاف المقصود غير بيِّن ولا مبين .

الثالث : أنها إذا كانت صلة (فأتوا) كان المعنى : فأتوا من عند المثل ، كما يقال : ائتوا من زيد بكتاب أي من عنده .

(١) في طفقط: (كالنصرة) والتصويب من النسخ المخطوطة .

ولا يَصيِحُ اثنوا من عند مثل القرآن بخلاف مثل العبد وهذا أيضاً بيّن الفساد ، انتهى .

وقد ألهمت على الكلام في فناء بيت الله الحرام ، ما إذا تمثلت فيه عسى أن يتضح المرام ، فأقول وبالله التوفيق ، وبيده أزمّة التحقيق .

إن الآية الكريمة ما أنزلت إلا للتحدّي . وحقيقة التّحدي هو / ٢٧٣ علب الميثل ممن لا يَقْدر على / الإتيان به . فإذا قال المتحدّي : اثنوا بسورة بدون قوله : « من مثله » كلّ أحد يفهم منه أنه يطلب سورة مِنْ مثل القرآن .

وإذا قال: أثنوا « من مثله » بدون قوله: « سورة » كل أُ احد يفهم منه أنه يطلب من مثل القرآن ما يصدق عليه أنه مِثْل القرآن أي قَلْرِ كان سورة أو اقلَ منها أو أكثر .

وإذا أراد المتحدّي الجمع بين قوله: «بسورة» وبين قوله: «من مثله» فحق الكلام أن يقدّم «من مثله ويؤخر: «بسورة»، ويقول: فأتوا «من مثله» بسورة حتى يتعلق الأمر بالإنبان من البشل أوّلاً بطريق العموم، وكان بحيث لو اكتفى به لكان المقصودُ حاصلاً، والكلام مفيداً، لكن تبرّع ببيان قدر الماتئ به، فقال: «بسورة» فيكون من قبل التخصيص بعد التعميم في الكلام، والتبيّن بعد الإبهام في المقام.

وهذا الأسلوب مِمّا يعتني به البلغاء .

وأماً إذا قال : ﴿ فَاتُوا بِسورة مِن مثله ﴾ على أن يكون ﴿ مِن مثله ﴾ متعلّقاً بفاتُوا يكون في الكلام حَشُو ۗ ، وذلك ، لانه لما قال : ﴿ بِسورة ﴾ عَرَف أن المِثْل هو المانيّ منه ، فَبذكر ﴿ مِن مثله ﴾ على أن يكون متعلّقاً بفاتُوا يكونُ حَشُواً ، وكلامُ الله منزّةٌ عن هذا ، فلهذا حكَم بأنه وَصَنْفُ للسُّورة .

وتلخيص الكلام ، أن التّحدي بمثل هذه العبارة يقع على أربعة أساليب :

الأول: تعيين المأتى به فقط.

الثاني : تعييس المأتيّ منه فقط .

الثالث : الجمع بينهما على أن يكون المأتىّ منه مقدّماً والمأتىّ به مؤخّراً ،

الرابع : العكس .

ولا يخفى على من له بصيرة في تنقيد ``الكلام أن الاساليب الثلاثة الاول مقبولة عند البلغاء ، والاخير مردود ، لانه يبقى ذكر الماتئ منه بعد ذكر الماتئ به حَشُواً ، هذا إذا جعل الماتئ منه مفهوم الميثل .

وأمًا إذا كان المأتىّ منه مكاناً أو شخصاً أو شيئاً آخر مما لا يدلّ عليه التحدّي، فذِكْرُهُ مفيد قدّم أو أُخّر، ولذلك جَوّز العلاّمة صاحب

(١) في النسخ المخطوطة: وتنفيذه بالفاء والـذال، وما في ط أوضح والمراد نقـد
 الكلام.

الكشاف أن يكون : « من مثله » متعلَّقاً بفاتـوا ، حيث كان الضّـمير راجعاً إلى « عَبْدِنا » .

والحاصل: أنه إذا جعل البيثل المأتى منه مفهوم البيثل وأريد / ٢٧٤] الجمع بين/ المأتى منه والمأتى به، فلا بُدُ من تقديم المأتى منه على المأتى به، وإلا يكون الكلام ركيكاً.

وإذا كان المأتىّ منه شيئاً آخر فالتّقديم والتأخير سواءً .

ومما يؤيد هذا المعنى ما أفاده المحقّقون من قول القائل عند خروجه من بستان المخاطب: أكلّتُ من بستانك من العنب:أنه لو قال: أكلت من العِنْبَ عُلِم أنه أكل من البستان ، فقوله: « من بستانك ، يبقى لَغُواً .

وأما إذا قال أوّلاً : من بستانك أفاد أنه أكل من البستان بعد أن لم يكن معلوماً ، ولكن بقي الإبهامُ في المأكول منه ، فلما قال : « من العنب ، رُفِع الإبهام .

هذا ، وإن لم يكن مثالاً ١٧ لما نحن فيه ، لكنه تنظير إذا تأملُت فيه تأنّست بالمطلوب الذي نحن بصدده .

لا يقال : فعلى هذا جعلة وصفاً أيضاً لغو ، بناء على أنّ التّحدي يدلّ علي ، بناء على أنّ التّحدي يدلّ علي أن السّورة الماتي بها هي السّورة المماتلة . فإذا قيل : من ميله مقدماً حصل فيه إبهام وإجمال من حيث المقدار ، فإذا قيل : « بسورة » تعين المقدار المأتى (١) في طفقط وهذا وإن لم يلزمنا لا لما نحن فيه » والعبارة فيها تحريف ، صوابا من النسخ المخطوطة .

به ، وحينئذ قوله : « بسورة » لا يفيد إلا تعيين المقدار السهم ، إذ بعد أن فَهِم المماثلة من صريح الكلام تضمحل دلالة السّباق فلا يلاحظ قوله : « بسورة » إلا من حيث أنه تفصيل بعد الإجمال ، فلا يكون في الكلام أمر مستغنى عنه ، وأما إذا قيل : مؤخراً ، فإن جعلته وَصنما للسورة فقد جعلت ما كان مفهوماً للسياق منطوقاً في الكلام بعينه .

وهذا في باب النّعت إذا كان لفائدة لا يُنكر كما في قولهم : أمُسرِ الدَّابِرِ وأمثاله .

وأماإذا جعلتْ متعلقاً بفاتوا فدلالة السيّاق باقية على حالها ،إذ هي مقدّمة على النصرّيح بالمماثلة ، ثم صرحت بذكر المماثلة ، فكانّك قلت : د فأتوا بسورة من مثله ، من مثله مرّتين علمى أن يكون الأول وَصُفاً والثاني ظَرْفًا لغُواً ، وهو حشو في الكلام بلا شُبُهة .

فإن قلت : فما الفائدة إذا جعلناه وَصْفاً للسّورة ؟

قلت: الفائدة جليلة ، وهي التصريح بمنشأ التَعجيز، فإنه ليس إلا وصف المماثلة.. وعند ملاحظة منشأ التَعجيز أعنى المثلية يحصُّل الانتقال إلى أن القرآن معجز.

والحاصل:أن الغرض من إتبان الوصف تحقيق مناط عِلَية كون القرآن مُعْجِزاً حتى يتأمّلوا / بنظر الاعتبـار فيرتعـدوا عمــا هـم فيه من [٣/ ٧٥ الرّيب والإنكار . هذا ما سنح في الخاطر الفاتر ، والمرجّو من الأفاضل النّظر بعين الإنصاف ، والتّجنب عن العناد والاعتساف ، فلعمري إن الغّـوْر فيه لعميق ، وإن المسلك إليه لدقيق ، والله المستعان وعليه التّكلان .

. . . .

انتهى ـ بحمد الله - الجزء السادس

ويلبه _ إنْ شاء الله تعالى _ الجزء السابع وأوله : فائدة من مجموع ابن القماح .

* * * 4

فهرس شواهد الجزء السادس شواهد الفن السابع :مسائل نحوية.

رقم الصفحة	رقم الشاهد		
		مَالَةَ الأُولَى،	شواهد والمس
٧	٥٧٧	ونحن صعاليك أنتم ملوكا	= تعيرنا أننا عالـــةُ
١.	۵۷۸	عائسلٌ ما، وعالست البيقورا	= سلم مًا، ومثله عُشرٌ ما
١١	٥٧٩	أجِب الظهر ليس له سنام	= وتُمْسِك بعده بذنب عيش
١٤	۰۸۰	حتسى يعبود السوصل كينونة	= يا ليت أنَّا ضمنَّا ً سفينةً
		سألة الثانية	شواهد والم
۲۱	٥٨١	وحبًّ من يتغضّب *	= * هُجَرَت غضوبُ
77	۲۸٥	ولا أعطيتهم ما أرادوا حُسْنَ ذا أدبا	= لم يمنع الناس منى ما أردت
77"	٥٨٣	بمشمخِـرٌ به الـظيّان والأسُ	⇒ الله يبقــى على الأيّام ذو حيَد
77	٥٨٤	أدل وأمضى من سليك المقانب	= لخُطَّــاب ليلي يا لَبُرْثُـــن منكم
77	٥٨٥	قميص من القوهمي بيض بنائِقه	= سيودتُ فلـــم أملك سُوادى وتحته
7.4	۲۸٥	ورثيةً تنهـف في تشدُّدي	= وقــد علتنــي ذرْأَةٌ بادِي بَدِي
79	٥٨٧	كيا كل ضَبيٌّ من اللَّـوْم أزرقُ	= لقــد زرقــت عينـــاك يا بن مكعبَرٍ
77	٥٨٨	ك قتب فوق الحقيبة رادف	= تواهــق رجلاهــا يداه ورأسُه
	0.49	على دمه ممضيه السّاعا	= فكآت تتغبه فصادفّتهُ

رقم الصفحة	رقم الشاهد		
۳٥	٥٩٠	ولها في مفارق السرَّاس طيبا	= لن تراهـا وإنْ تأمُّلـت إلاّ
		ألة الثالثة:	شواهد المسأ
٤٤	۱۹٥	فكن جُرَدًا فيهما تخمونُ وتسرقُ	= أحـــار بن بدر قد وليت ولاية
		ألة الرَّابعة :	شواهد المسأ
٤٦	٥٩٢	ريش القوادم لم ينصب له الشَّبكُ	= أهـوى لهـا أسفـع الخـدين مطرقً
۰۰	٥٩٣	بيتــاً دعائمــه أعـــز وأطولُ	= إنَّ السَّذِي سمسكُ السَّاءُ بنَّـى لنا
		ر المتعبات إلى الحشر	شواهد المسائل العش
٦٥	٥٩٤	عنمدك راض والسرأي مختلف	_ نحــن بمــا عندنــا وانــت بمــا
٧٨	090	وليس كُلُّ النَّــوى يلقــى المساكِينُ	= فأصبحوا والنَّــوى عــالى معرَّميهم
٧٨	٥٩٦	وليس منها شفاء المداء مبذول	= هي الشقاء لدائسي لو ظفرت بها
۸۲	۷۹۷	يبغني جوارك حـين ليس مُجِيرُ	ـ لمَفــى عليك للهفــة من خائـف
۸٥	۸۹۸	العسراك .	» أرسلها ا
٠^٥	٥٩٩	يجد مُرَّاب المَاءُ السِرُّلالا	= ومسن يك ذا فم مرٌّ مريض
۸٧	7	عن ابني مناف عبد شمس وهاشم	 ورثتم قناة المدين لا عن كلالة
٩٠	7.1	ولا من حفّــی حتــی تزور محمّدا	= فآليت ٰلا أرثسي لهــا من كلالة
٩٨	7.7	إلى سعيد بن عبدالله بُعرانا	= لو استطعت ركبت الناس كلهم
99	7.4	على طِرْف من داره بحسامهِ	= أسير إلى إقطاعــه في ثيابه
1.1	7.5	وفاحت عنبرأ ورنست غزالا	= بدت قمراً ومالت خُوط بان
١٠٤	7.0	لحْياً على وَضَم •	

رفم الصفحة	رتم العامد	
1.0	7.7	= ﴿ وَقُولٌ إِلاَّدِهِ فَلادَهِ ﴿
1.4	٦٠٧	= ﴿ يادار هِنْلر عَفَتْ إِلاَّ أَثَافِيا ﴿
1.4	۸۰۲	= أَأَنُس طِمْـلاً من جديلـة مشـــــغوفاً بنــوه بالسُّمـارغُيــلُ
1.9	7.9	= پيضاء ذات ساعدين غَيَّلين ،
11.	711	= إَن لعمر الــذي خطــت مناسمُها تخــدي وسيق إليه الباقــر الغُيل
111	111	= غــير ماســُوف على زمن ينقصى بالهــمّ والحــزن
		شواهد أبيات المعاني المشكلة الإعراب
114	715	= ومن قَبْسُلُ آمنَسَا وقسد كان قومنا يصلَّسون للأوثَّسان قبسلُ مُحَّدًّا
119	715	= لقد قال عبدالله شرّ مقالة كفى بك يا عبد العزيز حسيبها
177	718	= قد سالم الحيّاتُ منه القدما الأفعـوان والشجـاعُ الشَّجعيا
		وذات قرنين ضموزاً ضرزما
178	710	 فلسم یزل پښتر دهـره ما فیه من بطش وعـود صلیب
		شواهد: مسائل وأجوبتها لابن هشام الأنصاري
121	717	= قلَّها يبقى على هذا القلق صخرة صياً، فضلاً عن رمق
184	717	= ﴿ هَذَا سِرَاقَةَ لَلْقَرْآنَ يِنْرِسُهُ ﴿
۱۳٥	114	= مضى زمنٌ والناس يستشفعون بي فهل لي إلى ليلي الغداةشفيعُ
۱۳۸	719	 على لا حب لا يهتدي بمناره .
144	77.	= بمهمو ما لا أنيس به حسٌّ فها فيه له من رسِيس
122	171	 إذا لم يكن إلا الا سنة مركب فلا أرى للمحتاج إلا ركوبها

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
120	777	= ﴿ تَمْرُونَ اللَّذِيارُ وَلَّمْ تَعُوجُوا ﴾
127	777	 وبعض الحلم عند الجهــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
100	171	=ربیشه حتسی إذا تمعددا وآض نهداً کالحصان أجودا
		كان جزائي بالعصا أن أجلدا
17.	770	=لطالل جررنُـكُن جرًا حتى نوى الأعجف واستمرًا
		فاليوم لا آلو الركابَ شــرًا
171	777	= فإن جاوزت مقفسرة رمست بي إلى أخسرى فتلك هلسم جرا
171	777	 المطعمون لدى الشوة د سدائف ملنوب غرا
ļ		في الجاهلية كان سو دد واثــل فهلّــم جرًا
170	174	= ﴿ إِذَا قَلْتَ هَاتِي نُوكِينِي ثَمَايِلْتَ ﴿
		شاهد: توجيه حديث:
		شاهد: توجيه حديث: كلمتان خفيفتان على اللسان الغ
174	179	كلمتان خفيفتان على اللسان الخ
174	779	كلمتان خفيفتان على اللسان الخ
174	179	كلمتان خفيفتان على اللسان الخ
144	779	كلمتان خفيفتان على اللسان الخ وثلاثة تشرق السدنيا بطلعتهم شمس الفحى وأبو إسحاق والقمر شواهد مسائل نحوية من معجم الأدباء
		كلمتان خفيفتان على اللسان الخ - ثلاثة تشرق السدنيا بطلعتهم شمس الضحى وأبنو إسحاق والقمر
149	74.	كلمتان خفيفتان على اللسان النخ دثلاثــة تشرق الــدنيا بطلمتهـم شمس الفمحى وأبو إسحاق والقمر شواهد مسائل نحوية من معجم الأدياه حكيكر المفائة البياض بصفرة •
149	14.	كلمتان خفيفتان على اللسان الغ -ثلاثة تشرق الدنيا بطلعتهم شمس الفحى وأبو إسحاق والقمر شواهد مسائل نحوية من معجم الأدباه - كبكر المقائة الباض بصفرة ه - يا ضب إن هرى القون أضلكم كفسلال شيصة أعسور الدّجال
149	14.	كلمتان خفيفتان على اللسان النخ - ثلاثــة تشرق الــدنيا بطلعتهم شمس الفحى وأبو إسحاق والقمر شواهد مسائل نحوية من معجم الأدباه - كبكر المقانة البياض بصفرة ه - يا ضب إن هوى القون أضلكم كفسلال شيعــة أعــور الدّجال - غلامان خاضا للوت من كل جانب قابــا ولــم يعـــد وراهم يد

رقم الشاهد أرقم الصفحة

198	377	لا يصعدون قدماً على قَدَمُ	= قومي بنــو مذحــج من خــير الأمم
198	740	عليّ وإنمــا أنفقــتُ مالُ	: ذرينـــي إنمـــا خطئــي وصوبيّ
197	7777	بـــازلَ عامـــين حديث سنّي	=ما تنقسم الحــرب العــوانُ منّي
		لدتني أمتي	
194	777	شفيع إلى بيض الخمدور مدرّبُ	= وغيرًهـــا عن وصلهـــا الشيب إنه
۲۰۱	777	عن أم سالم *	 ⇒ وقفنا فقلنا إيه
7.7	779	أَتِّي إنَّتِي من ذاك إنَّهُ	: وقائلــــة أسيت فقلـــت جير
۲۰٥	72.	فوجمه الأرضِ مغبــرٌ قبيحُ	: تغميرت البـــلاد ومـــن عليها
		وقــل بشاشــة الوجــه المليح	تغــيرٌ كل ذي طعـــم ولون
7•7	781	ولا ذاكِرِ اللَّهُ إلاَّ مَلْيلاً	: فألفيتم غمير مستعتب
4.4	727	اتتنسي ببشرى برده ورسائله ا	. بأبسي امسرؤ والشسام بينسي وبينه
۲۰۸	787		يا عصرو إلاً تدع شتمـــي ومنقصتي
۲۱.	788	على ثبــت من أمرهــم حيث يمموا	: جعلنــا لهــم نهــج الطـــريق فأصبحوا
	760	بالد أشياة ما شي بالليد	أم كيف ينفيع ما تعطي الملب ق به

مــاً راينــا خربـا تنــــــــقرعنــه البيض صقر لا يكون العيــرُ مهــرا لا يكــون المهـر مهــر

شاهد: مسألة لأبي الطيّب: في مراتب النحويين. أظليم إن مصابكم رجلا أهـدى السّلام تحية ظلـمُ

= فمــن يهجــو رســول الله منكم

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
		شواهد من المسائل لابن السيد
771	729	= النازلين بكل معترك والطيبون معاقد الأزر
777	701	= ولو أصابت لقالت وهمي صادقة إن الرياضة لا تنصبك للشيب
772	701	ــ الا يا أم فارع لا تلومي على شيء رفعــت به سياعي
		وكونسي بالمكارم ذكّــريني ودليّ دل مـــاجِدةٍ صنــاع
140	707	= فانما أنت أخ لا نعدمه
777	705	= * ألا انعمُ صياحاً أيها الرّبع وانطق *
777	305	 یالیت زوجا قد غدا متقلما سیفا ورمحا
744	700	= أَشْلَيْتُ عَنْزِي ومَسَحْسَتُ قَمْبِي
727	707	= فيا راكب إمَّا عَرَضْتَ فبلَّغَنَّ نداماي من نجران ألا تلاقيا
757	lov	= * كأن خارجا من جنب صفحت *
101	701	يقــوم على الوغَّـد في قومه فيعفــو إذا شاء أو ينتقم
408	709	= فلماً رأين الليل والشمس حيّة حياة اللي يقضي حشاشة نازع
105	77.	 وزهــراء إن كفنتُهــا فهــو عيشها وإن لم أكفنهــا فمــوت معجّلُ
777	177	= قَبْحُ باسم من تُسوىوذرني من الكني فلا خير في اللذات من دونها اســـتر
777	777	= إن امرؤ أسم القصائد للعدى إن القصائد شرها أغفاها
779	775	ون المروسية المروسية المروب ال
171	778	= * ويرحم الله عبداً قال : آمينا *
198	770	= لاتنه عن خلق وتأتي مثله عارً عليك إذا فعلت عظيم
[***

فهرس الموضوعات

111-0	الفن السابع: مسائل تحويه
٥	مسألة من تذكرة ابن مكتوم
٦	توجيه قراءة : « إن هذان الساحران »
٧	مسألة من كتاب: «سفر السعادة»
١٥	مسألة: في: التعجّب من: «ضرب زيد»
۳۷	مسألة: في الأمر من: «إدًّا»
٤٥	مسألة في: «مررت برجل أسهل خد غلام أشد سواد طرّة »
٥٦	مسألة في: «إنّ سارًا سارّة حديث كلامك»
٥٨	مسألة في: «هذه ساعة أنا فرح»
117-7.	المسائل العشر المتعبات إلى الحشر
114-1.	المسائل العشر المتعبات إلى الحشر المتعبات إلى الحشر المسالة الاول: في قوله تعالى: «ايعدكم أنكم انكم غرجون»
٦٠	المسألة الأولى: في قوله تعالى: «أيعدكم أنكم أنكم مخرجون»
٦٠ ٧٠	المسألة الأولى: في قوله تعالى: «أيعدكم أنكم أنكم غرجون» المسألة الثانية: في مادتني: نهاوش، ونهابر من الحديث الشريف
٦٠ ٧٠ ٧٦	المسألة الأولى: في قوله تعالى: «أيعدكم أنكم أنكم غرجون» المسألة الثانية: في مادّتي: نهاوش، ونهابر من الحديث الشريف المسألة الثالثة: في قول العرب: ليس الطيب إلاّ المسك
٦٠ ٧٠ ٧٦	المسألة الأولى: في قوله تعالى: «أيعدكم أنكم أنكم غرجون» المسألة الثانية: في مادتني: نهاوش، ونهابر من الحديث الشريف المسألة الثالثة: في قول العرب: ليس الطيب إلاّ المسك المسألة الرابعة: في نصب « كلالةً » من قوله تعالى:
7. V. V7 A8	المسألة الأولى: في قوله تعالى: «أيعدكم أنكم أنكم غرجون» المسألة الثانية: في مادتني: نهاوش، ونهابر من الحديث الشريف المسألة الثالثة: في قول العرب: ليس الطيب إلا المسك المسألة الرابعة: في نصب « كلالة » من قوله تعالى: « وإن كان رجل يورث كلالة »

1 • 9	المسألة الثامنة: في: تفسير كلمة: «غيل»
111	المسألة التاسعة: في: «إعراب غير من قول
	الشاعر: غير مأسوف الخ
118	المسألة العاشرة: في قول العرب: «جئت من عنده»
119-111	أبيات المعاني المشكلة الإعراب
119	إشكال في قوله تعالى: «وروح منه»
171	حل معنى أبيات مشكلة المعنى لمسافر العبسي
178	بيت إعرابه مشكل للحريري
177	فاثدة من مقامات الحريري في قوله:
	حتى إذا لألأ الأفق الخ
	مسائل وأجوبتها
109-14.	لابن هشام الأنصاري
14.	« فلان لا يملك درهماً فضلاً عن دينار »
1 80	الإعراب لغة البيمان
108	يحوز كذا خلافأ لكذا
101	قال: أيضاً.
109	هلم جـرا
	توجيه حديث شريف وهو:
14.	«كلمتان خفيفتان على اللسان الخ»

144 - 144	تعارض النفي والإثبات
۶۸۱ <u>۳۲۲</u>	مسائل من معجم الأدباء لياقوت
377	مسألة من كتاب: طبقات النحاة للزبيدي
777	مسألة من كتاب: مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي
101 - 101	من مسائل ابن السّيد البطليوسّي
777	هل الله تعالى أصله: الإلِه
779	إنكار عطف الصلاة على البسملة ، والرَّد على المنكرين.
737	نصب: « قائماً » في قوله تعالى:
	«وأولو العلم قائماً بالقسط»
۳۱٦_ ۲۰۹	حوار بین العضد والجار بردی
	في قوله تعالى: فأتوا بسورة من مثله.
409	سؤال العضيد.
771	إجابة الجار بردى
415	تعليق العضد على إجابة الجار بردى
44.	نقد ولد الجار بردى لنعليق
	العضد على إجابة والده.
797	رسالة مظفر الدين الشيرازي في تفسير الزمخشري
	لقوله تعالى: «من مثله»
4.1	إجابة التفتازاني عن إشكال تفسير الزمخشري
	لقوله تعالى: « من مثله » .
	**** انتهى بحمد الله
	· <u>></u> -

الأشب الأكوال المنظارة المنظارة المنظمة
للامام جي لال لدين بت يوطي المذنب ذاري ه

الجزءالسّابع

تحقين الد*ك*قوعبالعال يسالم كرّم اُستاذ بنمو بسربي في جامعة الكوت

مؤسسة الرسالة





جَمِيعُ الْجِقُوقِ مَجِفُوظُهُ لِلْجَقِّقِ الطبعـــة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م



فائدةمن مجموع ابن القَهَّاح''' وقوع الواو فاء الكلمة

إذا كانت الواو فاء الكلمة من الماضي فمضارعه يَفْعِلُ بكسرِ العين لفظاً أو تقديراً .

ويسقط الواو في المضارع ، مثال اللفّظيي : يَعِدُ، ويَعِيقُ ^(٢) مِنْ وَعَد ، ووَمِقَ .

ومثال التقديري: يَضَعُ ، ويَسَعُ ، مِن : وَضَعَ ، ووَسِعَ ، وَوَسِعَ ، وَوَسِعَ ، وَاللهِ ، وَقَالَ ، وَاللهِ ف فالأصل في الكُلِّ بالواو ، فحذفت ، وقُتِحتْ عينُ الفعل لِلْخِفَّة ، إذْ حَرْفُ الحَلْقِ ثِقبل لِيُعْد مخرجه ، فهي مكسورة تقديراً ، وهـو معنى قول الزمخشري: ووسقوطها فيما عينه مكسورة من مضارع فَعَل أو

(١) ابن القاح : هــو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن حيدرة ، شمس الدين أبــو
 المحالي بن القياح ، ولد سنة ١٥٦ هـ ، وتوفي في ربيع الأول ٧٤١ هـ القاهرة
 وامتحن بمحنة ذكر أنه نظم فيها أبياتاً في ليلة لم ينفلق فجرها إلا وقد فرّج عنه
 وأولها :

اصبــرعلى حلـــو القضـــاء ومرّه واعلـــم بأن الله بالــــغ أمره ترجمته في طبقات الشافعية ٥/ ٢١٢ . ٢١٣ .

 (٢) ومِقَه: يُمتَهُ بكسر الميم فيهما : أحبّه فهو وامقٌ . وانظر شرح مختصر تصريف العزى / ١٠٩

فَعِل لفظاً أو تقديراً.

واختلفوا في علة حذف الواو بين الياء والكسرة.

فعلّله الكوفيون بالفرق بين المتعـدِّي، فحذِفت فيـه لثقله وبين الـلازم، فبقيت لخفّت، وهـو ضعيف، فقد حُــذِفت في الـلَازم في: وَكَفَ(١) يَكِف وَوَنِم(١) النَّباب يَنَمُ.

وعلَّله البصريون بالثَّقل .

وخصّوا الحذف بالواو دون الكسرة أو الياء ، لأن الياء لا تحذف لدلالتها على مَنْنَى ، والكسرة لايفيد حَذَّهُها كبير خِفّة ، فنعين حذف الواو ، فنقض الكوفيون عليهم ذلك : بأوعد يُوعِد، فقد ثبتت الواو.

قال ابن مالك ، الحذف إذا كانت الياء مفتوحة وهذه مضمومة.

قيل له : أنت عَلَّلت الحذف بالخفة والضَّمة أثقل من الفتحة .

وقال ابن النحاس الصواب : أن هذه وقعت بين همزة وكسرة ، وأصله : ﴿ يَأْوَعِدُ ﴾ لأنه من أوعد .

 ⁽١) في القاموس : وكف البيت يكف وكفاً ووكيفاً، وتوكافاً: قطر كاوكف ، وناقة وكوف : غزيرة .

⁽٢) ونَمْ كَوَعَدَ وَثَمَّا وَوَنِيماً . والونيم : خُرَّء الذُّباب .

من رؤوس المسائل للنّوويّ : الخلاف في « وسواس » أهو مصدر أم صفة ؟

ومن رؤس المسائل وتحفة طلاب الـوسائــل للشيخ محي الــدين النواوي رضي الله عنه وعنًا به .

سئل ابن مالك عن (وسواس) أهو مصدرٌ مضاف إليه (ذو) مُقَدَّرة أم / هو صفة محضة للمبالغة؟

فأجاب : الفعل المموزون بفعلًلُ ضوبـان : صحيح كد حرج وسَرهْفُ\\ وهو الأصل .

والثاني: الثنائي المكرر كحمحم ودمدم ، وهو فرْعُ ، لأن الأصل السّلامة من التّكرر ، ولأن أكثره يفهم معناه بسقوط ثالث كَنَجَّم (٢) المسّلامة من التّكرر ، ولأن أكثره يفهم معناه بسقوط ثالث كثّمتُ ، وكمُكف الشيء بمعنى كفّه ، وكبُّكبه بمعنى كبّه ، ورضرضه (٢) بمعنى ذرّه ، وذفذف (٥) على الجريح بمعنى ذفف، وضرضر الجُندب بمعنى : صَرّ ، وعَجْعَجَ الجريح بمعنى ذفف، وصرصرص الجُندب بمعنى : صَرّ ، وعَجْعَجَ

- (١) في القاموس: سرهفت الصبي : أحسنت غذاءه ونَعّمته .
 - (٢) في القاموس : ثبِّج الماء : سال ، والشَّجيج : البَّسيل .
 - (٣) الرّض : الدّق .
 (٤) ذرّ الحبّ : فرّقه .
- (٥) ذَفَ عَلَى الجريَّح ذَفًا ، وَذِفافاً ، وَذَففاً عَرَكة : أجهز ، والاسم : الذَّفاف
 - كسحاب .

الفُحْل بمعنى عَـجٌ، وصَمْصَم السَّيف بمعنى صَـمم، ومَـكْمَـك الفصيل ما في الضرع بمعنى امتكه، ومَطْمَط الكلام بمعنى: مططه، أي مدّه، ومخمخ المغ: أخرجه.

وللنوعين مصدران مطّردان.

أحدهما : فَعْلَله . والآخرة : فِعْـلال كَسَـرْ هَفَـةٌ وسيرْهـاف ، وزَلزلة وزِلْزال .

وفِعْلال أحقّ بهما لوجهين :

أحدهما: أنَّ فَعَلَل مُشاكِلٌ لأَفْعلَ في عدة الحروف وفتح الأول، والنَّالث، والرابع، وسكون النَّاني، فجُعِلَ إفعال مصدر أفْعل، وفِعْلال ، مَصْدر فَعَلَل ليتشاكل المَصْدران كما يتشاكل الفِمْلان ، فكان فِعْلال أحق بهما من فَعَلَلةً .

والثاني : أن أصل المصدر أن يُبايَنَ وَزُنُهُ وَزُن فِعْلَه ، وفِعْلال أشُّد مباينة لِفَعْلَل في وزنه مِنْ فَعْلَلَةً ، فكان أحقٌ به منه، وإن كانا سِيَّيْنِ^(١) في الأطراد مع رُجْحان فَعْللة في الاستعمال على فِعْلال في قولهم : « وَسُوْس » الشيطان وسِوْاساً و« وعُوع » الكلبُ وعِواعاً ، وعَظْمَظَ السَّهِم في مرَّه عِظْماظاً إذا التوى .

والجـــاري علـــى القياس : وِسُواس ، وَوَسُوْسة ، ووِعُـــواع ، ووعوعة ، وعِظْعاظ وعَظْعَطَة .

⁽١) السّيان: المِثْلان.

والفتح نادِّر ، لأن الرباعي الصحيح أصل للرِّباعي المكرِّر أوّلـه وثانيه كما مر .

ولم يئات مصدر الصحيح مع كونه أصلاً إلاّ على فَعْللة، وفِعلال بالكسر، فلا ينبغي للرباعي المكرّر لفرعيته أن يكون مصدره إلا كذلك. وهذا يقتضي أن لا يكون له مصدر على فَعْـلال بالفتح، وإن ورد حُكِم بشذوذه.

وأيضًا، فإن فَعَلالاً المفتوح الفاء قد كثر وقُوعه صفةً مصوغاً مِنْ فَعَلَل الممكرر ليكون فيه نظير فَعال من / الثلاثي كـ«ضَراب»، لانهما متشاكلان وزناً، فاقتضى هذا أن لا يكو ن لفَعلال المفتوح الفاء في المصدرية نصيبٌ، فلذلك استُشْدر وقوع : وَسُواس، وَوَعُواع، وعَظْعاظ مصادر ، وإنما حقها أن تكون صفات دالة على المبالغة في الوسوسة والوعوعة والعُظعظة، فحق ما وقع منها في موضع محتمل للمصدرية والوصفية أن يحمل على الوسفية تخطّاً من الشذوذ ، ومخالفة المطرد الشائع الذائع .

وليس بِمُحِقِّ من زعم في شيَّء من الصفات الواردة على هذا الوزن أنه مصدرٌ مضاف إليه ﴿ ذو ﴾ تقديراً ، ويدل على فساد قولـه أمران :

أحدهما : أنْ كُلِّ مصدر أضيف إليه (ذو) تقديراً فمجرّده للمصدرية أكثر من استعماله صفةً كـ (رِضِّى) وصَوْم وفطر . وفَعْلال الموصوف به لم يُثبت مجرّده للمصدرية إلا في وسُواس واخواته، على أن منّع مصدريتها ممكنٌ، وذلك أنْ مَنْ سمع منه وسُوس واخواته، على أن منّع مصدريتها ممكنٌ، وذلك أنْ مَنْ سمع منه وسُوس إليه الشّيطان وسواساً بالفتح لا يتعيّن كونه قاصداً للمصدرية، بل يبحتمل أن يقصد الحالية ، فإن الحال قد يؤكدها عاملها الموافق لها لفظاً ومعنى كقوله تعالى : ﴿ وأرسلناك لِلنّاس رسولاً ﴾ (") وكقوله تعالى : ﴿ وسَحْر لكم اللّيلَ والنّهارَ والشّمس والقمرَ والنجومَ مسخرات ﴾ (")

فإنما تتعين المصدريّة في و وسُواس ، أن لو سمع مضافاً إلى الشّيطان، ومعلَّقاً به معمول، كما سُبع ذلك في الوَسُوسة كقول بعضهم : و وَسُوسَةُ الشّيطان إلى النفس داءً » فتتعين المصدريّة في مثل هذا . لابالانتصاب بعد الفعل.

الثاني: أن المصدر المضاف إليه «ذو» تقديراً لا يؤنث ولا يُنتّى ولا يُجمع بل يلزم طريقةً واحدةبليعلم أصالته في المصدريّة، وفرعيته في الوصفيّة، فيقال:امرأة صَوْمٌ، ورجل صوْمٌ ورجلانِ صَوْمٌ، أو نساء .

وفَعلال الموصوف به ليس كذلك؛ لأنه يؤنَّث ويُثنَّى ويُجمع وجوباً فيُقـال : رجل ثرثـار ، وتَمْتـام ، وفافـاء ، ولَضْلاضُ ^(٣)، أي ماهــر

⁽۱) النساء / ۷۹

 ⁽۲) النحل ۱۱ ، وهذا على غير قراءة حفص التي ضمقها المصحف الشريف ،
 وإنما هي قراءة حمزة والكسائي وأبي عمرو وابن كثير ونافع وآخرين حيث قرءوا : « والنجوم مسخرات ، انظر معجم القراءات قراءة رقم ٤٨٨٤ .
 (٣) لضلاض : حاذق في الدلالة ، و لضلضته : التقانه يميناً وشمالاً .

بالدّلالة ، ومَرْهار أي ضَحّاك^(۱) ، وجحجاح : سيّد ، وفَجَفَاج : كثير الكلام ، وكَهكاه،ووطُواط : ضعيف ، وعسعاسُ وحَسْحاس : خفيف الحركة ، وهفهاف : خميص البطن ، وبجبلج : ممتلىء الجسم ، ودَعْداع ودَحْداح : أي قصيرَ ونخناخ : ألكن ، وسَمْسام : سريع ، [٣/ ٧٧ وقعقاع المفاصل : أي مُصوت ، وشيء خشخاش أي يابس مصوّت ، وسَبع قضفاض : كاسر، وحيّة نضناض: يحرّك لسانه كثيراً .

> وكُلُّ ذلك يؤنث بالناء ويثنى ويجمع ، ومنه قولهُ صلى الله عليه وآله وسَلَم: ﴿ اَبْغَضُكُم إِلَى ۗ وَابعدُكم مِنَّى مجالِسٌ يوم القيامة الثرثارون المُتَفَيهُون ﴾ .

> ومنه : ربحٌ زَفْزافة أي محركة للحشيش ، وسفسافة : تنخل التراب بمرّها ، ودرع فضفاضة : واسعةً .

> الفعل من كُلّ ذلك فَعْلل، والمصدر فَعْللة وفِعْلالٌ بالكسر ، ولم ينقل في شيء منها فَعْلال بالفتح .

> ومن أجاز ذلك كالزمخشري فقياسه غير صحيح ، لأن القياس على النّادر لا يصحّ ، فثبت ما قصدتُه من بيان أصالة الوصفيّة في فَعُلال المفتوح الفاء ، وغرابة المصدريّة فيه ، وامتناعها منه .

⁽١) في القاموس : ضحّاك في الباطل .

فالقول المرضّى أن (الوسواس ، في قولـه تعالى : (من شَرّ الوَسُواس (١٠) هو الشّيطان لا على حذف مضاف، ، بـل على أنه من باب فَعلال المفصود به العبالغة في مُفعَلِل كثرثار، ونظائره.

والله أعلم بالصواب . انتهى .

⁽١) الناس / ٤

إجابة ابن مالك عن إشكال حديث شريف

وسئل ابن مالك أيضاً عن قوله صلى الله عليه وآله :

« غير الدَّجَّال أخْوفَني عَلَيْكُم (¹)» .

فأجاب : الكلام على لفظه ومعناه ، أمّا لفظه فلتضمّنه إضافـة « أخوف ، إلى ياء المتكلم مقرونة بنون الوقاية ، وهو إنما يعتــاد مع الفعل المتعدّي ، لأن هذه النون تصون الفعل عن محذورات .

أحدها : التباسة بالاسم المضاف لياء المتكلم ، فلـو قيل في ضَرَبَني : ضَرَبي لالتبس بالضَّرَبَ،وهو العسل الأبيض الغليظ ، فنفت نون الوقاية هذا المحذور .

الثاني : أمر مؤنثه بأمر مذكّره فلو قلت أكْرِمي بدل أكْرِمْني قاصداً مذكّراً لم يفهم العراد ، فنفت النون ذلك .

الثالث : ذهاب الوهــم إلــى أن المضــارع صار مبنيًّا وذلك لو أوقعته على ياء المتكلم غير مقرونة بالنون لَخِفي إعرابه ، وظُنَّ به البناء على مراجعة الأصل ، فإن إعرابه على خلاف الأصل ، وأصله البناء .

⁽١) انظر مناقشة هذا الحديث في همع الهوامع ١ /٢٢٥

/ ٢٧٩] فلو قلت بدل (يكومني) يكومي لَظُن / عودُه إلى الأصل ، فزيادة النون تمكّن من ظهور إعرابه .

والاسم مستغن عن النون في الوجهين الأولَين .

وأمّا الثالث فللاسم فيه نصيبٌ لكن أصالته في الإعراب أغنته وصانته من ذهاب الوهم إلى بنائه ، لا بسبب جَلِيٍّ ، لكنه وإنْ أَمن ظنَّ بنائه فلم يُؤمن التباسُ بعض وجوه إعرابه ببعض ، فكان له في الأصل نصيب من إلحاق النون .

وينزل إخلاؤه منها منزلة أصل متروك يُنَبّه عليه في بعض المواضع كما نُبه بالقرد واستحوذ على أصل قاد(١) واستحاذ. وكان أولى ما ينبه به على ذلك أسماء الفاعلين، فمن ذلك ما أنشد الفراء من قول الشاعر:

٦٦٦ = فما أدرى وكلِّ الظَّن ظَنيِّ أمسِلمنني إلى قومسي شراحي^(١)

⁽١) في ط : « قال » مكان : « قاد » ، تحريف .

⁽r) نسب في الدرر اللوامع 1 / ٢١٢ إلى يزيد بن محمد الحارثيّ .

وذكر السيّوطيّ في شرح شواهد المغنى ص ٧٧٠ أن الفرّاء ذكر البيت على هذا النمط ليجعله باباً من النحو ، والصواب:

فيا أدرى وظُنــي كل ظن أيسلمنـي بنـي البـــدء اللقاح . وبنو البدء اللقاح : هم الذين لا يدينــون للملــوك .

قال صاحب الدرر : وكان القياس : أمُسْلِمي بالتخفيف .

فرخم « شراحيل » دون نداء اضطراراً .

ومثله ما أنشده ابن طاهر في تعليقه على كتاب سيبويه :

٦٦٧ = وليس بِمُعْيني وفي الناس ممتع صديقٌ إذا أعيا عَلَى صَديقٌ (١

وأنشد غيره :

37A = وليس المُوافِيني لِيُرْفِلَ خائباً فان له أضعاف ما كان آملاً

وقـال ابـن هشـام في المغنـى ١ / ٣٨١ : « وزعــم هشــام : أن الـــذي في
 « أمسلمني ، ونحوه تنوين لا نون ، .

والبيت من شواهد المغنى ١/ ٣٨١ ، ٢ / ٧١٦ ، والهمع والدرر رقم / ١٧١.

(١) في ط: « معيني » وفي النسخ المخطوطة والأشموني ١ / ١٢٦ : « بمعيني »
 وفي ط والنسخ المخطوطة : «مقنع» وفي الأشموني «ممتع» وفي ط، والنسخ المخطوطة : «صديقي».

(۲) من شواهد : المغنى ١ / ٣٨١ ، والهمع والدرر رقم/ ١٧٢ ، والأشمونـي ١ /١٢٦ .

قال العيني و هامش الاشموني » : « المعنى : ليس الذي يوافيني أي يأتيني ليرُفد أي ليعطي من الرفد وهو العطاء . وفيه الشاهد ، فإن النون فيه نون الوقاية ، وليست نون التنوين كها ذهب إليه بعضهم ، إذ التنوين لا يجتمع مع الألف واللام ، والموصول مع صلته اسم ليس ، ووخانباً» خبره ، وليرفد على صيغة المجهول بالنصب على تقدير : لأن يرفد » . ولأفعل التفضيل أيضاً شبه بالفعل وخصوصاً بفعل التُعجب ، فجاز أن تلحقه النّون المذكورة في الحديث كما لحقت اسم الفاعل في الأبيات المذكورة . وهذا أجود ما يقال في هذا اللفظ عندي .

و يجوز : أن يكون و أخوف لي ، وأبدلت اللاّم نوناً كما في لعنّ مكان لعلّ ، وفي : وفِّنَ بمعنى رِفَلَ^{(١})وهو الفرس الطّويل .

وأما الكلام من جهة المعنى ففيه وجوه :

أظهرها: كون أخوف افعل تفضيل صيغ من فعل المفعول كقولهم: وأشغَلُ من ذات النَّحَيْثُ^(؟) و وأزهْمى من ديك ، ووأعنى بحاجتك ، و وأخوف ما أخاف على أُمنَى الأثمة المُضِلُّون،، إذ المراد أنَّ المعبر عنه بذلك : شُعْل وزُهي وعُني أكثر من شغل غيره وزهوه وعنائه.

 ⁽١) في القاموس : الرَّفَلَ كخِدَبٌ : الطويل الذنب ، الكثير اللحم ، والبعير الواسع الجلد .

⁽٧) وهي آمرأة من بني تيم الله بن ثعلبة ، كانت تبيع السمن في الجاهلية ، فاتاها خوات بن جبير الانصاري يبتاع منها سمناً ، فلم ير عندها أحداً وساومها فحدت بخياً ، فنظر إليه ، ثم قال أمسكيه حتى أنظر إلى غيره فقالت : حُلّ نجياً آخر ، ففعل ، فنظر إليه ، فقال : أريد غير هذا فأمسكيه ففعلت ، فلما شيئل يديها ساورها فلم تقدر على دفعه حتى قضى ما أراد وهرب ، انظر مجمع الأشال / ٣٧٦ ، انظر مجمع المنطق ا

وكذا أخوف ما أخاف / أي الأشياء التي أخافها على أمتي أحقها [٣/ ٨٠/ مأن بخاف الأثمة المضلَّو ن .

> فمعنى الحديث ههنا: غير الدّجال أخوف مخوفاتي عليكم فحذف المضاف إلى الياء فاتصل بها أخوف معمودة بالنون كما تقرر.

ويحتمل أن يكون: « أخوف » من أخاف بمعنى: خوف. ولا يمنع ذلك كونه من ثلاثي فإنه على « أفعل » وما على وزن أفعل والثلاثي سواء عند سيبويه في التفّضيل والتّعجب ، صرّح به مـراراً .

فالمعنى . غير الدّجال أشد موجبات خوفى عليكم، ثم اتصل بالياء معمودة بالنون على ما تقرر .

ويحتمل أن يكون من وصف المعاني بصفات الأعيان مبالغة كشعر شاعر ، وهذا الشُّعر أشعر من هذا ، وعجب عاجب ، وموَّت مائت ، وخوْف خائف .

ويقال : فلان أخوف من خوفك . ومنه قول الشاعر(١) .

٦٦٩ يداك يد خيرُها يُرْتَجي

وأخرى لأعدائها غائظه

(1) نُسب في العينيِّ ١ /٧٢٨ لطرفة ، وليس في ديوانه والبيت الأول من شواهد : التصريح 1 / ١٨٢ ، والأشموني 1 / ٢٢٣٪ . هذا وفي الأشباه مطبوعاً وغطوطاً : « فأما التي يرتجى خيرها » ، « وأمًّا التي

يتقّى شرّها ، .

قال العيني : اللافظة : البحـر ، والهـاء فيه للمبالغـة ، كما في : راوية ، =

فأما التى خيرُها يرتجى

فأجود جوداً من اللافظه وأمّا التي شرها يتقي

فنفس العَـدُو بهـا فائظه

فنصب و جوداً ۽ بأجود على النمييز، وذلك موجب لكونه فاعلاً معنىً ، لأن كل منصوب على التمييز بأفعل التفضيل فاعل في المعنى ونصبُهُ علامةً فاعليته ، وجرَّه علامةً أن (أفعلَ) بعضٌ منه .

ولهذا معنى : زيدٌ أحسن عبـداً : أن عَبْـده فاق عبيد غيره في حُسن .

و إن جَرَرتْ فمعناه: أنه بعض العبيد الحسان وهو أحسنهم.

فمعنى الحديث على هذا: خُوف عير الدّجال أخوف عوفي على هذا : خُوف على هذا المحذوف، وحذف على على من من من من المحذوف، وحذف وخوف ، المضاف إلى الياء ، وأقيمت هي مقامه ، فاتصل أخوف بالياء معمودة بالنون .

وفي المشل: يقال: فلان أسمح من لافظة أي بحر. وقال
 الجوهري: أسمح من لافظة ، يقال: هي العنز ، لأنها تدعى إلى الحلب
 وهي تجتر ، فتلفظ بجرتها، وتقبل فرحاً بالحلب.

وتولَّد : (فائظة ، ، قال أبو القاسم الزجاجيّ : يقال : فاظ المبت بالظاء ، وفاضت نفسه بالضاد ، وفاظت نفسه بالظاء جائز عند الجميع إلاّ الأصمعيّ فإنه لا يجمع بين الظاء والنفس ، يقال : فاظ الرجـل بالظاء المعجمة ، وفاضت نفسه لالضاد .

- 19 -

11/4]

ويحتمل أن يكون وأخوف؛ فعلاً مستنداً إلى واو هي ضمير عائد على غير الدّجّال، لأن من جملة ما يتناوله غير الـدّجال الأئمة المضلون، وهم ممن يعقل، فغلبوا فجيء بالواو، ثم اجتزىء عنها بالضمة وحذفت كقوله.

٦٧٠ = فياليت الأطباء كانُ حولي

وكان مع الأطباء الأساة(١) /

وقال أخر :

۲۷۱ =دارحــيٍّ وتنوها^(۲) مربعــاً

دخــل الضيف عليهــم فاحْتَمل

(١) في ط: « الأطباء ، بالمد، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والمصادر .
 وفي ط: « والإساء ، بالهمزة .

وفي طوالنسخ المخطوطة: فيا ليت. وروى:

« فلو أنَّ ۽ .

من شواهد : الأنصاف ١ / ٣٨٥ ، وابن يعيش ٧ / ٥ ، ٩ / ٨٠ ، والحزانة ٢ / ٣٨٥ . والعيني ٤ / ٥٥١ ، والهمع والدرر رقـم / ١٣٣. وهذا البيت .

روى مع بيت آخر في الدرر على النحو التالي :

فلس أن الأطب كان حولي وكان مع الأطباء الشفأة إذاً ما أذهبوا الما بقلي وإن قبل: الشفاة هم الاسلة والطب بالكسر في اللغة: الجيلق، والطبيب: الحافق.

والأساة : جمع آس ِكفُضاة جمع قاض ٍ ، وكذلك الشفاة : جمع شاف . ثم قال الدرر : ولم أعثر على قائلهما .

(٢) جعلوها دائمة لهم ففي القاموس : ووتن، الواتن الشيء الثابت الـدائم،
 ووتنة وتُوناً ووتنة دام ولم ينقطع .

وفي ط: «فاسأل واسأل، بالهمز في البيت الثاني .

فسَلْ عنا إذا الناس شَتَوا

وسَلْ عنا إذا الناس نَزَلْ

أراد : كانوا ، فحـذف الـواو ، وأبقـى الضمـة ، وكذلك أراد الآخرُ : احتملوا ، ونزلوا فحذف الواو، ثم سكّن اللام من احتمـل ، ونزلُ للوقف . هذا ما تيّسر فيه. ولله الحمد.

وسئل ابن مالك أيضاً

أيجوز صرف أريس في قولهم: بئر أريس(١)؟

فأجاب : نعم وهو في الأصل ، عبارة عن الأصل(٢) .

ويطلق على الأكار^(٣) وعلى الأمير^(١).

وقيل: إن أريد به الأمير فهو مقلوب رئيس (٠٠) .

- (١) في اللسان : أرس : في حديث خاتم النبينﷺ : فسقط من يدعثمان رضى الله
 عته في بثر أربس بفتح الهمزة ، وتخفيف الراء، هي بثر معروفة قريباً من مسجد
 قباء عند المدينة ، .
 - (٢) في اللسان: الإرس: الأصل.
 - (٣) في اللسان : الأريس : الأكار . عن تعلب .
 - (٤) في اللسان : الارّيس : الأمير ، عن كُراع حكاهٍ في باب فعّيل .
- (٥) في اللسان : والاصل عنده ـ أي كراع ـ : رئيس على فعيل من الرياسة والمؤرس : المؤمّر ، فقلب .

وعن ابن الأعرابي : أرَّس يأرِس أرْساً : إذا صار أربساً ، وأرَّس يؤرِّس تأريساً : إذا صار أكاراً . وجمع الاريس : أريسون ، وجمع الإرَّيس : إرَّيسون . ومن هذا ما جاء في كتاب النبيﷺ إلى هوقل . . . إن أبيت فعليك الم الإرَّيسِن » .

توجيه حديث شريف لابن مالك

وسئل رحمه الله أيضاً :

فأجاب فاعل جاء (الكانز». وكنزه مبتدأ، وأقرع خبره، والجملة حالية؛ لأن الجملة الابتدائية المشتملة على ضمير ما قبلها والجملة حالية، واقترانها بالواو أكثر. وقد جردت منه في قوله تعالى: ﴿ الْمِطُوا بِعضُكم لِبَعْض عدُوًّا ﴾ (١) ﴿ وما أَرْسَلْنا قَبْلُك مِنْ المرسلين إلاّ إنهم ليأكلون الطعام (١) ﴾ وتقول العرب: «رجع فوره إلى بَدْنه (١) ، وكلتُه فوه إلى فيّ ه.

وقال الشاعر (١) :

٦٧٢ = وَتَشْرِبُ أَسْآرى القطا الكُدْرُ بَعْدما

سَرَت قَرَبًا أحناؤها تتصَلُّصَلُ (٥)

⁽١) البقرة / ٣٦

⁽٢) الفرقان / ٢٠

 ⁽٣) هكذاً في جميع النسخ : « فوره » والقول المشهور : « رجع عرده على بدئه »
 انظر الهمع ٤ / ١٩ .

⁽٤) هو الشُّنْفُرِي .

⁽٥) انظر لامية العرب / ٦١ ، وهي قصيدة مشهور مطلعها :

ومثله :

[YAY]

٦٧٣ = راحُوا بصائرُهم على أكْتافِهِم

وبَصِيرتي يَعْلُو بهـا عَتِـدُ وأي (١) .

أي قوىً . ومثله :

٦٧٤ = ولولا جنان الليل ما آب عامرٌ

إلى جَعْفر سِوْبا لهُ لم يُمَزَّق (١)/

أقيموا بني أمَّي صُدُورَ مطيكم فإنسي إلى قوم سواتُم الاميلُ
 والأسار في الشاهد :جمع سؤر ، وهو بقية الشراب في الإناء . والقرب :
 اليوم الذي ترد الطير الماء في صبيحته . وأحناؤها : جمع حنو ، وهو الجانب .
 وتصلصل أي يسمع ها صوناً .

يريد أن يقول : بأنه يرد الماء قبل القطا ، وهو أسرع الطبير ، فتشرب فضلاته ، وقد بلغ منها العطش مبلغاً تصوت منه أحشاؤها ، انظر شرح الشاهد في هامش لامية العرب ، وفي شرح شواهد العيني ٣ / ٢٠٧ وبعده هممت وابتدرنا وأسدلت وشمسر منسي فارط متمهل والفارط : من يتقدم القوم إلى الماء . والمعنى أن سير القطا ثقيل كمن أرخى ثوبه .

 (١) في اللسان : (عند) : فرس عَنَـدٌ وعَنِدٌ : شديد نام الحالق ، سربع الوثب معدّ للجزي . واستشهد هل ذلك بالشاهد وهو للأشعر الجُعْفي .

 (٢) نسب في العين إلى سلامة بن جندل ، وأنشده الفارسي في الإغفال : ٩ لـم غيرق ، مكان : ٩ لم يمزق ، وهو من شواهد الأشموني ٢ / ١٩٠ ، والعينى ٣ / ٢١٠ ، وفي العيني : جنان الليل : أي ظلمته. ويجوز جعل وكنزه ، فاعل جاء ، ووشجاع ، خبر مبتداً محذوف، والجملة في موضع الحال أي جاء وهو شجاع أو صورته شجاع، ولا بُعْد فيه، لأن فيه حذف المبتدأ والواو، إذ الاهتمام بهذه الواو أقل من الاهتمام بالفاء المقترنة بمبتدأ وقع جواب شرط، وقد حذفا معاً في قوله.

٩٧٥ = أأبي لا تَبْعَدُ فليس بخالد حَيُّ ومن يُصِب الحِمامُ بَعِيدُ^{١٨٥}
أي فهو بعيد فحذف الفاء وهي ألزم من الواو .

[مسألة لابن مالك في : قم أنت وزيد]

قال ابن مالك : لا يصيحُ في : قُمْ أنت وزيدٌ الحكم بعطف زيد على فاعل قم ، لأن العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه ، وقم ونحوه من أفعال الأمر لا يعمل في غير ضمير المخاطب ، فيحمل

=

وفي طوالنسخ المخطوطة : حشار د بالحساء ، تحسريف ، تصسويبه من الأشموني ، والعيني ، وفي طوالنسخ المخطوطة أيضاً دلا يجزق.

 ⁽١) من شواهد: التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك /
 ١٣٤ .

وعلَق محققه في هامشه بقوله : هو من أبيات الحياسة ، وقائله الضبي . قال التبريزيّ : لا تبعد تما يندب به الميّت .

ورواية ابن مالك : «المنون، مكان: الحِمامُ،

ما وقع من ذلك على أن زيداً مرفوع بفعل دلّ عليه «قم» أي قم أنت، ولَيُقُم زيد.

وعليه يحمل قوله تعالى : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزُوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ (١)

وإليه أشار سيبويه بقوله يقـال : دخلـوا أولهُــم وآخرُهــم ، ولا يقال : ادخلوا أولَكُمُ وآخرُكم ، لأن دخل لا يَصبِحُ إسناده إلى أولكُم وآخركم .

وذكر أن عيسى بن عمر أجاز ذلك وهو نظير :

٦٧٦ = *لِيُبُك يزيد ضارع(٢)*

يعنى أن أولكم وآخركم مرفوع بفعل مضمـر دلَّ عليه: ادْخُلوا كما أن ضارعاً مرفوع بفعل دل عليك (ليُبْك).انتهى.

[مسألة لابن مالك في الحال]

قال ابن مالك : نسبة الحال إلى المضاف إليه على أوجه :

وجه : يجوز إجماعاً إذا كان المضاف مصدراً أو صفةً عاملة كأعجبني قيام زيدرمسرعاً ، وإنّ زيداً ضاربُ عمرو مُتَكِئًا .

ووجهٌ: يمتنع إجماعاً حيث لم يكن المضاف مصدراً ولا صفةً ولا

⁽١) البقرة / ٣٥.

من شواهد: سيبويه ١٨٥/١ ، ١٨٣٠

۱۳/۳۱

بعض ما أضيف إليه كضربت غلامَ زيدٍ مُتكِئاً .

وثالث : مختلف فيه : إذا كان المضاف بعض المضاف إليه أو يشبه بعضه كقوله :

٦٧٧ = كَأَنَّ يَدَى حَرْبائِها مُتَسْمِسماً ١٧٥

یدا مذنب مستغفر الله تالب/ ومنه قوله تعالی : ﴿ وَنَزَعْنا ما فِي صُدُّورِهِم مِنْ غِلِّ إِخْواناً ﴾™ وقد صحّ جوازه عن أبي الحسن الأخفش.انتهي .

إملاء على شاهد شعري لابن الحاجب]

في أمالي ابن الحاجب(٢)

قال مُعِلِياً على قول الشاعر . عند عُبُرُ مُاســـوفو علـــــ زَمَن ينقضــــى بالهــــــــ والحـــزَن٣

- (١) في اللسان : « سمم ، : قال ابن الإعرابي : سمسم الرجل : إذا مشى مشياً رفيقاً . والسمسمة : ضرب من عدو التعلب .
 - (٢) الحجر/ ٤٧
- (٣) أمالي ابن الحاجب مخطوط رقم ١٠٠٧ نحو دار الكتب ، وقد علمت من أستاذنا المرحوم الشيخ عطية الصوالحي أنه حققه ، وأرجو أن يرى هذا التحقيق النور على يدنا شر من الناشرين :

وقد أملي هذه الأمالي في القاهرة ودمشق من سنة ٦١٧ هـ إلى سنة ٦٢٥ هـ .

وقد قمت بدراسة حول ابن الحاجب وكتبه وهي ضمن كتاب « المدرسة النحوية في مصروالشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، طبع دار الشروق.

(٣) سبق ذكره رقم ٣٠٥ ، ٦١١ .

قال : لا يصحّ أن يكون له عاملٌ لفظي ، وإذا لم يكن له عامل لفظيّ ، فإما أن يكون مبتدأ ، وإما أن يكون خبرَ مبتدأ

ولا يصح أن يكون مبتدأ ، لأنه لا خبر له ، لأن الخبر إما أن يكون ثابتاً أو محذوفاً ، والثابت لا يستقيم ، لأنه إمّا «على زمن» وإمّا « ينقضي » ، وكلاهما مفسدً للمعنى .

وأيضاً: فإنك إذا جعلته مبتداً لم يكن بدّ من أن تقدّر قبله موصوفاً وإذا قدرت قبله موصوفاً لم يكن بدّ من أن يكون (غير» له ، (وغير» ههنا ليست له ، وإنما هي لـ وزمن»، ألا ترى أنك لو قلت: رجلٌ غيرك مرّبي لكان في غيرك ضمير عائد على رجل ، ولو قلت: رجلٌ غيرُ متأسّف على امرأة مرّبي لم يستقم ، لان غيراً ههنا لما جعلته في المعنى للمرأة خرج عن أن يكون صفةً لما قبله .

ولو قلت : رجل غير متأسّف عليه مـرَّبى جازَ′لأنها في المعنى للضمير ، والضمير عائد على المبتدأ فاستقام ، فتبيّن أن لا يكون مبتدأ لذلك .

وإن جعل الخبر محذوفاً لم يستقم لأمرين :

أحدهما : أنّا قاطعون بنفي الاحتياج إليه .

والأخر : أنه لا قرينة تشعر به ، ومن شرط صحة حذف الخبر وجود القرينة . وإن جعل خبر مبتدأ لم يستقم لأمور :

أحدها : أنا قاطعون بنفي الاحتياج إليه .

الثاني : أن حذف المبتدأ مشروط بالقرينة ولا قرينة .

الثالث : أنك إذا جعلته خبر مبتدأ لم يكن بدُّ من ضمير يعود منه إلى المبتدأ ، لأنه في معنى مُغاير ، ولا ضمير يعود على ما تقدّره مبتداً ،

إى العبندا ، لا له في معنى معاير ، ولا صمير يعود على ما نقدره مبندا . فلا يصح أن يكون خبراً ، فتبيّن إشكال إعرابه ./

> وأولى ما يقال فيه: إنه أوقع المظهر موقع المضمر لمّا حذف المبتدأ من أول الكلام ، فكان التقدير : زمن ينقضي بالهم والحزّن غير مأسوف عليه ، فلما حذف المبتدأ من غير قرينة تُشْعِر به أتى به ظاهراً مكان المضمر فصارت العبارة فيه كذلك ، وهو وجه حسن .

> ولا بُعُد في مثل ذلك ، فإن العرب تجيز : إنْ يُكُوِمْنِي زيد إنّي الحرمة ، وتقديره : إنني أكرم زيداً إنْ يُكُومْنِي ، فقد أوقعت زيداً موقع المضمر لمّا اضطررت ١٠٠ إلى إعادة الضمير إليه ، وأوقعت المضمر موقع المظهر لمّا أخرته عن الظاهر . فقد تبيّن لك اتساعهُم في مشل ذلك وعكسه .

ويحتمل أن يقال : إنهم استعملوا غيراً بمعنى « لا » كما استعملوا « لا » بمعنى غير ، وذلك واسع في كلامهم ، فكأنّه قال : لا تأسف على زمن هذه صفته .

⁽١) في ط : « اضطرت » بإسقاط الراء الثانية ، تحريف .

ويدلَك على استعمالهم غيراً بمعنى «لا» قولهم: زيدٌ عمراً غيرُ ضارب، ولا يقولون: زيدٌ عمراً مِثْلُ ضارب، لأن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف، ولكنّه لما كانت و غيرٌ ، تحمل على « لا » جاز فيها ما لا يجوز في مثل ، وإن كان بابهُما واحداً .

وإذا كانوا قد استعملوا : أقلَّ رجل يقول ذلك بمعنى النفي مع بُعُده عنه بَعْض البعد ، فَلَان يَسْتَعْمِلوا غيراً بمعنى « لا » مع موافقتها لها في المعنى أجدر .

فإن قبل : فإذا قدرتموها بمعنى « لا » فلا بدّ لها من إعراب من حيث كونها اسماً فما إعرابه ؟

قلنا: إعرابه كإعراب قولك: أقل رجل يقول ذلك ، وهو مبتداً لا خبر له استغناء عنه ، لأن المعنى: ما رجل يقول ذلك ، وإذا كان كذلك صح المعنى من غير احتياج إلى خبر ولا استنكار بمبتداً لا خبر له ، إذا كان في المعنى بمعنى جملة مستقلة ، كقولهم: أقائم الزيدان فإنه بالإجماع مبتداً ولا مقدر محذوف ، والزيدان فاعل به ليس بخبر ، فهذا مبتداً لا خبر له في اللفظولا في التقدير ، وإنما استقام الأنه في معنى : أيقوم الزيد أن ، وكذلك قول بعض النحويين في : نُزال وَرَاكِ أنه مبتداً وفاعله مضمر، ولا خبر له ، لا ستقامة المعنى من حيث وتراكم أنه مبتداً وفاعله مضمر، ولا خبر له ، لا ستقامة المعنى من حيث لا مرد المراكم عناه : انْزِل ، وانْرك . وهذا هو الصحيح فيه (١)

/ ٢٨٥] ١٥٥ معناه : الزِّن ، والرُّد . ومعنا هنو الصحيح عيد المخطوطة .

وقد ذهب كثيرً إلى أنه منصوب انتصاب المصدر ، كأنه قيل في نزال : انزل نزولاً ، وهذا عندنا ضعيف ، فإنه لوكان كذلك لوجب أن يكون معرباً بمثابة سَقْياً وَرُعياً ١/ ونحن نفرّق بين سقياً وبين نزال فكيف يمكن حَمْلُهما على إعراب واحد ، وهو أن يكونـا مصدرين مع أن أحدهما معرب والاخرميتي .

[تعليق ابن الحاجب على شاهدٍ نحويّ مشهور]

وقال عفا الله عنه وقد استفتى في قول الشاعر :

٦٧٩ = وإنَّــي لَتعرونــي لِذَكْراك فَتْــرَةٌ

كمــا انتفض العصفــورُ بلَّلــهُ القطُّرُ(٢)

فقيل له: إن شخصين تنازعـا فقــال أحدهــــا: البيت: هزة ورِعْدة ، ولا يستقيم معنى البيت على « فترة » . فسُئِـل هل يستقيم البيت على هذه الروّاية وقد نقلها غير واحد ممّن يوثق بنقله عن الأمالي لأبى عبد الله البغدادى ؟

فكتب مجيباً بخطُّ يَدِه الكريمة ما هذه صورته:

⁽١) « بمثابة سقياً ورعياً » زيادة في ط ليست في النسخ المخطوطة .

⁽٢) لأبي صخر الهذليّ .

من شواهد: المُقْرِب ١٩٣/، ، وابن يعيش ٢٧/٢، وشرح شذور الذهب، ٢٧٩ ، والعينسيّ ٢٧٣، ٢٧٨ ، والحزانــة ٢٥٥١، والتصريح ٢/ ٢٣٦ ، ٢ / ١١ ، والهمع والدرر رقم ٧٥٧، والأشموني ٢ / ٢٤٤ .

وهو أن يقال : يستقيم ذلك على معنيين :

أحدهما: أن يكون معنى لتعروني: لَتُرْعِدُني أَي تَجْلُل عِنْدي العُروا(١) وهي الرَّعدة كقولهم : عُرِي (١) فلانُ إذا أصابه ذلك ، لأن الفتور الذي هو السكون من الإجلال والهيّبة تحصُل عنده الرَّعدة غالباً عادة فيصح نسبة الإرعاد إليه، فيكون «كما انتفض» منصوباً انتصاب قولك : أخرجته كخُروج زيد ، إما(١) على معنى كإخراج خروج زيد .

وحسُن ذلك تنبيهاً على حصول المطاوع الذي هو المقصود في مثل ذلك، فيكون أبلغ من الاقتصار على المطاوع ، إذْ قد يحصل المطاوع دونه مثل أخرجتُه فلم يَخرُج .

والثاني : أن يكون معنى لتعروني : لتأتيني وتأخذني فترة أي سكون للسرور الحاصيل عن الدّكرى . وعبّر (٤) بهاعن النشاط الأنها تستلزمه غالباً تسميةً للمسبّب باسم السبّب ، كأنه قال : ليأخذني نشاط / ٢٨٦] كنشاط العصفور، فيكون كما / انتفض ، إما منصوباً نَصْب ، له صوّتُ حِمار ، وله وجهان :

أحدهما : أن يكون التقدير : يُصَوَّت صَوَّتَ حِمــار ، وأن لم يَجُزُ إظهارُه استغناءً عنه بما تقدّم .

⁽١) العُرواء ـ كما في القاموس واللسان : قِرَّة الحُمَّى ومسَّها في أول رِعْدتها .

 ⁽٢) في طوالنسخ المخطوطة : (عرني) بالنون . والتصويب من اللسان : حيث ذكر ما نصة : (وقد عُرِي الرّجل على ما لم يُسمّ فاعله فهو معرُوً .

⁽٣) هكذا في ط والنسخ المُخطوطة ولعل : « إمَّا » زأئدة .

⁽٤) في ط: «غير، بالياء، تحريف

والثاني : أن يكون منصوباً بما تضمنتُه الجملة من معنى سوّت .

وإمّا مرفوعاً صفة لفترة أي نشاطً مثل نشاط العصفور .

وهذه الأوجه الشلاثة المذكورة في الـوجه الشّاني في إعراب: «كما انتفض، تجري على تقدير رواية: رعّدة وهِزّة. هذا ما كتبه مجيباً به.

وروى الرَّماني عن السكوني عن أبي سعيد الأصمعي :

إذا ذكرت يرتــاحُ قَلْبِـــي لذكرها كما انتفض العضفورُ بَلَلهُ القَطْرُ وهو ظاهر حينئذ .

[ابــن الحاجــب يعلــق علــي بيت لابــن قلاقس الإسكندريّ]

وسئل عن قول ابن قلاقس الاسكندريّ :

٦٨٠ = ما بالُ هذا السرِّيم أَنْ لا يَرِيمُ

لـو كان يَرْشى لِسَـليم سَليم ١٠٠٠

فقال : سليم الثّاني فاعل ليرثى بمعنى سالـم ، وسـليم الأول بمعنى لديغ ، فإنهم يقولون للدّيغ سليم أو للأعمى بصير على سبيل التّماؤل .

 ⁽١) ديوان ابن قلاقس الجزء الثاني رقم ٤١٤ مخطوط ، تحقيق الدكتورة سهام الفريح وهو مطلع قصيدة يمدح فيها القاضي الأجمل عبد المرحيم بن علي البيساني .

ولا يحسن أن يكون سليم الثاني تأكيداً للأوّل على وجه التأكيد اللّفظي، لأنه أولاً: قد فهم منه قصد التّجانس، وليس هذا عندهم معدوداً في التّجانس.

وأيضاً فإنه يلزم أن يكون له يرثى مضمر عائد على الرّيم ، وليس عليه المعنى ، فظهر أن يكون الوجه ما ذكرناه ، ويكون جواب «لو» محذوفاً دلّ عليه ما قبله ، لأن ما قبله يدلّ على إنكار ذلك، وهو كونه لا يريم والتعجّب منه .

ثم قال : لو كان يرثى لسليم سليم على أحد وجهين :

إمّا على الإنكار على نفسه في إنكار الأوّل، أي لوكان يرثى للديغ سالم لتوجّه الإنكار ، أو التّعجب .

أمَّا إذا كان جارياً على المعتاد فلا معنى للإنكار أو التعجُّب.

وإمّا على أن يكون الجواب ما دلّ عليه قوله : أن لا يريم وكأنه

/ ۲۸۷] لوكان يرثى / لسليم سليم لرام .

فإن قيل: قـد تقدّم ذكـر الرّيم فليكن فـاعل يُـرْثى بالـلَّام؛لأنه معهودُ سابق.

فالجواب: أن ذلك إنما يكون إذا أعيد اللفظ الأول مثل قولهم: جاءني رجلٌ، ثم يقول: ما فعل الرجل، فإنما فعلوا ذلك؛ لئلا يؤدي إلى إلباس بغيره.

٦٨١ - هَلُ مَاعِلِمْت ومااستُودِعْت مكتومُ

إذ حَبْلُها إذ نَأْتُك اليومَ مَصْرُومُ ١٧٠

أَمْ هَلَ كَبِيرٌ بكى لَم يَفْضِ عَبْرَتَهُ

إثْمر الأحبَّة يَوم البَيْن ِ مَشكومُ

وبأن يكون بالهمزة التي يطلب بها التَصديق نحو: أقام زيد أم قعد عمرو؟ إذا أردت بـ « أم » الإضراب عن الأول ، فـإن أردت الاستفهام عن الواقع بين النَّسبتين فـ « أم » متَصلة ، فالكلام على هذا محتملُ للمتَصلة والمنفصلة بحسب الغرض الذي تريده . هذا معنى كلام جماعة .

وقال ابن هشام الخضراويّ : من شرطأم المتّصلة أن لا يكون بعدهـا فعـل وفاعـل إلاّ وقبلهـا فعـل وفاعـل ، والفاعـل في كُلَّ من الجملتين واحد ، نحو ، أقام زيد أم قعد ؟

فإن قلت : أقام زيدً أم قعد عمرو؟ كانت منقطعـة ، وكذا إذا كان ما قبلها مبتدأً وخبراً فلا بُدّ من اتحاد الخبرين نحو : أزيدٌ منطلق أم عمرو؟

⁽۱) من شواهد : سيبويه ١ /٤٨٧ ، والحزانة ٤ /٥١٦ ، والهمع والدرر رقم ١٣٦١ ، ١٦٦٣ ، ١٦٦٣ ، وانظر ديوان علقمة / ١٧ .

وفي الخزانة : قال ابن الأنباري : المشكوم : المُجزّي ، وقد شكمتُه أشكُمُه شكماً من باب نصرته نصراً ، والاسم : الشكّمة بالضم وهو المكافأة بحسن الصنيع .

فإن قلت : أم عمرو جالس كانت منقطعة (١) .

وكذا إذا خالفت بين الجملتين نحو : أقام زيد أم عمرو منطلق . انتهى .

وهـذا مخـالف لمـا تقـدّم . ولا شك أن تخـالف الخبـرين أو الفاعلين أو الجملتين يقتضي بظاهره الانقطاع . وأمّا أنـه يصـل إلـى إيجاب ذلك فــ« لا » .

وقد نصُّوا على اتصال أم في قوله :

٦٨٢ = ما أبا لي أنَّت بالحَــزْن تَيْسٌ

أمْ جفاني بظهرغَيْبٍ لئيمُ (٢)

⁽١) في ط فقط (كانت أو منقطعة » بزيادة « أو » تحريف .

⁽٢) لحسَّان بن ثابت من قصيدة مطلعها في ديوانه / ٢٢٦ :

منع النسوَّم بالعشساء الهمومُ وخيالٌ إذا تَفسور النَّجومُ من شواهد: سيبويه ٢٩٨/١ ، والمقتضب ٢٩٨/٣ وابن الشجري ٢ / ٣٣٤ ، والخزانة ٤ / ٤٦١ ، والعيني ٤ / ١٣٥ . وفي الخزانة : نبيب التيس : صوته عند هياجه . الحَـزن : ما غلـظـمن الأرض ، وخصه، لأن الجبال أخصب للمعزمن السّهول .

وفي الخزانة أيضاً تعليق على : « لا أبالي » قال : قال المرزوقيَّ :

مويي مفاعلة من البلاء أي لا احتفل به حتى أعاده بلالتي وبلاس ، وافاخره وحكى سيبويه: (ما أباليه بالـة» كحالية، وأصله: بالية، فحذفت يباؤه. وذهب غيره إلى أنه مقلوب، والفه منقلبة عن واو، وأصله: أباول، أي اكاثر من قولهم: فلان كثير البول، أي الولد.

مع اختلاف الفاعلين ، وفي قوله :

مع اختلاف الخبرين .

وقد يجاب بأن الجملتين هنا في تأويـل المفردين ، فلذلك تميّن الاتّصال ، لأن ما قبل أم وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر كما في قولنا : أزيد أم عمرو في الدّار .

وإذا اتّحد الخبران نحُو:أزيد قائم أم عمرو قائم ؟ احتمل الكلام الانصال والانقطاع باختلاف التقديرين .

ف إن قيل : فلسم جزم الجميع في نحمو : أزيد قائسم أم عمسرو بالاتصال مع إمكان الانقطاع ، بأن يكون ما بعدهـا مبتــدأ حذف خبره ؟ /

> قبل : لأن الكلام إذا أمكن حمله على النمام امتنع حمله على الحذف ، لأنه دعوى خلاف الأصل بغير بيّنة ، ولهذا امتنع أن يدّعي في نحو : جاء الذي في الدار أن أصله : الذي هو في الدار .

والوجه الثالث : باعتبار ما بعدهما ، وهو أنَّ المتَّصلة لا تدخل

⁽١) من شواهد : أوضح المسالك رقم ٤١٧ ، والهمع والدرر رقم ١٦٠٧ .

على الاستفهام بخلاف المنقطعة ، فإنها تدخل عليه ويكون بالحرف كما تقدّم في الآية الكريمة ، وفي بيتي علقمة بن عبدة ، وبالاسم كما في قول الله تعالى : ﴿ أم ماذا كنتم تعملون ﴾(١٠ ، ﴿ أم مَنْ هذا الذي هو جُنّدُ لكم (١٠ ﴾ .

وقسول الشاعسر:

٦٨٤ = أم كيف ينفع ما تُعْطى العلوق به

رئمان أنف إذا ما ضن باللَّبن ِ (")

والوجه الرابع: باعتبار ما قبلهما وما بعدهما جميعاً وهـو أنّ المتصلة تقع بين المفردين وبين الجملتين ، والمنقطعة لا تقع إلاّ بين الجملتين ، فأما قولهم: ﴿ إنها لأبل أم شاء » ، فمحمـول عنــد النحويين على إضمار مبتدأ .

وقد خرق ابن مالك إجماعهم في ذلك فادّعى أن المنقطعة قد تعطف المفرد محتجاً بما رواه من قول بعضهم : « إن هناك لإبلاً أم شاءً » بالنصب .

ومحمل هذا عند الجماعة إن ثبت على إضمار فعل، أي أم أرى شاءً على العطف على اسم إنّ.

⁽١) النمل / ٨٤

⁽٢) الملك / ٢٠

⁽٣) سبق ذكره رقم ۱۷۷ ، ۲۸۲ ، ٦٤٥ .

ولقوله _ رحمه الله _ وجه من النظر وهو أن المنقطعة بمعنى بل ، والهمزة ، وقد تتجرد لمعنى بل ، فإذا استعملت على هذا الوجه كانت بمنزلة وبل ، وهي تعطف المفردات بل لا تعطف إلاّ المفردات، فإذا لم يجب لـ وأم، هذه أن تعطف المفردات فلا أقل من أن يجوز .

فإن قيل : لو صع هذا الاعتبار لكان ذلك كثيراً كما في العطف ببل ولم يكن نادراً ، ولا قاتل بكثرته ، بل الجمهور يقولون بامتناعه البئة ، وابن مالك يقول بندوره.

قيل: الذي منع من كثرته أن تجرّد أم المنقطعة لمعنى الإضراب مع دخولها على منفرد لفظاً قليلً.

وتبيّن من هذا أنهُ كان ينبغي لابن مالك أن يقول : / وقد تعطف [٤ / ٨ المفـرد إن تجـرّدت عن معنى الاستفهــام .

وقد يجاب : بأنه استغنى عن هذا التقييسد بما هو معلوم من حكم الاستفهام بالهمزة ، وأنه لا يدخل على المفردات، فكذا الاستفهام بـ وأم، التي هي في قوّة الهمزة ، وبل .

وأما قول الزمخشري في : ﴿ أَإِنَّا لَمَبْعُونُونَ أُو آباؤنا (') ، إن «آباؤنا» عطف على الضّمير في «مبعوثون»، وساغ العطف على الضمير المتصل للفصل بين العاطف والمعطوف عليه بالهمزة فمردودٌ بما ذكرنا.

⁽١) الواقعة / ٤٧ ، ٤٨ .

وأمًا أوجه المعنى، فأحدهاما أسلفناه في صدر المسألة من أن المتصلة لطلب التّصور، والمنقطعة لطلب التّصديق.

والثاني : أن المتّصلـة تفيد معنـى واحـداً ، والمنقطعـة تفيد معنيين غالباً وهما : الإضراب والاستفهام .

والشالث: أن المتصلة ملازمة لإفادة الاستفهام أو لازمة وهـو التَسوية، والمنقطعة قد تنسلخ عنه رأساً. وسبب ذلك ما قدمناه من أنها تفيد معنيين ، فإذا تجردت عن أحدهما بقي عليها المعنى الآخر ، والمتصلة لا تفيد إلا الاستفهام ، فلو تجرّدت عنه صارت مهملةً .

ومِماً يدلُّ على أن المنقطعة قد تأتي لغير الاستفهام دخولها على الاستفهام كما قدّمنا من الشّواهد ، وبهذا يعلم ضعف جزم النحويين أو أكثرهم في: ، وإنها لأبل أم شاء، بأن التقدير: بل أهي شاء، إذ يجوز أن يكونالتّقدير: وبل أهي شاء ، على أن المتكلم أضرب عن الأول، واستأنف إخباراً بأنها «شاء » .

وعلى هذا المعنى اتّجه لابن مالك أن يدّعي أنها عاطفة مفرداً على مفرد كما قدّمنا .

ويعلم أيضاً غلط ابن التحوية (١) وغيره في استدلالهم بنحو: « أم (١) عمد بن يعقوب بن إلياس التمشقيّ الإمام بدر الدين المعروف بابن النحوية .

ولد سنة تسع وخمسين وستمائة ، وتوفي في صفـر سنــة ٧١٨ هــ. انظر البغية ١ / ٢٧٧ . هل تَسْتوى الظُّلماتُ والنُّورُ^(۱)، وبيتيعلقمة على أن «هل» بمعنى « قد » ظنًا منهم أن معنى الاستفهام لا يفارق أم والاستفهام لا يدخـل على الاستفهام ، وجعلوا هذا نظير الاستدلال بقوله :

٦٨٥ = * أهل رَأُوْنا بوادي القفّ ذي الأكَم *(٢)/ [\$ / ٩]

ومما يقطع به على قولهم بالبُطلان:أنها في البيت داخلة على الجملة الاسميّة ، وه قد » لا تدخل عليها .

فإن قبل : لعلهم يقدّرون ارتفاع كثير بفعل محذوف على حدّ « و إن أحدُّ من المشتركن استجارك^(٣)» .

فالجواب أن ذلك ممتنع بعد « قد »، فكذلك ما رادفها.

الوجه الرابع: أن الاستفهام الذي تفيده المتصلة لا يكون إلا حقيقيًّا والذي تفيده المنقطعة يكون حقيقيًّا نحو: ، «إنها لأبل أم شاء»، على أحد الاحتمالين، وغير حقيقيًّ نحو: «أم اتْخذ مِما يخلُق

⁽١) الرعد / ١٦ .

⁽٢) لزيد الخير كما في شرح شواهد المغنى للسيّوطي / ٧٧٢ .

وصدره :

سائل فوارس يَرْبوع بِشِدتنا *

وروايته في الهمع والدرر رقم ١٣٦٢ ، ١٦١٥ : ﴿ بسفح القاع ، مكان : ﴿ بوادي القف ﴾ .

⁽٣) التوبة / ٣

بنات (۱) » ، « أم له البنات ولكم البنون » أم تسألُهم أجْراً فهم من مغُرمٍ مُثْقُلونَ أم عندهم الغيب (۱) ، الآيات .

تقرير آخر في الفرْق مُخْتَصَرُ

أعلم أن الفرق بين المتصلة والمنقطعة من أوجه :

أحدها : أن ما قبل المتّصلة لا يكون إلاّ استفهاماً ، ومـا قبـل المنقطعة يكون استفهاماً وغيره .

والثاني : أن ما بعدها يكون مفرداً وجُملة ، وما بعد المنقطعة لا يكون إلاّ جملةً .

والثالث : أنها تقدّر مع الهمزة قبلها بأيّ ، ومع الجملة بعدها بالمصدر ، والمنقطعة تقدّر وحدها ببل والهمزة .

والرابع : أنها قد تحتاج للجواب وقد لا تحتاج ، والمنقطعة تحتاج للجواب .

والخامس : أن المتّصلة إذا احتاجت إلى جواب، فإن جوابها يكون بالتّمبين ، والمنقطعة إنما تجاب بنعم أو لا .

والسادس: أن المتَّصلة عاطفة والمنقطعة غير عاطفة .

⁽١) الزخرف/ ١٦

⁽٢) الطور / ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ .

ومِمّن نص على هذا ابن عصفور في « مقرّبه » ، وفيه خلاف مشهور .

والله تعالى أعلم ، وهو حسبنا ونعم الوكيل ./ [؟

[توجيه ابن هشام للقو ل:

«كأنّك بالدنيا لم تكن و بالآخرة لم تز ل »]

ومن كلامه أيضاً على قول القائـل : « كانَّك بالدّنيا لم تَكُنْ وبالآخرة لم تَزَلْ »

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله حمداً يُوافي نِعَمُّه ، ويكافي

اختلف في و كأنّــك بالــدنيا لم تكن وبالأخــرة لم تُزُل ، في مواضع :

أحدها: في تعيين قائله.

الثاني : في معنى كأنَّ .

والثالث: في توجيه الإعراب.

فأمًا قائله فاختلف فيه على قولين :

أحدهما: أنه النّبي صلّى الله عليه وآله وسلم .

والثاني : أنه الحسن البصري ـ رحمه الله ـ وقد جزم بهذا جماعةً فلم يذكّروا غيره ، منهم الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمرون الحلبي في (شرح المفصل) ، وأبو حيان المغربي في (شرح التسهيل » .

فأمَّا معنى ﴿ كَأَنَّ ﴾ فاختلف فيه أيضاً على قولين :

أحدهما للكوفيين : زعموا أنها حرف تقريبٌ ، وليس فيها معنى التشبيه، إذ المعنى على تقريب زوال الدّنيا وتقريب وجود الآخرة.

وجعلـوا من ذلك قَولَهُم: ﴿ كَانَكَ بِالشَّنَاءُ مَقِبلٌ ، وكَانَكَ بِالفرج آت ﴾، هذا تستعملـه النــاس في محاوراتهـــم ، ويقصدونـــه كثيراً ، يقولون : كأنك بفلان قد جاء .

والنّاني للبصريين: زعموا أنها حرف تشبيه مثلها في قولك: كأن زيداً أسدٌ، ولم يثبتوا مجيئها للتّقريب أصْلاً. والمعنى: كأن حالتك في الدّنيا حالٌ من لم يكن فيها، وكان حالك في الآخوة حالٌ مَن لم يَزَل بها، فالمشبّة والمشبّة به بـه حالتان لا الشخص، والفعل الذي هو الجنس.

وإيضاح هذا أن الدّنيا لمّا كانت إلى اضمحــلال وزوال كان وجود الشّخص بهاكلا وجود ، وأن الآخرة لمّاكانت إلى بقاء ودوام كان الشّخص كأنه لم يزل فيها .

ولا شك أنّ المعنى المشهور لـ «كأنُّ» هو التشبيه، فمهما أمكن

الحمل عليه لا ينبغي العدول عنه، وقد أمكن عليه وجه ظاهر فانبغي(١)

١١] المصير إليه. /

وأمًا توجيه الإعراب وهو الـذي يسـأل عنـه فاضطربـت أقـوال النّحويين فيه اضطرابًا كثيرًا . والذي يحضرني الأن من ذلك أقوال :

أحدها للإمام أبي على الفارسي ـ رحمه الله : زعم أن الأصل كأنّ الدّنيا لم تكن ، والآخرة لم تزّل ، ثم جيء بالكاف حرفاً لمجرّد الخطاب لا موضع لها من الإعراب ، كما أنها مع اسم الإشارة كذلك .

وكذلك هي في قولهم : أَبْصيرُك زيداً أي اَبْصِر زيداً، والكاف حرف لا مفعول، لأن أَبْصِر إنما يَتَمَدَّى^(٢) إلى واحد.

وجيء بالباء زائدة في اسم كأنّ كما زيدت في أصل المبتدأ في قولهم: « بحسبك درهم » ، وقولهم : خرجت فإذا بزيلو.

وهذا القول اشتمل على أمرين مخـالفين للظّاهـر ، وهـمـا : إخراج الكاف عن الاسميّة إلى الحرفيّة ، وإخراج الباء عن التّعدية إلى الزّيادة .

 ⁽١) في ط فقط: « فانتفى » تحريف صوابه من المخطوطات .

 ⁽٢) في ط فقط: (أبصر لا يتعدى) تحويف لا يتفق مع أسلوب الكلام صوابه من النسخ المخطوطة.

والقول الثاني: لأبي الحسن بن عصفور، _ وهو قولُ أفقه من قول الفارسي _ : زعم أن الكاف حرف خطاب اتصلت بكأنَّ، فابطلت أعمالها وأزالت اختصاصها، ولهذا دخلت على الجملة الفعليَّة. والباء بالدَّنيا وبالأخرة زائدة، كما زيدت في المبتدأ الذي لم تدخل عليه كأنَّ، وقد مثَلناه.

والَّذي حَمَلَهُ على زَعْمِه زوالَ إعمالها أنه لم يثبت زيادة الباء في اسم كأنَّ ، وثبتت زيادتها في المبتدأ.

وقد إشتمل قوله على أربعة أمـور :

منهـا : الأمــران اللّــذان استلزمهمـــا قول الفـــارسي وقـــد شرحناهـما .

ومنها: دعواه إلغاء كأنّ، ولم يثبت ذلك إلا إذا اقترنت بما الزائدة كما في قوله تعالى: ﴿ كَانّما يُساقونَ (١٠) ﴾. ودعواه أن الياء حرف تكلّم كما أن الكاف حرف خطاب وهو لم يصرّح بهذا ، ولكِنّه يلزمه ، لأنه لا يمكنه أن يدّعي أنه اسمها ، لأنه قد ادّعى الغاءها .

ولا يمكنه أن يدّعي أنه مبتدأ لأمرين :

أحلهما : أن الياء ليست من ضمائر الرّفع ، وإنما هي من ضمائر النصب والجرّكما في قولك : أكرمني غلامي. / [4 / ١٢]

⁽١) الأنفال / ٦.

والثاني : أنها لوكانت مبتدأ لكان ما بعدها خبراً . ولو قيل مكان كأني بك تفعل : إنّا تفعل لم ترتبط الجملة بالضّمير ، وقد استقـرٌ أن الجملة المخبر بها لا بدّ لها من رابط يربطها .

ومنها: أنه صرّح بأنها قد دخلت على الجملة الفعلية في قولهم كأنّي بك تفعل ، فلا يخلو إمّا أن يدّعي أن الباء في بك زائدة والباء مبتدأ والاصل : أنت تفعل ، فلما دخلت الباء على الضمير المرفوع انقلبت ضمير جرّ .

أو يدّعي أن الباء متعلَقة بيفعل ، فإن ادّعى الأول فالجملة اسمية لا فعلية ، وبطل قوله:أنها دخلت على الجملة الفعلية ، وإن ادعى الثاني فلا يجوز في العربية أن يقول : عجبتُ منى ولا عجبت منك ، لا يكون الفاعلُ ضميراً متصلاً بالفعل ، والمفعولُ ضميراً عائداً إلى ما عاد إليه ضمير الفاعل ، وقد تعدّى إليه الفعل بالجار ، ولههذا زعم أبو الحسن في قوله :

٦٨٦ = هوَّن عَلَيْك فإنَّ الأمور بكفَّ الإلِــهِ مقاديرُها(١)

أن « على » اسمٌ منصوب بهوّن لا حرفُ متعلّق بـ « هوَّن » ، لأنّ الكاف على التقدير الأوّل مخفوضة بإضافة « على » ، ولا عمل فيهـا

 ⁽١) من شواهد: سيبويه ١ / ٣١ ، وشرح شواهد المغنى للسيّوطي / ٤٧٧ ، والهمع والدرر رقم ١٠٨٩ . وهو منسّوب للأعور الشنّى .

البَّنَةُ ، وعلى التَقدير الثاني منصوبة الموضع بالفعل ، ولا يجوز تعدّي فعل المضمر المتّصل إلى ضميره المتّصل ، وينبغي له أن يقول بذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ أَمْسِك عَلَيْك زَرْجك ﴾(١).

وفي هذا الموضع مباحث ليس هذا موضعها لأن فيها خروجاً عن المقصود .

والقول الثّالث لجماعة من النحويّين ـ رحمهم الله تعالى ـ: إن الكاف اسم كأنَّ ، و ولم تكن ، الخبر ، والباء ظرفيّة متعلّقة بتكن ، إن قدّرت كان تامة ، أو بمحلوف هو الخبر إن قدّرت ناقصة . وعل هذا القول فالتاء في تكن للخطاب لا للتأنيث ، وضميرهـا للمخاطب لا للدّنيا .

وكذا البحث في « لَم تَزَل ،على القولين الأوكين الأمرُ بالعكس التَّاء للتأنيث ، والضميران للدَّنيا وللآخرة . وهذا القول خيرٌ من القولين قبله .

والمعنى : كأنَّك لم تكن في الدُّنيا، وكأنك لم تزل في الآخرة.

والقول الرَّابِع لابن عمرون_رحمه الله _ إن الكاف اسم كَان ، وبالدُّنيا وبالآخرة خبران^(۲) ، وكلَّ من جملتي (لــم تكـن ، ولــم تـز ل في موضع نصب على الحال/ وإنِّما تَمَّت الفائدة بهذا الحال ، [٤ /

⁽١) الأحزاب / ٣٧

⁽٢) في طفقط : ﴿ خَيْرَ كَأَنْ ﴾ وما في النسخ المخطوطة : ﴿ خبرانَ ﴾ وهو الأنسب .

والفضلات كثيراً ما يتوقّف عليها المعنى المراد من الكلام ، كقولهم : ما زلت بزيد حتى فَعل ، فإنّ الكلام لا يتمّ (١١ إلاّ بقولهم : حتى فعل .

وقد جاء ذلك في الحال كقوله تعالى: ﴿ فما لهـم عن الشَّذكرة مُعْرِضين ''' ﴾ فما مبتدأ ، ولهم الخبر ، والتّقـدير : وأيّ شيء استقـر لهم ، ﴿ ومعرضين ﴾ حال من الضّمـير المجرور باللّام ، ولا يستغنى الكلام عنه ، لأن الاستفهام في المعنى'' عنه لا عن غيره .

وخطر لي وجه طننت أنه أجود من هذه الأقوال وهو أن الكاف اسم كأن ، ولم تكن الخبر ، وبالدّنيا في موضع الحال من اسم كأن، والعامل في الحال العامل في صاحبها ، وهو كأنّ كما عملت في رطباً ويابساً من قوله :

٦٨٧ = كَأَنَّ قُلُــوبِ الــطَيرِ رَطْبًا ويابِســاً لدى وكرها العُنّابِ والحشّف البالِــي(''

وهــل يَعـمِــنُ من كان في العصر الخالي من شواهد : المنصف ٢ /١١٧ ، والمغنى ١ / ٢٤٠ ، ٤٣٨ ، ٤٩٠ ، والعيني / ٢١٦/٣ ، والتصريح ١ /٣٨٧ .

⁽١) ط: ﴿ لَا يَتُّهُم ﴾ ، تحريف .

⁽٢) المدّثر / ٤٩ .

⁽٣) في ط: « المفر » مكان : « المعنى » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

⁽٤) لامرىء القيس ، ديوانه / ١٤٥ وهو من قصيدة مشهورة ، مطلعها :

الأعم صباحاً أيها الطلّل البالي

المعنى كأنك في حالة كونك في الدّنيا لم تكن أي بها، وكأنك في حالة كونك في الأخرة لم تزل أي بها . وهـذا عكـس قول ابـن عمـرون .

فإن قلت : يدل على صحة ما قاله من أن جملة « لـــم تكن » « ولم تـــزل » حال لا خبر : أنه قد روى : كانّك بالدّنيــا ولم تكن ، وبالأخرة ولم تزل ، والجملة الحاليّة تقترن بالــواو بخــــلاف الجملــة الخبرّية ، ويقال : كأنــك بالشّمس وقد طلعت .

قلت : إن سَلِم ثُبُوت الرّواية فالواو زائدة كما قال الكوفيون في قوله تعالى : ﴿ إِنّ الَّذِينَ كَفُرُوا ويصدّون عن سبيل الله والمستجد الحرام الذي جعلناهُ للنّاس سواءً العاكفُ فيه والباد('') » : ﴿ يصدّون » هو الخبر ، والواو زائدة ، وكما قال أبو الحسن في قوله تعالى : ﴿ فلما ذَهب عن إبراهيمُ الرَّوعُ وجاءتُهُ البُشْرى » (''' ؛ أن ﴿ وجاءته البُشرى » جواب لما ، والواو زائدة ، وفي قوله تعالى : ﴿ «حتّى إذا جاؤها وفُتِحَتْ أبوابها ('') » : أن ﴿ وتحت » جواب إذا ، والواو زائدة إلى غير ذلك .

وأمَّا كَأَنَك بالشَّمس وقد طَلَعت ، فلا نُسلَّم ثبوته وهو مُشْكِلٌ على

⁽١) الحَج / ٢٥ .

⁽٢) هود / ٧٤ . وفي ط : « ولمّا » بالواو ، تحريف .

⁽٣) الزمر / ٧٣ .

قولي ، وقوله ، إذ لا يصحّ على قوله أن يكون بالشّمس خبراً عن اسم كأن ، والتقدير : كأنّك مستقرًّ بالشمس .

ولا يصح على قولي أن يكون قد طلعت خبراً عن اسم كأنّ / ١٤] لعدم / الضّمير فإذا كان لا يخرج على قوله ، ولا على قولي فما وجه إيراده إياى على ما قلته ؟.

فإن قلت: فلِمَ عَدَلْت عمّا قالممن أن الظّرف خبر، والجملة حال، أي عكس ذلك ؟

قلت: لوجــهين

أحدهما : أن على ما قلته يكون الخبرُ محطَّ الفائدة وعلى ما قاله يكون محطَّ الفائدة الحال ، كما تقدَّم شرْحُه ، ولا شك أن كون الخبر محطَّ الفائدة أولى .

والثّاني: أن العرب قالت ، كأنّك بالشّناء مقبلٌ ، وكأنك بالفرج آت ، فلفظوا بالفرد الحالّ محلّ الجملة مرفوعاً لا منصوباً ، نعم قول ابن عمرون متّجه في قول الحريريّ :

٦٨٨ = كأنَّـي بك تنحط إلــى القبر وتنغطُ

- ب يشفى منه على الموت .

 ⁽١) في ط والنسخ المخطوطة : « تنغط » بالتاء والنون والغين ، والطّاء .
 وفي اللسان : « كنط » : غنطه وكنطه يكنطه وهو الكرب الشديد الذي

فهذا لا ينبغي أن يعدل فيه عن تخريجه، فيكون الظّرف خبراً « وتنحط» حالاً عن ياء المتكلّم لعـدم الرابط.

على أن المطرّزي خرّجه على أن الأصل كأني أبصرك، ثم حذف الفعل لدلالة المعنى عليه، فانفصل الضّمير، وزيدت الباء في المفعول، ولا شك أن فيه تكلّفاً من وجهين:

إضمار الفعل وزيادة الباء مع إمكان الاستغناء عن ذلك ، ثم يكون قوله تنحط حالاً من الكاف ولا خبر ، والفائدة متوقّفة عليه، إذ لو صرّح بالمحذوف فقيل : كأنى أبصرك لم يتم المراد .

فما قاله ابن عمرون أو لي لسلامته من هذا التكلّف ، ولا يلزم من تغيّر قول ابن عمرون في هذا الموضع أن يحمل عليه : كأنّـك بالدّنيا لم تكن ، لأن ذاك تركيب آخر مغايرٌ لهذا التركيب ، ومثل قول الحريرى قولهم : كأنّى بك تفعل كذا.

وقد انتهى القــول في هذه المسألة على ما اقتضــاه الحــال من ضـق الوقــت، وإعجال المتقاضي\اللكلام المذكور . والحمد لله أولاً وآخراً ، وصلى الله على سيّدنا محمدو آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً .

أنجزت يوم الاننين السادس والعشرين من شهـ الله المحرم سنة أربع وخمـسين وسبعمائة . /

⁽١) في ط: « المتقاص ، .

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شبخنا الإمام العالم العلاّمة جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام رحمه الله :

وقفت على أسئلة لبعض علماء عصرنا، وها أنا موردها مفصّلة، ومدوَّنُ كُلاً ‹‹› منها بما تيسّر لي من الجواب، وما توفيقي إلاّبالله عليه توكلت و إليه أنبب

قال ـ رحمه الله : المسؤول الاطّلاع على ما نقـل النــاس في قولهم : « أنت أعلم ومــالُك ّ » وتبيين المعطــوف عليه ما هو علــى القول بأنه عطف لفظيّ غير راجع إلى المعنى ؟

وأقول : إن الكلام في هذا الموضع في مقامين .

أحدهما: في بيان إشكال هذا المثال.

والثاني : في الجوانب عمّا تضمّنه السُّؤال .

فأمَّا الأول ، فاعلم أنه لا يخلو ما بعد الواو في هذا المثال من أن

⁽١) في ط فقط: «ومدوَّنُ كلُّ »

يكون معطوفاً على المبتدأ ، أو على الخبر ، أو على ضميره ، أو غير معطوف ، وكُلُّ مُشْكِلٌ .

أمًا الأول : فلاستلزامه مشاركة المعطوف للمعطـوف عليه في التجرد للإخبار عنه بأعلم .

وأمَّا الثاني : فلاستلزامه مشاركته له في الإخبار به عن أنت .

وأما النّالث : فلاستلزامه مشاركته في إسناد (أعلم ، إليه . وكلّ ذلك ظاهر الامتناع من حيث المعنى . ويلزم على النّالث أيضاً من حيث الصنّاعة رفع اسم التّفضيل للظّاهـر في غير مسألـة الكُحُـل ، والعطف على الضمير المرفوع المتّصل من غير توكيد ولا فصل ، وهما ضعيفان .

فإن استسهل الاوّل بأنهم يغتفرون في القُواني ما لا يغتفرون في الأوائل ، أجيب بأن اغتفارهــم ذلك لم يثبت في مسألـة رفــع اســم التَفضيل الظّاهر في غير محلًاالنّزاع،فيحمل هذا عليه .

وأما الرّابع : فإنه لا بدّ من تقـدير خبـر آخـر حينشذ ، فإن قلَر المحذوف مبتدأ ، فالتَقدير : أنت ومالك ، وإن قدّر خبراً ، فالتقدير : مالك أعلم .

وكلاهما ظاهر / الاستحالة ، ولا يمكن أن يُقدّر مبتدأً أو خبرٌ غير[؛ ١٦ / ما تقدّم ذِكْرُه ، لأن مثل هذا الحذف مشروطُ بكون المحذوفُ مماثلاً للمذكور ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُهَا ﴾ (أ) ، وقوله تعالى : ﴿ أَنْتُم أَعْلَمُ أَمَّ الله ﴾ (أ) في قول من قدر أم منقطعة ، وذلك لما انعقد عليه قول الجمهور (أمن أن أم المنقطعة لا تقع إلا بين جملتين فيجب على قولهم تقدير الخبر ، كما وجب في : ﴿ إِنْهَا لاَبِلُ أَمْ شَاء » ، فيجب على قولهم تقدير الخبر ، كما وجب في : ﴿ إِنْهَا لاَبِلُ أَمْ شَاء » ، تقدير المبتدأ . وأما إذا قُدَرت أم المتصلة وهو الظاهر فلا حذف . .

وأمَّا النَّاني فمجموع ما رأيت في ذلك ثلاثة أوجه :

أحدها : أن (مالك) معطوف على أنت ، (وأعلم) خبرٌ عنهما . واعتذر عن نسبة أعلم إلى المال بوجهين :

أحدهما : أنه لما كان النَظر في المال يلزم منه في الأكثر مجيئه على حسب اختيار النَاظر فيه نسب العلم إليه مجازاً . قالـه ابـن الصائغ .

وعلى قولـه قالـوا : وللتشـريك في اللفـظـوالمعنـى كمــا هو قاعدتها .

وفي هذا الوجه نظرٌ بعد تسليم جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز، لأنا لا نعلمهم أجازوه إلاّ في المجاز^(٤) اللّغوي ، أمّا في

⁽١) الرَّعد / ٣٥ .

⁽٢) البقرة / ١٤٠ .

⁽٣) في ط: (الجهور ، ، تحريف .

⁽٤) في ط فقط: « المجازي » مكان: « المجاز » .

المجازي العقلي بأن يسند اللّفظ إلى أمرين معاً ، إلى أحدهما بطريق الحقيقة ، وإلى(١) الآخر بطريق المجاز فلا، ثمّ لا خفاء بمـا في هذا الرجه من البّعد في المعنى .

الوجه الثاني : أنَّ هذا عطف لفظيَّ لم يُقُصد به التشـريك في المعنى .

وهذا القول مشكلٌ في الظّاهر لمخالفته لما عليه إطباق النّحويين من أن الواو العاطفة للمفرد تقتضي التّشريك في اللّفْظ والمعنى . ولم أر من وفّاه حقّه من الشّراح .

وأقول: لاخفاء بأن المعنى: أنت أعلم بما للتموهذا هو أصل الكلام، ثم إنّ العرب أنابوا واو العطف عن باء الجرّ للتّوسيع في الكلام، وليتناسب اللّفظان المتجاوران، ويفادُ بالحرف الواحد معنى الحَرفين، فإن الواو حينشذ تفيد في المعنى الإلصاق لنيابتها عن حرف، وتفيد في اللفظ تشارك الاسمين في الإعراب اعتباراً بأصلها وظاهر لفظها.

وعلى هذا فاللَّلفظ لفظ المعطوف ، والمعنى معنى المفعول ، فلا إشكال في اللفظ ولا في المعنى . وليس هذا من البدل التَّصريفيّ الذي تلحظ/ فيه قُرْب المخرج أو اتّحاده كما أبدلت واو القسم من بائه [٤ / ١٧]

[.] (١) في ط: « وإلى إلى » بتكرار : « إلى » تحريف .

حين كانا حُرِفين شَهَهييّن ، لأن ذلك يقتضي الاشتراك في العمل ، وإنما هو من باب ترك كلمة والإتيان باخرى مكانها، لتفـاوت معناهـا كالإتيان بالواوفي نحو : سِرْتُ والنّيل مكان « مع ، لكون الباء للإلصاق وواو العطف للجمع وهُما متقاربان .

والذي يدل على مجيء الواو خَلْفاً عن الباء قولهم : بعت الشاء شاةً ودرهماً، أي شاة بدرهم، لأنا قاطعون بأن الدّرهم ثمن لا مبيع ، ولانهم قالوا : أيضاً بعت الشّاء شاةً بدرهم .

وهذا الذي ذكرته هو أصح وأوضح مايقال في المسألة. ومتبوعي فيه الجَرِّميَّ من المتقدَّمين وابن مالك من المتأخَّرين فمن كلامهما أخذت، وعلى ما أشارا إليه اعتمدت.

أمًا الجَرِّميِّ فإنه نصَّ على أن الواو هنا بمعنى الباء ، ولكنه أهمل التبيه على فائدة هذا العطف .

وأمًا ابن مالك فلانه ذكر أن المقصود التناسب اللفظيّ، وإنّـه كالخفض على الجوار ، ولكنه أهمل التنبيه على نيابة الواو عن الباء ، وذلك هو الذي انبنى عليه كون هذا العطف لا يقتضي التّشريك في الحكم .

وقد وفيت بجميع ما قالا ، وأضفت إليه ما لم يذْكُرا مِمَا لا بُدّ منه . ويظهر لي أن الصّواب خلاف ما زعماه (١) من أن المعطوف عليه المبتدأ ، وأن الصّواب أنه الخبر وهو قول ابن طاهر ، وذلك لأنه حمل على الأقوب ، وأن هـذا العطف كالخفض في : « هذا جُحْر ضَبُّ خَرِبٍ » ، وذلك يقتضي تجاور الاسمين ، ولأن الباء ملحوظة المعنى كما ذكرنا ، ومعناها متعلق بالخبر ، فليكن العطف على الخبر ليتّحد التعلقان :: المعنويّ واللّفظيّ .

الوجه الثاني : أنه معطوف لفظاً ومعنى على الخبر ، وكأنه قيل : أنت ومالك ، وذلك على قول ابن خروف في : «كُلِّ رَجُل_{َم} وضَيِّعَتُه » : إنَّ الخبر العاطف والمعطوف لكونهما بمنزلة « مع » ومجرورها ، قاله ابن الصّائغ ، وفيه نظر لأمرين :

أحدهما : أنه ليس المراد الإخبار عن الشّخص بأنه أعلم على الإطلاق ، وبأنّه مع «ماله»^(۲) لم يُحُل بينهما حائلٌ.

والثاني : أن التَفريع على هذا القول الضعيف إنما يقتضي أنّ المعطوف/ عليه المبتدأ لا الخبر كما أنه في ﴿ كُلِّ رجـل وضيعتــه ﴾ [٤ / ١٨ كذلك .

⁽١) في ط: « مرعماه » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

 ⁽٢) في ط: (وبأن مع مال) بحذف الضمير فيها تحريف صوابه من النسخ المخطء ماة

ثم المعروف عن ابن خروف أن الواو ومصحوبها أغنيا عن الخَبر كإغناء الوصف في : و أقائم الزيد ان ۽ لا ، لأنهما الخبر .

الوجه الثالث : أنه خبر لمبنداً محذوف ، والتقدير : أنت أعلم وأنت ومالك ، فحذف المبتدأ لدلالة ما تقدّم عليه فالتقى واوان ، فحذفت الأولى ، لئلاً يدخل حرفً على مثله ، قاله ابن الصائغ أيضاً .

وفيه نظر، لأنه خلاف المعنى ، إذ معنى الكلام حينتذ : أنت أعلم من غيرك على الإطلاق ، وأنت ومالك مقرونان ، ثم مثل هذا لا يسمّى خبراً إلا بتجوّز على قول ابن خروف ، ثم يقال : وما معنى المعيّة في نحو : « أنت أعلم وما لك » ؟

أقول : الصّواب ما قدمناه من أن معنى الواو هنا كمعنى الباء وهو قول الجَرْمي ومَنْ وافقه . وأمّا معنى المعيّة فبعيدٌ ، وإن كان سيبويه قد ذكره . ونصة في ذلك : « فإنما أردت أنت أعلم مع مالك » . انتهى .

وقد يكون مراده تفسير ما يتحصّل من المعنى ، وذلك لأنه ليس المراد الإخبار بأن المخاطب أعلم على الإطلاق بل إنه إذا كان مع «ماله» كان أعلم، كيف يدبّره؟ أو أنه إذا عتبر مع ماله كان أعلم به.

وفي كلام سيبويه من هذا التّجوزات ما لاخفاء به لمن وقف على كلامه ، ولهذا قال ابن النّحاس وغيره : أنه خاطب بهذا الكتاب قوماً قد اعتادوا الممجازات والكنايات ، ثم قال : وهل تجوّزُ النّصب في نحو: كُلُّ رجل وضيعته تجوّزه هنا أم لا؟ وما توجيه الجوازإن قيل به؟ وأقسول: إن المجسوّز لذلك هو الصيمسري٬٬٬ نَصَّ عليه في « التَبْصرة ، ولم يتعرّض لهذا المثال .

وظاهر كلام ابن مالك أنّ النّصب فيه لا يجيزه أحدٌ ، فإنه قال : وقد ذكر « أنت ورأيك » ، وأنت أعلم ومالك » ما نصّه : ولا خلاف في وجوب الرّفم فيما أشبه المثالين المذكورين .

ومن ادّعى جواز النّصب في نحو (كُلّ رجـل وضيعتـه ، علـى تقدير : كُل رجل كائنٌ مع ضيعته ، فقد ادّعـى ما لـم يقلـه عربِـيّ . انتهى .

فخصّ نحو : كُلّ رجل وضيعته » بالخلاف ، والذي يَظُهر في الغرق بينهما أقوال : / [

أحدها : ظهور معنى المعيّة في : ﴿ كُلِّ رَجُّلِ وَضَيَّعْتِه ﴾ ، وخفاؤه في : ﴿ أنت أعلم ومالك ﴾ . وقد مضى شرحُ ذلك .

والثاني : أنه بنى الجواز على أنّ التقدير : كُلُّ رجـل كائـنٌ وضيعتُهُ كما تقدّم عنه ، وه كائن ، يصحّ له أن يعمل في المفعول معه .

وأمَّا أنت أعلم وما لك، فإن ما قبل الواو منه كلامٌ تامٌّ، فلا يمكن،

 ⁽١) هو عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي أبو محمد . له كتاب :
 د التّبصرة في النحو ، كتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهـل المغـرب . ذكره الصفديّ . وقد أكثر أبوحيّان من النقل عنه . انظر البغية / ٧ / ٤٩ .

أن يقدّر فيه عامل ، ولا يصبح و أعلم » للعمل في المفعول معه ، لأنه لا يعمل فيه على الصّحيح إلا ما يصبح له العمل في المفعول به ، لا كلّ ما يصحُّ له العمل في الحال خلافاً لابي عليّ ، ولهذا منع سيبويه : « هذا لك وأباك » . وإنْ وُجد حرف التّبيه والإشارةوالظّرف، وكلَّ منهنّ صالحٌ للعمل في الحال .

والفرْق بينهما : أن الحال شبيهةً بالظّرف فعمـل فيهــا روائــح الفعل ، ولا كذلك المفعول معه .

ولو صحّ معنى المعيّة في المثال المذكور ، وقال قائل بجواز النصب فيه لأمكن (١٠ توجيههُ إمّا على قول الجرجاني أو الكوفي أو الفارسي في أن النّاصب للمفعول معه (١٠ الواو،أو الخلاف،أو كُلّما ينصب الحال ، ولهذا جوز الفارسيّ : « هذا لك وأباك ، وجوّز في قوله :

٦٨٩ = * هذا ردائي مَطْوِيًّا وسِرْ بالا (٢) *

أن يكون العامل « هذا ». ثم قال: وما توجيه (^{،)} القول بوجوب

* لا تحبسنك أثوابي فقد جمعت *

من شواهد: العيني ٨٦/٣، والتصريح ٣٤٣١، والأشموني ١٣٦/٢.

(٤) في ط: « وما توجيه » ، وفي المخطوطّات : « وما يوجبه » .

⁽١) في ط: « لا يمكن » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

⁽٢) في ط: « للمفعول فيه » تحريف صوابه من المخطوطات والأسلوب .

⁽٣) صدره:

حذف الخبر من نحو : أنت أعلم وعبدُ الله إذا جعلنا و أعلم ، خبرًا عن أنت، وعبدالله مبتدأ حُذِف خبرُه، وما\\\ المانع من ذكر الخبرجَعُلُنا\\ الواو للمعيّة أو للعطف المحض.

وأقول: لم أقف لأحد على القول بوجوب حذف الخبر في ذلك غير ابن مالك وهو مخالف لقولهم: إنّ الخبر لا يجب حذفه إلا إذا سد شيء مسلة ، ولهذا ردوا تجويز الاخفش في نحو: ما أحسن زيداً أن تكون ما موصولة أو موصوفة ، وتجويز بعضهم في: نعم الرّجل زيد كون المخصوص (٣) مبتدأ محذوف الخبر ، وقول الفارسي في:حَدِّي زيداً (أك) قائماً : إنّ الخبر مقدر بعد الحال .

ومن العجب أن ابن مالك من جملة من ردّ بذلك ، وذهل عنه

 ⁽١) في طوبعض النسخ المخطوطة : « وما المانع » ، وفي بعض النسخ المخطوطة الأخرى : « وأمًّا » .

 ⁽٢) في ط والنسخ المخطوطة : «جعلنا» والأوضح : « إن جعلنا» أو « إذا جعلنا »ولعل إحدى الأداتين سقطت من الأصول .

⁽٣) في ط: « المخفوض » تحريف واضح.
(٤) في ط: حدى زيد قائياً . وفي نسخة المتحف البريطاني ، ونسخة الأزهر:
حدى زيداً قائم ، والنسخ الاخرى : حدى زيداً قائياً وهي العبارة المتفقة مع عبارات النحويين : « أكثر شربي السويق ملتوتاً . وضربي العبد مسيشاً ، وتبيني الحق منوطاً بالحكم وعبارة الفارسي في الإيضاح العضدي ١ / ٣٤ :
« وبما يرتفع فيه الاسم بالابتداء : ضربي زيداً قائياً ، وأكثر شربي السويق ملتوتاً ، وأخطب ما يكون الأمير قائياً ، فضربي وأكشر ، وأخطب ترتفع بالابتداء : ضربي زيداً قائياً ، وأخطب ترتفع بالابتداء . وقائياً من قربي زيداً إذ كان قائياً أو

هنا (۱)، ثم إذا سُلَم أن ذلك ليس بشرط استناداً إلى إعراب هؤلاء الأثمة فقد يوجّه بأمرين :

أحدهما: أن «أعلم لما كان صالحاً للإخبار به عن الاثنين ، / ۲۰]وكان تقدير / عبد الله مقدّماً على «أعلم "مُمكناً صار ـ وإن كان مبتدأ ـ كأنه معطوف ، « وأعلم » ـ وإن كان خبراً عن «أنت وحده ـ كأنه خبر ً عنهما معاً فمنع ذلك من ظهور خبر آخر .

وهذا بخلاف نحو : « زيد قائم وعمرو » فإن الخبر المذكور لا يصلحُ للاسمين معاً .

والثاني : أن المعنى هنا : أنت أعلم بعبد الله ، وذلك كلامُ تامُّ لا يحتاج إلى خبر ، فكذا ما معناه . وكُلُّ من الوجهين معترض .

أمًا الأول فلاستلزامه وجوب الحذف في نحو : زيدٌ في الــدَار وعمروٌ ، ولا قائل به ، وفي الحديث: ﴿ أَبُو بَكُرُ فِي الجَنَّـةَ وعمر في الجنّه ﴾ الخ .

وأمَّا الثاني فمن وجهين :

احدهما : اقتضاؤه وجوب الحذف على تقدير الواو للعطف المُحض ، وإنما المدّعي وجوبه مطلقاً .

والثاني : أنه إحالة لصورة المسألة ، فإنّ المدعى جوازها على

⁽١) في بعض النسخ المخطوطة « هناك » .

إضمار الخبر ، والتّوجيه المذكور يقتضي أنه لا خبر في اللّفظ ولا في التقدير .

ثُمَّ قال : وما وجه الحكم برجُحان النَّصب على المعيَّة على العلف في نحو : لا تتغذَّ بالسَّمك واللَّمَن ، ولا يُمُجبك الأكل والشَّيع مع أن المقصود فيهما المعيَّة (1 مطلقاً ، وليس العطف هنا بمقصود ، وهلاً كان النَّصب هنا متعيناً لتأديته مواد المتكلَّم ، وإخلال العطف بذلك .

وأقول: لا يمتنع التعبير بالعبارات المجملة عند التمكّن من العبارات المعينة للمعنى المواد ، والعطف إنما يخلّ بالتّصيص على معنى المعية لإفادتها مطلقاً ، فإن أحد محتملات الواو العاطفة معنى المعية ، وإنما تتعين العبارة التي لا تتحمل غير المسراد إذا أريد التتصيص على ذلك المعنى ولم تَحتف (٢ بالكلام قرينة تُرشيد إليه .وقد جوزوا (٣ لقاصد نفي الجنس بـ و لا » على سبيل الإجمال أن يُعيلها (١) عمل ليس ، وأوجبوا إعمالها عمل وإنّ » إذا أريد التّصيص .

وجوز سيبويه والمحقَّدون لمـن قال : طالنـيزيد، وخافني^(٥)

⁽١) في ط: « الميعة » مكان : « المعيَّة » تحريف ظاهر .

⁽٢) أي تحيط به .

⁽٣) في النسخ المخطوطة : ﴿ جُوزُوا صَدَيْقِي ﴾ وهو تحريف صوابه من ط .

⁽٤) في ط: و يعلمها ، بتقديم اللام على الميم ، تحريف .

⁽٥) في ط فقط: « وجاءني » مكان : « وحافني » .

عمرو إذا بناهما للمفعول في تخلص(١) الضم والكسر [وإنَّ لم](٢)

والذي يقتضيه النّظر أنه تتعين العبارة النّاصة إذ أريد التنصيص ، (٢١] والمجملة / إذا أريد الإجمال .

ويجوز الأمران إذا لم يُرِد أحد الأمرين بعينه ، وتترجّع النّاصة حينئذ على المجملة .

ولم يمش ابن مالك في ذلك على قاعدة ، لأنه قال في نحو خافني (٣) بوجوب الإشمام أو الضمّ ، وفي نحو: طالني بوجوب الإشمام أو الكسر.وقال في باب و لا ،(٤): يجوز إلحاقها بليس إنْ لم يُرد التنصيص على العموم. وقال في المفعول معه برجحان النّصب إذا خيف بالعطف فوات ما يضرّ فواته ، ثم قال:

وما وجه تقسيمهم مسائل الباب إلى ما يجب نصبه ، و إلى ما يرجّح ذلك فيه ، و إلى ما يرجح عطفه مع أنهم يقولون :إن المفعول معه لا بدّ أن يدخله معنى المفعول به ، وقد سمّاه سيبويه بذلك ؟

⁽١) في طفقط : « مخلص » بالميم .

 ⁽٢) في طوالنسخ المخطوطة هكذاه وإنالم ، ولعلّها زيادة أو هناك كلام محذوف بعدهما .

⁽٣) في ط فقط : ﴿ جَاءَنِي ﴾ .

⁽٤) في ط: ﴿ إِلاَّ ﴾ ، تحرَّيف .

ومقتضى هذا أنه يتمين النصب عند قصد هذا المعنى إذا وجد المسوّغ اللَّفظيّ ، فكيف يحكم برجحانه على العطف في بعض الصور؟ بل كيف يحكم بتساوي الأمرين في بعضها أيضاً؟

فإن قيل : الحكم بما ذكر إنما هو بالنظر إلى صور التّراكيب اللفظّية ، وإن اختلف المعنيان أشكل حينئذ كلام ابن مالك ـ رحمـه الله تعالى ـحيث حكم برجُحان العطف حيث أمكن ذلك بلا ضعف .

وهذه العبارة يندرج تحتها نحو : قام زيد وعمر و . وهذا التركيب إن نظرنا إليه مع قطع النظر عما يقصد من المعنى يقتضي تساوي الأمرين كما قال أبو الحسن بن عصفور ، فما وجه كلام ابن مالك ؟ وهل يتم كلامه فتجيء الصور في هذا الباب خمساً أو لا يتم كلامه فتجيء الصور في هذا الباب خمساً أو لا يتم كلامه فتكون أربعاً ؟

وأقول: أما ما تضمّنه صَدْر السؤال من الإشكال فقـد ذكر في أثنائه ما يرفعه ، وهو أن الحكم بالأقسام المذكورة إنما هو بالنظر إلى صُور التّراكيب اللفظية ، ولا يلزم ابن مالك الحكم بتساوي الأمرين في نحو قام زيد وعمرو ، بل الحكم برجحان العطف ، وهو قائل ُبه .

ووجه لزوم ذلك من ظاهر كلامه ، لأن العـطف قد أمـكن بلا ضعف وهذا هو مقتضى النّظر ، لأنّ العطف هو الأصـل وقـد أمـكن وسَلِم عن معارض . لاخمس.

ولَيْعُلُم أن تسمية سيبويه المفعول معه مفعولاً به مشكلة والنّاس فيها فريقان :

فمنهم من تأوكها وهو ابن مالك فقـال حين ذكر أن البـاء تأتـي للمصاحبة ما نصه : ولمساواة هذه الباء لـ « مَعَ » قد يعبر سيبويه عن المفعول معه بالمفعول به . انتهى .

ومنهم مَنْ أجراها على ظاهرها .

والقول عندي أن بعض الأمثلة يكون الاسم فيه على معنى مع ، ويسمّى مفعولاً معه ، وبعضها يكون فيه على معنى الباء ويسمى مفعولاً به ، وأن سيبويه إنما أراد ذلك، وها أنا مورد كلامه لتأملوه .

قال ـ رحمه الله : وينتصب ١٠٠ فيه الاسم لأنه مفعولٌ معه ومفعول به ، ثم قال : وذلك قولك : ما صَنَعْتُ وأباك ، و « لو تُوكت النَاقةُ وفَصِيلُها لَرْصَمَها ، إنما أردت : ما صَنَعْتَ مع أبيك ، ولو تُوكت النَاقة مع فصيلها .

فالفصيل مفعولٌ معه ، والأب كذلك ، والواو لم تغيّر المعنى ، ولكنّها تُعْمِل في الاسم ما قبلَها .

⁽۱) انظر نص سيبويه في سيبويه ١ / ١٥٠ .

ومِثلُ ذلك: ما زِلْتُ وزيداً أي ما زلتُ بزيد حتّى فَعَلَ ، فهو مفعول به . وما زلت أسيرُ والنّيل أي مع النيل ، واستوى المساءُ والخشبَة ، أي بالخُشَبة ، انتهى .

فانظر إلى كلامه رحمه الله حيث قال مفعولاً معه ومفعولاً به ، ثم فسّر بعض الأمثلة بـ ومع، وبعضُها بـالبـاء، ولأنه حيث قـدّر أحــد الأمرين يكون ذلك المعنى إمّا متعيّناً أو أظهر من المعنى الآخر.

فَمَنْ تَامَّل هذا الكلام بالإنصاف عَلِم أنَّ مرادَه ما ذكرت .

ولم يتسم الوقت للنظر فيما قال شارحو الكتساب في هذا الموضع . وهذا مبلغ فهمي في كلامه رَحِمه الله ، واللهُ أعلم ، وصلّى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم . /

بسم الله الرّحن الرّحيم

[تعليق ابـن هشـــام على آية : ﴿ وللهِ على النّــاس حجُّ البيت ﴾ . الخ]

هذه مسألة من كلام شيخنا العالم العلامة جمال الدين عبد الله ابن يوسف بن هشام رحمه الله في قوله تعالى : ﴿ وِللّهَ عَلَى النّاس حِيجٌ البيت مِن اسْتَطَاع إليه سبيلاً ﴾(١) . قال يجوز في الظّرفين أربعة أوجه :

أحدها : أن يكون الأول خبراً والثَّاني متعلَّقاً به .

والثاني : عكسه وهو أن يكون الثّاني خبراً والأوّل متعلَّقاً به . ولا يمنع هذا تقدّم الظرّف على عامله المعنويّ ، فإن ذلك جائـزٌ باتضـاق كقولهم : أكُلّ يوم لك ثوب ً .

والثالث : أن يكونا خبرين ، وذلك عند من يُجيز تعدّد الخبر . والرّابع : أن يكون الأول خبراً ، والثّاني حالاً .

وهذا الوجه أيضاً مِمّا لا يختلف في جوازه . ورُبّما سبق إلى

⁽١) آل عمران / ٩٧ .

الذَّهن أن فيه خلافاً، وليس كذلك لتقدّم العامل وهو الظّرف، وتأخّر المعمول وهو الحال ، فهو نظير قولك: في الدّار جالساً زيدٌ، وفي هجر مستقرًا سعيدٌ. وهذا مِمّا لا شك في جوازه.

وبقي وجه خامس : وهو عكس هذا أعني أن يكون الأول حالاً والثّاني خبراً ، فهذا نصوص النحويّين متظافرة على منعه . وجماعـةٌ منهم حكّوا الإجماع على ذلك .

قال ابن مالك في « شرح الكافية » : ولو قدّمت الحال على العامل الظّرفي وعلى صاحبها لم يجز بإجماع .

وقال الأبذيّ (شرحه الكبير على الجزوليّة (٢٠٠ : أجاز أبو الحسن تقدّم الحال المعمولة للظّرف مع توسّط الحال بين المبتدأ والخبر ، ومنع ذلك مع التّقديم .

 (١) علمان من أعلام النحو لقبًا بالأبدي: أحدهما: إسراهيم بن محمد بن إبراهيم ، بن محمود النفزي الأصل الغرناطي . ولد سنة ٥٦٣ هـ أو ٣٣٥ هـ . ومات بغرناطة في شعبان سنة ٥٩٣ هـ .

وثانيهها : علي بن محمد بن عبد الرحيم الحشني الأبدّي أبو الحسن من أهل المعرفة بكتاب سبيويه ، والواقفين على غوامضه ، مات سنة ١٨٠ هـ . (٢) في ط : « الجزولته ، تحريف .

والجُزوليَّة : كتاب في النحو سياًه مؤلفه أبو موسى الجُزوليَّ تلميذ ابن يرَى : « القانون » واشتهر فها بعد بالجُزوليَّة . وهمي مقدمة « في غاية الإيجاز مع الاشتهال عمل كثير من النحو ، ولم يسبق إلى مثلها ، وقد بلغ بالنحاة الذين لم يكونوا قد أخذوها عن موقف يعترفون بقصور أفهامهم عن إدراك مراده فيها ، فإنها كلها رموز وإشارات » . انظر : وفيات الأعيان ۲ / ۱۹۰ طبولاق . ووجُهُ قوله: إن المبتدأ طالبُّ للخبر ، فإذا تقدم كان الخبرُ في نيَّة التَقديم ، إلى جانبه ، فكانَّ الحال مؤخرة عنهما ، ولهذا امتنع بالإجماع أن تتقدّم عليهما جميعاً . انتهى كلامه ملخّصاً .

وقال ابن عصفور في و شرح الايضاح »: اتفّق البصريون على امتناع التقديم عليهما جميعاً ، فقوله : و البصريون » دخل فيهم ٤ / ٢٤] الاخفش ، لأنه من أثمة البصريّين / وهو سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه . وحيث أطلق النّحويّون البصريّين لا يربدون غيره .

ومِمَنْ نقل الإجماع أيضاً الإمام أبـو بكر بن طاهـر المعـروف بالخدب(١)، ولكن نقل عن أبي الحسن أنه أعرب فداءً من قولهم : « فداء لك أبح ، حالاً .

ونقل عن الإمام المحقّق عبد الواحد بن علي الأسدي المعروف بابن بَرُهان'') قولاً أسهل من ذلك ، وهو أنه أجاز ذلك في الظرّف ، وقد

 (١) في ط: (بالخرب ، بالراء ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة ومن بغية الوعاة ١ / ٢٨ .

وهو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاريّ الإشبيليّ أبو بكر المعروف بالخِدَبّ ، والحَدَبّ : الرجل الطويل .

وكان من حذَّاق النجويين ، واثمــة المتأخــرين ، مات في عشر النيانــين وخمــيائة . قال السيّوطيّ في البغية : وقفت على حواشيه على الكتاب بمـكة المشرفة :

(٢) ترجمته في البغية ٢ / ١٢٠ وتوفي في سنة ٤٥٦ هـ .

وقفت له على ذلك ، قال في « شرح اللمع ٢٠٠٠ : في قولـه تعالى : ﴿ هُنَالِكَ الوَلاَية اللهِ الحقّ ﴾ ٢٠٠ « هنالك » ظرف مكان وهـي حال ، والولاَية مبتدأ، والله الخبر ، ولام الجر عملت في الحال مع تقدّمها على اللام ، لأنها بلفظ الظرف ، وأنشد لابن مقبل ١٠٠ العجلاني :

، ٦٩ =ونحـن مَنَعْنَـا الْبَحْــرَانْ تَشْرِبُــوا به

وقد كان مِنْكُم ماؤه بمكان

 (١) و اللمع ، لابن جنى ، وقد حققه الدكتور فائز فارس ، نشر دار الكت الثقافية بالكويت .

(٢) الكهف / ٤٤ .

(٣) لم ينسب في معجم الشواهد . وفي العيني ٣ /١٧٣ ما نصة : دا أقول قد ذكر بعضهم أن هذا البيت من أبيات قلما بعض الخوارج حين حالوا بين الحسين ابن علي رضى الله عنها وبين الماء بأرض كربالاء حتى مات أكثر شيعته عطشاً » .

وهو لابن مقبل ، ديوان / ٣٤٦ وهو آخر بيت في قصيدته التي مطلعها :
الأياديار الحيي بالسبيمان أمسل عليها بالبل الملوان
قال العيني : « والباء هنا يصح أن تكون للتبعيض كيا في قوله تعالى :
﴿ عيناً يشرب بها عباد الله ﴾ [الإنسان / ٦] . ويجوز أن يضمن « تشربوا »
معنى : ترووا ، يعنى منعنا أن ترووا بماه البحر . وقال العيني أيضاً : وأنشد
الشيخ عبد العزيز بن جمعة الموصلي المعروف بالقواس في شرحه لألفية ابن
معط هكذا .

ونحن منعنا البحر أن تشربونه ، بإثبات نون الجمع في النصب أأنه أنى ،
 شاهداً لأثبات النون حالة النصب .

ثم قال: « منكم » حال^(۱) والعامل فيه البـاء في « بمكان » . انتهى .

وعلى هذا ففي المسألة ثلاثة مذاهب » .

المنع مطلقاً، وهو قول من عدا الأخفش وابن بَرْهان .

والجواز مطلقاً ، وهــو قول الأخفش .

والجواز: إذا كانالعامل ظرفاً، والمنْعُ إذا كان غير ظرف وهو قول ابن بَرْهان . وعلى هذين القولين فيجوز الوجه الخامس في الآية ولكنّهما قولان شاذان مخالفان لِما يقتضيه القياسُ والسّماع .

والذِّي أجازه أصعب من الذي أجازه ابن بَرْهان .

ولعلّ الذّين يقولـون : الإجمـاع علـى خلاف ذلك لم يعتـدّوا بهما ، أو رأوا أن القائل بهما ذهل عن القاعدة .

ووقفت للأخفش على خلاف ما نقل عنه في (كتابه الصغير) : هذا باب من الحال : اعلم أن قولهم : «هذا عبد الله قائماً في الدّار » على الحال جائز ، وقد قدّمت الحال قبل العامل ، لأن الحال لعبد الله ، فإذا قدمت الذّي الحال له في المعنى كان جائزاً. هـذا نصّه.

والنَّسخة التي عندي معتمدة ، لأنها بخط أبي الفتح بن جنَّى .

قوله ـ رحمه الله ـ: وإذا قدمت الذي الحال له في المعنى كان جائزاً دليل على أنك إذا أخرت الذي الحال له كان ممتنعاً ، ثم إنه صرّح بذلك بعد فقال : ولو قلت : قائماً في الدار عبد الله لم يجز »، هذا نصّه بحروفه :

فإن قلت : فما تصنع بما احتج به ابن بَرْهان ؟ .

قلت: لا دليل في شيء منه ، أما الآية الكريمة فيجوز في « هنالك » أن تكون ظرفاً لـ «منتصرًا»(١), وعلى هذا الوجه وقف بعض الفُرَاء : « وما كانت منتصرًا هنالك » ثم ابتدأ « الولاية لله(٢) » .

ويجوز أن يكون خبراً ﴿ ولله ﴾ متعلق بالولاية .

ويجوز أن يكونـا خبـرين . ومـع هذه الاحتمــالات يسقــط الاستدلال .

وأمَّا البيت فالجواب عنه مستفاد من الكلام الـذي قدَّمتــه عن الأبَّذي ، وذلك أنه جعل تقدم بعض الجملة كتقدم كلِّها ، لأن بعضها يطلُّب بعضاً . وهنا لما تقدَّمت وكان،وهي طالبة لاسمهاوخبرها كانا في نيَّة التَّقديم ، وكانت الحال متأخرةً عنهما في التَّقدير .

⁽١) في قوله تعالى : « وما كان منتصراً » الكهف / ٤٣ .

⁽٢) انظر : إيضاح الوقف والابتداء ٢ / ٧٥٨ .

على أنّني متردّد في ثبوت هذه المقالة عن ابن بَرْهـان ، فإنسي رأيتها في نسخة معتمدة مقروءة على أبي محمد بن الخشاب . وأولها ما صدر به حاشيته ، ثم ذكر ذلك إلى آخره ، فالظاهر أنه مما ألحق كما الحقت حواش من كلام الأخفش وغيره في متن كتاب سيبويه .

وأمّا قولهم : ﴿ فَـدَاءَ لَكَ أَبِّي ﴾ فإنه يروى بالرفع والنّصب والكسر .

وبالأوجــه الثلاثــة روى قول نابغــة بنـــي ذبيان في معلّقتــه المشهورة :

٦٩١ = مهـ الا فِداء لك الأقـوام كلّهـم

ومــا أَثْمُّــر من مالٍ ومــن وَلَدِ ١٠٠

فأما الرَّفع فعلى الابتداء أو الخبر .

والأولى أن يكون (فداء) هو الخبر ، (والأقوام) هو المبتدأ ، وكذلك (لك) في المثال، لأن النّكرة أولى بالابتداء من المعرفة .

[هذا(٢) قول حُذَّاق المعربين . وخالف سيبويه في مثـل ذلك

⁽١) من معلقته المشهورة التي مطلعها :

يًا دارميّة بالعليّاء فالسّند أقـوت وطـال عليهـا سالفُ الأبدِ انظر ديوان النابغة / ٨٧ .

من شواهد : ابن يعيش ٤ / ٧٠ ، ٧٣ ، والخزانة ٣ / ٧ ، ٣١ . واللسان : ه فلدي .

 ⁽٢) ما بين معقوفين زيادة في ط ليست في النسخ المخطوطة . وهذه الزيادة لها =

فأعرب النكرة المتقدّمة مبتدأ ، والمعرفة المؤخرة خبراً ، بناء على الأصل من أنّ كلاً منها حالً في محلّه ، ولا تقديم ولا تأخير] .

وعليه أن النكرة التي لها مسوّغ بمنزلة المعرفة ، والمعرفتان إذا اجتمعتا كان المقدّم منهما هو المبتدأ .

وأما النصب فعلى المصدر وأصل الكلام: تفديك الأقوام ، ثم حذف الفعل ، وأقيم مصدره مقامه ، وجيء بـ (لك » للتبيين (١١ ، كما جيء بها بعد : سَقيًا في قولهم : (سقيالك » .

وارتفع د الأقوام ، في البيت ، د وأبي ، / في المثال بالمصدر [٤ / ٢٦ أو بالفعل المحذوف على خلاف بين النّحويين في ذلك.

> وأمًا الكسر وهي رواية يعقوب بن السكيت وغيره فللنحوييَّـن فيه قولان .

أحدهما : أنه مبتدأ وما بعده خبره ، أو بالعكس على الخلاف

ما يبررها، فقد قال سيبوبه في كتابه: وهذا بابٌ من النكرة بجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأساء، ما نصّه: ووذلك قولك: سلام عليك... وخير بين يديك، وويل لك»... ثم قال: وفهذه الحروف كلها مبتدأة مبنى عليها ما بعدها. والمعنى فيهن: أنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك» ثم قال: وومن هذا الباب: فداءً لك أبي وأمّىء. انظر 1/ ١٦٦، ١٦٧

 ⁽١) في ط: (في البيتين ، مكان : (للتبيين، تحريف واضح صوابه من النسخ المخطوطة .

الذي شرحناه في رواية الرّفع ، وأنه معدول عن : « مُفَدِّى ، وبنى على الكسر ، وليس هذا التقدير الكسر ، وليس هذا التقدير ثم هو فاسدٌ من حيث المعنى، إذ كان حقه أن يقول إنه : معدول عن فادٍ ، لأن المفدّى هو المخاطب لا الأقوام .

والثّاني : أنه اسم فعل ومعناه : لِيفدك ألاّ قوام، أي وبُني كما بُنِي : نزالِ ودراك . كذا وجّهه أبـو جعفــر النّحــاس في (شـــرح المعلقات) .

وفيه نظر ، فإنه لا نعلم اسم فعل على وزن فِعالِ بِكسر الفاء ، ولا اسم فعل ناب عن فعل مضارع مقرون بلام الأمر .

وحكى الفراء : أنه يقال فَدى لك بفتح الفاء وبالقصر ، وهـذا يحتمل أن يكون في موضع رفع ، وأن يكون في موضع نصب . وقـد مضى تُوجيههما(١). والله تعالى أعلم.

⁽١) في ط: (توجيهها » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

[تعلیق ابن هشام علی قول منسـوب لجابـر رضـی الله عنه]

من كلام شيخنا الشيخ جمال الدين بن هشام _ رحمه الله _

بسم الله الرحمن الرحيم

مسألة :

قول جابر رضى الله عنه: «كان يكفي من هو أوفى منك شعيراً (١) وخير منك »: الظاهر أن «خير» مرفوع عطفاً على «أوفى » المخبر به عن «هو ۽ أي كان يكفي من هو أوفى وخير كما تقول: أُحيب من هو عالم وعالم ، والجملة من المبتدأ والخبر صلة الموصول، والصلة (٢) مفعول « يكفي » .

ويقع في النسخ ويجري على السنة الطلبة بنصب (خير) وقد ذكر أنه خُرَّج على سبعة أوجه :

⁽١) في طوالنسخ : « شعراً ، ولعلها :شعيراً بدليل قولهن فيا بعد : « وكان هو أي الصاع ، .

⁽٢) كذا في طوالنسخ المخطوطة ، ولعلها : « والموصول » .

أحدها : أن يكون عطفاً على المفعول وهو مَنْ .

الثاني: أن يكون بتقدير «كان » مدلولاً عليها بكان المذكورة

٢٧] أوَّلاً أي / وكان خيراً .

الثالث : على تقدير « يكفي » مدلولاً عليها بيكفي المذكورة .

الرابع : على إلغاء مَنْ هو فيكون﴿ أو في »مفعولاً وخيراً معطوفاً علمه .

الخامس : على إلغاء « من هو أو في »

السادس على تقدير : وأكثر خيراً .

السابع على العطف على « شعيراً » .

وهذه كلها باطلة إلاّ السّابع فإنه مستبعدٌ .

أمًا العطف على مَنْ فإنه يؤدي بمغايرة المعطوف لمن وقعت عليه « من » ويصير بمنزلة: « كان يكني زيداً وعمراً ،فيكون الذي هو أو في غير الذّي هو خير ، وليس المراد ذلك .

وأمًا تقدير « كان » فباطل من وجهين :

أحدهما : أن حذف «كان » مع اسمها وبقاء خبرها لا يجوز بقياس إلاّ بعد « إنْ » « ولو » ، ومِنْ ثُمّ قال سيبويه ـ رحمـه الله : لا تقل : عَبد الله المقتولَ بتقدير : كُنْ عَبد الله المقتولَ . وخالف المحقّقون الكسائي في تخريجه قوله تعالى : ﴿ انْتَهُوا خيراً لكم ﴾(١) على تقدير : يكن الانتهاء خيراً لكم .

الثاني : أنا إذ قدّرنا وكان ، مدلولاً عليها بالأولى قدّرنا مرفوعها مرفوعَ الأولى ، كما أنك إذا قلت : علفتها تبناً وماءً لا يقدّر : وسقاها غيري ماءً ، بل سقيتها ، وذلك لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد فتقدير أحدهما مستلزم لتقدير الآخر بعينه .

فعلى هذا إذا قدّرت كان الأولى قدّرت فاعلها ، فيصير: وكان هو أي الصّاع (١٠) .

وأما تقدير (يكفي » فإنه يؤذن أيضاً بالتغاير ، كما أنك إذا قلت : كان يكفي الفقيه ويكفي الزاهد آذن بذلك . وسببه أن و يكفي » الثاني إنما هو لمجرد التوكيد، فذكره بمنزلة لو لم يذكر، وهو لو لم يذكر آذن العطف بالتغاير ، فكذلك إذا ذكر .

وأما إلغاء مَنْ هو أو الغاء من هو أوْ في فباطلان من وجهين :

أحدهما : أن زيادة الأسماء لا تجوز عند البصريّين ، وكذلك زيادة الجمل .

⁽١) النّساء/ ١٧١ .

⁽٢) في بعض النسخ المخطوطة : ﴿ أَيَ المِضارعِ ﴾ . وهذا تحريف .

ثم إن الكوفيين يجيزون ذلك،وإنّما(١) يجيزونه حيث يـظهر أن ٤/ ٢٨] المعنى/ مفتقر إلى دعوى الزّيادة كما فى قول لبيد:

٦٩٢ = إلى الحَوْل ثم اسمُ السّلام عَلَيكماً

ومــن يَبْــكِ حولاً كاملاً فقد اعْتَلَرْ (٢)

فإنهم قالوا: «اسم» زائد، لأنه إنما يقال: السّلام على فلان، ولا يقال: اسْمُ السّلام عليك، فادعّوا زيادة ذلك لهذا المعنى، وهـو مقصودٌ فيما نحن بصدده.

وقد يقال : إن أفْسَد هذين الوجهين الوجهُ المُدَّعي فيه زيادة « من هو ، خاصة ، فإن ذلك لا يجيزه أحدٌ، لأن المبتدأ يبقى بلاخبر، والموصول بلا صلة .

ويجاب : بأن دعوى زيادة الاسم لا تُخْرِجه عن استحقاقه لما يطلبه على تقدير عدم الزّيادة .

الثاني : أنه إذا كان زائداً امتنع العطف عليه ، لأنه يصير بمنزلة ما لم يذكر ، والعطف عليه يقتضى الاعتداد به، وتقدّم جوابه فتناقضا.

وأما تقديـر «أكثر» فَبـاطل، لأن أفعـل التفضيل لم يحـذف في

 ⁽١) في ط : (و إنما) بالواو ، وفي بعض النسخ المخطوطة : (إنما) - بدون واو ،
 وفي بعضها الآخر : (أي) مكان : (إنما) .

⁽٢) انظر ديوان لبيد / ٢١٤ . وهو من شواهد الهمع والدرر رقم ١٣٣٤ .

كلامهم باقياً معموله لضعفه في العمل ، وجُموده ، لأنه لا يثنَّى ولا يجمع ، ولا يؤنّث

وأما عطفه على «شعيراً» فهواقرب من جميع ما ذكر، لأن «أو في» بمعنى أكثر ، فكانه قيل: أكثر منك شعيراً وخيراً، إلا ان هذا يأباه ذكر «منك» بعد «خير»، ألاترى أنك إذا قلت: كان يكفي من هو أكثر منك عِلْماً وعبادةً لم يحتج إلى قولك: «منك» ثانياً .

وقد يتكلّف جواز هذا الوجه على أن تجعل ومنك، الثانية مؤكّدة للأولى.

تمّت. والله اعلم. انته*ى*.

मर मर मर मर

[مسألة في قراءة : وقيلَهُ » بالنصب]

قرأ الجمهور: (وقِيلَهُ ع^(١) بالنّصب، فعن(^{١)}الأخفش أنه عطفٌ على وسرّهم، (ونجواهم)

وعنه أيضاً : أنه بتقدير: وقِيل قِيلَهُ

وعن الزّجاج: أنه عطفٌ على محلّ السّاعة . وقيل: على مفعول يكتبون المحذوف . وقيل: يكتبون أقوالهم وأفعالهم . وقيل: على مفعول ويعلمون(٣) أي يعلمون الحق، وقيلًه.

وقـرأ السّلمـى وابـن وثّـاب (') ، وعاصــم والأعمش وحمــزة

 ⁽١) الزخرف / ٨٨ . وفي الحجة لابن خالويه / ٣٣٣ . « قوله تعالى : « وقيله يا
 رب » يقرأ بالنصب والخفض ، فالحجة لمن نصب : أنه عطف على قول » :
 « أم يحسبونَ أثا لا نسمع سرَّهم ونجواهم » و « قيلَهُ » .
 والحجة لمن خفض أنه ردة على قوله : « وعنده علم الساّعة » « وعِلْم قيله » .

⁽۲) في ط: « فمن » بالنون ، تحريف .

⁽٣) مَن قوله تعالى : « فسوف يعلمون » الزخرف / ٨٩ .

 ⁽٤) في ط : « وابن ريّان ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وكتب القراءات .
 وانظر تفسير الألوسي ٢٥ / ١٠٨ .

بالخفض، فقيل: عطف على الساعة، أو على أنها واو القسم، والجواب محذوف أي لننصرته أو لنفعكن بهم ما نشاء (١)

وقرأ الأعرج وأبو قلابة ومجاهد والحسن وقتادة ومسلم بن جُنْدب'') بالرفع .

وخرّج على أنه معطوف على «عِلْم السّاعة» / على حذف مضاف أي: وعلم قيله، حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه. روى هذا عن الكسائيّ.

وعلى الابتداء وخبره : ﴿يَا رَبِّ إِلَى ﴿لَا يَوْمُنُونَۥ

وعلى أن الخبر محذوف تقديره : مسموعٌ أو متقبّل ، فجملة الابتداء وما بعده في موضع نصب مقول : «قيل»

وقال الزَّمخشريِّ: والَّذي قالوه يعنى من العطف ليس بقويٌّ

⁽١) في طوالنسخ المخطوطة : وأي ليصرن أو لافعلن ٤ صواب هذه العبارة من تفسير الألوسي ٢٥ / ١٠٨ حيث نقلها عن البحر المحيط لابي حيان فقد ذكر : أنه قيل : د الجر على أن الواو واو القسم والجواب عمذوف أي لننصرنه أو لنفعلن بهم ما نشاء . حكاه البحر ٤ .

 ⁽٢) في ط ا خندجة ، وفي النسخ المخطوطة : ا جندعة ، كله تحريف صوابه من
 كتب القراءات ، وانظر الألوسي ٢٥ / ١٠٨ .

في ^(١) المعنى مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا يحسن اعتراضاً ومع ^(٢) تنافر النظم .

وأقوى من ذلك وأوجز أن يكون الجر والنّصب عـلم إضمــار فعل القسم وحذفه

والرّفع على (٣) قولهم : أيمن الّله ، وأمانة الله ، ويمين الله ، و ولَعَمْرُك . ويكون قوله : «إنّ مؤلاء قومٌ لا يؤمنون » جواب القسم ، كأنه قال: وأقسم قبلُه ، أو قبلُه يارب قَسَمى إن هؤلاء قوم لا يؤمنون . انتهى،

وهو مخالف لظاهر الكلام.

ويظهر : أن قوله : « يا ربّ . . لا يؤمنون » متعلّق بقيله ، ومن كلامه عليه السّلام

وإذا كان «هؤلاء» جواب القسم كان من إخبار الَّله تعالى عنهم وكلامُه

والضّمير في قيله للرسول وهو المخاطَب بقوله : ﴿ فَاصَفَحَ عنهم ﴾ أي أعرض عنهم وتاركهم(^{٤)} ، وَقُلْ سلامٌ .

⁽١) في طوالنسخ المخطوطة : ﴿ والمعنى ﴾ بالواو ، صوابه من تفسير الألوسي .

 ⁽٣) في طوالنسخ المحطوطة : و وقع ، مكان : و ومع ، تحريف صوابه من تفسير الألوسي حيث ذكر هذا النص .

⁽٣) في ط: (عليه ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة وتفسير الألوسي .

⁽٤) في النسخ المخطوطة : « ونازلهم » ولا معنى لها بعد قوله : وأعرِض عنهم .

[تعليق على حديث: «لا يُقْتَلُ مسلم بكافر»] مسألة

لا خلاف في امتناع قتل المسلم بالحربّى، واختلف في قتلـه لذّمّى

واحتجّ من منعه بحديث: «لا يقتل مسلمٌ بكافر »، وتقديره: أن «كافر» نكرة في سياق النّفي فيعم الحربيّ وغيره .

واختلف المانعون في الجواب، فطائفة: أجابوا عن ذلك مع قطع النظر عن الزيّادة الواردة في الحديث فقالوا: إن قوله:بكافس عام أريد به خاصً

واختلفوا في توجيه ذلك على وجهين:

أحدهما : ان المعنى لا يقتل مسلم بكافر قتلَـهُ في الجاهليّة وذلك أن قوماً من المسلمين كانوا يطالبـون بدمـاء صدرت منهـم في الجاهليَّة، فلمّا كان يوم/الفتح قالعليه السلام وكلَّ دَمٍ في الجاهلَيّة فهو [٣٠/٤] موضوعٌ تحت قَدَمي، لا يُقتلُ مسلمٌ بكافره.

> والثَّاني : أن المراد بالكافـر الحربـيّ، فإن غيره قد اختصّ في الإسلام باسـم وهــو الذَّمّنّ .

ولنا أن نمنع الأول بأن العبرة بعموم اللّفظ لا بخصُوص السّبب . والثاني بأن الكافر لغةً وعرفاً : من قام به الكفر حربيًّا كان أو ذِمَيًّا، لأنه اسم فاعل من كفر، والأصل عدم التخصيص. ويؤيده أنَّ الـوارد في التّذيل للكافرين ليس مخصوصاً بالذّمّيّ بالاتفاق

وطائفة: أجابوا عنه بعد ضَمّ تلك الزيادة إليه ، وهمي: ﴿وَلَا ذُو عَهْدُ في عَهْدُهِ. ولهؤلاء أربعة أجوبة:

أحدها: ما نقله عنهم الأصوليّون، وتقديره: أن هذه الـزيادة مفتفرة إلى ما يتمّ به معناها، وكون المقدّر مدلولاً عليه بما ذكر أولى(١٠ فتعيّن أن يقدّر: ولا ذُوعَهْد في عَهْدِه بكافر، و والكافر، المقدّر الحربيُّ ! إذ المعاهد يقتل بالمعاهد، وحينئذ فالكافر الملفوظ به الحربيُّ تسويةً بين الدليل والمدلول عليه(١٠

ويجاب من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلّم احتياج ما بعد (ولا» إلى تقدير لجواز أن يكون المراد به أن العهد عاصمٌ من القتل .

والثاني: أن حمل الكافر المذكور على الحربيّ لا يحسن ، لأن

 ⁽١) في ط فقط : أولا مكان : ﴿ أُولَى ﴾ .

 ⁽۲) في ط: « تسوية بين الدليلين والمذكور عليه» تحريف صوابه من النسخ
 المخطوطة .

هَدْر دمه من المعلوم من الـدّين بالضّرورة، فلا يَتُوهَــم متوهُمٌ قَتْـلَ المُسْلِم به.

ويُبْعِد هذا الجواب قليلاً أمران:

أحدهما: مدلول الحديث حينئذ مستغن عنه بما ذلّ عليه قوله تعالى: « فأَتِمُوا إليهم عَهَدَهُم إلى مُدّتَهم (١٠) ، فالحمُّل على فائدة جليلة أولى .

الأمر الثاني : أنَّ صَدْر الحديث نُفي فيه القتلُ قِصاصاً لا مطلق القتل ، فقياس آخره أن يكون كذلك.

والوجه الثاني: أنا لا نسلَم لزوم تساوي الدليل والمدلو لعليه، لانهما كلمتان لولفظ بهما ظاهرين (٢٠ أمكن أن يراد بأحدهما غير ما أريد بالأخرى/، فكذلك مع ذكر إحداهما وتقدير الأخرى، ويؤيده عموم [٤ / «والمُطلّقات،(٢٠»، وخصوص «وبعولتهن(٤)» مع عود الضمير إليه.

⁽١) التوبة / ٤ .

⁽٢) ط فقط : ١ ظاهرتين ۽ .

⁽٣) البقرة / ٢٢٨

⁽٤) البقرة / ٢٢٨ والآية بتهامها :

والمطلقات يتربقص بأنفسهن ثلاثة قروء ، ولا يجل لهن أن يكتمن ما خلق الله
في أرحامهن إن كن يؤمن بالله واليوم الآخر وبعولتهن أحق بردهن في ذلك إن
أرادوا إصلاحاً ، ولئن مثل الذي عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة ،
 والله عزيز حكيم ».

والجواب الثاني: أن الأصل: لا يقتل مُسيلـمُ ولا ذو عَهْـد في عهده بكافر، ثم أخّـر المعطـوف عن الجـار والمجـرور، وليس في الكلام حذف البّنةَ بل تقديمُ وتأخير. وحينئذ فالتقدير: بكافر حربيّ، وإلاّ لزم أن لا يقتل ذو العَهْد بذي العهد وبالذّمي.

والثالث : أنَّ دفر عهد، مبتدأ ووفي عهده، خبره ، والواو للحال أي : لا يقتل مسم بكافر ، والحال أنه ليس ذو عَهْد في عهده.

ونحن لو فرضنا خُلُو الوقت عن عهد(٣) لجميع أفراد الكفّار لم يُقتل مُسْلِمُ بكافر

وهذا الجواب حُكى عن القدوريّ، وفيه بعدٌ ، لأن فيه إخراج السواو عن أصلها وهــو العطف، ومخالفة لــرواية مَنْ روى: «ولا ذي عهدٍ» بالحفض، إمّا عطفاً على كافر كــا يقولــه الأكثرون، وإمــا على مُسْلم كما يقوله الحنفيّة، ولكنّه خفض لمجاورته المخفوض. المخفوض.

وأيضاً: فإن مفهومه حينئذ: أن المسلم يقتل بالكافر مطلقاً في حالة كون ذي العهد في عَهْده ، وهذا لا يقوله أحد، فإنه لا يقتل بالحربي آتفاقاً، إلا ان هذا لا يلزم الحنفية ، فإنهم لا يقولون بالمفهوم فضلاً عن أن يقولوا :إن له عموماً، ولكن ينتقل البحث معهم إلى أصل

⁽١) في طفقط: ﴿ عهده ﴾

المسألة.

وقد يقال أيضاً: إن كون مثل هذا الكـــلام لا يحتاج إلى تقــدير بناءً على خُمله على التقديم والتـــأخير بعيــدٌ ، لأن الكلام إذا مضى^(١) على وجه كانت فيه^(۱) أجراؤه ^(۱)عــلى الظاهر حالّة محلّها لم يجُز .

والجواب الرَّابع ، أن وولا ذوعهد معطوف ، والعطف يقتضى المغايرة فوجب أن يحمل الكافر الأول على غير ذي العَهْد، ليتغايرا.

قال بعضهم: وهذا غريبٌ ، فإن ذاالعهد معطوف على مُسْلَمْمٍ ، لا على كافرٍ ، والعطف إنما يقتضي المغايرة بين المتعاطفين

ثم لو قيل: كان المراد بالكافر ذَا العَهْد لكان ذِكْر ذي العهد (4) ثانياً استعمالاً للظاهر في موضع المضمر، وهو لا يجوز، إذْ لم يحسن أن يُحمل بعد ذلك على خلاف ذلك ، لأن فيه تراجعاً ونَقْضاً لما خُصَ عليه الكلام ، ولهذا قال أبو / على ومن وافقه في قوله تعالى: (واللاَّبِي [٤ / ٣٣ يَئِسْ من المحيض مِنْ نسائكم إن ارتبتم (٥) فعدَّتُهُنَ ثَلاثة أشهر، وإنه حذف والاَّ بي عَنْ نسائكم ان ارتبتم (٥) فعدَّتُهُنَ ثَلاثة أشهر، وإنه حذف الحير من الناني لدلالة خير الأول عليه .

⁽١) في ط فقط : « مضى ، وفي النسخ المخطوطة : خُصّ

 ⁽٢) كذا في نسخ الأشباه ، ولعلَّها : (على جهة كانت فيه) .

 ⁽٣) في ط : د إجراؤه على الظاهر ، .وفي بعض النسخ المخطوطة : دأجزأه، بالزاي
 (٤) في ط : د العهدى » .

⁽٥) في ط: 1 اتبتم ؛ بإسقاط الراء ، تحريف .

⁽٦) يل عاب يا الجار (٦) الطلاق / ٤

وقال بعض الناس: الأولى أن يقدّر الخبر مفرداً أي واللّائي لم يَحِضُنْ كذلك ، لأن تعليل المحذوف أولى، ولأنه لو نطق بالخبر لم يَحْسُن أن تعاد الجملة برأسها، فاتّفق الفريقان على أن الخبر محذوف ، ولم يَحْملوه على أن التقدّير: واللاّئي يشسن واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر

والذي ظهر أن ذلك ليس إلا لما ذكرنا ، ولهذا أيضاً يظهر أنهم منعوا من التسازع في المتقدّم نحو: زيد ضربت وأكرمت ، وفي المتوسط نحو: حدثت زيداً وأكرمت ، لأن الاسم المتقدم مُستوفيه العامل قبل أن يجيى الثاني، فإذا جاء الثاني [لم يُقدّر(١)]طالباً له بعدما أخذه غيره، وذلك في المتوسط أوضح، لأن المعمول يلي العامل الأول. انتهى. هكذا وجذت بخطه -رحمة الله (٢).

⁽١) « لم يقدر » سقطت من بعض النسخ المخطوطة .

 ⁽٢) و هكذا وجدت بخطه رحمه الله ۽ زيادة انفردت بها طفقط ، ومكانها في النسخ
 المخطوطة : ووالله تعالى أعلم ع

[مسألة اعتراض الشرط على الشرط]

(يتلوه مسألة اعتراض الشرط على الشّرط للشيخ جمال الدين _ رحمه الله)

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا فصل نتكلُّم فيه بحول الله تعالى وقوَّته على مسألة:اعتراض الشّرط على الشّرط .

اعلم أنه يجوز أن يتوارد شرطان على جواب واحدو في اللَّفظ على الاصح ، وكذا في أكثر من شرطين ، ورُبِّما تُؤمُّم من عبـارة النحـاة حيث يقولون : اعتراض الشَّرط على الشَّرط أنَّ ذلك لا يكون في أكثر من شرطين ، وليس كذلك ولا هو مرادُهم .

ولنحقّقُ أوّلاً الصورة التي يقال فيها في اصطلاحهم : «اعتراض الشّرط على الشرط»، فإن ذلك مما يقع فيه الالتباس والعَلط ، فقد وقع ذلك لجماعة من النحاة والمفسّرين . ثم نتكلّم على البحث في ذلك ، والخلاف في جوازه وتوجيهه ، فنقول :

ليس من إعتراض الشّرط على الشّرط واحدة من هذه المسائل / ٣٣] الخمس التي سنذكرها . /

أحدها : أن يكون الشّرط الأول مقترناً بجوابه ، ثم يأتي الشرط الثاني بعد ذلك كقوله سبحانه : « يا قَرْم إن كُنتم آمنتم بالله فعليه تُوكُلُوا إن كُنتُم مسلمين ١٠٧٠ خلافاً لمن غلط فيه ، فجعله من الاعتراض . وقائل هـذا من الحقّ على مراحل(٢٠)، لأنه إذا ذكر جواب الأول تـالياً له، فأيّ اعتراض هنا؟

الثانية : أن يقترن الثّاني بفاء الجواب لفظاً نحو : « إن تُكلّـم زيدٌ فإن أجاد فأحسن إليه » لأن الشّرط الثاني وجوابه جواب الأول .

الثالثة: أن يقترن بها تقديراً نحو: « فأسًا إن كان من المُقرَّبين ؟ " خلافاً لمن استدلَّ بذلك على تعارُض الشَّرْطين ، لأن الأصل عند النحاة: مَهْما يكُن من شيء، فإن كان المتوفَّى من المقرِّبين فجزاؤهُ روحٌ ، فحذفت « مهما » وجملة شرطها ، وأنيب عنها أمَّا فصار ، « أما فإن كان » ، ففرُوا من ذلك لوجهين :

⁽١) يونس / ٨٤ .

⁽٢) في بعض النسخ المخطوطة : « مراجل » بالجيم ولا معنى لها .

⁽٣) الواقعة / ٨٨ .

أحدهما : أن الجواب لا يلي أداة الشرط بغير فاصل .

الثاني: أن الفاء في الأصل للعطف فحقها أن تقع بين شيئين وهما المتعاطفان ، فلما أخرجوها في باب الشرط عن العطف حفظوا عليها المعنى الآخر ، وهو التوسط، فوجب أن يقدّم شيءً مما في خبرها عليها إصلاحاً لِلنظ ، فقدمت جملة الشرط الثاني ، لأنها كالجزء الواحد كما قدّم المفعول في : ﴿ فأما البتيم فلا تَقْهُر ؟ (١) ، فصار أما إن كان من المقرّبين فروح ، فحذفت الفاء التي هي جواب إن ، لثلاً تلتقي فاءان ، فتلخص أن جواب أمّا ليس محذوفاً ، بل مقدّماً بعضه على

الرابعة : أن يعطف على فعل الشرط شرط آخر كقولــه سبحانــه وتعالى : ﴿ وَإِن تُؤْمَنُواوتَتَقُوايُؤْيِّكُم أَجُورُكُم ولا يَسْأَلُكُم أَمُوالَكُم ، إِنْ يَشْأَلُكُمُوها فَيُمْغِيْكُم تَبْخَلُوا ﴾ (٢)

ويفهم من كلام ابن مالك أن هذا من اعتراض الشّرط على الشرط وليس بشيء .

الخامســـة : أن يكون جواب الشّــرطين محذوفـــأ فليس من الاعتـراض نحــو : « ولا يَنْفَعُــكُم نُصْحـــي) ٣، الآية . وكذلك :

⁽١) الضحّى / ٩.

⁽٢) محمّد / ٣٦ ، ٣٧ .

⁽٣) هود / ٣٤ .

 إ ٣٤] « وامرأةً مؤمنةً إنْ وَهَبَت نَفْسَها ٤(١)/ الآية ، خلافاً لجماعة من النّحويين ، منهم ابن مالك .

وحجتنا على ذلك أنا نقول: نقدر جواب الأول تالياً له مدلولاً عليه بما تقدّم عليه . وجواب الثاني كذلك مدلولاً عليه بالشرط الأول، وجوابه المقدّمين عليه ، فيكون التقدير في الأول: إن أردت أن أنصح لكم ، فلا يُنْفعكُم نُصْجي ، إن كان الله يريد أن يُمْوِيكم ، فإن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحى . وكذا التقدير في الثانية .

ومثل ذلك أيضاً بيت الحماسة :

٦٩٣= لكنَّ قُوْمي وإن كانو ذَوِي عَددٍ

ليســوا من الشـّـرّ في شيء وإنْ هانا^(٢)

فتدبّره فإنه حَسَنٌ .

⁽١) الأحزاب / ٥٠ .

⁽۲) لقريط بن أنيف . انظر شرح ديوان الحياسة شرح للمرزوقيي / ٣٠. من شواهد : المغنى ١ / ٢١ ، ٧٨٤، والخزانة ٣٣٢/٣ ، وهومن قصيلة مطلعها :

لو كنـت من مازن لم تستبـح إبلي بنـو اللقيطـة من ذُهـُـل بن شيبانا

وقبله :

إذن لقــام بنصري معشر خشُــنُ عنــد الحفيظــة إن ذولوثــة لا

لكن قومي . . . الخ .

وإذ قد عرفت أنا لا نريد شيئاً من هذه الأنواع بقولنا : اعتراض الشَّرط على الشـرط فاعلم أن مرادنا نحو : إن ركيْت ِ ، إن لَبِسْتِ فانت طالق .

وقد اختلف أولاً في صحة هذا التركيب فمنعه بعضهم على ما حكاه ابن الله ان ، وأجازه الجمهور ، واستدل بعض المجيزين بالايات السّابقة ، وقد بينا أنها ليست مما نحن فيه لا في ورد ولا صدر ، وإنما الدليل في قوله سبحانه : « ولولا رجال مؤمنون » إلى قوله ﴿ لعذَّبنًا ﴾ (١٠ فالشرطان ، وهما : « لولا » و « لو » قد اعترضا ، وليس معهما إلا جواب واحد متأخر عنهما وهو : لعذّبنا .

وفي آية أخرى على مذهب أبي الحسن وهـي قولـه سبحانـه : ﴿ إذا حَضَر أحَدَكُم الموْتُ إِنْ تَرَك خَيراً الوَصِيَّةُ ﴾''.

فإنه زعم أن قولَه جلّ ثناؤه : الوصيّة للوالدين على تقدير الفاء أي فالوصيةُ . فعلى مذهبه يكون ممّا نحن فيه .

وأما إذا رفعت الوصية بـ « كُتِب »٬٬٬ فهي كالأيات السّابقات في حذف الجوابين .

⁽١) الفتح / ٣٥ ، والآية بتجامها : وهم الذين كفروا وصد وكم عن المسجد الحرام والهدى معكوفاً أن يبلغ عَمِلةٌ ، ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم أن تطلوهم فتصيبكم منهم معرة بغير جالم ليدخل الله في رحمته من يشاء ، لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذاباً ألياً » .
(٢) البقرة / ١٨٠

⁽٣) من قُولُه تعالى : ﴿ كُتِب عليمَ . . . الخ ﴾ الآية نفسها .

وهذا الموطنان خطرا لي قديماً ، ولم أرهما لغيري .

ومما يدلّ عليه أيضاً قول الشاعر :

٦٩٤=إن تَسْتغِيثُوا بنا إنْ تُـذْعرواتَجدوا

مِنَّا معا قل عِـزِّزانها كَرَمُ (١)

وقــد استعمل ذلـك الإِمام أبــو بكر بن دريــد ــ رحمــه الله ــ في

٤ / ٣٥] مقصورته حيث يقول : /

• ٦٩٥ = فإن عَثَرت بعدها إن وَأَلَتْ نَفْسِي مِنْ هاتـا فَقُــولا لالَعا(٢)

وإذقد عرفت صورة المسألة وما فيها من الخلاف، وأن الصحيح جوازها فاعلم أن المُجيزين لها اختلفوا في تحقيق ما يقع به مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين على ثلاثة مذاهب فيما بلغنا:

أحدها : أنه إنما يقع بمجموع أمرين : أحدهما: حصول كُلِّ من الشَّرطين ، والآخــر: كون الشَّرط الثاني واقعاً قبل وقوع الأول .

فلِذا قبل : ﴿ إِنْ رَكِبْتِ إِنْ لَبِسْتَ فَأَنتَ طَالَقَ ﴾ ، ﴿ فَإِنْ رَكِبَتَ ﴾ فقط أو ﴿ لَبِسَتَ ، فقط أو ﴿ رَكِبَتَ ، ثُم ﴿ لَبِسَتَ ، لَمْ تَطَلَقَ فَيهِنَ ، وإِنْ لَبِسَتَ ثُمْ رَكِبَتَ طُلِقَتَ .

 ⁽١) قائلة مجهول . من شواهد : الهمع والدرر رقم ١٣١٠، والأشموني ٤/ ٣١، والعيني ٤/ ٢٥٤ ، والتصريح ٢/ ٢٥٤ .

 ⁽٢) انظر ديوان ابن دريد تحقيق عمر بن سالم /١١٧، وفي هامشه: وألت: نجت وخلصت من النكبة . هاتا : هذه ، لالعا : دُعاء للعاثر بالهلاك .

هذا قول جمهور النحويين والفقهاء .

وقد اختلف النَّحويون في تأويله على مذهبين:

أحدهما: ، قول الجمهور: إن الجواب المذكور للأول ، وجواب الثاني محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه .

والدليل على أن الشرط وجوابه يدلأن على الشّرط : أن الحال لا يمتنع اقترانها بحرف الاستقبال ، لأنها مستقبلة بخلاف الأول .

وعلى هذا صحة مسألة أبي عليّ وصحة تخريج المصنف مسألة الشّرط أعني صحتّها من هذا الوجه لا صحتّها مطلقاً ، فإنها معترضة بغير ذلك .

نعم ، ويتّضح على هذا بُطلان تعميم ابن مالك امتناع اقتران الحال بحرف الاستقبال . وقد اتضح الأمر في تحقيق هذين الوجهين . والحمد لله .

والمذهب الثاني: ما يقع مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين ، حكى لي بعض علماتنا عن إمام الحرمين - رحمه الله - أن الفائل إذا قال : إن ركبت إن لبست فأنت طالق كان الطلاق مطلقاً على حصول الركوب واللبس سواء أوقعا على ترتيبهما في الكلام أم متعاكسين أم مجتمعين ، ثم رأيت هذا القول محكياً عن غير الإمام. رحمه الله .

والذي يظهر لي فساد هذا القول ، لأن قائله لا يخلو أمرُه من أن ع / ٣٦] يجعل / الجواب المذكور لمجموع الشّرطين أو للأوّل فقط أو للثاني فقط .

لا جائز أن يجعله جواباً لهما معاً؛ لأنه إما أن يقدر بين الشرطين حَرْفاً رابطاً أوْ لا ، فإن لم يُقدِّر ذلك لم يصحّ أن يُورَدا على جواب واحد ، لأن ذلك نظير أن يقول: زيد عصرو عندك ، ويقول: « عندك » خبر عنهما ، فيقال لك: هلاّ إذ شركت بين الاسمين في الخبر الواحد أتيت بما يربط بينهما .

و إن قدرَته فلا يخلو ذلك الّذي تقدّره من أن يكونفاءُ أوواواً؛ إذْ لا يصحّ غيرهما ، فإن قدّرته فاء كالفاء المقدّرة في قوله :

٣٩٦ = * مَنْ يَفْعل الحَسنات اللهُ يَشْكُرُها ١٧٠ *

أي فالله يشكُّرها ، فالشَّرط الثاني وجوابه جواب الأول .

فعلى هذا لا يقع الطَّلاق إلاَّ بوقوع مضمون الشَّرطين ، وكون الثَّاني

والشر بالشر عند الله مثلان *

ونسب في سيبويه والدّرر لحسبّان بن ثابت ، ونسبه ابن هشام في آلمغنى لعبد الرحمن بن حسّان .

من شواهد : سيبويه ۱ / ۴۳۰ ، و۴۳ ، ۱۰۲ ، ۱۰۲ ، ۱۶۹ ، ۱۰۸ ، ۲۹۰ ، ۲۹۰ ، ۲۹۰ ، ۲۹۰ ، ۲۹۰ ، ۲۹۰ ، ۲۹۰ ، ۲۹۰ ، ۲۹۰ ، ۲۹۰ ، ۱۳۰۶ ، ۲۹۰ ، ۱۳۰۲ ، ۱۳۰۶ ، ۱۳۰۶ ، ۱۳۰۶ ، ۱۳۰۶ ، ۲۰۰۶ ، ۱۳۰۲ ، ۲۰۰۶ ، ۲۰۰

⁽١) تمامه:

بعد الأول كما أنك لو صرحت بالفاء كان الحكم كذلك . وهذا خلاف قوله . ثم حذَّف الفاء لا يقع إلاَّ في النادر من الكلام أو في الضرورة فلا يحمل عليه الكلام .

وإن قدرت الواوكما هي مقدرة في قول الله سبحانه: ﴿ وجوهُ يومئذ ناعمة ﴿ (الله على الله على الله و وجوه يومئذ ناعمة عطفاً على : ﴿ وجوه يومئذ خاشعة الله فلا شك أن الطلاق يقع بكُلُّ من الأسرين على هذا التقدير لا يتمين لجواز أن المتكلم إنما قدر الفاء فلا يقع إلا بالمجموع مع الترتيب المذكور ، أو يكون الكلام لا تقدير فيه، فلم يتمين تقدير الواو؟

لا جمائز أن يجعله جمواباً لـلأول فقط وجواب النّماني محذوفًا لدلالة الشّمرط الأول وجوابه عليه، لأن على هذا التقدير يلزمه أن يقول بقول الجمهور وهو لا يقولُ به .

ولا جائز أن يجعله جواباً للثّاني ، لأنك إما أن تجعـل الشـرط الأول هو الشرط الثاني وجوابه ، أو محذوفاً يدلّ عليه الجوابالمذكور للثّانى .

لا سبيل إلى الأول ، لأنه على هذا التقدير تجب الفاء في الشّرط الثاني ، لأنه لا يصحّ للشّرط أن يلي الشّرط لو قلت : إنْ إنْ أنْ لم يصحّ ، وكُلّ جواب لا يصح لأن يكون شرطاً فإنه يتعيّن اقترانه بالفاء ، ولا فاء هنا فاستحال هذا الوجه .

⁽١) الغاشية / ٨

⁽٢) الغاشية / ٢ .

فإن قلت : لعلَّه يجعله مثل قوله :

* من يفعل الحسنات اللهُ يَشْكُرُها *

٤ / ٣٧] فهذا / وجه صعيف كما قدمنا ، فليم حمل الكلام عليه ، بل ليم أوجب أن يكون الكلام محمولاً عليه ؟

ولا سببل إلى الثّاني ، لأنه خلاف المألـوف في العـربيّة ، فإن منهاج كلامهم أن يحذف من الثّاني لدلالـة الأول لا العـكس ، فامّـا قوله :

٦٩٧ = * نَحْن بِما عِنْدنا وأنْتَ بِما عِنْدك راضٍ (١) *

بخلاف الجادة حتى لقد تحيّل له ابن كيسان ، فجعل نحن للمتكلّم المعظّم نفسه؛ ليكون راض خبراً عنه، فأنت ترى عدم أنسيهم بهذاالنوع حتى تكلّف له هذا الإمام هذا الوجه . حكى ذلك عنه

(١) الشطر الثاني من البيت ناقص ، وهو بتامه :

عندك راض والرأي مختلف *

نسب إلى قيس بن الخطيم ، وفي هامش ديوانه / ١١٥ : ذكر محقق الديوان أن ناسخ الأصل كتب شرحاً من الهامش يفيد أنه نسب لقيس أبياتاً سبعة ، وهي ليست له ، ومنها هذا الشاهد . وقد نفاها أيضاً الأغاني ٣ /١٩ ، ٢٠ طبع دار الكتب .

من شواهمد : سيبسويه ١ /٣٥ ، وابسن الشجسري ١ /٣١٠ ، والمغنسي ٧ /٣٨٧ ، والعيني ١ / ٧٥٠ ، والحزانة ٢ / ١٨٩ ، ١٩٩ ، والهمع والدرر رقم ١٥١٨ ، والأشموني ٣ /١٥٢ ، واللسان : و فجر، . أبو جعفر النّحاس في شرح الأبيات، ولأنه أيضاً خلاف المألوف من عادتهم في توارد ذَوِي جَوابَيْن مِنْ جعل الجواب للثاني.

ثم الذي يبطل هذا المذهب من أصله : أنا تأمّلنا ما ورد في كلامه تعالى : ﴿ يا قوم إن كُنتُم آمنتم بالله فَعَلَيْهِ تَوكُلوا إن كُنتُم مُسُلِمين ﴾(') فهذا بتقدير : إن كُنتم مسلمين ، فإن كنتم آمنتم بالله فَعَلَيْهِ تَوكُلوا ، فحذف الجواب ، لدلالة ما تقدّم عليه .

وهذا القول من الحُسْن بمكان ، لأن القاعدة أنه إذا توارد في غير مسألتنا على جواب واحد شيئان، كلَّ منهما يقتضي جواباً كان الجواب المذكور للأول كقولك : والله إن تأتني لأكْرِمِنْك، بالتأكيد جواباً للأول، وإنْ تَأتِني والله أَكْرِمْك بالجزم جواباً للشرط، فكذا القياس يقتضي في مسألة توارد شرط على شرط أن يكون الجواب للسابق منهما، ويكون جواب الناني محذوفاً لدلالة الأول، وجوابه عليه.

فين ثمّ لزم في وتوع المعلق على ذلك أن يكون الثاني واقعاً قبل الأول ضرورة أنَّ الأول قائمٌ مقام الجواب حتى إن الكوفيين وأبا زيد والمبرّد - رحمهم الله - يزعمون في نحو : أنت ظالم إنْ فعلمت : أنّ السابق على الأداة هو الجواب ، لا دليلٌ على الجواب . والجواب لا بد من تأخره عن الشرّط ، لأنه أثره ومسبّبه ، فكذلك الدلكيل على الجواب ، لأنه قائم مقامه ومغن في اللفظ عنه . /

⁽١) يونس / ٨٤ .

وعلى هذا فيجوز كو نالشّرط الأول ماضياً ومضارِعاً، وأمّا الشرط الثاني فلا يجوز في فصيح الكلام أن يكون إلاّماضياً، لأن القاعدة في الجواب أنه لا يحذف الأوّل والشّرطماض ، فأما قوله :

إن تَسْتغيِثوا بنا إنْ تذعروا تَجِدوا مِنْــا معاقــل عُزَّ زانهــا كَرَم''

فضرورة كقوله :

٦٩٨ = يا أَقْرَعَ بنَ حابس ِ يا أَقْرَعُ إِنْكَ إِنْ يُصْرِعُ أَخُـوكَ تُصْرَعُ (٢)

القـول الثانـي : قول ابـن مالك ـ رحمه الله : إن الجــواب المذكور للأول كما يقوله الجمهور ، لكن الشّرط الثاني لا جواب له لا مذكورٌ ولا مقدّر ، لانه مقيّد للأول تقييده بحال واقعة موقعـه ، فإذا

⁽١) انظر الشاهد رقم ٦٨١ .

⁽٢) في الدرر اللوامع منسوب لعمرو بن خثارم البجلي خاطب الأقرع بن حابس المجاشعي في شأن منافرة جرير بن عبد الله البجلي" ، وخالد بن أرطاة الكلمي" . وفي شرح شواهد المغني للسيّوطي" : عمرو بن جثارم بالجيم ، وفي معجم الشعراء / ٥٦٠ عمرو بن الحثارم البجليّ بالحاء ، وفي هامش التحقيق ذكر أن البلاذريّ قال : ويقال : عامر بن الحثارم .

من شواهد : سيبويه 1 / 873 ، والخزانة ٣ / ٣٩٦، وشرح شواهد المغنى للسيّوطي ٢ / ٨٩٧ ، والهمع والدرر رقم ١٩٢ .

قلت : « إن ركبُتِ إنْ لبسْتِ فأنتِ طالق » ، فالمعنى : إن ركبت لابسةً فأنت طالق .

وكذلك التقــدير في البيت : « إن تستغيشــوا بنـــا مـذعورين تجدوا » ، فهــو موافــق للجُـمهــور في اشتــراط تأخير المقدّم، وتقديم المؤخّر ، لكن تخريجه مخالفً لتخريجه .

وعندي أن ما ادَّعوه أوْلَى من جهات :

أحدها : أن دعواهم جاريةً على القياس ، فإن الشرط يكون جوابهُ ظاهراً ومُقدّراً، ودعواه خارجة عن القياس، لأنه جعله شرطـاً لا جواب له ، لا في اللَّفظولا في التقدير ، وكان ادّعاء ما يَجْري على القياس أولى .

الثاني : أن ما ادعاه لا يطُرد له إلاّ حيث يمكن اجتماع اللّفظين كالأمثلة السّابقة .

أمًا إذا قبل: وإن قُمتِ ، إن فَعدُّتِ فانت طالق ، فإنه لا يمكن أن يقدر في ذلك : إن قمت قاعدةً ، فإن هذا من المحال . وينبغي على قوله أنها لا تطلق أصلاً .

وكذلك إذا لم يجتمع الفعلان في العادة وإن لم يتضادًا نحو: « إن أكلت إن شربت » ، وكذلك إذا قال : إن صليت إن توضَّأَت أُثْبِت ، فإنه لا يصح أن يقدر إن صليت متوضَّئاً بمعنى مُوقِعاً للوضوء فإنهما لا يجتمعان . / الثالث: أنّ الشّرط بعيد من مذهب الحال ، ألا ترى أنه للاستقبال والحال حالٌ كلفظها ، وبابها المقارنة . وإذا تباعد ما بين الشيئين لم يصح التجوّز بأحدهما عن الآخر . وقد نصّ هو على أن الجملة الواقعة حالاً شرطها أن لا تصدّر بدليل استقبال الما بينهما من التّنافي ، نعم في مسائل القصرية (١٠ عن الشيخ أبي عليّ - رحمه الله إجازة ذلك في نحو : لأَضْرِبّنه ذهب أو مكث ، ولأضربنه إن ذهب وإن

والذي يتحرّر لي أن الحال كما ذكر النحاة على ضربين : حال مقارنة ، وحال منتظرة ، ونعني حالاً مقلّرةً ، فالأولى واضحة ، والثّانية نحو : (فادْخُلوها خَالِدين ؟١٠ ، فإن الخلود ليس شيئًا يُقُــارنُ النُّحول ، وإنما هو استمارً في المستقبل .

ويقلر النّحويُون ذلك : ادْخُلُوهـا مقـدّرين الخُلـود . وكذلك و لَنَدْخُلُنَ المسجِدَ الحَرَام إنْ شاءاللّهُ آمِنينَ مُحلّقينَ رُؤوسكُمْ ١٠٠٠ أي

 ⁽١) في ط والنسخ المخطوطة: «القصري» وفي البغية ١/ ٤٩٧:
 د القصرية».

والمسائل القصرية نسبة إلى قصر بن هبيرة بنواحي الكوفة وقيل : إن أبا عليّ أملاها على تلميذه محمد بن طوسي القصري فسميّت به .ومات شاباً .انظرمقدمة الإيضاح العضدي ص (ز) تحقيق د / حسن شاذلي فرهود . وانظر أيضـــًا كشف الظلون ۲ / نهر ۱۲۷۰ .

⁽٢) الزمر/ ٧٣ ، وفي طوالنسخ المخطوطة : ﴿ النحلوها ﴾ بدون فاء .

⁽٣) الفتح / ٢٧ .

مقدرين، فإنهم في حالة الدّخول لا يكونون مُحلّقين ومقصّرين ، إنما هم مقدّرون الحلَّق والتقصير فهذا كلام العرب من اعتراض الشّرط على الشّرط ، فوجدناهم لا يستعملونه إلا والحكم مُعلّق على مجموع الأمرين بشرط تقدّم المؤّخر ، وتأخر المقدّم ، فوجب أن يحمل الكلامُ على ما ثبت في كلامهم كقولهم :

#إنْ تَستَغِيثوا بنا إنْ تَذْعُروا *

فإنَّ الذَّعر مقـدَّم على الاستغاثـة ، والاستغاثـة مقدَّمـة على الوُجدان . فهذا ما عندي في دفع هذا المذهب .

المذهب الثالث: أن الشرط الثاني جوابه مذكورٌ ، والشرط الأول جوابه الشرط الثاني وجوابه ، فإذا قيل : إنْ ركبت ، إن لبست ، فأنت طالق ، فإنما تُطلَق إذا ركبت أولاً ، ثم لبست، وهذا القول راعى مَنْ قال به ترتيب اللفظ وإعطاء الجواب لما جاوره ، وإنما يستقيم له هذا العملُ على تقدير الفاء في الشّرط الثاني ، ليصح كونه جواباً للأول .

وعلى قول هذا فلا يلزم مضيّ فعل الشّرط الأول ولا النَّاني ، لأن كلًّ منهما قد أخذ جوابه .

وهذا القول باطلٌ بأمور :

أحدها : أن الفاء لا تحذف إلا / في الشَّعر.

الثاني : أن القاعدة في اجتماع ذوي جواب أن يجعل الجواب للسّابق منهما .

والثالث : أنه لا يتأتى له في نحو قوله :

إن تستغيثوا بنا إن تذعروا

لأن الذَّعر مقدم على الاستغاثة - البيت.

فهذا ما بلغنا من الأقوال في هذه المسألة وما حضرنـا فيهــا من العباحث .

ويجوز لنا أنه إذا قبل : إن تذعروا، إن تستغيثوا بنا تَجدوا، أو إن تتوضاً إنْ صليت أثبت كان كلاماً باطلاً, لما قرّرناه من أن الصحيح أن الجواب للشرط الأول ، وأن جواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الأول وجوابه ، فيجب أن يكون الشرط الأول وجوابه مسببين عن الشرط الثاني ، والأمر فيما ذكرت بالعكس .

والصوّاب أن يقال: إن صلّيت، إن توضّات أثبت بتقدير: إن توضّات أثبت بتقدير: إن توضّات فإن صلّيت أبت ، وكنا قلمّنا أنه يعترض بأكثر من شبئين ، وتمثيل ذلك: إنْ أعْطَيْتُك، إن وَعُدتك، إن سألتني فعبدي حرَّ ، فإن وقعت الحرّية ، وإن وقعت على غير هذا الترّتيب فلاحرّية على القول الأوّل ، وهو الصّحيح .

ويأتي فيه ذلك الخلاف في التّوجيه، فالجُمهور يقولون :فعبدي

حرُّ جواب إن أعطبتك ، وإن أعطبتك فعبدي حرِّ دالٌ على جواب إن وعدتك . وهذا كلَّه دال على جواب : إن سألتني ، وكأنه قيل : إن سألتني ، فإن وعدتك ، فإن أعطبتك فعبدى حُرِّ.

وعند ابن مالك : أن المعنى : ﴿ أَعَطَيْتُكَ وَاعَدًا لَكَ سَاتُلاً إِيَّايِ فعبدي حُرُ ﴾ فـ (واعدًا) حال من فاعل أعطيتك ، وسائلاً حال من مفعوله، وقوله : فعبدي جواب للشرط الأول .

هذا مقتضى قوله في الشُرطين وهو ضعيف . والله أعلم . تمّت محمد الله وعونه . /

بسم الله الرّحمن الرحيم إعراب قوله تعالى : ﴿ واعملوا صالحاً ﴾

سألت _وفقك الله _عن قوله في إعراب قوله تعالى : ﴿ وأَعمَلُوا صالحاً ﴾(١) .

إن (صالحاً» ليس مفعولاً به بل هو إما نعتُ لمصدر محذوف كما يقوله أكثر المُعْربين في أمثاله، وإما حال كما هو المنقول عن سيبويه، ويكون التقدير «واعُملُوهُ صالحاً» والضمير للمصدر. وذكرت أن كثيراً من النّاس استنكر قوله في ذلك، وقالوا: إنَّ «عمل» من الأفعال المتعدية بدليل قوله تعالى: «أن اعْمَلُ سابغاتٍ (٢)»، وقوله تعالى: «يَتْملُون له ما يشاءً مِنْ مَحاريب (٣)».

فاعلَم ـ وفقك الله ـ أنك إذا تَدَبَرت ما أقوله انحلَت عنـك كلّ شُهْهة في ذلك ، وعلمـت أن استنكارهـم لذلك مسارعـةً إلـى ما لـم يُجيطوا بعلمه ، وغية عن معاني كلام النحاة، وأدلة العَقْل.

(١) المؤمنون / ٥١ . في النسخ المخطوطة أخر الحديث عن هذه الآية بعد الحديث
 عن وخلق الله السموات ٤ . وفي طحدث العكس .

(٢) سيا / ١١

(٣) سبأ / ١٣

وبيان ذلك بأمور :

أحدها: أن الفعل المتعلّى هو الذي يكون له مفعولٌ به والمفعول به هو محل فعل الفاعل، وإن شئت قلت: الذي يقع عليه فعل الفاعل، وكلتا العبارتين موجودةً في كلام النحاة. وهذا المفعول به هو الذي بني النحاة له اسم مفعول كمضروب ومأكول ومشروب، فزيدُ المضروب، والخبز المأكول، والماء المشروب هي محل تلك الأفعال، وليست مفعولةً، وإنما هي مفعولٌ بها.

ومن ضرورة قولنا: مفعول به أن يكون المفعول غيره . ومعنى قول النحاة : مفعول به أن مفعول به : أي مفعول به ١٠٠ شيء من الأحداث ، والمفعول هو ذلك الحدث الواقع به وهو المصدر . وسماه التحاة مفعولاً مطلقاً بمعنى أن ما سواه من المفاعيل مفعول مقيد ، فإنك تقول : مفعول به : ومفعول فيه ، ومفعول له ، ومفعول معه ، وليس فيها مفعول نفسه إلا المصدر فهو المفعول المطلق أي المجرد عن القيود ، وهو الصادر عن الفاعل وهو نَفْس فعله .

وأما المضروب والمأكول والمشروب فلم يصدر عن الفاعل ، وإنما صدر عن الفاعل شيءُ أثّر فيه . ومن تَدبر قول النحاة « مفعول به » عرف ذلك ، وأن المفعول غيره .

واطلقوا عليه اسم مفعـول. ولم يقولوا اسم مفعول به ، لفهــم

 ⁽١) د أي مفعول ، سقط من ط .

المعنى في ذلك. والشّخص في نفسه مضروب بمعنى أن الضّرب واقع به. ٤ / ٤٢] ولا يقال: مضروبٌ به م بل هو مضروب نفسه. والمعنى : وقوع / الضرب به ، وذلك مفهوم من معنى الفعل لا من معنى اسم المفعول .

ولا يبشى اسم مفعول للمصدر ، وإن كان هو المفعول المطلق ، فلا يقال للضرب : مضروب ، وكذلك لا يبنى اسم مفعول من الفعل اللازم إلا أن يكون مقيداً بظرف ونحوه .

وهذه الأمور كلهًا واضحة من مبادىء النَّحو أشهر من أن تذكر ، ولكنا احتجنا إلى ذكرها .

وكُلِّ فعل لم يُبْن منه اسم مفعول لم يقل عنه: إنه متعد بل هو لازم، وإن كان له مفعول عقيقي وهو الفعل ، والعمل هو الفعل ، وهو المفعول المطلق فهو مصدر وليس مفعولاً به ، ولا يبنى له اسم مفعول فلا يتعدّى فعله إليه تعدّى الفعل إلى المفعول به ، بل تُعدِّيه إلى المصدر، فلذلك لم يجز أن يكون: عملت عملاً صالحاً متعدّياً إلى «صالحاً» على المفعول به .

الثاني: أن الفعل الاصطلاحي يدلّ على معنى وزمان ، وذلك المعنى سمّاه النّحاة حذثاً وفعلاً حقيقياً ، وسمّوا اللفـظ الـدال عليه مصدراً ومفعولاً مطلقاً . وهذه الالفاظ صحيحة باعتبار غالب الافعال .

وقد يكون المعنى الذي يدل عليه الفعل قائماً بالفاعل فقط من غير أن يكون صادراً عنه كالعِمْلم ، بل قد لا يكون حدثاً أصلاً ولا فعلاً حقيقياً كالعِمْلُمُ القديم ، فإنك تقول : عَلِم الله كذا ، فالمعنى الـذي يدلّ عليه هذا الفعل وهـو العِلْم القديم ، ليس بفعـل ولا مفعول ٍ ولا حَدَث، بل هو معنى قائم بالذات المقلّسة على مذهب أهل السنة . وتسمية ما اشتق منه فعلاً أمرٌ اصطلاحي . وقصـدى من هذا التنبيه . على أن تسمية النحاة المصـدر مفعولاً مطلقاً وفعـلاً ليس مطّرداً في جميع موارده .

وقد تنبه بعض النحاة لما ذكرنا من غير أن يوضحه هذا الإيضاح ، بل اقتصر على تقسيم المصدر إلى معنى قائم بالفاعل كالفهم والحذل ، وإلى صادر عنه كالضرب والخطّر "، وإن كان الضرب والخط قائمين بالفاعل أيضاً .

ولم يطلق النحاة المفعول المطلق على ذلك . وقـد ذكرنـا أن المفعول به شيءً وقع عليه المفعول المطلق كما ذكره النحاة ، وليس مفعولاً . وإذا نظرت اليه بقولك : ضربت زيداً ونحوه ظهر ذلك ظهوراً قوياً ، فإن زيداً ليست ذاتُه من فعل الضارب / .

[خلق الله العَالَم]

وهنا قسم آخر وهــو قولنــا : « خلــق اللهُّ العالَــم »

اختيار ابن الحاجب في دأماليه، انتصاب العالَم على المصـدر بناء على أن الخلق هو المخلوق.

(١) في طفقط : ﴿ وَالْحَطُّ } بِالْحَاءُ .

وأكثر النحويين لم ينظروا إلى ذلك . وظاهر كلامهم أن الخلق غير المخلوق كما هو قول طائفة من الأصوليين . وعلى هذا فالعالـم مفعولً به ، وهومفعول، لأنه الأثر الصادر عن الخَلْق . وذات العالـم موجودةً بالفاعل بخلاف ذات المضروب .

والنحاة لا يسمون هذا مفعولاً مطلقاً وإنمايسمُونمفعولاً به ، والخلق نفسه هو المفعول المطلق ، وكذلك في الأفعال العامة لقوله تعالى : « مِمَّا عَمِلَت أَبِدينا١٠ » فالضمير في « عملت » مفعول به ، وهو مفعول كالمخلوق . ولم يذكر النحاة هذا النوع في المفاعيل .

والظاهرة أن النحاة إنما اقتصروا على ما ذكروه من المفاعيل؛ لأن العالَم وإن كانت ذاته موجودةً بفعل الله تعالى فالخَلْق واقعٌ به، فاندرج تحت حدَّمم المفعول به ، وإن زاد بأمر آخر ، وهو كون ذاته موجودةً بفعل الله تعالى .

ولم يتعرض النحاة لهذا الزائد لأنه ليس منصناعتهم، ولا حاجة لهم إلى ذكره ، لكن يلزم على هذا أن يكون لنا مفعول من غير تقييد ليس بمصدر ، وهم قد قالوا : إن المفعول المطلق هو المصدر ، فيجب أن يقال : إن في تفسيرهم المفعول المطلق تسمحاً أو اصطلاحاً ، وإن المفعول هو الذي نشأ عن الفاعل فتارة يكون هو الفعل خاصةً ، وهو المصدر ، وتارة يكون (ثائداً عليه كهذا المثال .

⁽۱) يسّ / ۷۱ .

ويحتمل أن يقال: إن كثيراً من النحاة معتزلة ، وعند المعتزلة المعدوم شيء بمعنى أنه ذات متقررة في العدم، فلا تأثير للفاعل في ذاته، وإيراده للوجود معنى واقع عليه كالضرب على المضروب. ويكون منهم من أطلق ذلك عن عَمل واعتزال، ومنهم من قاله: تقليداً. وهكذا الكلام في أوجد الله العالم، ونحوه من الالفاظ الذالة على إنشاء الذّوات.

وهذا الذي قلناه كله على الاصطلاح المشهور عنــد متأخــري النّحاة .

وأماً سيبويـه رحمه الله _ وهو إمام الصنّعة فأطلق على المفعول به أنه مفعول ، ولم أز في كلامه مفعولاً به ، فإنه قال باب الفاعل الذي أ / ٤٤] لم يتعده فعله إلى /مفعول ،و باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول . وذكر في الأول ذهب، وجلس ، وفي الثاني : ضرب عبدالله زيداً .

وقال : انتصيب زيدٌ لأنه مفعولٌ تعدَّى اليه فعل الفاعل .

وهذا الذي قاله سيبويه سالم عن الاعتراض، وليس فيه إطلاق المفعول على المصدر ، بل على ما يتعدى إليه فعل الفاعل ، وذلك أعم من أن يكون حاصلاً بفعل الفاعل أو ليس حاصلاً بفعله ، ولكن فعل الفاعل واقع عليه . وتسمية الأول مفعولاً حقيقة ، وتسمية الثاني مفعولاً اصطلاح أو على حذف الجار والمجرور ، وإرادة أنه مفعول

ولا يرد على عبارة سيبويه شيءٌ مما ذكرناه في تسمية معنى المصدر فعلاً حقيقياً، ولا في تسمية المصدر مفعولاً مطلقاً ، فسبحان من أسعده في عبارته، وحماها عن أن يدخل عليها بإفساد .

الثالث : أن النحاة اختلفوا في إطلاق المفعول المطلق :

فقــال جمهورهــم : إنه يطلــق علــٰى جميع المصـــادر . وقــــال بعضهم : لا يطلق إلا على مصادر الأفعال العامة كعمل وفَعَل وصنع .

وهذا القول كالشّاذ عند النحاة . وقد نبَّهنا على أن بعض المصادر لا يصّح أن يقال : إنه فعل حقيقي ولا مفعول مطلق وهو الميلم القديم . ومن هذا يظهر أن معنى التعدي : أن يتعلق معنى الفعل بغير الفاعل كقولنا : علم الله كذا ، فعلمه متعلق بالمعلوم ، وتسعيته تعالى فاعلاً في هذا المثال ليس المراد به أنه فاعل العلم ، لأن علمه ليس بمفعول ، وإنما هو على اصطلاح النحاة في أن من أسند إليه فعل على وجه مخصوص يسمّى فاعلاً .

الرابع : أن غير الله تعالى لا أثر لفعله في الذّوات إجماعاً ، أعني لا يفعل ذاتاً ، وهذا متّفق عليه بيننا وبين المعتزلة ، وقامت عليه الادلة العقلية . ولم يذهب أحد من أهل الميلّل إلى خلافة ، ولهذا لمّا قال أصحابنا : إن أعمال العباد مخلوقةً لله تعالى ، واحتجّوا بقوله تعالى : « والله خَلقكم وما تَعْملُون\' ، عحاولت المعتزلة الجواب بجعل « ما »

⁽١) الصافّات / ٩٦

موصولة، فيكون المراد الأصنام، وهي مخلوقة لله تعالى بالاتفاق.

ورد أصحابنا هذا الجواب بأن الآية جاءت للرد عليهم في عبادتهم إيّاها وهم / لم يعبدوها من [؟ / ه ؟ عبادتهم إيّاها وهم / لم يعبدوها من حيث هي معمولة لهم بِنَحْتِهم وتَصْويرِهم ، كأنه قال : أتعبدون ما تنحتون والله خلقكم ونحتكم (١) أو والنحت الذي تنحتونه ، أو والمنحوت الذي صورتموه فهذه ثلاثة تقادير لأهل السّنة .

أحدها : أن تكون ما مصدرية .

الثاني : أن تكون موصولة والمراد بها المصدر . وبعض النحاة يقدّرهـا هكذا في كل مكان أريد فيهـا المصـدرية ، وينـكر جعلهــا مصدريّة ، وإن كان المشهور خلافه .

وعلى هذين التقديرين الدّلالة من الآية لأهل السنة ظاهرة جداً .

والثالث :أن تكون موصولة، والمراد بها المنحوت بقيد النحت وفيه جهتان : ذاتُه ، ولم يُعبَّد من جهتها ، وصَنْعَتُهُ ، وهمي التي عُبِد من جهتها، وهي مخلوقة لله تعـالى بمقتضى الآية، ودلّت الآيـة على أنها معمولة لهم.

فإن ثبت أن الصورة الحاصلة في الصنم معمولةً للآدمي وقعت الدلالة لأهل السّنة من الآية، ولا تُعيَّنُ أن يكون العمل نفسه ، فتصح الدلالة لأهل السنة . والراجح من هذين الأمرين سنذكره .

⁽١) في ط: ﴿ وَنَحَيْنَكُم ﴾ .

الخامس: الصورة الحاصلة في المراد وهي على قسمين:

أحدهما : مالا أثر لفعل العباد فيه البتّة ، بل هو من فعل الله تعالى وحده إمّا بلا سبب من العباد ، وإما بسبب منهم يحاولونه فيرجد الله تعالى تلك الصّورة عنده، وذلك هو الصّور الطبيعيّة، وهي كالذّوات فلا يقال : إنها مفعولة للعباد البتّة .

والثاني : ما هو أثر صنعة العبد وهو الصوّر الصناعيّة .

ومن أمثلة ذلك: الصورة الحاصلة في الصنّم بنحت العباد وتصويرهم ، هل تقول: إن تلك الصورة معمولة للعباد أولله تعالى ؟

ولا شك أن على مذهب أهل السّنة لا تردّد في ذلك ، فإن الكُلّ بفعل الله تعالى ، وإنما التّردّد على مذهب المعتزلـة أو بالإضافـة الكسبيّة على مذهب أهل السّنة .

والحق أن ذلك ليس من فِعل العباد ولا من / كَسْبِهِم فإن القدرة المحاصلة لا تؤثّر في غير محلّها ، فإذا قلنا : صوّر المشرك الصنّم لم يكن من فعل المشرك إلا التصوير القائم به ، والصورة الناشئة عنه من فعل الله تعالى ، فلا يقال فيها : إنها معمولة للعباد إلا على جهة المجاز ، وإنما يقال : هي مصوّرة كما يقال في « زيد » المتعلّق به الضّرب : إنه المضروب .

وإذا قلنا : عمل المشترك الصّنم ، ففي الكلام مجــاز بخلاف

قولنا : صور المشرك الصّنم ، وسببه أن عمل فعل عام ، وصور فعل خاص . وسيأي الفرق بين الأفعال الخاصة والعامّة ، فقولنا : عَمِلَ يقتضي أن الصنم معمولٌ لمن أسند إليه الفعل ، وليس شيءً من الصّنم ، لا من مادّته ولا من صورته فِثلاً لِلْعَبْدض ، ولا من عمله ، فكيف يكون مجموعُه من عمله ؟ فلابّد من مجاز . وفي جهة المجاز وجوه :

أحدها : أن يكون استعمل ﴿ عَمِل ﴾ في معنى صَوَّر استعمالاً للأعم في الأخص .

الثاني : أن يكون على حذف مضاف ، كأنه قال : عَمِل تصويرَ الصَّم ، فلا يكون التّصوير على هذا مفعولاً به بل مصدراً .

وهذان الوجهان هما أقرب الوجوه التي خطـرت لنـا، فلنقتصر عليهما ، وبالثّاني يقوى أن المراد في قوله تعالى : ﴿ وما تَعْمَلُونَ ﴾ للتّصوير فيكون حُجّة لأهل السّنة .

السادس: الأفعال ضربان: خاصة، وهي الاكثر مثل: قام، وقعد وخرج، في اللاّزم، وضرب، وأكل، وشرب في المتعـدّي. وإنما كثر هذا الضرب الخاص لازمًا ومتعدّيًا، لأنه الذي يحصل به كمال الفائدة في الخبر عن فعل خاص، والأمر به والنّهي عنه، ونحو ذلك.

الضَرّب الثاني : الأفعال العامة مثـل : فَعـل وَعـبـل وصنَـع ، وإنما جاءت هذه الأفعال ، لأنه قد يقصد الإخبار عن جنس فِعْل بدون تخصيص نوعه ، إما لِلعلم بالجنس دون النّوع ، وإما لِغَرْض آخر ، وكذلك الأمر به والنّهي عنه وما أشبه ذلك ، ولكن هذا القصد أقلّ من قصد كمال الفائدة ، فلا جَرَم كان هذا الضّرب من الضّرب الأول، ولم يجيء منه إلاّ الفاظ معدودة .

وإذا سُيُلنا عن هذه / الافعال العامّة هل هي متعدّية أو لازمة ؟ لم يجز لنا إطلاق القول بواحد من الأمرين ، لأنها أعمّ من الأفعال المتعدّية ومن الافعال اللازمة ، والاعمّ من شيئين لا يصد في عليه واحدً منهما ، فإنّ الاعم يصد في على الأخص ولا ينعكس ، وإنما يصحّ أن يقال ذلك عليها بطريق الإهمال الذي هو في قوة جزئي ، فمتى وجد في كلام أحد من الفضلاء أن عَمِل متعدّية وجب حملة على ذلك ، وأن مراده أنها قد تكون متعدّية .

وكذا إذا قيل : لازمة أو غير متعدّية ، وأريد به اللّزوم كمـا هو غالب الاصطلاح .

وقد يراد بغير المتعلّي : أنه الذي لا يتجاوز معناه من حيث هو هو فيصح بهذا الاعتبار أن تقول : إن عَيل لا تتعدّى ، لأن معناها العصل ، والعصل من حيث هو هو لا يتعدّى إلاّ إذا أريد به عصلٌ خاصٌ ، فيكون ذلك العمل الخاص هو المتعدّي لا مطلق العمل . ومدلول عَيل إنما هو مطلق العمل ، فيصح أن مدلولها لا يتعدّى وهكذا : فعل وصنع .

السابع: أن هذه الأفعال مع عمومها لها مصادر ، وهي: الفِمل والعَمل والصَّع ، وهي أحداث عامة يندرج تحتّها غيرُها من الأحداث المخاصة ، وتلك الأحداث أفعال حقيقية ويصدق عليها: مفعولات ، ومعمولات، ومصنوعات، باعتبار أنها صادرةً عن الفاعل ، والشخص فاعل لفعله ، فلا شك أن فعله مفعول له ، فلذلك اتّفق التُحاة هنا على أنه يطلق على مصادر هذه الأفعال اسم المفعول المطلق ، بخلاف الأفعال الخاصة لا يصدق على الضّرب أنه مفعول عند بعضهم ، وإن كان هو مفعولاً في الحقيقة . ولا شك أنه لا يصدق عليه مضروب بلا

وإنّما صدق على الفعل مفعول لاتفاقهما في لفظ و فاء ، عين ، لام ۽ ، وكذلك عمل وصنع . ويقال في العمل والصنع : معمول ومصنوع ، ومع ذلك فلا يكون متعديّاً بل يصحّ ذلك .

وإن أريد به معنى خاص ّلازم ، أو أريد به مطلق الفعل الذي هو أعمّ من اللازم والمتعدّي ، فإذا قلت: عملت عملاً أو فعلت فِعلاً أو صنعت صُنْعاً فانتصابه على المصدر ليس إلاّ ، نعم إن أردت بالفعل المفعول الذي ليس هو الحدث بل المفعول به كان مجازاً ، وحينئذٍ يصحّ فيه أن يكون مفعولاً به .

وفيه تجوُّز أيضاً / من جهة أن حقيقة المفعول هو الصادر عن[٤ / ٤٨ الفاعل ، وحقيقة المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل على ما تقدّم من اصطلاح متأخرى النّحاة ، وهما متغايران كما قدّمنا . الثامن : إذا قلت : عَمل مِحْراباً ، فإن أسندت الفعل إلى اللهُ تعالى صحّ وانتصب، محراباً، على أنه مفعول به وهو أيضاً مفعول . ومنه قوله تعالى : ﴿ مِمَا عَمِلَت أيدينا ﴾ ، وقد بيّنا وجه ذلك فيما سبق .

وإن أسندته إلى غير الله ، فقلت : عَمِل النّجار محراباً لم يكن المحراب مفعولاً نفسه، لِما قَدّمنا أن عمل العباد لا يتجاوزهم ، ولأن مادة المحراب ليست معمولةً للعباد وهي جزء المحراب ، وأولى أن لا يكون الكلّ معمولاً لهم .

وفي جعله مفعولاً به تفصيل ، وهو أنك إذا جعلت عَمِل مجازاً عن «نَجَر» كان إعماله في «محراباً» حقيقةً على أنه مفعول به كقولك: نَجرْت محراباً، فإن النجر واقع على المحراب وقُوع الضرب على زيد، وكان المجاز في لفظ عَمِل ليس إلاً.

و إن جعلت عُمِل على حقيقته ، فإن جعلته على حذف مضاف كما سبق فالتقدير : عَمِل تصوير محراب ، فالتصوير مصدر ، فإذا حذف وأقيم المحراب مقامه أعرب مفعولاً به على المجاز .

وإن قَدُّرته : عملت صنعة محراب ، على أن تكون الصورة الحاصلة في المحراب معمولة بخلاف ما قلناه فيما سبق كان كذلك أيضاً .

وإن جعلت الميحراب معمولاً باعتبار أنه محل العمل إطلافاً لاسم المحلَّ على الحال لزم المجاز أيضاً ، فالمجاز لازمُ على كل تقدير ، ولا شك في جواز الإطلاق قال تعالى : ﴿ لِيَأْكُلُوا مَن ثَمَرِه وَمَا عَمِلَتُهُ الدِيهِم (١٠) .

التاسع : بان بهذا : أن قوله ﴿ اعملوا صالحاً ﴾ إنما ينتصب « صالحاً » فيه على غير المفعول به ، ولا يجوز انتصابهُ على المفعول به إلا بمجازين :

أحدهما : إطلاق الصّالح على المفعول الذي ليس عملاً . والثاني : إضافة العمل إليه .

وشيء ثالث: وهو حذف الموصوف من غير دليل ، بخلاف ما إذ قدرنا عملًا الّذي هو المصدر، فإن الفعل يدلّ عليه، وكل واحد من هذه الثلاثة لا يصار إليه من / غير ضرورة، ولا ضرورة في جعله [؟ مفعولًا به، فكيف يصار إليه،وفيه هذه المحذورات الثلاثة؟

العاشر : ظهر بهذا وجه التقدير في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اعْمُلُ سابغـات ﴾ ، وفولـه تعالى ﴿ يَعْملـون له ما يشــاءُ من محــاريب وتماثيل﴾ .وأما قوله تعالى : ﴿ اعْمَلُوا آل داودَ شُكُراً ؟ ﴾ فانتصـاب ﴿ شُكراً ، على أنه مفعولُ له .

وجوز الزمخشريّ أن يكون مفعولاً به على المشاكلــة وفيه مجاز .

⁽۱) يس / ۳۵ .

⁽۲) سبأ / ۱۳

وأما قوله تعالىي : ﴿ مَـنْ يَعْمَـل سُوءاً يُجْزَ به(١) ﴾ وقولـه : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلُ من الصالحات(١) ﴾ وما أشبه ذلك فكلّهـا ترجع إلـى المصدر .

الحادي عشر: إنما فَرقنا بين الافعال العامة والخاصة ، لأن تعدّى الفعل إلى المفعول معناه وصول معناه إليه ، فالفعل الخاص كالضرّب مثلاً تُعدّيه بوصول الضرّب إلى المضروب ، ولا يلزم من ذلك أن يكون الضارب مؤثرًا في ذات المضروب ، أعني مُوجِداً لها ، والفعل العام كمّيل مثلاً تُعدّيه بوصول معناه وهو العمل ، والعمل معنى عام في الذات وصفاتها ، فلذلك اقتضى العموم ، واتحاد المعمول حتى يقوم دليل على خلافه .

فمثار الفرق إنما هو من معاني الأفعال ووصولها إلى المفعول .

الثاني عشر: من الأفعال نوع آخر مشل قال ولفظ ، يخفى الفرق بين القول والمقول ، واللفظ والملفوظ ، لأن المقول والملفوظ هو الأصوات والحروف المقطّعة ، وهمى القَوْل واللَّفظ .

والوجه في الفرق بينهما أن هنا أمرين :

أحدهما ، حركة اللَّسان ونحوه مِمَّا فيه مقاطع الحـروف بتلك الحروف .

⁽١) النساء / ١٢٣ .

⁽٢) النساء / ١٧٤ .

والثاني نفس تلك الحروف المقطّعة المسموعة التي هي كيفيّات تعرض للصوت الخارج بتلك الحركات ، فالأول : هو التلفظ وهـو القول واللفظ اللذان هما مصدران ، والثاني : هو المقول والملفوظ ، فإذا قلت : لفظت لفظاً ، أو قلت قولاً لك أن تريد الأول فتنصب اللفظ والقول على المصدرية ، ولك أن تريد الثاني فتنصبهما على المفعول به ، وهما أمران متغايران وإن لم يتجاوزا / الفاعل وهو اللافظ القائل [٤ / المتكلّم. وليس من شـرط تعـدًى الفعـل أن يتجاوز إلى غير محلّ المناعل، بل الشرط المغايرة سواء تجاوز في محلّه أو في غير محلّ

هذا ما انتهى إليه نظري في هذه المسألة . والله تعالى أعلم .

[رأى للجرجاني في إعراب « السموات » مفعولاً ، في « خلق الله السموات »]

أورد الشيخ عبد القاهر الجُرجاني على قولهم في مثل: «خَلَق اللهُ السمّواتِ والأرضُ٬٬٬ » أن السمّواتِ مفعـولٌ به إيراداً ، هو أنّ المفعولُ به عَبارةً عماً كان موجوداً ، فأوجد الفاعلُ فيه شيئاً آخر نحو ضربتُ زيداً ، فإن زيداً كان موجوداً ، والفاعل أوجد فيه الضّرب .

والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجوداً بل عَدماً مَحْضًا ، والفاعل يوجده ويخرجه من العَدم .

و (السّموات) في هذا التركيب إنما كانت عَدماً مَحْضاً فأخرجها
 الله تعالى من العدم إلى الوجود . انتهى .

وتبعه على ذلك ابن الحاجب وابن هشام ، ويقال إنه مذهب : الرّمانيّ أيضاً .

⁽١) العنكبوت / ٤٤ .

[إجابة التبريزيّ عن هذا الاعتراض]

أجاب الشيخ تاج الدين التبريزي عنه :

بأنا لا نُسلِّم أن من شرط المفعول به وجودَه في الأعيان قبل إيجاد الفعل ، وإنَّما الشَّرط توقَّف عقليَّة الفعل عليه سواء كان موجـوداً في الخارج نحو: ضربت زيداً أو ما ضربته ، أم لم يكن موجوداً نحو بنيت الدَّار . قال الله تعالى : ﴿ أَعْطَى كُلِّ شَيْء خَلْقَهُ ١٠٠ ﴾، فإن الأشياء متعلَّقة بفعل الفاعل بحسب عقليته ، ثم قد توجد في الخارج وقد لا توجد ، وذلك لا يُخْرجه عن كونه مفعولاً به . وقال الله تعالى : ﴿ خَلَقْتُك مِنْ قَبِل ولم تَكُ شيئًا" ﴾ .

وأجاب الشيخ شمس الدين الأصفهاني في شرح الحاجيية :

بأن المفعول به بالنُّسبة إلى فعل غير الإيجاد يقتضـي أن يكون موجوداً ، ثم أوجد الفاعل فيه شيئاً آخر ، فإن إثبات صفة غير الإيجاد يستدعى ثبوت الموصوف أوّلاً ، وأما المفعول به بالنسبة إلى الإيجاد فلا يقتضي أن يكون موجوداً ، ثم أوجد الفاعـل فيه الوجـود ، بل يقتضي أن لا يكون موجوداً ، وإلاّ لكان تحصيلاً للحاصل . 101/11

انتهى . /

٥٠ / مله (١)

⁽۲) مریم / ۹

[فائدة في قول سيبويه : زيد أفضل من عمرو]

قال سيبويه: «من» في قولهم: «زيد أفضل من عمرو» لابتداء الارتفاع ١٠٠٠،

واعترض بأنّه لا يقع بعدها «إلى». انتهى.

[إجابة الشيخ ذكوان عن هذا الاعتراض]

وأجاب الشيخ ذكوان :

بأن المتكلَّم غرضه بيان ابتـداء الفعـل ، وليس له غرضٌ في انتهائه . فتأمّل .

[تفسير قوله تعالى: ﴿ التائبون العابدون ﴾ الآية

من فوائد الشبخ جمال الـدين بـن الزّملكانـي في تفسير قولـه تعالى: ﴿ التَّالِيُــُونَ العابِـدُونَ ﴾ (٢) ، الآية

 ⁽١) عبارة سيبريه كيا وردت في الكتاب هي: ووكذلك: هو أفضل من زيد ،
 إنما أراد أن يفضله على بعض ولا يُعُمَّ ، وجعل : وزيداً ، الموضع الـذي ارتفع منه أو سفل منه في قولك : شرَّ من زيد ، انظر ٧ / ٣٠٧ .
 (٢) التر بد / ١٩١٧ .

في الجواب عن السّوال المشهور وهو أنه:كيف ترك العطف في جميع الصّفات، وعطف الناهون عن المنكر على الأمرون بالمعروف بالواو(١)؟

قال: عندي فيه وجه حسن وهو أن الصفات تارة تُنسق بحرف العطف، وتارة تُذكر بغيره، ولكل مقال معنى يناسبه، فإذا كان المقام مقام تَعداد صفات من غير نَظَرٍ إلى جمع أو انفراد حَسُنَ إسقاط حرف العطف.

وإن أريد الجمع بين الصُفتين أو التنبيه على تغايرهما عُطِف بالحرف ، وكذلك إذا أريد التّنويع لعـدم اجتماعهما أتـى بالحـرف أيضاً .

وفي القرآن الكريم أمثلة تبيّن ذلك ، قال اللّه تعالى: ﴿ عَسَى رَبُّه إِنْ طَلْقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلُهُ أَزُواجاً خيراً منكن مُسْلماتٍ مُؤْمناتٍ قانساتٍ تائباتِ عابداتٍ سائحات ثَبَيات وأبكاراً ﴾ ٣٠ .

فأتى بالواو بين الوَصْفين الأخيرين ، لأن المقصود بالصّـفـات الأولى ذِكْرُها مجتمعةً ، والواو قد تُوهِم التّنويع ،فحذفت. وأمّا الأبكار

 ⁽١) الآية بنامها هي : و التانبون العابدون ، الحاصدون ، السائحون ، الراكعون ، الساجدون ، الأمرون بالمعروف، والناهبون عن المنكر ، والحافظون لحدود الله ، وبشر المؤمنين ، .

⁽٢) التحريم / ٥ .

فلا يكن نيّبات ، والثيّبات لا يكُنّ أبكاراً ، فأتى بالواو لتضادّ النّوعين ، وقال تعالى: ﴿ حمّ تنزيلُ الكِتنابِ من اللّه العزيزِ العليم . غافِر الذّنب ، وقابل النّوبِ شَديدِ العقابِ ذِي الطّوْل '' ﴾ .

فاتى بالواو في الوصفين الأولين ، وحذفها في الوصفين الاخيرين ، لأن غفران الذّب ، وقبول التوبة قد يُظُنُّ أنهما يجريان مَجْرى الواحد لتلازمهما، فمن غَفَر الذّب قبل التوبة فد يُظُنُّ أنهما يجريان ، ومجرى الواحد لتلازمهما، فمن غَفَر الذّب قبل التوبة، فبين الله سبحانه وصفان مختلفان يجب أن يُعطى كلّ واحد منهما حكمه ، وذلك مع العطف أبين وأوضح ، وأمّا شديد العقاب ، وذي الطّول فهما كالمتضادين ، فإن شدة العقاب تقتضي اتصال الضرر ، والاتصاف بالطّول يقتضي أتصال النفع ، فحذف ليعرف أنهما مجتمعان في ذاته تعالى ، وأن ذاته المقدّسة موصوفة بهما على الاجتماع ، فهو في حالة اتصافه بشديد العقاب ، فحدن العطول ، وفي حالة اتصافه بذي الطّول المعنى .

وفي الآية التي نحن فيها يتضح معنى العطف وتَرُكُه مماذكرناهُ؛ لأن كُلّ صفة ممّا لم تُنسق بالواو مغايرةً للأخرى .

والفرْقُ أنهما في اجتماعهما كالوصّف الواحد لموصوف واحلر ، فلم يحتج إلى عَطْف ، فلما ذكر الأمر بالمعروف والنّهي عن المُسْكر

⁽١) غافر ١ ، ٢ ، ٤ .

وهما متلازمان أو كالمتلازمين مستمدًان من مادة واحدة كفُفُران الذَّنب وقَبُول التوبة حَسُن العطف، ليبيّنَ أن كُلِّ واحد متعبّد به على حدته، قائم بذاته، لا يكفي منه ما يحصل في ضمن الآخر، بل لا بُدّ أن يظهر أمره بالمعروف بصريح الأمر ونهيه عن المنكر بصريح النّهي، فاحتاج إلى العطف.

وأيضاً فلما كان الأمر والنّهي ضِدّين أحدهما طَلَب الإيجاد ، والآخر طلب الإعدام كانـا كالنّـوعين المتغـايرين في قولـه (ثيّبــات وأبكاراً ، فَحَسُن العطف بالــواو .

[سؤال الصّفدي للسّبكي عن إعراب: « استطعما أهلها »]

كتب الصّلاح الصّفديّ إلى الشيخ تقي الدين السّبكي يسأله عن قوله تعالى: ﴿ اسْتُطْعَما أهْلُها♡ ﴾ .

أسيدنا قاضي القضاة ومىن إذا

بدا وجُههُ استحيا له القمران(٢٠) ومَنْ كفّه يوم النـدا ويَــراعــه

على طِرْسه بحران يَلْتِقيان

⁽١) الكهف/ ٧٧.

 ⁽٢) وانظر النص الشعري والتعليق عليه ، وإجابة السبكي عنه نشراً وشعراً في تفسير الألوسي ١٦ / ٣ ، ١ ، ٥ .

وَمنْ إن دجت في المُشْكِلات مسائلُ

جَلاها بفكر دائسم اللَّمعان

رأيت كتابَ اللَّه أكبرَ مُعْجِـــزٍ

لأفضل من يهدي به الثقلان

ومِنْ جُملة الإعجاز كون اختصاره

بإيجاز ألفاظ وبَسْط معان

ولكنني في الكهف أبصرت آيــةً

بها الفكر في طُول الزمان عَناني

وما هي إلا،استطعما أهلها،فقد أمراس

نَرى اسْتَطْعَما هُمْ مِثْلَهُ ببيان/

مكانَ ضَميرٍ إنَّ ذاك لِشمان

فارْشُدُ على عادات فَضْلِك حِيرَتِي

فما لي بهـذا يا إمـام يَـدَانِ

فأجابه بما نصّه :

قوله: « استطعما أهلها » متميّن واجب ولا يجوز مكانه: ا استطعماهم، لأنّ استطعما صفة للقرية في محلّ خفض جارية على غير من هي له كقولك أهل قرية مُستطعم إهلُها. لوحذفت « أهلها ءهنا،وجعلت مكانَهُ ضميراً لم يَجُزْ ، فكذلك لذا .

ولا يسوغ من جهة العربية شيء غير ذلك، إذ استطعما صفة لقرية، وجعله صفة لقرية سائخ عربيّ لا تـردّه الصّناعـة ولا المعنى، بل أقول: إن المعنى عليه.

أما كـون الصّنــاعـة لا تردّه فلأنــه ليس فيه إلاَّ وصـف نكرة بجملة ، كما توصفُ سائــر النكرات .

والتّركيب محتملٌ لثلاثة أعاريب :

أحدها: هـذا.

والثَّاني : أن تكون الجملة في محل نصب صفة لأهـــل .

والثالث : أن تكون الجملة جواب إذا .

والأعاريـبُ المُمكِنَةُ منحصرَةً في الثَّلاثة لا رابِع لها.

وعلى الأول لا يصح لما قدمناه، فمن لم يتأمل الآية كما تأملناها ظن أن الظاهر وقع موقع المضمر أو نحو ذلك فغاب عنه المقصود، ونحن-بحمد الله ـ وققنا الله للمقصود، ولمحنا بعين الإعراب الأول من جهة معنى الآية ومقصودها، وأنّ الثاني والشالث وإن احتملهما التركيب بعيدان عن مغزاها.

أمًا الثالث وهو كونه جواب إذا فلأنه تصير الجملة الشرطيّة معناها الإخبار باستطعامهما عند إتيانهما ، وأن ذلك تمام معنى الكلام. ويجل مقام موسى والخفس عن تجريد قصدهما ، اوان يكون معظمه ، أو هو طلب طعمة أو شيشاً من الأصور الدنيوية ، بل كان القصد : ما أواد ربلك أن يبلغ البتيمان أشدهما ، ويستخرجا كنزهما رحمة من ربك ، وإظهار تلك المجائب لموسى عليه السّلام ، فجواب إذا قوله: وقال لو شيف إلى إلى تمام الآية .

وأمّا الثّاني وهو كونه صفة و الأهل (() عني محلّ تَصبُ فلا تصير العناية إلى شرح حال و أهل ع من حيث و هُم هُم ع ولا يكون للقرية أثر ع أو > ٥] في ذلك ، ونحن نجد بقيّة الكلام مشيراً إلى القرية نفسها / ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ فوجَدا فيها ﴾ ، ولم يقل : عندهم ، وأن الجدار الذي قصدا إصلاحه ، وحفظ ما تحته جزءً من قرية مذمومة مذموم (()) أهلها ، وقد تقدم منهم سوه صنيع من الإباء عن حق الضيف مع طلّبه ، وللبقاع تأثير في الطبّاع ، فكانت هذه القرية حقيقة بالإفساد والإضاعة ، قوبلت بالإصلاح لمجرد الطاعة ، فلم يقصد إلا العمل الصالح ، ولا مؤاخذة بفعل الأهل الذين منهم غاثو ورائح ، فلذلك قلت : إن الجملة يتمين من جهة المعنى جَعلها صفة لقرية ، ويجب معها الإظهار دون الإضام ، وينضاف إلى ذلك من الفوائد أن الأهل الثاني يحتمل أن يكونوا هم الأول أو غيرهم ، أو منهم ومن غيرهم .

⁽١) في قوله تعالى : ﴿ إِذَا أَتِيا أَهْلَ قَرِيةً ﴾ .

⁽٢) سقطت كلمة : ومذموم ، من ط.

والغالب أن من أتى قرية لا يجد جُملة أهلها دَفْعة بل يقع بصره أوّلاً على بعضهم ، ثم قد يستقريهم ، فلعل هذين العبدين الصّالحين لمّا أتيا قدر الله لهما لما يظهر من حُسن استقراء جميع أهلها على التّدريج ؛ليبيّن به كمال رحمته ، وعدم مؤاخذته بسفه صنيع بعض عباده .

ولو عاد الضّمير ، فقال : استطعماهــم تعيّن أن يكون المراد الأولين لا غير ، فأتى بالظّاهر استشعاراً بتأكيد العموم فيه ، وأنهما لم يتركا أحداً من أهلها حتى استطعماه فأبى ، ومع ذلك قابلاهم بأحسن الجزاء.

فانظر إلى هذه المعاني والأسرار كيف غابست عن كثير من المفسرين ؟ واحتجبت تحت الأستار حتى ادّعى بعضهم أن ذلك تأكيد ، وادّعى بعضهم غَيْرُ ذلك ، وترك كثيرُ التَّرضُ لذلك رأساً .

وبلغني عن شخص أنه قال: إن اجتماع الضّميرين في كلمة واحمدة مستثقلٌ ، فلذلك لم يقل : استطعماهم وهذا شيء لم يقلـه أحمد من النّحاة ، ولا له دليل ، والقرآن والكلام الفصيح ممتلـى، بخلافه ، وقد قال تعالى في بقية الآية ﴿ يُضَيَّفُوهما ﴾ وقال تعالى : ﴿ فخانناهما™ ﴾ ، وقال تعالى: ﴿ حتى إذا جَاءانا™ ﴾ في قراءة

⁽١) التحريم / ١٠

⁽٢) الزخرف / ٣٨ .

الحرميين وابن عامر(١) ، ولا ما يوضع^(١) هكذا .

فهذا القول ليس بشيء ، وليس هو قولاً حتى يُحكى . وبما قيل نبهت على رَدّه .

ومن تمام الكلام في ذلك أن « استطعما » إذا جعل جواباً فهو متاخّر عن الإتيان ، وإذا جعل صفةً احتمل أن يكون الإتيان قد اتّفق ٤ / ٥٠] قبل هذه المرة / وذكر تعريفاً وتنبهاً على أنه لم يحملهما على عدم الإتيان لقصد الخير ، وقوله : « فوجدا » معطوفً على « أتبا » .

فهذا ما فتح الله علميّ ، والشّعر يضيق عن الجواب .

وقد قلـت :

لأسرار آبات الكتاب معاني تعاني تندو لكل مُعاني وفيها لمرتاض لبيب عجائب سنابرقها يعنول القَمَران إذا بارق منها لقلبي قَدْ بدا هممث قَرَر العين بالطَران

⁽١) في النشر ٢ / ٣٦٩ : قرأ المدينان وابن كثير ، وابن عامر وأبو بكر بألف بعد الهمزة على التثنية ، وقرأ الباقون بغير ألف على التوحيد .

 ⁽٢) في ط: «وأن موضع » مكان: « ولا ما يوضع » ، كيا في النسخ المخطوطة.

سرورا وإبهاجا وصولأعلى العُـلي

كأني عَلى فَوْق السِّماك مكاني

فماالمُلْكُ والأكوان بالبيض والقَنا

وَعِنْدي وجوهُ أَسْفَرَتْ بِتهاني

وهاتيك منها قد أبحثتك سيسرهما

فشكراً لمن أوْلاك حُسْن بَيَانِ

أرىاستطعماوَصْفاًعلى قَرْيةٍجرى

وليس لها‹‹› والنّحو كالمسيزان

صناعتُه تقضى بأنْ استتساره

يعود عليه ليس في الإمكان

وليس جوابأ لاولا وصف أهلها

فلا وجه للإضمار والكيثمان

وهذي ثلاث ماسواها بِمُمْكِن

تعيّن منهـا واحــدٌ فسبـــاني

ورضت لها(٢) فكري إلى أن تمخّضت

به زُبْدَة الأحقاب منذ رمان

⁽١) في هامش الألوسّي ١٦ / ٤ : د أي صفة جرت على غير من هي له ۽ . (٢) في الألوسي : د بها ۽ بالباء .

وأن حياتسي في تمسوّج أَبْحُــرٍ

من العِلْم في قلبي يَمُدُّ^(١)لساني

وكم من كناس^(٢)في حِمَاي لمخدّر^(٣)

إلى أن أرى أهْ لا ذكي جَنانِ

فيصطَادُ منّي ما يُطيق اقتنـاصــهُ

وليس له بالشاردات يدان

مُنايٌ (٢) سَلِيمُ الذَّهنَ رَيِّضٌ ارْتَـوَى

بِكُلِّ علـوم الخَلْـق ِ ذو إمْعـانِ

فذاك الذي يرجى لإيضاح مُشْكيل

ويُقْصَـد للتّحــرير والتّبيــان

وكم لي في الأيات حُسْنُ تَدبُّرِ

من الله ّذي الفَضْل العظيم حَبانِي

بجاه رسول الله قد نِلْت كُلَّما

أتسى وسيأتسي دائمسأ بأمان

 ⁽١) في ط : (وعند) مكان : (ويُحدَّى تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة وتفسير الألوسي .

⁽٢) الكناس : المكان الذي بين الشجر يكتن فيه ويستتر الظّبي .

⁽٣) أي مستتر .

⁽٤) في ط: (منائي».

فصلًى عليه اللهِّ ما هبَّت الصَّبــا

وسلّم ما دامـت له المَلــوانِ^(١)

وكتب الصّلاح الصّفدي بهذا السؤال أيضاً إلى الشيخ زين ^(٣) الدين / على بن شيخ العوينة ^(٣) المُوصليّ ـ رحمه الله ـ فأجاب بما [٤ / ٥٦ نصّه بقـه ل :

سألت لماذا استطعما أهلها أتى

عن استطعماهم إن ذاك لشان

وفيه اختصـــارٌ ليس ثُمَّ ولم تقِفْ

على سَبب الرّجحان مُنْـــُدُ زمـــان

فهــاك جــواباً رافعــاً لِنقــابــه

يصير به المعنى كَرأي عِيــانِ

إذاما استوى الحالان فيالحكم رجح الضه

ميىر وأمّا حين يختلفان

بأن كان في التصريح إظهار حكمــة

كرِفْعة شأن أو حقارة جَانِ

كمثـل أمير المــؤمنين يقــول ذا

وما نحمن فيه صرّحوا بأمان

⁽١) الملوان : الليل والنهار : الواحد : ملاً مقصور .

⁽٢) في الألوسي ١٦ / ٤ : عز الدين .

⁽٣) في ط فقط : ﴿ الغوينة ﴾ بالغين .

وهذا على الإيجاز والبسط جاء في جوابي منشوراً بِحُسْس بِيان فلا تمتحن بالنّظم من بعد عالِماً

فليس لِكُلِّ بالقريض يـدان

وقدقيل إن الشعريزرى بهم فلا

یکاد یُـری من ســابقِ بِرهان ولا تنسنی عند الدّعــاء فإنــنــی

سأبدي مزاياكم بكل مكان واستغفر الله العظيم لِما طغى بـه قلمـــى أو طال فيه لساني

والجواب المتوسط بالنثر

هو أنه لمّا كانت الالفاظ تابعةً للمعاني لم يتحتّم الإضمار بل قد يكون التصريح أوكى ، بل ربّما يكاد يصل إلى حدّ الوجوب كما سنبين إن شاء الله تعالى .

ويدلً على الأولوّية قول أرباب علم البيان ما هذا ملخصه: لما كان للتصريح عملٌ ليس للكناية كان لإعادة اللّفظ من الحُسْن والبهجة والفخامة ما ليس لرجوع الضمير. انتهى كلامهم .

فقد يعدل إلى التّصريح إما للتّعظيم وإمّا للتحقير والنداء ، وإما لتشنيع في النداء بِقُبُع الفعل ، وإمّا لغير ذلك . فمسن التمطيم قوله تعالى: ﴿ قَالَ هُو اللهُ أَحَد ، اللهُ الصَمَّد (۱) و دون و هو ، وقوله تعالى : ﴿ وبالحقُ أَنْزَلناه وبالحقُ نزل ﴾ (۱) ولم يقل : وبه ، وقوله تعالى : ﴿ الحجُ أَشْهُرُ معلوماتُ فَمَنْ فَرض فِيهِن الحجَ فلا رفَتَ ولا فسوق ولا جِدَال في الحَجُ ﴾ (۱) فقد كرر لفظ «الحج» مرتين دون أن يقال: فمن فَرضه فيهن ولا جِدَال فيه إعلاماً بتعظيمه.

هذه العبارة من حيث إنها فريضة العمر فيها شَبّه عظيم بحال الموت والبعث فناسبه حال تعظيمه في القلوب / التصريح بالاسم [ثلاث مرار . ومنه قول: الخليفة أمير المؤمنين يرسم بكذا دون « أنا » إما لتعظيم ذلك الأمر ، أو لتوقية داعية المأمور ، أو نحوهما ، وقول الشاع :

٩٩٩ = * نَفْسَ عِصام سَوَّدَت عِصَاما (1) *

⁽١) الإخلاص / ٢،١.

⁽٢) الإسراء / ١٠٥ .

⁽٣) البقرة / ١٩٧ .

 ⁽⁴⁾ في ديوان النابغة تحقيق الشيخ محمد طاهر بن عاشور ما نصه : و في جمهرة أشعار العرب في باب خير الذين قدّموا النابغة يقول لعصام بوّاب النجان : نفس عصام سوّدت عصاما وعلمت الـكرّ والإقداما وجعلته ملكاً هاماً

وقد ثبت ذلك في آخر شرح عاصم بن أيوب، ولا أدري، هل هو مما أثبته عاصم أو من زيادات المطبعة ، وزاد شطراً رابعاً قوله :

وقول أبي تمام

٧٠٠ قد طَلَبْنا فلم نَجِدْ لك في السؤ
 دَو والمْجــد والمــكارم مِثْلا

فإن إيقاع الطلب على المِثْل أوقع من إيقاعه ضميره لو قال: طلبنا لك مِثْلاً فلم نجده. وقال بعض أهل العصر:

> ٧٠١ = إذا بَرَفَــت^(١) يومـــاً إســرَّةُ وجَهـــه على الناس قال النّـاس جَلّ المنورُ

وأما ما يكاد يصل إلى حد الوجوب، فمثل قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النبِّيُ إِنَّا أَحلَلْنَا لَكَ أَزُواجِكَ ﴾ (٢) إلى قوله تعالى : ﴿ وَامْرَأَةُ مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَت نَفْسِها لِلِّنِبِي إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتُنْكِحِهَا ﴾ إِنَمَا عدل عن الإضمار إلى التصريح، وكرر اسمه صلّى الله عليه وآله سلم تنبيهاً على أن تخصيصه صلى الله عليه وآله وسلم بهذا الحكم أعني النكاح

*حتى علا وجاوز الأقواما *

انظر ملحقات حرف الميم / ٧٤٧

هذا وفي هامش الديوان / ٢٤٧

و هو عصام بن شهبر الجرمي حاجب النعمان بن المنذر ، يريد أنه اكتسب السؤود بكإلاته لا بآبائه ، ولذلك اشتهر أن يقال للذي اكتسب السؤود من غير سابق اسلافه : إنه عصامي ، ويقولون : كن عصامياً ولا تكن عظامياً».

⁽١) في ط: (برحت) مكان : (برقت) ، تحريف، صوابه من المخطوطات.

⁽٢) الأحزاب / ٥٠ .

بالهبة عن سائر الناس لمكان النبّوة ، وتكرير (١) اسمه صلى الله عليه وآله وسلم تنبيهاً على عِظَم شأنه ، وجلالة قدره إشارة إلى علة التخصيص وهي النّبوة .

ومن التحقير : « فبدِّل الذين ظلموا قَولاً غَيْرَ الذِّي قيل لَهُم فأنْزلنا على الذَّين ظَلَموا(٢)، دون «عليكم»، « وقالوا قُلُوبِنا غُلْفٌ بل لَعَنهُمُ الله بكُفْرهم (٢) ، أضمرهنا ، ثُمّ لمّا أراد المبالغة في ذمّهم صرح في الآية الثانية والثالثة بكفرهم فقيل : ﴿ فَلَعْنَةُ الله على الكافرين ﴾ (⁴⁾ « ولِلكافِرين عذابٌ مُهينٌ (٥)» وأمثاله كثير .

إذا تقرر هذا الأصل فنقول: لمّا كان أهل هذه القرية موصوفين بالشح الغالب، واللؤم اللازّب بدليل قوله صلى الله عليه وآلـه وسلـم « كانوا أهْلَ قَرِية لِئاماً » ، وقـد صدر منهـم في حقّ هذين العبـدين الكريمين على الله ما صدر من المنع بعد السؤال كانوا حقيقين بالنداء عليهم بسوء الصنيع، فناسبه ذلك التصريح باسمهم لما في لفظ الأهل من الدَّلالة على الكشرة مع حِرمـان هذين / الفقيرين مِنْ خَيْرهـم مِنْ [٤ / ٨ استطعامِهما إياهم، ولِما دُلُّ عليه حالُهم من كُدُر قُلوبهم وعَمَى

⁽١) في ط: ﴿ وَلَكُن ﴾ مكان : ﴿ وَتَكُرِّيرٍ ﴾ ، تحريف . صوابه من المخطوطات .

⁽٢) البقرة / ٥٩

⁽٣) القرة / ٨٨

⁽٤) البقرة / ٨٩ وفي ط: ﴿ لَعَنَّهُ ﴾ بدون فاء .

⁽٥) البقرة / ٩٠

بَصائِرهُم ، حيث لم يتفرسوا فيهما ما تفرّسه صاحب السفينة في قوله : « أرى وجوه الأنبياء » .

هذا ما يتعلق بالمعنى .

وأمًا ما يتعلق باللفَظ فلِما في جَمْع الضميرين في كلمة واحدةٍ من الاستثقال ، فلهذا كان قليلاً في القرآن المجيد .

وأمّا قـولـ تعالى: ﴿ فَسَيكُ فَيكَهُمُ ﴾(١) ، وقـولـ ﴿ انْلْزِيكُموها ﴾(افائه من هذا القبيل، لأنه عدُول عن الانفصال إلى الاتصال الذّي هو أخصر، وعند فَكَ الضّمير لا يُؤدي إلى التصريح باسم ظاهر ، بل يقال: فَسَيكُفيك إيَّاهُم الله ، وأَنْلْزِمُكُم إياها، فكان الاتصال أولى ، لأنه أخصر ، ومؤداهما واحد بخلاف مسالتنا.

ثم هنا سؤالات

فالأول : ما الفرق بين الاستطعام والضيافة ؟ فإن قلت : إنهما بمعنى .

قلت : فَلِم خصَّصهما بالاستطعام ، والأهل بالضيافة؟

والثاني :لِمَ قال:ف ﴿أُبَوَّا ۗ دُونَ ﴿ فَلَمْ ۚ ٣٠٪ مَعَ أَنَهُ أَخْصَرٍ .

⁽١) البقرة / ١٣٧

⁽۲) هود / ۲۸

⁽٣) أي « فلم يضيفوها » .

والثالث : لِمَ قال : ﴿ أَتَيَا أَهُــلَ قُرِيةً ﴾ دون : ﴿ أَتَبَا قَرِيةً ﴾ والتُرفُ بخلافه ، تقول : أثبت إلى الكوفة كما قال تعالى ﴿ الْخُلُـوا مصـ (١٠).

والجواب عن الأول: أن الاستطعام وظيفة السائل والضيافة وظيفة السؤال، لأن العرف يقضي بذلك فيدعو المقيم إلى منزله القادم يسأله، ويحمله إلى منزله.

وعن الثاني: أن في الإباء من قُوّة المَنْع ما ليس في «فلم»، لأنها تنقل المضارع إلى الماضي وتنفيه، فلا يدّل على أنهم لم يُضيفوهم في الاستقبال بخلاف الإباء المقرون بأن ، فإنه يدلُّ على النفي مطلقاً ، وآيته(۲٪﴿ويَأْبِي اللهُ إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نورَهُ ﴾(۲) أي حالاً واستقبالاً .

وعن الثالث : أنه مبنى على أن مسمّى القرية ماذا ؟ أهو الجدار وأهلها معاً حال كونهم فيها أم هي فقط ، أم هم فقط ؟

والظاهر عندي أنه يطلق عليها/ مع قَطْع النَظر عن وجود أهلهــا [٥٩/٤ وعدمهم بدليل قوله تعالى : ﴿ أو كالذّي مرّ على قُرْيةٍ وهي خاويةٌ على عُروشيها('') ﴾ سمأها قرية ، ولا أهل ، ولا جدار قائماً ، ولعدم تناول

⁽۱) يوسف/ ۹۹ .

 ⁽۲) في ط: (وآية ، التحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
 (۳) التوبة / ۳۲ .

⁽۱) التوبه / ۲۲.

⁽٤) البقرة / ٢٥٩ .

لفظ القرية إياهم في البيع إذا كانت القرية وأهلها مِلْكاً للبائع ، وهم فيها حالة البيع ، ولهم فيها حالة البيع ، ولو كان الأهل داخلين في مُسماها للخلوا في البيع ، ولئبوت المغايرة بين المضاف والمضاف إليه ، وإنما ذكر الأهل ، لأنه هو المقصود من سياق الكلام دون الجدران ، لأنه بمعرض حكاية ما وقع منهن من اللؤم .

فإن قلت : فما تصنع بقوله تعالى : ﴿ وَكُمْ اَهَلَكُمْنَا مِنْ قُويَة يَطِرَتْ مُبِيَشْهَا ﴾ (() ﴿ وكَمْ مِنْ قَرْية اَهْلُكُنَاها فجاءها بأسنا بياتاً أَوهُمْ قاتلون (") ﴾ ، ﴿وضَرباللهُ مُشارٌ قَرْيةٌ كانت آمنة (")﴾ السنخ ، ﴿واسـال القرية (") فإن المراد في هذه الآيات وأمثالها الأهل :

قلت: هو من باب المجاز، لأن الإهلاك إنما ينسبه اليهم دونها بدليل و أوهم قاتلون»، و فأذاقها الله لباس الجوع والخوف»، و وبطرت معيشتها » ولاستحالة السّؤال من غير الأهل ، على أنا نقول: لو تصور وقوع الهلاك على نفس القرية بالخسف والحريق والغرق ونحوه لم يتعيّن الحقيقة لما ذكرناه . والله أعلم .

⁽١) القصص / ٥٨

⁽٢) الأعراف / ٤

⁽٣) النحل / ١١٢

⁽٤) يوسف / ٨٢ .

مسألة في « ما أعْظَمَ الله ! »

سُئِل الشَّيخ تقي الدين السَّبكي ـ رحمه الله ـ عن رجل قال : ما أعْظُم اللهُ ؟ فقال آخر : هذا لا يجوز .

فأجاب : يجوز ذلك ، قال تعالى : ﴿ اَبْصِرْ به وَاسْمِعْ ﴾ ١٠ . والضّمير في (به ، عائِدٌ إلى الله تعالى ، أي : ما أبْصَرُهُ ! وما أسمعه إ فَدَلَ عَلَى جَوَاز التعجب في ذلك .

وهذا كلامٌ صحيحٌ ، ومعناه : أن الله في غاية العظمة ، ومعنى التّعجب في ذلك : أنه لا ينكر ، لأنه مما تحارُ فيه العقول .

والإتيان بصيغة التّعجب في ذلك جائزةً للآية الكريمة ، وإعظام الله تعالى وتعظيمُ الثناء عليه بالعظمة أو اعتقادها ، وكلاهما / [٤ / ٦٠ حاصل ، والمُوجبُ لهما أمر عظيم .

> فبلغني بعد ذلك عن شبخنا أبي حيّان أنه كتب(٬٬ . . . فنظرت فرأيت أن أبا بكر بن السراج في الأصول قال في شَرَّح التَّعجب ؛ وقد

⁽١) الكهف/ ٢٦ .

 ⁽٢) في هامش ط ما نصة : و بهامش ى بياض هنا في نسخة المؤلف . والبياض أيضاً في النسخ المخطوطة الني حقق الاشباه في ضوئها .

حُكِيتُ الفاظ من أبواب غتلفة مستعملة: «ما أنت من رجل»، تعجّب، و « سبحان الله » ، و « لا إله إلا الله » ، و « كاليوم رجلًا » ، « « سبحان الله(۱) من رجل » ، و « حسبك بزيد رجلًا » و « من رجل » ، و « العظمة لله من ربّ » ، و « كفي بزيد رجلًا » تعجب .

فقـوله: العـظمة لله من رب دليـل لجواز العّجب في صفـة الله تعالى، وإن لم يكن بصيغة ما أفعله، وأفْعِل به.

ومن جهة المعنى لا فرق من حيثُ كونهُ تعجُّباً .

 ⁽١) في ط سقط لفظ الجلالة: والتصويب من المخطوطات.

خلاف بصري وكوفي في فعل التعجب اسم هو أم فعل؟

وقال كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمـد بن أبي سعيد الأنباري في كتاب : الإنصاف في مسائل الخلاف في النحو:

مسألة

ذهب الكسوفيّون: إلى أن أفعل(١) في التّعجب نحسو: وما احْسَن زيداً، اسم، والبصريّون: إلى أنه فعل، وإليه ذهب الكسائي. ثم قال: والذي يدلّ على أنه ليس بفعل، وأنه ليس التقدير فيه: (٢) [شيء] أحْسَن زيداً قولهم: ما اعْظَم الله.

- (١) في طوالنسخ المخطوطة : (الفعل) تحريف صواب من الإنصاف المسألة
 الحامسة عشرة ١ / ١٢٦ .
- (٢) في ط: بعده (شيء عظيم) بين قوسين وعلق المصحح في هامشه: « موضع هذين اللفظين خال في « ي » أي في النسخة المخطوطة اليمنية . وبهامشها هذا البياض في نسخة المؤلف . وفي النسخ المخطوطة بياض بعد قوله: « ليس التقدير فيه » . . . عايدل على أن النسخ متفقة في هذا البياض تبعاً لنسخة المؤلف وتكملة هذا البياض من الإنصاف الذي نقل عنه السيّوطي هذا النص . والساقط ما بين معقوقين وهو كلمة : « شيء » .
- وفي ط فقط بعد قوله : (ليس التقدير فيه) : « شُيَّء عظيم » بين قوسين ، وهى زيادة ليست في النسخ المخطوطة .

ولو كان التّقدير ما زعمتم لوجب أن يكون التقدير : شيءٌ أُعُظَم الله ، والله تعالى عظيم لا بجعل جاعل . وقال الشّاعر :

٧٠٧ = ما أقْدر الله أَنْ يُدْنِي على شَحَط

مَنْ داره الحَــزْنُ مِمّـن داره صُول(١)

ولوكان الأمر على ما زعمتم لوجب أن يكون النَّقدير فبه : شَيْءٌ أقدَر الله ، والله تعالى قادر لا بِجَعْل جاعل .

واحتَّج البصريَّون بأمور (٣). ثم قال : والجواب عن كلمات الكوفيين (٣).

ثم قال : وأمّا قولهم : في « ما أعظم الله »(⁴⁾ قلنا : معناه شيء (1) هو لحندج بن حندج المرّى

من شواهد: الإنصاف ١ / ١٢٨، والعينيّ ١ / ٢٣٨، والهمع والدرر وقم ١٣٣٨، والأسموني ١٠١١. وفي العيني: هو من قصيدة لاميّه، وأولها هو قوله: في ليل صول تناهى العرض والطول كأنما ليله بالليل مسومسول والشّخطُ بالثين المعجمة والحاء المهملة أي على بُعْد. شَخط يُشْخط بفتح

عَين الفعل فيهيا، والمصدر: شُخط بفتح الشين وسكون الحاء، وهما هنا حركت الحاء للضرورة. والحؤن: اسم موضع بيلاد العرب، وصول: اسم ضيعة من ضياع جرجان ويقول لها: جول بالجيم.

(٢) انظر هذه الأمور في الإنصاف ١٩٩١، لأن السيوطي لم يذكر النص
 بكياله ، بل ذكره ملخصاً

(٣) وانظر أيضاً إجابته عن كلمات الكوفيين في ١٣٨/١ .

(٤) في نسخ الأشباه ، اضطراب في العبارة ، وهي بهذه الحالة في النسخ جميعاً
 والعبارة كما وردت في الإنصاف هي : و وأمّا قولهم : لوكان التقدير فيه : =

أعظّم الله أي وصفه بالعظمة ، كما تقول : عَظّمْتَ عظيماً .ولذلك الشيء ثلاثة معان : / أحدها ؛ أن يعني بالشيء مَنْ يُعظّمهُ مِنْ عباده . [4 / ا

والثاني : أن يُعنَى بالشّيء ما يدلّ على عظمة الله تعالى وقدرته من^(١) مصنوعاته .

والثالث : أن يُعنَى به نفسه ، أي أنه عظيمٌ لنفسه ، لا لشيء جعله عظيماً فرقاً بينه وبين غيره .

وحكي : أن بعض أصحاب المبرد قليم إلى بغداد قبل قلوم المبرّد ، فحضر حُلْقة تعلب، فسُؤل عن هذه المسالة ، فأجاب بجواب أهل البصرة ، وقال : التقدير : شيء أحسن زيداً ، فقيل له :ما تقول في و ما أعْظَمَ الله ؟ فقال : شيء أعظم الله ، فأنكروا عليه ، وقالوا : لا يجوز : إنّه عظيم لا يِجَعْل جاعل ، ثم سحبوه من الحَلقة فأخرجوه .

فلَما قَلِم المبرّد أوردوا عليه هذا الإنكار"، فأجاب بما قدّمناه ، فبان بذلك قُبح إنكارهم وفساد ما ذهبوا إليه .

شيء أحسن زيداً لوجب أن يكون التقدير في قولنا: ما أعظم الله: شيء
 أعظم الله . والله تعالى عظيم لا بجعل جاعل .

قلنا : معنى قولهم : شيء أعظم الله اي وصفهُ بالعظمة كما يقول الرجل إذا سمع الأذان : كبّرت تكبيراً ، وعظمت تعظيماً أي وصفته بالكبرياء والعظمة لا صيرته كبيراً عظياً ، فكذلك ها هنا » . انظر الإنصاف ١٤٦/١

⁽٢) في الإنصاف: والإشكال ، مكان: والإنكار ،

وقيل : يحتمل أن يكون قولُنـا : ﴿ شَـيَّءَ أَعْظَـمَ الله ﴾ بمنزلـة الإخبار أنه عظيمُ لا شيءٌ جعلَه عظيمًا لاستحالته .

وأما قول الشاعر: * ما أقدر الله * ، فإنه وإن كان لفظه أفَّطُ التعجّب فالمراد به المبالغة في وصفه تعالى بالقُدْرة كقوله: ﴿ فَلْيَمْلُدُ لَهُ الرَّحمنُ مَدًا ﴾ (١) جاء بصيغة الأمر ، وإنْ لم يكن في الحقيقة أمراً . انتهى كلامه (١).

وهـو نصَّ صريح في المسألة، وناطق بـالاتّفــاق على صِحّة إطلاق هذا اللّفظ، وأنه غير مستنكر، ولكنه مختلف (٢٠)... هل يبقى على حقيقته من التّعجّب، ويحمل ما على الأوجه الشّلائــة، أو يجعـل مجازاً عن الإخبــار. وأمّا إنكــار اللّفظ فلم يقل بــه أحد، وإلاّ والأصّح أنه باق على معناه من التّعجب.

وقال الباجي أبو الوليد في « كتاب السنن » من تصنيفه في باب أدعية من غير القرآن فذكر منها : ما أحلمك عَمَّن عصاك ، وأقربـك مِمَّن دعاك ، وأعطفك على من سألك . وذكر شعر المغيرة :

٧٠٣ - سَبُحانـك اللّهـمَ ما أجلّ عنـدي مثلك ا انتهـي .

⁽۱) مریم / ۷۵

⁽٢) انظر النص بتهامه في الإنصاف في المسألة الخامسة عشرة .

 ⁽٣) بعد قوله : (مختلف) بياض في النسخ المخطوطة . وفي هامش ط (بياض في
 نسخة المؤلف)

ورأيت أنا في السّيرة عن أبي بكر الصّديق رضي الله عنه رواه / 1 ^{4 /} ابـن إسحـــاق ، عن عبــد الرحـمـن بن القاســم ، عن أبيه ــ ونــاهيك بهما ـــــــا في جوار ابن الدعنّة "

قال القاسم: إن أبا بكر الصّديق رضي الله عنه لقبه سفيه من سفهاء قريش وهو عامد إلى الكعبة (٢) فحثنا على رأسه ترابأ فمر بأبي بكر الوليد بن المغيرة أو العاص بن وائل ، فقال : ألا ترى ما يصنع هذا السّفيه ؟ قال : أنت فعلت ذلك بنفسك وهـو يقول : أي ربّ ما أحلمك أي رب ما أحلمك أي رب ما أحلمك . انتهى .

ولو لم يكن في هذا إلاّ كلام ابن القاسم لكفى فضلاً عن روايته عن أبي بكر وإن كانت مُرْسلة ؟^(٤).

 ⁽١) هكذا في طوالنسخ المخطوطة ، وإضافة كلمة وكان ، قبل و في جوار ،
 تصلح العبارة .

 ⁽٢) هو ربيعة بن رفيع الذي أجار أبا بكر رضى الله عنه . انظر القاموس :
 دعن ،

⁽٣) في ط: « اللكعبة » تحريف

^(؛) الحديث المرسل: د المشهور في تعريفه : أنه ما سقط منه الصّحابيّ كقـول نافع : قال رسول اشﷺ : كذا ، أو فعل كذا ، أو فَعلِ بحضرته كذا ، ونحو ذلك فهو إذن مرفوع التابعيّ مطلقاً » .

انظر: علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح ص / ٢١٦.

توجيه للزغشريّ في قوله تعالى: ﴿ ذو الجلال والإكرام ﴾

قال الزمخشري: في قوله تعالى: ﴿ ذُو الجَلالِ والإكرام (١٠) : معناه: الّذي يُعبُّه الموحدون عن التشبيه بخلقه أو اللذي يقال له : ما أجلَك وما أكْرمك، وقال أيضاً: ﴿ أَيْصِر وأُسْعِ ﴾ أي جاء بما دلّ على التعجب من إدراكه للمسموعات والمُبْصِرات الدلالة على أن أمره في الإدراك خارجٌ عن حدّ ما عليه إدراك السامعين والمبصرين ، لأنه يدرك ألطف الأشياء وأصغرها كما يُدرك أكبرها حجماً ، وأكثفها بحراً، ويدرك البواطن كما يُدرك الظواهر.

وذكر أبو محمّد بن عليّ بن إسحاق الصّيمري في كتاب « التبصرة والتذكرة في النحو»: وإذا قلت: «ما أعْظَم اللهّ » فذلك الشّيء عباده الّذين يعظّمونه ويعبّدونه .

ويجوز أن يكون ذلك الشّيء هو ما يستدلّ به على عظمته من بدائع خلقه .

⁽١) الرحمن / ٧٧

ويجوز أن يكون ذلك هو الله عزّ وجلّ ، فيكون لنفسه عظيماً لا لشيء جعله عظيماً . ومشل هذا يستعمل في كلام العرب كما قال الشاعر :

٧٠٤ = * نَفْسُ عصام سُوّدت عصاما(١) *

انتهى ، وهو كالأنباريّ(٢)

وقال المتنبّى:

٧٠٥ = ما أُقدر اللَّه أَنْ يُخْـزِي خَلِيقَتَـهُ .

ولا يُصــدُق قومــاً في الّـــذي زعموا

وقال الواحدي في شرحه يقول: اللّه تعالى قادرٌ على إخراء خليقته بأن يُملَك عليهم لئيماً ساقطاً من غير أن يصدّق الملاحدة الذين يقولون بقدّم الدهر/ يشير إلى أن تأمير مثله إخزاء للناس ، واللّه تعالى [٤ / ٦٣ قد فعل ذلك عقوبة لهم ، وليس كما تقول الملاحدة .

> وقال ابن الدّهان في « شرح الإيضاح »: فإن قيل : فإذا قدرت « ما » بتقدير شيء فها تصنع بما أعظم الله !

> > فالجواب من وجوه :

أحدها: أن يكون الشيء نفسه.

⁽۱) سبق ذکره رقم ۲۹۹ .

⁽٢) في ط: كالباري : تحريف واضح .

ويجوز: أن يكون ما دلّ عليه من مخلوقاته.

الثَّاني : مَن يعظَّمه مِنْ عباده .

الثالث : أن تكون الأفعال الجارية عليه يَحْمِلُها على ما يجوز عليه من صفاته تعالى ، فيحمل على أنه عظيمٌ في نفسه .

["توجيه الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ ما هذا بشراً ﴾]

وقال الزمخشــري : في «ما هذا بشراً^{(١١}» : المعنى تنزيه الله تعالى من صفات العَجْز والتَّعجّب من قدرته على خَلْق جَميل_، مِثْلِهِ .

وأما ﴿حاشا لله ما علمنا عليه من سوء ١٠٠ ﴾ ، فالتَّعجُّب من قدرته على خُلُق عفيف مثله . انتهى .

⁽۱) يوسف/ ٣١

⁽۲) يوسف / ٥١

[الرِّفْدة في مَعْنَى وَحْده]

«الرَّفدة في معنى وحده» تأليف الشيخ تقيّ الدّين السُّبكِيّ

بسم الله الرّحمن الرحيم

قال الشّيخ الإمام نقيّ الدّين أبو الحسن علي السّبكيّ الشّافعيّـ رحمه الله ـ الحمدُ لِلَّه وحده ، وصلّى اللّه على سيّدنا محمد المشرف على كُلِّ مخلوق قَبلُه وبعدهُ ، وسلّم تسليماً كثيراً ، وبعد .

فهذه عجالة مسماة « بالرّفدة (۱) في معنى وحده » كان الدّاعي إليها أن الزمخشري قال في قوله تعالى: ﴿ وعليها وعلى الفُلك تُحْمَّلُون ﴾ معناه : وعلى الأنعام وحدها لا تُحْمَلُون ، ولكن عليها وعلى الفُلك، فتوقفت في (۲)قبول هذه العبارة ، فأحببت أن أنبه على ما فيها ، وأذكر موارد (٤) هذه اللفظة .

⁽١) الرُّفد: العطاء

⁽۲) المؤمنون / ۲۲ .

⁽٣) د في ، سقطت من ط .

 ⁽٤) في ط: واذكر (قوله) بوضع (قوله) مكان : (موارد) تصويبه من النسخ
 المخطوطة .

وأول ما أبتدىء بقول : الحمد للهِ وحده ، فأقول معناه : الحمدلله لا لغيره ، ولا يُشاركه فيه أحد .

] و المحدد المنصوب على الحال عند جمهور النّحويين منهم / الخليل وسيبويه ، قالا : إنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال ، كأنه قال : إيحاداً ، وإيحاداً موضع: مُوحِداً .

واختلف^(۱) هؤلاء : إذا قلت : رأيت زيداً وحده ، فالأكثرون يقدّرون في حال إيحادي له بالرُّوية ، ويعبَّرون عن هذا بأنه حالُ من الفاعل .

والمبرّد يقلّره في حال أنه مُفْرَدُ بالرَّوْية ، ويعبّر عن هذا بأنه حال من المفعول .

ومنع أبو بكر بن طلحة (٢٠ من كونه حالاً من الفاعل ، وقال : إنه حال من المفعول ليس إلا ، لأنهم إذا أرادوا الفاعل قالوا : مررت به وحدي . كما قال الشاعر :

- (١) في ط: «دا اختلف»، تحريف
- (٢) هـو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموي
 الإشبيلي ، أبو بكر المعروف بابن طلحة .

درس العربية والأداب بأشبيلية أكثر من خسين سنة ولد ببابرة منتصف صفر سنة ٥٤٥ ، ومـات بإنسبيلية منتصف صفر سنـة ٦١٨ هـ . انظـر البغية ١٧١/١

٧٠٦ = والذَّئب أخشاه إن مَرَرْتُ بـــه

وَحْدِي وأخْشَى الرِّياحَ والمطَرَا(^{١)}

وهذا الذي قاله ابن طلحة في البيت صحيحٌ ، ولا يمتنع من أجله أن يأتي الوجهان المتقدّمان في: رأيت زيداً وحدةٌ ، فإن المعنى يصحّ معهما .

ووحده يضاف إلى ضمير المتكلّم والمخاطب والغائب فتقول : ضربته وَحُدي ، وضربته وحدَهُ، وضربتك وَحْدَك، وضربتك وَحْدِي، ويختلف المعنى بحسب ذلك .

ومنهم من يقول: « وحده » مصدر موضوع موضع الحال .

وهؤلاء يخالفون الأولين في كونه اسم مصدر ، فمن هؤلاء من يقول : إنه مصدر على حذف حروف الزيادة أي إيحاده .

ومنهم من قال : إنه مصدر لم يوضع له فعلُّ.

وذهب يونس وهشام في أحد قوليه : إلى أنّه منتصب انتصاب الظّروف، فيجريه مجرى (عنده) فجاء (زيد وحده) تقديره : جاء زيدٌ على وحده ، ثم حُلوف الحرف، ، ونصب على الظرف.

وحُكِي من كلام العرب: « جلسنا على وَحْدُتِنا ».

⁽١) من مقطعة للربيع بن ضبيع الفزاري.

من شواهد : أوضّح المسالك رقم ٣٢٧ ، والهمع والدرر رقم ١٢٣٤

وإذا قلت : زيد وحده فكان التقدير: زيد مَوْضِعَ التَّفرد .

ولعل هؤلاء يقولون : إنه مصدر وضع موضع الظر ف .

وحكى عن الأصمعي : وحد يحد، ويدل على انتصابـه علـى ٤ / ٦٥] الظّـرف قول العرب: زيد وحده ، فهذا خبرٌ لا حال . /

وأجاز هشام في: ﴿ زَيْدُ وَحَـدُهُ ﴾ وَجُهُــاً آخَـرُ ، وَهُــو أَنْ يَكُونُ منصوباً بفعل مضمر يَخْلُفُه ﴿ وَخُلُهُ ﴾ كما قالت العرب: زَيْدُ إقبالاً وإدباراً .

قال هشام : ومثل زيد وحده في هذا المعنى : زيد أمرةُ الأول ، وقصّتُه الأُولَى ، وحالُهُ الأُولى ، خَلَف هذا المنصوبُ النّاصب كما خَلَف و وحْدَه ، و وحَد ، و سمّى هذا منصوباً على الخلاف الأول ، وقال : لا يجوز و وحده زيدٌ ، كما لا يجوز : « إقبالاً وإدباراً عَبْدُ اللّه ، وكذلك : قِصَّتُهُ الأولى سعدٌ .

وعلى أنه منصوبٌ على الظّرف يجوز (وحده زيد) كما يجوز (عندك ; بد) .

هذا كلام النّحـــاة وهـــو توسّع فيمــا تقتضيه الصّناعــة واللّسان، والمعنى متقارب كُلُّــــه دائر على ما يفيدُهُ من الحَصْرُ في المذكور.

فقوله: الحمدُ لله وَحُدَّهُ مفيدٌ حَصْر (الحمد » في الله سبحانه وتعالى . وقولـه تعالى: ﴿ وَإِذَا ذَكَرُت رَبِّك فِي القرآن وَحُـلَهُ ﴾ (١) ، والضّمير يعود على « ربَّك » فمعناه : لم يُذكّرُ معه غيرهُ .

وكذا قولنا : لا إله إلاَّ الله وحده : أنَّا أفردناه بالوحدانيَّة .

فانظر كيف تجد المعنى في ذلك كله سواءً ، فإذا قلت : حمدْتُ الله وحده، أو ذكرت ربَّك وحده ، فمعناه وتقديره عند سيبويه : مُوحِداً إيّاه بالحمد والذكر على أنها حال من الفاعل . والحاء في مُوحِداً مكسورة .

وعلى رأي ابن طلحة مُوحَداً هو ، والحاء مفتوحة . وعلى رأى هشام معناه : حَمَدْتُ اللّه وذَكَرُتُه على انفراده.

فهذه التَقادير الصَّناعَيَة الثَّلاثة،والمعنى لا يختلف إلاَّ اختلافًا يسيراً .

فإذا جعلنـاه من أوحـد الرّباعـي فمعنـاه : مُوحــداً بالمعنيين المتقدّمين .

وإذا جعلناه من وحّد الثّلاثي فمعنــاه : منفـرداً بذلك ، فعلــى الأول الجامد والذاكر أفرده بذلك ، وعلى الثّاني هو انفرد بذلك .

والعامل في الحال : حمدت ، وذكرت ، وصاحب الحال

⁽١) الإسراء / ٤٦.

الاسم المنصوب على التّعظيم أو الضّمير الّذي في حمدت وذكرت على القولين .

وإذا قلت: الحمد لله وحده فالعامل في الحال المستقرّ المحذوف الذي هو الخبر في الحقيقة ، وهو العامل في الجار والمجرور. وصاحب الحال الله ، ووحده حال.

وإن جعلتها ظرفاً فالمعنى : الحمـدُ لله على انفراده ، فلـم يختلف المعنى اختلافاً مُخِلاً بالمقصود .

وإذا قلنا: لا إله إلاّ الله وحده ، فإما أن نقول معناه: على 4/ ٦٦] انفراده أنه جعله ظرفاً / أو منفرداً بالوحدانيّة، أو منفرداً بها على الاختلاف في تقدير الحال ، وصاحب الحال الضّمير في و كائن ، العائد على الله تعالى ، والعامل في الحال «كائن».

وأمّا المنطقيّون فقالوا : إن ﴿ وحدهُ ﴾ يصير الكلامُ بها في قُـوَّة كلامين . فقولنا : رأيت زيداً أفاد إنبات رؤيته ، ولم يُعِيدُ شيئاً آخر .

وقولنا : رأيت زيداً وحده أفاد إثبات رؤيته، ونفى رؤية غيره ، وهو معنى ما قاله النّحاة أيضاً ، وتصير الجملة بعد أن كانت موجبةً متضمّنةً إيجاباً وسَلْباً وبذلك حلّوا مَغْلُطةً (١٠ ركّبهـا بعض الخلافيّين وهي:الماء وحده رافعُ للحدّث وكُلُّ ما هو(١٠/افع للحدث رافعُ للخبث

⁽١) في القاموس : المغلطة : الكلام يُغْلطُ فيه ، ويغَالطُ به .

⁽٢) في ط: «وكلما» تحريف

فالمـاء وحـدهُ رافـع لِلخَبَـث^(١) ، فلا يكون المائـع غير المـاء رافعـاً لِلخَبث .

وحلّه أن هذا قياس من الشّكل الأول ، وشرطم إيجاب صُغْراه ، وهذه الصّغرى بدخول و وحده ، فيها لم تصر موجبة بل موجبة وسالبة ، تقديرها : الماء رافع للحدث ولا شيء من غيره برافع للحدث .

وهذا الحلّ صحيحٌ إذا أريد بوحده ذلك ،وقديراد بوحده أنه يفيد تجرّده عن المخالط بمعنى: الماء وحده بلا خليط يخرجه عن اسم الماء -رافع للحدّث ، وهذا صحيح ،ولا تخرج الجُملة بها عن كونها موجبةً ، ولا ينتفع بها المغالط .

وقد يراد بوحده : أنه من حيث هو مع قَطْع النَظر عما سواه ، وهو أيضاً صحيح ، ولا يُنتج ما أراده المغالط .

ولا يخفى أنّ المراد بالمائع (٢)مع استعماله في الوضوء الاستعمالَ المخصوص مع النّية .

وبعض هذه الاحتمالات يأتي في قولك : رأيت زيداً وحده ، قد يراد به أنك رأيته في حال هو منفرد بنفسه ليس معه غيره ، وإن كانت رؤيتك شاملةً له ولغيره ، ولكن هذا احتمال مرجوح ، ولهذا لم تذكره التحاة ، وإنما كان مرجوحاً ، لأنه يحوج إلى تقدير محذوف تقديره :

⁽١) الحبث : البول والغائط .

⁽٢) في ط : ﴿ بِالمَاثِعِ ﴾ مكان : ﴿ الماء مع ﴾ تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

كاثناً ، ويكون (وحده) حالاً من الضمير فيه . والعامل فيه `` فلك المحذوف ، والأصل عدم الحذف وعدم التَقدير ، فلذلك قلنا : إنــه مرجوح .

والأوّل لا تقدير فيه ولا حذف، بل العامل (رأيت، المصرّح به. هذا كلّه في جانب الأثبات إذا قلت: رأيت زيداً وحده.

أما في حالة النَّفي إذا نفيت الرؤية عنه وحده فلك صنعتــان أو ٤ / ٦٧] أكثر: /

أحدها : أن تأتي بأداة النّفي متفدّمة فتقـول : ما رأيت زيداً وحده ، فهذه في قُوَّة السّالبة البسيطة وهي سلب لما اقتضته الموجبة ، فمعناها بعد السّلب يحصّل بإحدى ثلاث طرق :

أحدها: رؤيتهما معاً.

الثانية : عدم رؤية واحد منهما فلا يرى هذا ولا هذا .

والثالثة : برؤية غير زيد ، وعدم رؤية زيد على كُلِّ واحد من هذه التَقادير النَّلاث يصحِّ : ما رأيت زيداً وحده ، لأن المنفى رؤيته مقيّدة بالوحدة ، ونفى كُلِّ مرئي من اثنين يحصل بطُّـرُق ٍ ثلاث كمـا بينّاه . هذا إذا ‹› قدّمت حوف النّفي .

⁽١) في ط: (في ، مكان ((فيه ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

⁽٢) في ط: وإذ ، صوابه من المخطوطات .

ويشبه هذا من بعض الوجوه تقديم حرف السلب على ﴿ كُلُّ ﴾ في

قولنا :

٧٠٧ = * ما كُلّ ما يتمنّى المرء يُدْرِكُهُ (١) *

وانه سَلْبُ للعموم ، لا عمُومُ السَّلب ، وأنه يفيد جزئيًّا لا كليًّا فقد يدرك بعض ما يتمناه . وكذلسك :

٧٠٨ = * وليس كُلِّ النَّوى تَلْقي المساكِمينُ (١) *

أماً (*) إذا أخرت حرف النّني فإن أخرته عن المبتدأ الـذي هو المموضوع وقدّمته على و وحـده ، مع الفعـل كقـولك : (زيد لم أره وحده ، فهو كالحالة المتقدّمة محتمل للمعاني الثّلاثة كمـا سبق؛ لأن النّفي يقدّم على الفعل المنفى المقيّد بالوحدة ، فقد نفى مركباً، فينتفي باننفاء أحد أجزائه كالحالة السّابقة حرَّفاً بحرف . والضّابـط في ذلك ما ذكرناه .

(١) للمتنبّى . ديوانه ٣٦٦/٤ من قصيدة مطلعها :

بُمَ التَمَلُّلُ لا أَهـلُ ولا وطنُ ولا نديمُ ولا كاسُ ولا سكنُ قالها لمَا بلغه أن قوماً نموه في مجلس سيف الدولة بحلب وهو بمصرءوتمامه:

* تجري الرياح بما لا تشتهي السُّفُن *

و في هامش الديوان شرح البرقوفي يقول : إن أعدائي يتمنون موتي ، ولكنهم لا يدركون ما يتمنون ، ثم ضرب لذلك مثل السفن ، قال : إن السفن ـ يعني أهلها ـ تشتهي الرياح الموافقة لسيرها ، ولكن الرياح كثيراً ما تجري على غير ما تشتهي .

والبيت من شواهد : المغنى ١/ ٢٢٠ .

(۲) سبق ذکره رقم ۹۵۵

(٣) في هامش ط: (لم يذكر الصنعة الثانية ، ولعلَّها هذه »

وإن أخرته عن ﴿ وحده ﴾ كقولك : زيد وحده لم أره،أو ما رأيته، أولا أراه،فهذا موضع نظر وتأمل .

والرَّاجِع عندي فيه أنَّك لم تره ، وقد رأيت غيره ، لأنها قضيَّة ظاهرها أنها تشبه الموجبة المعدولة ، فقد حكمت بنفي الرَّوية المطلقة التي لم نقيد بـ «و حده » على « زيد » المقيِّد بالوحدة .

هذان الأمران لا شكّ فيهما،ويهما فارقتــا «لم أره» وحده، لأنــه نفيٌ لرؤية مقيّدة لا لرؤية مُطلقة .

هذا لا شك فيه ، ولكن النَظر في أن تَقْبِيد زيد بوحده همل معنى التقييد يرجع لك معنى زيد في ذاته ، أو إلى ماحكم به عليه ، وهو النَّقي ؟ هذا موضع النَظر . والظَّاهر أنه الثاني ، وهو أنه يفيد تقييد أ / ٢٩] الحكم وهو النَّقي ، فيكون نفي الرؤية مقصوراً على زيد فمعنى / وحده ٤ في هذه الصيغة : أن زيداً انفرد بعدم الرؤية المطلقة ، وأن غيره مرثي ً فقد سرى التقييد من المحكوم عليه إلى المحكوم به ، وعليك يا طالب العلم أن تضبط هذه الأمور الثلاثة وتميز بينها وتعرف تغايرها .

أحدها: إطلاق الضرب المنفيّ كما دلّ عليه الكلام.

والثاني: تقييد المحكوم عليه اللّذي دلّت الصناعة عليه مع المحافظة على إطلاق الضرّب أو الرؤية أو نحوهما من الأفعال. الثالث : سريان التقييد من المحكوم عليه إلى الحُـكُم ، وهــو النّفي الوارد على الضرّب المطلق ، فإذا علقت هذه الثّلاثة وميّزت بينها ظهر لك ما قلناه .

ويحتمل أيضاً.وهو عندي غير راجع:أنك إنما نفيت الفعل عن المقيّد بالوحدة ، فيكون حاصلاً للمحكوم عليه بدونها.

وهو عندي ضعيفٌ ، وبـذلك تبيّن ضَعْفُ قول الزّمخشـريّ ، وأنه لو قال : معناه ولا يحملون على الأنعام وحدهـا ، ولـكن عليهـا وعلى الفلك سلم من هذا الاعتراض.

فإن قلت : ما حمل الزمخشري على تقدير الحصر.

قلت ، تقديم المعمول وما يقتضيه واو العطف من الجمُّع فقد حصر الحمل فيهما ، ومِن ضرورته نَفْيُ الحمل على غيرهما ، وغيرهما إمّا أحدُهما بقيد الوّحْدة لمغايرته لمجموعهما ، وإمّا خارجً عنهما .

لا سبيل إلى الثاني لقوله تعالى : ﴿ وَالْخَيْلُ وَالْبِمُـالُ وَالْحَمِيرِ لتركبوها وزينةً(١٠ ﴾ فتعين الأول .

وإما كون ما لها صدر الكلام،والخلاف في كون الفعل بعدهـا يعمل فيما قبلها أولا فلاحاجة بنا إلى ذكره، لعدم تأثيره فيما نحن فيه .

⁽١) النّحل / ٨

فإن قلت : هل يشبه هذا التأخير في قوله : ﴿ كُلِّ ذلك لم

يكن(١) ﴾ ؟

قلت : نعم من بعض الوجوه حيث فرَّفنا بين تقديم النَّفي وتأخيره ، ولذلك جعل قوله :

٧٠٩ =قد أصبحت أمّ الخيار تدّعيي

علَى ذنباً كلّه لم أصنّع (١)

ضرورةً لأن مقصود الشَّاعر أنه لم يصنع شيئًا منه ، فلذلك رفع ولولا ذلك نصب « كله » .

/ ٦٩] والله أعلم ، آخر الكتاب ، وللهّ الحمد . /

(١) حديث شريف قاله ﷺ لما قال له ذو اليدين: أنسيت الصلاة أم قَصرُت

انظر همع الهوامع ٣٨٣/٤

(٢) مطلع أرجوزة لآبي النجم العجليّ .

وأم الخيار : كنية أمرأة . والذنب الذي ادّعت عليه هو الشيب ، والصلع ، والعجز .

من شواهــد : سيبويه ۱/ ٤٤ ، ٦٩ ، والخصــائص ۲۹۲/۱ ، ٣١/٣ ، والمغنى ۲۰۰/ ، ۲۷۲،۵ ، ۲۷۳ ، ۷۰٤ ، والخزانة ۲۷۳/۱.

[نَيْلُ العُلا في العَطْف بلا]

تأليف الشّيخ تقي الدين السّبكي جواباً عن سؤال سأله ولده بهاء الدين أحمد ـ تغّمدهما اللهّ برحمته .

وقال الشّيخ صلاح الدين الصّفدي يمدح هذا المؤلف : يا من غدا في العِلْم ذا هِمّة

عظيمة بالفضل تمسلا المكلا

لم تَرْقَ في النّحـو إلـى رُبْــة

ســـاميةِ إلاَ بنيلِ العُــلا

بسم الله الرّحمن الرّحيم ، وصلّى الله على سيّدنا محمـد وآلـه وصحبه وسلّم .

سألت ـ أكرمك الله ـ عن ، « قام رجل لا زيدً » ، هل يصح هذا التَّركيب؟وأن الشّيخ أبا حيّان جَزِم بامتناعه ، وشرط أن يكون ما قبـل «لا» العاطفة غير صادق على ما بَعْدها ، وأنك رأيت سَبَقه(۱) إلى ذلك السّهيليّ في (نتائج الفِكْر) ، وأنه قال : لأن شرطها أن يكون الكلام الذّي قبلها يتضمّن بمفهوم الخطاب نَفْيَ ما بعدها ، وأن عندك في ذلك نظراً لأمور : ______

⁽١) في بعض المخطوطات: «يسبقه» بالياء.

منها: أن البيانيين تكلّموا على القَصْر، وجعلوا منه قصر الإفراد، وشرطوا في قصر الموصوف إفراداً عدم تنافي الوَصْفين كقولنا: زيد كاتبٌ لا شاعرٌ، وقلت: كيف يجتمع هذا مع كلام السهّيئي والشيخ؟.

ومنها: أن « قام رجل لا زيد » مثل « قام رجل وزيد » في صحة التُركيب ، فإن امتنع قام رجل وزيد ففي غاية البُعْد ، لأنك إن أردت بالرَّجل الأول زيداً كان كعطف الشيء على نفسه تأكيداً ، ولا مانع منه إذا قصد الإطناب .

وإن أردت بالرجل غير زيد ، كان من عطف الشيء على غيره ، ولا مانع منه . ويصير على هذا التقدير مثل : قام رجل لا زيدٌ في صيحة التركيب ، وإن كان معناهما متعاكسين ، بل قديقال : قام رجل لا زيد أولى بالجواز من : قام رجل وزيد ، لأن « قام رجل وزيد » إنْ أردت بالرجّل فيه زيداً كان تأكيداً ، وإنْ أردت غيره كان فيه إلباسٌ على السامع ، وإيهام أنه غيره ، والتّاكيد والإلباس منتفيان في : قام رجلٌ لا زيدً .

وأيّ فرق بين زيد كاتب لا شاعر ، وقــام رجــل لا زيدً ؟ وبين ٤ / ٧٠]رجل / وزيد عمومُ وخصــوصُ مطلــق ، وبين كاتـب وشاعــر عمـــوم وخصوص من وَجُوْ كالحيوان وكالأبيض .

وإذا امتنع جاء رجل لا زيد كما قالوه فهل يمتنع ذلك في العام

والخاص مثل: «قام النّاس لا زيد»؟ وكيف يمنع أحدُ مع تصريح ابن مالك وغيره بصحة: قام النّاس وزيد ؟

وإن كان في استدلاله على ذلك بقوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُواً لله ﴾(١) الآية ، لأن جبريل إما معطوفٌ على الجلالة الكريمة أو على رُسُله ، والمراد بالرّسل الأنبياء ، لأن الملائكة وإن جُعلِوا رُسلاً فقرينة عطفهم على الملائكة تَصْرِف هذا .

ولاي شيء بمتنع العطف بـ ولا» في نحــو وما قــام إلاّ زيــدُ لا عمرو»، وهو عطفٌ على مُوجَبُ؛ لان زيداً موجب .

وتعليلهم بأنه يلزم نفيُه مرتّين ضعيفٌ ، لأن الأطناب قد يقتضي مثل ذلك ، لاسيّما والنّغيُّ الأوّل عام ، والنّفي الثانـي خاص فأسّـوء درجاتِه أن يكون : مثل : « ما قام النّاس ولا زيد».

هذا جملة ما تضمّنه كتابك في ذلك . بارك الله فيك .

[الجواب]

والجواب : أما الشّرط الذي ذكر السّهيليّ وأبو حيّان في العطف بـ ولاً، فقد ذكره أيضاً أبو الحسن الابذي في «شرح الجُزُوليّة» فقال: لا يعطف بلا إلاّ بشرط: هو أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمّن بمفهوم

الخطاب نَفْيَ الفِعل عمًا بعدها ، فيكون الأول لا يتناول الثاني نحـو قوله : جاءنى رجلٌ لا امرأة ، وجاءنى عالمٌ لا جاهلٌ .

ولو قلت : مررت برجل لا عاقل لم يَجُزُ ، لأنه ليس في مفهوم الكلام الأوّل ما ينفي الفعل عن الثّاني ، وهمي لا تدخـل إلاّ لشأكيد النّفي .

فإن أردت ذلك المعنى جئت بـ «غير» فتقول: مررت برجل غير عاقل وغير زيد وغير ذلك ، ومسررت بزيد لا عمسرو ، لأن الأول لا يتناول الثّانى .

وقد تَضمّن كلام الأبذي هذا زيـادةً على ما قـاله السهّيليّ وأبــو حيّان، وهى قوله: إنها لا تدخل إلّا لتأكيد النّفي .

وإذا ثبت أنّ « لا » لا تدخل إلا لتأكيد النّفي اتّضح اشتراط الشّرط المذكور ، لأن مفهوم الخطاب اقتضى في قولك : « قام رجل » نفي المرأة ، فدخلت « لا » للتصريح بما اقتضاه المفهوم .

وكذلك: «قام زيد لا عمرو. أمّا «قام رجل لا زيد» فلم يقتض المفهوم نفي زيد، فلذلك لم يجز (١٠ العطف بـ «لا» الأنها / ٧١] لا تكون لتأكيد نَفْي بل لتأسيسه/ وهي وإن كنان يؤتى بها لتأسيس النّفي فكذلك في نفي يُقصد تأكيده بها بخلاف غيرها من أدوات النّفي كـ «لم» و«ما» ، وهو كلام حسن .

(١) في ط: ډ لم يجر ۽ بالراء ، تحريف واضح

والأبذي هذا كان أمةً في النّحو حتى سمعت الشيخ أبا حيان يقول: إنه سأل أحد شيوخه عن حدّ النّحو فقال له: الأبذّي ، يعنى أنه تجسد نحوًا.

وإنما قلت هذا ، لئلاً يقع في نفسك أنه لتأخُّره قد يكون أخذه عن السهيلي .

وأيضاً تعثيل ابن السرّاج فإنه قال في كتاب « الأصول » : وهي تقع لإخراج الثّاني مِمّا دخل فيه الأول ، وذلك قوله : ضربت زيداً لا عمراً ، ومررت برجل لا امرأة ، وجاءني زيدً لا عمرو ، فانظر أمثلته لم يُذكّر فيها إلاّ ما اقتضاه الشّرط المذكور .

وقد يعترض على الأبـذي في قولـه : إنهـا لا تُذْكر إلاّ لتـأكيد النّفي .

ويجاب : بأنه لعلّ مراده أنها للنّفي المذكور بخلاف « ما » و «لم » و « ليس» فلذلك اختيرت هنا ، أو لعلّ مراده أنها لا تدخُل في أثناء الكلام إلاّ للنّفي المؤكد بخلاف ما إذا جاءت أول الكلام قد يراد بها أصل النّفي كقوله : لا أقسم وما أشبهه ، والأوّل أحسن .

وأيضاً تمثيل جماعة من النّحاة منهم ابن الشجّري في الأمالي ، قال : إنها تكون عاطفة تشرك ما بعدها في إعراب ما قبلها ، وتنفي عن الثاني ماثبت للأول كقوله : خرج زيد لا بكر ، ولقيت أخاك لا أباك ، ومررت بحميك لا أبيك . ولم يذكر أحدٌ من النحاة في أمثلته ما يكون الأول فيه يحتمل أن يندرج فيه النّاني ، وخطر لي في سبب ذلك أمران :

أحدهما : أن العطف يقتضي المغايرة ، فهذه القاعدة تقتضي أنه لا بد في المعطوف عليه ، والمغايرة عند الإطلاق تقتضي المباينة ، لأنها المفهرمة منها عند أكثر الناس ، وإن كان التَحقيق أن بين الأعم والأخص ، والعام والخاص ، والجزء والكل مغايرة ، ولكن المغايرة عند الإطلاق إنّما تنصرف إلى مالا يصدق أحدهما على الآخر .

وإذا صحَّ ذلك امتنع العطف في قولك : جاء رجل وزيدٌ لعدم المغايرة .

فإن أردت غير زيد جاز ، وانتقلت المسألة عن صورتها ، وصار ٤ / ٧٧] كأنك قلت : جاء رجل ُ غيرُ زيلو لا زيد ، وغير زيد / لا يصدقُ على زيد ، ومسألتنا إنما هي فيما إذا كان رجلٌ صادقاً على زيد ، محتملاً ، لأن يكون إياه ، فإن ذلك ممتنع ًللقاعدة التي تقرَّرت ، وجرت المغايرةً بين المعطوف والمعطوف عليه .

ولو قلت : جاء زيد ورجلٌ كان معناه : ورجل آخر ، لِمَا تقرّر من وجوب المغايرة .

وكذلك لو قلت : جاء زيد لا رجل وجب أن تقدّر : لا رجـلٌ آخو . والأصل في هذا أنا نريد أن نحافظ على مدلولات الألفاظ ، فيبقى المعطوف عليه على مدلوله من عُموم أوخصوص،أو إطلاق أو تقييد ، والمعطوف على مدلوله كذلك .

وحرف العطف على مدلُولِه وهو قد يقتضي تغير نسبة الفعل إلى الأولك وأوه، فإنها تغير نسبته من الجزّم إلى الشك ، كماقال الخليل في الفرق بينها وبين إمّا، وك وبل، فإنها تغيره بالإضراب عن الأول، وقد لا يقتضي تغيير نسبة الفعل إلى الأول بل زيادة حكم آخر عليه (١) ، وو لا » من هذا القبيل ، فيجب علينا المحافظة على معناها مع بقاء الأول على معناه من غير تغيير ، ولا تخصيص ، ولا تقييد ، وكأنك قلت : قام إما زيد وإما غيره لا زيد . وهذا لا يصح .

وقولك : قام رجلً لا زيدً مع إرادة مدلول رجل في احتماله لزيد وغيره لا فائدة فيه البتّة ، مع إرادة حقيقة العطف⁰¹ . . أو يزيد على كونه لا فائدة فيه ، ونقول : إنه متناقض ، لأنه إن أردت الإخبار بنفي

 ⁽١) في ط: د بل زيادة عليه حكم آخر ، بتقديم عليه ، صوابه من المخطوطات .
 (٢) في ط: وأمًا الأمر الثاني : د أن ، وفي بعض النسخ المخطوطة : الأمر الثاني

بدون (أما ، وفي بعضها الأخر : الشيء الثاني بدون (أمًا ، (٣) في ط : (البتة فإرادة حقيقــة أل . . . ، وفي الهــامش تعليق : بياض في

١) في ط: (البته فيرداده حقيقة ال . . .) وفي الهـــامش تعليق : بياض في
 الأصول . وتصويبه من النسخ المخطوطة التي في يدي ، وليس فيها بياض .

قيام زيد ، وبالانٍخبار بقيام رجل ، المحتمل له ولغيره كان متناقضاً .

وإن أردت الإخبار بقيام رجل غير زيد كان طريقك أن تقول : غير زيد .

فإن قلت : إن « لا » بمعنى «غير» لم تكن عاطفةً، ونحن إنما نتكلّم في العاطفة، والفـرْقُ بينهما.أن التي بمعنى غيــر مقيّدة لـالأول، مبينة لوصفه،والعاطفة مبينة حُكْماً جديداً لغيره.

فهذا هو الذي خطرلي في ذلك، وبه يتبيّن أنه لا فرق بين قولك : قام رجل لا زيد، وقولك قام زيدٌ لا رجل، كلاهما ممتنع إلاّ أن يُراد [٤ / ٧٣]بالرجل غير زيد فعينتذيصح فيهما إن كان / يصح وضع (لا » في هذا الموضع موضع «غير».

وفيه نظر وتفصيلً سنذكره، وإلّا فنعدل عنها إلى صيغة « غير » إذا أريد ذلك المعنى .

وبين العطف ومعنى غير فرُقٌ وهو أن العطف يقتضي النفي عن النّاني بالمنطوق ، ولا تعرّض له للأول إلاّ بتأكيد ما دلّ عليه بالمفهوم إن سلّم .

ومعنى «غير» يقتضي تقييد الأول، ولا تعرض له للثانبي إلا بالمفهوم إن جعلتها صفة ، وإن جعلتها استنشاء فحكمها حكم الاستناء من أن الدلالة هل هي بالمنطوق أو بالمفهوم؟ وفيه بحث .

والتفصيّل الذي وَعَدْنا فيه هو أنه يجوز : قام رجل غير عاقل ،

وأمرر برجل غيرعاقل ، وهذا رجل لا امرأة ، ورأيته طويلاً غير قصير ، فإن كانا علمين جاز فيه « لا » و « غير » .

وهذان الوجهان اللّذان خطرا لي زائدان على ما قاله السهّيلي والأبذي من مفهوم الخطاب ، لأنه إنما يأتي على القول بمفهوم اللّقب وهو ضعيفٌ عند الأصوليين ، وما ذكرته يأتي عليه وعلى غيره .

على أن الذي قالاه أيضاً وجه حَسن يصير معه العطف في حكم المبين بمعنى الأول من انفراده بذلك الحكم وحده ، والتصريح بعدم مشاركة الثاني له فيه ، وإلا لكان في حكم كلام آخر مستقل ، وليس هو المسألة ، وهو مطرد أيضاً في قولك : قام رجل لا زيد ، « وقام زيد لا رجل) ، لأن كليهما عند الأصوليين له حكم اللقب .

وهذا الوجه مع الوجهين اللذين خطر إلى إنصا هي في لفظة « لا » خاصة لاختصاصها بسعة النّني ، ونفي المستقبل علمى خلاف فيه . ووضع الكلام في عطف المفردات لا عطفالجمل. فلو جنِّت مكانها بـ «ما» أو « لم » أو « ليس » وجعلته كلاماً مستقلًا لم تأت المسألة ولم تمتنع .

وأما قول البيانييّن في قصر الموصوف إفراداً : زيد كاتبٌ لا شاعرٌ فصحيحٌ ولا منافاة بينه وبين ما قلناه .

وقولهم: عدم تنافي الوصفين معناه: أنه يمكن صدَّقُها على ذات واحدة بخلاف الوصفين المتنافيين وهما اللّذان لا يَصدُّقان على ذات واحدة كالعالم والجاهل ، فإن الوصف بأحدهما ينفي الوصف بالآخر استحالة اجتماهما .

إلا وأما شاعرً وكاتب فالوصف بأحدهما لا ينفي / الوصف بالاخر لإمكان اجتماعهما في شاعر كاتب ، فإنما يجيء نفي الآخر إذا أريد قصر الموصوف على أحدهما بما تُمْهِمهُ القرائنُ ، وسياقُ الكلام ، فلا يقال مع هذا : كيف يجتمع كلام البيانيين مع كلام السّهيلي والشيخ لظهور إمكان اجتماعهما ؟

وقولُك في آخر كلامك : وبين كاتب وشاعر عمومٌ وخصوصٌ من وجه أحاشيك منه وحاشاك أن تتكلّم به .

وقولك : كالحيوان والأبيض كانك تبعت فيه كلام الشيخ الإمام العلاّمة شهاب الديِّن القرافي ، فإنه قال ذلك ـ رحمه الله ـ وهو غفلة منه أو كلام فيه تسمعُ أطلقه لتعليم بعض الفقهاء عن الاحاطة له بالعلوم العقلية ، ولذلك زاد على ذلك،ومثّل بالزنا والإحصان ، لأن الفقيه يتكلّم فيهما ، وتلك كلها ألفاظ متباينة ومعانيها متباينة ، والتباين أعم من التنافي،فكلّ متنافيين متنافيين .

وعجبً منك كونُك غفلت عن هذا وهـ وعندك في منهاج البيضاوي في الفصيح. والنّاطق والنظر في المعقول إنما هو في المعاني ، والنّسب الأربعة من التباين والتساوي والعموم المطلق والعموم من وجمه بينهما (١٠). والشعر والكتابة متباينان ، والزنّا والاحمان متباينان ،والحيوانيةوالبياض متباينان، وإن صدقا على ذات ثالثة .

فما نقله البيانيون من عدم التنافي صحيح ، ولم يشترطا التنافي فلذلك يظهر أن يقال: يصح أن يقال : « قام كاتب لا شاعر » (" ، وإن كنت لم أر هذا المثال ، ولا ما يدك عليه في كلام أحد ، لأن كاتباً لا يصدق على شاعر بمعنى أن معنى الكتابة ليس في شيء من معنى الشعر بمخلاف رجل وزيد ، فإن زيداً رجل ، والشعر والكتابة في رجل واحد كثوبين يلبسهما (" واحد ، أفترى أحد القوبين يصدق على الأخر ؟ فالفقيه والنّحوي الصرَّف يريد أن يتأنس بهذه الحقائق ومعرفتها .

وأماً قولك : «قام رجل وزيد » فتركيب صحيح ، ومعناه : قام رجل غير زيد وزيد ، واستفدنا التقييد من العطف ، لما قدّمناه من أن العطف يقتضي المغابرة فهدا المتكلّم أورد كلامه أولاً على جهة الاحتمال لأن يكون زيداً ، وأن / يكون غيره ، فلما قال : وزيد علمنا (الم أد بالرجل غيره ، وله مقصود قد يكون صحيحاً في إبهام الأول وتعين الثاني ، ويحصل للثاني به فائدة لا يتوصّل إليها إلا بذلك التركيب أو مثله مع حقيقة العطف بخلاف قولك : قام رجل لا زيد لم

⁽١) في طفقط: ﴿ بينهما ﴾ بالتثنية .

⁽٢) في ط: (كاتب الشاعر) تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة

⁽٣) في ط: (بينهما) مكان : (يلبسهما) تحريف

يحصل به قطُّ فائدة ، ولا مقصود زائد على المغايرة الحاصلـة بدون العطف في قولك : قام رجل غير زيد .

وإذا أمكنت الفائدة المقصودة بدون العطف يظهر أن يمتنع العطف ، لأن مبنى كلام العرب على الإيجاز والاختصار وإنما نَعْدِلُ إلى الإطناب لمقصود لا يحصّل بدونه ، فإذا لم يحصل مقصود به ، فيظهر امتناعه ، ولا يعمل الجملتين ما قدر على جملة واحدة ، ولا إلى العطف ما قدر على جملة واحدة ، ولا إلى العطف ما قدر على بدونه ، فلذلك قلنا بالامتناع .

وبهذا يظهر الجوابُ عن قولك : إن أردت غيره كان عَطْفًا .

وقولك: ويصير على هذا التقدير مشل: قام رجل لا زيدٌ في صحة التّركيب ممنوع، لما أشرنا إليه من الفائدة في الأول دون الثاني، والتّأكيد يفهم بالقرينة، والإلباس ينتفي بالقرينة، والفائدة حاصلة مع القرائن في: قام رجلٌ، يريد: «زيد»، وليست حاصلة في: قام رجل لا زيدٌ مع العطف كما بينًاه.

وقولك : وإن كان معناهما متعاكسين صحيحٌ وهو لا ينفعك ولا يضرك .

وقولك : وأي فرق ؟ قد ظهر الفرق كما بين القَدَم والفَرْق (١٠ . وأمَا^(٢) قولك : هل يمتنع ذلك في العام والخاصّ مثل قام الناس

⁽١) في القاموس : الفرق : طريق في شعر الرأس .

⁽٢) في ط: ﴿ وَمَا ﴾ تحريف .

لا زيد؟ فالذي أقوله في هذا: إنه إنْ أريد النّاس غير زيد جاز، وتكون لا عاطفة كما قررناه من قبل.

وإن أريد العموم وإخراج زيد بقولك: لا زيدٌ على جهة الاستثناء فقد كان يخطر لي أنه يجوز ، لكنّي لم أر سيبويه ولا غيرهُ من النّحاة عدّ ولا) على الامتثناء فاستقرّ رأيي(١) على الامتناع إلاّ إذا أريد بالنّاس غير زيد ، ولا يمتنع إطلاق ذلك حملاً على المعنى المذكور بدلالة قرينة العطف.

ويحتمل أن يقال : يمتنع كما امتنع الإطلاق في : « قام رجل لا زيد » ، فإنّ احتمال إرادة الخصوص جائز في الموضعين ، فإن كان مسرّغاً جاز فيهما ، وإلا امتنع فيهما. ولا فرق/ بينهما إلاّ إرادة معنى[٤ / ٦/ الاستثناء من « لا » . ولم يذكره النّحاة .

> فإن صحّ أن يراد بها ذلك افترقا، لأن الاستثناء من العامّ جائز، ومن المطلق غير جائز .

> وفي ذهني من كلام بعض النّحاة في : ﴿ قَامَ النَّاسُ لَيْسُ زَيْداً أَنْهُ جعلها بمعنى ﴿ لا » ، والمشهور أن التقدير : ليس هو زيداً .

> فإن صحّ جعلها بمعنى (لا »وجعلت الا » استثناءصحّ ذلك. وظهر الفرّق وإلاّ فهما سواء في الامتناع عند العطف ، وإرادة العموم بلا

⁽١) في ط: ﴿ رأبي ﴾ بالباء ، تحريف

شُكَ ، وكذا عند الإطلاق حملاً على الظاهر حتى تأتي قرينة تدلّ على إرادة الخصوص .

وأمًا قام الناس وزيدٌ فجوازه ظاهر مما قدّمناه من أن العطف يفيد المغايرة ، فأفادت الواو إرادة الخصوص بالأول ، وإرادة تأكيد نسبة القيام إلى زيد ، والاخبار عنه مرّبين بالعموم والخصوص .

وهذا المعنى لا يأتى في العطف بـ «لا» .

وكأنّي بك تعترض عليّ في كلامي هذا مع كلامي المتقـدم في تفسير المغايرة .

فاعلم : أن الأصل في المغايرة أنها حاصلة بين الجزئيّ والكلميّ. وبين العام والخاص،وبين المتباينيين .

وأهل الكلام فسرّوا الغَيْرِيْنِ بِاللّذِينِ يُمكِينِ انفكاكُ أحدهما عن الآخر ، ونسبوا هذا التفسير إلى اللغة وبنوا عليه أن صفات الله ليست غيرةً ، لأنها لا يمكن انفكاكها ، ولا غرض لها في تجويز ذلك هنا ، وإنما الغرض أن العطف يستدعي مغايرةً تحصل بها فائدةً . وعطف الخاص على العام ، وإن أريد عموم الأول إذا حصلت به فائدة ، وهو تقرير حكم الخاص وتصييره كالإخبار به مرتين من أعظم الفوائد فيجوز ، فلذلك سلكتُه هنا . وفيما تقدم لم تحصل فائدة فمنعتُه .

وقد استعملت في كلامي هذا ، ﴿ وَكَأْنِّي بِك ﴾ ، لأن الناس يستعملونه

ولا أدري هل جاء في كلام العرب أم لا ؟ إلاّ أن في الحديث : « كأني به » فإن صحّ فهو دليل الجواز .

وفي كلام بعض النحاة ما يقتضي منعه ، وقـال في قولهـم :

« كأنّـك بالـدنيا لم تكن » : إنّ الـكاف للخطـاب والبـاء زائـدة ،
والمعنى : كأن الدُنيا لم تكن ، ولذلـك منعه في : كـاني بكذا لم يكن
هكذا على خاطري من كتاب « القصريّات » عن أبي علي الفارسي ،
وكان صاحبنا أحمد بن الطاراتي ـ رحمه الله ـ شابًا نشأوبرع /في النّحو [٤٧٧٤]
ضريراً مات في حداثته أوقفني في مجاميع له كلامٌ جمعه في « كَانَك
بالدُنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل » لا يحضرني الأن ، وفيه طول .

وأماً استدلال الشيخ جمال الدين بعطف جبريل فصحيحٌ في عطف الخاص على العام ، إن كان العطف على « ملائكته ، الأنه من جملة الملائكة ، وكذا إن عطف على الرّسل ، ولم يَفْصِد بهم البشر وَحُدهم .

وأما منازعة الولد له إذا حمل الرسل على البشر أو عطف على الجلالة الكريمة فالمتمسك بحمل الرسل على البشر إن صح لك وجب العطف على الملائكة ، وهـو منهـم قطعاً ، فحصل عطف الخاص على العام .

والعطف على الجلالة مع كونه عطفاً على الأوّل دون ما بعده هو

غير منقول في كلام النّحاة ، ومع ذلك هو مذكور بعد ذكر الملائكة الذّين هو منهم ظاهراً ، ذلك الذّين هو منهم ظاهراً ، ذلك يوجب صحة عطف الخاصر على العام ، وإن قدرت العطف على الجلالة ، لأنا لا نعني بعطف الخاص على العام إلاّ أنه مذكور بعده ، والنّظر في كونه يقتضي تخصيصه أولاً .

وأماً قولك : ولأي شيء يمتنع العطف بـ « لا » في نحو : « ما قام إلا ّ زيد لا عمرو ، وهو عطف على موجب ؟ فَلِما تقدم أن « لا » عطف بها ما اقتضى مفهوم الخطاب فيه ليدل ّ عليه صريحاً وتأكيداً للمفهوم ، والمنطوق في الأول النّبوت والمستثنى عكس ذلك ، لأن الثبوت فيه بالمفهوم لا بالمنطوق ، ولا يمكن عطفها على المنفى لما قيل : إنه يلزَم نَقْيُه مرتّين .

وقولك : إن النّقي الأول عام والثاني خاص صحيح ، لكنه ليس في مثل : جاء زيد لاعمرو،لِما ذَكرنا أن النّمي في غير زيد مفهوم وفي عمرو منطوق ، وفي الناس المستثنى منه منطوق ، فخالف ذلك الباب .

وقولك : فأسوء درجاته أن يكون مشل ما قام النّـاس ولا زيدٌ ممنوعٌ ، وليس مثله لأن العطف في :ولا زيد ليس بــ« لا » بل بالواو ، وللعطف بــ ولا» حكم بخصّـه ليس للواو .

وليس في قولنا : ما قام النّاس ولا زيدٌ أكثر من خاص بعد عام .

هذا ما قدره الله لي من كتابتي جواباً للولد ، فالولد ـ بارك الله فيه _ ينظر فيه ، فإن رضيه وإلا فيتحف بجوابه.

٧٨/٤]

والله أعلم . تمّت بعون الله . /

الحكم والأناة في إعراب «غير ناطرين إناه»

تأليف قاضي القضاة تقيّ الدين أبي الحسن السّبكي الشافعيّــ رحمه الله ـ وفيه يقول الصلاّح الصفدي مادحاً له :

يا طالب النَّحْـوِ في زمان أطـول ظِلاً من الفناة ومـا تحلّـى منـه بِعِقْد عَلَيْك بالحِلْـم والأنـاةِ

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلَّى الله على سيَّدنا محمد وآله وصحبه وسلم

قال شيخ الأسلام والمسلمين تقي الدين السبكي - رحمه الله تعالى : ﴿ لا تَدْخُلُوا بُيُوت النَّبِيِّ إِلاَ أَنْ يُؤْذَن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه ﴾ (١٠ : الذي نختار في إعرابها أن قوله : ﴿ أَن يُؤْذَنَ لكم إلى طعام ﴾ حال ، ويكون معناه : مصحوبين والباء مقدرة مع أن ، تقديرهُ بأن أي مصاحباً .

وقوله : « غير ناظرين إناه » حال بعد حال ، والعامل فيهما

⁽١) الأحزاب / ٥٣

الفعل المفرّغ في « لا تَدُّخلوا » . ويجوز تعدد الحال .

وجوّز الشيخ أبو حيان : أن تكون الباء للسببيّة .

ولم يُقَدِّر الزمخشريّ حرْفًا أصـلاً ، بل قال : ﴿ أَن يؤذن ﴾ في معنى الظرف ، أي وقت أنْ يؤذن .

وأورد عليه أبـو حيّان بأن أن المصـــدرية لا تكون في معنـــى الظّرف ، وإنما ذلك في المصدر الصريح نحو : أجيئك صياحَ الدّيك أي وقت صياح الديك ، ولا تقول : أن يصيح .

فحصل خلافٌ في أنَّ ﴿ أَن يؤذَن ﴾ ظَرْفُ أُو حالٌ ، فإن جعلناها ظرفاً كما قال السِّرِّخشريّ فقد قبال: ﴿إِن غير نباظرين، حبال مِنْ ﴿لا تدخلوا ﴾ وهو صحيح، لأنه استثناءً مفرَّغ من الأحوال، كأنه قال: لا تدخلوا في حالٍ من الأحوال إلاّ مصحوبين غير ناظرين ، علمى قولنا ، أو وقت ﴿ أَن يؤذَن لكم ﴾ غير ناظرين على قول الزمخشري .

وإنّما لم يجعل غير ناظرين حالاً من يؤذن ، وإن كان جائزاً من جهة الصّناعة ، لأنه يصير حالاً مقدَّرةً ولأنهم لا يصيرون(١٠ منهيين عن الانتظار بل يكون ذلك قيدًا في الإذن ، وليس المعنى على ذلك ، بل على أنّهم نهُوا أن يدخلوا إلاّ بإذن ، ونُهوا إذا / دخلوا أن يكونوا [٧٩/٤] ناظرين إناه ، فلذلك امتنع من جهة المعنى أن يكون العامل فيه

⁽١) في ط: (لا يعبرون ، صوابه من بعض نسخ المخطوطات

« يؤذن » وأن يكون حالاً من مفعوله . فلو سكت الزّمخشري على هذا لم يرد عليه شيء كنه زاد وقال : وقع الاستثناء على الوقت والحال معاً ، كأنه قيل : لا تدخلوا بيوت الذّي إلا وقت الإذن ، ولا تدخلوها إلا غير ناظرين ، فورد عليه أن يكون الاستثناء شيثين وهما ، الظرف ، والحال بأداة واحدة ، وقد منعه النحاة أو جمهورهم .

والظّاهرُ أنَّ الزمخشريِّ ما قال ذلك إلا تُفْسيرَ معنى ، وقد قدر أداتين ، وهو من جهة بيان المعنى وقوله (١٠: [وقع الاستثناء على الحال والوقت معاً كأنه قال : لا تدخلوا بيوت النبي] من جهة الصّناعة ، لأن الاستثنا المفرَّغ يعمل ما قبله فيما بعده ، والمستثنى في الحقيقة هو المصدر المتعلَّق بالظَّرف والحال ، فكأنه قال : لا تدخلوا إلاَّ دخولاً موصوفاً بكذا .

ولست أقول بتقدير مصدر هو عامل فيهما ، فإن العمل للفعـل المفرّغ ، وإنّما أردّتُ شرح المعنى .

ومثل هذا الإعراب هو الذي نختاره في مثل قوله تعالى : « وما اختلف الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءهُمُ العِلْمُ بَعْنَا بينهم ﴾ ٣٠ اختلف الذين والما المتاب إلا من بعد ما جاءهُمُ العِلْمُ بَعْنَا بينهم ﴾ ٣٠

 ⁽١) في ط: بعد كلمة : « وقوله » : « من جهة الصناعة » وقد سقطت بعد كلمة « وقوله » عبارة أشير إليها في هامش طبانها بياض في الأصول .

وفي النسخ المخطوطة التي بين يديّ مكان البياض العبارة التي بين معقوفين في النص ، وقد سقطت من ط .

⁽٢) آل عمران / ١٩

أي إلاّ اختلافاً من بعد ما جاءهم العلّم بغّياً بينهم ، فالجارّ والمحرور ليسا بمستثنين بل يقع عليهما المستثنى وهو الاختلاف كما تقول : « ما قمت إلاّ يوم الجمعة ضاحكاً امام الأمير في داره » ، فكلّها يعمل فيها الفعل المفرّغ من جهة الصناعة .

وهي من جهة المعنى كالشيء الواحد لأنها بمجموعها بعض من المصدر الذي تضمّنه الفعل المنفيّ. وهذا أحسن من أن يقدر: «اختلفوا بُغياً بينهم»، لأنه حينئذ لا يفيد الحصر.

وعلى ما قلنا ، يفيد الحَصر فيه كما أفاده في قوله : « من بعد ما جاءهم العلم، فهو حَصَرُ في شيئين لكن بالطّريق الذي قلناه ، لا أنه استثناء شيئين بل استثناء شيء واحد صادق على شيئين .

ويمكن حمل كلام الزمخشريّ على ذلك ، فقوله : وقـع الاستثناء على الوقت والحال معـاً صحيح ، وأن المستثنى أعـم، لأن الاعم يقع على الاخصّ ، والواقع على الواقع واقع فتخلص عماً ورد عليه من قول النّحاة : لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان . / [٩٠/٤]

> وقد أورد عليه أبوحيًان في قوله : إنّها حال في « لا تدخلوا » : أنّ هذا لا يجوز على مذهب الجُمهور، إذْ لا يَقَعُ عندهم بعد إلاّ في'' الاستثناء إلاّ المستتنى أو صفة المستثنى .

⁽١) سقطت « في ، من ط ، صوابه في النسخ المخطوطة

وأجاز الأخفش والكسائيّ في ذلك في الحال . وعلى هذا يجيء ما قاله الزمخشريّ .

وهذا الإيراد عجيب ، لأنه ليس مراد الزمخشري : لا تدخُلوا غير تاظرين ، حتى يكون الحال قد تأخر بعد أداة الاستناء على مذهب الأخفش والكسائي ، وإنما مراده أنه حال من و لا تدخلوا » ، لأنه مفرّغ ، فيعمل فيما بعد الاستناء ، كما في قولك : ما دخلت إلا غير ناظر ، فلا يردُ على الزمخشري إلا استناء شيئين ، وجوابه : ما قلناه . وحاصله : تقييدُ إطلاقهم : لا يُستثنى باداة واحدة دون عَطْفر شيئان ، ما إذا كان الشيئان لا يعمل الفعل فيهما إلا بعطف ، أما إذا كان عاملاً فيهما بغير عطف فيترجه [الاستناء إليهما لأن حرف الاستناء] " كالفعل ، ولأن الفعل عامل فيهما قبل الاستناء ، فكذا بعدد .

واختار أبو حيّان في إعراب الآية : أن يكون التقدير : فادخلوا غيرنا ناظرين كما في قوله : ﴿ بالبيّنات والزّبر ﴾ (" أي أرْسلناهـم . والتقدير في تلك الآية قَوِيُّ لأجل البُعْد والفَصْل ، وأمّا هنا فيحتمل هو وما قلناه .

فإن قلت : قولهم : لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان هل هو متّفق عليه أو مختلف فيه ؟ وما المختار فيه ؟

 (١) ما بين معقوفين سقط من ط. وفي هامش ط كتب: بياض في الأصول، صوابه من المخطوطات.

(٢) آل عمران / ١٨٤

قلت : قال ابن مالك _رحمه الله _ في التسهيل : لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان ، ويوهم ذلك بدل وفعل مضمر لا بدلان خلافاً لقوم .

قال أبو حيّان ـ رحمه الله تعالى ـ إنّ من النّحويين من أجاز ذلك ، ذهبوا إلى إجازة (ما أخذ أحدٌ إلاّ زيدٌ بورهماً » ، (وما ضرب القوم إلاّ بعضهم بعضاً » .

قال : ومنع الأخفش والفارسيّ واختلفا في إصلاحها .

وتصحيحها عند الأخفش بأن يقدم على إلاَ المرفوع الذي بعدها ، فتقول ما أخذ أحد زيد ً إلاَّ درهَماً » ، « وما ضرب القوم بعضهم إلاَّ بعضاً » قال : وهذا موافق ليما ذهب إليه ابن السَّرَّاج وابن مالك من أن حرف الاستثناء إنما يستثنى به واحد .

وتصحيحها عند الفارسييّ بأن تزيد فيها منصوباً قبل إلاّ ، فتقول : « ما أخذ أحدّ شيئاً إلاّ زيدٌ يرْهُماً » ، « وما ضرب القوم أحداً / إلاّ بعضهم بعضاً .

قال أبوحيًان : ولم نَدْر تخريجه لهذا التَّركيب ، هل هو على أن يكون ذلك على البدل فيهما ، كما ذهب إليه ابن السَّراج في : ما أعطيت أحداً يرْهَماً إلاَّ عمراً دانِقاً ، ليُبَدَّل المرفوع عُ من المرفوع ، والمنصوب من المنصوب ، أو هو على أن يُجعَّل أحدهما بدلاً ، والثاني معمول عامل مضمر ، فيكون إلاَّ زيدٌ بدلاً من أحد ، وإلا بعضهم بدلاً من القوم ، ودرهماً منصوب بضرب مضمرةً ، كما اختاره ابن مالك ؟

والظاهر من قول المصنف يعني ابن مالك خِلافاً لقوم أنه يعود لقوله : لا بدلان ِ ، فيكون ذلك خلافاً في التّخريج ، لا خِلافاً في صحة هذا التّركيب .

والخلاف كما ذكرته موجود في صبحة التركيب ، فمنهم من قال : هذا التركيب صحيح "، لا يحتاج إلى [تخريج لا تصحيح (''] الأخفش ، ولا تصحيح ('' الفارسيّ .

هذا كلام أبي حيان (") ، وحاصله أن في صيحة هذا التركيب خلاقًا، فالاخفش والفارسي يمنعانه ، وغيرهما يجوزه ، والمجوزون له ابس السراج ، يقول : هما بدلان . وابن مالك يقول : أحدهما بدلً ، والآخر معمول مضمر ، وليس في هؤلاء من يقول : إنهما مستثنيان بأداة واحدة ، ولا نقل ذلك أبو حيان عن أحد .

وقوله في صدر كلامه : إنَّ من النَّحويِّين من أجازه محمولٌ على

⁽١) ما بين معقوفين سقط من ط، وفي ط: « لا مجتاج إلى تصحيح » الـخ تصويبه من النسخ المخطوطة

⁽٢) في ط: « ولا لتصحيح » باللام .

 ⁽٣) في طبعد أبي حيان رقم (١) يشير به في الهامش إلى أن هنا « بياض في
 الأصول » ومكان البياض في النسخ المخطوطة : « رحمه الله »

التُركيب ، لا على معنى الاستثناء ، فليس في كلام أبي حيّان ما يقتضي الخلاف في المعنى بالنّسبة إلى جواز استثناء شيئين بأداة واحدة من غير عطف .

واحتجَّ ابن مالك بأنه كما لا يقدَّر بعد حرف العطف معطوفان كذلك لا يقع بعد حرف الاستثناء مستثنيان .

وتعجّب الشّيخ أبو حيان منه ، وذلك لجواز قولنا : ضرب زيدٌ عمراً ، وبشرٌ خالداً ، وضرب زيدٌ عمراً بسوط ، وبشرٌ عمراً بجريدة . وقال : إن المجوزّين لذلك علّلوا الجواز بشبه إلاّ بحرف العطف . وابن مالك جعل ذلك عِلّة للمنع .

وفي هذا التَّمجب نظرٌ ، لأن ابن مالك أخذ المسألة مطلقة في هذا المثال وفي غيره ، وقـال : لا يستثنى بأداة واحـدة دون عطف شيئان ، ولا شَكَ أن ذلك صحيح في قولنا : قام القومُ إلاَّ زيداً ، وما قام القومُ إلاَّ زيداً،وما قام إلاَّ خالد ، وما أشبه ذلك مما يكون العامل فيه واحداً والعمل / واحداً ، ففي مشل هذا يمنع التّعـدد ، ولا يكون[٤/٢٢] مستثنيان بأداة واحدة ، ولا معطوفان بحرف واحد .

والشّيخ في « شرح التسهيل » مشّل قول المصنف بحرف عطف : عطف : قام القومُ إِلاَ زِيداً وعمراً ، وهو صحيح ، ومثله دون عطف : بأعطيت النّاس إلا عَمْراً الدنانيرَ ، وكأنه أراد التّمثيل بما هو محلّ نظر ، وإلاّ فالمثال الذي قدّمناه هو من جملة الأمثلة ، ولا رِيبة في امتناع قولك : قام القوم إلاّ زيداً عمراً ، ثم قال الشيخ : قال ابن السّرَاج : هذا لا يجوز ، بل تقول : أعطيت النّاس الدّنانيرَ إلاّ عَمْراً .

قال : فإن قلت : ما أعطيت أحداً دِرْهُماً عُمْراً دانِفاً ، وأردت الاستثناء لم يجز، وإن أرَدْت البدل جاز، فأبدلت عمْراً من أحد، ودانقاً من درهم ، كأنك قلت : ما أعطيت إلا عمراً دانقاً .

قلت: وقد رأيت كلام ابن السّراج في الأصول كذلك ، قال الشّيخ أبو حيّان ـ رحمه الله ـ وهذا التّقرير الذي قرره في البدل وهو ما أعطيت إلا عَمْراً دانقاً لا يؤدي إلى أن حرف الاستثناء يستثنى به واحد، بل هو في هذه الحالة التقديرية ليس ببدل ، إنما نصبهما على أنهما مفعولا أعطيت المقدرة ، ولا يتوقف على وساطة إلا لأنه استثناء مفرّغ ، فلو أسقطت إلا فقلت : ما أعطيت عمراً دِرْهُماً جاز عملها في الاسمين بخلاف عمل العامل المستثنى الواقع بعد إلا فهو متوقفً على وساطتها .

قلت: الحالة التقديرية إنما ذكرها ابن السّراج لمما أعربهما بدلين فأسقط البدلين ، وصار كأن التقدير ما ذكره ، وابن السّراج قائل بأن حرف الاستئناء لا يستثنى به إلا واحد ، حتى إنه قال قبل ذلك في : و ما قام أحد ً إلا زيداً إلا عَمْراً : إنه لا يجوز رفعهما ، لأنه لا يجوز أن يكون لفعل واحد فاعلان مختلفان ، يرتفعان به بغير حرف عطف ، فلا بئد أن ينتصب أحدهما . والظاهر أنّ الشيخ أراد أن يشرح كلام ابـن السّرّاج، لا أنه يرد عليه .

ثم قال الشيخ : ذهب الزّجَاج إلى أن البدل ضعيفٌ ، لأنه لا يجوز / بدل اسمين من اسمين ، لو قلت : ضرب زيدُ المُرأة أخوك [٨٣/٤] هنداً لم يجز .

> قال : والسّماع على خلاف مذهب الزّجاج ، وهو أنه يجوز بدل اسمين من اسمين قال الشاعر :

> > ٧١٠ = فَلَمَّا قرنا النَّبْعَ بالنَّبْعِ بعضَهُ
> > ببعض أبت عيدانه أن تَكَسَّوا (١٠٠)

وردٌ ابن مالك على ابن السرّاج بأن البدل في الاستثناء لا بُدّ من اقترانه بإلاّ يعنى وهو ٣٠ قَدَر : ما أخذ أحدٌ بغير إلاّ٣٠.

وقد يجاب عن ابن السَّرَاج بأن الذي لا بد من اقترانـه بإلاَّ هو البدل الّذي يراد به الاستثناء .

أمًا هذا فلم يرد به معنى الاستثناء ، بل هو بدلٌ منفيّ ، قدّمت إلاّ عليه لفظأ وهي في الحكم متأخّرة .

انظر حاشية يس ١/ ٢٤٩ ، والهمع والدرر رقم / ٨٩٤

(٢) أي ابن السُّراج

(٣) في ط : « أحد زيد بدلاً » مكان : « أحد بغير إلاً » تحويف صوابه من النسخ المخطوطة .

⁽١) للنابغة الجعدي الصحابي .

وحاصله أنه يلزمه الفصل بين البدل والمبدل بإلاً ، ويلزمه الفصل بين إلاً وما دخلت عليه بالبدل بما قبلها .

والشّيخ تعقّب ابن مالك بكلام طويل لم يُوِدْه . ولم يتخلّص لنا من كلام أحد من النّحاة ما يقتضي حصرين .

وقد قال ابن الحاجب في شرح المنظومة في المواضع التي يجب فيها تقديم الفاعل في قوله : إذا ثبت المفعول بعد نَشْي فلازم تقديمه نَوْعي ، قال : كقولك ما ضرب زيد ٌ إلا عمراً ، فهذا مما يجب فيه تقديمُ الفاعل ، لأن الغرض حصرَ مضروبيّة زيد في عمروخاصة أي لا مضروب لزيد سوى عمرو ، فلوكان له مضروب آخر لم يستقم بخلاف العكس .

فلو قدّم المفعول على الفاعل انعكس المعنى .

قال : فإن قيل : ما المانع أن يقال فيها : ما ضرب إلاَّ عمراً زيدٌ ويكون فيه حينئذ تقديم المفعول على الفاعل ؟

قلت : لا يستقيمُ لأنه لو جوّز تعدّد المستثنى العفرغ بعد إلاّ في ١٠٠ كقولك : ما ضربَ إلاّ زيدً عمراً أي ما ضرب أحدُ أحداً إلاّ زيدً عَمراً كان الحصر فيهما معاً ، والغرض الحصر في أحدهما ، فيرجح

 ⁽١) في ط: بعد (في) إشارة في الهامش إلى أن هنا بياضاً في الأصول : وليس
 في المخطوطات إشارة إلى هذا البياض

الكلام بذلك إلى معنى آخر غير مقصود ، وإن لم يجوّز كانت المسألة الأولى ممتنعةً لبقائها بلا فاعل ، ولا ما يقوم مقام الفاعل ، لأن التقدير حينئذ : ضرب زيدٌ ، فيبقى ضرب الأول / بغير فاعل ، ويكون في [٨٤/٤] الثّانية «عمرو» منصوباً بفعل مقدّر غير « رب» الأول فيصير جملتين فلا يكون فيهما تقديم فاعل على مفعول.

هذا كلام ابن الحاجب وليس فيه تصريح بنقل خلاف .

ورأيت كلام شخص من العجسم يقسال له: الحديث عي شرح كلامه ، ونقل كلامه هذا ، وقال : لا يخفى عليك أن هذا الجواب إنما يتم ببيان أن « زيداً » في قولنا : ما ضرب إلاً عمرٌ وزيداً ، « وعمرًا » في قولنا : « ما ضرب إلاّ زيدٌ عَمْراً » يمتنع أن يكونا مفعولين لضرب الملفوظ ، ولم يتعرض المصنف في هذا الجواب فيكون هذا الجواب غير تام .

وقال المصنف في « أمالي الكافية » : لا بد في المستثنى المفرّغ من تقدير تمام ، فلو استعملوا بعد إلاّ شيئين لوجب أن يكون قبلهما تمامان. فإذا قلت : ما ضرب إلاّ زيدٌ عمراً ، فإما أن تقول : لا تمام لهما، أولهما تمامان ، أو لأحدهما دون الآخر .

الأول : يخالف الباب ، والثاني : يؤدي إلى أمر خارج عن القياس من غير سبب . ولو جاز ذلك في اثنين جاز فيما فوقهما ، وذلك ظاهر البطلان .

والثالث : يؤدّي إلى اللّبس فيما قصد ، فلذلك حكموا بأن الاستثناءالمفرّغ إنما يكو نالواحد، ويؤوّل ما جاء على ما يوهم غير ذلك بأنه يتعلّق بما دل عليه الأول ، فإذا قلت : ما ضرب إلا زيدٌ عمراً فنحن نجرّز ذلك لا على أنه لضرب الأول ، ولكن لفعل محذوف دلّ عليه الأول كأنّ سائلاً سأل من ضرب ؟ فقال : عمراً ، أي ضرب عمراً .

قال الحديثيّ : ولقائل أن يختار الثالث ، ويقـول : العـــامّ لا يقدّر إلا الذي يلي إلاّ منهما ، فإن العام إنما يقدر للمستثنى المفرد لا لغيره ، والمستثنى المفرّغ هو الذي يلي إلاّ فلا يحصل اللَّبْس أصلاً ، فثبت أن جواب شرح المنظومة لا يتمّ بما ذكره في الأمالي أيضاً ، نعم يَتِمُّ بِما ذكره ابن مالك وهو أنالاستثناء في حكم جملة مستأنفة ، لأن معنى جاء القوم إلاّ زيداً:ما منهم زيد ، وهذا يقتضي أن لا يعمل ما قبل ١ /٥٥] إلا فيما بعدها لما لاح أن إلا بمثابة « ما » و« إلا » في صورة مندوحة / عنه وهي إعمال ما قبل إلاّ في المستثنى المنفيّ على أصله، وفيما بعد إلاّ المفرّغة وهو المستثنى المفرّغ تحقيقاً أو تقديراً نحو:ما جاءني أحد إلاّ زيدٌ على البدل ، وفيما بعد المقدَّمة على المستثنى منه ، والمتوسَّطة بينه وبين صفة الإضمار، إنْ قدّر العامل بعد إلاّ في الصُّور لكثرة وقوعها نحو: ما قاموا إلاَّ زيداً ، وما قام إلاَّ زيد ، وما جاء إلاَّ زيداً القومُ ، وما مررت بأحد إلاَّ زيداً خيرٌ من عمرو ﴿ وأن لا يجوز : ما ضرب إلاَّ زيدٌ

عَمْراً ، ولا إلا عَمْراً زيدٌ ، لأنه إن كانـا شيئين فهو ممتنع، وإن كان المستثنى مما يلي إلاّ دون الاخير يكون ما قبله عاملاً فيما بعده في غير الصّور الأربع ، وهوممتنع .

وما ورد قدّر عامل الثّاني فتقدير ما ضرب إلاّ عمراً زيد : ضرب زيدٌ .

وذهب صاحب المفتاح : إلى جواز التقديم حيث قال في فصل القَصْر : ولك أن تقول في الأول : ما ضرب إلاّ عمراً زيدٌ ، وفي الثاني ما ضرب إلاّ تعراً زيدٌ عمراً ، فتقدّم وتؤخر إلاّ إن هذا التقديم والتأخير لما استلزم قَصْرُ الصّفة قبل تمامها على الموصوف قلّ وروده في الاستعمال ، لأن الصّفة المقصورة على عمرو في قولنا : ما ضَرَب زيدٌ إلاّ عمراً هي :ضَرَّب زيدٌ لا الضّرب مطلقاً ، والصّفة المقصورة على زيد في قولنا : ما ضرب عَمْراً إلاّ زيدٌ هي الضّرَّب لعمرو .

وقال الحديثيّ على صاحب المفتاح: إن حكمه بجواز التقديم إن أثبت بوروده في الاستعمال فهو غَيْرٌ مستقيم بأن ما ورد في الاستعمال يحتمل أن يكون الثاني فيه معمولاً لعامل مقدّر، كما ذكره ابن الحاجب وابن مالك، وأصول الباب لا تثبت بالمحتملات.

وإن أثبت بغيره فلا بدّ من بيانه لننظر فيه .

فإن قال قائل : فهل يجوز التّقديم في إنّما ؟ قلت : لا يجوز

قَطْعًا في إنما ، وإنما جَوَز في ما وإلاّ ، لأن ما وإلاّ أصل في القصر ، ولأن التقديمَ في ما وإلا غيرُ ملتبس . كذا قاله صاحب المفتاح .

وقال الحديثي : امتناع التقديم في إنما يقتضي امتناعه في « ما » و « إلّا » ليجري بابُ الحَصْرِ على سنن واحد .

قال مولانا العلامة قاضي القضاة شيخ الإسلام أوحــد المجتهدين :

وقد تأملت ما وقع في كلام ابن الحاجب من قوله : ما ضرب احداد أد ألا زيد م عثراً ، وقوله : إن الحصر فيهما معاً ، والسابق إلى الفهم منه أنه لا ضارب إلا زيد ، ولا مضروب إلا عمرو، فلم أجده كذلك ، وإنما معناه : لا ضارب إلا زيد لإحد إلا عمراً ، فانتفت ضاربية غير زيد لغير عمرو ، وانتفت مضروبية عمرو من غير زيد ،

وإنَّما يكون المعنى نفي الضاربيَّة مطلقاً عن غير زيد ، ونفي المضروبيَّة مطلقاً عن غير عمرو .

وقد يكون زيدٌ ضرب عمراً وغيره ، وقد يكون عمرو ضربه زيدٌ وغيره .

وإذا قلنا : ما وَقع ضَرَّبُ إِلاَّ من زيد على عمرو فهذان حصران مطلقاً بلا إشكال ، وسببه أن النَّفي ورد على المصدر ، واستُثْني منه شيءٌ خاصُّ وهو ضَرَّب زيدٍ لعمرو، فبقى ما عدا، على النَّني كما ذكرناه في الآية الكريمة وفي الآية الأخرى التي ينبغي فيها الاختلاف : « إِلاَّ مِنْ بَعْد ما جاءَهُم العِلْم بَغْياً بينهم ه^(۱). والفرْقُ بين نَفْي المَصْدَرَ ونفي الفعل: أن الفعل مُسندُ إلى فاعل فلا^(۱)[ينتفي عن المفعول إلاَّ ذلك المفيلًا ، والمَصْدُرُ ليس كذلك ، بل هو]مطلق ، فينتفي مطلقاً إلا^(۱) [الصورة المستثناة منه بقيودها] وقد جاءني كتابـك ـ أكرمـك الله ـ تذكر فيه أنك^(٤) [وقفت على ما قدرته في إعراب] قوله تعالى : ﴿ غير نَظرِ بن إناه ﴾ وأن النّحاة اختلفوا في أمرين :

أحدهما : وقوع الحال بعد المستثنى نحو قولك : أكرم النّاس إلاّ زيداً قائمين ، وهذه هي التي اعترض بهـا الشّيخ أبـو حيّان علـى الزمخشريّ ، وهو اعتراضً[غير مُسَلّم] "كالان الزمخشريّ جعل الاستثناء وارداً عليهـا وجعلهـا حــالاً مستثناة فهي في الحقيقـة.[مستثناة (٣]

⁽١) آل عمران / ١٩ .

 ⁽٢) بعد : (فلا) في طسقط إلى قوله : هو مُعلَّلنَ ، وقيد أشير إلى ذلك في الهامش بعبارة : (بياض في الأصول) وما بين معقوفين هو ما سقط من طصوابه من النسخ المخطوطة التي في يدي

 ⁽٣) طبعد قوله : « مطلقاً إلا اسقطت العبارة التي بين معقوفين ، وقد الشار إليها في الهامش بكلمة : « كذا » أي بياض في الاصول مشل البياض السابق . وما بين معقوفين من النسخ المخطوطة .

 ⁽٤) سقطت العبارة التي بين معقوفين من ط، وصوابها من النسخ المخطوطة ، وقد أشير في هامش طبان بعد و أنك ، بياض في الأصول .

 ⁽٥) ما بين معقوفين سقط من ط ، وأشير إليه في هامشها والتصويب من المخطوطات

⁽٦) ما بين معقوفين سقط من ط، صوابه من النسخ المخطوطة

فلم يقع بعد إلّا حينتذ إلّا المستثنى، فإنه مفرّغ للحال.

والشيخ فهم أن الاستثناء غيرٌ منسحب عليه ، فلذلك أورد عليه أن و غير ناظرين إناه ، ليس مستثنىً ولا صفةً للمستثنى به ، ولا يستثنى منه ، وقد أصبت فيهما .

قلت: لكن للشيخ بعض عدر على ظاهر كلام الزمخشري لما قال: إنه حال من (لا تدخلوا) . ولم يتامل الشيخ بقية كلامه فلو اقتصر على ذلك لأمكن أن يقال: إن مراده: لا تدخلوا غير ناظرين إلا أن يُؤذن لكم ، ويكون المعنى أن دخولهم غير ناظرين إناه مشروط بالإذن وأما (ناظرين) " فممنوع مُطلقاً بطريق الأولى ، ثم قدم المستثنى وأخر الحال ، فلو أراد هذا كان إبراد الشيخ متجهاً من جهة النحد)

[٤/٧٨] النحو / .

ثـم قلـت - أكرمـك الله : النّانـي ، وكأنـك أردت الثانـي من الأمرين اللّذين اختُلِف فيهما ، وذكرت استثناء شيئين ، وقـد قدّمـت أنـى لـم أظفر بصريح نقل في المسألة .

والّذي يظهر أنه لا يجوز بلا خلاف ، كما لا يكون فاعلان لفعل واحد ، ولا مفعولان لهما فعل[®] واحد لا يتعدّى إلى أكثر من واحد ، كذلك لا يكون مستثنيان [من مستثنى واحد بأداة واحمدة][®] ولا من (۱) في ط: إشارة في الهامش إلى قوله: و ناظرين ، بكلمة: «كذا ،مم أنها عكيّة (۱) في ط: « لهما لفعل ، تحريف ، صوابه من النمخ المخطوطة

(٣) ما بين معقوفين سقط من ط. وقد أشير إليه في هامشها بأنه دهنا بياض في
 الأصول، والتصويب من النسخ المخطوطة.

مستثمّى منهما بأداة واحدة ، لأنهـا كقـولك : استثنى المتعـدّي إلـى واحد ، فكما لا يجوز في الفعل لا يجوز في الحرّف بطريق الأولى .

وكذلك اتفقوا على ذلك ، ولم يتكلموا فيه في غير باب أعطى وشيهه ، وقولك : إنه لا يكاد يظهر لها مانع صناعي وهي جديرةً بالمنع ، وما^(١) المانع من قول الشخص : ما أعطيت أحداً شيشاً إلا عمراً دانِقاً ؟ وإنما ينبغي منع ذلك في مشل : إلاّ عَمْراً زيداً إذا كان العامل يطلبهما بعمل واحد ، أما إذا طلبهما بجهتين فليس يمتنع .

ولم يذكر ابن مالك حجة إلاَّ الشَّبه بالعطف.

ونحن نقول في العطف بالجواز في مثل : ما ضرب زيدٌ عمراً وبكرُ خالداً قطعاً ، فنظيره : ما أعطيت أحداً شيئاً إلاّ زيداً دانِقاً .

وصرَّح ابن مالك بمنعه ، وقد فهمت ما قلته ، وقد تقدّم الكلام بما فيه كفاية وجواب . إن شاء الله .

وقولك: إن الآية نظيرُهُ ممنوع، بل هي جائـزة، وهو ممنـوعُ. والله سبحـانه وتعـالى أعلم. تمّت الرسـالة بخمـد الله وعونــه وحسن توفيقه٢٠.

⁽١) في ط: «ولا» مكان : «وما» صوابه من المخطوطات.

 ⁽٢) في نسخة (ى) التي صحح ناشر الاشباه في ضوئها قوله في الهامش: بهامش
 (٥) على يد فقير رحمة ربه محمد بن أبي بكر بن أحمد الطوخي الكناني - عفا
 الله عنه ـ وذلك بالمدرسة الجودرية.

تعليق ابن بَرّي على قول شاعِر في وصف الدنيا بسم الله الرحمن الرحيم

وصلَى اللهُ على سيِّدنا محمد وآله وصَحْبُه وسَلَم: رأيت في بعض المجاميع من كلام أبي محمد عبدالله بن بَري‹‹ على قول الشاعر في وصف دينار:

١١٧ = وأصْفُر من ضَرَّب دار المُلوك

تَلُـوُح علـى وَجْهِـِه جَعْفُرا

ملخصه في و يلوح »روايتان (٢٠) إحداهما رواية الفراء ، وهـي الروَّاية الصحيحة أنها بالنَّاء ولا إشكال علـي نصب « جعفـر » علـي [٨٨/٤] هذه ، لأنه مفعول بتلوح / وتلوح بمعنى : ترى وتبصـر ، وتقـول : لُحْتُ الشَّيء : إذا أبصرته .

وهذا بيّن لا إشكال فيه ولا تَعسُّف في إعرابه .

وأمَّا الرَّواية الأخرى وهي المشهورة «يلوح» ففيها إشكال فمن

 ⁽١) ابن برّي له ترجمة وافية في كتابي «المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ص ٤٧.

⁽٢) في ط : «روايتين » .

النحاة من قال: إنه منصوبٌ بإضمار فعل، تقديره: اقصدوا جَعُفُراً. ومنهم من جعله من باب المفعول المحمول على المعنى من جهة أن جعفراً داخلٌ في الرؤية من جهة المعنى ، لأن الشيء إذا لاح لك فقد رأيته .

تعليق على معنى : « وآتوا النِّساء صَدَّقَاتِهِنِ نِحْلَةً » لتاج الدين الحموي

وفي هذا المجموع أيضاً :

سأل الإمام أبو محمد بن برى الإمام تاج الدين محمد بن هبة الله بن مكّى الحموي عن قوله تعالى : ﴿ وآتوا النّساء صدّفًا تِهِنَّ نِحلَةً ﴾ (الله تكون يَحلَة) والنحلة في اللغة : الهبة بلا عوض؟ والصّداق تستحقُه اتّفاقاً لا على وجه التّبرُع .

فأجابه بأنه لماً كانت المرأة يحصل لها في النَّكاح ما يحصل للزوج من اللذَّة ، وتزيد عليه بوجوب النَّفقة والكُسُّوة والمَسكن كان لها المهر مجَاناً ، فسُمِّ نِحْلة . كذا ذكره أثمتنا.

وقال بعضهم: لما كان الصداق في شرّع من قبلنا لأولياء المنكوحات بدليل قوله تعالى: ﴿ قال انّي أريدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدى

⁽١) النساء / ٤

ابنتي هَاتَيْن على أن تُأجُرَني ثَمانِيَ حِجَج (١٠ ﴾ ثم نسخه شَرَعُنـا صار ذلك عطيّة اقتطعت لَهُنَّ فُسمِّن نُحِلة . واللهُ أعلم .

جمع حاجة

في جمع حاجة من كلام ابن بَرِّي:

قال : سألت _ وفقك الله تعالى لما يرضيه ، وجعلك مِمنَّ يَتَّبِعُ الحقَّ وياتيه _ عن قول الشيخ الرئيس أبي محمد القاسم بن علميّ الحريري في كتابه (درة الغواص) : إن لفظة حوائج مِمًّا توهِّم في استعماله الخواصّ^(۱) ، وسألت أن أميز لك الصّخيح والعليل ، من غير

(١) القصص / ٢٧.

(٢) نصّ الحريري في «درة الغوّاص»/ ٥٤: «ويقولــون في جمـع حاجـة : حواثج، فَيَنْوهمـون فيه كما وَهِم بعض المحدّثين في قوله :

إذا ما دخلت الدّار يوماً ورفّعتْ ستُتورك في فانظير بمــا أنـا خارجُ فسيّان بيت العنكبـــوت وجــوسقٌ رفيح إذا لــم تُقْضَ فيه الحــواثجُ والصواب أن يجمع في أقلّ العدد على حاجات لقول الأول.

وقد يخرجُ الحـاجات يا أم مــالك كراثم من ربٌّ بهــنّ ضنينٌ

وان يجمع في اكثر العدد على حاج مثل هامة وهام ، وعليه قول الراعي . ومُرسسل ووسسول غسير مُنَّهُم وحاجة غير مُزجاة مسن الحساج وأنشيدتُ لايمي الحسين بن فارس اللغوي:

وقال واكيف أنت فقلت خَيْرٍ تُقْضَى حاجـة وتفـوت حاج إذا ازدحمت همومُ الصـدر قلنا عسى يومـاً يكون لهـا انفراجُ نديمـي هِرتـي وسرورُ قَلَيي دفاتِـرُ لِي ومعشوقـي السراجُه إسهاب ولا تطويل ، وأنا أجبيك عن ذلك بما فيه كفاية ، مع / سلوك [4٩/٤] طريق الحقّ والهداية .

> ومن أعجب ما يُحكى ويُلدُكر ، وأغرب ما يُكتب ويسطر ، أنه ذكر أنه لم يَحُفظ لتصحيح هذه اللفظة شاهـداً ، ولا لبشَرِ فيهـا بيتاً واحداً ، بل أنشد لبديع الزمان بيتاً نسبه إلى الغَلَط فيه ، والعجز عن إصلاحه وتلافيه ، وهو قوله :

٧١٧=فسيّان بيتُ العنكبــوت وجـــوسَقٌ رفيعُ إذا لم تُقْض فيه الحَواثجُ^(١)

حتى كأنه لم يمرّ بسمعه الخبرُ المنقول ، عن سيد البشر أبي البَتُول ، حين قال بلسان الإعلان ، « استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان ».

وهـذا الخبـرُ ذكره القضاعـي فيي شهابه ، في الباب الرابّع من أبوابه .

وذكر أيضاً قوله: « إنَّ لِله عباداً خلقهم لحَوائِج النَّاس (١٠) » .

⁽١) انظر درة الغوّاص / ٥٤

 ⁽٢) انظر اللسان: «حوج» وتمامه: «يفزع الناس إليهم من حوائجهم،
 أولئك الأمنون يوم القيامة »

وذكر الهرويّ في كتابه الغريبين () قوله عليه السلام: «اطْلُبوا الحوائج إلى حسان الوُجوه »، وقولـه صلّى الله عليه وآلـه وسلّـم: «إياكُم والاُ تواد؟ قالوا: يـا رسول الله:ومـا الأقواد؟ فقــال هو الـرجل يكون منكم أميراً فيأتيه المسكين والأرملة، فيقول لهم: مكانّكُم حتى انظر في حوائجكم ويأتيه الغُنيّ فيقول: عَجَّلوا في قضاء حاجته».

وذكر ابن خالويه في شرحه مقصورة ابن دريد عند ذكر فَضْل الخيل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: « التمسوا الحوائج على الفرس الكُميت الأرثم(٢) المحجّل الشلاث ، المُطلق اليد البُخي، ».

فهـذا ما جاء من الشواهـد النبوية (٣)، وروته النُقات من الــرواة المرضية على صِحة هذه اللفظة .

وأما ما جاء من ذلك في أشعار العرب فكثير ، من ذلك ما أنشده

 ⁽١) كتاب الغربيين غريبي القرآن والحديث لابي عُبيد الهروي أحمد بن محمد المتوفى سنة ٤٠١هـ حققه د/ محمود محمد الطناحى طبع المجلس الاعلى للشؤون الإسلامية _ لجنة إحياء التراث ١٩٧٠م. وانظر الحديث في اللسان: وحوج،

⁽٢) الأرثم : هو الفرس الذي يكون في طرف أنفه بياض، ورثم كفرح فهــو رئيم وأرثَم، وهي رثياء . انظر القاموس ورثم؛ (٣) في ط: والبنوته؛ بالتاء، تحريف ظاهر.

[4./1]

أبو زيد، وهو قول أبي سلمة المحاربي(١):

٧١٣ = ثُمَمْتُ حوائجي وَوَدُّاتُ بِشـراً

فبئس مُعرِّسُ الـرُّكب السُّغابُ ١٦ /

وأنشد أيضاً للراجز :

٧١٤ = يا رَبُّ رَبُّ القلُص ِ النُّواعِج

مُسْتَعْجِلاتٍ بِذَوى الحوائِج^(٣)

وقال الشّماخ :

٧١٥ = تقطَّع بينا الحاجاتُ إلاَّ
 حَوَائِج َيْعُتَسِفْنَ مع الجَرى و(١)

وقال الأعشى :

(١) في ط: «المحازمي، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة واللسان

 (٣) انظر اللسان : وحوج. وفي طغريفات في هذا البيت، ففيه: ووودأت، بالدال، والصواب: وووذأت، بالذال، وهي كذلك في المخطوطات واللسان. ووذأته: عنه وزجرته.

وفيه : «فبين» مكان: «فبئس» وصوابه من المخطوطات واللسان.

وَثَمَّتُ: قال ابـن برّي: «أصلحت». وسغـاب جمـع: سغبان وهـو الجائع.

 (٣) انظر اللسان: حوج. وفي ط: «ما دب القلص» بالدال تحريف، صوابه من المخطوطات واللسان.

(١) انظر اللسان : حوج . وانظر ديوان الشماخ.

٧٠٦النّــاس حــول قيـابِــه

أهْل الحُوائج والمسائل (١٠

وقال الفرزدق :

٧١٧ = ولى ببلاد السنَّد عند أميرها

حوائجُ جمَّاتُ وعِندي ثوابُها٣

وأنشد أبو عمرو بن العلاء :

٧١٨= صَرِيعَى مُدام ما يُفَرقُ بيننا

حواثجُ من إلقاح مالٍ ولاَ نُخِل ٣

وانشد ابن الأعــرابي:

٧١٩ من عَفَّ خفَّ على الوُّجوه لِقاؤهُ

وأخـو الحوائِـج وَجْهُــهُ مَبْذُولُ ٥٠٠

وأنشد أيضاً :

٧٢٠ = فَإِنْ أُصْبِح تُحاسِبُني همـومُ

ونفسٌ في حوائِجِهـا انتشارُ٠٠

(١) انظر اللسان: حوج.

وهو من قصيدة للأعشى في ديوانه ١٥٦ ومطلعها:

قالتْ سميّة: من مَدَّحْ تَ فقلت: مسروق بن وائل.

(٢) انظر اللسان: حوج.

(٣) انظر اللسان : «حوج».

(٤) انظر اللسان : «حوج».

(٥) انظر اللسان : (حوج، وفيه: (تخالجني، مكان : (تحاسبني ،

وأنشد الفراء :

٧٢١ = نهارُ المرء أمْشَلُ حين تُقضى

حوائِجــهُ من اللَّيل الطَّويلِ (''

وانشد ابن خالویه :

٧٢٢= خَلِيليّ إن قام الهوى فاقعدا به

لعنَّا نُقَضُّي من حوائجه رَمَّا١٠)

وقال هميان بن قحافة :

٧٢٣ = حتى إذا ما قَضَتِ الحوائِجَـا

ومَـــلأَتْ حُلاَبُهـــا الخـــلا نِجَا٣

قال آخر:

٧٧٤ = بَدَأْنَ بنا لا راجياتٍ لحاجـةٍ

ولا يائسات من قَضَاء الحوائِج (١)

⁽١) انظر اللسان: «حوج». وفي ط: «مثل» تحريف وفي ط: «يقضي»بالياء

 ⁽٢) انظر اللسان: «حوج»، ولعنا: لغة في لعلّ، ورَمّ الشيء: أصلحه. وفي
 اللسان: برواية: حواثجنا

 ⁽٣) انظر اللسان : وحوج، والخَلنْج كَسَمَنْدٍ: شجرٌ (معرّب، جمعه: خلانج.
 انظر القاموس. وخلج،

⁽٤) انظر اللسان : دحوج، وروايته: «راجيات لِخُلْصة،

وقال ابن هرمز :

٧٢٥ = إنسي رأيت ذوي الحوائع إذْعَروا

فأتْــوكَ قَصْــراً أو أتـــوك طـروقـــا/

[41/8]

فقد وجب ببعض هذا سقوط قول المخالف حين وجبت الحُجُّة عليه، ولم يبق له دليل يستند إليه، وأنا أتبع ذلك بأقوال العلماء، ليزداد القولُ في ذلك إيضاحاً وتُبييناً .

قال الخليل في (كتاب العين) في فصل « راح » يقال : يوم راح وكبش صافٌ ‹› على التخفيف من رائح وصائف، فطرح الهمزة كما قال الهذلي :

٧٧٦ = ۞ وهي أدماء سارُها (١) ۞

(١) في طوالنسخ المخطوطة : وصاق، بالصاد، وفي اللسان: وضاف،
 بالضاد

(٢) قطعة من بيت هو بتمامه كما ورد في اللسان: «حوج»

وســود ماءُ المرْدِ فاهــا فلونُه كلـون النؤور وهــي أدمـاء سارُها وفي ط: «ماء » مكان: «أدماء تحريف

وفي ُشرح ديوان الهذليين 1/ ٢٤: أراد سائرها وكان ينبغي أن يقول: وهي آدم سائرها. أي سائرها ، وكما خففوا الحاجة من الحائجة ، ألا تراهم جمعوها على حوائج ، انقضى كلام الخليل .

وقد أثبت صحة الحوائج وأنها من كلام العرب وأن حاجة مجذوذة من حائجة .

وكذلك حكى عن أبي عمرو بن العلاء أنه يقال : في نفسي حاجةً وحائجةً ، وإن كان لم ينطق بها عنده.

وكذلك ذكرها عثمان بن جنىً في كتابه (اللمع) .

وحكى المهلميّ عن ابن دريد أنه قال : حاجة ، وحائجة ، وحوجاء ، والجمع : حاجات ، وحوائج ، وحـاج ، وحِـوَج وأنشــد البيت المتقدم ، *صرِيَعيْ مدام *البيت .

وذكره ابن السكيت في كتاب المعــروف (بالالفــاظ) قريبــاً من آخره : باب الحوائج ، يقال في جمع حاجة : حاجات ، وحاجٌ وحوجٌ وحوائِج .ُ

وقال سيبويه فيما جاء فيه : تَفَعَل واسْتَفْعُل بمعنى ، يقال تَنَجَّزَ فلان حوائِجةُ واسْتنجز حَوَائِجةً .

وذهب قوم من أهل اللغة : إلى أن حوائـج يجــوز أن يكون جمع: حُوجاء، وقياسها: حَواج مثل(١)صَحارِ ، ثم قدمت الياء على

⁽١) في ط: «من» مكان: «مثل»، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة واللسان

الجيم، فصارت حوائج، والمقلوب من كلام العرب كثير.

وشاهد حوجاء قول أبي قيس بن رفاعة :

٧٧٧ = مَنْ كان في نَفْسِه حَوْجَاءُ يَطْلُبُها عِنسائي فانِسي له رَهْسَ بإصْحارِ^(۱)

والعرب تقول «بدأت^(٢)حوائجك»في كثيرمن كلامهم ، وكثيراً ما

(١) في اللسان: (حرج، هذا الشعر تمثل به عبد الملك بعد قتل مصعب بن الزبير، وهو يخطب على المنبر بالكوفة ، فقال في آخر خطبته: (ووما أظنكم تزدادون بعد الموعظة إلا شرآ، ولن نزداد بعد الإعدار إليكم إلاً عقوبة وذهراً ، فعن شاء منكم أن يعود إليها فليعد، فإنما مثلي ومثلكم كما قال قيس بن رفاعة :

من كان في نفسه حوجاء يُطلَبها عندي فإني له رهْنُ بإصحار أقيمُ عُوْجَتُهُ إن كان ذا عِوج كها يقوَّمُ قَلْح النبعة الباري. وقد استدل به الزغشري في «الفائق في غريب الحديث، عند ذكره قول قتانة رحمه الله ـ «ان تسجد بالانوة منها احرى الأيكون في نفسك حوجاء، هي الربية التي يحتاج إلى إزالتها. يقال: ما في صدري حوجاء ولا لوجاء، قال قيس بن رفاعة الخ. ثم علق عل البيتين بقوله: «يريد من كان له ريبة في أمري يطلب عندي إزالتها قانا مزيلهاه. انظر الفائق ١/ ٣٣٨

أمري يطلب عندي إزالتها فأنا مزيلها». انظر الفائق 1/ ٣٣٨ (٢) في طوالنسخ المخطوطة هكذا: بدأت؛ وفي اللسان: والعرب تقول: «بدأاتُ حوائجك ؛ يقول ابن السكيت(١٠: إنهم كانوا يقضون حوائجهـم في البساتين والبراحات ٣/ وإنما غلط الأصمعي في هذه اللفظة حتى جعلها مولدة [٩٢/٤] كونها خارجة عن القياس، لأن ما كان على مثالحاجة مثل :غارة وحارة لا يجمع على غوائر وحوائر ، فقطع بذلك على أنها مولدة غير فصيحة .

على أنه حكى الرقاشي والسّجستاني ٣ عن عبد الرحمن عن الأصمعي أنه رجع عن هذا القول ، وإنما هو شيء كان عَرَض له من غير بحث ولا نظر . وهذا هو الأشبه به ، لأن مثله لا يَجْهَلُ ذلك ، إذ كان موجوداً في كلام النبي صلّى الله عليه وآله وسلم ، وكلام غيره من الفصحاء .

وذكر سيبويه في كتابه أنه يقال : تَنَجَزُ حواثجه واستنجزها ، وكأنّ القاسم بن عليّ الحريريّ لم يَمرٌ به إلاّ القول الأول المحكيّ عن الأصمعي دون القول الثاني .

ولو أنه سلك مسلك النَّظر والتسديد ، وأَضْرَب عن مذهب

 ⁽١) في ط فقط: ولأن السبب، مكان وابن السكيت، تحريف واضح، صوابه من النسخ المخطوطة واللسان: حوج

 ⁽٧) في طوالنسخ المخطوطة: «البراحات» وفي اللسان: «حرج » الراحات.
 والبراحات؛ جمع بَراح كسحاب، وهي المتسع من الأرض لا ذرع بها ولا شجر. انظر القاموس.

 ⁽٣) في ط فقط: «والسختياني» تحريف صواب من النسخ المخطوطة. واللسان.

التسليم والتقليد لكان الحقُّ أقْرَب إليه من حبل الوريد .

ا آخر المسألة ، والحمدلله على كل حال ، وصلى الله على سيدنا محمد والصّحب والآل ، وسلّم إلى يوم المآل .

[مسألة في تكرار « لا » وعدم تكرارها]

وفي فوائد الشيخ جمال الدين بن هشام ـ رحمه الله تعالى

مسألة:

سئلت عن الفرق بين قولنا : واللهِ لا كُلِّمْت زيداً ولا عمراً ولا بكُراً بتكرار (لا) ، وبـدون تكرارهـا ، حتى قيل : إنّ الـكلام مع التكرار ، أيْمـانٌ في كُلِّ منهـا كفّـارة ، وأنـه بدون التّـكرار يمينٌ في مجموعها كفّارة .

والجواب: أن بينهما فَرْقاً يَنْبني على قاعدة ، وهي أن الاسمين المُتَّقِقَىُّ الإعراب المتوسَط بينهما واو العطف تارةً يتعين كونُهما متعاطفين ، وتارةً يمتنع ذلك ، ويجب تقدير مع الباقي (١)، ويكون العطف من باب عطف الجُمل ، وتارةً يجوز الأمران .

فالأوّل : نحو اختصـم زيد وعمـروٌ ، واصطلـح زيدٌ وعمـروٌ وجلست بين زيد وعمروٍ ، وهذا زيد وعمرو ، وذلك لأن الاختصـام

 ⁽١) في ط: (الباقي، وفي بعض النسخ المخطوطة : (النـاف، وبعضهـا الاخـر:
 والثاني،

[٩٣/٤] والاصطلاح / والبّينيّة والمبتدأ الدّالّ على متعدد لا يكتفى بالاسم المفرد.

والثاني : نحو قامت هندٌ وزيدٌ ، وقوله تعالى : ﴿ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ ولا نوم 400.

وقوله تعالى : ﴿ فَاذْهَبُ أَنْتُ وَرَبُّكُ ﴾ ٣٠، ﴿ اذهب أَنْتَ وأخوك ﴾ "، ﴿ اسْكُن أنت وَزَوْجُك ﴾ ("، ﴿ لا نُخْلُفُهُ نَحْنُ ولا أَنْتَ ﴾(٥) ، فهذه ونحوها يتعيّن فيها إضمار العامل أي ، ولا يأخله نومٌ ، ولْيَذهب ربُّك ، ولْيَذْهب الحوك، ولْيَسْكُن زوجُك.

وكذلك التّقدير : و « لا نخلفه » ثم حذف الفعل وحده ، فبـرز الضّميرُ وانفصل.

ولولا ذلك لزم إعمال فعل الأمر ، والفعل المضارع ذي النّون في الاسم الظاهر ، أو الضَّمير المنفصل ، وإسناد الفعل المؤنث إلى الاسم المُذَكّر.

وكذلك قوله تعالى : ﴿ والَّذِينِ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ والإيمان ﴾ (١٠)،

- (١) البقرة / ٢٥٥
- (٢) الماثلة / ٢٤. وفي ط: «اذهب، بدون فاء
 - ٤٢ / مله (٣)
 - (٤) البقرة/ ٣٥
 - ٥٨ /مله (٥)
 - (٦) الحشر / ٩

وقول الشاعر :

٧٢٨ = * وَزجَّجْن الحَوَاجِبَ والعُيُونا * (١)

وقول الآخر:

٧٢٩ = * علفتها تبناً وماء بارداً ٣٠

وقوله :

٧٣٠ = * متقلّداً سيفاً ورمحاً ٣٠٠ *

أي وألفوا الإيمان، أو أحبوا الإيمان، وكحلن العُيُونَ ، وسفيتها ماءً ، وحاملاً رُمُّحاً .

(۱) سبق ذكره رقم ۳٤۳.

(٢) تمامه :

*حتى شتت هماًلةً عيناها *

من شواهد : أوضح المسالك رقسم ٢٥٨، وشرح شذور الذهب/ ٢٤٠، والأشموني ٢/ ١٤٠.

(٣) صدره:

* يا ليْتَ بَعْلَكِ فِي الوغَى *

نسب الي عبدالله بن الزبعري.

من شواهد: الأنصاف ٢/ ٦١٣ ، والمقتضب ٢/ ٥٠ برواية : ﴿ يَا لَيْتَ زُوجِكَ قد غدا ﴿.

والخصائص ۲/ ۳۶۱، ومعاني القرآن للفراء ۱/ ۱۲۱، ۱۶۳ والحُبَجَة لابـن خالویه:۲۷/۲، وابن الشجري ۲/ ۳۲۱، وابن یعیش ۲/۰۰، وأمالي المرتضى ۱/ ۰٫۵، ۲/ ۲۰۰، ۳۷۰ ومن ذلك قولهم : ما جاءني زيدٌ ولا عمروٌ، أي ولا جاءني عمرو ، لأن حرف النّفي لا يدخُلُ على المفردات ، لأن الذي ينفي إنّما هو النسبة . وكذلك القول في حرف الاستفهام إذا قيل : أجاءك زيد أو عمرو؟بتحريك الواو ، تقديره: أو جاءك عمرو.

فإن قلت: ما ذكرته في النّافي منتقضٌ بقولهم: جئت بلا زادٍ، وما ذكرته في الاستفهام منتقضٌ بقوله تعالى : ﴿ أَلِنَا لَمَبْعُونُونَ ﴾ (١٠.

قاله الزمخشريّ . قلت : أما هذا الإعراب فمردودٌ ، والصّواب أنّ و أو آباؤنا » مبتدأ ، وخبره محذوف مدلولٌ عليه بقولـه تعالى : ﴿ لمبعوثون ﴾ كما أنها في قراءة من سكّن الواو كذلك .

وأمًا المثال المذكور ، فأصله: ما جئت بزاد، ولكنّهم عدلوا عن ذلك لاحتماله خلاف المراد ، وهو نفي المجيء البّنّة ، فإنّ مَنْ لم يَجِيءُ يصدُق عليه أنه لم يجيء بزاد ، فلذلك أدخلوا « لا » على مصب النّفي ، ومِنْ ثَمّ سمّاها النّحويّون مُقْحمةً أي داخلةً في موضع ليس لها بالأصالة .

فإن قلت : فَلِم يقولون : ما جاءني زيد ولا عمروٌ حتّى احْتيج [٩٤/٤] إلى إضمار/ العامل؟

قلت : إنما يقولونه إذا أرادوا الدلالة على نفى الفعـل عن كُلِّ

⁽١) الصافّات/ ١٦ والآية بتمامها: «أثنا لمبعوثون أو أباؤنا الأوكون»

منهما بصفتي الاجتماع والافتراق؛ إذْ لو لم يكرِّروا النَّاني احتمل إرادة نفي اجتماعها ونفي كلّ منهما .

فإن قلت : فهـلاً أجـاز وا في الاستفهـام هل جاءك زيد وهـل عمرو ؟ إذا أرادوا التّنصيص على الاستفهام عن مجيئي كُلِّ منهمـا ، ورَفْع احتمال الاستفهام عن اجتماعهما في المجيء في وقت .

قلت : لِئلاً تقع أداة الصَدْر حَشْواً .

فإن قلت : قُدّر العاملُ ، وقد صار ذُو الصَّدْر صَدْراً .

قلت : نعم ، لكن تبقى صورة اللَّفظ حيثئر قبيحةً ؛ إذ الأداة داخلة في اللَّفظ في حَشُو الكلام ، وهم مُعْتنون بإصلاح الألفاظ كما يُعتَّنُون بإصلاح المعاني .

والثالث : نحو قام زيدٌ وعمروٌ .

فإن قلت : فهل نصّ أحد على جواز الـوجهين في ذلك علـى وجوب تقدير العامل مع تكورار النّافي ؟

قلت : أما مسألة تكرار النّافي فقد أوضحـت بالـدَليل السّابـق وجوب تقدير العامل فيها .

وأما ما أجزت فيه الوَجْهَيْن فلا سبيل إلى دفع الامِكان فيه . .

على أنني قد وقفت في كلام جماعةٍ على ذلك .

قال بعض المحققين : اعلم أن الواو ضَرَّبان : جامعة للاسمين في عامل واحد .

ونائبة مناب التَّنية حتى يكون قولك : قام زيد وعمروٌ بمنزلة : قام هذان ، ومضمر بعدها العامل .

وينبني على ذلك مسائل :

إحداها : قام زيد وهند بترك تأنيث الفعل فهذا جائزٌ على الوجه الأوّل ، لأنا نقول على الأول : عَلّبْنا الذَّكَر ، ولا يقال ذلك على النَّاني لأن الاسمين لم يجتمعا .

[٩٥/٤] الثانية : اشتراك زيد وعمرو / .

الثالثة : زيد قام عمروً أبوه ، وهاتان جائزتـان علمى التَقـدير الأول دون الثّاني .

الرابعة : النفي فتقولُ على الأول : ما قام زيد وعمرو فلا يُقيد النّفى كما تقول : ما قام هذان .

وتقول على الثّاني : ما قام زيدٌ ولا عمروُ فيفيده ، كما تقول : ما قام زيدُ ولا قام عمروٌ . انتهى .

وهو كلام حَسَنُ بديعُ ، وقد أورده أبو حيّان في (الارتشــاف) وهر كالمنكر له لِلطّفه وغرابته . وقال الزّمخشريّ في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِن وَلا مُؤْمِنَة إِذَا قَضَى انلهُ ورَسُولُه أَمْراً أَن يَكُونَ لهم الخِيرَةُ مِن أَمْرِهم ﴾ (١٠.

«فإن قلت، كان من حَقّ الضّمير أن يوحّد كما تقول : ما جاءني من رَجُل ٍ ولا امرأةٍ إلا كان من شأنه كذا وكذا .

قلت : نعم ، لَكِنَهما وقعا تحت النَّفي ، فعمًا كُلِّ مؤمن ومؤمنة فرجع الضَّمير على المعنى لا على اللفظ . يم انتهي .

وقد أشكل هذا الكلام على بعضهم فاعترضه ، وذلك ، لأن النحويين نصّوا على أن الضّمير [بعد الواو](٢) لكونها موضوعةً للجمع تكون على حسب المتعاطفين، تقول: زيد وعمر أكرمتهما، ويمتنع أكرمته.

وأجابوا عن قوله تعالى : ﴿ واللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُ أَلَ يُرْضُوهُ ﴾ (٣): أَنْ الضَّمير بعد « أو » لكونها موضوعة لأحد الشَّيْشِين أو الأشياء يكون على حسب أحد المتعاطفين ، تقول: زيداً أوعَمْراً أُكْرِمُهُ ^(٤) ولا تقول أكْرِمهُما .

⁽١) الأحزاب/ ٣٦. وفي ط: «تكون، بالتاء.

⁽٢) ما بين معقوفين سقط من ط، صوابه من المخطوطات

⁽٣) التوبة / ٦٢

⁽٤) في ط والنسخ المخطوطة : زيدا وعمراً بالواو .

^(°) النساء / 1**٣٥**

الزمخشري : كان من حَقَّ الضَّمير أن يُوحَّد، لأن العطف فيهما بالواو.

وسؤال الزمخشري على ما قدمت تقريره أن الكلام مع النافي جملتان لا جملة ، والواو إنما تكون للجمع إذا عَطَفَتْ مفرداً على مفرد لا إذا عَطَفَتْ جُملةً على جملة ، ومِنْ ثَمَّ منعوا أن يقال : هذان يقوم ويقعد ، وأجازوا هذان قائم وقاعد ، لأن الواو جَمَعت بينهما وصيرتَّهُما كالكلمة الواحدة المئتلة التي يصح الاخبار بها عن

وقال سيبويه رحمه الله : إذا قيل : رأيت زيداً وعَمْراً ، ثم أدخل حرف النّغي ، فإن كانت الرّؤية واحدةً قلت : ما رأيت زيداً وعمراً .

وإنْ كنت قَدْ مَرَرْتَ بكل منهما على حِدَة ، قلت : ما مررت بزید ، ولا مررت بعمرو

وهذا معنى ما نقل عنه ابـن عصفــور في (شــرح الجُمـَـل) ، فأوجـب تكرار النافّـي عنــد تكرار الفعــل ، ولكنـه صَرَّح بالفعــل مع النّافي .

وقد بيَّنا أن تكْرارَ النَّافي كاف، ، لأنَّه مستلزم تكرير الفعل .

إذا تقرَّر هذا فنقول : إذا كَرَّر الحالف الثّافي فهي أيْمالُنَ ، لِمَا بَيّنا من أن نَكْرار ﴿لاَ} يؤذن بِتَكْدارِ العامـل ، وصــار قولــه : والله لا كَلَمْتُ زيداً ، ولا ماشيْتُ عمراً ، ولا رأيت بكراً . وهذه أيمانُ قَطْعاً يجب في كُلِّ منها كَفَّارةٌ ، فكذلك في المثال المذكور لا يفترقان إلاّ فيما يرجع إلى التّصريح ، والتقدير ، وكون الأفعال متّحدة المعنى أو متعدّة ، وكلا الأمرين لا أثر له .

وإذا لَم يُكَرِّرُ النَّافِي فالكلام محتملٌ لليمين، والأيمان بناءً على يَهُ الفعل وعدمها ، وإنّما حكموا بأنها يمين واحدة بناءً على الظاهر ، كما أنهم لم يَحكموا باتّحاد اليمين مع تكرار و لا » مع احتمالها للزّيادة كما في قوله تعالى : ﴿ ولا التّور ﴾ ١١ بعد قوله سبحانه وتعالى ﴿ وما يَسْتُوي الأعمى والبّصيرُ ولا الظُّلُماتُ ولا النُّور ﴾ لأنه خلاف الظّاهر نعم : إنْ قصد المتكلم بقوله : والله لا كلَّمْتُ زيداً وعمراً مَعْنى : ولا كُمَّتُ عُمراً فهو يمينان ، لأن ذلك أحد محتملي الكلام ، وقد نواه .

وقد يقال بامتناع هذا الوجه بناءً على أن « لا » إنما نزاد إذا كان في اللّفظ ما يُشْعر بذلك كقرينة قوله تعالى : ﴿ وما يستوي ﴾ ، فإن الاستواء لا يُدْقل منسوباً إلى واحد .

⁽١) فاطر/ ١٩

⁽٢) من ط: «فيهن» تحريف تصويب من المخطوطات

وكذا قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدُ ﴾ (" ، فإنَّ من المعلوم

ر أنَّ التَّوْمِيثُ على امتناعه من السَّجود لا على امتناعه من نَفْي السَّجود ، (٢) لأنَّ التَّوْمِيثُ على امتناعه من نَفْي السَّجود ، [٩٧/٤] لإنه إذا امتنم / من نفيه كان مُتبنًا له .

 فأما المثال المذكور فلا دليل فيه على ذلك فلا تكون « لا » فيه إلا نافية . والله أعلكم .

⁽١) الأعراف / ١٢

⁽٢) في ط رقمت خطأ ٩٨ ، والتسلسل يوجب أن تكون ٩٧ .

[فائدة في « إنما » لابن هشام]

ومن فوائده أيضاً تغمَّده اللهُ تعالى برحمته :

اعلم أن الكلام في « إنّما » في موطنين : أحدهما : لفظيّ ، والآخر : معنوي ، أمّا اللفظيّ فمن جهة بّساطتهـا أو تَرُكِيبهـا ، وأمّـا المعنويّ فمن جهة إفادتها الحصر ، أو عدم إفادتها له .

والمدَّعى في الوجه الثاني : أنهـا مفيدة لِلحَصْر استــدل لهـا بأمور :

أحدها : فهُم أهل اللّسان لذلك كما تقرّر من فهُم الصّحابة رضي الله عنهم من : (إنّما الماءُ من الماء ه٬٬٬، ومن فهم ابن عبـاس رضي الله عنهما من : ﴿ إِنّما الرّبا في النّسيشة ﴾ مع عدم المخالفة منهم ، فكان ذلك ، إجْماعاً على أنها مفيدة للحصر .

على أن الاحتجاج بقضيّة ابن عبـاس مع الصّحابـة رضـي الله

 ⁽١) حديث: «إنما الماءُ من الماء، حديث متفق عليه انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ٦/ ٣٢٤.

عنهم قد يحتمل الاعتراض بأن المُعْتَرِضَ قد يقتصر على ذكر أحد أوجه المنع لأمرِما ، لكون ذلك الوجه أجّلي ، وأبعد عن الاعتراض .

وَرُبُما فعل ذلك على سبيل التّنزّل لِلْخَصْم فيما ادّعاه وفهمه ، فلا يَلْزَمُ من اقتصارهم على الاعتراض بما فيه معارضة ، وهو إيرادهم الدّليل المقتضى ، فتحريم رِبًا التّفاضل أن يكونوا مُسَلَّمين له في دعواه للحصر .

وقد يقال أيضاً: إن ابن أن عبّاس رضي الله تعالى عنهما فَهِم الْحَصْر وادّعاه، وهم لم ينفّوه ولم يُثْبِتوه، فتجيء مسألة «ما» إذا قال البعض وسكت الباقون، وهل ذلك حجة أو ليس بحجة ؟ فيه كلامً مشهورٌ في أصول الفقه.

الدليل الثاني : معاملة العرب للاسم بعدها معاملة ما بعـــد إلاً المسبوقة بالنفي . وقولهم : «معاملة ما وإلاً» تمثيل، لا أن ذلك خاصٌّ بـــ« ما » وذلك في قوله :

٧٣١ = * . . . وإنّما للله يدافع عن أحسابهم أنا أو مِثْلي *(")

أنا الضامن الراعي عليهم وإتما

يدافع عن أحسابهم أنا أو متلي

سبق ذكره رقم ١٥٨، ١٥٨

⁽١) سقطت من طكلمة: «ابن»

⁽٢) البيت بتمامه:

[3/10]

فهذا كقوله:

٧٣٧ = قد عَلِمَتْ سَلْمَى وجَاراتُها ما قطّر الفارسَ إلاّ أنا (١)

فاما قول بعض المتأخرين في : ﴿ إِنَّمَا أَمِرْتُ أَنْ أَعَيْدَ ﴾ ﴿ وَ ﴿ إِنَّمَا أَمِرْتُ أَنْ أَعَيْدَ ﴾ ﴿ و ﴿ إِنَّمَا أَشِكُو ﴾ ﴿ وَضَوِ ذَلك مِن الآيات : إِنَّ الضَّمير محصورٌ ، ولم يفصل ، فلا يتشاغل به ، ولوصَحّ خرج / نحو:

*... وإنما يُدافعُ عن أحْسابهم أنا *

عن الاستشهاد به وكان ضرورة لمخالفته الاستعمال .

الدليل الثالث: أنَّ (إنَّ) للإثبات و(ما) للنفي ، والنفي والإثبات ضِدَان، فلا يجتمعان على محل واحد، فوجب أن يصرف أحدهما للمذكور ، والآخر إلى غيره؛ لِيُصِحُّ اجتماعُهما.

لا جائز أن يكون المنفي هو الصذكور والمنتَّب هو ما عداه للاتفاق على أن قولك : إنما زيد قائم يفيد إثبات القيام لزيد ، فإذا بطل ذلك تعيّن العكس وهو نفي القيام عن غير زيد ، وإثباته لزيد ، ولا معنى لِلْحَصْرُ إلاَّ هذا .

⁽١) في اللسان وقطر، عن الليث: إذا صرعت الرجل صرَّعةُ شديدة قلت: قطُّ ته، وأنشد الشاهد.

⁽٢) النّمل/ ٩١

⁽۳) يوسف / ۸٦

هذا حاصل كلام الإمام فخر الدين ومَنْ تبعه .

وهو فاسد المقدمتين ، لأن إنّ للتأكيد، لا للإثبات بدليل أنك تقول: إن زيداً قــائم، وإنّ زيداً ليس بقــائم، فتجــدهــا إنمــا دخلت لتأكيد الكلام نفياً كان أو إثباتاً ووما، زيدَ مِثْلُها في قــولك: ليتمــا زيداً قائم لا نافية.

الدليل الرابع : أن إنّ للتأكيد وما حرف زائدٌ للتأكيد، فلماأخذوا الحكّم من بين مؤكدين ، ناسب أن يكون مختصّاً بالمُسْتَدِ إليه .

قال السكككيّ : وليس بشيء لأنه « لازم » له في قولك : إنّ زيداً لقائِمٌ ، لأن إنّ واللاّم معاً للتأكيد ، ثم إنك تقول : أُحْلِفُ بالله إنّ زيداً لقائمٌ ، فتجمع بين ثلاث مؤكّدات : القَسَم ، وإنّ ، واللاّم ، ولا يفيد هذا الحَصْر باتفاق .

واستَدَلَ مَنْ قال : إنها ليست للحصر بقولـه تعالـى : ﴿ إِنَّمَا المُؤْمِنُونَ اللَّهِ وَإِلَمَا الْمُؤْمِنُونَ اللَّهُ وَجِلَتْ قَلُوبُهُمْ ﴾ ‹‹› . فلو كان معناه : ﴿ ما المؤمنون إلاّ الذّين إذا ذُكِرَ الله وَجَلَتْ قُلُوبِهم ﴾ لزم سَلْبُ الإيمان عَمَّن لا يَجِلُ قَلْبُه عند ذكر الله تعالى ، والإجماع منعقدٌ على خلافه .

والجواب : أن المراد بالمؤمنين|الكاملون|الإيمان . ولا شكَّ أنَّ

⁽١) الأنفال / ٢

⁽٢) في طفقط: الكاملون الايمان

[44/2]

مَنْ لا يَجِلُّ قَلْبُه عند ذكر الله فليس بكامل الإيمان .

ورد بأن هذا مجاز .

وأجيب : بأنه يجب المصير إليه جمعاً بين الأدِلَّة ، فإنه قد قام الدَّلِيلِ الذي قَدَّمناه على إفادتها الحَصْرَ، وهو معاملة الضمير بعدها معاملته بعد إلاّ المسبوقة بالنَّفي ، ولهذا قال المحقَّقون : والأكثر أنها لِلْحَصْر حتى لقد نقل النَّوويّ إجماع النحويين على إفادتها الحصر. ذكره في شرح مسلم ، وهو / غريب .

فهذا ما يتعلَّق بإثبات الأمر الثاني المعنويِّ .

وأمَّا ما يتعلَّق بالأوَّل ، فنقول : إن أصل إنما «إنَّ» ما و«ما»،وأنَّ «إنَّ» من (إنما» هي التي كانت الرافعة (١) النَّاصية قبل وجود « ما » وإنَّما هي الحرفُ التالي لنحو ليت(٢) في قولهم: ليتما أخوك منطلقٌ ، فهذه ثلاثة أمور يدلّ عليها عندي أمران :

أحدهما : أنَّهم لم يختلفوا في ليتما ، ولعلَّما ولكَّنما ، وكأنَّما في ذلك ، يعنى في تَرْكِيبها ، وأنَّ ﴿ ما ﴾ غير نافية ، فَلْتَكُنُّ إنَّما كذلك .

⁽١) من ط: «الواقعة» مكان : «الرافعة، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة

⁽٢) في بعض النسخ المخطوطة : «التالي للجواب في قولهم»:

فإن قيل : هذه غير تلك التي تدخل عليها (ما) الكافّة ، وإنّ إنّما على قسمين .

فهذه ، دَعْوى ما لا يَثْبُت ولا يقومُ عليه دليلٌ .

وأيضاً فبأيِّ شيء تفرق أيها العاقل بين إنّما هذه وإنما تلك ؟ وأيضاً فلم يقل أحد : إنّ إنّما على قسمين مفيدة للحصر وغير مفيلة له .

فهذا الحقّ الذي لا يُحِيد عنه مَن فيه أدنى إنصاف.

فإن قبل : معاملة « ما » بعد إنما معاملة ما بعد إلا المسبوقة بالنّقي يدلُّ على أن « ما » نافية ، فذلك غير لازم، إذْ لا يمتنع أن يكون الشّيءُ حُكْمهُ حُكْم شيء آخر ، وإن لم يكن مركّباً منه ، ولا مِنْ شيء يُشْبِهُ ، وإنَّما الأمرُّ في ذلك أنَّ العرب استعملوا « إنما » بعد تركيبها من الحرّفين في موطن الْحَصر ، وخصُّوها بذلك لمشاركتها لـ « ما » وإلاَّ في الحكم لانهم استعملوها استعمالها ، والزموها مُوضِعها ، لا لأنَّ « ما » من « إنّما » نافية ، كما أنه ليس ذلك لأجل أن إنما ماخوفة من « الله) « نا

ثُمّ هذه المقالة بعد فسادها من جهة النظر مخالفة لأقوال النّحاة ،

 ⁽١) في ط: « الايم » ولا معنى لها ، وعلق المصحح في الهامش بقوله : في
 الأصل : « الاثم » وكأن المصحح نظر إليها في صورة كلمة واحدة والتصويب
 من المخطوطات والأسلوب .

فإنهم إنما ينصّون على أن « ما » كافة ، ولا يعرف القول بأنها نافية إلاّ لبعض المتأخّرين . واللهُ سبحانه وتعالى أعلم .

[المبدوء به متحرّك ، والموقوف عليه ساكن] [من فوائد ابن هشام]

مسألة : لما كان الابتداء آخِذاً في التّحريك لم يكن العبدوء به إلاّ متحرًكاً . ولما كان الانتهاء آخِذاً في السكون لم يكن الموقوف عليه إلاّ ساكناً . كُلّ ذلك للمناسبة . وهذا تعليلٌ حسنٌ . واللهُ أعلم . / [١٠٠/٤]

[تعليق على أبيات] من أبيات الحماسة

٧٣٣ = أقـول حين أرى كَعْبًا ولحيته لا بارك اللهُ في بِضْع وسِتين(١)

من السُّنين تملَّاها(٢) بلا حَسَب ولا حياءِ ولا عَقْـل ولا دين

⁽١) انظر اللسان : وبضع، فقد ذكر أن أبا تمام أنشد في باب الهجاء من الحياسة لبعض العرب هذين البيتين وروايته في البيت الثاني : وولا قدر، مكان : دولا عقل، وفي ط: وتملؤها، مكان : وتملأها، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة واللسان .

قوله : « وستين » يحتمل وجهين :

أحدهما : أن تكون الكسرة كَسْرة إعراب ، والنّون مجعولة كأنّها لام الكلمة ، على حدّ قوله صلّى اللهُ عليه وآله وسلم . « اللهم اجْعَلُها عليهم سنيناً كسيني يوسف » .

والثاني : أن يكون معربـاً بالياء ، وتكون النــون زائــدة لفظـاً وحكمًا عن مقدّر بها الئبوت ، وتكون الضّـرورةُ قادتْـهُ إلــى أن أتــى بالحركة على ما يقتضيه أصل الثقاء السّاكنين . وهذا كثيرُ كقوله : ٧٣٤ = * وقد جاوزت حد الأرْبعين(١٠)*

٧٣٥ = * وأنكرنا زعانِفَ آخرين (٢) *

(١) لسحيم بن وثيل من قصيلة يمدح بها نفسه، ويعرّض بالأبيرد وابن عمه.
 وصدره :

* وماذا يبتغي الشَّعراءُ مني *

(۲) لجرير من أبيات خاطب بها فضالة . وصدره . : عرفنا جعفراً و بنى أخيه .

انظر ديوانه جرير ٧/ ٧٧٥ ، وروايته: «وبني عبيد، مكان: «وبني أبيه» والزعفنة بالكسر والفتح : القصير والقصيرة، وجمعة: زعانف، وهي أجنحة السمك، وكل جماعة ليس أصلهم واحداً.

من شواهد: العيني ١٨٧/١، والحزانة ٣٩٠/٣ والتصريح ٧٩/١، والهمع والدرر رقم ٨٣، والأشموني ٨٩/١.

[1.1/1]

ورجّع أبو الفتح ابن جنّى هذا الوجه الأوّل بقوله : « مِنَ السُّين » . وبيان ذلك أنه في الأصل تمييزُ منصوب فحقّهُ : لا بَارك اللهُ في إلاَّصل تمييزُ منصوب فحقّهُ : لا بَارك اللهُ في بضّع وستين سنةً ، فلما أنى به على مقتضى القياس الاَصلي وهو ذكر لفظة « مِنْ » وجمع « سنة » وتعريفها ، فلذا حكم على قوله : « وستين » أنه جاء به على مقتضى القياس في حركته وهي الكسرة .

قلت : ويرجّحه أمر آخر وهو أن الإعراب بالحركات مع التزام الياء إنما هو معروف في باب سنة وعضة وقلة ، أعني ما حذفت لامه ، وأما غير ذلك فلعله لا يثبت فيه . والله أعلم .

[الفرق بين العرْض والتحضيض] [لابن هشام]

الفرقُ بين العَرْض والتحضيص : أنَّ العَرْض : طلبُ بلين ورفق والتّحضيص : طلبُ بإزعاج وعنف .

[الفرق بين علم وعرف] ومن فوائد ابن هشام

مسألة : قال أبو الفتح : قلت لأبي علي : إذا كانت عَلِمْتُ بمعنى : عَرَفتَعُدِّيْتَ إلى مفعول واحد ، وإذا كانت بمعنى العِلْـم عُدِّيت إلى مفعولين فما الفرق بين«علمت»«وعرفت»من جهة المعنى؟ .

فقال : لا أعلم لأصحابنا في ذلك فَرْقاً محصَّلاً ، والذي عندي في ذلك أن عَرفْتُ معناها : العِلْم من جهة المشاعر والحواس بمنزلة! الْدُكْت .

وعلمت معناها : العِلْم من غير جهة المشاعر والحواس ، يدل ، على ما ذكرنا في عرفت قوله تعالى : ﴿ يُعْرَفُ المُجْرِمُون بسيماهُم(١) ﴾ ، والسِّما تدرك بالحواس وبالمشاعر . وكذلك في ذكر الجُنة : ﴿ عَرِفْها لهم(١) ﴾ ، أي طيب رائحتها لهم من العَرْف وهـو الرائحة ، والرائحة إنما تُعلم من جهة الحاسة . وقوله :

٧٣٦ = أوَ كُلِّما وَردتْ عكاظَ قبيلـةً يعَشُوا إلى عريفَهُمْ يتوسَّمُ'''

قلت له : أفيجوز أن يقول : عَرَفت ما كان ضده في اللفظ : إنكرت ، وعلمت ما كان ضده في اللفظ :جهلت؟. فإذا أريد بعلمت

⁽١) الرحمن / ٤١

⁽٢) محمد / ٦

⁽٣) لطريف بن تميم العنبريّ.

من شواهد: سيبويه ٢/ ٢١٥، والمنصف ٣/ ٦٦

و بعده:

فتعرَّفونـــي أنَّـــي أنـــا ذاكُمُ شال ِءسلاحي في الحوادث مُعَلَّمُ

العلم المُعاقبة عبارتُه الإنكار تعدّى إلى مفعول واحد، وإذا أربد بالعلم المعاقبة عبارته الجَهْل تعدّى إلى مفعولين، ويكون هذا فَرقاً بينهما صحيحاً؛ لأن أنكرّت ليس بمعنى جَهِلْت، لأن الإنكار قد يصاحبه الجلم، ولأنه إنما ينكر الإنسان ما يعملهُ ولا يَصِحُ أن يُنكر ما قد يجهله، ولأن الجهل يكون في القلب فقط، والإنكار يكون باللسان، وإن وُصِف القُلبُ به كقولك: أنكره قلبي كان مجازاً، وكونُ الإنكار باللسان دلالة على أن المعرفة متعلقة بالمشاعر، فقال: هذا صحيح، والله أعلم.

شروط التنازع

ووجدت بخط الشيخ ركن الدين بن قديد ما نصه : وجدت بخط ٢٠٢/٤] الشبيخ جمال الدين بن هشام رحمه الله تعالى : /

بُسم الله الرّحمن الرحيم

الحمدُ لله وصلاتهُ على سيَّدنا محمد خير خلقه وآله .

قال الفقير إلى ربّه عبدُ اللهّ بنُ هشام ، غفر الله له ، ولوالِـدَيْه ولاحبابه ، ولجميع المسلمين .

فأما الشرطان اللذَّان في العامل:

فأحدهما : أن لا يكون من نوع الحروف فلا تنازع في نحو :

إِنْ لَمْ تَفْعل ، ولا في نحو قول الشاعر :

٧٣٧ = حتَّــى تَرَاهـــا وكأنَّ وكأنْ

أعناقها مُشــدداتٌ في قَرنْ(١)

الثاني أن يكون كُلُّ منهما طالِباً من حيث المعنى لِما فُرِضَ التنازع فيه ، فلا تَنَازُعَ في : ﴿ وَجَحَـٰدُوابِها واسْتَيَّقَتُها أَنْفسهُم ظُلْماً وعُلوًا ٣٠ ﴾ لأن طالب الظلم والعُلوَّ الجَحْد لا الاستيقان .

ولا في : ﴿ وَذَكَّرَ فَإِنَّ السُّنَكُرَى تَثْفَعُ الصُّوْمِينَ ٣ ﴾ لأن طالب المؤمنين هو فِعْل النفع ، لا الأمر بالتذكير لعموم البعثة . كذا قالوا .

ولك أن تقول : لا يمتنع الشَّازُعُ فيهما ، أمّا في الأولى فعلى جَعْل ظُلْماً وعُلُواً مصدرين في موضع الحال كجاء زيد رُكْضاً،التقدير; وجحدوا بها ظَالِمين مستعلين، واستيقنوها وحالتهم هذه.

وأما في الثانية فلان عموم البعثة لا ينفي تخصيص ﴿ وَعَشِيرَتُكَ الأَفْربينِ﴾.

⁽١) قيل: إنه لخطام المجاشعيّ، وقيل: للأغلب العِجلّ.

من شواهد: العيني ٤/ ١٠٠، والتصريح ٣١٧/١، ٢/ ١٣٠، والأشموني ٨/ ٣١٧، والهمع والدرر رقم ١٥٧٢

⁽٢) النحل / ١٤

⁽٣) الذّرايات/ ٥٥

وقد قال كثير من المفسرين في : ﴿ قُلُ لِحِيادِي ، ﴿ ثُلُ الحِيادِي ، ﴿ اللهُ المُوادِ المخلصين ، وإنَّ الإضافة إضافة تشريف . وبنوا على هذا صحت الجَرْمُ في قوله سبحانه : ﴿ ويقموا ﴿) ﴿ وويقولوا ﴾ ﴿ . ونحو ذلك مِمَا جزم في جواب الشَّرط المقدَّر بعد الأمر فلو لا أن المُراد :المخلصون / ١٠٣/٤] لم يُصِح أن يكون التقدير : إنْ تَقُلُ لهم يُعْيموا، ويقولوا لِما يلزم عليه / من الخُلف في خَبر الصَّادِق، إذْ قد تَخَلَفَ من القول لهم على هذا من الخُلف في خَبر الصَّادِق، إذْ قد تَخَلَفَ من القول لهم على هذا

والمثال الجيد فيما نحن فيه قول الشاعر ، أنشد الفارسي :

٧٣٨ = عِدينا في غَدر ما شئت إنّا

التقدير جَمُّ غفير لا يُحْصى .

نُحِبّ ولــو مَطَلّــت الوَاعدينا

فلا تَنازَعُ بين: نُجِبٌ، ومَطَلْت في «الواعدين»، لأن الممطول موعودٌ لا واعدٌ، فـ «الواعدين» مفعول لـ «نُحبٌ» لا غير.

وأما الشرطان اللّذان في المعمول:

فاحدهما : أن لا يكون سببياً ، فلا تنــازع بين (ممطـــولُ » (ومُعَنيً » في قوله :

⁽۱) إبراهيم / ۳۱

 ⁽٢) من الآية السابقة: وهي: قل لعبادي الذين أمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا^(١)
 (٣) من الآية: «وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن». سورة الإسراء/ ٥٣

٧٣٩ = * وعزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنىٌّ غَريمُها(١) *

لأنهما حينئذ خبران لعزَّة .

وإذا أعمل أحدهما في « الغريم » أعطى الآخرة ضميرهُ كما هو قاعدة التنازع ، ويلزم من ذلك عدم ارتباط أحد الخَبريْن بالمخبر عنه، ألاّ ترى أنه يؤول به التَّقدير على إعمال الأول إلى قولك : وعَزة ممطولٌ غريمُ، وعلى الثاني إلى قولك : وعَزة ممطولٌ غريمُها معنىُ غريم.

فإذا ثبت أن التنازع في هذا النحو متعذّرٌ وجب أن يُحْمَل على أن هـذا السّبيي مبتدأ مؤخّر، وما قبله خبران له يتحملان ضميره، والجملة خبرُ الأول.

هذا تقرير قول جماعة منهم أبو عبـدالله بن مالك رحمهــم الله أجمعين .

وأقول:جوز التنازع في هذا النحو جماعة منهم أبو بكر ابن طاهر في (طرز الإيضاح)، وأبو الحسن ابن البادش في حواشيه . ونقله بعضهم عن الفارسي، وهو لازمُ لجماعة منهم الأستاذ أبو على الشّلوبين -رحمهم الله تعالى ـ لأنهم أجازوا في قول الله سبحانه : ﴿ ولَمَن صَبر

⁽١) لكثيرً ، وصدره:

^{*} قضى كل ذي دَيْنِ فَوْقَى َعْرِيمَه * من شواهد: ابن يعيش/٨، وشرح شذور الذهب ٣٠/٠، والعيني ٣/٣، والتصريح ٣١٨/١، والهمع والدر رقم ١٥٣٠، والاشموني ١٠١/٠

وغَفْر إِنْ ذلك كِنْ عَزْم الأمور(١) كون قمن عموصولة غيراً عنه بأن ذلك من عَزْم الأمور ، والرّابط بينهما الإشارة إلى المصدر المفهموم من فعل الصلة المقدر إضافته إلى ضمير مَنْ ،أي أن صَبْرهُ وغُثْر انه ، فقد جعلوا الارتباط حاصلاً بالإشارة إلى المصدر المعقد راتباطه بالمبتدأ بمنزلة الإشارة إلى نفس المبتدأ في نحو : « ولياسُ التَّقْرى ذَلِك خَبْرٌ ١٠٠٠ فيلزُمُهم في مسألتنا الارتباط بالضمير العائد على الغريم ، لأنه مرتبط فيلزمُهم من تجويزه في الآية الكريمة لوجهين :

أحدهما : أن الضَّمير هو الأصل في باب الربط فلا بُعد في أن يكون التّوسع فيه أكثر .

والثاني ؛ أن باب التنازع تجوّزوا فيه في الإضمار فأعادوا الضّمير على ما تأخّر لفظاً ورثبةً نحو : ضربوني وضربت قومك ، وأعادوا فيه الضمير مفرداً على المثنى والمجموع ، فقالوا : ضربني وضربت قومك على معنى : ضرّبني مَنْ ثمّ .

كذا قدره سييبويه ، ولم يُجَوّزوا ذلك في باب المبتدأ ، ألا ترى أنه لا يجوز : صاحيُها في الدار ، ولا الزيدان قام بمعنى : قام مَنْ ثُمّ.

⁽۱) الشوری / ۴۳

⁽٢) الأعراف / ٢٦

وإذا انتفى ذلك ظهر أن مسألتنا أولى بالإجازة ثم إنا إذا سلمنا امتناع التنازع لِما ذكروا يمنع تعميم المنع، فنقول: تعليق المنع بكون المعمول سببياً تعميم فاسلد، النهم أسندوا المنع لعدم الارتباط، وذلك ليس موجوداً في كل سببيً على تقدير التنازع فيه، لأنه إذا كان العاملان متعاطفين بفاء السببية أو بواو العطف وهما مفردان، فإن الارتباط حاصل من جهة العاطف، وأنْ فُقِد من جهة الضمير، لأن فاء السببية تنزل الجملتين كالجملة الواحدة، لأنهما سبب، وسبب، والواو في المفردات للجمع، ولهذا أجازوا الاكتفاء بضمير واحدٍ في نحو: «الذي يَطِيرٌ فَيغضَبُ زيدُ الذّبابُ». وقال الله جنت كلمته: ﴿ وَالَمْ تُرَانُ اللهُ أَنزلُ من السَّماءِ ماءٌ فَتُصْبِحُ الأرضُ جَمُخْشَرةً ﴾ (()، وقال الشاعر:

. ٧٤ = وإنسان عَيني يَحْسُر الماء تارةً فَيَبدُو ُ وتارات ِيجم فَيَغْرَقُ^(١)

وأجازوا : مررت برجل كريم بنوك وابنهُ .

فعلى هذا الذي شرحناه لا يلزُم من امتناع التنازع في نحو :

* وعزَّة ممطولٌ مُعَنَّى غريمُها *

⁽١) الحج /٦٣

⁽۲) سبق ذکر رقم / ۳۱۱

حيث لا فاء سببية ولا واوا بين المفردين أن يمتنع في : عزة ممطول ومعنى عرفي : عرف ممطول ومعنى عرب عرف الممطول ومعنى عرفي . ثم إذا الم يكن وممنى مبتال البتة فلا منع . وأن وجد السببي مثاله إذا " قبل لك : ما معك من خبر زيد ؟ فتقول : قام وقعد أبوه ، لا يمنع التنازع فيه أحد " ، وإذا ") ثبت جوازه في ذلك ونحوه ، فالصواب أن يقال:

. ١٠٥/٤] إن/ الشرط أن لا يكون الحمل على التنازع مؤديًّا إلى عدم الرابط.

الثاني : أن لا يكون محصوراً فلا تنازع في : ما قام وقعد إلاّ زيد لأمرين:

أحدهما ، أن الواقع بعد إلاّ إما أن يكون ظاهراً أو مضمراً ، وأيًّا ماكان فهوغير مُتَأَتًّ ، فإن كان ظاهراً ، فإنه يتتضي أن يقول في نحو : ما قام وقعد إلاّ الزيدان ، وإلاّ الزّيدون : ما قاما أو قاموا أو قعدا ، أو قعدوا . ولم يتكلّم بمثل هذا .

وإن كان مضمراً ،فإنه إن كان حاضراً نحو: ما قام وقعد إلا أنا أو إلا أنت لم يتأت الإضمار في أحدهما إذا أعملت الآخر ، لانك إمّا أن تُضمير ضميراً غائباً ، فيلزم إعادة ضمير غائب على حاضر .

 ⁽١) في ط: (مثله قبل لك) بسقوط: (إذا، ووضع (مثله، مكان: (مثاله، صوابه من المخطوطات

⁽٢) في ط: «واحد،

⁽٣) في ط: وإذا، بدون واو.

أو ضميراً حاضراً فنقول: ما قام وقعدتُ إلاّ أنا، أو وَقَعْدت إلاّ أنت، أو تقيس ذلك على إعمال الثّاني، فيلزم مخالفة قاعدة التّنازع، لانك تعيد الضّمير على غير المتنازع فيه، لأن ضَميري المتكلّم والمخاطب إنما يفسّرهما حضور من هُما له، لا لفظه.

والضَّمير في باب التَّنازع إنما يعود على لفظ المتنازع فيه .

وإن كان غائباً لزم إبرازه في التّثنية والجمع وقد ذُكَرْنا أنّه لم يتكلّم

الوجه الثاني : أن الإضمار في أحدهما يُؤَدِّي إلى إخلاء عامله في الايجاب، لأن الفعل إنما يصير مُوجباً بمقارنة|«إلاّ» لمعموله لفظاً أو معنى ، فإذا لم يقترن بها لفظاً ولا معنى فهـو باق على النّفي ، والمقصود بخلاف ذلك .

وإذا امتنع التنازع فيما ذكرنا فاعلم أنه محمولٌ على الحَذْف ،
ومِمَّن نصَّ على ذلك ابن الحاجب وابن مالك ، فأصله : ما قام أحد
ولا قعد إلا زيدٌ، فحذف « أحد »من الأول لَفْظاً ، واكتفى بقصده ودلالة
النّفي والاستثناء عليه كما جاء : ﴿ وإنّ مِنْ أهل الكتاب إلا لَيُؤْمِنَنَ
به ﴾ (١٠) ﴿ وما مِنّا إلاّ له مقامُ معلومٌ ﴾ (١٠) ، أي : ما مِنْ أهل الكتاب
أحدُ إلاّ لِيؤمِنَنَ به ، وما مِنَا أحدُ إلاً له مقامُ معلومٌ .

⁽١) النساء/ ١٥٩.

⁽٢) الصّافّات / ١٦٤

وذهب بعضهم : إلى أن نحو ذلك من باب التنازع وليس بشيء لِمَا شَرَحناه

ولم يذكر ابن مالك هذا الشّرط في صَدْر باب التّنازع فاقتضى [١٠٦] ظاهرٌ/ كلامه أنه منه ، ثم قال في أثناء الباب ، ونحو : ما قام وقعد إلاَّ زيد محمول على الحَدْف لا على التنازع خلافاً لبعضهم ، وكان حقَّه أن يَذْكُرهَ حيث تعرِّض لِذَكْر شرُوط التّنازع .

وذكر ابن الحاجب شرَّطاً في المعمول غَيْرُ ما ذكرنَاهُ ، وهو أنْ لا يكونَ ضميراً ، وقال في توجيه ذلك : لأن العاملين إذا وجَها إلى مضمر استويا في صبحة الإضمار فيه ، فلا تنازع في نحو : ضرَّبْتُ وأُكْرَمْتُ ، وَرَدَّ عليه ابن مالك بأن هذا منه تقريرٌ بأنه لا يتأتّى في المضر صورةً تنازع ، فلا وجه لهذا الاحتراز ، لأن قولنا : إذا تنازع العاملان ، لا يمكن تناوله لذلك .

وقد يقال: إن هـذا إنما ذُكِرَ لـلإعـلام من أوَل الأمـر بصـورة التُنازع لا للاحتراز عن صورة يتأتّى فيها صـورة التّنازع في الضّميـر، ولا يَحْكُم النّحويون بأنه من التنازع. ثم إن هذا المعتـرض قد ذُكَرَ من شُروط التّنازع تأخير المعمول، وأقام الدّليل على أنـه لا يتأتّى ولا يتصوّر في غيره، وهو نظيرُ ما اعترضَ به على أبي عمرو.

فإن قلت : إن الحُجّة التي احتجّ بها أبو عمرو على أن التنازع لا يتأتّى في المُصْمر إنما يستمرّ في المضمر المتّصل ، فأمًا المنفصل فيمكن التّجاذب بين العاملين فيه نحو : ما قام وقعد إلاّ أنا . قلت : قد مضى أن ذلك إنّما يتّجه على الحذف كما شرحناه . وأمّا الشّرط الذي بينهما فتقدّمُ العاملين وتأخُرُ المعمول .

قال ابن مالك: وإنما لم يتأتّ التّنازع بين عاملين متأخّرين نحو: زيد قام وقعد ، لأنَّ كُلاً من المتآخرين مشغول بمثل ما يشغل به الأخر من ضمير الاسم السّابق ، فلا تنازع بخلاف المتقدّمين ، نحو: قام وقعد زيد فإنَّ كُلاً من الفعلين متوجّه في المعنى إلى زيد ، وصالح للعمل في لفظه ، وأعمل أحدهما في ظاهره ، والآخر في ضميره . انتهى بنصة .

وأقول: هذا إنما يتمشّى في المتقدّم المرفوع ، فأمّا في المنصوب والمجرور فلا يتمشّى ، فنحو : زيداً ضربت وأكرمت ، ونحو : زيداً ضربت وأكرمت ، ونحو : بزيد مررت وأتبعت لم يقتض تعليله امتناع التنازع في المتقدَّم مطلقاً ، بل بشرط كونه مرفوعاً وينبغي / أن يكون الفريقان في ذلك [٧/٤] مُتَّقِقَيْن على اختيار إعمال الأول ، لأنه أسبق العاملين وأقربهما إلى المعمول ، ولذا لا يمتنع تنازع العاملين معمولاً متوسطاً بينهما ، كقولك : إنْ تَجِدْ زيداً تؤدّب.

وهذه المسألة ينبغي أن يكون إعمـال الأوّل فيهـا أرجـح عنـد الجميع لتساويهما في القُرْب،وفَضْلُ الأول بالسّبق، وأن إعماله بنفي

الإضمار قبل الذُّكُر .

فهذا ما اقتضاه ظاهر الأمر عندي، ولست مُبتّدِعاً في ذلك بـل مُتَّبِعاً، فقد نقل أبو حيّان إجازة التّسازع في المتقدّم في تفسيـره سورة «براءة»، وأنّ بُعضَهم جَعَل منه: بِالْمُؤْمِنينَ رؤوفٌ رَحِيم،(١٠، قـال: والأكثرون على منعه.

وذكر ابن هشام الخضراويّ في د شرح الايضاح ، عن أبي عَليّ أنه أجازه في قوله :

٧٤١ = * مَهْما تُصِب أَفْقاً مِنْ بارق مِ تَشِيم (١) *

أن يكون ألفاً ظُرْفاً لتشم ، وبارقاً مفعول به منصوب بتشم أيضاً ومِنْ زائدةً ، لأن الكلام غير إيجاب لتقدّم الشّـرط ، ومفعـول تُصب محذوف أي مهما تُصيبهُ ، والهاء عائدة على البارق أو الأفق .

قال ابن هشام : وهذا من تنازع العاملين مع التّوسط ، وقلّمـا يذكره النّحويون . انتهى .

والحقّ أولى بالاتّباع من الوقوف مع قول الجمهور ، فإنهم قد ذكروا علّة لم يَظْهَرُ اطّرادها .

⁽١) التوبة /١٢٨

 ⁽۲) لساعدة بن جؤية . وصدره:
 *قد أُوبَيْت كُلِّ ماءٍ فهى ضاويةً

^{*} قد البعني ١٩٨/١، وانظر ديوان الهذليين ١٩٨/١ من شواهد: المغني ١٩٦٧/١، وانظر ديوان الهذليين ١٩٨/١

[رأى في التنازع بخط ابن القوبع]

شاهدت بخط الإمام العلامة ركن الدين

أبى عبد الله محمد الشّهير بابن القوبع " ، رحمه الله :

كُلُّ عِلْم تَصوُّرُ وقِياسُ أَبْلِغ العالَمِين عنَّى بأنّ طَهَـرَتْ لي فليس فيهـــا الْتِباسُ عرف العلم بالرِّجال النَّاسُ

قد كَشَفْتُ الأشْياء بالكَشْف حتى وَعَرَفْتُ الرِّجال بالعلم لمَّا

هذه الأبيات الثّلاثة كتب بخطّه ، ورأيت بعبد هذه الأبيات بخطّه ـ رحمة الله عليه :

هذا كلام على طريقة البَحْث ، وأمَّا التحقيق فأن يقال : يمنع التنازع في التقدّم والمتأخّر ، وذلك لأنه إنما يتحقّق تجاذَّب العاملين للمعمول مع تأخُّره عنهما ، أما إذا تقدَّم وجاءا بعده كزيداً ضربت وأكرمت ، فإن الأوّل بمجرد / وقوعه بعده يأخُذُه قبل مجيء الثّاني ، [١٠٨/٤ لأنه طالب له من حيث المعنى ، ولم يَجد معارضاً ، فإذا جاء الثّاني لم

⁽١) في ط: «القويع » بالياء مكان الباء، تحريف صوابه من البغية وفي البغية ١/٢٢٦ : هو محمد بن عبد الرحن بن يوسف ابن عبد الرحمن بن

عبد الجليل الجعفريّ التونسّي أبو عبدالله ركن الدين القوبع بفتح القاف فيما اشتهر على الألسنة. وقيل : هو بضمها، وهو طائر. ولد بتونس في رمضان سنة ٦٦٤ . ومات بالقاهرة في ٢٧ من ذي الحجَّة سنة ٧٣٨ هـ

يكن له أن يطلبه ، لأنّه إنما جاء بعد أخذ غيـرو له، وكذا البحث في المتوسّط .

فهذا إن شاء الله تعـالى هو الحقّ الـذي لا يعدل عنـه، وينبغي أن يكون هو حجّة للنّحويين لا ما احتّج به ابن مالك.

انتهت المسألة والحمد لله الّذي هدانا لهذا ، وما كُنَا لِيَهْتَـدينَ لولا أن هدانا الله ، وصلّى اللهُ على سيّدنا محمد وآله وصحبه الطّيبين الطّاهِرين ، وسلّم تسليماً كثيراً . انتهى بنَصّه . والله سبحانه أعلم .

[رأي ابن النّحاس في إعمال الثاني]

قال ابن النحاس: لا أعلم أن في التنزيل العظيم ما هو صريحً في إعمال الثّاني إلا قوله سبحانه: « وإذًا قِيل لَهُمْ تَعَالَوًا يَسْتَغْفِر لكم رسولُ الله ﴾ (١٠ ولو أعمل الأول لقيل: تعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله ، ومثله في الحديث وهو عكس الآية ، لأن الثّاني تعدّى بالجارً ، ولو أعمل الأول لعدًاه بنفسه . انتهى .

وأمًا باقي الأي فلا صواحة فيهما ، وقولهم : لو أعمـل الأول لأضمر في الثّاني لا يلـزم ، لأن الإضمـار غير واجـب ، وقــد ذكرنـا أمثلته ، وإذا لم يجب لم يكُن معنا قاطعٌ . انتهى .

وأقول: ما قاله مُسلِّمٌ إلاّ أنمشايخنا(٢)في هذا العلم ذكروا أن

⁽١) المنافقون / ٥

⁽٢) في ط : «مشائخنا» بالهمزة .

الإضمار وإن لم يجب لأنه فضلة ، لكن يلزم إجماع القُرَاء السّبعة على غير الأفصح .

قوله : وأعمل المضمر في ضمير ما تنازعاه يقتضي عدم التّنازع في الحال .

قال ابن معط في « شـرح الجُـرُوليّة » وتقـول في الحـال : إن تزرني ضـاحكاً آتك في هذه الحالة ، ولا يجـوز الكنــاية عنهـا ، لأن الحال لا تُصْمر .

وتقول في الظّرُف على إعمال الثّاني : سِرْتُ وذهبت اليومَ ، وعلى الأرل سرت وذهبت فيه اليوم ، وفي المصدر على الثاني إن تضرب بكْراً أضربك ضرباً شديداً وعلى الأول أضربكه ضرباً شديداً .

وفي كتاب (إصلاح الغَلَط) لابن قُتَيْبة قال : قرأت على ثعلب قول/ الشاعر :

٧٤٧ فَرَطْنَ فلارَدُّ لِما فات وانقضى ولكن تعوّض أن يُقــالَ عَليهمُ٧٠

قال : ما معنى «تعوض»؟ ثم قال : بلغني أنَّ الخلدي يعني المبرد أنه صَحَف هذا البيت ، وذكر أنه سمعه من أصحابه هكذا ، فإن يكن

⁽١) لمزاحم العقيلي.

من شواهــد: سيبـــويه //٣٥٥. وروايتــه : «لما بُتَّ» مكان: ﴿لما فاتٍ»، وديغوض، مكان: «تعوض»

تصحيفاً من سيبويه فقد صحَّفوا كلُّهم .

فقلت له: فكيف الرواية ؟ فقـال: هذا يصف رجـلاً مات له ميّت ، فقال له: فَرَطُنْ يعني المدامع ، فلا ردُّ لمـا فات يعني من الموت ولكن تعوّض الصبر عن مصيبتك ، ولا تكثر الجزع فيقـال: عديم ً.

قال ابن قتيبة : وهذا المعنى أجود وأولى بتفسير البيت مما جاء به أصحابنا . وقد عرضت كلامه في ذلك على أبي إسحاق الزّجّاج فاستحسنه .

التنازع له شروط

الأول : أن يتقدّم عاملان فأكشر ، ولا يقــع بين المتأخـرين . هكذا أطلق المتأخّرون ، ومنهم ابن مالك وعلّل بعلة قاصرة .

وشرط هذا العامل أمور :

احدها : عند بعض النّحاة وهو أن لا يكون فعل تعجّب ، لأنه جرى مَجْرَى المثل ، فلا يتصرف فيه بفصل ولا غيره . وأجازه أبو العباس ، ومنعه ابن مالك : قال : لكن بشرط إعمال الثاني كقولك : ما أحسن وأعقل زيداً بنصب زيداً بأعقل ، لا بأحسن ، لِئلاً يلزم فصل ما لا يجوز فَصْله ، وكذا: أحسن به ، وأُعقِل بزيد ، بإعمال الثاني، ولا تعمل الأول فتقول : وأعقِل به يزيد للفصل .

ويجوز على أصل الفَرَاء: أُحْسِن وأُعْقِل بزيد، على أن أصله: أُحْسِن به، ثم حذفت الباء لدلالة النَّانية عليها، ثم أتَصل الضمير واستتر كما استتر في الشاني في: «أُسْمِتْ بِهِم وَأَبْصِرْ»(١) إلاّ أن الاستدلال بالأول على النَّاني أكثر.

والنّاني أن لا يكون حَرْفًا ، قال ابن عمرون : وجَوَّز بعضهم التنازع في لَعلَ وعسى ، فيقال : لَعلَ وعَسى زيدٌ أن يخرج ، على إعمال الثاني . ولعلّ وعسى زيداً خارجٌ ، على إعمال الأول . وليس واضحاً إذ لا يقال : عسى زيداً خارِجاً ، ويلـزم منه حذف منصـوب عسى /

الثالث عند بعض النحاة أيضاً : وهو أن لا يكون العامل يطلب أكثر من مفعول واحد .

الرابع : أن لا يكون أحد العاملين مؤكداً فلا تنازع في » .

٧٤٣ = * أتاك أتاك اللاَّحِقون احْبِس احْبِس (٢) *

الخامس : أن يكونا قد تأخّر عنهما اسم أو أكثر هو مطلوب لكُلِّ

⁽۱) مریم / ۳۸

⁽٢) قائلة مجهول، وصدره:

فاين إلى أين النجاة ببغلتي *
 من شواهــد: ابــن الشجــرى ٢٤٣/١، والحزانة ٢٣٥٣/ والعينــيّ ٣/ ٩، =

منهما ، فلو كان مطلوباً لأحدهما فلا تنازع .

السادس: أن تكون المعمولات أقلّ من مقتضيات العوامل ، فلا تنازع في : ضربت وأكرمت الجاهلَ العالِمَ إن جاز هذا الكلام ، لأنّ كُلاً من العاملين قد أخذ مقتضاه .

السابع : أن يكون بين العاملين أو العوامل اتصال بوجه ما . .

الثامن : أن لا يكون في المعمول سببيًّا ، فلا تنازع في .

* وعزَّة ممطولٌ مُعنَّى غَريمُها *

إذا لم يجعل « غريمها » مبتدأ ، وكذا زيد قام وقعد أبو، لأنك إن أضَّمْرَت في أحدهما ضمير الأب وحده خلا الخبرُ من الرَّابط أو الأب [في] (١) الضَّمير ، فيحتاج لضميرين، أحدهما مضاف ، والآخر مضاف إليه، وذلك باطل لامتناع إضافة الضمير، فبطل كونُ «غريمها» مرفوعاً على غير الابتداء.

والتاسع : أن لا يكون المعمولُ مضمـراً . شَرط ذلك ابــن الحاجب وشَرْحهُ معروفٌ .

والعاشر : هو الشّرط الأول .

⁽١) سقطت كلمة (في) من ط. صوابه من النسخ المخطوطة

111/81

[مسألة في أفعال ستّة متّحدة المعاني ، مختلفة بالتعدّي واللزوم]

طُوبی لمن صَدَّق رسولَ الله ، وامـن به ، وأحـب طاعتـه ، ورغَب فیها ، وأراد الخیر ، وهَمَّ به ، واستطاعه ، وقَدر علیه ، ونسی عمله ، وذهل عنه ، وخاف عذاب الله ، وأشفق منه ، ورجا. ثوابه ، وطمع فیه .

فهذه أفعال سنة متّحدة المعاني وهي مختلفة بالتّعدّي واللـزوم فدلّ على أن الفعل المتعدّي لا يتميّز من غيره بالمعنى . /

بِشْرِ الحافي يذكُرُ حالَهُ في المسلمين

٧٤٤ = قَطْعُ اللَّيَالِي مَع الأيَّام في خَلَق (١)

والنُّوم تَحْت رِواق ِ اللَّيْل والقَلَق ِ

أحْسرى وأجْسدر لي من أن يقسال غداً

إني التمست الغِنَى من كَفٍّ مُرْتَزِق

 ⁽١) يقال : نُوبٌ خَلَق : أي بال . يستوي فيه المذكر والمؤنث، لأنه في الأصل مَصْدر.

قالوا: رَضِيتَ بِذَا قلت: القُنوعُ (١) غِنيٌ

ليس الغنس كشرة الأموال والورق

رَضِيتُ باللهَ في عُسْرى وفي يُسـرى فلست أسلُك إلاّ واضيحَ الطُّرق

وقال بعضُهم في التنازع أيضاً :

٥٤٥ = طَلَبْتُ فَلَمْ أَدْرِكْ بِوَجْهِي فَلَيتَنِي

قَعَدْتُ ولم أَبْغِ النَّدا بَعْد سايْب(٢)

قد تنازع أربعة عوامل معمولاً واحداً ، وهو النَّداء ، فتأمل .

قال الشيخ جمال الدين بن هشام: اجتمع في هذا البيت تنازع بين اثنين، وتنازع بين ثلاثة، وتنازع بين أربعة، فقد تنازع وطلبت، ولم أدرك، في وبوجهي، وقد تنازعا ولم أبغ، في والندا،، وقد تنازع الثلاث وقدت في الظرف فهذه اتفاقية غرية. انتهى.

ففي قوله: معمولاً واحداً وهو «الندا» نَظَرٌ، بل المعمول الواحد قوله: «بعد» كما قرره الشيخ جمال الدين -رحمة الله عليه والمسلمين أجمعين.

 ⁽١) التُنوع يضم القاف والنون: السؤال والتذلّل، وبابه خضع، والوصف:
 قانع، وقنع. وقال القراء: القانع: الذي يسألك فها أعطيته قبله. والقناعة:
 الرّضا بالقسم، وبابه سلم فهو تمنع وقنوع. والشاهد في هذه الأبيات في قوله: أحرى وأجدر لي

⁽٢) من شواهد : الأشموني ٢٠١/١، وروايته وعند سائب، وانظر حاشية يسّ ١/ ٣١٦

أحكام كذا لابن هشام

قال الشيخ جمال الدين بن هشام رحمة الله تعالى عليه :

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيّدنا محمد وآله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً وبعد، فأني لما وقفت على (كتاب الشّذا في أحكام كذا) لأبي حيّان ـ رحمه الله تعالى ـ رأيته لم يَزْد على أن نسج أقوالاً وحدّدها (۱) ، وجمع عباراتٍ وعدّدها، ولم يفصح كل الإفصاح عن حقيقتها وأقسامها، ولابين ما يعتمد عليه ممّا أورده من أحكامها، ولا نَبه على ما أجمع عليه أرباب تلك الأقوال واتفقرا، ولا أعرب عما اختلفوا فيه وافترقوا.

فرأيت أنَّ النَّاظر في ذلك لا يَحْصُل منه بعد الكَدَّ والتَّعب إلاَّ على الاضطراب والشَّغب . /

فاستَخَرتُ الله في وضع تاليف مُهـذَب أبَيْن فيه ما أجْمل، [١١٢/٤] واستناف تصنيف مُرتّب أورد فيه ما أهْمل، وسميته : ١ فوح الشّذا بمسألة كذا ، .

⁽١) في ط: «وحدها»، صوابه من المخطوطات

وباللهُ تعالى أستعين ، وهو حسبي ونعم المُعين ولا حول ولا قوة

إلاّ بالله العلي العظيم .

وينحصر في خمسة فصول .

الفصل الأول: في ضبط موارد استعمالها:

اعلم أن لِكُذا استعمالين .

أحدهما : أن يستعمل كُلُّ مَنْ جُزَّابِها على أصله ، فيراد بالكاف التشبيه وبـــ (ذا ، الإشارة ، ولا يراد بمجموعها : الكناية عن شيء ، فهذه بمَمْزل عمّا نحن فيــه،وذلك كقولك : رأيت زيداً فقيراً وعمراً (١٠ كذا ، وقول الشاعر :

٧٤٦-وأسْلَمنِــي الزَّمـــانُ كَذَا فـــلا طَرَبُ ولا أَنْسُ

ويكون اسم الإشارة في هذا النوع باقياً على معناه ، يصع أن يسبقه حرف التنبه وأن يليه كاف الخطاب ، ولام البعد ، ألا ترى أنك لو قلت في المثال : ورأيت عمراً هكذا ، وكذاك ، وكذلك ، وقلت في البيت: «وأسلمني الزمان هكذاه كان مستقيماً إلا أن حرف التنبيه هنا متقدِّم على الكاف كما أريَّتُك، وإنما القاعدة فيه مع سائر حروف الجرِّ أن يتاخر عنها كقولك: بهذا، ولهذا، إلا في هذا الموضع خاصة، قال أو الطيب:

⁽١) من ط: : «وعمروا» تحريف واضح

٧٤٧ = ذي المعالى فَلْيَعْلُون مَنْ تَعالَى

هُــكذا هكذا وإلا فلاً لا(١) والثاني: أن يخرُج كُلَّ من الجزأين عن أصله ، ويستعمل المجموع كناية ، وهذه على ضربين:

أحدهما: أن تكون كناية عن غير عدد كقولك: مررت بذا وكذا.

واعتقادي في هذه أنها إنما يُتَكلم بها من يخبر عن غيره ، وأنها تكون من كلامه لا من كلام المُخْبَر عنه .

هذا الذي شهد به الاستقراء ، وقضى به اللَّوق الصّحيح ، فلا يقــول أحـــد ابتـــداءً : مررت بدار كذا ، ولا بدار كذا ، وكذا ، بل يقــول : بالدار الفلانية .

ویقول : مَن یُخْبر عنه : قال فلان : مررت بدار کذا ، وبدار [۱۱۳/٤] کذا ، وکذا / ، وذلك لشأن اعْتری المخبر ، أو لغير ذلك . ومنه

(1) مطلع قصيدة يمدح بها سيف الدولة، ويذكر نبوضه إلى ثغر الحدث لما بلغه أن الرّوم احاطت به، وذلك في جمادي الأولى سنة ٤٤٣ وبعده: وبعده: شرف ينطح النّجوم بروقي به وعز يقلقل الاجبالا حال أعدائنا عظيم وسيف الله ولة ابن السيُّوف أعظم حالا. انظر الديوان ٣/ ٢٥٤. ما جاء في حديث الحساب ـ أعاذنا الله من سـوء فيه ـ : «أتُـذْكرُ يـوم كذا وكذا ، فَعَلْت فيه كذا وكذا».

وثُولُ مَنْ قال : «أما بمكان كذا وكذا وَجُذُ^(۱) ، ، إنما الكتابة فيه من كلام مَنْ حكى عن غيره ، ألا ترى أنهم حكوا : أنه قبل له في الجواب : بلى ، وجاذاً .

ولو كان السائل كانياً لم يعلم مُراُده ، ولم تَقْبح إجابته بالتعَيين ، ودعوى أن المسئول عَلِم ما كنى به على خلاف الاصل والظّاهـر . وغَلط جماعةً فجعلوا من هذا الاسم قوله :

* وأسلمني الزمان كذا *

والحقُّ أن ذلك ليس من الكناية في شيء ، وقد مضى .

الضرب الثاني : وهو الغالب : أن يكنى بها عن عدَّدُ مجهـول الجِنْس والمقدار .

وهذه والتي قبلها مركبتان من شيئين :

أحدهما الكاف والظاهر أنها الكاف الحرقية المفيدة لِلتشبيه ، لأنها القِسْمُ الغالب من أقسام الكاف ، كما ركّبوها مع (أنَّ ، في « كانّ ، نحو قولك : كانّ زيداً أسدٌ .

(٢) في ط: «وحد» بالحاء مكان: «وجذ»، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة واللسان: «وجذ» حيث ورد ما نصّه: «قال سيبويه: «وسمعت من العرب من يقال له: أما تعرف بمكان كذا وكذا وجدًّا، وهو موضع بمسك الماء؟ فقال: بل، وجاذاً أى أعرف بها وجاذاً» والثاني و ذا ، التي للإشارة كما ركبوها مع وحبّ ، في نحو : وحبّدًا ، ومع و ما ، في نحو و ماذا صنعت ، في أحد التقادير .

ولا يُحكم على د ذا ، بأنها في موضح جَرَّ ولا على الكاف بأنها متعلقة بشيء ، ولا بأن فيها معنى التشبيه ، وأن كان باقياً بعد التركيب في كان إلاأنه لامعنى له هنا، فلا وجه لتكلف(١)دعائه ، لأن التركيب كثيراً ، يُزيل مَعْنى المفردين ، ويُحْدِثُ مجموعها معنى : لم يكن ، ويُحكم على مجموع الكلمتين بأنه في موضع رفع أو نَصْب أو جَرًّ بحسب العوامل الداخلة عليها .

ويدل على أن الأمر كذلك أمور :

أحدها : أن (ذا) لا تؤنث لتأنيث تمييزها ، تقول : له عندي كذا وكذا أمةً ولا تقول : كذه وكذه .

[١١٤/٤] والثاني : أنها لا تتبع بتابع ، لا يقولون : كذا نفسه رجلاً ./

والثالث : أنهم قالوا : ﴿ إِنْ كَذَا وَكَذَا مَالُكَ} بَرْفُعَ الْمَالُ . ابو الحسن في المسائل .

الرابع : أنهم قالوا: حسبي بكذا، فأدخلوا عليه الجار. ذكره أبو الحسن أيضاً .

الخامس : انّهم يقولون : كذا وكذا دِرْهَماً مع أنهم لا يُركّبون (١) في ط : (لنكليف) . ثلاثة أشياء، فما ظَنُك بأربعة، فلولاً أن وكذا، قد صارت بمنزلة الشيء الواحد لم يُسخ ذلك .

وذهب جماعةً من النحويين : إلى أن الكاف وذا كلمنان باقيتان على أصلهما من غير تركيب .

ثم اختلفوا على أقوال :

أحدها : أن الكاف حرف تشبيه وأنّ معنى التشبيه باق ٍ وهـذا ظاهر قول سيبويه والخليل ، وصريح قول الصّفّار ١٠٠ .

بيـان الأول: أن سيبويه ، قال :صار (ذا بمنزلة التنوين ، لأن المجرور بمنزلة التّوين٬٬٬ . وقـال الخليل٬٬٬ : كأنهــم قالــوا : ﴿ لــه كالعدد درهماً » ، فهذا تعثيلُ وإن لم يتكّلم به ، وإنما تجىء الكاف للتشبيه فتصير وما بعدها بمنزلة شيء واحد. انتهى .

(1)هو قاسم بن علي بن محمد بن سليان الأنصاري البَّطْلَيْوسى الشهرِ بالصفار. صحب الشلوبين وابن عصفور، وشرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً، يقال: إنه أحسن شروحه، ويرد فيه كثيراً على الشلوبين باقمح ردَّ. مات بعد ٦٣٠ هـ. انظر البغية ٢/ ٢٥٦

(۲) نص سيبويه ۲۹۷/۱ : هذا باب جرى مجرى كم في الاستفهام . وذلك قولك : (كذا وكذا درهما وهومههم في الاشياء بمنزلة وكم، وهو كناية للمدد، بمنزلة فلان إذا كنيت به في الأسهاء، وكقولك كان من الأمرين ذيئًة وذيئة ، وذَيت وَذَيت، وكيت وكيت. صار ذا بمنزلة المتنوين، لأن المجرور بمنزلة التنوين،

(٣) وانظر رأي الخليل في سيبويه ٧٩٨/١.

وبيان النّاني، أن الصّفار لما ردّ على جواز: كذا درهم بالخفض بأن أسماء الإشارة لا تضاف اعترض على نفسه بأن معنى الكاف والإشارة قد زال .

وأجاب بأن المتكلّم لا بُدّ أن يُقدّر في نفسه عدداً لها ، وحينئذ يقول له: عدد مثل هذا العدد.

الثاني : أن الكاف اسم بمنزلة مثل. قال ابن أبي الرّبيع يظهر لي أن الكاف اسم بمنزلة مثل في قولك : لي مثله رَجُلاً، قال: والأصل أن يقال حيث يكون هناك مشار ً إليه يساويه ما عِنْدُك في العَدد، فالأصل : له عِنْدي مثل ذا من العدد، ثم جيء بَرجُل ٍ تفسيراً لعِنْل ِ كما قالوا : مثلك عالِماً.

الثالث : أنّها اسمٌ، ولكن لا معنى للتشبيه فيها ، قاله أبو الطُّب العَبْدِيّ (١٠ قال: الكاف في نحو؛ (له عندي كذا درهماً ، اسم في موضع [١٥/٤] رفع بذا الابتداء ، ثم/ اعترض على نفسه بأنّ أبا عَليَّ ذكر أن الكاف إنما تكون اسماً بشرطين:

 ⁽١) في البغية: «العيدي» بالياء، وفي طوالنسخ المخطوطة «العبدي» بالياء.
 وهو أحمد بن بكر بن احمد بن بقية العبدي أبو طالب.
 قرأ على السيرافي،
 والرّماني، والفارسي.

من مؤلفاته: شرح الايضاح. شرح كتاب الجَرَّميّ. مات يوم الخميس العاشر من شهر رمضان ٨٠٦هـ . انظر البغية ٢٩٨٨.

أحدهما : أن يكون ذلك في الشعر.

الثاني: أنَّ يتعيَّن الموضع كذلك كما في قوله الأعشى:

٧٤٨ = أَتَنْتَهُون وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ

كالطُّعْنِ يَذْهَبُ فيه الَّــزْيتُ والفُتُلُ (١)

أراد مثل الطّعن، لأن الكَلاَم شِعْرٌ، و «ينهى» فعلُ لا بُدّ له من فاعل

فأجاب بأن ذلك في الكاف المفيدة للتشبيه وهي في «كذا» إنما جاءت كالمركّبة مع «ذا» بدليل أن الواو قد سَقط فتركّبت مع مثلها، وإذا كان كذلك وفارقتها لم يمتنع أن تكون مرفوعةً بالابتداء.

والرَّابِع: أنها محتملةً للحرفيَّة والاسميَّة قاله أبو البقاء في «شرح الإيضاح»، قال: إذا قيل له: «عندي كذا يرهماً» وفكذا، في موضع الصفة لمبتدأ محذوف، أي شيء كالعدد، أو الكاف اسمَّ مبتداً «كمثل»

قال: فإذا جعلت الكاف حَرَّفاً لم تحتج إلى أن تتعلَّق بشيء، لأن التركيب غَيَّر حكمها كما في وكانَّ، فإنها قبل أن تتقدم كانت متعلَقةً بمحذوف وهي الآن غَيَّرُ متعلَّقة بشيء.

⁽١) ديوان الأعشى/ ١٥٠.

من شواهد: ابن يعيش ۱۸-۲۵، اوالخزانة ۲۵ ۱۳۲. ورواية ابن يعيش والخزانة: «يهلك، مكان: «يذهب، وانظر شرح ابن عقيل ۲۱ ۲۳۳، والهمع والمدر رقم ۲۱۰۲.

الخامس: أنّ الكاف حَرْفُ جَرِّ زائد وهو قول ابـن عصفــور ، قال : ولا معنى لِلتشبيه في هذا الكلام ، فالكاف زائدةً كزيادتهـا في قولهم : فلان كذى الهيئة أي ذو الهيئة إلاّ انها زائدة لازمة كلزوم وما، في : وأثذا ماء.

وذا مجرورة بالجار الزائد كانجرار أيّ بالكاف الزائدة في قولـه تعالى: وكأَيُّن مِنْ قَرْيَةِ (١٠، ألا تَرَى أنّ معناها كمعنى كَمْ ، وليس فيها مَمْنَى تَشْبِيم .

وإذا ثبت أنها زائدةً لم تكُن متعلّقةً بشيء، فليس ما قاله بلازم ، لأنا لائسَلّم أن عدم معنى التشبيه هنا لزيادة الكاف، بل لما ذَكَرْنا من تركيبها مع «ذا»، وأنه صار للمجموع بالتّركيب معنّى آخر.

وقد أقمنا الدّليل عليه فيما مضى، ثُمَّ دَعُـوى التّركيب ، وإن كانت كدعوى الـزّيادة في أنهـا خلاف الأصل، لكنهـا أقْـرَب ، فكان اعتبارُها أولَى.

⁽١) الحج / ٤٨

الفصل الثاني : في كيفيّة الّلفظ بها وتَمْييزِها

أمًا اللفظ بهـا فالمسمـوع في الكنّـى بهـا من غير عدد الأفـراد والعطف ،/ ، نحوٌ مُرْوتُ بمكان كذا وبمكان كذا كذا، وفي الكُنّى [١١٦/٤] بها عن عدد العطف لا غير

> وكذا مثّل بها سيبويه والأخفش والأشمة وقال(١) الشاعر : ٧٤٩ = عِد النّفس نُعْمسى بعــد بُوْســاك ذاكيراً كذا وكذا لُطفاً به نُســي الجُهُدُ(١)

ومِمَن صرَّح بأنهم لم يقولوا : كذا يرْهَمَاً بتمبيزها ، ولا كذا كذا يرْهماً ابنُ خروف.

وذكر ابن مالك أنَّ ذلك مسموعٌ ولكنّه قليل, وسيأتي نقل كلامهما د.

وأما اللَّفظ بتمييزها ففيه ثلاثة أقوالْ.

990

 ⁽١) في ط فقط: (قول) بدون واو، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة.
 (٢) انظر شرح شواهد المغني للسيوطي / ٥١٤، وهمع الهوامع والمدرر رقسم/

أحدها: أنه منصوب أبداً. وهذا قول البصريين، وهو الصواب بدليلين:

أحدهما: أنه المسموع كقوله:

* كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بِهِ نَسَى الجُهِدِ *

والثاني: القياس، وذلك من وجوه:

أحدها: أن الخفض إما بالكاف على أنّها حَرْف جَرَ، وعلى أنها اسم مضاف أو بإضافة ذا، ولا سبيل إلى شيء منذلك ، لأن وذا معمولة للكاف، وحرْف الجرّ لا يُخفِض شبئين ، والاسم لا يضاف مرّتين ، ومن ثمَّ وجب نصب التّمييز في نحو و ما في السّماء قَدْرُ راحة سحاباً ، وأسماء الإشارة لا تضاف ، لانها ملازمة للتعريف ، والتمييز نكرة ، والقميز نكرة ،

الثاني. أن الكاف لمًا دخلت على «ذا» وصارتا كناية عن العدد صارتا كذلك بمنزلة يُزِيدُ » إذا سمّى به[ويزيد] (''وأمثاله إذا سُمِّي به لا يجوز إضافته ، لأنه محكى والمحكىّ لا يُضاف.

والثالث : أن الكلمة اشبهت بالتركيب أحـد عشـرَ وأخواته ، وذلك لا يضاف كراهة الطّول فكذلك هذا.

القول الثاني : أنه جائز الخفض بِشُـرْط أن لا يكون تكرارٌ

⁽١) كلمة : ﴿ويزيد، سقطت من ط، والتصويب من النسخ المخطوطة.

ولا عَطْفُ فتقول: كذا دُرَهمُ، وله النُّوب، ولا تقول: كـذا كذا درهمُ ولا كـذا وكذا/ درهم، قـاله الكـوفيون، ومَنْ وافقهم، وشُبهتهم في [١١٧/٤ ذلك حَمْلُ كناية المَدد على صريحه، وقد ذكرنا ما يَردُّ هذا القياس.

وقال ابن إياز : يجوز الجَرّ من وَجْهين :

أحدهما: إجراء كذا مجرى كُمْ الخبريّة ،

والثاني: أن الكلمتين ركبتا وصارتًا كلمةً واحدةً يعنى فالمضاف المجموع لا اسم الإشارة فقط. والمحذور إنما يلزم على القول بأن المضاف اسم الإشارة.

والثالث: أنه جائز الخَفْض والرَّفع. وهذا خطأ أيضاً ، لأنه غير مسموع ولا يقتضيه القياس، فإن دكذا وكذا يرشماً، من باب: «خَمْسَة عشر دِرْهَماً، لا من باب: «رطل زيتاً». فافهمه.

الفصل الثالث في إعرابها:

والذي يظهر لي أنه مبنىً على الخلاف في حقيقتها، فإذا قبل: «له عندي كذا وكذا درهماً». فإن قبل بالتُركيب فمجموع كذا مبتدأ ، خبرهُ الجارُ والمجرور ، والظَّرُفُ متعلق به، والظَّرْفُ يعمل في الظرف إذا كان متعلقاً بمحذوف لوقوعه موقع ما يعمل، نحو، أكُلِّ يـوم لك "ثوبً.

وإن قبل: لا تركيب ، فإن قبل للكاف اسمٌ فهي المبتدأ، وإن قبل : حرف فالجارُ والمجرور صفة موصـوف محـذوف ، أي : له عندى عدد كذا وكذا ورْهَماً.

وقال ركن الدين الاستر اباذيّ في (شرح كافية ابن الحاجب): الغالسب في تمييز كذا أن يكون منصوبـاً، لانهـا بمنزلـة: «ملـؤه» في قولك : لى مِلْوه عسلاً.

ويجوز كونه مجروراً بإضافة وكذا» إليه على تنزيلها منزلة ثلاثة ومائة.

وأن يكون مَرْفوعاً ، فإذا قيل : وله عندي كذا دِرْهَم، فله خبـر مقدّم ، ودرهم مبتدأ مؤخر . وكذا حال (هكذا) ، قالوا : وفيه نظر. والأوكّى عندي أن يكون مبتدأ ودرهم بدلاً أو عطف بيان (وله ، خبر واعندي، ظُرّف له . انتهى . وقد مضى أن الصّحيح امتناع الرّفع والجرّ .

الفصل الرابع في بيان معناها عند النحوّيين

وفي ذلك أقوال:

[١١٨/٤] أحدها: لابن مالك وهو أنَّها للتكثير بمنزلة/ كَمْ الخبرية.

وتابعه على ذلك ابنُه في شرحه لِخُلاصته. ومقتضى قولهما هـذا أنها لا يُكنى بها عمّا نقص عن الأحد عشر، لأنه عدد قليل.

الثاني : أنها للعـدد مُطلقـاً قليلاً كان أو كثيراً وهــو قول سيبويه والخليل وَمْن تابعهما واخْتاره ابن خروف.

ويمن نقل ذلك عن سيبويه الأستاذ أبو بكر بن طاهر وذلك ظاهر من كلامه فإنه قال: هذا باب ما جرى مجرى كم في الاستفهام، وذلك قولك: «له كذا وكذا ورهماً»، هو مبهم من الأشياء بمنزلة كُم، وهو كناية للعدد، صار «ذا» بمنزلة التنوين. وقال الخليل: كأنهم قالوا: له كالعدد ورهماً.

الثالث: أنها بمنزلة (ما) استُعْمِلت استعمالَهُ من الأعداد الصريحة فيقال: له كذا دراهم ، فتكون للثّلاثة فما فوقها إلى العشرة ،

وكذا كذا درهماً، فتكون للأحد عشر فما فوقها إلى التسعة (١) عشر .

⁽١) في طفقط «السبعة» تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة

وكذا (" وكذا درهماً، فتكون لأحدر وعشـرين " ومـا فوقهـا من الأعداد المتعاطفة إلى التسعة والتسعين .

وكذا دِرْهُم فيكون للمائة وللألف وما فوقهما.

فإذا أقرَّ مُقِرُّ بكلام فيه (كذا) الزمناه بالمتّيقن، وهو أوّل مرتبة من المراتب المشروحة ، وحلّفناه في الباقي. وهـذا قول الكوفيين ، وتبعهم جماعة منهم ابن معط في فصوله.

الرابع ، أن الأمركما قالوا إلاّ في مسئلتي الإضافة ، فإنهما ممتنعان ، لما قدّمنا من التعليل. فإن أردت العدد القليل أو المائة أو الالف وما فوقهما قلت: كذا من الذّراهم

ويقـــتّـر عند أهــل هذا القـــول الفــرق بــين العــدد القليـل والمــائــة والألف، لأن «مِنْ» إنما تَدْخُل على العدد المجموع المعرّف ، تقول: عشرون من الدراهم، ولا يجوز عشرون من دراهم . وهذا قول المبرّد والأخفش وابن كيسان والسيّرا في ، وبه قال الشّـلوبين وابن عصفــور والصّفار والذي/ جَرَّاهم على القول بذلك أبو مُحمّد بن السيِّد ، فإنّه [١٩٩٤

⁽١) في طفقط: «وكذا كذا» بدون عاطف، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة.

⁽٢) في ط فقط: «وتسعين» تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة،

حكى اتفاق البصريّين والكوفيّين على ذلك، وأن الخلاف إنما هو في جواز الخَفْض نحو :كذا ورهمم ، وكذا دراهم. والبصريونّ يمنعون ،' والكوفيون يجيزون . وفي كلام أبي البقاء في (شرح الايضاح) ما هو أبلغ من هذا فإنه قال:

«وذهب معظم النّحويين وأصحاب الرأي: إلى أنّ مَنْ قال كذا يرهماً لزمه عشرون دِرهماً ، لأنك لم تُكررَ العدد ، ولم تَعْطَفُ عليه ولم تُضِفُهُ لتمبيز ، فحمل على أول عدد حاله ذلك .

فإن جُرَرْت الدّرهم فقد حَمَلهُ النّحويون وأصحاب الرأي على مائة.) انتهى . فنقل الجرّ عن النّحويين ، ونقـل إجراء «كذا» مجرى العدد الصريح في حالة نصب النمييز عن مُعظم النحويين .

الخامس : أن الأمر كما قال الكوفيون في كذا كذا ورْهَمَاً وفي كذا ورْهَم خاصة ، قاله الأستاذ أبو بكر بن طاهر. فهـذا ما بلغنــا من الأقوال .

فامًا قول ابن مالك : فكان الذي دعاه إليه أن سيبويه شبَّهها بكم الاستفهامية ، وهمي منزلة الأحد عشر وأخواتها ، وليس هذا بشميء ، لأنها إنما شُبَّهت بها في نَصْب التمييز لا في المعنى ، إلا ترى أنَّها ليست لـلاسنفهام كما أنَّ كَمْ للاستفهام، ثم إنَّ كم نَفْسها بمنزلة ، الأحد عَشَر، ولا تختص بـالعدد الكثير بدليـل أنك تقـول: كم عبدأبل مَلكُت، فيصح الواحد فما فوقه. وأمّا قول سيبويه والمحققين فوجّهه أنها كلمةً مبهمةً كما أن كَمْ كلمة مبهمة ، فكما أنك لو قلت: كُمْ كُمْ عبداً مَلكتْ ، أو كُمْ وكُمْ عبداً ملكت أو غير ذلك لم يقتض مساواة ما شابهته من العَلَد الصريح ، فكذا كذا .

وأمَّا قول الكوفيين ومن وافقهم فمردودٌ من جهات :

أحدها : أنه قولٌ بلا دليل ، وإنما هو مجرد قياس في اللغة .

وذكر ابن إياز أن البُسِتي ١٠ في تعليقه أن أبا الفتح سأل أبا عليّ عن قولهم : إنّ كذا كذا دِرْهُماً يحمل على أحد عشر دِرْهُماً ، وكذا وكذا دِرْهُماً يحمل على أحد وعشرين، وكذا درهم، يحمل على

ماثة. قال: وكذًا وكذًا، وكذًا درهماً عمل على ماثة وأُحـد وعشرين/ [٢٠/٤] درهماً.

فقال أبو عليّ : هذا من استخراج الفقهاء ، وليس هو في النحو إنما كذا بمنزلة عَدَدٍ منّون ، والجرخطأ .

الشاني: أن الناس اختلفوا، فقال ابن خبروف: إن العَرَبَ لم يقـولواكـذاكذا درهمـاً، ولاكـذاكـذا درهمـاً، ولاكـذا دراهم، لا بالإضافةولابالنصب، وعلى هذا فَالحُكُم على هـذه الألفاظ بمـا ذكروا باطلً لأنه حكم على ما لا يَتكلّم به، فاين معناه؟

 ⁽١) هر أحمد بن محمد البُسْقي يعرف بالحارزندي أبو حامد صنف تكملة العين ـ
 شرح أبيات أدب الكاتب، كتاب التفصلة . ومات في رجب سنة ٣٤٨ هـ انظر
 البغية / ٣٨٨

وقال ابن مالك في «التسهيل»: وقد ورد (كذا» مفرداً أو(١) مكرَّراً بلا واو، فاثبت ورود هذين من خلافهم، والمثبت مقدَّمٌ على النافي، ولكن لما قال: استعمال هذين مع أن الحاجة التي دَعت إلى الكناية عن العدد المعطوف والمعطوف عليه داعيةٌ إلى الكناية عن غيره من الاعداد دل على أن قولك: كذا لا يختص بالعدد المعطوف عليه.

والثالث: أنه سمع وأماه٬٬٬ مكان كذا وكـذا وجْذاً٬٬٬ وذلـك دليل على أنها لم يرد بها معطوفُ ومعطوفُ عليه .

والرابع: أن موافقة العدد المبهم للعدد الصريح في طريقته في التمييز، وغيره لا يقتضي تساويهما في المعنى بدليل «كم»الاستفهامية فإنك تقول: كم «رهماً لك، أو تسقط الراو فيجاب بجميم الإعداد في كلٌ من هذه الصور.

الخامس : أن إجازة كذا درهم وكذا دراهم باطل بما قدمناه .

وأجيب بأنه خفض بالإضافة وأن معنى الإشارة قد زال .

⁽١) التسهيل / ١٢٥ : «أو» مكان . الواو . وفي ط بالواو .

⁽٢) في ط فقط: ﴿إِذَاهِ مَكَانَ: ﴿أَمَاهُ تَحْرَيْفُ، صُوابُهُ مِنَ النَّسْخُ المُخطُوطُ

⁽٣) في ط فقط: «وجه» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة

وأجاب الصَّفَّار بأن المتكلم بكذا لا بُدَّ أن يقدر في نفسه عَدداً ما ، وحينشذ : تقنول ؛ له عدد مشل هذا ، أي مشل هذا المُسركب والمعطوف .

وفي مثل هذا الجواب نَظَرٌ ، وهو مبنىّ على إدعاء التركبيب وأن معنى النشبيه باق وهو بعيدٌ جداً .

وأما قول أبي بكر فحُجَّتُه أنه سمع من العرب :مررت بمكان كذا وكذا / فلمًا كان ذلك واقِعاً على العدد ناسب أن يكون جـارِياً مجـرى [١٢١/٤] مايوافقه من الأعداد(١) ، وليس هذا بشيء ، وقد جوّز «كذا دِرْهُم » بالخفض على أن يُراد مائة درهم مع اعترافه بأنه لم يُسمع في غير العدد ، فها الفُرْقُ بينه وبين بقية الألفاظ ؟

> وأما قول المبرد والأخفش ومَنْ وافقهما فَرَعم الشلوبين وأصحابه أنه القياس ، وأنه لا ينافى قول سيبويه ، وأن قوله : إنها مبهمة أنّ قولنا : كذا كذا مبهم في الأحد عشر والنسعة عشر ، وما بينهما مبهم في القليل والكثير ، وكذلك يقولون في الباقي .

⁽١) في ط: فقط: الأعدد

الفصل الخامس: فيما يَلْزَمُ بها عند الفقهاء.

وقد اختلفت المذاهب في ذلك . فأماً مذهب الإمام أحمد رضي الله عنه ، ففي (المُمكّر) ما معناه : أنه إذا أفْـرَد كذا أو كرّرهـا بلا عطف ، وكان التمييز منصوباً فيهما أو مرفوعاً لزمه درهم ، فإن عطف أو نصب أو رفع فكذلك عند ابن حامد .

وقال التميمىّ: ورْهَمان. وقيل: درهم وبعض آخر. وقيل: درهم مع الرفع، ودرهمان مع النصب. وإن قال ذلك كله بالخَفْض قبل تفسيره بدون الدّرهم، قال المصنف: وهذا كله عندي إذا كان يعرفُ العربية فإن لم يعرفها لزمه ورْهَمٌ في الجميع.

وأما مذهب الإمام الشافِعي رضي الله عنه فالفتيا عندهم على أنه يلزم مع العطف والتَصب درهمان ، فإن رفع أو جرّ لزمه يرْهَمَ ، وكذا إن ركب أو أفرد سواء رفع التّمبيز أو نصبه أو جره .

ونقل المزنى عنه في : كذا كذا درهماً : أنه يلزمه درهمان . وكذا يروى عنه في مسألة العطف والنّصب .

وأمًا مذهب الإمام مالك رضي الله عنه ففي (الجواهر) لابس

شاس ما معناه : إذا قبل له عَلَىّ كذا فهي كالشيء . فلـو قبـل : كذا ورْهَماً فقال ابن عبد الحكم يلزمه عشـرون ، وإن قال : كذا وكذا ورْهَماً نزمه أحد عشر ، وإن عطف فأحد وعشرون .

رو وقال سحنون : ما أعرف هذا ، فإن كان هذا أقلّ ما يكون في وقال سحنون : ما أعرف هذا ، فإن كان هذا أقلّ ما يكون في اللغة بهذا اللفظ فهو كما قالوه ، وإن كان يقول : القول / قولُ المُقر مع يمينه .

وكذا يقول في : كذا وكذا ديناراً أو دِرْهُماً ، وعلى الأول يجعل نِصْف الأحد والعشرين ديناراً دنانير ونِصْفها دراهم .

وما مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه : أنه يلزمه في العطف أحد عشر كما في التركيب . والله تعالى أعلم .

مسألة في التَّعجُّب

من إلقاء أبي بكْر بن الأنباري يقول: ما أُحْسَنَ عُبْدَ الله، «ما» رفع رَفْعَتها بما في « أحسن » ونَصَبْتَ عُبْدَ اللهِ على التَّعُجُّب .

وتقول في الذّمّ : ما أحْسَن عَبْدُ اللَّهِ فما لا موضع لها لانها جَحْدُ ورَفَعَت (عبد الله) بفعله وفعله : ما أحسن .

وتقول في الاستفهام: ما أَحْسَنُ عَبْدِ اللَّه؟ فما رَفْعٌ بأحسىن ، «وأَحْسَنُ» بها . والتّاويل : اي شيء فيه أحسن : أعيناه ، أو أنفه .

وتقول إذا أرَدَدْتُهُ إلى نفسك في التُّعجب : ما أَحْسَنَني (فما) رَفْعٌ بما أحسنني ، والنّون والياء موضعهما نصّبٌ على التَّعَجُّب.

وتقول في الذّم إذا رَدَدَّتُهُ إلى نفسك: ما أَحْسَنْتُ «فما» جعد لا موضع لها، والنّاء مرفوعة بفعلها، وفِعْلُها:ما أحسنت، فتقـول في الاستفهام: ما أحسنني «فما» رفع بأحسن ، وأحسن» بما، والياء في موضع خفض بإضافة أحسن إليها.

فإن قلت: أباك ما أحْسَن أو ما أباك أحسن كان مُحالاً لأنه

ما نصب على التَّعُجُّبَ، لا يُقدّم على التَّعَجُّب ، لأنه لم يعمل فيه فِعْلُ متصرف فيتصرف بتصرفه.

وكان الكسائي يُجيز : أبوك ما أحسن، قال: لمَا لَمْ أصل ِ إلى نصب الأب أضمرت له هاءً، يعود عليه فوفعته بها ، والتقدير : أبوك ما أُحسَنه.

وقال الفَراء ،: لا أجيز رفع الأب ، لأنه ليس ههنــا دليلٌ يدُلَّ على رفع الأب ولا أضمر الهاء إلاّ مع ستة أشياء مع: كُلِّ،اومَنْ، وما، وأي، ويْعْمَ، وَبِثْس.

وتقول: عَبْدُ اللّٰهِ ما أَحْسَنَهُ برفع «عَبْد اللَّه» بما عاد عليه من الهاء ، فيرفع ما في أحسن ، والهاء موضعها نَصْبُ على التَّعَجُّب. : وتقول عبد الله ما أحسن جاريته مِنْ قول الكسائي، قال: لَمَا لَم

أصل إلى نصب الأوّل أضمرت لها هاءً، فرفعته بها. والفرّاء / يحيلها، قال: ليس ههنا دليلٌ على الهاء

وتقول في الاستفهام: عبدالله ما أحْسنهُ برفع عبد الله بأحسن ، وأحسن بعبد الله «وما» استفهام والهاء موضعها خفض بإضافة أحْسن إليها

فإن قلت: عبدالله ما أحسن كان محالاً، وأنت تُضْمِرُ الهاء، لأن المخفوض لا يُضْمَرُ، ولأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد،

⁽١) أي يُفْسدها

فلا يفرّق بينهما، فلا يضمر المخفوض ويظهر الخافض

وتقول: عَبْدُ الَّلهِ ما أحسن ترفع عبدالله بما في أحسن ، «وما» جَحْد لاَ موْضع لها.

وإذا قلت:ما أحسن عبدالله فأردت أن تسقط ما وَتَعَجَبت (١)، قلت : أُحْسِن بعبد الله

وإذا أرَدْت أن تأمر من هذا ، قلت: يا زيدُ أحْسِن بعبدالله رجلاً ، وإذا تُشيت قلت يازَيْدان أَحْسِن بِعبدالله رجلاً ، وإذا تُشيت قلت يازَيْدان أَحْسِن بِعبدي الله رجالاً ، وتشصِبُ رِجالاً علسى التَّفسير، «وأَحْسَنْ لا يُثْنَى ولا يُجْمَع ، ولا يُؤَتّت ، لانه اسم. وأَحْسِن ليس بأمر للمخاطب، إنما معنى أَحْسِن به: ما أحسنه ، قال الله عز وَجلّ: «أَسْعِعْ بِهم وأَبْصِرَهُ" معناه، والله اعلم : ما أَسْمَعُمْ وهم أَبْصِرَهُ٣

وتقول : كان عَبْدُ اللّه قائِماً، فإذا أَمْرْت منه قُلْت : ما أَكُون عبدالله قائِماً، «فما، مرفوعة بما في أكون ، واسم كان مضمرٌ فيها ، وعبدالله منصوبٌ على التَّعجّب ، وقائماً خبر كان

فإن طَرَحْتَ ومنا، وَتَعجَّبت ، قلت : أَكُون بعبـدالله قائِمـاً ، وأكون بَعبُدُي اللّه قائِميْن، وأكون بعبيد الله قِياماً، وأَحْسِن بعبد اللّهِ رَجُلاً.

⁽١) في طفقط: ﴿وَتَعْجُبُ

⁽۲) مریم / ۳۸

قال الفراء: لمّا لَمْ أُصِرَّح برفع الاسم أدخلت الباء، لِنَدُلُ على المطلوب، وتأويله: عَبْدُ اللهِ حَسنٌ، فلما لَمْ يُصِلُ إلى رفْع حِبْت بالباء، لِتَدُلُ على المطلوب ما هو؟ وإذا قلمت: ظننت عبدالله قائماً فأردت أن تتعجب بـ وما، قلت: ما أظنني بعبد الله قائِماً، فإن أسقطت هما، وتَعجبُّت قلت: أظنني بعبد اللهِ قائماً.

أخر ما كان بخط ابن الجراح.

انتهى ـ بعون الله تعالى ـ الجزء السابع ويليه ـ إن شاء الله ـ الجزء الثامن ، وأولـه:مخاطبـة جرت بين أبــي إسحاق الزجاج وأبي العباس أحمد بن يحيى

فهرس الشواهـد الشعريــة الجـزء السّابــع

رقم الصفحة	رقم الشاهد		
		لدِّجَال أخوفني عليكم ،	شواهد على حديث دغير ا
١٤	דדד	أمسلمنسي إلى قومسي شراحي	= فيا أدري وكلِّ الظــن ظني
١٥	777	صديق إذا أعيا علي صديق	= وليس بمعيينسي وفي النساس ممتع
١٥	774	فإن له أضعاف ما كان أملاً	= وليس الموافينسي ليرفسد خائبا
14-14	779	واخرى لأعداها غائسظه	= يداك بد خبرها برتجي
		فاجــود جوداً من اللافـــظه	فأمسا التسى خسيرهما يرتجى
	i	فنفس العدو بهما فائسظه	وأمّــا النـــي شرّهــا يُتَّفى
١٩	٦٧٠	وكان مع الأطبّاء الأساة	= فيا ليت الأطب كانُ حولي
19	171	دخل الضيف عليهم فاحتمل	۔ ۔دار حیّ وتنوہا مربعا
		واسال عنا إذا الناس نزل	فاسأل عنها إذا الساس شتوا
		كنزه يوم القيامة شجاع أقرع »	شواهـد: حديث: ﴿ الإِّجاءَ ا
۲۱	777	سرت قربــاً احناؤها تتصلصلُ	= وتشرب أشارى القطا الكُدْرُ بعدما
77	777	وبصيرتسي يعمدو بهمما عتمد وأي	= راحــوا بصائرهــم على أكتافهم
77	178	إلى جعف سرْباكُ لم يمزُّق	= ولــولا جنــان الليل ما آب عامر
74	۱۷٥	حيٌّ ومــن يُصُّـب الحيام بعيدُ	_ أانيّ لا تبعــد فليس بخالد
			· •

	,,,	
		شاهد على مسألة لابن مالك في : قم أنت وزيد
1 2	177	= ليبك يزيد ضارع لخصومه ومختبط ما تنطيح النطوائح
		شاهد على نسبة الحال إلى المضاف إليه
10	٦٧٧	= كان يَدَيُّ حَرَّبائها متسمساً يدا مذنب يستغفر الله تائب
		إملاء على شاهد شعري لابن الحاجب
۲٥	۸۷۶	=غــير مأســوف على زمن ينقضي بالهـــمُّ والحــزَن
		تعليق ابن الحاجب على شاهد نحوي
79	774	= وإنــي لتعرونــي لذكراك فترةً كيا انتفض العصفــور بللــه القطرُ
		تعليق ابن الحاجب على بيت لابن قلاقس
٠,	٦٨٠	= ما بال هذا الـرّيم أن لا يريم لو كان يرقى لسليم سليم ً
		شواهد أم المتصلة والمنقطعة
		= ها ما علمت وما است دعيت مكتب

إذ حبلها إذ تأتك اليوم مصرومُ لم يقض عبدته إشرالاحبة يوم البين مشكومُ

أم هل كبير بكى لم يقض عبرت

- ما أبسالي أنسب بالحسرَّانِ تيسُ أم جفانسي بظهـر غِيْسب لئيمُ

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
٥١	٦٨٣	= ولسـت أبـــالي بعـــد فقـــدي مالكاً أموتـــي ناءٍ أم هو الآن واقع
		= أم كيــف ينفــع ما تعطــى العلـــوق بــه
۲٥	٦٨٤	رثيان أنف إذا ما ضن باللبن
٥٥	۱۸۰	= ﴿ أَهُلَ رَاوِنَا بُوادِي النَّفَ ذِي الْأَكُم ﴿
		شواهد على قول القائل: كأنك بالدنيا لم تــكن
7.7	٦٨٦	= هوّن عليك فإن الأمور بكف الإلب مقاديرُهـــا
7.8	144	= كأنَّ قلوب الطير رُطْباً ويابساً لدى وكرها العُنابُ والحشف البالي
11	٦٨٨	= كأنسي بسك تنحسط إلى السقبسر وتنغسط
		شاهد على قولهم: و أنت أعلم ومالـك ،
٧٦	7.49	= * هذا ردائي مَطْوِيًّا وسرِّبالًا *
		شاهدان على تعليق ابن هشام على آية :
		« ولله على الناس حجّ البيت »
AV		
	79.	= ونحـن منعنــا البحـــر أن تشربـــوا به وقـــد كان منـــكم ماؤه بمكان
۹٠	791	= مهـــلاً فداءً لك الأقــوام كلَّهم ومــا أثمــرٌ من مال ومــن ولــد
		وشاهد على قول جابر: «كان يكفي من هو أوفى منك شعيراً »
97	197	 إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتذر

795

795

740

797

79V

191

199

٧٠٠

٧٠١ 107

شواهد على: اعتراض الشرط على الشيرط

=فإن عشرت بعدها إنْ وَأَلَتْ نفسى من هاتما فقولا لالعا

= * من يفعل الحسنات الله يشكرُها *

شواهـد في إعراب: ﴿ استطعيا أهلها ﴾

= ، نفس عصام سودت عصاما ، = قد طلبنـا فلـــم نجـــد لك في السؤ دد والمجـــد والمكــــارم مشـــلا

= إذا برقت يوماً أسرة وجهه على الناس قال الناس جلّ المنور

شاهدان في اسمية أفعل في التعجب ما أقدر الله أن يُدُنى على شَحَط

سبحانيك اللهم ما أجيل عنيدي مثليك

ليَّسُوا من الشرُّ في شَّيءِ وإن هانا

منَّا معاقبل عزَّ زانهًا كرَّمُ

مين داره الحيزنُ عِين داره صولُ

لـكن قومــى وإنّ كانــوا ذُوى عَدَد

إنْ تستغيثها بنها إن تُذَّعه وا تجهدوا

 نحن بما عندنما وأنت بما عنمك راض.... = يا أقرع بن حابس يا أقرع إنسك إن يُصرع أخرى تُصرعً

- 2.1-

رقم الشاهد أرقم الصفحة

١١.

111 111

۱۱٤

117

107

175

177

١٥٥

114

		شاهدان على قوله تعالى:
		﴿ ذو الجلال والإكِرام ﴾
179	٧٠٤	= ﴿ نَفْسَ عَصَامٍ سَوْدَتْ عَصِـامًا ﴾
		= ما أقدر اللهَ أن يخري خليقت
179	۷۰۵	ولا يصدق قوماً في اللذي ذعموا
		شواهـد على « الرَّقلة في معنى وحده »
۱۷۳	٧٠٦	= والذئب أخشاه إن مررت به وَحْدي وأخشى السرياح والمطرا
179	٧٠٧	= * ما كل ما يتمنى المرء يلاركه *
179	٧٠٨	= * وليس كُل النوى تلقى المساكينُ *
141	٧٠٩	= قد أصبحت أم الخيار تدعى علي ذنباً كله لم أصنع
		شاهـــد على إعراب و غير ناظرين إناه »
7.9	۷۱۰	= فلهاً قرعنا النَّبع بالنبع بعضه ببعض أبت عيدان أن تكسرًا
		of Mark Land
714	V11	تعليق على شاهد لابن برّي
, ,,,	***	= وأصفــر من ضرب دار الملوك تلــوح على وجهــه جعفـرا
		فالما فحد حاجات
		شواهـــد في جمع د حاجة ،
771	٧١٢	ا حسون بیت استبوت وجوش ربیج ادا ما مسل د وج
***	V17	الله الله الله الله الله الله الله الله

رقم الشاهد رقم الصفحة

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
777	۷۱٤	 یا رب رب القلص النواعج مستعجلات بــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
***	۷۱٥	= تقطع بيننا الحاجات إلا حوائج يعتسفن مع الجريء
377	۷۱٦	= النـــاس حول قبابه أهـــل الحوائـــج والمسائلُ
471	۷۱۷	وَلَى ببسلاد السُّنسد عنسد أميرها حوائسج جَسَّاتٌ وعنسدي ثوابها
377	۷۱۸	= صريعَــيْ مدام ما يفــرَق بيننا حواثــجُ من القـــاح مال ولا نخل
444	V19	 من عسف خسف على الوجوه لقاؤه وأخسو الحوائم وجهه مبذولُ
377	٧٢٠	= فإن أصبح تحاسبنسي همومٌ ونفسٌ في حوائجها انتشارٌ
770	٧٢١	= نهارُ المرء أمشـلُ حـين تُقضى حواثجُـهُ من الليل الطويل
		= خليليُّ إن قام الهـــوى فاقعــدا بـــه
770	٧٢٢	العشا نقضي من حواثجــه رسّا
770	٧٢٣	=حتسى إذا ما قضـت الحواثجا ومَــلأَتُ حُلابُــا الخلانجا
770	474	 بدأن بنا لا راجیات لحاجة ولا یائسات من قضاء الحواثج
		 إنسي أربت ذوي الحوائسجاً إذ عَرَوا
777	۷۲٥	فسأتسوك قصسراً أو أتسوك طروقسا
777	٧٢٦	= ، وهي أدماءُ سارُهـــا ،
		 مــن كان في نفســه حوجاءُ يَطلُبهــا
777	V Y V	عندي فإنسي له رهن بإصحار
		شواهد في تكرار ولا»، وعدم تكرارهــا
777	VYA	
		 وزجٌجن الحواجب والعيونا .
777	VY9	 علقتها تبناً وماء باردًا
	Luw.	1 1 1 1

= * متقلداً سيفاً ورمحا *

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
		شاهــدان في ﴿ إِمَّا ﴾
737	٧٣١	 * وإنما يدافع عن أحسابهـــم أنا أو مثلي *
757	٧٣٢	= قد علمت سلمتي وجارائها ما قطر الفارسُ إلاّ أنــا
		شواهد: تعليق على أبيات من الحمـــاسة
787	۷۳۳	= أقــول حــين أرى كعبــا ولحيته لابــارك الله في بضــع وستّـين
		من السنــين تملاًهـــا بلا حسب ولا حياء ولا عَقْــل ولا دين
787	٧٣٤	= * وقد جاوزت حدُّ الأربــعين *
711	٧٣٥	= * وأنكرنا زعانف أخرين *
۲٥٠	۷۴٦	شاهـد في الفـرق بين علـم وحـرف -أو كلًا وودت عكاظ فبيلةً بعثـوا إليًّ عريفهــم يتوسَمُ
		شواهد على شسروط التنسازع
707	V*V	=حتى تراهــا وكانً وكأنْ أعناقهـا مشــدُداتُ في قَرَنْ
408	٧٣٨	=عدينا في غـد ما شئـت إنّا عُخـبُ ولــو مَطَلْت الواعدينا
100	٧٣٩	= ﴿ وعزة بمطول مُعنَّى غريمُها ﴿
707	٧٤٠	= وإنسان عينسي بجسر الماء تارة فيبدو وتسارات يجسم فيغرق
777	٧٤١	= * مهما تُصِبُ أفقاً من بارق تشم *

حة

رقم الصفح	رقم الشاهد	
Ylv	٧٤٣	 اتاك أتاك اللاحقون احبس احبس * أحسرى وأجمد لى من أن يقال غداً
779	V££	إنسي التمسست الغِسنسي من كف مرتسزق
۲٧٠	V £ 0	طلبت فلم أدرك، بوجهي فليتني قصدت ولم أبغ النـدا بعدسائب
		شواهد على أحكهم كهذا
۲۷۳	717	= وأسلمني النزمان كذا فلا طسرب ولا أنس
3 V7	V { V	 = ذي المعالي فَلْيَمْلُـون مَنْ تعالى هـكذا مكذا وإلا فلا لا انتهـون ولن ينــهــى ذوى شــطـط
444	VEA	ا و د ول يستهما موي المستد كالطعن يذهب فيه السزيت والفتــلُ = عد النفس نعمى بعــد بُوساك ذاكـــراً
7.1	V £ 9	عد المسلق للمغي بعده بوسناد والخيرا كــــذا وكـــذا لطفــاً به نســـي الجهـــد

فهرس الموضوعات

الجسزء السسابسع

	الفن السابع: مسائل تحويه
٥	من مجموع ابن القياح: وقوع الواو فاء الكلمـة
٧	الخلاف في وسواس من رؤوس المسائل للنّواوي
١٣	إشكال حديث: «غير الدجال اخوفني عليكم» وإجابة
	ابن مالك عنه
۲.	صرف دأريس، في قولهم: «بئر أريس»
۲١	توجيه حديث شريف لابن مالك
74	مسألة لابن مالك في: قم أنت وزيد
7 2	مسألة لابن مالك في الحال
70	إملاء على شاهد شعريّ لابن الحاجب
79	تعليق ابن الحاجب على شاهد نحوي مشهور
٠,	تعليق ابن الحاجب على بيت لابن قلاقس الإسكندري
٣	جواب عن سؤال سائل في حرف «لو»
۲	حقيقة الاستفهام والفرق بين أدواته
	توجيه ابن هشام للقول: كأنك بالدنيا
٨	لم تكن وبالأخرة لم تسزل
٨	توجيــه أبن هشام لقولهم: أنت أعلم ومالك
٤	تعليق ابن هشام على آية: «ولله على الناس حج البيت الخ »

نعليق ابن هشام على قول منسوب لجابر	
رضي اللـــه عنه وهو:	
« كان يكفي من هو أوفي منـك شعيراً »	٩٣
سألة: في قراءة: «وقيَّلهُ » بالنصب	٩٨
عليق على حديث : « لايقتل مسلم بكافر »	١٠١
سألة: اعتراض الشرط على الشرط لابن هشام	۱۰۷
	۱۲٤
	۱۲۷
رَّى الجرجاني في إعراب السموات مفعولاً ، في « خلق الله السموات »	۱٤٠
ائدة في قول سبيويه : زيد أفضل من عمرو	187
فسير قُوله تعالى: ﴿ التائبون العابدون ﴾ الآية	187
	1 2 0
سألة في: ما أعظُم الله.	171
خلاف بصري وكوفي في فعل التعجب اسم هو أم فعل؟	۳۲۱
وجيه الزمخشري لقوله تعالى: ﴿ ذو الجلال والإكرام ﴾	۸۲۱
وجيه الزمخشري لقوله تعللي: ﴿ مَا هَذَا بِشُرَّا ﴾	۱۷۰
لرفده في معنى وحده لتقيّ الدين السبكي	۱۷۱
يل العلا في العطف بــلاً	۱۸۳
لحكم والأناه في إعراب « غير ناطرين إناه »	۲
نعليق ابن بري على قول الشاعر في وصف الدنيا	۲۱۸
هليق على معنى: « وآتوا النساء صدقاتهن نحلة »	
لتاج الدين الحمـوي	119
هع حاجـة	۲۲۰
سألة في تكرار: ﴿لا ۗ وعدم تكرارها	۱۳۲
ائدة في «إنمًا» لابن هشام.	137

717	المبدوء به متحرك، والموقوف عليه ساكن لابن هشام
757	تعليق على أبيات من أبيات الحماسة
789	من فوائد ابن هشام: الفرق بين العرَّض والتحضيض
454	من فوائد ابن هشام: الفرق بين دعلمه و«عرف».
707	شروط التنازع .
	مسألة في أفعال ستة متحدة المعاني، مختلفة
779	بالتّعديّ واللزوم
441	أحكام كذا لابن هشام
3 P 7	مسألة من التَّعجب

تــم بحمــد الله تعالى



たく はでん

للامام جيلال لڏين ستيوطي التوني نه ۸۱۱ ه

الجزءالشابع

تحقيق

الدكتورعبالعال يسالم مكزم

أستاذ بنحوبعربي في جامعة الكويت

معادلات المسلمان الم المسلمان
مؤسسة الرسالة

االفامه





جَمِيعُ الْجِقُوقِ مَجِفُوظِهِ لِلْجَقِّقِ الطبعـــة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م



فائدةمن مجموع ابن القَهَّاح'' وقوع الواو فاء الكلمة

إذا كانت الواو فاء الكلمة من الماضي فمضارعه يَفْعِلُ بكسرِ العين لفظاً أو تقديراً .

ويسقط الواو في المضارع ، مثال اللفّظيي : يَعِدُ، ويَعِيقُ ^(٢) مِنْ وَعَد ، ووَمِقَ .

ومثال التقديري: يَضَعُ ، ويَسَعُ ، مِن : وَضَعَ ، ووَسِعَ ، وَوَسِعَ ، وَوَسِعَ ، وَاللهِ ، وَقَالَ ، وَاللهِ ف فالأصل في الكُلِّ بالواو ، فحذفت ، وقُتِحتْ عينُ الفعل لِلْخِفَّة ، إذْ حَرْفُ الحَلْقِ ثِقبل لِيُعْد مخرجه ، فهي مكسورة تقديراً ، وهـو معنى قول الزمخشري: ووسقوطها فيما عينه مكسورة من مضارع فَعَل أو

(١) ابن القاح : هــو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن حيدرة ، شمس الدين أبــو
 المحالي بن القياح ، ولد سنة ١٥٦ هـ ، وتوفي في ربيع الأول ٧٤١ هـ القاهرة
 وامتحن بمحنة ذكر أنه نظم فيها أبياتاً في ليلة لم ينفلق فجرها إلا وقد فرّج عنه
 وأولها :

اصبــرعلى حلـــو القضـــاء ومرّه واعلـــم بأن الله بالــــغ أمره ترجمته في طبقات الشافعية ٥/ ٢١٢ . ٢١٣ .

 (٢) ومِقَه: يُمتَهُ بكسر الميم فيهما : أحبّه فهو وامقٌ . وانظر شرح مختصر تصريف العزى / ١٠٩

فَعِل لفظاً أو تقديراً.

واختلفوا في علة حذف الواو بين الياء والكسرة.

فعلّله الكوفيون بالفرق بين المتعـدِّي، فحذِفت فيـه لثقله وبين الـلازم، فبقيت لخفّت، وهـو ضعيف، فقد حُــذِفت في الـلَازم في: وَكَفَ(١) يَكِف وَوَنِم(١) النَّباب يَنَمُ.

وعلَّله البصريون بالثَّقل .

وخصّوا الحذف بالواو دون الكسرة أو الياء ، لأن الياء لا تحذف لدلالتها على مَنْنَى ، والكسرة لايفيد حَذَّهُها كبير خِفّة ، فنعين حذف الواو ، فنقض الكوفيون عليهم ذلك : بأوعد يُوعِد، فقد ثبتت الواو.

قال ابن مالك ، الحذف إذا كانت الياء مفتوحة وهذه مضمومة.

قيل له : أنت عَلَّلت الحذف بالخفة والضَّمة أثقل من الفتحة .

وقال ابن النحاس الصواب : أن هذه وقعت بين همزة وكسرة ، وأصله : ﴿ يَأْوَعِدُ ﴾ لأنه من أوعد .

 ⁽١) في القاموس : وكف البيت يكف وكفاً ووكيفاً، وتوكافاً: قطر كاوكف ، وناقة وكوف : غزيرة .

⁽٢) ونَمْ كَوَعَدَ وَثَمَّا وَونيهاً . والونيم : خُرَّء الذُّباب .

من رؤوس المسائل للنّوويّ : الخلاف في « وسواس » أهو مصدر أم صفة ؟

ومن رؤس المسائل وتحفة طلاب الـوسائــل للشيخ محي الــدين النواوي رضي الله عنه وعنًا به .

سئل ابن مالك عن (وسواس) أهو مصدرٌ مضاف إليه (ذو) مُقَدَّرة أم / هو صفة محضة للمبالغة؟

فأجاب : الفعل المموزون بفعلًلُ ضوبـان : صحيح كد حرج وسَرهْفُ\\ وهو الأصل .

والثاني: الثنائي المكرر كحمحم ودمدم ، وهو فرْعُ ، لأن الأصل السّلامة من التّكرر ، ولأن أكثره يفهم معناه بسقوط ثالث كَنَجَّم (٢) المسّلامة من التّكرر ، ولأن أكثره يفهم معناه بسقوط ثالث كثّمتُ ، وكمُكف الشيء بمعنى كفّه ، وكبُّكبه بمعنى كبّه ، ورضرضه (٢) بمعنى ذرّه ، وذفذف (٥) على الجريح بمعنى ذفف، وضرضر الجُندب بمعنى : صَرّ ، وعَجْعَجَ الجريح بمعنى ذفف، وصرصرص الجُندب بمعنى : صَرّ ، وعَجْعَجَ

- (١) في القاموس: سرهفت الصبي : أحسنت غذاءه ونَعّمته .
 - (٢) في القاموس : ثبِّج الماء : سال ، والشَّجيج : البَّسيل .
 - (٣) الرّض : الدّق .
 (٤) ذرّ الحبّ : فرّقه .
- (٥) ذَفَ عَلَى الجريَّح ذَفًا ، وَذِفافاً ، وَذَففاً عَرَكة : أجهز ، والاسم : الذَّفاف
 - كسحاب .

الفُحْل بمعنى عَـجٌ، وصَمْصَم السَّيف بمعنى صَـمم، ومَـكْمَـك الفصيل ما في الضرع بمعنى امتكه، ومَطْمَط الكلام بمعنى: مططه، أي مدّه، ومخمخ المغ: أخرجه.

وللنوعين مصدران مطّردان .

أحدهما : فَعْلَله . والآخرة : فِعْـلال كَسَـرْ هَفَـةٌ وسيرْهـاف ، وزَلزلة وزِلْزال .

وفِعْلال أحقّ بهما لوجهين :

أحدهما: أنَّ فَعَلَل مُشاكِلٌ لأَفْعلَ في عدة الحروف وفتح الأول، والنَّالث، والرابع، وسكون النَّاني، فجُعِلَ إفعال مصدر أفْعل، وفِعْلال ، مَصْدر فَعَلَل ليتشاكل المَصْدران كما يتشاكل الفِمْلان ، فكان فِعْلال أحق بهما من فَعَلَلةً .

والثاني : أن أصل المصدر أن يُبايَنَ وَزُنُهُ وَزُن فِعْلَه ، وفِعْلال أشُّد مباينة لِفَعْلَل في وزنه مِنْ فَعْلَلَةً ، فكان أحقٌ به منه، وإن كانا سِيَّيْنِ^(١) في الأطراد مع رُجْحان فَعْللة في الاستعمال على فِعْلال في قولهم : « وَسُوْس » الشيطان وسِوْاساً و« وعُوع » الكلبُ وعِواعاً ، وعَظْمَظَ السَّهِم في مرَّه عِظْماظاً إذا التوى .

والجـــاري علـــى القياس : وِسُواس ، وَوَسُوْسة ، ووِعُـــواع ، ووعوعة ، وعِظْعاظ وعَظْعَطَة .

⁽١) السّيان: المِثْلان.

والفتح نادِّر ، لأن الرباعي الصحيح أصل للرِّباعي المكرِّر أوّلـه وثانيه كما مر .

ولم يئات مصدر الصحيح مع كونه أصلاً إلاّ على فَعْللة، وفِعلال بالكسر، فلا ينبغي للرباعي المكرّر لفرعيته أن يكون مصدره إلا كذلك. وهذا يقتضي أن لا يكون له مصدر على فَعْـلال بالفتح، وإن ورد حُكِم بشذوذه.

وأيضًا، فإن فَعَلالاً المفتوح الفاء قد كثر وقُوعه صفةً مصوغاً مِنْ فَعَلَل الممكرر ليكون فيه نظير فَعال من / الثلاثي كـ«ضَراب»، لانهما متشاكلان وزناً، فاقتضى هذا أن لا يكو ن لفَعلال المفتوح الفاء في المصدرية نصيبٌ، فلذلك استُشْدر وقوع : وَسُواس، وَوَعُواع، وعَظْعاظ مصادر ، وإنما حقها أن تكون صفات دالة على المبالغة في الوسوسة والوعوعة والعُظعظة، فحق ما وقع منها في موضع محتمل للمصدرية والوصفية أن يحمل على الوسفية تخطّاً من الشذوذ ، ومخالفة المطرد الشائع الذائع .

وليس بِمُحِقِّ من زعم في شيَّء من الصفات الواردة على هذا الوزن أنه مصدرٌ مضاف إليه ﴿ ذو ﴾ تقديراً ، ويدل على فساد قولـه أمران :

أحدهما : أنْ كُلِّ مصدر أضيف إليه (ذو) تقديراً فمجرّده للمصدرية أكثر من استعماله صفةً كـ (رِضِّى) وصَوْم وفطر . وفَعْلال الموصوف به لم يُثبت مجرّده للمصدرية إلا في وسُواس واخواته، على أن منّع مصدريتها ممكنٌ، وذلك أنْ مَنْ سمع منه وسُوس واخواته، على أن منّع مصدريتها ممكنٌ، وذلك أنْ مَنْ سمع منه وسُوس إليه الشّيطان وسواساً بالفتح لا يتعيّن كونه قاصداً للمصدرية، بل يبحتمل أن يقصد الحالية ، فإن الحال قد يؤكدها عاملها الموافق لها لفظاً ومعنى كقوله تعالى : ﴿ وأرسلناك لِلنّاس رسولاً ﴾ (") وكقوله تعالى : ﴿ وسَخراكم اللّيلَ والنّهارَ والشّمس والقمرَ والنجوم مسخرات ﴾ (")

فإنما تتعين المصدريّة في و وسُواس ، أن لو سمع مضافاً إلى الشّيطان، ومعلَّقاً به معمول، كما سُبع ذلك في الوَسُوسة كقول بعضهم : و وَسُوسَةُ الشّيطان إلى النفس داءً » فتتعين المصدريّة في مثل هذا . لابالانتصاب بعد الفعل.

الثاني: أن المصدر المضاف إليه «ذو» تقديراً لا يؤنث ولا يُنتّى ولا يُجمع بل يلزم طريقةً واحدةبليعلم أصالته في المصدريّة، وفرعيته في الوصفيّة، فيقال:امرأة صَوْمٌ، ورجل صوْمٌ ورجلانِ صَوْمٌ، أو نساء .

وفَعلال الموصوف به ليس كذلك؛ لأنه يؤنَّث ويُثنَّى ويُجمع وجوباً فيُقـال : رجـل ثرثـار ، وتَمْتـام ، وفافـاء ، ولَضْلاضُ ^(٣)، أي ماهــر

⁽۱) النساء / ۷۹

 ⁽۲) النحل ۱۱ ، وهذا على غير قراءة حفص التي ضمقها المصحف الشريف ،
 وإنما هي قراءة حمزة والكسائي وأبي عمرو وابن كثير ونافع وآخرين حيث قرءوا : « والنجوم مسخرات ، انظر معجم القراءات قراءة رقم ٤٨٨٤ .
 (٣) لضلاض : حاذق في الدلالة ، و لضلضته : التقانه يميناً وشمالاً .

بالدّلالة ، ومَرْهار أي ضَحّاك^(۱) ، وجحجاح : سيّد ، وفَجَفَاج : كثير الكلام ، وكَهكاه،ووطُواط : ضعيف ، وعسعاسُ وحَسْحاس : خفيف الحركة ، وهفهاف : خميص البطن ، وبجبلج : ممتلىء الجسم ، ودَعْداع ودَحْداح : أي قصيرَ ونخناخ : ألكن ، وسَمْسام : سريع ، [٣/ ٧٧ وقعقاع المفاصل : أي مُصوت ، وشيء خشخاش أي يابس مصوّت ، وسَبع قضفاض : كاسر، وحيّة نضناض: يحرّك لسانه كثيراً .

> وكُلُّ ذلك يؤنث بالناء ويثنى ويجمع ، ومنه قولهُ صلى الله عليه وآله وسَلَم: ﴿ اَبْغَضُكُم إِلَى ۗ وَابعدُكم مِنَّى مجالِسٌ يوم القيامة الثرثارون المُتَفَيهُون ﴾ .

> ومنه : ربحٌ زَفْزافة أي محركة للحشيش ، وسفسافة : تنخل التراب بمرّها ، ودرع فضفاضة : واسعةً .

> الفعل من كُلّ ذلك فَعْلل، والمصدر فَعْللة وفِعْلالٌ بالكسر ، ولم ينقل في شيء منها فَعْلال بالفتح .

> ومن أجاز ذلك كالزمخشري فقياسه غير صحيح ، لأن القياس على النّادر لا يصحّ ، فثبت ما قصدتُه من بيان أصالة الوصفيّة في فَعُلال المفتوح الفاء ، وغرابة المصدريّة فيه ، وامتناعها منه .

⁽١) في القاموس : ضحّاك في الباطل .

فالقول المرضّى أن (الوسواس ، في قولـه تعالى : (من شَرّ الوَسُواس (١٠) هو الشّيطان لا على حذف مضاف، ، بـل على أنه من باب فَعلال المفصود به العبالغة في مُفعَلِل كثرثار، ونظائره.

والله أعلم بالصواب . انتهى .

⁽١) الناس / ٤

إجابة ابن مالك عن إشكال حديث شريف

وسئل ابن مالك أيضاً عن قوله صلى الله عليه وآله :

« غير الدَّجَّال أخْوفَني عَلَيْكُم (¹)» .

فأجاب : الكلام على لفظه ومعناه ، أمّا لفظه فلتضمّنه إضافـة « أخوف ، إلى ياء المتكلم مقرونة بنون الوقاية ، وهو إنما يعتــاد مع الفعل المتعدّي ، لأن هذه النون تصون الفعل عن محذورات .

أحدها : التباسة بالاسم المضاف لياء المتكلم ، فلـو قيل في ضَرَبَني : ضَرَبي لالتبس بالضَّرَبَ،وهو العسل الأبيض الغليظ ، فنفت نون الوقاية هذا المحذور .

الثاني : أمر مؤنثه بأمر مذكّره فلو قلت أكْرِمي بدل أكْرِمْني قاصداً مذكّراً لم يفهم العراد ، فنفت النون ذلك .

الثالث : ذهاب الوهــم إلــى أن المضــارع صار مبنيًّا وذلك لو أوقعته على ياء المتكلم غير مقرونة بالنون لَخِفي إعرابه ، وظُنَّ به البناء على مراجعة الأصل ، فإن إعرابه على خلاف الأصل ، وأصله البناء .

⁽١) انظر مناقشة هذا الحديث في همع الهوامع ١ /٢٢٥

/ ٢٧٩] فلو قلت بدل (يكومني) يكومي لَظُن / عودُه إلى الأصل ، فزيادة النون تمكّن من ظهور إعرابه .

والاسم مستغن عن النون في الوجهين الأولَين .

وأما الثالث فللاسم فيه نصيبٌ لكن أصالته في الإعراب أغنته وصانته من ذهاب الوهم إلى بنائه ، لا بسبب جَلِيٍّ ، لكنه وإنْ أُمن ظنَّ بنائه فلم يُؤمن التباسُ بعض وجوه إعرابه ببعض ، فكان له في الأصل نصيب من إلحاق النون .

وينزل إخلاؤه منها منزلة أصل متروك يُنَبّه عليه في بعض المواضع كما نُبه بالقرد واستحوذ على أصل قاد(١) واستحاذ. وكان أولى ما ينبه به على ذلك أسماء الفاعلين، فمن ذلك ما أنشد الفراء من قول الشاعر:

٦٦٦ = فما أدرى وكلِّ الظَّن ظَنيِّ أمسِلمُني إلى قومى شراحى(١)

⁽١) في ط: « قال » مكان : « قاد » ، تحريف .

⁽r) نسب في الدرر اللوامع 1 / ٢١٢ إلى يزيد بن محمد الحارثيّ .

وذكر السيّوطيّ في شرح شواهد المغنى ص ٧٧٠ أن الفرّاء ذكر البيت على هذا النمط ليجعله باباً من النحو ، والصواب:

فيا أدرى وظُنــي كل ظن أيسلمنـي بنـي البـــدء اللقاح . وبنو البدء اللقاح : هم الذين لا يدينــون للملــوك .

وبنو البدر: وكان القياس: أمسليمي بالتخفيف.

فرخم « شراحیل » دون نداء اضطراراً .

ومثله ما أنشده ابن طاهر في تعليقه على كتاب سيبويه :

٦٦٧ = وليس بِمُعْيني وفي الناس ممتع صديقٌ إذا أعيا عَلَى صَديقٌ (١

وأنشد غيره :

37. = وليس المُوافِيني لِيُرْفِلَ خائباً فان له أضعاف ما كان آملاً

وقـال ابـن هشـام في المغنـى ١ / ٣٨١ : « وزعـم هشـام : أن الـــذي في
 « أمسلمنـى » ونحوه تنوين لا نون » .

والبيت من شواهد المغني ١/ ٣٨١ ، ٢ /٧١٦ ، والهمع والدرر رقم / ١٧١.

(١) في ط: « معيني » وفي النسخ المخطوطة والأشموني ١ / ١٢٦ : « بمعيني »
 وفي ط والنسخ المخطوطة : «مقنع» وفي الأشموني «ممتع» وفي ط، والنسخ المخطوطة : «صديقي».

(۲) من شواهد : المغنى ١ / ٣٨١ ، والهمع والدرر رقم/ ١٧٢ ، والأشمونـي ١ /١٢٦ .

قال العيني و هامش الاشموني » : « المعنى : ليس الذي يوافيني أي يأتيني ليرُفد أي ليعطي من الرفد وهو العطاء . وفيه الشاهد ، فإن النون فيه نون الوقاية ، وليست نون التنوين كها ذهب إليه بعضهم ، إذ التنوين لا يجتمع مع الألف واللام ، والموصول مع صلته اسم ليس ، ووخانباً» خبره ، وليرفد على صيغة المجهول بالنصب على تقدير : لأن يرفد » . ولأفعل التفضيل أيضاً شبه بالفعل وخصوصاً بفعل التُعجب ، فجاز أن تلحقه النّون المذكورة في الحديث كما لحقت اسم الفاعل في الأبيات المذكورة . وهذا أجود ما يقال في هذا اللفظ عندي .

و يجوز : أن يكون و أخوف لي ، وأبدلت اللاّم نوناً كما في لعنّ مكان لعلّ ، وفي : وفِّنَ بمعنى رِفَلَ^{(١})وهو الفرس الطّويل .

وأما الكلام من جهة المعنى ففيه وجوه :

أظهرها: كون أخوف افعل تفضيل صيغ من فعل المفعول كقولهم: وأشغَلُ من ذات النَّحَيْثُ^(؟) و وأزهْمى من ديك ، ووأعنى بحاجتك ، و وأخوف ما أخاف على أمنًى الأثمة المُضْيِلُون،، إذ المراد أنّ المعبر عنه بذلك : شُغل وزُهي وعُني أكثر من شغل غيره وزهوه وعنائه.

 ⁽١) في القاموس : الرَّفَلَ كخِدَبٌ : الطويل الذنب ، الكثير اللحم ، والبعير الواسع الجلد .

⁽٧) وهي آمرأة من بني تيم الله بن ثعلبة ، كانت تبيع السمن في الجاهلية ، فاتاها خوات بن جبير الانصاري يبتاع منها سمناً ، فلم ير عندها أحداً وساومها فحدت بخياً ، فنظر إليه ، ثم قال أمسكيه حتى أنظر إلى غيره فقالت : حُلّ نجياً آخر ، ففعل ، فنظر إليه ، فقال : أريد غير هذا فأمسكيه ففعلت ، فلما شيئل يديها ساورها فلم تقدر على دفعه حتى قضى ما أراد وهرب ، انظر مجمع الأشال / ٣٧٦ ، انظر مجمع المنطق ا

وكذا أخوف ما أخاف / أي الأشياء التي أخافها على أمتي أحقها [٣/ ٨٠/ بأن بخاف الأثمة المضلَّو ن .

> فمعنى الحديث ههنا: غير الدّجال أخوف مخوفاتي عليكم فحذف المضاف إلى الياء فاتصل بها أخوف معمودة بالنون كما تقرر.

ويحتمل أن يكون: « أخوف » من أخاف بمعنى: خوف. ولا يمنع ذلك كونه من ثلاثي فإنه على « أفعل » وما على وزن أفعل والثلاثي سواء عند سيبويه في التفّضيل والتّعجب ، صرّح به مـراراً .

فالمعنى . غير الدّجال أشد موجبات خوفى عليكم، ثم اتصل بالياء معمودة بالنون على ما تقرر .

ويحتمل أن يكون من وصف المعاني بصفات الأعيان مبالغة كشعر شاعر ، وهذا الشُّعر أشعر من هذا ، وعجب عاجب ، وموَّت مائت ، وخوْف خائف .

ويقال : فلان أخوف من خوفك . ومنه قول الشاعر(١) .

٦٦٩ يداك يد خيرُها يُرْتَجي

وأخرى لأعدائها غائظه

(1) نُسب في العينيِّ ١ /٧٢٨ لطرفة ، وليس في ديوانه والبيت الأول من شواهد : التصريح 1 / ١٨٢ ، والأشموني 1 / ٢٢٣٪ . هذا وفي الأشباه مطبوعاً وغطوطاً : « فأما التي يرتجى خيرها » ، « وأمًا التي

يتقّى شرّها ، .

قال العيني : اللافظة : البحـر ، والهـاء فيه للمبالغـة ، كما في : راوية ، =

فأما التى خيرُها يرتجى

فأجود جوداً من اللافظه وأمّا التي شرها يتقي

فنفس العَـدُو بهـا فائظُه

فنصب و جوداً ۽ بأجود على النمييز، وذلك موجب لكونه فاعلاً معنىً ، لأن كل منصوب على التمييز بأفعل التفضيل فاعل في المعنى ونصبُهُ علامةً فاعليته ، وجرَّه علامةً أن (أفعلَ) بعضٌ منه .

ولهذا معنى : زيدٌ أحسن عبـداً : أن عَبْـده فاق عبيد غيره في حُسن .

و إن جَرَرتْ فمعناه: أنه بعض العبيد الحسان وهو أحسنهم.

فمعنى الحديث على هذا: خُوف عير الدّجال أخوف عوفي على هذا : خُوف على هذا المحذوف، وحذف على على من من من من المحذوف، وحذف وخوف ، المضاف إلى الياء ، وأقيمت هي مقامه ، فاتصل أخوف بالياء معمودة بالنون .

وفي المشل: يقال: فلان أسمح من لافظة أي بحر. وقــال
 الجوهري: أسمح من لافظة ، يقال: هي العنز ، لأنها تدعى إلى الحلب
 وهي تجتر ، فتلفظ بجرتها، وتقبل فرحاً بالحلب.

وتولَّد : (فائظة ، ، قال أبو القاسم الزجاجيّ : يقال : فاظ المبت بالظاء ، وفاضت نفسه بالضاد ، وفاظت نفسه بالظاء جائز عند الجميع إلاّ الأصمعيّ فإنه لا يجمع بين الظاء والنفس ، يقال : فاظ الرجـل بالظاء المعجمة ، وفاضت نفسه لالضاد .

- 19 -

11/4]

ويحتمل أن يكون وأخوف؛ فعلاً مستنداً إلى واو هي ضمير عائد على غير الدّجّال، لأن من جملة ما يتناوله غير الـدّجال الأئمة المضلون، وهم ممن يعقل، فغلبوا فجيء بـالواو، ثم اجتـزىء عنها بالضمة وحذفت كقوله.

٦٧٠ = فياليت الأطباء كانُ حولي

وكان مع الأطباء الأساة(١) /

وقال أخر :

۲۷۱ = دارحــيٍّ وتنوها^{۲)} مربعــاً

دخــل الضيف عليهــم فاحْتَمل

(١) في ط: « الأطباء ، بالمد، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والمصادر .
 وفي ط: « والإساء ، بالهمزة .

وفي طوالنسخ المخطوطة: فيا ليت. وروى:

« فلو أنَّ ۽ .

من شواهد : الأنصاف ١ / ٣٨٥ ، وابن يعيش ٧ / ٥ ، ٩ / ٨٠ ، والحزانة ٢ / ٣٨٥ . والعيني ٤ / ٥٠١ ، والهمع والدرر رقـم / ١٣٣. وهذا البيت

روى مع بيت آخر في الدرر على النحو التالي :

فلسو أن الأطب كان حولي وكان مع الأطبء الشفاة الشفاة الشامة الأسلة المسالة الشفاء ما الاسلة الطبيب : الحافق . م الطبيب : الحافق . م

والأساة : جمع آس ِ كَفُضاة جمع قاض ٍ ، وكذلك الشفاة : جمع شاف . ثم قال الدرر : ولم أعثر على قائلها .

(٢) جعلوها دائمة لهم ففي القاموس: «وتن» المواتن الشيء الثابت المدائم،
 ووتنة وتُوناً ووتنة دام ولم ينقطع.

وفي ط: «فاسأل واسأل، بالهمز في البيت الثاني .

فسَلْ عنا إذا الناس شُتَوا

وسَلْ عنا إذا الناس نَزَلْ

أراد : كانوا ، فحـذف الـواو ، وأبقـى الضمـة ، وكذلك أراد الآخرُ : احتملوا ، ونزلوا فحذف الواو، ثم سكّن اللام من احتمـل ، ونزلُ للوقف . هذا ما تيّسر فيه. ولله الحمد.

وسئل ابن مالك أيضاً

أيجوز صرف أريس في قولهم: بئر أريس(١)؟

فأجاب : نعم وهو في الأصل ، عبارة عن الأصل^{٢٠}) .

ويطلق على الأكار^(٣) وعلى الأمير^(١).

وقيل: إن أريد به الأمير فهو مقلوب رئيس (٥) .

- (١) في اللسان : أرس : في حديث خاتم النبينﷺ : فسقط من يدعثمان رضى الله
 عنه في بثر أريس بفتح الهمزة ، وتخفيف الراء، هي بثر معروفة قريباً من مسجد
 قباء عند المدينة ، .
 - (٢) في اللسان : الإرس : الأصل .
 - (٣) في اللسان : الأريس : الأكار . عن تعلب .
 - (٤) في اللسان : الأرّيس : الأمير ، عن كُراع حكاه في باب فعّيل .
- (٥) في اللسان : والاصل عنده ـ أي كراع ـ : رئيس على فعيل من الرياسة والمؤرس : المؤمّر ، فقلب .

وعن ابن الأعرابي : أرَّس يأرِس أرْساً : إذا صار أربساً ، وأرَّس يؤرِّس تأريساً : إذا صار أكاراً . وجمع الاريس : أريسون ، وجمع الإرَّيس : إرَّيسون . ومن هذا ما جاء في كتاب النبيﷺ إلى هوقل . . . إن أبيت فعليك الم الإرَّيسِن » .

توجيه حديث شريف لابن مالك

وسئل رحمه الله أيضاً :

فأجاب فاعل جاء (الكانز». وكنزه مبتدأ، وأقرع خبره، والجملة حالية؛ لأن الجملة الابتدائية المشتملة على ضمير ما قبلها والجملة حالية، واقترانها بالواو أكثر. وقد جردت منه في قوله تعالى: ﴿ الْمِطُوا بِعضُكم لِبَعْض عدُوًّا ﴾ (١) ﴿ وما أَرْسَلْنا قَبْلُك مِنْ المرسلين إلاّ إنهم ليأكلون الطعام (١) ﴾ وتقول العرب: «رجع فوره إلى بَدْنه (١) وكلمتُه فوه إلى فيّ ه.

وقال الشاعر(1) :

٦٧٢ = وَتَشْرِبُ أَسْآرى القطا الكُدْرُ بَعْدما

سَرَت قَرَبًا أحناؤها تتصَلُّصَلُ (٥)

⁽١) البقرة / ٣٦

⁽٢) الفرقان / ٢٠

 ⁽٣) هكذا في جميع النسخ : « فوره » والقول المشهور : « رجع عوده على بدئه »
 انظر الهمع ٤ / ١٩ .

⁽٤) هو الشُّنْفُرَى .

⁽٥) انظر لامية العرب / ٦١ ، وهي قصيدة مشهور مطلعها :

ومثله :

٦٧٣ = راحُوا بصائرُهم على أكْتافِهِم

وبَصِيرتي يَعْلُو بهـا عَتِـدُ وأي^(١) .

أي قوىً . ومثله :

٦٧٤ = ولولا جنان الليل ما آب عامرٌ

إلى جَعْفُر سِرْبا لهُ لم يُمَزُّق (١)/

[444]

أقيسوا بنسي أُمِّي صُدُورَ مطيكم فإنسي إلى قوم سواتُم "لاميلُ
 والأسار في الشاهد :جع سؤر ، وهو بقية الشراب في الإناء . والقرب :
 اليوم الذي ترد الطير المله في صبيحته . وأحتاؤها : جم حنو ، وهو الجانب .
 وتصلصل أي يسمم ها صوتاً .

يريد أن يقول : بأنه يرد الماء قبل القطا ، وهو أسرع الطبير ، فتشرب فضلاته ، وقد بلغ منها العطش مبلغاً تصوت منه أحشاؤها ، انظر شرح الشاهد في هامش لامية العرب ، وفي شرح شواهد العيني ٣ / ٢٠٧ وبعده هممت وابتدرنا وأسدلت وشمسر منسي فارط متمهل والفارط : من يتقدم القوم إلى الماء . والمعنى أن سير القطا ثقيل كمن أرخى ثوبه .

(١) في اللسان : (عتد) : فرس عَتَـدٌ وعَتِدٌ : شديد تام الخلق ، سريع الوثب معدّ للجزي . واستشهد هل ذلك بالشاهد وهو للأشعر الجُعْفيّ .

 (٢) نسب في العين إلى سلامة بن جندل ، وأنشده الفارسي في الإغفال : ٩ لـم غيرق ، مكان : ٩ لم يمزق ، وهو من شواهد الأشموني ٢ / ١٩٠ ، والعينى ٣ / ٢١٠ ، وفي العيني : جنان الليل : أي ظلمته. ويجوز جعل وكنزه ، فاعل جاء ، ووشجاع ، خبر مبتداً محذوف، والجملة في موضع الحال أي جاء وهو شجاع أو صورته شجاع، ولا بُعْد فيه، لأن فيه حذف المبتدأ والواو، إذ الاهتمام بهذه الواو أقل من الاهتمام بالفاء المقترنة بمبتدأ وقع جواب شرط، وقد حذفا معاً في قوله.

٩٧٥ = أأبي لا تَبْعَدُ فليس بخالد حَيُّ ومن يُصِب الحِمامُ بَعِيدُ^{١٨٥}
أي فهو بعيد فحذف الفاء وهي ألزم من الواو .

[مسألة لابن مالك في : قم أنت وزيد]

قال ابن مالك : لا يصيحُ في : قُمْ أنت وزيدٌ الحكم بعطف زيد على فاعل قم ، لأن العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه ، وقم ونحوه من أفعال الأمر لا يعمل في غير ضمير المخاطب ، فيحمل

=

وفي طوالنسخ المخطوطة : حشار د بالحساء ، تحسريف ، تصسويبه من الأشموني ، والعيني ، وفي طوالنسخ المخطوطة أيضاً دلا يجزق.

 ⁽١) من شواهد: التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك /
 ١٣٤ .

وعلَق محققه في هامشه بقوله : هو من أبيات الحياسة ، وقائله الضبي . قال التبريزيّ : لا تبعد تما يندب به الميّت .

ورواية ابن مالك : «المنون، مكان: الحِمامُ،

ما وقع من ذلك على أن زيداً مرفوع بفعل دلّ عليه «قم» أي قم أنت، ولَيُقُم زيد.

وعليه يحمل قوله تعالى : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزُوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ (١)

وإليه أشار سيبويه بقوله يقـال : دخلـوا أولهُــم وآخرُهــم ، ولا يقال : ادخلوا أولَكُمُ وآخرُكم ، لأن دخل لا يَصبِحُ إسناده إلى أولكُم وآخركم .

وذكر أن عيسى بن عمر أجاز ذلك وهو نظير :

٦٧٦ = *لِيُبُك يزيد ضارع(٢)*

يعنى أن أولكم وآخركم مرفوع بفعل مضمـر دلَّ عليه: ادْخُلوا كما أن ضارعاً مرفوع بفعل دل عليك (ليَّبُك).انتهى.

[مسألة لابن مالك في الحال]

قال ابن مالك : نسبة الحال إلى المضاف إليه على أوجه :

وجه : يجوز إجماعاً إذا كان المضاف مصدراً أو صفةً عاملة كأعجبني قيام زيدرمسرعاً ، وإنّ زيداً ضاربُ عمرو مُتَكِئًا .

ووجهٌ: يمتنع إجماعاً حيث لم يكن المضاف مصدراً ولا صفةً ولا

⁽١) البقرة / ٣٥.

من شواهد: سيبويه ١٨٥/١ ، ١٨٣٠

۱۳/۳۱

بعض ما أضيف إليه كضربت غلامَ زيدٍ مُتكِئاً .

وثالث : مختلف فيه : إذا كان المضاف بعض المضاف إليه أو يشبه بعضه كقوله :

٦٧٧ = كَأَنَّ يَدَى حَرْبائِها مُتَسْمِسماً ١٧٥

یدا مذنب مستغفر الله تالب/ ومنه قوله تعالی : ﴿ وَنَزَعْنا ما فِي صُدُّورِهِم مِنْ غِلِّ إِخْواناً ﴾™ وقد صحّ جوازه عن أبي الحسن الأخفش.انتهي .

إملاء على شاهد شعري لابن الحاجب]

في أمالي ابن الحاجب(٢)

قال مُعِلِياً على قول الشاعر . عند عُنِهُ مُاســوفِ علـــي زَمن ينقضـــي بالهــــةُ والحـــزَن٣

- (١) في اللسان : « سمم ، : قال ابن الإعرابي : سمسم الرجل : إذا مشى مشياً رفيقاً . والسمسمة : ضرب من عدو التعلب .
 - (٢) الحجر/ ٤٧
- (٣) أمالي ابن الحاجب مخطوط رقم ١٠٠٧ نحو دار الكتب ، وقد علمت من أستاذنا المرحوم الشيخ عطية الصوالحي أنه حققه ، وأرجو أن يرى هذا التحقيق النور على يدنا شر من الناشرين :

وقد أملي هذه الأمالي في القاهرة ودمشق من سنة ٦١٧ هـ إلى سنة ٦٢٥ هـ .

وقد قمت بدراسة حول ابن الحاجب وكتبه وهي ضمن كتاب « المدرسة النحوية في مصروالشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، طبع دار الشروق.

(٣) سبق ذكره رقم ٣٠٥ ، ٦١١ .

قال : لا يصحّ أن يكون له عاملٌ لفظي ، وإذا لم يكن له عامل لفظيّ ، فإما أن يكون مبتدأ ، وإما أن يكون خبرَ مبتدأ

ولا يصح أن يكون مبتدأ ، لأنه لا خبر له ، لأن الخبر إما أن يكون ثابتاً أو محذوفاً ، والثابت لا يستقيم ، لأنه إمّا «على زمن» وإمّا « ينقضي » ، وكلاهما مفسدً للمعنى .

وأيضاً: فإنك إذا جعلته مبتداً لم يكن بدّ من أن تقدّر قبله موصوفاً وإذا قدرت قبله موصوفاً لم يكن بدّ من أن يكون (غير» له ، (وغير» ههنا ليست له ، وإنما هي لـ وزمن»، ألا ترى أنك لو قلت: رجلٌ غيرك مرّبي لكان في غيرك ضمير عائد على رجل ، ولو قلت: رجلٌ غيرُ متأسّف على امرأة مرّبي لم يستقم ، لان غيراً ههنا لما جعلته في المعنى للمرأة خرج عن أن يكون صفةً لما قبله .

ولو قلت : رجل غير متأسّف عليه مـرَّبى جازَ′لأنها في المعنى للضمير ، والضمير عائد على المبتدأ فاستقام ، فتبيّن أن لا يكون مبتدأ لذلك .

وإن جعل الخبر محذوفاً لم يستقم لأمرين :

أحدهما : أنّا قاطعون بنفي الاحتياج إليه .

والأخر : أنه لا قرينة تشعر به ، ومن شرط صحة حذف الخبر وجود القرينة . وإن جعل خبر مبتدأ لم يستقم لأمور :

أحدها : أنا قاطعون بنفي الاحتياج إليه .

الثاني : أن حذف المبتدأ مشروط بالقرينة ولا قرينة .

الثالث : أنك إذا جعلته خبر مبتدأ لم يكن بدُّ من ضمير يعود منه إلى المبتدأ ، لأنه في معنى مُغاير ، ولا ضمير يعود على ما تقدّره مبتداً ،

إى العبندا ، لا له في معنى معاير ، ولا صمير يعود على ما نقدره مبندا . فلا يصح أن يكون خبراً ، فتبيّن إشكال إعرابه ./

> وأولى ما يقال فيه: إنه أوقع المظهر موقع المضمر لمّا حذف المبتدأ من أول الكلام ، فكان التقدير : زمن ينقضي بالهم والحزّن غير مأسوف عليه ، فلما حذف المبتدأ من غير قرينة تُشْعِر به أتى به ظاهراً مكان المضمر فصارت العبارة فيه كذلك ، وهو وجه حسن .

> ولا بُعُد في مثل ذلك ، فإن العرب تجيز : إنْ يُكُوِمْنِي زيد إنّي الحرمة ، وتقديره : إنني أكرم زيداً إنْ يُكُومْنِي ، فقد أوقعت زيداً موقع المضمر لمّا اضطررت ١٠٠ إلى إعادة الضمير إليه ، وأوقعت المضمر موقع المظهر لمّا أخرته عن الظاهر . فقد تبيّن لك اتساعهُم في مشل ذلك وعكسه .

ويحتمل أن يقال : إنهم استعملوا غيراً بمعنى « لا » كما استعملوا « لا » بمعنى غير ، وذلك واسع في كلامهم ، فكأنّه قال : لا تأسف على زمن هذه صفته .

⁽١) في ط : « اضطرت » بإسقاط الراء الثانية ، تحريف .

ويدلَك على استعمالهم غيراً بمعنى «لا» قولهم: زيدٌ عمراً غيرُ ضارب، ولا يقولون: زيدٌ عمراً مِثْلُ ضارب، لأن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف، ولكنّه لما كانت و غيرٌ ، تحمل على « لا » جاز فيها ما لا يجوز في مثل ، وإن كان بابهُما واحداً .

وإذا كانوا قد استعملوا : أقلَّ رجل يقول ذلك بمعنى النفي مع بُعُده عنه بَعْض البعد ، فَلَان يَسْتَعْمِلوا غيراً بمعنى « لا » مع موافقتها لها في المعنى أجدر .

فإن قبل : فإذا قدرتموها بمعنى « لا » فلا بدّ لها من إعراب من حيث كونها اسماً فما إعرابه ؟

قلنا: إعرابه كإعراب قولك: أقل رجل يقول ذلك ، وهو مبتداً لا خبر له استغناء عنه ، لأن المعنى: ما رجل يقول ذلك ، وإذا كان كذلك صح المعنى من غير احتياج إلى خبر ولا استنكار بمبتداً لا خبر له ، إذا كان في المعنى بمعنى جملة مستقلة ، كقولهم: أقائم الزيدان فإنه بالإجماع مبتداً ولا مقدر محذوف ، والزيدان فاعل به ليس بخبر ، فهذا مبتداً لا خبر له في اللفظولا في التقدير ، وإنما استقام الأنه في معنى : أيقوم الزيد أن ، وكذلك قول بعض النحويين في : نزال وتراك أنه مبتداً وفاعله مضمر، ولا خبر له ، لا ستقامة المعنى من حيث وتراك أنه مبتداً وفاعله مضمر، ولا خبر له ، لا ستقامة المعنى من حيث

/ ٢٨٥] ١٥٥ معناه : الزِّن ، والرُّد . ومعنا هنو الصحيح عيد المخطوطة .

وقد ذهب كثيرً إلى أنه منصوب انتصاب المصدر ، كأنه قيل في نزال : انزل نزولاً ، وهذا عندنا ضعيف ، فإنه لوكان كذلك لوجب أن يكون معرباً بمثابة سَقْياً وَرُعياً ١/ ونحن نفرّق بين سقياً وبين نزال فكيف يمكن حَمْلُهما على إعراب واحد ، وهو أن يكونـا مصدرين مع أن أحدهما معرب والاخرميتي .

[تعليق ابن الحاجب على شاهدٍ نحويّ مشهور]

وقال عفا الله عنه وقد استفتى في قول الشاعر :

٦٧٩ = وإنَّــي لَتعرونــي لِذَكْراك فَتْــرَةٌ

كمــا انتفض العصفــورُ بلَّلــهُ القطُّرُ(٢)

فقيل له: إن شخصين تنازعـا فقــال أحدهــــا: البيت: هزة ورِعْدة ، ولا يستقيم معنى البيت على « فترة » . فسُئِـل هل يستقيم البيت على هذه الروّاية وقد نقلها غير واحد ممّن يوثق بنقله عن الأمالي لأبى عبد الله البغدادى ؟

فكتب مجيباً بخطُّ يَدِه الكريمة ما هذه صورته:

⁽١) « بمثابة سقياً ورعياً » زيادة في ط ليست في النسخ المخطوطة .

⁽٢) لأبي صخر الهذليّ .

من شواهد: المُقْرِب ١٩٣/، ، وابن يعيش ٢٧/٢، وشرح شذور الذهب، ٢٧٩ ، والعينسيّ ٢٧٣، ٢٧٨ ، والحزانــة ٢٥٥١، والتصريح ٢/ ٢٣٦ ، ٢/ ١١ ، والهمع والدر رقم ٧٥٧، والأشموني ٢ / ٢٤٤ .

وهو أن يقال : يستقيم ذلك على معنيين :

أحدهما: أن يكون معنى لتعروني: لَتُرْعِدُني أَي تَجْلُل عِنْدي العُروا(١) وهي الرَّعدة كقولهم : عُرِي (١) فلانُ إذا أصابه ذلك ، لأن الفتور الذي هو السكون من الإجلال والهيّبة تحصُل عنده الرَّعدة غالباً عادة فيصح نسبة الإرعاد إليه، فيكون «كما انتفض» منصوباً انتصاب قولك : أخرجته كخُروج زيد ، إما(١) على معنى كإخراج خروج زيد .

وحسُن ذلك تنبيهاً على حصول المطاوع الذي هو المقصود في مثل ذلك، فيكون أبلغ من الاقتصار على المطاوع ، إذْ قد يحصل المطاوع دونه مثل أخرجتُه فلم يَخرُج .

والثاني : أن يكون معنى لتعروني : لتأتيني وتأخذني فترة أي سكون للسرور الحاصيل عن الدّكرى . وعبّر (٤) بهاعن النشاط الأنها تستلزمه غالباً تسميةً للمسبّب باسم السبّب ، كأنه قال : ليأخذني نشاط / ٢٨٦] كنشاط العصفور، فيكون كما / انتفض ، إما منصوباً نَصْب ، له صوّتُ حِمار ، وله وجهان :

أحدهما : أن يكون التقدير : يُصَوَّت صَوَّتَ حِمــار ، وأن لم يَجُزُ إظهارُه استغناءً عنه بما تقدّم .

⁽١) العُرواء ـ كما في القاموس واللسان : قِرَّة الحُمَّى ومسَّها في أول رِعْدتها .

 ⁽٢) في طوالنسخ المخطوطة : (عرني) بالنون . والتصويب من اللسان : حيث ذكر ما نصة : (وقد عُرِي الرّجل على ما لم يُسمّ فاعله فهو معرُوً .

⁽٣) هكذا في ط والنسخ المُخطوطة ولعل : « إمَّا » زأئدة .

⁽٤) في ط: «غير، بالياء، تحريف

والثاني : أن يكون منصوباً بما تضمنتُه الجملة من معنى سوّت .

وإمّا مرفوعاً صفة لفترة أي نشاطً مثل نشاط العصفور .

وهذه الأوجه الشلاثة المذكورة في الـوجه الشّاني في إعراب: «كما انتفض، تجري على تقدير رواية: رعّدة وهِزّة. هذا ما كتبه مجيباً به.

وروى الرَّماني عن السكوني عن أبي سعيد الأصمعي :

إذا ذكرت يرتــاحُ قَلْبِـــي لذكرها كما انتفض العضفورُ بَلَلهُ القَطْرُ وهو ظاهر حينئذ .

[ابــن الحاجــب يعلــق علــي بيت لابــن قلاقس الإسكندري]

وسئل عن قول ابن قلاقس الاسكندريّ :

٦٨٠ = ما بالُ هذا السرِّيم أَنْ لا يَرِيمُ

لـو كان يَرْشى لِسَـليم سَليم ١٠٠٠

فقال : سليم الثّاني فاعل ليرثى بمعنى سالـم ، وسـليم الأول بمعنى لديغ ، فإنهم يقولون للدّيغ سليم أو للأعمى بصير على سبيل التّماؤل .

 ⁽١) ديوان ابن قلاقس الجزء الثاني رقم ٤١٤ مخطوط ، تحقيق الدكتورة سهام الفريح وهو مطلع قصيدة يمدح فيها القاضي الأجمل عبد المرحيم بن علي البيساني .

ولا يحسن أن يكون سليم الثاني تأكيداً للأوّل على وجه التأكيد اللّفظي، لأنه أولاً: قد فهم منه قصد التجانس، وليس هذا عندهم معدوداً في التّجانس.

وأيضاً فإنه يلزم أن يكون له يرثى مضمر عائد على الرّيم ، وليس عليه المعنى ، فظهر أن يكون الوجه ما ذكرناه ، ويكون جواب «لو» محذوفاً دلّ عليه ما قبله ، لأن ما قبله يدلّ على إنكار ذلك، وهو كونه لا يريم والتعجّب منه .

ثم قال : لو كان يرثى لسليم سليم على أحد وجهين :

إمّا على الإنكار على نفسه في إنكار الأوّل، أي لوكان يرثى للديغ سالم لتوجّه الإنكار ، أو التّعجب .

أمَّا إذا كان جارياً على المعتاد فلا معنى للإنكار أو التعجُّب.

وإمّا على أن يكون الجواب ما دلّ عليه قوله : أن لا يريم وكأنه

/ ۲۸۷] لو كان يرثى / لسليم سليم لرام .

فإن قيل: قـد تقدّم ذكـر الرّيم فليكن فـاعل يُـرْثى بالـلَّام؛لأنه معهودٌ سابق.

فالجواب: أن ذلك إنما يكون إذا أعيد اللفظ الأول مثل قولهم: جاءني رجلٌ، ثم يقول: ما فعل الرجل، فإنما فعلوا ذلك؛ لئلا يؤدي إلى إلباس بغيره. فإن قبل ، لا يلاثم عجز البيت صدره ، لأن الأول خاص وآخره عام، لأن ولو» من حروف الشرط، والمعلّق على الشرط يعمّ بدليل قولهم: لو أكرمتني أكرمتك،وهذا عام.

فالجواب : إنما يمتنع لو لم يكن المذكور في صدر البيت داخلاً في العموم ، فأما إذا كان داخلاً في العموم فلا يمتنع ، فإن المعنى لو كان يُرثّى سليمٌ لسليم فيدخل الرَّيم وغيره.

[جواب عن سؤال سائل في حرف لو]

جواب سؤال سائل سأل عن حوف ولو، للشيخ تقيّ الدين بن تيميّة.

قال: فيه جواب سؤال سائل سأل عن حوف «لو» لشيخنا وسيدنا الإمام العالم العلامة، الأوحد الحافظ المجتهد الزاهد العابد القدوة، الإمام الأئمة ، قدوة الأمة ، علامة العلماء ، وارث الأنبياء ، آخر المجتهدين، أوحد علماء الدين، بركة الإسلام، حجة الأعلام ، برهان المتكلمين ، قامع المبتدعين ، في العلوم الرفيعة ، والفنون البديعة ، محتى السنة ، ومن عظمت به بله علينا المئة ، وقامت به على أعدائه الحجة ، واستبانت ببركته وهديه المحجة ، تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد بن تيمية الحراني أعلى الله مناره، وشيد من الدين أركانه .



ماذا يقبول الواصفون له وصفاتُه جلبت عن الحَصْر هبو حجّة الله قاهرة هبو بيننا أعجوبة اللهُرِ هو آية في الخليق ظاهرة أنبواره أرببت علمي الفجر

نقلت هذه الترجمة من خطّ العلامة فريد دهره الشيخ كمال الدين

[٣ / ٢٨٨] ابن الزَّملكائي رحمه الله. /



بسم الله الرحمن الرحيم

نقلت من خطّ الحافظ عَليم الدّين الرّد اليّ.

قال سيدنا وشيخنا الإمام ، العالم ، العلامة ، القدوة ، الحافظ، الزاهد، العابد، الورع، إمام الأثمة، خبر الأمة، مفتى الفِرَق، علاَّمة الهدى ، ترجمان القرآن ، حسنة الزمـان ، عمــلة الحفاظ، وليّ الشريعة ، ذو الفنون البديعـة ، ناصـر السنـة ، قامـع البدعة ، تقَّى الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد الله بن أمي القاسم بن محمد بن تيمية الحرّاني ، أدام الله بركته ورفع درجته :

الحمد للهِ الذي علم القرآن ، خلق الإنسان علَّمـه البيان ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الباهر البُرْهان، واشهد أن محمداً عبدُه ورسولُه المبعوث إلى الإنس والجآن ، صلَّى الله عليه وآله وسلّم تسليماً يَرْضي به الرّحمن .

سألت وفقك الله عن معنى حرف ﴿ لُو ﴾ وكيف يتبخرج قول عمر رضى الله عنه : « نعم العَبْدُ صهيبٌ لَو لَم يَخُف الله لم يعْصه » على معناها المعروف ، وذكرت أنَّ الناسَ يضطربون في ذلك ، واقتضبت



الجواب اقتضاباً أوجب أن اكتب في ذلك ما حضرني السَّاعة مع بُعُد عهدي بما بلغني مِمَّا قاله النَّاس في ذلك وأن ليس يحضرني الساعة ما ما أراجعه في ذلك.

فأقول - والله الهادي النّصير: الجواب مرتّب على مقدمات:

أحدها : أنَّ حرف (لو) المسئول عنها من أدوات الشرط وأن الشرطيقتضي جملتين : إحداهما شرط ، والأخرى جزاء وجواب .

ورُبّما سمّى المجموع شرطاً، وسمى أيضاً جزاءً، ويقال لهـنـه الأدوات:أدوات الشّرطوأدوات الجزاء . والعِلْمُ بهذا كلّه ضروري لمن كان له عقل وعلم بلغة العرب .

والاستعمال على ذلك أكثر من أن يُحْصر كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنْهِم قالوا سَمِعْنا وأَطَعْنا واسْمَعْ وانْظُرْنا لكان خيراً لهم وأقوم ﴾ (١٩ ولو أنهم إذْ ظَلَموا أَنْفُسَهم جَاءُك فاستُغفروا الله واستُغفر لهم ألرّسولُ لوَجَدوا الله تَوَاباً رحيماً () ، ﴿ وَلَوْ عَلِم الله فيهم خيراً لاسمَهُمُ ولو أسمَعَهُم لتَولُو ؟ () ، ﴿ ولوردُوا لعادوا لِمَانَهوا () عنه » ، « لو خرجوا

⁽۱) النساء / ۶۹ (۲) النساء / ۶۹

⁽٢) النساء / ٦٤

⁽٣) الأنقال / ٢٣

⁽٤) الأنعام / ٢٨



فيكم ما زادوكم إلاّ خبالاً » (⁽⁾؛ « ولو كانوا يُومِنون بالله والنَّبِي وما أُنْزِل [٣ / ٢٨٩] إليه ما اتّخذُوهُمْ أولياًه^(٧)» .

> الثانية : أن هذا الذي تُسميه النّحاة شرطاً هو في المعنى سبب لوجود الجزاء، وهو الذّي تسميه الفقهاء علّة ، ومُقتَضياً وموجباً ، ونحو ذلك ، فالشّرط اللفظي سبب معنوي فنفطن لهذا ، فإنه موضع غلط فيه كثير ممن يتكلّم في الأصول والفقه ، وذلك أن الشرط في عرف الفقهاء ومن يجري مجراهم من أهل الكلام والأصول وغيرهم هو ما يتوقف تأثير السبّ عليه بعد وجود المُسَبّب ، وعلامته أنه يلزم من عدمه عدم المشروط ، ولا يلزم من وجوده وجود المشروط .

> ثم هو منقسم إلى ما عرف كونه شرطاً بالشرع كقولهم : الطهارة والاستقبال واللباس شرط لصحة الصّلاة ، والعقل والبلوع شرط لوجوب الصّلاة على العبد يتوقف على العقل والبلوع ، كما تتوقف صحة الصلاة على الطهارة والستارة واستقبال القبلة ، وإن كانت الطهارة والستارة أموراً خارجة عن حقيقة الصّلاة ، ولهذا يفرّقون بين الشّرط والركن بأن الركن : جزء من حقيقة العبادة أو العقد كالركوع والسّجود وكالإيجاب والقبول ، وبأن الشّرط خارج عنه ، فإن الطّهارة يلزم من علمها عدم صحة الصّلاة ولا يلزم من

⁽١) التوبة / ٤٧

⁽٢) المائدة / ٨١ .



وجودها وجُود الصّلاة ، وتختلف الشّروط في الأحكام باختلافها كما يقولو ن في باب الجمعة ، منها :

> ما هو شرطً للوجوب بنفسه . ومنها ما هو شرط للوجوب بغيره . ومنها ما هو شرط للإجزاء دون الصحة . ومنها ما هو شرط للصحة .

وكلام الفقهاء في الشروط كثير عبداً ، لكن الفرق بين السبب والشرط وعدم المانع إنما يسم على قول من يجوز تخصيص العِلّة منهم ، وأمّا من لا يسمى عِلّة إلا ما استلزم من الحكم ، ولزم من وجودها وجوده على كل حال ، فهؤلاء يجعلون الشرط وعدم المانع من جملة أجزاء العلة، وإلى ما يعرف كونه شرطاً بالعقل ، وإن دل عليه [٣/ ٢٩٠] دلائل أخرى / كقولهم: الحياة شرط في العِلْم والإرادة والسمع والبصر والكَلام والعِلْم شرط في الإرادة ، ونحوذلك .

وكذلك جميع صفات الأجسام وطباعها لها شروط تعرف بالعقل أو بالتجارب أو بغير ذلك وقد تسمّى هذه شروطاً عقلية ، والأول شروطاً شرعية ، وقد يكون من هذه الشروطما يعرف اشتراطه بالعرّف، ومنه ما يعرف باللغة، كما يعرف أن شرط المفعول وجود فاعل، وإن لم يكن شرط الفاعل وجود مفعول ، فيلزم من وجود المفعول المنصوب وجود فاعل ولا ينعكس ، بل يلزم من وجوداسم منصوب أو مخفوض



وجود مرفوع ، ولا يلزم من وجود المرفوع لا منصوب ولا مخفوض، إذ الاسم المرفوع مُظهراً أو مُضْمراً لا بُدَّمنه في كل كلام عربي سواء كانت الجملة اسمية أو فعلية ، فقد تبيّن أن لفظ الشرط في هذا الاصطلاح يدل عدمه على عدم المشروط ما لم يَخْلُفه شرطٌ آخر ، ولا يدل تبوته من حيث هو شرطً على ثبوت المشروط.

وأما الشرط في الاصطلاح الذّي يتكلّم به في باب أدوات الشرط اللفظية سواء كان المتلكم أصوليًا (() أو فقهيًّا وما يتبعه من متكلّم وأصولي ، ونحو ذلك ، فإن وجود الشّرطيقتضي وجود المشروط الذي هو الجزاء والجواب ، وعدم الشّرط هل يدل على عدم المشروط مبنى على أن عدم العِلْم هل يقتضى عدم المعلول ؟

فيه خلاف وتفصيل قد أوميء إليه :

الخوف لو فرض عدمه لكان مع هذا العدم لا يعصى الله ، لأن ترك المعصية له قد يكون لخوف الله ، وقد يكون لأمر آخر ، إما لنزاهة الطبع ، أو إجلال الله ، أو الحياء منه ، أو لعدم المقتضى إليها كما كان يقال عن سليمان التّبمي إنه كان لا يحسن أن يعصى الله فقد أخبرنا عنه أن عدم خوفه لو فرض موجوداً لكان مستلزماً لعدم معصية الله ، لأن هذا العدم يضاف إلى أمور أخرى ، إمّا عدم مقتض أو وجود مانع مع أن هذا الخوف حاصل .

⁽١) كلمة : ﴿ أَصُولُيًّا ﴾ سقطت من ط ، والتصويب من النسخ المحطوطة .



وهذا المعنى يفهمه من الكلام كلّ أحد صحيح الفطرة ، لكن لما وقع في بعض القواعد اللفظية والعقلية نوع توسّع إما في التعبير ، ٣ / ٢٩١] وإمّا في الفهم اقتضى ذلك / خللاً إذا بنى على تلك القواعد المحتاجة إلى تتميم .

فإذا كان للإنسان فهم صحيح ردّ الأشياء إلى أصولها، وقرّر الفِطرَ على معقولها، وبيّن حكم تلك القواعد وما وقع فيها من تجوّز أو توسّم، فإن الإحاطة في الحدود والضوابط غير تحريراً . . . (1)

ومنشأ الإشكال أخذ كلام بعض النحاة مُسلّماً : أن المنفّى بعد «لو » مثبت، والمثبت بعدها منفى، أو أنجواب لو منتفر أبداً ، وجواب لولا ثابت أبداً ، أو أنّ «لو » حرف يمتنع به الشيء لامتناع غيره ، و «لولا » حرف يدلّ على امتناع الشيء لوجود غيره مطلقاً ، فإن هذه المجارات أذا قرن بها غالباً كان الأمر قريباً .

وأماً أن يدعي أن هذا مُقتَضى الحرف دائماً فليس كذلك ، بل الأمر كما ذكرناه من أن لوحرف شرط تدل على انتفاء الشرط ، فإن كان الشرط ثبوتياً فهي « لو ، محضة ، وإن كان الشرط عدميًّا مثل « لولا » و « لو لم » دلت على انتفاء هذا العدم بثبوت نقيضه ، فيقتضي أن هذا الشرط العدمي مستلزم لجزائه إن وجوداً وإنْ عدماً ، وأن هذا العدم منتفى



وإذا كان عدمُ شيءٌ سبباً في أمر فقد يكون وجودُه سبباً في عدمه ، وقد يكون وجوده أيضاً سبباً في وجوده بأن يكون الشيء لازماً لوجـود الملزوم ولعدمه ، والحكم ثابت مع العلّة المعينة ومع انتفائها لوجود عِلّة أخرى .

وإذا عرفت أن مفهومها اللاّزم لها إنّما هو انتقاء الشرطوأنّ فهم نفي الجزاء منها ليس أمراً لازماً ، وإنّما يفهم باللزوم العقلي أو العادة الغالبة ، وعطفت على ما ذكرته من المقدّمات زال الإشكال بالكلية .

وكان يمكننا أن نقول : إنّ حرف (لو » دالة على انتفاء الجزاء ، وقد تدلّ أحياناً على ثبوته ، إما بالمجاز المقرون بقرينة أو بالاشتراك ، لكن جعل اللفظ حقيقة في القدر المشترك أقرب إلى القياس ، مع أن هذا إن قالم قالل كان سائعاً في الجملة ، فإن الناس ما زالوا يختلفون في كثير من معاني الحروف ، هل هل مقولة بالاشتراك أو بالتواطىء أو بالحقيقة والمحجز ، وإنما الذي يجب أن نعتقد / بطلانه ظن ظان ظن أن لا [٣ / ٢٧] معنى لـ (لو » إلا عدم الجزاء والشرط ، فإن هذا ليس بمستقيم البنة . والله سبحانه أعلم ، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله / وصحبه وسلم تسليماً كثيراً دائماً أبداً إلى يـوم [٤ / ٢] الذين .



بسم الله الرحمن الرحيم

[مسألة الاستفهام]

الكلام على مسألة الاستفهام للشيخ الإمام جمال الدين بن هشام نفع الله ببركته جميع الأنام ، وغفر له ولجميع أهل الإسلام، إنه على ما يشاء قدير . والحمد لله .

بسم الله الرحمن الرحميم

والصّلاة والتّسليم على سيّدنا محمد أشرف المرسلين وعلى آله وصحابته أجمعين .

وبعد ، فهذه مسألة في شرح حقيقة الاستفهام والفرق بين أدواته على حسب ما التمس منّي بعض الإخوان ، وبالله تعالى المستعان ، وعليه التُّكلان ، ولا حول ولا قُونة إلاّ بالله العلميّ العسظيم ، وفيه فصولٌ .



الأوَّل في تفســـيره:

اعلم أن حقيقة الاستفهام أنه طلب المتكلّم من مخاطبه أن يحصل في ذهنه ما لم يكن حاصلاً عنده مما سأله عنه.

وقال بعض الفضلاء: ينبغي أن يكون المطلوب تَحصَل ١٠٠ ذلك في ذهن أعم من ذهن المتكلّم وغيره كما أن حقيقة الاستغفار الذي هو طلب الغَفْر، وهو السّتر أعم من أن يكون المطلوب له هو المتكلم أو غيره، ولهذا تقول: استغفرتُ لفلان، كما تقول: استغفرتُ لنفسي وفي التنزيل: و فاستَغْفُرُ وا الله واستَغْفَر لهم الرّسول ٢٠٠).

وتكون فائـدة الاستفهـام لغيرك أن يتكلّـم المجيب بالجـواب فيسمعه من جهل فيستفيده. /

> فقلت : لو صحّ ذلك لم تطبق العلماء على أنَّ ما ورد منه في كلامه سبحانه مصروفٌ إلى معنى آخر غير الاستفهام .

> ولو كان على ما ذكر لم يُستَنحل حملُه على الظّاهر، ويكون المراد منه: أن يجيب بعضُ المخاطبين، فيفهم الجواب مَنْ لم يكن عالِماً به.

> فَإِنْ قيل : فما سبب الفرْق بين طلب المغفرة مثـلاً وطلب الاستفهام؟

⁽١) في طفقط: ﴿ يحصل ﴾ بالياء .

⁽٢) النساء / ٦٤ .



قلت: طلب الإنسان المعفرة لغيره مما يقع في العادة، كما يطلب ذلك لنفسه، وأما طلبه لغيره أن يفهمه الشخص المطلوب منه مع كون الطّالب عالماً، فهو وإن كان ممكناً إلاّ أنه لا تدعو الحاجة إلى إرادته غالباً؛ فإنّ المتكلّم إذا كان عالماً كان أسهل من طلبه من غيره أن يفهمه هو ، فلذلك لم تنصرف إرادة الواضع الى ذلك القصد لعدم الحاجة إليه غالباً.

الفصل الشاني

في تفسير المطلوب بأداة الاستفهام ، وتقسيم الأداة باعتباره:

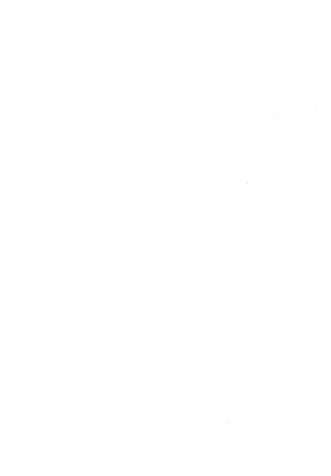
أعلم أن المطلوب حصوله في الذَّهـن إمَّا تصـوُرُ أو تصـدينٌ وذلك ، لأنه إنما يطلب حكماً بنفي أو إثبات وهو التّصديق أوَّ (لا) وهو التّصور.

والأدوات بالنسبة إليهما ثلاثة أقسامٌ .

مختصّ بطلب التّصــور وهــو أم المتّصلــة ، وجميع أسمـــاء الاستفهام .

ومختص بطلب التّصديق وهو أم المنقطعة وهــل .

ومنزّل بينهما: وهو الهمزة التي تستعمل مع أم المتصلة تقول في طلب التصور: أزيد الخارج؟ فإنّ المطلوب تعيين الفاعل لا نفس النّسبة، وفي طلب التصديق: أخرج زيد. كذا مثلوا.



والظّاهر أنه محتملٌ لذلك بأن يكون المتكلّم شاكًا في حصول النسبة ، ومحتمل لطلب تصوّر النسبة .

وبيان ذلك : أن المتكلّم إذا شكّ في أن الواقع من زيد خروج . أو دخول فله في السؤال طـرق :

إحداها : أخرج زيد أم دخل ؟ وجوابه بالتّعيين فيحصل مراده بالتنصيص عليه. /

والثانية : أخرج زيد؟.

والثالثة : أدخل زيد ؟ فإنه يجاب في كُلِّ منهما بنعم أو بلا ، ويحصل له مراده، وأنه إذا أجيب بنعم علم ثبوت ماسأل عنه ، وانتفاء الفعل الذي لم يسأل عنه .

وإذا أجيب بـ (لا) علم انتفاء ما سأل عنه وثبوت ما لم يسأل عنه .

وغاية ما تخلّف في هاتين الطريقين أن السّامع لا يعلم هل السائل متردّد بين نسبتين أو بين حصول نسبة وعدمها ؟ وهذا أمر خارج عما نحن فيه .

وليس من الأوجه التي يحتملها هذا الكلام أن يكون المراد بالاستفهام طلبُ تعيين المسند إليه ، وذلك بأن يكون المتكلِّم عالماً



بوقوع الفعل ، ولكن جهل عين الفاعل ، فإنه لو أريد ذلك لم يُول أداة الاستفهام ما هوعالم بحصوله ، وهو الفعل ، ويؤخّر عنها ما هو شاك فيه ، وهو الفاعل . وإنما كان سبيله أن يعكس الأمر فيقول : أزيد خرج ؟ وعلى هذا فإذا قيل : أزيد خرج ؟ احتمل الكلام ما احتمله ذلك المثال واحتمل مع ذلك وجُها آخر وهو السؤال عن المسند إليه ، وتكون الجملة على هذا التقدير الأخير اسمية لا فعلية . وعلى تقدير أن المساؤال عن المسند فعلية لا اسمية ، وارتضاع الاسم حينئذ بفعل محذوف على شريطة التفسير .

وعلى تقدير أنه عين النُّسبة محتملة للاسمية والفعلية ، والأرجح الفعلية ، لأن طلب الهمزة للفعل أقوى فهي به أولى .

والنّحويّون يجزمون برجحان الفعليّة في هذا المشال ونحوه مطلقاً بناءً على ما ذكرنا من أولوية الهمزة بالجمل الفعلية .

والتحرير ما ذكرنا ، فمتى قامت قرينة ناصة على أن السُّوال عن المسند إليه تعيَّنت الاسميّة أو عن المسند تعينت الفعليّة ، وإلاَّ فالأمر على الاحتمال ، وترجيح الفعليّـة كما ذكــروا.

وأمًا أسماء الاستفهام فكلّها متضمّنة معنى الهمزة التي يطلب بها التّصور .

والنحويُّون يقولون : معنى الهمزة ، ويطلقون وهو صحيح إلاَّ



أن فيه / إجمالاً ونَقْصاً في التّعليم ، وإنما لم يوضّحوا ذلك ، لأن [٤ / °] . الكلام في هذه الأغراض ليس من مقاصدهــم .

الفصل الثَّالث في الفرق بين قِسْمَي أم

نفترق أم المتصلة وتسمّى المعادلة أيضاً ، وأم المنطقة وتسمى المنفصلة أيضاً من كُلِّ واحدة من جِهتَيُّ اللَّفظ و المعنى من أربعة أوجه:

فأمَّا الأوجه اللفظيـــة :

فأحدها: باعتبار ما قبلهما ، وذلك أن ما قبل المتصلة لا يكون إلا استفهاماً لفظاً ومعنى أو استفهاماً لفظاً لا معنى ، فالأول نحو : أزيد قائم أم عمرو ؟ والثاني : نحو : سواءً علي أقمت أم قعدت ؛ فإن الهمزة هنا قد خلع منها معنى الاستفهام ، ولهذا يصح في مكانها ومكان ما دخلت عليه المصدر ، فيقال : سواءً على قيامك وقعودك ، ويصح تصديق الكلام الذي هي فيه وتكذيبه ، ولا يستحق المتكلم به جواباً .

واستعملت في لازم الاستفهام وهي التسوية ، ألا ترى أن الطالب لفهم الشيء استوى عنده وجوده وعدمه ، أعني استواءهما في أصل الاحتمال ، وإن كان أحدُهما قد يكون راجحاً .

وهذا المعنى أشار إليه سيبـويه رحمـه الله بقولـه: وإنمـا جاز



الاستفهام ١٩هنا، لأنك سَوِّيت الأمرين عندك ١٦٠ كما استوى ذلك ٢٦ حين قلنا: (١٥ زيد عندك أم عمرو؟ فجرى هذاعلى حرف الاستفهام كما جرى على النّداء نحو قولهم ، (اللّهم اغْثِرْ لنا أيتها العصابة ». انتهى .

وما قبل المنقطعة يكون استفهاماً نحو : ﴿ هَلْ يَسْتُوى الاُعْمَى وَالْبِصِيرُ أَمْ هَلْ يَسْتُوى الغُلْمات والنُّور ﴾ (٠٠ .

وخيراً نحو: ﴿ تُنْزِيلِ الكتابِ لاَ رَيْبِ فيه من رَبِّ العالمين أَم يقولون افتراه (١) ».

والوجه الثاني: باعتبار ما قبلهما أيضاً.

وذلك أن الاستفهام قبل المتصلة لا يكون إلا بالهمزة التي يطلب بها التّصور أو التّسوية كما قدّمنا ، والاستفهام الذي قبل المنقطعة لا يكون بواحدة منهما ، بل تارةً يكون بغير الهمزة البتّة كما في قوله [٤/ ٢] تعالى: ﴿ هل يستوي الأعمى/ والبصير﴾ " ، الآية ، وقول علقمة ابن عبدة:

⁽١) في سيبويه ١ /٤٨٣ : ١ حرف الاستفهام ي .

⁽٢) في سيبويه : (عليك) .

⁽٣) في سيبويه : د كما استوياحين ،

⁽٤) في سيبويه : قلت أزيد » .

⁽٥) الرعد / ١٦ .

⁽٦) السجدة / ٢ ، ٣ .

⁽٧) الرعد / ١٦ .



٦٨١ - هَلُ مَاعِلِمْت ومااستُودِعْت مكتومُ

إذ حَبْلُها إذ نَأْتُك اليومَ مَصْرومُ ١١

أَمْ هَلَ كَبِيرٌ بكى لَم يَقْضِ عَبْرَتَهُ

إثْر الأحبَّة يَوم البَيْن ِ مَشكومُ

وبأن يكون بالهمزة التي يطلب بها التصديق نحو: أقام زيد أم قعد عمرو؟ إذا أردت بـ «أم» الإضراب عن الأول، فإن أردت الاستفهام عن الواقع بين النَّسبتين فـ «أم» متصلة، فالكلام على هذا محتملً للمتصلة والمنفصلة بحسب الغرض الذي تريده. هذا معنى كلام جماعة.

وقال ابن هشام الخضراويّ : من شرطأم المتّصلة أن لا يكون بعدهـا فعـل وفاعـل إلاّ وقبلهـا فعـل وفاعـل ، والفاعـل في كُلَّ من الجملتين واحد ، نحو ، أقام زيد أم قعد ؟

فإن قلت : أقام زيدً أم قعد عمرو؟ كانت منقطعـة ، وكذا إذا كان ما قبلها مبتدأً وخبراً فلا بُدّ من اتحاد الخبرين نحو : أزيدٌ منطلق أم عمرو؟

⁽۱) من شواهد : سيبويه ١ /٤٨٧ ، والحزانة ٤ /٥١٦ ، والهمع والدرر رقم ١٣٦١ ، ١٦٦٣ ، ١٦٦٣ ، وانظر ديوان علقمة / ١٧ .

وفي الخزانة : قال ابن الأنباري : المشكّوم : المُجزّي ، وقد شكمتُه أشكّمُه شكّماً من باب نصرته نصراً ، والاسم : الشكّمة بالضم وهو المكافأة بحسن الصنيع .

فإن قلت : أم عمرو جالس كانت منقطعة (١) .

وكذا إذا خالفت بين الجملتين نحو : أقام زيد أم عمرو منطلق . انتهى .

وهـذا مخـالف لمـا تقـدّم . ولا شك أن تخـالف الخبـرين أو الفاعلين أو الجملتين يقتضي بظاهره الانقطاع . وأمّا أنـه يصـل إلـى إيجاب ذلك فــ« لا » .

وقد نصُّوا على اتصال أم في قوله :

٦٨٢ = ما أبا لي أنَّت بالحَــزْن تَيْسٌ

أمْ جفاني بظهرغَيْبٍ لئيمُ (٢)

⁽١) في ط فقط (كانت أو منقطعة » بزيادة « أو » تحريف .

⁽٢) لحسَّان بن ثابت من قصيدة مطلعها في ديوانه / ٢٢٦ :

منع النسوَّم بالعشساء الهمومُ وخيالٌ إذا تَفسور النَّجومُ من شواهد: سيبويه ٢٩٨/١ ، والمقتضب ٢٩٨/٣ وابن الشجري ٢ / ٣٣٤ ، والخزانة ٤ / ٤٦١ ، والعيني ٤ / ١٣٥ . وفي الخزانة : نبيب التيس : صوته عند هياجه . الحَـزن : ما غلـظـمن الأرض ، وخصه، لأن الجبال أخصب للمعزمن السّهول .

وفي الخزانة أيضاً تعليق على : « لا أبالي » قال : قال المرزوقيَّ :

مويي مفاعلة من البلاء أي لا احتفل به حتى أعاده بلالتي وبلاس ، وافاخره وحكى سيبويه: (ما أباليه بالـة» كحالية، وأصله: بالية، فحذفت يباؤه. وذهب غيره إلى أنه مقلوب، والفه منقلبة عن واو، وأصله: أباول، أي اكاثر من قولهم: فلان كثير البول، أي الولد.

مع اختلاف الفاعلين ، وفي قوله :

مع اختلاف الخبرين .

وقد يجاب بأن الجملتين هنا في تأويـل المفردين ، فلذلك تميّن الاتّصال ، لأن ما قبل أم وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر كما في قولنا : أزيد أم عمرو في الدّار .

وإذا اتّحد الخبران نحُو:أزيد قائم أم عمرو قائم ؟ احتمل الكلام الانصال والانقطاع باختلاف التقديرين .

ف إن قيل : فلسم جزم الجميع في نحمو : أزيد قائسم أم عمسرو بالاتصال مع إمكان الانقطاع ، بأن يكون ما بعدهـا مبتــدأ حذف خبره ؟ /

> قبل : لأن الكلام إذا أمكن حمله على النمام امتنع حمله على الحذف ، لأنه دعوى خلاف الأصل بغير بيّنة ، ولهذا امتنع أن يدّعي في نحو : جاء الذي في الدار أن أصله : الذي هو في الدار .

والوجه الثالث : باعتبار ما بعدهما ، وهو أنَّ المتَّصلة لا تدخل

⁽١) من شواهد : أوضح المسالك رقم ٤١٧ ، والهمع والدرر رقم ١٦٠٧ .

على الاستفهام بخلاف المنقطعة ، فإنها تدخل عليه ويكون بالحرف كما تقدّم في الآية الكريمة ، وفي بيتي علقمة بن عبدة ، وبالاسم كما في قول الله تعالى : ﴿ أم ماذا كنتم تعملون ﴾(١٠ ، ﴿ أم مَنْ هذا الذي هو جُنّدُ لكم (١٠ ﴾ .

وقسول الشاعسر:

٦٨٤ = أم كيف ينفع ما تُعْطى العلوق به

رئمان أنف إذا ما ضن باللَّبن ِ (")

والوجه الرابع: باعتبار ما قبلهما وما بعدهما جميعاً وهـو أنّ المتصلة تقع بين المفردين وبين الجملتين ، والمنقطعة لا تقع إلاّ بين الجملتين ، فأما قولهم: ﴿ إنها لأبل أم شاء » ، فمحمـول عنــد النحويين على إضمار مبتدأ .

وقد خرق ابن مالك إجماعهم في ذلك فادّعى أن المنقطعة قد تعطف المفرد محتجاً بما رواه من قول بعضهم : « إن هناك لإبلاً أم شاءً » بالنصب .

ومحمل هذا عند الجماعة إن ثبت على إضمار فعل، أي أم أرى شاءً على العطف على اسم إنّ.

⁽١) النمل / ٨٤

⁽٢) الملك / ٢٠

⁽٣) سبق ذكره رقم ۱۷۷ ، ۲۸۲ ، ٦٤٥ .

ولقوله _ رحمه الله _ وجه من النظر وهو أن المنقطعة بمعنى بل ، والهمزة ، وقد تتجرد لمعنى بل ، فإذا استعملت على هذا الوجه كانت بمنزلة وبل، وهي تعطف المفردات بل لا تعطف إلا المفردات، فإذا لم يجب لـ وأم، هذه أن تعطف المفردات فلا أقل من أن يجوز.

فإن قيل : لو صع هذا الاعتبار لكان ذلك كثيراً كما في العطف ببل ولم يكن نادراً ، ولا قائل بكثرته ، بل الجمهور يقولون بامتناعه البئة ، وابن مالك يقول بندوره.

قيل: الـذي منع من كثرته أن تجرّد أم المنقطعة لمعنسى الإضراب مع دخولها على منفرد لفظاً قليلً.

وتبيّن من هذا أنهُ كان ينبغي لابن مالك أن يقول : / وقد تعطف [٤ / ٨ المفـرد إن تجـرّدت عن معنى الاستفهــام .

وقد يجاب : بأنه استغنى عن هذا التّغييــد بما هو معلوم من حكم الاستفهام بالهمزة ، وأنه لا يدخل على المفردات، فكذا الاستفهام بـ وأم، التي هي في قوّة الهمزة ، وبـل .

وأما قول الزمخشري في : ﴿ أَإِنَّا لَمَبْعُونُونَ أُو آباؤنا (') ، إن «آباؤنا» عطف على الضّمير في «مبعوثون»، وساغ العطف على الضمير المتصل للفصل بين العاطف والمعطوف عليه بالهمزة فمردودٌ بما ذكرنا.

⁽١) الواقعة / ٤٧ ، ٤٨ .

وأمًا أوجه المعنى، فأحدهاما أسلفناه في صدر المسألة من أن المتصلة لطلب التّصور، والمنقطعة لطلب التّصديق.

والثاني : أن المتّصلـة تفيد معنـى واحـداً ، والمنقطعـة تفيد معنيين غالباً وهما : الإضراب والاستفهام .

والشالث: أن المتصلة ملازمة لإفادة الاستفهام أو لازمة وهـو التَسوية، والمنقطعة قد تنسلخ عنه رأساً. وسبب ذلك ما قدمناه من أنها تفيد معنيين ، فإذا تجردت عن أحدهما بقي عليها المعنى الآخر، والمتصلة لا تفيد إلا الاستفهام ، فلو تجرّدت عنه صارت مهملةً .

ومِماً يدلُّ على أن المنقطعة قد تأتي لغير الاستفهام دخولها على الاستفهام كما قدّمنا من الشّواهد ، وبهذا يعلم ضعف جزم النحويين أو أكثرهم في: ، وإنها لأبل أم شاء، بأن التقدير: بل أهي شاء، إذ يجوز أن يكونالتّقدير: وبل أهي شاء ، على أن المتكلم أضرب عن الأول، واستأنف إخباراً بأنها «شاء » .

وعلى هذا المعنى اتّجه لابن مالك أن يدّعي أنها عاطفة مفرداً على مفرد كما قدّمنا .

ويعلم أيضاً غلط ابن النّحوية (١) وغيره في استدلالهم بنحو: « أم (١) عمد بن يعقوب بن إلياس النّمشقيّ الإمام بدر الدين المعروف بابن النحرية .

ولد سنة تسع وخمسين وستمائة ، وتوفي في صفـر سنــة ٧١٨ هــ. انظر البغية ١ / ٢٧٧ . هل تَسْتوى الظُّلماتُ والنُّورُ^(۱)، وبيتيعلقمة على أن «هل» بمعنى « قد » ظنًا منهم أن معنى الاستفهام لا يفارق أم والاستفهام لا يدخـل على الاستفهام ، وجعلوا هذا نظير الاستدلال بقوله :

٦٨٥ = * أهل رَأُوْنا بوادي القفّ ذي الأكَم *(٢)/ [\$ / ٩]

ومما يقطع به على قولهم بالبُطلان:أنها في البيت داخلة على الجملة الاسميّة ، وه قد » لا تدخل عليها .

فإن قبل : لعلهم يقدّرون ارتفاع كثير بفعل محذوف على حدّ « و إن أحدُّ من المشتركن استجارك^(٣)» .

فالجواب أن ذلك ممتنع بعد « قد »، فكذلك ما رادفها.

الوجه الرابع: أن الاستفهام الذي تفيده المتصلة لا يكون إلا حقيقيًّا والذي تفيده المنقطعة يكون حقيقيًّا نحو: ، «إنها لأبل أم شاء»، على أحد الاحتمالين، وغير حقيقيًّ نحو: «أم اتْخذ مِما يخلُق

⁽١) الرعد / ١٦ .

⁽٢) لزيد الخير كما في شرح شواهد المغنى للسيّوطي / ٧٧٢ .

وصدره :

سائل فوارس يَرْبوع بِشِدتنا *

وروايته في الهمع والدرر رقم ١٣٦٢ ، ١٦١٥ : ﴿ بسفح القاع ، مكان : ﴿ بوادي القف ﴾ .

⁽٣) التوبة / ٣

بنات (۱) » ، « أم له البنات ولكم البنون » أم تسألُهم أجْراً فهم من مغُرمٍ مُثْقُلونَ أم عندهم الغيب (۱) ، الآيات .

تقرير آخر في الفرْق مُخْتَصَرُ

أعلم أن الفرق بين المتصلة والمنقطعة من أوجه :

أحدها : أن ما قبل المتّصلة لا يكون إلاّ استفهاماً ، ومـا قبـل المنقطعة يكون استفهاماً وغيره .

والثاني : أن ما بعدها يكون مفرداً وجُملة ، وما بعد المنقطعة لا يكون إلاّ جملةً .

والثالث : أنها تقدّر مع الهمزة قبلها بأيّ ، ومع الجملة بعدها بالمصدر ، والمنقطعة تقدّر وحدها ببل والهمزة .

والرابع : أنها قد تحتاج للجواب وقد لا تحتاج ، والمنقطعة تحتاج للجواب .

والخامس : أن المتّصلة إذا احتاجت إلى جواب، فإن جوابها يكون بالتّمبين ، والمنقطعة إنما تجاب بنعم أو لا .

والسادس: أن المتَّصلة عاطفة والمنقطعة غير عاطفة .

⁽١) الزخرف/ ١٦

⁽٢) الطور / ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ .

ومِمّن نص على هذا ابن عصفور في « مقرّبه » ، وفيه خلاف مشهور .

والله تعالى أعلم ، وهو حسبنا ونعم الوكيل ./ [؟

[توجيه ابن هشام للقو ل:

«كأنّك بالدنيا لم تكن و بالآخرة لم تز ل »]

ومن كلامه أيضاً على قول القائـل : « كانَّك بالدّنيا لم تَكُنْ وبالآخرة لم تَزَلْ »

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله حمداً يُوافي نِعَمُّه ، ويكافي

اختلف في و كأنّــك بالــدنيا لم تكن وبالأخــرة لم تُزُل ، في مواضع :

أحدها: في تعيين قائله.

الثاني : في معنى كأنَّ .

والثالث: في توجيه الإعراب.

فأمًا قائله فاختلف فيه على قولين :

أحدهما: أنه النّبي صلّى الله عليه وآله وسلم .

والثاني : أنه الحسن البصري ـ رحمه الله ـ وقد جزم بهذا جماعةً فلم يذكّروا غيره ، منهم الشيخ أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمرون الحلبي في (شرح المفصل) ، وأبو حيان المغربي في (شرح التسهيل » .

فأمَّا معنى ﴿ كَأَنَّ ﴾ فاختلف فيه أيضاً على قولين :

أحدهما للكوفيين : زعموا أنها حرف تقريبٌ ، وليس فيها معنى التشبيه، إذ المعنى على تقريب زوال الدّنيا وتقريب وجود الآخرة.

وجعلـوا من ذلك قَولَهُم: ﴿ كَانَكَ بِالشَّنَاءُ مَقِبلٌ ، وكَانَكَ بِالفرج آت ﴾، هذا تستعملـه النــاس في محاوراتهـــم ، ويقصدونـــه كثيراً ، يقولون : كأنك بفلان قد جاء .

والنّاني للبصريين: زعموا أنها حرف تشبيه مثلها في قولك: كأن زيداً أسدٌ، ولم يثبتوا مجيئها للتّقريب أصْلاً. والمعنى: كأن حالتك في الدّنيا حالٌ من لم يكن فيها، وكان حالك في الآخوة حالٌ مَن لم يَزَل بها، فالمشبّة والمشبّة به بـه حالتان لا الشخص، والفعل الذي هو الجنس.

وإيضاح هذا أن الدّنيا لمّا كانت إلى اضمحــلال وزوال كان وجود الشّخص بهاكلا وجود ، وأن الآخرة لمّاكانت إلى بقاء ودوام كان الشّخص كأنه لم يزل فيها .

ولا شك أنّ المعنى المشهور لـ «كأنُّ» هو التشبيه، فمهما أمكن

الحمل عليه لا ينبغي العدول عنه، وقد أمكن عليه وجه ظاهر فانبغي(١)

١١] المصير إليه. /

وأمًا توجيه الإعراب وهو الـذي يسـأل عنـه فاضطربـت أقـوال النّحويين فيه اضطرابًا كثيرًا . والذي يحضرني الأن من ذلك أقوال :

أحدها للإمام أبي على الفارسي ـ رحمه الله : زعم أن الأصل كأنّ الدّنيا لم تكن ، والآخرة لم تزّل ، ثم جيء بالكاف حرفاً لمجرّد الخطاب لا موضع لها من الإعراب ، كما أنها مع اسم الإشارة كذلك .

وكذلك هي في قولهم : أَبْصيرُك زيداً أي اَبْصِر زيداً، والكاف حرف لا مفعول، لأن أَبْصِر إنما يَتَمَدَّى^(٢) إلى واحد.

وجيء بالباء زائدة في اسم كأنّ كما زيدت في أصل المبتدأ في قولهم: « بحسبك درهم » ، وقولهم : خرجت فإذا بزيلو.

وهذا القول اشتمل على أمرين مخـالفين للظّاهـر ، وهـمـا : إخراج الكاف عن الاسميّة إلى الحرفيّة ، وإخراج الباء عن التّعدية إلى الزّيادة .

 ⁽١) في ط فقط: « فانتفى » تحريف صوابه من المخطوطات .

 ⁽٢) في ط فقط: (أبصر لا يتعدى) تحويف لا يتفق مع أسلوب الكلام صوابه من النسخ المخطوطة.

والقول الثاني: لأبي الحسن بن عصفور، _ وهو قولُ أفقه من قول الفارسي _ : زعم أن الكاف حرف خطاب اتصلت بكأنَّ، فابطلت أعمالها وأزالت اختصاصها، ولهذا دخلت على الجملة الفعليَّة. والباء بالدَّنيا وبالأخرة زائدة، كما زيدت في المبتدأ الذي لم تدخل عليه كأنَّ، وقد مثَلناه.

والَّذي حَمَلَهُ على زَعْمِه زوالَ إعمالها أنه لم يثبت زيادة الباء في اسم كأنَّ ، وثبتت زيادتها في المبتدأ.

وقد إشتمل قوله على أربعة أمـور :

منهـا : الأمــران اللّــذان استلزمهمـــا قول الفـــارسي وقـــد شرحناهـما .

ومنها: دعواه إلغاء كأنّ، ولم يثبت ذلك إلا إذا اقترنت بما الزائدة كما في قوله تعالى: ﴿ كَانّما يُساقونَ (١٠) ﴾. ودعواه أن الياء حرف تكلّم كما أن الكاف حرف خطاب وهو لم يصرّح بهذا ، ولكِنّه يلزمه ، لأنه لا يمكنه أن يدّعي أنه اسمها ، لأنه قد ادّعى الغاءها .

ولا يمكنه أن يدّعي أنه مبتدأ لأمرين :

أحلهما : أن الياء ليست من ضمائر الرّفع ، وإنما هي من ضمائر النصب والجرّكما في قولك : أكرمني غلامي. / [4 / ١٢]

⁽١) الأنفال / ٦.

والثاني : أنها لوكانت مبتدأ لكان ما بعدها خبراً . ولو قيل مكان كأني بك تفعل : إنّا تفعل لم ترتبط الجملة بالضّمير ، وقد استقـرٌ أن الجملة المخبر بها لا بدّ لها من رابط يربطها .

ومنها: أنه صرّح بأنها قد دخلت على الجملة الفعلية في قولهم كأنّي بك تفعل ، فلا يخلو إمّا أن يدّعي أن الباء في بك زائدة والباء مبتدأ والاصل : أنت تفعل ، فلما دخلت الباء على الضمير المرفوع انقلبت ضمير جرّ .

أو يدّعي أن الباء متعلَقة بيفعل ، فإن ادّعى الأول فالجملة اسمية لا فعلية ، وبطل قوله:أنها دخلت على الجملة الفعلية ، وإن ادعى الثاني فلا يجوز في العربية أن يقول : عجبتُ منى ولا عجبت منك ، لا يكون الفاعلُ ضميراً متصلاً بالفعل ، والمفعولُ ضميراً عائداً إلى ما عاد إليه ضمير الفاعل ، وقد تعدّى إليه الفعل بالجار ، ولههذا زعم أبو الحسن في قوله :

٦٨٦ = هوَّن عَلَيْك فإنَّ الأمور بكفَّ الإلِــهِ مقاديرُها(١)

أن « على » اسمٌ منصوب بهوّن لا حرفُ متعلّق بـ « هوَّن » ، لأنّ الكاف على التقدير الأوّل مخفوضة بإضافة « على » ، ولا عمل فيهـا

 ⁽١) من شواهد: سيبويه ١ / ٣١ ، وشرح شواهد المغنى للسيّوطي / ٤٧٧ ، والهمع والدرر رقم ١٠٨٩ . وهو منسّوب للأعور الشنّى .

البَّنَةُ ، وعلى التَقدير الثاني منصوبة الموضع بالفعل ، ولا يجوز تعدّي فعل المضمر المتّصل إلى ضميره المتّصل ، وينبغي له أن يقول بذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ أَمْسِك عَلَيْك زَرْجك ﴾(١).

وفي هذا الموضع مباحث ليس هذا موضعها لأن فيها خروجاً عن المقصود .

والقول الثّالث لجماعة من النحويّين ـ رحمهم الله تعالى ـ: إن الكاف اسم كأنَّ ، و ولم تكن ، الخبر ، والباء ظرفيّة متعلّقة بتكن ، إن قدّرت كان تامة ، أو بمحلوف هو الخبر إن قدّرت ناقصة . وعل هذا القول فالتاء في تكن للخطاب لا للتأنيث ، وضميرهـا للمخاطب لا للدّنيا .

وكذا البحث في « لَم تَزَل ،على القولين الأوكين الأمرُ بالعكس التَّاء للتأنيث ، والضميران للدَّنيا وللآخرة . وهذا القول خيرٌ من القولين قبله .

والمعنى : كأنَّك لم تكن في الدُّنيا، وكأنك لم تزل في الآخرة.

والقول الرَّابِع لابن عمرون_رحمه الله _ إن الكاف اسم كَان ، وبالدُّنيا وبالآخرة خبران^(۲) ، وكلَّ من جملتي (لــم تكـن ، ولــم تـز ل في موضع نصب على الحال/ وإنِّما تَمَّت الفائدة بهذا الحال ، [٤ /

⁽١) الأحزاب / ٣٧

⁽٢) في طفقط : ﴿ خَيْرَ كَأَنْ ﴾ وما في النسخ المخطوطة : ﴿ خبرانَ ﴾ وهو الأنسب .

والفضلات كثيراً ما يتوقّف عليها المعنى المراد من الكلام ، كقولهم : ما زلت بزيد حتى فَعل ، فإنّ الكلام لا يتمّ (١١ إلاّ بقولهم : حتى فعل .

وقد جاء ذلك في الحال كقوله تعالى: ﴿ فما لهـم عن الشَّذكرة مُعْرِضين ''' ﴾ فما مبتدأ ، ولهم الخبر ، والتّقـدير : وأيّ شيء استقـر لهم ، ﴿ ومعرضين ﴾ حال من الضّمـير المجرور باللّام ، ولا يستغنى الكلام عنه ، لأن الاستفهام في المعنى'' عنه لا عن غيره .

وخطر لي وجه طننت أنه أجود من هذه الأقوال وهو أن الكاف اسم كأن ، ولم تكن الخبر ، وبالدّنيا في موضع الحال من اسم كأن، والعامل في الحال العامل في صاحبها ، وهو كأنّ كما عملت في رطباً ويابساً من قوله :

٦٨٧ = كَأَنَّ قُلُــوبِ الــطَيرِ رَطْبًا ويابِســاً لدى وكرها العُنّابِ والحشّف البالِــي(''

وهــل يَعـمِــنُ من كان في العصر الخالي من شواهد : المنصف ٢ /١١٧ ، والمغنى ١ / ٢٤٠ ، ٤٣٨ ، ٤٩٠ ، والعيني / ٢١٦/٣ ، والتصريح ١ /٣٨٧ .

⁽١) ط: ﴿ لَا يَتُّهُم ﴾ ، تحريف .

⁽٢) المدّثر / ٤٩ .

⁽٣) في ط: « المفر » مكان : « المعنى » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

⁽٤) لامرىء القيس ، ديوانه / ١٤٥ وهو من قصيدة مشهورة ، مطلعها :

الأعم صباحاً أيها الطلّل البالي

المعنى كأنك في حالة كونك في الدّنيا لم تكن أي بها، وكأنك في حالة كونك في الأخرة لم تزل أي بها . وهـذا عكـس قول ابـن عمـرون .

فإن قلت : يدل على صحة ما قاله من أن جملة « لـــم تكن » « ولم تـــزل » حال لا خبر : أنه قد روى : كانّك بالدّنيــا ولم تكن ، وبالأخرة ولم تزل ، والجملة الحاليّة تقترن بالــواو بخــــلاف الجملــة الخبرّية ، ويقال : كأنــك بالشّمس وقد طلعت .

قلت : إن سَلِم ثُبُوت الرّواية فالواو زائدة كما قال الكوفيون في قوله تعالى : ﴿ إِنّ الَّذِينَ كَفُرُوا ويصدّون عن سبيل الله والمستجد الحرام الذي جعلناهُ للنّاس سواءً العاكفُ فيه والباد('') » : ﴿ يصدّون » هو الخبر ، والواو زائدة ، وكما قال أبو الحسن في قوله تعالى : ﴿ فلما ذَهب عن إبراهيمُ الرَّوعُ وجاءتُهُ البُشْرى » (''' ؛ أن ﴿ وجاءته البُشرى » جواب لما ، والواو زائدة ، وفي قوله تعالى : ﴿ «حتّى إذا جاؤها وفُتِحَتْ أبوابها ('') » : أن ﴿ وتحت » جواب إذا ، والواو زائدة إلى غير ذلك .

وأمَّا كَأَنَك بالشَّمس وقد طَلَعت ، فلا نُسلَّم ثبوته وهو مُشْكِلٌ على

⁽١) الحَج / ٢٥ .

⁽٢) هود / ٧٤ . وفي ط : « ولمّا » بالواو ، تحريف .

⁽٣) الزمر / ٧٣ .

قولي ، وقوله ، إذ لا يصحّ على قوله أن يكون بالشّمس خبراً عن اسم كأن ، والتقدير : كأنّك مستقرًّ بالشمس .

ولا يصح على قولي أن يكون قد طلعت خبراً عن اسم كأنّ / ١٤] لعدم / الضّمير فإذا كان لا يخرج على قوله ، ولا على قولي فما وجه إيراده إياى على ما قلته ؟.

فإن قلت: فلِمَ عَدَلْت عمّا قالممن أن الظّرف خبر، والجملة حال، أي عكس ذلك ؟

قلت: لوجــهين

أحدهما : أن على ما قلته يكون الخبرُ محطَّ الفائدة وعلى ما قاله يكون محطَّ الفائدة الحال ، كما تقدَّم شرْحُه ، ولا شك أن كون الخبر محطَّ الفائدة أولى .

والثّاني: أن العرب قالت ، كأنّك بالشّناء مقبلٌ ، وكأنك بالفرج آت ، فلفظوا بالفرد الحالّ محلّ الجملة مرفوعاً لا منصوباً ، نعم قول ابن عمرون متّجه في قول الحريريّ :

٦٨٨ = كأنَّـي بك تنحط إلــى القبر وتنغطُ

- ب يشفى منه على الموت .

 ⁽١) في ط والنسخ المخطوطة : « تنغط » بالتاء والنون والغين ، والطّاء .
 وفي اللسان : « كنط » : غنطه وكنطه يكنطه وهو الكرب الشديد الذي

فهذا لا ينبغي أن يعدل فيه عن تخريجه، فيكون الظّرف خبراً « وتنحط» حالاً عن ياء المتكلّم لعـدم الرابط.

على أن المطرّزي خرّجه على أن الأصل كأني أبصرك، ثم حذف الفعل لدلالة المعنى عليه، فانفصل الضّمير، وزيدت الباء في المفعول، ولا شك أن فيه تكلّفاً من وجهين:

إضمار الفعل وزيادة الباء مع إمكان الاستغناء عن ذلك ، ثم يكون قوله تنحط حالاً من الكاف ولا خبر ، والفائدة متوقّفة عليه، إذ لو صرّح بالمحذوف فقيل : كأنى أبصرك لم يتم المراد .

فما قاله ابن عمرون أو لي لسلامته من هذا التكلّف ، ولا يلزم من تغيّر قول ابن عمرون في هذا الموضع أن يحمل عليه : كأنّـك بالدّنيا لم تكن ، لأن ذاك تركيب آخر مغايرٌ لهذا التركيب ، ومثل قول الحريرى قولهم : كأنّى بك تفعل كذا.

وقد انتهى القــول في هذه المسألة على ما اقتضــاه الحــال من ضـق الوقــت، وإعجال المتقاضي\اللكلام المذكور . والحمد لله أولاً وآخراً ، وصلى الله على سيّدنا محمدو آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً .

أنجزت يوم الاننين السادس والعشرين من شهـ الله المحرم سنة أربع وخمـسين وسبعمائة . /

⁽١) في ط: « المتقاص ، .

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شبخنا الإمام العالم العلاّمة جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام رحمه الله :

وقفت على أسئلة لبعض علماء عصرنا، وها أنا موردها مفصّلة، ومدوَّنُ كُلاً ‹‹› منها بما تيسّر لي من الجواب، وما توفيقي إلاّبالله عليه توكلت و إليه أنبب

قال ـ رحمه الله : المسؤول الاطّلاع على ما نقـل النــاس في قولهم : « أنت أعلم ومــالُك ّ » وتبيين المعطــوف عليه ما هو علــى القول بأنه عطف لفظيّ غير راجع إلى المعنى ؟

وأقول : إن الكلام في هذا الموضع في مقامين .

أحدهما: في بيان إشكال هذا المثال.

والثاني : في الجوانب عمّا تضمّنه السُّؤال .

فأمَّا الأول ، فاعلم أنه لا يخلو ما بعد الواو في هذا المثال من أن

⁽١) في ط فقط: «ومدوَّنُ كلُّ »

يكون معطوفاً على المبتدأ ، أو على الخبر ، أو على ضميره ، أو غير معطوف ، وكُلُّ مُشْكِلٌ .

أمًا الأول : فلاستلزامه مشاركة المعطوف للمعطـوف عليه في التجرد للإخبار عنه بأعلم .

وأمَّا الثاني : فلاستلزامه مشاركته له في الإخبار به عن أنت .

وأما النّالث : فلاستلزامه مشاركته في إسناد (أعلم ، إليه . وكلّ ذلك ظاهر الامتناع من حيث المعنى . ويلزم على النّالث أيضاً من حيث الصنّاعة رفع اسم التّفضيل للظّاهـر في غير مسألـة الكُحُـل ، والعطف على الضمير المرفوع المتّصل من غير توكيد ولا فصل ، وهما ضعيفان .

فإن استسهل الاوّل بأنهم يغتفرون في القُواني ما لا يغتفرون في الأوائل ، أجيب بأن اغتفارهــم ذلك لم يثبت في مسألـة رفــع اســم التَفضيل الظّاهر في غير محلًاالنّزاع،فيحمل هذا عليه .

وأما الرّابع : فإنه لا بدّ من تقـدير خبـر آخـر حينشذ ، فإن قلَر المحذوف مبتدأ ، فالتَقدير : أنت ومالك ، وإن قدّر خبراً ، فالتقدير : مالك أعلم .

وكلاهما ظاهر / الاستحالة ، ولا يمكن أن يُقدّر مبتدأً أو خبرٌ غير[؛ ١٦ / ما تقدّم ذِكْرُه ، لأن مثل هذا الحذف مشروطُ بكون المحذوفُ مماثلاً للمذكور ، كما في قوله تعالى : ﴿ أَكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُهَا ﴾ (أ) ، وقوله تعالى : ﴿ أَنْتُم أَعْلَمُ أَمَّ الله ﴾ (أ) في قول من قدر أم منقطعة ، وذلك لما انعقد عليه قول الجمهور (أمن أن أم المنقطعة لا تقع إلا بين جملتين فيجب على قولهم تقدير الخبر ، كما وجب في : ﴿ إِنْهَا لاَبِلُ أَمْ شَاء » ، فيجب على قولهم تقدير الخبر ، كما وجب في : ﴿ إِنْهَا لاَبِلُ أَمْ شَاء » ، تقدير المبتدأ . وأما إذا قُدَرت أم المتصلة وهو الظاهر فلا حذف . .

وأمَّا النَّاني فمجموع ما رأيت في ذلك ثلاثة أوجه :

أحدها : أن (مالك) معطوف على أنت ، (وأعلم) خبرٌ عنهما . واعتذر عن نسبة أعلم إلى المال بوجهين :

أحدهما : أنه لما كان النَظر في المال يلزم منه في الأكثر مجيئه على حسب اختيار النَاظر فيه نسب العلم إليه مجازاً . قالـه ابـن الصائغ .

وعلى قولـه قالـوا : وللتشـريك في اللفـظـوالمعنـى كمــا هو قاعدتها .

وفي هذا الوجه نظرٌ بعد تسليم جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز، لأنا لا نعلمهم أجازوه إلاّ في المجاز^(٤) اللّغوي ، أمّا في

⁽١) الرَّعد / ٣٥ .

⁽٢) البقرة / ١٤٠ .

⁽٣) في ط: (الجهور ، ، تحريف .

⁽٤) في ط فقط: « المجازي » مكان: « المجاز » .

المجازي العقلي بأن يسند اللّفظ إلى أمرين معاً ، إلى أحدهما بطريق الحقيقة ، وإلى(١) الآخر بطريق المجاز فلا، ثمّ لا خفاء بمـا في هذا الرجه من البّعد في المعنى .

الوجه الثاني : أنَّ هذا عطف لفظيَّ لم يُقُصد به التشـريك في المعنى .

وهذا القول مشكلٌ في الظّاهر لمخالفته لما عليه إطباق النّحويين من أن الواو العاطفة للمفرد تقتضي التّشريك في اللّفْظ والمعنى . ولم أر من وفّاه حقّه من الشّراح .

وأقول: لاخفاء بأن المعنى: أنت أعلم بما للتموهذا هو أصل الكلام، ثم إنّ العرب أنابوا واو العطف عن باء الجرّ للتّوسيع في الكلام، وليتناسب اللّفظان المتجاوران، ويفادُ بالحرف الواحد معنى الحَرفين، فإن الواو حينشذ تفيد في المعنى الإلصاق لنيابتها عن حرف، وتفيد في اللفظ تشارك الاسمين في الإعراب اعتباراً بأصلها وظاهر لفظها.

وعلى هذا فاللَّلفظ لفظ المعطوف ، والمعنى معنى المفعول ، فلا إشكال في اللفظ ولا في المعنى . وليس هذا من البدل التَّصريفيّ الذي تلحظ/ فيه قُرْب المخرج أو اتّحاده كما أبدلت واو القسم من بائه [٤ / ١٧]

[.] (١) في ط: « وإلى إلى » بتكرار : « إلى » تحريف .

حين كانا حُرِفين شَهَهييّن ، لأن ذلك يقتضي الاشتراك في العمل ، وإنما هو من باب ترك كلمة والإتيان باخرى مكانها، لتفـاوت معناهـا كالإتيان بالواوفي نحو : سِرْتُ والنّيل مكان « مع ، لكون الباء للإلصاق وواو العطف للجمع وهُما متقاربان .

والذي يدل على مجيء الواو خَلْفاً عن الباء قولهم : بعت الشاء شاةً ودرهماً، أي شاة بدرهم، لأنا قاطعون بأن الدّرهم ثمن لا مبيع ، ولانهم قالوا : أيضاً بعت الشّاء شاةً بدرهم .

وهذا الذي ذكرته هو أصح وأوضح مايقال في المسألة. ومتبوعي فيه الجَرِّميَّ من المتقدَّمين وابن مالك من المتأخَّرين فمن كلامهما أخذت، وعلى ما أشارا إليه اعتمدت.

أمًا الجَرِّميِّ فإنه نصَّ على أن الواو هنا بمعنى الباء ، ولكنه أهمل التبيه على فائدة هذا العطف .

وأمًا ابن مالك فلانه ذكر أن المقصود التناسب اللفظيّ، وإنّـه كالخفض على الجوار ، ولكنه أهمل التنبيه على نيابة الواو عن الباء ، وذلك هو الذي انبنى عليه كون هذا العطف لا يقتضي التّشريك في الحكم .

وقد وفيت بجميع ما قالا ، وأضفت إليه ما لم يذْكُرا مِمَا لا بُدّ منه . ويظهر لي أن الصّواب خلاف ما زعماه (١) من أن المعطوف عليه المبتدأ ، وأن الصّواب أنه الخبر وهو قول ابن طاهر ، وذلك لأنه حمل على الأقوب ، وأن هـذا العطف كالخفض في : « هذا جُحْر ضَبُّ خَرِبٍ » ، وذلك يقتضي تجاور الاسمين ، ولأن الباء ملحوظة المعنى كما ذكرنا ، ومعناها متعلق بالخبر ، فليكن العطف على الخبر ليتّحد التعلقان :: المعنويّ واللّفظيّ .

الوجه الثاني : أنه معطوف لفظاً ومعنى على الخبر ، وكأنه قيل : أنت ومالك ، وذلك على قول ابن خروف في : «كُلِّ رَجُل_{َم} وضَيِّعَتُه » : إنَّ الخبر العاطف والمعطوف لكونهما بمنزلة « مع » ومجرورها ، قاله ابن الصّائغ ، وفيه نظر لأمرين :

أحدهما : أنه ليس المراد الإخبار عن الشّخص بأنه أعلم على الإطلاق ، وبأنّه مع «ماله»^(۲) لم يُحُل بينهما حائلٌ.

والثاني : أن التَفريع على هذا القول الضعيف إنما يقتضي أنّ المعطوف/ عليه المبتدأ لا الخبر كما أنه في ﴿ كُلِّ رجـل وضيعتــه ﴾ [٤ / ١٨ كذلك .

⁽١) في ط: « مرعماه » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

 ⁽٢) في ط: (وبأن مع مال) بحذف الضمير فيها تحريف صوابه من النسخ المخطء ماة

ثم المعروف عن ابن خروف أن الواو ومصحوبها أغنيا عن الخَبر كإغناء الوصف في : و أقائم الزيد ان ۽ لا ، لأنهما الخبر .

الوجه الثالث : أنه خبر لمبنداً محذوف ، والتقدير : أنت أعلم وأنت ومالك ، فحذف المبتدأ لدلالة ما تقدّم عليه فالتقى واوان ، فحذفت الأولى ، لئلاً يدخل حرفً على مثله ، قاله ابن الصائغ أيضاً .

وفيه نظر، لأنه خلاف المعنى ، إذ معنى الكلام حينتذ : أنت أعلم من غيرك على الإطلاق ، وأنت ومالك مقرونان ، ثم مثل هذا لا يسمّى خبراً إلا بتجوّز على قول ابن خروف ، ثم يقال : وما معنى المعيّة في نحو : « أنت أعلم وما لك » ؟

أقول : الصّواب ما قدمناه من أن معنى الواو هنا كمعنى الباء وهو قول الجَرْمي ومَنْ وافقه . وأمّا معنى المعيّة فبعيدٌ ، وإن كان سيبويه قد ذكره . ونصة في ذلك : « فإنما أردت أنت أعلم مع مالك » . انتهى .

وقد يكون مراده تفسير ما يتحصّل من المعنى ، وذلك لأنه ليس المراد الإخبار بأن المخاطب أعلم على الإطلاق بل إنه إذا كان مع «ماله» كان أعلم، كيف يدبّره؟ أو أنه إذا عتبر مع ماله كان أعلم به.

وفي كلام سيبويه من هذا التّجوزات ما لاخفاء به لمن وقف على كلامه ، ولهذا قال ابن النّحاس وغيره : أنه خاطب بهذا الكتاب قوماً قد اعتادوا الممجازات والكنايات ، ثم قال : وهل تجوّزُ النّصب في نحو: كُلُّ رجل وضيعته تجوّزه هنا أم لا؟ وما توجيه الجوازإن قيل به؟ وأقسول: إن المجسوّز لذلك هو الصيمسري٬٬٬ نَصَّ عليه في « التَبْصرة ، ولم يتعرّض لهذا المثال .

وظاهر كلام ابن مالك أنّ النّصب فيه لا يجيزه أحدٌ ، فإنه قال : وقد ذكر « أنت ورأيك » ، وأنت أعلم ومالك » ما نصّه : ولا خلاف في وجوب الرّفم فيما أشبه المثالين المذكورين .

ومن ادّعى جواز النّصب في نحو (كُلّ رجـل وضيعتـه ، علـى تقدير : كُل رجل كائنٌ مع ضيعته ، فقد ادّعـى ما لـم يقلـه عربِـيّ . انتهى .

فخصّ نحو : كُلّ رجل وضيعته » بالخلاف ، والذي يَظُهر في الغرق بينهما أقوال : / [

أحدها : ظهور معنى المعيّة في : ﴿ كُلِّ رَجُّلِ وَضَيَّعْتِه ﴾ ، وخفاؤه في : ﴿ أنت أعلم ومالك ﴾ . وقد مضى شرحُ ذلك .

والثاني : أنه بنى الجواز على أنّ التقدير : كُلُّ رجـل كائـنٌ وضيعتُهُ كما تقدّم عنه ، وه كائن ، يصحّ له أن يعمل في المفعول معه .

وأمَّا أنت أعلم وما لك، فإن ما قبل الواو منه كلامٌ تامٌّ، فلا يمكن،

 ⁽١) هو عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي أبو محمد . له كتاب :
 د التّبصرة في النحو ، كتاب جليل أكثر ما يشتغل به أهـل المغـرب . ذكره الصفديّ . وقد أكثر أبوحيّان من النقل عنه . انظر البغية / ٧ / ٤٩ .

أن يقدّر فيه عامل ، ولا يصبح و أعلم » للعمل في المفعول معه ، لأنه لا يعمل فيه على الصّحيح إلا ما يصبح له العمل في المفعول به ، لا كلّ ما يصحُّ له العمل في الحال خلافاً لابي عليّ ، ولهذا منع سيبويه : « هذا لك وأباك » . وإنْ وُجد حرف التّبيه والإشارةوالظّرف، وكلَّ منهنّ صالحٌ للعمل في الحال .

والفرْق بينهما : أن الحال شبيهةً بالظّرف فعمـل فيهــا روائــح الفعل ، ولا كذلك المفعول معه .

ولو صحّ معنى المعيّة في المثال المذكور ، وقال قائل بجواز النصب فيه لأمكن (١٠ توجيههُ إمّا على قول الجرجاني أو الكوفي أو الفارسي في أن النّاصب للمفعول معه (١٠ الواو،أو الخلاف،أو كُلّما ينصب الحال ، ولهذا جوز الفارسيّ : « هذا لك وأباك ، وجوّز في قوله :

٦٨٩ = * هذا ردائي مَطْوِيًّا وسِرْ بالا (٢) *

أن يكون العامل « هذا ». ثم قال: وما توجيه (^{،)} القول بوجوب

* لا تحبسنك أثوابي فقد جمعت *

من شواهد: العيني ٨٦/٣، والتصريح ٣٤٣١، والأشموني ١٣٦/٢.

(٤) في ط: « وما توجيه » ، وفي المخطوطّات : « وما يوجبه » .

⁽١) في ط: « لا يمكن » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

⁽٢) في ط: « للمفعول فيه » تحريف صوابه من المخطوطات والأسلوب .

⁽٣) صدره:

حذف الخبر من نحو : أنت أعلم وعبدُ الله إذا جعلنا و أعلم ، خبرًا عن أنت، وعبدالله مبتدأ حُذِف خبرُه، وما\\\ المانع من ذكر الخبرجَعُلُنا\\ الواو للمعيّة أو للعطف المحض.

وأقول: لم أقف لأحد على القول بوجوب حذف الخبر في ذلك غير ابن مالك وهو مخالف لقولهم: إنّ الخبر لا يجب حذفه إلا إذا سد شيء مسلة ، ولهذا ردوا تجويز الاخفش في نحو: ما أحسن زيداً أن تكون ما موصولة أو موصوفة ، وتجويز بعضهم في: نعم الرّجل زيد كون المخصوص (٣) مبتدأ محذوف الخبر ، وقول الفارسي في:حَدِّي زيداً (أك) قائماً : إنّ الخبر مقدر بعد الحال .

ومن العجب أن ابن مالك من جملة من ردّ بذلك ، وذهل عنه

 ⁽١) في طوبعض النسخ المخطوطة : « وما المانع » ، وفي بعض النسخ المخطوطة الأخرى : « وأمًّا » .

 ⁽٢) في ط والنسخ المخطوطة : «جعلنا» والأوضح : « إن جعلنا» أو « إذا جعلنا »ولعل إحدى الأداتين سقطت من الأصول .

⁽٣) في ط: « المخفوض » تحريف واضح.
(٤) في ط: حدى زيد قائياً . وفي نسخة المتحف البريطاني ، ونسخة الأزهر:
حدى زيداً قائم ، والنسخ الاخرى : حدى زيداً قائياً وهي العبارة المتفقة مع عبارات النحويين : « أكثر شربي السويق ملتوتاً . وضربي العبد مسيشاً ، وتبيني الحق منوطاً بالحكم وعبارة الفارسي في الإيضاح العضدي ١ / ٣٤ :
« وبما يرتفع فيه الاسم بالابتداء : ضربي زيداً قائياً ، وأكثر شربي السويق ملتوتاً ، وأخطب ما يكون الأمير قائياً ، فضربي وأكشر ، وأخطب ترتفع بالابتداء : ضربي زيداً قائياً ، وأخطب ترتفع بالابتداء . وقائياً من قربي زيداً إذ كان قائياً أو

هنا (۱)، ثم إذا سُلَم أن ذلك ليس بشرط استناداً إلى إعراب هؤلاء الأثمة فقد يوجّه بأمرين :

أحدهما: أن «أعلم لما كان صالحاً للإخبار به عن الاثنين ، / ۲۰]وكان تقدير / عبد الله مقدّماً على «أعلم "مُمكناً صار ـ وإن كان مبتدأ ـ كأنه معطوف ، « وأعلم » ـ وإن كان خبراً عن «أنت وحده ـ كأنه خبر ً عنهما معاً فمنع ذلك من ظهور خبر آخر .

وهذا بخلاف نحو : « زيد قائم وعمرو » فإن الخبر المذكور لا يصلحُ للاسمين معاً .

والثاني : أن المعنى هنا : أنت أعلم بعبد الله ، وذلك كلامُ تامُّ لا يحتاج إلى خبر ، فكذا ما معناه . وكُلُّ من الوجهين معترض .

أمًا الأول فلاستلزامه وجوب الحذف في نحو : زيدٌ في الــدَار وعمروٌ ، ولا قائل به ، وفي الحديث: ﴿ أَبُو بَكُرُ فِي الجَنَّـةَ وعمر في الجنّه ﴾ الخ .

وأمَّا الثاني فمن وجهين :

احدهما : اقتضاؤه وجوب الحذف على تقدير الواو للعطف المُحض ، وإنما المدّعي وجوبه مطلقاً .

والثاني : أنه إحالة لصورة المسألة ، فإنّ المدعى جوازها على

⁽١) في بعض النسخ المخطوطة « هناك » .

إضمار الخبر ، والتّوجيه المذكور يقتضي أنه لا خبر في اللّفظ ولا في التقدير .

ثُمَّ قال : وما وجه الحكم برجُحان النَّصب على المعيَّة على العلف في نحو : لا تتغذَّ بالسَّمك واللَّمَن ، ولا يُمُجبك الأكل والشَّيع مع أن المقصود فيهما المعيَّة (1 مطلقاً ، وليس العطف هنا بمقصود ، وهلاً كان النَّصب هنا متعيناً لتأديته مواد المتكلَّم ، وإخلال العطف بذلك .

وأقول: لا يمتنع التعبير بالعبارات المجملة عند التمكّن من العبارات المعينة للمعنى المواد ، والعطف إنما يخلّ بالتّصيص على معنى المعية لإفادتها مطلقاً ، فإن أحد محتملات الواو العاطفة معنى المعية ، وإنما تتعين العبارة التي لا تتحمل غير المسراد إذا أريد التتصيص على ذلك المعنى ولم تَحتف (٢ بالكلام قرينة تُرشيد إليه .وقد جوزوا (٣ لقاصد نفي الجنس بـ و لا » على سبيل الإجمال أن يُعيلها (١) عمل ليس ، وأوجبوا إعمالها عمل وإنّ » إذا أريد التّصيص .

وجوز سيبويه والمحقَّدون لمـن قال : طالنـيزيد، وخافني^(٥)

⁽١) في ط: « الميعة » مكان : « المعيَّة » تحريف ظاهر .

⁽٢) أي تحيط به .

⁽٣) في النسخ المخطوطة : ﴿ جُوزُوا صَدَيْقِي ﴾ وهو تحريف صوابه من ط .

⁽٤) في ط: و يعلمها ، بتقديم اللام على الميم ، تحريف .

⁽٥) في ط فقط: « وجاءني » مكان : « وحافني » .

عمرو إذا بناهما للمفعول في تخلص(١) الضم والكسر [وإنَّ لم](٢)

والذي يقتضيه النّظر أنه تتعين العبارة النّاصة إذ أريد التنصيص ، (٢١] والمجملة / إذا أريد الإجمال .

ويجوز الأمران إذا لم يُرِد أحد الأمرين بعينه ، وتترجّع النّاصة حينئذ على المجملة .

ولم يمش ابن مالك في ذلك على قاعدة ، لأنه قال في نحو خافني (٣) بوجوب الإشمام أو الضمّ ، وفي نحو: طالني بوجوب الإشمام أو الكسر.وقال في باب و لا ،(٤): يجوز إلحاقها بليس إنْ لم يُرد التنصيص على العموم. وقال في المفعول معه برجحان النّصب إذا خيف بالعطف فوات ما يضرّ فواته ، ثم قال:

وما وجه تقسيمهم مسائل الباب إلى ما يجب نصبه ، و إلى ما يرجّح ذلك فيه ، و إلى ما يرجح عطفه مع أنهم يقولون :إن المفعول معه لا بدّ أن يدخله معنى المفعول به ، وقد سمّاه سيبويه بذلك ؟

⁽١) في طفقط : « مخلص » بالميم .

 ⁽٢) في طوالنسخ المخطوطة هكذاه وإنالم ، ولعلّها زيادة أو هناك كلام محذوف بعدهما .

⁽٣) في ط فقط : ﴿ جَاءَنِي ﴾ .

⁽٤) في ط: ﴿ إِلاَّ ﴾ ، تحرَّيف .

ومقتضى هذا أنه يتمين النصب عند قصد هذا المعنى إذا وجد المسوّغ اللَّفظيّ ، فكيف يحكم برجحانه على العطف في بعض الصور؟ بل كيف يحكم بتساوي الأمرين في بعضها أيضاً؟

فإن قيل : الحكم بما ذكر إنما هو بالنظر إلى صور التّراكيب اللفظّية ، وإن اختلف المعنيان أشكل حينئذ كلام ابن مالك ـ رحمـه الله تعالى ـحيث حكم برجُحان العطف حيث أمكن ذلك بلا ضعف .

وهذه العبارة يندرج تحتها نحو : قام زيد وعمر و . وهذا التركيب إن نظرنا إليه مع قطع النظر عما يقصد من المعنى يقتضي تساوي الأمرين كما قال أبو الحسن بن عصفور ، فما وجه كلام ابن مالك ؟ وهل يتم كلامه فتجيء الصور في هذا الباب خمساً أو لا يتم كلامه فتجيء الصور في هذا الباب خمساً أو لا يتم كلامه فتكون أربعاً ؟

وأقول: أما ما تضمّنه صَدْر السؤال من الإشكال فقـد ذكر في أثنائه ما يرفعه ، وهو أن الحكم بالأقسام المذكورة إنما هو بالنظر إلى صُور التّراكيب اللفظية ، ولا يلزم ابن مالك الحكم بتساوي الأمرين في نحو قام زيد وعمرو ، بل الحكم برجحان العطف ، وهو قائل ُبه .

ووجه لزوم ذلك من ظاهر كلامه ، لأن العـطف قد أمـكن بلا ضعف وهذا هو مقتضى النّظر ، لأنّ العطف هو الأصـل وقـد أمـكن وسَلِم عن معارض . لاخمس.

ولَيْعُلُم أن تسمية سيبويه المفعول معه مفعولاً به مشكلة والنّاس فيها فريقان :

فمنهم من تأوكها وهو ابن مالك فقـال حين ذكر أن البـاء تأتـي للمصاحبة ما نصه : ولمساواة هذه الباء لـ « مَعَ » قد يعبر سيبويه عن المفعول معه بالمفعول به . انتهى .

ومنهم مَنْ أجراها على ظاهرها .

والقول عندي أن بعض الأمثلة يكون الاسم فيه على معنى مع ، ويسمّى مفعولاً معه ، وبعضها يكون فيه على معنى الباء ويسمى مفعولاً به ، وأن سيبويه إنما أراد ذلك، وها أنا مورد كلامه لتأملوه .

قال ـ رحمه الله : وينتصب ١٠٠ فيه الاسم لأنه مفعولٌ معه ومفعول به ، ثم قال : وذلك قولك : ما صَنَعْتُ وأباك ، و « لو تُوكت النَاقةُ وفَصِيلُها لَرْصَمَها ، إنما أردت : ما صَنَعْتَ مع أبيك ، ولو تُوكت النَاقة مع فصيلها .

فالفصيل مفعولٌ معه ، والأب كذلك ، والواو لم تغيّر المعنى ، ولكنّها تُعْمِل في الاسم ما قبلَها .

⁽۱) انظر نص سيبويه في سيبويه ١ / ١٥٠ .

ومِثلُ ذلك: ما زِلْتُ وزيداً أي ما زلتُ بزيد حتّى فَعَلَ ، فهو مفعول به . وما زلت أسيرُ والنّيل أي مع النيل ، واستوى المساءُ والخشبَة ، أي بالخُشَبة ، انتهى .

فانظر إلى كلامه رحمه الله حيث قال مفعولاً معه ومفعولاً به ، ثم فسّر بعض الأمثلة بـ ومع، وبعضُها بـالبـاء، ولأنه حيث قـدّر أحــد الأمرين يكون ذلك المعنى إمّا متعيّناً أو أظهر من المعنى الآخر.

فَمَنْ تَامَّل هذا الكلام بالإنصاف عَلِم أنَّ مرادَه ما ذكرت .

ولم يتسم الوقت للنظر فيما قال شارحو الكتساب في هذا الموضع . وهذا مبلغ فهمي في كلامه رَحِمه الله ، واللهُ أعلم ، وصلّى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم . /

بسم الله الرّحن الرّحيم

[تعليق ابـن هشـــام على آية : ﴿ وللهِ على النّــاس حجُّ البيت ﴾ . الخ]

هذه مسألة من كلام شيخنا العالم العلامة جمال الدين عبد الله ابن يوسف بن هشام رحمه الله في قوله تعالى : ﴿ وِللّهَ عَلَى النّاس حِيجٌ البيت مِن اسْتَطَاع إليه سبيلاً ﴾(١) . قال يجوز في الظّرفين أربعة أوجه :

أحدها : أن يكون الأول خبراً والثَّاني متعلَّقاً به .

والثاني : عكسه وهو أن يكون الثّاني خبراً والأوّل متعلَّقاً به . ولا يمنع هذا تقدّم الظرّف على عامله المعنويّ ، فإن ذلك جائـزٌ باتضـاق كقولهم : أكُلّ يوم لك ثوب ً .

والثالث : أن يكونا خبرين ، وذلك عند من يُجيز تعدّد الخبر . والرّابع : أن يكون الأول خبراً ، والثّاني حالاً .

وهذا الوجه أيضاً مِمّا لا يختلف في جوازه . ورُبّما سبق إلى

⁽١) آل عمران / ٩٧ .

الذَّهن أن فيه خلافاً، وليس كذلك لتقدّم العامل وهو الظّرف، وتأخّر المعمول وهو الحال ، فهو نظير قولك: في الدّار جالساً زيدٌ، وفي هجر مستقرًا سعيدٌ. وهذا مِمّا لا شك في جوازه.

وبقي وجه خامس : وهو عكس هذا أعني أن يكون الأول حالاً والثّاني خبراً ، فهذا نصوص النحويّين متظافرة على منعه . وجماعـةٌ منهم حكّوا الإجماع على ذلك .

قال ابن مالك في « شرح الكافية » : ولو قدّمت الحال على العامل الظّرفي وعلى صاحبها لم يجز بإجماع .

وقال الأبذيّ (شرحه الكبير على الجزوليّة (٢٠٠ : أجاز أبو الحسن تقدّم الحال المعمولة للظّرف مع توسّط الحال بين المبتدأ والخبر ، ومنع ذلك مع التّقديم .

 (١) علمان من أعلام النحو لقبًا بالأبدي: أحدهما: إسراهيم بن محمد بن إبراهيم ، بن محمود النفزي الأصل الغرناطي . ولد سنة ٥٦٣ هـ أو ٣٣٥ هـ . ومات بغرناطة في شعبان سنة ٥٩٣ هـ .

وثانيهها : علي بن محمد بن عبد الرحيم الحشني الأبدّي أبو الحسن من أهل المعرفة بكتاب سبيويه ، والواقفين على غوامضه ، مات سنة ١٨٠ هـ . (٢) في ط : « الجزولته ، تحريف .

والجُزوليَّة : كتاب في النحو سياًه مؤلفه أبو موسى الجُزوليَّ تلميذ ابن يرَى : « القانون » واشتهر فها بعد بالجُزوليَّة . وهمي مقدمة « في غاية الإيجاز مع الاشتهال عمل كثير من النحو ، ولم يسبق إلى مثلها ، وقد بلغ بالنحاة الذين لم يكونوا قد أخذوها عن موقف يعترفون بقصور أفهامهم عن إدراك مراده فيها ، فإنها كلها رموز وإشارات » . انظر : وفيات الأعيان ۲ / ۱۹۰ طبولاق . ووجُهُ قوله: إن المبتدأ طالبُّ للخبر ، فإذا تقدم كان الخبرُ في نيَّة التَقديم ، إلى جانبه ، فكانَّ الحال مؤخرة عنهما ، ولهذا امتنع بالإجماع أن تتقدّم عليهما جميعاً . انتهى كلامه ملخّصاً .

وقال ابن عصفور في و شرح الايضاح »: اتفّق البصريون على امتناع التقديم عليهما جميعاً ، فقوله : و البصريون » دخل فيهم ٤ / ٢٤] الاخفش ، لأنه من أثمة البصريّين / وهو سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه . وحيث أطلق النّحويّون البصريّين لا يربدون غيره .

ومِمَنْ نقل الإجماع أيضاً الإمام أبـو بكر بن طاهـر المعـروف بالخدب(١)، ولكن نقل عن أبي الحسن أنه أعرب فداءً من قولهم : « فداء لك أبح ، حالاً .

ونقل عن الإمام المحقّق عبد الواحد بن علي الأسدي المعروف بابن بَرُهان'') قولاً أسهل من ذلك ، وهو أنه أجاز ذلك في الظرّف ، وقد

 (١) في ط: (بالخرب ، بالراء ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة ومن بغية الوعاة ١ / ٢٨ .

وهو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاريّ الإشبيليّ أبو بكر المعروف بالخِدَبّ ، والحَدَبّ : الرجل الطويل .

وكان من حذَّاق النجويين ، واثمــة المتأخــرين ، مات في عشر النيانــين وخمــيائة . قال السيّوطيّ في البغية : وقفت على حواشيه على الكتاب بمـكة المشرفة :

(٢) ترجمته في البغية ٢ / ١٢٠ وتوفي في سنة ٤٥٦ هـ .

وقفت له على ذلك ، قال في « شرح اللمع ٢٠٠٠ : في قولـه تعالى : ﴿ هُنَالِكَ الوَلاَية اللهِ الحقّ ﴾ ٢٠٠ « هنالك » ظرف مكان وهـي حال ، والولاَية مبتدأ، والله الخبر ، ولام الجر عملت في الحال مع تقدّمها على اللام ، لأنها بلفظ الظرف ، وأنشد لابن مقبل ١٠٠ العجلاني :

، ٦٩ =ونحـن مَنَعْنَـا الْبَحْــرَانْ تَشْرِبُــوا به

وقد كان مِنْكُم ماؤه بمكان

 (١) و اللمع ، لابن جنى ، وقد حققه الدكتور فائز فارس ، نشر دار الكت الثقافية بالكويت .

(٢) الكهف / ٤٤ .

(٣) لم ينسب في معجم الشواهد . وفي العيني ٣ /١٧٣ ما نصة : دا أقول قد ذكر بعضهم أن هذا البيت من أبيات قلما بعض الخوارج حين حالوا بين الحسين ابن علي رضى الله عنها وبين الماء بأرض كربالاء حتى مات أكثر شيعته عطشاً » .

وهو لابن مقبل ، ديوان / ٣٤٦ وهو آخر بيت في قصيدته التي مطلعها :
الأياديار الحيي بالسبيمان أمسل عليها بالبل الملوان
قال العيني : « والباء هنا يصح أن تكون للتبعيض كيا في قوله تعالى :
﴿ عيناً يشرب بها عباد الله ﴾ [الإنسان / ٦] . ويجوز أن يضمن « تشربوا »
معنى : ترووا ، يعنى منعنا أن ترووا بماه البحر . وقال العيني أيضاً : وأنشد
الشيخ عبد العزيز بن جمعة الموصلي المعروف بالقواس في شرحه لألفية ابن
معط هكذا .

ونحن منعنا البحر أن تشربونه ، بإثبات نون الجمع في النصب أأنه أنى ،
 شاهداً لأثبات النون حالة النصب .

ثم قال: « منكم » حال^(۱) والعامل فيه البـاء في « بمكان » . انتهى .

وعلى هذا ففي المسألة ثلاثة مذاهب » .

المنع مطلقاً، وهو قول من عدا الأخفش وابن بَرْهان .

والجواز مطلقاً ، وهــو قول الأخفش .

والجواز: إذا كانالعامل ظرفاً، والمنْعُ إذا كان غير ظرف وهو قول ابن بَرْهان . وعلى هذين القولين فيجوز الوجه الخامس في الآية ولكنّهما قولان شاذان مخالفان لِما يقتضيه القياسُ والسّماع .

والذِّي أجازه أصعب من الذي أجازه ابن بَرْهان .

ولعلّ الذّين يقولـون : الإجمـاع علـى خلاف ذلك لم يعتـدّوا بهما ، أو رأوا أن القائل بهما ذهل عن القاعدة .

ووقفت للأخفش على خلاف ما نقل عنه في (كتابه الصغير) : هذا باب من الحال : اعلم أن قولهم : «هذا عبد الله قائماً في الدّار » على الحال جائز ، وقد قدّمت الحال قبل العامل ، لأن الحال لعبد الله ، فإذا قدمت الذّي الحال له في المعنى كان جائزاً. هـذا نصّه.

والنَّسخة التي عندي معتمدة ، لأنها بخط أبي الفتح بن جنَّى .

قوله ـ رحمه الله ـ: وإذا قدمت الذي الحال له في المعنى كان جائزاً دليل على أنك إذا أخرت الذي الحال له كان ممتنعاً ، ثم إنه صرّح بذلك بعد فقال : ولو قلت : قائماً في الدار عبد الله لم يجز »، هذا نصّه بحروفه :

فإن قلت : فما تصنع بما احتج به ابن بَرْهان ؟ .

قلت: لا دليل في شيء منه ، أما الآية الكريمة فيجوز في « هنالك » أن تكون ظرفاً لـ «منتصرًا»(١), وعلى هذا الوجه وقف بعض الفُرَاء : « وما كانت منتصرًا هنالك » ثم ابتدأ « الولاية لله(٢) » .

ويجوز أن يكون خبراً ﴿ ولله ﴾ متعلق بالولاية .

ويجوز أن يكونـا خبـرين . ومـع هذه الاحتمــالات يسقــط الاستدلال .

وأمَّا البيت فالجواب عنه مستفاد من الكلام الـذي قدَّمتــه عن الأبَّذي ، وذلك أنه جعل تقدم بعض الجملة كتقدم كلِّها ، لأن بعضها يطلُّب بعضاً . وهنا لما تقدَّمت وكان،وهي طالبة لاسمهاوخبرها كانا في نيَّة التَّقديم ، وكانت الحال متأخرةً عنهما في التَّقدير .

⁽١) في قوله تعالى : « وما كان منتصراً » الكهف / ٤٣ .

⁽٢) انظر : إيضاح الوقف والابتداء ٢ / ٧٥٨ .

على أنّني متردّد في ثبوت هذه المقالة عن ابن بَرْهـان ، فإنسي رأيتها في نسخة معتمدة مقروءة على أبي محمد بن الخشاب . وأولها ما صدر به حاشيته ، ثم ذكر ذلك إلى آخره ، فالظاهر أنه مما ألحق كما الحقت حواش من كلام الأخفش وغيره في متن كتاب سيبويه .

وأمّا قولهم : ﴿ فَـدَاءَ لَكَ أَبِّي ﴾ فإنه يروى بالرفع والنّصب والكسر .

وبالأوجــه الثلاثــة روى قول نابغــة بنـــي ذبيان في معلّقتــه المشهورة :

٦٩١ = مهـ الا فِداء لك الأقـوام كلّهـم

ومــا أَثْمُّــر من مالٍ ومــن وَلَدِ ١٠٠

فأما الرَّفع فعلى الابتداء أو الخبر .

والأولى أن يكون (فداء) هو الخبر ، (والأقوام) هو المبتدأ ، وكذلك (لك) في المثال، لأن النّكرة أولى بالابتداء من المعرفة .

[هذا(٢) قول حُذَّاق المعربين . وخالف سيبويه في مثـل ذلك

⁽١) من معلقته المشهورة التي مطلعها :

يًا دارميّة بالعليّاء فالسّند أقـوت وطـال عليهـا سالفُ الأبدِ انظر ديوان النابغة / ٨٧ .

من شواهد : ابن يعيش ٤ / ٧٠ ، ٧٣ ، والخزانة ٣ / ٧ ، ٣١ . واللسان : ه فلدي .

 ⁽٢) ما بين معقوفين زيادة في ط ليست في النسخ المخطوطة . وهذه الزيادة لها =

فأعرب النكرة المتقدّمة مبتدأ ، والمعرفة المؤخرة خبراً ، بناء على الأصل من أنّ كلاً منها حالً في محلّه ، ولا تقديم ولا تأخير] .

وعليه أن النكرة التي لها مسوّغ بمنزلة المعرفة ، والمعرفتان إذا اجتمعتا كان المقدّم منهما هو المبتدأ .

وأما النصب فعلى المصدر وأصل الكلام: تفديك الأقوام ، ثم حذف الفعل ، وأقيم مصدره مقامه ، وجيء بـ (لك » للتبيين (١١ ، كما جيء بها بعد : سَقيًا في قولهم : (سقيالك » .

وارتفع د الأقوام ، في البيت ، د وأبي ، / في المثال بالمصدر [٤ / ٢٦ أو بالفعل المحذوف على خلاف بين النّحويين في ذلك.

> وأمًا الكسر وهي رواية يعقوب بن السكيت وغيره فللنحوييَّـن فيه قولان .

أحدهما : أنه مبتدأ وما بعده خبره ، أو بالعكس على الخلاف

ما يبررها، فقد قال سيبوبه في كتابه: وهذا بابٌ من النكرة بجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأساء، ما نصّه: ووذلك قولك: سلام عليك... وخير بين يديك، وويل لك»... ثم قال: وفهذه الحروف كلها مبتدأة مبنى عليها ما بعدها. والمعنى فيهن: أنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك» ثم قال: وومن هذا الباب: فداءً لك أبي وأمّىء. انظر 1/ ١٦٦، ١٦٧

 ⁽١) في ط: (في البيتين ، مكان : (للتبيين، تحريف واضح صوابه من النسخ المخطوطة .

الذي شرحناه في رواية الرّفع ، وأنه معدول عن : « مُفَدِّى ، وبنى على الكسر ، وليس هذا التقدير الكسر ، وليس هذا التقدير ثم هو فاسدٌ من حيث المعنى، إذ كان حقه أن يقول إنه : معدول عن فادٍ ، لأن المفدّى هو المخاطب لا الأقوام .

والثّاني : أنه اسم فعل ومعناه : لِيفدك ألاّ قوام، أي وبُني كما بُنِي : نزالِ ودراك . كذا وجّهه أبـو جعفــر النّحــاس في (شـــرح المعلقات) .

وفيه نظر ، فإنه لا نعلم اسم فعل على وزن فِعالِ بِكسر الفاء ، ولا اسم فعل ناب عن فعل مضارع مقرون بلام الأمر .

وحكى الفراء : أنه يقال فَدى لك بفتح الفاء وبالقصر ، وهـذا يحتمل أن يكون في موضع رفع ، وأن يكون في موضع نصب . وقـد مضى تُوجيههما(١). والله تعالى أعلم.

⁽١) في ط: (توجيهها » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

[تعلیق ابن هشام علی قول منسـوب لجابـر رضـی الله عنه]

من كلام شيخنا الشيخ جمال الدين بن هشام _ رحمه الله _

بسم الله الرحمن الرحيم

مسألة :

قول جابر رضى الله عنه: «كان يكفي من هو أوفى منك شعيراً (١) وخير منك »: الظاهر أن «خير» مرفوع عطفاً على «أوفى » المخبر به عن «هو ۽ أي كان يكفي من هو أوفى وخير كما تقول: أُحيب من هو عالم وعالم ، والجملة من المبتدأ والخبر صلة الموصول، والصلة (٢) مفعول « يكفي » .

ويقع في النسخ ويجري على السنة الطلبة بنصب (خير) وقد ذكر أنه خُرَّج على سبعة أوجه :

⁽١) في طوالنسخ : « شعراً ، ولعلها :شعيراً بدليل قولهن فيا بعد : « وكان هو أي الصاع ، .

⁽٢) كذا في طوالنسخ المخطوطة ، ولعلها : « والموصول » .

أحدها : أن يكون عطفاً على المفعول وهو مَنْ .

الثاني: أن يكون بتقدير «كان » مدلولاً عليها بكان المذكورة

٢٧] أوَّلاً أي / وكان خيراً .

الثالث : على تقدير « يكفي » مدلولاً عليها بيكفي المذكورة .

الرابع : على إلغاء مَنْ هو فيكون﴿ أو في »مفعولاً وخيراً معطوفاً علمه .

الخامس : على إلغاء « من هو أو في »

السادس على تقدير : وأكثر خيراً .

السابع على العطف على « شعيراً » .

وهذه كلها باطلة إلاّ السّابع فإنه مستبعدٌ .

أمًا العطف على مَنْ فإنه يؤدي بمغايرة المعطوف لمن وقعت عليه « من » ويصير بمنزلة: « كان يكني زيداً وعمراً ،فيكون الذي هو أو في غير الذّي هو خير ، وليس المراد ذلك .

وأمًا تقدير « كان » فباطل من وجهين :

أحدهما : أن حذف «كان » مع اسمها وبقاء خبرها لا يجوز بقياس إلاّ بعد « إنْ » « ولو » ، ومِنْ ثُمّ قال سيبويه ـ رحمـه الله : لا تقل : عَبد الله المقتولَ بتقدير : كُنْ عَبد الله المقتولَ . وخالف المحقّقون الكسائي في تخريجه قوله تعالى : ﴿ انْتَهُوا خيراً لكم ﴾(١) على تقدير : يكن الانتهاء خيراً لكم .

الثاني : أنا إذ قدّرنا وكان ، مدلولاً عليها بالأولى قدّرنا مرفوعها مرفوعَ الأولى ، كما أنك إذا قلت : علفتها تبناً وماءً لا يقدّر : وسقاها غيري ماءً ، بل سقيتها ، وذلك لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد فتقدير أحدهما مستلزم لتقدير الآخر بعينه .

فعلى هذا إذا قدّرت كان الأولى قدّرت فاعلها ، فيصير: وكان هو أي الصّاع (١٠) .

وأما تقدير (يكفي » فإنه يؤذن أيضاً بالتغاير ، كما أنك إذا قلت : كان يكفي الفقيه ويكفي الزاهد آذن بذلك . وسببه أن و يكفي » الثاني إنما هو لمجرد التوكيد، فذكره بمنزلة لو لم يذكر، وهو لو لم يذكر آذن العطف بالتغاير ، فكذلك إذا ذكر .

وأما إلغاء مَنْ هو أو الغاء من هو أوْ في فباطلان من وجهين :

أحدهما : أن زيادة الأسماء لا تجوز عند البصريّين ، وكذلك زيادة الجمل .

⁽١) النّساء/ ١٧١ .

⁽٢) في بعض النسخ المخطوطة : ﴿ أَيَ المِضارعِ ﴾ . وهذا تحريف .

ثم إن الكوفيين يجيزون ذلك،وإنّما(١) يجيزونه حيث يـظهر أن ٤/ ٢٨] المعنى/ مفتقر إلى دعوى الزّيادة كما فى قول لبيد:

٦٩٢ = إلى الحَوْل ثم اسمُ السّلام عَلَيكماً

ومــن يَبْــكِ حولاً كاملاً فقد اعْتَلَرْ (٢)

فإنهم قالوا: «اسم» زائد، لأنه إنما يقال: السّلام على فلان، ولا يقال: اسْمُ السّلام عليك، فادعّوا زيادة ذلك لهذا المعنى، وهـو مقصودٌ فيما نحن بصدده.

وقد يقال : إن أفْسَد هذين الوجهين الوجهُ المُدَّعي فيه زيادة « من هو ، خاصة ، فإن ذلك لا يجيزه أحدٌ، لأن المبتدأ يبقى بلاخبر، والموصول بلا صلة .

ويجاب : بأن دعوى زيادة الاسم لا تُخْرِجه عن استحقاقه لما يطلبه على تقدير عدم الزّيادة .

الثاني : أنه إذا كان زائداً امتنع العطف عليه ، لأنه يصير بمنزلة ما لم يذكر ، والعطف عليه يقتضى الاعتداد به، وتقدّم جوابه فتناقضا.

وأما تقديـر «أكثر» فَبـاطل، لأن أفعـل التفضيل لم يحـذف في

 ⁽١) في ط : (و إنما) بالواو ، وفي بعض النسخ المخطوطة : (إنما) - بدون واو ،
 وفي بعضها الآخر : (أي) مكان : (إنما) .

⁽٢) انظر ديوان لبيد / ٢١٤ . وهو من شواهد الهمع والدرر رقم ١٣٣٤ .

كلامهم باقياً معموله لضعفه في العمل ، وجُموده ، لأنه لا يثنَّى ولا يجمع ، ولا يؤنّث

وأما عطفه على «شعيراً» فهواقرب من جميع ما ذكر، لأن «أو في» بمعنى أكثر ، فكانه قيل: أكثر منك شعيراً وخيراً، إلا ان هذا يأباه ذكر «منك» بعد «خير»، ألاترى أنك إذا قلت: كان يكفي من هو أكثر منك عِلْماً وعبادةً لم يحتج إلى قولك: «منك» ثانياً .

وقد يتكلّف جواز هذا الوجه على أن تجعل ومنك، الثانية مؤكّدة للأولى.

تمّت. والله اعلم. انته*ى*.

मर मर मर मर

[مسألة في قراءة : وقيلَهُ » بالنصب]

قرأ الجمهور: (وقِيلَهُ ع^(١) بالنّصب، فعن(^{١)}الأخفش أنه عطفٌ على وسرّهم، (ونجواهم)

وعنه أيضاً : أنه بتقدير: وقِيل قِيلَهُ

وعن الزّجاج: أنه عطفٌ على محلّ السّاعة . وقيل: على مفعول يكتبون المحذوف . وقيل: يكتبون أقوالهم وأفعالهم . وقيل: على مفعول ويعلمون(٣) أي يعلمون الحق، وقيلًه.

وقـرأ السّلمـى وابـن وثّـاب (') ، وعاصــم والأعمش وحمــزة

 ⁽١) الزخرف / ٨٨ . وفي الحجة لابن خالويه / ٣٣٣ . « قوله تعالى : « وقيله يا
 رب » يقرأ بالنصب والخفض ، فالحجة لمن نصب : أنه عطف على قول » :
 « أم يحسبونَ أثا لا نسمع سرَّهم ونجواهم » و « قيلَهُ » .
 والحجة لمن خفض أنه ردة على قوله : « وعنده علم الساّعة » « وعِلْم قيله » .

⁽۲) في ط: « فمن » بالنون ، تحريف .

⁽٣) مَن قوله تعالى : « فسوف يعلمون » الزخرف / ٨٩ .

 ⁽٤) في ط : « وابن ريّان ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وكتب القراءات .
 وانظر تفسير الألوسي ٢٥ / ١٠٨ .

بالخفض، فقيل: عطف على الساعة، أو على أنها واو القسم، والجواب محذوف أي لننصرته أو لنفعكن بهم ما نشاء (١)

وقرأ الأعرج وأبو قلابة ومجاهد والحسن وقتادة ومسلم بن جُنْدب'') بالرفع .

وخرّج على أنه معطوف على «عِلْم السّاعة» / على حذف مضاف أي: وعلم قيله، حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه. روى هذا عن الكسائيّ.

وعلى الابتداء وخبره : ﴿يَا رَبِّ إِلَى ﴿لَا يَوْمُنُونَۥ

وعلى أن الخبر محذوف تقديره : مسموعٌ أو متقبّل ، فجملة الابتداء وما بعده في موضع نصب مقول : «قيل»

وقال الزَّمخشريِّ: والَّذي قالوه يعنى من العطف ليس بقويٌّ

⁽١) في طوالنسخ المخطوطة : وأي ليصرن أو لافعلن ٤ صواب هذه العبارة من تفسير الألوسي ٢٥ / ١٠٨ حيث نقلها عن البحر المحيط لابي حيان فقد ذكر : أنه قيل : د الجر على أن الواو واو القسم والجواب عمذوف أي لننصرنه أو لنفعلن بهم ما نشاء . حكاه البحر ٤ .

 ⁽٢) في ط ا خندجة ، وفي النسخ المخطوطة : ا جندعة ، كله تحريف صوابه من
 كتب القراءات ، وانظر الألوسي ٢٥ / ١٠٨ .

في ^(١) المعنى مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا يحسن اعتراضاً ومع ^(٢) تنافر النظم .

وأقوى من ذلك وأوجز أن يكون الجر والنّصب عـلم إضمــار فعل القسم وحذفه

والرّفع على (٣) قولهم : أيمن الّله ، وأمانة الله ، ويمين الله ، و ولَعَمْرُك . ويكون قوله : «إنّ مؤلاء قومٌ لا يؤمنون » جواب القسم ، كأنه قال: وأقسم قبلُه ، أو قبلُه يارب قَسَمى إن هؤلاء قوم لا يؤمنون . انتهى،

وهو مخالف لظاهر الكلام.

ويظهر : أن قوله : « يا ربّ . . لا يؤمنون » متعلّق بقيله ، ومن كلامه عليه السّلام

وإذا كان «هؤلاء» جواب القسم كان من إخبار الَّله تعالى عنهم وكلامُه

والضّمير في قيله للرسول وهو المخاطَب بقوله : ﴿ فَاصَفَحَ عنهم ﴾ أي أعرض عنهم وتاركهم(^{٤)} ، وَقُلْ سلامٌ .

⁽١) في طوالنسخ المخطوطة : ﴿ والمعنى ﴾ بالواو ، صوابه من تفسير الألوسي .

 ⁽٣) في طوالنسخ المحطوطة : و وقع ، مكان : و ومع ، تحريف صوابه من تفسير الألوسي حيث ذكر هذا النص .

⁽٣) في ط: (عليه ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة وتفسير الألوسي .

⁽٤) في النسخ المخطوطة : « ونازلهم » ولا معنى لها بعد قوله : وأعرِض عنهم .

[تعليق على حديث: «لا يُقْتَلُ مسلم بكافر»] مسألة

لا خلاف في امتناع قتل المسلم بالحربّى، واختلف في قتلـه لذّمّى

واحتجّ من منعه بحديث: «لا يقتل مسلمٌ بكافر »، وتقديره: أن «كافر» نكرة في سياق النّفي فيعم الحربيّ وغيره .

واختلف المانعون في الجواب، فطائفة: أجابوا عن ذلك مع قطع النظر عن الزيّادة الواردة في الحديث فقالوا: إن قوله:بكافس عام أريد به خاصً

واختلفوا في توجيه ذلك على وجهين:

أحدهما : ان المعنى لا يقتل مسلم بكافر قتلَـهُ في الجاهليّة وذلك أن قوماً من المسلمين كانوا يطالبـون بدمـاء صدرت منهـم في الجاهليَّة، فلمّا كان يوم/الفتح قالعليه السلام وكلَّ دَمٍ في الجاهلَيّة فهو [٣٠/٤] موضوعٌ تحت قَدَمي، لا يُقتلُ مسلمٌ بكافره.

> والثَّاني : أن المراد بالكافـر الحربـيّ، فإن غيره قد اختصّ في الإسلام باسـم وهــو الذَّمّنّ .

ولنا أن نمنع الأول بأن العبرة بعموم اللّفظ لا بخصُوص السّبب . والثاني بأن الكافر لغةً وعرفاً : من قام به الكفر حربيًّا كان أو ذِمَيًّا، لأنه اسم فاعل من كفر، والأصل عدم التخصيص. ويؤيده أنَّ الـوارد في التّذيل للكافرين ليس مخصوصاً بالذّمّيّ بالاتفاق

وطائفة: أجابوا عنه بعد ضَمّ تلك الزيادة إليه ، وهمي: ﴿وَلَا ذُو عَهْدُ في عَهْدُهِ. ولهؤلاء أربعة أجوبة:

أحدها: ما نقله عنهم الأصوليّون، وتقديره: أن هذه الـزيادة مفتفرة إلى ما يتمّ به معناها، وكون المقدّر مدلولاً عليه بما ذكر أولى(١٠ فتعيّن أن يقدّر: ولا ذُوعَهْد في عَهْدِه بكافر، و والكافر، المقدّر الحربيُّ ! إذ المعاهد يقتل بالمعاهد، وحينئذ فالكافر الملفوظ به الحربيُّ تسويةً بين الدليل والمدلول عليه(١٠

ويجاب من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلّم احتياج ما بعد (ولا» إلى تقدير لجواز أن يكون المراد به أن العهد عاصمٌ من القتل .

والثاني: أن حمل الكافر المذكور على الحربيّ لا يحسن ، لأن

 ⁽١) في ط فقط : أولا مكان : ﴿ أُولَى ﴾ .

 ⁽۲) في ط: « تسوية بين الدليلين والمذكور عليه» تحريف صوابه من النسخ
 المخطوطة .

هَدْر دمه من المعلوم من الـدّين بالضّرورة، فلا يَتُوهَــم متوهُمٌ قَتْـلَ المُسْلِم به.

ويُبْعِد هذا الجواب قليلاً أمران:

أحدهما: مدلول الحديث حينئذ مستغن عنه بما ذلّ عليه قوله تعالى: « فأَتِمُوا إليهم عَهَدَهُم إلى مُدّتَهم (١٠) ، فالحمُّل على فائدة جليلة أولى .

الأمر الثاني : أنَّ صَدْر الحديث نُفي فيه القتلُ قِصاصاً لا مطلق القتل ، فقياس آخره أن يكون كذلك.

والوجه الثاني: أنا لا نسلَم لزوم تساوي الدليل والمدلو لعليه، لانهما كلمتان لولفظ بهما ظاهرين (٢٠ أمكن أن يراد بأحدهما غير ما أريد بالأخرى/، فكذلك مع ذكر إحداهما وتقدير الأخرى، ويؤيده عموم [٤ / «والمُطلّقات،(٢٠»، وخصوص «وبعولتهن(٤)» مع عود الضمير إليه.

⁽١) التوبة / ٤ .

⁽٢) ط فقط : ١ ظاهرتين ۽ .

⁽٣) البقرة / ٢٢٨

⁽٤) البقرة / ٢٢٨ والآية بتهامها :

والمطلقات يتربقص بأنفسهن ثلاثة قروء ، ولا يجل لهن أن يكتمن ما خلق الله
في أرحامهن إن كن يؤمن بالله واليوم الآخر وبعولتهن أحق بردهن في ذلك إن
أرادوا إصلاحاً ، ولئن مثل الذي عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة ،
 والله عزيز حكيم ».

والجواب الثاني: أن الأصل: لا يقتل مُسيلـمُ ولا ذو عَهْـد في عهده بكافر، ثم أخّـر المعطـوف عن الجـار والمجـرور، وليس في الكلام حذف البّنةَ بل تقديمُ وتأخير. وحينئذ فالتقدير: بكافر حربيّ، وإلاّ لزم أن لا يقتل ذو العَهْد بذي العهد وبالذّمي.

والثالث : أنَّ دفر عهد، مبتدأ ووفي عهده، خبره ، والواو للحال أي : لا يقتل مسم بكافر ، والحال أنه ليس ذو عَهْد في عهده.

ونحن لو فرضنا خُلُو الوقت عن عهد(٣) لجميع أفراد الكفّار لم يُقتل مُسْلِمُ بكافر

وهذا الجواب حُكى عن القدوريّ، وفيه بعدٌ ، لأن فيه إخراج السواو عن أصلها وهــو العطف، ومخالفة لــرواية مَنْ روى: «ولا ذي عهدٍ» بالحفض، إمّا عطفاً على كافر كــا يقولــه الأكثرون، وإمــا على مُسْلم كما يقوله الحنفيّة، ولكنّه خفض لمجاورته المخفوض. المخفوض.

وأيضاً: فإن مفهومه حينئذ: أن المسلم يقتل بالكافر مطلقاً في حالة كون ذي العهد في عَهْده ، وهذا لا يقوله أحد، فإنه لا يقتل بالحربي آتفاقاً، إلا ان هذا لا يلزم الحنفية ، فإنهم لا يقولون بالمفهوم فضلاً عن أن يقولوا :إن له عموماً، ولكن ينتقل البحث معهم إلى أصل

⁽١) في طفقط: ﴿ عهده ﴾

المسألة.

وقد يقال أيضاً: إن كون مثل هذا الكـــلام لا يحتاج إلى تقــدير بناءً على خُمله على التقديم والتـــأخير بعيــدٌ ، لأن الكلام إذا مضى^(١) على وجه كانت فيه^(۱) أجراؤه ^(۱)عــلى الظاهر حالّة محلّها لم يجُز .

والجواب الرَّابع ، أن وولا ذوعهد معطوف ، والعطف يقتضى المغايرة فوجب أن يحمل الكافر الأول على غير ذي العَهْد، ليتغايرا.

قال بعضهم: وهذا غريبٌ ، فإن ذاالعهد معطوف على مُسْلَمْمٍ ، لا على كافرٍ ، والعطف إنما يقتضي المغايرة بين المتعاطفين

ثم لو قيل: كان المراد بالكافر ذَا العَهْد لكان ذِكْر ذي العهد (4) ثانياً استعمالاً للظاهر في موضع المضمر، وهو لا يجوز، إذْ لم يحسن أن يُحمل بعد ذلك على خلاف ذلك ، لأن فيه تراجعاً ونَقْضاً لما خُصَ عليه الكلام ، ولهذا قال أبو / على ومن وافقه في قوله تعالى: (واللاَّبِي [٤ / ٣٣ يَئِسْ من المحيض مِنْ نسائكم إن ارتبتم (٥) فعدَّتُهُنَ ثَلاثة أشهر، وإنه حذف والاَّ بي عَنْ نسائكم ان ارتبتم (٥) فعدَّتُهُنَ ثَلاثة أشهر، وإنه حذف الحير من الناني لدلالة خير الأول عليه .

⁽١) في ط فقط : « مضى ، وفي النسخ المخطوطة : خُصّ

 ⁽٢) كذا في نسخ الأشباه ، ولعلَّها : (على جهة كانت فيه) .

 ⁽٣) في ط : د إجراؤه على الظاهر ، .وفي بعض النسخ المخطوطة : دأجزأه، بالزاي
 (٤) في ط : د العهدى » .

⁽٥) في ط: 1 اتبتم ؛ بإسقاط الراء ، تحريف .

⁽٦) يل عاب يا الجار (٦) الطلاق / ٤

وقال بعض الناس: الأولى أن يقدّر الخبر مفرداً أي واللّائي لم يَحِضُنْ كذلك ، لأن تعليل المحذوف أولى، ولأنه لو نطق بالخبر لم يَحْسُن أن تعاد الجملة برأسها، فاتّفق الفريقان على أن الخبر محذوف ، ولم يَحْملوه على أن التقدّير: واللاّئي يشسن واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر

والذي ظهر أن ذلك ليس إلا لما ذكرنا ، ولهذا أيضاً يظهر أنهم منعوا من التسازع في المتقدّم نحو: زيد ضربت وأكرمت ، وفي المتوسط نحو: حدثت زيداً وأكرمت ، لأن الاسم المتقدم مُستوفيه العامل قبل أن يجيى الثاني، فإذا جاء الثاني [لم يُقدّر(١)]طالباً له بعدما أخذه غيره، وذلك في المتوسط أوضح، لأن المعمول يلي العامل الأول. انتهى. هكذا وجذت بخطه -رحمة الله (٢).

⁽١) « لم يقدر » سقطت من بعض النسخ المخطوطة .

 ⁽٢) و هكذا وجدت بخطه رحمه الله ۽ زيادة انفردت بها طفقط ، ومكانها في النسخ
 المخطوطة : ووالله تعالى أعلم ع

[مسألة اعتراض الشرط على الشرط]

(يتلوه مسألة اعتراض الشرط على الشّرط للشيخ جمال الدين _ رحمه الله)

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا فصل نتكلُّم فيه بحول الله تعالى وقوَّته على مسألة:اعتراض الشّرط على الشّرط .

اعلم أنه يجوز أن يتوارد شرطان على جواب واحدو في اللَّفظ على الاصح ، وكذا في أكثر من شرطين ، ورُبِّما تُؤمُّم من عبـارة النحـاة حيث يقولون : اعتراض الشَّرط على الشَّرط أنَّ ذلك لا يكون في أكثر من شرطين ، وليس كذلك ولا هو مرادُهم .

ولنحقّقُ أوّلاً الصورة التي يقال فيها في اصطلاحهم : «اعتراض الشّرط على الشرط»، فإن ذلك مما يقع فيه الالتباس والعَلط ، فقد وقع ذلك لجماعة من النحاة والمفسّرين . ثم نتكلّم على البحث في ذلك ، والخلاف في جوازه وتوجيهه ، فنقول :

ليس من إعتراض الشّرط على الشّرط واحدة من هذه المسائل / ٣٣] الخمس التي سنذكرها . /

أحدها : أن يكون الشّرط الأول مقترناً بجوابه ، ثم يأتي الشرط الثاني بعد ذلك كقوله سبحانه : « يا قَرْم إن كُنتم آمنتم بالله فعليه تُوكُلُوا إن كُنتُم مسلمين ١٠٧٠ خلافاً لمن غلط فيه ، فجعله من الاعتراض . وقائل هـذا من الحقّ على مراحل(٢٠)، لأنه إذا ذكر جواب الأول تـالياً له، فأيّ اعتراض هنا؟

الثانية : أن يقترن الثّاني بفاء الجواب لفظاً نحو : « إن تُكلّـم زيدٌ فإن أجاد فأحسن إليه » لأن الشّرط الثاني وجوابه جواب الأول .

الثالثة: أن يقترن بها تقديراً نحو: « فأسًا إن كان من المُقرَّبين ؟ " خلافاً لمن استدلَّ بذلك على تعارُض الشَّرْطين ، لأن الأصل عند النحاة: مَهْما يكُن من شيء، فإن كان المتوفَّى من المقرِّبين فجزاؤهُ روحٌ ، فحذفت « مهما » وجملة شرطها ، وأنيب عنها أمَّا فصار ، « أما فإن كان » ، ففرُوا من ذلك لوجهين :

⁽١) يونس / ٨٤ .

⁽٢) في بعض النسخ المخطوطة : « مراجل » بالجيم ولا معنى لها .

⁽٣) الواقعة / ٨٨ .

أحدهما : أن الجواب لا يلي أداة الشرط بغير فاصل .

الثاني: أن الفاء في الأصل للعطف فحقها أن تقع بين شيئين وهما المتعاطفان ، فلما أخرجوها في باب الشرط عن العطف حفظوا عليها المعنى الآخر ، وهو التوسط، فوجب أن يقدّم شيءً مما في خبرها عليها إصلاحاً لِلنظ ، فقدمت جملة الشرط الثاني ، لأنها كالجزء الواحد كما قدّم المفعول في : ﴿ فأما البتيم فلا تَقْهُر ؟ (١) ، فصار أما إن كان من المقرّبين فروح ، فحذفت الفاء التي هي جواب إن ، لثلاً تلتقي فاءان ، فتلخص أن جواب أمّا ليس محذوفاً ، بل مقدّماً بعضه على

الرابعة : أن يعطف على فعل الشرط شرط آخر كقولــه سبحانــه وتعالى : ﴿ وَإِن تُؤْمَنُواوتَتَقُوايُؤْيِّكُم أَجُورُكُم ولا يَسْأَلُكُم أَمُوالَكُم ، إِنْ يَشْأَلُكُمُوها فَيُمْغِيْكُم تَبْخَلُوا ﴾ (٢)

ويفهم من كلام ابن مالك أن هذا من اعتراض الشّرط على الشرط وليس بشيء .

الخامســـة : أن يكون جواب الشّــرطين محذوفـــأ فليس من الاعتـراض نحــو : « ولا يَنْفَعُــكُم نُصْحـــي) ٣، الآية . وكذلك :

⁽١) الضحّى / ٩.

⁽٢) محمّد / ٣٦ ، ٣٧ .

⁽٣) هود / ٣٤ .

 إ ٣٤] « وامرأةً مؤمنةً إنْ وَهَبَت نَفْسَها ٤(١)/ الآية ، خلافاً لجماعة من النّحويين ، منهم ابن مالك .

وحجتنا على ذلك أنا نقول: نقدر جواب الأول تالياً له مدلولاً عليه بما تقدّم عليه . وجواب الثاني كذلك مدلولاً عليه بالشرط الأول، وجوابه المقدّمين عليه ، فيكون التقدير في الأول: إن أردت أن أنصح لكم ، فلا يُنْفعكُم نُصْجي ، إن كان الله يريد أن يُمْوِيكم ، فإن أردت أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحى . وكذا التقدير في الثانية .

ومثل ذلك أيضاً بيت الحماسة :

٦٩٣= لكنَّ قُوْمي وإن كانو ذَوِي عَددٍ

ليســوا من الشـّـرّ في شيء وإنْ هانا^(٢)

فتدبّره فإنه حَسَنٌ .

⁽١) الأحزاب / ٥٠ .

⁽۲) لقريط بن أنيف . انظر شرح ديوان الحياسة شرح للمرزوقيي / ٣٠. من شواهد : المغنى ١ / ٢١ ، ٧٨٤، والخزانة ٣٣٢/٣ ، وهومن قصيلة مطلعها :

لو كنـت من مازن لم تستبـح إبلي بنـو اللقيطـة من ذُهـُـل بن شيبانا

وقبله :

إذن لقــام بنصري معشر خشُــنُ عنــد الحفيظــة إن ذولوثــة لا

لكن قومي . . . الخ .

وإذ قد عرفت أنا لا نريد شيئاً من هذه الأنواع بقولنا : اعتراض الشَّرط على الشـرط فاعلم أن مرادنا نحو : إن ركيْت ِ ، إن لَبِسْتِ فانت طالق .

وقد اختلف أولاً في صحة هذا التركيب فمنعه بعضهم على ما حكاه ابن الله ان ، وأجازه الجمهور ، واستدل بعض المجيزين بالايات السّابقة ، وقد بينا أنها ليست مما نحن فيه لا في ورد ولا صدر ، وإنما الدليل في قوله سبحانه : « ولولا رجال مؤمنون » إلى قوله ﴿ لعذَّبنًا ﴾ (١٠ فالشرطان ، وهما : « لولا » و « لو » قد اعترضا ، وليس معهما إلا جواب واحد متأخر عنهما وهو : لعذّبنا .

وفي آية أخرى على مذهب أبي الحسن وهـي قولـه سبحانـه : ﴿ إذا حَضَر أحَدَكُم الموْتُ إِنْ تَرَك خَيراً الوَصِيَّةُ ﴾''.

فإنه زعم أن قولَه جلّ ثناؤه : الوصيّة للوالدين على تقدير الفاء أي فالوصيةُ . فعلى مذهبه يكون ممّا نحن فيه .

وأما إذا رفعت الوصية بـ « كُتِب »٬٬٬ فهي كالأيات السّابقات في حذف الجوابين .

⁽١) الفتح / ٣٥ ، والآية بتجامها : وهم الذين كفروا وصد وكم عن المسجد الحرام والهدى معكوفاً أن يبلغ عَمِلةٌ ، ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم أن تطلوهم فتصيبكم منهم معرة بغير جالم ليدخل الله في رحمته من يشاء ، لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذاباً ألياً » .
(٢) البقرة / ١٨٠

⁽٣) من قُولُه تعالى : ﴿ كُتِب عليمَ . . . الخ ﴾ الآية نفسها .

وهذا الموطنان خطرا لي قديماً ، ولم أرهما لغيري .

ومما يدلّ عليه أيضاً قول الشاعر :

٦٩٤=إن تَسْتغِيثُوا بنا إنْ تُـذْعرواتَجدوا

مِنَّا معا قل عِـزِّزانها كَرَمُ (١)

وقــد استعمل ذلـك الإِمام أبــو بكر بن دريــد ــ رحمــه الله ــ في

٤ / ٣٥] مقصورته حيث يقول : /

• ٦٩٥ = فإن عَثَرت بعدها إن وَأَلَتْ نَفْسِي مِنْ هاتـا فَقُــولا لالَعا(٢)

وإذقد عرفت صورة المسألة وما فيها من الخلاف، وأن الصحيح جوازها فاعلم أن المُجيزين لها اختلفوا في تحقيق ما يقع به مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين على ثلاثة مذاهب فيما بلغنا:

أحدها : أنه إنما يقع بمجموع أمرين : أحدهما: حصول كُلِّ من الشَّرطين ، والآخــر: كون الشَّرط الثاني واقعاً قبل وقوع الأول .

فلِذا قبل : ﴿ إِنْ رَكِبْتِ إِنْ لَبِسْتَ فَأَنتَ طَالَقَ ﴾ ، ﴿ فَإِنْ رَكِبَتَ ﴾ فقط أو ﴿ لَبِسَتَ ، فقط أو ﴿ رَكِبَتَ ، ثُم ﴿ لَبِسَتَ ، لَمْ تَطَلَقَ فَيهِنَ ، وإِنْ لَبِسَتَ ثُمْ رَكِبَتَ طُلِقَتَ .

 ⁽١) قائلة مجهول . من شواهد : الهمع والدرر رقم ١٣١٠، والأشموني ٤/ ٣١، والعيني ٤/ ٢٥٤ ، والتصريح ٢/ ٢٥٤ .

 ⁽٢) انظر ديوان ابن دريد تحقيق عمر بن سالم /١١٧، وفي هامشه: وألت: نجت وخلصت من النكبة . هاتا : هذه ، لالعا : دُعاء للعاثر بالهلاك .

هذا قول جمهور النحويين والفقهاء .

وقد اختلف النَّحويون في تأويله على مذهبين:

أحدهما: ، قول الجمهور: إن الجواب المذكور للأول ، وجواب الثاني محذوف لدلالة الأول وجوابه عليه .

والدليل على أن الشرط وجوابه يدلأن على الشّرط : أن الحال لا يمتنع اقترانها بحرف الاستقبال ، لأنها مستقبلة بخلاف الأول .

وعلى هذا صحة مسألة أبي عليّ وصحة تخريج المصنف مسألة الشّرط أعني صحتّها من هذا الوجه لا صحتّها مطلقاً ، فإنها معترضة بغير ذلك .

نعم ، ويتّضح على هذا بُطلان تعميم ابن مالك امتناع اقتران الحال بحرف الاستقبال . وقد اتضح الأمر في تحقيق هذين الوجهين . والحمد لله .

والمذهب الثاني: ما يقع مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين ، حكى لي بعض علماتنا عن إمام الحرمين - رحمه الله - أن الفائل إذا قال : إن ركبت إن لبست فأنت طالق كان الطلاق مطلقاً على حصول الركوب واللبس سواء أوقعا على ترتيبهما في الكلام أم متعاكسين أم مجتمعين ، ثم رأيت هذا القول محكياً عن غير الإمام. رحمه الله .

والذي يظهر لي فساد هذا القول ، لأن قائله لا يخلو أمرُه من أن ع / ٣٦] يجعل / الجواب المذكور لمجموع الشّرطين أو للأوّل فقط أو للثاني فقط .

لا جائز أن يجعله جواباً لهما معاً؛ لأنه إما أن يقدر بين الشرطين حَرْفاً رابطاً أوْ لا ، فإن لم يُقدِّر ذلك لم يصحّ أن يُورَدا على جواب واحد ، لأن ذلك نظير أن يقول: زيد عصرو عندك ، ويقول: « عندك » خبر عنهما ، فيقال لك: هلاّ إذ شركت بين الاسمين في الخبر الواحد أتيت بما يربط بينهما .

و إن قدرَته فلا يخلو ذلك الّذي تقدّره من أن يكونفاءُ أوواواً؛ إذْ لا يصحّ غيرهما ، فإن قدّرته فاء كالفاء المقدّرة في قوله :

٣٩٦ = * مَنْ يَفْعل الحَسنات اللهُ يَشْكُرُها ١٧٠ *

أي فالله يشكُّرها ، فالشَّرط الثاني وجوابه جواب الأول .

فعلى هذا لا يقع الطَّلاق إلاَّ بوقوع مضمون الشَّرطين ، وكون الثَّاني

والشر بالشر عند الله مثلان *

ونسب في سيبويه والدّرر لحسبّان بن ثابت ، ونسبه ابن هشام في آلمغنى لعبد الرحمن بن حسّان .

من شواهد : سيبويه ۱ / ۴۳۰ ، و۴۳ ، ۱۰۲ ، ۱۰۲ ، ۱۶۹ ، ۱۰۸ ، ۲۹۰ ، ۲۹۰ ، ۲۹۰ ، ۲۹۰ ، ۲۹۰ ، ۲۹۰ ، ۲۹۰ ، ۲۹۰ ، ۲۹۰ ، ۲۹۰ ، ۱۳۰۶ ، ۲۹۰ ، ۱۳۰۲ ، ۱۳۰۶ ، ۱۳۰۶ ، ۱۳۰۶ ، ۱۳۰۶ ، ۲۰۰۶ ، ۱۳۰۲ ، ۲۰۰۶ ، ۲۰۰

⁽١) تمامه:

بعد الأول كما أنك لو صرحت بالفاء كان الحكم كذلك . وهذا خلاف قوله . ثم حذَّف الفاء لا يقع إلاَّ في النادر من الكلام أو في الضرورة فلا يحمل عليه الكلام .

وإن قدرت الواوكما هي مقدرة في قول الله سبحانه: ﴿ وجوهُ يومئذ ناعمة ﴿ (الله على الله على الله و وجوه يومئذ ناعمة عطفاً على : ﴿ وجوه يومئذ خاشعة الله فلا شك أن الطلاق يقع بكُلُّ من الأسرين على هذا التقدير لا يتمين لجواز أن المتكلم إنما قدر الفاء فلا يقع إلا بالمجموع مع الترتيب المذكور ، أو يكون الكلام لا تقدير فيه، فلم يتمين تقدير الواو؟

لا جمائز أن يجعله جمواباً لـلأول فقط وجواب النّماني محذوفًا لدلالة الشّمرط الأول وجوابه عليه، لأن على هذا التقدير يلزمه أن يقول بقول الجمهور وهو لا يقولُ به .

ولا جائز أن يجعله جواباً للثّاني ، لأنك إما أن تجعـل الشـرط الأول هو الشرط الثاني وجوابه ، أو محذوفاً يدلّ عليه الجوابالمذكور للثّانى .

لا سبيل إلى الأول ، لأنه على هذا التقدير تجب الفاء في الشّرط الثاني ، لأنه لا يصحّ للشّرط أن يلي الشّرط لو قلت : إنْ إنْ أنْ لم يصحّ ، وكُلّ جواب لا يصح لأن يكون شرطاً فإنه يتعيّن اقترانه بالفاء ، ولا فاء هنا فاستحال هذا الوجه .

⁽١) الغاشية / ٨

⁽٢) الغاشية / ٢ .

فإن قلت : لعلَّه يجعله مثل قوله :

* من يفعل الحسنات اللهُ يَشْكُرُها *

٤ / ٣٧] فهذا / وجه صعيف كما قدمنا ، فليم حمل الكلام عليه ، بل ليم أوجب أن يكون الكلام محمولاً عليه ؟

ولا سببل إلى الثّاني ، لأنه خلاف المألـوف في العـربيّة ، فإن منهاج كلامهم أن يحذف من الثّاني لدلالـة الأول لا العـكس ، فامّـا قوله :

٦٩٧ = * نَحْن بِما عِنْدنا وأنْتَ بِما عِنْدك راضٍ (١) *

بخلاف الجادة حتى لقد تحيّل له ابن كيسان ، فجعل نحن للمتكلّم المعظّم نفسه؛ ليكون راض خبراً عنه، فأنت ترى عدم أنسيهم بهذاالنوع حتى تكلّف له هذا الإمام هذا الوجه . حكى ذلك عنه

(١) الشطر الثاني من البيت ناقص ، وهو بتامه :

عندك راض والرأي مختلف *

نسب إلى قيس بن الخطيم ، وفي هامش ديوانه / ١١٥ : ذكر محقق الديوان أن ناسخ الأصل كتب شرحاً من الهامش يفيد أنه نسب لقيس أبياتاً سبعة ، وهي ليست له ، ومنها هذا الشاهد . وقد نفاها أيضاً الأغاني ٣ /١٩ ، ٢٠ طبع دار الكتب .

من شواهمد : سيبسويه ١ /٣٥ ، وابسن الشجسري ١ /٣١٠ ، والمغنسي ٧ /٣٨٧ ، والعيني ١ / ٧٥٠ ، والحزانة ٢ / ١٨٩ ، ١٩٩ ، والهمع والدرر رقم ١٥١٨ ، والأشموني ٣ /١٥٢ ، واللسان : و فجر، . أبو جعفر النّحاس في شرح الأبيات، ولأنه أيضاً خلاف المألوف من عادتهم في توارد ذَوِي جَوابَيْن مِنْ جعل الجواب للثاني.

ثم الذي يبطل هذا المذهب من أصله : أنا تأمّلنا ما ورد في كلامه تعالى : ﴿ يا قوم إن كُنتُم آمنتم بالله فَعَلَيْهِ تَوكُلوا إن كُنتُم مُسُلِمين ﴾(') فهذا بتقدير : إن كُنتم مسلمين ، فإن كنتم آمنتم بالله فَعَلَيْهِ تَوكُلوا ، فحذف الجواب ، لدلالة ما تقدّم عليه .

وهذا القول من الحُسْن بمكان ، لأن القاعدة أنه إذا توارد في غير مسألتنا على جواب واحد شيئان، كلَّ منهما يقتضي جواباً كان الجواب المذكور للأول كقولك : والله إن تأتني لأكْرِمِنْك، بالتأكيد جواباً للأول، وإنْ تَأتِني والله أَكْرِمْك بالجزم جواباً للشرط، فكذا القياس يقتضي في مسألة توارد شرط على شرط أن يكون الجواب للسابق منهما، ويكون جواب الناني محذوفاً لدلالة الأول، وجوابه عليه.

فين ثمّ لزم في وتوع المعلق على ذلك أن يكون الثاني واقعاً قبل الأول ضرورة أنَّ الأول قائمٌ مقام الجواب حتى إن الكوفيين وأبا زيد والمبرّد - رحمهم الله - يزعمون في نحو : أنت ظالم إنْ فعلمت : أنّ السابق على الأداة هو الجواب ، لا دليلٌ على الجواب . والجواب لا بد من تأخره عن الشرّط ، لأنه أثره ومسبّبه ، فكذلك الدلكيل على الجواب ، لأنه قائم مقامه ومغن في اللفظ عنه . /

⁽١) يونس / ٨٤ .

وعلى هذا فيجوز كو نالشّرط الأول ماضياً ومضارِعاً، وأمّا الشرط الثاني فلا يجوز في فصيح الكلام أن يكون إلاّماضياً، لأن القاعدة في الجواب أنه لا يحذف الأوّل والشّرطماض ، فأما قوله :

إن تَسْتغيِثوا بنا إنْ تذعروا تَجِدوا مِنْــا معاقــل عُزَّ زانهــا كَرَم''

فضرورة كقوله :

٦٩٨ = يا أَقْرَعَ بنَ حابس ِ يا أَقْرَعُ إِنْكَ إِنْ يُصْرِعُ أَخُـوكَ تُصْرَعُ (٢)

القـول الثانـي : قول ابـن مالك ـ رحمه الله : إن الجــواب المذكور للأول كما يقوله الجمهور ، لكن الشّرط الثاني لا جواب له لا مذكورٌ ولا مقدّر ، لانه مقيّد للأول تقييده بحال واقعة موقعـه ، فإذا

⁽١) انظر الشاهد رقم ٦٨١ .

⁽٢) في الدرر اللوامع منسوب لعمرو بن خثارم البجلي خاطب الأقرع بن حابس المجاشعي في شأن منافرة جرير بن عبد الله البجلي" ، وخالد بن أرطاة الكلمي" . وفي شرح شواهد المغني للسيّوطي" : عمرو بن جثارم بالجيم ، وفي معجم الشعراء / ٥٦٠ عمرو بن الحثارم البجليّ بالحاء ، وفي هامش التحقيق ذكر أن البلاذريّ قال : ويقال : عامر بن الحثارم .

من شواهد : سيبويه 1 / 873 ، والخزانة ٣ / ٣٩٦، وشرح شواهد المغنى للسيّوطي ٢ / ٨٩٧ ، والهمع والدرر رقم ١٩٢ .

قلت : « إن ركبُتِ إنْ لبسْتِ فأنتِ طالق » ، فالمعنى : إن ركبت لابسةً فأنت طالق .

وكذلك التقــدير في البيت : « إن تستغيشــوا بنـــا مـذعورين تجدوا » ، فهــو موافــق للجُـمهــور في اشتــراط تأخير المقدّم، وتقديم المؤخّر ، لكن تخريجه مخالفً لتخريجه .

وعندي أن ما ادَّعوه أوْلَى من جهات :

أحدها : أن دعواهم جاريةً على القياس ، فإن الشرط يكون جوابهُ ظاهراً ومُقدّراً، ودعواه خارجة عن القياس، لأنه جعله شرطـاً لا جواب له ، لا في اللَّفظولا في التقدير ، وكان ادّعاء ما يَجْري على القياس أولى .

الثاني : أن ما ادعاه لا يطُرد له إلاّ حيث يمكن اجتماع اللّفظين كالأمثلة السّابقة .

أمًا إذا قبل: وإن قُمتِ ، إن فَعدُّتِ فانت طالق ، فإنه لا يمكن أن يقدر في ذلك : إن قمت قاعدةً ، فإن هذا من المحال . وينبغي على قوله أنها لا تطلق أصلاً .

وكذلك إذا لم يجتمع الفعلان في العادة وإن لم يتضادًا نحو: « إن أكلت إن شربت » ، وكذلك إذا قال : إن صليت إن توضَّأَت أُثْبِت ، فإنه لا يصح أن يقدر إن صليت متوضَّئاً بمعنى مُوقِعاً للوضوء فإنهما لا يجتمعان . / الثالث: أنّ الشّرط بعيد من مذهب الحال ، ألا ترى أنه للاستقبال والحال حالٌ كلفظها ، وبابها المقارنة . وإذا تباعد ما بين الشيئين لم يصح التجوّز بأحدهما عن الآخر . وقد نصّ هو على أن الجملة الواقعة حالاً شرطها أن لا تصدّر بدليل استقبال الما بينهما من التّنافي ، نعم في مسائل القصرية (١٠ عن الشيخ أبي عليّ - رحمه الله إجازة ذلك في نحو : لأَضْرِبّنه ذهب أو مكث ، ولأضربنه إن ذهب وإن

والذي يتحرّر لي أن الحال كما ذكر النحاة على ضربين : حال مقارنة ، وحال منتظرة ، ونعني حالاً مقلّرةً ، فالأولى واضحة ، والثّانية نحو : (فادْخُلوها خَالِدين ؟١٠ ، فإن الخلود ليس شيئًا يُقُــارنُ النُّحول ، وإنما هو استمارً في المستقبل .

ويقلر النّحويُون ذلك : ادْخُلُوهـا مقـدّرين الخُلـود . وكذلك و لَنَدْخُلُنَ المسجِدَ الحَرَام إنْ شاءاللّهُ آمِنينَ مُحلّقينَ رُؤوسكُمْ ١٠٠٠ أي

 ⁽١) في ط والنسخ المخطوطة: «القصري» وفي البغية ١/ ٤٩٧:
 د القصرية».

والمسائل القصرية نسبة إلى قصر بن هبيرة بنواحي الكوفة وقيل : إن أبا عليّ أملاها على تلميذه محمد بن طوسي القصري فسميّت به .ومات شاباً .انظرمقدمة الإيضاح العضدي ص (ز) تحقيق د / حسن شاذلي فرهود . وانظر أيضـــًا كشف الظلون ۲ / نهر ۱۲۷۰ .

⁽٢) الزمر/ ٧٣ ، وفي طوالنسخ المخطوطة : ﴿ النحلوها ﴾ بدون فاء .

⁽٣) الفتح / ٢٧ .

مقدرين، فإنهم في حالة الدّخول لا يكونون مُحلّقين ومقصّرين ، إنما هم مقدّرون الحلَّق والتقصير فهذا كلام العرب من اعتراض الشّرط على الشّرط ، فوجدناهم لا يستعملونه إلا والحكم مُعلّق على مجموع الأمرين بشرط تقدّم المؤّخر ، وتأخر المقدّم ، فوجب أن يحمل الكلامُ على ما ثبت في كلامهم كقولهم :

#إنْ تَستَغِيثوا بنا إنْ تَذْعُروا *

فإنَّ الذَّعر مقـدَّم على الاستغاثـة ، والاستغاثـة مقدَّمـة على الوُجدان . فهذا ما عندي في دفع هذا المذهب .

المذهب الثالث: أن الشرط الثاني جوابه مذكورٌ ، والشرط الأول جوابه الشرط الثاني وجوابه ، فإذا قيل : إنْ ركبت ، إن لبست ، فأنت طالق ، فإنما تُطلَق إذا ركبت أولاً ، ثم لبست، وهذا القول راعى مَنْ قال به ترتيب اللفظ وإعطاء الجواب لما جاوره ، وإنما يستقيم له هذا العملُ على تقدير الفاء في الشّرط الثاني ، ليصح كونه جواباً للأول .

وعلى قول هذا فلا يلزم مضيّ فعل الشّرط الأول ولا النَّاني ، لأن كلًّ منهما قد أخذ جوابه .

وهذا القول باطلٌ بأمور :

أحدها : أن الفاء لا تحذف إلا / في الشَّعر.

الثاني : أن القاعدة في اجتماع ذوي جواب أن يجعل الجواب للسّابق منهما .

والثالث : أنه لا يتأتى له في نحو قوله :

إن تستغيثوا بنا إن تذعروا

لأن الذَّعر مقدم على الاستغاثة - البيت.

فهذا ما بلغنا من الأقوال في هذه المسألة وما حضرنـا فيهــا من العباحث .

ويجوز لنا أنه إذا قبل : إن تذعروا، إن تستغيثوا بنا تَجدوا، أو إن تتوضاً إنْ صليت أثبت كان كلاماً باطلاً, لما قرّرناه من أن الصحيح أن الجواب للشرط الأول ، وأن جواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الأول وجوابه ، فيجب أن يكون الشرط الأول وجوابه مسببين عن الشرط الثاني ، والأمر فيما ذكرت بالعكس .

والصوّاب أن يقال: إن صلّيت، إن توضّات أثبت بتقدير: إن توضّات أثبت بتقدير: إن توضّات فإن صلّيت أبت ، وكنا قلمّنا أنه يعترض بأكثر من شبئين ، وتمثيل ذلك: إنْ أعْطَيْتُك، إن وَعُدتك، إن سألتني فعبدي حرَّ ، فإن وقعت الحرّية ، وإن وقعت على غير هذا الترّتيب فلاحرّية على القول الأوّل ، وهو الصّحيح .

ويأتي فيه ذلك الخلاف في التّوجيه، فالجُمهور يقولون :فعبدي

حرُّ جواب إن أعطبتك ، وإن أعطبتك فعبدي حرِّ دالٌ على جواب إن وعدتك . وهذا كلَّه دال على جواب : إن سألتني ، وكأنه قيل : إن سألتني ، فإن وعدتك ، فإن أعطبتك فعبدى حُرِّ.

وعند ابن مالك : أن المعنى : ﴿ أَعَطَيْتُكَ وَاعَدًا لَكَ سَاتُلاً إِيَّايِ فعبدي حُرُ ﴾ فـ (واعدًا) حال من فاعل أعطيتك ، وسائلاً حال من مفعوله، وقوله : فعبدي جواب للشرط الأول .

هذا مقتضى قوله في الشُرطين وهو ضعيف . والله أعلم . تمّت محمد الله وعونه . /

بسم الله الرّحمن الرحيم إعراب قوله تعالى : ﴿ واعملوا صالحاً ﴾

سألت _وفقك الله _عن قوله في إعراب قوله تعالى : ﴿ وأَعمَلُوا صالحاً ﴾(١) .

إن (صالحاً» ليس مفعولاً به بل هو إما نعتُ لمصدر محذوف كما يقوله أكثر المُعْربين في أمثاله، وإما حال كما هو المنقول عن سيبويه، ويكون التقدير «واعُملُوهُ صالحاً» والضمير للمصدر. وذكرت أن كثيراً من النّاس استنكر قوله في ذلك، وقالوا: إنَّ «عمل» من الأفعال المتعدية بدليل قوله تعالى: «أن اعْمَلُ سابغاتٍ (٢)»، وقوله تعالى: «يَتْملُون له ما يشاءً مِنْ مَحاريب (٣)».

فاعلَم ـ وفقك الله ـ أنك إذا تَدَبَرت ما أقوله انحلَت عنـك كلّ شُهْهة في ذلك ، وعلمـت أن استنكارهـم لذلك مسارعـةً إلـى ما لـم يُجيطوا بعلمه ، وغية عن معاني كلام النحاة، وأدلة العَقْل.

(١) المؤمنون / ٥١ . في النسخ المخطوطة أخر الحديث عن هذه الآية بعد الحديث
 عن وخلق الله السموات ٤ . وفي طحدث العكس .

(٢) سيا / ١١

(٣) سبأ / ١٣

وبيان ذلك بأمور :

أحدها: أن الفعل المتعلّى هو الذي يكون له مفعولٌ به والمفعول به هو محل فعل الفاعل، وإن شئت قلت: الذي يقع عليه فعل الفاعل، وكلتا العبارتين موجودةً في كلام النحاة. وهذا المفعول به هو الذي بني النحاة له اسم مفعول كمضروب ومأكول ومشروب، فزيدُ المضروب، والخبز المأكول، والماء المشروب هي محل تلك الأفعال، وليست مفعولةً، وإنما هي مفعولٌ بها.

ومن ضرورة قولنا: مفعول به أن يكون المفعول غيره . ومعنى قول النحاة : مفعول به أن مفعول به : أي مفعول به ١٠٠ شيء من الأحداث ، والمفعول هو ذلك الحدث الواقع به وهو المصدر . وسماه التحاة مفعولاً مطلقاً بمعنى أن ما سواه من المفاعيل مفعول مقيد ، فإنك تقول : مفعول به : ومفعول فيه ، ومفعول له ، ومفعول معه ، وليس فيها مفعول نفسه إلا المصدر فهو المفعول المطلق أي المجرد عن القيود ، وهو الصادر عن الفاعل وهو نَفْس فعله .

وأما المضروب والمأكول والمشروب فلم يصدر عن الفاعل ، وإنما صدر عن الفاعل شيءُ أثّر فيه . ومن تَدبر قول النحاة « مفعول به » عرف ذلك ، وأن المفعول غيره .

واطلقوا عليه اسم مفعـول. ولم يقولوا اسم مفعول به ، لفهــم

 ⁽١) د أي مفعول ، سقط من ط .

المعنى في ذلك. والشّخص في نفسه مضروب بمعنى أن الضّرب واقع به. ٤ / ٤٢] ولا يقال: مضروبٌ به م بل هو مضروب نفسه. والمعنى : وقوع / الضرب به ، وذلك مفهوم من معنى الفعل لا من معنى اسم المفعول .

ولا يبشى اسم مفعول للمصدر ، وإن كان هو المفعول المطلق ، فلا يقال للضرب : مضروب ، وكذلك لا يبنى اسم مفعول من الفعل اللازم إلا أن يكون مقيداً بظرف ونحوه .

وهذه الأمور كلهًا واضحة من مبادىء النَّحو أشهر من أن تذكر ، ولكنا احتجنا إلى ذكرها .

وكُلِّ فعل لم يُبْن منه اسم مفعول لم يقل عنه: إنه متعد بل هو لازم، وإن كان له مفعول عقيقي وهو الفعل ، والعمل هو الفعل ، وهو المفعول المطلق فهو مصدر وليس مفعولاً به ، ولا يبنى له اسم مفعول فلا يتعدّى فعله إليه تعدّى الفعل إلى المفعول به ، بل تُعدِّيه إلى المصدر، فلذلك لم يجز أن يكون: عملت عملاً صالحاً متعدّياً إلى «صالحاً» على المفعول به .

الثاني: أن الفعل الاصطلاحي يدلّ على معنى وزمان ، وذلك المعنى سمّاه النّحاة حذثاً وفعلاً حقيقياً ، وسمّوا اللفـظ الـدال عليه مصدراً ومفعولاً مطلقاً . وهذه الالفاظ صحيحة باعتبار غالب الافعال .

وقد يكون المعنى الذي يدل عليه الفعل قائماً بالفاعل فقط من غير أن يكون صادراً عنه كالعِمْلم ، بل قد لا يكون حدثاً أصلاً ولا فعلاً حقيقياً كالعِمْلُمُ القديم ، فإنك تقول : عَلِم الله كذا ، فالمعنى الـذي يدلّ عليه هذا الفعل وهـو العِلْم القديم ، ليس بفعـل ولا مفعول ٍ ولا حَدَث، بل هو معنى قائم بالذات المقلّسة على مذهب أهل السنة . وتسمية ما اشتق منه فعلاً أمرٌ اصطلاحي . وقصـدى من هذا التنبيه . على أن تسمية النحاة المصـدر مفعولاً مطلقاً وفعـلاً ليس مطّرداً في جميع موارده .

وقد تنبه بعض النحاة لما ذكرنا من غير أن يوضحه هذا الإيضاح ، بل اقتصر على تقسيم المصدر إلى معنى قائم بالفاعل كالفهم والحذل ، وإلى صادر عنه كالضرب والخطّر "، وإن كان الضرب والخط قائمين بالفاعل أيضاً .

ولم يطلق النحاة المفعول المطلق على ذلك . وقـد ذكرنـا أن المفعول به شيءً وقع عليه المفعول المطلق كما ذكره النحاة ، وليس مفعولاً . وإذا نظرت اليه بقولك : ضربت زيداً ونحوه ظهر ذلك ظهوراً قوياً ، فإن زيداً ليست ذاتُه من فعل الضارب / .

[خلق الله العَالَم]

وهنا قسم آخر وهــو قولنــا : « خلــق اللهُّ العالَــم »

اختيار ابن الحاجب في دأماليه، انتصاب العالَم على المصـدر بناء على أن الخلق هو المخلوق.

(١) في طفقط : ﴿ وَالْحَطُّ } بِالْحَاءُ .

وأكثر النحويين لم ينظروا إلى ذلك . وظاهر كلامهم أن الخلق غير المخلوق كما هو قول طائفة من الأصوليين . وعلى هذا فالعالـم مفعولً به ، وهومفعول، لأنه الأثر الصادر عن الخَلْق . وذات العالـم موجودةً بالفاعل بخلاف ذات المضروب .

والنحاة لا يسمون هذا مفعولاً مطلقاً وإنمايسمُونمفعولاً به ، والخلق نفسه هو المفعول المطلق ، وكذلك في الأفعال العامة لقوله تعالى : « مِمَّا عَمِلَت أَبِدينا١٠ » فالضمير في « عملت » مفعول به ، وهو مفعول كالمخلوق . ولم يذكر النحاة هذا النوع في المفاعيل .

والظاهرة أن النحاة إنما اقتصروا على ما ذكروه من المفاعيل؛ لأن العالَم وإن كانت ذاته موجودةً بفعل الله تعالى فالخَلْق واقعٌ به، فاندرج تحت حدَّمم المفعول به ، وإن زاد بأمر آخر ، وهو كون ذاته موجودةً بفعل الله تعالى .

ولم يتعرض النحاة لهذا الزائد لأنه ليس منصناعتهم، ولا حاجة لهم إلى ذكره ، لكن يلزم على هذا أن يكون لنا مفعول من غير تقييد ليس بمصدر ، وهم قد قالوا : إن المفعول المطلق هو المصدر ، فيجب أن يقال : إن في تفسيرهم المفعول المطلق تسمحاً أو اصطلاحاً ، وإن المفعول هو الذي نشأ عن الفاعل فتارة يكون هو الفعل خاصةً ، وهو المصدر ، وتارة يكون (ثائداً عليه كهذا المثال .

⁽۱) يسّ / ۷۱ .

ويحتمل أن يقال: إن كثيراً من النحاة معتزلة ، وعند المعتزلة المعدوم شيء بمعنى أنه ذات متقررة في العدم، فلا تأثير للفاعل في ذاته، وإيراده للوجود معنى واقع عليه كالضرب على المضروب. ويكون منهم من أطلق ذلك عن عَمل واعتزال، ومنهم من قاله: تقليداً. وهكذا الكلام في أوجد الله العالم، ونحوه من الالفاظ الذالة على إنشاء الذّوات.

وهذا الذي قلناه كله على الاصطلاح المشهور عنــد متأخــري النّحاة .

وأماً سيبويـه رحمه الله _ وهو إمام الصنّعة فأطلق على المفعول به أنه مفعول ، ولم أز في كلامه مفعولاً به ، فإنه قال باب الفاعل الذي أ / ٤٤] لم يتعده فعله إلى /مفعول ،و باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول . وذكر في الأول ذهب، وجلس ، وفي الثاني : ضرب عبدالله زيداً .

وقال : انتصيب زيدٌ لأنه مفعولٌ تعدَّى اليه فعل الفاعل .

وهذا الذي قاله سيبويه سالم عن الاعتراض، وليس فيه إطلاق المفعول على المصدر ، بل على ما يتعدى إليه فعل الفاعل ، وذلك أعم من أن يكون حاصلاً بفعل الفاعل أو ليس حاصلاً بفعله ، ولكن فعل الفاعل واقع عليه . وتسمية الأول مفعولاً حقيقة ، وتسمية الثاني مفعولاً اصطلاح أو على حذف الجار والمجرور ، وإرادة أنه مفعول

ولا يرد على عبارة سيبويه شيءٌ مما ذكرناه في تسمية معنى المصدر فعلاً حقيقياً، ولا في تسمية المصدر مفعولاً مطلقاً ، فسبحان من أسعده في عبارته، وحماها عن أن يدخل عليها بإفساد .

الثالث : أن النحاة اختلفوا في إطلاق المفعول المطلق :

فقــال جمهورهــم : إنه يطلــق علــٰى جميع المصـــادر . وقــــال بعضهم : لا يطلق إلا على مصادر الأفعال العامة كعمل وفَعَل وصنع .

وهذا القول كالشّاذ عند النحاة . وقد نبَّهنا على أن بعض المصادر لا يصّح أن يقال : إنه فعل حقيقي ولا مفعول مطلق وهو الميلم القديم . ومن هذا يظهر أن معنى التعدي : أن يتعلق معنى الفعل بغير الفاعل كقولنا : علم الله كذا ، فعلمه متعلق بالمعلوم ، وتسعيته تعالى فاعلاً في هذا المثال ليس المراد به أنه فاعل العلم ، لأن علمه ليس بمفعول ، وإنما هو على اصطلاح النحاة في أن من أسند إليه فعل على وجه مخصوص يسمّى فاعلاً .

الرابع : أن غير الله تعالى لا أثر لفعله في الذّوات إجماعاً ، أعني لا يفعل ذاتاً ، وهذا متّفق عليه بيننا وبين المعتزلة ، وقامت عليه الادلة العقلية . ولم يذهب أحد من أهل الميلّل إلى خلافة ، ولهذا لمّا قال أصحابنا : إن أعمال العباد مخلوقةً لله تعالى ، واحتجّوا بقوله تعالى : « والله خَلقكم وما تَعْملُون\' ، عحاولت المعتزلة الجواب بجعل « ما »

⁽١) الصافّات / ٩٦

موصولة، فيكون المراد الأصنام، وهي مخلوقة لله تعالى بالاتفاق.

ورد أصحابنا هذا الجواب بأن الآية جاءت للرد عليهم في عبادتهم إيّاها وهم / لم يعبدوها من [؟ / ه ؟ عبادتهم إيّاها وهم / لم يعبدوها من حيث هي معمولة لهم بِنَحْتِهم وتَصْويرِهم ، كأنه قال : أتعبدون ما تنحتون والله خلقكم ونحتكم (١) أو والنحت الذي تنحتونه ، أو والمنحوت الذي صورتموه فهذه ثلاثة تقادير لأهل السّنة .

أحدها : أن تكون ما مصدرية .

الثاني : أن تكون موصولة والمراد بها المصدر . وبعض النحاة يقدّرهـا هكذا في كل مكان أريد فيهـا المصـدرية ، وينـكر جعلهــا مصدريّة ، وإن كان المشهور خلافه .

وعلى هذين التقديرين الدّلالة من الآية لأهل السنة ظاهرة جداً .

والثالث :أن تكون موصولة، والمراد بها المنحوت بقيد النحت وفيه جهتان : ذاتُه ، ولم يُعبَّد من جهتها ، وصَنْعَتُهُ ، وهمي التي عُبِد من جهتها، وهي مخلوقة لله تعـالى بمقتضى الآية، ودلّت الآيـة على أنها معمولة لهم.

فإن ثبت أن الصورة الحاصلة في الصنم معمولةً للآدمي وقعت الدلالة لأهل السّنة من الآية، ولا تُعيَّنُ أن يكون العمل نفسه ، فتصح الدلالة لأهل السنة . والراجح من هذين الأمرين سنذكره .

⁽١) في ط: ﴿ وَنَحَيْنَكُم ﴾ .

الخامس: الصورة الحاصلة في المراد وهي على قسمين:

أحدهما : مالا أثر لفعل العباد فيه البتّة ، بل هو من فعل الله تعالى وحده إمّا بلا سبب من العباد ، وإما بسبب منهم يحاولونه فيرجد الله تعالى تلك الصّورة عنده، وذلك هو الصّور الطبيعيّة، وهي كالذّوات فلا يقال : إنها مفعولة للعباد البتّة .

والثاني : ما هو أثر صنعة العبد وهو الصوّر الصناعيّة .

ومن أمثلة ذلك: الصورة الحاصلة في الصنّم بنحت العباد وتصويرهم ، هل تقول: إن تلك الصورة معمولة للعباد أولله تعالى ؟

ولا شك أن على مذهب أهل السّنة لا تردّد في ذلك ، فإن الكُلّ بفعل الله تعالى ، وإنما التّردّد على مذهب المعتزلـة أو بالإضافـة الكسبيّة على مذهب أهل السّنة .

والحق أن ذلك ليس من فِعل العباد ولا من / كَسْبِهِم فإن القدرة المحاصلة لا تؤثّر في غير محلّها ، فإذا قلنا : صوّر المشرك الصنّم لم يكن من فعل المشرك إلا التصوير القائم به ، والصورة الناشئة عنه من فعل الله تعالى ، فلا يقال فيها : إنها معمولة للعباد إلا على جهة المجاز ، وإنما يقال : هي مصوّرة كما يقال في « زيد » المتعلّق به الضّرب : إنه المضروب .

وإذا قلنا : عمل المشترك الصّنم ، ففي الكلام مجــاز بخلاف

قولنا : صور المشرك الصّنم ، وسببه أن عمل فعل عام ، وصور فعل خاص . وسيأي الفرق بين الأفعال الخاصة والعامّة ، فقولنا : عَمِلَ يقتضي أن الصنم معمولٌ لمن أسند إليه الفعل ، وليس شيءً من الصّنم ، لا من مادّته ولا من صورته فِثلاً لِلْعَبْدض ، ولا من عمله ، فكيف يكون مجموعُه من عمله ؟ فلابّد من مجاز . وفي جهة المجاز وجوه :

أحدها : أن يكون استعمل ﴿ عَمِل ﴾ في معنى صَوَّر استعمالاً للأعم في الأخص .

الثاني : أن يكون على حذف مضاف ، كأنه قال : عَمِل تصويرَ الصَّم ، فلا يكون التّصوير على هذا مفعولاً به بل مصدراً .

وهذان الوجهان هما أقرب الوجوه التي خطـرت لنـا، فلنقتصر عليهما ، وبالثّاني يقوى أن المراد في قوله تعالى : ﴿ وما تَعْمَلُونَ ﴾ للتّصوير فيكون حُجّة لأهل السّنة .

السادس: الأفعال ضربان: خاصة، وهي الاكثر مثل: قام، وقعد وخرج، في اللاّزم، وضرب، وأكل، وشرب في المتعـدّي. وإنما كثر هذا الضرب الخاص لازمًا ومتعدّيًا، لأنه الذي يحصل به كمال الفائدة في الخبر عن فعل خاص، والأمر به والنّهي عنه، ونحو ذلك.

الضَرّب الثاني : الأفعال العامة مثـل : فَعـل وَعـبـل وصنَـع ، وإنما جاءت هذه الأفعال ، لأنه قد يقصد الإخبار عن جنس فِعْل بدون تخصيص نوعه ، إما لِلعلم بالجنس دون النّوع ، وإما لِغَرْض آخر ، وكذلك الأمر به والنّهي عنه وما أشبه ذلك ، ولكن هذا القصد أقلّ من قصد كمال الفائدة ، فلا جَرَم كان هذا الضّرب من الضّرب الأول، ولم يجيء منه إلاّ الفاظ معدودة .

وإذا سُيُلنا عن هذه / الافعال العامّة هل هي متعدّية أو لازمة ؟ لم يجز لنا إطلاق القول بواحد من الأمرين ، لأنها أعمّ من الأفعال المتعدّية ومن الافعال اللازمة ، والاعمّ من شيئين لا يصد في عليه واحدً منهما ، فإنّ الاعم يصد في على الأخص ولا ينعكس ، وإنما يصحّ أن يقال ذلك عليها بطريق الإهمال الذي هو في قوة جزئي ، فمتى وجد في كلام أحد من الفضلاء أن عَمِل متعدّية وجب حملة على ذلك ، وأن مراده أنها قد تكون متعدّية .

وكذا إذا قيل : لازمة أو غير متعدّية ، وأريد به اللّزوم كمـا هو غالب الاصطلاح .

وقد يراد بغير المتعلّي : أنه الذي لا يتجاوز معناه من حيث هو هو فيصح بهذا الاعتبار أن تقول : إن عَيل لا تتعدّى ، لأن معناها العصل ، والعصل من حيث هو هو لا يتعدّى إلاّ إذا أريد به عصلٌ خاصٌ ، فيكون ذلك العمل الخاص هو المتعدّي لا مطلق العمل . ومدلول عَيل إنما هو مطلق العمل ، فيصح أن مدلولها لا يتعدّى وهكذا : فعل وصنع .

السابع: أن هذه الأفعال مع عمومها لها مصادر ، وهي: الفِمل والعَمل والصَّع ، وهي أحداث عامة يندرج تحتّها غيرُها من الأحداث المخاصة ، وتلك الأحداث أفعال حقيقية ويصدق عليها: مفعولات ، ومعمولات، ومصنوعات، باعتبار أنها صادرةً عن الفاعل ، والشخص فاعل لفعله ، فلا شك أن فعله مفعول له ، فلذلك اتّفق التُحاة هنا على أنه يطلق على مصادر هذه الأفعال اسم المفعول المطلق ، بخلاف الأفعال الخاصة لا يصدق على الضّرب أنه مفعول عند بعضهم ، وإن كان هو مفعولاً في الحقيقة . ولا شك أنه لا يصدق عليه مضروب بلا

وإنّما صدق على الفعل مفعول لاتفاقهما في لفظ و فاء ، عين ، لام ۽ ، وكذلك عمل وصنع . ويقال في العمل والصنع : معمول ومصنوع ، ومع ذلك فلا يكون متعديّاً بل يصحّ ذلك .

وإن أريد به معنى خاص ّلازم ، أو أريد به مطلق الفعل الذي هو أعمّ من اللازم والمتعدّي ، فإذا قلت: عملت عملاً أو فعلت فِعلاً أو صنعت صُنْعاً فانتصابه على المصدر ليس إلاّ ، نعم إن أردت بالفعل المفعول الذي ليس هو الحدث بل المفعول به كان مجازاً ، وحينئذٍ يصحّ فيه أن يكون مفعولاً به .

وفيه تجوُّز أيضاً / من جهة أن حقيقة المفعول هو الصادر عن[٤ / ٤٨ الفاعل ، وحقيقة المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل على ما تقدّم من اصطلاح متأخرى النّحاة ، وهما متغايران كما قدّمنا . الثامن : إذا قلت : عَمل مِحْراباً ، فإن أسندت الفعل إلى اللهُ تعالى صحّ وانتصب، محراباً، على أنه مفعول به وهو أيضاً مفعول . ومنه قوله تعالى : ﴿ مِمَا عَمِلَت أيدينا ﴾ ، وقد بيّنا وجه ذلك فيما سبق .

وإن أسندته إلى غير الله ، فقلت : عَمِل النّجار محراباً لم يكن المحراب مفعولاً نفسه، لِما قَدّمنا أن عمل العباد لا يتجاوزهم ، ولأن مادة المحراب ليست معمولةً للعباد وهي جزء المحراب ، وأولى أن لا يكون الكلّ معمولاً لهم .

وفي جعله مفعولاً به تفصيل ، وهو أنك إذا جعلت عَمِل مجازاً عن «نَجَر» كان إعماله في «محراباً» حقيقةً على أنه مفعول به كقولك: نَجرْت محراباً، فإن النجر واقع على المحراب وقُوع الضرب على زيد، وكان المجاز في لفظ عَمِل ليس إلاً.

و إن جعلت عُمِل على حقيقته ، فإن جعلته على حذف مضاف كما سبق فالتقدير : عَمِل تصوير محراب ، فالتصوير مصدر ، فإذا حذف وأقيم المحراب مقامه أعرب مفعولاً به على المجاز .

وإن قَدُّرته : عملت صنعة محراب ، على أن تكون الصورة الحاصلة في المحراب معمولة بخلاف ما قلناه فيما سبق كان كذلك أيضاً .

وإن جعلت الميحراب معمولاً باعتبار أنه محل العمل إطلافاً لاسم المحلَّ على الحال لزم المجاز أيضاً ، فالمجاز لازمُ على كل تقدير ، ولا شك في جواز الإطلاق قال تعالى : ﴿ لِيَأْكُلُوا مَن ثَمَرِه وَمَا عَمِلَتُهُ الدِيهِم (١٠) .

التاسع : بان بهذا : أن قوله ﴿ اعملوا صالحاً ﴾ إنما ينتصب « صالحاً » فيه على غير المفعول به ، ولا يجوز انتصابهُ على المفعول به إلا بمجازين :

أحدهما : إطلاق الصّالح على المفعول الذي ليس عملاً . والثاني : إضافة العمل إليه .

وشيء ثالث: وهو حذف الموصوف من غير دليل ، بخلاف ما إذ قدرنا عملًا الّذي هو المصدر، فإن الفعل يدلّ عليه، وكل واحد من هذه الثلاثة لا يصار إليه من / غير ضرورة، ولا ضرورة في جعله [؟ مفعولًا به، فكيف يصار إليه،وفيه هذه المحذورات الثلاثة؟

العاشر : ظهر بهذا وجه التقدير في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اعْمُلُ سابغـات ﴾ ، وفولـه تعالى ﴿ يَعْملـون له ما يشــاءُ من محــاريب وتماثيل﴾ .وأما قوله تعالى : ﴿ اعْمَلُوا آل داودَ شُكُراً ؟ ﴾ فانتصـاب ﴿ شُكراً ، على أنه مفعولُ له .

وجوز الزمخشريّ أن يكون مفعولاً به على المشاكلــة وفيه مجاز .

⁽۱) يس / ۳۵ .

⁽۲) سبأ / ۱۳

وأما قوله تعالىي : ﴿ مَـنْ يَعْمَـل سُوءاً يُجْزَ به(١) ﴾ وقولـه : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلُ من الصالحات(١) ﴾ وما أشبه ذلك فكلّهـا ترجع إلـى المصدر .

الحادي عشر: إنما فَرقنا بين الافعال العامة والخاصة ، لأن تعدّى الفعل إلى المفعول معناه وصول معناه إليه ، فالفعل الخاص كالضرّب مثلاً تُعدّيه بوصول الضرّب إلى المضروب ، ولا يلزم من ذلك أن يكون الضارب مؤثرًا في ذات المضروب ، أعني مُوجِداً لها ، والفعل العام كمّيل مثلاً تُعدّيه بوصول معناه وهو العمل ، والعمل معنى عام في الذات وصفاتها ، فلذلك اقتضى العموم ، واتحاد المعمول حتى يقوم دليل على خلافه .

فمثار الفرق إنما هو من معاني الأفعال ووصولها إلى المفعول .

الثاني عشر: من الأفعال نوع آخر مشل قال ولفظ ، يخفى الفرق بين القول والمقول ، واللفظ والملفوظ ، لأن المقول والملفوظ هو الأصوات والحروف المقطّعة ، وهمى القَوْل واللَّفظ .

والوجه في الفرق بينهما أن هنا أمرين :

أحدهما ، حركة اللَّسان ونحوه مِمَّا فيه مقاطع الحـروف بتلك الحروف .

⁽١) النساء / ١٢٣ .

⁽٢) النساء / ١٧٤ .

والثاني نفس تلك الحروف المقطّعة المسموعة التي هي كيفيّات تعرض للصوت الخارج بتلك الحركات ، فالأول : هو التلفظ وهـو القول واللفظ اللذان هما مصدران ، والثاني : هو المقول والملفوظ ، فإذا قلت : لفظت لفظاً ، أو قلت قولاً لك أن تريد الأول فتنصب اللفظ والقول على المصدرية ، ولك أن تريد الثاني فتنصبهما على المفعول به ، وهما أمران متغايران وإن لم يتجاوزا / الفاعل وهو اللافظ القائل [٤ / المتكلّم. وليس من شـرط تعـدًى الفعـل أن يتجاوز إلى غير محلّ المناعل، بل الشرط المغايرة سواء تجاوز في محلّه أو في غير محلّ

هذا ما انتهى إليه نظري في هذه المسألة . والله تعالى أعلم .

[رأى للجرجاني في إعراب « السموات » مفعولاً ، في « خلق الله السموات »]

أورد الشيخ عبد القاهر الجُرجاني على قولهم في مثل: «خَلَق اللهُ السمّواتِ والأرضُ٬٬٬ » أن السمّواتِ مفعـولٌ به إيراداً ، هو أنّ المفعولُ به عَبارةً عماً كان موجوداً ، فأوجد الفاعلُ فيه شيئاً آخر نحو ضربتُ زيداً ، فإن زيداً كان موجوداً ، والفاعل أوجد فيه الضّرب .

والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجوداً بل عَدماً مَحْضًا ، والفاعل يوجده ويخرجه من العَدم .

و (السّموات) في هذا التركيب إنما كانت عَدماً مَحْضاً فأخرجها
 الله تعالى من العدم إلى الوجود . انتهى .

وتبعه على ذلك ابن الحاجب وابن هشام ، ويقال إنه مذهب : الرّمانيّ أيضاً .

⁽١) العنكبوت / ٤٤ .

[إجابة التبريزيّ عن هذا الاعتراض]

أجاب الشيخ تاج الدين التبريزي عنه :

بأنا لا نُسلِّم أن من شرط المفعول به وجودَه في الأعيان قبل إيجاد الفعل ، وإنَّما الشَّرط توقَّف عقليَّة الفعل عليه سواء كان موجـوداً في الخارج نحو: ضربت زيداً أو ما ضربته ، أم لم يكن موجوداً نحو بنيت الدَّار . قال الله تعالى : ﴿ أَعْطَى كُلِّ شَيْء خَلْقَهُ ١٠٠ ﴾، فإن الأشياء متعلَّقة بفعل الفاعل بحسب عقليته ، ثم قد توجد في الخارج وقد لا توجد ، وذلك لا يُخْرجه عن كونه مفعولاً به . وقال الله تعالى : ﴿ خَلَقْتُك مِنْ قَبِل ولم تَكُ شيئًا" ﴾ .

وأجاب الشيخ شمس الدين الأصفهاني في شرح الحاجيية :

بأن المفعول به بالنُّسبة إلى فعل غير الإيجاد يقتضـي أن يكون موجوداً ، ثم أوجد الفاعل فيه شيئاً آخر ، فإن إثبات صفة غير الإيجاد يستدعى ثبوت الموصوف أوّلاً ، وأما المفعول به بالنسبة إلى الإيجاد فلا يقتضي أن يكون موجوداً ، ثم أوجد الفاعـل فيه الوجـود ، بل يقتضي أن لا يكون موجوداً ، وإلاّ لكان تحصيلاً للحاصل . 101/11

انتهى . /

٥٠ / مله (١)

⁽۲) مریم / ۹

[فائدة في قول سيبويه : زيد أفضل من عمرو]

قال سيبويه: «من» في قولهم: «زيد أفضل من عمرو» لابتداء الارتفاع ١٠٠٠،

واعترض بأنّه لا يقع بعدها «إلى». انتهى.

[إجابة الشيخ ذكوان عن هذا الاعتراض]

وأجاب الشيخ ذكوان :

بأن المتكلَّم غرضه بيان ابتـداء الفعـل ، وليس له غرضٌ في انتهائه . فتأمّل .

[تفسير قوله تعالى: ﴿ التائبون العابدون ﴾ الآية

من فوائد الشبخ جمال الـدين بـن الزّملكانـي في تفسير قولـه تعالى: ﴿ التَّالِيُــُونَ العابِـدُونَ ﴾ (٢) ، الآية

 ⁽١) عبارة سيبريه كيا وردت في الكتاب هي: ووكذلك: هو أفضل من زيد ،
 إنما أراد أن يفضله على بعض ولا يُعُمَّ ، وجعل : وزيداً ، الموضع الـذي ارتفع منه أو سفل منه في قولك : شرَّ من زيد ، انظر ٧ / ٣٠٧ .
 (٢) التر بد / ١٩١٧ .

في الجواب عن السّوال المشهور وهو أنه:كيف ترك العطف في جميع الصّفات، وعطف الناهون عن المنكر على الأمرون بالمعروف بالواو(١)؟

قال: عندي فيه وجه حسن وهو أن الصفات تارة تُنسق بحرف العطف، وتارة تُذكر بغيره، ولكل مقال معنى يناسبه، فإذا كان المقام مقام تَعداد صفات من غير نَظَرٍ إلى جمع أو انفراد حَسُنَ إسقاط حرف العطف.

وإن أريد الجمع بين الصُفتين أو التنبيه على تغايرهما عُطِف بالحرف ، وكذلك إذا أريد التّنويع لعـدم اجتماعهما أتـى بالحـرف أيضاً .

وفي القرآن الكريم أمثلة تبيّن ذلك ، قال اللّه تعالى: ﴿ عَسَى رَبُّه إِنْ طَلْقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلُهُ أَزُواجاً خيراً منكن مُسْلماتٍ مُؤْمناتٍ قانساتٍ تائباتِ عابداتٍ سائحات ثَبَيات وأبكاراً ﴾ ٣٠ .

فأتى بالواو بين الوَصْفين الأخيرين ، لأن المقصود بالصّـفـات الأولى ذِكْرُها مجتمعةً ، والواو قد تُوهِم التّنويع ،فحذفت. وأمّا الأبكار

 ⁽١) الآية بنامها هي : و التانبون العابدون ، الحاصدون ، السائحون ، الراكعون ، الساجدون ، الأمرون بالمعروف، والناهبون عن المنكر ، والحافظون لحدود الله ، وبشر المؤمنين ، .

⁽٢) التحريم / ٥ .

فلا يكن نيّبات ، والثيّبات لا يكُنّ أبكاراً ، فأتى بالواو لتضادّ النّوعين ، وقال تعالى: ﴿ حمّ تنزيلُ الكِتنابِ من اللّه العزيزِ العليم . غافِر الذّنب ، وقابل النّوبِ شَديدِ العقابِ ذِي الطّوْل '' ﴾ .

فاتى بالواو في الوصفين الأولين ، وحذفها في الوصفين الاخيرين ، لأن غفران الذّب ، وقبول التوبة قد يُظُنُّ أنهما يجريان مَجْرى الواحد لتلازمهما، فمن غَفَر الذّب قبل التوبة فد يُظُنُّ أنهما يجريان ، ومجرى الواحد لتلازمهما، فمن غَفَر الذّب قبل التوبة، فبين الله سبحانه وصفان مختلفان يجب أن يُعطى كلّ واحد منهما حكمه ، وذلك مع العطف أبين وأوضح ، وأمّا شديد العقاب ، وذي الطّول فهما كالمتضادين ، فإن شدة العقاب تقتضي اتصال الضرر ، والاتصاف بالطّول يقتضي أتصال النفع ، فحذف ليعرف أنهما مجتمعان في ذاته تعالى ، وأن ذاته المقدّسة موصوفة بهما على الاجتماع ، فهو في حالة اتصافه بشديد العقاب ، فحدن العطول ، وفي حالة اتصافه بذي الطّول المعنى .

وفي الآية التي نحن فيها يتضح معنى العطف وتَرُكُه مماذكرناهُ؛ لأن كُلّ صفة ممّا لم تُنسق بالواو مغايرةً للأخرى .

والفرْقُ أنهما في اجتماعهما كالوصّف الواحد لموصوف واحلر ، فلم يحتج إلى عَطْف ، فلما ذكر الأمر بالمعروف والنّهي عن المُسْكر

⁽١) غافر ١ ، ٢ ، ٤ .

وهما متلازمان أو كالمتلازمين مستمدًان من مادة واحدة كفُفُران الذَّنب وقَبُول التوبة حَسُن العطف، ليبيّنَ أن كُلِّ واحد متعبّد به على حدته، قائم بذاته، لا يكفي منه ما يحصل في ضمن الآخر، بل لا بُدّ أن يظهر أمره بالمعروف بصريح الأمر ونهيه عن المنكر بصريح النّهي، فاحتاج إلى العطف.

وأيضاً فلما كان الأمر والنّهي ضِدّين أحدهما طَلَب الإيجاد ، والآخر طلب الإعدام كانـا كالنّـوعين المتغـايرين في قولـه (ثيّبــات وأبكاراً ، فَحَسُن العطف بالــواو .

[سؤال الصّفدي للسّبكي عن إعراب: « استطعما أهلها »]

كتب الصّلاح الصّفديّ إلى الشيخ تقي الدين السّبكي يسأله عن قوله تعالى: ﴿ اسْتُطْعَما أهْلُها♡ ﴾ .

أسيدنا قاضي القضاة ومىن إذا

بدا وجُههُ استحيا له القمران(٢٠) ومَنْ كفّه يوم النـدا ويَــراعــه

على طِرْسه بحران يَلْتِقيان

⁽١) الكهف/ ٧٧.

 ⁽٢) وانظر النص الشعري والتعليق عليه ، وإجابة السبكي عنه نشراً وشعراً في تفسير الألوسي ١٦ / ٣ ، ١ ، ٥ .

وَمنْ إن دجت في المُشْكِلات مسائلُ

جَلاها بفكر دائسم اللَّمعان

رأيت كتابَ اللَّه أكبرَ مُعْجِـــزٍ

لأفضل من يهدي به الثقلان

ومِنْ جُملة الإعجاز كون اختصاره

بإيجاز ألفاظ وبَسْط معان

ولكنني في الكهف أبصرت آيــةً

بها الفكر في طُول الزمان عَناني

وما هي إلا،استطعما أهلها،فقد أمراس

نَرى اسْتَطْعَما هُمْ مِثْلَهُ ببيان/

مكانَ ضَميرٍ إنَّ ذاك لِشمان

فارْشُدُ على عادات فَضْلِك حِيرَتِي

فما لي بهـذا يا إمـام يَـدَانِ

فأجابه بما نصّه :

قوله: « استطعما أهلها » متميّن واجب ولا يجوز مكانه: ا استطعماهم، لأنّ استطعما صفة للقرية في محلّ خفض جارية على غير من هي له كقولك أهل قرية مُستطعم إهلُها. لوحذفت « أهلها ءهنا،وجعلت مكانَهُ ضميراً لم يَجُزْ ، فكذلك لذا .

ولا يسوغ من جهة العربية شيء غير ذلك، إذ استطعما صفة لقرية، وجعله صفة لقرية سائخ عربيّ لا تـردّه الصّناعـة ولا المعنى، بل أقول: إن المعنى عليه.

أما كـون الصّنــاعـة لا تردّه فلأنــه ليس فيه إلاَّ وصـف نكرة بجملة ، كما توصفُ سائــر النكرات .

والتّركيب محتملٌ لثلاثة أعاريب :

أحدها: هـذا.

والثَّاني : أن تكون الجملة في محل نصب صفة لأهـــل .

والثالث : أن تكون الجملة جواب إذا .

والأعاريـبُ المُمكِنَةُ منحصرَةً في الثَّلاثة لا رابِع لها.

وعلى الأول لا يصح لما قدمناه، فمن لم يتأمل الآية كما تأملناها ظن أن الظاهر وقع موقع المضمر أو نحو ذلك فغاب عنه المقصود، ونحن-بحمد الله ـ وققنا الله للمقصود، ولمحنا بعين الإعراب الأول من جهة معنى الآية ومقصودها، وأنّ الثاني والشالث وإن احتملهما التركيب بعيدان عن مغزاها.

أمًا الثالث وهو كونه جواب إذا فلأنه تصير الجملة الشرطيّة معناها الإخبار باستطعامهما عند إتيانهما ، وأن ذلك تمام معنى الكلام. ويجل مقام موسى والخفس عن تجريد قصدهما ، اوان يكون معظمه ، أو هو طلب طعمة أو شيشاً من الأصور الدنيوية ، بل كان القصد : ما أواد ربلك أن يبلغ البتيمان أشدهما ، ويستخرجا كنزهما رحمة من ربك ، وإظهار تلك المجائب لموسى عليه السّلام ، فجواب إذا قوله: وقال لو شيف إلى إلى تمام الآية .

وأمّا الثّاني وهو كونه صفة و الأهل (() عني محلّ تَصبُ فلا تصير العناية إلى شرح حال و أهل ع من حيث و هُم هُم ع ولا يكون للقرية أثر ع أو > ٥] في ذلك ، ونحن نجد بقيّة الكلام مشيراً إلى القرية نفسها / ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ فوجَدا فيها ﴾ ، ولم يقل : عندهم ، وأن الجدار الذي قصدا إصلاحه ، وحفظ ما تحته جزءً من قرية مذمومة مذموم (()) أهلها ، وقد تقدم منهم سوه صنيع من الإباء عن حق الضيف مع طلّبه ، وللبقاع تأثير في الطبّاع ، فكانت هذه القرية حقيقة بالإفساد والإضاعة ، قوبلت بالإصلاح لمجرد الطاعة ، فلم يقصد إلا العمل الصالح ، ولا مؤاخذة بفعل الأهل الذين منهم غاثو ورائح ، فلذلك قلت : إن الجملة يتمين من جهة المعنى جَعلها صفة لقرية ، ويجب معها الإظهار دون الإضام ، وينضاف إلى ذلك من الفوائد أن الأهل الثاني يحتمل أن يكونوا هم الأول أو غيرهم ، أو منهم ومن غيرهم .

⁽١) في قوله تعالى : ﴿ إِذَا أَتِيا أَهْلَ قَرِيةً ﴾ .

⁽٢) سقطت كلمة : ومذموم ، من ط.

والغالب أن من أتى قرية لا يجد جُملة أهلها دَفْعة بل يقع بصره أوّلاً على بعضهم ، ثم قد يستقريهم ، فلعل هذين العبدين الصّالحين لمّا أتيا قدر الله لهما لما يظهر من حُسن استقراء جميع أهلها على التّدريج ؛ليبيّن به كمال رحمته ، وعدم مؤاخذته بسفه صنيع بعض عباده .

ولو عاد الضّمير ، فقال : استطعماهــم تعيّن أن يكون المراد الأولين لا غير ، فأتى بالظّاهر استشعاراً بتأكيد العموم فيه ، وأنهما لم يتركا أحداً من أهلها حتى استطعماه فأبى ، ومع ذلك قابلاهم بأحسن الجزاء.

فانظر إلى هذه المعاني والأسرار كيف غابست عن كثير من المفسرين ؟ واحتجبت تحت الأستار حتى ادّعى بعضهم أن ذلك تأكيد ، وادّعى بعضهم غَيْرُ ذلك ، وترك كثيرُ التَّرضُ لذلك رأساً .

وبلغني عن شخص أنه قال: إن اجتماع الضّميرين في كلمة واحمدة مستثقلٌ ، فلذلك لم يقل : استطعماهم وهذا شيء لم يقلـه أحمد من النّحاة ، ولا له دليل ، والقرآن والكلام الفصيح ممتلـى، بخلافه ، وقد قال تعالى في بقية الآية ﴿ يُضَيَّفُوهما ﴾ وقال تعالى : ﴿ فخانناهما™ ﴾ ، وقال تعالى: ﴿ حتى إذا جَاءانا™ ﴾ في قراءة

⁽١) التحريم / ١٠

⁽٢) الزخرف / ٣٨ .

الحرميين وابن عامر(١) ، ولا ما يوضع^(١) هكذا .

فهذا القول ليس بشيء ، وليس هو قولاً حتى يُحكى . وبما قيل نبهت على رَدّه .

ومن تمام الكلام في ذلك أن « استطعما » إذا جعل جواباً فهو متاخّر عن الإتيان ، وإذا جعل صفةً احتمل أن يكون الإتيان قد اتّفق ٤ / ٥٠] قبل هذه المرة / وذكر تعريفاً وتنبهاً على أنه لم يحملهما على عدم الإتيان لقصد الخير ، وقوله : « فوجدا » معطوفً على « أتبا » .

فهذا ما فتح الله علميّ ، والشّعر يضيق عن الجواب .

وقد قلـت :

لأسرار آبات الكتاب معاني تعاني تندو لكل مُعاني وفيها لمرتاض لبيب عجائب سنابرقها يعنول القَمَران إذا بارق منها لقلبي قَدْ بدا هممث قَرَر العين بالطَران

⁽١) في النشر ٢ / ٣٦٩ : قرأ المدينان وابن كثير ، وابن عامر وأبو بكر بألف بعد الهمزة على التثنية ، وقرأ الباقون بغير ألف على التوحيد .

 ⁽٢) في ط: «وأن موضع » مكان: « ولا ما يوضع » ، كيا في النسخ المخطوطة.

سرورا وإبهاجا وصولأعلى العُـلي

كأني عَلى فَوْق السِّماك مكاني

فماالمُلْكُ والأكوان بالبيض والقَنا

وَعِنْدي وجوهُ أَسْفَرَتْ بِتهاني

وهاتيك منها قد أبحثتك سيسرهما

فشكراً لمن أوْلاك حُسْن بَيَانِ

أرىاستطعماوَصْفاًعلى قَرْيةٍجرى

وليس لها‹‹› والنّحو كالمسيزان

صناعتُه تقضى بأنْ استتساره

يعود عليه ليس في الإمكان

وليس جوابأ لاولا وصف أهلها

فلا وجه للإضمار والكيثمان

وهذي ثلاث ماسواها بِمُمْكِن

تعيّن منهـا واحــدٌ فسبـــاني

ورضت لها(٢) فكري إلى أن تمخّضت

به زُبْدَة الأحقاب منذ رمان

⁽١) في هامش الألوسّي ١٦ / ٤ : د أي صفة جرت على غير من هي له ۽ . (٢) في الألوسي : د بها ۽ بالباء .

وأن حياتسي في تمسوّج أَبْحُــرٍ

من العِلْم في قلبي يَمُدُّ^(١)لساني

وكم من كناس^(٢)في حِمَاي لمخدّر^(٣)

إلى أن أرى أهْ لا ذكي جَنانِ

فيصطَادُ منّي ما يُطيق اقتنـاصــهُ

وليس له بالشاردات يدان

مُنايٌ (٢) سَلِيمُ الذَّهنَ رَيِّضٌ ارْتَـوَى

بِكُلِّ علـوم الخَلْـق ِ ذو إمْعـانِ

فذاك الذي يرجى لإيضاح مُشْكيل

ويُقْصَـد للتّحــرير والتّبيــان

وكم لي في الأيات حُسْنُ تَدبُّرِ

من الله ّذي الفَضْل العظيم حَبانِي

بجاه رسول الله قد نِلْت كُلَّما

أتسى وسيأتسي دائمسأ بأمان

 ⁽١) في ط : (وعند) مكان : (ويُحدَّى تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة وتفسير الألوسي .

⁽٢) الكناس : المكان الذي بين الشجر يكتن فيه ويستتر الظّبي .

⁽٣) أي مستتر .

⁽٤) في ط: (منائي».

فصلًى عليه اللهِّ ما هبَّت الصَّبــا

وسلّم ما دامـت له المَلــوانِ^(١)

وكتب الصّلاح الصّفدي بهذا السؤال أيضاً إلى الشيخ زين ^(٣) الدين / على بن شيخ العوينة ^(٣) المُوصليّ ـ رحمه الله ـ فأجاب بما [٤ / ٥٦ نصّه بقـه ل :

سألت لماذا استطعما أهلها أتى

عن استطعماهم إن ذاك لشان

وفيه اختصـــارٌ ليس ثُمَّ ولم تقِفْ

على سَبب الرّجحان مُنْـــُدُ زمـــان

فهــاك جــواباً رافعــاً لِنقــابــه

يصير به المعنى كَرأي عِيــانِ

إذاما استوى الحالان فيالحكم رجح الضه

ميىر وأمّا حين يختلفان

بأن كان في التصريح إظهار حكمــة

كرِفْعة شأن أو حقارة جَانِ

كمثـل أمير المــؤمنين يقــول ذا

وما نحمن فيه صرّحوا بأمان

⁽١) الملوان : الليل والنهار : الواحد : ملاً مقصور .

⁽٢) في الألوسي ١٦ / ٤ : عز الدين .

⁽٣) في ط فقط : ﴿ الغوينة ﴾ بالغين .

وهذا على الإيجاز والبسط جاء في جوابي منشوراً بِحُسْس بِيان فلا تمتحن بالنّظم من بعد عالِماً

فليس لِكُلِّ بالقريض يـدان

وقدقيل إن الشعريزرى بهم فلا

یکاد یُـری من ســابقِ بِرهان ولا تنسنی عند الدّعــاء فإنــنــی

سأبدي مزاياكم بكل مكان واستغفر الله العظيم لِما طغى بـه قلمـــى أو طال فيه لساني

والجواب المتوسط بالنثر

هو أنه لمّا كانت الالفاظ تابعةً للمعاني لم يتحتّم الإضمار بل قد يكون التصريح أوكى ، بل ربّما يكاد يصل إلى حدّ الوجوب كما سنبين إن شاء الله تعالى .

ويدلً على الأولوّية قول أرباب علم البيان ما هذا ملخصه: لما كان للتصريح عملٌ ليس للكناية كان لإعادة اللّفظ من الحُسْن والبهجة والفخامة ما ليس لرجوع الضمير. انتهى كلامهم .

فقد يعدل إلى التّصريح إما للتّعظيم وإمّا للتحقير والنداء ، وإما لتشنيع في النداء بِقُبُع الفعل ، وإمّا لغير ذلك . فمسن التمطيم قوله تعالى: ﴿ قَالَ هُو اللهُ أَحَد ، اللهُ الصَمَّد (۱) و دون و هو ، وقوله تعالى : ﴿ وبالحقُ أَنْزَلناه وبالحقُ نزل ﴾ (۱) ولم يقل : وبه ، وقوله تعالى : ﴿ الحجُ أَشْهُرُ معلوماتُ فَمَنْ فَرض فِيهِن الحجَ فلا رفَتَ ولا فسوق ولا جِدَال في الحَجُ ﴾ (۱) فقد كرر لفظ «الحج» مرتين دون أن يقال: فمن فَرضه فيهن ولا جِدَال فيه إعلاماً بتعظيمه.

هذه العبارة من حيث إنها فريضة العمر فيها شَبّه عظيم بحال الموت والبعث فناسبه حال تعظيمه في القلوب / التصريح بالاسم [ثلاث مرار . ومنه قول: الخليفة أمير المؤمنين يرسم بكذا دون « أنا » إما لتعظيم ذلك الأمر ، أو لتوقية داعية المأمور ، أو نحوهما ، وقول الشاع :

٩٩٩ = * نَفْسَ عِصام سَوَّدَت عِصَاما (1) *

⁽١) الإخلاص / ٢،١.

⁽٢) الإسراء / ١٠٥ .

⁽٣) البقرة / ١٩٧ .

 ⁽⁴⁾ في ديوان النابغة تحقيق الشيخ محمد طاهر بن عاشور ما نصه : و في جمهرة أشعار العرب في باب خير الذين قدّموا النابغة يقول لعصام بوّاب النجان : نفس عصام سوّدت عصاما وعلمت الـكرّ والإقداما وجعلته ملكاً هاماً

وقد ثبت ذلك في آخر شرح عاصم بن أيوب، ولا أدري، هل هو مما أثبته عاصم أو من زيادات المطبعة ، وزاد شطراً رابعاً قوله :

وقول أبي تمام

٧٠٠ قد طَلَبْنا فلم نَجِدْ لك في السؤ
 دَو والمْجــد والمــكارم مِثْلا

فإن إيقاع الطلب على المِثْل أوقع من إيقاعه ضميره لو قال: طلبنا لك مِثْلاً فلم نجده. وقال بعض أهل العصر:

> ٧٠١ = إذا بَرَفَــت^(١) يومـــاً إســرَّةُ وجَهـــه على الناس قال النّـاس جَلّ المنورُ

وأما ما يكاد يصل إلى حد الوجوب، فمثل قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النبِّيُ إِنَّا أَحلَلْنَا لَكَ أَزُواجِكَ ﴾ (٢) إلى قوله تعالى : ﴿ وَامْرَأَةُ مُؤْمِنَةً إِنْ وَهَبَت نَفْسِها لِلِّنِبِي إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتُنْكِحِهَا ﴾ إِنَمَا عدل عن الإضمار إلى التصريح، وكرر اسمه صلّى الله عليه وآله سلم تنبيهاً على أن تخصيصه صلى الله عليه وآله وسلم بهذا الحكم أعني النكاح

*حتى علا وجاوز الأقواما *

انظر ملحقات حرف الميم / ٧٤٧

هذا وفي هامش الديوان / ٢٤٧

و هو عصام بن شهبر الجرمي حاجب النعمان بن المنذر ، يريد أنه اكتسب السؤود بكإلاته لا بآبائه ، ولذلك اشتهر أن يقال للذي اكتسب السؤود من غير سابق اسلافه : إنه عصامي ، ويقولون : كن عصامياً ولا تكن عظامياً».

⁽١) في ط: (برحت) مكان : (برقت) ، تحريف، صوابه من المخطوطات.

⁽٢) الأحزاب / ٥٠ .

بالهبة عن سائر الناس لمكان النبّوة ، وتكرير (١) اسمه صلى الله عليه وآله وسلم تنبيهاً على عِظَم شأنه ، وجلالة قدره إشارة إلى علة التخصيص وهي النّبوة .

ومن التحقير : « فبدِّل الذين ظلموا قَولاً غَيْرَ الذِّي قيل لَهُم فأنْزلنا على الذَّين ظَلَموا(٢)، دون «عليكم»، « وقالوا قُلُوبِنا غُلْفٌ بل لَعَنهُمُ الله بكُفْرهم (٢) ، أضمرهنا ، ثُمّ لمّا أراد المبالغة في ذمّهم صرح في الآية الثانية والثالثة بكفرهم فقيل : ﴿ فَلَعْنَةُ الله على الكافرين ﴾ (⁴⁾ « ولِلكافِرين عذابٌ مُهينٌ (٥)» وأمثاله كثير .

إذا تقرر هذا الأصل فنقول: لمّا كان أهل هذه القرية موصوفين بالشح الغالب، واللؤم اللازّب بدليل قوله صلى الله عليه وآلـه وسلـم « كانوا أهْلَ قَرِية لِئاماً » ، وقـد صدر منهـم في حقّ هذين العبـدين الكريمين على الله ما صدر من المنع بعد السؤال كانوا حقيقين بالنداء عليهم بسوء الصنيع، فناسبه ذلك التصريح باسمهم لما في لفظ الأهل من الدَّلالة على الكشرة مع حِرمـان هذين / الفقيرين مِنْ خَيْرهـم مِنْ [٤ / ٨ استطعامِهما إياهم، ولِما دُلُّ عليه حالُهم من كُدُر قُلوبهم وعَمَى

⁽١) في ط: ﴿ وَلَكُن ﴾ مكان : ﴿ وَتَكُرِّيرٍ ﴾ ، تحريف . صوابه من المخطوطات .

⁽٢) البقرة / ٥٩

⁽٣) القرة / ٨٨

⁽٤) البقرة / ٨٩ وفي ط: ﴿ لَعَنَّهُ ﴾ بدون فاء .

⁽٥) البقرة / ٩٠

بَصائِرهُم ، حيث لم يتفرسوا فيهما ما تفرّسه صاحب السفينة في قوله : « أرى وجوه الأنبياء » .

هذا ما يتعلق بالمعنى .

وأمًا ما يتعلق باللفَظ فلِما في جَمْع الضميرين في كلمة واحدةٍ من الاستثقال ، فلهذا كان قليلاً في القرآن المجيد .

وأمّا قـولـ تعالى: ﴿ فَسَيكُ فَيكَهُمُ ﴾(١) ، وقـولـ ﴿ انْلْزِيكُموها ﴾(افائه من هذا القبيل، لأنه عدُول عن الانفصال إلى الاتصال الذّي هو أخصر، وعند فَكَ الضّمير لا يُؤدي إلى التصريح باسم ظاهر ، بل يقال: فَسَيكُفيك إيَّاهُم الله ، وأَنْلْزِمُكُم إياها، فكان الاتصال أولى ، لأنه أخصر ، ومؤداهما واحد بخلاف مسالتنا.

ثم هنا سؤالات

فالأول : ما الفرق بين الاستطعام والضيافة ؟ فإن قلت : إنهما بمعنى .

قلت : فَلِم خصَّصهما بالاستطعام ، والأهل بالضيافة؟

والثاني :لِمَ قال:ف ﴿أُبَوَّا ۗ دُونَ ﴿ فَلَمْ ۚ ٣٠٪ مَعَ أَنَهُ أَخْصَرٍ .

⁽١) البقرة / ١٣٧

⁽۲) هود / ۲۸

⁽٣) أي « فلم يضيفوها » .

والثالث : لِمَ قال : ﴿ أَتَيَا أَهُــلَ قُرِيةً ﴾ دون : ﴿ أَتَبَا قَرِيةً ﴾ والتُرفُ بخلافه ، تقول : أثبت إلى الكوفة كما قال تعالى ﴿ الْخُلُـوا مصـ (١٠).

والجواب عن الأول: أن الاستطعام وظيفة السائل والضيافة وظيفة السؤال، لأن العرف يقضي بذلك فيدعو المقيم إلى منزله القادم يسأله، ويحمله إلى منزله.

وعن الثاني: أن في الإباء من قُوّة المَنْع ما ليس في «فلم»، لأنها تنقل المضارع إلى الماضي وتنفيه، فلا يدّل على أنهم لم يُضيفوهم في الاستقبال بخلاف الإباء المقرون بأن ، فإنه يدلُّ على النفي مطلقاً ، وآيته(۲٪﴿ويَأْبِي اللهُ إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نورَهُ ﴾(۲) أي حالاً واستقبالاً .

وعن الثالث : أنه مبنى على أن مسمّى القرية ماذا ؟ أهو الجدار وأهلها معاً حال كونهم فيها أم هي فقط ، أم هم فقط ؟

والظاهر عندي أنه يطلق عليها/ مع قَطْع النَظر عن وجود أهلهــا [٥٩/٤ وعدمهم بدليل قوله تعالى : ﴿ أو كالذّي مرّ على قُرْيةٍ وهي خاويةٌ على عُروشيها('') ﴾ سمأها قرية ، ولا أهل ، ولا جدار قائماً ، ولعدم تناول

⁽۱) يوسف/ ۹۹ .

 ⁽۲) في ط: (وآية ، التحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
 (۳) التوبة / ۳۲ .

⁽۱) التوبه / ۲۲.

⁽٤) البقرة / ٢٥٩ .

لفظ القرية إياهم في البيع إذا كانت القرية وأهلها مِلْكاً للبائع ، وهم فيها حالة البيع ، ولهم فيها حالة البيع ، ولو كان الأهل داخلين في مُسماها للخلوا في البيع ، ولئبوت المغايرة بين المضاف والمضاف إليه ، وإنما ذكر الأهل ، لأنه هو المقصود من سياق الكلام دون الجدران ، لأنه بمعرض حكاية ما وقع منهن من اللؤم .

فإن قلت : فما تصنع بقوله تعالى : ﴿ وَكُمْ اَهَلَكُمْنَا مِنْ قُويَة يَطِرَتْ مُبِيَشْهَا ﴾ (() ﴿ وكَمْ مِنْ قَرْية اَهْلُكُنَاها فجاءها بأسنا بياتاً أَوهُمْ قاتلون (") ﴾ ، ﴿وضَرباللهُ مُشارٌ قَرْيةٌ كانت آمنة (")﴾ السنخ ، ﴿واسـال القرية (") فإن المراد في هذه الآيات وأمثالها الأهل :

قلت: هو من باب المجاز، لأن الإهلاك إنما ينسبه اليهم دونها بدليل و أوهم قاتلون»، و فأذاقها الله لباس الجوع والخوف»، و وبطرت معيشتها » ولاستحالة السّؤال من غير الأهل ، على أنا نقول: لو تصور وقوع الهلاك على نفس القرية بالخسف والحريق والغرق ونحوه لم يتعيّن الحقيقة لما ذكرناه . والله أعلم .

⁽١) القصص / ٥٨

⁽٢) الأعراف / ٤

⁽٣) النحل / ١١٢

⁽٤) يوسف / ٨٢ .

مسألة في « ما أعْظَمَ الله ! »

سُئِل الشَّيخ تقي الدين السَّبكي ـ رحمه الله ـ عن رجل قال : ما أعْظُم اللهُ ؟ فقال آخر : هذا لا يجوز .

فأجاب : يجوز ذلك ، قال تعالى : ﴿ اَبْصِرْ به وَاسْمِعْ ﴾ ١٠ . والضّمير في (به ، عائِدٌ إلى الله تعالى ، أي : ما أبْصَرُهُ ! وما أسمعه إ فَدَلَ عَلَى جَوَاز التعجب في ذلك .

وهذا كلامٌ صحيحٌ ، ومعناه : أن الله في غاية العظمة ، ومعنى التّعجب في ذلك : أنه لا ينكر ، لأنه مما تحارُ فيه العقول .

والإتيان بصيغة التّعجب في ذلك جائزةً للآية الكريمة ، وإعظام الله تعالى وتعظيمُ الثناء عليه بالعظمة أو اعتقادها ، وكلاهما / [٤ / ٦٠ حاصل ، والمُوجبُ لهما أمر عظيم .

> فبلغني بعد ذلك عن شبخنا أبي حيّان أنه كتب(٬٬ . . . فنظرت فرأيت أن أبا بكر بن السراج في الأصول قال في شَرَّح التَّعجب ؛ وقد

⁽١) الكهف/ ٢٦ .

 ⁽٢) في هامش ط ما نصة : و بهامش ى بياض هنا في نسخة المؤلف . والبياض أيضاً في النسخ المخطوطة الني حقق الاشباه في ضوئها .

حُكِيتُ الفاظ من أبواب غتلفة مستعملة: «ما أنت من رجل»، تعجّب، و « سبحان الله » ، و « لا إله إلا الله » ، و « كاليوم رجلًا » ، « « سبحان الله(۱) من رجل » ، و « حسبك بزيد رجلًا » و « من رجل » ، و « العظمة لله من ربّ » ، و « كفي بزيد رجلًا » تعجب .

فقـوله: العـظمة لله من رب دليـل لجواز العّجب في صفـة الله تعالى، وإن لم يكن بصيغة ما أفعله، وأفْعِل به.

ومن جهة المعنى لا فرق من حيثُ كونهُ تعجُّباً .

 ⁽١) في ط سقط لفظ الجلالة: والتصويب من المخطوطات.

خلاف بصري وكوفي في فعل التعجب اسم هو أم فعل؟

وقال كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمـد بن أبي سعيد الأنباري في كتاب : الإنصاف في مسائل الخلاف في النحو:

مسألة

ذهب الكسوفيّون: إلى أن أفعل(١) في التّعجب نحسو: وما احْسَن زيداً، اسم، والبصريّون: إلى أنه فعل، وإليه ذهب الكسائي. ثم قال: والذي يدلّ على أنه ليس بفعل، وأنه ليس التقدير فيه: (٢) [شيء] أحْسَن زيداً قولهم: ما اعْظَم الله.

- (١) في طوالنسخ المخطوطة : (الفعل) تحريف صواب من الإنصاف المسألة
 الحامسة عشرة ١ / ١٢٦ .
- (٢) في ط: بعده (شيء عظيم) بين قوسين وعلق المصحح في هامشه: « موضع هذين اللفظين خال في « ي » أي في النسخة المخطوطة اليمنية . وبهامشها هذا البياض في نسخة المؤلف . وفي النسخ المخطوطة بياض بعد قوله: « ليس التقدير فيه » . . . عايدل على أن النسخ متفقة في هذا البياض تبعاً لنسخة المؤلف وتكملة هذا البياض من الإنصاف الذي نقل عنه السيّوطي هذا النص . والساقط ما بين معقوقين وهو كلمة : « شيء » .
- وفي ط فقط بعد قوله : (ليس التقدير فيه) : « شُيَّء عظيم » بين قوسين ، وهى زيادة ليست في النسخ المخطوطة .

ولو كان التّقدير ما زعمتم لوجب أن يكون التقدير : شيءٌ أُعُظَم الله ، والله تعالى عظيم لا بجعل جاعل . وقال الشّاعر :

٧٠٧ = ما أقْدر الله أَنْ يُدْنِي على شَحَط

مَنْ داره الحَــزْنُ مِمّـن داره صُول(١)

ولوكان الأمر على ما زعمتم لوجب أن يكون النَّقدير فبه : شَيْءٌ أقدَر الله ، والله تعالى قادر لا بِجَعْل جاعل .

واحتَّج البصريَّون بأمور (٣). ثم قال : والجواب عن كلمات الكوفيين (٣).

ثم قال : وأمّا قولهم : في « ما أعظم الله »(⁴⁾ قلنا : معناه شيء (1) هو لحندج بن حندج المرّى

من شواهد: الإنصاف ١ / ١٢٨، والعينيّ ١ / ٢٣٨، والهمع والدرر وقم ١٣٣٨، والأسموني ١٠١١. وفي العيني: هو من قصيدة لاميّه، وأولها هو قوله: في ليل صول تناهى العرض والطول كأنما ليله بالليل مسومسول والشّخطُ بالثين المعجمة والحاء المهملة أي على بُعْد. شَخط يُشْخط بفتح

عَين الفعل فيهيا، والمصدر: شُخط بفتح الشين وسكون الحاء، وهما هنا حركت الحاء للضرورة. والحؤن: اسم موضع بيلاد العرب، وصول: اسم ضيعة من ضياع جرجان ويقول لها: جول بالجيم.

(٢) انظر هذه الأمور في الإنصاف ١٩٩١، لأن السيوطي لم يذكر النص
 بكياله ، بل ذكره ملخصاً

(٣) وانظر أيضاً إجابته عن كلمات الكوفيين في ١٣٨/١ .

(٤) في نسخ الأشباه ، اضطراب في العبارة ، وهي بهذه الحالة في النسخ جميعاً
 والعبارة كما وردت في الإنصاف هي : و وأمّا قولهم : لوكان التقدير فيه : =

أعظّم الله أي وصفه بالعظمة ، كما تقول : عَظّمْتَ عظيماً .ولذلك الشيء ثلاثة معان : / أحدها ؛ أن يعني بالشيء مَنْ يُعظّمهُ مِنْ عباده . [4 / ا

والثاني : أن يُعنَى بالشّيء ما يدلّ على عظمة الله تعالى وقدرته من^(١) مصنوعاته .

والثالث : أن يُعنَى به نفسه ، أي أنه عظيمٌ لنفسه ، لا لشيء جعله عظيماً فرقاً بينه وبين غيره .

وحكي : أن بعض أصحاب المبرد قليم إلى بغداد قبل قلوم المبرّد ، فحضر حُلْقة تعلب، فسُؤل عن هذه المسالة ، فأجاب بجواب أهل البصرة ، وقال : التقدير : شيء أحسن زيداً ، فقيل له :ما تقول في و ما أعْظَمَ الله ؟ فقال : شيء أعظم الله ، فأنكروا عليه ، وقالوا : لا يجوز : إنّه عظيم لا يِجَعْل جاعل ، ثم سحبوه من الحَلقة فأخرجوه .

فلَما قَلِم المبرّد أوردوا عليه هذا الإنكار"، فأجاب بما قدّمناه ، فبان بذلك قُبح إنكارهم وفساد ما ذهبوا إليه .

شيء أحسن زيداً لوجب أن يكون التقدير في قولنا: ما أعظم الله: شيء
 أعظم الله . والله تعالى عظيم لا بجعل جاعل .

قلنا : معنى قولهم : شيء أعظم الله اي وصفهُ بالعظمة كما يقول الرجل إذا سمع الأذان : كبّرت تكبيراً ، وعظمت تعظيماً أي وصفته بالكبرياء والعظمة لا صيرته كبيراً عظياً ، فكذلك ها هنا » . انظر الإنصاف ١٤٦/١

⁽٢) في الإنصاف: والإشكال ، مكان: والإنكار ،

وقيل : يحتمل أن يكون قولُنـا : ﴿ شَـيَّءَ أَعْظَـمَ الله ﴾ بمنزلـة الإخبار أنه عظيمُ لا شيءٌ جعلَه عظيمًا لاستحالته .

وأما قول الشاعر: * ما أقدر الله * ، فإنه وإن كان لفظه أفَّطُ التعجّب فالمراد به المبالغة في وصفه تعالى بالقُدْرة كقوله: ﴿ فَلْيَمْلُدُ لَهُ الرَّحمنُ مَدًا ﴾ (١) جاء بصيغة الأمر ، وإنْ لم يكن في الحقيقة أمراً . انتهى كلامه (١).

وهـو نصَّ صريح في المسألة، وناطق بـالاتّفــاق على صِحّة إطلاق هذا اللّفظ، وأنه غير مستنكر، ولكنه مختلف (٢٠)... هل يبقى على حقيقته من التّعجّب، ويحمل ما على الأوجه الشّلائــة، أو يجعـل مجازاً عن الإخبــار. وأمّا إنكــار اللّفظ فلم يقل بــه أحد، وإلاّ والأصّح أنه باق على معناه من التّعجب.

وقال الباجي أبو الوليد في « كتاب السنن » من تصنيفه في باب أدعية من غير القرآن فذكر منها : ما أحلمك عَمَّن عصاك ، وأقربـك مِمَّن دعاك ، وأعطفك على من سألك . وذكر شعر المغيرة :

٧٠٣ - سَبُحانـك اللّهـمَ ما أجلّ عنـدي مثلك ا انتهـي .

⁽۱) مریم / ۷۵

⁽٢) انظر النص بتهامه في الإنصاف في المسألة الخامسة عشرة .

 ⁽٣) بعد قوله : (مختلف) بياض في النسخ المخطوطة . وفي هامش ط (بياض في
 نسخة المؤلف)

ورأيت أنا في السّيرة عن أبي بكر الصّديق رضي الله عنه رواه / 1 ^{4 /} ابـن إسحـــاق ، عن عبــد الرحـمـن بن القاســم ، عن أبيه ــ ونــاهيك بهما ـــــــا في جوار ابن الدعنّة "

قال القاسم: إن أبا بكر الصّديق رضي الله عنه لقبه سفيه من سفهاء قريش وهو عامد إلى الكعبة (٢) فحثنا على رأسه ترابأ فمر بأبي بكر الوليد بن المغيرة أو العاص بن وائل ، فقال : ألا ترى ما يصنع هذا السّفيه ؟ قال : أنت فعلت ذلك بنفسك وهـو يقول : أي ربّ ما أحلمك أي رب ما أحلمك أي رب ما أحلمك . انتهى .

ولو لم يكن في هذا إلاّ كلام ابن القاسم لكفى فضلاً عن روايته عن أبي بكر وإن كانت مُرْسلة ؟^(٤).

 ⁽١) هكذا في طوالنسخ المخطوطة ، وإضافة كلمة وكان ، قبل و في جوار ،
 تصلح العبارة .

 ⁽٢) هو ربيعة بن رفيع الذي أجار أبا بكر رضى الله عنه . انظر القاموس :
 دعن ،

⁽٣) في ط: « اللكعبة » تحريف

^(؛) الحديث المرسل: د المشهور في تعريفه : أنه ما سقط منه الصّحابيّ كقـول نافع : قال رسول اشﷺ : كذا ، أو فعل كذا ، أو فَعلِ بحضرته كذا ، ونحو ذلك فهو إذن مرفوع التابعيّ مطلقاً » .

انظر: علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح ص / ٢١٦.

توجيه للزغشريّ في قوله تعالى: ﴿ ذو الجلال والإكرام ﴾

قال الزمخشري: في قوله تعالى: ﴿ ذُو الجَلالِ والإكرام (١٠) : معناه: الّذي يُعبُّه الموحدون عن التشبيه بخلقه أو اللذي يقال له : ما أجلَك وما أكْرمك، وقال أيضاً: ﴿ أَيْصِر وأُسْعِ ﴾ أي جاء بما دلّ على التعجب من إدراكه للمسموعات والمُبْصِرات الدلالة على أن أمره في الإدراك خارجٌ عن حدّ ما عليه إدراك السامعين والمبصرين ، لأنه يدرك ألطف الأشياء وأصغرها كما يُدرك أكبرها حجماً ، وأكثفها بحراً، ويدرك البواطن كما يُدرك الظواهر.

وذكر أبو محمّد بن عليّ بن إسحاق الصّيمري في كتاب « التبصرة والتذكرة في النحو»: وإذا قلت: «ما أعْظَم اللهّ » فذلك الشّيء عباده الّذين يعظّمونه ويعبّدونه .

ويجوز أن يكون ذلك الشّيء هو ما يستدلّ به على عظمته من بدائع خلقه .

⁽١) الرحمن / ٧٧

ويجوز أن يكون ذلك هو الله عزّ وجلّ ، فيكون لنفسه عظيماً لا لشيء جعله عظيماً . ومشل هذا يستعمل في كلام العرب كما قال الشاعر :

٧٠٤ = * نَفْسُ عصام سُوّدت عصاما(١) *

انتهى ، وهو كالأنباريّ(٢)

وقال المتنبّى:

٧٠٥ = ما أُقدر اللَّه أَنْ يُخْـزِي خَلِيقَتَـهُ .

ولا يُصــدُق قومــاً في الّـــذي زعموا

وقال الواحدي في شرحه يقول: اللّه تعالى قادرٌ على إخراء خليقته بأن يُملَك عليهم لئيماً ساقطاً من غير أن يصدّق الملاحدة الذين يقولون بقدّم الدهر/ يشير إلى أن تأمير مثله إخزاء للناس ، واللّه تعالى [٤ / ٦٣ قد فعل ذلك عقوبة لهم ، وليس كما تقول الملاحدة .

> وقال ابن الدّهان في « شرح الإيضاح »: فإن قيل : فإذا قدرت « ما » بتقدير شيء فها تصنع بما أعظم الله !

> > فالجواب من وجوه :

أحدها: أن يكون الشيء نفسه.

⁽۱) سبق ذکره رقم ۲۹۹ .

⁽٢) في ط: كالباري : تحريف واضح .

ويجوز: أن يكون ما دلّ عليه من مخلوقاته.

الثَّاني : مَن يعظَّمه مِنْ عباده .

الثالث : أن تكون الأفعال الجارية عليه يَحْمِلُها على ما يجوز عليه من صفاته تعالى ، فيحمل على أنه عظيمٌ في نفسه .

["توجيه الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ ما هذا بشراً ﴾]

وقال الزمخشــري : في «ما هذا بشراً^{(١١}» : المعنى تنزيه الله تعالى من صفات العَجْز والتَّعجّب من قدرته على خَلْق جَميل_، مِثْلِهِ .

وأما ﴿حاشا لله ما علمنا عليه من سوء ١٠٠ ﴾ ، فالتَّعجُّب من قدرته على خُلُق عفيف مثله . انتهى .

⁽۱) يوسف/ ٣١

⁽۲) يوسف / ٥١

[الرِّفْدة في مَعْنَى وَحْده]

«الرَّفدة في معنى وحده» تأليف الشيخ تقيّ الدّين السُّبكِيّ

بسم الله الرّحمن الرحيم

قال الشّيخ الإمام نقيّ الدّين أبو الحسن علي السّبكيّ الشّافعيّـ رحمه الله ـ الحمدُ لِلَّه وحده ، وصلّى اللّه على سيّدنا محمد المشرف على كُلِّ مخلوق قَبلُه وبعدهُ ، وسلّم تسليماً كثيراً ، وبعد .

فهذه عجالة مسماة « بالرّفدة (۱) في معنى وحده » كان الدّاعي إليها أن الزمخشري قال في قوله تعالى: ﴿ وعليها وعلى الفُلك تُحْمَّلُون ﴾ معناه : وعلى الأنعام وحدها لا تُحْمَلُون ، ولكن عليها وعلى الفُلك، فتوقفت في (۲)قبول هذه العبارة ، فأحببت أن أنبه على ما فيها ، وأذكر موارد (٤) هذه اللفظة .

⁽١) الرُّفد: العطاء

⁽۲) المؤمنون / ۲۲ .

⁽٣) د في ، سقطت من ط .

 ⁽٤) في ط: واذكر (قوله) بوضع (قوله) مكان : (موارد) تصويبه من النسخ
 المخطوطة .

وأول ما أبتدىء بقول : الحمد للهِ وحده ، فأقول معناه : الحمدلله لا لغيره ، ولا يُشاركه فيه أحد .

] و المحدد المنصوب على الحال عند جمهور النّحويين منهم / الخليل وسيبويه ، قالا : إنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال ، كأنه قال : إيحاداً ، وإيحاداً موضع: مُوحِداً .

واختلف^(۱) هؤلاء : إذا قلت : رأيت زيداً وحده ، فالأكثرون يقدّرون في حال إيحادي له بالرُّوية ، ويعبَّرون عن هذا بأنه حالُ من الفاعل .

والمبرّد يقلّره في حال أنه مُفْرَدُ بالرَّوْية ، ويعبّر عن هذا بأنه حال من المفعول .

ومنع أبو بكر بن طلحة (٢٠ من كونه حالاً من الفاعل ، وقال : إنه حال من المفعول ليس إلا ، لأنهم إذا أرادوا الفاعل قالوا : مررت به وحدي . كما قال الشاعر :

- (١) في ط: «دا اختلف»، تحريف
- (٢) هـو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف بن أحمد الأموي
 الإشبيلي ، أبو بكر المعروف بابن طلحة .

درس العربية والأداب بأشبيلية أكثر من خسين سنة ولد ببابرة منتصف صفر سنة ٥٤٥ ، ومـات بإنسبيلية منتصف صفر سنـة ٦١٨ هـ . انظـر البغية ١٧١/١

٧٠٦ = والذَّئب أخشاه إن مَرَرْتُ بـــه

وَحْدِي وأخْشَى الرِّياحَ والمطَرَا(^{١)}

وهذا الذي قاله ابن طلحة في البيت صحيحٌ ، ولا يمتنع من أجله أن يأتي الوجهان المتقدّمان في: رأيت زيداً وحدةٌ ، فإن المعنى يصحّ معهما .

ووحده يضاف إلى ضمير المتكلّم والمخاطب والغائب فتقول : ضربته وَحُدي ، وضربته وحدَهُ، وضربتك وَحْدَك، وضربتك وَحْدِي، ويختلف المعنى بحسب ذلك .

ومنهم من يقول: « وحده » مصدر موضوع موضع الحال .

وهؤلاء يخالفون الأولين في كونه اسم مصدر ، فمن هؤلاء من يقول : إنه مصدر على حذف حروف الزيادة أي إيحاده .

ومنهم من قال : إنه مصدر لم يوضع له فعلُّ.

وذهب يونس وهشام في أحد قوليه : إلى أنّه منتصب انتصاب الظّروف، فيجريه مجرى (عنده) فجاء (زيد وحده) تقديره : جاء زيدٌ على وحده ، ثم حُلوف الحرف، ، ونصب على الظرف.

وحُكِي من كلام العرب: « جلسنا على وَحْدُتِنا ».

⁽١) من مقطعة للربيع بن ضبيع الفزاري.

من شواهد : أوضّح المسالك رقم ٣٢٧ ، والهمع والدرر رقم ١٢٣٤

وإذا قلت : زيد وحده فكان التقدير: زيد مَوْضِعَ التَّفرد .

ولعل هؤلاء يقولون : إنه مصدر وضع موضع الظر ف .

وحكى عن الأصمعي : وحد يحد، ويدل على انتصابـه علـى ٤ / ٦٥] الظّـرف قول العرب: زيد وحده ، فهذا خبرٌ لا حال . /

وأجاز هشام في: ﴿ زَيْدُ وَحَـدُهُ ﴾ وَجُهُــاً آخَـرُ ، وَهُــو أَنْ يَكُونُ منصوباً بفعل مضمر يَخْلُفُه ﴿ وَخُلُهُ ﴾ كما قالت العرب: زَيْدُ إقبالاً وإدباراً .

قال هشام : ومثل زيد وحده في هذا المعنى : زيد أمرةُ الأول ، وقصّتُه الأُولَى ، وحالُهُ الأُولى ، خَلَف هذا المنصوبُ النّاصب كما خَلَف و وحْدَه ، و وحَد ، و سمّى هذا منصوباً على الخلاف الأول ، وقال : لا يجوز و وحده زيدٌ ، كما لا يجوز : « إقبالاً وإدباراً عَبْدُ اللّه ، وكذلك : قِصَّتُهُ الأولى سعدٌ .

وعلى أنه منصوبٌ على الظّرف يجوز (وحده زيد) كما يجوز (عندك ; بد) .

هذا كلام النّحـــاة وهـــو توسّع فيمــا تقتضيه الصّناعــة واللّسان، والمعنى متقارب كُلُّــــه دائر على ما يفيدُهُ من الحَصْرُ في المذكور.

فقوله: الحمدُ لله وَحُدَّهُ مفيدٌ حَصْر (الحمد » في الله سبحانه وتعالى . وقولـه تعالى: ﴿ وَإِذَا ذَكَرُت رَبِّك فِي القرآن وَحُـلَهُ ﴾ (١) ، والضّمير يعود على « ربَّك » فمعناه : لم يُذكّرُ معه غيرهُ .

وكذا قولنا : لا إله إلاَّ الله وحده : أنَّا أفردناه بالوحدانيَّة .

فانظر كيف تجد المعنى في ذلك كله سواءً ، فإذا قلت : حمدْتُ الله وحده، أو ذكرت ربَّك وحده ، فمعناه وتقديره عند سيبويه : مُوحِداً إيّاه بالحمد والذكر على أنها حال من الفاعل . والحاء في مُوحِداً مكسورة .

وعلى رأي ابن طلحة مُوحَداً هو ، والحاء مفتوحة . وعلى رأى هشام معناه : حَمَدْتُ اللّه وذَكَرُتُه على انفراده.

فهذه التَقادير الصَّناعَيَة الثَّلاثة،والمعنى لا يختلف إلاَّ اختلافًا يسيراً .

فإذا جعلنـاه من أوحـد الرّباعـي فمعنـاه : مُوحــداً بالمعنيين المتقدّمين .

وإذا جعلناه من وحّد الثّلاثي فمعنــاه : منفـرداً بذلك ، فعلــى الأول الجامد والذاكر أفرده بذلك ، وعلى الثّاني هو انفرد بذلك .

والعامل في الحال : حمدت ، وذكرت ، وصاحب الحال

⁽١) الإسراء / ٤٦.

الاسم المنصوب على التّعظيم أو الضّمير الّذي في حمدت وذكرت على القولين .

وإذا قلت: الحمد لله وحده فالعامل في الحال المستقرّ المحذوف الذي هو الخبر في الحقيقة ، وهو العامل في الجار والمجرور. وصاحب الحال الله ، ووحده حال.

وإن جعلتها ظرفاً فالمعنى : الحمـدُ لله على انفراده ، فلـم يختلف المعنى اختلافاً مُخِلاً بالمقصود .

وإذا قلنا: لا إله إلاّ الله وحده ، فإما أن نقول معناه: على 4/ ٦٦] انفراده أنه جعله ظرفاً / أو منفرداً بالوحدانيّة، أو منفرداً بها على الاختلاف في تقدير الحال ، وصاحب الحال الضّمير في و كائن ، العائد على الله تعالى ، والعامل في الحال «كائن».

وأمّا المنطقيّون فقالوا : إن ﴿ وحدهُ ﴾ يصير الكلامُ بها في قُـوَّة كلامين . فقولنا : رأيت زيداً أفاد إنبات رؤيته ، ولم يُعِيدُ شيئاً آخر .

وقولنا : رأيت زيداً وحده أفاد إثبات رؤيته، ونفى رؤية غيره ، وهو معنى ما قاله النّحاة أيضاً ، وتصير الجملة بعد أن كانت موجبةً متضمّنةً إيجاباً وسَلْباً وبذلك حلّوا مَغْلُطةً (١٠ ركّبهـا بعض الخلافيّين وهي:الماء وحده رافعُ للحدّث وكُلُّ ما هو(١٠/افع للحدث رافعُ للخبث

⁽١) في القاموس : المغلطة : الكلام يُغْلطُ فيه ، ويغَالطُ به .

⁽٢) في ط: «وكلما» تحريف

فالمـاء وحـدهُ رافـع لِلخَبَـث^(١) ، فلا يكون المائـع غير المـاء رافعـاً لِلخَبث .

وحلّه أن هذا قياس من الشّكل الأول ، وشرطم إيجاب صُغْراه ، وهذه الصّغرى بدخول و وحده ، فيها لم تصر موجبة بل موجبة وسالبة ، تقديرها : الماء رافع للحدث ولا شيء من غيره برافع للحدث .

وهذا الحلّ صحيحٌ إذا أريد بوحده ذلك ،وقديراد بوحده أنه يفيد تجرّده عن المخالط بمعنى: الماء وحده بلا خليط يخرجه عن اسم الماء -رافع للحدّث ، وهذا صحيح ،ولا تخرج الجُملة بها عن كونها موجبةً ، ولا ينتفع بها المغالط .

وقد يراد بوحده : أنه من حيث هو مع قَطْع النَظر عما سواه ، وهو أيضاً صحيح ، ولا يُنتج ما أراده المغالط .

ولا يخفى أنّ المراد بالمائع (٢)مع استعماله في الوضوء الاستعمالَ المخصوص مع النّية .

وبعض هذه الاحتمالات يأتي في قولك : رأيت زيداً وحده ، قد يراد به أنك رأيته في حال هو منفرد بنفسه ليس معه غيره ، وإن كانت رؤيتك شاملةً له ولغيره ، ولكن هذا احتمال مرجوح ، ولهذا لم تذكره التحاة ، وإنما كان مرجوحاً ، لأنه يحوج إلى تقدير محذوف تقديره :

⁽١) الحبث : البول والغائط .

⁽٢) في ط : ﴿ بِالمَاثِعِ ﴾ مكان : ﴿ الماء مع ﴾ تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

كاثناً ، ويكون (وحده) حالاً من الضمير فيه . والعامل فيه `` فلك المحذوف ، والأصل عدم الحذف وعدم التَقدير ، فلذلك قلنا : إنــه مرجوح .

والأوّل لا تقدير فيه ولا حذف، بل العامل (رأيت، المصرّح به. هذا كلّه في جانب الأثبات إذا قلت: رأيت زيداً وحده.

أما في حالة النَّفي إذا نفيت الرؤية عنه وحده فلك صنعتــان أو ٤ / ٦٧] أكثر: /

أحدها : أن تأتي بأداة النّفي متفدّمة فتقـول : ما رأيت زيداً وحده ، فهذه في قُوَّة السّالبة البسيطة وهي سلب لما اقتضته الموجبة ، فمعناها بعد السّلب يحصّل بإحدى ثلاث طرق :

أحدها: رؤيتهما معاً.

الثانية : عدم رؤية واحد منهما فلا يرى هذا ولا هذا .

والثالثة : برؤية غير زيد ، وعدم رؤية زيد على كُلِّ واحد من هذه التَقادير النَّلاث يصحِّ : ما رأيت زيداً وحده ، لأن المنفى رؤيته مقيّدة بالوحدة ، ونفى كُلِّ مرئي من اثنين يحصل بطُّـرُق ٍ ثلاث كمـا بينّاه . هذا إذا ‹› قدّمت حوف النّفي .

⁽١) في ط: (في ، مكان ((فيه ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

⁽٢) في ط: وإذ ، صوابه من المخطوطات .

ويشبه هذا من بعض الوجوه تقديم حرف السلب على ﴿ كُلُّ ﴾ في

قولنا :

٧٠٧ = * ما كُلّ ما يتمنّى المرء يُدْرِكُهُ (١) *

وانه سَلْبُ للعموم ، لا عمُومُ السَّلب ، وأنه يفيد جزئيًّا لا كليًّا فقد يدرك بعض ما يتمناه . وكذلسك :

٧٠٨ = * وليس كُلِّ النَّوى تَلْقي المساكِمينُ (١) *

أماً (*) إذا أخرت حرف النّني فإن أخرته عن المبتدأ الـذي هو المموضوع وقدّمته على و وحـده ، مع الفعـل كقـولك : (زيد لم أره وحده ، فهو كالحالة المتقدّمة محتمل للمعاني الثّلاثة كمـا سبق؛ لأن النّفي يقدّم على الفعل المنفى المقيّد بالوحدة ، فقد نفى مركباً، فينتفي باننفاء أحد أجزائه كالحالة السّابقة حرَّفاً بحرف . والضّابـط في ذلك ما ذكرناه .

(١) للمتنبّى . ديوانه ٣٦٦/٤ من قصيدة مطلعها :

بُمَ التَمَلُّلُ لا أَهـلُ ولا وطنُ ولا نديمُ ولا كاسُ ولا سكنُ قالها لمَا بلغه أن قوماً نموه في مجلس سيف الدولة بحلب وهو بمصرءوتمامه:

* تجري الرياح بما لا تشتهي السُّفُن *

و في هامش الديوان شرح البرقوفي يقول : إن أعدائي يتمنون موتي ، ولكنهم لا يدركون ما يتمنون ، ثم ضرب لذلك مثل السفن ، قال : إن السفن ـ يعني أهلها ـ تشتهي الرياح الموافقة لسيرها ، ولكن الرياح كثيراً ما تجري على غير ما تشتهي .

والبيت من شواهد : المغنى ١/ ٢٢٠ .

(۲) سبق ذکره رقم ۹۵۵

(٣) في هامش ط: (لم يذكر الصنعة الثانية ، ولعلَّها هذه »

وإن أخرته عن ﴿ وحده ﴾ كقولك : زيد وحده لم أره،أو ما رأيته، أولا أراه،فهذا موضع نظر وتأمل .

والرَّاجِع عندي فيه أنَّك لم تره ، وقد رأيت غيره ، لأنها قضيَّة ظاهرها أنها تشبه الموجبة المعدولة ، فقد حكمت بنفي الرَّوية المطلقة التي لم نقيد بـ «و حده » على « زيد » المقيِّد بالوحدة .

هذان الأمران لا شكّ فيهما،ويهما فارقتــا «لم أره» وحده، لأنــه نفيٌ لرؤية مقيّدة لا لرؤية مُطلقة .

هذا لا شك فيه ، ولكن النَظر في أن تَقْبِيد زيد بوحده همل معنى التقييد يرجع لك معنى زيد في ذاته ، أو إلى ماحكم به عليه ، وهو النَّقي ؟ هذا موضع النَظر . والظَّاهر أنه الثاني ، وهو أنه يفيد تقييد أ / ٢٩] الحكم وهو النَّقي ، فيكون نفي الرؤية مقصوراً على زيد فمعنى / وحده ٤ في هذه الصيغة : أن زيداً انفرد بعدم الرؤية المطلقة ، وأن غيره مرثي ً فقد سرى التقييد من المحكوم عليه إلى المحكوم به ، وعليك يا طالب العلم أن تضبط هذه الأمور الثلاثة وتميز بينها وتعرف تغايرها .

أحدها: إطلاق الضرب المنفيّ كما دلّ عليه الكلام.

والثاني: تقييد المحكوم عليه اللّذي دلّت الصناعة عليه مع المحافظة على إطلاق الضرّب أو الرؤية أو نحوهما من الأفعال. الثالث : سريان التقييد من المحكوم عليه إلى الحُـكُم ، وهــو النّفي الوارد على الضرّب المطلق ، فإذا علقت هذه الثّلاثة وميّزت بينها ظهر لك ما قلناه .

ويحتمل أيضاً.وهو عندي غير راجع:أنك إنما نفيت الفعل عن المقيّد بالوحدة ، فيكون حاصلاً للمحكوم عليه بدونها.

وهو عندي ضعيفٌ ، وبـذلك تبيّن ضَعْفُ قول الزّمخشـريّ ، وأنه لو قال : معناه ولا يحملون على الأنعام وحدهـا ، ولـكن عليهـا وعلى الفلك سلم من هذا الاعتراض.

فإن قلت : ما حمل الزمخشري على تقدير الحصر.

قلت ، تقديم المعمول وما يقتضيه واو العطف من الجمُّع فقد حصر الحمل فيهما ، ومِن ضرورته نَفْيُ الحمل على غيرهما ، وغيرهما إمّا أحدُهما بقيد الوّحْدة لمغايرته لمجموعهما ، وإمّا خارجً عنهما .

لا سبيل إلى الثاني لقوله تعالى : ﴿ وَالْخَيْلُ وَالْبِمُـالُ وَالْحَمِيرِ لتركبوها وزينةً(١٠ ﴾ فتعين الأول .

وإما كون ما لها صدر الكلام،والخلاف في كون الفعل بعدهـا يعمل فيما قبلها أولا فلاحاجة بنا إلى ذكره، لعدم تأثيره فيما نحن فيه .

⁽١) النّحل / ٨

فإن قلت : هل يشبه هذا التأخير في قوله : ﴿ كُلِّ ذلك لم

يكن(١) ﴾ ؟

قلت : نعم من بعض الوجوه حيث فرَّفنا بين تقديم النَّفي وتأخيره ، ولذلك جعل قوله :

٧٠٩ =قد أصبحت أمّ الخيار تدّعيي

علَى ذنباً كلّه لم أصنّع (١)

ضرورةً لأن مقصود الشَّاعر أنه لم يصنع شيئًا منه ، فلذلك رفع ولولا ذلك نصب « كله » .

/ ٦٩] والله أعلم ، آخر الكتاب ، وللهّ الحمد . /

(١) حديث شريف قاله ﷺ لما قال له ذو اليدين: أنسيت الصلاة أم قَصرُت

انظر همع الهوامع ٣٨٣/٤

(٢) مطلع أرجوزة لآبي النجم العجليّ .

وأم الخيار : كنية أمرأة . والذنب الذي ادّعت عليه هو الشيب ، والصلع ، والعجز .

من شواهــد : سيبويه ۱/ ٤٤ ، ٦٩ ، والخصــائص ۲۹۲/۱ ، ٣١/٣ ، والمغنى ۲۰۰/ ، ۲۷۲،۵ ، ۲۷۳ ، ۷۰٤ ، والخزانة ۲۷۳/۱.

[نَيْلُ العُلا في العَطْف بلا]

تأليف الشّيخ تقي الدين السّبكي جواباً عن سؤال سأله ولده بهاء الدين أحمد ـ تغّمدهما اللهّ برحمته .

وقال الشّيخ صلاح الدين الصّفدي يمدح هذا المؤلف : يا من غدا في العِلْم ذا هِمّة

عظيمة بالفضل تمسلا المكلا

لم تَرْقَ في النّحـو إلـى رُبْــة

ســـاميةِ إلاَ بنيلِ العُــلا

بسم الله الرّحمن الرّحيم ، وصلّى الله على سيّدنا محمـد وآلـه وصحبه وسلّم .

سألت ـ أكرمك الله ـ عن ، « قام رجل لا زيدً » ، هل يصح هذا التَّركيب؟وأن الشّيخ أبا حيّان جَزِم بامتناعه ، وشرط أن يكون ما قبـل «لا» العاطفة غير صادق على ما بَعْدها ، وأنك رأيت سَبَقه(۱) إلى ذلك السّهيليّ في (نتائج الفِكْر) ، وأنه قال : لأن شرطها أن يكون الكلام الذّي قبلها يتضمّن بمفهوم الخطاب نَفْيَ ما بعدها ، وأن عندك في ذلك نظراً لأمور : ______

⁽١) في بعض المخطوطات: «يسبقه» بالياء.

منها: أن البيانيين تكلّموا على القَصْر، وجعلوا منه قصر الإفراد، وشرطوا في قصر الموصوف إفراداً عدم تنافي الوَصْفين كقولنا: زيد كاتبٌ لا شاعرٌ، وقلت: كيف يجتمع هذا مع كلام السهّيئي والشيخ؟.

ومنها: أن « قام رجل لا زيد » مثل « قام رجل وزيد » في صحة التُركيب ، فإن امتنع قام رجل وزيد ففي غاية البُعْد ، لأنك إن أردت بالرَّجل الأول زيداً كان كعطف الشيء على نفسه تأكيداً ، ولا مانع منه إذا قصد الإطناب .

وإن أردت بالرجل غير زيد ، كان من عطف الشيء على غيره ، ولا مانع منه . ويصير على هذا التقدير مثل : قام رجل لا زيدٌ في صيحة التركيب ، وإن كان معناهما متعاكسين ، بل قديقال : قام رجل لا زيد أولى بالجواز من : قام رجل وزيد ، لأن « قام رجل وزيد » إنْ أردت بالرجّل فيه زيداً كان تأكيداً ، وإنْ أردت غيره كان فيه إلباسٌ على السامع ، وإيهام أنه غيره ، والتّاكيد والإلباس منتفيان في : قام رجلٌ لا زيدً .

وأيّ فرق بين زيد كاتب لا شاعر ، وقــام رجــل لا زيدً ؟ وبين ٤ / ٧٠]رجل / وزيد عمومُ وخصــوصُ مطلــق ، وبين كاتـب وشاعــر عمـــوم وخصوص من وَجُوْ كالحيوان وكالأبيض .

وإذا امتنع جاء رجل لا زيد كما قالوه فهل يمتنع ذلك في العام

والخاص مثل: «قام النّاس لا زيد»؟ وكيف يمنع أحدُ مع تصريح ابن مالك وغيره بصحة: قام النّاس وزيد ؟

وإن كان في استدلاله على ذلك بقوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُواً لله ﴾(١) الآية ، لأن جبريل إما معطوفٌ على الجلالة الكريمة أو على رُسُله ، والمراد بالرّسل الأنبياء ، لأن الملائكة وإن جُعلِوا رُسلاً فقرينة عطفهم على الملائكة تَصْرِف هذا .

ولاي شيء بمتنع العطف بـ ولا» في نحــو وما قــام إلاّ زيــدُ لا عمرو»، وهو عطفٌ على مُوجَبُ؛ لان زيداً موجب .

وتعليلهم بأنه يلزم نفيُه مرتّين ضعيفٌ ، لأن الأطناب قد يقتضي مثل ذلك ، لاسيّما والنّغيُّ الأوّل عام ، والنّفي الثانـي خاص فأسّـوء درجاتِه أن يكون : مثل : « ما قام النّاس ولا زيد».

هذا جملة ما تضمّنه كتابك في ذلك . بارك الله فيك .

[الجواب]

والجواب : أما الشّرط الذي ذكر السّهيليّ وأبو حيّان في العطف بـ ولاً، فقد ذكره أيضاً أبو الحسن الابذي في «شرح الجُزُوليّة» فقال: لا يعطف بلا إلاّ بشرط: هو أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمّن بمفهوم

الخطاب نَفْيَ الفِعل عمًا بعدها ، فيكون الأول لا يتناول الثاني نحـو قوله : جاءنى رجلٌ لا امرأة ، وجاءنى عالمٌ لا جاهلٌ .

ولو قلت : مررت برجل لا عاقل لم يَجُزُ ، لأنه ليس في مفهوم الكلام الأوّل ما ينفي الفعل عن الثّاني ، وهمي لا تدخـل إلاّ لشأكيد النّفي .

فإن أردت ذلك المعنى جئت بـ «غير» فتقول: مررت برجل غير عاقل وغير زيد وغير ذلك ، ومسررت بزيد لا عمسرو ، لأن الأول لا يتناول الثّانى .

وقد تَضمّن كلام الأبذي هذا زيـادةً على ما قـاله السهّيليّ وأبــو حيّان، وهى قوله: إنها لا تدخل إلّا لتأكيد النّفي .

وإذا ثبت أنّ « لا » لا تدخل إلا لتأكيد النّفي اتّضح اشتراط الشّرط المذكور ، لأن مفهوم الخطاب اقتضى في قولك : « قام رجل » نفي المرأة ، فدخلت « لا » للتصريح بما اقتضاه المفهوم .

وكذلك: «قام زيد لا عمرو. أمّا «قام رجل لا زيد» فلم يقتض المفهوم نفي زيد، فلذلك لم يجز (١٠ العطف بـ «لا» الأنها / ٧١] لا تكون لتأكيد نَفْي بل لتأسيسه/ وهي وإن كنان يؤتى بها لتأسيس النّفي فكذلك في نفي يُقصد تأكيده بها بخلاف غيرها من أدوات النّفي كـ «لم» و«ما» ، وهو كلام حسن .

(١) في ط: ډ لم يجر ۽ بالراء ، تحريف واضح

والأبذي هذا كان أمةً في النّحو حتى سمعت الشيخ أبا حيان يقول: إنه سأل أحد شيوخه عن حدّ النّحو فقال له: الأبذّي ، يعنى أنه تجسد نحوًا.

وإنما قلت هذا ، لئلاً يقع في نفسك أنه لتأخُّره قد يكون أخذه عن السهيلي .

وأيضاً تعثيل ابن السرّاج فإنه قال في كتاب « الأصول » : وهي تقع لإخراج الثّاني مِمّا دخل فيه الأول ، وذلك قوله : ضربت زيداً لا عمراً ، ومررت برجل لا امرأة ، وجاءني زيدً لا عمرو ، فانظر أمثلته لم يُذكّر فيها إلاّ ما اقتضاه الشّرط المذكور .

وقد يعترض على الأبـذي في قولـه : إنهـا لا تُذْكر إلاّ لتـأكيد النّفي .

ويجاب : بأنه لعلّ مراده أنها للنّفي المذكور بخلاف « ما » و «لم » و « ليس» فلذلك اختيرت هنا ، أو لعلّ مراده أنها لا تدخُل في أثناء الكلام إلاّ للنّفي المؤكد بخلاف ما إذا جاءت أول الكلام قد يراد بها أصل النّفي كقوله : لا أقسم وما أشبهه ، والأوّل أحسن .

وأيضاً تمثيل جماعة من النّحاة منهم ابن الشجّري في الأمالي ، قال : إنها تكون عاطفة تشرك ما بعدها في إعراب ما قبلها ، وتنفي عن الثاني ماثبت للأول كقوله : خرج زيد لا بكر ، ولقيت أخاك لا أباك ، ومررت بحميك لا أبيك . ولم يذكر أحدٌ من النحاة في أمثلته ما يكون الأول فيه يحتمل أن يندرج فيه النّاني ، وخطر لي في سبب ذلك أمران :

أحدهما : أن العطف يقتضي المغايرة ، فهذه القاعدة تقتضي أنه لا بد في المعطوف عليه ، والمغايرة عند الإطلاق تقتضي المباينة ، لأنها المفهرمة منها عند أكثر الناس ، وإن كان التَحقيق أن بين الأعم والأخص ، والعام والخاص ، والجزء والكل مغايرة ، ولكن المغايرة عند الإطلاق إنّما تنصرف إلى مالا يصدق أحدهما على الآخر .

وإذا صحَّ ذلك امتنع العطف في قولك : جاء رجل وزيدٌ لعدم المغايرة .

فإن أردت غير زيد جاز ، وانتقلت المسألة عن صورتها ، وصار ٤ / ٧٧] كأنك قلت : جاء رجل ُ غيرُ زيلو لا زيد ، وغير زيد / لا يصدقُ على زيد ، ومسألتنا إنما هي فيما إذا كان رجلٌ صادقاً على زيد ، محتملاً ، لأن يكون إياه ، فإن ذلك ممتنع ًللقاعدة التي تقرَّرت ، وجرت المغايرةً بين المعطوف والمعطوف عليه .

ولو قلت : جاء زيد ورجلٌ كان معناه : ورجل آخر ، لِمَا تقرّر من وجوب المغايرة .

وكذلك لو قلت : جاء زيد لا رجل وجب أن تقدّر : لا رجـلٌ آخو . والأصل في هذا أنا نريد أن نحافظ على مدلولات الألفاظ ، فيبقى المعطوف عليه على مدلوله من عُموم أوخصوص،أو إطلاق أو تقييد ، والمعطوف على مدلوله كذلك .

وحرف العطف على مدلُولِه وهو قد يقتضي تغير نسبة الفعل إلى الأولك وأوه، فإنها تغير نسبته من الجزّم إلى الشك ، كماقال الخليل في الفرق بينها وبين إمّا، وك وبل، فإنها تغيره بالإضراب عن الأول، وقد لا يقتضي تغيير نسبة الفعل إلى الأول بل زيادة حكم آخر عليه (١) ، وو لا » من هذا القبيل ، فيجب علينا المحافظة على معناها مع بقاء الأول على معناه من غير تغيير ، ولا تخصيص ، ولا تقييد ، وكأنك قلت : قام إما زيد وإما غيره لا زيد . وهذا لا يصح .

وقولك : قام رجلً لا زيدً مع إرادة مدلول رجل في احتماله لزيد وغيره لا فائدة فيه البتّة ، مع إرادة حقيقة العطف⁰¹ . . أو يزيد على كونه لا فائدة فيه ، ونقول : إنه متناقض ، لأنه إن أردت الإخبار بنفي

 ⁽١) في ط: د بل زيادة عليه حكم آخر ، بتقديم عليه ، صوابه من المخطوطات .
 (٢) في ط: وأمًا الأمر الثاني : د أن ، وفي بعض النسخ المخطوطة : الأمر الثاني

بدون (أما ، وفي بعضها الأخر : الشيء الثاني بدون (أمًا ، (٣) في ط : (البتة فإرادة حقيقــة أل . . . ، وفي الهــامش تعليق : بياض في

١) في ط: (البته فيرداده حقيقة ال . . .) وفي الهـــامش تعليق : بياض في
 الأصول . وتصويبه من النسخ المخطوطة التي في يدي ، وليس فيها بياض .

قيام زيد ، وبالانٍخبار بقيام رجل ، المحتمل له ولغيره كان متناقضاً .

وإن أردت الإخبار بقيام رجل غير زيد كان طريقك أن تقول : غير زيد .

فإن قلت : إن « لا » بمعنى «غير» لم تكن عاطفةً، ونحن إنما نتكلّم في العاطفة، والفـرْقُ بينهما.أن التي بمعنى غيــر مقيّدة لـالأول، مبينة لوصفه،والعاطفة مبينة حُكْماً جديداً لغيره.

فهذا هو الذي خطرلي في ذلك، وبه يتبيّن أنه لا فرق بين قولك : قام رجل لا زيد، وقولك قام زيدٌ لا رجل، كلاهما ممتنع إلاّ أن يُراد [٤ / ٧٣]بالرجل غير زيد فعينتذيصح فيهما إن كان / يصح وضع (لا » في هذا الموضع موضع «غير».

وفيه نظر وتفصيلً سنذكره، وإلّا فنعدل عنها إلى صيغة « غير » إذا أريد ذلك المعنى .

وبين العطف ومعنى غير فرُقٌ وهو أن العطف يقتضي النفي عن النّاني بالمنطوق ، ولا تعرّض له للأول إلاّ بتأكيد ما دلّ عليه بالمفهوم إن سلّم .

ومعنى «غير» يقتضي تقييد الأول، ولا تعرض له للثانبي إلا بالمفهوم إن جعلتها صفة ، وإن جعلتها استنشاء فحكمها حكم الاستناء من أن الدلالة هل هي بالمنطوق أو بالمفهوم؟ وفيه بحث .

والتفصيّل الذي وَعَدْنا فيه هو أنه يجوز : قام رجل غير عاقل ،

وأمرر برجل غيرعاقل ، وهذا رجل لا امرأة ، ورأيته طويلاً غير قصير ، فإن كانا علمين جاز فيه « لا » و « غير » .

وهذان الوجهان اللّذان خطرا لي زائدان على ما قاله السهّيلي والأبذي من مفهوم الخطاب ، لأنه إنما يأتي على القول بمفهوم اللّقب وهو ضعيفٌ عند الأصوليين ، وما ذكرته يأتي عليه وعلى غيره .

على أن الذي قالاه أيضاً وجه حَسن يصير معه العطف في حكم المبين بمعنى الأول من انفراده بذلك الحكم وحده ، والتصريح بعدم مشاركة الثاني له فيه ، وإلا لكان في حكم كلام آخر مستقل ، وليس هو المسألة ، وهو مطرد أيضاً في قولك : قام رجل لا زيد ، « وقام زيد لا رجل) ، لأن كليهما عند الأصوليين له حكم اللقب .

وهذا الوجه مع الوجهين اللذين خطر إلى إنصا هي في لفظة « لا » خاصة لاختصاصها بسعة النّني ، ونفي المستقبل علمى خلاف فيه . ووضع الكلام في عطف المفردات لا عطفالجمل. فلو جنِّت مكانها بـ «ما» أو « لم » أو « ليس » وجعلته كلاماً مستقلًا لم تأت المسألة ولم تمتنع .

وأما قول البيانييّن في قصر الموصوف إفراداً : زيد كاتبٌ لا شاعرٌ فصحيحٌ ولا منافاة بينه وبين ما قلناه .

وقولهم: عدم تنافي الوصفين معناه: أنه يمكن صدَّقُها على ذات واحدة بخلاف الوصفين المتنافيين وهما اللّذان لا يَصدُّقان على ذات واحدة كالعالم والجاهل ، فإن الوصف بأحدهما ينفي الوصف بالآخر استحالة اجتماهما .

إلا وأما شاعرً وكاتب فالوصف بأحدهما لا ينفي / الوصف بالاخر لإمكان اجتماعهما في شاعر كاتب ، فإنما يجيء نفي الآخر إذا أريد قصر الموصوف على أحدهما بما تُمْهِمهُ القرائنُ ، وسياقُ الكلام ، فلا يقال مع هذا : كيف يجتمع كلام البيانيين مع كلام السّهيلي والشيخ لظهور إمكان اجتماعهما ؟

وقولُك في آخر كلامك : وبين كاتب وشاعر عمومٌ وخصوصٌ من وجه أحاشيك منه وحاشاك أن تتكلّم به .

وقولك : كالحيوان والأبيض كانك تبعت فيه كلام الشيخ الإمام العلاّمة شهاب الديِّن القرافي ، فإنه قال ذلك ـ رحمه الله ـ وهو غفلة منه أو كلام فيه تسمعُ أطلقه لتعليم بعض الفقهاء عن الاحاطة له بالعلوم العقلية ، ولذلك زاد على ذلك،ومثّل بالزنا والإحصان ، لأن الفقيه يتكلّم فيهما ، وتلك كلها ألفاظ متباينة ومعانيها متباينة ، والتباين أعم من التنافي،فكلّ متنافيين متنافيين .

وعجبً منك كونُك غفلت عن هذا وهـ وعندك في منهاج البيضاوي في الفصيح. والنّاطق والنظر في المعقول إنما هو في المعاني ، والنّسب الأربعة من التباين والتساوي والعموم المطلق والعموم من وجمه بينهما (١٠). والشعر والكتابة متباينان ، والزنّا والاحمان متباينان ،والحيوانيةوالبياض متباينان، وإن صدقا على ذات ثالثة .

فما نقله البيانيون من عدم التنافي صحيح ، ولم يشترطا التنافي فلذلك يظهر أن يقال: يصح أن يقال : « قام كاتب لا شاعر » (" ، وإن كنت لم أر هذا المثال ، ولا ما يدك عليه في كلام أحد ، لأن كاتباً لا يصدق على شاعر بمعنى أن معنى الكتابة ليس في شيء من معنى الشعر بمخلاف رجل وزيد ، فإن زيداً رجل ، والشعر والكتابة في رجل واحد كثوبين يلبسهما (" واحد ، أفترى أحد القوبين يصدق على الأخر ؟ فالفقيه والنّحوي الصرَّف يريد أن يتأنس بهذه الحقائق ومعرفتها .

وأماً قولك : «قام رجل وزيد » فتركيب صحيح ، ومعناه : قام رجل غير زيد وزيد ، واستفدنا التقييد من العطف ، لما قدّمناه من أن العطف يقتضي المغابرة فهدا المتكلّم أورد كلامه أولاً على جهة الاحتمال لأن يكون زيداً ، وأن / يكون غيره ، فلما قال : وزيد علمنا (الم أد بالرجل غيره ، وله مقصود قد يكون صحيحاً في إبهام الأول وتعين الثاني ، ويحصل للثاني به فائدة لا يتوصّل إليها إلا بذلك التركيب أو مثله مع حقيقة العطف بخلاف قولك : قام رجل لا زيد لم

⁽١) في طفقط: ﴿ بينهما ﴾ بالتثنية .

⁽٢) في ط: (كاتب الشاعر) تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة

⁽٣) في ط: (بينهما) مكان : (يلبسهما) تحريف

يحصل به قطُّ فائدة ، ولا مقصود زائد على المغايرة الحاصلـة بدون العطف في قولك : قام رجل غير زيد .

وإذا أمكنت الفائدة المقصودة بدون العطف يظهر أن يمتنع العطف ، لأن مبنى كلام العرب على الإيجاز والاختصار وإنما نَعْدِلُ إلى الإطناب لمقصود لا يحصّل بدونه ، فإذا لم يحصل مقصود به ، فيظهر امتناعه ، ولا يعمل الجملتين ما قدر على جملة واحدة ، ولا إلى العطف ما قدر على جملة واحدة ، ولا إلى العطف ما قدر على بدونه ، فلذلك قلنا بالامتناع .

وبهذا يظهر الجوابُ عن قولك : إن أردت غيره كان عَطْفًا .

وقولك: ويصير على هذا التقدير مشل: قام رجل لا زيدٌ في صحة التّركيب ممنوع، لما أشرنا إليه من الفائدة في الأول دون الثاني، والتّأكيد يفهم بالقرينة، والإلباس ينتفي بالقرينة، والفائدة حاصلة مع القرائن في: قام رجلٌ، يريد: «زيد»، وليست حاصلة في: قام رجل لا زيدٌ مع العطف كما بينًاه.

وقولك : وإن كان معناهما متعاكسين صحيحٌ وهو لا ينفعك ولا يضرك .

وقولك : وأي فرق ؟ قد ظهر الفرق كما بين القَدَم والفَرْق (١٠ . وأمَا^(٢) قولك : هل يمتنع ذلك في العام والخاصّ مثل قام الناس

⁽١) في القاموس : الفرق : طريق في شعر الرأس .

⁽٢) في ط: ﴿ وَمَا ﴾ تحريف .

لا زيد؟ فالذي أقوله في هذا: إنه إنْ أريد النّاس غير زيد جاز، وتكون لا عاطفة كما قررناه من قبل.

وإن أريد العموم وإخراج زيد بقولك: لا زيدٌ على جهة الاستثناء فقد كان يخطر لي أنه يجوز ، لكنّي لم أر سيبويه ولا غيرهُ من النّحاة عدّ ولا) على الامتثناء فاستقرّ رأيي(١) على الامتناع إلاّ إذا أريد بالنّاس غير زيد ، ولا يمتنع إطلاق ذلك حملاً على المعنى المذكور بدلالة قرينة العطف.

ويحتمل أن يقال : يمتنع كما امتنع الإطلاق في : « قام رجل لا زيد » ، فإنّ احتمال إرادة الخصوص جائز في الموضعين ، فإن كان مسرّغاً جاز فيهما ، وإلا امتنع فيهما. ولا فرق/ بينهما إلاّ إرادة معنى[٤ / ٦/ الاستثناء من « لا » . ولم يذكره النّحاة .

> فإن صحّ أن يراد بها ذلك افترقا، لأن الاستثناء من العامّ جائز، ومن المطلق غير جائز .

> وفي ذهني من كلام بعض النّحاة في : ﴿ قَامَ النَّاسُ لَيْسُ زَيْداً أَنْهُ جعلها بمعنى ﴿ لا » ، والمشهور أن التقدير : ليس هو زيداً .

> فإن صحّ جعلها بمعنى (لا »وجعلت الا » استثناءصحّ ذلك. وظهر الفرّق وإلاّ فهما سواء في الامتناع عند العطف ، وإرادة العموم بلا

⁽١) في ط: ﴿ رأبي ﴾ بالباء ، تحريف

شُكَ ، وكذا عند الإطلاق حملاً على الظاهر حتى تأتي قرينة تدلّ على إرادة الخصوص .

وأمًا قام الناس وزيدٌ فجوازه ظاهر مما قدّمناه من أن العطف يفيد المغايرة ، فأفادت الواو إرادة الخصوص بالأول ، وإرادة تأكيد نسبة القيام إلى زيد ، والاخبار عنه مرّبين بالعموم والخصوص .

وهذا المعنى لا يأتى في العطف بـ «لا» .

وكأنّي بك تعترض عليّ في كلامي هذا مع كلامي المتقـدم في تفسير المغايرة .

فاعلم : أن الأصل في المغايرة أنها حاصلة بين الجزئيّ والكلميّ. وبين العام والخاص،وبين المتباينيين .

وأهل الكلام فسرّوا الغَيْرِيْنِ بِاللّذِينِ يُمكِينِ انفكاكُ أحدهما عن الآخر ، ونسبوا هذا التفسير إلى اللغة وبنوا عليه أن صفات الله ليست غيرةً ، لأنها لا يمكن انفكاكها ، ولا غرض لها في تجويز ذلك هنا ، وإنما الغرض أن العطف يستدعي مغايرةً تحصل بها فائدةً . وعطف الخاص على العام ، وإن أريد عموم الأول إذا حصلت به فائدة ، وهو تقرير حكم الخاص وتصييره كالإخبار به مرتين من أعظم الفوائد فيجوز ، فلذلك سلكتُه هنا . وفيما تقدم لم تحصل فائدة فمنعتُه .

وقد استعملت في كلامي هذا ، ﴿ وَكَأْنِّي بِك ﴾ ، لأن الناس يستعملونه

ولا أدري هل جاء في كلام العرب أم لا ؟ إلاّ أن في الحديث : « كأني به » فإن صحّ فهو دليل الجواز .

وفي كلام بعض النحاة ما يقتضي منعه ، وقـال في قولهـم :

« كأنّـك بالـدنيا لم تكن » : إنّ الـكاف للخطـاب والبـاء زائـدة ،
والمعنى : كأن الدُنيا لم تكن ، ولذلـك منعه في : كـاني بكذا لم يكن
هكذا على خاطري من كتاب « القصريّات » عن أبي علي الفارسي ،
وكان صاحبنا أحمد بن الطاراتي ـ رحمه الله ـ شابًا نشأوبرع /في النّحو [٤٧٧٤]
ضريراً مات في حداثته أوقفني في مجاميع له كلامٌ جمعه في « كَانَك
بالدُنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل » لا يحضرني الأن ، وفيه طول .

وأماً استدلال الشيخ جمال الدين بعطف جبريل فصحيحٌ في عطف الخاص على العام ، إن كان العطف على « ملائكته ، الأنه من جملة الملائكة ، وكذا إن عطف على الرّسل ، ولم يَفْصِد بهم البشر وَحُدهم .

وأما منازعة الولد له إذا حمل الرسل على البشر أو عطف على الجلالة الكريمة فالمتمسك بحمل الرسل على البشر إن صح لك وجب العطف على الملائكة ، وهـو منهـم قطعاً ، فحصل عطف الخاص على العام .

والعطف على الجلالة مع كونه عطفاً على الأوّل دون ما بعده هو

غير منقول في كلام النّحاة ، ومع ذلك هو مذكور بعد ذكر الملائكة الذّين هو منهم ظاهراً ، ذلك الذّين هو منهم ظاهراً ، ذلك يوجب صحة عطف الخاصر على العام ، وإن قدرت العطف على الجلالة ، لأنا لا نعني بعطف الخاص على العام إلاّ أنه مذكور بعده ، والنّظر في كونه يقتضي تخصيصه أولاً .

وأماً قولك : ولأي شيء يمتنع العطف بـ « لا » في نحو : « ما قام إلا ّ زيد لا عمرو ، وهو عطف على موجب ؟ فَلِما تقدم أن « لا » عطف بها ما اقتضى مفهوم الخطاب فيه ليدل ّ عليه صريحاً وتأكيداً للمفهوم ، والمنطوق في الأول النّبوت والمستثنى عكس ذلك ، لأن الثبوت فيه بالمفهوم لا بالمنطوق ، ولا يمكن عطفها على المنفى لما قيل : إنه يلزَم نَقْيُه مرتّين .

وقولك : إن النّقي الأول عام والثاني خاص صحيح ، لكنه ليس في مثل : جاء زيد لاعمرو،لِما ذَكرنا أن النّمي في غير زيد مفهوم وفي عمرو منطوق ، وفي الناس المستثنى منه منطوق ، فخالف ذلك الباب .

وقولك : فأسوء درجاته أن يكون مشل ما قام النّـاس ولا زيدٌ ممنوعٌ ، وليس مثله لأن العطف في :ولا زيد ليس بــ« لا » بل بالواو ، وللعطف بــ ولا» حكم بخصّـه ليس للواو .

وليس في قولنا : ما قام النّاس ولا زيدٌ أكثر من خاص بعد عام .

هذا ما قدره الله لي من كتابتي جواباً للولد ، فالولد ـ بارك الله فيه _ ينظر فيه ، فإن رضيه وإلا فيتحف بجوابه.

٧٨/٤]

والله أعلم . تمّت بعون الله . /

الحكم والأناة في إعراب «غير ناطرين إناه»

تأليف قاضي القضاة تقيّ الدين أبي الحسن السّبكي الشافعيّــ رحمه الله ـ وفيه يقول الصلاّح الصفدي مادحاً له :

يا طالب النَّحْـوِ في زمان أطـول ظِلاً من الفناة ومـا تحلّـى منـه بِعِقْد عَلَيْك بالحِلْـم والأنـاةِ

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلَّى الله على سيَّدنا محمد وآله وصحبه وسلم

قال شيخ الأسلام والمسلمين تقي الدين السبكي - رحمه الله تعالى : ﴿ لا تَدْخُلُوا بُيُوت النَّبِيِّ إِلاَ أَنْ يُؤْذَن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه ﴾ (١٠ : الذي نختار في إعرابها أن قوله : ﴿ أَن يُؤْذَنَ لكم إلى طعام ﴾ حال ، ويكون معناه : مصحوبين والباء مقدرة مع أن ، تقديرهُ بأن أي مصاحباً .

وقوله : « غير ناظرين إناه » حال بعد حال ، والعامل فيهما

⁽١) الأحزاب / ٥٣

الفعل المفرّغ في « لا تَدُّخلوا » . ويجوز تعدد الحال .

وجوّز الشيخ أبو حيان : أن تكون الباء للسببيّة .

ولم يُقَدِّر الزمخشريّ حرْفًا أصـلاً ، بل قال : ﴿ أَن يؤذن ﴾ في معنى الظرف ، أي وقت أنْ يؤذن .

وأورد عليه أبـو حيّان بأن أن المصـــدرية لا تكون في معنـــى الظّرف ، وإنما ذلك في المصدر الصريح نحو : أجيئك صياحَ الدّيك أي وقت صياح الديك ، ولا تقول : أن يصيح .

فحصل خلافٌ في أنَّ ﴿ أَن يؤذَن ﴾ ظَرْفُ أُو حالٌ ، فإن جعلناها ظرفاً كما قال السِّرِّخشريّ فقد قبال: ﴿إِن غير نباظرين، حبال مِنْ ﴿لا تدخلوا ﴾ وهو صحيح، لأنه استثناءً مفرَّغ من الأحوال، كأنه قال: لا تدخلوا في حالٍ من الأحوال إلاّ مصحوبين غير ناظرين ، علمى قولنا ، أو وقت ﴿ أَن يؤذَن لكم ﴾ غير ناظرين على قول الزمخشري .

وإنّما لم يجعل غير ناظرين حالاً من يؤذن ، وإن كان جائزاً من جهة الصّناعة ، لأنه يصير حالاً مقدَّرةً ولأنهم لا يصيرون(١٠ منهيين عن الانتظار بل يكون ذلك قيدًا في الإذن ، وليس المعنى على ذلك ، بل على أنّهم نهُوا أن يدخلوا إلاّ بإذن ، ونُهوا إذا / دخلوا أن يكونوا [٧٩/٤] ناظرين إناه ، فلذلك امتنع من جهة المعنى أن يكون العامل فيه

⁽١) في ط: (لا يعبرون ، صوابه من بعض نسخ المخطوطات

« يؤذن » وأن يكون حالاً من مفعوله . فلو سكت الزّمخشري على هذا لم يرد عليه شيء كنه زاد وقال : وقع الاستثناء على الوقت والحال معاً ، كأنه قيل : لا تدخلوا بيوت الذّي إلا وقت الإذن ، ولا تدخلوها إلا غير ناظرين ، فورد عليه أن يكون الاستثناء شيثين وهما ، الظرف ، والحال بأداة واحدة ، وقد منعه النحاة أو جمهورهم .

والظّاهرُ أنَّ الزمخشريِّ ما قال ذلك إلا تُفْسيرَ معنى ، وقد قدر أداتين ، وهو من جهة بيان المعنى وقوله (١٠: [وقع الاستثناء على الحال والوقت معاً كأنه قال : لا تدخلوا بيوت النبي] من جهة الصّناعة ، لأن الاستثنا المفرَّغ يعمل ما قبله فيما بعده ، والمستثنى في الحقيقة هو المصدر المتعلَّق بالظَّرف والحال ، فكأنه قال : لا تدخلوا إلاَّ دخولاً موصوفاً بكذا .

ولست أقول بتقدير مصدر هو عامل فيهما ، فإن العمل للفعـل المفرّغ ، وإنّما أردّتُ شرح المعنى .

ومثل هذا الإعراب هو الذي نختاره في مثل قوله تعالى : « وما اختلف الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءهُمُ العِلْمُ بَعْنَا بينهم ﴾ ٣٠ اختلف الذين والما المتاب إلا من بعد ما جاءهُمُ العِلْمُ بَعْنَا بينهم ﴾ ٣٠

 ⁽١) في ط: بعد كلمة : « وقوله » : « من جهة الصناعة » وقد سقطت بعد كلمة « وقوله » عبارة أشير إليها في هامش طبانها بياض في الأصول .

وفي النسخ المخطوطة التي بين يديّ مكان البياض العبارة التي بين معقوفين في النص ، وقد سقطت من ط .

⁽٢) آل عمران / ١٩

أي إلاّ اختلافاً من بعد ما جاءهم العلّم بغّياً بينهم ، فالجارّ والمحرور ليسا بمستثنين بل يقع عليهما المستثنى وهو الاختلاف كما تقول : « ما قمت إلاّ يوم الجمعة ضاحكاً امام الأمير في داره » ، فكلّها يعمل فيها الفعل المفرّغ من جهة الصناعة .

وهي من جهة المعنى كالشيء الواحد لأنها بمجموعها بعض من المصدر الذي تضمّنه الفعل المنفيّ. وهذا أحسن من أن يقدر: «اختلفوا بُغياً بينهم»، لأنه حينئذ لا يفيد الحصر.

وعلى ما قلنا ، يفيد الحَصر فيه كما أفاده في قوله : « من بعد ما جاءهم العلم، فهو حَصَرُ في شيئين لكن بالطّريق الذي قلناه ، لا أنه استثناء شيئين بل استثناء شيء واحد صادق على شيئين .

ويمكن حمل كلام الزمخشريّ على ذلك ، فقوله : وقـع الاستثناء على الوقت والحال معـاً صحيح ، وأن المستثنى أعـم، لأن الاعم يقع على الاخصّ ، والواقع على الواقع واقع فتخلص عماً ورد عليه من قول النّحاة : لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان . / [٩٠/٤]

> وقد أورد عليه أبوحيًان في قوله : إنّها حال في « لا تدخلوا » : أنّ هذا لا يجوز على مذهب الجُمهور، إذْ لا يَقَعُ عندهم بعد إلاّ في'' الاستثناء إلاّ المستتنى أو صفة المستثنى .

⁽١) سقطت « في ، من ط ، صوابه في النسخ المخطوطة

وأجاز الأخفش والكسائيّ في ذلك في الحال . وعلى هذا يجيء ما قاله الزمخشريّ .

وهذا الإيراد عجيب ، لأنه ليس مراد الزمخشري : لا تدخُلوا غير تاظرين ، حتى يكون الحال قد تأخر بعد أداة الاستناء على مذهب الأخفش والكسائي ، وإنما مراده أنه حال من و لا تدخلوا » ، لأنه مفرّغ ، فيعمل فيما بعد الاستناء ، كما في قولك : ما دخلت إلا غير ناظر ، فلا يردُ على الزمخشري إلا استناء شيئين ، وجوابه : ما قلناه . وحاصله : تقييدُ إطلاقهم : لا يُستثنى باداة واحدة دون عَطْفر شيئان ، ما إذا كان الشيئان لا يعمل الفعل فيهما إلا بعطف ، أما إذا كان عاملاً فيهما بغير عطف فيترجه [الاستناء إليهما لأن حرف الاستناء] " كالفعل ، ولأن الفعل عامل فيهما قبل الاستناء ، فكذا بعدد .

واختار أبو حيّان في إعراب الآية : أن يكون التقدير : فادخلوا غيرنا ناظرين كما في قوله : ﴿ بالبيّنات والزّبر ﴾ (" أي أرْسلناهـم . والتقدير في تلك الآية قَوِيُّ لأجل البُعْد والفَصْل ، وأمّا هنا فيحتمل هو وما قلناه .

فإن قلت : قولهم : لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان هل هو متّفق عليه أو مختلف فيه ؟ وما المختار فيه ؟

 (١) ما بين معقوفين سقط من ط. وفي هامش ط كتب: بياض في الأصول، صوابه من المخطوطات.

(٢) آل عمران / ١٨٤

قلت : قال ابن مالك _رحمه الله _ في التسهيل : لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان ، ويوهم ذلك بدل وفعل مضمر لا بدلان خلافاً لقوم .

قال أبو حيّان ـ رحمه الله تعالى ـ إنّ من النّحويين من أجاز ذلك ، ذهبوا إلى إجازة (ما أخذ أحدٌ إلاّ زيدٌ بورهماً » ، (وما ضرب القوم إلاّ بعضهم بعضاً » .

قال : ومنع الأخفش والفارسيّ واختلفا في إصلاحها .

وتصحيحها عند الأخفش بأن يقدم على إلاَ المرفوع الذي بعدها ، فتقول ما أخذ أحد زيد ً إلاَّ درهَماً » ، « وما ضرب القوم بعضهم إلاَّ بعضاً » قال : وهذا موافق ليما ذهب إليه ابن السَّرَّاج وابن مالك من أن حرف الاستثناء إنما يستثنى به واحد .

وتصحيحها عند الفارسييّ بأن تزيد فيها منصوباً قبل إلاّ ، فتقول : « ما أخذ أحدّ شيئاً إلاّ زيدٌ يرْهُماً » ، « وما ضرب القوم أحداً / إلاّ بعضهم بعضاً .

قال أبوحيًان : ولم نَدْر تخريجه لهذا التَّركيب ، هل هو على أن يكون ذلك على البدل فيهما ، كما ذهب إليه ابن السَّراج في : ما أعطيت أحداً يرْهَماً إلاَّ عمراً دانِقاً ، ليُبَدَّل المرفوع عُ من المرفوع ، والمنصوب من المنصوب ، أو هو على أن يُجعَّل أحدهما بدلاً ، والثاني معمول عامل مضمر ، فيكون إلاَّ زيدٌ بدلاً من أحد ، وإلا بعضهم بدلاً من القوم ، ودرهماً منصوب بضرب مضمرةً ، كما اختاره ابن مالك ؟

والظاهر من قول المصنف يعني ابن مالك خِلافاً لقوم أنه يعود لقوله : لا بدلان ِ ، فيكون ذلك خلافاً في التّخريج ، لا خِلافاً في صحة هذا التّركيب .

والخلاف كما ذكرته موجود في صبحة التركيب ، فمنهم من قال : هذا التركيب صحيح "، لا يحتاج إلى [تخريج لا تصحيح (''] الأخفش ، ولا تصحيح ('' الفارسيّ .

هذا كلام أبي حيان (") ، وحاصله أن في صيحة هذا التركيب خلاقًا، فالاخفش والفارسي يمنعانه ، وغيرهما يجوزه ، والمجوزون له ابس السراج ، يقول : هما بدلان . وابن مالك يقول : أحدهما بدلً ، والآخر معمول مضمر ، وليس في هؤلاء من يقول : إنهما مستثنيان بأداة واحدة ، ولا نقل ذلك أبو حيان عن أحد .

وقوله في صدر كلامه : إنَّ من النَّحويِّين من أجازه محمولٌ على

⁽١) ما بين معقوفين سقط من ط، وفي ط: « لا مجتاج إلى تصحيح » الـخ تصويبه من النسخ المخطوطة

⁽٢) في ط: « ولا لتصحيح » باللام .

 ⁽٣) في طبعد أبي حيان رقم (١) يشير به في الهامش إلى أن هنا « بياض في
 الأصول » ومكان البياض في النسخ المخطوطة : « رحمه الله »

التُركيب ، لا على معنى الاستثناء ، فليس في كلام أبي حيّان ما يقتضي الخلاف في المعنى بالنّسبة إلى جواز استثناء شيئين بأداة واحدة من غير عطف .

واحتجَّ ابن مالك بأنه كما لا يقدَّر بعد حرف العطف معطوفان كذلك لا يقع بعد حرف الاستثناء مستثنيان .

وتعجّب الشّيخ أبو حيان منه ، وذلك لجواز قولنا : ضرب زيدٌ عمراً ، وبشرٌ خالداً ، وضرب زيدٌ عمراً بسوط ، وبشرٌ عمراً بجريدة . وقال : إن المجوزّين لذلك علّلوا الجواز بشبه إلاّ بحرف العطف . وابن مالك جعل ذلك عِلّة للمنع .

وفي هذا التَّمجب نظرٌ ، لأن ابن مالك أخذ المسألة مطلقة في هذا المثال وفي غيره ، وقـال : لا يستثنى بأداة واحـدة دون عطف شيئان ، ولا شَكَ أن ذلك صحيح في قولنا : قام القومُ إلاَّ زيداً ، وما قام القومُ إلاَّ زيداً،وما قام إلاَّ خالد ، وما أشبه ذلك مما يكون العامل فيه واحداً والعمل / واحداً ، ففي مشل هذا يمنع التّعـدد ، ولا يكون[٤/٢٢] مستثنيان بأداة واحدة ، ولا معطوفان بحرف واحد .

والشّيخ في « شرح التسهيل » مشّل قول المصنف بحرف عطف : عطف : قام القومُ إِلاَ زِيداً وعمراً ، وهو صحيح ، ومثله دون عطف : بأعطيت النّاس إلا عَمْراً الدنانيرَ ، وكأنه أراد التّمثيل بما هو محلّ نظر ، وإلاّ فالمثال الذي قدّمناه هو من جملة الأمثلة ، ولا رِيبة في امتناع قولك : قام القوم إلاّ زيداً عمراً ، ثم قال الشيخ : قال ابن السّرَاج : هذا لا يجوز ، بل تقول : أعطيت النّاس الدّنانيرَ إلاّ عَمْراً .

قال : فإن قلت : ما أعطيت أحداً دِرْهُماً عُمْراً دانِفاً ، وأردت الاستثناء لم يجز، وإن أرَدْت البدل جاز، فأبدلت عمْراً من أحد، ودانقاً من درهم ، كأنك قلت : ما أعطيت إلا عمراً دانقاً .

قلت: وقد رأيت كلام ابن السّراج في الأصول كذلك ، قال الشّيخ أبو حيّان ـ رحمه الله ـ وهذا التّقرير الذي قرره في البدل وهو ما أعطيت إلا عَمْراً دانقاً لا يؤدي إلى أن حرف الاستثناء يستثنى به واحد، بل هو في هذه الحالة التقديرية ليس ببدل ، إنما نصبهما على أنهما مفعولا أعطيت المقدرة ، ولا يتوقف على وساطة إلا لأنه استثناء مفرّغ ، فلو أسقطت إلا فقلت : ما أعطيت عمراً دِرْهُماً جاز عملها في الاسمين بخلاف عمل العامل المستثنى الواقع بعد إلا فهو متوقفً على وساطتها .

قلت: الحالة التقديرية إنما ذكرها ابن السّراج لمما أعربهما بدلين فأسقط البدلين ، وصار كأن التقدير ما ذكره ، وابن السّراج قائل بأن حرف الاستئناء لا يستثنى به إلا واحد ، حتى إنه قال قبل ذلك في : و ما قام أحد ً إلا زيداً إلا عَمْراً : إنه لا يجوز رفعهما ، لأنه لا يجوز أن يكون لفعل واحد فاعلان مختلفان ، يرتفعان به بغير حرف عطف ، فلا بئد أن ينتصب أحدهما . والظاهر أنّ الشيخ أراد أن يشرح كلام ابـن السّرّاج، لا أنه يرد عليه .

ثم قال الشيخ : ذهب الزّجَاج إلى أن البدل ضعيفٌ ، لأنه لا يجوز / بدل اسمين من اسمين ، لو قلت : ضرب زيدُ المُرأة أخوك [٨٣/٤] هنداً لم يجز .

> قال : والسّماع على خلاف مذهب الزّجاج ، وهو أنه يجوز بدل اسمين من اسمين قال الشاعر :

> > ٧١٠ = فَلَمَّا قرنا النَّبْعَ بالنَّبْعِ بعضَهُ
> > ببعض أبت عيدانه أن تَكَسَّوا (١٠٠)

وردٌ ابن مالك على ابن السرّاج بأن البدل في الاستثناء لا بُدّ من اقترانه بإلاّ يعنى وهو ٣٠ قَدَر : ما أخذ أحدٌ بغير إلاّ٣٠.

وقد يجاب عن ابن السَّرَاج بأن الذي لا بد من اقترانـه بإلاَّ هو البدل الّذي يراد به الاستثناء .

أمًا هذا فلم يرد به معنى الاستثناء ، بل هو بدلٌ منفيّ ، قدّمت إلاّ عليه لفظأ وهي في الحكم متأخّرة .

انظر حاشية يس ١/ ٢٤٩ ، والهمع والدرر رقم / ٨٩٤

(٢) أي ابن السُّراج

(٣) في ط : « أحد زيد بدلاً » مكان : « أحد بغير إلاً » تحويف صوابه من النسخ المخطوطة .

⁽١) للنابغة الجعدي الصحابي .

وحاصله أنه يلزمه الفصل بين البدل والمبدل بإلاً ، ويلزمه الفصل بين إلاً وما دخلت عليه بالبدل بما قبلها .

والشّيخ تعقّب ابن مالك بكلام طويل لم يُوِدْه . ولم يتخلّص لنا من كلام أحد من النّحاة ما يقتضي حصرين .

وقد قال ابن الحاجب في شرح المنظومة في المواضع التي يجب فيها تقديم الفاعل في قوله : إذا ثبت المفعول بعد نَشْي فلازم تقديمه نَوْعي ، قال : كقولك ما ضرب زيد ٌ إلا عمراً ، فهذا مما يجب فيه تقديمُ الفاعل ، لأن الغرض حصرَ مضروبيّة زيد في عمروخاصة أي لا مضروب لزيد سوى عمرو ، فلوكان له مضروب آخر لم يستقم بخلاف العكس .

فلو قدّم المفعول على الفاعل انعكس المعنى .

قال : فإن قيل : ما المانع أن يقال فيها : ما ضرب إلاَّ عمراً زيدٌ ويكون فيه حينئذ تقديم المفعول على الفاعل ؟

قلت : لا يستقيمُ لأنه لو جوّز تعدّد المستثنى العفرغ بعد إلاّ في ١٠٠ كقولك : ما ضربَ إلاّ زيدً عمراً أي ما ضرب أحدُ أحداً إلاّ زيدً عَمراً كان الحصر فيهما معاً ، والغرض الحصر في أحدهما ، فيرجح

 ⁽١) في ط: بعد (في) إشارة في الهامش إلى أن هنا بياضاً في الأصول : وليس
 في المخطوطات إشارة إلى هذا البياض

الكلام بذلك إلى معنى آخر غير مقصود ، وإن لم يجوّز كانت المسألة الأولى ممتنعةً لبقائها بلا فاعل ، ولا ما يقوم مقام الفاعل ، لأن التقدير حينئذ : ضرب زيدٌ ، فيبقى ضرب الأول / بغير فاعل ، ويكون في [٨٤/٤] الثّانية «عمرو» منصوباً بفعل مقدّر غير « رب» الأول فيصير جملتين فلا يكون فيهما تقديم فاعل على مفعول.

هذا كلام ابن الحاجب وليس فيه تصريح بنقل خلاف .

ورأيت كلام شخص من العجسم يقسال له: الحديث عي شرح كلامه ، ونقل كلامه هذا ، وقال : لا يخفى عليك أن هذا الجواب إنما يتم ببيان أن « زيداً » في قولنا : ما ضرب إلاً عمرٌ وزيداً ، « وعمرًا » في قولنا : « ما ضرب إلاّ زيدٌ عَمْراً » يمتنع أن يكونا مفعولين لضرب الملفوظ ، ولم يتعرض المصنف في هذا الجواب فيكون هذا الجواب غير تام .

وقال المصنف في « أمالي الكافية » : لا بد في المستثنى المفرّغ من تقدير تمام ، فلو استعملوا بعد إلاّ شيئين لوجب أن يكون قبلهما تمامان. فإذا قلت : ما ضرب إلاّ زيدٌ عمراً ، فإما أن تقول : لا تمام لهما، أولهما تمامان ، أو لأحدهما دون الآخر .

الأول : يخالف الباب ، والثاني : يؤدي إلى أمر خارج عن القياس من غير سبب . ولو جاز ذلك في اثنين جاز فيما فوقهما ، وذلك ظاهر البطلان .

والثالث : يؤدّي إلى اللّبس فيما قصد ، فلذلك حكموا بأن الاستثناءالمفرّغ إنما يكو نالواحد، ويؤوّل ما جاء على ما يوهم غير ذلك بأنه يتعلّق بما دل عليه الأول ، فإذا قلت : ما ضرب إلا زيدٌ عمراً فنحن نجرّز ذلك لا على أنه لضرب الأول ، ولكن لفعل محذوف دلّ عليه الأول كأنّ سائلاً سأل من ضرب ؟ فقال : عمراً ، أي ضرب عمراً .

قال الحديثيّ : ولقائل أن يختار الثالث ، ويقـول : العـــامّ لا يقدّر إلا الذي يلي إلاّ منهما ، فإن العام إنما يقدر للمستثنى المفرد لا لغيره ، والمستثنى المفرّغ هو الذي يلي إلاّ فلا يحصل اللَّبْس أصلاً ، فثبت أن جواب شرح المنظومة لا يتمّ بما ذكره في الأمالي أيضاً ، نعم يَتِمُّ بِما ذكره ابن مالك وهو أنالاستثناء في حكم جملة مستأنفة ، لأن معنى جاء القوم إلاّ زيداً:ما منهم زيد ، وهذا يقتضي أن لا يعمل ما قبل ١ /٥٥] إلا فيما بعدها لما لاح أن إلا بمثابة « ما » و« إلا » في صورة مندوحة / عنه وهي إعمال ما قبل إلاّ في المستثنى المنفيّ على أصله، وفيما بعد إلاّ المفرّغة وهو المستثنى المفرّغ تحقيقاً أو تقديراً نحو:ما جاءني أحد إلاّ زيدٌ على البدل ، وفيما بعد المقدَّمة على المستثنى منه ، والمتوسَّطة بينه وبين صفة الإضمار، إنْ قدّر العامل بعد إلاّ في الصُّور لكثرة وقوعها نحو: ما قاموا إلاَّ زيداً ، وما قام إلاَّ زيد ، وما جاء إلاَّ زيداً القومُ ، وما مررت بأحد إلاَّ زيداً خيرٌ من عمرو ﴿ وأن لا يجوز : ما ضرب إلاَّ زيدٌ

عَمْراً ، ولا إلا عَمْراً زيدٌ ، لأنه إن كانـا شيئين فهو ممتنع، وإن كان المستثنى مما يلي إلاّ دون الاخير يكون ما قبله عاملاً فيما بعده في غير الصّور الأربع ، وهوممتنع .

وما ورد قدّر عامل الثّاني فتقدير ما ضرب إلاّ عمراً زيد : ضرب زيدٌ .

وذهب صاحب المفتاح : إلى جواز التقديم حيث قال في فصل القَصْر : ولك أن تقول في الأول : ما ضرب إلاّ عمراً زيدٌ ، وفي الثاني ما ضرب إلاّ تعراً زيدٌ عمراً ، فتقدّم وتؤخر إلاّ إن هذا التقديم والتأخير لما استلزم قَصْرُ الصّفة قبل تمامها على الموصوف قلّ وروده في الاستعمال ، لأن الصّفة المقصورة على عمرو في قولنا : ما ضَرَب زيدٌ إلاّ عمراً هي :ضَرَّب زيدٌ لا الضّرب مطلقاً ، والصّفة المقصورة على زيد في قولنا : ما ضرب عَمْراً إلاّ زيدٌ هي الضّرَّب لعمرو .

وقال الحديثيّ على صاحب المفتاح: إن حكمه بجواز التقديم إن أثبت بوروده في الاستعمال فهو غَيْرٌ مستقيم بأن ما ورد في الاستعمال يحتمل أن يكون الثاني فيه معمولاً لعامل مقدّر، كما ذكره ابن الحاجب وابن مالك، وأصول الباب لا تثبت بالمحتملات.

وإن أثبت بغيره فلا بدّ من بيانه لننظر فيه .

فإن قال قائل : فهل يجوز التّقديم في إنّما ؟ قلت : لا يجوز

قَطْعًا في إنما ، وإنما جَوَز في ما وإلاّ ، لأن ما وإلاّ أصل في القصر ، ولأن التقديمَ في ما وإلا غيرُ ملتبس . كذا قاله صاحب المفتاح .

وقال الحديثي : امتناع التقديم في إنما يقتضي امتناعه في « ما » و « إلّا » ليجري بابُ الحَصْرِ على سنن واحد .

قال مولانا العلامة قاضي القضاة شيخ الإسلام أوحــد المجتهدين :

وقد تأملت ما وقع في كلام ابن الحاجب من قوله : ما ضرب احداد أد ألا زيد م عثراً ، وقوله : إن الحصر فيهما معاً ، والسابق إلى الفهم منه أنه لا ضارب إلا زيد ، ولا مضروب إلا عمرو، فلم أجده كذلك ، وإنما معناه : لا ضارب إلا زيد لإحد إلا عمراً ، فانتفت ضاربية غير زيد لغير عمرو ، وانتفت مضروبية عمرو من غير زيد ،

وإنَّما يكون المعنى نفي الضاربيَّة مطلقاً عن غير زيد ، ونفي المضروبيَّة مطلقاً عن غير عمرو .

وقد يكون زيدٌ ضرب عمراً وغيره ، وقد يكون عمرو ضربه زيدٌ وغيره .

وإذا قلنا : ما وَقع ضَرَّبُ إِلاَّ من زيد على عمرو فهذان حصران مطلقاً بلا إشكال ، وسببه أن النَّفي ورد على المصدر ، واستُثْني منه شيءٌ خاصُّ وهو ضَرَّب زيدٍ لعمرو، فبقى ما عدا، على النَّني كما ذكرناه في الآية الكريمة وفي الآية الأخرى التي ينبغي فيها الاختلاف : « إِلاَّ مِنْ بَعْد ما جاءَهُم العِلْم بَغْياً بينهم ه^(۱). والفرْقُ بين نَفْي المَصْدَرَ ونفي الفعل: أن الفعل مُسندُ إلى فاعل فلا^(۱)[ينتفي عن المفعول إلاَّ ذلك المفيلًا ، والمَصْدُرُ ليس كذلك ، بل هو]مطلق ، فينتفي مطلقاً إلا^(۱) [الصورة المستثناة منه بقيودها] وقد جاءني كتابـك ـ أكرمـك الله ـ تذكر فيه أنك^(٤) [وقفت على ما قدرته في إعراب] قوله تعالى : ﴿ غير نَظرِ بن إناه ﴾ وأن النّحاة اختلفوا في أمرين :

أحدهما : وقوع الحال بعد المستثنى نحو قولك : أكرم النّاس إلاّ زيداً قائمين ، وهذه هي التي اعترض بهـا الشّيخ أبـو حيّان علـى الزمخشريّ ، وهو اعتراضً[غير مُسَلّم] "كالان الزمخشريّ جعل الاستثناء وارداً عليهـا وجعلهـا حــالاً مستثناة فهي في الحقيقـة.[مستثناة (٣]

⁽١) آل عمران / ١٩ .

 ⁽٢) بعد : (فلا) في طسقط إلى قوله : هو مُعلَّلنَ ، وقيد أشير إلى ذلك في الهامش بعبارة : (بياض في الأصول) وما بين معقوفين هو ما سقط من طصوابه من النسخ المخطوطة التي في يدي

 ⁽٣) طبعد قوله : « مطلقاً إلا اسقطت العبارة التي بين معقوفين ، وقد الشار إليها في الهامش بكلمة : « كذا » أي بياض في الاصول مشل البياض السابق . وما بين معقوفين من النسخ المخطوطة .

 ⁽٤) سقطت العبارة التي بين معقوفين من ط، وصوابها من النسخ المخطوطة ، وقد أشير في هامش طبان بعد و أنك ، بياض في الأصول .

 ⁽٥) ما بين معقوفين سقط من ط ، وأشير إليه في هامشها والتصويب من المخطوطات

⁽٦) ما بين معقوفين سقط من ط، صوابه من النسخ المخطوطة

فلم يقع بعد إلّا حينتذ إلّا المستثنى، فإنه مفرّغ للحال.

والشيخ فهم أن الاستثناء غيرٌ منسحب عليه ، فلذلك أورد عليه أن و غير ناظرين إناه ، ليس مستثنىً ولا صفةً للمستثنى به ، ولا يستثنى منه ، وقد أصبت فيهما .

قلت: لكن للشيخ بعض عدر على ظاهر كلام الزمخشري لما قال: إنه حال من (لا تدخلوا) . ولم يتامل الشيخ بقية كلامه فلو اقتصر على ذلك لأمكن أن يقال: إن مراده: لا تدخلوا غير ناظرين إلا أن يُؤذن لكم ، ويكون المعنى أن دخولهم غير ناظرين إناه مشروط بالإذن وأما (ناظرين) " فممنوع مُطلقاً بطريق الأولى ، ثم قدم المستثنى وأخر الحال ، فلو أراد هذا كان إبراد الشيخ متجهاً من جهة النحد)

[٤/٧٨] النحو / .

ثـم قلـت - أكرمـك الله : النّانـي ، وكأنـك أردت الثانـي من الأمرين اللّذين اختُلِف فيهما ، وذكرت استثناء شيئين ، وقـد قدّمـت أنـى لـم أظفر بصريح نقل في المسألة .

والّذي يظهر أنه لا يجوز بلا خلاف ، كما لا يكون فاعلان لفعل واحد ، ولا مفعولان لهما فعل[®] واحد لا يتعدّى إلى أكثر من واحد ، كذلك لا يكون مستثنيان [من مستثنى واحد بأداة واحمدة][®] ولا من (۱) في ط: إشارة في الهامش إلى قوله: و ناظرين ، بكلمة: «كذا ،مم أنها عكيّة (۱) في ط: « لهما لفعل ، تحريف ، صوابه من النمخ المخطوطة

(٣) ما بين معقوفين سقط من ط. وقد أشير إليه في هامشها بأنه دهنا بياض في
 الأصول، والتصويب من النسخ المخطوطة.

مستثمّى منهما بأداة واحدة ، لأنهـا كقـولك : استثنى المتعـدّي إلـى واحد ، فكما لا يجوز في الفعل لا يجوز في الحرّف بطريق الأولى .

وكذلك اتفقوا على ذلك ، ولم يتكلموا فيه في غير باب أعطى وشيهه ، وقولك : إنه لا يكاد يظهر لها مانع صناعي وهي جديرةً بالمنع ، وما^(١) المانع من قول الشخص : ما أعطيت أحداً شيشاً إلا عمراً دانِقاً ؟ وإنما ينبغي منع ذلك في مشل : إلاّ عَمْراً زيداً إذا كان العامل يطلبهما بعمل واحد ، أما إذا طلبهما بجهتين فليس يمتنع .

ولم يذكر ابن مالك حجة إلاَّ الشَّبه بالعطف.

ونحن نقول في العطف بالجواز في مثل : ما ضرب زيدٌ عمراً وبكرُ خالداً قطعاً ، فنظيره : ما أعطيت أحداً شيئاً إلاّ زيداً دانِقاً .

وصرَّح ابن مالك بمنعه ، وقد فهمت ما قلته ، وقد تقدّم الكلام بما فيه كفاية وجواب . إن شاء الله .

وقولك: إن الآية نظيرُهُ ممنوع، بل هي جائـزة، وهو ممنـوعُ. والله سبحـانه وتعـالى أعلم. تمّت الرسـالة بخمـد الله وعونــه وحسن توفيقه٢٠.

⁽١) في ط: «ولا» مكان : «وما» صوابه من المخطوطات.

 ⁽٢) في نسخة (ى) التي صحح ناشر الاشباه في ضوئها قوله في الهامش: بهامش
 (٥) على يد فقير رحمة ربه محمد بن أبي بكر بن أحمد الطوخي الكناني - عفا
 الله عنه ـ وذلك بالمدرسة الجودرية.

تعليق ابن بَرّي على قول شاعِر في وصف الدنيا بسم الله الرحمن الرحيم

وصلَى اللهُ على سيِّدنا محمد وآله وصَحْبُه وسَلَم: رأيت في بعض المجاميع من كلام أبي محمد عبدالله بن بَري‹‹ على قول الشاعر في وصف دينار:

١١٧ = وأصْفُر من ضَرَّب دار المُلوك

تَلُـوُح علـى وَجْهِـِه جَعْفُرا

ملخصه في و يلوح »روايتان (٢٠) إحداهما رواية الفراء ، وهـي الروَّاية الصحيحة أنها بالنَّاء ولا إشكال علـي نصب « جعفـر » علـي [٨٨/٤] هذه ، لأنه مفعول بتلوح / وتلوح بمعنى : ترى وتبصـر ، وتقـول : لُحْتُ الشَّيء : إذا أبصرته .

وهذا بيّن لا إشكال فيه ولا تَعسُّف في إعرابه .

وأمَّا الرَّواية الأخرى وهي المشهورة «يلوح» ففيها إشكال فمن

 ⁽١) ابن برّي له ترجمة وافية في كتابي «المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة ص ٤٧.

⁽٢) في ط : «روايتين » .

النحاة من قال: إنه منصوبٌ بإضمار فعل، تقديره: اقصدوا جَعُفُراً. ومنهم من جعله من باب المفعول المحمول على المعنى من جهة أن جعفراً داخلٌ في الرؤية من جهة المعنى ، لأن الشيء إذا لاح لك فقد رأيته .

تعليق على معنى : « وآتوا النِّساء صَدَّقَاتِهِنِ نِحْلَةً » لتاج الدين الحموي

وفي هذا المجموع أيضاً :

سأل الإمام أبو محمد بن برى الإمام تاج الدين محمد بن هبة الله بن مكّى الحموي عن قوله تعالى : ﴿ وآتوا النّساء صدّفًا تِهِنَّ نِحلَةً ﴾ (الله تكون يَحلَة) والنحلة في اللغة : الهبة بلا عوض؟ والصّداق تستحقُه اتّفاقاً لا على وجه التّبرُع .

فأجابه بأنه لماً كانت المرأة يحصل لها في النَّكاح ما يحصل للزوج من اللذَّة ، وتزيد عليه بوجوب النَّفقة والكُسُّوة والمَسكن كان لها المهر مجَاناً ، فسُمِّ نِحْلة . كذا ذكره أثمتنا.

وقال بعضهم: لما كان الصداق في شرّع من قبلنا لأولياء المنكوحات بدليل قوله تعالى: ﴿ قال انّي أريدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدى

⁽١) النساء / ٤

ابنتي هَاتَيْن على أن تُأجُرَني ثَمانِيَ حِجَج (١٠ ﴾ ثم نسخه شَرَعُنـا صار ذلك عطيّة اقتطعت لَهُنَّ فُسمِّن نُحِلة . واللهُ أعلم .

جمع حاجة

في جمع حاجة من كلام ابن بَرِّي:

قال : سألت _ وفقك الله تعالى لما يرضيه ، وجعلك مِمنَّ يَتَّبِعُ الحقَّ وياتيه _ عن قول الشيخ الرئيس أبي محمد القاسم بن علميّ الحريري في كتابه (درة الغواص) : إن لفظة حوائج مِمًّا توهِّم في استعماله الخواصّ^(۱) ، وسألت أن أميز لك الصّخيح والعليل ، من غير

(١) القصص / ٢٧.

(٢) نصّ الحريري في «درة الغوّاص»/ ٥٤: «ويقولــون في جمـع حاجـة : حواثج، فَيَنْوهمـون فيه كما وَهِم بعض المحدّثين في قوله :

إذا ما دخلت الدّار يوماً ورفّعتْ ستُتورك في فانظير بمــا أنـا خارجُ فسيّان بيت العنكبـــوت وجــوسقٌ رفيح إذا لــم تُقْضَ فيه الحــواثجُ والصواب أن يجمع في أقلّ العدد على حاجات لقول الأول.

وقد يخرجُ الحـاجات يا أم مــالك كراثم من ربٌّ بهــنّ ضنينٌ

وان يجمع في اكثر العدد على حاج مثل هامة وهام ، وعليه قول الراعي . ومُرسسل ووسسول غسير مُنَّهُم وحاجة غير مُزجاة مسن الحساج وأنشيدتُ لايمي الحسين بن فارس اللغوي:

وقال واكيف أنت فقلت خَيْرٍ تُقْضَى حاجـة وتفـوت حاج إذا ازدحمت همومُ الصـدر قلنا عسى يومـاً يكون لهـا انفراجُ نديمـي هِرتـي وسرورُ قَلَيي دفاتِـرُ لِي ومعشوقـي السراجُه إسهاب ولا تطويل ، وأنا أجبيك عن ذلك بما فيه كفاية ، مع / سلوك [4٩/٤] طريق الحقّ والهداية .

> ومن أعجب ما يُحكى ويُلدُكر ، وأغرب ما يُكتب ويسطر ، أنه ذكر أنه لم يَحُفظ لتصحيح هذه اللفظة شاهـداً ، ولا لبشَرِ فيهـا بيتاً واحداً ، بل أنشد لبديع الزمان بيتاً نسبه إلى الغَلَط فيه ، والعجز عن إصلاحه وتلافيه ، وهو قوله :

٧١٧=فسيّان بيتُ العنكبــوت وجـــوسَقٌ رفيعُ إذا لم تُقْض فيه الحَواثجُ^(١)

حتى كأنه لم يمرّ بسمعه الخبرُ المنقول ، عن سيد البشر أبي البَتُول ، حين قال بلسان الإعلان ، « استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان ».

وهـذا الخبـرُ ذكره القضاعـي فيي شهابه ، في الباب الرابّع من أبوابه .

وذكر أيضاً قوله: « إنَّ لِله عباداً خلقهم لحَوائِج النَّاس (١٠) » .

⁽١) انظر درة الغوّاص / ٥٤

 ⁽٢) انظر اللسان: «حوج» وتمامه: «يفزع الناس إليهم من حوائجهم،
 أولئك الأمنون يوم القيامة »

وذكر الهرويّ في كتابه الغريبين () قوله عليه السلام: «اطْلُبوا الحوائج إلى حسان الوُجوه »، وقولـه صلّى الله عليه وآلـه وسلّـم: «إياكُم والاُ تواد؟ قالوا: يـا رسول الله:ومـا الأقواد؟ فقــال هو الـرجل يكون منكم أميراً فيأتيه المسكين والأرملة، فيقول لهم: مكانّكُم حتى انظر في حوائجكم ويأتيه الغُنيّ فيقول: عَجَّلوا في قضاء حاجته».

وذكر ابن خالويه في شرحه مقصورة ابن دريد عند ذكر فَضْل الخيل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: « التمسوا الحوائج على الفرس الكُميت الأرثم(٢) المحجّل الشلاث ، المُطلق اليد البُخي، ».

فهـذا ما جاء من الشواهـد النبوية (٣)، وروته النُقات من الــرواة المرضية على صِحة هذه اللفظة .

وأما ما جاء من ذلك في أشعار العرب فكثير ، من ذلك ما أنشده

 ⁽١) كتاب الغربيين غريبي القرآن والحديث لابي عُبيد الهروي أحمد بن محمد المتوفى سنة ٤٠١هـ حققه د/ محمود محمد الطناحى طبع المجلس الاعلى للشؤون الإسلامية _ لجنة إحياء التراث ١٩٧٠م. وانظر الحديث في اللسان: وحوج،

⁽٢) الأرثم : هو الفرس الذي يكون في طرف أنفه بياض، ورثم كفرح فهــو رئيم وأرثَم، وهي رثياء . انظر القاموس ورثم؛ (٣) في ط: والبنوته؛ بالتاء، تحريف ظاهر.

[4./1]

أبو زيد، وهو قول أبي سلمة المحاربي(١):

٧١٣ = ثُمَمْتُ حوائجي وَوَدُّاتُ بِشـراً

فبئس مُعرِّسُ الـرُّكب السُّغابُ ١٦ /

وأنشد أيضاً للراجز :

٧١٤ = يا رَبُّ رَبُّ القلُص ِ النُّواعِج

مُسْتَعْجِلاتٍ بِذَوى الحوائِج^(٣)

وقال الشّماخ :

٧١٥ = تقطَّع بينا الحاجاتُ إلاَّ
 حَوَائِج َيْعُتَسِفْنَ مع الجَرى و(١)

وقال الأعشى :

(١) في ط: «المحازمي، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة واللسان

 (٣) انظر اللسان : وحوج. وفي طغريفات في هذا البيت، ففيه: ووودأت، بالدال، والصواب: وووذأت، بالذال، وهي كذلك في المخطوطات واللسان. ووذأته: عنه وزجرته.

وفيه : «فبين» مكان: «فبئس» وصوابه من المخطوطات واللسان.

وَثَمَّتُ: قال ابـن برّي: «أصلحت». وسغـاب جمـع: سغبان وهـو الجائع.

 (٣) انظر اللسان: حوج. وفي ط: «ما دب القلص» بالدال تحريف، صوابه من المخطوطات واللسان.

(١) انظر اللسان : حوج . وانظر ديوان الشماخ.

٧٠٦النّــاس حــول قيـابِــه

أهْل الحُوائج والمسائل (١٠

وقال الفرزدق :

٧١٧ = ولى ببلاد السنَّد عند أميرها

حوائجُ جمَّاتُ وعِندي ثوابُها٣

وأنشد أبو عمرو بن العلاء :

٧١٨= صَرِيعَى مُدام ما يُفَرقُ بيننا

حواثجُ من إلقاح مالٍ ولاَ نُخِل ٣

وانشد ابن الأعــرابي:

٧١٩ من عَفَّ خفَّ على الوُّجوه لِقاؤهُ

وأخـو الحوائِـج وَجْهُــهُ مَبْذُولُ ٥٠٠

وأنشد أيضاً :

٧٢٠ = فَإِنْ أُصْبِح تُحاسِبُني همـومُ

ونفسٌ في حوائِجِهـا انتشارُ٠٠

(١) انظر اللسان: حوج.

وهو من قصيدة للأعشى في ديوانه ١٥٦ ومطلعها:

قالتْ سميّة: من مَدَّحْ تَ فقلت: مسروق بن وائل.

(٢) انظر اللسان: حوج.

(٣) انظر اللسان : «حوج».

(٤) انظر اللسان : «حوج».

(٥) انظر اللسان : (حوج، وفيه: (تخالجني، مكان : (تحاسبني ،

وأنشد الفراء :

٧٢١ = نهارُ المرء أمْشَلُ حين تُقضى

حوائِجــهُ من اللَّيل الطَّويلِ (''

وانشد ابن خالویه :

٧٢٢= خَلِيليّ إن قام الهوى فاقعدا به

لعنَّا نُقَضُّي من حوائجه رَمَّا١٠)

وقال هميان بن قحافة :

٧٢٣ = حتى إذا ما قَضَتِ الحوائِجَـا

ومَـــلأَتْ حُلاَبُهـــا الخـــلا نِجَا٣

قال آخر:

٧٧٤ = بَدَأْنَ بنا لا راجياتٍ لحاجـةٍ

ولا يائسات من قَضَاء الحوائِج (١)

⁽١) انظر اللسان: «حوج». وفي ط: «مثل» تحريف وفي ط: «يقضي»بالياء

 ⁽٢) انظر اللسان: «حوج»، ولعنا: لغة في لعلّ، ورَمّ الشيء: أصلحه. وفي
 اللسان: برواية: حواثجنا

 ⁽٣) انظر اللسان : وحوج، والخَلنْج كَسَمَنْدٍ: شجرٌ (معرّب، جمعه: خلانج.
 انظر القاموس. وخلج،

⁽٤) انظر اللسان : دحوج، وروايته: «راجيات لِخُلْصة،

وقال ابن هرمز :

٧٢٥ = إنسي رأيت ذوي الحوائع إذْعَروا

فأتْــوكَ قَصْــراً أو أتـــوك طـروقـــا/

[41/8]

فقد وجب ببعض هذا سقوط قول المخالف حين وجبت الحُجُّة عليه، ولم يبق له دليل يستند إليه، وأنا أتبع ذلك بأقوال العلماء، ليزداد القولُ في ذلك إيضاحاً وتُبييناً .

قال الخليل في (كتاب العين) في فصل « راح » يقال : يوم راح وكبش صافٌ ‹› على التخفيف من رائح وصائف، فطرح الهمزة كما قال الهذلي :

٧٧٦ = ۞ وهي أدماء سارُها (١) ۞

(١) في طوالنسخ المخطوطة : وصاق، بالصاد، وفي اللسان: وضاف،
 بالضاد

(٢) قطعة من بيت هو بتمامه كما ورد في اللسان: «حوج»

وســود ماءُ المرْدِ فاهــا فلونُه كلـون النؤور وهــي أدمـاء سارُها وفي ط: «ماء » مكان: «أدماء تحريف

وفي ُشرح ديوان الهذليين 1/ ٢٤: أراد سائرها وكان ينبغي أن يقول: وهي آدم سائرها. أي سائرها ، وكما خففوا الحاجة من الحائجة ، ألا تراهم جمعوها على حوائج ، انقضى كلام الخليل .

وقد أثبت صحة الحوائج وأنها من كلام العرب وأن حاجة مجذوذة من حائجة .

وكذلك حكى عن أبي عمرو بن العلاء أنه يقال : في نفسي حاجةً وحائجةً ، وإن كان لم ينطق بها عنده.

وكذلك ذكرها عثمان بن جنىً في كتابه (اللمع) .

وحكى المهلميّ عن ابن دريد أنه قال : حاجة ، وحائجة ، وحوجاء ، والجمع : حاجات ، وحوائج ، وحـاج ، وحِـوَج وأنشــد البيت المتقدم ، *صرِيَعيْ مدام *البيت .

وذكره ابن السكيت في كتاب المعــروف (بالالفــاظ) قريبــاً من آخره : باب الحوائج ، يقال في جمع حاجة : حاجات ، وحاجٌ وحوجٌ وحوائِج .ُ

وقال سيبويه فيما جاء فيه : تَفَعَل واسْتَفْعُل بمعنى ، يقال تَنَجَّزَ فلان حوائِجةُ واسْتنجز حَوَائِجةً .

وذهب قوم من أهل اللغة : إلى أن حوائـج يجــوز أن يكون جمع: حُوجاء، وقياسها: حَواج مثل(١)صَحارِ ، ثم قدمت الياء على

⁽١) في ط: «من» مكان: «مثل»، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة واللسان

الجيم، فصارت حوائج، والمقلوب من كلام العرب كثير.

وشاهد حوجاء قول أبي قيس بن رفاعة :

٧٧٧ = مَنْ كان في نَفْسِه حَوْجَاءُ يَطْلُبُها عِنسائي فانِسي له رَهْسَ بإصْحارِ^(۱)

والعرب تقول «بدأت^(٢)حوائجك»في كثيرمن كلامهم ، وكثيراً ما

(١) في اللسان: (حرج، هذا الشعر تمثل به عبد الملك بعد قتل مصعب بن الزبير، وهو يخطب على المنبر بالكوفة ، فقال في آخر خطبته: (ووما أظنكم تزدادون بعد الموعظة إلا شرآ، ولن نزداد بعد الإعدار إليكم إلاً عقوبة وذهراً ، فعن شاء منكم أن يعود إليها فليعد، فإنما مثلي ومثلكم كما قال قيس بن رفاعة :

من كان في نفسه حوجاء يُطلَبها عندي فإني له رهْنُ بإصحار أقيمُ عُوْجَتُهُ إن كان ذا عِوج كها يقوَّمُ قَلْح النبعة الباري. وقد استدل به الزغشري في «الفائق في غريب الحديث، عند ذكره قول قتانة رحمه الله ـ «ان تسجد بالانوة منها احرى الأيكون في نفسك حوجاء، هي الربية التي يحتاج إلى إزالتها. يقال: ما في صدري حوجاء ولا لوجاء، قال قيس بن رفاعة الخ. ثم علق عل البيتين بقوله: «يريد من كان له ريبة في أمري يطلب عندي إزالتها قانا مزيلهاه. انظر الفائق ١/ ٣٣٨

أمري يطلب عندي إزالتها فأنا مزيلها». انظر الفائق 1/ ٣٣٨ (٢) في طوالنسخ المخطوطة هكذا: بدأت؛ وفي اللسان: والعرب تقول: «بدأاتُ حوائجك ؛ يقول ابن السكيت(١٠: إنهم كانوا يقضون حوائجهـم في البساتين والبراحات ٣/ وإنما غلط الأصمعي في هذه اللفظة حتى جعلها مولدة [٩٢/٤] كونها خارجة عن القياس، لأن ما كان على مثالحاجة مثل :غارة وحارة لا يجمع على غوائر وحوائر ، فقطع بذلك على أنها مولدة غير فصيحة .

على أنه حكى الرقاشي والسّجستاني ٣ عن عبد الرحمن عن الأصمعي أنه رجع عن هذا القول ، وإنما هو شيء كان عَرَض له من غير بحث ولا نظر . وهذا هو الأشبه به ، لأن مثله لا يَجْهَلُ ذلك ، إذ كان موجوداً في كلام النبي صلّى الله عليه وآله وسلم ، وكلام غيره من الفصحاء .

وذكر سيبويه في كتابه أنه يقال : تَنَجَزُ حواثجه واستنجزها ، وكأنّ القاسم بن عليّ الحريريّ لم يَمرٌ به إلاّ القول الأول المحكيّ عن الأصمعي دون القول الثاني .

ولو أنه سلك مسلك النَّظر والتسديد ، وأَضْرَب عن مذهب

 ⁽١) في ط فقط: ولأن السبب، مكان وابن السكيت، تحريف واضح، صوابه من النسخ المخطوطة واللسان: حوج

 ⁽٧) في طوالنسخ المخطوطة: «البراحات» وفي اللسان: «حرج » الراحات.
 والبراحات؛ جمع بَراح كسحاب، وهي المتسع من الأرض لا ذرع بها ولا شجر. انظر القاموس.

 ⁽٣) في ط فقط: «والسختياني» تحريف صواب من النسخ المخطوطة. واللسان.

التسليم والتقليد لكان الحقُّ أقْرَب إليه من حبل الوريد .

ا آخر المسألة ، والحمدلله على كل حال ، وصلى الله على سيدنا محمد والصّحب والآل ، وسلّم إلى يوم المآل .

[مسألة في تكرار « لا » وعدم تكرارها]

وفي فوائد الشيخ جمال الدين بن هشام ـ رحمه الله تعالى

مسألة:

سئلت عن الفرق بين قولنا : واللهِ لا كُلِّمْت زيداً ولا عمراً ولا بكُراً بتكرار (لا) ، وبـدون تكرارهـا ، حتى قيل : إنّ الـكلام مع التكرار ، أيْمـانٌ في كُلِّ منهـا كفّـارة ، وأنـه بدون التّـكرار يمينٌ في مجموعها كفّارة .

والجواب: أن بينهما فَرْقاً يَنْبني على قاعدة ، وهي أن الاسمين المُتَّقِقَىُّ الإعراب المتوسَط بينهما واو العطف تارةً يتعين كونُهما متعاطفين ، وتارةً يمتنع ذلك ، ويجب تقدير مع الباقي (١)، ويكون العطف من باب عطف الجُمل ، وتارةً يجوز الأمران .

فالأوّل : نحو اختصـم زيد وعمـروٌ ، واصطلـح زيدٌ وعمـروٌ وجلست بين زيد وعمروٍ ، وهذا زيد وعمرو ، وذلك لأن الاختصـام

 ⁽١) في ط: (الباقي، وفي بعض النسخ المخطوطة : (النـاف، وبعضهـا الاخـر:
 والثاني،

[٩٣/٤] والاصطلاح / والبّينيّة والمبتدأ الدّالّ على متعدد لا يكتفى بالاسم المفرد.

والثاني : نحو قامت هندٌ وزيدٌ ، وقوله تعالى : ﴿ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ ولا نوم 400.

وقوله تعالى : ﴿ فَاذْهَبُ أَنْتُ وَرَبُّكُ ﴾ ٣٠، ﴿ اذهب أَنْتَ وأخوك ﴾ "، ﴿ اسْكُن أنت وَزَوْجُك ﴾ ("، ﴿ لا نُخْلُفُهُ نَحْنُ ولا أَنْتَ ﴾(٥) ، فهذه ونحوها يتعيّن فيها إضمار العامل أي ، ولا يأخله نومٌ ، ولْيَذهب ربُّك ، ولْيَذْهب الحوك، ولْيَسْكُن زوجُك.

وكذلك التّقدير : و « لا نخلفه » ثم حذف الفعل وحده ، فبـرز الضّميرُ وانفصل.

ولولا ذلك لزم إعمال فعل الأمر ، والفعل المضارع ذي النّون في الاسم الظاهر ، أو الضَّمير المنفصل ، وإسناد الفعل المؤنث إلى الاسم المُذَكّر.

وكذلك قوله تعالى : ﴿ والَّذِينِ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ والإيمان ﴾ (١٠)،

- (١) البقرة / ٢٥٥
- (٢) الماثلة / ٢٤. وفي ط: «اذهب، بدون فاء
 - ٤٢ / مله (٣)
 - (٤) البقرة/ ٣٥
 - ٥٨ /مله (٥)
 - (٦) الحشر / ٩

وقول الشاعر :

٧٢٨ = * وَزجَّجْن الحَوَاجِبَ والعُيُونا * (١)

وقول الآخر:

٧٢٩ = * علفتها تبناً وماء بارداً ٣٠

وقوله :

٧٣٠ = * متقلّداً سيفاً ورمحاً ٣٠٠ *

أي وألفوا الإيمان، أو أحبوا الإيمان، وكحلن العُيُونَ ، وسفيتها ماءً ، وحاملاً رُمُّحاً .

(۱) سبق ذكره رقم ۳٤۳.

(٢) تمامه :

*حتى شتت هماًلةً عيناها *

من شواهد : أوضح المسالك رقسم ٢٥٨، وشرح شذور الذهب/ ٢٤٠، والأشموني ٢/ ١٤٠.

(٣) صدره:

* يا ليْتَ بَعْلَكِ فِي الوغَى *

نسب الي عبدالله بن الزبعري.

من شواهد: الأنصاف ٢/ ٦١٣ ، والمقتضب ٢/ ٥٠ برواية : ﴿ يَا لَيْتَ زُوجِكَ قد غدا ﴿.

والخصائص ۲/ ۳۶۱، ومعاني القرآن للفراء ۱/ ۱۲۱، ۱۶۳ والحُبَجَة لابـن خالویه:۲۷/۲، وابن الشجري ۲/ ۳۲۱، وابن یعیش ۲/۰۰، وأمالي المرتضى ۱/ ۰٫۵، ۲/ ۲۰۰، ۳۷۰ ومن ذلك قولهم : ما جاءني زيدٌ ولا عمروٌ، أي ولا جاءني عمرو ، لأن حرف النّفي لا يدخُلُ على المفردات ، لأن الذي ينفي إنّما هو النسبة . وكذلك القول في حرف الاستفهام إذا قيل : أجاءك زيد أو عمرو؟بتحريك الواو ، تقديره: أو جاءك عمرو.

فإن قلت: ما ذكرته في النّافي منتقضٌ بقولهم: جئت بلا زادٍ، وما ذكرته في الاستفهام منتقضٌ بقوله تعالى : ﴿ أَلِنَا لَمَبْعُونُونَ ﴾ (١٠.

قاله الزمخشريّ . قلت : أما هذا الإعراب فمردودٌ ، والصّواب أنّ و أو آباؤنا » مبتدأ ، وخبره محذوف مدلولٌ عليه بقولـه تعالى : ﴿ لمبعوثون ﴾ كما أنها في قراءة من سكّن الواو كذلك .

وأمًا المثال المذكور ، فأصله: ما جئت بزاد، ولكنّهم عدلوا عن ذلك لاحتماله خلاف المراد ، وهو نفي المجيء البّنّة ، فإنّ مَنْ لم يَجِيءُ يصدُق عليه أنه لم يجيء بزاد ، فلذلك أدخلوا « لا » على مصب النّفي ، ومِنْ ثَمّ سمّاها النّحويّون مُقْحمةً أي داخلةً في موضع ليس لها بالأصالة .

فإن قلت : فَلِم يقولون : ما جاءني زيد ولا عمروٌ حتّى احْتيج [٩٤/٤] إلى إضمار/ العامل؟

قلت : إنما يقولونه إذا أرادوا الدلالة على نفى الفعـل عن كُلِّ

⁽١) الصافّات/ ١٦ والآية بتمامها: «أثنا لمبعوثون أو أباؤنا الأوكون»

منهما بصفتي الاجتماع والافتراق؛ إذْ لو لم يكرِّروا النَّاني احتمل إرادة نفي اجتماعها ونفي كلّ منهما .

فإن قلت : فهـلاً أجـاز وا في الاستفهـام هل جاءك زيد وهـل عمرو ؟ إذا أرادوا التّنصيص على الاستفهام عن مجيئي كُلِّ منهمـا ، ورَفْع احتمال الاستفهام عن اجتماعهما في المجيء في وقت .

قلت : لِئلاً تقع أداة الصَدْر حَشْواً .

فإن قلت : قُدّر العاملُ ، وقد صار ذُو الصَّدْر صَدْراً .

قلت : نعم ، لكن تبقى صورة اللَّفظ حيثئر قبيحةً ؛ إذ الأداة داخلة في اللَّفظ في حَشُو الكلام ، وهم مُعْتنون بإصلاح الألفاظ كما يُعتَّنُون بإصلاح المعاني .

والثالث : نحو قام زيدٌ وعمروٌ .

فإن قلت : فهل نصّ أحد على جواز الـوجهين في ذلك علـى وجوب تقدير العامل مع تكورار النّافي ؟

قلت : أما مسألة تكرار النّافي فقد أوضحـت بالـدَليل السّابـق وجوب تقدير العامل فيها .

وأما ما أجزت فيه الوَجْهَيْن فلا سبيل إلى دفع الامِكان فيه . .

على أنني قد وقفت في كلام جماعةٍ على ذلك .

قال بعض المحققين : اعلم أن الواو ضَرَّبان : جامعة للاسمين في عامل واحد .

ونائبة مناب التَّنية حتى يكون قولك : قام زيد وعمروٌ بمنزلة : قام هذان ، ومضمر بعدها العامل .

وينبني على ذلك مسائل :

إحداها : قام زيد وهند بترك تأنيث الفعل فهذا جائزٌ على الوجه الأوّل ، لأنا نقول على الأول : عَلّبْنا الذَّكَر ، ولا يقال ذلك على النَّاني لأن الاسمين لم يجتمعا .

[٩٥/٤] الثانية : اشتراك زيد وعمرو / .

الثالثة : زيد قام عمروً أبوه ، وهاتان جائزتـان علمى التَقـدير الأول دون الثّاني .

الرابعة : النفي فتقولُ على الأول : ما قام زيد وعمرو فلا يُقيد النّفى كما تقول : ما قام هذان .

وتقول على الثّاني : ما قام زيدٌ ولا عمروُ فيفيده ، كما تقول : ما قام زيدُ ولا قام عمروٌ . انتهى .

وهو كلام حَسَنُ بديعُ ، وقد أورده أبو حيّان في (الارتشــاف) وهر كالمنكر له لِلطّفه وغرابته . وقال الزّمخشريّ في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِن وَلا مُؤْمِنَة إِذَا قَضَى انلهُ ورَسُولُه أَمْراً أَن يَكُونَ لهم الخِيرَةُ مِن أَمْرِهم ﴾ (١٠.

«فإن قلت، كان من حَقّ الضّمير أن يوحّد كما تقول : ما جاءني من رَجُل ٍ ولا امرأةٍ إلا كان من شأنه كذا وكذا .

قلت : نعم ، لَكِنَهما وقعا تحت النَّفي ، فعمًا كُلِّ مؤمن ومؤمنة فرجع الضَّمير على المعنى لا على اللفظ . يم انتهي .

وقد أشكل هذا الكلام على بعضهم فاعترضه ، وذلك ، لأن النحويين نصّوا على أن الضّمير [بعد الواو](٢) لكونها موضوعةً للجمع تكون على حسب المتعاطفين، تقول: زيد وعمر أكرمتهما، ويمتنع أكرمته.

وأجابوا عن قوله تعالى : ﴿ واللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُ أَلَ يُرْضُوهُ ﴾ (٣): أَنْ الضَّمير بعد « أو » لكونها موضوعة لأحد الشَّيْشِين أو الأشياء يكون على حسب أحد المتعاطفين ، تقول: زيداً أوعَمْراً أُكْرِمُهُ ^(٤) ولا تقول أكْرِمهُما .

⁽١) الأحزاب/ ٣٦. وفي ط: «تكون، بالتاء.

⁽٢) ما بين معقوفين سقط من ط، صوابه من المخطوطات

⁽٣) التوبة / ٦٢

⁽٤) في ط والنسخ المخطوطة : زيدا وعمراً بالواو .

^(°) النساء / 1**٣٥**

الزمخشري : كان من حَقَّ الضَّمير أن يُوحَّد، لأن العطف فيهما بالواو.

وسؤال الزمخشري على ما قدمت تقريره أن الكلام مع النافي جملتان لا جملة ، والواو إنما تكون للجمع إذا عَطَفَتْ مفرداً على مفرد لا إذا عَطَفَتْ جُملةً على جملة ، ومِنْ ثَمَّ منعوا أن يقال : هذان يقوم ويقعد ، وأجازوا هذان قائم وقاعد ، لأن الواو جَمَعت بينهما وصيرتَّهُما كالكلمة الواحدة المئتلة التي يصح الاخبار بها عن

وقال سيبويه رحمه الله : إذا قيل : رأيت زيداً وعَمْراً ، ثم أدخل حرف النّغي ، فإن كانت الرّؤية واحدةً قلت : ما رأيت زيداً وعمراً .

وإنْ كنت قَدْ مَرَرْتَ بكل منهما على حِدَة ، قلت : ما مررت بزید ، ولا مررت بعمرو

وهذا معنى ما نقل عنه ابـن عصفــور في (شــرح الجُمـَـل) ، فأوجـب تكرار النافّـي عنــد تكرار الفعــل ، ولكنـه صَرَّح بالفعــل مع النّافي .

وقد بيَّنا أن تكْرارَ النَّافي كاف، ، لأنَّه مستلزم تكرير الفعل .

إذا تقرَّر هذا فنقول : إذا كَرَّر الحالف الثّافي فهي أيْمالُنَ ، لِمَا بَيّنا من أن نَكْرار ﴿لاَ} يؤذن بِتَكْدارِ العامـل ، وصــار قولــه : والله لا كَلَمْتُ زيداً ، ولا ماشيْتُ عمراً ، ولا رأيت بكراً . وهذه أيمانُ قَطْعاً يجب في كُلِّ منها كَفَّارةٌ ، فكذلك في المثال المذكور لا يفترقان إلاّ فيما يرجع إلى التّصريح ، والتقدير ، وكون الأفعال متّحدة المعنى أو متعدّة ، وكلا الأمرين لا أثر له .

وإذا لَم يُكَرِّرُ النَّافِي فالكلام محتملٌ لليمين، والأيمان بناءً على يَهُ الفعل وعدمها ، وإنّما حكموا بأنها يمين واحدة بناءً على الظاهر ، كما أنهم لم يَحكموا باتّحاد اليمين مع تكرار و لا » مع احتمالها للزّيادة كما في قوله تعالى : ﴿ ولا التّور ﴾ ١١ بعد قوله سبحانه وتعالى ﴿ وما يَسْتُوي الأعمى والبّصيرُ ولا الظُّلُماتُ ولا النُّور ﴾ لأنه خلاف الظّاهر نعم : إنْ قصد المتكلم بقوله : والله لا كلَّمْتُ زيداً وعمراً مَعْنى : ولا كُمَّتُ عُمراً فهو يمينان ، لأن ذلك أحد محتملي الكلام ، وقد نواه .

وقد يقال بامتناع هذا الوجه بناءً على أن « لا » إنما نزاد إذا كان في اللّفظ ما يُشْعر بذلك كقرينة قوله تعالى : ﴿ وما يستوي ﴾ ، فإن الاستواء لا يُدْقل منسوباً إلى واحد .

⁽١) فاطر/ ١٩

⁽٢) من ط: «فيهن» تحريف تصويب من المخطوطات

وكذا قوله تعالى : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدُ ﴾ (" ، فإنَّ من المعلوم

ر أنَّ التَّوْمِيثُ على امتناعه من السَّجود لا على امتناعه من نَفْي السَّجود ، (٢) لأنَّ التَّوْمِيثُ على امتناعه من نَفْي السَّجود ، [٩٧/٤] لإنه إذا امتنم / من نفيه كان مُتبنًا له .

 فأما المثال المذكور فلا دليل فيه على ذلك فلا تكون « لا » فيه إلا نافية . والله أعلكم .

⁽١) الأعراف / ١٢

⁽٢) في ط رقمت خطأ ٩٨ ، والتسلسل يوجب أن تكون ٩٧ .

[فائدة في « إنما » لابن هشام]

ومن فوائده أيضاً تغمَّده اللهُ تعالى برحمته :

اعلم أن الكلام في « إنّما » في موطنين : أحدهما : لفظيّ ، والآخر : معنوي ، أمّا اللفظيّ فمن جهة بّساطتهـا أو تَرُكِيبهـا ، وأمّـا المعنويّ فمن جهة إفادتها الحصر ، أو عدم إفادتها له .

والمدَّعى في الوجه الثاني : أنهـا مفيدة لِلحَصْر استــدل لهـا بأمور :

أحدها : فهُم أهل اللّسان لذلك كما تقرّر من فهُم الصّحابة رضي الله عنهم من : (إنّما الماءُ من الماء ه٬٬٬، ومن فهم ابن عبـاس رضي الله عنهما من : ﴿ إِنّما الرّبا في النّسيشة ﴾ مع عدم المخالفة منهم ، فكان ذلك ، إجْماعاً على أنها مفيدة للحصر .

على أن الاحتجاج بقضيّة ابن عبـاس مع الصّحابـة رضـي الله

 ⁽١) حديث: «إنما الماءُ من الماء، حديث متفق عليه انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ٦/ ٣٢٤.

عنهم قد يحتمل الاعتراض بأن المُعْتَرِضَ قد يقتصر على ذكر أحد أوجه المنع لأمرِما ، لكون ذلك الوجه أجّلي ، وأبعد عن الاعتراض .

وَرُبُما فعل ذلك على سبيل التّنزّل لِلْخَصْم فيما ادّعاه وفهمه ، فلا يَلْزَمُ من اقتصارهم على الاعتراض بما فيه معارضة ، وهو إيرادهم الدّليل المقتضى ، فتحريم رِبًا التّفاضل أن يكونوا مُسَلَّمين له في دعواه للحصر .

وقد يقال أيضاً: إن ابن أن عبّاس رضي الله تعالى عنهما فَهِم الْحَصْر وادّعاه، وهم لم ينفّوه ولم يُثْبِتوه، فتجيء مسألة «ما» إذا قال البعض وسكت الباقون، وهل ذلك حجة أو ليس بحجة ؟ فيه كلامً مشهورٌ في أصول الفقه.

الدليل الثاني : معاملة العرب للاسم بعدها معاملة ما بعـــد إلاً المسبوقة بالنفي . وقولهم : «معاملة ما وإلاً» تمثيل، لا أن ذلك خاصٌّ بـــ« ما » وذلك في قوله :

٧٣١ = * . . . وإنّما للله يدافع عن أحسابهم أنا أو مِثْلي *(")

أنا الضامن الراعي عليهم وإتما

يدافع عن أحسابهم أنا أو متلي

سبق ذكره رقم ١٥٨، ١٥٨

⁽١) سقطت من طكلمة: «ابن»

⁽٢) البيت بتمامه:

[3/10]

فهذا كقوله:

٧٣٧ = قد عَلِمَتْ سَلْمَى وجَاراتُها ما قطّر الفارسَ إلاّ أنا (١)

فاما قول بعض المتأخرين في : ﴿ إِنَّمَا أَمِرْتُ أَنْ أَعَيْدَ ﴾ ﴿ وَ ﴿ إِنَّمَا أَمِرْتُ أَنْ أَعَيْدَ ﴾ ﴿ و ﴿ إِنَّمَا أَشِكُو ﴾ ﴿ وَضَوِ ذَلك مِن الآيات : إِنَّ الضَّمير محصورٌ ، ولم يفصل ، فلا يتشاغل به ، ولوصَحّ خرج / نحو:

*... وإنما يُدافعُ عن أحْسابهم أنا *

عن الاستشهاد به وكان ضرورة لمخالفته الاستعمال .

الدليل الثالث: أنَّ (إنَّ) للإثبات و(ما) للنفي ، والنفي والإثبات ضِدَان، فلا يجتمعان على محل واحد، فوجب أن يصرف أحدهما للمذكور ، والآخر إلى غيره؛ لِيُصِحُّ اجتماعُهما.

لا جائز أن يكون المنفي هو الصذكور والمنتَّب هو ما عداه للاتفاق على أن قولك : إنما زيد قائم يفيد إثبات القيام لزيد ، فإذا بطل ذلك تعيّن العكس وهو نفي القيام عن غير زيد ، وإثباته لزيد ، ولا معنى لِلْحَصْرُ إلاَّ هذا .

⁽١) في اللسان وقطر، عن الليث: إذا صرعت الرجل صرَّعةُ شديدة قلت: قطُّ ته، وأنشد الشاهد.

⁽٢) النّمل/ ٩١

⁽۳) يوسف / ۸٦

هذا حاصل كلام الإمام فخر الدين ومَنْ تبعه .

وهو فاسد المقدمتين ، لأن إنّ للتأكيد، لا للإثبات بدليل أنك تقول: إن زيداً قــائم، وإنّ زيداً ليس بقــائم، فتجــدهــا إنمــا دخلت لتأكيد الكلام نفياً كان أو إثباتاً ووما، زيدَ مِثْلُها في قــولك: ليتمــا زيداً قائم لا نافية.

الدليل الرابع : أن إنّ للتأكيد وما حرف زائدٌ للتأكيد، فلماأخذوا الحكّم من بين مؤكدين ، ناسب أن يكون مختصّاً بالمُسْتَدِ إليه .

قال السكككيّ : وليس بشيء لأنه « لازم » له في قولك : إنّ زيداً لقائِمٌ ، لأن إنّ واللاّم معاً للتأكيد ، ثم إنك تقول : أُحْلِفُ بالله إنّ زيداً لقائمٌ ، فتجمع بين ثلاث مؤكّدات : القَسَم ، وإنّ ، واللاّم ، ولا يفيد هذا الحَصْر باتفاق .

واستَدَلَ مَنْ قال : إنها ليست للحصر بقولـه تعالـى : ﴿ إِنَّمَا المُؤْمِنُونَ اللَّهِ وَإِلَمَا الْمُؤْمِنُونَ اللَّهُ وَجِلَتْ قَلُوبُهُمْ ﴾ ‹‹› . فلو كان معناه : ﴿ ما المؤمنون إلاّ الذّين إذا ذُكِرَ الله وَجَلَتْ قُلُوبِهم ﴾ لزم سَلْبُ الإيمان عَمَّن لا يَجِلُ قَلْبُه عند ذكر الله تعالى ، والإجماع منعقدٌ على خلافه .

والجواب : أن المراد بالمؤمنين|الكاملون|الإيمان . ولا شكَّ أنَّ

⁽١) الأنفال / ٢

⁽٢) في طفقط: الكاملون الايمان

[44/2]

مَنْ لا يَجِلُّ قَلْبُه عند ذكر الله فليس بكامل الإيمان .

ورد بأن هذا مجاز .

وأجيب : بأنه يجب المصير إليه جمعاً بين الأدِلَّة ، فإنه قد قام الدَّلِيلِ الذي قَدَّمناه على إفادتها الحَصْرَ، وهو معاملة الضمير بعدها معاملته بعد إلاّ المسبوقة بالنَّفي ، ولهذا قال المحقَّقون : والأكثر أنها لِلْحَصْر حتى لقد نقل النَّوويّ إجماع النحويين على إفادتها الحصر. ذكره في شرح مسلم ، وهو / غريب .

فهذا ما يتعلَّق بإثبات الأمر الثاني المعنويِّ .

وأمَّا ما يتعلَّق بالأوَّل ، فنقول : إن أصل إنما «إنَّ» ما و«ما»،وأنَّ «إنَّ» من (إنما» هي التي كانت الرافعة (١) النَّاصية قبل وجود « ما » وإنَّما هي الحرفُ التالي لنحو ليت(٢) في قولهم: ليتما أخوك منطلقٌ ، فهذه ثلاثة أمور يدلّ عليها عندي أمران :

أحدهما : أنَّهم لم يختلفوا في ليتما ، ولعلَّما ولكَّنما ، وكأنَّما في ذلك ، يعنى في تَرْكِيبها ، وأنَّ ﴿ ما ﴾ غير نافية ، فَلْتَكُنُّ إنَّما كذلك .

⁽١) من ط: «الواقعة» مكان : «الرافعة، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة

⁽٢) في بعض النسخ المخطوطة : «التالي للجواب في قولهم»:

فإن قيل : هذه غير تلك التي تدخل عليها (ما) الكافّة ، وإنّ إنّما على قسمين .

فهذه ، دَعْوى ما لا يَثْبُت ولا يقومُ عليه دليلٌ .

وأيضاً فبأيِّ شيء تفرق أيها العاقل بين إنّما هذه وإنما تلك ؟ وأيضاً فلم يقل أحد : إنّ إنّما على قسمين مفيدة للحصر وغير مفيلة له .

فهذا الحقّ الذي لا يُحِيد عنه مَن فيه أدنى إنصاف.

فإن قبل : معاملة « ما » بعد إنما معاملة ما بعد إلا المسبوقة بالنّقي يدلُّ على أن « ما » نافية ، فذلك غير لازم، إذْ لا يمتنع أن يكون الشّيءُ حُكْمهُ حُكْم شيء آخر ، وإن لم يكن مركّباً منه ، ولا مِنْ شيء يُشْبِهُ ، وإنَّما الأمرُّ في ذلك أنَّ العرب استعملوا « إنما » بعد تركيبها من الحرّفين في موطن الْحَصر ، وخصُّوها بذلك لمشاركتها لـ « ما » وإلاَّ في الحكم لانهم استعملوها استعمالها ، والزموها مُوضِعها ، لا لأنَّ « ما » من « إنّما » نافية ، كما أنه ليس ذلك لأجل أن إنما ماخوفة من « الله) « نا

ثُمّ هذه المقالة بعد فسادها من جهة النظر مخالفة لأقوال النّحاة ،

 ⁽١) في ط: « الايم » ولا معنى لها ، وعلق المصحح في الهامش بقوله : في
 الأصل : « الاثم » وكأن المصحح نظر إليها في صورة كلمة واحدة والتصويب
 من المخطوطات والأسلوب .

فإنهم إنما ينصّون على أن « ما » كافة ، ولا يعرف القول بأنها نافية إلاّ لبعض المتأخّرين . واللهُ سبحانه وتعالى أعلم .

[المبدوء به متحرّك ، والموقوف عليه ساكن] [من فوائد ابن هشام]

مسألة : لما كان الابتداء آخِذاً في التّحريك لم يكن العبدوء به إلاّ متحرًكاً . ولما كان الانتهاء آخِذاً في السكون لم يكن الموقوف عليه إلاّ ساكناً . كُلّ ذلك للمناسبة . وهذا تعليلٌ حسنٌ . واللهُ أعلم . / [١٠٠/٤]

[تعليق على أبيات] من أبيات الحماسة

٧٣٣ = أقـول حين أرى كَعْبًا ولحيته لا بارك اللهُ في بِضْع وسِتين(١)

من السُّنين تملَّاها(٢) بلا حَسَب ولا حياءِ ولا عَقْـل ولا دين

⁽١) انظر اللسان : وبضع، فقد ذكر أن أبا تمام أنشد في باب الهجاء من الحياسة لبعض العرب هذين البيتين وروايته في البيت الثاني : وولا قدر، مكان : دولا عقل، وفي ط: وتملؤها، مكان : وتملأها، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة واللسان .

قوله : « وستين » يحتمل وجهين :

أحدهما : أن تكون الكسرة كَسْرة إعراب ، والنّون مجعولة كأنّها لام الكلمة ، على حدّ قوله صلّى اللهُ عليه وآله وسلم . « اللهم اجْعَلُها عليهم سنيناً كسيني يوسف » .

والثاني : أن يكون معربـاً بالياء ، وتكون النــون زائــدة لفظـاً وحكمًا عن مقدّر بها الئبوت ، وتكون الضّـرورةُ قادتْـهُ إلــى أن أتــى بالحركة على ما يقتضيه أصل الثقاء السّاكنين . وهذا كثيرُ كقوله : ٧٣٤ = * وقد جاوزت حد الأرْبعين(١٠)*

٧٣٥ = * وأنكرنا زعانِفَ آخرين (٢) *

(١) لسحيم بن وثيل من قصيلة يمدح بها نفسه، ويعرّض بالأبيرد وابن عمه.
 وصدره :

* وماذا يبتغي الشَّعراءُ مني *

(۲) لجرير من أبيات خاطب بها فضالة . وصدره . : عرفنا جعفراً و بنى أخيه .

انظر ديوانه جرير ٧/ ٧٧٥ ، وروايته: «وبني عبيد، مكان: «وبني أبيه» والزعفنة بالكسر والفتح : القصير والقصيرة، وجمعة: زعانف، وهي أجنحة السمك، وكل جماعة ليس أصلهم واحداً.

من شواهد: العيني ١٨٧/١، والحزانة ٣٩٠/٣ والتصريح ٧٩/١، والهمع والدرر رقم ٨٣، والأشموني ٨٩/١.

[1.1/1]

ورجّع أبو الفتح ابن جنّى هذا الوجه الأوّل بقوله : « مِنَ السُّين » . وبيان ذلك أنه في الأصل تمييزُ منصوب فحقّهُ : لا بَارك اللهُ في إلاَّصل تمييزُ منصوب فحقّهُ : لا بَارك اللهُ في بضّع وستين سنةً ، فلما أنى به على مقتضى القياس الاَصلي وهو ذكر لفظة « مِنْ » وجمع « سنة » وتعريفها ، فلذا حكم على قوله : « وستين » أنه جاء به على مقتضى القياس في حركته وهي الكسرة .

قلت : ويرجّحه أمر آخر وهو أن الإعراب بالحركات مع التزام الياء إنما هو معروف في باب سنة وعضة وقلة ، أعني ما حذفت لامه ، وأما غير ذلك فلعله لا يثبت فيه . والله أعلم .

[الفرق بين العرْض والتحضيض] [لابن هشام]

الفرقُ بين العَرْض والتحضيص : أنَّ العَرْض : طلبُ بلين ورفق والتّحضيص : طلبُ بإزعاج وعنف .

[الفرق بين علم وعرف] ومن فوائد ابن هشام

مسألة : قال أبو الفتح : قلت لأبي علي : إذا كانت عَلِمْتُ بمعنى : عَرَفتَعُدِّيْتَ إلى مفعول واحد ، وإذا كانت بمعنى العِلْـم عُدِّيت إلى مفعولين فما الفرق بين«علمت»«وعرفت»من جهة المعنى؟ .

فقال : لا أعلم لأصحابنا في ذلك فَرْقاً محصَّلاً ، والذي عندي في ذلك أن عَرفْتُ معناها : العِلْم من جهة المشاعر والحواس بمنزلة! الْدُكْت .

وعلمت معناها : العِلْم من غير جهة المشاعر والحواس ، يدل ، على ما ذكرنا في عرفت قوله تعالى : ﴿ يُعْرَفُ المُجْرِمُون بسيماهُم(١) ﴾ ، والسِّما تدرك بالحواس وبالمشاعر . وكذلك في ذكر الجُنة : ﴿ عَرِفْها لهم(١) ﴾ ، أي طيب رائحتها لهم من العَرْف وهـو الرائحة ، والرائحة إنما تُعلم من جهة الحاسة . وقوله :

٧٣٦ = أوَ كُلِّما وَردتْ عكاظَ قبيلـةً يعَشُوا إلى عريفَهُمْ يتوسَّمُ'''

قلت له : أفيجوز أن يقول : عَرَفت ما كان ضده في اللفظ : إنكرت ، وعلمت ما كان ضده في اللفظ :جهلت؟. فإذا أريد بعلمت

⁽١) الرحمن / ٤١

⁽٢) محمد / ٦

⁽٣) لطريف بن تميم العنبريّ.

من شواهد: سيبويه ٢/ ٢١٥، والمنصف ٣/ ٦٦

و بعده:

فتعرَّفونـــي أنَّـــي أنـــا ذاكُمُ شال ِءسلاحي في الحوادث مُعَلَّمُ

العلم المُعاقبة عبارتُه الإنكار تعدّى إلى مفعول واحد، وإذا أربد بالعلم المعاقبة عبارته الجَهْل تعدّى إلى مفعولين، ويكون هذا فَرقاً بينهما صحيحاً؛ لأن أنكرّت ليس بمعنى جَهِلْت، لأن الإنكار قد يصاحبه الجلم، ولأنه إنما ينكر الإنسان ما يعملهُ ولا يَصِحُ أن يُنكر ما قد يجهله، ولأن الجهل يكون في القلب فقط، والإنكار يكون باللسان، وإن وُصِف القُلبُ به كقولك: أنكره قلبي كان مجازاً، وكونُ الإنكار باللسان دلالة على أن المعرفة متعلقة بالمشاعر، فقال: هذا صحيح، والله أعلم.

شروط التنازع

ووجدت بخط الشيخ ركن الدين بن قديد ما نصه : وجدت بخط ٢٠٢/٤] الشبيخ جمال الدين بن هشام رحمه الله تعالى : /

بُسم الله الرّحمن الرحيم

الحمدُ لله وصلاتهُ على سيَّدنا محمد خير خلقه وآله .

قال الفقير إلى ربّه عبدُ اللهّ بنُ هشام ، غفر الله له ، ولوالِـدَيْه ولاحبابه ، ولجميع المسلمين .

فأما الشرطان اللذَّان في العامل:

فأحدهما : أن لا يكون من نوع الحروف فلا تنازع في نحو :

إِنْ لَمْ تَفْعل ، ولا في نحو قول الشاعر :

٧٣٧ = حتَّــى تَرَاهـــا وكأنَّ وكأنْ

أعناقها مُشــدداتٌ في قَرنْ(١)

الثاني أن يكون كُلُّ منهما طالِباً من حيث المعنى لِما فُرِضَ التنازع فيه ، فلا تَنَازُعَ في : ﴿ وَجَحَـٰدُوابِها واسْتَيَّقَتُها أَنْفسهُم ظُلْماً وعُلوًا ٣٠ ﴾ لأن طالب الظلم والعُلوَّ الجَحْد لا الاستيقان .

ولا في : ﴿ وَذَكَّرَ فَإِنَّ السُّنَكُرَى تَثْفَعُ الصُّوْمِينَ ٣ ﴾ لأن طالب المؤمنين هو فِعْل النفع ، لا الأمر بالتذكير لعموم البعثة . كذا قالوا .

ولك أن تقول : لا يمتنع الشَّازُعُ فيهما ، أمّا في الأولى فعلى جَعْل ظُلْماً وعُلُواً مصدرين في موضع الحال كجاء زيد رُكْضاً،التقدير; وجحدوا بها ظَالِمين مستعلين، واستيقنوها وحالتهم هذه.

وأما في الثانية فلان عموم البعثة لا ينفي تخصيص ﴿ وَعَشِيرَتُكَ الأَفْربينِ﴾.

⁽١) قيل: إنه لخطام المجاشعيّ، وقيل: للأغلب العِجلّ.

من شواهد: العيني ٤/ ١٠٠، والتصريح ٣١٧/١، ٢/ ١٣٠، والأشموني ٨/ ٣١٧، والهمع والدرر رقم ١٥٧٢

⁽٢) النحل / ١٤

⁽٣) الذّرايات/ ٥٥

وقد قال كثير من المفسرين في : ﴿ قُلُ لِحِيادِي ، ﴿ ثُلُ الحِيادِي ، ﴿ اللهُ المُوادِ المخلصين ، وإنَّ الإضافة إضافة تشريف . وبنوا على هذا صحت الجَرْمُ في قوله سبحانه : ﴿ ويقموا ﴿) ﴿ وويقولوا ﴾ ﴿ . ونحو ذلك مِمَا جزم في جواب الشَّرط المقدَّر بعد الأمر فلو لا أن المُراد :المخلصون / ١٠٣/٤] لم يُصِح أن يكون التقدير : إنْ تَقُلُ لهم يُعْيموا، ويقولوا لِما يلزم عليه / من الخُلف في خَبر الصَّادِق، إذْ قد تَخَلَفَ من القول لهم على هذا من الخُلف في خَبر الصَّادِق، إذْ قد تَخَلَفَ من القول لهم على هذا

والمثال الجيد فيما نحن فيه قول الشاعر ، أنشد الفارسي :

٧٣٨ = عِدينا في غَدر ما شئت إنّا

التقدير جَمُّ غفير لا يُحْصى .

نُحِبّ ولــو مَطَلّــت الوَاعدينا

فلا تَنازَعُ بين: نُجِبٌ، ومَطَلْت في «الواعدين»، لأن الممطول موعودٌ لا واعدٌ، فـ «الواعدين» مفعول لـ «نُحبٌ» لا غير.

وأما الشرطان اللّذان في المعمول:

فاحدهما : أن لا يكون سببياً ، فلا تنــازع بين (ممطـــولُ » (ومُعَنيً » في قوله :

⁽۱) إبراهيم / ۳۱

 ⁽٢) من الآية السابقة: وهي: قل لعبادي الذين أمنوا يقيموا الصلاة وينفقوا^(١)
 (٣) من الآية: «وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن». سورة الإسراء/ ٥٣

٧٣٩ = * وعزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنىٌّ غَريمُها(١) *

لأنهما حينئذ خبران لعزَّة .

وإذا أعمل أحدهما في « الغريم » أعطى الآخرة ضميرهُ كما هو قاعدة التنازع ، ويلزم من ذلك عدم ارتباط أحد الخَبريْن بالمخبر عنه، ألاّ ترى أنه يؤول به التَّقدير على إعمال الأول إلى قولك : وعَزة ممطولٌ غريمُ، وعلى الثاني إلى قولك : وعَزة ممطولٌ غريمُها معنىُ غريم.

فإذا ثبت أن التنازع في هذا النحو متعذّرٌ وجب أن يُحْمَل على أن هـذا السّبيي مبتدأ مؤخّر، وما قبله خبران له يتحملان ضميره، والجملة خبرُ الأول.

هذا تقرير قول جماعة منهم أبو عبـدالله بن مالك رحمهــم الله أجمعين .

وأقول:جوز التنازع في هذا النحو جماعة منهم أبو بكر ابن طاهر في (طرز الإيضاح)، وأبو الحسن ابن البادش في حواشيه . ونقله بعضهم عن الفارسي، وهو لازمُ لجماعة منهم الأستاذ أبو على الشّلوبين -رحمهم الله تعالى ـ لأنهم أجازوا في قول الله سبحانه : ﴿ ولَمَن صَبر

⁽١) لكثيرً ، وصدره:

^{*} قضى كل ذي دَيْنِ فَوْقَى َعْرِيمَه * من شواهد: ابن يعيش/٨، وشرح شذور الذهب ٣٠/٠، والعيني ٣/٣، والتصريح ٣١٨/١، والهمع والدر رقم ١٥٣٠، والاشموني ١٠١/٠

وغَفْر إِنْ ذلك كِنْ عَزْم الأمور(١) كون قمن عموصولة غيراً عنه بأن ذلك من عَزْم الأمور ، والرّابط بينهما الإشارة إلى المصدر المفهموم من فعل الصلة المقدر إضافته إلى ضمير مَنْ ،أي أن صَبْرهُ وغُثْر انه ، فقد جعلوا الارتباط حاصلاً بالإشارة إلى المصدر المعقد راتباطه بالمبتدأ بمنزلة الإشارة إلى نفس المبتدأ في نحو : « ولياسُ التَّقْرى ذَلِك خَبْرٌ ١٠٠٠ فيلزُمُهم في مسألتنا الارتباط بالضمير العائد على الغريم ، لأنه مرتبط فيلزمُهم من تجويزه في الآية الكريمة لوجهين :

أحدهما : أن الضَّمير هو الأصل في باب الربط فلا بُعد في أن يكون التّوسع فيه أكثر .

والثاني ؛ أن باب التنازع تجوّزوا فيه في الإضمار فأعادوا الضّمير على ما تأخّر لفظاً ورثبةً نحو : ضربوني وضربت قومك ، وأعادوا فيه الضمير مفرداً على المثنى والمجموع ، فقالوا : ضربني وضربت قومك على معنى : ضرّبني مَنْ ثمّ .

كذا قدره سييبويه ، ولم يُجَوّزوا ذلك في باب المبتدأ ، ألا ترى أنه لا يجوز : صاحيُها في الدار ، ولا الزيدان قام بمعنى : قام مَنْ ثُمّ.

⁽۱) الشوری / ۴۳

⁽٢) الأعراف / ٢٦

وإذا انتفى ذلك ظهر أن مسألتنا أولى بالإجازة ثم إنا إذا سلمنا امتناع التنازع لِما ذكروا يمنع تعميم المنع، فنقول: تعليق المنع بكون المعمول سببياً تعميم فاسلد، النهم أسندوا المنع لعدم الارتباط، وذلك ليس موجوداً في كل سببيً على تقدير التنازع فيه، لأنه إذا كان العاملان متعاطفين بفاء السببية أو بواو العطف وهما مفردان، فإن الارتباط حاصل من جهة العاطف، وأنْ فُقِد من جهة الضمير، لأن فاء السببية تنزل الجملتين كالجملة الواحدة، لأنهما سبب، وسبب، والواو في المفردات للجمع، ولهذا أجازوا الاكتفاء بضمير واحدٍ في نحو: «الذي يَطِيرٌ فَيغضَبُ زيدُ الذّبابُ». وقال الله جنت كلمته: ﴿ وَالَمْ تُرَانُ اللهُ أَنزلُ من السَّماءِ ماءٌ فَتُصْبِحُ الأرضُ جَمُخْشَرةً ﴾ (()، وقال الشاعر:

. ٧٤ = وإنسان عَيني يَحْسُر الماء تارةً فَيَبدُو ُ وتارات ِيجم فَيَغْرَقُ^(١)

وأجازوا : مررت برجل كريم بنوك وابنهُ .

فعلى هذا الذي شرحناه لا يلزُم من امتناع التنازع في نحو :

* وعزَّة ممطولٌ مُعَنَّى غريمُها *

⁽١) الحج /٦٣

⁽۲) سبق ذکر رقم / ۳۱۱

حيث لا فاء سببية ولا واوا بين المفردين أن يمتنع في : عزة ممطول ومعنى عرفي : عرف ممطول ومعنى عرب عرف الممطول ومعنى عرفي . ثم إذا الم يكن وممنى مبتال البتة فلا منع . وأن وجد السببي مثاله إذا " قبل لك : ما معك من خبر زيد ؟ فتقول : قام وقعد أبوه ، لا يمنع التنازع فيه أحد " ، وإذا ") ثبت جوازه في ذلك ونحوه ، فالصواب أن يقال:

. ١٠٥/٤] إن/ الشرط أن لا يكون الحمل على التنازع مؤديًّا إلى عدم الرابط.

الثاني : أن لا يكون محصوراً فلا تنازع في : ما قام وقعد إلاّ زيد لأمرين:

أحدهما ، أن الواقع بعد إلاّ إما أن يكون ظاهراً أو مضمراً ، وأيًّا ماكان فهوغير مُتَأَتًّ ، فإن كان ظاهراً ، فإنه يتتضي أن يقول في نحو : ما قام وقعد إلاّ الزيدان ، وإلاّ الزّيدون : ما قاما أو قاموا أو قعدا ، أو قعدوا . ولم يتكلّم بمثل هذا .

وإن كان مضمراً ،فإنه إن كان حاضراً نحو: ما قام وقعد إلا أنا أو إلا أنت لم يتأت الإضمار في أحدهما إذا أعملت الآخر ، لانك إمّا أن تُضمير ضميراً غائباً ، فيلزم إعادة ضمير غائب على حاضر .

 ⁽١) في ط: (مثله قبل لك) بسقوط: (إذا، ووضع (مثله، مكان: (مثاله، صوابه من المخطوطات

⁽٢) في ط: «واحد،

⁽٣) في ط: وإذا، بدون واو.

أو ضميراً حاضراً فنقول: ما قام وقعدتُ إلاّ أنا، أو وَقَعْدت إلاّ أنت، أو تقيس ذلك على إعمال الثّاني، فيلزم مخالفة قاعدة التّنازع، لانك تعيد الضّمير على غير المتنازع فيه، لأن ضَميري المتكلّم والمخاطب إنما يفسّرهما حضور من هُما له، لا لفظه.

والضَّمير في باب التَّنازع إنما يعود على لفظ المتنازع فيه .

وإن كان غائباً لزم إبرازه في التّثنية والجمع وقد ذُكَرْنا أنّه لم يتكلّم

الوجه الثاني : أن الإضمار في أحدهما يُؤَدِّي إلى إخلاء عامله في الايجاب، لأن الفعل إنما يصير مُوجباً بمقارنة|«إلاّ» لمعموله لفظاً أو معنى ، فإذا لم يقترن بها لفظاً ولا معنى فهـو باق على النّفي ، والمقصود بخلاف ذلك .

وإذا امتنع التنازع فيما ذكرنا فاعلم أنه محمولٌ على الحَذْف ،
ومِمَّن نصَّ على ذلك ابن الحاجب وابن مالك ، فأصله : ما قام أحد
ولا قعد إلا زيدٌ، فحذف « أحد »من الأول لَفْظاً ، واكتفى بقصده ودلالة
النّفي والاستثناء عليه كما جاء : ﴿ وإنّ مِنْ أهل الكتاب إلا لَيُؤْمِنَنَ
به ﴾ (١٠) ﴿ وما مِنّا إلاّ له مقامُ معلومٌ ﴾ (١٠) ، أي : ما مِنْ أهل الكتاب
أحدُ إلاّ لِيؤمِنَنَ به ، وما مِنَا أحدُ إلاً له مقامُ معلومٌ .

⁽١) النساء/ ١٥٩.

⁽٢) الصّافّات / ١٦٤

وذهب بعضهم : إلى أن نحو ذلك من باب التنازع وليس بشيء لِمَا شَرَحناه

ولم يذكر ابن مالك هذا الشّرط في صَدْر باب التّنازع فاقتضى [١٠٦] ظاهرٌ/ كلامه أنه منه ، ثم قال في أثناء الباب ، ونحو : ما قام وقعد إلاَّ زيد محمول على الحَدْف لا على التنازع خلافاً لبعضهم ، وكان حقَّه أن يَذْكُرهَ حيث تعرِّض لِذَكْر شرُوط التّنازع .

وذكر ابن الحاجب شرَّطاً في المعمول غَيْرُ ما ذكرنَاهُ ، وهو أنْ لا يكونَ ضميراً ، وقال في توجيه ذلك : لأن العاملين إذا وجَها إلى مضمر استويا في صبحة الإضمار فيه ، فلا تنازع في نحو : ضرَّبْتُ وأُكْرَمْتُ ، وَرَدَّ عليه ابن مالك بأن هذا منه تقريرٌ بأنه لا يتأتّى في المضر صورةً تنازع ، فلا وجه لهذا الاحتراز ، لأن قولنا : إذا تنازع العاملان ، لا يمكن تناوله لذلك .

وقد يقال: إن هـذا إنما ذُكِرَ لـلإعـلام من أوَل الأمـر بصـورة التُنازع لا للاحتراز عن صورة يتأتّى فيها صـورة التّنازع في الضّميـر، ولا يَحْكُم النّحويون بأنه من التنازع. ثم إن هذا المعتـرض قد ذُكَرَ من شُروط التّنازع تأخير المعمول، وأقام الدّليل على أنـه لا يتأتّى ولا يتصوّر في غيره، وهو نظيرُ ما اعترضَ به على أبي عمرو.

فإن قلت : إن الحُجّة التي احتجّ بها أبو عمرو على أن التنازع لا يتأتّى في المُصْمر إنما يستمرّ في المضمر المتّصل ، فأمًا المنفصل فيمكن التّجاذب بين العاملين فيه نحو : ما قام وقعد إلاّ أنا . قلت : قد مضى أن ذلك إنّما يتّجه على الحذف كما شرحناه . وأمّا الشّرط الذي بينهما فتقدّمُ العاملين وتأخُرُ المعمول .

قال ابن مالك: وإنما لم يتأتّ التّنازع بين عاملين متأخّرين نحو: زيد قام وقعد ، لأنَّ كُلاً من المتآخرين مشغول بمثل ما يشغل به الأخر من ضمير الاسم السّابق ، فلا تنازع بخلاف المتقدّمين ، نحو: قام وقعد زيد فإنَّ كُلاً من الفعلين متوجّه في المعنى إلى زيد ، وصالح للعمل في لفظه ، وأعمل أحدهما في ظاهره ، والآخر في ضميره . انتهى بنصة .

وأقول: هذا إنما يتمشّى في المتقدّم المرفوع ، فأمّا في المنصوب والمجرور فلا يتمشّى ، فنحو : زيداً ضربت وأكرمت ، ونحو : زيداً ضربت وأكرمت ، ونحو : بزيد مررت وأتبعت لم يقتض تعليله امتناع التنازع في المتقدَّم مطلقاً ، بل بشرط كونه مرفوعاً وينبغي / أن يكون الفريقان في ذلك [٧/٤] مُتَّقِقَيْن على اختيار إعمال الأول ، لأنه أسبق العاملين وأقربهما إلى المعمول ، ولذا لا يمتنع تنازع العاملين معمولاً متوسطاً بينهما ، كقولك : إنْ تَجِدْ زيداً تؤدّب.

وهذه المسألة ينبغي أن يكون إعمـال الأوّل فيهـا أرجـح عنـد الجميع لتساويهما في القُرْب،وفَضْلُ الأول بالسّبق، وأن إعماله بنفي

الإضمار قبل الذُّكُر .

فهذا ما اقتضاه ظاهر الأمر عندي، ولست مُبتّدِعاً في ذلك بـل مُتَّبِعاً، فقد نقل أبو حيّان إجازة التّسازع في المتقدّم في تفسيـره سورة «براءة»، وأنّ بُعضَهم جَعَل منه: بِالْمُؤْمِنينَ رؤوفٌ رَحِيم،(١٠، قـال: والأكثرون على منعه.

وذكر ابن هشام الخضراويّ في د شرح الايضاح ، عن أبي عَليّ أنه أجازه في قوله :

٧٤١ = * مَهْما تُصِب أَفْقاً مِنْ بارق مِ تَشِيم (١) *

أن يكون ألفاً ظُرْفاً لتشم ، وبارقاً مفعول به منصوب بتشم أيضاً ومِنْ زائدةً ، لأن الكلام غير إيجاب لتقدّم الشّـرط ، ومفعـول تُصب محذوف أي مهما تُصيبهُ ، والهاء عائدة على البارق أو الأفق .

قال ابن هشام : وهذا من تنازع العاملين مع التّوسط ، وقلّمـا يذكره النّحويون . انتهى .

والحقّ أولى بالاتّباع من الوقوف مع قول الجمهور ، فإنهم قد ذكروا علّة لم يَظْهَرُ اطّرادها .

⁽١) التوبة /١٢٨

 ⁽۲) لساعدة بن جؤية . وصدره:
 *قد أُوبَيْت كُلِّ ماءٍ فهى ضاويةً

^{*} قد البعني ١٩٨/١، وانظر ديوان الهذليين ١٩٨/١ من شواهد: المغني ١٩٦٧/١، وانظر ديوان الهذليين ١٩٨/١

[رأى في التنازع بخط ابن القوبع]

شاهدت بخط الإمام العلامة ركن الدين

أبى عبد الله محمد الشّهير بابن القوبع " ، رحمه الله :

كُلُّ عِلْم تَصوُّرُ وقِياسُ أَبْلِغ العالَمِين عنَّى بأنّ طَهَـرَتْ لي فليس فيهـــا الْتِباسُ عرف العلم بالرِّجال النَّاسُ

قد كَشَفْتُ الأشْياء بالكَشْف حتى وَعَرَفْتُ الرِّجال بالعلم لمَّا

هذه الأبيات الثّلاثة كتب بخطّه ، ورأيت بعبد هذه الأبيات بخطّه ـ رحمة الله عليه :

هذا كلام على طريقة البَحْث ، وأمَّا التحقيق فأن يقال : يمنع التنازع في التقدّم والمتأخّر ، وذلك لأنه إنما يتحقّق تجاذَّب العاملين للمعمول مع تأخُّره عنهما ، أما إذا تقدَّم وجاءا بعده كزيداً ضربت وأكرمت ، فإن الأوّل بمجرد / وقوعه بعده يأخُذُه قبل مجيء الثّاني ، [١٠٨/٤ لأنه طالب له من حيث المعنى ، ولم يَجد معارضاً ، فإذا جاء الثّاني لم

⁽١) في ط: «القويع » بالياء مكان الباء، تحريف صوابه من البغية وفي البغية ١/٢٢٦ : هو محمد بن عبد الرحن بن يوسف ابن عبد الرحمن بن

عبد الجليل الجعفريّ التونسّي أبو عبدالله ركن الدين القوبع بفتح القاف فيما اشتهر على الألسنة. وقيل : هو بضمها، وهو طائر. ولد بتونس في رمضان سنة ٦٦٤ . ومات بالقاهرة في ٢٧ من ذي الحجَّة سنة ٧٣٨ هـ

يكن له أن يطلبه ، لأنّه إنما جاء بعد أخذ غيـرو له، وكذا البحث في المتوسّط .

فهذا إن شاء الله تعـالى هو الحقّ الـذي لا يعدل عنـه، وينبغي أن يكون هو حجّة للنّحويين لا ما احتّج به ابن مالك.

انتهت المسألة والحمد لله الّذي هدانا لهذا ، وما كُنَا لِيَهْتَـدينَ لولا أن هدانا الله ، وصلّى اللهُ على سيّدنا محمد وآله وصحبه الطّيبين الطّاهِرين ، وسلّم تسليماً كثيراً . انتهى بنَصّه . والله سبحانه أعلم .

[رأي ابن النّحاس في إعمال الثاني]

قال ابن النحاس: لا أعلم أن في التنزيل العظيم ما هو صريحً في إعمال الثّاني إلا قوله سبحانه: « وإذًا قِيل لَهُمْ تَعَالَوًا يَسْتَغْفِر لكم رسولُ الله ﴾ (١٠ ولو أعمل الأول لقيل: تعالوا يستغفر لكم إلى رسول الله ، ومثله في الحديث وهو عكس الآية ، لأن الثّاني تعدّى بالجارً ، ولو أعمل الأول لعدًاه بنفسه . انتهى .

وأمًا باقي الأي فلا صواحة فيهما ، وقولهم : لو أعمـل الأول لأضمر في الثّاني لا يلـزم ، لأن الإضمـار غير واجـب ، وقــد ذكرنـا أمثلته ، وإذا لم يجب لم يكُن معنا قاطعٌ . انتهى .

وأقول: ما قاله مُسلِّمٌ إلاّ أنمشايخنا(٢)في هذا العلم ذكروا أن

⁽١) المنافقون / ٥

⁽٢) في ط : «مشائخنا» بالهمزة .

الإضمار وإن لم يجب لأنه فضلة ، لكن يلزم إجماع القُرَاء السّبعة على غير الأفصح .

قوله : وأعمل المضمر في ضمير ما تنازعاه يقتضي عدم التّنازع في الحال .

قال ابن معط في « شـرح الجُـرُوليّة » وتقـول في الحـال : إن تزرني ضـاحكاً آتك في هذه الحالة ، ولا يجـوز الكنــاية عنهـا ، لأن الحال لا تُصْمر .

وتقول في الظّرُف على إعمال الثّاني : سِرْتُ وذهبت اليومَ ، وعلى الأرل سرت وذهبت فيه اليوم ، وفي المصدر على الثاني إن تضرب بكْراً أضربك ضرباً شديداً وعلى الأول أضربكه ضرباً شديداً .

وفي كتاب (إصلاح الغَلَط) لابن قُتَيْبة قال : قرأت على ثعلب قول/ الشاعر :

٧٤٧ فَرَطْنَ فلارَدُّ لِما فات وانقضى ولكن تعوّض أن يُقــالَ عَليهمُ٧٠

قال : ما معنى «تعوض»؟ ثم قال : بلغني أنَّ الخلدي يعني المبرد أنه صَحَف هذا البيت ، وذكر أنه سمعه من أصحابه هكذا ، فإن يكن

⁽١) لمزاحم العقيلي.

من شواهــد: سيبـــويه //٣٥٥. وروايتــه : «لما بُتَّ» مكان: ﴿لما فاتٍ»، وديغوض، مكان: «تعوض»

تصحيفاً من سيبويه فقد صحَّفوا كلُّهم .

فقلت له: فكيف الرواية ؟ فقـال: هذا يصف رجـلاً مات له ميّت ، فقال له: فَرَطُنْ يعني المدامع ، فلا ردُّ لمـا فات يعني من الموت ولكن تعوّض الصبر عن مصيبتك ، ولا تكثر الجزع فيقـال: عديم ً.

قال ابن قتيبة : وهذا المعنى أجود وأولى بتفسير البيت مما جاء به أصحابنا . وقد عرضت كلامه في ذلك على أبي إسحاق الزّجّاج فاستحسنه .

التنازع له شروط

الأول : أن يتقدّم عاملان فأكشر ، ولا يقــع بين المتأخـرين . هكذا أطلق المتأخّرون ، ومنهم ابن مالك وعلّل بعلة قاصرة .

وشرط هذا العامل أمور :

احدها : عند بعض النّحاة وهو أن لا يكون فعل تعجّب ، لأنه جرى مَجْرَى المثل ، فلا يتصرف فيه بفصل ولا غيره . وأجازه أبو العباس ، ومنعه ابن مالك : قال : لكن بشرط إعمال الثاني كقولك : ما أحسن وأعقل زيداً بنصب زيداً بأعقل ، لا بأحسن ، لِئلاً يلزم فصل ما لا يجوز فَصْله ، وكذا: أحسن به ، وأُعقِل بزيد ، بإعمال الثاني، ولا تعمل الأول فتقول : وأعقِل به يزيد للفصل .

ويجوز على أصل الفَرَاء: أُحْسِن وأُعْقِل بزيد، على أن أصله: أُحْسِن به، ثم حذفت الباء لدلالة النَّانية عليها، ثم أتَصل الضمير واستتر كما استتر في الشاني في: «أُسْمِتْ بِهِم وَأَبْصِرْ»(١) إلاّ أن الاستدلال بالأول على النَّاني أكثر.

والنّاني أن لا يكون حَرْفًا ، قال ابن عمرون : وجَوَّز بعضهم التنازع في لَعلَ وعسى ، فيقال : لَعلَ وعَسى زيدٌ أن يخرج ، على إعمال الثاني . ولعلّ وعسى زيداً خارجٌ ، على إعمال الأول . وليس واضحاً إذ لا يقال : عسى زيداً خارِجاً ، ويلـزم منه حذف منصـوب عسى /

الثالث عند بعض النحاة أيضاً : وهو أن لا يكون العامل يطلب أكثر من مفعول واحد .

الرابع : أن لا يكون أحد العاملين مؤكداً فلا تنازع في » .

٧٤٣ = * أتاك أتاك اللاَّحِقون احْبِس احْبِس (٢) *

الخامس : أن يكونا قد تأخّر عنهما اسم أو أكثر هو مطلوب لكُلِّ

⁽۱) مریم / ۳۸

⁽٢) قائلة مجهول، وصدره:

فاين إلى أين النجاة ببغلتي *
 من شواهــد: ابــن الشجــرى ٢٤٣/١، والحزانة ٢٣٥٣/ والعينــيّ ٣/ ٩، =

منهما ، فلو كان مطلوباً لأحدهما فلا تنازع .

السادس: أن تكون المعمولات أقلّ من مقتضيات العوامل ، فلا تنازع في : ضربت وأكرمت الجاهلَ العالِمَ إن جاز هذا الكلام ، لأنّ كُلاً من العاملين قد أخذ مقتضاه .

السابع : أن يكون بين العاملين أو العوامل اتصال بوجه ما . .

الثامن : أن لا يكون في المعمول سببيًّا ، فلا تنازع في .

* وعزَّة ممطولٌ مُعنَّى غَريمُها *

إذا لم يجعل « غريمها » مبتدأ ، وكذا زيد قام وقعد أبو، لأنك إن أضَّمْرَت في أحدهما ضمير الأب وحده خلا الخبرُ من الرَّابط أو الأب [في] (١) الضَّمير ، فيحتاج لضميرين، أحدهما مضاف ، والآخر مضاف إليه، وذلك باطل لامتناع إضافة الضمير، فبطل كونُ «غريمها» مرفوعاً على غير الابتداء.

والتاسع : أن لا يكون المعمولُ مضمـراً . شَرط ذلك ابــن الحاجب وشَرْحهُ معروفٌ .

والعاشر : هو الشّرط الأول .

⁽١) سقطت كلمة (في) من ط. صوابه من النسخ المخطوطة

111/81

[مسألة في أفعال ستّة متّحدة المعاني ، مختلفة بالتعدّي واللزوم]

طُوبی لمن صَدَّق رسولَ الله ، وامـن به ، وأحـب طاعتـه ، ورغَب فیها ، وأراد الخیر ، وهَمَّ به ، واستطاعه ، وقَدر علیه ، ونسی عمله ، وذهل عنه ، وخاف عذاب الله ، وأشفق منه ، ورجا. ثوابه ، وطمع فیه .

فهذه أفعال سنة متّحدة المعاني وهي مختلفة بالتّعدّي واللـزوم فدلّ على أن الفعل المتعدّي لا يتميّز من غيره بالمعنى . /

بِشْرِ الحافي يذكُرُ حالَهُ في المسلمين

٧٤٤ = قَطْعُ اللَّيَالِي مَع الأيَّام في خَلَق (١)

والنُّوم تَحْت رِواق ِ اللَّيْل والقَلَق ِ

أحْسرى وأجْسدر لي من أن يقسال غداً

إني التمست الغِنَى من كَفٍّ مُرْتَزِق

 ⁽١) يقال : نُوبٌ خَلَق : أي بال . يستوي فيه المذكر والمؤنث، لأنه في الأصل مَصْدر.

قالوا: رَضِيتَ بِذَا قلت: القُنوعُ (١) غِنيٌ

ليس الغنس كشرة الأموال والورق

رَضِيتُ باللهَ في عُسْرى وفي يُسـرى فلست أسلُك إلاّ واضيحَ الطُّرق

وقال بعضُهم في التنازع أيضاً :

٥٤٥ = طَلَبْتُ فَلَمْ أَدْرِكْ بِوَجْهِي فَلَيتَنِي

قَعَدْتُ ولم أَبْغِ النَّدا بَعْد سايْب(٢)

قد تنازع أربعة عوامل معمولاً واحداً ، وهو النَّداء ، فتأمل .

قال الشيخ جمال الدين بن هشام: اجتمع في هذا البيت تنازع بين اثنين، وتنازع بين ثلاثة، وتنازع بين أربعة، فقد تنازع وطلبت، ولم أدرك، في وبوجهي، وقد تنازعا ولم أبغ، في والندا،، وقد تنازع الثلاث وقدت في الظرف فهذه اتفاقية غرية. انتهى.

ففي قوله: معمولاً واحداً وهو «الندا» نَظَرٌ، بل المعمول الواحد قوله: «بعد» كما قرره الشيخ جمال الدين -رحمة الله عليه والمسلمين أجمعين.

 ⁽١) التُنوع يضم القاف والنون: السؤال والتذلّل، وبابه خضع، والوصف:
 قانع، وقنع. وقال القراء: القانع: الذي يسألك فها أعطيته قبله. والقناعة:
 الرّضا بالقسم، وبابه سلم فهو تمنع وقنوع. والشاهد في هذه الأبيات في قوله: أحرى وأجدر لي

⁽٢) من شواهد : الأشموني ٢٠١/١، وروايته وعند سائب، وانظر حاشية يسّ ١/ ٣١٦

أحكام كذا لابن هشام

قال الشيخ جمال الدين بن هشام رحمة الله تعالى عليه :

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيّدنا محمد وآله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً وبعد، فأني لما وقفت على (كتاب الشّذا في أحكام كذا) لأبي حيّان ـ رحمه الله تعالى ـ رأيته لم يَزْد على أن نسج أقوالاً وحدّدها (۱) ، وجمع عباراتٍ وعدّدها، ولم يفصح كل الإفصاح عن حقيقتها وأقسامها، ولابين ما يعتمد عليه ممّا أورده من أحكامها، ولا نَبه على ما أجمع عليه أرباب تلك الأقوال واتفقرا، ولا أعرب عما اختلفوا فيه وافترقوا.

فرأيت أنَّ النَّاظر في ذلك لا يَحْصُل منه بعد الكَدَّ والتَّعب إلاَّ على الاضطراب والشَّغب . /

فاستَخَرتُ الله في وضع تاليف مُهـذَب أبَيْن فيه ما أجْمل، [١١٢/٤] واستناف تصنيف مُرتّب أورد فيه ما أهْمل، وسميته : ١ فوح الشّذا بمسألة كذا ، .

⁽١) في ط: «وحدها»، صوابه من المخطوطات

وباللهُ تعالى أستعين ، وهو حسبي ونعم المُعين ولا حول ولا قوة

إلاّ بالله العلي العظيم .

وينحصر في خمسة فصول .

الفصل الأول: في ضبط موارد استعمالها:

اعلم أن لِكُذا استعمالين .

أحدهما : أن يستعمل كُلُّ مَنْ جُزَّابِها على أصله ، فيراد بالكاف التشبيه وبـــ (ذا ، الإشارة ، ولا يراد بمجموعها : الكناية عن شيء ، فهذه بمَمْزل عمّا نحن فيــه،وذلك كقولك : رأيت زيداً فقيراً وعمراً (١٠ كذا ، وقول الشاعر :

٧٤٦-وأسْلَمنِــي الزَّمـــانُ كَذَا فـــلا طَرَبُ ولا أَنْسُ

ويكون اسم الإشارة في هذا النوع باقياً على معناه ، يصع أن يسبقه حرف التنبه وأن يليه كاف الخطاب ، ولام البعد ، ألا ترى أنك لو قلت في المثال : ورأيت عمراً هكذا ، وكذاك ، وكذلك ، وقلت في البيت: «وأسلمني الزمان هكذاه كان مستقيماً إلا أن حرف التنبيه هنا متقدِّم على الكاف كما أريَّتُك، وإنما القاعدة فيه مع سائر حروف الجرِّ أن يتاخر عنها كقولك: بهذا، ولهذا، إلا في هذا الموضع خاصة، قال أو الطيب:

⁽١) من ط: : «وعمروا» تحريف واضح

٧٤٧ = ذي المعالى فَلْيَعْلُون مَنْ تَعالَى

هُــكذا هكذا وإلا فلاً لا(١) والثاني: أن يخرُج كُلَّ من الجزأين عن أصله ، ويستعمل المجموع كناية ، وهذه على ضربين:

أحدهما: أن تكون كناية عن غير عدد كقولك: مررت بذا وكذا.

واعتقادي في هذه أنها إنما يُتَكلم بها من يخبر عن غيره ، وأنها تكون من كلامه لا من كلام المُخْبَر عنه .

هذا الذي شهد به الاستقراء ، وقضى به اللَّوق الصّحيح ، فلا يقــول أحـــد ابتـــداءً : مررت بدار كذا ، ولا بدار كذا ، وكذا ، بل يقــول : بالدار الفلانية .

ویقول : مَن یُخْبر عنه : قال فلان : مررت بدار کذا ، وبدار [۱۱۳/٤] کذا ، وکذا / ، وذلك لشأن اعْتری المخبر ، أو لغير ذلك . ومنه

(1) مطلع قصيدة يمدح بها سيف الدولة، ويذكر نبوضه إلى ثغر الحدث لما بلغه أن الرّوم احاطت به، وذلك في جمادي الأولى سنة ٤٤٣ وبعده: وبعده: شرف ينطح النّجوم بروقي به وعز يقلقل الاجبالا حال أعدائنا عظيم وسيف الله ولة ابن السيُّوف أعظم حالا. انظر الديوان ٣/ ٢٥٤. ما جاء في حديث الحساب ـ أعاذنا الله من سـوء فيه ـ : «أتُـذْكرُ يـوم كذا وكذا ، فَعَلْت فيه كذا وكذا».

وثُولُ مَنْ قال : «أما بمكان كذا وكذا وَجُذُ^(۱) ، ، إنما الكتابة فيه من كلام مَنْ حكى عن غيره ، ألا ترى أنهم حكوا : أنه قبل له في الجواب : بلى ، وجاذاً .

ولو كان السائل كانياً لم يعلم مُراُده ، ولم تَقْبح إجابته بالتعَيين ، ودعوى أن المسئول عَلِم ما كنى به على خلاف الاصل والظّاهـر . وغَلط جماعةً فجعلوا من هذا الاسم قوله :

* وأسلمني الزمان كذا *

والحقُّ أن ذلك ليس من الكناية في شيء ، وقد مضى .

الضرب الثاني : وهو الغالب : أن يكنى بها عن عدَّدُ مجهـول الجِنْس والمقدار .

وهذه والتي قبلها مركبتان من شيئين :

أحدهما الكاف والظاهر أنها الكاف الحرقية المفيدة لِلتشبيه ، لأنها القِسْمُ الغالب من أقسام الكاف ، كما ركّبوها مع (أنَّ ، في « كانّ ، نحو قولك : كانّ زيداً أسدٌ .

(٢) في ط: «وحد» بالحاء مكان: «وجذ»، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة واللسان: «وجذ» حيث ورد ما نصّه: «قال سيبويه: «وسمعت من العرب من يقال له: أما تعرف بمكان كذا وكذا وجدًّا، وهو موضع بمسك الماء؟ فقال: بل، وجاذاً أى أعرف بها وجاذاً» والثاني و ذا ، التي للإشارة كما ركبوها مع وحبّ ، في نحو : وحبّدًا ، ومع و ما ، في نحو و ماذا صنعت ، في أحد التقادير .

ولا يُحكم على د ذا ، بأنها في موضح جَرَّ ولا على الكاف بأنها متعلقة بشيء ، ولا بأن فيها معنى التشبيه ، وأن كان باقياً بعد التركيب في كان إلاأنه لامعنى له هنا، فلا وجه لتكلف(١)دعائه ، لأن التركيب كثيراً ، يُزيل مَعْنى المفردين ، ويُحْدِثُ مجموعها معنى : لم يكن ، ويُحكم على مجموع الكلمتين بأنه في موضع رفع أو نَصْب أو جَرًّ بحسب العوامل الداخلة عليها .

ويدل على أن الأمر كذلك أمور :

أحدها : أن (ذا) لا تؤنث لتأنيث تمييزها ، تقول : له عندي كذا وكذا أمةً ولا تقول : كذه وكذه .

[١١٤/٤] والثاني : أنها لا تتبع بتابع ، لا يقولون : كذا نفسه رجلاً ./

والثالث : أنهم قالوا : ﴿ إِنْ كَذَا وَكَذَا مَالُكَ} بَرْفُعَ الْمَالُ . ابو الحسن في المسائل .

الرابع : أنهم قالوا: حسبي بكذا، فأدخلوا عليه الجار. ذكره أبو الحسن أيضاً .

الخامس : انّهم يقولون : كذا وكذا دِرْهَماً مع أنهم لا يُركّبون (١) في ط : (لنكليف) . ثلاثة أشياء، فما ظَنُك بأربعة، فلولاً أن وكذا، قد صارت بمنزلة الشيء الواحد لم يُسخ ذلك .

وذهب جماعةً من النحويين : إلى أن الكاف وذا كلمنان باقيتان على أصلهما من غير تركيب .

ثم اختلفوا على أقوال :

أحدها : أن الكاف حرف تشبيه وأنّ معنى التشبيه باق ٍ وهـذا ظاهر قول سيبويه والخليل ، وصريح قول الصّفّار ١٠٠ .

بيـان الأول: أن سيبويه ، قال :صار (ذا بمنزلة التنوين ، لأن المجرور بمنزلة التّوين٬٬٬ . وقـال الخليل٬٬٬ : كأنهــم قالــوا : ﴿ لــه كالعدد درهماً » ، فهذا تعثيلُ وإن لم يتكّلم به ، وإنما تجىء الكاف للتشبيه فتصير وما بعدها بمنزلة شيء واحد. انتهى .

(1)هو قاسم بن علي بن محمد بن سليان الأنصاري البَّطْلَيْوسى الشهرِ بالصفار. صحب الشلوبين وابن عصفور، وشرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً، يقال: إنه أحسن شروحه، ويرد فيه كثيراً على الشلوبين باقمح ردَّ. مات بعد ٦٣٠ هـ. انظر البغية ٢/ ٢٥٦

(۲) نص سيبويه ۲۹۷/۱ : هذا باب جرى مجرى كم في الاستفهام . وذلك قولك : (كذا وكذا درهما وهومههم في الاشياء بمنزلة وكم، وهو كناية للمدد، بمنزلة فلان إذا كنيت به في الأسهاء، وكقولك كان من الأمرين ذيئًة وذيئة ، وذَيت وَذَيت، وكيت وكيت. صار ذا بمنزلة المتنوين، لأن المجرور بمنزلة التنوين،

(٣) وانظر رأي الخليل في سيبويه ٧٩٨/١.

وبيان النّاني، أن الصّفار لما ردّ على جواز: كذا درهم بالخفض بأن أسماء الإشارة لا تضاف اعترض على نفسه بأن معنى الكاف والإشارة قد زال .

وأجاب بأن المتكلّم لا بُدّ أن يُقدّر في نفسه عدداً لها ، وحينئذ يقول له: عدد مثل هذا العدد.

الثاني : أن الكاف اسم بمنزلة مثل. قال ابن أبي الرّبيع يظهر لي أن الكاف اسم بمنزلة مثل في قولك : لي مثله رَجُلاً، قال: والأصل أن يقال حيث يكون هناك مشار ً إليه يساويه ما عِنْدُك في العَدد، فالأصل : له عِنْدي مثل ذا من العدد، ثم جيء بَرجُل ٍ تفسيراً لعِنْل ِ كما قالوا : مثلك عالِماً.

الثالث : أنّها اسمٌ، ولكن لا معنى للتشبيه فيها ، قاله أبو الطُّب العَبْدِيّ (١٠ قال: الكاف في نحو؛ (له عندي كذا درهماً ، اسم في موضع [١٥/٤] رفع بذا الابتداء ، ثم/ اعترض على نفسه بأنّ أبا عَليَّ ذكر أن الكاف إنما تكون اسماً بشرطين:

 ⁽١) في البغية: «العيدي» بالياء، وفي طوالنسخ المخطوطة «العبدي» بالياء.
 وهو أحمد بن بكر بن احمد بن بقية العبدي أبو طالب.
 قرأ على السيرافي،
 والرّماني، والفارسي.

من مؤلفاته: شرح الايضاح. شرح كتاب الجَرَّميّ. مات يوم الخميس العاشر من شهر رمضان ٨٠٦هـ . انظر البغية ٢٩٨٨.

أحدهما : أن يكون ذلك في الشعر.

الثاني: أنَّ يتعيَّن الموضع كذلك كما في قوله الأعشى:

٧٤٨ = أَتَنْتَهُون وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ

كالطُّعْنِ يَذْهَبُ فيه الَّــزْيتُ والفُتُلُ (١)

أراد مثل الطّعن، لأن الكَلاَم شِعْرٌ، و «ينهى» فعلُ لا بُدّ له من فاعل

فأجاب بأن ذلك في الكاف المفيدة للتشبيه وهي في «كذا» إنما جاءت كالمركّبة مع «ذا» بدليل أن الواو قد سَقط فتركّبت مع مثلها، وإذا كان كذلك وفارقتها لم يمتنع أن تكون مرفوعةً بالابتداء.

والرَّابِع: أنها محتملةً للحرفيَّة والاسميَّة قاله أبو البقاء في «شرح الإيضاح»، قال: إذا قيل له: «عندي كذا يرهماً» وفكذا، في موضع الصفة لمبتدأ محذوف، أي شيء كالعدد، أو الكاف اسمَّ مبتداً «كمثل»

قال: فإذا جعلت الكاف حَرَّفاً لم تحتج إلى أن تتعلَّق بشيء، لأن التركيب غَيَّر حكمها كما في وكانَّ، فإنها قبل أن تتقدم كانت متعلَقةً بمحذوف وهي الآن غَيَّرُ متعلَّقة بشيء.

⁽١) ديوان الأعشى/ ١٥٠.

من شواهد: ابن يعيش ۱۸-۲۵، اوالخزانة ۲۵ ۱۳۲. ورواية ابن يعيش والخزانة: «يهلك، مكان: «يذهب، وانظر شرح ابن عقيل ۲۱ ۲۳۳، والهمع والمدر رقم ۲۱۰۲.

الخامس: أنّ الكاف حَرْفُ جَرِّ زائد وهو قول ابـن عصفــور ، قال : ولا معنى لِلتشبيه في هذا الكلام ، فالكاف زائدةً كزيادتهـا في قولهم : فلان كذى الهيئة أي ذو الهيئة إلاّ انها زائدة لازمة كلزوم وما، في : وأثذا ماء.

وذا مجرورة بالجار الزائد كانجرار أيّ بالكاف الزائدة في قولـه تعالى: وكأَيُّن مِنْ قَرْيَةِ (١٠، ألا تَرَى أنّ معناها كمعنى كَمْ ، وليس فيها مَمْنَى تَشْبِيم .

وإذا ثبت أنها زائدةً لم تكُن متعلّقةً بشيء، فليس ما قاله بلازم ، لأنا لائسَلّم أن عدم معنى التشبيه هنا لزيادة الكاف، بل لما ذَكَرْنا من تركيبها مع «ذا»، وأنه صار للمجموع بالتّركيب معنّى آخر.

وقد أقمنا الدّليل عليه فيما مضى، ثُمَّ دَعُـوى التّركيب ، وإن كانت كدعوى الـزّيادة في أنهـا خلاف الأصل، لكنهـا أقْـرَب ، فكان اعتبارُها أولَى.

⁽١) الحج / ٤٨

الفصل الثاني : في كيفيّة الّلفظ بها وتَمْييزِها

أمًا اللفظ بهـا فالمسمـوع في الكنّـى بهـا من غير عدد الأفـراد والعطف ،/ ، نحوٌ مُرْوتُ بمكان كذا وبمكان كذا كذا، وفي الكُنّى [١١٦/٤] بها عن عدد العطف لا غير

> وكذا مثّل بها سيبويه والأخفش والأشمة وقال(١) الشاعر : ٧٤٩ = عِد النّفس نُعْمسى بعــد بُوْســاك ذاكيراً كذا وكذا لُطفاً به نُســي الجُهُدُ(١)

ومِمَن صرَّح بأنهم لم يقولوا : كذا يرْهَمَاً بتمبيزها ، ولا كذا كذا يرْهماً ابنُ خروف.

وذكر ابن مالك أنَّ ذلك مسموعٌ ولكنّه قليل, وسيأتي نقل كلامهما د.

وأما اللَّفظ بتمييزها ففيه ثلاثة أقوالْ.

990

 ⁽١) في ط فقط: (قول) بدون واو، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة.
 (٢) انظر شرح شواهد المغني للسيوطي / ٥١٤، وهمع الهوامع والمدرر رقسم/

أحدها: أنه منصوب أبداً. وهذا قول البصريين، وهو الصواب بدليلين:

أحدهما: أنه المسموع كقوله:

* كَذَا وَكَذَا لُطْفًا بِهِ نَسَى الجُهِدِ *

والثاني: القياس، وذلك من وجوه:

أحدها: أن الخفض إما بالكاف على أنّها حَرْف جَرَ، وعلى أنها اسم مضاف أو بإضافة ذا، ولا سبيل إلى شيء منذلك ، لأن وذا معمولة للكاف، وحرْف الجرّ لا يُخفِض شبئين ، والاسم لا يضاف مرّتين ، ومن ثمَّ وجب نصب التّمييز في نحو و ما في السّماء قَدْرُ راحة سحاباً ، وأسماء الإشارة لا تضاف ، لانها ملازمة للتعريف ، والتمييز نكرة ، والقميز نكرة ،

الثاني. أن الكاف لمًا دخلت على «ذا» وصارتا كناية عن العدد صارتا كذلك بمنزلة يُزِيدُ » إذا سمّى به[ويزيد] (''وأمثاله إذا سُمِّي به لا يجوز إضافته ، لأنه محكى والمحكىّ لا يُضاف.

والثالث : أن الكلمة اشبهت بالتركيب أحـد عشـرَ وأخواته ، وذلك لا يضاف كراهة الطّول فكذلك هذا.

القول الثاني : أنه جائز الخفض بِشُـرْط أن لا يكون تكرارٌ

⁽١) كلمة : ﴿ويزيد، سقطت من ط، والتصويب من النسخ المخطوطة.

ولا عَطْفُ فتقول: كذا دُرَهمُ، وله النُّوب، ولا تقول: كـذا كذا درهمُ ولا كـذا وكذا/ درهم، قـاله الكـوفيون، ومَنْ وافقهم، وشُبهتهم في [١١٧/٤ ذلك حَمْلُ كناية المَدد على صريحه، وقد ذكرنا ما يَردُّ هذا القياس.

وقال ابن إياز : يجوز الجَرّ من وَجْهين :

أحدهما: إجراء كذا مجرى كُمْ الخبريّة ،

والثاني: أن الكلمتين ركبتا وصارتًا كلمةً واحدةً يعنى فالمضاف المجموع لا اسم الإشارة فقط. والمحذور إنما يلزم على القول بأن المضاف اسم الإشارة.

والثالث: أنه جائز الخَفْض والرَّفع. وهذا خطأ أيضاً ، لأنه غير مسموع ولا يقتضيه القياس، فإن دكذا وكذا يرشماً، من باب: «خَمْسَة عشر دِرْهَماً، لا من باب: «رطل زيتاً». فافهمه.

الفصل الثالث في إعرابها:

والذي يظهر لي أنه مبنىً على الخلاف في حقيقتها، فإذا قبل: «له عندي كذا وكذا درهماً». فإن قبل بالتُركيب فمجموع كذا مبتدأ ، خبرهُ الجارُ والمجرور ، والظَّرُفُ متعلق به، والظَّرْفُ يعمل في الظرف إذا كان متعلقاً بمحذوف لوقوعه موقع ما يعمل، نحو، أكُلِّ يـوم لك "ثوبً.

وإن قبل: لا تركيب ، فإن قبل للكاف اسمٌ فهي المبتدأ، وإن قبل : حرف فالجارُ والمجرور صفة موصـوف محـذوف ، أي : له عندى عدد كذا وكذا ورْهَماً.

وقال ركن الدين الاستر اباذيّ في (شرح كافية ابن الحاجب): الغالسب في تمييز كذا أن يكون منصوبـاً، لانهـا بمنزلـة: «ملـؤه» في قولك : لى مِلْوه عسلاً.

ويجوز كونه مجروراً بإضافة وكذا» إليه على تنزيلها منزلة ثلاثة ومائة.

وأن يكون مَرْفوعاً ، فإذا قيل : وله عندي كذا دِرْهَم، فله خبـر مقدّم ، ودرهم مبتدأ مؤخر . وكذا حال (هكذا) ، قالوا : وفيه نظر. والأوكّى عندي أن يكون مبتدأ ودرهم بدلاً أو عطف بيان (وله ، خبر واعندي، ظُرّف له . انتهى . وقد مضى أن الصّحيح امتناع الرّفع والجرّ .

الفصل الرابع في بيان معناها عند النحوّيين

وفي ذلك أقوال:

[١١٨/٤] أحدها: لابن مالك وهو أنَّها للتكثير بمنزلة/ كَمْ الخبرية.

وتابعه على ذلك ابنُه في شرحه لِخُلاصته. ومقتضى قولهما هـذا أنها لا يُكنى بها عمّا نقص عن الأحد عشر، لأنه عدد قليل.

الثاني : أنها للعـدد مُطلقـاً قليلاً كان أو كثيراً وهــو قول سيبويه والخليل وَمْن تابعهما واخْتاره ابن خروف.

ويمن نقل ذلك عن سيبويه الأستاذ أبو بكر بن طاهر وذلك ظاهر من كلامه فإنه قال: هذا باب ما جرى مجرى كم في الاستفهام، وذلك قولك: «له كذا وكذا ورهماً»، هو مبهم من الأشياء بمنزلة كُم، وهو كناية للعدد، صار «ذا» بمنزلة التنوين. وقال الخليل: كأنهم قالوا: له كالعدد ورهماً.

الثالث: أنها بمنزلة (ما) استُعْمِلت استعمالَهُ من الأعداد الصريحة فيقال: له كذا دراهم ، فتكون للثّلاثة فما فوقها إلى العشرة ،

وكذا كذا درهماً، فتكون للأحد عشر فما فوقها إلى التسعة (١) عشر .

⁽١) في طفقط «السبعة» تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة

وكذا (" وكذا درهماً، فتكون لأحدر وعشـرين " ومـا فوقهـا من الأعداد المتعاطفة إلى التسعة والتسعين .

وكذا دِرْهُم فيكون للمائة وللألف وما فوقهما.

فإذا أقرَّ مُقِرُّ بكلام فيه (كذا) الزمناه بالمتّيقن، وهو أوّل مرتبة من المراتب المشروحة ، وحلّفناه في الباقي. وهـذا قول الكوفيين ، وتبعهم جماعة منهم ابن معط في فصوله.

الرابع ، أن الأمركما قالوا إلاّ في مسئلتي الإضافة ، فإنهما ممتنعان ، لما قدّمنا من التعليل. فإن أردت العدد القليل أو المائة أو الالف وما فوقهما قلت: كذا من الذّراهم

ويقـــتّـر عند أهــل هذا القـــول الفــرق بــين العــدد القليـل والمــائــة والألف، لأن «مِنْ» إنما تَدْخُل على العدد المجموع المعرّف ، تقول: عشرون من الدراهم، ولا يجوز عشرون من دراهم . وهذا قول المبرّد والأخفش وابن كيسان والسيّرا في ، وبه قال الشّـلوبين وابن عصفــور والصّفار والذي/ جَرَّاهم على القول بذلك أبو مُحمّد بن السيِّد ، فإنّه [١٩٩٤

⁽١) في طفقط: «وكذا كذا» بدون عاطف، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة.

⁽٢) في ط فقط: «وتسعين» تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة،

حكى اتفاق البصريّين والكوفيّين على ذلك، وأن الخلاف إنما هو في جواز الخَفْض نحو :كذا ورهمم ، وكذا دراهم. والبصريونّ يمنعون ،' والكوفيون يجيزون . وفي كلام أبي البقاء في (شرح الايضاح) ما هو أبلغ من هذا فإنه قال:

«وذهب معظم النّحويين وأصحاب الرأي: إلى أنّ مَنْ قال كذا يرهماً لزمه عشرون دِرهماً ، لأنك لم تُكررَ العدد ، ولم تَعْطَفُ عليه ولم تُضِفُهُ لتمبيز ، فحمل على أول عدد حاله ذلك .

فإن جُرَرْت الدّرهم فقد حَمَلهُ النّحويون وأصحاب الرأي على مائة.) انتهى . فنقل الجرّ عن النّحويين ، ونقـل إجراء «كذا» مجرى العدد الصريح في حالة نصب النمييز عن مُعظم النحويين .

الخامس : أن الأمر كما قال الكوفيون في كذا كذا ورْهَمَاً وفي كذا ورْهَم خاصة ، قاله الأستاذ أبو بكر بن طاهر. فهـذا ما بلغنــا من الأقوال .

فامًا قول ابن مالك : فكان الذي دعاه إليه أن سيبويه شبَّهها بكم الاستفهامية ، وهمي منزلة الأحد عشر وأخواتها ، وليس هذا بشميء ، لأنها إنما شُبَّهت بها في نَصْب التمييز لا في المعنى ، إلا ترى أنَّها ليست لـلاسنفهام كما أنَّ كَمْ للاستفهام، ثم إنَّ كم نَفْسها بمنزلة ، الأحد عَشَر، ولا تختص بـالعدد الكثير بدليـل أنك تقـول: كم عبدأبل مَلكُت، فيصح الواحد فما فوقه. وأمّا قول سيبويه والمحققين فوجّهه أنها كلمةً مبهمةً كما أن كَمْ كلمة مبهمة ، فكما أنك لو قلت: كُمْ كُمْ عبداً مَلكتْ ، أو كُمْ وكُمْ عبداً ملكت أو غير ذلك لم يقتض مساواة ما شابهته من العَلَد الصريح ، فكذا كذا .

وأمَّا قول الكوفيين ومن وافقهم فمردودٌ من جهات :

أحدها : أنه قولٌ بلا دليل ، وإنما هو مجرد قياس في اللغة .

وذكر ابن إياز أن البُسِتي ١٠ في تعليقه أن أبا الفتح سأل أبا عليّ عن قولهم : إنّ كذا كذا دِرْهُماً يحمل على أحد عشر دِرْهُماً ، وكذا وكذا دِرْهُماً يحمل على أحد وعشرين، وكذا درهم، يحمل على

ماثة. قال: وكذًا وكذًا، وكذًا درهماً عمل على ماثة وأُحـد وعشرين/ [٢٠/٤] درهماً.

فقال أبو عليّ : هذا من استخراج الفقهاء ، وليس هو في النحو إنما كذا بمنزلة عَدَدٍ منّون ، والجرخطأ .

الشاني: أن الناس اختلفوا، فقال ابن خبروف: إن العَرَبَ لم يقـولواكـذاكذا درهمـاً، ولاكـذاكـذا درهمـاً، ولاكـذا دراهم، لا بالإضافةولابالنصب، وعلى هذا فَالحُكُم على هـذه الألفاظ بمـا ذكروا باطلً لأنه حكم على ما لا يَتكلّم به، فاين معناه؟

 ⁽١) هر أحمد بن محمد البُسْقي يعرف بالحارزندي أبو حامد صنف تكملة العين ـ
 شرح أبيات أدب الكاتب، كتاب التفصلة . ومات في رجب سنة ٣٤٨ هـ انظر
 البغية / ٣٨٨

وقال ابن مالك في «التسهيل»: وقد ورد (كذا» مفرداً أو(١) مكرَّراً بلا واو، فاثبت ورود هذين من خلافهم، والمثبت مقدَّمٌ على النافي، ولكن لما قال: استعمال هذين مع أن الحاجة التي دَعت إلى الكناية عن العدد المعطوف والمعطوف عليه داعيةٌ إلى الكناية عن غيره من الاعداد دل على أن قولك: كذا لا يختص بالعدد المعطوف عليه.

والثالث: أنه سمع وأماه٬٬٬ مكان كذا وكـذا وجْذاً٬٬٬ وذلـك دليل على أنها لم يرد بها معطوفُ ومعطوفُ عليه .

والرابع: أن موافقة العدد المبهم للعدد الصريح في طريقته في التمييز، وغيره لا يقتضي تساويهما في المعنى بدليل «كم»الاستفهامية فإنك تقول: كم «رهماً لك، أو تسقط الراو فيجاب بجميم الإعداد في كلٌ من هذه الصور.

الخامس : أن إجازة كذا درهم وكذا دراهم باطل بما قدمناه .

وأجيب بأنه خفض بالإضافة وأن معنى الإشارة قد زال .

⁽١) التسهيل / ١٢٥ : «أو» مكان . الواو . وفي ط بالواو .

⁽٢) في ط فقط: ﴿إِذَاهِ مَكَانَ: ﴿أَمَاهُ تَحْرَيْفُ، صُوابُهُ مِنَ النَّسْخُ المُخطُوطُ

⁽٣) في ط فقط: «وجه» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة

وأجاب الصَّفَّار بأن المتكلم بكذا لا بُدَّ أن يقدر في نفسه عَدداً ما ، وحينشذ : تقنول ؛ له عدد مشل هذا ، أي مشل هذا المُسركب والمعطوف .

وفي مثل هذا الجواب نَظَرٌ ، وهو مبنىّ على إدعاء التركبيب وأن معنى النشبيه باق وهو بعيدٌ جداً .

وأما قول أبي بكر فحُجَّتُه أنه سمع من العرب :مررت بمكان كذا وكذا / فلمًا كان ذلك واقِعاً على العدد ناسب أن يكون جـارِياً مجـرى [١٢١/٤] مايوافقه من الأعداد(١) ، وليس هذا بشيء ، وقد جوّز «كذا دِرْهُم » بالخفض على أن يُراد مائة درهم مع اعترافه بأنه لم يُسمع في غير العدد ، فها الفُرْقُ بينه وبين بقية الألفاظ ؟

> وأما قول المبرد والأخفش ومَنْ وافقهما فَرَعم الشلوبين وأصحابه أنه القياس ، وأنه لا ينافى قول سيبويه ، وأن قوله : إنها مبهمة أنّ قولنا : كذا كذا مبهم في الأحد عشر والنسعة عشر ، وما بينهما مبهم في القليل والكثير ، وكذلك يقولون في الباقي .

⁽١) في ط: فقط: الأعدد

الفصل الخامس: فيما يَلْزَمُ بها عند الفقهاء.

وقد اختلفت المذاهب في ذلك . فأماً مذهب الإمام أحمد رضي الله عنه ، ففي (المُمكّر) ما معناه : أنه إذا أفْـرَد كذا أو كرّرهـا بلا عطف ، وكان التمييز منصوباً فيهما أو مرفوعاً لزمه درهم ، فإن عطف أو نصب أو رفع فكذلك عند ابن حامد .

وقال التميمىّ: ورْهَمان. وقيل: درهم وبعض آخر. وقيل: درهم مع الرفع، ودرهمان مع النصب. وإن قال ذلك كله بالخَفْض قبل تفسيره بدون الدّرهم، قال المصنف: وهذا كله عندي إذا كان يعرفُ العربية فإن لم يعرفها لزمه ورْهَمٌ في الجميع.

وأما مذهب الإمام الشافِعي رضي الله عنه فالفتيا عندهم على أنه يلزم مع العطف والتَصب درهمان ، فإن رفع أو جرّ لزمه يرْهَمَ ، وكذا إن ركب أو أفرد سواء رفع التّمبيز أو نصبه أو جره .

ونقل المزنى عنه في : كذا كذا درهماً : أنه يلزمه درهمان . وكذا يروى عنه في مسألة العطف والنّصب .

وأمًا مذهب الإمام مالك رضي الله عنه ففي (الجواهر) لابس

شاس ما معناه : إذا قبل له عَلَىّ كذا فهي كالشيء . فلـو قبـل : كذا ورْهَماً فقال ابن عبد الحكم يلزمه عشـرون ، وإن قال : كذا وكذا ورْهَماً نزمه أحد عشر ، وإن عطف فأحد وعشرون .

رو وقال سحنون : ما أعرف هذا ، فإن كان هذا أقلّ ما يكون في وقال سحنون : ما أعرف هذا ، فإن كان هذا أقلّ ما يكون في اللغة بهذا اللفظ فهو كما قالوه ، وإن كان يقول : القول / قولُ المُقر مع يمينه .

وكذا يقول في : كذا وكذا ديناراً أو دِرْهُماً ، وعلى الأول يجعل نِصْف الأحد والعشرين ديناراً دنانير ونِصْفها دراهم .

وما مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه : أنه يلزمه في العطف أحد عشر كما في التركيب . والله تعالى أعلم .

مسألة في التَّعجُّب

من إلقاء أبي بكْر بن الأنباري يقول: ما أُحْسَنَ عُبْدَ الله، «ما» رفع رَفْعَتها بما في « أحسن » ونَصَبْتَ عُبْدَ اللهِ على التَّعُجُّب .

وتقول في الذّمّ : ما أحْسَن عَبْدُ اللَّهِ فما لا موضع لها لانها جَحْدُ ورَفَعَت (عبد الله) بفعله وفعله : ما أحسن .

وتقول في الاستفهام: ما أَحْسَنُ عَبْدِ اللَّه؟ فما رَفْعٌ بأحسىن ، «وأَحْسَنُ» بها . والتّاويل : اي شيء فيه أحسن : أعيناه ، أو أنفه .

وتقول إذا أرَدَدْتُهُ إلى نفسك في التُّعجب : ما أَحْسَنَني (فما) رَفْعٌ بما أحسنني ، والنّون والياء موضعهما نصّبٌ على التَّعَجُّب.

وتقول في الذّم إذا رَدَدَّتُهُ إلى نفسك: ما أَحْسَنْتُ «فما» جعد لا موضع لها، والنّاء مرفوعة بفعلها، وفِعْلُها:ما أحسنت، فتقـول في الاستفهام: ما أحسنني «فما» رفع بأحسن ، وأحسن» بما، والياء في موضع خفض بإضافة أحسن إليها.

فإن قلت: أباك ما أحْسَن أو ما أباك أحسن كان مُحالاً لأنه

ما نصب على التَّعُجُّبَ، لا يُقدّم على التَّعَجُّب ، لأنه لم يعمل فيه فِعْلُ متصرف فيتصرف بتصرفه.

وكان الكسائي يُجيز : أبوك ما أحسن، قال: لمَا لَمْ أصل ِ إلى نصب الأب أضمرت له هاءً، يعود عليه فوفعته بها ، والتقدير : أبوك ما أُحسَنه.

وقال الفَراء ،: لا أجيز رفع الأب ، لأنه ليس ههنــا دليلٌ يدُلَّ على رفع الأب ولا أضمر الهاء إلاّ مع ستة أشياء مع: كُلِّ،اومَنْ، وما، وأي، ويْعْمَ، وَبِثْس.

وتقول: عَبْدُ اللّٰهِ ما أَحْسَنَهُ برفع «عَبْد اللَّه» بما عاد عليه من الهاء ، فيرفع ما في أحسن ، والهاء موضعها نَصْبُ على التَّعَجُّب. : وتقول عبد الله ما أحسن جاريته مِنْ قول الكسائي، قال: لَمَا لَم

أصل إلى نصب الأوّل أضمرت لها هاءً، فرفعته بها. والفرّاء / يحيلها، قال: ليس ههنا دليلٌ على الهاء

وتقول في الاستفهام: عبدالله ما أحْسنهُ برفع عبد الله بأحسن ، وأحسن بعبد الله «وما» استفهام والهاء موضعها خفض بإضافة أحْسن إليها

فإن قلت: عبدالله ما أحسن كان محالاً، وأنت تُضْمِرُ الهاء، لأن المخفوض لا يُضْمَرُ، ولأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد،

⁽١) أي يُفْسدها

فلا يفرّق بينهما، فلا يضمر المخفوض ويظهر الخافض

وتقول: عَبْدُ الَّلهِ ما أحسن ترفع عبدالله بما في أحسن ، «وما» جَحْد لاَ موْضع لها.

وإذا قلت:ما أحسن عبدالله فأردت أن تسقط ما وَتَعَجَبت (١)، قلت : أُحْسِن بعبد الله

وإذا أرَدْت أن تأمر من هذا ، قلت: يا زيدُ أحْسِن بعبدالله رجلاً ، وإذا تُشيت قلت يازَيْدان أَحْسِن بِعبدالله رجلاً ، وإذا تُشيت قلت يازَيْدان أَحْسِن بِعبدي الله رجالاً ، وتشصِبُ رِجالاً علسى التَّفسير، «وأَحْسَنْ لا يُثْنَى ولا يُجْمَع ، ولا يُؤَتّت ، لانه اسم. وأَحْسِن ليس بأمر للمخاطب، إنما معنى أَحْسِن به: ما أحسنه ، قال الله عز وَجلّ: «أَسْعِعْ بِهم وأَبْصِرَهُ" معناه، والله اعلم : ما أَسْمَعُمْ وهم أَبْصِرَهُ٣

وتقول : كان عَبْدُ اللّه قائِماً، فإذا أَمْرْت منه قُلْت : ما أَكُون عبدالله قائِماً، «فما، مرفوعة بما في أكون ، واسم كان مضمرٌ فيها ، وعبدالله منصوبٌ على التَّعجّب ، وقائماً خبر كان

فإن طَرَحْتَ ومنا، وَتَعجَّبت ، قلت : أَكُون بعبـدالله قائِمـاً ، وأكون بَعبُدُي اللّه قائِميْن، وأكون بعبيد الله قِياماً، وأَحْسِن بعبد اللّهِ رَجُلاً.

⁽١) في طفقط: ﴿وَتَعْجُبُ

⁽۲) مریم / ۳۸

قال الفراء: لمّا لَمْ أُصِرَّح برفع الاسم أدخلت الباء، لِنَدُلُ على المطلوب، وتأويله: عَبْدُ اللهِ حَسنٌ، فلما لَمْ يُصِلُ إلى رفْع حِبْت بالباء، لِتَدُلُ على المطلوب ما هو؟ وإذا قلمت: ظننت عبدالله قائماً فأردت أن تتعجب بـ وما، قلت: ما أظنني بعبد الله قائِماً، فإن أسقطت هما، وتَعجبُّت قلت: أظنني بعبد اللهِ قائماً.

أخر ما كان بخط ابن الجراح.

انتهى ـ بعون الله تعالى ـ الجزء السابع ويليه ـ إن شاء الله ـ الجزء الثامن ، وأولـه:مخاطبـة جرت بين أبــي إسحاق الزجاج وأبي العباس أحمد بن يحيى

فهرس الشواهـد الشعريــة الجـزء السّابــع

رقم الصفحة	رقم الشاهد		
		لدِّجَال أخوفني عليكم ،	شواهد على حديث دغير ا
١٤	דדד	أمسلمنسي إلى قومسي شراحي	= فيا أدري وكلِّ الظــن ظني
١٥	777	صديق إذا أعيا علي صديق	= وليس بمعيينسي وفي النساس ممتع
١٥	774	فإن له أضعاف ما كان أملاً	= وليس الموافينسي ليرفسد خائبا
14-14	779	واخرى لأعداها غائسظه	= يداك بد خبرها برتجي
		فاجــود جوداً من اللافـــظه	فأمسا التسى خسيرهما يرتجى
	i	فنفس العدو بهما فائسظه	وأمّــا النـــي شرّهــا يُتَّفى
١٩	٦٧٠	وكان مع الأطبّاء الأساة	= فيا ليت الأطب كانُ حولي
19	171	دخل الضيف عليهم فاحتمل	۔ ۔دار حیّ وتنوہا مربعا
		واسال عنا إذا الناس نزل	فاسأل عنها إذا الساس شتوا
		كنزه يوم القيامة شجاع أقرع »	شواهـد: حديث: ﴿ الإِّجاءَ ا
۲۱	777	سرت قربــاً احناؤها تتصلصلُ	= وتشرب أشارى القطا الكُدْرُ بعدما
77	777	وبصيرتسي يعمدو بهمما عتمد وأي	= راحــوا بصائرهــم على أكتافهم
77	178	إلى جعف سرْباكُ لم يمزُّق	= ولــولا جنــان الليل ما آب عامر
74	۱۷٥	حيٌّ ومــن يُصُّـب الحيام بعيدُ	_ أانيّ لا تبعــد فليس بخالد
			· •

	,,,	
		شاهد على مسألة لابن مالك في : قم أنت وزيد
1 2	177	= ليبك يزيد ضارع لخصومه ومختبط ما تنطيح النطوائح
		شاهد على نسبة الحال إلى المضاف إليه
10	٦٧٧	= كان يَدَيُّ حَرَّبائها متسمساً يدا مذنب يستغفر الله تائب
		إملاء على شاهد شعري لابن الحاجب
۲٥	۸۷۶	=غــير مأســوف على زمن ينقضي بالهـــمُّ والحــزَن
		تعليق ابن الحاجب على شاهد نحوي
79	774	= وإنــي لتعرونــي لذكراك فترةً كيا انتفض العصفــور بللــه القطرُ
		تعليق ابن الحاجب على بيت لابن قلاقس
٠,	٦٨٠	= ما بال هذا الـرّيم أن لا يريم لو كان يرقى لسليم سليم ً
		شواهد أم المتصلة والمنقطعة
		= ها ما علمت وما است دعيت مكتب

إذ حبلها إذ تأتك اليوم مصرومُ لم يقض عبدته إشرالاحبة يوم البين مشكومُ

أم هل كبير بكى لم يقض عبرت

- ما أبسالي أنسب بالحسرَّانِ تيسُ أم جفانسي بظهـر غِيْسب لئيمُ

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
٥١	٦٨٣	= ولسـت أبـــالي بعـــد فقـــدي مالكاً أموتـــي ناءٍ أم هو الآن واقع
		= أم كيــف ينفــع ما تعطــى العلـــوق بــه
۲٥	٦٨٤	رثيان أنف إذا ما ضن باللبن
٥٥	۱۸۰	= ﴿ أَهُلَ رَاوِنَا بُوادِي النَّفَ ذِي الْأَكُم ﴿
		شواهد على قول القائل: كأنك بالدنيا لم تــكن
7.7	٦٨٦	= هوّن عليك فإن الأمور بكف الإلب مقاديرُهـــا
7.8	144	= كأنَّ قلوب الطير رُطْباً ويابساً لدى وكرها العُنابُ والحشف البالي
11	٦٨٨	= كأنسي بسك تنحسط إلى السقبسر وتنغسط
		شاهد على قولهم: و أنت أعلم ومالـك ،
٧٦	7.49	= * هذا ردائي مَطْوِيًّا وسرِّبالًا *
		شاهدان على تعليق ابن هشام على آية :
		« ولله على الناس حجّ البيت »
AV		
	79.	= ونحـن منعنــا البحـــر أن تشربـــوا به وقـــد كان منـــكم ماؤه بمكان
۹٠	791	= مهـــلاً فداءً لك الأقــوام كلَّهم ومــا أثمــرٌ من مال ومــن ولــد
		وشاهد على قول جابر: «كان يكفي من هو أوفى منك شعيراً »
97	197	 إلى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتذر

795

795

740

797

79V

191

199

٧٠٠

٧٠١ 107

شواهد على: اعتراض الشرط على الشيرط

=فإن عشرت بعدها إنْ وَأَلَتْ نفسى من هاتما فقولا لالعا

= * من يفعل الحسنات الله يشكرُها *

شواهـد في إعراب: ﴿ استطعيا أهلها ﴾

= ، نفس عصام سودت عصاما ، = قد طلبنـا فلـــم نجـــد لك في السؤ دد والمجـــد والمكــــارم مشـــلا

= إذا برقت يوماً أسرة وجهه على الناس قال الناس جلّ المنور

شاهدان في اسمية أفعل في التعجب ما أقدر الله أن يُدُنى على شَحَط

سبحانيك اللهم ما أجيل عنيدي مثليك

ليَّسُوا من الشرُّ في شَّيءِ وإن هانا

منَّا معاقبل عزَّ زانهًا كرَّمُ

مين داره الحيزنُ عِين داره صولُ

لـكن قومــى وإنّ كانــوا ذُوى عَدَد

إنْ تستغيثها بنها إن تُذَّعه وا تجهدوا

 نحن بما عندنما وأنت بما عنمك راض.... = يا أقرع بن حابس يا أقرع إنسك إن يُصرع أخرى تُصرعً

- 2.1-

رقم الشاهد أرقم الصفحة

١١.

111 111

۱۱٤

117

107

175

177

١٥٥

114

		شاهدان على قوله تعالى:
		﴿ ذو الجلال والإكِرام ﴾
179	٧٠٤	= ﴿ نَفْسَ عَصَامٍ سَوْدَتْ عَصِـامًا ﴾
		= ما أقدر اللهَ أن يخري خليقت
179	۷۰۵	ولا يصدق قوماً في اللذي ذعموا
		شواهـد على « الرَّقلة في معنى وحده »
۱۷۳	٧٠٦	= والذئب أخشاه إن مررت به وَحْدي وأخشى السرياح والمطرا
179	٧٠٧	= * ما كل ما يتمنى المرء يلاركه *
179	٧٠٨	= * وليس كُل النوى تلقى المساكينُ *
141	٧٠٩	= قد أصبحت أم الخيار تدعى علي ذنباً كله لم أصنع
		شاهـــد على إعراب و غير ناظرين إناه »
7.9	۷۱۰	= فلهاً قرعنا النَّبع بالنبع بعضه ببعض أبت عيدان أن تكسرًا
		of Mark Land
714	V11	تعليق على شاهد لابن برّي
, ,,,	***	= وأصفــر من ضرب دار الملوك تلــوح على وجهــه جعفـرا
		فالما فحد حاجات
		شواهـــد في جمع د حاجة ،
771	٧١٢	ا حسون بیت استبوت وجوش ربیج ادا ما مسل د وج
***	V17	الله الله الله الله الله الله الله الله

رقم الشاهد رقم الصفحة

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
777	۷۱٤	 یا رب رب القلص النواعج مستعجلات بــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
***	۷۱٥	= تقطع بيننا الحاجات إلا حوائج يعتسفن مع الجريء
377	۷۱٦	= النـــاس حول قبابه أهـــل الحوائـــج والمسائلُ
471	۷۱۷	وَلَى ببسلاد السُّنسد عنسد أميرها حوائسج جَسَّاتٌ وعنسدي ثوابها
377	۷۱۸	= صريعَــيْ مدام ما يفــرَق بيننا حواثــجُ من القـــاح مال ولا نخل
444	V19	 من عسف خسف على الوجوه لقاؤه وأخسو الحوائم وجهه مبذولُ
377	٧٢٠	= فإن أصبح تحاسبنسي همومٌ ونفسٌ في حوائجها انتشارٌ
770	٧٢١	= نهارُ المرء أمشـلُ حـين تُقضى حواثجُـهُ من الليل الطويل
		= خليليُّ إن قام الهـــوى فاقعــدا بـــه
770	٧٢٢	العشا نقضي من حواثجــه رسّا
770	٧٢٣	=حتسى إذا ما قضـت الحواثجا ومَــلأَتُ حُلابُــا الخلانجا
770	474	 بدأن بنا لا راجیات لحاجة ولا یائسات من قضاء الحواثج
		 إنسي أربت ذوي الحوائسجاً إذ عَرَوا
777	۷۲٥	فسأتسوك قصسراً أو أتسوك طروقسا
777	٧٢٦	= ، وهي أدماءُ سارُهـــا ،
		 مــن كان في نفســه حوجاءُ يَطلُبهــا
777	V Y V	عندي فإنسي له رهن بإصحار
		شواهد في تكرار ولا»، وعدم تكرارهــا
777	VYA	
		 وزجٌجن الحواجب والعيونا .
777	VY9	 علقتها تبناً وماء باردًا
	Luw.	1 1 1 1

= * متقلداً سيفاً ورمحا *

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
		شاهــدان في ﴿ إِمَّا ﴾
737	٧٣١	 * وإنما يدافع عن أحسابهـــم أنا أو مثلي *
757	٧٣٢	= قد علمت سلمتي وجارائها ما قطر الفارسُ إلاّ أنــا
		شواهد: تعليق على أبيات من الحمـــاسة
787	۷۳۳	= أقــول حــين أرى كعبــا ولحيته لابــارك الله في بضــع وستّـين
		من السنــين تملاًهـــا بلا حسب ولا حياء ولا عَقْــل ولا دين
787	٧٣٤	= * وقد جاوزت حدُّ الأربــعين *
711	٧٣٥	= * وأنكرنا زعانف أخرين *
۲٥٠	۷۴٦	شاهـد في الفـرق بين علـم وحـرف -أو كلًا وودت عكاظ فبيلةً بعثـوا إليًّ عريفهــم يتوسَمُ
		شواهد على شسروط التنسازع
707	V*V	=حتى تراهــا وكانً وكأنْ أعناقهـا مشــدُداتُ في قَرَنْ
408	٧٣٨	=عدينا في غـد ما شئـت إنّا عُخـبُ ولــو مَطَلْت الواعدينا
100	٧٣٩	= ﴿ وعزة بمطول مُعنَّى غريمُها ﴿
707	٧٤٠	= وإنسان عينسي بجسر الماء تارة فيبدو وتسارات يجسم فيغرق
777	٧٤١	= * مهما تُصِبُ أفقاً من بارق تشم *

حة

رقم الصفح	رقم الشاهد	
Ylv	٧٤٣	 اتاك أتاك اللاحقون احبس احبس * أحسرى وأجمد لى من أن يقال غداً
779	V££	إنسي التمسست الغِسنسي من كف مرتسزق
۲٧٠	V £ 0	طلبت فلم أدرك، بوجهي فليتني قصدت ولم أبغ النـدا بعدسائب
		شواهد على أحكهم كهذا
۲۷۳	717	= وأسلمني النزمان كذا فلا طسرب ولا أنس
3 V7	V { V	 = ذي المعالي فَلْيَمْلُـون مَنْ تعالى هـكذا مكذا وإلا فلا لا انتهـون ولن ينــهــى ذوى شــطـط
444	VEA	ا و د ول يستهما موي المستد كالطعن يذهب فيه السزيت والفتــلُ = عد النفس نعمى بعــد بُوساك ذاكـــراً
7.1	V £ 9	عد المسلق للمغي بعده بوسناد والخيرا كــــذا وكـــذا لطفــاً به نســـي الجهـــد

فهرس الموضوعات

الجسزء السسابسع

	الفن السابع: مسائل تحويه
٥	من مجموع ابن القياح: وقوع الواو فاء الكلمـة
٧	الخلاف في وسواس من رؤوس المسائل للنّواوي
١٣	إشكال حديث: «غير الدجال اخوفني عليكم» وإجابة
	ابن مالك عنه
۲.	صرف دأريس، في قولهم: «بئر أريس»
۲١	توجيه حديث شريف لابن مالك
74	مسألة لابن مالك في: قم أنت وزيد
7 2	مسألة لابن مالك في الحال
70	إملاء على شاهد شعريّ لابن الحاجب
79	تعليق ابن الحاجب على شاهد نحوي مشهور
٠,	تعليق ابن الحاجب على بيت لابن قلاقس الإسكندري
٣	جواب عن سؤال سائل في حرف «لو»
۲	حقيقة الاستفهام والفرق بين أدواته
	توجيه ابن هشام للقول: كأنك بالدنيا
٨	لم تكن وبالأخرة لم تسزل
٨	توجيــه أبن هشام لقولهم: أنت أعلم ومالك
٤	تعليق ابن هشام على آية: «ولله على الناس حج البيت الخ »

نعليق ابن هشام على قول منسوب لجابر	
رضي اللـــه عنه وهو:	
« كان يكفي من هو أوفي منـك شعيراً »	٩٣
سألة: في قراءة: «وقيَّلهُ » بالنصب	٩٨
عليق على حديث : « لايقتل مسلم بكافر »	١٠١
سألة: اعتراض الشرط على الشرط لابن هشام	۱۰۷
	۱۲٤
	۱۲۷
رَّى الجرجاني في إعراب السموات مفعولاً ، في « خلق الله السموات »	۱٤٠
ائدة في قول سبيويه : زيد أفضل من عمرو	187
فسير قُوله تعالى: ﴿ التائبون العابدون ﴾ الآية	187
	1 2 0
سألة في: ما أعظُم الله.	171
خلاف بصري وكوفي في فعل التعجب اسم هو أم فعل؟	۳۲۱
وجيه الزمخشري لقوله تعالى: ﴿ ذو الجلال والإكرام ﴾	۸۲۱
وجيه الزمخشري لقوله تعللي: ﴿ مَا هَذَا بِشُرَّا ﴾	۱۷۰
لرفده في معنى وحده لتقيّ الدين السبكي	۱۷۱
يل العلا في العطف بــلاً	۱۸۳
لحكم والأناه في إعراب « غير ناطرين إناه »	۲
نعليق ابن بري على قول الشاعر في وصف الدنيا	۲۱۸
هليق على معنى: « وآتوا النساء صدقاتهن نحلة »	
لتاج الدين الحمـوي	119
هع حاجـة	۲۲۰
سألة في تكرار: ﴿لا ۗ وعدم تكرارها	۱۳۲
ائدة في «إنمًا» لابن هشام.	137

717	المبدوء به متحرك، والموقوف عليه ساكن لابن هشام
757	تعليق على أبيات من أبيات الحماسة
729	من فوائد ابن هشام: الفرق بين العرُّض والتحضيض
7 2 9	من فوائد ابن هشام: الفرق بين دعلم، ودعرف.
707	شروط التنازع .
	مسألة في أفعال ستة متحدة المعاني، مختلفة
779	بالتّعدّي واللزوم
Y V 1	أحكام كذا لابن هشام
3 P 7	مسألة من التّعجب

تــم بحمــد الله تعالى

ٳڒۺڹؙٵ۠ؠؙٚڋڰؚٳڵڹۜڟٵۯؖ ۏٱڶؾۧۼۅ

للإمام جيلال لدّين بتيوطي

الجزءاليامن

تحقيق الدكتورعبدالعال يسب الم كرّم اُستاذ بنوبسرق في جامعة الكو<u>ت</u>

مؤسسة الرسالة





جمَيعُ المجقوق مَجفوظه للِحَقِّق الطبعتة الأولى 1910 - A12.7



مخاطبة [بين الزجّاج وأبي العباس أحمد بن يحيي]

جرت بين أبي إسحاق إبراهيم بن السّري الزّجاج وأبي العبّاس أحمد بن يحيى في مواضع ً أنكرها ، وغَلْطَـهُ فيهـا من كتــاب فصيح الكلام ، مُسْتخْرج من كتاب و التّزّه والابتهاج » للشمشاطيّ : / ١٧٠ [٤ / ٤

أُخْبِرنا الشّيخ أبو الحسن المُبّارَك بن عبد الجَبَّار بن أحمد الصيّرفي قراءة عليه، وأنا أسمع، وهو يسمع فأقرّ به في شوال من سنة تسعين وأربعمائة.

قال: أخْتَرَنا أبو الحسن علي بن أحمد بن الدّهان قراءة عليه ، قال: أخْتَرَنا أبو أحمد عبد السلام بن الحسين بن محمد بن عبد الله البَصْرِيّ ، قال: أخرَنا بها فيما كتب إلينا أبو الحسن علي بن محمد الشمشاطيّ"، من الموصل .

وقال : قال أبو إسحاق إبراهيم بن السّريّ الزّجاج : دخلت على

 ⁽١) في ط فقط: للشمشطائي. وفي النسخ المخطوطة للشمشاطي. وفي القاموس: شُمْشًاط كخَرْعال: اسم بلد، منه أبو الربيع محمد بن زياد الشمشاطي المحدث.

⁽٢) في طفقط: الشمشطائي.

أبي العبّاس ثعلب في أيّام أبي العباس محمد بن يزيد العبرد ، وقد أمُّلَى (١) شيئاً من المقتضب ، فَسَلّمت عليه ، وعنده أبو موسى الحامض ، وكان يحسدني شديداً ، ويُجاهِرُني بالعداوة ، وكنت ألين له ، وأحتمله لموضع الشَّيخُوخة والْعِلْم .

فقال لي أبو العباس ثعلب: قد حمل إليّ بعض ما أسلاه هذا الْخَلْدِيّ()، فرايته لا يطوّع لِسَانَهُ بعبارته ، فقلت له : إنه لا يَشُكُ في حسن عبارته اثنان ، ولكنّ سُوءَ رَالِكِ فيه يَعِيبُه عِنْدك ، فقال : ما رأيته إلاّ أَلْكَنَ مُتَفَلِّقاً ()، فقال أبو موسى : والله إن صاحبهم الكُن، يعني : سيبويه ، فاحْفَظُ مِنِّي ذلك .

ثم قال : بلغني عن الفَرَاء : أنه قال : دخلت البَصْرَة ، فلقيت يُونس وأصْحابه، فَسَمِعْتُهم يَذْكُرُونه بالحفظ والدّراية، وَحْسْنِ الفِطْنة ، فاتيته فإذا هو أعجم لا يُقْصِح ، سمعته يقول لجاريته : « هاتِ ذلك الماءَ من ذاك الجَرّ ، فَخَرَجْتُ من عنده، ولم أعد إليه، فقلت له : هذا لا يُصحّ عن الفراء ، وأنت غَيْرُ مامون في هذه الحكاية ، ولا يَعْرِفُ

⁽١) ط: د أملاً ، بالهمز تحريف .

⁽۲) في ط: « الجلدي » بالجيم . تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة : « الحلدق » بالحاء . وانظر معجم الأدباء ه/١٣٢٧ وفيه « الحلدى » بفتح الحاء ، و « الحلدي » بضم الحاء وتسكين اللام نسبة إلى الحلد وهو قصر بناه المنصور ببغداد . انظر معجم البلدان ٢٨٢/٢ .

 ⁽٣) أي يتكلم من شق فمه ، يقال : كلمني من فِلْق (فيه) بسكون اللام .

أصحاب سيبويه من هذا شيئاً . وكيف تقول ، هذا لمن يقول في أول كتابه ! هذا باب عِلْم ما الْكَلِمُ من العربيّة »، وهـذا يَعْجَـزُ عن إدراك فَهْمِهِ كَثِيرٌ من الفُصحاء فَضَلاً عن النَّطْق به .

قال ثعلب : وجدت في كتابه نُحُوًا من هذا .

قلت : ما هو ؟ قال : يقول في كتابه في غير نسخة : « حاشا » حرف يَخْفِض ما بعده كما تَخْفِض حتى ، وفيها معنى الاستثناء ،

وقال : والأجود أن يُحْمل الكلامُ على وَجْهِ واحد .

قلت: كُلُّ جيد ، قال الله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَفْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَل صَالِحاً ﴾ ﴿ . وقرى : « ويعْمَل صَالِحاً » ، وقال عَزَّ وَجَلَّ : « وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُون البِك ﴾ ﴿ ذهب إلى المعنى ، ثم قال : « وَمَنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إليك ﴾ ﴿ ذهب إلى اللّفظ .

وليس لقائل أن يقول : لو حُمِل الكلامُ على وَجْءِ واحــد في الايتين كان أجود ، لان كُلُ هذا جيّد ، فامًا نحن فلا لَذْكر « حُدود » ("

⁽١) الأحزاب / ٣١

⁽۲) يونس / ٤٢ .

⁽٣) يونس / ٤٣ .

 ⁽٤) « الحدود » كتاب للفرّاء مشتمل على ستة وأربعين حدًا في الإعراب . انظر البغية ٣ / ٣٣٣ .

الفَرَاء ، لأن خطأه فيه أكثر من أن يُعدّ ، ولكن هنا أنت عملت : كتاب «الفصيح »للمبتدىء المتعلّم ، وهو عشرون ورقة أخطأت في عشسرة مواضع منه ، قال لي أذكرها ، قلت : نعم .

قلت: «وهـوعِرْق النَّسـا »(١) وهـذا خطـاً ، إنـــا يُقــال : « النَّسـا » ، ولا يقال عِرْق النّسا ، كما لا يُقال : عرق الأَبْهــر(١)، ولا عِرْقُ الأَخْحل(١)، قال امرؤ القيس :

· ٧٥ = فَأَنْشَب أَظْفَارَهُ في النَّسَا فَقُلْتُ : هُبِلْتَ أَلا تَنْتَصِرْ (٤)

وقلت: حَلَمْتُ في النوم احْلُم حُلْماً وحُلُماً. والحُلُم ليس بمصدر ، وإنما هو اسم ، قال الله تعالى: ﴿ واللّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الحُلُمَ مِنْكُم ﴾ (°) وإذا كان للشّيء مصدرٌ واسمٌ لم يوضع الاسم مَوْضِع المصدر ، ألا ترى أنك تقول: حَسَبْتُ الشّيءَ أُحْسَبُه حَسَبْتُ

⁽١) قال الأصمعيّ : « النَّسا » بالفتح مقصور ، ولا تقل : عِرْق النَّسا .

⁽٢) في القاموس : الأبهرُ ، الظهر ، وعِرْقُ فيه ، ووريد العنق .

 ⁽٣) في القاموس : الأكحل : عِرْق في اليد أو عِرْق الحياة ولا تقــل : عِرْق الأكما .

⁽٤) من قصيدة يصف فيها فرسه وخروجه إلى الصيد مطلعها : أحسار بـن عمــروكــائى خَمــرْ ويعــدوعــلى المــره مــايــائــرْ وفي هامش الديوان : ١١١ يزجر امـرؤ القيس فـرسه ، والمراد : ألا تأتــي الشــور، وتدنو منه فتطعنه .

⁽٥) النّور / ٥٥ .

وحُسْبَاناً (١٠). والحَسْبُ المصدر ، والحِسَاب : الاسم ، فلو قلت : أَبِلَغَ الحَسْبُ إِلِيك ؟ وَرَفَعْتَ « الحَسْبِ إليك » لم يَجز ، وأنت تريد أبلغ الحساب ؟

وقلت: رَجُل عَرَبُ ، وامرأة عَزَبةً ، وهذا خطأً ، إنّما يقال : رَجُلٌ عَزَبٌ وامرأة عَزَبٌ ، لأنه مصدرٌ وُصِف به فلا يُثنّى ولا يُجْمع ، ولا يُؤنّت كما يقال : رجل خَصْمٌ . وقد أتبت بباب من هذا النوع في الكناب وأفردت هذا منه :

قال الشاعر :

٧٥١ = ﴿ يِا مَنْ يَدُلُ عَزِباً على عَزَب (٢) ﴿

وقلت : كِسْرَى بكسر الكاف وهذا خطأ ، فإنما هو «كَسْرى » والدّليل على ذلك أنـا وإيّاكم لا نختلف في أن النّسب إلـى كِسْرَى

 (١) في القاموس : وحُسْباناً بالضم ، وحِسْباناً ، وحِساباً ، وحِسْبة وحسابة بكسرهن : عده ، والمعدود : محسوب .

 ⁽Y) في طا يا من يدل فتى ، الخ بزيادة كلمة : (فتى ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة واللسان : (عزب » وورد الرجز في اللسان على النح الأتر :

يا من بدل عزبـاً على عَزْبُ ` على ابنــةالحُمارس الشَّيخِ الأزْبَ قال في اللسان : والشيخ الأزب :الذي لا يدنى من حرمته ، ورَجلان عزبان ، والجمع : أعزاب ، وعزّاب ، ولا يقال : رجل أعزب ، وأجازه بعضهم .

كَسْرَوِيّ يَفتح الكاف ، وهذا ليس مما تُغيِّره ياء النَّسب لبعده منها ، ألا / ١٢٦] ترى أنك لو نسبت إلى مِعْزى ، قلت : مِعْزَوي / ، وإلى يرْهَم : دِرْهُمِي ، ولا تقول مَعْزُوي ولا دَرْهُمِيّ .

وقلت : وَعَدْتُ الرَّجُل خيراً وشراً ، فإذا لم تَذْكُر الشرَّ قلت : أو عدته بكذا فقولك: «بكذا» نقض لما أصّلت، لانك قلت: بكذا، وقولك: «بكذا» كناية عن الشر. والصّواب أن تقول : فإذا لم تَذْكر الشّر قلت : أوْ عَدْتُه(^۱).

وقلت : وهم المُطَوِّعة ، وإنما هم المُطُوِّعَةُ (٢) بتشديد الطَّاء ، كما قال الله تعالى « الَّـذِين يَلْمِـزون المُطُّـوَّعِين من المُــؤُمِنِين في الصَّدقات ، (٣).

فقال: ما قلت إلاّ المُطَوِّعة ، فقلت : هكذا قرأته عليك ، وقرأه غيري وأنا حاضر أسمع مِراًرًا .

وقلت : هو لِرشْدَة وزِنْيَة ⁽¹⁾كما قلىت : لغِيّة . والبـاب فيهمـا

 (١) في اللسان : وعدت الرجل خيراً ووعدته شراً ، وأوعدته خيراً وأوعدته شراً ، فإذا لم يذكر الخير قالوا : وعدته ولم يدخلوا ألفاً ، وإذا لم يذكر الشرَّ قالوا : أوعدته ولم يسقطوا الألف .

(٢) النَّطْرُعة: الذين يتطوّعون بالجهاد ، وأدغمت الناء في الطاء وفي اللسان:
 وحكى أحمد بن يجى : المُطَوِّعة بتخفيف الطاء وشدَّ الواو ، وردَّ عليه أبو
 إسحاق ذلك .

(٣) التوبة / ٧٩ .

(٤) في طوالنسخ المخطوطة : « وزينة » تحريف صوابه من اللسان « رشد » فقد

واحد ، لأنه إنما يريد المرّة الواحدة . ومصادر الثلاثي إذا أردت المرّة الواحدة لم تختلف ، تقـول : ضَرَبتُهُ ضَرَّبةٌ ، وجَلَسْتُ جَلَسةٌ ، وركبت ركَّبةٌ ، لا اختلاف في ذلك بين أحدِ من النّحويين ، فإنما يُكْسَر من ذلك ما كان هيشَة حالٍ ، فَتَصِفْها بالحُسْن والقُبْح ، وغيرهما فتقول : هوحَسَن الجِلْسة والسِّرة ، والرُّكْبةِ ، وليس هذا من ذلك .

وقلت أُسْنِمةُ البلد^(۱)، ورواه الأصمعيّ بضم الهمزة أُسْنما^(۱)، فقال:ما روى ابن الأعرابي وأصحابنا إلاّ أُسْنَمة ، فقلت : قد علمت أنت أن الأصمعي أضبط لما يَحكي ، وأوثق فيما يروى .

ورد فيه ما نصة : « وهو ليرشادة وقد يفتح وهو نقيض : إنية . وفي الحديث « من ادعى ولداً لغير رشدة فلا يرث ولا يورث » ، يقال : « همذا ولمد رشدة : إذا كان لنكاح صحيح ، كما يقال في ضده: ولد زنية بالكسر فيهما . ويقال بالفتح وهو أفصح اللغنين » ثم ذكر نص الفراء في كتاب المصادر فقال : « الفراء في كتاب المصادر : « ولد فلان لغير رَشدة ، وولد لِغيّة ، ولزّنية » ، كلها بالفتح .

وقال الكسائي : يجوزَ بِرِشدة ولِزِينة ، قال وهو اختيار ثعلب في كتــاب : « الفصيح » .

فامًا (غية) فلمو بالفتح .

(١) في ط: «استمة للبلاء بالتاء تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .وفي اللسان: أسنمة الرمل: ظهورها المرتفعة ، يقال: أسنيمة وأسنيمة ، فمن قال: أسنمة جعله اسهاً لرملة بعينها. ومن قال: أسنمة جعلها جم سَنام وأسنمة .

(٢) ليس في اللسان ولا في القاموس أَسْنِمة بضم الهمزة ، وإنما الوارد بضم النون و في القاموس : أستَّمة : أكَمَةٌ قرب طَحْفة . وقلت : ﴿ إِذَا عَزَّ أَخُوكَ فَهُنُّ ﴾(") والكلام فَهِنْ ، وهمو من هَانَ يَهُون يَهِين : إِذَا لان ، ومنه قبل ﴿ هَنِّنَ لَيْن ﴾ ، لأن فـ ﴿هُن ﴾ من هانَ يَهُون من الهَوان ، والعَربُ لا تأمر بذلك ، ولا معنَى لهذا الكلام يَصِحُّ لو قالته العَرْبُ .

ومعنى عَزَ ليس من العِزَة التي هي المنعة والقُدْرة ، وإنما هو من قولك عَزَ الشّيء إذا اشتَدّ . ومعنى الكلام : إذا صَمُّب أخوك واشتَّد فذلّ له من الذَّلِّ ؟؟، ولا معنى للذُّل ههنا كما تقول : إذا صعب أخوك فلن له .

قال فما قَرىء عليه (كتاب الفصيح) بعد ذلك على ما بلغني ثم بلغني أنه سئم ذلك ، فأنكر (كتاب الفصيح) أن يكون له

٤/ ١٢٧] تُمّت والحمد لله رب العالمين /

 (١) في اللسان : (عزز) فال تعلب في الفصيح : إذا عرَّ أخوك فَهُنْ) والعرب تقوله وهو مثلٌ معناه : إذا تعظم أخوك شامخاً عليك فالنزم له الهوان .
 قال الأزهري : المعنى إذا غلبك وقهرك ، ولم تقاومه فتواضح له ، فإن

قال الأزهري : المعنى إذا غلبك وقهرك ، ولم تقاومه فتواضع له ، ف اضطرابك عليه يزيدك ذُلاً وخبالاً .

قال أبو إسحاق: الذي قاله تعلب خطأ ، وإنما الكلام إذا عزَّ أخوكُ فَهِن بكسر الهـاء معنـاه : إذا اشتـدَّ عليك فَهن له وداره ، وهـــذا من مكارم الأخلاق . . . فالصحيح في هذا المثـل : فهِن بالكسر من قولهـم : هان يَبِين : إذا صار هيّناً ليّناً . . . وإذا قال : هُنْ يضم الهاء كها قال تعلب فهو من الهوان ، والعرب لا تأمر بذلك لانهم أعزَة » . . .

(٣) في القاموس: الذَّل : ضد الصعوبة : ذلَّ يَذَل أَذلاً فهو ذلول جمع :
 ذُلُـل وذِلُ بِالكسر : الوفق والرحمة ، ويضم . ومنه قوله تعالى : واخفض لما جناح الذل » [الإسراء / ٢٤] وقرىء بضم الذال وكسرها .

[انتصار ابن خالویه لأبي العباس أحمد بن يحيي ثعلب]

انتصار أبي عبد الله الحُسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني لأبي العباس تُعْلَب فيما تتبعه عليه أبو إسحاق الزّجاج - رحمهم الله تعالى أجمعين .

قال أبو عبد الله الحُسَيْن بن أحمد بن خالويه الهمذانيّ ـ رحمه الله .

أمّا قول ثعلب : عِرْقَ النّسا فقد أجمع كُلُّ من فَسَّ القرآن من الصحابة والنّابعين - رحمهم الله ، وهَلُم جَرًا أن قوله تعالى : ﴿ كُلّ الطّعام كان حِلاً لبني إسرائيل إلاّ ما حَرَّم إسرائيل على نَفْسِه ﴾ " لُحوم الايل وألبانها ، فقال على رضي الله عنه ، وعبد الله بن عبّاس ، وعبد الله بن مسعود - رضي الله عنهم - وكُلّ من فسّر القرآن : إن يعقوب عليه السّلام كان به عِرْقُ النّسا ، فلم يَجُرُ لِنَعلب أن يَتْرَك لَفُظ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويأخذ بقول الشّاعر :

* فأنشب أظفاره في النّسا(٢)*

⁽١) آل عمران / ٩٣

⁽٢) الشاهد رقم ٧٥٠

وأمّا قوله : حَلَمْتُ في النوم حُلْماً وحُلُماً فقد غَلِطْت أنه أقـام الاسم مقام المَصْدر ، لأن الحُلُم مَصْدرٌ واسْمٌ ، يقال : رَغِبَ الرّجل رَعْباً ورُعْباً(۱)، وحَلَم الرَّجل حُلْماً وحُلُماً(۱)، وهذا مِمَّا وافق الاسم في المَصْدُر ، مثل : النَّقْص والعِلْم ، تقول : عَلِمْتُ عِلْماً ، وفي فلان عِلْمُ فالعِلْمُ مصدرٌ واسْمٌ .

وأما احتجاجه بقوله تعالى: (لم يَبْلغوا الحُلُم مِنْكم(٣)﴾ فهذه حُجّة عليه ، لأنه أراد المصدّر ههنا ، أي لم يَبْلغوا الاحتلام .

وأما قوله : حَسَب الحِساب ، ولـم يقـل : الحَسْبُ فخطـاً فاحشُ ، فإن العرب قد تَذَكُر الاسم في موضع المَصْدر ، فيقولون : أعطيته عطاءً في موضع إعطـاء ، وهـذا يوم عَطـاء الجُشْد ، وعطـاءً الامير ، كما استغنوًا بلفظ الاسم عن المصدر ، كذا استغنوا بالحِساب

 ⁽۱) في القاموس : (وغب » : رَغِب فيه كسّيع رَغْباً ويُضم ، ورغبة : أراده
 كارتغب ، وعنه : لم يُرده . ورَغِب إليه رَغْباً عحركة ورغبي ويضم ، ورُغبون ، ورغبانا عركات ورُغبة بالضم ، وبحرك : ابتهل .

 ⁽٢) في القاموس : الحُلُم بالفسم وبضمتين : السرويا ، والجمع : أحمام .
 وحلم به ، وعنه : رأى له رؤيا ، أو رآه في النّوم ، والحُلُم بالضم : الجماع في النّوم ، والحُلُم بالضم : الجماع في النّوم ، والاسم : الحُلُم .

[.] والحِلْمُ بالكسر : الأناة والعقل ، وجمعه : أحلام ، وحُلُوم وقد حَلُم بالضم حِلْمُ ، وَتَحَلَّم : تكلّفه .

⁽٣) النّور / ٥٨

عن الحَسْب ، ولا سِيَما إذا كان الحَسْبُ لفظاً يشبه الكفاية ، وحَسَّبُك أي كفاك .

وأمًا قوله في رجل عَزَب : إنه مصدرٌ لا تدخلـه الهـاء فخطأً عظيمٌ ، لأن العزَب اسمٌ وصفةٌ بمنزلة العازب ، قال ابن أحمر : / [

٧٥٢ = حتى إذا ذَرَّ قَرْنُ الشَّمس صَبَحها
 أَصْري ابن قُرانَ بات الوَحْشَ والعزبا(١)

وسُمّي العزبُ عَزباً لأنه قد بَعُد عن النكاح .

قال الأصمعي وابن الأعرابي والطُّوسِيِّ: أراد بات عازباً .

والأضْرى : كلابُ الصّيد جمع ضِرْوٍ .

والدّليل على أنّ العزب اسم فاعل أنك تجمعه على : فِعال ، قوم عزاب ، وامرأة عَزبةٌ . وقد ذكره أبو عبيد في (المصنّف) كما ذَكَرهُ

 (١) في نسخ الأشباه : « صبّحها » وفي الديوان / ٣٤ : « صبّحه » والشاهد من قصيدة قالها ابن أحمر ليمدح فيها عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، مطلعها :

شَكْلَى عوان بُدوَّارٍ مؤلفة هاج القنيصُ عليها بعدما اقتربا انظر الديوان ٢١ ـ ٤٦ .

وقد ورد الشاهد في اللسان : « ضرى » وذكر أن الضرو : الكلب الضاري ، والجمع : ضراء وأضرْ مثل : ذئب وأذؤب وذئاب وابن قُرأن : اسم الصائد ثم استدل بهذا الشاهد معلّقاً على البيت بقوله : أراد : بات وحشاً وعزباً . ثعلب ولكنّهم ، فرّقوا بين العازب البعيد في المسافة وبين العُزَب من النّكاح . ويقـال : امرأة عَزَبٌ وعَزِبة غير أن ثعلباً اختــار اللّغــة الفصحى .

وأما تشبيهُ عزباً بـ «خصم » فخطأ ثانٍ ، لأن الخصم والعدل والرِّضَى والدَّرْق (القمن (الصور والفِطْرُ وما شاكل ذلك ، فإنه جَرَى عند العَرَب كالمصدر لا يُتنَى ولا يُجمع في اللَّغة الفصيحة ، قال الله تعالى : ﴿ هَوْلاء ضَيَّعَى ﴾ (ا. وقد يقال : أضياف وضيوف ، وامرأة ضَيَّفة وضيَّف . وقال ذو الرَّمة :

٧٥٣ = تَجْلُو البوارِقُ عن مُجَرَّمَزٍ لَهِق كأنّـه مُتقبِّسي يلْمستي عَزَبُ^(١)

والعزب ههنا : المفرد ، وقـد قالـت العـربُ : امـرأةُ مُحْمِـقٌ

 (١) في طفقط : ٩ والدّرق » وفي القاموس: الندّرق : الصلب من كالشيء ، وفي النسخ المخطوطة : ٩ الدّر » والـدّر : النفس واللبين ودرّ السهاء بالمطـر دراً ودروراً فهي مدرار » .

(٢) في طفظ: (والقمن). وفي القاموس: القمين كامير السريع والحليق الجدير كالقَمِن ككيف وجبَل ، وللحركة لا تشى ولا تجمع . وفي النسخ المخطوطة كالتَعمَّر . وفي القاموس: العمر بالفتح وبالضم وبضمتين: الحياة ، وجمعه : أعمار ، وبالضم المسجد . والبيعة والكنيسة وبالفتح : الدين . (٣) الحجرً ٦٨

(٤) في هذا الشاهد تحريفات. ففي طوالنسخ المخطوطة: « محسور » مكان:
 « مجرمز » تحريف صوابه من الديوان =

ومُحْمِقَةُ^(١)، وعاشقُ وعاشقةُ ، وغلامُ وغلامةً، ورَجُل وَرجُلةُ وشبخ وشيخةً ، وكهلُ وكهَلةً .

وسَنَنهُ^(۱) لا يُحْصى كثرةً فلا أدري لِمَ غاب عَربُ وعزبةً ، وقد حكاه أبو عبيد في (المصنّف) ، كما حكاه ثعلب ؟

وأما قوله : إن الاختيار كَسْرَى بالفتح ، لأنالنسب إليه كَسْرُوِيَ فخطأً عظيم ، لأن كِسْرَى ليس عربيًّا ، ولم يكن في الأصل كَسْرَى ولا كِسْرَى إنما هو بالفارسيّة خُسْرُو بضم الخاء ، وليس في كلام العرب اسم في آخره واوَّ قبلها ضمّة فعربته العرب إلى لفظ آخر ، فإن فَتَحْت أو

وفي ط: (متمنى) مكان: (متقبى) ، تحريف وفي النسخ المخطوطة:
 (منى) تحريف.

وفي ط فقط : « مملّق » : مكان : « يلمق » تحريف .

والمجرمز : المنقبض ، والمجتمع بعض إلى بعض . انظر اللسان : جرمز وهو يريد بذلك النَّور .

وفي اللسان : ﴿ لِهُقَ ﴾ : اللَّهِقُ بالتحريك : الأبيض .

وقيل : الأبيض الذي ليس بذي بريق

والمتقبى : الذي يلبس قباء أبيض

وفي اللسان : اليلمق : القباء فارسيّ معرّب ، وجمعه يلامق .

والشاهد في اللسان : « يلمق » ، وهو من قصيدة طويلة لذي الرَّمة ديوانه / ٢٨ ، ومطلعها :

ما بال عنيك منهـــا الماء ينسكبُ كانـــه من كُلِي مَفْرِيَّةٍ سَرِبُ ؟ (١) في القاموس : المُحمَّون كمُحمَّسن : المرأة تلد الحَمَّقي ، وهي مُحَسِقً ومُحمَّقةً .

⁽٢) أي وطريقته . وفي النسخ المخطوطة : مكانه : (وشبه ذلك) .

كَسَرَت فقد أصبت ، والكسر أجود ، لأنّ فِعْلي يُشبه الاسم المُفْرَد / ١٢٩] مثل : الشَّعْري وذِكْرَى ، فلمًا كان كِسْرى رجلاً / واحداً ، والشَّعْري نجماً واحداً ردَّوه إلى ألفاظهم .

ولو قالوا : كَسْرَى أشبه الجمع مثل : قَتْلَى وَجْرَحَى ، فلمَا نُسِب إليه انفتح فقالوا : كَسْرَوِي لان الكسر مع ياء النّسب مستثقل ، ألاّ ترى أنهم يقولون في تغلّب : تَغْلَبِيّ (١).

وليس نسبة كَسْرُويَ كالنَّسب إلى يَرْهُمَ ومِعْـزَى ، لأن يَرْهُمَـُ ليس فيه لغتان الكسر والفتح ، وكذلك معزى ، لا يقال : دَرْهُمُ ولا مَعْرَى فيختار في النَّسب الفتح لِخفَّته ، وهو واضح بحمد الله .

وحدَّثنا ابن دُرَيْد عن أبي حاتم وكان من أشدَ النَّاس تعصَّباً على الكوفيَين في كتاب (ما تلحن فيه العامة ، أن كِسْرَى بالكسر أفصح من الفَتْح ، وكذلك ذكر أبو عبيد أن الكسر أفصح .

وأمًا قوله : وعدته الشّـرَّ ، فإذا لم تذكر الشـرَّ قلـت : أوْعَدَتـهُ بكذا ، وزعم أنه نَقْضٌ لِما أصل فقد غلِـط ، لأن ثعلبـاً إنمـا قال : وعدت الرَّجُلَ خيراً وشرَاً لأن الله تعالى قال: ﴿النَّارُ وعدها الله الـذين كفروا(٢)﴾ فهذا في الشّرَ. وقال عز وجل: ﴿وإِذْ يَعِدكُمُ اللهُ

() في القاموس : تَعْلِب : أبو حَيٍّ ، والنسبة بِفتح الـــلام وهـــو ابــن وائـــل بن قاسط ، وقولهم : تعلِبُ بنت وائـــل: ذهابُ إلى معنى القبيلة كقولهم : تميمُ بنت مَرِّ .

(٢) الحج / ٧٢

إخدى الطَّائِفَتَيْنَ﴾(١). فهذا في الخير. فإذا لم تَذْكر الشَّرُ قلت: أوعدته على الإطلاق، ووعدَّتُه على الإطلاق في الخَيْر. فإذا قرنتهما ووصلتهما جاز استعمالها جميعاً في الخَيْر والشَّرَ، كما تقول: وعدتُهُ خَيْراً وشَرًّا.

وأجمع الجميع أنك إذا قلت : أو عدته بكذا لا يكون إلاّ في الشر، لا خلاف في ذلك. وأنشدوا:

> 408 = أوعدني بالسَّجْن ِ والأداهِـــم رجْلي وَرجُّلي شَئْنَةُ المناسِم (٢)

> > (١) الأنقال / ٧ .

(۲) للعديل بن الفرخ ، وروى : « فرجلي » بالفاء .

من شواهد : ابن يعيش ٣٠/٧ ، والخزانة ٢ / ٣٦٦، وشذور الذهب/ ٣٨٩ ، والعيني ٤ /١٩٠ ، والتصريح ٢١٠/٧ ، والهمع والمدرر رقسم ١٩٨١ ، والأشموني ٢ /١٢٧ ، واللسان : « وعد » .

وفي الخزانة قال البغذاريّ : « ورجليّ » الثانية مبتدأ ، وشنتةٌ خبرها ، وأتى بها ظاهرة غير مضمرة تعظياً لامرها ، وإشادة بذكرها ، أو لانها وقعت في جملة ثانية ، والدار للحال .

وروى : « فرجلي » بالفاء على السببية .

والشُّثنة: الغليظة الخشنة ،يقال في صفة الأسد : « شثن البراثن .

قال العيني : وبجوز أن يكون بتقديم النون على المثلثة من : شَيْسَتْ مشافر البعيراًي غَلْظُت من أكل الشوك والمناسم : جمع : مَنْسِم كَمَجْلِس،وهو طرف خف البعير استعارة للإنسان = وقـال ابــن دريد : ممــا أجمــع عليه أبــو زيد وأبــو عبيدة والأصمعي : أو عدته بالشّر ، لا غير مع الباء .

وأما قوله لثعلب : إن في (الفصيح) هم المُطُوِّعة بالتخفيف ، وإنما هم المُطُوِّعة بالتشديد ، وإن ْثعلباً قال : ما قلت إلاَ بالتشديد ، فقال : ما قلت إلا بالتخفيف ، فهذا مكابرة العِيان ، والحُجّة على هذا ساقطة .

وأمًا قوله : رِشْدة وزِنْية ، وإنما يجب أن يكون بالفتح مشل : ضَرِبْتُه ضَرْبة فهذا خطأ ، لأنه قد يجاء بالكسر والفتح والضم .

حدثنا ابن مجاهد عن السَّمْرِيّ ١٠٠ عن الفَرَاء أن العرب تقول : - حَجَجْتْ ُ / حِجَةُ واحدة بالكسر ، ورأيته رُؤْيةٌ واحدةً بالضم ، وسائر كلام العرب بالفتح .

ومما يجاء بالكسر : وعدتُه عِدةً ، ووَزَنْت زِنةً .

وأمّا الاسم فيجاء على ﴿ فِعْلُة ﴾ و﴿ لِكُلِّ وِجْهَةٌ ﴾'' اسمُ ، ولــو كان مصدراً لقيل : جهةً .

وقال ابن السيرائي : المنسم آسفل خف البعير ، ولا يستعمل لغيره إلا في ضرورة شعر ، وأراد بالمناسم هنا : باطنرجليه . والأداهم هنا: جمع أدهم ، وهو القيد ، والسبّجن بالكسر : اسم للمحبس ، والمصدر بالفتح ، يقال : سجنه سبّخاً من باب قتل » .

⁽١) في القاموس :(سمر): محمد بن موس السَّمَرِيُّ : محركة : محدَّثٌ .

⁽٢) البقرة / ١٤٨ .

فأمَّا الهيئة والحال فبالكسر: ما أُحْسَن رِكْبَته وجِلْسَته وعِمَّته .

واختيار الكوفيين : ولد فلان لِزِنْية ورِشْـــدة وخِبَشَــة ، واختيار البصريّين الفتح .

وأمَّا غَيَّة فإجماعُ أنَّها مفتوحةُ استثقالاً لِلْكسر مع الياء والتّشديد .

وأما قوله هي أسنمة (١) بالضّم فالجواب ساقطُ عن هذا، ومعارضة الزجّاج فيه جهلٌ ، لأن الكوفيين عندهم أن ابن الأعرابي أعلم من الأصمعي بطبقات وأوْرَع .

وأماً قوله : ﴿ إِذَا عَزَّ أَخُوكُ فَهُنُ ﴾ فهو بضم الهاء . وهذا مثل أَسْيرُ في كلام العرب وأَشْهُرُ من الفَرس الأبلق ، وكذلك رواه كُلَّ من ألف كتاباً : أبو عبيدة ٣٠ في « المجلّة الثانية »٣٠ وأبو عبيد ⁽⁴⁾ في

- (١) ليس في اللسان ولا في القاموس: أسنمة بضم الهمزة ، ولحل المراد بضم النون .
- (٢) أبو عبيدة : مُعْمَرٌ بن المنتى اللغوي البصريّ ، مولى بني نيَّم تَيْم قَريش، رهط
 أبي بكر الصديق رضى الله عنه : أخذ عن يونس وأبي عمرو ، وهو أوّل من
 صنف غويب الحديث .
- ومن مؤلفاته : الأمثال في غريب الحديث . ولد سنة اثنتي عشرة ومائة ، ومات سنة تسع ، وقيل : ثمان ، وقيل : عشر ، وقيل : إحدى عشرة ومائدين . انظر البغية ٢ / ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ .
- (٣) في ط: (المجلّة ، وفي القاموس: (المجلة: الصحيفة فيها الحكمة وكُلّ كتاب. وفي النسخ المخطوطة: (المجلّدة).
 - (٤) وأبو عُبَيد : هو القاسم بن سلاّم بتشديد اللام =

« الأموال » (١) والمفضل الضّبّي ، وليس مأخوذاً مِمّا ذهب إليه الزّجاج ، لأنه كان قليل العِلْم باللّغة ، فقولهم : إذا عَزّ أخوك فَهنْ ،

وقد أشارً الأخ الدكتور / عبد المجيد قطأش في هامش مقدّمته لكتاب الأمثال لأبي عُبيد / 10 إلى أن هذا الكتاب نشره محمد حامد الفقىي بالقاهرة عام ۱۳۵۳ هـ ثم نشر مرّة أخرى بتحقيق الدكتور محمد خليل هراس ، القاهرة عام ۱۳۸۳ هـ هذا، وكتاب الأمثال لأبي عبيد حققه الأخ الدكتور عبد المجيد قطامش ، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والمدراسات الإسلامية : مكّة المكرّمة . وهذا المثل ذكره أبو عُبيد أيضاً في كتابه و الماسرة الإخوان ، وترك الخلاف عليهم » ما نفق : وقال الأصمعي وعدة من علمائنا : من أمثالهم السائرة : وإذا عز أخوك فهن» .

قال أبو عبيد : معناه : أنّ مياسرتك صديقك ليس لِضَيْم رَكِيك به، فتدخُلُك الحميّة منه ، إنمّا هو حُسِّن خلق وتفضّل فإذا عاسرك فياسرْه .

وكان المفضل مع هذا غير باصله ، قال : المثل للهُذَيل بُن هُبَرة التَخْلَبيّ ، ووكان المفضل مع هذا غير باصله ، قال : المصحابه : وكان سببه أنه أغار على بنبي ضبّة فننم ، وأقبل بالغنائم ، فقال له أصحابه : اقسمها ببننا ، فقال : إني أخاف إن تشاغلته بالاقتسام أن يدرككم الطلب فأبوا ، فعندها قال الهذيل : إذا عزّ أخوك فهن ، هذهبت مثلاً » . انظر أمثال أبي عبيد / ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٥ وعلق أبو عبيد البكري شارح كتاب : الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام بقوله : و ومعنى عزّ ليس من العزة التي هي القدرة والرفعة وإنحا هي من قولك : عزّ الشيء : إذا اشتد . . ومنه البزاز من = والرفعة وإنحا هي من قولك : عزّ الشيء : إذا اشتد . . ومنه البزاز من =

كان إمام عصره في كل فن . مات بمكة سنة ثلاث أو أربع وعشرين ومائتين
 عن سبع وستين سنة . انظر البغية ٢ / ٢٥٤ .

 ⁽¹⁾ في طفقط: « الأمالي » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وكتاب :
 « الأموال » أشار إليه القفطي في : « إنساه الرواة » ۲۲/۳ حيث ذكر أن
 « كتابه في الأموال من أحسن ما صنف في الفقه وأجوده » .

ليس من الهَوان ، ولا من : وَمَنَ، ولامِنْ: هان يَهين ، وإنما هو من الهَوْن، وهو من الرَّقق والسَّكون، قال الله تعالى في صفة المؤمنين :

إللَّ النَّذِينَ يَمْشُونَ على الأرض هَوْنًا ﴾(١) معناه : يمشون على الأرض النيخية والوقار ، فإذا عَزَ أخوك واشْتطَ فترفَق أنتَ ولنْ . وقال الشاعر :

٥٥٧ = دبَبْتُ لها الضَّرَاءَ وقُلْتُ أَبْقَى

<u>إذا</u>عَزّ ابــنُ عَمّــكَ أن تهونا^{١٠٠}

الأرض وهو الصلب الذي لا يبنغ إن يكون حجارة . . . ومعني الكلام : إذا صلب أخوك واشتد فال له من الذّل بالكسر ، ولا معنى للـذُل همنا ، كها تقول : إذا صعب عليك أخوك فلن له . قال الله وجل : « وعبادُ الرحمن السذين بمشون على الأرض هواناً » [الفوقسان / ٣٣] أي وعلى سكون وطعانينة » . وانظر : « فصل المقال في شرح كتاب الأمثال » لأبي عبيد البكري .
 ٢٣٥ – ٢٣٦ .

(١) الفرقان / ٦٣

(۲) في ط تحريفات عديدة في هذا الشاهد وهي :

« دنيت » مكان : «دبيت»، و «أو قلت؛ مكان : « وقلت » ، و « اتقى » مكان : أبقى ، « ويهونا ، مكان : «تهونا». والتصويب من النسخ المخطوطة والديوان .

وقد ورد هذا الشاهد في كتاب : « فصل المقال في شرح كتاب الأمثال / ٢٣٦ مضمهماً إليه بيت سابق وهو :

وقارعــة من الأيّام لولا سبيلُهُــم لزاحــتْ عَنْــك حينا والشاهد من قصيدة لابن أحمر مطلعها في الديوان / ١٥٦

الا ليت المنازل قد بلينا فلا يَرْمين عن شزُن حزينا وانظر أيضاً أمالي المرتضى ٢ / ١٩٣ في بيت مطلع القصيدة .

والشَّــزن كما في القــامـوس: الشدَّة والغلظة والناحية والجانب.

ولا يكون الأمر من تهونُ إلاَّ هُنْ .

وهذا الشّعر لابن أحمر الباهلي ورواه الأصمعي وابن الأعرابي والطّوسي ، ولا يُعلّم خلافه .

والحمد لله رَبِّ العالمين وصلَّى الله على سيَّدنا محمد النَّبي الأمِّي وآله

: / ١٣١] الطَّاهرين وسَلَّم ./

[ثماني مسائل في أمالي ابن الشجري] بِسْم الله الرحمن الرحيم

وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله وأصحابه وسَلَّم تسليماً كثيراً .

قال ابن الشَّجريّ في أماليه : ورد على من « الموصل » ثمــان مسائل(۱).

الأولى ؛ السؤال عن الرّاجع إلى القتال من خبره في قول الشاعر :

٧٥٦ = فأما القِتال لا قِتال لَدَيْكُم ولكنَّ سَيْرُ افي عِراض المَواكِبِ^(٢)
 وعن معنى البيت .

الثانية : السَّؤال عن قول الله تعالى : ﴿ قُلُ أَرْأَيْتُكُم إِنْ أَتَـاكُمُ عَذَابُ اللهِ ﴾(٣)، ليم يُجْمع الضّمير الّذي هو النَّاء في : ﴿أَرَايَتُكُم﴾؟ ولِمَ

[.] (١) انظر هذه المسائـل في أمـالي ابـن الشجـري ١/ ٢٨٥ ـ المجلس الســـادس والثلاثون .

⁽۲) سبق ذكره رقم ۱۸۲ .

⁽٣) الأنعام / ٤٠.

يُثَنَّ في : ﴿ أَرَأَيْتَكُمَا ﴾ ؟ .

الثالثة : السَّوَّال عن حَدَّ الاسم الذي يَسْلَمُ من الطُّعن .

الرَّابعة : السؤال عن وجه رفع الشَّـرَ ونصبه ، ونصب الماء ورفعه في قول الشَّاعر :

٧٥٧ = فليت كَفَافاً كان خَيْرُكَ كُلُّهُ وشَرُّكَ عنِّيما ارْتوَى الماءَمُرْتَوِي(١)

الخامسة : السُّؤال عن : « مُزَيِّن » تصغير أي شيء هو ؟

السادسة : السُّؤال عن العِلّة المُوجِبة لفتح التاء في أُرَّايَتَكُمْ ، وهو لجماعة .

السابعة : السَّوال عن العامل في إذا من قول الشاعر :

٧٥٨ = وبَعْد غدٍ يالَهْفَ نَفْسي من غدٍ

إذا راح أصحابي ولست برائح (١)

ما هو ؟

الثامنة : السُّؤال عن تبيين إعراب قول أبي عليّ : أخطبُّ

⁽١) ليزيد بن الحكم الثقفيّ كها في أمالي ابن الشجري ٢ / ٢٩٤.

من شواهد: أبن الشجري (١٨٢/، ٢٨٥، ٤٩٢، والإنصاف ١٨٤/، والحزانة ٢٩٠٤، والمغنى ٢٠٢٠.

⁽٢) نسبه في المغنى ١٠/٩٩ إلى الحماسِيّ .

ما يكون الأميرُ قائِماً ، وأكثر شُرْبِي السَّوِيق مَلْتُوتاً . الجواب بتوفيق اللهِ وحسن تسديده عن

المسألة الأولى

أن الجملة المركبة من لا واسمها وخبرهـا ، وقَعَـتْ خبـراً عن « القتال » في قوله :

* فأمَّا القتالُ لا قتال لديكَمُ *

وهي عاريةً عن ضمير عائد منها إلى المبتدأ ، وإنما جاز ذلك ، لأن اسم لا نكرةً شائعة مستغرقة لِلْجنْس المعرف بالألف واللام ، ف « فقال » « المنكور » مشتمل على القتال الأول ، ألا ترى أنك إذا قلت : لا إله إلا الله عمّت لفظة «إله» جميع ما يُزعُم المُبطلون أنه مستحق لإطلاق هذه اللَّفظة عليه وليس /يجري قولك: لا رَجُلُ في الدَّار إذا رَفَّتَ 1 / ٢ مَجُرَى قولك: لا رَجُلُ في الدَّار إذا رَفَّتَ 1 / ٢ مُجُلُ في الدَّار جاز أن تعقبه بقولك: بل رجلان، وبل ثلاثة ، ولا يجوز في الدَّار حاز أن تعقبه بقولك: بل رجلان، وبل ثلاثة ، ولا يجوز ذلك مع تركيب لا، لأنك إذا رَفَعْت فإنما نَفَيْت واحداً، وإذا رَكَبْت

وإذا عَرَفْتَ هذا فدخول القتال الأول تحت الثّاني يقوم مقام عود الضّمير إليه .

ومثل هذا البيت ما أنشده سيبويه :

٧٥٩ = أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هل إلى أمَّ مَعْمَرٍ سبيلٌ فأصًا الصَبَّرِ عَنْهَا فلا صَبْرًا^(١)

« فالصّبر من » حيث كان معرفة داخل تحمت الصبر المنفيّ لشياعه بالتنكير .

ونظير هذا: أن قولهم: نِعْم الرَّجُل زيدٌ في قول من رفع زيدًا بالابتداء ، فأراد زيدٌ نعم الرجل يدخلٌ فيه « زيد » تحت « الرَّجل » لان المراد بالرَّجُل ههنا الجنس فيستغنى المبتدأ بدخوله تحت الخبر عن عائد إليه من الجُمُلة .

ويوضّح لك هذا أن قولك : زيدٌ نعـم الرّجـل كلام مستقــلً وقـولك : زيدٌ قام الرجـل كلامٌ غير مستقـلً ، وإن كان قولك : قام الرَّجُل جملة من فعل وفاعل ، كما أن قولك : نعم الرجل كذلك .

ولم يستقم قولك : زيدٌ قام الرّجل حتى تقولَ ﴿ إليه ﴾ أو « معه » أو نحو ذلك ، لكون الألف واللّام فيه لتعريف العهد ، فالعراد به واحدٌ بعينه ، والرَّجُل في قولك : زيدٌ يغمَ الرَّجُل بمنزلة الإنسان في قولــه

(١) لابن ميادة الرمّاح من قصيدة يتغزل فيها على محبوبته أم جحدر .

من أسواهد: سيبويه (۱۹۳/۱، وابن الشجــري (۲۸٦/، ۱۹۶۷، ۳٤۹/۲) ۳۵۰، وأوضح المسالك رقم ٦٨ والعيني (۷۳/۵، والهمع والدرر رقم/ ١١٩، وفي الدرر : «كل من استشهد من النحويين يرويه : «هل إلى أم معمر» . وهذه الرواية خطأ ، والصواب: «هل إلى أم جحدر * لأن البيت لابن ميّادة الرمّاح من قصيدة يتغزّل فيها على عبــويته أم جحــدر.

تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنسانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ (١) ألا ترى أنه استثنى منه (الَّذين آمنوا » والاستثناء من واحد مستحيلٌ ، لا يُصِحِّ إذا استثنيْتَ واحِداً من واحد ، فكيف إذا استثنيت جمعاً من واحد .

ومثله: ﴿ وَإِنَّا إِذَا أَذَقُنَّا الإِنسان مِثَا رَحْمَةٌ فَرِحَ بِهَا ﴾ (٢) فالمُرَاد بالإِنسان ههنا النّاس كافَةٌ ، فلذلك قال : ﴿ وَإِنْ تُصِيْهُمُ سَيْئَةٌ بِما قَلَمُتْ أَيْدِيهِمْ فإِنْ الإِنسانَ كَفُورٌ ﴾ (٣

وإذا كان الاسم المعرَّفُ بالألف واللاَّم نحو : الرَّجل والاِنسان قد استوعب الجنْس فما ظَنَّك باسم الجنس المنكور المنفي في قُوله : « لا قتال لديكم » ؟

وقول الأخر(1):

* فأمَّا الصَّيْرُ عنها فلا صَبْرا *

والتنكير والنّفي يتنــاولان من العمــوم ما لا يتناولــه النّعـــريف والايِجاب ، ألا ترى أن قولهم : ما أناني من واحدٍ ، وقوله تعالــى : ﴿ مَا سَنَفكُم بِهَا مِنْ أَحَدِ ﴾ (°).

⁽١) العصر / ٢

⁽۲) الشوري / ٤٨

⁽۳) الشوري / ٤٨

 ⁽٤) في ط: « المؤخر» ، تحريف .

⁽٥) العنكبوت / ٢٨

[١٣٣/٤] متناولُ غاية العُموم . ولو حاولت أن تقول : أتاني من أحد/كان ذلك داخلاً في باب استحالة الكلام .

ويشبه ما ذكرتُه من الاستغناء بدخول الاسم المبتدأ في اسم العموم الذي بعده عن عود ضمير إليه من الجملة تكرير الاسم الظاهر مستغنى به عن ذكر المُضمَر، وذلك إذا أريد تفخيم الأمر وتعظيمه كقول عدى بن زيد:

٧٦٠ = لا أرى المَوْتَ يَسْبِقُ الموْتَ شَيْءٌ
 نَقص الموتُ ذا الْغِنَـى والفَقيراً (١)

فاستغنى بإعادة ذكر الموت عن الهاء لو قال مع صيحًــة الــوزن ،

ومثله في التنزيل: « الحاقّة ما الحاقّة » (") (القارِعَةُ مَّ الغارعةُ ما العاقّة » (") (القارِعَةُ مَّ الغارعةُ مَّ (") (فالحاقةُ مَّ مبتدأ ، وقوله : « ما الحاقة » جملة من مبتدأ وخبر خاليةٌ من ضمير يعود على المبتدأ ، لأن تكرير الظّاهر أغنى من الضّمير العائد ، فالتَقدير

⁽۱) من شواهمد : سيبويه ۲۰/۱ ، والخصائص ۳۳/۵ ، وابن الشجـريّ ۲۳/۱ ، ۲۸۸ ، والخزانــة ۱۸۳/۱ ، ۳۲/۵۳ ، ۵۲۲ ، ۵۲۲ ، والمغنــي ۲/ ۵۰۶ ، وحاشية يس ۱۹۵/ .

⁽٢) الحاقة : ٢ ، ٢ .

⁽٣) القارعة : ٢ ، ٢ .

⁽٤) الواقعة / ٢٧ .

فيها: أيّ شيء الحاقة ؟ وكذلك ما القارعة ؟ وما أصحاب اليمين ؟ التقدير فيهما: أيّ شيء القارعة ؟ وأيّ شيء أصحاب اليمين ؟ كما تقول: « زيد رجلٌ » أي رجل ؟ فاستغنى بتكرير الظاهر ، عن أن يقال: الحاقة ما هي ؟ والقارعة ما هي ؟ وأصحاب اليمين ما هم ؟ وإنما حَسُن تكرير الاسم الظاهر في هذا النّحو ، لأن تكريره هو الأصل ، ولكنهم استعملوا المُضْمَرات فاستغنوا بها عن تكرير المظهرات إيجازاً واختصاراً .

فلمًا أرادوا الدّلالة على التُفخيم جعلوا تَكْرِير الظَّاهر إمارةً لما أرادوه من ذلك.

وأمًا معنى البيت فإنه أراد ذُمّ الَّذين خاطبهم فيه ، فأراد : ليس عندكم قتال وقت احتياجكم إليه ، ولا تُحْسِنونه ، وإنمـا عِشـدكم أن تركبوا الخيل وتَسيرُوا في المواكب العراض .

وفي البيت حذف اقتضاه إقامة الوزن لم يسأل عنه صاحب هذه المسائل، وهو حذف الفاء من جواب « أمّا » ، وذلك أن أما حَرْفُ استناف وضع لتفصيل الجمّل ، وحكم الفاء بعده حكمها بعد الفعل في امتناعها من ملاصقة أما ، لأن الفاء إذا اتصلت بالجزاء صارت كحرف من حروفه ، فكما لا يلاصق فعل الجزاء فِعل الشّرط كذلك الفاء ، ألا تَرى أن الفاء في قولك : إن يَقم زيد فعمرو يكومه قد فصل بينها وبين الشّرط « زيد » ، وكذلك إذا قال : إن تقم فعمرو يكرمه في دكمك

فقد فصل بين الشّرط والفاء الضمير المستكنّ فيه ، فلمّا تنزلت (أمّا)، / ١٣٤] منزلة الفعل الذي / هو الشَّرط لم يَجُزُ أن تلاصِقُه الفاء .

فإن قال قائل : هل يجوز أن تكون هذه الفاء زائدة فلذلك جاز حذفها في الشّعر ؟

قيل: لا يخلو أن تكون عاطفة أو زائدة أو جزاء ، فلا يجوز أن تكون عاطفة لدخولها على خبر المبتدأ ، وخبر المبتدأ لا يُعطف على المبتدأ ، ولا يجوز أن تكون زائدة ، لأن الكلام لا يَستَغنى عنها في حال السّعة ، فلم يَبّن إلا أن تكون جزاء ، وهي حرَّف وضع لتفصيل الجُمَل (()، وقطع ما قبله عما بعده عن العَمل ، وأنبيت عن جملة الشرط وحرفه ، فإذا قلت : و فأمّا زيد فعاقل » ، فالمعنى والتقدير عند التحويين : مهما يكن مِن شيء فزيد عاقل ، فاستحق بذلك جوابا ، وجوابه جملة يلزمها الفاء ، إما أن تكون مبتدأية أو فعلية ، والفعلية إما أن تكون خبرية أو أمَّرية أو نَبْية .

ولا بُدَّان يفصل بين أمَّا وبين الفاء فاصلُ مبتداً، أومفعولُ، أوجارً ومجرورٌ ، فالمبتدأ كقولك : أمَّا زيد فكريمٌ ، وأمَّا بكر فلئيمٌ ، والمفعول كقولك : أمَّا زيداً فَأكْرَمت ، وأمَّا عمراً فاهنت ، والجار والمجرور كقولك : أمَّا في زيد فَرغِبت ، وأمَّا على بكر فنزلت ، ومثال

⁽١) في ط فقط : (الجمع) مكان : (الجُمل) تحريف ، صواب من النسخ المخطوطة ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٢٨٩ .

وقوعَ الجملة الأمرية قولك : أما محمداً (١٠ فأكرم وأمّا عمـراً فأهـن (١٠ كأنّك قلت : مهما يكُن من شيء فَأكْرِم مُحمداً ، ومهما يكن من شيء فَاهِن عَمْراً .

ومثال النّهي: قولك: أما زيداً فلا تُكْرِمْ، وأما عَمْراً فلا تُهن. ومثله في التّنزيل: «فامًّا اليَتِيم فلا تَقْهَرْ وأما السّائل فلا تُنْهَى٣٠. ومثال فَصْلك بالجار والمجرور في قولك: أمّا بزيدٍ فامرر قولُه تعالى: ﴿وَأَمّا بِيْعُمَةُ رَبِّكَ فَحَدَّثُ﴾(٤).

وإنّما لم يَجزُ أن تلاصق أمّا الفعل ، لأن أمّا لَمّا تُنزلت منزلـة الفعـل الشَرْطِيّ ، والفعـل لا يلاصـق الفعـل امتنعـت من ملاصقـة الأفعال .

فإن قيل : فقد تقول : « زيد كان يزورك » ، وعَمْرُو ُليس يُلِمُّ بك فتلاصق « كان » و« ليس » الفعل .

فالجواب: أن الضّمير المستتر في كان وليس فاصلٌ في التقدير بينهما وبين ما يليهما . وهذا الفاصل يبرز إذا قلت : الزيدان كانـا يزورانك ، والعَمْرَان / ليسـا يُلِمَـان بك . وكذلك حكم الجمع إذا [٤ / ٣٥ قلت : كانوا ، وليسوا .

⁽١) في أمالي ابن الشجري « فأكرمه » بالهاء .

 ⁽٢) في أمالي ابن الشجري « فأهنه » بالهاء .

⁽٣) الضحّى / ٩ ، ١٠

⁽٤) الضحى / ١١

وحُكُم الفاء حُكُم الفعل [في امتناعها من ملاصقة أمّا، لأن الفاء إذا اتصلت بالجزاء صارت كَحَرْف مِن حروفه، فكما لا يلاصق الجزاء الشَّرط كذلك الفاء، ألا ترى أن الفّاء في قولك: إن يقم زيدٌ فعمرو ويكرمه قد فصل بينهما وبين الشرط «زيد»،وكذلك إذا قلت:إن تقم فعمرو يكرمك فقد فصل بين الشرط وبين الفاء الضمير المستكن فيه، فلما نُزَلت أمّا منزلة الفعل الذي هو الشرط لم يجز أن تلاصقه الفاء.

فإن قال قائل: هل يجوز أن تكون هذه الفاء زائدة لحذفها في الشعر؟ قيل: لا يخلو أن تكون عاطفةً أو زائدةً أو جزاءً فلا يجوز أن تكون عاطفة أو خيرً المبتدأ لا يعطف على المبتدأ ، ولا يجوز أن تكون زائدةً لأن الكلام لا يَسْتغني عنها في حال السّعة فلم يبق إلا أن تكون زائدةً لأن أ

فإذا عَرَفْت هذا فالفاء بعد أمّا لازمة لما ذكرت لك من نيابة أمّا عن الشّرِّط وحرفه، فإن حذفها الشّاعر فللضّرورة كما جاز له حذفها من جواب الشّرط كقول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت :

٧٦١ = مَنْ يَفْعَل ِ الحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرها والشَّرُّ بالشَّرِّ عند الله سِيَّان (٢)

⁽١) ما بين معقوفين مكرّر مما تقدّم ، وهذا التكرار نجده في أمالي ابن الشجري التي نقل منها النّص .

⁽٢) في سيبويه ١ /٣٥٥ نسب لحسّان بن ثابت ، ونسبه ابن هشام في المغنى إلى =

كان الوجه أن يقول : فالله .

ومثله حذفها من قوله :

فأمّا القتالُ لا قتال لَدَيْكُمٌ *

وحذفها من قول بشر بن أبي خازم :

٧٦٢ = وأما بنو عامر بالنِّسار غداة لَقوا القَوْم كانوا نعاما (١)

ومع هذا التَشديد في حذف الفاء من جواب أمّا قد جاء حذفها في التّنزيل ، ولكنه حذف ُكلا حذف ِ .

وإنما حَسُن ذلك حتى جُعِل^(٢)كطويق مَهَيَّع (٢^{) حَ}ذُفُهــا مع ما اتَّصلت به من القَوْل ، والقَوْل قد كَثُر حذفه في التنزيل ، لانه جارٍ في حذفه مَجْرى المنطوق به .

فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ والمَلَئِكَةُ يَدْخُلُونَ عليهم مِنْ كُلِّ باب

= عبد الرحمن بن حسّان . انظــر ۱/۸ه ، ۱۰۲ ، ۱۱۹ ، ۱۱۷ ، ۱۲۹ ، ۲۹۰ ، ۲۹۰ ، ۲۹۰ ، ۲۷۷ ، والحنوانة ۳ / ۲۶۴ ، ۲۰۰ ، والحمر والدرر رقم ۱۳۰۲ .

(١) من شواهد ابن الشجري ١ / ٢٩٠٠ . وروى الشطر الثاني في اللسان :
 (نعم » :

* فكانوا غداة لقُونا نعاما * (٢) في ط: «جعله

(٣) فَي اللسان : (هيم » : طريق مَهْيَع : واضح واسع بينَ ، وجمعه : مهايع . وأنشد ابن بَرِّي :

إن الصنيعــة لا تكون صنيعةً حتى يُصــاب بهــا طريقُ مَهْيَعُ

سَلاَمٌ عليكم بما صَبَرْتُم فِنِعم عُقْبي الدَّار ﴾ (١) أي يقولون : سلام عليكم .

ومثله : ﴿ وَإِذْ يَرْفُعُ إِبْرَاهُمُ القَوَاعِدَ مَنَ الْبَيْتِ وَإِسْمُعِيلُ رَبِّنَا / ١٣٦] تَقَبَّل(٢) منا ﴾ أي / يقولان : ربنــا تَقَبَّـل مِنْــا ومثلــه : ﴿ ولــو تَرَى إِذْ المُجْرِمُون نَاكِسُو رُؤوسِهم عِنْد رَبِّهم رَبِّنا أَبْصَرْنا وَسَمِعْنا ٣ (٣)

والآية التي ورد فيها حذف الفاء قوله تعالى : ﴿ يَوْمُ تَبْيَضُ ۗ وجوهُ وتَسْوَدُ وجوهٌ ، فأمَّا الذين اسْوَدَّتْ وجُوهُهم أَكَفَرْتُمُ بعد إيمانِكُم ﴾ (4)، التقدير: فيقال لهم أكفرتم ، فَحَذْفُها ههنا من أحْسن الحذوف ، وأجراها في ميدان البلاغة .

والغالب على أمّا التكرير كقوله تعالى : ﴿ أَمَّا السَّفِينَة فَكَانَـت لمساكينَ ﴾ (٥)، ثم قال : ﴿ وأمَّا الغُلام فكان أبواه مُؤْمِنَين ﴾ (١)، ثم قال : ﴿ وَأُمَّا الجدارُ فَكَانَ لِغُلاَمَيْنَ ﴾ ٣٠.

وقد جاءت غَيْرَ مُكَرَّرَةٍ في قوله : ﴿ يِأَيُّهَا النَّاسِ قد جاءكم

⁽١) الرّعد / ٢٣ ، ٢٤ .

⁽٢) البقرة / ١٢٧.

⁽٣) السجدة / ١٢

⁽٤) آل عمران / ١٠٦

⁽٥) الكهف/ ٧٩

⁽٦) الكهف / ٨٠

⁽٧) الكهف / ٨٢

بُرْهَانُ مِنْ رَبَّكُم ، وَأَنْزَلْنَا إليكم نُوراً مُبِيناً ﴾ (()، ﴿ فَأَمَا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ واغْتَصَمُوا به فَسَيُلْخِلُهم في رَحْمَةٍ منه وَفَضَّل ﴾ (().

وَاعْلَمَ أَنْ ﴿ أَمَّا ﴾ لما نُزَلت منزلة الفعل نَصَبَتْ ، ولكنه لم تَنْصِب المُمْعول به لِنَمْ وَالله المُمْعول المُمْعول به لِصَعْفِها ، وإنما نصَبَتْ الظَّرف،الصّحيح ، كقولك : أمّا اليوم فإني مُنْطَلِق ، وأمّا عندك فإنّي جالسٌ . وتعلَق بها حَرْف الظَرْف في نحو قولك : أمّا في الدار فَزَيدٌ نائمٌ .

وإنما لم يَجُز أن يعمل ما بعد الظّرْف في الظّرف لأن ما بعـد « إنّ » لا يعمل فيما قبلها . وعلى ذلك يحمل قول أبي عليٍّ : « أمّا على أثر ذلك فإنّي جَمّعت » .

ومثله: قولك: «أما في زيدٍ فإنّي رُغِبْت، ففي متعلّقة بأمّا نَفْسِها في قول سيبويه.

وجميعُ النّحويين إلاّ أبا العباس المبرّد فإنه زعم أن الجارّ متعلّق برغبت ، وهو قولٌ مباينٌ لِلصّحة ، خارِقٌ للإجماع ، لِما ذَكَرْتُه لك من أنَّ ١ إنَّ » تَقْطَعُ ما بعدها عن العمل فيما قبلها ، فلـذلك أجازوا « زيداً » جَعْفَرٌ ضاربٌ ، ولم يجيزوا زيداً إنَّ جعفراً ضاربٌ .

فإن قلت : أمّا زيداً فإنّي ضاربٌ فهذه المسألة فاسدة في قول

⁽١) النساء / ١٧٤

⁽٢) النساء / ١٧٥

جميع النّحويين؛ لماذكرته من أنّ و أمّا » لا تنصب المفعول الصريح، وأنّ إنّ لا يعمل ما بَعُلها فيما قبلها ، وهو في مذهب أبي العباس جائز ، وفساده واضح .

المسألة الثانية(١)

أما مجيء الفاعل المضمر مفرداً في قوله تعالى : ﴿ قَلَ أَرَائِتَكُمْ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ ﴿ ١٣٧/٤] اللهُ إلى اللهُ اللهُ ﴿ ١٣٧/٤] اللهُ عَلَى التّنبة إذا قلت : أرأيتكما ، [١٣٧/٤] وفي خطاب جماعة النساء إذا قلت : أرأيتكن ، فإنما أفرد الضّمير في هذا النّحو ، لأنه لو ثنّى وجمع فقيل : أرأيتماكما ، أو رأيتموكم ، وأرأيتنكن ، كان ذلك جمعاً بين خطابين . ولا يجوز الجمع بين خطابين كما لا يجوز الجمع بين استفهامين ، ألا ترى أنك إذا قلت : يا زيد، فقد أخرجته بالنّداء من الغيبة إلى الخطاب، لوقوعه موقع الكاف من قولك: أدعوك وأناديك، فلذلك قال الشّاعر.

٧٦٣ = يأيُّما الدُّدَّكُو الدِّي قدسُوُّتَنِي وَالْمِيَّاتِيَ وَفَضَحْتَرِي وَطَـرَدْتُ أَمَّ عِيَالِيًا"

وكان القياس أن يقول : ساءني ، وفضحني ، وطَرَد ، لأن الذي اسم غيبة ، ولكن لماً أوقع الذي صفة للذّكر ، وقـد وصف المنــادى

- (١) انظر أمالي ابن الشجري ١ /٢٩٢ ـ المجلس السابع والثلاثون .
 - (٢) الأنعام / ٤٠
- (٣) نسب في المقتضب ١٣٢/٤ ، وأمالي ابن الشجري ٢٩٢/١ لأبي النجم.

بالذِّكر جاز له إعادة ضمائر الخطاب إليه .

ويوضّح لك هذا أنك تقول: يا غلامي، ويا غُلامنا وياغُلامهم، ولاتقول: يا غلامكم، لانه جمع بين خطابين خطاب النّداء والخطاب بالكاف، فلذلك وحّدوا النّاء في التنية والجمع والزموها الفتح في الحالين، وفي خطاب المرأة إذا قلت: أرأيّتكِ، لأنهم جرّدوها من الخطاب.

المسألة الثالثة

أمّا حدّ الاسم ، فإن سيبويه حدّ الفعل ، ولم يُحِدّ الاسم ، لما يعتور حدّ الاسم من الطّعن ، وعوّل على أنه إذا كان الفعل محدوداً ، والحرف محصوراً معدوداً فما فارقهُما فهو اسم .

وحدّ بعضُ النّحويين المتأخّرين الاسم فقال : الاسم كلمةٌ تذلُّ على معنى في نفسها غَيْر مقترنة بزمان مُحَصَل ، وإنما قال : تدل على معنى في نفسها تحرُّزاً من الحرَّف ، لأن الحرَّفَ يدُلُ على معنى في غيره .

وقال: غير مقترنة بزمان تحرِّزاً من الفعل"، لأن الفعل وُضح ليدُلَ على الزّمان . ووصف الزّمان بمحصّل؛ لتدخل في الحد أسماءُ الفاعلين ، وأسماء المفعولين ، والمصادر من حيث كانت هذه الأشياء دَالةً على الزمان لاشتقاق بعضها من الفعل وهو اسم الفاعل ، واسم المفعول ، واشتقاق الفعل من بعضها ، وهو المصدر إلا أنها تدلُّ على زمان مجهول ، ألا ترى أنك إذا قلت : ضَرْبي زيداً شديداً احتمل أن يكون الضرب قد / وقع ، وأن يكون متوقعاً وأن يكون حاضراً .

⁽١) في ط: « تحوا من ز الفعل » تحريف واضح .

ومما اعترض به على هذا الحدّ قولهم : آتِيكَ مَضْرِبَ الشُّولُ^(١)، ومقدم الحاجّ ، وخَفُوق النّجم ، لدلالة هذه الأسماء على الزّمان مع دلالتها على الحدث الذي هو الضّراب والقُدوم والخَفقان ، فقد ذلّت على معنين .

وأسلم حدود الاسم من الطّعن قولنا : الاسم ما دَلَ على مُسَمَّي به دلالة الوُضْع ، وإنّما قُلْنا : ما دَلَ ، ولم نقل : كلمةٌ تَدُلُّ ، لاننا وجدنا من الاسماء ما وُضِع من كلمتين كمعد يكرب ، وأكثر من كلمتين كأبى عبد الرّحمن .

وقلنا : دلالة الوضع تحرُّزاً (أ) مِما ذَلَ دلالتين : دلالة الوضع، ودلالة الاشتقاق كمضرب الشّول وإخوته ، وذلك لانهن وُضِعْن ليدللن على الرقان الخنف ، وذلك لانهن اشتقن منه ، فليس كالفعل في دلالته على الحدث والزّمان ، لأن الفعل وُضِع ليدُلّ على هذين المعنيين معاً ، فقولنا : دلالة الوضع يُزيع عن هذا الحدّ على هذين المعنيين على الحدّ الأول بمضرب الشّول وإخوته .

فإذا تأمّلت الاسماء كلهاحقّ التّامل وجَدْتُها لا يخرج شيءٌ منها عن هذا الحدّ على اختلاف ضُروبها في الإضمار والإظهار ، وما كان

 ⁽١) في اللسان : وشول » : ووقيل : الشّول من الإيل التي نقصت ألبائها ،
 وذلك إذا فصل ولدها . . . فلا تزال شولاً حتى يُرسُل فيها الفَحْل .

⁽٢) في ط: « تحرّز » بالضم تحريف.

واسطةً بين المُظْهِر والمُضْمر ، وذلك أسماء الإشارة ، وعلى تباين الأسماء في الدلالة على المُسميّات من الأعيان والأحداث ، وما سمّيت به الأفعال من نحوصة ، وإيه ، ورُويد ، وبَلْه ، وأفّ ، وهُهْهات ، فالمسمّى بصّه قولك : أسكت ، وبه إيه » : حدّث ، وبِرُويد : أمْهِل ، وبِبَلْة : دَعْ ، وبأفّ : أتَضَجّر ، وبهيهات : بَعد .

وكذلك ما ضَمَّن معنى الحرف نحو : متى ، وأين ، وكم ، وكيف ، فـ « متى » وُضِع لِيُدلُ على الأزمنة ، و « أين » على الأمكنة ، و « كم » على الأعداد ، و « كيف » على الأحوال .

وهذه الكلم ونظائرها من نجو: مَنْ ، وما ، وأيّان ، وأنّى مما طعن به على الحدّ الأول لقول قائله: كَلِمة «متى» تدُل على معنى في نفسها، فقال الطاعن: إن كُلّ واحد من هذه الأسباء قد دَلَ على الاستفهام أو الشَّرْط وعلى معنى آخر كدلالة أين على المكان وعلى الاستفهام أو الشرط ، وكذلك متى ومَنْ وما ، فقد دَلّ الاسم منها على معنيين كدلالة الفعل على معنيين الزّمان المُميّن والحدث / وليس [٤ / ١٣٩ لمعترض أن يعترض بهذا على الحدّ الذي فَرَرْنُه ، لاننا قلنا : وعلى مُسمّى به ، ولم نقل : ما دل على مَعْنى ً .

المسألة الرابعة

السَّؤال عن قول الشاعر ، وهو يزيد بن الحكم الثقفي :

۱۷۶ = فليت كفافاً كان خيرك كله وشرك عني ما ارتى الماء مُرْتوي (١)

تَعْرِيب هذا البيت قد تقدّم فيما سلف من الأمالي ، ولكنّا أعدنا تعريبهُ ههنا لزيادة فائدة وإيضاح مُشْكلٍ؛ ولكونه من جملة المسائـل الواردة .

فنقول : إن اسم لبت محذوفٌ ، وهو ضميرُ الشّان والحديث، وحذفه مما لا يسوغ إلا في الضّرورة كقوله :

٧٦٥ = فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عَنِّي ساعةً فَبِينًا على مَا خَيَّلَتْ ناعِمَيْ بَالِ(")

۱) سبق ذکره رقم ۷۵۷ .

⁽٢) من شواهد ابن الشجري ١ /١٨٣ ، ٢٩٥ ، والمغنى ١ /٣٢١ ، والهمع والدرر رقم ٥١٣ .

وقال ابن عصفور : يحتمل أن يكون المحذوف ضمير الشأن ويكون التقدير : فليته دفعت ، ويكون هذا تما يقبح في الكلام والشعر، لما يلزم من ولاية الفعل لـ « ليت » .

ويحتمل أن يكون المحذوف ضمير المخاطب ، ويكون التقدير : فليتك دفعت الهمّ .

ألا ترى أن ليت لا تباشِرُ الأفعالْ فلو لم يكن التَقدير: فليته لم تَجُز ملاصقتُه لِلْفعل .

ومن ذلك قول الأخر :

٧٦٦ = إنّ مَنْ لام في بَنِي بِنْتِ حَسّا

نَ ٱلُمْـهُ وَأَعْصِهِ في الخُطُوبِ(١)

انجزام و الله م دل على أن من شرطية ، وإذا كانت شرطية لم يكن بد من الفصل بينها وبين إن ، لأن أسماء الشرط حكمها حكم أسماء الاستفهام في أن العامل فيها يقع بعدهاكقولك : أيهم تُكْرِم أكْرِم كما تقول أذا استفهمت : أيهم أكرمت ؟ ونظير ذلك قول الآخر :

وحملها على هذا الوجه أولى ، لأنه لا يلزم فيه من القبح ما يلـزم في الوجـه
 الأول .

هذا وقد نسب الأمير في حاشيته على المغنى ١ / ٢٢٤ هذا الشاهد إلى عدىّ بن زيد .

 ⁽١) للاعشى ديوانه / ٣٠ من قصيدة يمدح فيها قيس بن معديكرب ، ومطلعها :
 من ديار هضب كهضيب القليب فاض ماء الشئون فيض الغروب ورواية الشاهد في الديوان :

^{*}من يلحني على بني ابنة حسّا * ن. وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت

وهو من شواهد : سيبويه ١ / ٤٣٩ ، وابن الشجري ١ / ٢٩٥ ، والإنصاف ١ / ٢٩٥ ، والإنصاف ١ / ٦٥٤ ، ٣ / ١٨٥٠ ،

٤ / ٣٨٠ ، والمعنى ٢ / ٦٧٠ .

٧٦٧ = إِنَّ مَنْ يَدُّخُلُ الكَنِيسَةَ يَوْمًا يَدْلُ فِيهِا جَآذَراً وظِباء (١)

وأنشد سيبويه :

٧٦٨ = ولكِنَّ مَن لا يلقَ أمراً ينوبُهُ

بِشِكَتِه يَنْــزِل بـه وهــو أعـزَلُ (٢)

الأعزل الذي لا سلاح معه . وعلى هذا قول أبي الطيب أحمد بن الحسين :

٧٦٩ = وما كُنْتُ مِمّن يَدْخُل العِشْقُ قَلْبَهُ

ولكِنَّ مَنْ يُبْصِرْ جُفُونَـكِ يَعْشَقَ^(٣)

(١) للأخطل نسبه إليه غير واحد .

من شواهمد : المقرب ۱ / ۱۰۹ ، ۲۷۷ ، وابسن الشجسري ۱ / ۲۹۰ ، والخزانـــة ۱ / ۲۱ ، ۲ / ۲۳ ، ۲۷/ ، ۳۸۰ ، والمغنـــى ۱ / ۳۳ ، ۲ / ۲۰۱ ، والهمع والدر رقم ۱۵ ه .

(٢) من شواهد سيبويه ١/ ٤٣٩ ، وقد نسبه إلى أميّة بن أبي الصلت وهو أيضاً من شواهـد ابـن الشجـري ١ / ٢٩٥ ، والإنصــاف ١ / ١٨١ ، والمغنـــي ١ / ٣٢٣ .

والـرواية في المراجع السابقة : ﴿ بُعَدَّته ﴾ مكان : ﴿ شُكته ﴾ . والشَّكة بالكسر : السلاح .

(٣) من قصيدة بمدح فيها سيف اللّولة ، ويذكر الفداءالذي طلب رسول ملك
 الروم وكتابه إليه . ومطلعها في الديوان ٤٨/٣ :

لعينيك ما يُلْقي الفؤادُ وما لقى وللحبّ ما لم يُبْق منّي وما بـ قى و بعده :

وبين الرَّضاوالسُّخط والقُرْبُ والنَّوى مجال لدمـــع المُقلـــة الْمُتَرَقِّرِق ِ =

وإذا عرفت هذا ، فإن « كفافاً » خبر كان ، « وخيرك » اسمها ، وكلّه توكيد لَه / ، والجملة التي هي كان واسمها وخبرُها خبرُ لَيْت ، فالتّقدير : ليته أي ليت الشّان كان خيرك كلّه كفافاً عنى أي كافاً .

ومن روى و« شرك » رفعه بالعطف على قوله : « خيرك » ، فلخل في خبر كان ، فكأنه قال : وكان شرك ، فغيرُ أبي عليًّ يقلدَ خبر كان المضمر محذوفًا ، دَلَ عليه خبـــر « كان » المُظْهَــر ، ويقـــدر المحذوف بلفظ المذكور .

ونظير ذلك في حذف الخبر لدلالة الخبر الآخر عليه وهما من لفظ واحد قول الشاعر:

٧٧٠ = نَحْن بما عِنْدنا وأنت بِما عِنْدك راضٍ والـرّأيُ مُخْتَلِفُ٧٧

أراد : نحن بما عندنا راضون ، فحذف ، لدلالــة « راض ٍ » عليه .

ومثله في دلالة أحد الخبرين على الآخر في التنزيل : ﴿ واللهُ ورَسُولُه أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوه (٣)﴾ ولو كان خبـراً عنهما لكان يُرْضُوهمـــا ، فالتّقديرُ على هذا : وكان شَرَّك كفافاً . وهذا على أن يكون « ارْتوى »

⁼ والشاهد فيه قوله : « ولكنه من يُبصر » أراد ، ولكنه فحذف ضمير الشأن ، وجزم معده على الشرّط .

⁽١) سبق ذكره رقم ٣٠٩ .

⁽٢) التوبة / ٦٢ .

مسنداً إلى « مُرْتَوِي » .

وذهب أبو عليّ: إلى أن الخبر (هرتوى»، وكان حقه مُرْتوياً، ولكنه أسكن الياء ، لاقامة السوزن والقسافية ، وهسو من الضّسرورات المستحسنة ، لأنه ردّ حالة إلى حالتين ، أعني أن الشاعر حمل حالة النصب على حالة الرّفع والجرّ . ومثله قول الآخر .

٧٧١ = * كفى بالنَّأَى مِنْ أسماء كافي(١) *

(١) لبشر بن أبي خازم . وتمامه :

* وليس لحُبُها ما عِشْتُ شافي *

من شواهسد: المقتضب ۶ /۲۷ ، والخصائص ۲۸ /۲۲۸ والمنصف / ۲۸۷ ، وابن يعيش / ۲۸۷ ، وابن يعيش ۲ / ۲۷۸ ، وابن يعيش ۲ / ۲۷ ، وشروح سقط الزُند (۲۷۸ ، ۲۷۸) و شروح سقط الزُند (۲۷۸) .

ورواية عجزه من معظم المراجع السابقة :

* وليس لنأيها إذ طال شافٍ *

وقد استشهد به ابن جنى في الخصائص على أن «كاف» حال مؤكدة ، لأنه إذا كفى فهو كافو .

وفي الخزانة استشهد به على أن الوقف على المنصوب بالسكون لفـــة ، فإن «كافياً » مفعول مطلق ، وهو مصدر مؤكد لقوله : «كفى » ، وكان القياس أن يقول : كافياً بالنصب ، لكنه حذف تنويته ، ووقف عليه بالسّكون ، والمنصوب حقّه أن بدل ته بنه الفاً .

و « كاف ، من المصادر التي جاءت على وزن اسم الفاعل . وهو اسم فاعل وضع موضع المصدر كقولهم : قم قائماً ، وعُوفي عافية ، وفُلج فالجاً ، وكان يجب أن يقول : كافياً ، لكنه حذف الفتحة كما تحذف الضمة والكسرة . وقال =

وقوله :

٧٧٢ = * يا دار هند عَفَت إلا أثا فيها(١)*

وحَسُن الإخبارُ عن الشَّرَ بـ (مرتوى»، لأن الارتواء يكف الشَّارِبَ عن الشُّرِب، فجاز لذلك تعليق «عَنّي بـ «مرتوى» كما يتعلَّق بكاف أو كفاف، فكأنه قال: وكان شَترك كافًا عنّي.

ومَنْ قال : وشَرَّك بالنّصب حمله على ليت ، ولا يجوز أن يكون محمولاً على ليت المذكورة ، لأن ضمير الشأن لا يصبح العطف عليه لو كان ملفوظاً به فكيف وهو محلوف ؟

وإذا امتنع حمله على ليت الممذكورة حملته على / أخسرى[؛ / ١ مقلَّرة ، وحَسُن ذلك لدلالة المذكورة عليها كما حَسُن حَذف « كُلِّ » فيما أورده سيبويه من قول الشاعر :

٧٧٣ = أكَّل امْرىءِ تَحْسبين أمْرًا ونــارٍ تَوفَّــدُ باللَّيل نَارا^(٢)

معمر بن المثنى شارح ديوان بشر : المعنى لا يُصيبني بعد هذا شيء أشدً منه أي هو سقم ومرض.ويروى : «وليسلسقمه» أي السُّتُم الناشىء من بُعدها . ويروى أيضاً : « وليس لسقمها » أي السُّتُم الـذَي حصــل لي منهــا . هذا كلامه .

- (۱) سبق ذكره رقم / ۲۰۷ .
 - (٢) لأبي دؤاد الإبادي .

من شواهـــد : سيبــويه ٣٣/١، والإنصــاف ٢ / ٤٧٣ ، وابــن يميش ٣ / ٧٩ ، وأوضح المسالك رقم ٣٥١،وابن الشجري ٢٩٦/١ ، والهمــع والدرر رقم ١٢٥٤ . أراد : وكُلِّ نار ، فحذف (كلِّ » وأعملها مقدّرة كما كان يُعْمِلها لـو ظَهَرَتْ ، فكانَّه عـلى هذا قـال : وليت شرَّك (مرتوى » عَني ، فـ « مرتوى » في هذا التَّقدير على ما يستحقه من إسكان بائه لكونه خبراً للبت .

وعلى مذهب أبي علي في كون « مُرْتُوى » خبراً لكان أو للبت يجوز في الماء الرَفع ، ورَفْعُه بتقدير حذف مضاف أي ما ارْتُوى أهلُ الماء كما جاء: «واسال القرية» (١) أي أهل القرية و«حتى تضع الحرْبُ أورًارها» (١) أي يضع أهل الحَرْب أسلحتهم.

ومن كلامهم « صَلَّى المَسْجِد » أي أهل المسجد، و«ما زِلْنا نَظأُ السَّماء حتى أتيناكم » ، يريدون : ماءَ السَّماء.

وقد كَثُرُ حذف المضاف جدًا مِمّا يَشْهد فيه ما أَبْقِي على ما أَلْقِي كقول المرقَش :

٧٧٤ = * لَيْس على طُول الحَياة نَدَمْ (٣) *

أي على فَوْت طول الحياة ، وكقول الأعشى :

- (١) يوسف/ ٨٢ .
 - . & / sac (Y)
- (٣) تمامه كما في المفضليات / ٤٨٨

*ومن وراء المرء ما يَعْلُمْ *

قال الأصمعي : أراد : ليس على فوات طول الحياة ندم . . ووراء ها هنــا بمعنى أمام وهو من الأضداد . وقال غيره : ومن وراء المرء ما يعلم ، : أي الهرم والكبر والضعف . ٧٧٥ = * أَلمْ تَغْتَمِضْ عيناك لَيْلَة أرْمَدَا (١) *

أراد اغتماض ليلة أرمد ، وأضاف الاغتماض المقدّر إلى الليلة كما أضيف المكّرُ إلى الليّل والنّهار في قوله عز وجل : ﴿ بَلْ مَكّرُ اللّيْلِ والنّهارِ ﴾(٢) فانتصاب اللّيلة انتصاب المصدر ، لا انتصاب الظّرْف وكيف يكون انتصابها انتصاب الظّرف مع قوله بعد :

* وبِتّ كما بات السّليم مُسَهّدا *

وأجاز بعض المتأخرين أن يكون (الماء) رفع بأنه فاعل ارتوى من غير تقدير مضاف .

قال : وجاز وصف الماء بالارتواء للمبالغة كما جاز وصف بالعطش كذلك في قوله :

٧٧٦ = * وَجُبْتُ هجيرًا يَتْرُكُ الماءَ صاديا ٣٠%

(١) تمامه :

*فبت كما بات السّليمُ مُسَهّدا *

(۲) سبأ / ۳۳

(٣) للمتنبي ، وصدره :

*لقيتُ المُرْوَرَى والشناخيب دُونه *

ومَنْ نصب (الماء) متّبعًا مذهب أبي عليّ أراد ما ارتوى النّاس الماء / أي من الماء ، أضْمَر الفاعل، وحذف الخافض، فوصل الفعل فنصب كما جاء في التّنزيل : ﴿ واخْتَار مُوسى قَوْمَه سَبْعِين رَجُلاً ﴾ (١٠ أي من قومه .

وجاء فيه حذف و الباء ، من قوله : ﴿إِنَّمَا ذَلَكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أُولياءَ ﴾^(۱)أي يُخرِّف كم بأوليائــه ، ودليل ذلك و فـــلا تخافوهـــم

= وفي أمالي ابن الشجري 1 / ١٨٤ ، ٢٩٧ : « جثت ، مكان «جبت». ورواه ابن جنى في المحتسب ٢ / ٢٠١ : « وجُبّتُ ،بالباء .وهذه الرواية تنفق مع رواية الديوان ٤ / ٢٦٦ وهو من قصيدة مشهورة للمتنبي يمدح بها كافور ومطلمها :

كفى بك داءً أن ترى الموت شافياً وحسب المنسايا أن يكن أمانيا وفي هامش الديوان : المروري : جمع المروراة ، وهي الفلاة الواسعة .

والشناخيب : جمع شنخوب ، وشنخاب : وهي ناحية الجبل المشرفة ، وفيها حجارة نائتة .

وجبت : قطعت ، والهجير : حرّ نصف النهار .

ومعنى البيت : أنه لقى من التعب في الطريق إليه ، وما قاسى من حرّ الهواجر التي تيس الماء ، والماء لا يكون صادياً لكنه مبالغة ، وإذاعطش الماء فحسبك به. قال ابن جنى : هذا عما ينقلب هجاء لأن دونه ودون هذا الوجه ما ذكر من الشدّة ، فكأنه يريد عظم مشافره وغلظها ، ووجهه وقبحه كقولك : لئن لقيت فلاناً لتلقين دونه الأسد ، أي مثل الأسد . » انظر هامش الديوان .

ومما يجدر ذكره أن محققي المغني طبع دار الفكر ـ بيروت علّقا في الهامش على هذا الشاهد بأنه لم يذكر له تتمّة ولا قائل. انظر المغنى ٣٢٢/١.

(١) الأعراف / ١٥٥

(٢) آل عمران / ١٧٥

وخافون »(١).

وجماء حذف « علمي » من قولـه تعالـى : ﴿ وَلَا تُعْزِمُوا عُقْدَةَ النَّكَاحَ ﴾ (٢)

ومثل إضمار الفاعل ههنا ولم يتقدّم ذكر ظاهرٌ يرجع الضّميرُ إليه ما حكاه سيبويه من قولهم : (إذا كان غداً فَأْتِني » إي إذا كان ما نحن فيه من الرّخاء أو البلاء غداً

« وما » في قوله : ما ارتوى مصدريّة .

وأبو طالب العبدي (٣٠ لم يعرف في هذا البيت إلا نصب الماء ، ولم يتجه له إلا إسناد ارتوى إلى ومُرْتوى»، وذلك أنه قال: معنى:
«ما ارتوى الماء مرتوي»: ما شرب الماء شارب، ثم قال: وأما ما
ذكره الشيخ أبو علي في قوله: إن حملت العطف على «كان» كان
«مرتوى» في موضع نصب، وإن حملته على «ليت» نصبت قوله:
وشرَّك، و«مرتوى» مرفوع فكلام لم يُقسِّره- رحمه الله.

ثم قال : ومَرَّ بي بعد هذا في تعليقي كلامٌ للشَّيخ أبي علي أنا

 ⁽١) آل عمران / ١٧٥ ، وهي تكملة الجزء السابق من الآية الكريمة .

⁽٢) البقرة / ٢٣٥ .

 ⁽٣) هو أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية المتّبذيّ ، بالباء. وفي البغية ١ / ٢٩٨ :
 د العيدي ، بالياء تحريف صوابه من معجم الأدباء ١ / ٢٣٦ والأشباه ، وابن الشجري . وتوفي ٢٠٤هـ .

حاكيه على الوَجْه ، وهو أنه أورَدَ البيت ، ثم قال بعد إيراده : « ليت » محمول على إضْمار (١٠) الحديث ، و« كفافاً » خبر كان .

فأمّا قوله : * وشرّك عنّي ما ارتوى الماء مرتوى *

فقياسُ مَنْ أعمل الثّاني أن يكون «شرّك» مرتفعاً بالعطف على كان، «ومرتوى» في موضع نصب إلا أنه أسكن في الشعر مثل: * كفى بالنائى من أسماء كاف *

ومَنْ أعمل الأول نصب «شرّك» بالعطف على ليت، و«مرتوى» في موضع رفع، لأنه الخبر، «وما ارتوى الماء» في موضع نصب ظَرْفُ يعمل فيه «مُرْتَوى»، هذا ما ذكره(٢).

ثم قال العبدي : وقد تقدمت مطالبتي بفاعل ارتوى ، وإذا ثبت ما ذكرتهُ عُلِم أنَّ الأمْرَ على ما قلته، والمعنى عليه لا محالة. انتهى كلام العبدي.

وقد مرّ بي كلامٌ لأبي على في « التّذكرة » يشير فيه إلى ما قالـه العبدي . واختيار أبي عليّ ما اختاره في هذا البيت من كون «مُرْتوى» خبراً لكان ، أو ليت مع صِحّة إسناد ارتوى إلى «مُرْتوى» معنىً

/ ١٤٣] وإعراباً من مراميه البعيدة. /

(١) في ابن الشجري ١ / ٢٩٨ : « أصاب » مكان « إضار » وعلَّق عليه في هامش ابن الشجري بعبارة : « كذا في الأصل » ، وكلمة : « اضار » التي في الأشباه هي الصواب ، لأن الحديث عن ضمير الشأن .

(٢) بعده في ابن الشجرى: « هذا ما ذكره أبو على ».

المسألة الخامسة

وأما « مزين » فلفظة تحتمل معنيين لِكُلُّ واحد منهما وزن غير وزن الأخر ، . [أحدهما : أن تكون عبارة عن مكبّر ، ووزنه مُغَيِّل ، وهو اسم الفاعل من قولك : زين فهو مُزيّن كقولك : بين يُبيّنُ فهو مُبيِّن والأخر:]\(\frac{1}{2}\). أن تكون عبارة عن مُصغّر، وزنه: مُفَيْعِل ، وهو مصغرمزدانو « مزدان » أصله : مُزْتَين مُفْتِعلُ من الرَّينة ، فقلبت ياؤه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار إلى : «مُزْتان» ، وكره اجتماع الرّاي والتّاء ، لأن الزّاي مجهور ، والتّاء حرف مهموس ، فكرهوا التّافر، فأبدلوا التّاء دالا ، لأن الدال توافق الزّاي في الجَهْر، وتقارب التّاف في المَهْر، وتقارب التّاء في المَهْر.

ولماً أريد تصغيرُ مزدان وعِلدَّهُ حُروفه خمسة: اثنان زائدان: المعيم والدّال وجب أن يُردّ إلى أربعة بحذف^(۱) أحد الزائدين ، لم يُخُلُ من أن تحذف الميم أو الدّال ، فكان حذف الدّال أولى الأمرين: أحدهما: أن الميم تدلّ على اسم الفاعل والحَرْفُ الدّال على معنى أولى بالمحافظة عليه .

⁽١) ما بين معقوفين سقط من طوالنسخ المخطوطة، صوابه من أمالي ابن الشجري ١ / ٢٩٨ .

⁽۲) فى ابن الشجرى: « فحذف » بالفاء .

والثاني : أن الدّال أقرب إلى الطّرف والطّرف⁰⁰ وما قاربه أحق بالحذف .

ولماً حذفت الدّال بقي : مُزان ، فقيل في تصغيره ، مُزيّن ، كقولك في تصغير غُراب : غُريب ، فالضّمة التي هي في المُصَغَّر غير الضّمة التي في المكبّر ، كما أن الضمة التي في أول «بُلْبل» تزول إذا قلت بُلْيَبل .

 ⁽١) في ط فقط: إ أقرب من الظرف والظرف ،، بالظاء في كليها، تحريف واضح ، صوابه من النسخ المخطوطة وابن الشجري .

المسألة السادسة

وأما فتح التاء في « أرائيتُكُم» ، وأرائيتُكما، وأرائيتك يا هذه، وأرائيتكنا وأرائيتك يا هذه، وأرائيتكن فقد علمت أنك إذا قلت : رأيت يا رَجُل فتَحْت التّاء ، وإذا قلت : رأيت يا رَجُل فتَحْت التّاء ، وإذا قلت : رأيت يا رَجُل فتَحْت التّاء ، وإذا خاطبت اثنين أو ثنتين أو جماعة ذكوراً أو إناناً ضممتها فقلت: رَأيتُما ورأيتُم، ورأيتُمَّ ، فقد ثبت واستقر أن التّذير أصل للتّنية والجمع ، فلما خصوا الواحد المذكّر المخاطب بفتح التّاء ثم جرّدوا النساء من الخطاب / فانفردت به الكاف في أرايتك ، وأرايتَك يا زينب ، [٤ / والكاف وما زيد عليها في أرأيتكما ، وأرايتَكم، وأرأيتَكن الزموا التّاء الحركة الأصلية وذلك لما ذكرَتُه لك من كون الواحد أصلاً للاثنين الوجماعة ، وكون المذكّر أصلاً للمؤنث. فاعرف هذا واحتفظ به.

المسألة السابعة

وأما قول الشاعر:

٧٧٧ = وبَعْد غَدِيا لَهْف نَفْسي من غَدِ

إذا راح أصحابي ولست برائح (١)

فالعامل في الظَّرْف المصدرُ الذي هو اللَّهف.

وإنْ جَعَلْت (مِنْ » زائدة على ما كان يراه أبو الحسن الأخفش من زيادتها في الموجب وعليه حمل قوله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكُنْ عَلَيْكُمْ ﴾ (") عَلَيْكُمْ ﴾ (") وقوله : ﴿ فَلُ للمؤمنين يَغُضُوا مِنْ أَبْصارهِم ﴾ (") فالتقديرْ في هذا القول : يَا لَهْف نفسي غداً . فإذا قَدَّرْت هذا جعلت إذا بدلاً من « غد » ، فهذان وجهان واضحان .

ولك وجه ثالثٌ، وهو أن تعمل في إذا معنى الكلام ، وذلك أنّ قوله : « يا لهف نفسي لفظه لفظ النّداء ، ومعناه التّوجع ، فإذا حملته على هذا فالتقدير : أتأسّف وأتوجع وقـت رواح أصحابي،وتخلّفي عنهم .

⁽۱) سبق ذكره رقم ۷۵۸ .

⁽٢) المائدة / ٤

⁽٣) النّور/٣٠

المسألة الثامنة

قول أبي عليّ: أخطب ما يكون الأمير قائماً ، « أخطب » من باب « أفعل » الذي هو بعض ما يضاف إليه كقسولك : زيدً أكّرُمُ الرِّجال ، وجمارُك أفره الحمير ، والياقوت أفضل الحجارة ، فزيدً بعض الرِّجال ، والحمار بعض الحمير ، والياقوت بعض الحجارة . ولا تقول . « الياقوت » أفضلُ الزجّاج ، لأنه ليس منه ، كما لا تقول : « حِمارُك » أحسن الرجال .

وإذا ثبت هذا ، فإن « ما » التي أضيف إليها أخطب مصدرية زمانية كالتي في قوله تعالى : ﴿ خَالِدين فيها ما دامت السَّمواتُ ﴾ (()
أي مدة دوام / السَّموات ، فقوله : أخطب ما يكون الأميرُ تقديره : [؛ / ه؛
أخطبُ أوقات كون الأمير كما قَدَّرت في الآية : مُدة دوام السَّموات أو
مُدد دَوام السَّموات ، فقد صار أخطبُ بإضافته إلى الأوقات في التَّقدير
وقتاً لِما مَثَّلتُهُ لك من كون «أفعل، هذا بعضاً لما يضاف إليه .

> وإضافة الخطابة إلى الوقت توسّع وتجّوز ، كما وصفوا الليل بالنّوم في قولهم : « نام ليلكُ » ، وذلك لكون النّوم فيه ، قال الشاعر :

⁽۱) هود /۱۰۷

٧٧٨ = لَقَدْ لُمْتِنايا أُمَّ غَيْلاَن في السُّرى وزِمْــت ِومــا ليلُ المَطــيّ بنائِم (١)

ومثله : إضافة المكر إلى اللّيل والنّهار في قولـه عزّ وجلّ : ﴿ بَل مَكُرُّ اللَّيْل والنّهارِ ﴾''. وإنّما حَسُن إضافة المَـكر إلى اللّيل والنّهار لوقوعه فيهما ، والتقديرُ : بل مكرُكم في اللّيل والنّهار .

و إذا عرفت هذا فـ وأخطب» مبتدأ محذوف الخَبَرِ ، والحال التي هي قائماً سادّة مسد خبره ، فالتقدير أخطب أوقات كَوْنُ الأمير إذا كان قائماً .

ولمًا كان : ﴿ أخطب ﴾ مضافًا إلى الكون لفظاً وإلى الأوقـات تقديراً ، وقد بَيّنت لك أن ﴿ أفعل ﴾ هذا بعضٌ لما يضاف إليه ، وقد صار في هذه المسألة وقتاً وكوناً ، فجاز لذلك الإخبار عنه بظَرْف الزّمان الذي هو إذا الزمانية .

وإذا كان (قائماً) نَصْباً على الحالف(كان »المقدّرة في هذا النّحو هي التّامة المكتفيةُ بمرفوعها التي بمعنى : حَدَث ، ووقَعَ . ووجد ، (1) لجرير ديوانه / ٤٥٤ من قصيده يهجو بها الغرزدق مطلعها :

لاخير في مستعجلات المكارم ولا في خليل وصلُـهُ غير دائيم من شواهد : سيبويه ١٠٠١، والمقتضب ١٠٥/٣، ١ ٢٣١/٥ والمحتسب ٢ /١٨٤، وابن الشجري ١ /٣٠١، والإنصاف ١ /٢٤٣، والحزانة /٢٢٣/

(۲) سبأ /۳۳ .

ولايجوز أن تكون الناقصة، لأن الناقصة لا يلزم منصوبًا التُنكير، والمنصوب ههنا لا يكون إلاّ نكرةً، فثبت بلزوم التُنكير له أنه حالً، وإذا ثبت أنه حال فهو حال من ضمير فاعل مستكن في فِعْل، موضعه مع مرفوعه جرّ بإضافة ظرف إليه عمل فيه اسم فاعل محذوف.

وتفسير هذا: أنَّ و قائماً ، حال من الضّمير المستتر في كان ، وكان مع الضّمير جملة في موضع جَرَّ بإضافة إذا إليها ، لأن إذا وإذْ تلزمهما الإضافة إلى جملة توضّع معنيهما كما توضّع الصّلة معنى الموصول ، ولذلك بُنِيتا ، فد وإذا ، تضاف إلى جملة فعلية ، لأنها شرعية والشَّرط إنما يكون بالفعل .

ولا إذّ تضاف إلى جملة الاسم كما تضاف إلى جملة الفعل ف (إذا في المسألة ظرف أوقع خبراً عن المبتدأ / الذي هو أخطب ، [٤ / والظرف متى وقع خبراً عمل فيه اسم فاعل محذوف مرفوض ٌ إظهارهُ نحو قولك : زيدٌ خَلْفَك ، والخُروج ُ يوم السّبت ، فنامل جملة الكلام في هذه المسألة فقد أبرزت لك غامِضَها ، وكشف لك مخبوءها.

وأما قوله : « شَرْبِي السَّويق ملتوتاً»فداخل في هذا الشَّرح .

وأقول: إن « شربي » مضاف ومضاف إليه فشرب مصدر أضيف إلى فاعله ، والسّويق انتصب بأنه مفعوله وخَبْرُهُ على ما قُرْرَتُهُ محذوف سَدّت الحالُ مسدّه فقولك: «مُلْتِونًا» كقولك في المسألة الأولى « قائماً » غَير أَنَّ الظَرُف المقدّر في الأولى هو إذا "، والمُقدَّر في هذه محمولً على المعنى ، فإن كان الإخبار قبل الشُّرب أددت : شُربي السّويق إذا كان ملتوناً، وإن كان الشُّربُ سابقاً للإخبار أردت : شربي السويق الذَّ » كان ملتوناً . وبالله سبحانه وتعالى التّوفيق، وبلوغ الصّدق والتحقيق.

[نصوص من رسالة الملائكة]

قال أبو الفضل مؤيد بن موفّق الصاحبي في كتاب « الحكم البوالغ ، في شَرِّح الكَلِم النّوابغ » : رسالة الملائكة (الفها أبو العلاء المعرّي على جواب مَسائِل تَصريفيّة القاها إليه بعض الطّلبة ، فأجاب عنها بهذا الطّريق الظّريف المشتمل على الفوائد الأنيقة مع صُورتها المستغربة الرَّشيقة .

بسم الله الرَّحمن الرّحيم

ليس مولاي الشَّيخ - أدام الله عزه - بأول رائد ظَعَن في الأرض العازبة(٢)فوجدها من النَّبات قَفرا٣)، ولا بَآخر^(٤) شائم ٍ^(٥) ظنِّ الخير

 ⁽١) رسالة الملائكة : إملاء الشيخ الإمام أبي العلاء أحمد بن عبد الله سليان التّوخي المعرّي . طبعت بإشراف لجنة من العلماء نشر المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر - بيروت .

 ⁽٢) في ط: العارية ، بالراء والياء تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ورسالة الملائكة / ٢ .

⁽٣) في ط فقط : « قفراء » .

⁽٤) في طونسخ الأشباه : « ولا آخر » بدون باء .

⁽٥) من قولهم : شام السّحاب : نظر إليه ليعرف مكان نزول المطر .

بالسّحابة فكانت من قَطْرٍ صفْرا^(۱)، جاءتني منه فوائد كأنّها في الحُسن بناتُ مَخْرِ^(۱) متَمثَلًا ببيت صخر:

٧٧٩ = لَعَمْرِي لقد نَبَّهْتُ مَنْ كان نائِماً

وأسمعت من كانت له أذنان (١٦)

﴿ إِنَّ اللهَ يُسْمِع مَنْ يَشِاء وما أنت بِمُسْمِع ِ مَنْ في القُبُور ﴾ (4)، ﴿ أُولئك يُنادُوْنَ مِن مكان بَعيل ﴾ (*).

رنت يعون . أرى أمَّ صخسر ما تمَسلُ عيادتي وما كنت أخشى أن أكون جازة أهُسمَّ بأمسر الحيزم لو أستطيعه لعمري لقد نبهت من كان نائيا وأي مرىء ساوى بأمَّ حليلةً

وملَّتْ سُليمى مضجعى ومكاني عليك ومسن يُغَمَّرُ بالحدثان وقد حيل بسين المُسيَّرُ والنزوان واسمعست من كانست له أذّنان فسلا عاش إلا في شقساً وهواني

⁽١) في طفقط: (صفراء) .

⁽٢) بنات غُمرٍ: في القاموس: هي سحائب بيضٌ يأتين قبل الصيف.

⁽٣) ذكر هذا ألبيت عرضاً في الحزائة ١ / ٢٠٩ ضمن أبيات قالها صخر أخو الحنساء من أبيها في قصة خلاصتها أنه طعن بيد ربيعة بن نور الأسدي ، فأدخل في جوفه حلقاً من الدروع، فاندمل عليه ، فأضناه وطال مرضه ، ومله أهله ، فكانوا إذا سألوا امرأته سليمى عنه قالت : لا هو حيَّ فيرجى ، ولا هو ميّت فَيْشَى . . وإذا سألوا أمّه قالت : أصبح صالحاً بنعمة الله ، فلها أفاق بعض الإفاقة عمد إلى امرأته فعلقها بعمود الفُسطاط حتى ماتت ، وفي ذلك يقول :

⁽٤) فأطر / ٢٢

⁽٥) فصّلت / ٤٤

وكنت في عُنفوان السّبيبة أود أنني من أهل العلم فسجنتني(١)عنه

سواجن غادرتني مثل الكُرَة ^(٢)وهــن المحاجـن ، فالأن مشيت رويداً وتركت / عمراً للضارب وزيدًا . وما أوثِرُ أن يزاد في صحيفتي خطأً في [٤ / ٧: النّحو فَيَخْلُدُ آمناً من المَحْو .

وَإِذَا صِدَقَ فَجُرُّ اللَّمَةُ ٣) فلا عُلْرَ لصاحبها في الكذب ، ومَنْ لمعنَّب العَطش بالعَذْبُ ﴿، وصِلْقُ الشَّعْر في المُفْرِقْ،، يوجب صِلْقَ الإنسان الفَرَق ٣، وكون الحالية ٣) بلا خُرص ﴿، أجمل بهـا من

 (١) في الملائكة / ۲ (شجنتني عنه شواجنه) بالشين وفي القاموس : شجنته الحاحة : حسته .

(٢) في هامش الملائكة / ٢ : الكرة في الأصل : ما أذرت من شيء والتي تضرب بالصولجان وهو المحجن . وفرق بعضهم بينها ، فقال : الصولجان : عصا يعطف طرفها تضرب بها الكرة على الدواب . والمحجن : العصا التي اعرج طرفها خلقة في شجرتها .

وفي كل معطوف معوج؛ محِجن،ومحِجنة . (٣) في هامش الملائكة . اللمة : الشعر إذا ألمّ بالمنكب يريد إذا ظهـر الشيب

(٤) في هامش الملاكلة /٣: المعنى: ومن يأتى لمن يعذّبه العطش بالماء الصذّب، أي الطيب المستساغ. وهذا التركيب يستعمل في استبعاد الشيء كها يقال: من لي بالشبيبة في الهرم،ومن لي بالضحى في الأصيل: »

س ي بحسبيب ي سوم.وس ي بعصصى ي الرحميل... (٥) المفرق بكسر الراء وفتحتها : وسط الرأس ، وهو الموضع الـذي يُفـرَق فيه الشعر .

(٦) في ط فقط: « الإنسان في الفرق » بزيادة « في » تحريف صواب من النسخ
 المخطوطة والملائكة .

والفَرَق بفتح الراء : الخوف ، وقد فَرِق منه من بلب طَرِب ولا يقال : فَرِقَهُ . ويقال : امرأة فروقة ، ورجل فروقة أيضاً ولا جم له .

(٧) حَلِيتُ المرأةُ حَلْياً بسكون اللّام : صارت ذات خَلى ، فهي حَلِيةٌ وحاليةً ،
 ونسوة حوال .

(٨) الخرص بضم الخاء وكسرها : الحلْقة من الذهب والفضة .

التَحْرَص(١)، وقيام النادبة بالمعاذب (١)، أحسن بالرّجل من أقوال الكاذب ، وهو - أدام الله الجمال به - يلزمه البحث عن غوامض الأشياء لأنه يعتمد بسؤال رائح وغاد ، وحاضر يرجو الفائدة وباد ، فلا غَرْو إن كشف عن حقائق التصريف ، واحتج للتّكير والتّعريف ، وتكلّم في هَمْزٍ وإدغام ، وأزال الشّبه عن صلور الطّغام(١) . فأما أنا فَحِلْس (١) البيت ، إنْ لم أكن الميت ، فشبيه بالعيت .

لو أَعْرَضت الأَغْرِبةُ عن النّعيب إعْراضي عن الأدب والأديب لأصبحتْ لا تُحْسِنُ نعيباً ، ولا يُطيقُ هَرَمُها زَعِيباً (°).

ولما وافي شيخنا أبو فلان (٢) بتلك المسائل ألفيتها في اللُّـذة كأنها الرّاح يستفزّ من سمعها المرّاح .

وكانت الصّهباء الجُرْجانِيّة طُرِقَ بها عَمِيدُ كَفْر (٧)، بعد ميل

⁽١) التخرصُّ : الكذب .

⁽٢) في ط: « بالنسادب » تحريف . وفي النسخ المخطوطة « بالمنسادب » وفي الملاكة / ٣ : بالمعاذب وفسرها في الهامش بقوله : المعادب جمع معاذبة على القياس ، وهي عَذَبة على غير القياس ، والمعذبة : خرقة تمسكها النائحة عند النوح .

⁽٣) الطغام: أو غاد الناس.

 ⁽⁴⁾ حلس البيت : الملازم له الـذي لا يبرحـه . وفي الحــديث : «كُنْ حِلْس البيت ، أي لا تَبْرَح .

 ⁽٥) زعب الغرابُ زعيباً: نعب . وفي ط: «رعيباً» بالراء تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة .

⁽٦) في المُلائكة : ولمَّا وافي شيخنا أبوالقاسم عليَّ بن محمد بن همَّام .

 ⁽٧) الكَفْر كما في القاموس: القَرْية.

الجَوْزاء ، وسقوط الغَفْر^(؟) وكان عليَ^٣)يحياها ،جَلَب إلينــا الشــمس وأياها^(٣) ، فلما جُلِيَتْ الهَدِيّ ⁽⁴⁾ ذَكَرْت ما قال الأسدي^(٥).

٧٨٠ = فقلت اصْطَحِبْهـا أو لِغَيْرِي فأهْدِهـا

فما أنا بعد الشّيب ويَبْك والخَمْرُ (٦)

تجاللت^(٧)عنها في السّنين التي مضت

فكيفالتصابي بعدما كلأ العُمْرُ

(1) الغَفْر : أنُّجمُّ صغار .

- (٢) هو أبو القاسم على بن محمد بن همام الذي ذكر اسمه صريحا في الملائكة وفي
 الأشباه كني عنه بـ ١ أبو فلان »
 - (٣) في القاموس باب الألف اللينة : وإيا الشمس بالكسر والقصر وبالفتح والمد ، وإياتها بالكسر والفتح : نورها وحُسنها .
 - (٤) في القاموس : الهديّ كغينّى : العروس .
 - (٥) هو الأقيشر ، المغيرة بن الأسود بن وهب أحد بني أسد بني خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر ، له ترجمة في الشعر والشعراء ٢ /٦٣٥ .
 - (٦) في الشعر والشعراء ٢ / ٣٦٣ : (اغتبقها) مكان (اصطحبها) وويبك
 بمعنى : ويجك .
 - والبيت الأول ورد في الشعر والشعراء ٢ /٥٦٣ ضمن أبيات خمسة أولها : وصهبــاءَ جرجــانية لم يطف بها حنيفُ ولــم تنفر بهــا ساعــة قدرُ
 - (٧) في ط: (تحاللت) بالتاء تحريف تصويبه من النسخ المخطوطة والملائكة /
 ٥ . وتجالً عنه: تعاظم . انظر القاموس .
 - وفي اللسان : «كلاً » : كلاً عمره : انتهى ، ورواية الشطر الأول : * تعففت عنها في العصور التي خلت *
 - وفي الأساس :«كلأ»، روى الشطر الأول على النحو الأتي:
 - * تعففت عنها في السنين التي خلت *

وما رغبتي في كوني كبعض الكروان تكلّم في خَطُّبِ جَرَى ، والظّليم يسمعُ ويرى .

فقال الأخنسُ أو الفرا (¹)، ﴿أَطْرِقَ كَرا أَطْرِقْ كَرا، إن النَّعامِ في القرى ،'`\

وحقّ مثلي لايُسأل^(٢) ، فإن سئِل تعيّن عليه أن لا يجيب ، فإن أجاب ففرْضُ على السّامع أن لا يسمّح منه ، فإن خالف باستماعه ففريضةً أن لا يكتب ما يقول ، فإن كتبه فواجبُ أن لا يَنْظُر فيه ، فإن نظر فقد خَبط خَبُّط عَشُواء .

وقد بلغت سِنّ الأشياخ وما حار^(٤) بيدي نفعٌ من هذا الهذيان ،

- (١) في الملائكة / ٥ : « فقال الأخنس أو الفرا ، وفمرًا في الهامش بقولـ» : الأخنس : اللور من بقر الوحش والظبي ، والفرا : حمار الموحش ، ولما سكنت همزته في الوقف أبدلت ألفا. وفي ط بقية النسخ : فقال الأخفش أو الفراء، والأول أليق بالمقام.
- (۲) هذا مثل ، يقال : الكرا : الكروان نفسه ، ويقال : إنه مُرخم الكروان ،
 وجمع الكروان : كروان .
- وقال الخليل: الكرا: الذكر من الكرووان ، ويقال له: أطُوِق كرا ، إنك لن ترى ، قال : يصيدونه بهذه الكلمة فإذا سمعها يلبد في الأرض ، فيلقى عليه ثوبٌ فيصاد ، وهذا المثل يضرب للذي ليس عنده غناء ، ويتكلم، فيقال له: اسكت، وتوق انتشار ما تلفظ به كراهه ما يتعقّبه.
- وقولهم : إن النعام في القُرى ، أي تأتيك فتدوسك بأخفافها. انظر مجمع الأمثال / ٣٦١ ، ٣٣٢ .
 - (٣) في الملائكة : « ألا يسأل» .
 - (٤) حار: ارجع: ومنه الحديث: «والحوّر بعد الكوّر».

والظُّعن إلى الأخرة قريب ، أفتراني أدافع مَلك الموت؟ /

فأقول : ﴿ أَصَلَ مَلَكَ : مَالكَ ('' وإنما أُخِذَ مَنَ الأَلْـوَكَةُ وَهِـي الرّسالة ، ثم قُلُب .

ويدلّنا على ذلك قولهم في الجمع : « الملائكة » ، لأن الجموع تردّ الأشياء إلى أصولها ، وأنشد قول الشاعر .

٧٨١ = فلسْت لإنْسِيِّ ولكن لِمَلاَّكِ تَنزَّل من جَوَّ السَّماء يَصُوبُ(١)

فيعجبه ما سمع فينظرني ساعةً لاشتغالـه بما قلـت ، فإذا هُمّ بالقَبض قلت : وزن « ملك » على هذا : مَمَل (٣ لأن الميم زائدةً ، وإذا كان الملك من الألوكة فهو مقلوب من « ألك » إلى : « لأك»، والقا ، في الهمز وهمز العلة معروف عند أهل المقاييس .

فأمّا جبذ وجذب ، ولقم ⁽⁴⁾الطريق ولمقه ⁽⁹⁾ فهو عند أهل اللّغة قلب، والنّحويّون لا يَرُونَهُ مقلوبًا، بل يرون اللّفظين كُلّ واحد منهما أصلاً في بابه ، فوزن الملائكة على هذا : معافلة⁽¹⁾ لأنها مقلوبة عن

 ⁽١) في ط فقط : (ملأك) تحريف ، تصويبه من النسخ المخطوطة والملائكة /
 ٦ .

⁽٢) انظر اللسان : ﴿ أَلْكُ ﴾ .

⁽٣) في ط: ﴿ فعل ﴾ تحريف صوابِه من النسخ المخطوطة والملائكة .

^(\$) في القاموس : « لقم » : اللقم محركة وكـــْ «صُرَد»: معظم الطريق أو وسطه . (٥) في القاموس : « لمق » : لَمَق الطريق محركة : لقَمُهُ .

 ⁽٦) في طفقط: « مفاعلة » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة / ٧ .

مآلكة ، يقال : ألكني إلى فلان ، قال الشَّاعر :

٧٨٢ = ألْكِنِى إلى قَوْمي السَّلام رِسالةً للهِ مَا كانوا ضِعافاً ولاعُزَّلا(١)

وقال الأعشى في الْمَأْلُكَة(٢) :

٧٨٣ = أبلغ يزيد بني شَيْسان مَأْلُكَةً

أبا ثُبَيْتِ أما تَنْفَكُ تَأْتَكِلُ"

فكأنهم فَرُّوا في الملائكة(" من ابتدائهم [بالهمــزة](" ثم يجيئون(\" بعدها بالألف،فرأوا أن مجيء الألف أوّلاً أخفّ، كما فرّوا من شأى إلى شاء، ومن نأى إلى ناء، قال عمر بن أبي ربيعة:

٧٨٤ = بان الحمولُ فما شأُونَك نَقْرَةً ولقد أراك تُشَاء بالأظعانِ
 ١١) لعمو و بن شاس .

من شواهد: سيبويه ١ /١٠١ ، والهمع والدرر رقم ١٧٤٩، واللسان « ألك » .

(٢) في ط والمخطوطات «الملائكة» صوابه من: «الملائكة». / ٧

 (٣) انظر اللسان : « ألك » . وانظر ديوان الأعشى / ١٤٩ وهــو من قصيدة مطلعها :

ودّعٌ هريرة إنّ السركب مرتحل وهــل تطبق وداعــاً أيـــا الرجل؟ (\$) في طافقط: « من المالكة » .

(٥) كلمة : « بالهمزة » سقطت من طوالنسخ المخطوطة .

(٦) في ط فقط : « بحثوا » تحريف .

(٧) نسبه في اللسان : (شأي ، إلى الحارث بن خالد المخزومي وروايته (مر)
 مكان : (بان)

و في اللسان : شاءني الشيء شأواً : أعجبني وقيل : حزنني ، وقيل : شاقني =

وأنشد أبو عبيدة :

٧٨٥ = أقول وقد نَأْتْ بهم غُرْبةُ النَّوي

نَــوى خَيْتَعُــور لا تَشِــطُ ديارُكِ (١)

فيقول الملك: مَنْ ابن أبي رَبيعة؟ وما أبو عبيدة؟ وما هذه الأباطيل؟ إن كان لك عمل صالح فأنت السّعيد وإلا فاخساً وراءك ، فأقول: فأمهلني ساعة حتى أُخْبِرَك بوزن « عزرائيل » وأقيم الـدّليل على أن الهمزة فيه زائدةً فيقول الملك: هيهات ليس الأمر إلى « فإذا جاء أجلُهم لا يَستَأخِرون ساعةً ولا يَستَقْدُمون » (").

وطربني . وانظر النوادر لأبي زيد / ٢٢٤ .

ومعنى البيت : مرّت الحمول وهي الإبل عليها النساء فيا هيّجن شوقـك ، وكنت قبل ذلك يهيج وجلًك بهن إذا عاينت الحمُول. والأظمان : الهوادج وفيها النساء ، والنّقر ، والنّقرة ، والنقر: النكتة في النّواة ، وفي التنزيل : «فإذاً لا يؤتون الناس نقيراً [النساء/20] والمراد بها في الشاهد أدني شيء.

⁽١) انظر اللسان : « ختعر »

وفيه : نوًى خيتعورُ وهي التي لا تستقيم ، وعلَّق اللسان على البيت بقوله : يجوز أن تكون الداهية ، وأن تكون الكاذبة ، وأن تكون التي لا تبقى .

و في ط فقط : ﴿ بانت ﴾ مكان : ﴿ نأت ﴾ .

وفي ط: برى مكان : « نـوى » تحـريف صوابــه من النســخ المخطوطــة والملائكة .

وفي ط: (حيمو » مكان : (خيتعور » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة .

⁽٢) الأعراف / ٣٤.

أم تَرَانِي أداري مُنكراً ونكيراً فأقول: كيف جاء اسماكُما (١) عربين /مُنْصَوِفِين، وأسماء الملائكة كلّها من الأعجمية مثل: إسرافيل وجبرائيل ومبكائيل، فيقولان: هاتٍ حُجَنَك، وخلّ الزُّخرُف عنك، فأقول متقرِّباً إليهما: قد كان ينبغي لكما أن تَعْرِفا ما وزن جبرائيل ومبكائيل على اختلاف اللغات [فيهما] (١)، إذ كانا أخويكما في عبادة الله عزّ وجلّ فلا يزيدُهُما ذلك إلا غيظاً (١٠).

ولو علمت أنهما يرغبان في مثل هذه العِلَل لأعددت لهما شيئًا كثيراً من ذلك ولقلت [لهما]⁽⁴⁾ ما تريان في وزن موسى اسم كليم الله الذي سألتماه عن دينه وحُجّته ، فأبان وأوضح ؟ فإن قالا : موسى أعجمي ً إلاّ أنه يوافق من العربيَّة على وزن⁽⁶⁾ مُفْعَل ، وفُعَلى .

أَمَّا مُفْعَلَ فَإِذَا كَانَ مِن بِناتِ الواو مثل :أَوْسَيَتِ وأَوْرَيَتُ ، فإنك تقول : مُوسى ومورى، وإن كان من ذوات الهمز فإنك تخفّف حتى تكون الواوخالصة من مُفْعل ، تقول : آنَیْتُ^{(۷۷}العَشاء فهو مُؤْنی ، وان خفّفت قلت : مُونی . قال الحطیئة :

- (۱) في ط: «أسماءكما » تحريف.
- (٢) ﴿ فَيهِمَا ﴾ سقطت من طونسخ المخطوطات .
- (٣) في (الملائكة) : / ٩ : (فلا يزيدهما ذلك على إلا غلظة) .
- (٤) « لهما » سقطت من طوالنسخ المخطوطة .
- (٥) في « الملائكة » : « يوافق من العربية وزن » بدون : « على » .
 - (٦) في ط والنسخ المخطوطة: «إذا» بدون فاء
- (٧) في اللسان : و أني ، : و وآنيت الشيء : أخرته ، والاسم منه الأناء على فعال بالفتح .

٧٨٦ = وآنَيْتُ العَشَاءَ إلى سُهَيلِ أَو الشُّعْرَى فطال بي الأناءُ(١)

وحكى بعضهم همز مؤسى إذا كان اسماً .

وزعم النّحويون : أنْ ذلك لمجاورة الواو الضّمة ، لأن الـواو إذا كانت مضمومة ضماً لغير إعراب أو غير ما يشاكل الإعراب جاز أن تُحَوّل همـزةً كمـا قالــوا : أقَيت ووُقيت^(۲)، وحَمَــامٌ وُرق وأُرْق، ووُشِّحت وأشِّحت ، قال الهذليّ :

٧٨٧ أبا مَعْقل إن كنت أشِّحْت حُلَّةً

أبا معقل فانْظُرْ بسهمك مَنْ تَرْمِي ^(٣)

وقال حميد بن ثور الهلالي :

٧٨٨ = وما هاج هذا الشُّوق إلاَّ حمامةٌ

دَعــت ســاق حُرٍّ تَرْحَــةً وتَرَثُّما(^{٤)})

 ⁽١) انظر اللسان : «أني». والشاهد من قصيدة للحطيثة بحدح بها بغيضاً ، مطلعها :

ألا أبلــغ بنــي عوْف ِ بن كعب وهــل قَومٌ على خُلُــق ِ سواءُ انظر الديوان ٥٣ ، ٥٤ .

⁽٢) في الملائكة : / ١١ : « وقُتِتْ ، وأقتَتْ » .

 ⁽٣) نسبه في اللسان : (وشح) إلى معقل بن خويلد الهذل وروايته : (بنبلك)
 مكان : (بسهمك) وفي ط : (لسهمك) باللام .

⁽٤) في طوالنسخ المخطوطة : « نوحة » بالنون والواو ، وفي الملائكة : « ترحة » =

من الأرْق حمَّاء العِلاَطَيْن باكَــرتْ عَسيبأشاءِ مَطْلع الشَّمس أَسْحَماً (١)

.. وقد ذكر الفارسي هذا البيت مهموزاً :

/ ١٥٠] ٧٨٩ = أحبّ المُؤقِدين إلى مؤسى وحــزرة لو أضــاء لي الوَقُودُ ١٠٠/

 بالتا، والراء ، والترح ضد الفرح . ورواه في اللسان : دحرر ، بروايتين الرواية الأولى وهي رواية : الملائكة ثم قال : والرواية الصحيحة في شعر حميد :

وما هاج هذا الشـــوق إلاّ حملة دعـــت ساق حُرُّ في حـــام ترنّما وانظر ديوان حميد/ ٢٣ . ٢٤ .

وفي اللسان : السّاق : الحيام : وحرُّ : فرخهـا . وتــال أبــو عدنــان : يعنون يساق حرَّ : لحن الحيامة .

(١) روى في اللسان : « علط » « من الورق » مكان : « من الأرق » على الأصل
 بدون قلب. وقضيب مكان : « عسيب » والعسيب : جريدة النخل .

والعلاطان والعلطتان - كما في اللسان -: الرقمتان اللتان في أعناق الطير .

وقال ثعلب : العلطتان : طوْق ، وقيل : سمة . وقـال الأزهـريّ : علاطا الحيامة : طوقها في صفحتي عنقها .

وفي اللسان : « أشأ » : الأشاء : صغار النخـل، واحدتها « أشاءة » .

(٢) هذًّا الشاهد لجرير ديوانه / ١١٦ ، وروايته :

لحُــبُّ الوافـدانِ إلىّ موسى وجعـدةُ لو أضــاءهما الوَقُودُ وهو من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك ، مطلعها

عفاالنّسران بعسدك والوحيدُ ولا يبقــى لجدّتُــه جديدٌ والنسرانكها في هامش الديوان : نسر الدهناء ، كتبان رمل لبني ضبة . وروى الشطر الأول في الحصائص بروايــة :

* لحُبُّ المؤقدان إلى موسى * وفي ط : « موسى » بدون همزة .

وعلى مجاورة الضّمة جاز الهمز في « سـوق » جمـع ساق في قراءة من قرأ(⁽⁾كذلك .

ويجوز أن يكون جمع على « فُعلُ » مثل : أسُد فيمن ضم السّين، ثم همزت الواو، ودخلها السكون بعد أن ذهب فيها حكم الهمز .

و إذا قبل : إن مُوْسَى فُعْلَى ، فإن جعل أن اصله الهمز وافـق فُعْلَى من « مأس » بين القوم : إذا أفسد بينهم،قال الأفوه :

٩٧ = إمّا تَرَىْ رأسيَ أَذْرَى به مَأْسُ زمانٍ ذي انتكاس مُؤُوس^(۱)
 ويجوز أن يكون فُعْلى من : ماس يميس ، فقلبت الياء واوأ

انظر الخصائص ۲ / ۱۷۵ ، ۳ / ۱۶۹ ، ۱۶۹ ، ۲۱۹ .

وفي المنصف ١ /٣١١ برواية : « كحُبٍّ » بفتح الحاء وهمزة على الواو.

وقي المنصف ٢ /٢١٣ برواية : « أحبُّ المؤقدين » وفي الشافية ٤/٤٣٠ : * لحَبُّ المؤقدان السرّ مؤسى،*

☀حب الموقد بفتح الحاء

وفي المغنى ٢ /٧٦٢ برواية :

* أحب المؤقِدين إلى مؤسى

 (١) يشبر إلى قول تعالى في سورة ص آية /٣٣ : « فطفن مُسْجَاً بالسّوق والأعناق » ، فقد قرأ ابن كثير : « بالسؤق » انظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه / ٣٠٤ .

(٢) انظر ديوان الأفوه الأودي ضمن مجموعة : « الطرائف الأدبية » / ١٦ . وهو مطلع قصيدته السينية ، وبعده :

حتُّسي حنَّسي منَّسي قناة المُطا وعمَّم الـرَّاس بلـون خليس

للضّمة كما قالوا: الكُوسي من الكَيْس(١).

ولو بنواالفُعْلى(٢)من قولهــم : هذا أعيش من هذا وأغيظ منــه لقالوا : العُوشي والغُوظي .

فإذا سمعت ذلك منهما قلت : لِلّه دركما^(٣) لم أكن أحسب أن الملائكة تنطق بمثل هذا الكلام ، ولا تعرف (١٠) أحكام العربيّة ، فإنْ عُشي عليّ من الخيفة ثم أفقت وقد أشارا إلي بالإرِّزَبَة (^{٣)} قلت : تئبّنا، رحمكما (^{١)} الله ، كيف تصغران الإرْزَبة وتجمعانها جمع تكسير ؟

فإن قالا : أُرَيْرَبَة وأرازبَ بالتشديد قلت : هذا وَهْمٌ إنما ينبغي أن يقال : أُزيَرَبَة وأرازبُ بالتخفيف .

فإن قالا : كيف قالوا : عِلابيّ (٧) فشدّدوا كما قال القُرَيعيّ (^)

- (١) الكيْس : ضد الحُمْق ؛ وكِياسة بالكسر.
 - (٢) في ط فقط: «الفعل»، تحريف.
- (٣) في الملائكة / ١٤ : « لله أنتها » .
- (٤) في طوالنسخ المخطوطة : « وتعرف » بدون « لا » النافية .
- (٥) في القاموس : « رزب » : الأرْزَبة : عُصنية من حديد .
 (٦) في ط : « رحمكم » صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة .
- (٧) علباء البعير : عصب عنقه ، وهمزته منقلبة عن ياء وأصله : علباى .
- (A) في ط فقط : « الفريعي » بالفاء ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة .

والقريعي هو دوسر بن ذهيل القريعي. انظرها هش الملائكة.

٧٩ أ وذي نخوات طامح الطّرف جاذبَتْ

حِبالي فلوّي من علابيّه مَــدِّي (١)

قلت : ليس الياء كغيرهـا من الحُروف ، فإنّهـا وإن لحقهــا التَشديد ففيها عنصرُ من اللّين .

فإن قالا : أليس قد زعم صاحبكم عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه : أنّ الياء إذا شدّدت ذهب منها اللّين ، وأجماز في القوافي طيّا(⁽⁾) مع ظَبي .

قلت :قد^(۲)زعم ذلك إلاّ أن السّماع من العَرَب لم يأت فيه نَحْوُ ما قال إلاّ أن يكون نادراً قليلاً .

فإذا عجبت مما قالاه أظهرا لي تهاوناً بما يعلمه بنـو آدم ،

(١) في ط تحريفات كثيرة في هذا البيت وهي :

و « جادبت » بالدال ، و « حوالي » مكان : « حبال » ، و « مرّى » بالراء مكان : « مدى » صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة .

ورواية ط: « نجوات » بالجيم وهي جمع ُنجوة من السرعة وفي النسخ المخطوطة والملائكة نخوات بالخاء وهي جمع نُخوة ، وهي الإباء والكبر .

(٢) في ط: (ظها) مكان: (طها) صوابه من السنخ المخطوطة وفي الملائكة / ١٦ : (حيا) بالحساء مكان: (طها) بالطساء . ونص عبسارة سيسويه ٢ / ٤٩٩ . في القافية (أنَّ كل شعر حذفت من أتمّ بنائه حوفاً متحركاً أوزنة حرف متحرك فلا بُدّ فيه من حرف اين للرَّذف . . . إلى أن قال : فالواو الأولى في عدو بمنزلة الياء في ظبي . والدليل على خلك أنه يجوز في القوافي (لايا) مع قولك : ظبيًا ، ودواً مع قولك : غَذْواً) .

(٣) في ط: «وقد» بالواو.

وقالا : لو جمع ما علمه أهل الأرض على اختلاف اللغات والأزمنة ما(١) بلغ عِلْمُ واحد من الملائكة يعدّونه فيهم ليس بعالم ، فأُسَبِّح الله وأمجّده وأقول : قد صارت لي بكما وسيلةً ، فوسّعا لي في الجدث (١) إن شتتما بالنّاء ، وإن شتتما بالنّاء ، فإن إحداهما تُبدّل من الخدى كما قالوا(١٣ و مغاثير ، وو مغافير ، (١) وو أثافي ،، وو أفافي » /

وكيف تقرآن رحمكما الله _ هذه الآية «وثومها وعدسها» (^(ه) بالثاء كما في مصحف عبد الله بن مسعود أم بالفاء كما في قراءة النّاس ؟ وما

الذي تختاران تفسير « الفوم » أهو الحِنْطة كما قال أبو محجن :

- (١) في الملائكة / ١٦ : ﴿ لما » .
- (۲) الجدّث: القبر، وهو بفتحتين وفي «الملائكة» «الجدف »بالفاء
 - (٣) في ط: « قولوا » تحريف .

و« فوم » و« ثوم » .

- (٤) في اللسان : (غفر) : يقال لصمنع الرَّمث والعرفة : مغافير ومغاشير ، الواحد : مُغثور ، ومُغْفور ، ومُغْفر ، ومِغْم بكر الميم .
- وروى عن عائشة رضى الله عنها أن النبيﷺ شرب عند حفصة عسـلاً ، فتواصيّنا أن نقول له : وأكلت مغافيرٍ »، وله ربح كريهة منكرة، أرادت صَـنْعُ العرفط .
- (٥) البقرة / ٦٦ ، وبالثاء قراءة ابن مسعود وابن عباس. وانظر اللسان: «فوم»
 ومعجم القراءات قراءة رقم ١٩٤ .
 - (٦) في طوالنسخ المخطوطة : « من » مكان : « عن » .
 - (٧) من شواهـد: المحتسب ١ / ٨٨ ، ورسالـة الملائكة / ١٧ ، واللسـان:
 «فوم»، والهمع والدرر رقم ٢٠٨ . وفي ط: « واجد» بالجيم .

أم الثّوم الذي له رائحة كريهة ؟ وإلى ذلك ذهب الفرّاء وجاء في الشّعر الفصيح .

قال الفرزدق :

٧٩٣ = من كل أغْبَر كالرّاقود حُجْزتُهُ

إذا تَعشَّي عَتِيقَ التَّمْرِ والثوم(١٠

فيقولان : أو أحدهما ، إنك لتهدّم الجُول''، وإنما يُوسّع لك في ريمك'' عَملُك ، فأقول لهما : ما أفصحكما ! لقد كنت سمعت

 (١) في ط فقط: و الفوم ، بالفاء وهو تحريف لا يتفق مع الاستشهاد صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة / ١٧ .

وهو من قصيدة يهجو بها مرّة بن محكان أخا بني ربيع بن الحارث ، مطلمها : يا ظَمْسَى وَيُحَــُكِ إنسي فو محافظة أثمى إلى معشر شُمُّ الحراطيم وروايت في السديوان ٢/ ١٨٦٠ .

من كل أقمس كالراقسود حُجْزَنَّهُ عَلَمَسُوءَ مَسَنَ عَتِيقَ التَّمَسُ والثُومِ والراقود: إناء الخل ، والحُجْزة بوزن حُجْرَة : معقد الإزار ، وحُجزة السراويل أيضاً: التي فيها التَّكَة

 (۲) في ط فقط: «لتهـدم الحول» بـالحاء تحـريف صوابـه من النسـخ المخطوطة والملائكة / ۱۸/.

وفي اللسان : « جول » : الجول بالضم : جدار البئر . فال أبو عبيد : وهو كل ناحية من نواحي البئر إلى أعلاها من أسفلها وأنشد :

رمانــي بأمــر كنـــت مُنــه ووالدي بــريًّا ومــن جول الطَــوىّ رماني والجول أيضاً : العقل ، ويقال : ليس له جُول أي عقل وعزيمة تمنعه.

(٣) في القاموس : الرّيم : القبر.

في الحياة الدنيا أن الرّيم : القبر، وسمعت قول الشّاعر :

٧٩٤ = إذا متُّ فاعتادي القُبُسورَ فَسَلِّمي

على الرّيم أسْقيتِ السّحابُ الغواديا (١)

وكيف تبنيان رحمكما الله _ من الرّيم مثل: إبراهيم؟ أتريان فيه رأي الخليل وسيبويه فلا تبنيان مثله من الأسماء العربية أم تذهبان إلى ما قاله سعيد بن مسلم الأعجمي؟ فيقولان: تُرْباً لك (٢) ولمنْ سَمَيت؟ أيُ علم في ولد ادم ، إنهم لَلقَومُ الجاهلون.

وهل أتودّد^(٣) إلى مالك خازن النار، فـأقول ـ رحمـك الله ـ : ماواحد^(٤) الزّبانية فإن بني آدم فيه مختلفون؟ يقول بعضهم : الزّبانية

 ⁽١) هذا البيت لمالك بن الرّيب من قصيدة عدتها ثما نية وخمسون بيتاً سجلها البغداديّ في خزانته ٣١٧/١ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، وفسرَها بيتاً بيتاً ، ومطلعها :

 ⁽٣) تربأ لك : أي خسراناً لك من قولهم : تريت يداه أي التصقت بالتراب كناية عن الفقر والخسران .

⁽٣) في ط فقط: « أتردد » مكان: « أتودد » .

⁽٤) في الملائكة : ﴿ مَا أُوحِدُ ﴾ .

لا واحد لهم من لفظهم، وإنما يُجْرون مُجْرَى السواسية أي القوم المستوين في الشر قال:

٧٩٥ = سواسية سُود الوجوه كانما بُطونهم من كَثْرة الزّاد أو طبُ (١)
 ومنهم من يقول: واحد الزّبانية: زبْنِية.

وقال آخرون:وأحدهم زَبَنيُ أو زُبْنِيَ ،فيعبس لما سمع ويكفهر فأقول : يا مال⁽⁷⁾ رحمك الله _ ما ترى في نون غِسُلين ؟ وما حقيقة هذا اللفظ أهو مصدر كما قال بعض الناس أم واحد أم جمع أعـربت

نونه تشبيهاً بنون مسكين ؟ كما أثبتوا نون قُليين ^(٣) وسِنين في الإِضافة ، وكما قال / سحيم بن وثيل :

٧٩٦ = وماذا يلتري الشّعمراء مِتِي وقد جاوزْتُ حدَّ الأربعين⁽⁴⁾ فأعرَّب النُّون

وهل النَّون في جهنَّم زائدة؟ أمَّا سيبويه فلـم يذكر في الأبنيَّة

(١) في اللسان : (وطب) : الوطب : سقاء اللبن ، وجمعه أو طب ، وأوطاب ،
 ووطاب .

(٢) ترِخيم : مالك خازن النار .

(٣) قُلين : جمع « قلة » وهمي عودان يلعب بهما الصبيان . انظر شرح الأشموني ١ / ٨٥ .

(\$) من شواهد : الأشمونسي ١ / ٨٩ ، والحزانـة ٣ / ٤١٤ ، وابسن يعيش • / ١١ ، ١٣ ، والعينسي ١ / ١٩١ ، والتصريح ١ /٧٧، ٧٩، والهمم والدرر رقم / ٨٤ .

« فَعنَّلاً » إلاَّ قلِيلاً (١).

وجهنّم: اسم أعجميّ . ولوحملنـا علـى الاشتقـاق لجـاز أن يكون من الجهامة في الوّجُه أو من^{٣)} قولهــم : تَجَهَّمْتُ الأمـر : إذا جعلنا النّون زائدة ، واعتقدنا زيادتها في هجنّف ، وأنه مثل هجف ، وكلاهما صفة الظّليم . قـال الهُذَليّ :

٧٩٧ = كأن ملاءي على هِجَفٌّ يَعِنُّ مع العشيَّة للرئال(٢)

وقال جران العود : ۷۹۸ = بشبهها الرَّائ^{و)} المشبـه بيضـةً

،۷۹ - يسبهها الراسي المسبب بيضه غدا في النّدى عنها الطّليم الهجّنف

وقال قومٌ : رِكَيَةٌ^(٥) جهنام : إذا كانت بعيدة القَعْرِ ، فإن كانت جهنم عربية فيجوز أن تكون من هذا .

⁽١) « إلاَّ قليلاً » زيادة في الأشباه ليست في الملائكة .

⁽٢) في ط فقط : « ومن » صوابه من الملائكة .

⁽٣) الظليم : ذكر النعام ، والرئال جمع : رَأَل وهو ولد النعام .

ورواية اللسان : « عنن» على : هزف مكان : « على هجف » .

وفي ط: ملاثي مكان: ملاءتيّ ، و « تفر » مكان: « يعن » ، صوابـه من النسخ المخطوطة والملائكة .

⁽٤) في ط: « الرأي » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة .

⁽٥) الرَكِيَّة : البئر ، وجمعها : رُكِيٌّ ، وركايا . ۚ

وزعم قوم : أنه يقال أحْمَرُ جهنام : إذا كان شديد الحُمْرة ، ولا يمنع أن يكون اشتقاق جهنم منه .

فأمَّا سقر، فإن كان عربيًّا فهو مناسب لقولهم: سَقَرَتُه [الشمس](١) إذا آلَمتْ دِماغَه. فال ذو الرمّة:

٧٩٩ = إذا ذابت الشَّمْسُ اتقى صَقراتها

يأفنان مَرْبُوع الصّريمة مُعْبِل(٢)

والسِّينُ والصَّاد يتعاقبان في الحرف إذا كان بعدهما قاف أو خاء أو عين أو طاء ، تقول : سقب (٣) وصقب ، وسوَيق وصويق ، وبسط وبصط ، وسلغ الكبش(؛) وصلغ فيقول : مالك ما أجهلَك وأقَـلّ تمييزك ؟ ما جلست هنا للتّصريف وإنما جلست لعقباب الكفرة القاسطين (٥).

(١) سقطت كلمة الشمس من نسخ الأشباه والتصويب من «الملائكة» /٢٣

(٢) من قصيدة مطلعها في ديوانه / ٨٦٥ قف العيس في أطـــلال ميّة فاسأل

رسومـــأ كأخـــلاق الـــرّداء المُسَلْسَل وفي هامش الديوان ، ٥٨٩ : ذابت : اشتدحرّها.والصقـرات : شدَّةً وقع الشمس ، ومعبل :مورق ،ومربوع : أصابه مطر الربيع ، الصريحـة : منقطع الرمـل . وفي ط: ﴿ ذَانَـت ﴾ بَالذَّال ، ومقبـل : مَكَان : معبـل ،

(٣) السَّقْب : ولد الناقة أو ساعة يولد . وفي «الملائكة» /٢٤ سُقْتُ وصُقْتُ

(٤) في القاموس : ﴿ سلغ ﴾ : سلغت البقرة والشَّاة كمنَّع سُلوعًا : خرج ناباهما . و في الملائكة : « الكبس » بالسين وفي ط : « وسلم الكبس وصلع » بالعين . (٥) القاسطون: الجائرون ، ومنه قوله تعالى : « وأمَّا القاسطون فكانوا لجهنم

حطباً » [الجن / ١٥] .

وهل أقول للسائق والشهيد اللذين ذكرا في كتاب الله عز وجل : ﴿ وجاءت كُلُّ نَفْسِ مَمها سائِقٌ وَشَهِيدٌ ﴾ (١): يا صاح ، انظراني ،
فيقولان : تخاطبنا مخاطبة الواحد ونحن اثنان ، فأقول : ألم تعلما أن
ذلك جائز من الكلام ، وفي الكتاب العزيز : ﴿ وقال قَرِينُهُ هذا ما لديّ
عَتِيد أَلْقِيا في جَهَنّم كُلِّ كَفَارٍ عَيدٍ ﴾ (١) فوحّد القرين ، وثنّي في الأمر
/ ١٥٣] كما قال الشّاعر : /

• ٨٠ = فَإِنْ تَزْجَرَانِي يَا ابْنَ عَفَانَ أُنْزَجِرِ

وإن تَدعَاني أَحْم عِرْضاً مُمنَّعا (٣)

وكما قال امرؤ القيس : ٨٠١ = خليلي مُرّابي على أمَّ جُنْدُب

لأقضى حاجات الفؤاد المعذّب (⁴⁾

(۱) قُ / ۲۱ .

(٢) ق / ٢٣ ، ٢٤ .

 (٣) هذا الشاهد من قصيدة لسويد بن كراع العكلي ، وكان سويد قد هجا بني عبد الله بن دارم ، فاستعلوا عليه سعيد بن عثمان، فأراد ضربه، فقال سويد قصدة أوها :

تقسول ابنــة العــُــوُفيَ لِيل ألا ترى إلى ابــن كُراع لا يزال مفزّعا من شواهد شرح مختصر تصريف العزى بتحقيقي ص ٦٢ .

(٤) البيت الأول مطلع القصيدة ، والبيت الشاهد ثالث بيت فيها ، وقبله وإنسكما إن ، تنظرانسي ساعةً من الدهـ رتفه نسي لدى أم جندبٍ هذا والشطر الثاني من البيت الأول روايته في الديوان / ٦٤ : * مُفَضَّ لبانات الفؤاد المعذّب *

أَلْمِتْرَأَنِّي(١) كُلِّمَا جِئْت طارقاً ﴿ وَجَدْتَ لِهَا طَيْبًا وَإِنْ لَمْ تُطَيِّب

[هكذا أنشده الفراء،وبعضهم ينشـد ألـم تُرَيانـي] ٢٠٠ وأنشـد أيضاً :

٨٠٢ = فقلت لصاحبي لا تَحْسِسانا بنزع أصوله واجتتَّز شِيحًا ٣

فهذا كله يدلّ على أن الخروجُ من مخاطبة الواحد إلى الاثنين ، أو من مخاطبة الاثنين إلى الواحد سائغ عند الفصحاء .

وهل أجيء في جماعة من جهابذة الأدباء قصرت أعمالُهم عن دخول الجنّة ، ولحقهم عَفُّو الله فزُحُرِحُوا عن النّار فنقف على باب الجنة فنقول : يا رِضُوّ^(٤) ، لنا إليك حاجة ، ويقول بعضنا : يا رضوُ فيضم الواو،فيقول رضوان : ما هذه المخاطبة التي ما خاطبني بها أحد قبلكم^(٥) فنقول : إنّا كنا في الدّار الأولى نتكلم بكلام العرب ، وأنهم

 ⁽١) في ط: (ألم ترأني) ولعل هذه الرواية هي التي أنشدها الفراء ورواية الديوان: (ألم ترياني).

⁽٢) ما بين معقوفين زيادة في الأشباه ليست في الملائكة .

 ⁽٣) في ط: (واجتث ، بالشاء، وفي النسخ المحطوطة والملائكة : (واجتز » وفي بعض الروايات : (واجدز » بالدال .

وهذا الشاهد نسب إلى مضرس بن ربعي .

من شواهد : الملائكة / ٢٦ ، والشافية £ / ٤٨١ ، والعينـيّ £ / ٩٩ ، والطبري ٢٦ / ١٠٣ ، وشرح تصريف العزيّ / ٦٦ .

⁽٤) مرخم : رضوان وفي ط : يا رضوء، تحريف .

⁽٥) في طفقط: ﴿ قبلكم أحد ﴾ .

يرخّمون الذي في آخره ألف ونون فيحذفونهما للترخيم .

وللعرب في ذلك لغتان يختلف حكماهما

قال أبو زيد :

٨٠٣ = يا عُثم أدركني فإنَ ركِيَّتي صَلَدَتْ فأعيت أَن تَبِضَّ بماثها(١)

فيقول رضوان : ما حاجتكم ؟ فيقول بعضنا : إِنَّا لَمْ نُصِلْ إلى دخول الجنّة لتقصير الأعمال ، وأَدْرَكَنا عَفُوُ اللهِ فَنَجَوْنا من النّار ، فبقينا بين الدّارين ، ونحن نسألك أن تكون واسطتنا إلى أهل الجنّة ، فإنهم لا يستغنون عن مثلنا ، وإنّه قبيحُ بالعبد المؤمن أن ينال هذه النّعم وهو إذا سبّح الله لَحن

ولا يَحْسُن بساكن الجنان أن يُصييب من ثمارها في الخُلود ، وهو لا يعرف حقائق تَسْمِيتها ، وَلعلّ في الفردوس قَوْمًا لا يدرون أحرُوفُ الكمَثْرى كلها أصليّة أم بعضها زوائد ؟

ولو قبل لهم : ماوزن كمثرى على مذهب التّصريف لم يعرفوا [ووزنه]("اَفُعَلَى ،وهذا بناء مستنكر لم يذكر سيبويه له نظيراً .

⁽١) في طفقط: (ياغنم) وفي طفقط: (تفيض).

والركبة : البئر ، وتبضّ : تفيض أو تسيل .

وانظر اللسان : « بضض، حيث استشهد بهذا البيت على أن البضض: الماء القليل ، وبئر بضوض: يخرج ماؤها قليلاً قليلاً وقد بضت تبض.

⁽۲) كلمة : « ووزنه » سقطت من الأشباه .

وإذا صح قولهم للواحد كمثراة فألف كمّثري / ليست للتأنيث . [٤ / ٤٥

وزعم بعض أهل اللّغة أن الكَمْشَرَة تَداخُل الشّيء بعضه في بعض ، فإن صَحَ هذا فمنه اشتقاق الكُمشّرى .

وما يجمل بالرجل من الصّالحين أن يصيب من سَفَرُجُل الجنّـة وهو لا يعلم كيف تصغيرُه وجمعه ، ولا يَشْعُر أيجوز أن يشتقّ ١٠صنه فِعْلُ أم لا ؟

والأفعال لا تشتق من الخماسيّة لأنهم نقصوها عن مرتبة (١) الأسماء فلم يبلغوا بها بنات الخمسة (١) مثل: اسفرجل يَسْفُرْجِل اسْفر جالاً.

وهذا السندس الذي يطؤه المؤمنون ويفرشونـه٬ كم فيهـم من رجل لا يدري ، أُوَزَّنُهُ: فُعُلُلُ أم فُنُعُلُ (°)؟

والذي نعتقد فيه أنّ النون زائدةً، وأنه من السّدوس وهو الطّيلسان الأخضر ، قال العبدى :

 ⁽١) في ط: (أن يجوز أن يشقق).

⁽٢) في الملائكة : « مزيّة » .

⁽٣) في الملائكة / ٢٩ : بعد الخمسة : « وليس في كلامهم » الخ .

⁽٤) في الملائكة / ٢٩ : يفترشونه .

⁽٥) في ط: « فيعل » بالياء ، تحريف .

٨٠٤ = ودَاوَيَتُهاحتى شَتَتْ حبشية حَالً عليها سُنْدُساً وسُدوسا(١)
 ولا يمتنع أن يكون (سندس) فُعللا ، ولكن الاشتقاق يوجب ما ذكر .

وشجرة طوبى كيف يستظّل بها المتقون ويجتنونها آخر الأبـد وفيهم كثير لا يعرفون أمن ذوات الواو هي أم من ذوات الياء ؟

والذي نذهب إليه إذا حملناها على الاشتقاق أنّها من ذوات الياء [وأنها من طاب يطيب وليس قولهم: السَّليب بعدليل على أن طوبى من ذوات الياء]^(٢) لأننا إذا بنينا فِعْلًا ونحوه من ذوات الواو، قلبناها.^(٣) ياء فقلنا: عيد، وقيل: هـو من: عاد يعود، وقال يقول.

فإن قال قائل : فلعل قولهـم : طاب يطيب من ذوات الـواو ، وجاء على مثال : حَسِبَ يَحْسِب ، وقد ذهب إلى ذلك قوم في قولهم تَاه يَتِيهُ وهو من توّهت .

قيل له : يمنع من ذلك أنهم يقولون : طَيَّبت الرَّجـل (4)، ولـم

⁽١) في اللسان : « سدس » قال الجوهري : سدّوس بالفتح : أبو قبيلة . وبالضم : السُّلُوس : هو الطيلسان الأخضر . ونسب الشاهد في اللسان إلى يزيد بن حدّاق العَبْدي. وفي ط : وذوابتها « بالذال والباء » و «حبست » مكان : « شتت » و « حسبته » مكان : « حبشية » .

⁽٢) ما بين معقوفين سقط من ط والنسخ المخطوطة ، والتصويب من الملائكة .

⁽٣) في الملائكة / ٣١ : «وقلبناها إلى» الياء، فقلنا الخ.

⁽٤) في الملائكة / ٥٣٣: « طيبت الرجل بالطّيب » بزيادة كلمة : « بالطيب » .

يَحْك أحد: طَوَّبَتُه. والمطيَّون (١٠٠ أحياء من قريش احتلفوا فغمسوا أيديهم في طيب ، فهذا يدلك على أنّ الطيب من ذوات الياء ، وكذلك قولهم: هذا أطيب من هذا .

فأما حكاية أهل اللغة أنهم يقولون: أوبة وطوبة، فإنّما ذلك على معنى الإتباع، كما يعتقد بعض النّاس في قولهم: حيّاك الله وبيّلك، أنه إتباع، وأن أصل بيّاك: بوّاك أي برّاك منزلاً ترضاه.

وأما قولهم للأجر طوب ، فإن كان عربيًّا صحيحاً ، فيجوز أن يكون اشتقاقه من غير لفظ الطّبب إلا على رأي أبي الحسن سعيد بن مسعدة ، فإنه إذا بنى فُعلاً من ذوات الياء [مثل عاش يعيش ، وطاب يطيب ، فإنه إن يقلبه إلى الواو فيقول : الطوب والعوش ، فإن كان / [٤ / الطوب الآجر اشتقاقه من الطيب ، فإنما أريد به _ والله أعلم _ أن الموضع الذي بنى به طابت الإقامة فيه ، ولعلنا لو سألنا من يرى طوبي في كُلَّ حين لِمَ حذف منها الألف واللَّم؟ لم يحر (٢٣ في ذلك جواباً .

⁽١) في اللسان : وطيب » : و في الحديث شهدت غلاصاً مع عمومتي جلف المطبين ، اجتمع بنو هاشم ، وبنو زُهـرة ، وتَبْم في دار ابـن جُدْعـان في الجاهلية ، وجعلوا طبياً في جَفنة ، وغمسوا أيديهم فيه ، وتحالفوا على التناصر والاَّخذ للمظلوم من الظَّلم ، فسمّوا الطبين » .

 ⁽٢) ما بين معقوفين سقط من ط ، صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة / ٣٣ .
 (٣) في ط : (يجسز » وفي النسخ المخطوطة : (يجيد » وفي الملائسكة / ٣٣ :

⁽ يحر) .

وقد زعم سيبويه أن الفُمْلى التي تؤخذ من وأفعل منك؛ لا تستعمل إلاّ بالألف واللام أو الإضافة ، تقول : و هذا أصغر منك » ، فإذا رددته إلى المؤنّث قلت : هذه الصُّغْرَى أو صغرى بناتك ، ويقبح عنده أن يقال : صغرى بغير إضافة ، ولا ألف ولام (\) قال سُحَيم :

٨٠٥ = ذهبْنَ بِمِسْواكي وغادَرْنَ مُذْهباً

من الصُّوع في صُغْرى بَنانِ شُمالِيا(٢)

وقرأ بعض القراء : ﴿ وقُولُوا للنَّاسِ حُسْنَى ۚ (^{٣٧)} عَلَى فُعْلَى بغير تنوين ، وكذا قرأٍ في الكهف : ﴿ إِمَّا أَنْ تُعَدِّبُ وإمّا أَنْ تَتَخْبِذُ فيهم

حُسْنَى »^(٤)على فُعْلى بغير تنوين .

فذهب سعيد بن مسعدة : إلى أن ذلك خطأ لا يجوز وهو رأي أبي إسحاق الزّجلج ، لأن الحسنى عندهما وعند غيرهما من أهـل البَصْرة يجب أن تكون بالألف واللام كما جاء في موضع : « وكذّب بالحُسْنى ع⁽⁰⁾، وكذلك البُسْرَى والعُسرَى ، لأنها أنفى أفعل منك .

(١) بعده في الملائكة ٣٤١ «ولكن تقول: هذه صغراك وصغري بناتك» وقد سقطت العبارة من نسخ الأشباه

(٢) من قصيدة مطلعها في الديوان / ١٦ :

مَّى وَدُّعَ إِنْ تَجْهَــُـرُثَ عَادِياً كَفَى الشَّيْبُ والإِسلامُ للمــرْء ناهيًا ورواية الشطر الأول الشاهد في الديوان :

* تعاوَرْ نَ مِسْواكي وَأَبْقَيْنٌ مُذْهبا *

يقول : ذهَبْن بمسواكي وأبدلْن به خَاتماً .

 (٣) البقرة / ٨٣ ، وهمي قراءة الحسن ، والاخفش ، وأبي ، وطلحة بن مصرف . انظر قراءة رقم / ٢٠٩ . في معجم القراءات

(٤) الكهف / ٨٦ .

(٥) الليل / ٩

وقد زعم سيبويـه أن (أخرى) معـدولة عن الألف والــــلام. ولا يمننع أن يكون (حسنى) مثلها. وفي الكتاب العـزيز: (وَمَسَـاة الثَّالثَـة الأُخْرى(١)، وفيه (لِتُريَك من آياتنا الكبرى(١).

قال عمر بن أبيُّ ربيعة :

٨٠٦ = وأُخْرَى أتت من دون نُعْم ومثلها

نهي ذا النّهي لا يرعوي أو يفكّرُ ٣٠)

فلا يمتنع أن تُعدَّل حسنى عن الألف واللام كما عُدِلَت أخرى ، وأفعل منك إذا حذفت منه « مِنْ » بقى على إرادتها نكـرة ، أو عرَّف بالألف واللام ولا يجوز أن يجمع بين « من » وبين حرف التعريف .

والذين يشربون ماء الحيوان في النّعيم المقيم هل يعلمون ما هذه الواو الّتي بعد الياء ، وهل هي منقلبة كما قال الخليل أم هي على الأصل كما قال غيره من أهل العلم ؟ /

ومن هو مع الحُور العينِ خَالَدٌ مخلدٌ (٤)، هل يدري ما معنىي

أُمَـينُ آل تُعْـمُ أَنـت غاد فمبكر غـداة غلو أم رائــحُ فمهجُّرُ وفي الديوان/ ٢:٢: «لــو يرعــوي» يوضــع «لو» مكــان: «لا» وفي الملائكـة؛ ترعوى ــ نفكر بالتاء في كليتها.

(٤) في الملائكة / ٣٣ : (مخلمة على بالرفع وعلق المحقق في الهامش بقوله و في
الجمع : خالداً مخلداً » وقد كتب على حاشية هذه النسخة صوابه و غلد »
بالرّقع . وفي نسخ الأشباه : خالداً خلّداً.

⁽۱) النجم / ۲۰

⁽٢) طه / ۲۳

⁽٣) من قصيدة مشهورة مطلعها :

الحُور؟ فيقول بعضهم : هو البياض ، ومنه اشتقاق الحُوَّاري من الخُبْز(١) والحوارِيّين إذا أريد بهم القصّارون ، والحَوارِيّات : إذا أريد بهن نساء الأمصار.

وقال قوم : الحَوَرُ في العين أن تكون كلُّها سوداء وذلك لا يكون في الإنس ، وإنما يكون في الوحوش .

وقال آخرون : الحَوَرُ شدّة سواد العين وشدّة بياضها(٢).

وقال بعضهم: الحَوَرُ سعة العين ، وعظم المُقْلَة .

وهـل يجوز أيهـا المتمتع بـالحُور العين أن يقـال: حِير، كمـا يقال: حُور، فإنَّهم ينشدون هذا البيت بالياء:

> ٨٠٧ = إلى السّلف الماضي وآخَرُ واقفٌ إلى رَبْرَبِ حِيرِ حسان جآذرُهُ(٣)

فإذا صحَّت الرواية في هذا البيت بالياء قَدَح ذلك في قول من يقول: إنما قالوا الحير اتباعاً للعين كما قال الراجز:

⁽١) في ط فقط: الحيرة ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة . وفي القاموس : الحُوَّاريّ بضم الحاء ، وشد الواو ، وفتح الراء : الدقيق الأبيض أو هو لباب الدقيق ، وكل ما حُور أي بينض من طعام .

⁽٢) في الملائكة / ٣٨ : « شدة سواد سواد العين في شدة بياض بياضها .

⁽٣) انظر الملائكة /٣٩

٨٠٨ = هل تَعْرِفُ الدَّارَ بأعلَى ذي القورْ

قد درسَت غَیْر رماد مکفور مكتئب اللُّـوْن مَريح مَمْطــور

أزمان عَيْناءُ سُرور المسرور حوراء عيناء من العين الحير (١)

(١) وردت هذه الأرجوزة في نوادر أبي زيد ٧٠٠ ، ٧١ه في ثلاثة عشر بيتاً مبدوءة بقوله :

يَضرْ بْنَ جِأْمِأً كَمُدُقٍّ المعطرْ

وجأبا كما في النوادر: الفحلُ، وهو الغليظ من الحُمُر وانتهت بقوله:

عيناءً حوراء من العين الحبرُ

والأبيات الواردة في الأشباه ترتيبها مختلف عن الأبيات الواردة في النوادر ، فقد وردت الأبيات في النوادر على النحو التالي :

هل تعرفُ الدار بأعلى ذي القُورْ غيرها ناجُ الرّياح والمور ودرست غير رماد مكفور مكتئب اللون مريح ممطور وغير نُؤى كبقايا الدُّعثور أزمانَ عيناءُ سرورُ المسرور عيناءُ حواراءُ من العينِ الحيرْ

والأبيات الثلاثة الأولى رواهااللسان في مادة : روح » وروايته : « مروح » بالواو بدل : « مريح » بالياء .

ونسب هذه الأبيات إلى منظور بن مرثد الأسدي. والشاهد في البيت الأخير حيث نصّ على أنّ : ربح الغدير علىما لم يسم فاعلمه أصابته الربح فهـو مروح . وكيف يستجيز مَنْ فرشهُ من الاستبرق أن يمضي عليه أبدُ ('بعد أبد،وهو لا يُدري كيف يجمعه جمع التكسير ؟ ولا كيف يُصغّره ؟

النّحويون يقولون في جمعه : أبارق ، وفي تصغيره أُبَيْرِق .

وكان أبو إسحاق الزجاج يزعمُ أنه في الأصل سُمّي بالفعل الماضي، وذلك الفعـل استفعل من البّـرْق أو البّرَق. وهـذه دعوة من أبي إسحاق وإنما هو اسم أعجمي عُرِّب.

وهذا العبقري الذي عليه اتكاء المؤمنين ، إلى أي شيء سُبب؟ فإنّا كنا نقول في الدّار الأولى أن العرب كانت تقول : إن هُعُنقَر، بلاد يسكنها الجنّ وإنّهم إذا رأوا شيئاً جيّداً قالوا : عَبْقَرِي أي كأنّه عمل الجن ، إذ كانت الإنس لا تَقْدِرُ على مثله ، ثم كثّر ذلك حتى قالوا : سيّدً عَبْقَرِيّ ، وظُلْمٌ عَبْقريّ ، قال ذو الرّمة :

وفسرَّ صاحب اللسان القــور بأنهــا جبيلات صغــار ، وأحدها: (قــارة) ، والمكفور : الذي سفت عليه الريح التراب .

و ومكتئب اللون): يريد: أنه يضرب إلى السوّاد كها يكون وجه الكثيب: والمعنى: هل تعرف الدار في الزمان الذي كمانت فيه عيشاءً سرورُ من رآهما الحدَّد:

و في ط : (على) مكان : (أعلى) ، و « أرسار » مكان : « أزسان » ، و (عينا » مكان : (عيناء » ، (والحور » مكان : (الحبر»، كل ذلك تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ، والملائكة .

⁽١) في نسخ الأشباه: «أبداً»

104/11

٨٠٩ = حتى كَأَنّ حُزُون القُفِّ أَلْسَها

مِنْ وَشْي عَبْقَرَ تجليلٌ وَتنجيدُ(١)

وقال زهسير:

جَليرون يوماً أن يَنالُوا فَيَسْتَعْلُوا(٢)

٨١٠ = بِخَيْل عليها جِنَّة عَبْقَريةٌ

وإن كان أهل الجنة عارفين بهذه الأشياء ، قد ألهمهم الله العلم بما يحتاجون إليه فلن يستغنى عن معرفته الـولْدَان المُخَلِّدون ، فإن ذلك لم يقع إليهم ، وإنا لَنَرْضي بالقليل مِمّا عندهم أَجْراً على تعليم

(١) انظر اللسان : عبقر .

وهو من قصيدة في الديوان / ١٨٨ مطلعها :

يا دار ميَّة لم يَشْرَكُ لنا علماً تقادمُ العهد والهوج المراويدةُ والمراويد : الرياح التي تجيء وتذهب .

وفي القاموس: الحزون: جمع حَزْن: ما غليظ من الأرض. والقف: ما ارتفع من الأرض. وفي القاموس أيضاً: الجل بالكِسـر ويضم من المتاع:

البسط والأكسية ونحوها.

والتنجيد : ما ينجد به البيت من بسط وفرش ووسائد .

وفي ط: « تحليل » بالحــاء مكان : « تجليل » بالجيم تحــريف ، صوابـــه من النسخ المخطوطة ، والمراجع السابقة .

(Y) انظر اللسان: « عبقر »

وهو من قصيدة في الديوان / ٣٨ ، مطلعها :

صحاالقلبُ عن سلمي وقد كاد لا يسلو وأقفر من سلمي التعانيق فالثقل والتعانيق والثقل: موضعان.

وفي الملائكة : « أو يستعلو » بوضع « أو » مكان الفاء.

الوِلْد ان ، فيتبسم إليهم رِضُوان ، ويقول : ﴿ إِنْ أَصحابُ الجِنَّة اليوم في شُكُل فاكِهون هُمْ وأزواجِهُم في ظِلال على الأرائك مُتَّكَدُّون، (١) فانْصَرِفوا - رحمكم الله - فقد أكثرتم الكلام فيما لا منفعة فيه ، وإنما كانت هذه الأشياء أباطيل رُخُوفت في الدار الفانية فذهبت مع الباطل .

فإذا رأوا جدّة في ذلك قالوا: _رحمك الله _ نحن نسألك أن تعرّف بعض علمائنا الذين حصلوا في الجنة بأنا واقفون على الباب نريد أن نخاطبه في أمر ، فيقول رضوان : منْ تُؤْثِرون أن أعلم بمكانكم من أهل العلم الـذين غُفِرَ لهـم ، فَيَشْتُـورون طويلاً ، ثم يقولون : عرّف بموقفنا هذا الخليل بن أحمد الفرهودي ، فيرسل إليه رضوان بعض أصحابه فيقول: على باب الجنّة قوم قد أكثرُوا القول، وأنهم يريدون أن يخاطبوك ، فيشرف عليهم الخليل ، فيقول أنا الذي سألتم عنه ؟ فماذا تريدون ؟ فيعرضون عليه مثل ما عرضوا على رضُوان ، فيقول الخليل : إنَّ الله جُلَّت قدرته جعل مَنْ يسكُن الجنَّة مِمّن يتكلّم بكلام العرب ناطقاً بأفصح اللغات كما نطق بها يعربُ بن قحطان أو معدٌّ بن عدنان ، [وأبناؤه لصلبه] (٢) لا يدركهم الزيغ ولا الزّلل، وإنما افتقر الناس في الدار الغَرَّارة إلى علم اللغة والنحو ، لأن العربية الأولى أصابها تغييرٌ ، فأمَّا الأن فقد رُفِع عن أهـل الجنـة كُلِّ الخطأ.

⁽۱) يس / ٥٥، ٥٥.

⁽٢) ما بين معقوفين سقط من نسخ الأشباه ، وصوابه من الملائكة / ٤٥ .

والوهم ، فاذهبوا راشدين- إن شاء الله ـ فيذهبون وهم مُخْفِقون مِمّـا طلبوه .

ثم أعود إلى ما كنت متكلّماً فيه قبل ذكر الملائكة .

مَنْ أهدى البريرة (1) إلى نَعْمان ، وأراق النّطفة (1) على الفُرات ، وشرح القضية لأمير المؤمنين (10 فقد أساء فيما فعل ، ودَلّني كلامه على أنه بَحْرُ يستجيش منّى تُمْداً ⁽¹⁾، وجبلٌ يستضيف إلى / صخوره [٤ / ٥٨ حصىً ، وغاضيةً ⁽¹⁾من النّبران تجتلب إلى جِمارها سَقْطاً (1)، وحَسْبُ

(١) البريرة كما في اللسان : ثمرة الأراك ، واسم الجمع : برير .

وقيل : البرير : أول ما يظهر من ثمسر الأراك ، وهـو حـلو. والنُّعيان كها في السّان : في الأصل : اللّهم ، وشقائق النعمان : نبات أحمر يشبه اللّم . ونقائق النعمان : نبات أحمر يشبه اللّم . ونقمان بفتح النون وهو المراد هنا موضع : يكثر فيه الأراك بمكة ، وهو نعمان الاصغر . الاكبر وهو وادي عرة ، ونقمان الفرقد بللدينة ، وهو نعمان الاصغر .

والمراد أن أبا العلاءينظر إلى نفسه بأنه صغير في بجال العلم بالنسبة لسائله . وضرب لذلك مثلًا وهو كيف يهدى ثمرة الأراك إلى وادٍ مملوء بالأراك . (٢) والنطفة : الماء الصافى قل أو كثر ، والفرات : نهر معروف .

 ⁽٣) المقصود به علي أمير المؤونين ، فقدروى عن النبي عليه السلام أنه قال : (أنا مدينة العلم وعلي بابها ، فمن أراد العلم فليأته من بابه » انظر الاستيعاب في معوفة الأصحاب ٢ /١١ .

^(\$) الثمَّد والنَّمد بسكون الميم وفتحها : الماء القليل الذي لا مادة له .

 ⁽٥) الغاضية : العظيمة من النيران .

 ⁽٦) سَقْط النار ما يسقط منه عند القَلْح ، ولابي العلاء كتاب مشهور وهو مطبوع
 محقق يسمّى : سَقْط الزند .

تِهامة (١) ما فيها من السَّمُر (٢) ، وسؤال الشَّيخ مولاي كما قال الأول :

٨١١ = فهذي سيوفُ ياصُدَيُّ (٣) بَن مالك

كثيرٌ ولكن أين بالسّيف ضارِبُ (١)

٨١٢ = * لا هيثم الليلة للمطي (٥) *

قضية ولا أبا حسن (^١)لها ، وشكاة فأين الحارِثُ بن كلـدة ^(٧)، وخيل لوكان لها فوارس ، والله المستعان على ما تصفون .

والواجب أن أقول لنفسي : « وراءك أوسع لك »، « فـالصّيّف

(١) وتهامة : مكة .

(٢) السَّمُّر: بضم الميم ، وهو شجر الطَّلح .

(٣) في ط فقط: (عدى » وفي النسخ المخطوطة والملائكة / ٤٦: (صدى » بالصاد ، و«ليس» لابن خالويه / ٣٣٤.

(\$) رواية ابن خالويه في كتاب : « ليس » ٣٣٤ « للسيف » مكان « بــالسيف » وهي الرواية لمذكورة في الأشباه والملائكة .

(٥) رجز بعده:

ولا فتًى مِثْلُ ابن خَيْبَرِيٌّ

من شواهد: سيبويه (۱۳۵/ م وابن الشجري ۱ (۲۲۹ ، وابن يعيش / ۲ / ۲۲۹ ، وابن يعيش / ۲ ، والخزانة ۲ / ۹۸ ، والأشموني ٤/٧ . والهمع والدرر رقسم ٧٧ه

وهيثم : اسم رجل كان حسن الحداء للإبل ، وابن خيبري : هو جميل بن معمر صاحب بثينة .

(٦) المراد به علي بن أبي طالب كرم الله وجهه .

(V) هو طبيب العرب في الجاهلية .

ضَيَّعت اللبن ، (1) ، « ولا يكذب الرَّائد أهله » ، « ولو كان معي مِلْ، (1) السُّقاء لسلكت في الأرض المقال، وسوف أذكر طرفاً مِمَّا أنا عليه غَرِيت (٤) بي العامة « من شُبُّ إلى دُبُّ ، (٥) .

تزعمون أنني من أهل العلم وأنا منه خِلْـوٌ إلاّ ما شاء الله ، ومنزلتي إلى الجهّال أدنى منها إلى الرّهمط العلماء ، ولن أكون مِثْـل الرّبْداء(٢) أزعم في الإبل أنني طائر ، وفي الطّيْر أتّى بعيرٌ سائر .

⁽١) هذا مثل مشهور ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه الأمشال / ٢٤٧ ، الله مثل مشهور ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه الأمشال / ٢٤٨ ، ابن زيد التميمي ، وكانت عنده دختنوس بنت لقيط بن زرارة ، وكان ذا مال كثير إلا أنه كان كبير السن فقلته ، فلم تزل تسأله الطلاق حتى فعل ، وتزوجها بعده عَمير بن معبد بن زرارة ابن عنها ، وكان شابًا إلا أنه معدم ، فمرّت إبل عمرو بن عمرو ذات يوم بد خشوس ، فقالت لخادمها : انطلقي إلى أبي شريح نقولي له : يسقينا من اللبن ، فأبلغته ، فعندها قال : الصيف ضيّعت اللبن . قال أبو عبيد : أراه يعني أن سؤالك إباي الطلاق كان في الصيف ، فيومنفر ضبعت اللبن بالطلاق.

⁽۲) في ط: « ملأ » بهمزة على الألف ، تحريف .

⁽٣) المقا : في القاموس : أرض مقاءً : بعيدة .

 ^(\$) في ط: (غريب) تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة / ٩٩ ،
 وغري ، ٩ من باب صليي: أولع به والاسم: الغراء بالفتح والمدّ.

هذا مثل وهو بتامه كما في الأمثال لأبي عبيد / ١٢٢ : « أُعَيْيَتِني من شُبُّ إلى
 دُبُّ ، اي من لدن شببت إلى أن دَبَيْت هرَماً » .

 ⁽٦) الرّبداء : في اللسان : (ربد » : الرّبدة : الغيّرة . وقيل : الرّبدة والرئيد في النحام : سواد مختلط . وعن اللحيانى : ظليمُ أربد ، ونعامة ربىداء ورمداء لونها كلون الرّماد ، والجمع : رُبّد » .

والتّمويه خلق ذميم ، ولكنّي ضَبُّ لا أحْمل ولا أطيِرُ ، ولا تُمني في البيع خطير ، أقْنتع بالحُبُّلة (١) والسَّحاء (١) واتعوّذ (١) من بني آدم في مساء وضحاء . وإذا خلوت في بيتي تعللت(١)، وإن فارقت مأوائي ضَلَّكَ .

ذكر ابن حبيب (⁽⁾ أنه يقال في المثل : ﴿ أَحْيَرُ مَن ضَبَّ ، ^(١) ، وذلك أنه إذا فارق بيته ، فابعد لم يهتد أن يرجع إليه .

وقد علم الله بغالب قدرته أنّى لا أبتهج (*) بأن أكون في الباطن أستحق تثريباً،وأدّعى في الظّاهر أديباً (*). ومثلي مثل البّيعة الدَامرة (*)

 (١) في ط: (الحيلة ، باللياء تحريف: وفي القاموس: (الحُبِلة ، بالضم الكره أو أصل من أصوله ، ويحرك ، وجمعه : حبّل كفَقْل، وحبّل كصرّد ، وضبً حابل : ياكلها .

(٢) السّحاء : في القاموس : سبحاء ككِساء : نبْتُ شائك .

(٣) في ط: « والعود » بالدال تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة /
 ٥١ .

(٤) يقال : تعلّل بالشيء أي تَلهّى به وشغله .

 (٩) هو يونس بن حبيب النحوي المشهور له ترجمة وافية في كتابي (الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي) .

 (٦) روى في أمثال أبي عبيد/ ٣٦٩: « إنه لأحيا من ضَبُّ ، وذلك لطول عمره .

(٧) في ط: « لا أسيح » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة /
 ٥١ .

(A) في الملائكة : / ١٥ : « أريباً » بالراء .

(٩) في القاموس : الدَّمُور ، والدَّمار ، والدَّمارة : الإهلاك كالتدمير .

تُجمع طوائفُ من المسحيّة أنها تُبرِيءُ من الحُمّى أو من كذا ، وإنّما هيجُدُرُ (١) قائمة لا نفرّق بين مِلْطَس (١) الهادم والمسيعـــة (١) يبد الهاجرِيّ(٤)، وسيّانِ عندها صَنُّ الوبر(٩)، وما يعتصر من ذَكَى الورد

ولست بِدْعاً مَمن كلب عليه ، وادّعى له ما ليس عنده ، وقـد ناديت بتكذيب القالة نداءً ^(۲)خَصَّ وعَمَّ ، واعترفت ^(۸)بالجهالة عند من نَقَصَ وأبرً ^(۸)واعتذرت بالتقصير (^{۱)} إلى من هزلَ وجدّ .

وقد حَرُم على الكلام في هذه الأشياء، لأني طلقتها طلاقاً بالنألا أملك فيه الرّجعة، وذلك لأنـي وجدتُهـا فوارك'''، فقابَلــت فِرُكهــا

- (١) في ط $\{a$ مدر $\{a,b\}$ بالميم ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة : $\{a,b\}$
- (٢) المِلْطَسَك (ويُنْبَر): المعول الغليظ لكسر الحجارة، وحجر يدق به النّوى . و في ط : « مطلس ، بتقديم الطاء على اللام ، تحريف .
- (٣) في ط: « والمبيعة » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ، والملائكة /٥٢ .
 وفي هامش الملائكة فسر المسيعة بأنها: خشبة ملساء يطين بها.
 - (٤) في القاموس : الهاجريّ : البّناّء ، ومن لزم الحضر .
- (٥) الوبرُرُ : دويبةٌ كالسُنُور ، وهي بهاء جمع : وُبُور ، ووبار ، والصِّن بالكسر :
 بول الايل .
 - (٦) في ط فقط: « نداء من خص » الخ بزيادة من .
 - (V) في طفقط : « واعترف » .
 - (A) في طفقط: « وأم » وفي الملائكة / ٥٣ : « ومن أبر » بزيادة « من » .
 - (٩) في الملائكة : / ٥٣ : ﴿ مِن التقصيرِ ».
- (١٠)الفِرْك بالكسر ويفتح : البِغْضَة عامة أو خاصّ ببغضة الزوجين ، فَرِكهـا وفَرِكته كسمع فيهما فِرُكَاءَوفَرُكَا، وفروكاً ،فهي فارك وفَروك، وفـاركة : تــاركــة.

بالصّلف ، وألقيت المرامي (١) إلى النـازع ، وخلّيت الخُطب لرُقـاةِ المنابر ، وكنت في عَدَان المهكة (١) أُحَدُّ (١) إذا زاولت الأدب كأنني عارٌ [١٥٩] يعتم (١) / أو أقطمُ الكَفين يتَختَم .

وينبغي له ـ أدام الله تمكينه ـ إن ذكرني عنده ذاكرُ أن يقـول : « دُهُدُرين سَعْدُ القين » (°) .

⁽١) المرامي: السّهام ، والنازع من يرميها .

 ⁽٢) مُهكة الشباب بالضم ويفتح: نفحته وامتلاؤه ،وشابٌ مُتهـك ُ ومُهـك :
 عمل شباباً .

وعِدان كَسَحاب من الزمان : سبع سنين ، يقال : مكثواً عَداناً .

و في ط : (عداد) بالدال تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة / ٣٠ ، و في ط أيضاً : (المهلة ،باللام ، تحريف .

⁽٣) في طوالنسخ المخطوطة : « أجد » بالجيم ، صوابه من الملائكة / ٥٣ .

 ⁽³⁾ يعتم أي يلبس العمامة ، وفي ط: « لقيم » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة ، والملائكة / ٥٣ .

⁽๑) في أمثال أبي عبيد / ٨٣: قال الاصمعيّ: من أمثاله مدة دُرِيْن سعد القين ، ومعناه عندهم الباطل . قال الاصمعيّ: ولا أدري ما أصله ؟ وذكر أبو عبيد البكري في فصل المقال / ١٠٦ أن هذا المثل اختلف فيه العلماء وكثر فيه القبل ، وقل الانتقاد والتحصيل فبعضهم من يجعل دده ، منفصلاً من ددين ، ، ومنهم من يجعله متصلاً مثنيً من : «دهدر» ، ومنهم من يجعله اسياً واحداً مبنياً .

وقيل : إن معناه : « ده » : بالغ في التداهي والكذب كها يفعل القَيْن . . .

إنَّما ذلك أجهل من صَعْل (١) اللَّه، خال [من الحلية (٢) كخلوّ البور؟). ولو كنت في جن (١) العُمْر كما قبل لكنت قد أُنْسِيتُ(٥) ونُسِيتُ، لأن حديثي لا يجهل في لزوم عَطَني الضيّق، وانقطاعي عن المعاشر ذهات السِّبق (٢).

ً ولو أنني كماً <u>تظن لبلغت</u> ما اخْتَرْتَ وبرزت للأعين فما

ودرين من الدرور أي در بذلك ثم دُر ، وثنى كيا يقال : دواليك ، وهذاذيك . وقال أبو العلاء : دهدرين منصوب بفعل مضمر ، وسعد القين يرتفع على أحد أمرين : إما أن يكون نداء على قولك : يا سعدُ القين ، فسعد منادى علم ، القين نعت له أي أنت عندي بمنزلة هذا الكذب .

وإمّا أن يكون المعنى : أنت سعدُ القين ، أي أنت مثله ، وحذف التنوين لكثرة الاستعمال ، .

- (١) الصّعْل : الطويل ، والصعلة : الدقيقة الرأسُ والعنق .
 والدوّ والدويّة والداويّة ، ويُخفف: الفلاة .
 - (٢) في طوالنسخ المخطوطة سقط ما بين معقوفين .
- (٣) البو : ولد الناقة ، وجلد الحوار يحشى ثُماماً أو تبناً ، فيقرب من أم الفصيل ، فتعطف عليه فتاير .
- (٤) في القاموس : الجن بالكسر من الشباب وغيره : أوله وحدثانه ، ومن البيت : زهره ونــوره.
- وفي ط: « حسن » بالحاء والسين ، تحسريف ، صواب من النسخ المخطوطة ، والملائكة / ٥٤ .
 - (٥) في ط: « أنست » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة / ٥٤ .
- (٦) في القاموس : وشيق » ككيس : السحاب لا ماء فيه .
 و في ط : و الشين » بالشين تحريف ،صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة /
- ه ه . (۷) في ط : (افعلت ، مكان : (لبلغت ، تحسريف ، صواب م النسخ
 -) في ط. (العنسس) معان . (بسبست) مسريت ، موضع (كما) مكان (ما) المخطوطة ، والملائكة /٥٥ في في طرو كها اخترت »بوضع (كما) مكان (ما)

استترت ، وهو يروي البيت السائر لزهير :

۸۱۳ = والسنّر دُون الفاحشات ولا يَلْقاك دُوْن الخَيْرِ مِنْ سَتْرِي (١) وإنما ينال الرئب من الآداب مَنْ يباشرها بنفسه ، ويُفْني الزّمن بدرسه، ويستعين الزّهلق (٢)، والشّعاع المنألق ، لا هو العاجز ، ولا هو المحاجز (٢).

٨١٤ ولاَ جَثَّامة^(٤) في الرَّحْــل_ِ مثلي

ولا بَرِمُ (*) إذا أمسى نؤومُ ومثله لا يسأل مثلمي للفائدة ، بل للامتحان والخِبْرة(٢)، فإن سكت جاز أن يسبق إلى الظّن الحسن ، لأن السكوت سترٌ يسبَّل على الجَهول ، وما أحب أن تفتري علمي الظّنون كما افترت الألسن في

 ⁽١) انظر ديوان زهير / ٨٩ وهو من قصيدة يمدح بها هرم بن سنان مطلعها :
 لين السديارُ بقُسْةِ الحَمْرِ الْمَسْرَقِين من حجسج ومسن دهُوع والمعنى أن بينه وبين الفاحشات سترأمن خوف الله ، ولا ستر بينه وبين

⁽٢) في القاموس : الزَّهْلُق كزِبْرَج : السرَّاج ما دام في القنديل .

 ⁽٣) الحاجزة - كما في القاموس - : المهانعة ، وتحاجزا : تمانعا .

⁽٤) في أساس البلاغة /٨٢: من المجاز: فلانٌ جناصة: لا ينهض للمكارم. وفي ط: « ولا خيامة » و « يروم » مكان « برم » و « بورم » مكان : « نؤوم » ، و « الرجل » بالجيم كل ذلك تحريف .

والبرمُ بكسر الراء : المثالم الضجر . فإن كانت بفتح الراء فهو من لا يدخل مع القوم في الميسر ، وجمعه : أبرام .

 ⁽٥) في ط: (والحيرة) بالحاء والياء ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة ،
 والملائكة / ٥٦ .

ذكرها أني من أهل العلم .

وأحلف بِجْروةِ (١) الكَذوب [وهي إذا كانت لي أعز من سكان الراكدة على] (١) لأن آزم (٢) صابة (١) أو مقراً (١) آثر لدى من أن أنكلم (١٠ في هذه الصناعة كلمة .

وقد تكلّفت الإِجابة ، فإن أخطأت فمنبت الخطأ ومعدنه ، غاوٍ تعرّض لما لا يحسنه٬٬٬ وإن أصبت فما أحمدعلى الإصابة . رُبّ دواء

(١) في اللسان : (جرا » : الجروةُ : النفس ، ويقال للرجل إذا وطن نفسه على
 أمر : ضرب لذلك الأمر جروقَهُ أي صبر له ، ووطن عليه ، وضرب جروة نفسه كذلك ، قال الفرزدق .

فضربت جروتها وقلت لها اصبري وشددت في ضنك المقام إزاري (٧) ما بين معقوفين سقط من طوالنسخ المخطوطة ، صوابه من الملائكة / ٥٦ .

(٦) كا بين معمودين شعف من طواسسخ المحطوطة ، ضوابه من المدافعة ، (١٥ .
 والراكدة : لعل المرادبها الأرض من قولهم : ركد القوم في مكانهم : هدءوا ،
 وهذه مراكدهم ومراكزهم . انظر أساس البلاغة ٢٤٨ .

(٣) في أساس البلاغة / ف1 : أزَّم الفرس على فأس اللجام : عض عليه وأمسكه .

وفي ط : « أرم » بالراء ، تحريف صرابه من النسخ المخطوطة والملائكة / ٥٦ .

 (٤) في القاموس : الصابة : شجر مرًّ ، ووهــم الجوهــري في قولــه : عصــارة شجر .

(٥) المَقرِ ككتِف : الصبر أو شبيه به أو السّم كالمقرر.

(٦) في ط: « تكلم » تحريف تصويب من النسخ المخطوطة والملائكة . والمراد من هذه العبارة أنه يقسم بنفسه التي أعز عليه من كل من على هذه الأرض أن يتكلم في هذه الصناعة .

(٧) في الملائكة / ٥٧ : « لا يحسبه » وما في الأشباه أنسب للأسلوب .

ينفع وصفه مَن ليس بآس(١)، وكلمةُ حُكْم تسمع مِن حَليف ِوَسُواس.

(تمَّت الرسالة بحمد الله وعونه ، ولطفه وصونه ، والحمد لله

٤ / ١٦٠] على أفضاله ، وصلَّى الله على سيَّدنا محمد وآله وصحبه أجمعين) /

 ⁽١) في ط: « لمن ليس بناس » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة والملائكة /
 ٥٢ .
 والأس : الطبيب .

[إجابة ابن الشجري عن أشكال بيت لشاعر أصفهانيّ] بسم الله الرحمن الرحيم

وصلَّى الله على سيَّدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم .

قال ابن الشجرى في « أماليه ٧٠٠: كتب إلى رَجُّل من أماثل كبار العجم يسأل عن هذا البيت أصحيح إعرابه أم فاسد ؟ وذكر أنه لشاعر أصفهاني من أهل هذا العصر وهو هذا :

٨١٥ = يُولِّل عُصْلاً لا بِناهُن ٣٠ هَيْنَةً ضِعافًا ولا أَطْرَافَهُ لَنْ نَوابِيا

رفع « بناهُن » بـ « لا » ونصب هَيْنَةً بأنه خَبَرُها ، وإنما فعل ذلك لينصب القافية ، لأنه لمّا أعمل « لا » الأولى هذا العملَ أعمل « لا » الثانية عمل الأولى .

ولحّنه في هذا نحوي من أهل « أصفهان » لأنه جعل اسم « لا »

(١) انظر الأمالي ١ / ٢٨١ .

 ⁽٢) البّنى بالكسر وبالضم جمع بنية بكسر الباء أو بُنية بضم الباء ، وسيأتي فيا بعد تفسير هذا البيت لابن الشجري .

معرفة ، وقال : إنَّ من شُبَّه ﴿ لا ﴾ بليس من العَرَب رَفعُوا بها النكرة دون المعرفة .

فأجبت عن هذا بأنّي وجدت قوماً من النّحويين معتمدين على أن « لا » المشبهة بليس إنما ترفع النّكرات خاصّةً كفولك : لا رجلً حاضراً ، ولـم يُجيزوا « لا الرُجُلُ حاضراً » كما يقال : ليس الرَّجل حاضراً .

وعلّلوا هذا بأن « لا » ضعيفة في باب العمل ، لأنها إنما تعمل بحكم الشّبه لا بحكم الأصل في العمل ، والنّكرة ضعيفة جدًا ، فلذلك لا يعمل العامل الضّعيف إلاّ في النّكرات كقولك : عِشْرُون رَجُلاً ، ولي مثله فرساً ، وزيد أحسنهم أدباً .

فلمًا كانت « لا » أضعف العاملين ، والنكرة أضعف المعمولين خَصُوا الأضعف بالأضعف .

وجاء في شِعْر أبي الطّيب أحمد بن الحسين إعمال لا في المعرفة في قوله :

٨١٦ = إذا الجود لم يُرْزقخلاصاً من الأذى فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقِيًا"

 ⁽١) من شواهد : ابن الشجري ١ / ٢٩٤ ، ٢ / ٢٤٤ ، والمغنى ١ / ٢٦٥ . وشذور
 الدهب / ١٧٦ ، والتصريح ١ / ١٩٩١ . وهمو من قصيدة يممدح بها كافمور
 مطلعها في الديوان / ١٧٤

كفــى بك داء أن ترى الموت شافياً وحسب المنــايا أن يكن أمانيا .

ووجدت أبا الفتح عثمان بن جنّى غَيْر منكر لذلك في تفسيره لِشِعْـر المتنبّي ، ولكنه قال بعد إيراد البيت : شبه (لا » بليس فنصب بها الخَبَر .

وأقول: إنّ مجيىء مرفوع « لا » منكوراً في الشّعر القـديم هو الأعرف إلا أن خبرها كأنهم ألزموه الحذف ، وذلك في قول سعد بن مالك بهر ضبيعة :

۸۱۷ = من صَد عن نیرانها فأنا ابن قیس لا براح (۱) أراد لا براح لی أو عندی

وفي قول رؤبة بن العجاج :

٨١٨ واللهِ لولا أن تَحُشَّ الطَّبَّخ

بي الجحيمُ حين لامُسْتَصرخُ (٢) [١٦١ / ١٦١

 (۱) من شواهد: سيبويه ۱ /۲۸ ، والمغنسي ۱ /۲۲۶ ، ۲ /۷۰۱ ، وأوضح المسالك رقم / ۱۰۷ ، وابس الشجيري ۱ /۳۲۳ ، والخزانة ۱ /۲۲۳ ، ۲ / ۹۰ ، والهمم والدرر رقم / ۳۵ .

قال في الدرر: وقوله: فأننا أبين قيس أي أننا المشهبور في النجدة، كيا سمعت، وأضاف نفسه إلى جدّ، الأعلى وهو قيس لشهرته به، وبنيه معه: مالك وضبيعة،والضمير في « نيرانها » للحرب القائمة إذ ذاك ، وهمي حرب البسوس » .

وسعد صاحب الشاهد من فرسان حرب البسوس وقد مدحه طرفة في ديوانه / 110 بقوله :

رأيت سُعــوداً من شعـــوب كثيرة فلــم ترعينــي مثــل سعـــد بن مالك (٢) مـن شواهــد : سيبـويه ١ /٣٥٧ ، وابـن الشجــري ١ /٢٨٢ ، والإنصاف =

أراد لا مُسْتَصرخٌ لي

ومرَّ بي بيتٌ للنَّابغة الجَعْليي فيه مرفوع « لا » معرفة وهو :

٨١٩ = وحَلَّتْ سَواد القلبِ لا أنا مُبْتغ ٍ

سِـواهـا ولا عن حُبِّهـا متراخيا(١)

وقبله :

دَنَتْ فِعْل ذي حُبِّ فلما تَبِعْتُها تَولَت وردت حاجتي في فواديا

و بعده :

وقد طال عَهْدي بالشّباب وظِلّه ولاقيتُ أيامــاً تُشيب النّواصيا

 ١ / ٣٦٨ ، وشرح ديوان الحياسة للمرزوقي ٥٠٦، واللسان طبخ ، والهمع والدرر ورقم / ٤٣٦ .
 وفي الدرر ذكر أنه لم يقف على قائله .

ونُسبه السّيوطي هنا لُرؤية ، وهذه النسبة خطأ ، وإنما هو للعجلج بن رؤية . انطر ديوانه / ٤٥٩، وهو مطلع أرجوزه طويلة عددها ٢٨ بيتاً ختمها بقوله :

> ودستهم كما يداسُ الفرفخ يؤكل مرّاتٍ ومرّا يشدخُ

> > والفرفخ : البقلة الحمقاء ، وهي الرجلة .

(١) الرواية المشهورة في بيت النابغة: ولا أنا باغياً، وانـظر ابن عقيل ٢٣٢/١) وشـرح شـواهـد المغنى للسيّـوطي / ٦١٣، والعيني ١٤١/٢، والتصـريـح ١٩٩/، والهمع والدور رقم / ٤٣٧. وإنما ذكرت هذين البيتين مستدلاً بهما على نصب القافية ؛ لثلا يتوهّم متوهّم أن البيت فردٌ مصنوعٌ ، لأن إسكان الياء في قوله : « مُراخِيا » ممكنٌ مع تصحيح الوزن على أن يكون البيت من الطّويل الثالث () مثل قوله :

٨٢٠ = أقِيموا بني النُّعمان عَنَــاصُدُوركم وإلاَّ تُقِيموا صاغِرين السرَّءوسا(٢)

وإذا صحّ نصب قافية البيت فلا تخلـو ﴿ لا ﴾ الأولـى أن تكون

(١) أي الضَّربُ الثالث من أوزان الطويل .

(٢) من شواهد ابن الشجرى ٢٨٣ ، وابن يعيش ٦ / ١١٥٩ ، والشاهد في هذا البيت هو ما نص عليه ابن يعيش حيث قال في الموضع نفسه : ٩ وأما الزيادة للمذ أو تكثير البناء فنحو واو عجوز ، والف غلام ، وياه سعيد ، لم يرد بهذه الزيادة إلا امتداد الصوت ، وتكثير اللفظ ، لانهم كثيراً ما يحتاجون إلى المذ عوضاً من شيء قد حذف . . . ألا ترى أن الضرب الثالث من الطويل نحو قوله : ٩ أقيموا ، الخ إنما لزم الردف ليكون عوضاً عن السبب المحذوف من مفاعيلن » .

فـ « متراخياً » من الممكن أن تكون التضيلة الأخيرة « تراخي » على وزن
 « مفاعي » ، فبعد حذف السبب : « لن » أصبحت مفاعي في التفعيلة
 الأخيرة في البيتين « تراخي » ، و « رءوسا » .

وانظر سيبويه في : « هذا باب وجوه القوافي في الإنشاد » ٢ / ٢٩٨ . والشاهد نسبه في المفضليات / ٥٩٩ ليزيد بن الشُّنُّي ، من قضيدة مطلعها :

ألا هل أتاهـا أن شيكة حازم لــــديّ وأنّــي قد صَنَعْـــتُ الشَّمُوسا والشكة : السّلاح ، والشّموس : فرسه . معملة أو ملغاة ، فإن كانت معملةً فمبتغ_م خبرها وكان حقّه أن ينصب ولكنه أسكن الياء في موضع النّصب كما أسكنها الاعر في قوله :

٨٢١ = * كُفى بالنأي من أسماء كافي (١) *

وكان حقه (كافياً) لأنه حال بمنزلة المنصوب في قولـه تعالـى ﴿ وَكَفَّى بَاللَّهِ وَلَيْكًا ، وَكُفَّى بَاللَّهِ نَصْبِراً ﴾ (٢).

ومثله في إسكان الياء في موضع النّصب قول الفرزدق :

٨٢٢ = يُقلّب رَأْساً لم يكن رَأْس سَيِّدٍ

وعينـــأ له حــولاءَ بَادٍ عُيوبُها٣٠

قال:بادٍ وكان حقّه بادياً اتباعاً لقوله عيناً .

ولا يجوز أن يكون (عيوبها) مبتدأ وخبره بادٍ ، لأنه لو أراد ذلك لزمه أن يقول : بادية) ، ألا ترى أنك لو قدمت العيوب لم يصحّ

⁽١) سبق ذكره رقم ٧٧١ .

^{. 20 /} llimls / 03.

 ⁽٣) بيت من بيتين قالهما الفرزدق لما حبج هشام بن عبد الملك فصحبه الفرزدق من
 المدينة حتى حج ورجع إلى المدينة ، فأمر له بخمسهائة درهم فقال :

يردُّدُسي بـين المدينــة والــتي إليهـا قلــوبُ النــاسُ يَـُــوى مُنيُها يقلَّـب عينــا لم تكن لخليفة مشوّهــة حولاءَ بــاد عُيوبًا ورواية السيّوطي في الأشباه للبيت الثاني غنلفة عن رواية الديوان وإن كان موضع الاستشهادكها هو لم تغير روايته .

أن تقول عيوبها بادٍ كما لا تقول : الرَّجال جالسٌ .

وإذا كان كذلك فالنصب في قولـه : متراخياً بالعـطف علـى « مبتغ ٍ » . لأنه منصوب الموضع ، فكأنه قال : لا أنا مبتغياً سواها ولا متراخياً عن حبها .

فإن جعلت (لا » الأولى ملغاة / كان قوله :أنا مبتنع مبتدأ وخبراً ، [؛ / ٢ ولزمك أن تُعْمِل الثانية ، ويكون اسمها محذوفاً ، تقديره : ولا أنا عن حُبّها متراخياً ، وحَسُن حُذْفُهُ لَتقدّم ذكره .

فإن قبل : فهل يجوز أن يكون قوله : « متراخياً » حالاً والعامل فيه الظرف الذي هو « عن » كما يعمل الظرف في الحال إذا قلنا : زيد في الدّار جالساً .

قيل : لا يجوز ذلك ، لأن « عن » ظرف ناقص ، وإنما يعمل في الحال الظرف النام ، ألا ترى أن قولك : زيدٌ في الدار كلام مفيدٌ ، ولو قلت : زيد عنك راحباً لم يجز ، لأنك لو أسقطت « راحلاً » « وراغباً » فقلت : زيد عنك ، ومحمد فيك ، لم يكن كلاماً مفيداً ، فإذن لا يصح إلا أن ترفع راحلاً وراغباً، وتعلق الجازين بهما .

ووجدت بعد انقضاء هذه الأمالي في كتاب عتيق يتضمّن المختار من شعر الجعديّ لا أنا باغيًا سواها ، ، فهذه الرواية تكفيك

تُكلف الكلام على « مبتغ » .

فأما قوله : يولَل عُصْلاً فمعنى يولل ، يحـدّد أنياباً عُصْــلاً ، والعُصُل : شِدَة الناب مع اعوجاج فيه ، وهو ناب أعصل .

والبنى : جمع بِنْية يريد أصول الأنياب .

وقوله : هَيْنة مخفف هيّنة كقولهم في ميّت : مَيْت ، وكما جاء في الحديث : المؤمن هَيْنُ لُيْنُ .

والنَّوابي من قولهم : نَبَا السيف ينبو : إذا ضربت به فرجع إليك ، ولم يعمل في الضّريبة .

وقول رؤية ١٠٠٪ (تحش الطّبخ) يقال : حششت النّار أحشها : إذا أذْكَيْتُها ، والطّبخ واحدهُ طابخ كساجد وسُجّد ، وراكع وركّع .

شبه ملائكة النّار بالطّباخين .

وقوله : « حين لا مستصرخ » أي حين لا أحد هناك يَسْتَصـرخ كما يوجد ذلك في الدّنيا .

(٢) وقول سعد بن مالك : « وضعت أراهط » ذكر أراهط أبو عليّ في

⁽١) فيما سبق صححنا نسبة هذا الشاهد إلى العجاج لا إلى رؤب.

⁽٢) من قوله في أول قصيدته التي بلغت خمسة عشر بيتاً في الحماسة :

يا بؤس للحرب التي وضعت أراهط فاستراحوا

باب (ما جاء بناءُ جَمْعه على غير بناء واحده » كقولهم في جمع باطل : [أباطل] (١) وأباطيل كأنه ، جمع أبطال أو إبطيل ، وأراهط كأنه جمع أرْهُطُ ، قال : وأفَّعُل لم تستعمل عنده في هذا . [قوله : عنده يعني سيبويه ، وقوله وافعل لم يستعمل عنده في هذا] (١) يعني أنه لم / يثبت [٤ / ٣ عنده أنهم جمعوا الرَّهُط الذي هو العِصابة دون العَشَرة على : أرْهُطُ ، ولكنهم استعملوا الأرْهُط في الرّمط الذي هو أديمٌ تلبسه الحائض يكون قدره ما بين السَرَة إلى الركبة (٣) .

وغير سيبويه قد حكى في الرّهط الذي هو العصابة أنهم جمعوه على أرهُط، وجمعوا الأرّهُط على الأراهط، كما جمعوا الكَلْب على الأكلب، ثم جمعوا الأكلب على الأكالب.

ومِمَّا جمعوه على غير القياس حديث قالـــوا في جمعـــه : أحاديث ، وأحاديث كأنه جمع إحــداث كإعصـــا(^(٤) وأعــاصير ، ولا يجوز أن يكون أحاديث جمع أحنوثــة كأغلوطـــة وأغــاليط لأنهـــم قد قالوا : حديث النّبيّ ، وأحاديث النّبي ، ولم يقولوا : أحــلـوثـــة النّبـيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم .

⁽١) سقطت : كلمة : « أباطل » من ط .

 ⁽٢) ما بين معقوفين زيادة في الأشباه ، وهي تفسير لعبارة ابن الشجري .

⁽٣) في ط: «الركية»بالياء تحريف (٤) الأدماء على الناء عالياً عالياً عالياً عالياً

⁽٤) الْإعصار : ريح تثير الغبار ، فيرتفع في السهاء كأنه عمود .

ومما جمعوه على غير قياس قولهم في الرُّبَّى(١) وهي الشّاة التي تحبس اللّبن ، وقيل الحديثة المعهد بالولادة:رُبابٌ مضموم الأول .

ومثله قولهم في جمع التوعموهو الذي يولد مع آخر:« تُوام ۽ ٣٠ وفي جمع الظئر(٣) وهي الداية ٣): ظُوَّار .

وفي جمع الثّنيّ : ثُناء وهو ولد الشاة إذا دخل في السّنة الثانية ، والبعير إذا ألقى ثَنِيّتُهُ وذلك إذا دخل في السنة السادسة .

وفي جمع الرخل(،؛رُخال وهي الأنثى من أولاد الضان .

وفي جمع النفساء وهي المرأة التي وضعت: تُفاس وقيل،أيضاً : يفاس بكسر أوله ، والنفاس أيضاً بالكسر ولادها^(١).

⁽١) الرُّبُّ كـ وحُمْلِي، :الشاة إذا ولدت ،وإذا مات ولدها أيضاً ، والحديثة النتاج . انظر القاموس .

 ⁽٢) في القاموس: التوءم من جميع الحيوان مع غيره في بطن من الاثنين فصاعداً وجمعه توائيم ، « ووتُوام » .

 ⁽٣) في القاموس: الظُّر بالكسر: العاطفة على ولد غيرها، المرضعة له في الناس وغيرهم للذكر والأنثى.

 ⁽٤) الرِّخل بكسر الىراء ، وبهاء ، وككتِف : الأنشى من ولـد الضاًن جمعه : أرْخُل ، ورِخال ، ويضم ، ورخِلان .

 ⁽٥) يقال : ولَدت تلد ولاداً ، وولادة ، وإلادة ، ولدة وتوَّلداً . انظر القاموس .

[القصيدة الحرباوية]

نقلت من خط بعض الفضلاء :

قال نقلت من خطّ العماريّ (١)، قال الشيخ أبو عمرو عثمان بن عبسى بن منصور بن ميمون البَلطِيّ (١) النّحويّ هذه القصيدة الحِرْباويّة ، لانها تتلون كالحِرْباء .

وحرف رَوّيها يكون مضموماً ، ثم يصيرُ مفتوحاً ، ثم مكسوراً ثم ساكناً .

وإنما عملتها كذلك لأمرين : أحدهما (٣): أني اتي بما لم أسبق إليه ، والآخر : كيما أتَحدَّى بها النّحاة ، لأني أتيت فيها بمذاهب من النّحو لم يقف عليها أحدَّ منهم ، ومضمونها شكوى الزّمان وأهله .

⁽١) في النسخ المخطوطة : الغمازي بالغين والزأي .

⁽٢) له ترجمة وافية في معجم الادباء ٢١/١٤/١ والبغية ١٣٥/٢. وكنيته: أبو الفتسح: والبلطي - كما في معجم الادباء ـ نسبة إلى بَلَط، التي تقسارب الموصل. مات لعشر بقين من صفر سنة تسع وتسعين وخسمات، وهي آخر سنى الغلاء الشديد بمصر. وقد أخذ النحو عن أبي نزار وأبي عمدً سعيد بن المبارك بن الذّهان.

⁽٣) في طفقط: «إحداهما».

[178 /

وهذا أوَّلها .

(ص) = إني امرؤ لا يصطبي نبي الشّادِنُ الحَسنُ القَوامُ^(١)

(ش) = يجوز في ميم (القَوام » الرَّفع على أنه فاعل الحُسن ،

والنّصب على التشبيه / بالمفعول به ، والجر بالإضافة ،

والوقف بالسكون ، لأن وزن الشّعر تستقيم فيه حركةُ الميم ، وإسكانها ، أمّا إذا حركت فالشّعر من الضّرب السّادس من الكامل ، وإذا سكّنت فالشّعر من الضّرب السابع منه .

(ص) = فارقْت شيرَّة عِيشتِي إذْ فارَقَتْسِي والعُرامُ (٢)

(ش) = ارتفع العُرام عطفاً على المضمر في فارقتني ، وانتصب « عَطْفاً » على شرّة ، وانخفض عطفاً على عِيشَتى .

(ص) = لا أُسْتَلِــذُ بِقَيْنَـةٍ تَشْــدولدَيَ ولا غُلامُ () = ارتفع غلامُ عطفاً على المُضمر في تشدو ، وانتصب عطفاً على

 ⁽١) في طوالنسخ المخطوطة : (لا يطبيني) ، وفي معجم الأدباء ١٢ / ١٥٩ (لا يصطبيني) .

 ⁽٢) في طوالنسخ المخطوطة : و والغرام ، بالغين ، وفي معجم الأدباء و والعرام ،
 بالعين ، وفسر العرام في الهامش بالشراسة .

موضع قينة (١)، فكأنه قال : لا أستلذ قينة ، وانخفض عطفاً على لفظه .

(ص) = ذو الحُبـزْن ليس يسرُّهُ طيبُ الأغاني والمُدامُ (ش) = ارتفع المدام عطفاً على «طيب» ، وانتصب بواو « مع » ، وانخفض عطفاً على الأغاني .

(ص) = أمسى بدَمْ ع سافِح في الخدّ مُنْسَكِبٍ سِجامُ

(ش) = ارتفع سجام ، لأنه خبـر مبتـدأ محـذوف أي هو ، وانتصـب بإضمار أعنى ، وانجرَ صفة لما قبله^(۱).

() = القي صروفُ الدّهر مص طبراً وما حدّي كَهام (٣)

⁽١) في معجم الأدباء : « ونصبه بلا » .

⁽٢) في معجم الأدباء : وجرّه نعتاً للدّمع . (٣) هذا السمال من الأرام العراب الترام الثار المالة الترام الترام الترام الترام الترام الترام الترام الترام ال

 ⁽٣) هذا البيت ليس من الابيات التي ساقها معجم الادباء وفي ط: (حدى)
 تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وجمدى »: حظى: ، وكهام: أي كليل ، ومنه : سيف كهام ، ولسان كهام أي عينً ، ورجل كهام . لا غناء

(ش) = يجوز رفع خبر (ما) على لغة بني تميم ، ونصبه على لغة الحجاز .

وأمًا الكسر فإن بعض العرب يُبْني كلّما جاء على هذا الوزن على الكسر يقيسونه على شغار ١٠٠، ونزال .

(ص) = لا أَشْتكي مِحَنَ الدّواهي إذْ تحلّ بِيَ العِظَامُ (١٠)

(ش) = ارتفع ، العظامُ فاعل تَحل ، وانتصب صفة لمحن ، وانجـرَ صفة للدّواهي .

(ص) = مارستهن ومارسَـــــــنبي في تصرّفها الجسامُ

(ش) = ارتفع الجسام بقوله مارستني ، وانتصب بدلاً من « هن » في / ١٦٠] مارستهُـنَ / وانجـر بدلاً من_{« ها »}في تصرّفهـا على حدّ قول الفرزدق .

٨٢٣ = على حالةٍ لو أنَّ في القوم حاتِماً

على جُوده لضَن بالماء حاتِمُ (١)

⁽١) شغر البلد : خلا من الناس ، وبابه قطع .

⁽٢) ليس من الأبيات التي ساقها في المعجم .

⁽٣) من شواهد شذور الذهب / ٢١٨ .

(ش) = والقوافي مخفوضةً ، وانخفض حاتم على البدل من الهاء في جوده .

(ص) = وبلوْتُ حدّ السيف في عمل فأخْلَفني الحُسام(١)

(ش) = ارتفع الحسامُ فاعل أخلفني ، وانتصب بدلاً من (حَدّ) وانجر بدلاً من السّيف .

(ص) = إن كنتُ في ليل الخُطوبِ أرقب لينكشفَ الظّــلامُ

(ش) = ارتفع (الظلام) بينكشف ، وانتصب بأرقب ، وانجرّ بدلاً من ليل .

(ص) = واتْرُكُ ملام الدهر عن ك فما حديثك والملامُ

(ش) = ارتفع (الملامُ) عطفاً على (حديثك) ، وانتصب بواو مع ، وانجر عطفاً على الكاف في حديثك .

 ⁽١) ليس من الأبيات التي ساقها معجم الأدباء .

(ص) = أَرْمي زماني ما رَمى لِلْعِرْض حتّى لا يُرامُ ١١٠

(ش) = قد جاء الفعل بعد حتى مرفوعاً ومنصوباً كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ ﴾ (١٠).

وأما الكسر فلا سبيل إليه إلا بزيادة الياء في يرام فيصير ، يرامي من المراماة ، ويصير المعنى : لا أزال أرْمي الزّمان حتى يَتْرُك مراماتي .

(ص) = إني أرى العيشَ الخُمو لَ وصحبةُ الأشرار ذامُ

(ش) = صحبة الأشرار مبتدأ ، وذام خبره ، ويجوز نصها معاً بأرى ، والذام : الذّم .

وإذا زادت على ذام الياء صار بلفظ المخفوض وتضيف. (۲) إليك .

(ص) = كم حاسِدينَ معاندين عَدُوًا عليَّ وَكُمْ لِثَامُ (ش) = قد جاء بعد دكم، المرفوعُ والمنصوبُ والمجرورُ ، قال

الفرزدق :

- (١) لم يذكر هذا البيت في معجم الأدباء .
 - (٢) البقرة / ٢١٤ .
 - (٣) في ط: (وتضفه ، تحريف واضح .

٨٢٤ = *كُمْ عَمَّة لك يا جريرُ وخالةٍ(١) *

رُوِي برفع عمّة ، ونصبها ، وجرّها .

(ص) = رُبُّ امــرىءِ عايَنتُهُ لَهِجاً بِسَبِّي مستهامُ / [٤ / ٦٦

(ش) = الأخفش يقول: رُبّ وما عملت فيه في موضع رَفْع، فيكون رفع « مستهام » على الصفة لامرىء على الموضع ، ونصبه بـ « عاينته » ، وجرّه نعت امرىء على اللفظ

(ص) = عين (^(۱)العَدُوَّ عُدُوْتُ مُضِ طِيرًا بصحبت أَسامُ (ش) = أَسام بالرَّفع مضارع من :سام،وبالفتح بمعنى : أَسامى مبنيّ للمفعول،وبالكسر أي أسامى ، يقول : اضطرَّني الزّمان حتى أفاخر مَرْ, يْفاخرني .

من شواهد : سيبويه ١ / ٢٥٣ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، وانظر ديوان الفرزدق / ٥٥٠

 (٢) في ط: « بين » مكان : « عين » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة ومعجم الأدباء ١٦٢ / ١٦٢ .

⁽١) تمامه :

^{*}فدعاء قد حلبت عليَّ عشاري *

(ص) = لا غَرْو في تفضيله هــذا الزمــان عَلا اللَّمَامُ ١٧٠

(ش) = ارتفع « اللئَّام » على أن « علا » فعلٌ ماض من العُلُوّ .

وانتصب كذلك على أن فاعله ضمير أي علا هو اللَّنامَ أي زاد عليهم في اللَّوْم .

وانجرَّ على أن «على» اسم بمعنى فَـوقْ بجرهـا.

ويغلط.(١) النحاة ويسمّونها حرفاً كقولهــم : زيد على الفرس ، وإنما التقدير : فوق الفرس .

> وأنشد سيبويه : ٨٢٥ = * فهي تنوش الحوْض نَوْشاً من علا٢٠)*

> > ***

(١) لم يذكر هذا البيت في معجم الأدباء .

(۲) في ط: « وبلفظ» مكان : « ويغلط» تحريف .

(٣) رجز بعده :

نوشاً به تقطع أجواز الفلا نسبه في اللسان: (نوش » إلى غيلان بن حريث والضمير للإبل.

من علا : أي من فوق، النوش : الأخذ والبطش، والقوى القلب. يريد أن الايل عالية الأجسام ، طويلة الأعناق ، وهذا النوش الذي ترتوي به يعينها على قطع الفلوات . والأجواز : الوسط .

من شواهد : سيبويه ٢ /١٢٣ ، ومعاني القرآن للفرّاء ٢ /٣٦٥ ، والحجة لابن خالويه / ٢٩٥ ، وابن يعيش ٤/ ٨٩ ، والخزانة ٤ /٢٦٥ ، ٢٦١ . (ص) = مَالِي ولِلْحَمِقِ الأثيمِ الجاهلِ الفَدْمِ (١) العَبَامُ (١)

(ش) = تقدم أن النعت يتبع ويقطع إلى الرَّفع والنصب .

(ص) = أنَّ المُمــوَّه عنـــد فُدْ م النَّاس يَعلو والطَّغــامُ (٣)

(ش) = يجوز في الطّغام الرفع على الابتداء والخبر محذوفٌ .

والنصب عطفاً على اسم إنّ والجرّ عطفاً على فُدْم .

(ص) = لاَ ترْج خَيْراً من ضعيف السُود يَبْخلُ بالسَّلامُ

(ش) = الرفع على الحكاية أي بقوله : السّلام عليكم

والنّصب على المَصْـ لَرْ أي بأن يسلم السّلام . أنشــد الفارسيّ :

⁽١) الفدم : العييّ الثقيل .

 ⁽٢) في الفاموس: « العبام » كسحاب: العبيّ الثقيل وفي ط: « الأشيم »
 بالشين مكان: «الأثيم»، تحريف

⁽٣) الطغام: السفلة والأرذال من الناس.

وفي تَرْحالِهِم نَفْسِي^(١)

٨٢٦ = تنادوا بالرّحيل غداً

وقال : يجوز في الرّحيل الرفع والنّصب والخفض ذكره ابن جِنّى في « سرّ الصّناعة » .

/ ١٦٧] (ص) = وعليك بـالصبر الجميـــل ومــا يَلـــوذُ به الكِـرامُ / (ش) = الرفع بيلوذ .

> والنّصب بعليك إغراءً . والجرّ بدلاً من الصبر .

(ص) = لا يَسْتَفيق القلْبُ مِنْ كَمَــ لِمِيلاقـــي أو غرامُ

(ش) = الرفع على الابتداء والخبر محذوف .

(1) استشهد به ابن جنى في المحتسب ٢ / ٣٣٥ ، وعلق عليه بقوله : أجاز لي فيه أبو علي بحلب سنة سبع وأربعين ثلاثة أضرب من الإعسراب ، بالسرحيل و الرحيل ، والرحيل ، والرحيل : وفعاً ، ونصباً وجراً . فمن رفع أو نصب ، فقلاً في الحكاية اللفظ المقول البنة ، فكاتم قالوا : الرحيل غداً ، والرحيل غداً ، فأمّا الجر فعل إعمال الباء فيه ، وهو معنى ما قالوه ، ثم ذكر ابن جنى : أن غداً ، لا يكون ظرفاً لقوله : « تنادوا » ، لأن الفعل الماضي لا يعمل في الزمان الآي . وإذا قال: تنادوا بالرحيل غداً ، فنصب الرحيل فيان «غداً ، يجوز أن يكون ظرفاً لنص الرحيل غداً ، فتصب الرحيل غداً ، فيكون ظرفاً لنصر الرحيل غداً ، فكانهم قالوا: أجمعنا الرحيل غداً ،

وكيور أن يكون ظرفاً لفعل نصب الرحيل آخر ، أي نحدث الرحيل غذاً . فأما أن يكون ظرفاً لـ وتنادوا، فمحال لما قـدُمنا . وهــو أبضاً من شــواهد المحد / ۲۹۳۷ ، والحدالة #7۳۲

والنصب بيلاقي .

والجرّ عطفاً على كَمَدٍ .

(ص) = حتى متى شكوى أخي ال بثِّ الكثيبِ المستضامُ(١)

(ش) = شكوى مصدر مضاف إلى فاعله أو مفعوله فوفع المستضام اتباعاً لمحل الفاعل

ونصبه إتباعاً لمحل المفعول . وجرّه على اللفظ .

(ص) = ما مِنْ جَوى إلا تَضَمْ منَه فؤادي أو سِقامُ

(ش) = الرَّفع اتباعاً لموضع جوىٌ ، فإنَّ « من » زائدة . والجرَّ على لفظه .

والنّصب عطفاً على هاء تضمّنه .

(ص) = هَــم أرى في بَثِّهِ ذُلًّا(١) ومل عُفمي لِجَامُ

(١) المستضام: الذي حلّ به الضيم .

(٢) في ط: (ذل) بالرفع تحريف صوابه من الأسلوب والنسخ المخطوطة ،
 ومعجم الأدباء ١٢ / ١٦٠ .

(ش) = مل ً فمي لجامٌ مبتدأ وخبر .

ونصب لجام بأرى .

وكسره بتقدير لجامي .

ص = ما قبل خُلْفُك خلّ عنه فيه ما نَفَع الملامُ(١) (ش) = الرفع (بنفع » . والنصب بخلّ . والجرّ بدلاً من هاء عنه .

(ص) = ما أن تضر بذاك إلَّ لاَ حين تُسْمِعه الكلامُ (ش) = الرفع بتضر .

والنُّصب بدلاً من هاء تسمعه .

والجرّ بدلاً من ذاك .

⁽١) لم يذكر في معجم الأدباء .

(ص) = ما في الورى مِنْ مُكْرِم لِنْوي العلوم ولا كِرامُ (ش) = الرفع عطفاً على موضع مكرم .

والجرّ على لفظه .

والنّصب بلا .

(ص) = أأعيش فيهــم إذْبَلَوْ تُهُمْ وقد جَهِلـوا الأنامُ

(ش) = الرفع بدلاً من الواو في جهلوا .

والنّصب بدلاً من « هم » في بَلَوْتهم . / والجرُّ بدلاً من « هم » في « فيهم » .

(ص) = في غَفْلَةٍ أَيْقَاظُهُم عن سُؤْدَدِ بَكْ النِّيامُ

(ش) = عند قطرب أن ﴿ بَلهُ ﴾ بمعنى : كيف ، يرتفع ما بعدها . وأصلها : أن تكون بمعنى : ﴿ دع ﴾ فنيصب ما بعدها .

ويجرّ بها تشبيهاً بالمصدر .

وقد أجاز ابن جنى في قول المتنبّي .

٨٢٧ = * أقلَّ فعالي بَلْه أَكثُرُ مَجْده *

رفع أكثر ونصبه وجرّه .

(ص) = ليس الحياة شَهِيّة لي في الشَّقاءِ ولا مَرَامُ

(ش) = يرتفع « مرام »ب « $\|V\|$ ، بمعنى ليس ، والخبر محذوف على حد قوله :

٨٢٨ = * فأنا ابن قَيْسٍ لا بَرَاحُ ١١٠ *

وينصب عطفاً على شهيّة .

ويجرّ عطفاً عليها على التّوهم ، لأنها في تقدير الباء على حد قوله :

٨٢٩ = بدا لي أني لستُ مُدْرِك ما مَضى
 ولا سابق شَيْشًا إذا كان جَائِيًا (٢)

(ص) = فَكَوِهْتُ في الدُّنيا البقا عوف تَنَسكَد والمُقامُ (ش) = الرفع عطفاً على ضمير تنكّد .

والنصب عطفاً على البقاء .

والجرّ بواو القسم على إرادة مقام إبراهيم الخليل عليه الصّلاة والسّلام .

(ص) = إنَّــي وَدِدْتُ وقــد سَئِمْـــتُ العَيْش لو يَدْنُــو حِمامُ

⁽١) سبق ذكره رقم / ٨١٧ .

⁽۲) سبق ذکره رقم ۳۹۶

(ش) = الرَّفع بيدنو

والنصب بوددت

والكسر على تقدير : حِمامي . والله سبحانه أعلم .

[بحث في هيهات] (بسم الله الرّحيم)

وبه نستعین وصلی الله وسلّم علی سَیّدنا محمد وَالـه وصحبـه أجمعین .

وجدت بخطّ العلامة شمس الدين بن الصّائغ ما نصه : الكلام على قول الشاعر :

> ۸۳۰ = هيهـات لا يأتـي الزّمـان بـمثلـه إنّ الزّمــان بـمثلـــه لبخيلُ /

[174 /

هيهات اسم للفعل بمعنى : بَعُد على الصّحيح ، فقد حكى ابن عُصُفور أنّها تستعمل مصدراً بمنزلة البُعْد ، فتعرب إذ ذاك :ولا يأتي الزّمان بمثله، فعـل وفـاعــل ومتعلّق.

وفاعل « هيهات » خطر لبي أنه ضميرٌ يعود على « مثله » أي بُعْد مثل هذا الممدوح عنّا لا يأتي الزّمان بمثله ، والبُعد لا يمتنع تعلّق. بالأعيان كما قال الشاعر : ٨٣١ = فَهِيْهات هيهات العقيقُ وأهله وهيهات خِلُّ بالعقيق نُواصِلُهُ ١٧٠

وتكون المسألة من باب إعمال تنازع الاسم والفِعْل على حدّ قوله تعالى : ﴿ هَاؤُمُ افْرُوا كتابيه ﴾ (١)

قيل : لا بُدّ في باب الإعمال من رَبْط بين العاملين ، نَصّ على ذلك ابن هشام الخضراويّ وابن عُصْفُورُ في شرحهما على الايضاح ، وأبوحيّان في الارتشاف ، والأبذي في إثناء كلام على الجُزولية .

والجواب عن قوله : ﴿ هَاتُومَ اقْرَاوَا كَتَابِيّهُ ﴾ : بأن هذه ليست من باب الإعمال ، أو أنها منه ، وحرف العطف مُقَدَّر ، كما خرَجت عليه آيات منها : قوله تعالى : ﴿ ثلاثةٌ رابِعُهم كُلْبُهِم ﴾ ، و﴿ خَمْسَةٌ ، سادِسُهُم كلبهم ﴾ (١) ، وقول عنالي : ﴿ إِنَّ السَّيْنِ عِنْسُد اللهِ الإسلامُ ﴾ (١) على قول أبى على في الدُجُةِ (٩). وقوله :

⁽١) الشاعر هو جرير ، انظر ديوانه / ٤٧٩

من شواهــد : الخصــائص ٣/٣ ؛ وابن يعيش ٥٥/٣، وشرح شذور الذهـــب / ٤٠٢ ، والعينــي ٣١١ ، ٣١١ / ١ ، والتصريح ١ /٣١٨ ، ٢ /١٩٩ ، والهمع والدر رقم ١٩٩٨ .

⁽٢) الحاقة / ١٩

⁽٣) الكهف / ٢٢

⁽٤) آل عمران / ١٩ .

 ⁽٥) طبع الجزء الأول منه بتحقيق الأساتذة على النّجدى ، والدكتور عبد الفتاح شلبى ، والدكتور عبد الحليم النجار .

۸۳۲ = * كيف أصبحت كيف أمسيت^(۱)*

وأكلت سمكاً لبناً تَمْراً ، أو أنها جملة حالية في تقديم الخبر أي : هاؤم قارئين على حدّ: فلميدد حال تنظرهُ "أو أنه بدل اشتمال أو بدل اضراب على حدما أوله ابن خروف في قوله تعالى : ﴿ النّار ذات الوقُود ﴾ " أو أن الفعلين قد ارتبط أحدهما بالآخر من حيث كانا معاً محكين بالقول ، ذكره ابن عُصفور في شرح الإيضاح .

قلت: لا نُسلم اشتراط الربط. قال الإمام محمد بن أبي البركات محمد بن عمرون في شرح المفصل ما نصة : ضابط هذا يعني بب الإعمال: أن يجتمع أكثر من عامل من فعل أو اسم يعمل عمل الفعل ، ويقع بعد ذلك كلمة يصح أن يعمل فيها كل واحد مما تقلم على انفراده ، سواء في ذلك ما يعمل بنفسه ، أو بحرف جر ، وسواء المتعدي لواحد ، واثنين ، وثلاثية ، وسسواء وجسود حرف عطف وعدمه ، أنت مخير في أبها شئت .

: ٤ / ١٧٠] وقال الأبذيّ في شرح الجُزولية بعد كلام طويل على قوله . /

 ⁽١) قطع من بيت قائلة مجهول وهو بتهامه :

كيف أصبحت كيف أمسيت عماً يغسرس السود في فؤاد الكريم من شواهمد: الخصائص ٢ ، ٢٩٠/ ، والأشموني

٣ / ١١٦ ، والهمع والدرر رقم ١٦٥٤ . (٢) في ط : « منتظرة » بالميم ، وفي النسخ المخطوطة تنتظره .

⁽٣) البروج / **ه** .

٨٣٣ = #ولو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة (١٠) * . . . البيت .

ودخول هذا البيت في باب الإعمال مشكلٌ ، فإنه لا يصح تسلّط الثّاني عليه لفساد المعني .

وحقيقة الإعمال: أن يتقدّم عاملان ويتأخّر عنهما معمول لكلّ واحد منهما تعلَّقُ به من جهة المعنى ، وطلب له فقال بعضهم: إنما أرادوا مشابهة لباب الإعمال في أن فصل فيه بين العامل والمعمول بحملة .

وقال بعضهم: يمكن أن نجعله من باب الإعمال ، وننصب وقليلاً» بـ ولم أطلب»، ولا يفسد المعنى وذلك على تقدير: وأنا لم أطلب معطوفاً على الجُمَل كلها لا على الجواب الذي هـ و «كفاني» ، ويكون التقدير: ولو أن ما أسعى لادنى معيشة كفاني هو أي القليل من المال، وأنا لم أطلب القليل، بل طلبت الكثير.

وردة بعضهم بأن باب الإعمال لا يكون حتى يشرك الناني مع الأول بحرف العطف أو يكون معمولاً له نحو: جاءني يضحك زيد حتى يكرن الفصل كلا فصل ، إذ العرب لا تقول: أكرمت أهنت زيدا إلا بالواو ونحوها ، وفي تقديره لا يشرك الناني الأول في شيء ، ثم على تقدير اشتراط الربط فليس الربط منحصراً في تعاطف بين العاملين أو عمل منهما ، فقد يكون في عمل غيرهما فيهما كما قدّمنا عن أبي (١) سن ذكره رقم / 1 / ١٥ .

الحسن بن عصفور في توجيه الإعمال في ه هَـاؤُمُ إِفْرَءُوا كِتابَيه » ، وواتونيأَفْرِغُ ه\(^\) إن قلنا : إن العامل شَرَطُ مُقَدَر فيه ، أي إن تأتوني أَمْرغ فقد يحصل ربطُ من جهة المعنى كقوله تعالى : ﴿ يَسْتَشُونَكَ قُلِ اللهُ يُفْتِيكُم في الكلالة ﴾(^\) فإنه جوابُ سؤال مُقدّر ، كأنه قيل : ما جوابك فقيل : قبل : الله ، وهكذا يُخَرَج هماؤم إقر،وا ، والبيت أيضاً : « هيهات » هو أنه سأله كأنه قيل : فإن قبل : لماذا بَعُمله ؟ قبل : لا يأتي الزّمان بمثله ، أو تقول الجملة الثّانية مفسرة للأولى كأنه قال : بعُد مِثْلَهُ أي لا يأتي الزّمان بمثله .

فإن قبل : فهيهات بمعنى بَعُد ، والبُعُـدُتفسير :بَعُد (٢) إتيان الزمان بمثله .

قلت : البُعد يستعمل في المحال كقوله تعالى حكاية عن الكفار « ذلك رجْعُ بعيد »(1).

٤ / ١٧١] فإن قيل : ذلك في لفظ بعيد . /

قلت : جاء في لفظ هيهات قال : ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا

تُوعَدونَ)^(ه)

⁽١) الكهف/ ٩٦ .

⁽٢) النساء / ١٧٦

⁽٣) « والبعد تفسير بعد ، زيادة في طلم ترد في النسخ .

⁽٤) قَ /٣

⁽٥) المؤمنون / ٣٦ .

وقد نص ابن عصفور في قوله : « هيهات العقيق » على أنه من باب الإعمال ، ونقله عن أبي عليّ وغيره ، ونفسى أن يكون من باب التأكيد فانظرٌ إلى تعلّق الأول بالثاني .

قال ابن عصفور في شرح أبيات الإيضاح : فإذا قلت : إنها اسم فعل فالاختيار في العقيق أنه مرفوع بهيهات المتأخرة عند البصريين ، وعند الكوفيين بالمتقدّمة ، وأن تقول : هذا من باب الإعمال وليس قولك : قام قام زيد منه ، لأن ذلك الثاني مؤكّد للأول ، ولا يمكن هنا التأكيد ، لأن اسم الفعل أتي به بدل الفعل واختصاراً بدليل قولهم : صه للمفرد والمثنى والمجموع المذكّر والمؤنث فتكراره للتأكيد مناقِضً لما أريد به من الاختصار ، فإن أكدت الجملة بأسرها ساغ نحو :

وحمل الفارِسيُّ وغيره ذا البيت على الإعمال ، واعتقدوا الإضمار في غير العامل في الظاهر .

[بحث في اسم التفصيل] كتاب الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر

تصنيف الإمام العالم العلاَمة حجّة الأدب لسان العرب محمــد ابن عبد الرحمن الشّهير بابن الصائغ٬٬ الحنفيّ عفا الله تعالى عنه آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ اللهِ والصّلاة على سيّدنا محمّد وآله وصحبه وسلم :

اعلم أن اسم التفضيل من الأسماء المشتقة من الأفعال ، ويشبه من الأفعال الغير المتصرّفة ، وهي وفعل التعجّب من باب واحد ، حتى إن حُذَاق النّحويين قالوا : إن الذي شدّ من أحد البابين شدّ في الاخر .

قال ابن عصفور : لا يتعجّب من فعل المفعول ، وشــٰذَ ﴿ مــَا أخوفه عندي » . وأنشد .

 ⁽١) في البغية ١ / ١٥٥٠ : ولد قبل سنة عشر وسبعهائة من أشهر مؤلفاته : شرح
 الفية ابن مالك ، وهو في غاية الحسن ، والجمع والاختصار .
 مات في خامس عشر شعبان سنة ٧٧٧ هـ .

٨٣٤ = * فَلَهْوَ أَخْوفُ عِنْدي إذ أَكَلُّمه'١٠ *

ولا من الألوان . وشذَّ قوله :

vr / r]

٨٣٥ = * فأنت أبيضُهُمْ سِرْبالَ طَبّاخ ِ (*)*/

وقد كنتُ قِدْماً نَضَرْتُ هذه المسألة النّحوية في أن البابين من وام واحلم ، والواردُ في أحدهما واردُ في الآخر بمسألة فقهية ، وهمي أن التّمتع والقِرآن كذلك من وام واحلم ، والنّصُ الواردُ في التمتّع واردٌ حكمه في القِران ضمئتُه كتابا سمّيته: بـ (باختراع الـفهوم (٢) لاجتماع العُلوم)

إذا تَقَرَّر ذلك ، فمقتضى هذه الصّفة أن لا تعمل إذْ هي اسمُ ، وحقُّ الأسماء أن لا تعمل إلاّ إنْ أشْبَهَتْ الفِعْل ، أو أشْبَهت ما أشْبَه الفِعْل .

فالأول كاسم الفاعل ، والثاني : الصّفة المشبهة به وأفعل هذه لو^(٤)تشبه الفعل شُبَه اسم الفاعل في جَريانها مطلقاً ، وأعني حالة

(١) لكعب بن زهير : وتمامه
 *وقيل إنك محبوس ومقتول *

من شواهد : المقرّب 1 / ۷۱ . دم اما فقر بر الوران موارد :

(٢) لطرفة بن العبد : وصدره :
 *إذا الرجالُ شَنَوْا اشتد أَكُلُهُمْ *

من شواهد : الإنصاف ١ /١٤٩ ، وآبن يعيش ٦ /٣٠، والمقرّب ١ /٧٣ ، والتصريح ١ /٣٢٥ ، وحاشية يس ٢ /١٠٦٠ واللّسان (بيض » .

(٣) في طافقط : `« الفهوم » وهو أوضع .وفي النسخ المخطوطــة : المفهــوم . (٤) هكذا في نسخ الأشباه: «لو» ولعل الصواب: «لم» ليستقيم الاسلوب تَذْكِيرِها وإفرادِها وفروعهما وهو يفعل (١٠حتى إنه في بعض الأماكن اختلف في الكلمة هل هي فعل أو اسم تفضيل ؟ كقوله :

٨٣٦ = لَعَمْرُكُ ما أَدْرِي وإنَّــي لأَوْجَلُ

علمى أيِّنا تعدو المنيَّةُ أوَّلُ^(٢)

بل إن جرى أفعل على المضارع فلم يُجْر بغير الفُروع .

فإن قلت : وَلِمَ لَمْ تَكَنَّ أَفَعَلَ جَارِيةً عَلَى المَضَارِعَ فِي الْحَرَكَاتِ والسكنات ، إذ لا اعتبارَ بالأصالة والزّيادة ، ألا تَرَى أنَّ ضارباً جارٍ على يَضْرِبُ .

قلت : علامة التأنيث خارجَةً عن ذلك ، ألا ترى أن ضارِبةً جارية ، والناء خارجةً عن ذلك .

ولقائل أن يقول : التَّاء خارِجَةٌ عن الوزن بدليل استثنائه بخلاف الألف .

والذِّي يدفع هذا كُلَّهُ أنَّ كلامنا في ﴿ أَفْعَلَ مَنْ ﴾ وهــي لازمــة الإفراد والتّذكير .

⁽١) في ط فقط : « تفعل » .

⁽٢) لمعن بن أوس .

من شواهمـد : المقتضب ٣ /٣٤٦ ، والمنصف ٣ /٣٥ ، وابس الشجري ١ /٣١٨ ، ٢ /٣٢٣ ، وابسن يعيش ٤ /٨٧ ، ١ /٩٨ ، والحزانــة ٣ /٥٠٥ ، وشذور الذهب / ٩٤ ، والعينيّ ٣ / ٣٦٩ ، والأشمونـي ٢ /٢٦٨ ، وحاشية يس / ٢ /٥٠ .

ومعنى الجَرَيان - كما قاله ابن عصفور - الجرَيانُ على المضارع في الحَركات والسكنات والتَذكير والتأنيث ، والتّننية والجمع ، ولـم تُشْبِه اسم الفاعل الجاري على الفعل لشبه الصّفة له في لحاق العلامات الدَّالَة على فرعية المسند إليه ، بل جرت مَجْرَدة وللامات الدَّالَة على فرعية المسند إليه ، بل جرت مَجْرَدة التعجّب في المعنى ، ولذلك لزمت الإفواد والتذكير إذا كانت مُجَرَّدة من « أل » والإضافة لزومه لذلك ، وليس لزوم أفعل كذلك لتضمئه معنى الفعل والمصدر المستحقين لذلك بدلالتهما على الجنس كما أخذه ابن السَّراج ، كذا في « الإيضاح » ، وقد عَلَل ذلك بمثال في الإيضاح » ، وقد عَلَل ذلك بمثال في الإيضاح » ، وقد عَلَل ذلك بمثال في من علامة الفُرُوع وبين أل فإذا البيت من عد الوالإضافة (۱۷)، لأنّ غير المجرد ، ، ، وبقة المشتقات كذلك .

ولا كما ذكره بعض المتأخّرين من أنها مع [من] (٢ كبعض الكلمة مع باقيها، وبعض الكلمة لا تلحقه العلامات، لأن إعْرابَها على حدتها يدفع ذلك.

وإذا كان الجامد من الأفعال قاصراً في عمله عن المتصرف لشبهه بالأسماء ، فما يشبهه من الأسماء ينبغي أن لا يعمل إلا أن « أفعل » لما فيه من الاشتقاق والجروان على الموصوف عملت في الضمير المتصل ، والتمييز والحال والظرف وعديله ، لا في الظاهر ولا

 ⁽٢) كُلمة « من » سقطت من ط ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

في المفعول به على المشهور ، وهذا معنى قول من قال : لا يعمل .

وأما قوله تعالى : ﴿ اللهُ أعْلَمُ حيثُ يَبَعْمُ رِسَالاَتِه ﴾ (اللهُ أعْلَمُ حيثُ يَبَعْمُ رِسَالاَتِه ﴾ (افحيت نصبت بمقدّر نصب المفعول به ، أي يعلم حيث ، لا جُرَّ بالإضافة ، لأن « أفعل ، بعض ما يضاف له ، ولا نُصِبَ بأعلم نصب الظَرْف ، لأنَ علمه غَيْرٌ مقيد ، وفي الآخر بحث . وكذلك قوله :

٨٣٧ = * وأَضْرَبُ مِنَّا بالسُّيوف القَـوانِسا(٢) *

نصبه بيضرب مقدراً ،وقيل: بإسقاط الخافض، أي أضْرَبُ للقوانس .

ورجّع الأول بكثرة حَلْف الفعل دون الحَرْف ، ولا يقال : إنّها لا تعمل وهو مما تلحقه علامات تدلّ على شبه ما يحكم بشبهه ، وهذه ليست كذلك فكيف تدلّ، لأنه كقوله:

٨٣٨ = *كان جزائي بالعصا أن أجلدا(٣)*

وزیداً مررت به .

وبعض العرب لأجل الاشتقاق أعملها في الظّاهـر ، مطلقـاً ، حكاه سيبويه في موضع، ومنعه في آخر ، وحكّم عليه بالقِلّة ^(،)والرداءة.

 ⁽١) الأنمام / ١٣٤. وفي طوالنسخ المخطوطة : درسالاته ، بالجسع ، وهـي قراءة نافع ، وأبي عمرو وابن عامر ، وحمزة ، والكسائي ، وعاصم .
 انظر قراءة رقم ٣٣٣٤ في معجم القراءات .

⁽٢) سبقُ ذكره رقمُ ٩٩ ، ٣٦٧ .

⁽٣) سبق ذكره رقم ٦٢٤ .

⁽٤) في ط: « بالعلَّة » بالعين ، تحريف .

ورفع بها الظّاهـركُلِّ العرب في مسألـة (الكحل) استحساناً ، والقياس قد قدمناه ووجهه ، إلاَّ أن بعض المتأخرين اعترض عليه بأن عدم لحاق العلامات لأفعل يقوى شَبَههُ(\'بالفعل من حيث إن الفعل لا يُثنَى ولا يُجمع ، فينبغي أن يعمل بطريق الأولى/ وهو مسبوق بهـذا [٤ الكلام في كلام الرّشيد سعيد ، والرّشيد سعيد مسبوق أيضاً .

قال أبو علي فيما نقله التَذمريَ عنه في مسألة : « زيد شر ما يكون خير منك خَيْر ما تكون » : وتوجيه قول المازنيّ : أنَّ « خير ما تكون » . وقد تقدم أنه أشبه الفعل من جهات : من أنه لا يُثنّي ولا يُجْمع ، ولا يؤنّت ، ويوصل بالحرف تارةً : زيدً أعلم منك .

وجواب ذلك : أنا لا نُسلَم أن ذلك لقوة شبهه بالفعل ، بل لضعفه حيث لم يَجْر مَجراه في لحاق العلامات ، فلحاق العلامات ممّا يقوي شبه الفعل .

وقد ذكره جماعة من النّحويين في عَمله عَمَل اسْم الفاعل عَمَل السُم الفاعل عَمَل الفِعل ، وإن سلّم أن ذلك يقوّي شبهه بالفعل فهو الفعل الجامد الذي هو ضعيف غير متصرف شبه بالأسماء بدليل مسألة : إن زيداً لَنِعْم الرّجل ، ومسألة ﴿ وأن لَيْس للإنسان إلاّ ماسعى ﴾ (٢) الخفقة من الثقلة بدليل ، وأن « سعيه » (٣) إلى غير هذا من المسائل ، وما حال ضعيف تعلق بضعيف ؟

⁽١) في ط: «مشبهة» بالميم (٣) النجم / ٤٠ .

ووجه الشيخ أبو عمرو القياس بأن اسْمَنيُ الفاعل والمفعول والصُفّة المشبهة باسم الفاعل إنما عَبيلت لشبهها بِفِيْل وجد بمعناها ، وهو يَشْعل ونفعلُ وفعل ، وأفعل لم يوجد فِعلٌ بمعناه ، أي يدلّ على الزّيادة .

واعتـرض عليه أولًا بـأن الصّفة دالّـةٌ على الثبوت ولا فِعْـل إلا وهو دالّ على الحُدوث. وفي أفعال الضّرائـر ودلالتها على الحـدوث أو الثّبوت بحث.

وأما أمثلته الغالبة فنائبة عن فاعل ، أو فعلها فَشُل أو فَمُل أو فَعِل فعلها المجرد من أداة الكثرة ، فإنه وإن لم يوضع لها لا ينافيها .

وثانياً بان لـ «أفعل) بمعناه وهو فعل التعجب، ولو زاد قيد التَّصرَف لخرج، على أن لقائل أن يقول: ليس أفعل من التَّمجب موضوعاً لذلك. مسألة : الكُثُوا

ومسألة (الكحل) لقبت بذلك لأن سيبويه متلها بـ (صا رأيتُ رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في غيره) ولكشرة الأمثلة في مشال الكحل ما لم يبسطه في غيره ، و بغير ذلك من الأمثلة ، وبسط الكلام في مثال الكحل ما لم يبسطه في غيره .

المعنى المعنى لمسبّ مفضل باعتبار الأول على نفسه باعتبار الأول على نفسه باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره منفياً أي صفة لشيء وهو في المعنى لمتعلّق به مفضل وهمو الكحل. وقيل: وهو لمسبب أى لمجعول سبباً. وقيل: الأفضل

بالحقيقة للعين هي سبب للكحل في التفضيل ، ولهذا ألزمت باعتبار وقوعه في الأول وهو ذلك الشيء الموصوف على نفس الكُحُل باعتبار وقوعه في غير ذلك الموصوف،والتفضيل انعكس لأجل النفي .

والإمام جمال الدين بن مالك قال في تسهيله : لا يرفع أفعـل التفضيل في الأعرف^(۱) ظاهراً إلاّ قبّل مفضول هُوَ هُوَ مذكور أو مقـدر [وبعد ضمير مذكور أو مقدر] (^(۱) مفسّرٍ بعد نَفْي أو شبهه يصاحب^(۱) أفعل .

ولا أعرف مَخْرجاً لِلْغَة مَنْ يرفع بها الظّاهر مطلقاً كما سبق ، لكن كان ينبغي أن يزيد أو ضميراً منفصلاً ليخرج مثل : مَرَرْتُ بِرَجُّل أحسن منه أنت ، إلاّ قبل مفضول المفضول أبداً هو المجرور بممن وأفعل قبله ، وإنما أراد^(٤) أن يقيّده بأنه هو هو أي المجرور هو ذلك الظّاهر الذي فرض رفع أفعل له وهو الكُحل؛ إذْ الضّير يعود عليه .

ومثال كونه مذكوراً المثال السّابق وكونه مقدّراً . ومنه ما ذكره سيبويه من الحديث : « ما من أيّام أحبّ إلى الله

فيها الصّومُ منه في عشر ذي الحجّة »(°) قبل وحذف « إليه » أيضاً .

(١) في طوالنسخ المخطوطة : « الإعراب » تحريف صوابه من التسهيل / ١٣٤ الذي نقل منه النس.

(٢) ما بين معقوفين سقط من نسخ الأشباه ، صوابه من التسهيل / ١٣٥ .
 (٣) في ندخ الأثر أمر مرم أمر من السيال المرابع الم

(٣) في نسخ الأشباه: « بصاحب » بالباء ، صوابه من التسهيل .
 (٤) ط: « أرد » مكان : « أراد » .

(٥) في طوالنسخ المخطوطة : « الصوم من عشر » تحريف والتصويب من سيبويه / ٢٣٧/ .

قال الخفاف(١): من قال: أحبُّ حمله على لفظ الأيام، ومن رفع على موضعها، والخبرُ محذوف أي في الوجود. والمرويّ في الصّحيح «ما من أيام العملُ الصّالحُ فيهِن أحبّ إلى الله العملُ من هذه الأيام العشر»، ولا شاهد فيه.

أما تجويزه مع إدخال و مِنْ » على المحل كما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من عين ريد أو على ذي المحل كما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من زيد ، وإمّا بحذفه مع و من » كقوله :

۸۳۹ = ما إن رَأْيْتُ كعبدِ الله مِنْ أحدٍ أولى به الحَمْدُ في وَجْدرِ^(۱) وإعدام

ومنه بيتا الكتاب المَعْزُوَّان لِسُحَيم .

٨٤٠ = مَرَرْتُ على وادي السباع ولا أدى
 كوادي السباع حين يُظْلِم واديا(٣)

⁽١) هو أبو بكر بن يحيى بن عبد الله الجذامي المالقي النحوي :

صنف : شرح سيبويه ـ شرح إيضاح الفارسي ـ شرح لمع ابن جنسى . مات بالقاهرة في يوم السبت الثانمي من رمضان سنة ٦٥٧ . انظر البغية ١ / ٤٧٣ .

⁽٢) وجد وجداً بضم الواو وفتحها ، وكسرها : استغنى .

⁽٣) لسجيم بن وثيل. وليسا في ديوانه.

من شواهد : سيبويه ١ /٣٣٣ ، والخزانة ٣ /٥٢١ ، والعيني ٤ / ٤٨ .

أَقَـلَ به ركب أَتُـوهُ تَئِيَّـةً (١)

وأَخْــوَف إلاّ ما وقــى اللهُ سارِيَا / [٤ / ١٧٦

قال الأعلم في كتابه : « تحصين عين الذهب ، التقدير : أقلّ به ركّبُ أتّوه منهم بوادي السّباع ، فجرى في الحَذْف مَجْرَى « الله أكبر » يعني على أحد القولين .

وقلرَه في « النُّكَت » « أقلَّ به ركب أَثُوهُ تَتَنَّهُ منهم به » على أن « به » يعود على وادي السّباع ، لا على ما عادت عليه به في الأول ، وهو قريبٌ من الأوّل .

وقدّره بَدْر الدّين بن مالك : « لا أرى وادياً أقل به رَكْبُ تَتِيَّةُ [منه] (أ) كوادي السّباع » . ولـم يُوف النَقدير حقّه ، لأنـه حذف المفضل عليه وهو «منهم» العائد على «الرّكب».

وبقي المحل الآخر وهو «كوادي السباع» ، فإنه أراد هو المذكور في البيت فيه « أل » ، وأل من جملة الموصسوف باسم التفصيل .

 ⁽١) في العيني ٤ / ٤٩ ؛ . وقوله : تئية أي مُكْناً وتلبُّناً ، يقىال : تأيّا أي توقَفْ
 وقمكت ، ويقال : ليس منزلكم هذا بمنزل تئية أي منزل تلبث وتحبس .
 ومادته : همزة ، وياء ، وألف » .

ومادنه : همزة ، وياء ، والف » . (٢) في شرح الألفيية لبدر الدين بن مالك و ابن المصنف » ظهر ورقة ١٠٨ : د لا أرى وادياً أقل به ركب تئية منه كوادى السباع » .

وفى نسخ الأشباه سقطت كلمة : « منه » .

وهذه النسخة نحطوطة في حوزتي حصلت عليها من مكتبة خاصة بإيران .

وتلخيص البيت : ولا أرى كوادي السّباع وادياً أقلّ به الرُّكب إلا أتوه تَتَيِّةٌ ، وهي المكث منهم بوادي السباع .

وقال أبو جعفر بن النّحاس في شرح أبيات سيبويه : تأييت بالمكان مثل تَفَعَلت مَكَنْتُ.

وقال السخاوي في (شرح المفصل) : ويحتمل أن يكون أقلّ هنا فعلاً ماضياً.ويرفع ركّبٌ على أنه فاعل ، وتثية مفعول به ، والكل في موضع الصّفة لـ «وادياً» و«أخوف» على : ولم أر أخوف.

مال الخفاف: و « وادياً » ، مفعول «أري» و«كسوادي» صفة تقدمت، فانتصب حالاً ، ويجوز أن يكون «كوادي» مفعول: «أرى» و«وادياً» تمييز بمنزلة: «ما رأيت كاليوم «رجلاً» و «أخوف «معطوف أي وأخوف به منهم .

وَبَعْد ضَمْير ، أي يكون أفعل بعده ضميرٌ مذكور وهو في المثال « في عينه » أو مقدَّر نحوما حكاه أبو جعفر عن محمد بن يزيد من قولهم : « ما رأيت قَوْماً أشبه بعضٌ ببعض مِن قومك » . وقال رفعت البَّغْضَ ، لأن « أشبه » له وليس لقوم .

قال بعض شراح التسهيل : تَقدِيرهُ: أبوما رأيتُ قَوْماً أبين فيهم شبه بعض من شبه بعض قومِك ببعض ، فجعل « أشبه » موضع « أبين » واستغنى به عن ذكر المضاف ، ثُمّ كمل الاختصار بوضوح المعنى بالتقدير : ما رأيت قوماً أبين فيهم شبه بعض ببعض في قومك ، ثم حذف الضّمير الذي هو « فبه » العائد على شبه ، وأدخل « من » على / ۱۷۷] « شبه » فصار التقدير . من شبه بعض قومك ببعض ، ثم / حذف

« شبه » وبعض ، وأدخلت « مِنْ » على قومك ، وحذف متعلق
 « شبه » وهو ببعض لحذف ما تعلق به وهـ و « شبه » ، فبقـي « من
 قومك » وهو على حذف اسمين .

وبعد نَفْي تقدّم في المثال . ﴿ وشبهه ﴾ يعني به النَّهي والاستفهام .

وقد اعترض عليه بعدم السّماع في ذلك وليس موضع قياس .

وجوابه : أنه قد استقرَّ أنَّ النَّهي والاستفهام للإنكار يَجْريان مَجْزَى النَّفي في أخوات كان الأربعة ، والاستثناء ، وتسويغ مجيء الحال من النكرة في الفصيح إلى غير ذلك .

وصاحب أفعل هو رَجُلٌ في المثال .

وصرح بدر الدين ولد الشيخ جمال الدين بن مالك باشتراط كون الفاعل اجنبياً فقال في « شرح الخلاصة » : لم يرفع الظاهر عند أكثر العرب[إلا] () إذا ولى نفياً وكان مرفوعه أجنبياً مفضًلاً على نفسه باعتبارين .

وقد رأيت الإِمام جمال الدين بن الحاجب اشترط السّببيّة ، والاٍمام جمال الدين ساكت عن ذلك .

فنقول : إن قصد بدر الدين بالأجنبي الذي نفي السببيّ اتصل بضمير الموصوف كما مثل به في أثناء كلامه من : « مـا رأيت رجـلاً

 ⁽١) سقطت كلمة : « إلاً » من ط تحريف صوابه من النسخ المخطوطة وشرح
 الألفية لبدر الدين بن مالك ظهر ورقة / ١٠٨ .

أحسس منـه أبـوه ، فلا شك أنّ أفعـل فيه لا يرفـع الظّاهِـر في اللغـة المشهورة ، لكن هذا القيد كان مستغنىً عنه بقوله : كان مفضّلاً على نفسه باعتبارينز .

وإن أراد به نفي السببي الذي للموصوف به تعلّقُ ما فليس كذلك ، بل لا بدّ مَن أن يكون سبباً بهذا المعنى . وهذا الذي يحمل كلام الشيخ أبي عمرو(١) عليه .

وأن يكون أجنبياً بالمعنى الأول يخرج : ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه ، لكن قد قدّمنا أن هذا خارجٌ من قيد آخر ، وبقي النُظرُ فيها إذا قيل : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الظّاهر ويكون الضمير في « منه » يعود على كحله لفظاً على حدّ : « عندي دِرْهم ونصف » خلافاً لابن الصائم (شرح كذا⁷⁷) .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْفَصُ مِنْ عُمُّرِهِ ﴾ ^(٣) وقول الشاعر :

٨٤١ = وكُلِّ أناس قار بــوا قَيْدَ فَحْلِهِمْ

ونَحْـنُ حَلَلْنـا قَيْدَهُ فهــو سَارِبُ (4)

(١) كنية جمال الدين بن الحاجب .

 (۲) جلة: وشرح كذا، في طوالنسخ المخطوطة ، ويبدو أنها جلة زائدة لأنه لا علاقة لها بما قبلها ولا بما بعدها ولعلها في شرح كذا ، ونسى السيوطي اسم الشرح . فكنى عنه بـ وكذا » .

(٣) فاطر / ١١

(٤) للاخنس بن شهاب . انظر المفضليات / ٢١٤ وهو من قصيدة مطلعها :
 لابنــة حِيلَـــانَ بن عوف منازلً كاتِبُ
 والعنوان : العلامة ، والترقيش : التخطيط يكون على الأديم يحسن به » =

« كحلُه منه في عين زيد » هل هي داخلة تحت الضّابط ويرفع فيها أفعل ؟ /

وعبارته : والذي يظهـر أنهـا تدخـلَ إلاّ علـى رأي بدر الـدين ليه .

فإن قبل : الشيخ جمال الدين أبو عمرو يشترطأن يكون ليُمسَبَّبِ مفضّل باعتبار الأول على نفسه ، وما أعيد عليه الضّمير ليس عين ذلك الكحل ، بل المفضول كُحل عين الفاضل ، ولذا شرط الشّيخ جمال الدينِ بن مالك : قَبَّل مفضول هُو هُو .

قلت : المسوغ لعود الضمير عليه يصيّره كأنه هو .

وهذا المعنى لا بدّ من اعتباره في نفس المثال المجمع عليه ، فإن الكحل المنفّى فضلُهُ في عين رجل غير الكحل المفضول .

وهذا هو الذي سوّغ تعدّى أفعل الرّافع للكحل هنا إلى ضميره المجرور بمن في قولك : « منه » ، ولا يجوز مرّ زيد به .

هذا ورواية البيت في المفضليات: «خلعنا» بدل: «حللنا» وفسر القاسم
 ابن بشار الأنباري هذا الشاهد بقوله: «قال الأصمعيّ: هذا مثل ، بريد أن
 الناس أقاموا في موضع لا يجترئون على النَّقلة إلى غيره ، ونحن أعزاه ،
 نذهب حيث شننا لا يقدر أحد على منعنا .

ردهب حيث مسنا ، يعمد التحديق من الله على المركب سرّوبا . السرّوب : الذهاب في الأرض : يقال : سرّب يسرّب سرّوبا . وقال أبو نصر : سرّب الفحل يسرّب سرّوباً : إذا مفنى وسار في الأرض ، وذهب حيث شاء . والبيت من شواهد : ابن يعيش ٨/٨ . قال الصفار^{١١} في شرح الكتاب بعد تقرير هذه المسألة : وبقي فيها إشكال أثاره صاحبنا أبو الحسن بن عصفور ـ وفقه الله تعالى ـ وهو أنهم قد منعوا : « مرّ زيدٌ به » ، وانفصل عن هذا بأنه عائـد علـى « الكُحُل » لفظاً لا معنى ، لأن الكحل الذي في عين زيد ليس منتقلاً لمعنى أخر فهو من باك .

> (۲) * أرى كُلِّ قوم قارَبوا قَيْد فَحْلِهِم

> > البيت . . .

قال : وهذا حسن ، انتهى .

وقد يقال : إن « أل » في الكُحل المذكور فيه للحقيقة ، فالذي يعود عليه الضميرُ مفسّر من حيثُ اللفظ والمعنى ، وهذا مثل قولك : « الماء شَرِب منه زيدٌ، وشرب منه عمرو »فكلاهما يرجعان للماء، وإن كان مشروب هذا الخاص غير مُشرَّوب الآخر . انتهى .

ويمكن الانفصال عن إشكال ابن عصفور بأن ذلك اغْيَفُر في « أفعل » لما كان بمعنى فِعلين ، ولهذا جاز تعلقه بظَرفين مختلفين نحو : زيد يوم الجمعة أحسن منه يوم الخميس ، وبأن أحسن في المعنى إنما هي لرجل لا للكحل على ما سيأتي من كلام سيبويه وشرحه .

 ⁽٦) هو قاسم بن علي بن محمد بن سليان الانصاري البَطْلُيوسي شرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً ، يقال : إنه أحسن شروحه . مات بعد الثلاثين وستائة . انظر البغية ٢ / ٢٥٦ .

⁽٢) في الشاهد رقم ٨٤١ : « وكمل أناس قـــاربوا » الــخ .

واعلم أن قول ابن الحاجب « منفيًا » لا يخالف قول ابن مالك : « بعد نفي أو شبهه »؛ لأن الواقع بعد شبه النفي منفّى .

وبقي النظر في شيئن في وجه رفع « أفعل » / هنا الظاهر ، وفي [؛ / ١٧٩] وجه اشتراط هذه الشّروط لذلك .

أمَّا رفعها الظَّاهر هنا فذكر له الجمهور تعليلين:

أحدهما : أن « أفعل » هنا يعاقبه الفعل ، فإذا أقمت الفعل مقامه أفاد ما أفاد « أفعل » من التفضيل وقد كان الموجب لقصوره عن الأوصاف العاملة كهؤلاء لا يوجد له فعل بمعناه كما سبق تقريره .

قال الشيخ جمال الدين بن مالك وتابعوه : صح أن يُزفّع الظّاهرُ هناكما صح إعمال اسم الفاعل بمعنى المُضيّ في صلة « أل » ، يعني من أجل إن كان القياس أن لا يعمل في الماضي ، وحين دخلته « أل » عمل فيه ؛ لأنه واقعٌ موقع الفعل.

وعليه مناقشةٌ وهو أن « أل » تقتضي الوصل ، وأصله أن يكون بالجملة ، وتشابه المعرفة ، وهي إنما تدخل على المفرد فلذلك اختير وصلها بالوصف الذي له شبهان بالجملة والمفرد ، فهو بعدها له جاذب للفعلية ، أما في مسألتنا فبعد تسليم أن الفعل يقع هنا ، ويؤدي معنى الوصف لا جاذب له ، إلا أن يقال : الأصل في مكان المشتقات إذا أدى الفعل معناها ، وصح حلوله محلها أن يكون للفعل .

وقد اعْتُرُضَ على هذا التعليل بأن الفعل إذا وقع هنا لم يتساو

التركيبان من حيث إن نفي الأحسنية يصدق بالمساواة .

وحاول بعض شراح (الحاجبية(۱)) الانفصال عن ذلك، فقال: فإذا نفي ذلك يكون المعنى تُفي فَضُل حُسْن الكُحل في عين رجل على عين زيد، وهذا إنما يحصل أيضاً بنفي أن يكون حسنه كحسنه وهذا فيما أراه مكابرةً.

وحاول بعض أجناسه الانفصال بأن « ما رأيت رجلاً أحسن في عين زيد ، محتمل لأن يكون كُحْلُ عين زيد ، عند الكحل منه في عين زيد ، محتمل لأن يكون كُحْلُ عين زيد أحسن ، ولأن لا يكون بأن يكونا متساويين ، « وما رأيت رجلاً يحسن، محتملاً ، لأن يكون كحل عين زيد أحسن وأزيد كما تقدم ، ولأن لا يكون انقص فقد تساوى المدلولان في الجُملة ، وهو على ما فيه أقرب من الأول للقبول .

وقد يقال : إن قولك: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل، وإن كان منصبًا على نفى الزيادة في عين الرّجل، وهي تصدق بالمساواة وبنقصانها من عين زيد، فالمراد في الاستعمال الأخير. يوضح لك ٤ / ١٨٠] ذلك أنك تقول ما رأيت أفضل / من زيد بقصد إثبات الأفضلية له، قال من زيد بقصد إثبات الأفضلية له، قال من زيد بقصد إثبات الأفضلية له،

قال من نعلم من محققي التفسير في قوله: «ومَنْ أظلم مِمْن مُنّم مساجدً الله ع (٢) ووفمن أظلَم مِمّن كَذَب (٢)»: المعنى: لا أجد أظلم مِنْ (١) هي الكافية لابن الحاجب واحسن شروحها شرح الرَّضيَ الذي على على على

شواهده البغدادي في خزانة الأدب . (٢) البقرة / ١١٤ .

(٣ُ) الزمر / ٣٣ . وفي طوالنسخ المخطوطة : « ومن أظلم » بالواو ، تحريف .

أولئك ، وتكلّموا على الجمع بينهما بكلام يُذّكُرُ في موضعه ، وقولك ; ما رأيت رجلاً يحسن في عين زيد ، وإن كان منصباً على نفي المماثلة وهي تصدق بشيئين بالزيادة والنقص كما سبق وضوح الأمرين حسب ما أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي هريرة عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال : « من قال حين يصبح وحين يمسى : سبحان الله و بحمده ، سبحان الله العظيم مائة مرة لم يأت أحد يوم القيامة بأفضل مما جاء به إلاً رجل قال مثل ما قال أو زاد عليه » .

ولو قيل: إن أو بمعنى الواو كان تكلَّفاً ، وما سبق أولى فتأمله .

لكن المراد في الاستعمال إثبات الـزيّادة للثاني قضاء لحقّ التشبيه.

ويـوضَّح ذلـك البحث البياني في قـوله تعـالى: «وليس الذُّكَر كالأنثى(١)».

ونظير ما ذكرناه هنا في التّراكيب مِنْ قَصْرِها في الاستعمال على أحد ما يقتضيه وَضْع اللفظ قَصْرُ بعض المفردات على ذلك عُرْفاً نحو الدابة في (٢) الأجناس، وابن عُمَر، والبيت؟ في الأعلام

⁽١) آل عمران / ٣٦ .

⁽٢) سقطت كلمة :« في » من ط ، صوابه من النسخ المخطوطة .

 ⁽٣) في ط: «وإن عمرو البيت»، وفي النسخ المخطوطة: «وإن عمرا البيت»
 ولعل الصواب ما ذكرت وفي تصويبي استأنست بما ذكره الهمع ١ / ٢٤٩ »=

بالغلبة. هذا شيء يوافق عليه من مارسَ اللغة العربيّة ولم يَجْمُد على القواعد الجَدليّة .

الثاني : من تعليل الجمهور لرفع أفكلَ الظاهر أنه لو لم يرفع الظّاهر، ورُفِع إمّا على أنه مبتداً مُخبَّرٌ عنه بالكُمحل أو خَبَرُهُ الكحل تقدّم عليه لزم منه أمرٌ ممتنع وهو الفصل بين أفعل ومعموله بأجنَّبيٍّ منه .

ومعنى الاجنبي أنه غير معمول له عمل الفعل فيه ، وإلا فالفصل بالخبر أو بالمبتدأ أو الخبر ومعمولـه فصلٌ بمعمولـه عنـد من يرفـع أحدهما بالاخر ، والفصل بين العائد ومعمولـه بالاجنبي لا يجـوز ، لأنهما كالكلمة الواحدة .

قيل : ولأنَّ أفعل مع مِنْ كالمتضايفين،ولا يفصل بينهما بأجنبيّ على قول الجمهور ولا بغيره إلاّ لضرورة .

وقد عترض على هذا التعليل بأن الفصل إنما يلزم على تقدير أن يتقدّم أحسن ويتأخرمنه ،إما على تقدير أن يتقدّم الكحلُ أو يتأخّر منه بأن يقال : ما رأيت رجلاً الكحلُ أحسن في عينه منه ، أو ما رأيت رجلاً / ١٨١] أحسن في عينه / منه الكحلُ ، فلا يلزم ذلك المحذُور .

وأجاب بذرُ الدّين بن مالك، ووافقه الحديثي: بأن في تقـديم

= ۲۵۰ ، فقد ذكر ما نصّه : « وأمّا ذو الغلبة ، فهو كل اسم اشتهر به بعض ما هو له اشتهاراً تامًّا ، وهو ضربان :

مضفاف كابن عمر ، وابن رالان ، فكل واحد من ولد عمر ورالان، يطلق عليه ابن عمر ، وابن رالان ، إلا أن الاستعمال غلب على عبدالله، وجابره. [وجابر بن رالان شاعر من طيء ، وهو من شعراء الحياسة] . الكُحل تقديم غبر الأهم لا لضَرُورة ، إذلامتناع من رفع أفعال التفضيل السظاهر ليس لِعلة موجبة ، إنما هو لأمر استحساني ، ولذلك اطرد عند بعض العرب رفعه الظاهر ، فيجوز التخلف عن مقتضاه إذا زاحمه ما رعايته أولى ، وهو تقديم ما هو أهم ، وإيراده في الذكر أنم ، وذلك صفة ما يستلزم صدق الكلام تخصيصه [نفي صفة رجل في المسألة بأحسن (۱) قال : ألا ترى أنك لو قلت ، ما رأيت رجلاً كان صدق الكلام موقوفاً على تخصيص رجل بأمر يمكن أنه لم يحصل لمن رأيته من الرجال ، لأنه ما من راء إلا وقد رأى رجلاً ما ، فلما كان الصدق موقوفاً على المخصص وهو الوصف كان تقديمه مطلوباً فوق كل مطلوب [فقدم "] واغتفر ما يترتب على التقديم من الخروج عن الأصل " " .

ومطلوبيّة (١٠) المخصص في الإثبات دون مطلوبيّته في النفي ،

 ⁽١) ما بين معقوفين زيادة في نسخ الأشباه لم ترد في نص الشيخ بدر الدين . انظر نصه في شرح الألفية ظهر ورقة / ١٠٩ .

 ⁽٢) كلمة: «فقدم» سقطت من نسخ الأشباه، والتصويب من شرح الألفية لبـدر الدين بن مالك ظهر ورقة /١٠٩
 (٣) انتهاء نص الإمام بدر الدين.

⁽غ) قوله : ومطلوبية ألخ إجابة الإمام بدر الدين لسؤال قد يقال . وقد سقط هذا السؤال من نسخ الأشباه ونص السؤال هو : « فإن قلت فليم لم يجز على مقتضى ما ذكرتم أن يوفع أقمل التفضيل الظّاهر في الاثبات ، فبقال : رأيت رجلاً أحسن في عين زيد ، قلت : لأن مطلوبية ، الخ انظر ظهر ورقة / عبه الكحل منه في عين زيد ، قلت : لأن مطلوبية ، الخ

لأنه في الإثبات يزيد الفائدة ، وفي النّفي بصون الكلام عن كونـه كذبًا ١٤٠٠. فلا يقتضي ذلك جوازُ مثله في الإثبات .

وهذا الكلام مع طوله واختصاري له قد يقال : إن فيه « أحسن » وحده ليس صفةً إنما هو جزء الصفة ، وكذا « الكحل » جزء الصفة .

وأجاب^(۱) عن تأخير الكحل عن « منه » بأنه تجنب عن قبح اجتماع تقديم الضمير على مفسره، وإعمال الخبر في ضميرين لمسمعً واحد، وليس هو من أفعال القلوب.

ويقال له (٣): إنك قد أوجبت على تقدير أن يرفع أن يكون (الكحل » مبتدأ ، وهو إذا تأخر لم يضرّ عود الضمير عليه ولم يقبح نحو: (في داره زيد » وهل ذلك إلا مثل (فأوجس في نفسه خيفةً موسى(٤) » في الإعراب المشهور ، لكن جعله مبتدأ مخبر عنه بالكُحل

⁽١) انتهاء نص الإمام بدر الدين . وقد أسقطت نسخ الأشباه بقية الإجابة المتعلقة بهذا النساؤل وهمي : و فلما كان ذلك كذلك كان لهم عن تقديم الصفة ورفعها ، ورفعه الظاهر مندوحة بتقديم ما هي له في المعنى ، وجعله مبتدأً فيقال : رأيت رجلاً الكحل أحسن في عينه منه في عين زيد .

ولكون المانع من رفع افعل التفضيل النظاهر ليس أمراً موجباً اطرد عند بعض العرب اجراؤه مجرى اسم الفاعل ، فيقولون : مررت برجـل أفضـلُ منـه أبوه . حكى ذلك سيبويه ، انظر ظهر ورقة / ١٠٩ .

⁽٢) أي الإمام بدر الدين انظر وجه وظهر ورقة ١٠٩ .

⁽٣) الضمير في « له » راجع للإمام بدر الدين .

⁽٤) طه / ۲۷

هو قياس قول سيبويه في نحو : مَن أبوك، لأنه إذا وضع موضعه يبقى الكلام على وَضُعه ، وحينتلز يمتنع لعبود الضّمير على متأخرً لفظاً ورتبةً ، ويصيرً مثل : صاحبُها في اللدار .

وينبغي أن يحمل قول الشيخ أبي عمرو في تقدير تقديم (منه » على (الكحل » أنه يلزم منه عود الضّمير على / غير مذكور على أنه بناه [٤ / ١٨٢] على قاعدة سيبويه التي ذكرناها .

> فإن قبل : هذا التعليل لا يتأتى في العبارة الثّالثة وهي : ما رأيت كعين زيد أحسـن فيهـا الكحـــلُ ، فإن الرفــع لا يحصـــل به ذلك المحذور .

> قلت : هذه فرع الأولى فكما لا يجوز الرَّفع في الأصل كذا في الفرع، ولأن المحذور واقع في التقدير .

وقال الرشيد سعيد : قد جوّزوا في التقدير ما لا يجوز في غيره .

قلت: وإن كان كذلك فجوابه فقهاً كـ «أنت طالق غداً»، «ولا تخرجي إلا أن آذن لك»، لكن الأصل أن يكون المقدر كالملفوظ، تخرجي إلا أن آذن لك»، لكن الأصل أن يكون المقدر عالمي أن ذلك وإعمال الخبر في ضميرين لمسمّى واحد كافيو في المنع ، على أن ذلك مشكل أعنى تعلق « منه » بأحسن في أصل المسألة إذا رفعت الكحل بأحسن لما يلزم من تعدي فعل الظاهر إلى مضمره ، وقد تقدم الكلام فه

ولعلَ الصفار أخذ الإِشكال عن ابن عصفور ، والانفصال عنه ، بأن الضمير الذي دخل عليه ١ مِنْ » هو ١ كحل » آخر غير الذي رفع بأحسن ، فكذا هنا .

على أن هذا أيضاً يتأتى فيما إذا قدم الكحل ولم يذكره .

وجنح إلى أمر طويل خطابيّ ، ولا يتكلّف له أن يقــال : عود الضمير على متأخّر إنما هو فيما جاء عن العرب ، وهذا لم يجيء ولا غيره من التكلفات .

واعلم أن هذين التعليلين مفهومان من كلام سيبويه رحمه الله ، وأورد بعضهُم على التعليل الثاني ما قلناه ، وانفصل بأن سيبويه إنما ذكر ذلك؛ ليفرّق بين مسألة الكُمْل بتـزيينها ومسألة (مسررت برجـل خير منه أبوه، ولم يقل: ليس لجواز الرّفع محملٌ آخر.

وقمد صرح الصفار بجواز المسألة بالرّفع على تقدير تقديم الكحل لما ذكرناه، وعلى تقدير تأخيره عنه مثل أن يكون معطوفاً على «من الناس» مقدّراً بأن يكون الكحل مبتداً.

أما إذا كان خبراً فيمتنع تأخير الكحل لما ذكرناه .

ونظير هذه المسألة على هذا التعليل من الحمل على أحسن القبيحين مسألة ما قام إلا زيداً أصحابك ، وأصلها : ما قام أصحابك ٤ / ١٨٣] إلا زيداً فدار الأمر حين التقديم / بين الرفع الراجع والنصب المرجوح لما أن البدل لا يتقدم . ومسألة : مررت بزيد ورجل آخر قائمين آثروا مجيء الحال من النكرة على وصف المعرفة بالنكرة .

ومسألة هذا مقبلاً رجل آثروا مجيء الحال من النكرة على تقديم الصفة ، فتحمّلوا القبيح لرفع أقبح منه .

ولعلَّ هذا مراد الشيخ أبي عمرو في قوله : لو لم يرفع الظّاهر لكان مرفوعاً بالابتداء،وهو متعـذر لقصوره عن غيـره أي لأن الرّفـع بالابتداء قاصرٌ عن الرفع على الفاعليّة لاستلزام ذلك الفصل ، وهـذا وإن كان فعله رفع أفعل الظّاهر فامرهُ أخفَّ .

ولرفع أفعل الظاهر في هذا المسألة تعليل آخر مفهوم من كلام سيبويه أيضاً اعتمد عليه شُرَاحه وهي أن « أفعل » إذا كان لتفضيل الشيء على نفسه في موضعين فهي جارية على الأوّل في المعنى مع رفعها الظاهر فترفعه إذ ذاك ، كما ترفع الضمير ، لأنك إنما تفضل بها المكان على غيره ، إذْ لا تقدر أن تفضل بها نفس الشيء على نفسه .

قال سيبويه: ولكنك زعمت أنّ للكحل هنا عملاً وهيئةً ، يعنى عملاً من الحسن ، وهيئةً فيه ، ليست له في غيره ، فالمعنى : مارأيت أحداً عاملاً في عينه الكحل من الحسن كعمله في عين زيد ، وهذا في التقدير كقوله : مارأيت أحداً يُحسُّنُ عينه بالكحل كعين زيد ، فهو كما رأيت أحداً يحسُّن بالكحل كحُسْن زيد فهو كما رأيت أحداً حَسنًا بالكُحل كزيلا . ولا يتأتى ذلك في : « مررت برجل خير منك أبوه » ، لأن فيه أفعل صفة للأب ، لأن تفضيل الأب على أحد ممكن فخلصت الصفة لما معد .

وذكر ابن فلاح في (الكافي) تعليلين آخرين :

أولهما : أنها عملت في الظاهر في تفضيل الشيء على نفسه ، لأن ذاك بالنسبة إلى المعاني غالباً يَجْري مجرى الضّمائر فرفعته كما تُرفع الضّمير .

ثانيهما : أنه لمًا اتحّد الفاضل والمفضول كأنه عمل في شيء واحد فهذه خسة^(١) تعاليل لم أرها مجتمعةً .

النَّفلرُ الثاني: في وجه اشتراط تلك الشروط ، أصا اشتراط الله الموصوف وهو في عبارة ابن الحاجب في قوله لشيء ، وفي عبارة
٤ / ١٨٤] (التسهيل) في قوله / فصاحب ﴿ أفعل ﴾ ، فقيل : ليتأتَى التَّفضيل وهو دعوى .

وقيل: لأن الأسماء العاملة لا بُدّ لها من الاعتماد.

واعترض بأن ذلك يكفي فيه النفّي فتقول : ما أحسن في عين رَجُّلِ الكحل منه في عين زيد ، كما تقول : ما قائم الزيّد ان ، فرفع الوصف مكتفّى به .

⁽١) في طوالنسخ المخطوطة : « خمس تعاليل » والصواب « خمسة تعاليل » .

وأجيب بأن « أفعل » لم يقو قُوة اسم الفاعل ، ألا ترى أنه لا ينصب المفعول به مطلقاً على الصّحيح ، ولو وجدت شروط رفعه للظّاهر بخلاف اسم الفاعل.

وأمّا السّبب عند من اشترطه ، لأنها صفة جَرَتْ في اللفظ على غير مَنْ هي له ، ولا بدّ منه ، لأنه الذي رفعته أفعل.

وأما التّفضيل فأفعل وُضِعَتْ له .

وكونه بين ضميرين وهو المشار إليه بالاعتبارين ، فلأن تفضيل الشيء على نفسه إنما طريقه ذلك ، والنّفي لإمكان وقوع الفعل موقعه واغتنائه عنه كما فَرَرناه في التّعليل بمعاقبة الفعل ، وهو ينتظم بالشّروط السابقة لك .

وقد تقدّم أن بدر الدين بن مالك اشترط الأجنبيّة في مرفوعهـا : وتقدّم الكلام معه ، والتّوفيق بينه وبين من اشتَـرَط السّببيـة .

فإن قلت : فأنذ 'ذا قلت : ما رأيت رجلاً أحسن منه أبـوه أو رأيت رجلاً أحسن في ع. الكحل منه في عين زيد يصحّ وقوع الفعل موقعه .

فقد أجاب عنه بدُّرُ لدِّين بأنَّ المُعْتَبَر في اطَّراد رفع أفعل التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقع لفعل الذي يُبنى منه مفيداً فائدته .

ولو قلت في الأول: يحسن أبوه كحسنه لفاتت الدّلالة على

التَفضيل ، أو يجسنه أبوه أي يفوته لكنت قد جئت بعين ١٠٠ الفعل الذي يبني منه أحسن ، وفاتت الدّلالة عـلى الغريـزة المستفادة من أفعـل ، ولا عينه ٢٠ الكحل كحسنه أو يحسن الكحلُ كحلًا فاتت الدّلالة على التفضيل في الأول وعلى الغريزة في الثاني ٣٠. انتهى.

(٣) في النص المنشول في الأشباه المطبوع والنسخ المخطوطة سقط من الاصل المنقول عنه ، وهو شرح الالفية للإمام بدر الدين ، ويحسن أن نسوق النص بكماله ليكون القارىء على بينة من نص السيّوطي في الأشباه ، وها هوذا : قال الإمام بدر الدين وجه ورقة / ١٠٩ ما نصة :

« متى حسن أن يقع موقع أفعل التفضيل فعل بمعناه صحّ وفعه الظاهر ، كها صح إعمال اسم الفاعل بمعنى المشي في صلة الألف واللام ، فقالوا : ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ، لأنه في معنى : ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد ، لأنه يصح في ذلك كله وقوع الفعل موقع أفعل .

فإن قلت : فكان ينبغي جواز مثل هذا يجوز رفع أفعل التفضيل السببي ، وهو المضاف إلى ضمير الموصوف نحو : ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه ، وفي الإثبات نحو : رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ، لأنه يصح في ذلك كله وقوع الفعل موقع أفعل .

قلت : المعتبر في اطراد رفع أفعل التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقعه الفعل الذي بنى منه مفيداً فائدته ، وما أوردته ليس كذلك ، ألا ترى أنك لو قلت : ما رأيت رجلاً يحسن أبوه كحسنه ، فأتيت موضع أحسن بمضارع حَسْن فاتت الدلالة على التفضيل ، وقلت : ما رأيت رجلاً يحُسِّنُه أبوه موضع أحسن بمصارع : حسَّنه إذ فاقه في الحسن كنت قد جتب بغير الفعل الذي بنى منه

 ⁽١) في طوالنسخ المخطوطة : « بغير » بالغين والراء ، وفي شرح الألفية للإمام بدر
 الدين : « بعينه » بالعين والباء .

⁽٢) في ط: «عينه» بدون «ولا» صوابه من المخطوطات

وهذا تقدّم أن مثله يقال في المثال المستجمع / للشرّائط ، وتقدّم [٤ / ٨٥ الجواب عنه فليطابق بينه وبين هذا .

واعلم أن رُفع أفعل الظّاهر على ما هو المختبار مشروطً بالشرُوط السّابقة ، لكن هل هذا « لأفعل مِنْ» أو لأفعل فيجميع استعمالها؟لم أجد من شفي الغليل في هذه المسألة .

والذي ينبغي أن يقال: إن هذا ينبني على الاختلاف في تعليل وجه قياس عدم عملها ، هل هو كونها لم تشبه الفعل كاسم الفاعل ولا الوصف. المشبه للفعل وهي الصفة المشبهة في لحاق العلامات وهو ظاهر عبارة سيبويه - رحمه الله - أو كونها لم يُوجَدُ فعل بمعناها كها قاله الشيخ أبو عمرو وغيره إن قلنا بالأول ، فينبغي إذا استعملت بالألف واللام أن يجوز رفعها للظاهر ، فتقول : هذا الرجل الأفضل أبوه ، لانها تشنى وتجمع ؛ إذ ذاك ، وكذا إذا أضيفت (١) لمعرفة نحو: زيد أفضل الناس أبوه ، لانه يجوز تثنيتها وجمعها ، حينئذ ، وإن قلنا بالشاني فلا ينبغي أن تعمل إلا بالشروط . والله تعالى أعلم .

أحسن، فاتت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل التفضيل. ولو رُمْت أن توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع . وكذا القول في نحو : رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ، فإنك لو جعلت فيه يحسن مكان حسن ، فقلت : رأيت رجلاً بجسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد ، أو يجسن في عينه الكحل كحلاً في عين زيد فاتت الدلالة على التفضيل في الأول ، وعمل الغريزة في الثاني ، .

⁽١) في ط: « أصلت ، تحريف ، صوابه من النَّسخ المخطوطة .

[بحث في « حورٌ مقصوراتٌ في الخِيام»] بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

فائدة في

قوله تعالى : ﴿ حور مقصورات في الخِيام ﴾ (١٠) قال الشيخ جلال الدين البلقيني في رسالة لواله : هذه الآية تنقض القاعدة ، وتكثر الفائدة ، لأن حوراً جمع حوراء وهمو جمع عاقل ، وقد جاءت صفته على الجمع مراعاة للتكثير على ما قالموه ، لأن « مقصورات » معناه مجعولات في القصور . فلوجاء على الإفراد لكان « وحر مقصورة في الخيام » كما قال : « وجوه يومئذ ناعِمة أ ، لِسَعْبِها راضية » (١٠) وكما قال : « وجوه يومئذ ناعمة ، عاملة ناصبة » (١٠)

وأما قوله تعالى : ﴿ أَنْ يُبْدِلَهُ أَزُواجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ مُسْلَماتٍ ۗ "(''

⁽١) الرحمن / ٧٢ .

⁽٢) الغاشية / ٨ ، ٩ .

⁽٣) الغاشية / ٢ ، ٣ .

⁽٤) التحريم / ٥ .

فيعيّن أن يكون من هـ ذا القِسْم، وأن «مسلمات» صفة مجمــوعــة ولا يجوز أن يكون بدلًا؛ لأنَّ^(١) البدل إنما يجيء عند التّعلُّر.

وقد نص النّحاة على أن قوله تعالى: ﴿ هُدُى لِلْمُتَقَبِّ اَلَـ فَينَ يُؤْمِنُونَ﴾ (٢٠، يجوز أن يكون الموصول تابعاً، وأنْ يكون/ مقطوعاً، وعلى النّبعيّة فهو نعتُ لا بدل، إلا إذا تعذر كقوله تعالى: ﴿ ويلُ لكل هُمزة لمزة الّذي جَمَع ﴾ ٣٠ لامتناع وصف النّكرة بالمعرفة.

ولا يجوز أن يكون نعتاً للصّفة السّابقة وهو أفعل التفضيل في قوله: ﴿ خَيْراً مِنكن ﴾ ، لأن نصوص النّحاة على أن الصّفة التي تنعت وينعت بها المشتقات في أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين فيقع نعتاً معنى ذلك: لأن خيراً ليس من أسماء الفاعلين ولا المفعولين فيقع نعتاً ولا ينعست ، ولا يَحْسُسُ أن يكون حالاً من أزواج ، وإن كان نكرةً تُخصَّصُ بالوصف ، لأن الحمل على الوَصْف أولى من الحمل على الوَصْف أولى من الحمل على الوَصْف أولى من الحمل على الحال .

ولا يجوز أن يكون حالاً من الضمير ، وامتناعه أوضح ، من أن يذكر ، لأن صاحب الحال الضّمير وهو المتبدّل بهن ، والحال إنما هو للمتبدّلات ، فبطل هـذا.

⁽١) في ط « لا » مكان « لأن » تحريف واضح .

⁽٢) البقرة / ٢ ، ٣ .

⁽٣) الهمزة: ٢،١.

وقوله تعالى : ﴿ فِيهِنِ خَيْراتٌ حِسانٌ ﴾`` إن شئنا جعلناه من هذا .

والذي أقوله : إن الوصف بكليهما واردٌ في القرآن والسَّنَة، فمن الجمع في السنة قوله عليه الصلاة والسلام « نساءٌ كاسياتٌ عارياتٌ مائلاتٌ مُعيلات، الن النساء والنَّسوان والنَّسوة جمع المرأة من غير لفظها كالقَرْم في جمع المرَّه .

وإن جعلته اسم جمع خرج عن هذا الباب ، ولكن الأكثر الإفراد والله تعالى يمنحنا وإياكم مزيد الإمداد .

فكتب له والده رحمهما الله تعالى:

ما نصه ؛ قد ذكرنا في الدّرس يوم الخميس (حورٌ مقصوراتُ في الخيام) وذكرنا أيضاً : « فيهن خيرات حسان » وقلنا : مقصورات لا يتعيّن أن يكون صفة، بل يجوز أن يكون خبراً ، والمعنى عليه ، فإن القبعد الإخبار عنهن بأنهن ملازمات لبيوتهن لسن بطوافات ، ويكون قوله تعالى : ﴿ في الخيام ﴾ نظير قولك : زيد محبوسٌ في المكان الفلاني ، فالخبَرُ هو قولك « محبوسٌ » .

وأمّا قوله تعالى : ﴿ فِيهِن خَيْراتُ حِسانُ ﴾، فلأنّه لماقال : فيهن قابله بالجمع ، فقال : خَيْراتُ ، وقال : « حِسانُ » مراعاة للفواصل

⁽١) الرحمن / ٧٠ .

التي في السورة من أولها إلى آخرها ، والّذي قبله من غير فاصل قوله : ﴿ فيهما فاكِهةً ونَنخُلُ وَرَمَّانٌ ، فبأيّ آلاء رَبكما / تُكَذّبان ﴾‹‹، وأعقب [٤ / ١٨٧ ذلك بقوله : ﴿ فيهن خيراتُ حِسانُ ﴾ .

> وأمًا ما في « هل أتاك حديث الغاشية "(") فهو كالذي في سورة القيامة ، وأما « مسلمات » ففي بدليّته كلام آخر ذكرناه وهمو البدل المشتق وهمو ضعيف ، ولكن جَوّزنا أن يكون حالاً من الضمير المستكن في « خيراً منكن » .

> وأماً حديث (نساء كاسيات عاريات » ، فهذا جاء على إحدى اللغتين والكلام على ما في القرآن الكريم والمذكر الحكيم /زادنا الله وإياكم من اليقين والتوفيق والحكمة ، وأفاض علينا جميعاً النّممة ، ودفع عنا النّقمة، آمين، وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

⁽١) الرحمن / ٦٨، ٦٩ .

⁽٢) الغاشية / ١.

[بحث في : « ما » من قوله تعالى : ﴿ وما يُتْلَى عليكم ﴾]

كتب الشيخ جلال الدين البلقيني إلى والده شيخ الإسلام سراج الدّين ـ رحمهما الله تعالى .

الحمد لله الذي بنعمته تَتِم الصّالحات - أسعد الله مساءكم ، وأذهب عنكم ماساءكم - يقول الفقير - أصلح الله شأنه ، وأزال عنه ما شانه : إن الزمخشري في الكشاف وقع عليه تعقّب من فيض الألطاف في قوله تعالى : ﴿وَيَسْتَفْتُونَكُ فِي النَّسَاءَ﴾(١) ، وذلك أنه قال : (ما» في محل الرفع أي يفتيكم الله ، والمتلوّ في الكتاب في يتامى(١) النساء قولـ تعالى : ﴿وَإِنْ خَفْتِم أَنْ لا تُقْسِطوا في اليتامى ﴾(٣) وهـ ومثل قولـ أعجبني (٤) ، وقد ذكرته .

⁽١) النساء /١٢٧ .

 ⁽۲) في الكشاف ۱ / ۲۹۰ : « في معنى اليتامى » يعنىي قول » : « وإن خفتم »
 الخ .

⁽٣) النساء /٣.

⁽٤) في الكشاف ١ /٥٦٧ : « أعجبني زيدٌ كرمه » .

ويجوز أن يكون « ما يتلى عليكم » مبتدأ « وفي الكتاب » خبره على أنها جملةً مُعَنِّرضةً .

ويجوز أن يكون مجروراً على الفَسَم، كأنّه قبل: قل الله يُفتيكم فيهن ، وأقسم بما يتلى عليكم في الكتاب، ثم قال:

فإن قلت بم تعلق قوله في « يتامى النساء » ؟

قلت : في الوجه الأول هو صلة « يتلى » أي يتلمى عليكم في معناهن .

ويجوز أن يكون في «يتامى النساء» بــدلًا من «فيهن». وأمّافي الوجهين الأخيرين فبدلً لا غير . انتهى / كلامه.

> وأقول: لا يصح على الوجه الأول وهو أن يكون (ما) فاعلة [على](\) البدليّة من قوله: «فيهن » والّذي ذكره المعربون في ذلك ، ومنهم العسكريّ : إنما هو البدليّة من قوله « في الكتاب » ، وإنما لا يصحّ بوجهين :

> أحدهما : أن قوله : « فيهن » فيه ضميرٌ عائد على النّساء فهـو مقصود في الجواب ، لأن الجواب عن حكّم النساء كالجواب : « الله يُفْتِيكم فِيهِنَ » أي في النّساء .

> وأما قوله : « وما يُتّلى عليكم في الكتاب » ففيه تصريح " بيتامى النساء ، فصار التقدير : قُل الله يُفْتيكم في النّساء ويفتيكم المتلوّ في (١) « على » سقطت من ط ، صوابه من المخطوطات .

الكتاب في يتامى النساء ، فلا تصح البدليّة حينشذ من « فيهـن » لاستلزام أن يكون الجواب أخص من السّؤال ، لأن المسؤول عنـه حكم النّساء .

ونحوه الجوابُ على تقدير البدل: «قل الله يفتيكم في يتامى النساء»، وهذا وإن كان مقصوداً بالحكم إلا أن الأول أيضاً مقصود وهو^(۱) أن الله يفتي عباده في أمر النساء عموماً، ويفتيكم المتلو في الكتاب في يتامى النساء خصوصاً، والجواب لا يكون أخص من السؤال.

والوجه الثاني: أن قوله: « فيهـن » متعلّـق بجملـة: قل الله يُشْتِكم ، وقوله: « في يتامـى النّسـاء » متعلّـق بجملـة: « يفتيكم » المتلوّ بناءً على أن «ما» فـاعله، ولا يبدل المتعلّق بجملة من المتعلّق بجملة أُخرى.

وأمّا على الوجهين الأخيرين فلا تستقيم البدليّة ، لا مِن « الكتاب » ، ولا من « فيهن » أما من « فيهن » فلما قَدَمناه من استلزام أن يكون الجواب أخص من السوّال ، وأما من « في الكتاب » فإنّ على هذين الوجهين المراد : والذي يُتلى عليكم محفوظٌ في الكتاب ، لأنه قال : المراد بالكتاب على هذا الوجه اللّوح المحفوظ مثل : « وإنّه في أمَّ الكتاب لدينا لعليَّ حكيم » (").

⁽١) في ط: « وهي » .

⁽٢) الزخوف / ٤.

فلا يُصحّ أن يبدل في و يتامى النّساء ، من قوله : « فسي الكتاب، الأن ذلك ذكر للتعظيم ، والمبدل منه في يُبَّة الطَّرْح ، فيؤدّي إلى فوات الأمر الذي سينً له ، والذي يتلى عليكم في الكتاب على معنى أنه تقرّر في الكتاب اللّوح المحفوظ ، وكذلك على الفّسم ، لأنه إنما يقسم بالأمر العام وهو ما يُعلى في الكتاب على / سبيل التعظيم . [٤ / ١٨٩

وأما الأمر الخاص وهو « الذي يتلى في يتامى النساء » فلم يقسم به ، فلا تصح البدلية على هذين الوجهين بوجه ، وإذا بطلت البدلية فلا يصح له حينئذ أن تكون الجملة اعتراضية ولا قسمية إلا إذا علن « في يتامى النساء » بقوله : « يتلى عليكم في الكتاب » مع أنهما إعرابان مخترعان لم يسبقه إليهما أحد .

فالمسئول: ما مثل هذه الاعتراضات؟ وهل هي صحيحة أم لا؟ والله يُديم انتفاع النّاس بوجود مَنْ يُزيل عنهم الباس .

فكتب إليه والده:

الحمدُ للهِ الذي بنعمته تَتِمَّ الصالحات ، اللهم صلَّ وسلَّم على سيّدنا محمد سيّد السّدات من أهل الأرض والسّموات ، وعلى آل سيدنا محمد وأصحابه وأتباعه وأحبابه، مَنْ سَهَل وألطف ويسرّ _ أسعد الله صباحكم ، وأدام سعدكم ونجاحكم ، لقد أبديتم أفناناً وقلّدتـم امتناناً .

وأقول في الجواب والله الموفق للصواب :

إن قول الزّمخشري : والمتلوّ في الكتاب في معنى البتامى يعني قوله : « وإن خفتم أن لا تقسطوا في البتامى » الآية التي فيها ذِكْر البتامى في الخوّف أن لا يُقسط لهن ، وهي المذكور فيها : « فانكوحوا ما طاب لَكُم من النساء » (۱)، فجوز أن يكون (في يتامى النساء » بدلاً من (فيهن » ، فيصير التقدير : « والمتلو في الكتاب » في الآية التي فيها ذكر البتامى مِمّا يتعلّق بالنساء هو قوله تعالى : ﴿ فانكحوا ما طلب لكم من النساء ﴾ .

وإذا اختصرت قلت : التقدير : قل الله يُشْيِكُم فِيهِن ّ ، والمتلوَّ في الكتاب فيهن ، وذلك المتلوِّ هو في الآية التي فيها ذكر البتامي ، كما تقول ـ إذا سألك سائل عن المحجور عليهم : ؟ « العلم يُشْتيك فيهم »، و « المقرّر في « الجامع » في حَجْر الصّبِيّ » ، وكان قد ذكر في حَجْر الصّبي ما يتعلّن بعموم المحجور عليهم ، وبذلك يظهر أن الجواب ليس أخص من السؤال بل هو مساوٍ له .

وأما التَعلَق فإن قوله : « فيهمن » يتعلَق بقوله : « يفتيكم » وقوله : « في اليتامى » يتعلَق بقوله : « يفتيكم » أيضاً علمى إعراب \$ / ١٩٠] البدل ، وإنّما يتعلَق بقوله / : « يتلى » على غير البدل . وما ذكرتصوه على الوجهين الأخيرين ، فالبدليّة مِنْ « في الكتاب » لم يتعرّض لها

⁽١) النساء /٣.

الزمخشريّ ، والبدلية مِنْ « فيهن » قد تقدّم أنها مساوية بما قررناه، وهَي متعيّنة على الاعتراض والقَسَم، وصار التقديدْ: قبل الله يُغْتِيكم فيهنَ »: تمَّ الكلام.

ثم اعترض بقوله : والمذي يُتلَّى عليكم ثابست في اللَّـوح المحفوظ، ثم عاد إلى تمام الأول، وقال : « في يتامى النساء»، والتقديرُ: قل الله يُفتيكم فيهن في المذكور في قوله «فانكحوا ما طاب لكم من النساء».

وذكر في اليتامى للإعلام بموضعه .

وعلى القَسَم يصيرُ التَّقدير : قُل الله يفتيكم فيهن ، وأقسم بما يُتُلى عليكم في الكتاب ، ثم عاد إلى تمام الأول بالبدليّة المذكورة .

وجوز الزّجَاج أن يكون (ما) في محل خفض ، قال : وهــو بعيد جدًا ، لأن الظاهر لا يعطف على المُضْمَر .

وهذا الذي قدمته هو الذي ظَهَرَ لمي بعد التأمّل ، وهكذا يكون التّرسّل.

والفقير يىرغب إلى الله في أن تكون خليفتي، وأكثر بـذلك النـوسل، اللّهم أجب سؤالي، وأصلح حـال خليفتي وحالي، آمين، الحمـدُ لله رب العالمين، وصـلاته وسـلامه على سيّـدنا محمـد وآله وصحبه والنابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

[البحث في الاستثناء في : « ولا أَكْبَر إلاّ في كتــاب مبين »(١٠)]

الاستغناء بالفتح العبين ، في الاستثناء في ١ ولا أكْبـر إلاّ في كتابٍ مُبين ١٠٠ للشّيخ سراج الدين البلقينيّ ـ رحمه الله تعالى .

أما بعد حمداً (۱۱) لله الذي جعل علماء الشريعة هم أهل العلم المبين ، وأقامهم لحفظ الشرع المحمدي ، وفيهم الكتاب المستبين ، ومنعهم النبات في الدين ، فسلوا سيوفهم على الزنادقة المارقين ، وجعل على منطقهم من الفصاحة ما يُظهر لُكُنة منطق المتفلسفين ، وحفظ عُقولَهم السليمة من رديء المعقول ، فاستقاموا على الطريق المستبين ، والصّلاة والسكام على عبده محمد المخصوص بالشرع العام ، المفضل على الخلق أجمعين ، وعلى آل محمد وأصحابه وأزواجه وذريته والتابعين ، فإنه لما حضر كاتب هذه الأوراق

، الفقير إلى عفو الخلاق مجلس مولانا المعزّ الأشرف، محبّ العلم والعلماء ، حبيب الاخيار الحلماء (السيفي ملكتمرالمارداني) بلّف

⁽١) يونس / ٦٦ .

⁽٢) في ط: «حمد».

الله في الدنيا والأخرة حسـن الأمانـي ، تغيّر بعضٌ مَنْ حَضَـرَ ، بـمـا تفضّل / به(۱) من الاٍحسان ، وغمَرَ في حقّ محبه الفقير إلى عفو الله [٤/ ١١ عُمَر .

فلمًا وقع الكلام في « المتّعة » قال بعض الحاضرين قولاً فمنعه ، ثم انتشر الكلام في الاستدلال ، وظهر من المتحملين في الكلام كثيرً من الاختلال ، ثم حصل بعد ذلك السكون ، « وربُّك يعلمُ ما تكنُ صُدُورُهم وما يعلنون » ثم قرأ قارىءً من القرآن العظيم آيات يعلم السبيل(٢) إلى فهمها العلماء الأثبات ، منها : « وما يُعْزِبُ عن ربَّك من مِثْقالِ ذَرَة في الأرض ولا في السّماء ولا أصْعُر من ذلك ولا أكْبَرَ إلا في كتابٍ مبينٍ » .

ولم يكن في عزم كاتبه العُود إلى الكلام مع أحد من الحاضرين لِما يقع في ذلك من اللَغط ، وذلك مظنة الغَلَط ، فقال بعضهم ، في الاستثناء إشكال ، ولم يكمل فيه المقال ، ولم يقتصر على السؤال ، وكان كاتبه ضيّق عليه في ذلك المجال إلى أن أرحته بالانتقال إلى الجواب ، فقلت : والله الموفق للصوّاب .

الجواب عن ذلك من أوجه أربعة ، ومن تغيّظ فقد قرَّرَ أمرَهُ على المنازعة ، بغير عِلْم وازمعه^{٣)} .

⁽۱) « به » سقطت من ط .

⁽٢) في طفقط: « السّبل».

⁽٣) في القاموس : وزا ، كوعى : اجتمع .

وهـنّ : أنـه يجـوز أن يكون إلاّ بمعنـى الـواو والاستثناء من محذوف أو من قوله : ولا أصّغر من ذلك ولا أكّبر ، أو منقطع .

وفي أثناء ذلك كلام المتعصّبين لإقامة الشرّ لا ينقـطع فقصدت بهذا التّصنيف تَقْرير الأوجه في ذلك، وإيضاح القول فيه والمسالك.

فأقول : وجه الإشكال أن يقال : لا يصح أن يكون الاستثناء من قوله : « وما يُعْزُب » إذ يصير المعنى : وما يَبْعُد وما يَغِيبُ إلاّ في كتاب مبين ، وهذا فاسدٌ .

ولا يَصِحَ أن يكون الاستثناء في قوله: « ولا أصغر من ذلك ولا أ أكبر » رَفَعتَ أو فَتَحتَ ، لأن الرّفع للعطف على محل « مثقال » والفتح للعطف على لفظه ، وهو في موضع الجرّ، لامتناع الصّرف في « أصغر » ولا أكبر للصّفة والوزن .

وحينتلم فَيُشْكِل الاستثناء (١٠. وهذا الاخير لم يُقَرره من كان يستشكل ، بل اقتصر على الأول ، ولـم يكمّل الكلام لذهولـه عن النّاني .

وتمام الكلام أن الاستثناء مما ذُكِرَ على ما تقرَّرَ"؛ لا يَصبحُ ولا هو مذكورٌ فيما ذُكِرَ يُسْتثنى منه الأول ، والأصل عدمُ الحذْف ، وبتقديره فما هو؟

؛ / ١٩٢] وبلغني من بعض العلماء الأعلام: 'أنَّ، بعض / مَنْ حَضَرَ

⁽١) في ط: « مستثناء ، تحريف .

⁽٢) في طفقط: « ما تقرر مذكور فيا لا يصح » بزيادة : « مذكور فيا » .

المجلس له مدّة يسأله عن هذا السُّوال بعينه، وتردّد له في ذلك مرّات في أوقات قريبة من هذا المجلس، ولم يكن عندي علمٌ من ذلك إلا بعد وقوعه وظهُور ما كانوا يكتمون، والله يكتبُ ما يُبيّتون، ولمّا حصل الكلامُ في ذلك فتح الله على على الفور بأجوبة أربعة فأردت أن أُرتَبها بأن أُخرج إلا عن الاستثناء إلى العطف أو أجعلها على بابها، والاستثناء من محذوف ملتزماً العطف في «ولا أصغر من ذلك على اللفظ والمحل أو لا ألتزم ذلك فيكون من: ولا أصغر من ذلك ولا كبر، بتقدير الابتداء رفعاً أو نصباً «ولا» لنفي الجنس.

وآخر ما ذكرت أن يكون الاستثناء منقطعاً .

فلما أخذت في الكلام على الأول وقعت المنازعة فيه لغرابته عندهم واعتقادهم أنه لم يُقَل أو لم يُقَلُ مِثْلُهن في القرآن العظيم ، وكُلُّ من الاعتقادين غَيُّرُ صحيح .

أمًا الأول ، فقد صرح جمعٌ من النّحاة بنقل ذلك عن جماعة من النحاة المتقدّمين ـ كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

وأما الثّاني ، فقد ذكره جمعٌ من المفسّرين والمعربين في قول الله تعالى في سورة هود : « إلاّ ما شاء ربّك »١٠٠ .

وكان من جملة كلام بعض من حَضَرَ يَفْسُد المعنى على هذا التقدير ، لأنه يكون التقدير « ولا في كتاب مبين »، فقلت له في

⁽۱) هود / ۱۰۷ .

الجواب: الكلام في تفدير (إلا » الواو ، لا بـ (ولا » ، ثم قلت : وكف يَشُسُد ، والمعنى صحيح على تقدير : (ولا » ؟ لأنّ التَّقْدِير حينذ : وما يَمْزُب عن ربك من مثقال ذَرَةٍ في الأرض ولا في السّماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلاّ في كتاب مبين » ، والمعنى : كُلِّ كائنٍ في الأرض وفي السّماء ، وفي أصغر من ذلك وفي أكبر منه ، في (١) كتاب مبين لا يعزب منه شيء عن ربك .

وعلى تقدير الواو ، ويصيرُ التّقديرُ: وذلك أي وهــو في كتــاب مبين .

وكان وقع من استشهادي في المجلس ما قال الشاعر :

٨٤٢ = وكلُّ أخر مفارقُــه أخوهُ لعمْــرُ أبِيك إلاَّ الفَرْقدانِ (٢)

(١) في ط: «وفي» بالواو، تحريف

 (٢) هذا البيت قال البغدادي : إنه جاء في شعر ين لصحابين ، أحدهما : عمرو بن معد يكرب . والثاني حضرمي بن عامر الأسدى .

من شواهد: سيبويه ٢٧١/١، وأمالي المرتضى ٨٨/٢، وابن يعيش ٨٩/٢، والخزانة ٧٩/٢، ٧٩/٤، والمغنى ٨٦/١، ٢٢٨، والهمج والدرر رقم ٨٩٨/، والأشموني ١٥٧/٢،

وقدُ اختلف العلماء في الاستشهاد بهذا البيت :

استشهد به على بطلان قول المبرّد : إنّ الوصف بـ « إلاّ » لم يجي، إلاّ فها يجوز فيه البدل . قال : فـ « إلاّ الفرقدان » صفة ، ولا يمكن فيه البدل . وصيريه استشهد به على نعت « كل » بقوله : « إلاّ الفرقدان » على تأويل : « غـر » .

. حرره . والتقدير : وكل أخ غير الفرقدين مفارقة أخوه . وهذا على مذهب الجاهلية ، كأنه قال هذا قبل الإسلام ، ويحتمل أن يريد فى مدّة الدنيا · = فعدلوا عن البحث فيه وعن المعنى إلى أن ذلك لا يقــال في القرآن .

وقال بعضهم : إلا بمعنى الواو ولا تعطف الجُمَل ، ولا يُقَدَّر في القرآن ، وهذا من العجب فقد حمل الأخفش على ذلك قوله تعالى « لئُلاً يكونَ للنَّاس عليكم حُجَّةً / إلاَّ الذين ظَلَمُوا مِنْهُم (١١) » واستشهد [٤ / ٩٣ على ذلك بقول الشاعر .

> ٨٤٣ = وأرَى لها دارًا بأغثيرة السب بدان لم يَدْرُس لهـــا رَسْمُ إلاّ رَمَـادًا هامِــدًا دَفَعتْ عنـــهُ السرِّياحَ خوالــد سُحْمُ ٢٠٠

وابن الحاجب: يرى أن في هذا البيت شذوذاً من ثلاثة أوجه: أحدهـا: أنه اشترط مَنْ وصف إلاّ صفة تعذر الاستثناء وهنا يصح لو نصبه.

وثانيها : وصف المضاف ، والمشهور وصف المضاف إليه .

وثالثها : الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر ، وهــو قليل . انظــر الــدرر اللوامع ٣ /١٧٠ ، ١٧١ . (١) البقرة / ١٠٥٠ .

(٢) انظر النص في معاني القرآن للأخفش ١ ١٥٣/ حيث استشهد بهذين البيتن على أن إلا تكون بمنزلة الواو. والبيتان في المفضليات / ٢٠٨ . ٢٠٩ . وهما للمخبل السعدي أبو يزيد ، واسمه ربيع بن مالك بن ربيعة بن قضال من قصدة مطلعها :

ذُكِّر الرباب وذِكْرُها سُقُمُ فصبا وليس لمن صبا حِلْمُ وإذا ألم خَيَالهُا طُوفت عيسي فياء شئونها سَجْمُ والسيّدان: وراء كاظمة ، وقيل: أرض لبني سعد وإذا لم يدرس

الرسم كلّه كان أشدّ لحزننا . وهمود الرماد لطول مكثة .

السحمة : لون يضرب إلى السواد ، ويقال: بل أكذب نفسه كأنه قال: وأرى=

أي وأرى لها داراً ورماداً .

وقال الفراء في قوله تعالى وحكى عنه ذلك مكّى واستحسنه ، فقال قوله تعالى : «وما يَعْزُبُ عَن ربّك من مِثْقال ذَرّة في الأرض ولا في السّماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلاّ في كتاب مبين ، » حمل هذا اللفظ على ظاهره ، وجعل قوله : « إلاّ في كتاب » متصلاً بما قبله أوجب أن أشياء تعزُبُ عن الله وهي في كتاب مبين ، تعالى الله عن ذلك .

ومثله في الأنعام : « ولا رَطُبُ ولا يابس (١٠) » ولكن إلاَّ وما بعدها منقطعة عمّا قبلها على إضمار بعد « لا » ، تقديره : ومـا يَعْـزُب عن رَبِّك من مثقال ذَرُّةِ ولا أصغر من ذلك ولا أكبر .

تمّ الكلام .

فلا شيء يعزُب عنه لا إله إلاّ هو ، ثم ابتدأ فقال : وهو في كتاب ن .

و إلاَّ في موضع الواو وهي مُضْمَرةٌ .

قال أبو محمد المكّي عقب حكايته ذلك : هذا قولٌ حسنٌ لولا أن جميع البصريّين لا يَعْرِفُون إلاّ بمعنى الواو ، وكذلك قال مكّي ،

وكذلك قال قوم في قول ه تعالى : ﴿ يَجْتَنْبُونَ كَبَائِرُ الْإِنْسُمُ

 رماداً حائلاً لم يلزُس وبعض العلماء يقول : درست رسومهًا إلا هذا الرماد فإنه لم يدرس على الاستثناء . وقال أبو عبيدة : إلاّ رماداً هامــداً معنى إلاّ الواو ، أراد : ورماداً . انظر شرح الأنبارى للمفضليات .

(١) الأنعام / ٥٩ .

والفواحش إلا اللمم (١)» إن معناه : واللَّمم .

قال مكّي : وكون إلاّ بمعنى الواو بعيدٌ شاذٌ ، ولو جعلت « إلاّ » بمعنى « لكن ، لكان أقرب وأجود ، وكأنه قال : لكن هو في كتــاب مبين .

وهذا احسن في التأويل والاستعمال من قول صاحب الكشاف إن إلاّ بمعنى الواو ، وكون إلاّ بمعنى لكن مستعملٌ كثيرٌ ، وكونها بمعنى الواو لا يُعرْف ، فحمل الكلام على المعروف المستعمل أولى .

والإضمارُ لا بدّ منه في القولين جميعاً، وبه يتم الكلام. انتهى ما ذكر مكّى .

وقد علمت منه أموراً:

أحدها : أنَّ الجُرجاني جوَّز ما جوزناه .

الثاني : أن مكنًّا استحسنه إذ قال : لولا أن جميع البصريين لا يعرفُون إلاَّ بمعنى الواو. وعلى مكي في ذلك اعْتراضٌ فقد سبق لك في النقل عن / الاخفش سعيد بن مسعدة المجاشعي وهمو من رؤوس [؛ / ؛ البصريّين أن إلاَّ تأتي بمعنى الواو ، ولذلك قال في التسهيل في باب العطف في حروفه(٢) فقال : « ولا إلاَّ خلافاً للأخفش والفرَّاء(٣)» .

⁽١) النجم / ٣٢ .

⁽٢) في ط: د حروفها ، والتصويب من النسخ المخطوطة .

 ⁽٣) بعد أن عدد ابن مالك في باب المعطوف عطف النسق حروف العطف ، وهي الواو والفاء الخ قال : وليس منها «لكن» وفاقاً ليونس، ولا «إمّا» وفاقاً له ، ولابن كيسان وأبي على ولا إلاّ خلافاً للأخفش والفراء ، انظر التسهيل / ١٧٤ .

الثالث : أن قوماً خَرّجوا على ذلك :«إلَّا الّــلمم(١٠)» .

وظهر لك بذلك و لا يَخافُ لَدَىَ المُرْسَلُونَ إِلاَ مَنْ ظَلَمَ^(١)، عن بعض النحويين أن إلاّ بمعنى الواو .

وأجاز الفرّاء أن تكون إلاّ بمعنى الواو في قوله تعالى : (خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلاّ ماء شاء ربُك^(٢)).

فإذا كان الأخفش وهو من رءوس نحاة البصريين والفرّاء وهو من رءوس نحاة الكوفة يُقَدّر أن ذلك في كتاب الله تعالى، بل وفيه الحذف أيضاً كذلك مَنْ حكى عنه الفرّاءُ .

وقد جوّز ذلك في هذه الآية بعينها أبو عليّ الحسن بن يحيى الجرجانيّ ، هذا الأمرُ يُدلَ على قِلّة الممارسة بالعلموم ، والقول إذا حكي لا يلزم من حكايته اختياره مع أنه لا محذور في اختياره في العقيدة ، ولله الحمد ، إنما المحذورُ في العقائد والأفعال المنكرة التي يأباها الكرام البررة مشيراً إلى هذا الحال.

بحمد الله معتقدي صحيح، ولا أنــا عن مقــال الحق زائــع. وهذه الآيات التي سيقت فكيف ينكر هذا ذلك الكلام على الاستثنــاء فيها، وإنما الكلام على ما نحن بصدده.

⁽١) النمل / ١٠ ، ١١ .

⁽۲) هود / ۱۰۷ وانظر رأى الفراء في معاني القرآن للفراء ۲ /۲۸ حيث قال بعد أن ذكر القول الأول، وهو استثنائية إلا ذكر الوجه الثاني بقوله: و والقول الآخر أن العرب إذا استثنت شيئاً كبيراً مع مثله أو مع ما هو أكبر منه كان معنى إلا ، ومعنى الواو سواء » .

ولنقدم الكلام على الاستثناء من المذكور ، ثم نذكر بعد ذلك الاستثناء من المقدر ، فنقول : كان سبق في الأجوبة التي ذكرناها أن يكون الاستثناء من قوله : « ولا أصغر » من ذلك ولا أكبر على الرفع على الابتداء أو الفتح على أن « لا » لنفي الجنس ، وهذا هو الذي جزم به الزمخشري ، فقال : «وما يَعْزُبُ »قُريء بالضّم والكسر " : وما يبعد وما يغيب ، ومنه الرّوض العازب ، « ولا أصغرُ من ذلك ولا أخبرُ ") القراءة بالرّفع والنّصب .

والوجُّهَ النَّصب على نفي الجنس، والرفّع على الابتداء، ليكون كلاماً براسه .

وفي العطف على محلّ : « من مثقال ذرة » أو على لفظ « مثقال ذرة » فُتِحا في موضع الجرّ لامتناع الصرّف إشكالٌ ، لأن / قولك : [: « لا يَعْــزب عنــه شيء إلا في كتــاب » مشــكلٌ ، انتهــى ما قرره الرّمخشريّ ، وكأنه قصد بذلك ما نقل عن أبي علي الفارسيّ : وأن الرّمغ في ذلك للعطف على المحلّ ، والفتح فيه للعطف على اللفظ .

وقد قال السّخاويّ شارح (الشاطبيّة) رحمه الله تعالى متكلّماً على قول الإمام الشاطبي / رحمه الله تعالى :

 ⁽١) قراءة الكسر هي قراءة الكسائي ، والأعمش ، ويجيي بن وثاب، وطلحة بن مصرف . انظر قراءة رقم ٣٤٠٠ في معجم القراءات .

 ⁽٢) قراءة الرفع في كليها هي قراءة : حمزة ، ويعقوب ، والحسن والأعمش ،
 وخلف ، وسهل . انظر قراءة رقم ٢٠٠١ في معجم القراءات .

وَيَعْزُبُ كَسْرُ الضَّمِّ مَعْ سبأ ورسا وأصْغَرَ فَارْفَعْهُ وأكبَر فَيْصلاً ١٧

عزَب يعزُب ويَمْزِب : إذا غلب ونأى وهما لغتان ، ومنه الأرض العازبةُ ، والرّوض العازب البعيد .

والوجه في رفع (أصغر » الابتداء فهــو كلامٌ مستقــل بنفســه ، والنّصب على نفي الجنس .

وقال أبو عليّ في الرفع : هو حملٌ على موضع الجارّ والمجرورِ في « من مثقال » وهو رفع كما في : « كفّى بالله ً» .

وقال في النّصب : إنه معطوفٌ على لفظ مثقال أو ذَرَة إلاّ أنه لا لا ينصرف للصفّة والوزن. تابعهُ على ذلك الجميع، فيصيرُ التّقديرُ على ذلك : لا يعرُب عنه شيء إلاّ في كتاب . وهذا فاسدٌ . انتهى .

وليس ما ذكره أبو عليّ بفاسد إذا جعلنا الاستثناء من محذوف أو منقطعاً كما هو الجوابان الباقيان ، وكأن الحامل لأبي عليّ الفارسيّ على ذلك بالنصب أيضاً نفيّ "الجنْس ، فلمّا كان العطف هو المقصود اتّفقت السبعة هناك على الرّفع عطفاً على و مثقال ، واختلفوا في آية يونس نظراً إلى اختلاف حالتيّ العطف ، وهذا الحال ضعيف .

 ⁽١) انظر سراج القارىء / ٢٤٥ وفي ط: «نبأ» مكان : « رسا » ، تحريف ،
 وه فافصلا، مكان : «فيصلا، تحريف . وفي سراج القارىء : أخبر أن المشار إليه بالراء من « رسا » هو الكسائي .

⁽٢) في ط: « لنفى» تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب.

وكان أرَاد بعض مَنْ حَضرَ أن يقرِّرهُ بعكسه .

وجوابه أنَّ القراءة سنة مُتتَبعة ، فلا يلزم من الاتفاق في موضع حمل المختلف عنه لوجود المانع هنا مع الأتصال أن في اية سبأ تخريجاً قاله الزمخشري _ يأتي إن شاء الله تعالى .

ولنعد إلى الكلام على الجوابين الأخيرين ، فنقول : وعلى الانقطاع جرى جمع من المعربين ، وجزم به العكبري في اعرابه فقال : ولا أصغر من ذلك ولا أكبر بفتح الراء في موضع جزَّ صفة لذرة أو لِمثقال على اللفظ .

ويُقْرآن بالرَّفع / حمـلاً علـى موضع : « من مثقـال » إلاَّ في [٤ / ١٩٦ كتاب » أي إلاَ هو في كتاب ، والاستثناء منقطع ً.

> [وقدَّمه صاحب « تبصرة المتذكّر » فقال : « إلاّ في كتاب مبين » منقطع] .

> > وقال على الثاني جزم به الزمنخشـريّ .

وزعم بعضهم: ولا وأصْغر، إلى ومبين، جملة مستقلة بنفسها، وجعل الاستثناء متصلاً، وفتح: وولا أصْغَــ ولا أتُبـرَ، على نفي الجنس، ورفعهما على الابتـداء، فعلى هـــذا ينبغي أن يقف على: وفي السماء.

⁽١) كلمة : « صفة » سقطت من طوالنسخ المخطوطة ، صوابه من العُكْبرىّ ٢ / ٣٠ .

⁽٢) ما بين معقوفيين سقط من بعض المخطوطات .

والقول بأن الاستثناء منقطعٌ هل يرِدُ؟ وهــل وقـع في القــرآن العظيم أم لا؟ وهـي مسألة معروفة لا نطول بذكرِها .

وأمــا الجــواب الآخر، وهو أن يكون الاستثنــاء من محــــذوف فتقديره : ولا شيء إلاّ في كتاب مبين . ونظيرهُ:﴿مافرَطنا في الكتابِ مِنْ شَيءٍ(١) ﴾﴿وكل شَيْء أحصيناهُ كتــابــاً ﴾(١) .

وأنما لم أجعله مستثنى ميمًا قبله رَفْعاً أو فتحاً ، لأن الكلام على أن الرَفع للعطف على المبحل ، والفتح للعطف على اللَفظ ، فعَدَلْنا عن الاستثناء من المذكور إلى مقدر مبتدأ دلّ عليه ما سبق ، ولا بِلاع في حَذْف ما قدر لدلالة الكلام عليه ، ويكون مجموع ذلك إثبات العلم لله تعالى في كلّ معلوم ، وأن كلّ شيء مكتوب في الكتاب .

وقد يجمع بينهما في قوله تعالى :﴿ قَــال عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي في كتاب لا يَصْلِلُّ رَبِّي ولاَ يَنْسَى(٣) ﴾وفي قوله تعالى : « وَعِنْـدُهُ مَفاتِـحُ الغَنْبُ(٤) » .

وهذه الأوجه الأربعة التي فتح الله بهــا لا توجـد مجموعـةُ في كتاب ، بل الأول منها قد علمـت أصله. وَمَـنْ قَدَّره في هذه الأية ،

⁽١) الأنعام / ٣٨ .

⁽٢) النبأ / ٢٩ .

⁽٣) طه / ۲ه .

⁽٤) الأنعام / ٥٥ .

والثَّاني : قد عَلِمْت مَنْ قالمه ، والثَّالث : قد علمت من جزم به ، واختَارَهُ ، والرَّابع : يشهد له كثيرٌ من أساليب العرّب .

وذكر صاحب (تبصرة المتذكر) : أنه يجوز أن يكون الاستثناءُ متَّصِلاً بما قبل قوله : « وما يعزب » ، ويكون في الآية تقديمٌ وتأخيرٌ وترتيبها : «وما تكون في شأن وما تتُلو منه من قرآن ولا تعملون من عمل إلاّ في كتاب مبين^(۱) إلاّ كنا عليكم شهود إذْ تفيضون فيه إلى :﴿ ولا أكبر » .

تلخيصه : وما من شيء إلاّ وهو في اللوح المحفوظ/ ونحـن [£ / ١٩٧ نشاهده في كل آن .

> ويجوز الاستثناء مِنْ « وما يعزب » ويكون يعـزُب بمعنـى يَبِينُ ويذهب .

> المعنى : لم يَبِنْ شيءٌ عن اللهَ تعالى بعد خلقه له إلاَ وهو مكتوبٌ في اللّوح المحفوظ .

> > تلخيصه : كُلِّ مخلوق مكتوبٌ . انتهى .

⁽١) سقطت كلمة : 1 مبين 1 من طوهي في النسخ المخطوطة . (٢) مثال مقتبس مز بيت الألفية :

وألْف إلا ذات توكيد كلا تمرر بهم إلا الفتى إلا العَلا

بالواو، لا نقول: قام القوم إلاّ زيداً إلاّ جعفـراً إذا قَصَدْت التـأكيد إلاّ بالعطف فتقول: وإلاّ جعفراً.

فإن قبل : إنما يكون ذلك في إلاّ التي للتأكيد ، وههنــا قد لا يكون مقصوداً ، فيكون كقول القائل : ما قام إلاّ زيداً إلاّ عُمْراً .

قلت: لا يُصِح ، لأن المثال المستشهد به مُفَرَغ ، ولا تفريغ فيما نحن فيه ، ولكن هو قريبٌ من قولك : ما قام القومُ إلاَّ زيداً إلاَّ عَمْراً غير أن المستثنين داخلان في القَـرْم ، ولـو سكت عن أحدهما لانتفي ، بخلاف ما نحن فيه ، وأيضاً فلأنه يلزم مجازان ، أحدهما ، بالتقديم والتاخير ، والثاني تَكْرِيرٌ .

وأما الوجه الثاني: فتفسير « يعزب " » : يبين ويذهب ، لا يعرف إنما المعرُّوف في عزب ما تَقَدَم ، نعم قال الصّغاني في يعرب ألم تَقَدَم ، نعم قال الصّغاني في « العبّاب » : قال أبو سعيد الضرير ؛ يقال : ليس لفلان امرأة تعزَّبُهُ أي تُذهب عزَرَبَتُهُ بالنّدكاح ، مشل قولك : تُمرَّضه ، أي تقوم عليه في مرّضه ، ثم قال الصّغاني : والتركيب يدل على تباعد وتَنتَح ، فتفسيره بالظّهور بعيد . ولئن سلّمناه فلأي شيء جمع بين الظّهور واللّذهابِ؟ وكانه قصد بذلك أن الغيب مكتوم ، فما يظهر منه ويذهب إلا في كتاب مسدن.

وهذا المعنى قَريبُ من عَلِم كلام وقع للزمخشريّ في سورة

« سبأ » لمَّا وجه القراءة(١) المشهورة بالرَّفع على الابتداء أشار إلى قراءة شاذة(١) بالفتح على نفي الجنس كقولك : لاَ حَوَّلَ ولا قُوَّةَ إلاَّ باللهَ بالرَّفع والنَّمسِ ، وهو كلام منقطعٌ عمَّا قبله .

قال الزمخشري :

فإن قُلت : هل يَصحَ عطفُ المَرْفُوع على « مثقال ذرّة » كانـه قيل : لا يعزب عنه مثقالُ ذَرَّة وأصغرُّ وأَكْبَرُ ؟وزيادة «لا» لتأكيد النّفي وعطف المفتوح / علىذرّةٍ بأنَّه فتح في موضع الجَرَّ لامتناع الصَرَف ، [٤ كأنه قيل : لا يعزُب مثقالُ ذَرَة، ولا مثقالُ أصغر من ذلك ولا أكمـ.

قالت: يأبى ذلك حرف الاستثناء إلا إذا جعلت الضّمير في قلب و ا أجبر. عنه » للغيب ، وجعلت « الغيب » اسماً للخفيّات قبل أن تُكتب في اللّوح المحفوظ ، لأن إثباتها في اللّوح نوعٌ من البروز عن الحجاب على معنى أنّه لا ينفصل عن الغيب شيءٌ ، ولا يزول (١) عنه إلاّ مَسْطوراً في اللوح . انتهى .

ويمكن أن يجيء مثلُه هنا على تقدير حذف مضاف .

ولقائل أن يقول : ما المانع من الاتِّصال وجعـل الاستثنـاء مِنْ

 ⁽١) القراءة المشهورة في سورة سبأ هي : ﴿ عَالَمُ الغيب لا يعزبُ عنه مثمال ذرة في
السموات ولا في الأرض ولا أصغرُ من ذلك ولا أكبرُ إلا في كتباب مبين ﴾
سبأ /٣.

 ⁽۲) القراءة الشاذة هي : و أصغر . . . اكبر ، وهــي قراءة أبــي عمــرو ـ نافــم ـ
 الأعمش ـ قتادة ـ المطوعي ـ انظر قراءة رقم ۲۰۰۰ من معجم القراءات .
 (۳) في ط : « ولا يزل » بدون واو ، تحريف واضح .

« ولا أصغر ولا أكبر » مع العطف على اللّفظ والمحلّ ؟ فإن قيل :
المانع ما سبق ، قلنا : فقد وقع التّصريح بالعطف مع الاستثناء في قوله
تعالى : ﴿ وما تَسْقُط مِنْ وَرَقَةَ إِلاَ يَعَلمها ولا حَبَّةٍ في ظُلمات الأرْض ولا رَضُّ ولا يابس إلاّ في كتابٍ مبين ﴾ (١) فإن القراءة عند السّبعة بجرّحيَّةٍ ورَطْبِ ويابس ٍ .

قال الزمخشري : ولاحَبّةٍ ولارَطْبِ ولا يابس عطفٌ على وَرَقةٍ وداخلٌ فّي حكمها ، كأنه قيل : وما يسقط من شيء من هذه الأشياء إلا يعلمه.

وقوله : « إلاّ في كتاب مبين » كالتكرير لقوله : « إلاّ يَعْلُمُها » ، لأنّ معنى « إلاّ يعلمها » ، ومعنى « إلا في كتاب مبين » واحد، والكتابُ المبين : عِلمُ الله أو اللوح .

ويقال مثله هنا بأن قوله : « ولا أصغر من ذلك ولا أكبر » عطف على « مثقال » أو « ذرَّة » وداخلُ في حكمها ، كأنه قيل : « وما يعزُب عن رَبّك من هذه الأشياء شيء ، وذلك مُثبت لِلْعِلْم ، فيكون معنى خلك ومعنى « إلا في كتاب مبين » التأكيد لما فهم من إثبات العلم مِمّا سبق ، لأن معنى ذلك ومعنى « إلا في كتاب مبين » واحد ، والكتاب هو عِلْم الله تعالى ، والمعنى : وما يعزُب عن رَبَّك من مثقال ذرَّةٍ في الأرض ولا في السّماء إلا يعلمها ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في علمه .

⁽١) الأنعام / ٥٩ .

وهذا وجه آخر في الآية إلا أن فيه حذف المؤكّد بخـلاف « إلاّ يعلمها » ، فإنه مذكورً^(۱۱)، نعم يتمشّى ذلك على التّقديم والتأخير ، وفيه ما تقدّم .

وبه مع الوجهين اللَّذَيْن قبله مع الأربعة التي ذكرتُها في المجلس ، وأوضحت القول فيها هنا ـ تكمل في الآية سبعة أوجه ، على أنه قد قُرىء شاذًا « ولا حبَّة ولا رَطْبٌ ولا يابسٌ ﴾ برفعها (٢٠ / / إ

قال الزمخشريّ : وفيه وجهان : أن يكون عطفاً على محـلّ من ورقة أو رفعاً على"ا. . . . لا رَجُلَ منهم ولا امرأة إلاّ في الدّار .

ومما وقع في الكلام من غيري أنه يجوز أن يكون الاستثناء في ذلك روعي فيه ما راعى العربي بقوله:

٨٤٤ = فتى كَمُلَتْ خَيْراتُه غَيْرَ أنَّه

جوادٌ فما يُبْقِي من المال باقِيا(٤)

 (٢) هي قراءة الحسن ، وابن السميفع ، وابن أبي إسحاق. وانظر قراءة رقم ٢١٧٤ في معجم القراءات .

 (٣) بعد قوله : (علي » بياض في النسخ المخطوطة ، وأشار إليه في هامش ط بأنه في هذا الموضع سقط .

والذي سقط هو ما نصّ عليه في الكشاف : ﴿ وفيه وجهان : أن يكون عطفاً على محل من ورقة ، وأن يكون رفعاً على الابتداء ، وخبره : ﴿ إِلاَّ فِي كتاب مين ، كقولك : لا رجل منهم ولا امراة إِلاَّ فِي الدَّارِ». انظر الكشاف ١ / ٥٠٩ مطبعة مصطفى الحلبي .

(٤) للنابغة الجعدي من قصيدة يرثى بها أخاه . =

فإنه ذهب إلى معنى ليس ، فإن الجود ليس بعيب ، فإذا لم يكن فيه عيبٌ إلاَّ الجُود فما فيه عيب ، فإنه قال : « كملت خَيَّراتُهُ » ، لكن ينقصه جوده .

ونظيره في هذه الآية ، إن كان يعزُبُ عنه شيء فهــو الــذي في كتاب مبين ، لكن الذي في الكتاب لا يعزُب ، فلا يعزب عنه شيء .

وهذا التَّقديرُ لا يَصِحَ من جهة أن فيه فَرْضَ مُحال ، وليس في اللفظ ما يدُّلَ عليه بخلاف ما تقدّم من البيت .

وأيضاً فيؤدّي إلى تكثير المجاز ، وأيضاً فلان الجُود بوصفه لفظاً ليس بنقص ، وأما الذي في الكتاب المبين فليس في اللّفظ ما يدلّ على هذا التقدير ، وإن كان الأمر كذلم لِما تقرّر أن الباري جلّ جلالُهُ عالمٌ بالكلّيات والجُزُيِّيَات .

على أن التقدير في البيت إنما هو على المنقطع ، وحينئذ فتقدير الانقطاع قد تقدّم في الأوجه السّابقة بما يَصِحّ ، فلاحاجة إلى تقديره بما لا يصحّ .

وعلى الجملة فأحسن الوجوه السّبعة جعـل الاستثنـاء متّصـلاً بتقدير أن يكون من عطف الجمل الرّفع على الاستثناف ، والفتح على

من شواهد: سيبويه (۳۲۷/۱ ، والحزائة ۱۲/۲ ، وحساشية يس
 ۲ / ۲۵۵ ، والهمع والدرر رقم ۹۳۰ . وفي الموشح / ۹۳ روايته :
 * فق كملت أعرافه*

أنّ لا لنفي الجنس(١)، أو يكون من عطف المفردات ، ويفسّر يعزب بيظهر ، أو يكون من باب الاستثناء(٢)أو يجعل منقطعاً كما تقدم .

ويليها كون إلاَّ للعطف كما تقدَّم أو للاستئناف من محذوف .

وقد وضح أن الذي تبادر الذهن إليه في المجلس فتحٌ من الرّبّ الكريم، فله الشكّرُ على العطاء العميم ، والحمـدُ للهِ رَبّ العــالـمين والصّلاة والسّلام على سيّدنا محمد وآله وصحبه والتّابعين .

(١) في ط: « لا التي لنفي الجنس» بزيادة «التي»، تحريف.

 ⁽۲) سقطت كلمة : د الاستثناء من ط ، وأشار إليها في الهامش بقوله : بياض في النسختين ، والتصويب من النسخ المخطوطة .

إشكال الجمع في قوله تعالى : ﴿ فيهن قاصرات الطرف ﴾

قال أبو محمد عبيد الله بن محمد بن على بن عبد الرحمن بن منصور بن زياد الكاتب في أماليه :

حدثنا محمد بن القاسم الأنباري ، حدثني أبي ، حدّثنا محمد / ٢٠٠] ابن الجَهْم قال: /حَجّ الفرّاء سنة ست وماثتين وحَجَجْنا معه ،فلقيني خلاد بن عيسي المقرىء ، فسألته عن قوله تعالى : ﴿ فيهن قاصراتُ الطَّرْف ﴾(١)، فقال لم جمع بعد قوله: « فيهما عينان تجريان »(٢)؟ فأجبته بما أملى الفرّاء علينا: في كتابه أنَّ « فيهن » للجنّتين والجّنتين لما قال : « ولمن خاف مقام ربه جنتان »(٣)، قال : « ومِنْ دُونهما جَنَّتان »(··) فقـال لى خلاد : أخطـأت قد جمع قبـل ذِكْرِه الجَنَّتين ، فَصِرْتُ إلى الفرَّاء، فأخبرتُه بمسألة خلَّد، وبجوابي وبإنكاره عليٍّ ،

⁽١) الرحمن / ٥٦

⁽٢) الرحمن / ٥٠

⁽٣) الرحمن / ٤٦

⁽٤) الرحمن / ٦٢

فردّد الفرّاء في نفسه شيئاً، ثم قال لي : إن العرب توقع الجَمْع على السَّنية قال الله تعالى : ﴿ فإنْ كان له إخْوةً ﴾ (١) يريد : فإن كان له أخوان ، وقال : « فقد صَفّت قُلوبكما ،(١) يعنى فقد صغت قلباكما (٣). انتهى .

(۱) النساء / ۱۱

⁽٢) التحريم / ٤.

⁽٣) في كتاب الفراء د معاني القرآن ٣ ٣ / ١١٩ هذا النص خاص بقوله تعالى : . د فيهن خيرات حسان ٣ آية / ٧٧ وليس له علاقة بقوله تعالى : د فيهن فاطرت الطرف ٣ . قال الفراء : د وقوله فيهن خيرات حسان : رجم إلى الجثان الأربم : جتان ، وجتان ، فقال : فيهن ٩ .

[بحث في إنما زيداً بنصب «زيداً»] في كتاب « لبّ الألباب في المسألة والجواب »

لأبي الحسن بن جبارة(١) من أبيات المعاني قول الشاعر :

٨٤٥ = إنَّمـا زيداً إلينـا سائراً مــن مكان صَلَّ فيه السائرُ فَهُــو يأتينــا عشّــا في سَحَر مـــالـه في يده أو عامرُ

بأي شيء نصب (زيداً) وحقّه الرفع ؟، وكيف يجتمع العِشاءُ والسَّحر؟ وكيف يلتثم ماله في يده أو عامر؟ . وهذا العجز مباينٌ للصَّدْر وهي مسألة عُظمي ، وإن أحاط اللبيب بها عِلْماً .

والجواب عن ذلك :

أما البيت الأول فقوله : إنْ شَرْطُ و « نمى » : فِعْلُ ماض ِ من قولهم : نَمَى يُنْمِى" أي ارتَفَع قَدْراً .

⁽١) في ط: ابن جتى تحريف، الان ابن جنى المعروف كنيته أبو الفتح. وفي النسخ المخطوطة: ابن جبارة، وهمو في فهـرس البغية ١٩٥/٠: ابن جبارة = أحمد بن يحيى شهاب الدين . وفي معجم الادباء ١٩٥/٥: أحمد بن يحيى بن جابر مات في أيام المعتمد على الله في أواخرها.

⁽٢) في القاموس: نَمَى يَنْمي نَمْياً ، ونُمْيًا ، ونَمَاءً ، ونمَيَّةً . أي ارتفع .

وزيداً مفعول به ، و« سائراً »نصِب على الحال. وقوله:

ضَلَّ من الضَّلال وهو ضدَّ الهدى ، والسَّائر : فاعل وهو الذي نصب زيداً .

وتقديره: إنْ نَمَى السائرُ زيداً، المعنى: أنه ارتفع به وهداه إلينا في حال كونه سائراً من مكان حارفيه ، وضَلّ .

وأماً البيت الثاني فهو مستحيلٌ إن أخذ على لفظه إذ العِشاءُ والسَّحْرُ وقتان متباينان ، ولا يجتمعان ، وإنّما المعنى فيه فـ « هـ و » مبتدأ ، « يأتي » فعل مضارع ، « ناعشاً » حال من الضّمير في الإتيان من نَعَشْتُهُ أَنْعَشُهُ (١) أي رفعته ، ومنه قول الشاعر : / وهـ و أبـ و حيّة [٤ / النَّمِيْرَى .

> ٨٤٦ = إذا ما نَعَشَنَاه على الرَّحْل يَشْني مُسَــالَيْهِ عنــه من وَرَاءٍ ومقْدَمٍ (٢)

ومُسالاه : عِطْفَاه ، وقد نَصبهما على الظَّرْف ، لأنهما في معنى ناحيَتَيْهِ ، ألا تَرَاه يقول : من وَراءٍ ومَقْدَم .

⁽١) نعشه الله : رفعه ، وبابه قطع ، ولا يقال : أنعشه الله ً .

⁽٢) انظر اللسان : « سيل » وقبله في اللسان :

نها قام إلا بسين أيد تقيمُ كهاعطفت ربح الصبّاخُوط ساسم والخوطُ: العُصن الناعم ، وجمعه : خيطانٌ ، والساسَم : شجر أسود أو الابنوس ، أو شجر يعمل منه القبيّي .

وتفسير هذا البيت : أنا إذا رفعناه على الرّحل لا يستمسك فينثني في ناحيتيه من جانبيه .

وهذا الشاهد أيضاً من أبيات المعاني وهو مما يسأل عنه .

وقوله في البيت المقدّم « ما لُهُ) منصوب بقولـه « ناعشــاً » أي رافِعاً ما لُهُ في يده .

وصرف (سَحَراً » ، لأنه نكرة ، يريد سَحراً من الأسحار .

وقوله : « أو عامر » عطف على المُضْمُرِ في « يأتي » ، وطــول الكلام سدّ مسدّ التأكيد .

وتقريب معنى هذين البيتين أن زيداً صَلَ في موماة ، فهداه إلينا السّائرُ فيها ، فهو يأتي ناعشـاً أي رافعـاً «مكثراً»(١/مالـ، هو أو عامـرٌ والحمد لله ـ انتهى .

⁽١) في ط: (مكزاً ، ، وفي بعض النسخ المخطوطة : (مكتراً ، بالتاء وفي بعضها الآخر : (مكبرا ، بالباء .

[سبعة أسئلة أجاب عنها جلال الدين البلقيني]

ورد في سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة من بلاد المغرب من الفقيه أبي بكر بن محمد بن عقبة أسئلة في النّحو إلى الشيخ جلال الـدّين البلقينيّ فكتب عليها .

أمَّا الأسئلة فسبعة :

الأول: زعم ابن مالك أن حذف عامل المؤكد امتنع ، فقولـه تعالى : ﴿ فَطَنِقَ مَسْحاً بالسُّوق ِ والأعناق ِ ﴿ ` اهل هو مقبول أم لا ؟

الناني: زعم الزمخشريّ: أن قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَأُوهُ عارضاً ﴾ (٢) منصوب على التّمييز، وتَعقّب أبي حيّان له ، مَنْ المصيب منهما ؟ وذكرا قريباً من ذلك في قوله تعالى : ﴿ فسواهُ نَ سبع سموات ﴾ (٢).

الثالث : أين المخصوص بالمدح فيما أنشده الزمخشريّ في

⁽۱) ص / ۳۳ .

⁽٢) الأحقاف / ٢٤.

⁽٣) البقرة / ٢٩.

سورة الصّافات :

٨٤٧ = لَعَمْرِي لَئِنْ ٱلْزَقْتُمو أَو صَحَوْتُم لَبْس النّدامـــى كُنْتُــم آل أَبْجَرَا^{(١١)؟}

ومنه قول عائشة : « كان لنا جيرانٌ من الأنصــار لَيَعْــمَ الـجيرانُ كانوا » .

الرابع : علامَ انتصب ﴿ بصيراً ﴾ ، في قوله : فَجَعَلْنَـاهُ سميعـاً بَصِيراً ﴾(١)

الخامس: من أيّ الضمائر قول أبي الطّيب. /

٨٤٨ = هو الجدّ حتى تَفْضُل العينُ أخْتُها وحتــى يكونَ اليومُ لليوم سَيَّدَا(٣) [4.4 / 2

 ⁽١) نسب للأبيرد . وانظر اللسان : نزف. والأبيرد هو أبجر بن جابر العجلي .
 وكان نصراني . وبعده في اللسان :

شربتــم ومـدّرتُم وكان أبوكم كذاكم إذا ما يشرب الــكأس مدّرا وهو من شواهد: المحتسب ٢/٣٠٨.

⁽٢) الإنسان / ٢.

 ⁽٣) من قصيدة بمدح بها سيف الدولة ، وبهنئه بعيد الأضحى سنة ٣٤٢ هـ أنشده
 إيّاها في ميدانه بحلب ، وهما على فرسيها ، ومطلعها :

لكل امرىء من دهره ما تعودا وعادات سيف الدولة الطّعنُ في العِدا انظر الديوان ٢ / ٩ - ٩ .

وقول المعرّي:

٨٤٩ = ﴿ هُو الْهَجْرُ حتى مَا يُلِمُّ خيالُ (١)*

السادس: ما معنى «من» في حديث: ألا أُخْبركُم بِخَيْرِكُم من شَركم، «وفي حديث» «ما بالُ الكلب الأسود(٢) من الأحمر»، وفي قول المعريّ:

• ٨٥ = وإنْ يَكُ وادينا من الشَّعر واحداً فغيرُ خَفِسيَّ أَتْلُسهُ من ثُمامهِ ٣٠

السابع : ما إعراب قوله : فخرج بلالٌ بوضوء فمن ناضح_ر ونائل ، وقول المعرّي :

١ ٥٥ = وَهِــم النّــاس فالحياةُ بِهِــم سو

قٌ فَمِسن غابسن ومِسنْ مَغْبُونِ

(١) تمامه في شروح سقط الزند٣ /١٠٤٦. وهو سطلع القصيـدة *وبعض صدود الزائرين وصال *

(٢) انظر معجم الفاظ الحديث ٢ / ٥٧ ، فقد ذكر في صحيح مسلم باب الصلاة / ٢٠٥ ، وفي الترمذي الصلاة / ٢٠٥ ، وفي الترمذي باب الصلاة / ٢٠٥ ، وفي مسند باب الصلاة / ٢٠٠ ، والنسائي باب القبلة / ٧ ، وفي مسند ابن حنبل ٥ / ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٠ ، ١٦٠ / ٢٨٠ . ٢٨٠ .

. والاثل : الشجر ، واحدته : أثلة ، والشام: نبت ضعيف .يقول : إنّ وإنّ كنت شاعراً فلا يبلغ شعري شعرك ، والثام لا يكون كالأثل فشعري لا يكون ميثل شعرك ، بل هو دونه .

وأما الأجوبة :

فقال : اللَّهُم أَلْهِم الصَّواب .

أمًا السَّوَال الأول فالظَّاهرُ أنه سقط شَيءٌ ، وهــو ردُّ زعــم ابــن مالك ، لأن هـذه الآية تردُّ على ابن مالك .

والجواب : أنَّ الرَّدَ بذلك مقبولٌ ، فإن الأصل : فَطَفِقَ يمسحُ مسحاً فحذف (يمسح » ، وهو عامل المؤكّد .

وهذا الزّعم ذكرهُ الشيخ جمال الدين ابـن مالك في « الـكافية الشافيـة، والألفيّة»

وردّه عليه ابنهُ الشّيخ بدرُ الدّين في (شرح الألفيّه) بمـا توقّف عليه مِنْ^(١) كلامه .

وقد قال الشيخ أبو حيّان هنا في تفسيره: طفق من أفعال المقاربة للشّروع في الفعل وحذف خبرُها لدّلالة المصدّر عليه، أي فطفق يمسح مسحاً . انتهى .

وقد أُعْرِبُ الزّمخشريّ قوله تعالى: ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النّسَاءُ إلاّ ما ملكت أَيْمانُكُم كتـابَ الله عليكم ﴾ '' مصــدراً مؤكّداً ، فقال: ﴿ كتاب الله ﴾ مصدرً مؤكّد ، أي كتب الله ذلك عليكم كتاباً.

⁽١) في ط: « أن » مكان : « من » ، تحريفٌ ، صوابه من النسخ المخطوطة .

⁽٢) النساء / ٢٤ .

وقال الشيخ أبو حيّان : « كتاب الله عليكم » انتصب بإضمار فعل، وهو مَصْدُرُ مؤكد لمضمون الجملة السّابقة من قوله : حُرِّمت عليكم ، وكأنه قيل : كتب الله عليكم تَحْرِيمَ ذلك كتابًا .

وما ذهب إليه الكسائي من أنه / يجوز تقديم المفعول في باب [الإغراء بالظَّرْف والمجرُورِ مستدلاً بهذه الآية ، إذ تقديرُ ذلك عنده : عليكم كتـابُ الله ، أي الزمـوا كتابُ الله ، فـلا يتمُّ دليله لاحتمـال أن يكون مصدراً مؤكّداً كما ذكرْناه .

وأما السَّوال النّاني فقــال الشّيخ أبــو حيّان في سورة الأحقــاف وانتصب « عارضاً » على الحال من المفعول .

وقال ابن عطيّة : ويحتمل أن يعود على الشيء المرئيّ الطّالع عليهم الذي فسَره قوله : ﴿ عارضاً ﴾ .

وقال الزمخشري : « فلمّا رأوه » : في الضّمير وجهان :

أحدهما : أن يرجع إلى «بما تُعِدُنَا»(،، وأن يكون مبهماً، وقد وضح أُمْرُهُ بقوله : « عارضاً » إما تمييزاً وإماً حالاً ، وهذا الوجه أُعْرَبُ وأفصح . انتهى .

قال الشَّيخ أبو حيان : وهذا الذي ذَكَر أنه أُعْرِبُ وأفصح ليس جارياً على ماذكرُهُ النّحاة ، لأن المبهم الذي يفسّره ويوضّحه التميّيز لا

⁽١) الأحقاف / ٢٢ .

يكون إلاِّ في باب « رُبّ » نحو : « رُبّهُ رَجُلاً لقينه » ، وفي باب نعم وبئس على مذهب البصريّين ، نحو : « نِعْمَ رَجُلاً زيد » ، وبئس غلاماً عَمْرُو .

وأماً أن الحالّ يوضّح المبهم ويفسّره فلا نعلم أحداً ذهب إليه . وقد حصر النّحاة المضمر الذي يفسّره ما بعده فلم يذكرُوا فيه مفعول « رأى » إذا كان ضميراً ، ولا أنّ الحال يفسّر المُضْمر ، ويوضّحه . انتهى .

وكلام ابن عطية من وادي كلام الزمخشري فإنه قال : والضّميرُ في « رأوه » يحتمل أن يعود على « العذاب » ، ويُحتّمل أن يعود على الشّيء المرثّيّ في الطّالع عليهم ، وهو الذي فَسَرَهُ قوله : عارِضاً . انتهى .

فقد جعل الضّميرَ يفسّره ما بعده كما قال الزَّمخشريّ ، لكن الزمخشريّ أفصح بالإبهـام والتّمبيز والحال، فلذلك خصّه الشيخ ـ رحمه الله ـ بالاعتراض ، والّذي قاله الشيخ هو الجاري على القواعد المقرّرة في النحو .

وأما آية البقَرةِ فقـال الشّيخ أبـو حيّـان فيها. قال الزمخشـريّ والضـميرُ في « فسوّاهـنّ » ضميرٌ مبهـم « وسبـع سمــوات » يفسّــره كقولهم : رَبَّهُ رَجُلاً . انتهى كلامه . ومفهرمه أن هذا الضّمير يعود على ما بعده وهو مفسرٌ به فهو عائلُ على غير / متقدّم الذّكْر . وهذا الذي يفسره ما بعده منه ما يفسر بجملة [؟ وهذا الذي يفسره ما بعده منه ما يفسر بجملة وهو ضمير الشأن أو القصة ، وشَرطُها عند البصريين أن يُصَرَّح بجزئيبها . ومنه ما يفسر بمفرد أي غير جملة وهو الضميرُ المرفوع بنعم وبئس وما جرى تجراهما ، والضميرُ المرفوع بأول المتنازعين على مذهب البصريّن ، والضميرُ المرفوع بأول المتنازعين على مذهب مفسروً .

وفي إثبات هذا القسم الأخير ، خلافٌ وذلك نحو : ضَرَبْتُهــم قَومك .

وهذا الذي ذكرة الزمخشري ليس واحداً من هذه الضّمائر التي سردناها إلا أن يُحمل (۱) فيه أن يكون « سبع سموات » بدلاً منه ومفسّراً له ، وهو الذي يقتضيه تشبيه الزمخشري له برُبَّه رَجُلاً ، وأنه ضميرً مبهم ليس عائداً على شيء قبله ، لكن هذا يضعف بكون هذا التّقدير يجعله غير مُرْتيط بما قبله ارتباطاً كُليًّا؛ إذ يكون الكلام قد تضمّن أنه تعالى استوى إلى السّماء وأنه سوى سبع سموات عقب استوائه إلى السّماء ، فيكون قد أخير بإخبارين : أحدهما : استواؤه إلى السّماء ، والآخر تسويته سبع سموات .

وظاهر الكلام أن الـذي استوى إليه هو بعينـه المسـوّى سبع

سموات .

⁽١) في ط: « نحيل » مكان « يحمل »

وقد أعُرِّب بعضهم سبع سموات بدلاً من الضّمير ، على أن الضّمير عائدً على ما قبله وهو إعْرابُ صحيح نحو : أخــوكُ مَرْرْتُ به زيد . انتهى .

فقد منع الشيخ من البدل على عود الضمير إلى ما بعده لأخل عدم الارتباط، وأجازه على عود الضّميرِ على ما قبله لوجود الارتباط ثم قال بعد سياق أعاريب:

يتلَّخص في نصب سَبْع سموات أوجه:

البدل باعتبارَين، يعنى باعتبار ما قبله وما بعده، والمفعول به، ومفعول ثان، وحال.

قـالُ: والمختـار البـدل بـاعتبـار عَـوْد الضميـرِ على مـا قبله، والحال، ويترجّح البدل لعدم الاشتقاق. انتهى.

والتَّعقُب المذكورُ في سورة البقرة نظيرُ التَّعقب المـذكور في سورة الأحقاف .

وكلام الشَّيخ رَحمَهُ اللهِّ في ذلك هو الجارِي على القواعد كما تقدّم .

وقد تعقب القطب في حاشيته على الزمخشري ذلك فقال قوله : والضّميرُ في «فسوّاهن» ضميرٌ مبهم فيه نظرٌ، لأن الباب ليس بقياس، وإنما حمل الضَّميرُ في : رُبّه رَجُلاً» على أنه مبهم، لأنّ ربّ لا تدخل / ٢٠٠] إلاّ على النكرات. وهذا لا يوجد في «فسوًاهُن»/.

وأمّا السؤال الثالث فقد أشار إلى ذلك ابن مالك في (التسهيل » في الكلام على المخصوص بقوله: « أو يُذْكُر قبلهما معمولاً للابتداء أو لبعض نواسخه ، أو بعد فاعلهما مبتدأ أو خَبَرٌ مبتدأ لا يَظْهَرُ ، أو أول معمولَيْ فعل ناسخ(١) .

مثال المخصوص الذي ذكر قبلهما معمولاً للابتداء : زيدٌ نعْمَ الرَّجلُ ، وعمرو بئس الغلامُ ، وزيد نعم رَجلاً ، وعَمروُ بئس غلاماً .

ومثال المخصوص المعمول بعد نواسخ الابتداء في باب كان قول الشاعر:

٨٥٢ = إذاأرسلوني عندتعذير حاجةٍ

أمارس فيها كُنْت نِعْم المُمَارس (٢) وفي باب إنّ قول الشاعر:

٨٥٣ = إن ابسنَ عَبْدِ اللهِّ نِعْ م أخو النَّدى وابن العَشيرَه (٣) وفي باب ظّن : ظننتُ زيداً نِعْمَ الرَّجُلُ .

ومثال ذكر المخصوص بعد فاعلهما مبتدأ : نعم الرَّجُـلُ زيدٌ ،

انظر التسهيل / ١٢٧.

(٢) ليزيد بن الطَّثرية . من شواهد الهمع والـدرر رقـم ١٤٢٥ ، والأشمونسي ٣ / ٣٨ . والمراد بتعذير الحاجة : تعذَّرها وتعسرَها .

وفي ط: « بعدي ، مكان : « تعذير ، تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة والمراجع السابقة .

(٣) لأبى دهبل الجمحى يمدح المغيرة بن عبد الله .

من شواهد : الهمع والدرر رقم ١٤٢٤ ، والأشموني ٣ / ٣٧ .

وبئس الغلام عمروٌ .

وقول الوخبَرُ مبتداً لا يظهرُ قال فيه الشّيخ أبو حيان : هذا الإعرابُ نُسِب إلى سيبويه ، وَمِمَنَ نسبه إلى سيبويه هذا المصنّف في الشّرْح ، قال فيه : وأجاز سيبويه كون المخصوص خَبَر مبتداً واجب الإضمار ، وأطال الشيخ الكلام على ذلك بما يوقف عليه في (شُرْح التّسهيل) .

ومثال كون المخصوص مذكوراً بعد فاعلهما ، أو أول معمولَيْ فعل ناسخ هذا البيتُ المذكورُ في السَّؤال ، لأن كان من نواسخ الابتداء ، وقول زهير :

٨٥٤ = يميناً لِنَعْم السِّيدان وُجِدْتُما

على كل حال من سُحِيل ومُبْرَم (١)

وقد أنشده الزمخشري في سورة الصّافات في تفسير قوله تعالى « لا فِيها غَوْلٌ ولا هُمْ عنها يُنْزَفُون (٢٠) وحيث قال : ويُنْزَفون على البناء للمفعول من : نَزَف الشّارِب : إذا ذهب عقلُه ، ويقال للسّكران : نزيفٌ ومنزوفٌ .

وقرىء « يُتْزِفون » ^{٣)} يعنى بكسر الزّاي من أنزف الشّارب : إذا ذهب عقلُه أو شَرابُه قال الشاعر :

⁽١) من شواهد : الهمع والدرر رقم / ١١٧٩ .

⁽٢) الصافات / ٤٧ .

 ⁽٣) هي قراءة حمزة والكسائي ، وخلف ، والأعمش ، وعبد الله . انظر قراءة رقم
 ٧٤٠٣ من معجم القراءات .

٨٥٥ عند لَعَمْرِي لَئِن أنز فتموأ وصحوتمو لبئس النّدامي كنتمو آل أَبْجَرا (١)

ومعناه : صارَ ذانَرْف ، ونظيرُه: أقشع السّحابُ، وقشعَنْهُ الرَّبِعُ وأكبُّ/الرّجلُ وكبه٬٬، وحقيقتهما دخلا٬٬ في القَشْع والكَبّ. انتهى . [٤ / ٦

وأمّــا حديث عائشــة فإن كان الـــذي فيه ذِكْرُ الهـَدَية فهو في الصحيحين بدون هذه اللَّفظــة ، رواه البخــاريّ في « الهبــة »(١٠ « والرُّقاق »(°)عنزيد بن رومان عن عُرْوة عن عائشة بلفظ :« ألا إنه قد كان لنا جيرانٌ من الأنصارِ ، كانت لهم مناثح ً ، وكانوا يَمْنُحون رَسُولَ الله صلّى الله عليه وآله وسَلّم من ألبانهم »

وفي الرَّفاق زيادة : «فيسقيناه». ويقع في بعض النسخ إسقاطه من الرقَاق ، ولذلك لم يَذْكُرُهُ المرِّي في (الأطراف) .

ورواية مسلم في آخر الكتاب كما في الرِّقاق بدون هذه اللفظة المذكورة في السؤال، فقد يكون في غَيْر الصحيَّحين وفي (مسند) أحمد : « إلاَّ أن حَوِّلنا أهل دُور^{(١١} من الأنصار جزاهُم اللهِّ خيراً » وفي

⁽١) سبق ذكره / رقم ٨٤٧ .

⁽٢) في ط فقط : ﴿ وَكُبْبِتُهِ ﴾ .

⁽٣) في ط فقط : « داخل » تحريف .

⁽٤) انظر صحيح البخاري باب الهبة / ١ .

 ⁽٥) انظر صحيح البخاري باب الرقاق / ١٧ ، وانظر صحيح مسلم باب الزهد /
 ٢٨ ، ومسند ابن حنبل ٢ / ٤٠٥ .

⁽٦) في ط: « ردم » مكان : « دور » تجريف ، صوابه من النسخ المخطوطة.

(ابن ماجة) عن أبي سلمة عن عائشة : (غير أنه كان لنا جيرانُ من الأنصار جيران صِدْق » .

وأمًا السُّؤال الرَّابِع فجوابِه أن ﴿ جَعَل ، إن كانت بمعنى : ﴿ خلق ، فهما حالان ، ويجوز تعدد الحال وصاحبها مُفْردٌ نحو : جاء زيد راكباً ضاحكا .

وإن كانت بمعنى صَيّر فقوله : « سميماً » مفعولُ ثان ، وكذلك « بصير » ، لأنها خبران في الأصل ، فجاز جَعْلُ كُلِّ منهمًا مفعولاً ثانياً ، ويجوز تعدّد خبر المبتدأ ، فكذلك يجوز تعدَّد خبر ما دخل عليه ناسخ الابتداء ، ثم يُعْرِبُ كُلُّ واحدر منهما مفعولاً ثانياً .

وقد قال ابن مالك في (التسهيل) : « باب الافعال الداخلة على المبتدأ والخبر الداخل عليهما و كان ، والممتنع دخولها عليهما لاشتمال المبتدأ على استفهام فتنصبُهما مُفعولُين ، ولا يُحدُّد فان معاً أو أحدهما إلا بدليل ، ولهما من التقديم والتأخير ما لهما مُجرَّدين . ولثانيهما من الاقسام والأحوال ما لخبر كان () » . انتهى .

وقد جاء في خبر كان (وكان الله ّ سميعاً بصيراً)(٢٠) ، (وكان الله ّ عليماً حكيماً(٢٢) ،) فكذلك ما نحن فيه .

⁽١) انظر النصّ في التسهيل / ٧٠ .

⁽٢) النساء / ١٣٤ .

⁽٣) النساء / ١٧ .

ويمكن أن يجعل الأول المفعول الثّاني ، والثّاني صفة كما في قوله تعالى : « فَجَعُلْنَاهُ هَباءً مُنْتُوراً (١٠) .

ويجوز أن يُجْعلا في معنى واحد على معنى مميّز بين الأشياء ، إذ لا يَحْصُل التّمييز بين الأشياء غالباً إلاّ بالسّمع والبصر ، فيصيرُ مثل قولنا / « الرّمان حلوً حامض » بمعنى : « مُزِّ » ، فإذا جاء مثل : جعل [٤ / ٧ الله الرّمان حلواً حامضاً كان حكمه كذلك .

وأما السُّؤال الخامس فجوابه : أنه حيث لم يتقدّم ما يعود عليه الضّميرُ يجوز أن يقال : هو من القسم الخامس الذّي ذكرناهُ من كلام الشّيخ أبي حيّان في جواب السُّؤال الثاني ، وهو الضّميرُ المجعول حبرُه مفسَّراً له .

وقد ذكر ابن مالك ذلك في (التّسهيل) ، فقال : « ويتقدّم أيضاً غَيْر منــويَ التّـاَخير : إنْ جُرُّ برُبُ أو رُفع بــ «نِعْم »أو شبهها أو باوَل المتنازعين ، أو أبدل منه المفسرً أو جُعِل خَبرُه ، أوكان المُسمَّى ضَوير الشّان عند البصريِّين ، وضميرْ المجهول عند الكوفيّين »(٢)

قال الشيخ أبو حيّان : ومثال جَعْلُهِ خبراً قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هِيَ إِلاَّ حياتنا الدُّنيا^(٣)»، قال الزمخشري: هذا ضميرٌ لا يُعْلَم ما يُعْنَى به إِلاَّ بما يتلُوه من بيانه ، وأصله : إنْ الحياة إلاَّ حياتنا الدّنيا ، ثم وضع هي

⁽١) الفرقان / ٢٣ .

⁽٢) انظر النص في التسهيل / ٢٨.

⁽٣) المؤمنون /٧٣٪

موضع « الحياة » ، لأن الخبر يدل عليها ، أو يبيّنها قال : ومنه : ٨٥٦ = هـ هـ النفس تحمل ما حُمَّلتُ (١) *

و « هي العرب تقول ما شاءت » .

قال المصنّف في الشّرْح وقد حكى كلام الزمخشريّ : وهذا من جَيّد كلامه ، وفي تنظيره ، بـ « هي النفس » أو « هي العرّبُ » ضعْفٌ ، لامكان جعل العرب والنّفس بدلين ، ووتَحمل» و«تقولُ» خَبَرَيْن ، انتهى كلامه .

قال الشّيخ أبو حيان : ولم يَذكُرُ أصحابُنا في الضمّير الذي يفسّره ما بعده ، ولا ينوي بالضّمير التّأخير أن يكون (يفسرّه » الخبر ، وإنما هذا يفسّره سياق الكلام .

وأما ما ذهب إليه المصنف من أن « هي » يفسّرها هو « حياتنا الدّنيا » الذي هو الخبرُ مضافٌ الدّنيا » الذي هو الخبرُ عضاف لشيء والخبرُ مضاف لشيء وموصوف لشيء كان ذلك الضميرُ عائداً على الخبر بقيد إضافته ، وقيد صفته ، وإذا كان كذلك صار تقديرُ الكلام : ما حياتُنا الدّنيا إلاّ حياتُنا الدّنيا ، ولا يجوز ذلك كما لا يجوز : ما غلامُنا العالِمُ المالِمُ إلى أنه لا يستفاد من الخبر إلاّ ما يستفاد

⁽١) شطر بيت لم يعرف قائله ولا تكملته

من شواهد : الهمع رقم ۱۸۶ ، والمغنى / ۲ / ۶۲ .

من / المبتدأ ، وذلك لا يجوز ، ولذلك منعوا : رُبِّ الدّار مالكها ، [٤ / ٢٠٨ وسيّد الجارية مالكها .

> وليس في كلام الزمخشريّ ما يدّلُ على ما ذهب إليه المصنف ، لأنه قال: وضع «هي» موضع الحياة ، ولم يقل موضع حياتنا الدّنيا الذي هو الخبرُ .

> وقوله : لأن الخبر يدلُ عليها، ويبيّنها، يعني أن سياق هذا الكلام على أن الضّمير هو الحياة . انتهى .

وتلخص منه أنه ارْتضَى كلام الزمخشريّ ، ولم يَرْتض ِ تقديرُ ابن مالك .

ويقال عليه : قد ذكرتُهُ في تفسير سورة البقرة على سبيل الجَزْم به بعبارة ابن مالك حيث قلت : والضَّميرُ المجعول خبرهُ مفسِّراً له . انتهى .

وحيناني فيصيرُ تقديرُ قول المتنبي: «هوَ الجِدُّ»() إلى آخره، معناه: الجِدُّ أي الكامل الجدِّ بهذه الصَّفة، وقول المعريّ: «هو الهُجُرُ()، معناه، الهجر، أي الكامل الهجْرِ بهذه الصَّفة، وهو أن لا يلم خيالٌ، فمتى ألمَّ خيالٌ لم يَكُمُل الهجرُ. فهذا ما ظهر لي، وفوق كُلُّ ذي عِلْم عليم.

وأمَّا السَّؤال السادس فالحديث باللفظ الأول(٢)

⁽١) انظر الشاهد رقم ٨٤٨.

⁽٢) الشاهد رقم ٨٤٩ .

⁽٣) بعد باللفظ الأول بياض في النسخ المخطوطة ، وفي هامش طأشير إلى البياض=

وأما الثّاني فهو من كلام عبد الله بن الصّامت الرّاوي عن أبي

ذَر ، قال : قال رسولُ الله صلّى الله عليه وآله وسلم : « إذا قام أحدكم
يُصنِّي فإنه يستره إذا كان بين يديه مثل آخرة الرّحل ، فإذا لم يكن بين
يديه مثل آخرة الرحل ، فإنه يقطع صلاته الحمارُ والمرأة والكلب
الأسود ، قلت : يا أبا ذر ما بال الكلب الأسود من الكلب الأحمر من
الكلب الأصفر ؟ قال يابن أخي سألت النّبي صلى الله عليه وآله وسلم
كما سألتني ، فقال : الكلّب الأسود شيَّطانٌ » . رواه مسلم . وهي في
المثال الأول للفصل .

قال ابن هشام في « المغنى » في أقسام مِنْ : الثّاني عشر : الفصل ، وهي الدّاخلة على ثاني المنضادّين نحو : ﴿ والله يَعْلَم المُفْسِدُ مِنَ الصُّلِح ﴾ (١٠ ﴿ حَتَى يَبِيز الخبيثَ مِن الطُّيِّب ﴾ (١٠ قاله ابن مالك وفيه نظرٌ ، لأن الفصل يستضاد من العامل ، فإن مازّوميّز . بمعنى فَصَل، والعلمُ صفة توجب التّمييز .

والظَّاهرُ أن مِنْ في الآيتين للابتداء أو بمعنى «عَنْ»(٣).

وقد أُقَرَّ الشيخ أبو حيّـان في وشُرْح التّسهيـل، ابن مالـك على ذلـك، فقال: قـال المصنّف في الشّرح:وأشرت بذكر^(٤) الْقُصْـل إلى

⁼بالقول : « بياض في النسختين » .

⁽١) البقرة / ٢٢٠ .

⁽٢) آل عمران / ١٧٩ .

⁽٣) انظر المغنى ١ /٣٥٧ .

⁽٤) في ط: « وأردت بذلك » ، تحريف صوابه من المخطوطات .

دخولها على ثاني المتضادّين نحو (والله يعلم المُفْسِد من المصلح » ، [؟ / ٠٩ ووحتّى يَميز الخبيثُ من الطَّلِبُ»/، ومنه قول الشاعر:

٨٥٧ = فإن الهوى دواء لنبي الجَهْل من جَهْلهِ

قال الشّيخ ومنه : « لا يعرِفُ قبيلاً من دبير » (١)وليس مِنْ شرطها ا الدّخول على المتضادّين بل تدخل على المتباينين تقول(١) : لا يعرِفُ

وعلى هذا فتكونُ في قول عبد الله بن الصّامت للفصل أيضاً ، أي ما بال الكلب الأسود منفرداً من الكلب الأحمر من الكلب الأصفر ؟

زيداً من عمرو . انتهى كلام الشيخ في «شرح التسهيل».

ويحتمل أن تكون بمعنى « عن » وكذلك هي في بيت المعرّي في قوله : ﴿

* فَغَيْرُ خَفِيٍّ أَثْلُه من ثُمامهِ^(٣)

- (١) في ط فقط : فتيلاً من قتير، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة واللسان :
 - « قبل » . * ﴿
- وقد اختلفَ في معنى هذا القول وقد نصَّ اللــــان : « قبل ، على هذا الاختلاف
- افقال : يريدُ القُبُل والدُبُرِ. وقيل : الفيهل : طاعة الـرب تعـالى ، والدبـير معصيته . وقيل : معناه : لا يعرف الأمر مقبلاً ولا مدبراً إلى آخره . (٢) في ط : « يقول » .
 - (٣) انظر الشاهد رقم ٨٥٠ .

انتهى .

وأمّا السُّؤال السَّابِع في إعْراب قول أبي جُحيفة : « فمن ناضح ونائل » فقد سألني عنه من مُدة بعض المغاربة يقال له : العفيصيّ ــ المُقيمين عندنا بالقاهرة ، وقد توجّه الآن للمغرب، وظهرلي في إعْرابه أنه بدلُّ تفصيل على تقدير فانقسموا قِسْمَيْن من ناضح ونائل ، لأنَّ في رواية : فرأيت النَّاس يبتدرون الوضوء ، فمن أصاب منه شيئاً تمسح به ، ومَنْ لم يُصيب منه أخذ من بَلَل يد صاحبه .

واللفظان في (مسلم) في كتـاب الصّــلاة (١) في ذكر السُّترة ويكون ذلك كقول الشاعر :

٨٥٨ = قومٌ إذا سَمِعُوا الصّريخ رَأَيْتَهُمُ

مِـنْ بيْن مُلْجــم ِ مُهْــرهِ أو سافع ِ (٢)

قال النّحاة : يريد : وسافع ، لأن البدل التَّفْصِيليّ لا يُعْطُفُ إلاّ بالواو . انتهى .

> والله سبحانه وتعالى أعلم بـالصّواب وإليه المُرْجع والمآب، وصلّى الله تعالى على سَيِّدنا مُحَمَّد وآله وصحبه وسلّم /

[Y1. / E

⁽١) انظر صحيح مسلم كتاب الصلاة / ٢٤٩، ومسند ابن حنبل ٤ /٣٠٨. وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ٦ /٧١٨ .

 ⁽٢) انظر اللسان : « سفع » والمراد : وآخد بناصيته .

حلّ إشكال «اثنين ثان» لأبي تمام

(كتب الشيخُ جلالُ الدِّين البُلْقِيني^(١) إلى البـدُّر الكلستاني ما سُـه):

ومن علمه الوافي تُحلّ المسائِلُ فاصبح مقصودًا وكلّ وسائل بمذهب تُمْسانَ (") وما ثمّ ماثل فمن علمه النّهذيب والفضلُ شابِلُ بحضرته إلا صغا الله هو ناقل ألا فاعجبوا، هذا مجيبٌ وسائِلُ هسو اللّبت في كرَّ وفسرٌ يُعامِلُ

إلى كعبة الاداب تأتي الرّسائلُ إمامٌ حوى عِلْماً وفخراً وسُؤددًا فكاتَب سِرَّ المُلُك عالِم عَصْرِه فإن أشكلت عالِم عَصْرِه فإن أشكلت يوماً أمورٌ فَلَدُ به نهاية كُلِّ النّاس عند اجتماعهم فَيُبُّدِي سؤالاً ثُمَّ يَذَكُر حَلَهُ هو البَدْرُ إن لاقيت بمحاسن محاسن م

(۱) علمان ينسبان إلى بُلقينة بالضم ، وكسر القاف ونون : قوية من قرى بنها:
البلقيني : محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن رسلان بن نصير ، جلال
الدني أبو الفضل البلقيني الأصل ، القاهري المولد والدار، الشافعي . ولد قي
رابع عشر ذي الحجة سنة ۸۲۱ هـ ، ومات ۸۹۸ هـ .
البلقيني : صالح بن عمر بن رسلان بن نصير ، وهو عم البلقيني السابق .

انظر : الذيل على رفع الإصر / ١٥٥ ، ٣٢٢ . (٢) يقصد بذلك المذهب الحنفي نسبة إلى أبي حنيفة النَّعمان .

(٣) صغا: مصدر: صَغى إليه سَمْعي يَضْغَى صغاً: مال: انظر اللسان:
 وصغاه.

ما قولُ إمام أهل الأدب ومالك زمام معالى الرَّتب. وخليفة التُعمان في هذا العَصْر ، ومَنْ بأقلامه وإقدامه يَحصل الفتح والنَّصْرُ ، في بيتين وقعا لأبي تَمَّام ، مدح بهما المعتصم الإمام ، لما صَلَب بَعْضَ الخوارج ، العائجين عن الشّرائع والمناهج .

وهما :

۸۵۹ = ولقد شَفَيْتُ النَّفس من بُرَحائِها أنَّ صارَ بابــكُ جارَ ما زَيَّار^(۱) ثـانيه في كَبـد السّمــاء ولــم يَكُن

كاثنين ثان إذ هما في الغار

قال الصّفدي قد غلط أبو تمام في هذا التّركيب ، لأنه إنما يقال ثاني اثنين ، وثالث ثلاثة ، ورابعُ أربعة ، ولا يقال : اثنين ثانرٍ ، ولا ثلاثة ثالث ، ولا أربعة رابع ِ

ولما وقف المملوك على هذا التّغليط استبعد وقوع مثله من أبي تمّام ، وخاض فكره في الجواب وعام ، وخطرَ للمملوك أن المرَادَ غيرُ

الحق أبلج والسّيوف عوار فحذار من أسد العرين حذار انظر الديوان 101-

ورواية الشطر الأول من البيت الأول في الديوان.

* ولقد شفى الأحشاء من بُرحائها * وفي الشطر الثاني من البيت الثاني في الديوان « لاثنين » .

⁽١) من قصيدة مطلعها :

ما فَهِم الصَّفَادِيَّ ، وقصد عَرْض ذلك علمي مَنْ مِنْ علومه نقتبس ، وبكلامه نقتدي ، وهو أن في الكلام تقديماً وتأخيراً وتقليباً للتَّركيب وتغييراً ، وهو أن التَقدير : ولم يكُن كاثنين إذ هما في الغارثانِ ، وبذلك يُدْفع عن كلامه الغَلَطُ ويصان .

والمراد أنّه لم تكن كهذه القضية فضيَّة أخرى ، وكلام أبي تمام بهذا المعنى أحْرى ، وحصل بهذا القلب مراعاةً للقافية .

ولا تَسكُن النّفوس لهذا الجواب إلا بطبّكم الذي منه / الشّفاء [٤ / ١١ والعافية ، ولم يعرّج أبو تمام على مراعاة الآية (٤ ، حتى نسب كلامه إلى الغلط الواضح لأولى البداية ، وإيضاحه أنه لم يوجد كحال اثنين إذ هما في الغار حال ثانٍ . والمسؤول إيضاح ما في هذا التغليط والتصويب من المعاني -أدام الله لكم المعالي ، وأجزل عليكم الفضل المثوالي .

فكتب إليه البدر الكلستاني مجيباً بما نصّه:

أَتْنِسِي أَبِياتُ تَمَـوجُ بِلاغةُ ونَظَمها صَدْرُ الزّمانِ وعينه هو الحَبْرُ نَجْل الحَبْر حاووجيزه

وفيها على بَحْر العُلوم دَلائِل حَلالُ"المعاني والمعالي جَلائِلُ بَسِيط المعاني للفضائِل شاملُ

(١) الآية ٤٠ من سورة التوبة وهي قوله تعالى : « إلا تنصروه فقد نصره الله إذْ
 أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذْ هما في الغار » الخ .

(٢) في بعض النسخ المخطوطة: «جلال» بالجيم.

إذا هَزَّ أقلامَ الفصاحة تَنْجَلِي ومالك فقه الشافعي بأسره ونادي له في كل نادٍ خصالُه لهُ المِقْوُل الوضّاح في كُلِّ مُشْكل

مسائل فيها من فنون مسايلُ أصولاً فروعاً واحداً لا يُشاكلُ ألاً في سبيل المجد ما أنا فاعِلُ وفضَّـاحُ نَفْس يوم تأتــي تجادل

أتاني ما أَتْحَف به مَلِكُ البلاغة ، ومالِكُ المعانـي ، فأطْرَ بني بنسيج وحده ، وأغناني ، عن المثالث والمثاني ، أَوْفَى اللهُ كأسَه ، وطيّب أنفاسه .

أما الصَّفدِيّ المغلط فغالط في واضح ٍ ، واعتراضُه فاضحٌ ، وقد صفد ناهض(١) ذهنه عند الكلام في حلّ تركيب أستاذِ الأدباء أبي تمّام ، حيت لم يفرّق بين كاثنين ثان ، وبينكثاني اثنين .

والفرْقُ ظاهرٌ عند سَمْع عار عن الأفة ، إذْ الأوَّل تركيب جملة ، والثاني تركيب إضافة ، وظهورُ النَّو ن ، جعلهمـا كالضَّب والنَّـون ،

(١) في طوالنسخ المخطوطة : « ناقص » بالصاد ، وفي هامش ط/ ٤ /٢١١ ما نصُّه : « بهامش ي : لعله : « ناهض » لأنه يطلق على الخادم وعلى فرج الطائر المتهىء للطيران ، والال أولى بالاعتبار » .

وفي هذا النص تحريف في كلمتين : في كلمة : الفرج بالجيم وهـي الفـرخ بالخاء ، وفي كلمة «والأل» وهي : الأول وفي القاموس : « نهض » : نهض الطائر : بسط جناحه ليطير والناهض : فرخ الطائر الذي وفَر جناحه ، وتهيأ للطم ان .

وصفَّد ، وصفَّد : شدَّه وأوثقه من باب : ضرب والصَّفَد بفتحتين ، والصَّفاد بالكسر : ما يوثق به الأسير من قَيْد وغُلّ ، والأصفاد : القيود ، واحدها :

فزال هذا الوهْمُ اللَّفطِيِّ العاري من المعنى ، بمجرَّد المبنى و المبْنَى .

والذي يقضي منه العجب أنّ المخطىء في الظَّاهر كيف يُعَدُّ من مُحقِّقي الأدب .

وأمّا حلَّ مبناه وبيان معناه ، فالظّاهر من المقصود ، ما يقول العبد وهو محمود : إن ثانيّهُ خبر ًثان لـ « صار » ، ولكن جُميل من قبيل « أعط القوسُ باريها » (أ) في / ترك النّصب إذْ هو خبر لمبتداً محذوف [؛ / ١٢ ولم يكن بمعنى لم يصر لقربه سباق(أ): أنَّ « صار » ، وثان اسمُه ، وتويئهُ عَوِضٌ عن الضّمير المضاف إليه ، وكاثنين : خبره ، وفيه مضاف محذوف والمآل ، ولم يُصِر ثانيه كثاني « اثنين إذ هما في الغار » مضاف الجاور أفي العُور الله عَلَى القُور (أ).

والغرض أن يصف(^{٤)} مُصلُوبه بالارتفاع لكن في الصّلب وهو من التّهَكّم المليح .

 ⁽١) انظر كتاب الأمثال لابي عبيد القاسم بن سلام / ٢٠٤ . ومعنى المثل : أي استعن على عملك بأهل المعرفة والحِذْق. وانظرا لأمثال للميداني ٢ / ١٩ فقد أنشد بعد ذكر المثل :

یا باری الفسوس بریاً لسست تخسینهٔ لا تأشیدنیْ واعسط الفسوس باریها (۲) فی ط : « ولم یکن : بمعنی لم یصر لقربه سباق ، بالباء وفی بعض النسخ المخطوطة : « ولم یکن لمعنی لم یصوبونه سیاق ، بالیاه .

وفي البعض الآخر: « ولم يكن لمعنى لم يضربونه » سياق ولا شك أن هذه تحريفات لم أهتد إلى صوابها .

⁽٣) في ط: « الغور » بالواو ، وفي النسخ المخطوطة : « الغدر » بالدال .

⁽٤) في ط: « نصب » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

[البحث عن تركيب آية : « ولو عَلِم الله فيهم خيراً »]

ومن الفوائد عن الشيخ بدر الـدين بن مالك^(١) نقلـت من خط الشيخ كمال الدين الشُّمنِّي^(٢) والد شيخنا .

سُشِل الشَّيخ بَدُرُ الدِّين بن العلَّمة جمال الدين بن مالك رحمهم الله تعالى عن قوله تعالى: ﴿وَلَـوْ عَلِم الله فِيهِمْ خَيراً﴾ (٣) الآية ، والبحث عن تركيبها .

فأجاب : أن الآية على صورة الضّرب الأول من الشكل الأول من القياس المؤلّف من متصلتين ، لانها مشتملةً على قضيَّتين متصلتين مُوجَبَّتَيْن كُلُيِّتين ، وبينهما حدُّ أوسط هو تال في الصُغْرى ، مقدم في الكُبْرى،وذلك يستلزم قضية أخرى متَّصلةً مركّبةً من مُقددَم الصُغْرى

 ⁽١) في ط : « بن ميلق » تحريف واضح . وفي ط أيضاً حيث ذكر بعد ذلك : سئل الشيخ بدر الدين . . . جال الدين بن مالك » .

 ⁽٣) هو تقي الدين العباس: أحمد بن الشيخ المحدث كهال الدين ، محمد بن
 محمد بن حسن التميمي ، ولد بالإسكندرية سنة ٨٠١ هـ . ومن أشهر
 مصنفاته الحاشية على للغني ، ومات سنة ٨٧٢ هـ .

⁽٣) الأنفال / ٢٣ .

وتالي الكبرى وهـو: « ولو عَلِـم الله فيهـم خَيْراً » « لتولّـوا وهــم معرضون)(۱).

وكيف يكون عَلِمَ اللهُ بِهم خَيْرًا وَقَبُولًا للحقّ ملزومًا لِتَولِّيهِـم وعَدَمِ قَبُولِهم له .

هذا الإِشكال .

قال : وعندي فيه ثلاثة أجوبة .

أحدهما: لا نُسلَم أن نظم الآية الكريمة يستلزم المتصلة المذكورة ، لأن من شرط الإنتاج اتّحادُ الأوسط ، ولا نُسلَم أن الأوسط متحد بناء على أحد التّفسيرين لقوله تعالى : « ولو أسْمَعهم لَتَوْلُوا وَهُمْ مُعْرِضُونَ ﴾ فإن قوله تعالى : ﴿ ولو عَلِم الله فيهم خيراً لأسمعهم ﴾ ، معناه : لو علم الله فيهم خيراً وقبولاً للحق لأسمعهموه ذلك الإسماع لَتُولُوا ولم يؤمنوا مبالغة في بعدهم عن الإقبال على الإيمان واللتّحول فيه .

وقيل: معناه لو أسمعهم فآمنوا لتولوا بعد ذلك ، وارتدوا . فعلى هذا التفسير يكون الحد الأوسط وهو ه أسمعهم » مختلفاً هو في الجملة الأولى بمعنى : لو أسمعهم إسماع لطف بهم ورحمة لهم فَسَمِعُوا وآمنوا فاستقاموا . وفي / الجملة الثانية بمعنى : ولو أسمعهم إسماع فتنة لهم [٤ / " وابتلاء فسمعوا ودخلوا في الإيمان لتولوا وارتدوا .

(١) الآية بكيالها هي : « ولو علمَ الله فيهم خيراً لاسْمَعَهُم ، ولو أَسْمَعَهُم لتولُوا وهم مُعْرِضون ، ، الائقال /٣٣ .

(٢) في هٰامشَّ طَ : لعله سقط : « ولو أسمعهم ذلك الإسماع ، وليس في النسخ المخطوطة ما يشر إلى هذا ، . ولا شك أن إسماع اللّطف والرحمة غير إسماع الابتــلاء والفتنة ، وإذا لم يكن الأوسط متّحداً لم يكن الإنتاج لازماً .

الجواب الثاني : سلّمنا اتّحاد الأوسط لكن لا نُسَلَّم إنتاج القياس المؤلّف من مُتَّصلتين كما هو رأي جماعة من المتأخّرين ، فإن قالوا : لا يلزم من صِدق كلّما كان ، (أب : ج د) ١٠٠ ، وكُلُّ ما كان الكبرى تدل على ملازمة الأكبر للأوسط في نفس الأمر ، والصُّغرى تدل على صِدْق الأوسط أي تقدير صدق الأوسط إ ١٠٠ فلا نسلم أنه يلزم من صِلِق المُقدَّمتين ملازمة الأكبر للأصغر ، وإنما يلزم ذلك أن لو بقيت الملازمة بين الوسط والأكبر على ذلك التقدير «لازمة ١٠٠ و إم قلتم : إنها على ذلك التقدير لازمة إ ١٠٠ ؟

وَلك أن تعتبر مثل هذا في الآية الكريمة فتنزّل قولمه تعالى : ﴿ ولو أسمعهم لتولّوا ﴾ على أن التّولي لازمُ للإسماع في نفس الأمر : « ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم » على أن الإسماع ثابتُ على تقدير ثُبوت عِلَّم الله فيهم خيراً ، فلا يلزم (٥) من ذلك : لو عَلِمَ الله فيهم خيراً لتولّوا ، لأن علم الله فيهم خيراً محالً ، فجاز أن يستلزم صِدقُه رَفْح

⁽١) في طفقط« كان ، « ب أب بج د » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

⁽٢) ما بين معقوفين سقط من ط ، صوابه من النسخ المخطوطة .

⁽٣) سقطت كلمة : « لازمة » من ط . صوابه من النسخ المخطوطة .

⁽٤) ما بين معقوفين زيادة في طلم ترد في النسخ المخطوطة والمقام في غنى عنها .

 ⁽٥) في ط فقط « فيلزم » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

التلازم في قوله تعالى : « ولو أسمعهم لتولُّوا ﴾ ومعاندهُ (١٠ اللَّازم فيه ، لأن المُحال فيه يستلزم المحال .

الجواب الثالث: سلمنا إنتاج القياس المؤلف من متصلتين كما هو رأى الإمام ومَنْ قَبْلَهُ ، لكن لا نُسلَم أن في اللازم عنه في الآية الكريمة إشكالاً ، فإنه يصدق: لو عَلِم الله فيهم خيراً لتولوا على دعوى أنْ تَولِّبهم ثابُتُ على كُلِّ تقدير، فثبت على تقدير: علم الله فيهم خيراً لتولوا.

فإن قلت : فَعْلِمُ اللَّهَ فيهم خيراً لازم لعدم التولِّي، فيكون ملزوماً 4 .

قَلَت : لأن عِلْم اللهَ فيهم خيراً محالٌ، فيجوز أن يستلـزم شيئـًا ونقيضُه، لأن الـ حال لا يُسْتبعد أن يَستّلزم المُحال .

واللهُ سبحانه وتعالَى أعلم ./

1 1 / 1]

⁽١) طفقط : « ومعاندة » بالتاء لا بالهاء كها في النسخ المخطوطة .

الادكار بالمسائل الفقهيّة لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزّجاجي التّحوي رضى الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

قال أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحـاق الزّجاجيّ النّحـوي ـ رحمه الله تعالى :

أما بعد ، حفظك الله وأبقـاك ، وهدانـا وإياك ، ووفقنــا فيمــا نحاول ديناً ودنيا للرّشاد ، ورزقنا عِلْماً نقـرن به عمــلاً يقــرّب منــه ، ويزلف لديه ، إنه سميع بصير، وعلى ما يشاء قدير.

فإنك أذكرتني بالمسألة التي سألت عنها في البيت الـذي سُئِـل الكسائيّ عنه، وهو قوله:

٠ ٨٦ = فأنتِ طلاقٌ والطّلاق عزيمةٌ

ثلاثاً ومَنْ يَخْرَقْ أَعَـق وأظْلَمُ ١٠٠

⁽۱) رواه البغدادي ۲ / ۲۹ ، ۶ / ۵۹ :

 ^{*} فأنت طلاق والطلاق ألية *

وفي ابن يعيش ١ /١٢ : برواية : « والطلاق عزيمة » =

وتفسيري وجه الطلاق والنصب(١) في ثلاث مسائل فقهية من العربيّة يتلافى بها النّحويّون ، ويسأل عنها متادبوالفقهاء ،وكنت جمعتُها قديماً .

منها: مسائل ذكر لي أبو بكر محمد بن منصور المعروف بابن

وقبل هذا الشاهد : إنْ تَرْفُقي يا هند فالرَّفق أَيْنَ

وإن تَخْرَقَــي يا هنـــدُ فــالخُرق أشــامُ

فينسي بها إن كنست غير رفيقة فيا لامسرىء بعمد الشلاث مقدّمٌ هذا ، وقد فسر البنداديّ في الحزائم معنى الألية ، فقال : « والألية : اليمين ، إعلى الرواية الأولى]، أراد أن الطلاق يلزم الطلّق كيا يلزم الوفاء بمضمون اليمين . والسرواية الصحيحة في رأي البغدادى: « والطللاق عزيمة » .

(والعزيمة): ، قال الكرمانيّ في شرح البخاري: غقد القلب على الشيء ، استعمل لكل أمر محتوم . وفي الاصطلاح: ضد الرخصة وفعله من باب ضرب ، يقال : عزم على الشيء ، وعزمه بمعنى : عقد ضميره على فعله . وفي الخزانة بحث مستطيل حول الشاهد . وقد نقل حول الشاهد كلام السيد معين الدين حيث ذكر أن الشاهد يحتمل الشي عشر وجهاً . هذا وقائل الشاهد مجهول .

 (١) في ط: وبعض النسخ المخطوطة: « وجه الطلاق النصب » بدون واو العطف ، والصواب من بعض النسخ الأخرى المخطوطة . والمواد بوجه الطلاق : عدد الطلقات التي تقع .

⁼ وكذلك رواه ابن هشام في المغنى ١ /٥٤ : « الطلاق عزيمة. » هذا وقد سبق ذكر الشاهد . انظر رقم ٢٥٦ .

الخيّاط النّحوي(١) أنه اجتمع وهو وأبو الحسن بن كَيْســان(١) مع أبــي العباس ثعلب على تلخيصها وتقريرها .

ومنها : مسائل ذكر لي أن أبا العباس ثعلباً أفاده إيّاها.

ومنها مسائل متشورة جمعت بعضها عن شيوخي شفاها ، وبعضها مستنبط من كتبهم ، فأحببت أن أجمعها في هذا الكتاب ، وأسمّيه « كتاب الأدكار بالمسائل الفقهية » ، فاعتمدت ذلك حين نشطتني له ، فجمعتها فيه كُلُها، وما اتصل بها وجانسها ، ومسألة الكسائي التي جرى ذكرها ، وجعلته نهاية في الاختصار وموجزاً غاية الإيجاز لئلاً يطول فيمل ، ويكثر فيضجر ، وبالله التّوفيق ، وهو حسبنا وزغم الوكيل .

مسألة الجزاء

 (۱) هو محمد بن أحمد بن منصور، أبو بكر بن الخياط، أصله من « سَمَرُقَنْد » وقدم بغداد ، ومات في سنة ٣٢٠ هـ .

انظر ترجمته في مُعجم الأدباء ١٧ /١٤١ ، ونزهة الألباء / ٣٤٧ .

(٢) هو محمد بن أجمد بن إبراهيم بن كيسان النحوي ، أبـو الحسن. توفي سنة
 ٢٩٩ هـ في خلاقة المقتدر.

انظر ترجمته في معجم الأدباء ١٧ /١٣٧ ـ ١٤١ ، ونزهة الألباء / ٢٣٥ .

بعد السُّؤالِ والعطَّيَّةُ بعد العِدَّة ، وكذلك يقع التَّرتيب في الحقيقة .

وليس ههنا إضمار الفاء ، لأن جواب كُلِّ سؤال قد تقدّم قبله ، فصار مثل قولك : أقوم إن قمت ، ألا ترى أنه لا يلزمُك القيامُ حتى يقومُ مخاطِبُك ، وأنَّ الجواب مبدوء به .

وكذلك إن قال لرجل: إن أعطيتُك ، إن وَعَدَتُك ، إن سَألتَني فعبدي حرُّ فليس يعتق حتى يبدأ بالسَّوْال، ثم تكون منه العِدة ، ثم العطية ، فإن ابتدأ بالعطية من غير سؤال ولا عِسدة لم يُعتق.

وكذلك المرأة لا تُطلّق .

وكذلك إن وعده من غير سؤال ثم أعطاه .

[صورة ثانية من الجزاء]

فإن قال لها: إنَّ سَالِتِنِي ، إن أعطيتُك ، إن وَعدْتُك ، فانت طالق فهو مضمر للفاء في الجزاء الثاني ، لأن العطية لا تكون إلا بعد السؤال ، كأنه قال : إن سَالِتِنِي ، فإن أعطيتُك ، إن وَعَاتُلك ، فانت طالق ً. ولا يُضْمَرُ الفاءُ في الجزاء التَّالث، لأن العِدَة قبل العطية، فهذه أيضاً لا تطلق حتى تسأله ، ثم يَعِدُها ، ثم يُعطيها ، كأنه قال : إن سالتني فإن أعطيتُك بعد أن أعلك فأنت طالق، فهي من جهة الطلاق ووقوعه في الترتيب مثل الأولى إلا أنها في تقدير الفاء وإضمارها تُخالِفها . فإن أعطاها من غير سُؤال لم تطلّق ، وإن وعدها ولم يُعطّها لم تطلق ، وإن وعدها وأعطاها من غير أن يتقدم سؤال لم تُطلّق .

وكذلك إذا قال لعبده: إن سألتَني فإن أعطيتُك، إن وعدَّتُكَ فأنت رُ .

وكذلك تضمر الفاء في الجزاء الثاني كأنه قال : إن سألتني فإن أعطيتك إن وعدتُك فأنت حُرُّ .

[صورة ثالثة من صور الجزاء]

فإن قال : إن سأليتي ، إن وعلائلك ، إن أعطيتِك ، فأنت طالق فهو مضمر للفاء في ذلك كلّه ، لأنه قد أوقع كُلَّ شيء في موضعه ، لأن ٢٦٦ السوَّال يكون ، ثم / العِدة ، ثم العطيّة ، كأنه قال : إن سأليّني ، فإن وَعدَّتُكِ فإن أعطيَّتُك فأنت طالق .

وهذه المسائل الثلاث في ترتيب وقوع الطّلاق سواء ، وفي تقدير العربيّة مختلفة .

[صورة رابعة من صور الجزاء] مسألة

فإن قال لها : إن أجَنبْتُ ١٠٠ منك إجنابةً فإن اغتسلت في الحَمّام

⁽۱) يقال : أجنب ، وجَنُب من باب ظَرُف .

فأنت طالقُ فأجنب ثلاث مرَات ، واغتسل مرَّةً في الحمام فإنّها تطلُق واحدةً ، لأن الاغتسال في الحَمَّام مشترطُ مع الإِجناب فلا يقع الطَّلاق حتى يقعا معاً .

[صورة خامسة من صور الجزاء] مسألة

فإن قال : كُلّما أجنبت منك إجنابة ، فإن مات فلان فأنت طالق، فأجنب ثلاث مرّات ، ومات فلان ، فإنها تطلّق ثلاثاً ، لأن موت فلان لا يتردد مع كل إجنابة . والمعنى : أنت طالق إن مات فلان بعدد كُلَّ إجنابة أجنبت منك .

وكذلك إن سقط الحائط وإن قام زيدٌ يجري هذاالمجرى، لأنه ليس مما يتكرّر .

وقد قال بعض الفقهاء في قوله : كُلّما أجنبت منك إجنابةً ، فإن اغتسلت في الحمّام ، فأنت طالقٌ ، فأجنب ثلاثاً واغتسل في الحمام مرّة واحدةً ، فإنها تطلّق ثلاثاً ، وجعله بمنزلة الفعل الذي لا يتردّد .

هذا غلطً لأن الفعل إذا كان يجوز أن يقع مع شَرْطـه فلا يقـع الطّلاق حتى يقعا معاً .

[صورة سادسة من صور الجزاء] مسألة

إذا قال لها: إن كلمتك ، وإن دخلت دارَكُ فأنت طالق ، فإنها تطلُق بأحد الفعلين ، لأن المعنى : إن كلمتك فأنت طالقً ، وإن دخلت دارَك فأنت طالقً، لأنه قد كمرّر «إنْ» مرتّين، ولا بُـدٌ لكلّ واحدة من جواب، لأنهما شرطان.

وكذلك إن قال لها : إن كلّمتُك ِ ، وإن دخلتُ دارَك ِ فعبدي حُرُّ فإنه يعتق بأحد الفعلين ، لما ذكرت لك .

وإذا كان ذلك يجب بأحد الفعلين فوجوبه بهما جميعاً إذا وقعا ٤ / ٢١٧] معاً ألزم .

[صورة سابعة من صور الجزاء] مسألة

إذا قال لها: إن دخلت الدار ، وكلّمتُكِ فأنت طالق ، فهـذه تطلّق بولا تُطلّق باحدهما دون الأخر ، إن الطّق ولم يكلّمها ولم تطلّق ، وإن كلّمها ولم يُدْخل لم تُطلّق ، وإذا جم بينها طُلَقت لم يبال بأيها بدأ بالكلام أم بالدخول ، أيّ ذلك بدأ به وقع المكلّق بعد أن يجمع بينها ، لأن المعطوف بالواو يجوز أن يقع آخرهُ قبل

اؤله، ألا تَرى أنك تقول: رأيت زيداً وعمراً، فيجوز أن يكون عمُسرو في الرُّؤية قبل زيد، قال الله تعالى: «واسْجُدِي وارْكَعي^{(١}).

وكذلك إن قال لعبده : إن دخلتَ الدَّار وكلَّمتَ زيداً فأنت حرَّ فإنه لا يُعتَّق إلاَّ بوقوع الفعلين جميعاً كيف وقعا؟ لا فرق بينهما في وقوع الأول قبل النَّاني أو الثاني قبل الأول .

[صورة ثامنة من صور الجزاء] مسألة

إن قال لها: إن دخلتُ الدّار فكلمتُك ، فأنت طالق فهـذه لا تطلّق إلاَّ بوقوع الفعلين جميعاً ، وتقلّم المتقلّم فيهما في الشرط ، فلا تُطلّق حتى يدخل الدّار أوّلاً ، ثم يكلّمها ، فإن كلمها قبل الدخول لم تُطلّق حتى يدخل الدّار أوّلاً ، ثم يكلّمها ، فإن كلمها قبل الدخول لم

وكذلك العبـد لا يعتق، لأن المعطوف بـالفاء لا يكــون إلاّ بعد الأول، وكذلك (نُمّ).

[صورة تاسعة من صور الجزاء]

مسألة

فإن قال لها : إن كلمتُكِ أو دخلتُ داركِ فأنت طالق طلَّقت

⁽١) آل عمران / ٤٣ .

بواحد من الفعلين، وإن لم يُكرر (إن)·فأيّهما وقع طُلُقت لأن « أو » لأحد الشيئين ، وهو بمنزلة قولك : إن كلمتُك ، وإن دخلت دارك ، فأنت طالق لا فرق بينهما في وقوع الطَّلاق .

وكذلك في العِتاق ، إذا قال : إن كلمتُ زيداً أو دخلتُ الدَّار فعبدي حُرٌّ ، عُتِق بواحدٍ منهما .

وإن وقع الفعلان وقع الطلاّق والعتاق ، لأنـه إذا وقـع بواحــد / ٢١٨] فالاثنان أجدر أن يقع بهما . /

[صورة عاشرة من صور الجزاء] مسألة

إذا قال لها : أنت طالقٌ وإن دخلت الدَّار طُلِقَت في وقتها على كُلِّ حال ، لأن المعنى : أنت طالقٌ إن لم أدخل الدَّار وإن دَخَلْتُها ، لأن الواو عاطفة على كلام محذوف.

وكذلك إذا قال : عبدى حُرٌّ وإن دخلْتُ دارك ، عُتِق على كل حال ، لأن المعنى : عبدى حُرُّ وإن لم أَدْخُل دارَكُ وإن دَخلْتُها .

وكذلك إذا قال : عبدى حُرٌّ ، وإن لم أدخل دَارَك عُتِق لوقته على ما ذكرت لك.

[الصّورة الحاديةَ عَشْرَة من صور الجزاء]

مسألة

فإن قال لها : أنت طالق إذا دخلْتُ الدارَ ، لم تُطلَق حتى تدخل الدّار ، أمّا إنْ فشرطُ لا يقع الطّلاق إلاّ بعد وجود ما بعدها .

وأما إذا فوقتٌ مستقبلٌ فيه معنى الشُّرط ، فكأنه قال : أنت طالق إذا جاء وقت كذا فهي تطلَّق وقت دخول الدَّار فقد استوت إن وإذا في هذا الموضع في وقوع الطلاق ، ولهما مواضع كثيرة يفترقان فيها في هذا المعنى ستمرَّ بك _إن شاء الله تعالى .

[الصورة الثانية عشرة من صور الجزاء] . أات

فإن قال لها : أنتِ طالقُ أنْ دخلْت الدّارَ بفتح «أن» طُلَقت لوقتها، لأن المعنىأنت طالق من أجل أن دُخلَتِ ، ''الدّار أو لأنْ دُخلتِ الدّار فقد صار دُخولُ الدارّ عِلَةَ طَلاقِها والسّببَ الذي من أجله طُلَقها لا شرطاً لوقوع الطلاق كما كان في باب إنْ، وهي تُطلَق إذا فتح أن، كانت دخلَتْ الدَّار أو لَم تَلْخُل، فإن الطلاق يقع بها في وقته.

وكـذلك إذا شـدّد أنَّ وفتحها، فقـال: أنت طالق أنَّـك دخلْتِ الدَّارَ، طلِّقْتُ لوقتها، كانت دخلت الدار أو لم تكن دخلت؟

⁽١) في ط: د أو لأن ، .

وشرَّح ذلك أنه لو بلغهُ أنها دخلت دار زيد ، ولم تكن دخلتها في الحقيقة فقال لها : أنت طالق ثلاثاً ، فقالـت له : لِمَ طَلَقْتَنِي؟ فقال : من أجل أنك دخلتِ دار زيد ، فقالت : إني لم أَدْخُلُها قطَّ وقع الطلاق، ولم يكن ذلك بمانع من وقوعه .

وكذلك إذا قال لها: أنت طالق أنْ دخلت دار زيد ، فكأنه طَلَقها، ثم خبر بالعلة التي من أجلها طَلَقها/. والسبّبُ والإخبار بذلك لا يمنع من وقوع الطلاق.

وكذلك لوقال لها أنت طالق إنّك دخلت الدّار، فكسّر إنّ وشدّدها طُلُقت، وهذا لم يخبرها بالعِلّة التي من أجلها طلقها ، ولكنه طلّقها ثم خَبَرُها بخبر منقطع عن الأول ، وكأنه خَبَرُها بما ليس مما هما فيه بشيء، فالإخبار، والإمساك عنه سواءً إذ ليس بشرط للطلاق ولا يعلّة له.

فهذا الفَرْق بين كسر إنّ وتشديدها ، وبين فَتْحها وتشديدها ، وفتحها وتخفيفها ، وكسرها وتخنيفها ، فاعلم ذلك .

[الصورة الثالثة عشرة من صور الجزاء] مسألة

فإن قال لها : أنْتِ طالقُ إن ١٠٠ دخلْتِ دارَ زيدٍ ، فكأنه قال لها :

 ⁽١) في النسخ المخطوطة وطو إن و ولعلها إذ في المخطوطات لتشابه رسم إن بإذ ، =

أنت طالق وَقَت دُخولك دارَ زيدِ فيما مضى ، وهي في تقدير : أنـت طالقُ أمس ، فالطّلاق يقع بها ، وذكرهُ المُضيّ لغوٌ . وهذا في اللّغة كلامُ متناقضُ قد نقضَ آخِرُهُ أوَّ لَهُ ، اللّهَم إلاَّ أن يكون قد طلقُها يوم دُخولها دارَ زيدٍ ، ثم خَبَرها الآن بما كان منه في ذلك الوقت .

وإن كانت لم تَلْخُل دارَ زيدٍ قطّ ، فقال لها : أنْتِ طالقُ إذ⁽¹⁾ دخلت دار زيد ، فكانه قال لها : أنتِ طالقُ أُمْسٍ ، ثم كُلْبَ عليها بقوله : دَخَلْتِ دار زيد ، فسواءٌ هذا وقوله أنتِ طالقُ أمسٍ ، وأنت طالقُ إذْ دخلتَ دارَ زيدٍ .

ولو حُمِل هذا على حقيقة اللّغة كان قوله : أنتِ طالقُ إِذْ دخلْتِ دارَ زيد ، وأنت طالقُ أمس كلاماً مستحيلاً ، لأنه متناقض ، كأنّه قال : طَلَقْتُكِ أمس .

وأمَّا قوله : أُطَلِّقك أمس ِ فمحال لانتقاض أوَّ له بآخره .

وأما قوله: طلقتك أمس ، فإن كان قد فعل فقد مضى القولُ فيه ، وإن كان لم يُفْعل ، فإنما كُذَب في إخباره ، وباب وقوعُ الطَّلاق فيه ما يذهب إليه الفقهاء في ذلك ^(۱).

والأسلوب في ابعد يدل على أنها إذالظرفية التي تدل على الماضي .
 وفي هامش ط إشارة إلى هذا .

⁽١) فيَّ النسخ المخطوطة و ط : « إن » ولعلها إذْ كما أشرنا إليها سابقاً .

⁽٢) وانظر ابن يعيش ١ /١٣ ، فقد ذكر معظم هذه الصور التي سجلها السيّوطي في الأشداه .

[الصورة الرابعة عشرة من صور الجزاء] مسألة

إذا قال : كُلِّما دَعَوْتُكَ فإن أجبتني فعبدي حُرُّفدعاه ثلاث مرَّات، وأجابه مرَّة ، فإنه يُعتق واحدُّ من عبيده ، لأن الإجابة مشترطة مع الدّعاء ٤ / ٢٢٠] وهي تتردد / فلا يُعتق العبد إلاَّ بدعاء معه إجابة .

وكذلك إذا قال لامرأته : كُلّما ناديْتُك فإن أجبتني فأنت طالقٌ تطليقةً ، فناداها ثلاث مرات فاجابته مرَّةً طُلقت واحدةً.

[الصورة الخامسة عشرة من صور الجزاء] مسألة

أنشد الكسائي:

فإن تَرْفَقي يا هنـدُ فالرفّـق أحزَمُ وإن تَخْرَقِي يا هندُ فالخُرْقُ أشَّامُ فَانــت ِطلاقُ والطّــلاقُ عزيمةً ثلاثاً ومن يَخْرَقُ ١٠٠ أعـقُ وأظْلَمُ فَيَنــى بَهـا إن كنــت غَير رَقِيقةٍ وما لامرىء بَعْد الثّلاث تقدَّمُ ١٠٠

أما قوله : أنت طلاقٌ ففيه وجهان :

أحدهما : أن يكون مصدراً موضوعاً موضع اسم الفاعل ، كما

⁽١) في الخزانة : « ومن يجنى » مكان : « ومن يخرق » .

⁽٢) في الخزانة : « مقدّم » بالميم .

قبل : رجلٌ عَدْلٌ أي عادل ، ورجل صَوْمٌ أي صائم ، وفطْرٌ ، وزَوْر،أى مُفْطِرٌ ، وزائرُ كما قال الله عز وجل : ﴿ إِنْ أَصِبِح ماوُكُم غَوْراً (١) ، أي غائراً .

وقد يقع المصدر في موضع اسم المفعول أيضاً كما قبل: رجلٌ رِضًى أي مَرْضِيِّ، فكأنه قال: أنتِ طالقٌ فوضع (طلاقاً » موضع طالق اسم الفاعل ، كما ترى .

أنشدنا أبو عبد الله يفطويه قال : أنشدنا أحمد بن يحيى عن أبي الأعرابي :

٨٦١ = طَمَعْتُ بِلَيْلَى أَنْ تَرِيعٌ وإنَّما

تُقَطَّعُ أعناقَ الرِّجال المطامِعُ (٣)

(١) الملك/ ٣٠.

(٢) في البيت الثاني من البيتين الآيتين بعد ذلك. (٣) هذان البيتان للبعيث الهاشمي من أبيات ذكرها القــالي في الامــالي ١ /١٩٦٠

حيث نص على أن أبا بكر بن دريد أنشد للبعيت الهاشمي : الله طوقست ليلي الرَّفْ في بغَمْرَة من دون الماران أنَّ

ألا طرفــتُ ليلى الرَّفــاق بغَمْرَة ومــن دون ليلى يذبُــلُ فالقعاقع ودواية القالي : (في الخلاء) مكان : في (خلاء) .

انظر اللسان : « ربع i ، و « قنع i . ورواية البيت الأول في اللسان : «تضرّب i مكان: وتُقطُّع».

ويايعْتُ ليلسي في خَلاءٍ ولـم يكُنْ

شهودٌ على ليلى عمدولٌ مَقانِعُ

فجمع عدلاً ومقنعاً فقال : عدولٌ ومقانعٌ كما ترى .

الوجه الثاني: في قوله: فأنْت طلاق: أن يكون حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، كما قبل : صَلّى المسجدُ يراد صَلَى آهلُ المسجدِ ، وكما قال الله عز وجل : وأسأل الفَرْية التي كنا فيها والْبِيرَ التي أفبَلنا فيها ﴾ (١) يريد : أهل القرية ، وأصحاب البير ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، فكذلك أراد :

] أنت ذات طلاق فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مُقامه . /

قالت الخنساء :

٨٦٢ = تَرْتُعُ ما رَتَعتْ حتى إذا ادَّكَرتْ

فإنّما هِيَ إقبالٌ وإدْبارُ (٢)

أي ذاتُ إقبالٍ وإدبــال ، وقــد يجــوز أن يكون جَمْلُهــا الإِقبــالَ والإدبارَ لكثرة ذلك مِنها مجازاً واتساعاً . وأنشد سيبويــه:

٨٦٣ = وكيف أواصِلُ من أصبَّحَتْ

خِــلاَلَتُهُ كأبِـي مَرْحَبِ(٣)

⁽١) يوسف / ٨٢ .

⁽۲) سبق ذكره رقم ۲۵٤ ، ۳٦٤ .

⁽٣) للنابغة الجعدي

من شواهــد: سيبــويه ١ /١١٠ ، والمقتضــب ٣ /٢٣١ ، والمحتســب =

يريد كخُلالة أبي مَرحب ، والخُلالة الصداقة .

وأمَّا قوله : والطَّلاق عزيمةٌ ثلاثاً ، فإنه إذا نصب الثَّلاث فكأنه قال : فأنت طالقٌ يوقع بها الثّلاث ، ويكون قوله : والطّلاق عزيمـةٌ منِّي جدًّا غير لَغْو .

وإذا قال : فأنت طالقُ والطّلاق عزيمةٌ برفع « ثـلاثٌ » فكأنه قال : أنت طالق والطّلاق عزيمة ثلاث أي الطّلاق ثلاث أي الّذي بمثله يقع الفراقُ هو الثلاث ، فيكونُ « الثلاثُ » خبراً ثانياً عن الطّلاق ، أو موضّحاً للعزيمة .

وإن شاء كان تقديرُه : فأنت طالقٌ ثلاثاً ، ثم فَسَّر ذلك بقُوله : والطِّلاقُ عزيمةٌ ثلاثٌ ، كأنه قال : والطِّلاق الـذي ذكرتـه أو نويتـه عزيمة ثلاث ، ففسره بهذا .

٢٦٤ / ٢٦٤ ، والإنصاف ١ /٦٢ ، واللسان : « خلل .

هذا ورواية سيبسويه : « وكيف تُواصِــلُ » ، ورواه الأنبـــاري : « وكيف نصاحب » . انظر : شرح القصائد السبع الطبوال / ٤٥١، وانظر أيضاً: أمالي المرتضى ١ /٢٠٢ .

هذا وقد ذكر اللسان الشاهد وضم إليه بيتين سابقين وهما :

أدوم على العهد ما دام لي إذا كذبَت خُلَّةُ المخْلَب وبعض الأخــــلاء عنــــد البلا ، والــــرُّزءِ أروغُ من تُعْلَب. َ وأبو مرحب في الشاهد _ كما في اللسان _ كنية الظَّل ، و يقال : هو كنية عرقوب الذي قيـل عنـه : مواعيد عرقـوب والخَلالـة بفتـح الحـاء وكسرها وضمها: الصداقة.

ودليل هذا إذا نوى الثّلاث . ودليل قصد الثّلاث قوله في البيت الذي بعده : « فبيني بها » ، فهذا يدلّ على أنه أراد الثّلاث والبّيْنُونَة .

ويجوز نصب « عزيمة » إذا رفع النّــلاث ، فقـــال : والطّــلاق عزيمة ثلاثُ فينتصب على إضمار فعل كأنه قال : والطّـلاق،ثلاثُ،أعزم ذلك عَزيمةً .

ويجوز : أن يكون تقدير قوله : والطّلاق إذا كان عزيمـةً ثلاثٌ ، كما تقول : عبد الله راكياً أحسنُ منه ماشياً » ، وكما تقول : « هذا بُسُراً أطيبُ منه رُطَباً » .

وأمًا قوله : ومن يَخْرُق أعقّ وأظلم فمن كلام الشّعر لا يجوز في منشور الكلام . والله أعلم .

هذا آخر المسائل والحمد للهِ رُبِّ العالمين .

[بحث حول نصب : « ضبة » في قول صاحب المنهاج وما ضُبِّب بذهب . . ضبة » [مسألة

فيها الكلام على نصب « ضبّة » في قول صاحب « المنهاج » : « وما ضُبِّب بذهب أو فِضّة ضَبّةً كبيرةً لزينةٍ حُرّم » تحرير الشيخ الإمام العالم العلامة كمال الدين السيوطي الشافعي رحمه الله تعالى وغفر له. /[

بسم الله الرحمن الرحيم

نقلْتُ من خطّ والدي _ رحمه الله _ ما صُورَتُه :

الحمدُ لله ، مسألة : عَرض الاجتماع ببعض الأشياخ - أعزّه الله تعالى ـ فذكر لي أن بعض أصحابنا الشَّافعية سأَله عن وجه نصب ضَبَّةً من قول صاحب المينْهاج(١٠): ﴿ وَمَا صُبُّو(١٠) بِذَهِبِ أَوْ فِضَّةٍ صُبَّةً كَبِيرةً لزينة حُرِّم » .

وقال ـ أعزَّه الله ـ : وأخبرني يعني السائل أن الأصحاب اختلفوا

(١) المنهاج في الفقه: للإمام النَّووي وأهم شروحه شرح الجلال المحلَّى.

(٢) في اللسان : « ضبب » : يقال : ضبَّت الخشب ونحوه : ألبسته الحديد . والضَّة : حديدة عريضة يضبِّ بها الباب والخشب . وانظر خلاصة هذه المسألة في همع الهوامع ٥ / ١٩ .

في وجه نصب (ضَبَّة) وأن بعضهم قال : هو خبـر كان محذوفة ، والمعنى : وكان ضَبَّةُ ، أو وإن كان ضَبَّةً .

وقال بعضهم : هو مَصْدُرٌ ، وتقديره : تَضْبيباً ضَبَّةً .

وقال بعضهم : هو آلة .

وقال بعضهم : توسّع المصنّف فأطلق الضّبّة على المصدر . وربّما قيار غير ذلك .

وقد ظهر لي _على أن إطلاق هذا اللّفظ بإزاء هذا المعنى عربيٌّ — : أن هذه الأقوال كلّها لا تسلم .

أسا قول من قال: وكان صَبَّةً، أو إن كان صَبَّةً فني عن الجواب ، لأنه يلزم منه عود الضّمير في كان المقدّرة على و ما ، الواقعة على الإناء المُصَبَّب ، فيكون المعنى : وما صَبّ ، وكان المضبب ضبة ، أو وإن كان المضبب ضبة ، فلا يخفى فساده سواء جعلت كان تامة أو ناقصة ، والواو عاطفة أو للحال .

> هذا كلام الشيخ سلَّمه الله تعالى وقد اقتضى أمرين : .

أحدهما: بأن اسم كان المقدّرة ضميرً .

والثاني : أنه عائد على (ما » الواقع على المضبّب ، وكلُّ منهما ليس بلازم . أما الأول فلأنه يجـوز أن يكون اســم كان ظاهــراً ، تقــديره : وكانت الضبّة ضَبَّةً كبيرةً إلى آخره .

وأما الثاني: فَلاِنًا إذا جعلنا اسم كان ضميراً كان عائداً على الضبة المفهومة من قوله: وما ضبّب، لأن نفس الضمير يجوز الاستغناء به بمستلزم له كقوله تعالى: ﴿ فَمَن عُفِي له من أخيه شيءً فاتّباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ﴿ نَعْفِي عافياً . والضمير في إليه عائد عليه ، وكقوله:

٨٦٤ = لكالرَّجُل ِ الحادي وقدمَنَـعالضَّـخى وَطَيُّ المنسايا فَوْقَهُـنَ أُواقِمُ^(١)

فالحادي يستلزم إبلاً محدوّةً ، وضمير « فوقهن » عائد عليهن .

⁽١) البقرة / ١٧٨ .

 ⁽٢) رواه في العيني ٣ / ٥٢٤ ، واللسان: « وقع » : « تلع » مكان : « متع »
 وكلنا الروايتين جائزة : ففي « متع » يقال : متمت الضحي متوعاً أي بلغت
 الذابة ، ومتم النهارُ متوعاً : ارتفع وبلغ غاية ارتفاعه قبل الزوال .

و في « تلع » يقال : تَلَع النهار يُتَلِّعُ تَلُعاً وتُلوعاً :ارتفع، وتلعت الضحى تلوعاً ، وأتلعت : انبسطت .

وفي العيني ذكر عرضاً بعد الشاهد المشهور :

فإنــك والنابــين عُروة بعدما دعـــاك وأيدينـــا إليه شوارعُ ثم قال : والحادي من الحدو ، وهو سوق الإسل والغنــاء لهــا، وقوله : « اواقع ، أصله : « وواقع ، لأنه جمع « واقعة » فأبدلت الواو همزة .

1777

إذا تقرّر ذلك فقـد حذف / كان واسْمهــا ظاهــراً قدّرنــاه ، أو ضميراً ، وبقى خَبَرُها .

فإن اعترض معترضٌ بأن حذف كان مع اسمها إنما يحسن ويكثر بعد إنْ ، ولَوْ .

أجبنا بأنه يكفينا في التَخريج وقوعـه في كلام العـرب وإن كان قليلاً فقد خرج سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ قول الرّاجز :

> ٨٦٥ = * مِن لَدْشُوَّلاً فَإِلَى أَثْلاِبُها(١) * على أن التَقدير : « من لدأن كانت شولاً .

وأمكننا أن نخلص عن اعتراضه بوجه آخر وهو ، أن نقول أصله : فإن كانت الضبَّةُ ضبَّةً كبيرةً فحذفت واسمها بعد إن وبقي خَبرُها ، ثم حذف إن بعد ذلك ، وجوّز حذفه دلالةً حرّم الذي هو الجواب عليه ، فإن خذف الشرط مع القرينة جائزٌ مع إن ، وإنما الخلاف في غيرها من أدوات الشرط.

واشترط ابن عُصفور والأبــذيّ تعــويض « لا » من الفعـــل المحذوف ، قال في « الارتشاف » : وليس بشيء .

ومن أمثلة حذف الشرط مع إن بدون (لا » قوله تعالى : ﴿ فلم تَقْتَلُوهم ﴾'' تقديره - والله أعلم - : « إنْ افتخرتُم بِقَتَلهم فلم تَقَتَّلُوهم

 ⁽۱) سبق ذکره رقم / ۲٤٣.
 (۲) الأنقال / ۱۷.

أنتم ، ولَكَّن الله قَتَلَهم » وقول عالى : ﴿ فالله هو الرَّلِيُّ ﴾ (١) تقديه : ﴿ فالله هو الرَّلِيُّ ﴾ (١) تقديه : ﴿ فالله هو الرَّلِيُّ بحن » ، وقوله تعالى : ﴿ يا عبلايَ الله الذين آمنوا] إن أرضي واسعة فإياي فاعبُدون ﴾ (١) إي إن لم يتأت أن تخلصوا العبادة لي في أرض فلياي في غيرها فاعبدون ، وهذا هو الأنسب ليوافق عبارة (المنهاج) عبارة أصله ، فإن عبارة (المحرّر) (٢): والمضبّب بالله بأو الفضة إن كانت ضبة كبيرةً وفوق قدر الحاجة حَرَم استعماله ، وإن كانت صغيرةً إلى آخره .

فهذا يشعر بأن صاحب (المنهاج) ـ رحمهُ الله ـ لما اختصر ما في (المحرّر) وحذف أوّلًا كان واسمها ذكر الشَّرط.

ثم قولُه في رَدّ هذا الوجه : سواءٌ جعلت كان تامة أو ناقصة كيف يصحّ فرض كان تامة والمدّعي أن ضبّةً منصوب بها فتأمل ؟

هذا آخر كلام الوالد على هذا الوجه .

ثم نشرع في ذكر كلام المعترض على بقيّة الأوجه ، ثم قال : وأما قول / من قال : تضبيباً ضبَّة فليس بشي ، لأنه لم يُعْرب ضبَّةً ، [٢٢٤/٤] وإنما أكد الفعل بمصدره القياسيّ ، وأبقى الضبّة على حالها .

⁽١) الشّورى / ٩ .

 ⁽۲) العنكبوت / ٥٦ وقد سقطت: « الذين آمنوا من طوالنسخ المخطوطة .
 تحد نف .

⁽٣) المحرّر لابن عبد الهادي . انظر : الذيل على رفع الإصر / ١١٩ ، ٣١٠ .

وأما قول من قال : إن ضبَّةً مفعول مطلق ، لأنه آلة التَضبيب أو توسّع المصنّف، فأطلق الضّبّة على المصدر ونَصبهـا مفعـولاً مطلقـاً فشبهتُهُ تُويَة جداً ، لأن لفظ ضبّة موافق في المعنى واللفظ للفعل قبله .

ويردّ بأن الضّبّة ليست بآلة للتضّبيب ، لأن كل الألات تكون موجودةً قبل الفعل مُعدّةً معروضةً له كالسّرط قبل الضّرب ، والقَلم قبل الكتاب ، وأيضاً فإطلاق آلة المصدر عليه سماع : كضربتُه سَوْطاً ، ولا تقول كتبتهُ قَلماً .

والضبّة عبارة عن الرّقعة التي يرقع بها الإناء ونحوه ، وقد كانت قبل ذلك جِنْساً من الاجناس ، صيّر المضبّبُ بفعله فيه ضبّةً ، ففعله فيه يُسمّى تَضْبِيباً . والضبة عبارة عن الذّات وكانت قبل ذلك لا تُسمّى ضَبَّةً .

ولو سلمنا أنها من الألفاظ التي أطلقتها العرب على المصادر ، وليست بمصادر كالآلات ، والعدّد ، وما أضيف إليها ونحوه ، فإن وصفها بكبيرة يردّه ، لأن المعاني لا توصف بكير ولا صغر ، وإنما توصف بالقلّة والكثيرة ، والقوّة والضعف ، ونحوها من أوصاف المعاني .

وإذا صحّ ذلك فلا يقال: توسّع المصنّف فنصب الضّبّة على المصدرية ، لأن معنى توسّع : ارتكب لغةً مُولّدةً ، فهو قِلّـة حِشْمة وأدب على المصنّف ، لكنه لا ينبغي أن يقال : حتى يقع العجزُ بعد النظر والاجتهاد ، لأن المولّد إذا أضيف إلى الفروع أو غيرها يُعذُرُ في ارتكابه لُغَتُهُ المولّدة ، لأنه لو كلّف الكلام باللسان العربيّ دائماً صعب عليه ، لأنه لا يقدرُ عليه إلا بُكلفة ، فإذا عجزنا عن اللّـعول بكلامه في اللسان العربي عذرناه ، ولاجتاح عليه ، انتهى .

واقتضى كلامُه أن نِزاعَهُ إنما هو في تعليل كونه مطلقاً بجعله آلة .

وأما نفس الدَّعوى فلا نزاع فيها ، فإن المصدر ينوب عنه في الانتصاب على أنه مفعول مطلق ملاق له في الاشتقاق ، وإن بحان اسم عين حاصلاً بفعل فاعل المصدر كقوله تعالى : ﴿ واللهُ أَنْبَتَكُمُ مِنَ الأرْضِ نِباتاً ﴾ (" فقد انتصب « نباتاً » على أنه / مفعول مطلق ، [وليس بآلة ، بل النّبات ذات حاصلةً بفعل الفاعل .

والذي ظهر لي فيه بعد البحث مع تُجبَاء الأصحاب فيه ، ونَطَّرِ «المُحَّكَمُ» و«الصَّحاح» و«تهذيب اللغة» وغيرها، ولم نجده متعدَّيًا بهذا المعنى ـ أن الباء في بـ «ذهب» بمعنى مِنْ البانية ارتكبهُ على مذهبٍ كوفيٍّ، وضبةً منصوب على إسقاط الخافض إما من باب:

> ٨٦٦ = أَمَرْتُك الخَيْرَ فافعل مَا أُمِرْتَ به فقـــد تَركَتُــكَ ذا مــال وذا نَشَبِـ(١)

⁽١) نوح /١٧ . وفي ط: « تبانا » بالنون ، تحريف ظاهر .

⁽٢) سبق ذكره رقم / ٣٥٨ .

وهو ظاهـرٌ ولا يُردُّ علـي بإدخالـه فيه ـ بكونهـم لم يعـدُوه من أفعاله ، لأنا نقول : ما قيس على كلامهم فهو من كلامها(١)

وقد قالوا في ضبط أفعال باب أمرته : كلّ فعل يَنْصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وأصل الثاني منهما حرف الجرفهو من باب « أمر » . وهذا الضابط يشمله لا محالة وهو أولى من أن يدّعي أنه منصوب من باب قول الشاعر :

٨٦٧ = تمرُّون الدِّيارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلامُـكُمْ عَلْــيَّ إِذًا حَرَامُ^١٧)

على إسقاط الخافض ، لأن هذا يُحفظ ولا يقساسُ عليه ، وارتكابُه يُخلِّص من مشكلات كثيرة ، ودعواهُ أقـلُّ ضرراً من دعـوى اللّـعن لعالم،ويكون « بذهب»في موضع نصب على الحال من النكرة

(۱) أخذاً من قول المازني : « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب » افظر الاقتراح / ۱۰۸ . وانظر قول ابن جتّى فى الخصائص ۱ / ۱۱۲ : « واعلم أن من قوّة القياس

عندهم ، اعتقاد النحويين: أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب ، وانظر أيضاً الخصائص ١ ، ٣٦٠ . حيث نص على : (أن ما قيس على كلام العرب فإنه من كلامها ، .

(۲) لجرير ، ديوانه / ٤١٦ ، وروايته :

أَغُضُونَ الرَّسُومِ ولا تُحَيّا كلامُكُمُ عليَ إذَنْ حرام وهو من قصيدة مطلعها:

متىكان الحيامُ بذي طلوحِ سُـقيتِ الغيّثُ أينُها الحيامُ من شواهـد: ابن يعيش ٨/٨، ١٠٣/٩، والحزانـة ٣/٦٧١، والهمع والدرر رقم ١٤٠١. المتقدّمة عليها ، لأنه لو تأخرَ كان صفةً لها ، والباءُ بمعنى مِنْ البيانيّة ، والتقديرة وما ضبّب بضبَّة من ذَهبٍ أو فِضّة كبيرة لزينةٍ حُرِّم .

ويمكن (١٠ أن يدّعي أنه من باب أعطى وليس بظاهر ، لأن سقوط الحرف فيه ظاهر ، وليس فيه معطى ولا مُعطى ًله ، « وما » مبتدأ ، وهي موصولة صِلتُها جملة : ضُبّب، وفي ضُبّب ضمير نائب فاعل ، وهو العائد ، وهو المفعول الأول إن جعلناه من باب أمر أو أعطى ، وجملةً حرّم خبره .

فإن قلت : لا يُصِحُ أن يكون حُرَّم خبراً عن ﴿ ما » ، لأن ما واقعةً على المُضَبِّب ، والمضبِّب جمادً لا يوصف بحرام ولا بحلال .

قلت : هو على حذف مضاف أي ، واستعمال ما ضُبُّب حرامٌ على المكلّف .

وكذلك يقدر في كل موضع قاله الفقهاء ، لأن الجمادات كالخَمر لا تُوصف بحرام / ولا بحملال ، وإنّما يُوصَف بهما فعل [٤ / ٢٦ المكلّف ، فإذا قالوا : الخمرُ حرامُ إنما يريدون استعمالُها وحذفوهُ اختصاراً لِلْعِلْم ِ به .

هذا آخر الكتاب كتبه من خطّ مؤلفه _ رحمه الله تعالى .

 ⁽١) هذا هو القول الثاني حيث ذكر آنفا: أن ضبّة منصوب على اسقاط الخافض إما
 من باب أمرتك الخ .

[أبحاث في قول النحاة : « كان زيد قائماً »] مُهِمَة من مُهِمَات شيخنا العلاّمة الكافيجي\\ نفعنا الله به.

قال في قول النّحاة :

«كان زيدٌ قائماً»أبحاث:

الأول : أنهم يقولون : إنه موضوع لتقرير الفاعل على صفة ، فكيف يتصوّر له الوضع مع أنه لا يدل إلاّ على الكون المخصوص نسبةً وزماناً؟ فيكون مجازاً إن وجد العلاقةَ والقرينةَ ، مع أنهم لا يقولون عن آخرهم بذلك .

والجواب ، أن اللام في قولهـم : لتقرير الفاعـل لام الغـرض والتّعليل لا لام التّعدية فلا يكون التقريرُ موضوعاً له .

(1) هو: محمد بن سليان بن سعد بن مسعود الرّومي البرعميّ شيخ السيّوطي ، قال عنه في البغية ١ /١١٧ : أستاذ الأستاذين عبي الدين أبو عبد الله الكافيجيّ الحنفيّ ، ولد سنة ٨٨٨ هـ وتصانيفه في العلوم العقلية لا تحصى ، قال السيوطي : سألته أن يسمّى لي جمعها لاكتبها في ترجمته ، فقال : لا أقدر على ذلك قال : ولي مؤلفات كثيرة أنسيتها فلا أعرف الان أسما هما وأجل مؤلفاته : شرح قواعد الإعراب ، وتوفي ليلة الجمعة رابع جادي الأولى سنة ٨٧٨ هـ .

الثاني: أنّ الغرض منه بيان اتّصاف الشّيء بصفة فأين سبب التّقرير؟ فكيف ُ يفيد التّقرير؟

والجواب: أنهم إذا قصدوا تمكن الشيء في صفة وثباته فيها وصَمَعُوا له صَيْعًا مخصوصةً مثل قولهم: تمكن زيد في القيام أو استقر فيه إلى غير ذلك ، أو ياتون بألفاظ تدل على ذلك بمعونة المقام ، وبالذوق السليم ، والطبع المستقيم مثل قولهم: زيد على القيام ، قال الله تعالى: «أوليك على هُدئى من ربِّهم (١)» ، فلما ذَلَ «كان » على كون زيد قائماً يُمُهم منه أن الغرض منه بيانُ ثبات زيد في صفة القيام ، فكيف لا ، ولا شيء أبلغ في ذلك من طريق الاتسلاف والاتحاد؟ ، ونظيره: أن الاتحاد أقوى دلالةً على الاختصاص من دلالة طرق الاختصاص عليه ، وإذا تحقق هذا الطريق يجزم بأنه يفيد غرض التقرير .

الثالث: لا شك أن الصّفة يتصّور حصولها وتقرّرها في الموصوف كما هو المعقول والمنقول ، فلا يتصوّر حصول الموصوف في الصّفة فضلاً عن التقرير فيها ، وإلاّ فيلـزم الـدُّوْر ، فإن حصول الصقة بدون تحقق الموصوف لا يتصوّر ضرورةً . / (7 المعتق الموصوف لا يتصوّر ضرورةً . /

الجواب : أن الغرض منه هو الدّلالة على اعتبار التّمكُن لا على حصوله فيها في نفس الأمر ، كما مرّت الإشارة إليه .

⁽١) البقرة / ٥ .

الرابع: أنه إذا قيل: زيدٌ قائمٌ مستمرٌ يُفهم منه ذلك الغرض فما الحاجة إلى مجيء كان . ؟

الجواب : لا نُسَلَم أنه يفيد الغرض الذي هو بيان تمكّن الفاعل في صفة لا بيان تمكّن الصفة ، فبينهما بَوْنٌ بعيد ، وبَعْد التسليم أنه من باب تعيّن الطريق وهو خارج من قانون التوجيه .

تنبيهُ [على نسبة الشيء إلى صفته]

إنهم إذا أرادوا نسبة الشيء إلى صفته يقولون : كان زيد قائماً كما يقولون : زيد قائم ، إذا قصدوا نسبة القيام إلى زيلر ، ويقولون قام زيد إذا قصدوا إفـادة النسبة بينهما .

الخامس: أن الحدّث مسلوبٌ عن الأفعال الناقصة فلا يُتصوّر الفاعل بدون الفعل ، كما لا يُتصوّر المضاف بدون الإِضافة ، فما المراد من الفاعل في قولهم لتقرير الفاعل على صفة .؟

الجواب : أنَّ (كان) لمَا تعلَّق به ورفعه يسمَّى فاعلاً على سبيل المجاز ، وإن كان موصوفاً بالقيام ، فيكون له جهتان وكذلك يُسمىً اسم كان أيضاً .

السادس: أنه يدلُّ على الكون المخصوص نِسْبَةُ وزماناً ، كما يدلُّ ضرب في قولك: ضُرِب زيدٌ قائماً على الضَّرِب المخصوص فلا فرق بينهما ، فما معنى قولهم: الحدث مسلوب عن الأفعال الناقصة؟ الجواب: أن الظاهر هو ما قلته ، لكن التّحقيق أن المقصود منه ، كما عرفته هو الدلاًلةعلى تمكّن الموصوف في صفته ، فيكون هو العمدة ، ونَصَب الذّهن ، ومطرح نظر العقل لا غير .

وأما الدلالة على الكون المخصوص فهي وسيلة إلى ذلك المقصود ، وحاكية عنه كالمرآة بالنسبة إلى صورة المرثي ، فيكون المقطأ عن درجة الاعتبار ، فكان المراد من مسلوبية ١١ الحدث عدم اعتبار الحدث / قصداً . فإذا لم يكن مقصوداً ، فلا يُسمّى الحدث فيه [٤ / ٢٨ معنى ، لأنهم لا يطلقون المعنى على شيء إلا إذا كان مقصوداً .

وأمّا إذا فُهِم الشيءُ على سبيل النَّبعِيَّة فيُسمّى معنّى بالعَرض لا بالذّات .

وقولهم : « الإطلاق » ينصرف إلى الكمال من قبيل المثل السّائر يشعر بما مرّ أنهم يقولون : إنه مسلوبُ الحدث عنه ، ولا يقولون : إنه لا يدلّ على الحَدَث .

السّابع : أن المقصود هو بيان متعلّق الكُوْن فما السر في تعلّق التّصديق بالكون لا بمتعلقه ؟

الجواب : أن الكون لما ذكر أولاً توجّه التصديق إليه فلا حاجة إلى تعلّقه بمتعلقه .

 ⁽١) في ط: «مساوية » مكان : «مسلوبية »، تحسريف صواب، من النسخ
 المخطوطة .

تنبيه [على التصديق]

إن التَصديق قبل دخول « كان » يتوجّه إلى متعلّق الكون أصالة ، وكذا الحالُ في متعلقات أفعال القلوب ، وأنت خبيرُ بأنه لا استبعاد في كون الأمرِ جِهَةَ قَصْلهِ ، وغُيْرَ جهةِ قَصْد باختلاف الاعتبار .

الثامن : أنه يدل على الكون المخصوص كسائر الأفعال فما السر في سلب الحدث فيه دون غيره ؟

الجواب : أن سائر الأفعال ، المعنى متحصلٌ في نفسه دون الأفعال الناقصة .

فإن قلت : فما السَّرُّ في عدم تحصَّل معنى كان مع أنه دالًّ عليه .

قلت: إن الغرض المذكور جعلَهُ من قبيل الألفاظ الدَّالَّة على الإِضافة المخصوصة ، وأنت خبيرٌ بأن كون اللفظ موضوعاً لمعنَّى لا يقتضي أن يكون حاصلاً منه بنفسه كالحروف .

فإن قلت : تحصُّل معنى سائىر الأفعال مُسلَم في المعاني الإفرادية ، لكن لا فرق بينه وبين الأفعال الناقصة في المعاني التركيبية وكُلامُنا فيها .

قلت : الحقُّ ما ذكرته ، لكن لمّا كان معاني سائر الأفعال معتداً بها في حالة الافراد دون معنى الفعل الناقص ، وكانت معتداً بهـا في حالة التركيب بخلاف/ معانـي الأفعـال النّاقصـة كمـا أو مأنـا إليه ، [٤ / ٢٢٩ قالوا : سلب الحدث فيها دون غيرها .

> التاسع : أنّ المراد أن الكون المخصوص في : كان زيدٌ قائماً ما هو وجودُ زيدٍ ؟ وهو غيرُ مرادٍ ، وكذا تحقّق نسبة القيام إليه .

> الجواب : أن الحَصُرُّ حينئذِ عبارة عن تعلَّق زيد بالقيام وأنت خبيرُ بأن التَعلق لا يَنْحصِرُ في المسند كما بيَّنَاه .

> فإن قلت : أليس يُوجِب وجودَ النّسبة في الخارج ، فإنــه يدلّ على الزمان الماضي ؟

قلت : إن الزمّان الماضي ظوفٌ لمتعلّق النسبة وهو موجودٌ فيه لا النسبة، فإنه ظرف لنفسها لا لوجودها.

العاشر : إنّ « كان » لمّا دَلّ على ظَرْف القيام ، كان ينبغـي أن يتأخّر عن القيام ، فلأي شيء صدّروا بـ « كان » ؟

قلت: لأن الغرض الأصليّ من استعمال «كان » ليس إلاّ بيان تمكّن الفاعل في صفته ، وإن كان له دلالة على الظّرفيّة ضِمْناً فقــدّم لاعتبار'' الباعث القويّ .

فإن قلت : لا شُكِّ أن القيام قيد داخلٌ في الكون المخصوص.

⁽١) في ط: « الاعتبار » مكان : « لاعتبار » صوابه من النسخ المخطوطة . .

فما معنى قولهم :«كان»قيدُ للقيام باعتبار دلاًلته على الزّمان الماضي ، فما التوفيق بين المعقول والمنقول ؟

قلت : أولاً : الأصل في مباحث الألفاظ هو النَّقل لا العقل .

وثانياً : أن كون كان قيداً للقيام باعتبار التّحقق والمال ، وكون القيام قيداً لكان باعتبار الظّاهر المتبادر فلا منافاة بينهما .

فإن قلت : إذا كان القيام قيداً لكان فينبغي أن يُقيّد بدون ذلك القيد لترتيب الفائدة لا لتحصيلها .

قلت : إنه قيدٌ لازم من حيث إنّ وضع «كان» لإفحادة تعلّق الموصوف بالصفة ، فلا بُدّ منه لفظأ أو تقديراً كما في أفعال القلوب .

الحادي عشر: أن «كان » إذا كان بمعنى وجد يكون من الفعل / ٣٣٠ | النّام ، وإذا / كان دالاً على كون زيد قائماً يكون من الأفعال الناقصة فمعنى الوجود حاصلٌ فيهما، فما السرّ في جعل أحدهما تامًّا دون الآخر. ؟

والجواب: أن التأمل الصادق في معناهما يطلع على الفرْق بينهما ، فإن الأوّل يدلُّ على نسبة الموجود إلى زيد فقط ، فقد تَم به ، والثّاني يدلّ على تعلّق زيد بالقيام فلا يَتِم بزيد وحده ، فيكون ناقصاً ، وأمّا الفرق بين الوجودين فمعلوم مما سبق .

الثاني عشر : أن القوم اختلفوا في أنه فعل أو حرف فهل يرجع إلى النّزاع اللفظي أو يمكن الترجيع بالحَمْل على الضّواب ؟. الجواب: أن النزّاع المتبادر من كلامهم هو يرجع إلى التُفسير، ولكِن المختار هو الحرف إن اعتبر القصّدُ الأصليّ في دلالة الفعل على معناه، وإلاّ فهو الفعل بلا شبهة.

قال شيخنا ـ نفعُ الله به : هذا بعضُ ما سَنح لي في هذا المقّام . واللهُ أعلم . /

[أبحاث في مثل : زيد قائم] فائدة : من مولدات شيخنا العلامة الكافِيَجِيّ - أيّده الله تعالى

قال رضي الله عنه : أمَّا بعد، فإن في مثل: « زيدٌ قائمٌ »أبحاثاً.

الأول : أن سببَ أجزاء القضيَّة اللَّغوية جـزءان.

الثاني(١): أنسببها الوضع والعلم به .

الثالث : أن سبب أجزاء العقليّة جُزءانِ آخران ولهما أسباب أيضاً .

الرابع : إن الحسّ لا يتصرّف في النّسبة وأحوالها لعجزها لعدم العادة بذلك .

 ⁽١) في ط فقط ذكرت بعد : ﴿ الأول › الأرقام ٢ ، ٣ الخ وفي النسخ المخطوطة كتبت الأرقام بالحروف : الثاني ، والثالث الخ وقد جريت عـلى طريقة النسخ المخطوطة للرضوح .

الخامس : أن العقل يتصرّف في ذلك لقدرته عليه ، فلذلك كان الخارجيّ بسيطاً ، وجاز أن يكون الذّهنيُّ مركّباً .

السادس : أن اعتبار المركب مطابق للبسيط الخارجي .

السابع : أن سبب الكليّات يمكّن العقل من ذلك .

الثامن : أن سبب النسب كون عير متعقل في التَّعقُل وفي الوجود أيضاً ، فيكون التسبّب من باب الاجتماع والافتراق سواء كان حقيقيًّا أو اعتباريًّا .

التاسع : أن وقوع النّسبة الذهنيّة غير معقولة وإنْ كانت كناية عن الكون الخارجيّ ، وأما كونها الذهنّي فليس فيه فائدة .

العاشر: أن مطابقتها ليست مناطَّ الإدراك ، فإنه ليس بمعلوم ، وليس فيه فائدة ، [لوهم التسوية(١)

الحادي عشر : أن إيقاعها سواءً كان فعلاً أو إدراكاً هما "، عند الأشعري بناء على مسألة خلق الأعمال .

⁽¹⁾ في ط: وضعت كلمة: « وإنها » بين قوسين وفوفها رقم (١) مشيراً في الهامش بهذا الرقم إلى أن ما بعد: « وإنها » ساقط لأنه من نسخة (ي) أي النسخة اليمنية التي اعتمدت عليها النسخة المطبوعة، ثم قال: وما بعده مخموم. وما بين معقوفين مصوب من النسخ المخطوطة.

 ⁽٢) في النسخ المخطوطة : « كانت فعلاً أو . . . » وبعد أو نقط إشارة إلى البياض بعدها ، وبعد هذا البياض ، « وكلهها عند الأشعري » .

الثاني عشر: أنه علم عند الفلاسفة وَفِعْلُ عند الحكيم (١). الثالث عشر: أن مذهبهم حقُّ وأن مذهبه باطلٌ .

الرابع عشر: أنه نزاع لفظيُّ .

الخامس عشر: أن تصديقاً لفظياً على المذهبين أيضاً . السادس عشر: أنه يقتضي تسعة إدراكات عليهما .

السابع عشر : أنه لا بدّ من اعتبار الشّرط في صِدْق كل قَضيّة .

الثامن عشر : أن الجزاء الواقع صار محلّ الحكْم فما السرُّ فيه؟ ولم ينعقد ذلك فيما عداه

التاسع عشر: أن مطابقة النسبة للنسبة لا حاصيل لها اللّهم إلا أن يقال: إنها تحصّل المقصود الأصلي ، وأجيب أن المطابقة إنما هي باعتبار العقل لا بحسب الخارج نفسه .

العشرون : أن دَرُك العقل ذَلك إنما هو مِنْ عند الله ® عند أهل الحقّ خلافاً للحكماء ، فإنهم قالوا : يُدْرُكُ الكُلِّيّ بالذَّات ، والجزئيّ بالألة .

الحادي والعشرون : أن مناط الحمل لا يتّحد مع الموضوع ، وأما المحمول فهو يتّحد معه والسّر في ذلك يحتاج إلى تأمّل .

الثامن والعشرون : أن القضية ليس لها تحقيق في الخارج.

 ⁽١) في ط: (ولعل عند الحكم) تحريف أشار إليه المصحح في هامش ط:
 بكلمة : (كذا » وصوابه من النسخ المخطوطة .

 ⁽٢) في ط: « من عند لله » تحريف واضح .

الثالث والعشرون : أنها معدومة (').

الرابع والعشرون: أنَّ الاعتبار بوجود الموضوع وبتحقق منشأ الحمل

الخامس والعشرون : أن فيه وغيرها أبحاثاً ٣٠ كثيرة محتملة بحسب / العقل ، ولولا ذلك كثُرت المسائلُ والعلوم .

السادس والعشرون : أن مطابقة النسبة الخارجيّة عبارة عن كون المنسوب منه محتاجاً إلى غيره في التحقيق .

السابع والعشرون : أن بينهما تغايراً بالاعتبار ، وأنهما يتّحدان في نفس الأمرعن ذلك الاعتبار .

الثَّامن والعشرون: أنها تخييلية صرفة لا كونٌ ولا اجتماعٌ، ولا افتراق بحسب نفس الأمر.

التاسع والعشرون : أنها من قبيل اشتباه الخياليّة بالأمور العينيّة ولهذا لا تتحقّق أمور متعدّدة ذواتاً في نفس الأمر .

الثلاثون : أنها مأخوذة من الأمور الخارجيّة الغير القائمة بنفسها بل بغيرها .

الحادي والثلاثون : أنها تفيد أموراً صادقة وإن كانت فاسدة ٣ على ما ترى .

(١) في حاشية بعض النسخ المخطوطة : « معلومة » باللام .

(٢) في النسخ المخطوطة وفي ط « أبحاث » بالرفع ولمل الصواب : أنّ فيه وغيره
 أبحاثاً كثيرة » والله أعلم . وفي هامش ط أشار إلى هذا الاسلوب بكلمة :
 « كذا » .

(٣) في ط: (مما شهده) مكان: (فاسدة) تحريف، صواب من النسخ
 المخطوطة. وفي ط إشارة: (كذا) في الهامش.

الثاني والثلاثون : أن العقل يتعقّل ارتباط المحمول بالموضوع صادقاً بلا نسبة بينهما ، وإنما يحتاج إليها بناءً على العادة الخارجيّة .

الثالث والثلاثون :أنها^(۱)اعتبارات وأدوات^(۱) يستعين العقل بها على تحصيل المقاصد .

الرابع والثلاثون: أن سبب عدم تحقّ النّسبة عدم تحقق المأخذ بخلاف الكلّيات ، ولهذا لا ينتهي "الىموجود،والكُلّي ينتهي إليه .

الخامس والثلاثون : أن سبب التسلسل فيها بتجـدّد^(،) اعتبـار العقل ، ولهذا لا يتصوّر في تحقق الوجود .

السادس والثلاثون : أنها ليست مأخوذة من أمر محقّق بخلاف الكُلّي .

السابع والثلاثون : أن سبب مطابقته الذهنيَة كون الخارج عادة دون الذّهني ، وسبب العادة كون الخروج مجبولاً بخلاف الذّهني فإنه خيالُ كالصّورة المنطبعة في المرآة .

الثامن والثلاثون : أنَّ جميع القضايا اعتباريَّة وكذا أحكامها .

⁽١) سقطت : «أنها» من ط.

⁽٢) في النسخ المخطوطة: «وذوات» بالذال

⁽٣) في ط فقط: « تنتهي » بالتاء .

⁽٤) في ط فقط: « يتجدّد ، بالياء.

التاسع والثلاثون : أنّ بين القضية الـذهنيّة وبين^(١) الخـارجية وجود الموضوع .

الأربعون : أن وقوع النّسبة مخترع العقل ، ولهذا صار محـل الفائدة ، وكذا لو كان موضع الإيقاع ، ولكل جديد لذّةً .

الحادي والأربعون: أن نظر العقل مقصور عليها ولهذا لا ينتقل إلى ما عداها كما انتقل في تصوّر المحكوم عليه إلى المحكوم به (").

الثاني والأربعون : أن سبب اقتصار نظره عليها كون المطلوب محبوباً له أعلى المطالب، والاغتنام به حذراً عن فوات لذة الحبيب .

الثالث والأربعون: أن سبب الاختراع قصدُ نَيْل المطالب مدركه ، وقد وسبب الإدراك إمّا ذاته أو شيء آخر سواءً كان " شرطاً أو سبباً ، وقد يرتبط المحمول بالموضوع بدون الاختراع حين الحكم " لكون المحمول مخترعاً قبله ، وأما سبب اختراع النّسبة قصدُ التعاون ، أو قياساً على الشّاهد في الأعيان .

⁽١) سقطت كلمة : « بين » من ط ، وصوابه من النسخ المخطوطة .

⁽٢) سقطت كلمة « به » من طوصوابه من النسخ المخطوطة .

 ⁽٣) في ط : « سواه ، مكان : « سواه » ، تحريف ، وسقوط كلمة « كان » من ط تحريف آخر .

⁽٤) في ط: « وكون » بسقوط اللام تحريف ، تصويبه من النسخ المخطوطة .

الرابع والأربعون: أن متعلق العلم في / القضية هو التحقق سواء كان إيجاباً أو سُلباً (*).

الخامس والأربعون : أن الباعث على الاختراع قصــدُ تعـدُد المُدْرك سواء كان مرتبطأ أو لا ، وقصد إرجاعه إباه إلى المخترع " عنه حتى ينعقدَ هناك مُخْتَرعٌ مطلوب ، وكون الخارج مطلوبه ويُذْكر وثوقُهُ به

السادس والأربعون : أن الاختراع منحصر في العقل لا يتعدّى إلى الحسّ ، كُلّ ذلك بفضل الله تعالى وكرمه ، وسببه عدم انحصار سبب إدراكه في شيء بخلاف الحسّ .

السابع والأربعون: أنّ الكلي المخترع سبب كُلِّيته ٣ كون وضع مفهومه على الابهام بلا تخصيص مانع من الاحتمـال بخــلاف الجزئيّات.

الثامن والأربعون: أن حاصل الحمل هو الإعلام بالإيجاد (" في الحَمُّل الإِيجابي وتقدّم في السّلبي ، وأما التغاير (" الذهني فهو المشترك .

[177 / £

 ⁽١) في ط فقط: « إيجابيًّا أو سلبيًّا » .

⁽۲) في ط: « المفرع » مكان : « المخترع » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

⁽٣) في ط: « سببه كلّية كون » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

⁽٤) في ط: « الايجاب » بالباء ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

 ⁽٥) في ط: « التغائر » بالهمزة ، تحريف .

فإن قلت : فكيف يتصور هذا ، وأنه حكم متناقضٌ من حاكم واحد في وقت واحد ؟

قلت : لا استبعاد لاختلاف الجهة ، والاعتبار والشَّرط .

التاسع والأربعون : أنّ السلب في السّالب''' عدم الوقوع لا الانتزاع على ما يتبادر .

الخمسون: أن سبب الحمل السّلبي ، أما البعيدُ فامتياز الذّوات ، وأما السّب القريب فقصد الإعلام بذلك الامتناع ".

ومنشأ الامتياز على قياس ما عرفت في الإيجاب .

الحادي والخمسون : أن جميع القضايا في جميع الأشياء محصورةً في الإيجاب والسّلب إن كان طرق العلم مُتّنصحةً ".

الثاني والخمسون : أن (أ) القضية ليست تحت مقولة ، وإن كان لها أصل في الجملة .

الثالث والخمسون : أنَّ (°) غالب أحوال العقــل الميـل إلى

⁽١) في ط فقط: « السالبة » .

 ⁽٢) سقطت كلمة : « الامتناع من بعض النسخ المخطوطة وثبتت في ط ، وبعض النسخ المخطوطة الأخرى .

⁽٣) في ط : « متضمنة » ، وفي النسخ المخطوطة : « متنصّحة » .

⁽٤) سقطت « أنّ » من ط .

⁽o) سقطت : « أنَ » من ط .

الارتباط ، وسببه قصد الاطَلاع على المطالب التي لا يُحْصُل أمثالُها غالباً إلا في ذلك الارتباط .

الرابع والخمسون: أن العقل معتدً "في كلّ الأحوال بدرُك مطلوب أو بدرُك ما يؤدي إليه ، وأن ذلك سببُ الحركة الموجبة للحرارة المناسبة للحياة ، لكنّ ذلك تقدير العزيز العليم .

الخامس والخمسون: أن ذلك كله يحصل (") الاستعمال لنقصانه لحدوثه، وإمكانه، وتحصيل القرب من الباري، سواءً قصد ذلك أم لار")؟

السادس والخمسون : أن السّب لا يضر المَطالِب ، وإن كانت اعتباريّةً لا تحقُّق لها وسبب عدم المضرّة لعدم التّدافع والمنازعة .

السابع والخمسون: أن سبب التفات الحسّ إلى المشاهد دون غيره تعلّق كماله بكماله به دون غيره على سبيل العادة.

الثامن والخمسون : أن سبب التفات العقل إلى تركيب وإلى / مُركّب (۱)، وإلى كلّي ومعقول (۱) قصد الإفـادة ، وحصــول الفائــدة ،

- (١) في ط فقط: « يعقل » مكان: « معتد » .
- (٢) في ط فقط: « قصد » مكان: « يحصل » .
- (٣) في طفقط: (أولاً بوضع (أو) مكان: (أم و (أم) يعطف بها إثر همزة التسوية.
 - (٤) في ط فقط: « تركب » .
 - (٥) في ط فقط: « ومعقوله » بالهاء ، تحريف .

/ ۲۳۶

وتحصيل الفوائد على وجه كُلِّي ، والضَّبط عن الانتشار .

التاسع والخمسون: أن سبب عدم التفاته إلى جزئي هو استغناؤه بدرك القوة الحاسة، وتغير الجزئيات على زعمهم.

والصّحيح أنه مدركٌ له لا سيّما على أصل الأشعريّ .

الستون: أن جميع المركبات تتضمن أحد الأمرينُ إمّــا الاجتماع، وإما الافتراق، سواء كانت إيجابيّة أو سلبيّة.

الحادي والستون: أن الصفاتِ السلبّية لكُلّ شيء أكثر من الصّفات الإيجابية .

الثاني والستون : أن سبب ذلك كثــرة المخالفـــة ، وقلـــة الموافقة .

الثالث والسّتون: سعة الرحمة وأن المصلحة العامة متقلّمة على المصلحة الخاصة.

الرّابع والسّتون : أن الفائض من الله تعالى هو الرّحمة وإنما جاء التّضاد من التّزاحم .

السادس والستون : أنَّ عِلْم الإنسان اعتباريَّ ، وصعودٌ ،

ونزولٌ ، وإصحابٌ ١٠،، وأنه له دخل في مصلحة الوجود الحادث ، وأن مقامه(٢) العجزُ والتّسليم .

والقدرةُ والحِكَمُ كلُّها لله ، ﴿ أَلَا إِلَى الله تصير الأمور »(٣)

السابع والستّون: أن مطابقة النّسبة ، ووقوعها ، وكيفية الوقع ، كلّها اعتبارات للتّقريب ، وإنما المعلوم ، وكذلك العلم له سرَّ وحقيقة (١) ، وكذا كلَّ شيء لا يعمله إلا الله تعالى قال الله تعالى: «وعنده مفاتِحُ الغَيْب لا يُعْلَمُها إلاّ هـو﴾(٥) ، وإنما حالُ المحخلوق كالرّخصة تيسيراً (١) على قَلْر دْرْكه لا غير.

الثامن والسنّون : أن حقيقة الأمر في حقيقة الأمر هو الاعتماد علمى صاحب الشّرع لا غير ، هو كالمماء ، وغيرُهُ كالسّراب ، بل التّفاوت أكثر من ذلك .

 ⁽١) في هامش ط : ﴿ كذا › أي أن هذه الكلمة غامض تفسيرها ، وفي بعض النسخ المخطوطة سقطت هذه الكلمة ، وفي بعضها الاخر لم تسقط ، ولكنها نسخت : وإصحاباً .

ولعلّ المراد ـ والله أعلم ـ أن العلم يأتي بطريق المصاحبة للعلماء أو للكتب وفي القاموس : وأصحبته الشيء جعلته له صاحبًا .

⁽٢) في ط: « مقام » بدون هاء تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

⁽٣) الشورى / ٥٣ .

 ⁽٤) في ط: (له جزء حقيقة) تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .
 (٥) الأنعام / ٥٥ .

^{. 54 / 500 (0)}

⁽٦) في طفقط : « تيسرًأ » .

التاسع والسُّنون : أن طريق العقل إلى الجزئيّ الكليات .

السبعون : أن السّبب في ذلك قصدٌ حصولِ علوم ﴿ على أيسر وجه سواء كانتَ متعلّقة بالشّواهد أو بالضّمائر .

الحادي والسبعون : أنَّ العقل إلى الكُلَّيَات لملاءمتها .

الثالث والسبعون: أنّ سبب عموم الكليّات تجرده عما يُفِيدُ له التّعيين بحسب ذاته ، وأما حصول التّعيين لها بحسب العارض فلا ينافي تجرّدها في حدّ ذواتها .

الرابع والسبعون: أن سبب عدم عموم الجزئمي حصول التعيين " له في حد ذاته .

الخامس والسبعون : أما سبب هروب العقل إلى الكليّات طلب السّهولة ، فإن الكُلّي بمنزلة البسيط في المركّب ، بخلاف الجزئيّ .

 ⁽١) في ط فقط : حصول علم . . . سواء كان متعلقة » الخ وفي العبارة تخريف صوابه من النسخ المخطوطة ، ولو كان الاسلوب سلياً لقال : ١ كان متعلقاً »
 لا متعلقة » .

 ⁽٢) في ط: « اليقين » مكان : « التعيين » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

السادس والسبعون :/أن السبب في ذلك طلب المرام المناسب للمدأ .

السابع والسبعون: أن سبب منع تَعيّن (" الشّركةُ التّدافع بينهما بحكم العقُّل بحسب الحسّ أو بالبديهة.

الثامن والسبعون : أن سبب توهم علو الكُلّي وتسَّفل الجُزْئيَ إِمَّا الوهم القياسيّ ابتداءً ، وإمَّا قصد التقرير انتهاءً .

التاسع والسبعون : أن الكُلّيّ المحــول أيضــاً ليس له وجـود أصلاً ، وإنّما الوجود لمبدأ الكليّة ، والحمل في " بعض الصور .

الثمانون : أنه لا يحصلُ من حَمَّل الكُلِّيَ على الموضوع تحقَّق يمتنع ⁽⁷⁾ في نفس الأمر ، وإنما يتُخيَّل لِلْوَهُمْ بالاشتباه أو التَّصور؛ لأجل الايضاح والتقريب .

الحادي والثمانون : أن وصف الموضوعية حالُها كوصُف الكُلّيّ والمحمول . [440

⁽١) في طفقط: « التعيين».

⁽۲) في ط فقط: «على » مكان: « رقى » .

 ⁽٣) في ط: « عيني » مكان : « يمتنع » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

الثاني والشمانون: أنّ مناط الحمل صبّة فُ (أ) أو لا تصدُّقَ، والاتّحاد وعدمه لازم لذلك.

الثالث والثمانون: أن الرّوابط ليس لها دُخلٌ في المحمول ، وسبب ذلك أنهما نِسَبُ والمحمول منسوبٌ .

الرابع والثمانون : أن ذلك بحسب التباين في نفس الأمــر بينهما .

الخامس والثمانون : أن سبب ذلك التّخييل أو قصد التّعاون .

السادس والثمانون: أن التحقيق قصد الألفة بين مُدْركهِ ومدرك الحسَّ، فيكون ذلك بسبب (٢) الوُدّ، ودَفْع (٣) الوَحْشة، فيكون كالولد، فتكون (٤) النَّسَبُ كالنَّسَ.

السابع والثمانون: أن في ذلك إشارةً إلى رُوحانيَّة العَقْل وإلى أرضيَّة الجزئي ، [وعدمها] (* وتصوّر نسبة الاستقلال ، فسُبحان من أعلا (*) أعلا (* أنَّهُ ، وأعجز مَخْلُوقَه ، وربطكُل ممكن بحبل العَجْز والحَيْرة .

⁽١) في النسخ المخطوطة: «الصدق» بـ «أل»

⁽٢) في ط فقط : « سبب » بدون باء .

⁽٣) في بعض النسخ المخطوطة : « ورفع » بالراء .

⁽٤) في ط فقط: ﴿ فيكون ﴾ بالياء .

 ⁽٥) سقطت كلمة : « وعدمها » من ط ، والتصويب من النسخ المخطوطة .

⁽٦) في ط: « أعلم » مكان: « أعلا » تحريف ظاهر.

الثامن والثمانون: أن الخارج كلّه تباين وأن المعقول الكُلّيّ لا يخلوعن تناسب في بعض الصُّور ، وعدم التناسب في البعض الآخر، إنما هو بالإضافة إلى أمر خارجيّ .

التاسع والثّمانــون : أن سبب ذلك تحقّـق التّدافع بحسب الخارج .

التسعون : أن سبب ذلك من الكُلّي عدمُ المنافاة بسبب عدم اتصافه بالكون الحادث .

الحادي والتسعون: أن جميع اعتبار العقل في حق الكُلّي ، والمحمول لا تحقّق له أصلاً في نفس الأمر ، وأما التحقّق الوهبي فإنما نشأ\\ من قياس المعقول على المحسوس بلا جامع تصور التحقق\\ التحقق\\ له ، لأجل التقريب على ما مر ، فَكُلِم من هذا أن الكُلّي من حيث هو كُلّي ليس بمحل الحُلوث والقِلم ، ولا الوجود والعلم إلى غير ذلك من الاعتبارات ، وأن الموجودات الحادثة مجازات واعتبارات تعرض على / الممكنات تارة وأخرى لا تعرض عليها ، لأمر من الأمور .

الثاني والتسعون : أن الكلي مثال الأخرة ، ومثال اللَّوح ، وأن

⁽١) في ط فقط : ﴿ يِنشُأ ﴾ .

⁽٢) في ط: « تحقق التصوّر » . تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

الجزئيّ مثال عذابِ النار ، وعين الحجاب ، ومثال السّهـو والنّسيان إلى غير ذلك من الاعتبارات .

الثالث والتسعون : أن مثالهما مثال الرّوح والبدَن .

الرابع والتسعون: أن مثالهما مثال القَهْر واللَّطف ومثالهما مثال كمال القُدرة على كُلِّ شيء وفي كُلِّ شيء .

الخامس والتسعون : أن مثالهما مثال نظم (') آثار الوصف .

السادس والتسعون : أن الوجود الحادث مثال[™]الذات القديمة، والدّليل على ذلك اتّصافه بالحدوث دون القِدّم .

السابع والتسعون : أن كل ذلك دليل العجنز في المخلـوق ، ودليل القُدرة في الخالق .

الثامن والتسعون : أنّ كل ذلك أسرار إلّهيّة لا يطَلع عليها إلاّ الله وإنّما يرى ما يرى من جهة عُجْز الحادث .

التاسع والنسعون : أنّ ذلك إفاد حَيْرة "الإنسان، ودُعْوى العلم منه ، إما عنادُ ، وإمّا خَلَلُ ، وإمّا تجاسرُ على أمر لا يُنْبغي أن يُتجاسرُ

⁽١) في ط: « مظهر » مكان : « نظم » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

⁽٢) في ط: « مثل » مكان : « مثال » تحريف يغير المعنى المراد .

 ⁽٣) في ط: «حره » مكان: «حيرة » تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة وفي هامش ط: «كذا ».

ُ عليه ، وإما جنونٌ وارَى عقله(١) عَقْلَ المعتوه ، « فسبحان الذي بيده مَلكوتُ كُلِّ شيءو وإليه تُرْجعون »(٢).

المائة : أن الإنسان متلُّونٌ ومتغيِّرٌ إن كان له عقلٌ ، وكلَّ ذلك عدم الوثوق ، ولا وثوق بالنِّسبة إلى المبدأ .

الحادي والمائة : عُلِمَ من هذا أنه واحدٌ في صفة الإلهيّة ، لا شريك له فيها ، آمنت بأنه لا إلمه إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمَّداً عبده ورسولُه على وعلى سائر الأنبياء وعلى آله وأصحابه أجمعين .

الثاني والمائة : أن الانتزاع من الجزئيات اعتباريّ لا تحقّق له في نفس الأمر.

الثالث والمائمة: انتزاع العقل الكلمي من الجزئم الغير المحسوس باعتبار المقالة أو باعتبار مَنْ عنده .

الرابع والمائة : إنَّ مطابقة كُلِّي بجزئيٌّ ، وكـذا تصرَّف العقــل وتطبيقه اعتبارٌ نَحْضٌ أيضاً .

الخامس والمائة: أن سبب الوقوع بأوضح ما ذكر كونُ التّشبيه مقصود الارتباط بما هو مقصود أصلي على سبيل المحاكاة .

⁽١) في طفقط: « وارى عقلي عقل المعتوه » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

⁽٢) يس / ٨٣ .

السادس والمائة : أنَّ سب كون الوقوع مَحلَّ الحُكْم دون غيره من المُدْركات قيامُ الشّاهد قصداً بحسب الخارج بخلاف غيره .

السابع والمائة : أن سبب الوقوف عنده دون غيره لانتهاء رَغْبةٍ عنده وحصول'١٠ طلبتـه التَركيبيّة بخلاف غيره ، ولهذا ١٠ لا يستقـرَ إذْ لِلعددِ فوائد تركيبيّة مرتبة حتى ينتهي إلى آخرها .

الثامن والمائة : أن العقل لا تنتهي ٣٠ مطالبه دون لقاء ربّه .

التاسع والمائة: أنها مقولةً / من المقولات العشر.

العاشر والماثة : أنها سُلِبَ عنها قيدُ الوقوع أو عدمُه من جهة اعتبار المسند .

الحادي عشر والماثة: أن النسبة زيد" على جانب منشأتها" النّسبة وكيفيّتها لكن عُرّى عن ذلك في التّعقل.

الثاني عشر والمائة : أنها من النوع المتكرّر على قياس

⁽١) في ط فقط: « وبحصول » بالباء.

⁽٢) في طفقط: « وهذا » بدون لام الجر. (٣) في ط فقط: « لا ينتهي مطالبه » بياء المضارعة .

⁽٤) في ط فقط: « زيدت » بالتاء .

⁽٥) في طفقط: « منشاها».

الوجود وإلاّ(١) يلزم التّسلسل .

الثالث عشر والمائة : على تقدير تحققها من البخارج أنّها بسيطة كالجزئيّات الحقيقية " والأشخاص ، وإنّما سوّغها العقل أمراً كليًّا تساهلاً لا تلازماً منحصراً في فرْد واحد لا غير" بناءً على أن كُلِّ وجود خارج وجزئي حقيقي ، وكلّ يتعيّن بنوعها "العقل كلّها كذلك ، فملُم من هذا أن انتقاض " بحث " التعيين بتعيّن الواجب إنما نشأ من تركيب الذّهن يَسْتَلزم التركيب " الخارجي وليس كذلك ، بل لا تلازم بينهما أصلاً .

انتهی ما استخرجه نظـر شیخنـا ـ آیّده الله تعالـی ، ولَـطُف به آمین .

⁽١) في ط فقـط : وإلاّ لكان ذا لا يلـزم ، ، وهــذه الـزيادة ليسـت في النســخ المخطوطة .

⁽٢) في ط: (الحقيقة » مكان: (الحقيقية » تحريف.

⁽٣) في ط فقط: « لا غيره » بالهاء .

⁽٤) في بعض النسخ المخطوطة : « صوغها » مكان : بنوعها .

⁽٥) في ط فقط : « الانتقاض » بـ « ال » .

⁽٦) في ط: « بحيث ٤ مكان : « بحث ٤ تحريف صوابه من النسخ المخطوطة . هذا وفي بعض النسخ المخطوطة جاءت العبارة على النحو التالي : « صوغها العقل كلها كذلك ، فعلم من هذا أن انتقاض بحث مسلّم بتمين الواجب ٤ . .

 ⁽٧) في ط: (النسركَب ، مكان : (النسركيب ، تحسريف صواب، من النسخ
 المخطوطة .

[بحث في : ضربي زيداً قائماً] تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر السّيوطي الشّافعي عفا الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمد الله تعالى والصلاة والسلام على محمد وآلـه وصحبه ، فهذه كرّاسة تكلّمت فيها على مسألة : « ضربي زيداً قائماً » وذكرْتُ فيها خلاف العلماء وأدلّتهم للمبتدىء .

فأقول: اختلف النّاس في إعراب هذا المثال ، فقال بعضهُم : « ضربي » مرتفع على أنه فاعلُ فِعْل مُضمرٍ ، تقديره : يقع ضَرْبِي زيداً قائماً ، أو ثبت ضَرْبِي زيداً قائماً .

وقيل عليه : إنه تقديرُ مالا دليلَ على تعيّنه ، لأنه كما يجوز تقدير : « ثبت » ، يجوز تقدير : « قل » أو « عـدم » ، ومـا لا يتعيّن تقديره لا سبيل إلى إضماره .

وقال آخرون ، وهو الصحيح : هو مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله وزيداً مفعول به ، وقـائماً حـال. ثم اختلفوا : هل يحتاج هذا المبتدأ إلى تقدير خبر أو لا؟

فقال بعضهم : ليس ثُمّ تقديرُ خبرٍ ، لأن المصدر هنا واقعٌ مَرْفِعَ الفعل كما / في قولهم : أقائمُ الزيدُ أن .

ورُدُ بأنه لو وقع موقع الفعل لصحّ الاقتصار عليه مع فاعله ، كما صحّ ذلك في : أقائم الزّيد ان ، وحيث لم يَصيحّ أن يقال : ضربي ، ويُقْتصر عليه(١) بطل ما ذكروه .

وقال الكسائيّ وهشام والفراء وابن كُيْسان : الحال بنفسهــا هي الخبر لا سادةً مسدّه .

ثمن اختلفوا : فقال الكسائي وهشام : إن الحال إذا وقعت خبراً للمصدر كان فيها ضميرًان٬٬٬ مرفوعان : أحدهما من صاحب الحال ، والآخر من المصدر .

وإنّما احتاجوا إلى ذلك ، لأن الحال لا بُدّ لها من ضمير يعود على ذي الحال ، وهي خبر ، والخبر عندهم لا بُدّ فيـه من ضميرٌ يعود على المبتدأ ، لأن المبتدأ عندهم إتما يرتفع بمـا عاد عليه في أحَـد مُذَهّريّ الكوفيين ، وضربي هنـا مبتـدأ مرفوع فلا بُدّ له من رافع ،

⁽١) سقطت كلمة : (عليه ، من ط .

 ⁽٢) في طوبعض النسخ المخطوطة : « ذكران » مكان : « ضميران » وفي بعض النسخ المخطوطة الأخرى » « ضميران » . وهذا أوضح . لأن الحديث فيا بعد عن الضمرين .

فاحتاجوا إلى القول بتحمّل قائم ضميره (١ لوفعه حتى إنّهما (١ قالا (١): يجوز أن يؤكد الضميريّن اللذين (١) في « قائماً » ، فتقول : ضرّبي زيداً قائماً نَفْسُهُ نَفْسُهُ ، و« قيامك مسرعاً » نَفْسُك نَفْسك (١٠) ،

فإن أكدّت القيام أيضاً مع الضميرين ، قلت : قيامك مسرعـاً نُفْسُك نفسك نفسك(١ فتكرّر النّفْس ثلاث مرّات .

وقال الفراء: الحال ، إذا وقعت خبراً للمصدر فلا ضمير فيها من المصدر ليجريانها على صاحبها في إفراده وتثنيته وجَمْعه ، وتعريها من المصدر (الشرط بعد المصدر من (الشرط ، والشرط بعد المصدر لا يتحمّل ضمير المصدر ، إذا قيل : « ركوبك إن بادرت » ، « وضربي زيداً إن قام » ، فكما أن الشرط لا ضمير فيه يعود إلى المصدر ، فكذلك الحال .

 ⁽١) في ط: « جيء » مكان: « ضميره » ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

 ⁽۲) في ط: «خبرا بهما » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .
 (۳) في ط: «فلا يجوز مكان: «قالا: يجوز» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

^(\$) العبارة في ط: « يؤكد الضمير من الكون ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

⁽٥) في ط: « نفسك نفسه » تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

⁽٦) في ط فقط: « نفسك نفسه نفسه » بالهاء في الأخيرين .

⁽V) في ط: « معنى » مكان : « مِن » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

⁽٨) كررت في ط العبارة السابقة وهي من قوله: لجريانها على صاحبها النع . وهذا تح يف .

وجاز نصب « قائماً » ومسرعاً وما أشبههما على الحال عند الكسائي وهشام والفرّاء ، وإن كان خبراً لمّا لَمْ يكُن عن المبتدأ ، إلا ترى أنّ « المسرع » هو المخاطب لا القيام ، والقائم هو زيد ، لا الضرب .

فلمًا كان خلاف المبتدأ انتصب على الخلاف(" ، لأنه عندهم يُوجَب (" النّصب .

وقال ابن كَيْسان : إنما أغنت الحالُ عن الخبر'' لشبيهها '' بالظرف .

ورُدَّ قول / الكسائي : وهشام بأن العامل الواحد لا يعمل في مُعْمُولَيْن ظاهرين ليس أحدهما تابعاً للآخر رَفْعاً ، فكذلك لا يعمل في مُضْمرين .

وإذا انتفى ذلك انتفى كون الحال خبراً .

ومما يُبْطِل أيضاً كون الحال رافعةً ضميرين أنّنا^(٠) لوتَنَيْنا فقلنا : ضَرْبِي أخوَرِيْك قائِمَيْن لم يمكن أن يكون في « قائمين » هنا ضَميرانِ ،

⁽١) في ط: « الحال » مكان: « الخلاف » تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

⁽۲) في ط فقط : « يسوغ » .

⁽٣) في ط : « الجر » تحريف ظاهر . (٤) في ط : « لها » مكان : «لشبهها» تحريف،صوابه من النسخ المخطوطة .

⁽٥) في ط: « أما » مكان : « أنّنا » تحريف، صوابه من النسخ المخطوطة.

لأنه لوكان لكان أحدمهما مثنَّى من حيث عوده على مُثنَّى ، والآخر مُفْرداً لعوده على مُفْرَد ، وتثنية اسم الفاعل وأفواده إنها هو بحسب ما يُرفع من الضمير (فكان يلزم أن يكون اسم الفاعل مفرداً مثنَّى في حال واحدة ، وهو باطل .

وأما قول الفرّاء: الحالُّ لم يتحمّل ضمير المبتدأ للزومها مذهب الشَّرط، فالجواب عنه: أن الشَّرط بمفرده من غير جوابه لا يَصْلُح للخبريَّة، لأنه لا يُعْبِد.

وإذا كان كذلك تعيّن أن جواب الشرط محذوفٌ ، فيكون الضّمير محذوفاً مع الجواب .

وأماً تشبيه ابن كيسان الحال بالظّرف فكأنه قال: ضربي زيداً في حال قيامه ، فليس بشيء ، لأنه لو جاز ذلك لهذا التقدير لجاز مع الجُنّة أن يقول: زيد قائماً ، لأنه بمعنى زيد في حال قيام ، وحيث لم يُجِيزُوا ذلك ذكاً على فساد ما ذكره " .

وأماً قولهم: إنّه منصوب على الخلاف^٣ ففاسد أيضاً لأن الخلاف^{١١} لوكان عاملاً لعمل حيث وُجِد، ونحن نرى العرب تقول:

(١) في بعض النسخ المخطوطة : « الضمائر».

(٢) في النسخ المخطوطة : « ما ذكروه » . (٣) في النسخ المخطوطة : « ما ذكروه » .

 (٣) في ط: (على الحال) مكان: (على الحلاف) ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

(٤) في طأيضاً : ﴿ الحال ﴾ وهو تحريف .

ليس زيدٌ قائماً لكن قاعدٌ برفع قاعد على الجواز ، وما زيد قائماً لكن قاعدٌ برفعه على الوجوب مع كونه مخالفاً لما قبله فبان فساد ما ذكروه .

وقال جماعة: بتقدير الخبر، ثم اختلفوا في قضية تقديره ومكانه، فحكى أبو مُحمَّد بن السيّد البَطْلَيْوسي، وابن عَمْرون عن الكوفيين أنهم قالوا بتقديره بعد «قائم»، والتقدير: ضربي زيداً قائماً ثانتُ أو مهجدٌ.

وَرُدُ بِأَنه تقديرُ مالا دليل في اللفظ عليه ، فإنه كما تقدره «ثابت » يجوز أن يقدر أيضاً منفي أو معدوم ، ولأنه إذ ذاك يكون حذف الخبر(١) جائزاً لا واجباً ، لأن « قائماً » حينشذ يكون حالاً من زيد ، والعامل فيه المصدر ، فلا يكون الحال ساداً مسد الخبر ، فلا

زيد ، والعامل فيه المصدر ، فلا يكون الحال ساداً مسد الخبر ، فلا يلزم حَذَّقُه / .وإنما يجب حذف الخبر في مثل هذا إذا سدّت الحال مسدة ، لأن الحال إذ ذاك عوض من الخبر بدليل أن العرب لا تَجْمع بينهما ولا تحذف " خبر هذه المصادر إلا مع وجود الأحوال للمناسبة التي بين الحال والخبر ، لأن أصل الخبر التنكير كالحال ولأن الحال هي صاحبها ، كما أن الخبر المفرد هو المبتدأ ، والحال مُفِيدة (") كما أن الخبر كذلك ، فقهم (") من عدم اجتماعهما قصد العوضيّة (")

 ⁽١) في ط: (يكون حوف الجرّ جائزاً ، مكان : (يكون حذف الخبر جائزاً ، تحريف صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب أيضاً .

⁽٢) في ط: « ولا تجرد » مكان : « ولا تحذف » ، تحريف .

⁽٣) في ط : « مقيدة » بالقاف ، تحريف .

⁽٤) في ط: (يفهم) تحريف صوابه من النسخ المخطوطة .

⁽٥) في ط: «العوضيته» تحريف ظاهر.

ولا تتصور العوضيّة إلّا على قول من قدّر الخبر قبل الحال .

وذهب البصريّون والأخفش وهو الصحيح إلى تقـديره [قبـل قائم (') ثم اختلفوا في كيفيته]

فقال الأخفش: تقديره: ضَرَّبى زيداً ضَرَّبهُ قائماً، وهدا لا يخلو إما أن يجعل المصدر الثاني وهو ضربه مضافاً إلى المفعول، يخلو إما أن يجعل المصدوف فيصير كانه قال: ضربي زيداً ضربته قائماً، فأما أن يفهم من نفس (المخبر عن المفهوم من المبتدأ فلا يصحّ، وأما أن يُنهم منه أن (ضَرَّبتُه المطلق، مثل ضربتُه قائماً، وهو غير المعنى المفهوم.

وإنْ جُعِلَ المصدرُ مضافاً إلى فاعله صار المفهوم منه غير ٣٠ المطلوب من ١٠ الكلام كائناً ٣٠ .

وقال البصريّون وهو الصحيح: تقديره إذّ كان قائماً إنّ أردت ـ الماضي ، أو إذا كان قائماً إنّ اردت المستقبل ، لأن معنى : ضَرْبي زيداً قائماً : ما ضربت زيداً إلاّ قائماً ، وهذا لا يستقيمُ إلاّ على مذهب

⁽١) ما بين معقوفين سقط من ط ، صوابه من النسخ المخطوطة .

⁽۲) في ط فقط: « معنى » مكان: « نفس » .

⁽٣) في ط: « على » مكان : « غير » ، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة .

⁽٤) في ط: « في » مكان: « من » .

 ⁽٥) في ط: «كَامِناً».

البصريّين ، لأن العامل يتقيّد (۱) بمعموله ، فإذا جُعلِ الحال من تمام المبتدأ يكون الإخبار بأن ضربي زيداً مقيّداً بالقيام ، وذا لا يَنْفي أن يقع الضرّب في غير حال القيام ، وإذا (۱ جعل الحال من جملة الخبر يكون ضرّبي زيداً هذا (۱ الذي لم يقيّد بحال (كان » إذا كان قائماً .

فلو قدّر وقوع «ضربي» في غيرحال القيام لكان مناقضاً للإخبار إذ^(٤) من المحال وقوع غير^(٥) المقيد بالحال في زمان وتخلف شيء منه عن ذلك الزمان إذا أريد به الحقيقة .

وإذ قد علمت أقوال العلماء ، وأدلتَهم ، وردّها ، والصحّيح من ذلك وحُجّته ، فلنختم الكتاب بفوائد : لا بدّ من التعرّض لها :

الأولى : إنما قدّرنا الخبر ظرفاً دون غيره ، لأن تقديره محذوفاً 4/ ٢٤١] مجاز[وتوسع ٣٠] والظروف أحمل(٢) بذلك من غيرها.

الثانية: إنما قدّر ظرف الزّمان دون المكان ، لأن الحال َ عَوِضٌ منه ، وهي لظرف (١٠ الزمّان أنسب منها لظرف (١٠ المكان ، لأنها توقيتٌ (١) في النسخ المخطوطة : (يتقدر) .

- (۲) في ط: « وذا » مكان: « وإذا » تحريف .
- (٣) في بعض النسخ المخطوطة : « هو » مكان : « هذا » .
- (٤) في ط فقط « ومن المحال » و في النسخ المخطوطة : « إذ من المحال » .
 - (٥) في ط: «عين» مكان: «غير» تحريف.
 - (٦) الكلمة التي بين معقوفين سقطت من ط.
 - (٧) في ط فقط: « أجمل » بالجيم .
 - (٨) في ط: « ومن ظرف » تحريف .
 - (٩) في ط: « بظرف » بالباء ، تحريف .

/ للفعل من جهة المعنى ، كما أن الزّمان توقيت للفعل(١)، ولأن المبتدأ هنا حدّث ، وظرف الزّمان مختص بالإخبار به عن الحدث دون الجُنّة فهو أخص م، ظرّف الزّمان .

الثالثة : إنما قدرت إذ وإذا دون غيرهما لاستغراق إذْ للماضي وإذا للمستقبل ، قاله ابن عمرون .

الزَّابِعة : إنما قُدَّر بعد الظرف فعل ، وكان النَّامَّة ولم يُقدَّر نصب^(۲) « قائم » على الخبر لـ « كان » ، لأن الظَّرف لابُدُّ من فعل أو معناه ، والحال لا بُدَّلها أيضاً من عامل ، والأصل في العمل للفعل . وقدّرت كان النّامة لِنَدُّلَ على الحدث المطلق الذّي يدلّ الكلام عليه . ولم يُعْتَمَدَ^{رِّ،} في « قائم » الخبرية للزومه التنكير .

وأجاز الفرَّاء نَصْبَهُ على خبركان .

وُردَّ بدخول الواو عليه ، ولا يلتفت إلى قول من أجاز دخــول الواو على خبركان إذا كان الخبر جملةً .

والضمير في كان فاعلُها وهو يعود إلى مفعوله .

وذكر الزمخشريّ أنها تعود إلى فاعل المصدر ، وهو الياء في : « ضوبي » .

والله سبحانه تعالى أعلم . انتهى .

⁽١) في النسخ المخطوطة «الفعل » بدون لام .

⁽۲) في طفقط: « نصبه» .

⁽٣) في ط: « ولم يقيد » ، تحريف .

تُخْفَةُ النَّجِبَاء فِي قولهم: «هـذا بسراً أطيبُ منه رُطَباً» تأليف كاتبه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله ، والصلاة على رسول الله .

قولهم : هذا بسراً أطيبُ منه رطباً » فيه عشرة أسئلة .

الأول : ما وجه انتصاب بسراً ورطباً ؟

والجواب: أنه على الحال في أصح القولين ، وعليه سيبويه ، لأنّ المعنى عليه ، فإنالمُخبِر إنّما يفضّله على نفسه باعتبار حالة من أحواله ، ولولا ذلك لما صح تفضيل الشيء على نفسه ، والتّفضيل إنما صح باعتبار الحالين فيه ١٠٠ ، فكان انتصابهما على الحال لوجود شرط ٢٤] الحال خلافاً لمن زعم أنه خبر كان . /

فإن قلت : هلا جُعِل تمييزاً .

قلت : يأبى ذلك أنه ليس من قسم التمييز ، فإنه ليس من

⁽١) سقطت و فيه ، من ط .

المقادير المنتصبة من تمام الاسم ، ولا من التمييز المنتصب عن تمام الجملة ، فلا يصح أن يكون تمييزاً .

السؤال الثاني: إذا كانا حالين فما صاحب الحال؟

والحبواب: أنه الاسم المضمر في و أطيب » الذي هو راجع إلى المبتدأ من خبره ، ف و بسراً » حال من الضمير ، و و رُطُباً » حال من الضمير المجرور بـ و من » وهو المرفوع(١٠ المستتر في و أطيب » من جهة المدنى ، ولكنه تنزّل منزله الأجنير .

وذهب الفارسي : إلى أن صاحب الحالين الضمير المستكنّ في « كان » المقدّرة التامّة ، وأصل المسألة : « هذا إذا كان ـ أي وُجِد ـ بسراً أطيب منه إذا كان ـ أي وُجد ـ رُطَباً .

وهذا إن القولان مبينًان على المسألة الثالثة .

السؤال الثالث: ما العامل في الحالين؟

والجواب : فيه أربعة أقوال :

أحدها : أنه ما في « أطيب » من معنى الفعل .

الثاني : أنه كان التامة المِقدَّرة وعليه الفارسي .

الثالث : أنه ما في اسم الإشارة من معنى الفعل ، أي أشير إليه .

 ⁽١) في النسخ المخطوطة : « الرفع » مكان : « المرفوع » .

الرابع: أنه ما في حرف التنبيه من معنى الفعل.

ورجّح الأول : بأمور :

منها: أنهم متفقون على جواز: زيدٌ قائماً أحسنُ منه راكباً ، وتمرةُ نَخْلِي بُسْراً أطيب منها رُطَباً ، والمعنى في هذا كُلّه وفي الأول سواءً ، وهو تفضيل الشّيءِ على نفسه باعتبار حالين ، فانتفى اسم الإشارة وحرف التنبيه ، ودار الأمر بين القولين الباقيين .

والقول بإضمار «كان » ضعيف فإنها لا تُضْمر إلاَّ حيث كان في الكلام دليلَّ عليها نحو : « إنْ خيراً فخيرً »(١٠ وبابه ، لأن الكلام هناك لا يَتِمُّ إلاَ بإضمارها بخلاف هذا .

ويبطله شيء آخر ، وهو كثرة الإضمار ، فإن القائـل به يُضْمِر ثلاثة أشياء : إذا ، والفعل ، والضمير . وهذا بعيدٌ وقولٌ بما لا دليل عليه .

ومنها: لو كان العامل الإشارة لكانت إلى الحال لا إلى الجوهر ٢٤٣] وهو / باطلٌ ، فإنه إنما يُشير إلى ذات الجَوْهر ، ولهذا تصحّ إشارته إليه ، وإن لم يكن على تلك الحال ، كما إذا أشار إلى تَمْرٍ يابس فيقال (١): هذا بسراً أطيبُ منه رُطَبًا ، فإنه يصحّ . ولو كان العامل في الحال هو الإشارة لم يصحّ .

(۱) جزء من حدیث شریف ذکره ابن هشام في شرح شذور الذهب / ۱۹۷ ،
 وهو : « الناس بجزئيون باعمالهم : إن خيراً فخير ، وإن شراً فشرً » .
 (۲) في طفقط : « يقال » بدون فاء .

ومنها: لوكان العامل الإشارة لوجب أن يكون الخبرُ عن الذَات مطلقاً ، لأن تقييد المشار إليه باعتبار الإشارة إذا كان مبتدأ لا يوجب تقييد خبره إذا أخبرت عنه ، ولهذا تقول : « هـذا ضاحـكاً أبـي » ، فالإخبار عنه بالأبوة غير مقيد بحال ضحكه ، بل التقييد للإشارة فقط ، والإخبار بالأبوة وقع مطلقاً عن الذّات .

ومنها: أن العامل لو لم يكن هو « أطيب » لم تكن الأطبيئة مقيّدة بالبُسْرِيّة ، بل تكون مطلقةً ، وذلك يُفْسِد المعنى ، لأن الغرض تقييد الأطبيئة بالبُسْرِيّة مُفَضّلةً على الرُّطَيِّة . وهـذا معنى العامل ، وإذا^{ر،} ثبت أنّ الأطبية مقيّدة بالبُسْرية وجب ، أن يكون بسراً معمولاً لـ «أطبب».

فإن قلت: لو كان العامل هو أطب لزم منه المحال ، لأنه يستلزم تقييده بحالين مختلفين ، وهذا ممتنع ، لأن الفعل الواحد لا يقع في ظرفين ، لا يقال : زيد قائم يوم الجمعة ، يوم الخميس ، ولا يجوز أن يعمل عامل واحد في حالين ولا ظرفين ، إلا أن يتداخلا ، ويصع الجمع بينهما ، نحو : زيد مسافر يوم الخميس ضَحْوة ، وسَرْتُ راكباً مُسْرِعاً لدخول الضَحوة في اليوم ، والإسراع في السير وتضمنه له ، ولا يجوز : سرْتُ مسرعاً مُبْطِعاً

⁽١) في ط: « ولذا » مكان : وإذا » تحريف .

⁽۲) في ط: « ووجب » بواوين ، تحريف .

لاستحالة الجمع بينهما ، فكذا يستحيل أن يعمل في « بسراً » و « رُطَباً ، عاملُ واحد ، لأنهما غير متداخلين .

فالجواب : أن العامل في الحالين متعدّد لا متّحد ، فالعامل في الأول : ما في أطيب من معنى الفعل ، وفي النّاني : معنى النمييز والانفصال منه بزيادة في تلك الصّفة وهو الذي تضمّنه معنى « أفعل » وتعلّق به حرف الجَرِّ؛ لأنك إذا قلت: « هذا أطيب من هذا » : تريد أنه طاب وزاد طيبه عليه .

وعبّر عن هذا طائفةً بأن قالوا : أفعل التفضيل في قُوّة فعلين فهو عاملٌ في (بسر » باعتبار طاب ، وفي (رطب) باعتبار (زاد » حتى لو ٢١] فَكَكْت ذلك لقلت () : (هذا زاد / بسراً في الطّيب على طبيه في حال كونه رُطباً، وكان المعنى المطلوبُ مستقيماً.

السَّوَّال الرابع: إذا كان العامل أفعل التَّفضيل لزم تقديم معموله عليه ، والاتّفاق على منعه .

والجواب من وجهين :

أحدهما : لا نُسلِّم المنع ، ودعوى الاتّفاق غير صحيح ، فإن بعض النحاة جَوْزه لقوله :

٨٦٨ = ﴿ أَوْ مَازُوُّدتَ مَنْهُ أَطْيَبُ ۗ *

 ⁽١) في ط: « قلت » بدون لام في أوله .

⁽٢) قطعة من بيت ، وهو بتامه :

الثاني :سَلَمَناه إلا أنه خاصّ بـ (منك الا يتعدّى إلى الحال والظّرف ، وذلك لأن منك في معنى المضاف إليه على ما تقرّر في بابه ، فكره تقديمه على ما هو كالمضاف ، ولا يلزم من ذلك امتساع تقديم معمول ليس مثله .

وجواب ثالث: وهو أنهم إذا فضلوا الشيء على نفسه باعتبار حَالَيْن ، فلا بُدّ من تقديم أحدهما على العامل ، وإن كان مِمّا لا يسوغ تقديمه لو لم يكن كذلك ، وكذا إذا فضلو ذاتين باعتبار حالين قدموا أحدهما على العامل ، وقد قالوا: زيد قائماً كعمرو قاعداً ، فإذا جاز تقديم هذا(۱)المعمول على كاف التشبيه التي هي أبعد في العمل من باب أفعل ، فتقديم معمول أفعل أجدر .

السؤال الخامس: متى يجوز أن يعمل العامل(٢) الواحد في حالين؟ وما ضابطه .؟

والجواب : قد عُرِف مما تقدّم وهو إذا كانت إحمدي الحالين

⁼ فقالت لنـــا أهـــلاً وسهـــلاً وزوّدت جنى النحـل أو ما زوّدت منــه أطيبُ والبيت تُسِب للفرزيق .

وفي ط: (وما زودت)

والبيت من شواهــد: ابـن يعيش ٢ / ٦٠، والعينـيّ ٤ /٣٤ ، والأشمونــيّ ٣ /٥٠ ، والهمع والدُّرر رقم ١٥٠٤ .

 ⁽١) في ط: (تقديم معمول) بإسقاط (هذا) والألف واللام من (معمول) .
 (٢) في ط: (أن يعامل الواحد) بإسقاط (العامل) ، تحريف .

متضمنة للأخرى ، نحو : جاء زيدٌ راكباً مسرعاً .

السؤال السادس : هل يجوز التّقديم والتأخيرُ في الحالين أم لا ؟

والجواب : أن الحال الأولى يجوز فيها ذلك ، لأن العامل فيها لفظيّ ، فلك أن تقول مع ما تقدّم : هذا أطيب بسراً منه رُطَباً ، وهو الأصل ، ولا يجوز في الثَّانية التقديم ، لأن عاملها معنويٌّ ، والعامل المعنوى لا يُتَصوَّر تقديمُ معمولِه عليه .

السؤال السابع: كيف تصورت الحال في غير المشتق؟

والجواب : أنه ليس لشرط الاشتقاق حُجَّة ، ولا قام عليه دليلٌ ، ولهذا كان الحُذَّاق من النّحاة على أنه لا يشترط ، بل كلّ ما دُلّ على هيئة صحَّ أن يقع حالاً ، ولا يشترط فيها إلاَّ أن تكون دالَّة على معنَّى] متحوّل(١) ، لهذا سُميت حالاً / كما قال :

٨٦٩ = لولم تحل ما سُمِّيت ْحالا وكُلِّ ما حال فقد زالا وكم من حال وردت جامـدةً نحو : « حتى يتمثَّل^{")} لى الملَّكُ رَجُلاً » ، ﴿ هذه ناقةُ اللهَ لكم آيةً ﴾ ٣٠، مررت بهذا العُود شجراً ،ثم

(١) في ط: « مقول » مكان : « متحوّل » ، تحريف .

انظر : الموطئ في باب : مس القرآن / ٧ ، وسنن النسائسي في باب : الافتتاح/٣٧، وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث البنوي ٢٢٧/٢

(٣) الأعراف /٧٣/

⁽٢) في ط فقط : « حتى تمثل لي » الخُّ وفي النسخ المخطوطة : « يتمثل لي ، الخ بدون حتى » وبلفظ المضارع وهذه الجملة جزء من حديث شريف نصَّهُ: « وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً فيكلّمني » .

مررت به رماداً ، وتأويل ذلك بمشتق تعسُّفٌ ظاهرٌ .

السؤال الثامن : إلى أي شيء وقعت الإِشارة بقولهم : هذا ؟

والجواب: أن متعلق الإشارة هو الشيء الذي تتعاقب عليه هذه الأحوال ، وهو (۱) ما تخرِجُه النّحل من أكمامها ، فيكون بلحاً ثم ، «سُيَاباً (۱) ، فمتعلق الإشارة «سُيَاباً (۱) ، فمتعلق الإشارة الممحل الحامل لهذه الأوصاف ، فالإشارة إلى شيء ثالث غير البُسر والرّطب ، وهو حامل البُسْرية والرَّطبِية أي الحقيقة الحاملة لهذه الصفات .

ويدل على ذلك: أنك تقول: « زيد قائماً أخطبُ منه قاعداً » وقال عبد الله بن سلام لعثمان: « أنا خارجاً أنفع مني لك داخلاً » ، ولا إشارة ولا مشار إليه هنا ، وإنما هو اخبار عن الاسم الحامل للصّفات التي منها القيام والقعود ، والدّخول والخُروج .

ولا يصحّ أن يكون متعلَّق الإِشارة صفة البُّسريَّة ، ولا الجوهر ،

⁽١) سقطت كلمة : ﴿وهو، من ط.

 ⁽Y) في ط « ساماً » وفي النسخ المخطوطة : « سامياً » تحسريف صواب من القاموس : « سيب » قال : والسيّابُ ويشدد وكُومُان: البلحُ وفي هامش ط إشارة إلى هذا التصحيح .

 ⁽٣) في القاموس: «خلل » والرَّطبّ خُلالٌ وخلالـة بضمهها. وفي النســخ المخطوطة: « قلالاً » بالقاف، تحريف.

بقيد تلك الصفة ، لأنك لو أشرت إلى البسرية أو الجوهـر بقيدهـا لم يصحّ تقييده بحال الرطبّية ، فلم يبق إلاّ أن تكون الإشارة إلى الجوهر الذى تتعاقب عليه الأحوال .

وهو يبيّن لك بُطلان قُول من زعم أن متعلّق الإِشارة في هذا هو العامل في « بسراً » فإن العامل إمَّا ما تضمّنه « أطيب » من معنى الفعل وإما كان المقدرة ، وكلاهما لا يصحّ تعلق الإِشارة به .

السؤال التاسع : هلا قلتم : إن بسراً ورُطُباً منصوبان على خبر / ٢٤٦] كان وتخلصتم من هذا كله ؟ /

والجواب: أن (كان) لو أضمرت لأضمر ثلاثة أشياء: الظّرف الذي هو إذا، وفعل كان ،ومرفوعُها. وهذا لا نظير له إلاّ حيث يدلّ عليه الدّليل .

وإذا منع سيبويه من إضمار «كان» وحدها فكيف يجوز إضمار « إذْ » و « إذا » معها ، وأنت لو قلت : « سأتيك جاء زيد » تريد : إذا جاء زيد أن برجماع ؟ فها هنا أؤلى، لأنّه لا يدري « إذْ » تريد أم « إذا » ، وفي « سأتيك » لا يحتمل إلاّ أحدهما ، وإذا بعُد إضمار الظّرف وحده فإضماره مع كان أبعد .

ومن قدرة مَنْ قدرة من النحاة فإنما أشار إلى شرح المعنى بضَرْبِ من التقريب . فإن قيل : يدلّ على إضمار «كان » أن هذا الكلام لا يُذكر إلاّ لتفضيل شيء في زمان من أزمانه على نفسه في زمان آخر .

ويجـوز أن يكون الزمّــانُ المفضّــل فيه ماضياً ، وأن يكون مستقبــلاً ، ولا بُدّ من إضمـار ما يدلّ على المراد منهمـا ، فيضمـر للماضي « إذ » ، وللمستقبل « إذا » ، وإذ وإذا يطلبان الفعل ، وأعمّ الأفعال وأشملُها فِعُلُ الكون ، فنعين إضمار كان لتصحيح ١٠ الكلام .

قيل: إنّما يلزم هذا السؤال إذا أضمرنا الظّرف، وأما إذا لم نُضْمِرهُ لم نحتج إلى «كان».

وأمًا قولكم : إنه يفضّل الشيء على نفسه باعتبــار زمــانين ، وإذ ، وإذا للزّمان .

فجوابه : أنه في التّصريح بالحالين المفضّل أحدهما على الأخر غُنيةً عن ذكر الزّمان ، وتقدير إضماره .

ألا نرى أنك إذا قلت : « هذا في حال بسريّته أطيب منه في حال رُطُبيتُـه، استقام الكـلام، ولا «إذ، هنا ولا «إذا، لـدلالـة الحـال على مقصود المتكلّم من التفضيل باعتبار الوقتين.

السؤال العاشر: هل يشترط اتّحاد المفضّل والمفضل عليه بالحقيقة ؟

⁽١) في ط فقط: «فيصح».

والجواب: أن وضعهما لذلك ، ولا يجوز أن تقول: هذا بسراً أطيبُ منه عِنبًا ، لأن وضع هذا الباب لتفضيل الشّيء على نفسه باعتبارين ، وفي زمانين ، فإن جئت بهذا التركيب وجب الرّفع ، [۲] فقلت: هذا بسُرٌ أطيبُ منه عِبَبٌ ، والمعنى: العِنبُ أطيب/منه .

ولو قلت هذا البُسْرُ أطيبُ منه عِنْبُ لا تضّحت المسألة ، وانكشف معناها .

والله سبحانه وتعالى أعلم .

قال المؤلف : عفا الله عنه ـ وعن جميع المسلمين آخر الجزء . عَلَقه مؤلفه عبد الرحمن بن أبي بكر السّيوطي الشافعي لـطف الله به آمين (١) .

 (١) إلى هنا وانتهى الأشباه المطبوع طبعة ثانية من طبعة أولى هي الأصل . وجاء في آخر الأصل المطبوع عنه ما نصة :

« لا يخفي أن هذا الكتاب قوبل في أوان طبعه وتصحيحه بثلاث نسخ عتيقة : الأولى : وهي أجودها وأكملها للنواب عهاد الملك بهادر ـ دام مفاخره . وثانيها : للمولي حكيم نوار الدين القادياني .

وثالثها : لشــمس العلماء المولــوي سيّد على البلجراميّ ، فالأولى أكثرهـــا اتباعاً ، وهي المنقولة عنها ، وماخالفناها إلا للضرورة فقط .

وجاء في خاتمة الطبعة الثانية ما نصه : « أعيد طبعه . . . مع المقابلة على نسخة قلميّة بمانيّة ومراجعــة المظانّ من

« أعيد طبعه . . . مع المقابلة على نسخة قلمية يمانيه ومراجعه المطال من الكتب ، ومزيد الاعتناء بالتصحيح وكان الطبع مطبعة الجمعية العلمية الشهيرة بدائرة المعارف العثبانية ، الدولة الأصفية ، حيدر أباد الذكن واعتنى بتصحيحه من أفاضل دائرة المعارف وعلمائها مولانا السيد زين العابدين الموسوي ، لمولانا الحبيب عبد الله بن أحمد العلوي ـ غفر الله ذنويهما وستر عيويهما .

ويقول محققه الفقير إلى الله تعالى : عبد العال سالم مكرم : إنه على الرغم من هذه الجهود التي بذلت في طبع هذا الكتاب بمطبعة حيدر أباد فقد جاء محشوًا بالأخطاء التي لا حد لها ، والتحريفات التي شوهت أسلوبه ، وكادت نفسه جماله . وقد تحدث بما فيه الكفاية عن هذه التحريفات في مقدمة التحقيق . هذا ، وقد نقص من هذه الطبحة كتابان ألفها السيّوطي ، وأختهها بكتابه أحدها : تركيب : ويقضي بالشَّفَة دافعاً عهدتها الرفع » ، وثانيهها: «كشف المثمة عن الصّمة ، والكتابان مسجّلان في النسخ المخطوطة التي في حوزتي ، وقد كملت هذا النقص بإلحاق هذين الكتابين إلى الأشباه ، لانها من صلبه أسوة بالنسخ المخطوطة .

[تركيب : ويُقْضَى بالشُّفْعةَ دَافِعاً عهدتها الرّفع إلى ذي اليد]

مسألة:

سئلت عن إعراب تركيب وقع في بعض كتُب الحنفَية هو : ﴿ ويُقْضَى بالشَّفْعَة دافِعاً عهدتها الرَّفع إلى ذي اليد ﴾ .

وأنَّ الشارح أعرب : « دافعاً » حالٌ من الفاعل وهو « الرَّفع » .

الجواب :

الوجه : إعرابُهُ حالاً من النّائب عن الفاعل وهو : « بالشُّفعة » العين الرّفع الذي هو فاعل اسم الفاعل وهو : « دافعاً » .

والذي ذكره الشارح من كونه حالاً منه إنصا هو تفسير معنّى لا تفسيرُ إعراب ، وتفسير المعنى يُتَسَمّحُ فيه من غير مراعــاة ما تقتضيه الصّناعة الإعرابيّة .

والذي تقتضيه الصّناعة قطعاً إنّما هو كونه حالاً مِنْ: « بالشّفعة » ، وإن كان في المعنى هو صفة للرّفع ، فهوحالٌ مُبيّنةٌ جاريةٌ على غير من هي له ، كالصّفة المشبّهة ، والخبر (الشيء'') فهو كقولك : (حتّى بهندِ ضارِ باً أبوهما عمراً » فـ (ضارباً » حالٌ من : (بهند » ، لابنُ (أبوهما » الفاعل به ، وإن كان في المعنى له .

ونظيرهُ في الصّفة : « مررت بامرأةٍ ضاربٍ أبوها عَمْراً » .

وفي الخبر : « هند ضاربُ أبوها عَمْراً » ، فـ « ضاربُ » صفة لامرأة، لا لأبيها، وخبرٌ عن هند'' لا عن أبيها ، وإن كان في المعنى إنّما هو للأب .

وتفكيك العبارة : يُقْضي بالشُّفْعة حالَ كونه دافِعاً عهدتها الرَّفع خ .

ولمو أُعْرِب حالاً من الرّفع لكان حقّه التأخيرَ وحينشلز يصير التّركيب : « يُقضَى بالشُّفعة الرَّفع إلى ذي اليد دافعاً عهدتها ، وهـذا تركيب مُفْلت'' غير مُلتِثم'' .

وأعجب من ذلك أن يظن أن ﴿ دافعاً ﴾ حال من الرّفع ، وهــو فاعل به .

⁽١) هكذا في كل النسخ المخطوطة .

⁽٢) في المثال الثاني : وهو : « هند ضارب أبوها عمراً » .

⁽٣) في القاموس : أفلتني الشيء وتفلّت مني : انفلت .

⁽٤) في بعض النسخ المخطوطة : « مستقيم » مكان : « ملتتم » .

وفي ذلك محذوران من جهة العربيّة :

أحدهما : أنه باعتبار كونه حالاً منه حقَّهُ النّاخير عنه ، وباعتبار كونه عاملًا في « الرقم » حقّه التّقديم عليه . وهذان أمران مُتناقِضان .

الثاني: أن اسم الفاعل هنا وهو: «دافع » إنّما يُسوّعُ عملَه الفاعليَّة والمفعوليَّة كونَّه حالاً ، كما تقرّر في العربيَّة أنه إنّما يعمل في مواضع مخصوصة ، منها كونَّه حالاً ، فلا بدّ أن يكون حالاً قبل العمل حتى يصح عملُه ، فلا يصح أن يعمل الفاعليّة في مواضع مخصوصة حالاً من الفاعل ، لأنه عَمِل قبل وجُود الشرط ، وذلك باطل بإجماع ، والله أعلم .

كشف الجُمّة عن الصِّمّة لمؤلف الكتاب الجلال السّيوطي - عفا الله تعالى عنه -آمين .

بسم الله الرحمن الرحيم

سأل سائلٌ عن الصَّمَة في أبي جَهْم (٢) بن الحمارث(٢): أن(١) الصَّمة ، هل يُقُرأُ مجروراً بالكسرةِ أو بالفتحة ؟ وذكر أنّه قراهُ بالكسر ، فردَّهُ عليه ردًّا ، وقال : إنّما يقرأ بالفتحة ، لأنه غيرُ منصرف .

فقال له : الألف واللاّم تُوجِبُ جرَّ غيرِ المنصرف بالكسرة .

⁽١) الغُمَّة : في القاموس : وأمرُ غُمَّةُ بالضم : مُبْهَمُ .

⁽٢) أبو جهم : جُهْمَ مَن أَسَاءَ الأسد . أنظر الْقَامُوس : « جهم » ولعله : « ابن جهم مكان : أبو جهم » .

⁽٣) ابن الحارث من أسهاء الأسد. انظر القاموس : « حرث » .

⁽٤) لعل : (أنّ ابن أي ابن الصمة ، لأنه كرر أسماء الأسد مسبوقة بكلمة ابن ، فد و جهم ، و و الحرث ، (والصّمة ، أسماء الاسد مسبوقة بكلمة ابن ، فكان العبارة : أبو جهم بن الحارث بن الصّمة وعلى هذا الأساس يتجة الإجراب ، فإن (الصّمة مضاف إليه مجرور ، فهل يفتح كما تفتح الأسماء المجرورة الممنوعة من الصرف .

هذا وفي الأشموني ١ /١٣٧ : « أبو الحرث » للأسد .

فقال : ليست هي هذه ، إنّما هي من نفس الكلمة ، وليست بـ « أل » المعرفة .

والجواب : أنه يقرأ بالكسرة ، لا يجوز إلاّ ذلك وبيان ذلك بمسائل :

الأولى : قال النّحاة : يجب جرّ غير المنصوف بالكسرة إذا دُخَلتُه أل سواء كانت معرفةً كقوله تعالى : « وأنتم عاكِفُون في المساجد(١٠) ، أو موصولة كالأعمى والاصم .

أوْ للَمْح كالنُّعمان") .

أو زائدة كقول الشاعر :

٨٧٠ * رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً *(٢)

(١) البقرة / ١٨٧ .

(Y) في الأشموني ١ / ١٨٣ : التُعمان في الأصل : اسم من أسماء الدّم . وعلق الصبان على ذلك بقوله : ﴿ قوله » : ﴿ والنّعَمان » أي الذي لم يقارن أل وضعه للعلميّة ، أما هذا وهو اسم النعمان بن المنسفر ملك العرب كما في الشمنى فليس يماكم » .

(٣) لابن ميادة يمدح الوليد بن عبد الملك وتمامه :

* شديداً بأعباء الخلافة كاهِلُه *

وبعده :

أضاءً سراج المُلك فوق جبينه غداة تنسادي بالنجاح قوابلُهُ من شواهد: الإنصاف ٢ /٣١٧، والعبني ١ /٣١٨، ٥٠٠،وشرح شواهد المغنى للسيوطي ١ / ١٦٤، والخزانة ١ /٣٢٧، ٢ /٢٥٢، وابن يعيش ١ / ٤٤. الثَّانية : قال النَّحاة : العَلَم إمَّا مُرْتَجلٌ وإمَّا منقولٌ .

والمنقول : إما من اسم عَيْن كأسد ، وثَوْر ، وذئب ، ونُعْمان . وإمّا من مصدر : كفَصْل ، وزيد ، وسَعْد .

وإمًا من صفة اسم الفاعل: كحارث ، وطالب، أو اسم مفعول كمنصور ، ومسعود ، أو صفة مشبهة كحَسن وسَعيد، أو صفة مبالغة كعبًاس.

فإن لمح فيه الأصل دُخَلته الأداة ، وإن لم يلمح لم تدخل . قال من الألفية .

وبعضُ الأعـــلام عليه دخـــلا لِلَمـــح ما قد كان عنــه نقلا كالفضل والحـــارث والـــنعمان فَــــَدُرُ ذَا وحَذَفُـــه سِيَّانِ

الثالثة : « الصّمةُ ، علُمُ منقول ، فإنه في اللغة اسم للأسد وللرجل الشّجاع ، فإن قُدَر نَقْلُه من الأول ، فهو منقول من اسم عين كاسد ، وليْث ، وقَوْرٍ ، وذئب .

وإن قدّر نقله من الثاني فهو منقول من صفة مُشبهـة كالحَسـن والحُسـَين .

فعلى كل تقدير اللاّم فيه لِلَمح . فإذا قُوِنَتْ به جُرّ بالكسرة جَرْمًا من غير مِرْيَة ٧٠ .

⁽١) أي اعتقاداً .

⁽٢) الميرية : الشك ، وقد يُضم ، وقوىء جها قوله تعالى : « فلأنك في مرية

الرابعة : لا يعرف في الألفاظ مطلقاً اسم فيه ألف ولامٌ وهي سِنْخُ ('') الكلمة إلا لفظ الجلالة على أرجح القولين (" فيه .

وما عداهُ لا تخلو (ألْ) فيه مِنْ قِسْم مِمَا قدّمناه ، إمّا معرفةً ، أو لِلّمح ، أو موصولة ، أو زائدة فهي طارئةٌ عليه قطعاً ، وتوجب جَرّ غير المنصرف جَزْماً .

والله سبحانـه وتعالـــى أعلـــم بالَصــواب ، والحمـــد لله ربّ العالمين .

تمت الأشباه والنظائر النحوية .

.

وبعد ، فيقول محققه الفقير إلى الله تعالى : لله الحمدّ والفضل فبحمده أنْجزتُ هذا العمل العظِيم ، وبفضله اجتزت عقباته الجسام ، واقتحمت مصاعبه من أجل تذليله للباحث والقارىء .

- (١) في النسخ المخطوطة : « سبح » ولا معنى لها ، وهي تحريف والسنخ بكسر السين : الأصل ، والمراد أن « أل » في لفظ الجلالة « الله » جزء من الكلمة أي أصلية ، ولا تخضع لأي لون من ألوان أل السابقة التي تحدث عنها السيوطي .
- (٢) على القول بأن الآلف واللام في لفظ الجلالة أصل فإن الالف واللام عَوْضُ من الهمزة في د إله ، . حذفت الهمزة التي هي فاء الكلمة اعتباطاً لا للنظل ، وهو قول الخليل فيا رواه عنه سيبويه . قال الزخشري : ولذلك قبل في النداء : يا الله بقطع الهمزة كما يقال : يا إلاه .

وقيل : أنَّ الألف واللام للتعظيم كها ذهب إلى ذلك بعض الكوفيين . انظر هذا البحث في : « الجنى الداني ، ١٩٩ . وتيسيره للمتعلم والدّارس ، وبإلهام الله إلى جانب العزيمة التي منحني إياها تحققت أمنيتي في تحقيق هذا الكتاب الضخم الذي أرجو من الله تعالى أن يجعله في ميزاني يوم تهتزّ الموازين ، ويجزيني عنه أحسن الجزاء ،وأن يرزقني حسن النية في هذا العمل العظيم ، لأن الأعمال بالنّيات ، إنّه نعم المعين ، ونعم المعطى ، ونعم الوهّاب .

وكان الفراغ من تحقيقه في تمام الساعة التاسعة من مساء الاثنين بمدينة الكويت ، في العاشر من شوال سنة ١٤٠٤هـ وهو التـاسع من يوليوسنة ١٩٨٤م .

الفقير إلى الله تعالى : عبد العال سالم مكرم



الجزء الثأمن فهرس الشواهد الشعرية

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
		مخاطبة بين الزجاج وأبي العباس ثعلب
٨	۸٥١	=فأنشـب أظفــارَهُ في النّما فقلــت: هبلــت ألا تنتصر = ﴿ عِرَاتُ مِنْ عِلْكُ عَرِبُ ﴿
		انتصار ابن خالويه لأبي المباس ثعلب
10	VOY	= حتى إذا ذر قرن الشمس صبحها أضرى ابن قرآن بات الوحش والعزبا
17	٧٥٣	= نجلو البوارق عند مُجرّم لهن كأنَّه مُتَقبِّس يلمسق عَزبُ
19	٧٥٤	= أوعدنــي بالسجــن والأداهم رجلــى ورِجْلــى شنــةُ المناسم
77	Voo	= دببت لها الضّراء وقلت أبقى إذا عزّ ابن عمّـك أن تهونا
		11 \$11 + A14 N 151 - 1 5
		ثماني مسائل لابن الشجري في الأمالي
40	٧٥٦	= فأمَّ القتالُ لا قتالَ لَدَيْكُم ولكنَّ سيراً في عِراض المواكب
77	YOY	= فليت كَفَافَ كَانَ خيرُكُ كَلَّهُ وشرُكُ عَنِّي مَا ارْتَوَى المَّاء مرْتُوى ا
77	٧٥٨	= وبعد غديا لهف نفسي من غد إذا راح أصحابي ولست برائح
		= ألا ليت شعري هل إلى أمّ مُعْمر
144	V09	سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
۳٠	٧٦٠	 = لا أرى الموت يسبقُ الموتَ شيءً فقص الموتُ ذا الغنسى والفقيرا
٣٤	٧٦١	= من يفعــل الحسنــاتِ اللهُ يشكرها والشــرّ بالشّــرّ عنـــد ألله سِيَان
40	777	= وأمًا بُّنــو عامــر بالنَّسارِ غـــداةً لقـــوا القـــوم كانـــوا نَعاما
49	۷٦٣	= يأيِّهــا الــذِّكرُ الــذيُّ قد سؤتَنيُّ وفضحْتَنــي وطــردْتُ أم عياليا
		= فليت كفافأ كان خيرك كله
٤٤	٧٦٤	وشسرَك عنَّسي ما ارتوى المساء مُرُّتُوي
		= فليتَ دُفَعْتَ الهِمُّ عَنِّي ساعةً
٤٤	۷٦٥	فبتنا على ما خَيَّلت ناعِمَى بال
		= إنَّ من لام في بنــي بنــت حــّــا
٤٥	٧٦٦	ن ألمه وأعصه في الخطوب
٤٦	777	= إن من يدخـــل الكنيســـة يوماً يلـــق فيهـــا جآذراً وظباء
٤٦	VIA	= ولـكنِّ من لا يلــق أمراً ينوبه بشكتـه ينــزل به وهــو أعزل
٤٦	V19	= وماكنت ممن يدخل العشق قلبه ولكن من يبصر جفونـك يعشق
٤٧	vv.	= نحسن بما عنسدك وأنست بما عنسدك راص والسرأى مختلف
٤٨	771	= كفي بالنأى من أساء كافى وليس لحبّها ما عشت شافي
٤٩	VVY	= * يا دار هند عفت إلاّ أثافيها *
٤٩	۷۷۴	= أكل امره تحسين امرأ ونار توقُّد بالليل نارا
	VVE	•
		ومن وراء المرء ما يعلَمْ ومن وراء المرء ما يعلَمْ
٥١	۷۷٥	= ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا وبت كما بات السليم مُسهدا
٥١	777	= لقيت المسروري والشناخيب دونــه وجبت هجيـرًا يتــرك المــاء صــاديــــا

	-111-	
رقم الصفحة	رقم الشاهد	
٥٨	vvv	= وبعــد غلريا لهف نفســي من غد إذا راح أصحابــي ولســت برائح = لفــد گُنِنا يا أم غيلان في السُّرى
٦٠	VVA	ونمت وما ليل المطيّ بنائم
		نصوص من رسالة الملائكة :
٦٤	٧٧٩	= لعمرى لقد نبهت من كان نائماً وأسمعت من كانت له أذنان
٦٧	٧٨٠	 فقلت اصطحبها أو لغيرى فأهدها فما أنا بعد الشيب ويبك والخمر
79	٧٨١	= فلست لإنسيسي ولكن لملاك تنزل من جو السّماء يُصوّبُ
٧٠	٧٨٢	= الكنبي إلى قومي السلام رسالة بآية ما كانبوا ضعافاً ولا عُزلا
٧٠	۷۸۳	= أبلغ يزيد بنسي شيبان مُالكة أبا ثبيت أمّا تنفك تأتكل
٧٠	VAE	= بان الحمول فما شأونك نقرةً وقد أواك تُشاء بالاظعانِ = أقول وقد نأتْ بهم غربة النّوى
٧١	۷۸٥	نبوی خیشعبور لا تشط دیبارك
٧٣	٧٨٦	= وآنيت العشاء إلى سهيل أو الشعرى فطال بي الأناء
٧٣	VAV	= أبا مَعْقل إن كنت أُشَحت حُلَّةً أبا معقل فأنظر بسهمك من ترمى
٧٣	٧٨٨	= وما هاج هذا الشــوق إلا حمامة دعَــت ساق حُرَّ توحــة وترنّما
		من الأرق حمّاء العلاطين باكرَت عسيب أشاء مطلع الشمس أسحما
٧٤	٧٨٩	= أحسب المؤقدين إلى موسى وحسزرة لو أضماء لي الوقود
٧٥	V9 ·	= إسّا تَرَى وأســي أزْرَى به مــاس زمـــان ذي انتــكاس مؤوس
VV	V91	= وذي نجوات طامح الطرف جاذَبتْ حبالـي فلــوَّى من علابيَّه مدّي
٧٨	V9 Y	 قد كنـــت أحسبنـــي كأغنـــى واحد قـــدم المدينــة عن زراعــة فــوم
٠.	- 0	

رقم الصفحة	رقم الشاعد	
٧٩	۷۹۳	= من كل أغبــر كالرّاقــود حجزته إذا تعشى عتيق التمــر والثّوم
۸٠.	V9 £	= إذا متّ فاعتــادي القبــور فسلّمي على الريم أسقيت السحاب الغواديا
۸۱	٥٩٧	= سواسية سود الوجــوه كأنما بطونهــم من كثــرة الــزاد أوطبُ
۸۱	797	= وما ذا يدرّى الشعراء مني وقد جاوزت حدّ الأربعين
۸۲	V9V	= كأن ملاءتي على هجف يَعُن مع العشية للرثال
		=يشبهها الرائبي المشب بيضة
۸۲	V9.A	غدا في الندى عنها النظليم الهجنّفُ
۸۳	V99	= إذا ذابت الشمس اتقى صقراتها بأفنان مربوع الصريمة مُقْبــل
		= فإن تزجرانــي يا بن عفّــان أنـزجرْ
٨٤	۸۰۰	وإن تدعاني أحم عرضاً منعا
		=خليلي مُرّا بي على ام جندب
٨٤	۸۰۱	لأقضيي حاجات الفــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
		ألــم تريانــي كلمــا جثــت طارقــاً
		وجدت لها طيباً وإن لم تطيب
۸٥	۸۰۲	=فقلت لصاحبي لا تحبسانا بنسزع أصول، واجتسز شيحا
۸٦	۸۰۳	= يا عشم أدركنسي فإن ركيِّي صَلَـدت أن تبض بمائها
۸۸	۸۰٤	= وذاوبتهـا حتــى شتــت حبشيّةً كأنّ عليهــا سندســـأ وسدُوســا
		= ذهبُسنَ بِمسـواكي وغـادرن مُـلْهبـأ
٩٠	۸۰۰	من الصُّوع في صُغْري بنان شماليا
		=وأخسرى أتست من دونٍ نُعْم ومثلها
۹۱	۸۰٦	نهـ ذا النّهـ لا يرعـوي أو يفكرّ
ا ۱۹۲	ا ۸۰۷	ا يالى السَّلف الماضي وآخرُ واقف السي ربرب حير حسان جآذره

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
98	۸۰۸	= هل تعرف الدار بأعلى ذي القوز قد درست غير رماد مكفوز
		مكتئب اللبون مريح ممطوز أزميان عينياء سرور المسروز
		حوراء عيناءُ من العين الحورْ
ه ۹۰	۸۰۹	= حتى كَان حُزُون القُفُّ ألبسها من وشمى عبقمر تجليلُ وتنجيدُ
90	۸۱۰	= بخيل عليهــا جبّــة عبقريةٌ جـديرون يوْمــاً أن ينالـــوا فيستعلوا
٩٨	۸۱۱	 = فهــذي سيوف يا صدى بن مالك كثير ولــكن أين بالسيف ضارب ً
9.4	۸۱۲	= لا هيشم الليلة للمطيّ ولا فتى مثل ابن حَيبريّ
١٠٤	۸۱۳	= والسُّسر دون الفاحشــات ولا يلقـــاك دون الخير من ستري
۱۰٤	۸۱٤	ولا جشامة في الرحمل مثلي ولا بُسرِمُ إذا أمسى نؤومُ
		إجابة ابن الشجري عن إشكال بيت لشاعر أصفهاني
1.4	۸۱٥	ـ يولل عصــلاً لا بناهــن هينة ضعافــاً ولا أطرافهــن نوابيا
		= إذا الجـود لم يرزق خــلاصــأ من الأذى
1.4	۸۱٦	فـلا الحمــد مكســوبــأ ولا المال باقيــا
1.9	۸۱۷	 من صد عن نبرانها فأنا ابن قيس لا براح ً
1.4	۸۱۸	 والله لولا أن تحش الطبخ بسي الجحيم حسين لا مستصرخ ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
111	۸۱۹	 وحلت سواد القلب لا أنا مبتغ سواها ولا عن حبها متراخيا
		دَنَــتْ فِعــل ذي حبٌّ فلما تبعتها للوَلَــت وردّتْ حاجتــي في فؤاديا
		وقـــد طال عهـــدي بالشبـــاب وظله ولاقيت أيامـــأ تشيب النواصيا

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
111	۸۲۰	= أقيموا بنسي النعمان عنــا صدوركم وإلاً تقيمــوا صاغــرين الرؤوسا
117	۸۲۱	= *كفى النأي من أسهاء كافي *
		= يقلّب راساً لم يكن راس سيّد
117	۸۲۲	وعينــاً لـه حــولاء بـــاد عيوبها
		شواهد القصيدة الحرباويّة .
		= على حالــة لو أن في القـــوم حاتما
17.	۸۲۳	على جوده لضـن بالماء حاتمُ
177	371	= كم عمة لك يا جريسر وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري
371	۸۲٥	 فهي تنوش الحوض نوشاً من عبلا نوشاً تـقـطع أجـواز الـفــلا
177	۲۲۸	= تنسادوا بالسرحيــل غـداً وفي تَرْحــالهــم نفسي
179	AYV	= * أقلٌ فعالي بله أكثر مجده *
17.	۸۲۸	 * فأنا ابن قيس لا براح *
	ļ	= بدا لي أني لست مدرك ما مضى
14.	۸۲۹	ولا سابسق شيشاً إذا كان جائيا
	1	
		شواهدبحثهيهات
177	۸۳۰	= هيهات لا يأتي الزمان بمثله إن الزمان بمثل، لبخيلُ
144	۸۳۱	= فهيهات هيهات العقيق وأهله وهيهات خل بالعقيق نواصله
١٣٤	۸۳۲	= كيف أصبحت كيف أمسيت عما يغرس السود في فؤاد الكريم
150	۸۳۳	 ولــو أن مــا أسعى لأدنى معيــــة كفــاني ولم أطلب قليـــل من المــال
	1	

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
•		
		شواهد اسم التفضيل
144	۸۳٤	 قلهـ و أخـوف عنــدي إذا أكلّمــه وقــــل إنــك مجبــوس ومـقـــول
149	۸۳٥	= إذا ،الرجال شتوا اشتد أكلهم فأنت أبيضهم سربال طباخ
		= لعمــرك ما أدري وإنــي لأوجـل
18.	۸۳٦	على أينًا تعدو المنيّةُ أوّلُ
187	۸۳۷	= * وأضرب منا بالسّيوف القوانسا *
127	۸۳۸	= كان جزائى بالعصا أن أجلدا
127	۸۳۹	= ما إن رأيت كعبـد الله من أحد أولى به الحمـد في وجــد وإعدام
127	۸٤٠	= مررت عل وادي السّباع ولا أرى كوادي السباع حين يظلم واديا أقــل به ركب أتــوه تئيةً وأخــوف إلا ما وقــي الله واقيا
10+	۸٤١	ع وكل أنساس قاربسوا قيد فحلهم ، ونحن حللنا قيده فهسو سارب
·		شواهد آية : « ولا أكبر إلا في كتاب مبين »
۱۸۰	٨٤٢	= وكل أخ مفارقــه أخوه لعمــر أبيك إلاً الفرقدان
۱۸۱	۸٤٣	= وأرى لحا داراً باغدرة السَّد يبدأن لم يدرس لها رَسِمُ إلا رماداً هاميداً دفعت عنيه البرياح خواليد سُخمُ
198	٨٤٤	و الله الله الله الله الله الله الله الل

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
		شواهد : آية « فيهن قاصرات الطرف »
19.4	AEO	= إنحا زيداً إلينا سائراً من مكان ضلّ فيه السائرُ
199	۸Ě٦	فهـــو يأتينــا عشـــا في سحر مالــه في يده أو عامر ــــ إذا ما نعشنـــاه على الرحـــل ينثنى مُساكيّــه عنــه من وراه ومقدم
	,,,,	
		شواهد أسئلة موجهة لجلال الدين البلقيني .
7.7	۸٤٧	= لعمري لئسن أنزفتموا أو صحوتمو لبئس الندامي كنتم آل أبجرا
		= هو الجد حتى تفضل العين أختها
7.7	٨٤٨	وحتى يكون اليسومُ لليوم سيّدا
7.5	۸٤٩	= هـــو الهجــر حتى مـــا يــلم خيـــال وبعض صـــدود الـزائــرين وصــال
		= وإن يك وادينـــا من الشعــر واحداً
7.7	۸٥٠	فغير خفي أثله من ثمامه
7.7	۸٥١	= وهِــــمُ النـــاس فالحياة بهـــم سو ۚ قَ فَمَنْ غابن ومن مغبونِ
7.9	۸٥٢	= إذا أرسلونسي عنسد تعسذير حاجة أمارس فيهسا كنست نعسم المهارس
7.9	۸٥٣	= إن اسن عسد الله نعسم أخو الندى واسن العشيره
۲۱۰	٨٥٤	= يميناً لنعسم السّيدانُ وجدتما على كل حال من سحيل ومبرم
711	٨٥٥	= لعمري لئن أنزفتموا اوصحوتمو لبش الندامي كنتمو آل أبجرا
718	707	= *هي النفس تحمل ما حكت *
717	۸٥٧	= فإن الهـــوى دواءً لـذي الجهــل من جهلــه
414	۸٥٨	= قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم مسن بسين ملجم مهمره أو سافع

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
		شواهد كتاب جلال الدين البلقاني إلى البدر الكلستاني
***	۸٥٩	= ولقــد شفيت النفس من برحائها \ أن صار بابــك جارمــا زيار ثانيه في كيد السياء ولــم يكن كالثنـين ثانو إذ هما في الغار
		شواهد في إطار المسائل الفقهية
		= فأنــت طــــلاق والطــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
777	۸٦٠	
		= طمعـت بليلـى أن تُريح وإغــا
137	۱۲۸	تقطع أعنىاق الرجيال المطامع
		وبايعت ليل في خلاء ولم يكن
		شهــود على ليل عدولً مقانعُ
	i	= ترتسع ما رتعست حتى إذا اذكرت
737	777	فسإنما همي إقبال وإدبار
727	۸۲۳	= وكيف أواصل من أصبحت خُــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
1454	ATE	= لكالرجل الحـادي وقـد متـع الضحى وطــير المنـــايا فوقهـــن أواقع
711	۸٦٥	= من لد شولاً فإلى أتلائها
101	۲۲۸	= أمرتـك الخــير فافعــل ما أمــرت به فقــد تركتــك رذا مال وذا نشب
707	۸٦٧	= تمسرون السديار ولسم تعوجوا كلامُسكُم على إذاً حرامً

رقم الصفحة	رقم الشاهد	
-		شواهد من تحفة النَّجبافي قولهم : هذا بسراً أطيب منه رطباً
190-192	۸۲۸	 فقالت لنا أهـــلاً وسهــلاً وزودت جنى النحل أو مازودت منه أطيبُ
797	۸٦٩	الو لم تحل ما سميت حالاً وكل ما حال فقـد زالا
		شاهد في « كشف الغمة عن الصِّمــة »
.4.1	۸۷۰	= رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديداً باعباء الخلافة كاهله
		انتهى فهرس الشعر للجزء الثامن من الأشباه

فهرس موضوعات الجزء الثامن

	الفن السابع: مسائل تحويه
٥	مخاطبة بين الزجاج وأبي العباس أحمد بن يحيى .
١٣	انتصار ابن خالويه لأبي العباس أحمد بن يحيى .
70	ثهاني مسائل في أمالي ابن الشَّجريّ .
75	نصوص من رسالةِ الملائكة
٧٠٧	إجابة ابن الشجري عن إشكال بيت لشاعر أصفهاني.
117	القصيدة الحرباويّة .
141	بحث في هيهات .
۱۳۸	بحث في اسم التفضيل ، ومسألة الكحل .
דדו	بحث في : « حور مقصورات في الخيام » .
١٧٠	بحث في : « ما » من قوله تعالى: « وما يتلى عليكم».
771	بحث الاستثناء في قوله تعالى : « ولا أكبر إلاّ في كتاب مبين »
197	إشكال الجمع في قوله تعالى : فيهن قاصرات الطرف
191	بحث في: ﴿ إِنَّا زيداً» بنصب: ﴿ زيداً ﴾
7 • 1	سبعة أسئلة أجاب عنها جلال الدين البلقيني
	كتاب الشيخ جلال الدين البُلقيني إلى البدر الكلستاني
119	حول بيتين لأبي تمام، وحلّ إشكالهما
778	البحث عن تركيب آية: «ولو علم الله فيهم خيراً»

777	الادكار بالمسائل الفقهية لأبي القاسم الزجاجيّ .
۲۳.	صور مسألة الجزاء .
	بحث حول : نصب ضبة في قول صاحب المنهاج:
750	وما ضبَّب بذهب ضبَّة » .
408	أبحاث في قول النحاة: «كان زيد قائهاً» .
707	تنبيةً في نسبة الشيء إلى صفته .
401	تنبيه على التصديق .
777	أبحاث في مثل : ﴿ زيد قائم ﴾
117	بحث في: «ضربي زيداً قائهاً» تأليف السّيوطي
	تحفة النجبا في قولهم : « هذا يسرأ
44.	أطيب منه رطباً » تأليف جلال الدين السّيوطي
	بحث تركيب وقع في بعض كتب الحنفية : « ويقضي
۲۰۲	بالشفعة دافعاً عهدتها الرّفع إلى ذي اليد »
	كشف الغمة عن الصَّمة « تأليف جلال الدين
۳۰٥	السيوطي »

تم فهرس الجزء الثامن من الأشباه بحمد الله تعالى

تصويبات في الجزء الثامن من الأشباه والنظائر في الصفحات ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤

أَوْلاً : كلمة: (الرفع) بالراء صوابها: (الدفع) بالدال في هذه الصفحات.

ثانياً :

الصــواب	الخطأ	س	ص
بالشفعة لا من الدفع الذي إلخ حال سببيّة	بالشفعة العين الرفع حال مبيّنة	9	4.4
كالصفة السبية والخبر السببيّ جيىء بهند	كالصّفة المشبهة والخبر الشيء حتى بهند	1 1	7.4
مخصوصة ثم يصير حالاً	مخصوصة حالاً	٨	7.1